

حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى

الجزء الاول

العرف الشاذي

بسم الله الرحمن الرحيم

وفي التفسير للترمذي

الشيخ الهند مولانا محمد حسن رحمه الله

وفي شمالك لترمي

وَقَدْ أَضَفْنَا بَإِخْرَافِصْفِهِ تَعْلِيْقًا لِّلْمَقَابِلِ شَيْخِ التَّرْمِذِيِّ وَتَحْقِيقَهُمَا وَاعْتَمَدْنَا فِيهِ عَلَى تَحْقِيقِ
الدُّكْتُورِ شَارِعُوْدٍ مَعْرُوفٍ *



اعتنى بها

الطاف اینڈ سنز، کراچی پاکستان
للنشر و التوزیع

Fax : (92) 21 - 32512774

E-mail : altaf123@hotmail.com

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من أشرف خلقه، وهدانا بنبيه ورسوله، وأسعدنا بالقرآن والتوفيق بتلاوته وفهمه، وأرشدنا بالعمل به، والصلوة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد، فيسرنّا أن نقدم بفضل الله سبحانه وتعالى بعد ما قدمنا أصح الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري بين يدي الأمة، طبعة جديدة من الكتاب لجامع الإمام الترمذي رحمه الله تعالى مع حاشيته الشهيرة لمحدث الهند الشيخ أحمد عني السهارنبوري رحمه الله تعالى المتوفى سنة ١٢٩٧ هـ مديلا بـ "العرف الشذي" الذي هو مجموع إقادات أفاد بها الشيخ العلامة المحدث محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ ومن أماليه التي ألفها في درس "جامع الترمذي" إذ كان شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند منبع العلوم الدينية في الهند. عني الشيخ بها بيان أدلة الحنفية في المسائل المختلف فيها، وكشف الحال عن أدلة المذاهب الأخرى باستيعاب وإنصاف، وفيها فوائد هي من خصائص هذا الكتاب التي ضبطها أحد تلامذته - جزاه الله خيرا - حيث احتلت هذه المجموعة محل شرح مستقل من شروح جامع الترمذي.

وجه إصدار هذه الطبعة ونهج عملنا فيها:

من المعلوم أن الجامعات الإسلامية والمدارس الدينية في باكستان والهند، تهتم بدراسة كتب الحديث الست مستوعبا من أولها إلى آخرها، والنسخ الرائجة لهذه الكتب في هذه البلاد مطبوعة مع الحواشي والتعليقات النافعة، التي تسهل للطلاب فهم المطالب وتعين في الوصول إلى المقاصد.

كذلك جامع الترمذي كان مطبوعا بالهند وباكستان بهذين الشرحين أعني حاشية الشيخ السهارنبوري والعرف الشذي منذ أكثر من سبعين سنة، ولكن بالخط اليدوي على الحجم الكبير، حسب نهج الطبع القديم الذي حكى حاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في مقدمة التعليق المصحح حيث قال:

"الطباعة الهندية الحجرية ذات الحواشي الفواشي والسطور المنسمة، والعبارات المستديرة على جوانب الصفحة الثلاث، والعبارات القصيرة المتداخلة بين السطور، لضبط اسم أو كلمة، أو بيان عطف على معظوف أو إعراب أو لغة أو رواية أو اختلاف فيها أو ما إلى ذلك.

وبعض هذه العبارات القصيرة كُتبت تحت السطر على امتداده ومستواه، وبعضها كتبت فوق السطر مقلوبة عليه مع قرب السطور وتداخل الكلمات، فصارت قرائته مع نفاسة مضمونه في كل جملة شارحة أو تعيقة موضحة عسيرة، لا يصبر عليها إلا سادتنا ومشايخنا العلماء الهنديون والباكستانيون، الذين ألفوا هذه الطريقة في الطباعة الحجرية وفي تداخل الكلمات في السطور، وإلا أفراد قليلون من العلماء العرب، الذين يستهويهم التحقيق العلمي والفتوحات الربانية في المطبوعات الهندية النفيسة المضمون والعلم. وأما عامة القراء العرب فما أبعدهم من الصبر على قراءة مثل هذا الكتاب، ومن المطبوعات الهندية القديمة، فلذا حرم من هذا الكتاب وأمثاله كثيرون من إخواننا العلماء العرب، وحيل بينهم وبين ما يشتهون"

وأضف إلى تلك طباعته على القطع الكبير في مجلدات ضخمة ثقيلة، حتى إن الطالب المتأدب لما أراد قراءة العبارات المدوّرة، أو الكلمات معكوسة الكتابة ليجد الأنسب له أن يطوف حول الكتاب ويدور بنفسه، بدل أن يحول الكتاب ويدوره.

وكذلك الأخطاء الإملائية وسقوط العبارات والكلمات في الحواشي والتعليقات مما يصعب الاستفادة منه.

فأحيينا أن تصدر نسخة جديدة من جامع الترمذي مع بقاء الحواشي والتعليقات على النهج الحديث، وتنزيلها في أسفل الصفحة وتصحيح نصوصها بتقاربها من الأصول.

وينحصر عملنا في هذه الطبعة فيما يلي:

١- اعتمدنا في متن جامع الترمذي على النسخة المنشورة بتحقيق العلامة الشيخ الدكتور بشار عواد معروف وقابلنا النسخة الهندية القديمة بهذه النسخة لأن نسخة الدكتور بشار هي كما في علمنا أصح نسخ جامع الترمذي حيث استفاد في تحقيقه جزاء الله غيراً من ثمانية نسخ بعضها مخطوطة وبعضها مطبوعة، ومنها النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى..

٢- قابلنا النسخة الهندية القديمة على نسخة الدكتور بشار عواد معروف وبيننا الفروق والاختلاف في الهوامش وأثبتنا ما فات منها معزوا إليها.

٣- شغلنا نصوص جامع الترمذي.

٤- رقمنا الأحاديث بنفس الترقيم الذي جاء في النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ الدكتور بشار عواد معروف، كما اتبع هو في الترقيم نسخة الشيخ أحمد محمد شاكر، لكثرة ما أحيل إليها في كتب العلم المحققة أو المؤلف حديثاً، واشتهارها بين الناس في الملة الأخيرة، وقال الدكتور بشار: وما خالفناهم في الترقيم مما ثبت لنا أنه من الزيادات فقد حولناه إلى الحاشية فكتبناه بحرفها، وما وجدنا من سقط أو أمانيد لم تذكر لها رقم فقد وضعنا لها رقم الحديث الذي يسبقها وألحقنا به حرف (م) علامة تكرره، فإذا وجدنا أكثر من ذلك كتبنا (م١) و (م٢) وهلم جرا.

٥- رقمنا الأبواب حسب الترقيم الذي في كتاب "مفتاح كنوز السنة" و"المعجم المفهرس لألفاظ الحديث" ليتفع به من يريد مراجعة أي من هذه الكتب.

٦- جعلنا حاشية السهاري أسفل من متن جامع الترمذي مفصلاً بخط بعد ما كانت بحاشية الصفحة في النسخة القديمة، وقمنا بتصحيح نصوصها وكتبناها مراعيًا علامات الترقيم وتعيين الفقرات.

٧- وجعلنا "العرف الشذي" للعلامة الكشميري رحمه الله أسفل من حاشية السهاري مفصلاً بخط، وعيننا بتصحيح نصوصه من عدة طبعات سابقة.

٨- أضفنا في آخر الصفحة تعليقاتنا لبيان اختلاف النسخ واختيار الصواب منها.

٩- كما أضفنا مباحث هامة في البداية حول ترجمة الإمام الترمذي وجامعه، والعلامة الشيخ أحمد علي السهاري، والعلامة أنور شاه الكشميري وشرحه "العرف الشذي".

١٠- كما أضفنا في البداية إفادات شيخ الهند مولانا محمود حسن رحمه الله أفادها في درسه لجامع الترمذي بدار العلوم ديوبند وضبطها أحد تلاميذه، المعروف بتقرير الترمذي لشيخ الهند رحمه الله.

١١- وضممنا تكميلاً للفائدة رسالة في مصطلح الحديث للإمام السيد الشريف علي الحرثاني رحمه الله تعالى المنشورة قديماً مع نسخ جامع الترمذي بالهند.

وإذ نقدم هذه المجموعة النفيسة في حلة طباعة حديثة ممتازة، نشكر الله سبحانه وتعالى على أن من علينا بهذه الخدمة المباركة. تقبل الله منا ومن كل من ساهم في هذا الجهد العظيم، وجعله في ذخير حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

وإخراج كتب الحديث على المنهج الحديثي الجديد كان أمراً عسيراً متعباً فحاول الشيخ أطفاف حسين برخورداريه حفظه الله إصدار الكتب الست حينما ورد بأحب البلاد إلى الله مكة المكرمة عندما لفت بعض المشائخ أنظاره إلى ذلك فساعده التوفيق الإلهي حيث قام بإصدارها على النهج الجديد وبذل غاية جهوده وساعده في إخراجها وإنجازها فهذا كتاب ثان من الكتب الست بين أيديكم.

فالرحماء المستفيدين أن لا ينسوا في دعواتهم الصالحة الشيخ أطفاف حسين برخورداريه ومساعديه وكل من ساهمهم في إعدادهم وإبرازهم.

وأخص بالذكر منهم فضيلة الشيخ مولانا نعيم اشرف نور أحمد حفظه الله حيث قام بتحقيق الكتاب وتصحيحه ومراجعته وإصلاحه وإخراج الأخطاء التي احتوت بها النسخ القديمة بمساعدة طائفة من العلماء، منهم العالم الفاضل الشيخ عبدالرحمن أويس المرغزي حفظه الله الذي تولى مهام أمور التصحيح والمقابلة وقراءة البروفات المطبعية لمتن الكتاب وساعده شبان شبلاء أنوار الأمين النصوابوي وعدنان علي المرغزي ومحمد تيمور المرغزي سلمهم الله تعالى ومنهم العالم الفاضل الشيخ عبدالحميد نتر كمانى حفظه الله الذي تولى مراجعة الحاشية السهزنفوري والعرف الشاذي - جزاهم الله خيرا وبارك في علمهم وعمهم - فعاونوا في ذلك كله ما عاونوا - جزاهم الله عنا وعن المسلمين خيرا ما يحزي عباده الصالحين - .

وما بغيتنا إلا أن ينفع الله الناس بهذا الكتاب ويجمعه ذخرا لنا في الآخرة وقد بذلنا قصارى جهودنا في تصحيح الكتابة وحرصنا أن لا يبقى في الكتاب خطأ من أي نوع وصححتاه غير مرة ولكن الإنسان ليس له أن يدعى الكمال فهو لله وحده فمن الممكن أن تبقى أخطاء مطبعية. فانتما سنا من الإخوة الفارسيين والدراسيين إنهم ان عثروا على زلة كتابة أو أخطاء فنية أن يخبرونا متعاونين على البر والتقوى لنحترز منها في الطباعات المقبلة - جعل الله هذا العمل خالصا توجبه الكريم - أمين.

وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

لجنة الإصدار

مقدمہ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

تمام تعریفیں اس اللہ کیلئے ہیں جس نے ہمیں اشرف المخلوقات بتایا اور اپنے نبی و رسول صلی اللہ علیہ وسلم کے ذریعہ ہمیں ہدایت عطا فرمائی اور ہمیں تلاوت و فہم قرآن کی توفیق دیکر سعادت بخشی اور اس پر عمل کا طریقہ بتایا۔

درود و سلام ہمارے نبی محمد صلی اللہ علیہ وسلم پر جو سید المرسلین ہیں اور ان کی آل و اصحاب پر واجبہ

انتہائی مسرت کا مقام ہے کہ ہم اللہ سبحانہ و تعالیٰ کے فضل سے اصح الکتب بعد کتاب اللہ صحیح البخاری پیش کرنے کے بعد امام ترمذی رحمہ اللہ کی کتاب ”جامع الترمذی“ جدید طباعت کے ساتھ امت کے سامنے پیش کر رہے ہیں، جس میں محدث الہند شیخ احمد علی سہارنپوریؒ متوفی ۱۳۹۷ھ کا مشہور حاشیہ اور اس کے ذیل میں ”العرف العذی“ جو شیخ محدث، علامہ انور شاہ کشمیریؒ متوفی ۱۳۵۲ھ کے افادات و امالی کا مجموعہ ہے جو آپ نے ہندوستان میں علم دین کے چشمے دارالعلوم دیوبند میں شیخ الحدیث کے عظیم منصب پر فائز ہونے کے زمانے میں جامع ترمذی کے درس کے دوران ارشاد فرمائے بھی شامل ہے جس میں کتاب کی خصوصیات پر مشتمل فوائد، اولہ مذاہب کو استیعاب و انصاف سے بیان کرنا اور مختلف فیہ مسائل میں حنفیہ کے دلائل پر خصوصیت کے ساتھ توجہ دی ہے، جنہیں آپ کے ایک شاگرد رشید نے اس طرح جمع فرمایا کہ یہ جامع ترمذی کی ایک مستقل شرح سمجھی جانے لگی، اللہ تعالیٰ انہیں جزائے خیر عطا فرمائے۔ آمین۔

اس طباعت کی ضرورت اور اس کی تیاری میں ہمارا طریق کار:

یہ بات مخفی نہیں کہ پاک و ہند کے مدارس و بیہ اور جامعات میں کتب حدیث (صحاح ستہ) ابتداء سے انتہاء تک بالاستیعاب پڑھانے کا اہتمام ہوتا ہے اور وہاں مذکورہ کتب کے رائج نسخے انتہائی مفید حواشی اور تعلیقات کے ساتھ چھپے ہوئے ہیں جو مطالب سمجھنے اور مقاصد تک پہنچنے میں طالب علم کے لئے سہولت پیدا کرتے ہیں، چنانچہ جامع ترمذی بھی پاک و ہند میں حاشیہ سہارنپوریؒ اور العرف العذی کے ساتھ ستر سال سے بھی زائد عرصے سے رائج ہے مگر پرانے طرز طباعت پر بڑی تقطیع اور ہاتھ کی لکھائی ہے جس کو شیخ عبدالفتاح ابونعہ رحمہ اللہ نے التحلیق المحمدیہ کے مقدمے میں اس طرح بیان فرمایا ہے:

”ہندی طباعت لیٹھو پر چھپی ہوئی ہے جس کے حواشی بے غبار نہیں بلکہ اس کی سطریں نقش و نگار اور تزیین کیلئے ہیں اور صفحے کے تینوں طرف پھیلی ہوئی ہیں اور بین السطور چھوٹی چھوٹی عبارتیں ایک دوسرے کے اندر گھسی ہوئی ہیں جو کسی نام یا کلمہ کے ضبط کیلئے یا کسی معطوف کے عطف کو واضح کرنے یا اعراب، لغت، روایت اور اس کے اختلاف کے بیان یا اسی قسم کے دیگر مقاصد کیلئے لائی گئی ہیں۔

ان میں سے بعض عبارات سطر کے نیچے سیدھی لکھی ہوئی ہیں اور بعض سطر کے اوپر اتصال کے ساتھ لپٹی کر کے اس طرح لکھی گئی ہیں کہ کلمات ایک دوسرے میں گھس گئے ہیں، اس قسم کے شارح جملے یا وضاحتی تعلیق کے مضامین اپنی نقاست کے باوجود پڑھنے میں انتہائی دشوار ہیں، ہمارے ہندی و پاکستانی علماء و مشائخ ہی اسے پڑھ سکتے ہیں جو لیٹھو طباعت کی اس مقلوب اور متداخل الکلمات عبارت پڑھنے کے عادی ہو چکے ہیں اور علماء عرب میں سے بہت کم لوگ ایسے ہیں جو ہندی مطبوعات کے علمی و فقہی مضامین اور فتوحات ربانی سے بہرہ ور ہوتے ہیں، دیگر اکثر علماء عرب ایسی قدیم ہندی مطبوعات پڑھنے کی مشقت برداشت نہیں کرتے اور ایسی کتابوں کے استفادے سے محروم ہیں کیونکہ مذکورہ امور ان کے استفادے میں رکاوٹ ہیں۔ مزید برآں یہ کہ وہ بڑی تقطیع پر کئی کئی ضخیم بھاری جلدوں میں طبع شدہ ہیں، حتیٰ کہ اگر ایک باادب طالب علم بذور عبارت یا محکوس الخ کلمات کو پڑھنا چاہے تو اس کیلئے مناسب یہی ہے کہ وہ کتاب کو گھمانے کے بجائے خود گھوم جائے۔ اسی طرح املائی اغلاط اور حواشی اور تعلیقات میں عبارت

و کلمات کا سقوط کتاب سے استفادہ میں دشواری کا سبب ہے، چنانچہ ہماری خواہش تھی کہ جامع ترمذی کو قدیم حواشی و تعلیقات کی بقاء کے ساتھ جدید طرز طباعت پر شائع کیا جائے اور اس کی عبارت دیگر اصول نصوص سے تقابل کر کے صحیح لکھی جائے اور حاشیہ عبارت کے نیچے درج کیا جائے۔

چنانچہ اس طباعت میں ہمارا طریق کار مندرجہ ذیل امور پر مشتمل ہے:

۱۔ جامع ترمذی کے متن کے سلسلے میں ہم نے علامہ شیخ و کتور بشار عواد معروف کی تحقیق کے ساتھ شائع شدہ نسخے پر اعتماد کرتے ہوئے قدیم ہندی نسخے کا اس کے ساتھ تقابل کیا ہے، کیونکہ ہمارے علم کے مطابق و کتور بشار و الانسخہ جامع ترمذی کا صحیح ترین نسخہ ہے اس لئے کہ انہوں نے اس کی تحقیق میں جامع ترمذی کے آٹھ نسخوں سے استفادہ کیا ہے جن میں بعض قلمی اور بعض طبع شدہ ہیں، ان میں ایک نسخہ شیخ احمد محمد شاہ رحمہ اللہ کی تحقیق والا بھی شامل ہے۔ اللہ تعالیٰ انہیں جزائے خیر سے نوازے۔

۲۔ قدیم ہندی نسخے کا و کتور بشار عواد کے نسخے کے ساتھ موازنہ کر کے کلمات کے فرق و اختلاف کو حاشیے میں واضح کر دیا ہے اور ٹھوٹی ہوئی عبارت لکھ کر نشاندہی کر دی ہے۔

۳۔ جامع ترمذی کی عبارت پر اعراب لگا دیے گئے ہیں۔

۴۔ حدیث کے نمبر لگانے میں ہم نے اس ترتیم (نمبر سازی) پر اعتماد کیا ہے جو و کتور بشار عواد کے مطبوع تحقیقی نسخے میں ہے اور انہوں نے اس ترتیم میں و کتور شیخ احمد محمد شاہ کے لے لئے کی بیرونی ہے کیونکہ جدید تحقیقی و تالیفی کتب علم میں کمثرات اسی کا حوالہ دی گئی ہے اور ہمارے اس آخری دور میں اسی کو شہرت ملی ہے، چنانچہ و کتور بشار عواد فرماتے ہیں ”ہم نے ترتیم میں ان کے خلاف نہیں کیا، جو زیادتی نظر آئی اسے حاشیے میں ہو بہو نقل کر دیا اور جہاں سقوط عبارت یا بلا نمبر سندیں ملیں ان پر سابق حدیث کا ہی نمبر لگایا البتہ کثرت ہونے کی علامت ’م’ لگا دی اور زیادہ ہونے کی صورت میں علامت ’م‘ کا دوبارہ اضافہ کر دیا۔

۵۔ ابواب کے نمبرات لگانے میں کتاب ”مفتاح کنوز السنۃ“ اور ”المعجم المفہر من لالفاظ الحدیث“ کی ترتیب کو اختیار کیا ہے تاکہ جو چاہے ان کتابوں کی مراجعت کر کے فائدہ اٹھا سکے۔

۶۔ حضرت مولانا احمد علی سہارنپوری رحمہ اللہ کا حاشیہ جامع ترمذی کے متن کے نیچے رکھا گیا اور فرق کرنے کیلئے درمیان میں ایک خط کھینچ دیا گیا جبکہ قدیم نسخوں میں یہ حاشیہ صفحات کے دائیں بائیں تھا، حاشیہ کی عبارت کی تصحیح، نمبروں کی علامات کی رعایت اور فقرات کی تعمیر کی گئی ہے۔

۷۔ علامہ کشمیری کی تقریر العرف الشذی حاشیہ سہارنپوری کے نیچے دی ہے اور دونوں میں خط کھینچ کر فرق کیا ہے سابقہ متعدد نسخوں کو سامنے رکھ کر تصحیح کا اہتمام کیا ہے۔

۸۔ صفحہ کے آخر میں اختلاف نسخ کو بیان کرنے اور ان میں سے درست کو اختیار کرنے کے لئے ہم نے اپنی تعلیقات کا اضافہ کیا ہے۔

۹۔ ابتداء میں بطور مقدمہ امام ترمذی رحمہ اللہ اور ان کی جامع، علامہ شیخ احمد علی سہارنپوری رحمہ اللہ اور علامہ انور شاہ کشمیری رحمہ اللہ اور ان کی شرح العرف الشذی کے متعلق اہم مباحث کو شامل کیا ہے۔

۱۰۔ اسی طرح ابتداء میں حضرت شیخ البند مولانا محمود حسن رحمہ اللہ کے ان افادات کا بھی اضافہ کیا ہے جو انہوں نے دارالعلوم دیوبند میں جامع ترمذی کے درس کے دوران بیان فرمائے، جنہیں آپ کے ایک شاگرد نے ضبط کیا تھا اور ”تقریر ترمذی شیخ البند رحمہ اللہ“ کے نام سے معروف ہیں۔

۱۱۔ اس کے ساتھ تکمیل فائدہ کے سبب اصطلاحات حدیث میں امام سید شریف جرجانی رحمہ اللہ کے ایک رسالے کا بھی اضافہ کیا ہے جو جامع ترمذی کے قدیم ہندی نسخوں کے ساتھ طبع ہوتا آ رہا ہے۔

اس نقیصہ مجموعے کو جدید امتیازی طرز طباعت کے نئے اسلوب میں پیش کرتے ہوئے ہم اللہ سبحانہ و تعالیٰ کے شکر گزار ہیں کہ اس نے ہم سے یہ مبارک خدمت لے کر ہم پر احسان فرمایا۔ اللہ تعالیٰ اسے ہماری اور ہر اس شخص کی طرف سے جس نے بھی اس عظیم محنت میں جس قسم کا بھی تعاون

کر کے حصہ لیا ہے قبول فرمائے اور قیامت کے روز ہماری نیکیوں میں ذخیرہ بنائے جس دن نہ مال کام آئے گا نہ اولاد۔

کتب حدیث کا موجودہ جدید طرز پر شائع کرنا انتہائی محنت طلب اور دشوار کام تھا مگر اللہ کے محبوب شہر مکہ مکرمہ میں بعض مشائخ کے توجہ دلانے پر جناب الطاف حسین برخوردار یہ نے کتب ستہ کو جدید طرز پر شائع کرنے کا ارادہ کیا، توفیق ایزدی ان کے شامل حال ہوئی اور جدید طباعت کے ساتھ انہوں نے کتب ستہ کی پوری محنت و جستجو کے ساتھ نشر و اشاعت شروع کر دی۔ چنانچہ صحاح ستہ میں سے یہ دوسری کتاب آپ کے سامنے ہے۔

چنانچہ کتاب سے استفادہ کرنے والے حضرات کی خدمت میں گزارش ہے کہ وہ میاں الطاف حسین برخوردار یہ اور ان کے اہل و عیال، ان کے معاونین اور نشر و اشاعت میں حصہ لینے والوں کو اپنی دعاؤں میں ضرور یاد رکھیں۔

جناب محترم مولانا نعیم اشرف نور احمد صاحب حفظہ اللہ بطور خاص شکریہ کے مستحق ہیں جن کی مساعی جمیلہ سے اس کتاب کی تحقیق، تصحیح، مراجعت، اصلاح اور سابقہ اغلاط سے برأت کا اہم کام بحسن و خوبی انجام پایا جس میں علماء کرام کی ایک جماعت کا انہیں تعاون حاصل رہا۔ جن میں حضرت مولانا عبدالرحمن اولیس مرغزی حفظہ اللہ سرفہرست ہیں جنہوں نے تصحیح، تقابلی اور مطبوعہ پروف پڑھنے کی ذمہ داری سنبھالی اور نوجوان فضلاء انوار الامین صوابوی، عدنان علی مرغزی اور محمد تیمور مرغزی سلمہم اللہ نے ان کا تعاون کیا اور حضرت مولانا عبدالحمید ترکمانی حفظہ اللہ نے حاشیہ سہارنپوری اور المعروف الشہزی کی مراجعت کا کام سرانجام دیا، اللہ تعالیٰ انہیں جزائے خیر عطا فرمائے اور ان کے علم و عمل میں برکت عطا فرمائے۔

ہمارا مقصد صرف یہی ہے کہ اللہ تعالیٰ اس کتاب کے ذریعے لوگوں کو نفع پہنچائے اور آخرت میں ہمارے صحیفہ اعمال میں جمع فرمائے۔ ہم نے پوری کوشش کی ہے کہ کتابت وغیرہ کی کوئی غلطی نہ رہے اس لیے کئی بار تصحیح کی گئی۔ مگر انسان کمال کا دعویٰ نہیں کر سکتا۔ کمال تو اللہ ہی کو سزاوار ہے۔ اس لیے عین ممکن ہے کہ طباعت کی اغلاط رہ گئی ہوں لہذا پڑھنے پڑھانے والے بھائیوں کی خدمت میں درخواست ہے کہ کتاب میں کتابت یا کسی قسم کی غلطی نظر آئے تو ”تعاونوا علی البر والتقویٰ“ پر عمل کرتے ہوئے ہمیں اطلاع دے کر ممنون فرمائیں تاکہ آئندہ ایڈیشن ان اغلاط سے پاک ہو سکے۔

اللہ سبحانہ و تعالیٰ اس کام کو محض اپنی رضا کا ذریعہ بنائے۔ آمین

وصلی اللہ تعالیٰ علی خیر خلقہ سیدنا محمد وآلہ وصحبہ وسلم

لجنة الاصدار

رأى فضيلة الشيخ القاضي المفتي المحدث محمد تقي العثماني

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد

فقد قام صاحب الفضل والتقدير أستاذ الطائفة حسين برخوردارية الموقر لإصدار الجامع للامام الترمذي - رحمه الله تعالى - بكتابة الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في طراز حديث ، وأتم عملاً يستحق التقدير بعناية جماعة من العلماء البارزين الفعاليين .

والمعروف في الكتب المطبوعة بـ " الكمبيوتر " أنها تكون خالية عن ما يكتب بين السطور من التعليقات في النسخ القديمة لاسيما في كتب تطبع في شبه القارة ، لكن هذه النسخة قد أثبتت فيها كل ما يوجد من التعليقات بين السطور في النسخ المعروفة عندنا بدقة وإهتمام بالغ ، لأن هذه التعليقات تيسر فهم المراد من المتن باختصار وبدون مراجعة إلى الحواشي وأسفل الصفحات ولذلك قد رتب الحواشي ترتيباً سهلاً ، وأدرجت الأطراف مع الروايات وأثبتت الأرقام على الأبواب والأحاديث ، واحتفظ بحاشية مولانا أحمد علي السهانفوري رحمه الله تعالى بكاملها وبشرح العلامة الكبير انور شاه الكاشميري - رحمه الله تعالى - المسمى بـ " العرف الشذى " كذلك .

وقد قدمت إلي صفحات من هذه الطبعة من قبل إدارة برخوردارية الخيرية فوجدت العمل نافعا منيذا . تقبل الله هذا العمل وجعله نافعا للمستفيدين ووفق القائمين به لإتمام ما أرادوا من إصدار سائر الكتب الصحاح آمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين .

المبـ

محمد تقي العثماني عنى عنه

دارالعلوم كراتشي

٢٨ / شوال ١٤٢٤ هـ

رأى فضيلة الشيخ المفتى عبدالرحيم- رئيس جامعة الرشيد، كراتشي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده ونصلي على رسوله الكريم

تمتاز شبه القارة الهندية من بلاد العالم الاسلامي بسرايا من أهمها:

أن المناهج الرائجة في جامعاتها ومدارسها تضم مؤطاً الإمام ماثث رحمه الله وموطاً الامام محمد رحمه الله بالإضافة إلى الصحاح الستة (صحيح البخارى، صحيح المسلم، سنن أبى داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، وابن ماجة) ومع استيعاب جميع أبحاث الكتب الأربعة الأول بشكل مفصل، بينما العالم الباقي يكتفي بتدريس المختارات منها.

والسميزة الثانية: أن الجامعات والمدارس في شبه القارة تركز الاهتمام على موضوعات الإيمان والعقائد، والأحكام الفقهية، وتدريسها مفصلاً ضمن تحرير الأدلة ومناقشتها وبيان وجهة استدلال الفقهاء والمجتهدين مما يساعد الطلبة على حصول الملكة الفقهية وتنمية مواهبهم في مجال الدراسة والتحقيق، وإن كانت هذه الطريقة أصبحت موضوع بحث العلماء والمفكرين - في العصر الحاضر - من ناحية دراسة الإيجابيات، والسلبيات، ومساريتها مع تطور الزمن ومقاومة تحديات العصر الحديث، وتفنيد الأفكار الهدامة المعاصرة، مع كل هذا لا يخلو هذه الطريقة عن الفوائد المذكورة أعلاه.

والسميزة الثالثة: إن الكوادر العلمية المختصة لتدريس الأحاديث النبوية يجدون بين أيديهم التراث العلمي الذاهر من مؤلفات كبار شيوخ ديوبند وأعلامهم كالشيخ المرحوم شاه ولي الله رحمه الله وغيره مما يعين المدرس والدارس في مجال الدراسة والتحقيق في الموضوعات المختلفة.

والجدير بالذكر أن هذه الحلقة المباركة من سلسلة أعلام المجتهدين والعلماء في مسلك ديوبند لعبوا دوراً محيذاً في تثقيف الأمة الإسلامية في جميع أرجاء المعمورة، والذين شهد لهم التاريخ بالكفاءة العلمية، وإصابة الرأي ودقة النظر، والاعلاص في العمل، والزهد التقوى . . . وقد عجز العالم مُدَمَّنٌ في سنة عن تقديم أمثالهم للبشرية.

كان من متطلبات هذه الانجازات والسميزات أن يثير الإهتمام بهذا التراث العظيم بإعادة طباعة مؤلفات علماء ديوبند مسيطرة مع مقتضيات العصر الحديث بإدخال أحدث التحسينات على طراز ضياعتها مع الحفاظ على الحواشي وما بين السطور (جمعاً بين أصالة الماضي وحداثة الحاضر) وتقديمها في صورة رائعة تجعل علماء القارة الهندية طليعة هذا التطور العلمي، إلا أننا لم نجد من يتصدى إلى هذا العمل النبيل بشكل مطلوب يحقق هذه الغاية المنشودة.

ولا يخفى أن الدول العربية بدأوا يستمدون العزم من زمن بعيد، يطبعون كتب الأحاديث، والفقه وغيره من الفنون ويقدمونها في شكل متطور يتناسب مع متطلبات العصر والنهضة العلمية الحديثة، وبينما نحن نظل على ذلك الطراز القديم قبل خمسين سنة.

كان الشعور والإحساس يطرح نفسه بضرورة العمل في هذا المجال من زمن بعيد إلى أن قام السيد المحترم المضاف حسين برخورداريه - جزاه الله خيراً - بإخراج أصح الكتب بعد كتاب الله الباري صحيح البخارى تحت إشراف المتخصصين من العلماء وقد تم إنجازهم بحمد الله حيث طبع بشكل متطور، وتم نشره في السنة الماضية وقد لقيت هذه الطبعة الجديدة بفضل الله وإحسانه قبولاً حسناً لدى العلماء في بلاد المغرب وقارة إفريقيا الجنوبية وبنغلاديش بالإضافة إلى علماء وطلاب دارالعلوم

ديوبند، ومظاهر العلوم سهارنپور، وجميع مدارس باكستان وهندوستان وبدأ الناس يتصلون من جميع أنحاء العالم يطلبون المزيد في طباعته.

بعد إنجاز طبع البخاري أقبل السيد الطاف حسين برحورداريه يواصل الخطى بطباعة متن الترمذي وقد اكتمل طبعه في وقت قليل بحمد الله وهو الآن تحت الطبع، نأمل أن يحفظ هو أيضا قبول العلماء والمفكرين.

نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل (طباعة البخاري والترمذي) صدقة جارية لكل من مد يد العون في إنجازهِ ويُسهِّل العمل لخدمة باقي كتب الأحاديث النبوية. آمين

(المفتي) عبدالرحيم

جامعة الرشيد كراتشي

١٤٣٠/١١/٩ هـ

كلمة شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على خير النورى خاتم الأنبياء محمد المصطفى وعلى اله واصحابه النجباء ومن تبعهم من ائمة المحدثين والفقهاء.

اما بعد! فالحمد لله الذى وفقنى بتوفيقه الخاص وكرمه لإصدار صحيح البخارى وبعده جامع الإمام الترمذى على المنهج الجديد وساعدنى فيه العلماء والشيوخ بتوجيهاتهم وآرائهم النفيسة وشجعونى لهذا العمل الحليل فأقدم الشكر إلى الجميع.

أردت إخراج الكتب الست على المنهج الحديثى بمكة المكرمة عند ما وجهنى إليه بعض المشايخ فظهر المراد بفضل الله ومنه وعونه في صورة طبع جديد لصحيح البخارى وجامع الإمام الترمذى، جعله الله لوجهه الكريم وهداية لكافة الأمة إلى يوم الدين.

أرى لزما أن أتقدم بوفير الشكر إلى كل من أسبغ على من صادق عونه وسديد توجيهاته من أرباب المطبع والمطبع والشيخ مولانا نعيم اشرف نور أحمد حفظه الله ومساعديه من العلماء الكرام وغيرهم ما يسرلى العمل فله الحمد والله درهم وعلى الله أجرهم. رزقهم الله وإيانا وكل من ساعدنى من أى جهة كان جزيل الاجر والثواب ويؤا والذى وآبائى غرف الفردوس الأعلى - آمين.

عنينا إصدار الكتب الست فهذا جامع الإمام الترمذى بين أيديكم ثانى كتب الست نشرًا وإصدارًا على المنهج الحديثى الجديد.

وفقنى الله تعالى بإنجاز ما أردت في حياتى ولذيرتى بعد مماتى. آمين يا رب العلمين.

وأقدم تحية الشكر إلى سبطى الكريم المولوى أحمد أفنان سلمه الله حيث قام بإعانتى وإرشادى فى العمل.

قد بذلنا غاية مساعينا فى إصدار الكتاب والله غافر لزلاتنا لو بقى منها شيء. فالرجاء من الدارسين أن يخبرونا بالأخطاء إن عثروا عليها.

شكرًا

والسلام خير ختام

العبد الطاف حسين برنجوردارى

وأولاده

ترجمة الإمام الترمذي^(١)

اسمه ونسبه:

أما اسمه: فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك^(٢)، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد^(٣)، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد بن عيسى^(٤)، وقيل: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: ابن السكن^(٥)، وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن^(٦)، وقد اشتهر بأبي عيسى الترمذي، وهو سلمى بوغى. ترمذى أصلاً وموطناً، وقد ولد سنة تسع ومائتين هجرية.

ويزداد عدد مشايخه عن مائتين وعشرين شيخاً، وقد شارك الترمذي البخاري ومسلماً في تسعة وعشرين شيخاً، وشارك البخاري دون مسلم في سبعة وعشرين شيخاً، كما أنه شارك مسلماً دون البخاري في واحد وأربعين شيخاً، وتفرد عن الخمسة في اثنين وأربعين شيخاً.

وأما تلامذته فكثيرون، ويراجع لمعرفة أسمائهم الأنساب للسمعاني (٤٢-٣-٤٣) واللباب (١٧٤-١) وجامع الأصول (١١٤-١) والمعجم للحموي (٢٧-٢) وغيرها.

وقد استفاد الترمذي في فقه الحديث والعلل والرجال والتاريخ من الإمام البخاري محمد بن إسماعيل وعبد الله وأبي زرعة، كما أنه لقي الإمام مسلماً وأخذ عنه، ولقي أبا داود، وكفى له فضلاً وشرفاً أنه أخذ عنه مثل الإمام البخاري حديث ابن عباس في تفسير سورة الحشر (١٦٣-٢) وحديث أبي سعيد في المناقب (٢١٤٢).

مؤلفاته:

وله كتب عديدة منها:

كتاب التاريخ، والجامع، والعلل والشمائل. وأسماء الصحابة، وكتاب الجرح والتعديل، وكتاب الزهد، والأسماء والكنى، وكتاب التفسير، والرباعيات في الحديث، والعلل الصغير وهو آخر الجامع، وكتاب في الآثار الموقوفة.

ثناء الأئمة عليه:

قال السمعاني: إمام عصره بلا مدافعة^(٧)، وقال: أحد الأئمة الذين يقنطري بهم في علم الحديث^(٨)، وكان يضرب به المثل في الحفظ وال ضبط، وقال ابن الأثير: كان إماماً حافظاً له تصانيف حسنة منها الجامع الكبير في الحديث^(٩).

(١) مصادر الترجمة: الثقات لابن حبان، الأنساب للسمعاني، وفيات الأعيان لابن خلكان، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٧٣/١٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي، تهذيب الكمال للزمري، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩)، البداية والنهاية، مقدمة تحفة الأحوذى، تراث الترمذي العلمي لأكرم ضياء العمري. ومقدمة معارف السنن ١/٣٧.

(٢) راجع الفهرست (ص ٣٢٥) وجامع الأصول (١١٤-١) واللباب والكمال ومعجم البلدان ووفيات الأعيان ودول الإسلام والتذكرة وميزان الاعتدال والمير والوافي ومرآة الجنان والبداية وشرح الثوب والتهذيب والنجوم الزاهرة ومفتاح السعادة وغيرها من الكتب.

(٣) الأنساب (٣٦١-٢ و٣٦٢) و(٤٢-٣).

(٤) البداية والنهاية (٦٦-١).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٨٧-٩).

(٦) البداية (٦٦-١١).

(٧) الأنساب (٣٦٢-٢).

(٨) المرجع السابق (٤٢-٣).

(٩) الكامل (١٥٢-٧).

وقال أبو الفضل البيهقي: سمعت نصر بن محمد الشيركوهي يقول: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: ما تنفعت بك أكثر مما انتفعت بي^(١).

وقال أبو جعفر بن الزبير: وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره^(٢).

وفاته:

ذكر الشيخ أحمد شاكر في مقدمته على جامع الترمذي: اختلف في تاريخ وفاته، فقال السمعاني في الأنساب في مادة «الترمذي»: «توفي بقرية بوع سنة نيف وسبعين ومائتين، إحدى قرى ترمذ»، وقال في مادة «البوغى»: «مات بقرية بوع سنة ٢٧٥هـ. وياقوت الحموي قلّد السمعاني في الأولى، وابن خلكان قلّده في الثانية، وذكر الشيخ عابد السندي بخطه على نسخة الترمذي أنه ولد سنة ٢٠٩، وعاش ٦٨ سنة، ومات سنة ٢٧٧، وهذا خطأ.

والنصواب ما نقل الحافظ المزي في التهذيب عن الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد بن المعتمر^(٣) المستغفرى أنه قال: «مات أبو عيسى الترمذي بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩هـ»، وهو الذي اعتمده العلماء. فأزخوه في هذه السنة، والمستغفرى مؤرخ كبير، وقد رحل إلى خراسان، وأقام طويلاً بتلك النواحي، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للسمعاني (ورقة ٥٢٨) تذكّرة الحفاظ للذهبي (٣: ٢٨٣).

ومن كل ما تقدم تُرجح أن الترمذي ولد بقرية «بوع» ومات بها، وأن الذين قالوا: إنه ولد ومات ببيلة «ترمذ» إنما تجوزوا، فأرادوا القرية القريبة منها، التابعة لها، ومثل هذا كثير^(٤).

اسم جامع الترمذي:

وأما «جامع الترمذي» فاختلف في اسمه، فقيل: «صحيح الترمذي»، وقيل: الجامع، وقيل: الجامع الكبير، وقيل: السنن أو سنن الترمذي، وقيل: الجامع النصح، وقيل: المسند الصحيح، والمشهور «جامع الترمذي» أو «سنن الترمذي»، وأما إطلاق الصحيح عليه فلكون غالب أحاديثه صحيحة، وأما تسميته بالجامع فلاشتماله على السير والآداب والتفسير والعقائد والفنن والأحكام والأشراط والمناقب.

تنبيه هام:

ذكر الشيخ عبدالفتاح أبو غده رحمه الله في رسالته «التحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي»: سنن الترمذي أو جامع الترمذي ليس باسمه الذي سماه المصنف به بل الجوامع و السنن انواع من كتب الحديث، إنما اسمه الذي سماه به المصنف هو... «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل». راجع لمزيد من التحقيق رسالة الشيخ عبدالفتاح أبو غده

(١) تهذيب التهذيب (٣٨٩: ٩).

(٢) فوت المغتذي (ص ٦).

(٣) المعتمر، بالعين المهملة والتاء المشددة الغريقية والزاء، كما ضبطه الذهبي في المشتبّه (ص ٤٨٩) فقد كتب محرفاً في كثير من الكتب، كذاكرة لحفاظ والأنساب. والنصواب ما كتبنا، والحمد لله رب العالمين.

(٤) مقدمة جامع الترمذي للشيخ أحمد محمد شاكر ص ٨٤.

جامع الترمذى وميزاته:

إنه أنفع كتاب لطالب علم الحديث جمع فيه المؤلف فقه الحديث ومثله، يأتي بحديث أو أحاديث ثم يذكر آراء الفقهاء وعملهم، ويتكلم عن درجة الحديث صحةً وضعفًا، ويذكر ما اشتمل عليه السند من العلل، ويذكر طرق الحديث، فكأنه جمع بذلك غرض البخارى -وهو بيان الفقه فى المسألة- وغرض مسلم -وهو جمع أحاديث الباب- وذكر الطرق فى مكان واحد، وأضاف إلى ذلك ذكر المذاهب المتداولة والخبر المتداولة وفوائد أخرى التي تميز بها عن غيره.

ويروى المقدسى عن الإمام أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى بهراة وجرى بين يديه ذكر أبى عيسى الترمذى، فقال: وكتابه عندي أنفع كتاب من كتاب البخارى ومسلم لأن كتابى البخارى ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبى عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس^(١)، ويروى الذهبي عن أبى منصور بن عبد الله الخالدي قال: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق والخراسان ورضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب يعنى «الجامع»، فكأنما في بيته نبي يتكلم^(٢).

وتوجد فيه الخصائص التي لا تلقى في الكتب الأخرى من الأمهات الست من حسن سياق الأحاديث، وبيان علوم الحديث، وفوائد الأسماء والكنى، والجرح والتعديل، وبيان المذاهب والعلل وغيرها، ومن أهم خصائصه التي تفرد بها من بين الأمهات الست، إشارته في آخر كل باب إلى من روى الحديث عن النبي ﷺ في الموضوع. ويرشد الناظر بذلك في أول نظره إلى أن متن الحديث مروي عن كذا من الصحابة، وهذه ميزة بديعة لم يساهم فيها أحد ممن ألف في هذا الموضوع، ونظرًا إلى خصائصه تلك اعتبر هذا الكتاب أساسًا لطلاب الحديث، فيدرس هذا الكتاب بكل إمعان وتحقيق، ويذكر المسائل التي اختلف فيها العلماء، وله مرتبة عليا في الجامعات والمدارس لطلبة الحديث النبوي.

شروحه:

قد قام العلماء لشرحه قديمًا وحديثًا ولكن لم يكتب على جميع أحاديثه أحد من المتقدمين شرحًا كاملاً إلا القاضي أبو بكر ابن العربي، غير أنه أطال الكلام على مذهب الإمام مالك، ولم يتعرض لألفاظ كثيرة تحتاج إلى البيان، فشرح القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي المتوفى ٥٤٦هـ، وسمى شرحه للترمذى «عارضه الأخوذي».

نفع الشاذلي لابن سيد الناس المتوفى ٧٣٤هـ.

شرح الجامع للترمذى لابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ.

شرح زوائده على الصحيحين وأبى داود لابن المنقن ٨٠٤هـ.

عرف الشاذلي لابن رسلان البلقيني ٨٠٥هـ.

شرح العرافى ٨٠٦هـ.

شرح ابن حجر ولا يوجد^(٣).

قوت المغتذى للسيوطى ٩١١هـ.

(١) شروط الأئمة الستة (ص ١٦).

(٢) التهذيب (٣٨٩-٩) ومجلة المجمع العلمي العربي (٣١٢-٣٢).

(٣) فتح البارى (٢٨٥-١).

- شرح ابن طاهر صاحب «مجمع البحار» ٩٨٦هـ.
- شرح ابن النقيب في نحو عشرين مجلدًا، وقد احترق في الفتنة^(١).
- شرح بالعربي للشيخ طيب بن أبي طيب السندی المتوفى في بضع وتسعين وتسع مائة^(٢).
- شرح أبي الطيب السندی ١١٠٩هـ مطبوع مع الشروح الأربعة.
- شرح أبي الحسن السندی ١١٣٩هـ.
- شرح عبد القادر بن إسماعيل الحسيني ١١٧٨هـ.
- شرح الشيخ سراج السرهندي مطبوع مع الشروح الأربعة.
- نفع قوت المغتذي للمدني ١٢٩٨هـ.
- شرح بالقول للمفتي صبيحة الله بن محمد غوث الشافعي المدراسي.
- جائزة السعودى بالأردنية للشيخ بديع الزمان اللكنوي ١٣١٠هـ.
- ومن شروح المتأخرين في هذا القرن «الكوكب الندرى في شرح الترمذى» أمالي الشيخ رشيد أحمد الكنكومي ١٣٢٣هـ طبع لأول مرة من الهند ١٣٥٤هـ مع تعليقات نفيسة قيمة للشيخ المحدث محمد زكريا الكاندلوي.
- هدية اللودعي بنكات الترمذى لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي ١٣٢٩هـ.
- تقرير الترمذى للشيخ محمود حسن الديوبندي ١٣٣٩هـ.
- العرف الشذى أمالي إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري ١٣٥٢هـ.
- تحفة الأخوذى للشيخ المباركفوري ١٣٥٣هـ.
- نزل الثوى للشيخ أصغر حسين ١٣٦٤هـ.
- هدية المجتني للحبر المدني أمالي شيخ الإسلام حسين أحمد المدني ١٣٧٧هـ.
- الطيب الشذى للشيخ إشفاق أحمد الكاندلوي طبع منه المجلد الأول سنة ١٣٤٤هـ.
- وهامش الشيخ أحمد على السهارنفوري.
- والتعليقات على الترمذى للشيخ أحمد شاکر.
- شرح بالأردنية للشيخ فضل أحمد الأنصاري.
- شرح بالأردنية أيضًا للشيخ وجيه الزمان بن مسيح الزمان اللكنوي.
- وشرح حافل باسم «معارف السنن» لشيخ مشايخنا العلامة محدث العصر الشيخ محمد يوسف بن الشيخ محمد زكريا الحسيني البتوري المتوفى ١٣٩٧هـ. وهذا شرح حافل لجامع الترمذى وصل فيه في ستة مجلدات كبار إلى آخر المناسك.

(١) كشف الظنون (٣٧٥-١).

(٢) الثقافة الإسلامية بالهند (ص ١٥٢).

ترجمة الشيخ المحدث أحمد علي السهارنبوري^(١)

الشيخ العالم الفقيه المحدث أحمد علي بن لطف الله الحنفى الماتريدى السهارنبورى، أحد كبار الفقهاء الحنفية، ولد سنة ١٢٢٥ هـ الموافق سنة ١٨١٠م ونشأ بمدينة «سهارنبور» وقرأ شيئاً نزرًا على أستاذة بلدته، ثم سافر إلى دهلى وأخذ عن الشيخ مملوك العلوى النانوتوى، وأسند الحديث عن الشيخ وجيه الدين السهارنبورى، عن الشيخ عبد الحى بن هبة الله البرهانوى، عن الشيخ عبد القادر بن ولى الله الدهلوى.

ثم سافر إلى مكة المباركة سنة ١٢٥٩ هـ فتشرف بالحج، وقرأ الأمهات الست وغيرها من الكتب على الشيخ إسحاق بن محمد أفضل الدهلوى المهاجر المكي سبط الشيخ عبد العزيز بن ولى الله، وأخذ عنه الإجازة، وقد أوصاه أن يشتغل بخدمة الحديث النبوي ﷺ وعلومه، ورحل إلى المدينة المنورة، وسعد وتبرك بالإقامة فى جوار النبى ﷺ.

ثم رجع إلى الهند سنة ١٢٦٢ هـ وتصدر بها للتدريس مع استزاقه بالتجارة، وقد أقام أول مطبعة إسلامية بالهند لطبع كتب التراث، وكان عالمًا صدوقًا أمينًا ذا عناية تامة بالحديث، صرف عمره فى تدريس الصحاح الست وتصحيحها لا سيما صحيح الإمام البخارى، خدمه عشر سنين، فصححه وكتب عليه حاشية مبسوطه، وكذلك نشر من مطبعه صحيح مسلم وجامع الترمذى وسنن أبى داود ومشكوة المصابيح، مزينا بالحواشي والتعليقات النافعة، وكذلك رسالة السيد الشريف الجرجاني ومقدمة الشيخ عبد الحق المحدث كلاهما فى مصطلح الحديث، والحصن الحصين للعلامة الجزري، وتقريب التهذيب لابن حجر، وموطأ مالك مع حاشية الشيخ مولانا محمد مظهر النانوتوى، وشرح صحيح البخارى للعلامة قسطلانى وغيرها من الكتب المفيدة النادرة. توفى بالقالج نىست ليالٍ خلون من جمادى الأولى سنة سبع وتسعين ومائتين وألف بمدينة «سهارنبور» فدفن بها.

(١) مصادر الترجمة: نزعة الخواطر ٥٠/٧، ومجلة الشارق الهند إصدار ربيع الأول وربيع الثاني سنة ١٤٢٩ هـ.

ترجمة إمام العصر

الأستاذ المحدث محمد أنور شاه^(١) الكشميري الحنفي رحمه الله تعالى

هو محمد أنور بن معظم شاه بن الشاه عبد الكبير بن الشاه عبد الخالق بن الشاه محمد أكبر بن الشاه محمد عارف بن الشاه حيدر بن الشاه علي بن الشيخ عبد الله بن الشيخ مسعود البزوري الكشميري رحمهم الله تعالى.

وُلِدَ صبيحة السبت لسبع وعشرين من شوال (١٢٩٢هـ) ألف ومائتين وأثنين وتسعين من الهجرة، بقرية دُوان علي وزن كُشان، من أعمال (لولاب) في مقاطعة كشمير.

تعلم المبادئ على والده، وعدة كتب ورسائل على بعض علماء بلاده: ثم سافر في حدود سنة (١٣٠٧هـ) إلى مديرية هزاره علي حدود كشمير، فقرأ كتباً من فنون المنطق والفلسفة وغيرهما على جهابذة الفن، ثم وصل إلى ديوبند قرطبة العلوم في الهند، فقرأ كتب الحديث، واستكمل ما بقي من العلوم. وفرغ في حدود سنة (١٣١٢هـ) منها، فاضلاً بارعاً، يتدفق تبارده علماً وكمالاً، فراح إلى دلهي قاعدة بلاد الهند، ومكث ينشر علمه بدرس وإفادة عدة سنين، حتى بدأ هناك بوجوده معهد علمي، يسمى اليوم مدرسة أمينية، فم فضله، وذاع صيته، وأضحى أنه مزايلاً لا تبارى.

ثم رجع إلى بلده، وأسس معهداً دينياً، سماه «الفيض العام»، واشتمل بنشر العلم، ورأب الصداع، ثم حج سنة (١٣٣٣هـ)، ومكث هناك شهراً ولا سيما في المدينة زادها الله تشریفاً، وطأ طبع كتاباً جمه بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة الحسيني، والمكتبة المحمودية، وكانت فيهما ذخائر من المخطوطات القيمة، فانتهر الفرصة لها حتى طفق صدره بعلومهما، ثم رجع إلى بلاده وأقام برهة، ثم حاول الهجرة من بلاده إلى الحرمين، زادها الله كرامةً، ووصل إلى ديوبند في حدود سنة (١٣٢٥هـ) للقاء شيخه، شيخ العصر محمود حسن رحمه الله تعالى وداعاً، فأشار عليه بالإقامة بديوبند، ولم يكن يُغرض في امتثال أمره، فأقام، وأمره بتدريس صحيح مسلم، وسنن النسائي. وابن ماجه، ثم أراد شيخه رحمه الله تعالى سفر الحج، فحنقه مقامه، وجعله شيخ المعهد وشيخ الحديث، فكان يُدرّس «صحيح البخاري» و«جامع الترمذي» وغيرهما، ففاضت علومه ومزايده، إلى أن استقال من منصب درسه في سنة (١٣٤٥هـ).

ورحل في شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٦هـ) إلى دلهيل في مديرية شوزت علي بعد نحو ١٥٠ ميلاً من عاصمة بمباي، فظهر بوجوده معهد كبير يسمى اليوم بالجامعة الإسلامية، وإدارة تأليف تسمى المجلس العلمي، فاشتغل بالدرس والتأليف بضع سنين، إلى أن وافاه القدر المبزوم، ففضى نحيبه في ديوبند في ثلث الليل الأخر ليلة الاثنين، ثلاث صفر عام اثنين وخمسين من القرن الرابع عشر للهجرة (١٣٥٢هـ) رحمه الله ورضي عنه.

قال محقق العصر شيخنا العثماني: سمعت عن حكيم الأمة مولانا الشيخ أشرف علي التهانوي أنه قال: رأيت عن بعض المستشرقين كلمة في الإمام الغزالي، أن وجود مثل الغزالي في الأمة المسلمة دليل على أن الإسلام دين سماوي حق، اهد ثم قال الشيخ التهانوي: وعندى وجود الشيخ محمد أنور الكشميري من الدلائل على أن الإسلام دين سماوي حق، اهـ.

وقال مفتي الديار الهندية الشيخ محمد كفاية الله الدهلوي، في كتاب له إلى بعض معارفه: إن فكري وحواشي أضحت معطلة

(١) مصادر الترجمة: نفاة العنبر في هدي الشيخ أنور ومقدمة فيض الباري شرح صحيح البخاري كلاهما للعلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله.

بداية موت الشيخ محمد أنور، رحمه الله، كان أمة، إماماً مقدماً، إنه لم يمست، ولكنه مات العلم والعلماء، اهـ.
وكانت طبيعته مغرمة بالتوسع في الاطلاع والتدقيق في الموضوع، ورزق توفيقاً دائماً، فلا يسألم ولا ينحته كلال، فأصبح بحثاً محققاً، نظاراً متبحراً غواصاً في المشكلات، موفقاً لحل الغوامض، لطيف الفكرة، دقيق الاستنباط، سريع الخدس.
لا ينفصح المجال لذكر شؤون حياته العلمية، وقد أفرد الشيخ العلامة محمد يوسف البنوري لها جزءاً خاصاً حافلاً، وذكر هناك ما فيه منافع وبصيرة سماه «نفحة العنبر من هدى الشيخ الأنوار» وذكر طرفاً من علومه المختصة بالقرآن في مقدمة «مشكلات القرآن» وكفى له فضلاً أن يقال: لم يستغن عن علمه، مثل حكيم الأمة التهانوي، ومحقق العصر، العثماني. بل أكابر شيوخه الذين تفقى العلم عنهم، ولم يستغن عن آراءه الدقيقة في الفلسفة، مثل الفيلسوف الدكتور إقبال الهندي، وكفى ما أثنى على إصابه رأيه، ودقة فكرته، شيخه أستاذ العالم محمود حسن الديوبندي رحمه الله.

مؤلفاته في الحديث:

- (١) فيض الباري عن صحيح البخاري، من أماليه في درس الصحيح.
- (٢) والعرف الشاذ من جامع الترمذي، من أماليه في درس جامع الترمذي.
- (٣) أماليه على «سنن أبي داود»، المطبوع منه جزء واحد، والباقي لم يطبع.
- (٤) أماليه على «صحيح مسلم» ضبطها الفاضل الشيخ مناظر أحسن الجيلاني، الأستاذ بالجامعة العثمانية بحيدر آباد الدكن من أصحابه، ولم يطبع.
- (٥) حاشية على «سنن ابن ماجه» وكانت موجودة بتره طويلة لدى الشيخ السيد محمد إدريس المدرس بالجامعة الإسلامية، لكن اليوم لا يدري أين ضاعت هي؟ هذا ما يتعلق بالأمهات الخمس من السنن.
- (٦) فصل الخطاب في مسألة أم الكتاب.
- (٧) خاتمة الخطاب في فاتحة الكتاب..
- (٨) نبيل الفرقدين في رفع اليدين.
- (٩) بسط اليدين لنيل الفرقدين.
- (١٠) كشف الستر عن مسألة التور.
- (١١) التصريح بما تواتر في نزول المسيح.

وكل هذه المؤلفات طاقحة بأبحاث سامية، لا يستغنى عنها كل من حاول بحثاً دقيقاً في الموضوع، وما عدا هذه، فله حواشٍ على آثار السنن، للمحدث النيموي، ولو أخرجت حواشيتها لأصبح ذلك كتاباً في عدة أجزاء، وانتفى من «مسند أحمد» الأحاديث التي يستدل بها أو يستأنس بها للحنفية، وبه مذكرات قيمة في كثير من الأبحاث الحديثية، من مسألة «المثل أو البهليلين في وقت الظهر»، حديث «من أدرك ركعة من الصبح... إلخ، وفي أحاديث تختص بذي القرنين، وبأجوج ومأجوج، وغيرهما مما رآها مشكلاً في موضوعه.

الكلام حول «العرف الشاذي»^(١) :

كما سلف سابقاً أن هذا الكتاب في الحقيقة إفادات جاد بها الإمام الكشميري رحمه الله تعالى أثناء درسه جامع الترمذي بجامعة دار العلوم بديوبند، وكتبها أحد تلاميذه، وقد وصفها العلامة البنوري رحمه الله في نغمة العنبر حيث يقول:

ويناسب أن يلحق بكتبه المؤلف المصنوعة «العرف الشاذي لجامع الترمذي» فإن ذلك مما ألقاه الشيخ رحمه الله في درس «جامع الترمذي»، وضبطه أوان الدرس أحد أصحابه بغاية السرعة والارتجال، ونحن ندرى أن من المحال أو يقرب منه أن يضبط عند الدرس جميع ما كان يشته من العلوم والمعارف بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، فإن ذلك غير مقدور لأحد، وكيف وكان بحرًا لم يكن له ساحل.

ومع هذا كله لو سلمنا فلاستيعاب الضبط مشكلات أخرى، فمنها :

ما يتعذر فهمه ارتجالاً

ومنها: ما يتعسر تلخيصه بدهاء.

ومنها: ما يشكل تعريبه مقتضياً، فلا محالة تقع في مثل هذا الضبط أغلاط في النقول والإحالات على الكتب، وانخرام في الأبحاث، والحق في العبارات.

وأما نفاضة التحبير ونقاء التعبير وغير ذلك من محاسن التأليف فأبعده به في مثل هذه المرتجلات، علا أن ضابطه لم يتحرر تأليفاً أو كتاباً، ولم يحاول إبراز شرح في الحديث، بل تحرى استفادة نفسه، فإن الذهن يغفل والحافظة تنسى، والشوارد تند، والفوائد العلمية سوانح ويوارح، والقلم حباله لمثل هذه الأرواب، فضبطه لنفسه.

ثم سنع لبعض الحرساء على علوم الشيخ أن يطبعه في تلك الصورة لنعم فوائده لعلماء الأمة، وكيف ما كان؟ فإن هذا الإملاء وهذا الملتقط من الإلقاء علق نفيس احتوى على لباب ما في الباب من شرح المشكلات وغوامض الحديث، والإعلام على مخارج الأدلة والروايات، والاستطراد لمستندات الحنفية مما اطلع به في كتب القوم أو فتح عليه، والاستكثار من غرر نقول أعيان الأمة من كبار المحدثين الذين هم أساطين الحديث وسلاطينه، كالخطابي، وابن عبد البر، والحافظ فضل الله التبرشتي، وعز الدين بن عبد السلام، وابن دقيق العيد، وابن سيد الناس اليعمرى، والطيبى، وابن تيمية، وابن القيم، وبرهان الدين المغلطاني، والبرهان الحلبي، والحافظ الجمال الزيلعي، وابن حجر العسقلاني وغيرهم من أعلام الأمة وأعيان الملة رحمهم الله تعالى، ثم فوق ذلك كله ما يسمح به صدره من شرح لطيف وإبداء أسرار شريفة.

فلهذا الكتاب الجليل منة عظيمة على رقاب علماء الملة بالهند كافة، وجميع مدرسي الحديث قاطبة، ولا سيما مدرسي «جامع الترمذي»، فإن هذا الكتاب النبيل فتح عليهم الأبواب المنغلقة، وأرشدتهم إلى طرق التنقيب والتحقيق، ونههم على مخارج الحل والتفصى عن المشكلات والمعضلات، فمن يحاره يغترفون، ومن أنواره يسترشدون، وبنجومه يستدلون ويهتدون.

ثم ما ينكرون من منته وما يرخون على وجوه محاسنه سدول الأوزاء والقذح، أو يطعنون في ركاكة لفظه، فليس إلا من كفران النعمة، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، وهل يستقيم الظل والعود أعرج، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

ومن ذلك القليل أن الشيخ عبد الرحمن المباركوري في «تحفة الأحوذى» ينقل منه شيئاً ثم يرد عليه أو يؤخذ، كل ذلك من تعصبه مع الحنفية، ويتعاضد عن أنه ضبط أحد تلامذة الشيخ، ليس من تأليفه بقلمه هذا، والله در القائل:

أنما العلم لا تعجل بعيب مصنف	ولم تتيقن زلة منـه نعرف
فكم أفسد الراوى كلامه بعقله	وكم حرف المنقول قوم وصحفوا
وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيراً	وجاء بشيء لم يردده المتصف

وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذه المقدمة حول النجام للترمذي والإمام الترمذي، وحاشية الشيخ مولانا أحمد علي سهارنغوري وترجمته، والعلامة المحدث أنور شاه الكشميري وشرحه المعروف «الشدي».

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل ويجعله لوجهه الكريم وينفعنا به في الدنيا والآخرة يا رب العلمين.

كتبه وجمعه

العبد الضعيف

نعيم أشرف نور أحمد عفا الله عنه

١٠ من صفر الخير سنة ١٤٣٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الترمذي لشيخ الهند محمود حسن الديوبندي الكنكوهي^(١)

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد: فإن موضوع علم الحديث الشريف هو الذات المتبرك لمن وجد الكائنات له صلى الله عليه وسلم، لأنه يبحث فيه عن أقواله وأفعاله، وأما آثار الصحابة رضي الله عنهم، فهي الحقيقة أنها راجعة إليه صلى الله عليه وسلم.

واعلم أن درجات أساتذة الحديث منا إلى رسول الله ﷺ أربعة: الأولى منا إلى انشاء محمد إسحاق المحدث رحمه الله تعالى، والثانية منه إلى عمر بن طبرزد البغدادي، والثالثة منه إلى الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، والرابعة منه إلى سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكتفي على بيان الأولى فقط، فأقول:

أخبرنا وأجازنا الشيخ، المحدث، الفقيه، قطب الزمان، شيخ الهند، الولي الكامل، مرشدنا ومولانا، المولوي الحاج محمود حسن الديوبندي، صانه الله تعالى عن الشرور والفتن، عن الشيخ المحدث رئيس المتكلمين مولانا المولوي محمد قاسم النانوتوي ثم الديوبندي، غفر الله تعالى له، عن الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي ثم المدني، غفر الله تعالى له، عن الولي الكامل المحدث الشهير في الأفق، مولانا الشاه محمد إسحق الدهلوي، ثم المكي، غفر الله تعالى له، وأيضاً له إجازة عن مولانا المولوي أحمد علي السهارنفوري، محشي البخاري، غفر الله له، وعن القاري مولانا الحافظ المولوي محمد عبد الرحمن الغاني فتي، غفر الله تعالى له، عن قطب الإرشاد الشاه محمد إسحق، غفر الله تعالى له، عن الشيخ، الحبر، أنبيل مولانا المولوي الشاه عبدالعزيز، غفر الله تعالى له، عن أبيه، الشيخ المحدث حجة الله مولانا المولوي الشاه أحمد، المعروف بولي الله الدهلوي، غفر الله تعالى له.

وأيضاً للمحدث الشاه عبد الغني الدهلوي ثم المدني، رحمه الله تعالى، إجازة عن المحدث، والده مولانا الشاه أبي سعيد

(١) هو الشيخ، العلامة، شيخ العالم، مولانا محمود حسن بن مولانا ذو الفقار علي بن الشيخ فتح علي الديوبندي، ولد في ١٢٦٨ هـ (م ١٨٥١ ع) ببلدة بريلي، وسماء والده «محمود حسن» نشأ في بيت علم وصلاح في رعاية دقيقة، وتربية عجيبة. تعلم القرآن المجيد، والكتب الفارسية الابتدائية من ميان جي منكلوري أو مولانا عبد اللطيف، والكتب العربية الابتدائية من مولانا مهتاب علي، ولما أسس دارالعلوم ديوبند، فكان من الطلبة السابقين الأولين، وأخذ علوم القرآن، والسنة، والفقه، والحقائق، والمعارف، وغيرها من أساتذة دارالعلوم ديوبند، ولا سيما من قدوة الأمة، قطب الإرشاد، شيخ السنة، مولانا رشيد أحمد گنگوهي قدس سره، وحبر الأمة، ولسان الحكمة، حجة الإسلام، مولانا قاسم النانوتوي، قدس الله روحه، وبعد الفراغ صار مدرساً بدارالعلوم في ١٢٩٢ هـ، ودرس الطلبة كتب الأحاديث، والصحاح الست، وحج بيت الله مع أساتذته وشيوخه في ١٢٩٤ هـ، وفي ١٣٠٥ هـ، صار رئيس المدرسين. استفاد الطلبة من فوائده العلمية، واستغاضوا من فيوضه الروحانية أربعمائة وأربعين سنة.

وفي جميع المعاهد الدينية، والمدارس العربية الإسلامية أكثر المعلمين والأساتذة تلاميذه بواسطة أو بلا واسطة، وكان عاملاً على قول النبي ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» ولذا أسر، وحبس في مالطا، فلبث في السجن بضع سنين، توفي رحمه الله في يوم الثلاثاء ١٨ من شهر ربيع الأول ١٣٣٩ هـ (٣٠ نوفمبر ١٩٢٠) بدلهي، ودفن في ديوبند.

النفثشبندي، غفر الله تعالى له عن الشيخ المحدث الشاه عبدالعزيز، غفر الله تعالى له، عن أبيه المحدث، مولانا المولوي الشاه محمد أحمد، المعروف بولي الله الدهلوي، غفر الله تعالى لهم أجمعين. آمين.

واعلم أن الشيخ المحدث مولانا الشاه عبدالعزيز الفهلي ثم الدهنوي، غفر الله له، كتب في رسائله العجالة النافعة: أن كتب الأحاديث على خمسة أصناف: الجامع، والسنن، والمسند، والمعاجم، والأجزاء.

أما الجامع: فهو كتاب تذكر فيه ثمانية مضامين التي جمعها الشاعر في بيته:

سير، آداب، وتفسير وعقائد فتن، أشراف، وأحكام ومناقب

فالبخاري و الترمذي من الجوامع .

وأما السنن: فهي ما تذكر فيه أحكام الفقه. فقط، فأبو داود، والنسائي، ومسلم من السنن.

وأما المسند: فهي ما تجمع فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، مثلاً: ذكرت أولاً فيها أحاديث التي رويت عن الصديق رضي الله عنه، ثم عن الفاروق رضي الله عنه وهكذا.

وأما المعاجم: فهي ما رتب المصنف أولاً كل أحاديث الشيخ، ثم أحاديث الشيخ الآخر، مثل معجم الطبراني، ولكن لا تكون الأحاديث التي رواها عن شيخ واحد في مسئلة واحدة لا محالة، بل أهم من أن يكون في مسئلة واحدة أو في مسائل شتى.

وأما الأجزاء: فهي ما جمع فيه كل حديث شيوخ في مسئلة واحدة فقط، مثل جزء القراءة للبخاري.

ثم اعلم أن المتقدمين لم يتوجهوا إلى بيان الفرق بين الخبر والحديث، هل هما من الألفاظ المترادفة أم لا؟ والمتأخرين فقد فرقوا بأن الحديث ما يقرأه الأستاذ على التلميذ وهو يسعه منه وحصل له الإجازة بهذا النمط، والخبر ما يقرأه التلميذ على الأستاذ وهو يسمعه كما هو مروج في زماننا، وكلا القسمين متساويان في الاعتبار والقوة عند المحدثين، نور الله تعالى مراقدهم أجمعين، والمراد ههنا اصطلاح العلماء المتأخرين، غفر الله تعالى لهم أجمعين، بقريئة قول الإمام الترمذي رحمه الله تعالى قراءة عليه وأنا أسمع.

اعلم وكلمة «أنا» عبارة عن حدثنا، و«أنا» عبارة عن أخبرنا، و«ح» عبارة عن أن تروى عن أشخاص متعددة، وبطرق متعددة رواية واحدة، بأن يكون للأستاذ في روايته شيخ واحد جامع، وفي قراءته اختلاف، فقرأ بعضهم «حاء» بالالف، وبعضهم «حى» بالياء، وبعضهم تحريك.

قوله: «قرأ عليه وأنا أسمع» (ص ٢) يعني أن القاري غيري وما قرأت عليه، بل قرأ على الأستاذ شخص ثالث وأنا أسمع في مجلسه. [قوله] «أقرأ به الشيخ الثقة الأمين»، يحتمل أن يكون قائله عمر بن طبرزد البغدادي، فحينئذ يروى بالشيخ الثقة الشيخ أبو الفتح عبد الملك الكروخي، ويحتمل أن يكون قائله أبو محمد عبد الجبار، فحينئذ يروى من الشيخ أبو العباس، ورجح الأستاذ، محمود الدهر، الاحتمال الأول، وإنما احتيج إلى هذا القول لأن تلميذاً إذا كان قارئاً فلا بد من إقرار الأستاذ بأن ما قرأه التلميذ صحيح لا شك فيه، وإلا فلا يكون الخبر صحيحاً، فلذا قال عمر بن طبرزد البغدادي: لما قرأت السند على الأستاذ أقر بصحته، وقال: لا غلط فيه.

قوله: «عن رسول الله ﷺ» (ص ٤) هذه العبارة إما تشريح المقصود فقط، وإما إشارة إلى أن الأحاديث التي سنذكر في هذا الباب كلها مرفوعة.

قوله: «لا تقبل صلاة» (حديث ١) أي لا نصح، كما ورد في رواية أخرى، ويقال: بأن الصحة والقبول متحدان في العبادات المحضة، فلا يرد أن عدم القبول لا يدل على عدم الصحة.

قوله: «قال أبو عيسى: هذا الحديث أصح شيء» (حديث ١) أي أصح الأحاديث التي سنذكرها في هذا الباب، وإن كان ضعيفاً في نفسه.

اعلم أن الإمام الترمذي التزم على نفسه عدة أمور:

الأول: بيان أقسام من الصحيح والحسن وغيره، والثاني: بيان أحوال الرواة من الجرح والتعديس، والثالث: بيان مذهب الفقهاء، والرابع: أن يذكر الحديث القوي باعتبار السند في أول الباب، ويذكر بقية الأحاديث في الباب إجمالاً بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان وفلان، والخامس، إن كان الراوي مشهوراً بالكنية ولم يعرف اسمه فيذكر اسمه، وإن كان مشهوراً بالاسم وغيره فيذكر كنيته وما هو غير مشهور به أيضاً، والسادس الاختلاف الذي جاء من الرواة في متن الحديث يذكره.

قوله: «حسن صحيح» (حديث ٢) الصحيح عند أهل الأصول أن يكون الراوي ثقة عدولاً حافظاً، وفي الحسن أيضاً كذلك، إلا أن كمال العدل والضبط ليس بشرط في الحديث الحسن بخلاف الصحيح، فإنه يشترط فيه كمال العدل والضبط، وهذا هو الفرق بينهما فيكون الصحيح والحسن قسمين، فكيف الجمع بينهما؟ فيمكن الجمع بأن يراد المعنى اللغوي منهما؛ أو من أحدهما لا الاصطلاحي الذي يتعذر الجمع به، ومعنى الحسن ما تميل إليه النفس والطبع، وهذا أبعد التأويلات.

والثاني: أن يراد بالصحيح الصحيح لغيره، وهو رواية الحديث من طرق لا يكون شيء منها في درجة الكمال، ويراد بالحسن الحسن لذاته، وهو أن يكون الحديث في درجة الحسن من كل طريق، والثالث: أن يكون الراوي محدثاً، يعني أن هذا الحديث صحيح بسند وحسن بسند آخر، هذا إذا كان مروياً بطرق متعددة، وأما إذا كان مروياً من طريق واحد فحينئذ يكون كلمة «أو» محدثاً للشك، وقال البعض: إن اصطلاح الإمام الترمذي في الصحيح والحسن مخالف لاصطلاح المحدثين، فإن عنده الحسن عام، يطبق على الصحيح وغيره، يعني أعم من أن يكون فيه كمال الضبط والعدل أولاً بخلاف الصحيح، فإنه يشترط فيه الكمال، فحينئذ لا محذور في جمعهما؛ فكلما وجد الخاص وجد العام من غير عكس.

قوله: «وأبو هريرة» (حديث ٢) اختفوا في اسمه، يمكن رفع الاختلاف بأن يراد أن عبد الشمس كان اسمه في الجاهلية، وفي الإسلام عبد الله بن عمرو، وقيل عبد الرحمن بن صخر.

قوله: «مفتاح الصلاة» (حديث ٣) تمسك الشافعي بهذا الحديث على فرضية التكبير بلفظ «الله أكبر» خاصة، وعلى فرضية لفظ السلام، بأن المصدر المضاف موضوع والخبر المعرف باللام محمول، فيفيد الحصر، كما هو مقرر في موضعه، وعندنا التكبير ليس بمنحصر في لفظ «الله أكبر» خاصة، بل يجوز كل لفظ يدل على عظمة الباري تعالى، فنقول في جوابه: إن الخبر الواحد لا يفيد الفرضية كما قال أهل الأصول، أو أن المراد من التكبير معناه اللغوي (يعني: بزر كوارى كسي بيان كردن)، أو نقول: سلمنا أن التحريم في «الله أكبر»، والتحليل في السلام، لكن على سبيل الأفضلية، لأنه لا يجوز التحريم والتحليل بغيرهما، وأما عدم فرضية التكبير خاصة فقد ثبت بقوله تعالى، وذكر اسم ربه صلى، وأيضاً لو كان السلام فرضاً لما قال النبي ﷺ لابن مسعود: «إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك»، فإنه لو كان السلام فرضاً فما معنى تمامية الصلاة بدونه. وأيضاً لو كان فرضاً لعلم النبي ﷺ الأعرابي حين علمه الصلاة فإنه مقام التعليم.

قوله: «إذا دخل الخلاء» (حديث ٥) التعمد إما لدفع ضرر الشيطان، لأن له دخلاً في مثل هذه الأماكن، أو لأن التلوث بالنجاسات أيضاً من أنواع الفجور. قال مولانا رحمه الله تعالى: صنف الإمام البخاري كتاباً في علم الحديث سماه بالأدب المفرد، وذكر فيه روايته، أي إذا أراد الدخول، وفي هذه المسئلة اختلاف، فقال الجمهور: إذا كان موضع الخلاء في البيت كما هو معتاد، فإذا أراد الدخول فيه يتعوذ من الخبث، كما في أدب المفرد، وإن كان صحراء فيتعوذ إذا تهيأ للقعود وقرب إلى الأرض، وقال الأوزاعي ومالك رحمهما الله تعالى: إذا دخل في بيت الخلاء ونسي التعوذ وقت الدخول فليقله وقت القعود، والجمهور يمنعونه في هذه الحالة قولاً، بل يقول في القلب.

قوله: «في إسناده اضطراب» (حديث ٥) في هذا المقام ثلاث اضطرابات: الأول: أن السعيد ذكر في حديثه بين أستاذه

قتادة وبين زيد بن أرقم واسطة، وهو القاسم بن عوف الشيباني، ولم يذكر هشام الدستوائي، فيمكن رفع هذا التعارض بأن يقال: إن حديث هشام الدستوائي مختصر لم يذكر فيها القاسم.

والاضطراب الثاني: أنه يعلم من رواية هشام وسعيد أن أستاذ قتادة هو القاسم بن عوف الشيباني، ويعلم من حديث شعبة ومعمّر أن أستاذه نضر بن أنس، وإلى دفع هذا التعارض أشار البخاري رحمه الله تعالى: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً، قال العيني رحمه الله تعالى: مرجع ضمير «عنهما» القاسم بن عوف الشيباني ونضر بن أنس.

والاضطراب الثالث: أنه علم من رواية شعبة أن أستاذ نضر بن أنس زيد بن أرقم، وعلم من رواية معمّر أن أستاذ نضر بن أنس هو أبوه. قوله: «من الخبث و الخيانت» (حديث ٦) الخبث جمع خبيث، فيراد به المذكور من الشياطين، و الخيانت جمع خيثة، فيراد به الإنان من الشياطين لعنهم الله تعالى.

قوله: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا» (حديث ٨) ههنا ثلاث مذاهب: مكروه مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة، وقول المجاهد، والنخعي أخذوا بعموم الحديث مع تقويته بقول أبي أيوب الأنصاري: نستغفر الله تعالى شأنه. وعند الشافعي مكروه في الصحراء دون البنيان، أعم من أن يكون الاستدبار أو الاستقبال، وهو قول الشعبي أخذوا بحديث أبي داود، وعن مروان الأصغر، قال: رأيت ابن عمر أناخ راحته، وبال إلى القبلة، فقلت: يا أبا عبيد الرحمن! أليس قد نهى النبي ﷺ عن هذا؟ قال: بلى، إنه نهى عنه في الصحراء دون البنيان، فإذا كان بينك وبين القبلة ما يترك فلا بأس، وأيضاً بحديث ابن عمر في الصحيحين: رقيت يوماً على بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدير القبلة، وعند الإمام أحمد الاستقبال مكروه مطلقاً، سواء كان في الصحراء أو البنيان، ففي هذا الجزء صار شريكاً لأبي حنيفة، وفي الجزء الآخر صار شريكاً للشافعي، وقال: الاستدبار جائز في الأبنية دون الصحاري، واحتج الأحناف بوجوه: الأول أنه إذا اجتمع المباح والحرام فالترجيح للحرام، كما هو مذكور في أصول الحديث، والثاني أن الحديث القولي عام والفعلية خاص، يحتمل الخصوصية، فالعمل على الأول أحوط، والثالث ما قاله الإمام الترمذي: حديث أبي أيوب أصبح شيء في هذا الباب، والرابع قول أبي أيوب الأنصاري بعد وفات النبي ﷺ فرينة على هذا، والخامس القياس بأن المقتضى للكراهة في الاستدبار والاستقبال ترك تعظيم بيت الله، وهو موجود في كلا الحالين، فلا وجه للتخصيص.

قوله: «فقدنا الشام فوجدنا مراحيض» (حديث ٨) (جمع مرحاض جاني قضائي حاجت، بانيخانة).

قوله: «فتنحرف عنها ونستغفر الله تعالى» (حديث ٨) فيه أربعة أوجه: وجهان في نفس الانحراف، يعني يحتمل أن يكون الانحراف على وجه الكمال أو بقدر الإمكان، ونحن نقضي الحاجة فيها، وجهان في مرجع الضمير في «عنها»: الأول أن يكون راجعاً إلى القبلة، فحينئذ المعنى ما ذكرناه، والثاني أن يرجع الضمير إلى المراحيض، فيكون المعنى، وتنحرف عنها ولا نقضي الحاجة فيها.

قوله: «نستغفر الله» (حديث ٨) لعدم الانحراف على الكمال، أو لقبح هذا الواقع أو نستغفر الله لبانيها، لأنه فعل فعلاً شنيعاً لا ينبغي أن يفعل مثله.

قوله: «يحيى بن سعيد القطان» (حديث ٩) قال مولانا: القطان صفة يحيى لا صفة سعيد كما يوهمه الظاهر.

قوله: «عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ» (حديث ٩) من جانب الأحناف الجواب عنه، أي عن حديث جابر بوجوه: الأول: أن الناس في الحكم بالكراهة في الاستقبال والاستدبار على فريقين، كما في التوجه في الصلاة، فريق لهم الكراهة في جهة الكعبة أي ثابت، وهم الذين بعدوا من الكعبة، وهكذا حكمهم في توجه القبلة في حالة الصلاة يعني إلى جهة القبلة لا عنها ونحن منهم، وفريق لهم حكم الكراهة لا في جهة الكعبة بل في عين الكعبة، وهكذا حكمهم في الصلاة أن يتوجهوا إلى عين بيت الله وهم سكان الكعبة وحواليها، فإن توجهوا إلى عين الكعبة في حالة البول أو البراز فيكون سوء الأدب، وإن توجهوا إلى جهتها

فلا يكون مكروها، ونحن إن نتوجه إلى جهة الكعبة فأبضا لا يصح لما أن جهة الكعبة في حقه مثل عين الكعبة في حقهم، وإذا تقرر هذا، فيمكن أن يكون النبي ﷺ في حالة البول عالما بطريق الوحي أنه منحرف عن عين الكعبة، فلا كراهة في حقه عليه السلام. والثاني: أنه يمكن أن يكون الخطأ في رواية الراوي، إذ لا يمكن له الرؤية على الكمال لمكان الحياء. والثالث: أن هذا الحديث في درجة الانحطاط لكونه حسنا غريبا كما قال الترمذي: وحديث أبي أيوب صحيح، فالعمل عندنا عليه. والرابع: إذا تعارض الحرام والمباح، فالترجيح للحرام لا للمباح، كما هو مقرر في أصول الحديث. والخامس: احتمال الخصوصية به ﷺ، لأنه أشرف درجة من بيت الله وبيت المقدس، فليس عليه تعظيم الكعبة، والسادس يمكن أن يكون بعذر، بأن كان القعود بدون الاستقبال متعذرا، فلذا قعد مستقبل الكعبة الشريفة.

قوله: «إن النبي ﷺ أتى سباطة قوم، فبال قائما» (حديث ١٣) لا تعارض بين هذا الحديث وحديث عائشة: لأن قول عائشة محمول على بيان عادة النبي ﷺ، وبمرة لا يثبت خلاف العادة، بل يكون شاذا، أو يقال: إنها لم تكن عالمة بهذه الحالة، لأن هذه الواقعة وقعت خارج البيت، أو يقال: إن البول قائما كان بعذر، مثل تلوث الثياب بالنجاسات من السباطة، أو لأنه كان به ﷺ وجع لا يمكن به القعود. وقال بعض الأطباء من المتقدمين: إن الوجع الذي يظهر في قفا الظهر، علاجه البول قائما، فلعل النبي ﷺ رأى البول قائما بهذا المرض إن كان به، أو لبيان الجواز.

قوله: «وهو مولى لهم» (حديث ١٤) إشارة إلى أبي ما كان في الأصل من قوم الكاهل، بل كان مولى الموالاة لاحقا بهم. قوله: «فورثه مسروق» (حديث ١٤) يعني كان مات أبو المهران وهو صغير، فحملته أمه وأنت به في قوم الكاهلين فنصار فيهم شبابا، فماتت أمه، فورثه المسروق من تركة أمه، وعند أبي حنيفة لا يرث أولاد من الأم ما لم يقر الأب أنه ولدي، أو ما لم يثبت بينه. قوله: «أن يعس الرجل ذكره يمينه» (حديث ١٥) يعني في الاستجاء كما في ترجمة الباب، أو في حالة البول وغير ذلك. قوله: «عن عبدالله» (حديث ١٧) قال مولانا: إذا جاء فقط عبدالله في طبقات الصحابة مطلقا فإرادته سيدنا ابن مسعود. قوله: «عبدالله بن عبد الرحمن» (حديث ١٧) هذا هو الإمام الدارمي المحدث المعروف. قوله: «لأن سماعه منه بأخرة» (حديث ١٧) أي سمع الزهير الحديث في وقت كون أستاذه، يعني أبي إسحق، شيخا، والحديث إذا نقل عن الشيخ الثاني فلا اعتماد عليه.

قوله: «فإنه زاد إخوانكم» (حديث ١٨) قال مولانا: في ضمير «إنه» احتمالان: أحدهما أن يكون راجعا إلى العظام وهو القريب، فيكون العظام طعاما للجنات، ويحتمل أن يكون راجعا إلى العظام والروث كليهما فردا فردا، فحينئذ نسبة طعام الروث إلى الجنات مجاز لأدنى ملازمة، لأن الروث زاد دواب الجنات، لا زادهم، ويحتمل أن يكون الروث زادهم أيضا ولا تعجب فيه. وعلى هذا الاحتمال اعترض الطلبة وقت قراءة الترمذي، بأنه كيف يكون الروث زاد الجنات، فإن من الجنات المؤمنون، والنبي المبعوث إلينا هو المبعوث إليهم، وشريعتنا هو شريعته، ولما كان الروث والرجيع وغيرهما من النجاسات، وكان أكلهن حراما في حقنا، فكيف يجوز في حق الجنات؟

فأجاب شيخنا على طريق الإلزام: ألا ترى أن شريعة الرجال والنساء واحدة مع أن لبس الحرير والذهب والفضة في الرجال حرام دون النساء، فيمكن أن يكون الجنات أيضا مخصوصين منا في هذا الحكم، وأيضا لا نقول: إن الجنات يأكلون الروث على هذا الحال، بل يمكن أن يغيروا فيه، ويخرجوا منه خلاصته بطريق لا يبقى فيه تأثير الروث وغيرها، وأيضا جاء في بعض الروايات من غير الصحاح: أن الجنات إذا يأخذون الروث للأكل فينتقل تمره لهم، وكذلك إذا يأخذون العظام اليابس البالي المغبرة للأكل فيصير وينقلب لهم ذو لحم جديد، فحينئذ لا محذور في كون الروث وغيره إذا أكلهم، فسكت السائل.

قوله: «في المذهب» (حديث ٢٠) إمام مصدر ميمي، أي في المذهب، وإما ظرف مكان، أي أبعد في موضع الذهاب إذا أراد الحاجة.

قوله: «ربنا الله لا شريك له» (حديث ٢١) بين ابن سيرين بقوله معنى الحديث بأن النهي عن البول في المغتسل للشفقة لا للكرهية التحريمية، فإن كان متفذاً من المغتسل بأن يخرج منه البول وقت إهراق الماء عليه فلا بأس به، فإنه لا دخل للبول في وجود الوسوسة، فإن الله واحد لا شريك له، وهو الموجد لجميع الأشياء، إن شاء أوجد الوسوسة وإن شاء لم يوجد، لا مدخل للبول في إيجاد الوسوسة.

قوله: «لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» (حديث ٢٢) المشهور في الناس أن الشافعي وأبا حنيفة رحمهما الله مختلفان فيما بينهما، فإن الشافعي يقول لسنية السواك عند كل صلاة، وأبو حنيفة يمنع في هذه الحالة، والحق أنه لا خلاف ولا نزاع بينهما، فإنه لم ينقل من أبي حنيفة النفي في قوله: «السواك عند كل صلاة» أي ليست بسنة، بل قال بمطلق السنية، ولا ينفي، كيف؟ ورويت أنه ﷺ استعمل السواك عند الصلاة أحياناً، وكذلك فعل بعض الصحابة، بل النفي في قوله مثل النفي في قول عائشة: إن نزول المحصب ليس بسنة مع أنه ﷺ وأصحابه نزلوا فيه، فكذلك في قول أبي حنيفة.

ولم ينقل من الشافعي أنه قال: السواك عند الصلاة سنة ضرورية مؤكدة مثل السواك عند الوضوء، بل غاية ما في الباب أنه مستحب، وبه يقول أبو حنيفة من أول الأمر، والعلة الغامضة لنفي أبي حنيفة من السواك عند الصلاة أنه فيه خوف خروج الدم، وفيه فوت التحريمة الأولى بالجماعة، فلمثل هذا الرجل لا يقول الشافعي أيضاً أنه يستاك لا محالة، لأن خروج الدم يفوت التحريمة.

والحق أن السواك عند الصلاة ليست بسنة ضرورية، كيف؟ ولو كانت، لتقلت لها واقعات كثيرة من تعهد النبي ﷺ والصحابة على ذلك مع أنه ما نقل أن غير زيد بن خالد وضع السواك على أذنه، ولم يتعهد عليه أحد، ونقل في علم أصول الحديث والفقه أن الحديث إذا ورد في حادثة مشهورة وما رواه إلا واحد عن واحد يحمل على الاستحباب، ويعمل الصحابة بخلافه يستدل على أن ليست له حقيقة ضرورية، وما نحن فيه كذلك، وكيف يقول الشوافع: إن السواك سنة ضرورية عند الصلاة، مع أنه لم يقل أحد من الشوافع: إن السواك في الوضوء سنة ضرورية، بل كلهم يقولون باستحبابه فيه، وهو أشد تعامداً من الصلاة فتدبر.

قوله: «إذا استيقظ أحدكم» (حديث ٢٤) علم منه بطريقة الإشارة أن وقوع التجاسة ولو كانت قليلة في الماء القليل يضره، وإلا فما وجه المنع عن إدخال اليد في الإناء.

قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» (حديث ٢٥) ذهب بعض أصحاب الظواهر، منهم: الإمام محمد إسحق، إلى أنه إن ترك التسمية عمداً فبعد الوضوء، وأول الشافعي بأن المراد من ذكر اسم الله على الوضوء النية، وأثبت فرضية النية بهذا الحديث وبغيره عن الأحاديث المذكورة في الصحاح. وقال سيد الفقهاء إمامنا أبو حنيفة: لا نقول بفرضية التسمية كما قال الإمام محمد إسحق، لأن الفرضية لا تثبت بالخبر الواحد، ولا نأول بالنية كما أول الشافعي، بل نقول: إن الحديث على ظاهره، ومعناه: أن من لم يذكر اسم الله وقت الوضوء، فليس له الوضوء على الكمال، لأنه لا يكون متباحاً للصلاة، وأمثاله كثيرة، منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» و«ليس المؤمن الذي يبني شعبان وجاره في جنبه جائع» و«ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمران، واللقمة والنقمة» و«لا إيمان لمن لا حياء له» فإن كل ما ذكرنا محمول على نفي الكمال بالاتفاق، فكذلك فيما نحن فيه، وأيضاً لو كانت التسمية فريضة في الوضوء فكان أولى أن تكون فريضة في التيمم أيضاً، لأن الاهتمام في التيمم أزيد، فإن النية فرض فيه، أو نقول: إن الوضوء والطهارة غير مترادفين، ففي الحديث الشريف نفي الوضوء عند عدم التسمية لا نفي الطهارة، والوضوء عبارة عن كرامات الله تعالى ومرضاته الحاصلة للمؤمن في يوم القيامة عوض الوضوء في الدنيا إذا ذكر التسمية.

ونقل الطحاوي رواية مهاجرين فنفاذ أنه دخل على النبي ﷺ وهو يستنجي غالباً، فلم عليه، فلما فرغ عليه السلام من فعله قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر اسم الله إلا على طهارة». ففي هذا الحديث دليل صريح على أن النبي ﷺ توضعاً قبل ذكر التسمية، فمن أين قال الإمام إسحق بفرضية التسمية.

قوله: «فانتثر» (حديث ٢٧) أي استخرج ما في أنفك من الماء المستنشق.

قوله: «من كف واحد» (حديث ٢٨) أي كان يأخذ كفا واحدا فيضمض به ويستنشق بعضه، ثم أخذ ثانياً وفعل ذلك، ثم ثالثاً هكذا، وإن مضض ثلاثاً بماء كف واحد يجوز، ولا يصير الماء مستعملاً، وإن استنشق ثلاثاً بماء كف واحد، لا يجوز لكون الماء مستعملاً لا اختلاط ما بقي في الكف بما خرج من الأنف.

قوله: «وقال الشافعي: إن جمعهما... الخ» (حديث ٢٨) وهذا بعينه مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

قوله: «أبي أمية» (حديث ٢٩) كنية عبد الكريم.

قوله: «وبدأ بمؤخر رأسه ما ثبت بروايات كثيرة» (حديث ٣٣) أنه ﷺ تعامل على ما في حديث الأول من الابتداء من المقدم إلى المؤخر، وهو مذهب الجمهور، ومنهم: أبو حنيفة، وعليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين. فهذا الحديث إما أن يحمل على أنه ﷺ ارتكب خلاف العادة القديمة لبيان الجواز، أو ارتكب بوجه عذر، أو يأول بأن يقال: الباء في قوله: «بدأ بمؤخر رأسه» بمعنى إلى، وكذلك في قوله: «ثم بمقدمه» بمعنى إلى، فالمعنى حينئذ: بدأ من مقدم إلى مؤخر رأسه، ثم بدأ من مؤخر إلى مقدم رأسه، فحينئذ يكون معنى الحديثين صحيحاً واحداً، ولا يمكن أن يستدل الشافعي بهذا الحديث على تكرار المسح في الرأس كما هو مشهور من مذهبهم في كتب فقهاءنا، لأن النبي ﷺ فعل ذلك للاستيعاب، لا للتكرار، فتدبر.

قوله: «الأذنان من الرأس» (حديث ٣٧) فيه ثلاث مذاهب: الأول: أنه يمسح مع الرأس، وهو قول الجمهور، وأبي حنيفة، والثاني: أن يمسح مع الوجه، والثالث: أن يمسح بطونهما مع الوجه، وظهر هما مع الرأس. وهذا الحديث حجة على الإمام الشافعي في أنه قال: يمسحهما بماء جديد، وهذا الحديث، وإن ضعفه الترمذي بحديث الإسناد، ولكنه مؤيد بوجه آخر من الأحاديث والدراية، فإنه قد مر في باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر رأسه أنه ﷺ مسح الأذنين ظهورهما وبطونهما، وأيضاً ما مر في حديث ربيع بنت عفرأ من أنه ﷺ مسح الرأس والأذنين مرة واحدة.

قوله: «فخلل أصابع رجليك ويديك» (حديث ٣٩) إن كان لا يصل الماء بدون ذلك والخلل، فالأمر للوجوب، وإلا فلا استحباب.

قوله: «بماء غير فضل يديه» (حديث ٣٥) في باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً نقل لفظ «غير» بالياء المشناة بمعنى سوى، فحينئذ مناسبة الحديث بالباب ظاهرة، ونقل لفظ «غير» بالياء الموحدة بمعنى بقي، فحينئذ يكون المعنى مخالفاً لترجمة الباب، فعلى هذا يمكن أن يقال: إن راوي هذا الحديث ضعيف، ضعفه الترمذي في مواضع، يعني ابن لهيعة، أو يمكن أن يقال: إن رسم الخط في غير وغير سواء، ففعل الكاتب خطأ أولاً في كتابة غير وكتب موضعه غير، وهكذا نقل.

قوله: «إذا توضأت فانتضح النضح» (حديث ٥٠) إما علاجاً بأن البرودة ممسكة عن جريان البول، وإما لدفع الوسواس.

قوله: «فذلكم الرباط» (حديث ٥١) هذا بالجملة الأخيرة، يعني انتظار الصلاة بعد الصلاة، والرباط في الأصل اسم لطائفة ينتظر على منتهى حد الغنيم كيلا يسبق عن الحدود، يعني انتظار الجند للجهاد، فمعنى الحديث: أن انتظار الصلاة بعد الصلاة من قسم الجهاد في مقابلة الغنيم، والتوجيه الآخر في الحاشية.

قوله: «إن الوضوء يوزن» (حديث ٥٤) أي الماء الذي بقي على الأعضاء بعد الوضوء ويجذبه الجسم، لا الماء الذي أهرق من البدن على الأرض.

قوله: «علي بن مجاهد عني» (حديث ٥٤) أي قال جرير: إن علي بن مجاهد قرأ هذا الحديث عني في زمان، ثم ذهب ونسيت أنا هذا الحديث، ثم جاء علي بن مجاهد بعد زمان عندي وقرأ الحديث بطوله، فقلت له: عمن أخذت هذا الحديث؟ فقال علي بن مجاهد: أخذت عنك، لكن نسيت وأنا لم أنه.

قوله: «ثقة عندي» (حديث ٥٤) أي قال جرير: إن علي بن مجاهد ثقة عندي حافظ ضابط، فإني وإن نسيت الحديث، لكن عليه اعتماد في حفظه وضبطه.

قوله: «عن الحسن» (حديث ٥٧) أي كلهم قالوا: هذا الحديث موقوف على الحسن، ليس بمرفوع إلى النبي ﷺ.

قوله: «كان يتوضأ لكل صلاة» (حديث ٥٨) في هذه المسئلة مذهبان: ذهب فريق إلى أن تجديد الوضوء كان فرضا عليه، ولكن رخص له ﷺ في بعض المواضع للضرورة أن يصلي الصلوات بوضوء واحد، كما في يوم فتح مكة، وفي السفر في حالة الجمع بين الظهر والعصر، وأما على الأمة فليس التجديد ضروريا وفرضا، وقال الفريق الآخر: إن تجديد الوضوء ما كان فرضا على رسول الله ﷺ، بل كانت له الرخصة، ولأتمه أيضا، إلا أنه ﷺ كان يتجدد عند الغريضة، وكذا بعض الصحابة.

قوله: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» (حديث ٦٤) مذهب الجمهور في هذه المسئلة، منهم: أبو حنيفة، أنه لا بأس أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة، وقالوا: ليس نهى النبي ﷺ عن التوضي بفضلها بصيرورته نجسا، كيف؟ ولو كان النهي لهذا الوجه فينبغي أن تمنع النساء عن التوضي بفضلها أيضا كما منع الرجال، بل ينبغي أن تمنع هذه المرأة التي توضأت أولا عن أن تتوضأ بفضل طهورها ثانيا أيضا، لأن النجاسة حكمها في حق الرجال والنساء سواء، فعلم أن نهى النبي ﷺ عن التوضي بفضل طهور المرأة ليس بسبب صيرورته نجسا، بل لأمر آخر. فقال أكثر الشراح: إن الأحاديث التي تدل على النهي عن التوضي بفضل طهور المرأة كلها منسوخة بأحاديث الرخصة، لكن الأولى أن لا يقال بالنسخ والمنسوخ، فإن دعوى النسخ، فيه نوع من الإشكال، فقال البعض: إن النهي عن التوضي بفضل طهور المرأة الأجنبية لما فيها من احتمال الفساد وميلان النفس إلى الشهوات، لكن هذا التأويل ليس بصحيح، فإنه جاء في رواية أخرى «وليغتربا جميعا وهذا أقبح، وصار كمن هرب من المطر ووقف تحت الميزاب، فإن في الاغتراف جميعا احتمال الفساد بالطريق الأولى، فالأولى أن يقال: إن النهي تنزيهي، ووجه النهي أن العادة كانت جارية في زمن النبي ﷺ على أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون من إناء واحد، والتظافة في طبيعة النساء ليست بمركوزة كما في الرجال، فتحتمل أن تدخلن أيديهن في الأواني بغير الغسل، أو يقع رشاش الماء وقت الوضوء فيه، فيختلج منه أن الماء، والله أعلم، نجس أو طاهر، فلو كانت المرأة نظيفة طاهرة فلا بأس بالتوضي بفضل طهورها.

قوله: «فقال: الماء طهور لا ينجسه شيء» (حديث ٦٦) في المسئلة ثلاث مذاهب: ذهب أصحاب الظواهر إلى أن الماء لا ينجس مطلقا، ولم يفرقوا بين القليل والكثير، وتغيير الأوصاف وعدمه، وذهب الإمام مالك إلى أن الماء لا ينجس إلا بتغيير طعمه، أو ريحه، أو لونه، وأما إذا لم يتغير إحدى المذكورات فلا ينجس، وذهب أبو حنيفة، والشافعي، والجمهور، وأهل الحديث إلى أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة، وفرقوا بين القليل والكثير، قال أهل المعاني في الأصول: الأصل في اللام أن يكون للعهد ما لم تكن قرينة صارفة عنه، فاللام في قوله عليه السلام: «الماء» للعهد الخارجي، والمعهود هو الماء في بير بضاعة، يعني: أن الماء الذي في بير بضاعة لا ينجس، لأن مطلق الماء لا ينجس، وعدم نجس مائه، لأنه كان جاريا في البساتين، وحكم الجاري هو ما ذكر، ودليل النجريان ما حدثنا الواقدي أنه كان جاريا في البساتين، ذكرها ابن الهمام. وأجاب الطحاوي: بأن السؤال عن حكم الماء كان بعد إخراج النجاسات من بير بضاعة، لا وقت كون النجاسة موجودة فيها، فإنه لو كان السؤال في حالة كون النجاسات موجودة فيها، فكيف يحكم النبي ﷺ بطهارته: لأن البداة شاهدة بأن ماء البير تتغير أوصافها بوقوع النجاسات فيها، ونظافة طبيعة النبي ﷺ معلومة من قصة العسل وغيرها، بل كان السؤال بعد إخراج الماء، ووجه السؤال أن الناس خطر في قلوبهم ونفوسهم بأن الماء كيف طهر، وقد بقي الطين وجدران البير نجسا؟ فقال ﷺ: إن الماء طهور لا ينجس بما خطر في قلوبكم ونفوسكم، لأن الله تعالى لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، ثم حديث المستيقظ من منامه، وحديث منع البول في الماء الراكد، وغيره يدل على أن الماء ينجس بوقوع النجاسة، فلهذه القرينة لا يصح أن يحمل اللام على الاستغراق.

فبالنظر على هذه الأحاديث لا يصح مذهب أهل الظواهر، ولا يصح مذهب مالك رحمه الله تعالى أيضا، لأنه لا يتغير وصف من

أوصاف الماء بمجرد إدخال اليد بعد الاستيقاظ، ونهي النبي ﷺ يدل على أن الماء يكره بعد الإدخال. وأجاب بعض الناس في قصة بئر بضاعة: بأن كانت عشرين في عشر، وهذا لا يصح، لأن هذا الجواب من قبيل توجيه كلام القائل بما لا يرضى به قائله، لأن تقدير عشر في عشر لم يثبت من إمامنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وما ذكر صاحب شرح الوقاية رده في الأشياء والنظائر؛ بل مأخذه قول محمدرحمه الله تعالى: كصحن مجدي هذا.

قوله: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» (حديث ٦٧) إمامنا أبو حنيفة والشافعي، رحمهما الله تعالى، متفقان في أن الماء القليل يتنجس، والكثير لا يتنجس ما لم يتغير أحد أوصافه، ثم اختلفا في تعيين مقدار القليل والكثير؛ فقال إمامنا أبو حنيفة: لا تقدير في هذا الباب من الشارع ﷺ، بل هو مفوض إلى رأي المبتلى به، والشافعي، رحمه الله تعالى، تعيين القليل والكثير؛ فقال: مقدار القلتين كثير، وما نقص فهو قليل.

وقال الأحناف: لا يمكن أن يتعين التقدير بمثل هذا الحديث، فإنه ضعيف غاية الضعف، لأنه رواية محمد بن إسحق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، حتى أن بعضهم قال: إني أحلف بين مقام إبراهيم والحجر الأسود بأنه كذاب. وإن محققى الشوافع تركوا الحديث منه، وقالوا: هذا الحديث ليس بقابل للاحتجاج. والثاني: أن لفظ القلتين، فيه نزاع واختلاف، فورد في بعض الروايات: قلتين، وفي بعضها ثلاث قلال، وفي بعضها: أربعين قلة، فكيف يمكن التحديد والتقدير بالقلتين، والثالث: أن القلة مشترك، جاء بمعنى الجرار، والقرية، ورأس الجبل، وقامة الرجل، وما يستقله البعير. ولو تعين قلال الحجر خاصة فهو أيضا يكون مختلفة بالصغر والكبر، فبأي وجه يثبت التقدير بالقلتين خاصة؟ فالأولى أن يقال: مقدار القلتين ما كان للتعين، بل ما كان كثيرا في رأي المبتلى به فهو كثير، وفي رأي المبتلى به، لو كان مقدار القلة الواحدة كثيرا، فحكمه أنه لا يتنجس أيضا، فضلا عن القلتين.

وأما جواب صاحب الهداية بأنه: إذا بنى الماء مقدار القلتين لا يحمل الخبث، بمعنى يتنجس، مخالف لاصطلاح العرب، فإن عندهم «لا يحمل الخبث» يستعمل فيما إذا كان الغرض بيان عدم النجاسة على أنه ورد في بعض الروايات لفظ لا يتنجس صريحا. قوله: «والحل ميتته» (حديث ٦٩) قال بعض الناس: إن المسكون في الماء أكثر من المسكون في الأرض، ههنا ثلاث مذاهب: مذهب البعض إلى أن ما في البحر حلال، أعم من أن يكون خنزيرا، أو آدميا، أو غيرهما، لإطلاق الحديث الشريف، وذهب البعض إلى أن ما يث به الحيوان البري من البحر فهو في حكمه، فما يشابه الخنزير فهو حرام، وما يشابه البقر فهو حلال، وما لم يشابه فهو حلال أيضا.

وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أن ما سوى السمك فهو حرام مطلقا، ودليله ما روي أن النبي ﷺ قال: «أحل لنا ميتتان: السمك والجراد» والمراد من الحل الطهارة، والمعنى أن الماء الكثير لا يتنجس بموت الحيوان البحري فيه، لأن الحيوان البحري ظاهر فحينئذ تكون هذه الجملة جوابا لسؤال من سأل عن ماء البحر مع أنه تموت فيه الحيوانات. فأجيب بأنه: لا يتنجس لظهوره ميتته، فحينئذ لا دخل لهذه الجملة في بيان حكم الأكل والشرب.

قوله: «أقرشه عليه» (حديث ٧١) ذهب بعض العلماء إلى التفريق في بول الغلام والجارية، فقال: يغسل بول جارية، ويرش بول الغلام. واعتقدوا أن النجاسة في بول الجارية أشد وأكثر من بول الغلام، وهو مخالف للدراية والقياس. وأجيب بأن: معنى النضج الغسل الخفيف، يعني لا حاجة في إزالة بول الغلام إلى غسل شديد، بل يزيل بغسل خفيف بخلاف بول الجارية، فإنه يحتاج إلى غسل شديد، وهذا كما قال ﷺ: «حبته ثم أقرصه ثم انضح به الماء» فإن المراد بالنضح ههنا الغسل بالاتفاق، وبحي النضح بمعنى السيلان أيضا كما قال ﷺ: «إني لأعرف مدينة ينضح البحر بجانبها» يعني يسيل بجانبها، مع أنه ورد في رواية الحسن أنه قال: «يغسل بول الجارية ويتنح بول الغلام» وعن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنه قال: «الرش بالرش والصب بالصب».

والفرق في بول الغلام والجارية باعتبار المنفذ، فإن منفذها وسيع يخرج منه البول كثير الرطوبات، ويقع على اثوب في موضع

كثير، فلذا يحتاج إلى شدة الغسل، وأما الغلام فمعتقه ضيق يخرج منه البول قليل الرطوبات، ويقع بعيدا، فلا حاجة إلى غسل شديد.
قوله: «باب في بول ما يؤكل لحمة» (حديث ٧٢) ذهب محمد رحمه الله تعالى إلى أن بول ما يؤكل لحمة طاهر نظرا إلى الحديث، لأنه ﷺ شربهم للدواء، فعلم أنه حلال، لأنه لا شفاء في الحرام، كما جاء في حديث آخر، وذهب أبو حنيفة والشافعي والجمهور، رحمهم الله تعالى، إلى النجاسة، ومستدلهم ما روي عنه ﷺ: «استنزهوا عن البول، فإن عامة عذاب القبر منه»

ولو كان البول طاهرا، فما معنى التعذيب في القبر، فهذا الحديث عام، شامل لبول ما أكل اللحم وغيرها، وأيضا ما روى الترمذي أنه ﷺ مر على قبرين أه صريح في أن البول نجس، فلما تعارضت الروايتان ترجع إلى القياس ليدفع التعارض، والقياس مرجح لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأنه لا فرق في بول ما أكل اللحم وغيرها، فلما كان بول غير ما أكل اللحم نجسا، فكذلك بول ما يؤكل لحمة، وأيضا ما ذكرنا من حديث النهي «استنزهوا عن البول» حديث قولي ومحرم، فعلى قاعدة الأصول، التراجع للمحرم، لما فيه من الاحتياط، وأجاب البعض: بأنه ﷺ علم وحيا بأن شفاء هم فيه، فلذا حكم بالشرب، أو علم النبي ﷺ أنهم كفار في الحقيقة وإن أسلموا ظاهرا، كما وقع بعد بأن اردوا، حكم لهم بالشرب.

قوله: «حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» (حديث ٧٥) حاصله أن يتيقن بخروج الريح بأن يحصل اليقين بالشم، أو الصوت، أو بوجوه آخر، فلا يرد أنه إذا لم يشم بأن كان الريح قليلا، أو يكون قوة الشامة ضعيفة، أو لم يسمع، بأن كان الرجل أصم، فيبغى أن لا ينقض وضوءه.

قوله: «على من نام مضطجعا» (حديث ٧٧) حكم النقض بالنوم للأمة لآذانه ﷺ، كما جاء في رواية: «نام عيني ولا ينام قلبي».
قوله: «باب الوضوء مما غيرت النار» (حديث ٨٠) ثبت برواية الباب أن الوضوء مما مست النار ضروري، وثبت برواية أخرى أن الوضوء ليس بضروري، مثل رواية جابر رضي الله عنه، قال: خرج رسول الله ﷺ فدخل على امرأة أه فلما تعارضت الروايات فالأصل عند أبي حنيفة أن يرفع التعارض، وبطابق بينها حتى الإمكان، وإن لم يكن، فترجح إحداهما على الأخرى.

وله رحمه الله تعالى ههنا تقريران: الأول: أنه لا تعارض بين الروايات، لأن الأمر بالوضوء مما مسته النار للاستحباب لا للوجوب، بقريئة صارفة عنه، وهي فعل النبي ﷺ خلاف قوله، أو يقال: إن المراد من الوضوء المضمضة، كما جاء أنه ﷺ شرب لبنا فمضمض، وقال: هذا الوضوء مما مسته النار، أو يقال: إن الوضوء والطهارة غير مترادفين، كما قال أهل التحقيق: إنه ليست في العالم ألفاظ مترادفة، ولا لفظ مشترك؛ بل كل لفظ مغاير معناه من معنى اللفظ الآخر، فحينئذ يقال: إن في الحديث الأمر بالوضوء مما مسته النار للطهارة، لأن الوضوء عبارة عن الإضاءة، والطهارة عبارة عن تطهير الأعضاء، فإذا أكل مما مسته النار، فطهارته باقية تجوز الصلاة بها، وإن لم يظهر مرة ثانية. وأما الوضوء فلم يبق، ووجه زوال الإضاءة أنها من كرامات الله تعالى، وأنه شغل بأمور الدنيا، وغفل من ذكر الله تعالى. ولا يرد أن هذا القدر من أمور الدنيوية ضروري، فإنه لو لم يأكل ولم يشرب يموت جائعا، وفيه تهلكة النفس، لأننا نقول: نعم الأمر كذلك، لكنه لما لم يقنع على ما خلق الله تعالى للأكل والشرب، وشغل بالنضج وغيره فلذا زالت عنه الإضاءة، وأنوار الطهارة، ولو حمت الأحاديث على التعارض، فالجواب من جهة التعارض: أنه إذا تعارضت الروايات فبالقياس ترجح. فقلنا أولا: إن حديث الوضوء مما مست النار منسوخ كما قال الترمذي رحمه الله تعالى، والقياس أيضا يقتضي عدم الوضوء مما مسته النار، لأننا رأينا أن الماء الحميم إذا يتوضأ به فلا يقول أحد إنه يجب الوضوء بالبارد، فعلم أن لا تأثير للنار في نقض الوضوء، ثم عمل الأصحاب بعد النبي ﷺ خلاف الحديث يدل على النسخ، أو التأويلات التي ذكرناها، فإن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أكل خبزا أو لحما فصلى، ولم يتوضأ، حدثنا به جابر، وكذلك ابن مسعود وعلقمة أكلا الثريد فصليا ولم يتوضأ، وكذلك روي أن عمر بن الخطاب، وعثمان، وابن عمر، وأنس، وأبا طنجة، والجابر، وابن كعب كلهم أكلوا السخن ولم يتوضؤوا، وكل ذلك مذكور في معاني الآثار، طالعاه إن شئت.

قوله: «الوضوء من لحوم الإبل» (حديث ٨١) المراد من الوضوء الوضوء اللغوي، يعني غسل اليدين، أي اغسلوا الأيدي إذا أكلتم لحوم الإبل، لأن فيه دسومة كثيرة، وبقاء الدسومة على الأيدي خوف الإيداء من الفارة وغيرها، بخلاف لحوم الغنم، فإن الدسومة فيه قليلة.

قوله: «الوضوء من مس الذكر» (حديث ٨٢) رواية الباب وما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر متعارضتان، فإن يحملا على التوافق فهو أولى، خصوصاً عند الإمام بأن يقال: إن الأمر بالوضوء من مس الذكر للاستحباب بقريئة صارفة عن الوجوب، وهي قول النبي ﷺ: «هل هو إلا بضعة منك أو مضغة» وقوله ﷺ: «ألم نلق بالجد» أو كما قال عليه السلام، وقول بعض الصحابة: ما أبالي مسست أنفي، أو ذكري، أو يقال: إن المراد من الذكر الاستنجاء، ولو حملا على التعارض فرفعه يكون بأقوال الصحابة وهي تدل على عدم الوضوء من مس الذكر ثم بعد أقوال الصحابة يرجع إلى القياس والقياس أيضاً يرجح مذهب إمامنا أبي حنيفة، لأنه قال لو مس الذكر بظهر اليد، أو بالذراع، فلا ينقض الوضوء فكذلك قلنا: إذا مس بالكف، فلا ينقض أيضاً، وأيضاً قال: إن مس الذكر بالخذ فلا ينقض الوضوء، والخذ عورة، فإذا لم تكن ممارسة العورة الذكر ناقضة للوضوء فممارسة غير العورة بالطريق الأولى، لا تكون ناقضة للوضوء.

قوله: «ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة» (حديث ٨٦)، قال شيخنا انديوي بندي: مد الله تعالى ظله: إن الإمام الترمذي لإثبات مذهبه جرح في رواية إبراهيم وقال: إنه مرسل، ولم يتوجه إلى قاعدة الأصول، فإن أهل الأصول قالوا: إن مرسل الثقة معتبر، بل مرسله زائد من مسنده عندنا، وعند الشافعي رحمه الله تعالى مرسله ضعيف، وإبراهيم ثقة حافظ عدل ضابط عند أهل الحديث، مع أنه جاء في رواية أخرى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: فقدت النبي ﷺ ليلة عن الفراش فالتصمت، فوعدت يدي على قدم رسول الله ﷺ وهي منصوبة، فعلمت أنه ﷺ في الصلاة، فعلم أن مس المرأة لا ينقض الوضوء، ولو كان نافضاً لتوضأ سيدنا ﷺ، وجاء في رواية أخرى: أنها قالت: كنت نائمة، وكان النبي ﷺ يصلي، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح، فإذا سجد النبي ﷺ غمزني فقبضت رجلي، فلو كان مس المرأة ناقضاً للوضوء فكيف النبي ﷺ غمزها ومسها باليد، لأن الغمز في ظلمة البيوت لا يكون إلا باليد، ولا يصح أن يستدل الشافعي رحمه الله تعالى بآية، لا مستم النساء، لأن اللمس بمعنى الجماع، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: أينما ذكر في القرآن لفظ اللمس فهو بمعنى الجماع.

قوله: «قاء فتوضأ» (حديث ٨٧) هذا عند الأحناف مقيد بملأ الفم، لما أن خروج نفس القى ليس بمفسد للوضوء، بل انمفسد في الحقيقة خروج النجاسة، وهي إنما تخرج إذا قاء بملأ الفم، وقال مالك، والشافعي رحمهما الله تعالى: لا وضوء في القى و الرعاف، والحجة عليهما ما قلناه ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل» وقوله ﷺ: «من قاء أو رعف في صلاته فليتوضأ، ولين على صلاته ما لم يتكلم» وقول علي رضي الله عنه، حين عد الأحداث جملة: أو دسعة تملأ الفم.

قوله: «تمر طيبة و ماء طهور» (حديث ٨٨) الخلاف بين أبي حنيفة، والشافعي رحمهما الله تعالى في جواز الوضوء وعدمه بالنبيد الذي يجري ويسيل على الأعضاء مثل الماء، وأما إذا اشتد فلا يجوز وفاقاً، ذهب الطحاوي إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وقال: لا يجوز بنبيد التمر، واستدل بأن الحديث ضعيف، فإن الراوي أنكر موجوديته مع النبي ﷺ ليلة الجن، وأجيب بأن ليلة الجن وقعت مراراً فيجوز أن يكون عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع النبي ﷺ في ليلة دون ليلة، ولو سلم أنها كانت مرة واحدة فنقول: معنى قول عبد الله أنه لم أكن مع النبي ﷺ، يعني في وقت خاص، وهو تذكيره للجنات، ثم بعد التذكير كنت معه.

قوله: «سبع مرات أولهن بالتراب» (حديث ٩١) ذهب الجمهور، وأبو حنيفة، والشافعي إلى أن سور الكلب نجس نجاسة شديدة، وذهب مالك إلى أن الماء الذي ولغ فيه الكلب ليس بنجس، كما مر من مذهبه أنه لا يفرق بين القليل والكثير؛ بل الاعتبار عنده لتغير الأوصاف، وبولوج الكلب لا تتغير الأوصاف، لكن يحكم بغسل الإثاء وإن كان الماء طاهراً، لما أنه جاء في الرواية حكم

الغسل، ولكن لا للنجاسة، بل للنظافة.

ثم اختلفوا في كيفية الغسل؛ فقال الأكثرون، منهم الشافعي: إن ما جاء في الرواية من السبع فهو للتحديد لا يجزي أقل منه. وقال أبو حنيفة: لا للتحديد، بل للاستحباب والنظافة، وحكم غسله مثل سائر النجاسات. ولأبي حنيفة وجوه: الأول: أن أبا هريرة روى الحديث وأفتى بعد النبي ﷺ بالثلاث، وعمل عليه، وفعل الراوي يكون بياناً لحديثه، ورواية الثاني أنه جاء في رواية عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ثمانين مرات، فلو كان السبع للتحديد، كما قال الشافعي، فما معنى الثمانية؟ والثالث أن سؤر الخنزير، وغانطه، وبول الكلب، وسؤره كلهم سواء في النجاسة مع أن الشافعي رحمه الله تعالى يقول: يطهر الإناء من غانط الخنزير والكلب بغسل ثلاث مرات، فبأي وجه قال: التطهير من سؤر الكلب يكون سبع مرات مع أن من قال: إن السبع للتحديد، قال: ما جاء في الرواية من الغسل بالتراب فهو لزيادة النظافة لا حاجة إليه، فهذا أيضاً قرينة على أن السبع ليس للتحديد أنه لو كان للتحديد لم يصح قولهم: إن التراب لزيادة النظافة، لأن التراب والسبع وردا في جملة واحدة، فبدخلان تحت حكم واحد، ولم يجز التفريق بأن السبع ضروري دون التراب. وقال بعض الشراح: إن رواية السبع منسوخة، ولو لم يحمل على النسخ فلا حرج فيه أيضاً على مسلك الإمام، لأنه لا يقول: إن السبع للتحديد فعلى مسلكه قلنا حيث أخذ أيضاً: إن غسل رجل ثمانية مرات أو سبع مرات بالتراب أو غيرها لزيادة النظافة، فلا حرج، فعلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا إشكال في جميع الروايات من السبع والثمانية، بل كلها محمول على الاستحباب. والشافعي رحمه الله تعالى لما قال: إن السبع للتحديد وإشكالك عليه ورواية الثمانية، أول تناويلات ضعيفة: منها أن الثمانية عبارة عن الدلك بالتراب.

قوله: «وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة» (حديث ٩١) مذهب الجمهور أن سؤر الهرة طاهر، ومذهب الإمام أن سؤرها مكروه. ثم اختلف الأحناف في أن سؤرها مكروه تحريماً أو تنزيهاً؟ وجواب الإمام للجمهور القائلين بالطهارة ما قال النبي ﷺ: «الهررة سبع» والمراد بيان الحكم، وبقوله ﷺ: «إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات» لما سقطت النجاسة لعل الطواف بقيت الكراهة، والحق في اختلافهم أن سؤرها مكروه تنزيهاً. وإن قالوا بالكراهة تحريماً، فما استدلوا على الكراهة التحريمية برواية الباب، بل بطريق آخر.

قوله: «مسح أعلى الخف وأسفله» (حديث ٩٧) إليه ذهب مالك، والشافعي رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بمسح أعلاه فقط، لما قال علي رضي الله عنه: لو كان الدين برأي، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لكن رأيت النبي ﷺ مسح على ظاهر خفيه. ويمكن أن يكون الخطأ في رواية الراوي الذي روى فعل النبي ﷺ لا قوله: بأن وضع النبي ﷺ يده في جانب الأسفل لتسوية الخف، فزعم الراوي أنه مسح على الأسفل، ولو مسح على الأعلى والأسفل كليهما فلا يمنعه أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً، لكن ينبغي أن لن يقتصر على الأسفل فقط، لأنه خلاف التواتر، والمشهور من الروايات في باب المسح.

قوله: «مسح على الجوربين والنعلين» (حديث ٩٧) يمكن أنه ﷺ مسح عليهما في زمانين بأن مسح على الجوربين مرة وعلى النعلين مرة أخرى، فحيثما يقال: إن مسح النعلين منسوخ، وإن كان في زمان واحد، فيقال: إن النبي ﷺ مسح على الجوربين فقط لا النعلين. وكان على النعلين صورة في رؤية الراوي، فإن نعلي العرب يكون تحت القدم فقط، أو يقال: إنه خطأ الراوي بأن فهم بتسوية النعلين مسح النعلين.

قوله: «مسح على العمامة» (حديث ١٠٠) أجاز أحمد رحمه الله تعالى وغيره المسح على العمامة فقط، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن مسح على العمامة فقط، لا يسقط الفرض، لما ورد في القرآن المسح على الرأس. والحديث خبر واحد لا يعارض الكتاب مع أن قول جابر رضي الله عنه من الشعر مخالف للحديث المذكور، فيقال في جواب الحديث: يمكن أن يكون خطأ الراوي بأن زعم تسوية العمامة مسح العمامة، أو يمكن أن تكون هذه الواقعة قبل نزول العمادة، أو يقال: إنه ﷺ مسح على مقدار الناصية و سقط الفرض، ثم مسح على العمامة للاستيعاب، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع هذه الصورة كما في الدر المختار.

قوله: «إذا انغمس الجنب في الماء أجزأه وإن لم يتوضأ» (حديث ١٠٤) هذا عند الشافعي رحمه الله تعالى، لأن الغمضة والاستنشاق ليسا بفرض عنده في الغسل، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يجزه لفرضيتهما في الغسل لقوله تعالى: فاطهروا، بصيغة البالغة، فيجب إيصال الماء حتى الإمكان.

قوله: «إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل» (حديث ١٠٨) هذا حجة لنا على الشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الغسل بمجرد الإدخال بدون الإنزال، ومستدل به، يعني الماء من الماء، محمول على أول الإسلام، كما قال أبي بن كعب رضي الله عنه: إنما الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهى ﷺ عنها، أو نقول: إنه في الاحتلام، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنما الماء من الماء في الاحتلام.

قوله: «فتتضح به ثوبك» (حديث ١١٥) أي تغسل غسلا خفيفا. وافقنا الشافعي رحمه الله تعالى ههنا في تفسير النضح بالغسل الخفيف، فعلى هذا ينبغي للشافعي رحمه الله تعالى أن يفسر النضح في باب بول الغلام أيضا بغسل خفيف كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

قوله: «وهو جنب ولا يمس ماء» (حديث ١١٨) ورد في رواية نضر من أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، فبهذه القرينة قلنا في هذا المقام: إن المراد من عدم مس الماء عدم الغسل، ويمكن أن يكون المراد من عدم المس عاما، يعني لم يغسل، ولم يتوضأ، ونام، فعلى هذا يقال: إن المراد منه أن النبي ﷺ ارتكب خلاف عاداته الشريفة أحيانا، مرة أو مرتين تعليما لبيان الجواز.

قوله: «عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده» (حديث ١٢٦) قال شيخنا: قال أهل أصول الحديث: إن العبارة المذكورة أينما ورد، فمرجع ضمير أبيه، وجده يكون واحدا، فيكون في تلك العبارة مثلاً مرجع ضمير أبيه وجده عديا، أي روى عدي عن أبيه، يعني ثابت، وروى ثابت عن أبيه الذي هو جد عدي، إلا في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فإن مرجع الضميرين فيهما مختلف، فإن مرجع ضمير أبيه عمرو، ومرجع ضمير جده شعيب الذي هو أبو عمرو، فالمعنى يعني روى عمرو عن أبيه يعني شعيب وروى شعيب عن جده الذي هو جد أبي عمرو.

قوله: «وهو أعجب الأمرين» (حديث ١٢٨) أي الأمر الأول الوضوء لكل صلاة، والأمر الثاني لم يذكر في الحديث، وهو الغسل عند كل صلاة، ووجه الغسل عند كل صلاة أو للصلايتين إما زيادة النظافة، والطهارة، وتقليل الدم في الحال، وتركبة النفس، كما قاله الطحاوي رحمه الله تعالى، فإن النظافة في أن تغسل عند كل صلاة، وأن تصلي بالوضوء فقط بغير الغسل فيجزئها، إلا أن الغسل عند كل صلاة أحب وأظهر، وإما العلاج ببرودة الماء، ويحتمل أن يكون كلا الأمرين منحوظين للنبي ﷺ وقت الأمر بالغسل، كذا قال مدظله، والمستحاضة إن كانت مبتدأة، تصلي خمسة عشر يوما، ثم تدع الصلاة بعد ذلك أقل ما تحيض النساء، وهو يوم وليلة عند الشافعي، رحمه الله تعالى، وعندنا ثلثة أيام ولياليها.

قوله: «حرورية» (حديث ١٣٠) أي خارجية، فإنهم يوجبون قضاء صلاة أيام المحيض، وهو قوم من الخوارج، نسبة إلى حروراء، قرية من الكوفة، كان مجتمعهم فيها، وهم الخوارج الذين قتلهم علي رضي الله عنه.

قوله: «فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» (حديث ١٣٥) الكفر إما على الحقيقة إن استحل الوطي في هذه الحالة، أو محمول على التغليب، لما أنه جاء في رواية أخرى أنه ﷺ أمر أن يتصدق، فلو كان إتيان الحائض كفرا، فكيف أمر النبي ﷺ بالتصدق؟ فإن الصدقة لا يجب على الكفار، أو معناه كفر دون كفر كما قال البخاري رحمه الله تعالى.

قوله: «يتصدق بنصف دينار» (حديث ١٣٥) ورد في بعض الروايات: نصف دينار، وفي بعضها: ثلثي دينار، وفي بعضها: دينار، قال مدظله: اختلف أهل العلم في هذه المسئلة؛ فقال بعضهم: الأمر للوجوب، وقال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الأمر للاستحباب لا للوجوب، فعلى مذهبنا لا تعارض بين الروايات، فإن التفويض إلى المتصدق، إن شاء أعطى دينارين، وإن شاء أعطى

ثلاث دنانير، لما أنه لا تقدير من جانب الشرع في هذا الباب، كيف ولو كان التقدير من الشارع ﷺ ضروريا فما معنى أنه جاء في رواية متعددة مقدار متخالف لا على التعيين، واستشكل على من قال: إن الأمر للوجوب فتأول في الروايات بأن الأمر بالتصدق بدينار فيما إذا أتى في أول حيض أو وسطه، أما إذا أتى في آخره فبعتصف دينار.

قوله: «عن عمار بن ياسر أن النبي ﷺ أمره» (حديث ١٤٤) ذهب بعض أهل العلم، منهم: الشافعي إلى أن التيمم ضربة للوجه واليدين إلى الكفين، وخالفه فيه إمامنا أبو حنيفة وقال: بل التيمم ضربتين إلى المرفقين، لأبي حنيفة أن رواية عمار وإن كانت صحيحة لا شك في صحتها، إلا أن بعض الروايات معارضة لها كما في سنن أبي داود، فيها الأمر إلى المرفقين، فتلک الروايات وإن لم تكن في الصحة مثل رواية عمار بن ياسر رضي الله عنهما، إلا أنها رويت بطرق متعددة، والرواية إذا نقلت بطرق متعددة، فتكون قابلا للاستدلال بالعمل على تلك الروايات أولى لما فيه من الاحتياط، بخلاف رواية عمار فإنها خال عن الاحتياط. وأيضا التيمم خليفة الوضوء، وللخلف حكم الأصل، وأيضا رواية عمار رضي الله عنه مضطرب، ورد في البعض: أنه مسح إلى الإبطين، وفي البعض: أنه مسح إلى نصف الذراع، وفي البعض: أنه مسح ظهر الكف فقط لا الباطن، وجمع الروايات المتعارضة الواردة في هذا الباب على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين غير متعذر، ورواية عمار رضي الله عنه ليست مخالفة له، لأنه يقول: إن كيفية تيمم الوضوء كانت معلومة له، ولم يكن يعلم كيفية تيمم الغسل، كما جاء في الحديث: أن الفاروق وعمار بن ياسر رضي الله عنهما كانا في سفر، واحتلما، فتمرغ عمار الخ فلما جاءه عند النبي ﷺ واستفتيا أشار ﷺ إليها اختصارا، وقال لعمار رضي الله عنه: «يكفيك هكذا أي تيمم الوضوء الذي كان لك معلوما قبل، ولا حاجة إلى التمرغ في التراب بأن لا فرق بينهما إلا بالنية، فلما أشار النبي ﷺ إلى كيفية تيمم الوضوء على طريق الاختصار والتجليل، فبلغ يد إلى نصف الذراع من جانب ظهر الكف، فمن رأى أنه عليه السلام مسح إلى نصف الذراع روى هذا، ومن رأى أنه مسح على ظهر اليد فقط روى ذلك على حسب رؤيته، وفي الحقيقة لا تعارض: بل كيفية التيمم هي التي كانت معلومة لهم قبل، وأما عمار فاجتهد في كيفية تيمم الجنابة، فعلمه ﷺ بأنه لا حاجة إلى التمرغ في التراب، وهذا معنى قوله: إن عليه السلام أمر بالتيمم للوجه والكفين، أي أشار النبي ﷺ على سبيل الاختصار بالوجه والكف، لا أنه أمر ﷺ بهذا.

قوله: «أمر يقوا عليه سجلا من الماء» (حديث ١٤٧) مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأرض تطهر بالبيس، وبإهراق الماء عليها، إلا أن عنده تفصيل في أن الأرض إن كانت ذات مسامة فلا تطهر بإهراق الماء ما لم تبيس، وإن لم تكن ذات مسامات: بل كانت صلبة فتطهر بإهراق الماء، وظاهر أن مسجده ﷺ لم تكن أرض ذات مسامات كثرة اجتماع الناس ومرورهم عليها، وكانت صلبة، فلذا أمر بإهراق الماء، وفي رواية أبي داود: أنه عليه السلام أمر أن يحفر التراب، فعلى هذا إهراق الماء كان لروايل الرائحة الكريهة.

قوله: «أمني جبريل عليه السلام» (حديث ١٤٩) في هذه المسئلة مذاهب: مذهب الشافعي، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله تعالى حد وقت الظهر إلى كون ظل كل شيء مثله، وأما بعد المثل فلا يبقى وقت الظهر نظرا إلى الحديث المذكور في الباب، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا، وأما ظاهر الرواية هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن وقت الظهر يبقى إلى كون ظل كل شيء مثليه، وما بعده وقت العصر. ورواية أخرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي أن وقت الظهر إلى المثل فقط، ووقت العصر من بعد المثليين، ما بينهما واسطة، ثم بعد ذلك أقول: إنه علم من رواية إمامة جبريل أن وقت الظهر إلى المثل فقط، كما قال الشافعي رحمه الله تعالى. وعلم من روايات أخرى أن وقت الظهر يبقى بعد المثل أيضا، منها: ما قال النبي ﷺ: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم» والإبراد لا يحصل إلا بعد المثل الواحد، خصوصا في العرب، منها ما روي عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر فأخبر الظهر إلى أن رأينا في التلول، ثم صلى. فعلم من هذه الرواية بشرط الإنصاف أن وقت الظهر يبقى بعد المثل أيضا، لما أن في التلول لا يرى إلا إذا انتقل من أعلاه إلى الأسفل، وانتقاله من الأعلى إلى الأسفل لا يكون إلا بعد مدة مديدة،

لما أن التلوي تكون قاعدته عريضا، ومنها: ما روي أنه عليه السلام قال: «مثالكُم كمثال من أخذ أجيرا من الصبح إلى نصف النهار على قيراط، ثم أخذ أجيرا من نصف النهار إلى العصر على قيراط، ثم أخذ أجيرا ثالثا من العصر إلى المغرب على قيراطين، فغضب الأجير أن الأولان على أنه ما بالنا، عملنا كثيرا وأعطينا قليلا، وعمل الثالث قليلا وأعطى كثيرا، فهذا لا يتأتى إلا إذا أخذ وقت العصر من بعد المثلين، وإلا فإن أخذ من بعد المثل فيزيد وقت العصر حيثنذ على وقت الظهر من الزوال إلى المثل، ويتقص من الصبح إلى نصف النهار فقط، كما هو معلوم بالمشاهدة، فنظرا إلى هذه الأحاديث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: بأن وقت الظهر تبقى بعد المثل أيضا، ولذا قال بعض الناس: إن حديث الإمامة منسوخ، وهذا هو الجواب المشهور، لكن قال الأستاذ مدظله: الأولي أن يأول بتأويل تجمع به الروايات التي رويت في مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويجمع الأحاديث، ولا يحتاج إلى التكلف، فأقول وبالله التوفيق: إنه لما نظر أبو حنيفة إلى رواية الإمامة، فقال: صلاة الظهر إلى المثل، فلما نظر بعد ذلك إلى ما ذكرنا من الروايات، فقال: يبقى الوقت إلى المثلين، ثم بعد ذلك قال: ينبغي للمستيقظ الحريرص على الصلاة أن يصلي الظهر قبل المثل الواحد، فبهذا اشتهر أنه قال: وقت الظهر لا يبقى بعد المثل: بل الوقت الذي هو بين المثلين واسطة، وما كان غرضه في الواقع هذا، بل غرضه أن الصلاة قبل المثل أولى وأعلى، وإن لم يصل قبل الأول لعارض، فليصل قبل الثاني، ولكن الأفضل هو الأول. وأيضا العمل على الروايات التي ذكرنا في بداية العصر من المثلين أولى، لأن فيه احتياطا، فإن التقديم عن الوقت ليس له مثل في الشرع بخلاف التأخير، فإنه إن لم يؤد، يكون قضاء. وأيضا الروايات المذكورة متأخرة عن رواية الإمامة، وظاهر أن للمؤخر ترجيحا على المتقدم.

قوله: «إن للصلاة أولا وآخر» (حديث ١٥١) هذا حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في أنه قال: وقت المغرب مقدار ثلاث ركعات، وكذا قوله: قبل أن يغيب الشفق الخ وكذا قوله: إن وقت المغرب حين يغيب حاجب الشمس، وآخرها حين يغيب الشفق. **قوله: «معنى الإسفار أن يضح ولا شك»** (حديث ١٥٤) مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أن التغليس أفضل، ومذهب إمامنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأفضل الإسفار. وجمع الشافعي رحمه الله تعالى بين الروايات بأن قال: إن معنى الإسفار أن يكون الفجر واضحا لا يشك في وجوده، لأنه يؤخر الصلاة وهذا التأويل ليس بصحيح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر» والصلاة لا يجوز في وقت الشك فضلا عن الأجر، وأول الطحاوي رحمه الله تعالى بتأويلات: منها: أن معنى قوله: فتمر النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس الخ ما يعرفن في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، والتأويل الثاني للمجمع بين الروايات الواردة في الغلس والإسفار، يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرع الصلاة في الغلس، ويختم في الإسفار.

قال مدظله: كلا التأويلين خلاف الظاهر، بل الأولى أن يقال: إن ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الإسفار أفضل، يعني فيه فضيلة لغيرها، وهو كثرة الجماعة، لأنه أفضل في ذاته.

قوله: «بدل على خلاف ما قال الشافعي» (حديث ١٥٧) قال مدظله: اعترض أبي عيسى رحمه الله تعالى على الشافعي رحمه الله تعالى ليس في محله، لأن غرض الشافعي رحمه الله تعالى أن الأفضلية في أول الوقت إلا إذا عارض عارض، فحيثنذ يؤخرون، والعوارض كثيرة مثل انتياب الأهل من البعيد وغيرها، لأن الشافعي رحمه الله تعالى قال بالتأخير لوجه الانتياب خاصة، ففي قصة السفر، وإن لم يكن الانتياب من البعيد؛ لكنه يمكن أن يكون وجه آخر موجب التأخير، مثل عدم وجود مكان وسيع، يسع فيه جميع العسكر ويصلون فيه، فلذا أخر عليه السلام إلى الإبراد، لأن المكان الواسع، وإن لم يكن موجودا؛ لكنه إذا حصل البرودة فحيثنذ يمكن أن يصلى بدون الظل.

قوله: «حتى رأينا في التلوي» (حديث ١٥٨) وفي بعض الروايات: حتى بدأ في التلوي، وفي بعضها: حتى ساوى التلوي، ومأل الثكل واحد، وقال بعض من هو راسخ في الحنفية: بأن معنى ساوى في التلوي هو: أن ظل التلوي صار مساويا له في الطول والعرض، مثلاً لو كان التلوي مقدار عشرة أذرع في الطول، فصار ظله كذلك في العرض، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس بسديد، لأنه يفضي إلى أنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم قريب الغروب، بل المعنى ما ذكرنا يعني بدأ في التلوي في قاعدته، وانفصل عنه إلى الأرض.

قوله: «والشمس في حجرتها» (حديث ١٥٩) أي صحن حجرتها، وعلى هذا يكون الحديث مطابقاً لترجمة الباب. وقال بعض من هو راسخ في التقليد: بأن معناه بلغ شعاع الشمس داخل حجرتها، بأن كان لحجرة عائشة رضي الله تعالى عنها باب صغير إلى جانب الغروب، فلما بلغت الشمس الأفق الأسفل، وقربت إلى الغروب فبلغ شعاعها داخل حجرتها من جانب الباب المقابل لها، وظاهر أن هذه الحالة لا تتأتى إلا إذا قرب الشمس للغروب، فلو صلى النبي ﷺ حينئذ لأدى إلى خلاف ما في ترجمة الباب، أي تعجيل العصر.

قوله: «ما صلى النبي ﷺ لوفتها الآخر مرتين» (حديث ١٧٤) استشكل بقصة إمامة جبرئيل، وتعليم الأعرابي أوقات الصلاة. وأنجيب بأن معناه أنه ﷺ ما صلى باختياره وبغير عذر في آخر الوقت، وما وقع في قصة إمامة جبرئيل وتعليم الأعرابي فهو للضرورة بوجه التعليم والتعلم، وقبل في الجواب: بأن عائشة رضي الله تعالى عنها لم تكن عالمة بقصة جبرئيل لوقوعها قبل ولادتها، لكن مثل هذا التأويل ليس له مجال في كل موضع، فإنه لا يمكن أن يقال: إن عائشة رضي الله تعالى عنها لم تكن عالمة بقصة تعليم الأعرابي، وفضاء الصلوات المتعددة يوم الخندق، وجمع انفلاتين في السفر بتأخير الأولى، وتقديم الآخر، مع سفرها مع النبي ﷺ. فالأولى أن يقال: إن غرض عائشة رضي الله تعالى عنها بيان عادة النبي ﷺ، يعني أنه ﷺ كانت عاداته الشريفة بأن كان يصلي الصلاة مهما أمكن في أول الوقت، وما وقع خلاف عاداته المستمرة من المواضع المذكورة فهو شاذ، ولا يثبت به خلاف العادة إذ وقع للضرورة.

قال مدظله: إن الأحاديث الواردة في مراقبت الصلاة متخالفة متعارضة. ثبت من بعضها أفضلية أول الوقت، ومن بعضها آخر الوقت، كما في رواية الإسفار والإيراد، فلذا لا بد من التأويل لتلجم بين الروايات، فيقال: إن الأفضلية في أول الوقت، وما وقع خلافه، فهو مخصوص، أو يقال: إن المراد من أول الوقت وقت المستحب لا أول الجزء من الوقت، أو يقال: إن وجوه الأفضلية كثيرة، فنظراً إلى بعض الوجوه ثبت فضيلة أول الوقت، مثل تطويل القنوت، والقيام في طاعة الله تعالى، وامتثال أمره تعالى بمجرد الوجوب بدون التأخير، ونظراً إلى بعض الوجوه ثبت فضيلة آخر الوقت، مثل تكثير الجماعة وغيرها والترجيح في وجوه الأفضلية من شأن المجتهد، وشأن المقلد أن يتبع إمامه ومقتداه فقط.

قوله: «لأبي ذر أمراء يكونون بعدي» (حديث ١٧٦) علم من هذه الأحاديث أن ترك الوقت المستحب لإحراز فضل الجماعة لا يجوز. قوله: «فليصلها إذا ذكرها» (حديث ١٧٧) وجاء في رواية البخاري والمسلم أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة فلما تعارضت الروايات، فالترجيح لرواية النهي، تكونها محرماً، وللمحرم ترجيح على المباح، وإن حديث النهي قوي من رواية الإجازة. فالحاصل أن الشافعي رحمه الله تعالى خصص واستثنى من حديث النهي للناسي والمستيقظ من مناهم إذا ذكر الصلاة، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى خصص هذه الأحاديث بحديث النهي، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات الكروية إلا للهذين الرجلين. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها في أي وقت ذكرها، إلا في هذه الأوقات المكروهة.

قوله: «وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي» (حديث ١٧٨) لا يصح أن يستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقول علي رضي الله تعالى عنه، لأن معناه: فليصل إذا ذكرها في وقت الصلاة الفائتة، أو في عين وقتها، فإن استيقظ في وقتها فليؤدها. وإلا فليقضها.

قوله: «ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس» (حديث ١٨٠) الترتيب بين الفائتة والوقية واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يؤد إلى الكثرة، أعني ست صلوات، وعند الشافعي مستحب، وهذا الحديث حجة عليه، وبهذا الحديث يثبت وجوب الترتيب، لأن عند الشافعي رحمه الله تعالى وقت المغرب منحصر في ثلاث ركعات، أو خمس ركعات، فلما كان وقت المغرب ضيقاً مقدار ثلاث ركعات، فكيف صلى النبي ﷺ أربع ركعات العصر قبل المغرب، لأن الترتيب مستحب، ولتفعل

الاستحباب لا يجوز ارتكاب المكروه التنزيهي فضلا عن التحريمي، وفي تفويت وقت المغرب كراهة تحريرية، بل زائد عنها، لأنه إذ جاء تعارض الاستحباب والكراهة التنزيهي، فترك الاستحباب أولى؛ لئلا يقع في الكراهة، وهذا مسلم عند الشافعي رحمه الله تعالى أيضا، فلو كان الترتيب مستحبا فلم يترك النبي ﷺ الأمر المستحب في مقابلة الحرام، أعني تفويت وقت الصلاة، وعند أبي حنيفة لا ضرر فيه، لأن الترتيب كان ضروريا بعدم مقطعه، يعني انكثرة، أو تفويت الوقتية لوسعة المغرب عنده إلى الشفق.

قوله: «**وصلاة الوسطى صلاة العصر**» (حديث ١٨١) هذا هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لورود النصوص الصريحة فيها. قوله: «**عن ابن عباس ما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر**» (حديث ١٨٤) وروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين. لا تعارض بين الروايات، لأن ابن عباس يبين حال خارج البيت، وأم المؤمنين تبين حال داخل البيت، والجواب عن حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن حديث النهي قولي، وهذا فعلي، والترجيح للقول على الفعل، وقال بعض أهل العلم في التأويل: بأن النهي من الصلاة بعد العصر، وإن كان صحيحا، لكن من عادة رسول الله ﷺ أنه لم يكن يترك العبادة بعد أذانها مرة، وقال البعض: إن النهي بعد العصر عن النوافل والتي صلى النبي ﷺ هي ما فات بعد الظهر من السنة، وكلا الجوابين مخدوش. أما الأول، فلأنه لو كان الأمر كما ذكرنا لما يترك النبي ﷺ ركعتين بعد طلوع الشمس، لأنه قضى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس، وأما الثاني، فإنه وإن سلم أنه ﷺ قضى ما فات بعد الظهر، لكن قضاء السنة والنفل يكون نفلا، والنفل بعد العصر معنوع، سواء كانت قضاء أو أداء، فالأولى أن يقال: إنه ﷺ كان من خصوصياته الصلاة بعد العصر، ولا تجوز لغيره من الناس، والبداية تدل على أنها من خصوصياته ﷺ، لأنها لو لم تكن من خصوصياته ﷺ لما زجر عمر الناس على الصلاة بعد العصر. وقد نقل عنه أنه كان يضرب بالدرة عن الصلاة بعد العصر.

قوله: «**بين كل أذانين صلاة لمن شاء**» (حديث ١٨٥) يستحب النوافل بين الأذانين إلا في المغرب، لأنه يستلزم تأخير المغرب وهو مكروه، ولو صلى قبل المغرب من غير التزام وتأخير الصلاة فلا حرج، لكن لم ينقل عن النبي ﷺ أنه صلى قبل المغرب.

قوله: «**ومن أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الصبح**» (حديث ١٨٦) ذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إلى هذا الحديث، وحمله في حق الناسي، والنائم، واستثناهما من رواية النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة هكذا، وأخذ إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحديث النهي لترجيحه بكونه محرما، وجوابه عن هذا الحديث بأن يقال: لما تعارضت الروايات فترجع إلى انقياس، والقياس يرجح حديث النهي في الصبح لا العصر، كما ذكره شارح الوقاية، أو يقال: إن هذا الحديث في حق الصبي إذا بلغ، والكافر إذا أسلم، والمجانص والنفساء إذا طهرتا في وقت الطلوع أو الغروب، فيجب عليهم قضاء صلاة هذا الوقت لما أنهم أدركوا الجزء الأخير الذي هو موجب الصلاة، أو يقال: إن معنى من أدرك صلاة قبل الغروب والطلوع فقد أدرك الصلاة، أي ثواب الصلاة مطلقا، وأما أداء الصلاة الكاملة في هذا الوقت المكروه فلا بحث عنه في الحديث؛ بل يجب عليه أن يؤدي الصلاة كيف ما أمكن في الوقت الضيق، ثم يقضيها في وقت آخر لاحتراز الكمال، كما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان مع شيخه أبي حنيفة رحمه الله تعالى في السفر، ولم يجد أول وقت صلاة الفجر لعارض، وكانت الشمس كادت أن تطلع، فقدم أبو حنيفة أبا يوسف رحمه الله تعالى، وصار لأبي يوسف رحمه الله تعالى تلميذه مقتديا به، فصلى أبو يوسف رحمه الله تعالى ركعتي الفجر من غير رعاية تعديل الأركان، وإقامة الحدود، ورعاية الأدب، والسنن والواجبات؛ بل أدى الفرائض فقط عنى سبيل التعجيل مخافة طلوع الشمس في الصلاة، ثم إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى أعاد الصلاة بنية النفل في وقت آخر لترك الواجبات والسنن وغيرها من الآداب إلا أنه لم يترك هيتها أيضا ابتغاء للثواب، ومن هنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: صار يعقوبنا فقيها.

قوله: «**جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب، والعشاء من غير خوف ولا مطر**» (حديث ١٨٧) وفي بعض الروايات: بلا مرض. فيه للفقهاء فريقان: قال بعضهم، منهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز الجمع الحقيقي بعذر وبغير عذر إلا

في الموضوعين من الحج، وقال بعضهم: الجمع بعذر جائز، ثم اختلفوا في سبب الجمع، فقال الشافعي رحمه الله تعالى: المرض و السفر، وقال مالك رحمه الله تعالى: المرض فقط.

الحاصل أنه لا يقول أحد بالجمع بغير العذر، فهذا الحديث إما متروك بالإجماع، كما قال الترمذي، أو بحمل على الجمع الصوري، كما قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى. وقال الترمذي رحمه الله تعالى في كتاب العمل في صحيحه: كل حديث أدخلته في كتابي هذا فهو معمول به لأحد من أهل العلم لا محالة إلا الحديثين، فإنهما متروكان إجماعاً مع قوة سندهما وصحتهما، الأول ما ذكره، والثاني حديث القتل، وهو ما قال رسول الله ﷺ في حق شارب الخمر: «فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» فعلم منه أن الحديث الصحيح القوي قد يترك بوجه، ويعمل على الضعيف، لأن وجه الترجيح منحصرة في القوة والصحة.

قوله: «أو لا تبغون رجلاً يتادي بالصلاة» (حديث ١٩٠) أي يقول في السوق والسكنك: الصلاة جامعة، وحاضرة، وغير ذلك. قوله: «فقال رسول الله ﷺ: قم فناد بالصلاة» (حديث ١٩٠) هذه العبارة تحتمل معنيين: أحدهما: أنه إذا اتفقوا على رأي عمر رضي الله تعالى عنه، فقال النبي ﷺ: قم يا بلال! وناد في السوق والسكنك: الصلاة جامعة بصوت فندى وأمدد. والثانيهما: أن يراد بالنداء بالصلاة الأذان، يعني رأي بعد هذه المنسوبة لعبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه كيفية الأذان في الرؤيا، فقص على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «قم يا بلال! فناد بالصلاة» أي بالأذان.

قوله: «باب ما جاء أن الإقامة مثني مثني» (حديث ١٩٤) الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى أنه يقول بالترجيع في الأذان وهو ينكر، وأنه يقول: الإقامة فرادى فرادى، وهو يقول: هي مثل الأذان في الأولوية وعدمها، لا في نفس الجواز، فإن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأولى بدون الترجيع، ومع تكرار الإقامة. وعند الشافعي رحمه الله تعالى الأولى الترجيع والإفراد في الإقامة.

فتمسك أبو حنيفة رحمه الله تعالى في هذا الباب بما هو الأصل والأساس في قصة الأذان، يعني ما رواه عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه فإنه لم ينقل فيه الترجيع، ولا أفراد كلمات الإقامة، فالحمل على حديث عبد الله رضي الله تعالى عنه أصح وأولى من حديث أبي محذورة رضي الله تعالى عنه، لأن الحال إليه أكشف بالنسبة إلى أبي محذورة رضي الله تعالى عنه وأيضاً لا ترجيع في أذان بلال، ولو فرضنا أن بلالاً كان يرجع في الأذان لم ترك الترجيع فنقول: لما لم يأمره النبي ﷺ بالترجيع على تقدير الترك، فتركه الترجيع عندكم وعدم أمر النبي ﷺ يدل على ما قال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وأما حديث أبي محذورة فجوابه أن النبي ﷺ ما أمره بالترجيع، بل فهم الترجيع من تكرار كلمات الأذان عليه للنعيم. والقصة: أن مؤذن النبي ﷺ أذن يوماً في السفر، فتمسخر الصبيان بالأذان، وكان منهم أبو محذورة رضي الله تعالى عنه، وكان اليوم كافراً وكان أمدى صوتاً، فلما تمسخر بالأذان بلغت صوته النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ أن يحضر فلما جاء بمجلس النبي ﷺ أمره النبي ﷺ بأن قل: الله أكبر الله أكبر، فقال، ثم قال ﷺ: قل: أشهد أن لا إله إلا الله، فقال بصوت خفي لما أن أبا محذورة كان مشركاً، والمشركون لا يعترفون بوحدانية الله تعالى، بل يقولون: هو أكبر الألهة، ثم قال ﷺ: قل: أشهد أن محمداً رسول الله، فقال بصوت خفي، لأن المشركين لا يعترفون برسالة ﷺ، وهو منهم، فهذه النبي ﷺ، وقال: قل بصوت أمدى، فكرر عليه الشهادتين، ثم علمه عليه السلام بقية كلمات الأذان، فهذه الله، وشرف بالإسلام، فقال لنفسه ﷺ: يا رسول الله افوضني هذا الأمر، فقال ﷺ: اذهب إلى مكة، وكن فيها مؤذناً انتهى.

فهم أبو محذورة رضي الله تعالى عنه من هذه القصة الترجيع، مع أنه لا يقضيه الذهن السليم، والفهم المستقيم، وأيضاً الخلاف بيننا وبين الشافعي في أذان الصلاة، وظاهر أن أذان أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ما كان للصلاة، بل أذان الصلاة قد كان أذن، ثم بعد ذلك وقعت هذه القصة، ونحن أيضاً نقول: إن رجلاً لو يذكر الله من الصبح إلى العشاء، ومن العشاء إلى الصبح، ويكبر الله ويشهد بالشهادتين مراراً، بل آلاف فلا بأس فيه، بل هو أحب وأولى، وأيضاً أبو محذورة رضي الله تعالى عنه كان مشركاً في تلك

الأيام، والكلام في المسلمين، فإن أبا محذورة رضي الله تعالى عنه أسلم بعد تعليم الأذان. فقال بعضهم: التشويب أن يقول في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم. وقال إسحق: للتشويب معنى آخر، ولا تخالف في هذين القولين، لأن من قال: التشويب هو: الصلاة خير من النوم، فمراده التشويب المستون، وهو جائز بلا ريب، ومن يقول بين الأذان والإقامة، فمراده المحدث، والبدعة، وهو ليس بجائز اتفاقاً، فتدبر.

قوله: «ما جاء في الأذان بالليل» (حديث ٢٠٣) غرض الترمذي من ههنا إثبات مذهبه، يعني يجوز أذان الصبح بالليل، واستدل بحديث سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «إن الليل يؤذن بليل» اهـ وكان رواية حماد بن سلمة موافقا لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فضعفه بأنه غير محفوظ، وكان أثر عمر رضي الله تعالى عنه موافقا لمذهب الإمام، فضعفه بأنه منقطع، ثم بعد ذلك ضعف حديث حماد بن سلمة رحمه الله تعالى من جهة المعنى بقوله: لم يكن لهذا الحديث معنى؛ لكن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالشمس بين النجوم موافق بالرواية، والدراية، والقياس، ولا يحتاج فيه إلى ترك الحديث، ويجمع جميع الروايات. فقال رئيس المحدثين: أما مذهب الترمذي، فلا يشتبه من هذا الحديث أصلا إلى يوم القيامة، فإن الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى في أن أذان الليل هل يكفي لصلاة الصبح أم لا بد من الإعادة؟ فقال الشافعي رحمه الله تعالى: يكفي أذان الليل، ولا ضرورة إلى الإعادة، والظاهر أن هذا المذهب لا يشتبه من هذا الحديث، أي من حديث سالم، لأن أذان بلال لم يكن في الليل لصلاة الصبح، كيف؟ ولو كان لصلاة الصبح، فأي ضرورة إلى تأذين ابن أم مكتوم رضي الله تعالى عنه بعد الصبح، فإن تكرار الأذان في الوقت محدث شنيع، فعلم من قرينة تأذين ابن أم مكتوم رضي الله تعالى عنه بعد الصبح أن أذان بلال لم يكن للصلاة، وأيضا جاء في روايات أخرى: «إن أذان بلال ليرجع قائمكم، وليتبه نائمكم» فهذا صريح في أن أذان بلال لم يكن للصلاة، وأيضا لو كان أذان الصبح مشروعا في الليل، فبأي وجه إذا سئل سفيان بن سعيد عن الأذان قبل الفجر، قال: لا، حتى ينفجر الفجر، وبأي وجه إذا سمع علقمة رحمه الله تعالى مؤذنا في طريق مكة يؤذن قبل إدبار الليل، قال: أما هذا، فقد خالف عليه السلام. فجميع هذا يدل على أن الأذان قبل الصبح ليس بمشروع، وأن أذان بلال رضي الله تعالى عنه لم يكن للصلاة، بل ليتبه النائم، ويرجع القائم. وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فموافق للقياس والروايات، أما القياس فلأن الشافعي رحمه الله تعالى وغيرهم اتفقوا على أنه لا يجوز تأذين الصلاة قبل أن يهاضي المغرب، والعصر، والعشاء، والظهر إلا أنهم اختلفوا في الصبح فقط، وجوزوا قبل الصبح، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقيسه على أخواته، بأنه لا يجوز فيه أيضا، وأما الروايات فما ذكرنا من إنكار الصحابة رضي الله تعالى عنهم على التأذين قبل الفجر، وبيانه عليه السلام أن أذان بلال رضي الله تعالى عنه ليتبه نائمكم لا للصلاة، فعلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعارض بين الروايات.

وأما تضعيف الترمذي حديث حماد من جهة المعاني بقوله: لم يكن لهذا الحديث معنى، لا يصح، لأن معنى حديث حماد واضح، وليس بمعارض لقوله عليه السلام كما قال الترمذي، بل قصته أنه كان يؤذن في الصبح في زمانه ﷺ أذنان، أذان قبل الصبح ليتبه النائم ويرجع القائم، وأذان بعد الصبح للصلاة، والمؤذن كان بلالا، وابن مكتوم أعمى، فكان بلال يؤذن قبل الصبح، والأعمى بعد الصبح، ولهذا قال عليه السلام: «إن بلالا يؤذن بليل فكلوا والشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» وبقي الأمر عليه إلى مدة، ثم عكس الترتيب، بأن الأعمى كان يؤذن قبل الصبح ليتبه النائم، ويرجع القائم، وكان بلال يؤذن بعد الصبح للصلاة، ففي هذه المدة أخطأ بلال يوما عن وقته، وأذن قبل الصبح خطأ، فقال ﷺ: «يا بلال! ناد: أن العبد نام، لتلايق الناس من أذانك في الخبط، والظنون أن الصبح قد بدت» فعلى هذا، لا حاجة إلى قول الترمذي: بأنه لم يكن لهذا الحديث معنى، وما قال الترمذي: إن أثر عمر منقطع، لا يصح الاحتجاج به، فليس بصحيح، لأن الشافعي ربما يستدل بمنقطعات نافع، فبأي وجه ألقاه ههنا عن النظر، أو نقول: إنه يجوز أذان الصبح قبل الفجر، لكنه للشارع عليه السلام لا لنا، فإن الشارع ﷺ يجوز أن يخصص أمرا، فلما قال مد ظله إلى ههنا، سأل عنه بعض الطلبة: بأنه علم من جميع ما ذكرتم أن أذان بلال لم يكن للفريضة، بل للتهجد والنوافل، ففي زمانها هذا هل يجوز التأذين للنوافل أم

لا؟ فقال الأستاذ بعد بسط المقام: بأن كلا من الأئمة والمجتهدين يرغب إلى أن يعمل بالحديث، ولا يخالفه أصلاً، لكن الروايات إذا تعرضت، ولا يمكن العمل على الجميع، فبسلكت كل واحد مسلكه، ولكل وجهة هو موليها، فمسلك الإمام المالك أنه إذا تعارضت الروايات يرجع قول أهل المدينة، لأنه منهم، والشافعي يرجح قول أهل مكة، لأنه منهم، ومسلك أحمد بن حنبل أنه يساوي، ويقول: إن عمل على هذا فيجوز، وإن عمل على ذلك فيجوز أيضاً، ومسلك رئيس المجتهدين، النعمان الكوفي أبي حنيفة رحمه الله تعالى شأنه، أنه يلاحظ القواعد الكلية، والضوابط الشرعية، فما هو موافق للقواعد الكلية الشرعية فيرجعه على ما ليس كذلك، فنظر أبو حنيفة إلى القواعد الكلية الشرعية بأنه لم يكن التأذين جائزاً لفصل الصلاة الواجبة، مثل العيدين، والمسبحة مثل الكسوف، فالأولى أن لا يكون التأذين في الصلاة النافلة جائزاً.

قوله: «لا يبدل القول لدي، وإن لك بهذا الخمس خمسين» (حديث ٢١٣) له معنيان: أحدهما أن يقال: إن ما كان في علمي أن لك ثواب خمسين صلاة فهو لا يبدل، بل لك ثواب خمسين صلوات وإن نقصت تعداد الصلوات من الخمسين إلى الخمسة، أو يقال: ما يبدل القول لدي، لأنه كان في علمي أن افترض عليك خمسة صلوة في يوم وليلة، لكنه كان في علمي أن افترض عليك خمسين صلاة أولاً، ثم أنك تشفع لأمتك، فبقي خمس صلوات على ما كان في علمي من أول الأمر.

قوله: «كفارات لما بينهن ما لم يغش الكبائر» (حديث ٢١٤) مذهب المعتزلة أن الاجتناب عن الكبائر شرط لغفران الصغائر، ودليهم قوله تعالى: «إن تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم»، وهذا الحديث يشير إلى مذهب أهل السنة والجماعة، أن غفران الصغائر ليس بمسروط باجتناب الكبائر، بل غفران الصغائر بالطاعات، وغفران الكبائر بالتوبة، ثم اختلف أهل السنة في ما بينهم في أن الكبائر هل يغفر بالطاعات أم لا؟ والجواب عن الحديث بأنه ليس معنى الحديث كما زعمتم من تعليق غفران الصغائر على اجتناب الكبائر؛ بل معناه: إن اجتنبت عن الكبائر يغفر جميع ما بين الجمعتين من الصغائر، وإن لم يجتنب عن الكبائر فلا نقول: إنه يغفر جميع الصغائر، بل ترجو غفران البعض، وإن شاء الله تعالى يغفر جميعاً إنه غفور رحيم.

قوله: «سبع وعشرين درجة» (حديث ٢١٥) وفي رواية بخمس وعشرين درجة، فلا تعارض بين الروايتين كما قال أهل الأصول: لا تعارض في اختلاف العدد لوجود الأقل في الأكثر، أو يقال: إن التفاوت باعتبار حال المصلين، فلبعض خمس وعشرين، ولبعض سبع وعشرين، وللبعض زائد على سبع وعشرين، هذا على تقدير أن يقال: إن العدد ليس للتحديد.

قوله: «لقد هممت أن أمر فتيتي أن يجمع حزم الخطب» (حديث ٢١٧) علم من هذا الحديث ثلاثة قواعد: الأول: تأكيد الجماعة، وهذا قال الأحناف بتأكيدهما، وبستها قريباً من الواجب، بل بوجوبها عند البعض، الثاني: كراهة الجماعة الثانية، فإن الجماعة الثانية لو كانت مشروعة لما شدد النبي ﷺ في أول الجماعة، الثالث: أن ترك الأمور العظيمة، مثل الجماعة، لمصلحة المسلمين جائز لما أن النبي ﷺ قصد على ترك الجماعة وإن لم يترك.

قوله: «فإذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصلها» (حديث ٢١٩) ذهب الشافعي إلى هذا الحديث، وجوز إعادة الصلوات بعد أداء الصلاة وحده بالأمام، وأما أبو حنيفة فنظر إلى قاعدة كلية، يعني أنهي عن الصلاة بعد العصر والفجر، فلم يجوز فيهما، وما جاء في دارقطني عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا صليت في أهللك، ثم أدركت الصلاة فصلها، إلا العصر والمغرب» يؤيده. وجوه ترجيح مذهب إمامنا من حيث الرواية قد مرث مراراً.

قوله: «ما جاء في الجماعة في المسجد قد صلي فيه مرة» (حديث ٢٢٠) للجماعة الثانية ثلاث صور: الأولى: بالأذان والإقامة، وهو مكروه تحريماً بالإتفاق، والثاني: بلا أذان، وبلا إقامة، وهو مكروه تنزيهاً، والثالث: أن يصلي فرادى فرادى، وهو أولى، كما نقل في الغنية أنه سئل أبو حنيفة عن رجل يصلي في مسجد قد صلي فيه مرة بالجماعة، فقال في الجواب: يصلي فرداً فرداً، فإن قيل في هذا الحديث إشارة إلى جواز الجماعة الثانية بدون الكراهة لما أنه عليه السلام أمر، وقال: «من يتجر على هذا قلنا: إنه عليه السلام

أمره ليان الجواز، وإن كانت مكروهة تنزيها، أو إن هذه القصة خارجة عما نحن فيه، فإن كلامنا في اقتداء المفترض خلف المفترض بالجماعة الثانية، وفي هذه القصة اقتداء المشتغل خلف المفترض، وهو جائز عند أبي حنيفة، إلا في الفجر، والعصر، والمغرب. وتحقيق هذه المسألة على وجه التفصيل في الرسالة التي صنفها مولانا رشيد أحمد الكنكوهي، غفر الله له إن شئت فارجع إليها.

قوله: «أو ليخالفن الله بين وجوهكم» (حديث ٢٢٧) إما في الدنيا بالمشخ، وإما في الآخرة، وإما كناية عن التخالف في القلوب، كما ورد في رواية أخرى: «أو ليخالفن الله بين قلوبكم» وتغليب الاحتمال الأول، بأن المشخ معفو من أمة محمد رسول الله ﷺ، ليس بسديد، لأن العفو هو المشخ الكلي، كما كان في الأمم الماضية، وأما الجزئي فليس بممنوع.

قوله: «وإياكم وهيشات الأسواق» (حديث ٢٢٨) يعني في المسجد، أو معناه: وإياكم والمشي إلى الأسواق بغير الضرورة. **قوله: «حذاء»** (حديث ٢٢٨) معناه بالفارسية: كشف دوز، يعني ما كان خالد يفعل فعل الحذاء، إلا أنه نسب إليه لجلوسه عند الحذاء. **قوله: «يؤم القوم أقرأهم يكتاب الله تعالى»** (حديث ٢٣٥) هذا الحديث بظاهره مخالف بمذهب أبي حنيفة، وأجاب عنه صاحب الهداية فيلظالمه. وقال مدظله: معنى الإقرأ: أن يكون عالما بتفاصيل القرآن، وبأحكامه، وماهرا بوجوبه، وفرائضه، وواقفا بأوامره ونواهيه، ومن هو هذا شأنه، فهو عالم لا محالة، فثبت أحقية تقديم العالم، وليس معناه أن يكون حافظا لألفاظ القرآن، فقط من غير فهم المعنى، كما في زماننا. كيف؟ وقد نقل أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان حفظ سورة البقرة في سنين، ولو كان الحفظ عبارة عما في زماننا، فأى حاجة إلى سنين.

قوله: «فليصل كيف شاء» (حديث ٢٣٦) هذه الجملة وقعت بصورة الضابطة للإمام والمنفرد، يعني إذا كان إماما فليخفف، وإن كان وحده، فليصل كيف شاء بتطويل القراءة، أو بتخفيفها، وليس معناه أنه يصلي كيف شاء في الأوقات المكروهة، والمنهي عنها، وغير ذلك. والشافعي موافق لأبي حنيفة في هذا القدر، والتعجب على أنه يخالفنا في موضع آخر، لما قال النبي ﷺ: نخدام الكعبة: «لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي وقت شاء» فالشافعي يستنبط من هذا القول جواز الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة، والحال أن هذا القول أيضا ورد في ضوابط خدام الكعبة، بل معناه أنتم لا تمنعوا من طاف وصلى في أي وقت شاء بعد إخراج الأوقات المكروهة لحديث ورد بها، فمعنى قوله عليه السلام: «فليصل كيف شاء» يعني بعد إخراج الأوقات المكروهة فليصل كيف شاء.

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (حديث ٢٤٧) الاختلاف بين أبي حنيفة والشافعي في المسئلتين: الأول: أن الفاتحة قراءتها فرضية، أو سنة أو واجب؟ فقال أبو حنيفة بوجوبها، والشافعي بفرضيتها، نظرا إلى الحديث، وقال أبو حنيفة: الحديث من أخبار الأحاد، وبمثله لا يزداد على الكتاب الشريف، والثاني في أن قراءتها واجب على الكل، أعم من أن يكون إماما، وأما ما، أو منفردا، فقال الشافعي بالعموم، وأوجب قراءتها على المقتدي، نظرا إلى كلمة «من» في الحديث، لأنها عامة شاملة للإمام والمأموم، وخص سيدنا أبو حنيفة المقتدي نظرا إلى القرائن، والنصوص، والوعيد: منها: ورد في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ كما قال الشافعي: إن الآية وردت في القراءة خلف الإمام ونسخت بعد ما كانت جائزة وهذا أرجح الأقوال. وقيل: وردت في الخطبة، وقيل: في غيرها؛ لكن الراجح ما ذكرناه، ومنها: ما قال ﷺ: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام»، ومنها: ما قال ابن مسعود: ليت الذي يقرأ خلف الإمام بأن فيه ترابا.

فجميع ما ذكرنا تدل على خصوصية المقتدي من الحديث، وأبضا ورد في رواية أبي سعيد: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة وسورة معها» والحال أن الشافعي لا يقول بفرضية ضم السورة؛ بل يقول باستحبابها، وحمل دخول كلمة «لا» على قوله: وسورة معها لنفي الكمال، فما هو وجه الشافعي في عدم فرضية ضم السورة، فهو دليلنا في عدم فرضية الفاتحة، وقال أبو حنيفة: إن الفاتحة واجبة قراءتها، فلما دخل كلمة «لا» على نفي الكمال بترك السنة، أي كما قال الشافعي، فالأولى أن تدخل لنفي الكمال بترك

الواجب، كما قال أبو حنيفة، وأيضاً ورد في رواية أخرى أنه عليه السلام قال: «من لم يقرأ بفاتحة الكتاب، فصلاته خداج، خداج، غير تمام» فهذا الحديث صريح في أن ترك الفاتحة موجب لنقص الصلاة لعدم أدائها، وأبو حنيفة أيضاً قال: إن ترك الفاتحة موجب لنقصان الصلاة لما أنها واجبة عندها، ومخلصه من هذا الحديث أن قراءة الإمام للمقتدي، فلا يصدق في حق المأموم أن صلاته خداج غير تمام، لأن المقتدي قارئ حكماً، فالحاصل أن قراءة الفاتحة كانت فريضة على المقتدي، ثم نسخت، وتحقق هذه المسئلة الخلافية في الرسالة التي صنفها مولانا رشيد أحمد الكنكوهي في القراءة خلف الإمام.

قوله: «وقال: أمين، ومد بها صوته» (حديث ٢٤٨) مذهب الترمذي أن الجهر بالتأمين أولى، ومؤيداً لرواية مخالفة لمذهب الترمذي، فضعفه بوجوه الأول: أنه قال شعبة في روايته: عن حجر أبي العنيس، وإنما الرواية عن الحجر بن العنيس، وكنية حجر أبو السكن.

قال مدظله: التضعيف ليس بصحيح، لأنه يمكن أن يكون أبو العنيس كنية حجر أيضاً، بأن يكون اسم ولده ووالده واحد، فيكون للحجر كنيان: أبو السكن، وأبو العنيس، وقد ثبت من الشارح لبوت الكنيين له.

والتضعيف الثاني: أنه زاد فيه علقمة، وليس فيه علقمة، وهذا لا يصح، لأنه يمكن رواية سفيان التي لم يذكر فيها علقمة غير متصلة، ولا ينزوم من عدم ذكره علقمة في رواية عدم وجوده في الأصل، وكيف لا يكون موجوداً ومذكوراً في السند، فإنه مذكور في رواية شعبة، وهو أقوى وأصح، لأن شعبة في حفظ الحديث زائد من سفيان، والسفيان زائد عنه في الاجتهاد، كما قال بعض المحققين: إن الشعبة أمير المؤمنين في الحديث.

والتضعيف الثالث: أن الشعبة قال: خفض بها صوته، وإنما هو مد بها صوته، ليس بسديد فإننا ذكرنا زيادة حفظ شعبة على سفيان، فلروايته اعتبار، وأيضاً نقول: إن قوله: «مد بها صوته» لا يدل على رفع الصوت بالتأمين، إذ معناه مد الصوت بأمين، ولم يقصر، وقوله: «سمعت» لا يدل على السماع بالجهر، لأن السماع يمكن بالسري أيضاً، لأن أدنى السرا سماع نفسه، وأيضاً جاء في رواية أخرى: أنه عليه السلام مد بها صوته، وسمع من يليه من النصف الأول، فلو كان المد بالصوت عبارة عن الجهر، فما وجه سماع من يليه، وعدم سماع الآخرين، ولو كان الجهر يسمع في الصفوف الآخر، والتأمين بالسري يسمع من يليه الإمام من النصف الأول على ما رأينا وسمعنا، وأيضاً قال ابن ألهمام: روى أحمد، والطبراني، وأبو علي، والدرقطني، والحاكم في المستدرک في حديث شعبة عن علقمة بن وائل عن أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغ، «ولا الضالين» أخفى صوته.

قال مدظله: والحق ما قال ابن القيم في كتابه: إن الاختلاف بين الأئمة في التأمين بالجهر، ورفع اليدين ليس نزاعاً، كما في قراءة خلف الإمام، بل النزاع في الاستحباب والأولية، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الجهر والسر كلاهما، وروايات، وأقوال الصحابة موجودة في الجانبين، ثم المجتهدون رجحوا في الأحاديث، وسلكت كل واحد مسلكه، والإلزام والاحتجاج على أحد لا يصح، فأبو حنيفة رجح جانب السر، لما أن التأمين دعاء، كما ورد في الحديث، والإخفاء أولى في الدعاء، كما قال الله تعالى: ادعوا ربكم تضرعاً وخفية، وأن الأمين ليس من القرآن، ولهذا لا يكتب في القرآن عقيب الحمد، ولهذا أجمعوا على إخفاء التعوذ، فالأولى أن لا يجهر بها كما بالتعوذ.

قوله: «ثم قال بعد ذلك: وإذا قرأ ولا الضالين» (حديث ٢٥١) هذه العبارة تحتل أن تكون بياناً وتفسيراً لقوله: وبعد الفراغ من القراءة، يعني المراد من القراءة ختم الفاتحة، وتحتل أن تكون بياناً للسكنة، ثالثة فيكون ثلاث سكنتات: الأول: إذا دخل في الصلاة، والثاني بعد الفراغ عن الحمد، والثالث بعد ختم السورة.

قوله: «حتى يتراد إليه نفسه» (حديث ٢٥١) نقل عن الإمام الشافعي أنه يقول: إذا اختتم الفاتحة فعليه بالسكنة حتى يفرغ المقتدي عن قراءة الفاتحة ويقرأ حينئذ، ثم بعد ذلك يضم السورة، وهذا الحديث حجة عليه، فإنه لما كانت السكنة قدر ما يتراد إليه نفسه فقط، فمن أين قال الشافعي بقراءة الفاتحة للمقتدي فيها، فإنه لا بد لقراءتها من ساعة طويلة على ما يتعارفه الناس.

قوله: «رفع اليدين عند الركوع» (حديث ٢٥٥) ومالك يرسل ولا يرفع إلا في الافتتاح، وعنه أيضا كالثافعي، ذهب الشافعي إلى حديث ابن عمر وقال برفع اليدين عند الركوع، وعند القيام منه، وقال إمامنا أبو حنيفة: لا يرفع إلا في الافتتاح، ولا يرفع عند الركوع، والقيام منه، ولا بين السجنتين، لما أن رفع اليدين كان مشروعا في أول الإسلام، ثم نسخ شيئا فشيئا إلا في الافتتاح، فنقول في مقابلة الشافعي: إنه أخذ بالرفع في الركوع، والرفع منه، وترك البواقي، فما وجه ترك البواقي، فإن الشوافع يقولون: نحن نعمل على حديث ابن عمر لقوة سندها مع أنه ذكر في البخاري رواية ابن عمر، وروايته صحيحة، فيها ثبوت الرفع عند القيام عن القعدة الأولى، وجاء في رواية أخرى: أن رسول الله ﷺ كان يرفع عند كل خفض ورفع، وعند كل انفعال مع أنه ترك الشافعي جميع الأحاديث، فما هو وجهه وجوابه في ترك هذه الأحاديث، فهو جوابنا في ترك رفع اليدين عند الركوع، والرفع منه، مع أنه نقل مجاهد عن ابن عمر أنه لم يرفع سوى الافتتاح.

وقال الإمام الطحاوي: وكل من روي عنه حديث رفع اليدين، فقد نقل عنه رواية عدم الرفع أيضا، ومؤيد أبي حنيفة حديث ابن مسعود، فإنه لم يرفع يديه سوى الافتتاح إلى أن مات. فلو كان رفع اليدين جائزا لرفع ابن مسعود بعده عليه السلام مرة أو مرتين، فترك ابن مسعود رواية الرفع، مع كونه حافظا ومجتهدا، حتى فضله بعض الناس على الشيخين في العلم والاجتهاد أيضا، دليل مذهب أبي حنيفة.

نقل في مناقب ابن مسعود أنه كان رجلا ذا احتياط، وكان لا يترك الحديث إلا إذا تحقق عنده كالنهار نسخه، فلذا لم يترك التطبيق في الركوع إلى أن مات. فإنه كان رأى عليه السلام أنه وضع يديه على ركبتيه، وروى أصحابه عليه السلام أنهم كانوا يضعون أيديهم على ركبتيهم، ومع هذا لم يترك التطبيق، فإنه كان يقول كيف أترك ما أمرني به ﷺ يعني التطبيق، وأما فعله عليه السلام وأصحابه خلاف أمره لا يدل على نسخ التطبيق. غاية ما في الباب أنه يكون كل الأمرين جائزا. فعدم أن الاحتياط كان في طبيعة ابن مسعود، فلما ترك بعده عليه السلام، وترك ابن عمر بعد ما فعل، وقال: فعل عليه السلام وفعلنا، وتركنا يستدل به على نسخ رفع اليدين.

ونقل عن سفيان بن عيينة في المحيط: أن الإمام الأوزاعي ناظر أبا حنيفة لم لا ترفع يديك؟ فأجاب: لم يثبت عندي. فقال الأوزاعي: وكيف لم يثبت؟ فإنه حدثني ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه. فقال أبو حنيفة: حدثني حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه لم يرفع. فقال الأوزاعي: بينك وبين ابن مسعود ثلاث وسائط، وبين ابن عمر واسطتان. فقال أبو حنيفة: نعم! ولكن رجال سندنا أقوى من رجال سندكم، فإن حمادا أفضل عن الزهري، وإبراهيم النخعي عن سالم، وأما ابن عمر فلو لم تكن للنصحية فضيلة صحبة النبي ﷺ لقلت: إن علقمة زائد عنه، وأما ابن مسعود فهو رجل يعرفه كل واحد حتى فضله الناس على الشيخين، وقال عمر بن الخطاب في حقه: هو بيت العلم، وقال أبي: ما دام هذا الحبر موجودا فيكم، فلا تسئلوني، وكان خادما للنبي ﷺ في كل حال، سفر وحضر، فالانكشاف عليه زائد عن ابن عمر. فسكت الأوزاعي ونحير. فهذا هو دليل في قوة رواية ابن مسعود.

قوله: «ولم يثبت حديث ابن مسعود» (حديث ٢٥٥) رواية ابن عمر حسن صحيح، ورواية ابن مسعود أدنى درجة من رواية ابن عمر، لكنها ليست من الروايات التي لا تصح الاحتجاج بها هنا، لأنها رويت بطرق متعددة، والرواية إذا رويت بطرق متعددة تصير صحيحا لغيرها، وأيضا قال بعض العلماء: تقوية رواية ابن مسعود أقرب.

قوله: «استحب للإمام أن يسبح خمس تسيبحات لكي يدرك من خلفه» (حديث ٢٦١) مذهب أبي حنيفة أن المؤتم إذا سبح مع الإمام في السجود، وقام، ولم يقم المؤتم، وسبح بعد رفع الإمام، فلا يعتبر، وهو فعل شنيع يحذر عنه، ففي مذهب ابن المبارك إشارة إلى مذهب إمامنا، وأنه لو كان فعل المقتدي معتبرا سوى الإمام فأى حاجة إلى أن يقول الإمام خمس تسيبحات، بل

يتم المأموم بعد رفع الإمام رأسه، وهذا في السنن، وأما في الواجبات، فيقول أبو حنيفة: أن يتم فعله، وإن تقدم الإمام، مثلاً قام الإمام عن القعدة الأولى، فعلى المأموم أن يختم التشهد، ولا يقوم إلا بعد الاختتام.

قوله: «لم يحزن رجل منا ظهره حتى يسجد رسول الله ﷺ» (حديث ٢٨١) في مذهب إمامنا أنه تجب متابعة الإمام على المأموم على سبيل الاتصال من غير مكث كثير لقوله ﷺ: «إذا ركع فاركعوا» فمعنى الحديث أن هذا وقع أحياناً للضرورة، وهي أن الإمام إذا كان شيخاً، والمأموم شاباً قوياً، فعلى المأموم أن ينتظر الإمام حتى يقرب إلى السجود، ثم بعد ذلك ينحني المأموم ويسجد، وإلا فيلج المأموم الشاب قبل الإمام الشيخ في السجود، وفيه وعيد، فلهذا كان ينتظر الصحابة، لأنه ﷺ كان في آخر عمره جسيماً، وأما لو كان المأموم شيخاً، والإمام شاباً فعلى المأموم أن يتابعه متصلاً مع إمامه، وإلا فربما يقع أن يقوم الإمام الشاب من السجود، والمأموم لم يسجد إلى الآن، أو معنى قوله: حتى يسجد عليه السلام: يعني قرب إلى السجود.

قوله: «بل هي سنة نبيكم عليه السلام» (حديث ٢٨٣) الإقعاء على قسمين: أحدهما: أن يقعد على إتيته ناصباً ركبتيه كإقعاء الكلب، وثانيهما: أن ينصب قدميه كما في السجود ملتصقاً ركبتيه بالأرض، وأضعا إتيته على قدميه، فلما تعارض قول ابن عباس مع نهى النبي ﷺ عن الإقعاء، فأول بعض العلماء بأن الإقعاء المكروه هو الأول كإقعاء الكلب، والسنة هو الثاني، الإقعاء على القدمين، لكنه ليس بسديد، لأن إقعاء الكلب مكروه اتفاقاً، والخلاف في الثاني فقط، لأن الإقعاء بفعل لحصول الاستراحة بين السجدين، وهي بالإقعاء على القدمين لا بإقعاء الكلب. فالأولى أن يقال: الإقعاء على القدمين أيضاً ليس بأولى سوى الضرورة، وأما للضرورة فجائز، وهذا هو معنى قول ابن عباس: سنة نبيكم، أي جائز في الضرورة، تحتل أنه عليه السلام فعله للضرورة، أو لبيان الجواز.

قوله: «باب ما جاء في التشهد» (حديث ٢٨٩) أخذ أبو حنيفة بتشهد ابن مسعود، لكون حديثه أصح الأحاديث في هذا الباب، ومعنى قوله: التحيات لله والصلوات والطيبات، أن العبادات القولية، والبدنية، والمالية كلها لله. وروى النسائي في هذا التشهد: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فعليك أن تتأمل بازدياد الكلمات بعد قولك: أشهد أن لا إله إلا الله في حاشي الإمامة والانفراد.

قوله: «تسليمة واحدة من تلقاء وجهه» (حديث ٢٩٦) له معنيان: أحدهما: أن يشرع السلام من تلقاء وجهه، ويحول إلى الأيمن، ويختمه، والثاني: أنه ﷺ كان يدور بعد التسليم إلى الجانب الأيمن كثيراً، وإلى الأيسر قليلاً، فعلى هذا المعنى، لا تعارض بين هذا الحديث، وحديث عبد الله بن مسعود، وإن حمل على التعارض، فالأخذ بحديث ابن مسعود أولى، لكونه أقوى من حديث عائشة كما قال الإمام الترمذي. وإن لم يحمله على التعارض، فيمكن التطبيق بينهما بأن في حديث عائشة ليس نفي السلام الثاني، لأن فيه كيفية السلام الأول بأنه كان يشرع من تلقاء وجهه، ويختم بالجانب الأيمن، وأما السلام الثاني، فمस्कوت عنه في الحديث، وابتدأه من الأيمن، واختتمه في الأيسر. وقال أحمد في تأويل حديث عائشة يعني: أنه عليه السلام كان يسلم بالجهر في الجانب الأيمن فقط.

قوله: «ولا يثنع ذا الجدة منك الجدة» (حديث ٢٩٩) له معنيان: أحدهما: ذكره المحشون فانظروا، والثاني، يعني لا يثنع منك لصاحب النسب نبه: بل صاحب النسب الشريف، والخسيس سواء إن عندك، والمرجع العمل، فمن عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، والله الواحد الصمد، سبحانه لا إله إلا هو.

قوله: «إذ فعلت ذلك فقد نمت صلاتك» (حديث ٣٠٢) فهم سيدنا أبو حنيفة معنى قوله عليه السلام: «فارجع فصل فإنك لم تصل» من أول الأمر ما فهم الصحابة بعد بيانه عليه السلام، يعني إنك لم تصل على وجه الكمال، وفهم الشافعي من قوله عليه السلام: «فارجع فصل» الخ ما فهم أصحابه قبل تفسيره عليه السلام، يعني عدم جواز الصلاة، فعليك بالانصاف في فرق الذهانة بين إمامنا، والشافعي، وأبي يوسف في فهم معنى قوله عليه السلام، فقالوا: إن التعديل من أركان الصلاة، ولا تجوز الصلاة بدون التعديل، وأيضاً استدلالاً بقوله عليه السلام: «لا تجزئ صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»

قوله: «وفتح أصابع رجله» (حديث ٣٠٤) أي وجه أصابع رجله إلى القبلة.

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (حديث ٣١١) مؤيد لمذهب الشافعي في الصحاح حديثان فقط: الأول ما مر من رواية عبادة يعني: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن»، والثاني: ما ذكر في هذا الباب، يعني رواية عبادة بن الصامت، ولا يصح الاحتجاج بكلا الحديثين. أما رواية عبادة التي مرت في باب: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فإنها وإن كانت قوية، لكنها ليست بصريحة في المقتدي، لأننا نخص من كلمة «من» المأموم بقرآن، وأما رواية الباب، فإنها وإن كانت صريحة في حق المقتدي الذي هو محل الخلاف بين الإمامين، لكنها ليست بقوية، بل ضعيفة غاية الضعف. فالحاصل أن ما هو مصرح لمقصود الشافعي، فهو ضعيف، وما هو قوي فهو غير مصرح، فاستدلال الشوافع برواية الباب على فرضية الفاتحة لا يصح بوجهين: الأول: إنا نتكلم في إسناد الحديث، وإسناده واه، لأن في إسناده محمد بن إسحاق، فهو ضعيف غاية الضعف، حتى قال بعضهم: بأن حديثه إن كان في فضائل الأعمال فيقبل، وإن كان في الأحكام من الحرام والحلال، فلا يقبل. وههنا في الأحكام، فلا يقبل، وقال البعض: إن كان حديثه معننا، فلا يقبل، وإن كان بقوله: حدثنا، وأخبرنا، فمقبول، ورواية الباب معننة. والثاني: أن استدلال الشوافع على فرضية الفاتحة بالاستثناء بعد النهي، والاستثناء بعد النهي يفيد الإباحة لا الوجوب.

قوله: «قال: إني أقول: ما لي أنأزع القرآن» (حديث ٣١٢) هذا الحديث مصرح لجزء من دعوى أبي حنيفة، يعني عدم القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية، ثم نقول: إن العاقل المنصف يعلم من هذا أن القراءة ممنوعة مطلقا خلف الإمام، فإن علة المنع النزاع مع القرآن، وهو كما يتحقق في الجهرية، يتحقق في السرية أيضا، بل في السرية زائد من الجهرية، فإن الإمام إن تكلم بالجهر لا يضره تكلم غيره، لما أنه مشغول بفعله، وأما إن يقرأ سرا فيضره تكلم غيره، لأنه ليس بشاغل حيث لا يكمل حتى يشغل عن سماع صوت غيره، مع أن عموم قوله تعالى: ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ يدل على ما ذكرنا، وكذا يدل قوله عليه السلام: «إذا قرئ فأصتوا».

قوله: «وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى القراءة خلف الإمام» (حديث ٣١٢) ولما كانت رواية أبي هريرة مخالفة لما ذهب إليه الإمام الشافعي، فقصده الترمذي تخليص نفسه من الحديث، وتأيد مذهبه، وقال: ليس في هذا الحديث إلى آخره، وحاصل قول الترمذي: أن رواية أبي هريرة التي ذكرت في أول الباب ليست بمعتبرة، لأن أبا هريرة أفتى خلاف مرويه، وروى عنه عليه السلام: «أن من لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصلاته خداج غير تمام» وقال لتلميذه في الجواب: اقرأ بها في نفسك. والتعجب من الشافعي أن يترك الحديث المرفوع في مقابلة رأي الصحابي، ولم يعمل بالحديث، والله در أبي حنيفة، لم يترك الحديث، ولا قول الصحابي، فقال: إن ما روى أبو هريرة، واستدل به الترمذي على فرضية الفاتحة، يعني خداج غير تمام، فيه دليل على أن الفاتحة ليست بضر، ولم يفهم الترمذي أن قوله: خداج غير تمام لا يصح إلا إذا انتقص وصف من أوصاف الصلاة، فإن نقصان الركن يبطل الصلاة، وحيث ينبغي أن يقول النبي ﷺ: فهي باطلة فاسدة أو غيرها.

ثم قوله: «اقرأ بها في نفسك» (حديث ٣١٢) لا يصح أن يستدل به الإمام الترمذي، لأن المراد من قوله اقرأ بها في نفسك القراءة النفسية لا اللفظية، وكيف تكون لفظية؟ فإن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال، والتطبيق لا يصح إلا بالقراءة النفسية، لأن قول السائل: إنا نكون أحيانا وراء الإمام، لا يصح أن يحمل على السؤال عن القراءة بالجهر، لأنه لا يجوز كل عاقل. وقد منع بقول النبي ﷺ: «ما لي أنأزع القرآن» أولا بل يحمل على القراءة السرية خلف الإمام، فلو حمل جواب أبي هريرة على القراءة اللفظية انعدم التطبيق، فلما سأل التلميذ عن أوقات القراءة وقال: إنا نكون وراء الإمام، وانت تأمر يا أستاذ بقراءتها مطلقا، فقال الأستاذ: اقرأ بها في نفسك، ففهم التلميذ أن مراد الأستاذ التدبر والقراءة لنفسه، فلذا سكت. وفي قول أبي هريرة قرينة على أن المراد باقرأ التدبر، وإن كان الأصل في القراءة التلخيص، وهي قوله في نفسك، فإن قول النبي ﷺ: «أقول ما لي أنأزع القرآن» المراد بالقول التخيل في القلب بالاتفاق، مع أنه ليس هناك قرينة، ففي ما نحن فيه بعد وجود قرينة كيف لا يكون التخيل مرادا.

قوله: «وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: أنا أقرأ خلف الإمام، والناس يقرؤون» (حديث ٣١٢) ليس بمؤيد للترمذي، لأنه لا يعلم أن قراءة عبد الله، والناس خلف الإمام، كانت على سبيل الوجوب، أو الفرضية، أو الإباحة. وذهب الترمذي إلى الفرضية، وتصريح الترمذي بذهب الفقهاء بقوله: «وبه يقول أحمد، وابن المبارك ومالك، وإسحاق، لكثير السواد، لأن القول بفرضية الفاتحة ليس إلا قول الشافعي فقط، وما سواه، فقال بعضهم بالكراهة التحريمية، ومنهم أبو حنيفة الكوفي، وقال بعضهم بالقراءة في السرية دون الجهرية، ومنهم المالك، وقال بعضهم بالإباحة في الجهرية، والسرية، ومنهم أحمد. فالحق بالتحقيق، والأولى بالنظر، والتدقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة، الذي هو موافق للدراية وأثرها، فإن الصلاة كانت فيها وسعة في أول الإسلام، ثم نسخ فيها التكلم بقوله ﷺ: « وهذا صلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس: إنما هي التسيب والتهيل » لكن القراءة بقيت مشروعة مطلقا خلف الإمام ثم بعد ذلك نسخت في الجهرية بقوله ﷺ: « أقول ما في أنزع القرآن »، وبقيت القراءة مشروعة في الصلوة السرية، ثم نسخت بعد الأيام بقوله ﷺ: « من كان له إمام، فقرأه الإمام قراءة له » لكن لما كان فكر أبي حنيفة صائبا، وذهنه سليما ففهم من أول الأمر أن مقصود الشارع ﷺ أن المأموم تابع للإمام، وصلاة الإمام والمأموم واحدة، وقد ثبت غرضه بعد الأيام بفضل الله تعالى، فحكم من أول الأمر ينهي القراءة للمأموم والأئمة الباقية، لما لم يكن لهم يد طولى في مثل أبي حنيفة. فحكم البعض بالفرضية مطلقا، وحكم البعض بالمنع في الصلاة الجهرية، وحكم البعض بالإباحة في السرية، والجهرية، وغير ذلك.

وأما الدراية فكلهم اتفقوا على أن سهو الإمام سهو المأموم، فلو كانت صلاة كل واحدة عنيدة فما وجه وجوب سهو الغير على الغير، وكذلك قالوا: إن الإمام لو تلا آية السجدة فعلى المأموم أن يسجد مع أن سجدة التلاوة لا تجب إلا على من تلا، أو سمع آية السجدة، فلو كانت صلاة كل واحدة عنيدة، فما وجه وجوب سجدة التلاوة على من لم يقرأ، ولم يسمع في الصلاة السرية.

وأما على طرز أبي حنيفة فلا إشكال، لأن عنده رحمه الله تعالى صلاة الإمام والمأموم واحدة، فيصدق في حق المقتدي أنه قرأ بقرينة قوله ﷺ: « من كان له إمام فقرأه الإمام قراءة له »، وهكذا ما قال رسول الله ﷺ: ينبغي أن يكون الإمام عالما متقيا، وأقرأ، وأتقى. فلو كانت صلاة كل واحد عنيدة فأى حاجة إلى تقوى الإمام وحفظه، وأما على طرز أبي حنيفة فلا إشكال، فإنه يقول بالإفادة من الإمام، والاستفادة من المأموم، فيكون عممه، واتقاه، وحفظه أزيد ممن خلفه، ومنها ما قال ﷺ: « الإمام ضامن »، والصمانة لا تتحقق إلا بالاتحاد، والإفادة، والاستفادة. وأمثالها كثيرة تظهر بالتتبع، سنذكر في موضعه إن شاء الله تعالى، فانتظر.

روي أن الإمام الأوزاعي وغيره قالوا لأبي حنيفة: لم لا تقرأ خلف الإمام؟ فقال أبو حنيفة: لم يثبت عندي، فقالوا لأبي حنيفة: تعال أنظر معك في هذه المسئلة. فقال: نعم، ولكن عينا منكم رجلا واحدا عالما مقتديا للكل، أنظر معه، فإنه لا يمكن المعارضة والمناظرة بالجميع في آن واحد. فقالوا: عينا. فقال أبو حنيفة: لو أئزمت في هذا المبحث فالزامه إلزام لكم؟ فقالوا: نعم. ولو غلب علي في المسئلة فغلبته غلبة لكم؟ فقالوا: نعم. فقال أبو حنيفة: عجبت منكم، فإنكم قلتم: إن إلزام الواحد، وغلبة إلزام للجميع، وغلبته لهم، ولا نحسنوا أن يتكلم كل واحد، فكيف في سلطان السلاطين، ومالك الأملاك، خالق الأفلاك يتكلم كل أحد، ولا يسمع عن غيره، وتصدر عنه الحركات المشمرة إلى سوء الأدب، وأوجبتم القراءة على المأموم في حضرة الله تعالى، مع كون الإمام كفيلا للكل، فسكتوا.

قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين» (حديث ٣١٦) سوى الأوقات المنهي عنها والمكروهة.

قوله: «روي عن النبي ﷺ في غيره حديث رخصة في إنشاء الشعر» (حديث ٣٢٢) لا تعارض بين ما مر من رواية الباب في النهي عن تنشيد الأشعار في المساجد، وبين ما ثبت برواية أخرى جواز التنشيد في المساجد، لأن المنهي عنه التنشيد، فهو عبارة أن يقول الرجلان أو الرجال في المحفل ومجلس الأشعار، ويعرض كل واحد شعره على الآخر، كما يقال في عرفنا: بيت بازى ومشاعره، وأما تعليم كتب الأدب والأشعار فجائز، مثلا أن يسأل أحد عنا معنى الشعر في المسجد، فلنا أن نبين معنى الشعر، وقال البعض: معنى التنشيد شعر كوني يا خوش الحاني، ونعمة كوني، وهو غير جائز، والجائز ما بينا.

قوله: «باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى» (حديث ٣٢٣) قوله تعالى: ﴿ففيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾ أنزلت الآية المذكورة في تعريف سكان مسجد القباء وقصته أن النبي ﷺ لما نزلت عليه الآية ذهب إلى أهل مسجد القباء وقال لهم: «أي طهارة اخترتموها، فإن الله وصف في كلامه عليكم؟» فقالوا: اخترنا الاستنجاء بالماء. فقال رسول الله ﷺ: «هو هذا»، فهذا صريح في أن شأن نزول الآية في أهل مسجد القباء، وبخالفه ما قال النبي ﷺ في جواب السائل، فقال: «هو هذا» يعني مسجده، فإنه مشعر بأن شأن النزول الآية المذكورة هو مسجد النبي ﷺ، فأجاب بعض الشراح لدفع التعارض بأن الآية نزلت مرتين: مرة في مسجد النبي ﷺ، وأخرى في شأن مسجد القباء. وقال الأستاذ مد الله ظله: هذا التأويل بعيد غاية البعد، فالأولى أن يحمل معارضة الصحابين في معنى آخر، وهو أن يقال: إنه كان يقول: إن أهل القباء مختصون في هذه الفضيلة، وكان يقول الخديري: الآية وإن نزلت في حق أهل القباء إلا أن أصحاب مسجد النبي ﷺ داخلون فيها، لأن العبارة لعمرم الألفاظ لا لخصوص الموارد، فأجاب النبي ﷺ على سبيل الحصر الإذعائي، والمبالغة: «هو هذا»، يعني أهل مجدي داخلون بالطريق الأولى، وإن نزلت الآية في شأن القباء.

قوله: «زياد مديني» (حديث ٣٢٤) لأكثر في النسبة إلى المدينة الطيبة مدني، وقد يقال في النسبة إلى المدائن: المدائني، وإلى المدين: مديني.

قوله: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» (حديث ٣٢٦) يعوم النهي استبدال البعض إلى منع شد الرحال إلى القبور، وقال الآخرون: لا يصح الاستدلال على منع شد الرحال إلى القبور بهذا الحديث، لأن المستثنى منه لا بد أن يكون من جنس المستثنى، فيكون المستثنى منه لفظ مساجد، والمعنى «لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد» فثبت من الحديث نهي شد الرحال إلى مساجد لا إلى القبور، وإن توسع ويقال: إن مستثنى منه عام مثل لفظ موضع، أو مكان، أو غيرها، فلا يثبت أيضا ما ادعوه، لأنه ليس المقصود في شد الرحال إلى القبور زيارتها، ولا رؤية الموضع والمكان، بل المقبور والمكين، ومع قطع النظر عن الاستدلال بالحديث، هل يجوز شد الرحال إلى القبور أم لا؟ فقال الجمهور بالجواز، وقال مولانا شاه ولي الله المحدث الدهنوي، طاب الله ثراه، وحفل الجنة منواه: الأولى عندي أن يمنع شد الرحال إلى القبور في زماننا هذا، فإن فيه تضييع الدين، وترويج البدعة، فإن الجهال يقولون: زيارة مزار خواجه معين الدين جشتي الأجميري، رحمه الله تعالى شأنه، مرة تعدل حجج في الثواب، وغيرها معاذ الله تعالى.

قوله: «إذا جعلت المغرب عن يمينك» (حديث ٣٤٤) هذا إذا كان مقيما في جانب الشمال، وأما إذا يقوم الرجل وهو مقيم في الجنوب، فحينئذ يقع المغرب في اليسار، والمشرق في اليمين.

قوله: «قال ابن المبارك: ما بين المغرب والمشرق قبلة هذا لأهل المشرق» (حديث ٣٤٤) ظاهره مخالف للمشاهدة، لأن وقوع القبلة بين المشرقين لأهل المدينة، لأنهم واقعون في جانب الشمال عن الكعبة، وأما في حق أهل المشرق فالقبلة قدامهم، فقال الأكثرون: إن المراد من أهل المشرق هم سكان المدينة المقدسة، وقال البعض: إن المراد من وقوع قبلة أهل المشرق في المشرقين، مشرق الشتاء، ومغرب الصيف بحضرة الصورة، والحق ما قال الذيبوندي، رحمه الله تعالى مد الله ظله: إنك إذا كنت بين الشمين، أحدهما عن يمينك، والآخر عن يسارك، فيصدق حيث أنك بينهما، وكذلك إذا كنت بين الشمين، أحدهما قدامك، والآخر خلفك، فحينئذ يصدق أنك بينهما، فعلى هذا لا شك في كون قبلة أهل المشرق بين المشرقين، وإن كان أهل المشرق في جانب الشرق من القبلة الشرقية.

قوله: «إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا» (حديث ٣٦١) هذه الجملة منسوخة عند الجمهور بحديث إمامة النبي ﷺ في مرض الوفاة قاعدا، والناس كانوا قائمين، وهذه قصة آخر عمره ﷺ، وتاول البعض بأن المراد صلوا قعودا في التشهد، وهو بعيد لمخالفته بظاهر الحديث، يعني فصلينا معه قعودا الخ.

قوله: «روى عن عائشة أنها قالت: صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدا» (حديث ٣٦٢) هذا الحديث ههنا مختصر، والتفصيل ما سيأتي بعد إن شاء الله تعالى من حديثها بقولها: «و أبو بكر يصلي بالناس الخ، فلا تعارض بين روايتها، لأن معنى الرواية الأولى أنه ﷺ خرج من بيته في مرض الوفاة، وقعد إلى جنب أبي بكر ليأتم به، فلما علم أبو بكر بمجيئ النبي ﷺ، فدعا من الله تعالى، وصار متأخرا، وصار النبي ﷺ إماما، فكان أبو بكر يأتم النبي ﷺ، والناس يأتعون بالصديق. قوله: «قال: إن زاد على ركعتين فعلية سجدة السهو الخ» (حديث ٣٦٦) هذا هو مذهب سيدنا أبي حنيفة، روي عنه أنه رأى ﷺ في المنام، فقال له ﷺ: «و أنت توجب سجدي السهو بالصلاة علي؟» فقال أبو حنيفة: نعم، لكن لا للصلاة عليك يا رسول الله! بل لأنه ليس من فعلك، فإني حدثت بأنك قعت من الركعتين، كأنك على الرضف، وقيل: إنه قال له ﷺ في الجواب: لا للصلاة عليك بل للنسيان في الصلاة عليك.

قوله: «ومن صلاها قائما فله نصف أجر القاعده» (حديث ٣٧٢) إلى ظاهر الحديث ذهب الحسن، قال: تجوز صلاة التطوع نائما، وقال الجمهور: لا تجوز النافلة نائما ومضطجعا من غير عذر، واستشكل في محمل الحديث، لأنه إن كان محمله الصحيح فلا يصح، لأن النافلة لا تجوز نائما، فضلا عن أن يثاب بنصف الثواب، وإن كان محمله المريض فلا يصح تنصيف ثوابه، لأن قعود المريض مثل قيام الصحيح، فقال البعض: بأن محمل الحديث الذي هو بين بين، لا صحيحا تاما، ولا مريضا كاملا، أي هو مريض بقدر يستريح بالقعود، ومع هذا إن يقيم فيمكن له القيام بالكلفة، لكن يتحمل التكليف، وصلى قاعدا فأجره نصف أجر القائم، يعني قيام المريض لا قيام الصحيح، لأن أجر قيام الصحيح والقعود للمريض سواء، وأجر قيام المريض الذي يجوز له القعود شرعا تتضاعف على أجر قيام الصحيح، فإن صلى المريض قاعدا مع إمكان القدرة على القيام، ولو بالمشقة، فأجره يتصف من أجر قيام المريض، ويمكن أن يقال: إن الغرض من الحديث بيان ثواب الصلاة مع قطع النظر عن الصحيح، والمريض، والفرائض، والنوافل، يعني أجر القائمة تزيد على أجر القاعده، وأجره نصف أجر القائمة في حد ذاته، مع قطع النظر عن المرض والصحة، ففي المعذور يحكم القياس بتنصيف الثواب، لكن حصول زيادة الأجر من كرامات الله تعالى وإنعامه. وأما الجواز وعدمه فلا تعارض له في الحديث، بل الحديث ساكت عنهما.

قوله: «واختلف أهل العلم في النسخ في الصلاة» (حديث ٣٨٢) في مذهب أبي حنيفة ههنا تفصيل بأنه إن حصلت الحروف بالنسخ تفسد صلاته، وإن لم تحصل الحروف فلا تفسد الصلاة.

قوله: «باب ما جاء في سجدي السهو قبل السلام، وبعد السلام» (حديث ٣٩١) يجوز عند أبي حنيفة سجدة السهو قبل السلام وبعده، لكن الأولى بعد السلام الأول، وقبل الثاني، فجميع الروايات معمولتها عنده، وأما الإمام الشافعي فقال: إن ما روي من حديث ابن بحنة فهو ناسخ لما قبلها من سجدة السهو بعد السلام، لكن دعوى النسخ لا يصح بدون علم التاريخ بالتقديم والتأخير، وبدونه خطر القتل، ورويت الروايات في الجانبين من قوله وفعله ﷺ، لكن أبا حنيفة رجح جانب البعدية من السلام لقاعدة كلية عامة روي في سنن أبي داود، ولكل سهو سجدة بعد السلام، فما ورد من الجزئيات خلافها فتأول مثل بيان الجواز وغيرها.

قوله: «من صلى الظهر خمسا فصلاته جائزة» (حديث ٣٩٤) إليه ذهب بعض أهل العلم، منهم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال بعضهم: لا يجوز إذا لم يقعد في الرابعة مقدار الشاهد، فمبنى الخلاف بينهم على فرضية القعدة الأخرى، فمن قال بفرضيتها فلم يجوز الصلاة بدونها، ومن لم يقل بفرضيتها فبتم الصلاة عنده بدونها، فذهب الثوري، وأبو حنيفة، وأهل الكوفة إلى الفرضية بدليل قوله ﷺ لابن مسعود: «إذا قلت هذا، أو فعلت هذا، فقد تمت صلاتك» فإن الخبر الواحد يثبت به الفرائض العملي، وإن لم يثبت الاعتقادي، وأيضا لا نقول بثبوت فرضية القعدة الأخرى بالحديث، بل بالنص القرآني الذي هو مجمل وبينه النبي ﷺ بقوله لابن مسعود.

قوله: «باب ما جاء في الرجل يسلم على الركعتين في الظهر والعصر» (حديث ٣٩٩) اختلف الإمامان الهمامان: أبو حنيفة والشافعي أن الكلام ناسيا يفسد الصلاة أم لا؟ فقال أبو حنيفة: يفسد، وقال الشافعي: لا بأس ولا فساد، واستدل الشافعي بهذا الحديث، وقال: إن كلام النبي ﷺ كان ناسيا، وحمل أن هذه القصة وقعت بعد نسخ الكلام في الصلاة، واستدل بأن أبا هريرة راو لحديث ذي الديدن، وأبو هريرة متأخر الإسلام، قد أسلم بعد غزوة خيبر، وقعت هذه الغزوة سنة سابعة من الهجرة النبوية، والحكم بنسخ الكلام كان ورد بعد الهجرة سنة ثانية غالباً، فلا خفاء أن نسخ الكلام مقدم ولم يكن مؤخراً، لما أن أبا هريرة قال في رواية أخرى: صلى بنا رسول الله ﷺ النخ، وقال في رواية أخرى: صليت بصيغة المتكلم، فلا مجال لتأويل فيه. انتهى.

ودليل الإمام ما روي أن زيد بن أرقم قال: كنا نتكلم خلف النبي ﷺ في الصلاة حتى نزل قوله تعالى: «قوموا لله فانتين»، فنهينا عن التكلم في الصلاة، فهذا صريح في نسخ الكلام في المدينة الطيبة على الإطلاق، ولا خصوصية لها بالسهو، والنسيان، وأما جواب الحديث، فهو أن مدار استدلال الشافعي على أن ذا الديدن، وذا الشمالين رجلان، وثبت لقاء أبي هريرة بذوي الديدن، وقتل ذو الشمالين في غزوة بدر، وهذا لا يصح، لأن ما علم من التتبع والنظر في الكتب المعتمدة فهو الاتحاد كما علم من رواية الساني، وقول الزهري، وأسماء الرجال، ومن كلام صاحب القاموس الذي هو من متعصي الشوافع، وثبت أنهما رجل واحد، وشهادة ذي الديدن في غزوة بدر، ولم يثبت لقاء أبي هريرة به، أيضاً لا نسلم أن كلام النبي ﷺ بعد السلام من الركعتين مع ذي الديدن كان نسياناً، بل كان عمداً، فإنه جاء في رواية أخرى: أنه عليه السلام بعد السلام من ركعتين دخل في حجرته، ودخل عليه ذو الديدن، فقال للنبي ﷺ: [قصرت الصلاة أم نسيت] (١)؟ فقال عليه السلام: «كل ذلك لم يكن» فقال ذو الديدن: بلى! قد كان بعض ذلك يا نبي الله. ثم خرج ﷺ، ومشى إلى أسطوانة في المسجد، وقام بها متشبكاً، فحمل هذا الكلام على النسيان إغماض عن الإنصاف، وبعد عن الإنصاف، فإن كل أحد يعلم أن مثل هذه المناظرة، والجواب، والسؤال لا يكون إلا بالعمد، وجاء في رواية أخرى أنه عليه السلام قال لأصحابه: «إني بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فعلموني» فهذا مناف للنسيان، فينبغي أن يفسد صلاته ﷺ وذو الديدن أولاً، ثم بعده لما مشى عليه السلام إلى حجرته، وخرج منها، وذهب إلى الأسطوانة، فهذا تحويل عن القبلة وهو مفسد آخر، ثم قال عليه السلام لأصحابه: «أصدق ذو الديدن أم كذب؟» فقالوا: نعم، صدق يا رسول الله ﷺ، فعلى هذا ينبغي أن يفسد صلاة جميع أصحابه والشوافع والأحناف كلهم متفقون في أنه إذا قال المصلي: نعم، في جواب السائل، فبفسد صلاته، فالتذكير، والسؤال، والجواب، والتصديق، والمشي، والانحراف عن القبلة لا يحصل إلا بمدة مديدة، والحمل على النسيان لا يقبله ذهن سليم، وفهم مستقيم، فلا بد أن يحمل على العمد، ويقال: إن قصة ذي الديدن كانت قبل نسخ الكلام، وأيضاً قال العيني: إن في هذه القصة كان سيد المؤمنين عمر بن الخطاب داخلاً وحاضراً فيها، ووقع مثل هذه القصة في زمان خلافته، فأمر بالاستيناف، فهذا دليل صريح في أن قصة ذي الديدن كانت قبل نسخ الكلام، فمذهبنا موافق للروايات والنصوص منها: إن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس وغيرها من الدراية، والله أعلم بالصواب.

قوله: «وهو على راحلته، وأقام، وتقدم على راحلته فصلى بهم» (حديث ٤١١) ظاهر الحديث مشعر بأنه عليه السلام أهم في هذه الحالة، وهو مذهب الجمهور، وعند أبي حنيفة لا تصح الجماعة لاشتراط الاتحاد، والمكان عنده فيه، والجواب من قوله وتقدم أن التقدم ليس للإمامة، بل لتعليم أن النبي ﷺ كيف صلى.

قوله: «ثم يكون سائر عمله على ذلك» (حديث ٤١٣) له معنيان: أحدهما: أن حال جميع العبادات مثل حال الصلاة بأن يكمل الفرض بالنفل، مثلاً يكمل ما نقص من فرض الزكاة فيكمل بالصدقة النفلية، وكذلك الحج والصوم، والثاني: أن جميع العبادات على الصلاة، فإن صلحت صلاته فأصلح وأفلح في جميع العبادات، وإن خاب وخسر في الصلاة فقد خاب وخسر في جميع العبادات، فكانت الصلاة كاملة لجميع العبادات، وموقوفة عليها، ولا نعلم كيفية التكميل.

قوله: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه» (حديث ٤٢٠) الأمر للوجوب عند البعض من أصحاب

القنواهر، وعند الجمهور للاستحباب لمن استبقت ليلة في عبادة الله تعالى ليرتفع عنه الشكاسل، و ليصلي الفريضة بعده بالطمينة، لا لمن نام جميع الليل حتى الصبح، وكذا حال من شغل بالكتب الدينية، فله أن يضطجع مبدا، ليصلي الفريضة بالنسكين والاطمينان.

قوله: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» (حديث ٤٢١) اللام في المكتوبة للعهد، أي الصلاة التي أقيمت لها، وخص في قوله عليه السلام: «ركعتي الفجر» لتأكيدهما بقوله عليه السلام: «إنهما خير من الدنيا وما فيها» وما جاء من قوله عليه السلام: «لا تتركوهما ولو طردتكم النخل» فلا يترك حتى يطعنن على وجدن الركعة الواحدة من فرض الصبح، وإن خاف على المكتوبة فيتركهما.

قوله: «فلا إذا» (حديث ٤٢٢) هذه العبارة تحتل معنيين: أحدهما، لا بأس إذا، أي فليصل، والثاني، لا تصل إذا، فأخذ الشافعي بالمعنى الأول، وخص قضاء ركعتي الفجر عن النهي من الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وقال إمامنا: لما استوى الاحتملان فلا مجال إلى أن يقال: إنه عليه السلام غضب عليه بأنه يعيد الفريضة؛ لأن الأحناف لما أجابوا في قصة إمامة معاذ بتكرار الفريضة لم يسلمه الشافعي، ولو فرضنا أنه عليه السلام غضب بالإعادة فتكرر القرائن يكون لمصلحة وداع، كما في إمامة معاذ، وههنا لما كان صلى مع النبي ﷺ مرة، فأدى داع إلى التكرار، فتعين الثاني، أي لا تصل إذا، ومن المعنيين المذكورين الأول مبيح والثاني محرم، وقال علماء الأصول: للنهي والتحريم، ترجيح على المبيح، فإن قلت: ورد في رواية سنن أبي داود: فسكت النبي «والسكوت تقرير، وقربة الرضاء ما لم يدل أمر على خلافه؟ قلنا: في ما نحن فيه كان استفهام النبي عليه السلام على سبيل الإنكار بقوله: «صلتان معا» يدل على أنه سكت غضبا لا رضاء على فعله، كما أن سكوت عائشة في مقابلة قول النبي ﷺ: «أتخافين أن يخيف الله تعالى عليك» ورسوله لها لا يدل على رضائها، وتقرير قوله عليه السلام، وكما أن سكوت عمر بن الخطاب في قصة الجمعة، وتهديده رجلا على ركعتين في موضع صلاته بدون التقديم والتأخير لا يدل على رضاء عمر بن الخطاب.

قوله: «عن ابن عمر قال: صليت خلف النبي ﷺ ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها» (حديث ٤٢٥) رواية ابن عمر متخلفة لرواية عائشة، وأم حبيبة، وعلي، وغيرهم حيث قالوا: إنه عليه السلام كان يصلي أربعاً قبل الظهر، فالتطبيق أن ما قالت عائشة هو ما رأت في بيتها أنه ﷺ كان يصلي أربع ركعات، وما قال ابن عمر فهو ما رأى في المسجد أنه ﷺ صلى ركعتين مكان أربع ركعات أحيانا بيانا لتعليم الجواز، وإن كانت السنة هي أربع ركعات قبل الظهر، ويجري التأويل الثاني بين قولتي عائشة.

قوله: «فأوتر بواحدة» (حديث ٤٣٧) أي اجعل آخر صلاتك وترًا بالركعة الواحدة ما صليت من شفعة، كان الوتر ركعة واحدة بالاستقلال. قال الشافعي: لا أحب التطوع بعد الوتر بقوله ﷺ: «اجعل آخر صلاتك وترا»، وقال أبو حنيفة: لا يكره لثبوت الركعتين عن النبي ﷺ بعد الوتر جنسا، والمراد من الأخرى الإضافية لا الحقيقية لثلاث روايات، ولو أريد بالأخرى الحقيقية، فحينئذ المراد من الصلاة صلاة العشاء، فمعناه حينئذ: اجعل آخر صلاتك العشاء وترا، ولا تقدم الوتر على العشاء.

قوله: «كان عليه السلام يصلي من الليل ثلاث عشر ركعات» (حديث ٤٤٢) ثمانية ركعات للتهجد، وثلاث ركعات للوتر، وركعتين بعد الوتر على حسب عادته، وقيل: ركعتي الفجر.

قوله: «باب ما جاء في نزول الرب تبارك وتعالى» (حديث ٤٤٦) مذهب المتقدمين أن ما وقع من ثبوت صفات الأجسام مثل الوجه، واليد، والنزول، هو من تشابهات لا يعبر تأويله إلا الله، وتناول المتأخرون لثلاث بقع الناس في الخط، لكن التأويل معنى مجازي لا حقيقي.

قوله: «الوتر ليس يحتم كالصلاة المكتوبة» (حديث ٤٥٣) وبه يقول شيخنا وإمامنا أبو حنيفة، فإن درجة الواجب عنده أدنى من لفترض، فلا يكون الحديث حجة على أبي حنيفة.

قوله: «فأوتروا يا أهل القرآن» (حديث ٤٥٣) إن أريد بالوتر صلاة التهجد، فحينئذ يراد بأهل القرآن، تحفاظ للقرآن، وإن أريد بالوتر حقيقة الوتر، فحينئذ المراد بأهل القرآن المؤمنون العاملون على القرآن المجيد.

قوله: «عن أبي هريرة قال: أمرني رسول الله ﷺ» (حديث ٤٥٥) ما ثبت من عادة النبي ﷺ ومن أمره هو أن يوتر في آخر الليل، والأمر لأبي هريرة خلاف عادته، وأمره وقع للضرورة، وهي أن أبا هريرة كان شاغلا بالعلم، وخداما، وجامعا للأحاديث، وكان القيام على آخر الليل متعذرا، فلذا أمره عليه السلام بالوتر قبل النوم، وإلا فالتفضيلة في التأخير.

قوله: «عن عائشة قالت: كانت صلاة رسول الله ﷺ ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن» (حديث ٤٥٨) فقد اتفق من لدن زمان الأصحاب إلى ساعتنا على ترك الوتر بثمان، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وذهب الجمهور إلى وجوب الوتر بثلاث ركعات لأبركة واحدة، وذهب السفيان إلى جواز وتر ركعة، وثلاث، وخمس، ولم يذهب إلى جواز الوتر بخمس ركعات أحد سوى السفيان، لكن كلهم اتفقوا حتى الجمهور، والشافعي، والسفيان على أفضلية الوتر بثلاث ركعات، حتى أن الإمام أحمد نقل الإجماع على أفضلية الوتر بثلاث ركعات، فالأخذ بالمجمع عليه في الفضيلة أولى وأصوب، فلذا قال أبو حنيفة: إن الوتر ثلاث ركعات، ثم اختلف أبو حنيفة، والشافعي في التسليمة، والتسليمتين، فقال: بواحدة، وقال: باثنتين، وقال الإمام الطحاوي: رواية عائشة لا يفهم معناه، لأنه إن كان جميع ثلاث عشرة ركعات وترا، لزم نفي صلاة التهجد عن النبي ﷺ مع أنها ثبتت بروايات معتبرة، ومخالفة للروايات الأخرى لابن عباس، وعلي، وعائشة، فلذا تركها ولا نعمل عليها، فإن بيان عائشة عادة النبي ﷺ بقولها: «حتى لقي الله تعالى» يدل على نسخ ما سوى الثلاث، وهذا الطريق هو الأسهل، ويمكن التأويل بأن المراد «يوتر بخمس» يعني كان يوتر بثلاث مع الركعتين بعدها، ومعنى قولها: «لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن» يعني كان لا يصلي التهجد والوتر جالسا إلا الركعتين الأخيرتين.

قوله: «من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا ذكرها» (حديث ٤٦٥) مزيد لأبي حنيفة، لأنه عليه السلام لما أمر بقضاء الوتر، والأمر للجواب ما لم تعرف قرينة صارفة، وظاهر أن القضاء على حسب الأداء، فيكون أداء الوتر واجبا، وهو مشرب إمامنا.

قوله: «أليس لك في النبي ﷺ أسوة حسنة، رأيت رسول الله ﷺ يوتر على راحلته» (حديث ٤٧٢) الخلاف في جواز صلاة الوتر على الراحلة، وعدم الجواز مبني على خلاف آخر، وهو أن الوتر واجب أم لا؟ فمن قال بالوجوب، فقال بعدم الجواز، ومن قال بعدم الوجوب ذهب إلى الجواز، فقال أبو حنيفة بالوجوب، ولا يجوز على الراحلة، والجواب عن الحديث أنه أخرج الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر على الأرض، فتما تعارض رواية ابن عمر بفعله فتأخذ بفعله، لأن فعل الراوي بيان الحديث كما هو في الأصول، وتبين معنى الحديث بأن المراد بالوتر صلاة الليل، وهي التهجد، ولا خلاف في جوازه على الدابة، وإطلاق الوتر على صلاة الليل كثير، ونقول: إن المراد بالوتر على الحقيقة، فحينئذ قول ابن عمر يحمل على مكان الضرورة، وعند الضرورة تجوز الفريضة أيضا، أو نقول: إن هذه القصة قبل وجوب الوتر.

قوله: «التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر إلى غيوبة الشمس» (حديث ٤٨٩) هذه الساعة إما دائرة وماترة كما هو في ليلة القدر، وهو المشهور من المذاهب، فحينئذ لا إشكال في الأحاديث المتعارضة، وإما أن تكون متعينة، فحينئذ يقال: إن ما قيل في الأحاديث بعد العصر إلى غيوبة الشمس، أو إقامة الصلاة إلى الانصراف عنها أو غير ذلك، فعلى احتمال غالبه الظن لا اليقين.

قوله: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح، فكانما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية الغ» (حديث ٤٩٩) ورد في هذه الروايات خمس ساعات، وورد في رواية النسائي ست ساعات، وورد فيها بعد الكيش البط، ثم الدجاجة، ثم البيضة، و اختلف في ابتداء هذه الساعات، فقال الجمهور: من أول النهار إلى الزوال، وقال الآخرون: من الزوال إلى أن يخرج الإمام.

قوله: «واختلف أهل العلم على من تجب عليه الجمعة الغ» (حديث ٥٠١) ذهب البعض إلى قوله عليه السلام: «الجمعة على من آواه الليل»، وقالوا: تجب الجمعة على من هو مصداق الحديث، وذهب الشافعي، وأحمد، وإسحق، وأبو حنيفة إلى

فوله عليه السلام: «الجمعة على من سمع النداء» ونقول: إن قوله عليه السلام وأمره لأهل القباء بالإتيان إلى الجمعة في المسجد النبوي يحتمل أن النبي عليه السلام أمرهم بأن تجب الجمعة على كل أحد مكلف، وعليكم الإتيان إلى الجمعة، والثاني، أنه عليه السلام أمرهم على طريق الاستحباب، يعني: الأولى أن يحضر منكم رجال إلى الجمعة إذا كانوا فارغين من أمور الدنيا، وأما من شغل بأمر الدنيا، فليس الحضور عليه ضروريا، فالمعنى الثاني يوافق أبا حنيفة، ونحن نرجح المعنى الثاني لما جاء في البحاري، وأبي داود: «أن أهل عوالي المدينة، وأهل القباء كانوا يأتون جماعة جماعة» يعني جماعة في هذه الجمعة، وأخرى في الأخرى، وهكذا فلو كان أمر النبي عليه السلام لهم على طريق الوجوب، فما معنى إتيانهم جماعة جماعة، وأما قوله عليه السلام: «الجمعة على من أواه الليل» ليس بمخالف لأبي حنيفة أيضا، لأن الأمر للاستحباب، وعلى تقدير الوجوب معناه: تجب الجمعة على من أواه الليل في أهله، أي يكون مقيما لا مسافرا، يعني جمعة بر أن كس ست كه شب باشي او در خانه خود باشد، و أن كسي كه شب باشي او در خانه خود باشد آن مقيم باشد نه مسافر.

قوله: «باب ما جاء في الركعتين والإمام يخطب» (حديث ٥١٠) إليه ذهب الشافعي وخصص عن النهي عن الكلام وقت الخطبة هاتين الركعتين، وأما مذهب جمهور الصحابة منهم: عمر، وأبو بكر، وعلي، والسلف عن كبار التابعين، فهو عدم الجواز، فلذا ذهب إليه أبو حنيفة أيضا، وأما قول الترمذي: «والقول الأول أصح» فهو رأيه، قال شيخنا مدظله: إن الإمام النووي من متعصي الشافعية، ومن دبه أنه يثبت مذهبه بجد وجهد، ولما لم يكن نعلمه سبيل في تلك المسئلة، فقال غضبا: «قول: من قل بعدم جواز الركعتين فقوله مردود». سبحان الله كيف يكون قول الشيخين، وعلي، وكبار الصحابة مردودا، فلو قيل: قول أبي حنيفة على هذا مردود، فلا بأس به، فالعباد بالله من التعصب، وكيف تجوز الركعتان وقت الخطبة، فإن قوله تعالى: «إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» أنزل في الخطبة على رأيهم فيخالفه، ومخالف النص متروك، وكذلك قول النبي عليه السلام: «من قال يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت، فقد لغا» فلما سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع فرضيهما وقت الخطبة، فكيف تجوز الركعتان من المناقلة، مع أن قول النبي عليه السلام: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام» صريح في النهي من الصلاة وقت الخطبة، وقال في جواب الحديث: بأنه عليه السلام كان ترك الخطبة حتى فرغ الرجل من الصلاة، وقيل: صلى ركعتين قبل بدايته عليه السلام في الخطبة، والأصح أن يقال: إن هذه القصة كانت قبل نسخ الكلام في الخطبة، فإنه عليه السلام كان ترك الخطبة إذا جاء الرجل، وأمر الناس بالتصدق عليه، ونزل عن المنبر، وذهب بعض الصحابة إلى بيوهم، وجاؤوا بأشياء، وجمعوا المال والشياب له، والعقل السليم والفهم المستقيم يعلم أن مثل هذه الأفعال لا يتأتى في أثناء الخطبة بعد نسخ الكلام، فلذا نعلمه على ما قبل النسخ مع أن قاعدة أهل الأصول أن الإباحة والنهي إذا تعارضا، ولم يعلم التاريخ، فالأولى بالتأخير النهي اجتنابا عن تعدد النسخ تريد أبا حنيفة فوله ويقال: إن من أول من خطب قبل الصلاة في العيدين مروان بن الحكم، كان مروان بن الحكم ظالما فحاشا مستديرا عن سنته عليه السلام، وكان يسب الناس في المجامع مثل الجمعة والأعياد، والناس كانوا لا ينتظرون بعد الصلاة إلى الخطبة لسبه في أثناء الخطبة، فلذا قدم الخطبة على الصلاة لئلا ينتشر الناس، وكانوا ينتظرون للصلاة لا محالة.

قوله: «من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جيرا إلى جهنم» (حديث ٥١٣) الوعيد في حق من يتخطى رقاب الناس مع عدم خلو الموضع في صف المقدم، وأما لو كان الموضع في صف المقدم غائبا فحكمه أن يتخطى رقاب الناس، ويجلس في مقدم الصف، ولكن لا يؤذي أحدا.

قوله: «إلا أن الشافعي يقول: التقصير رخصة في السفر» (حديث ٥٤٤) قال شيخنا مدظله: لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي، فإنه عليه السلام كان عاداته الشريعة أنه كان يفعل المكروه تعليميا ليان الجواز، ولو كان الإتمام متروعا، لفعله عليه السلام، وأبو بكر، وعمر، ولو مرة. والشافعي يقول: إن الإتمام أيضا عزيمة كيف؟ ولو كان عزيمة فينبغي أن يترك عليه السلام التقصير في عمره، ولو مرة واحدة، فإنه عليه السلام وأصحابه: أبو بكر، وعمر كانوا أشد حرصا على العبادة والتقرب إلى الله تعالى، وكانوا لا يتركون لأمر المستحبة، كيف؟ وقد نقل عن النبي عليه السلام: أنه كان يتطوع في لسفر جميع النية على التراخلة، وغيرها أحيانا، وتوازن

بين إتمام الفريضة والنفل، أيهما أهون؟ فعلنا بداهة أن الإتمام أهون، ومعلوم أن التقرب إليه تعالى بالاهتمام أفضل من إحياء الليل بالنوافل، فلو كان الإتمام عزيمة، كما فأن الشوافع، لزم اختيار الشاق والمفضول، وترك الأهون والأفضل، عياداً بالله، ولما أتم عثمان بعد ثمان سنين مرة أنكر عليه جميع الصحابة الكبار الفقهاء المجتهدين، فلو كان الإتمام عزيمة، فما وجه إنكار جم غفير من أصحابه عليه السلام، ولما أنكر الأصحاب عنى عثمان، فلم يقل في جوابهم: إن الإتمام عزيمة، كما قال الإمام الشافعي، بل استدل بوجود آخر، مثل الإقامة، والإمامة، وغيره، ولو كان الإتمام عزيمة وفضيلة لقال عثمان في جواب الأصحاب المتكررين على فعله: إني عامل بالعزيمة، والله أعلم بمراحه.

قوله: «وأما إسحق فرأى أقوى المذاهب فيه حديث ابن عباس» (حديث ٥٤٨) لا يصح تعيين تسعة عشر يوماً بحديث ابن عباس، لأنه ورد فيه روايات أخر أقل من تسعة عشر يوماً، مثل خمسة عشر يوماً، وأقل من خمسة عشر أيضاً، انظر في الصحيحين، فلا يصح توقيت إسحق به، وهذه قصة فتح مكة، شرفها الله تعالى.

قوله: «روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يتطوع في السفر» (حديث ٥٥٠) وروى عنه خلافه أيضاً، فالتطبيق بين قولي ابن عمر يمكن بوجهين: أحدهما ما قال البخاري: إن النوافل على قسمين: تابع للفرائض، وغير تابع، مثل التهجد وصلاة الضحى، فما ورد أنه ﷺ كان لا يتطوع، فهو راجع إلى القسم الأول، وما ورد أنه عليه السلام كان يتطوع، فهو راجع إلى القسم الثاني، أو يقال: إن المسافر إن كان في طريق السفر يترك النوافل، وإن كان في موضع الإقامة مثلاً، فعليه أن يصلي النوافل حينئذ إحرازاً للفضيلة.

قوله: «عن ابن عمر أنه استغث على بعض أهله فجاء به السير وأخر المغرب حتى غاب الشفق» (حديث ٥٥٥) الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي في كيفية الجمع، فقال الشافعي بالجمع الحقيقي، وقال أبو حنيفة بالجمع الصوري، ومؤيد الشافعي أثر ابن عمر، وسنذكر معناه، وقال شيخنا مدظله: لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي، فإنه على مسلكه يلزم خلاف نص القرآن، نحو قوله تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى»، وقوله تعالى: «إن الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً»، وقاعدة أصحاب الأصول: أن الزيادة على نص القرآن لا يجوز بالخبر الواحد، وعلى مسلكه تلزم الزيادة، ويلزم خلاف الأحاديث في هذا الباب، منها ما قالت عائشة: كان ﷺ في السفر يؤخر الظهر ويقدم العصر، ويؤخر المغرب ويقدم العشاء، ومنها ما قال سعد بن مالك: كنا بجمع، تقدم هذه وتؤخر هذه، ومنها ما روى عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله، قال: ما رأيت النبي عليه السلام صلى لغير ميقاتها إلا بجمع، وكذلك عائشة أيضاً، فهذا صريح بشرط الانصاف في كيفية الجمع بتقديم الأخرى وتأخير الأولى، ولو كان ما ذهب إليه الشافعي في معنى التقديم والتأخير، لا يصح استدلال الشافعي بأثر ابن عمر، لأن معناه: حتى غاب الشفق الأحمر، كذا قال العيني، أو يقال: إن معناه: حتى قرب غيبوبة الشفق، وأثر ابن عمر في الترمذي مختصر، وجاء في الصحاح مفصلاً على وجه لا يبقى فيه وجه استدلال الشافعي، ولا يسع التأويل فيه، وهو موافق لأبي حنيفة، فإن نافعا مولى ابن عمر قال: كنت مع ابن عمر في هذا السفر، فلما جد به السير وغربت الشمس، فقلت: الصلاة، فما أجابني، واجتهد في السير، فقلت ثانياً بعد ساعة: الصلاة، فما أجابني، وجد به السير، قال نافع: فتعجبت أنه كيف يتغمض عن الصلاة مع كونه جليل المناقب، ضرب المثل في اتباع السنة، فنزل ثم صلى المغرب، وقال: احضر الطعام. قال نافع: فأحضرت الطعام، فأكل، فلما فرغ عن الأكل، اشتغل بالحوائج الضرورية، وانتظر مدة و زماناً قليلاً حتى غاب الشفق، فصلى العشاء، ثم ارتحل، فهذا صريح في أن ابن عمر صلى قبل غيبوبة الشفق صلاة المغرب، فكيف يمكن استدلال الشافعي بأثر ابن عمر.

قوله: «باب ما جاء في صلاة الاستسقاء» (حديث ٥٥٦) الأصل في الاستسقاء الدعاء. عند إمامنا أعم من أن يكون في ضمن الصلاة، أو سواها، لقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً﴾، وأيضاً كان عليه السلام قائماً يخطب الجمعة وجاء أعرابي فقال: يا رسول الله! ضاع المال، وهلك العيال، فاستغفر عليه السلام ربه قائماً، فأطبق الغمام و

أعطى السماء، حتى سال الماء على لحيته عليه السلام، ثم صلى الجمعة. فعلم مما ذكرنا أن الجماعة في الاستسقاء ليست بضرورية، ولو كانت ضرورية، لما ترك عليه السلام، فإن صلى بالجماعة جاز، وإن صلى واحدا جاز عند أبي حنيفة، ولا حرج في الوجهين. وأما الشافعي فقال بالجماعة، وأجاب عما ذكرنا من القصة بأن: صلاة الجمعة قامت مقام صلاة الاستسقاء، ولم تبن الجماعة إلى صلاة الاستسقاء عليحدة، ورد بأن المطر إذا نزل، فأني حاجة إلى الصلاة؟ وأيضا ثبت برواية أخرى: أن النبي ﷺ دعا على انكفار، فحصل القحط ومنع المطر، فجاء أبو سفيان إلى النبي عليه السلام، وقال: يا رسول الله! هللك الناس، فادع لنا ربك، فدعا عليه السلام، فمطر السماء مع أنه لا يمكن هناك صلاة الجمعة ولا غيرها، فلا يجري جواب الشافعي في مقامنا هذا، فثبت أن الحق ما قال أبو حنيفة.

قوله: «باب في صلاة الكسوف الخ» (حديث ٥٦٠) ورد في الروايات من ركوع إلى ستة ركوعات، واختلف الإمامان إمامان: أبو حنيفة والشافعي، فقال إمامنا أبو حنيفة بركوع واحد، وقال الشافعي بركوعين، وترك كل من الإمامين الروايات الباقية. فالشافعي وأبو حنيفة سواءان في الترك، إلا أن أبا حنيفة سبق عليه بفضيلة لم يبينها الشافعي، وهي القاعدة الكلية الشرعية، أعني ركوعا واحدا في ركعة واحدة، واستدل الشافعي في الأخذ بركوعين برواية ابن عباس، وعائشة أنهما روايا ركوعين في ركعة، ولا يصح استدلاله بروايتهما، كيف؟ وقد روي عنهما خلاف ما استدلل به الشافعي، فإنه روي عن عائشة ثلث ركوعات، وكذا عن ابن عباس، وقال الإمام الترمذي لحديث عائشة وابن عباس: حديث حسن صحيح، فالمعجب أن الشافعي كيف رجح أحد مرويهما على الآخر، مع أن كلا الحديثين حسن صحيح، والله در إمامنا أبي حنيفة حيث تأول في الروايات المختلفة المتعارضة، واجتهد اجتهدا بليغا، ثم حكم نظرا على القاعدة الكلية الشرعية، وقياسا على ما سواها بركوع واحد، وقال: أما الروايات المختلفة المتعارضة وقع فيها اضطراب، ورواة تعدد الركوع كلهم أطفالون، ونساء هم اللاتي مرتبهن متأخرة عن مرتبة الرجال، ولم يروا أحد من الرجال البالغ تعدد الركوع، وأيضا ليس يحمل ما فيها شاذية تعدد الركوع، والاختلاف في الروايات على تعدد القصة، لأن الكسوف وقع في زمن النبي عليه السلام مرة واحدة، يوم مات سيدنا إبراهيم بن محمد عليهما الصلاة والسلام.

ووجه تعدد الركوع اضطراب، ووجه الاضطراب أنه ﷺ كان أطال القيام يومئذ على خلاف عادته الشريفة عليه السلام، وكان النهار قد ظلم، وأظلمت الشمس، وكان الحر في درجة الكمال، وأغمي أكثر للناس من الحر، والظلمة، وإطالة قيام النبي عليه السلام، وكانت قد أحضرت الجنة والنار عند وجه النبي ﷺ، وكان ﷺ في حالة عجيبة، وقصة غريبة، كما هي مذكورة في الأحاديث، وكان عليه السلام يقول مرة: الله أكبر، ومرة: سبحان الله، ومرة: لا إله إلا الله، وغيرها، وكل ذلك ثبت بالحديث، فلما سمع المتأخرون «الله أكبر» من النبي عليه السلام، ظنوا أنه ركع، فركعوا على زعمهم، ثم لما قال عليه السلام: سبحان الله، أو غيرها، ظن المتأخرون أنه قال: سمع الله لمن حمده، فقاموا، ثم لما قال ﷺ لفظا آخر ففهموا أنه ركع ثانيا، وهكذا مع أنه لم يكن سوى ركوع واحد، ولذا لم يرو المتقدمون المتصلون بالنبي ﷺ تعدد الركوع، لأنهم كانوا يعنون أنه عليه السلام ما ركع، وما خرج من الألفاظ مثل الله أكبر وغيره، فخرج قائما لا راكعا، أو يقال في تأويل تعدد الركوعات: إن النبي عليه السلام لما أطال الركوع تعذر ذلك على الأطفال والنساء الذين هم قليل لهمم فقاموا، ورفعوا رؤسهم لينظروا ما ذا حال المتقدمين، أ هم في القيام أم في الركوع؟ فلما رأوا وجدوا بعضا من المتقدمين أنه أيضا رفع رأسه لينظر سابقه، فلما رأى الناظر أنهم في الركوع ركع هو أيضا، فلما نظر المتأخرون إليه أنه انتقل من القيام إلى الركوع، ظن أنه ركع ثانيا، ومن رأى ثالثا، ومن رأى رابعا، ظن أنهم ركعوا رابعا، مع أنه لم يكن شئ منها، وإن قول النبي ﷺ بعد انجلاء الشمس: «أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى، لا تنخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلوا كأقصر صلاتكم، يعني فريضة الصبح» بدل بشرط الإنصاف على مذهب إمامنا أبي حنيفة، فإن المقصود من التشبيه أن يكون أفعال المشبه مثل أفعال المشبه به. والحاصل: إننا لا نسلم تعدد الركوع، ولو سلم فلا يمكن العمل، إلا إذا تعين مقدار واحد، وهو لم يتعين، فإنه قد روي من الركوع إلى خمس ركوعات، ولو سلم تعيين المقدار الواحد فنقول: إنه ﷺ أمر بعد تمام الصلاة: «إذا رأيتم مثل هذا فصلوا كأقصر صلاتكم يعني فريضة الصبح»، فأمر بركوع واحد، فترجح قوله وأمره على فعله.

قوله: «واختلف أهل العلم في القراءة في صلاة الكسوف» (حديث ٥٦٠)، اتفق الإمامان السعيدان: أبو حنيفة والشافعي على ترك القراءة بالجهر في الكسوف بقوله عليه السلام: «صلاة النهار عجماء» وترك المقلدون إمامهم، ترك الأحناف بها حنيفة، والشافعية والشافعي، وقالوا بالجهر.

قوله: «عن سمرة بن جندب قال: صلى بنا رسول الله ﷺ في الكسوف ولا نسمع له صوتاً» (حديث ٥٦٢) هذا ما استدلل به أبو حنيفة والشافعي في عدم الجهر في الكسوف، واستدل أنسالث، وأحمد، وإسحاق على الجهر في صلاة الكسوف، وقالوا في جواب حديث سمرة بن جندب: إن عدم سماع سمرة لا يدل على عدم القراءة في الواقع، لاحتمال أنه لم يسمع بعده، والعجب أنهم كيف قالوا في الجواب؟ لو كان عدم سماع سمرة بوجه بعده، فينبغي أن لا تسمع عائشة بطريق أولى لبعدها عن سمرة أيضاً، ونقول في الجواب من حديث عائشة: إنها لم تسمع في الحقيقة، بل وقعت في الغرر من ألفاظ النبي عليه السلام، فإنه ﷺ لما قال: الله أكبر أو سبحان الله، وغيره بالجهر، كما ذكرت في باب الكسوف، فسمعت، فظنت أنه يقرأ بالجهر، والدليل عليه أنه ما روي عنها أنها قالت: قدرت قيام النبي ﷺ في صلاة الخسوف قدر قراءة سورة البقرة تخميناً، فهذا دليل قوي على أنها لم تسمع، كيف ولو سمعت فما معنى التخمين، ونقلت صريحاً: إنه عليه السلام قرأ بسورة كذا وكذا.

قوله: «باب ما جاء في صلاة الخوف» (حديث ٥٦٤) ثبت في ترتيب صلاة الخوف ستة عشر صورة غالباً، وأقوى الروايات فيها روايتان: رواية ابن عمر وسهل بن أبي حنيفة، فأخذ أبو حنيفة برواية ابن عمر، وأخذ الشافعي برواية ابن أبي حنيفة، ولكل وجهة هو موليها، ورجح سيد الفقهاء أبو حنيفة رواية ابن عمر، لما أنها موافقة للنص القرآني، ولما في اختياره اجتناب عن مفاصد في رواية ابن أبي حنيفة، منها: الكيفية التي في رواية ابن أبي حنيفة لا يتأتى إلا إذا كان العدو بجانب الكعبة، ومنها: أنه على حسب روايته يلزم خلاف وضع الإمام، يعني اتباع الإمام للمأموم، بأن يقعد الإمام نظراً إلى تمام هذه الطائفة صلاتها، ومجيئ الطائفة وصلاتها ومجيئ الطائفة الأخرى، ومنها: فراغ المأموم قبل إمامه، وهو منهي عنه لقوله ﷺ: «لا تسبقوني في الركوع والسجود».

قوله: «سمعت وكيعاً يقول: لم يكذب ربعي بن حراش في الإسلام كذبة» (حديث ٥٧١) ونقل في فضائله أنه رحمه الله تعالى كان دائم الصحة، عديم الضحك، متباكياً، متحسراً ومتبذلاً، وسئل عنه وجه عدم الضحك، فقال: كيف يضحك من هو غريق في غمه، فإني لأعلم مسكني في الجنان أم في النيران، وسأضحك في يوم البقيين أني من أهل الجنان، فأنتهى عمره إلى أن ضحك وقت النزاع.

قوله: «عن أبي هريرة قال: سجدنا معه عليه السلام في «إذا السماء انشقت»، و«اقرأ باسم ربك»» (حديث ٥٧٣) وهذا الحديث حجة على الإمام مالك حيث لم يقل بالسجود في المفصلات، وقال: إن السجود في المفصلات كانت مشروعة في مكة، ثم نسخ بالمدينة، ووجه الحجة أن أبا هريرة متأخر الإسلام، أسلم بالمدينة، وأنه يبين سجوده مع النبي عليه السلام في المفصلات بالمدينة، قوله، فقال: إنما ترك النبي عليه السلام السجود، لأن زيد بن ثابت حين قرأ فلم يسجد عليه السلام، هذا التأويل على مذهب الشافعي، لأن عنده يجب السجود على السامع اتباعاً للفقاري، فإذا لم يسجد زيد، لم يسجد عليه السلام أيضاً، وهذا لا يستقيم على مذهب إمامنا، فالتأويل على مذهب ما ذكره الترمذي بقوله وقالوا: إن سمع الرجل وهو على غير وضوء فإذا توضأ سجد.

قوله: «عن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ المغرب ثم رجع إلى قومه فيؤمهم الخ» (حديث ٥٨٣) الأصل في هذا الباب أنه لا يجوز اقتداء المفترض خلف المتفل عندنا، وعند الشافعي يجوز، وكذا اقتداء مفترض خلف مفترض آخر، واستدل الشافعي برواية معاذ بن جبل، وحمل المغرب على العشاء، وقالوا: إن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي عليه السلام الفريضة، ثم يأتي ويؤم قومه فرائضهم، وكانت صلاته ندلاً.

قال شيخنا مدظله: لا يصح استدلال الشافعي بحديث معاذ بن جبل، فإن لفظ المغرب يستعمل في معنى العشاء؛ لكنه قليل نادر

جدا، وأما استعمال العشاء في المغرب فكثير شائع في العلوم، فعلى أي وجه أخذ الشافعي، فلا يصح الاستدلال، لأنه لو أخذ العشاء فتسلم؛ لكنه لا يصح تخصيصه بأن معاذ كان يصلي مع النبي عليه السلام الغرائض ويؤم القوم النوافل، والتخصيص لا دليل عليه. فإنه يحتمل أنه صلى مع النبي ﷺ النوافل ويصلي مع قومه الغرائض، وهذا الاحتمال مساو لاحتمال الشافعي، وهو مستدل، ويضره الاحتمال لمقول أهل الأصول: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، فلا يتم استدلاله حتى ينبغي احتمالها، فنحن لا نؤول في المغرب، بل نبقية على حاله، وإن لم يحتمل الشافعي على العشاء، بل على المغرب، فلا يصح أيضا، لأنه إما أن المعاذ يصلي مع النبي عليه السلام فريضة المغرب، ويؤم قومه النافلة، وهذا لا يجوز عند الشافعي، لأن تعدد ركعات النفل بثلاث لا يجوز عنده، ولو صلى المعاذ مع النبي عليه السلام، لنوافل، فلا يجوز عنده أيضا النوافل بثلاث ركعات، فالحاصل أن الشافعي يضره كل حال، أعم من أن يقول: إن هذه القصة في العشاء أو المغرب، فلو حمل في العشاء فيضره احتمال الجانب المخالف، وإن حمل على المغرب فيضره النوافل بثلاث ركعات، مع احتمال الجانب الآخر، وأما أبو حنيفة فلا يضره شي، لأنه يقول: إن هذه قصة من قبل نسخ تعدد الفريضة في وقت واحد، وأما بعد، النسخ فلا يجوز ولا يصح اقتداء المفترض خلف المعتدل أو مفترض آخر، لأن صلاة الإمام والمقتدي واحدة والاتحاد ينافي الاختلاف، والاتحاد وإن لم يعلم من الأحاديث صراحة لكنها علم بإشارات، ودلالات.

منها: فساد صلاة المقتدي بفساد صلاة الإمام، وصحتها بصحتها.

ومنها: أن الإمام يجب أن يكون متورعا، ومتدينا، ومتقيا، وعالما، وعابدا، ومتبعيا لسنة، ولو لا الاتحاد فما الفائدة في انقضاء الإمام، فعلم أن من الإمام إفادة، ومن المأموم استفادة، ومنها: قوله عليه السلام: «الإمام ضامن»، أي صلاة المقتدي في ضمن صلاة الإمام، ومنها: سهو الإمام سهو المأموم، وإن لم يسهى المأموم.

ومنها: أن سجدة التلاوة للإمام سجدة للمقتدي، مع أنهم اتفقوا أن سجود التلاوة لا تجب إلا على من تلا أو سمع، ولم يسمع المأموم في الصلاة السرية، ولذا قال الإمام أبو حنيفة بعدم وجوب الفاتحة على المأموم بصلاة إمامه.

فجميع ما ذكرنا يدل على اتحاد صلاة المأموم بصلاة إمامه، فهذا لم يجز اقتداء المفترض خلف المعتدل، أو مفترض آخر، فقصة معاذ بن جبل محمول على الابتداء، ولو لم يحتمل على الابتداء، ويقال في العشاء، فيجوز إذا كان صلى خلفه عليه السلام النافلة، ولو حمل على المغرب، فلا يصح أيضا، لكرهه النافلة بالثلاث، ولا يصح استدلال الشافعي به، أعم من أن يكون المغرب، لكرهه النفل عنده بثلاث ركعات، وإن كان عشاء، فلا احتمال الجانب المخالف.

قوله: «باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة» (حديث ٥٨٧) الالتفات على ثلاثة أقسام: بالعين، وبالرأس، وبالصدر. الأول جائز بالاتفاق بلا كراهية، وخلاف أولى، والثاني جائز في الضرورة، والثالث لا يجوز بحال، بل يفسد الصلاة.

قوله: «كان يتوضأ بالمكوك» (حديث ٦٠٩) المكوك المد، ومكاكي جمعه خلاف القياس، والمد ربع اصراع، ومقدار المد رطلان. فلما كان المد رطلان، والمد ربع اصراع، علم أن الصاع ثمانية أرطال، وهو الصاع العراقي الذي قال به أبو حنيفة.

قوله: «باب ما جاء إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك» (حديث ٦١٨) أي من حقوق الله تعالى من هذا الجنس، وأما حقوق العباد، مثل نفقة الأولاد، والزوجة، والوالدين، والقرض وغير ذلك، فباق بعده، أو يقال: أدبت ما عليك من حق الله لعمري، وأما غير المعين، مثل إطعام البائس، والفقير، واليتيم، وابن السبيل، وأداء حاجة بيت المال إذا كان خاليا، فباق بعده، فلا إشكال عليه.

قوله: «لا أدع منهن شيئا ولا أجاوزهن»، ثم وثب. فقال عليه السلام: «إن صدق الأعرابي دخل الجنة» (حديث ٦١٩) يحتمل أن يتعلق «إن صدق الأعرابي دخل الجنة» بقول أعرابي: لا أدع منهن شيئا، ولا يتعلق بقوله: «ولا أجاوزهن»، لأن الزيادة على الفريضة لا فإحالة فيه، ويحتمل أن يتعلق بكلا الفعلين، والمعنى: أؤدي كما أمرني عليه السلام، وليس فيه نفي الزيادة، بل مجرد نفي النقصان، ويحتمل أن يكون نفي الزيادة والنقصان على سبيل الفرضية، يعني: لا أزيد شيئا معتقدا لفرضيته، ولا أنقص شيئا معتقدا

يعدم فرضيته، فلا يفهم نفي زيادة التطوع، ولا يبعد أن يقال: إن النبي ﷺ بين الفرائض والنوافل بحدا فيهما إجمالاً، فقال الأعرابي حينئذ ما قل، ولا يخفى ما من البعد.

قوله: «قد عفوت عن صدقة الخيل» (حديث ٦٢٠) الخيل ثلاثة أقسام: للخدمة، وللجارة، وقسم ثالث، لا للخدمة ولا للجارة، يعني السائمة. فالأول: لا تجب فيه الزكاة بالاتفاق، والثاني: تجب فيه اتفاقاً، والثالث مختلف فيه، فقال أبو حنيفة بالوجوب، وقال الآخرون بعدم الوجوب. هذا خلاصة المذهب، فالمعنى: «عفوت عن صدقة الخيل» أي للاستخدام.

قوله: «من كل أربعين درهما درهم» (حديث ٦٢٠) هذا بيان الحساب لا تحديد لنصاب بدليل قوله عليه السلام: «ليس في تسمين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين فبها خمسة دراهم».

قوله: «إذا زادت على مائة وعشرين، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون» (حديث ٦٢١) وعند أبي حنيفة إذا زادت على مائة وعشرين فيستأنف، بأن في خمسة إبل شاة، وفي عشرة شاتان الخ، وعمل الشافعي بهذا الحديث، والحديث بظاهره يخالف لأبي حنيفة، والجواب عن الحديث أنه: ليس فيه نفي الأقل، بل الحديث ساكت عنه، وثبت برواية عمرو بن حزم في النسائي، فما كان أقل من ذلك، ففي كل خمس ذود شاة، فيعمل بالزيادة، وإذا بلغ النصاب بعد العمل بالزيادة إلى خمسين فتجب الحقة، وإذا بلغ أربعين، فتجب بنت لبون. فعمل أبو حنيفة بالحديثين، وترك الشافعي حديث الأقل.

قوله: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق» (حديث ٦٢١) الجمع والتفريق عند أبي حنيفة باعتبار الأملاك، وعند الشافعي باعتبار الرعاة، والمنزل، والمرعى. فمثله أنه كان لرجل عشرين شاة في مرعى، ولثلاثين في مرعى آخر، فعند أبي حنيفة تجب الزكاة، وإلا يلزم تفرق المجتمع في ملك واحد، وعند الشافعي لا تجب، وإلا يلزم جمع المتفرق. صورة أخرى مثلاً كان لرجل عشرين شاة، وآخر أيضاً عشرين شاة، فاجتمعا عند راع واحد، فعند أبي حنيفة لا تجب الزكاة، وإلا يلزم وجوب الزكاة في أقل من نصابها، وعند الشافعي تجب، وإلا يلزم التفرق.

قوله: «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعا بالسوية» (حديث ٦٢١) الخليطان الشريكان، بحيث يكون كل واحد منهما شريكاً للآخر في كل جزء شائع من المال، مثلاً حصل لهما المال بالإرث، ولهبة، ولشراء وغير ذلك. وهذا التفسير عند أبي حنيفة. وأما عند الشافعي فيصدق الخليطان، وإن لم يكن كل واحد منهما شريكاً لصاحبه في كل جزء شائع من المال، مثلاً كان لأحد عشرون إبلاً، وللآخر عشرون أيضاً، فاجتمعا عند راع واحد، فعند الشافعي يصدق أن يقال: إنهما شريكان خليطان، وعند إمامنا أبي حنيفة لا يصدق، لأنه ليس كل أحد شريكاً لصاحبه في كل جزء شائع من المال، بل التفسير عنده ما قلنا وقدمنا، فإذا كان لرجل عشرين إبلاً، وللآخر أربعين إبلاً فاجتمعا عند راع واحد، فإذا جاء المصدق ففي أخذ الزكاة خلاف بيننا وبين الشافعي، فقال الشافعي: يأخذ من مجموع ستين إبلاً زكاة هذا النصاب، يعني حقة، ولا يلاحظ ملك كل واحد، وعندنا ليس له أن يأخذ من المجموع الزكاة، بل يأخذ من كل واحد زكاة حصته، ثم اختلفا في التقسيم والترجع بالسوية، فترتيب التراجع عند الشافعي أنه إذا أخذ المصدق من المجموع حقة، وكانت قيمة الحقة مثلاً ستين درهماً، فعشرين درهماً في حق صاحب عشرين إبلاً، لأن لمانه بمال صاحبه نسبة الثلث، فكذلك في القيمة، وأربعين درهماً في حق صاحب أربعين إبلاً، لأن لمانه بمال صاحبه نسبة الثلث، فكذلك في القيمة، فإن زاد درهم على ذمة خليطه فله أن يرجع على صاحبه حتى يستوفي حقه، وأما عندنا في صورة الخليطان عنده، مثلاً حصل لهما ستون إبلاً بالشراء، والإرث، والهبة، فترتيب التراجع عندنا إذا جاء المصدق فيأخذ من صاحب عشرين إبلاً أربعين درهماً، ومن الآخر بنت لبون، لا كما قال: إنه يأخذ زكاة مجموع النصاب، ولا يلاحظ الإملاك، فالترتيب أن يقوم أربعين درهماً، فكانت قيمتها مثلاً ثلاثين درهماً، فيقسم القيمة على إملاكهما، فيعطى لصاحب أربعين إبلاً عشرون درهماً، ثم بعد ذلك يقوم بنت لبون، مثلاً كانت قيمتها ستين درهماً، فيقسم القيمة أثلاثاً، فيعطى لصاحب عشرين إبلاً عشرون درهماً، وبقي عند المالك أربعون درهماً، والتقسيم على هذا الترتيب إنما يحتاج إليه، لأنهما شريكان في كل جزء من المال.

قوله: «فإن هم أطاعوا لذلك الخ» (حديث ٦٢٥) علم من إشارة الحديث أن الكفار ليسوا بمأمورين بالفروعات والعبادات، بل بالإيمان فقط، كما هو مذهبنا.

قوله: «ليس ما في دون خمسة ذود صدقة الخ» (حديث ٦٢٦) لفظ الصدقة مشترك بين العشر والزكاة، فعين الشافعي ليس في ما دون خمسة أوسق صدقة العشر، ووافقه صاحب أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة: لا مجال إلى المعنى الذي ذهب إليه الشافعي لمخافة النص الصريح، يعني «كل ما أخرجت الأرض فيه العشر»، فإنه بعمومه يقتضي ثبوت العشر في الكل، قليل وكثير، وأيضا لمعنى أبي حنيفة قرأنا:

منها الجملتان الأوليان من الحديث، يعني «خمسة ذود صدقة، وخمسة أواق صدقة» فإن المراد فيها الزكاة بالاتفاق، فكذا فيما نحن فيه، فالمعنى على هذا ما ذكره المحشون.

قوله: «من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول» (حديث ٦٣١) المال المستفاد ثلاثة أقسام: قسم يحصل للرجل ابتداء من غير أن يكون عنده مال قبله، وقسم يحصل بعد أن يكون للرجل مال عنده قبل حصوله، فهذا المال لا يخلو إما أن يكون ربح المال المستفاد الحاصل قبله، أو لا يكون ربحا، بل حصل بطريق آخر، مثل الإرث، والهبة، وغيرها. فالقسم الأول يشترط عليه حولان الحول للزكاة اتفاقا، وفي القسم الثاني لم يشترط حولان الحول اتفاقا، والثالث مختلف فيه، فقال إمامنا أبو حنيفة بعدم اشتراط الحولان، وقال الآخرون باشتراطه، والحديث مطلق فلا ينتهض حجة على أبي حنيفة، ولنعلم ما قال شيخنا مدظله في تائيد مذهب الإمام: ينبغي أن يتأمل في حكمة وجوب الشارع الزكاة بشرطين: الأول: النصاب مائتي درهم، والثاني: حولان الحول. أما الأول، فلأن التكليف لا يصح إلا عند وجود القدرة على الامتنال، فلو لم يكن الرجل غنيا، فكيف يحكم عليه بوجوب الزكاة، فلذا أمر الشارع عليه السلام بوجوب الزكاة بعد وجود مائتي درهم، فإنها قدر معتد بها يكفي لقضاء حاجة الإنسان متوسطة، وأما الشرط الثاني، فهو لا يصرف الرجل من مائتي درهم في حاجته الضرورية في مدة الحول، لأنها مدة مديدة، ويختلف فيها الفصول، والأيام، والمواسم، ثم بعد الاتفاق وقضاء حاجة في مدة معتد بها بقي عنده مائتا درهم. فعلم أنها زائدة من حاجاته، فأمر الشارع حينئذ بأنه: إذا قضيت حاجتك واستغنيت، فانفق ما تجب في سبيل الله، كي تصيب جميل الثواب. فأقول: في إنشاء الحول لما حصل له مال، وكان عنده مال قبل الحصول على قدر معتد بها، وكان زائدا من حاجاته، فالمال المستفاد يكون زائدا بطريق الأولى. فلما لم يبق الحاجة إلى حولان الحول، وعلمنا أن المال المستفاد زائد عن حاجته فلم لا نوجب الزكاة، والمعجب من الشافعي أنه ضم المال المستفاد في حق النصاب بالمال الأول، وفي حق حولان الحول جعله مستقلا، وأما أبو حنيفة، فضمه إلى المال المستفاد في حق النصاب وحولان الحول.

قوله: «ألا من ولي يتيم له مال فليتجر في ماله، ولا يتركه حتى يأكله الصدقة» (حديث ٦٤١) إلى ظاهر الحديث ذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، ومالك، وأوجبوا الزكاة في مال يتيم، وذهب أبو حنيفة، وعبد الله بن المبارك إلى عدم وجوب الزكاة في أموال يتيم، وأجاب بأن المراد من الصدقة غير الزكاة، يعني نفقته، كما قال عليه السلام: «نفقة المرء على نفسه صدقة» ونفقة الزوجة، وصدقة الفطر، والأضحى والعشر، لكلهم قال عليه السلام: إنها صدقة: وإلا ليعارضه النص الصريح: يعني «رفع القلم عن ثلاثة الخ». أو يقال: إن الحديث ضعيف، ولم يعمل به الشافعي في كثير من المواضع، أو يقال: إن المراد باليتيم البالغ، وتسميته يتيما باعتبار ما كان، فإن اليتيم يبقى في ولاية الولي عند أبي حنيفة إلى خمس وعشرين سنة، ولعل منشأ الخلاف في وجوب الزكاة وعدم وجوبه في أموال يتيم مبني على خلاف آخر بين إمامنا أبي حنيفة والشافعي، فرأى أبو حنيفة أنها من العبادات المحضة، واليتيم بريء من العبادات المحضة لصغره، ورأى الشافعي من المؤنات المسنمة، فقال الوجوب.

قوله: «وفي الركاز الخمس الخ» (حديث ٦٤٢) عند الشافعي الركاز غير المعدن يعني دينة الجاهلية، ففيه الخمس عنده، وأما

في المعدن فجزة من أربعين جزءاً وعند إمامنا أبي حنيفة المعدن داخل في الركاز، ففي كل واحد منهما الخمس، والاختلاف بينهما دائر عنى اللغة، واللغة و السياق يؤيد أبا حنيفة، لأن صاحب قاموس من متعصبي لسوافع، وقال في كتابه: الركاز المعدن. وقال صاحب منتهى الأرب في مصنفة: الركاز كالجبال مالهيكه حق تعالى در كنها بيدا ساخته و مال بنهون كرده اهل جاهليت در زمين. انتهى. وأما السياق، فهو لما قال عليه السلام: «المعدن جبار» فشأته، ألوههم أنه جبار في حق الخمس أيضاً، فدفعه رحمته بقوله: «وفي الركاز الخمس»، وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله كان أفصح العرب وأبلغه، فلا بد أن يكون بين كلماته تناسباً، وبهذا حصل وتم، والله أعلم بالصواب.

قوله: «إن النبي صلى الله عليه وآله كان يبعث على الناس من يخرص كرومهم و ثمارهم» (حديث ٦٤٤) الخرص في الزراعات كما هو مروج في زماننا، يعني «كن كرونا» لا يجوز، لأن مال الزرع مشترك بمال المالك، وتقسيم الأموال المشتركة عند إمامنا أبي حنيفة معاوضة، وعقد المعاوضة في الأموال المتحدة للأجناس لا يجوز بطريق الخرص، لثبته الربوا، وأما الخرص في البساتين، والثمار الغير المشتركة فيجوز، فإن بيت المال ليس بشريك لصاحب الثمار، حتى يتحقق العقد والمعاوضة، فإن زاد من صاحب الثمار إلى بيت المال شيء فهي صدقة.

قوله: «خذوا ما وجدتم، و ليس لكم إلا ذلك» (حديث ٦٥٥) أي في الحان، وأما بعد قدرة المشتري على أداء الثمن فيجب عليه الأداء للغريم، وعلم من الحديث مسنلتان: جواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح، وجوب الثمن على ذمة المشتري إن هلك المبيع في يده، لأنه صلى الله عليه وآله أمر الناس بالتصدق على المشتري، ثم بأداء الثمن إلى البائع.

قوله: «عن صفوان قال: أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله يوم حنين وأنه لأبفض الخلق إلي» (حديث ٦٦٦) إعطاء المؤلفة القلوب ليس بجائز عند الجمهور، لأنه كان قبل غلبة الإسلام، وإذا رفع العلة رفع الحكم عليه، فإن الله غلب الإسلام، وأما الشافعي فيجوزه. قوله: «فأراد أن يشتريها، فقال عليه السلام: لا تمد في صدقتك» (حديث ٦٦٨) هذا محمول على الأولوية والاستحباب، لئلا يلام عوده في بعض صدقته، لأن الظاهر أن البائع يبيع من المتصدق بأدنى من ثمن المبيع، فيكون الرجوع صورة بما لم يأخذ البائع ثمنه كما حقه.

قوله: «إن أمي توفيت، هل تنفعها إن تصدقت عنها الخ» (حديث ٦٦٩) لا خلاف في وصول ثواب العبادات المالية إلى الميت من أهل السنة والجماعة، وأما العبادات البدنية ففي إيصال ثوابها خلاف بين أهل السنة، فقال أبو حنيفة بالإيصان، وقال الآخرون بعدم الإيصان، وأما المعتزلة فأنكروا إيصال ثواب العبادات مطلقاً، لقوله تعالى: ليس للإنسان إلا ما سعى، وأجوبتها المذكورة في شرح ملا علي القاري على مشكاة المصابيح.

قوله: «فقدم معاوية حتى تكلم فكان فيما تكلم الخ» (حديث ٦٧٣) اعتبر أبو حنيفة في أداء صدقة الفطر نصف صاع من بر، وقال الشافعي بالصاع كما في بقية الأطعمة، وما استدلل به أبو حنيفة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث مرفوع، وأقوال الخلفاء الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعلي، رضي الله عنهم، واستدل الشافعي بحديث أبي سعيد الخدري على مذهبه وأيده به.

وقال شيخنا مدظله: لا يصح استدلال الشافعي بهذا الحديث أصلاً، فإن لفظ الطعام مشترك بين الأطعمة، فكيف يصح الحنطة بخصوصيته، والمتبادر عما في زمن النبي عليه السلام يقتضي أن يراد به غير الحنطة، لأن الحنطة كانت قليلة في زمن النبي صلى الله عليه وآله، والذرة كانت كثيرة، فالمتبادر يقتضي أن يراد به الذرة، فإرادة الشافعي الحنطة من اللفظ المشترك، مع رجحان خلافها، لا سبيل إليه. وأما خلاف أبي سعيد عن حكم المعاوية، فلا نسلم كما سبق إن شاء الله، ولو سلم أن أبا سعيد اختلف معاوية، فإننا نختار فتوى معاوية في مقابلة أبي سعيد الخدري، لأن معاوية فقيه مجتهد، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال في حقه: «إنه فقيه»، وعمل على فتواه جميع الصحابة، والتابعين الذين كانوا حضوراً في مجلس تخطيب معاوية، كما قال الترمذي في كتابه، فأخذ الناس بذلك، ولم ينكر أحد من الصحابة، والتابعين على معاوية، وأخذوا قوله بلا إنكار ودليل، فإنكار أبي سعيد في مقابلة جم غفير من الصحابة، والتابعين، و

الخلفاء الراشدين لا يسمع، وأيضاً لا نقول: إن أبا سعيد خالف معاوية، فإنه ليس في الحديث ما يشعر على إنكار أبي سعيد لمعاوية، بل في الحديث بيان فعل أبي سعيد أنه كان يخرج صاعاً، وفعله لا يدل على خلاف فتوى معاوية، لأنه يجوز أن يعمل أبو سعيد على العزيمة، وإن كان الواجب نصف صاع، كما يدل عليه قوله، وقد وسع الله على الناس فلم تضيقوا، يعني نصاب نصف الصاع من البر كان بوجه عدم وجود الحنطة، وأما اليوم فقد وسع الله على عباده، فلا حرج في أداء صاع تام تطوعاً، ومثله لا ينكره أبو حنيفة أيضاً، لأن التطوع ليس له حد والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله: «صفت الشياطين و مردة الجن الخ» (حديث ٦٨٢) استشكل بصدور الذنوب عن العباد في رمضان مع أن الشياطين قد صفت، وأجاب صاحب الخازن بأن: المحرك للعباد على الذنوب شيان: الشيطان، والنفس. ففي رمضان وإن صفت الشياطين، لكن النفس مرسلة على حالها، محركة على المعاصي، أو يقال: إن المردودين كباثر الشياطين رؤساقهم، كما يشعر عنه لفظ الحديث، يعني مردة الجن، وأما الصغار فمرسلون بحركون العباد على الذنوب، أو يقال: إن الشياطين ليسوا علة تامة لتحريك العباد على الذنوب، حتى يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول، أو يقال: إن الشياطين وإن صفت، لكن أثر صحبتهم باق بعد في قلوب العباد لاختلاطها بهم مدة طويلة، فلذا يصدر الذنوب، كما أن الحديد يبقى حاراً بعد إخراجهِ عن النار.

قوله: «غلقت أبواب النيران و فتحت أبواب الجنان» (حديث ٦٨٢) استشكل بكافر مات في رمضان، فيقال: إنه بشارة لمسلم عاصٍ فقط، وأما الكافر فموضعه جهنم، هم فيها خالدون بلا تأمل. وقال البعض: إن الكفار لا يدخلون مدة رمضان في النار، أو يقال: إن مقتضى شرافة رمضان أن يدخل الجنة بشرط أن لا يكون مانعاً.

قوله: «باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم» (حديث ٦٩٣) نقل في مذهب إمامنا أبي حنيفة ثلاث روايات: الأول: عدم اعتبار رؤية أهل بلد على أهل بلد آخر، والثاني: اعتبارها من منظور، والثالث: الاعتبار في مقام الاحتياط مثل هلال رمضان، وعدم الاعتبار في مقام عدم الضرورة والاحتياط، مثل الإفطار من رمضان، لكن أشهر الروايات هي الأوسط، وعليها مجرى المذهب، وعند الشافعي لا يعتبر رؤية أهل بلد على أهل بلد آخر ما لم يروا، إلا أهل بلد قريب، يلزمهم رؤية أهل بلد آخر قريب لهم، وأما البعيد، فلا. والحديث يوافق الشافعي ظاهراً، ويخالف إمامنا أبا حنيفة ظاهراً، والجواب: وجه عدم اعتبار ابن عباس خبر قريب، هو أن كريماً لم يكن رأى الهلال بنفسه، بل أخبر عن رؤية معاوية والناس في الشام، والدليل عليه أن ابن عباس لما سأل أبا كريـب: وأنت رأيت؟ فلم يقل في جوابه: إني رأيت، بل قال: رأه الناس ومعاوية، فصمت الخ، فقال له ابن عباس: إنك إذا لم تراه وأخبرت فقط، فخبرك ليس بحجة علينا، هكذا أمرنا عليه السلام. أو يقال: إن ابن عباس وهم من قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» أن الخطاب فيه لكل واحد، أو يقال: إن النزاع وإن كان في الحال في رمضان في بادي الرأي، لكن في المآل يرجع إلى هلال شوال، لأنه لما مضت أيام رمضان فلا يمكن أن ينزع فيه، وهلال شوال لا يثبت بشهادة رجل، هكذا أمرنا عليه السلام. والجواب الأول مخدوش، لأنه ورد في رواية المسلم، قال له ابن عباس: أنت رأيت، فقلت: نعم، وراه الناس فصاموا وصام معاوية وعن الصحبة.

قوله: «باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم» (حديث ٧٠٧) الظاهر أنه لا مناسبة بين ترجمة الباب والحديث، فالأولى أن يقال: الغيبة على القول الزور.

قوله: «رخص في الإفطار عند لقاء العدو» (حديث ٧١٤) عند إمامنا أبي حنيفة لقاء العدو ليس بموجب للإفطار، بل الموجب الحرج، فإن لقي العدو في الحضر ولم يكن بقاء مشقة فلا إجازة للإفطار، وإن وقع في التكليف بلقائهم فله رخصة في الإفطار.

قوله: «قال بعض أهل العلم: الحامل، والمرضع تطهران، وتطمعان، وتضيان» (حديث ٧١٥) وقال إمامنا أبو حنيفة: تطهران وتضيان، ولا تطمعان لما ثبت بنص القرآن.

قوله: «قال فحق الله أحق» (حديث ٧١٦) أي بالفضاء. لا حجة في الحديث على جواز الصوم عن الموتى، لأن في الحديث

أمر بالقضاء، وهو أعم من أن يكون بالصوم عنه أو بالفدية.

قوله: «وقال مالك وسفيان الثوري والشافعي: لا يصوم أحد من أحد» (حديث ٧١٨) وبه يقول الجماهير من العلماء، وأبو حنيفة، قالوا: إن العبادات البدنية لا تجوز فيها النيابة، وقد ورد الأحاديث والآثار فيما ذهبوا إليه.

قوله: «من استقاء عمدا فليقض» (حديث ٧٢٠) وبه يقول أبو حنيفة، والفرق بين ما قاء واستقاء أن في الأول يخرج ما يخرج دفعة ولا يعود شيء منه إلى البطن، وفي الثاني يخرج ما يخرج ويعود إلى البطن بعد ما خرج.

قوله: «و اختار الشافعي» (حديث ٧٢٤) لمن كان على مثل هذه الحال اتفقوا على أن الأهل لا يكون أهلا ومحلا للكفارة، فتأويل الأحاديث كما قال الشافعي من أن الكفارة عليه دين، أو يحتمل الخصوصية بذلك الرجل.

قوله: «المكثل» (حديث ٧٢٤) قيل: ما يسع فيه خمسة عشر صاعا. ورد في بعض الروايات ما أعطاه النبي ﷺ كان ثلاثون صاعا، وورد ستون صاعا أيضا، فحينئذ لا اشكال.

قوله: «باب ما جاء في السواك للصائم» (حديث ٧٢٥) قال بعض العلماء: لا يتسوك الصائم آخر النهار، منهم: أحمد، وإسحق، والشافعي، لقوله ﷺ: «لخلاف فم الصائم أحب إلى الله من المسك» وفي السواك إزالة الأثر المحبوب إلى الله تعالى وقال أبو حنيفة بعدم الكراهة، وما استدلل به حديث الباب، وهو حجة على الأولين، ونقول: إن بقاء الخلوף حجة وفضيلة لا ينافي بالحكم الشرعي بالسواك على أن في السواك آخر النهار فضيلة، يعنى تحرز عن شائبة الرياء على أن عدم مشروعية السواك آخر النهار يظهر صومه، وعلم إشارة من قول النبي ﷺ المذكور في حديث الباب بمشروعية السواك، فأين يقال: هذا ذاك. نقل الإمام الترمذي مذهب الشافعي بعدم كراهة السواك في آخر النهار، مع أن كتب فقهاء الحنفية مصرحة بعدم جواز السواك آخر النهار عند الشافعي، ولعله رواية آخر عنه.

قوله: «قال: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (حديث ٧٣٠) هذا الحديث اختص منه صوم رمضان أداء، والنذر المعين، والنفل عند أبي حنيفة، أما اختصاص النوافل، فيجوز إن شاء الله تعالى، وأما اختصاص رمضان، فلا أنه جاء أعرابي في زمن النبي ﷺ، وشهد بروية الهلال، فقال ﷺ: «ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم»، وأيضاً لما قال أصحاب الأصول في الفرق بين المعيار والظرف، وللحديث جواب ومعنى آخر خارج عما نحن فيه، مذكور في الهداية.

قوله: «أمن قضاء كنت تقضية، قالت: لا، قال: فلا يضرك» (حديث ٧٣١) الحديث ساكت عن تكلم وجوب القضاء وعدمه؛ بل فيه إجازة الإفطار، وهي ليس محل النزاع بين الإمامين، فالاحتجاج بالحديث على عدم وجوب القضاء، كما فعل الترمذي، خارج عن الإنصاف، بل علم الحكم بالقضاء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، من قول النبي ﷺ لهما: «اقضيا يوما آخر مكانه» فإن إطلاق الأمر للوجوب مع تقوية بقوله تعالى ﴿لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾.

قوله: «ولا يصوم أحد يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو بعده» (حديث ٧٤٣) قيل في وجه كراهية صوم يوم الجمعة لوجوبه النقصان في الاهتمام بالجمعة، وهذا ليس بسديد، لأنه موجود فيما إذا صام يوم قبله وبعده، فالأولى أن يقال: إن الشارع لم يخص الجمعة من بين الأيام للصوم، فليس لنا أن نخصصه بفضيلة، فإن هذا هي البدعة، ورجح النووي التأويل الأول، وأجاب عن الاعتراض بأن الله يقويه ببركة الصوم في هذه الأيام على اهتمام الجمعة، فإذا احتمل الجمعة، وهذا معنى قول ابن عمر: لا أصوم، ولا أمر، ولا أنهى.

قوله: «باب في كراهية صوم عرفة بعرفة» (حديث ٧٥٠) علم من جميع الأحاديث أن الصوم في عرفة ليس فيه قباحة صلبية، بل القباحة عارضية، يعنى الضعف بسبب الصوم عن الاجتهاد في الدعاء، فلو كان رجل قوي لم يضعف عن الاجتهاد في أداء التسلك والدعاء، فلا بأس أن يصوم. وقال شيخنا مدظله في وجه كراهية الصوم بعرفة: إن في الصوم استغناء، لأنه شبه بأفعال الله تعالى، و

في أركان الحج ذلة معلومة بالمشاهدة من عربان الرأس، والرجلين، والسعي وغيرها، فلا يجتمعان.

قوله: «عن عائشة قالت: كان عاشوراء يوم تصومه القريش في الجاهلية» (حديث ٧٥٣) الخلاف بين أبي حنيفة و الشافعي في أن أبا حنيفة يقول: إن صوم عاشوراء كان فرضاً، ثم نسخ بـرمضان، وعند الشافعي كان مستوناً لا فرضاً، فالحديث حجة على الشافعي.

قوله: «باب في عاشوراء أي يوم هو» (حديث ٧٥٤) الجمهور على أنه يوم عاشوراء من المحرم لقول ابن عباس مرفوعاً، قال: أمر عليه السلام بصوم عاشوراء يوم العاشوراء، وما قال ابن عباس: أصبح من يوم التاسع صائماً، فلا يخالفه، لأنه يبين كيفية ترتيب الصوم، بأن يصوم من التاسع، وإن كان عاشوراء هو العاشر، تحريزاً عن تشبه اليهود.

قوله: «الرشك هو المقام» (حديث ٧٦٣) اختلف العلماء في سبب لقيه بالرشك، فقيل: معناه بالفارسية: القاسم، وقيل: الغيور، وقيل: كثير النحية، وقيل: الرشك بالفارسية اسم العقرب، لأن العقرب دخلت في لججته ومات، فمكث فيها ثلاثة أيام ثم علم، لأن الناحية كانت طويلة عظيمة.

قوله: «الصوم لي وأنا أجزي به» (حديث ٧٦٤) اختلف العلماء في بيان معنى الحديث، فإنه يخالف الظاهر، لأن جميع العبادات لله تعالى، والله تعالى يجزي جزاء جميع العبادات، فقيل: في بيان معنى الجملة الأولى: إن في جميع العبادات حظ النفس، مثلاً في قراءة القرآن تنشيط السمع إن كان الثقاري متلحناً، وفي أداء الزكاة إشارة إلى الجود، وكذا في الحج، وأما في الصوم، فليس فيه حظ النفس بل ذلتها، حيث أمسكها عن لذات الأكل، والشرب، والجماع. فمعنى الحديث: الصوم لي، لأن فيه ليس حظ النفس بخلاف بقية العبادات، لأن فيها نوع حظ للعابد، أو يقال: إن الكفار كانوا يعبدون الأصنام في زمان الجاهلية، مثلاً كانوا يسجدون، ويذبحون، ويتطوفون، ويتصدقون لطواغيتهم، وأما الصوم فلا يصوم أحد للأصنام. وهذا معنى الصوم خاصة لي، يعني أنها عبادة لا يعبد بها غيره تعني من الأصنام، بل هي خاصة لله تعالى، أو يقال: إن في بقية العبادات احتمال الرياء مثل الصلاة والزكاة، وأما الصوم فهو أمر عديمي ليس فيه شائبة الرياء ما لم يقل بلسانه: إني صائم، فمعنى الحديث: الصوم لي، يعني ليس فيه شائبة الرياء بخلاف غيرها من العبادات، أو يقال: في الصوم تشبه بالباري تعالى، فإن الصوم عبارة عن إمساك الأشياء الثلاثة، والله تعالى منزّه أيضاً من هذه الأشياء الثلاثة، فكان العبد في الصوم يشبه بصفة الباري تعالى، وهذا معنى قوله: الصوم لي، يعني أن عبدي امتثل لأمري. وترك شهوات نفسه، وتشبه بي في صفاتي، أو يقال: أنا المتفرد بعلم ثواب الصوم لا غيري، بخلاف غيره من العبادات، فإن الله تعالى أظهر مقدار ثوابه عنى من شاء، وقيل: الإضافة إلى الله تعالى للتشريف كما في ناقة الله، مع أن العائم كله لله تعالى.

وأما الجملة الثانية: «أن أجزي به» روي على وجهين: مبني للفاعل والمفعول، فعني الأول: أنا أجزي جزاء الصوم بلا واسطة الملائكة، بخلاف بقية العبادات، فإن الملائكة يعطون جزاءها بحكمه تعالى، ويقانونه المنعين، وفي إعطاء الثواب بلا واسطة الملائكة فضيلة ليست في وساطة الملائكة، وإن كان ما أعطى الله قليلاً بالنسبة إلى ما أعطاه بالواسطة، لأن إنعام السلطان على رجل بيده فخر وفضيلة ليس فيما أمره غيره فيعطيه، كما روي أن الشاه جهان سلطان الدهلي أعطى نوزيره الممثل بأمره إنعاماً بيده شيئاً قليلاً، يعني (بنج دانه) إلانجي فقط)، فأظهر الوزير عيه فخره ومرتبته، ونصدق بالآلاف درهم على أن السلطان أكرم مني بيده، وأيضاً لو كانت الملائكة يعطون الثواب، لكن يعطون ما أمروا به، ولا يقدر أن يعطوا حبة زائدة عنى ما أمروا به، وأما لو كان الله معطياً، ففيه فضل ليس في غيره، فإن العبد حريص سائل والله مجيب، معطي غير مانع، قادر، جواد، لا انتهاء لخزائن مغفرته وفضله، فيستل مراراً ويعطي الله مرة بعد أخرى إني أن ينتهي العبد أعلى عليين، وهذا كما قال الداعي:

مانيم پر گناه تو دریانی رحمتی جانیکه فضل تست چه باشد گناه ما

وَأَمَّا عَلَى الْبِنَاءِ الْمَجْهُولِ، فَمَعْنَاهُ جَزَاءُ الصَّوْمِ أَنَا نَفْسِي لَا غَيْرِي، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَإِنَّ جَزَاءَهُ الثَّوَابُ لِذَاتِ اللَّهِ تَبَارَكَ

و تعالى سبحانه.

قوله: «للصائم فرحتان فرحة حين يفطر، و فرحة حين ما يلقى ربه» (حديث ٧٦٦) الفرحة عند الإفطار، لأنه أدى كما أمر به عنى وجه الكمال من غير نقصان، فإنه إذا أمر أحد بأمر فالأمور لا يطمئن قلبه ما لم يتم، لأنه والله أعلم أيتم العامور به على ما أمر، أو يعرضه آفة في إثناء الامتثال، ويرضى أم لا؟ فإذا أتم كما أمر به تطمئن قلبه، ويفرح شكرا على الامتثال، أو يفرح لأنه يأكل بعد الإفطار ما تشتهي إليه نفسه.

قوله: «لا صام و لا أفطر» (حديث ٧٦٧) يحتمل الإنشاء و الإخبار. على الإخبار معناه: ليس بمفطر، لأنه صائم ظاهرا و ليس بصائم أيضا، لأن صيامه مخالف للسنّة، أو لأنه لا يحصل الغرض الذي صار الصوم مشروعا لأجله، يعنى تكليف النفس، وسدّها عما تشتهي من الأكل، و الشرب، و الجماع، لأن التكليف إنما يحصل إذا كان مخالفا لعادته. و أما في الصوم الدهري فتصير عاداتها الكف عن الأشياء، بل تكلف بالأكل و الشرب، فإننا شاهدنا من كان صائم الدهر إذا أكل يوما أخرجه فأين تكليف النفس فيه، بل التكليف أن تكون عاداتها الاشتناء، و أن تمنعها و تبسدها عما تشتهي إليه. اختلف العلماء في كراهية صوم الدهر؛ فقال بعضهم، و منهم الشافعي: إن العلة أنه يلزم صوم أيام منهى عنها، و أما بدون صوم أيام منهى عنها فليس بمكروه. وعند إمامنا أبي حنيفة بعد إخراج الأيام المنهى عنها مكروه أيضا، و يصدق عليه صوم الدهر، لأن العلة ليست لزوم صوم أيام منهى عنها، لأنها خارجة من أول الأمر بالنص الصريح، لأن صوم الدهر مكروه، و صوم العيدين حرام، فلا يدخل فيه من أول الأمر، فيكون المراد بصوم الدهر: ما سوى خمسة أيام، و كراهيته لعله الشافعي تقتضي دخولها من أول الأمر، فنقول: بل كراهيته لحديث «إن لنفسك عليك حقا، و لعينك عليك حقا و لزوجك عليك حقا». الحديث، فافهم.

قوله: «إن ربي يطعمني و يسقيني» (حديث ٧٧٨) يحتمل المجاز، يعنى أن الله يعينني و يقويني على الوصال، و أنتم لستم مثلي، فهذا من خصوصياته ﷺ، و يحتمل الحقيقة، يعنى أن الله تعالى يطعمني و يسقيني من نعمائه، فأكل من رزقه تعالى، و لا أوصل و أنتم عنه غافلون، فعلى هذا لا يجوز الوصل، لاله ﷺ، و لا لنا. وعلى كل تقدير علم كراهية الوصال.

و صوم الوصال له صور: الأول: أن لا يأكل شيئا في اليوم و الليلة، و يواصل صومه بصومه، و الثاني: أن يأكل شيئا قليلا عند الإفطار بحيث نم يسد الجوع، أو أن يأكل شيئا؛ لكن لا في وقت الإفطار، بل وقت السحور، فالأول مكروه عند الجمهور، و الثاني، و الثالث جائز خصوصا عند إمامنا أبي حنيفة.

قوله: «باب ما جاء في ليلة القدر» (حديث ٧٩٢) وردت الروايات في هذا الباب متعارضة مختلفة، فكل من الإثمة و المتقدمين سلك مسلكه، فمذهب الإمام أبي حنيفة أنها دائرة سائرة في رمضان، بل في جميع السنة، و أشهر الروايات عنه أنها في رمضان خصوصا. فعلى مذهبه لا تعارض بين الروايات، لأنها تقع مرة في ليلة سبع و عشرين، و مرة أحد و عشرين، و مرة خمس و عشرين، و مرة سبع عشرة، كما ورد في رواية في ليلة سنة، و قد تقع تلك الليلة في شهر شعبان.

و أما قول أبي بن كعب مع التحليف على أنها ليلة سبع و عشرين فلا يخالف أبا حنيفة، لأنها كانت في تلك السنة في هذه الليلة، لا أنها متعينة بليلة سبع و عشرين أبدا، و أما قول أبي بن كعب بأن علامتها: بأن تطلع الشمس غير مضيئة، فليس بحجة، لأن العلامة قد تكون عامة من ذي العلامة، فلا يدل على أنها ليلة القدر، و لو سلم أن أبي بن كعب رأى ليلة القدر بتلك العلامة فلا يضر أبا حنيفة كما تقدم، لكن الاتفاق على أن يطلب في رمضان، بل في العشرة الأخرى، بل في ليلة سبع و عشرين. و قال مولانا الشاه و نبي الله المحدث الدهلوي غفر الله له: إن ليلة القدر التي ذكرت في قوله تعالى ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ فهي في جميع السنة، و أما ليلة القدر التي هي ليلة البركة فهي في العشرة الأخرى من رمضان كما قالت عائشة: إنه عليه السلام كان يجتهد في العشرة الأخرى ما لم يجتهد في غيرها، مع أنه ﷺ قال: كل ليلة من هذه الليالي يساوي ليلة القدر.

وقال شيخنا أبي مدظله: ليلة سبع وعشرين من رمضان بعلامات ومدلولات شتى من القرآن، منها: قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ. لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ لفظ ليلة القدر ثلاث مرات. وحروف ليلة القدر المكتوبة تسع، وتسع في ثلاث يكون سبع وعشرين، لعل تكريره تعالى بثلاث إشارة إليه. والله أعلم بالصواب.

قوله: «من أكل ثم خرج يريد سفراً» (حديث ٧٩٩) حديث الباب بظاهره يخالف الجمهور، فإن مذهبيهم أنه لا يجوز الإفطار والقصر ما لم يحاوز بيوت المصر، ولم يذهب إليه أحد من الإئمة، سوى إسحق بن إبراهيم، وكيف يصح بدون التجاوز عن بيوت المصر، فإن عنة القصر والإفطار السفر، وهو بعد مقيم في بيته، ولم يخرج إلى السفر، مع أن الأحاديث وعمل النبي ﷺ يدل أنه لا يجوز القصر والإفطار ما لم يشرع في السفر، فإنه نقل أنه عليه السلام خرج في حجة الوداع، وأفطر على كراع الغميم خارجاً من المدينة، وجاء في باب قصر الصلاة عن أنس بن مالك أنه عليه السلام صلى بالمدينة الظهر أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين، وكذا قال علي كرم الله وجهه: «لو جاوزنا هذا الخصر لقصرنا»، وقت خروجه من الكوفة إلى المدينة، وهذا دليل صريح للجماهير.

فالجواب عن حديث الباب أن محمد بن كعب لما سأل أنس بن مالك بقوله سنة، فقال في الجواب: سنة، معناه: الإفطار للمسافر سنة، وأما الإفطار في البيت فليس بسنة، بل هو مذهب أنس بن مالك، لا حجة علينا هذا، على تقدير أن يعلم أن أنس بن مالك أكل في بيته، ولقيه محمد بن كعب في بيته.

وأما على جواب آخر فلا نقول، ولا نسلم أنه لقيه في بيته، فإنه ليس في الحديث تصريح البيت ولا الإشارة: بل مسكوت عنه، ونقول في الجواب: إن من عادات العرب السفر بالقافله، كما هي مروجة إلى الآن، ومن عاداتهم أنهم كانوا يخرجون عن بيوتهم يوماً قبل الارتحال، ويجمعون في موضع خارج المصر على قدر ميل أو ميلين، فلما اجتمعوا فكانوا يرتحلون قافلة عظيمة، فتلقى محمد بن كعب أنس بن مالك خارج المصر في جميع الناس، فرأه يأكل، وقال ما قال، فحيث لا إشكال، لأن أنس بن مالك كان خارجاً عن بيوت المصر.

قوله: «باب ما جاء في قيام شهر رمضان» (حديث ٨٠٦) لاخلاف بين أهل السنة في سنة التراويح وأدائها بالجماعة سنة مؤكدة، واختلف العلماء في عدد الركعات، فذهب أهل المدينة إلى إحدى وأربعين مع الوتر، وذهب أهل مكة والجمهور من الصحابة والتابعين، منهم: ابن مسعود، وعمر، وعني، ومنهم أبو حنيفة، والشافعي إلى عشرين ركعة، وذهب بعضهم إلى ست وثلاثين، ومذهب من ذهبوا إلى أحد وأربعين وست وثلاثين، فلا أصل لهما في الحديث، وأما مذهب من ذهب إلى عشرين، فله أصل في الحديث المرفوع، وإن ضعف، ولو لم يكن له أصل في الحديث المرفوع، لكن لما اجتمع كبار الصحابة والخلفاء الراشدون على عشرين ركعة فأبى دليل أقوى على ذلك، لأنهم كانوا عالمين بأقواله ﷺ وأفعاله. فلما تركوا جميع ما سوى عشرين ركعة، فعلم أنه ظهر لهم دليل أقوى على ثبوت عشرين ركعة.

وأما قول من ذهب من أهل الحديث إلى ثمانين ركعات فلا أصل له في الحديث، بل نشأ من قلة الفهم، وعدم التدبر في الفرق بين صلاة التراويح والتهجد، وبينهما بون بعيد، فإن عائشة تقول: ما قام ﷺ للتهجد ليلة كلها، وفي باب التراويح: قام إلى أن خيف الفلاح، وقد جاء من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر، أخرجه ابن أبي شيبة، ولا يبعد أن يقال: حصله العلم من غير طريق عائشة، من سائر أمهات المؤمنين، ونقل الإجماع أيضاً على ما تقرر، ونعترف بأداء صلاة التهجد بالتراويح، فإنه كما تؤدي صلاة الضحى في ضمن العيد، مع أنه لا يقال باتحادهما، وكما تؤدي صلاة تحية المسجد ركعتين الوضوء، وبالعكس، فكذا هذا، فالحاصل أنه نقل الإجماع أيضاً على ما تقرر في خلافة أمير المؤمنين، فنسبة البدعة إليه خروج عن دائرة الإنصاف، وأما وجه خلاف أهل المدينة والمكة، شرفهما الله تعالى، في تعدد الركعات، فهو أن أهل مكة كانوا يتطوفون عقيب أربع، مقام جلسة الاستراحة حول بيت الله المعظم، وأما أهل المدينة الطيبة لما كانوا بعيدين، ومحرومين عن هذه الفضيلة، اختاروا

أربع ركعات بدل الطواف مقام جلسة الاستراحة، إحراز الفضيلة الصلاة في مسجد النبي ﷺ فكانوا يصلون بالإمام عشرين ركعة، و ستة عشر انفراداً في الجلوسات. وذكر الشافعي أن يقول في جلسة الاستراحة ثلاث مرات: سبحان ذي الملك والملكوت، سبحان ذي العزة والعظمة، والقدرة والكبرياء والجبروت، سبحان ذي الجبروت الذي لا ينام ولا يموت، سبحان قدوس ربنا ورب الملائكة والروح، لا إله إلا الله نستغفر الله، ونسئلك الجنة، ونعوذ بك من النار. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

قوله: «فلا عليه أن يموت يهودياً» (حديث ٨١٢) وهذا كما قال عليه السلام: «ليس منا من لم يدع قول الزور والعمل به، فليس لله حاجة بأن يدع طعامه وشرابه» الغرض منه التشديد، يعني لا فرق بينه وبين الكفر، والاستشهاد بالآية لا يتم إلا إذا قرأت إلى آخرها يعني، ومن كفر فإن الله غني عن العلمين، فقيد عدم الحج بالكفر.

قوله: «باب كم حج النبي ﷺ» (حديث ٨١٥) ما حج عليه السلام قبل الهجرة فغير فرض، بل الغرض ما حج بعد هجرته ﷺ مرة بآخر عمره، بأن حج في ذي الحجة، وارتحل من دار الفناء إلى دار البقاء في الربيع الأول، إنا لله وإنا إليه راجعون.

قوله: «باب ما جاء كم اعتمر عليه السلام» (حديث ٨١٦) اعتمر عليه السلام في الواقع ثلاث عمرات، عمرة القضاء في ذي القعدة، و عمرة الجمرات، و عمرة مع حجته، وأما عمرة الحديبية، فقد كان عليه السلام شرع في بعض أفعالها، مثل الإحرام وغيره، ولم تتم حتى قضاه في العام القبل، فمن روى ثلاث عمرات، فبحسب الواقع، ومن روى أربع عمرات، فبحسب الظاهر، وعد عمرة الحديبية أيضاً، فلا تضاد.

قوله: «باب في الجمع بين الحج والعمرة» (حديث ٨٢١) اعلم أن الحج ثلاث أقسام: أفراد، و تمتع، و قران؛ أما الأفراد: فهو أن يحرم بالحج فقط من المواقيت.

و التمتع: فهو أن يحرم من المواقيت إحرام العمرة، فيؤدي أفعالها، ثم يتحلل إن لم يسق الهدى إلى أن يحرم يوم التروية، وإن ساق بقي محرماً.

وأما القران: فهو أن يحرم من المواقيت لهما، ولا يتحلل إلى أن يفرغ عن أفعالهما.

فاختلف العلماء في الأفضلية؛ فقال إمامنا أبو حنيفة: القران أفضل، ثم التمتع، ثم الأفراد، وقال الشافعي: الأفضل الأفراد، ثم التمتع ثم القران، وقال إمام دار الهجرة مالك: الأفضل التمتع، ثم القران، ثم الأفراد.

و ملاك ذلك كله فعل النبي ﷺ، فما فعله ﷺ فهو حسن، فقال أبو حنيفة: إنه عليه السلام كان قارناً، و دليله ما روي عن أنس قال: سمعته ﷺ يقول: ليبيك بعمره و حجة، و دليل الشافعي ما قالت عائشة: إنه ﷺ أفرد الحج، و دليل مالك ما روى سعد بن عمر، و ابن عباس، كلهم قالوا: تمتع عليه السلام.

قال شيخنا مدظنه: الأولي بالتحقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة، وهو الأظهر بالنظر إلى روايات حتى أن المحققين من الشوافع، و منهم: النووي، و ابن حجر، تركوا مذهب الشافعي، و قالوا: إن رسول الله ﷺ كان مفرداً في بدء الأمر كما قال الشافعي، ثم صار قارناً بأن أدخل العمرة في الحج، فطريق الجمع على مذهبينا بين الروايات المتضادة المتعارضة الواردة في هذا الباب، هو أنه ﷺ كان قارناً من أول الأمر، لا كما قال الشافعي، و للمقارن توسع في أن يقول أية تلبية شاء، إن شاء أن يقول: ليبيك بحجة و عمرة، و أن يقول: ليبيك بحجة فقط، أو بعمره فقط.

فمن سمع أنه ﷺ قال: ليبيك بحجة فقط، ظن أنه كان مفرداً، و من سمع أنه ﷺ قال: ليبيك بعمره، ظن أنه ﷺ تمتع، و من سمع أنه يقول: ليبيك بحجة و عمرة، تيقن أنه ﷺ قارن، فلهذا لا تعارض في الروايات، فأقوى الدلائل على ما ذهب إمامنا أبي حنيفة، جمع النبي ﷺ بين تلبية الحج والعمرة، لما أن المفرد لا يجوز له أن يقول: ليبيك بهما، بل بالحج فقط، و كذلك للمتمتع، ليس له أن يقول: ليبيك بهما، بل بالعمرة فقط.

وأما القارن: فله توسع فيه، إن شاء جمع بينهما، وإن شاء أفرد، فجمعه عليه السلام بين التلبتين، لا يستقيم على مذهب الشافعي ومالك أصلاً، وأما على مذهبتنا، فقد قدمنا على أنه ورد في بعض الروايات صريحاً أنه عليه السلام قال: «فارت بهما»، فبشرط الإنصاف هذا مزيد لما ذهب إليه إمامنا أبو حنيفة، ومعارض ومخالف لما ذهب إليه الإمام الشافعي، والإمام مالك.

وما رويت من لروايات خلاف مذهب أبي حنيفة من التمتع، فمعناه التمتع النغوي لا الاصطلاحي، ومعنى رواية عائشة: «أنه عليه السلام أفرد الحج» يعني أنه عليه السلام كان قارناً، فأدى أفعال كل واحد من الحج والعمرة على سبيل الأفراد والاستقلال، لا بأنه أدخل أفعال العمرة في أفعال الحج كما قال الشافعي، فهذا التأويل أفاد فائدة أخرى لمذهب إمامنا أبي حنيفة، وكذلك معنى إفراد أبي بكر، وعمر، وعثمان، يعني لم يدخلوا أفعالها في أفعاله، بل أدوا كل واحد على سبيل الاستقلال، ويمكن أن يقال: إنهم حجوا حجاً متعددًا، فأفردوا أيضاً مرة وقارنوا أخرى.

وأما نهى عمر ومعاوية، فإتما يفيد الشافعي إذا حمل على التحريم، ولا يحمل أدنى عاقل عليه، كيف؟ وقد ثبت مشروعية القرآن والتمتع بنص القرآن الشريف، وأجمع المسلمون على حسنهما، بل النهي كان للشفقة على أمة محمد عليه السلام، بأن لا يتكلفوا عليها في سفر واحد إلى بيت الله تعالى، بل عليهم أن يؤدوا الحج والعمرة بسفرين، وأجمعوا فضيلة السفرين مرتين، وهذا كما قال أبي: إن ابن مسعود يعلم يقيناً أن ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين، لكن كره أن يخبركم فتتكلوا.

قوله: «ولا تلبس القفازين» (حديث ٨٢٣) النهي للاستحباب عند الجمهور، وعند أبي حنيفة أيضاً لبس القفازين جائز للمرأة، لأن النهي عن لبسهما إما لكنوهما مخيطين أو ستر الأيدي، لا سبيل إلى الأول، لأن لبس المخيط جائز لها، ولا سبيل إلى الثاني، لأن ستر الأيدي جائز عن الرجل أيضاً فضلاً عن المرأة.

قوله: «باب ما جاء في لبس السراويل والخفين» (حديث ٨٣٤) الإجازة في لبس الخفين والسراويل عند إمامنا أبي حنيفة مشروط بأحد الشرطين: قطع الخفين من أسفل من الكعبين، والإتزاز بالسراويل، بأن يشقها ويصنعها رداءً (تهبند) بغير الخياطة، وإن لبسهما على حالهما يلزم عليه الدم لا محالة.

قوله: «وقد أحرم و عليه حبة، فأمره أن ينزعها» (حديث ٨٣٥) الأمر بالنزع للوجوب، لأن لبس المخيط بعد الإحرام حرام للرجل، ثم في كيفية النزع اختلاف؛ فقال البعض: يشقها من الصدر، وينزعها عن الجانبين لا من الرأس، وقال الجمهور: لا بأس بأن ينزعها تعجيلاً من جانب رأسه.

قوله: «باب ما جاء في كراهة تزويج المحرم» (حديث ٨٤٠) اختلف الإمامان إمامنا أبو حنيفة والشافعي في أنه هل يتعقد نكاح المحرم في حالة الإحرام أم لا؟ فقال إمامنا أبو حنيفة بالإعتقاد، واستدل الشافعي بقول أبان بن عثمان في أخيه، لا أراه إلا أعرباً جافياً المحرم، لا ينكح ولا ينكح. قال شيخنا مدظله: لا دليل في قول أبان بن عثمان على ما ذهب إليه الشافعي، لأنه لا تصريح فيه أن نفي النكاح على الاستحباب، أو على الوجوب، فإن كان الأول، فيسلمه أبو حنيفة من أول الأمر، فإن كان الثاني، فلا نسلمه بلا دليل وقربة، وأما قول الترمذي: منهم عمر بن الخطاب، وابن عمر، وعلي، فليس دليلاً صريحاً على مذهب الإمام الشافعي أيضاً، لأنهم متفقون للشافعي في الجزء الذي يسلمه أبو حنيفة من أول الأمر، يعني عدم الأولوية، ووافقون له في جميع مذهبه، فإن من دأب الترمذي، والنووي أنهما يعدان بقليل الاشتراك أسماء الصحابة وكبار التابعين، ويقولان: إنهم موافقون لنا، مع أنه لا يكون الاشتراك إلا في جزء قليل، فظاهر عبارتهم يوهم الاشتراك في الكل، وحديث ابن عباس مخالف لما ذهب إليه الشافعي، فلما تعارض الروايات فترجع إلى ما مهده أهل الأصول، يعني القياس، فإن القياس يرجح مذهب إمامنا أبي حنيفة، لأن نفس النكاح ليس بمحرم في حالة الإحرام، نعم الوطي حرام، وأبو حنيفة يمنعه من أول الأمر، وعلى طرز أهل الحديث فمذهبه قوي أيضاً، لأن رواية ابن عباس أقوى وأصح بالنسبة إلى رواية غيره، وإن كان رواية غيره صحيحاً، وأحفظ، وأثبت بالنسبة إلى يزيد بن الأصم، و

ابن عباس فقيه مجتهد لا هو، فروايته ترجيح على رواية غيره، كما هو مقرر عند أهل الأصول.

وأما قول الترمذي: «يزيد بن أصم هو ابن أخت ميمونة فمسلم، لكن ابن عباس أيضا ابن أخت ميمونة، ولو كان الترجيح بهذا فهو موجود في ابن عباس من أول الأمر، مع أن قول أنان بن عثمان: «لا ينكح ولا يخطب» مخالف للشافعي أيضا، فما هو تأويله في هذا القول، ولا يصح بدون التأويل عنده، فهو تأويلنا في لا ينكح ولا يخطب، فلناحصل أنه لا سبيل إلى ما ذهب إليه الشافعي، لأن وجه الرواية ولا من جهة الدراية، والقياس، وقواعد الأصول، فالأقرب إلى التحقيق، والأولى بلا تدقيق مذهب إمامنا أبي حنيفة.

قال شيخنا مدظله: إنهم اتفقوا على أن نكاح ميمونة، وموتها، وبناء النبي ﷺ من الأمور الثلاث التي وقعت «بسرف»، فإن تحقق أن نكاح ميمونة كان في وقت رجوع النبي ﷺ عن مكة إلى المدينة، فقول الشافعي صحيح، ولا سبيل حينئذ إلى مذهب أبي حنيفة، وإن تحقق أنه ﷺ نكح بها وقت رحله إلى مكة لا وقت الرجوع، فحينئذ مذهب أبي حنيفة صحيح، ولا يبقى السبيل إلى مذهب الشافعي، لكنه قد تحقق بالنظر إلى الرواية والدراية: أن النكاح كان وقت ذهابه عليه السلام إلى مكة لا وقت الرجوع، وأما الدراية فهي تعجب الأصحاب من أمر غريب، وهو وقوع موته، ونكاحها، والبناء بها في مكان واحد، وهو «سرف»، والعجب لا يتحقق إلا إذا وقع أمور ثلاثة في أوقات متعددة متجددة لا في وقت واحد، لأنه لا تعجب في أن ينكح، وبينى، وموت الرجل في موضع إقامة.

وأما على طرز أن يقال: إن النكاح والبناء، وفعلا في وقت الرجوع في وقت واحد فلا تعجب، بل التعجب في أنه ﷺ نكحها وقت الذهاب إلى مكة، وبنى بها وقت الرجوع إلى المدينة، ومات بعد وفاته عليه السلام، بمدة مديدة في موضع نكاحها، وبناءه بها، وأما الرواية فهي: أنه عليه السلام لما أقام بمكة ثلاثة أيام، فقال كافر مكة لأمر المؤمنين علي كرم الله وجهه: قل لصاحبك: أن يذهب ويرجع حسب وعده. فقال علي لرسول الله ﷺ ما قالوا، فقال عليه السلام له: «قل لهم: اني نكحت ميمونة وأريد الوئيمة، فإن أقيمتوني أكنتم من وليمتي»، فقالوا: لا نأكل من وليمتك، ولا حاجة لنا في طعامك وشرابك، فاذهب أنت وأصحابك، فإنهم لم يأكلوا من طعام النبي عليه السلام، وهذا من قسمتهم، فهذا بشرط الإنصاف صريح في أن النكاح وقع وقت ذهابه إلى مكة، وكان عليه السلام محرما، لأن ميقات أهل المدينة ذي الحليفة قريب من المدينة على قدر فرسخين، فهذا ثبت مذهب إمامنا أبي حنيفة، فحينئذ نؤول في رواية أخرى خلاف رواية ابن عباس، منها: «وهو حلال»، معناه: أنه عليه السلام نكح بها وهو في الحل لا في الحرم، ولا شك أن السرف في الحل.

وأما القول بأن ميمونة صاحبة القصة، وهي تقول: «وهو حلال»، فلا اعتبار لقولها، لأن لها انكشف ما تغيرها انكشف، ومسلم أنها صاحبة القصة، لكن لا يلزم منه أن تكون عاتمة بحال النبي عليه السلام، لأنها جاءت في خدمته عليه السلام بعد النكاح وقت البناء، وأما قيل لنكاح فهي وغيرها سواء في العلم وعدم العلم، ولو سلم زيادة علسها بالنسبة إلى غيرها، فيمكن أنها قالت: تزوجني وهو حلال، معناه: بنى بي وهو حلال، كما قالت مرة أخرى: بنى بي وهو حلال، فمعنى الكلامين واحد، لكن لما فهم يزيد بن الأصم معنى الكلامين متغايرا، روى الرواية باللفظين، فوقع الناس في التخييل من مقابلة الألفاظ مع أن غرض أم المؤمنين ميمونة كانت من قولها تزوجني وهو حلال، البناء، الوطي لا النكاح، لما أن التزويج بمعنى الوطي شائع وذائع، حتى قالوا: إن استعمال النكاح في الوطي على سبيل الحقيقة، والله اعلم.

قوله: «ما لم يصدلكم» (حديث ٨٤٦) أي بإعتائكم وإشارتكم: لقوله عليه السلام: «هل دلتكم؟ هل أعنتكم؟ هل أشرتكم؟» قالوا: لا، قال: «إذن فكلوا» فعلى هذا روى النبي ﷺ هدية صعب بن جثامة، لأنه كان أهدي حمارا وحشيا حيا، ليس للمحرم ذبح الحي، بل يصير واجب الإرسال في يده، وقال الشافعي: معنى قوله عليه السلام: «ثم يصد لكم»: أي يبيترك اصطادوا، فأكله للمحرم مكروه تنزيها، وأبو حنيفة يوافقه في هذا التقدير، لئلا يجترئ الحلال على الصيد لهدية الغير، فهذا النهي من قبيل الذرائع.

وأما الجواب في رواية ابن جثامة بأن كان أهدي للنبي عليه السلام حمارا وحشيا حيا، فلذا رده عليه السلام، فيشكله أنه ورد في

بعض الروايات لفظ «الحم» وفي البعض «عضد» فقليل في الجواب: إن رواية اللحم والعضد غير محفوظة، بقي شبهة أن أبا قتادة لما خرج مع النبي ﷺ من المدينة فكيف بقي حلالاً؟ فيمكن أنه جاء للضرورة إلى سبيل، لا يحاذي ميقات المدينة، فبقي حلالاً. قوله: «فأهدي له حماراً وحشياً فردّه عليه» (حديث ٨٤٩) ذهب البعض إلى أنه لا يجوز أكل لحم الصيد للمحرم أصلاً، وإن لم يصده بأمره، وإعانتة، واستدلوا بهذا الحديث، وأجيب بأنه عليه السلام إنما كان رده لأنه أهدي حياً، أو يقال: إن سلم أنه أهدي لحمة لا الصيد حياً، فيمكن أن يرد عليه السلام لاحتمال أن يكون المحرم أعان الصائد، أو أشار به غيره، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

قوله: «كلوه فإنه من صيد البحر» (حديث ٨٥٠) فيه تفصيل: ذهب البعض إلى أن الجراد من صيد البحر، أكله حلال، وصيده مباح للمحرم، ولا فدية عليه، لأنه من صيد البحر كالحوث، وأما فتوى عمر: ثمرة خير من جرادة، فمترك في مقابلة الحديث، وأما مذهب إمامنا أبي حنيفة، فهو يجوز أكله لا اصطياًده للمحرم. غاية ما في الباب أن ما اصطاده المحرم فهو ميتة، وميتة الجرادة يجوز أكله، وأما الصدقة فتجب بالاصطياد، وفتوى عمر. ولا دليل في الحديث على نفي الصدقة، لأن معنى قول النبي عليه السلام: «إنه من صيد البحر» يعني مشابهة بصيد البحر في أنه يجوز أكله بلا ذبحه، وليس معناه: أنه من صيد البحر خلقه، كيف؟ وهو مخالف لمشاهدتنا، لأنه يولد في البر والجبال، فاعترض على هذا الجواب: أنه لا يلائم ما قلتم في معنى صيد البحر ما ورد في رواية ابن ماجه: أن صحابياً يقول: إني رأيت الحوث انتثر، فخرج الجراد من أنفه، فإنه صريح في أن خلفته من البحر، لا كما قلتم من الشبابة، أجيب بأنه يمكن أن يكون الجراد أن دخل في أنف الحوث من الخارج، فانتثرت الحوث، فخرج الجراد، فزعم الناظر أنه خلق من أنفه، ثم اعترض بأنه لا يلائم ما ورد في رواية ابن ماجه: أن النبي عليه السلام دعا بهلاك الجراد، فقال الصحابة: يا رسول الله! إنه أمة عظيمة من الأمم، وإعدام الأمة برأسها لا يناسب بشأنك، ولا يقتضيه العقل، ولا النقل، فإنه عليه السلام قال: «لولا الكلاب أمة لأمرت بقتل الكلاب» فقال النبي عليه السلام: «إنه من صيد البحر»، فحصل جواب النبي ﷺ: أنه وإن هلك بدعائه ما على الأرض من الجراد، لكن لا يهلك نسله، فإن خلق الجراد من الحوث فيزبد نسله، ولا ينقطع، فقليل في الجواب: إن معنى قوله عليه السلام على سبيل المجاز: إنه من صيد البحر، يعني يكثر وجوده في أطراف العالم حتى الجبال والبحار، فإن هلك طائفة فيحتمل أن تبقى أخرى في أنواع العالم، وهذا كما نقول في عرفنا: إن هذا الشيء كثير من كذا. قال شيخنا مد ظله: هذا ما قالوا، ولا يخفى ما فيه من التكليف والتكلف. والبعده، وتحويل النصوص عن ظواهرها، فالأولى عندي أن لا تحول النصوص عن الظاهر، وبين معنى الأحاديث على وجه لا يبقى شائبة البعد، فأقول: قوله ﷺ: «إنه من صيد البحر» على ظاهره، يعني خلفته، لا حاجة إلى التأويل. وأما القول بأنه يخالف المشاهدة، فلا نسلم أننا لا نقول: إن خلفته منحصرة في البحر، بل يخلق في البحار، ويعيش بالبر أيضاً، فعلى هذا لا حاجة إلى تأويل معنى رؤية الصحابي، أو تأويل جواب النبي ﷺ، فهو متوسط يخلق في البحار، وفي الجبال، وفي البر أيضاً، فمن حيث أنه من صيد البحر يحل للمحرم أكله بلا ذبح، ومن حيث أنه من خلق البر والجبال فتجب في اصطياًده الفدية، فلذا قال عمر: ثمرة خير من جرادة، فلا نترك فتوى عمر كما ترك البعض، ولا نؤول في النصوص.

قوله: «باب ما جاء في الضيع يصيبه المحرم» (حديث ٨٥١) ههنا مسئلتان: وجوب الفدية على صائد الضيع، وهو مذهب أبي حنيفة، وجواز أكل الضيع كما يوهمه ظاهر الحديث، وإليه ذهب الشافعي، وعند إمامنا أبي حنيفة لا يجوز أكله، والحديث يخالف أبا حنيفة ظاهراً، فدليلنا قول النبي ﷺ: نهى عن أكل كل ذي ناب ومخلب من السباع، وهو قاعدة كلية، ويدخل في جزئياته الضيع، وأيضاً سيجيئ في الترمذي إن شاء الله تعالى في أبواب الأطعمة: أن النبي ﷺ نهى أن أكل الضيع خاصة، وشد فيه، فلما تعارضت الروايات، وقاعدة الأصول يقتضي ترجيح عدم المبيح على المبيح، ولذا أخذ أبو حنيفة بما ذكرنا، ويحمل حديث الباب على النسخ. قول أهل الأصول: إذا تعارض المحرم والمبيح، ولم يعلم التاريخ، فالأولى بالتقديم المبيح وبالتحريم المحرم، لما في

التحرز عن تعدد النسخ، ويمكن التطبيق بين الأحاديث بأن يقال: بأن حديث الباب ليس بمصرح لمقصود الشافعي، لما فيه من وجود الاحتمال كما سبقه إن شاء الله تعالى. وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وهو أن يقال: إن مرجع ضمير قاله، قوله: «الضبع صيد»، لا قوله: «أكلها».

فالحاصل أن النبي ﷺ لم يحكم بحلة الضبع، بل قال: «الضبع صيد» يعني تجب الفدية على صائدها المحرم، لأنه في حكم الصيد، ولما كان الصيد في العرف يتبادر منه الحلال، فاستنبط جابر بن عبد الله من قول النبي ﷺ: «الضبع صيد» أنها حلال أكله، وهذا اجتهاده، والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ، لأن النبي ﷺ ما قال حلال أكلها.

قوله: «باب ما جاء كيف الطواف» (حديث ٨٥٦) حديث الباب بتمامه مذهب إمامنا أبي حنيفة، فالأولى بركعتي الطواف مقام إبراهيم، ثم مسجد الحرام كلها، ثم الحرم.

قوله: «باب ما جاء في الرمل عن حجر إلى حجر» (حديث ٨٥٧) فيه مذهبنا: مذهبنا أن الرمل من الحجر إلى الحجر في أربعة جوانب، ومذهب البعض أن الرمل من حجر الأسود إلى الركن اليماني في ثلاثة جوانب، فحديث الباب حجة لهم عليهم. قوله: «يمشي في المسمى» (حديث ٨٦٤) أي موضع السعي بين الميلين الأخضرين.

قوله: «وأنا شيخ كبير» (حديث ٨٦٤) له معنيان: الأول: أنه لما أنكر المعترض على ابن عمر بأنك تمشي في المسمى مع أن السعي سنة، رأيت النبي ﷺ يسعي، فقال ابن عمر في الجواب: نعم! السعي سنة، ولكني رأيت النبي ﷺ يسعي بين الميلين الأخضرين، ورأيت يمشي أحيانا، بيانا لتعليم الجواز، وللعذر، فلما علم أن السعي يسقط في الضرورة، وإني شيخ كبير، فلا أطيق السعي وأمشي للعذر، فعلى هذا معنى قول ابن عمر: رأيت النبي ﷺ يمشي بين الميلين الأخضرين ويسعي بينهما. وأما الثاني فهو أن يقال: معناه رأيت النبي ﷺ يمشي ويسعي بين الصفا والمروة، فالسعي بين الميلين الأخضرين، والمشي خارجا عنهما، فعلم أن كلا من الأمرين جائز بين الصفا والمروة، فإني أختار المشي لمكان الضرورة بين جمع الصفا والمروة.

قوله: «باب ما جاء في الطواف راكبا» (حديث ٨٦٥) عند البعض تجب الفدية بالطواف راكبا، وأما عندنا فلا تجب، بل الطواف راكبا يكره، وجه الكراهة أن فيه خوف نلوث المسجد بالنجاسة بأن يبول الدابة، وقيل في وجه الكراهة: إن فيه خوف إيذاء الناس، لأنه مجمع عظيم، وفيه خوف أن تضرب الدابة أحدا، فإن أمن من الوجهين، فلا بأس، والنبي ﷺ كان مأمونا من جهة ناقته من الأمرين، إما بعادتها أو ببيان الوحي، ووجه طوافه ﷺ راكبا قيل في بعض الروايات: علالة طبيعته، وقيل: لأن كل أحد قريب و بعيد كان جاء ليتعلم بأفعاله، ويسهل على الناس سؤال السائل والجواب عليه ﷺ وغير ذلك على موضع، هو أعلى من مجمع الناس، ويحتمل أن يكون جميع الأمور ملحوظا له عليه السلام لما لا تعارض في الأسباب.

قوله: «من طاف بالبيت خمسين مرة» (حديث ٨٦٦) المراد بالطواف إما الطواف المصطلح الشرعي الذي هو عبارة عن سبعة أشواط، فخمسين طوافا ثلث مائة وخمسين شوطا، وإن أريد بالطواف الشوط، فخمسين شوطا سبعة طواف، وبقي حينئذ شوط زائد فعليه أن ينضم إليه ستة أشواط أخرى حتى يتم الطواف.

قوله: «باب ما جاء في الصلاة بعد العصر و بعد المصباح في الطواف لمن يطوف» (حديث ٨٦٨) مذهب أبي حنيفة أنه لا تجوز الصلاة بمكة أيضا في الأوقات المكروهة نظرا إلى حديث النهي، وجوز الشافعي في الأوقات المنهي عنها، لحديث الباب، فإن حمل الأحاديث على التعارض فيرجح وقت التعارض حديث النهي لكثرة الطرق والرواة والصحة، مع ترجيح قاعدة الأصول، وللنهي تقوية بفعل عمر بن الخطاب، وإن لم يحمل على التعارض فيمكن الجمع بوجهين: الأول: كما اختاره الشافعي، يعني يخصص من النهي هذا، والثاني ما اختاره أبو حنيفة، يعني يخصص أحاديث النهي عن هذا الحديث، وتخصيص إمامنا أبي حنيفة أولى وأوفق بالنسبة إلى تخصيص الشافعي، لما قدمنا أن للنهي ترجيحا على المبيح.

ويمكن بل الأولي أن يقال: إنه لا تعارض أولاً بين الأحاديث، فإن عموم إجازة الصلاة في الأوقات المكروهة، لا يستفاد إلا إذا كان المخاطبون بقونه: صلى أية ساعة شاء للمصلين وليس كذلك، بل المخاطبون خدام الكعبة الشريفة، ووجهه أن خدام بيت الله تعالى كانوا يسدون بيت الله تعالى، وكانوا يمشون عقب حاجتهم، والناس كانوا يتضررون بفعلهم فزجرهم النبي ﷺ بأنه ليس لكم أن يسدوا أبواب بيت الله وتمنعوا الناس عن الطواف والصلوة في المسجد لحرام، بل عليكم أن تفتحوا أبواب الكعبة الشريفة كل ساعة بليل ونهار، وللمصلي وسعة في أن يصلي بليل أو نهار بعد إخراج الأوقات المكروهة المنهية عنها أولاً، فليس فيه إجازة أداء الصلاة كل وقت كما أنه يفهم من قول النبي ﷺ في باب الزكاة للمتصدقين: «أرضوا مصدكم وإن ظلمكم» قالوا: يا رسول الله! وإن ظلموا؟ قال: «وإن ظلمتم» فلا يفهم منه أدنى عاقل أن النبي ﷺ أجاز الظلم وأباحه، لأنه عليه السلام كان قال للمتصدقين أولاً: «المتعدي في الصدقة كما نعه»، وزجرهم ومنعهم عن التعدي والظلم، ووعظهم، وذكرهم، ثم قال للمتصدقين: «وإن ظلمتم» وكان غرض النبي ﷺ أنهم لا يظلمون عليكم إن شاء الله تعالى، لا في منعهم وزجرهم، بل عليكم أن ترضوهم، فكذا فيما نحن فيه أن النبي ﷺ كان نهى أولاً عن الصلاة في الأوقات المنهية عنها، ثم بعد ذلك أجاز الصلاة في جميع الأوقات سوى التي منع فيها أولاً.

قوله: «باب ما جاء في دخول الكعبة الشريفة» (حديث ٨٧٣) دخولها سنة من غير المؤكدات، وأما الدخول كدخول اليوم فحرام، كما قال فقهاءنا، لأن الله تعالى لعن الراشي والمرشئ، والأمر في اليوم على الرشوة.

قوله: «باب ما جاء في الصلاة في الكعبة» (حديث ٨٧٤) جائزة توافلها وفرائضها إلى أي جدار توجه، وبلال وابن عباس اختلفا في صلاة النبي ﷺ في الكعبة، فنحن نرجح قول بلال، لأنه مثبت، ويخير عن شيء رآه علمه وتيقن بوقوعه، وأما الناهي فيخير عن عدم رؤيته فعل النبي ﷺ. وعدم رؤيته ليس دليلاً على عدم الفعل في الوقوع، إلا إذا كان النهي ناشياً عن دليل، وأي دليل هناك لابن عباس، ووجه الخلاف أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة، ودخل معه بلال، وابن عباس، فسد الباب لئلا يزدهم الناس في الدخول، وأظلم النهار، فرأى بلال أن النبي ﷺ جعل العمود بين العمودين، فكبر، فصلى بقربه معه ﷺ، ولم يرا ابن عباس فعل النبي ﷺ لبعده والظلمة، بل سمع «الله أكبر»، ففي قول ابن عباس أيضاً قرينة لنا على أن النبي ﷺ صلى.

قوله: «باب كسر الكعبة» (حديث ٨٧٥) أعلم أن بناء إبراهيم وإسماعيل كان على بابين، فلما بنيت ثانياً بنيت أيضاً على باب واحد، فلما ملك ابن زبير هدمها، وجعل لها بابين لحديث النبي عليه السلام، فلما تسلط عليها حجاج بن يوسف، وجاء زمان إمارته فهدمها، فجعل لها باباً واحداً على ما كان قبل بناء ابن زبير، فلما جاء خلافة هارون الرشيد، استفتى مالك بن أنس لبناء الكعبة حسب بناء إبراهيم وولده إسماعيل، فلم يجوز، لئلا يجتري الناس على هدم الكعبة صوتاً لحرمتها، أدام الله تعالى بناءها.

قوله: «قال: احلق ولا حرج» (حديث ٨٨٥) يؤدي في يوم النحر أربعة أفعال: الأول: رمي الجمرة العقبة، ثم بعد ذلك الذبح، ثم الحلق، ثم لطواف، والترتيب بينهما واجب عند أبي حنيفة، ويلزم الدم بالترك، وعند الشافعي سنة، لا يلزم شيء بالترك، وفي قوله ﷺ: «لا حرج» لا دليل للشافعي علينا، لأن معنى الحرج: الإثم، قاله صاحب القاموس. فمعنى: لا إثم عليك، لأنك جاهل، والجهل عذر، يعني في ابتداء الإسلام، فلا بحث في الحديث عن وجوب الصدقة وعدمها، بل الحديث ساكت عنهما، مع أنه روي في رواية ابن عباس بعد تلك الجملة: «إنما الحرج في أذى الناس»، ففي تلك الجملة معنى الحرج عند الشافعي الإثم، فكذا فيما نحن عندنا، مع أن ابن عباس روى الحديث أفنى بوجوب القدية، وفعل الراوي بيان لمرويه، كما هو مقرر في الأصول، ولو سلم عدم وجوب القدية من قوله ﷺ: «لا حرج» كما فهم الشافعي، ففي زمان النبي ﷺ لا الآن، لأن زمان النبي ﷺ كان زمان ابتداء الإسلام، وكان الجهل معتبراً، وأما في زماننا فلا.

قوله: «باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة» (حديث ٨٨٧) الجمع جمعان: في العرفات، بأن يقدم العصر ويجمعها إلى الظهر، وجمع في المزدلفة، بأن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء فيجمعهما، إما متصلاً أو منفصلاً، ففي الجمع الأول

يقيم إقامتين عندنا، وفي الجمع الثاني يكفي بالإقامة الأولى، ووجه الفرق أن العشاء في وقته فلا يفرد بالإقامة إعلانا، بخلاف العصر في العرفات لأنه مقدم عن وقته، فيفرد بالإقامة إعلاما، كذا قال في الهداية، ويشكل أنه روي في رواية: أنه ﷺ صلى بالمزدلفة بأذان وإقامتين، فيعارض حديث الباب، فيمكن التطبيق بأن يقال: إن صلتهما متصلين بغير مكث بينهما، فتكفي الإقامة الواحدة، وإن صلتهما بمكث بينهما، يصلي بإقامتين، والله اعلم.

قوله: «فحضر الأضحى، فاشتركتا في البقرة سبعة، وفي الجزور عشرة» (حديث ٩٠٥) هذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن حكم الإبل مثل حكم البقرة، فالجواب إما أن يقال بنسخ رواية ابن عباس لكن دعوى النسخ لا يصح بدون علم التاريخ، ودونه خرط القتاد، فتدبر، أو يقال: إنه متروك بالاجتماع أو يقال: إنه ضعيف غريب، كما قال الترمذي. ورواية جابر صحيح، فلا يعارضه، فنعمل عليه، أو يقال: إن ابن عباس لا يبين حكم الذبيح، بل يقول: إنا كنا في سفر من الأسفار، فلما نحررت البقرات والجزور، فاشتركتا في البقرة سبعة سبعة، وفي الجزور عشرة عشرة، للأكل والنحوص والتقسيم.

قوله: «باب ماجاء في إشعار البدنة» (حديث ٩٠٦) المشهور من مذهبنا أنه يكره الإشعار، والحديث يخالفه، فأجيب بأنه إنما يكره، لأنه مثله، وقد نهى عنها، وأما إشعار النبي ﷺ فكان قبل النسخ، ولكنه ليس بسديد، لأن إشعاره عليه السلام كان بعد نسخ المثلة، لأنه أشعر في حجة الوداع، ونسخ المثلة كان في غزوة خيبر، فلا يصح دعوى النسخ، وأجاب البعض: بأنه ﷺ وإن أشعر بعد نسخ المثلة لكن للضرورة، وهي أن المشركين كانوا لا يتركون الجزور ما لم يعلموا أنها بدنة، فأشعر النبي ﷺ بهذه الضرورة، وأما اليوم فهو من قبيل رفع الحكم برفع العلة.

وقال الديوبندي مدظله: لم يقل أبو حنيفة بكره الإشعار، ووقع المتأخرون في نقل مذهبه في الغلط، فجميع الاعتراضات على المتأخرين، لا على إمامنا أبي حنيفة، كما نقل مذهبه أنه قال: صلاة الاستسقاء ليست بسنة مع أنه يقول: بسنيها فأحسن الأجوبة ما أجاب الطحاوي: أن أبا حنيفة لا يكره الإشعار مثل إشعاره عليه السلام، بل قائل بسنيته، بل قال: يكره إشعار جهال زمانه، بأن يضربوه بقناة، و يقطعون اللحم، فيفضي إلى المثلة، وتهلك البدنة، وأما إشعاره عليه السلام هو خراش في الجند فقط حتى يخرج الدم لا قطع اللحم.

قوله: «باب ماجاء في طواف الزيارة بالليل» (حديث ٩٢٠) علم من ظاهر الحديث أن النبي ﷺ طاف بالبيت بالليل، ويخالفه ما جاء في رواية أخرى: أن النبي ﷺ طاف طواف الزيارة بعد رمي الجمرة العقبية يوم النحر، بأن طاف، ثم رجع، ثم صلى الظهر بعد الرجوع بمعنى، فيمكن التطبيق بأنه عليه السلام طاف طوافين، طواف الفرض، وهو المسمى بالزيارة، والإفاضة نهرا قبل الظهر كما جاء في رواية أخرى، ولم يعلم راوي الحديث، ثم طاف بالبيت ليلا طواف النافلة، فعلم أن النبي ﷺ طاف طواف الزيارة الآن، فهذا ظنه، وموجه عدم علمه بطواف قبل ذلك أو يقال: إن له معنى آخر، يعني أجاز التأخير إلى الليل لأنه أخر بنفسه، فالإسناد مجازي، والمراد حينئذ إما بعلة يوم الثالث عشرة التي هي آخر أوقات الطواف، وهو بعيد ظاهرا، وإما ليلة يوم الطواف، يعني ليلة يوم الحادي عشرة، وهو قريب، فعلى هذا الشق معنى التأخير إليه يعني إلى الوقت المستحب والأفضل، فالأداء يتحقق إلى ليلة الثالث عشر.

قوله: «باب ما جاء في حج الصبي» (حديث ٩٢٤) وصورته أن يلبسه ثياب الإحرام، أو يكون عريانا، فإنه صبي، وستر العورة ليس بلازم في حقه، أو يلبسه المخيط، ولا يجب الدم عليه بلبس المخيط، والنصي إذا بلغ في حالة الإحرام انقلب إحرامه بالفريضة، فيجزي لعدم لزومه الإحرام الأول، بخلاف الرقيق المحرم إذا اعتق فلا ينقلب إحرامه بإحرام الفريضة ما لم يجد، وللزوم الإحرام الأول، هذا هو الفرق بينهما.

قوله: «باب الحج عن الغير» (حديث ٩٢٨) يجوز عندنا بشرط العجز الدائم إلى أن يدركه الموت، وإلا فينقلب الفرض عليه، وأما حج التطوع فيجوز النيابة فيه بلا شرح مذكور، وإن أوصى الميت بالحج عنه، وترك مالا، فيجب عنه على الموصى له حتما مقضيا، وأما بغير الوصية فيسقط الفرض إن شاء الله تعالى، كذا قال الإمام محمد.

قوله: «باب ما جاء في العمرة» (حديث ٩٣١) عند الجمهور سنة مؤكدة، وعندنا واجب في رواية، وسنة في أخرى، وعند الشوافع فرض.

قوله: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» (حديث ٩٣٢) معناه كما قال الشافعي، ونقله الترمذي، يعني دخل وقته في وقته، لا كما اعتقد أهل الجاهلية أن العمرة في أشهر الحرام من أفجر الفجور، ومن خرافاتهم: إذا صبح الدبر، وعفي الأثر، وانسلخ صفر، دخلت العمرة لمن احتضر. واستدل بعض الشوافع على وحدانية السعي والطواف لهما بهذا الحديث، يعني دخل أفعالها في أفعالها، وليس بسديد، والسديد ما قال الشافعي لا كما قال الشوافع.

قوله: «من كسر أو عرج فقد حل» (حديث ٩٤٠) حجة على الشافعي من أبي حنيفة حيث لم يجر الإحصار بالمرض. قوله: «باب ما جاء في الاشتراط في الحج» (حديث ٩٤١) عند إمامنا الشرط وعدمه سواء، وإن حل فعليه الحج والعمرة من قابل، وهذا هو مذهب ابن عمر، وابن مسعود وأما عند الشافعي فيعتصر ويخرج بلا وجوب الدم، وأما الجواب في اشتراط الشرط فهو تطييب القلب بأن يحل ووقت الإحصار بلا تردد، وأما لو كان لم يشترط من أول الأمر، فيختلج في صدره اختلاجا في التحليل وقت الإحصار، ولا يطيب نفسه بنقص عمله بعد ما شرع فيه.

قوله: «عن جابر قال: إن النبي ﷺ قرن الحج والعمرة، وطاف لهما طوافا واحدا» (حديث ٩٤٧) كما قال أبو حنيفة: إن النبي ﷺ كان قارنا، فيؤيده رواية جابر صريحا بلفظ قرن، ثم اختلف أبو حنيفة والشافعي، فقال: بطواف وسعي واحد، وقال أبو حنيفة: بطوافين وسعيين، ولا يصح أن يحتج الشافعي بحديث جابر لأن مادرا استدلاله بروايته على أن يسلم أولا أن النبي ﷺ كان قارنا، وهو لا يسلم، ودونه شرط لقتاد، فكيف يحتج علينا بما أنكره هو، بل يمكن أن يحتج الشافعي برواية ابن عمر، ولكن لا يصح. كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ومؤيد أبي حنيفة ما جاء في غير رواية الصحاح سعي سعين، وهو مذهب علي، وابن مسعود فمع فقاهتهما مثبتان للزيادة، ولرواية الفقيه والمثبت ترجيح على غيره، وفيه احتياط ما ليس في مذهب الشافعي، كما صرح به المحققون من الشوافع، وللاحتياط مزية على غيره، كما هو مشرح في علم الأصول. وأبضا المقياس بأن كل واحد عبادة مستقلة فلا يتداخل أفعالهما، وأما جواب رواية ابن عمر فهو: أن في سلسلة روايته عبدالعزيز الدراوردي وهو ضعيف عند أهل الحديث، ولم يعتبر الشافعي روايته في كثير من المواضع، فكيف يحتج بمتروكاته علينا.

الثاني: أنه غريب، لم يروه غير ابن عمر، كما صرح به الإمام الترمذي في مختصره.

الثالث: أن حكم الطواف الواحد بعد الرجوع من المنى، وهو طواف الزيارة، لأنه قد صرح عن جابر أن النبي ﷺ طاف حين قدم مكة أولا.

الرابع: أن المراد من طواف الواحد الطواف للتحليل، وهو يكفي.

الخامس: أن معناه أجره طواف واحد واحد، وسعي واحد واحد.

قوله: «باب في مكث المهاجر بمكة» (حديث ٩٤٩) لا ينبغي أن يمكث زائدا على قدر حاجته بعد انقضاء أيام الحج، لنلا يموت خارجا عن المدينة الطيبة، فينقص ثواب هجرته. قال مشايخ الدين: أفضل الأمكنة للحياة مكة المعظمة، وأفضل الأمكنة بعد الوفاة المدينة الطيبة، فما قام النبي ﷺ بمكة عام الفتح تسعة عشر يوما فلضرورة، وكذا ما مكث أمير المؤمنين عثمان.

قوله: «باب ما جاء المحرم يموت في إحرامه» (حديث ٩٥١) عندنا حكمه كسائر الموتى: من نغطية الرأس، والإغسال، والتطيب نظرا إلى عموم الأحاديث الواردة في أبواب الجنائز، فهذا الصحابي مخصوص، وقرائن الخصوص إرجاع ضمائر المفرد إليه، يعني أنه يبعث يهل أو يبني. وكذا فعل ابن عمر بمن مات محرما بالجحفة من الإغسال، والتكفين، وقوله: «لو لا إنا حرم لتطيناه»، يؤيد أبا حنيفة، فالحاصل أن أبا حنيفة لا يجتهد ولا يدخل الرأي في الأحاديث، بل يعمل بكل في موضعه، فيعمل على الأحاديث العامة الواردة في أبواب الجنائز على عمومها، ويحمل قصة مانحن فيه على موضعه، لا يقيس هذا على غيره، ولا غيره على هذا، وأما

الشافعي فأدخل رأيه في الأحاديث. فخص حكم الأموات المحرمين عن الأحاديث العامة، فهذا تصرف في تلك الأحاديث. ثم تصرف في قصة جزئية مشتبهة بأن أجرى قياسه على هذه القصة، وحمل في جميع المحرمين، فتصرف في الجانبين، وأما إمامنا فلم يخالف الأحاديث، بل خالف قياس الشافعي، وقياس المجتهد ليس بحجة على مجتهد آخر. وصرح المحققون من الشافعية أنه لا يصح قياس الشافعي على قصة شخصية جزئية لحكم بقية الأموات المحرمين، ولو بقيس مثلاً، فعليه أن يقيس على قصة سيد الشهداء أمير المؤمنين حمزة، حال بقاء الشهداء، مع أنه لم يقيس، وهو: أنه لما قتل الحمزة في مسكنه وغرته، فلما رأى النبي ﷺ نعشه نشت، قال: «لو لا مخافة حزن قلب صفيّة! أخت عمي حمزة، لتركته للسباع يأكله حتى يخرج في بيءاء المحشر من بطون السباع» فعلم من كلام النبي ﷺ جواز ترك الشهداء بدون التكفين والتدفين، وإن لم يعمل في قصة حمزة لعارض بينه عليه السلام، فعلى الشافعي أن يقيس قصة جميع الشهداء على قصة حمزة ويتركهم بدون التدفين، فما هو جوابه في ترك القياس ههنا، فهو جوابنا في ترك القياس فيما نحن فيه.

قوله: «باب في الرخصة للرعاة أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً» (حديث ٩٥٤) معنى يرموا يوماً، يعني يجمعون رمي يومين في يوم، ومعنى يدعوا يوماً يعني يدعوا في يومه، ويرموا يوماً آخر مع الآخر، لا خلاف بين الإمامين الهمامين: أبي حنيفة والشافعي، في نفس الجمع، إنما الخلاف في كيفية الجمع، فعند الشافعي كيفية الجمع بأن يقدم رمي اليوم الثاني عشر، ويجمعه برمي يوم الحادي عشر، ويرميها معاً فيه، ولا يجوز التقديم عندنا، لأن جواز التقديم عن الوقت لا نظير له.

وأما جواز التأخير فله نظير. يعني القضاء، لأن الأداء لا يصح قبل نفس الوجوب، ورمي يوم الثاني عشر لم يجب في الحادي عشر بعد، فكيف يؤدبه، فعلى مذهب الشافعي يلزم المحظوران المذكوران، وأما رمي يوم النحر فبرمييه مستقلاً عندهما اتفاقاً، وكذا رمي الثاني عشر، برمييه مستقلاً، لا يجمع كل أحد منهما إلا إلى هذه ولا إلى ذلك، ورمي يوم الثالث عشر متعلق بمشية الرامي ورضاه لقوله تعالى ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى﴾.

قوله: «أهللت بما أهل به النبي ﷺ» (حديث ٩٥٦) إذا علق الرجل إحرامه بإحرام الغير فلا خلاف بين الإمامين في أنه ينبغي نفس الإحرام، إنما الخلاف في كيفية: فقال الشافعي: ينبغي إحرامه مثل إحرام المضاف إليه، وعندنا بعد انعقاد نفس الإحرام يبقى الخيار في الكيفيات، إن شاء أفرّد وإن شاء قارن، أو تمتع، واحتج الشافعي بحديث علي أنه كان أهل إذا قدم من الشام بما أهل به النبي ﷺ، فأمره النبي ﷺ بالقران كما هو كان قارناً، وأجيب بأن عدم تحليل علي من إحرامه المعجل لأنه كما قال الشافعي: بل لأنه كان ساق الهدى معه، والمحرم إذا ساق الهدى معه، فليس له التملك حتى يفرغ من أفعال الحج جميعاً، كيف وقد كان أبو موسى الأشعري أهل بما أهل النبي ﷺ مثل علي فأمره عليه السلام بعد أداء أفعال العمرة بالتحليل، لأنه كان لم يسق الهدى معه، فهو كان الأمر كما قال الشافعي فما جواب تلك القصة.

قوله: «عن علي قال: سألت النبي ﷺ عن يوم الحج الأكبر» (حديث ٩٥٧) لا خلاف في أن العمرة حج أصغر، والحج حج أكبر كما ورد في الحديث، إنما الخلاف في تعيينه: فقال البعض: هو يوم النحر لكثرة الأفعال فيه مثل الرمي، والذبح، والحلق، والطواف. وقال البعض: هو يوم عرفه تكون معظم أركان الحج فيه، وهو: وقوف العرفات.

قوله: «له عينان يبصر بهما» (حديث ٩٦١) من ههنا علم أن له عيين في الدنيا وإلا فكيف يعرف من استلمه في الآخرة. قوله: «لقد كنت وما أجد درهما على عهد، عليه السلام» (حديث ٩٧٠) له معنيان: أحدهما: أنني كنت على عهد النبي ﷺ مفلساً، وكنت ما أجد درهما غير مشغول بالدنيا وما فيها، راجعاً إلى الله تعالى ورسوله، والآن قد حبست في حبس الدنيا وفي ناحية بيتي الآن أربعمائة ألف درهم، ففي تعلق المال نسبت الدار الآخرة، فهذا بنية أخرى سوى البنية الأولى، ولو لا أنني سمعت عن النبي

❦ انتهى عن تعني الموت لثمنيته تخليصاً للنفس عن هاتين البليتين.

والثاني: أني كنت على عهد النبي ﷺ مفلساً محتاجاً إلى الناس في مهمات الأمور، والآن قد وسع الله تعالى من رزقه علي، وأكفاني، واستغناني عن الخلاق، وفي ناحية بيتي آلاف درهم، لكنه مع هذا قد ضاقت معيشتي بسبب المرض ولولا سمعت النبي ﷺ بأنه نهى عن تعني الموت لثمنيته تخليصاً للنفس من بلاء المرض.

قوله: «الوصية مكتوبة عنده» (حديث ٩٧٤) إن كان الأمر للوجوب والعموم في كل شيء فهو منسوخ، كذا قيل، وإن كان للوجوب لا للعموم؛ بل في بعض المواضع الضرورية مثل الدين وغيره فلا حاجة إلى القول بالنسخ، بل الأمر الآن هكذا، وإن كان الأمر للاستحباب، فعلى هذا التقدير يكون عاماً، فلا نسخ فيه.

قوله: «المؤمن يموت بعرق الجبين» (حديث ٩٨٢) يحتمل الحقيقة فمعناه أن علامة الإيمان أن يكون جبينه معرقاً وموت، ويحتمل المجاز بأن يكون كناية عن الندامة، يعني ينبغي للمؤمن أن يموت حال كونه نادماً على الذنوب، أو يكون كناية عن شدة الغمرات وسكراته، يعني المؤمن يموت شديداً كما مات عليه السلام، أو يكون كناية عن الاجتهاد في العمل، وامتنال أوامر الله، والاجتهاد عن النواهي، فمعناه ينبغي للمؤمن أن يجتهد في الأعمال الصالحة حتى يموت على ذلك.

قوله: «باب في كراهية النعي» (حديث ٩٨٤) انهي نعيان: نعي أهل الجاهلية وهو أن يتأدى بصوت أئدي: يا سيده، يا معماه، واجبلاه وغيره، فهذا غير جائز وممنوع عنه في الأحاديث، وأما النعي وهو أن يخبر الرجل جيرانه أن فلان مات اليوم فليحضروا جنازته فلا بأس به.

قوله: «وضفرنا شعرها ثلثة قرون» (حديث ٩٩٠) ههنا ثلاث مسائل الضفر، ولا يسلمه إمامنا أبو حنيفة، والإيقاع خلفها، ولا يسلمه، والتمشيط فلا يسلمه، فالحديث بثلاثة جعلها يخالف إمامنا، فإنه لا يقول بالضفر، ولا بالإيقاع خلفها، بل على صدر، ولا بالتمشيط، فالجواب أن هذا فعل الصحابييات لا بأمره عليه السلام، وهو ليس بحجة علينا في مقابلة نهى عائشة عن التمشيط، ولما نهت عن التمشيط، فعلم نهى الإيقاع خلف الميت، لأن الإيقاع خلف الميت والصفائر لا يتحقق بدون التمشيط للاختلاط، والتمشيط ممنوع عنها، فكذلك ما لا يتأتى إلا به وظاهر أن نهى عائشة في مثل لا يعقل محمول على السماع.

قوله: «باب ما جاء في الغسل من غسل الميت» (حديث ٩٩٣) إما منسوخ، كذا قال الشراح، أو الأمر للاستحباب، يعني يحتمل أن يكون بدن الميت ملوثاً بالنجاسات وعند غسله يقع رشاس الماء النجس على الغاسل، فالأولى أن يغسل، وبالجملة: الأمر إما منسوخ كما في الغسل، أو يقال: إن «من» بمعنى الام، يعني ينبغي أن يتوضأ أولاً، ثم يحمل الميت حتى يكون بعد وضعه قادراً على أداء الصلاة، فربما يشغل بالطهارة وتقوت عنه الصلاة، وإلا فالوضوء بسبب الحمل لم يذهب إليه أحد من العلماء.

قوله: «باب في كم كفن عليه السلام» (حديث ٩٩٦) كفن في ثلاثة أثواب كلها برد، والآن قد اختلف الإمامان إمامان؛ فقال الشافعي: الأولى بالكفن ثلاثة برد، وقال إمامنا أبو حنيفة: بردين و قميص. واحتج الشافعي به، وهو ليس بحجة علينا لأنه فعل الأصحاب لأمره عليه السلام وفعله، ونحن نحتج بفعله عليه السلام، فإنه كان أعطى لعبد الله بن رباح قميصه، وكذا قال أبو بكر: كفنوا في قميصي، وقال بعض الأحناف في ثلاثة أثواب: ليس فيها قميص، فيمكن أن يكون القميص رابعاً، وهذا ليس بسديد كما تراه.

قوله: «والعدوى وأجرب بعير» (حديث ١٠٠١) بيان لعدوى قوله: فأجرب مائة بعير، لفظة مائة وقعت مفعول أجرب، أي أجرب البعير الأول مائة بعير، من أجرب البعير الأول، هذا زجر لهم على اعتقادهم بتعدي الأمراض، بأن ينقل مرض شخص و يمرض للآخر، ومن استفهامية، أي أخبروني أنكم إذا اعتقدتم أن البعير الواحد المجرب يجرب بقية البعير، فمن أجرب البعير الأول المجرب للبقية، فلا محالة تقولون: إن الله أجربه، فلم لا تقولون: إن الله أجرب بقية البعير أيضاً، ولم وقعت في ضلال.

قوله: «في كراهية البكاء على الميت» (حديث ١٠٠٢) في المسئلة مذهبان: مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين، ومنهم:

أم المؤمنين عائشة: أن الميت لا يعذب ببكاء أهله عليه، وتمسكت بقوله تعالى ﴿ لا تزر وازرة وزر أخرى ﴾، ومذهب عمر، وابنه، ومن تبعهما: أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فمعنى الأحاديث التي دلت على ما ذهب إليه عمر، وابنه، فتأول فيها بالتأويلات، أما التأويل التي قالت عائشة، يعني لم يفهموا معنى كلام النبي ﷺ، قال: وإنهم يبكون عليها، ويذكرون مفاخرها، وإنهم ليسوا بعالمين من حالها، فإنها تعذب بالقبر بسبب كفرها، ففهم السامع أنها تعذب بسبب بكاينهم عليها، أو يؤول بأن وعيد التعذيب ليس عاما في حق كل أحد؛ بل في حق من مات وكان راضيا ببكاء أهله عليه، أو أوصى بأن يبكي، فحينئذ لا يرد قوله تعالى المذكور، بل وزره حينئذ وزر نفسه، ويمكن أن يكون النزاع لفظيا؛ فإن عمر وغيره لا يقولون بتعذيب الميت إن لم يوصى، وكيف؟ وهو خلاف النص الصريح القرآني، وإن عائشة وغيرها لا يقولون بعدم التعذيب إن كان راضيا بالبكاء، أو أوصى، وكيف يرتكون خلاف النص الصريح، يعني من سن سنة الخ ففرض الفريقين من التعذيب التعذيب الروحاني والندامة، كما جاء في الأحاديث: أنه إذا نبح عليه يوكل الملكان به، ويلهزانه، ويقولانه: أهكذا كنت؟ أهكذا كنت كما تذكر في الدنيا بالمفاخرة؟

قوله: «باب في المشي أمام الجنائز» (حديث ١٠٠٧) مذهب الشافعي المشي أمامها أفضل من المشي خلفها، وقال أبو حنيفة بالعكس. اعلّموا أولا أن النزاع بين الإمامين في الأفضلية وعدمها، لا في نفس الجواز، وثانيا، أن النزاع في الذين هم لا يحملون الجنائز، وأما الحاملون فلهم فضيلة واستحباب في كل جهة، فدلّل الشافعي حديث الباب: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر كانوا يمشون أمامها، فأقول: لا يصح احتجاج الشافعي بأحاديث الباب، لأن أصح أحاديث الباب منها حديث الزهري مرسلا، كما قال الترمذي: لكن المراسيل عند الشافعي ليست بقابلية للاحتجاج، وإن كانت مراسيل الثقات. ودليل أبي حنيفة ما سيأتي بعد هذا، ما قال عليه السلام: «ليس منها من تقدمها» وهو نهي، وما استدلل به الشافعي فعل النبي ﷺ، والقول لا يعارض القول فضلا عن النهي، فتأويل الأحاديث المذكورة إما أنه ﷺ ارتكبه لبيان الجواز، ولا نزاع فيه كما قدمنا، أو يحتمل أن يكونوا حاملين، وله توسع إلى أي جهة قدر وليس بمحل النزاع.

يقول العبد الضعيف: قال الطحاوي: إن النزاع بينهما في الأولوية وعدمها، فلا يكون أن يستدل على الأولوية بمجرد مشي النبي ﷺ وأصحابه أمامها، كيف؟ ولو كان مجرد الفعل موجبا للأفضلية، فنحن نقول الأفضلية في ما قلناه لأنه روي أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يمشون خلفها أيضا، بل الموجب للأفضلية أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصحابة، فمنها ما قال النبي ﷺ: «ليس منها من تقدمها»، وفي حديث براء بن عازب: أن النبي ﷺ أمر باتباع الجنائز، وإذا سئل عبد الله بن مسعود قال: أما تراني أمشي خلفها، وقال ابن عمر: الذي يسير أمامها ليس معها، وقال علي: المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل المكتوبة على التطوع، وفي بعض الروايات: كفضل صلاة الجماعة على المنفرد، وقال: أما مشي أبو بكر وعمر، فهو لئلا يخرج الناس، فمع هذا القول والوعيد كيف يذهب أحد إلى أفضلية المشي أمامها؛ بل للمشي أمامها وجوه بيتها من تعليم الجواز، ولغرض التحميل، ولئلا يخرج الناس، ولا يصح الاحتجاج بأن عمر كان يقدم الناس في جنازة زينب، لأننا نقول: فعله لعذر، وهو أنها كانت معها نساء، فقدم الناس تحرزا عن الاختلاط بالنساء، وأيضا القياس يؤيد أبا حنيفة بأن يقدم الجنائز حتى يرى الناس أخاه بأنه يقتل من دار الفناء إلى دار البقاء، فنحن أيضا نرتحل يومنا مثله، فيعتبرون، ويخافون، ويرجعون عن الدنيا وما فيه إلى الله، والدار الآخرة، ويهشون عدة، وزادا وراحلة لسفرهم.

قوله: «الراكب خلف الجنائز، والماشي حيث شاء» (حديث ١٠٣١) لأن الراكب فارغ عن تحميل الميت، فهذا أمره عليه السلام خلف الجنائز. فأقول: فكذلك الماشي لا يحمل الجنائز، ينبغي أن يكون متأخرا المشركه مع الراكب في العلة.

قوله: «باب في التكبير على الجنائز» (حديث ١٠٣٢) مذهب الجمهور، منهم أبو حنيفة، أن التكبير على الجنائز أربعة، أخذ بتكبيرات النبي ﷺ على النجاشي، والزائد عن الأربع كانت مشروعة في زمان النبي ﷺ، ثم نسخ بفعل النبي ﷺ في آخر عمره، وكذا بإجماع الصحابة بعد وفات النبي ﷺ على تكبيرات الأربع في جنازة النبي ﷺ؛ أما زيد بن أرقم، فهو وإن كبر خمس تكبيرات، لكنه

فعل مرة فلا تعهد به، ومن دابه أنه كان يكبر أربعاً كما يفهم من الحديث، وبعد خلاف العادة المستمرة ارتكبت مرة لضرورة وهي يحتمل أن يكون الميت قد حكمهم بها، هكذا قال صاحب معاني الآثار.

قوله: «باب أين يقوم الإمام» (حديث ١٠٣٤) عندنا الإمام يقوم حذو صدر الرجل والمرأة، لأن النبي ﷺ كان يقوم كذلك، وأما فعل أنس، فلعله يكون خطأ الراوي، فإنه لا فرق بين الصدر والوسط إلا قليلاً، ويضيق الفرق، وأيضا جاء في بعض الروايات أن أنسا لما سئل عن كيفية القيام، فقال: قمت وسط المرأة لأكون حائلاً لها، فبين أنس أن فعله كان خلاف المعمول بها للضرورة، ووجهه أنه لم تكن اليوم الجنائز للمرأة ذات ستر كيومنا هذا، وهذه الرواية إنما يخالف الإمام إذا كان لفظ «وسط» بالحركة، وأما إذا كان بالسكون فلا، لقولهم: المتحرك ساكن، والساكن متحرك، فتدبر.

قوله: «باب في ترك الصلاة على الشهيد» (حديث ١٠٣٦) فيهما مذهبان: مذهب الشافعي، وهو لاجابة إلى الصلاة على الشهيد، ومذهب إمامنا أبي حنيفة، وهو أن يصلى عليهم، فمستدل الشافعي بروايات عدم الصلاة، ومستدل الإمام أبي حنيفة الرواية والدراية. وأما الرواية، فهو: أنه قد روي في الصحاح أنه ﷺ صلى على عمه، حمزة، سيد الشهداء، فكذلك القياس في البقية على أنه روي في غير صحاح أنه عليه السلام كان يصلي على تسعة، وحمزة عاشرهم. فهذه الرواية مثبتة، وما استدلل به الشافعي ناف، فالقول قول المثبت، هذا طرز الإجمال، وأما على طريق المحدثين، فهو أنه يعلم من صحيح البخاري وغيره أن ترك الصلاة عليهم كان أولاً، ثم نسخ، فهذا أيضاً يؤيد أبا حنيفة. ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ لم يصل هو بنفسه على بعض الأموات يوم أحد، لألم كان به من كسر سنه الشريف، وشج وجهه المبارك، وصلى عليهم الصحابة، فحينئذ يصدق قول الراوي: لم يصل عليهم هو بنفسه، وأما عدم الصلاة فكلاً، أو نقول: إنه ﷺ لم يصل في معركة القتال؛ بل انتقلوا من موضع القتال إلى موضع الدفن، ثم صلى عليهم هناك، فلما رأى الراوي أنهم انتقلوا من المعركة بلا صلاة ظن أنه لم يصل عليهم، ومنشأ تأويل الآخر يعلم من الحديث.

وأما الدراية، فهو: أن صلاة الجنائز إما للاستغفار، وهي على المؤمنين المكلفين، وإما لإظهار العزة والشرف، وهي على الأنبياء، والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم، فالقسم الأول لا يتحقق في حق الشهداء، ولكن القسم الأخير هم أولى بها، ألا ترى أن حكمهم أن لم يغسلوا لإظهار الفضيلتهم حتى يخرجوا يوم القيامة بدمائهم وجراحاتهم، فالأولى أن يصلى عليهم لإظهار الفضيلة والشفاعة.

قوله: «باب الصلاة على القبر» (حديث ١٠٣٧) ههنا مسئلتان: أحدهما: الصلاة على القبر، والثاني: بعد ما صلى على الميت قبل الدفن. أما المسئلة الأولى: فهي جائزة عند الجمهور، لكنهم اختلفوا في تعيين المدة، فجوز البعض إلى شهر نظراً إلى فعل النبي ﷺ، أنه صلى بعد شهر، وعند البعض عشرة أيام، وعندنا ما دام لم يفسد؛ والتعيين على رأي المبتلى به، وأما المسئلة الثانية: فهو من خصوصيات النبي ﷺ.

قوله: «باب الصلاة على النجاشي» (حديث ١٠٣٩) في المسئلة فريقان: فريق يجوز الصلاة على الجنائز الغائبة، وهو الشافعي، ومن تبعهم، واستدلوا بصلاة النبي ﷺ على النجاشي، وفريق لم يجزه، وقالوا: لا بد للصلاة أن تكون الجنائز حاضرة، لأن من عادته الشريفة المستمرة هو الصلاة على الجنائز الحاضرة، وما وقع خلاف دأب القوم، فتأول بأن سرير النجاشي قد كان حاضراً عند وجهه عليه السلام، كما قال ابن عباس، فعلى هذا هو ليس مما نحن فيه، أو يحتمل الخصوصية. كيف، ولو كانت الصلاة على الغائب مشروعة مطلقاً، لنقل أنه عليه السلام صلى على غير النجاشي، فإن أصحاب النبي ﷺ كانوا يقتلون في الغزوات، فلما كان يبلغ الخبر إلى النبي ﷺ كان يتحسر، ويتأسف، ولم ينقل أنه عليه السلام كان يصلي عليهم، ثم تعامل عليه أصحابه عليه السلام، والخلفاء الراشدون، فإنها لو كانت مشروعة، فكيف تركوا بجمعهم، مع أنها فريضة، وأصحاب النبي ﷺ كانوا لا يتركون المستحبات فضلاً عن الفرائض.

قوله: «اللحد لنا والشق لغيرنا» (حديث ١٠٤٥) معنى «لنا» أي لأمتنا والشق لغيرنا من الأمم السابقة، أو معناه: اللحد لنا، أي لأهل المدينة، والشق لغيرنا، وهو أهل مكة، أو اللحد لنا يعني للأنبياء خاصة، والشق لغيرنا من الأمة. وهذا ليس بسديد، لأنه على هذا التقدير لا ينبغي أن يلحد للصحابية في زمانهم. ولما خبر في الأمرين بعد وفات النبي ﷺ، فعلى كل تقدير، فقد علم فضيلة اللحد على الشق مهما أمكن.

قوله: «باب في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر» (حديث ١٠٤٧) الجمهور يكرهونه لأن الشقران، وإن كان ألقى ثوب النبي ﷺ نحت عليه السلام لكنها أخرجت، فإن ابن عباس راوي الحديث يفتي بخلاف مرويه مثل الجمهور فهو يؤيد الجمهور نظرا في الأصول.

قوله: «باب في تسوية القبر» (حديث ١٠٤٩) المراد بالتسوية إما مع الأرض، فحينئذ محمول على الزجر والتخليط، وإما التسوية بعد أن يبقى قدر شبر فيترك، فهو على الحقيقة، فالحاصل أنه لا يجوز في زماننا.

قوله: «باب في كراهية الوطي على القبور والجلوس عليها» (حديث ١٠٥٠) قوله لا تجلسوا عليها، ولا تصلوا عليها، يعني لا ينبغي الإفراط والتفريط، فلا تهاون القبور حتى تجلسوا عليها، ولا تعظم حتى تسجدوا إليها، والمراد بالجلوس، قيل: للبول والبراز، وقيل: مطلقا، وقيل: بقصد الاعتكاف، والتمكن مثل المجاورين، أو المزاورين في زماننا هذا.

قوله: «والله لو حضرتك» (حديث ١٠٥٥) ما دفنت أجساد الأنبياء إلا حيث رحلوا لأن نقل جسدكم بدون الضرورة الشديدة من مكان الوفاة لا يستحب.

قوله: «ولو شهدتك ما زرتك» (حديث ١٠٥٥) أي لو شهدتك وقت الوفاة لما زرت قبرك الآن، لأن زيارة القبور للنساء ممنوعة، وإن زرت قبرك هذا في فرط المحبة فتركت الأولى، ولأن النساء ينحن بزيارة القبور للذين قلوبهن، وإن النبي ﷺ لعن زوارات القبور، روي أن عائشة كانت تبكي دائما، وتظهر التأسف على فعلها هذا.

وفي مسئلة زيارة القبور للنساء فريقان: فريق يجوز، لأن إجازة النبي ﷺ بعد المنع عن زيارة القبور يعمهن، فعلى مذهبهم قول النبي عليه السلام: لعن زوارات القبور، محمول على ما قبل النسخ، وفريق لم يحزه مستدلا بأن النساء لم يعمهن إجازة النبي ﷺ، لأن في مزاجهن كثرة الجزع والفرع، والعقائد الفاسدة، ومستدلهم قول عائشة هذا، وبكاءها على فعلها، والله أعلم، فعند هذا الفريق قول النبي ﷺ: «لعن» الخ لا حاجة إلى الحمل على ما قبل النسخ.

قوله: «فأخذه من قبل القبلة» (حديث ١٠٥٧) هذا هو مذهب إمامنا أبي حنيفة، وتمسكه فعل النبي ﷺ هذا، وقال الشافعي: يسئل سلا، لأن النبي ﷺ سل سلا. قلنا: هذا فعل الأصحاب، وهذا فعل النبي ﷺ، فأين يقابله؟ ووجهه فعل الأصحاب أنه لم يكن في جانب القبلة موضعا وسيعا، لأن قبره عليه السلام متصل بالجدار في الحجرة الشريفة.

قوله: «قال النبي ﷺ وجبت» (حديث ١٠٥٨) ورد في بعض الروايات «من قال: لا إله إلا الله، فقد دخل الجنة» وفي بعضها «لا إله إلا الله مفتاح الجنة، فكل من هذا القول مورد الشبهة، لأن ظاهره يقتضي أن من شئى عليه فقد وجبت له الجنة، وإن لم يعمل الميت في مدة عمره عملا صالحا، وكذا من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة، وإن كان فاسقا، تاركا أو امرأ الله تعالى، مرتكباً منهيته. فمعنى قول النبي ﷺ: «وجبت»، قال بعضهم: مخصوص بمن ورد في حقه، ولا يبعد أن يقال: إن المؤمنين لما أثنوا عليه، وذكروا بمحاسنه، فيغفر الله تعالى ذنوبه، ويجاوز عنه، فهذا الثناء كان ثناء عند الله أيضا، يعني هو قابل له عنده أيضا، لأن ما رآه المسلمون حسنا وقابل ثناء، فنعم الله تعالى هو كذلك، وأما الجواب في لا إله إلا الله، فقال البعض: إن هذا حكم من قبل أن تنزل بقية الفرائض، فلما نزل الفرائض لم يبق حكمه، وقال البعض: المراد من الدخول، الدخول الغير الأولي.

قال شيخنا مد الله ظله: الأولى عندي أن لا يتأول في الأحاديث، ويحمل انصوص على ظواهرها مهما أمكن، وغرض النبي ﷺ

من قوله: «من قال: لا إله إلا الله فقد دخل الجنة» وكذا ثناء المسلمين، وكذا «من حج حجة لله خرج عن ذنوبه كيوم ولدته أمه» بيان ما يقتضيه هذه الأقوال، والأثر المترتب عليه، فإن الأثر المترتب على كلمة التوحيد الفلاح، والدخول في الجنة، وأما الفلاح في يوم القيامة، فلا نقول: إنه يترتب على كلمة التوحيد وغيره؛ بل الفلاح إنما يترتب على مجموع ما ارتكب في الدنيا بأوامر الله، واجتناب عن نواهيه بأن ينظر إلى المجموع من حيث المجموع، ويلاحظ أن حسناته كثيرة أم سيئاته، فإن كانت حسناته كثيرة فأدخل الجنة، لقوله تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ وإن غلبت سيئاته فالغفور ما لكه، اللهم اجعلنا من الأولين. مثاله في المحسوسات أن الطبيب مثلا يقول: هذا الدواء حار، وذاك بارد، وهذه رطب، وتلك يابس، فغرضه من هذه الأقوال بيان أثر الأدوية المفردات، فكذلك قول النبي ﷺ: «من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله» غرضه بيان أثر المترتب على كلمة التوحيد، ثم إذا ركبت المعجون من هذه الأدوية المخالفة المزاج للمفردات، فلا يقول أحد من العقلاء: إن هذا المعجون المركب حار، لأن بعض أجزاءها حار، وكذلك لا يقول: إنها باردة، لأن بعض أجزاءها باردة، بل للمركب المجموع تأثير مغاير لتأثير المفردات، وربما يكون المركب معتدلا، لاستواء أجزائه في التأثير، وربما يكون حاراً، لغلبة أجزائها الحارة، وربما يكون بارداً، لغلبة أجزائه الباردة، فكذلك الفلاح في القيامة يترتب الحكم على المجموع المركب من المفردات، وتأثيره يكون مغاير لتأثير المفردات، ويلاحظ الغلبة، اللهم اجعلنا من الغالبين في الحسنات، وأدخلنا في جنة الفردوس، آمين ثم آمين.

قوله: «إلا تحلة القسم» (حديث ١٠٦٥) كناية عن القلة، أو معناه: ولا يمسسه النار إلا تمسه تحلة القسم، يعني قوله تعالى ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَاءً﴾ والتحليل يتحقق بالعبور عن الصراط. قوله: «من أحب لقاء الله تعالى أحب الله لقاءه» (حديث ١٠٦٦) حاصل شبهة عائشة رضي الله تعالى عنها أن التوسل إلى لقاء الله تعالى الموت، ويكرهه كل أحد، فكيف يحب المقصد لما يكره الوسيلة؟ وحاصل جواب النبي ﷺ: أن المؤمن حالة الموت إذا شارف النزاع، ورأى مقعده من الجنان، ومنكوت السماء، وعجائب الجيروت، فحينئذ يشفق نفسه للقاء ربه، ونيل مراتبه، فيحب الله تعالى لقاءه، والكافر إذا شارف النزاع، ورأى مقعده من النيران، وأنواعاً من العذاب، فيكره لقاء الله تعالى خوفاً عما يراه، فيكره الله تعالى لقاءه، وأما قبل الموت فكل يكره الموت؛ مومناً كان أو كافراً. والأولى أن يقال: إن الكراهة على قسمين: ضمنية وعقلية، فالمؤمن يكره الموت كراهة طبيعية لا عقلية، كيف؟ وينال بالموت الدرجات العليا، وجنان المأوى، وجزيل نعمة، وزيارة ربه، اللهم اجعلنا منهم. وأما الكافر المنعون فكرهته عقلية وطبيعية، اللهم لا تجعلنا منهم.

قوله: «رجل قتل نفسه هل يصلي عليه» (حديث ١٠٦٨) مذهب الجمهور، ومنهم إمامنا أبو حنيفة، أن يصلى على أهل القبلة، وإن كان أفسق الفساق، تارك الفرائض، غير مشرك. نعم، لو ترك الخواص من الناس الصلاة زجراً لتارك الصلاة، وتنبهها لهم، وعبرة لهم، فيجوز. ولو رأى الإمام مصلحة عظيمة لتارك الصلاة، فأيضاً جائز، ولكن ترك الصلاة بأن لا يصلي عليه الخواص والعوام ممنوع، وهذا هو مذهب إمامنا أبي حنيفة مشهور في العجم والشام. وهذا مذهب الإمام أحمد.

قوله: «باب في المديون» (حديث ١٠٦٩) ما اشتهر في مذهب إمامنا أبي حنيفة من عدم الضمان وإن لم يترك الميت مالا، فمعناه: لا يلزم الضمان على غيره، ولا يجب لأنه لا يجوز، فلا يخالف الحديث إمامنا.

قوله: «باب في من يموت يوم الجمعة» (حديث ١٠٧٤) قيل: معناه: يلتوى عنه العذاب يوم الجمعة فقط لا غير، والأولى وهو ما قد قدمنا من أن الأولوية الذاتية للجمعة تقتضي عذابه وأثره بالذات وهو هذا. ولكن عند اختلاط عارض آخر يمسك هذه الفضيلة الأصنية، وهكذا جاء لشهر رمضان المبارك: من مات فيه فلا يعذب في القبر إلى يوم القيامة، لكن في كل إشارة الإيمان شرط.

قوله: «أبواب الشكاح عن رسول الله ﷺ» (حديث ١٠٨٠) الشكاح عند إمامنا أبي حنيفة أولى من الاشتغال بالنوافل، وعند الإمام الشافعي، ليس الشكاح من جملة العبادات، والاشتغال بالنوافل عنده أولى من الاشتغال بالشكاح.

قوله: «نهى عن التبتل» (حديث ١٠٨٢) لا يستحب ترك النكاح بلا ضرورة، وأما للضرورة الدينية لو ترك فجاز، ولا يترك لخوف عدم التفقة، بل عليه أن يسعى، ويبدل جهده، ويكسب الحلال، ويأكله هو وأولاده ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾، نحن نرزقكم وإياهم ﴿﴾.

قوله: «باب ما جاء في من ينكح على ثلاث خصال» (حديث ١٠٨٦) معناه أن الأولي بالاهتمام والرعاية هذه الأمور، لأنه لا يجوز رعاية الجاه والمال، بل عليه أن يطلب أولاً ذات ديانة ودين، ثم يلاحظ المال والجاه إن شاء.

قوله: «باب في النظر إلى المخطوبة» (حديث ١٠٨٧) النظر إليها جائز قبل الخطبة، وإن نظر إليها بشهوة فحرام.

قوله: «باب الإعلان في النكاح» (حديث ١٠٨٨) الإعلان العام ليس بضروري، فإن في نكاح عبدالرحمن بن عوف لم يخبر الصادق المصدوق، شفيع المذنبين، رحمة للعالمين، سيدنا رسول الله ﷺ، وعلم بعد التفتيش، وكذا في نكاح جابر؛ بل القدر الضروري وهو ما تكفي به، وطرقه متعددة، يتحقق بالدف، وكذا يتحقق الإعلان بدون الدف أن ينكح في المسجد، أو مجمعة عظيمة. وعندنا النكاح في المسجد جائز، لأنه عندنا عبادة، وعند الشافعي لا يجوز، لأنه ليس بعبادة عنده.

قوله: «لم يضره الشيطان» (حديث ١٠٩٢) ليس معناه أنه لا يمس أصلاً، بل معناه لا يضره ضرراً عظيماً، أو معناه: لم يضره ضرر المس في وقت الولادة.

قوله: «إن عائشة بنيت بها في شوال» (حديث ١٠٩٣) ليس معناه الاستحباب الشرعي، ولا أن الفضيلة في أن ينكح في شوال؛ بل معناه أن أهل الجاهلية كانوا يكرهون النكاح في شوال، فنكح عليه السلام عائشة لرد اعتقادهم الفاسد، وكذا عائشة تستحب أن ينكح امرأة قبيلتها في شوال لرد اعتقادهم الفاسد. ففي زماننا، لو اعتقد الجاهلون بحرمة النكاح في شهر، فإن نكح لرد اعتقادهم فيستحب.

قوله: «وطعام يوم الثالث سمعة» (حديث ١٠٩٧) له معنيان: المعنى المشهور، وهو أن في تأخير الوليمة إلى يوم الثالث سمعة ورياء، لأنه إن لم يولم في أول اليوم لعارض، ففي اليوم الثاني، فلما أخرها عن اليوم الثاني أيضاً، علم أن غرضه منها سمعة ورياء. فعلى هذا المنهاج خرج الكلام مخرج عادتهم في تأخير الوليمة إلى اليومين. ففي زماننا لو تعامل الناس على تأخير الوليمة أكثر من ثلاثة أيام إلى ثمانية، أو تسعة مثلاً، فنحن نقول في حقهم مثل ما قال عليه السلام حسب عادة الناس في زماننا، والمعنى الثاني: أن الأصل في طعام الوليمة أن يطعم الناس في ليلة الزفاف، فإن لم يطعم مثلاً لعارض فيطعمها غداً، ولا حاجة إلى التأخير إلى يوم ثالث، أو إلى رابع، وخامس في غير وقتها، لأنها ليست بواجبة وفريضة، فلا حاجة إلى الأداء ما دون الوقت.

قوله: «لا نكاح إلا بولي» (حديث ١١٠١) في المسئلة مذهبان: مذهب الشافعي، وهو أن لا يتعقد النكاح ببيان النسوان بدون إذن الولي، أعم أن تكون صغيرة أو كبيرة، ومذهب إمامنا أبي حنيفة أنه يتعقد النكاح بعبارة النسوان إلا أن يكون موقوفاً، فلولي الاعتراض أو إجازة الانعقاد والحديث بظاهره يخالفنا، ولنا في إثبات مذهبنا طريقان: الأول بطريق التعارض في الأحاديث، و ترجيح الراجح على المرجوح، فأقول، وبالله التوفيق: الأحاديث اللاتي ذكرها الترمذي في الباب، كلها مخدوشة، ليست بقبالة للاحتجاج، فإن حديث أبي إسحق، فيه اضطراب تراه كما ذكره الترمذي في المختصر، وكذا حديث عائشة يعني «لا نكاح إلا بولي». قال الترمذي: إنه حسن مع أنه لا يبلغ إلى هذه الدرجة أحد سوى الترمذي، وقد روي خلاف هذه الآثار ما يدل على ما ذهب إليه أبو حنيفة، منها: أن عائشة زوجت ابنة أخيه؛ عبدالرحمن بن أبي بكر على غيبته، فلما جاء، لم يرض بنكاحها، ولم يحسن فعل أخته عائشة، ومع هذا قال: لا أرد دخل أختي وإن لم أحبه، فهذه عائشة قد روت حديث «لا نكاح إلا بولي» الذي استدلل به الشافعي، فيما أن لا ترى مرويها صحيحة، ولم تعمل عليه، ولا تبالي بها، فقد سقطت عدالتها، فلا يصح الاحتجاج بما روت، العياذ بالله، وإما أن تراه معمولاً إلا أنها فهمت معنى خلاف ما فهم الشافعي، فنحن نرجح معناها، لأن ما فهم راوي الحديث يكون أولى بالتابع لا ما فهم غيره، فضل أنها مجتهدة، ودليلنا أيضاً ما روي في الصحاح أنه عليه السلام لما خطب أم سلمة، قالت: يا رسول الله! ما من أوليائي

حاضر، وأيضاً قال عليه السلام: «الأيام أحق بنفسها من وليها»، وأيضاً النصوص القرآنية ترجحنا حيث أسند النكاح إلى نفسها في مواضع عديدة من كلام الله تعالى، وأيضاً القياس يؤيدنا أنهم اتفقوا على أنها قبل بلوغها محجورة من التصرفات في مالها ونفسها، فلما بلغت، فهي في يد نفسها في جميع التصرفات المالية، ولا تبقى للولي عليها ولاية حيثئذ، فكذلك نقول: إنها بعد الحلم في يد نفسها تتصرف في نفسها كما في بقية التصرفات، وأيضاً يأتي العقل انسليم من أن تكون الحرة العاقلة البالغة المالككة لجميع التصرفات محجورة في تصرف بعضها، فلما رويت هذه الآثار خلاف ما استدلل به الشافعي مع قوتها، وصحتها، وتوافقها مع النصوص القرآنية والقياس، فنحن نرجحها، وترك ما يقابلها بوجوه ذكرنا.

الطريق الثاني: التوافق في الروايات، فأقول: الآثار المروية في هذا الباب لاتخالف أبداً حنيقة، لأن النهي في قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي» نفي النزوم، يعني لا يلزم النكاح بدون الولي؛ بل للولي لا اعتراض وله أن يفسخ، وهذا كما يقال: لا بيع بين المشتري والبايع ما لم يتفرقا، ففي هذا القول المراد بنفي البيع نفي لزوم البيع قبل تفرق البائعين، ولا فالبيع قد تم، فكذلك ههنا، وأيضاً قوله المذكور يحتمل معناه أن لا ولاية للنكاح إلى النسوان، أي ليس لهن أن ينكحن ولا ينكحن لماروى عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها أنكحت رجلاً من بني أخيها، فقربت بينهما بستر، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا النكاح، وأمرت رجلاً فأنكح، ثم قالت: ليس إلى النساء النكاح، وهذا أيضاً مذهب البعض، فعلى هذا المعنى أيضاً لا يثبت مذهب الشافعي، ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي» إخباراً في معنى الإنشاء، والمخاطبات بهذا النهي النسوان، فمعناه: لا ينبغي للنسوان أن ينكحن بأنفسهن بدون إجازة الأولياء وإخبارهم، لأنهن ناقصات العقل والأديان، فلو ينكحن بغير الأولياء لفاتت مقاصد النكاح، يعني التوافق والمعاش، لأنهن لسن واقفات بأحوال الرجال، وطرق النكاح، فربما يرضين لأنفسهن حباً على حسنة، وإن لم يكن متديناً، وذا مال مثلاً وغيره من المفاسد، وكذا في قوله: «فانكاحها باطل»، يعني فعلت فعلاً شنيعاً، وقان عليه السلام زجراً وتبهيماً: «باطل» وإن انعقد، كما قال عليه السلام في حق بيع النساء: «لا بيع لهن ما لم يستأذن أزواجهن» مع أنهم اتفقوا على جواز بيعهن في أموالهن، وإن لم يستأذن أزواجهن، فمعنى هذا القول عندهم مثل ما قدمنا، يعني أنه أخبر في معنى الإنشاء، يعني لا ينبغي لهن أن يبعن بدون إذن أزواجهن لعدم علمهن بفنون التجارة، والبيع والشراء، فربما وقعن في الخسارة، وماربحت تجارتهن، فكذلك فيما نحن فيه.

قوله: «باب ما جاء في استئجار الأبكار والشيبة» (حديث ١١٠٧) الحديث بجملة ما يوافق أبداً حنيقة، وعلم منه أن له ولاية لإجبار الصغير كما هو مذهبه، والحديث صريح فيه حيث قيل فيه: إذا بلغت، فلا بد له من الاستئذان، وحجة على الشافعي حيث قال: إن مدار ولاية الإجبار البكارة.

قوله: «و ليس في هذا الحديث ما احتجوا به» (حديث ١١٠٨) لما كان قوله عليه السلام: «الأيام أحق بنفسها من وليها» حجة للأحناف على الشوافع، فقصد الترمذي ترديد الاستدلال بأنه لا يصح الاستدلال بهذه الرواية، لأن ابن عباس راوينا أفتى بعده عليه السلام خلافها، وكذا روي قوله عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي» فمعناه أن الولي لا يزوجه إلا برضاها وأمرها، يعني ليس له الإجبار عليها، لأنها شيب، وليس معناه أن لا حاجة لها إلى إذن الولي. فأقول: يصح استدلال الأحناف بالرواية المذكورة، وأما الاعتراض بأن ابن عباس رواه يعني خلافها، فهذا إنما يصح عند التناقض بين ما رواه وما أفتى به، إذا كان غرضه من الفتوى عدم انعقاد النكاح، وأما إذا كان غرضه مثل ما قدمنا من غرض أبي حنيفة، يعني أنه خير بمعنى الإنشاء، فلا يبقى التعارض، وكذا ما مر في الباب المتقدم ما قال الترمذي: منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبو هريرة، فمذهبهم إنما يوافق الشافعي إذا كان غرضهم نفي انعقاد النكاح، وأما لو كان مرادهم كما قال أبو حنيفة، يعني أنه خير بمعنى الإنشاء فلا، ولا تصريح، ولنا احتمال كاف.

قوله: «باب ما جاء في إكراه اليثيمة» (حديث ١١٠٩) المراد باليثيمة الباكرا البالغة، بقرينة قوله عليه السلام: «فإن أبت، فلا جواز عليها» وتسميتها بيثيمة باعتبار ما كانت، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ وقوله عليه السلام: «فإن أبت، فلا جواز

عليها، يوافق أبا حنيفة، ويخالف الشافعي خلافا صريحا، فكيف قال الشافعي بولاية الإيجاب على الأبكار البالغة.

قوله: «باب ما جاء في الوليين يزوجان» (حديث ١١١٠) قوله: «فهو للأول منهما»، هذا إذا كانا في درجة واحدة، وأما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فيصير عقد الأول جائزا، ويرد عقد الثاني، أو يكون معناه: هي للأول منهما باعتبار الرتبة والقربة، فحينئذ لا حاجة إلى القول بالتساوي. وعلم من الحديث مسئلتان: الأول: أنه إذا اشترى رجلان مبيعا معا، فهو مشترك بينهما نصفان نصفان. الثاني: أنه إذا باع المؤكل على الآخر، والموكل على الآخر، فيعتبر تصرف المؤكل.

قوله: «باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده» (حديث ١١١١) بغير الإذن جائز عند أبي حنيفة، لكنه موقوف على الإجازة، فقول النبي ﷺ: «هو عاهر» محمول على التشديد.

قوله: «باب ما جاء في مهور النساء» (حديث ١١١٣) الشافعي والبيهقي يقولون: إن النكاح مثل البيع، يعني أن المعارضة كما يتحقق في البيع بكل: قليل وكثير، جيد وردي، فكذلك في النكاح يكون لمهر ما يعاوض به في البيع، وأبو حنيفة ومالك متفقان في التحديد إلا أنهما اختلفا في المقدار، فقال مالك: لا مهر أقل من ربع دينار، وقال أبو حنيفة: لا مهر أقل من عشرة دراهم، لأنه روي بهذه الألفاظ عن علي وعائشة في البيهقي، وأيضا القياس على نصاب السرقة، وما ورد في الروايات من المهر النعلان وانخاتم من حديد محمول على مهر المعجل، أو يقال: يحتمل أن يكون النعلان قيمتهما عشرة دراهم، وأما النكاح على سورة القرآن فلا يصح، بل يجب مهر المثل ومعنى قوله عليه السلام: «بما معك من القرآن» يعني بسبب فضيلة ما معك من القرآن، كيف وقد نهى رسول الله ﷺ عن أن يؤكل بالقرآن، أو يتعوض، وحدث به عبد الرحمن بن شبل الأنصاري قال: سمعته عليه السلام يقول: «اقرأ القرآن ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به»، ويحتمل أن يكون عليه السلام وهب نفسها لهذا الرجل بلا مهر كما وهبت نفسها للنبي ﷺ، فلما كان للنبي عليه السلام أن يتزوجها بلا مهر فهذا من خصوصياته عليه السلام، وكيف يكون المهر قليلا وأدنى مع أنه ورد في القرآن: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ وفي العرف لا يطلق اسم المال على فس أو فلسين، فلو حنف رجل بالمال، فلا يتحل اليمين على أقل من ثلاثة دراهم، ويلزمه ثلاثة دراهم، والشافعي يجوز في المهر ما يكون مالا، وسببا للمال، فلذا يجوز بالتعليم والإعتاق، ولو كان كذلك فعليه أن يجوز في الشغار مع أنه لا يجوز، بل يبطله، وفي نكاح أم سليم وقع الإسلام مهر، وهو عند الشافعي لا يصح، ولا يسلّمه، ويؤثر فيه بأن الإسلام ثم يقع مهر، بل كان النكاح والعقد بسبب فضيلة الإسلام وشرافته، فكذلك نحن تأول فيما نحن فيه.

قوله: «باب ما جاء في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها» (حديث ١١١٥) عند إمامنا يجب مهر المعتق، وعند الشافعي العتاق مهر كما مر. ومستدل أبي حنيفة أن المهر لا بد أن يكون مالا، والعتاق ليس بمال، كيف؟ وقد روي في رواية نافع عن ابن عمر أن عمر كان مع النبي ﷺ في غزوة بني المصطلق ورأى فعل النبي ﷺ الإعتاق لا التزويج، ثم أفنى بعد وفاته عليه السلام بخلافه، فعلم أن الإعتاق لا يصح صداقا، فمعنى قوله: «جعل عتقها صداقها» يعني أنه كناية عن عدم التعيين للمهر يعني أنه لما سئل الرواي أنه عليه السلام أي شيء تعين في مهر صفية، فقال مجيبا: لم يكن هنا مهر، ولا شيء آخر، بل كان عتقا، هذا هو الصداق، وهو المهر. فهذا من خصوصياته عليه السلام.

قوله: «باب ما جاء في النكاح بالشرط» (حديث ١١٢٧) فعند الشافعي إذا لم يعمل بعد انكاح حسب شرطه يظهر الخل في النكاح، وعندنا لا يضر في النكاح، وهو قائم على حاله، كما هو مذهب علي. والحديث بظاهره يخالف أبا حنيفة، فأجاب بعض الشراح عن الحديث بأن المراد بالشرط الشروط الملآني من مقتضيات النكاح: مثل المهر، والنفقة، والسكنى، لا مطلق الشروط، فهذا الشرط يجب على الزوج استيفائها، أو يقال: إن المراد بالشروط مطلق الشروط بلا تخصيص، ولكن ليس في الحديث تصريح إذا لم يف بالشروط يضر نكاحه، بل في الحديث تشديد على الإيفاء، ونحن أيضا نقول: إنه إذا شرط أي شرط فعليه أن يفي به، لأن

شأن المؤمن الوفاء بما شرطه شعر:

مكن وعده اگر كردي وفاكن طريق بيوفاني رازها كن

وقوله تعالى: ﴿أوفوا بالعهد إن العهد كان مستولا﴾، ولكن إذا لم يف به فهل يضر نكاحه أم لا؟ فلا بحث عنه في الحديث؛ بل الحديث ساكت عنه.

قوله: «بتخير منهن أربعة» (حديث ١١٢٨) أي الأربعة المتقدمة في النكاح. هذا عندنا، وعند الشافعي بتخير أيتهن شاء، وكذا في الأخنتين، أولهما عند أبي حنيفة، وعند الشافعي أبتها شاء، ودليل حديث الأخنتين لم يبلغ أبا حنيفة، والله أعلم.

قوله: «كنا نعزل والقرآن يتزل» (حديث ١١٣٧) يعني كنا نعزل في زمان نزول الوحي ولم نمنع، فلو كان العزل حراما كما زعمت اليهود لمنعنا، فالحاصل أن العزل قبل أن تصير النطفة علقه ومضغة، فجاز عند إمامنا، إلا أن الحرية تستأمر لا محالة، وأما بعد العلق فلا يجوز، لأنه يدخل حيث تحت الوعيد ﴿وإذا الموءدة سملت بأي ذنب قتلت﴾، ولكن بعد الجواز، فالأولى أن لا يعزل وإن جاز.

قوله: «باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب» (حديث ١١٣٩) السنة والأولى أنه إذا تزوج البكر بأن يقيم عندها سبعا، وإذا تزوج بالثيب فإن يقيم عندها ثلاثا، ثم اختلف فيه، فقال الشافعي: ثم يقسم بينهما بالعدل، ولا يحسب هذه الأيام في الدور، وذهب أبو حنيفة إلى أن: عليه أن يعدل بينهما لعموم الأحاديث الواردة في هذا الباب، وإطلاق النصوص، ألا ترى إلى إطلاق وعيده عليه السلام: «من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما، جاء يوم القيامة وشقه ساقط»، وقوله عليه السلام: «اللهم هذا قسمتي فيما أملك، فلا تلمني فيما لا أملك» فمع هذا الوعيد كيف يذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي، وأما حديث الباب فلا يخالف إمامنا، لأن فيه هو: «أن يقيم عند البكر سبعا، وعند الثيب ثلاثا»، هذا القدر متفق عليه بين الإمامين، ثم بعد ذلك يعدل بينهما، ولا تصريح في الحديث على أنه لم تحسب تلك الأيام في الدور، بل نقول: عليه أن يعدل بينهما بأن يحسب تلك الأيام في الدور، يقيم عند الباقيات أيضا ثلاثا أو سبعا كما قام عندها، والدليل الصريح عليه قوله عليه السلام لأُم سلمة: «إن سبعت عندك، سبعت عندهن أيضا» نقله الضحاوي في معاني الآثار.

قوله: «باب في الزوجين المشركين يسلم أحدهما» (حديث ١١٤٢) إن أسلم أحد الزوجين، فلا يخلو إما أن يكونا في دار الإسلام أو في دار الحرب، فإن كانا في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الآخر الإسلام، فإن أسلم فيها والإفريق بينهما، ويكون الفرقة تطليقة بائنة، وإن كانا في دار الحرب، فلا يمكن هناك عرض الإسلام على الآخر، فحكمه أن لا يفرق بينهما مدة العدة، فإن أسلم في مدة العدة فيها، ولا يفرق بينهما، وإن انقضت العدة، ولم يسلم الآخر فقد وقع التفريق.

فهنا حديثان: حديث عمرو بن شعيب، وحديث ابن عباس، فحديث عمرو بن شعيب عليه عمل العلماء وإن كان ضعيفا، وحديث ابن عباس قوي كما قال الترمذي: لا بأس بإسناده، ولكنه مخالف لحديث عمرو بن شعيب، ومخالف لمذهب جميع العلماء، ولم يذهب إليه أحد، فإنهم قالوا: إن بعد انقضاء العدة في دار الحرب يجب التفريق.

وفي انقطاع النكاح الأول، وانعقاد الثاني كان قد انقضت مدة ست سنين، وفي بعض الروايات زائد عنده، وأبو العاص بن الربيع بمكة، وزينب بنت النبي ﷺ كانت بالمدينة، وكان مكة دار الحرب، وروي مكان «بالنكاح الجديد» «بالنكاح الأول»، وإما أن يقال: قوله عليه السلام: «بالنكاح الأول» رد زينب بنته على أبي العاص بن ربيع بسبب «النكاح الأول» بنكاح جديد، وإن كان قد انقضى بين النكاحين ست سنين، ولكن يشكل حينئذ قوله: «لم يحدث بينهما نكاحا»، فتأول البعض بأن معناه: ولم يحدث عليه السلام في مدة ست سنين نكاح زينب برجل آخر، بل كانت في تلك المدة بلا زوج، ثم زوجها بعد ست سنين بأبي العاص بن ربيع، واستنكف الأستاذ من هذا التأويل، وقال: الأولى أن يقال: إن قوله: «لم يحدث بينهما نكاحا» ليس من الحديث، بل من قول الراوي، وفسره به قوله «بالنكاح الأول». والله أعلم بالحقيقة.

قوله: «باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها» (حديث ١١٤٥) روي في رواية أخرى أن

ابن مسعود لما سئل عن هذه المسئلة فقال: لا أعلم في هذه المسئلة شيئا في كتاب الله، وسنته عليه السلام، فذهب فاسئل العلماء، فذهب السائل، ثم جاء، فقال: سألت العلماء ولم يجبني أحد، فقال ابن مسعود: إني أقول برأيي شيئا لم أسمع من أحد، فإن كان صوابا، فمن الله تعالى، وإن كان خطأ، فمني ومن الشيطان الرحيم، فاجتهد وقال ما قال، وشهد معقل بن سنان الأشجعي بتوافق اجتهاده بقضاء النبي ﷺ، وفرح، وروي عنه أنه قال: ما فرحت فرحة مثل هذا منذ أسلمت، ومذهب أبي حنيفة موافق اجتهاده بنص النبي ﷺ، مع أن النص خلاف الظاهر، والنصوص لا يكون شيء منها خلاف القياس، وما كانت خلاف القياس فهو بحسب الظاهر، وبإدري الرأي، فما قال العلماء: إن هذا النص مثلا خلاف القياس، فمعناه بحسب الظاهر، أو باعتبار بعض الأذهان.

قوله: «باب ما جاء لا تحرم المصصة والمصتان» (حديث ١١٥٠) فيه مذاهب: مذهب أبي حنيفة أن ما فتق الإماماء، فهو محرم بدليل «لا تحرم المصصة والمصتان»، وفي بعض الروايات: «ولا الإملاجة ولا الإملاجان»، ودليل الشافعي قول عائشة. وأما أبو حنيفة فيقول: أما ما قالت عائشة من نسخ رضاعات، وبقاء خمس، فلا يصح، لأنها قالت: إن آية خمس رضاعات كانت مكتوبة عندي، فجاءت الشاة وأكلت بغفاتي، إنا لا نجد في القرآن آية خمس رضاعات، ولو كانت لكتبت، علا إنا لو سلمنا أن آية خمس رضاعات ليست بمنسوخة فهي قرأة شاذة، والقرأة الشاذة لا توجب العمل عند الشافعي، فكيف يحتج بها علينا؟ ونحن نقول بنسخ قراءة خمس رضاعات، يعني كان في القرآن أولا حكم عشر رضاعات، ثم نسخ، فبقي لهم خمس رضاعات، ثم نسخ فبقي مطلق الإرضاع، يعني «أمهاتكم اللاتي أرضعنكم» ولم تعلم عائشة بنسخها، وكذا قوله عليه السلام: «لا تحرم إلا ما فتق الإماماء» لا يفرق بين القليل والكثير، ثم كل واحد من أصحاب المذاهب الثلاثة يخالفه ما استدلل به الآخر، فأحمد يخالفه ما استدلل به أبو حنيفة والشافعي، والله أعلم بالصواب بجواباته، والشافعي يخالفه «لا تحرم المصصة والمصتان» فأجاب أن معناه: لا تحرم المصصة المصتان ولا الإملاجة الخ، بل يحرم خمس رضاعات، أما أبو حنيفة فهو يقول: إن قوله ﷺ لا تحرم الخ يحمل على ما قبل نسخ عشر رضاعات، أو خمس، أو يقال: إنه لم ينسخ، بل باق حكمه بعده، ومعناه: لا تحرم وجود صرف المصصة والمصتان. بل المحرم ما فتق الإماماء من اللبن، فإن محض المص لا ينزل اللبن من الثديين؛ بل ينزل اللبن بعد مص وملاصقة، فاذا وصل إلى جوف الصبي فيحرم حينئذ.

قوله: «باب في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع» (حديث ١١٥١) ولا يجوز عندنا وعند الشافعي، فمعنى الحديث إما محمول على التفرؤ والاحتياط، أو يقال: إنه عليه السلام قال بطريق الوحي والإلهام، أو يقال: إنه مبني على خصوصيات النبي ﷺ. حرمة الرضاع عند الإمام ثبت في مدة ثلاثين شهرا، وعند البعض إلى الحولين، وعند البعض إلى أربعة أعوام، وعند البعض إلى اثني عشر عاما.

قوله: «باب خيار الأمة» (حديث ١١٥٤) أعلم أن الروايات اللاتي استدلل بها الشافعي لا تخالف أبا حنيفة، لأنه يثبت الخيار للأمة في كلا الحالين، أعم من أن يكون زوجها حرا أو عبدا، لأن عنده اعتبار الطلاق بالنساء، وإن لم يكن الاستدلال بها، فعلى تقدير التعارض في الروايات ترجح المذهب كما هو في الأصول، أو يقال: إنه لا تعارض بين الروايات، لأن زوج بريرة كان عبدا وحرا قبل عتقها، أما عبديته فكان قبل عتقها، وأما حرته فكان قبل عتقها متصلا بها، فمن روى: أن زوج بريرة كان عبدا، فغرضه بيان عبديته السابقة، ومن روى: أنه كان حرا، فغرضه قبيل عتقها. وحاله، يعني زوج بريرة: كان رجلا اسمه مغيث، من قوم بني المغيرة، وكان أسود اللون، وكان عبدا، وأما قبيل عتقها فكان حرا. وهذا من ألفاظ الحديث يعني: اسمه مغيث، وكان من قوم بني المغيرة، أسود اللون، كلها يشعر بأن الغرض بيان علامته وأحواله، لأنه كان وقت العتق عبدا، بل كان حرا. وهذا التطبيق يجري بين قولني ابن عباس وقولني عائشة أيضا.

قوله: «باب ما جاء من أن الولد للفراش» (حديث ١١٥٧) هذا هو مذهبنا، ومستنده حديث الباب، وكذا قضاءه عليه السلام في قصة عبد بن زمعة يؤيدنا، ويخالفه الشافعي. فلو كان أحد الزوجين في المشرق، والآخر في المغرب، وولدت بعد ستة أشهر،

وإن لم يكن وصال الزوج إليها في مدة ستة أشهر، فثبت نسب الولد من الزوج للحديث، وإن لم يقتضيه القياس، و صحح بعض العلماء بأنه يمكن بطريق خرق العادة أن يصل إليها من بعد المشرق، لكن إذا ثبت في النص، فلا حاجة إلى هذا التوجيه.

قوله: «باب ما جاء في كراهة أن تسافر المرأة» (حديث ١١٦٩) ورد في بعض الروايات ثلاثة أيام، وفي البعض يومين، وفي البعض يوم وليلة. ففيه فريقان: فريق قال بحرمة خروج المرأة، وحدها أعم من أن يكون سفر يوم وليلة أو ما فوقها، وما ورد في بعض الروايات من يوم أو يومين، أو أكثر، فلا تعارض فيه، لأن التصريح بالعدد لا يوجب الحصر، وعندنا السفر إن كان سفراً شرعياً يعني مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، وفخراً وحجاً حرام، وإن كان ما دونها كيوم أو يومين فحرام دون حرام، يعني فيه تشكيل كما في الكفر. مثاله: كما جاء في أبواب الصدقات في الروايات: لا تحل الصدقة لغني، و ورد في بعض الروايات «من كان عنده خمسون درهماً» و في بعضها «من كان عنده قوت يوم وليلة فلا تحل له السؤال»، فالتطابق بين هذه الروايات المتعارضة علينا أن من كان عنده نصاب شرعي - يعني مائتي درهم، فالمسئلة له حرام، وإن كان أقل من ذلك، فحرام دون حرام، يعني الأولى أن لا يسأل، فكذا هذا.

قوله: «الشیطان يجري مجرى الدم» (حديث ١١٧٢) له معنيان: أحدهما أن الشيطان له دخل تام، وقدرة كاملة على إغواء الإنسان، ويؤثر في البدن مثل الدم، فإنه يجري في جميع العروق، والثاني أن الشيطان مثله مثل الدم، كما أن الدم يجري في العروق ولا يحسه أحد، وهو من مقتضيات الطبيعة كالنفس، وحيله، كذلك الشيطان يقدر على الإنسان بحيث لا يحس الإنسان، فينبغي أن يحترز عن وساوسه، وحيله.

قوله: «فأمره أن يراجعها» (حديث ١١٧٥) لا شك في أن الطلاق أبغض المباحات، لا يجوز إلا في حالة الضرورة، وبعد الاتفاق على هذا القدر اختلفوا: فقال أهل الظواهر: لا يقع الطلاق في حالة الحيض، وذهب الجمهور إلى أن الطلاق في حالة الحيض يقع وإن كان مبغضاً، وما استدلوا به رواية ابن عمر بأنه طلق امرأته في حالة الحيض، فأمره عليه السلام بالرجوع، ولو لم يقع - كما قال أصحاب الظواهر - فما معنى الرجوع.

قوله: «باب البتة» (حديث ١١٧٧) هو من الكنايات، والكنايات تحتاج فيها إلى البتة، ومذهب أبي حنيفة فيه موافق لعمر، يعني إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثة فتلاثة، لأنه فرد حكمي، وإن نوى ثنتين ثنتين في حق الحرة، لا يجوز إلا إذا كان المرأة أمة، وموضعه الأصول.

قوله: «باب في المطلقة ثلاثاً، لا نفقة ولا سكنى لها» (حديث ١١٨٠) اعلم أن الخلاف في مطلقة الثلاث غير الحاملة، وأما الحاملة، فتجب لها النفقة والسكنى اتفاقاً، وفي المسئلة ثلاثة مذاهب، صرح به الترمذي: الأول: أنه لا يجب شيء لها، وهو مذهب أحمد، وإسحق، والحسن البصري، والشعبي، وعطاء، أخذوا بحديث فاطمة، والثاني: مذهب أبي حنيفة وسفيان: لها النفقة والسكنى، والمذهب الثالث بين بين، وهو مذهب الشافعي، وهو أن لها السكنى أخذاً بنص القرآن، وليس لها من النفقة شيء لحديث فاطمة. واستدل أبو حنيفة بفتوى عمر بن الخطاب في مجمع الأصحاب، ولم ينكره أحد: لا ندع كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وكذا قالت عائشة لما سئل عنها في زمان مروان، قالت: ألا تخافين يا فاطمة، وتبين تلك المسئلة، وأوقعت الناس في الضلال.

قوله: «باب لا طلاق قبل النكاح» (حديث ١١٨١) تفرد الشافعي في هذه المسئلة من الجمهور ولم يجوز التعليق، وقال: بلغوا كلامه بعدم وجود المحل، لأنه وقوع الطلاق قبل المثلث هنا، وأما عند أبي حنيفة يجوز، وعليها الجمهور، وإبراهيم النخعي، وغيره وتأويل الحديث منا أن في التعليق ليس وقوع الطلاق قبل المثلث كما قلتم، لأن في التعليق الحكم والسبب معلقان بالشرط، ولم يوجد السبب الآن حتى يلزم الإعتاق والطلاق قبل المثلث، بل نقول: إن السبب لم يتحقق بعد، بل يتحقق بعد وجود الشرط، ويلزم المحذور على مذهب الشافعي، فإن في التعليق يمنع تحقق الحكم عنده، وأما السبب فقد انعقد عنده لكنه غير مؤثر بالشرط الآن، و حيث أجاز إعتاق ما لا يملكه الآن، لأنه لو كان العبد مشتركاً بين الشركاء، فلو أعتق أحدهم حقه، فاعتق حق الجميع بإعتاقه مع أنه

لم يملك إيمانهم، وهل هذا إلا إعتاق ما لا يملكه ابن آدم، وأما عندنا فلا يعتق بمجرد الإعتاق؛ بل يعتق أحد إعتاقهم، أو المسمي، فما هو جوابه هنا فهو جوابنا في الطلاق.

قوله: «طلاق الأمة تطليقتان، و عدتها حيضتان» (حديث ١١٨٢) علم من الحديث مسئلتان: الأول: أن اعتبار الطلاق بالنساء لقوله: «طلاق الأمة» انخ فلو كانت أمة تحت حر، فليس له أن يطلقها ثلاثاً، لأن المحل محل لتطليقتين، والشافعي لا يسلمه، فهذا حجة عليه، الثاني: أن العدة بالحيض، والشافعي لا يسلمه، فهذا حجة عليه على أن بعض الروايات ورد فيها «أقروها حيضتان» فهذا يفسر ما في القرآن ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ بأن المراد من القروء: الحيض، كما قال الأحناف، لا كما قال الشافعي. **قوله: «باب الخلع»** (حديث ١١٨٥) هذا يخالف أبا حنيفة، فنقول في الجواب: الخلع طلاق (صغرى)، لأنه ثبت بنص القرآن كما أثبت أهل الأصول، ولأنه ورد في رواية: «الخلع طلاق» وكل طلاق عدتها ثلث حيض (كبرى)، ينتج الخلع عدتها ثلاث حيض علا أنه لا يثبت بهذه الرواية مذهب الشافعي أيضاً، وإن كانت الرواية ظاهراً يخالفنا أيضاً، لأن العدة عند الشافعي بالطهر، وورد في الروايات نقطة حيضة؛ بل هو يوافقنا فنقول: الحديث إما منسوخ وإما أن تاء في حيضة ليس للواحدة، لأن هذا ليس مطرداً كلياً. **قوله: «باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق امرأته»** (حديث ١١٨٩) قال الفقهاء: إن كان القصور من تزوجة فالإطاعة واجبة، وإلا فمستحبة.

قوله: «باب في طلاق المعتوه» (حديث ١١٩١) لا يقع الطلاق في حالة الجنون اتفاقاً، أما حالة السكر، فقد اختلف العلماء فيها، وقال الأحناف: إن كان السكر من محرقات الشرع، كالخمر، فيقع الطلاق زجراً، وإن لم يكن من المحرمات، فلا يقع. وعلم من قوله عليه السلام: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب» أن طلاق المكره واقع، لأن المكره أيضاً فرد لهذه الكلية، وعند الشافعي لا يقع طلاق المكره، فعليه حجة بهذا الحديث.

قوله: «باب في الحامل المتوفى عنها زوجها» (حديث ١١٩٣) إن سلم التعارض بين آيات القرآن يعني ﴿أربعة أشهر وعشراً﴾ و ﴿أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾، فأية الحمل ناسخة لأنها متأخرة.

قوله: «باب في كفارة الظهار» (حديث ١٢٠٠) المقدار الواقع في الحديث يخالفنا، لأنه لا بد من ستين صاعاً، ويخالف الشافعي، لأنه لا بد عنده من ثلاثين صاعاً، فإما أن يقال: إن تفسير الكتاب من الراوي، وكان في الواقع زائداً، ومعنى قوله عليه السلام: «أطعمه ستين مساكين» مع شيء آخر، لا أن يكتفي به، وثبت برواية أخرى أنه قد كان أعطى شيئاً آخر أيضاً.

قوله: «باب اللعان» (حديث ١٢٠٢) عندنا لا يفرق إلا بقضاء القاضي، ويؤيدنا حديث الباب، وأيضاً جاء في بعض الروايات: «أن رجلاً قال: يا رسول الله ﷺ إني طلقته، ولو لم أطلقها لكذبت عليها، ولم ينكر عليه السلام، فعلم أن الزوجة كانت محلاً لطلاق بعد اللعان، وأما الشافعي فقال: لا حاجة إلى تفريق القاضي، بل يقع التفريق بمجرد اللعان، فجميع ما ذكرنا حجة عليه، وأما قول الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم، إن تعلق بنفي الولد، والحاقه بأمه، فلا محذور، وإن تعلق بعدم تفريق القاضي، فليس بسديد، لأن فيه اختلافاً، وقد بينا».

قوله: «باب في عدة المتوفى عنها» (حديث ١٢٠٤) مذهبان: أن العدة في بيت زوجها أعم من أن يكون ذلك المكان مملوكه، أو موهوناً عنده، أو على الكراء، أو على غيره، وليس على ورثة الزوج نفقتها، ولها أن تخرج في طلب النفقة إن لم تجد منها بداً.

قوله: «الحلال بين» (حديث ١٢٠٥) يجب الاجتناب عما فيه شبهة الحرمة، وإلا ربما وقع الرجل في الحرام، كما أوضحه عليه السلام بطريق التمثيل، ولذا قال أصحاب الأصول: إذا تعرض المبيع والمحرم، فالترجيح للمحرم على المبيع.

قوله: «باب في بيع المدبر» (حديث ١٢١٩) مولى المدبر إن كان حياً، ففيه اختلاف بين الفقهاء؛ فقال الشافعي: يجوز بيعه، وقلنا: لا، إلا إذا باع القاضي، لأن له ولاية تامة، وهذا في المدبر المطلق، وأما المدبر المقيّد فيجوز بيعه عندنا حال حيات المولى، وبعد

معاته، ففي الحديث ليس حجة لأحد على بيع المذبر، فإن الحديث كما يخالفنا يخالف الشافعي، لأن المذبر بعد وفات المولى يصبر حراً، وبيع الحر لا يجوز عند أحد، لا عندنا ولا عند الشافعي، فالمذبر المذكور إن كان مطلقاً، فيبعه من خصوصياته عليه السلام، وإن كان مقيداً فلا حجة علينا.

قوله: «باب ما جاء في تلقي البيوع» (حديث ١٢٢٠) الكراهة فيما إذا كان يتضرر أهل البلد أو البائع، وإلا فلا، وكذا اختيار الفسخ إنما يكون إذا اشترط، وأما بدون الاشتراط فلا، أعم من أن يكون الغبن فاحشاً، أو بسيراً، وكذا الحال في بيع الحاضر للبادي.

قوله: «باب المحافظة والمزاينة» (حديث ١٢٢٤) على الحديث لم يعمل الشافعي مثل أبي حنيفة، لأن الشافعي جوز العرايا، وهو قسم من المحافظة، والنهي مطلق، وأجوبة العرايا مذكورة في العرايا. وأما بيع البر بالسل، فيجوز عند الجمهور، لقوله ﷺ: «إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون بدا بيد»، وأما القياس على بيع الرطب بالتمر، فانهي على طريق الأولوية، لأنه لا يجوز، لأنه نقل في الطحاري: أن معمر بن عبد الله كان يمنع بيع القمح بالتمر، فإذا سئل عنه، فقال: إني أخاف أن يضارعه، وأما بيع التمر بالرطب فيجوز عندنا، وعند الجمهور، والشافعي، وصاحبي أبي حنيفة لا يجوز، وجواب أبي حنيفة للفقهاء: أنهما لا يخلوا إما أن يكون من جنس واحد أو جنسين، إن كان الأول فيجوز بأول الحديث، وإن كان الثاني فيجوز بآخر الحديث، وأما للمحدثين: فكما روي عنه أنه دخل رباً، فسأل عنه المحدثون عنه جواز البيع، واستندوا في عدم الجواز بحديث زيد أبي عياش، فقال لهم: زيد أبو عياش ضعيف، فأحسنوا عليه الثناء، أيضاً روي في غير رواية الصحاح، ظني أنها في دار قطني، وزاد فيها نسبة، وبيع الرطب بالتمر نسبة، لا يسلمه أبو حنيفة، وكذا البيع قبل بدو الصلاح جائز عند الإمام ويخالفه رواية الباب، والجواب: أن النهي عنه على سبيل الشفقة، كما روي في بعض الروايات: «أنه ﷺ نهى عنه مشورة» أو النهي عن البيع قبل بدو الصلاح في بيع السلم، كما روي عن ابن عمر أنه سأله انتخلي عن السلم فقال: نهى عليه السلام عن بيع النخل حتى يواكل، أو معنى بدو الصلاح، يعني قبل وجود الثمار، وثو كان هذا، فيسلمه أبو حنيفة، لأنه بيع المعدوم، كذا قال الطحاري.

قوله: «نهى عن بيع حبل الحبل» (حديث ١٢٢٩) يحتمل معنيين: أحدهما أن يكون حبل الحبل مبيعاً وذا لا يجوز، لأنه بيع المعدوم، والثاني: أن يكون حبل الحبل أجل أداء الأثمان، وهو ليس موجوداً وقت العقد، ولا يتحقق بتحصيله، لأنه يمكن أن يموت المبيع قبل الحمل.

قوله: «باب بيع الحيوان بالحيوان» (حديث ١٢٣٧) عقد بيع الحيوان بالحيوان بعد أن يكون بدا بيد جائز عندنا، أعم من أن يكون متفاضلاً أو متساوياً، ولا يجوز نسبة كما يترعر عنه رواية بيع عبيدين بعبد، لأنه ربا، وعند الشافعي يجوز كيف ما كان، أعم من أن يكون نسبة، أو بدا بيد، متفاضلاً أو متساوياً، وحمل رواية نهى النسبة على النسبة من الجانبين، لأنه عليه السلام نهى عن بيع الكالي بالكالي. ولكن هذا ليس بسديد، لأنه ما ورد في رواية جابر أنه لا بأس به بعد أن يكون بدا بيد، فالظاهر أن المراد به أن يكون مقابلاً للنسبة من جانب واحد، وأيضاً روايات النهي قوليات، وروايات الجواز فعليات، وأيضاً الروايات الناهيات محرمات، والمجوزات مباحات، فقاعدة أهل الأصول يقتضي ترجيح هذه على تلك.

قوله: «باب البيع بعد التأخير» (حديث ١٢٤٤) الشرة عندنا تابعة للأشجار على كل حال للبائع قبل التأخير وبعده، وعند البعض بعد التأخير لا يكون تابعاً كما هو مدلول الحديث، وفي التأخير تكون تابعاً.

قوله: «باب البيعان بالخيار» (حديث ١٢٤٥) أعلم أن الأصل في هذه المسئلة: أن الشافعي يثبت للبائع وللمشتري بعد انعقاد البيع خيار المجلس، وأبو حنيفة لا يسلمه، وأكثر الروايات موافق للشافعي، فمعنى ما لم يفرقا عنده: التفريق بالأبدن، ومعنى «أو يختار»: أن يقول كل واحد من البائع والمشتري بعد انعقاد العقد: اخترت الثمن أو المبيع، فبعد هذا القول لا يبقى لأحد الخيار، أو

المراد بالخيار خيار الشرط، يعني ليس لهما الخيار بعد انعقاد العقد إلا إذا اشترط في العقد خيار الشرط، فحينئذ لكل منهما خيار البتة، والمعنى الأول يقرب إلى الذهن بالنظر إلى الروايات، فتأويل الروايات المخالفة لنا: أن المراد بالخيار خيار المجلس، إلا أن المراد بالتفرق: التفرق بالأقوال، أو يقال: إن المراد بالخيار خيار القبول، فالمراد من التفرق بالتفرق بالأقوال، وإنما احتيج إلى تأويل الروايات لئلا يلزم خلاف القاعدة الكلية الشرعية، وهي: أن مدار إتمام انعقاد البيع على أهلية المتعاقدين، ومحلية المعقود عليه، وعدم ما يفسد البيع أو يبطله، وصدور الإيجاب من الأول، والقبول من الثاني، فبعد وجود هذه الأمور لا يتوقف البيع على أمر آخر، كما رأينا في الإجارة، والإعارة، والنكاح، وغيرها من العقود، فكذا فيما نحن فيه، لو ترك الروايات بلا تأويل يلزم خلاف هذه القاعدة، وأما قول الترمذي: بأن ابن عمر أعلم بمعاني الحديث، لأنه روايته مسلم بلا ريب فيه، لكن لا يلزم من هذا القدر مرجوحية مذهبه، وراجحية الشافعي، لأنه مستدل، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. فأقول: يمكن أن يكون لم يتعين عند ابن عمر معنى من المعاني التي ذكرنا معنى خيار المجلس، أو خيار القبول، والتفرق بالأبداً أو الأقوال، لأنه كان يقوم احتياطاً، وهذا، وانقاء، ونقول: إنه يمكن أن يكون مذهبه مثل مذهبه من عدم إثبات خيار المجلس، وانعقاد العقد بعد التفرق بالأقوال، إلا أنه كان يقوم الزاماً للحجة على خصمه، لأنه يمكن أن يكون خصمه ممن يرى خيار المجلس، فكان يقوم ابن عمر لئلا يلزم عليه الحجة من جهة مذهبه، وإن كان مذهبه عدم اختيار المجلس، فمجرد قيام ابن عمر لا يفيد الشافعي لاحتمال ما ذكرناه، وأما الاستدلال برواية أبي برزة الأسلمي فليس بصحيح، لأن روايته لا يستقيم معناه على طرز الشافعي، فكيف يحتج بها علينا، لأنه روى هذه الرواية مفصلة بأنه كان في السفر مع الناس، فابتاع الرجلان في فرس، والفرس كان مربوطاً على حاله في بيت البائع، ثم بعد ساعة ذهب المشتري إلى تسريحه، فقال البائع: لا أجيز البائع، فذهب إلى أبي برزة الأسلمي في السفينة، فاختصما عنده، فقال: لا أراكما افرقتما،

فبعد هذا التفصيل لعلك علمت عدم صحة استدلال الشافعي بحديث أبي برزة الأسلمي؛ بل هو مضمحل لمذهبه، لأنه يقول: إن بعد الافتراق بالأبداً لا يبقى الخيار، وفي قصة ذكرناها، يأبى العقل السليم، والفهم المستقيم من أن يقول بعدم الافتراق في يوم وليلة، وكيف يتغمض عن الحوائج الضرورية، والصلاة، والأكل، وغيرها، ومع قطع النظر عن جميع هذه الضرورات الموجبات للافتراق ذهب المشتري عن مجلس العقد، وتسريحه الفرس مصرح بها في الروايات، فلا يمكن أن ينكره الشافعي، فبعد هذا الافتراق قال أبو برزة الأسلمي: لا أراكما افرقتما، وهو ليس بمذهب الشافعي، فروايته مضر له لا مؤيد له.

ثم بعد هذا قال الإمام الطحاوي في الاستدلال على مذهبه بقوله عليه السلام: «لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله» حاصله: أنه لا يصح أن يستدل الشافعي بهذا القول على مذهبه، بل هو يؤيدنا، لأنه فيه نهي عن الافتراق خشية الإقالة، والإقالة رفع العقد بعد أن يتم، فعلم أن العقد قد تم، ولزم بمجرد قول البائع، والمشتري، وإلا لما صح إطلاق الإقالة، ثم اعترض الطحاوي بهذا القول على مذهب الشافعي بأنه: لو كان معنى قيام ابن عمر كما قال الشافعي فيلزم الاعتراض على ابن عمر بهذا القول، وأما على طرز أبي حنيفة فلا، ولم يرض باستدلاله في مقابلة نصوص الشافعي.

فالحاصل أن ههنا ثلاث مذاهب: الأول مذهبه وهو: أنه يلزم العقد بمجرد الإيجاب والقبول ولا يبقى خيار المجلس، والثاني مذهب الإمام الشافعي، وهو: أنه ينعقد العقد، وينتهي الخيار، خيار المجلس، والثالث مذهب أصحاب الظواهر والمحدثين، وهو: أنه لا ينعقد العقد أصلاً، لقوله عليه السلام: «لا يبيع بينهما ما لم يتفرقا».

قال شيخنا مدظله: الأولى بالتحقيق أن يقال: إن أبا حنيفة أيضاً يسلم خيار المجلس كما يسلم الشافعي على سبيل التبرع والإحسان، لا على سبيل الوجوب، والالزام، وإلا لتعارض كثير من الروايات، فنقول: إن ما ورد في الروايات: «ما لم يتفرقا ويختارا» معناه: أنه ينبغي للمؤمن أن يخير أخاه المؤمن بعد انعقاد العقد حتى يتفكر في نفعه ونقصانه، فيختار المبيع أو يدعه، كقوله عليه السلام: «من أقال أقاله الله تعالى يوم القيامة»، كذا قوله عليه السلام: «المؤمن أخو المؤمن لا يخذله»، وإن كان ليس بلام عليه، وقرائن هذا

التوجيه موجودة في الأحاديث، منها قصة كعب: أنه ارتفع صوته في مسجده عليه السلام، حين طلب دينه من مديونه، فسمع عليه السلام صوته فخرج، فقال: «يا كعب ضع دينك»، وقال لمديونه: «أعط ما بقي»، فكل واحد يسلم أن هذا الحكم كان بجهة التبرع والإحسان، وليس فيه أن القاضي يحكم في مثل هذه المقدمة بهذا الحكم، ويتلف حقوق الناس.

وكذلك في قصة شراح حرة أن الأنصاري وابن عمته عليه السلام، يعني الزبير، اختصما عنده عليه السلام في ماء الشراح، فقال عليه السلام تبرعا على الأنصاري للزبير: «إذا استقيت أرضك فترك الماء له» فلم يفهم الأنصاري تبرع النبي عليه السلام به، وغضب، فقال للنبي عليه السلام: إن كان ابن عمك، فغضب عليه السلام عليه، وقال للزبير: «عليك أن توفي حقتك ثم اترك له»، فكل واحد يسلم أن أول حكمه عليه السلام كان تبرعا لا قضاء. والثاني: كان قضاء، فكذا فيما نحن فيه، لو يحمل الإجازة في خيار المجلس على التبرع والإحسان فليس بعيد، فعلى هذا الطرز لا يرد الاعتراض على الشوافع بحديث أبي هريرة الأسلمي، لأن معنى قول أبي هريرة: إني لأراكما افترقتما، يعني ينبغي للبايع أن يأخذ فرسه ويعطي أثمان المشتري له، لأنه لم يفترق بعد افتراقا بعيدا، ولم ينتفع بالأثمان، ولم يتصرف فيها، ونادم ببيعه، وقد قال عليه السلام: «من أقال نادما ببيعة أقال الله عزرائله يوم القيامة»، وكذا قال: «للمسلم حق على أخيه المسلم»، وحينئذ لا يرد الاعتراض على ابن عمر بقوله عليه السلام، لأن الأمر كما قلنا كان للتبرع، والمتبرع أمير نفسه، إن شاء تبرع، وإلا فلا، ما على المحسنين من سبيل، وأبضا لهذا التوجيه قرينة أنه جاء في رواية الترمذي، وأبي داود، والنسائي قوله: «ما لم ينفرقا أو يختارا» ثلاثا، وزاد البخاري: ثلاث مرار، فلو لم يحمل الروايات على المعنى الذي ذكرنا لم يستقم معنى هذه الرواية على مذهب الشافعي، لأن الخيار فيه ثلاث مرات، ولا يقوله أحد، ولا يسلمه الشافعي، بل يكفي عنده القول مرة واحدة، فعلم أن هذا تأكيد على جهة التبرع والإحسان.

قال شيخنا: هذا المعنى الذي ذكرناه لم أجد في كتاب، وإن لم يقدح في حسنه إلا أن ابن حجر نقله في فتح الباري بعد رد دلائل الحنفية، وقال: هذا الاحتمال بعيد، والعجب مثل هذا المتبحر أنه كيف يقول ببعد هذا الاحتمال الذي هو موافق للرواية والدراية، والله أعلم بما في صدور العباد، والشافعي أرنكب في كثير من المواضيع الاحتمال الأبعد من هذا الاحتمال، ولم يقدح عليه ابن حجر، وللناس فيما يعشقون مذاهب.

أو يقال: إن الخيار كلي مشكك، فبعض أفراده أقوى، وهو بعد قيام المتعاقدين عن مجلس الخيار. وقوته، لأنه لا خيار لأحد المتعاقدين حينئذ، وأضعفه وهو قبل الإيجاب والقبول، وضعفه، لأن فيه الخيار لكل واحد من المتعاقدين على سبيل الاستقلال، وبين وبين، وهو بعد انعقاد العقد قبل تفرق الأبدان، فهو أقوى بالنسبة إلى الثاني، وأضعف بالنسبة إلى الأول، ووجه ضعفه: أنه ليس كل واحد مستقلا على الفسخ. ولكن إن رضي الآخر فله أن يفسخ فحينئذ يسلم أبو حنيفة أيضا خيار المجلس. يعني إن أجاز الآخر لا مستقلا أو يقال: إن الخيار ذو جهتين: جهة الانعقاد وجهة الفسخ، فلكل من العاقدین خيار انعقاد العقد، فإن اتفقا على انعقاد، فبئذ، وإن اتفقا على الانقاس، فبئذ، وإن اختلفا، فالشافعي يرجع جانب الفسخ، ونحن جانب الانعقاد، والحديث ليس بمصرح لترجيح، بل المرجح القياس، فنحن لا نركب خلاف الحديث، بل نخالف قياس الشافعي، وقياسه ليس بحجة علينا.

فالحاصل أن مسألة الخيار من مهمات المسائل، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور، وكثيرا من الناس من المتقدمين والمتأخرين صنفوا رسائل في ترديد مذهبه في هذه المسئلة، ورجح مولانا الشاه ولي الله المحدث الدهلوي قدس سره في رسائل مذهب الشافعي من جهة الأحاديث والنصوص، وكذلك قال شيخنا مدظله، يترجح مذهبه، وقال: الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي في هذه المسئلة، ونحن مقلدون، يجب علينا تقليد إمامنا أبي حنيفة، والله أعلم.

قوله: «لا يفرقن عن بيع إلا عن تراص» (حديث ١٢٤٨) لا يخالفنا كما قدمنا من تقرير مذهبه، يعني ينبغي أن لا يفرق المتعاقدان إلا عن رضا تمام، فإن لم يرض أحدهم فعلى الآخر أن يفسخ تبرعا وإحسانا، وإن كان بعد انعقاد العقد، وكذا قوله عليه السلام:

«أعربا» لا يضر أبا حنيفة، لأنه عليه السلام أولى بالمؤمنين بالفضل، كما جاء «إنا نستحق بمكارم الأخلاق».

قوله: «ولا خلاية» (حديث ١٢٥٠) ههنا مسئلتان: الأولى، هل العاقل البالغ الحر يحجر عليه أم لا؟ فقلنا: لا، وقال الشافعي بالحجر على السفه، واستدل بحديث الباب أنه عليه السلام منعه عن البيع والشراء، وهذا الاستدلال لا يصح، لأن حجره عليه السلام عليه كان شفقة و مروءة عليه، وعلى ماله، لما جاء أقاربه يشتكون إلى النبي ﷺ، لا حكما وقضاء، فلما قال: لا أصبر يا رسول الله لما أجازه عليه السلام مع أنه مصرح أنه عليه السلام أجازه بعد عدم صبره، وللقاضي أن يصون قضاءه مهما أمكن، لا أن يقضي ساعة، وينقض تارة، وشأن القضاء أعلى وأرفع منه، فضلا عن قضاء النبي ﷺ، والثانية أنه هل ثبت بمجرد قوله لا خلاية الخيار؟ فقال بعض أهل العلم: ثبت، وإلا لصاع التقييد به، ويلغو الكلام، وقال الجمهور: منهم الشافعي، وأبو حنيفة: لا يثبت بمجرد هذا القول، والحديث بظاهره يخالفهم، فأجاب الشراح بأن ثبوت الخيار بهذا القول فقط من خصوصيات ذلك الرجل، والأولى في الجواب أن يقال: إنه جاء في رواية الحاكم: «لا خلاية، ولي الخيار ثلاثة أيام» فثبت الخيار بهذا الكلام، لا بمجرد القول أي بلا خلاية، وأما القول بأنه لو لم يثبت الخيار بهذا الألفاظ للزم إلغاء التقييد، وتضييع الكلام، فلا تسلمه، لأن فوائد التقييد ليست بمنحصرة فيما قالوا حتى يلزم من نفي إلغاء التقييد وتضييع الكلام: بل للتقييد فوائد لا تعد ولا تحصى، وأعلى الفوائد ههنا أنه إذا كان المشتري مثلاً من من لا يعرف فنون البيع، ويقول وقت الشراء والبيع لخصمه: إني غير واقف بفنون المعاملة، ولا أعلم موجبات الخسران والمنافع، واتكلت على دينك، وفرضت أمري في تلك المعاملة اليك، وأنت تعلم بما فعي ومضاري، فاعمل لي معاملة الصديقين، الخائفين من الله تعالى، فلا محالة يتأثر البائع من هذا الكلام، ويعامل معه معاملة المخلصين الصديقين، يدفع عنه مضاره، ويجلب إليه منفعه، فلهذه الفائدة قاله ﷺ: «قل: لا خلاية» فلا يلزم إلغاء الكلام، وهذا الجواب مع قطع النظر عما روينا من رواية الحاكم، فإنه جواب آخر.

قوله: «باب في المصرة» (حديث ١٢٥١) ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر الحديث، وقلنا يرجع نقصان، والحديث بظاهره يخالفنا، فأجيب عنه بوجه: الأول ما أجاب صاحب نور الأنوار بأن: راوى الحديث أبو هريرة، وهو غير مجتهد، ورواية غير المعجته متروك في مقابلة القياس، وقال شيخنا مد الله ظله: هذا الجواب من قبيل توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله، فإن من دأب الإمام أبي حنيفة أنه يترك القياس في مقابلة قول الصحابي، فضلا عن أن يبين حديث النبي ﷺ، كما صرح به المحققون من علمائنا. الثاني ما أجاب ابن عمر بأن: الحديث منسوخ، وناسخه قوله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، فلما حكم عليه السلام بانقطاع الخيار إلا لمن استثناه بقوله «إلا بيع الخيار»، فعلم أنه لا خيار لأحد، ورده الإمام الطحاوي: أن بيع المصرة داخل في ما استثناه عليه السلام بقوله: «إلا بيع الخيار»، لأن المصرة من جملة العيوب، ورد البيع بخيار العيب مشروع في الشريعة، لا يقول أحد بنسخه.

الثالث ما أجاب عيسى بن أبان: بأن حكم حديث المصرة في وقت ما كان العقوبات يؤخذ بها الأموال، كما روي عن النبي ﷺ في الزكاة: «من أدى طائعا فله أجرها، وإلا أخذناها منه، وشطر ماله غرمة من غرمات ربنا عز وجل»، وكما قال في سارق الثمرة التي لم يحرق: «فإنه يضرب جلدات ويغرم مثلها»، ثم لما نسخ الله الربوا، وردت الأشياء إلى أمثالها، إن كان مثليا، فمثل، وإن كان من ذوات القيم، فقيمة، فنسخ حكم المصرة أيضا، والعقوبة فيه هي أن يبقى اللبن عند المشتري، ويرد إلى البائع صاعا من طعام، ولا ينظر إلى أن صاعا من طعام هل يساوي اللبن أم لا؟ فلو كان اللبن زائدا من الطعام، وأضعافا مضاعفة، فيسلم إلى المشتري عقوبة للبائع الفاعل هذا الفعل الشنيع، ولم يرض أبو جعفر بهذا الجواب أيضا.

الرابع ما أجاب الطحاوي: بأن الحديث منسوخ، ووجه النسخ أنه يخالف النصوص الصريحة من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، والقياس: بل الأقيسة.

أما كلام الله تعالى، فلقوله تعالى: ﴿فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ وأما كلام النبي ﷺ، فقوله ﷺ ونهيه عن بيع الدين بالدين، وفي المصرة بيع الدين بالدين، وجهه أن المشتري إذا حلب اللبن يومين أو ثلاثة أيام، وأهلكه، ثم رد الشاة على بائعه،

ووجب الصاع من الطعام ديناً في ذمته بدل اللين الذي هلكه، فكان ديناً عليه، فهذا بيع الدين بالدين، وقد نهى عنه ﷺ، وكذا يخالف قوله ﷺ: «الخراج بالضمان»، والغنم بالغرم، فعلى مذهب الشافعي يلزم خلاف هذه النصوص، لأن الشاة لو هلكت مثلاً في تلك الأيام الثلاثة، لهلكت من مال المشتري، وهذا بالاتفاق بينهم. فلما كان الضمان والغرم على المشتري، فيجب أن يكون الخراج، والغنم له عملاً بالنصوص. كما لو اشترى رجل عبداً، واشتغله، ثم رده على بائعه فغلته لمشتري، وكذا لو اشترى شاة، وأحلب لبنها أياماً، ثم ردت على البائع بعيب آخر، فاللين للمشتري بلا شيء، فكذا فيما نحن فيه، نقول: اللين للمشتري بلا شيء، وكذا يخالف قاعدة الضمان، لأن الضمان بالمثل، أعم من أن يكون صورياً أو معنوياً، فصاع الطعام ليس مثلاً صورياً للين، وهذا ظاهر، ولا معنوياً، لأن المثل المعنوي عبارة عن قيمة الشيء، وصاع الطعام لا يساوي قيمة اللين على كل حال، فإنه لم يفرق في الحديث أن الصاع عوض لبن يوم أو يومين، أو عوض لبن شاة أو بقرة، والمشتري قد تكون شاة، وقد تكون بقرة، وقد تكون ناقة، والصاع لا يساوي قيمة لبن كل شاة، للفتاوت بين ألبانها بالقلّة والكثرة، فضلاً أن يساوي لبن ثلاثة أيام، أو لبن الناقة والبقرة، وأيضاً الحديث مخالف لمذهب الشافعي أيضاً، لأن مذهبه أن يرد صاع التمر أو الشعير فقط لا غير، وفي الحديث أمر مطلق سوى السمراء في رواية أبي هريرة التي احتج بها، وأيضاً الحديث مخالف لقواعد خيار العيب يتحقق فيها ثلاثة صور: الأولى: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع بدون أن يحدث عند المشتري عيب، يتعين الرد.

الثاني: أن يظهر عند المشتري عيب كان عند البائع، وقد حدث عيب في يد المشتري أيضاً، ففي هذه الصورة لهما خيار، إما الرجوع بالنقصان، أو الرد.

الثالث: أن يزيد المشتري في المبيع، مثلاً اشترى ثوباً فخاط أو أصبغه، ففي هذه الصورة إن لم تراضيا على الرد، فليس للبائع أن يأخذ، لأن امتناع الرد ههنا لحق بعد؛ بل يتعين الرجوع بالنقصان، فصورة الشاة صورة ثانية، لأنه حدث عيب عند المشتري، وهو إخراج اللين عن الضرع، وكان معيباً بعيب كان عند البائع، فحكمها الرجوع بالنقصان، أو الرد إن تراضيا، لا الرد ورد صاع من التمرة، والشعير.

فبسبب ما ذكرناه من الرجوع تركنا حديث المصراة، والله أعلم، أو يقال: إن الحكم برد الشاة ورد تمر، أو صاع شعير معها ليس قضاء وجوباً، بل تبرعاً ومصالحة، يعني لما ظهر عيب عند المشتري، ورد المعيبة، فعليه أن يرد معها صاعاً من طعام بدل ما انتفع بلبنها، لئلا يضيع مال أخيه المؤمن، فلا يخالف بهذا المعنى أبو حنيفة.

قوله: «باب في اشتراط ظهر الدابة عند البيع» (حديث ١٢٥٣) جوز أحمد وإسحق الاشتراط في البيع نظراً إلى ظاهر الحديث، وقال الإمام مالك: إن كان المسافة يسيراً قليلاً، فيجوز، وإلا فلا، وقال الإمام أبو حنيفة بعدم جواز الاشتراط مطلقاً، لأنه عليه السلام نهى عن بيع وشرطين، وجاء في بعض الروايات نهيه ﷺ عن بيع وشرط، وكذا نهيه عليه السلام عن صفقة في صفقتين، والروايات الواردة في هذا الباب متخالفة ومتعارضة ظاهراً، جمعها البخاري في مصنفه، علم من بعضها أن النبي ﷺ أباح ظهره بعد البيع، وعلم من بعضها أن النبي ﷺ أجاز على طلب جابر، وعلم من بعضها الاشتراط، فعين أبو حنيفة واحدة منها، وتناول في الباقيات، بأن جابراً لما أراد البيع اختلج في صدره أني كيف أصل المدينة، فقال له عليه السلام: «سأبيع لك ظهرها»، أو يقال: إن النبي ﷺ أعطاه عارية بعد البيع، كما قال جابر في رواية: أفقوني ظهرها.

قوله: «باب في الانتفاع بالرهن» (حديث ١٢٥٤) عند أبي حنيفة لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون، وظاهر الحديث يخالف أبا حنيفة، فأجاب الطحاوي بأنه لا دليل في هذا الحديث على جواز الانتفاع بالمرهون، لأن فيه على الذي يشرب ويركب نفقة، ولم يبين من الذي يركبه ويشرب اللين، ولو سلم كما جاء في بعض الروايات مصرحاً، فنقول: إن هذا حكم من قبل نسخ الربوا، فقد نهى عليه السلام بقوله: «كل فرض جر نفعاً فهو حرام»، وكذا نهى عن بيع المعدوم، وفيما نحن فيه يلزم بيع المعدوم،

وهو باطل، لأن المرتهن لما عين الشيء فهو في ذمته من نفقة المرهون بدل الدين الذي يشربه، فهو بيع معدوم، لأن البيع قد انعقد الآن، والمبيع معدوم لأنه في الضرع، وبيع الدين في الضرع ليس بصحيح.

قوله: «باب في المكاتب» (حديث ١٢٥٩): ترك أبو حنيفة الروايات الثلاثي فيها تجزي العتق، وقال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فالروايات الثلاثي ذهب إليه أبو حنيفة رويت بطرق متعددة، ومن أقوال الصحابة أيضا: فعنها ما قال عمر بن الخطاب: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وكذا قال ابن عمر، وزيد بن ثابت، وعبد الله، وكذا قالت عائشة، وأم سلمة، وأورد الإمام الطحاوي قياسا نذكره، وهو: أن الصحابة لما اختلفوا في هذا الباب، وكل قد أجمع على أن المكاتب لا يعتق بعقد الكتابة، وإنما يعتق لحالة ثانية، فقال بعضهم لتلك الحالة: هي أداء جميع بدل الكتابة، وقال بعضهم: هي أداء بعضها، وقال البعض: يعتق منه بقدر ما أدى من مال الكتابة، فكل قد أجمع أن المكاتب ليس مثل المعتق على ما يعتق في الحال قبل أن يؤدي شيئا، وسائر الأشياء لا تحب بنفس العقد، وإنما تجب بحالة أخرى كما في المكاتب، فرأينا أنه إذا بيع شئ، فلا يجب بنفس العقد على البائع تخلية المبيع، وتسليمه المشتري ما لم يقبض جميع أثمانه، وكذا الرهن، ليس نه المرهون ما لم يؤد جميع بدل الرهن، فكذلك يجب أن لا يعتق المكاتب ما لم يؤد جميع بدل الكتابة، قياسا على ما ذكرنا.

قوله: «باب إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه» (حديث ١٢٦٢): لا خلاف في أن من وجد سلعة بعينها فهو أحق بها من غيرها، إلا أنهم اختلفوا في «بعينها»، فقال أبو حنيفة: من أفراد بعينها المرهون، والمقبوض على سوم الشراء، والودعة، والمغصوب، والإعارة، والإجارة، لا المبيع، وقال الشافعي: المبيع أيضا، فهذا مختلف، ووجه أبي حنيفة: أنه ورد في هذا الباب روايات: أن من وجد سلعة بعينها، فهو أحق بها ما دام المتعاقدان، وفي الأخذ الثمن، فبعد التأمل في جميع الروايات يظهر وجه الاشتراط، وهو: أنه إذا أتم تباع لزم العقد، فحينئذ لا يبقى بعينها، كما روي في قصة بريدة: أن تبدل الأحكام بوجوب تبدل الأملاك، والبيع تتم إذا أخذ البائع الثمن، أو مات أحدهما، فلذا قال أبو حنيفة: إنه لم يدخل المبيع في بعينها.

قوله: «باب في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له» (حديث ١٢٦٣): ههنا مسئلتان: تحليل الخمر، وأن الخمر بعد التحليل هل يبقى طاهرا أو نجسا؟ ففي المسئلة الأولى مذهب أبي حنيفة: أن التحليل جائز لكنه لا يستحب، وفي المسئلة الثانية عند الإمام أبي حنيفة يصير طاهرا، سواء صار بنفسه، أو بصنع أحد. فيرد الاعتراض: أنه لما كان التحليل جائزا قسم حكم عليه السلام بتضييع مال اليتيم، وإن تضييع مال اليتيم قبيح؟ فأجيب: إنما يكون قبيحا إذا لم يكن لحكمة ومصنحة شرعية، وههنا ليس كذلك، أو يقال: إن الخمر ليس من الأموال في حكم المسلم، أو يقال: إنه عليه السلام أمر بإهراقه زجرا وتأكيذا، لأنه كان أول زمان تحريم الخمر. وأما مناسبة الحديث بترجمة الباب في النهي أنه لو كان بيع الخمر يأمر المسلم ذميا جائزا بلا كراهية لأمره عليه السلام ذميا ببيع خمر اليتيم.

قوله: «لا تخن من خائنك» (حديث ١٢٦٤): ذهب بعض العلماء وقالوا: إذا وجد الرجل مال غاصبه، أو سارقه من جنس ماله، أو غيره، فلا يأخذه لقوله عليه السلام: «لا تخن من خائنك». وذهب إمامنا أبو حنيفة فيه إلى تفصيل، وهو: إن وجد من جنس ماله و نوعه فياخذ، ويتملك، وإن لم يكن من جنسه، فليس له أن يتصرف فيه إلا أن يجسه مثل المرهون حتى يستوفي حقه، لأن في غير الجنس بدل من البيع، وبيع مال الغير لا يجوز.

قوله: «إن العارية مؤداة» (حديث ١٢٦٥): يسلمه أبو حنيفة، إلا أنه لا يلزم منه الضمان، لأن معناه: إن كان العارية موجودة فمؤداة، وأما إذا لم تكن موجودة فحكمها لم تذكر في الحديث، بل إذا تعمق النظر، فتعلم من مقابلة الدين مقضى بقوله: «العارية مؤداة»، يثبت به مذهب أبي حنيفة، لأن الأداء إنما يكون في عين الواجب، والقضاء إنما يجب في الذمة، وعند الإمام أحمد، والشافعي يجب الضمان في العارية، وعند أبي حنيفة إلا إذا تعدى المستعير، فحينئذ يجب، وقال قتادة: إن الحسن نسي: لكن نقول:

مانسي، بل كان مذهبه مثل أبي حنيفة أنه لا يجب الضمان، ولا تصريح في الحديث بوجوب الضمان حتى يتيقن بنسيان الحسن، بل فعله كان بيانا للحديث، فحيث يفتي مذهبا قوة شديدة، فإن كلهم اتفقوا أن فعل الراوي بيان لمرويه حتى قال في مواضع في كتابه.

قوله: «باب في كراهية بيع المغنيات» (حديث ١٢٨٢) إنما يكره البيع والشراء إذا كان بغرض الفناء، وإن كان لأخر فيجوز.
قوله: «باب أن يفرق بين الأخوين» (حديث ١٢٨٣) هذا مشروط بكونهما صغيرين، أو أحدهما صغيرا، والآخر كبيرا.
قوله: «باب في من يشتري العبد فيستغله» (حديث ١٢٨٥) مضمون حديث الباب مسلم عند الشافعي أيضا، لكن العجب من أنه كيف نسيه في قصة المصرية.

قوله: «باب في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب» (حديث ١٢٩٦) لما كان أكل مال الغير حراما بالنصوص القرآنية انصريحة، والأحاديث فلذا قال العلماء في مثل هذه الأحاديث: إما أنها منسوخة، أو يقال: إن الإجازة في وقت الضرورة والمخمصة، أو يقال: إن هذا كان حسب عادة الناس في زمان النبي ﷺ، أنهم كانوا لا يمنعون من أكل الثمرات الساقطات على الأرض، كما يشعر عنه قصة رافع بن عمرو، بأن النبي ﷺ منعه عن رمي نخل الأنصار، وأجازه بالأكل عن الساقطات تحت الأشجار.

قوله: «باب في كراهية الرجوع» (حديث ١٢٩٨) ذهب الإمام الشافعي في ظاهر الحديث، وقال: لا يجوز لأحد أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومذهب إمامنا أبي حنيفة: لكل أحد أن يرجع في هبته، إلا إذا اتصل بالموهوب زيادة متصلة، كالغرس، والبناء، أو يموت أحد المتعاقدين، أو يخرج الشيء الموهوب عن ملك الموهوب له، وهذا التفصيل في الهبة للأجنبي، وأما إذا وهب لذي رحم محرم، أو أحد الزوجين للأخر، فلا يرجع أصلا، ومستدله ما روى ابن ماجه: «لواهب أحق بهبته ما لم يشب» وأما تشبيه النبي ﷺ للعائد في الهبة بكلب يعود في قيته، فلا يثبت به الحرمة، لأن معناه: رجوعه شنيع مثل رجوع الكلب في قيته، كما قال ﷺ لعمر حين أراد أن يبتاع فرسا تصدق به على الغير: «لا تعد في صدقتك، فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيته»، فكل أحد يسلم أن الرجل إذا ابتاع ما تصدق فيجوز، وأما نهى النبي ﷺ لعمر فمحمول على التنزيهي، فكذا نهى النبي ﷺ للعائد في الهبة تنزيهي، وكذا قوله ﷺ: «لا يحل لواهب أن يرجع في هبته» لا يدل على مذهب الشافعي، لأنه قيل تشددا في المنع عن مثل هذا اللغو الشنيع، فمعناه: لا يحل له حلالا تاما كاملا، كما قال ﷺ: «لا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله»، وكذا قوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي» فكلمته «لا يحل» فيما ذكرنا من القولين محمول على التشديد، فكذا فيما نحن فيه. وأما وجه عدم الرجوع إذا وهب لذي رحم، فلأنها صلة رحم، فيها لا يجوز الرجوع، كما قال عليه السلام: «من وهب هبة لصنة رحم، أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه يراد به الثواب فهو على هبته، يرجع فيها إن لم يرض منها» وكذا قال عدة من الأصحاب، ويرد على مذهب الإمام أن الرجوع في هبة إذا كان حراما من ذي رحم محرم فكيف يرجع الوالد فيما وهب لولده؟ أجب بأن رجوعه لا لأنه وهبه، بل لأن للوالد حقا في مال ولده وقت الضرورة، لقوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» فرجوع الوالد ليس في هبته، بل في موهوبه.

قوله: «باب في العرايا والرخصة في ذلك» (حديث ١٣٠٠) اعلم أرشدك الله تعالى، أن عليه السلام نهى عن المزابنة لأرباب فيها، ثم اختلف الإمامان إمامان، أبو حنيفة والشافعي في تفسير العرايا، فقال الشافعي: العرايا قسم من المزابنة، إلا أنه عليه السلام أجاز في مقدار خمسة أوسق وما دونها ضرورة للناس، ودليله: أن الأصل في الاستثناء العتص، وهو لا يستقيم إلا إذا كانت العرايا داخلة في المزابنة، كما هو مقرر في موضعه، فيجوز المزابنة في مقدار خمسة أوسق تحديدا عنده لا في الزائد. قال رئيس المحدثين مد الله ظله: العجب من مثل الإمام الشافعي أنه كيف ترك النصوص، واللغة، والقياس، والاحتياط في مقابلة الاستثناء المتصل، مع أن الاستثناء المتصل ليس شيئا معتدا به، بل وقع في كلام الله تعالى ورسوله ﷺ، وكلام الفصحاء، والبلغاء، والشعراء الجاهلية الاستثناء

المستضع، ولا يخل بالفصاحة والبلاغة، بل يكفي أدنى قرينة عقلية، أو نقلية لارتكابه، وثنا قرائن فضلا عن القرينة، كما سنذكره إن شاء الله تعالى، فنقول وبالله التوفيق: إن في تفسير لعرايا، اختلاف الناس؛ ففسر مالك بن أنس: بأن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في نخل كثير لرجل، فيبتاع صاحب الكثير من صاحب النخلة والنخلتين الرطب بالتمر المجذور، وقال الآخرون في تفسيره: إنه كان لأهل العرب رسم: وهو إذا قاربت النخلات بدو اتصال، كانوا يعطون الفقراء من بساتينهم نخلة أو نخلتين، فإذا قرب زمان الصلاح، كانوا يقيمون مع أهلهم وعيالهم في البساتين، وكان صاحب البساتين ربما يتضرر من مجيء الفقراء لتعاهد أثمارهم في البستان، تكون ماله، وعياله في البستان، فدفعوا للضرر كانوا يشتررون من الفقير ما على النخلة الموهوبة بالتمر المجذور خرصا، فهذا التفسير للعريّة، وقد جاء مفصلا في الروايات مثل ما ذكرنا، فعلى المنصف أن ينظر فيه، هل هي عطية أو بيع؟ فالتلغة يؤيدنا، لأن صاحب القماموس، مع كونه من متعصبي الشوافع، قال في كتابه: «عريّة العطية»، وقال زيد بن ثابت في تفسيره: «رخص في العرايا، النخلة والنختان توهبان».

قوله: «باب ما جاء في مظل الغني ظلم» (حديث ١٣٠٨) عدم من الحديث، وفيها ثلاث مذاهب: مذهب الشافعي أنه إذا حال المديون الدائن على رجل آخر محتال عليه، فقد برئ المحيل، فعلى المحتال أن يستوفي حقه من المحتال عليه، وإن لم يتيسر له الثمال من المحتال عليه، فليس له أن يرجع على المحيل.

والمذهب الثاني أنه إذا حيل رجل، فقد برئ المحيل، وليس له أن يطلب من المحيل إلا إذا أفلس المحتال عليه، ومؤيدهم ما ورد في الروايات: «ليس على مال مسلم توى» خبر بمعنى الإنشاء، يعني عليكم أن لا تهلكوا أموال المسلمين.

والثالث مذهبنا، وهو أنه إذا حال المحيل المحتال عليه، فقد صح الحوالة، وليس للمحيل الرجوع في مدة حياة المحتال عليه، وإن أفلس، إلا إذا تبس المحيل عن استيفاء حقه. والإياس منحصر في صورتين: الأولى: أن ينكر المحتال عليه الحوالة، ولا يئنه للمحتال عليه. فحينئذ يرجع على المحيل، والثانية: أن يموت المحتال عليه قبل الاستيفاء، ولم يترك تركة، وأما في حياة المحتال عليه، فليس للمحتال أن يرجع على المحيل، وإن أفلس المحتال عليه، لأنه لا اعتبار لإفلاسه، لأن المال غاد وراح.

قوله: «باب ما جاء في استقراض البعير» (حديث ١٣١٦) عندنا لا يجوز استقراض البعير، وكذا بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وكذا السلم في الحيوانات، لأنه لا بد في السلم من ضبط المسلم فيه؛ نوعا، ووصفا، ففي الحيوانات لا يتحقق الضبط من حيث الوصف، وهو خارج عن مقدور العباد، وكذا في الاستقراض والبيع نسيئة، لأنه ورد أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فحديث الباب محمول على ما قبل النسخ، فلا تعارض، فإن سلم التعارض فالقياس يرجح مذهبنا، لما ذكرنا من عدم إمكان ضبط الأوصاف وأيضا في الحديث فعلة عليه السلام، وما ذكرنا من الحديث قول، وأقول يعارض الفعل، وأيضا إذا تعارض المبيع والمحرم، ولم يعلم التاريخ، فحينئذ الأولى الحكم بتأخر المحرم. وتقدم المبيع، كما هو مصرح في الأصول.

قوله: «باب النهي عن البيع في المسجد» (حديث ١٣٢١) يجوز للمعتكف بغير إحضار المبيع في المسجد، ولا يجوز إنشاء الضالة في المسجد إلا إذا أشد خفية، وسرا، لا جهرا، والممانعة فيما إذا أشد ضالة الخارج في المسجد، وأما إذا أشد ضالة المسجد في المسجد فلا بأس.

قوله: «باب الأحكام» (حديث ١٣٢٢) الأفضل والأولى أن لا يطلب الرجل القضاء، وإن وكل إليه فينحرز مهما أمكن كما حترز ابن عمر، فلذا قال علمائنا وفقهائنا: يكره اختيار القضاء، وما ورد في الروايات أن يطلب منه كفايا، فهذا معاملة العدل والإنصاف، ومقتضاء القاضي، وما يعطي الله تعالى من الثواب، فهو من فضله، ونظفه لا عوض قضائنا، فلا يتعارض روايات الباب بالروايات اللاتي وردت في فضيلة القضاء وأجرها، وإن لم يكن الرجل قابلا للقضاء، أو يكون ظالما، أو مرتشيا، فيه تضيق حقوق الناس، فحرام، وإن اختار الرجل القضاء بفرض أن لا يتلف الأمن فلا بأس، ومع هذا ينبغي أن يكون اهتمامه بتدليل نفسه لا إلى فخر رتبة

القضاء.

قوله: «باب ما جاء في القاضي كيف يقضي» (حديث ١٣٢٧) علم من جواب معاذ، وسؤال رسول الله ﷺ عن كيفية القضاء، أن العمل بالقياس ضروري بعد الكتاب والسنة.

قوله: «باب لا يقضي القاضي وهو غضبان» (حديث ١٣٣٤) النهي عن القضاء حالة الغضب محمول إذا اشتد غضبه، حتى كاد لم يترق بين الحق والباطل، ويخاف تفويت الحقوق، وأما إذا لم ينته إلى ذلك المبلغ، فيجوز القضاء.

قوله: «أقطع له قطعة من النار» (حديث ١٣٣٩) إن كان النزاع في الأملاك المرسلة، فينفذ القضاء ظاهراً وباطناً بالاتفاق بينهم، إنما الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي وغيره في صورة أخرى وهي: أنه إذا كان المحل قابلاً لإنشاء الملك، ويكون الدعوى في سبب خاص؛ مثل البيع، والنكاح فينفذ ظاهراً وباطناً عندنا، وأنكر الباقر النفاذ باطناً، فنفاذ القضاء باطناً عندنا مشروط بهذا الشرطين، ولا يرد الاعتراض بحديث الباب على الإمام، لأن في الحديث تخويفاً، ووعيداً، وإماناً يسلم الوعيد في حق مثل ذلك الرجل، لأنه ارتكب خلاف ما حرم الله عليه، لأنه ادعى دعوى كاذبة، فيعذب بهذا الفعل، وأما ثبوت المنك أو عدمه فلا بحث عنه في الحديث، ألا ترى أن الرجل لو ابتاع شيئاً نجساً بالحلف الكاذب، فقد دخل المشتري في ملكه، مع أنه يعذب على هذا الفعل الشنيع، فثمرة النزاع بين الإمام والشافعي من الأئمة يظهر فيما إذا ادعى الرجل بدعوى كاذب على غير المنكوحة أنها امرأتى، فإذا قضاه القاضي، فعندنا تكون منكوحة، وترتب جميع آثار النكاح من وجوب المهر، والتفقة، وغيرها، وعند الشافعي لا ترتب آثار النكاح؛ بل هو زنا وحرام، وأيضاً أن قصة الحديث في أملاك المرسلة، لأنه روى أبو داود أن هذه القصة قصة المواريث.

قوله: «اليمين مع الشاهد» (حديث ١٣٤٣) على هذا الحديث عمل الشافعي، وإماناً تركه، لأن هذا الحديث حسن غريب، وحديث «البينة للمدعي واليمين على أنكر» حديث حسن صحيح، كما قال الترمذي، وهو صحيح على شرط البخاري، ومسلم، حتى رواه البخاري في مصنفه مراراً حتى قيل: إنه المتواتر والمشهور، وهو قاعدة كلية، حتى روي في بعض الآثار والروايات بلفظ الكل، والخبر الواحد الغريب كيف يعارض الحديث الحسن الصحيح المتواتر المشهور، والقاعدة العامة انكسية، وأيضاً هذا الحديث فعلي، وما تقدم أن من البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، فكيف يقول أحد بأنه يعارض ذلك، وأيضاً اليمين مع الشاهد مخالف للنصوص القرآنية، وهو قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ...﴾ فإنه قال بعض رواة حديث اليمين: لو كان اليمين مع الشاهد الواحد كافياً، فأي فائدة إلى حكم طويل بأن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلين، ولأنه لو كان اليمين كافياً، ليقال: إن لم يكونا فاقضوا باليمين والشاهد، فعلم أنه ليس حديث اليمين والشاهد على درجة يعارض حديث البينة، على أنه عليه السلام قضى بيمين وشاهد، ولم يعلم أن اليمين أخذ من المدعي أم من المدعي عليه، ومذهب الشافعي إنما يثبت إذا لم يبق احتمال جانب المخالف أصلاً، ويكون التصريح بأنه عليه السلام أخذ اليمين من المدعي، فأقول الشراح بأن معنى الحديث: أنه عليه السلام أخذ الشاهد من المدعي، وأقول لما لم يتيسر الشاهدان فأخذ عليه السلام اليمين من المنكر، أو يقال: إن اليمين والشاهد كانا من المدعي، إلا أنه لم يفض به لحكم الشرعي، ووجهه: أن المدعي لما حضر أحد الشاهدين، ولم يحضر الآخر، فقال عليه السلام للمنكر: «عليك اليمين» فنكل المنكر، فقال عليه السلام بعد ذلك للمدعي: «إن المنكر قد نكل، فخذ ما ادعيت إن كنت صادقاً»، فقال المدعي: والله إنه ملكي، فأخذ ملكه، ففهم الراوي أنه قضى باليمين مع الشاهد، وفي الواقع لم يكن

(١) عن ابن عمر عن النبي ﷺ، من اعتق نفساً، فكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق مجازاً ولا يفقد عتق منه ما عتق، هذا الحديث بظاهره يدل على أن المعتق إن كان موسراً ضمن للشريك، وإن كان معسراً لا يستسعى العبد، بل عتق ما عتق، ورق مازق.

ومذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان موسراً ضمن، أو استسعى الشريك العبد، أو عتق، وإن كان معسراً لا يضمن لكن الشريك إما أن يستسعى أو يعتق، والولاء لهما لأن الإعتاق ينجز، وقال أصحابنا: له ضمانه غنياً، والسعاية فقيراً، والولاء للمعتق لعدم تجزي الإعتاق عندهما.

القضاء باليمين، بل ينكول المدعي، أو يقال: إن المدعي لما ادعى عنده عليه السلام، فقال عليه السلام للمدعي وعظا ونصيحة: «أصدق دعواك ولا تقل كذبا» فقال المدعي: والله يا رسول الله! ما أكذب، فسمع عليه السلام دعواه، ثم طلب منه البيعة، فلم يتيسر سوى الشاهد الواحد، فتوجه على المدعي عليه: «أن عليك اليمين»، فنكل، فأعطى عليه السلام المال للمدعي، ففهم الراوي من أنه لم يأت من المدعي إلا يميناً وشاهداً. لأنه عليه السلام قضى بيمين المدعي وشاهده، مع أنه لم يكن في الواقع القضاء بيمينه، بل يمينه كان لتصديق دعواه، والقضاء كان بنكول المدعي عليه، والتأويلان الأخريان مذكوران في المسلم.

قوله: «العمري والرقبي» (حديث ١٣٤٩) العمري ثلاث انظر في الحاشية^(١)، وللرقبي صورتان: أحدهما، أن يقول: هذا الشيء لك ما عشت، والثاني، أن يقول: إن هذا الشيء لك إن مت قبلك، فإن مت قبلي فهي لي، فالفرق بين الصورتين: أن الهبة في الصورة الأولى منبت الآن، وفي الصورة الثانية الهبة لم تنفع الآن، بل علق الهبة على الشرط، فالصورة الأولى جائزة، لأنه ليس فيها تعليق الملك بالشرط، وفي الصورة الثانية لما علق التملك بالشرط، لم يحز أبو حنيفة تلك الصورة، فما هو مشهور أن أبا حنيفة لا يجوز الرقي، فهو ليس على الإطلاق.

قوله: «يضع على حائط جاره خشباً» (حديث ١٣٥٣) الرجل إذا قصد أن يضع الخشب على جدار صاحبه، فمن مروءة الجار أن لا يمنعه، وإن منع فله ذلك، وليس في الحديث ما يدل على خلاف هذا، لأن فيه التشجيع على المانع، ونحن أيضاً نقول: إن المنع خلاف المروءة والإحسان، لأن على المسلم أن ينفع أخاه المسلم، ولكن إن امتنع فله، لأن جداره في ملكه، فقول الترمذي: والقول الأول أصح، لا يرى له وجه صحيح، لأن الترمذي فهم أن نهى النبي ﷺ على أن ليس له حق المنع، مع أنه ليس كذلك.

قوله: «باب اليمين على ما يصدق صاحبه» (حديث ١٣٥٤) لما كانت التورية جائزة، وهذا الحديث يشعر بعدم الجواز، فلذا أول العلماء تطبيقاً بين الأحاديث، فقالوا: إن المستحلف إن كان ظالماً، فالثبوت نية الحالف، وتصح التورية، وإن كان المستحلف مظلوماً، فالثبوت نية الذي استحلف، ولا تصح التورية.

قوله: «باب الطريق» (حديث ١٣٥٥) تعين النبي ﷺ مقدار الطريق ليس على التحديد؛ بل له قدر معتد به، فإن اتفقوا على الزائد، أو الناقص، فيجوز أيضاً.

قوله: «تخيير الغلام لا يجوز» (حديث ١٣٥٧) عند أبي حنيفة إذا كان صغيراً رضيعاً، لأن حق الحضنة للوالدة لا للأب، وبعد انقضاء مدة الحضنة فحق للأب إلى البلوغ، وبعد البلوغ فالولد مختار، فحديث الباب ليس بحجة على أبي حنيفة، لأنه من خصوصيات النبي ﷺ، كيف؟ وقد روي: أن الزوجين كانا جاءا إلى النبي ﷺ، والزوجة كانت كافرة، فاخصمها للولد، فخير النبي ﷺ الولد، فاتبع الولد الأم، وهي كانت كافرة، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهده»، فانقلب الولد واتبع الأب، فكل واحد يعلم أنه لا تخيير بين المؤمن والكافر لولد، لأن الولد يتبع خير الوالدين ديناً، وحملوا تخيير النبي ﷺ في خصوصياته، فكذا فيما نحن فيه، حق الحضنة للأم، وتخيير النبي ﷺ من خصوصياته.

قوله: «أولادكم من كسبكم» (حديث ١٣٥٨) ذهب بعض أهل العلم إلى أن للوالد أن يتصرف في أموال ولده، لأنها مملوكة له، تقول النبي ﷺ: «أنت ومالك لأبيك»، وقال أبو حنيفة: لا يجوز سوى الضرورة.

قوله: «استعار قصعة» (حديث ١٣٥٩) هذا يخالف مذهب أبي حنيفة، لأن مذهبه أن لا ضمان في العارية، والنبي ﷺ قد أضمن القصعة، والجواب: أن هذا الحديث غير صحيح كما قال الترمذي، وما تقدم أن العارية الخ قوي صحيح، وأيضاً هو قولي، وهذا فعل النبي ﷺ، فنحن نرجحه على هذا، ونقول: إن النبي ﷺ تبرع بأداء الضمان، لأنه أحق بمكارم الأخلاق، فلا يدل فعل النبي ﷺ على وجوب الضمان.

قوله: «باب في من تزوج امرأة أبيه» (حديث ١٣٦٢) في الحديث دليل لأبي حنيفة على الآخرين، فإنه يقول: النكاح

بالمحرمات ليس بزنا، وقال الآخرون: النكاح بالمحرمات حرام، وإن وطئ فزنى، وقال أبو حنيفة: النكاح وإن كان حراماً لكن
لو طئ لا يكون زناً، كيف، ولو كان الوطئ بالمحرمات زناً فهذا الرجل إما يرحم، إن كان محصناً، وإما يجلد، إن كان غير محصن،
مع أنه لم يرحم، ولم يجلد، وأما عند أبي حنيفة فلا إشكال، لأن النبي ﷺ حكم بقطع رأسه تعزيراً.

قوله: «يعتق مماليكه» (حديث ١٣٦٤) الحديث: الوصية تجري في الثلث، وههنا قد أعتق كل واحد، وهذا بالاتفاق، و
إنما الخلاف في التعيين، فقال الشافعي: يتعين بالقرعة، وأبو حنيفة لا يسلمه، وسنذكر جواب القرعة، والحديث لا يوافق الشافعي
أصلاً، فإن مذهبه: أنه لا تجزي في الاعتناق، فباعتناق النصف، والثلث، والربع يعتق الكل، وفي الحديث أن النبي ﷺ رد أربعة منهم إلى
العبدية، والرجوع إلى العبدية بعد الحرية لا يصح، لا عند الشافعي، ولا عند غيره. وأما على طرز أبي حنيفة، فلا إشكال، لأنه يقول:
يتجزى الإعتاق، ولا يعتق الباقي يعتق حصته منه، فهو يقول: عليهم أن يسعوا في الباقي، ويعتقوا في الجميع، وأما جواب القرعة،
فقال الشراح من الأحناف: إنه محمول على ابتداء الإسلام، ونكح هذا لا يصح، لأنه على هذا التقدير يلزم تسليم الإرجاع إلى الرقية
بعد الحرية، وهو لم يكن جائزاً في ابتداء الإسلام أيضاً، فالأولى أن يقال: إن إرجاع الحر إلى الرق من خصوصيات النبي ﷺ، والنبي
ﷺ له ذلك، كما روي: أن رجلاً ضرب عبده، فجاء العبد متلوثاً بالدم، ومستغيثاً إلى النبي ﷺ، فأعتق رسول الله ﷺ، مع أنه لم يكن
هناك مالك، فكذا أيمان نحن فيه. كان الأصل أن يعتق من كل واحد ثلث، ويسعى لورثته في الباقي حتى يعتقوا، لأن النبي ﷺ رد أربعة
منهم في الرق، وأعتق الاثنين تاماً، والمآل واحد في عتق ثلث المآل، إلا أن في الترتيب خلافاً، فهذا الترتيب مخصوص بالنبي ﷺ.
وأما الشافعي، فالحديث يخالفه، لأنه يقول: إن يعتق البعض يعتق الكل، وفي الحديث الأمر بالعكس، لأن النبي ﷺ ردهم في الرق،
قوله: «باب ما جاء من زرع في أرض قوم لم يعمل» (حديث ١٣٦٦) على حديث الباب أحد من المجتهدين سوى أحمد،
وإسحاق، ومذهب الجمهور أن الزرع لمن زرع فيها، ولصاحب الأرض المؤنة، والأجرة، وقد ثبت ما ذهب إليه الجمهور في الآثار،
والأحاديث، فلذا تركوا هذا الحديث.

قوله: «جر الإزار» (حديث ١٧٣٠) وإن كان بدون التكبير فممنوع أيضاً، لأنه من شعر المتكبرين «و من تشبه قوما فهو منهم»
والإسبال يوجد في كل ثوب لا خصوصية بالإزار، فالإسبال في العمامة أن يرسل شملة بحيث يتجاوز الحد، والأولى في السدل أن
يكون بقدر الزرع الشرعي، وإن زاد فيجوز إلى النطاق، ولا يجوز أزيد منها، والله تعالى أعلم.

المجلد الثاني

أبواب الأطعمة

قوله: «أرب» (حديث ١٧٨٩) يجوز عند الجماهير من العلماء أكلها، وقيل بعدم جواز الأكل، لأنها تدمى، كما أن بعض الحيوان
تدمى، فلا يجوز أكلها، فكذا حكم الأرب.

قوله: «ضب» (حديث ١٧٩٠) فيه اختلاف؛ فعند الجماهير من الصحابة رضي الله عنهم، وأئمة المجتهدين يجوز أكلها، وعندنا
يكره ولا يحرم، وفي رواية كراهية تنزيهية، وفي رواية تحريمية، لكن التحريم راجح، ولنا في سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن أكل الضب.

قوله: «لحوم الخيل» (حديث ١٧٩٣) يكره عندنا أكل لحوم الخيل أيضاً، هو آلة الجهاد، فالأولى الاجتناب، وفيه رواية إلا أن
الراجح فيه كراهية تنزيهية، وكذا في سور الهرة، الراجح التنزيه، وفي الضب التحريم.

قوله: «ثوم وبصل» (حديث ١٨٠٦) أكلهما مكروه بوجه كراهة وإنحتهما، وإن كانا مطبوخين، فيجوز لزوال العلة.

قوله: «المؤمن يأكل في مقي واحد» (حديث ١٨١٨) قيل: إن اللام فيه للعهد، يعني هذا المؤمن يأكل في مقي واحد، أو
يقال: المؤمن الكامل يأكل قليلاً، ولا ضرورة إلى هذه التكاليفات، بل الأولى أن يقال: إن من شأن المؤمن أن يأكل شيئاً قليلاً، ويكتفى

به، كما قال عليه السلام: طعام الواحد يكفي الاثنين، ويجتهد في عبادة الله تعالى، حتى يكون طعامه وشرابه من جانب الله تعالى، كما قيل: ذكر كرك للمشتاق خير شراب، والمعنى الواحد، والأمعاء الكثيرة، كناية عن القلة والكثرة، وإلا فمعاء المؤمن والكافر سيان.

قوله: «جلالة» (حديث ١٨٢٤) اسم لكل حيوان يأكل النجاسة كثيرة، فإن ظهر أثرها في لحمها ولبنها فحرام، وإلا فلا. قوله: «حبارى» بالفارسية تعذر، هندية كرمائك، وهو على قسمين: صغير، وكبير. أما الكبير، فاسمه تعذر، وأما الصغير اسمه تعذري.

قوله: «فريد» (حديث ١٨٢٤) ذهب البعض إلى أن مريم عليها السلام أفضل النساء حتى قالوا: بنيتها، وذهب البعض إلى أن فاطمة رضي الله عنها أفضل النسوان، وذهب البعض إلى أن آسية امرأة فرعون أفضلها، وذهب البعض إلى أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سيدة النساء، ولكن الظاهر من تشبيه الثريد، وفضله على الأطعمة فضل عائشة.

قوله: «أبواب الأشربة» (حديث ١٨٦١) مكر كل مكر، يعني خمر حكماً لالعة، لأن الخمر في اللغة اسم لعنب غير مطبوخ، وعندنا ما سوى الخمر الحقيقي لا يحرم إلا إذا بلغ حد السكر، وعندهما كل ما أسكر، قليله وكثيره حرام، وحكمه حكم الخمر الحقيقي، والفتوى على قوليهما. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجاز القليل للفقير على العادة بشرط أن لا يكون قليله مفضياً إلى الكثير، ويؤيد بعض آثار الصحابة رضي الله عنهم أبا حنيفة رحمه الله، إلا أن كثرة الروايات والفتوى الصريح يدل على عموم الحرمة، فلذا أفنى المتأخرون على قوليهما خصوصاً في زماننا.

قوله: «نبذ الجمر» (حديث ١٨٦٧) حرمة نبذ الجمر منسوخ عند الجماهير من العلماء، وعند البعض ليس بمنسوخ، والجمهور يقولون: إن التشدد كان في وقت تشدد الحرمة من الخمر، وهو أول الإسلام، ثم لما رسخ الحرمة في صدور قلوب المؤمنين، أجاز عليه السلام، وأيضاً وجه المنع عن النبذ في الجمر أن فيه خوف أن يسكر، ولم يعلمه الرجل فيشرب، ويقع في الإثم، وأيضاً أن الظروف مذكرات، والأمر قد انتفت جميع هذه الوجوه. في الانتباه للنبي صلى الله عليه وسلم روايات مختلفة، في بعضها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشرب في الصباح ما ينبت في أول الليل، ويشرب ما ينبت في أول الصبح وقت الليل، وفي بعضها أنه عليه السلام كان يشرب بعد ثلاثة أيام، ولا تعارض بينهما، فإن هذا بحسب اختلاف الأزمنة والموسم، واختلاف الأمكنة، والظروف. الغرض أنه عليه السلام يشرب قبل أن تبلغ حد السكر، ولا تعيين في المدة.

قوله: «خلط البسر والتمر» (حديث ١٨٧٦) جائز أن عند الأحناف كما علم من الروايات إثبات الاختلاط للنبي ﷺ، ولكن بشرط أن لا يقضي إلى الإسكار، ووجه الامتناع أن في الاختلاط مظنة أن يتعجل السكر، وإن أمن من هذه المظنة، فلا بأس فيه.

قوله: «الاختناث وجه المنع» (حديث ١٨٩٠) إنه يصل بسبب الاختناث الماء دفعة واحدة في المقر، ولا تطبيقها فيتضرر، وأيضاً فيه مظنة أن تصل إلى المعدة زائدة عن قدر معتد بها، وأيضاً يحتمل أن يكون في القرب حيوان ودوية من حشرات الأرض، فيصل في الجوف على الففلة. الغرض أن النهي على سبيل الشفقة.

قوله: «مرأة المؤمن» (حديث ١٢٢٩) معناه: إن رأى أحدكم عينا في المؤمن الآخر، فعليه أن يخبره ويزيله، فإنه بمنزلة مرأتكم والمرأة يتعاهد في تصفيتها وتصفيها، ويحترز عن القبار والعيوب، أو معناه: إن اطلعتم على عيب أحد، فعليكم أن تنظروا إلى هذا العيب، هل يوجد في أنفسكم أم لا؟ فإن يوجد، فاطهروا أنفسكم عنه، لأن المؤمن مرأة المؤمن، لأنكم اطلعتم على عيوبكم بسبب رؤيتكم هذه العيوب في أخيك، فهو بمنزلة مرأة أحدكم، والمعنى الثالث ما في الحاشية.

قوله: «لا حسد إلا في الاثنين» (حديث ١٢٣٦) الفرق بين الحسد والغبطة أن في الحسد ينمى الرجل أن يزيل هذه الفضيلة عن ذلك الرجل، وفي الغبطة أن يحصل مثل تلك الفضيلة له أيضاً من غير أن يزول عن الآخر، فالمراد من الحسد ههنا إما الغبطة مجازاً، أو مجرد التمني بدون رجاء زوال المانع، والفضيلة عن الآخر، فإن هذا حرام.

قوله: «مريض» (حديث ٢٠٤٠) معنى إعطاء الطعام والشراب من الله للمريض هو أن المريض بعينه الله ويقويه، ولا يبقى له

الاحتياج إلى الأطعمة، وأيضاً في الطعام للمريض بغير اشتهاؤه إليه مظنة ازدياد الأمراض، فلذا منع النبي عليه السلام.

قوله: «الحبة السوداء فيه شفاء من كل مرض» (حديث ٢٠٤١) وهذا لا يصح بحسب الظاهر، فلذا قيل فيه: إن هذا الحكم الكلي باعتبار الأكثر، والحق أن طرق استعمال الأدوية مختلفة، ففي بعض الأمراض بالسعوط، وفي بعضها باللدود، وفي البعض بالضما، فاللدواء الواحد يستعمل في الأمراض المتعددة، وينفع بطريق استعماله، ولا ينفع إذا لم يستعمل على هذا الوجه، فالحبة السوداء ينفع في الأمراض اللاتي نعلم طرق استعمالها فيها، وأما إذا لم ينفع في بعض الأمراض، فلا يقدح في كونها شفاء من كل داء، لأن القصور منا حيث لا نعلم طرق استعمالها، لا أنه لا تأثير فيها، وعلم الطب علم ظني مبني قواعده على التتبع والاستقراء، فما يعلم الأطباء تأثيرات الأدوية لا يمكن أن يقال: إن تأثير تلك الدواء منحصر في الأمراض المعدودة، لأنهم علموا تأثيراته بالاستقراء والتجربة، يحتمل أن لا يصل علمهم واستقراءهم إلى بقية التأثير، فلا يلزم من عدم علمهم عدم التأثير في الواقع.

قوله: «اللدودة» (حديث ٢٠٤٧) وجه ترك النبي صلى الله عليه وسلم عباساً أنه لم يكن شريكاً في تلك المشورة، كما ثبت بالروايات، أو تركه عليه السلام لتعظيمه، لأنه عمه، وعم الرجل كأبيه، كما جاء مروياً عنه عليه السلام، وتختلج الشبهة هنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان حليماً المزاج، عليم الإشفاق، وكان يعفو عن كثير، ولم يأخذ البذل عن أحد في تمام عمره الشريف، وفي هذا المقام أخذ بدله عن الصحابة بالاهتمام، كما روي في رواية عائشة رضي الله عنها، أنها تقول: إنه عليه السلام أخذ هذا البذل بحيث أظفر على الصائمين صيامهم، فيقال في التوجيه: إن النبي ﷺ أمر بنقض صيامهم، وأخذ البذل عنهم اهتماماً بالأمر الشرعي والنص، فإنه عليه السلام كان منعهم عن اللدود، فلما غش عليه عليه السلام لدوه خلاف أمره وحكمه، فغرض النبي ﷺ من فعله هذا تعليم أن يتعاهد بالنصوص، ويهتم شأنها، فما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ بدل نفسه قط، فصحيح، لا يعارض هذا، لأن هذا في النصوص الشرعية، وما روته ففي حقوقهم بالنبي ﷺ، يقال: إنه عليه السلام أخذ البذل منهم رحمةً وشفقةً عليهم، لأنه عليه السلام علم من طريق الإشارة أن الله ليعذب عليهم عذاباً بسبب ارتكابهم خلاف النص، فسبق النبي عليه السلام زجر الصائتهم وأخذ بدله كي لا يصيبوا من الله تعالى عذاباً شديداً، كما روي أن رجلاً شدد أبا بكر رضي الله عنه عليه السلام، وكان أبو بكر رضي الله عنه ساكناً، فلما رد الجواب، قام النبي عليه السلام، وذهب أبو بكر رضي الله عنه، فسأل عن النبي ﷺ وجه سكوته وقت تهديد الرجل له، وقيامه عليه السلام وقت رد الجواب، فقال النبي ﷺ: إن الملائكة يلعنون الفائل ما كنت ساكناً، فإذا أنت رددت الجواب إليه سكتوا، وكما روي أن امرأة الشيخ عصته يوماً، فأمر الشيخ غلامه أن يضربها لطمًا، فتأخر الغلام في تعميل الحكم ملياً إلى أن ماتت امرأة الشيخ، فقال الشيخ: لو كنت ضربت على التعجيل، لرد عذاب الله عنها، ولما تأملت في امتثال أمري، غضب الله عليها، فلذا أخذ النبي ﷺ بدله عنهم على التعجيل بحيث لم ينظر إلى وقت الإفطار مخافة أن ينالهم عذاب الله.

قوله: «خال» (حديث ٢١٠٣) اختلف الأئمة أن أصحاب الفروض والعصبات متقدم على ذوي الأرحام، ثم بعدهم، هل يرث ذو الأرحام أم لا؟ فعند الإمام الشافعي لا يرثون تركة الميت، وعندنا يرثون، والحديث حجة على الإمام الشافعي رحمه الله، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ نَقَصُهمْ أُولَىٰ يَنْقُصُ﴾، في كتاب الله، ومذهب الجماهير مثل مذهبنا.

قوله: «ادفعوا إلى بعض أهل القرية» (حديث ٢١٠٥) لم يأخذ عليه السلام تركته إما تنزيهاً، وإما أن الأنبياء لا يرثون ولا يرثون، وحكم عليه السلام بإعطاء تركته لأهل القرية إما تبرعاً، وإما أن يكون في القرية من يرثه، كما في الروايات أنه عليه السلام أمر أن ينظروا أكبر رجل من خزاعة، وادفعوا تركته. مذهب الجمهور أن المؤمن لا يرث الكافر، وكذا بالعكس، إلا أن البعض ذهبوا إلى أن المؤمن يرث الكافر فقط، وورثة المرتد إن كانوا كفاراً، فعالة في بيت المال اتفاقاً، ولا يرثون، وإن كانوا مسلمين، ففيه اختلاف؛ فعند البعض أيضاً بيت المال، وعند البعض لهم، وعندنا تفصيل بأن ما اكتسب في الإسلام، فهو لورثته المسلمين، وما اكتسب في الكفر فهو في بيت المال. ويجري الوراثة بين المشترك والكتابي لأن الكفر ملة واحدة، ولا يثبت الوراثة بالقتل في القتل

عمداً وخطأً عندنا، إلا في بعض صور قتل الخطأ بمحياته، واختلف أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله في وراثة مولى الموالاة، فعندنا يرث بعد الأقارب، وعند الشافعي رحمه الله لا يرث، وعنده في صورة عدم أقاربه مال الميت في بيت المال، لا يرثه ولي الموالاة. وعندنا التركة لمولى الموالاة، وهذا الحديث حجة على الشافعي رحمه الله، واحتج الإمام الشافعي رحمه الله بقوله عليه السلام: «إن الولاء لمن أعتق» وفي رواية يلفظ إنما بالحصر، فلما حصر عليه السلام الولاء في العتاقة، علم أن الولاء لمولى الموالاة، وأجيب منا أن حصر الولاء إنما هو في ولاء العتاقة، لا في مطلق الولاء، فوالاء العتاقة منحصرة لا محالة، وأما ولاء الموالاة فليس بمذكور هنا.

قوله: «بأطراف المدينة حرم» (حديث ٢١٢٧) في المدينة اختلاف؛ فقيل: حرمها كحرم مكة، وحكمها مثل حكم مكة، وجزءها مثل جزءها، وقيل: حرمها كحرمها، لكن الجزء ليس كجزءها، وقيل: لا حرمة ولا جزء، لأنه علم من الروايات أن قطع الأشجار والكلا يجوز بالضرورة، وورد في الروايات في جزاءها سلب الثياب، فمن جميع هذه الوجوه، علم أن حرم مدينة حرام من النبي ﷺ لا من الله تعالى، وحرمتها سوى الضرورة لا في ضرورة، فحرمتها عبارة أنه لا ينبغي بدون الضرورة، قطع الأشجار، وغيره صوناً لحرمتها.

قوله: «ثورة» (حديث ٢١٢٧) أكثر الشراح على أن الثورة وقع من سهو الراوي لأن الثورة في مكة لا في المدينة، ولكن المحققين قالوا: لا سهو، الثورة ثوران، في مكة والمدينة، أما الذي في مكة فهو مشهور. وأما في المدينة فهو غير مشهور، كما قال صاحب القاموس: «إني ذهبت بالمدينة، ورأيت جبلاً صغيراً، يسمى بالثور».

قوله: «أطفال» (حديث ٢١٣٨) في الأطفال ثلاثة مذاهب الجمهور: أن الأطفال الصغار، أعم من أن يكونوا أولاد المشركين، أو المسلمين من أهل الجنان، وعندنا، الله أعلم بما كانوا عاملين، وقيل: إن هذا القول منه في حق ذراري المشركين، وأولاد المؤمنين عنده من أهل الجنان، والمذهب الثالث أن أولاد المؤمنين في الجنة، وأولاد المشركين في النار.

قوله: «سلطان» (حديث ٢١٧٤) لا شك في أن كلمة الحق عند السلطان الجائر جهاد أكبر، وهذا هو التعزيم، وإن خاف على نفسه، ينبغي أن يترك الأمر بالمعروف، وعند أبي حنيفة رحمه الله وإن خاف في ذلك الوقت، فله رخصة أن يترك.

قوله: «بأجوج ومأجوج» (حديث ٢١٨٨) لا يضر عدم رؤية أهل الجغرافية سد ذي القرنين في ناحية العالم، لأنه يحتمل أن لا يصلوا إليه، لأن إحاطة جميع العالم خارج عن مقدورات العبد بحيث لا يبقى شيء من مساحته، وإن سد ذي القرنين يحتمل أن يكون أسود مثل ألوان الجبال بسبب طول الليل، ولم يبق نظارته، فلم يميز الرائي بينه وبين الجبال، والأصل أن الله تعالى إذا أراد أن يخفى شيئاً عن أعين الناس، فلا يمكن أن يراه أحد.

قوله: «حجاج بن يوسف» (حديث ٢٢٢٠) الكذاب والمبهر من بني ثقف، فالكذاب هو المختار بن أبي عبيدة، لأنه ادعى النبوة. والمبهر المهلك، ومصدقه حجاج بن يوسف، كان شقياً أشقى الناس وأبترهم، وكان ظالماً جابراً، لم يظلم أحد مثله قط.

قوله: «والذين قتلهم صبراً» (حديث ٢٢٢٠) يعني حبساً، مائة ألف وعشرين ألفاً، وأما الذين قتلوا في الحرب بدون الاحتباس، فإنه أعلم بتعدادهم، وأكثر المقتولين كانوا هذا، قدماء الدين، الأمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر من الصحابة رضى الله عنهم، منهم: عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، وقصة قتله أن الحجاج أمر رجلاً أن يقطعنه، فقطعنه ذلك الشقي في رجله، وزاد الجرح إلى أن مات ابن عمر رضى الله عنهما، وقتل ذلك الخبيث كبار التابعين، منهم: سعيد بن جبيرة، فلم تقنه، ما قدر على قتل رجل بعد ذلك إلى أن مات، روي أن الشيخ والله المحدث الدهلوى رحمه الله رآه في المنام بأن في ميدان الحشر أناس، كل واحد في هوله، ورجل في هية شديدة، وزنة كثيرة بالي الثياب، مغبرة الحال، كأقبح ما في الدنيا، فسأل الشيخ عن اسمه، فقال: أنا حجاج بن يوسف، قل للشيخ: ما حالك؟ وما فعل بك ربك على قتل قدماء الدين وأحباء النبي ﷺ؟ فقال: من قتلته في الدنيا بأي نوع عذاب، قتلته في

بدله بهذا النوع من العذاب في بدل كل واحد ممن قتلهم مرة، إلا سعيد بن جبير، فإنه قُتِلَ في عوضه سبعين مرة. ثم أحيى ثم أُقْتِلَ، ثم أحيى ثم أُقْتِلَ، وهكذا يفعل بي ربي، فسأله الشيخ فما ترجي من ربك بعد ذلك؟ قال: أرجو مغفرته، وروي أنه قال رجل بعد موت حجاج بن يوسف لامرأته: إن لم يكن الحجاج بن يوسف من أهل النار، فأنت طالق، فسأل الرجل العلماء في هذه المسألة، فلم يجيبوا، فسأل وليه من أعباء الله تعالى، فقال: لم تطلق امرأتك - والله أعلم بالصواب -.

قوله: «خفض ورفع» (حديث ٢٢٤٠) يعني رفع عليه السلام صوته مرة في بيان أحوال الدجال، وخفض مرة. لأن من العادة أن الإنسان إذا يعظ بأمر عظيم، فيخفض صوته مرة، ويرفع مرة أخرى، والمعنى الثاني في الحاشية.

قوله: «ابن صياد» (حديث ٢٢٤٦) فيه للعلماء فرقتان: منهم من قالوا: إن الدجال هو ابن الصياد، ومنهم من قالوا: إنه غيره، فمن قالوا: إن الدجال هو ابن الصياد، فيخالفهم رواية تميم الداري رضي الله عنه، ويمكن أن يجاب أنه حبس في الجزيرة للساعة، ثم ترك، حتى سافر معه أبو سعيد الخدري، وعند غير المحققين يمكن أن يرى شخص واحد في مواضع متعددة في وقت واحد، فعلى هذا لا محذور أصلاً.

قوله: «رؤيا على رجل طائر» (حديث ٢٢٧٨) معناه أنه يقع كما عبر، وفيه اختلاف؛ ذهب البعض إلى أن هذا قاعدة كلية، يعني رؤيا يقع حسب ما عبر، وذهب البعض إلى أنها قاعدة أكثرية، وإليه ذهب البخاري رحمه الله.

قوله: «زيارة النبي عليه السلام» (حديث ٢٢٨٠)، فمن أعطاه الله تعالى حق لا شبهة فيها، لأن الشيطان ليس له قدرة أن يتمثل بصورة النبي ﷺ، وفيه أيضاً اختلاف؛ فقليل: إنما يكون رؤيته عليه السلام باليقين إذا رآه عليه السلام في حليته، وأما إذا لم يره في حليته، فلا اعتماد، وقيل: على كل من يراه عليه السلام، أعم من أن يكون في حليته، أو في غير حليته، فرويته حق.

قوله: «أحب الله لقاءه» (حديث ٢٣٠٩) أي عند النزول، وقرب وقت مشاهدته مقعده في الجنان، كما مر مفصلاً في أبواب الجنائن.

قوله: «لا أملك لك» (حديث ٢٣١٠) يعني ليس في قدرتي شيء، وأما الشفاعة فهي أمر آخر، بل الشفاعة إنما يكون إذا لم يكن الاختيار والقدرة على شيء.

قوله: «الدنيا سجن المؤمن» (حديث ٢٣٢٤) هذا باعتبار الأكثر، أو معناه: أن شأن المؤمن أن يكون في الدنيا مثل المحبوس في السجن. وشأن الكافر أن الدنيا له بمثل الجنة، لما يرى في الآخرة عذاب الله الشديد، فإن كان خلاف ما في الحديث، لا يلزم الاعتراض، لما أنه لا ينافي القاعدة الأكثرية. ولا ينافي بيان شأن المؤمن والكافر، أو معناه: أن المؤمن الكامل الذي يكون حاله كحال المحبوس في السجن لجاء الله بخلق جديد، يعني الدنيا مركب من شرار الناس، ومن خيارهم، فلا يتم أمرها بأحدهم، فإذا كان جميع الناس شراراً، سيقوم الساعة، وإن كان جميعهم خياراً، نجاء الله بالآخرين يذنبون، ويعطون عليه جزاء الخير، كما قيل: لولا الحمقى لخرت الدنيا.

قوله: «لثناو نفسين» (حديث ٢٥٩٢) نفسه إما باعتبار السقر والمهريز، يعني أحد النفسين حارة، والثانية باردة، أو تكون النفسان للسقر؛ الأولى الخارجيو والثانية الداخلي. واعلم أن مظهر نفس النار الشمس، وبوساطتها تصل إلينا الحرارة والبرودة بحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة، والقرب والبعد، فالشمس بمنزلة الآلة، وبوساطتها تصل إلينا، فلا يرد أن الحرارة والبرودة تصل إلينا من الشمس لا من النار.

قوله: «ترك الصلاة» (حديث ٢٦١٨) الفرق الذي بيننا وبينهم بالصلاة، فمن تركها عامداً فاهماً بلا عذر، فقد كفر، وهذا يخالف أهل السنة والجماعة، فتأول العلماء بأن المراد أن العهد الذي بيننا وبينهم أي بين المنافقين الصلاة، فهذا الحديث في حق المنافقين خاصة، فمعناه: أن امتياز المنافقين عن المشركين بأداء الصلاة وتركها، فمهما أقاموا الصلاة فلا تعرض لهم، ولا لأموالهم، وإن

تركوها، فقد كفروا جهراً، فتعامل معهم مثل معاملتنا مع المشركين، وأيضاً يمكن أن يقال: إن معناه كفر دون كفر، كما هو من دأب الإمام البخاري، فحينئذ لا تعارض، ويمكن أن يقال: إن معنى الحديث أن الحد الوسط، والأمر المانع عن وصول الكفر إلى المؤمن الصلاة، فهي مثل السد للحصن، المانع عن وصول الغنيم في ملكه وسلطنته، فمهما أقاموا الصلاة فلا يصل عدو الكفر إليهم، وإذا انكسروا سد الحصن، فيقرب العدو إليهم، وحينئذ يخاف عن الوقوع في الكفر، اللهم اجعلني من دائمي الصلاة؛ آمين ثم آمين.

قوله: «الإسلام بدأ غريباً ويعود غريباً» (حديث ٢٦٢٩) معناه على ما قاله المحشون: إن الإسلام لما بدأ من أول الإسلام، والنبوة بدأ في الغرباء، وأسلموا، ولم يسلم الأغنياء والكبراء من أول الأمر، وإن أسلموا بعد مدة، هذا ظاهر، لأن القریش لم يسلموا من أول الأمر، ويعود غريباً، معناه: أنه لما انقضى خير القرون، وجاء زمان الفساق والفجار، وقرب مجيء الساعة، فيبقى الإيمان والإسلام في الغرباء والمساكين، ولا يبقى في الأغنياء والكبراء، فحينئذ نسبة الغربة إلى الإيمان مجاز، من قبيل الإسناد المجازي، والحق ما قال شيخنا مد ظله: إن الغربة إسناد إلى الإسلام ليس من سبيل الإسناد المجازي بل على الحقيقة، ومعنى الغربة هنا بالفارسية (مسافر)، فمعنى الحديث: أن الإسلام بدأ من أول الأمر مسافراً، يعني كما أن المسافر يكون حقيقاً ذليلاً، لا يكون له المأوى ولا الملجأ، وينظر إليه الناس بعيون الحقارة والكراهة، فكذلك الإسلام لما بدأ في أول النبوة، كان ذليلاً عند المشركين، وأهل الكتاب، وكانوا ينظرون إليه بعيون الحقارة والكراهة، وأسلم من أسلم من الغرباء والفقراء، وإن أعطاه الله تعالى رتبةً، وشرفاً، وقدراً، ومنزلةً بعد مدة لقوله عليه السلام: «الإسلام يعلو ولا يعلى» خصوصاً في زمان الخليفة الثاني؛ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ويعود غريباً، وذليلاً وحقيقاً حتى يقوم القيامة على شرار الناس، وهذا ظاهر، كما نرى في زماننا هذا أن الإسلام حقير غاية الحقارة، حتى إنه يرتد كثير من المسلمين عن خير الملل، فعلى هذا التقرير لا يظهر مناسبتة لقوله عليه السلام: «طوبى للغرباء»، وأما على معنى الأول فظاهر، فوجه المناسبة على هذا التقرير أن الذين ساروا عند الناس، من جملة الغرباء، والأذلاء بسبب اختيارهم الإسلام، وبسبب إظهارهم ما قال الله تعالى ورسوله، فطوبى لهم، لأنهم اختاروا ذلتهم في مقابلة الإسلام والإيمان، وصاروا من أذلاء الناس بسبب عدم كتمانهم أحكام الله تعالى وبياناتهم.

قوله: «تفسير لو أن أحدهم ينظر إلى قدميه لأبصرناه» (حديث ٣٠٩٦) معناه: إن قعد ونظر إلى قدميه لأبصرناه، لأن غارات الجبال تكون في الأغلب بحيث لا يمكن النظر فيها ما لم يتشرف، لوقوعها تحت الأحجار والشعب، خصوصاً غار الحراء، فإنها لا يمكن رؤية ما فيها ما لم يقعد ويتشرف على ما رأيناها بأعيننا.

قوله: «الإحسان في وجهه» (حديث ٣٠٩٧) إحسان النبي ﷺ رئيس المنافقين أنه كان أحسن إلى عباس رضي الله عنه، صم النبي ﷺ يوم بدر، فأحسن عليه السلام مكانه بقميصه المبارك بعد وفاته، وقيل: تطيب قلب ابنه؛ عبد الله بن عبد الله بن أبي وهو كان من المخلصين المؤمنين، وإنه طلب عنه عليه السلام إذا مات أبوه ابن أبي أن يصلى عليه ويشفعه من الله تعالى، وأما الاعتراض بأنه عليه السلام إذا يش عن قبول شفاعته له كما قال الله تعالى: ﴿استغفر لهم أو لا نستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾، فما فائدة الاستغفار بعد هذا؟ وأجيب بأنه عليه السلام وإن يش من مغفرته إلا أنه عليه السلام استغفر تحرراً للمثواب والفضيلة، أو يمكن أن يقل عذابه، وإن لم يخرج عن النار، ألا ترى أن صم عليه السلام؛ أبا طالب، استغفر له عليه السلام، وقد أخرج عن قعر النار، والآن في ضحضاح النار ببركة دعاءه عليه السلام. وأما النجاة عن النار أصلاً فمعني على التوحيد.

قوله: «فوجدت آخر سورة مع خزيمه بن ثابت» (حديث ٣١٠٣) معناه: وجدت آخر سورة البراءة مكتوبة عنده، ولم أجدها مكتوبة عند غيره، وأما الحفاظ، فكثير من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحفظونها؛ بل جميع القرآن، مثل أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعثمان رضي الله تعالى عنهم، وغيرهم، احتيج إلى هذا المعنى، لأنها لو لم تكن محفوظة إلا لخزيمة بن ثابت، فلا تكون متواترة الألفاظ.

قوله: «يوسف ولوط» (حديث ٣١١٦) ما قال عليه السلام في حقهما، قيل: هو مدح لهما، وقيل: هو تعريض عليهما، لكن الأولى أن يقال: إنه مدحهما، أما مدح يوسف عليه السلام: فغرضه عليه السلام أنه بقي في السجن محبوباً بضع سنين، فلما جاءه الرسول، وقال له: اذهب إلى ملك المعصر، قال: ﴿ارجع إلى ربك فاسأله ما بال...﴾ إلخ لا أخرج حتى يظهر عليه أنني محبوب بغير التجريم، ولو كان أحد منا في السجن، لخرج من السجن بمجرد الطلب، وأما مدح لوط عليه السلام، فإنه لما أتاه الملائكة بصورة أنبش، فسأته القوم لتغضبهم، فاعتذر لقومه وقال: ﴿يا قوم هؤلاء ضيقي فلا تقصحون، وهن بناتي إن كانت لكم حاجة فيها، فلما لم يبقوا، قال في غاية الإيأس والعجز: ﴿أو أوى إلى ركن شديد، ليحفظ ضيقي عنكم، والتعريض أنه اجتهد بليغاً، ولم يتوكل على الله، وقال: ﴿أو أوى إلى ركن شديد، وأما تعريض علي يوسف عليه السلام، فإنه لما جاءه الرسول، ولم يخرج عن السجن، فقد ترك شأن العبودية، أي الاتباع، ولكل إنسان وصف ثم يوجد في غيره، فإن نوحاً عليه السلام كان فيه وصف الجارية، كما قال: ﴿رب لا تدثر...﴾ إلخ، وفي إبراهيم عليه السلام حلم ثم يوجد في غيره، كما قال الله تعالى: ﴿إن إبراهيم لأواه خليم...﴾ وفي نبينا صلى الله عليه وسلم شأن العبدية، لما قال عليه السلام: «إبراهيم خليل الله، وهو موسى خليل الله، وعيسى روح الله، وأنا عبد الله» اللهم صل على سيدنا، ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. آمين.

هذه الرسالة في فن أصول الحديث المنسوبة إلى السيد الشريف علي الجرجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله، محمد وآله أجمعين. وبعد: فهذا مختصر، جامع لمعرفة علم الحديث،

مرتب على مقدمة ومقاصد.

المقدمة في بيان أصوله واصطلاحاته:

المتن، وهو أنفاظ الحديث الذي يتقوم بها المعاني، والحديث أعم من أن يكون قول الرسول ﷺ، أو الصحابي أو التابعين، وفعلهم، وتقريرهم، والسند إخبار عن طريق المتن، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله، وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث، وضعفه عليهما. والخبر المتواتر ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحاطت العادة نواظهم على الكذب، ويدوم هذا، فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه، كالقرآن، والصلوات الخمس.

قال ابن الصلاح: من سئل عن براز مثال لذلك في الحديث أعياه طلبه، وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك، وإن نقله عدد التواتر... أكثر، لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، نعم حديث «من كذب على متعمداً فلينبأ» متفق عليه من النار، نقله من الصحابة رضي الله عنهم النجم الغفير، قيل: هم أربعون، وقيل: اثنان وستون، وفيهم العشرة المبشرة، ولم يزل العدد على التوالي في ازدياد، والأحاديث مائة إلى التواتر، وهو مستفيض وغيره.

قال ابن الجوزي: حصر الأحاديث يبعد إمكانه غير أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها. قال الإمام أحمد رحمه الله: صح سبعمائة ألف وكسر، وقال: قد جمعت في المسند أحاديث، انتخبها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلفتم فيه، فاجمعوا إليه. وما تم تجدوا فيه، فليس بحجة، والمراد بهذه الأعداد الطرق، لا المتن.

المقاصد: اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبين بين بحسب أوصاف الرواة، من العدالة، والنسب، والحفظ، وخلافها، وبين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال، والانقطاع، والإرسال، والاضطراب ونحوها. فالحديث على هذا ينقسم إلى صحيح، وحسن، وضعيف، هذا إذا نظر إلى المتن، وأما إذا نظر إلى أوصاف الرواة، فقبل: هو ثقة عدل، ضابط. أو غير ثقة، أو متهم، أو مجهول، أو كذوب، أو نحو ذلك، فيكون البحث عن الجرح والتعديل، وإذا

نظر إلى كيفية أخذهم، وطرق تحميلهم الحديث، كان البحث عن أوصاف الطالب، وإذا بحث عن أسماءهم، وأنسابهم، كان البحث عن تعيينهم، وتشخيص ذواتهم. فالمقاصد مرتبة على أربعة أبواب:

الباب الأول في أقسام الحديث وأنواعه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الصحيح: هو ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعلّة، ونعني بالمتصل ما لم يكن مقطوعاً بأي وجه كان، وبالعدل من لم يكن مستور العدالة، ولا مجروحاً، والضابط من يكون حافظاً متيقظاً، وبالشذوذ ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس، وبالعلّة ما فيه أسباب خفية غامضة قاذحة، وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه وضعفها.

وأول من صنف في الصحيح المجرد الإمام البخاري، ثم مسلم، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز، وأما قول الشافعي رحمه الله: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من موثقاً مالك، فقبل وجود الكتابين.

وأعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، وإن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة، فهذه سبعة أقسام. وما حذف سنده فيهما، وهو كثير في تراجم البخاري، قليل جداً في كتاب مسلم، فما كان منه بصيغة الجزم نحو قال فلان، وفعل، وأمر، وروى، وذكر معروفاً فهو حكم بصحته، وما روي من ذلك مجهولاً، فليس حكماً بصحته، ولكن إirاده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله، وأما قول الحاكم اختيار البخاري ومسلم أن لا يذكر في كتابيهما إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور، وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم كذلك في كل درجة، ففيه بحث.

قال الشيخ محيى الدين النووي رحمه الله: ليس ذلك من شرطهما، لإخراجهما أحاديث ليس لها إلا إسناده واحد، منها حديث «إنما الأعمال بالنيات»، ونظائره في الصحيحين كثيرة، قال ابن حبان: تفرد بحديث إنما الأعمال أهل المدينة، وليس هو عند أهل العراق، ولا عند أهل مكة، ولا الشام، ومصر، ورواه هو يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر بن الخطاب، هكذا رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة مع اختلاف في الرواة بعد يحيى، يعرف بالرجوع إلى هذه الصحاح.

الفصل الثاني في حسن الترمذي: هو ما لا يكون في إسناده متهم، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه، أو نحوه، قال الخطابي، ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، فالمنقطع ونحوه مما لم يعرف مخرجه، وكذا المدلس إذا لم يبين بعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب محتمل، ويصلح للعمل به، قال ابن الصلاح، هو قسمان: أحدهما ما لم يخل رجال إسناده عن مستور غير مغفل في رواية، وقد روى مثله، أو نحوه من وجه آخر، والثاني ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة، وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً، بحيث لا يعد ما انفرد به منكراً، ولا بد في القسمين من سلامتهما عن الشذوذ والتعليل. قيل: ما ذكره بعض المتأخرين مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف، لأنه وسط بينهما، فقوله: «قريب» أي قريب مخرجه إلى الصحيح، محتمل كذبه، لكون رجاله مستورين، والفرق بين حديث الصحيح والحسن أن شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن، لكن العدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة، والإتقان كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيد قولنا: أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه لينجبر به. فالضعيف هو الذي بعد عن مخرج الصحيح مخرجه، واحتمل الصدق والكذب، أو لا يحتمل الصدق أصلاً، كالموضوع، وإنما سمي حسناً لحسن الظن براويه، ولو قيل: الحسن هو مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة، وروي كلاهما من غير وجه، وسلم عن شذوذ وعلّة، لكان أجمع الحدود، وأضبطها، وأبعداها عن التعقيد، ونعني بالمسند ما اتصل إسناده إلى انتهاء، وبالثقة من جمع بين العدالة، والضبط. والتشكيك في ثقة للشيوخ، كما سيأتي بيانه في نوع المرسل.

والحسن حجة كالصحيح، ولذلك أدرج في الصحيح، قال ابن الصلاح: تسمية محيي السنة في المصابيح السنن بالحسان تساهل، لأن فيها الصحاح، والحسان، والضعاف.

قول الترمذي: حديث حسن صحيح، يريد به أنه روي بإسنادين: أحدهما يقتضي الصحة، والآخر الحسن، أو المراد اللغوي، وهو ما نسب إليه النفس، وتصحته، والحسن إذا روي من وجه آخر، ترقى من الحسن إلى الصحيح، لقوته من الجهتين، فيعتد أحدهما بالآخر، ونعني بالترقي أنه ملحق في القوة بالصحيح لأنه عينه.

وأما الضعيف فلكذب راويه، وفسقه لا ينجز بتعدد طرقه، كما في حديث طلب العلم فريضة، قال أبيهقي: هذا حديث مشهور بين الناس، وإسناده ضعيف، قد روي من أوجه كثيرة، كلها ضعيف.

الفصل الثالث في الضعيف: هو ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن، ويتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة والحسن، ويجوز عند العلماء التساهل في أسانيد الضعيف دون الموضوع، من غير بيان ضعفه في المواضع، والقصص، وفضائل الأعمال، لا في صفات الله تعالى، وأحكام الحلال والحرام، قيل: كان من مذهب الساني أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، وأبو داود كان يأخذ مأخذه، ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، ويرجحه على رأي الرجال، وعن الشعبي ما حدثك عن النبي ﷺ هؤلاء فخذ به، وما قالوه برأيهم، فألقه في الحش المستراح، وقال: الراوي بمنزلة الميتة، إذا اضطرت إليها كلفتها، وعن الشافعي رحمه الله مهما قلت من قول، أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قاله ﷺ، وهو قولي، وجعل يردده.

وهنا عدة عبارات، منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة، أعني الصحيح، والحسن، والضعيف، ومنها ما يختص بالضعيف. فمن الأول المسند، هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

والم متصل: هو ما اتصل سنده، سواء كان مرفوعاً إليه ﷺ، أو موقوفاً، والمرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ، خاصة من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فالم متصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل، والم سند متصل مرفوع.

والمعنعن: هو ما يقال: في سنده فلان عن فلان، والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس، وقد أودع في الصحيحين. قال ابن الصلاح: كثر في عصرنا وما قاربه استعمال «عن» في الإجازة، وإذا قيل: فلان عن رجل عن فلان، فالأقرب أنه منقطع، وليس بمرسى.

والمعلق: ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر، مأخوذ من تعليق الجدار، والطلاق، لاشتراكهما في قطع الاتصال، فالحذف إما أن يكون في أول الإسناد، وهو المعلق، أو في وسطه، وهو المنقطع، أو في آخره، وهو المرسل، والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات الذين علق عنهم، أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتابه، والأفراد ما فرد عن جميع الزوادة، أو من جهة نحو نفرده أهل مكة، فلا يضعف إلا أن يراد به تفرد واحد منهم.

والمدرج: هو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة، فيظن أنه من الحديث، أو أدرج متنان بإسنادين، كرواية سعيد بن أبي مريم «لا تبأغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا» أدرج ابن أبي مريم فيه «ولا تنافسوا» من متن آخر، أو عند الراوي طرف من متن واحد بسند شيخ هو غير سند المتن، فيروي بهما عنه بسند واحد، فيصير الإسنادان إسناداً واحداً، أو يسمع حديثاً واحداً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الانفاق، ولا يذكر الاختلاف، وتعتمد كل واحد من الثلاثة حرام.

والمشهور: ما شاع عند أهل الحديث خاصة بأن نقله رواة كثيرون، نحو أن رسول الله ﷺ قُتِلَ شهراً يدعو على جماعة، أو اشتهر عندهم، وعند غيرهم، نحو «إنما الأعمال بالنيات»، أو عند غيرهم خاصة. قال الإمام أحمد قوله: للسائل حق وإن جاء على

فرس، ويوم نحرهم يوم صومكم، يدوران في الأسواق، ولا أصل لهما في الاعتبار.

والغريب والعزیز: قيل: الغريب كحديث الزهري وأشباهه ممن يجمع حديثه لعدالة وضبط، إذا تفرد عنهم بالحديث رجل يسمى غريبًا، فإن رواه عنهم اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزًا، وإن رواه جماعة يسمى مشهورًا، والأفراد المضافة إلى البندان ليست بغريب، والغريب إما صحيح، كالأفراد المنخرجة في الصحيح، أو غير صحيح، وهو الأغلب، والغريب أيضًا إما غريب إسنادًا ومتنًا، وهو ما تفرد برواية متنه واحد، أو إسنادًا لا متنًا، كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بروايته واحد عن صحابي آخر، ومنه قول الترمذي: غريب من هذا الوجه، ولا يوجد ما هو غريب متنًا لا إسنادًا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد، فرواه عن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وأما حديث «إنما الأعمال بالنيات»، فإن إسناده متصف بالغرابة في طريقه الأول، متصف بالشهرة في طريقه الآخر.

والمصحف: قد يكون في الراوي، كحديث شعبة عن العوام بن مراحم -بالراء- والجيم -صحفه يحيى بن معين، فقال: مزاحم -بالراء- والحاء المهملة- وقد يكون في الحديث، كقوله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال»، صحفه بعضهم، فقال: شيئًا بالشين المعجمة.

والمُسْتَلْسَل: هو ما تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله ﷺ عند روايته على حانة واحدة، إما في الراوي قولًا، نحو: سمعت فلانًا، يقول: سمعت فلانًا إلى المنتهى، أو أخبرنا فلان والله، قال: أخبرنا فلان والله إلى المنتهى، أو فعلًا، كحديث التشبيك باليد، أو قولًا وفعلًا، كما في حديث «اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»، وفي رواية أبي داود، وأحمد، والنسائي، قال الراوي: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: إني لأحبك، قل: اللهم أعني... إلخ، وإما على صفة، كحديث الفقهاء، فقيه عن فقيه «الشافعيان بالخيار ما لم يتفرقا»، وإما في الرواية، كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة، وأسماء آباءهم، أو كُناهم، أو أنسابهم، أو بلدانهم، قال الإمام النووي: وأنا أروى ثلاثة أحاديث ملسلة بالدمشقيين.

والاعتبار هو النظر في حال الحديث، هل تفرد به راويه أم لا؟ هل هو معروف أو لا؟

والضرب الثاني ما يختص بالضعيف

الموقوف: وهو مطلقًا ما روي عن الصحابي، من قول أو فعل، متصلًا كان أو منقطعًا، وهو ليس بحجة على الأصح، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيّدًا، نحو وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع، وقول صحابي: كنا نفعله في زمن النبي ﷺ مرفوع. لأن الظاهر الاطلاع والتقرير، وكذا كان أصحابه يقرعون بابه بالأطافير مرفوع في المعنى، وتفسير الصحابي موقوف، وما كان من قبيل سبب النزول، كقول جابر: كانت اليهود تقول كذا، فأُنزل الله سبحانه وتعالى كذا، ونحوه مرفوع.

المقطوع: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفًا عليهم، وليس بحجة.

المرسل: قول التابعي، قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، وهو المعروف في الفقه وأصوله، وفيه خلاف، وللشافعي رحمه الله تفصيل مذكور في أصول الفقه.

المنقطع: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان، سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره، إلا أن الغالب استعماله في من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

المعضل -بفتح الضاد- وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدًا، كقول مالك: قال رسول الله ﷺ، وقول الشافعي: قال ابن عمر كذا. الشاذ والمنكر: قال الشافعي رحمه الله: الشاذ ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الناس، قال ابن الصلاح: فيه تفصيل فما خالف مفردة أحفظ منه، وأضبط، فشاذ مردود، وإن لم يخالف، وهو عدل ضابط، فصحيح، وإن رواه غير ضابط، لكن لا يبعد عن درجة الضابط، فحسن، وإن بعد فممنكر، ويغهم من قوله: أحفظ وأضبط على صيغة التفضيل أن يخالف إن كان مثله لا يكون مردودًا، وقد علم من

هذا التقسيم أن المنكر ما هو.

المعلل: ما فيه أسباب خفية غامضة قاذحة، والظاهر السلامة، ويستعان على إدراكها بتفردة الراوي، ومخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وأهم بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف، وكل ذلك مانع عن الحكم بصحته ما وجد ذلك فيه، وحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ «البيعان بالخيار» إسناد متصل عن العدل الضابط، وهو معلل، والتمنن صحيح، لأن عمرو بن دينار وضع موضع أخيه عبد الله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري عنه فوهم يعلى، وقد يطلق اسم العلة على الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحوها.

وبعضهم أطلقه على مخالفة لا يقدح، كإرسال ما وصنه الثقة الضابط، حتى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلل، كما قال آخر: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، ويدخل في هذا حديث يعلى بن عبيد «البيعان بالخيار».

المدلس: ما أخفي عليه إما في الإسناد، وهو أن يروي عن لقيه، أو عاصره ما يسمعه منه على سبيل، يوهم أنه سمعه منه، فمن حقه أن لا يقول: حدثنا بل يقول: قال فلان، أو عن فلان. ونحوه، وربما تم يسقط المدلس شيخه، لكن يسقط من بعده رجلاً ضعيفاً. أو صغير السن، يحسن الحديث بذلك، كفعل الأعشى، والثوري، وغيرهما، وهو مكروه جداً، وذمه أكثر العلماء، واختلف في قبول روايته، والأصح التفصيل: فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فحكمه حكم المرسل، وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال، كسمعت، وأخبرنا وحدثنا، وأشباهها، فهو محتج به، وإما في الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه، فيسميه، أو يكتبه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف، وأمره أخف، لكن فيه تضييع للمروي عنه، ولو عبر بطريق معرفة حاله، والكرامة بحسب الغرض الحامل عليه، نحو أن يكون كثير الرواية عنه، فلا يجب الإكثار من واحد على صورة واحدة، وقد يحمله عليه كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة، أو أصغر منه، أو غير ذلك.

المضطرب: ما اختلف الرواية. فيه فما اختلفت روايتان، إن ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه، نحو أن يكون راويهما أحفظ، أو أكثر صحة للمروي عنه، فالحكم للمراجح، فلا يكون حينئذ مضطرباً، وإلا فمضطرب.

المقلوب: هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع، ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه. وحديث أبي خري حين قدم بغداد، وامتحان الشيوخ إياه بقلب الأسانيد مشهور.

الموضوع: الخبر إما أن يجب تصديقه، وهو ما نص الأئمة على صحته، وإما أن يجب تكذيبه. وهو ما نصوا على وضعه، أو يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار، ولا يحل رواية الموضوع للعالم بحاله في أي معنى كان، إلا مقروناً ببيان الوضع، ويعرف بإقرار واضعه، أو ركافة ألفاظه، أو بالوقوف على غلظه، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» قيل: كان شيخ يحدث في جماعة، فدخل رجل حسن الوجه، فقال الشيخ في أثناء حديثه: من كثرت... إلخ، فوقع لثابت أنه من الحديث فرواه.

والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً من انتسب إلى الزهد، فوضع احتساباً، ووضعت الزنادقة أيضاً جملاً، ثم نهضت جهابذة الحديث بكشفت عوارها، ومحو عارها - والحمد لله - وقد ذهبت الكرامة والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، ومنه ما روي عن أبي عصمة: نوح بن أبي مريم، أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهاء أبي حنيفة ورحمه الله، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذه الأحاديث حسية، وقد أخطأ المفسرون في إبداعها في تفاسيرهم إلا من عصمه الله، ومما أودعوا فيها أنه قال ﷺ حين قرأ ﴿وَمِنَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى﴾ تلك الغرائب العلى، وإن شفاعتهن لثرت نجي. ولقد أشبعنا القول في إبطاله في باب سجدة التلاوة، وكذا

ما أورده الأصوليون من قوله: «إذ أروي عني حديث فأعرضه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه، وإن خالفه فردوه». قال الخطابي: وضعت الزنادقة، ويدفعه قوله عليه السلام: «إني أوتيت الكتاب وما يعدله»، ويروى: «أوتيت الكتاب، ومثله معه»، وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات مجلدات، قال ابن الصلاح: أودع فيها كثيرًا من الأحاديث الضعيفة مما لا دليل على وضعه، وحقها أن يذكر في الأحاديث الضعيفة، وللشيخ الحسن بن محمد الصنعاني الدر المنلقط في تبيين الغلط.

الباب الثاني

في الجرح والتعديل

وجوز ذلك صيانةً للشرعة، وبهما يتميز صحيح الحديث وضعيفه، فيجب على المتكلم التثبت فيهما، فقد خطأ غير واحد في تجريحهم بما لا يجرح، وفيه فصلان: الأول في العدالة والضبط.

فالعدالة: أن يكون الراوي بالغًا، مسلمًا، عاقلًا، سليمًا من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

والضبط: أن يكون متيقظًا، حافظًا، غير مغفل، ولا ساهٍ، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء، فإن حدث عن حفظه ينبغي أن يكون حافظًا، وإن حدث عن كتابه ينبغي أن يكون ضابطًا له، وإن حدث بالمعنى ينبغي أن يكون عارفًا بما يختل به المعنى، ولا يشترط الذكورة، ولا الحرية، ولا العلم بفقهاء وغريبه، ولا البصر، ولا العدد بتنصيب عدلين عليهما، أو بالاستفاضة، ويعرف الضبط بأن يعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، فإن وافقهم غالبًا، وكانت مخالفته لهم نادرة، عرف كونه ضابطًا ثبتًا.

الثاني في الجرح: لا يقبل رواية من عرف بالتأهل في السماع والإسماع بالنوم، أو الاشتغال، أو من يحدث لا من أصل مُصحح، أو يكثر سهوه إذا لم يحدث من أصل مُصحح، أو كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، ومن غلط في حديثه، فبين له الغلط، فأصر، ولم يرجع، قيل: يسقط عدالته. قال ابن الصلاح: هذا إذا كان على وجه العناد، وأما إذا كان على وجه التنفير في البحث فلا.

تذييل: أعرض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة، واكتفوا من عدالة الراوي بأن يكون مستورًا، ومن ضبطه وجود سماعه مثبتًا بخط موثوق به، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وذلك لأن الحديث الصحيح، والحسن، وغيرهما قد جُمعت في كتب الأئمة، فلا يذهب شيء منه عن جمعهم، والقصد بالسماع والإسماع بقاء السلسلة في الإسناد المخصوص بهذه الأمة.

الباب الثالث

في تحمل الحديث

يصح التحمل قبل الإسلام، وكذا قبل البلوغ، فإن الحسن، والحسين، وابن عباس، وابن الزبير رضي الله عنهم تحمّلوا قبل البلوغ، ولم يزل الناس يسمعون الصبيان، واختلف في الزمن الذي يصح فيه السماع من الصبي؛ قيل: خمس سنين، وقيل: يعتبر كل صغير بحاله، فإذا فهم الخطاب ورد الجواب، صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإلا لم يصح، ولتحمل الحديث طُرُق: الأول السماع من لفظ الشيخ، الثاني: القراءة عليه، الثالث: الإجازة، ولها أنواع: إجازة معين لمعين، كأجزت كتاب البخاري، أو أجزت فلانًا جميع ما اشتمل عليه، فهرسي، وإجازة معين في غير معين، كأجزت مسموعاتي، أو مروياتي، وإجازة العموم، كأجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زمانني، والصحيح جواز الرواية بهذه الأقسام، وإجازة المعدوم، كأجزت لمن يولد لفلان، والصحيح المنع، ولو قال: لفلان ولمن يولده، أو لك ولعميلك جاز، كالوقف. والإجازة للطفل الذي لم يتميز صحيحة، لأنها إباحة للرواية، والإباحة تصح للعاقل وغيره، وإجازة المجاز، كأجزت لك ما أجزت لي. ويستحب الإجازة إذا كان المجيز والمجاز له من أهل العلم، لأنها توسع يحتاج إليه أهل العلم، وينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها، فإن اقتصر على الكتابة صحت.

الرابع: المتأولة، وأعلامها ما يقرن بالإجازة، وذلك بأن يدفع إليه أصل سماعه، أو فرعاً مقابلاً به، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان، أجزت لك روايتي، ثم يقيه في يده تمليكاً، أو إلى أن ينسخه، ومنها أن يناول الطالب الشيخ سماعه، فيتأمنه، وهو عارف متيقظ، ثم يناوله الطالب، ويقول: هو حديثي أو سماعي فارو عني، ويسمى هذا عرض المتأولة، ولها أقسام أخرى.

الخامس: المكاتبة، وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخط، أو بأذن يكتبه له، وهي إما مقترنة بالإجازة، كأن يكتب: أجزت لك، أو مجردة عنها، والصحيح جواز الرواية على التقديرين.

السادس: الإعلام، وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته من غير أن يقول: أروه عني، والأصح أنه لا يجوز روايته لاحتمال أن يكون الشيخ قد عرف فيه خللاً، فلا يأذن فيه.

السابع: الوجدادة من وجد يجد مولداً، وهو أن يقف على كتاب بخط شيخ، فيه أحاديث، ليس له رواية ما فيه، فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه، حدثنا فلان ويسوق باقي الإسناد والمتن، وقد استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المرسل، وفيه شوب من الاتصال.

واعلم أن قوماً شددوا فقالوا: لا حجة إلا فيما رواه حفظاً، وقيل: يجوز من كتابه، إلا إذا خرج من يده، وتساهل الآخرون، وقالوا: يجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بأصولها. والحق أنه إذا قدم في التحمل، والنضبط، والمقابلة بما تقدم، جازت الرواية عنه، وكذا إن غاب عنه الكتاب، إذا كان الغائب سلامته من تغيير، ولا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً.

الباب الرابع

في أسماء الرجال

الصحابي مسلم رأى النبي ﷺ، وقال الأصوليون: من طالت مجالسته. والتابعي كل مسلم صحب صحابياً، وقيل: من لقيه، وهو الأظهر، والبحث عن تفاصيل الأسماء، والكنى، والألقاب، والمراتب في العلم والنورع له تين المرتبتين، وما بعدهما يفضي إلى تضويل. توفي مالك بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وولد سنة ثلاث، أو إحدى، أو أربع، أو سبع وتسعين، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى ببغداد سنة خمسين ومائة، وكان ابن سبعين، والشافعي رحمه الله بمصر سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة، وأحمد بن حنبل رحمه الله ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة، ونبخاري ولد يوم الجمعة ثلاث عشرة خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بقرية خرتك من بخارا، ومسلم مات بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين، وكان ابن خمس وخمسين، وأبو داود بالبصرة، سنة سبع وسبعين ومائتين، والترمذي رحمه الله مات بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين، والنسائي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثمائة، والدارقطني ببغداد سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وولد بها سنة ست وثلاثمائة، والحاكم بنيسابور سنة خمس وأربع مائة، وولد بها سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، والبيهقي ولد سنة أربع وثلاثين وثلاث مائة، ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربع مائة، والخطيب ولد في جمادى الآخرة سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربع مائة.

تمت الرسالة

قد اكتسى حلة الاختتام طبع المختصر في أصول الحديث المنسوب إلى السيد الشريف علي الجرجاني، قدس سره العزيز، سنة ألف وثلاث مائة وسبع وتسعين من هجرة سيد المرسلين، عليه ألف صلاة رب العالمين وعلى آله، وصحبه أجمعين. ثم سنة ١٤٣٠ هـ والحمد لله أولاً وآخراً.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ المكرّم المفعّم المشتهر بين الآفاق المرحوم المغفور مولانا محمّد إسحاق حصل لي الإجازة والقراءة والسماعة من الشيخ الأجلّ والجبر الأجلّ الذي فاق بين الأقران بالتميز أعني الشيخ عبد العزيز وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة عن والده الشيخ وليّ الله بن الشيخ عبد الرّحيم الدهلوي، وقال الشيخ وليّ الله: أخبرنا به الشيخ أبو الطاهر المدنيّ عن أبيه الشيخ إبراهيم الكرديّ عن الشيخ المرحوم عن الشيخ عبد الرّحيم عن الشيخ عمر التراغي عن الفخر بن البخاري عن عمر بن طبرزد البغدادي.

حاشية الشيخ المحدث أحمد علي السهاريوري رحمه الله تعالى

العرف الشذي على جامع الترمذي

للشيخ المحدث محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله تعالى

حمداً لشعم الألاء العظام ومالك زمام الأمان على ما وفقنا لشرح معاني الآثار، وحل مشكل الأعباء، وأقمنا اختيار ميزان الاعتدال، صادقين عما قيل أو قال، وهذان لما هو عمدة الفاري ومشكاة الساري، وفي الفيض فتح من الناري، ونور قلوبنا بنور الهداية، وشرح صدورنا بفيض فصّ الرسالة، والصلوة والسلام على من أرسله شافياً لجميع السفام، وسبباً للفوز والسعادة يوم القيام، وأطلعه على ما شاء من الأمور العظام، وعنى له وأصحابه الفخر الكرام، الذين حازوا نعم الحسام، وهم نجوم الاهتداء وسبب العلاج، بأنهم أودوا الاقتداء سيما الخلفاء البررة الذين هم كالأصول الأربعة، وتبعهم إلى يوم الدين.

ونعد فيقول لعبد الفتقر إلى رحمة الله المقتدر، وفقه الله لا متل الأمر والانتفاء عن السكر، المدعو بمحمد جراح وفاء الله عبد زارع، حاكياً عن لسان الشيخ العلامة خير الفهامة مولانا وأستاذنا سيدي محمد أنور شاه كان الله له مولا، قال: أخبرنا الشيخ محمود محمود الأدهر وفريد العصر مولانا محمود حسن، وأخبرنا الشيخ فاسم العلوم والحجرات مولانا محمد فاسم النانوتوي، قال: أخبرنا الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي طيب الله ثراه، قال: أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق الدهلوي، وقال مولانا ومرشدنا محمود حسن من ظله العالي: حصل لي الإجازة من مرشدنا مولانا رشيد أحمد گنگوهي المرحوم، قال: أخبرنا الشيخ الشاه عبد الغني الدهلوي رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق، وأيضاً قال: حصل لي الإجازة من مولانا أحمد علي السهاريوري ومولانا محمد مظهر النانوتوي رحمهما الله ومولانا عبد الرحمن الباني باني، وقال مولانا أحمد علي ومن بعده: أخبرنا الشيخ المشتهر في الآفاق الشاه محمد إسحاق رحمه الله تعالى، قال: حصل لي الإجازة والسماعة والقراءة من الشيخ الأجلّ والجبر الأجلّ، الذي فاق بين الأقران بالتميز، أعني الشيخ عبد العزيز رحمه الله، وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة عن والده الشيخ وليّ الله بن الشاه عبد الرّحيم الدهلوي، قال: أخبرنا الشيخ أبو الطاهر المدنيّ، قال: أخبرنا الشيخ والذي إبراهيم الكردي عن الشيخ المرحوم عن الشيخ عبد الرّحيم عن الشيخ عمر التراغي عن الفخر بن البخاري عن عمر بن طبرزد البغدادي رحمه الله، قال: أخبرنا لشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم...

... الخ. ونعلم أن للسند ما إلى صاحب الشريعة - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قطعات، الأولى: ما إلى الشاه محمد إسحاق، وهي غير مذكورة في الكتاب، والثانية: من الشاه محمد إسحاق إلى عمر بن طبرزد البغدادي وهي مذكورة في الكتاب فل التسمية لكونها سائرة في بعض البلاد لا في بعض، والثالثة: من البغدادي إلى الإمام الترمذي وهي مذكورة في الكتاب بعد التسمية لاشتهارها في أكثر البلاد، والرابعة: من المصنف إلى فضّ الرسالة - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ومتكفها الإمام المصنف.

قوله: (حصل لي الإجازة والقراءة والسماعة الخ) واعلم أن القراءة على قسمين: أحدهما: أن تقرأ على الشيخ وهو يسمع وثانيهما: أن يقرأ غيرك على الشيخ وأنت تسمع، ويقال في الثاني: قراءة عليه وأنا أسمع. والسماعة أيضاً على قسمين: السماعة على الشيخ وهي أن يقرأ التلميذ ويسمع الشيخ، ويعر عنها بأخبرنا فلان الخ، والسماعة من الشيخ، وهي أن يقرأ الشيخ ويسمع التلميذ، ويعر عنها بخبرنا فلان الخ. وأما الإجازة في هذا الزمان أن يقرأ التلميذ على شيخه كتاباً كاملاً ثم بعد اختتم يضبط الإجازة بكتابة السيد المتعارف فيما بينا أو غيره، وأما في المتقدمين فكانت بأن يكتب التلميذ الأحاديث ويعرضها بخضرة شيخه أو يعرضها بخضرة يدون النكتة فيجيزه الشيخ بالكتابة أو غيرها.

وأما التحديث والإخبار فليس بينهما فرق لغة، وفرق المحدثون بينهما كما حرمنا، وقيل إن الراوي يحير بين التعبير بخبرنا موضع آخرفا وبالعكس لأنه إذا قرأ على الشيخ وأجاز به كان كأنه أخبر به كما إذا سمعت واقعة وعرضتها على أحد فأخبرك بها أيضاً حتى وثقت بها تقول بعد ذلك: أخبرني بها فلان، فهذا هو الوجه لمن غير بينهما. وقيل: إنه ليس بمحير بل يستعمل كل واحد منهما في موضعه، مع تسليم الغنائقين التساوي في القبول والقوة، قال مسلم صاحب الصحيح ومن تبعه: إن التحديث أقوى من الإخبار. وقال مالك بن أنس بالعكس ويقولان بقبولهما في المسلك والاحتجاج، والفرق في المراتب.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا^(١) الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل الهروي الكروخي. في الغرر الأول من ذي الحجة سنة سبع وأربعين وخمس مائة بمكة - شرفها الله - وأنا أسنع قال: أخبرنا القاضي الزاهد أبو عامر محمود بن قاسم بن محمد الأزدي رحمه الله، قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنين وثمانين وأربع مائة.

قال الكروخي: وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم الترياقني والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الثوري رحمهما الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربع مائة. قالوا: أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجراحي المروزي^(٢) القزويني قراءة عليه قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي المروزي فأقر به الشيخ الثقة^(٣) الأمين قال:

(١) قوله: «أخبرنا» قاله الشيخ عمر بن طبرزد بغدادي تلميذ عبد الملك بن أبي القاسم.

(٢) قوله: «المروزي» - يسكون راء وبراء - نسبة إلى مرو - بزيادة زاء - مدينة خراسان.

معنى المروزي - عجم مفتوحة وسكون راء وضم زاء وبوحدة وينون - منسوب إلى المروزيان حد محمد راوي الترمذي. (المعنى)

(٣) قوله: «فأقر به الشيخ الثقة الأمين» أعلم أن قوله: «الشيخ الثقة الأمين» يحتمل الوجهين: أحدهما: أن يقال بأن المراد بالشيخ الثقة الأمين هو أبو العباس الذي تلميذه أبو محمد عبد الجبار، والمعنى على هذا الوجه أن القاضي الزاهد أبا عامر أو الشيخ أبا نصر أو الشيخ أبا بكر الذين هم تلامذة أبي محمد عبد الجبار، قد سأل أستاذ أستاذهم عن أبي العباس عن أنك أخبرت تلميذك أبا محمد عبد الجبار بهذا الكتاب، فأقر به أي بالإخبار بهذا الكتاب أبو العباس، وأجاب بإقرار الإخبار، هذا هو أحد الوجهين.

وثانيهما: أن يراد بالشيخ الثقة الأمين أبو محمد عبد الجبار، ويكون المعنى على هذا أنه سأل أحد تلامذته، وهم القاضي الزاهد أبو عامر وأبو نصر وأبو بكر عن أنك أخبرك شيخك أبو العباس، فأقر به أبو محمد عبد الجبار بأخذ هذا الكتاب من شيخه أبي العباس، هذا

قوله: (أبو الطاهر السدي) إذا كان منسوباً إلى مدينة الرسول، فيقال: مديني بلا ياء قبل النون، وإذا نسب إلى مدينة أخرى كمدينة منصور (بغداد)، يقال: مديني بـياء قبل النون، والمنسوب عند النجاة كائن شق في العمل والاشتغال على الذات والصفة.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) شرع الإمام المصنف رحمه الله في كتابه بالتسمية ولم يذكر الحمد اقتداءً بكتب النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وأما حديث (كل أمر ذي بال لم يبدأ الخ) مضطرب فإن في بعض ألفاظه (بسم الله) وفي بعضها (بذكر الله)، وفي بعضها (بسم الله)، وقال الشيخ تاج الدين السبكي: إن الحديث يبلغ مرتبة الحسن وفي مسنده قوة وهو مختلف فيه. وأما على تقدير ثبوته فيدل على الابتداء بذكر الله لا بخصوص الحمد لله. وأما ما قال المصنفون من الجمع بين بسم الله والحمد لله بالابتداء الحقيقي والمجازي فليس بمراد، وتدل أقوالهم على تعدد الحديث، والحال أن الحديث واحد واختلف الألفاظ.

قوله: (عبد الملك بن أبي القاسم الخ) لفظ الابن إذا وقع بين العلمين المتناسقين يسقط التنوين من العلم الأول، ويسقط الهمزة من الابن في الكتابة أيضاً، ولا يكون الابن مضافاً إليه للعلم الأول، وأما إذا وقع في ابتداء السطر لا يسقط الهمزة.

قوله: (الهروي الكروخي) صفة لأي الفتح لضابطة أن الصفات والأحوال إنما تكون للراوي لا لأبيه أو جده إلا عند النقل، كما في يحيى بن سعيد القطان أن القطان صفة سعيد على قول.

قوله: (في الغرر الأول) عادة العرب أنهم يعتبرون الليالي في النواحي، ولذلك أتى بالغرر بدون التاء.

قوله: (الأردني) نسبة إلى بني أزد - يسكون الزاي المعجمة - اسم قبيلة، وقد يدل الزاي بالسین، فيقال بني أسد، فإذا يلتبس الأسدي المنسوب إلى هذه القبيلة بالمنسوب إلى بني أسد قبيلة أخرى، فقل في رفع اللبس: إن المنسوب إلى بني أزد يستعمل باللام، فيقال: بني الأسد والمنسوب إلى بني أسد بلا لام، فيقال: بني أسد. أقول: هذا إذا لم يكن معه ياء نسبة وإن كانت فلا فرق بينهما، فلا يرتفع الالتباس إلا بأن المنسوب إلى بني أزد يقرأ أشدياً يسكون الوسط، والمنسوب إلى بني أسد يقرأ أسدياً يفتح الوسط، وعرفة أسماء الآباء والأجداد والسلامة والمشايع بالاستقراء.

قوله: (وأنا أسنع) وإنما زاد هذا لأنه لم يكن ثارفاً بل الفارئ غيره، وكان هذا سامعاً فكان اسمه مكتوباً في الطبق، والطبقة في اصطلاح المحدثين ثبت يكون فيه أسماء شركاء الجماعة، ويكتبه كل واحد من الشركاء ليكون سنداً عند التحديث بالأحاديث التي أخذها من ذلك الشيخ مع هؤلاء الشركاء.

قوله: (المروزي والمروزي) قال علماء اللغة: إن مرو إذا نسب إليه الشخص فيقال: مروزي بزيادة زاي كما في النسبة إلى الري يقال: رازي، وأما إذا نسب إليه غير الشخص يقال: مروزي، ومروزيان لفظ فارسي يقال له دهقان ومرز اسم بنت.

قوله: (فأقر به الشيخ الثقة) المراد بالشيخ هو المحبوبي كما في ثبت ابن عابدين، وهذه العبارة ليست في النسخ المعتمدة كما قال مولانا مد

أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي^(١) الحافظ قال:

هو الوجه الثاني. فعلى كلا الوجهين الضمير في قوله: «به» رجع إلى الإحار بهذا الكتاب الذي يفهم ضمناً، وفاعل قوله: «أقره المعبر عنه» بالشيخ الثقة الأمين إما أبو العباس وإما أبو محمد عبد الجبار. هذا خلاصة كلام أسناذي (أعني به المحدث العلامة والأديب الفهامة مولانا المولوي محمد عبد العلي صاحب دَامَ فيضهم الجلي والخفي) في هذا النقام، فافهم وكن من الشاكرين، فإنه شيء عزيز. (محمد بيك)

(١) قوله: «الترمذي» - بكسر تاء وميم وضمها وفتح تاء وكسر ميم فذال مثلثة (ن في الأدب) هو محمودة وإعجام ذال منسوب إلى الترمذ مدينة من وراء جيحون. (المعنى)

ظله العالي، وأما معنى تقدير وجودها في الكتاب فمرادها أن الشيخ المحبوبي نسخ الكتاب وكان علم من قبله بالصدور، فإذا صار العلم بالكتاب فاحتاج تلامذة الشيخ المحبوبي إلى أن يقر المحبوبي بكتابه وصحته، فلذا قال تلميذ المحبوبي: أقر الشيخ المحبوبي بهذا الكتاب ثلوثين الكتاب.

قوله: (قال أبو عيسى الخ) قد ورد النهي عن التكني بهذه الكنية، ولعل المصنف رحمه الله حمله على خلاف الأولى، لكنه بعيد عن شأن المصنف، ولم يتعرض أحد إلى هذا، وعندني العذر من جانب المصنف أن معبرة بن شعبة رضي الله عنه تكني بأبي عيسى بإجازة النبي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، واسم المصنف محمد بن عيسى الترمذي، وترمذ بدلة عنى ساحل جيحون وهو النهر الذي يضاف إليه ما وراء النهر، وأما النهران جيحان وسيحان ففي بلدة الشام، وعمر المصنف رحمه الله سبعون سنة، وارتحل إلى دار البقاء سنة ٢٧٩ مائتين وتسعة وسبعين من الهجرة النبوية كما قيل:

الترمذي محمد ذو زين عطر مائه وعمره في عين

وله مناقب غير عديدة، منها: ما قال شيخه البخاري: استفدت منك ما لم تستغني بي، وأقول: لست أحصل هذا القول، فإن الترمذي وإن كان من حبان الحديث ولكن البخاري رحمه الله كان شمس سماء هذا الفن، ولعل مراده أنه أخذ منه العلم مثل ما لم يأخذ غيره، فإن التلميذ كما يحتاج إلى الاستفادة من الشيخ، كذلك يكون الشيخ محتاجاً إلى إفاذه وإفتاءه علم الدين، ويحتاج إلى تلميذ ذكي والله أعلم.

وله مناقب في حفظ منها: أنه سافر للحج فلقبه بعض المحدثين في الطريق والتمس منه التحديث، قال الشيخ: جيء بالقلم والدواة، فالتمس الترمذي فلم يجدهما فجلس بين يدي شيخه وجعل يبر أصبعه على القرباس، وأخذ الشيخ في التحديث، وروى له قريب ميتين حديثاً، فإذا وقع نظر الشيخ على القرباس فرجده حالاً صافياً فقتضى على الترمذي وأخذ يقول: إنك تضع أوقاتي، فقال الترمذي: حفظت الأحاديث فقرأ الأحاديث المسموعة عنه عنده، وله مناقب أخر.

وأما مرتبة كتاب المصنف رحمه الله، فأول مراتب الصحاح مرتبة البخاري، والثاني مرتبة مسنم، والثالث مرتبة أبي داود، والرابع مرتبة النسائي، والخامس مرتبة الترمذي، وهذا التذكور من الترتيب هو المشهور، وعندني أن مرتبة النسائي أي كتابه أعنى من كتاب أبي داود، فيكون النسائي في المرتبة الثالثة لما قال النسائي: ما أخرجت في الصغرى صحيح، وقال أبو داود: ما أخرجت في كتابي صاخر للعمل. فيجوز الحسن والصحيح، ومرتبة الترمذي في المرتبة الخامسة حتى قال الحافظ سراج الدين القزويني الخفي: إن في الترمذي ثلاثة أحاديث موضوعة، لكن المحدثين لم يسلموا حكم وضعه، نعم قبلوا ضعفها أشد الضعف، ولو التفت إلى أن الترمذي يحكم على أكثر الأحاديث من الصحة والحسن والضعف فيكون أعلى من أبي داود، لكن أبا داود أعلى من الترمذي بحسب الإجمال وإن لم يحكم على كل واحد من الأحاديث، وأما ابن ماجه فقالت جماعة من المحدثين إن ابن ماجه ليس بداخل في الصحاح لاشتغاله عن قريب من اثنين وعشرين حديثاً موضوعاً، فعلى هذا، السادس من الصحاح الستة موطاً مالك بن أنس إلا أنه رُئي مكتوباً عن ابن ماجه صحيح ابن ماجه بقم علاء الدين المصطفي الخفي وهو معاصر ابن تيمية ومن حفاظ الحديث.

واعلم أن المؤلفات على أنواع كما ذكر الشاه عبد العزيز رحمه الله في العجالة لتافعة الجامع: الذي يحتوي على ثمانية أشياء وهي هذه:

سير وآداب وتفسير وعقائد فن أحكام وأشراف ومناقب

والجامع هو الترمذي والبخاري، وأما صحيح مسلم فليس بجامع لقلة التفسير فيه. والسنة: هي التي فيها الأحكام فقط على ترتيب أبواب الفقه، والسنة أبو داود والنسائي وابن ماجه، ويسمى الترمذي أيضاً سنة تغليفاً، وكذلك إطلاق الصحاح الستة على هذه المعهودة لأن الصحيح صحيح البخاري ومسلم وباقيتها سنن، والمسنن: الذي يذكر فيها الأحاديث من الصحابة بحسب رعاية ترتيبهم بدون الترتيب في أبواب الفقه، مثلاً يذكر أولاً الأحاديث المروية عن أبي بكر ثم عن عمر ثم عن عثمان وهكذا. والمعجم: الذي يذكر فيه أحاديث الشيوخ مرتبة كالترتيب في المسند. والجزء: الذي يحتوي على أحاديث مسألة واحدة معينة كجزء القراءة للبخاري، وجزء رفع اليدين له. والفرد: الذي يحتوي على أحاديث شخص واحد مثل أحاديث أبي هريرة أو حذيفة. والغريبة: التي فيها نفردات لتلميذ واحد من شيوخه لم تكن مروية عن غيره من تلامذة ذلك الشيخ، وأنواع أخر، مثل المستخرج، والمستدرك.

أما شرط أبواب الصحاح: فاشتراط البخاري الإتيان وكثرة الملازمة للشيخ، واشتراط مسلم الإتيان فقط، ولا يشترط ثبوت اللقاء أو كثرة الملازمة، بل يكفي بالمعاصرة بين الراوي والمروي عنه، وهو مذهب الجمهور في التمسك. واشتراط أبو داود كثرة الملازمة فقط، ولم يشترط الترمذي شيئاً منهما. والمراد بهذه الشروط أنهم يكتبون بهذه الشروط ويأتون بما يكون بشرط أعلى من شرطه أيضاً، وبسبب اعتبار كثرة الملازمة وقتها

أبواب الطهارة

عن رسول الله ﷺ^١

١- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ

١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ،

...

يقال: إن فلاناً ضعيف في حق فلان وإن كانا ثقتين في أنفسهما، فعلم أن الضعف على قسمين: ضعف في نفسه، وضعف في غيره. وأما مذهب أبواب السنة الصحاح: فقيل: إن البخاري شافعي لأنه تلميذ الحميدي وهو تلميذ الشافعي. أقول: لو كان المدار على هذا لفيل: إنه حنفي لأنه تلميذ إسحاق بن راهويه، وأما غيره من شيوخه فمجتهدون وإسحاق من أئمة الكبار، وإسحاق من خاصة تلامذة ابن المبارك، وهو من خاصة تلامذة أبي حنيفة، ولكن الحق أن البخاري مجتهد، وكثيراً ما يكون اجتهد موافقاً للأحناف إلا أنه وافق في المسائل المشهورة بين أهل العصر الإمام الشافعي، مثل: القراءة خلف الإمام، ورفع اليدين، والجهر بآمين. ويظهر هذا من يتبع صحيحه، والله در ما قال القاضي أبو زيد الدنوسى: وفلسفة يختلف فيها كبار الصحابة يعوز فهمها ويصعب الخروج منها، وإن المسائل مختلفة فيما بين المجتهدين، وهي تحت الحديث وبمساعدة تعامل السلف ويكون السلف الصالح مختلفين فيها لا يمكن الاتفاق على أحدها إلى قيام القيامة. وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق، وأما ابن ماجه فمعه شافعي، والزمذي شافعي، وأما أبو داود والنسائي فمشهور أنهما شافعيان، ولكن الحق أنهما حنبيان، وقد شحنت كتب الخبائث بروايات أبي داود عن أحمد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أبواب الطهارة

قال الخافظ بدر الدين العيني الحنفي: ومن مصطلحات أبواب الحديث التعبير بالكتاب إذا كانت تحت أحاديث أنواع مختلفة، وكذلك التعبير بالأبواب، وبأبواب إذا كانت الأحاديث من نوع واحد.

وقول الزمذي: "أبواب الطهارة" ترجمة، ويظهر فقه الحديث من ترجمته، كما قيل: فقه البخاري في تراجمه، وبه محملان: أحدهما: أن مسائل الفقه المختارة عنده تظهر من تراجمه، وثانيهما: أن ذكائه يظهر من تراجمه، والبخاري سابق الغايات في وضع التراجم، فإنه قد غيرت بعضها، وأسهل تراجم الزمذي، وتراجم أبي داود أعلى من تراجم الزمذي، واقتضى النسائي في تراجمه أثر شبيه البخاري، وبعض تراجمها منحة حرفاً، والنوارد مسند - والله أعلم - سيما إذا كان النسائي من تلامذة البخاري، وما وضع مسلم بنفسه التراجم. قوله: (عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الخ) كان المحدثون المتقدمون يخطون بين المرفوعات والآثار، وأول من مير بينهما الإمام أحمد بن حنبل وتبعه المتأخرون. وقال الزمذي: عن رسول الله مشيراً إلى أن النوراة هما مرفوعات لا آثار. والمرفوع: ما أسند إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعلاً أو قولاً أو تقريراً.

١- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ

قوله: (ح وحديث الخ) ح يسمى تحويلاً، والاختلاف في المراءاة، فإن المغاربة يقرأون تحويلاً والمشرقة يقرأون ح باند أو القصير.

قال سيويه: إن أسماء حروف التهجى إن كانت مركبة في الكلام فممدودة، كما قال محمد في قصيدة البردة:

لو لا التشديد كانت لأاء نعم

وإن كانت منفردة فمقصورة كما يقال في حين التعداد: يا، تا، نا. أقول: إن هذه الضابطة ليست مختصة بأسماء حروف التهجى بل كذلك في كل كلمة ثنائية تكون في آخرها ألف.

واعلم أن التحويل على قسمين: أحدهما: اجتماع الطرق المتعددة من الأسفل، ويسمى الراوي المشترك مداراً ومخرجاً، وهذا التحويل كثير. ثانيهما: افتراق الطريق الواحد من الأسفل إلى طرق كثيرة، والتحويل بكلاً قسميه قد يكون بطريقين وقد يكون بأزيد منهما. (مقابلة) ربما تجد في كتب الصحاح وغيرها أنهم يبدأون السند من الأول أي الأعنى بالنعنة ثم في الأسفل بالإخبار والتحديث، لأن التذليل لم يكن في السلف وحدث في المتأخرين فاحتاج المحدثون إلى التصريح بالسماع، ولا يقبل حديث المحدث إلا عند التصريح بالسماع أو ما يدل عليه.

والتذليل على أنواع: أحدها: أن يسقط الراوي اسم شيخه لغرض من الأغراض ويروي عن شيخ شبيهه بمن كفي لا يكون كادراً، وثانيها: تذليل النسوية وهو حذف الرواة الضعفاء من بين السند ورواية الحديث بطريق ثقافته بالنعنة كتذليل وليد بن مسلم عن الأوزاعي كما سيحيى. وثالثها: أن يذكر الراوي اسم شيخه إن كانت المشهورة كنيته، أو يذكر كنيته إن كان المشهور اسمه، ولا يسقط بهذا عنائه ولا ضيق في هذا. وأما القسمان الأولان فمبيحان، وقال شعبه: إن التذليل حرام والتذليل ساقط العدالة، ومن ثم قالوا: السند الذي فيه شعبه بريء.

[١] ما بين المعقوفين لا يوجد في النسخ المحققة وأثبتناه من النسخة الهندية.

عَنْ مُصَنَّبِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عُتْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ».
قَالَ هَذَا فِي حَدِيثِهِ: «إِلَّا بِطَهْوٍ».

...

عن التذليل وإن كان بالعتقة. والجمهور إلى قبح التذليل، ولكنه لا يسقط به العتلة، وإذا صرح بالسماع أو ما حاذاه يقبل الحديث. ومن عادة المحدثين ضم المتن لأقرب الطرق المتعدة، ومن عادتهم أيضاً ضم متن الحديث للسند العالي، والمصنف راعى العادة الثانية كما يدل عليه قوله: قال هناد في حديثه: إلا بطهور الخ، فعلم أن المذكور ليس من هناد، وأما وجه اختياره العادة الثانية على الأولى فعلى ما قيل: سئل ابن المبارك: ما يشتهي قلبه؟ قال: سب علي وبيت علي.

قوله: (لا تقبل صلاة بغير طهور الخ) القبول على قسمين: أحدهما: كون الشيء مستحجماً لجميع الأركان والشرائط. وثانيهما: وقوعه في حيز مرضاة الله، وقال ابن دقيق العيد: إن القبول مشترك في المعينين ولا قربنة على المعنى الأول، وأما الثاني فغير معلوم بغير الله تعالى فلا نعلم ما في حديث الباب. وأقول: إن المراد هو الأول بقربة الإجماع على عدم صحة الصلاة بدون الطهور، وعدم القبول هو الرد سواء كان لذا أو لهذا. ونسب إلى مالك بن أنس عدم الإعادة على من صلى بلا وضوء، وليست هذه النسبة صحيحة، ولعل وجه النسبة الاشتغال على الألسنة عدم اشتراط طهارة الثوب والمكان عند مالك رحمه الله فقاموا عليهما طهور البدن أيضاً.

واعلم أن قول: "لا تقبل صلاة" بالنون مثل "لا رجل في الدار"، بمعنى "ليست هيچ مردی در خانه" ومعنى "لا رجل في الدار" بالفتح "ليست مرد در خانه" ومعنى "ما من رجل في الدار" "ليست هيچ از مردی در خانه" فعلى هذا معنى لا تقبل صلاة بلا طهور (قبول نمی شود "هيچ نمازی بغير طهور ویاکی") فعلم أن كل فرد صلاة موقوف على الطهور، واختلفوا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة في اشتراط الوضوء لهما فقال بعض: لا يشترط الوضوء لصلاة الجنابة، وأما الإمام الشافعي فليس بقائل بما قالوا، ولعل وجه ما قالوا قول الشافعي في الجنابة على الغائب: إنها دعاء كسائر الأدعية، فزعموا أنها دعاء كسائر الأدعية في عدم وجوب التوضي أيضاً، والإمام البخاري موافق لنا في اشتراط الوضوء للجنابة، وأما سجدة التلاوة فقال الشعبي والبخاري: لا يشترط التوضي، كما أخرج البخاري عن ابن عمر: أنه كان يسجد على غير وضوء الخ وفي نسخة البخاري للأصلي: «كان ابن عمر يسجد على وضوء» وقال إمام البخاري: إن الأول: أصح وأما الأئمة الأربعة فمائلون بوجوب التوضي في سجدة التلاوة لأنها - أي: السجدة - أخص مدارج الصلاة فيشترط لها كما اشترط لها. وأما فاقد الطهورين فرواية عن أبي حنيفة إنه يشبه بالمصلين، أي يركع ويسجد بلا قراءة، قال مالك: لا يصلي الآن، وقال أحمد بن حنبل: يصلي الآن، ولا يقضي، وللشافعية وجوه أربعة، أحدها: القضاء فقط، وثانيها: الأداء فقط، وثالثها: الأداء في الحال ثم القضاء بعده، ورابعها: وجوب الأداء واستحباب القضاء.

(فائدة) من مصطلحات فقهاءنا التعبير بالقول عما قال المشايخ، وبالرواية عما قال الأئمة، وعند الشافعية قول الإمام رواية وأقوال المشايخ وجوه.

لنا في التشبه بالمصلين لفاقد الطهورين القياس المستنبط من الإجماعين:

أحدهما: من أفسد الصوم أو حاضت المرأة أو ظهرت أو بلغ الصبي يجب عليهم الإمساك في بقية النهار، وهل هذا إلا تشبه بالصائمين.

والإجماع الثاني: أن من أفسد حجه يجب عليه المضي على الأركان ثم يقضي وليس المضي على الأركان إلا تشبه بالمصلين، فلما ثبت التشبه في الصوم والحج نعدبه إلى الصلاة، وكذا إكتفاء بعض السلف بالكبيرة في التحام القتال من هذا.

واعترض الخصم علينا في قولنا: البناء على الصلاة لمن أحدث فيها بحديث الباب، فالجواب أولاً: إن المشي في الصلاة ليس بصلاة كالإيماز والذهاب في صلاة الخوف ليس بصلاة، بل فعل في الصلاة. وثانياً: بأن البناء روي مرفوعاً عن عائشة، ولكن الصواب عند أرباب الحديث الإرسال، والإرسال مقبول سيما إذا كان مؤيداً بفتيا الصحابة، فيكون حجة قطعاً، ومن الفتاوى استخلاف عمر وعلي رضوان الله عليهما.

قوله: (ولا صدقة من غلول الخ) الغلول في اللغة: سرقة الإبل، وفي اصطلاح الفقهاء: سرقة مال الغنيمة، ثم اتسع فيه فأطلق على كل مال خبيث.

قال في التمر المختار: إن التصديق بمال حرام ثم رجاء الثواب منه حرام وكفر. وفترق البعض بين الحرام لعينه ولغيره، ومنهم العلامة الشافعي.

أقول: ينبغي الفرق بين الحرام الظني والقطعي، لا في لعينه ولغيره. قال ابن قيم في "بدائع الفوائد": من اجتمع عنده مال حرام فتصدق به بشاب عليه. وفي الهداية: من اجتمع عنده مال حرام، سبيله التصديق. فوقع التعارض بين "التمر" و"الهداية"، أقول في دفع التعارض: ههنا شيان: أحدهما: انتملكوا أمر الشارع والثواب عليه. والثاني: التصديق بمال خبيث، والرجاء من نفس المال بدون لحاظ رجاء الثواب من امتثال الشارع، فالثواب إنما يكون على اتمار الشارع، وأما رجاء الثواب من نفس المال فحرام، بل ينبغي لتصديق الحرام أن يزعم بتصديق المال تخليص رقبته ولا يرجو الثواب منه، بل يرجوه من اتماره أمر الشارع، وأخرج الدارقطني في أواسر الكتاب: أن أبا حنيفة رحمه الله سئل عن هذا فاستدل بما روى أبو داود من قصة الشاة والتصديق بها.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الصَّلَاحِ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَأَبُو الصَّلَاحِ ابْنُ أَسَامَةَ اشْمُغُ: عَامِرٌ، وَيُقَالُ: زَيْدٌ مِنْ أَسَامَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ هَذَلٍ.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى [الْقَرَارِيُّ]، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَنَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا، وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

قوله: (هذا الحديث أصح) لا يلزم من قوله هذا أن يكون صحيحاً في نفسه، بل مراده بالأصح والأحسن أنه أعلى الأحاديث في هذا الباب وإن لم يكن حسناً عند المحدثين. ومن عادة الترمذي إخراج الأحاديث التي لم يخرجها غيره للاطلاع على ذخيرة الحديث، فمراده أنه أعلى الأحاديث التي لم يخرجها أرباب الصحاح، كذلك قال بعض حفاظ الحديث في عادة الترمذي هذه.

قوله: (وفي الباب عن أبي الصلاح رحمه الله) المراد بذكره هنا هو أبو أبي الصلاح لا أبو الصلاح نفسه، لأن الراوي أموه، واعلم أن الترمذي مع كونه جامعاً، ذخيرة الحديث فيه بخلاف غيره من أرباب الصحاح إلا أنه يكافئه بذكر: وفي الباب عن فلان وعن فلان الخ، وصنف ابن حجر العسقلاني في استخراج ما ذكره الترمذي في الباب وسماه: «الكتاب فيما قاله الترمذي وفي الباب» ولكنه غير مطبوع، والأسهل لاستخراج أحاديثه للمراجعة إلى مسند أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ

لفظة «أو» قد يكون لشك الراوي، وقد يكون للتويع، وإذا كان لشك من الراوي فيقره بعده لفظ «قال»، ويعرف ذلك بالنزول. واعلم أن المصنف أخرج حديث الباب مختصراً، وفي غيره: «وإذا مسح الرأس خرجت كل خطيئة سمعها بأذنيه الخ» قدس على أن الأديين في حكم الرأس، ودل على عدم ضرورة تحديد الماء لمسح الأذنين كما هو مذهب أبي حنيفة.

قوله: (يخرج نقياً من الذنوب الخ) قال المتأخرون: الحسنات مكفرات السيئات الصغائر، وقال المتقدمون: يقوئ الأمر إلى الله بلا تقييد بالصغائر والكبائر، وتسلط المتأخرون بما سبأ في «ما لم يعش الكبائر» وأقول: التحقيق أن لا يقيّد بالصغائر، ويتشبه على ألفاظ الأحاديث لغة، وفي اللغة: الذنوب: العيوب والحظايا ما ليس بصواب، والمعصية: «نافرمان»، والسيئة: «برائي»، فالمعاصي في أعلى مراتب الإثم ودونها السيئات ودونها الخفايا، ودونها الذنوب. وأشكل الحديث بأنه يدل على خروج الذنوب، والخروج يقتضي أن يكون الشيء الخارج ذا جرم، والذنوب وأحوالها من المعاني، فالأصوب التوقيض إلى الله تعالى، ومن أراد أن يقع في التكلفات، فيرجع إلى ما قال الصوفية بأن وراء هذا العالم المشاهد عالماً يسمى بعالم الأمثال، وراءه عالم الأرواح، وفي عالم الأمثال صور كل شيء في هذا العالم من الأقسام والمعاني، وفي عالم الأرواح أرواح كل شيء كما قالوا:

غيب را بری و آب دیگر است آسمان و آفتاب دیگر است

وقالوا: إن عالم الأمثال متصرف في هذا العالم المشاهد ولطف منه، وعالم الأرواح متصرف في عالم الأمثال وألطف منه، وليس عالم الأمثال هو دار الآخرة بل موجود الآن، وقالوا: من يذهب في عالم الأمثال أو الأرواح لا يتميز بين أشياء عالم الشهادة وأشياء عالم الأمثال. وأما الروح فعند أهل الإسلام جسم لطيف على شكل كل ذي ذلك الروح واحتجوا على هذا أي جسمية الروح بما ورد في الأحاديث، كما في حديث البراء بن عازب «فبزعها» كما يفزع السفود من الصوف المبلول الخ» أخرجه أحمد في مسنده، وصاحب المشكاة ص ١٣٤، وفيه: «فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من السفاء، فبأخذها فإذا أخذها لم يدعها في يده طرفة عين حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن» وأحاديث أخر دالة على جسمية الروح، ونقل القاضي زده في تهافت الفلاسفة أن الغزالي قائل بتجرد الروح وكذلك نسب إلى القاضي أبي زيد الدنوسى الخفى.

فأقول: أولاً: إن خلافهما لا يكفي، فإنما تمسك بصوف الشريعة من القرآن والحديث. وثانياً: بأن نقل المذهب متعسر، فعلم أن عبارة القاضي أبي زيد لا تنسب إليه هذا الخلاف، وأما الغزالي فقال تلميذه أبو بكر بن العربي: إن الأستاذ غس في الفلسفة، ثم ضرب يده وسعى للخروج فسم يسحب بحرامه، والمتقدمون من علماء الإسلام يريدون بالنحود عدم الكثافة، بظهر ذلك من تفسير سورة الإخلاص للمحافظ ابن تيمية رحمه الله.

ثم اختلف الصوفية بعد اتفاقهم على مادة الروح في أنه كائيد للثياب، أو أعضائه سارية في أعضاء الجسد المشاهد، وقال الشيخ الأكبر في القصص: لروح يتشكل بأشكال مختلفة، وقال جهلاء الفلاسفة: إن الروح مجرد، وتشبهوا بأوهام بما هي أوهن من بيت العنكبوت، منها ما

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١)، وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ شَهْبِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبُو صَالِحٍ وَالِدُ شَهْبِيلَ هُوَ: أَبُو صَالِحٍ الشَّامِيُّ وَاسْمُهُ: دُكْوَانٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ: اخْتَلَفُوا^(٢) فِي اسْمِهِ^(٣)، فَقَالُوا: عَبْدُ شَمْسٍ، وَقَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهَذَا أَصَحُّ.

(١) قوله: «حسن صحيح» أعلم أن الصحيح ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ وعنه، والشذوذ أن يرويه الثقة مخالفاً لغيره، والحسن ما لا يكون شاذاً يروى من غير وجه نحوه، قاله في الجمع. قال السيد: والفرق بين حادي الصحيح والحسن أن شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن، لكن العدالة في الصحيح ينبغي أن يكون ظاهرة، والإنفاق كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيد قولنا: «أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه» ويميز به، وقول الترمذي: «حديث حسن صحيح» يريد به أنه يروى بإسنادين: أحدهما: يقتضي النسخة، والآخر الحسن، أو المراد اللغوي وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه - انتهى -.

وقال المؤلف في الترمذي في آخر هذا «الجامع» في كتاب العلل: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا. كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يثبته بالكذب، ولا يكون الحديث شاذلاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن.

(٢) قوله: «في اسمه» قال الحاكم أبو أحمد أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر، وغلبت عليه كنيته، فهو كمن لا اسم له، أسلم عام خيبر، وشهدوا مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ثوبه وواظب عليه راغباً في العلم، راضياً بشيخ بطنه، وكان يدور معه حيث ما دار، وقال البخاري: روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابى وقابلي، فمهم ابن عباس وابن عمر وجابر وأنس: قيل: سبب تلقيه بذلك ما رواه ابن عبد البر عنه أنه قال: كنت أحمل يوماً هرة في كفي، فقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ما هذه؟ فقلت: هرة، فقال: يا أبا هريرة. (المراقبة)

قال الفارابي: إن الروح محل التصور والتصديق وهما معنيان مجردان، ومحل المجرد مجرد. وهذا كما نرى، لأنه لم لا يجوز أن يكون تعلق التصور والتصديق بالروح كتعلق النفس الناطقة بالبدن المادي؟

قوله: (هذا حديث حسن صحيح) الحسن والصحيح متقابلان في المشهور، لأن الصحيح: ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله ويكون سالماً عن العلة والشذوذ والنكارة، والحسن: الذي يكون رواته أقل إتقاناً من رواية الصحيح وأقل ضبطاً من رواته، فكيف جمع المصنف بين المتنافيين؟ فالأخوة عديدة: منها ما قال الحافظ ابن حجر بتقدير كلمة «أو» وعلى تقدير «أو» يكون الحاصل هذا الحديث حسن أو صحيح، أي تردد الترمذي في الحسن والصحة. أو يقال: بتقدير الوتر أي حسن وصحيح، والحسن باعتبار طريق، والصحة باعتبار طريق آخر، لكنه ليس بشاف؛ فإن هذا التردد من الترمذي بعيد، وأما تقدير الواو فلا يجري في جميع المواضع. ومنها ما قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: إن الحسن الصحيح مرتبة بين الحسن والصحيح، كالحلو الحامض، لكنه أيضاً غير صحيح؛ لأنه يأتي بأحاديث الصحيحين ويحكم عليها بالحسن الصحيح. والحق ما قال ابن دقيق العيد في الاقتراح بأنهما منبأتان مفهوماً، ومتصادقان مصداقاً، وبينهما عموم وخصوص مصداقاً كالظاهر والنص، وسبأني بعض كلام على هذا عن قريب.

مقدمة: وأعلم أن الصحيح عندي على أربعة أقسام: أحدها: أن يكون رواته ثقات وعدولاً ويساعده تعامل السلف. والثاني: أن يصححه إمام من أئمة الحديث بخصوصه. والثالث: أن يخرجه من التزم الصحة في كتابه مثل صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن السكن، وصحيح ابن حبان، والنسائي، وإن لم يحكم عليه بخصوصه بالصحة. والرابع: أن يكون الرواة سائمين عن المخرج، ويكونون ثقات، فعندي المرتبة الأولى أعلى مراتب الصحيح.

والثواتر أيضاً عندي على أربعة أقسام: أحدها: ثواتر الإسناد: وهو أن يروي الحديث جماعة يستحيل اجتماعهم على الكذب، وكذلك يكون في القرون الثلاثة وهذا الثواتر ثواتر المحدثين. والثاني: ثواتر الطبقة: وهو أن يأخذ طبقة عن طبقة بلا إسناد، والقرآن متواتر بهذا الثواتر، وهذا ثواتر الفقهاء. الثالث: ثواتر التعامل: وهو أن يعمل به أهل العمل بحيث يستحيل تكذيبهم، وهذا الثواتر قريب من الثواتر الثاني، ومثال هذا ثواتر العمل برفع اليدين عند الركوع وتركه فإنه عمل به غير واحد في القرون الثلاثة. الرابع: ثواتر القدر المشترك: وهو أن يكون مضمونه مذكوراً في كثير من الأحاد، كثواتر المعجزة، فإن مفرداتها وإن كانت أحياناً لكن القدر المشترك متواتر، وحكم الثلاثة الأول تكثير جاحده. وأما الرابع: فإن كان ضرورياً فكذلك، وإن كان نظرياً فلا.

قوله: (وهو حديث مالك الحج) وإنما أعاده إشارة إلى تفرد مالك واشتهاره عنه، ولم يوجد له متابع بهذا الطريق عن أبي هريرة.

قوله: (وأبو هريرة اختلفوا الحج) في اسم أبي هريرة ففيه خمسة وثلاثون قولاً: قيل: عبد شمس، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد شمس في الجاهلية، وعبد الله في الإسلام. واختلف في انصراف أبي هريرة وعدم انصرافه، فقال ملا علي القاري: مثل الحافظ ابن حجر عن انصرافه وعدمه، فقال: وجدناه غير منصرف، والقياس الانصراف، ولعله زعم أن من شروط عدم الانصراف كون هريرة غير منصرف وعلماً قبل إضافة أبي إليه،

وفي الباب عن عثمان بن عفان، وثوبان، والصنابحي، وعمر بن غنمة، وسلمان، وعبد الله بن عمرو، والصنابحي هذا الذي روى عن النبي ﷺ في فضل الطهور هو عبد الله الصنابحي، والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق: ليس له سماع من رسول الله ﷺ، واسمُه: عبد الرحمن بن عتبة، ويكنى: أبا عبد الله، وحل إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث، والصنابحي^(١) بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي ﷺ، يقال له: الصنابحي أيضاً. وإنما حديثه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إني متكأ بكم الأمم فلا تقتلن بغيري».

٣ باب ما جاء [أن] مفتاح الصلاة الطهور

٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

قال أبو عيسى: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وعبد الله بن محمد بن عقیل: هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. قال أبو عيسى: وسبعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يفتنون بخديث عبد الله بن محمد بن عقیل، قال محمد: وهو مقارب الحديث. قال أبو عيسى: وفي

فائدة: قال النووي: وذكر الإمام الحافظ تقي بن محمد الأنلسي في مسنده لأبي هريرة روى الله عنه خمسة آلاف حديث وثلاث مائة وأربعة وسبعون حديثاً، وليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا يقاربه، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: أبو هريرة رضى الله عنه أحفظ من روى الحديث في دهره، وكان أبو هريرة ينزل بالمدينة لدى الحنيفة، وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بالقيع، وماتت عائشة رضى الله عنها قبله بقليل، هو صلى عليها انتهى ما في النووي. (أحمد حسن)

(١) قوله: «الصنابحي» بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة ابن الأعسر الأحمسي صحابي سكن الكوفة من قال: فيه الصنابحي فقد وهم، (التقريب)

والحال إنه لا حاجة إلى هذا كما في أبي حمزة وأبي حمزة فعني هذا يكون عدم الانصراف برواية ودرية، وأما وجه التسمية بأبي هريرة، قيل: كانت له هرة، كان كلما خرج من البيت يضعها في كفه، وكلما دخل يضعها فأصل شجرة والله أعلم.

قوله: (الصنابحي الخ) الصنابحي ثلاثة: أحدهم: صنابحي بالياء صحابي، والثاني: صنابحي بالياء تابعي واسمه عبد الرحمن ويكنى بأبي عبد الله، وحل آخر صنابح بالياء وهو صحابي، وقد يقال له: صنابحي بالياء أيضاً.

باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور

قوله: (عن سفیان) بعد سفیان تحويل، ولكنه غير مكتوب في الكتاب، وسفیان مدار وأشكل على أبواب الحديث أنه سفیان بن عيينة أو سفیان الثوري، لأن المعرفة إنما يكون بذكر الأبناء والأجداد أو التلامذة أو الشيوخ، ولأب واحد غير مذکور، وأكثر تلامذة سفیان بن عیینة هما منحدون، فتبعتهما ووجدت في تخریج الهندية للربيعي أنه ثوري لا ابن عيينة.

قوله: (صدوق) أي صادق في حديثه وسقي في حفظه.

قوله: (وهو مقارب الحديث) احتفوا في أنه توثيق للراوي أم تصغيره، وأما في اللغة فلا يدل اللفظ على التلخيص، فإن معناه أنه متوسط، ولكنه لفظ التوثيق كما سألني في الترمذي في مواضع: أنه ثقة ومقارب الحديث، منها ما في (ص ٢٠٠): إن إسماعيل بن رافع ثقة وهو مقارب الحديث.

قوله: (مفتاح الصلاة الطهور) وأعلم أن في هذه الجملة وقربته قصر تعريف المبدأ والخير، كما قال صاحب التلخيص: وتعريف أحد الطرفين قد يفيد القصر، وقال العلامة: وإنما قال قد يفيد الخ لأن إمادة تعريف أحد الطرفين القصر ليس بضائقة كلية فإنه قد لا يفيد، وقال السيوطي: إن تعريف الطرفين يفيد القصر.

وأقول: إن تعريف أحد الطرفين يفيد القصر إذا كان الطرف الآخر مستملاً على معنى القصر كالإمام أو في أو غيرهما، مثل: الحمد لله، والكرم في العرب، ثم اعلم أنه كما يفيد تعريف أحد الطرفين القصر بلا معنى أيضاً، كما في قصيدة بانث سعاد:

ذوابل مسهل الأرض تحبل

أي تحبة قسم: فني: (مسهن الأرض تحبل) قصر بلا معنى، وقد لا يكون القصر مع تعريف الطرفين أيضاً، كما في: لكرم المخلقي الحسن، ولما قال مولانا مد ظله العالی: إن المتوسط عصا الأعمى. وقال الرمخسري في الفائق في حديث: (إن الله هو الدهر): إن فيه قصر المستند إليه على المستند، والمعنى: إن الله هو جالب الحوادث لا غير الخالب، وقال العلامة: فيه قصر المستند على المستند إليه، ورد على الرمخسري، وأقول:

[١] ما بين المعرفين ساقط من الهندية وأنشأه من نسخة بشار.

وقال الشيخ بشار: هذا الحديث في بعض النسخ دون بعض، وقال الثوري في التحفة بعد أن ساقه في زيادته على الأطراف للمحافظ أبي القاسم ابن عساکر: ليس في السماء ولم يذكره أبو القاسم، وقد عزاه الخافظ ابن حجر في التلخيص إلى الترمذي.

ثم قال الأحناف — أي العراقيون — بعدم جواز الزيادة على القاطع بخير الواحد، وقال الشافعية ومن تبعهم: يجوز الزيادة به على القاطع. أقول: يجوز الزيادة بخير الواحد عندنا لكن لا في مرتبة الركن والشرط، فثبت الوجوب والسنية بالخير الواحد، ولا نهمل خير الواحد عن الأصل كما زعمه بعض من لاحظ له في العلم، وتصدى إلى الاعتراض علينا كالنواب المعزول.

وليعلم أن الثابت بالظني يجوز إثبات ركنه وشرطه بالظني وخير الواحد، والكلام فيما ثبت بالقاطع، ونقول: إن خير الواحد لا يقيد إلا الظن، فعملنا به معاملة الظن، ولم نثبت به الركن والشرط، وأما الشافعية فعاملوا بالظني معاملة القاطع، فجوزوا زيادة ركن أو شرط بخير الواحد، والأقرب إلى الضوابط مذهبتنا، فإذا تمهد هذا فنقول: إن الشافعية قالوا بركنية ما ثبت بخير الواحد، ونقول: لا يوجب الركبة لأنه ظني الثبوت فلا يثبت به إلا الوجوب فثبت مرتبة واجب الشيء من هذا المذكور. ولنعلم أن واجب الشيء لم أحذه إلا في الصلاة والحج لا في المعاملات، ولم أجد فيها فرائض أيضاً، وإنما يذكرون لها شرائط وأركاناً لا واجبات وفرائض، بخلاف الشيء الواجب فهو عام، وقد قال الشافعية في الحج بواجب الشيء وأنكروه في الصلاة، وكذلك أنكروا غير الشافعية أيضاً مرتبة الواجب، وأقول: قال ابن تيمية في منهاج السنة: إن الصلاة تزكك من الفرائض والواجبات والسنن عند الثلاثة، وعند الشافعي من الفرائض والسنن، فدل على قول الموالك والحنابلة بواجب الشيء فكيف ينكرون علينا إلا أن الواجب قسم من السنة عند الموالك، وأقول أيضاً: يقول الحنابلة بفرضية الفعدة الأولى واختيارها لو تركها بسجدة السهو، وهل هذا إلا مرتبة واجب الشيء؟ والاختلاف في الألقاب لا في الحكم، ولما وجدنا في الصلاة والحج أشياء أكيدة لم حير نقصانها وعدم فساد الصلاة والحج فقلنا بمرتبة الواجب، فالخاص أن ثبوت مرتبة الواجب من ظنية الدليل، وكذلك يدل تعريف أبواب أصولنا الواجب عليها، فعلى هذا قال ابن القيم: ليس الواجب في حقه عليه الصلاة والسلام، فإنه ليس له ظن في شيء. وأقول: إن بحث أبواب الأصول في الواجب يكون من حيث صورة الدليل، ولا يتعرضون إلى حقيقة الواجب، تعرض إليها بعض الخلق، لتحقيقه أن الواجب يكون لاستكمال الفرض مثل السنن إلا أن الواجب أكد في الاستكمال.

فإذا ثبت وتمهد ما ذكر نقول: إن «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» [الأعلى: ١٥] القاطع دل على فرضية ما يشعر بالتعظيم، والحديث الظني ثبوتاً دل على وجوب (الله أكبر) خاصة، وكذلك يقال في غيره، فأصل المناسبة لكل ذكر مشعر بالتعظيم، وكما لها لفظ (الله أكبر)، وهذا هو الجواب عما امتشككه في التحرير من اعتبار جنس العلة في عين الحكم، فقال: إنه راجع إلى اعتبار العين، في العين وليس كذلك، فإن هناك أصلاً وكما لا على أن الجنس هناك بمعنى المجانس لا بمعنى الوصف الشامل، فعلم أن بحث النسخ في (لا صلاة لمن لم يقرأ...) الخ بأن (لا) لنفي الكمال، فبدل على وجوب الفاشية — غير جيدة، فإن مقتضاه ظنية الدليل في الدلالة مع كونه ظني الثبوت، وهو لا يوجب الواجب كما سيبدو عن قريب، والأصوب البحث في ظنية الدليل في الثبوت، كما أشار إليه صاحب الهداية، وأيضاً الحديث ليس ظني الدلالة، بل هو قطعي الدلالة لتعامل السلف على ابتداء الصلاة (بالله أكبر).

وإن قيل: فعلى هذا التعامل وإجماع السلف يكون (الله أكبر) ركناً. نقول: إن اجتماعهم وتعاملهم على الإتيان (بالله أكبر) لا على ركنيته، وبينهما بون بعيد، فمرتبة الواجب القائل بها الأحناف ثابتة بلا ريب، وتفصيل الأمر أن الأدلة على أربعة أنواع: الأول: الدليل قطعي الدلالة والثبوت. ويُقيد الفرضية في جانب الأمر، والحزمة في جانب النهي. والثاني: ظني الثبوت والدلالة، ويقيد الكراهة تنزيهاً في جانب النهي، والاستحباب في جانب الأمر. والثالث: ظني الثبوت وقطعي الدلالة، والرابع: بالعكس، وكلا القسمين يقيد الوجوب أو السنية في جانب الأمر، والكراهة تحريماً في جانب النهي، فعلى هذا ظهر الفرق بين الفرض والواجب، فهذا نبذة من إثبات مرتبة الواجب والكلام المحول، وبعض الكلام سيأتي في باب صفة الصلاة في صلاة مسيء الصلاة.

قال الشافعي ابن أمير الحاج: إن الخروج يصنعه ليس يفرضه، فإن الفرض يتأدى في ضمن القربات لا في ضمن المنكرات، وقد قلنا بأداء الخروج يصنعه تحت القهقهة والتكلم، وهما مكروهان في الصلاة، وزعم هذا المحقق أن هذا القائل قائل بالقهقهة وإخراج الريح والتكلم وغيرها على لفظ السلام يجمع الخروج بصنع المصلي والحال أنه لم يقس بل أبدى حكمه وحقق أمراً واقعياً، على وزن ما يقال: إن الصلاة للذكر، والصوم لنفيع النفس عن الشهوات، فهو حكمة مجردة، وإن كان قياساً فمرسل ملائم.

واعلم أن ههنا ثلاثة أعمال: تحقيق المناط، وتنقيح المناط، وتخرج المناط، قال الشيخ الكمال بن الهمام: إن هذه الألقاب الثلاثة ألقاب عند الشافعية لا عندنا، ولكن العمل كذلك عند مشايخنا أيضاً.

فأما تحقيق المناط فهو إجراء الأحكام النوعية أو الجنسية على أفرادها وأنواعها، ولا يختص بالمجتهد، بل كل مكلف بقدر عليه، مثله: «وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» [البقرة: ٢٨٢] الآية، فإجراء الآية على أفرادها ليس يختص بالمجتهد.

وأما تنقيح المناط فقال الشوكاني في (إرشاد الفحول في علم الأصول): إن تنقيح المناط نوع من أنواع القياس، والفرق أن القياس هو إبداء الجامع، وتنقيح المناط إلغاء الفارق بين المقيس والمقيس عليه. وقال الأستاذ في شرح منهاج الأصول: إن التنقيح يجري في النصوص أيضاً،

٤- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْخُبْثِ^(١) وَالْخَبِيثِ، أَوْ: الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

(١) قوله: «من الخبث» بضم الباء ويسكن جمع خبث وهو المؤذي من الجن والشياطين، والخبائث جمع خبيثة يريد ذكور الشياطين وإناتهم: وقيل: الخبث - يسكن الاء - وهو خلاف طيب الفعل من فحور ونحوه، والخبائث الأفعال المذمومة والحاصل الردية، كذا في «المجمع» و «الترغفة».

وقال: التفتيح حذف الأوصاف التي ليست بمؤثرة وإبقاء المؤثرات كما في قصة الأعرجي أندي وقع على امرأته في نهار رمضان، فكانت فيها أوصاف، كونه عمداً، أو كونه صاحبياً، أو رجلاً، أو كونه مفطر صومه في نهار رمضان عمداً، فقال أبو حنيفة: إن الوصف المؤثر بإفساده صومه في نهار رمضان عمداً، فيتعدي الكفارة إلى الأكل والشرب عمداً، وسائر الصفات غير مؤثرة، وقال الشافعي: إن المؤثر جماعه في نهار رمضان فلا تكون الكفارة في الأكل والشرب فهذا التفتيح تنقيح في التصريح، فعلم أنه ليس بقياس يكون في غير المنصوص، فنقول الشوكاني غير جيد، وتفتيح النشاط مختص بالجهنميين.

وأما تحريج النشاط فهو: ترجيح المجتهد وصفاً من الأوصاف لتعليه الحكم، وفي تنقيح حذف غير المؤثر وإبقاء المؤثر، وفي التحريج ترجيح وصف للعلية، ومثال التحريج: الأشياء الستة الواردة في حديث الربا، من الحطئة، والشعير، . ففي هذه الأشياء أوصاف عديدة من التكيل والتوزن والادخار والنظم والشمية وغيرها، فقال أبو حنيفة: إن أفعلة القدر والجنس، وقال الشافعي: إن مشار التهي هو العظم والشمية، وقال مالك: إنه أفتيات ودخار، فهذا القسم أي التحريج قياس، لأن المجتهد إذا قرر علة بيني عليها الأحكام والفروع.

ثم إن القياس قد يكون مثل تشبه أهل المعاني، فإن التشبيه عندهم بيان الجامع بين التشبه والتشبه به ليحمل التشبه على المشبه به ولعله هو قياس التشبه، وأما في القياس للعلية فيدعي المجتهد كون الوصف علة للحكم واقتضاه الحكم، ولا يكفي الصحة المحضة. والفرق بين القياس وتنقيح النشاط: أن في القياس تعدية الحكم الشرعي بعينه إلى المقيس، ويكون الانتفاء إليه أولاً ثم يلحقونه بما أشبهه من المنصوص، والتنقيح تعرف حال المنصوص أولاً وإن لزعه التعدية آخره.

ثم إن قيل: فأى شيء ألجأ إلى القول بالتشبيه العرض والواجب! يقال: إن في أخواته أيضاً فرضاً وواجباً فكذلك قلنا فيما نحن فيه: وأخواته مثل (الله أكبر) وأحب لحديث الباب، وذكر الله المشعر بالتعظيم فرض لآية: «وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ» [الأعلى: ١٥] وكذلك القراءة المطلوبة قرينة لآية: «فَأَقْرَأُوا مَا تُمْنَنُ مِنْ أَمْرٍ» [الزمل: ٢٠] الآية وتعين الفاعلة مع ضم أية سورة واجب.

وعلم أنه لا يقال في الآية «ما تيسر من القرآن» ما عامة، والمراد منها أية سورة شاء من الفاعلة أو السورة بلا تعيين الفاعلة كما يقول أهل العصر، بل يقال: إن المراد مما في الآية هو الفاعلة وأية سورة شاء، إلا أن هذا المراد من هذه الآية ظني، فالظن في كون المراد مراداً، ولو قلنا ما قال أهل العصر لزم إدخال النكراهة التحريمية في أمر الشارع، ولا يقبله العاقل ذو عقل سليم، فإن الامتنان بهذا الأمر يوجب الثواب، واحتمل وإتيان بما قالوا لا يوجب الثواب، فيرد بأمره ما يكون جامعاً للقرائن والواجبات والسنن الأكيدة، وكذلك أقول في حديث مسيء الصلاة: «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن».

ومن أخوات ما نحن فيه تركوع والسجود، فإن ما يصدق عليه الركوع والسجود فرض لآية: «وَارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» [الحج: ٧٧] وأما شكك قدر تسيحة أو ثلاث تسيحات فثبت بالحديث ويكون واجباً، وأما فرضية القعدة فثبت بالإجماع فكذلك قلنا فيما نحن فيه، أي في فرضية الصنع بخروجه، ووجوب السلام، وفي مثل هذه الأشياء بتأدي الفرض في ضمن الواجب ويكون المرئي طاهراً الواجب، وفي ضمنه الفرض، ولذا قال مولانا محمد قاسم التانوتوي: إن الفرض كالمادة، والواجب كالصورة. هذا ما حصل ونيسر الآن بيانه في هذا الموضوع.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ

قيل: معناه حين دخوله، وقيل: إذا أراد الدخول، قال ابن هشام صاحب المعنى: إن تقدير (أراد) بعد (إذا) في مثل هذا المقام مقرر. وأقول: قد ورد في بعض ألفاظ الحديث: (إذا أراد الدخول).

وفي البحر: إذا كان بين بيت الخلاء وموضع الخلاء مسافة شيء، فقيل: يدعو بهذا الدعاء عند الباب، وقيل: عند موضع الخلاء. وقال مالك: إن نسي وقت الدخول فبقي وقت الجلوس، خلاف الجمهور في هذه الحالة.

قوله: (من الخُبْثِ والخَبِيثِ) ههنا شك الروي، وفي رواية أخرى: (من الخُبْثِ والخبائث) كما سيحي، والخُبْثُ ذكور الشياطين، والخبائث إناث الشياطين، ويأمر الشارع بالأوراد نظراً لتنا.

وأما الأولية أي (من الخُبْثِ والخَبِيثِ) إن كان الخُبْثُ يسكن الوسط فمصدر، وإن كان بضمه فجمع خبيث، ويكون المراد من الخبيث: الفعل الخبيث، ومن الخُبْثِ بضم الوسط: ذكور الشياطين، وفي الحديث: (الحشوش مخنطرة . . الخ) أي مواقع النجاسة، وقصة سعد مشهورة

قَالَ أَبُو عِيسَى: فِي الْبَابِ: عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ أَضْعَفُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَخْسَنُ.

وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ ^(١) اضْطِرَابٌ: رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَقَالَ سَعِيدُ: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَقَالَ هِشَامُ: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا.

٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ ضَهَبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥- بَابٌ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ

٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ غُفْرَانُكَ».

(١) قوله: «في إسناده اضطراب» يعني روى بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، فثبت بقوله: روى هشام.

أنه ذهب في الغسل، فأبطلوا عليهم، فذهب الناس فوجدوه ميتاً، وسبعوا من ظهر غيب:

فحدثنا رئيس الخرج سعد بن عباد

رميناه بسهمين فمخبطي فؤاده

فعلم وجود الجنات والشرائط في الخشوع والغسل، ولهذا نهى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن البول في الحجر.

قوله: (وفي إسناده اضطراب الخ) الاضطراب قد يكون في المتن وهو اختلاف اللفاظ، وقد يكون في الإسناد وهو اختلاف الرواة وقصاً ورفعاً ووصلاً وإرسالاً. والاضطراب هنا من ثلاثة أوجه، لأن لقادة أربعة تلامذة، اثنان في أول الكلام، وهو هشام وسعيد، واثنان في آخر الكلام، وهو معمر وشعبة، ثم اختلف الأولان فيما بينهما، ثم اختلف الآخران فيما بينهما. والاختلاف الأولين إنما روي عن قتادة ثم قال سعيد: إن بعد قتادة قاسم بن عوف الشيباني، فثبتت الوساطة بين قتادة وزيد بن أرقم، ونفى هشام الوساطة، والراجح ما قال سعيد، وأما هشام فحذف الوساطة. وأما الآخران فروي عن قتادة عن النضر بن أنس، ثم اختلفا فقال شعبة: إن الراوي فوق النضر هو زيد بن أرقم، وقال معمر: إن الراوي فوقه هو أبوه، أي أنس. فصار الخلاف من ثلاثة أوجه:

الأول: إن الأولين يرويان عن قتادة عن زيد بلا واسطة النضر، وقال الآخران بواسطة النضر.

والثاني: بين الأولين فقال أحدهما بواسطة قاسم بين قتادة وزيد، ونفاها الآخر.

وأما الخلاف الواقع بين سعيد وبين شعبة ومعمر فدفعه الترمذي بقوله نقلاً عن البخاري، قال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما، أي عن النضر وعن القاسم، ومرجع الضمير النضر والقاسم، لا ما هو مذكور فيما بين سطور الكتاب أن المرجع زيد والنضر.

والثالث: بين الآخرين، فقال أحدهما: أنس بعد النضر، الآخر قال: زيد.

أقول: إن الصحيح عن النضر عن زيد، ومن قال عن النضر عن أبيه فقد وهم، ولقد نظمت فيما ذكرت:

هشام عن قتادة ثم زيد سعيد عن قتادة فابن عوف

وقال البيهقي: أنس حطاء وعن زيد قتادة غير صرف

وأخذت هذا المضمون من السنن الكبرى للبيهقي ولقد غلط بعض الناظرين في هذا المقام.

وحكم الاضطراب أن يطلب الترجيح وإلا فيسقط الاحتجاج بالاضطراب.

بَابٌ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ

فرر الشارع الأورد والأذكار في الأحوال المتواردة، كدخول المسجد، والخروج عنه، والدخول في الخلاء، والخروج عنه، وفي حديث: (كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يذكر الله على كل أحيائه)، نقبل: المراد به الذكر اللساني، فردد عليهم أنه عليه الصلاة والسلام كان يشغل بغيره من الأشغال، فكيف يذكر الله على كل أحيائه، وقيل: إن الذكر هو الذكر القلبي، كما في أشغال التصوف، وهذا أيضاً بعيد، فإن اللغة آية عن هذا المعنى فإن الذكر في اللغة هو اللسان، وأقول: إن المراد من الأحوال هي الأحوال المتواردة لا الأحوال المتشابهة.

قوله: (غفرانك) في الحاشية: أي اغفر غفرانك، أو أسأل غفرانك، ويعني أنه مفعول مطلق أو مفعول به، وعندي أنه مفعول مطلق، كما ذكر الرضي ضابطه، وهي هذه: إذا كان فاعل عامل المفعول المطلق أو مفعوله مذكوراً بعده بواسطة الإضافة أو حرف الجر يجب حذف

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب»، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي يزيد وأبو يزيد بن أبي موسى اسمه: عامر ابن عبد الله بن قيس الأسدي. ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها.

٦ - باب في التهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

٨- حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، حدثنا شفيان بن عيينة، عن الزهري، عن غطاء بن يزيد اللبني، عن أبي

(٦) قوله: «حديث حسن غريب» وهو الذي انفرد به العدل، الضابط لمن يجمع حديثه كما إذا انفرد عن زهري رجل من يجمع حديثه ويقبل. (الجواهر)

الاعمال، كما في (سبحانك) وأشار إليه ابن حبان عملاً، وأما نكتة حذف العمل فمذكورة في كتاب سيبويه.
قال الثوري: رأيت في كتاب أن آدم عليه السلام لما هبط على الأرض وجد الريح آتية من العائط، فقال: (غفرانك) زعماً منه أنه بسبب ما عهد من أكل الخبز، فحرت هذه السنة في أولاده، والله أعلم.

قوله: (حسن غريب) في بعض المواضع يكون غريب حسن بتقديم الغريب، فقال أبو الفتح بن عبد الله البصري: إن الأقدم المهتم بشأنه، ثم جمع المصنف بين الحسن والغريب، والغريب معان:

أحدها: ما فسرهما الجمهور به، وهو ما حصل فيه انفرد في أي موضع كان، ولا تفي بين الغريب والحسن عند الجمهور، لأن سند الحسن أيضاً قد يكون واحداً، وثانيها: ما انفرد فيه الراوي بزيادة شيء وليس في المشهور قلت الزيادة. وثالثها: أحد السندين الواقفين إلى شيخ معين يكون أحدهما مشهوراً والآخر منفرداً فيه، فالثاني يكون غريباً.

لكن باعتبار قول الترمذي بين الحسن والغريب تناف، لأنه فسر الحسن في أصل الثوري، واشترط فيه تعدد الطرق، وفي الغريب تكون وحدة الطريقة، فالأجوبة عديدة، إن مدار الحديث قد يكون واحداً والثروة عن المدار كثير، فيسمى الحديث بالنسبة إليه غريباً، وبالنسبة إلى ما تحته من الرواة حسناً، كما تشير إليه عبارة الترمذي في مواضع، لكن هذا الجواب لا يجري فيما قال الترمذي في الحسن من تعدد الطرق، وقال: ويروى من غير وجه نحو ذلك، وأجيب بأن تعريف الترمذي إنما يتخذ به (إذا كان غير مقرون بالغريب، وإذا كان مقروناً بالغريب لا يكون المراد ذلك الحسن).

وقال ابن الصلاح: إن تعريف الخطابي للحسن محمول على الحسن لداته، وتعريف الترمذي له محمول على الحسن لغیره، ولكنه بعيد لأن الترمذي ربما يحكم بالحسن على أحاديث الصحيحين، ومن القطع أن أحاديث الصحيحين لا تنحط عن مرتبة الحسن لداته، فكلام ابن الصلاح يبرأ من الصواب، ومنشأ زعمه عدم تقييده رواة الحسن بالانقضاء، والحال أن القيد مراد له ومنوي.

والجواب: إن تعدد الطرق في الحسن مشروط إذا كان انفرد تفرداً مضراً، وأما إذا لم يكن مضراً فلا يشترط التعدد. وانفرد المصنف بزيادة راوٍ في حديث عن شيخ لم يذكرها غيره من تلامذة ذلك الشيخ، وغير المضر الذي يروى راوٍ حديثاً بتمامه عن شيخ لم يروه غيره من تلامذته عنه. وانفرد الراوي المضر قد يكون مقبولاً عند المحدثين، وقد لا يقبل، وأما بعضهم فيقبلونه كلياً، وسبيل انفرد تتبع متابع له أو شاهد، والمتابعة تكون في الرواة، والشهادة من الصحابي، ثم المتابعة قريبة وبعيدة.

(فائدة) وإذا أقول: لفظ الخجاريين فأريد به الشفعية والماليت، وإذا أقول: لفظ العراقيين أريد به الأحناف، ومذهب أحمد دائر بين العراقيين والخجاريين، ومن عادة الترمذي وأبي داود والشافعي إخراج أحاديث الخجاريين والعراقيين، وقد يأتي بهما مسند وأما البخاري فيسبب على ما هو مختار عنده.

باب في التهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

في الاستقبال والاستدبار عند الخلاف سبعة مذاهب: قال أبو حنيفة بكراهيتهما في الصحاري والبيان.
وقال الشافعي بالجواز في البيان لا في الصحاري. وقال أحمد بن حنبل بجواز الاستدبار لا الاستقبال، وفي رواية شاذة عن أبي حنيفة — كما في الهداية — وفاق أحمد.

ويبني الجمع بين الروايات عن الأئمة مهما أمكن، والاختيار في الأقوال عن المشايخ، وترجيح أحدها، واجمع في روايتي أبي حنيفة رحمه الله أن الاستدبار والاستقبال مكروه إلا أن كراهة الاستدبار أقل من كراهة الاستقبال. وقال الشافعي: إن كراهة الاستدبار والاستقبال مكروهان فترجها عند أبي حنيفة رحمه الله، ولعله لما في البناء على الهداية وعن البناءة في النهي، وذكر صدر الإسلام أبو اليسر الأخ الأكبر للفرج لإسلام أبي الفسر: إن بين الكراهة تحريماً وتزويهاً واسطة تسمى إسائة.

(فائدة) قال أشياخنا رحمهم الله أجمعين: إذا وردت الأحاديث المختلفة في المسألة فيأخذ الشافعي رحمه الله بأصح ما في الباب مرفوعاً، ويأخذ مالك رحمه الله بتعامل أهل المدينة وإن خالفه حديث مرفوع، ويأخذ أبو حنيفة رحمه الله بكل المرفوعات بالحمل على محمل واحد، وربما يأخذ بالثوري ويخرج الغامل في الوقائع المخالفة له، ويأخذ أحمد بن حنبل رحمه الله بالكل مع خالف أقوال الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، ولذا نجد عنه روايات في مسألة.

أَيُّوبُ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمْ الْغَائِطُ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»^(١). فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ بَنِيَتْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَتَنَحَّرَفْ عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرِ اللَّهَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي النَّبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَتَعْقِلُ بْنُ أَبِي الْهَيْثَمِ وَيُقَالُ: تَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَهْلُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثْتُ أَبِي أَيُّوبَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَأَبُو أَيُّوبَ اسْمُهُ: خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ. وَالزُّهْرِيُّ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ حَبِيبٍ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ: قَالَ أَبُو حَبِيبٍ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَقْنَى^(٢) قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا»: إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَتَاوَى، وَأَمَّا فِي الْكُتُبِ النَّبِيَّةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا وَمَعَكَهَا قَالَ إِسْحَاقُ.

(١) قوله: «شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» أي توجهوا إلى جهة المشرق أو المغرب، هذا خطاب لأهل المدينة، ومن قبله على ذلك سمت من هو في جهة الشمال والجنوب، كذا في «مجمع البحار».

(٢) قوله: «إِنَّمَا مَقْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...» قال ابن الهمام: اعلم أن هذه المسألة، اختلاف العلماء فيها على ثلاثة أقوال: ذهب طائفة إلى الكراهية مطلقاً منهم مجاهد والنخعي وأبو حنيفة أخذوا بعموم الحديث مع تقوية بقول أبي أيوب: «قدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ بَنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَنَحَّرَفْ» الحديث.

وطائفة كرهوا في القضاء دون البنيان مطلقاً منهم الشعبي والشافعي وأحمد أخذوا بحديث أبي داود عن مروان الأصغر: «رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ وَجَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهِ، فَقَنْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى، إِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ، يَسْزُوكَ فَلَا بَأْسَ»، ورواه ابن خزيمة والحاكم في «صحيحيهما»، وعن ابن عمر في «الصحيحين» قال: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ أُخْتِي حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْقِبِلَ الشَّامِ مُسْتَذْبِرَ الْكَعْبَةِ».

وطائفة رخصوه مطلقاً، فمنهم من طرح الأحاديث لتعارضها، ثم رجعوا إلى الأصل وهو الإباحة، والمعارضة بحديث رواه ابن ماجه عن عراك عن عائشة قالت: ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بروجهم القبلة، فقال: أَرَأَيْتُمْ قَدْ فَعَلُوهَا، اسْتَقْبَلُوا مَقْعَدِي الْقِبْلَةَ.

ومنهم من ادَّعى النسخ تمسكاً بما أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان في «صحيحه» والحاكم والدارقطني عن جابر بن عبد الله قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا»، وقال الترمذي في «العلل الكبير»: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: صحيح، والأحوط المنع؛ لأن النسخ لا بد أن يكون في قوة النسخ، وهذا وإن صَحَّ، لا يقاوم ما تقدَّم مع أن الذي فيه حكاية فعله هو ليس صريحاً في نسخ التشريع القولي لجواز الخصوصية انتهى كلام ابن الهمام مع اختصار وتغيير.

فائدة: قال ابن حجر في خلاصته: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري النجاري خدام رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، وذكر ابن سعد: أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتا حديث ومئة ولمانون حديثًا، واتفقا على مائة وثمانية وستين وانفرد (خ) بثلاثة وثمانين (م) بإحدى وسبعين، وروى عن طائفة من الصحابة وعنه بنوه موسى والنضر وأبو بكر والحسن البصري وثابت البناني وسليمان التيمي وخلق لا يحصون، وقد حاور عمره مائة، وفي «الإكمال»: كُتِبَتْ أَبُو حمزة خدام النبي صلى الله عليه وسلم، أمه أم سليم بنت ملحان، وانتقل إلى البصرة في خلافة عمر ليقفه الناس بهاء، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى وتسعين، وله من العمر مائة وثلاث سنين، وقيل: تسع وتسعون سنة - انتهى.

وإذا تعارض الحديثان ففي كتب الشافعية يعمل بالتطبيق ثم بالترجيح ثم بالنسخ ثم بالتساقط، وفي كتبنا يؤخذ أولاً بالنسخ ثم بالترجيح ثم بالتطبيق ثم بالتساقط، والمقدم عندنا هو النسخ الثابت بالنقل، وأما النسخ الاجتهادي فمرتبة بعد الترجيح وقبل التطبيق، وأما تقدم الترجيح قبل التطبيق فهو مقتضى القرينة السليمة فإن في الترجيح عملاً بالعلم، وفي التطبيق عملاً بعدمه، والعلم مقدم على عدمه.

قوله: (إذا أنيتم الغائط) هذا الأمر لأهل المدينة، والغائط الأرض المنخفضة المظلمة، وقد يطلق على ما يخرج.

قوله: (لا تستقبلوا القبلة ولا تستذبروها) استنبط الغزالي رحمه الله من حديث الباب أن الواجب في الصلاة إدراك جهة القبلة لا عينها، لأنه عليه الصلاة والسلام ذكر أربع جوانب، وإدراك الجهة يتحقق بإمكان الخط المستقيم بين بيت الله وصدر المصلي، ونقل ابن عابدين أن الاستقبال والاستدبار عند الخلاء معتبر باعتبار العصور المعصوص لا الوجه.

قوله: (وتنحرف عنها...) الخ مرجع الضمير إما الكعبة، فيكون المعنى: تنحلى في تلك المراحض، وتنحرف عن القبلة مهما أمكن، وتستغفر الله من عدم الانحراف الكامل، أو يكون المرجع المراحض، فيكون الاستغفار من فعلهم الشنيع، أي فعل أهل الشام، والمراحض: جمع مراحض، من الرحض (صاف كردن).

قوله: (هكذا قال إسحاق الخ...) أي إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وفي راهويه ونفطويه وسيبويه وأحوالها لغتان، قال المحدثون: يقرأ سيبويه ونفطويه وراهوية، وقال النحاة - وهو المشهور على أنستنا - ويقرأ سيبويه ونفطويه، وكذلك في غيرها.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا. كَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي الصُّخْرَاءِ وَلَا فِي الْكَنِيفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَثُمَّ حُدِّثَ بِنُ الْمُشْتَبِ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِغَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا».

وَفِي الْبَابِ: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَهَاشِمَةَ، وَصَمَّارَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ خَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٠- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ. وَابْنُ لَهْيَعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ يَخْصِي بَنِي سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَغَيْرَهُ».

أقول: وروى الشيخان عن أم سليم أنها قالت: يا رسول الله! أنس خادمك ادع الله له، قال: اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له فيما أعطيته، قال أنس: فوالله ما لي بكثر وإن ولدي وولدي ولدي ليعادون علي نحو المائة اليوم، وذكر ابن حجر عنه: أن أرضي ليشمر في السنة مرتين. (أحمد حسن)

باب ما جاء من الرخصة في ذلك

حديث الباب ثم شك الشافعي رحمه الله وثمسكتنا ضابطة الشارع.

قوله: (محمد بن إسحاق) اختلف أهل الجرح والتعديل فيه ما لم يختلف في غيره حتى إن قال مالك بن أنس: إن قست بين الحجر الأسود وباب الكعبة لحلفت أنه دجال كذاب، وقال البخاري: إنه إمام الحديث، قال ابن القيم: إنه ثقة ثلاث مرات، وقال حافظ الدنيا: إنه ثقة، وفي حفظه شيء، وأما البيهقي فيتكلم فيه في كتابه الأسماء والصفات، واعتمد في كتاب القراءة خلف الإمام فالصحيح، وعندني أنه من رواة الحسان كما في الميزان، ويمكن أن يكون في حفظه شيء.

قوله: (أبان بن صالح...) الخ إن كان على وزن الفعل فغير متصرف، وإن كان على وزن فعال فمتصرف.

قوله: (ابن لهيعة ضعيف...) الخ لأن كتبه احترقت فكان بعده يروي عن حفظه، فحفظ الصحيح بالسقيم، وأما في علمه فلا ريب فيه، وقال السفيان الثوري: إن قصدت الحج لحض زيارته حين سمعت أنه يريد الحج.

وأما جواب حديث الباب من جانب الأحناف فهذه وقائع تخرج لها المحامل، وتأخذ بالضابطة والحديث القولي، لأن حديثنا مشتمل على الحكم مع السبب والحكم النهي عن الاستقبال والاستدبار، والسبب إثبات العائظ، وأما حديث الشافعية فواقعة حال لا عموم لها، ولا نعلم سببها وحكمها، فيكون الأقدم حديثنا كما هو مقتضى الأصول، والمراد من السبب الذي يلزم من وجوده وجوب الحكم.

وأما حديث ابن عمر فيحمل احتمالات كثيرة موافقة لنا ومناقية لنا. قيل: إنه من خصوصيته عليه الصلاة والسلام لأن الحقيقة المبهمة أعلى من حقيقة الكعبة، ويمكن فيه لأحد أن الأفضلية في عالم التكوين والخلق لا في عالم التشريع والأحكام التكليفية.

ويمكن لنا أن نقول بما في الطحاوي ونوادير الأصول أن ابن عمر لم ير إلا رأسه عليه الصلاة والسلام، وكان النبي عليه الصلاة والسلام جالسا بلينات، وفي الاستقبال والاستدبار اعتبار العضو المخصوص لا الرأس، فالتثبت بالتشريع الكلي.

ولنا أثر أبي أيوب الأنصاري أيضاً، وراجع صفة مخرجه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من الوفاء وبلغ فضلات الأنبياء من الخصائص.

ومن مستندلات الشافعية رواية عراك عن عائشة، أخرجهما الدارقطني وابن ماجه أنه لما قيل للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إن الناس يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغائط أو بول بفروجهم، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أوفد فعلوا ذلك استقبلوا بمقعدي القبلة» وحسن النووي سندها، وكذلك حسن ابن القيم.

ولم يجب من جانب الحنفية، وقال العيني نقلاً عن أحمد بن حنبل: إنه مرسل لأن عراكاً لم يسمع عن عائشة، وقيل أخرج مسلم حديث مسكينة تحمل مسكينتين دخلت على عائشة عن عراك عن عائشة.

فنقول: أحمد بن حنبل أفضل وأعلى من مسلم، ثم المرسل عند الأحناف مقبول إلا أن الاعتبار لما قال الطحاوي من أن الأعلى هو المتصل لا المرسل، كما في فتح المغيب، لا ما في الحسامي من علو المرسل عن المتصل، وأما المرسل فقبله المالك وأبو حنيفة، وفي رواية عن أحمد، وقبله أبو داود، ولم يقبله البخاري رحمه الله والشافعي رحمه الله، إلا أنه اعتبر به الشافعي في ستة مواضع مذكورة في النجدة، وأكثر السلف موافق

١١- حَدَّثَنَا هُنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُحْيَى بْنِ خُبَّانٍ، عَنْ عُمَرَ وَاسِعِ بْنِ خُبَّانٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى نَيْتِ خَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَذِيرَ الْكُفَّةِ».

قَالَ أَبُو عِيْنٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨ باب النهي عن البول قائماً

١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا».

وَفِي الْبَابِ: عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، قَالَ أَبُو عِيْنٍ: حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَبُولُ قَائِمًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ، لَا تَبُلْ قَائِمًا» فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ.

لأبي حنيفة في قول المرس.

ونقول أيضاً: إن مسلماً نافي — أي بواسطة — واحد مثبت، والثالث مقدم على الثاني.

وروى جعفر بن ربيعة — الذي هو أوثق تلامذة عراك حديث عراك — موقوفاً، وقد ذكره في الجوهر عن البخاري، وقال في الميراث: إن الحديث منكرو.

وقال عمر بن عبد العزيز حليمة العدل: ما استقبلت وما استندرت منذ عمري، فروي عراك في مقابلة ذلك الحديث، فلم يعمل عمر بن عبد العزيز بذلك الحديث بعد السماع أيضاً، وكان يكره التصديق نحو القبلة، كما في النسخ.

ونقول أيضاً: إن حديثنا أصح شيء في هذا الباب، ومتمثل على الوجه والحكم فيؤخذ به، ونصحت في هذه الضابطة:

يا من يؤمن أن نكـ
ن له سمات قـ
عبد بالأصول ومن نصـ
ص مـ ومـ
مضاً على مـ
بما كانت المـ
دع ما بعونك وجهـ
الـ في نـ
وعيد الكلام بقـ
لا عـه أو طـ
ليس الوقـع في شـه
بعـه كمـنل أصـ
كـطـرق الأعـذار في
فـعن جـلاف مقـونة

ومن ما قلت قال ابن حزم، وقريب من هذا ما قال أبو بكر بن العربي في شرحه على الترمذي، وقال: إن الأقرب مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وقال ابن القيم في تهذيب السنن: الترجيح لمذهب أبي حنيفة رحمه الله، واستدل لمذهبهما بروى حنيفة بن أبيان قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «من برك إلى القبلة بأي يوم القيامة والبراق على جبهته ما قال لا تخاف في النسخ: إن المصلي يتأخر ربه، وتحول رحمة الشاري به وبين القصة، فلا يترقب نحو القبلة وقال العمري: إن الحكم عام في الصلاة والمسجد وغيرهما فإذا نهى عن البراق يكون الاستقبال والاستندار مهياً عنه بالأولى، أقول: لا يصح هذا دليلاً لنا، لأن في الكثر من (ص ٢٣٠) قيد المصلي في معنى حديث حذيفة، وغفل عنه.

باب ما جاء في النهي عن البول قائماً

يكره البول قائماً.

قوله: (كان يبول قائماً) قيل: إن الصليقة تدعي عاداته عليه الصلاة والسلام من البول قائماً، أي لم يكن يعتاده، أو يقال: إنها تذكر علمها، أو نقول: إن رواية حذيفة في حال العذر، وأيضاً البول قائماً جائز، وخلاف الأدب، ويكره تريباً.

وَأَيْمًا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَثُوبُ الشَّخْبَانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ.

وَرَوَى غُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ مَا بَلَغْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَشْلَمْتُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ. وَحَدِيثُ يُزَيْدَةَ فِي هَذَا ضَعِيفٌ مُخْفُوطٌ. وَمَنْعَى النَّهْجِ عَنِ الْبُؤْلِ قَائِمًا عَلَى الثَّأْدِيبِ لَا عَلَى الشَّحْرِيمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنْ مِنَ الْخَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

١٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَدِيثِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّى سَبَاطَةَ قَوْمٍ^(١) قَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ^(٢). قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى مَنصُورٌ، وَغُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَدِيثِهِ، بِمِثْلِ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَغَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الشَّيْبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَدِيثِهِ أَصَحُّ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبُؤْلِ قَائِمًا^(٣).

(١) قوله: «أنَّى سبابة قوم قبال عليها قائمًا» هي والكناسة موضع يرمى فيه الخراب والأوساخ، وما يكسر من المنازل، وأضاف إلى القوم للتخصيص لا للملك، وبال قائمًا لأنه لم يجد موضعًا للوقوف، أو المرض منه عن الوقوف، أو للتدلي من وجع الصلب، كذا في «المحضر» وغيره، وهذا تأويل من كره لبول قائمًا، وأما من ذهب إلى ظاهر الحديث فقد رخص في البول قائمًا، كما بينه المؤلف.

قوله: (عبد الكريم بن أبي المخارق الخ) قيل: إن مالكاً روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق في موطأه، فيكون ثقة، فقال ابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد: إن مالكاً اعتمد على سمته، وكان يقرئ الصبيان، وهو سني الحفظ. قوله: (أن من العلماء يدل على الكراهة تنزيهاً، والجفاء البلادة والأعرابية (گنوارين)).

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

في حديث حذيفة ليس مسح لتأصية، وفي حديث معيرة ليس ذكر البول قائمًا، كما في مسلم (ص ١٣٤)، وفي حديث مغيرة بن شعبه وأبنة القُفُول من عزوة تيرك وإمامة عبد الرحمن بن عوف كما في مسلم (ص ١٣٤)، وعرض علاء الدين المارديني على القدوري من جمعه بين رواية حذيفة ومعيرة، أقول: لا اعتراض على الإمام القدوري، لأن الجمع والاحتياط من الذين فوقه لا منه، نعم يلزم عليه عدم النقد والتنقيح. ويستنبط من الحديث أن التقاط الحجر للاستنجاء من أرض الغير بلا نقصانه حائز، ويكفي الإحالة دلالة وعادة، وأيضاً يكفي الإحالة دلالة للبول في أرض الغير.

قوله: (قبال عليها قائمًا) قيل: لبيان الجواز، لأنه مكروه تنزيهاً وحائز، وقيل: كان لعذر يوجب كراهة - صلى الله عليه وسلم - كما في السنن الكبرى للبيهقي: أنه قال قائمًا بوجه تأييده، كما في النووي شرح مسلم (ص ١٣٣) وسنده ضعيف، ولكنه يكفي للثقة، وفي النووي (ص ١٣٣) أنه عليه الصلاة والسلام استدانه ليستتر به عن أعين الناس وغيرهم من الناظرين، لكونها حالة يستخفي بها ويستحي منها في العادة، فكانت الحاجة التي يقتضيها بولاً من قيام يؤمن معها خروج الحدث الآخر الرائحة الكريهة، وإذا استدناه انتهى.

(فائدة) يجوز ارتكابه عليه الصلاة والسلام الكراهة تنزيهاً لا الكراهة تحريماً، قال الشيخ حلال الدين السيوطي في حاشية النسائي: إن ظلمت الوضوء سنة، وتركه مكروه تحريماً، وتركه عليه الصلاة والسلام يورث الثواب له، أقول: هذا ليس بمختار عندنا، لأننا نقول: إن ترك التلث ليس باثم بشرط عدم الاعتقاد. وأقول: إن في البول قائمًا رخصة، وينبغي الآن المنع عنه لأنه عمل غير أهل الإسلام، لأن الفتيا يختلف باختلاف الأزمنة والحالات، فإنه كان الاستنجاء بأماء كافيًا ومحرفًا، وأما الشيخ ابن القيم فيكون الجمع سنة، فإن السلف كانوا يأكلون قنابلًا وأناس العصر أكلون.

[١] هناك سقط في الهذلية وذكره البشار في نسخته وبه:

وَسَمِعْتُ الْحَارِثَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ الشَّيْبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ. وَسَمِعْتُ أَبَا غَمَارٍ الْحَمِيرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا فَقَدْ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

[٢] قال الدكتور بشار: نقل العلامة أحمد شاكر رحمه الله بعد هذا كلاماً من نسخة السندی وحدها حذفها بفردها به عن النسخ والشروح، وهذا نصه: «وغبيدة بن عمرو السُلَمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ التَّخَمِيمِيُّ وَغَيْمَةُ، مِنْ كِبَارِ الثَّاقِبِينَ، يُرَوَى عَنْ غُبَيْدَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَشْلَمْتُ قَبْلَ وَفَاءِ الشَّيْبِيِّ ﷺ بِسَنَتَيْنِ. وَغُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ، هُوَ غُبَيْدَةُ ابْنُ مُعْتَبِرِ الضَّبِّيِّ، وَيَكْنَى أُمَا عَيْدُ الْكَرِيمِ».

١٠- بَابُ فِي الْامْتِنَانِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ خَرْبٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا زَوَى مُحَمَّدُ بْنُ زَيْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَزَوَى وَكَبَّعَ، وَالْجَمَانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ».

وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ مُرْسَلٌ، وَيُقَالُ: لَمْ يَشْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ بِنِ مَالِكٍ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسٍ بِنِ مَالِكٍ، قَالَ: زَائِنَةُ يُصَلِّي، فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ. وَالْأَعْمَشُ اسْمُهُ: سَلَمَانُ بْنُ مِهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ. قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ أَبِي حَمِيلاً، فَوَرَّثَهُ مَسْرُوقٌ.

١١- بَابُ كَرَاهِيَةِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَمْسُ الرَّجُلُ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَسَلَمَانَ، وَأَبِي مُرَيْزَةَ، وَسَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو قَتَادَةَ اسْمُهُ الْخَارِثُ بْنُ رَيْحِي.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا الاسْتِنْجَاءَ بِالْيَمِينِ.

(١) قوله: «كَانَ أَبِي حَمِيلاً» قال العيني: الحميل الذي يحمل من بطنه صغيراً، ولم يولد في الإسلام - انتهى -.

وفي توريثه من أمه خلاف، وإليه أشار بقوله: «فَوَرَّثَهُ» يعني فَوَرَّثَهُ مَسْرُوقٌ بالورثة له، وعندنا - أعني الحنفية - لا يرث من أمه إلا بيعة كما ذكره الإمام محمد في موطنه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْامْتِنَانِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

الاستنار مريض، وكان عادته عليه الصلاة والسلام: الإتيان في الحاجة، وأما ولادة يوله على ساطعة قوم فمن غدر، كما قال النووي في شرح مسلم (ص ١٢٢)، فقد ذكر القاضي عياض أن سبه الخ.

قوله: «كَانَ أَبِي حَمِيلاً فَوَرَّثَهُ الخ» مسروق تابعي جليل القدر، والحميل من أبي به من دار الحرب، وهو صغير، والولاية على قسمين: ولاية المولود، وولاية العتاقة، والأول صحيحة عندنا، لا عند الشافعية، وقوله: «هو مولى فم يكتسبهما»، وعند أبي حنيفة لا يرث، كما ذكره محمد في موطنه، ولنا فتوى الفاروق الأعظم.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

قال الشافعي رحمه الله: التثليث والإتيان واجب، والإتيان مستحب، وفي رواية: الإتيان أيضاً واجب، وعندنا التثليث مستحب والإتيان واجب كما في الصحراوي والبحر، وأما ما ذكره صاحب الكفر من أنه ليس فيه عدد مسنون إنما يتناول فيه بغني السنة المؤكدة، كما في البحر: أن تثليث الأحجار مستحب عندنا، والطحاوي أعلم بمذهب أبي حنيفة، وهو تلعين الشافعي بواسطة واحدة، وتسميد مائلك بواسطتين، وتسميد أبي حنيفة بثلاثة وسائل، وذكر في باب الحج إحارة عن أحمد بواسطة، والطحاوي إمام مجتهد ويحدد كما قال ابن أبي الجوزي: إنه يحدد، أقول: إنه يحدد من حيث شرح الحديث وهو بيان محامل الحديث والأسئلة والأجوبة وغيرها، والتقدمون كانوا يروون الحديث سداً ومنه لا تحت.

وقال النووي في شرح لمذهب: إنه إذا اضطر إلى الاستنجاء باليمين فله أن يأخذ الحجر باليسار أو بين العقبين ويهر عليه العضو المخصوص باليمين، فعمله أن في عهد السلف كان الأمر في البول أيضاً ثلاثاً كما في المغايط، لا مثل هذا العصر.

ولما في استحباب التثليث ما أخرجه أبو داود في سبه: «من استحضر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، وفي رواية أخرى: «من يذهب بخلاء يستحضر بثلاثة أحجار فإنها مجزئة»، فإن الكفاية تدل على عدم الوجوب إن لم نقل: إن إطلاق الإجزاء مختص بالوجوب، وأطلق ههنا بالنسبة إلى أصل وجوب الإزالة، ونصح أبو حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله أن الحجارة كل عين قانع لذلك غير محظوم ولا مال، وقال أبو داود الظاهري: إنه منحصر في الحجارة بعينها.

واختلفوا في أبوان مأكول اللحم وأزمانه، قال أبو حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله: إنها نجسة، وقال مالك ومحمد: إنها طاهرة، وجوز أبو يوسف التداوي بها، واستدل أبو حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله بحديث (لا يرجع أو عظم) حديث الباب، لأن النهي عن الاستنجاء

١٢ باب الاستنجاء بالحجارة

١٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قِيلَ لِسَلْمَانَ: "قَدْ غُلِّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى الْحِجْرَاءُ؟" قَالَ سَلْمَانُ: أَجَلُ، فَهَئَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ بِغَابِطٍ أَوْ بِنُولٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ أَخَذْنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ.

وفي الباب عَنْ غَائِثَةَ، وَخَزِينَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَجَابِرٍ، وَخَلَادِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، وأما أن الاستنجاء بالحجارة يُجزئ، وإن لم يستنج بالماء، إذا أتى أثر الغائط والنُّول، وبه يقول الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

١٣ باب في الاستنجاء بالحجرين

١٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ

لِخَاجَتِهِ، فَقَالَ: «النِّسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ»، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رُكْسٌ».

قال أبو عيسى: وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، نحو حديث إسرائيل، وروى معمر، وعطاء بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن غلفمة، عن عبد الله، وروى زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود بن يزيد، عن عبد الله، وروى زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، وهذا حديث فيه اضطراب.

قال أبو عيسى: سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت أحمداً عن هذا؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن

(١) قوله: «نيس لسلمان» أي نفاسي، والقتال له بعض المشركين استهزاء كما صرحه مسلم.

(٢) قوله: «الخجاء» بكسر الخاء وباءة التثنية والنسود للحاجة، قال الخطابي: أكثرهم يلتجئون الخاء، قال الجوهري: أخرى حجارة ككثرة كراهة، ونحوه بالفتح مصدر، والكسر الاسم. وحواب سلمان من أسبوب الحكماء، لم يلفت إلى استهزائه، (جمع البحار).

(٣) قوله: «اضطرب» ما اختلفت الرواية فيه، فما اختلف الروايات إن ترحلت إحداها على الأخرى بوجه نحو أن يكون إحداها أرجح لحفظ الرواية أو كثرة صحته للمروى عنه، فالحكم ترجيح، فلا يكون حجة مضطربة ولا فاضطرب، كذا قاله السيد، وفي «الخواهر» ويقع الاضطراب تارة في الإسناد وفي المتن أخرى، وفيهما من رجم واحد أو أكثر.

رجيع نكرته نجساً، والنجس لا يزول التحاسة، وأيضاً نهى النبي ﷺ عن أداء الصلاة في الغربة، وصححه ابن السكن وأيضاً سيأتي أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الحجريين وألقى الروثة، وقال: «إنها ركس»، فإن قيل: في بعض الروايات تصريح بأنه طعام دواب إخوانكم فسم يبق حجة، قلت: إن الركس بمعنى ترجيع فيقال في الاستدلال به الترجيع، مشتق، والحمل على المشتق يدل على عليه السلام، ونظير ركس عدة خلاف الركس، وإنه حكم من ولاية شرعية لا لغة حسية.

باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين

استدل بعض الخبيثة بحديث آيات على عدم وجوب التثنية وإتيان بأنه عليه الصلاة والسلام أتى الروثة واستسحب الحجريين، ولكنه في رواية: أنه عليه الصلاة والسلام أتى الروثة، وقال: «يجزي ثالث».

قوله: «إنها ركس الخ» استدلال البعض بهذا على أن عدة النهي في الروثة التحاسة، وهذا إما يصح لو كان الركس بمعنى الترجيع حتى يكون وصفاً، ولو كان معنى الترجيع يكون الاستدلال ضعيفاً لأنه حكم لا لغة.

قوله: (قال أبو عيسى: هكذا روى) هذا بيان المتابع للحديث المذكور المتفردة، والمتابعة على قسمين: كامل، ونقص، لأنه إذا وجد انفرد عن ربه عن شيخ تفحص متابع أو شاهد، فإن وجد المتابع عن ذلك الشيخ يكون كاملاً، وإن وجد عن شيخ شيخه «صاعداً فانقص، والتحقق في المتابعة».

والظاهر عن كلامهم أن المتابع والمتابع يجب أن يكونا قريبين، وقد يدل معاني: متابعاً للشارح، وفي فتح الباري: إن قيل متابعاً أن يكونا في قرن، وقد يتابع المعاني المتألف، وإن لم يكونا في قرن واحد.

أبيه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَثْبَتَهُ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِهِ الْجَامِعِ.

وَأَضَحَّ شَيْءٌ فِي هَذَا جَنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ وَقَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، لَأَنَّ إِسْرَائِيلَ أَثْبَتَ وَأَحْفَظَ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَيْسُ بْنُ الزَّبْعِ.

وَسَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا لِمَا أَتَكَلَّفْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ لَيْسَ بِذَاكَ، لَأَنَّ سَمَاعَهُ مَثَلُ بَاخَرَةَ^(١).

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ وَزُهَيْرٍ فَلَا تَبَالُ أَنَّ لَا

تَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ. وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

بْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ

قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ هَلْ تَذَكَّرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

١٤- بَابُ كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَحْتَجَى بِهِ

١٨- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الشَّيْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ:

(١) قوله: «بَاخَرَةَ» أي أُمُّ عَمْرِو وَهِيَ بَغْتِجُ مَرْثَدَةَ وَهِيَ: كَذَا فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ».

قوله: (عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبِيُّ الْهَمْدَانِيُّ) هَمْدَانٌ: بَنُو الْأَوَّلِ وَسَكُونُ الثَّانِي: قَبِيلَةٌ، وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، وَهَمْدَانٌ بَغْتِجُ الثَّانِي: حِفْظُ أَرْضٍ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنَ الرِّوَاةِ، وَوَصَفَ زَائِدًا، وَيُسَمَّى هَذَا الْفَنَ مَوْثِقًا وَمُخْتَفًا، وَيَعْرِفُ بِهِ الْفَرَقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي رِسْمِ الْخَطِّ لَا فِي الْمَنْطِقِ، وَفَتَوْنٌ عَدَمُ الْحَدِيثِ أَرْبَعَةٌ وَفَتَوْنٌ فَنَاءٌ.

قوله: (أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) إِذَا أَطْلَقَ لَفْظَ عَبْدِ اللَّهِ فِي مَرْتَبَةِ النَّصْحَانِي يَرَادُ بِهِ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِذَا أَطْلَقَ حَسَنٌ فِي مَرْتَبَةِ النَّصْحَانِي يَرَادُ بِهِ ابْنُ عَمِيٍّ، وَإِذَا أَطْلَقَ فِي مَرْتَبَةِ الثَّانِي يَرَادُ بِهِ حَسَنُ الْبَصْرِيِّ.

قوله: (لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَلَا يَعْرِفُ اسْمَهُ) أَيُ اسْمُ أَبِي عُبَيْدَةَ، إِنْ قِيلَ: كَيْفَ رَوَى التِّرْمِذِيُّ مُنْقَطِعَهُ عَلَى مُتَصِلِ الْبَحَارِيِّ؟ قَسَتْ كَمَا فِي النَّصْحَانِيِّ: إِنَّ التَّرْجِيحَ لِعِلْمِ أَبِي عُبَيْدَةَ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ لِأَنَّهُ كَانَ ابْنُ سَبْعِ حَرِينَ رَحِمَهُ أَبِيهِ، لَكِنَّهُ أَعْلَمَ النَّاسَ بِعَدَمِ أَبِيهِ، فَعَمَّ يَلَاظُ صَابِغَةَ تَرْجِيحَ اتِّصَالِ عَلَى الْمُتَقَطِّعِ، وَعَلَى هَذَا قَالَ النَّشَاءُ وَلِيَّ اللَّهِ فِي حُجَّةِ اللَّهِ تَعَالَى: إِنَّ الْعَمَمَ هُوَ شَرْحُ الصُّدْرِ، لَا اتِّبَاحُ الصُّوَابِطِ الْمُخْرَجَةِ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي حَسَنِ أَحَدٍ مِنْ جَانِبِ الْمُتَدِينِ لَا يَوْجِبُ سُوءَ دِيَانَتِهِ عِبَادًا بِاللَّهِ مِنْ تَكَلُّمِهِ فِيهِمْ مِنْ حَيْثُ الْخَفْظُ وَالضُّبْطُ: كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِذَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ صَوْبٌ فَاغْسِلْ يَدَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: خُذُوا الْمُؤْمِنِينَ خَيْرًا، وَلَا تَبْصُرُوا حَقِيقَةَ الْحَالِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: تَكَلَّمُوا فِي الَّذِينَ غَرَزُوا خِيَامَهُمْ فِي الْجَنَّةِ قَبْلَنَا بِحَمَلَتَيْنِ.

قوله: (قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مَا فَاتَنِي الَّذِي) مَا بَالِيهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنَ الْأَكْمَةِ، وَمَذْهَبُهُ دَائِرُ بَيْنِ الْعَرَفِيِّينَ وَالْحَجَّارِيِّينَ لِأَنَّ مَشَاكِلَهُ تَخْتَلِفُونَ.

(إِطْلَاعٌ): سَهَا الشُّوْكَانِي هَهُنَا، فَإِنَّهُ رَوَى رِوَايَةً أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتَى الرُّوَّةَ، وَفِيهَا: فَإِنَّهُ: رِوَاةٌ حَمَارٌ، وَزَعَمَهُ مَرْفُوعًا، وَإِنْ خَالَ أَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ يَرَوِي لِنُسْبَتِهِ، وَلَيْسَ بِمَرْفُوعٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَحْتَجَى بِهِ

نَعْرِضُ إِلَى بَابِ طَرِيقِ اسْتِعْمَالِ اجْنَ الْعِظَامِ، فَقِيلَ: تَلَقَّى الرُّوَّةُ فِي أَزْهَابِهِمْ، وَعِنْدَ الْبَحَارِيِّ: «لَا يَمْرُونَ عَلَى عِظَمٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ نَوْفَرٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ وَالرُّوْتِ زَائِدًا دَوَاهِمٌ»، ثُمَّ الرُّوَايَاتُ مُتَشَكِّةٌ فَإِنَّ فِي بَعْضِهَا أَنَّ اللَّحْمَ يَحْدُونَ عَلَى الذَّكَايَةِ، وَفِي بَعْضِهَا عَلَى الْمَيْتَةِ وَاجْتَمَعَ بَيْنَهُمَا بَدَنُ الْأَوَّلِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالثَّانِي لِلْكَافِرِ، لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الْحَدِيثَ بِإِحَادٍ فَاضْطَرَبَ.

وَيَدُلُّ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ الْجَنَّ تَبِعَ الْإِنْسَانَ، وَيَأْكُلُ الْجَنُّ سَوْرَ الْإِنْسَانِ وَكَذَلِكَ يَكُونُ تَابِعًا لِلْإِنْسَانِ، وَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِنْسَانَ مِنَ الْخَنَازِيرِ لَا يَكُونُ فِي الْجَنَّةِ وَلَا فِي النَّارِ، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ عَدَمُ كَوْنِهِ أَصْلَةً، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ لَا تُدْرِي أَيْسَ يَكُونُونَ كَمَا قَالَ:

مَنْ قَالَ لَا تُدْرِي لِمَا لَا يَسُدُّهُ

مَعْدُ أَفْتَدَى فِي الْعَقْدَةِ بِالنَّعْمَانِ

فِي الزُّهْرِ وَالْخَشْيِ كَذَاكَ حَوَابِهِ

وَدَحَّسُونَ أَطْفَالٌ وَوَقْتُ خُتَانِ

وَنَقَلَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ نَظَرَ مَالِكًا رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ أَبَابِ: فَقَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ آيَةً ثُمَّ قَرَأَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ فَسَكَتَ مَالِكٌ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَجِجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ».

وفي الباب: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَلْمَانَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ، قَالَ أَبُو عَمِيرٍ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ - الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ - فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَجِجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ».

وَكُنَّا رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ أَصَحَّ مِنْ رِوَايَةِ خُفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَفِي الْبَابِ: عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

١٥- بَابُ الاسْتِجَاءِ بِالْمَاءِ

١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ قَالََا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَزَنَ أَرْوَاجُكُمْ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ، فَإِنِّي أَسْتَحْشِيهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

وفي الباب: عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عَمِيرٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَخْتَارُونَ الاسْتِجَاءَ بِالْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الاسْتِجَاءُ بِالْجِبَارَةِ يُجْزَى عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ اسْتَجَبُوا الاسْتِجَاءَ بِالْمَاءِ، وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الْقُفَيْيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَفْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْمُنِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ حَاجَتَهُ فَأَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ».

وفي الباب عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَابٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَجَابِرٍ، وَبُخَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِلَالِ بْنِ الْخَارِثِ.

قَالَ أَبُو عَمِيرٍ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُرْتَادُ» لِيُؤَيِّدَ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَثَلًا.

- (١) قوله: «فإنه زاد إخوانكم» ضمير «إنه» للعظم والروت بتأويل المذكور، وروى فإنها، فالضمير للعظام والروت تابع لها، كذا في «المجمع» وفي «المرفعة» قال الشافعي: فيه أن الجن مسلمون حيث سماهم إخواناً، وأنهم يأكلون، روى الخافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة»: أن الجن سألوا هدية منه صلى الله عليه وسلم، فأعطاهم العظم والروت، العظم لهم، والروت لغيرهم.
- (٢) قوله: «فأبعد في المذهب» أي في الذهاب عند قضاء الحاجة. (مجمع البحار)
- (٣) قوله: «يرتاده» أي يطلب مكاناً ليتألفاً لئلا يرجع إليه رشاش يوليه، والارتداد التطيب و اختيار الموضع. (مجمع البحار)

رحمه الله.

قوله: (عن عبد الله أنه كان) هذا يدل صراحة على كون عبد الله معه عليه الصلاة والسلام في ليلة الجن، وبفقدنا في الوضوء بالنساء وتكره الشافعية بقول ابن عبد الله لو كان أبي معه عليه الصلاة والسلام لقد من مناقبنا، ونقول: لعل الله لم يعلم والأمر أنه أراد ليلة الجن الواردة في القرآن لا غيرها من النبأ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الاسْتِجَاءِ بِالْمَاءِ

الجمع بين الأحجار والماء أفضل، وفي زماننا أكيد، وفي الكثر: والجمع بينهما حسن، وعبرة القمدي أيضاً يحصل الجمع وعدمه، وأما في البول قلعه يضطر إلى القول بالجمع بسبب رواية معبرة: «أنه عليه الصلاة والسلام قضى حاجته وكنت قائماً بعيداً منه، فجاء وطلب الماء» ويدل هذا ضرورة على أنه عليه الصلاة والسلام ما أتاه بدون الاستنجاء بالأحجار.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

المذهب مصدر ميمي ومعنى بُعد المجرى (دورهوا) وأبعد المريد (دوري كى)، ولا يغنو من المبالغة ويقال مثل هذا: إدخال المريد على المجرى، وقال أرباب المعاني: إذا لم يتعلق الغرض بالمفعول يزل الفعل المتعدي منزلة اللازم، فوضح الفرق بين أخذت اللحم وأخذت اللحم فإن معنى الأول (ممن نسي لكماً بكراً) ومعنى الثاني (ممن نسي لكماً كسسه ستهه) أبعده كما فعل كذا.

قوله: (يرتاد لوله...) الخ الارتداد من الرود طلب الشيء.

وَأَبُو سَلَمَةَ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسِلِ

٢١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَعْقِلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَبِّهِ^(١). وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوُسُوسِ مِثَّة»^(٢).
وَفِي الْبَابِ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. لَا تَرْفَعُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَيُقَالُ لَهُ: الْأَشْعَثُ الْأَعْمَى. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَوْلَ فِي الْمَغْتَسِلِ. وَقَالُوا: عَامَّةُ الْوُسُوسِ مِثَّة. وَرُخِّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ ابْنُ سِيرِينَ. وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُقَالُ إِنَّ عَامَّةَ الْوُسُوسِ مِثَّة؟ فَقَالَ: وَتَنَا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ وَسَّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسِلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، عَنْ جَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّوَالِ

٢٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

(١) قوله: «فِي مُسْتَحَبِّهِ» نفع الماء أى الموضع الذى يغتسل فيه بالحميم، وهو في الأصل الماء الحار، ثم قيل: للاغتسال بأى ماء استحمام، وإنما نهى عنه إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول، فيوهم المغتسل أنه أصابه منه شيء، فيحصل منه الوسوسة.

(٢) قوله: «إِنَّ عَامَّةَ الْوُسُوسِ» أى أكثره يحصل منه؛ لأنه يصير الموضع نجساً، فيوسوس قلبه بأنه هل أصابه من رشايته. (مجمع البحار)

قوله: (أبو سلمة عبد الله... الخ) هذا تابعي فقيه من الفقهاء السبعة من التابعين، الذي قال الدميري: إذا كتبت أسماءهم ووضعت في الخبواب لا تأكله السوس والأسماء هذه:

ألا كل من لا يقتدي بأئمة

ففسدته هيزى عن الحق خارجة

فخذهم: عبید الله عروة قاسم

سعيد أبو بكر سليمان خارجة

باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل

قوله: (فإن عامة الوسوسة منه) قيل: إن الوسوسة من رشا البول، وفي زهر الرى على النسائي (ص ١٥): أن الوسوسة معناه حديث النفس والأفكار، والمصدر بالكسر، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس بن مالك أنه قال: إنما يكره البول في المغتسل بخافة اللطم، وذكر صاحب الصحاح وغيره أن اللطم طرف من الجنون، وغال أيضاً: أصاب فلاناً لمة من الجن وهو المس انتهى، وفيه في تلك الصفحة أن المتعم أصله الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم وهو الماء الخار، ثم قيل للاغتسال بأي موضع كان، ذكر ثعلب أن الحميم من الأضداد أي الماء الحار والبارد وعامة الشيء معظمه وجميعه انتهى.

وقال النحاة: إن لفظ عامة لا يستعمل مضافاً بل حالاً، لكن التفتازاني ذكر في خطبة شرح المقاصد وقوعها في كتاب عمر مضافاً، أقول:

لما وجد في كلام عمر فلا يعاب بما قال النحاة.

وقال بعضهم: إن تفسير عامة الوسوسة أنه نسيان، فإنه يوجب النسيان مثل الأشياء الأخر السبعة، وعسك يحدث لا ينبغي عليه إطلاق لفظ الحديث وإسناده منكر.

قوله: (ربما لا شريك له) هذا القول يدل على أن ابن سيرين لم يبلغه الحديث وإلا فلم يقل مثل هذا القول، وليس في هذا القول

أو المخاطب يعتقد الشرك عباداً بالله - بل هذا من المخاورات: كما يقول أحد لأخيه المسلم: لا ترح إلى بلدة فلان فإنها مطعونة، ويقول الآخر: لا شريك لله.

باب ما جاء في السواك

اختلف في أن السواك من سنن الوضوء أو الصلاة، قال أبو حنيفة بالأول، وقال الشافعي رحمه الله بالثاني، والأحاديث من الطرفين، وتأول بعض في الروايات التي فيها لفظ الصلاة بأن المراد بالصلاة الوضوء، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في مسنده: «نولاً أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، وعند كل وضوء»، وقال في رد المحتار: إن لمرّة الخلاف تظهر في رجل توضأ بالسواك وحصل الثانية والثالثة بالوضوء الأول فعندنا قد أدى السنة، وعند الشافعي رحمه الله لم يؤدها.

أقول لا خلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله لما صرح الشيخ في فتح القدير باستحباب السواك في مواضع عديدة منها القيام إلى الصلاة، فإن قيل: بين السنة والمستحب فرق، قلنا بالاستحباب لا بالسنة، فتد: لا تدافع بين السنة والمستحب، فإن أحداً يقول باستحباب شيء،

الشيء: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ جُنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صُحِّحَ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَرُزِعِمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَعَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَخُذَيْفَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَأَنَسٍ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَابْنَ عُمَرَ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَتَمَّامَ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ حُظَلَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَوَائِلَةَ وَأَبِي مُوسَى.

٢٣- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١)، وَلَا تُخْرَجُ^(٢) صَلَاةُ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ.

قَالَ: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أَدْنَى مَوْضِعِ الْقَلَمِ مِنْ أَدْنَى الْكَأْبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنْتَنَ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «عند كل صلاة» أي عند كل وضوء بدليل رواية أحمد والضرابي: «لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» أو التصوير والتقدير لولا وجود المشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرتهم به لكن لم أمر به لأجل وجودها، ثم إنه عرف سنية السواك للوضوء واستحباب تأخير العشاء بأدلة أخرى، وهذا الوجه بالقبول أخرى.

قال الفاضل الحنفى ابن اضمح: ويستحب في خمسة مواضع: اصفرار السن، وتغير الرائحة، والقيام من النوم، وعند القيام إلى الصلاة، وعند الوضوء - انتهى - (المرفقة)

(٢) قوله: «عند كل صلاة» أي وضوعها لما روى ابن خزيمة في «صحيحه» والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، والبخاري تعليقا في كتاب الصوم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ» والشافعية يجمعون بين الحديثين بالسواك في ابتداء كل منها، وإنما لم يجمعوا علماءنا من سنن الصلاة نفسها: لأنه مظنة خروج الدم وهو ناقض عندنا، ولأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم استاك عند قيامه أي الصلاة، فيحمل قوله عليه السلام «عند كل صلاة» على «عند كل وضوء» بدليل رواية أحمد وغيره «لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء»، كذا قاله على المقارى.

(٣) قوله: «لأخرت» أي أمرت وجوبنا بتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه، فإن هذا التأخير مستحب عند الجمهور بخلاف الشافعية، كذا في «المرفقة».

والثاني بسنيته، ولا يقول إنها مخالفان وهذا لم يذكر الطحاوي الخلاف بين مذهبي، وغاية ما في الباب اختلاف النظر لا العمل، أي هل هو سنة الوضوء أو سنة الصلاة؟ فالحنفية لما رأوه أثبت بالتطهير الحفوة بالوضوء ولما على هذا ما أخرجه الطحاوي (ص ٢٦) أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ لكل صلاة ولو كان على وضوء، فأنه جبريل فقال: يخرتك السواك عند كل صلاة، فدل على كون السواك من أجزاء الوضوء.

قوله: (لأمرتهم بالسواك) قال محي الدين النووي: يستفاد من هذا أن الأمر لتوجوب فإن السنة باقية الآن أيضا، أقول: كان السواك عليه - عليه السلام - واجبا، وقال: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ» أي لأجله عليهم أيضا واجبا.

قوله: (أما محمد فرغم الخ) قال حافظ من الحفاظ: إن الترمذي يأتي بالأحاديث الغير المشهورة في الباب ولعل غرضه الاطلاع على الفائدة الجديدة لأن البخاري شيخه قد أتى بها والتزمذي يأتي بغيرها.

قوله: (ولأخرت العشاء) للأحناف فيه قولان، قيل: يستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل، وقيل: يستحب إلى نصف الليل، ووجه القولين المذكور في المبسوطات، وأما تأخير العشاء إلى طلوع الفجر فمكروه تحريرا أو تنزيها، واختار الطحاوي الثاني، وهو المختار عند المحقق ابن أمير حاج. وأقول: يستثنى من هذا المسافر.

قوله: (إلا استن) الاستن ما يؤخذ من السن وهو إمرار السواك على السن.

قوله: (وفي الباب الخ) هذا يدل على أن حديث السواك متواتر بإسناد وأما المتواتر عملا فلا ريب فيه.

١٩- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا

٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ الدَّمَشَقِيُّ: مِنْ وَلَدِ يُسْرِ بْنِ أَرْطَاءَ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ، فَإِنَّهُ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا. فَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَقْسِدْ ذَلِكَ الْمَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةً. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا فَأَعْجَبَ إِلَيَّ أَنْ يَهْرِيقَ الْمَاءَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا.

٢٠- بَابُ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ

٢٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْقَعْدِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَزْمَلَةَ، عَنْ أَبِي نِفَالٍ

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: مَعْنَاهُ إِنْ أَهْلَ الْحِجَازِ كَانُوا يَسْتَحْسِنُونَ بِالْأَحْجَارِ وَبِلَادِهِمْ حَارَةً، فَإِذَا نَامُوا عَرَقُوا فَلَا يَأْمَنُ النَّاسُ أَنْ يَطُوفَ يَدُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الْمَحْرُجِ، وَقَالَ الْبُيْهَاقِيُّ: عَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْبَاعِثَ عَلَى الْأَمْرِ بِذَلِكَ احْتِمَالُ النَّجَاسَةِ انْتَهَى زُهْرُ الرَّبِيِّ عَلَى الْحَنَبِيِّ (ص: ٤).

وَالْمَذَاهِبُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ مَذْكُورَةٌ بِتَفْصِيلِهَا فِي الْكِتَابِ. وَمَنْ اسْتَحْسَنَ بِالْأَحْجَارِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لَا يَتَحَسَّنُ عِنْدَنَا، وَقِيلَ: يَتَحَسَّنُ: وَالْمَحْتَارُ الْأَوَّلُ. وَبَعْضُ الْأَشْيَاءِ يَتَحَسَّنُ بَعْدَ التَّطَهُّرِ إِذَا أَصَابَهُ بِلَ لٍ عِنْدَ بَعْضِنَا، مِنْهَا مَوْضِعُ الْاسْتِحْجَاءِ. وَمِنْهَا الْخَوْضُ النَّجَسَ الْمُنْتَظَرُ بِالْجَفَافِ إِذَا أَصَابَهُ مَاءٌ يَنْجَسُ، وَمِنْهَا الْإِهَابُ الْمُدْبُوعُ بِالْجَفَافِ يَتَحَسَّنُ إِذَا ابْتَلَّ، وَالتَّفْصِيلُ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَعِلْمُهُ أَكْمَلُ.

مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَدْخَلَ الْغَنَبُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَغْسِلْهَا وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَةِ عَلَى يَدِهِ لَا يَقْسِدُ الْمَاءَ بَلْ لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا أَيْضًا إِنْ كَانَ لِلْإِعْرَافِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ بَظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى تَنْجِيسِ الْمَاءِ إِنْ كَانَتْ قَبِيلَةٌ وَإِنْ كَانَتْ فَبَيْلَةٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ النَّوْمُ أَوْ الطَّعْمُ أَوْ الرِّيحُ فَبَيْدَانِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَاءِ. وَأَحَابُ ابْنِ الْقَيْمِ فِي تَهْذِيبِ السَّنَنِ أَنَّ تَلِيدَ مَلَامَةِ الشَّيْطَانِ فِي النَّوْمِ فَعَسَلَ الْيَدَ قَبْلَ الْغَسْسِ مِنْ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ الرُّوحَانِيَةِ لَا الْفَقْهِيَةِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مَحْضُ احْتِمَالٍ، وَإِنَّمَا جَاءَ «بَيْتُ الشَّيْطَانِ عَلَى الْخِيَاشِيمِ لَا الْيَدَ»، وَبَرَدَ مَا أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطْنِيُّ وَابْنُ حَزْمَةَ فِي صَحِيحِهِ «فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ مِنْهُ» فَلَا تَعْلُقُ لِلشَّيْطَانِ بِسَبَبِ زِيَادَةِ لَفْظِ «مِنْهُ»، أَيْ مِنْ جَسَدِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ فِي فَتَحِ الْقُدَيْرِ: حَدِيثُ الْبَابِ لَا يَصْلُحُ اسْتِدْلَالًا لَنَا عَلَى تَنْجِيسِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِدُونِ تَقْيِيدٍ بِسَبَبِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ. أَقُولُ: إِسْقَاضُهُ مِنَ الْمُسْتَدَلَّاتِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَقَالَ الشَّيْخُ: يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الْمَنْعِ كَرَاهَةُ الْمَاءِ، أَقُولُ: الْكَرَاهَةُ لَا تَحْتَقِقُ بِدُونِ احْتِمَالِ النَّجَاسَةِ فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ لَيْسَتْ بِمَحْكَمٍ مُسْتَقِلٍّ عِنْدَنَا، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ كَرَاهَةَ الْفَعْلِ.

قَوْلُهُ: (الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَقِيلَ لَهُ: أَمْ تَدْلِسُ؟ قَالَ: لِأَجْلِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَقِيلَ: بَلْ ضَبَعَتْهُ لَأَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ ثِقَّةٌ، وَفِي أَصَانِيدِهِ إِذَا كَانُوا ضَعْفَاءَ فَاسْقَطْنَاهُمْ زَعْمَ الْمُحَدِّثِينَ التَّدْلِيسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَبُضْعُونَهُ، وَإِنْ لَمْ تَسْقُطْهُمْ بِمَحْكَمٍ ضَعْفٍ لَيْسَ بِسَبَبِ الْأَوْزَاعِيِّ. فَتَمَّ يَصْعُ الْوَلِيدُ إِلَى هَذَا أَوْ الْإِسْخَاءِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ) كَثُرَ فِي مَوْضِعٍ مَحْسُودٍ مِنَ الْحَسَنِ لَفْظُ أَحَبُّ وَيُبْغِي، وَمِنْهُمَا عِدَّةُ الْمُتَقَدِّمِينَ قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي الْفَرِيضَةِ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ

نسب إلى داود الظاهري وجوب التسمية عند الوضوء وكذلك في رواية عن أحمد بن حنبل. أقول: لم يرد الوجوب عن أحمد، وتفرد بالوجوب منا الشيخ ابن الأثير، وجد على تفرد، وكذلك تفرد في بعض المسائل، وقال تلميذه العلامة فاسم بن قطلوبغا: لا تقبل تفردات شيوخنا. وقال ابن القيم: إن لفظة لا تنفي الكمال مجاز، ولغوي الأصل حقيقة، فهو ههنا على الحقيقة، وإنما قلنا بالوجوب كيلا يلزم الزيادة بخبر الواحد على المقاطع. ثم قال تحت بحث الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب: إن لفظة لا مشتركة بين التفتين، فبين كلاميه تناقض، وأقول: إنها تنفي الأصل حقيقة، وأما تنفي الكمال فيأثران النافض منزلة المعلوم وهذا ليس بمجاز لأنه تغيير في المصداق لا في الدلالة، وأما التسمية فليس عليه تعامل كثير من السلف ليقال بالوجوب وأما الحديث فضعيف، وقال الإمام أحمد: ما وجدت في هذا حديثاً صحيحاً، فلا بد من

الْمُرِّي عَنْ رَبَّاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي شَفِيَّانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي مُرْزُوقَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَهْلُمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّ تَرَكُ التَّسْمِيَةَ عَابِدًا أَعَادَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مَتَاوَلًا أَجْرَأَهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَّاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَبَّاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِيهَا. وَأَبُوهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثَقِيلٍ. وَأَبُو ثَقَالٍ الْمُرِّي

(١) قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله»، قال القاضي: هذه الصيغة حفيفة في نفي الشيء، وتطلق على نفي كماله، وهنا عمولة على نفي النكمال خلافاً لأهل الظاهر؛ لما روى ابن عمر وابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال: «من توضأ وذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لأعضائه وضوءه»، والمراد الطهارة من الذنوب؛ لأن الحدث لا يتجزأ، كذا في «المراقبة».

كون التسمية مستحبة.

وقيل: المراد من التسمية التنية، ونسب هذا إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ولكن ذكر الاسم في أمثاله لإرادة التلغظ باللسان، وحسن الحديث ابن الهمام.

ونسك الطحاوي لعدم وجوب التسمية بخديث مهاجر بن نفعة «أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ فسلم عليه أحد فرد عليه بعد الفراغ عن الوضوء»، وقال: لم أورد عليّ أني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر. وقال صاحب البحر: إن نسك الطحاوي ليس بصحيح لأنه ينفي الاستنجاب أيضاً ولا تنقيه، وإنما أراد الطحاوي ذلك الوضوء، وقد ذكر أيضاً في كتابه: إن الذكر كان ممنوعاً في الحدث ثم نسخ. ثم إن لفظ تسميته عليه الصلاة والسلام في الوضوء كما روى الطبراني في معجمه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في ابتداء الوضوء: «بسم الله والحمد لله»، وحسن العيني إسناده والشيخ نور الدين الهيثمي أيضاً.

(فائدة) الأخبار الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الضرورة مؤكدة إلى رأي المختصين، والتأويل في ضروريات الدين غير مسموع والمؤول فيها كافر كما في الحديث وكما قال تقي الدين بن دقيق العيد، وهو في فتح المغيث.

(فائدة) في كتب الثقة: إن الرجوع عن التقليد بعد العمل غير جائز، مراده أن مسألة محققة عند أحد تتحقق فعمل شيئاً على تلك المسألة والتحقيق، ثم بدا له بعد العمل أن عمله لا يصح على تحقيقه فيقول: أختار تحقيقاً آخر فإنه ممنوع عنه، مثل: إن صلى حنفي ثم ظهر له بعد الصلاة أن جسده كان يسيل منه الدم، فيقول: أختار مذهب الشافعي. فهذا غير جائز، وحكي أن أبا يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم ثم بدا له أن في الماء غارة، والماء كان أزيد من قلبي، فقال بعد صلاته وأطاعه على الفأرة فيه: إننا نعمل بقول إسحق بن عمار أهل الحجاز. أقول: إنه لا يقدح، فإن بعد تسليم هذه الواقعة يمكن أن يكون مراده أسبغ الحكيم، وغرضه إننا نحكم بنجاسة الماء عند العلم بالنجاسة كما هو مذهبه فصحت صلاته. وإنما كان الرجوع غير جائز لتوارث السلف لأنه لم يثبت عن أحد منهم مثل هذا الرجوع، نعم ثبت الرجوع عن تحقيق إلى تحقيق آخر وهو جائز كما أن الشافعي رحمه الله كان يقول أولاً بعدم وجوب القراءة خلف الإمام في الجهرية، ورجع عنه قبل موته بستين، وقال بوجوبها؛ ولم يقض ما كان أدى على التحقيق الأول من الصلوات، ولذلك نظائر أخر لا تقصى.

وأما الاقتداء خلف مخالف في الفرع كإقتداء حنفي خلف شافعي، أو عكسه أو غيرهما، ففيه أقوال عديدة، قال صاحب الهداية في باب الوتر (ص ١٢٥) بالجواز، ثم قال صاحب البحر: إن بعد الجواز قولين؛ قول: إن العبرة لرأي الإمام لا المقتدي وقول: إن العبرة لرأي المقتدي. وقال نوح الأندي محشي الدرر القدر: إن العبرة للإمام والمقتدي فإن راعى الإمام المسائل المختلفة فيها صحت الصلاة وإلا فلا. وقيل: إن المقتدي لو وجد وشاهد ما ينقض الوضوء على منعه لا تصح وإلا صحت ولا يجب عليه السؤال عن الإمام، مثل: إن شاهد حنفي مقتدياً سيلان اندم من إمامه الشافعي ففسد صلاته وإلا صحت، ولا يجب عليه سؤال هل سال دمه أم لا؟

أقول: إن العبرة لرأي الإمام، والدليل هو توارث السلف فإنهم كانوا يقتدون خلف كل واحد بلا تكبر مع كونهم مختلفين في الفرع، ويتمشون على تحقيق إمامهم، وأما إذا صلوا منفردين في بيوتهم فيتمشون على تحقيقاتهم، وحج أبو حنيفة رحمه الله حسين حجة، وكان في مكة كثير من السلف مخالفيين له في الفرع لم يثبت منه التكبر على أحد منهم.

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: إن اندم الكثير مفسد والقليل غير مفسد. وقال مالك رحمه الله: كلاهما غير مفسد. وقيل لأحمد: لو وجدت مالك بن أنس هل تقتدي خلفه؟ قال: لم لا أقتدي؟

وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى في المجلد الثاني: أن القاضي أبا يوسف رحمه الله اقتدى خلف هارون الرشيد الخليفة وكان الرشيد مفسداً، والحال أن الدم مفسد للصلاة والوضوء عند أبي يوسف إلا أن مالكاً رحمه الله كان أفتى هارون الرشيد بعدم نقض الوضوء باندماهم ولو سائلاً. فقلتم أن العبرة لرأي الإمام. ونقل ابن الهمام عن شيخه سراج الدين قارئ الهداية: أن نفي الاقتداء خلف المخالف من المتأخرين لا من المتقدمين، ثم أورد ابن الهمام عليه بمسألة الجامع الصغير. وعندي لا يرد على قارئ الهداية ما في الجامع الصغير، لأن القبلة من الحسيات

اسْتَمْتُهُ ثَمَامَةً بْنُ حُصَيْنٍ، وَذِي نَاحٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِبٍ، مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ
بْنِ حُوَيْطِبٍ، فَتَسَبَّهَ إِلَى جَدِّهِ^(١).

باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق

٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَجَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّبِعْ^(٢)»، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ^(٣) فَأَوْتِرْ^(٤).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَثْمَانَ، وَلَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: إِذَا تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ حَتَّى صَلَّى أَعَادَ. وَرَأَوْا
ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ سَوَاءً. وَيَبْهَغُونَ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: الْإِسْتِنْشَاقُ
أَوْكَدُ مِنَ الْمَضْمُضَةِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُعِيدُ فِي الْجَنَابَةِ^(٥)، وَلَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَيُقَضِّ

(١) قوله: «فانتثر» وروى استثر ثر ينثر بالكسر أى امتخط واستثر استفعل منه أى استنشق الماء ثم استخرج ما في الأنف، وقيل: هو من
تحرّك الشر وهى طرف الأنف.

(٢) قوله: «إذا استجمرت» أى إذا استنجيت بالجمرة وهى الحجر فأوتر أى ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، قال الطيبي: والإيتار أن يتحراه وتؤا،
والأمر للاستنجاب لما ورد: «من فعل فقد أحسن». (المرفقة)

(٣) قوله: «يعيد في الجنابة» لما ورد فيها من لفظ المبالغة في قوله تعالى: «فَاظْهَرُوا».

ها سبيل إلى درك الواقع بخلاف أكثر المسائل الاجتهادية، ولو اقتضى حنفي شافعي في الوتر، وسلم الشافعي على الشفعة ثم أتم الوتر كما هو
مذهب الشوافع لا نفسد صلاة الحنفي كما قال ابن وهبان في منظومه:

ولو حنفي قام خلف مسلم... لشفع ولم يوتر وتم فموتر

ولا يهزم أن في الاقتداء خلف المخالف حروماً عن المذهب، فإنه غلط فإننا لو سلطنا مثلاً: إن صلاة الشافعي مع الدم هل هي صحيحة
على رأيه أم لا؟ فلا بد من أن نقول بصحة صلاته.

(واقعة): مرّ الدامغانى عند مسجد أبي إسحاق الشيرازي الشافعي، وكان وقت الصلاة فدخل الدامغانى الحنفي المسجد، فأمر أبو إسحاق
المؤذن أن لا يرفع، وقدم الدامغانى فصلى بهم الدامغانى صلاة الشوافع.

(فائدة): الحق في موضع الخلاف واحد دائر وهو المشهور عند أبواب الأصول، وقيل: الحق متعدد ونسب هذا إلى المعتزلة وصرح في فتح
الباري بأنه مروي عن الأئمة الأربعة، وهو مذهب صاحبين ومختار الشافعي وفي الله في عقد الجبل، وفي جمع الجوامع أنه قول الأشعري، ومع هذا
لا يجوز الخروج عن تحقيق نفسه، والمسألة طويلة الذيل وسبحي، بعض بحثها في الزمذني في حديث: «الحرام بين والحلال بين وبينهما منشايات
الحق». وفي ذلك الحديث بحث طويل لكنه يسبق بشأن المجتهد وذكر فيه الشيخ نفي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي شيئاً لطيفاً.

باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق

المضمضة: تحريك الماء في الفم، والاستنشاق بالشين والغاف (كشيدن باد دربين)، والاستنشاق بالناء المثناة والراء المهملة: إخراج الشيء من الأنف.
قوله: «فإذا استجمرت فأوتر» الاستجمار: الاستنجاء بالحجر، ونسب إلى مالك بن أنس رحمه الله: تبخير الكفن وتخميره. وحكى
الأصمعي عنه الأول كما في الديباج المذهب.

نفسك الشافعية تحدث الباب على وجوب الإيتار، ولنا حديث: «من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، كما قيل في موضعه.

وأما المضمضة والاستنشاق فقال الشافعية بالوصل، وتقول بالفصل، ودينا سبأني من عمل عثمان وعلي رضي الله عنهما: أنهما أفردا
المضمضة عن الاستنشاق. أخرجه ابن السكن في صحيحه.

قوله: «يعيد في الجنابة الخ» هذا مذهبننا، وقلنا بأن آية: «فَاظْهَرُوا» [المائدة: ٦] تدل على المبالغة في التطهير، وإن التطهر في اللغة الغسل

[١] قال الدكتور بشار: يأتي بعد هذا في م حديث رقم (٢٦) هذا نصه:

٢٦- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي ثَعَالٍ التَّمُرِيِّ عَنْ ذِي نَاحٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ
حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدِّهِ بَنِي سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ.

وقال الدكتور بشار: وهذا الحديث لم يذكره الترمذي في «غفة الأشراف» ولا استدركه عليه المستدركون، ولا رقم هو عني رواية يزيد بن
عياض عن أبي ثعلب برقم الترمذي في ترجمته من التهذيب ٢٢٢/٣٢، ولم نجده في النسخ المعتمدة، وهو إسناد لا يفرح به على كل حال، فيزيد
بن عياض وهو ابن جعدة الليثي كذاب، كدسه مالك وغيره، وقد نكلنا عليه في تحقيقنا على ابن ماجه.

أَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ، لِأَنَّهُمَا سَنَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تُجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْجَنَابَةِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

٢٢- بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ

٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: وَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ^(١) مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ ذَلِكَ ثَلَاثًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَأَبُو عِيْثَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ

(١) قوله: «مضمض واستنشق من كف واحد» فيه حجة لشافعي رحمه الله تعالى، كذا قال ابن المنك وغيره من أئمة، والأظهر أن قوله: «من كف» تنزاع فيه القفال، والمعنى مضمض من كف، واستنشق من كف، وقد الواحدة احتراز عن التثنية، فوله: فعل ذلك أي كل واحد من المضمضة والاستنشاق على الوجه المذكور ثلاث مرات، فيكون الحديث محمولاً على أكمل حالات المتفق عليها عند أرباب الكمالات، ويجوز أن يكون فعل ما ذكره لبيان الجواز - والله تعالى أعلم - (على الفاري)

فقط، وأيضاً جواز القراءة للمحدث وعدم جوازها للحنبل يدل على أن الجنابة حلت في فم الحنبل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بِكَفِّ وَاحِدٍ

ذكر النووي للمضمضة والاستنشاق خمسة أوجه، فإنهما إما بغرفة واحدة، أو بغرفتين، أو بثلاث غرفات، أو بست غرفات، ثم في العرفة الواحدة صورتان: الوصل والفصل، وفي الغرفتين الفصل فقط، وفي ثلاث غرفات الوصل فقط، وفي ست غرفات الفصل فقط، والأخيرة مختارة عند الأحناف، ورواها الترمذي عن الشافعي وفي كتب الشوافع اختيار ثلاث غرفات، ولكن الترمذي يروي عن الفقيه الزعفراني كثيراً ما هو موافق للأحناف.

ثم السنة الكافية عندنا ست غرفات ويتأدى أصل السنة ثلاث غرفات كما في رد المحتار وهو المختار لوفقه للحدث كما هو دأب الشيخ ابن اتمام. وقول آخر في البحر، وهو عدم أداء أصل السنة وهو ظاهر عبارة الدر المختار، وحزم الشمني في شرح النفاية بأداء أصل السنة تحذراً من الفتاوى الظهيرية، ورجعت إلى الفتاوى الظهيرية، ووجدت فيها أنه لو مضمض قبل الاستنشاق لا يصير الماء مستعملاً، ولو عكس يصير مستعملاً، ولم يتعرض إلى ما قال الشمني.

ورد ابن القيم في زاد المعاد على ما قال النووي في شرح مسلم وقال رداء: إن الوصل بغرفة واحدة غير حذاء، وقال: إن المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة في الوضوء، مرة فلا يكونان ثلاثاً ثلاثاً، وبغرفتين في الوضوء مرتين مرتين، وثبت في الصحيح وصوله عليه الصلاة والسلام بغسل بعض الأعضاء مرة والبعض مرتين والبعض ثلاثاً. وما قال ابن القيم صحيح عندي في بيان مراد الحديث. وأما دليل أن كمال السنة بست غرفات فما أخرجه ابن السكن في صحيحه، ونقله ابن حجر في تلخيص الخبير من عمل علي وعثمان، وهو أصح، لما في الترمذي ص (٧)، ويتعجب من عدم إخراج الزيني والعيني إياه.

ولنا أيضاً ما أخرجه أبو داود ص (١٩) عن طلحة بن مصرف، وتكمه فيه أبو داود وأحمد بن حنبل، وحسنه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح كما نقل الشوكاني في السيل الجرار، وحسنه ابن اتمام من جانب نفسه، ووجه تضعيفه عند أكثر المحدثين وجود لثب بن سليم في سننه ولو كان سند طلحة عن أبيه عن جده غير معروف.

قوله: (من كف واحد) قال ابن اتمام متأولاً: إن مراد الحديث أنه عليه الصلاة والسلام استعمل بيده الواحدة في المضمضة والاستنشاق بخلاف باقي الوضوء فإنه استعمل فيه اليدين. وتآول ابن المنك بأنه من تنزاع القفالين. ولكن تأويل الشيخ يعده ما في أبي داود ص (١٥) من عمل علي بماء واحد الخ.

والأحسن قول أداء أصل السنة به فلا يحتاج إلى التأويل، ولهذا قال العيني في شرح البخاري: إن واقعة عبد الله بن زيد لبيان الجواز وتنبعت طرق حديث علي فوجدت اضطراب الرواة من التبعث في حديث واحد أدى بعضهم بكف واحد وبعضهم ثلاثاً ثلاثاً، فتآول الشوافع في الرواية الثانية، فإذا صار تأويل الشيخ توجيهاً فيمكن ذلك التوجيه في رواية أبي داود أيضاً، ووجدت عند النسائي وغيره أنها أي رواية عبد الله بن زيد - واقعة حال.

ولم يتعرض الحافظ في الفتح إلى ست غرفات، وبهم من تلخيص الخبير أنه صالح للبحث فإنه أخرج فيه ما في الترمذي ص (٧) ولكن ما في ابن السكن أصح لنا، وظني أن فئة الماء أيضاً مرعية فإن غسل اليدين إلى المرفقين أيضاً مرتين وكان الماء ثلثي مد كما في سنن النسائي وأبي داود ص ١٤ عن أم عمارة أم عبد الله بن زيد.

قوله: (حسن غريب) حديث أبياب حديث البخاري، وحسنه الترمذي وغيره، فكيف يجري قول العراقي صاحب الألفية: إن حسن

وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدُ ثِقَّةٌ خَالِطٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمُضْمَنَةُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ بِخَيْرٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ظَرِيفَتُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
إِنْ جُمِعَتُمَا فِي كَفِّ وَاحِدٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ فُرِقَتُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

باب في تحليل اللحية ٢٣-

٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيانُ بْنُ عُبَيْدٍ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي السَّمْعَانِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ:
«رَأَيْتُ عُمَارَ بْنَ بَاسِرٍ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَوْ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَتَخَلِّلُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي؟ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَخَلِّلُ لِحْيَتَهُ».

٣٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيانُ عَنْ سَمِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عُمَارِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ
مِثْلَهُ.

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَأَبِي أَيُّوبَ، قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ إِسْحَقَ بْنَ مَثُورٍ يَقُولُ:
سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُبَيْنَةَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّحْلِيلِ.

٣١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ غَامِرِ بْنِ شَيْبٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخَلِّلُ لِحْيَتَهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ غَامِرِ بْنِ شَيْبٍ
عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عُثْمَانَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَ بِهَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَفْعَلُهُمْ: رَأَوْا تَحْلِيلَ اللَّحْيَةِ. وَيَبْدُو يَقُولُ الشَّافِعِيُّ:
وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّ سَهْلًا عَنْ التَّحْلِيلِ فَهُوَ جَائِزٌ. وَقَالَ إِسْحَقُ: إِنَّ تَرَكَهُ نَاسِيًا أَوْ مَنَاسِيًا أَوْ أَجْزَاءً، وَإِنْ تَرَكَهُ غَائِداً أَعَادَ.

باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره ٢٤-

٣٢- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ يَبْدُو بِمُؤَخَّرِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَمَانِهِ وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِيَمَانِهِ إِلَى قَفَا، ثُمَّ رَدَّهَا حَتَّى

عَنْ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيانُ عَنْ سَمِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عُمَارِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ
مِثْلَهُ.

باب ما جاء في تحليل اللحية

قال الأحناف: يجب إيصال الماء إلى البشرة الذي له حية حقيقة لا الذي له حية كثة، وفي المختلطة اعتبار الغالب، وتعصب صاحب البحر بما في
الكثر فإنه ذكر المرجوع عنه عن أبي حنيفة، وهو مسحها ولم يذكر المرجوع إليه.

باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره

ثبت مسح الرأس بصفات كثيرة، وفي الصحاح القوية الإقبال والإدبار وهذه مختارة عندنا، وصفة أخرى عن ربيع بنت المَعُودِي فِي سَنَنِ أَبِي
دَاوُدَ وَاخْتَارَهَا ابْنُ الصَّامِ، وَصَفَةُ أُخْرَى مَرْوِيَّةٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ رَبيعِ بْنِ مَعُودٍ، وَقَدْ يَعْبُرُ الرَّايُ هَذِهِ الصَّفَةَ بِالسَّحِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ فِيهَا
ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ مِنْ وَسْطِ الرَّأْسِ، وَبَعْدَهَا إِلَى الْفَقَا ثُمَّ مِنْهُ إِلَى الْأَمَامِ ثُمَّ مِنْهُ إِلَى وَسْطِ الرَّأْسِ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ سَلِيدُ الدِّينِ الْكَاشْغَرِيُّ
صَاحِبُ الْمَنِيَّةِ مِنْ تَحَايِ السِّيَاةِ وَالْوَسْطَى عَنْ بَعْضِ الْكُتُبِ، اعْرَضَهُ ابْنُ الْهَمَامِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِحُوفِ صَيُورَةِ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا فَقُلْتُ، فَإِنَّهُ مَا دَامَ
عَلَى الْعَضْوِ لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا. وَأَقُولُ: كَيْفَ اخْتَارَ الشَّيْخُ ابْنَ الْهَمَامِ غَيْرَ مَا فِي عَامَةِ كِتَابِنَا، وَالرَّوَايَاتُ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْإِفْيَالِ وَالْإِدْبَارِ تَدُلُّ
عَلَيْهِ؟ وَقَدْ يَعْبُرُ الرَّايُ عَنْ هَذِهِ الصَّفَةِ بِالسَّحِّ مَرَّتَيْنِ بِسَبَبِ الْحَرَكَتَيْنِ وَالْإِلَّا فَالسَّحِّ مَرَّةً وَالْحَرَكَاتَانِ لِلِاسْتِعْبَابِ، وَزَعَمَ الشَّوَارِعُ الْمَسْحَ مَرَّتَيْنِ،
وَصَفَةُ أُخْرَى لِلْمَسْحِ إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِ ص ١٩ عَنْ أَنَسٍ، وَوَقَعَ فِي سَنَةِ أَبُو مَعْقِلٍ، وَقَالَ فِي كِتَابِ التَّهْذِيبِ: بِمَجْهُولٍ.

وَتَلَاثُ الْمَسْحِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَنْ حَسَنٍ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ، وَأَمَّا تَلَاثُهُ بِمَاءٍ فَفِي بَعْضِ كِتَابِنَا أَنَّهُ بَدْعٌ وَفِي فَتَاوَى قَاضِي
بَغْدَادَ أَنَّهُ لَيْسَ بِسَنَةِ وَلَا بَدْعٍ.

قوله: (فأقبل بيمينها وأدبر الخ) ظاهره مخالفة المفسر المفسر، وبعض العلماء ذهب إلى الظاهر فأقبل بيمينها وأدبر، بدأ بمقدم رأسه الخ.

رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

وفي الباب عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ، وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَكَانَ وَالِدُهُ يَدْعُوهُ بِاسْمِهِ.

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ

٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غَبِيلٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِذٍ بْنِ عَفْرَاءَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ: بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدِّمِهِ وَبِأُذُنَيْهِ كُلِّتَهُمَا، طَهَّرَ رِجْلَيْهِمَا وَبَطَّنَهُمَا». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا وَأَجْوَدُ. وَقَدْ دَهَبَ بِمَضَرٍ أَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ. مِنْهُمْ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً

٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بِكْرُ بْنُ مَضَرَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ غَبِيلٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِذٍ بْنِ عَفْرَاءَ: «أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ، قَالَتْ: مَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ بِهِ وَمَا أَدْبَرَ، وَصَدَّغِيهِ وَأُذُنَيْهِ^(١) مَرَّةً وَاحِدَةً». وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ. وَجَدَّ طَلْحَةَ بْنُ مُصَرِّفٍ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً». وَالْفَتَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَبِهِ يَقُولُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَوَّلَا مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنصُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَسْحِ الرَّأْسِ: أَيَجْزِي مَرَّةً؟ فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ.

(١) قوله: «صَدَّغِيهِ وَأُذُنَيْهِ» معطوفان على رأسه عطوف، خلاص على عام أي أنهما مسحاهما الرأس كما هو مذهب أبي حنيفة، والصدغ ما بين الأذن والعين ويسمى الشعر المتدلى عليه صدغاً، ذكره الطبري، كذا في «القاموس». (المرفأة) وفي شرح السنة: اختلف في تكرار المسح، هل هو ستة أم لا؟ فالأكثر على أنه يمسح مرة واحدة، ومنهم الأئمة الثلاثة، والمشهور من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أن المسح بثلاثة أصابع بثلاثة مياه جديدة. (المرفأة)

والإقبال في اللغة: «اگلی حرف آنا» والإدبار «پچھلی طرف آنا» والجمهور إلى أن الراوي لم يحد بالتزيب في المفسر، وقيل: إن الواو لا تدل على التزيب إنما قدم الإقبال، فإن طريق استعمال العرف هكذا كما قالت حنساء. فإنما هي يقال وإدبار.

وقال المتكلمون — ولست منهم —: أقبل على شيء: أي أقبل على القفا، أدبر من أي شيء أي أدبر من القفا، أقول: إن الإقبال في اللغة الإتيان إلى القدم، ولا يأتي في اللغة عما قبل لا سيما إذا قرن بالإدبار.

وما قال الثوري في شرح مسلم من أن الإقبال والإدبار إنما يستحبان لمن كان له شعر غير مضفور، ومن لم يكن له شعر أو كان مضفورا فلا فائدة في الإدبار، تكلف.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ

ذهب بعض أهل العلم إلى ظاهر حديث الباب وعندي حنه على ما قال الإمام أحمد عن ربیع.

قوله: (مرتين) أي بالمركتين لا الاستيعاب مرتين.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً

يختار الأحناف المسح مرة، ويختار الشوافع ثلثته، وفي سنن أبي داود أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على المسح مرة، وهذا يؤيد الأحناف.

قوله: (ابن عمرو) بالواو غلط والصحيح بدونها، أخرج الدارقطني حديث ثعلبة المسح بطريق أبي حنيفة، ثم أنكر عليه بأن عمله يخالف روايته، والعجب من رده على الإمام أبي حنيفة رحمه الله مع أن المسألة عند الدارقطني هكذا.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً

٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ خُبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ. وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»^(١).
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى ابْنُ لَهْيَعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خُبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ. وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ». وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ خُبَّانَ أَصَحَّ. لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرٍ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً»^(٢).
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: زَاوَأُ أَنْ يَأْخُذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً.

٢٨- بَابُ مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا

٣٦- حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ: ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

وَفِي الْبَابِ مِنَ الرَّبِّيعِ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَرَوْنَ مَسْحَ الْأَذْنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.

٢٩- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ

٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا. وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ. وَقَالَ: الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ خَمَادُ: لَا أَذْرِي^(٣). هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ؟ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ، لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ. وَبِهِ يَقُولُ شَفِيقُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنُ الْغُبَارِ. وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «غير فضل يديه» أي أخذ له ماءً جديداً، ولم يقتصر على نيل الذي يديه، وفيه حجة لشافعي، قال علي القاري: قلت: وفيه أنه عمل يأخذ الحائض عندنا.

وفي شرح السنة: اختلف في أنه هل يؤخذ للأذنين ماءً جديداً، قال الشافعي رحمه الله تعالى: هما عضوان على حالهما بمسحان ثلاثاً بسلامة مياه جديدة، وذهب أكثرهم إلى أنها من الرأس بمسحان معاً أي ماءً واحداً، وبه أخذ أبو حنيفة ومالك وأحمد.

(٢) قوله: «لا أدري» وأنت خير بأن مثل هذا لا يقال من قبل الثوري وموقفه في حكمه المرفوع، (على الثوري)

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيداً

يكرر المسح عندنا ستة مائة في اليدين أو ماءً جديداً، وعند الشافعية بمسح ماء جديداً، وأما المسح بينة فأحودة من العضو المعصون لغير محزاة، وأما مسح الأذنين فهو إما بقى من مسح الرأس، وفي فتح القدير: لو مسح الرأس ولم يبق ماء لمسح الأذنين يأخذهما ماءً جديداً، وحديث: ثياب لأحذاف، وسط الزيلعي فرفقه وتحقق منه أن الحديث مرفوع.

قوله: «ماء غير فضل يديه» كلمة «غير» بالفتح المعجمة والياء المشددة لتجناسه، هكذا في رواية عمرو بن الخارث، وفي رواية من ليعمة: «ما غير فضل يديه» كما لو صولة ويعدده فعل ماض بالفتح المعجمة ثم الياء المتوحدة لتجناسه، ومعناه الذي بقي من فضل يديه، فاللفظ الأول يدل على أخذ ماء جديداً، وهو الذي ثلاثاً ترجمة ثياب، واللفظ الثاني على عدم أخذ ماء جديداً، وإنما اكتفى بالماء الباقية على اليدين من غسلهما، ثم شمس مختلف في رواية ابن خزيمة، ففي بعضها خارج جامع الترمذي «ماء غير فضل يديه» كما في رواية الدارمي من طريق ابن خزيمة، وكذا عبد أحمد في مسنده، وفي بعضها «ما غير فضل يديه»، وفي هذا تصحيح، والتصحيح ماء غير فضل يديه، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ

تأول الشوافع بعد تسميه صحة الحديث أن المراد: أن الأذنين بمسحان كما أن الرأس بمسح واحد كما في معاني السنن للخطابي، وأما الثوري

[١] كذا في نسخة بشار وقال: ولا يصح «غير» بالفتح المعجمة والياء المشددة لاتفاق هذا مع رواية عمرو بن الخارث، فلا مغايرة عندنا، والترمذي رحمه الله سواء أصاب أم أخطأ فقد ثبت المعايير، والغير: النقي، قال في التلخيص: وغير كل شيء: بقية.

وَقَالَ يَقْضُ أَهْلُ الْعِلْمِ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذْنَيْنِ قِيمَ الْوَجْهِ، وَمَا أَدْبَرَ قِيمَ الرَّأْسِ. قَالَ إِسْحَقُ: وَأَخْتَارُ أَنْ يَنْسَحَ مُقَدَّمَهُمَا مَعَ وَجْهِهِ، وَمَوْخَرَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُمَا سُنَّةٌ عَلَى جِثَالِهِمَا: يَمْسَحُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ.

٣٠- بَابُ فِي تَغْلِيلِ الْأَصَابِعِ

٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَيْثٍ عَنْ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ الْأَصَابِعَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسْتَوْدِ، وَأَبِي أَيُّوبَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْمَعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يُخَلَّلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ وَقَالَ إِسْحَقُ: يُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ. وَأَبُو هَاشِمٍ اسْمُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ.

٣٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرُّثَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى الثَّوَالِغَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْثَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنِ الْمُسْتَوْدِ بْنِ شَدَادٍ الْفِهْرِيِّ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخُصْرِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهَيْثَةَ.

١- (مَنْ تَوَضَّأَ) ٣٣٧- ٣٦٢- بَابُ مَا جَاءَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ» مِنَ النَّارِ

٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ، وَمُعَافِيَةَ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَشُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ، وَعَمْرٍو بْنِ الْقَاصِ، وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزَوَّيْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَيُطَوَّنُ الْأَقْدَامُ مِنَ النَّارِ».

وَفِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ خُزُونَانِ. جيد

(١) قوله: «ويل للأعقاب» اعلم أن هذه قطعة من حديث عبد الله بن عمر قال: «رجعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضئوا وهم عجال فاتبعنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسخها الماء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ويل للأعقاب من النار» أسبقوا الوضوء، رواه مسلم.

(٢) قوله: «ويل للأعقاب من النار» أراد صاحبه، وقيل: نفسه لعدم غسله: لأنهم كانوا لا يستقصدون غسل أرجلهم في الوضوء، وهو جمع عقب - بفتح عين وكسر قاف وفتح عين وكسرها مع سكون قاف - مؤخر القدم، واستدل به على عدم حواز مسحها، كذا في «الجمع».

قال علي في «المراقبة»: قال الإمام النووي: وهذا الحديث دليل على وجوب غسل الرجلين، وإن المسح لا يجزئ، وعليه جمهور الفقهاء في الأعصار والأمصا.

أنه بيان الخلقة فلا يليق أن يُصغى إليه وأُظن الرُّبَيعِي الكَلَام، وأتى بسنتين قوين دالين على أن الحديث «الأذان من الرأس» مرفوع، ولنا حديث آخر بأنه إذا مسح رأسه يخرج ما سمع أذناه من المنعصة، والذي أخرجه الترمذي أولاً غير تام، فظاهره مسح الأذنين بمائه.

باب ما جاء ويل للأعقاب من النار

قال سيويه: يستعمل الويل فيمر هو مستحق للهلاك، والربيع فيمن ليس بمستحق له، وفي الحديث - ضعيف السند - أن «الويل واد بجهنم».

وفي حديث الباب رد على الروافض الملاحنة، ونسب إلى ابن جرير الطبري أنه يقول بالجمع بين الغسل والمسح، وقال ابن القيم: إن ابن جرير الطبري رجلان: رافضي وسيئي، والثاني هو المشهور وكلاهما صاحب التفسير، فلعن القائل بالجمع هو الشيعي، وأخطأ الناقلون.

واستدل الروافض بآية «وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَفَّيْنِ» [المائدة: ٦] جراً.

ولنا خاصة أن نقول: إن القراءتين بمنزلة الآيتين فالجر حال التخلف والنصب حال عدمه، وما أخذ هذا الأصل ما في الترمذي: «الم غُلِبَتْ

في غير موضع من الحديثين - ٣٢ - باب ما جاء في الوضوء مرة مرة

٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَذَا وَفَتْنِيَّةٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وفي الباب عَنْ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَابْنِ الْفَرَاجِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَرَوَى رَشِيدُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الصَّخَاكِيِّ بْنِ شَرْحِيلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عُجْلَانَ، وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣ - باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين

٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا».

٣٤ - باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَتِّمٍ، عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا». وفي الباب عَنْ عُثْمَانَ وَالرَّبِيعِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ وَأَبِي أَمَانَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَمَعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبِي ذَرٍّ قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزَى مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا أَمَّنْ إِذَا زَادَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلًى.

(١) قوله: «أبو حَتِّمٍ، بن قيس - يفتح - جاء المصنف تشديداً لثلاثة الصحابة - الكوفي من الثالثة، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: عمرو، وقيل: عمرو، وقد أبو أحمد الحاكم وغيره لا يعرف اسمه، مقبول من الثالثة، كذا في «التقرير».

(٢) قوله: «وأن يَأْتِمَ، بالتخفيف عليه ما رواه ابن ماجه قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء، فزاره ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء وتعدى وظلم». وقيل: هذا إذا زاد أن السنة هكذا، وأما ما زاد يطعم أهله القديس عبد الملك أو بنية وجوه آخر ولا بأس به لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بتزك ما يريه، فيه أن التملك بعد التملك لا وجه له، وأن ما بعده فلا.

الروم: ١ - ٢ [معروفاً ومجهولاً وأخوه ونفراتين وافعتن.

ويجوز أن يقال: إن الجر على لغة من لغات العرب، فإنه إذ كانتا تعين متغاييرين وهما مفعولان فيذكر أحد الفعلين في تلك اللغة كما قال الشاعر:

عفتها نيا وماء ثارداً

ورجل ابن الحاجب الآية على هذه اللغة في أماليه.

وأما الطحاوي فأضبط الكلام، ودعى أن مسح الرجلين كان ثم مسح وأتى بأشوايه.

ويمكن لأحد أن يقول المسح بالغسل الخفيف وقد ثبت المسح بهذا المعنى، كما قال أبو زيد الأنصاري: تمسحت وما توضعنا.

ويجب ههنا رعاية أن مسح الرجلين ثبت في الوضوء على الوضوء كما في كتاب الطحاوي وأبي داود من عمل علي رضي الله عنه وقيل:

هذا وضوء من لم يحدث.

(فائدة) احتفوا في تكفير الرءافض، ولأنحناف قولان: قيل: إنهم كافرون، وقيل: لا، واختار تكفيرهم: فإن مكفر جمهور النصارى كافر.

وقصر الروافض الإسلام على تسعة أصحاب أو سبعة أو خمسة على اختلاف الأقوال. وللروافض في القرآن العظيم أقوال، قيل: زاد فيه عثمان

ونقص، وقيل: نقص ولم يزد، وقيل: إنه محفوظ، ولا يقولون بمسحة كتب أحاديث أهل السنة، وهذه صحاح أربعة، وهي مقام ومفريات.

باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

السنة المستمرة تثبت الوضوء، ولو اكتفى بالمرة أو المراتين لا يأتى، كما في الهذابة ص (٦) وثبت وضوؤه عليه الصلاة والسلام مرة مرة.

[١] كذا في الهذبية، وفي نسخة مثار: «وأنى».

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا

٤٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ أَيْ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(١)، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ: نَعَمْ».

٤٦- قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً؟ قَالَ: نَعَمْ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ثَابِتٍ.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا عَنْ ثَابِتٍ نَحْوُ رِوَايَةِ وَكِيعٍ. وَشَرِيكٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ. وَثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةٍ هُوَ أَبُو عَمْرٍاءُ الشَّامِيُّ.

٣٦- بَابُ فِيمَنْ تَوَضَّأَ بِقَضَى وَضُوءِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا

٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْنَةَ، عَنْ غَمْرُو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَكَرَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِقَضَى وَضُوءِهِ مَرَّةً وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا».

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ: لَمْ يَزُوا بِأَمَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِقَضَى وَضُوءِهِ ثَلَاثًا، وَبَعْضُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَّةً.

٣٧- بَابُ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟

٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةٍ قَالَ: «رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ^(٢) فَعَسَلَ كَفَيْهِ حَتَّى أَتَقَاهُمَا^(٣)، ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَدَرَأَ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى

نهاية له وهو البوسوف، وهذا أحد ابن المبارك بظاهره. (على القاري)

(١) قوله: «توضأ معسل كفيه» أي شرع في الوضوء أو أراد، فإلقاء تعقيب، والأظهر أنها تفصيل ما أجمل في قوله: «توضأ» والمراد بالكتفين اليدين إلى الرسغين.

(٢) قوله: «حتى أتقاهما» أي آواى الوسخ عنهما، وقوله: «مسح برأسه مرة» فيه دليل لعدم التثنية الذي عليه الجمهور خلافاً للمشافعي رحمه الله تعالى. وأما حمامة على يدين الجوار كما ذكره ابن حجر فمردود؛ لأن عبثاً رضي الله تعالى عنه ليس بمشرع، وعلى تقدير تسليم أنه يريد الإغلاء بأنه عند الشارع حائز، فكان عليه أن يترك سائر المسنن، قاله علي القاري.

ومرتين مرتين، وثلثان ثلاثاً، وهذه مستمرة، وثبت جمع غسل عضو مرة وآخر مرتين وآخر ثلاثاً في وضوء واحد، ولم يذهب أحد إلى الزيادة على ثلاث مرات، نعم ثبت إضالة الغرة والتجويل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا

ليس المراد من حديث الباب جمع الطرق الثلاثة في وضوء واحد، بل وقوع الصفات الثلاثة في الوقائع المختلفة، وعرض هذا الباب بيان أن الرواي جمع المقطعات الثلاثة في حديث واحد.

قوله: (شريك كثير الغلط)؛ شريك بن عبد الله النخعي، من رواة مسلم، ومن معلمات البحاري. وليلعلم أن السند المعلق في البخاري مستقيم إلى المعلق عنه، والسند فوقه يكون تحت البحث، وشريك آخر من رجال البخاري ثقة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَوَضَّأَ بِقَضَى وَضُوءِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا

ظني أن فة الماء أيضاً كانت مرعية في واقعة الباب، فلا يرد علينا في الجمع بين المضضة والاستنشاق، والقربة أن غسل اليدين إلى المرفقين مرتين كما تنقو الزوافة، وقال لحافظ أيضاً كذلك، وأما غسل اليدين قبل الوضوء فكان ثلاثاً، وأيضاً كان الماء ثلاثي مد كما في سنن أبي داود ص (١٤) عن أم عبد الله بن زيد بن عاصم أم عمارة، وكذلك أخرجه النسائي.

قوله: (فمسح برأسه) في الطريق الآخر أنه مسح مرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟

العرض من هذا الباب تفصيل صفة وضوء النبي عليه السلام، حدثت الباب حديث علي السابق، وقال لحافظ في تلخيص الخبير: الظاهر أنه أفرد المضض والاستنشاق وفي صحيح ابن السكن علياً وعثمان رضي الله عنهما أفردا المضض والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً.

الْكُتَيْبِينَ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهْوَرِهِ فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ. ثُمَّ قَالَ: أَحَبُّتُ أَنْ أَرِيكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفي الباب عن عثمان، وعبد الله بن زَيْد، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، والزُّبَيْر، وعبد الله بن أنس.

٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَذَا قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي خَبَّةٍ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ: «كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ طَهْوَرِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهْوَرِهِ بِكَفِّهِ فَشَرِبَهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ أَبِي خَبَّةٍ، وَعَبْدِ خَيْرٍ، وَالْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ. وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْفَمَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، فَقَالَ: «مَالِكُ بْنُ عَرْفُطَةَ» عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عُلْفَمَةَ^(١)، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ. وَرَوَى عَنْهُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَرْفُطَةَ، مِثْلَ رِوَايَةِ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحِ «خَالِدُ بْنُ عُلْفَمَةَ».

٣٨- بَابُ فِي التَّضَحُّعِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ السَّلْبِيُّ البُصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَّمَ مِنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاءَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاتَّضَحَّ»^(٢). قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ^(٣).

وفي الباب عن أبي الحكم بن سفيان، وابن عباس، وزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ، أَوْ الْحَكَمُ بْنُ سُفْيَانَ. وَاضْطَرَبُوا^(٤) فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٩- بَابُ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) قوله: «خالد بن علفمة» أبو حية بالتحذائية، وكان شعبة يهيم في اسمه واسم أبيه، فيقولون مالك بن عرفطة. ورجع أبو عوانة إليه، ثم رجع معه، (التقريب).

(٢) قوله: «فاتتضح» الانتضاح هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكره بعد الوضوء لينتفي عنه الوساوس. والتضح الترش والغسل.

(٣) قوله: «متكرر الحديث» اسكر ما تكرر به من ليس ثقة ولا ضابطاً. (جواهر الأصول).

(٤) قوله: «اضطربوا» المضطرب هو الذي يختلف الرواية فيه، فيروي بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، ويقع الاضطراب تارة في الإسناد وفي المتن أخرى، وفيهما من روى واحداً أو أكثر. (جواهر الأصول).

وقد سها مولانا عبد الحفي رحمه الله في السعاية في حديث الباب، فإنه نقل السند عن النباية وكان في لسانه سهل الكاتب بأن كتب عن ابن سفيان بدل ابن سعدة، وهو أبو وائل شقيق بن سعدة كما في سنن أبي داود.

وأخرج الزيلعي صفه وصوته عليه الصلاة والسلام عن اثنين وعشرين صحابياً، ويمكن الزيادة عندهم، وأما وجه اعتناء عثمان وعلي رضي الله عنهما ببيان صفة وصوته عليه الصلاة والسلام، ففي رواية عثمان أن الناس اختلفوا في صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام فبينهم عثمان رضي الله عنه، وليس ذكره في رواية صفة علي رضي الله عنه حين توضع في راحة كوفة.

باب ما جاء في التضح بعد الوضوء

في بعض كتب أرباب التصوف تسمية هذه المسألة بل السراويل، وقالوا باستحبابه، وسيروا دفع الشبهات، ولم أحد هذه التسمية في كتب الفقه، وأما من ضل خروج القطرة فصلاته باخذة.

قوله: (أبو عبد الله الشلبي) من كان من بني سليم يكون شاملاً بضم السين، ومن يكون من بني سلمة يكون مفتوح السين.

قوله: (حسن بن علي) ليس هذا حسن بن علي أمير المؤمنين، بل رجل آخر متأخر.

قيل: إن المراد من التضح الاستحباب والله أعلم، ولست التضح بعد الوضوء، عن بعض السلف.

باب ما جاء في إسباغ الوضوء

الإسباغ على أنواع عديدة: منها إكمال الوضوء بكون إسراف وتفتير، ومنها إطالة الغرة والتججيل، وهو مستحب عندنا وعند غيرنا، والمشترط أن لا يقع الفساد في الاعتقاد ولا يبرعمه قرصاً، والدليل على الإطالة عمل أبي هريرة رضي الله عنه في صحيح مسلم.

ﷺ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ^(١)، وَكَثْرَةُ الْخَطَا^(٢) إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَاتِّظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ^(٣)».

٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ نَحْوَهُ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، ثَلَاثًا».

وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبِيدَةُ - وَيُقَالُ عُتْبَةُ - بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَائِشٍ، وَأَنَسٍ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَغْقُوبَ الْجَهَنِّي وَهُوَ يَفْقَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

١٣ م ٥١ م ٤ - باب المندبيل بعد الوضوء

٥٣- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبَابٍ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُرْقَةٌ يَنْشَفُ^(١) بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ».

وفي الباب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رَشِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنُثَمٍ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ غَنَمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَرَشِيدُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ ابْنُ أَنُثَمٍ الْإِفْرِيقِيُّ يَضَعَفَانِ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. وَأَبُو مُعَاذٍ، يَقُولُونَ: هُوَ سَلَمَانُ

(١) قوله: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ» الإِسْبَاغُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: فَرَضٌ وَهُوَ اسْتِعَابُ الْمَلِّ مَرَّةً، وَسُنَّةٌ وَهُوَ الْغَسْلُ ثَلَاثًا، وَمُسْتَحَبٌ وَهُوَ الْإِطَالَةُ مَعَ التَّثْلِيثِ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ شَيْخِنَا الْمَرْحُومِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ إِسْحَاقَ.

(٢) قوله: «عَلَى الْمَكَارِهِ» وَهِيَ جَمْعُ مَكْرُوهٍ مَا يَكْرَهُهُ الشَّخْصُ وَيَشْقُ عَلَيْهِ أَيْ يَتَوَضَّأُ مَعَ بَرْدٍ شَدِيدٍ وَعَلَى بَنَادَى مَعَهَا عَسَى الْمَاءُ مَعَ إِجْوَاةِ وَالْحَاجَةُ إِلَى طَلَبِهِ، وَالسُّمَى فِي تَحْصِيلِهِ وَاتِّبَاعِهِ بِاللِّسَانِ الْعَالِي وَنَحْوَهَا مَا يَشْقَى. (بِجَمْعِ الْبَحَارِ)

(٣) قوله: «كَثْرَةُ الْخَطَا» جَمْعُ خَطْوَةٍ - بِضَمِّ الْخَاءِ - وَهِيَ مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ، وَكَثْرَتُهُمَا إِذَا لَبِدَ الدَّارَ أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرَارِ. (الْمِرْقَاةُ)

(٤) قوله: «فَذَلِكَ الرِّبَاطُ» أَصْلُهُ أَنْ يَرْبُطَ الْفَرِيقَانِ خِيَوْهُمَ فِي ثَوْبٍ كُلِّ مَنِهَا يَبْدُو لِمَا يَصَاحِبُهُ يَعْنِي أَنَّ الْمَوَاطِظَةَ عَلَى الطَّهَارَةِ وَنَحْوَهَا كَالْجِهَادِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهَا أَنَّ هَذِهِ الْحُلَالَ تَرْبُطُ صَاحِبَهَا عَنِ الْمَعَاصِي، وَتَكْفِيهِ عَنِ الْمَحَارِمِ. (بِجَمْعِ الْبَحَارِ)

(٥) قوله: «يَنْشَفُ» بِصِغَةِ الْقَاعِ مِنَ التَّفْعِيلِ وَبِالتَّخْفِيفِ كَيْلَعَهُ أَيْ يَمْسَحُ بِهَا وَضُوءَهُ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: هَذَا إِنْ صَحَّ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَعْدَرُ أَوْ لِبَانُ الْجَوَازِ، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: لَا بَأْسَ بِاتِّمَاشِ الْمُنْدَبِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ وَأَنَسٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَمُسْرُوفٍ، كَذَا فِي «الْمِرْقَاةِ».

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مُسْتَحَبَاتِ الْوُضُوءِ إِقْلَاءَ الْعُرْفَةِ عَلَى وَسْطِ الرَّأْسِ بِحَيْثُ تَقَطَّرُ عَلَى الْجَبْهَةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ، كَمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ص (١٦) وَحَاشِيَتِهِ لِلْسَّيْوَتِيِّ. وَقَالَ الشُّوَكَّانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ: إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ هُوَ: إِقْلَاءُ الْعُرْفَةِ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ لَا بَعْدَ خَتْمِ الْوُضُوءِ، أَقُولُ: لَعَلَّ الشُّوَكَّانِيَّ مَا يُلْقِفُ إِلَى مَا نَقَلَ السَّيْوَتِيُّ مِنَ الرَّوَايَةِ. وَلَعَلَّهُ يَدْخُلُ فِي الْإِسْبَاغِ وَإِضَالَةُ الْعُرْفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (كَثْرَةُ الْخَطَا) الْمُرَادُ الْقِرَامُ حُضُورَ الْمَسْجِدِ لَا تَصْغِيرَ الْخَطَوَاتِ حِينَ الدَّخَالِ إِلَى الْمَسْجِدِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ.

قوله: (وَإِنتِظَارُ الصَّلَاةِ) لَمْ أَحَدُ شَرْحَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ دَابِّ السُّلُفِ الْخُرُوجُ بَعْدَ الْقِرَاعِ عَنْ آدَاءِ الْمَكْتُوبَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَمَا وَجَدْتُ مَا يَشْفِي الصَّدُورَ إِلَّا شَطْرُ عَنْ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ السَّاحِي الْمَالِكِيِّ شَارِحِ مَوْطَأِ مَالِكٍ مِنْ إِنْتِظَارِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنْ خَارَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ آدَاءِ الصَّلَاةِ وَقَلْبُهُ مَعْنَى بِالْمَسْجِدِ كَالْمَنْصِلِيِّ، وَأَقُولُ: إِنْ قَوْلُ هَذَا ابْنُ بَعْضٍ يَنْسَبُ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ أَنَّ الْمَلْعُقَ قَلْبُهُ بِالْمَسْجِدِ يَكُونُ ثَمَّتَ ظِلَّ الْعَرْشِ.

باب ما جاء في المندبيل بعد الوضوء

المندبيل من المندل وهو الوسخ، قال صاحب المنيّة: المندبيل بعد الوضوء مستحب، وقال في قاضيه: أَنَّهُ مَبَاحٌ، وَهَذَا مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ.

قوله: (رَشِيدُ) (رَشِيدُ) غَيْرُ مُنْصَرَفٍ وَلَا سَبَبٍ فِيهِ إِلَّا الْعِلْمِيَّةُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِيِّ فَإِنَّ الْبَاءَ وَالْيَوْنَ عَنْهُ كَالْأَلْفِ وَالْيَوْنَ.

والْحَاصِلُ أَنَّ الْمُنْدَبِيلَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مَيْمُونَةَ أَعْطَتْهُ تَوْبَةً لِلْمَنْشَفِ بَعْدَ الْغَسْلِ فَلَمْ يَأْخُذْهُ فَانْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ

هَكَذَا.

بْنِ أَرْقَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ فِي الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقِيلَ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي. -وَهُوَ عِنْدِي ثِقَةٌ- عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّمَا أَكْرَهُ الْمُنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ.

٤٦- بَابُ مَا يَقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٥- حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِمْرَانَ الثَّمَلِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، وَأَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ - فَبُيِّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثْتُ عُمَرَ قَدْ خُوِّلَتْ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. رَوَى عَنْهُ اللَّهُ بْنُ صَالِحٍ وَعُقْبَةُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ، وَهَذَا رِيبَةُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَثِيرٍ عَنْ عُمَرَ. وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ. وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرٌ شَيْءٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو إِدْرِيسَ ثُمَّ يَسْمَعُ مِنْ عُمَرَ شَيْئًا.

٤٧- بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ

٥٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَوَيْلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي زَيْنَةَ عَنْ أَبِي زَيْنَةَ عَنْ سُهَيْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَتَنَبَّلُ بِالصَّاعِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثْتُ سُهَيْبَةَ حَدِيثَ صَحِيحٍ. وَأَبُو زَيْنَةَ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ. وَهَكَذَا زَايٌ يَنْقُضُ أَهْلُ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالْمُدِّ، وَالْقُلُوبُ بِالصَّاعِ.

(١) قوله: «بالصَّاع»: مكيال يسع أربعة أمداد، والمد رطل وثلاث العراف، وبه يقول الشافعي رحمه الله تعالى وفقهاء الحجاز، وقيل: هو رطلان وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق، فيكون اصصاع خمسة أرطال وثلاثان أو ثمانية أرطال. (جميع البحار)

قوله: (حدثني علي بن الح) أي حدثت علياً ثم نسبته لحدثني عني، ويعبر هذا بالسيان بعد الرواية، وهو معتبر، كما نسي أبو يوسف عدة من مسائل الجامع الصغير بعد روايته لمحمد بن الحسن.

باب فيما يقال بعد الوضوء

الأدكار الثابتة بالروايات القوية أربعة: ثلاثة منها مرفوعة والواحد موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أولها في ابتداء الوضوء: «بسم الله وأحمد الله»، رواه في شرح الهداية شعيب بن أبي هريرة مرفوعةً. وثانيها: ما في مسلم وحديث الباب، إلا أن الترمذي زاد «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين». وثالثها: ما في الحسن الحصري لابن الجزري رحمه الله تعالى قال: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسع لي في داري، وبارك لي في رزقي» مع كلمة الشهادة في الوضوء. رابعها: ما هو موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، أستغفرك وأتوب إليك».

باب الوضوء بالمد

روي عن محمد بن الحسن عمن ما في حديث الباب، ويقول الشافعي: إن في الحديث تقريباً لا تحديداً. قال صاحب القاموس: المد ما تسعه الكفان، ومذهب الحجازيين وأبي يوسف: أن المد رطل وثلاثة، وعند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن: المد رطلان، وانفقوا على أن الصاع أربعة أمداد. أقول: إن صاعنا ما تسعه الكفان ست مرات.

نقل البيهقي بسند قوي في السنن الكبرى: أن أبا يوسف رجع عن مد العراقيين حين وقع مناظرته مع مالك بن أنس في المدينة، وأتى بخمسين رجلاً من ولد الصحابة بأمدادهم فقدرت وكانت رطلاً وثلاثة، وقال الأحاف: لم يذكر محمد خلاف أبي يوسف في كتبه، أقول: إن هذا لا يصلح رداً على ما نقل البيهقي.

وروزن صاحب العرائفين على تقدير غناء المد فيه أقوال: منها أنه مثان وسبعون نوحه، وأحسن ما صنف في صاعنا رسالة الشيخ المحدث هاشم بن عبد الغفور السندي رحمه الله، وقدل فيها: إن فلس السلطان عثمان بن عفان مسامٍ للمعتقال الشرعي:

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّوْقِيفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِثَّةٍ، وَلَا أَقَلُّ مِثَّةٍ وَهُوَ قَدَرُ مَا يَكْفِي.

٤٣- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالنِّسَاءِ

٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مَصْعَبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ شُمَيْرَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا، يُقَالُ لَهُ: الْوَلَهَانُ»، فَاتَّقُوا وَشَوَّاسَ الْمَاءِ^(١).
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَشَدَّ غَيْرَ خَارِجَةً. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحُسَيْنِ قَوْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. وَخَارِجَةُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَضَعْفَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

٤٤- بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٥٨ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ أُتَيْسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) قوله: «الولهان» -يفتح الواو وفتح لام- مصدر وزنة إذا تحير لغاية العشق لشدة حرصه على طلب الوسوسة، أو لإلقاءه الناس بالوسوسة في مهوة الخيرة لا يدري كيف يلعب به الشيطان، ولا يدري هل وصل الماء أم لا، وهل غسل مرة أو أكثر، وهل طهر أم لا، وبلغ قلتين أم لا. (بمعجم البحار)

(٢) قوله: «فاتقوا وشواس الماء» أي وشواس الوهان فوضع الماء موضع ضميره مبالغة في كمال وسوسة في شأن الماء. (بمعجم البحار)

دو صد وهفتاد ثونه مستقيم
وزن آن از ماشه دان نيم و چهار
كان سه ماشه هفت يك سرخه دو جو
هفت سرخه ماشه اي صاحب كرم

صاع كوفي هست أي مرد فهيم
باز دینار هكه دارد اعتبار
درهم شرعی ازین مسكین شنو
سرخه سه جو هست لیكن پاؤكم

ولقد أخطأ مولانا عبد الحي رحمه الله في نصاب الفضة والذهب فإن حسابه غير مستقيم، واعتبر بأحمر الأطباء وهي أربعة شعيرات، وقال القاضي ثناء الله الهالي يني: إن نصاب الفضة اثنان وخمسون تولجة، ونصاب الذهب سبع تولجات ونصفها، والقاضي المرحوم من حذائق.

قال المحازيون: إن الصاع العراقي لا أصل له، وأقول: إنه ثابت، وذخيرة الأدلة محفوظة:

منها ما في سنن أبي داود ص (١٣): «أن الإناء الذي كان يتوضأ النبي الكريم منه رطلان»، لكن فيه شريك وهو مختلف فيه.

ومنها ما أخرج الطحاوي ص (٣٢٤) بسند صحيح: أن صاع عمر بن الخطاب ثمانية أرطال، وذكر فيه عن مالك أن عبد الملك نحري صاع عمر فوجده خمسة أرطال وثلاث، وقال الطحاوي: إنه تحريه، وقد بلغنا تقديره الحق أنه ثمانية أرطال، والعجب من حافظ الدنيا أنه لم يحجر أنه كان صاع عمر ثمانية أرطال، إلا أنه ذكر أن الصاع العمري أي صاع عمر بن عبد العزيز ثمانية أرطال، فنسبه إلى عمر بن عبد العزيز لا عمر بن الخطاب، وأقول: إن صاعنا وصاع السجستاني كان في عهده عليه الصلاة والسلام ورواية صحيحة دالة على أن الصيعان والأمداد وكانت عديدة، وأخرجها صاحب البداية: «يا رسول الله مدنا أكبر الأمداد وصاعنا أصغر الصيعان» أخرجه الزيلعي عن صحيح ابن حبان، وظني أن مراد حديث الصحيحين: «اللهم بارك لهم في منعم وصاعهم» البركة الحسية ويمكن البركة المعنوية أيضاً.

ومنها ما في النسائي ص ٤٦، وأخرجه في معاني الآثار ص ٣٢٤، وفي أحد أسانيده محمد بن شعاع النخعي معطوفاً عليه غيره، ويقال: إنه من المشبهين وقال العيني: إن هذا القول ليس بسديد، إن مجاهداً قال: «أخرجت عائشة رضي الله عنها صاعه فقدرته لم يكن أقل من ثمانية أرطال» وقال ابن نيمية: إن الصاع في مسألة الماء ثمانية أرطال، وفي غيرها خمسة أرطال وثلاثة. ونقول: إن مقتضى الاحتياط أن يؤخذ بثمانية أرطال في جميع المسائل.

وههنا مرحلة فقهية وهي: أن الصاع لو فرضنا زيادته في عهد عمر رضي الله عنه على ما في عهده عليه السلام يسمى بالصاع إلى الآن فمدار الحكم على الاسم أو الوزن، وهذا شبيه ما قال الشيخ في فتح القدير: إن درهم كل بلدة معتبر فيها في الزكاة بشرط أن لا يتقص عما كان في عهده عليه الصلاة والسلام.

ما جاء في باب كراهية الإسراف في الوضوء

قوله: (وهان) مشتق من الوله (سرگشتگی)، في موطن مالك: أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب: إني أنوسوس في الصلاة فقال سعيد: لا تنصرف عن الصلاة وإن سال على كعبك. وكذلك قال بعض السلف لا تنصرف وإن ضرطت، ومثلها يحمل على المبالغة.

باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة

يستحب تجديد الوضوء عندنا وعند بعض العلماء، واشترطنا اختلاف المجلس أو توسط العبادة بين الوضوئين، وإن وضوءه عليه الصلاة

كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَتَضَعُونَ أَيْدِيَكُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا أَنَسٌ حَدَّثَنَا حَسَنُ غَرِيبٍ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدَّثَنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ غَامِرٍ عَنْ أَنَسٍ. وَفَدَّ كَانَ يَغْتَضِي أَهْلَ الْعِلْمِ بِرَى الْوَضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا، لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

٥٩ وَفَدَّ رَوَى^(١) فِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهَرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ خَيْرَاتٍ». رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ حَزْرَبٍ الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ. وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: ذَكَرَ لِهَشَامِ بْنِ غَزْوَةَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ مُشْرِقِيٌّ^(٢).

٦٠ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ غَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ: فَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَتَضَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نَحْدِثْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ

٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ فَقَالَ عَمْرُو: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تُكُنْ تَفْعَلُهُ؟ قَالَ: عَمْدًا فَعَلْتُهُ»^(٣).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَزَادَ فِيهِ «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وَرَوَى سَفْيَانَ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَزَوَّاهُ وَكَبَّعَ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مُخَارِبِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ. [وَزَوَّاهُ]^(٤) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا»^(٥) وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكَبَّعَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَحْدِثْ. وَكَانَ يَغْتَضِيهِمْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا، وَإِزَادَةَ الْفَضْلِ.

(١) قوله: «إسناد مشرقى» يعنى ما رواه أهل المدينة بل رواه أهل الشرق وهم أهل الكوفة والبصرة.

(٢) قوله: «عمداً فعملته» الضمير راجع للمذكور هو الصلوات الخمس بوضوء واحد، ولمسح على الخفين، و«عمداً» بمعنى أو حالاً من الفاعل، فقدم اهتماماً لشرعية المسألة في الدين واختصاصها برباً لا يرى حواز المسح إلى الخفين، فيه دليل على أن من قدر أن يصلى سنوات كثيرة بوضوء واحد لا يكره صلاته إلا أن يغلب عليه الاحتياط، كذا ذكره الشراح، لكن رجوع الضمير إلى مجموع الأمرين يؤهم أنه لم يكن المسح على الخفين قبل الفتح، والحال أنه ليس كذلك في الوجه أن يكون الضمير واحداً إلى الجمع فقط أى جمع السنوات بوضوء واحد. (على القارى)

(٣) قوله: «مرسلاً» والمرسل قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا، أو فعل كذا. وقوله: «هذا أصح» أى هذا المرسل أصح من حديث وكيع الذى مر عن قرب مرسلاً، والمسند هو ما اتصل بسنده مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والسلام التالي كان لما في سفر أبي دود ص (٧): أنه عليه السلام كان مأموراً بالوضوء لكل صلاة ثم خفف عليه وأمر بالسواك لكل صلاة، وهذا دل على أن السواك من أجزاء الوضوء كما هو مذهبننا، وهذا في من عمل السلف أن يوضوء بعد الوضوء قد يكون ناقصاً كما يدل عمل علي رضي الله عنه أخرجه أبو داود، وفي معاني الآثار ص (٢٠): «أن الوضوء الناقص قد يمسح فيه بالرحلان»، وكذلك رواه في موطأ مالك رحمه الله.

[١] ذكر هذا الحديث في الهندية مؤخرًا من الحديث التالي فعمدنا اتباعاً للنسخ المحققة.

[٢] ما بين المعقوفين من نسخة بشار.

وَيُزَوَّى عَنْ الْإِفْرِيقِيِّ عَنْ أَبِي عَطِيْفٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ». وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الطَّهْرَ وَالْعَصْرَ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ».

٤٦- بَابُ فِي وَضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ

٦٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ: أَنْ لَا يَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَابِشَةَ، وَأَنَسٍ، وَأُمِّ هَانِيٍّ، وَأُمِّ صَبِيئَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَأَبُو الشَّعَثَاءِ اسْمُهُ: جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

٤٧- بَابُ تَرَاضِيَةِ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ

٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي حَاجِبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوَضُوءَ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرْأَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: كَرِهَا فَضْلَ طَهْوَرِهَا. وَلَمْ يَزَيَّا بِفَضْلِ سُورِهَا بَأْسًا.

٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ غَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ

(١) قوله: «نهى... الخ» قال السيد جمال الدين: هذا النهي يحتمل على أنه نهى تربيته للابن، لا يخالف الحديث الآتي.

وليعلم أن الوضوء يطلق في الشريعة على معانٍ، خلافاً لما قال ابن تيمية، منها: الوضوء المعروف، ومنها الوضوء النافض، ومنها التضميد، كما في المجلد الثاني من الترمذي بسند ضعيف، ولعل المسح على العمامة أيضاً كان في الوضوء النافض.

باب ما جاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد

يجوز للمرأة فضل طهور امرأة، وللمرأة فضل طهور الرجل عند النكاح، إلا إذا حلت المرأة بالاء عند أحمد بن حنبل، وقال الخطابي في معاني السنن: إن المراد بالفضل هو امتساق من المذنب ولعله أراد به الماء الباقي في الإناء، نهى عنه لمكان التقاطع فيه، ولا شك أن المراد بالفضل هو الباقي في الإناء، وهو الصحيح.

ونهي الرجل عن فضل طهور امرأة ثابت بأحاديث كثيرة، ونهي المرأة عن فضل طهور الرجل ثبت بحديث رحالة مرفوعون، وهو في فضل غسل الرجل فقط لا الوضوء، وعلمه بعض المحدثين، وأكثر الفقهاء حملوا النهي على التزهر، وأما منشأ النهي فعندي هو الاستعمال وأن يتقاصر منها فيه، فإن الطبع لا يقبله، والنظافة في ضيق السروان قبيحة، فاعتبر الشريعة هذا الاستكفاف، هكذا مفهوم صريح الخطابي، وإن قيل: إن هذا لا يجري في حديث نهى المرأة عن فضل طهور الرجل. أقول: إن الغسل من الرجل لا يندر فيه التقاطع، فاعتبر الشريعة بطبعهن أيضاً وإن كان ضعيفاً خلافاً للواقع، ويمكن لطالب الحكم والأسرار أن يقول: إن الغرض من الوضوء الطمأنينة ومقتضى الاستكفاف التوسل فهي الشارع عن فضل الطهور. وفي سنن أبي داود أن السلف كانوا يتوضؤون مع نسوانهم جميعاً. وفي حاشية السيرافي عسى كتاب سيبويه: إن لفظ «جميعاً» قد يكون بمعنى كلهم، وقد يكون بمعنى المعية الزمانية، وأقول: إن المراد ههنا المعنى الثاني، والأقربيه اختلاف الأيدي في الإناء، وفي النسائي ص (٤٧): «وليعرفها جميعاً، وفيه عن أم سلمة رضي الله عنها: «توضأت أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - معاً» فما ذكر ذلك عسى أن المقادير هو ما ذكرناه. وأنه عند الاعتراف معاً لا يصدق عليه اسم المفضل، وأما دليل أن الشريعة قد تعتد بطبع الناس حديث نهى السبع والبراق في الماء.

(م) في حظر الماء المختار أن سور الأجنبية لأجنبي مكروه. وتكلم عليه ابن عابدين، قال لمرحلي: سور الكافر مكروه.

وحديث الدب ظاهره يفيد مشايخ ما وراء النهر في أن الماء المستعمل نجس، وكذلك يفيد ما في مسلم عن أبي هريرة: لا يغسل الجنب من الماء اندامه، وإنما يتناول تناولاً. أقول: أنكر مشايخنا العراقيون رواية نجاسة الماء المستعمل عن الأئمة الثلاثة وقصدوا مشايخ ما وراء النهر إلى إثباتها عن الأئمة، وأقرب ما قال العراقيون بظهره لا ظهوره، وعندي لو ثبت رواية النجاسة عن الأئمة ينبغي أن يتأول فيها كما تأول ابن تيمية رحمه الله في قول أحمد في رجل جنب أدخل يده في الماء، نجسه في فتاواه بأن المراد من النجاسة عدم صلاحه لإزالة الحدث.

عن الحكم بن عمرو البقاري «أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة أو قال: بسورها». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وأبو حنيفة أشبه: سواة ابن عباس. وقال محمد بن بشر في حديثه: «نهى رسول الله ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة». ولم يشك فيه محمد بن بشر.

٤٨- باب الرخصة في ذلك

٦٥- حدثنا قتيبة وحدثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: «اغتسل بقشر أزواج النبي ﷺ في حفته». فأزاد رسول الله ﷺ أن يتوضأ به، فقالت: يا رسول الله، إني كنت حياء، فقال: إن الماء لا يجنب^(١). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وهو قول شفيان الثوري ومالك والشافعي.

٤٩- باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء

٦٦- حدثنا هناد والخضر بن علي الخلال وعمر بن واقد قالوا: حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري قال: «قيل: يا رسول الله، أتوضأ من بئر بضاعة^(٢)، وهي

(١) قوله: «حفة» أي قصعة كبيرة ملاء. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «إن الماء لا ينجس» يضم الياء وكسر الهمزة، ويجوز فتح الياء وضم الهمزة، قاله الرعفراني أي لا يصير حياء، والجمع بين هذا الحديث وبين ما مر من النهي بأن يشهى للتزويه هذا بيان الجواز كما مر.

(٣) قوله: «بئر بضاعة» يضم الياء وأجبر كسرهما وبضاعة المعجمة، وحكى بالصاد المهملة أيضا وهي بئر معروفة بالمدينة.

ما مر في المصنف عن هذا الباب بوب:

باب الرخصة في فضل الطهور

فإن استعمال ذلك الماء بخلاف الأول، ولا نقول: إنه مكروه تنزيهاً فإن الكراهة التنزيهية تحتاج إلى الرواية عن الأئمة.

(فائدة) قال جماعة المذاهب الثلاثة: إن العلم قطعي في السؤال فإنه ما من علم إلا وقد حصل منه البعض، وللأحناف ثلاثة أقوال كما في تنوير العلامة: قال مشايخ العراق: إنه قطعي، وقال مشايخ ما وراء النهر بظنيته، وقال أبو منصور الماتريدي بالتوقف، والتعجب من ذكر علماء ما وراء النهر قول العراقيين في تصديقهم، واختار الظني، ولعل مراد العراقيين بالظنية القطع عملاً لا علماً ومن فروغ القطع عملاً عدم التريفة بخبر الواحد على القاطع. وما قال الشيخ في التحرير: من أن العلم قطعي في الدلالة لا في الإرادة، عين ما قلت في قول العراقيين.

باب ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه شيء

في «بضاعة» لعناد بصد مهملة أو ضاد معجمة.

قوله: (قد جرد أبو أسامة) قال ابن دقيق العيد: إن التجريد تدليس اسموية، ولكن المراد بهذا الإتيان بسند جيد.

قوله: (عن ابن عباس) لعنه المروزي سابقاً من أن الماء لا يجنب.

وأعلم أن المذاهب في مسألة المياه خمسة عشر لأهل المذاهب الخمسة روايات وأقوالاً، والموقت في مسألة المياه الشافعي رحمه الله بأن الماء إن كان قتيلاً لا ينجس ولو وقعت رطل نجسة، ولو قل منه ولو برطل ينجس، والأجزاء المخطوطة بالنجاسة نجسة إجماعاً، والتوقيت خلاف القياس فإن القياس حكم النجاسة بقدر الفعل.

وللأمم ثلاثة أقوال، المشهور أن العبرة بتغير وعدمه فإذا تغير فوقع النجاسة نجس وإلا فلا.

وقال أبو حنيفة: يحكم بالنجاسة إلى حد يقط خلوص النجاسة إليه، ثم ما لك اعتبر الحسن، وأبو حنيفة اعتبر العم، والظاهر أن في أكثر الأشخاص عشرة العنم، وأما ما في كتبنا من العشر في العشر فعين التوقيت وهو ليس بمروي عن أئمتنا الثلاثة، وقال الشيخ في الفتح: إن عمداً ليس بموقت، ولو سلم فرجع عنه. وحكى أن عمداً سئل عن الماء الكثير فقال: نحو مسجدي هذا، ففسده نلامدته فوحشوه ثمانية في ثمانية من داخله، وعشر في عشر من خارجه.

وفي الفتح عن محمد: لا أوقت فيه، ونقل صاحب البحر عبارات أركان المذهب على أن العشر في العشر ليس عن الأئمة. وأما ما في القدوري من تحريك الطرف بتحريك طرف آخر فهو علامة العزم بالخلوص، وأول من قال في العشر أبو سليمان الجوزجاني كما في الفتاوى الهندية.

بِئْرٍ يَلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ^(١) وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالنَّتْنُ^(٢)؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ^(٣) لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ^(٤).
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمْ يَزِدْ أَحَدٌ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بِئْرِ بَضَاعَةٍ
 أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أَسَامَةَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.
 وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

١٨ - تفسير الخمر (ص ١٢٤) - ٥٠ - بَابٌ مِنْهُ آخَرُ

٦٧ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ
 ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاءِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يَنْبُتُ مِنَ الشَّجَرِ وَالْدُّوَابِّ؟ قَالَ:

(١) قوله: «الحَيْضُ» بكسر الحاء وفتح الياء جمع حَيْضَةٍ - بكسر الحاء وسكون الياء - وهي الخُرْقَةُ التي يستعمل في دم الحَيْضِ.

(٢) قوله: «النَّتْنُ» - بفتح النون وسكون التاء وبكسر - وهي الرائحة الكريهة، والمراد ههنا الشيء القبيح كالفدرة والجيفة، وقوله: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْمَاءَ الْأَلْفَ وَالْأَلْفَ لِلْعَهْدِ أَخْرَجِي، فَتَأْوِيلُهُ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَسْأَلُونَ عَنْهُ، فَالْجَوَابُ مُطَابِقٌ لَا عُسْرَ كُلِّي كَمَا قَالَ مَالِكٌ.

(٣) قوله: «طَهُورٌ» أي طاهر مظهر لكونه حارياً في البساتين.

(٤) قوله: «لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ» أي ما لم يتغير بدليل الإجماع على نجاسة النَجَسِ، كذا قاله علي الفارسي، وروى الطحاوي عن ابن أبي عمير عن
 أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ شَجَاعٍ الشُّلُجِيِّ - بِالثَّلَاثَةِ - عَنِ الْوَقْدِيِّ قَالَ: «كَانَتْ بِئْرٌ بَضَاعَةٌ طَرِيقٌ لِلْمَاءِ إِلَى الْبَسَاتِينِ» ذَكَرَهُ ابْنُ الْهَمَامِ.

قوله: (يلقى فيها الحَيْضُ) ليس المراد إلغائهم بأنفسهم بل كانوا لا يجرسون البئر، وعنه الراوي بالإلقاء، أي لا يعلم تلقى ولا وقوعها
 عند استعمالهم، بل المراد أنه قد يتفق ذلك.

قوله: (طهور لا ينجسه) استدلل الموالك بظاهر حديث الباب، وقيل لهم: ليس ههنا ذكر التغير وعدمه، قالوا: إنه مستثنى للإجماع على
 النجاسة بالتغير. وأجاب المتأولون منا - منهم ابن إمام -: بأن لأم الطهور لأم العهد، أقول: إن القول بأنه لأم العهد تأتي عنه إقامة للمهدة
 من أن الماء طهور لا ينجسه شيء الأصل لأم الجنس، وقال الطحاوي بالتصرف والتأويل في الخبر «الماء طهور لا ينجسه شيء» كما زعمتم،
 وأغبر في التعبير شيئاً مع إبقاء المراد: أي الماء طهور لا يبقى نجساً أبداً بحيث لا يكون إظهاره سبيل، فإن هذا التعبير أقرب إلى لفظ الحديث
 عربية.

وادعى الطحاوي أن الأنجاس كانت تخرج، وقال: إن بئر بضاعه كانت جارية وأن الآبار كانت حارية، ولم يدرك مراد حريانه بعض،
 فإن مراده بالجريان إخراج الماء لا أن الماء يخرج بنفسه، واحتج بما روي عن الواقدي، وقيل: إن الواقدي كذاب، وأنه ضعيف عند الكل. وفي
 ابتداء عيون الأثر لأبي الفتح بن سيد الناس البعري: إنه قوي، والظاهر أنه ليس بكذاب، نعم يأتي بالرطب واليابس في نصائفه. وأن أحتج
 على الجريان المذكور بما في البخاري ص (٩٢٣) وص (١٢٨) أن بئر بضاعه يمتلئ منها لما في البساتين، ثم أتى الطحاوي بالظاهر عنى ما
 حرر بأنه عليه الصلاة والسلام قال لأبي هريرة: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ - أي كما زعمتم - وبأن الأرض لا ينجس» مرفوعاً، وأتى بظاهر غير
 ما في الطحاوي مثل ما في البخاري، وقال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين: «يَا رَسُولَ اللَّهِ يَأْتِينَا الْأَعْرَابُ بِلُحُومٍ لَا نَعْمُ هَلْ سَمَوْا عَلَيْهَا أَمْ
 لَا؟ فَقَالَ سَمَوْا عَلَيْهَا وَكَلُوهَا» ولا يقول أحد بحله لو لم يسموا عند الذبح. وكذلك ما في الترمذي ص ٢٠ عن أم سمية «يطهره ما بعده»،
 وكذلك روي في سنن ابن ماجه، وشرح الشافعي حديث أم سمية في كتاب الأم مثل ما شرحت، وأنه إجماع المخاطب بما لا يلزمه.

وقال الطحاوي: إن حديث بئر بضاعه لا يوضح حجة للموالك، فإن سقوط مثل ما ذكر من الحَيْضِ وَلُحُومِ الْكِلَابِ يوجب تغير الماء قطعاً
 فيحتاجون إلى إخراج الأنجاس والماء حتى يطيب، ونحن أيضاً نقول بكذا، وأما تفصيل الدلاء من عشرين أو أربعين فيطلب أدلته من موضعه،
 فالخاصل أن الماء طهور بحسب طبعه وحيث يكون في معدته، وأما نجاسة الماء الراكدة فهو حكم النجاسة الواقعة، ونقول أيضاً: إن الناس هل
 شاهدوا سقوط الحَيْضِ وَلُحُومِ الْكِلَابِ في البئر فحايوه وسألوه، أم غرضهم أنه قد يتفق أن يكون هكذا مثل حال آبار زماننا؟ ومقتضى العقل
 السليم أن السؤال عنى بناء الصورة الثانية فيكون جوابه عليه الصلاة والسلام بأسلوب الحكيم وعدم اعتبار أنوساوس والأوهام، وأيضاً إذا
 كان معاملة النجاسة المرئية ولم تكن مشاهدة بالعين ولا يخبر لفة فحكم النجاسة عندنا أيضاً بالتغير.

إن قيل: إن الآبار وغيره أيضاً يطهر، ويكون له سبيل طهارة فما وجه القصر بالماء؟ نقول: إن الماء مخوف للطهورية لا غيره، وأما حديث
 «جعلت لي الأرض طهوراً» فمن خصائصه عليه الصلاة والسلام، وجعلت له طهوراً وإلا فطبع الأرض التلوث ثبت القصر.

بَابٌ مِنْهُ آخَرُ

آخر حديث الباب استدلل به الشوافع.

قوله: (ينوبه السباع الخ) أي قد يتفق هكذا لا أنهم شاهدوا. ورود لسباع عليه.

إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ^(١).

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: الْقَلَّةُ فِي الْجَرَاءِ، وَالْقَلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى نِيهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ، وَقَالُوا: يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ قُرْبٍ.

٥١- بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّوَلُّي فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ

٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَوَلَّى

(١) قوله: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يحمل الخبث» القلة الحزرة الكبيرة التي تسع مائتين وخمسين رطلاً بالبغدادى، فالقُلْتَانِ خمس مائة رطل، وقيل: ست مائة رطل، وقيل: القُلْتَيْنِ يسمى كثيراً، وما دونهما يسمى قليلاً، وقال القاضي: القلة: التي يُسْتَقَى بها لأن اليد تغطها وقيل: القلة ما يستقله النهر، كذا ذكره الطبري، وفي رواية أربعين قنة أربعين غرباً أي دلواً وهي وإن لم تصح، توقع الشبهة. وقال الضحاوي من علمائنا: خير القُلْتَيْنِ صحيح، وإسناده ثابت، وإنما تركنا لأننا لا نعلم ما القُلْتَانِ؟ ولأنه روى قُلْتَيْنِ أو ثَلَاثًا على الشك، وقال ابن الغمام: الحديث ضعيف ومن صفقه الحافظ ابن عبد البر والقاضي إسماعيل بن أبي إسحاق وأبو بكر ابن العربي المالكيون انتهى.

قوله: (لا يحمل الخبث الخ) ما قال صاحب الهداية متأولاً في حديث الباب يرد عليه لفظ «لا ينجس».

قوله: «قول أحمد» عن أحمد روايتان: رواية موافقة للشافعية، ورواية موافقة للموالك، واختار ابن تيمية قوله الذي هو موافق للمالكية في فتاواه، ولم يعل حديث القلتين، ونقل ابن القيم في تهذيب المسنن: أن ابن تيمية أسقط حديث القلتين ونقله صاحب البحر أيضاً. قوله: (قوله خمس قرب) هو في قول للشوافع خمسمائة رطل.

حديث الباب حسنة بعض الشوافع، وصححه بعضهم، وعلمه أبو عُثْر والقاضي إسماعيل المالكيان، ونقل صاحب الهداية تعليقه عن أبي داود، وقال المحرر جواد: ما وجدنا تعليلاً لأبي داود فعله استنبط من صحيحه في ص (٩)، وذكر الحافظ التصحيح عن الطحاوي، أقول: إن ما وجدته في معاني الآثار ومشكل الآثار لعلمه صححه في كتاب آخر أو استنبط من صحيحه. وبخت الغزالي عدة أحاديث عن حديث القلتين، وبخت ابن القيم خمسة عشر بحثاً في تهذيب المسنن في أوراق تريد على العشرين منها: أنه قول ابن عمر وليس بمروغ، فإن تلامذته الكبار لا يروون مرفوعاً، وأيضاً لم يعمل به في الحجاز والعراق والشام واليمن، فلو كانت سنة ما اختلفوا عليهم فعله الرفع وهم الراوي. وأما كلام ابن تيمية في شرح حديث الباب فمضطرب كما حررت، وأثبت أبو داود ص (٩) الاضطراب رفعاً ووقفاً، وفي بعض الطرق: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ أو ثَلَاثًا» ومز عليه البيهقي فقال: إنه شك الراوي. وقال ابن القيم: إنه تنوع من صاحب الشريعة، فإن سنة رجال روه من كامل بن صلحة، وإبراهيم بن حجاج، وهدي بن خالد، ووكيع، يزيد بن هارون، وعفان، فإذا لم يكن في الحديث تحديد. وفي الدارقطني بسند صحيح فتوى لعبد الله بن عمرو بن العاص: إذا كان الماء أربعين قنة، وفي بعض الكتب عبد الله بن عمر بلا وإي فاضطرب شديد، ولكن ضي أنه بالواو أي ابن عمرو.

وقال الأحناف: إن الحديث مضطرب سداً ومتناً، أما سداً فقال البعض: عن عبد الله الزكري، وقال البعض: عبد الله مصفراً، وأيضاً قال بعضهم: عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقال بعضهم: محمد بن عباد، قال الشوافع أياً ما كان فهو نفع، وأما متناً: فما ذكرنا من قلتين أو ثَلَاثًا أو أربعين.

وقال ابن تيمية في موضع في فتاواه: إن حديث الباب راجع إلى حديث يرب بضاعة، أي الحكم دائر على حمل الخبث وعدمه بأن يتغير الماء أو لا، فالمراد بأحمل الحمل الحسي، وزعم الشوافع أن الحكم دائر على القلتين، ونظر هذا حديث الترمذي في باب الوضوء من النوم: «فإنه إذا اضطجع استرحت مفاصله» ص (١٢) فإنه لم يقصر أحد حكم نقض الوضوء على الاضطجاع فقط بل مدار الحكم عند الكل استرخاء المفاصل، وهذه الدقيقة قابلة للفرد، وصوبه ابن تيمية وابن القيم وأبو الحجاج المزني الشافعي رحمه الله كما في تهذيب السنن.

وهنا دقيقة أخرى وهي: أن الماء كان بين مكة والمدنية في القلاة ماء دائماً كالعيون وماء ينسب إلى الأرض، ولذا قال في بعض الألفاظ: «سئل عن الماء يكون في القلاة من الأرض»، فهو إذن ماء دائم لا ماء راكد من القدران وماء الأمطار، ومدار حكمه عليه الصلاة والسلام: أنه ماء لم نشاهد ورود السباع عليه، ولم يجر به نقع والنجاسة غير مرتبة، والماء ماء دائم فلا يحكم عليه بالنجاسة محض الاحتمال، فالخاصل أن مثل هذا الماء طاهر عندنا وعند غيرنا فلا حجة علينا بل مثل هذا الماء طاهر وإن كان أقل من القلتين، ثم نكأت ذكر القلتين ممكنة بأنه قريب لا تحديد، ففي الحديث أسلوب الحكيم، وشأن جوابه عليه الصلاة والسلام وهنا شأن جوابه في يرب بضاعة مفترق، فإن النجاسة ههنا غير مرتبة وثمة مرتبة وفي كليهما أسلوب الحكيم.

باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد

وقع في لفظ البحاري الماء الدائم الذي لا يجري، وقد ذكرنا الأقسام الثلاثة للماء مع أفراد الحكم، من أن الماء قدرة على ثلاثة أقسام: الماء الجاري: وهو لا ينجس، والماء الراكد: وهو ينجس ولا سبيل لطهارته، وماء البر: وهو ينجس، وله سبيل للطهارة، وأرد أبو حنيفة رحمه الله

أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ»
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
 وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

ولا يخفى أن المرح مقدم على التعديل كما في «النخبة»، فلا بدفعه تصحيح بعض المحدثين له ممن ذكره ابن حجر وغيره، كذا في «المراقبة»
 لعلي القاري رحمه الله تعالى.
 وقال صاحب «المداية»: ضعفه أبو داود وقال: ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله عليه السلام: «لا يبولى أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة» من غير فصل - انتهى - والله تعالى أعلم.

لكل واحد حكمه، واعتبر الشافعي التوقيت وأهل هذه الأقسام الثلاثة واعتبر مالك التغيير وعدمه، ولم يحد بالأقسام الثلاثة.
 شرح حديث الباب موقوف على بيان ما في معنى ابن هشام، فقيه: إن في جملة (ماتأنيب فتحدثني) برقع تحدثني ونصبه أربعة معان، فإن
 للرفع معنيين: أحدهما: نفي الفعل الأول والثاني، وثانيهما: نفي الأول وإثبات الثاني، ومعنى الأول (نه تؤمير يأس أنا هـ نه باتين كرتا هـ)
 ومعنى الرفع الثاني (نو نهين أنا هـ اور باتين بناتا رهنا هـ).

وفي النصب أيضاً وجهان: أحدهما: نفي الأول لينتفي الثاني، ومعناه تؤمير هـ يأس نهين أنا كه باتين كرتا، وثانيهما: نفي الثاني فقط، وأقول: إن في الرفع وجهاً ثالثاً أي نفي الأول لينتفي الثاني كما يفهم من كتاب سيبويه في:
 لم تدر ما جزع عليك فتجزع

وفي حديث ثلثين الوجه الثالث في الرفع، وفي الرواية لم يثبت إلا الرفع، وذكر النووي الرفع والنصب والجزم، وذكر شيئاً عن شيخه ابن
 مالك صاحب الأئمة مع أن المروي الرفع فقط.

وزعم البعض في حديث الباب الوجه الأول للرفع، وزعم أن الغرض نفي كليهما، واحتج عليه الأمر، وزعم أنه منهي عن الجمع ويجوز
 أحد الأمرين، وقال: يجوز البول في الماء المراكب، وليس كذلك فإنه نفي الأول والثاني أولاً وثانياً لا نفي الجمع.

وقال الطيبي في شرح المشكاة: إن (ثم يتوضأ) موقع الاستبعاد وهذا عندي لطيف شرحاً والعجب من نقل لحافظ عبارة القرطبي: شارح
 مسلم لم الرد عليه، قال القرطبي: إنه إشارة إلى كمال الحال مثل حديث «لا يضرب أحدكم زوجته ضرب العبد ثم يضاجعها» فالنهي عن
 الأول والثاني موقع الاستبعاد.

حديث الباب حجة لنا، وأجاب ابن تيمية: عتار مذهب مالك بن أنس بأن الغرض النهي عن الاعتقاد فإن الماء لا يحس إلا بعد التغيير،
 ولا يحس في الحالة أراهنة، وأتى بانظائر منها نهي الشارع عن البول تحت الفل وفي الشارع العام والمورد، فإن الغرض ثمة النهي عن الاعتقاد.
 أقول: إنه من رأيه آه، فإن في حديث الباب: «ثم يتوضأ منه»، والمتبادر منه أنه يحتاج إلى التوضي في الحالة أراهنة، وكذلك تدل طرق
 الحديث، منها ما في معاني الآثار ص (٨) عن عطاء بن مبداء عن أبي هريرة: يتنسل منه ويشرب الخ: أخرجه البيهقي ومالك في مدونه، فإن
 العاقل يزعم أن الشرب في الحالة أراهنة لا بعد زمان كثير وتغيير الماء. وكذلك تدل فتوى أبي هريرة وهو روي الحديث، أخرجه في معاني
 الآثار ص (١٠): سئل عن رجل يمر على غدير أيول فيه؟ قال: لا، فإنه يمر به أخوه المسلم فيشرب منه أو يتوضأ. على أن المنع بانتشار التوضي
 في الحالة أراهنة. قال ابن تيمية في موضع آخر: إن البول مائع وإذا احتلط بالماء فلا يتميز، فالتجاسة بسبب الاختلاط فلا يتعدى الحكم إلى
 الخني والروثة اليابسة، فإنها إذا وقعت في الماء فلا يتنجس الماء إذا لم يختلط، وروي عن أحمد بن حنبل الفرق بين التجاسة الرطبة واليابسة.
 أقول: إن مدعانا أيضاً إثبات نجاسة الماء كما اعترفت، وأما القول بأن التجاسة بسبب الاختلاط وبالعرض وإلا فلا فظاهر والنجاسة المختلفة
 هي التجاسة فتعلسف وأدلتنا في مسألة المياه حديث المستيقظ من النوم، وحديث ولوغ الكلب، وحديث الباب، وفي الثلاثة الأبحاث مما من
 أفعالنا واختيارنا، ونعلمها قطعاً، وفي الثلاثة الأبحاث غير مرتبة، ولم يذكر الأبحاث المرتبة فإن حكم التجاسة المرتبة، كاف في الحكم فإننا نحكم
 بنجاسة الماء إلى موضع سرى إليه أثر التجاسة.

(دقيقة): لقد نهى الشريعة الغراء عن التفع والبصاق في الماء، وعن إدخال اليد فيه بعد اليقظة، فكيف يجوز استعمال الماء الذي يقع فيه
 لحوم الكلاب والخنازير والخنزير؟ والخاصل عندي أن الشريعة لم تحكم بنجاسة ماء بير بصاعة وماء الفلاة فإن الناس لم
 يشاهدوا النجاسة فيهما، وحرث فيها الأرواح والوساوس، وأما الموضع الذي ليس فيه طريق الوهم فليس شأنه هذا، فإن الشريعة تنهى عن
 استعمال الإناء الذي وقع فيه الكلب قبل الغسل، وأيضاً أمرت بالغسل عن سور الحرة، وفي معاني الآثار ص (١٢) عن ابن عمر النهي عن
 سور الحمار. وفي مجمع الزوائد: أن ابن عباس ردف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على الحمار فأمره عليه الصلاة والسلام بالاعتسار، وفي
 سننه رواه مختلف فيه، ففي ما ذكر وأحواله مشاهدة سبب النهي عن استعمال الماء ولا مشاهدة في ماء الفلاة وماء بير بصاعة، فعومل فيها
 بأسلوب الحكيم، فالخاصل أن فيها مدخل الأرواح لا المشاهدة بخلاف غيرها مما ذكرنا وأحواله تفرق شأن الأجوبة في الطائفتين. نقل البيهقي
 في معرفة الآثار والسنن لفظ «ترد السباع والكلاب» في حديث الثقلين ثم علله البيهقي بأن الراوي متفرد. أقول: إنه معلول في الواقع لأن
 ابن عمر راوي حديث الثقلين يعني بنجاسة سور الكلب كما في معاني الآثار ص (١٢) فلا يكون فيه لفظ الكلاب، وكذلك في الصحيحين:

٥٢- يَابَ مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ

٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ آلِ ابْنِ الْأَزْرَقِيِّ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَزَكْتُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ نَوَضَّأْنَا بِهِ غُطَّشْنَا، أَفَتَنْزَضُّ مِنَ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ الطَّهُورُ مَاوُهُ، الْجَلُّ مَيْتَتُهُ».

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ، وَالْفَرَّاسِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ. لَمْ يَزَوْا بِأَسَاءِ بِنَاءِ الْبَحْرِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ النُّوضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْهُمْ: ابْنُ حَنْظَلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: هُوَ نَارٌ.

(١) قوله: «الجل ميتته» فالجيت من السمك حلال بالاتفاق وفيما عداه خلاف بحله كتب الفقه (المرفأه)

«أن الإناء الذي ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات». فعلم أن لفظ الكلاب ليس في حديثي القلتين، وثو سلم ففي ماء القلاة ليست المشاهدة بل فيه طريق الروم، وفيما روينا طريق القطع واليقين فافترقا.

(إطلاع): يقول الشوافع آسار السباع طاهرة إلا الكلب والحزير، ونقول: إن حديثي القلتين دال على نجاسة آسارها فإنه عليه الصلاة والسلام لم ينجس الصحابة بأن آسارها طاهرة، بل أجاب بأن الماء إذا كان قلتين لم يحمل الخبث، وأيضاً دال على أن الماء إذا كان أقل من القلتين ينجس بأسار السباع فهذا إلزام على ما قال الشوافع فتدبر. ويقول الشوافع: إن من دأب الدواب والسباع البول حين شرب الماء. ونقول: إنما تنمشی على ما ذكرنا في الحديث، وأما ما في المشكاة: «لما ما أخذت في بطونها، ولما ما بقي»، فضعيف بجميع طرقه بإقرار البيهقي، وتصدى ابن الحجر المكي الشافعي إلى تحسينه بأن تعدد الطرق دال على أن له أصلاً. وأقول: إن فيه أيضاً أسلوب الحكيم فلما لا نضاهد السباع يضربون الماء، فالمدار على الأوهام فلا ينجس الماء بالمشك.

- وأما مذاهب السلف في الماء فالجزئيات المروية عنهم قريبة إلى قول أبي حنيفة، فإن أكثرهم يعتبر بالعلم وبعضهم يأخذ بالتغير، ونحن أيضاً نأخذ بالتغير في بعض الأحيان، أخرج في معاني الآثار ص (١٠) بسند صحيح فتوى ابن الزبير وابن عباس بنزع حمام ما في البئر حين وقوع الغلام الخبيث فيها، وأيضاً إذا وقع حيوان في الماء بقي أكثرهم بنزع الماء حتى يطيب الماء كما في معاني الآثار، قال الشوافع في قصة وقوع الخبيث في البئر: إن سفيان بن عيينة قال: أقمت محكمة سبعين سنة ولم أسمع هذه القصة، وقال ابن القمام: إن سفيان يعد عهد ابن الزبير فكيف يرى الواقعة، فعند علمه ليست بحجة علينا. ثم أجاب الشوافع بأن الخبيث لعله سال دمه فتغير الماء وغلب على الماء، نقول: إن هذا الاحتمال بعيد وخلاف المشاهدة، وما قاله النووي أنه كيف يصل هذا الخبر إلى أهل الكوفة ويجهله أهل مكة؟ فإدعه قول الشافعي لأحمد: أنتم أعلم بالأخبار الصحاح من ماء فإذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى أذهب إليه كوننا كان أو بصرفاً أو شامئاً. ثم إن الكوفة لم تكن خالية عن الصحابة قال الأزرق: كان خمسمائة وأنت رجل من الصحابة في الكوفة، أقول: إن عمر اتخذ مجتمع العسكر بكوفة كما في مسهم، وكان آلاف من الصحابة في حروب القادسية، ففعل في قول الأزرق ليدأ، وكان ستمائة رجل منهم في قرية قرفيس في حواري كوفة، ثم أقول: إن عمر سفيان سبعون سنة وأقام خمسة وثلاثين سنة في كوفة فبتأول في كلامه بأنه حج سبعين مرة.

قال الشيخ ابن القيم في الفتح: إن حديث البول في الماء الراكد، وحديث المستنقظ ليسا بمحتجين لنا فإن فيهما كراهة نعم حديث ولوغ الكلب دليل لنا، فإن فيه لفظ «طهور إناء أحدكم». (الحج). أقول: لو كان الأمر كذلك فالطهور ليس لنقص بل لتعريف المبدأ بحال الخبر، السواك مطهرة للقدم «فلا يكون حديث ولوغ الكلب أيضاً دليلاً لكن الحق متجاوز عنه، وأقول أيضاً: إن الكراهة ليست حكماً مستقلاً في الماء بل من فروع النجاسة، فإن الموضع الذي يحتمل النجاسة نحكم فيه بالكراهة فرجع الأمر إلى النجاسة، فتكون الأحاديث الثلاثة من أدلتنا، وأن مذهب أبي حنيفة في المياه راجح إن شاء الله تعالى.

باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور

أكثر أبواب اللغة أن البحر هو ماخ. وقع في بعض الروايات أن السائل في هذا الحديث رجل من بني مدلج.

قوله: (هو الطهور ماؤه) ماؤه فاعل الصفة انشبهة، وكذلك في الخل ميتته، الالم في الطهور ليس لنقص بل لتعريف المبدأ بحال الخبر، كما قال عبد القاهر الجرجاني: إن تعريف الخبر قد يكون ليعرف به المبدأ مثل آية: «أولئك هم الفضلحون» كذلك في:

وإن قُتِلَ الْغُورَى وَجَلَا فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ

تكلم العلماء في منشأ سؤال الصحابة: فقيل: إن منشأ حديث «إن تحت البحر تاراً»، وفي الملل والنحل لابن حزم الأندلسي، قيل لعلي رضي الله عنه: إن فلاناً يهودي يقول: إن جهنم في البحر، قال علي رضي الله عنه ما أراه إلا أن صدق. ومراد هذا الحديث قيل: إن جهنم يوضع موضع البحر وإن ماءه يستعمل في جهنم. وقيل: إن منشأ السؤال موت الحيوانات في البحر، وأقوال أخرى فيه.

٥٣- بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ

٧٠- حَدَّثَنَا هَذَا وَثَّقِيَّةٌ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ^(١)، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُهُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَنْشِي بِالْتَّبِيْمَةِ.

وفي الباب عن زيد بن ثابت، وأبي بكر بن عازم، وأبي هريرة، وأبي موسى، وعبد الرحمن بن حنبل، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس، ولم يذكر فيه «عن طاووس». ورواية الأعمش أصح. وسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَخْفَظُ لِإِسْنَادِ إِزَاهِمٍ مِنْ مَنْصُورٍ. ^{٥٤- باب ما جاء في نضح بول الغلام قبل أن يطعم}

٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ

(١) قوله: «في كبير» أي في أمر كان بكر عليهما ويشق فعله لا أنه في نفسه عمر كبير وكيف وهما يعذبان فيه، وإن عدم التتزه بطل الصلاة، والشبهة سمي بالفساد، (بمعجم البحار)

قوله: (الحل مبنية) في حيوانات البحر أقوال لشوافع، في قول: إن جميع ما في البحر حلال، وفي قول: جميع ما فيه حلال إلا الصفدع والتمساح، وفي قول: حلال البر، حلال في البحر، وحرام البر حرام في البحر ومالا نظير له في البر أيضاً حلال. ومذهب الأحناف أن الحلال من حيوانات السمك فقط.

ثم لأهل المذهبين كلام في آية: أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ [المائدة: ٩٦] قَالُوا: إن الصيد بمعنى المصيد، وقلنا: إنه مصدر على حاله، والقربة أن القرآن يبحث عن الفعل من المحرم بأنه هل يوجب الحرام أم لا؟ وأما الحديث فأحسن ما قيل في حديث الباب ما قال مولانا أستاذ الزمان محمود حسن مد ظله العالی على رؤوس المسترشدين: إن الحل يعني الطاهر وثبت الحل بمعنى الطهارة، كما في قصة صبية بنت حبي: حلت بالصبياء أي، ظهرت من الحيض. وأيضاً حديث آخر دال على أن الحل قد يكون بمعنى الطاهر إلا أنه ضعيف السند، أخرجه الزيلعي والشيخ في الفتح ومعناه أن مروت ما يعيش في الماء لا يقسده. ودليلنا «أحل لنا ميتتان: السمك والجراد» أخرجه الحافظ في تلخيص الحبير مرفوعاً وموقوفاً وصححه سند الموقوف، وأيضاً لم يثبت من أحد من الصحابة أكل ما سوى السمك. قال الشوافع: أكل الصحابة الميت وهو غير السمك. ونقول: إن العنبر نوع من السمك كما وقع في بعض الألفاظ لفظ الحوت بدل العنبر ضراحة، فلا يصلح حجة لهم، والمراد بالميتة غير المذبوح فلا يدل على حل الطائي، والمراد في الآية بصيد البحر فعل الاصطياد ويطعمه هو السمك، فهو تخصيص، وأثر أبي بكر الصديق في الصافي مضطرب اللفظ.

باب ما جاء في التشديد في البول

غرض الباب ذكر الاستتار عن البول.

قوله: (وما يعذبان في كبير) في بعض الروايات نعم أي كبيران، فتعرض جزأ الكلام، فالدفع أنهما كبيران عقاباً وليس بكبيرين فعلاً، فإن تركهما سهل.

قوله: (لا يستتر) في بعض الروايات (لا يستترو) وفي بعضها: (لا يستترى).

النسبة نقل كلام الغير بقصد الإضرار.

قيل: إن الرشاش ليس بكبير، فأجيب بأنه لعله يصلي بذلك الثوب الذي أصابه الرشاش فصارت كبيرة. وقيل: إن الإصرار على الصغيرة كبيرة. قال حافظ لدنيا: إن واقعة الباب واقعة الرجزين المسلمين، وما في آخر صحيح مسلم واقعة الكافرين، فلا يختص الأمر بسطح الخدين، فإن معرفة اتحاد الواقعة وتعدد عسر جداً، أقول: قد صرح أن عامة عذاب القبر من البول، وأما نكتة هذا فخصية لم تحصل لي، إلا أنه في الكفاية شرح الهداية: إن أول الفرائض بعد الإيمان وسر العورة الصلاة ومقدمتها الطهارة، والقبر أيضاً أول مراحل المحشر، فينبغي المقدمة للمقدمة والله أعلم، لم سنح لي أن الأثر للنجاسة. وهم كانوا يتهاونون في أمر البول فخصه بالذكر، وإلا فالأمر عام في النجاسات.

باب ما جاء في نضح بول الغلام

قال أتباع المذاهب الأربعة: إن بول الغلام نجس، والاختلاف في وجه التطهير؛ قلنا: إن في تطهيره تخفيفاً كما في مرطاً محمد بن الحسن (٦٤) أن فيه رخصة أي تخفيفاً. وللشوافع وجهان: في وجه: يجب تغليب الماء فقط، وفي وجه: يجب التقاطر أيضاً، ذكرهما النووي في شرح مسلم، والوجه الأول مختار إمام الحرمين، وألزم بعض الموالك طهارة بول الغلام على الشوافع لأن الشوافع لم يشترطوا التقاطر في وجه فكيف الطهارة. وفي عارضة الأحوذى لأبي بكر بن العربي، والإحياء للعزالي، وكذلك قال ابن تيمية: إن الماء يحيل أو مستهلك فإنه إذا غلب على البول يحيله إلى الطهارة، كما قال الأحناف: إن الحمار إذا وقع في الملح وصار مباحاً طهر. أقول: إن حكم الإحالة في الفور مستبعد

بُئِيَ مَحْضِينَ قَالَتْ: «دَخَلْتُ بَابِي لِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَذَعَا بِمَاءٍ فَرَشَهُ عَلَيْهِ»
وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَرَبِيعَةَ، وَلَبَابَةُ بَيْتِ الْخَارِثِ، وَهِيَ أُمُّ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبِي الشَّامِخِ
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَأَبِي لَيْلَى، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَغَدَهُمْ، مِثْلَ أَخْنَدٍ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: يُنْضَجُ بَوْلُ
الْغُلَامِ، وَيُغْتَسَلُ بَوْلُ الْبَجَارَةِ. وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعِمَا غَسَلَا جَمِيعًا.

٥٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ

٧٢ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْظَرَانِيُّ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا حَنْفِيَّةُ وَفَاتِيَةُ عَنْ
أَنَسٍ: «أَنَّ نَاسًا مِنْ عَرَبِيَّةٍ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَرَوْهَا، فَبَغَنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا.
فَقَتَلُوا زَاكِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَأْفَقُوا الْإِبِلَ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَتَانِي بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ،
وَسَمَّرَ أَعْيُنَهُمْ»، وَأَلْفَاهُمْ بِالْحَرَّةِ. قَالَ أَنَسٌ: فَكُنْتُ أَرَى أَحَدَهُمْ يَكُدُّ الْأَرْضَ بِفِيهِ، حَتَّى مَاتُوا، وَزُبِمَا قَالَ حَمَّادٌ: «يَكُدُّ
الْأَرْضَ بِفِيهِ، حَتَّى مَاتُوا».

(١) قوله: «يُصَحُّ بَوْلُ الْغُلَامِ... الخ» أي يغسل عدلاً جميعاً، والعارف بين الصبي والغيب أن يولها بسبب استيلاء الرطوبة ويبرد على مزاجها
يكون أعظم وثقل، فيعتمر في إزالتها إلى مزيد مبالغة بخلاف الصبي، فإنه لا يولد له رطوبة ولا حرارة، بل هو بارد جاف
وقال الخطابي: ليس يجوز النضج في الصبي من أجل الخفيف، هذا هو الصواب، ومن قاله هو طاهر فقد أخطأ، وعلى الفارسي
(٢) قوله: «وسمّر أعينهم» خفف الميم وقد يشدد، أي أحمى لهم مسامير ثم كحلهم بها. (جمع البحار)

بخلاف ما قلنا من طهارة الحمار، فإنه بعد رمان بعيد.

عَنْ شُعْبَةَ الشَّوَّاعِ عَلَى ظَاهَرِ حَدِيثِ نَضِجِ بَوْلِ الْغُلَامِ وَنَحْنُ نَحْمِلُ النِّضَجَ عَلَى الْغَسْلِ الْخَفِيفِ، وَهُوَ صَبُّ الْمَاءِ خِفَافًا فَشَيْئًا، وَهَذَا ثَبَتَ كَثِيرٌ مِنْ
الْأَلْفَافِ فِي بَوْلِ الْغُلَامِ، مِنْهَا الرُّشُّ وَالنِّضَجُ وَالصَّبُّ وَتَبَاعُ الْمَاءِ. وَقَالَ الْبُيُوتِيُّ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تُرَدُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَنَعْلَهُ لَمْ يَلْتَفِتْ
إِلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رَوَايَاتٍ مُسَلَّمَةٍ، مِنْهَا مَا فِيهِ: «وَأَنَّهُ تَبِعَهُ الْمَاءُ»، وَمِنْهَا: «لَمْ يَغْسِلْ غَسْلًا» أَيْ غَسْلًا شَدِيدًا، فَإِنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوعَ يَكُونُ
لِلتَّأَكُّدِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي حَاشِيَةِ كِتَابِ سَبِيحِهِ أَنَّ لِلتَّأَكُّدِ أَنْوَاعًا وَمِنْهَا: «تَأَكُّدٌ لِفِعْلِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، فَيَتَوَهَّمُ التَّحَوُّزُ يَقُولُ:
ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا لِلتَّأَكُّدِ. وَقَدْ ثَبَتَ لِلنِّضَجِ مَعْنَى الْغَسْلِ الشَّدِيدِ أَيْضًا، فَكَيْفَ الْعَمَلُ الْخَفِيفُ كَمَا ثَبَتَ فِي التِّرْمِذِيِّ ص (١٧) بَابُ فِي الْمَذِي
بِصَبِّ ثُوبٍ، وَكَذَلِكَ نَضِجُ ثُوبٍ أَصَابَهُ دَمُ الْخِيضَةِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ ص (١٤١)، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الرُّشُّ فِي ثُوبٍ أَصَابَهُ دَمُ الْخِيضَةِ كَمَا فِي التِّرْمِذِيِّ
ص (٢٠) بَابُ غَسْلِ دَمِ الْخِيضَةِ مِنَ الثُّوبِ، وَكَذَلِكَ فِي مُسْلِمٍ ص (١٤٠)، ثُمَّ قِيلَ عَلَيْنَا مَا عَرَفْنَا بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرِ؟ فَإِنَّ الْحَدِيثَ تَعْرِضُ
إِلَى بَوْلِ الصَّغِيرَةِ وَاحْتَالَ أَنْكُمْ تَقُولُونَ يَغْسِلُ بَوْلُهَا؟ يَقُولُ: إِنَّ فِي بَوْلِ الصَّغِيرَةِ لِرُوحَةٍ لَا فِي بَوْلِ الصَّغِيرِ وَأَيْضًا يُؤْتَى بِالصَّغِيرِ فِي الْحَدِيثِ لَا
الصَّغِيرَةَ، وَأَقْوَامٌ آخَرُونَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ

بَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لِحَمِهِ ظَهَرَ عِنْدَ مَالِكٍ، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَمَذْهَبُ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ، وَخُصَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي يُونُسَ، وَفِي
طَهَارَةِ الْأَنْبَالِ مَا يَوْكُنُ خَمَهُ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَلَا يَنْبَغِي كِتَابَهُ مُطْلَبُ فِي فَتَاوَاهِ.

قوله: (من عربية) في الروايات أن ثلاثة كنوا، من عكل وأربعة من عربية.

قوله: (دعني رسول الله) قيل: يسار مولى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وقيل: أس أي في الفخاري رضي الله عنه.

قوله: (سَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ) قال الشَّوَّاعِ: إِنَّ هَذِهِ بِمِثْلَةِ فِي الْقَصَاصِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّوَّاعِ إِلَّا فِي عَمَلِ قَوْمِ لُوطَ وَبِئْسَ أَحْرَفُ وَجْهَهُمْ،
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا قُوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ، أَحْرَجَهُ فِي سِنِّهِ مِنْ مَاجِهِ، وَأَكْثَرُ تَفَرُّدَاتِ ابْنِ مَاجِهِ ضَعِيفَةٌ، وَتَصَدَّقُ الشَّيْخُ عَلَاءُ الْبُيُوتِيُّ بِالصَّغِيرِ فِي الْحَدِيثِ
الْخَوَّارِ شَفِي إِلَى تَقْوِيَةِ حَدِيثِ: (لَا قُوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ).

وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَلَفِي جَوَابِهِ وَجِهَانِ: إِمَّا حَمَهُ عَلَى الْمَيْسَةِ، وَإِمَّا حَمَهُ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، كَمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ سَبْرَةَ: «لَهُ قِيلَ
أَنْ تَبُولَ الْحَبْرَ، وَكَذَلِكَ فِي النَّسَائِيِّ فِي الْمُجَلَّدِ الثَّانِي ص (١٦٨) يَقُولُ الرَّوَايَةُ: مَا سَمِعْتُ خَطِيئَةً بَعْدَ هَذَا إِلَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمُدَّةِ وَحَتَّى
عَلَى الصَّدَقَةِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّ الْمُنْتَهَى فِي إِسْنَادِهِ يَمُوتُ، وَلِلشَّوَّاعِ فِيهِ أَقْوَالٌ.

قوله: (أَلْفَاهُمْ بِالْحَرَّةِ) وَجْهٌ الْفَتَاهُ بِمِثْلَةِ مَا فِي كِتَابِ السَّبْرِ: أَنَّ لِقَاعًا لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَتْ فِي تِلْكَ الْإِبِلِ وَيُؤْتَى الْبَلْبُ مِنْهَا
لِأَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا ذَهَبَ بِهَا الْعَرَبِيُّونَ عَطَشُوا فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ - حَتَّى أَتَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَهُمْ عَطَشٌ مِنْ عَطَشِ آلِ مُحَمَّدٍ»
وَكَذَلِكَ فِي النَّسَائِيِّ الْمُجَلَّدِ الثَّانِي ص (١٦٧).

وجواب حديث الباب من حيث طهارة الأنوال فإنهم يعمدون على التناوي، وفي قانون ابن سبنا: أن ليس لإل يغيد الاستسقاء، وفي كلام

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ضَعِيفٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَنَسٍ.
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: لَا بَأْسَ^(١) بِتَوَلُّي مَا يُوَكَّلُ لِحَمَّةٍ.

٧٣- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أَهْنَيْتُهُمْ لِإِنْتَهُمُ أَعْيَنَ الرِّعَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَقْلُهُمْ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَ هَذَا الشَّيْخِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْجٍ. وَهُوَ مُنْقَبِي قَوْلِهِ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا فَعَلَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْعُدُودُ».

٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

(١) قوله: «لا بأس» اختلفوا في طهارة الأبوال: فقال بعضهم: بول ما يؤكل لحمه طاهر مستدلاً بهذا الحديث، وقال أبو حنيفة والشافعي: الأبوال كلها نجسة، وأباح لهم للمرض قائله التكرمان، وقال الحنفي: أحواب المقنع في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم عرف بطريق الوحي شفاعهم فيه، والاستشفاء بالحرام جائز عند التيقن لحصول الشفاء كتناول الميتة عند المحصنة والخمر عند العطش وإساقعة اللقمة - انتهى -

بعض الأطباء: إن رائحة بول الإبل يفيد المرض الاستسقاء، وحسن ابن حزم الأندلسي هذا الجواب، ذكره في عمدة القاري. ويستدل عليه بأن مرض العربيين وشغاهم مروي في الروايات، فلم لا نقول بالتداوي؟ وهو عن النخعي عند الطحاوي، وعن الزهري عند البخاري فتحوّل انسالة إلى التداوي بالخرم، فقال الطحاوي وتبعه البيهقي: يجوز التداوي بغير المسكر لا به، ولم ينسبه الطحاوي إلى أحد من أئمتنا الثلاثة، أما أهل مذهبنا فمضطربون في فقي رضاع البحر: أن أصل ما بهنا عدم جواز التداوي بالخرم، وجوزه مشايخنا بقبول، قال في الفتح: يجوز بالمسكر وغيره، ونقل في المصنف الجواز اتفاقاً.

وأقول: إن قول البحر مجمل، فإنه روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: من كان في إصبعه حرج وألقى فيه المراءة يجوز له، وروى الطحاوي عن أبي حنيفة جواز شد السن بالذهب، ويذكر في كتبنا حوار ليس الخمر للحكمة، فلم في أصل المذهب تفصيلاً أخرجه المشايخ، وفي حديث مرفوع بسند قوي: أنه عليه الصلاة والسلام دخل بيت أم سلمة، وكان النبي يغلي فقال: ما في هذا؟ قالت: تتداوى به الجارية، قال: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم) فقصره الضحاوي والبيهقي على المسكر، والأقرب عندي إجمال الألفاظ عامة على حالها وتخصيص الوقت، أي لا يجوز به التداوي حالة الاختيار، وأن الشفاء يطلق في الأمور المباركة، وأما في غيرها فكفره تعالى: «فِيهَا أَنْتُمْ كَبِيرٌ وَمَنْ تَقَاتَلَ فِيهَا» [البقرة: ٢١٩] ففي الحرام منفعة لا شفاء، وفي كلام ابن حزم: أن التداوي بالخرم جائز حالة الاضطرار قطعاً فإن القرآن يجوز أكل الميتة والخنزير حالة الاضطرار.

وأدلتنا في نجاسة الأبوال والأزبال محفوظة عندي، منها: ما سيأتي في الترمذي نهى النبي الكريم عن ركوب الجلالة وألبانها وفي القاموس أن أجلة البعرة، فسبب النهي أكل البعرة، وفي الحديث: «من دخل المسجد فليمط الأذى عن نعليه»، وقصره على غرفة الإنسان مستبعد جداً، ونقول أيضاً: إن واقعة العربيين متقدمة، كما ادعى ابن حزم النسخ حين مر على ما روى عن ابن عمر: كنت أنام في المسجد وكانت الكلاب تدخل المسجد، فقال: إن هذا قبل نزول حكم الأنكس، ويمكن لأحد ادعاء أنه من قبيل:

علفتها نأياً وماءً بارداً

فيدل على استعمال البول لا على شربه، وأيضاً في معاني الآثار ص (٦٤): قال حميد: يروينا قتادة لفظ الأبوال وما سمعنا عن شيخنا، وكذلك في النسائي ص (١٦٧)، وفي طريق غير طريق أنس في النسائي ليس ذكر الأبوال أصلاً. واستدل الأصوليون بحديث: (استزهاوا من البول). أقول: إن اقتياد من بول البشر أولاً، ويلحق به سائر الأبوال ثانياً، وأما ما ذكر في حاشية نور الأنوار عن مستدرک الحاكم قصة معاذ أنه كان يرعى الشياه فسنده ضعيف فلا يصح حجة لنا.

قوله: (والجروح قصاص) هذا عندنا فيما يمكن فيه القصاص من الأطراف لا في النفس. ويقول الشوافع: إنه في النفس أيضاً.

باب ما جاء في الوضوء من الريح

أي لزوم الوضوء من الريح.

قوله: (لا وضوء إلا من صوت أو ريح) كناية عن تيقن الحدث، فالكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز عند صاحب التلخيص والعلامة الفتاوي، وعند الخدافي إنها عين الحقيقة، والمجاز المتعارف عند الناس بذكره الخدافي.

واعلم أنه إذا استعمل اللفظ فله مدلول وعرض، والغرض قد يكون أهم من المدلول وقد يكون مساوياً له، والحقيقة: استعمال اللفظ فيما وضع له، والغرض قد يكون من ترويح المدلول وروادفه، والكناية تستعمل في مدلولها، والمكي في مدلول اللفظ، والغرض

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ: أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ يَسْمَعُ صَوْتًا أَوْ يَجِدُ رِيحًا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ حَتَّى يَشْتَقِقَ اشْتِقَاقًا يَقْدِرُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَيْهِ. وَقَالَ: إِذَا خَرَجَ مِنْ قُبْلِ الْمَرَأَةِ الرَّئِيعِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّاقِبِيِّ وَإِسْحَاقَ.

باب الوضوء من النوم

٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى وَهَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الشَّلَامِ بْنُ خُزَيْمٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ، حَتَّى غَطَّ أَنْفَهُ»^(١). ثُمَّ قَامَ بَصُلِّي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قَدْ نَشِئْتَ، قَالَ: «إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اشْتَخَرْتُ مَقَاصِلَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ عَنْ مَنْ نَامَ قَاعِدًا مُتَمَتِّدًا؟

(١) قوله: «أو يجد ريحاً» أي يجد رائحة ريح خرجت منه، وهذا بخلاف ما في الحديث لأنهما سبب العلم بذلك، كذا قاله بعض العلماء، قال ابن حجر: أي يشم بخروجه وإن لم يشمه، قال في «شرح السنة»: معناه حتى يتقن الحدث، قاله على الفارسي في «المرقاة».

(٢) قوله: «غطه» أي سمع غطيطة، هو صوت يخرج مع نفس النائم.

(٣) قوله: «أو تفتح» أي نام من غير أن يسمع غطيطة.

التكلم مكني عنه، فبينما نحن فيه يتقن الحدث مكني به، والبحث عن الغرض كان مهتماً به، ولم يتعرض إليه إلا علماء المعاني حين ذكر المعاني الأول أي مدلولات الألفاظ، والمعاني، أي أغراض المتكلمين، وعلماء الأصول حين ذكروا عبارة النص وإشارته فما يكون مسوقاً له وعبارة النص فهو غرض. وأما القصر المفهوم من حديث الباب فقصر إضافي، فإن أبا هريرة كان يذكر أن انتظار الصلاة بعد الصلاة كالصلاة ما لم يحدث، فقبل: ما الحدث؟ قال: صوت أو ريح، فإن المتحقق في المسجد حدثاً هو الصوت أو الريح. وخرج الحديث مخرج المبالغة لدفع الوسواس وعدم اعتبارها.

باب ما جاء في الوضوء من النوم

أصل مذهب أن النوم الذي فيه تمكن التقاعد على الأرض لا ينقض الوضوء وفي الذي فيه تجافي المقعد عن الأرض ينقض ثم فصل القدوري تبعاً للطحاوي من صورة الاتكاء والاستلقاء والاضطجاع وغيرها. قال ابن الهمام: يجب التفصيل فإن أهل الزمان آكثون، ثم في كتبنا أن النوم في الصلاة غير ناقض، وفي بعض الكتب قيد أن النوم في الصلاة غير مفسد لو كان على الهيئة المسنونة، وأما ما ذكر من التمكن أو التجافي فهو في خارج الصلاة.

حديث الباب أعلمه بعض المحدثين مثل أبي داود ص (٢٧)، وصححه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار. ووجه إعلانه: أن سؤال ابن عباس كان عن نومه عليه الصلاة والسلام، وكان حق الجواب قول: إن نوم الأنبياء ليس بناقض، وأقول: إن هذا لا يصلح وجهاً لإسقاط الحديث فإنه عليه الصلاة والسلام اختار أحد وجهي الجواب، وأيضاً كان الأنسب جواباً لابن عباس ما ذكر في الحديث، فإن عدم نقض الوضوء بالنوم من خصائص الأنبياء، فياجلعة الحديث قوي.

فَقَالَ: لَا وُضُوءَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَيْهَا الْعَالِيَةِ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الثَّوْمِ: فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا نَامَ حَتَّى غُلبَ عَلَى عَقْلِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ نَامَ قَاعِدًا فَرَأَى رُؤْيَا أَوْ زَالَتْ مَقْعَدَتُهُ يَوْسَنَ الثَّوْمِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٥٨- بَابُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

٧٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُضُوءُ» مِمَّا مَنَعَتِ النَّارَ، وَلَوْ مِنْ ثَوْبٍ أَقِيطَ. قَالَ: فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَتَوْضُؤًا مِنَ الدُّهْنِ؟ أَلَتَوْضُؤًا مِنَ الْخَمِيرِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا سَجَعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي طَلْحَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي مُوسَى. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ.

٥٩- بَابُ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ

٨٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ سَمِعَ جَابِرًا، قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّبِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً فَأَكَلَ، وَأَتَتْهُ بِقِنَاعٍ^(١) مِنْ رُطَبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لِلظَّهْرِ وَضَلَّى، ثُمَّ أَنْصَرَفَ، فَأَتَتْهُ بِعُلَّالَةٍ مِنْ عُلَّالَةِ الشَّاةِ، فَأَكَلَ، ثُمَّ ضَلَّى الْقَصِرَ وَلَمْ

(١) قوله: «الوَضُوءُ» كَانَ هَذَا الْحُكْمُ فِي نَوَائِلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَسَخَ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنَ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْيَدِ وَالْيَدِ كَمَا قَالَ بِجَاهِدٍ: مَنْ غَسَلَ يَدَيْهِ فَقَدْ تَوَضَّأَ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ بِمَسْخُوحٍ. (تقرير شاه عبد العزيز رحمه الله)

اعلم أن ما مشته الدار كالطعام المَطْبُوعِ والخمر لا وضوء منه بالإجماع، وحكى عن بعض الصحابة كتاب عمر وأبي هريرة وزيد بن ثابت إيجاب الوضوء منه، وإنما اختلاف الأئمة في أكل لحم الخنزير، فنقول أي حنيفة ومالك والشافعي في الحديث الراجح من مذهبه أنه لا يتنقض، وقال أحمد: ينقض وهو القديم المختار عند بعض أصحاب الشافعي. (شرح الموطأ لعلي رحمه الله)

(٢) قوله: «بقِنَاعٍ» هو الطبق الذي يُوَكَّلُ عليه. (النهاية)

باب ما جاء في الوضوء مما غيَّرت النار

قال الجمهور: إنه كان ثم نسخ، والآن قريب من الإجماع على أنه ليس بتنقض، وروى مالك في موطأه عن الخلفاء الثلاثة عدم الوضوء، وقال بعض المتأخرين مثل لشاه ولي الله رحمه الله في ترجمة الموطأ: إنه باقٍ الآن، وأنه مستحب لأحوال، ومستحب الخواص ليس وظيفه الفقهاء، وقال قائل: إن المراد منه تركية النفس والتشبه بالملائكة.

وكنيت أرفع أن حديث الباب يقيد بقصر فإن المسد إليه معرف، والمسد مشتمل على معنى القصر فيشكل الأمر، وقال بعض المحققين: إن القصر إضافي أي الوضوء مما دخل مما غيَّرت النار، وفي حديث: «الوضوء مما خرج، ولمطر مما دخل» أخرجه في مسند أبي حنيفة، ومسند أبي يعنى، وأصعب مسند أبي حنيفة مسند أبي بكر بن المقرئ.

إطلاّع: جمع أبو عزوبة الخريجي أحاديث أبي يوسف، وأكثر أسيد أبي يوسف معروفة. ووطئ أن القصر إنما يكون في الجملة الاسمية أصالة، وأما إذا كانت معدولة عن الفعلية فلا قصر، وجملة حديث الباب معدولة عن الفعلية والقريبة عليه بعض ألفاظ الحديث: «توضؤوا» مما مست النار «بصبغة الأمر»، ولم أجد النقل في هذا من أرباب اللغة، ويرد على قصر جملة (الحمد لله) اتفاقاً مع كونها معدولة عن الفعلية، فأقول: إن المعدولة لم كانت فيها شائبة الفعلية فلا قصر وإلا ففيها قصر، وأيضاً (الحمد لله) لا يقيد القصر عند من يقول: إنها إنشائية، فإذن انحل الإشكال الذي عجز عنه الزمخشري من أن مقتضى الضابطة أن يكون جملة «لشلام عليكم» ذات قصر، ولم يقن به أحد، فإن هذه معدولة عن الفعلية وفيها شائبة الفعلية.

باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيَّرت النار

واعلم أن لفظ الشاة والقسم عام يطلق على ذات الوبر والشعر ويقع على الذكر والأنثى، وأنه بمنزلة (كوسيد) في الفارسية، والمغر يطلق على الذكر والمؤنث من ذات الشعر، ولفظ أنثى يطلق على الذكر والمؤنث من ذات الوبر، والهاء في الشاة ونحوها ليست للتأنيث، وفي

يَتَوَضَّأُ.

وفي الباب عن أبي بكر الصديق، ولا يصح حديث أبي بكر في هذا من قبل إسناده، إنما رواه حاتم بن مصك^(١) عن ابن سيرين عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ، والصحيح إنما هو عن ابن عباس عن النبي ﷺ، هكذا رواه الحافظ، وزوي من غير وجه عن ابن سيرين عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ورواه عطاء بن يسار، وعكرمة ومحمد بن عمرو بن عطاء، وعلي بن عبد الله بن عباس وعمر وأجد عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ولم يذكر في: «عن أبي بكر الصديق»، وهذا أصح. وفي الباب عن أبي هريرة، وابن مسعود، وأبي رافع، وأم الحكم، وعمرو بن أمية، وأم عامر، وسويد بن النعمان، وأم سلمة.

قال أبو عيسى: والتعلل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، مثل سفيان، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: رأوا ترك الوضوء مما مسبت النار.

وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. وكان هذا الحديث ناسخاً للحديث الأول: حديث الوضوء مما مسبت النار.

٦٠- بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

٨١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: تَوَضَّؤُوا مِنْهَا^(٢)». وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا.

وفي الباب عن جابر بن سمرة، وأسيد بن حضير.

قال أبو عيسى: وقد روى الحجاج بن أرطاة هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب، وأسيد بن حضير والصحيح^(٣) حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب.

(١) قوله: «حاتم بن مصك» - بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مثقلة - الأزدي أبو سهيل البصري ضعيف يكاد أن يترك من لسانه، (تقريب التهذيب)

(٢) قوله: «توضؤوا منها» عمل بظاهره أحمد بن حنبل فإنه يوجب الوضوء من أكل لحوم الإبل، وعند غيره المراد من الوضوء غسل اليدين والغسل لما في لحم الإبل من رائحة كريهة ودسومة غليظة بخلاف لحم الغنم، وحديث منسوخ - والله تعالى أعلم - كما في «المروعة» وغيره.

(٣) قوله: «والصحيح حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى... إلخ»، وذلك لأن حديث ابن أبي ليلى عن البراء عن أسيد مضعف؛ لأن ابن أبي ليلى لم يلق أسيد بن حضير، ولأن الأعمش لم يروى عن عبد الله بن عبد الله أوثق وأحفظ من الحجاج بن أرطاة. (التفريب)

الكشاف والنداء: عن أبي حنيفة ما يدل على أن انتهاء ثنائيتك في قصة نعمة سليمان عليه السلام، فتبعت المكث فوجدت عن ابن مسكيت والمبرد ما يوافق أبي حنيفة فإن في كامل المبرد أن مثل الشاة والثنية إذا نسب إليه الفعل يراعى فيها المورد والواقعة باعتبار تذكير الفعل وثانيته. قوله: (كان آخر الأمرين) هذا اللفظ مروى عن جابر بن عبد الله فيكون مرفوعاً فعلاً، وزعم الناس أن هذا حكم كلي وضابط، والحال أنها واقعة يوم، كما به عليه أبو داود ص ٢٨.

(قائدة) واعلم أن السخ عن المتقدمين يطلق على تخصيص العام أو تقييد المطلق أو تفسير المحمل أيضاً، ونسج المتأخرين ما هو مذكور في كتب الأصول، والنسخ عند أبي جعفر الطحاوي ثبوت أمر نعيم خلافة، وإن كان الأمران باقيين على الحال ومحكمين، والأكثر عنه عاقلون.

باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل

منهجه أحمد بن حنبل أن أكل لحم الإبل نافض الوضوء، وقال أصحابه: ولو كان نبأ. وقالوا: إن حديث نقض الوضوء من لحم الإبل مستغل ليس بمندرج تحت حديث الوضوء، مما مسبت النار ليلزم نسخه، وقال أحمد: صح الحديثان في المسألة، وأظن أن تيمية، وقال: لا عذر لخصومتنا. وقال أهل المذاهب الثلاثة: إن المراد من الوضوء المضمضة. ولما كان في لحم الإبل دسومة بخلاف الغنم ففرق الشارح بين الإبل والغنم. قال ابن تيمية: لم يثبت معنى الوضوء في عرف الحديث سوى وضوء الصلاة. أقول: إن للوضوء معان في عرف الشرع وقد يكون بمعنى المضمضة كما في الترمذي من الجزء الثاني ص (٨) بسند ضعيف، وأخرجه أبو بشر الندولابي الحنفي في كتاب الأسماء والكنى، وفي تكملة ص (٧٩) «إلا أن يكون بين الإبل إذا شربتموه فتمضمضوا بالياه». رواد الطبراني، وأيضاً عن أبي أمامة، وأقرب عندي قول: إنه مستحب لخواص، وذكر الشاه ولي الله في حجة الله البالغة: إن يحترق عليه السلام لحم الإبل على نفسه نذراً حين ابتلي بحرق النساء فذكره بنوه ثم أنزل الله حرمة في التوراة، ثم أنزل الله حله في شريعتنا، فلعل الاستحباب التخصيصي لحرمة في التوراة والله أعلم.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الْمُسَيَّبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْقُرْبَى الْجَهَنِيِّ.
وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسَدِ بْنِ حُضَيْبٍ. وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.
قَالَ إِسْحَقُ: أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

٦١- بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُشَيْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ»^(١) فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَزْوَى ابْنَةِ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِو. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ بِمِثْلِ هَذَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بُشَيْرَةَ.

٨٣- وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُرْوَانَ عَنْ بُشَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا
بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهِذَا.

٨٤- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُشَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ بُشَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ، أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُشَيْرَةَ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ، وَهُوَ حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عُثْبَةَ بِنِ أَبِي

(١) قوله: «من مس ذكره... الخ» صحيح، معارضة حديث ملازم عن طلق رضي الله تعالى عنه، ونقل عن الخطابي أنه قال: إن أحمد بن حنبل
وابن معين ذكرا، وتعمقا في الأخبار التي رويت في هذا الباب، وكان عاقبة أمرهما أن اتفقا على سقوط الاحتجاج بحديثي طلق وبُشَيْرَةَ
أبي لأنهما تعارضا فتساقطا، وقال المطهر: على تقدير تعارضهما يعود إلى أقوال الصحابة.

قال علي وابن مسعود وأبو الدرداء وحذيفة وعسار: إن لمس لا يبطل وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وقال عمر وابنه وابن عباس
وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وعائشة رضي الله تعالى عنهم بالبطلان وبه أخذ الشافعي، كذا في «المراقبة».

قوله: (ذي الغرة) بالغين المعجمة والراء المهملة، قيل: إنه لقب البراء بن عازب، وقيل: اسمه يعيش.

باب الوضوء من مس الذكر

مذهب مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله نقض الوضوء لمس الذكر بكف اليد بدون حائل، وفي رواية عن مالك أن الوضوء من مس الذكر
مستحب، ومذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري وبعض السلف: عدم الانتفاض به، وفي الباب حديثان قويان: أحدهما لنا، والثاني للحجازيين،
وفلنا بأنه مستحب للخواص فلا رد علينا، وتصدى الحجازيون إلى إسقاط حديثنا، ولكنه لا يمكن إسقاطه، وقال ابن الحماص: إن المراد من
مس الذكر البول كتابة.

ولعل الاختلاف مبني على اختلاف أصول نواقض الوضوء، قال الحجازيون: إن لنواقض الوضوء أصولين: الإتيان من الغائط، وتفتحوا مناهله
بأن المراد الخارج من السبيلين، والأصل الثاني: لمس النساء ومن لواحقه مس الذكر، لصحة الحديث وفي كليهما شهوة، وعند أبي حنيفة أصل
واحد: وهو الإتيان من الغائط، وتفتيح مناهله خروج لمس من البدن والمراد من «لا تمسُّنَّ النساء» [النساء: ٤٣] الجماع فرجع إلى الأصل
الأول، وأقول: إن أبا حنيفة أيضاً يقول بالأصلين والمراد من «لا تمسُّنَّ النساء» [النساء: ٤٣] ما يعم الجماع ومس المرأة وهو المباشرة
الفاحشة فلم يدخل تحت الإتيان من الغائط بل يكون أصلاً مستقلاً، وإذا تضمن الآية في التمس أيضاً على بيان الحديث الأصغر والأكبر على
وران ما اشتملت عليه في بيان الطهارة الصغرى والكبرى عند وجود الماء، وفي كليهما يعم عن صفة واحدة. وقال صاحب الهداية: إن في
المباشرة الفاحشة مظنة الخروج، ففرضه إدخاله تحت الأصل الأول. وقال الشيخ ابن أعلام أن عورة المظنة فيما لا يكون فيه المثنية، فرجح قول
عمد بن الحسن بأن النقض من المباشرة إذا خرج شيء وإلا فلا، وأقول: الترجيح لما قال الشيخان، أي الناقض المباشرة الفاحشة خرج شيء
أو لم يخرج وأنها داخلة في أية «لا تمس النساء».

قوله: (أبو زرعة الرازي) شيخ مسلم صاحب الصحيح ومعاصر البخاري صاحب المذاهب الكثيرة، غير أبي زرعة العراقي فإنه متأخر عنه.

سُفْيَانُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَزَوَى مَكْحُولٌ عَنْ زَيْجَلٍ عَنْ عُبَيْدَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا.

٦٢- بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

٨٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مَلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ بْنِ عَلِيٍّ الْحَتَفِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ؟ أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ؟».

وَقَالَ النَّابِغِيُّ: عَنْ أَبِي أَمَانَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ: أَنَّهُمْ لَمْ يَزُوا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُثْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ عَنْ أَبِيهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُثْبَةَ. وَحَدِيثُ مَلَاذِمِ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ^(١).

٦٣- بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

٨٦ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ. وَهَنَادٌ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ قَالَ: فَصَحَّحْتُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالُوا: لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ^(٢). وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَإِنَّمَا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ عِنْدَهُمْ لِعَالِ الْإِسْنَادِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْغَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: ضَعُفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ:

(١) قوله: «أصَحُّ وَأَحْسَنُ» قَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ بُسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ، وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ الطَّعْنِ، وَأَحَقُّ أَنْهُمَا لَا يَتَرَلَّانِ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، لَكِنْ يَرْجَحُ حَدِيثُ طَلْحٍ أَنَّ حَدِيثَ الرَّجُلِ أَقْوَى لِأَنَّهُمْ أَحْفَظُ لِلْعِلْمِ وَأَضْيَطُّ، وَهَذَا جَعَلَتْ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِعِتْلَةِ شَهَادَةِ رَجُلٍ، وَقَدْ أَسَدَ الطُّحَاوِيُّ إِلَى ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ بُسْرَةَ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْغَلَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ طَلْحٍ عِنْدَمَا كُنْتُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ -انتهى-.

وَفِي «مَعَانِ الْأَثَارِ» لِلطُّحَاوِيِّ: فَإِنْ كَانَ هَذَا الْبَابُ يُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ وَالِاسْتِقَامَةِ، فَحَدِيثُ مَلَاذِمٍ هَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادًا وَإِنْ كَانَ يُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ، فَإِنَّا رَأَيْنَاهُمْ لَا يَخْتَفُونَ فِي أَنَّ مِنْ مَسِّ ذَكَرِهِ يَظْهَرُ كَفَّهُ أَوْ يَدْرَأُهُ، لَمْ يَجِبْ فِي ذَلِكَ وَضُوءٌ، فَالظَّرُّ أَنْ يَكُونَ مَسَّهُ إِبَاهُ يَطْنُ كَفَّهُ كَذَلِكَ -انتهى-.

(٢) قوله: «لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ» قَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: رَوَى الْبَزْزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ نِسَائِهِ فَلَا يَتَوَضَّأُ» -انتهى-.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ

هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ الْعَرَفِيِّينَ، وَالْمَذَاهِبِ مَرَّتَ.

قوله: (محمد بن جابر وأيوب بن عتبة) هذان راويا الحديث في الطرق الأخرى، نقل الطحاوي ص (١٦) عن علي بن المديني: أن حديث قيس أقوى من حديث بُسْرَةَ، وذكر القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي بسنده: أنه اتفق بين ابن المديني وابن معين عند أحمد بن حنبل في موسم الحج فتكلمنا في مسألة الباب فروى ابن المديني حديث ملازم، وروى ابن معين حديث بُسْرَةَ، فقال أحمد: كلا الحديثين صحيح، فتوجهنا إلى الآثار، فروى ابن معين أثر ابن عمر، وروى ابن المديني أثر ابن مسعود، فقال أحمد: الترجيح لأثر ابن مسعود.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

مذهب مالك والشافعي وأحمد أن مس المرأة غير الخمرمة بل هو حلال نافض وضوء اللامس؛ وفي نقض وضوء المتعوس وجهان لنشوافع.

قوله: (يحيى بن سعيد) حنفي مذهباً كما في تاريخ ابن خلكان، وهو أول من صنف في الجرح والتعديل كما ذكر الذهبي في التيزان، إلا

مَوْ شَيْءٌ لَا شَيْءَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ». وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا. وَلَا نَعْرِفُ لِإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ. وَلَيْسَ يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

٦٤- بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيءِ وَالرَّعَافِ^(١)

٨٧- حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي الشَّعْرَاءِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَمْرِىءَ بْنِ الْوَلِيدِ التَّمُذُومِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الذَّرْدَاءِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ، فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ. أَنَا ضَيِّتُ لَهُ وَضُوءَهُ».

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: «مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَ«ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ» أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَأَى غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ: الْوُضُوءَ مِنَ الْقِيءِ وَالرَّعَافِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي الْقِيءِ وَالرَّعَافِ وَضُوءٌ^(٢). وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) قوله: «الرَّعَافُ» -بضم الراء- الدم الذي يخرج من الأنف وأيضاً الدم بعينه، كذا في «القاموس». (على الفارسي)

(٢) قوله: «ليس في القيء والرَّعَافِ وضوء» قال الشيخ عبد الحق: ولمشكروا بما روى الحاكم مسنداً والبخاري معلقاً عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة الرقاع، فرمى رجل منهم نزفة الدم فركع وسجد ومضى في صلاة، والحوادث إنما ينتهض حجة إن ثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل، وقال الخطابي: ولست أدري كيف يصح الابتدال به والدم إذا سال، أصاب يده، وربما أصاب ثيابه ومع إصابة شيء من ذلك لا يصح صلاة إلا أن يقال: إن الدم كان يجرى من الحرج على سبيل الدفق حتى لم يصب شيئاً من ظاهر يده، ونحن كان كذلك، فهو أمر عجب، كذا ذكره الشنقي.

ولما رواه ابن ماجه عن عائشة قالت: «قال رسول الله: من أصابه قيء أو رُعاف أو قلس فليصرف وليتوضأ ثم لين على صلاته ما لم ينكسها».

ونقل من الشافعي أنه قال: بتقدير الصحة يعمل على غسل الدم لا وضوء الصلاة، ودفع بأنه غير صحيح وإلا لبطلت الصلاة فلم يجر البناء،

أن تقليد السلف كان التقليد في الاجتهادات التي لم يثبت فيها المرفوع والموقوف لا كتقليدنا وهذا ظني.

قوله: (وحبيب بن ثابت لم يسمع في السند كلاماً بأن حبيباً لم يسمع عن عروة بن الزبير، وسمع عن عروة المزني، وعروة المزني لم يسمع عن عائشة، وتكلم أبو داود ص (٢٧)، ولعل رجحانه إلى سماع حبيب عن ابن الزبير، فإنه قال: روى حبيب عن ابن الزبير حديثاً صحيحاً ولكنه لم يخرجه أبو داود، وأخرج الزمذني ذلك الحديث الصحيح ولكنه ضعفه في كتاب الدعوات، وظنى أن للحبیب سماعاً عن ابن الزبير فارتفع الإيرانان، وفي مسند أحمد وابن ماجه بسند صحيح تصريح عروة بن الزبير وأبيه أبو داود وروى عن عروة: عندي حديثان صحيحان لنا في عدم نقض الوضوء بمس الذكر ولا أقل من كونهما حسنين لذاتهما، وأقول أيضاً: إن قول: «إن هي إلا آت» أيضاً قرينة أنه عروة بن الزبير.

(فائدة) ذكر السيوطي باليسر والتفصيل أن إكثاره عليه الصلاة والسلام الأنكحة لم يكن لحظ النفس بل لتعليم الدين للنسوان كما ذكر أن عائشة رضي الله عنها حصلت عنها نصف الدين أو ثلث الدين، ولم ينكح النبي الكريم إلى ثلاثة وخمسين سنة إلا بحديجة رضي الله عنها فإنه نكحها وهو ابن خمسة وعشرين، ونكاحه إياها أيضاً كان بإصرار أبي طالب كما في كتب السير.

باب ما جاء في الوضوء من الرعاف والقيء

القيء ملاً الفم ناقض الوضوء عند أبي حنيفة، خلافاً للثلاثة، وعن أحمد: إذا كان الرعاف كثيراً فناقض الوضوء. وفيهنا ما روى الزمذني عن أحمد: أن القىء والرعاف ناقض الوضوء، وحديث الباب لنا، وتعرض الحجازيون إلى إسقاطه وأجاب الشافعي رحمه الله بأن المراد من الوضوء المضغطة وغسل الوجه. نقل العيني في شرح الهداية عن الخطابي: أن أكثر أهل العلم إلى أن الدم المسائل الكثير ناقض الوضوء، ولنا حديث آخر رواه صاحب الهداية: «الوضوء من كل دم سائل»، وأخرجه الزمذني من كامل ابن عندي، وفي التخریج سهو الكاتب فإنه كتب محمد بن سليمان بدل عمر بن سليمان، ومحمد غير معروف وعمر معروف، وأكثر أسانيد التخریج مملوءة من سهو الكاتب، ولم يحكم الزمذني على حديث (الوضوء من كل دم سائل) بشيء، والحديث عندي قوي إلا أن في سنده أحمد بن القرج، وأخرج عنه أبو عروانة في صحيحه، وقد اشترط أن يخرج الصحاح في صحيحه وحديث الباب لم يحكم عليه المصنف بشيء وصححه ابن مندة الأصبهاني. ولستوافع وموافقيهم ما

وَرَوَى مُعَمَّرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ، فَقَالَ: «عَنْ يَمِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ». وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «الْأَوْزَاعِيَّ»، وَقَالَ: «عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ»، إِنَّمَا هُوَ مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ.

٦٥- بَابُ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ^(١)

٨٨- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي فَرَاةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «سَأَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ: مَا فِي إِذَاؤُتِكَ؟ فَقُلْتُ: نَبِيذٌ. فَقَالَ: تَمْرَةٌ طَلِيَّةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ. قَالَ: فَتَوَضَّأَ بِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مُجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا نَعْرِفُ لَهُ رِوَايَةً غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالنَّبِيذِ، مِنْهُمْ: سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ أَشْبَلِي رَجُلٌ بِهَذَا فَتَوَضَّأَ بِالنَّبِيذِ وَتَيَمَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ «لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ» أَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ وَأَشْبَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا».

والكلام في هذا المقام طويل ذكره الشيخ ابن القيم.

(١) قوله: «الوضوء بالنبيذ» قال علي القاري: وفي «إحرواء الأكملة» قال: التوضي بنبيذ التمر جائز من بين الأشربة عند عدم الماء، يتيمم معه عند أبي حنيفة وبه أخذ محمد، وفي رواية عنه يتوضأ ولا يتيمم، وفي رواية: يتيمم ولا يتوضأ، وبه أخذ أبو يوسف، وروى نوح الجامع أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول، ثم قال في «الخرائفة»: قال مشايخنا: إنما اختلفت الأخوية لاختلاف السائل مثل مرة إن كان الماء غالباً؟ قال: يتوضأ، وسئل مرة: إن كانت الخلوة غالباً، وسئل مرة إذا لم يدر أيهما الغالب؟ قال: يجمع بينهما - انتهى - وهكذا في «الفتح».

أخرجه أبو داود موصولاً والبخاري معلقاً، وسأني جوابه في صحيح البخاري.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ

النبيذ ما حلا وفيه حموضة، والنقيع ما حلا ولم يشند شيئاً، إذا أسكر النبيذ لا يجوز الوضوء به عند أحمد، وإذا لم يضر حلواً فيجوز إجماعاً، وإذا حلا ولم يسكر فمختلف فيه؛ لا يجوز عند الحجازيين؛ وعن أبي حنيفة روايات: في رواية: الجمع بين الوضوء والتيمم، وأيهما قدم جاز، وفي رواية: يتوضأ ولا يتيمم، وفي رواية العكس؛ والثانية جزم بها القاضي خال، واعتمد عليها صاحب البحر، واختارها الطحاوي، وربما ينقل رجوع الإمام إليها فلم يبق الخلل لأن يظن فيه ويبحث، ولكي أذكر نبذة شيء، واتفق أئمة الحديث على تضعيف الحديث، وأبو زيد مجهول الحال لا مجهول العين، فإنه روى عنه الثعلبيان أبو فزارة وأبو كيسان وأبو ورق علفية بن الحارث، فصار معلوم العين بضابطة الحديث.

قوله: (قال أبو عيسى) قوله هذا دال على أن الزيادة على القاطع بخمر الواحد غير جائز، وهو يخالف الشوافع، تعرض الشوافع إلى إنكار كون ابن مسعود رضي الله عنه معه عليه الصلاة والسلام في ليلة الخيبر، وقد أثبت بما روى الترمذي، وأوجب عما يمسك الشوافع بقول ابن مسعود رضي الله عنه تفصيلاً، وأخرج الزيلعي طرق حديث الباب: منها ما في مسند أحمد، وفي سننه علي بن زيد بن جدعان، وأخرج عنه مسند مقرون مع الغير، والمقرون مع الغير قد يكون شيئاً، ومع هذا علي بن زيد صدوق اتفاقاً، إلا أنه سيء الحفظ، وقد تضمن رواية مثل هذا، وقال ابن دقيق العيد: إنه أحسن من حديث أبي زيد، ولم أجد أحداً من الحفاظ والمحدثين يصحح حديثاً من أحاديث الوضوء بالنبيذ.

وعندي رواية أخرجهما الزيلعي ولم يحكم عليها بشيء، وأخرج الزيلعي عن الدارقطني، وفي كليهما سهو الكاتب، فيعد التصحيح يصح السند قوياً، وصورة الخط أنه كتب هشام بن خالد، ونخال أنه هشام بن خالد من رواية أبي داود ص (٣٤٤)، وأيضاً في آخر السند عن ابن غيلان، وقال الدارقطني: إنه مجهول، ونقله الزيلعي كذلك، وقد أخرج الزيلعي صراحة عن عمرو بن غيلان بعد عدة أوراق، وفي إصابة ابن حجر: إن عمرو بن غيلان صحابي صغير، وفي بعض طرقه عن عبد الله بن عمرو بن غيلان وهو من رجال ابن ماجه، وفي النكت أنه كان مع معاوية ومن محبيه، ولم يذكر أنه ثقة أو ضعيف، إلا أنه لما مر في السنن الكرى على مسألة المسح على الرجلين، فروى من العلماء من السلف غسل الرجلين عنه في العلماء فثبت كونه من العلماء، ولكن الصواب أنه عمرو بن غيلان فصيح الحديث ولا أقل من الحسن لذاته.

ولما قول: إنه يلزم الزيادة على القاطع بخمر الواحد بقول الوضوء بالنبيذ فالجواب أنه وإن كان الماء النبيذ ماء مفيداً في بادي النظر إلا أن العرب يستعملون النبيذ موضع ماء المطلق، وفي شرح البخاري لشمس الدين انكرماني وبلوغ الأرب أن هذا كان طريق جعل الماء المالح حلواً في العرب فلم يكن على طريق التفكه، بل يكون مثل ماء المخلوط بالثلج المستعمل في زماننا فإنه لا يقول أحد بأنه ماء مفيد، وروى عن عبي وعكرمة وابن عباس الوضوء بالنبيذ وكذلك عن الأوزاعي، ومر ابن تيمية في مهاج السنة على هذه المسألة ولم يأت بها احتججت مما في التحريج والدارقطني الذي ذكرته، والله أعلم.

٦٦- بَابُ الْمُضْمَضَةِ مِنَ اللَّبَنِ

٨٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَضَمَضَ، وَقَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا».

وفي الباب عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ زَاىَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُضْمَضَةَ مِنَ اللَّبَنِ وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ. وَلَمْ يَزِ بَعْضُهُمُ الْمُضْمَضَةَ مِنَ اللَّبَنِ.

٦٧- بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ

٩٠- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَنُحْمَةُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ ثَابِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا يُكْرَهُ هَذَا عِنْدَنَا إِذَا كَانَ عَلَى الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ. وَقَدْ فَشَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَلِكَ. وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي هَذَا

البَابِ.

وفي الباب عَنْ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُثَيْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ الْفُغَوَاءِ، وَجَابِرٍ، وَالتِّرْمِذِيِّ.

باب في المضمضة من اللبن

قد نص لشارع بالغة بأن له دسماً، فزاعى العلة في المواضع والمواقع، والحديث عندي أنه من آداب الطعام، وما في مدونة مالك يدل على أنه من آداب الصلاة.

باب ما جاء في كراهية رد السلام غير متوضئ

في كتب الأحناف وغيرهم لا يسلم على من يقول، ولو سلم عليه لا يجب عليه الرد، وكذلك لا يسلم على بعض الرجال، ولو سلم عليهم لا يجب الرد عليهم مثل القارئ وغيره، وأما حال أخذ الحجارة ليلف القفطرات كما هو معمول أهل زماننا فلم يثبت فيه من المتقدمين، وقال مولانا محمد مظهر بابي المدرسة (مظاهر العلوم) الواقعة بهارنפור بترك الجواب بذلك، ومولانا رشيد أحمد الكنگوهي قدس سره يرد السلام، وأما الحديث فإنه عليه الصلاة والسلام رد السلام بعد التيمم أو التوضئ كما ثبت بسند قوي، فالخلاص أنه لا يرد قبل الوضوء، ولو عاف ذهاب من سلم يرد قبل التيمم أو الوضوء.

قوله: (وهو يقول الخ) في الصحيحين: «أنه عليه الصلاة والسلام كان يأتي من ناحية بير الجمل فلقبه أبو الجهم بن حارث بن الصمة فسلم على النبي الكريم... الخ» فيدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد فرغ من البول، وأخرجه في معاني الآثار ص (٥١) أيضاً فليطلب أن واقعة الباب وواقعة الصحيحين متحدة أو واقعان، فلو كانتا واحدة فيطلب التوفيق بين الحديثين، بأن وقع في حديث أبي الجهم تقديم وتأخير في سرد القصة فذكر إتيانه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مقدماً وهو مؤخر عن سلامه.

واعلم أن في مسلم لفظ أبي جهم، وفي البخاري أبي الجهم مصغراً، ورجح الحافظ لفظ البخاري. وواقعة أخرى لمهاجر بن قنفذ في أبي داود ومعاني الآثار ص (٥١)، أنه سلم على النبي الكريم وهو يتوضأ ولم يرد عليه إلا بعد الفراغ عن الوضوء، وقال «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»، فحولت المسألة إلى الوضوء للأذكار، ففي أذان الهداية يستحب الوضوء لكل من الأذكار، ولا يقول أحد بوجوب الوضوء للأذكار.

واحتج الطحاوي بحديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»، على أن التسمية ليست بواجبة في ابتداء الوضوء، وقال صاحب البحر: إن قول الطحاوي يرفع الاستحباب أيضاً مع أنا أيضاً لا ننكر الاستحباب. أقول: إن صاحب البحر غفل عما في موضع آخر للطحاوي ص (٥٣)، فإنه قال في باب آخر: إنه كان في زمان لا تجوز الأذكار فيه إلا بالتوضئ، ثم نسخ، وأتى على هذا برواية ضعيفة السند ووافقه ابن الجوزي كما في شرح المواهب. وفي إشكال آخر وهو أنه سيأتي في الترمذي عن علي: «أنه خرج من الخلاء ثم شرع في تلاوة القرآن، فقبله؟ فقال: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يذكر الله على كل أحيائه» أي لم يكن ممنوعاً من الذكر إلا القرآن كما سيأتي في الترمذي، فتعارض بينه وبين حديث: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» فهو قبل فيه كما قال الطحاوي من النسخ فلا تدافع، وإلا فيفصل بالكراهة قبل الاستحباب لا بعده أو غيره، والله أعلم، ولكني لم أجد النقل على هذا.

قوله: (الفغواء) وفي بعض النسخ «الشفواء» والصحيح الفغواء هذه الرواية التي أخرجه الطحاوي ص (٥٣)، بأن وجوب الوضوء للأذكار كان ثم نسخ، وفي سنده حار وهو ضعيف.

٦٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ

٩١- حَدَّثَنَا سَوَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُتَيْبِيُّ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّمُ بْنُ سَلَمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُغْتَسَلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ^(١) فِيهِ الْكَلْبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَوَّلَاهُنَّ، أَوْ آخِرَاهُنَّ بِالْمُزَابِ. وَإِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهَرِيرَةُ غُسِّلَ مَرَّةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ: «إِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهَرِيرَةُ غُسِّلَ مَرَّةً». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ.

(١) قوله: «إذا ولغ» أي شرب منه بلسانه، من ولغ يلعغ - يفتح لامهما - حكى بكسر لامهما، وفيه حجة للجمهور والشافعي في نجاسة الكلب، وللمالك أربعة أقوال: طهارته ونجاسته وطهارة سور الماء دون اتخاذه، والفرق بين البدوي والحضوي، والغسل سبقاً مذهب الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة، وإذا في أحد أقوال مالك تعبدى، كذا في «مجمع البحار» وفي «شرح السنة»: مذهب أكثر المحدثين أنه إذا ولغ في ماء أو مائع يغسل سبع مرات، إحداهن مدلكة بالتراب - انتهى - وهو مذهب الشافعي، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يغسل من ولوغه ثلاثاً بلا تعصير كسائر النجاسات.

قال ابن المصنف: روى الدارقطني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في كلب يلعغ في الإناء: يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، قال: تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل بهذا الإسناد، فأغسلوه سبقاً، ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفاً على أبي هريرة: «أنه كان إذا ولغ الكلب في الإناء أهراقه ثم غسل ثلاث مرات»، ورواه مرفوعاً ابن عدي في «الكامل» بسند فيه الحسين علي الكرابيسي قال: ولم يرفعه غيره ولم أجد له حديثاً منكراً غير هذا، وقال: ولم أر به بأساً في الحديث، ولو طرحنا الحديث بالكلية، كان عمل أبي هريرة على خلاف حديث السبع، وهو راويه كفاية لاستحالة أن يترك القطعي للرأى منه، وهذا لأن ظنية خير الواحد إنما هو بالنسبة إلى غير راويه، فلا بالنسبة إلى راويه الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وقطعي حتى ينسخ به الكتاب إذا كان قطعي الدلالة في معناه، فلمن أن لا يترك إلا لقطعه بالناسخ إذ القطعي لا يترك إلا بالقطعي، فيبطل تخويلهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في احتجاده المحتمل للخطأ، وإذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة رواية الناسخ بلا شبهة، فيكون الآخر منسوخاً بالضرورة - انتهى مختصراً -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ

قال الشافعي وأحمد: إن الإناء الذي ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات، وفي رواية عن أحمد ثمان مرات، ويستحب التقريب عند أهل الدين، ويكفي لتزريب كدرة الماء، ولا يجب الدلك، وفي وجه للشافعية أن التعريب مرة سابعة بعد منزلة المرة الثامنة، ومذهب مالك بن أنس: أن سور الكلب طاهر مثل سور المرة عند الأحناف، ولهم فيه أقوال أخرى، وقال مالك: لو كان في الإناء طعام يؤكل ويغسل الإناء سبع مرات فإن الطعام ذو قيمة، ولو كان فيه الماء يصب. ويرد عليه أنه لو لم يكن سور به نجس فكيف يأمر الشارع بالغسل سبع مرات، ولم يكن يكتف بالمرة الواحدة؟ وفي مدونة مالك بن أنس: سأل ابن القاسم مالكا أنه لما كان سور الكلب طاهراً كيف يأمر الشارع بالتنسيع؟ قال مالك: لا أعلم وجهه، وأما اتباع مالك فقال البعض: إن المراد من التنسيع تركية النفس، وقال بعضهم: إن في سور الكلب سمية فأمرنا بالغسل لا لكون سور غير طاهر، ولكن الأقرب إلى الفتوى أن الغسل بسبب النجاسة.

ثم نقول بالغسل ثلاثاً، ويقول الشوافع بالغسل سبعاً، وجواب الحديث من جانبنا أن التنسيع مستحب عندنا كما صرح به فخر الدين الزيلعي الفقيه شارح الكنتز، ثم وجدته مروياً عن أبي حنيفة في تحرير ابن المصنف عن الوبري عن أبي حنيفة، فإن أبا هريرة راوي الحديث أقر بالغسل ثلاثاً كما في الطحاوي ص (١٣) عن عطاء عن أبي هريرة بسند قوي بإقرار ابن دقيق العيد، وفي فتوى أبي هريرة الآخر التنسيع، فقال الحافظ: المأخوذ من الفتوى ما يوافق المرفوع، ونقول: لو كان الواجب التنسيع كيف اكتفى أبو هريرة بالتنسيع؟ فالتنظيف واجب والتسيع مستحب، وفتوى التنسيع مرفوع في كامل ابن عدي عن الكرابيسي، وهو حسين بن علي تلميذ الشافعي، فقال ابن عدي: إن الكرابيسي حافظ، وأقول: إن الكرابيسي حافظ وإمام إلا أن أحمد بن حنبل كان غير راض عنه لإخلاص رقبته بالكلمة المؤولة في واقعة خلق القرآن ولا شيء سوى هذا سبب الكلام فيه ومثل هذه الكلمة المؤولة ثابتة عن الشافعي في واقعة خلق القرآن فالحديث حسن أو صحيح.

قوله: (ابن سيرين الخ) قال المصنف: إن سيرين غير متصرف فإن فيه علميةً وتأنيهاً معنوياً فإنه اسم امرأة، أقول: قد سها المصنف فإنه اسم رجل كما في كتاب المكنية في البخاري، فعدم اتصافه على ما قال الأخفش من أن الباء والنون بمنزلة الألف والنون.

قوله: (إذا ولغت فيه المرة) ظاهر الحديث أن هذا القول مرفوع، وقال الدارقطني: إنه موقوف على أبي هريرة، ورواه البعض موقوفاً، وفي بعض الروايات شبه المرفوع. ونسب إلى الطحاوي أنه قال بكراهة سور المرة تحريماً وقال الكراعي: بالكراهة تنزيهاً، وقال صاحب البحر: ولكن المتبادر من الجامع الصغير الكراهة تحريماً، فإنه أطلق الكراهة، والمطلق يكون مكرهاً تحريماً. أقول: قد صرح محمد في الموطأ وكتاب الآثار والميسر بالكراهة تنزيهاً وهو المشهور في الكتب، ثم الكراهة إما لنجاسة لحمها، وإما لعدم توقفها من النجاسات، واختار ابن المصنف الثاني.

٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ

٩٢- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ حَمِيدَةَ ابْنَةِ عُثَيْدٍ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ كَيْسَةَ ابْنَةِ كَثْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَتْ: فَجَاءَتْ هَرَّةٌ تَشْرَبُ، فَأَضَعْنِي لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ. قَالَتْ كَيْسَةُ: فَزَأَيْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهَا فَقَالَ: أَنْتَجِبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيَسْتَبْجَسُ بِتَجَسُّسِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَائِفِ أَوْ الطَّوَافَاتِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ: لَمْ يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَّةِ بَأْسًا. وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ تَجَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَنْتُمْ مِنْ مَالِكٍ.

٧٠- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٩٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هُثَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «بَالَ جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ. فَقِيلَ لَهُ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي، وَقَدْ زَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقَعْلُهُ». قَالَ^[١]: وَكَانَ يَنْفَعُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ، لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ

قال ابن منده الأصمعي: إن حيدة وكيشة غير معروفين، وأما تصحيح الترمذي فلأن مالكاً روى عنها، وكيشة ليست بصحابة، وأثر الباب لا حجة عيناء، فإننا أيضاً نتمسك بما مر من أبي هريرة مرفوعاً أو موقوفاً، والأصل في أقوال الصحابة اختيار أحدها، والخروج عنها بدعة، وأما مرفوع الباب فلا نعلم مورده وسببه، وقال الطحاوي جاعلاً حديث الباب نظير «إن الماء طهور لا ينجسه شيء»، «: إن سور الهرة ليس ينحس كما زعمتم من تحريم لحمها تحريم سورها.

ثم قال الشافعية: إن طواف الهرة مثل طواف السباع فيتعدى إلى آسار السباع فتكون آسارها طاهرة، وثنا: إن طوافها كطواف سواكن البيوت فيتعدى إلى آسار سواكن البيوت وكلا الشرحين لطيف، والراجح شرحنا لما في سنن الدارقطني وابن حزيمة: (إنها من الطوائف والطوافات)، وإنما هي كمتاع البيت، وفي سنن الدارقطني والسنن الكبرى: «إنه عليه الصلاة والسلام سكب لها الوضوء لتشرب» وفي سننه أبو يوسف، وقال البيهقي: إن شيخ أبي يوسف وتلميذه ثقة، أقول: ينسب إلى أبي يوسف: لا بأس بسور الهرة، فلعله اعتمد على هذا المرفوع، وأقول: قد يعسر بالمكروه تنزيهاً وهو ليس بإثم، فيكون قوله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز، وقال ابن المقام: لعله عليه الصلاة والسلام شاهد الهرة ووجدها صافية الفم فارتفع الكراهة أيضاً، فإنها كانت بسبب عدم توفيقها من النجاسة.

(فه) يذكر في اللغة والأصول أن المكروه تنزيهاً يحتاج إلى خصوص الدليل، فلا يقال لمن يترك النفل: إنه مرتكب الكراهة، نعم يقال: إنه مرتكب خلاف الأولى.

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

النعل (جبل) وتنقيح المناط في الخف أن يلمس على القدم بدون إمداد شيء، ولا يشري فيه الماء، ويكون إلى الكعبين، وكان الخف يستعمل مقام النعل في العرب:

«ودوبة فقر تمشي نعامها... كمشي النصارى في خفاف الأرندج

وأما المستعمل في زماننا الذي يقال له: (جوتي) ليس له اسم في العرب، وذكر صاحب القاموس: المداس، وذكر المتأخرون اسمه المكعب. قال ابن عابدين: إن المسح على الخفين الذين يستقيمان على القدم، ولا شق فيهما، ولكنهما لو استعملا بدون المداس لا يمكن اتباع المشي فيه ولو استعملا في المداس يبقيان مدة طويلة، لا يجوز المسح عليهما، والناس عن هذا غافلون، وأما اتباع المشي فزعم الأكثرون أن المراد المشي فرسحاً أو فرسخين مرة واحدة، والحال أن المراد إمكان اتباع المشي مدة المشي. وأما الجوربان المتخذان من القطن فيمسح عليهما بعض أهل العصر، إما متمسكين بما يأتي في الصفحة اللاحقة وسأني الكلام فيه، وإما متمسكين بقول الفقهاء وهم أيضاً يشترطون كونهما نحيبتين، وأما النعل ففي عامة كتب الفقه أنه ما على أسفله الخلد، وزاد أخى يوسف جليلي في حاشية شرح الوقاية: إنه ما عليه الجلد أسفل القدم مع موضع المسح عن أصابع الرجلين فيتأمل فيه، وهو أخى يوسف جليلي تلميذ حسن جليلي.

[١] «أى قال إبراهيم». صرح بشار في نسخة «باسم إبراهيم».

وفي الباب^(١) عن حمزة، وعلي، وحذيفة، والمغيرة، وبلال، وسعد، وأبي أيوب، وسلمان، وبريدة، وعمرو بن أمية، وأنس، وشهل بن سعد، ويعلی بن مرة، وعباد بن الصامت، وأسامة بن شريك، وأبي أمامة، وجابر، وأسامة بن زيد. قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن صحيح.

٩٤- ويروى عن شهر بن حوشب قال: «رأيت جرير بن عبد الله توشاً ومسح على خفيه. فقلت له في ذلك فقال: رأيت النبي ﷺ توشاً ومسح على خفيه. فقلت له: أقبل المائدة أو بعد المائدة. فقال: ما أشلكت إلا بعد المائدة. حدثنا بذلك ثنيبة حدثنا خالد بن زياد الترمذي عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن جرير. قال: وروى ثنيبة عن إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن جرير. وهذا حديث مفسر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول المائدة، وذكر جرير في حديثه أنه رأى النبي ﷺ مسح على الخفين بعد نزول المائدة.

٧١- باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم

٩٥- حدثنا ثنيبة حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجذلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ: «أنه سئل عن المسح على الخفين. فقال: للمسافر ثلاثة، وللمقيم يوم». وأبو عبد الله الجذلي اسمه: عبد بن عبد. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وفي الباب عن علي، وأبي بكر، وأبي هريرة، وصفوان بن عسال، وعوف بن مالك، وابن عمر، وجابر. ٩٦- حدثنا هناد حدثنا أبو الأخوص عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن صفوان بن عسال قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا نزرع خفافاً ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط^(٢) وبول ونوم^(٣)». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد روى الحكم بن عتيبة وخماد عن إبراهيم التيمي عن أبي عبد الله الجذلي عن خزيمة بن ثابت. ولا يصح. قال علي بن القديني: قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع إبراهيم التيمي عن أبي عبد

(١) قوله: «وفي الباب عن عمر وعنى... الخ» قال ابن القيم: والأخبار فيه مستفيضة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار، وعنه: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين. فلا تترك الآثار التي جاءت فيه في حيز النواظر، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: خير المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته انتهى -.

(٢) قوله: «من غائط» جمع سافر كصاحب وصاحب. (٣) قوله: «ولكن من غائط الخ» أي أمرنا أن نزرع خفافاً في الجنابة لكن لا نزرع ثلاثة أيام من غائط وبول وغيرهما إذا كنا سفرًا. (جمع البحار)

(٤) قوله: «وبول ونوم» الراوي فيهما بمعنى أو يعنى بل يتوضأ ويمسح عليهما ويروى لا من جنابة وهو الأظهر. (عنى القارى)

قوله: (وفي الباب) عن أبي حنيفة: أخاف الكفر على منكر المسح على الخفين، وعنه: لم أقل بالمسح على الخفين حتى جاءني مثل ضوء النصب، وقد ثبت المسح عن سبعين صحابياً كما قال المحدثون.

قوله: (مفسر) المشهور في عرف المحدثين مفسر بفتح السين، والقياس مفسر بالكسر.

باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم

مدة المسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليها، ويوم وليلة للمقيم عند الأئمة الثلاثة، وينسب إلى مالك بن أنس عدم توقيت المسح للمسافر، ومتمسكه رواية أبي داود: «ولو استزدناه لزدنا الخ»، ويختار الحفاظ ابن تيمية أن مدة المسح ومسافة القصر ليستا بموحدتين، والمدار على العرف، ومذهب أحمد والشافعي: أن مسافة القصر ثمانية وأربعون ميلاً، وكذا عند مالك أن مدة القصر ثمانية وأربعون ميلاً.

واستنبط شمس الأئمة السرخسي من حديث الباب توقيت مسافة القصر بأن في الحديث للمسافر ثلاث الخ، ولو كان مسافراً بسفر يوم وليلة في نظر الشريعة لما صح لام أحسن في قوله للمسافر ثلاث الخ، ولما استفاد الكلبة. وأورد عليه ابن الهمام نقوضاً.

قوله: (سفر) اسم جمع، والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن لجمع أوزاناً مضبوطة، بخلاف اسم الجمع، وأن الحكم في الجمع على الأفراد، وفي اسم الجمع الحكم على المجموع من حيث المجموع، كما قال ابن مالك صاحب الألفية.

قوله: (ونكن من غائط أو بول) ههنا إشكال، وهو أن لكن يكون للعطف بعد النفي وههنا بعد المثبت، وأقول: إن هذا من تعبير الراوي، فإنه وقع صحيحاً في النسائي فإنه أخرجه سندا ومتناً، ولا يرد عليه هذا الإشكال.

الله الجدلي حديث المسح.

وَقَالَ زَائِدٌ عَنْ مَنْشُورٍ: كُنَّا فِي حُجْرَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَمَعَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، فَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خَزِيمَةَ بْنِ قَابِثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ. قَالَ مُنْجِدٌ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَشَّالٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْتَّابِعِينَ وَمَنْ يَمْذَهُمُ مِنَ الْعُقَمَاءِ. مِثْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ قَالُوا: يَمْسَحُ الْمُتَعَمِّمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُمْ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ لَمْ يَوْقِفُوا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَالتَّوْفِيقُ أَصَحُّ.

٧٢- بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ

٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا قَوْلُ خَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَهَذَا حَدِيثٌ مَقْلُوبٌ^(١)، لَمْ يُشَيْدْهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ عَنْ رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ: مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذَكِّرْ فِيهِ الْمُغِيرَةَ.

(١) قوله: «حديث معلول» قال علي القاري: والمعلول على ما في كتب الأصول هو ما فيه سبب خفي يقتضي رده، وقيل: ما وهم فيه ثقة برفع أو تحريف إسناده أو زيادة أو نقصان يغير المعنى.

باب ما جاء في المسح على الخفين: أعلاه وأسفله

وعلم الشيخ ابن المصنف أن المراد من المسح أسفله ومسح داخل الخف، ومعنى الحديث ظاهر. ومسح الخف أعلاه وأسفله ليس بمستحب عندنا، ومستحب عند الشافعية، وفي الدر المختار: أنه مستحب عند بعض مشايخنا، ورد عليه ابن عابدين: بأنه ليس قول أحد من مشايخنا، ومنشأ غلط صاحب الدر عبارة البدائع.

قوله: (معلول) لم يثبت معنى المعلول المراد عند المحدثين في اللغة، فإن المعلول مشتق من القل، وهو الشرب مرة بعد مرة ويقال للشرب أولاً: التهل، وللشرب ثانياً: القل، ولم يثبت أن معناه الذي أجل، وأما التعليل فمن العلة «بها» ومن القل كما قال: ولا تبعدين من جنك المعلن

لا بمعنى بيان العلة، والإعلال من العلة بمعنى التغير، فكان الأنسب لفظ المعلن في معنى مراد المحدثين، أقول: أثبت ابن هشام في شرح قصيدة بابت سعاد المعلول، ولا نقل سوى هذا.

قوله: (حدثت) وجه الإعلال عند المصنف لفظ حدثت، وعندي وجه آخر للإعلال وهو أن حديث الباب مروى عن المغيرة بن شعبه بشتين طريقاً أو أزيد منه كما قال البزار في مسنده، ولا يروي أحد لفظ أسفله سوى هذا الرازي، فيكون معلولاً قطعاً.

باب ما جاء في المسح على الجوربين والتعلين

يذكر مذهب أبي حنيفة عدم جواز المسح على الجوربين إلا المحلدين والتعلين، وجوازه عند صاحبه إذا كانا ثخينين، وذكر بعض أرباب التصنيف من رجوع أبي حنيفة إلى ما قال أصحابه قبل وفاته بثلاثة أيام وقال: فعلت ما كنت نهيت عنه. أقول: إنه كان ينهى عن المسح على الجوربين لما رآهما غور ثخينين، ومسح عليهما حين وجدهما ثخينين فالأولى التفصيل في الروايتين، فالخاصل جواز المسح عليهما إذا كانا ثخينين عند أئمتنا الثلاثة.

التبادر من حديث الباب أنه عليه الصلاة والسلام مسح على الجوربين في واقعة، ومسح على التعلين في واقعة، ولم يقل أحد بالمسح على التعلين فعرضوا إلى توجيه الحديث فقال الطحاوي بوحدة الواقعة وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لا يلبس التعلين، عن الخفين، فمسح على الخفين فصداً ومسح على التعلين تبعاً. وقال الزيلعي في التحريج: إن أحاديث المسح على التعلين في الوضوء على الوضوء، وروى رواية. وقال ابن القيم بما ليس مذهب أحد: إن المتوضي على ثلاثة أحوال لأنه إما أن يكون متخففاً وإما عارياً وإما لا يلبس التعلين، وفي الأول المسح، وفي الثانية الغسل، وفي الثالثة الرش، ومثلك بما في أبي داود. أقول: إن هذا لم يثبت تعامل السلف عليه. وقال المدرسون: إن أفراد من التعلين المتعلين، أي مسح على الجوربين الثخينين، وليس مراد الحديث. وحكي عن مسلم أن لفظ حديث الباب غلط، وقد أسقطه أيضاً بعض المحدثين

٧٣- بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ظَاهِرُهُمَا

٩٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ: عَلَى ظَاهِرِهِمَا»^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ. وَلَا نَقْلُهُمْ أَخْذًا يَذْكُرُ عَنْ عُرْوَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ «عَلَى ظَاهِرِهِمَا» غَيْرُهُ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ مَالِكٌ يُبَيِّرُ بَعْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ.

٧٤- بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّلْعِينِ^(٢)

٩٩- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي قَتَيْبٍ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّلْعِينِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَابْنُ حَنْبَلٍ قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْجُورَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنَا نَعْلَيْنِ، إِذَا كَانَا نَحْيَيْنِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ثَوَسٍ.

٧٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالْعِمَامَةِ^(٣)

١٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ

(١) قوله: «على ظاهرهما» والمراد من ظاهرهما أعلاهما، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وقد روى عن عيسى رضى الله تعالى عنه أنه قال: «لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه» وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه» رواه أبو داود.

(٢) قوله: «على الجورين والتلعين» الجورين هو ما ليس في الرجل لدفع الرد ونحوه مما لا يستسى حقاً ولا حرمواً، لا يجوز المسح عليهما إلا أن يكونا مجذبتين أي استوعب الخلد ما يسر القدم مع الكعب، أو متعدين أي جعل الخلد على ما يلي الأرض منهما، وقالوا: يجوز المسح عليهما إذا كانا نحيين، قاله الخطابي شارح «المعنى»، وقال الشيخ عبد الحق في شرح المسألة: الجور خفٌ ببس على الخف إلى الكعب للبرد ولصيانة الخف الأول من التلوث والفساد، ويقال: الجرموق والموق أيضاً - انتهى -.

وقال الخطابي: ومعنى قوله: «التلعين» هو أن يكون قد لبس نعلين فوق الجورين، وقال الشيخ: معنى حديث أن يكون قد لبس النعلين فوق الجورين كما قاله الخطابي، وقال: لم يقتصر على مسحهما بل ضم إليهما مسح النعلين، فعلى من يدعى جواز الاقتصار على مسحهما الدليل قدير.

قبل الزمذي. أقول: إنه غلط قطعاً وبنأ، فإن الحديث مروي عن المغيرة بستين طريقاً، ولم يذكر أحد لفظ حديث الباب إلا هذا الراوي، وفي أبي داود ص (٢٤) كان عبد الرحمن بن مهدي لا يروي هذا الحديث.

باب ما جاء في المسح على الجورين والعمامة

قد بوب المنصف على لفظ الجورين قبل أيضاً، وليس ذكر الجورين في حديث الباب فلا أعلم وحده ذكر المنصف في الترجمة إياه. مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك أن الفريضة لا تنأى بالمسح على العمامة. وقال الشوافع: لو مسح بعض الرأس واستوعب الباقي على العمامة يجزي. وأما الأحناف فم أجد أداء سنة الاستيعاب بالمسح على العمامة في كتبهم، وفي شرح الزمذي للقاضي أبي بكر ابن العربي: أن الاستيعاب يتأدى بالمسح على العمامة عند الأحناف، ولكن لم أجده في كتبنا مع تتبع السبع، وفي موطأ محمد: بلغنا أنه كان ثم مسح. فعلم عن الموطأ أن المسح على العمامة عندنا لا شيء، وأما الموالك ففي عارضة الأحوذى: أن أداء الاستيعاب ليس بمروي عن مالك، وفي كتب بعض الموالك أن الاستيعاب يتأدى به، وأعلمه ليس بمروي عن مالك، ومذهب أحمد بن حنبل: أداء الفريضة بالمسح على العمامة بشرط، منها: أن تكون محتكة. وأما السلف فلم يثبت المسح على العمامة من الجمهور، وينسب إلى بعض السلف جوازها، والله أعلم، والشارح من حديث

[١] قال الدكتور بشار: جاء في بعض النسخ: «على الجورين والعمامة» ولا أصل للجورين في النسخ الخطية، ولم يذكرهما في حديث

عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَنَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ».

قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ الْمَغِيرَةِ. وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «أَنَّهُ نَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ».

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ فَيْرٍ وَجَدَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ «النَّسَحَ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ «النَّاصِيَةَ».

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ بِعَيْنَيَّ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَمِيَّةَ، وَتَوْبَانَ، وَأَبِي أُمَامَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَهَمْرٌ، وَأَنَسٌ. وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَحْمَدُ. وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ يَقُولُ: إِنَّ نَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ "يُجْزئُهُ لِلْأَثَرِ".

١٠١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ^(١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَمْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ».

١٠٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ

(١) قوله: «على العمامة» قال علي القاري: اختلفوا في المسح على العمامة، فمعه أبو حنيفة ومالك رحمهما الله مطلقاً أي بظاهر التنزيه، وجوز الثوري وداد واحد رحمهم الله الاقتصار على مسحهما إلا أن أحمد اعتبر التعميم على طهر كلبس الخلف - انتهى -
قال علي القاري: قال بعض الشراح من علماءنا: يحتمل أنه حيث مسح بناصرته، ثم سوى عمامته بيده، فحسب الراوي تسوية العمامة عند المسح مسحاً، ويحتمل أن يكون ذلك قبل نزول الآية. فقد ذكر العلماء أن المائدة آخر ما نزل من سور القرآن، فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة أولى - انتهى -

(١) قوله: «مسح على الخفين والجوار» أراد به العمامة لأن الرجل يغطي بها رأسه كما أن المرأة تغطيها بخمارها. (أدب)

الباب ما قال الشافعية، وفي رواية البخاري عن عمرو بن أمية: (أنه مسح على العمامة) وليس ثمة ذكر الرأس، فظاهره للحنابلة. وأما الجواب من جانبنا من حديث الباب فقبيل: إنه مسح على الرأس وسوى عمامته، فزعم الراوي أنه مسح عنيفاً. ويلزم على هذا تغليب الصحابي وهم من أذكياء الأمة المرحومة، وهذا الجواب كان لأبي بكر ابن العربي، وأصله أنه مسح على الرأس أصالةً ووقع على العمامة تبعاً، وكذلك زعمه الصحابي فليس فيه تغليب الصحابي، فلم يدرك الناقلون مراده، فقالوا ما قالوا. ويمكن لنا ما قال محمد أنه كان ثم نسخ. وهناك جواب له نفاذ لغو، وهو أنه مسح على الرأس متعمداً بدون نقضها، وفي سنن أبي داود: «أنه مسح على الناصية ولم ينقض العمامة»، وهذا الجواب يستلزم تعريض كثير من الأحاديث فإنها واقعة واحدة، ويعبره بعض الرواة بأنه مسح على الرأس، وبعضهم بأنه مسح على العمامة، وبعضهم بأنه مسح على الرأس والعمامة، ولينظر أيضاً أنها واقعة الوضوء على الوضوء أو غيرها، وقد ثبت الوضوء على الوضوء ناقصاً كما في كتاب الطحاوي من عمل علي رضي الله عنه وقال علي رضي الله عنه: هذا وضوء من لم يحدث، وأخرجه في صحيح ابن خزيمة من عمل علي، ثم رفعه علي، إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولما ثبت مسح الرجلين في الوضوء ناقصاً فطلعه يجوز فيه المسح على العمامة أيضاً، ثم هذه الواقعة مروية عن بلال أيضاً في مسلم ص (١٣٤)، وأدناها راوي أبي داود ص (٢٠) في شكل العادة: أنه كان يمسح على الخفين أم. ولكن الحق أنها واقعة واحدة كما هو مصرح في النسائي ص (٣٠) وأيضاً في مسلم وأبي داود: أنه مسح على العمامة. وفي النسائي: أنه مسح على الرأس، فاختلف تعبير الرواة، وفي بعض نسخ النسائي لفظ «الأسواق» بدل «الأسواف» وذلك غلط. وإن المعجم للطبراني في واقعة مغيرة أنها كانت في المدينة، وهو في التخریج ص (٨٦). وفي أكثر الكتب أن واقعة المغيرة عند القفول من تبوك فطلب التوفيق أو الترجيح، ويرد على الحنابلة القائلين بجواز المسح على العمامة أية: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ». الخ [المائدة: ٦] فقالوا: إن المسح على العمامة مسح على الرأس، ولكنه غير صحيح، ويمكن لهم الجمع بين القاطع وغير الواحد، والبخاري لعلة ليس يقاتل بالمسح على العمامة فإنه أخرجه الحديث ولم يبرأ عليه، وقال أبو عمر في الشهيد: إن أحاديث المسح على العمامة كلها معلولة نقله الشيخ الأكبر في الفتوحات، ولكنه لما أخرجه البخاري فيشكل

[١] جاء ذكر هذا الحديث في الفندبة مؤخراً من حديث "قتيبة بن سعيد" قدمناه اتباعاً لنسخة شارحاً حفظاً على أرقام الحديث.

قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ؟ فَقَالَ: الشُّكَّةُ يَا ابْنَ أُخِي. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ؟ فَقَالَ: أَمْسَحِ الشَّعْرَ الْمَاءَ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ.

٧٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

١٠٣- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا» فَأَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَأَقَاضَ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْخَائِطِ، أَوْ الْأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ. فَأَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَخَنَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

١٠٤- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غَابِسَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَدَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ، ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَشْرِبُ» شَعْرَهُ الْمَاءَ، ثُمَّ يَخْنِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَتَبَاتٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَفْرُغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَبْضِضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ، وَالْغُسْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: إِنْ اتَّعَسَ الْجُنُبُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَأَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٧٧- بَابُ هَلْ تَقْضِي الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟

١٠٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنِ الْمُفَيْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَائِعٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَعْفَ رَأْسِي»، فَأَنَاقَضَهُ لَغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يُكْفِيكَ أَنْ تَخْنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ

(١) قوله: «غُسْلًا» الغسل - بالضم - ماء الذي يغسل به، و - بالكسر - ما يغسل به حطمي وغيره. (أدر)

(٢) قوله: «يَشْرِبُ شَعْرَهُ الْمَاءَ» يشرب الشعر بماء تشربه بل جميعه بالماء، ثم يخني رأسه ثلاث حَتَبَاتٍ جمع حَتْبَةٍ أى ثلاث حُرُوفٍ بيديه. (المجمع)

(٣) قوله: «أَشَدُّ ضَعْفَ رَأْسِي» - يفتح ضاء معجمة وسكون فاء - وهو المشهور رواية أى أحكم فتل شعري. (المجمع)

قول الثعلبي.

قوله: (مسح على الخفين والعمامة) قال المتأولون: الخمار كان رقيقاً فيتقاطر الماء على الرأس، والصحيح ما ذكرت أولاً، قال ابن الجري: وجدت بخط النووي أن عمامته عليه الصلاة والسلام في أكثر الأوقات كانت ثلاثة أذرع بالذراع العربي، وللصوات خمسة أذرع، وللمجمعة والأعياد اثني عشر ذراعاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

قال الطهذوري: لو اغتسل في مجتمع الماء يؤجر غسل لرحمته، وإلا فبعسهما حين التوضي قبل الغسل، وقد ثبت تأخير غسلهما، وتقدمه مرفوعاً فتحملهما على الحائضين.

قوله: (فأقاض على فرجه) قال صاحب البحر: ينبغي الاستحياء قبل الغسل كيلا يبقى ما بين الألتين باسماً

قوله: (انغمس الجنب) وهنا مسألة إلقاء الشافعي والمالكي، وفرق بين ظهوريهما عبد الله بن الشحنة، وأما صاحب البحر والعلامة فاسم من قتلوا فلم يفرق بينهما، واختار مختارهما.

(ف) في بعض كتبنا أن التعميم للقرينة أو لبيعة النبي ليس الظهارة شرطاً لها جائز مع وجود الماء أيضاً، واختاره صاحب البحر ورده

خَنَابٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ يُقْبِضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءِ فَتُطَهَّرِينَ. أَوْ قَالَ: فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَنْقُضْ شَعْرَهَا أَنَّ ذَلِكَ يُجَرِّئُهَا بَعْدَ أَنْ تُقْبِضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا.

٧٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ^(١) جَنَابَةٌ

١٠٦- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ^(٢) حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ»^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. وَهُوَ شَيْخٌ^(٤) لَيْسَ بِذَاكَ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ. وَيُقَالُ «الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ»، وَيُقَالُ: «ابْنُ وَجِيهَةٍ».

٧٩- بَابُ فِي الرُّضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ

١٠٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ». قَالَ أَبُو عِيسَى^(٥) هَذَا قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْثَّابِيِّ: أَنَّ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ.

٨٠- بَابُ مَا جَاءَ: إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ^(٦) وَجِبَ الْغُسْلُ

١٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِذَا جَاوَزَ^(٧) الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، فَعَلَّيْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَغْسَلْنَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَزَالِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

١٠٩- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبْلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجِبَ الْغُسْلُ».

(١) قوله: «تحت كل شعرة» أي لو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليها الماء، بقيت الجنابة. (المراقبة)

(٢) قوله: «الحارث بن وجيه» بوزن عظيم، وقيل: بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة. (التقريب)

(٣) قوله: «أنقوا البشرة» من الإنقاء، والبشرة ظاهر جلد الإنسان مما ليس تحت الشعر، أنقوها من الوسخ مبالغة في الغسل. (الشيخ عبد الحق)

(٤) قوله: «وهو شيخ» أي كبر وعلم عليه النسيان والغفلة، قوله: ليس بذلك أي ليس بقوي أي ليس بذلك المقام الذي يوثق به، كذا في «شرح المشكاة للطبري».

(٥) قوله: «الختانان» الختان قطع غزلة الولد والختان موضعه وهو من الذكر جلد حشفة الذكر، ومن المرأة جلد عالية مشرفة فوق أعلى الفرج كعرف الديك هذا. (الشيخ)

(٦) قوله: «إذا جاوز» أي تعدى وفي رواية بالراء المهمل أي التقى الختان بالرفع الختان بالنصب وهو موضع القطع من فرج الذكر والأنثى، وهو أعم من أن يكون ختنونا أم لا، إذ مجاوزة ختنانها كناية لطيفة عن الجماع، وهو غيبوبة الحشفة ولو في الدبر. (المراقبة)

الشماسي، والمختار ما قال صاحب البحر لنص الحديث، فإنه عليه الصلاة والسلام تيسر في واقعة أبي الجهم في المدينة، وقال ابن عابدين: إن هذه المسألة ليست في الكتب المشهورة لنا.

باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة

حديث الباب ساقط السند ولكن مسألة الباب صحيحة اتفاقاً، وأما الرضوء بعد الغسل فبدعة كما في الدر المختار وبوب عليه المصنف.

باب ما جاء إذا تقى الختانان وجب الغسل

المراد من التقاء الختانين غيبوبة الحشفة كناية، واتفق أهل المذاهب الأربعة على وجوب الغسل بغيبوبة الحشفة أنزل أو لم ينزل، وكان الصحابة مختلفين، ثم أجمع الصحابة في عهد عمر رضي الله عنه على وجوب الغسل بها، فيمكن القول بأنه مما أجمع عليه الأمة، وأدعى البعض أن عدم وجوب الغسل بها كان ثم نسخ، ويساعده الروايات، ووقعت عبارة البخاري موهمة إلى أن البخاري مخالف لمعهور الأمة، وأقول:

[١] هناك سقط في المندبية، وذكره بشار ونصه: قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ غَائِثَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ غَائِثَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ: إِذَا جَاوَزَ الْخِثَانُ الْخِثَانُ وَجَبَ الْغُسْلُ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَغَائِثَةُ - وَالْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ، مِثْلُ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. قَالُوا: إِذَا لَقِيَ الْخِثَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ.

٨١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ

١١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَثَبٍ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا.

١١١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنِ الرَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ:

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ: أَبِي بِنِ كَثَبٍ، وَزَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ.

وَالغُسْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي الْفَرْجِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يَنْزِلَا.

١١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيفُ عَنْ أَبِي الْجَعْفَرِ عَنْ حُرْمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِسْلَامِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ نَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيفٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرِ، وَطَلْحَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

وَأَبُو الْجَعْفَرِ اسْمُهُ «دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ». وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَعْفَرِ وَكَانَ مُرَضًيًا.

٨٢- بَابُ فِيمَنْ يَسْتَيْقِظُ وَيَرَى بَلَاءً وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا

١١٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْحِطَّاطُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

(١) قوله: «باب ما جاء أن الماء من الماء» واختلف العلماء في وجوب الغسل بالإملاخ، فذهب جمهور الصحابة ومن بعدهم إلى أن الإملاخ خشقة في الفرج يوجب الغسل وإن لم ينزل بحديث: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وإن لم ينزل» رواه الشيخان، وبغيره من الأخبار المتأخذة له، وذهب سعد بن أبي وقاص في آخرين من الصحابة إلى أنه لا يجب الغسل ما لم ينزل، وتمسكوا بقوله عليه السلام: «الماء من الماء» وذلك يفيد الحصر عرفاً.

وأوجب بأنه منسوخ بقول أبي بن كعب قال: «إنما كان الماء رخصة في أول الإسلام لم ينهي عنها»، كذا في الطبري.

(٢) قوله: «إنما الماء من الماء في الاحتلام» قال الثوري: قول ابن عباس: «إنما الماء... الخ» قول قاله من طريق التأويل والاحتمال، ولو انتهى الحديث إليه بطونه لم يكن ليؤوله هذا التأويل، وذلك أن أبا سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سائب، وقف رسول الله ﷺ على باب عتيان فصرخ به فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: «أعطينا الرجل»، فقال عتيان: يا رسول الله! أرايت الرجل يعمل عن امرأته ولا يعني ما؟ عليه؟ قال رسول الله ﷺ: «إنما الماء من الماء» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه، كذا ذكره الطبري وحسن القاري والشيخ، وقال: ويمكن أن يقال: إن قول ابن عباس هذا ليس تأويلاً للحديث، وإخراجاً له بهذا التأويل من كونه منسوخاً، بل غرضه بيان حكم المسألة بعد العلم بكونها منسوخة وحاصله أن عمومها منسوخ فبقى حكمه في الاحتلام - انتهى -.

إن البخاري موافق لهم.

باب ما جاء أن الماء من الماء

هذا الحديث منسوخ، وقال ابن عباس: إنه ليس منسوخ، وتأوله بحمله على حال النوم، وأقول: يجب تأويل كلام ابن عباس، فإن جمهور الأمة على أنه منسوخ، وتأوله بأنه ذكر المسألة الفقهية، أو قال: إن بعض جزئيات ذلك المنسوخ محكم الآن أيضاً، ويدل صراحة على نسخ حديث الباب قصة عتيان بن مالك في مسلم، وأكثر الطحاوي من الروايات الدالة على النسخ.

باب فِيمَنْ يَسْتَيْقِظُ وَيَرَى بَلَاءً وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا

في مسألة الباب أربعة عشر صورة، ذكر صاحب البحر اثني عشر صورة، وذكر الباقيين الشرنبلالي في مراقبي الفلاح، وضبط الصور بأنه

مُحَمَّدٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَلُ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا؟ قَالَ: يَغْتَسِلُ. وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بِلَلًا؟ قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسْلًا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ النِّسَاءَ شَفَانِي الرُّجَالُ»^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَلُ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا. وَعَبْدُ اللَّهِ ضَعُفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: إِذَا اسْتَبَقَطَ الرَّجُلُ خَرَأَى بِلَّةً أَنَّهُ [يَغْتَسِلُ]^(٢). وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ إِذَا كَانَتْ الْبِلَّةُ بِلَّةً تُطْفِئُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَإِذَا رَأَى اخْتِلَامًا وَلَمْ^(٣) يَرِ بِلَّةً فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ

١١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الشَّوَقِيُّ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفَرِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ^(١) قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ؟ فَقَالَ: مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ». وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَهُوَ يَقُولُ سُفْيَانُ^(٢)، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «شفائق» أى نظائرهم فى الخلق والطبائع لأنهم شقق من آدم يعنى فيجب الغسل على امرأة برؤية الببل بعد اليوم كالرجل، وظاهر الحديث يوجب الاعتصام من رؤية البلل وإن لم يتفق أنها الماء الدافق وهو قول جماعة من التابعين، وبه قال أبو حنيفة، وأكثر العلماء على أنه لا يوجب الغسل حتى يعلم أنه بلل الماء الدافق، واستحبوا الغسل احتياطاً، ولم يختلفوا فى عدم الوجوب إذا لم يزل وإن رأى فى اليوم أنه احتلم. (المراقبة)

(٢) قوله: «لم يزل» أى فى اليوم أنه احتلم. (المراقبة)

(٣) قوله: «عن عليٍّ» بواسطة المقداد، وإنما حذف ذكره لأن الغرض بيان الحكم لا إتمام القصة، وأيضاً السائل حفيضة على رضى الله عنه، والمقداد إنما كان سفيراً محضاً. (التقرير)

إما أن يكون يقين المني، أو المذي، أو الودي، أو شئ في الأولين، أو الآخرين، أو الطرفين، أو الثلاثة: فصارت سبعة، ثم إما أن يذكر الاحتلام أولاً، ويجب الغسل في يقين المني بتذكر الاحتلام أولاً، وفي يقين المذي مع تذكر الاحتلام، وفي الصور الأربعة المشكوكه مع تذكر الاحتلام، والصور التي يجب الغسل فيها قليلة عند الشافعي.

المني: ماء ثخين أبيض عاتر، يتولد منه الولد، وينكسر العضو بخروجه. والمذي: ماء ثخين لا ينكسر العضو عند خروجه، ورائحة المني كرائحة العجين والاطع. والودي: ماء أبيض كدر ثخين يشبه المني في الشحانة ويخاله في الكندورة، ولا رائحة له، ويخرج عقيب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة وعند حمل شيء ثقیل.

باب ما جاء في المني والمذي

في بعض الروايات أن السائل عنى رضى الله عنه وفي بعض الروايات إنه أمر مقدداً رضى الله عنه بالسؤال، وفي بعض الروايات أنه رضى الله عنه ابتداء بنفسه، فتعرض العناء إلى التوفيق.

وعامة الفقهاء إلى أن الوضوء من المذي من أحكام الصلاة، فيجب عند القيام إليها، وينسب إلى أحمد أنه من أحكام المذي، وهو الظاهر، ثم يذكر أن الواجب عند الثلاثة غسل الإحليل وما أصابه المذي، وقال أحمد: يغسل العضو والأنثيين وإن لم يصبه المذي.

[١] هكذا في نسخة بشار، وفي الأصل: «يغسل» وهو خطأ.

[٢] لفظ سفیان سافط من الهندية وأبناه من نسخة بشار.

٨٤- بَابُ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

١١٥ حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ هُوَ ابْنِ الشَّيْبَانِي، عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ قَالَ: «كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَغَدَاءً فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغَسْلَ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَمُتُ يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتُطْفِئَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَا نَعْرِفُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ فِي الْمَذْيِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزِي إِلَّا الْغَسْلُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُجْزِيهِ التَّطْفِئُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: أَرَجُو أَنْ يُجْزِيَهُ التَّطْفِئُ بِالنَّهْءِ.

٨٥- بَابُ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ

١١٦- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْخَارِثِ قَالَ: ضَافَ عَائِشَةُ ضَيْفٌ فَأَمَرَتْهُ بِمِلْحَقَةٍ ضَفْرَاءَ. فَتَامَ فِيهَا، فَاخْتَلَمَ، فَاسْتَحْنَأَ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهَا وَبِهَا أَثَرُ الْإِحْتِلَامِ، فَغَسَّسَهَا فِي الْمَاءِ ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لِمَ أَلَسَدَ عَلَيْنَا ثَوْبَانَا؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرُقَهُ بِأَصَابِعِهِ. وَزَيْنًا فَرَّقْتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَصَابِعِي.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ [مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ] ^(١) مِنَ الْمُفْقَهَاءِ، مِثْلُ سُفْيَانَ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. [قَالُوا] ^(٢) فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ: يُجْزِيهِ الْفَرْقُ ^(٣) وَإِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ. وَهَكَذَا زُوِّيَ عَنْ مَتَّصِرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ. وَزُوِّي أَبُو مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ. وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ ^(٤). ١١٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مَهْرَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا غَسَلَتْ نَيْثًا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «الفرك» قال الطبري: الفرك الثالث حتى يذهب الأثر من الثوب، وفي «شرح السند» مذهب الشافعي أن المني طاهر وعند أصحاب الرأي نجس، يعمل رطبه، ويفرك به. (على القاري)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

المذي نجس إجماعاً. قوله: (حيث ترى أنه نجس) قال العلماء: إن معنى يرى المجهول الشك؛ ومعنى يرى معلوماً اليقين، ورأيت في فتح القدير أن المجهول من الرائي، والمعلوم من الرؤية، ولو كان لفظ المحدث مجهولاً فيكون بظاهره تمسك مالك بن أنس على أن النجاسة المشكوكه يكفي فيها التطهير فقط، ومسألة مالكية مذكورة في مدونة مالك بن أنس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ

مذهب الشافعي وأحمد: طهارة المني، ومذهب أبي حنيفة ومالك: أنه نجس، وأثبت ابن تيمية في الطهارة في فتاواه، وقال الشافعي: إن الأنبياء أيضاً يتولدون من المني، فكيف يقال بالنجاسة؟ ويقال فيه: إن كل ولد أعجم من الأنبياء وغيرهم يكون الدم غداءه في بطن الأم ولا يقول أحد بطهارة الدم، ولنا آثار كثيرة، وثبت من التابعين أن المعسى في الثوب الذي أصابه المني بعيد الصلاة، وأما الحديث فثبت فيه الفرك والغسل، ونعمل بهما بأن الفرك في لباس، والغسل في الرطب، وقال الشافعي: إن الفرك دل على طهارته، فإن في الفرك يبقى بعض الأجزاء، ونقول: إن الخف الذي أصابه النجاسة يكفي فيه الدلك مع بقاء بعض أجزائها، وأخرج الحفاظ في الفتح رواية الفرك في الرطب عن صحيح ابن خزيمة، ومن عليه الشيخ علاء الدين المارديني وأعله.

قوله: (ضاف عائشة ضيفاً) الضيف هو الراوي.

[١] ما بين المعقولين سافه من الهندية. وأثبتناه من نسخة بشار.

[٢] وفي الهندية «قال» والنصب ما أثبتناه من النسخ الخفيفة.

[٣] جاء في نسخة بشار بعد هذه العبارة ترجمة باب وهي ساقطة من الهندية واحتل الرقم (٨٦) ونصه: باب غسل المني من الثوب.

٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجَنْبِ

١٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنْ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِي زَائِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ فَأَتَخَنَسْتُ أَنِّي فَأَتَخَنَسْتُ فَأَتَخَنَسْتُ، ثُمَّ جُنُبٌ، فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتُ؟ أَوْ: أَيْنَ ذَهَبْتُ، قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا. قَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَتَجَسَّسُ».

وفي الباب عن خُذَيْفَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُصَافَحَةِ الْجَنْبِ، وَلَمْ يَرَوْا بِعَرَفِ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ «فَأَتَخَنَسْتُ» يَتَجَسَّسُ: تَتَحَبَّطُ عَنْهُ.

٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ

١٢٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عَدِيَّةٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ:

«جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ ابْنَةُ بِلْعَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ قَهْلَ عَلَى الْمَرْأَةِ - تَبْنِي غُسْلًا - إِذَا هِيَ رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلَتَغْتَسِلَ. قَالَتْ ﷻ أُمُّ سَلَمَةَ: قُلْتُ لَهَا: فَضَحِبِ الْمَاءَ يَا أُمُّ سَلِيمٍ!.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ الْفَقْهَاءِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ فَأَنْزَلَتْ: أَنَّ عَلَيْهَا الْغُسْلَ. وَبِهِ يَقُولُ شُعْبَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ.

وفي الباب عن أُمِّ سَلِيمٍ، وَخَوْلَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنْسٍ.

٩١- بَابُ مَا فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْ ﷻ بِالْمَرْأَةِ بَغْذُ الْغُسْلِ

١٢٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَزْرِبٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَشْرُوقٍ عَنْ غَائِثَةَ قَالَتْ: «رُبَّمَا اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ

(١) قوله: «إن المؤمن لا ينحس» من سمع وكرم، وكذا الكافر لا ينحس عندنا وعند الجمهور، وإنما النجاسة في اعتقاده، كذا في «المجمع» وكذا قال علي الفارسي، أو لا يصير عليه نجسا والكافر كذلك، أما قوله تعالى: ﴿وَمَا الْمُشْرِكُونَ بِنَجِسٍ﴾ في النجاسة في اعتقادهم، وما روى عن ابن عباس من أن أعيانهم نجسة كالخزير، وعن الحسن: من صافحهم فليتوضأ، فمحمول على المبالغة أي في التيقظ عنهم، كذا قاله ابن الملك.

(٢) قوله: «إن الله لا يستحي من الحق» أي لا يأمر الحياء فيه. (المجمع)

قال الشيخ: بل المعنى أنه تعالى نهى عن أن يستحيوا في الحق، وهذه توطئة لسؤال. (اللمعات)

(٣) قوله: «قالت أم سلمة» وفي «الموطأ» فقالت لها عائشة، قال القاضي عياض: ويحتمل أن عائشة رضي الله تعالى عنها وأم سمية رضي الله تعالى عنها كنهاتهما أنكرتا عليه، فأجاب النبي ﷺ بما أجابها وإن كان أهل الحديث يقولون: إن الصحيح هنا أم سلمة رضي الله عنها لا عائشة، قال ابن حجر: وهو جمع حسن مجتمع حضور أم سمية وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد - انتهى - (علي الفارسي)

(٤) قوله: «يستدني بالمراة» أي يطلب الدفاعة - يفتحان والمد - وهي الحرارة بأن يضع أعضائه على أعضائها. (المراة)

نوضأ وضوء الرجل للصلاة» ولم يتوجه إليه أحد من الحفاظ والمحدثين وإن أمكن الجمع بينهما، وأغل أبو داود ص (٣٠) حديث الباب.

باب ما جاء في مصافحة الجنب

يجوز للجنب جميع المعاملات، ويمتنع عن دخول المسجد والطواف وقراءة القرآن. وفي بعض الكتب زيادة: (إن المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا). في حديث الباب ولكن السند ضعيف، وغسالة المؤمن طاهر حيا أو ميتا، وفي مسوط محمد بن الحسن: إن غسالة الميت نجسة، وحمله أرباب الفقه على أن فيه مظنة الألوات، وأما غسالة الكافر فنجسة، فإن حكمه حكم الميتة.

باب ما جاء في المرأة ترى مثل ما يرى الرجل

ينسب إلى محمد بن الحسن عدم الغسل من الاحتلام للمرأة، وحمله أرباب التصنيف على حالة لا يخرج النبي إلى الفرج الخارج، ولو خرج النبي إلى الفرج الخارج يجب الغسل والله أعلم. وأما الأطباء فمختلفون في وجود النبي في المرأة بعد اتفافهم على أن فيها ماء يصلح للولادة.

قوله: (إن الله لا يستحي) قالوا: معناه أن الله لا يأمر بالاستحياء، فإنه تعالى ليس عمل الحوادث، والاستحياء حادث. وقال الحفاظ ابن

خبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة استحاضت فلا أظهر، أفادع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عرق، وليست بالحیضة. فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة. وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي. قال أبو معاوية في حديثه: وقال: «توضئي» لكل صلاة حتى يجرى ذلك الوقت. وفي الباب عن أم سلمة. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح. وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين. وفيه بقول سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي: أن المستحاضة إذا جاوزت أيام أقرانها اغتسلت وتوضأت لكل صلاة.

٩٤- باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة

١٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ:

(١) قوله: «إني امرأة استحاضت» عني لفظ النجس أي دائم الاستحاضة؛ وقوله: «إني أدبرت عرق أي دم عرق ويناسه قوله: ليس بحیض، أو المراد الخ الذي يخرج منه الدم عرق لا رحم، قال الفقهاء: ما نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر الغسل أو على عادة قد جاوز الأكثر لم يستمر دمها أو ما وأتته حamen فهو مستحاضة، وأما إن كانت مبتدئة فحيضها أكثر المدة، وإن كانت معتادة فعادتها، وما زاد فهو استحاضة، وهذا معنى قوله ﷺ: «فإذا أقبلت حيضت - بكسر الحاء وفتحها - أي أيام عادتك إن كانت معتادة أو أيام أكثر الحيض إن كانت مبتدئة هذا عددا؛ وعند الباقيين يعمل بالتعمير في المبتدئة إن كان دمها أسود يحكم بأنه من الحيض كما جاء في الحديث عن عروة: «إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف» الحديث، وعددا لا يعمل بالتعمير لحفاءه.

(٢) قوله: «توضئي لكل صلاة» أخذ بظاهر الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا اللام بمعنى الوقت كقولك: أتت لصلاة الظهر أي وقتها، وقد ورد في بعض الروايات: المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة فتحمل عليه، كذا في «الهداية» و: «شرح مختصر الطحاوي».

روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش: «توضئي لوقت كل صلاة ولا شئت أن هذا يحكم بالنسبة إلى كل صلاة لأنه لا يعمل غيره بخلاف الأول، فإن لفظ الصلاة شاع استعمالا في إسان الشرع والعرف في وقتها كقولهم عليه السلام: «إن لمصلاة أولا وآخر» أي وقتها وهو مما لا يحصى كثرة، فوجب حمده على التحكم، وراجع أيضا بأنه مؤيد للظاهر بالإجماع على أنه لم يرد حقيقة كل صلاة لجواز النقل مع الغرض بوضوء واحد، كذا حققه ابن القيم في «فتح القدير» ونقله عن شرح «الموضأ».

أيام للمبتدئة حيض والباقي استحاضة؛ والمعتادة تصي على عادتها المستقرة، والمبتدئة التي لم تستقر عادتها، ولم تكن مبتدئة، وأحكامها كثيرة لا توجد في المظهورات، وقيل شيء منها مذكور في البحر، وبكى أغلاط الكتاب مانعة عن الاستفادة وبعض شيء منها مذكور في خلاصة الفتاوى. وقال صاحب البحر: إن في خلاصة الفتاوى أغلاط الناسخ. ومن أحكامها: أنها تتحرى وتختار بالطن الغالب، وأسميها متحرية، والمبتدئة مذكورة في كتبها وكتب الشروغ، وأبكر الحاشية هذا النوع، ثم عند الشوايف نوع آخر يسمى بالمميز، وتعتبر بالألوان إذا رأيت الدم أسود فهو حيض وإلا فاستحاضة، ثم لهم وجهان: أحدهما: أن تميز الألوان في حق غير المعتادة، والثاني: أن تعتبر في حق المعتادة أيضاً. وعندنا لا اعتبار للألوان؛ ولما روي عن عائشة رضي الله عنها: «حتى ترين النضة البيضاء»، ولهم ما في أبي داود: «فإنه دم أسود يعرف» وقال الطحاوي في مشكل الآثار: إنه مدرج من الراوي، وأشار النسائي إلى إعلانه في الموضعين في الحيض، ونقل المازيني إعلانه عن أبي حاتم، وفي مسألة الباب أحاديث في بعضها عدة الأيام والليالي التي كانت تحيض، وهذا محمول على المعتادة، والحديث الذي فيه «إقبال الدم وإدبره» حمته على المعتادة كما يدل ما في الطحاوي ص (٦١)، وحمله الشافعي على المميز، والحديث الذي فيه «أيام أقرانها» الأقرب حملة على المعتادة. ويمكن أن يحمله الشافعي على المميز، ثم في المسألة ثلاثة أحاديث: حديث حمدة بنت جحش، وحديث أسماء، وحديث فاطمة بنت فيس، ومدار المسائل الفقهية على الثلاثة.

قوله: (فاطمة بنت أبي حبيش) اسم أبي حبيش فيس، وفاطمة هذه غير فاطمة التي شكت إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من نفقة زوجها رواية حديث الدجال.

قوله: (ولا أظهر) أي لا أظهر حساً، وليس غرضها في الطهارة الشرعية، وغرضها سؤال مسألة المذمورة.

قوله: (أدع الصلاة) أي إني دات دم، وإن لم يكن ذلك حيضاً، وحلها حديث الباب على المعتادة.

قوله: (فاغسلي عنك الدم) هذا الغسل ليس هو الغسل الواجب، وفي الروايات الأخر «فاغسلي عنك الدم واغتسلي» وفي الطحاوي ص (٦١) ما يدل على الغسل الواجب.

قوله: (توضئي) قال مالك بن أنس: إن العذر المبطل فيه غير ناقض للوضوء، ولغبط «توضئي» في حديث الباب محمول على الاستحباب عنده، وحمله الثلاثة على الوجوب، وتصدى بعض الموالث لإسقاط لفظ توضئي، ولعل مسألاً أيضاً مؤد في كما يدل قوله، وفي حديث

«تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِضُّ فِيهَا، ثُمَّ تَتَمَسَّلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي».

١٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ: نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَقَرَّرَ بِهِ شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الثَّغَفَانِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقُلْتُ: عَدِيٌّ بْنُ قَابِطٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، جَدُّ عَدِيٍّ مَا اسْمُهُ؟ فَلَمْ يَعْرِفْ مُحَمَّدٌ اسْمَهُ. وَذَكَرْتُ لِمُحَمَّدٍ قَوْلَ يَحْيَى بْنِ صَبِيحٍ: أَنَّ اسْمَهُ «دِينَارٌ» فَلَمْ يَنْبَأَ بِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِنْ اغْتَسَلْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ هُوَ أَخُوَطُ لَهَا، وَإِنْ تَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأُهَا، وَإِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَسَلٍ أَجْزَأُهَا.

٩٥ بَابُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ

١٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَمَدِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمِّهِ صِرَافٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أُمِّهِ حَمَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: «كَثُرْتُ اسْتِحَاضَ خَيْضَةٍ كَثِيرَةٍ شَدِيدَةٍ. فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَشْفِيَهُ وَأَخْبَرْتُهُ فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي رَيْثَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اسْتَحَاضْتُ خَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا، فَقَدْ مَنَعْتَنِي الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ؟ قَالَ: أَتَمَتِ لَكَ الْكَرْشَفُ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَتَلْجَمِي. قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَاتَّخِذِي نَوْبًا قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا أَتَّجُّ نَجًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَأَمُرُكَ بِأَمْرَيْنِ: أَلَيْهُمَا ضَمَمْتَ أَجْزَأُ عَثَبٍ، فَإِنْ قَوَيْتِ" عَلَيْهِمَا قَانَبَ أَعْلَمُ. فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحِضُّ بِسِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ

(١) قوله: «فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَيْهِمَا أَى عَلَى الْأَمْرَيْنِ فَأَنْتِ أَعْلَمُ أَى بِمَا تَحْتَارِيهِ مِنْهُمَا فَاتَّخِذِي أَلَيْهُمَا سِتَّةَ يَوْمٍ: هِيَ رَكْعَةٌ أَوْ دَفْعَةٌ وَضَرْبَةٌ، وَالرَّكْعَةُ ضَرْبُ الْأَرْضِ بِالرَّجْلِ فِي حَالِ الْعَدُوِّ وَغَيْرِهَا، أَوَادٌ بِهَ الْإِصْرَارُ وَالْإِقْسَادُ، وَأَضَافَهَا إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ وَجَدَ بِذَلِكَ ضَرْبًا إِلَى التَّسْيِسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا وَقَدْ طَهَّرَهَا وَصَلَّاهَا وَصِيَّامَهَا حَتَّى أَنْسَاهَا ذَلِكَ، قَوْلُهُ: فَتَحِضُّ أَى الرَّمَى أَحْكَامَ الْحَيْضِ وَعَدَى نَفْسَكَ حَافِظًا، قَوْلُهُ: سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ لَيْسَ لِلشَّكِّ وَلَا لِلتَّحْيِيرِ بَلْ الْمُرَادُ اعْتَبَرِي مَا وَافَقَكَ مِنْ عَادَاتِ النِّسَاءِ، كَذَلِكَ اخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَوْحِيهِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ دَهَبَ إِلَى أَنَّهُ سِتَّةٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ ذَكَرَ أَحَدَ الْعَدِيدِينَ اعْتِبَارًا بِالْغَايِبِ مِنْ حَالِ نِسَاءِ قَوْمِهَا، وَقَالَ التَّوْرِبَشِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَحْمَرَتْ بِعَادَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَصْبِيَهَا مَا أَصَابَهَا، وَقِيلَ: أَمْرُ نِسَاءِ الْأَمْرِ عَلَى مَا تَبَيَّنَ هَذَا مِنْ أَحَدِ الْعَدِيدِينَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرُّكِ. وَقَوْلُهُ: فِي عَمِّهِ اللَّهُ أَى فِيمَا عَلَّمَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِكَ وَمَنْ قَالَ: إِنَّ «أَوَّ» لِلشَّكِّ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: مَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا قَالِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَوْلُهُ: حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ طَهَرْتَ وَاسْتَقَاتِ أَى بِالْغَيْثِ فِي الشَّقِيَّةِ أَى مَضَتْ الْأَيَّامُ الْمَذْكُورَةُ وَصَرَفَتْ طَاهِرَةً فِي حُكْمِ الشَّرْعِ، قَوْلُهُ: وَصَلَّى بِالْوَضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَهَذَا أَوَّلُ الْأَمْرَيْنِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا وَهُوَ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَتُصَلِّيَ فِي ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ، وَثَنِي الْأَمْرَيْنِ أَنْ تَغْتَسِلَ فِيهِمَا إِمَّا عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرَادَى وَإِمَّا بِجَمْعٍ بَيْنَ صَلَاتَيْ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَصَلَاتَيْ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَمَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ أَعْنَى الْإِعْتِسَالَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ أَشَقُّ وَأَصْعَبُ، فَنَزَلَ ﷺ إِلَى الثَّانِي أَعْنَى الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَقَالَ: وَإِنْ قَوَيْتِ... الخ فَإِنْ قَسَتْ: لَا يَسْمَعُ الْخَفِيَّةَ هَذَا التَّأْوِيلَ إِذْ عَلَيْهِمْ خُرُوجُ الْوَقْتِ تَقْضُ وَصُوءُ الْمَعْدُورِ، فَلَمَّا لَعَلَّهُ لَا يَنْقُضُ الْغَسْلُ فِي حَقِّ هَذِهِ الْمُسْتَحَاضَةِ بِحُكْمِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَلِيزُ مِثْلُ هَذَا عَلَى الشَّافِعِيَةِ أَيْضًا، فَإِنَّهُمْ يَرْجِعُونَ الْوَضُوءَ عَلَى الْمَعْدُورِ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَلَا يَدُّ مِنَ الْأَعْيَاضِ، كَذَا فِي: (اللمعات) قَالَ عَلَى الْقُرْطُبِيِّ: هَذَا عِنْدَنَا مَنْسُوخٌ، أَوْ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ فِي الصُّورَتَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعَالِجَةِ لِإِزَالَةِ قُوَّةِ الدَّمِ.

حماد بن فضال تركاه مسلم ص (١٥١)، ونحوه في الحفاظ وحاصله إنبات ذلك اللفظ، ورواه ابن سيد الناس اليعمرى عن طريق أبي حنيفة، فقال: إنه مروي عن إمام من الأئمة فيكون صحيحاً. وأخرجه الطحاوي ص (٦١)، عن أبي حنيفة وأخرج له الشافعي.

باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد

قال الطحاوي: إن الغسل للعلاج، ورغم الأكثرين أنه علاج طبي، والحال: أن المراد من العلاج الحيلة، وقال الطحاوي: إن حديث الباب في المنجيرة، وذكر لها مسائل يتعذر إدراكها، ويمكن حملها على العنادة ونحوها على هذا فإنه سهل.

قوله: (واتخذني نوباً) أي نوباً يكون مهيأ للصلاة.

قوله: (أمرين) عامة المختصين على أن الأمر الأول: الوضوء لكل صلاة، وهو في كتاب الأم، والأمر الثاني: ثلاث غسلات لحسن صلوات، وأشار أبو داود ص (٤١) إلى أن الأمر الأول: الغسل لكل صلاة، والآخر: الغسل ثلاث مرار لحسن صلوات، وقال: إن خمس غسلات ثابتة في بعض الطرق، أي في قصة حممة بنت جحش، وأما الغسل خمس مرار في أحاديث غير بنت جحش فثبت بلا ريب، وروى الرمذي بحسب أحمد حديث الباب، وروى أبو داود التردد عنه، والفصل تسميته.

قوله: (سنة أيام أو لخ) عندي لفظة (أو) متنوعة منه عية الصلاة والسلام. وقيل: إنه شك الزوي.

سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، فَإِذَا زَايَتْ أُنْتُ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَقْبَابَ فَضْلِي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءَ وَكَمَا يَطْهَرْنَ، لِمَقَابَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهَرَهُنَّ، فَإِنَّ قَوِيَّتَ عَلَى أَنْ تُؤَخَّرِي الظُّهْرَ وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتَصَلِينَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخَّرِينَ الْمَغْرِبَ، وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ قَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِينَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، وَصُومِي إِنْ قَوِيَّتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهُوَ أَجْعَبُ الْأَمْرِينِ إِلَيَّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرُّقِّيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَشَرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ إِيزَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عِمْرَانَ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ: «عَمْرُو بْنُ طَلْحَةَ» وَالصَّحِيحُ «عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ».

وَسَأَلْتُ مُعَمَّداً عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ حَيْضَهَا بِاقْتِبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ، فَاقْبَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ، وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصُّفْرِ - : فَالْحُكْمُ فِيهَا عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ: فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي. وَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ وَلَمْ تَعْرِفِ الْحَيْضَ بِاقْتِبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ: فَالْحُكْمُ لَهَا عَلَى حَدِيثِ حُمَيْدَةَ بِنْتِ جَحْشٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ فِي أَوَّلِ مَا زَايَتْ فَذَاكَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ خُمُسَةِ عَشْرٍ يَوْماً فَإِذَا طَهَّرَتْ فِي خُمُسَةِ عَشْرٍ يَوْماً أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ: فَإِنَّهَا أَيَّامٌ حَيْضٍ، فَإِذَا زَايَتْ الدَّمُّ أَكْثَرَ مِنْ خُمُسَةِ عَشْرٍ يَوْماً: فَإِنَّهَا تُقْضِي صَلَاةً^(١) أَرْبَعَةَ عَشْرَ يَوْماً، ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ أَقَلَّ مَا تَحِيضُ النِّسَاءَ، وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ: فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ.

(١) قوله: «فإنها تقضى صلاة أربعة عشر يوماً»، وذلك لأن أقل مدة الحيض عنده يوم وليلة وأكثرها خمسة عشر يوماً فكله حيض، ومن زاد على خمسة عشر فالزائد دم الاستحاضة البتة، ووقع به الشك في خمسة عشر أيضاً لاحتمال أن يكون انقطاع الحيض بعد يوم وليلة من أول ما زادت أو بعد يومين أو ثلاث إلى خمسة عشر، فسبى الأمر على اليقين وطرح الشك - والله تعالى أعلم بالصواب -.

قوله: (لمقابات حيضهن) (ج) هذا ظاهر الدلالة على أنها كانت معادة، وهما يرد عليهما إشكال، وهو أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمرها بالوضوء، لأناً في صورة الصلوات بعمل واحد والحال أن خروج الوقت ناقض لوضوء المعلوم، فقبل: إنه مسكوت عنه وليس ههنا نفيه، فلعلمه يكون أمرها، ويقول: إن الزيادة في الحديث القولي بعينه، والجواب عندي موقوف على ذكر مقدمة وهي: أن مثل الثاني بعد في الزوال مشترك بين الظهر والعصر، والمثل الأول وقت مختص بالظهر، وبعد المثل الثاني مختص بالعصر، أو يعبر بأن المثل الأول وقت الاختيار، والمثل الثاني وقت الضرورة للظهر. وفي عمدة القاري، عن الشافعي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: إذا بلغ الظل أقل من فائتين يخرج وقت الظهر، ولا يدخل وقت العصر حتى يصبو مثلين، صححه الكرخي، وقال ابن عابدين: إن رواية المثليين ظاهر الرواية، ورواية المثل شاذة، والحال أن في البدائع نصريح بأن آخر وقت الظهر ليس بمذكور في ظاهر الرواية. أقول: قد وجدت إجماعين والمبسوط والزيادات حالية من آخر وقت الظهر، نعم ذكر السرخسي في مبسوطه المثل والمثلين، فإذا مهدنا هذا فيقال: إنها تغتسل في مثل الثاني، وتصلي الظهر ثم العصر في المثل الثاني، فلم يحقق خروج الوقت فإن الوقت المختص ووقت الاختيار للظهر خرج قبل المثل الثاني، وكذلك نقول في العشاء الأولى والأخرة، ولا يكون الوضوء إلا واحداً. وفي الوقاية خروج أبي حنيفة إلى الشافعي الأحمر عن الأبيض، ورد عليه ابن الهمام وصاحب البحر. أقول: لم يرجع أبو حنيفة إلا أن وقت الاختيار للمغرب إلى الشفق الأحمر، ووقت الضرورة إلى الشفق الأبيض، فتغتسل في الشفق الأبيض. وفي الأشباه والنظائر: يجوز للمسافر تأخير المغرب، وأقول: يجوز تأخيرها للمعذور بالطريق الأول.

قوله: (قال الشافعي رحمه الله) هذا المذكور حكم المبتدئة، وهكذا مذكور في كتب الشوافع وأخطأ بعض المحققين في نقل مذهب الشافعي. قال العلماء: إن أقل مدة الحيض وأكثرها ليس فيه المروغ لأحد من المذاهب، ولنا أثر أنس، وللشافع أثر عطاء بن أبي رباح، ويمكن لنا التمسك في أقل الحيض بما رواه الزمزمي في المحدث الثاني ص (٨٦) عن أبي هريرة: «تمسكت أحدًا من الثلاث أو الأربع الح»، وللمصنف فيه مجال التأويل، واستنبط أبو بكر الرازي تلميذ الكرخي: أن الأيام جمع قلة فيؤخذ أقله، والليالي جمع الكثرة فيؤخذ أقلها، فيكون ثلثة أيام، وعشرة أيام أقول: إن هذا فيما له جمع قلة وجمع كثرة، ولعلنا اليوم ليس له جمع كثرة، ونلفظ الليل ليس له جمع قلة، وأيضاً دخول اللام يخرج الجمع من الجمعة.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ: وَيَبِيءُ بِأَخْذِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَزَوْجِي عَنْهُ خِلَافٌ هَذَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَئَاحٍ: أَهْلُ الْخِصِّ يَوْمَ وَلِيلَةٍ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي غُبَيْدٍ.

٩٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

١٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «اسْتَنْقِثَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ إِنِّي أَشْتَاخُصُ فَلَا أَطْهَرُ، أَقَادِعُ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي. فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ اللَّيْثُ: لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلَتْهُ هِيَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَزَوْجِي هَذَا الْخَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «اسْتَنْقِثَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ». وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. وَزَوْجِي الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ.

٩٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

١٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مُعَاذَةَ: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ أَحْزُورِيَّةٌ^(١) أَنْتِ؟! قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَائِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

٩٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ.

١٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَيْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا تُعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ مُوسَى

(١) قوله: «أحزورية» - بفتح حاء وضم راء أولي - أي خارجة فإنهم يوجبون قضاء صلاة الخيض، وهم طائفة من الخوارج نسبوا إلى حرورية، بالكسر والقصر - وهو موضع قريب من الكوفة كان أول مجتمعهم وتحكيم فيه، وهم أحد الخوارج الذين قاتلهم علي رضي الله تعالى عنه، وكان عندهم تشدد في أمر الخيض شبهتها بهم، كذا في: «المجموع».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

قال الشوكاني: إن الغسل عند كل صلاة تكليف لا يطاق ليس له أصل من الشريعة، فإن التحير والتوقف يسر في الشريعة، أقول: إن الحفاظ أثبت الغسل عند كل صلاة، وكذلك في أبي داود ص (٤٦)، وفي ابتداء النصارى: سألت امرأة ابن عباس بكوفة وكانت متحيرة، وكانت سألت قبل علياً فأمرها بالغسل عند كل صلاة، فقال ابن عباس: اللهم لا أعلم إلا ما قال علي، فقيل لابن عباس: إنه مشقة لها، فقال: لو شاء الله تعالى لا يلاها في أشد منه.

وقد ثبت توقفه عليه السلام في قصة لعان هلال بن أمية، وفي بعض الصور يجب الغسل عند كل صلاة للمتحيرة عندنا وعند الشوافع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ

اجمع أهل السنة والجماعة على قضاء الصوم لها لا الصلاة، وأوجب الخوارج قضاء الصلاة أيضاً، ثم تكلم العلماء في حكمة عدم قضاء الصلاة لا الصوم، فقيل: لما هيئت حواء على الأرض حاضت فسألت آدم وسأل آدم الله تعالى فعفا الله عن الصلاة، ثم قاس آدم الصوم على الصلاة فعاتب الله تعالى، وأمر بالظضاء عتياً، والله أعلم هذه القصة ثابتة ثم لا. وأقول: يمكن أن يقال: إن الطهارة شرط الصلاة لا الصوم، نعم عدم الطهارة مانعة من الصوم، وأيضاً في قضاء الصنوات مشقة لا في قضاء الصوم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ

هذا مذهب الجمهور، وقال البخاري: يجوز قراءة القرآن وبوب عليه ولم يأت بالنص. ثم عندنا تفصيل في الخزيات، قال الطحاوي: يجوز

بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لَا يَفْرَأُ الْجَنْبُ وَلَا الْخَائِضُ».

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، مِثْلُ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: لَا تَفْرَأُ الْخَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا إِلَّا طَرَفَ الْآيَةِ وَالْخَرَفَ وَتَحَوُّ ذَلِكَ، وَرَخَّصُوا لِلْجَنْبِ وَالْخَائِضِ فِي التَّشْيِيعِ وَالتَّهْلِيلِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِذَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْجَبَّارِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاجِيرَ كَأَنَّهُ ضَعْفٌ وَزَائِدَةٌ عَنْهُمْ فِيمَا يَفْرُدُ بِهِ. وَقَالَ: إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةِ، وَلِيَقِينَهُ أَحَادِيثُ مَنَاجِيرَ عَنِ الْكُفَّاتِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ بِذَلِكَ».

٩٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْخَائِضِ

١٣٢- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَثُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حِضَّتْ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَرُدَّ^(١)، ثُمَّ يَبَاشِرُنِي»^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَمِمْوَنَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٠٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوََاكَلَةِ الْجَنْبِ وَالْخَائِضِ وَسُورِهَا

١٣٣- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْغُسَّيْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مُوََاكَلَةِ الْخَائِضِ؟ فَقَالَ: «وَإِكْلَاهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ خَسَنٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: «أترد» هكذا وقع في الأصول بالإدغام، وقال الشيخ ابن حجر في «الفتح»: كذا في روايتنا بتشديد التاء المثناة بعد الضمة، وأصله أترد ساكنة بعد الهززة مقترحة ثم المثناة بوزن افتعل، وأنكر أكثر النحاة الإدغام، قال أبو موسى: هو تحريف وتصحيف من بعض الرواة، كذا نقله السيد، قال في «المفضل»: قول من قال: فأتزر خطأ، وقال الكرماني في قول عائشة رضي الله تعالى عنها: وهي من فصحاء العرب المحبة فالمحطى مخطئ.

(٢) قوله: «ثم يباشرن» استدلل أبو حنيفة ومالك والشافعي بهذا الحديث، وقالوا: يحرم ملازمة الخائض من السرة إلى الركبة، وعند أبي يوسف ومحمد وفي وجه أصحاب الشافعي: أنه يحرم المجامعة فحسب دليلهم قوله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» كذا نقله الطيبي، ولعل قوله ﷺ لبيان الرخصة وفعله عزمة فعلياً للأمة لأنه أحوط، فإن من يرنح حول الحصى يوشك أن يقع فيه، ويؤيده ما ورد عن معاذ بن جبل قال: «فت: يا رسول الله! ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: ما فوق الإزار، والبعثت عن ذلك أفضلي» رواه أبو داود وغيره.

قراءة أقل من الآية: ويحسب الكرخي من الأقل منها والأكثر، والاحتياط فيما قال الكرخي، ولعل الطحاوي بين علي بن أبي المعجر من القرآن الآية ولو قصيرة، وإذا قل منها لعله خرج من القرآنية، وعندي أن الآية معصرة ولو قصيرة وهذا يديهي عندي أشد البهاكة، وقيل: لم يدرك إعجاز القرآن إلا الأعرجان وهو عبد القاهر والزمخشري. وأخذت هذا مما قال أبو حنيفة رحمه الله: إن فرض القرآنية الآية ولو قصيرة، ثم إن القراءة على نية الدعاء والثناء جائزة، ثم قيل: الشرط كون تلك الآية مشتملة على مضمون الدعاء والثناء، وقيل: لا بشرط.

قوله: (من بقية) إن بقية مدلس، والبحاري صحح روايته في مواقيت الصلاة، ذكره في التلخيص فإذا صرح بالسماع تقبل روايته، قيل: أحاديث بقية ليست ببقية فكيف منها على ثقة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْخَائِضِ

منهجه أي حنيفة والشافعي عدم جواز الاستمتاع من السرة إلى الركبة، ومنهجه أحمد ومحمد أنه ينبغي موضع الدم، وحديث الباب للجمهور، ويجوز فما حمله على الاستحباب. ولهما ما في مسلم: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» وقيل: إن الرجحان لمذهبهما، وللجمهور عند أبي داود بسند حسن: سأل رجل رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما لي من زوجتي إذا كانت حائضاً؟ قال: (لك فوق الإزار)، وقيل: إن النهي عن استمتاع ما تحت الإزار مفهوم الحديث لا منطوقه، وقال الشيخ ابن الهمام: إنه وقع في جواب من سأل عن كل ما يحل له من زوجته، فيكون المعنى: لا يحل لك إلا ما فوق الإزار، أي لا يحل ما تحت الإزار فيكون منطوقاً، ونقول: إن ما في مسلم كناية عن

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَمْ يَرَوْا بِمَوَاطِنِ الْخَائِضِ بَأْسًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي فَضْلِ وَضُوءِهَا: فَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ فَضْلَ طَهْوِهَا.

١٠١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ

١٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ قَائِبِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «قَالَ

لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَلَّيْنِي» الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ. قَالَتْ: قُلْتُ: إِنِّي خَائِضٌ، قَالَ: «إِنْ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ بِأَنْ لَا بَأْسَ أَنْ تَتَنَاوَلَ الْخَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

١٠٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ الْخَائِضِ

١٣٥- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبُهْرُ بْنُ أَسَدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ

حَكِيمِ الْأَنْزَلَمِيِّ عَنْ أَبِي تَيْمَةَ الْهَجَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى^(٢) خَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا

(١) قوله: «تَوَلَّيْنِي الْحُمْرَةَ» - بالضم - سجادة صغيرة تؤخذ من صعف النخل. (الطبي)

(٢) قوله: «إِنْ حَيْضَتِكَ» - بكسر الحاء - وهي الحالة التي يكون عليها الخائض من الحيض والتحيب، وقد روى - بالفتح - وهي المدة من

الحيض، وقوله: «لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» يعني أن يَدِكَ لَيْسَتْ بِسَجْدَةٍ لِأَنَّهَا لَا حَيْضَ فِيهَا، كَذَا قَالَهُ عَلِيٌّ فِي «الْمَرْقَاةِ».

(٣) قوله: «مَنْ أَتَى خَائِضًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ كَاهِنًا» كانت خائضًا أو غيرها أو كاهنًا، قال في «المجموع»: التكاهن من يتعامل

الخبر عن كوائن ما يستقبل، ويدعى معرفة الأسرار، وحديث «مَنْ أَتَى كَاهِنًا» يشمل الكاهن والعراف والمنجم - انتهى -.

قال الشيخ عبد الحق: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْإِيْتَانِ بِاسْتِحْلَالٍ وَتَصْدِيقٍ، فَالْكَفَرُ شَمُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنْ كَانَ بِدُونِهَا فَهُوَ عَلَى كَفَرَانِ النِّسْبَةِ،

وَفِيهِ تَغْلِيطٌ وَتَشْدِيدٌ لَا يَكْفِي - انتهى - وكذا قاله الطبي وعلي القاري.

وفي «الدر المختار»: ووطئها يكفر مستحل كما حرم به غير واحد، وكذا مستحل وطء الذمير عند الجمهور. (المنجي)

وقيل: لَا يَكْفُرُ فِي الْمَسَائِلَيْنِ وَهُوَ الصَّحِيحُ (الخلاصة). وعنه المحمول لأنه حرام للغير، ولما يجيء في المرد أنه لَا يَفْقَهُ بِتَكْفِيرِ مُسْلِمٍ كَانَ فِي كَفَرِهِ

عَلَاةً وَلَوْ رَوَاةً ضَعِيفَةً - انتهى كلام الدر فعلى هذا حملة على التغليب كما ذكره المؤلف أولى من القول بالتكفير - والله تعالى بالصواب -.

نهي ما تحت الإزار.

(ق) ربما يوافق محمد بن الحسن مالك بن أنس فإنه تسميته، وأقام عنده ثلاثة سنين، وسمع محمد خمسمائة حديث من مالك وهذا من

خصوصية محمد، وكان مالك لَا يَحْدُثُ مِنْ لَفْظِهِ بَلْ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ

الاعتبار عندنا للرجلين لا للرأس واليدين، فيجوز لها إدخال اليدين أو الرأس لا الرجلين، وكذلك في صيد الحرم لو كان رجلاه في داخل

الحرم ورأسه خارجه فصاده فعليه الجزاء، ولو كان عكسه فلا جزاء.

قوله: (الحُمْرَةُ) أكثر علماء اللغة على أن الحُمْرَةُ ما يسر الوجه، فإذا نتمسك البروافض بهذا عني عملهم الفاسد، وتعرض العلماء

لتوجيه، أقول: إِنْ مَرَادُ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ أَنَّ الْغُرْضَ مِنَ الْحُمْرَةِ سِرُّ الْوَجْهِ وَحِفَافَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الْفَأْرَةَ أَلْقَتْ الْفَتِيلَةَ عَلَى

حِمْرَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاحْزَقَتْ وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَجْسُ عَلَيْهِ».

(ف) من احتلم في المسجد فلنا فيها قولان: قيل يخرج بعد التيمم، وقيل لا حاجة إلى التيمم، والراجح الثاني، فإنه عليه الصلاة والسلام

خرج من المسجد بدون التيمم حين أقيمت فتذكر أنه جنب، وأما قول أنه لعنه عليه السلام تيمم فادعاء بعيد، ونقائيل بالأول أن يحمله على

خصوصيته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه قد ثبت في الحديث النهي عن أن يطرق أحد المسجد جنباً إلا له - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولعلي

رضي الله عنه، وهذا كله في الخروج، وأما الدخول فلا تيمم فلا يجوز عندنا قولاً واحداً، ويجوز عند الشافعي الاحتياز دخولاً وخروجاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ الْخَائِضِ

يحرم الوطني إجماعاً، وعمر المصنف بالكراهة، ومثل هذا التعبير يوجد في عبارات تسلف.

قوله: (أَوْ دُبُرِهَا) نسب إلى ابن عمر أنه يجوز أن يأتي الرجل دبر زوجته. أقول: إِنْ هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ غُلَطٌ، وَمِثْلُ هَذِهِ تَدْعُ الْبِلَادَ بِالْأَقْبَعِ،

وَالْبَحَارِي حِينَ رَوَى (يَأْتِيهَا فِي آه) لَمْ يَذْكُرْ مَدْعُولَ كَلِمَةِ (فِي) وَكَيْفَ وَاحْتَالَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي مَعْنَى الْآثَارِ إِنْكَارَهُ صَرَاحاً أَشَدَّ

فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: لَا تَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ الْأَنْزَمِ عَنْ أَبِي ثَمِيمَةَ الْهَجَنِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّمْلِيطِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارِهِ». قُلُوْ كَانَ إِتْيَانُ الْحَائِضِ كُفْرًا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ. وَضَمَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَأَبُو ثَمِيمَةَ الْهَجَنِيُّ اسْمُهُ «طَرِيفُ بْنُ مَجَالِدٍ».

١٠٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ

١٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ خُصَيْبٍ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الرَّجُلِ يَنْقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارِهِ».

١٣٧- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ خَزِيمَةَ حَدَّثَنَا الْقُضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الشُّكْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فِدِينَارًا، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَضْفَرًا فَنِصْفُ دِينَارِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْكَفَّارَةِ فِي إِتْيَانِ الْحَائِضِ قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَنْتَقِفِرُ رَبُّهُ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَى مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ بَعْضِ الثَّابِتِينَ، مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ^(١).

١٠٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْخَيْضِ مِنَ الثُّوبِ

١٣٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنِّرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثُّوبِ يَصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الْخَيْضَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَتَّى» ثُمَّ افْرُصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رَشِيهِ» وَصَلَّى فِيهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَسْمَاءَ فِي غَسْلِ الدَّمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «حتى» الحث الحث وحتيه أى حكيه والقرص الدلك بأصراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى ذهب أثره وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بمسح اليد.

(٢) قوله: «ثم رشيه» أى صبى عليه الماء.

التصريح؟ وأما ما يروى عنه الموهوم فلكل النسبة فمراده أن يوخ في القبل من جانب الدر، ويبغي الاحتياط في مثل هذه النسبة. قوله: (أو كاهنهم) قال ابن خلدون في مقدمته: إن الكهانة كشبية وطبيعة، وليعلم أن بعض حكايات الكهانة يكون صادقاً، لكن لا ضابط لها فلذا لم يعتبرها الشريعة المفروء.

قوله: (فقد كفر) أي فعل فعل الكافرين، وسيأتي تفصيل ما في البخاري على طريق المحدثين.

(ف) المشهور أن المتأول ليس بكافر، أقول: إن المتأول في ضروريات الدين كافر كما صرح به في آخر الحياي على شرح العقائد، وصرح به الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد المالكي الشافعي أيضاً، وليعلم أن الجهل في ضروريات الدين ليس بمعتبر، وكذلك في الاعتقادات، فالصلاة فرض وأخصيل عنهما واعتقاد فرضينها أيضاً فرض، والجهل عنها وكذلك الجحود كفر، والمساوك سنة وكذلك تحصيل عنه، وأما الاعتقاد بسنيته ففرض والجحود كفر، والجهل ليس بموجب الإثم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ

الحديث الأول منقطع، والحديث الثاني لم نجسه أحد من المحدثين وفي سنده عبد الكريم بن أبي المحارق ضعيف. وأما النسأة فالكفارة مستحبة كما في الدر المختار والفتاوى الهندية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْخَيْضِ مِنَ الثُّوبِ

قوله: (امرأة) قيل: هذه المرأة أسماء بنت أبي بكر، وقيل: امرأة أخرى.

مذهبنا: أن الصلاة في الثوب الذي أصابه الخيض أو غيره من النجس إن كان أقل من الدرهم فمكروهة تنزيهاً، وإن كان قدر درهم فمكروهة ترفعاً، وإن كان أكثر منه فمفسدة.

[١] هناك عبارة منقطة ذكرها بشار ونصها: "وهو قول عامة علماء الأمصار".

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الدَّمِ يَكُونُ عَلَى الثَّوْبِ فَيُصَلِّي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ. فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ إِذَا كَانَ الدَّمُ بِمِقْدَارِ الدَّرْهِمِ فَلَمْ يَغْسِلْهُ وَصَلَّى فِيهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الدَّمُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَلَمْ يُوْجِبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ. وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ.

١٠٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَمَكُّثِ النِّسَاءِ^(١)

١٣٩- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُثَنَّى الْأَزْدِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَتِ النِّسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَكُنَّا^(٢) نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلْفِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مُثَنَّى الْأَزْدِيِّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَاسْمُ أَبِي سَهْلٍ كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ثِقَةٌ، وَأَبُو سَهْلٍ ثِقَةٌ. وَلَمْ يَنْفِرْ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ: فَإِنْ أَكْثَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْقُمَّهَاءِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ. وَيُزَوِّي عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَمْسِينَ يَوْمًا إِذَا لَمْ تَطْهَر. وَيُزَوِّي عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ وَالشَّعْبِيِّ: سِتِينَ يَوْمًا.

١٠٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

١٤٠- حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ هَارِثٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ^(٣) عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي وَافِعٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ هَذَا عَنْ سُفْيَانَ فَقَالَ: عَنْ أَبِي عُزُوزَةَ عَنْ أَبِي الْعَطَّابِ

(١) قوله: «النِّسَاءُ» - يضم النون وفتح الفاء مع المد - مفرد المرأة الحديث الولادة، وجمعه نِساء. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «وَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ» هو نيت أصفر من الكلف، قال صاحب «المصباح»: الكلف لون بين سواد وحمرة وكدورة تعلق الوجه، ومنه كنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف - انتهى -.

قال صاحب «القاموس»: وهو نبات كالسمسم ليس إلا باليمن برزخ، فيبقى عشرين سنة، نافع للكلف طلاءً - انتهى -.

(٣) قوله: «لَا كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ» أي بجماعهن، فإن قيل: أقل القسم ليلة بكل امرأة، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة؟ فالجواب أن وجوب القسم عليه مختلف فيه، قال أبو سعيد: لم يكن واجباً عليه، بل كان يقسم بالنسوة تزويجاً وتكرماً، والأكثر على وجوبه، وكان طوافه ﷺ برضاهن، وأما الطواف بغسل واحد، فيحتمل أنه ﷺ توضأ فيما بينه أو تركه لبيان الجواز. (على القاري)

قوله: (أحمد الخ) مذهب أحمد: أنه إذا علم أنه صلى في الثوب الذي أصابه المني أكثر من الدرهم صحت صلاته، وأما لو علم قبل ابتداء الصلاة فلا تصح الصلاة، فعبارة الترمذي فاصرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَمَكُّثِ النِّسَاءِ؟

اتفق أهل المذاهب الأربعة على أن أكثر مدة النفاس أربعون يوماً.

قوله: (بالورس) قال ابن سينا: إن الورس نبت يجلب من اليمن يشبه الزعفران السحيق. وفي كتبنا: أن نفخ الروح يكون بعد أربعة أشهر ثم يكون الدم غذاء الولد، فإذا وُلِدَ يخرج الدم المحتقن في الرحم، وكان المحتقن لأربعة أشهر وعشراً، فصار أربعين يوماً بحسب العشرة في كل شهر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجُلٍ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

أكثر عادته عليه الصلاة والسلام تكرار الجماع بتوسط الغسل، وأما لفظ في غسل واحد فالأكثر على أن المراد من الغسل هو الغسل في

عَنْ أَنَسٍ. وَأَبُو عُرْوَةَ هُوَ: «مَعْمَرُ بْنُ زَاهِدٍ». وَأَبُو الْخَطَّابِ: «قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ».

١٠٧- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّاً

١٤١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ عَنْ أَبِي الْمُثَوَّكِلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ» يَتَنَهَّمَا وَضُوءًا.

وفي الباب عَنْ عُمَرَ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالُوا: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ. وَأَبُو الْمُثَوَّكِلِ اسْمُهُ «عَلِيٌّ بْنُ دَاوُدَ». وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ اسْمُهُ «سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سَنَانٍ».

١٠٨- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

١٤٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ: أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ، وَكَانَ إِمَامَ الْقَوْمِ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي مُرَيْرَةَ، وَفُتُوبَانَ، وَأَبِي أُمَامَةَ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ. وَزَوَى وَهَيْبٌ وَغَيْرُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَا: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَجِدُ شَيْئًا مِنَ الْغَائِطِ وَالتَّبَوُّلِ. وَقَالَا: إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يَسْقُطْهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يَصْلِيَ وَبِهِ غَائِطٌ، أَوْ بَوْلٌ، مَا لَمْ يَسْقُطْ ذَلِكَ عَنْ الصَّلَاةِ.

١٠٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمُوَطِّئِ

١٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدِ لُعْبِدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَوْبٍ قَالَتْ: قُلْتُ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «إِنِّي امْرَأَةٌ أَطِيلُ ذَيْبِي وَأَمْسِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِيرِ؟ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُطَهِّرُ مَا بَعْدَهُ».

(١) قوله: «فليتوضأ بينهما أي بين الاثنين، قال ابن المثلث: لأن هذا أطيب وأكثر للنشاط والتفرد».

(٢) قوله: «يطهره ما بعده هذا يؤول بأن السؤال إنما صدر فيما جر من الثياب عنى مكان يابس من القدر إذ رمى ينشبت شيء منها، فقال ﷺ: يطهره ما بعده أي إذا انزع عنى ما بعده في الأرض، ذهب ما علق به من الثياب، وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين عند الكل لانعقاد الإجماع على أن الثوب إذا أصابته نجاسة لا يطهر (إلا بالغسل)، كذا قاله على القارى وغيره».

الآخر، ويمكن أن يكون المراد هو الغسل السابق على الجماع. وفي حديث الباب إشكال وهو: أن أقل القسمة يوم وليلة والتسوية في القسمة واجبة، فكيف صاف النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في ثيل؟ وقيل: إنه كان بعد حتم دور وابتداء دور آخر، وقيل: إنه كان برضاء أمهات المؤمنين، وقيل: إن القسمة ليست بواجبة على النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن هذه واقعة حجة المرداع قبل الإحرام، وكان عرضه قضاء حاجتهن، وإن عرهما الراوي بطريق الاستسرار ولفظ العادة.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

قيل: إن الجماعة سنة، وقيل: واجبة، وقيل: فرض كفائية، وقيل: فرض عين، وقيل: شرط صحة الصلاة. ونزكها أعمار عبد الكا، ووجدان فخلاء أيضاً عذر ويجوز إلى رأي من ابتلي به، فإن كان يعلم أنه يصلي بدون أن يجد في نفسه شيئاً ولا يعسد الخشوع فيصلّي، ولا فلا، ثم إن فائته الجماعة، فيطلب الجماعة في مسجد آخر بدون وجوب، ورواية شاذة عن أبي يوسف: أنه لو ابتداء في الصلاة ثم وجد الخلاء فيذهب ويدفعه ثم يأتي ويبني الصلاة. وعن أبي حنيفة: لأن يكون أكله كله صلاة أحب إلي من أن تكون صلاتي كلها أكلاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمُوَطِّئِ

لم يقل أحد بنظارة الرحلين أو الثوب إذا مشى على الأرض اليابسة الصاهرة بعد أن مشى على الرضبة النجسة إلا ما روى ابن شاذلي عن أحمد فقال: الأوسط في مراد الحديث أنه إذا مشى على الأرض اليابسة النجسة ثم مشى على اليابسة نظاهرة يطهر الرجل والثوب، فإن النجاسة اليابسة تسقط بمشي على الأرض اليابسة، ومراد الحديث أنه إذا توضأ فذهب إلى المسجد حافياً بطريق لا نعلم حاله، ولا تشهد

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِهَيْوَدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَهُوَ وَهُمْ [أَيْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ابْنُ يُقَالُ لَهُ «هُوَ»^(١) وَإِنَّمَا هُوَ «عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِهَيْوَدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ». وَهَذَا الصَّحِيحُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَشْعُودٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَتَوَضَّأُ^(٢) مِنَ الْمَوْطِإَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَذِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَيَنْبَسِلَ مَا أَصَابَهُ..

١١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ

١٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ^(٣) بِالتَّيَمُّمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَيْنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عَلِيُّ، وَعَمَّارٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ

(١) قوله: «وَلَا تَتَوَضَّأُ مِنَ الْمَوْطِإَةِ» أَيُّ مَا يُوَطُّ مِنَ الْأَذَى فِي الطَّرِيقِ أَيْ لَا تَعْبُدُ الْوُضُوءَ مِنْهُ لَا أَنْهُمْ لَا يَغْسِلُونَهُ. (مجمع البحار)

التحاسة فيه فهل يجب غسل الرجلين أم لا؟ فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (لا غسل فيه) وفيه أسلوب الحكيم، وهذه المسألة اتفافية، ولا خلاف فيها لأحد، وإلى مثل هذا الشرح أوما الشافعي في «كتاب الأم»، وليراجع ترجمة الموطأ لمشيخ ولي الله رحمه الله. قوله (المكان القذر) أي المستكر طبعاً لا النجس شرعاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ

فيه اختلافات، منها: أنه ضربة عند أحمد، وضربتان عندنا وعند الشافعي رحمه الله. ومنها: أنه إلى الرسغين عند أحمد، وإلى المرفقين عندنا وعند الشافعية. وظاهر موطأ مالك الوجوب إلى المرفقين، وقال شارحوه من الزرقاني وغيره: إنه مستحب إلى المرفقين، واجب إلى الرسغين. وظاهر مدونة مالك أيضاً الوجوب إلى المرفقين. وقال المحدثون: إن الترجيح لمذهب أحمد بن حنبل لأنه أخذ بما هو أصح ما في الباب، ونحسب الأحناف والشوافع بالحسان، وقالوا: إن في حديث عمار المسح إلى الرسغين إشارة إلى المعهود. واعلم أن الصفات الثابتة في الروايات خمسة: أحدها: المسح إلى الرسغين، وثانيها: المسح إلى نصف الساعد، وثالثها: إلى المرفق، والرابع: إلى نصف العضد، وخامسها: المسح إلى الأباط والمساكب. وقال الحفاظ في الفتح: إن أحاديث المسح إلى التصفين ضعاف، وحديث المسح إلى الرسغين أصح ما في الباب، وحديث المسح إلى المرفقين حسن، وحديث المسح إلى الإبط قوي.

أقول: إن لعمار واقعين، أحدهما: واقعة نزول آية التيمم في قصة غزوة بني المصطلق حين فقدت قلاوة عائشة رضي الله عنها، فوفا نزول: فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً [المائدة: ٦] فمن كل أحد من الصحابة ما بدا له من المسح إلى الرسغين والمرفقين والإبطين ونصف الساعد ونصف العضد، فبلغ الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فنزلت صفة التيمم: «فَأَسْبَحُوا بِوُجْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ بِنُتْ» [المائدة: ٦] وإلى هذا أشار الطحاوي ص (٦٦)، وأتى برواية فيها ابن لبيعة، وقال الذهبي: إن رواية العبادة الثلاثة عن ابن لبيعة معتدلة، فإنهم أخذوا قبل حرق كتبه، وأيضاً هذه الرواية لابن لبيعة عن أبي الأسود وكان ابن لبيعة يروي من كتاب عنده، فروايتهم من الكتاب معتبرة.

ثم واقعة ثانية لعمار بن ياسر حين كان عمر وعمار راعيين في السفر فأحسنا فتمعر عمار وصلى، وترك عمر الصلاة، فبلغ الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال لعمار: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَكَذَا» ففي هذا إشارة إلى المعهود المبين صفة قبل، لا حكم المسح إلى الرسغين، ولم يبنه على تعدد الواقعتين إلا الطحاوي، وإليه يشير كلام الشافعي أن رواية عمار المسح إلى المرفقين قبل رواية المسح إلى الرسغين، فإذا ثبت تعدد الواقعتين فنقول: إن واقعة عمر وعمار بعد بيان صفة التيمم، وإشارة إلى المعهود من الصفة، فلا يقال بترجيح رواية الرسغين فإنها أيضاً إشارة إلى المرفقين، وإني تتبعت الكتب فلم أجِدْ تاريخ واقعة عمر وعمار، ولم أجِدْ تعيين سفرهما، ولكنها بعد واقعة نزول صفة التيمم كما تدل القرآن.

ثم استدللنا على المسح إلى المرفقين بما أخرجه الزبيعي عن مسند الزوار والحافظ أيضاً في الدراية تلخيص نصب الراية وحسن إسناده. (فد) لخص الحفاظ نصب الراية للزبيعي ومجاه الدراية، وكتب التاسع أن اسمه أيضاً نصب الراية وهذا خطأ.

الشَّعْبِي، وَغَطَاءٌ، وَمُكْحُولٌ. قَالُوا: التَّيْمُ ضَرْبَةٌ^(١) لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَصْرٍ، وَجَابِرٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَالْحَسَنُ، [قَالُوا:] التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْوَجْهَ عَنْ عَمَّارٍ فِي التَّيْمِ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ» مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ: «تَيَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ وَالْأَبْطَابِ». فَضَمَّافَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ عَمَّارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لِمَا رَوَى عَنْهُ حَدِيثُ الْمَنَاجِبِ وَالْأَبْطَابِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدِيثُ عَمَّارٍ فِي التَّيْمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ عَمَّارٍ «تَيَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَنَاجِبِ وَالْأَبْطَابِ» لَيْسَ بِمُخَالَفٍ لِحَدِيثِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، لِأَنَّ عَمَّاراً لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا» فَلَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: مَا أَقْبَضَ بِهِ عَمَّارٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمِ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ» فَبَيَّ هَذَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

١٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيْمِ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ الْوُضُوءَ: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ»، وَقَالَ فِي التَّيْمِ: «فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ» وَقَالَ: «وَالشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» فَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَّيْنِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ، بَقِيَ التَّيْمُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: «ضربه» اعلم أن الأحاديث وردت في الباب مختلفة متعارضة جاءت في بعضها ضربتين: وفي بعضها ضربة واحدة، وفي بعضها مطلق الضرب، وفي بعضها كفّين، وفي بعضها يدين إلى المرفقين، وفي بعضها يدين مطلقاً، والأخذ بأحاديث ضربتين ومرفقين أخذ بالاحتياط، وعمل بأحاديث الطرفين لاختتمال الضربتين على ضربة، ومسح الذراعين إلى المرفقين على مسح الكفّين دون العكس، وأيضاً التيمم طهارة نافعة، فلو كان عمله أكثر بأن يستوجب إلى المرفقين، وكان للوجه واليدين ضربة على حدة لكان أحسن وأولى، وإلى الاحتياط أقرب وأدنى، لا يقال: إلى الأبواب أقرب إلى الاحتياط؛ لأن حديث الأبواب ليس بصحيح، فإن قلت: التعارض على تقدير أن يكون الأحاديث متساوية في المرتبة، والمحدثون حكموا بأن أحاديث الضربتين والمرفقين غير مذكورة في «الصحيح». قلنا: عدم ذكرها في «الصحيح» محل بحث كما نقلنا من الحاكم والدارقطني على أن عدم صحتها وقوتها في زمن الأئمة الذين استدلوا بها محل منع إذ يحتمل أن تفرق الضعف والوهن فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رروها في «السنن» دون «الصحيح»، ولا يلزم من وجود الضعف في الحديث عند المتأخرين وجوده عند المتقدمين مثلاً رجال الإسناد في زمن أبي حنيفة، وكان واحداً من التابعين يروى عن الصحابي أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم، كانوا اللقاءات من أهل الضبط والإتقان، ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن في تلك الدرجة، فصار الحديث عند علماء الحديث مثل البخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم ضعيفاً، ولا يضر ذلك في الاستدلال به عند أبي حنيفة فتدبر، وهذه نكتة جيدة. (شرح المشكاة الشيخ عبد الحق)

ومستدلتنا الثاني: ما في سنن الدارقطني بسند حسن، وليقة الحفاظ فإن في سنده أبا صالح. أقول: إنه من متابعات البخاري فيكون حسناً. ومستدلتنا الثالث: ما في سنن الدارقطني عن جابر بن عبد الله بسند حسن ورجاله ثقات، وقال: والنصواب أنه موقوف، وأخرجه الزبيعي عن سنن الدارقطني ولم يذكر لفظ: والنصواب أنه موقوف، وكنت متردداً في هذا إلى أن وجدت في تلخيص الحبير: قال الدارقطني: رجلاه ثقات، وكتب في الحاشية: والنصواب أنه موقوف، ونقل الزبيلي ما في حوض الكتاب ولم يذكر ما كان في الحواشي، ولعل الدارقطني أيضاً متردد في الوقف لكنائته في الحواشي. وقال جماعة من المحدثين: إن رواية جابر موقوفة، وقالت جماعة منهم: إنها مرفوعة، ووقفها الطحاوي، وعندني أنها مرفوعة، واختلط على الموقفين لفظ «أناه» فإنهم زعموا أن مرجع الضمير المنسوب هو جابر بن عبد الله، والحال أن المرجع هو النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم - كما قال الحفاظ العميني.

قوله: (سفيان الثوري) هذا مذهب الأحناف، وقلنا يذكر المصنف مذهب العراقيين، فإنه لم يحصل له مذهبهم بالسند.

قوله: (فأمره بالتيمم) هذا الحديث يعني يقيناً، وغيره راوي حديث الباب بالحديث القولي مسددة.

قوله: (قال ابن عباس) هذا قياس ابن عباس، ولنا أيضاً قياس: بأن التيمم أقرب إلى الوضوء من المرفة فالحقناه بالوضوء منه.

١١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا

١٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ غَيْرِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ قَالَ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ. قَالُوا: يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمَصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يَصِيبُ الْأَرْضَ

١٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الرَّحْمَنُ الْمُخَرَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «دَخَلَ أَغْرَابِيُّ الْمَسْجِدَ، وَالتَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ، فَصَلَّى فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا» فَالتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ تَجَبَّرْتَ»^(١) وَابْعَا، فَلَمْ يَلِكْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَشْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَهْرَبُوا» عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذَلُومًا مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا يُعْتَقَمُ مِئْتَرَيْنِ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعْتَرَيْنِ».

١٤٨- قَالَ سَعِيدٌ: قَالَ سَفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ نَحْوُ هَذَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَوَاتِلَةَ بْنِ الْأَسْنَمِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى يُوسُفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) قوله: «تجبرت واسفعا» أي ضيفت ما وسعه الله، وخصصت به نفسك. (الدار)

(٢) قوله: «أهريقوا عليه سجلا» قال ابن المثلث في «شرح المشرك»: استدلل به الشافعي على أن الأرض النجسة تطهر بصب الماء، قلت: يجوز أن يكون الصل لتسكين رغبته في تلك الحالة لا للتطهير، بل التطهير يحصل باليس ليجر زكاة الأرض بيسها. (على)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا

حدثنا أبو سعيد الأشج في: الرد بالذكر على كل حال الاستمرار، وهذا غلط من المراد ذكر الله تعالى في الأحوال المتوارة لا في الأحوال المتشابهة، أي لم يكن متعاضداً، وقيل: إن الذكر ذكر قلبي، أقول: إن اللغة ترد في الذكر القلبي هو الفكر في اللغة. قوله: (ما لم يكن جنباً) هذا دليل الجمهور في خلاف البخاري، والتفصيل يطلب من الفقه. (ق) وضيفة القرآن والحديث شيوي ولا يبين ذكر الجزئيات بشأن القرآن، والكمال في وضع الأبواب لا في ذكر الجزئيات كما هو مقتضى العقل السليم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يَصِيبُ الْأَرْضَ

لأرض تطهر باليس والغسل عدداً، وقال الشوافع: إن في الحديث إلقاء الدلو على ذلك البول، نقول: إنه عمل بأحد طريقتي التطهير. ثم قال الشوافع: إنما تفرق بين الماء الوارد على النجاسة بأنه طاهر، والمورد عليه النجاسة بأنه نجس وليس تفرق عندكم فأي فائدة في إلقاء الدلو؟ ونقول: إنه بطل في ناحية المسجد كما في الروايات فيخرج الماء ويظهر الأرض وأيضاً في المعبي: إن الأرض غير الصلبة إذا نتجت فالتقى عليه الماء طهر فطهرها، وأما باطنها فبعد اليس، وأيضاً في سنن أبي داود: «أن الأرض حفرت» فإله الوانحة الكريمة. قوله: (أعرابي) قيل: إنه ذو الخويصرة، وفي الروايات أن ذا الخويصرة عرض على النبي - صلى الله عليه وسلم - حين نسم المغنمية، وأنه أصل الخوارج، ثم في بعض الروايات: «أن رجلاً سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الساعة؟ فقال: ما أعددت لها؟ قال: حين، قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: أتت مع من أحببت، فهذه منقبة نه فكنت متحيراً في أنه ذكر المحدثون: اسم الرجل الأول أيضاً ذو الخويصرة، واسم الرجل الثاني أيضاً ذو الخويصرة، وحال الأول دل على حسارته، والثاني دل على المناقب حتى أن وجدت في بعض الكتب أن ذا الخويصرة كان: عيمى وعيمى، وصاحب المنقة عيمى، ورأس الخوارج عيمى، هذا والله أعلم، وعلمه نعم.

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٤٩- حَدَّثَنَا هُنَادُ بْنُ الشَّرِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الرَّزَّادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ أَبِي زَيْبَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبَّادٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْفَيْءُ بِمَثَلِ الشَّرَاكِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ^(١) كَانَ كُلُّ شَيْءٍ بِمَثَلِ ظِلِّهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ وَأَقْفَرُ الصَّائِمِ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامَ عَلَى الصَّائِمِ. وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ بِمَثَلِهِ، يُؤَقَّتِ الْعَصْرَ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ بِمَثَلِهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوَقْتِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى

(١) قوله: «حين كان كل شيء مثل ظله» اعلم أن هذا الحديث هو العمدة في هذا الباب، وبه قال الجمهور واختاره الأصحاب، وقال أبو حنيفة: إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر الحديث الإيراد بالظهر إذ شدة الحر في ديارهم في هذا الوقت، أو حديث: «إنما أجلكم في أحسن خلا من الأمم كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس» وإذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالثبت، كما في «البرهان».

أبواب الصلاة

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

ذكر لفظ عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بناء على أن المذكور هنا مرفوع.

قوله: (أمَّنِي جِبْرِيلُ الخ) قيل: إن هذا دال على جواز اقتداء المفترض خلف المتنفل كما هو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد، وأما مذهب أبي حنيفة ومالك بن أنس والرواية المشهورة عن أحمد: عدم جواز اقتداء المفترض خلف المتنفل، وقال أبو بكر بن العربي المالكي: إنه تعالى بحده لما أمر جبرائيل بتعليمه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صار حريصين مكلفاً، وصارت الصلاة عليه واجبة، ونقول أيضاً: إن هذه واقعة حال متقدمة لا عموم لها.

قوله: (فصلى الظهر) قيل: لم يأت جبرائيل عند صلاة الصبح فإنها أولى الصلوات الواجبة في تلك الليلة [ليلة] الإسراء، كما قال محمد بن إسحاق في سيرته: أنه أتى جبرائيل صبيحة ليلة الإسراء، فقيل: إنه عليه الصلاة والسلام نام عند صلاة الصبح فلم يوقظه جبرائيل، وهذا غلط، واختلط الأمر على هذا القائل، ووجه الاختلاط أنه عليه الصلاة والسلام نام عن صلاة صبح ليلة التمريس، وغير بعض الرواة ليلة التمريس ليلة الإسراء، وأقول: إن صلاة الصبح والعصر كان يؤديها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قبل ليلة الإسراء فلا حاجة إلى تعليمها، وقد ذهب بعض العلماء إلى فرضية الفجر والعصر قبل ليلة الإسراء، وكثير من آيات القرآن دالة على هاتين الصلاتين، وفي الصحيحين: «أنه عليه الصلاة والسلام صلى بالنخلة حين ذهب عامداً إلى عكاظ، واستمع له الجن وحجر بالفراة»، واتفق العلماء على أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الفجر والعصر، والاختلاف في فرضيتهما ونفليتهما، فقال بعض العلماء بكونهما فرضين، والأكثرون على أنهما نفلان، وأقول: لما اتحد صفتاهما قبل ليلة الإسراء وبعدها فما وجه الفرق بين النافلة قبلها والفرضية بعدها؟ وعندني لا تردد فيه. وقال عماد الدين ابن كثير: إنه عليه الصلاة والسلام صلى في بيت المقدس حين ذهب إلى السماء وحين رجع، وصلاته ذاهباً كانت تحية المسجد، وصلاته آتياً كانت صلاة الصبح، ووقع في بعض الروايات: يحيى جبرائيل عند صلاة الصبح، أخرجه الدارقطني، وعندني فيه وهم الرازي، واحتفظ عليه واقعة تعليم جبرائيل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وواقعة تعليمه عليه الصلاة والسلام رجلاً في المدينة كما سيأتي في الصفحة اللاحقة، وتعليمه عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل من الصبح.

قوله: (الشفق) ذهب الجمهور إلى أن الشفق هو الأحمر، ومذهب أبي حنيفة: أنه الشفق الأبيض. وقال قائل: إن الشفق في اللغة بمعنى الخمرة، وقال القراء: إن الشفق البياض، وللعلماء هنا كلام، وأقول: إن الشفق رقة الخمرة فيكون أمراً بين البياض والخمرة.

قوله: (كان الفَيْءُ) قال بعض غير المتقليدين: إن استثناء الفَيْء من المثل والمثليين لا أصل له من الشريعة، ويلزمه حواز الظهر بل العصر أيضاً وقت الظهيرة في البلدة التي يكون فيء الروال فيها مثل الرجل أو أكثر منه.

قوله: (لوقت العصر) ظاهر الحديث يخالف الشافعي وعمداً وأبا يوسف ومن وافقهم، فإن ظاهره أداء الظهر حين صار الظل مثلاً فتأولوا فيه، ومذهب: مالك أن المثل الأول وفطر أربع ركعات بعده وقت الظهر.

الصَّبِيحَ جِئْنَا أَشْفَرَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى جِبْرِيلَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ».

وفي الباب عن أبي هريرة، ويزيدة وأبي موسى، وأبي مسعود وأبي سعيد، وجابر، وعمر بن حزم، والبراء، وأنس.

١٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَيْزِ أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ

قوله: (هذا وقت الأنبياء) قبل: إن الصلوات الخمسة من خصائص هذه الأمة. أقول: إن جميع الصلوات من خصائصنا، وإلا فهي متفرقة ثابتة عن الأنبياء السابقين كما يدل ما في معاني الآثار ص (١٠٤)، وهذا حديث معاني الآثار لم أجده إلا في شرح مسند الشافعي لابن حجر الجزري.

قوله: (الوقت بين هذين الوقتين) ظاهره لا يستقيم على مذهب أحد، فقال الشوافع: هو الوقت المستحب، وسباني تطبيقه على مذهبينا، وقيل: إن المراد من الوقتين وقتا أمس مثلاً ما بين الظهر والعصر، ولكنه لا يستقيم كية أيضاً، وأيضاً لا احتياج في هذا إلى يحيى جبرئيل يرمين.

واعلم أن جمهور الأمة إلى أن وقت الظهر إلى مثل، والعصر منه إلى قبيل الاصفرار، وعن أبي حنيفة روايات والمشهورة عنه — وذكرها أرباب المتن: أن وقت الظهر عنده إلى المثلين. وقال صاحب النهاية على اغذية: إنها ظاهر الرواية، وتبعه ابن عابدين. أقول: في البدائع تصريح بأن آخر وقت الظهر ليس بمذكور في ظاهر الرواية، ومرتبة البدائع أعلى وأرفع، وإلى ما وجدت هذا في الجامعين والزهاد والمبسوط، وقد صرح السرخسي في مبسوطه أن محمداً لم يتعرض في مبسوطه لآخر وقت الظهر، ثم تعرض السرخسي وروى الرواتين.

(ف) يطلق لفظ المبسوط على مبسوط محمد، وشروحه لعلها تبلغ عدة شروح، والتميز بالإضافة إلى مصنفه، مثل أن يقال: مبسوط محمد ومبسوط السرخسي، وكذلك حال الجامع الصغير، وله شروح تبلغ خمسين شرحاً.

والرواية الثانية عن أبي حنيفة: أن وقت الظهر إلى المثل، وبعده وقت العصر، وفي عامة كتبنا أنها عن حسن بن زياد عن أبي حنيفة، وفي مبسوط السرخسي أنها عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة.

والرواية الثالثة: أن وقت الظهر إلى المثل، ووقت العصر من المثل الثالث، والمثل الثاني مهمل، وهذه مروية بطريق أسد بن عمرو.

والرواية الرابعة في عمدة القاري، وصححها الكرخي عن أبي حنيفة: أن وقت الظهر إلى أقل قاعدتين، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثلين، وهذه الرواية مثبتة أي مشتملة على زيادة الخبر، بخلاف غيرها فإنها نافية أي غير مشتملة على زيادة الخبر، وهذه الروايات عندي عبارات محتاجة إلى التفصيل، وعصل الكل عندي: أن المثل الأول يختص بالظهر، والمثل الثالث يختص بالعصر، والمثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر، واشتراك الوقت ثابت عن بعض السلف كما قال الطحاوي، وثابت عن الأئمة الثلاثة من أحمد والشافعي ومالك بن أنس، وقال الشافعي: من طهرت في آخر العصر يلزمها قضاء الظهر والعصر، ومن طهرت في آخر العشاء، يلزمها قضاء المغرب والعشاء، فلا بد من أن يقول باشتراك الوقت، وإلا فكيف يوجب قضاء الوقتين؟ فأقول: إن حديث الباب لأبي حنيفة خاصة، فإن الظاهر أنه صلى الظهر في اليوم الثاني بعد المثل الأول، وهو مذهب أبي حنيفة، وزعم الشارحون أن الحديث يخالف لأبي حنيفة، وحاصل حديث الباب الفصل بين الوقتين أي إذا صلى الظهر تعجلاً صلى العصر تعجلاً، وإذا صلى الظهر تأخيراً، يصلي العصر تأخيراً. وبعد هذا فأقول: إن المراد من الوقت بين الوقتين الوقت المستحب، ولا يرد علينا وقت العصر فإن الظاهر من الحديث أنه صلى العصر بعد المثلين وقبل المثل الثالث، وهو المستحب عندنا فلا ضير، وأنت صاحب الدر المختار بأداء الظهر في المثل الأول، ورد عليه ابن عابدين بأن المثلين ظاهر الرواية. وأقول: إن الحق إلى صاحب الدر المختار، فإن المثل الثاني وقت الضرورة للظهر، وذكر الشيخ سيد أحمد الدحلان الشافعي في رسالة رجوع أبي حنيفة إلى المثل الأول ناقلاً عن الفتاوى الظهيرية، وخزانة المفتين، والكتايب من المعتبرات، وأما حريضة الروايات فقير معتبر، وظني أن مراد أبي حنيفة من وقت الظهر إلى المثلين، أنه إلى أقل المثلين فإنه قال محمد في المبسوط والموطأ ص (٤٣): إن وقت العصر لا يدخل عند أبي حنيفة إلا بعد المثلين، وذكر مذهبه ومذهب أبي يوسف أن وقت الظهر إلى المثل وزيادة شيء، ولم يذكر آخر وقت الظهر عند أبي حنيفة، فلهذا لا يبلغ إلى المثلين.

وإمامة جبرائيل مروية عن حمسة أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، أخرجهما الترمذي، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند الدارقطني بسند حسن، وعن أنس عند الدارقطني وفي سنده رجل متكلم فيه، وأخرج عنه ابن السكن في صحيحه من رواية الحسن. وأما استدلالنا فذكرها صاحب البحر في رسالة: «إزالة الغشاء عن وقتي الظهر والعشاء»: ومنها حديث: «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم» وفيه نظر لأن الإبراد أمر إضاقي يختلف باختلاف الفصول، ومنها حديث قوله عليه الصلاة والسلام في السفر: «أبردوا، أبردوا» وقال الرازي: حتى سارى فيء التلول. وقال النووي: إنه عليه الصلاة والسلام جمع بين الظهر والعصر وقتاً فلم يصح حجة لنا عليهم. ومنها حديث البخاري حديث تمثيل هذه الأمة بالأمة السابقة، وأخرجه محمد في آخر موطأه ص (٤٠٨)، واحتج به على تأخير العصر كما هو مستحب عندنا، وأقول: إن الاحتجاج به على المثلين فيه نظر، وعلى استحباب تأخير العصر

كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جَبْرِيلُ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «لَوْ قُتِلَ الْقَصْرُ بِالْأَنْسِ». وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي التَّوَاقِيَةِ قَدْ رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَافٍ وَهَمَزُو بْنُ دِينَارٍ وَأَبُو الزَّيْبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
قَالَ أَبُو عِيْنِي: أَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدِيثَ حَسَنٍ، وَقَالَ مُعْتَمِدٌ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي التَّوَاقِيَةِ حَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٤- بَابُ مِثْنَةٍ

١٥١- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَرُوءُ الشَّمْسُ وَآخِرُ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَقْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ»^(١)، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفَقُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

(١) قوله: «يغيب الشفق» وهو الحمرة عند الأتمة الثلاثة أي مالكة والشافعي وأحمد وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى غير أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن أشهر الرواية عنه أن الشفق هو البياض، قال في «الدرر»: الشفق هو الحمرة عندهما، وبه قالت الثلاثة، وإليه رجح الإمام كما هو في شروح «المجمع» وغيره، فكان هو المذهب، قال صدر الشريعة: وبه يغني، وفي «المواهب» وعليها الفتوى، ورجحها في الشرح أي البرهان حيث قال: وهو المروي عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة، وعليه انطباق أهل اللسان - انتهى -.

لكن قال ابن المصنف: لا تساعد رواية ولا دراية، وكذا نقل عنه الخليل في «شرح المنية»، وقال المعين: وقال عمر بن عبد العزيز وابن المنذر والأوزاعي في رواية، ومالك في رواية، وزفر بن الهذيل وأبو ثور والمبرد والقرافي: لا يخرج حتى يغيب الشفق الأبيض، وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعائشة وأبي هريرة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وعبد الله بن زبير، وإليه ذهب أبو حنيفة انتهى لقوله عليه السلام: «وآخر وقت المغرب إذا سود الأفق» واختاره الثعلبي، كذا في «البرهان».

وقال الطحاوي ما حاصله: إنهم أجمعوا أن الحمرة التي قبل البياض من وقتها، وأما اختلافهم في البياض الذي بعدها، فقال بعضهم: حكمه حكم الحمرة، وقال آخرون: حكمه خلاف حكم الحمرة، فنظرنا في ذلك، فرأينا الفجر، فوجدنا الحمرة والبياض وقتا لصلاة واحدة، فالتظر على ذلك أن يكون البياض والحمرة في المغرب أيضًا وقتًا لصلاة واحدة - انتهى - ولا يخفى أن الاحتياط في تأخير العشاء - والله تعالى أعلم -.

صحيح، ووجه استدلال المتأخرين على المثليين أن الوقت بعد العصر يجب أن يكون أقل من الوقت بعد نصف النهار إلى آخر الظهر، ولو كان الوقت إلى المثل يكون أقل مما بعده إلى غروب الشمس، وإلا فلا يتحقق فضل هذه الأمة على الأمم السابقة. أقول: إن الوقت بما بعد نصف النهار إلى المثل الأول أكثر مما بعد المثل الأول إلى غروب الشمس، فلا يصح الاستدلال، وقد ضعف الاستدلال ابن حزم الأندلسي في المحلى، وقال: إن المثل الأول أزيد من جميع الأمثال الباقية، نعم الاستدلال بالنسبة الأول المذكور في (إنما بقاؤكم فيما خلا من الأمم كما بين صلاة الحج) بتأييد الحديث الآخر: «بعثت أنا والساعة كهاتين آه» وهو دال على وقت يسير، وأما وجه استدلال محمد على استحباب تأخير العصر لمذكور في الموطأ ص (٤٠٨)، وقيل: أول من احتج بهذا الحديث على المثليين القاضي أبو زيد الدبوسي.

(الاطلاع) قيل: إن الوقت بعد العصر إلى المغرب سُدس النهار على مذهب الأحناف، وربع النهار عند الشوافع، على بناء اختلاف وقت العصر المستحب.

بَابُ مِثْنَةٍ

حدثنا وأعلم أن الشريعة أحالت أوقات الصلوات إلى العرف واللغة، فالمذكور في الأحاديث تفهيم لا تحديد.

قوله: (يغيب الأفق) ظاهره يؤيد مذهب أبي حنيفة، فإن غيبوبة الأفق بغيبوبة الشفق الأبيض. قال الخليل بن أحمد شيخ سيويه: إن الشفق الأبيض يبقى إلى ثلث الليل بل إلى نصفها أيضًا في بعض الأحيان. أقول: إن الغوارب أربعة مثل الطلوع فإنها أيضًا أربعة، أما الطلوع: فالصبح الأول، والثاني: الأبيض، ثم الأحمر، ثم طلوع الشمس، فكذلك يكون في الغوارب: غروب الشمس، ثم الحمرة ثم البياض، وشيء آخر يدل الصبح الكاذب والمتسادي إلى ثلث الليل، ونصفها هو هذا الشيء، واحتلظ الأمر على الخليل فإنه ليس هو البياض الذي يبقى فيه وقت المغرب عند أبي حنيفة، وليعلم أن الوقت بعد طلوع الفجر الصادق إلى الطلوع، مثل الوقت بعد الغروب إلى غيبوبة الشفق الأبيض لذلك اليوم.

قوله: (وأول وقت العشاء إلى ثلث الليل) مستحب، وإلى نصف الليل جائز وبعده مكروه تحرماً أو تنزيهاً، والثاني مختار الطحاوي والمحقق ابن أمير الحاج.

قوله: (حين يطلع الفجر آه) قال علماء الرياض: إن طلوع الفجر الكاذب على ثمانية عشر درجة، وطلوع الفجر الصادق خمسة عشر،

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: سمعتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْمَوَاقِيتِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ خَطَأٌ. أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ. حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، نَحْوَهُ بِمِثْلِهِ.

١١٥- بَابُ مِثْلِهِ^[١]

١٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُلْفَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: أَتَمَّ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِأَلَّا نَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيضاءَ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ خَاجِبُ الشَّمْسِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْعَدِ فَنَوَزَ بِالْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ أَنْ يَبْرَدَ^(١)، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ وَقْتِهَا فَوَقَّعَ مَا كَانَتْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قَبِيلٍ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ دَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ. ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، فَقَالَ: مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ.

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَرْثَدٍ أَيْضًا.

١١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيسِ بِالْفَجْرِ^(٢)

١٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَثْرَةَ

(١) قوله: «وأنعم أن يبرد» أي زاد وبالع في الإبراد حتى تكسر وهيج الحر بالكلفة، يقال: أحسنت وأنعمت أي زدت في الإحسان وبالعقت. (الشيخ عبد الحق)

(٢) قوله: «في التغليس بالفجر» يعني أداء صلاة لفجر في الغلس، والغلس ظلمة آخر الليل، كذا في «المجمع» وغيره.

ورد عليهم ابن حجر المكي الشافعي في تحفة المحتاج: بأن الصحيح قد يتقدم وقد يتأخر وكذلك قال الفقهاء، وذكر الشيخ في تفسيره روح المعاني قطعة تحفة المحتاج. أقول: إن قول ابن حجر صادق، وقال أرباب الرياض الجديده ربما تشاهد قرص الشمس بالأعين مع أنها غير طالعة، وذكروا له مثالا.

قوله: (رجل فسأله) قال الزرقاني: لا أعلم هذا الرجل، والواقعة واقعة السفر. أقول: إن الواقعة واقعة داخل المدينة كما صرح البيهقي في بعض عباراته، وهو المتبادر من ألفاظ الحديث.

قوله: (والشمس بيضاء مرتفعة) قال الشوافع: إنه دليل لنا، وقال الطحاوي: لعله مفيد لما بأن الراوي لم يقدر على بيان تأخير العصر إلا بهذا التعبير. أقول: إن في مسند أحمد يسند صحيح عن أنس: (والشمس محلقة).

قوله: (الشفق) أصل اللغة أن الشفق هو بين الأحمر القاني والأبيض الناصع، وفي بعض الألفاظ حين يسود الأفق، وقد مر حين يغيب الشفق فيفيد أبا حنيفة.

والقول القديم للشافعي: أن وقت المغرب قدر خمس ركعات، ويجوز إخراج الصلاة عن هذا القدر بإطالة القراءة بشرط أن يشرعها في الوقت. وأعجب من هذا ما في كتب الشافعية: أنه يجوز إخراج كل صلاة عن وقتها بإطالة القراءة، هكذا في كتبها أنه: لو شرع في العصر وأطال القراءة إلى داخل الاصفرار فمتحمل كما في الدر المختار عن القنية، وذكر هذه المسألة فخر الإسلام في أصول البزدوي فلا يمكن إسقاطها، واعتدروا بأن الفصلي مستغرق فلا يدري دخول الاصفرار، والعذر بعيد ذو قَرْل، فلما أن يبين عذرًا آخر أو يقيد في هذا العذر فيد، فإن حديث «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» متواتر.

باب ما جاء في التغليس بالفجر

مذهب الشافعي ومالك وأحمد: استحباب التغليس بداية ونهاية، ومذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وسفيان الثوري: أفضلية الإسفار بداية ونهاية، ومذهب محمد واختاره الطحاوي: البداية في الغلس ونهاية في الإسفار، وزعمت من كتاب المحجج أن مذهب محمد هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، لم وجدت في كتب أركان النقل أنه مذهب محمد فقط.

[١] قال هذا العنوان غير موجود في الهندية وكذا في طبعة اندكهور بشار وموجود في طبعة الشيخ أحمد شاكر وأيقيناه حفظًا على ترقيم

الأبواب المعتمد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: فَتَمَرُّ النَّسَاءُ مُتَلَفِّفَاتٍ بِمُرُوطِهِمْ^(١) مَا يَعْرِفُنَّ مِنَ الْغُلَسِ». وَقَالَ قُتَيْبَةُ: «مُتَلَفِّفَاتٍ»^(٢).

وفي الباب عن ابن عمر، وأنس، وقُبْلَةُ ابنة محرمَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، وَهَمَزٌ، وَمَنْ يَنْفَعُهُمْ مِنَ النَّاسِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: يَسْتَجِئُونَ التَّغْلِيْسَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

١١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ^(٣)

١٥٤- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُهُ هُوَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَخْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرَّةَ وَجَابِرٍ، وَبِلَالٍ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ أَيْضاً عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ الْإِسْفَارَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ. وَبِهِ يَقُولُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: مَعْنَى الْإِسْفَارِ: أَنْ يَضِيحَ الْفَجْرُ فَلَا يَشْكُ فِيهِ، وَلَمْ يَزُورْ أَنْ مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ.

(١) قوله: «مُرُوطُهُمْ» أي أكتبتهم وتكون من صوف، وربما كان من حر أو غيره جمع مرط - بكسر ميم وسكون راء - (المجمع)

(٢) قوله: «متلففات» ومتلففات متقاربان في المعنى أي مغطيات الرؤوس والأحساد، كذا في «المجمع».

(٣) قوله: «في الإسفار بالفجر» قال ابن الهمام: تأويل الإسفار يتبين الفجر حتى لا يكون شك في طلوعه ليس بشيء إذا ما لم يتبين لم يحكم بصحة الصلاة فضلاً عن إصابة الأجر على أن في بعض الروايات ما ينفيه: «أسفروا بالفجر وكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر» - أو قال - لأجركم.

وروى النضاري ثنا محمد بن خزيمة ثنا القعني ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كما اجتمعوا على التويز، وهذا إسناد صحيح، ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله ﷺ، فيلزم كونه لعلمهم بنسخ التغليس المروي من حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح بغلس» الحديث، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه في «الصحيحين» ظاهر في ما ذهبنا إليه، وهو ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لحقاتها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء يجمع صلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع أنه كان بعد الفجر كما يفيد لفظ البخاري، وصلى الفجر حين بزغ الفجر، فعلم أن المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الأداء فيه - انتهى -.

قوله: (متلففات) التلغيع إرخاء الثوب على الوجه كما قال البخاري (*) : متلففاً يهوقه ووروده الخ.

نقول: إن المعرفة حال التلقف والتلغيع متعلضة حال طلوع الشمس أيضاً، وقال النووي: إن عدم المعرفة هو عدم التمييز بين المذكور والإناث، أقول: إن هذا بعيد جداً، وأما لفظ «من الغلس» ففي ابن ماجه: «يعني من الغلس» فيكون مدرجاً من الراوي، وكذلك في النضاري ص (١٠٤) ما يدل على الإدراج بسند صحيح.

قوله: (أبو بكر وعمر الخ) نقول: إن الإجمال في الغلس غير كاف لكم فإن مذهبكم الابتداء والانتها في الغلس وفي معاني الآثار ص (١٠٧) «أن أبا بكر كان يطول صلاة الفجر حتى يخاف طلوع الشمس» عن أنس، وفي سننه سيمان وهو ابن شعيب الكيسان، والسند صحيح وفيه ص (١٠٨) «كان عمر يطول الفجر حتى تخشى طلوع الشمس» وفي سننه محمد بن يوسف وهو الثوري. ووقت الفجر عندنا ثلاث حصص كما قال أرباب الفتوى: الأولى لأداء السنة، الثانية لأداء الفرض، والثالثة لحالية ليقتضى فيها لو بدا فساد الصلاة.

(الإطلاع) في باب تبعم مبسوط المرحسي: يستحب الغلس وتعجيل الظهر إذا اجتمع الناس، ولكنه لم يذكره في باب المرافقة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ

قال بعض الأحناف: إن لفظ الإسفار يقتضي الزيادة، فإن المزيد للزيادة كما في القاموس وغيره.

قوله: (معنى الإسفار أن يضح) قال ابن الهمام: إن هذا بعيد جداً فإن الصلاة قبل نيل الفجر غير صحيحة فضلاً عن الفضل وزيادة الأجر، فإن مقتضى ظاهر الحديث صحة الصلاة لو صلى قبل الإسفار، وأيضاً في معاني الآثار ص (١٠٥) وابن حبان لفظاً: «كلما أسفرتم» بأسانيد قوية ولم يجب أحد من الشوافع، ويمكن فهم قول: أن المراد من «كلما» كل يوم يوم، لكن التبادر والظهور للإكثار في يوم واحد، وهو مراد الحديث. وتعرض السيوطي إلى أنه رواية بالمعنى كما في حواشيه على السنة. وفي شرح الإحياء عن الحافظ ابن حجر: إن مذهب الأحناف في

١١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظَّهْرِ

١٥٥- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ خَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظَّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا مِنْ عُمَرَ».

وفي الباب عن جابر بن عبد الله، وخباب، وأبي بزة، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأنس، وجابر بن سمرة. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن.

وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم. قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقد تكلمت شعبه في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ».

قال يحيى: وروى له سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ، وَلَمْ يَرِ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا. قال مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى عَنْ خَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ الظَّهْرِ.

١٥٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ^(١) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ حِينَ^(٢) زَالَتِ الشَّمْسُ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

١٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) قوله: «الخلواني» - بضم المهملة وسكون اللام وباليون - منسوب إلى الخوان موضع قريب بالشام.

(٢) قوله: «حين زالت الشمس» هو معمول عندنا على زمان اشتاء، وأما في أيام الصيف، فاستحب الإيراد كما سيحي، والتدليل عليه ما في البخاري قبل أنس: كيف كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر؟ قال: كان رسول الله ﷺ إذا اشتد البرد، بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر، أبرد بالصلاة، والمراد الظهر لأنه جواب السؤال عنها، كذا في «فتح القدير» وبه يجمع الأدلة.

الإسفار راجع، وللشوافع ما في أبي داود ص (٥٦) في قصة عمر بن عبد العزيز وأبي مسعود الأنصاري: «أنه عليه السلام صلى مرة بالقدس، وصلى مرة بالإسفار، ثم جرى عمله على التعليل حتى لقي الله تعالى» وقال أبو داود: إن الرازي في تفسير الحديث منفرد، وعندني عمده أنه غلب شديد مرة وأسفر شديدا مرة ثم توسط أمره، وهذه واقعة تعليمه أوقات الصلاة لرجل في المدينة، ولما حديث الصحيحين عن ابن مسعود: «أنه عليه السلام غلب في المزدلفة، وصلى قبل ميقاتها لا في غيرها» ونقول: إن المراد من قبل ميقاتها هي الميقات المعتاد، فإنه لا يقول أحد بصلاة الفجر في الليل قبل طلوع الفجر في المزدلفة، وقال الحافظ: لعله غلب شديد، أقول: ما مراد التعليل الشديد والضعيف؟ فإن مذهبكم ابتداء الصلاة حين تحقق وتبين طلوع الفجر في الفجر، وقال النووي: إنكم تقولون بالجمع بين المغرب والعشاء في عرفة، والحال أنه ليس بمذكور في حديث ابن مسعود، والحال أن جمع المغرب والعشاء في حديث ابن مسعود مذكور عند النسائي. ونقول: إن فعله عليه الصلاة والسلام مختلف من التعليل مرة والإسفار مرة، وإن قوله عليه السلام: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» وأما ثبوت العنس فلا ننكره فإنه أيضاً جائز، فإن الخلاف في الأنضالية فصار الترجيح لمذهب الأحناف، وفي حديث مرفوع: «التعليل في الشتاء والإسفار في الصيف» وتبعه فوجدته ساقط السند، فإن في سنده سيقاً صاحب كتاب الفروع، وهو قريب من الاتفاق على ضعفه، ثم وجدت منه في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، وليس في سنده والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظَّهْرِ

يستحب تأخير الصلوات في الجملة إلا المغرب عندنا، ويستحب التعجيل في الجملة إلا العشاء عند الشوافع، وحديث الباب نحوه على الشتاء، أو على الابتداء، فإنه قد صرح المخدثون أن آخر عمه المستمر على الإبراد، وكذلك يروى عن بلال، وأيضاً نقول: إن له عليه الصلاة والسلام فعلاً وقولاً، وقوله مقدم، وهو في أهدنا حديث: «أردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم أخ»، وأيضاً فعله مختلف.

قوله: (وعباب أخ) حديث عباب أخرجه في صحيح مسلم وفيه: «شكونا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يشكنا» ومراد لم يشكنا أي لم يدفع شكوتنا، وعجل بالظهر، وقال بعض: معنى: «لم يدفع شكوتنا» بل أزالها وأبرد بالظهر، وعندني هذا التأويل بعيد غاية بعد، ومراده ما ذكرت أولاً.

قوله: (و لم يري يحيى بحديثه بأساً) هذا يحيى بن سعيد القطان، وما كتب المحشي من يحيى بن معين فهو غلط صريح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

قال الشافعي: إن كان المسجد قريباً تعجل وإلا فيؤجل، ولو كانوا في السفر مجتمعين يعجل وإن كان الحر شديداً، وفي سنن أبي داود

ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَتْحِ جَهَنَّمَ».

وفي الباب عن أبي سعيد، وأبي ذر، وابن عمر، والمغيرة، والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبي موسى، وابن عباس وأنس، وزوي عن عمر عن النبي ﷺ في هذا، ولا يصح. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحر. وهو قول ابن المبارك وأحمد، وإسحق.

قال الشافعي: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان متجداً يثاب أهله من البعد فأما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد فوجهه فإلذني أحب له أن لا يؤخر الصلاة في شدة الحر. قال أبو عيسى: وممنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر هو أولى وأشبه بالإتباع.

وأما ما ذهب إليه الشافعي أن الرخصة لمن يثاب من البعد وللمشقة على الناس، فإن في حديث أبي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي.

قال أبو ذر: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأذن بلال بصلاة الظهر. فقال النبي ﷺ: يا بلال أبرد ثم أبرد. فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعي لم تكن للإبراد في ذلك الوقت معنى، لإجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون أن يثابوا من البعد.

١٥٨- حدثنا مخلد بن عيلان حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبه عن مهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر: «أن رسول الله ﷺ كان في سفر ومعه بلال، فأراد أن يقيم، فقال: أبرد، ثم أراد أن يقيم، فقال رسول الله ﷺ أبرد في الظهر، قال: حتى رأينا فيء» الثلول. ثم أقام فصلى فقال رسول الله ﷺ: إن شدة الحر من فتح جهنم فأبردوا عن الصلاة».

(١) قوله: «لا يحتاجون أن يثابوا من البعد» بل كانوا مجتمعين في مكان واحد، وقيل: هناك علة أخرى وهي عدة الشروق والسجود وفي عين الحر. (نق)

(٢) قوله: «فيء الثلول» الثوى أصل الرجوع، من فاء يفيء، والمراد هنا الظل الذي يكون بعد الزوال، والثلول جمع ثل: كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمس وهي مسطحة لا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر، كذا في «المنجم».

عن ابن مسعود: «كان قدر صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الصيف من ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء من خمسة أقدام إلى سبعة».

قوله: (فأبردوا عن الصلاة) قال العلماء: إن الأفصح صفة الإبراد بالياء، أقول: إن كلمة (عن) سيفياً، في الرد على من لا فهم له في الحديث من غير المقلدين، فقد رأيت لبعضهم أن المراد بإبرادها بأداء الصلاة.

قوله: (من فتح جهنم) بهذا سؤال عظيم، هو: إن التجربة أن شدة الحر وصعها بقرب الشمس وبعدها، فكيف إن شدة الحر من فتح جهنم؟ فقول: لو كان السؤال على طريق التوقيف فاجوب: إن قول: إن الشدة والضعف بسبب الشمس غير مستقيم على قومه، فإن الأجرام الأثرية حالية عن البرودة والحرارة، وأما شراح قانون ابن سينا فتمضوا إلى إثبات الحرارة والبرودة، فقال البعض: إن الحرارة بسبب تحرك الأضعة، فيقال: إنه قد صرح في الشفاء الذي هو مرض في الخفيفة: أن الشعاع من مقبلة الكيف فكيف توحد الثقل. وأما أرباب الفلسفة الحديثة من الأروبيين فقالوا: إن الشمس من آخر الأشياء، فتجيب عما يقيد في مواضع غريبة، وهو للأشياء أسباب ظاهرة وباطنة والباطنة يذكرها الشريعة، وأما الظاهرة فلا تنفيها الشريعة الغراء فإنه أخبر بها المحير الصادق، فكذلك يقال في الرعد والبرق والمنظر ونهر حيحان وسيحان.

قوله: (شدة الحر) لنا قولان في إبراد الظهر، قيل: إن المدار على الحرارة، واختاره العيني وهو المختار لأنه أوفق بالحدث، وقيل: إن المدار على الصيف واختاره في الحر، وكذلك قولان في تبرك الجمعة، وفي الحديث: «إن جهنم نفساً في الصيف، فيوجد حراً شديداً، وهما نفساً في الشتاء فيوجد البرد الشديد» ويرد على هذا اختلاف البرودة والحرارة في البلاد المختلفة في زمان واحد؟ فيجاب أنها إذا دخلت النفس في جانب وجدت البرودة وإذا أخرحتها إلى جانب آخر وجدت الحرارة في زمان واحد.

قوله: (ينتاب) معناه الإتيان نوبة بعد نوبة وقد يكون، بمعنى الإتيان متوالياً، أقول: إذا نسب إلى الجماعة يكون بالمعنى الأول، وإذا نسب إلى الفرد يكون بالمعنى الثاني كما قال:

ومحبت من ليلاك وانتيابها من حيث زارتي ولم أوري بها

وسيفيدنا هذا في مسألة الجمعة في الغرى، وفي حديث الجمعة: في فقط من الاقتعال وفي فقط من التفاعل كما في البحاري.

قوله: (خلاف ما قال الشافعي) هذا هو الموضع الذي اعترض فيه التزمذي عن الشافعي مع كونه مقلد الشافعي، ويمكن الجواب من جانب الشافعي بأن الأحوال تختلف في السفر أيضاً، ربما يجتمعون كلهم تحت شجرة واحدة، وربما ينفرون تحت أشجار متفرقة.

قوله: (فيء الثلول) في بعض ألفاظ ساوى فيء الثلول، وفي هذا تأخير شديد فإن الثلول محروطة فتساوى فيء يكون بعد زمان طويل.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ

١٥٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَأَبِي أَرْوَى، وَجَابِرٍ، وَزَائِعِ بْنِ خَدِيجٍ. وَيُرْوَى عَنْ رَافِعٍ أَيْضاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ، وَلَا يَصِحُّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ. وَأَنَسٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ رَأَوْا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا. وَيَبْقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٦٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: قُومُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ، قَالَ: فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَنَافِي، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْيَتَيِ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَقَرَّرَ

وحمله النووي على الجمع وقتاً وزعم بعض المستغرقين في السفاهة والفكاهة مع أئمة الدين: أن مراد الحديث إيراد نار جهنم بإداء صلاة الظهر عجلة لا تأخير الصلاة، وترد عندهم صرائح التصريح فإنه عليه الصلاة والسلام قال ليلال: «أبرد أبرد» وقال الراوي: وسأوى فيء التلول وأيضاً في الحديث: «أبردوا عن الصلاة».

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ

يستحب عندنا تأخير كل صلاة في الجمعة إلا المغرب ويستحب عند الشوافع تعجيل كل صلاة في الجمعة إلا العشاء.

قالوا: إن الأفضل التبادر إلى العصر، والحديث: «أفضل الأعمال الصلاة لمقاتلتها» أخرجه أبواب الصحيحين، وفي حديث: «الصلاة لأول وقتها» أخرجه الترمذي، والحاكم بسند ساقط، وأعرض الحاكم إلى تصحيحه، ولكنه لا يمكن تصحيحه فإن الراوي متفرد ومر عليه الحافظ فلم يحكم عليه بشيء، وأما الأحناف فتركوا العمومات والإجمالات وأخذوا بالخصوصيات فقد أثبتنا الإسفار بالفجر، والإيراد بالظهر، ونثبت تأخير العصر، وأما تعجيل المغرب وتأخير العشاء فمسلم عند الخصوم أيضاً، ويتنذر الفهيم في نهج الاستدلاليين من الاستدلال بالعموم والخصوص أيهما أوفق؟ وأما عمله عليه الصلاة والسلام في العصر فمختلف فيه، وكذلك قوله.

قوله: (والشمس الخ) الشمس قد يكون معنى ضياء الشمس، وقد يكون معنى قرصها كما قال الشاعر:

قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس

الحجرة هو بناء غير مسقف، والبيت هو البناء المسقف، ذكر السيد السمهودي في الوفاء بأخبار دار المصطفى: «أنه عليه الصلاة والسلام بنى أولاً المسجد النبوي ثم بيت سودة رضي الله عنها».

قوله: (لم يظهر الفياء) أي لم يعل على الجدار الشرقي، وهذا ثابت كما قال:

ونلك شكاة ظاهر عنك عارها.

وقال الطحاوي: ينظر في حدران الحجرة إن كانت قصيرة فلا يظهر الفياء إلا لبيت، ونقول: إنه عليه السلام شرع في التهجيد وهو في حجرة واقتدى أصحابه بخارجها، فلا بد من كون الجدران قصيرة، فإن معرفة النقالات الإمام شرط لصحة الاعتداء، وهذه الواقعة غير واقعة افتناء الصحابة خلفه عليه الصلاة والسلام وهو في الحجرة المتخذة من اخضر في المسجد فلا يغلط، قال الحافظ ههنا: إنه قال الطحاوي: إن التعليل بالفجر كان بسبب الجدران، وكان في الواقع الإسفار، أقول: إن الطحاوي لم يقل ي نقل الحافظ فإن كلامه في الجدران في العصر لا الفجر.

قوله: (عن رافع) أخرجه الدارقطني بسند ساقط.

قوله: (على أنس بن مالك) وكان عهد الحجاج الثقفي مير هذه الأمة وكان يحث الصلاة، فكان السلف لا يصرون معه، وفي الآثار أن بعض التابعين صلوا الظهر في خطبة الحجاج الظالم في الجمعة بالإشارة: فإنه كان يطيل الخطبة إلى أن يدخل العصر، وكان السلف يخافون على أنفسهم فصلوا بالإشارة، فإذا تعجل أنس لم يكن فصلاً بين المذهبيين، فإنه تعجيل من تأخير الحجاج الذي يحث الصلوات.

قوله: (يرقب الشمس الخ) أجمعوا على كراهية الصلاة تحريماً بعد الاصفرار، ولما حده الاصفرار، فقال قاضي خان: إنه تغير ضياء الشمس، وقيل: تغير قرص الشمس، والمختار قول قاضي خان.

قوله: (قري الشيطان الخ) الصحيح شرحاً حمل الحديث على الظاهر، وفي الحديث: «يقوم الشيطان عند الشمس»، وأما الشروح الأخر

أَرَبَعًا^(١) لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢١- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ^(٢) صَلَاةِ الْعَصْرِ

١٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ نَحْوَهُ.

١٦٢- وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِي: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ خَجَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

١٦٣- وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبُضْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَهَذَا أَصَحُّ^(٣).

١٢٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ

١٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْحَعِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ^(٤) الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَأَتَسٍ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبِي ثَوْبٍ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَعُثَيْسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

(١) قوله: «فقر أربعاً» يريد تخفيف السجود وأنه لا يحكث فيه إلا قدر وضع الغراب مقاره فيما يريد أكله، كذا في «الدرر».

(٢) قوله: «تأخير صلاة العصر» قال محمد: تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس بيضاء نقية م يدخلها صفرة، وبذلك جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر لأنها تعصر وتؤخر. (الموطأ)

(٣) قوله: «إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب» هما معني، وقائدة التكرار تأكيد، وهذا أول وقت المغرب، وتمام البحث مضى في شروع ذكر المواقيت في صفحة ٢٢ فراجع له.

من الاستعارات والتشبيهات فسقيمة عندني، والقرنان جانباً الرأس.

واعلم أن الأرض كروية اتفاقاً، فيكون طلوع الشمس وغروبها في جميع الأوقات، فقل: إن الشياطين كثرة، فيكون شيطان لبلدة وشيطان آخر لبلدة أخرى وهكذا، وعلى كروية الأرض تكون ليلة القدر مختلفة وكذلك يكون نزول الله تعالى أيضاً متعدداً ووطئ أن سجدة الشمس بعد الغروب تحت العرض المذكور في حديث أبي ذر في الرمذي والصحيحين لا تكون متعددة بل تكون بعد دورة واحدة لا حين كل من الغوارب المختلفة بحسب تعدد البلاق، وعين موضعها الشيخ الأكبر وكذا ابن كثير.

قوله: (فقر أربعاً) هذا يدل على وجوب تعديل الأركان، فإن الشريعة عدت السجدة الثمانية الخالية عن الجلسة أربع سجدة، وعن أبي حنيفة: من ترك القومة أو الجلسة أضاف أن لا يجوز صلاته، وأيضاً يمكن لنا الاستدلال بحديث الباب على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس، بخلاف صلاة الفجر عند طلوع الشمس، وأما حديث: «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدرك الفجر، ومن أدرك ركعة من العصر فقد أدرك المغرب» فشرح، ووجه الاستدلال بحديث الباب أن الشريعة سماها صلاة مع كونها عند الغروب، وأما تفهيم أنها صلاة المناق فتقول أيضاً بكرامتها تحريماً مع بقاء وجودها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

حديث الباب ظاهره مبهم، والتأخير ههنا إضافي، وإطلاق الألفاظ الإضافية ليست بفاصلة، نعم يخرج شيء لنا، ورجاز حديث الباب ثقات، فلا أعلم وجه كلف اللسان من المصنف عن نصيحه، وأدلتنا كثيرة لا أستوعبها، ومنها ما في أبي داود عن علي رضي الله عنه: «أن وقت الإشراق من جانب الطلوع مثل بقاء الشمس بعد العصر» ومن المعلوم أن وقت الإشراق يكون بعد ذهاب وقت الكرامة، ولنا حديث آخر حسن عن جابر بن عبد الله أخرجه أبو داود في سننه ص (١٥٠)، وكذلك أخرجه الحافظ في الفتح: «أن الساعة المحمودة من الجمعة بعد العصر في الساعة الأخيرة» واليوم اثنا عشر ساعة، وفي فتح الباري في موضع: أن ما بعد العصر ربع النهار، وفي موضع: أنه خمس النهار، وفي رد المحتار لابن عابدين: أن وقت ما بعد العصر إلى الغروب قدر سدس النهار.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ

اتفقوا على تعجيل المغرب، وفي الدر المختار: أن التأخير إلى اشتراك النجوم مكروه. وفي حلية المحقق ابن أمير الحاج: أن التأخير إلى ما قبل

(١) هذان الحديثان ليسا بموجودين في نسخة الهندية، وذكرهما الدكتور بشار في هامش أحدنا من نسخة الشيخ أحمد شاذلي وأبنتهما

هنا حفاظاً للترقيم.

وَحَدِيثُ الْعَبَّاسِ قَدْ رَوَى عَنْهُ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَذَكَّرُ مِنْ التَّائِبِينَ: اخْتَارُوا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا، حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَتٌ وَاحِدَةٌ، وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ صَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

١٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

١٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ^(١) عَنْ بَشِيرٍ قَالَ: «أَنَا» أَعْلَمُ النَّاسَ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَلَاثَةً.

١٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُشَيْمٌ عَنْ بَشِيرٍ بْنِ ثَابِتٍ.

وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ.

١٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

١٦٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمْرٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَسْأَلَ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي بَرَّةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّائِبِينَ: رَأَوْا تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ^(٢) بَعْدَهَا

١٦٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ^(٣) بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ^(٤) قَالَ أَحْمَدُ: وَحَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ حَبَّادٍ هُوَ الْمُهَلَّبِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ

(١) قوله: «ثعمان» كعثمان هو من صغار الصحابة فيل الرواية بلا واسطة. (التفريق)

(٢) قوله: «أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة» هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مروره، ولعل وقوع هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه. (على التقاربي رحمه الله)

(٣) قوله: «السمر» - بفتح السين - والمسامرة الحديث بالليل. (الدر)

(٤) قوله: «أحمد» أصل الحديث الطويل إنما هو عن عوف بن أبي جميلة عن سيار وفيه ذكر الصلوات كلها نقلته من كتاب مدرسة حضرة شاه ولي الله قدس سره.

(٥) قوله: «عوف» التفات في هذا للاسم لأن هُشَيْمًا قال: عوف وعباد: قال عوف. (التقرير)

الاشتراك مكروه تنزيهاً، والتأخير إليه مكروه تحريماً. وأما الجمع فعلا بين المغرب والعشاء، ففي الأشياء والنظائر لصاحب البحر: أنه مكروه للمسافر، وكذلك روي الجواز عن عيسى بن أبان تلميذ محمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

للعشاء ثلاث حصص: فإنه يستحب إلى ثلث الليل، وفي رواية إلى نصف الليل، ويجوز إلى نصف الليل ويكره إلى الصبح كراهة تحريم أو تنزيه على القولين.

قوله: (الثالثة) هذا يدل على زيادة التأخير، فإن القمر يتأخر كل ليلة قدر ٧/٦ ساعة فيكون جميع الوقت إلى سقوط القمر لثلاثة ساعات ونصفها أو ثلاث ساعات إلا ربعها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا

السمر هو ضياء القمر، ثم يطلق على الحادثة في ضياء القمر توسعاً، وفي حديث مرفوع جواز السمر لمصل أو مسافر. وأما النوم قبل

عَلَيْهِ: جَمِيعاً عَنْ عَوْفٍ عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَاةٍ عَنْ أَبِي بَرَزَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ الثَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَتَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ الثَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَكْثَرُ الْأَخَادِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الثَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي زَمَانٍ.

١٢٦- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الشَّرِّ بَعْدَ الْعِشَاءِ

١٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَوْسٍ بْنِ خَذِيفَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُعْفِيٍّ يُقَالُ لَهُ «قَيْسٌ» أَوْ «ابْنُ قَيْسٍ» عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الشَّرِّ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ: فَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الشَّرَّ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَمَا لَا يَدُّ مَتْنَهُ مِنَ الْخَوَائِجِ. وَأَكْثَرُ الْحَدِيثِ عَلَى الرُّخْصَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَمَرَ إِلَّا لِمَصْلٍ أَوْ مُسَافِرٍ».

١٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ

١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْقُمَرِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَثَامٍ عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ غُرُوفَةَ، وَكَانَتْ مَعَهُ نَاجِجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ» وَفَتْيَاهَا».

١٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ الْقُدْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَقْتُ» الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ حَقُّو اللَّهِ».

(١) قوله: «الأول وقتها» قال القاري في «شرح المسكوات»: المختار أن المراد بأول الوقت المختار أو مطلق، لكنه خص ببعض الأخبار - انتهى -.

(٢) قوله: «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله أي سبب رضاه كاملاً لما فيه من المبادأة إلى الطاعات، قال الشيخ في «السمعات»: «وأنظر أن المراد ما سوى ما استحب فيه الأخير كما ينبغي. أظهر والإسفار للآخر ونحو ذلك - انتهى - فالأظهر أن كلمة «من» في قوله: «من الصلاة» تبعيضية، كما قال علي القاري وبه يجمع القصوص».

العشاء فقال الفقهاء: من كان له من يوقظه عند قيام الجماعة يجوز له الثوم قبل العشاء بلا كراهة، وثبت الاضطجاع في المسجد قبل العشاء عن عثمان رضي الله عنه.

(ف) في أصول الفقه أن تخصيص النص بالرأي ابتداءً غير جائز، ورأيت في شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد تحت مسألة: متى يجوز تلقي الجلب ومن لا يجوز؟ إن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه حلياً، وهذا صحيح فيجب تقييده ما قال الأصوليون فإنما بعد تخصيص النصوص الواردة في الأخلاق من الشكر والصبر وغيرهما وكذلك قد تخصص نصوص المعاملات بالرأي أيضاً.

قوله: (وقال أحمد نا عباد بن خ) ههنا تحويل والمدار عوف.

قوله: (جميعاً عن عوف) المراد من الجميع هو عوف وعباد وإسماعيل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشَّرِّ بَعْدَ الْعِشَاءِ

المرخص من السمر ليس هو المنهي عنه، بل المذكور ههنا من حوائج الدين، وهو ليس بسمر واستعمل لفظ السمر مشاكلة. واعلم أن الأمور قد تختلف باختلاف النبات. في فتح القديو: يجوز قراءة الأشعار العربية بشرط أن لا يكون المدوحة حاضرة، وتكون القراءة بنية معرفة العربية، وثبت أثر إجازة الأشعار عن عمر، أقول: إن معرفة العربية فرض كفاية، وكذلك في رد المحتار لابن عابدين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ

قال الشوافع: إن المراد من الصلاة في أول الوقت هو أولى حصص الوقت من ابتداء دخول الوقت، والمراد عبادنا من أول الوقت: أول وقت كان معتاد النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأحد الشوافع بالعمومات، وترنا على أخذ الخصوصيات، وهو أقرب وحديث الباب ساقط. سنداً، وكذلك أخرجه في مستدرك الحاكم، وهو أيضاً معلول وتعرض الحاكم إلى تصحيحه، ولا يمكن التصحيح، كيف وقد ورد الحديث

وفي الباب عن عليٍّ، وابن عمر، وعائشة، وابن مسعود.

١٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ: ثَلَاثٌ لَا تُوَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ^(١)، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ نَهَا كُفْرَاهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ أَمْ قُرْؤَةٌ لَا يُرَوَّى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعَمَرِيِّ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

١٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الشَّيْبَانِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْمُودٍ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ. قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى الْمَشْمُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَالشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ هَذَا الْحَدِيثَ. ١٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لَوْفَتْهَا الْآخِرُ مَرَّتَيْنِ^(٢) حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى آخِرِهِ: اخْتِيارُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمْ يَكُونُوا يَخْتَارُونَ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الْفَضْلَ، وَكَانُوا يَصْلُونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ. قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

١٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ

١٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الَّذِي تَقَوَّاهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّكَ^(٣) وَبِرَّ أَهْلِهِ وَنَالَهُ».

(١) قوله: «إذا آتت» قال الثوري: المشهور الموحود في أكثر النسخ: آتت - بالثاني - من الإتيان وهو تصحيف، وإنما المحفوظ من دوى الإتقان آتت على وزن كانت بمعنى حانت، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «مرتين» لعلها ما حسبت صلاته مع جبريل لتعلم أو صلاته مع المسائل للتعليم يعني أن أوقات صلاته صلى الله عليه وسلم كلها كانت في وقت الاختيار إلا ما وقع من التأخير إلى آخره لبيان الجواز ونحوه، كذا قاله على القاري.

(٣) قوله: «فكأنما وبرَّ أهله وماله» بلفظ المحجول أي سلب وتأخذ أي فكأنهما فقدهما بالكلية ونقصهما. قال السيد: روى بالنصب على أنه «مفعول ب» وتر «أضر» في وتر مفعول ما لم يسم فاعله، وهو عائد إلى الذي تقوته، فالمعنى أصيب بأهله وماله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَمْ يَرْكَبْ أَعْمَالَكُمْ﴾، وروى بالرفع على أن وتر بمعنى أخذ، فيكون أهله وماله هو المفعول الذي لم يسم فاعله، كذا في «المرفعة».

في مواضع في الصحيحين: «وفيها الصلاة على ميقانها».

قوله: (والجنازة إذا حضرت) في قولنا لو حضرت الجنازة في الأوقات الثلاثة المكروهة تجوز الصلاة عليها في الوقت المكروه، ثم اختلف فقيل: الأفضل تأخيرها إلى خروج الوقت المكروه، وقيل: تعجيلها في ذلك الوقت، وأما لو حضرت قبلها فلا يجوز أدائها فيها فإن الوجوب كامل فيجب الأداء أيضاً كذلك، ومثل الجنازة حال سحرة التلاوة.

قوله: (أي العمل أفضل؟) اختلف الأحاديث في بيان أفضل الأعمال وحواياتها عليه الصلاة والسلام متعددة بعدد أسئلة السائلين، فقيل في التوفيق: إن الاختلاف بحسب أحوال السامعين. وقال مالك العلماء عز الدين بن عبد السلام: والشرط أن يكون السامع حاضراً، وأن يكون السؤال من باب الأعمال لا العقائد، وقيل: ينظر إلى خصوص ألفاظ جوابه عليه السلام، ومنهم الشيخ الأكبر، وقال: لا ترادف في الألفاظ أصلاً، فمعنى الأفضل وأخير مغاير، وقال: لكل اسم من أسماء الله حضرة لا يدخل فيها غيره، والمختار مختار الشيخ الأكبر وابن تيمية من نفي الترادف، والأقرب جواباً ما قال الطحاوي في مشكل الآثار بما حاصله: أن يؤخذ كل الأحاديث، ويشتع الطرف فيؤخذ كل أول أفضل الأعمال فيدرج تحت نوع واحد، فالأولوية نوعية، وكذلك يؤخذ كل ثاني الأحاديث الدالة على أفضل الأعمال فيدرج تحت نوع آخر وهكذا. وأما أشكال اختلاف الأحاديث تفديماً وتأخيراً في بيان أفضل الأعمال قسم يجب عنه الطحاوي فإنه محتاج إلى تتبع طرق الأحاديث وخصوص المتن، ولا تخنوي عليه ضابطه.

قوله: (مرتين) قد ثبت التأخير مرتين، مرة في مكة حين إمامة جبريل، ومرة في المدينة حين تعليمه عليه السلام رجلاً موافق الصلاة، وأما قول عائشة رضي الله عنها فمعني على علمها فإنها لم تكن في واقعة إمامة جبريل في مكة عند النبي - صلى الله عليه وسلم -.

قوله: (كانوا يصلون في أول وقت) هذا منظور فيه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ الْعَصْرِ

فري: «أهله وماله» منصوباً وفري مرفوعاً، والأفصح الأول، ويكرر متعبداً إلى المفعولين، وفي القرآن: «وَلَنْ يَزِيدَكُمْ عَمَلَكُمْ» [محمد:

وفي الباب عن يزيد، وتوفل بن معاوية. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وقد روى الزهري أيضاً عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

١٢٩- باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام

١٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبِّيُّ " عَنْ أَبِي جَعْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يَمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوَقْتِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَخْزَرْتَ صَلَاتَكَ».

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وعبادة بن الصَّامِتِ. قال أبو عيسى: حديث أبي ذرٍّ حديث حسن. وهو قول غير واحد من أهل العلم: يستحبُّون أن يصلي الرجل الصلاة ليمقيتها إذا أخرها الإمام، ثم يصلي مع الإمام. والصلاة الأولى من المكتوبة عند أكثر أهل العلم. وأبو جَعْرَانَ الْجَوْنِيُّ اسمه «عبد الملك بن حبيب».

(١) قوله: «الضبي» - بضم الميم - فتح موحدة - نسبة إلى ضبيعة بن نزار.

٣٥]. ثم في فوات العصر أقول: قال لأوزاعي: فواتها بدخول الاصفرار، كما في أبي داود (٦٠)، ولكنه مبي على قوله: إن وقت العصر إلى الاصفرار وهو قول الحسن بن زياد من الأحناف، والإصطخري الشافعي، وفي رواية، وفواتها أن تدخلها صفرة، وكنت أزعجه مرفوعاً حتى أن وجدت في علل أبي حاتم أنه موقوف، وقول نافع، وهذا الشرح كان ليقاً لكنه غير مرفوع، أقول: يحمل الفوات على الظاهر، أي الفوات بغروب الشمس، ومحاوره "وتر أهله وماله" أن يقال في حق من قتل ولم يرد ولم يقتص لوليه فوليه مؤنور الأهل والمال، وإن قيل: إن تخصيص العصر يدل على أن الفوات بدخول الاصفرار، أقول: إن حكم وتر الأهل والمال حكم الخمسة، وأما وجه التخصيص بالذكر فمذكور في مسلم (٢٧٥) «أنها عرضت على لأمة السابقة فضيعوها، ولو أقمتموها فلحكم الأجران» ولذا اهتم القرآن بشأن الصلاة الوسطى، والحديث الباب شرح آخر، وهو: أن الفوات فوات الصلاة بالجماعة، ذكر المهلب شارح البخاري ويؤيده ما في معرفة الصحابة لابن منده الأصبهاني مرفوعاً: «المؤنور أهله وماله من فاته صلاة العصر بالجماعة»، نقل الزرقاني منته، وتبعته الأسانيد وفي سنده لث بن أبي سليم وهو من رواة مسلم مقروناً مع الغير، وقد يحسن حديثه فيكون من رواية الحسن.

مذهب الجمهور: أن الصلاة حالة اصفرار الشمس مكروهة تحريماً وتصح وربما تجتمع الصحة مع الكراهة مثل البيع حال أذان الجمعة، وقال ابن تيمية: لا يجتمعان، ويرد عليه جوار نكاح المخطوبة في العدة مع كون الخطبة في العدة سهياً عنه، وكذلك الصلاة في الأرض المفضوعة.

باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام

أي الإمام الجائر، وأعلم أن ههنا مسألتين لا يختلط بينهما: إحداهما: أن يعلم أن إمام الجور يمت الصلاة. والثانية: إن صلى في البيت لعذر ثم دخل المسجد وأقيمت الصلاة. وللشوافع في المسألة الأولى وجوه أربعة، والمختار عندهم أن يصلي في البيت صلاته، ثم يصلي خلف إمام الجور بنية ما صلى في البيت من الظهر والعصر وغيرهما. الحاصل أنه بعد الصلاة وتقع نقلاً، ثم صرحوا بأنه يتبع الإمام، وإن ارتكب الكراهة تحريماً. فالحاصل أنهم يقولون بالأداء في البيت وبالإعادة في الأوقات الخمسة وابتاع الكراهة تحريماً.

وأما مذهب أبي حنيفة فليس بمذكور في مسألة إمام الجور، ومسألة أخرى يجوز تعديتها إلى هذه المسألة ويذكر في كتبنا أنه لو صلى في بيته منفرداً بعد الظهر والعشاء لا الثلاثة، ويذكر أن يعيده متفلاً، وزعم البعض أنه ينوي النفل حتى أن صرح الشافعي في حاشية الزيلعي: أنه ينوي النافلة، والحاصل أن مراد أرباب التصنيف أنها تقع نقلاً لا أن ينوي النافلة بل ينوي باسم ما صلى قبل (تقع نقلاً، كيف وقد صرح الطحاوي ص (٢٢٣) بالإعادة في قوله: ومن قال بأنه لا يعاد من الصلاة إلا لظهر والعشاء أبر حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وكذلك غير محمد بالإعادة في موطأه ص (١٣٧) وكذلك غير في كتاب الآثار وكتاب الخجج والجامع الصغير والمبسوط.

وأما تفقه الشافعية نيابة إذا أمات الإمام المصلون فلا بد من أدائها صحيحة، وأيضاً يخاف جور الإمام فيدخل معه في الصلاة. وأما شرح الحديث على مذهب الشوافع فمعنى فضل الصلاة لوقتها فإن ضللت لوقتها أي بعد أن صلى في بيته فيقولون بتكرار الصلاة في تلك الأول المذكور في الحديث، وشرحه عندنا فمعنى فضل الصلاة لوقتها أي يفر في نفسه ويعود أنه يصلي الصوت لوقتها، ثم إن ضللت لوقتها أي مع الإمام قبل أن تصلي منفرداً، فلا نقول بتكرار الصلاة في الشق الأول، وإن قيل: كيف يصح قول "فإنها لك نافلة" فإن هذه الصلاة فرض؟ نقول: قد يطلق النافلة على صلاة الفرض، ويكون معناه أنها زيادة أجر لك ويقع لك مجزاً كما في حديث المشكاة: «من توضأ فمشى فتخط الخطيئات بخطوته اليمنى، وترفع درجته بخطوته اليسرى، وتكون صلاته نافلة» وكذلك ذهب بعض العلماء إلى أن صلاة التهجيد واجبة على النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأطلق في القرآن: «فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ» [الإسراء: ٧٩] والقرينة على شرحنا ما في المسلم ص (٢٣١): "فصل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحاجتك، وإن أقيمت الصلاة وأنت في المسجد الخ"، فدل على عدم التكرار، ونصدي النووي إلى التأويل فيه. وأما ما في مسلم ص (٢٣١): «فلا تقل: إني صليت فلا أصلي» فمعناه لا تقل بالنسيان، أو يقال: لا يأتي عفيث

١٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ مِنَ الصَّلَاةِ

١٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «ذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ نَوْمَهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي مريم، وعمران بن حصين، وجبتر بن مطعم، وأبي جحيفة، وأبي سعيد، وعمر بن أمية الضمري، وفيه يغير [ويقال: في يغير^(١)].
قال أبو عيسى: حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح.

وقد اختلف أهل العلم في الرجل ينائم عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ أو يذكر وهو في غير وقت صلاة، عند طلوع الشمس أو عند غروبها.

فقال بعضهم: يصلّيها إذا استيقظ أو ذكر، وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها. وهو قول أحمد، وإسحق، والشافعي، ومالك. وقال بعضهم^(٢): لا يصلّي حتى تطلع الشمس أو تغرب.

١٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ

١٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وفي الباب عن سمره، وأبي قتادة. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن صحيح. ويروى عن علي بن أبي طالب: أنه قال في الرجل ينسى الصلاة يصلّيها متى ذكرها في وقت أو في غير وقت. وهو قول أحمد وإسحق.
ويروى عن أبي بكر: أنه نائم عن صلاة الغضر، فاستيقظ عند غروب الشمس، فلم يصل حتى غربت الشمس. وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا. وأما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(١) قوله: «وقال بعضهم: لا يصلّي حتى تطلع الشمس أو تغرب» وبه قالت الحنفية لما رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع وإذا غاب حاجب الشمس فأخروها حتى تغيب».

نوبة أن تقول: إن صليت بل انتظر صلاة الإمام، فإن صليت في الوقت فصل معهم، وأيضاً ظاهر شقي حديث الباب يخالف الشوافع فإن الصلاة في الحالين نافلة عندهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ مِنَ الصَّلَاةِ

مذهب الشافعي أن النائم إذا تبه فذلك وقت صلاته، وإن استيقظ عند الأوقات المكروهة فيها الصلاة. ويقولون: إن حديث الباب يخص الحديث «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس» وتفصيل هذه الضابطة سيأتي في موضع ما.
قوله: (نومهم عن الصلاة الخ) واقعة ليلة التعريس، والراجع عند المحدثين أنها حين القبول من غزوة خيبر، وأطب الطحاوي في المسألة، ومذهبنا أنه لا يصلّي في الوقت المكروه، وقال الطحاوي: إن فعله عليه الصلاة والسلام في هذه الواقعة مفسر لقوله في هذه الواقعة فإنه أخر الصلاة حتى خرج وقت الكراهة، لما في البخاري: «حتى أبيضت الشمس» وفي الدارقطني: «حتى أمكنت الصلاة». وقال الشافعي: تأخيرها كان ليخرج من موضع الشيطان. ونقول: إن المكان والزمان مؤثران لما روينا آنفاً، وأمر الحفاظ في الفتح بأن مذهب أبي بكر رضي الله عنه ومذهب كعب بن عجرة موافق لمذهب أبي حنيفة. وقال عبد العلي بحر العلوم في الأركان الأربعة: إن بناء اختلاف المذهبين على أن إذا ظرفية عند الحجازيين وشرعية عند العراقيين، كما قال أبو حنيفة فيمن قال: «إذا لم أطقك فأنت طالق» أن يقع الطلاق في آخر زمان الحياة، على أن إذا ظرفية، وقال أصحابه: لو لم يطق يقع في الحال، لأن إذا ظرفية. وليس البناء على ما قال بحر العلوم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ

قوله: «علي بن أبي طالب» يمكن أن يقال: إن التعميم باعتبار وقت الأداء ووقت القضاء، لا باعتبار وقت الكراهة أو غيره.
قوله: (عن أبي بكر) قصه أنه نائم في بستانه عن صلاة العصر، وكان عنده أولاده فلم يوقظوه، فاستيقظ والشمس قربت أن تغرب فغضب عليهم، وجلس إلى أن غربت فصلّى العصر. أخرجه في مشكل الآثار في الحصة القلمية، وأبو بكر الطائفي اسمه نضع بن حارث.

[١] قال الدكتور بشار في الماش: أضافه العلامة أحمد شاكر من بعض النسخ المطبوعة، ولا وجود لها في النسخ الخطية.

١٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقْوَتُهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّهِنَّ يَبْدَأُ

١٧٩- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْبٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَذَنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ».

وفي الباب عن أبي سعيد، وجابر. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْفَوَائِدِ: أَنَّ يَتِيمَ الرَّجُلِ بِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَضَاهَا. وَإِنْ لَمْ يَقُمْ أَجْزَاءَهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: وَجَلَّ يَسْبُ كُفَّارُ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَذْتُ أَصْلِي "الْعَصْرَ" حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا قَالَ: فَتَرْنَا بَطْخَانَ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ

١٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَأَبُو النَّضْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ».

(١) قوله: «ما كذت أصلي العصر حتى تغرب الشمس» فإن قلت: ظاهره يقتضي أن عمر رضي الله عنه صلى وقت الغروب، قلت: لا تسلم بل يقتضي أن كيدودته كانت وقت الغروب، ولا يلزم منه وقوع الصلاة عنده، كذا ذكره الكرماني.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقْوَتُهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّهِنَّ يَبْدَأُ

الترتيب في قضاء الفوات وأجب عند أبي حنيفة ومالك، ويستحب عند الشافعي وأحمد، وقد ثبت ترتيبه عليه الصلاة والسلام في واقعة الباب غزوة الخندق، والخلاف في أنه باعتبار الوجوب أو الاستحباب. وقال مولانا عبد الحلي: إن الرجحان لمذهب الحجازيين فإن فعله لا يورث الوجوب، أقول: إن ضابطته منقوضة في مواضع كثيرة.

قوله: (عبد الله) إذا أطلق عبد الله في مرتبة الصحابي فهو ابن مسعود وإذا أطلق الحسن في مرتبة الصحابي فهو ابن علي وإذا أطلق في مرتبة التابعي فهو الحسن البصري رحمه الله.

قوله: (أربع) في البخاري ذكر العصر فقط، فقال ابن سيد الناس البصري بتعدد الواقعتين، وأتى برواية الأربع بما في معاني الآثار بسند الشافعي وهو أجل الأسانيد، ثم اختلف في وجه تركه عليه الصلاة والسلام الصلوات فقال الشوافع: إن صلاة الخوف لم تكن نازلة. وقال الموالث: إنه عليه الصلاة والسلام فرغ قبل المغرب ولكنه تأخر بسبب بطء توضع الصحابة، وهذا على رواية النصحيحين لا رواية السنن، وهذا المحمل مستبعد. وتقول: إن وجه الترك أن الصلاة حالة المسايعة غير صحيحة، وأما جواب أن عصر اليوم جازع عندكم عند الغروب أيضاً فنحبيه عنه إن شاء الله تعالى. ويصح لنا فعله عليه الصلاة والسلام المذكور في الصحيحين دليلاً على تأخير الصلاة من الوقت المكروه، وإني تتبعت كتباً كثيرة لمسألة هل الرجل مأمور بأداء عصر يومه عند الغروب؟ فما وجدته، بل يدل عبارة محمد في موطأه ص (١٢٥) على عدم المأمورية فلعل مسألة الحنفية في الصحة لا غير.

قوله: (ما كذت أن أصلي الخ) قيل: إن هذا يدل على أن عمر أدى الصلاة قبل الغروب، والمختار عند النجاة إن "كاذ" مثل باقي الأفعال مثبت عند الإثبات، ومنفرد عند النفي، وأما إذا علم وجود الفعل وثبوته في الواقع فيدل كاذ المنفي على تحقق ذلك الفعل بالبطوء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ

في تفسير الصلاة الوسطى في العيني تسعة عشر قولاً: مذهب أبي حنيفة في ظاهر الرواية أنها العصر، وفي شرح النفاية للا علي القاري رواية شاذة عن أبي حنيفة أن الصلاة الوسطى صلاة الظهر، وله ما في أبي داود ص (٦٥)، وعندني لا بد من توجيه الرواية الشاذة والحديث، وعندني أن ما في أبي داود ص (٦٥) فهو من اجتهاد زيد بن ثابت، ولما صحت المرفوعات. وقال النووي: كان مذهب الشافعي رحمه الله أنها صلاة الفجر، إلا أنها صحت الأحاديث في أنها صلاة العصر وقال الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبي، فيكون مذهبه أنها صلاة العصر.

(ف) في مدخل البيهقي عن أبي حنيفة: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وذكر البيهقي عن ابن المبارك عن أبي حنيفة: ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعلى الرأس والعين، وما جاء من الصحابة لمختار منهم، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال، له قال:

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[١].

١٨٢- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى: «صَلَاةُ الْعَصْرِ»^[٢].

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَخَفْصَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عُثْبَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ.

وَقَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ^[٣].

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُلَمَّاةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمر: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ^[٤].

حَدَّثَنَا أَبُو سُوَيْبَةَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ ابْنُ سِيرِينَ: سَلِ الْحَسَنَ: يَمُنُّ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَفِيقَةِ؟ فَتَأْتَهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ: وَسَمِعَ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ

١٨٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَثُورٌ، وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ عَنْ قَتَادَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

(١) قَوْلُهُ: «صَلَاةُ الْعَصْرِ» اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَحْمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَذَهَبَ مَالِكٌ وَاشْتَفَعُوا إِلَى أَنَّهَا صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَقَالَ الثَّوَالِي: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْأَحَادِيثُ النَّصِيحَةُ أَنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ -انتهى-

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمَارُودِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهَا الصُّبْحُ وَصَحَّتِ الْأَحَادِيثُ فِي أَنَّهَا الْعَصْرُ، وَكَانَ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ لِقَوْلِهِ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي، وَاضْرِبُوا مِثْلِي عَلَى عَرْضِ الْخِلَافِ» كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ «الْمُلَمَّعَاتُ».

(٢) قَوْلُهُ: «صَلَاةُ الصُّبْحِ» لِأَنَّهَا بَيْنَ صَلَاتِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالْوَاقِعُ بَيْنَ الْخَدِّ الْمَشْرُوكِ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّهَا مَشْهُورَةٌ، وَقِيلَ: إِنَّهَا الْمَغْرِبُ لِأَنَّهَا الْوَسْطَةُ بِالْمَعْدَدِ، وَقِيلَ: الْعِشَاءُ لِأَنَّهَا بَيْنَ جِهَتَيْنِ وَقَعَتَيْنِ طَرَفِي اللَّيْلِ مَعَ مَا فِي أَدْبَاعِهَا مِنْ مَزِيدٍ مَشْفَعَةٍ وَمَزِيدٍ فَضْلٍ لِكُونِهَا مِنْ خِصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، كَذَا فِي «الْمُلَمَّعَاتِ» وَقِيلَ: إِنَّهَا الْوُتْرُ لِأَنَّهُ الْوَسْطُ بَيْنَ الْغَرَضِ وَالنَّفْلِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعِنَّمَهُ أَتَمُّ-.

زاحمناهم.

وَدَلِيلُنَا فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ مَا فِي مُسْلِمٍ: «أَنَّ فِي مَصْحَفِ حَنْفَةَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى وَصَلَاةُ الْعَصْرِ» وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي التَّغْيِيرَ، فَإِنَّهُ قَدْ صَرَحَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ صِفَاتٌ يَجُوزُ إِدْخَالُ حَرْفِ الْعَطْفِ فِيهَا مِثْلُ:

إِلَى الْمَلِكِ الْقُرْمِ وَابْنِ الْأَمِيَّةِ وَلَيْسَ الْكُتَيْبَةُ فِي الْمَرْحُومِ

وَقِيلَ: إِنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْوُتْرِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ عِلْمُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ وَصَنَّفَ فِيهِ كِتَابًا مُسْتَقِلًّا، وَقَالَ: إِنَّ الْوُتْرَ مَسْحُوقٌ بِالْخَمْسَةِ وَإِنَّهَا فَرِيضَةٌ، وَقَالَ: إِنِّي أَبْلَغُ لِلْأُمَّةِ أَنَّ الْوُتْرَ فَرَضٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَابِدِينَ.

قَوْلُهُ: «عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ» قِيلَ: سَمِعَ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ عَنْ سَمُرَةَ كَثِيرًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَفِيقَةِ، وَاخْتَلَفَ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ

قَالَ أَبُو عَمْرٍ فِي التَّهْمِيدِ: إِنَّ حَدِيثَ «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ» مُتَوَاتِرٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ: نَهَى الصَّلَاةَ عِنْدَ الطَّلُوعِ وَالْغُرُوبِ وَالِاسْتِثْنَاءُ فَصَحِيحٌ أَيْضًا فَالْأَوْقَاتُ الْمَنْهُيَّةُ فِيهَا الصَّلَاةُ خَمْسَةٌ، وَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ طَائِفَتَيْنِ فَقَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ فِي

[١] وَقَالَ الدُّكْتُورُ بِشَارُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ: وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ صَحِيحٌ قَطُّ. وَعِبَارَةُ «حَسَنٌ صَحِيحٌ» أَوَّلَى وَأَصَحُّ لَوُرُودِهَا فِي النُّسخَةِ، وَفِي مَا نَقَلَهُ مُحَمَّدُ الدِّينُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُنْتَقَى عَنِ الزُّمَلِيِّ.

[٢] ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمُنْتَقَى مَوْجُزًا مِنَ الْحَدِيثِ الثَّانِي وَذَكَرَ مُقَدِّمًا فِي النُّسخِ الْمَحْقُوقَةِ، وَقَدَمْنَاهُ أَيْضًا مَحَافِظَةً عَلَى أَرْقَامِ الْحَدِيثِ.

[٣] وَقَالَ الدُّكْتُورُ بِشَارُ: «حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَقَالَ: فِي م، وَ، ص، وَ، نَ حَسَنٌ قَطُّ وَمَا أَتَيْنَاهُ مِنْ

النُّسخَةِ وَهِيَ الْمُعْتَمَدُ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الزُّمَلِيَّ سَعِدَ الْحَدِيثَ فِي التَّفْسِيرِ وَيَقُولُ عَنْهُ هُنَاكَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ».

سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَكَانَ مِنْ أَحَبِّهِمْ إِلَيَّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ غَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسُمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ، وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَمُعَاذَ بْنِ عَفْرَاءَ، وَالضَّانِبِيَّ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَابِشَةَ، وَكَعْبٍ بْنِ مُرَّةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَعَمْرٍو بْنَ عَبْسَةَ، وَيَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ، وَمَعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: وَمَنْ بَعْدَهُمْ: أَنَّهُمْ كَرِهُوا الصَّلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ. وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ الْفَرَاثُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْقَدِيدِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: حَدِيثُ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَهِي لِأَحَدٍ

وَقْتُ الْغُرُوبِ وَالطَّلُوعِ وَالِاسْتِواءِ، ثُمَّ إِنْ ضَلَّتْ فِيهَا فَنَفْسٌ نَفْسِ الْبَطْلَانِ وَعَدَمُهُ، فَتَطُلُ الْفَرِيضَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ دِينٌ فِي الدِّمَةِ وَوَجِبَ كَامِلًا، وَاصْبَحَ النَّوَافِلُ مَعَ الْكَرَاهَةِ التَّجْرِيمِيَّةِ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ لَعْنِهِ وَلَغْيِهِ فَعِنْدَ ظَاهِرِ الْهُدَايَةِ ص (٨١) مِنْ أَنَّ الْوَاجِبَ لَعْنُهُ مَا يَكُونُ مَطْلُوبًا لِنَفْسِهِ، وَالْوَاجِبُ لَغْيُهُ مَا يَكُونُ مَطْلُوبًا لغيرِهِ. وَقَالَ الشَّارِحُونَ عَنِ الْوَاجِبِ لَعْنُهُ: مَا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ، وَالْوَاجِبُ لَغْيُهُ مَا يَكُونُ مِنْ جَانِبِ الْعَبْدِ، وَأَرْوَهُمْ لَفْظَ الْهُدَايَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَأَشْكَلُ عَلَيْهِمْ رَكْعَتَا الطَّوَّافِ، فَإِنَّهُمَا وَاجِبَتَانِ لِلْعَيْنِ عَنِ مَا قَالُوا، وَأَمَّا عَلِيُّ مَا قُلْتُ فَوَاجِبَتَانِ لِلغَيْرِ أَيْ خَتَمَ الْعَوَافِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ رَكْعَتَيْ الطَّوَّافِ وَرَكْعَةِ التَّلَاوُفِ، وَلَمَّا فِي نَفْسِي رَكْعَتِي الطَّوَّافِ أَثَرُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فَإِنَّهُ طَافَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَمْ يَصِلْ رَكْعَتِي الطَّوَّافِ حَتَّى يَبْلُغَ ذِي طَرَفٍ أُخْرَجَ الطَّحَاوِي مَوْصُولًا، وَالبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا، وَفَنا أَيْضًا أَمْرَ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْ سَلَمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: طَوَّافِي وَرَاءَ النَّاسِ فَصَاتِهِ، وَلَمْ يَصِلْ حَتَّى حَرَحَتْ وَلَمْ يَنْكُرِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَيْهَا.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ لِلْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ: تَجُوزُ فِيهَا الْفَرَائِضُ وَالْوَاجِبَاتُ لَعْنَتُهَا لَا النَّوَافِلُ وَالْوَاجِبَاتُ لغيرِهَا. وَلَمْ يَفْرُقِ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَقَالَ: تَصَحُّ الْفَرَائِضُ وَدَوَاتِ الْأَسْيَابِ مِنَ النَّوَافِلِ، مِثْلُ التَّحَنُّتِ وَالْخُرُوفِ لَا غَيْرَهَا، وَتَجُوزُ السُّنَنُ الْإِكْدَاءُ أَيْضًا. وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ الْفَرَائِضُ لَا النَّافِلَةُ. وَتَفَقَّهَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ ذَوَاتِ الْأَسْيَابِ سَحَائِلُ، وَغَيْرُهَا فِي خِيَارِ الْعَبْدِ فَيُرَدُّ النَّهْيُ عَلَى مَا فِي طَوْعِهِ. وَقَالَ صَاحِبُ الْهُدَايَةِ: إِنْ وَقْتُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَشْغُولًا بِالْفَرَضِ، فَالْقِيحُ لَيْسَ بِسَبَبِ الْوَقْتِ فَتَجُوزُ الْفَرَائِضُ وَالْوَاجِبَاتُ لَعْنَتُهَا، وَقَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: هَذَا تَخْصِصُ بِالرَّأْيِ ابْتِدَاءً فَلَمْ يَجِبْ عَنِ الْإِبْرَادِ، وَأَعْلَى طَرِيقًا آخَرُ لِإِتْبَاتِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي التَّفَقُّهِ: إِنْ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ صَلَاتُهُمَا صَلَّى فِي الْمَوَرِّ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ يَبْطِئُ فَعَلِمَ أَنَّ التَّأْثِيرَ لِلصَّلَاتَيْنِ فَلَا فَيْحَ فِي الْوَقْتِ، وَأَقُولُ فِيمَا قَالَ الشَّيْخُ عَلَى صَاحِبِ الْهُدَايَةِ أَنَّهُ تَخْصِصُ النَّصِّ بِالنَّصِّ فَإِنَّهُ قَدْ خَصَّ مِنْهُ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ، وَنَصَّ آخَرَ مُسْتَقِلٌّ وَهُوَ فُضَاءُ الْوَقْتِ أَخْرَجَهُ الزَّمْزَمِيُّ ص (٦١) بِسَدِّ فِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ اسْمِهِ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ بِخِلَافِ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ ثَقَّةٌ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ص (٢٠٢) وَصَحَّحَهُ الْعِرَاقِيُّ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ وَاضِعٍ، وَالْأَوْضَحُ مَا فِي سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي. وَقَدْ الشَّوَارِعُ: حَدِيثُ الْبَابِ عَامٌ وَتَخْصِصُهُ حَدِيثُ التَّحْنِيعَةِ، فَتَحْوِلُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْأَصُولِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَعَارَضَ الْعَمُّ وَالْخَاصُّ فَفِرَادُ مِنَ الْعَامِ مَا وَرَاءَ الْخَاصِّ، تَقْدِمُ الْخَاصُّ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ التَّارِيخُ. وَقَالَ الْأَحْنَفِيُّ: لَوْ عُلِمَ التَّارِيخُ فَالتَّأَخُّرُ نَاسِخٌ، وَإِلَّا قُوفُ التَّعَارُضِ فَيَحْوِلُ إِلَى بَابِ التَّعَارُضِ، وَهَذَا يُوْهِمُ النَّاطِرُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يُؤْخَذُ بِالتَّوَالِدِ فَالتَّوَالِدُ، وَتَعْيِيرُهُمْ هَذَا حَيْدٌ مُؤَثِّرٌ قَوِيٌّ لَمَّا قَالَ الْأَحْنَفِيُّ: فَأَقُولُ: إِنَّ الْمَرَادَ مِنَ التَّعَارُضِ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ بِمَقَاسَةِ الْأَصُولِ فَإِنَّهُ قَدْ كَثُرَ تَخْصِصُ لَوَعِيَاتٍ بِأَحْكَامٍ لَا تُكُونُ فِي الْخُتْمَاتِ، وَهَذَا مِنْ تَعْيِيرَاتِي فَصَارَ تَعْيِيرُنَا أَيْضًا أَحْجَدُ وَأَقْوَى، وَصَارَتْ ضَابِطَتُنَا أَشْهَلُ عَنِ ضَابِطَتِهِمْ. وَمَقَاسَةُ الْأَصُولِ أَنْ يَكُونَ جُزْئِي وَاحِدٌ مِثْلًا يَصْنَحُ لِلانْتِدَاجِ تَحْتَ الْعَامِ، وَيَصْنَحُ لِلانْتِدَاجِ تَحْتَ الْخَاصِّ فإِنْ خَالَه تَحْتَ مَا لَهُ زِيَادَةُ اسْتِحْقَاقٍ مَقَاسَةِ الْأَصُولِ، فَتَحْرِي الضَّابِطَةُ فِيمَا عَنِ فِيهِ أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَأْمُرُ بِعَدَمِ حَلَةِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ مَا كَانَ دِينًا مِنَ اللَّهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ لَعْنَتُهَا يَجُوزُ أَدَاؤُهُ، وَمَا كَانَ مِنَ التَّبَرُّعِ مِنَ الْوَاجِبِ لغيرِهِ، وَالنَّافِلَةُ لَا يَجُوزُ أَدَاؤُهُ، وَبِالْعَاقِبِ آخَرَى أَنْ مَا كَانَ فِي دِمَةٍ مِنَ اللَّهِ يَجُوزُ أَدَاؤُهُ، وَإِلَّا فَلَا، فَيَقْبِدُ هَذَا الْأَصْلُ فِيمَا مَرَّ مِنَ الصَّلَاةِ مُتَفَرِّدًا إِذَا أَمَاتَ الْإِمَامُ الْخَائِرَ الصَّلَوَاتُ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ الشَّرِيعَةُ أَمَرَتْ بِتَكَرُّرِ الصَّلَوَاتِ فَيَكُونُ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَةِ. وَنَقُولُ: أَمْرُ الشَّارِعِ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا لَا بِالتَّكَرُّرِ كَمَا هُوَ مَرْغُومُ الْخَصْمِ، ثُمَّ سَأَلَ سَائِلٌ: أَفَأَصْبَحِي مَعَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ لَوْ شِئْتَ كَمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا صِرَاحَةٌ مَا فِي أَبِي دَاوُدَ ص (٦٢) فَلَا تَكُونُ الْإِعَادَةُ إِلَّا فِيمَا يَجُوزُ مِنْهُ فَإِذَا انْكَسَرَ صَوْرَةُ تَكَرُّرِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ وَلَيْتَبَدَّرَ فِي هَذَا.

قَوْلُهُ: (لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا غَيْرُ مَنْ يُوْنُسُ أَخ) قِيلَ: إِنْ مُصَدِّقٌ أَنَا هُوَ التَّكْذِيبُ، وَقِيلَ: مُصَدِّقُهُ هُوَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى»، وَحَدِيثٌ عَلَيْهِ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ».

١٣٥- يَأْتِ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

١٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَا لَمْ يَسْغُلْهُ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّاهُمَا» بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ لَمْ يَبْدَأْ لَهْمَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَمَيْمُونَةَ، وَأَبِي مُوسَى. حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ». وَهَذَا خِلَافٌ مَا رَوَى عَنْهُ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ». وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَصَحُّ حَيْثُ قَالَ: «لَمْ يَبْدَأْ لَهْمَا». وَقَدْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَاتٌ: رَوَى عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى

(١) قوله: «فصلاهما بعد العصر» هذا يدل على أن قضاء السنة مرة واحدة الشافعي، والظاهر أن هذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم لعموم النهي للغير، ولأنه ورد في حديث: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيهِمَا دَائِمًا» وقد ذكر الطحاوي بسنده حديث أم سلمة وزاد: فقلت: يا رسول الله! أفغصيهما إذا فاتنا قال: لا - انتهى -، فمعنى الحديث كما قاله ابن حجر أي وقد علمت أن من خصائصي أي إذا عملت عملاً داومت عليه فمن ثم فعلتهما ونهيت غيري عنهما، لكن خالف كلامه حيث قال: ومن هذا أخذ الشافعي رحمه الله تعالى أن ذات السبب لا تكره في تلك الأوقات، ولا يخفى أنه إذا كان من خصوصياته، فلا يصح للاستدلال - والله أعلم بالخال -.

قال القاضي: اختلفوا في جواز الصلاة في الأوقات الثلاثة وبعد صلاة الصبح إلى الطلوع وبعد صلاة العصر إلى المغرب، فذهب داود إلى جواز الصلاة فيها مطلقاً، وقد روى عن جمع من الصحابة، فلعلهم لم يسمعوها نهي صلوات الله وسلامه عليه، أو حملوه على التنزيه دون التحريم، وخالفهم الأكثرون، فقال الشافعي: لا يجوز فيها نعل صلاة لا سبب لها، أما الذي له سبب كالمثبورة وقضاء الغائبة فجاز لحديث كريب، واستثنى أيضاً مكة واستواء الجمعة.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يحرم فعل كل صلاة في الأوقات الثلاثة سوى عصر يومه عند الاصفرار يحرم التدوير والثانية بعد الصلاتين دون المكتوبة الغائبة ومسحدة الثلاثرة وصلاة الجنازة، كذا في «المرقاة».

ثم تخرج المحامل في الشرح الثاني فإن فضله عليه الصلاة والسلام ثابت على جميع الأنبياء السابقين بلا ريب.

قوله: (حديث علي) هو قول علي كما في السنن الكبرى وليس بمرفوع، وأما ما قلنا من كراهة الصلاة في الأوقات الثلاثة مع الصحة فاجتماع الصحة مع الكراهة ليس بعيث، وقال الشيخ ابن المصنف: إنهما يجتمعان في المعاملات لا العبادات، فإن في المعاملات طرفين: الدنيا وطرف الدين، بخلاف العبادات فإن الطرف فيها واحد وهو طرف آخروي. وأقول يلزم على هذا ارتفاع باب كراهة الصلاة، ويحتمل أن يقال: إن الكراهة الواقعة على نفس الصلاة لا تجتمع معها بخلاف الكراهة في بعض أجزائها فيصح قول الشيخ بلا ارتفاع باب الكراهة، وهذا يفيد الشافعية أيضاً في إشكال أشكل عليهم حله، وهو عدم اجتماع الصحة مع الكراهة التنزيهية، وهو قول عندهم، والله أعلم وعندهم.

باب ما جاء في الصلاة بعد العصر

في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ثبوت الركعتين بعد العصر مواظبة في بيت عائشة، وفي السنن عن ابن عباس وأُم سلمة: «أنه عليه السلام شغل عن سنتي الظهر فقضاهما بعد العصر»، قال الشافعية يجوز الركعتين بعد العصر وعدنا من خصوصيته عليه الصلاة والسلام. وقال الشافعية: إن الخصوصية باعتبار المواظبة لا في أصل التشريع، والسلف أيضاً يختلفون، ولنا ما في البخاري ومعاني الآثار ص (١٨٠): «أن عمر كان يعز من يصلي الركعتين بعد العصر»، وهذا لا بد من كونه علانية، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، ولنا أن نقول: إن قول جمهور الصحابة مع أبي حنيفة رحمه الله، وسئل الدارمي فقال: أقول بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحديث الباب لنا، وقال الحافظ: إن عطاء اختلط في آخر عمره، وأخذ عنه جرير بعد الاختلاط، ولنا ما في معاني الآثار ص (١٨٠) عن أم سلمة رضي الله عنها: قلت له عليه الصلاة والسلام: أفغصيهما إذا فاتنا؟ قال: لا أم. وسكت الحافظ عن الحكم على حديث الطحاوي. قال رجل: إن سند عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة فيه شيء، فإن حماداً قل حفظه في الآخر، وأقول: تبعت مسلماً فاستخرجت منه سند يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة في مواضع كثيرة، فكيف حكم ذلك الرجل على ذلك السند؟ ومر عليه السيوطي في الخصائص الكبرى وصححه، والحديث موجود في مسند أحمد. فأخاض عندني أن حديث الطحاوي في أعلى مراتب الحسن لذاته. ولنا ما في مسند أحمد وبعضه في البخاري: «أن معاوية رضي الله تعالى عنه دخل المدينة، وكان ابن الزبير يصلي الركعتين بعد العصر، فقال معاوية: ما تفعل فإني ما وجدته من النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قال ابن الزبير: علمته من عائشة، فأرسل معاوية رجلاً إلى عائشة فقالت: ما صلي في بيتي، وأرسلته إلى أم سلمة وقالت أم سلمة: إنه عليه الصلاة والسلام قضى الركعتين اللتين بعد الظهر، رحم الله عائشة قد كنت ذكرت لها، فاضطرب حديث الصحيحين عن عائشة، ولهذا نعله رجح الترمذي حديث ابن عباس على حديث البخاري، وقال: حديث ابن عباس أصح. ولنا أيضاً ما في مصنف عبد الرزاق عن أبي سعيد: «

رَكَعَتَيْنِ». وَرَوَى عَنْهَا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وَالَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِلَّا مَا اسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ، بِمَثَلِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ الطُّلُوفِ، فَقَدْ رَوَى عَنْ^(١) النَّبِيِّ ﷺ رُخْصَةً فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ الصَّلَاةَ بِمَكَّةَ أَيْضاً بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ

١٨٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ^[١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَنْتَنُ^(٢) كُلُّ آذَانَيْنِ صَلَاةً لِمَنْ شَاءَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك» لما قال صلى الله عليه وسلم: «لا تمنعوا أحدا طواف هذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل ونهار» وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمها حكم سائر اللاد في الكراهة لعموم حديث النهي، وقيل: إنه ناسخ لما سواه لأن المحرم راجح، قال ابن المثلث: والظاهر أن المراد بقوله: «صلى أية ساعة شاء في الأوقات الغير المكروهة توفيقاً بين النصوص» انتهى -.

(٢) قوله: «بين كل آذنين... الخ» قال ابن الجوزي: فائدة هذا الحديث أنه يمكن أن يتوهم متوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن ها، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز، كذا ذكره في «فتح الباري». والصواب أن المراد بيان أن مع كل فريضة نفلاً، وينبغي أن يصلى بينهما نافلة لشرف الوقت وكثرة الثواب، ولما الإشكال بالمغرب فحواه القول بالنسخ فيها، وإنها خصت من العموم. (السمعات)

نفعل ما أمرنا، وفعل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما أمرنا، فدل على أن يحملهما على خصوصيته عليه الصلاة والسلام كما قلنا. قوله: (عنها عن أم سلمة) نعل عن أم سلمة ليس بصحيح فإن عائشة روت بدون الواسطة كما قال المصنف، وفي الباب عن عائشة إلا أن يراد ما في مسند أحمد في قصة معاوية وابن الزبير. قوله: (إلا ما استثنى من ذلك) إسناد الاستثناء ضعيف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ

تسن الركعتان قبل المغرب عند الشافعي رحمه الله، وفي قول منه الإباضية، وقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله: لا ينبغي. وقال ابن اعمام بالإباحة ونفى الاستحباب. وحديث الباب للشافعي. وأجيب بأن المراد أنكث مقدار الصلاة بين الأذنين لا فعل الصلاة، ويرد على هذا الجواب ما في البخاري في الموضوعين عن عبد الله بن معقل: «صلوا قبل المغرب ركعتين» وإني نتبعت لأحد أنهما حديثان أو حديث واحد فلم أجده فيه شيئاً من المحدثين إلا أن يوب البخاري على الفصل بين الأذنين، وأتى فيه بحديث الباب، وبوب على الركعتين قبل المغرب، وأتى فيه بحديث: «صلوا قبل المغرب ركعتين» وفي مسند البزار «بين كل آذنين صلاة إلا المغرب»، وأدرجه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة: إنه ليس بموضوع. وقال: إن حيان بن عبيد الله مصغراً ثقة، وهو راوي الحديث، لا حيان بن عبد الله المكبر الذي كذبه فلاش، وابن عبيد الله ثقة البزار، والزبيعي والمخالف تقيلاً قول ابن الجوزي والبزار ولم يخترعاً قال السيوطي، وهذا عجب منهما. وأخرجه الدارقطني أيضاً، وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار: إنه وهم حيان وأدرجه من نفسه، وعندني فرائس من سنن الدارقطني على كونه مروياً من الفوق وليس من إدرج الراوي، ونقول بعد تسليم الإباحة كما قال ابن اعمام: إن الحديث لا يدل على الاستحباب لما في البخاري، وأبي داود ص (١٨٢). «لمن شاء أن يصليهما كراهة أن يتحذها الناس سنة»، وأما الفرق بين السنة والاستحباب فبعيد في نصوص الشارع، ونقول أيضاً: إن البزار وابن شاعين في كتاب الناسخ والمنسوخ يقولان بالنسخ، والناسخ لفظ إلا المغرب، فدل هذا أنهما من الصحيحين حديث: «إلا المغرب».

[١] كذا في نسخة الدكتور بشار. وفي الهذبة «كهمن بن الحسن» وهو خطأ.

وَقَدْ اختلف أصحاب النبي ﷺ في الصلاة قبل المغرب فلم يَزَّ بِمَعْضَمِهِمُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ، بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ صَلَاتَهُمَا فَخْصٌ. وَهَذَا عِنْدَهُمَا عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ.

١٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ

١٨٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ الْأَعْرَجِ يُخَذِّلُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ^(١) مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ

(١) قوله: «فلم يَزَّ بِمَعْضَمِهِمُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ» وهو قول أبي حنيفة، قال التوريشي: إنما ذهب أبو حنيفة إلى كراهة النافلة قبل صلاة المغرب لحديث بريدة الأسلمي: «أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم يصنوها» وما رواه غيره من الصحابة فهو منسوخ، وعن ابن عمر قال: «ما رأيت أحداً يصليها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم» فيه دليل على نسخ ما كان قبل رؤيته، كذا في «المعاني» و«نظامه في فتح القدير».

(٢) قوله: «من أذرك من الصبح» قال النووي: قال أبو حنيفة: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس؛ لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس، وأخذت حجة عليه، وجوابه ذكره صدر الشريعة في «شرح الرقابة» فليطالع له. قال ابن الملك: قيل: معناه فقد أدرك وقتها فإن لم يكن أهلاً للصلاة، ثم صار أهلاً وقد بقي من الوقت قدر ركعة، لزمته تلك الصلاة، كذا في «الرقابة».

قوله: (قد روي عن غير واحد الخ) لنا ما في أبي داود ص (١٨٢) سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب، قال ابن عمر رضي الله عنهما: ما رأيت أحداً يصليهما قبل المغرب في زمن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، بسند حسن، وقال النووي في شرح مسلم: إن الجمهور مع أبي حنيفة، ولكن الأحاديث ترد عليهم، وفي فتح الباري وعمدة القاري: سئل أحمد عن الركعتين قبل المغرب فقال ما صليت إلا مرة واحدة، ثم في العمدة حين بلغني الحديث أي ما صليت إلا مرة واحدة حين بلغني الحديث، وهو دأب أحمد، وفي الفتح: حتى بلغني الحديث فظاهره أنه صلاهما مرة، ثم إذا بلغه الحديث استمر عمله من الإتيان بهما، ولكن الصحيح ما في العمدة بقية ما في مسند أحمد. (إطالع) ذكر الشيخ عبد الحق الدهلوي في الحاشية لحديث بريدة الأسلمي: «أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبا بكر وعمر لم يصنوها الخ» وهذا غلط فإن المروي عن بريدة استثناء «إلا المغرب» في مسند البزار، وأما ما رواه الشيخ فهو مروي عن إبراهيم النخعي مرسلًا في كتاب الآثار.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ

مذهبنا أن طلوع الشمس في خلال الصلاة مفسد للصلاة، ثم قال الشيخان: تحولت الصلاة إلى النافلة، وقال محمد: تبطل من الأصل ولا تبقى النافلة أيضاً، ورواية شاذة عن أبي يوسف في الفتح أنها لا تبطل وتبقى فريضة، ثم إذا طلعت فالسبيل عنده إذن أن يمكث المصلي على حاله ويؤدي الباقية بعد خروج وقت الكراهة، وأما إذا غربت الشمس فلا تفسد الصلاة، فحديث الباب يخالفنا إلا على الرواية الشاذة عن يعقوب. وقال الأئمة الثلاثة من الحجازيين: إن مصداق حديث الباب المعذور من التأثم وغيره، والنهي عن الصلاة في هذه الأوقات لغیر المعذور، والحال أنه لا إثم في من الحديث إلى المعذور. وقال الشافعية: من تعدد وأخر العصر صححت صلاته ويكون مرتكب الكبيرة، وانفقوا به اجتهداً من صار أهل الوجوب من البالغ، والمُسْتَمُّ بأنه إذا صلى وغربت الشمس في خلالها لم تفسد صلاته بدون إثم.

وأما الأحناف فما أجاب أحد بما يشفي ما في الصدور، وقال الطحاوي ص (٢٣٢): إنه محمول على من صار أهل الوجوب بأنه يجب الصلاة عليه ثم يقضيها. ثم رده الطحاوي بأن رواية الصحيحين «فيلبث إليها ركعة أخرى» بخلافه، ثم اختار الطحاوي بطلان الصلاة عند الطلوع والغروب، وجعل حديث الباب منسوخاً بكلا الجزئين. ونقله الحافظ ثم رده من جانبه بما رده به الطحاوي. والعجب من الحافظ أنه نقل جواب الطحاوي ولم ينقل رده. وأخذ أرباب التصنيف مسألة الأصول كما ذكر شارح الوقاية، وسمح لي الجواب، وأذكره بمحض الدعوى، ومادته كثيرة لا يسعه المقام الضيق، فأقول: إن الحديث في حق الجساعة لا في حق الأوقات، فيكون المعنى: من أدرك ركعة مع الإمام فليبث إليها ركعة أخرى ولتكن الركعتان قبل الطلوع والغروب، وزعم الحجازيون أن المفهوم كون الركعة الثانية بعد الطلوع، ولا يخالفني رواية: «فليبث إليها ركعة أخرى». وفي هذا الجواب قرائن، منها: أن الحديث مروي في أربعة مواضع بالفاظ متقاربة، وانفقوا في المواضع الثلاثة على أنها في حق المسبوق، فيقال في هذا الموضع أيضاً: إنه في حق المسبوق، ومن تلك المواضع ما في مسلم ص (٢٢١) عن أبي هريرة «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»، وفي مسلم في بعض الطرق: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام الخ»، فيكون نصاً في أنه في حق المسبوق، وأيضاً جمع مسلم حديث الباب وحديث: «من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام» في باب واحد، فيدل على أن مصداق الحديثين واحد ومن تلك المواضع ما في أبي داود ص (١٢٩): «من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة» أي من أدرك الركوع، وغمر البخاري في سند حديث أبي داود في جزء الفرائض، وقد أخرجه ابن خزيمة فعلم صحته عند ابن خزيمة. ومن تلك المواضع ما في النسائي: «من أدرك ركعة

فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثْتُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَمَقْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْقَدْرِ، مِثْلَ الرَّجُلِ يَتَأَمَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَتَنَاهَا فَيَسْتَقِظُ وَيَذْكُرُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا.

١٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

١٨٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ خَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَمَعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ. قَالَ: فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَزَادَ

...

من الجمعة الخ، فأقول: إن حديث الباب أيضاً في حق المسروق، ولا أقول بأن الحديث واحد واختلاف الألفاظ من الروايات، بل أقول: إنه عليه الصلاة والسلام ذكر المسألة مراراً، وإن قيل صائلاً لتلك الكثرة، ما وجه تخصيص الصلوتين بالذكر؟ فيقال: لعل هذا حين وجوب الصلوتين، ولعل رواية أبي هريرة رضي الله عنه تكون مانعاً، وإما أن يقال: إن آخر الوقت إجماعاً ليس إلا هاتين الصلوتين، وإما أن يقال: إن آخر الوقت المعلوم حساً لتلك ليس إلا هاتين الصلوتين، وبهذا يفتح وجه ذكر قبل أن تطلع الشمس وقبل أن تغرب، وأيضاً يقال: إنه مثل حديث فضالة في سنن أبي داود ص (٦٦) قال النبي - صلى الله عليه وسلم - « حافظ على البردين أو العصرين » وحمله أهل التدريس على زيادة الاهتمام وغيره، وقال السيوطي: إنه من خصوصيته وليس عليه إلا صلاة العصرين، وينافي ما ذكرت من المراد ما في فتح الباري من السنن الكبرى: « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد تمت صلاته » فأقول: إن هذا الباب من السنن الكبرى موجود عندي، وما وجدت فيه ما حكى الحافظ، وذكر الشوكاني هذا الحديث من الفتح ولم يذكر السنن الكبرى، وقال في بعض الروايات: ولكن الإنصاف أن الرواية ثابتة، وأقول: قد سها الحافظ في فهم مراد الحديث، والحال أن الحديث في مسألة سني الفجر كما روى الزمزمي ص (٥٢) « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمس » وهذا الحديث ثابت عندي من أزيد من عشرين طريقاً، خمس في مسند أحمد، وخمس في سنن الدارقطني، وثلاث في سنن البيهقي، وإثنان في صحيح سنن ابن حبان، وإثنان في المستدرک، وواحد في طبقات الذهبي، وواحد عند النسائي في الكبرى، وعند الطحاوي، ومدر الكل فتادة، ثم غير بعض الروايات وهم خمس: « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس وركعة بعدها »، والمراد من الركعة الصلاة، والصلاة قبل الطلوع هي الركوبة، والصلاة بعد الطلوع السنن، ويعبر بعض الرواة بالمراد الواضح فكان « في السنن الكبرى متعلقاً بالسنن بمراد ما ذكرت، وزعم الحافظ تعلقه بحديث الباب، ولقد بلغ الحافظ المراد الصحيح في التهذيب تحت ترجمة عزرة بن عبيد، وقال: إنه متفرد بهذا المتن، وأحاله على النسائي الكبرى، ولم يبه على هذا في الفتح، وأجزاء كل ما قلت على كلام الحافظ موجودة بالملال والقرائن، ومر العيني على حديث الباب، وأخرج بعض الطرق مستملاً على وجدان ركعة بعد الطلوع والغروب، وأقول: إن هذا فتوى أبي هريرة ونسب بمرفوع، ولم يميز الحافظ العيني بين الموقوف والمرفوع، والدليل على أنه فتوى أبي هريرة عبارة البيهقي في السنن الكبرى، وأقول أيضاً: إن ابن عباس وأبو حنيفة حديث الباب في مسام فتراها بطلان الصلاة لو طلعت الشمس بسند صحيح في مسند أبي داود الطيالسي، وأخرجه النسائي ص (٩٨) أيضاً إلا أن القطعة المفيدة لنا ليست بمذكورة فيه.

(تمة) والجواب الذي ذكره الطحاوي ثم رده، مذكور في مدونة مالك عن ابن قاسم تلميذ مالك، ويمكن نفاذ ذلك الجواب في الجملة، فإن فجر الإسلام والمسلمين يختلفان فيمن صهرت أو أسلم أو بلغ، هل يجب عليه لأداء في الخائف أو بعد طلوع الشمس؟ ويرد على ما قال البخاريون فعله عليه السلام في غزوة الخندق كما في الصحيحين، وسما على ما عد مسلم وفعله عنه الصلاة والسلام في ليلة التعريس، فبعد الفراغ من حديث الباب تحول مسألة حواز عصر يومه عند الغروب إما إلى الاحتياط أو إلى الحديث السابق في الزمزمي من صلاة المتأخر، ولم يبق لحديث الباب التعلق بمسألة العصر والفجر المتأخرتين فيهما.

باب ما جاء في الجمع بين الصلوتين في الحضر

إجماع مذهب مالك والشافعي وأحمد جواز جمع الصلوتين وفقاً باختلاف الروايات في السفر، والمطر، والمريض، ثم اجمع جمع تقديم وجمع تأخير، وأنكر البخاري جمع التمتع، وعن أبي داود: لم يصح حديث في جمع التقديم. ثم اجمع التقديم شروطاً منها: أن ينوي الجمع قبل تسليم الصلاة الأولى مهما وأن لا يفصل بينهما، ولا يتطوع بينهما، ومنها الترتيب. ويشترط في جمع التأخير نية الجمع قبل فوت وقت يسع فيه الصلاة الأولى. وقال أبو حنيفة وأصحابه بالجمع فعلاً والجمع معلاً من تعبير، وكذلك في الزهري، فإن تعبير جمع الحظيقي والصوري يوجب الناظر القاصر، وأما تفصيل المسألة فسيأتي عن قريب. وأما حديث الباب فقال النووي: إنه جمع في المدينة لعله لمرض، وأقول: إنه يختلف صراحة حديث الباب من غير خوف ولا مطر، وكيف مرض كل القوم؟ ثم قال النووي: ذهب بعض القدماء إلى الجمع الوفاقي بدون سفر

بذلك؟ قال: أراد أن لا تخرج أمته.

وفي الباب عن أبي هريرة: قال أبو عيسى: حديث ابن عباس قد روي عنه من غير وجه: رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبيرة وعبد الله بن شقيق الثعلبي. وقد روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ غير هذا.

١٨٨- حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المفضل بن سليمان عن أبيه عن خنيس عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من جتمع بين الصلّاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

قال أبو عيسى: وخنس هذا هو: «أبو عليّ الرضائي» وهو حنيس بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره. والمفضل على هذا عند أهل العلم: أن لا يجتمع بين الصلّاتين إلا في السفر أو بمرقة. ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجتمع بين الصلّاتين للمريض وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: يجتمع بين الصلّاتين في المطر وبه يقول الشافعي، وأحمد. وإسحاق. ولم ير الشافعي للمريض أن يجتمع بين الصلّاتين.

١٣٩- باب ما جاء في بدء الأذان

١٨٩- حدثنا سعيد بن يحيى الأموي حدثنا أبي حدثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه قال: «لما أصبحت أتبأ رسول الله ﷺ، فأخبرته بالرؤيا، فقال: إن هذه لرؤيا حق، فقم مع بلال، فإنه

(١) قوله: «الأذان» في اللغة: الإعلام وفي الشرع: إعلام بدخول وقت الصلاة بذكر مخصوص وهو مشروع للصلوات الخمس بالإجماع، والمشهور أن شرعيته في السنة الأولى من الهجرة، وقيل: في الثانية، والمشهور أنه ثبت برواية عبد الله بن زيد بن ثعلب بن عبد ربه ورواية عمر بن الخطاب، وقد وقع في «الأوسط» للطبراني: أن أب بكر رأى أيضاً الأذان، وفي «الوسيط» للفراني: أنه رآه بصعده عشر رجلاً، وصرح بعضهم بأربعة عشر، وقال الحافظ ابن حجر: لا يثبت شيء من ذلك إلا لعبد الله بن زيد وقصة عمر جاءت في بعض الطرق، والصحيح أنه ثبت إذا أوحى إليه صلى الله عليه وسلم بعد رؤيا عبد الله بن زيد، وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم بين ذكر عبد الله بن زيد رؤيا أنها لرؤيا حق إن شاء الله ترقباً منه صلى الله عليه وسلم نزول الوحي بذلك، وقد وقع فيما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبد الله بن أحمد كبار التابعين: أن عمر لما رأى الأذان جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال صلى الله عليه وسلم: قد سبقك بذلك الوحي: وهذا أصح، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة» - والله تعالى أعلم -.

ومطر ومريض أحياناً بشرط أن لا يحدوث، وأقول: إن في واقعة الباب جمع فعل بإقرار الحافظ في الفتح، وكذلك قال أبو الشعثاء نعيم بن عباس كما في صحيح مسلم ص (٢٤٦)، وفي النسائي قول ابن عباس بأنه جمع فعلاً.

قوله: (وقد روي عن ابن عباس...) الخ) لعله أشار إلى ما في مسلم ص (٢٤٦) عن ابن عباس ما يدل على أنها واقعة السفر، ويدل حديث الباب على أنها واقعة المدينة، وم يتوجه أحد من المحدثين إلى أنه اختلاط الراوي أو غيره، وإحال أن أنماط الحديثين متقاربة.

قوله: (من جتمع بين الصلّاتين بدون عذر...) الخ) لا يصح هذا حجة على البخاريين، وصح هذا موقوفاً على ابن الخطاب رضي الله عنه.

قوله: (حنس...) الخ) حنيس ثمان: حنيس بن ربيعة نعيم علي وهو ثقة، وأما حنيس هب فهو حنيس بن قيس، وهو ضعيف، وصحح الحاكم حديثه، لكن تصحيح الحاكم وتضعيف ابن الجوزي لا يعتد به بدون موافقة أحد من المحدثين، وحنس ابن كثير في تفسيره رواية حنيس بن قيس إلا أنه أيضاً متساهل في حق الرواة.

قوله: (وبه يقول أحمد الخ) نسب إلى أحمد بن حنبل رحمه الله ما ذكر للنووي عن بعض الشيوخ ولعل المصنف رحمه الله لم يعتمد على هذه فإنه قال في العطل الصغرى: ما ثبت في الترمذي برواية إلا عمل به بعض العلماء إلا حديث ابن عباس «أنه عليه الصلاة والسلام جمع بين الظهر والعصر بالمدينة الخ وحديث إذا شرب الخمر فاحلوه وإن عاد في الرابعة فاقتلوه»، وأقول: إن الحديثين معمول بهما عندنا، ونقول: إنه جمع فعلي.

قوله: (للمريض الخ) ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - مريضاً ليس حديث «بلا خوف ولا مضر» ولو سلم بتقدير الخال، فهل كان المقتدون كلهم مرضى أيضاً؟ ولا يقل العاقل هذا الاحتمال الأعرج المريض.

باب ما جاء في بدء الأذان

بدأ الأذان في المدينة، وفي بعض الروايات السابقة أن جبرئيل عليه السلام علمه عبد الصلاة والسلام الأذان في ليلة الإسراء. والأذان عندنا سنة، ونسب وجوبه إلى محمد رحمه الله، وأقول: لعله مأخوذ مما قال محمد: أن يقاتل الإمام قومًا اجتمعوا على ترك الأذان. ولا يخرج الوجوب من هذا، فإنه روي عنه مثل هذا في أهل قرية اجتمعوا على ترك الحنيفة، وعندي مدار انتقال أنه ترك شعار الإسلام، ثم بين القتل والقتال بون بعيد، وضعف استدلال النووي بهذا البون على قتل تارك الصلاة حديث: «أمرت أن أقاتل الناس الخ» فإن المذكور في الحديث هو القتال لا القتل.

أَنْدَى وَأَمَدٌ صَوْتًا مِنْكَ. فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ، وَلِئِنَادَ بِذَلِكَ، قَالَ فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَجُرُّ إِزَارَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلِلَّهِ الْحَمْدُ، فَذَلِكَ أَثْبَتُ.

وفي الباب عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَطْوَلُ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةُ الْأَذَانِ مَثْنَى وَمَثْنَى وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، وَيُقَالُ ابْنُ عَبْدِ رَبِّ.

وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا يَصِحُّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ فِي الْأَذَانِ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ الْمَدَنِيُّ لَهُ أَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ عَمُّ عُبَادِ بْنِ نُمَيْرٍ.

١٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنَا الْحَسَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَخَيَّنُونَ الصَّلَاةَ، وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا نَافُوسًا مِثْلَ نَافُوسِ النَّصَارَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا قُرْآنًا مِثْلَ قُرْآنِ الْيَهُودِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَتَعَثَّوْنَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

١٤٠ باب ما جاء في الترجيع في الأذان

١٩١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُخَذَّوْرَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدَنِي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُخَذَّوْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَعَدَهُ وَأَلْقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: مِثْلَ أَذَانِنَا، قَالَ بِشْرُ:

(١) قوله: «مثل نافوس نصارى» النافوس الذى يضربه الصارى لأوقات صلاتهم حسبة كبيرة طويلة وأخرى قصيرة واسمها الوبيل (الغاموس)

(٢) قوله: «أولا نتحون» الواو للعطف أى على مقدر أى أقولون بموافقة يهود والصارى ولا نتحون، والضمزة لأنكار الجملة الأولى ومقررة لثانيه حتّى ونحو، (المرفقة)

(٣) قوله: «فنادى بالصلاة» أى نادى بالصلاة جامعة ثا فى مرسل عند ابن سعد: أن دلالا كان ينادى بقوله: «الصلاة جامعة ثم شرع الأذان، وفى شرح المسلمة عن القاضي: «نظاير أنه إعلام وإحار بحضور وقتها وليس على صفة الأذان الشرعى، قال النووي: هذا على الحق لما يؤيد بوجه التوفيق بين هذا وبين ما روى عن عبد الله بن زيد: أنه رأى الأذان فى المنام، وذلك بأن يكون هذا فى مجلس آخر، فيكون الواقع أولا الإعلام ثم رؤية عبد الله بن زيد، فشرع النبي صلى الله عليه وسلم إما بوحى أو احتشاد عند من يجورده عليه وهو الجمهور، وليس هو عملا بمنجود النوم، وهذا مما لا شك فيه بلا خلاف - والله أعلم - (عنى القارى والعلوي)

قوله: (خرج عمر رضي الله عنه بحر إزاره) في بعض الروايات: «أنه خرج عمر رضي الله عنه بعد عشرين يوماً» وظاهر حديث الباب أنه خرج في الحال والمخاضين فيه كلام طويل.

قوله: (يا بلال قم وناد الخ) اختار ابن حجر أن هذا النداء غير الأذان المعروف وذكر احتمال أن يكون هو الأذان المعروف، ويقدر العادة لكنه راجع الأول، وراجع أعني الاحتمال الثاني، وهذا كلام مطبوع، والمختار عندي اختيار الحفاظ ابن حجر، وفي روايتين قويتين مرسلتين أن النداء «يا بلال قم وناد الخ» الصلاة جامعة، الصلاة جامعة «كان في زمان.

باب ما جاء في الترجيع في الأذان

قال مالك والشافعي بالترجيع، وعن أحمد حوار الأمرين، واختار الحنابلة على ما نقل ابن خوزي في كتابه التحقيق، ومنهجه الأحادف عدم الترجيع، وفي الصحاح: أن أذان بلال كان عن الترجيع، وكذلك أذان مالك المزول من السماء، وثبت الترجيع في أذان أبي مخذورة، وأما الإقامة ففي إقامة أبي مخذورة التثنية، وفي إقامة بلال الأفراد أو التثنية، وأما الروايات، المسقطات فبها اختلاف. وكلمات الأذان عند الشافعي تسعة عشر كلمة، وعند مالك تسعة عشر كلمة، فإنه لا يقول بترجيع الله تكبر، وكذلك روي عن أبي يوسف رحمه الله في الدر المختار وعند أبي حنيفة رحمه الله خمسة عشر كلمة. وأما كلمات الإقامة فعند أبي حنيفة تسعة عشر كلمة، وعند الشافعي إحدى عشر كلمة، وعند مالك عشر كلمة، فإنه قال بإفراد: «فد قامت الصلاة».

قُلْتُ لَهُ: أَعِذْ عَلَيَّ فَوَصَفَ^(١) الْأَذَانَ بِالترْجِيعِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي مَخْذُومَةَ فِي الْأَذَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْسٍ تَحْمُذُ بْنُ الْمُنْثَى حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخْتَبِرٍ عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَالْإِقَامَةَ سِتِّينَ عَشْرَةَ كَلِمَةً».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَخْذُومَةَ اسْمُهُ «سَمُرَةُ بْنُ مَيْتِيرٍ». وَقَدْ ذَهَبَ يَقْضُ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا فِي الْأَذَانِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ الْإِقَامَةَ.

١٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ

١٩٣ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَزَيْدُ بْنُ زُرَّاعٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ^(٢) أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ.

(١) قوله: «فوصف الأذان بالترجيع» وقال ابن المثلث: الترجيع في الشهادتين سنة عند الشافعي بهذا الحديث، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بسنة لاتفاق الروايات. أن لا ترجع في أذان بلال وابن أم مكرم إلى أن توفيا، ولولا الحديث بأن تعليمه عليه السلام أبا مخذومة أبا مخذومة عقيب إسلامه، فأعاد عليه السلام كلمة الشهادة ذكرها ليشت في قلبه ففطن أبو مخذومة أنه من الأذان - انتهى - ذكره علي في «المراقبة».

(٢) قوله: «أمر بلال... الخ» فيه حجة للشافعي رحمه الله تعالى، ولنا ما روى ابن أبي شيبة بسند رجاله «الصحيحين»: «أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أحضران، فأقام علي حائط فأذن مثني مثني، وأقام مثني مثني، قال الطحاوي: فأذن مثني، وأقام مثني، والحوار عن الأمر بالإتيان بها أنه من باب الاختصار في بعض الأحوال تعميماً للحوار لا يستمر سنة بدليل ما روى الطحاوي وابن الجوزي: أن بلالاً كان يثنى الإقامة إلى أن مات، كذا في «البرهان شرح مواهب الرحمن».

ثم المأثور سيكون أواخر الكلمات، وعن المبرد: الله أكبر بفتح راء الله أكبر، ولكن الرواية لا يساعده، ثم على كل كلمة أذان وقف اصطلاحاً إلا أن الله أكبر مرتين بمنزلة كلمة، وهذا الوقف ترسل، وفي الإقامة الوقف على كل كلمتين ويسمى هذا حذراً في الإقامة. ثم إن ترسل في الإقامة، أو حذر في الأذان ففي أكثر كتبنا لا يعيده ولا يعيدها، وفي قاضي خان إعادتهما، وإن رجع الحنفي في الأذان ففي البحر: إنه مباح ليس بسنة ولا مكروه، وعليه الاعتماد، وقال صاحب النهر بالكرهية تنزيهاً، فلا بد من التأويل في كلام النهر، بحمله على أنه مفضول مثل التأويل في كراهية صوم عاشوراء منفرداً، في الذر المختار فإن كل ما ذكر محمول على أنه مفضول. واستمر الترجيع بمكة إلى عهد الشافعي رحمه الله، وكان السلف يشهدون موسم الحج كل سنة ولم ينكر أحد، فلا يقال بالكرهية، وأما إتيان الإقامة فلم ينعى تصريح حواره في كتبنا، ولا بد من القول بموازته، وفي مواهب الرحمن: أنه لعلة كان، ففي الجملة لا بد من القول بنبوت الترجيع وعدمه، وكذلك في إفراد الإقامة وتثنيها، وينكس في الرحمان. ثم قال أرباب التدريس: أخذ أبو حنيفة بأذان بلال وإقامة أبي مخذومة، ولكن المؤثر تعبيراً ما في الهداية بأن مأخوذ أبي حنيفة أذان الملك المنزل من السماء وإقامته، وأما ما في أبي داود من إتيان إقامة الملك المنزل من السماء، فيقال: إن في تلك الرواية اختصاراً وإحالة على كلمات الأذان فإن الكلمات مشتركة، فيمكن أنه قرأ فرائد، وقال: اجعلها كالأذان كما في مسلم إجابة عمر الأذان فإنها مروية بإفراداً، ويقول الكل: بأنه اختصار. وأما حديث الباب من الترجيع فأجاب عنه الطحاوي: بأن أبا مخذومة لم يرفع صوته بالشهادتين كما يحبه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فأمره ثانياً: «ارفع بهما صوتك»، وقال صاحب الهداية: إن التكرار بالشهادتين كان لتعليم. وقال ابن الجوزي في التحقيق: إن أهل مكة كانوا حديثي العهد بالإسلام فأمره عليه الصلاة والسلام بالترجيع ليرسخ الشهادة في قلوبهم، فالترجيع كان عارضياً، والأشبه ما قال ابن الجوزي فإن الحق ثبوت الترجيع. ووجه الرجحان لنا في عدم الترجيع أن بلالاً استمر أمره بين يدي رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعدم الترجيع قبل تعليمه الأذان أبا مخذومة وبعده وفي تحقيق ابن الجوزي تواتر عدم الترجيع. وأما الإقامة فنصدي لشافعية إلى نفي التثنية في إقامة بلال، ولكن النفي غير ممكن، ومذهبه ثابت بدون ريب كما في الآثار والريالي، ونقل ابن الهمام تواتر التثنية عن الطحاوي وابن الجوزي، ولم أحده عنهما، نعم ادعى ابن الجوزي تواتر عدم الترجيع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ

هذا الباب للحجازيين. قوله: (أمر بلال الخ) قال الأحناف: من الأمر؟ قال الحافظ في الفتح: إن الأمر هو النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأني برواية علي هذه الدعوى، وقد وجدت الرواية في علل أبي حاتم، وأنكرها أبو حاتم.

قوله: (يشفع الأذان الخ) استدلل الموالك بهذا على أن «الله أكبر» مرتين، ونقول: إن أربع مرات بمنزلة المراتين عندنا أيضاً، كما قال أبو يوسف لملك بن أنس.

قوله: (يوثر الإقامة) قال الأحناف: إنه إتيان في الصوت، ويخالفهم ما في الصحيحين (إلا الإقامة) وما توجهوا إليه، وأقول: «إلا الإقامة»

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالشَّافِعِيِّ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْتَمَدُ، وَاسْتَحَقَّ.

١٤٢- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى

١٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَمْعًا شَمْعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ». وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ حَدَّثَنَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى. وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الثَّبَارِ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

١٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ

١٩٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُنْعِمِ هُوَ صَاحِبُ السُّفَاءِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ وَعُطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْلًا: «يَا بِلَالُ، إِذَا أَدْنَتْ فَتَرْسُلْ» فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرِ. وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرًا مَا يَفْرُغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شَرْبِهِ، وَالْمُتَغَصِّرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

١٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْعِمِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الزَّوْجِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ. وَهُوَ إِسْنَادٌ مُجْهُولٌ.

(١) قوله: «فترسل»: الرسل - يكسر الراء وسكون السين - التودة والرس طلبه، وقوله: فاحذر بلفظ الأمر من باب نصر، واحذر الإسراع، والأمر بالنذوب. (المنعمات)

ليس باستثناء عن الأفراد والتشفيق، بل بيان الإقامة مثل الأذان إلا أن فيها زيادة «قد قامت الصلاة».

(إطلاع) في مصنف أبي شيبة الله أكبر ثلاثاً عن ابن عمر وكانت أزعجه سهو الكاتب، حتى وجدت مثله في موطأ محمد بن (٨٦) عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى

هذا الباب لتعراقيين، وأصحاب المحاذيرين بأن لفظ الإقامة ليس بدخول تحت الشفعية، ورده تقي الدين بما في الحديث «أن الإقامة سبعة عشر كلمة».

قوله: (وعبد الرحمن بن أبي ليلى) قيل: لم يسمع عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد، وأجاب الزيلعي عن هذا، وأيضاً صحح ابن دقيق العيد حديث الباب، وأقول: قد رأى عبد الرحمن مائة وعشرين مصحياً، وفي يوع الدارقطني: أن عبد الله بن زيد عاش إلى عهد ذي النورين، وأن عبد الرحمن وجد عهد عمر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الإِصْبَعِ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ الْأَذَانِ

يدخل الأصبعين في الأذنين ليرتفع الصوت، وأذان الباب كان في منى. وفي كتب الفقه: أنه إذا أذن في المدينة يخرج فاه إلى الطرفين، ولا يحول صدره عن القبلة.

قوله: (بطحاء) هذه هو محصب مكة وخيف بني كنانة.

قوله: (حلة حراء) الحلة الرداء والأزار من جنس واحد، وأما ليس الثوب الأحمر للمرحل فصنف الشرنبلالي رسالة في هذا، وفيه تسعة أقوال، فقيل: إن الأحمر القاني يستحب لبسه؛ وقيل: إنه حرام؛ وأقول: إن المنصف والمزغفر مكروه تحريماً، وأما الأحمر القاني فيكره تنزيهاً، وأما ما فيه خطوط حمراء فليس جازئ، وبمكس لأحد ادعاء استحبابه، وأما الحلة الحمراء المذكورة في حديث الباب، فقال ابن القيم: إن فيها خطوطاً حمراء، والقرينة على هذا لفظ الحرة فإنها ذات جداول حمراء تجلب من اليمن؛ ولأن في سنن أبي داود: «أن عبد الله بن عمرو شهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لباساً الثوب الأحمر القاني، فنهاه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأحرقه عبد الله». وقد ذكروا تحويل الوجه بمنه ويسرة في الإقامة أيضاً.

١٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْإِصْبَعِ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ الْأَذَانِ

١٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَوْزِ بْنِ أَبِي جَحِيفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالَ يُؤَذِّنُ وَيُدَوِّرُ^(١)، وَيُشَبِّعُ فَاهُ هَامَةً وَهَامَةً، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ، أَرَاهُ قَالَ: مِنْ أَدَمَ^(٢)، فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعَتَرَةِ فَرَكَّزَهَا^(٣) بِالْبَطْحَاءِ، فَصَلَّى إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ، وَخَلِيَهُ حُلَّةً^(٤) حَمْرَاءَ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيْقٍ سَاقِيهِ، قَالَ شُعْبَانُ: نَرَاهُ حَبِيرَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جَحِيفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَجِبُونَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُؤَذِّنُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا، يَدْخُلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. وَأَبُو جَحِيفَةَ اسْمُهُ «وَهَبُ السُّوَانِيُّ».

١٤٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِبِ فِي الْفَجْرِ

١٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُثَوِّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بِلَالٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِكِيِّ. وَأَبُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يُسْنَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ قَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ. وَأَبُو إِسْرَائِيلَ اسْمُهُ «إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ»، وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ التَّثْوِبِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: التَّثْوِبُ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ فِي التَّثْوِبِ غَيْرَ هَذَا. قَالَ: هُوَ شَيْءٌ أَخَذَتْهُ النَّاسُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا أَدَّانَ الْمُؤَذِّنُ فَاسْتَبْطَأَ الْقَوْمَ قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ». وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ التَّثْوِبُ الَّذِي كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي أَخَذُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. وَالَّذِي فَسَّرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ: أَنَّ التَّثْوِبَ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

فَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ، وَيُقَالُ لَهُ: «التَّثْوِبُ أَيْضًا». وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُ. وَزُوِّي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

وَزُوِّي عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَسْجِدًا وَقَدْ أَدَّانَ فِيهِ، وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ، فَتَوَبَّ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: اخْرُجْ بِنَا مِنْ حَيْثُ هَذَا الْمُبْتَدِعُ! وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ. وَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ التَّثْوِبَ الَّذِي أَخَذَتْهُ النَّاسُ بَعْدَ.

(١) قوله: «ويُدَوِّرُ» أي عند الحيعتين وفي «الترهان» ويستدير بهما في صومعته إذا لم يستطع التبليغ بتحويل وجهه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانهما متسعة له في التوسعة: «رأيت بلالا يؤذن ويدوره الحديث - انتهى -

وسمعت من شيخنا ومولانا المرحوم محمد إسحاق رحمه الله يقول: بأن يستدير المؤذن بحيث لا ينحرف صدره عن مواجهة القبلة.

(٢) قوله: «من آدم» - ينتحيت - أي من جلد، كذا في «الجمع» قوله: «بالعزرة» هي رميح بين العصا والرمح فيه زج، كذا في «القاموس».

(٣) قوله: «فركزها» أي غرزاها، قوله: «بالبطحاء» وهي في اللغة: مسيل واسع فيه دقاق أخصى، صار عنقا للمسيل الذي ينتهي إليه السيل من وادي متى الموضع الذي يسمى محصيا أيضا، كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: «حلة» هي بضم الحاء إزار ورداء، ولا يسمى حنة حتى تكون ثوبين حمراء أي فيها خطوط حمراء، ولعلها كانت من الرد البياض، كذا قاله علي القاري، ويؤيده قول شعبان نراه حمرة لأن الحبرة على ما في «القاموس» والجمع هي ضرب من البرود اليميني موشى مخططا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِبِ فِي الْفَجْرِ

التثويب هو الإعلام بعد الإعلام، من الثوب، وكان العرب يحركون الثوب معلقاً على خشية قائماً على موضع مرتفع حين خوف العدو. ثم التثويب اثنان أحدهما: زيادة «الصلوة خير من النوم» في أذان الفجر، وهو ثابت مرفوعاً. وقول «حي على الصلاة» بعد الأذان قبل الإقامة، وتعرض له محمد في الموطأ: وكذا في التخريج خلافاً لما في الدرر، ورد المختار، والثاني حدث في عهد التابعين، وعن أبي يوسف جوازه للإمام، كما ثبت نداء بلال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

١٤٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ

١٩٩- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَعْتَمٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ الصُّدَائِيِّ^(١) قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَدَّنَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَدَّنْتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يَقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَخَا صَدَاءٍ قَدْ أَدَّنَ وَمَنْ^(٢) أَدَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْرِيقِيِّ، وَالْإِفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ يَحْتَسِبُ بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَغَيْرُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْإِفْرِيقِيِّ. قَالَ: وَزَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ.

١٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وَضوءٍ

٢٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبَيْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤَدَّنُ^(٣) إِلَّا مُتَوَضِّئٌ».

٢٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا بُدَّادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ، قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَالزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، فَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ شَيْئَانِ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ.

١٤٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ^(٤)

٢٠٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ:

(١) قوله: «الصدائي» بضم الصاد مسبوته إلى صداء ممدودة وهو حي من اليمن، قاله ابن الملك، (المرقاة)

(٢) قوله: «ومن أذن فهو يقيم» فيكره أن يقيم غيره، وبه قال الشافعي رحمه الله، وعنده أي حقيقته لا يكدر لما روي أن ابن أم مكتوم ربما كان يؤذن، ويقيم بلال وربما كان عكسه، وأحدثت محمود علي ما إذا تلحقه العرجة بإقامة غيره، قاله ابن الملك، (المرقاة)

(٣) قوله: «هنا عند الحنيفة» لا يؤذن إلا متوضئ، هذا عند حنيفة محمود علي الاستحباب - والله تعالى أعلم بالصواب -

(٤) قوله: «أحق بالإقامة» العرض أن لا تقام الصلاة قبل حضور الإمام، والأذان يجوز قبل حضوره، (التقرير)

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَدَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ

في كتابنا أن الأول أن يقيم المؤذن، وحاز لغيره لو لم يشق على المؤذن، فوجه الأولوية: أن المؤذن أحرر ثواب لأذان الموعود، فينبغي له ثواب الإقامة أيضاً. وفي كتب الشافعية: أن الإقامة حتى المؤذن فصار الأمر ضيقاً، وقد صرح كثير من الأحاديث في فضل الأذان.

قوله: (زياد بن الحارث) في معاني الآثار، عبد الله بن حارث، وقال الخافض في الإصابة ما وجدت عبد الله في غير كتاب الطحاوي، ثم تبعت نسخ معاني الآثار كيلاً يكون من سهو الكتاب، فوجدت عنده التدرج على هذا اللفظ فسكت الحافظ، والظاهر أنه من سهو النسخين، والواقع أنه زياد بن المذكور في الأحاديث وأفعنه.

قوله: (مقارب الحديث) تكلم المحققون في أن لفظ: «مقارب الحديث» لفظ توثيق أو تليين، وقد قلت: إنه لفظ توثيق كما صرح ههنا بأنه يقوي أمره. وفي غلال أبي حاتم كثيراً ما يوجد لفظ: فلان على يدي عدل في حق الرواة. وقال الحافظ: قال الشيخ العراقي: إنه بإضافة يدي إلى بناء المتكلم، وأنه لفظ التوثيق وكنت قد شئت على قول شيخنا العراقي، حتى أن وجدت أنه بإضافة يدي إلى عدل، وعدل لقب يواب محبس نيع ويكون المعنى «فلان شخص جليل حانه كيى قابل همه» فعرفت أنه لفظ تليين ومأخذ هذا محاورة أهل اليس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ الْوَضوءِ

اشتهور في مذهبي إعادة أذان الخدب بأحدث الأكبر، ويجوز أذان المحدث بالأصغر فيكره إقامته، وعن أبي حنيفة كراهية أذان غير متوضئ، كما في الهدية ص (٧٤)، وهذه الرواية تحفظ، لأن الحديث يساعدنا لما في التخرج عن وائل من حجر سند صحيح: «لا يؤذن إلا وهو طاهر قائم»، وقال الحافظ: إنه معقول لأن عبد الجبار بن وائل ليس له سماع عن أبيه وسأذكر سماعه في باب الجهر بآمين.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ

أي لا يقام إلا بعد خروج الإمام والمخروج يكون بالقيام إن كان في الصف ويدخلونه المسجد لو كان خارجاً، وأما الأذان فلاحق به

كَانَ مُؤَذِّنٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْمِلُ فَلَا يَقِيْمُهُ، حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^[١].

وَحَدِيثُ سِمَاكِ لَا تُغْرِقُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ، وَالْإِتِمَامَ أَمْلَكُ بِالْإِقَامَةِ.

١٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ

٢٠٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ^(١) بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْتَفْعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَتَيْتَنَّهُ، وَأَتَيْتُ ذُرَّ، وَسَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُصَمَرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «يؤذن بليل» استدلل به مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف، وقالوا: يجوز الأذان للفجر وحده قبل وقته في النصف الأخير من الليل، قلنا: قال: ذلك في رمضان فقط تسخييراً وترجيحاً لا يستمر في العام كله؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال: «لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومدّ يديه عرضاً» رواه أبو داود، أصححه البيهقي بالانقطاع، وهو غير مضرّ عندنا، ثم روى هو بإسناد كل رجاله ثقات أنه صلى الله عليه وسلم قال: «يا بلال! لا تؤذن حتى يطلع الفجر». (البرهان)

المؤذن يؤذن بلا انتظار (إمام).

باب ما جاء في الأذان بالليل

قال البخاريون: يجوز الأذان بالليل للفجر. ثم قال النووي: يجوز التقدم إلى نصف الليل. وقال غيره: يتقدمه إلى سدس الليل الآخر، وصححه تقي الدين السبكي الشافعي في شرح المنهاج. ثم اختلفوا في إعادته بعد طلوع الفجر، قال تقي الدين السبكي يوجب الإعادة. وادعى الموالث توارث الأذنين من السلف في المدينة. وفي كتبنا أن أبا يوسف رحمه الله وقع مناظرته مع مالك رحمه الله في هذه المسألة، فأنقذ أبو يوسف رحمه الله بجواز الأذان قبل الفجر حين رجع من المدينة، وعند الطرفين لو أذن بالليل يعيده.

قوله: (إن بلالاً يؤذن بليل الخ) مفهوم حديث الباب أن أذان بلال كان في الليل، وأذان ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر، ومفهوم حديث صحيح ابن خزيمة عكسه، وأجيب بما في فتح الباري بأن الأمرين في زمانين، فإنه كان بلال يؤذن بعد الفجر ثم يلحق بصره شيء، فأخذ يقدم الأذان ويؤخره من الوقت وكان ابن أم مكتوم لا يؤذن إلا باصطلاح الناس فانتقل أذان بلال إلى الليل وأذان ابن أم مكتوم إلى الفجر. وقيل: إن في صحيح ابن خزيمة نصاً. وفي معاني الآثار ص ٨٤ «فإن في بصره شيئاً» وفي بعض الروايات «أن في بصره سوءاً»، وفي السنن الكبرى قالت عائشة: إن ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالاً كان يؤذن بليل، غير صحيح، مع أن رواية أذان بلال بليل عندها موجودة في البخاري، وفي عين الإصابة للسيوطي مثل ما في السنن الكبرى، فلا بد من ثبوت تلك الرواية عن عائشة، ووجه التوفيق أن أذان بلال كان قرب الفجر، كما في معاني الآثار ص ٨٥ أن فصل ما بين أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم قدر ما يصعد ابن أم مكتوم وينزل بلال بسند قوي، وفي سنده علي بن سعيد بن نوح وهو ثقة وهو غير علي بن سعيد بن شداد راوي الجامع الكبير، وشيخ البخاري. وأشكل على النووي هذا الفصل القصير، وقال: كان بلال يؤذن ثم يقعد على المنبر، ثم ينزل، فيصعد ابن أم مكتوم فيؤذن. وأجيب عن حديث الباب من جانب الأحاف بأن التكرار كان للتسخير كما في كتاب الحجج، وهو المتبادر من ألفاظ الصحيحين «ليرجع قائمكم، وينتبه نائمكم» ولازمة أن يكون التكرار في رمضان، وصرح الحافظ عبد الملك بن قطان المغربي الفاسي الشافعي، والحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد بأن التكرار كان في رمضان. وفي شرعة الإسلام استحباب الأذان للتسخير في رمضان. والكتاب معتبر لأن المصنف هو شيخ صاحب الهداية. وأيضاً أقول: إن التكرار لم يكن مستمراً في السنة كلها، وفي هذه الدعوى مادة كثيرة في معاني الآثار والزيدي وروايات أخر عندي، ونعله كان حين كان تحريم الطعام في رمضان بفعل اختياري، ويدل على هذا أي التحريم بفعل اختياري ما في معاني الآثار ص ٦٣ عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بسند قوي من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي الركعتين بعد أذان الفجر، ثم يذهب بحرم الطعام، وكان لا يؤذن حتى يصبح. ولنا في ابتداء الصوم قولان: قيل: من ابتداء طلوع الفجر. وقيل: من حين انتشار الصباح. وقال: الآخرون: إن حكم الأكل إلى ما بعد الصبح منسوخ، وحملوا فعل أبي بكر الصديق حين كان يأكل فأخبر بطلوع الفجر، فقال: أغلق الباب! على النسخ، وفي فتح الباري وروايات مرفوعة ومرفوعة دالة على حتم السحر بالفعل الاختياري.

[١] قال المذكور بشار: أضاف العلامة أحمد شاكر بعد هذا لفظة «صحيح» وليس بمجيد، لأن المزي لم يذكرها في التحفة ولا هي مذكورة

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ: فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ أَجْزَأَهُ وَلَا يُعِيدُ. وَهُوَ قَوْلُ حَالِيكٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَذَّنَ بِلَيْلٍ أَعَادَ. وَبِهِ يَقُولُ شَيْبَانُ الْقُورِي. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنْ يَلَا أَذَّنَ بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَادِيَ إِنْ الْعَبْدُ نَامَ».

قَالَ أَبُو حَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ يَلَا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رِوَادٍ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ أَذَّنَ بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عُمَرَ: مُتَقَطِّعٌ. وَلَقَدْ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ غُبَيْدِ اللَّهِ وَغَيْرِ وَاجِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَالزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ يَلَا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ».

قَالَ أَبُو حَيْسَى: وَلَوْ كَانَ حَدِيثُ حَمَّادٍ صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى، إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ يَلَا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ».

فَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ، فَقَالَ: «إِنْ يَلَا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ، وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْأَذَانِ حِينَ أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، لَمْ يَقُلْ: «إِنْ يَلَا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: هُوَ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَأَخْطَأَ فِيهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

١٥٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

٢٠٤- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِثْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أَذَّنَ فِيهِ بِالْمَغْصِرِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَمَّا هَذَا» فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ».

قَالَ أَبُو حَيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلَى هَذَا التَّمَلُّلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ: أَنَّ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ

(١) قَوْلُهُ: «هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: أَمَا لِلتَّفَصِيلِ يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالْمَعْنَى أَمَا مِنْ ثَبَتِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِيهِ فَقَدْ أَطَاعَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَأَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى، قَالَ الْقَارِي: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَزَادَ: «لَمْ قَالَ: فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَخُودِي بِالصَّلَاةِ، فَلَا يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَصِلِيَ» وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «الْمُلْتَمَعَاتِ»: وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنْهَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْأَذَانُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَخْرُجْ خَاجَةً وَهُوَ لَا يَرِيدُ الرَّجْعَةَ فَهُوَ مُنَافِقٌ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَحَدٌ بَعْدَ الدُّعَاءِ إِلَّا مُنَافِقٌ إِلَّا أَحَدًا أَخْرَجَتْهُ حَاجَةٌ وَهُوَ يَرِيدُ الرَّجْعَةَ» وَهِيَ الْمُسَيَّبِ مَقْبُولَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، ثُمَّ هَذَا النِّهْيُ مُقِيدٌ عِنْدَنَا إِذَا لَمْ يَنْتَظِمْ بِهِ أَمْرُ جَمَاعَةٍ، فَإِذَا انْتَظِمَ لَمْ يَكْرَهْ؛ لِأَنَّهُ تَكْمِيلٌ مَعْنَى، وَتَرَكَ صُورَةً وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى قَبْلَ، فَفِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ لَا يَأْسُ بِأَنْ يَخْرُجَ لِأَنَّهُ أَحَابَ دَعَايَ اللَّهِ مَرَّةً يَلَا إِذَا أَحَدُ الْمُؤَذِّنِ فِي الْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُهُمْ بِمَحَالْفَةِ الْجَمَاعَةِ، وَفِي الْمَغْصِرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ يَخْرُجُ لِكُرَاهَةِ النِّفْلِ بَعْدَهَا، وَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ صَحْبِهِ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا صَبَيْتَ فِي أَهْلِكَ ثُمَّ أَدْرَكَتِ الصَّلَاةَ فَصَلِّهَا إِلَّا الْفَجْرَ وَالْمَغْرِبَ» -انتهى كلام الشيخ مع اختصار وتغيير يسير-.

قَوْلُهُ: (أَنْ يُؤْذَنَ لِعُمَرَ) اسْمُ هَذَا الْمُؤَذِّنِ مَسْرُوحٌ، وَغَرَضُ التَّوْمِذِيِّ تَضْعِيفُ الْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَ الْخَافِظُ الْحَدِيثَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَةَ وَقَعَتْ لِبَلَالٍ أَيْضًا بِسِتِّ طَرُقٍ، كُلُّهَا ضَعِيفٌ، ثُمَّ قَالَ الْخَافِظُ: إِنَّ تَعَدُّدَ الطَّرُقِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهَا أَصْلًا.

قَوْلُهُ: (لِحَدِيثِ بِلَالٍ مَعْنَى الْخ) هَذَا إِعْرَاضٌ لِلتَّوْمِذِيِّ مَعْنَوِيٍّ، وَاجْوَازُ أَنْ يَقُولَ: «إِنْ يَلَا يُوْذَنُ بِلَيْلٍ الْخ» فِي الزَّمَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ تَكَرُّرُ الْأَذَانِ، وَأَمَّا قَوْلُ «إِلَّا أَنْ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ الْخ» فِي الزَّمَانِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَكَرُّرُ الْأَذَانِ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، فَنَقُولُ لَهُ مَا قَالَ الْخَافِظُ: مِنْ أَنَّ تَعَدُّدَ الطَّرُقِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا أَصْلًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ

يَكْرَهُ الْخُرُوجَ بَعْدَ الْأَذَانِ تَحَرُّمًا لِمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الْحُكْمُ مُقْتَصَرٌ عَلَى مَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ كَرَاهَةِ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ قَدْ يَخْتَلِفُ مَعَ اتِّحَادِ الْغَرَضِ، وَيَصْلَحُ هَذَا نَظَرًا عَلَى ابْنِ نَيْمَةٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا اتَّحَدَ الْغَرَضُ فَلَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِاخْتِلَافِ الْأَلْفَافِ وَالصُّوَرِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ النُّصْحَابَةَ أَثَرًا بِالنَّمْرِ الْحَيِّدِ وَأَخَذُوهَا بِدَلِّ النَّمْرِ الرَّدِيِّ، ضِعْفًا فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ

عُدْرًا: أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، أَوْ أَمْرٌ لَا يَدُّ مَنَّهُ. وَيُزَوَّى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَخْرُجُ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْمُؤَدُّنُ فِي الْإِقَامَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا جَدُّنَا لِمَنْ لَهُ عُدْرٌ فِي الْخُرُوجِ مَنَّهُ. وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ «سَلِيمٌ بْنُ الْأَسْوَدِ» وَهُوَ وَالِدُ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ. وَقَدْ رَوَى أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ^(١) أَبِيهِ.

١٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي الشُّفْرِ

٢٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: «فَدَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي. فَقَالَ لَنَا: إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا^(٢) وَأَقِيمْنَا، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالتَّمَلُّ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: اخْتَارُوا الْأَذَانَ فِي الشُّفْرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُجَزَى الْإِقَامَةُ، إِنَّمَا الْأَذَانُ عَلَى مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

٢٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثَمِيلَةَ حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُخْتَصِبًا كُنِيَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَثَوْبَانَ، وَمُغَاوِرَةَ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو ثَمِيلَةَ اسْمُهُ «يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ». وَأَبُو حَمْزَةَ الشُّكْرِيُّ اسْمُهُ «مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ». وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ ضَعُفُوهُ، تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ الْخَارَوَظِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَوْلَا جَابِرُ الْجُعْفِيُّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، وَلَوْلَا حَمَادُ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ فَقْهٍ.

(١) قوله: «عن أبيه»، قال ابن الغمام: وأخرج الجماعة إلا البخاري عن أبي الشعثاء قال: «كما مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل» الحديث، وقال: مثل هذا معروف عند بعضهم، وإن كان ابن عبد البر قال فيه: وفي نصائره مستند كحديث أبي هريرة: «من لم يجب الدعوة فقد غشي أباه القاسم» قال: لا يختلفون في ذلك، كذا قاله علي في «المروقة».

(٢) قوله: «فأذنا وأقيما» أن يؤذن ويقام أحدهما أي فليقع الأذان والإقامة بينهما، وقوله: «وليؤمكما» أي ليكن إماما أكرهما ولعنهما كانا متساويين في العلم والقراءة والورع، أو المراد أكرهما في الفضل. (اللمعات)

غَالِيهِ وَاسْمُهُ -: «يَعْوَى الرَّدْيِي»، بِالْفَتْحِ، ثُمَّ اشْتَرَوْا الْخَيْدَ بِتِلْكَ الْأَرْحَامِ «فَاتَّخَفَ الْحُكْمُ مَعَ اتِّحَادِ الْفَرْضِ». وَكَذَلِكَ يَجُوزُ اسْتِفْرَاضُ التَّرَهُّمِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا سَبْعَةً، مَعَ أَنَّ الْفَرْضَ وَاحِدٌ. وَفِي الْبَحْرِ: يَجُوزُ الْخُرُوجُ بَعْدَ الْأَذَانِ لِمَنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ وَأَتَى عَلَى هَذَا بَرَوَاةٌ مَعْلُومَةٌ الطَّيْرَانِي. وَفِي كِتَابِنَا إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَيَكْرَهُ الْخُرُوجَ تَخَرُّبًا لِمَنْ قَدْ صَبَى صَلَاتَهُ إِلَّا الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي الشُّفْرِ

يَكْرَهُ تَرْكُهُمَا لِلْمَسَافِرِ، وَلَوْ تَرَكَهُ لَا بَأْسَ كَمَا قَالَ الْأَحْنَفُ.

قوله: (فأذنا وأقيما... الخ) واعلم أن الجمع عند السجدة، ولأبواب الأصول والمعاني، يشتمل على الحكم فرداً فرداً، وهو في حكم المتعاطفات وأنه عام، وأما اسم الجمع فاعتكم فيه على المجموع، وقد يراد بالمجموع من حيث المجموع من الجمع أيضاً بقرينة المقام، وأما التنبيه فعندوها من الخاص، وما ذكروا حكمه إلا أن في مفهوم تحرير الشيخ من قال لأمراني: إن دخلنا الدار فأتنا طالق، فدخلت إحداهما فقبل: يقع الطلاق، وقيل: لا، وكذلك في التطبيقات الشافعية، فعلم أن العلماء يختلفون في التنبيه. وعندي حكمها حكم الجمع أصلاً وقرينة، ومراد حديث الباب أن أذان أحدهما كاف، وعليه أهل الإجماع. والعجب من النسائي يوجب الترجمة على إقامة كل واحد بنفسه، مع أنه ليس مدعي أحد، فلا بد من التأويل في كلام النسائي، من أن غرضه أن أذان أحدهما بلا تعيين كاف.

قوله: (وقال بعضهم تجزي الخ) هو الشافعي رحمه الله ولم يصرح باسمه فإن الترمذي قال بأن الأصح خلافه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ

قد صبح كثير من الأحاديث الدالة على فضل الأذان. وقد أتى الترمذي بما هو ساقط. وقال بعض الحفاظ: إن الترمذي ربما يأتي بما لم يأت به المتقدمون، لعل غرضه الإطلاع على حديث لم يخرج المتقدمون.

قوله: (لولا جابر الجعفي) هذا يختلف فيه كثيراً، في نسخة الترمذي لسحمان هبما من أبي حنيفة ما وجدت أفضل في نفسي من عطاء بن أبي رباح، وما وجدت أكذب من جابر الجعفي، فإني ما أقول برأيي، لا يأتي عليه سند حديث. وقال بعض الناس: إن قول وكيع هذا إنما هو لتضعيف جابر الجعفي، وهذا عبط فإن وكيعاً وسفيان الثوري وشعبة بن يونس الجعفي، وفي سنن الدارقطني عن أحمد: أن جابراً منهم في رأيه

١٥٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ صَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمِنٌ

٢٠٧- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَأَبُو مُغَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِمَامُ صَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمِنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأَبَنَةَ وَاعْفُ رُبَّهُ لِلْمُؤَدَّنِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَعُقَيْبِ بْنِ عَامِرٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ شَيْخَانُ الثَّوْرِيُّ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى أَشْبَاهُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى نَافِعُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ أَصَحُّ، وَذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَلَا حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا.

١٥٤- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَدَّنُ

٢٠٨ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا ثَنِيَّةٌ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ بِنِ

(١) قَوْلُهُ: «الْإِمَامُ صَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمِنٌ» الْحَدِيثُ، لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْضِيقُ الْأَدْنِ عَلَى الْإِمَامَةِ، أَوْ تَفْصِيلُ الْإِمَامَةِ عَلَى الْأَدْنِ، بَلْ الْقَصْدُ بَيَانُ حَالِهِمَا وَالِدَعَاءُ لَهُمَا بِالرَّشَادِ وَالْمَغْفِرَةِ وَالتَّوْبَةِ لِلْعَصَمِ وَصِلَاحِ الْخَلْقِ فِيهِ، لِحُكْمِهِمَا مِنَ الْخَيْرِ، وَفَرَطُوا مَعَهُ شَيْئًا، فَالْإِمَامُ صَامِنٌ مُتَكَمِّلٌ وَمُتَحَفِّلٌ صَلَاةً لِلْمُتَقَدِّسِينَ، فَيُتَحَفَّلُ الْفَرَادَةُ بِهِمْ، وَيُتَحَفَّلُ الْقِيَامُ إِذَا أَدْرَكُوا فِي الْمَرْكُوعِ، وَيُحَفَّفُ عَلَيْهِمْ أَفْعَالُ الصَّلَاةِ وَأَعْدَادُ الرُّكْعَاتِ، وَالْمُؤَدَّنُ آمِنٌ فِي عِدَّةِ الْأَوْقَاتِ وَأَصْلَابِ التَّصْلِيحِ، وَسِعْلَامَةِ اجْتِلَافِ فِي فَضْلِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الشُّوَابِ، وَمُخْتَارٌ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ نَفْسِهِ لِقِيَامِ الْحَقِّ فِي الْإِمَامَةِ، فَهِيَ أَوْضَلُ لِكُونِهَا خِلَافَةً عَنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِلَّا فَالْأَدْنُ، ثُمَّ نَكَسُوا فِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ أَدَّنَ نَفْسَهُ. وَقَدْ رَوَى: «أَنَّهُ أَدَّنَ فِي سَفَرٍ وَهُوَ عَلَى رُوحْلِهِمَا» الْحَدِيثُ، وَقَدْ أَوْلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْأَدْنِ، وَجَاءَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي الْمَذَاهِبِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْأَدْنِ، وَلَا يَقُولُ: أَدَّنَ، وَتَفْصِيلُ بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْحَمْلِ وَالْحُكْمِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ (وَالْمَعْنَى)

لَا رَوَايَةَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَذَابٌ. وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ: إِنَّهُ كَاذِبٌ. وَلَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ يُخْطِئُ، وَقِيلَ: كَانَ يَعْزِضُهُ الْمَرْضَى مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فَكَانَ يَهْدِي فِيهِ. وَهَكَذَا أَقُولُ فِي مَنْ قِيلَ فِي حَقِّهِ أَنَّهُ كَذَابٌ، وَطَنِي أَنْ أُرِيَابَ الْجَرَحِ يَطْلُقُونَ مِنْ أَحْضَا مَرَّةً بِالْكَذَابِ وَعَيْنٌ مِنْ أَحْضَا مَرَّةً بِالْكَذَابِ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا مَضَرًّا لِلنَّاسِ. وَأَمَّا وَجْهُ تَضْعِيفِ جَانِبِ الْجَعْفِيِّ، فَقِيلَ: إِنَّهُ يَقُولُ عِنْدِي حَمْسُونَ أَلْفًا مِنَ الْحَدِيثِ مَا ذَكَرْتَهُ. وَأَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِنَقُولِ بِالْكَذَابِ، فَإِنَّ السَّلَفَ كَانُوا حَافِظِينَ لِلْقَوَائِمِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، كَمَا قَالَ الْمُجْتَدِدُونَ: إِذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَافِظُ أَلْفِ أَلْفٍ حَدِيثٍ مَتْنًا وَسَدًّا. وَقِيلَ: إِنَّهُ قَاتِلُ بَرَجَةِ عَلِيٍّ، وَأَقُولُ: قَدْ قَاتَلَ عُمَرَ بْنَ الْوَيْلِيِّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» مَاتَ أَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَحَفَفَ أَبُو بَكْرٍ: «أَخٌ». كَمَا فِي النُّجَازِيِّ. وَقِيلَ: إِنَّهُ ذُو شَعْبَدَاتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَعْطِي النَّاسَ ثِقَةً فِي غَيْرِ مَوَاقِفِهِ، وَهَذَا أَيْضًا لَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِمُخَرِّجٍ بَلْ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَحْمَلٍ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ صَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمِنٌ

أَحَدِيَّتٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النِّسَائِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: ضَمِنَ مِنْ شَيْءٍ مَعْنَاهُ رَغْبَى، فَانْتِصَحَ الرَّابِعِيُّ أَنَّ مَرَاعَاةَ عِدَدِ الرُّكْعَاتِ، يَقُولُونَ: إِنَّ أَسَادَ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَا يَسْرِي إِلَى صَلَاةِ الْمُتَقَدِّسِ، فَإِذَا ظَهَرَ فسادُ صَلَاةِ الْإِمَامِ لَا يَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَى الْمُتَقَدِّسِ وَإِنَّهُ لَمْ يَصَلِّ، حَتَّى أَنَّهُ قَالَ: «وَقَدْ هِمُّ» إِنَّ الْمُتَقَدِّسَ لَوْ شَهِدَ تَرَكَ الْإِمَامَ الْأَرْكَانَ تَمَّتْ صَلَاةُ الْمُتَقَدِّسِ كَمَا فِي مَجْمَعِ النَّازِيِّ. وَنَقُولُ: إِنَّ لُصْمَةَ التَّكْفُلِ فَيَسْرِي فسادُ صَلَاةِ الْمُتَقَدِّسِ، وَقَالَ بَعْضُ الْأَحْمَادِ: إِنَّ التَّكْفُلَ وَالنِّبَاهَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقُرُونِ، فَإِنَّ الْعَمَلَ بِوَدْيَةِ الْمُتَقَدِّسِ نَفْسَهُ، وَوَجْهًا الْحَدِيثِ إِلَى نَهْيِ الْقَرَاءَةِ خِلَافَ الْإِمَامِ، وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ كَانَ لَا يَوْمَ عَلَى يَأْتِيهِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْإِمَامَ صَامِنٌ، فَرُغِمَ مَرَادُ الْحَدِيثِ مَا قَسَا، وَطَنِي أَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ تَأْتِي، وَتُعْرَضُ الْمُصَنِّعُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى إِسْتِقْرَارِ حَدِيثِ النَّبِيِّ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْغَدَادِيِّ فِي تَفْصِيلِ التَّحْقِيقِ: إِنَّ مَسْأَلَةَ مُخَرِّجِ بَسْمِ الْبَابِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَدِيثًا.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَدَّنُ؟

نَسَبْتُ أَذْكَارًا فِي خِلَالِ الْأَدْنِ وَبَعْدَهُ، فَكُنْتُ إِحْبَابَ الْأَدْنِ فِي السُّكُوتِ، وَفِي الْمَصْحُوحِينَ: «أَنْ يُحِبَّ أَحِبَّائِي بِأَحِبَّائِي»، وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ يَحْيَى ابْنَهُمَا بِالْخَوَافِ، وَالْعَمَلُ عَلَى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، فَوَيْهَا مُنْشَرٌّ، وَقِيلَ مِنْهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ بِالْخَمِصِ بِهِمَا. وَأَقُولُ: إِنَّ الْمُرَادَ اخْتِيَارَ أَحَدِهِمَا فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ جَوَابَ الشَّهَادَتَيْنِ بِأَنَّهُ أَشْهَدُ، وَفِي فَتْحِ الْبَارِي الْأَكْثَرُ عَلَى: وَأَنَا فَقَطُّ، عِنْدَ مَا عَلَى ظَاهِرِ النَّجَازِيِّ لَكِنْ «أَنَا أَشْهَدُ» مُصْرَحٌ فِي النَّسَائِيِّ. وَمَنْ الْأَذْكَارُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ الْفِرَاقِ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الرَّدِّ: إِنَّ اخْتِيَارَ صَلَاةِ الشَّهَادَةِ، وَمِنْ الْأَذْكَارِ دَعْوَةُ الْبَابِ، وَأَمَّا زِيَادَةُ «وَالْمَرْجُوحَةُ الرَّابِعَةُ» فَلَيْسَ هَذَا أَصْلًا. وَزِيَادَةُ «بِكَ لَا تَخْلُفُ الْإِعَادَةُ» ثَلَاثَةٌ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى سِدِّ قَوِيٍّ. وَأَمَّا زِيَادَةُ «

يزيد الشَّيْءُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا^(١) بِمِثْلِ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

وفي الباب عن أَبِي زَافِعٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ زَيْبَةَ، وَعَالِشَةُ، وَمُعَاذُ بْنُ أَنَسٍ، وَمُغَاوِيَةُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى مُعَمَّرٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الرَّهْرِيِّ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الرَّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرواهُ مَالِكٌ أَصَحُّ.

١٥٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا

٢٠٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو زَيْبِدٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: «إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَاهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَاهُوا أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا، وَاسْتَحَبُّوا لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَخْطُبَ فِي أَذَانِهِ.

١٥٦- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ

٢١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ غَابِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ

(١) قوله: «فقولوا» مثل ما يقول المؤذن: «لا في الجبلتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله» ولا في قوله: الصلاة خير من النوم، فإنه يقول: صدقت وبررت. وما لحق نطقه، وبررت بكسر الراء الأولى. وقيل: يفتحها حتى صارت ذات واو وخير كثير، كذا في «المرفعة».

قال الشيخ في «الشماعات»: إجابة المؤذن وإجابة، ويكره التكلّم عند الأذان، وهو تعدّد المؤذنين في مسجد واحد، فالحرمة للأذن، ولو جمع الأذان من جهات، وحسب عليه إجابة مؤذن من جهة، وإن كان في المسجد لم يجب، ولم يكن التماخض الإجابة الفعلية، فلا حاجة إلى الإجابة القولية - انتهى -.

وفي «الدر المنثور»: ويجب وجوبًا وقد خلطوا: بين الواجب والإجابة بالتقدم، والظاهر الأمر في حديث: إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، كما بسطه في «البحر» وأتمره النصف، وزاد في «التهجد ناقلًا عن «المعيط» - انتهى -.

في شرح الشية: للعلامة الخبزي: الإجابة قيل: واجبة، وقيل: الإجابة بالتقدم واجبة، وأما بالنسبة فمستحبة وهو الأظهر، وفي الإقامة مستحبة إجماعًا، وفي «الشماعات»: لا يكره الكلام عند الأذان بالإجماع - انتهى - وكذا قاله ابن القيم في «المفتاح» لكن لا يخفى أن الإجابة بالتقدم إذا كانت واحدة، فالجماعة بالأولى تكون واجبة، وأكثر الثبوت على أن الجماعة سنة - والله تعالى أعلم -.

وارتبط شفاعته، ولا تحيل هذا «والوسيلة» مرتبة في الجنة، وفي بيته شجرة وفروعها في بيت كل من أتباعه، وليسأل كل واحد من المسلمين ارتباطه بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، فالغرض فائدة المكلف لا فائدة النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وأما جواب الأذان فالأحناف وغيرهم على استحبابه، ونسب إلى الخلوي وجوبه، وإن قيل: إن الأذان سنة، فكيف يكون الجواب واجبًا؟ نقول: متى سلام استحبة، إنه سنة وجوبه فرض، وقيل: إن الجواب عنده الإجابة بالتقدم، وأما من فاتته جواب الأذان فبعد الفراغ هل يجب أم لا فتردد النووي وصاحب البحر، فتبيل: أو أجاب بعده فلا فصل يجزي، وإلا فلا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا

نبه المتقدمون على أخذ الأجرة على الأذان والإمامة والتعليم، وأجاز المتأخرون، وظاهر الهداية أن القول بإجواز خروج عن المذهب، وأنه قل به للضرورة، وقال: إن منشأ النهي أن التعليم متضمن بحسب اتهام المخالفين فلا يضبط. وفي قضى خان: أن في إرمان القديم كانت الوظائف مقررة في بيت المال للعلماء والمؤذنين بخلاف هذا الزمان، فيجوز الأجرة فلا يلزم الخروج عن المذهب. والاعتماد على قاضي خان، فإن له مرتبة عالية كما صرح قاسم بن قطلوبغا. ولنا أثر بعد سن أبي وقاص حين أخذ ثقبوس على قراءة القرآن فأذكر عليه النبي - صلى الله عليه وسلم -، ونسب الشافعية على إجواز بواقعة أبي سعيد أنه أخذ عسماً على تعويذ الشافعية واستحسنه عليه الصلاة والسلام. ونقول: إن واقعة أبي سعيد في الرقية والرقية جائزة عليه الأجرة عندنا. وأما ختم القرآن والبخاري لأمر الدنيا فيجوز الأجرة عليه، لا الختم لأمر الدين من إيصال الثواب لسميت وغيره فلا يجوز كما في رسالة ابن عابدين الشافعي، إلا أن الثواب في الأذان والإمامة والتعليم حين أخذ الأجرة فيقال شي كما صرح به قاضي خان.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ

تردد النووي في محل هذا الدعاء أنه يدل لشهادتين، أو بعد الفراغ، وفي معنى الآثار تصريح بأنه يدر الشهادتين، وفيه (حين يسمع المؤذن يشهد).

الله ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ حِينَ يُؤَذِّنُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَّهَ لِأَشْرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيَتْ بِاللهِ رَبًّا وَبِالإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، غُفِرَ اللهُ لَهُ ذُنُوبُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّيِّبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ.

١٥٧- بَابُ مِثْنَةِ أَيْضًا

٢١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَشْكِرِ الْبَغْدَادِيِّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الدُّعَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الثَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الثَّامَّةُ أَبِ مُحَمَّدٍ الْوَسِيلَةَ^(١) وَالْفَضِيلَةَ وَابْتَعْتَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ - إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ.

١٥٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

٢١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نُعَيْمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ الْغَمِّي عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ^(٢) الْهَمْدَانِيُّ عَنْ بُرَيْدٍ^(٣) بْنِ أَبِي مَرْزُومٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا.

١٥٩- بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ

٢١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «فَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ

(١) قوله: «حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ» أي صوته وأذنه أو قوله وهو الأظهر، وهو يقتضي أن يكون المراد به حين يسمع التشهد الأول والأخير وهو قوله آخر الأذان: «لا إله إلا الله» وهو أنسب، ويمكن أن يكون معنى «يسمع» يسمع، فيكون صريحاً في المقصود؛ لأن الظاهر أن التواب المذكور على الإجابة بكمافا مع هذه الزيادة، ولأن قوله بهذه الشهادة في أثناء الأذان ربما يفوته الإجابة في بعض الكلمات الأتية. (المرفقة)

(٢) قوله: «الوسيلة» أي المنزلة العالية في الجنة التي لا ينتمي إلا له والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين، وابتعته أي أرسله وأوصله مقاماً محموداً يصعد الأولون والآخرون وهو آدم ومن دونه تمت لواءه ومقام الشفاعة العظمى وعده أي بقوله: «فَعَسَى أَنْ يَفْعَلَكَ رِجْلٌ» مقاماً محموداً وهو مفعول البعثة يتضمن معنى «أعطيه حلت» أي وجبت، كذا في «الفتح» قال علي في «المرفقة»، أما زيادة الدرجة الرفيعة المشهورة على الألسنة، فقال نبحاري: لم أره في شيء من الروايات.

(بَابُ مِمَّا أَيْضًا) قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ: إِنَّ مَقَامًا مَحْمُودًا اكْتَسَبَ الْعَمَلِيَّةَ، فَيَصْلُحُ نَعْتًا لَهُ «الَّذِي» وَقِيلَ: إِنَّ «الَّذِي» بَدَلٌ مِنْهُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

قَالَ الشَّاهُ وَلِيُّ اللهِ الدَّهْلَوِيُّ فِي حِجَّةِ اللهِ الْبَالِغَةِ: إِنَّ الدُّعَاءَ مُحَضَّرَةٌ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ كَالْعَرَضِ فِي حَضْرَةِ السُّلْطَانِ الْعَادِلِ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ فِيهِ عَقْدُ النِّظَامِ.

قَوْلُهُ: (زَيْدٌ أَعْتَقَ) وَجَدَ التَّسْمِيَةَ بِالْعَتَقِ قِيلَ: إِنَّهُ إِذَا سَمِعَ عَنِ الْمُسْلِمَةِ كَانَ يَقُولُ: لَا أَدْرِي (إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَسْأَلَ عَمِّي). وَلَكِنْ الصُّورُ أَنَّ هَذَا بَطْنٌ مِنَ الْقَبَائِلِ.

بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ؟

قَالَ الْعُلَمَاءُ: كَانَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً ثُمَّ نُسِخَتْ وَبَقِيَتْ خَمْسُ صَلَوَاتٍ، وَعِنْدِي لَا نَسَخَ فِيهَا، وَالْإِخْتِلَافُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْعَالَمِينَ، وَالْآنَ أَيْضًا خَمْسُونَ تَوَاتُأً وَآخَرَةً، وَخَمْسٌ مَعْلُومَةٌ بِضَابِطَةِ أَنْ الْخَمْسَةَ بَعَثَتْهُ أَمْتَانِهَا، ثُمَّ رَأَتْهُ فِي الرُّوضِ الْأَنْفِ فِي مَسْجِدٍ^(١) أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَعْطِيَ ضَابِطَةَ الْخَمْسَةِ بَعَثَتْهُ أَمْتَانِهَا فِي لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ^(٢).

وَالنَّسَخُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: نَسَخَ مُتَقَدِّمِينَ وَهُوَ تَقْيِيدُ الْمَطْلُوقِ، وَتَحْصِيسُ الْعَامِّ، أَوْ تَأْوِيلُ الظَّاهِرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَالسُّبُوذِيُّ، وَابْنُ حَزَمٍ الْأَنْدَلُسِيُّ. وَالنَّسَخُ فِي كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ: ظُهُورُ أَمْرٍ خِلَافَ مَا كُنَّا نَعْلَمُهُ وَإِنْ كَانَا يَأْقِيَانِ حُكْمًا، وَكَذَلِكَ مَصْرُوحٌ فِي مَوَاضِعَ فِي لُطْحَاوِيِّ، وَلِذَلِكَ قَالَ: إِنَّ رَفْعَ الْبَيْتَيْنِ مَنسُوخٌ، وَنَدَا قِيلَ: إِنَّ الطَّحَاوِيَّ يَطْلُقُ النَّسَخَ كَثِيرًا. وَقَالَ التَّائِحُونَ: إِنَّ النَّسَخَ رَفْعُ حُكْمِ الْأَمْرِ

[١] كَمَا فِي نَسْخَةِ بَشَّارٍ. وَفِي الْأَصْلِ ابْنُ إِسْحَقَ، وَهُوَ خَطَّاءٌ.

[٢] كَذَا فِي نَسْخَةِ الْبِشَّارِ، وَفِي الْأَصْلِ بَرَهْدَفٌ، وَهُوَ خَطَّاءٌ.

﴿لَيْلَةً أُشْرِي بِهَا الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا، ثُمَّ نُودِيَ: يَا مُحَمَّدُ: إِنَّهُ لَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾، وَإِنَّ لَكَ بِهَذَا الْخَمْسِ خَمْسِينَ».

وفي الباب عن عبادَةَ بن الصَّامِت، وَطَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي ذَرٍّ، وَمَالِكِ بنِ صُلَيْعَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٦٠- بَابُ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

٢١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَبْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بنِ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَقَارَاتٍ»^(١) لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا لَمْ تُغَشَّ الْكِبَائِرُ.

(١) قوله: «لَدَيَّ» فيه إشارة دقيقة إلى أن ليس في النسخ تغيير وتبدل بالنسبة إلى الله تعالى لأن الحكم الأول كان مقيداً في عهده برمان معين، فالنسخ بالنسبة إلى الله تعالى بيان لانتهاه مدة الحكم، وفيه إشارة دقيقة أخرى وهو أن مراد الله تعالى في هذه الأمة كان كثرة الثواب وشدة العمل وعارضة في عناية الله تعالى بقصور همهم، فأبقى صورة التخفيف، وراعى معنى التشديد حيث جعل لكل عشرة مثلاً، وهذا الاختلاف يث في التميز بحسب الغايتين، وإلا فأمر واحد، فتأمل. (التفريق)

(٢) قوله: «كَقَارَاتٍ لِمَا بَيْنَهُنَّ» أي تكفر الذنوب كلها غير الكبائر، ولا يريد اشتراط الغفران باحتجابها، كذا في «المجموع»، قال عيسى القراري في «المرفقة»: إن لكثرة لا يكفرها الصلاة والصوم وكذا الحج، وإنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها، نقل ابن عبد البر الإجماع عليه بعد ما حكى في «تمهيده» عن بعض معاصريه: أن الكبائر يكفرها غير التوبة، ثم قال: وهذا جهل وموافقة للمرجئة في قولهم: إذ لا يضر مع الإيمان ذنب وهو مذهب باطل بإجماع الأمة - انتهى -.

قال القاضي عياض: ما في الأحاديث من تكفير الصغائر فقط هو مذهب أهل السنة، فإن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة أو رحمة الله تعالى، أي فهي لا تكفر بعمل، فإن قلت: إذا وجد بعض المكفرات فما يكفر غيره، قلت: أجاب العلماء عن ذلك بأن كل واحد صالح للتكفير، فإن وجد صغيرة أو صغائر كفرها وإلا كتبت له به حسنات، ورفعت له به درجات، وقال النووي: وإن صادف كبيرة أو كبائر، رجونا أن يخفف من كبائره أي من عذابها - انتهى -.

الفرعي بعد كونه مشروعاً.

ثم اختلف، فقال المعتزلة: لا بد للنسخ من العمل بالنسوخ ولو مرة واحدة، وقال الأشاعرة: لا يجب العمل بل يكفي التبليغ إلى الأمة، ثم انفردوا على أن وقوع النسخ ليس إلا بعد العمل بالنسوخ، والنزاع في الإمكان لا في الوقوع فتكون المسألة من وظيفة أرباب الكلام. وعسك المعتزلة بما في حديث الباب، وأما عني ما بقيت من النسخ فلا يهتض احتجاجهم.

ثم اختلف العلماء في التكليف بالناسخ، فقال الأحناف والحنابلة: من بعد تبليغ الناسخ إلى مكلف من المكلفين. وقيل: إن الشرط وصول الناسخ إلى النبي عليه الصلاة والسلام ولا يلزم تبليغه إلى مكلف، ويرد على هذا صوات أهل مسجد قبا حين تحويل القبلة، فإنهم اطلعوا على تحويل القبلة في صلاة الفجر وما أمروا بالقضاء، فلا يصح على أحد من المؤمنين. وظني أن النبي عليه الصلاة والسلام يحكم بما شاء في عهده، والعمل بالضابطة بعد عهده عليه الصلاة والسلام، ويدل على هذا كثير من النصوص، فإنه يقال: إن الجهل ليس بعذر، مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر عدي بن حاتم بقضاء الصيام إشارة قبل بيانه عليه الصلاة والسلام مسألة الصوم له، ولم يصرح بأمر القضاء في طريق من طرق الحديث صحة وضعفاً. وأيضاً كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تصدى بنفسه لإرسال رسول إليهم بالخبر، فلزم التكليف قبله عود على الموضوع بالنقض. ثم إن أورد عينا وجوب الوتر، فنقول: إن الصلوات خمسة والوتر واجب، وأيضاً الوتر تبع العشاء فإن وقته بعد العشاء إلى آخر وقت العشاء، وقيل: إن مراد الحديث خمس صلوات باعتبار خمسة أوقات، وقال البخاري: بوجوب الوتر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في البخاري. وذكر محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل»: أن رجلاً سأل أبا حنيفة رحمه الله كم فرض الصلوات؟ قال الإمام: خمسة. قال ما الوتر؟ قال: واجب. ثم قال ما الوتر؟ قال الإمام: واجب. فقال: كم صلوات مفروضة؟ قال الإمام: خمسة فذهب لسببته يضحك ويقول إنك لا تعلم الحساب. وأقول: إن إنا حنيفة أحابه مرتين، لكنه لم يدرك مراده فغلب العلم والفهم.

باب ما جاء في فضل الصلوات الخمس

ذكر كثير من فضائل الأعمال من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها، ويرد أنه إذا كان الصوم مثلاً كفارة قبلغو الجمعة والوضوء وغيرها، فيقال في الجواب: إن المذكور في هذا العالم مفردات، ثم يقاس في المحشر بين الأعمال والسيئات، مثل التذكرة وقربادين في الطب، وأي شيء يخلو عن العوارض والموانع، ومع هذا يحكم على الأشياء بآثارها وأحكامها، فإنهم يذكرون دواءً وعواصمه ثم إذا كلف الدواء عن التأثير لعارض آخر لا يقول أحد بكذب صاحب الكتاب، فكذلك ههنا للأعمال تأثيرات وعوارض وموانع.

قوله: (جمعة إلى جمعة) أي من صلاة جمعة إلى صلاة جمعة، ويوم جمعة، إلى يوم جمعة فإن في بعض الطرق وزيادة ثلاثة أيام بضابطة الجمعة بعشرة أمثالها، وعنى التقدير الثاني نصير الأيام أحد عشر، وعلى الأول عشرة.

قوله: (ما لم يغش الكبائر) في تفسير الكبيرة أقوال، وقيل: لا تقسيم إلى الصغيرة والكبيرة، نعم تفاوت بين المعاصي، منهم ابن حزم

وفي الباب عن جابر، وأتس، وحظلة الأميدي. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

١٦١- باب ما جاء في فضل الجماعة

٢١٥- حَدَّثَنَا هُثَايُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَخَدَّةٌ بِسِتِّعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وأتس بن مالك. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وهكذا روى نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «تَفْضُلُ صَلَاةُ الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَخَدَّةٌ بِسِتِّعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

وَعَامَّةٌ مَنِ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا قَالُوا «خَمْسٌ وَعِشْرِينَ» إِلَّا ابْنُ عُمَرَ فَإِنَّهُ قَالَ: «بِسِتِّعٍ وَعِشْرِينَ».

٢١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَيْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَخَدَّةً بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ حُزْءًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٢- باب ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب

٢١٧- حَدَّثَنَا هُثَايُ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَزَافَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ

الأندلسي. ثم تمسك المتأخرون بحديث الباب على تقييد الذنوب بالصغائر في جميع أحاديث الكفارة، والسلف يفوضون إلى الله، وأقول: لا يؤخذ القيد إلا فيما ذكر فيه، نعم ينظر إلى خصوص ألفاظ الأحاديث، فإن الذنوب والخطايا والمعاصي ليست بمترادفة، والحقاق على إنكار الترادف في اللغة. ثم قال الشافعي رضي الله عنه في شرح الموطأ: إن «ما لم يغش» عاية، وهو الظاهر، لأن «ما» وفيه. وقال النووي وإليه ذهب الجمهور: «إن «ما لم يغش» الخ» استثناء فإن الغاية تسوق إلى الاعتزال، فإنهم يقولون: إن مرتكب الكبيرة خالد في جهنم وجوباً على الله، ومرتكب الصغائر فقط يجب عفوه على الله. ونقول: كل ذلك في مشيئة تعالى ويرد على المعتزلة القدر المشترك المتواتر اندال على خروج العصاة من جهنم، فأنكروا المتواتر بنواتر القدر المشترك. وأقول: إن قول الغاية في حديث الباب لا يسوق إلى الاعتزال، فإن الحديث تحت سياق الوعد لا تحت المشيئة، وكذلك آية «إِنْ تُحِبُّوا كِتَابَ اللَّهِ فَلْيُتْلَ عَلَيْهِمْ نَبَأٌ مِنْ كِتَابِهِ» [النساء: ٣٦] تحت سياق الوعد، وليس في صدد بيان المشيئة، في الجامع الكبير: من قال لامرأته: لا تخرجي من الدار إلا أن أذن لك، أنها تحتاج إلى الإذن لكل خروج، بخلاف قوله: لا تخرجي حتى أذن لك. وأشكل وجه الفرق في المسائلين على الرازي في التفسير الكبير، والحال أن وجه الفرق ظاهر، فإن الاستثناء إخراج شيء من متعدد كالإخراج من البيت، والغاية انتهاء المسافة فيعدم الحكم بعد ذلك بنفسه.

باب ما جاء في فضل الجماعة

قوله: (سبع وعشرين جزءاً) في رواية خمس وعشرين درجة، والجمع بينهما قيل: بعدُ بحصال، فضل الجماعة فتكون سبعة وعشرين في الجهرية، وخمسة وعشرين في السرية، وقيل بالاختلاف بحسب خلوص الية. قال سراج الدين البلقيني الشافعي رحمه الله: إن أقل الجماعة ثلاثة رجال، وضابطة الأجر خمسة عشر أمثالها، فصار ثلاثين وأخرج منه ثلاثة وهو أقل الثواب. وأصل الثواب مأخذ الفضل فيبقى سبعاً وعشرين، ولكنه لم يذكر وجه التوفيق فتضم إليه ضمنية أن كل صلاة لها ارتباطاً بالأربعة الباقية، لنص حديث: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا تخفروا الله في دمه» فيحصل خمس وعشرون بضرب الخمس في الخمس ويؤخذ الارتباط من قول مالك وأبي حنيفة بوجوب الترتيب في قضاء الصلوات. وليعلم أن قلة الجماعة وكثرتها مؤثرة في قلة الأجر وكثرتها، ثم ليعلم أن «خمساً وعشرين» مراد صلاة، أي خمس وعشرين صلاة كما وجدته من الروايات.

باب فيمن سمع النداء فلا يجيب

المراد من الإجابة هي الفعلية. الجماعة واجبة في القول الرابع لنا فتاركها فاسق، وفي قول: سنة مؤكدة، وعند الشافعية المختار سنيتها، وفي قول لهم فرض كفاية، وعند الحنابلة: فرض عين، شرط للصحة، أو غير شرط، وقالوا على الثاني: لو صلى منفرداً تصح صلاته، ويكون مرتكب الحرام. وعند الظاهرية شرط لصحة الصلاة. ثم للجماعة أبعاد عد كل من المذاهب الخمسة، وأقول: ههنا نظر معنوي وهو أن أبا حنيفة حكم على الجماعة بدون ضم الأعداء والمناظرة معها، وحكم الشافعي عليها بالسنية مع لحاظ الأعداء، وكذلك حكم بسنية الوتر مع لحاظ التهجد معه، وحكم أبو حنيفة على الوتر فقط بالوجوب، وفي الاستسقاء عكس هذا المذكور، والاستسقاء عنى ثلاثة أنحاء: الدعاء بلا صلاة، والدعاء بعد الصلاة، والدعاء في المصلى، كما في شرح مسلم للنووي شرح مسلم، فحكم الشافعي بسنية الجماعة بدون لحاظ القسمين

أَنْ أَمُرَ فِتْنِي أَنْ يَجْمَعُوا حَزْمَ الْخَطْبِ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامُ، ثُمَّ أُحْرَقُ^(١) عَلَى أَقْوَامٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَنَعْمَانَ بْنِ أَنَسٍ، وَجَابِرٍ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هَذَا عَلَى التَّغْلِيطِ وَالتَّشْدِيدِ، وَلَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ. ٢١٨- قَالَ مُجَاهِدٌ: «وَسَبَّلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ الشَّهْرَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً؟ فَقَالَ: هُوَ فِي النَّارِ. قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنْ لَا يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ وَالْجُمُعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا وَاسْتِخْفَافًا بِحَقِّهَا، وَتَهَاوُنًا بِهَا.

١٦٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَخَذَهُ ثُمَّ يَذُرُكَ الْجَمَاعَةَ

٢١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَطَاءٍ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّتَهُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْبِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْخَرَفَ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّا مَعَهُ، فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِمَا، فَجِئَا بِهِمَا تَرَعَدُ^(٢) فَرَانِصُهُمَا، فَقَالَ: مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيا مَعَنَا؟ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: فَلَا تَقْعَلَا. إِذَا صَلَّيْنَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَيزِيدَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَخَذَهُ ثُمَّ أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ

(١) قوله: «أحرق» بالتشديد قيل: هذا يقتل أن يكون عدماً في جميع الناس، وقيل: المراد به الشافعون في زمانه، نقله ابن النكاح، والظاهر الثاني إذ ما كان أحد يختلف عن الجماعة في زمانه صلى الله عليه وسلم إلا متافق ظاهر النفاق أو النكاح في دينه، وقال ابن حجر: لا دليل فيه لموجب جماعة علينا في الدنيا قال به أحمد ودأود لأن ورد في قوم متنافين انتهى. وفيه أن العبرة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب. (المرقاة)

(٢) قوله: «ترعد فرانصهما» جمع فريضة أي ترحف عروق رقبتهما من الخوف. (الدر)

الأولين، وحكم أبو حنيفة بالاستحباب مع لحاظ الأقسام الثلاثة. وهذا النظر من مدارك الاجتهاد.

قوله: «على أقوام الخ» أخرج على القوم أعني من أن يكون القوم في ليثوت أم لا. واستدل القائلون على عدم كراهة الجماعة الثانية بحديث الباب، فإنه لا بد من أن يصلي النبي - صلى الله عليه وسلم - بجماعته بعد الرجوع عن الإحراق عليهم، ونسخت القائلون بالكراهة على الكراهة بحديث الباب؛ بأنه لو جازت الجماعة الثانية لأمكن فيه قول: إذا نجد الجماعة الثانية، ولكن الصواب أن حديث الباب لا يصح حجة لكلا الأمرين.

باب ما جاء في الرجل الذي يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

قال الشافعي: من صلى منفرداً ثم وجد الجماعة يعيد الصلوات الخمسة، ثم تقع الأولى فرضاً والثانية نفلاً، وقيل بالعكس، وقيل: يفرض الأمر إلى الله تعالى، ولا يقول أحد بنية الثالثة في المرة الثانية. وأما إعادة الخمسة عندهم فلأن هذه الصلوات من ذوات الأسباب عندهم، وقال مالك بن أنس لا يعيد المغرب والفجر، وقال أبو حنيفة: لا يعيد إلا الظهر والعشاء.

قوله: (مسجد الخيف) أي محلي لا خيف بين كنانة. وأما الجواب عن حديث الباب فمن وجوه: الطحاوي أنه يصبب الأوقات التي تصح فيها الثالثة، ثم أن يقال: إنه يترجم تخصيص السبب من الحكم على مذهبكم، فإن الحديث ورد في صلاة الفجر، والحال أنه غير جائز كما في كتب الأصول. فنقول أولاً: إنه قال فمعي الذين السبكي: إن النص الذي فيه حكم طرد أو عكساً يجوز فيه تخصيص المورد من النص كما في قصة ابن وليدة زمعة، قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «الوند للمفرائ» للعاهر الحجر» هو إما إثبات للملغوم أو نفي له على المذهبين. ونقول ثانياً: إنه في حديث الباب انتقالاً إلى شيء آخر ورد ما زعموه وزعمهم مذكور في كتاب الآثار ص (٢٢) كما فيما سبق من قصة النبي - صلى الله عليه وسلم - وابن عباس فإنه إذا استزجت مفاصله الخ فإن المورد النبي وليس ذلك حكمه فإن فيه انتقالاً إلى شيء آخر، وأيضاً في كتاب الآثار، وأما أبي يوسف كما في البدائع، والموطأ: إن الحديث في صلاة الظهر.

قوله: (وإذا صلى الرجل المغرب أه) وفي قول للشوافع: فصح الثالثة وترأ، ولم يذهب أحد إلى هذا، ولا دليل لهم على هذا، كما صرح به أبو عمرو ابن الصلاح في طبقات الشافعية بأنه لا دليل للشافعية على هذا.

كُلُّهَا فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الْمُقْرَبُ وَخَذَهُ ثُمَّ أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ، قَالُوا: فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا^(١) مِنْهُمْ وَيَشْفَعُ بِرَكْعَةٍ، وَالَّتِي صَلَّى وَخَذَهُ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عَنْدهُمْ.

١٦٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ مَرَّةً

٢٢٠- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ:

(١) قوله: قالوا: فإنه يصليها معهم» وعند الحنفية: لا يصلي بعد المغرب، وكذا بعد العصر والصبح لحديث نهي التفل بعدهما، ولما ورد في حديث صحيح أخرجه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا صليت في أهلِكَ ثم أذرك الصلاة فصلها إلا الفجر والمغرب»، كذا في «المسعودات».

وأقول في حديث الباب: إنه مضطرب، فإن في حديث الباب أنها واقعة الفجر، وفي بعض الروايات أنها واقعة الظهر، كما في كتاب الآثار محمد بن الحسن ص (٢٢) باب من صلى الفريضة، وأخرجه مرسلاً، وألفاظ حديث الباب، وحديث كتاب الآثار متضاربة، ومرسل كتاب الآثار وصحة في مسند أبي حنيفة للحارثي مذكر جابر بن الأسود، وهو جابر بن يزيد الأسود، ولكن الحارثي مثكله فيه، وهو مع هذا حافظ كما صرح به ابن حجر، وهو شيخ الحافظ ابن منده الأصبهاني، وأقول: إن الحارثي حافظ بلا ريب، لكن تصانيفه غير مفقودة، وقد استمر الحافظ ابن حجر في تهذيبه من الحارثي في تعيين راوٍ مبين، فالخاضع أنه عندي من رواية الحسن. ولنا ما في كتاب الآثار من أثر ابن عمر: «لا يعيد الفجر والمغرب» وأقول: يضم إليه العصر أيضاً، لما في سنن الدارقطني بسند قوي: أن ابن عمر دخل المسجد النبوي، ولم يدخل في جماعة العصر بل جلس على البلاط، فقيل له: فأجاب بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تصلوا في يوم مرتين» وفي عقود الجواهر للزيدي أيضاً لفظ الظهر، وكذلك في الناية، وكذلك في البدائع عن أماني أبي يوسف. وأقول أيضاً إن الحافظ أبا الحجاج المزني الشافعي قال في التهذيب: إن محمداً صاحب واقعة الفجر، وكذلك قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: إنها واقعة محسن بن أبي محسن الديلمي واقعة الفجر، فهذه النقول تدل على أن صاحب الواقعة محسن بن أبي محسن الديلمي، وبخلافه بعض الروايات فإن أبا داود ص (٨٥) أخرج الروايتين رواية يزيد بن عامر وجعله صاحب الواقعة والرواية، وجعله قصة رجل واحد، ورواية يزيد بن الأسود، وفيها واقعة رجلين مع تقارب ألفاظهما، وفيه: «وهذه مكتوبة» أي الصلاة الأولى مكتوبة لا الثانية. وعندي نقول كثيرة دالة على أن يزيد بن الأسود، ويزيد بن عامر واحد، منها أن الذهبي ذكر في التحريد يزيد بن الأسود، وذكر فيه قصة حين، ثم ذكر يزيد بن عامر، وذكر تحته تلك القصة بعينها فدل كلامه على الوحدة وإن لم يصرح بالوحدة. وأيضاً ذكر ابن سعد أبا حاجر كنيته ابن الأسود، وذكر الحافظ في التهذيب أبا حاجر كنيته ابن عامر، فعلمت الوحدة. ثم ما في أبي داود مروي بسند نوح بن صعصعة، وتكلم فيه النووي في الخلاصة وضعفه. أقول: قد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، فلا بد من كونه من رواية الحسن، ورواية أبي داود أخرجهما الدارقطني في السنن الكبرى سنداً ومثلاً، وأيضاً عندي مروية بطرق أخرى. فإذا ثبت وحدة يزيد بن عامر، ويزيد بن الأسود، فأقول: إن صاحب الواقعة هو محسن، ومعه رجل آخر لا يزيد بن عامر، ولي على هذه الدعوى قرائن منها أن في حديث الباب نصريح بأنه كان يصلي خلفه عليه الصلاة والسلام، وقد ثبت اتحادهما. وفي معاني الآثار ص (٢١٦) شك الراوي بين الفجر والظهر. وفي مسند أحمد بسند جيد جزم بواقعة الظهر. وأذكر بعض أوامير الكبار، منها: وذكر محمد الدين ابن تيمية حد الحافظ ابن تيمية في المنتقى محسن بن أدرع، وهذا غلط قطعاً، فإن ابن أدرع صحابي آخر، وكذلك ذكر السيوطي في الجامع الكبير محسن بن أدرع وهو أيضاً غلط. وقال الحافظ في الإصابة: إن البخاري روى في الأدب المفرد عن محسن بن أبي محسن، وإن ثبت الأدب المفرد فما وجدت فيه، نعم أخرج رواية ابن أدرع، هذا ما حصل لي الآن، في هذا الحديث كلاماً فالحديث صار مضطرباً.

ثم أقول: إن حكم الإعادة ليس إلا في ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث أئمة الجور السابق، وغرض الشارع فيه لمحافظة وقت الصلاة لا حكم الإعادة فلا يكون في الخمسة، كما ثبت من سنن أبي داود. وثانيها: في حديث الباب، والغرض منه تحصيل الجماعة لنفسه لا حكم الإعادة. وثالثها: حديث الباب اللاحق «أبكم يتجر على هذا الخ» والغرض منه تحصيل الجماعة للغير، فنفسر المواضع الثلاثة على مواردنا وليعمل بالتشريع العام الكلي: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» أخرجه الطحاوي، والنسائي، وأبو داود وابن السكن وغيرهم. وتحمل الشافعية بحديث معاذ، وأجابوا عن التشريع العام بأنه فيما بنوي الصلاتين فرضاً. أقول: إنه لا إجماع إليه في الحديث، وأيضاً في قصة معاذ إعادة الصلاة المؤداة بالجماعة مرة بجماعة أخرى، ولا يقول أحد بهذا إلا الشوافع، ونقول: إن حديث «لا تصلوا صلاة أه» ينسخ حديث معاذ، وقال الحافظ: إن قصة الباب قصة حجة الوداع، وناسخة لحديث: «لا تصلوا صلاة الخ»، أقول: إن مورد الباب وحدان الجماعة بعد ما صلى منفرداً، وتعذر الجواب على الشافعية عن حديث: «لا تصلوا صلاة» وأشكل عليهم.

باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة

من فاتته الجماعة في المسجد فيصلي مرة منفرداً، أو يأتي بيته ويجمع، وإما يذهب إلى مسجد آخر، ويستحب هذا. ثم الجماعة الثانية بتكرار الأذان والإقامة تكرر تحريماً، وأما بدون التكرار فعند أبي حنيفة تكرر وهو ظاهر الرواية، كما في رد المختار. وفي رواية شاذة عن أبي يوسف: لا بأس بتبديل الهيئة بتبديل المصلي، وعن أبي حنيفة: لا بأس إذا كان الرجال نحو ثلاثة. وحمل مولانا رشيد أحمد رحمه الله ما روي عن أبي يوسف من «لا بأس» على الكراهة تنزيهاً، ويكون لفظ «لا بأس» دالاً على أنه خلاف الأولى، وقلماً يدل على الاستحباب. وقريب من

«جاء رجلٌ وقد صلى رسولُ الله ﷺ فقال: أُنِيتُمْ بِشَجْرٍ» عَنِ هَذَا فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ.

وفي الباب عن أبي أمامة، وأبي موسى، والحكم بن عُمير. قال أبو عيسى: وخديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ. وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين. قالوا: لا بأس أن يصلي القوم جماعةً في مسجدٍ قد صلى فيه جماعةً.

وبه يقولُ أحمدٌ وإسحاق. وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى. وبه يقولُ شفيان، وابن المبارك، ومالك، والشافعي: يختارون الصلاة فرادى.

١٦٥- باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة

٢٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامٌ بِصَلَاةٍ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامٌ لَيْلَةٍ».

وفي الباب عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأنس، وعُمارة بن زُوَيْنَةَ، وَجُنْدُب، وَأَبِي بِنْتِ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي مُوسَى، وَبُرَيْدَةُ.

٢٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدُبٍ بْنِ سُفْيَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا تَخْضَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ».

قال أبو عيسى: حديثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُثْمَانَ

(١) قوله: «يتجر» هو يفعل من التجرة لأنه يشتري بعمله الثواب لا من الآخر لأن المجرى لا تدغم حينئذ كأنه حين صلى معه تجر يحصل الثواب، وأما من الآخر فيتجر بمعنى أيكم يحصل لنفسه أجرًا بالصلاة معه أن يعطيه الآخر بالصلاة معه، كذا في «الجمع»، وفي «النهاية»: الرواية إنما هي يتجر وإن صبح يتجر فهو من التجارة، كأنه بصلاته حصل نفسه تجارة.

(٢) قوله: «في ذمة الله» الدمام والذمة العهد والذمان، فلا تخفروا الله في ذمته، وخفارة -الكسر والضم- الذم وأخفرت إذا نقصت عهده وذلماه، والمجرى للسب وهو المراد في حديث أي لا تعرضوا له شيء، فويلكم إن تعرضتم له، يترككم الله، ويغير ذمته لله أو لن، ويحتمل أن يراد بالذمة الصلاة المتقضية لأمان أي لا تتركوا صلاة الصبح، فينقض عهده، كذا في «الجمع» -والله أعلم-.

مذهب أبي حنيفة مذهب مالك كما في المدونة ومذهب الشافعي رحمه الله موافقنا على ما ذكر الترمذي مذهبه، وفي رد المحتار أن علماء المذاهب الأربعة أجمعوا على كراهة الجماعة الثانية، ولو بدون تكرار الأذان والإقامة في مكة سنة ٥٥١ هـ جماعة واحدة وخمسين، ولنعلم أن حكم الكراهة منحصر على داخل المسجد لا خارجه ولو بذراع، وقد صنف مولانا الكنگوهي رحمه الله رسالة في مسألة الباب، وأتى فيه بحديث: «أنه عليه الصلاة والسلام دخل المسجد، وقد صلى فيه، فذهب إلى بيته وجمع أهله، وصلى بالجماعة» ولو كانت الجماعة الثانية جائزة بلا كراهة، لما ترك فضل المسجد النبوي، أخرجه في «معجم الضحاوي الأوسط والكبير»، وقال الخافض «ور الدين القرطبي»: إن رجال السنن ثقاة بحسنه، أقول: إن في سنده معاوية بن يحيى من رجال التهذيب، متكلم فيه. وشمس القاتلون باجواز بأن أنس بن مالك «أنه دخل المسجد فأذن وأقام وصلى بالجماعة الثانية» أقول: إن في مصنف ابن أبي شيبة تصريحاً بأن أنساً توسط في النصف كما توسط إمام النسوان، وهو مكروه اتفاقاً. وفي سند آخر في مصنف ابن أبي شيبة: «أنه تقدم في النصف» فتعارض الروايتان، وأما واقعة الباب فليست بحجة عليها، فإن اختلف فيه إذا كان الإمام والمقتدي مغضيين، وفي حديث الباب كان مقتدي متفلاً، ولنا حديث ابن عمر: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين أخرجه الطحاوي، والنسائي وغيرهما.

قوله: (جاء رجل) هو أبو بكر المصديق.

قوله: (يتجر على هذا الخ) في رواية أي رجل يتصدق على هذا، وفي حديث الباب تضمنين التصديق أي يتجر متصدقاً على هذا.

باب ما جاء فضل العشاء والفجر في جماعة

إن قيل: إن الثواب يردد بازدياد المشقة، والمشقة في قيام الليل زائدة كما في نهاية ابن أثير حديث: «أفضل الأعمال أجرها» أي أشقها، يقال: إن المأخوذ في الصلاة بالجماعة الثواب الأصلي والفضلي. وفي قيام الليل المأخوذ الثواب الأصلي. واعلم أن الثواب الأصلي ثواب العمل بقدره والفضلي هو الزائد بضامطة أن الحسنة بعشر أمثالها. والجواب المذكور ذكره القرطبي شارح مسلم، وسيأتي جواب آخر في فضل سورة الإخلاص على ما قال ابن تيمية، وأما القرينة على جواب القرطبي فهو أن صلاة الفجر والعشاء بالجماعة مأخوذة تحقيقاً، فيؤخذ الثواب الأصلي والفضلي، والمأخوذ في صلاة الليل مقدار فيؤخذ ثوابها الأصلي.

قوله: (فلا تخفروا الله...) الخ فإن قيل: كيف يحقق الأجر من العباد؟ وأقول: إن أفعال الباري وقدرته في دار الدنيا مستورة تحت الأسباب.

مَوْفُوقًا وَزَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُمَانَ مَرْفُوعًا.

٢٢٢- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَثَانَ الْعَنْبَرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكَحَالِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الْحَوَاحِي عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَشِّرُ^(١) الْمَسَائِلِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالتُّورِ الثَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٦٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

٢٢٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ^(٢) صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولُهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَالْعُرْبَاضِ بْنِ سَارَةَ، وَأَنْسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ زَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَسْتَنْفِزُ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا، وَالثَّانِي مَرَّةً».

٢٢٥- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَفْلُثُونَ مَا فِي الثَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ نَمَّ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح.

٢٢٦- وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلُهُ.

١٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ

٢٢٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، فَنُخْرَجُ يَوْمًا فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صُدْرُهُ عَنِ الْقَوْمِ، فَقَالَ: كَسَوْنُ^(٣) صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ».

(١) قوله: «بَشِّرُ الْمَسَائِلِينَ» الخطاب عام، ويمكن أن يكون أمرًا من جانب الحق سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، فيكون حديثًا قديمًا والله أعلم- (السنعات).

(٢) قوله: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا» لأنهم مأمرون بالتقدم، فمن كان أكثرها تقدمًا، فمن كان أكثرها تقدمًا كانت أقرب إلى الرجال. (تجمع البحار)

(٣) قوله: «كَسَوْنُ صُفُوفَكُمْ» -نظم ثناء وفتح السين وخسب لواء المشددة مع التثنية- وللمستمنى لتسويون يوسين، وقوله: «أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ» أي يحوها إلى أدماركم أو يمسحها على صورة بعض الحيوانات كالحمير مثلاً، أو المراد بالوجه الفوات أو وجوه قلوبكم كما ورد: «وَلَا تَخْتَلَفُوا فَيُخَالِفَ قُلُوبُكُمْ» أي هويتها، أو إرادتها فيه غاية التهديد والتوبيخ أي والله لا بد من أحد الأمرين إما لتسوي صُفُوفَكُمْ أو ليقع المخالفة بين وجوهكم، كذا في «السنعات».

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

اختلفوا في تفسير الصف الأول، قيل: هم الأولون دخولاً استحد، وقيل: الصف الأول هم المتصلون بالإمام، والمختار هو الثاني، وإن كان للأولين دخولاً أيضاً ثواباً، لكن مصداق الصف الأول هم المتصلون بالإمام. ثم اختلفوا في أن الصف الأول هو الصف الثام، أو الصف الذي يكون في المقصورة أو المحراب الكبير، والمختار هو الأول أي البالغ من جدار إلى جدار.

قوله: (وشرها آخرها) قال الأصناف: إن خير الصفوف، في صلاة الجنازة آخرها، وتفرس التحريض على صلاة الجنازة كيلاً يتحلفون على أنها فرض كفاية. وأما علة حديث الباب من شرها آخرها أن النساء كن يحضرن المساجد، وأما الأصناف فحوزوا حضور المحابر ثم معهن أرباب الفتن لفساد الزمان.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ

تسوية الصفوف واجبة على الإمام كما في الشر المختار، وتركها مكروه محرماً. وقال ابن حزم بفرضيتها. والاعتبار في التسوية الكعاب، وأما ما في البخاري من إلقاء الكعب بالكعب فزعمه بعض الناس أنه على الحقيقة، وإحال أنه من مبالغة الراوي، والحق عدم التوقيت في هذا بل الأنسب ما يكون أقرب إلى الخضوع وفي النسائي: «أن رجلاً من السلف كان يصف بين قدميه أي يلزم بين كعبيه، وفي السنن، وكذلك في الوفاء: قال أنس لرجل: أعلم ثم هذه الخشبة في الجدار؟ فإنه عليه الصلاة والسلام كان يضع عليها يده للشرقة ويسوي الصفوف، وكان رجل في عهد عمر وعثمان يمر في الصفوف، ويقول: سوا صُفُوفَكُمْ. وإن كان صف بعض معدلاً، وبعض غير معدل فظني أن رجال ذلك الصف والذين خلفه آمنون، فإنه كان عليهم التوضي لا على الذين قدامهم، والله أعلم وعلمه أتم. ومن رأى فرجة في الصف يجوز له الدخول فيها، ولو خشي الرقاب كما هو مصرح في كتب الفقه.

قوله: (ليخالفن الله بين وجوهكم) قيل: المراد البغض. وقيل المراد: المسخ صورة. ثم قيل: إن المسخ مرفوع عن هذه الأمة المرحومة.

وفي الباب عن جابر بن سمرة، والبراء، وجابر بن عبد الله، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة. قال أبو عيسى: حديث الثَّغَمَانِ بن بشير حديث حسن صحيح. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَمَامَ الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ». وروى عن عمر أنه كَانَ يُؤَكِّلُ رَجُلًا بِإِقَامَةِ الصُّفُوفِ وَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يُخْبِرَ أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ. وروى عن عليٍّ وعثمان: أَنَّهُمَا كَانَا يَتَغَامَدَانِ ذَلِكَ، وَيَقُولَانِ: اسْتَوُوا. وَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ تَقَدَّمَ يَا فَلَانُ، تَأَخَّرَ يَا فَلَانُ.

١٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ

٢٢٨- حَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: دَلِيلُنِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَلَا تُخْتَلِفُوا فَتُخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِنَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ.

وفي الباب عن أبي بن كعب، وابن مشغود، وأبي سعيد، والبراء، وأنس. قال أبو عيسى: حديث ابن مشغود حديث حسن غريب. وروى عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُفْجِئُهُ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، لِيَحْفَظُوا عَنْهُ». وَخَالِدُ الْحَذَاءِ هُوَ «خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ» يُكْنَى «أَبَا الْمُنَازِلِ». سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِنَّ خَالِدَ الْحَذَاءِ مَا خَذَا ثَقْلًا قَطُّ، إِنَّمَا كَانَ يَجْلِسُ إِلَى خَذَاءٍ قَسِبَ إِلَيْهِ. وَأَبُو مَعْشَرٍ اسْمُهُ «زَيْدٌ بْنُ كُثَيْبٍ».

١٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السُّوَارِي

٢٢٩ حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِئٍ بْنِ غَزْوَةَ الْمَرَادِيِّ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ قَالَ: «صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاءِ فَاضْطَرَرْنَا النَّاسُ فَصَلَّيْنَا بَيْنَ الشَّارِبَتَيْنِ. فَلَمَّا صَلَّيْنَا قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كُنَّا نَقْبِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وفي الباب عن قُتَيْبَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُرَزِيِّ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

(١) قوله: «ليلي» أي ليدن مني، قال الطبري: من حق هذا اللفظ أن يحذف منه لياء؛ لأنه على صيغة الأمر، وقد وجدنا ياءات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث، والظاهر أنه غلط، قال النووي: هو بكسر اللام وتخفيف من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد، قوله: «أولو الأحلام» صاحب «القاموس»: الجسم - بالكسر - الأداة والعقل، والجمع أحلام - انتهى -، وكذا قوله: «النهى» جمع نهية - بالضم - معنى العقل، فيكون من قبيل التأكيد والتفسير، قال الشيخ عبد الحق: هذا ما عابه الأكثر، وقد يجعل جمع حلم بالضم على ما في شروح «الهداية» بمعنى البالغ والبلوغ نفسه أي البالغون لعقلاء، وإنما أمرهم ليلوه لحفظوا صلاته ويضبطوا الأحكام والسنن التي فيها، فيلقونها فيأخذ عنهم من بعدهم - انتهى -.

فأجيب بأن المرفوع هو المسح العام، ويجوز مسح البعض.

قوله: (من تمام الصلاة أنه) اهتمام يتعلق بالأجزاء، والكمال يتعلق بالصفات.

(ف) نسوة الصفوف مؤثرة في رفع الحقد والشحناء من بين الصدور.

باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهي

الأحلام جمع حلم بالكسر، أو جمع حلم بالضم، وقربة الأول قريبة النهي أي العقول.

قوله: (تختلف قلوبكم) الخ هذا دال على أن المراد في الحديث السابق الحقد.

قوله: (هيشات الأسواق) أي قيل: إنه كلام مستأنف، ونهي عن الذهاب إلى الأسواق بلا ضرورة. وقيل: إن الكلام يتعلق بالسائق، والنهي عن رفع الصوت في المسجد، وقال الملا علي القاري: إن الجهر بالذكر في المسجد حرام. هكذا في المرقاة. وكذا ثبت النهي في أثر، وأما لكردي صاحب البرازية فأجاز رفع الصوت بالذكر، وكذا في الخبرية إلا أنهما لم يذكرهما قيد المسجد، وفي المنع عن الكلام في المسجد حديث في الطريقة الحمدية، وأثر عن عمر.

باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري

حكم القائم بين عضداتي المسجد حكم القائم بين الساريتين. وفي معراج اندرية لقوام الدين الكاكي عن أبي حنيفة: يكره للإمام أن يقوم بين الساريتين، وهذا صادق على من يقوم بين العضدتين أيضاً. وأما المتقدم فلم أر أنه في كتبنا إلا ما ذكر ابن سيد الناس البعري كما في نيل الأوطار نسبة كراهته إلى الأحناف. وأما المنفرد فلا كراهة له عند أحد فإنه عليه الصلاة والسلام «صلى في بيت الله بين العمودين»

[١] قال الدكتور بشار: «حديث حسن» وقال: في م حسن صحيح، واللفظة «صحيح» لم يذكرها المزني في التحفة، ولم ينقل الشوكاني،

وصاحب عون المعبود عن الترمذي غير تحسين على أن الحديث صحيح.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَفَّ بَيْنَ السَّوَارِي. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ.

١٧٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ

٢٣٠- حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ قَالَ: أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ يَدِي وَنَحْنُ بِالرُّقَّةِ فَقَامَ بِي عَلَى شَيْخٍ يُقَالُ لَهُ وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَقَالَ زِيَادُ حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْخُ: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ - فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ وَابِصَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١). وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ، وَقَالُوا: يُعِيدُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُعْزِرُهُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ: وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَيْضًا، قَالُوا: مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ يُعِيدُ. مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَوَكَيْعٌ. وَرَوَى حَدِيثَ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ غَيْرَ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ.

وَفِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هِلَالَ قَدْ أَذْرَكَ وَابِصَةَ.

فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ عُمَرَوِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ وَابِصَةَ أَصَحُّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ حُصَيْنٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَصَحُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ مُرَّةَ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ

(١) قوله: «حديث حسن» قال ابن المصنف: ورواه ابن حبان في «صحيحه»، وقال ابن حجر: وصححه ابن حبان والحاكم، يوافق الخبر الصحيح أيضًا لا صلاة للذي خلف الصف، ومنها أخذ أحمد وغيره بطلان صلاة المنفرد عن الصف مع إمكان الدخول فيه، وحمل أئمتنا الأول على الندب، والثاني على الكمال ليوافقا حديث البخاري عن أبي بكر: «أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف»، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «ذاك الله حرصًا ولا نعمة» أي لا تفعل ثانيًا، ولو كان الانفراد مفسدًا، لم تكن صلاته منعقدة لافتزان المفسد بتحريكها مع أن حديث الباب، وإن صححه وحسنه من ذكر، أعلقه ابن عبد البر بأنه مضطرب، وضغفه البيهقي، كذا في «المرواة».

كما في البخاري، وفي مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي عن ابن مسعود: «إذا كان رجلًا أو ثلاثة بين السارين يجوز القيام بينهما فإنه صار كالصف».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَهُ

مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك رحمهم الله كراهة القيام خلف الصف وحده، وقال أحمد: بطلان الصلاة. وسبيل هذا الرجل عندنا أن يخرج رجلًا من الصف بالإشارة، وأقنأ أرباب الفتوى بعدم الإشارة للمحرقة لقلعة العلم وفساد الزمان. وأما دليل أصل المذهب من الخبر فما رواه أبو داود في مراسينه، وقال الحفاظ في فتح الباري: إن البخاري موافق لأحمد في جزء القراءة.

قوله: (أن يعيد الصلاة) الإعادة عند أحمد لبطلان الصلاة، وعندنا لأداء الصلاة بالكراهة تحريمًا، ولا يقال: إن هذا إعادة الصلاة بل هذه الصلاة لتكميل الصلاة الأولى، حتى لا يجوز لأحد أن يقتدى بهذا الرجل. وأما إعادة الصلاة المقرنة بالكراهة التحريمية: فظاهر الهداية أن كل صلاة مؤداة على الكراهة تحريمًا سبيلها الإعادة سواء كانت الكراهة داخلية أو خارجية، فإنه ذكر المسألة تحت الصلاة على التصاوير وهذه الكراهة خارجية. وتردد في هذا ابن عابدين بأن الجماعة واجبة. ومن صلى منفردًا لم يجد رواية أن يعيد في الجماعة، وأما إعادتها منفردًا فلا فائدة فيه، أقول: إن المنفرد لا يعيد بل يستغفر. ثم إعادة الصلاة للمؤداة بالكراهة تحريمًا قيل: واجبة، اختاره المرحومي، وصاحب الهداية، وابن المصنف. وقيل: إنها مستحبة، ثم اختلفوا في أن الوجوب والاستحباب داخل الوقت أو خارجه، فذهب ذهب إلى هذا، وذهب إلى ذلك، وقال صاحب البحر: يجب في داخل الوقت، ويستحب في خارجه، وقال ابن عابدين جمع صاحب البحر بين القولين، فإن القائلين بالوجوب قائلون به داخل الوقت وخارجه، وكذلك القائلون بالاستحباب.

قوله: (وروى) في حديث حصين ما يدل على أن هلالًا قد أدرك وابصة وهو أحد زياد بن أبي الجعد يد هلال وقيامه به على وابصة

وَابِصَةً.

٢٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ زَائِدٍ عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ: «أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمِيدَ^(١) الصَّلَاةَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الْصَّفِّ وَخَذَهُ فَإِنَّهُ يَمِيدُ.

١٧١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَنَمَعَ رَجُلٌ

٢٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَطَارِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ بَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ.

١٧٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ

٢٢٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: أَتَانَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا».

(١) قوله: «أن يعمد الصلاة»: أي استحباباً بارتكابه الكراهة، قال الطيبي: إنما أمره بإعادة الصلاة تغليظاً وتشديداً - انتهى - قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الانفراد خلف الصفِّ مكروه غير مبطل، كذا قاله علي.

(٢) قوله: «يتقدّمنا أحدهما» معمول أمرنا بحذف الباء بأن يتقدّمنا أحدهما، و«إذا كنا» ظرف بتقدّمنا، قاله الطيبي.

الشيخ: فاحتلف أهل الحديث في هذا فقال بعضهم حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن أبي الجعد عن وابصة أصح. وقال بعضهم: حديث حصين عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة أصح وهو المذكور سابقاً. قال أبو عيسى: هذا المذكور سابقاً أصح من حديث عمرو بن مرة لأنه أي عمرو بن مرة قد روى من غير حديث هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة، قوله: عن زياد بن أبي الجعد متعلق بروي. وقوله: «حدثنا محمد بن بشار إلى عن وابصة» هذا حديث زياد بن أبي الجعد من غير حديث هلال بن يساف. وقوله: «حدثنا محمد بن بشار إلى أن رجلاً» هذا الحديث الذي صححه البعض الأول وقال: إن حديث عمرو بن مرة الخ.

فحديث زياد بن أبي الجعد من طريقين عمرو بن مرة وهلال بن يساف، وأما حديث عمرو بن راشد فمن طريق واحد وهو طريق عمرو بن مرة، فالحديث الذي بطريقين أصح من الذي بطريق واحد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ

مذهب الشيخين أن يكون قدما المقتدي حذاء قدمي الإمام، وقال محمد: يتأخر المقتدي بشيء وعلى هذا العمل. حديث الباب طويل أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمِيمُونَةُ كَانَا نَائِمَيْنِ عَلَى طُولِ الْوَسَادَةِ وَابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى عَرَضِهَا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ غَيْرَ مُحْتَمٍ».

قوله: (ذات ليلة) في الرضي أن موصوف ذات مقدّر، أي مدة ذات الخ، وفعله عليه الصلاة والسلام يدل على أنه يدفع المكروه اللاحق في خلال الصلاة في خللها، وفي كتبنا من سقطت عنه نبيوز له أن يضعها على رأسه بيد واحدة، وفي شرح ابن الملك أيضاً تصريح جواز دفع المكروه في الصلاة.

تنبه واعلم أن الفتوى قد يكون على الأقوى دليلاً، وقد يكون على الأرفق بالناس، وقد يكون على الموافق يعرف بئدة، وقد يكون على الأوفق بالحديث، وقد يكون على الموافق لإمام من الأئمة المجتهدين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ

المرأة الواحدة لا تدخل في صف الرجال، ويدل حديث الباب على أن يدخل الصبي الواحد في صف الرجال وهو مذهبنا، وإذا كانا اثنين فصاعداً فيطلب الحكم من حديث: «لَيْسَ بَيْنَ أُولَى الْأَحْلَامِ وَالنَّبِيِّ مِنْكُمْ» السابق. مذهب الطرفين أن الرجلين يتأخران عن الإمام، ونسب إلى أبي يوسف مثل ما في هذا الباب عن ابن مسعود، كما في الدر المختار: إذا كانا رجلين يكره لهما القيام مع الإمام تنزيهاً، وإذا كانوا ثلاثة فيكره تحريماً.

(ف) الحديث منكوت عن العذر لا يعمل على المعذور بدون ضيق.

وفي الباب عن ابن مسعود، وجابر، قال أبو عيسى: وخبرني سمرة حديث غريب^(١).
والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا كانوا ثلاثة قام رجلان خلف الإمام. وروي عن ابن مسعود: أنه صلى بثلثة
والأشود فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، ورواه عن النبي ﷺ. وقد تكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم
من قبل حفظه.

١٧٣- باب ما جاء في الرجل يصلي وقعه رجال ونساء

٢٣٤- حدثنا إسماعيل الأنصاري حدثنا معمر حدثنا مالك عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك: «أن
جدة^(٢) ملكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلتصل بكم، قال أنس: فقمنا إلى حصى لنا
قد اشوة من طول ما لبس، فتصحنه بالماء، فقام عليه رسول الله ﷺ وصفقت عليه أنا واليتيم^(٣) ورأته، والتجوز من ورأته،
فصلى بنا ركعتين ثم انصرف».

قال أبو عيسى: حديث أنس حديث صحيح^(٤).

والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا كان مع الإمام رجل وامرأة، قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما،
وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وخذه، وقالوا: إن النبي لم تكن له
صلاة، وكان أنس خلف النبي ﷺ وخذه، وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن النبي ﷺ أقامه مع اليتيم خلفه، فلولا أن النبي
ﷺ جعل لليتيم صلاة، لما أقام اليتيم معه ولا أقامه عن يمينه. وقد روي عن موسى بن أنس عن أنس أنه صلى مع النبي ﷺ
فأقامه عن يمينه، وفي هذا الحديث دلالة أنه إنما صلى تطوعاً، أراه إدخال البركة عليهم.

١٧٤- باب من أحق بالإمامة

٢٣٥- حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ح وحدثنا معمر بن غيلان حدثنا أبو معاوية وابن نمير عن الأعمش

(١) قوله: «جدة» يمكن أن يكون الضمير واحداً أي أنس لأن ملكة جدة أنس من جانب الأم، ويمكن أن يكون واحداً إلى إسحاق بن عبد
الله لأن جدة الأم جدة أبيه. (التفريع)

(٢) قوله: «واليتيم» قيل: هو اسم علم لأخي أنس، وقيل: اسم اليتيم ضميرة وهو جد الحسين بن عبد الله بن ضميرة، كذا في «المراقبة».

قوله: (وقد روي عن ابن مسعود) قال بعض السفهاء: كما لم يبلغ ابن مسعود مسألة تأخير المقتدين، ومسألة نسخ التطبيق في الركوع،
كذلك لم يبلغه مسألة رفع اليدين لأنه كان قصير القد. أقول: إن هذا القول من غاية الجهل، ولا يصدر إلا من ثم عيب الجهل، فإن رفع
اليدين يعمل في يوم وليلة مائة مرة بل أزيد، فهل يقول العاقل بما قاله السفهاء؟ وأما ما في حديث الباب فيقع قبلاً ولعله تأسي فيه النبي -
صلى الله عليه وسلم - في واقعة له قد مضت له معه - صلى الله عليه وسلم - ولا يجعله سنة. وأما التطبيق فعروي عن علي أيضاً بسند
حسن بإقرار الحفاظ، فلعلهما حملا للنسخ على الرخصة، في تلخيص الخبر: «إذا قام الرجل بالصلاة في الصحراء يقوم معه ملكان يميناً وشمالاً،
وإذا أذن أيضاً فيصنfon خلفه».

قوله: (إسماعيل) هو الشان عدي وهو ثقة، ومكي وهو المذكور ههنا وهو سافط، وقد وثقه المصنف في موضع.

باب ما جاء في من أحق بالإمامة

الإمامة على قسمين صغرى وكبرى، والكبرى تولى أمور المسلمين أي الخلافة، واشترطوا لها أن يكون فرسياً، وعن أبي حنيفة كما في
التحرير المختار عدم اشتراطه، واختاره إمام الحرمين عدم اشتراطه.

والإمامة الصغرى كون الرجل فاضلاً للصلاة من يقتدي بحقه، وكان الإمام الصغير والكبير واحداً في السلف ثم اختلفا في آخر الزمان،
وحديث الباب لم يخرج البخاري إلا أنه أخذ المسألة، ومذهب أبي حنيفة: أن الأعلم مقدم، ثم الأقرأ، وعن أبي يوسف رواية عكس هذا. وعند
الشافعية قولان، والمشهور عندهم تقدم الأقرأ على الأعلم بالسنة. واحتج صاحب الهداية بحديث الباب الظاهر أنا مجيبون عنه لا مستدلون به،
وليعلم أن أقرأ الحديث غير أقرأ العرف فلا يكون حديث الباب وغيره متعلقاً بما في الفقه، والأقرأ في عرف الحديث هو من كان أحفظهم

[١] وقال الدكتور بشار: «حديث سمرة حديث حسن غريب» وقال: في ص و ن و ب و أ «غريب» فقط وما أثبتناه من التحفة ونقله

الشوكاني عن ابن عساكر عن المصنف. وإسناد هذا الحديث ضعيف لضعف إسماعيل بن مسلم ولعل المصنف إنما حسن مثله لأحاديث الباب.

[٢] وقال الدكتور بشار: حديث أنس حديث حسن صحيح.

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ أَوْسٍ بْنِ ضَمْعَجٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ» لِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمْتَهُمْ بِالشُّبْهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الشُّبْهِ سَوَاءً فَأَقْدَمْتَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرْتَهُمْ سِتًّا، وَلَا «يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا «يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ فِي حَدِيثِهِ: أَقْدَمْتَهُمْ سِتًّا.

وَفِي النَّبْلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحَوَارِثِ وَعُمَرُ بْنُ مَلَكَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (١).

(١) قوله: «أقروهم لكتاب الله» به قال أحد وأبو يوسف أخذوا بهذا الحديث وأمثاله، وذهب أبو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد في رواية إلى أن يقدم الأعم على الأقراء، ومتعمشكهم أن القراءة مفتقر إليها لذكر واحد، والعلم لساير الأركان، وقالوا: إن الأحاديث دالة على تقديم الأقراء لأن أقروهم كان أعلمهم لأنهم كانوا يلقون القرآن بأحكامه، فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا، فقدّمنا الأعم، كذا في «الهداية» ذكره الشيخ في «اللمعات»، وقال ابن الغمام: وأحسن ما يستدل به لتقديم الأعم على الأقراء حديث: «سروا أبا بكر فليصل بالناس» وكان معه من هو أقرأ منه لا أعلم، دليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم: «أقروكم أبي» ودليل الثاني قول أبي سعيد: «كان أبو بكر أعلمنا» وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون الفعلون عليه - انتهى -.

(٢) قوله: «لا يوم الرجل في سلطانه» أي في موضع يملكه أو يستطع عليه بالتصرف كصاحب المجلس وإمام المسجد، فإنه أحق من غيره، وإن كان أفعه فإن شاء تقدم، وإن شاء بقدم غيره ولو مفضولاً.

(٣) قوله: «ولا يجلس على تكريمه» هي - يفتح ثاء وبكسر راء - موضع خاص لحبوسه من فرش أو سرير مما يعد لإكرامه، كذا في «الجمع البحار».

للقرآن، وفي العرف هو عالم التوحيد، وفي حديث قصة يرمعون غزوة بامة استعمل لفظ القراء على ما قلت من عرف الحديث. وأورد ابن الغمام على صاحب الهداية إيرادين أحدهما: أنه لو كان أقرأ السلف أعلم أيضاً كما قلت، يلزم تقديم من كان حافظاً لزيادة مقدار القرآن، ويعلم علم الكتاب، ولا يعلم الفقه إلا القدر الضروري، على من هو متبحر في الفقه، وعالم قدر القرآن الضروري، والحال أنه خلاف تصريحات الفقهاء. أقول: إن إيراد الشيخ مندفع بالنظر إلى أحوال الصحابة. والإيراد الثاني على صاحب الهداية: إن قوله خلاف نص الحديث فإن نص الحديث بالفرق بين الأعم والأقراء، ويلزم التساوي بينهما على ما قلت. أقول: إن إيراد الشيخ مندفع فإنه مبالغة لفظية، فإنه مع التساوي في القراءة يكون أحدهم أعلم بالسنة ولم يدع صاحب الهداية التحصير للعم في الأقراء، فإن السلف كانوا يتعلمون القرآن ومسائل الحديث أيضاً. واستدل ابن الغمام على المسألة من تنقله، وكنت مزوداً فيه حتى أن وجدت إليه إجماع البخاري، والاستدلال بأنه عليه الصلاة والسلام أخبر «أقروكم أبي بن كعب» ومع ذلك جعل الصديق الأكبر إماماً لكونه أعلمهم، لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام خطب يوماً وقال: «إن الله خير عبداً بين الدنيا والآخرة فاختار العبد الآخرة» فبكى أبو بكر الصديق فتمججاً من بكائه، ثم علمنا أن ذلك العبد هو النبي - صلى الله عليه وسلم -، فعلينا أن أعلمنا أبو بكر الصديق. وأشار البخاري إلى هذا. ثم إن قيل: كيف اعتبر الفقهاء الحسن أيضاً مرجحاً للتقدم للإمامة؟ نقول: إن الشريعة بؤب على أن يقدم ذو وقار، والجميل أيضاً ذو وقار، فإنه عليه الصلاة والسلام كان يرسل دحية الكلبي إلى الملوك لأنه كان جميلاً وذو وقار.

قوله: (ولا يوم الرجل في سلطانه) السلطان مصدر أو صيغة صفة، وههنا مصدر، قال الفقهاء: لو كان الزائر أحق بالإمامة فعلى إمام الحي أن يقدمه، وأما الزائر فلا يتقدم بنفسه بدون الإذن. وشبهه هذا ما في الحديث: «لا تمنعوا إمام الله من المساجد» وحث النساء على الصلوات في قعر البيت لا في المسجد، فإن مثل هذه الأمور يتقوم بالطرفين، فيأمر الشارع الطرفين بما يليق كل واحد منهما.

مسألة: أقول: يجوز الاقتداء بحرف المخالف من المذاهب الأربعة مطلقاً بدون كراهة وهو الظاهر، ونقل ابن الغمام عن شيخه الشيخ سراج الدين قارئ الهداية: أن عدم جواز الاقتداء بحرف المخالف ليس بحروي عن المتقدمين. وكذا ذكره الشاه عبد العزيز في فتاواه، واعتراض ابن الغمام بما في الجامع الصغير في مسألة تحري القبلة. أقول: إن مبنى ما في الجامع الصغير ليس على ما زعم الشيخ ابن الغمام، فإنه خلاف المتابعة في دأبل الصلاة، وأما الفتاوى ففي بعضها صحة الصلاة، وإن لم يتحرز الإمام عن الخلافات، وفي بعضها صحة الصلاة بشرط أن يحتب الخلافات، وفي بعض كتب المذهبيين عدم جواز الاقتداء بمشاهدة ما يرى المفتدي من توقيض الوضوء في الإمام، مثل أن يرى المفتدي الشافعي من المرأة والذكر من الإمام الحنفي، وتصح الصلاة لو لم يشاهدها، ولا يكف بأسؤال عن الإمام. أقول: قد اجتمع السلف عملاً على مسألة جواز الاقتداء بلا خلاف وتقييد، فإنهم كانوا مختلفين في الفروع وكانوا يقتدون بحرف كل منهم بلا تمييز، وسؤال من أنك توافقني في الفروع أم لا؟ ثم قالت جماعة من أرباب الفتياء: إن العبرة في الخلافات لرأي الإمام، وقيل: لرأي المفتدي، والمتحقق ما حررت آنفاً، وليس خروجاً عن المذهب بل هو المذهب.

قوله: (إلا بإذنه) قيل: إنه يتعلق بالملتين، وقيل بالواحدة.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: أَخْبَى النَّاسُ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالشُّعْ، وَقَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَخْبَى بِالْإِمَامَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَدِنَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ بغيرِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ.

وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَقَالُوا: الشُّعْ أَنْ يُصَلِّيَ صَاحِبُ الْبَيْتِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِيمِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِذَا أَدِنَ فَأَرْجُو أَنْ الْإِدْنَ فِي الْكُلِّ، وَلَمْ يَزِ بِهِ بَأْسًا إِذَا أَدِنَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ».

١٧٥- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ

٢٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الثَّمِيزَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَالتَّرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَخَفَّ، فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ».

وَلِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، وَأَنَسٍ، وَجَابِرِ بْنِ سُرَّةَ، وَمَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي وَاقِدٍ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: اخْتَارُوا أَلَّا يُطِيلَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ مَخَافَةَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الضَّعِيفِ وَالْكَبِيرِ وَالتَّرِيضِ. وَأَبُو الزُّنَادِ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ. وَالْأَعْرَجُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ الْمَدِينِيُّ يُكْنَى أَبَا ذَاوَدَ.

٢٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَخْفِ النَّاسِ صَلَاةً فِي قِيَامِهِ».

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا

٢٣٨- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْلٍ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ طَرِيفِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي تَهْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَبْتَاعُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا^(١) التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا^(٢) التَّسْلِيمُ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَغْرَأْ بِالْحَتْدِ وَسُورَةٍ، فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَجْوَدُ إِسْتَادًا وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَدْ كَثُرَتْ فِي أَوَّلِ كِتَابِ التُّهُوسِ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَذَكَّرُهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ التَّيَارِزِ.

(١) قَوْلُهُ: «وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ» لِأَنَّهُ يَحْرَمُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَغَوَاهَا عَلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ شَرْطُ عِنْدَنَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ رُكْنَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

(٢) قَوْلُهُ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» أَيْ يَحِلُّ لِلْمُصَلِّيِ بِالتَّسْلِيمِ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ الْخُرُوجُ عَنِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِ السَّلَامِ فَرَضَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَاحِدًا، قَالُوا: لِأَنَّهُ ظَاهِرُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» إِنْ لَا تَحْلِيلَ لَهَا سِوَاهُ، وَلِأَنَّهُ جَاءَ فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، فَكَانَ يَحْتَمِ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ، وَقَدْ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَرَوَّاجٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ الثَّوْرِيِّ سَنَةً. وَالدَّلِيلُ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَعْلَمْ الْأَعْرَابِيَّ حِينَ عَلَّمَهُ الصَّلَاةَ، وَلَوْ كَانَ فَرَضًا لَعَلِمَهُ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ التَّعْلِيمِ وَالْبَيَانِ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ قَالَ لَهُ: إِذَا قَعَلْتَ هَذَا، فَقَدْ نَمَتْ صَلَاتُكَ، وَيَكْفِي فِي صَحَّةِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» كَوْنُهُ وَاجِبًا بِلِ سَنَةٍ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يَحْتَمِ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ» لَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرَضِيَّةِ، بَلْ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى فَعْلِهِ، وَالصَّحَابَةُ قَدَرُوا صَلَاتَهُ بِجَمِيعِ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ وَالْآدَابِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي حَنِيدٍ السَّاعِدِيِّ وَغَيْرِهِ، فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» لَا يَفْتَضِي الْفَرَضِيَّةَ بَلْ يَشْمَلُهَا وَغَيْرَهَا، كَذَا فِي «الْمُبْعَاتِ».

(واقعة): فِي تَارِيخِ ابْنِ خَلِّكَانَ أَنَّ الدَّامَغَانِيَّ الْحَنْفِيَّ مَرَّ بِمَسْجِدِ الْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الشُّوَارِزِيِّ عِنْدَ الْمَغْرِبِ، فَحَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَأَشَارَ الْأَسْتَاذُ إِلَى الْمَوْذُونِ أَنْ لَا يَرْجِعَ فِي الْأَذَانِ، وَقَدَّمَ الدَّامَغَانِيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى بِهِمُ الدَّامَغَانِيَّ صَلَاةَ الشَّافِعِيَّةِ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ فَلْيُخَفِّفْ

ظُهُورُ التَّخْفِيفِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقِرَاءَةِ لَا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ فَعْلِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، وَأَمَّا نَحْنُ الْقُرْآنَ مَرَّةً فِي رَمَضَانَ فَلَا يَبْزُكُ وَإِنْ كَسَلَ الْقَوْمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا

حَدِيثُ الْبَابِ لَيْسَ بِقَوِيٍّ، فَإِنَّ أَبَا سَفْيَانَ مَتَكَلَّمَ فِيهِ وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا لَأَقَادَنَا فِي وَجُوبِ ضَمِّ السُّورَةِ، وَأَمَّا مَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ فَكَانَ

والشافعي وأحمد وإسحق: إن تعريض الصلاة التكبير، ولا يكون الرجل داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير.
قال أبو عيسى: سمعت أبا بكر محمد بن أبيان يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لو افتتح الرجل الصلاة بتسعين اسمًا من أسماء الله تعالى، ولم يكبر لم يجزه، وإن أخذ قبل أن يسلم أموته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه ويسلم إنما الأمر على وجهه.
وأبو نضرة اسمه مثله بن مالك بن قطة.

١٧٧- باب في نشر الأصابع عند التكبير

٢٣٩- حدثنا قتيبة وأبو سعيد الأشج قالاً: حدثنا يحيى بن يمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة نشر أصابعه».
قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة قد رواه غير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مذكرًا، وهو أصح من رواية يحيى بن يمان، وأخطأ ابن يمان في هذا الحديث.
٢٤٠- حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد الخففي حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول: «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مذكرًا».
قال أبو عيسى: قال عبد الله: وهذا أصح من حديث يحيى بن يمان وحديث يحيى بن يمان خطأ.

١٧٨- باب في فضل التكبيرة الأولى

٢٤١- حدثنا عتبة بن مكرم، ونضر بن علي قالاً: حدثنا سلم بن قتيبة عن طعنة بن عمرو عن خبيب بن أبي ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى أربعين يومًا في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كُتِبَ له براءة ثمان: براءة من النار، وبراءة من النفاق».
قال أبو عيسى: قد روي هذا الحديث عن أنس موقوفًا ولا أعلم أحدًا رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعنة بن عمرو وإنما يروي هذا عن خبيب بن أبي خبيب البجلي عن أنس بن مالك قوله: حدثنا بذلك هناد حدثنا وكيع عن خالد بن طهمان عن خبيب بن أبي خبيب البجلي عن أنس قوله ولم يرفعه، وروى إسماعيل بن عتاش هذا الحديث عن عمارة بن غزيرة عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ نحو هذا. وهذا الحديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل. عمارة بن غزيرة لم يدرك أنس بن مالك.

(١) قوله: «مذكرًا» حال وانعني مذكرًا يديه إن كان الحائض عن الصلاة، أو مذكورين إن كان عن الغصون. (والشرح)

فوجاه، ولكنه عاب عن هذه القطعة، وأما ما في الحديث: من أحدث بعد التشهد فقد أحرأت صلاته، فالمراد صلاته مستحقة على أداء الأركان فإنه مصرح في كتبنا أن يتوضأ ويسلم واجبًا، ربه يقطع لفظ الصلوة على ما يكون مستملاً على الكراهة تحريمًا، وفي كتب المذاهب الأربعة أن الساجد قبل الإمام يرتكب إثمًا، وصحت صلاته وأحرأت.

باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير

ذكر الطحاوي أن السنة أن يمد أصابع يديه، ويستقبل بها القفلة، ويروحه الكف إلى القفلة، ولا يضم كل نصيب ولا يفرج كل شفرجة. ثم قال الشافعي: يرفع يديه إلى أذنيه، وفي رواية أن يرفع يديه إلى منكبيه، وكلامه في مصر جامع جدًا، وهو اختار عند الأحناف، أي يكون تكف حذاء المنكب والأصابع حذاء الأذنين.

باب ما جاء في فضل التكبيرة الأولى

عند أبي حنيفة واحد الركعة الأولى واحد فضل التحريمة، أي فضل التحريمة تمتد إلى الركوع. وقال علماء المذاهب الأربعة: من أدرك الركوع أدرك الركعة، خلاف الصعيي يسمي ابن خزيمة، ونفي الدين السبكي، وقال الحافظ: ما نسب إلى ابن خزيمة ما وجدته في صحيحه. أقول: إنه كان منسوباً إلى تلميذه فاختلط على البعض، ونسبوه إلى ابن خزيمة أيضاً، وكان يقول الشوكاني أولاً مثل قول الصعيي، ثم رجع عنه في فتاواه.

قوله: (من صلى أربعين يومًا) أشهر بين العوام من صلى أربعين يومًا بالجماعة بعد الصلاة، عليهم أخذوا من هذا الحديث ولكنه ضعيف.

قوله: (عن أنس موقوفًا) أقول: لا مدخل للعقل في ذكر البراءتين، فلا بد من كونه مرفوعاً حكماً.

١٧٩- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

٢٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبُضْرِيُّ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ كَبَّرَ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا. ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ^(١) وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَغَانِشَةَ، وَجَابِرٍ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَابْنِ حُمَرَ، قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَشْهَرُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ أَخَذَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا يَزُودُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. وَهَكَذَا زُودِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، كَانَ يَحْتَجُّ بِأَبِي سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ.

٢٤٣- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَرَفَةَ وَنَحْوِي عَنْ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ خَارِثَةَ بْنِ أَبِي الرَّجَالِ عَنْ عُمَرَ عَنْ غَانِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَخَارِثَةُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ جَعْفَرٍ. وَأَبُو الرَّجَالِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(١) قوله: «سبحانك» اسم أقيم مقام المصدر، وهو النسيح أي أسبحك تسيحاً متليحاً متليحاً مفرقاً بحمدك، فلياء للملازمة والواو زائدة، وقيل: الواو بمعنى مع أي أسبحك مع التيسيس بحمدك وتبارك اسمك أي كثرة بركة اسمك وتعالى جدك أي عظمتك أي ما عرفتوك حتى معرفتك، ولا عظموك حتى عظمتك، ولا عبدوك حتى عبادتك، كذا في «المرفاع».

(٢) قوله: «من همزه... الخ» بدل اشتمال أي من وسواسه ونفخه أي كبره المؤدى إلى كفره ونفثه أي من سحره، قاله على النفازي. قال الطيبي: النفث عبارة عن الشعر لأنه ينفض الإنسان من فيه، رقية أي لشعر المذموم من هجو مسمم إذ هو كفر أو فسق، كذا في «المحصر».

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْمَتَاحِ الصَّلَاةِ

قال الثلاثة باستحياب الذكر قبل الفاتحة، وقال مالك بن أنس بعدم استحبابه، وثبت كثير من صيغ النشاء يجوز كلها في المذاهب، واختار الشافعية ما في الصحيحين، واختار الأحناف والحنابلة كما صرح به أحمد: «سبحانك اللهم وبحمدك الخ» موقوفاً على عمر أخرجه مسلم من (١٧٢)، ولنا مرفوع أيضاً أخرجه في كتاب الدعوات، وأخرجه الزيلعي أيضاً بسند صحيح في كتابه، وفيه سؤال أهل كوفة عمر فعلمهم بالفعل وحجهم به ليتعلموا، وأم المرفوع الذي أخرجه الزيلعي من كتاب الدعوات للطبراني ففي التخريج سهو الكاتب، فإنه كتب زحموية بالزاي المعجمة بدل زحموية بالراء المهملة. وثبت الأذكار منه عليه الصلاة والسلام في ستة مواضع عقب تكملة التحريمة، والركوع والاعتدال منه، والسجود، وبين السجدين، وقبل السلام، كذا في المواهب. وكان يدعو أيضاً في الفوت، وإذا مر بأية رحمة وآية عذاب تنبيه ضروري: في الحلية للمحقق ابن أمير الحاج أن الأذكار الواردة في الأحاديث جائزة عندنا في النافلة والمكتوبة بشرط أن لا ينقل على الناس، وأما عامة مصنفينا أهلها ويزعم الناظر عدم تعرض الأحناف إلى الأذكار، وأما ما ذكروا من الإتيان بالأذكار في النافلة فمداره على تنفيل القوم.

قوله: (سبحانك اللهم وبحمدك... الخ) عندي اختصار من الجمليتين أي من سبحت سبحانك، وحمدت الله حمداً فلا تكون (ووحمدك) زائدة. وقال العلماء: إن بحمدك حال وسبحانك مصدر سبغ مجرد، لا كما قال بعض المناطق فإنهم عارون عن اللمعة. قوله: (همزة الخ) همزة وسواسه، ونفخه كبره، ونفثه السحر أو الشعر، ولتعلم أن حسن الشعر وقبحه بحسن ما فيه وقبحه، ولكن أكثر الأشعار تكون قبيحة قدمته الشريعة، وثبت الأشعار عن الشافعي. والشيخ عبد القادر القرشي نسب شعريين إلى أبي حنيفة، وكذلك إلى البخاري، وأما أحمد ومالك فلم أجد عنهما، وقد ثبت سماعه عليه الصلاة والسلام الأشعار مائة شعر من قصيدة أمية بن أبي الصلت. قوله: (وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد) أقول: يمكن تحسين حديث أبي سعيد فإن النسائي ص (١٤٣) أخرجه.

١٨٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِيسَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ عَنْ قَبِيصِ بْنِ عُيَاثَةَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ أَقُولُ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَقَالَ لِي: «أَيُّ نَبِيٍّ تَخْتَارُ؟» وَإِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ، قَالَ: وَلَمْ أَرَأِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيَّ الْخَدِّثَ فِي الْإِسْلَامِ، يَغْنِي بَنَتَهُ، وَقَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ حَدِيثَ خَسَنٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ يَتَذَكَّرُ مِنْ النَّاسِ بِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْعَبَّازِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَزُودُ أَنْ يَجْهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالُوا: وَيَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ.

١٨١- بَابُ مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَسَّادٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التسمية من القرآن عند أبي حنيفة وليست جزء سورة، وفي رواية عنه أنها جزء الفاتحة. وعند الشوافع جزء الفاتحة قطعاً، وفي جزئيتها لسائر السور قولان، وعند مالك إنما هي نازلة للفصل بين السورتين. وقال الأحناف: يخفي بيسم الله، وقال الشوافع: يجهر به، ومالك وأحمد موافقان لما، وصنف الدارقطني رسالة في هذا وحكي لما بلغ الدارقطني مصر استحلطه مالكي هل أتيت في الرسالة بحديث صحيح؟ قال الدارقطني: لا، كذا نقله ابن تيمية. وزعم البعض أن مدار الجهر وتركه جزئية الفاتحة وعندها أقول: إنه خطأ، فإن بعض القائلين بالجزئية قائلون بالإسرار، وقد ثبت الآثار في جهر بسم الله ولم يصح مرفوع، وتعرض بعض المتأخرين إلى إثبات المرفوعات، مثل السيوطي في الإتيان، ولكن كلها معلولة. وقال الزيلعي: وجه كثرة الروايات في الجهر أنه مذهب الروافض أيضاً وهم الملاعنة وضاعون. أقول: وإن لم يصح مرفوع سنداً ولكنه لا يذم من ثبوته من صاحب الشريعة، وإلا فكيف قال به الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، نعم استمراره عليه الصلاة والسلام على الإحفاء، ونقول كان الجهر للتعليم أي تعليم نوت التسمية في الصلاة لا لتعليم الجهر بالتسمية كذا في الهداية. وفي كتاب الآثار أن عمر جهر بالتسمية لتعليم أهل كوفة، فنقول: إن جهره عليه الصلاة والسلام كان للتعليم كما قال الشافعي رحمه الله في حديث التكبير على ختم الصلاة، أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه لتعليم، ولم يقل أحد بسنية الجهر بالذكر بعد الصلاة إلا ابن حزم الأندلسي، وقد ثبت الجهر في مواضع للتعليم، مثل ما روى السيوطي أنه عليه الصلاة والسلام جهر بالقراءة في صلاة الظهر، وقال في آخرها: «إنما جهرت لتعلموا» ولكن لم أجد سنداً. ولا يزم سجدة السهو بجهر ما يخافت أو عكسه عند الشافعي رحمه الله، وله آثار في مصنف ابن أبي شيبة، ويلزم سجدة السهو عند أبي حنيفة وله أيضاً آثار. وكذلك ثبت جهر عمر بالثناء للتعليم كما في كتاب الآثار وقد ثبت جهر آية في الظهر والعصر للتعليم كما في مسلم. وأما تسبيح الركوع فلم تكن حاجة إلى الجهر فإنه لما نزل: «سبح اسم ربك العظيم» قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اجعلوها في الركوع». وقد ثبت جهر الدعاء في النومة كما في سنن ابن ماجه ص (١٦٣)، وما أتى الحفاظ بدليل مذهبه مرفوعاً إلا ما في النسائي ص (١٤٤) عن أبي هريرة أنه فعل أشياء كثيرة وجهر بيسم الله أيضاً، وقال: أنا أشبه منكم بصلاة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ونقول ربما يعقل الصحابي أشياء كثيرة، ثم يقول: هكذا وجدت من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع أن بعض الأشياء لا تكون مرفوعة بل من اجتهاده.

قوله: (عن ابن عبد الله الخ) ههنا راو منهم استند الحافظ في تعيينه بمسند الحارثي، وقال: إنه يزيد بن عبد الله بن مغفل، وأخرج النسائي ص (١٢٤) حديث ابن عبد الله وفيه أيضاً منهم.

(واقعة): في الأشباه والنظائر في النحو، أن العلماء كانوا مجتمعين في حضرة السلطان برمباي لختم البخاري، فأخذوا في مسألة الباب، وقالوا: إن المكتب المشتمل على زيادة الجزء مقدم على الثاني المشتمل على فلة الجزء ونقصانه، وكان السلطان يستغيث ابن الهمام لتورعه، فكتب الشيخ رسالة في الجواب قبل ختمهم البخاري، وأرسلها بحضرة السلطان.

مسألة: قراءة التسمية في ابتداء كل ركعة سنة عندنا، وفي رواية واجبة وقال ابن وهبان في نظمه:

ولو لم يسجل ساهياً كل ركعة
فيسجد إذ إنجابه قال الأكثر

وعندي أن الأكثرين إلى السنة، ولعله أراد بالأكثر سائر الأئمة من الشافعي وأحمد ومالك، واختار الوجوب الشيخ السيد محمد الأكوبي في تفسيره روح المعاني. وفي رواية عن محمد استحباب التسمية بين السور والفاتحة. وقال الشبان: يجوزها وإباحتها.

قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ^(١) صَلَاتَهُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

قَالَ أَبُو حَيْسَى: وَلَيْسَ^(٢) إِشْنَادُهُ بِذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ بِهِذَا جَدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، زَأْوَا الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمَّادٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبُو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ وَاسْمُهُ هُرَيْرُ وَهُوَ كُوفِيٌّ.

١٨٢- بَابُ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

٢٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ

بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

قَالَ أَبُو حَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. كَانُوا^(٣) يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَبْدُؤُونَ بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ قَبْلَ السُّورَةِ. وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

(١) قوله: «يفتح صلواته بسم الله الرحمن الرحيم» أي سراً، قال الشيخ ابن الهمام: وتصريح ما عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم، وفي رواية جهر، قال الحاكم: صحيح بلا علة، وصححه انوارقطنى، وهذا مثل حديث في الجهر، وقال بعض الحفاظ: ليس حديث صحيح في الجهر إلا وفي إسناده مقال عند أهل الحديث، ولذا أعرض أرباب المسانيد المشهورة الأربعة وأحمد، فلم يخرجوا منها شيئاً من اشتغال كتبهم على أحاديث ضعيفة، وقد روى الطحاوى وأبو عمر بن عبد الرحمن عن ابن عباس: الجهر قراءة الأعراب لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم بالبسملة حتى مات، فقد تعارض ما روى عن ابن عباس، ثم إن ثم فهو محمول على وقوعه أحياناً يعني ليعلمهم أنه تقرأ فيها وأوجب هذا الحمل تصريح رواية مسلم عن أنس: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يرد نفى القراءة بل السماع للإختصاص بدليل ما صرح به عنه، فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، رواه أحمد والنسائي بإسناد على شرح الصحيح، وعنه: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكلهم يخفون بسم الله الرحمن الرحيم» رواه ابن ماجه، وفي: «مسلم»: لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسر بسم الله، وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما - انتهى -.

وفي «الآثار» للطحاوى «معجم الطبراني» و«حلية أبي نعيم» و«مختصر ابن خزيمة»: فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم، ورجال هذه الروايات كلهم ثقات عرج لهم في «الصحيحين». (البرهان)

(٢) قوله: «ليس إسناده بذلك» قال الطبراني: المشار إليه بذلك ما في ذهن من يعتنى بعلم الحديث وبعده بإسناده القوى.

(٣) قوله: «كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله... الخ» ظاهره أنهم كانوا لا يقرءون بالبسملة وهو ليس بمراد، فإن قراءتها في الصلاة مجمع عليه لم يخالف فيها أحد، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» فمعناه عندنا أنهم يسرون بالبسملة كما يسرون بالتعوذ، ثم يجهرون بالحمد لله، وعند الشافعي معناه ما ذكر المؤلف - والله تعالى أعلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

ظاهر حديث الباب يؤيد الأخفاف والحنابلة والمواثك، وقال الإمام الشافعي رحمه الله: إن (الحمد لله رب العالمين) اسم سورة الفاتحة والتسمية جزء الفاتحة، فندرج في الفاتحة. أجاب الزيلعي بأن تأويله على إرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الجملة، فلا يعدل عن حقيقة اللفظ وظاهره إلى مجازة إلا بدليل الخ. ولد ما في مسلم: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي». وفي سنن أبي داود: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يفرق بين السورة فتزلت التسمية: فعلم عدم كونها من الفاتحة، فإنها نزلت مؤخرة عن بعض القرآن، وقال شمس الدين الجزري: أزل القرآن على سبعة أحرف، والتسمية جزء باعتبار بعض الأحرف، فيكون قوله جامعاً بين جميع المذهب. وقد يختلف الحكم باختلاف الأحرف كما في الدر المختار: أن في قوله تعالى ألا يسجدوا تشديداً وتخفيفاً اختلافاً في محل السجدة، وبالاختلاف يختلف الحكم، ولعله كذلك الاختلاف في وحدة السجدة في سورة الحج وتبنيها، والله أعلم.

قوله: (وقال الشافعي الخ) أقول: كيف يقال مثل هذا وقد وقع تصريح نفى الجهر بسم الله في مسلم ص (١٧٢) والنسائي ص (١) (٤٤) في رواية الباب؟

(حكاية): في بعض الكتب كالخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان رحمه الله: دخل الشافعي بغداد وصلى ركعتين عند قبر أبي

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ يُبْدَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَنْ يَجْهَرَ بِهَا إِذَا جُهِرَ بِالْقِرَاءَةِ.

١٨٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

٢٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ»^(١) لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» استدلال الشافعية وغيرهم كما ذكره المؤلف بهذا، على أن قراءة الفاتحة فرض، وقال الحنفية: ليس الفرض عندنا إلا مطلق القراءة لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وتقيدده بالفاتحة زيادة على النصّ وإذا لا يجوز، فعلننا بكلتا الصفتين أعني الآية والحديث، ففرضنا القراءة مطلقاً بالآية، وأوجنا بالحديث الفاتحة بأن النفي في قوله: «لا صلاة» لشككنا والدليل عليه ما ورد من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج خداج غير تامّة لأنه بدل على النقصان لا على البطلان لأنه وقع مثل هذا في ترك الدعاء بعد الصلاة، وأيضاً من الدليل على عدم فرضية الفاتحة، قوله صلى الله عليه وسلم حين تعميم الأعرابي: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» الحديث، ورواه البخاري، إذ لو كانت فرضاً لأمره البتة لأن المقام مقام التعميم، فلا يجوز تأخير البيان عنه، وما قال النووي من أن حديث «ما تيسر» معمول على الفاتحة، فإنها تبسّر. قال العيني: هو تمشية لمذهبيه بالحكم، وخارج عن معنى كلام الشارح لأن تركيب الكلام لا يدل عليه أصلاً؛ لأن ظاهره يتناول الفاتحة وغيرها مما يطلق عليه اسم القرآن وسورة الإخلاص أكثر تيسراً من الفاتحة، فما معنى تعيين الفاتحة في التيسر، وهذا يحكم بلا دليل.

حبيطة ولم يجهر بالتسمية، فقل: ولم تركت؟ قال: أدباً لصاحب هذا القبر وقد صبح هذا النقل. وقال الشافعية: لم يترك رفع اليدين، فنقول: لعله كان عنده جهر التسمية غير أكيد بخلاف رفع اليدين.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

ههنا مسائلتان: مسألة حكم الفاتحة فقال أبو حنيفة بوجوبها، وقال الثلاثة بركبتها، وفي رواية لسالمكية وجوب الفاتحة كما في العيني، ونقل الوزير ابن هبيرة أحاديث رواية عدم ركبتها في الإشراف لمذهب الأشراف، ورأيت مكتوباً عليه الإنصاح، ولكنه غلط الكاتب، فإن الإنصاح عن معالي الصحاح كتاب آخر للوزير ابن هبيرة، وليس مندرجاً أيضاً بإشراف.

والمسألة الثانية: قراءة الفاتحة خلف الإمام، والمذكورة هنا الأولى. وأما الثانية فمذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك والجمهور نفي القراءة خلف الإمام في الجهرية، واختلّفوا في السرية، في: سنة، وقيل: مسححة، وقيل: مباحة، وقال الشافعي بوجوبها في السرية والجهرية، وكان قول الشافعي القديم عدم وجوبها في الجهرية، وقوله الجديد وجوبها كما قال لمزني في مختصره. بلغنا من بعض أصحابنا أن الشافعي قال كذا، وقال الشافعية: إن ذلك المبلغ هو ربيع بن سليمان تلميذ الشافعي، ولم يذكر الشافعي رحمه الله وجوبها في الجهرية في كتاب الأم، وأما المتقدمون مثل صاحب المذهب فيذكرون القولين، وأما المتأخرون فلا يذكرون إلا الجديد.

قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ) حديث الباب أخرجه أرباب الصحيحين لا قصة المذكورة. أقول: إن حديث الباب ليس في حق الجماعة بل المنفرد، وفي حق الجماعة حديث: «من كان له إمام فقرأه الإمام قراءة له» وحديث: «إذا قرأ فانصتوا الخ» وقال بعض الأحناف: إن النفي في «لا صلاة» نفي الكمال، وعندني أنه مدخول فيه فإن الفاتحة واجبة عندنا، ويلزم على هذا نفي الوجوب، فإن ظني الدلالة والثبوت لا يوجب لوجوب كما صرح به الأصوليون، والحق أن يبحث في ظنية الثبوت لا الدلالة ولم يتعرض صاحب الهداية ص (٩٧) إلى الدلالة أصلاً، وأقول: إن تقدير لا صلاة كاملة أيضاً غير فصيح عندي، قال حذافى الشافعية: إنه يكفي في التقدير راحة المقدر لا أن يقدر في العبارة والنظم، وقالوا: إن متعنى الجار، وكذلك عامل الحال المستبطن من الإشارة أو التنبيه عامل معنوي، وزعمه القاصرون ذكره في نظم العبارة: وإني لا أقول بالتقدير فيما يلفظ في نوعه، فلا أقول بالتقدير في الطرف المستقر، نعم أقول بتقدير المبتدأ والخبر. وقال الرضوي: من قال: زيد كان في الدار خرج من لغة العرب. فلا أقول بتقدير الكمال، نعم قد أقول بنفي الكمال إلا أنه بنفي الكمال في المصداق أي تنزيل الناقص منزلة المعلوم، واستعمال ما هو للمعلوم في الناقص لا في الدلالة والكلام كما قال صحابي: «ما أجزء منا اليوم أحد كما أجزء فلان» في فنل قرمان المشركين في غزوة غير كما في الصحيحين.

دقيقة: واعلم أن الباء الداخلة على «بفاتحة الكتاب» في حديث الباب ليست إلا لتعديدية فإن القراءة ونحوها من المسح والموت كان متعدياً بنفسه في اللغة، ثم إذا نقل إلى الشريعة صار لازماً، فعندي بالباء كما قال العلماء في «هَلْ يَشْتَوِي الَّذِينَ يَغْلِبُونَ وَالَّذِينَ لَا يَغْلِبُونَ» [المرم: ٩] أنه إما لازم وإما متعد، وكذلك أقول في باء «وَأَسْمَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ» [المائدة: ٦] ولم ينبه الأصوليون على هذه الضابطة، ونبه عليها الزمخشري في المغصل، وكذلك أشار إليها في الكشف في آية: «وَأَعْرَضُوا عَنْ آلِيكَ بِجَدِّعِ الشَّخْطَةَ» [مريم: ٢٥] أي افعلني فعل امر، وكذلك أشار سيويه حين قال: إن المزيد يدخل على المنحدر، مثل: قبرته وأقبرته، ومعنى أقبرته أدخلته في القبر، وكذلك أقول في أنتهي صحيفة فلان

وَالْعَلَّ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعِمْرَانُ بْنُ حَصْبٍ وَغَيْرُهُمْ. قَالُوا: لَا تُجْزَى صَلَاةٌ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٨٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ

٢٤٨- حَدَّثَنَا بَشَّارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ حُجْرٍ بْنِ عَتِيسٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ «غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» وَقَالَ آمِينَ، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ تَبَعَهُمْ يَزُودُ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالتَّأْمِينِ وَلَا يُخَفِّضُهَا. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «ومد بها صوته» أي بالكلمة يعني آخرها والمد عارض، ويجوز فيه الطول والتوسط القصير أو مد بالهوا، فإنه يجوز قصرها ومدّها، وهو مد البدن، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة أيضاً، ولا يلزم من ارتفاع صوته الجهر كما لا يخفى، وما ورد، بحمل على التعليم والجواز، وفي «شرح الأبهري» قال الشيخ: آمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات، وعن جميع القراء - انتهى - وهو اسم فعل ومعناه سمع واستجب، أو معناه فليكن كذلك، أو اسم من أسماء الله تعالى، قاله ابن الملك، وقيل: اللهم آمين، ذكره الأبهري، وليس له وجه ظاهر على التخفيف. وأما آمين بالمد والتشديد فهو خطأ في هذا المحل، واختلف في فساد صلاة من يقول به، والأصح عدم فسادها لمجيئه في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ أي قاصدين.

قال ابن الصمام: روى أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم في «المستدرک» في حديث شعبة عن علقمة بن وائل عن أبيه: «أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ «غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» قال: آمين» أخفى بها صوته، ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث سفيان عن وائل بن حجر وذكر الحديث فيه: «ورفع بها صوته» فقد خالف سفيان شعبة في الرفع، ولما اختلف في الحديث عدل صاحب «المعجم» إلى ما عن ابن مسعود أنه كان يخفي فإنه يفيد أن المعلوم منه عليه السلام الإخفاء.

قلت: مع أنه الأصل في الدعاء لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً...﴾ ولا شك أن آمين دعاء، فعند التعارض ترجح الإخفاء بذلك، وبالقبح على سائر الأذكار والأدعية، ولأن آمين ليس من القرآن إجماعاً، فلا ينبغي أن يكون فيه صوت القرآن كما أنه لا يجوز كتابته في المصحف، ولهذا أجمعوا على إخفاء التعلو لكونه ليس من القرآن، والخلاف في الجهر بالسلمة بين علي أنه من القرآن أم لا. (المراقبة)

اعلم أن التأمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة سنة سواء كان منفرداً أو إماماً أو مأموماً وإن لم يؤمن إمامه، وفي الصلاة السرية على تقدير سماع خلاف، فعند البعض يؤمن بظاهر الحديث، وعند آخرين لا يؤمن لعدم اعتبار هذا الجهر، كذا في شرح ابن الصمام. (اللمعات شرح المشكاة)

فقرأت بها، خلاف، ما قال ابن هشام في المغني: معناه قرأت تركاً بها، وأقول: إنباء عندي للتعدية. وقال الطيبي في شرح المشكاة يتضمن الابتداء في حديث الباب، أي لا صلاة لمن لم يبدأ بفاتحة الكتاب، وهذا يفيدنا في وجوب ضم السورة، وعن مالك رحمه الله أيضاً وجوب ضم السورة كما في الهداية ص (٩٧). ولكني لم أرى ما قال الطيبي، وإن قيل: لقد نواتر العمل بقراءة الفاتحة فتكون فرضاً لثبوتها بالقطع، تقول: إن التواتر عملاً في الإتيان بها لا على كونها ركناً كما ثبت التواتر عملاً في بعض المستحبات.

باب ما جاء في التَّأْمِينِ

قال مالك: يؤمن المقتدي فقط سرّاً. وهكذا مروري عن أبي حنيفة في موطأ أحمد ص (١٠٥)، والرواية الثانية عن أبي حنيفة وهو مختار صاحبيه أن يأتي به الإمام والمقتدي سرّاً. والقول الجديد للشافعي: أن يجهر الإمام ويسر القوم، وفي القديم جهرهما به، وبه قال أحمد بن حنبل، ولم أجد نصريح الجهر عن الموالك، بل صرح في المذونة بالإخفاء، وأما السلف الصالحون فإلى الطرفين، والأكثر هو الإخفاء عند السلف، ذكره في الجوهر النقي ص (١٣٢ ج ١) عن ابن جرير الطبري، فكان هو السنة، والجهر جائز غير مستغنى، قيل: المراد مد الأنف لرفع الصوت، وإخالف أن رفع الصوت مصرح في الصحاح.

قوله: (وفي الباب الخ) رواية علي أخرجه ابن ماجه، ورواية أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سنه وحسنها، وأخرجها في علله وأعلها، وأخرجها في النسائي ص (١٤٤). وحديث الباب لم يخرج به أرباب الصحيحين للتأثر عن اختلاف شعبة وسفيان، ورجح المحدثون حديث سفيان، وقالوا: أخطأ شعبة في مواضع منها، أنه قال أبو العنيس، وإنما هو ابن العنيس، فقال الأحناف: قد قال سفيان أيضاً أبو العنيس في أبي داود ص (١٤١)، فعلى العنيس اسم الجد والحفيد. وأما ما قيل عن ذكر أبي السكن فقلعه أبو السكن أبو العنيس. وأما ما قيل من ذكر علقمة ففي مسند أبي داود الطيالسي، قال شعبة: سمعت الحديث من علقمة عن وائل، ثم سمعت من وائل بلا واسطة علقمة. فلم يبق البحث إلا في رفع الصوت وخفضه، وقال ابن الصمام جامعاً بين الحديثين: إن الرفع كان في ذاته والخفض بالنسبة، وهذا عين مذهب الشافعي، وزعم

وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ خُبَيْرِ أَبِي الثَّعْنَبِ عَنْ عُلْفَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ «غَيْرِ الْمَنْفُضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقَالَ: آمِينَ، وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا، وَأَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ عَنْ خُبَيْرِ أَبِي الثَّعْنَبِ وَإِنَّمَا هُوَ خُبَيْرُ بْنُ الثَّعْنَبِ وَيَكْنَى أَبُو الشَّكَنِ. وَزَادَ فِيهِ عَنْ عُلْفَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ عُلْفَمَةَ. وَإِنَّمَا هُوَ خُبَيْرُ بْنُ خُبَيْرٍ. وَقَالَ: وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ وَإِنَّمَا هُوَ مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدِيثُ سُفْيَانَ فِي هَذَا أَصَحُّ. قَالَ رَوَى الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ نَحْوَ رَوَايَةِ سُفْيَانَ.

٢٤٩- قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَمِيمٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ صَالِحٍ الْأَسَدِيِّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ

البعض أن الشيخ يجعل الحديث للأحناف، وأحال أن تلميذه المحقق بن أمير الحاج صرح بأنه جمع بما يوافق الشافعية. وفي جمع الروايات لنور الدين الميمني، وضاferه يؤيد الشافعية، وهو: «أن اليهود ما حسدوا مثل حسدهم على ثلاثة أشياء، رد السلام، وآمين، وقامة الصفوف». وهذا الحديث في واقعة بيت عائشة رضي الله عنها من مسند معاذ، وهو عن عائشة رضي الله عنها أيضاً مع اضطراب، وفيه عني بن عاصم متكلم فيه، ونقول: إن في السنن الكبرى: «أن اليهود يسجدون على قول ربنا لك الحمد» والخال أنه لا يقول أحد بجهره، فما هو جوابكم هنا فهو جواب ثمة فما دل على الجهر، وأيضاً نقول: وقع في الخصائص الكبرى للسيوطي بطريق حارث بن أبي أسامة «أعطى آمين آمين، ولم يعط من قبلهم إلا موسى عليه الصلاة والسلام حين دعا وأثنى أخوه هارون»، ففعل اليهود علموا من الجهر في خارج الصلاة مثل تأمين هارون فلا ثبت الجهر به في داخل الصلاة. وأيضاً نقول: إن جهره عليه الصلاة والسلام كان للتعليم ذا في أبي داود ص (١٤٢): (حتى يسمع من يليه من الصف الأول) بطريق بشر بن رافع، وهو متكلم فيه. وقد ثبت الجهر بالأدعية للتعليم لما روي في ما سبق، كيف لا وقد صرح وأثل بنفسه: (ما أراه إلا لعلنا نبلغ) أخرجه أبو بشر الدولابي في كتاب الأسماء والكنى بسند يحمي بن سلمة بن كهيل، وهو مختص فيه، وثقه الحاكم في المستدرک، ولكنه متساهل في حق الرواة في مستدرکه، وثقه ابن حبان فإنه ذكره في كتاب الفوائد، ولكنه ذكره في كتاب الضعفاء أيضاً، فتحررت من هذا وربما يذكر راوياً في الكتابين، فقبل: إنه يسهو عن ذكره في الكتاب الأول، وإني رأيت في كتاب الضعفاء تحت ترجمة إبراهيم بن طهمان أن هذا له دخل في الضعفاء والنقات، فذكرته في الكتابين فذهب ما اختلج في صدري، وقع عند ابن حزيمة، فإنه لما تكلم على مسألة وضع الركبتين بعد اليدين على الأرض نقل حديث ثعلبة بن الركين بسند جيد ثم ذكر ناسحه، وقال: إن الأول منسوخ. وقد وقع يحيى بن مسعدة بن كهيل في سند الناسخ، وضعف حديث سفیان بن عطاء المغربي، ذكره الزيلعي في التخریج، ولكن الجمهور يصححون حديث سفیان ويضعفون حديث شعبة، وقد صححهما القاضي عياض، وقد نقل النعني تصحيح بعض أئمة الحديث، ولكنه لم يستهم. وقال ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار: إن الحديثين صحيحان. وأختار الإخفاء، فإن جمهور السنف إلى الإخفاء، وأما بعد تسليم الحديث فكيف الجمع بينهما! ولعله يكون مثل ما قال الشيخ ابن الممام. ويؤيدنا ما في أبي داود من يحيى، وأثل خضرته عليه الصلاة والسلام مرتين فلهله جهر لتعليم، وبدل على التعليم ما في معجم الطبري عن وائل أنه عليه الصلاة والسلام أثنى ثلاث مرات، وقال الخافض كما في شرح المواهب: ثبت آمين بنيت الواقعة لا أنه أثنى ثلاثاً في واقعة واحدة، كما زعمه بعض الناس الجاهلون، فدل على التعليم، وفي معجم الطبري زيادة: (اللهم اغفر لي) قبل آمين. والله أعلم. وفي سنن الدارقطني قال عبد الرحمن بن مهدي: أشد شيء في حديث سفیان أن رجلاً وجه سفیان إلى نفسه، وتكلم معه في أثناء الحديث فما أدرکت ما قال سفیان كل الإدراك. ولنا أن مذهب سفیان إخفاء آمين مع أنه يروي جهره، وهو ابن تيمية وابن القيم على مسألة الباب فقالوا: إن الاختلاف في اختيار الباج ورجحنا الجهر في بعض المواضع، فعلم أن الخلاف ليس بشديد.

قوله: (حديث سفیان) في هذا أصح ما أتوا بالمتابعات لسفیان: مع أنه موجود في النسائي ص (١٤٧) وفي مسنده عبد الحبار بن وائل، لكنه لم يسمع من أبيه. نعم صحيح للمتابعة لا رب فإنه سمع عن أخيه علقمة فإنه يروي عن أخيه علقمة لرفع اليدين، ووضع اليدين عند الصدور واعتمدوا عليه.

قوله: (العلاء بن صالح) هذا ضعيف، وذكر بعض الناقين علي بن صالح وهو ثقة، ولكن الصحيح علاء بن صالح. ولنا ما روى ابن جرير الطبري عمل جمهور الصحابة، ولنا ما في معاني الآثار ص ١٢٠ عمل علي وعمر، وفي مسنده أبو سعيد بن مرزبان البقال، وهو متكلم فيه، وفي البعض أبو سعيد بدل أي سعيد وما في الطحاوي أخرجه ابن جرير الطبري وصححه وحسن الترمذي أبو سعيد في بعض المواضع، وأخذ عنه في دية الدمي ص (٦٨). وقال في العمل الكبرى: قال البخاري: إنه متقارب الحديث. فعلم توثيقه من البخاري، ويذكر جرح البخاري أيضاً، في كتب الجرح والتعديل، والأكثر من يجرحون والبعض يوثقونه وقد ثبت الإخفاء عن ابن مسعود وبسند صحيح. والظاهر عندي من جانب الأحناف تسليم صحة حديث سفیان، وتوفيق لفظ شعبة معه، والتمسك في المسألة بعمل جمهور الصحابة، وحمل حديث

كَهْمِلٍ عَنْ خُجْرٍ بْنِ غَثَبٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ خُبَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ شَفِيَّانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمِلٍ.

١٨٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّامِينِ

٢٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّتُوا قِيَامَهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، فَفَرَّ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ أَبُو جَبْرِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ^(١)

٢٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: «سَكَّتَانِ خَفِظْتُهُمَا عَنْ

(١) قوله: «السكنتين»: اعلم أن السكنة الأولى بعد التكبير متفق عليها عند الأربعة، يقرأ فيها الدعاء للاستفتاح، وهي ليست سكنة في الحقيقة، بل المراد به عدم الجهر بالقراءة، والثانية سنة عند الشافعي، وكذا عند أحمد على ما حكاه الطبري، وقد جاء سكنة أخرى بين القراءة والركوع، وعندنا وعند مالك لا سكنة إلا الأولى.

سفيان على التعليم.

باب ما جاء في فضل التأمين

حديث الباب أخرجه مسلم والبخاري، ونسك البخاري بحديث الباب على جهر آمين، ووجه التمسك أن الشريعة أحالت تأمين المقتدي على تأمين الإمام فلا يعلم تأمين الإمام إلا بجهره، ويكون التأمينان متساويين. تقول: في الصفحة اللاحقة في البخاري: (إذا قال الإمام: سمع الله من حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد ولا يقول أحد بجهر: ربنا ولك الحمد)، فلا يجب التشاكل، ولا يستنبط جهر الإمام أيضاً فإن تأمينه يعلم بقوله: «ولا الضالين» كما في الحديث: (إذا قال الإمام: «ولا الضالين» فقولوا: آمين). وأجاب الموالك عن حديث الباب بأن معنى: «إذا أمن الإمام الخ» إذا بلغ آمين، كما يقال: أخذ أي بلغ النجد، وأشأم أي بلغ الشام، وأغرق أي بلغ العراق، وظني أن اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة في تأمين الإمام للاختلاف في لفظ الحديثين. ولنا حديث السكتين فإن السكنة بعد «ولا الضالين» لقول: آمين، فعلم إخفاء تأمين الإمام. وأقر في حجة الله البائغة: بأن حديث السكتين لعله عسى ما قيل من إخفاء آمين، وحمل الشافعية حديث: «إذا قال الإمام: «ولا الضالين»، فقولوا: آمين» على حديث الباب. وحمل الموالك حديث الباب على ذلك الحديث، وظني أن الحديثين محمولان على ظاهرهما. فحديث: «إذا أمن الإمام» في ذكر نفس فضيلة التأمين لا في بيان صفة الجهر أو الإخفاء، وحديث: «إذا قال: (غير المفضوب عليهم ولا الضالين) في بيان المسألة الفقهية، وتعليم الصفة. وكذلك روي عن أبي حنيفة من اختلاف الروايتين، وفي معجم الطبراني عن سمرة بن جندب: «إذا قال الإمام: «ولا الضالين» فقولوا: آمين بحكم الله».

قوله: (إذا أمن الإمام) قيل: إن الحديث عبارة في تأمين المأموم، وإشارة في تأمين الإمام، واختلفوا في عبارة النص وإشارته، قال صدر الشريعة: إن العبارة ما سبق له الكلام، وإشارة غيره، وقال ابن الهمام: المنطوق في العبارة كنه عبارة النص سبق له أو لا.

(ف) استنبط أبو عمر بن عبد البر نفي القراءة خيف الإمام من حديث الباب، بأن الحديث يدل على أن المقتدي منظر لتأمين الإمام والمنظر لا يكون إلا صامتاً، ولا يكون قارئاً. وأقول: يؤيده ما في بعض الروايات: «إذا أمن القارئ فأمتموا» أخرجه مسلم والبخاري في كتاب الدعوات. وبشكل عسى الشوافع من سبق ولحق في خلال فاتحة الإمام، فإذا قرأ المقتدي فيما أن يؤمن مع الإمام ثم يأتي بباقي الفاتحة فيكون عكس الموضوع، فإن الوضع أن يكون آمين ختم الفاتحة، لما في أبي داود: «أن آمين طابع الفاتحة». وإما أن يؤمن حين ختمه فيلزم خلاف حد الباب، فإنه يدل على أن الفضل في المعية أي توفيق آمين المقتدي والإمام والملائكة، والاحتمال الأول مذكور في الشهاج، أي يؤمن مع الإمام ثم يأتي بباقي الفاتحة، وقال الغزالي: يأتي المقتدي بالفاتحة حين يتهيأ الإمام، والحال أن نص الحديث دال على أن التثاء للإمام والمقتدي والمفرد وأما أصل مذهبه فهو أن يأتي بها إذا سكوت الإمام بعد «ولا الضالين» قل آمين، وينظر الإمام فاتحة المقتدي ثم يؤمنوا جميعاً. والحال أن هذه السكنة الطويلة لا أصل لها من الشريعة الغراء، فإن السكنة قصيرة بحيث أن يختلف الصحابياني في وجودها. وأيضاً نص الحديث أن هذه السكنة كانت يتراءى إليه نفسه. ويقولون: إنها لفاتحة المقتدي. وغاية المسألة لهم ما في أبي داود ص (١٢٦) من أثر مكحول وسعيد بن جبير ولكنه نظرق فيه اجتهد ابن جبير. والسكتات عند الشافعية أربعة، وأوما عماد الدين بن كثير في تفسيره أن «آمين» قائم مقام فاتحة الإمام، فدل على نفي الفاتحة للمقتدي ويلزم على ما قال ابن كثير وجوب آمين للمقتدي لكونه مقام الفاتحة، ولكنه لم يقل أحد بوجوب آمين إلا الظاهري، فالخاصل أن قول القراءة خلف الإمام في الجهرية يوجب إشكالات كثيرة.

(ف) آمين قيل: عربي، وقيل: عراقي، ومعناه: استجب أو افعل. وفي كافى النسخي: أن آمين معرب هين الفارسي، والله أعلم وعلمه أتم.

باب ما جاء في السكتين في الصلاة

اختلف الصحابياني في السكنة الثانية لفصرها. السكتات في كتب الحنفية ثلاثة: بعد التحريمة، وبعد (ولا الضالين)، وبعد ختم القراءة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَكَرَ ذَلِكَ عُمَرَانُ بْنُ خَصِصٍ قَالَ: حَفِظْنَا سَكَنَةً، فَكَتَبْنَا إِلَى أَبِي بِنِ كَثَبٍ بِالْمَدِينَةِ، فَكَتَبَ أَبِي أَنَّهُ «حَفِظَ سَمْرَةَ». قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْنَا لِقَتَادَةَ: مَا هَاتَانِ السَّكَنَتَانِ؟ قَالَ: إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِذَا قَرَأَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: وَكَأَنَّهُ يُعْجِبُهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَرَادَّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُكَ سَمْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَسْتَحْتَوْنَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ مَا يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ وَيَبْدَأُ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُنَا.

١٨٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ

٢٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَمِّنُنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَعَطِيفِ بْنِ الْحَارِثِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَهْلٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ هَلْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، يَرَوْنَ أَنَّ يَضَعُ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يَضَعُهَا فَوْقَ الشَّرِّ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يَضَعُهَا تَحْتَ الشَّرِّ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ. وَاسْمُ هَلْبٍ: يَزِيدُ بْنُ قَتَادَةَ الطَّلَاحِيُّ.

١٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ غُلَقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ».

وعند الشافعية أربعة: بعد التحريمة، وبعد (ولا الضالين) قبل آمين، وبعد آمين قبل ضم السورة، وبعد ختم القراءة، والحق أن الثالثة لا يلحق بأن يبعد بها، وإلا لزم كثير من السككات في حديث أم سلمة.

قوله: (إذا قرأ: ولا الضالين) قيل: هذا تفسير لما قبله، وقيل: سكتة ثالثة. قال البيهقي: إن الإنصات في آية «فاسْتَبِقُوا إِلَهُهُ وَأَنْصِتُوا لِمَا فِي الْأَعْرَافِ: ٢٠٤» بمعنى الإحفاء، فلا تنغي الآية القراءة مثل السكتة ههنا، فإن السكتة بمعنى الإحفاء فإنه يسكن ويقرأ في نفسه في سكتة الشاء. أقول: بين السكتة والإنصات فرق لا سيما إذا اجتمع الاستماع والإنصات وسبب التفصيل.

باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

خلافاً لما كان عليه يقول بإرسال اليدين بخلاف الثلاثة، ومذهب أبي حنيفة في وضع اليدين وضعهما تحت السرة، ومذهب الشافعي تحت الصدر فوق السرة، وخير أحمد في الوضع بأنه يضعهما حيث شاء من تحت الصدر أو عند الصدر أو تحت السرة، وكذلك غير ابن المنذر، وقال: لا نص في المسألة. وأما الأحاديث ففي حديث والي في صحيح ابن خزيمة: «فوق الصدر» وفي مسند البزار: «عند الصدر»، وفي مصنف ابن أبي شيبة: «تحت السرة» فالحديث واحد، واختلف الألفاظ. وأما في تحت السرة فلنا أثر علي في سنن أبي داود بسند ضعيف، وفي نسخة أبي داود مرفوع أيضاً، وأما في ابن خزيمة ففي سننه مؤمن بن إسماعيل، واختلط في آخر عمره، وصححه الحافظ في موطع المرام، وللعجب من عدم التفاته إلى اختلاطه في الآخرة واختلاف الألفاظ، وأيضاً في سنن: (فوق السرة) عاصم بن كليب وضعفوه في حديث: «ترك رفع اليدين»، ورواه في حديث: «فوق السرة» وأقول: إن رأيت نسختين من مصنف ابن أبي شيبة فما وجدت لفظة تحت السرة فيهما، وقال الشيخ حيات الشافعي: ما وجدته في مصنف ابن أبي شيبة قال الشيخ قائم الشافعي وجسته في النسختين، وقال أبو الطيب الشافعي: وجدته في نسخة في خزانة كتب الشيخ عبد القادر، وأول من جده عيسى كونه في مصنف ابن أبي شيبة هو العلامة قاسم بن قطلوبغا فلا بد من ثبوته في مصنف ابن أبي شيبة فإن العلامة حافظ الحديث، وله خنعة في علم الحديث فإنه رتب إرشاد أبي يعلى، وذكر الثقات الذين سوى وفاة السنة، وأفراد زوائد الدار فطحي وحكم عليها، وخرج علي مسند أبي حنيفة للمعري، وكتب التحريج على الاختيار في الفقه وغيرها من الخدمات، والصحيح أن فوق السرة وتحتها وعند الصدر ألفاظ متعارفة وليس ببول بعيد.

باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود

وبهم من الظحاوي التكبير عند الرفع من الركوع، وكذلك في الكبر على أحر الرفع في تكبير الركوع والرفع منه. وعندي لا بد من

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين وزايد بن حنبل وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح.
والفضل عليه عند أصحاب النبي ﷺ. منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم. ومن بعدهم من التابعين، وعليه عامة الفقهاء والعلماء.

٢٥٤- حدثنا عبد الله بن منير، قال: سمعت علي بن الحسن، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ كان يكبر وهو يهوي».
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم. قالوا: يكبر الرجل وهو يهوي للركوع والسجود.

١٨٩ باب رفع اليدين عند الركوع

٢٥٥- حدثنا قتيبة وابن أبي عمير قالوا: حدثنا شفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ

(١) قوله: «وهو يهوي» أي يهبط إلى السجود الأول من هوي يهوي هوياً كضرب يضرب إذا سقط، أما هوي بمعنى مال وأحب فهو من باب سمع يسمع، كذا في «التمعات».

أن يكون في المذهب لكونه في الضحاوي، وتأول البعض في كلام الضحاوي، والظاهر عندي حمله وإيقاعه على الظاهر، ونحل غرض المصنف من هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بني أمية فإنهم تركوا تكبير الحنفي. كما قال ابن تيمية: إنهم تركوه، وبدل على تركه ما في أبي داود ص (١٢٩)، وصعفه الحافظ في تلخيص الحبير، وحسنه في الإصابة، وقيل: مراده أن لا يطلو التكبير ولا يمد إلى أن يبلغ التكبير إلى السجود، وذكر في النهاية أن لفظ الحديث، فكان لا يتم، بالناء الثلاثة وأخرجه الضحاوي ص (١٣٠) أيضاً. وقيل: إنه خلاف مشاهير الأحاديث الواردة في صفة الصلاة والله أعلم.

باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع

قال الشافعي وأحمد وجهما الله رفع اليدين، وقال أبو حنيفة بالترك، وعن مالك المزك وأحذاه المالكي، وفي رواية الرفع. وأما الحديث فقد ثبت فيه رفع اليدين بين السجدين أيضاً كما في النسائي ص (١٧٧)، ولم يخرجه الشافعي. وصح الرفع عند القيام إلى الثالثة أيضاً وما قالوا به، وفي سنن النسائي ص (١٧٧)، ما يدل على الرفع عند الرفع من الركوع والاعتناء إلى السجود، ولم توجه إليه أحد، وظني أن المراد به أنه يرفع اليدين مرة عند الانتصاب من الركوع، ومرة عند الهوي إلى السجود لا أن يجمع، وله أصل من الأحاديث أيضاً، وفي الزمدي ص (٤٠) أنه عليه الصلاة والسلام رفع اليدين بعد السجدين، ورعاه الحنفي على ظاهره، والجمهور على أن المراد من السجدين تركعتان، ورد النووي في الخلاصة على الخطابي بأنه مخرج في بعض الطرق بعد الركعتين، فهو أحد قول الخطابي في رواية النسائي ص (١٧٧) يصح إلا أنه ليس بمذهب أحد، وقال ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد: إن الإمام مالكاً رجع الترك لأنه حري عليه تعامل السلف من أهل المدينة. وروى أبو عمر في التهذيب روايتين عن مالك. ونقل علاء الدين عبارة أبي عمر في الجوهر النقي ص (١٣٦) أحذر الترك على رواية ابن القاسم. وإني في هذا مزدهر به ذكر الحافظ عبارة أبي عمر في الفتح ص (١٨٢) وهو خلاف ما في الجوهر النقي، وذكر الزرقاني شرح المواظ عن أبي عمر عن ابن عبد الحكم لم أحد يقول عن مالك، إلا ما روى ابن قاسم عنه، وأخذ الرفع، وظاهر الزرقاني أن احتياط الرفع عن ابن عبد الحكم فحاشاهما ما في الزرقاني، وذكر تزيدي في شرح الإحياء أيضاً خلاف ما في الجوهر، والفتح، والله أعلم.

واعلم أن رفع اليدين غير مأجود به، وعندنا لم يصرح بالكره إلا بعضهم، وقد ثبت الرفع والترك وتواترا، لا يمكن لأحد إنكار أحدهما، ولكن تواتر العمل لا تواتر الإسناد. وأما ما قل الضحاوي من النسخ فليس هو النسخ المتعارف وقد ذكرته سابقاً، فإذا ثبت الترك والرفع متواتراً عملاً فالاحتمالات ثلاثة، ترجيح الرفع أو الترك أو التخيير وذهب ذاهب إلى الأول، وذهب إلى الثاني، وذهب إلى الثالث. وأما المرفوعات ففي بعضها ذكر الرفع، وفي بعضها ذكر الترك، وبعضها ساكتة، فإذا تمسكنا بما فيه ذكر الترك، فيقل عدد أحاديثنا، ويكثر عدد أحاديثهم وإذا تمسكنا بالسكوت أيضاً، فإنهم يذكرون جميع صفة الصلاة مع المستحبات ولا يذكرون رفع اليدين إلا في الاستفتاح فتبادر تلك الأحاديث لما فيكر عدد أحاديثنا من عدد أحاديثهم، وأكثر الناس عن هذا عاقلون.

(ف) إذا قال الزمدي به عمل غير واحد من السلف فلا حاجة لنا إلى إثبات السند بشرط أن يكون ذلك الأمر بحيث لا يخفى على الناس، ويكون كثير الموضع، والرفع والترك يعمل بهما في يوم وليلة أكثر من مائة مرة، فكيف يخفى على أحد من الناس؟

إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُمَاذِيَّ مُتَكَبِّبِهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ». وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ: «وَكَانَ لَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ».

٢٥٦- قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا سَعْيَانُ بْنُ عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْنُو حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَمَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَأَبِي أُسَيْدٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْمَرِيِّ، وَجَابِرٍ، وَعُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الثَّبَاتِ: يَتَهَمُ ابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنْسٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُمْ. وَمِنَ التَّابِعِينَ: الْخَضَنُ النَّبْضِيُّ، وَعُظَاءُ، وَطَاوُسٌ، وَتَجَاهِدٌ، وَتَافِعٌ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَغَيْرُهُمْ.

(١) قوله: «يُمَاذِيَّ مُتَكَبِّبِهِ» ذكر الطيبي أن الشافعي حين دخل مصر، سئل عن كيفية رفع اليدين عند التكبير، فقال: يرفع المصلي يديه بحيث يكون كفاه حذاء منكبيه ويههماه حذاء شحمتي أذنيه وأطراف أصابعه حذاء فرع أذنيه لأنه جاء في رواية: يرفع اليدين إلى المنكبين، وفي رواية: إلى أذنين، وفي رواية: إلى فروج الأكنين، فعمل الشافعي بما ذكر جمعا بين الروايات، قلت: هو جمع حسن واحترافه بعض مشايخنا. (المرفقة)

(٢) قوله: «وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ... الخ» قال ابن القيم: وجوابه المعارضة بما في أبي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب أي إلى آخر ما ذكره المؤلف بعد وحسنه وقال: وما نقل عن ابن المبارك أنه قال: لم يثبت عندى حديث ابن مسعود فغير ضائر بعد ما ثبت بالطرف التي ذكرنا - انتهى - هذا بيذة من كلامه، ونأمله في «الفتح».

قال محمد: أخبرنا محمد بن أبيان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: «رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعها فيما سوى ذلك»، وفي «المختصر» عن مجاهد قال: «صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى»، وظاهر أنه لم ينكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفعله إلا لما يوجب له ذلك من النسخ، قال محمد يعني في «موطئه»: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: «دخلت أثناء وعمر بن مرة على إبراهيم النخعي قال عمرو: حدثني علقمة بن وائل الحضرمي من أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرآه يرفع يديه إذا تكبر وإذا ركع وإذا رفع، قال إبراهيم: ما أدرى نعله لم يز النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلا ذلك اليوم، فحفظه هذا ولم يحفظ ابن مسعود وأصحابه ما سمعته من أحدهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون» - انتهى -.

قال علي القاري: لعله كان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الانتقال ليطلع القوم على ما صدر له من اختلاف الأحوال، وفي «المختصر» قال إبراهيم النخعي: إن كان وائل رآه مرة يفعل ذلك، فقد رآه عبد الله بن مسعود خمسين مرة لا يفعل ذلك - انتهى -.

وفيه من الآثار ما رواه الطحاوي ثم البيهقي من حديث الحسن بن عياش بسنده إلى الأسود قال: «رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود»، قال: ورأيت إبراهيم والشعبي يقلعان ذلك، قال الطحاوي: والحدث صحيح فإن مداره على الحسن بن عياش وهو ثقة حجة، ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره، أفترى عمر بن الخطاب خفي عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع في الركوع والسجود، وعلم ذلك من دونه ومن هو معه يراه يفعل غير ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يفعل، ثم لا ينكر ذلك عليه، هذا عندنا محال، وفعل عمر هذا، وترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه على ذلك، دليل صريح أن هذا هو الحق الذي لا ينبغي لأحد خلافه - انتهى -.

قوله: (حتى يُمَاذِيَّ مُتَكَبِّبِهِ الخ) عندنا يجعل اليدين حذاء المنكبين، والأصابع إلى الأذنين، وكلام الشافعي في مصر موافق لنا.

قوله: (كان لا يرفع بين السجدين) كيف يقال وقد ثبت رفع اليدين بين السجدين في النسائي ص (١٧٧) ومرو عليه الحافظ وقال: أصح ما وقفت على الرفع بين السجدين رواية النسائي، والحافظ صنيعة على النقد في كتاب النسائي جزئياً جزئياً، وقد صرح ابن عدي الجرجاني وابن منده وغيرهما بأن النسائي كله صحيح فلا يحتاج إلى النقد.

قوله: (وفي الباب عن علي رضي الله عنه الخ) ثبت عن علي وعمر ترك رفع اليدين، ولعل المصنف أخذ ما روي في مسلم عن علي رضي الله عنه صلاة الليل، وأما عن عمر رضي الله عنه فقلعه أوحى إلى ما في تخریج الزيلعي عن ابن عمر عن عمر عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأعله المحدثون، وقالوا: الصحيح عن ابن عمر عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولا شيء عن عمر سوى هذا. وصح عن أنس موقوفاً في الدار فطني. وصح عن أبي هريرة وعمله الرفع مرة والنك مرة، ولينظر إلى ما في موطأ ص (٩٠) عن أبي هريرة فإنه دال على أنه لم يرفع إلا مرة الأولى. ورواية أبي موسى رواها البخاري في جزء رفع اليدين تعليقا وهي صحيحة، ورواية جابر بن عبد الله غير محفوظة. ورواية عمر

وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ مَنْ يَرْفَعُ، وَذَكَرَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ» حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ^[١].

٢٥٧- حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عُلَقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «أَلَا أَصْلَى بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلُّوا، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ».

الشيء لا يصلح أن تعرض لكونها قريبة إلى الموضوعات.

قوله: (ولم يثبت حديث ابن مسعود الخ) قال ابن دقيق العيد: إن عدم قبول ابن المبارك لا يقدر على إثباته عند غيره من المحدثين. وصححه ابن قطان المغربي في «كتاب الوهم والإيهام» وكذلك صححه ابن حزم الأندلسي، ونقل الحافظ تصحيح الدارقطني حديث الترك في الدراية؛ وذكر تعليقه في تلخيص الخبير. فكنيت مزوداً في هذا حتى رأيت في البدر المنير للبدر الدين الزركشي أن الدارقطني صححه في موضع، وأعله في موضع، ونقل الزركشي تصحيح الثلاثة المذكورين. وقال ابن دقيق العيد: كيف يعمل ابن المبارك حديث ابن مسعود والحال أنه يدور على عاصم بن كليب وهو من رواة مسلم؟ وقال حنفي فاضل: إن حديث ابن مسعود مروى بالضمومين الرفع الفعلية والرفع القولي، وتغلط ابن المبارك للضمومين الثاني، والضمومون رواهما الطحاوي ص (١٣٢) بسند صحيح، وقال ذلك الفاضل: كيف وقد روى ابن المبارك فعل ابن مسعود؟ أي الضمومين الأول في النسائي ص (١٦٨). وتعرض البخاري إلى تعديل حديث الترك في جزء رفع اليدين، ولكنه علل قطعه لم يرفع يديه إلا في أول مرة، وأقول لا يمكن تعليقه، ولعل من شأنه أن سفیان بن عیینة يقول: إني سمعت حديث البراء بن عازب عن يزيد بن أبي زياد مرة، ولم يذكر لفظ: ولم يعد ثم أتيت فسمعت مرة أخرى، وقال: ولم يعد، وفي غير نسخة للؤلؤي لأبي داود، وقال ابن عينة: لعل يزيد نقى قليل والتفتين: أن يروي الشيخ، ويقول الآخر: هذا اللفظ أيضاً في روايتك، فيقول الشيخ نعم. والتفتين علامة الضعف فسرى إلى الأذهان أن لفظ (لم يعد) في رواية ابن مسعود أيضاً خطأ، ورواية ابن مسعود في بعض طرفها (و لم يعد) في بعضها: (لم يرفع يديه إلا في أول مرة).

قوله: (حدثنا هناد الخ) هذا هو الذي تعرض البخاري إلى الكلام فيه، والحال أنه على شرط مسلم، وصححه الثلاثة المذكورون، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة، ولم يقل الحافظ بشيء، ولكنه يلزم الحافظ تصحيحه، فإنه رد في تلك الصفحة على من قال بوجوب الرفع بحديث ابن مسعود. ولنا ما في الطحاوي ص (١٣٤) بسند قوي عن ابن أبي داود عن أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عباس الخ قال: ما رأيت فتية قط يرفع يديه في غير تكبير التحريمة. ولنا كبار الصحابة مثل عني وعمر أخرجه في معاني الآثار ص (١٢٤) وحسن الحافظ إسناده في الدراية. وعمل ابن مسعود ولم يثبت منه إلا الترك كما في الطحاوي ص (١٣٢). وعمل ابن عمر وهو راوي الرفع رواه في معاني الآثار ص (١٣٣) بسند قوي، وقيل في سنده أبو بكر بن عباس، واختلط في آخر عمره، ونقول: إنه من رجال الصحيحين، وأخذ عنه أحمد بن يونس قبل الاختلاط، وأخرج عنه البخاري في أكثر من عشرين موضعاً. ولنا عمل ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند حسن، وعمل أبي هريرة أرفع مرة والترك أخرى ذكره في استذكار أبي عمر. وعمل التابعين وتابعهم أخرجه الطحاوي ص (١٣٤). ولنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لا يرفع يديه إلا في أول مرة، في خلافات البيهقي، ونقله الزيلعي في «التحريج»، وقال إمامكم: إنه موضوع. وأقول رجاله المذكورون في التحريج ثقاة، ولم أطلع على أول إسناده لكن عاداتهم أنهم يأخذون في التعليق من الذي هو مخرج فعل إسناده قوي، ولو كان فيه ضعف لما أخذ منه لأن المشهور عن ابن عمر الرفع، ولما ثبت فعل ابن عمر الترك فلا يمكن تعينه أيضاً. ولنا حديث آخر مرسل عن عباد بن عبد الله بن الزبير وعباد تابعي، قال: لم يرفع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا في أول مرة. ومر عليه الحافظ في الدراية، وقال: وليتظر في إسناده، وإني رأيت السند يبدأ في أن في نصب الراية سهو الكاتب، فإنه كتب محمد أبي يحيى وهو غير مشهور، والحق أنه محمد بن أبي يحيى، وهو ثقة فصار السند صحيحاً، ووجه كونه سهو الكاتب محفوظة عندي أخذتها من كتب الرجال، والمسألة لم تكن لأن

[١] هناك عبارة ليست في الهندية وقد أثبتتها العلامة أحمد شاكر من نسخته المصرية ومن حاشية السندي وأيضاً أثبتتها الدكتور بشار وقال: أثبتناها فنقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر أن الزمذني نقل قول مالك في هذه المسألة. وكذلك نقل الحافظ العراقي في «طرح التريب» عن الزمذني، فدل كل ذلك على وجودها في النسخ العتيقة. ونصه: وحدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: كان مالك بن أنس يرى رفع اليدين في الصلاة. وقال يحيى: وحدثنا عبد الرزاق قال: كان معمر يرى رفع اليدين في الصلاة.

وسمعت الجارود بن معاذ يقول: كان سفیان بن عیینة وعمر بن هارون والنضر بن شميل يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة ورذا ركعوا، رفعوا رؤوسهم.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٩٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ

٢٥٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَصْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «إِنَّ الرُّكْبَ سُنَّتٌ لَكُمْ فَخُذُوا بِالرُّكْبِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَنَسٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ تَقَدَّهُمْ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبَعْضِ أَصْحَابِهِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُطَبِّقُونَ، وَالتَّطْبِيقُ مَسْوُوحٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٥٩- قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: «كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ فَتَهَيَّا عَنْهُ وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ الْأَكْفَ عَلَى الرُّكْبِ». حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ مُصَنَّبٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ بِهِذَا.

١٩١ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ

٢٦٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: «اجْتَمَعَ أَبُو حُمَيْدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا، وَوَضَعَ يَدَيْهِ فَتَحَاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنَّ يُخَافِي الرَّجُلُ يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

١٩٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ الْهَزَلِيِّ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَكَعَ أَخَذَكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ، عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَتَسَبَّحُونَ إِلَّا يَنْقُصُ الرَّجُلُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ

يُطَوَّلُ فِيهَا، وَذَكَرَتْ بَعْضُ الطُّوَلِ نَفْسًا نَفَاسًا وَالْقَاصِرِينَ كَمَا قَالَ عَلِيُّ: الْعَمَلُ نَكْتَةً كَثَرُ اجْتَاهِدُونَ.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَنَكَّحَهُ فِيهِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: أَعْلَى أَبُو دَاوُدَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَكَذَا صَاحِبُ الْمُسْتَدْرَكِ، وَالْخَلَّالُ أَنَّ دَاوُدَ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ لَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ ذَكَرَ لَوْ مَا قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي التَّحْفَةِ فَيَنْظُرُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ

كَانَ أَوَّلًا حَكْمُ التَّطْبِيقِ فِي الرُّكُوعِ، ثُمَّ أُمِرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ، وَالتَّطْبِيقُ قَوْلٌ هُوَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ وَمَا مَضْمُونُهُمَا بَيْنَ الرُّكْبَتَيْنِ مَعَ التَّسْبِيحِ، وَعِنْدِي بِعَمْرِ تَشْبِيهِ، فَإِنَّهُ يَهَيِّ السَّارِعَ عَنِ التَّشْبِيهِ فِي حَالِ الْإِذْهَابِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَيْفَ يَجُوزُهَا فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ؟ وَفِي بَعْضِ النُّكُوبِ أَنَّ التَّطْبِيقَ كَانَ حُكْمَ التَّوَرَاةِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ خَبَرَهُ «صَلَاةٌ وَالسَّلَامُ كَانَ يَعْمَلُ عَمَّا فِي التَّوَرَاةِ قَبْلَ تَوَلُّوهِ الْقُرْآنِ». وَمَا فِي بَعْضِ النُّكُوبِ مِنْ أَنَّهُ كَانَ حُكْمَ التَّوَرَاةِ وَجَدْتُهُ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا، وَأَمَّا عَمَلُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِالتَّطْبِيقِ بَعْدَ نَسْخِهِ أَيْضًا فَلَعَلَّهُ كَانَ زَعَمَ ابْنَ مَسْعُودٍ عَدَمَ نَسْخِهِ بَلْ رَعَاهُ عَزِيمَةً، وَالسَّخَرُ رَحِيصَةً، وَمَثَلُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَلِيٍّ فَكَيْفَ طَعَنَ حُجَّةُ الْأُمَّةِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ؟

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

الشَّاهِرُ فِي مَذْهَبِنَا سَبْعَةُ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ، وَيَدُلُّ مَا فِي شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ لِلْإِسْبَاحِيِّ عَلَى فَرَضِيَّةِ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ فِي رَوَايَةٍ، وَمَسَبِّحٌ إِلَى مَا جَاءَ مِنْ أَبِي مَرْيَمَ وَحَوِيَّهَا، وَأَطْنَبَ الْعَقْلِيُّ بْنُ أَمِيرِ الْخَاجِ، وَقَالَ: يَبْعَثُ وَجُوبَهَا وَأَخْتَرُ بَعْضُ مَشَائِعِنَا تَوْحُوبٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، مِثْلَ اخْتِيَارِ

الْقُبَارِكُ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَبِيحَ خَمْسَ تَسْبِيحَاتٍ لِكَيْ يَذْكُرَ مَنْ خَلَقَهُ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. ٢٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُبَلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَتَانَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمُشْتَوْرِذِ عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ عَنْ خَذِيفَةَ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَفِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ وَسَأَلَ، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّذَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٦٣- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ نَخَوَةَ.

١٩٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٦٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا قُسَيْبٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَيْسِ الْقَسِيِّ^(١)، وَالْمُقْطُفِرِ^(٢) وَغَنِ تَعْتَمِ الذَّهَبِ، وَغَرِ

(١) قوله: «وما أتى على آية رحمة إلا وقف وسأل» والظاهر أنه كان في الصلاة وهو محمول عندنا على السواقل. (اللمعات)
(٢) قوله: «القسي» هي ثياب من كتان مخلوط من حرير نسبت إلى قرية قس - بفتح فاف - وقيل: بكسرهما، وقيل: أصله قرى - بالزاء - نسبة إلى قر ضرب من الإبريسم، فأبدلت سيناً. (مجمع البحار)

اعلم أن الله سبحانه عيى كل هيئة من هيئات الصلاة بنوع من أنواع الذكر وعين القيام الذى هو أول هيئته وأعظمها وأدخنها في الخدمة بقراءة القرآن المعظم الذى هو أعلى وأقدم وأعظم الأذكار وأفضلها، ومن لوازمها أن لا يجوز في كل موضع غير ما عين الشارع من الذكر فيه حرمة أو كراهية، وذلك أمر امتدى لا يمتدى العقل لإدراكه، وقد ذكر بعضهم مما يمتدى إليه إدراكه من أن الركوع والسجود لما كان من هيئات الخضوع وأمارات التذلل من العباد نهى أن يقرأ الكتاب الكريم الذى عظم شأنه وارتفع عنه في هيئة موضوعة للخضوع والتذلل. (اللمعات)

وعن الخطأ: كأنه كره أن يجمع بين كلام الله سبحانه وكلام الخلق في موضع واحد، فيكونا على السواء - والله أعلم - ثم اختلف في بطلان الصلاة، والمختار أنه لا تبطل.

هذا عند الشافعي محمول على الحقيقة لكون القومة والجلوس فرضاً عنده، وعند أبي حنيفة محمول على المبالغة ونفى الكمال لكونهما سنة عنده.

ابن الميمون وجوب صيغة الله أكبر. واختار ابن وهبان وجوب التسمية في كل ركعة كما قال في منظومه:

وَنُو لَمْ يَسْمَلْ سَاعِيًا كُلَّ رَكْعَةٍ
فِيَسْجُدُ إِذَا رَجَعَهَا قَالَ أَكْثَرُ

وظني أن المراد من الأكثر ليس مشايخنا بل الأئمة الآخرون. واختار ابن الميمون تعديل الأركان وجوباً، وكان سنة في الموضع الأربعة، في تجميع الجرجاني واجباً في الركوع والسجود، وفي تجميع الكرخي. وقال ابن الميمون يلزم السجدة بترك التعديل.

واعلم أن المشهور في مذهبه فرضية ما يصدق عليه الركوع، وهو الانحناء وجوب المكث قدر تسبيحة وسنة ثلاث تسيبحات، وعند الشافعية وجوب تعديل الأركان بحيث تنقطع الحركة. واختلف فرضية التعديل بحيث تنقطع الحركة، فلا خلاف في المذهبين. ونسب إلى أبي يوسف فرضية التعديل خلاف الطرفين، والمحال أن الضحاوي ص (١٣٦) لم يذكر الخلاف بينهم، وكذلك صرح الشعبي في شرح الهداية بأن الضحاوي لم يذكر الخلاف بينهم.

(ق) في كتاب الصلاة لأحمد بن حنبل انحناء الرأس في القيام وكذلك في كنيته، وفي تفسير ابن كثير ص (٢٧٣ ج ١) أنه مذهب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، وقال مالك: ينظر أمامه، وفي صحيح ابن حبان عن عائشة: الرض بين العقبين في السجدة أي ضمهما. وأكثر الناس عن هذا غفلون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

في البحر بكرة قراءة القرآن في الركوع والسجود غيراً. وأقول: لا يلزم بهذا سجدة السهو، فإن عدم القراءة وإن كان واجباً لكنه يبحث أنه من واجبات الصلاة أو غيرها كما قال صاحب البحر ص (٢٣٣ ج ٢) بوجوب الترتيب بين السور، ثم قال بعدم وجوب السجدة من سوء الترتيب، فإنه من واجبات الصلاة لا من واجبات الصلاة. وتعرضوا إلى بيان نهى القراءة في الركوع والسجود، فقيل: إن الركوع والسجود حالة العبدية المخفضة، والقرآن صفة النبوي وكلامه، فلا يليق بحالة العبدية المخفضة، ولا يقال للباري: راكع وساجد، ويقال: قائم وقوم وقيام. ويمكن أن يقال: إن قراءة القرآن تكون للاستماع ولا يمكن الاستماع في الركوع والسجود، فإن كل واحد يسبح بنفسه. وذكر السيوطي في الدر المنثور رواية وعندي سندها، ثم ذكر بعدها قول أبي عمرو ابن الصلاح: إن الملائكة ممنوعون عن القرآن إلا الفاتحة، وعسى هذا تأتي الملائكة لاستماع القرآن من الناس، وفي الركوع يسبحون بأنفسهم. وأقول: إن الشاهد من القرآن هو قول أبي عمرو ابن الصلاح، فإن المنسوب إلى الملائكة في القرآن التسيبحات والتهليلات لا القرآن. وفي جميع الجوامع: إن الملائكة تضع أنوفهم على قراءة القرآن لتدخل لألفاظ في بطونهم. إلا أن في جميع الجوامع الأحاديث الرطبة واليابسة.

قوله: (القسي) قيل فس قرية من قرى مصر، وقيل: معرف قر (ابريشم حام) فأبدل الزاي سيناً كما في التصريف، فإذا كان من القر

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: كَرِهُوا الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

١٩٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٦٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ صَمَاءَةَ بِنْتِ عَمِيرٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُجْزِي صَلَاةَ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا يَتِيمٌ صَلَاتُهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْتَانَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَرِفَاعَةَ الرَّزَّازِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: يَرَوْنَ أَنَّ يُقِيمُ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: مَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَصَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ، لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُجْزِي صَلَاةَ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ». وَأَبُو مَعْمَرٍ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ. وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَذَرِيُّ اسْمُهُ: عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو.

١٩٥- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

٢٦٦- حَدَّثَنَا مَعْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونُ حَدَّثَنَا حَنِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي جَحِيفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: يَقُولُ هَذَا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالْمُتَطَوِّعِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: يَقُولُ هَذَا فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَلَا يَقُولُهُ فِي صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

(١) قوله: «ملء» - بالنصب - وهو الأكثر على أنه صفة الحمد، والمثل - بالكسر - اسم ما يأخذه الإناء إذا امتلأ وهو يجر عن الكثرة، قال المظهر: هذا تمثيل إذا الكلام لا يقدر بالكمالين ولا تسعة الأوعية، إنما المراد تكثر العدد حتى لو قدر أن تلك الكلمات تكون أجساماً ملأ الأماكن بلغت من كثرتها ما يملأ السموات والأرضين. (المرفقة)

فمشار النبي لعله لون أو غيره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

التفصيل في تعديل الأركان مر آنفاً، وكبار مشايخنا يأمرُون بإعادة صلاة تارك التعديل، وفي البدائع عن أبي حنيفة: من ترك التعديل أحصى عليه أن لا يجوز صلاته.

قوله: (الأنصاري البذري) قيل: إنه ليس من أصحاب بدر بل من المقيمين في موضع بدر. وقال البخاري: إنه ممن شهد غزوة بدر.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

واعلم أن المفهوم من صحيح مسلم أنه واقعة صلاة الليل، وفي رواية الترمذي في كتاب الدعوات ص ١٧٩ تصريح أنها واقعة المكتوبة. وصرح ابن حبان والشافعي بأنها واقعة المكتوبة. وقال الحافظ في بلوغ المرام: إن في مسلم أنها واقعة الليل، والحال أن الدال عليه ليس إلا صنع مسلم. ثم ظني أن الواقعة واقعة صلاة الليل، فإن مثل هذا الدعاء الطويل لم يكن إلا في صلاة الليل وكذلك رواية علي أيضاً قرينة على هذا، فإن الواقف على صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل هو علي رضي الله عنه كما يدل بعض الروايات، وهما مقطعتان أو حديثان اختلطا.

قوله: (ملأ السموات والأرض الخ) قال الشيخ الأكبر: إن السموات السبع مركبة من العناصر الأربعة، والفلك الثامن والتاسع من العنصر الخامس، وجعل العرش والكرسي الفلك العاشر والحادي عشر. وقال: إن السموات كنصف الدائرة. وقال علماء الشريعة: إن السماء والفلك متغايران والفلك هو المدار. وقالوا: إن الكواكب سبابة بأنفسها، وقال أبو بكر بن العربي المالكي: إن الذي نراه فوقنا ليس سماء بل السماء لا نراه. واعلم أن المراد من الملأ في حديث الباب القدر لا الإجماع، فإن السموات وإن كانت بحوفة ولكن الأرضين السبع مستوية ومسطحة.

(ف) في رواية صحيحة عن ابن مسعود أن بين العرش والكرسي بحراً مسافته خمسمائة سنة، وهذا معنى قوله تعالى «وَكُنَّا غُرُثًا عَلَى الْغَمَامِ» [هود: ٧] والله أعلم وعلمه أتم.

١٩٦- بَابُ مِمَّا آخَرَ

٢٦٧- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَقَدَّمُ: أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَيَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَغَيْرُهُ: يَقُولُ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» مِثْلَ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ.

١٩٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ

٢٦٨- حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ شَبِيبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَالِدِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

وَرَأَى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: وَلَمْ يَزِدْ شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ قَرِيبٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شَرِيكٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَزِيدُ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ.

(١) قَوْلُهُ: «فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» بِالْوَاوِ وَوَرَدَ بِدُونِهَا، قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَالْمُخْتَارُ أَنْ يُوجَّهَنَّ حَاضِرًا، وَلَا تَرْجَحُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: عَلَى إِبْنَاتِ الْوَاوِ يَكُونُ قَوْلُهُ: رَبَّنَا مُتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَهُ، تَقْدِيرُهُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ يَا رَبَّنَا، فَاسْتَحَبَّ حَمْدَنَا وَدَعَا بِنَا ذَلِكَ الْحَمْدُ - انتهى -.

قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعْلَمَاتِ»: هَذَا الْحَدِيثُ عُمِمَتْ لِلْإِمَامِ أَيْ حَبِطَتْ أَيْ فِي إِبْنَانِ الْإِمَامِ بِالتَّسْمِيعِ وَالْمَأْمُومِ بِالتَّحْمِيدِ وَأَنْ لَا يَجْمَعُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ، وَالْقِسْمَةُ ثَلَاثُ الشَّرَكَةِ، وَهَذَا لَا يَأْتِي الْمُقْتَدِي بِالتَّسْمِيعِ عِنْدَنَا، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَيْضًا مِثْلُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ عُمِمَتْ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ نَبَتْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اصْلُوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى» - انتهى - وَكَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ، قَالَ الْقَاضِي: فِيهِ أَنَّ الدَّلِيلَ الْقَوْلِي أَقْوَى مِنَ الدَّلِيلِ الْفِعْلِيِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَشْرِيحٌ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصُوصَ بِخِلَافِ فِعْلِهِ، وَإِذَا جُمِعَ جَمْعُهُ عَلَى حَالَةِ الْإِنْفِرَادِ وَفُرَادِهِ عَلَى حَالَةِ الْجَمْعِ، وَبِهِ يَخْصُلُ الْجَمْعُ بِوَاقْفٍ قَوْلُهُ: «اصْلُوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى» - والله أعلم -.

(٢) قَوْلُهُ: «عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ» مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَلًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ إِلَى أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ وَيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» وَيُغْفَى أَنْ أَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثِ يَخْتَلَفُ آخَرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ فَقَدْ بَرَكَ بِرُكْبَتَيْهِ، وَأَوَّلَهُ النَّهْيُ عَنْهُ، وَمَا قِيلَ: تَوْحِيْفُهُ أَنَّ الرُّكْبَةَ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي الرَّحْطَيْنِ وَمِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ فِي الْيَدَيْنِ، فَهُوَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ فِي «سَفَرِ السَّعَادَةِ»، وَقَالَ: هَذَا وَهْمٌ وَغَطٌّ وَمُخَالَفٌ لِأَمَةِ النَّعْثَةِ. وَقَالَ عَنِّي الْقَاضِي فِي «الْمُرَافَعَةِ»: وَلِذَلِكَ يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ آخَرُهُ انْقَلَبَ عَلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ، وَإِنَّهُ كَانَ وَلَا يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فَأَمَّا:» بَوْضَعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ» رَوَاهُ ابْنُ حَزْمَةَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ -.

بَابُ مِمَّا آخَرَ

المشهور من مذهب أبي حنيفة أن يكفي الإمام على التسميع، والمقتدي على التحميد، واستند عليه صاحب الهدية بأن الحديث يدل على القسم، والقسمه تخالف الشراكة. وعند الأصحاب: يجمع الإمام بينهما ويكفي المقتدي على التحميد. وهكذا في رواية عن أبي حنيفة اعتناؤها الحواري والسيدوني، وعبد بن فضل، والنسفي الكبير. وروى الترمذي عن الشافعي الجمع بينهما فبدأ. وما روي عن أبي حنيفة يؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة، وأكثر عدد الصحيحين يدل على القسم ولا ضم عينها. وتأول فيه الشافعية بأنه لا يدل على نفي الجمع بل المقصود فيه ذكر الترتيب بين قول الإمام والمأموم.

قوله: (ربنا لك الحمد الخ) في هذا الدعاء أربعة أوجه: بالواو أو بدونه، وأنكر ابن القيم رواية اللهم والواو جمعا، وقال النووي: يتوون أربعة أوجه في الروايات وما ذكر لأسانيد. وسند ما أنكر عليه ابن قيم موجود في السنن الكبرى: أن ربنا لك الحمد، أي هذا الدعاء من خصائص هذه الأمة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي السُّجُودِ

في الهداية أنه يضع الأقرب إلى الأرض أولاً ثم يركع والنهوض عكسه، وهو مذهب الشافعية والحنابل، وقال مالك بوضع اليدين قبل الركبتين على الأرض، وللطوفين حديثان، والخلاف في السنة.

قوله: (رواه شريك) وهو ابن عبد الله النخعي وهو شريك القاضي من رواة مسلم.

وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. وَرَوَى هَمَّامٌ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَائِلَ بْنَ خُبَرٍ.

١٩٨ - بَابُ آخَرُ مِنْهُ

٢٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَعْبُدُ أَحَدُكُمْ فَيَتْرِكُ فِي صَلَاتِهِ بَرَكَةَ الْجَنَّةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا تَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّنَادِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ ضَعْفُهُ يَحْتَجُّ بِنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَغَيْرِهِ.

١٩٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْجَنْبِ وَالْأَنْفِ

٢٧٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا قُلَيْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ عَنْ أَبِي حَنِيدٍ الشَّاعِدِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ الْأَرْضَ، وَنَحَى يَدَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ خَدَّوْهُ مَشْكِبَيْهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلِ بْنِ حُبَيْرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي حَنِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْمَمْلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ يَسْجُدَ الرَّجُلُ عَلَى جَنْبَيْهِ وَأَنْفِهِ. فَإِنْ سَجَدَ عَلَى جَنْبَيْهِ ذُوْنُ أَنْفِهِ: فَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُجْزِئُهُ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَسْجُدَ عَلَى الْجَنْبِ وَالْأَنْفِ.

٢٠٠- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ

٢٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: «قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَيْنَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَضَعُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ؟ فَقَالَ: بَيْنَ كَفَيْهِ».

(١) قوله: «إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ» فيجب وضعها مكشوفة على الأرض، ويكفي بعضها، والأنف مسح فلو تركه جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يجز. هذا مذهب الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى والأكثرين. وقال أبو حنيفة وابن القاسم من أصحاب مالك رحمه الله تعالى: نه أن يقتصر على أني ما شاء، قال أحمد وابن حبيب من أصحاب مالك رحمه الله تعالى: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً، قاله النووي، ولنا المراد بقوله تعالى: ﴿اسْجُدُوا﴾ هو وضع بعض الوجه عما لا مسخرة فيه لقطع بأن مجموعه غير مراد لعدم إرادة الخد والذقن، وهو يتحقق بالأنف، فتوفيظ أجزاءه على وضع آخر معه زيادة خبر الواحد، وإذا لا يجوز، ولعل البحث في «فتح القدير».

باب منه آخر

حديث لم يخرج المصنف بطوله، وفي بعض الروايات: «ويضع يديه قبل ركبتيه» وفي «يعبد أحدكم الخ» إنكار، وتوجه العلماء إلى حديث الباب من وجهين:

أحدهما: أنه يخالف ما مر في الباب السابق، والثاني: أن صدر الأور يغير عجزه. فقال قائل لتطيق بين الجملتين: إن ركبت الحيوانات تكونان في اليدين أي في الرجلين المتقدمين فلا خلاف بين النصارى والعجز. وقال صاحب القاموس راداً على هذا القائل: لم نعلم هذا في لغة العرب. وأقول: قد صرح صاحب الصحاح بأن الركبتين في اليدين، والعرفيين في الرجلين، ذكره تحت لفظ المعقوب عن الأصمعي. وكذا في الفرق بين الفرق من علوم العرب في مقالة الماطنية. ثم قال ابن قيم في راد المعاد: إن الراوي قلب في الرواية قطعاً، وأصل الرواية هذا: «ويضع ركبتيه قبل يديه» فإنرفع الاعراضان، وأقول: بأن مراد الحديث أن يضع قبل ركبتيه، وهذا للمعذور، ولا يترك برك الجمل، وهو أن يخفض نصفه الأعلى ويرفع نصفه الأسفل. فالحاصل المعنى أن المعذور يقدم يديه قبل ركبتيه، ولا يرفع عجزه من نصفه الأعلى بل يخفضها معاً، وعلى هذا لا تعرض إلى ركبتين الجمل من كونهما في اليدين أو الرجلين، بل تشكك في البرك وهو جعل الأسفل مرتفعاً والأعلى منخفضاً. ويحتمل أن يقال: ويضع يديه قبل ركبتيه، أي ويضع يديه على ركبتيه قبل أن يضع ركبتيه على الأرض. وأما ما قال ابن قيم من قلب الراوي فله قرينة بما رواه في معاني الآثار ص (١٥٠) عن أبي هريرة إلا أن إسناده ضعيف.

باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف

حقيقة السجدة على مذهب أبي حنيفة وضع الجبهة، ويشترط وضع أحد الرجلين فإن وضع الجبهة بدون إحدى الرجلين متعذر، وله ما في حديث «سجد وجهي» فإنه أسند السجدة إلى الوجه. وقال أبو حنيفة: لو سجد على الأنف أو على الجبهة مجزئ. وقال أصحابه والجمهور: لا يجوز الاكتفاء على الأنف. وذكر في الدر المختار رجوع أبي حنيفة إلى قول صاحبيه، ومشهور مذهبنا سنة السجدة على الأعضاء السبعة، واختار ابن المصنف، الوجوب ولزوم السجدة بركتها.

قوله: (حذر منكبه) هذا لشافعي، ولنا أيضاً حديث صحيح أخرجه الطحاوي.

وفي الباب عن وائل بن حجر وأبي حميد. حديث البراء حديث حسن غريب.
هو الذي اختاره بغض أهل العلم: أن تكون يداً قريباً من أذنيه.

٢٠١- باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء

٢٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ ابْنِ الْهَادِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ غَابِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْعِثَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَهُ سَبْعَةُ أَرْبَابٍ وَجْهُهُ وَكَفُّهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ».

قال: وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وجابر وأبي سعيد. قال أبو عيسى: حديث العباس حديث حسن صحيح.
وعليه العمل عند أهل العلم.

٢٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ وَلَا يَكْفُ شَعْرَهُ وَلَا ثِيَابَهُ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٠٢- باب ما جاء في التجاني^(١) في السجود

٢٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ الْخَزَاعِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ أَبِي بِالنَّعَاقِ^(٢) مِنْ نَجْرَةَ فَمَرَّتْ رَكْبَةٌ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي قَالَ فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُقْرَتَيْ^(٣) إِبْطَيْهِ إِذَا سَجَدَ وَأَرَى بَيَاضَهُ».

قال: وفي الباب عن ابن عباس وابن بكية وجابر وأحمد بن حنبل وأبي حميد وأبي أسيد وأبي مسعود، ومنه عن ابن سعد ومحمد بن مسلمة والبراء بن عازب وعدي بن حمزة وعائشة. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن أكرم حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس ولا يعرف لعبد الله بن أكرم عن النبي ﷺ غير هذا الحديث.
والعمل عليه عند أهل العلم.

وأحمد بن حنبل هذا رجل من أصحاب النبي ﷺ له حديث واحد. وعبد الله بن أكرم الزهري كاتب أبي بكر الصديق.
وعبد الله بن أكرم الخزاعي إنما يعرف له هذا الحديث عن النبي ﷺ.

٢٠٣- باب ما جاء في الاعتدال^(٤) في السجود

٢٧٥- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَجَدَ أَخَذَكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ».

(١) قوله: «باب ما جاء في التجاني» هو مستحب باتفاق العلماء، وهو تركه كان مسيئاً، وصلاته صحيحة. (التقرير)

(٢) قوله: «النَّعَاق» القاع المكان المستوي أي التوسع في وطأة من الأرض بقلوع ماء السماء، فيستوي بطنه، والجمع قيعا وقيعان. (الشرح)

(٣) قوله: «عُقْرَتَيْ إِبْطَيْهِ» العمرة بياض ليس بالناصح، وقال الجمع: عمرة إبطه هو بياض سواد الشعر.

(٤) قوله: «الاعتدال في السجود» هو التوسط بين الإفراط والنقص ويوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها وعن الجنبين والبطن عن المخذوذ هو أشبه بالنواضع وأبغ في تمكين الجبهة، بُعد عن الكسالة. (مجمع البحار)

باب ما جاء في التجاني في السجود

التجاني معناه الحديث النجسة، وحديث الباب أخرجه أحمد في مسنده بطوله.

قوله: (عقرتي) العمرة: البياض غير ناصع، اختلف علماء السير في كون الأشعار في إبطه، وروايتهم لا تكون مسفودة مثل روايات الخديين، ورواية عمر في إبطه عليه الصلاة والسلام نسجها كانت عند كونه عليه الصلاة والسلام مرفدياً، والله أعلم.

باب ما جاء في الاعتدال في السجود

قائلوا: إن مصداق الاعتدال في السجود كون السجدة على أفضة المستوية، أي رفع العجيزة وتطويل السجود والتجاني. كنت مجرداً في هذا، فإن ظاهر لفظ الاعتدال هو تعديل الأركان، وكذلك قال ابن دقيق العيد، حتى أن رأيت رواية في المعجم الطبراني دالة على أن في أفضة المستوية تقع السجدة على الأعضاء السبعة فإنه لو لم يتجاف مثلاً لا تقع السجدة على اليدين، فهذه شافية للمجرد، ثم وجدت في شرح الترمذي لابن سيد الناس البعري موافقاً لما قلت في المرفوع في المعجم.

وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ».

قَالَ: فِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي حَمِيدٍ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَخْتَارُونَ الْإِعْتِدَالَ فِي السُّجُودِ وَيَكْرَهُونَ الْإِفْتِرَاشَ كَافْتِرَاشِ الشَّيْءِ.

٢٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اغْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا تَيْسُطُنْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ فِي الصَّلَاةِ بِسَطِّ الْكَلْبِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ

٢٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ».

٢٧٨ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ الْمُعَلَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ أَبِيهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَزَوَّى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ»:

مُرْسَلٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَهْبٍ.

وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاخْتَارُوهُ.

٢٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّلْبِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ

٢٧٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِذَا سَجَدَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَرِيبًا^(١) مِنَ الشَّوَابِ».

(١) قوله: «كافتراش السبع» هو أن يسطر ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض كبسط الكلب والذئب ذراعيه. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «يسط الكلب» أي كافتراشه، قال ابن حجر: يكره ذلك بفتح هاءه المنافية لمخشوع والأدب إلا لمن أطل السجود، وعنى عليه اعتماد كفيه، فله وضع ساعديه على ركبتيه بغير شك أو أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق السجود عليهم إذا تفرجوا، فقال صلى الله عليه وسلم: «استعينوا بالركب» رواه جماعة موصولاً انتهى وسيجيء في الصفحة الآتية.

(٣) قوله: «قريب من الشَّوَابِ» أي كان زمان ركوعه و زمان سجوده و زمان الجلوس بين السجدين قريباً من الشَّوَابِ - وهو بفتح سين ومد - أي كان أفعال الصلاة قريباً من الشَّوَابِ (إلا القيام للمراعاة والقعود للشَّهْد، فإنه بطولهما، وقيل: أراد أن صلاته كانت معتدلة، فكان إذا أطل القيام، أطل بقية الأركان، وإذا انحفض، انحفض بقية الأركان. (المجمع)

قوله: (افتراش الكلب الخ) نهى الشريعة عن اختيار هيئة سبع حيوانات في الصلاة، منها افتراش السبع، وتدبيح الحمار، وإفشاء الكلب، والتغاث الثعلب، وبروك الحمل، ونقر الدبك، وعقبة الشيطان.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ

في غنية المتكلمي للحلي شرح الثنية: من خرف أصابع رجليه عن القملة في السجود نفست صلاته. والموافق للفراغ أنه مكروه تحريماً، ولا نفست الصلاة.

قوله: (مرسل) كان الفيلسوف كتاباً مرسل بالالف أي مرسلأ كما هو مقتضى حالة النصب. وقال السيوطي: وجدت المتقدمين يكتبون المنسوب بالالف على لغة ربيعة، إلا أنهم يشكلون النصب. والمرسل في اصطلاح أصول الحديث ترك التصحي، وفي اصطلاح أصول الفقه ترك الروي في أي موضع كان. ومرسل مصطلح أصول الحديث حجة عند الجمهور، ولكن الأقوى اتصال كما قال الطحاوي، لا كما قال صاحب الحاشي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّلْبِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

واقعة الباب واقعة المكتوبة.

قوله: (قريب من الشَّوَابِ) في البخاري استثناء القيام والقعود أي الشَّهْد، وفي حديث الباب مبالغة الراوي، وقيل: إن المراد المناسب لا التفارب، وظني أن غرض الراوي التفارب.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

٢٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ أَنْ يَبَادِرَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٨١- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ

- وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَخْنِ» وَجَلَّ مَنَّا ظَهْرُهُ حَتَّى يَسْجُدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَسْجُدُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَمَعَاذِةَ وَابْنِ شُعْبَةَ صَاحِبِ الْجِيوشِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَيَبْقَى أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ الْإِمَامَ فِيمَا يَصْنَعُ وَلَا يَزُكُّونَ إِلَّا بَعْدَ رُكُوعِهِ، وَلَا يَزِفُّونَ إِلَّا بَعْدَ رُفْعِهِ، وَلَا نَقْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا.

٢٠٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

٢٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَا عَلِيٍّ، أَحَبُّ لَكَ مَا أَحَبُّ لِنَفْسِي، وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي. لَا تَفْعَلْ» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ. وَقَدْ ضَعُفَ

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْخَارِثَ الْأَعْوَزَ.

(١) قوله: «لَمْ يَخْنِ رَجُلٌ مَنَّا... الخ» قال المظهر: فيه دلالة على أن السنة للعاموم أن يتخلف عن الإمام في أفعال الصلاة مقدار هذا التخلف، وإن لم يتخلف جاز إلا في تكبير الإحرام إذ لا بد للساموم أن يصير حتى يفرغ الإمام التكبير، ومذهبنا أن المتابعة بطريق الموصولة واجبة حتى لو رفع الإمام رأسه من الركوع والسجود قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً، فالصحيح أنه يوافق الإمام، ذكره علي في «المراقبة» ولعل مكنتهم هذا المقدار للاحتياط من وقوع السبقة على الإمام، ويدل عليه ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَبَادُرُوا فِي رُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ فَإِنْ مَهَّمَا أَسْبَقَكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتَ يَدْرُكُونَ إِذَا سَجَدْتَ أَنْ قَدْ مَدَنْتَ».

(٢) قوله: «لَا تَفْعَلْ» - يضم الناء وسكون القاف - من الإقعاء وهو أن يضع اليدين على الأرض وينصب ساقيه، كذا في «الهداية»، وقال: هو الصحيح، قال ابن الحماص: هذا احتراز عن قول الكرخي: أن ينصب قدميه كما في السجود، وبضع اليدين على عقبه؛ لأن المذكور في الكتاب هو صفة إقعاء الكلب، وقوله: هو الصحيح أي كون هذا هو المراد في الحديث لا أن ما قال الكرخي غير مكروه، بل يكره ذلك أيضاً - انتهى - وصرح بكراهتهما تحريماً في «البحر الرائق».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ أَنْ يَبَادِرَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

المبادرة مكروهة تحريماً فيكون تركها واجباً. قال علماء المذاهب الثلاثة من الشوافع والمالكية والحنابلة: إن المبادر صار مرتكباً للحرام وصحت صلاته. وهذا يدل على اجتماع الكراهة تحريماً والصحة عندهم خلاف ابن تيمية.

قوله: (وهو غير كذوب) غرضه نفي الكذب من الرأس، وإن كان صبغة المبالغة. وأن قيل إن الصحابة كلهم عنول، فكيف اهتم بشأن هذا الصحابي؟ ولم ذكر عدم كذبه؟ يقال: مثل هذه المخاورة تكون لداعية مقام.

قوله: (حتى يسجد رسول الله ﷺ) هذا حين بدن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وكرر سنة. احتار أبو حنيفة أن يعقب المقتدي، واحتار أصحابه التراخي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

لِلْإِقْعَاءِ تفسيران: أحدهما أن ينصب الركبتين ويضع الإلية على الأرض، بشرط وضع اليدين على الأرض هذا تفسير الطحاوي، وبساعده اللغة وهذا مكروه تحريماً. والثاني أن يجلس على عقبه في الجلوسة، وهذا تفسير الكرخي وهذا مكروه تنزيهاً. وقال النووي تبعاً للبيهقي: إن الإقعاء بالمعنى الثاني سنة على ما قال ابن عباس. وذكر الشيخ ابن الحماص عبارة النووي ولم يرد عليه بشيء. وصنف العلامة قاسم بن فطويفاً رسالة سماها «الأسوس في سنة الجلوس» وقال: لم ينسب أحد من الأربعة إلى سنة ما قال النووي، وأنى بالعبارات. وحديث الباب ليس بذلك القوي، وهو مشتمل على التفسيرين. وقيل: الإقعاء هو الانحناء إلى القدام.

قوله: (حارث الأعور) هو تابعي وليس بكذاب، لما قال الذهبي في عاريج التهذيب: إن التابعين ليس فيهم كذاب، نعم بعضهم سيء

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٠٨- بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ

٢٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: «قُلْنَا لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ؟ قَالَ: هِيَ السُّنَّةُ، فَقُلْنَا: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً» بِالرَّجُلِ؟ قَالَ: بَلْ هِيَ سُنَّةٌ "بَيْنَكُمْ".
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَزُونَ بِالْإِقْعَاءِ بَأْسًا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ الْإِقْعَاءَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٢٠٩- بَابُ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

٢٨٤- حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْزِنِي وَاهْدِنِي وَأَرْزُقْنِي».

٢٨٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ: نَحْوُهُ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا زَوِيٌّ عَنْ عَلِيٍّ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: يَزُونَ هَذَا جَائِزًا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالنُّطُوعِ. وَزَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ كَامِلِ أَبِي الْعَلَاءِ مَرْسَلًا.

(١) قوله: «جفاء بالرجل» ضبطناه بفتح الراء وضم الجيم أي بالإنسان، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع رواة مسلم، قال ابن عبد البر: بكسر الراء وسكون الجيم، وقال: و من ضم الجيم فقط غلطه ورأه الجمهور على ابن عبد البر، وقالوا: الغنم هو الصوب. (النووي)
(٢) قوله: «هي سنة بينكم» ظاهره مخالف لما مضى من الشيء عن الإقعاء، قال ابن المصم: روى عن طاووس قلت لابن عباس في الإقعاء: «على القدمين، فقال: هي السنة» الحديث، وكذا روى البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا يقولون، قال في الجواب المحقق عنه: إن الإقعاء على ضربين: أحدهما مستحب أن يضع اليدين على عقيب وركبته في الأرض، وهو المروى عن العبادة للنهي أن يضع اليدين وبديه على الأرض، ويتصب ساقيه - انتهى - وفيه أن قول أحدهما مستحب مخالف لما مر عن قريب من قوله: بل يكره ذلك أيضًا، ولما صرح في «البحر» اللهم إلا أن يقال: إن هذا الجواب لمحقق على رأي ابن عباس كما جاء مفسرًا عن ابن عباس عن السنة: أن يضع عقيبك أليتك، ذكره القاضي عياض، أما مذهبنا فهو كراهة الضربين كما ذكره، ثم الجواب عن قول ابن عباس: هي السنة ما قال الخطابي: إن الحديث ضعيف منسوخ، يؤيده ما في «الموطأ» محمد: أخبرني صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم قال: رأيت ابن عمر يجلس على عقبه بين السجدين في الصلاة، فذكرت ذلك له، فقال: إنما فعلته منذ اشتكت، قال علي الفارسي: والمعنى أنه خلاف السنة إلا أتى فعله لعذر، قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يجلس على عقبه بين السجدين، ولكنه يجلس بينهما كجنوسه في صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - والله تعالى أعلم -.

الحفظ. وضعف الترمذي حديث الباب، وعندني يستد آخر صحيح بهذا اللفظ.

باب الرخصة في الإقعاء

روي "جفاء بالرجل" والمشهور جفاء بالرجل والجفاء البلادة ضد الذكاء.

قوله: (سنة بينكم) هذا مسكة النووي. ولنا ما في موطأ مالك ص (٣٠) عن ابن عمر نصريح أنه ليس بسنة. ومن المعلوم عند المحدثين أن زيادة الاعتماد في نقل السنة على ابن عمر، فإن ابن عباس ربما يقول باحتجاده ورأيه ويعبره بالسنة، ويمكن التأويل في كلام ابن عباس بحمله على مورد من موارد الكلام. ولنا ما في مسند أحمد بسند قوي: «نهى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن التورك والإقعاء» وهذا يفيدنا خاصة في اختيار الافتراض في القعدة الثانية وقال أحمد بعد رواية الحديث: وليس العمل على هذا. فوالله أعلم ما أراد بذلك تحليلًا أو عدم اختياره فقهاً.

باب ما يقول بين السجدين

قال أحمد بفرضية دعاء اللهم اغفر لي الخ بين السجدين، وقال القاضي ثناء الله الباني ببي رحمه الله باستحباب الدعاء خروجاً عن الخلاف، ونعم ما قال القاضي المرحوم لا سيما في هذا العصر، فإن تحفظ الجلسة معتذر بدون تعيين الدعاء فيها.

٢١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ

٢٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «اشْتَكَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا تَفَرَّجُوا فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا تَفَرُّقَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَمِيِّ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَتَّاشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا. وَكَانَ رِوَايَةُ هَؤُلَاءِ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ.

٢١١- بَابُ كَيْفِ التَّهَوُّصِ مِنَ السُّجُودِ

٢٨٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيِّ: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، فَكَانَ إِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيَبْقَى يَقُولُ أَصْحَابُنَا.

٢١٢- بَابُ يَتَّ أَهْلًا

٢٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. وَيُقَالُ خَالِدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى الثَّوَامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَخْتَارُونَ أَنْ يَنْهَضَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ. وَخَالِدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَيُقَالُ خَالِدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. وَصَالِحٌ مَوْلَى الثَّوَامَةِ هُوَ صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ. وَأَبُو

(١) قوله: «خالد بن إبراهيم» قال ابن القيم: قول الترمذي العمل عليه عند أهل العلم يقتضى قوة أصله وإن ضعف مخصوص هذا الطريق وهو كذلك أخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس. وأخرج نحوه عن علي، وكذا عن ابن عمر وابن الزبير، وكذا عن عمر: أخرج عن الشعبي قال: كان عمر وعلي وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم، وأخرج عن الثعمان بن أبي عتاش: أدركت غير من واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان إذا رفع أحدهم رأسه من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة نهض كما هو ولم يجلس، وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم، وأخرج البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود فذكر معناه، فقد اتفق الأكابر من الذين كانوا أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشد اقتفاء لأثره والتزاما بصحته من مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه على خلاف ما قال، فوجب التقدير، ولذا كان العمل عليه كما سمعته من قول الترمذي وابن عمر: «نهض النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة» رواد أبو داود، وفي حديث وائل: «أنه عليه السلام إذا نهض اعتمد على فخديه» والتوفيق أولى، فيحصل ما روى مالك بن الحويرث على حالة الكبر، وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا تبادروني في ركوع ولا بسجود فإنه مهما أسقطكم به إذا ركعت تذكروني به إذا رفعت أني قد بدفت» (أبو داود ص ٩١).

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ

الاعتماد على نوعين، أحدهما: أن يضع الذراعين على الفخذين في السجدة عند العذر، وهو مراد الترمذي. والثاني: أن يعتمد على الأرض حين القيام إلى الثانية، وهذا معمول الشافعية. وقالوا: إنه سنة ولم أجد لهم ما يدل على نسبية. ونقول: لا اعتماد على الركبتين عند القيام إلى الثالثة، وأشار أبو داود ص (١٤٣) إلى مختار الأحناف في شرح الحديث بأن الحديث يدل على محذور. وسبب الشكوكي إلى أبي داود والتزمدي شيئا في حاشية أبي داود ص (١٣١) باب صفة السجود، ولم أجد ما نسب إليهما فتركه.

قوله: (هذا حديث لا يعرفه) الرجال كهم ثقات.

بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ التَّهَوُّصِ مِنَ السُّجُودِ

انعرض لهذا ذكر جلسة الاستراحة، وهذه سنة عند الشافعي، ومذهب أبي حنيفة ومالك والجمهور والمشهور عن أحمد تركها، ونقل الحذثون عن أحمد: إن أكثر الأحاديث على تركها، وليس مراد قول أحمد أنها نافية، بل شيء ما قلت: إن أكثر الأحاديث في ترك رفع اليدين أي أكثرها ساكنة، مع ذكر أكثر السنن والمنحجيات في أحاديث صفة لفصلاة. وفي فتح الباري رجوع أحمد إلى جلسة الاستراحة، ونقله ابن قيم في الميزان، ورجح الترك من جانب، وظني أن أحمد لم يرجع. وفي البحر عن الحواشي أن الخلاف في الأفضلية لا في الجواز، فهو أولى بها الحنفي أو تركها الشافعي لأبأس وذكر مثل قول الحواشي في شرح الفرائد السننية للكواكبي. وفي الكبير: من أتى بجلطة الاستراحة يلزمه سجدة

صالح اسمه نَبَهَانُ مَذَنِي.

٢١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ

٢٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الشَّوْبِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدْنَا فِي الرُّكُوعَيْنِ أَنْ نَقُولَ: التَّحِيَّاتُ لله، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي مُوسَى وَغَائِثَةٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّهَادَةِ.

(١) قوله: «التَّحِيَّاتُ» التحية أي السلام، وقيل: الملك، وقيل: البقاء، والصَّلَوَاتُ أي الخمس، وقيل: العبادات، ولطَّيِّبَاتُ أي من الصلاة والدعاء والثناء، وقيل: التحيات العبادات ابقولية، والصَّلَوَاتُ الطَّاهِرَاتُ البدنية، والطَّيِّبَاتُ الخيرات المالية، نقله السيوطي، وهو أجمع الأقوال، قال ابن الملك: روى أنه صلى الله عليه وسلم لما عرج به أثنى على الله تعالى بهذه الكلمات، فقال الله تعالى: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فقال صلى الله عليه وسلم: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقال جبرئيل: أشهد أن لا إله إلا الله - انتهى - وبه يظهر وجه الخطاب وإنه على حكاية معراج صلى الله عليه وسلم في آخر الصلاة التي هي معراج المؤمنين. (المرقاة)

(٢) قوله: «هو أصحُّ حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهيد» وهو قول أبي حنيفة وجمهور العلماء وهو أصحُّ، واختار مالك تشهد عمر رضي الله عنه والشافعي وأحمد تشهد ابن عباس، كذا في «شرح الموطأ» لعلي القاري قال ابن الهمام: تشهد ابن مسعود اتفق الأئمة الستة عليه لفظاً ومعنى وهو نادر لأن أعلى درجات الصحيح عندهم ما اتفق عليه الشيخان ولو في أصله فكيف إذ اتفق الستة على لفظ، وتشهد ابن عباس معدود من أفراد مسلم، وإن رواه غير البخاري من الستة - انتهى -.

قال محمد في «الموطأ»: وكان ابن مسعود يكره أن يزداد فيه حرف أو ينقص، وهذا منه يدل على غاية حفظه ونهاية ضبطه، وذكر ابن الهمام: قال أبو حنيفة: أخذ حماد بيدي وعلمني التشهد، وقال حماد: أخذ إبراهيم بيدي وعلمني التشهد، وقال إبراهيم: أخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد، وقال علقمة: أخذ عبد الله بن مسعود بيدي وعلمني التشهد، قال عبد الله: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما يعلمني السورة، فكان يأخذ عينا بالواو والألف واللام - انتهى -.

والمعنى أنه كان يقول: التحيات لله والصَّلَوَاتُ والطَّيِّبَاتُ بالواو العاطفة وبالألف واللام موضعي السلام، ومن اللطائف المناسبة للمقام ما في «شرح الستة» حكى أنه أعرابياً دخل على أبي حنيفة وهو جالس مع أصحابه، فقال: بوو أم بوووين، فقال أبو حنيفة: بوووين فقال: بارك الله فيك كما بارك في لا ولا، فلم يعلم بعد من الأصحاب السؤال والجواب، فسأله عن ذلك، فقال: سألت الأشعري ثم بوووين كنتشهد ابن مسعود، فقلت له: بوووين، فقال لي: بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية - انتهى -.

السهر، وأقول: لعله أراد ما خرج عن القدر المسنون. وأما أدلتنا على تركها، فما أخرجه في فتح القدير والجواهر النفي، وقد أمم الحافظ وغيره بأن حديث مسيء الصلاة خال عنها، وذكرها بعض الرواة في حديث مسيء الصلاة، فأشار البخاري إلى تعليقه في كذب الاستبدان، ولعل البخاري قائل بمخترنا، فإنه يوب بيب من قال الخ، وعندني أنه إذا يوب بهذا التعبير لا يختار ذلك المذكور. وبوب الطحاوي على جملة الاستراحة وحمداً على حالة العذر والمراد بها الحاجة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ

ثبت كثير من صحيح التشهد، والأشهر وهو أصح ما في الباب بإقرار الخليلين تشهد ابن مسعود، وهو مختار الأحناف، واختار مالك تشهد الفاروق الأعظم، واختار الشافعي تشهد ابن عباس. وفي عامة كتبنا حوار كل من الشهادات، وقال صاحب البحر باحثاً من جانب: ينبغي وجوب تشهد ابن مسعود، وتشهد ابن مسعود مروي بستين طريقاً ذكره الزراري، وأخرجه محمد في كتاب الآثار، قال محمد: أخذ أبو حنيفة بيدي وعلمني تشهد ابن مسعود، قال: أخذ حماد بيدي وعلمني تشهد ابن مسعود، قال: أخذ إبراهيم النخعي بيدي وعلمني تشهد ابن مسعود وصحه إلى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (التَّحِيَّاتُ) أي العبادات ابقولية. و (الصَّلَوَاتُ) أي الفععية. (الطَّيِّبَاتُ) أي المالية. وذكر بعض الأحاف قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في ليلة الإسراء: «التَّحِيَّاتُ لله الخ»، قال الله تعالى: السلام عليك أيها النبي الخ، قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «: السلام علينا وعلى عباد الله الخ». ولكني لم أجد سند هذه الرواية، وذكره في الروض الأنف. وفي البخاري عن ابن مسعود: كنا نقول بالخطاب في حياته عليه الصلاة والسلام، وبالغيبية بعد الوفاة. وقال السبكي في شرح المنهاج: كان جمهور الصحابة يقولون بالخطاب في الحائين خلافاً لابن مسعود وتبعه. وأقول: إن ألفاظ الخطاب في لسان العرب لاستحضار المخاطب تحيلاً، ولا يجب علم المخاطب، كما يقال: وأحبلاه وأوبلاه يا زيدا للميت، فعلى هذا لا يدار الخطاب على حالة الحياة. وفي المفصل: المنادي ما يدخل عليه لفظ النداء. وأعلم أنه عليه

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الثَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ^[١].

٢١٤- بَابٌ مِنْهُ أَيْضاً

٢٩٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَادَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ، فَكَانَ يَقُولُ: الشَّحَاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمِيدٍ الرَّوَّاسِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَرَوَى أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ الْمَكِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْحُوظٍ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الشَّهَادَةِ.

٢١٥- بَابٌ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي الشَّهَادَةَ

٢٩١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مِنَ الشَّيْءِ أَنْ يُخْفِيَ الشَّهَادَةَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢١٦- بَابٌ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي الشَّهَادَةِ

٢٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ غَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قُلْتُ: لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَلَسَ - بَعْنِي - لِلشَّهَادَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى - بَعْنِي - عَلَى فُجْدِهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٢١٧- بَابٌ مِنْهُ أَيْضاً

٢٩٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيُّ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: «اجْتَمَعَ أَبُو حَمِيدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ

الصلاة والسلام من قال: السلام عليك وهو يزعم أنه عليه الصلاة والسلام يعلم كلامه والركب أمراً غير جائز، وعلم النبي - صلى الله عليه وسلم - اطلاعي لا كلني فإن علم الله تعالى غير متناه وعلمه عليه الصلاة والسلام متناه، كما يدل كثير من الآيات والأحاديث على هذا، وأكثر الفقهاء من قال: علم النبي لغير الله تعالى.

بَابٌ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي الشَّهَادَةَ

يخفي الشَّهَادَةَ عَنِ الْكُلِّ، وَلَا يَجِبُ سَجْدَةُ السُّهُورِ عِنْدَنَا بِجَهْرٍ فَإِنْ وَجِبَ السَّجْدَةُ فِي جَهْرٍ مَا لَا يَخَافُ أَوْ عَكْسَهُ فِي الْقِرَاءَةِ لَا فِي الشَّهَادَةِ.

بَابٌ مَا جَاءَ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي الشَّهَادَةِ؟

قال أبو حنيفة بالافتراش في القعدة، وقال مالك بالنورك فيها، وهو نصب اليمنى أو إسقاطها وإحراج اليسرى إلى الخائب الأيمن، والجلوس على الأرض، وقال الشافعي بالافتراش في الأيمن والنورك في الثانية، وقال أحمد بالنورك في القعدة التي بعدها سلام، وتمسك الشوايف بحديث الباب، وسبأني مقصده بتصريح مراده، وصرح ابن جرير الطبري بالتحبير في الطرف الأربعة، وسبأني تفصيل الأدلة عن قريب.

[١] هناك حديث ساقط من الهندية وذكره الذكور بشار وهو: «حدثنا أحمد بن محمد بن موسى قال أخبرنا عبد الله بن المبارك عن سمير عن حبيب. قال: رأيت النبي ﷺ في المنام. فقالت: يا رسول الله إن الناس قد اختفوا في الشَّهَادَةِ، فقال: عليك بالشَّهَادَةِ ابن مسعود. وقال: هذا الخبر في بعض النسخ دون بعض، لكن نقله الزيلعي في «النصب الرأفة» عن الزمذني، فأثبتناه.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ - يَعْنِي لِلشَّهَادَةِ - فَأَفْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَأَقْبَلَ بِصَدْرِ الْيَمْنَى عَلَى قَيْلَتِهِ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيَمْنَى عَلَى رُكْبَتَيْ الْيَمْنَى، وَكَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ، يَعْنِي الشَّابَّةَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: يَقَعْدُ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرِ عَلَى وَرِكَيْهِ وَاجْتَنَبُوا^(١)
بِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ وَقَالُوا: يَقَعْدُ فِي الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَيَنْصُبُ الْيَمْنَى.

٢١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ

٢٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمْرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ^(٢) يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ وَرَفَعَ أَصْبُعَهُ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ يَدْعُو بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بِاسِطَّهَا عَلَيْهِ».

(١) قوله: «وَاجْتَنَبُوا» بحديث أبي حمزة ولنا ما مر من حديث وائل بن حجر وقول عمر رضي الله عنه: «من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى والجلوس على اليسرى» رواه النسائي، والبخاري بلفظ: «فما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى» وقول عائشة: «كان رسول الله يفتح الصلاة إلى أن قالت: وكان يفتش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى» كذا في «البرهان».

(٢) قوله: «وَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ وَرَفَعَ أَصْبُعَهُ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ... الخ» ظاهره موافق لما في «الدر المختار» أن المعنى به عندنا أنه يشير باسطة أصابعه كلها - انتهى - قال ابن المصنف: لا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فالمراد - والله أعلم - وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة قال: يقبض خنصره والتي تليها، ويعلق الوسطى والإبهام، ويقبض السبحة، كذا عن أبي يوسف في «الأمالي»، وهذا فرع تصحيح الإشارة، وعن كثير من المشايخ: لا يشير أصلاً، وهو خلاف الرواية والدراية - انتهى -.

وفي «الموطأ» محمد رحمه الله: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى» قال محمد: وبصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخذ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى - قال علي القاري: وكذا قول مالك والشافعي وأحمد، ولا يعرف في المسألة خلاف للسلف من العلماء، وإنما خالفوا فيها بعض الخلف في مذهبينا من الفقهاء سواه تعالى أعلم بالصواب.

باب ما جاء في الإشارة في التشهد

أي الإشارة بالمسححة في التشهد، ثبت الإشارة بصفتين ثلاثاً: إحداهما: ما في أمالي أبي يوسف، ورواية وائل في مسلم أي: يعقد الوسطى والإبهام ويضم الخنصر والبصر ويشير بالسبابة. والثانية: ما في الصحيحين وموطأ محمد ص (١٠٨) عن ابن عمر. والثالثة: ما في ابن ماجه عن ابن الزبير.

والإشارة سنة باتفاق أئمتنا الثلاثة، فإنه ذكر محمد في موطأه ص (١٠٨)، وقال: وبه أخذ أبو حنيفة. وكذلك روى الحديث أبو يوسف في أماليه. وزعم بعض المصنفين نفيها لعدم ذكرها في ظاهر الرواية، وهذا الوهم فاسد، وأطلب ملا علي القاري في رسائله وأكثر الروايات، وقال في بعض رسائله: لولا حديث «ظنوا بالمؤمنين خيراً» لأكفرت صاحب الكيدانية، ولا نعلم صاحب الكيدانية أنه معتز أو غيره. وقال صاحب الدر المختار: يشير باسطة أصابعه، ورد عليه صاحب رد المحتار وقال: لم أجد ما نسب صاحب الدر إلى البرهان، وكتب ابن عابدين الشامي رسالة في هذا. وقال الشيخ السرهندي المحدد رحمه الله تعالى: إن الحديث مضطرب فيه، وقال: والعجب من ابن المصنف أنه لم يقل بالاضطراب بين الأحاديث. ولا اضطراب، فإن الحديث مروي عن كثير من الصحابة، والغرض من الكل رفع المسححة وضم باقيها كما قال ابن قيم في الزاد. وقال صاحب القاموس في سفر السعادة: إن الأحاديث تبلغ عدداً كثيراً، وأقول: إن الأحاديث ثلاثة، نعم طرقها كثيرة.

وأما موضع الإشارة: فقال الشافعية: يرفعها على كسمة أشهد، ويضع على الإثبات، ويضم الأصابع من ابتداء التشهد. ويقول الحلواني: يضم حين الرفع وهو على كلمة لا النفي ويخفضها على الإثبات، ثم لا يسطر الأصابع لعدم ثبوته، كما قال الملا علي قاري في بعض رسائله. وأما المنفوع في موضع الرفع ووضع فلم أجده ولا أتوقف، ولعل لعمل أهل المذهبين مسكة. وأما هذا الموضع المذكور منا فقول الحلواني وليس من الأئمة، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي: لا يضعها كل الوضع، وهناك حديث بخير الراوي فيه بأنه عليه الصلاة والسلام أمال شيئاً ولم يضع، ودل كلام الطحاوي في ضمن التورك والانتراش أنه لا يضع إلى الآخر. وقال: إن ظاهر رفعها وهو يدعو أنه رفعها إلى الدعاء، والدعاء يكون في الأخير. وأقول: إن مسألة الطحاوي صحيحة، ولكن استباطه فيه نظر، فإن الدعاء في عرف الشريعة وهو ذكر الله تعالى فيطلق الدعاء على التشهد أيضاً. وبعض ألفاظ مصنف ابن أبي شيبة مومية إلى أن رفعها ليس من ابتداء التشهد. وفي الروايات أن في الرفع إشارة إلى توحيد الباري عز برهانه.

(ف) في وتر البحر عن المبسوط: أن الدعاء على أربعة أنحاء: دعاء التضرع: وهو برفع اليدين، ويجعل ظهرهما إلى الأرض، والكفين أي

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَنُفَيْرِ الْخُرَاعِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ هُمَيْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالْمَعْمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: بِخَتَارُونَ الْإِشَارَةَ فِي الشَّهِيدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

٢١٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ

٢٩٥- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شَفِيَّانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

«أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالتَّوْبَاءِ وَهَمَّارٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَعَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَشْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْمَعْمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الشَّيْبَانِيِّ وَأَخْمَدَ وَإِسْحَقَ.

٢٢٠- بَابُ مِمَّا أَيْضًا

٢٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى التَّنَائِبِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّئِ الْأَيْمَنِ شَيْئًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَمْعَانَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرَّةً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّامِ يَرْوُونَ عَنْهُ مَنَاقِبَ، وَرِوَايَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ أَشْبَهَ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: كَانَ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ هَذَا الَّذِي يَرْوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ.

كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَلْيُؤَا شَيْئًا:

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ: وَأَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْلِيمَتَانِ.

وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَرَأَى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ

تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً فِي الْمَكْتُوبَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ.

(١) قوله: «كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَهُ ثُمَّ يَمِيلُ... إلخ» ذهب مالك إلى أنه يسلم بتسليمية واحدة قبل وجهه أحدًا بهذا

الحديث، والثلاثة على أنه يسلم تسليمتين لما سبق من حديث ابن مسعود، رواه الخمسة ومسلم بمعناه، قال الشيخ ابن القيم: حديث

ابن مسعود أرجح مما أخذ به مالك عن حديث عائشة، وروى عن الإمام أحمد في تأويل حديث عائشة رضى الله عنها أن معناه أنه كان

يظهر بتسليمية واحدة.

قال ابن قدامة: والمعنى في هذا أن الخير في غير القراءة إنما هو للإعلام، وقد حصل بالأولى، وقال: المعنى قول عائشة تلقاء وجهه أنه صلى

الله عليه وسلم كان يتدبَّر بقوله: السلام عليكم إلى القبلة، ثم يلتفت عن يمينه ويساره، والتفاتته كان في أثناء سلامه.

باطنهما إلى السماء. ودعاء الانتهاال: بمحض القلب. ودعاء الترحيد: بأصبع واحدة. ودعاء آخر يجعل فيه باطن الكافرين إلى وجهه وظهورهما

إلى السماء. وفي بعض كتبنا أن هذه الألفاظ الأربعة عن محمد بن الحنفية.

باب ما جاء في التسليم في الصلاة

مذهب الثلاثة التسليمان وقال مالك: يسلم الإمام واحدة تلقاء وجهه ويسلم المأموم ثلاث تسليمات يميناً وشمالاً وتلقاء الوجه بخواب

الإمام. عسك المالكية بحديث عائشة اللاحق، وتكلم الطحاوي والترمذي في سننه. وقال متأولونا: إنه عليه الصلاة والسلام بدء السلام بدء السلام من

تلقاء وجهه ومنه إلى الجانب الأيمن. وأقول: عندي حديثان صحيحان لمذهب مالك: ما استدلل به أحد: أحدهما: ما في سنن أبي داود من

١٦٠ باب الترت قال أبو عمر المالكي كما ذكره الزرقاني: إن الخلفاء الأربعة روي عنهم التسليمية الواحدة. وثانيهما: ما أخرجه النسائي في

سننه ص (٩٩) عمل ابن عمر ثم رفعه باب الوقت الذي يجمع فيه المسافرين المغرب والعشاء. وبذلك حديث آخر أخذه من قاريخ ابن معين

ولكن لم أحد سننه. والمشهور في مذهبي وجوب التسليمتين، وفي رواية شاذة وجوب أحدهما وسنية الثانية كما في فتح القدير. ولعل المختار

هي الشاذة. والمذكور لنا مسكة في التسليمية الواحدة للإمام قبل سجدة السهو، وكان اعترض علينا لا ثبوت التسليمية الواحدة.

٢٢١- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً

٢٩٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالْهَقْلُ بْنُ زُبَيْدٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «حَذَفَ السَّلَامُ سُنَّةً». قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَغْنِي أَنْ لَا تُثَمِّدَهُ مَدًّا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَجِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: التَّكْبِيرُ جُزْءٌ، وَالسَّلَامُ جُزْءٌ. وَهَقْلٌ يُقَالُ كَانَ كَاتِبَ الْأَوْزَاعِيِّ.

٢٢٢- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ

٢٩٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بِقَدَارٍ مَا يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». ٢٩٩- حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا مِرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَقَالَ: «تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَوْبَانَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْمُغْبِرَةَ بْنِ شُعْبَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا تَنْفَعْ لَنَا أَعْطَيْتَ، وَلَا تَنْفَعْ لَنَا مَنَعْتَ، وَلَا تَنْفَعْ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

٣٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا شَدَّادُ أَبُو عَمْرٍاءَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَشْنَاءَ الرَّحْبِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ثَوْبَانُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ

(١) قوله: «إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول... الخ» قال ابن القيم: مقتضى العبارة أن يفصل بذكر قدر ذلك تقريباً، فأما يكون من زيادة غير متفارة مثل العدد السابق من التسيحات والتحميدات والتكبيرات: فيبقى ستان تأخيره عن السنة البتة، وكذا آية الكرسي وما ورد في الأخبار لا يقتضى وصل هذه الأذكار، بل كونها عقيب السنة - انتهى مختصراً -.

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ حَذَفَ السَّلَامُ سَنَةً

أَيُّ يَقِفُ فِي الْآخِرِ وَلَا يَدُ الْأَنْفِ.

قوله: «قرة بن عبد الرحمن الخ» هذا هو راو: «كل أمر ذي بال لم يبدأ بسم الله الخ» عن أبي هريرة وهذا الراوي متكلم فيه، وضعفه الأكرم وحسنه الشيخ تاج الدين السبكي تلميذ الذهبي في الطبقات الشافعية: وحسنه الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح شيخ النووي. وقرة بن عبد الرحمن قد يسمى قرة بن خزيمة أيضاً، وأما حديث «كل أمر ذي بال الخ» ففي بعض طرقه نطق «بسم الله» وفي بعضها «الحمد لله» وفي بعضها «بذكر الله» والحديث واحد والغرض من جميع ألفاظه هو ذكر الله تعالى، والحديث لا يبلغ مرتبة الحسن إلا بالمذهب. قوله: (جزم) وفي المقاصد الحسنة نقل البخاري من لسرورجي الحنفي رواية حذم بالخاء المهمله بدل المعجمة، والنال بدل الزاي.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ

في فتح القدير: إن السنة في الصلاة التي بعدها سن أن لا يجلس بعد السلام إلا قدر: «اللهم أنت السلام» ومنك السلام الخ. ومثل هذا الدعاء، وكذلك صح عن عائشة رضي الله عنها. ثم قال الشيخ: إن عادته عليه الصلاة والسلام أداء السنن في بيته، والسنة بعد الصلاة الجلوس قدر هذا الدعاء، وقد ثبت أدعية طويئة بعد الصلاة فكيف وجد الصحابة الأدعية الطويلة من النبي؟ فأجاب بأن طرق معرفة الأذكار كثيرة، وأقول: قد ثبت رواية أصحاب الأذكار الحنفية منه، فما كان سبيل المعرفة في الأذكار الحنفية هو السبيل بعينه ههنا، ثم ذكر عن الحلواني: لو ثبت بالأذكار الكثيرة بعد الفريضة قبل السنن لا بأس، وقال بعد هذا: إن قول الحلواني لا يخالفني فإن لا بأس بذلك على أنه خلاف الأولى وهو مرامي، والأدعية بعد الفريضة قبل السنن ثبتت كثيرة، ولكن لا يجمعها بل يأتي بأيتها شاء.

قوله: (لا شريك له) أقول: الأولى للوقف على كلمة له.

قوله: (الرحي) الرحبة بفتح الخاء فاء المسجد، ويسكنها بلدة أو قرية، وقال صاحب القاموس: إن الرحبة يسكنون الخاء إذا نسب إليها يقال: الرحي بفتح الخاء.

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ السَّلَامُ وَبَيْنَكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١)، وَأَبُو عَمَّارٍ اسْمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الانْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ

٣٠١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

قَبْضُفٌ عَلَى جَانِبَيْهِ جَمِيعاً عَلَى يَمِينِهِ^(٢) وَعَلَى شِمَالِهِ».

وَفِي الْبَابِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَنْسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هَلْبٍ حَدِيثٌ حَرِّ

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَنْصَرِفُ عَلَى أَيِّ جَانِبَيْهِ شَاءَ، إِنْ شَاءَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَنْ يَسَارِهِ. وَقَدْ ضَمَّحَ الْأَ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ خَاجِئَةً عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ. وَإِنْ كُنْتَ خَاجِئَةً

عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ.

٢٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ

٣٠٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ^(٣) حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ بْنِ زَافِعٍ الرَّزَقِيُّ عَنْ

(١) قَوْلُهُ: «عَنْ يَمِينِهِ وَعَلَى شِمَالِهِ» يَعْنِي أَنَّ الْأَمْرَ وَاسِعٌ لَمْ يَجِبِ الْإِنْصِرَافُ عَلَى جَانِبٍ وَاحِدٍ شَأْنِي، وَوَقَدْ صَحَّ لِأَمْرَانِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ. وَمَا يَرَوْنَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنْتَ خَاجِئَةً عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ كُنْتَ خَاجِئَةً عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ. قَالِ الْقَارِئُ: فَإِنْ اسْتَوَى الْجَانِبَانِ يَنْصَرِفُ عَلَى أَيِّ جَانِبٍ شَاءَ، وَالْيَمِينُ أَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجِبُ التَّيَاسُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ. إِنْ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِنْصِرَافَ عَلَى الْيَمِينِ مَدْرُوبٌ وَعَلَى الشِّمَالِ رِخْصَةٌ، كَذَا يَقُولُ مِنَ الطَّبِيعِيِّ، وَقَوْلُ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئاً مِنْ صَلَاتِهِ» يَرَى أَنَّ حَقّاً عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا مِنْ يَمِينِهِ. الْحَدِيثُ هَذَا إِذَا اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ كَمَا يَدُلُّ كَلِمَةُ قَالَ الطَّبِيعِيُّ: فِيهِ أَنَّ مَنْ أَصْبَرَ عَلَى أَمْرٍ مَدْرُوبٍ، وَجَعَلَ عَرَفاً لَمْ يَجْعَلْ بِالرِّخْصَةِ، فَقَدْ أَصَابَ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنَ الْإِضْلالِ. فَكَيْفَ مِنْ عَلَى بِدْعَةٍ أَوْ مَنَكْرٍ -انتهى-.

هَذَا مَحَلُّ تَذَكُّرِ الَّذِينَ يَصُومُونَ عَلَى الْاجْتِمَاعِ فِي أَيَّامِ الثَّلَاثِ لَيْسَتْ بِرُتُونِهِ أَوْحَجَ عَنْ الْخُضُوعِ لِلْجَمَاعَةِ وَخَوَافِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ...» أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو يَرْسَفٍ عَلَى فَرَضِيَةِ الطُّعْمَانِيَةِ وَالْقُومَةِ وَالْحَلِّ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الرَّجْلِ فِي الصَّلَاةِ وَكَانَ قَدْ تَرَكَ الطُّعْمَانِيَّةَ وَالْقُومَةَ وَالْجُلُوسَ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيمَةَ وَمُحَمَّدٍ الْأَعْمَشَانِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَلَى تَحْرِيجِ الْكُرْحِيِّ وَاجِبٍ يَجِبُ سَجُودُ السُّهُوِّ بِرُكُوعِهِ عَلَى تَحْرِيجِ الْحَرَجَانِ سُنَّةٌ، وَأَمَّا الْقُومَةُ وَالْحَنَسَةُ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، كَذَا فِي «الْمُسْنَدِ».

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ أَطْعَمٍ: وَهَذَا أَنَّ الرُّكُوعَ هُوَ الْمَطْلُوبُ بِالنَّصِّ حِزْءُ الصَّلَاةِ، وَكَذَا السُّجُودُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَسُجُودُوا» وَاسْتَحْوَاكُمُ وَلَا يَحِثُّ بِقِفَرٍ إِلَى السَّجْدَةِ، وَمَسَامُهَا يَتَحَقَّقُ بِمَحْرَدٍ لَا يَحْتَاجُ وَرُضْعَ بَعْضِ الرُّوحَةِ لِمَا لَا يَبْعُدُ سَخَرِيَّةً مَعَ اسْتِقْبَالِ، فَتُخْرِجُ الذَّنْقَ وَالْحَمْدَ وَالطُّعْمَانِيَّةَ عَلَى الْمَعْمَلِ لَا نَفْسَهُ، فَهِيَ غَيْرُ الْمَطْلُوبِ، بِهَ أَيِّ بِالْعَقْلِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا تَقُوفَ الصَّحَّةُ عَلَيْهَا بِالْخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَإِلَّا كَانَ تَسَخُّراً لِإِطْلَاقِ الْقَاطِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ عِنْدَنَا مَعَ أَنَّ الْخَيْرَ يَقْبَلُ عَدَمَ تَوْقُفِ الصَّحَّةِ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَا انْتَقَصَتْ مِنْ هَذَا شَيْئاً فَقَدْ انْتَقَصَتْ مِنْ صَدَقَتِهِ» فَعَلِمَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَمَرَ بِإِحَادَتِهَا لِيُوقِعَهَا عَلَى غَيْرِ كَرَاهَةٍ لَا لِمَقْصَدٍ، وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَرْكُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا بَعْدَ أَوَّلِ رُكْعَةٍ حَتَّى أَتَمَّ كَانَ عَدَمُهَا مَقْصُوداً لِفَسَادِهَا بِأَوَّلِ رُكْعَةٍ وَبَعْدَ الْفَسَادِ لَا يَحِلُّ الْمَضَى فِي الصَّلَاةِ، وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَدْلَةِ الشَّرِيعَةِ وَحَيْثُ وَجِبَ حُجْرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَوَيْتَ لَمْ تَقْلُ» عَلَى الصَّلَاةِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْإِثْمِ عَلَى قَوْلِ الْكُرْحِيِّ، وَاسْتِنُونَةُ عَلَى قَوْلِ خُرَّاصَانَ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ لِأَنَّ الْحَازِ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ تَقْلُ» يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَلِأَنَّ الْمَوَاطِنَةَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ، وَقَدْ سَقَى مُحَمَّدٌ عَنْ تَرْكِهَا، فَقَالَ: «إِنْ أَخَالَ أَنْ لَا تَحُجْرَ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْصِرَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ

لَيْسَ مَرَادُهُ إِلَّا مَا قَالَ الْكِبَارُ، وَقَدْ شَرَحَ الْحَدِيثَ قَوْلُ عَلِيٍّ مَفْسُوراً، وَكَذَلِكَ قَرِيبَةً عَلَى هَذَا الشَّرْحِ فِي أَبِي دَاوُدَ ص (١٤٩) عَنْ اللَّهِ فَشَرَحَ الْحَدِيثَ أَنَّ السُّنَّةَ إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقَوْمَ بِالْوُجْهِ أَوْ الذَّهَابَ إِلَى الْخَاجَةِ أَوْ الْبَيْتِ، وَبِأَحْذِ الذَّهَابِ عَنْ جَانِبِ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي عَلَى هَذَا الْمَرَّةِ. وَقَالَ الطَّبِيعِيُّ فِي مَرَادِ الْحَدِيثِ: كَانَ يُقْبَلُ عَلَى النَّاسِ إِذَا لَمْ يَرِدْ الْخُرُوجُ بِوَجْهِهِ مِنْ جَانِبِ يَمِينِهِ أَوْ حَاشِيَةِ أَبِي دَاوُدَ (١٤٩)، فَالسُّنَّةُ مَا ذَكَرْتُ. وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ: بِسُقْلِ الْإِمَامِ قَوْمَهُ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ تَحَاوُجُهُ وَجْهَهُ مُصَابِي بِصُلِيِّ، وَأَقْبَرُ: لِمَا الْمَعْنَى حَلْفُ الْعَصْفِ الْأَوَّلِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، وَأَمَّا شَرَطُ الاسْتِقْبَالِ زِيَادَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى عَشْرَةِ رِحَالٍ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقَوْمِ قَدَرِ عَشْرِ كِمَاتٍ تَوْحِيدَ كَمَا صَحَّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَيْضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ

حَدِيثُ الْبَابِ حَدِيثٌ مَسِيءُ الصَّلَاةِ، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَرِافَعَةُ بْنُ رَافِعٍ أَخُو صَاحِبِ الْمَوَاقِعَةِ حَلَّادُ بْنُ رَافِعٍ وَالْأَخْوَانُ بِشَرِيَّانَ. وَفِي

[١] وَقَالَ الدُّكْتُورُ بَشَّارٌ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمًا قَالَ رِفَاعَةُ: وَلَنَحْنُ مَعَهُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالْبُدَوِيِّ، فَصَلَّى، فَأَخَفَ صَلَاتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْتِي النَّبِيُّ ﷺ فَيَسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَقَافَ النَّاسُ وَكَثُرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَخَفِّ صَلَاتِهِ لَمْ يُصَلِّ، فَقَالَ الرَّجُلُ فِي آخِرِ ذَلِكَ فَأَرَانِي وَعَلِمْتَنِي، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَقَالَ: أَجَلٌ، إِذَا قُشْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأْتُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ تَشَهَّدْتُ فَأَقَمْتُ أَيْضًا، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَثِّرْهُ وَهَلِّلهُ، ثُمَّ ارْكَعْ فَاطْمِئِنَّ رَأْسَكَ، ثُمَّ اعْتَدِلْ فَإِنَّمَا، ثُمَّ اسْجُدْ فَاعْتَدِلْ سَاجِدًا، ثُمَّ اجْلِسْ فَاطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ قُمْ، فَإِذَا قَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ نَمَتَ صَلَاتُكَ، وَإِنْ انْتَقَضَتْ مِنْهُ شَيْئًا انْتَقَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ، قَالَ: وَكَانَ هَذَا أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَوَّلَى أَنَّهُ مِنَ انْتَقَاضِ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا انْتَقَاضَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَمْ تَذَهَبْ كُلُّهَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ رِفَاعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

٣٠٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ

الْحَدِيثِ ذَكَرَ ذَخِيرَةُ مِنْ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ كَمَا يَظْهَرُ عَلَيَّ مِنْ يَتَّبِعُ فِي جَمِيعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: (فَأَخَفَ صَلَاتَهُ أَخ) أَيِ فِي تَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ، وَأَمَّا تَخْفِيفُ الْقِرَاءَةِ فَثَابِتٌ عَمَّا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيْضًا وَكَانَتْ صَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الْمُسْتَدْرَكِ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ص (٢٤٣). وَتَمَسَّكَ الْحَاجِزُونَ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى رَكْبِيَّةِ تَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «إِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» وَتَمَسَّكَ الْعَرَابِيُّونَ بِهِ عَلَى وَجُوبِ تَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَإِنْ انْتَقَضَتْ مِنْهُ شَيْئًا انْتَقَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ أَخ». وَفِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ: أَنَّهُ كَيْفَ يَسْكُتُ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ عَلَى فِعْلِ الْمَكْرُوهِ تَحْرِيمًا أَوْ الْحَرَامِ انْتِزَاعًا؟ قَالَ صَاحِبُ السَّحَرِ: إِنْ ارْتَكَبَ الْمَكْرُوهَ تَحْرِيمًا صَغِيرَةً. وَقَالَ الْعَلَامَةُ فِي التَّلْوِيحِ: إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ كَبِيرَةً أَيْضًا وَالْحَقُّ إِلَى الْعَلَامَةِ. وَفِي انْتِزَاعِ الْمَكْرُوهِ تَحْرِيمًا أَوْ الْقُرْبِ إِلَى حَرَامٍ. وَنَحْنُ نَعْتَدُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَكْرُوهٍ حَرَامٍ. فَارْجِعْ الْبَابَ مَرْتَكِبِ الْخُرَامِ عِنْدَ جَمْعِ الْأُمَمَةِ، وَمَرْتَكِبِ الْمَكْرُوهِ تَحْرِيمًا عِنْدَنَا، فَمَا أَحْبَابُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا بِأَن سَكَرَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَالِاتِّعَازِ وَهَذَا يَعْبُدُ لَا يَقْبَلُهُ اللَّيْبُ، وَأَيْضًا هَذَا إِذَا يَصْغَحُ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ إِسَاءَةٍ مِنْ يَصْنَعُ بِالْكَرَاهَةِ أَوْ بِالْحَرَامِ وَيُرِيدُ أَنَّهُ يَصْلِي بِالصَّحَّةِ بَعْدَهُ ثَانِيًا فِي الْوَقْتِ، وَهُوَ أَجَدُ النَّفْلِ فِي هَذَا. وَيَنْظُرُ أَنْ الرَّجُلَ الَّذِي ارْتَكَبَ الْمَكْرُوهَ تَحْرِيمًا هَلْ يَحْزِرُ شَيْءَ ثَوَابٍ أَمْ لَا؟ فَذَكَرَ فِي النَّهْرِ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ أَصْلًا فِي قَوْلٍ، وَشَيْءَ ثَوَابٍ فِي قَوْلٍ. وَأَمَّا الشَّافِعِيَّةُ فَهُمْ فِي وَجْدَانِ الثَّوَابِ أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ ذَكَرَهَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ. وَأَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَحْزِرُ الثَّوَابَ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الْخَمْسَةِ، وَيَحْزِرُ شَيْءَ ثَوَابٍ لَوْ عَرَضَ الْكَرَاهَةُ فِي الصَّوْمِ سِوَى كِرَاهَةِ الْأَيَّامِ الْخَمْسَةِ، وَلَوْ ارْتَكَبَ الْمَكْرُوهَ تَحْرِيمًا يَحْزِرُ شَيْءَ ثَوَابٍ فِي الصَّلَاةِ. وَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا حَرَّرَتْ مِنْ وَجْدَانِ شَيْءِ ثَوَابٍ. قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مِنْ شَرَعِ الصَّوْمِ فِي الْأَيَّامِ الْخَمْسَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَتَوَضَّعَ الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَائُهَا بِإِقْسَادِهَا. وَأَشْكَلُ وَجْهٍ تَفَرَّقَ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَجْهِ الْفَرْقِ: إِنَّ كِرَاهَةَ الصَّوْمِ فِي الْأَيَّامِ الْخَمْسَةِ بِمَجْمَعِ عَمَّا خِلَافَ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ تَحْرِيمَةُ الصَّلَاةِ قَوْلٌ فَيَكُونُ نَافِرًا حَكَمًا، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَسْأَلَةِ الثَّمَانِيَّةُ لِأَبِي حَنِيفَةَ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَا نَذْرَ فِيهِ حَكَمًا وَاتَّفَقُوا عَلَى نَزْوِ النَّذْرِ فَتَضَرَّفَ. هَذَا يَشْفِي مَا فِي الصَّدُورِ، وَأَمَّا مَا قَالَ الْعَلَامَةُ فِي التَّلْوِيحِ لَا يَشْفِي. وَكَذَلِكَ تَدُلُّ بَعْضُ أُمُورِ الشَّارِعِ عَلَى إِحْرَازِ ثَوَابٍ قَلِيلٍ، فَعَلَى هَذَا سَكَرَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَكُونُ بَعِيدًا، وَأَيْضًا كَانَ الرَّجُلُ غَيْرَ عَامٍ بِإِفْسَالَةٍ فَلَا يَأْتِي هَذَا مَا اتَّفَقَ.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى مَرْتَبَةِ الْوَاجِبِ وَتَفْصِيلِ مَرْتَبَةِ الْوَاجِبِ، مَرَّ سَابِقًا، وَحَاصِلُ مَرْتَبَةِ الْوَاجِبِ أَنَّ الْوَاجِبَ نَفْثًا مِنَ الْقِيَّةِ فَصَلَّائِنَا بِمَا هُوَ وَضْعُ الثَّبُوتِ، وَعَامِلُ الْخَصْمِ مَعَامَلَةُ انْقِطَاعِ فَخَرَجَ الْوَاجِبُ مِنْ صُورَةِ الدَّلِيلِ. وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ فَلَا يَتَعَرَّضُ إِلَيْهِ الْأَصُولِيُّونَ بَلْ يَبْحَثُونَ مِنْ صُورَةِ الدَّلِيلِ. فَقَالَ الشَّيْخُ: لَمَّا كَانَتْ مَدَارُ الْوَاجِبِ فِي حَقِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِنَّ النَّظْرَ عَنْهُ مُتَعَذِّرٌ. أَقُولُ: إِنَّ حَقِيقَةَ الْوَاجِبِ التَّكْمِيلُ كَالسَّنَنِ إِنَّهَا مَكْمَلَاتٌ، إِلَّا أَنَّ التَّكْمِيلَ مَرَاتِبُ أَعْلَى وَأَدْنَى، وَمَرْتَبَةُ التَّكْمِيلِ فِي الْوَاجِبِ أَعْلَى، وَأَشَارَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى التَّكْمِيلِ كَمَا قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحَ الْإِخْتِيَارِ: إِنَّ الْوَاقِفَ وَالسَّنَنَ تَكُونُ مَكْمَلَاتٍ لِلْفَرَائِضِ فِي الْخُشْرِ: كَالْوَاجِبِ إِنَّهُ مَكْمَلٌ لِلْفَرَاضِ.

وَعَلِمَ أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ الْأَحْنَافُ عَلَى وَجُوبِ تَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ بِحَدِيثِ الْبَابِ أَوْرَدَ عَلَيْهِ الْخَصْمُ بِأَن حَكْمَ الْإِنْتِقَاضِ لَيْسَ بِرَاجِعٍ إِلَى تَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ بَلْ إِلَى الْمَجْمُوعِ مِنَ الْمَذْكُورِ فِي الْجُمْلَةِ. نَقُولُ: دَلَّ الْأَحَادِيثُ عَلَى بَقَاءِ شَيْءٍ مَعَ تَرْكِ التَّعْدِيلِ مِثْلَ حَدِيثِ سُرْقَةِ الصَّلَاةِ فِي أَبِي دَاوُدَ، وَحَدِيثِ «كَجَانِعٍ يَأْكُلُ عَمْرَةً أَوْ ثَمَرَيْنِ» فَإِنَّ هَذَا الْحَكْمَ رَاجِعٌ إِلَى تَرْكِ التَّعْدِيلِ. وَابْتِغَاءُ الْفَرْضِ الْمَكْمَلِ مَرَّ ابْتِدَاءً. وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ تَرْكِيبَ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْأُمَمَةِ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ وَالْوَاجِبَاتِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَابِ فَإِذَا سَلِمَ الْوَاجِبُ عِنْدَ

أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَخْسِنُ عَيْرَ هَذَا، فَعَلَّقَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تَيْسَّرُ مِنْكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ وَاجْبَعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزَوَّى ابْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ أَبِيهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَرِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَصَحُّ. وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَوَّى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ اسْمُهُ كَيْسَانُ. وَسَعِيدُ الْمُقْبَرِيُّ يُكْنَى أَبَا سَعِيدٍ.

٣٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي حَنِمٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ فِي خُشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَخَذَهُمْ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِبْعٍ يَقُولُ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَلَوْا: مَا كُنْتُ أَقْدَمْنَا لَهُ صُحْبَةً وَلَا أَكْفَرْنَا لَهُ إِثْنَانًا. قَالَ: بَلَى، قَالُوا: فَأَعْرَضَ، فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اغْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُخَادِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُخَادِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَرَكَعَ، ثُمَّ اغْتَدَلَ، فَلَمْ يَصُوبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَمْنَحْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاغْتَدَلَ، حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُغْتَدِلًا، ثُمَّ هَوَى إِلَى الْأَرْضِ سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ جَافَى عَقْدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ، وَفَتَحَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ ثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَيْهَا ثُمَّ اغْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ

(١) قوله: «عظم يصوب رأسه» - بضم باء وفتح صاد وكسر واو مشدد - أي لم يحط خطأً بليغاً حتى لم يعتدل. (المجموع)

(٢) قوله: «و لم يمنح» من أفتح رأسه إذا رفع أي لا يرفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره. (المرقاة)

الحنابلة فكيف يرد على الأحناف على مرتبة الواجب؟ وليعلم أن الخلاف في واجب الشيء لا الشيء الواجب، وواجب الشيء ليس إلا في الصلاة والحج، وأما الشيء الواجب ففي كل شيء.

(ف) ما ثبت بالقاطع لا يثبت أركانه وشروطه بالظني، وما ثبت بالظني يجوز إثبات أركانه وشروطه بالظني كصلاة الاستسقاء وغيرها. قوله: (ثم اقرأ بما تيسر معك من القرآن) اعلم أن أمر الشارع بحمل على ما هو مرضي عنده بحيث يكون جامع الفرائض والواجبات والنسب، وأيضاً لا فرق في العمل بين الفرض والواجب عندنا. وقال الحافظ: إن هذه القطعة في ضم السورة كما في أبي داود ص (١٣٢) «ثم اقرأ بأم القرآن» و «ما شاء الله أن تقرأ» في حديث رقاعة، وأما قوله عليه الصلاة والسلام «والأ فاحمد الله الخ» . ففي حق المعلوم عندنا وعند الشافعية وغيرهم، والمسألة للمعذور هكذا عند الكل.

قوله: (وافعل ذلك في صلاتك كلها. الخ) اختار ابن اضمام والشيخ العيني وجوب الفاتحة في الآخرين، والمشهور في المذهب سنية القراءة في الآخرين، وأما مختار العيني والشيخ نسروي عن حسن بن زياد عن أبي حنيفة. ومسلم العيني والشيخ بحديث الباب بأنه أمر الشارع وسيما ما أخرجه أحمد في مسنده: «وافعل ذلك في كل ركعة»، ولكني مزدد في هذا فإن المحقق ابن أمير الحاج خالف شيخه، وقال: ثبت عن جماعة من الصحابة ترك القراءة في الآخرين، ولم يذكر إلا اسم علي وابن مسعود، وأثر علي أخرجه العيني في العمدة بسند حسن: «أن علياً يسبح في الآخرين». وأثر ابن مسعود في مصنف ابن أبي شيبة. والمتبادر عن أثرهما الترك وإن كان بحال التأويل. ثم ذكر في موضع أن في القراءة خمسة مذاهب مذهب الحسن البصري السنية، ولا يقول بوجوب الفاتحة، وفي مذهب الوجوب في الركعتين وهو مشهور مذهبنا، ورواية عن مالك وأما المشهور عن مالك فالفرصة في الثلاثة، وفي رواية عن مالك الوجوب أي الفرضية في أربع ركعات، ومذهب آخر خاص، وتحمل حديث الباب على مشهور مذهبنا على السنية لا الوجوب.

قوله: (ثم يهوي إلى الأرض ساجداً) قال الزيدية: يرفع اليدين عند الهوي إلى السجود، وقال الشافعية: يرفع عند الانتصاب أو حال الانتصاب الكامل. في حديث الباب ذكر جلسة الاستراحة، ولنا الحديث القوي في قصة علاء بن رافع، وهو ظاهره نفي جلسة الاستراحة.

قوله: (فتح أصابعه) أي عطفها، وأصل الفتح بسط الطائر جناحيه مائلاً إلى الأرض للجلوس، حديث الباب للشافعية أخرجه البخاري بطريق عطاء، وعلمه الطحاوي بأن في البخاري محمد عن أبي حميد ولكنه ليس له سماع فيكون الحديث مقطوعاً، ووجه عدم السماع أن في الحديث ذكر أن أبا قتادة أيضاً كان في المجلس ومات أبو قتادة في عهد علي، وصلى عليه علي، وولد محمد بن عمرو بن عطاء بعد عهد علي. وتعقب الحافظ علي الطحاوي، والحال أن ابن قنطار المغربي وابن دقيق العيد موافقون له في تحليل الحديث كما ذكر الزيلعي في التنخريح، إلا أن في التنخريح حذف العبارة من النسخ. ثم قال الطحاوي: إن الرازي ساقط من البين هو عيسى بن سهل. فأجاب الحافظ في الفتح بأن في

عَظَمَ فِي مَوْضِعِهِ مَعْتَدِلًا ثُمَّ هَوَى سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ نَسِيَ رِجْلَهُ وَقَعَدَ وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظَمٍ فِي مَوْضِعِهِ، ثُمَّ نَهَضَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَثُرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَخَافِي بِهِمَا مَنَكِبَيْهِ كَمَا صَنَعَ جِبْنَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ صَنَعَ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَتْ الرُّكْعَةُ الَّتِي تَقْضِي فِيهَا صَلَاتَهُ أُخْرَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ^(١) عَلَى شِقِيهِ مَتَوَرِّكًا، ثُمَّ سَلَّمَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ عَسَىٰ صَحِيحٌ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ» يَفْنِي إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ.

(١) قوله: «واقعد على شق» اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال: فقال بعضهم: يتورك في التشهدين وهو قول مالك، وقال بعضهم: بالافتراش فيهما وهو قول أبي حنيفة، وبضعهم بالتورك في تشهد بعده السلام سوء كان هناك تشهدان أو تشهد واحد، وفي غيره الافتراش وهو قول الشافعي، وقال بعضهم: كل صلاة فيها التشهدان، ففي الآخر منهما يتورك، وإن كان التشهد واحداً يفترش وهو مذهب أحمد، وقيل: وجه قول أبي حنيفة: إن في كثير من الأحاديث وقع ذكر الافتراش مطلقاً بأن السنة في التشهد هذا، وإن جلوس النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد كان هكذا من غير تقيد بالأول أو بالآخرى، ففي مسلم عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير إلى أن قالت: وكان يفترش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وفي «سنن النسائي» عن ابن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة نصب انكسب القدم اليمنى، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى، كذا قال الشيخ ابن اقسام، وأيضاً هذا الجلوس أشق وأشد وأفضل الأعمال، وقد وقع في بعض الأحاديث: التورك في التشهد الأخير فحملوها على حالة العذر أو كبر السن أو طول الأدعية؛ لأن المشقة فيه أقل. (المسعات)

موت أبي قتادة قولين، قيل: مات في عهد علي، وقيل: بعد عهد علي. وأقول: كيف يقول الحفاظ بهذا؟ والحال أنه صحح في تلخيص الحبير في الجنائز موت أبي قتادة في عهد علي وصلاته عليه. وأجاب الحفاظ ثانياً بأنه لعل ذكر أبي قتادة وهم، ولكن الحاضرين الآخرين كانوا قرون للنسكة والاحتجاج. وأعلم أنه روى أبو حميد صفة الصلاة مرتين مرة في عهد علي قولاً ورواه عباس بن سهل، ثم رواها بعده فعلاً، وكان محمد في هذه الواقعة وأبو قتادة في الأولى، ويقول في قول محمد: سمعت أبا حميد، أي سمعت كلامه وإن كان بالواسطة، كما يقال في الهندية (مين فلان كمي سني).

قوله: (من السجدين) أي الركعتين، وإليه جمهور العلماء، وحمل الخطابي السجدين على ظاهرهما في معام السنن. وحديث الباب دليل الشافعية في التورك، ولأحمد أن يقول: إن التورك يصدق على فتراش أيضاً لغة كما في القاموس وغيره، ولكن الحق أن تغيير الراوي التعبير في القعدتين يدل على نوركهم. وعارض الأحناف الشافعية في مسلم ص ١٩٤ عن عائشة ذكر الافتراش في القعدتين، ويمكن لهم أن في التورك أيضاً فترش اليسرى ونصب اليمنى لكن تبادر الحديث عن اتحاد التعبير في القعدتين للأحناف.

تنبيه: يصدق الافتراش على التورك والتورك على الافتراش لغة، وإذا كان بينهما تصادق فالفارق هو الجلوس على الأرض على مذهبهما، والجلوس على الرجل اليسرى على مذهبهما، فلما ما في النسائي ص (١٧٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وإن قيل: ما في النسائي في القعدة الأولى، وكلمات في الثانية. فنقول: بناءً على الروايتين أخرجهما مالك في موطأه، أحدهما في ص (٣٠) عن عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر وصلى إلى جنبه رجل، فلما جلس الرجل في أربع تربع وثني رجله، فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فأنك تفعل. غ. وظني أن الرجل الذي تربع هو ابن دينار نفسه فدل هذه الرواية على تربع ابن عمر في الرابعة. ولعله كان تربع في الثانية أيضاً فإن العذر فيهما. والرواية الثانية في موطأ مالك ص (٣١) عن عبيد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر تربع في الصلاة إذا جلس، قال فتعلته وأنا يومئذ حديث السنن، فنهاي عبد الله بن عمر، وقال: إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني رجلك اليسرى، فقلت له: الخ. فانسحب حكم الافتراش على القعدتين، وهذه الرواية رواية النسائي، فخرج مراناً من النظر إلى ما في موطأ مالك من الحديثين وما في النسائي. ثم أعلم أن المذكور في موطأ سند الرواية الثانية من عبيد الله مصغراً غلط والصحيح عن عبد الله مكرراً لما في النسائي ص (١٧٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فإذا ثبت افتراشنا بحديث النسائي، وتوركهم بحديث الباب فوجه الترجيح لنا إطلاق ابن عمر لفظ السنة على الافتراش، والخلاف في المختار لا في الجواز. وقال الحفاظ: إن للشافعية ما في موطأ مالك ص (١٣٠) أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد تنصب رجله اليمنى، وتثني رجله اليسرى، وجلس على وركه الأيسر، ولم يجلس على قدمه الخ. فنقول: وإن فعله ابن عمر نكته أطلق لفظ السنة عنى افتراشاً. وأما الجواز فلا نكره أيضاً. وبعد هذا قوي استدلالنا بما في مسلم عن عائشة، وقال النووي: إنه للأحناف، ولكنه لم يفرجه البخاري لأنه لم يثبت عنده سماع أبي الجواز عن عائشة، ولكن المعاصرة كاتبة عند الجمهور ومسلم خلاف البخاري، وحديث مسلم أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه سداً ومتمناً، وظاهره يخالفنا ولكنه وقع فيه سقط من الناسخ فينبغي النظر فيه. وذكر الشوافع نكته أن اختلاف الهيئة في السجدين يرفع الالتباس، وقال الأحناف: إن المكرر في الصلاة يكون على شاكلة واحدة مثل السجدة والركوع.

قوله: (آخر رجله الخ) أي أخرجهما إلى الجانب الأيمن.

٣٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمِيدٍ السَّاعِدِيُّ فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُعْهِمُ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِئِمٍ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِمَعْنَاهُ وَزَادَ فِيهِ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ هَذَا الْحَرْفُ: قَالُوا: «صَدَقْتَ، هَكَذَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ».

٢٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ

٣٠٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَشُعْبَانَ عَنْ زِيَادِ بْنِ هِلَاقَةَ عَنْ هَمِّهِ نُظْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ «وَالْتَّخَلَّ بِاسْمَاتِ» فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَزِيمٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ وَأَبِي بَرَّةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ نُظْبَةَ بْنِ مَالِكٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزُوِّيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَسْجِدِ بِالْوَاقِعَةِ. وَزُوِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مِنْ سِتِّينَ آيَةً إِلَى مِائَةٍ.

وَزُوِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ «إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ». وَزُوِّيَ عَنْ عَمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ اقْرَأْ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَعَلَى هَذَا الْقَتْلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ شُعْبَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْفَرَّازِ وَالشَّافِعِيُّ.

٢٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

٣٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِجٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالنِّسَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ، وَالنِّسَاءِ وَالطَّارِقِ وَشَبِيهَتَهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ حَبَابٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَالْبِرَاءِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وَقَدْ زُوِّيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَرَأَ فِي الظُّهْرِ قَدْرَ تَنْزِيلِ الشُّجْدَةِ». وَزُوِّيَ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ^(٢) يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ

(١) قوله: «كان يقرأ في الركعة الأولى من الظهر... آه» تطويل القراءة في الركعة الأولى هو مذهب الأئمة في الصلوات كلها، ومذهب محمد من أصحابنا وعندهما مخصوص بصلوة الفجر إحداهما للناس على إدراك الجماعة؛ لأن الركعتين استويا في حق القراءة، فيستويان في المقدار، ويستأنس به بالرواية في حديث مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نعرز قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الأوليين قدر قراءة ألم تنزيل السجدة، وفي رواية: في ركعة قدر ثلاثين آية - انتهى - بخلاف الفجر فإنه وقت نوم وغفلة وحديث الإطالة محمول على الإطالة من حيث التثاء والتعوذ والتسبية، وما دون ثلاث آيات، وقال في «الخلاصة»: إن قول محمد أحب، هكذا في «اللسعات».

قوله: (وابن علي الخلواني الخ) واعلم أن الخلواني هذا منسوب إلى بلدة حلوان، وأما شمس الأئمة الخلواني فليس منسوب إلى بلدة حلوان كما زعموا بل نسبته إلى الخلوى، ويقال له: الخلواني بفتح الأول وضمه، والخلاري والخلواني.

باب ما جاء في القراءة في صلاة الصبح

اختلف كتبت، في بعضها اعتبار السور، وفي بعضها اعتبار الآيات، وكذلك في الأحاديث أبعاضاً، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي باعتبارها.

واعلم أن المراد من ستين أو مائة في انصبح ستون أو مائة في الركعتين، ولنا ما ذكرنا من أوساط المفصل وطولها وقصرها أثر عمر الفاروق الذي كتبه إلى أبي موسى في اليمن.

باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر

عن محمد بن احسن تطويل الأولى على الثانية في الخمسة وهو مذهب الشافعي، وعند الشيخين التساوي بين الركعتين إلا في الفجر، وظاهر الحديث لمحمد والشافعي، وأجيب من جانب الشيخين بأن تطويل الأولى كان بسبب التثاء، والخلاف في الأولوية لا في الجواز واختار ابن القيم قول محمد.

تنبيه: تعيين الأوساط أو الطوال أو القصار من بين المفصل بالصلوات مستحب.

قوله: (الركعة الأولى) أي الشفعة الأولى كما يدل ما في مسلم من (١٨٥) و (١٨٦) عن أبي سعيد الخدري وكذلك ما في سنن ابن ماجه.

[١] قال الدكتور بشار: «حديث جابر بن سمرة حديث حسن» وقال: أضاف العلامة الشاكر بعد هذا صحيح، والصواب حذفها إذ لم

تورد في أغلب النسخ ولم يذكرها المزي في التحفة ونقل المنذري عن الترمذي أنه حسنه فقط.

الظُّهْرُ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَدْرَ خَمْسَةِ عَشَرَ آيَةً. وَرَوَى عَنْ هَمَزٍ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى: أَنْ اقْرَأَ فِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ قِرَاءَةَ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَتَحْوِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ: يَقْرَأُ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: تَعْدِلُ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي الْقِرَاءَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: تُضَعَّفُ صَلَاةُ الظُّهْرِ عَلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

٢٢٧ بَابُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

٣٠٨- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: «خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَاصِبٌ رَأْسُهُ فِي عَرْضِهِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ بِالْمُرْسَلَاتِ، فَمَا صَلَّاهَا بَعْدَ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ الْفَضْلِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كِلْتاهِمَا. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ.

وَرَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ اقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ^(١). وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ.

(١) قوله: «بقصار المفضل» اختلف في أول المفضل، قيل: سورة محمد، وقيل: سورة الفتح، وقيل: سورة الحجرات وهو أشهر، ذكره في «المعرفة».

قوله: (إن قراءة العصر كتحوي قراءة المغرب الخ) عندنا في العصر أو ساط المفضل، وهذا يخالفنا ظاهره ولكن الأمر من السواء وأحواله عليه الصلاة والسلام في السفر مختلفة فإنه ثبت عنه قراءة الموعودتين في الصباح، وفي العشاء قراءة التين والزيتون. واعلم أن في ضم السورة في الآخرين ثلاثة أقوال لنا ذكرها ابن عابدين الشامي: قيل: يلزم سجدة السهو بضم السورة. وقيل: مكروه ولا يلزم سجود السهو. وقيل: مباح ليس بسنة ولا مكروه. اختارها فخر الإسلام وهو المختار. وأكثر عمله عدم الضم لما في مسم من (١) ٨٥: ويفره في الآخرين بغائنة الكتاب الخ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

واقعة الباب واقعة مرض موته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (خرج إلينا) قال الحافظ والعيني: إن خروجه عليه الصلاة والسلام لم يكن إلى المسجد بل إلى البيت، وقال الحافظ: إنه عليه الصلاة والسلام لم يصل في المسجد في مرض موته حين جعل أبا بكر إمام القوم إلا صلاة واحدة. ونقل عن الشافعي أنه عليه الصلاة والسلام صلى في المسجد واحدة. وقال البيهقي: إنه عليه الصلاة والسلام غاب في مرض موته في سبع عشرة صلاة إلا الصلاتين ظهر يوم السبت أو يوم الأحد وأم الناس، وصلاة صبح، واقتدى بأبي بكر الصديق وسبق مركعة وأدرك أخرى. ووافقه الزيلعي وتبعه ابن المصنف، ونقل الزيلعي عن الحافظ ابن ناصر: من لم يقل بتعدد دخوله عليه الصلاة والسلام في المسجد فقد أخطأ، فتمشى ابن حجر على تحقيقه، وكان حديث الباب مخالفه تأول فيه. وأقول: إنه عليه الصلاة والسلام شهد في المسجد النبوي في مرض موته أربع صلوات، والبحث طويل سيأتي في البخاري، وأذكر أدلتي لئلا. وأثبت عن الشافعي شهوده عليه الصلاة والسلام في صلاتين. وعندي أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى المسجد في واقعة الباب، وغض الحافظ على ظاهر ما في النسائي ص (١٦٤) عن أم الفضل لفظ في بيته. الخ. وإن أرى فيه علة، ولو سلم عدم الإعلال فأخرج الحمل فيه بأن في بيته حال أم الفضل لا حال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان في المسجد، واقتدت أم الفضل خلفه وهي في البيت وهو في المسجد، وروي عن مالك أن الناس كانوا يقتدون بالإمام من حجرات أمهات المؤمنين.

قوله: (فقرأ بالمرسلات الخ) يستحب عندنا قصر المفضل في المغرب ولا نشكر جواز غيرها، وأكثر عادته عليه الصلاة والسلام القصار في المغرب. ولنا في هذا كتاب عمر إلى أبي موسى وهو في يمن. وقال الطحاوي: لا يبدل هذا على أنه عليه الصلاة والسلام أم السورة، بل لعلة تلا بعض الآيات. ونعفيه البيهقي على هذا وأنى برواية أنه عليه الصلاة والسلام قرأ الطور، وادعى أبو داود ص (١٢٥) النسخ، وكيف يقال بالنسخ والحال أن الواقعة واقعة آخر عمره عليه الصلاة والسلام ومرض موته؟ إلا أن يقال بأنه استعمل النسخ نسخ الطحاوي كما نقل الحافظ في الفتح عن ابن حزم أن تهجير صلاة الظهر منسوخ، والناسخ إيرادها، ولا يقول أحد بعدم جواز تهجيرها فسح الطحاوي أخذه بعض المحدثين.

قَالَ: وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَخْنَدُ وَإِسْحَقُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِالشُّوْرِ الطَّوَالَ، نَحْوَ الطُّورِ وَالْمَزَلَاتِ^(١). قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَكْرَهُ ذَلِكَ بَلْ أَسْتَجِبُّ أَنْ يَقْرَأَ بِهِذِهِ الشُّوْرِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

٢٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ

٣٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوَّاعِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَتَحَوُّهَا مِنَ الشُّوْرِ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ النَّبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. قَالَ أَبُو جَبْرٍ: حَدِيثُ بَرِيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ زَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِسُورَةِ وَالتَّيْنِ وَالزُّبُرِ». وَزَوَّى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِسُورِ مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفَصَّلِ نَحْوَ سُورَةِ الْمُتَفَقِّهِينَ وَأَشْبَاهِهَا.

وَزَوَّى عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُمْ قَرَأُوا بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا وَأَقَلِّ: كَأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُمْ وَاسِعٌ فِي هَذَا - وَأَخْسَنُ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ مَا زَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا، وَالتَّيْنِ وَالزُّبُرِ.

٣١٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ بِالتَّيْنِ وَالزُّبُرِ». وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٢٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ

٣١١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ مَخْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ

(١) قوله: «والمزلات» وذلك لأن الصحابة كانوا كثيراً يحرمون على استماع القرآن منه صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة للتعليم وهاتان موقوفتان اليوم.

باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء

نسب إلى الأحناف أنهم لا يبالون بما وردت السور المعينة في الصلاة المعينة عنه عليه الصلاة والسلام ويقولون: لا نعين سورة. وقد صرح في البحر باستحباب قراءة السور الواردة في الأحاديث؛ ولكنه يزكها أحياناً فليمة كيلا يتوهم الناظر عدم صحة الصلاة بنونها فلا يمتنع على ظواهر متوننا كما زعمه أهل العصر. وصرح المحقق ابن أمير الحاج في الخلية بمواز الأذكار الواردة في الأحاديث في التصريح، والمكتوبة بلا تكثير لكنه لا يثقل على الناس.

باب ما جاء في القراءة خلف الإمام

مسألة الباب طويلة الدليل، ولقد صنف فيها الشافعية كثيراً من الأجزاء والكتب، وصنف البيهقي كتاب القراءة، ولنا فيه حديثان صحيحان صريحان ما أخرجهما البخاري في جزء القراءة. وتكلم البيهقي في أسانيد مستدلّات، وبه عمل البخاري، وما صنف حنفي في هذه المسألة تصنيفاً مستقلاً إلا أن البيهقي يرد على حنفي، وهذا يدل على أن حنفيّاً صنف فيها شيئاً والله أعلم. وحديث الباب أخرجه الشيخان في صحيحهما بدون الفصّة المذكورة في حديث الباب.

وأقول: إن قطعة «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ليست في حق الجماعة بل في أحكام الصلاة، وأما في حق الجماعة فحديث: «وإذا قرأ فأنتموا الخ» فإنه سوق الجماعة. وظاهر حديث الباب للشافعي، فإن الواقعة واقعة الجهرية، وسجيء الكلام في هذا إن شاء الله تعالى.

وأما مذاهب الأئمة: فالجمهور من أبي حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي وليث بن سعد وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وغيرهم إلى عدم الجواز في الصلاة الجهرية. وأما في السرية فلهم أقوال من الوجوب والاستحباب والإباحة، والفقهاء القدماء للشافعي عدم الجواز في الجهرية لا السرية، ثم لما دخل مصر قال بالوجوب فيهما، وكذلك في مختصر المزني يعني عن بعض أصحابنا أن الشافعي قال بالوجوب فيهما. وقال الشافعية: إن أفراد من بعض الأصحاب هو ربيع بن سليمان، فهذا مسكة الشافعية في نقل المذهب لهم عن إمامهم، ولم يسمع المزني بإذنه الوجوب عن الشافعي. وكتاب الأم للشافعي خالي عن الوجوب في الجهرية، في كتب المتقدمين منهم ذكر القولين، واشتهر في كتب المتأخرين القول بالجلد، فنفرد الشافعي في الوجوب في الجهرية. واعلم أن المروي عن أبي حنيفة عدم القراءة في السرية والجهرية، وقالوا في الجهرية بعدم الجواز، وفي السرية تحت ما روي عن أبي حنيفة أقوال حسنة، والمشهور في المتأخرين ما قال ابن الهمام من عدم الجواز والكرهه تحريماً، وتمسك ابن الهمام بآية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْغَمُونَ الخ» [الأعراف: ٢٠٤] وقال: إن الاستماع في الجهرية والإنصات

قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَتَنَقَّلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي أَرَأَيْتُمْ تَقْرَأُونَ وَرَاءَ إِمَامِكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: بَا

في السرية والجهرية، والمذكور في الآية النهي عن القراءة خلف الإمام في الجهرية، ولا تعلق لها بالسرية، والإنصات معناه في اللغة (كان لگانا أورشنا) ويكون في الجهرية سيما إذا اجتمع الاستماع والإنصات، وما من كلام فصيح يكون الإنصات فيه في السر، وفي حديث: (من أتى الجمعة واستمع وأنصت) استعمل في الجهرية، وكذلك في حديث: صور إسرائيل أنه قائم استمع وأنصت في الجهرية، وكذلك في:

يا من يؤمل أن تكون صفاته كصفات عبد الله أنصت واسمع
إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول ما قالت حذام

وقال الشيخ: إن ما ذكر صاحب الهداية من استحسانها في السرية لعله ليس بصحيح فإنه يتفحص في موطنه وكتاب الآثار. وأقول: إن رواية الاستحسان عليها قد تكون عن محمد فإن صاحب الهداية مثبت. وأما ما في الموطأ وكتاب الآثار فلا يدل على عدم الجواز، بل يدل على عدم الرضاء، ولا يدل على الكراهة أيضاً، بل الأولى عدم القراءة في السرية، والمتحقق عندي عن مذهب أبي حنيفة عدم جواز القراءة في الجهرية، وكونها غير مرضية في السرية. واحتار مولانا عبد الحى الجوزي في السرية بلا كراهة، وأتى بأقوال المشايخ وما أتى بالرواية، وأتى بما في المنجني لصاحب الفقيه شرح القنوري، وبعمل أبي حفص الكبير تلميذ محمد، وبعمل الشيخ نظام الدين شيخ التسليم معاصر شارح الوقاية. وعند أبي حنيفة أيضاً نقول المتقدمين في جوازها في السرية، منها ما في الدخيرة للبرهاني جد صاحب شرح الوقاية فإنه ذكر اختلاف مشايخنا في القراءة في السرية، ولكنه اختار من جانبه نهي القراءة في السرية. ومنها ما في المقدمة الغزوية

الفلمية: أن أبا حنيفة أجاز القراءة في السرية ثم رجع عنه. ... ومنها ما في التأويلات من تفسير أبي منصور الماتريدي. ومنها ما في الأسرار للفاضلي أبي زيد الدبوسي، ومنها ما في شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر الرازي.

(إطلاع): في استذكار أبي عمر أن الملبث بن سعد موافق للشافعي فكان مخالفاً لما ذكرت من مذهبه، وكنت متردداً في ما نقل أبو عمر، لأن ليثاً يروي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة الخ، وله مناع عن أبي يوسف، فكيف يقول مثل ما قال الشافعي؟ مع رواية هذا الحديث أخرجه الطحاوي ص ١٢٨ عن أحمد بن عبد الرحمن عن ابن وهب عن ليث عن يعقوب عن نعمان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والسند أقوى، فإنه قلما يوجد مثل هذا لأن فيه أربعة أئمة، حتى أنه وجدت في فتاوى ابن تيمية، وفيه أن ليثاً قال باستحباب القراءة في السرية، فعلم أن ما في الاستذكار مسامحة، وفي كتاب الخراج رواية يعقوب عن الثلبت هذا المذكور مذاهب الأئمة.

وأما مذاهب الصحابة فلا أعلم من قال بالقراءة خلف الإمام في الجهرية إلا قليل، وعنهم أيضاً اختلاف النقل إلا عادة بن صامت، وهو أيضاً مختص فيه بالقول بالوجوب أو الاستحباب، ومذهب الشافعية وجوبها. ومن الذين عنهم اختلاف النقل عمر بن الخطاب، فإنه أمر بالقراءة في الجهرية في سنن الدارقطني، وكتاب القراءة للبيهقي، وفي جزء القراءة للبخاري أيضاً القراءة عن عمر، لكنه خال عن قيد الجهرية. وما في سنن الدارقطني فيه رجل متكلم فيه، وعند أبي يعلى يبلغ مرتبة الحسن. ثم روي عن عمر خلاف هذا في موطأ محمد بن الحسن، ولكنه منقطع، وانقطع من الآثار مقبول ورحاله ثقات. وكذلك في مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة. ومنهم ابن عباس ففي جزء القراءة للبخاري القراءة خلف الإمام، وفي الطحاوي ص (١٢١) خلافه، وهو النهي عن القراءة خلف الإمام. ومنهم أصحابي آخر، وعنه أيضاً اختلاف النقل فلم يبق من الصحابة قائل بالقراءة في الجهرية إلا عباد، وفي مذهبه أيضاً احتمال الاستحباب، ويمكن حمل قول عمر: «وإن جهرت الخ» في سنن الدارقطني على ثلاثة ألعشاء ورايعتها، أي في الركعة السرية للصلاة الجهرية، ولا يقال: إنه حمل على ما هو ليس بمذهب أحد. أقول: إنه وإن لم يكن مذهب من الأئمة الأربعة لكنه مذهب بعض السلف، كما وقع في كتاب القراءة للبيهقي في موضعين: أن بعض العلماء يقولون بالقراءة في الركعات السرية للصلاة الجهرية، ووجدت هذا المذهب في جزء القراءة للبخاري أيضاً، وفيه: «إذا لم يجهر الإمام في الصلاة فقرأ بأم القرآن في الأولين من الظهر والعصر، وفي الآخرين من العشاء، وفي الآخرة في المغرب» فلا يكون حمل قول عمر على البدعة، ولكن الحمل على هذا بعيد.

وأما مذاهب التابعين ففي القراءة في السرية طائفتان؛ قالت طائفة بالقراءة في السرية، وقالت أخرى بتركها فيها. وأما القائلون في الجهرية بشرطه قليلة منهم مكحول، وعد البخاري في جزء القراءة جماعة التابعين، لكن بعد فرق السرية والجهرية لا يبقى إلا شذوثة قليلة، ومأخذ المذاهب الجزئية لمروية عن ذويها، والإجمال في فتاوى ابن تيمية فإنه أثبت النفي في الجهرية، والاستحباب في السرية كما هو مذهبهم.

وأما التفقه ففي المسألة أحاديث: أحدها حديث إيجاب الفاتحة، وهو صحيح بلا ريب. والثاني: حديث أمر الإنصات، وهو صحيح بلا ريب وتردد، وإن تردد فيه البخاري في جزء القراءة. وحديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» وهو صحيح إن شاء الله تعالى، كما سيأتي عن قريب. فاختلغا في الجمع بين الأحاديث فالتفت الأحناف إلى أحوال الأشخاص، واستثنوا المتقدمين من طواهر أوامر إيجاب الفاتحة. وأما الجمهور فخصصوا أوامر إيجابها بالسرية وقصروا الإنصات على الجهرية. وأما الشافعية فتمشوا على طواهر أوامر الإيجاب، واستثنوا الفاتحة من أمر الإنصات، وحديث: «قراءة الإمام له قراءة».

وأما حديث الباب فظاهره للشافعية فإن الواقعة واقعة الجهرية، وتصدي الأحناف إلى الجواب عنه، وكذلك توجه الجمهور إلى الجواب عنه. فأذكر ما أجاب مولانا المرحوم الكنگوهي رحمه الله مع إضافة أشياء من جاني. فقال مولانا رحمه الله: لا يخرج من الحديث وجوب القراءة بل بإيجابها، والإباحة أيضاً غير مرضية ثم نسخت الإباحة بحديث الباب اللاحق، والوجه أن في الحديث استثناء من النهي، وهو لا يدل على الوجوب ولا يتوهم الوجوب من قطعة «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» فإنها في حق الإمام والمنفرد، ومرادها أن جنس الصلاة لا تكون مخالفة عن الفاتحة. ويؤيد مولانا ما في أبي داود ص (١١٩) قال سفيان: هذا من يصلي وحده، ثم لما كان شأن صلاحتهما عدم نحوها عن

رَسُولُ اللَّهِ إِنِّي وَآلِهِ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمْرِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا.

..

الفاتحة تحملت الفاتحة في حق المقتدي أيضاً بإباحة، والفاتحة في حقهما وأحية معينة، وسائر السور وأحية بحيرة ثم بعده ارتفعت الإباحة أيضاً. وتلخيص الدعوى أن قطعة: «فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»، ليس بتعليل لما سبق بل شاهد عليه، والتعليل ما يجري في الجزئية التي نحن فيها، والشاهد ما لا يلائم تلك الجزئية وإن لم يجر فيها، وأمنه الشواهد مروية عنه فإنه عليه الصلاة والسلام يتلو آية ولا تكون واردة فيما خلا فيه إلا أنها تكون ملائمة له. ويقول كبار المفسرين: إنه استشهد. وكما في النسائي ص (١١٣) عن أبي سعيد الخدري قال: يجرى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم، فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «هو مسجد هذا» فالآية واردة في مسجد قباء، واستشهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على مسجده النبوي، والدليل على أنه استشهد: أن حديث الباب حديث محمد بن إسحاق، وحديث الزهري السابق حديث الصحيحين حديث واحد، وفي حديث الزهري زيادة «فصاعداً» أيضاً، أخرجهما أبواب السنن كما في أبي داود ص (١١٩) وغيره ففهم الزيادة حديث الباب أيضاً، فإذا تناقض صدر حديث الباب وعجزه لو كانت القطعة الثانية في حق المقتدي أيضاً، ولو قلنا بأنه استشهد لا يلزم التناقض. وأما اتحاد الحديثين فأقر به الحافظ ابن حجر في الفتح فإنه قال: إن الحديثين واحد. إلا أنه يذكر الحكم ومورده في بعض الطرق، والحكم فقط في بعضها، وكذلك أشار الترمذي إلى اتحاد الحديثين بقوله: وروى هذا الحديث الزهري الخ، أي سابقاً، وهذا أصح، أي المختصر السابق أصح، وأشار إليه البخاري في جزء القراءة وابن حبان في كتاب الثقات إلا أن إشارة ابن حبان خفية لا يدركها عامة الناس. وأما إثبات زيادة «فصاعداً» وإن تردد فيها البخاري في جزء القراءة فمطلوب منه، وقال البخاري: إن راوي الزيادة عبد الرحمن بن إسحاق، ولم يبدل بعد الرحمن، ورواها معمر وهو متفرد. أقول: إن عدم المبالاة بعد الرحمن غير صحيح، فإن عبد الرحمن اتان: ابن إسحاق أبو شيبة الواسطي، وهو متفق على ضعفه. والثاني ابن إسحاق المدني، وهو ثقة من رواية مسلم، وقد أخذ عنه البخاري معلقاً في موضعين، ورواها الزيادة هو المدني وهو ثقة.

(تنبيه) زعم ابن الممham أن عبد الرحمن الواسطي والمدني واحد، وذكر عبارة تخرج الريلي بعينها، مع أنها إما من سهو الكاتب، أو مسامحة الريلي، فإنه لا يمكن عدم اطلاع الريلي على كون عبد الرحمن بن إسحاق اثنين. وذكر الريلي في حديث أبي داود: «ولا تدعوا سنن الفجر، ولو حردتكم الخيل» ما في التحريج بعينها، مع أن الواسطي ضعيف متفق على ضعفه، والمدني ثقة، وإن تكلم فيه البعض. وأقول: لا يمكن إسقاط زيادة «فصاعداً» رواها معمر في مسلم والنسائي باب التوابع (١٢)، وتابعه سفيان بن عيينة في سنن أبي داود ص (١١٩)، وتابعه الأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة كما في كتاب القراءة للبيهقي، فمما رواها عبد الرحمن المدني والأوزاعي وسفيان ومعمر وشعيب بن أبي حمزة لا يمكن إسقاطها ولها شواهد، أيضاً رواها بعض الصحابة عن أبي هريرة وأبي سعيد، ورفاعة، وجابر بن عبد الله، فصاح زيادة «فصاعداً». ثم زعم الأحناف مراد الحديث وجوب الفاتحة، وجوب ضم السورة ولكنه يخالف اللغة، فإن أرباب اللغة متفقون على أن ما بعد القاء يكون غير ضروري، وصرح به سيبويه في «الكتاب» في باب الإضافة، وقال أيضاً: إن به بدرهم وصاعد في هذا المراد غلط، وكذلك به بدرهم فصاعداً - بحر صاعد - أيضاً غلط بل صاعداً، منصوباً عطفاً جملة على الجملة، فعلى هذا يمكن للشافعية قول: إن لا صلاة إلا بأمر القرآن بدون فصاعداً في حق المقتدي، وبزيادتها في حق الإمام والمقتدي. وأقول: وإن كان التأويل ممكناً ولكنه يوجب سوء الربط في نظم الحديث، ولا يشير الحديث إلى التقسيم أصلاً. ولنا أن نقول: بأننا نحمل على المعنى فيه حسن الربط، ثم إن تبعت الأحاديث الكثيرة فالتصيرات أنواع، أحدها ما فيه صيغة الأمر وبعدها ذكر الفاتحة وضم السورة، وفي هذا التعبير صح حديثان: حديث رفاعة في أبي داود: «ثم اقرأ بأمر القرآن أو ما شاء الله أن تقرأ» فدل على وجوبهما. والثاني حديث أبي سعيد: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما نيسر» أخرجه النسائي وأبو داود ص (٢٤)، وفي التعبير الثاني نفى الصلاة بانتفاء القراءة، وأخذ فيه الفاتحة والسورة وصح في هذا التعبير عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله، وأخرج الطحاوي ص (١٢٤) رواية جابر وأخرجهما ابن ماجه أيضاً. وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ص (١٢٥)، وفي هذا التعبير في بعض الطرق «وما زاد» بالواو وفي بعضها: «فما زاد» بالفاء. وفي التعبير الثالث: الحكم على الفاتحة فقط، وذكر فيه: «فصلاته خلداج» أخرجه الترمذي. فأقول بعد هذا: إن حديث الباب حديث عبادة على أسلوب التعبير الثاني، فيكون فيه أيضاً لفظ «فصاعداً». ثم في حديث جابر ورفاعة «وما زاد» أو «وما نيسر» بالواو، وفي حديث أبي هريرة في بعضها «واو» وفي بعضها «فاء» والواو تدل على وجوب ما قبل الواو وما بعدها، فيوجب وجوب الفاتحة، وجوب ضم السورة وهو مذهبنا، فإذا خالف حديث الباب بزيادة «فصاعداً» الشافعية، فإنهم يقولون بعدم وجوب ضم السورة، ووقع التعارض بين صدر الحديث وعجزه، فلا بد من قول: إن في الحديث استشهاداً لا تعليلاً، ثم أقول: إن ما ذكره أرباب اللغة أن مصداقاً صاعداً يكون أولى غير واجب لا بد من قصره على الفاء، ويكون مصداقاً صاعداً بعد الواو ضرورياً، فعليه التزم في ضابطتهم، فإذا لا يمكن للشافعية قول التقسيم في الحديث.

(زائدة) أقول: إن بفاتحة الكتاب في «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» لو كان متعلقاً بالنفي لا يكون للشافعية مخلص مذكور. ولو يتعلق بالثبت يكون هم مخلص. وبحسب ابن حاجب في أماليه، في أن المتعلقات الواردة بعد المنفي هل هي متعلقة بالنفي أو المثبت أي المنفي وأظن، وحاصله تعلقها بالثبت. وأقول: كيف قال ابن حاجب هذا مع أنها متعلقة بالنفي أيضاً في القرآن العظيم وغيره من كلام الفصحاء والآية من «وَمَا فَتَلَهُ عَنْ أَمْرِ» [الكهف: ٨٢]. ثم أورد الأحناف على الشافعية في من الحديث، بأن قراءة الفاتحة لو كانت فريضة على المقتدي، كيف قال الشارع عليه الصلاة والسلام بلفظ: «لعلكم تقرؤون خلف إمامكم»؟ وأجاب الشافعية بوجهين، أحدهما: أن سؤاله عليه الصلاة والسلام ليس عن أصل القراءة، بل عن الجهر، وكان حق المقتدي الإسرار. وقال مولانا: إنه مستبعد، فإن الرجل كان من عن يمينه ويساره يسر، فكيف يجهر بهذا؟ وثاني وجه الجواب ذكره البيهقي: بأن مورد السؤال السورة لا الفاتحة، فيكون في كلامه عليه الصلاة والسلام قصر إفراد. وأقول: يردده الرواية الصريحة، أخرجهما الدارقطني في سننه وحسن إسنادها، وفيها «منكم» من أحد يقرأ شيئاً من القرآن»

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُבَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

ففي هذه الرواية تكررت ودلت على أن أحداً قرأ شيئاً من القرآن، فلم يجهر هذا الرجل ولم يزد على الفاتحة. ويمكن الجواب للشافعية ولهم رواية قوية عن ابن مسعود، أنهم كانوا يجهرون فترلت: « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْمِعُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا لِغِيٍّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَّا يَتَّبِعُوا أَحَدًا مِنْهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِهِمْ » [الأعراف: ٢٠٤] أخرجهما الدارقطني، والبيهقي في كتاب القراءة، ولم يتوجه إليهما شافعي للعرض في الجواب. وأقول مجيباً من جانب الأحناف: إن تتبع طرق الحديث واستقرينها، فما وجدت في أحدهما لفظ الجهر في سؤاله عليه الصلاة والسلام، فيقال: إن جهر الرجل كان ذريعة لعلمه عليه الصلاة والسلام، ولم يكن مورد سؤاله عليه الصلاة والسلام، ولم يكن سؤاله عليه الصلاة والسلام إلا عن القراءة، فمثار الصلاة القراءة لا الجهر بعد التلويح والتي لا يخرج من الحديث إلا بإباحة الفاتحة، وهي أيضاً غير مرضية. والفرائض على هذا: أن حديث الاختلاف في القراءة والشارعة فيها رواه غير عبادة عن أنس وأبي هريرة وابن مسعود بأسانيد قوية والحال أن مذاهب الثلاثة ترك القراءة في الجهرية. وفتوى عائشة من تركها في الجهرية، ذكرها مولانا في رسالته من السنن الكبرى، وقع فيها غلط في السند، من الناسخ، وأخرجها البخاري أيضاً في جزء القراءة والسند فيه صحيح وفي متنه فيه غلط فاحش من الناسخ وبخلافه، والصحيح ما في كتاب القراءة للبيهقي ص (٦٦): « كان عائشة وأبو هريرة يأمران بالقراءة في الظهر والعصر ». وفيه مروي بسندين، والمتن التام في السند الأول وهو متكامل فيه، لأن فيه عكرمة بن عمار وهو ضعيف، وانتمسك بالسند الثاني، وهو يضم به المتن التام، وهذا أقوى ومروي بطريق قاسم بن بهذلف، وليضم هذا الفتوى بقول أبي هريرة: أقرأ بها في نفسك يا فارسي، أي اقرأ بها في السرية. وأما مرفوع أنس ففي آثار السنن ص (٨٠) رواه البخاري في جزء القراءة وأعله البيهقي. وأقول: قد صححه البيهقي في كتاب القراءة. وأما فتوى أنس ففي مصنف ابن أبي شيبة أنه كان يسبح خلف الإمام، فعلم أنه لا يقرأ خلف الإمام، وفي سند فتواه تعلية ولم أعرفه إلا أنه أبو بحر، وهو من رجال الأربعة، للحافظ لا السنن الأربعة. وأما مرفوع ابن مسعود ففي آثار السنن ص (٨٧) رواه الطحاوي والطبراني، وأما فتواه فمشهور. وفرائض أخر على دعاوينا في رواية أنس مرفوعة، فإنه روى عنه ابن أبي شيبة في مصنفه مرسلة عن أبي قلابة: هل تقرؤون خلف إمامكم؟ فقال أحدهم: نعم، وقال أحدهم: لا، فقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إن كنتم لا بد فاعلمين، فليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه الخ، فمن قال: لا، لم يأمره النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالإعادة، ولم يسمع عليه، وأيضاً قال: إنكم لا بد فاعلمين، ولم يحد عليهم بل دل على عدم الرضاء بها، وأيضاً قال: « فليقرأ أحدكم » ولم يأمر كلهم استغناء، ولفظ أحد لا يدل على العموم، وعندني في هذا كثير من الشواهد مثل آية « فاقبلوا أحدكم ورفضكم الخ » [الكهف: ١٩] هذا ما تسر لي الآن.

وأما حديث الباب حديث ابن إسحاق فحسبه الترمذي، وصححه بعض الشافعية، وقال الحافظ: صححه البخاري، والحال أنه لم يصححه بل مزود في صحته، نعم أخرجه في جزء القراءة، وأعله أبو عمر في الشهيد في عبارتين ونقل ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي عمر أنه يصححه: والله أعلم أنه من أين أخذه، فإن عبارتي أبي عمر عندي موجودتان، وفيهما إعلال، ولعله تصحف من ابن حزم. وأعله أحمد ذكره ابن تيمية في فتاواه وأشار ابن حبان إلى الإعلال في كتاب الثقات. وأعله الحافظ ابن رجب الحنبلي تلميذ ابن تيمية. وأعله ابن تيمية في فتاواه، وقال: حسنت في إعلاله كتاباً مستقلاً. وذكر ابن تيمية وجه الإعلال في فتاواه أن واقعة الباب لم يقع في عهده عليه الصلاة والسلام، بل قرأ عبادة بنفسه خلف إمامه فسأله سائل فروى عنده حديث: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وقريب من هذا ما في أبي داود ص (١١٩) عن الربيع بن سليمان عن عبد الله بن يوسف عن الهيثم الخ، إلا أن فيه ذكر القصة أيضاً، أي وقعت الواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام، وليعلم أن في ذلك الحديث قلب من الراوي، وأساء في ذكر ترتيب ألفاظ الحديث: « فلا تقرؤوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأمر القرآن ». وعندني أنه من الراوي. وأقول: إن إعلال ابن تيمية هذا غير جازم، ويمكن في وجه الإعلال بأن في حديث عبادة بأنه روي عنه ثلاث مضامين: أحدها: أنه قرأ بنفسه، فسأله سائل لم قرأت خلف الإمام؟ فتمسك بمضمون حديث: « لا صلاة لمن لم الخ »، وما احتج بالقصة، وليس فيه ذكر القصة الواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام، وهذا قوي سنداً. والثاني: ما بين أيدينا من حديث الباب. والثالث: قوله عليه الصلاة والسلام: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ولا قصة فيه أصلاً، هذا أيضاً صحيح، والحديث بالمضمون الأول مروي عن نافع بن محمود. والحديث الثالث مروي عن محمود بن ربيع، وأحطاً مكحول في الجمع بين ما عنده عن نافع، وما عنده عن محمود، وتفرد مكحول في ذكر القصة والحديث القولي، فالعلة هنا لا ما قال ابن تيمية.

واعلم أنه قد سهى البخاري في الجزء فإنه ذكر في السند ابن ربيع، وكتب الكاتب ابن ربيعة، وزعمه البخاري محمود بن ربيع، والحال أنه هو نافع بن محمود بن ربيع. وسهى الحافظ حيث قال: إن حديث عبد الله بن عمرو مؤيد سنده البخاري كما في التهذيب، والحال أن البخاري مزود فيه. وسهى الحافظ حيث قال في تلخيص الخبير: إن البخاري صحح حديث محمد بن إسحاق، والحال أن البخاري مزود فيه نعم أخرجه في جزء القراءة.

قوله: (وي الباب الخ) رواية أبي هريرة ليست في الصلاة الجهرية بل في السرية، ورواية عائشة في وجوب الفاتحة كما في مسلم، وقد مر مذهب عائشة في كتاب القراءة ص (٦٦)، ورواية أنس مختلفة في الرفع أي الاتصال والإرسال، وقالوا: إن الصواب الإرسال كما قال

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

وَهَذَا أَصَحُّ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: يَرَوْنَ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ.

٢٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ "خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ"

٣١٢- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ أَكْبَةَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ. فَقَالَ: هَلْ قَرَأَ نَعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ أَيْقَانًا فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي أَقُولُ مَا لِي أَنْتَ زَعَمَ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: فَأَنْتَهِى النَّاسَ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ جِئَ

(١) قوله: «فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ» ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْمُفْتَدِيَّ لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي السَّرِيَّةِ وَلَا فِي الْجَهْرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرِثَا قُرْآنَ﴾ فاسْتَمَعُوا وَأَنْصَتُوا لِأَنَّ الْإِنْصَاتَ لَا يَخُصُّ الْجَهْرَ، فَيَجْرَى عَلَى إِصْلَاحِهِ، فَيُجِبُ السَّكُوتَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا، هَذَا سَاءَ عَلَى أَنْ يَرُودَ الْآيَةُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَأُجْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَائِلًا: أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الصَّلَاةِ بِمَا وَرَدَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، ذَكَرَهُ السَّبِيحُ فِي «الْمَعَامَاتِ» وَأَيْضًا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» وَبُتَّ بِطَرَفٍ صَحِيحَةٍ مِنْهَا مَا رَوَى أَحْمَدُ فِي «مَوْطِئِهِ» قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ تَابَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً» أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْقُضَائِمَةِ: فَيُحَارِضُ حَدِيثُ «مَا فِي أَنْتَازِجِ» الْحَدِيثَ، وَكَذَا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَذْيَنٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمْرِ النَّبِيِّ» وَيَقْدِرُ لِنَقْدِهِ الْمُنْعَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلِقَوْلِهِ السُّنَدُ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمُنْعِ أَصَحُّ ثُمَّ قَدْ عَصِدَ بِطَرَفٍ كَثِيرَةٍ عَنْ جَابِرٍ وَإِنْ ضَعُفَتْ، وَبِمِثْلِهَا الصَّحَابَةُ حَتَّى فَإِنَّ صَاحِبَ «الْمَدَائِدِ»: إِنَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ - أَنْتَهَى - أَيْ أَكْثَرِهِمْ لَا يَقَالُ: إِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ أَصَحُّ مِنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ، الْمُرَادُ بِهِ مَا سِوَى الْفَاتِحَةِ بِدَلِيلِ حَدِيثِ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَادَةَ أَنَّ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى الْحَدِيثَ نَبَتْ عَنْهُ بِطَرَفٍ صَحِيحًا: أَنَّ الْأُمُورَ لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ أَبْصَحَ مِنْهَا مَا أُرُوْدُهُ لِيُوَافِقَ بَعْدَ إِسْنَادٍ صَحِيحٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ تَابَ مَعْنُ تَابَ مَالِكٌ عَنْ أَبِي نَعْبَةَ وَجَبَتْ بِنَ كَيْسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا مَاءَ الْقُرْآنِ فَلَمْ يَصِلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، وَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «مَوْطِئِهِ» وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» وَرَوَاهُ الصَّحَابِيُّ مَرْغُوبًا فِي «مَعَانِي الْأَثَرِ»، وَكَذَا لَا يَسْمَعُ أَنْ يُعْمَلَ حَدِيثُ مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ دُونَ السَّرِيَّةِ لِأَنَّ وَرُودَهُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا فِي «مَوْطِئِهِ»: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ فِي الْعَصْرِ، قَالَ: فَقَرَأَ رَجُلٌ خَلْفَهُ مَعْرُودَ الَّذِي يَلِيهِ، فَلَمَّا أَنْ صَلَّى قِيلَ: لَمْ غَمَرْنِي! قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ مَكَثَ، فَكُرِعَتْ أَنْ تَقْرَأَ خَلْفَهُ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ حَدِيثٌ.

لِدَاوُدَ فِي عِلْمِهِ، وَفِيهِ: «لَا أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ» وَهِيَ أَيْضًا فِي السَّرِيَّةِ لَا الْجَهْرِ، وَالْحَسَنُ عَلَى الْخِيَرَةِ يَعِدُ كُلَّ الْعَدَدِ وَنَقُولُ: إِنَّ إِسْرَارَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ النَّهَارِيَّةِ وَالْجَهْرِ فِي صَلَوَاتِ اللَّيْلِ يَجْمَعُ عَلَيْهِ، فَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ بِالإِسْرَارِ لِلْمُفْتَدِيِّ فِي الْجَهْرِ عَنِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، فَلَا يَدَّ مِنْ دَلِيلٍ قَوِيٍّ غَايَةِ الْقُوَّةِ، وَهَلْ مَالِكٌ حَدِيثُ أَنَسٍ: «فِي نَفْسِكَ الْخ» عَلَى مَا حَذَّثَ قَبْلَ.

قوله: (وهو قول مالك بن أنس) هذا خلاف الواقع، فإن مالكاً يفتي بقرأة في الجهرية كما في موطأه ص (٢٨)، وكذلك مذهب ابن المبارك لا يوافق شافعي في الجهرية كما سيأتي في الترمذي، وكذلك ليس مذهب أحمد مذهب الشافعي كما سيأتي، وكذلك ليس مذهب إسحاق بن راهوية مذهب الشافعي، كما هو موجود في الخارج، فلا يصح قول الترمذي إلا عمله على أنهم قالوا بالقرأة خلف الإمام في الجهرية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ

هذا الباب للمعرفيين بل للجمهور.

قوله: (مالي أنازج في الخ) قال رجل فاضل حنفي: إن لفظ السريعة يدل على أن الفاتحة حق الإمام، ويكتفى للمفتدي عنه وليس جهره، فإن السريعة نحاس حق الغير بالخصوص، وإلى مزيد في هذا فإن في المتأخرة محاوراة حاضرة فصيحة، وهو أخذ لكلام نوبة نوبة كما قال الأعشى:

بازعته فصب الرميحان منكنا

فهوة مرة راووقها خضل

وقال الخويصرة أو المادرة:

وإذا تارعت الحديث رأيتها

حسناً تسميها مذهب المكرع

قوله: (قال فأنهى الناس الخ)

قال الشافعية: إنه قول الزهري وليس قول أبي هريرة، فيكون مرسلاً، وأقول أولاً: إن الزهري رأى عمل كثير من الصحابة فلا يكون

سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله غثاً لعم. وثانياً: إن الجمهور من المحدثين من أبي داود والذهلي والبخاري وغيرهم، على أنه قول الزهري، والحق أنه قول أبي هريرة، ومنشأ حكمهم أن الزهري روى الحديث، ولما روى عن أبي هريرة «فانتهى الناس» لم يبلغ صوته بعض تلامذته فلم يسمع، وسأل عن الآخر ما قال الزهري؟ قال: قال الزهري: «فانتهى الناس عن القراءة» فوعه المحدثون أنه قول الزهري من جاتبه، والدليل على هذا ما في أبي داود ص ١٢٠: قال ابن السرح في حديثه: قال معمر عن الزهري قال أبو هريرة: «فانتهى الناس الخ» وقال عبد الله بن محمد: الزهري من بينهم، قال سفيان: وتكلم الزهري بكلمة لم اسمها، فقال معمر: إنه قال: فانتهى الناس عن القراءة الخ ونظائر هذا عندي كثيرة. وقالوا فيها: إنه قول من الراوي كما قالوا ههنا، وهو في الأصل موصول منها ما في البخاري ص (٦٠٠): حفظت بعضه وثني معمر. ومنها ما في الترمذي المجيد الثاني وهو عين نظير ما في أبي داود، وفي كتاب القراءة للبيهقي بسند قوي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ معه». ومر عليه البيهقي في كتاب القراءة، وقال: إنه منكر ولو صح. الخ وأقول: كيف يقال بأنه منكر مع ثقة الرجال؟ وحديث الباب لنا، وقال مولانا المرحوم الكنگوهي: إن حديث الباب ناسخ للإباحة المستفادة من حديث الباب السابق، وبناءً على كون حديث الباب غير ذلك الحديث. ونقل الحافظ أبو بكر الخازمي في كتاب التاميم والنسخ: أن بعض العلماء على تعدد الحديثين، فإذا كان حديث الباب غير ذلك الحديث، فمن الظاهر أن حديث الباب متأخر عن ذلك الحديث ويظهر أن الحديثين واحد. وفي حديث الباب في أبي داود: وقال راو: أظن أنها الصبح، وقال راو: إنها الصبح بالخزم، لكنه يلزم الخلاف بين الحديثين، فإن في السابق ذكر قراءة الفاتحة خلف الإمام، وفي حديث الباب انتهاء الناس عن القراءة، فأقول: إنه عليه الصلاة والسلام استثنى الفاتحة لكنه كان غير مرضى عنه عليه الصلاة والسلام، ولما زعم الصحابة عدم رضاه عليه الصلاة والسلام انتهى عنها الجمهور إلا عبادة، فعبر الراوي به «فانتهى الناس عن القراءة» فيكون الحديثان متحداً. ثم نكتة ترك أبي هريرة ذكر إجازته عليه الصلاة والسلام الفاتحة أنه لو ذكر مع قوله: «فانتهى الناس عن القراءة». لما صار الكلام مربوطاً، ومسند كلام أبي هريرة وغرضه بيان انتهاء الناس عن القراءة وتركهم القراءة ولا مدخل لاستثناء الفاتحة في غرضه ومسده. ثم قال الشافعية: ولو سلمنا أن «فانتهى الناس عن القراءة» قول أبي هريرة لكان المراد من الانتهاء الانتهاء عن الجهر، وأقول: إن هذا التأويل محض تأويل لا يقبل العقل السليم، ولو قيل: إنهم تركوا السورة وانتهوا عنها لا عن الفاتحة فلا يد من النص عليه.

ولما حققت من مذهب أبي حنيفة عدم حواز القراءة في الجهرية وجوازها في السرية مع اختيار تركها فيها فأذكر الأدلة: فلنا في السرية ثلاثة أحاديث: أحدها: حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». أخرجه الدارقطني والبيهقي مرسلًا ووصله أبو حنيفة. وقالا: الصواب الإرسال، وتكلم الدارقطني في وصل أبي حنيفة، وذكره جابر بن عبد الله، ورد نكلمه في حقه. وأقول: إن حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» صحيح بلا ريب. وأما قول: إنه مرسل فقوله من ثلاثة أوجه: الأول: أنه لو سلمنا أن الصواب الإرسال كما اعترفتم فنقول: إن المرسل المؤيد بثبوت الصحابة يكون مقبولا عند المحدثين بلا نكير. ووافقه كثير من فتاوى الصحابة حتى إن ألفاظ بعض الفتاوى قريبة من ألفاظ الحديث. منها فتوى ابن عمر أخرجه مالك في موطنه. ومنها فتوى زيد بن ثابت أخرجه مسلم في صحيحه باب سجدة الثلاثة. ومنها فتوى جابر بن عبد الله أخرجه الترمذي في سننه كما سيأتي فلا وجه لتركه. والنوجه الثاني: إن منتهى السند المرسل عبد الله بن شداد، وأقر الحافظ في الفتح بكونه صحابياً صغيراً. وعن أحمد بن حنبل أنه رجع رؤيته عليه الصلاة والسلام ولم يسمع عنه فيكون مرسل الصحابي، ومن المعلوم أن مرسل الصحابي مقبول بلا ريب، فإنهم اتفقوا على قبول مراسيل الصحابة. والنوجه الثالث: أن الشيخ ابن المطامير أخرج الحديث متصلاً من مسند أحمد بن منيع أستاذ البخاري وغيره بسند على شرط الشيخين، وصورة السند هذا: حدثنا إسحاق الأزرق، أنا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله وليس في هذا السند أبو حنيفة فلا يكون أبو حنيفة متفرداً. وأما تفصيل رواية الإسناد فإسحاق الأزرق من رواة الصحيحين، وسفيان هو الثوري وشريك ابن عبد الله النخعي، وموسى بن أبي عائشة ثقة اتفاقاً، وعبد الله وجابر صحابيان. وفي الدير المشر حاشية فتح القدير لأبي حسن المنذهي حكاية ولازمها نصحيح أحمد بن منيع والحكاية، أن العلامة قاسم بن فطرونغا كتب خضرة شيعه الشيخ ابن افعام يسأله عن مأخذ حديثه، وقدمته في تصحيح الحديث، فأجاب الشيخ: أخذته من إتحاف المهرة بزيوائد المسانيد العشرة للبوصيري.

(زائدة) يختلف الناقلون في تعيين اسم الكتاب، فقيل: إتحاف المهرة، وقيل: إتحاف الخيرة، وقيل: إتحاف الخيرة، والمعروف الأول. وفيه قال البوصيري: أخذت بقراءة السند بمحضرة الشيخ حافظ الدنيا فما وصلت إلى متن الحديث. قال الحافظ: هذا راتحة حديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». فتعجبت من ذكاء الحافظ. أقول: عرضت الحكاية على شيخنا مولانا دام ظله العالي على رؤوس المسترشدين، فقال: إن إتحاف لم يرض بالحديث. قلت: إن الحافظ وإن لم يرض به لكنه لم يقصر عن بيان العلة أيضاً، فالخلاص أن الحديث صحيح، وأما أنا فما وجدت الحديث في النسخة التي تحت مطالعتي لإتحاف المهرة لكنني أقطع بأن الحديث صحيح، وأن في نسختي سقطاً من النسخ فإن القصة المفصلة المذكورة لا يمكن انكارها. ثم أخرجه الشيخ ابن المطامير بسند آخر من مسند عبد بن حميد عن أبي نعيم فضل بن ذكوان عن حسن بن صالح، الخ وقال: إنه صحيح على شرط مسلم. وأقول: فيه تردد فإن في سنده جابر الجعفي ولعمري ليس من الزيد في متصل الأسانيد كما

وفي الباب: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَابْنُ أَكْبَنَةَ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ عَمَارَةٌ، وَيُقَالُ عَمَرُو بْنُ أَكْبَنَةَ. وَرَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ وَذَكَرُوا هَذَا الْحَرْفَ: «فَقَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

هو المذكور في سنن ابن ماجه ص ٦١، ولكن السند الذي وجدته الشيخ حذف منه جابر وربما يقلد الشيخ جمال الدين الزيلعي ولم يأت بالروايد على تدرج الزيلعي إلا في عدة مواضع، منها ما في باب المهر، ومنها ما في باب التطوع، ومنها ما في هذا الموضع الحديث الذي نحن فيه، ثم إن قيل: إن في حديث «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.» احتمال وهم الراوي وخطؤه نقول: لا يمكن هذا الاحتمال فإن فتاوى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مؤيدة له سيما إذا كانت ألفاظ الفتاوى قريبة من ألفاظ الحديث المرفوع. واعلم أن حديث «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.» أخرجه الحاكم ولم أحده في نسخة المستدرک، وإنما ذكره ابن المصنف يستدل به في حنفية وفيه ذكر صلاة الظهر، وذكر أن الرجلين تنازعا بعد الفراغ عن الصلاة، فقال أحدهما بالقرأة خلف الإمام وقال الآخر بتركها، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.» فدل الحديث على ترك القراءة في السرية، ولكنه لا يدل على عدم جوازها في السرية نعم يدل على تركها في السرية. ولنا حديثان آخران في تركها في السرية. وأما أدلة عدم جوازها في الجهرية فكثيرة منها آية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [الأعراف: ٢٠٤] وأجاب عنها الشوافع شافعي، ونقل الزيلعي عن البيهقي عن أحمد بن حنبل أجمع العلماء على أن الآية واردة في الصلاة. وقال رجل: إن البيهقي لم ينقل عن أحمد في كتاب القراءة، وعرضه الاعتراض على الزيلعي. أقول: إن الزيلعي لم يعمل إلى كتاب القراءة ليلزم ذلك الرجل الجاهل على أن أبا عمر أيضاً نقل عن أحمد بن حنبل في التمهيد إلا أن الزيلعي نقل بالسند بخلاف أبي عمر. ومن أدلتنا حديث الباب أخرجه مالك في الموطأ وحسن الترمذي وصححه أبو حاتم. وحديث: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا» قد صححه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أثرم تلميذ أحمد وابن جرير في تفسيره، وأبو عمر وابن حزم الأندلسي وزكي الدين المنفرد والخافظ ابن حجر العسقلاني، وكل من الخبابة والمواثيق والأحناف، وأخرجه أبو داود والنسائي حديث: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا» عن أبي موسى وأبي هريرة صحيحهما مسلم فإنه أخرجه حديث أبي موسى في تشهد مسلم ومسانة تلميذه عن حديث أبي هريرة فأجاب مسلم بأنه صحيح. ولنا حديثان صحيحان في كتاب القراءة أحدهما في ص (٩٩) حديثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسامي المنقري نا أحمد بن سلمان القعقبي نا إبراهيم بن إسماعيل نا آدم نا ابن أبي ذئب نا محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ما كان من صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة فليس لأحد أن يقرأ فيها الخ» وقال البيهقي: هذه رواية منكورة لم أحدها فإن صحت فالمراد بها ليس لأحد أن يجهر بها أو يقرئها مع سورة الخ، فكلامه يشير إلى الصحة ولا يمكن إنكار هذه الرواية ورجال السند ثقات فإن أبا الحسن علي بن أحمد ليس من رواة السنة لأنه متأخر عنهم نعم ثقة ورحمته موجودة في الأنساب تحت لفظ الحسامي. وأما أحمد بن سلمان ففي أكثر الكتب سلمان بلا باء وفي بعضها سليمان بالياء، وظني أنه بالياء ولقبه نجاد في تذكرة الحفاظ. وإبراهيم ثقة. وأدم بن أبي إياس من رجال الصحيحين. وكذلك ابن أبي ذئب. وأما محمد بن عمرو فمن رجال مسلم. ومحمد بن عبد الرحمن ثقة مشهور. ورواية أخرى لنا عن أبي هريرة بواسطة عبد الرحمن بن إسحاق في كتاب القراءة وصنعها البيهقي من جانب عبد الرحمن، وإحال أنه مدني وهو ثقة وليس بواسطي وهو ضعيف. ولنا أدلة أخرى لا أذكرها.

واعلم أن تذهيب الدعوى أن آية: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ الخ» [الأعراف: ٢٠٤] نزلت في مكة ودلت على نهي القراءة خلف الإمام في الجهرية. ثم ورد حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» في المدينة في حق الإمام والمنفرد وكذلك قال أحمد في العنيفة اللاحقة إن الحديث في حق المنفرد ولا تعلق للمحدث بالمقتدي ولا يتناولهما. ثم بعده قرأ رجل في الفجر خلفه عليه الصلاة والسلام بدون تعليم من صاحب الشريعة، فقال النبي الكريم: «إن كنتم لا بد فاعين فليقرأ أحدكم في نفسه» وكذلك ورد حديث محمد بن إسحاق، وفي هذا الحديث إحالة إلى ما سبق أولاً فلا يتناول الحديث المقتدي فإن حال المقتدي كان مفروغاً عنه حين نزول الآية، فلا يكون في حديث ابن إسحاق إلا استشهاده، وعرضت الإباحة غير مرضية ومرجوحة فكف جمهور الصحابة لما رأوا الإباحة العارضة غير مرضية، وهذا المذكور سابقاً كان على مشرب مولانا المرحوم. ويمكن لنا بحث آخر ولكنه بحث وإفحام الخصم ولا يبقى الإباحة أيضاً على هذا، ويكون فيه تسليم تناول الحديث المقتدي وهو أنه في الحديث: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» وفعل القرية أهم من قراءة الفاتحة حقيقة كما في حال الإمام والمنفرد أو حكماً كما في حق المقتدي، وكذلك يقال في فاته لا صلاة لمن لم يقرأ بها حقيقة أو حكماً فيكون في الحديث إحالة إلى الأحاديث الأخرى الدالة على قراءة الإمام والمنفرد وسكوت المقتدي، ونظيره كما يقال: لا تفعلوا إلا بالأذان لقوم يشوبون بشوب بدعة، فليس مراده أن يؤذن كل واحد منهم بنفسه، ويمكن أن يقال: إن (لا تفعلوا إلا بأم القرآن) من قيل قتلوه بنو فلان أي صدر فيهم فعل القتل لا أن قتل كل واحد وباشر بقتله كما في آية: وإذا قتلتم نفساً فادبراً تم فيها... الخ [البقرة: ٧٢] ولكن هذا البحث لإسكات المناظر وليس حقيقة الأمر.

قوله: (وفي الباب) ثبت القراءة في السرية وتركها عن ابن مسعود، وحديث عمران بن حصين أخرجه مسلم وعمره حين قرأ: «سبح اسم ربك الأعلى الخ». وأقول: إنه قرأ «سبح اسم ربك الأعلى» بدون قراءة الفاتحة، وأما حديث جابر فسيأتي في الكتاب عن قريب.

وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَدْخُلُ عَلَى مَنْ رَأَى الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَعَامٍ». فَقَالَ لَهُ خَامِلُ الْحَدِيثِ: إِنِّي أَكُونُ أحياناً وَرَاءَ الْإِمَامِ قَالَ: اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ. وَرَوَى أَبُو عَثَمَانَ النَّهْدِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتَذِيرَ أَنْ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ». وَاخْتَارَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَقْرَأَ الرَّجُلُ إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، وَقَالُوا: يَتَّبِعُ سَكَاتِ الْإِمَامِ.

وَقَدْ اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ.

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَابْنُ الْمُثَنَّى وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ وَالنَّاسُ يَقْرَءُونَ، إِلَّا قَوْمٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَرَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ.

وَشَدَّدَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَوَكُّفِ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ، فَقَالُوا: لَا تُجْزِي صَلَاةً إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَخَدَّهَ كَانَ أَوْ خَلْفَ الْإِمَامِ. وَذَهَبُوا إِلَى مَا رَوَى عُثْبَانَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَرَأَ عُثْبَانَةُ بْنُ الصَّامِتِ بَعْدَ النَّبِيِّ

قوله: (ما يدخل) من الدخول بمعنى الغش لا من الدخول.

قوله: (فهي خداج الخ) خدجت الناقة من المحرد إذا ولدت قبل تمام المدة كان الفصيل تام الأعضاء أو غيرها، وأخدجت الناقة من المريد إذا ولدت فصيلاً ناقصاً الأعضاء سواء كان على تمام المدة أو قبلها، وعنه الخديجة اسم من أسماء نساء العرب، وبعض علماء اللغة لا يذكرون الفرق بين المحرد والمريد. فدل الحديث على أن الصلاة بدون الفاتحة ناقصة غير باطلة كما يقول الأحناف، ولا يلزم على هذا إدخال المكره تحريماً في أمر شارع فإنه ليس ههنا أمر بل نهي الشيء بانتفاء شيء آخر بخلاف آية: «فَاقْرَأُوا مَا تَشَاءُونَ مِنَ الْقُرْآنِ» [الزمل: ٢٠] أو حديث: «فَاقْرَأُوا مَا تَشَاءُونَ مِنَ الْقُرْآنِ» أو حديث ضعيف السند: «من تشهد تحت صلاته». قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله: إن الحديث يدل على عدم ركبة السلام، فيلزمه إدخال الكراهة تحريماً في أمر الشارع وإذا غير جائز، وفي كتبنا تصريح أنه إذا أحدث بعد التشهد يذهب ويتوضأ ثم يأتي وبسليم.

قوله: (اقرأ بها في نفسك...) الخ) هذا مقيد بالصلاة السرية ولا يكون في الجهرية لما في كتاب القراءة للبيهقي من مذهب أبي هريرة وعائشة، ولما في موطأ مالك ص (٤): «ومن فاتته فاتة خير كثير». الخ قال البخاري في جزء القراءة: بأن مُدْرِكَ الرُّكُوع ليس مُدْرِكَ الرُّكُوعَةِ، ولم يخل بإدراكها بإدراكه إلا من قال بترك القراءة خلف الإمام، وذكر من موافقيه أبا هريرة وبخالفه صراحة ما في موطأ مالك ص (٤)، وأبي البخاري بأثر أبي هريرة الذي يوجبهم إلى رفاق البخاري ولكن مراد ذلك الأثر أن المسبوق يجب عليه أن يدرك الإمام قبل انحطاطه إلى الركوع، ولا يجب وجدان لفاتحة فلا يخطئ. ثم رأيت مذهب أبي هريرة عين ما ذكرت من أنه يقول أن يدرك المقتدي إمامه قبل انحطاط الإمام ولا يجب وجدان الفاتحة لوجدان الركعة، وإن أدرك إمامه بعد انحطاطه فم يدرك الركعة ذكره ابن رشد في البداية.

واعلم أن ما في موطأ مالك ص: فهو من المبلغات ولكن أبا عمر صنف التمهيد لوصف مبلغات مالك ووصل كلها إلا الأربعة، وما ذكر البخاري في جزء القراءة من مذهبه لا يوافقه السنف ولا علماء المذاهب الأربعة إلا أبو بكر الضبي تلميذ ابن خزيمة ونقي الدين السبكي والشوكاني، ثم رجع الشوكاني في الفتح الرباني ونسب إلى ابن خزيمة وفاته البخاري. وقال الحافظ: وجدت في صحيحه خلافه. أقول: إنه كان مذهب تلميذه أبي بكر فنسب إلى ابن خزيمة سهواً.

هذا المذكور من حمل «اقرأ بها في نفسك» على السرية لما في كتاب القراءة حقيقة الأمر، وأما ما قال المفردون من أن المراد بالقراءة في نفسه التدبير والتفكير فلا يوافقه اللغة فإنه لم يثبت معنى التفكير للقراءة في النفس، نعم ثبت القول في النفس بمعنى التفكير، ويمكن لنا حمل القراءة في نفسك على السرية بدون الالتفات إلى ما في كتاب القراءة بأن الإسرار في صوات النهار والظهر في صلوات الليل مما أجمع عليه، وقول الإسرار في الصلوات الجهرية كما يقول الشافعية للمفتدي غير ما أجمع عليه فنحمل قول أبي هريرة على ما أجمع عليه. وعلى الشوافع ذكر نص شاف في ما ادعوا.

قوله: (يتبع سَكَاتِ الْإِمَامِ) قال الشافعية: المستحب للإمام أن يسكت لبأني للمفتدي بالفاتحة. وأقول: إنه خلاف قواعد الشريعة فإن الشريعة تنهى — (إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ) وتجعل الشريعة الإمام متبوعاً، ولزم على ما قالوا كونه تابعاً. وذكر الشوافع أربع سَكَاتٍ منها سَكَاةٌ بَعْدَ «وَلَا تُضَالِنَ» قبل آمين قدر ما يسع فيه فاتحة المفتدي، ويلزم عليهم إشكالات كثيرة ذكرتها في باب آمين وأيضاً ما من حديث يدل على هذه السكاة الطويلة حتى أن اختلف صحابيان في وجوبها أيضاً كما مر سابقاً، وبالجملة يلزم إشكالات على قول القراءة خلف الإمام في الصلاة الجهرية.

خَلَفَ الْإِمَامَ، وَتَأَوَّلَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ قَاتِنَةِ الْكِتَابِ».

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا. وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَتْرَأْ بِقَاتِنَةِ الْكِتَابِ» إِذَا كَانَ وَخْدَهُ. وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَيْثُ قَالَ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَتْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(١) وَزَاءُ الْإِمَامِ. قَالَ أَحْمَدُ: فَهَذَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَأَوَّلَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَتْرَأْ بِقَاتِنَةِ الْكِتَابِ» أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ وَخْدَهُ. وَاخْتَارَ أَحْمَدُ مَعَ هَذَا الْقِرَاءَةَ خَلَفَ الْإِمَامَ. وَأَذْ لَا يَتْرَكَ الرَّجُلُ قَاتِنَةَ الْكِتَابِ وَإِنْ كَانَ خَلَفَ الْإِمَامَ.

٣١٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَتْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَزَاءُ الْإِمَامِ.

(١) قوله: «إلا أن يكون وراء الإمام» جاء مثله مرفوعاً أيضاً، ذكره الطحاوي في «معاني الآثار»: حدثنا بحر بن نصر ثنا يحيى بن سلام أنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من صلى ركعة فلم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام - انتهى - ولا يجوز القراءة خلف الإمام لا في السرية ولا في الجهرية، كما هو مذهب الحنفية. ويؤيده الآثار أيضاً: منها ما ذكر الطحاوي في «معاني الآثار»: حدثنا ابن وهب أن عذمة عن أبيه عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت سمعه يقول: لا يقرأ المؤمن خلف الإمام في شيء من الصلاة، ومنها ما رواه محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى في «الموطأ» عن ابن عمر قال: «لمن صلى خلف الإمام كفته قراءته»، وعن ابن عمر بن الخطاب أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، قال: تكفيك قراءة الإمام، وعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة» هذا آخر حديث النبي، ذكره محمد أيضاً.

قوله: (وتأول) التأول في عرف السلف والحديث بيان المصادق لا ما تعارف بين أهل العصر من صرف الكلام عن ظاهره. قوله: (واختار أحمد) مذهب أحمد القراءة خلف الإمام في السرية كما في فتاوى ابن تيمية وفي الجهرية إذا كان المقتدي بموضع لا يبلغه صوت قراءة الإمام.

قوله: (سمع جابر بن عبد الله يقول الخ) هذه فتوى جابر، والأكثر وقفوها على جابر والبعض رفعوه إلى صاحب الشريعة كما في الطحاوي ص (١٢٨)، لكنه فيه كلام من وجهين: أحدهما أنه مروي بسند مالك ووقفه مالك في موطأه بهذا السند. والثاني: أن في سنده يحيى بن سلام وهو منكلم فيه، ووقفه أربعة من أئمة الحديث. وفيه شيء آخر أخذه البيهقي، وهو أن في الطحاوي ص (١٢٨) قال: قلت لمالك: أرفعه، قال: خذو برحمته. الخ فزعم البيهقي أن مالكاً شنع على رفعه. وأقول: لعمري لم يشنع على رفعه بل غرض مالك أن المسألة هكذا فغضب مالك لثبته في المسألة، فالحاصل أن قول جابر يختلف في رفعه ووقفه.

قوله: (عن أبي نعيم) روى أبو نعيم هنا موافقاً لما روى في سنن الدارقطني عن عبادة حديثه موافقاً للشافعية. وأخرج العيني في العمدة حديث عبادة بسند أبي نعيم من مستدرک الحاكم وعبارته يدل على جزمه بأن راوي حديث عبادة هو أبو نعيم وهب بن كيسان، وبني مزدد في هذا ولأن وهب بن كيسان يروي عن الصحابة الصغار والكبار الذين ظلت أعمالهم، وروى يروي عن ابن عمر وجابر، قد يروي عن أبي هريرة أيضاً، وأما عبادة فمتقدم الوفاة. ولأن أبواب كتب الرجال ما ذكروا أخذ وهب بن كيسان عن عبادة فلهذا صرت مززداً، ثم رأيت الذهبي تردد فيه في تلخيص المستدرک. وأعلم أن بنا في بقي القراءة ما في مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة وهو من صغار التابعين أنه روى أنه انتهى عن القراءة عن النبي ﷺ - وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيكون هذا مرفوعاً حكماً، والله أعلم، وعينه أم.

المراجعة إلى ما سبق من رفع اليدين ومسألة امين: فأذكر وجه ترك رفع اليدين وإحفاء امين فأقول: إن حديث الترك حديث ابن مسعود، وفي الرفع أحاديث كثيرة ولم يتكلم في حديثنا إلا من اختار عمل رفع اليدين مثل البخاري لا غيره كالنسائي وأبي داود والترمذي وغيرهم، ويتوهم من هذا أن ترك الرفع حامل لوحدة الحديث وكثرة أحاديث الرفع، ولكني أدعي أن أحاديث الترك كثيرة فإن كثيراً من الصحابة يروون صفة صلواته عليه الصلاة والسلام ولا يذكرون رفع اليدين، وإني أدعيتهم في رواية الترك، ثم إن قيل: إنهم ساكتون والساكت يحسن على الناطق، فأقول: إنهم ليسوا بساكتين بل ناعون، وتوضيح هذا موقف علي ما قال ابن تيمية تحت اختياره إحفاء بسم الله: إن الجهر بالتسمية نادر والإحفاء كثير لأن أكثر الأحاديث خالية عن ذكر جهر التسمية ولا يقال: يحسن الساكت على الناطق لأنها ليست بساكت بل نافية فإن المهم بذكره هو الشيء الوجودي، ولا يتعرض الراوي إلى ذكر الشيء العدمي لأنه غير معقول، فعلى هذا الساكت عن ترك رفع اليدين نافي فتصير ذخيرة الترك كثيرة من ذخيرة الرفع، وأما حديث ابن مسعود حيث تعرض إلى ذكر ترك رفع اليدين، فأبضاً غيبته ونعمته غير مؤثرة لتعرضه إلى الشيء العدمي، فعلم أن ترك رفع اليدين كثير عملاً في عهده عليه الصلاة والسلام، ولكنه قابل ذكره لأنه شيء عدمي، فهذا الكلام مما يشفي ما في الصدور، وهذا هو حقيقة الحال. وإن قيل: إن رفع اليدين عريضة، وتركه رخصة، والعمل بالترجمة أولى، فيستفاد جوابه مما ذكرت تحت كلام ابن تيمية في فتاواه. ثم إن قيل: إن رفع اليدين عبادة، والترك ترك عبادة، نقول: إن جواب النكته بالنكته وهي أن هيئة اليدين في كل

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٣١- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ

٣١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحَسَنِ عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الْكُبْرَى قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى^(١) مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ^(٢) رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ».

٣١٥- وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ بِمَكَّةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَحَدَّثَنِي بِهِ. قَالَ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ قَالَ: رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: رَبِّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ فَاطِمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَيْسَ إِشَادَةٌ بِمُتَّصِلٍ وَفَاطِمَةُ ابْنَةُ الْحَسَنِ لَمْ تَذَرِكْ فَاطِمَةَ الْكُبْرَى، إِنَّمَا عَاشَتْ فَاطِمَةُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَشْهُرًا.

٢٣٢- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

٣١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرْقَانِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ^(٣) رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَكَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «صلى على محمد... الخ» يحتمل قبل الدخول وبعده، والأول أولى، ثم حكمه بعد تعليم أمته أنه صلى الله عليه وسلم كان يجب عليه الإيمان بنفسه كما يجب على غيره، فلذا طلب منه تعظيماً بالصلاة منه عليها كما طلب ذلك من غيره.

(٢) قوله: «أبواب رحمتك... الخ» قال الطيبي: لعل النكتة في تخصيص الرحمة بالدخول والفضل في الخروج أن من دخل اشتغل بما يزلفه إل ثوابه وجنته، فيناسب الرحمة، وإذا خرج اشتغل باشتغاء الرزق الحلال، فيناسب ذكر الفضل كما قال تعالى: ﴿فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَاصْبِرُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾.

(٣) قوله: «فليركع ركعتين» أمر استحباب لا وجوب خلافاً للظاهرية، والركعتان تحية المسجد أو ما يقوم مقامهما من صلاة فرض أو سنة في غير وقت مكروه عندنا أو طواف، والظاهر من الحديث اختصاص نديها بمزيد الجلوس، ويحتمل أن التقيد بالجلوس جرى على الغالب، ومن وجد وقت كراهة الصلاة أو هو محدث، قال أربع مرات: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، راد بعضهم: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فقد روى عن بعض السلف ذلك تعدل ركعتين في الفضل، ويؤيده ما صح عن جابر بن زيد بالإسم الكبير التابعي أنه قال: إذا دحمت المسجد فصل فيه، فإن لم تصل فيه فاذكر الله فكأنك قد صليت.

ركن تكون مناسبة لتلك الوظيفة كما في القيام والسجود وغيرها فعلى هذا ترك الرفع عبادة فهذا وجه رجحان ترك رفع اليدين. وأما وجه رجحان إخفاء أمين فهو عمل أكثر السلف بإقرار ابن جرير الصري، كما حررت تفصيل كلامه سابقاً.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ

عَنِ الشَّارِعِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْأَذْكَارُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَوَارِدَةِ.

قوله: (صل على محمد الخ) قال العلماء: أن يصلي المداخي في المسجد عليه عليه الصلاة والسلام الآن أيضاً، وإن متزدد في مراد الحديث لعل الغرض منه دعاء رجل نفسه، ولما كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - معصياً الدعاء لكل واحد لنفسه وكان عليه الصلاة والسلام متكلماً فعبر بهذه الدعوة، والله أعلم.

قوله: (أبواب فضلك) حص الفضل بوقت الخروج لأن الفضل في الرزق وهذا تعليمه عليه الصلاة والسلام للأمة المرحومة.

قوله: (حديث حسن... الخ) حسن الترمذي الحديث مع انقطاعه، وكذلك فعل في عدة مواضع، لأن الخلق يمشون على ذرفهم، ولا يتبعون الضوابط والقواعد.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

هذه الصلاة تحية المسجد سنة عندنا وعند غيرنا، وتتأدى عندنا في ضمن الفرائض والسنن أيضاً لو صلى، وإن لم يصل بشيء في المسجد لم يحرز سنة تحية المسجد. وقال الشافعية بحر زها في الأوقات المكروهة أيضاً، بضابطة حمل العام على الخاص. وقال داود الظاهري بوجوب تحية المسجد ولم يقل غيره.

قوله: (قبل أن يجلس الخ) عمل الجهلة من أهل العصر بخلاف نص الحديث وهو جلوسهم قبل أداء الركعتين وهذا من سوء الجهل.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ نَحْوَ رِوَايَةِ قَالِثِ بْنِ أَنَسٍ.
وَرَوَى سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَلِيمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ.
وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: اسْتَحَبُّوا إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ أَنْ لَا يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَحَدِيثُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ خَطَأٌ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

٢٣٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحِمَامُ

٣١٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي دُرٍّ قَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدًا وَطَهْرًا».

قَالَ أَبُو جَيْسٍ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَيْنِ مِنْهُمَا مَنْ ذَكَرَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. رَوَى شُعْبَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ خُثَاعُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَكَانَ عَائِمَةُ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَكَانَ رِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ.

٢٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بَيْتَانِ الْمَسْجِدِ

٣١٨- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَثَمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى^(١) اللَّهُ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ».

(١) قوله: «إلا المقبرة» - يفتح الباء وخسبها - وقال ابن حجر: بتلثها، وفي «القاموس»: المقبرة مثلثة الباء والكانكة موضع القبور، قال علي الفارسي: اختلفوا في النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام، هل هو للتنزيه أو للتحريم، ومذهبنا الأول ومذهب أحمد التحريم، بل عدم انعقاد الصلاة، وقال شارح المنية في الفتاوى: لا بأس بالصلاة بالمقبرة إذا كان فيه موضع أعد للصلاة وليس فيه قبر.

(٢) قوله: «بني الله مسجداً بني الله له مثله» أي مثل المسجد في القدر ولكنه أنفس منه بزيادات كثيرة، أو مثله في معنى البيت، وإن كبر مساحة أو يريد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا، وهذا لمن في مظنة الصلاة. (بمعجم البحار)

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامُ

المقبرة بالبناء ما فيه قبور، وأما الذي فيه قبر واحد لا يطلق عليه المقبرة بل المقبر بلاتاء، هذا فرق لغوي، وفي الجامع الصغير لمحمد تكرر الصلاة تجاه المقبرة إلا أن تكون سيرة حائلة أو كان المصلي يمين أو شمال من المقبرة. وكون الأرض كلها مسجداً من خصائص الأمة المرحومة، وأقول كان عيسى عليه الصلاة والسلام سياحاً ولعل البيعة والكنائس كانت في الشام كثيرة، والله أعلم.

قوله: (كان رواية الثوري الخ) رجح المرسلي، رجح الاتصال مرجوحاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بَيْتَانِ الْمَسْجِدِ

قوله: (مثله في الجنة) المماثلة في الفضل والنواب وفي أن مكانه يكون ذا شرف من أبيه الجنة كما أن المسجد يكون ذا شرف في الدنيا، وليست المماثلة في الطول والعرض أو غيره كما قبل.

واعلم أن المسجد النبوي بني في عهده عليه الصلاة والسلام مرتين مرة ستين ذراعاً، وأخرى مائة في مائة، ثم بناه أبو بكر الصديق رضي الله عنه في عهده على هيأته الأولى وبلا زيادة في عرصه الأرض، ثم بناه عمر في عهده وزاد في بقعة المسجد، واختار الهيئة الأولى الساذجة، ثم بناه عثمان وشيده بالأحجار والخشب، ولم تكن الأحجار منقوشة بالنقش المتعارف، فاعترض السلف على عثمان لتشييده المسجد وعدم اختياره الساذجة السابقة مع أنه بناه من مال نفسه، فلما امتد اعتراضهم قام عثمان خطيباً وعلمك بحديث: «من بني مسجداً لله حل بحمد بني

وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعلي وعبد الله بن عمرو وأنس وابن عباس وعائشة وأُمّ حبيبة وأبي ذر وعمر بن الخطاب وعائشة بن أبي حمزة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله.
قال أبو عيسى: حديث عثمان حديث حسن صحيح.

٣١٩- وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى لَهُ مَسْجِدًا صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا نَوْحُ بْنُ قَنِسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى قَنِسٍ عَنْ زِيَادِ الثَّمِيرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَمَعْمُودُ بْنُ لَبِيدٍ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ.
وَمَعْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُمَا غُلَامَانِ صَغِيرَانِ مَدِينَانِ.

٢٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا

٣٢٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحَادَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَنْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ زَائِرَاتٍ^(١) الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ».
قال: وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة.
قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن.

(١) قوله: «عمرو بن عتبة» موحدة ومهملة من مفتوحات ابن عامر بن خالد السهمي أبو نجيع صحابي مشهور أسلم قديماً، وهاجر بعد أحد ثم نزل الشام. (التقريب)

(٢) قوله: «الزائرات القبور... الخ» قد نهى في الابتداء عن زيارة القبور للرجال والنساء، ثم رخص بقوله: كنت نهيتكم من زيارة القبور إلا فزورها، فقيل: الرخصة شاملة للرجال والنساء، ولفظ المذكر للأصناف على ما هو عادة الشارع في أغلب الأحكام، وقيل: الرخصة للرجال، وبقيت النساء في النهي لكثرة جزعهن ونياحتهم، والنهي عن اتخاذ المساجد على القبور؛ لأن الغالب في المقبرة قدارة المكان واختلاط التربة بصديد الموتى ونحوه حتى لو كان المكان طاهراً فلا بأس، ومنهم من ذهب إلى أنه يكره الصلاة في المقبرة مطلقاً بظاهر الحديث، وأما السراج فأنهى عن اتخاذها لأجل الإسراف وتضييع المال، وعلى هذا لو كانت إليها حاجة لم يكره، وقيل: لتعظيم القبور، كذا ذكره في «اللمعات».

الله له مثله في الجنة». وأما بناء المسجد البري الآن فينبأه السلطان عبد المجيد، وقد ميز في الحدود التي كانت في عهده عليه الصلاة والسلام وعهد عمر وعهد عثمان، وما اطلع بعضهم على تكرار بناء المسجد النبوي في عهده عليه الصلاة والسلام، وأنه عليه الشيخ السيد السهمودي في الوفا بدار المصطفى.

مسألة: إحكام المسجد جائز بلا ريب، وأما نفسه المتعارف في عصرنا ففي بعض كتبنا لا بأس به من غير مال بيت المال، وقيل: يكره من غير بيت المال، وأما من مال بيت المال فغير جائز. وأقول: الآن يجوز القولان الأولان في النقش من مال المسجد أيضاً، فإن غرض الواقفين في هذا العصر يكون النقش ولا يتهون عنه، والله أعلم. وفي بن ماجة رواية: «ولو كمفحص قطعة الخ»، ونرددوا في شرحه فإنه لا يمكن فيه الصلاة فقالوا ما قالوا منها ما قيل: إنه في حق من اشترك في المتفرقات لبناء المسجد فإن من أدخل فيها شيئاً قليلاً يحرز الثواب أيضاً، وإن تهاها من متفرقة قدر مفحص قطعة من أجزاء المسجد. أقول: إن في الحديث مبالغة ولا تكون المبالغة كدباً أصلاً فلا إشكال، ثم قيل: إن وجه اختصاص القطعة بالذكر أن مفحصها يكون على الأرض كالمسجد على الأرض سطحها.

قوله: (معمود بن الربيع) اختلف المحدثون في سن تميز الراوي للرواية، فقيل: خمسة سنين للحصول لتمييز معمود على خمسة سنين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا

أي بناء المسجد على قبر كان سابقاً، وأما بناء الأبنية على القبور كما هو عمل أهل العصر من اتخاذ القبة على القبر فغير جائز في المذاهب الأربعة؛ ونقل الشيخ عبد الحق الدهلوي حوازه عن محمد بن سلمة الخنفي وفي هذا النقل تردد ما لم تراجع عبارة محمد بن سلمة بعينها فإن من المذهب عسر جداً.

قوله: (الزائرات القبور الخ) في زيارة القبور للنساء عن أبي حنيفة روايتان ذكرهما في رد المحتار، وبناء رواية النهي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن زيارة القبور ثم أحراز، وقال: «ألا فزورها الخ» والإجازة للرجال وبناء رواية الجواز أن حكم النسوان والرجال واحد كما هو دأب أكثر آيات القرآن فإن الحكم فيها للرجال وتكون النسوان تابعة لهم فكذلك ههنا. ثم تردد ابن عابدين في الروايتين. وعندني يجمع في الروايتين ويقال باختلاف الحكم باختلاف الأحوال لو كان يجوز عن يمنة وإلا فلا.

قوله: (والسراج) لا يجوز إنارة السراج على القبر على زعم أنه مفيد للميت وأما لإفادة الزائرين فأباحه العلماء.

٢٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ

٣٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كُنَّا نَنَامُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ شَبَابٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يَتَّخِذُهُ مَبِتًا وَمَقِيلًا. وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَإِنشَادِ الصَّلَاةِ وَالشُّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ

٣٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عُجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَنَاشُدٍ^(١) الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِيهِ، وَأَنْ^(٢) يَتَخَلَّقَ النَّاسُ فِيهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْقَاصِرِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: رَأَيْتُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَذَكَرَ غَيْرُهُمَا، يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ سَمِعَ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِنَّمَا ضَعُفَهُ لِأَنَّهُ يُخَدِّثُ عَنْ صَاحِبِيهِ جَدِّهِ. كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مِنْ جَدِّهِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عِنْدَنَا وَاهٍ.

(١) قوله: «عن تناسد الأشعار»: أشد بعضهم بعضاً، والمراد الأشعار المذمومة الداخلة وإلا فلا منع.

(٢) قوله: «وأن يتخلق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة في المسجد وهو أن يجلس القوم متحلقين حقة واحدة أو أكثر، وإن كان لمذاكرة علم، وذكروا في ذلك وجوهاً: أحدها أن التحلق بحالفة هيئة اجتماع المصلين، وثانيها أن الاجتماع لمجموعة خطب عظيم لا يسع من حصر ما أن يهتم ما سواها حتى يفرغ منها، والثالث قبل الصلاة يوجه غفلتهم عن الأمر الذي تدبوا إليه، وعلى هذين الوجهين لا ينبغي التحلق عند الخطبة وقبلها، وثالثها أن الوقت وقت الاشتغال بالإنصات للخطبة، وهذا الوجه يختص بالنهي عن التحلق عند الخطبة. وفي رواية: نهى عن التحلق بكسر الحاء وفتحها وفتح اللام - جمع حقة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ

يكراه النوم في المسجد للمقيم عندنا وعند غيرنا ويجوز للمسافر. وأما نوم ابن عمر فكان لأنه لم يكن له بيت وكان عربياً، وكذلك ثبت النوم عن بعض الصحابة في شرح مسلم للنووي وحملوه على حالة العذر.

مسألة: يكره تحريك إخراج التراب في المسجد كما في شرح الهداية لشمس الدين السبرجي، وكذلك في شرح المهذب للنووي، وفي الكبير شرح المنية: أنه سيء ولعله يستثنى منه المعتكف تكونه معذوراً.

وفي فتاوى الشيخ السبوطي: أن إلقاء القمل في المسجد ارتكاب الكبيرة لأن جندتها خمسة.

في فتح القدير أن الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما يأكل النار الخطيئة. وقيل صاحب البحر: هذا إذا دخل المسجد لإرادة الكلام فيه ولم يخرجه فلا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَإِنشَادِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ

رخص الفقهاء الإتيان والقول للمعتكف في المسجد بلا حضور المبيع، وأما إنشاد الصلوة فنه حبروتان: إحداهما: إن ضل شيء في خارج المسجد وينشده في المسجد لاجتماع الناس فهو قبيح وأشنع، وأما لو ضل في المسجد فيجوز الإنشاد بلا شعب. وأما الأشعار ففي كتاب الطحاوي جوازها في المسجد أي لتحصيل الأدب واللغة بشرط أن لا يكون فيه ما يكره شرعاً. ونقص شيء في الأشعار الأدبية في فتح القدير أيضاً. أقول: من يذاكر الفلسفة في المساجد كما هو ذاك طلبة العصر يقاتلوا لا عنيك الله.

قوله: (البيع والشراء) إذا كان ممنوع الأول فممنوع وإن كان مكسوراً فمقصود.

قوله: (هو ابن محمد بن عبد الله الخ) مرجع ضمير هو شعيب، ولما نسب هذا عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأما جد عمرو بن شعيب فإمام حقيقي وهو محمد فيكون الحديث مرسلاً لأن محمداً تابعي، وإما محاذي وهو عبد الله فيكون الحديث منقطعاً لأن شعيباً لم يسمع عن عبد الله، والمختار أن المراد منه هو عبد الله وادعى البعض لقاء شعيب جده عبد الله، وقيل: إن شعيباً لم

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ التَّبِعَ وَالشَّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.
وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الثَّابِعِينَ رُخْصَةً فِي التَّبِعِ وَالشَّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ رُخْصَةً فِي إِنْشَاءِ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ.

٢٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى

٣٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَنَسِ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي خُدْرَةَ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي غَمْرٍو بِنِ عَوْفٍ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى فَقَالَ الْخُدْرِيُّ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ هُوَ مَسْجِدٌ^(١) قَبَا، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: هُوَ هَذَا يُعْنِي مَسْجِدَهُ، وَفِي ذَلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ. وَأَخُوهُ أَنَسُ بْنُ أَبِي يَحْيَى أَتَيْتُ مَنَّهُ.

٢٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قَبَا

٣٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ وَشَفِيئَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الحمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَبْرَدِ مَوْلَى بَنِي خَطْمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أُسَيْدَ بْنَ ظَهْرٍ الْأَنْصَارِيَّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ، قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ قَبَا كَعُمْرَةٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْبَلٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُسَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢). وَلَا نَعْرِفُ لِأُسَيْدٍ بْنَ ظَهْرٍ شَيْئًا يَصِحُّ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ الحمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ. وَأَبُو الْأَبْرَدِ اسْمُهُ «زَيْدٌ» مَدِينِيٌّ.

٢٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ

٣٢٥- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاعٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

(١) قوله: «مسجد قبا» بالضم محسوبة، ومقصوداً مصروفاً وغير منصرف، فمن صرفه ذكره، ومن منعه عنه أنه، كما هو حكم أسماء المواضع، وفي «شرح الشيخ»، وأكرر بعضهم القصر، موضع قريب المدينة على نحو ثلاثة أميال.

يسمى عن عبد الله ولكنه يروى عن صحيفة كانت عنده لجده عبد الله، فتكون الرواية من الواحد، وهي مقبولة عند البعض، وغير مقبولة عند البعض.

باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى

جمهور المفسرين على أن مصداق الآية مسجد قبا، وأنه أول مسجد بني في الإسلام، فإذا أشكل الأمر وتعارض الحديث والقرآن، فالبعض أعزوا الحديث لخلافه سياق القرآن وسياقه، وقيل: إن الحديث صحيح واختار النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أسلوب الحكيم والقول بالموجب. وقال الصحاري في مشكل الآثار بما حاصله أن الآية ربما تنزل في شيء، ويكون شيء آخر في حكم ما نزلت فيه الآية بالنسوة أو بالأولى، فيقال: إن الآية نزلت في ذلك الشيء الآخر. وكذلك قال السيوطي في المياني والإتقان: إن السلف يقولون نزلت الآية في كذا، وإحال أنه لا يكون شأن نزولها بل يكون لاحقاً ببيان النزول في الحكم. فإذا انحل الإشكال، وإدعى البعض أن الآية أيضاً في المسجد النبوي والأولى في الآية إضافية أي أول مسجد بني في المدينة.

قوله: (فقال هو هذا وفي ذلك غير كثير) في هذا تلقي المعاضب بما لا يترقبه المخاطب، والمشار إليه لذلك هو مسجد قبا.

باب الصلاة في مسجد قبا

لذكر في الأحاديث فضل ثلاثة مساجد: المسجد الأقصى، والمسجد النبوي، والمسجد الحرام.

قوله: (كعمرة الحج) أقول: مراد الحديث التناسب أي كما أن الحج أكبر ثواباً من العمرة كذلك الصلاة في المسجد النبوي أكبر ثواباً من الصلاة في مسجد قبا. وكذلك أقول في حديث مضمونه: «أن من صلى الصبح ثم انتظر إلى أن ترتفع الشمس فصلّى الإشراق كالخج والعمرة» المراد أنه أيضاً ذكر التناسب لا ذكر التساوي بين الصلاة والحج، وبين صلاة الإشراق والعمرة.

باب ما جاء في أي المساجد أفضل

واعلم أن في شرح حديث الباب احتساليين:

أحدهما: أن يقال: إن المفهوم من استثناء إلا المسجد الحرام زيادة فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي. وإما أن يقال: إن المفهوم منه

[١] وقال بشار: «حديث أسيد حديث حسن صحيح» وقيل: في م «حسن غريب» وكذا هي في بعض النسخ التي بين أيدينا وما انتباه

من النسخة وهو الصواب الذي لا مزية فيه إلخ.

الْأَعْرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ اسْمُهُ «سَلْمَانٌ». وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ هَلِيٍّ وَنَيْفُونَةَ وَأَبِي سَمِيدٍ وَجَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عُثْمَرَ وَأَبِي ذَرٍّ.
٣٣٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حُمَيْرٍ عَنْ قُرْعَةَ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى».
قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ» قيل: نفى معناه نهى أى لا تشدوا إلى غيرها؛ لأن ما سوى الثلاثة متساوٍ في الرتبة غير متفاوت في الفضيلة، وكان الرِّحَالُ ضاملاً وعيًّا، وفي «الإحياء» ذهب بعض أهل العلم إلى الاستدلال به على المنع من الرحلة لزيارة المشاهدة وعبور العلماء والصالحين، وما تبين لي أن الأمر كذلك، بل الزيارة مأمور بها بخير: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» الحديث إنما ورد نهياً عن الشد لأغلب الثلاثة من المساجد لتمامها. (المراقبة)

أن التفاوت بين المسجد النبوي والمساجد الأخر سوى المسجد الحرام، أزيد من التفاوت بين المسجد النبوي والمسجد الحرام ولا يتعرض إلى زيادة فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي. ولكن المختار عند المحدثين الشرح الأول، وأتوا بأحاديث دالة على فضل المسجد الحرام على المسجد النبوي، وفي بعض الأحاديث أن الصلاة في المسجد الحرام كمائة ألف صلاة في غيره. والجمهور على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي. وقال مالك بن أنس: إن الأرض الملائق بمسجد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المبارك أعلى. وأفضل من كل شيء حتى العرش والكرسي أيضاً، ثم بعده بيت الله، ثم بعده المسجد النبوي ثم بعده المسجد الحرام، ثم بقعة المدينة أفضل من بقعة مكة، فقال مالك: إن الصلاة في المسجد النبوي كمائتي ألف صلاة في غيره، واحتج بحديث دعاء البركة للمدينة المنورة لأنه لما كانت في المدينة ضعفاً في سائر الأشياء يكون ضعفاً في فضل الصلاة أيضاً. ولكن الجمهور على أن المسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي، ثم الفضل للمسجد النبوي هل هو مقتصر على البقعة التي كانت في عهده أم متعد إلى ما زاد فيها عمر وعثمان وغيرهما، واختار العيني في شرح البخاري أن الفضل غير مقتصر على ما كان من البقعة في عهده عليه الصلاة والسلام لأن المذكور في الحديث: «الصلوة في مسجدتي هذا الحج» اجتماع الإشارة والتسمية، وفي الهداية أن التسمية والمشار إليه، لو كانا من جنس واحد فالاعتبار للمشار إليه وإذا كانا من نوعين فالاعتبار للتسمية، وفيما نحن فيه تعدد الأنواع فيكون الاعتبار للتسمية أي مسجدتي فما صدق عليه لفظاً المسجد النبوي يكون فيه فضل الصلاة. ثم اتحاد الأنواع وتعددتها عند الفقهاء باتحاد الأحكام وتعددتها، ثم ذكر الطحاوي أن الفضل في ثلاثة مساجد فضل الصلاة المكتوبة، لأن التطوع مستحب في البيت لما في أذان الهداية، وفي ابن ماجه رواية: «إن الصلاة في مسجدتي كخمسين ألف صلاة». فحالفه ما في حديث الباب فراجع لفظه فإنه فيما إذا سافر لذلك، ومن المعلوم أن متفرقات ابن ماجه قلما تصح، والله أعلم.

قوله: (لا تشدوا الرِّحَالُ الحج) اختار ابن تيمية أن السفر لزيارة قبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المبارك غير جائز بل يريد السفر إلى المسجد النبوي ثم إذا بلغ المدينة يستحب له زيارة القبر المبارك، وقال باستحباب زيارة القبور الملحقه للمكان لثبوت زيارة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حجة البقيع وغيرها. ولقد أخطأ الناقلون في نقل مذهب ابن تيمية كما قال ابن عابدين: إن تيمية يمنع من الارتحال وشد الرحال إلى زيارة القبر الشريف ويجوز الزيارة من غير سفر، ووافق ابن تيمية في هذه المسألة أربعة من المتقدمين ومنهم الجويني والد إمام الحرمين، وابتلي ابن تيمية بالبلايا والتدائد حين اختيار هذه المسألة، وصنف نفى الدين السبكي رسالة في رد ابن تيمية وسماها شفاء السقام في زيارة خير الأنام وما وجدت فيها شيئاً جديداً وطرباً وتصدي إلى تقوية الضعاف، ثم صنف ابن عبد الهادي في الرد على السبكي وسماها الصارم المنكي على نحر السبكي وقد أجاد في تصنيفه، ثم رد ابن علان على ابن عبد الهادي وسماها الميرد المنكي على الصارم المنكي، وتطرق التصنيف من الطرفين، ومذهب جمهور الأئمة أن زيارة القبر الشريف جائزة ومن أعلى الفريات وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة مختلفة، وأحسنها ما ذكره الحفاظان في شرح البخاري، وأتينا برواية أخرجهما أحمد في مسنده: «لا تشد الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى مَسْجِدٍ لِيُصَلَّى فِيهِ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». وأما دليل الجمهور في المسألة فهو ثبوت سفر السلف الصالحين إلى الروضة المنيفة تواتراً ما أجاب عنه ابن تيمية وبقعه بالجواب الشافي. وأما قول: إنهم أرادوا السفر إلى المسجد النبوي وما أرادوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فقول مصنوع، فإنه لو كان الغرض السفر لإرادة المسجد النبوي لارتحلوا إلى المسجد الأقصى أيضاً كارتحالهم إلى المسجد النبوي، فالخاصل أنه لم يأت على الجواب الشافي.

(مسألة): السفر لزيارة قبور الأولياء كما هو معمول أهل العصر لا بد من النقل عليه من صاحب الشريعة أو صاحب المذهب أو المشايخ ولا يجوز قياس زيارتها على زيارة القبور الملحقه بالبلدة فإنه لا سفر فيها.

٢٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ

٣٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَسَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَنْشَعُونَ، وَلَكِنْ اتَّوَمَّوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ الشَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدِ بْنِ قَابِطٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَبَيَّنَهُمْ مَنْ رَأَى الْإِسْرَاعَ إِذَا خَافَ قُوْتَ تَكْبِيرَةِ الْأَوَّلَى، حَتَّى دَكَّرَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ يَهْرُولُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ الْإِسْرَاعَ، وَاخْتَارَ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى تَوَدَّةٍ وَوَقَارٍ، وَيَقُولُ أَخْنَدُ وَأَسَاحِقُ، وَقَالَ: الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ خَافَ قُوْتَ تَكْبِيرَةِ الْأَوَّلَى فَلَا يَأْسُ أَنْ يُشْرَعَ فِي الْمَشْيِ.

٣٢٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ. هَكَذَا قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

٣٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٢٤٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَاتِّظَارِ الصَّلَاةِ مِنَ الْفَضْلِ

٣٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَخَذَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ بِتَنْظَرِهَا، وَلَا تَرَأَى الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ خَضِرَمَوْتَ: وَمَا الْخَدُّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: قَسَاءٌ» أَوْ ضَرَاطَةٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «وَأَنْتُمْ تَنْشَعُونَ» حال أي لا تأتوا إلى الصلاة مسرعين في المشي، وإن خفتم قوت الصلاة، كذا قاله بعض العلماء.

(٢) قوله: «قَسَاءٌ» فس فسرنا وقسَاء: أخرج ربنا من مقساه بلا صوت. (القاموس)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ

قوله: (ما أدركتم فصلوا...) (ج) اختلف أهل المذهب فيما يفتي المسبوق بعد الفراغ عن صلاة الإمام، فأكثر الحجازيين على أن ما أدرك مع إمامه أول صلاته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام آخر صلاته، وأخذوا بالزَّيْبِ الحسي. والعراقيون على أن المدرك ما يأتي مع إمامه آخر صلاته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام أول صلاته. وكذلك اختلف الصحابة أيضاً، ومذهب ابن مسعود مذهب العراقيين. فتسلك الحجازيون بلفظ: «ما فاتكم فأتمُّوا» وتسلك العراقيون بما في الحديث: «وما فاتكم فاقضوا» أقول: لا تسلك لأحد في الحديث، فإن القضاء يطلق على الأداء وبالعكس أيضاً، وينبغي إحالة المسألة إلى منارك الاجتهاد، ويمكن ما أخرجه أبو داود ص (٧٤) في سننه عن معاذ: أن الصحابة كانوا إذا يسبقون فيأتون أولاً بما سبقوا ثم يلحقون بإمامهم. ثم يوماً دخل معاذ مع الإمام وقضى ما سبق بعده فقال عليه الصلاة والسلام بسنة معاذ الخ فإنه يدل على أن الذي يأتون به بعد فراغ الإمام هو الذي كانوا يأتون به أولاً فيكون المسبوق قاضياً لا مؤدياً، فنصوص الشريعة تؤيد الأحناف إن شاء الله تعالى.

(إطلاّع) قال أبو عمر المالكي: إن محمد بن الحسن موافق للحجازيين في مسألة الباب. أقول: ما وجدت من محمد في عامة كتبنا ونعله تبع شيخه مالك بن أنس في هذه المسألة كما تبعه في بعض المسائل الأخر والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَاتِّظَارِ الصَّلَاةِ مِنَ الْفَضْلِ

إني متردد في مراد الحديث والمشهور هو انتظار الصلاة بعد الصلاة في المسجد، ووجه ترددي أنه لو كان المراد هذا لوجدنا عمل السلف بهذا الصنيع، فإن الفعل مشتعل على فضل عظيم فكيف تركه السلف وما وجدنا جماعة منهم تفعل هكذا. وبعض ما يتعلق بحديث الباب في دفع ترددي مر سابقاً لكنه لا يجدي.

قوله: (ما لم يحدث) لا يفهم من الحديث حال الملائكة بعد أخذت في المسجد، يُقَطِّعُونَ الدُّعَاءَ، أم يأخذون في الدعاء عليه؟ وظني لعلمهم يدعون عليه لأن إخراج الرجح في المسجد مكروه تعريفاً.

٢٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ^(١)

٣٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَابْنِ عُمرٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَعَائِشَةَ، وَتَيْمُوتَةَ وَأُمِّ كَلْبُومَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ. وَلَمْ تَشْفَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَدْ ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْخُمْرَةُ هُوَ خَصِيرٌ صَغِيرٌ.

٢٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخَصِيرِ

٣٣٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ^(٢) عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى خَصِيرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَمِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اخْتَارُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ اسْتِحْبَابًا.

٢٤٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسَاطِ

٣٣٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي الثَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخَالِطُنَا^(٣) حَتَّى كَانَ يَقُولُ لِأَخِي صَغِيرٍ: يَا أَبَا^(٤) عَمِيرٍ مَا فَعَلَ النَّغِيرُ؟ قَالَ: وَتَضَحَّ^(٥) بِسَاطٍ لَنَا فَصَلَّى عَلَيْهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَمْ يَرَوْا بِالصَّلَاةِ عَلَى^(٦) الْبَسَاطِ وَالطَّنْفَسَةِ بَأْسًا. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَاسْمُ أَبِي الثَّيَّاحِ: يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

(١) قوله: «الخُمْرَةُ من السجدة» هي مقدار ما يضع عليه وجهه في سجوده من حصير أو سبعة خوص ونحوه، وسُميت به لأن حيوطها مستورة بسفحتها، وروى أن القارة جرت انفلتها فألقنها على الخُمْرَةِ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا عليها فأخرت موضع درهم، وهذا صريح في إطلاق الخُمْرَةِ على الكبر منها. (المجمع)

(٢) قوله: «الأعمش» سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي حافظ عارف بالقراءة وورع، لكنه يئلس من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين.

(٣) قوله: «يخالطنا» حتى يقول... الخ، حتى غاية، يخاطب أي انتهى بمخالطة لأهلها حتى انصحب يلاعبه. (بمعجم البحار)

(٤) قوله: «يا أبا عمير» ما فعل النغير» هو مصغر النغير وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار، وجمعه نغارات، قال في الطيبي: هو مصغر نغير - يضم نون وفتح غين - ما فعل أي ما شأنه أو حاله، والفعل أعم من العمل، فإنه فعل مع قصد وفيه إباحة صيد المدينة ولعب النصب بالنظر إذا لم يعذبه. (بمعجم البحار)

(٥) قوله: «تضح بساط لنا» قال في «القاموس»: تضح يضح رشح وعطشه سكتة، وروى أو شرب دون الرى ضد، وقال في «بمعجم البحار»: وعند مالك وأبو حنيفة: التضح بمعنى الفصل كثير معروف وتضح طرف حصير لتطهير أو لتثيب وتضح - بفتح ضاد - وعند بعض بكسرهما.

(٦) قوله: «عني البساط والطنفسة» قال في «القاموس»: الطنفسة مثناة الطاء وفتحاء وبكسر الطاء وفتح انفاء وبالعكس، واحد الطنفاق البسط والنياب والحصير من سعف عرضه ذراع، وقال في «بمعجم البحار»: هو بساط ذو حمل يجلس عليه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ

واعلم أن بين الخُمْرَةِ والخصير فرقا لغة، فإن الخُمْرَةَ ما يكون سده فقط من خوص النخل، والخصير ما يتخذ من خوص النخل، وأما الفرق في الحكم الشرعي فلا، قال الزهد والعباد: لم يثبت صلاته عليه الصلاة والسلام المكتوبة على الخُمْرَةِ وثبت التطوع والله أعلم، ونصح المكتوبة على الخُمْرَةِ والخصير وغيرهما عند الثلاثة، وقال مالك: لا تجوز المكتوبة إلا على الأرض أو على جنبها ووسع في التوافل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسَاطِ

معنى البساط (بجهويا) قوله: (يا أبا عمير) هذا كنيته، وأما اسمه فحفص وما عاش إلا قليلا، وحديث الباب سيقيدنا في أن حرم المدينة ليس كحرم مكة كما استفاد النطحاوي من حديث الباب بأن أبا عمير أخذ النغير من حرم المدينة.

٢٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجِبْطَانِ

٣٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الْجِبْطَانِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَغْنَبِي الْبَسَاتِينَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا تُعْرَفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ. وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ قَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. وَأَبُو الزُّبَيْرِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ ثَدْرُسَ. وَأَبُو الطُّفَيْلِ اسْمُهُ «عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ».

٢٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي

٣٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَنَاءُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةٍ الرَّاحِلِ فَلْيَصِلْ وَلَا يَبَالِي مَنْ مَرَّ مِنْ وَرَائِهِ ذَلِكَ».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلٍ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ وَابْنِ عُمر وَسَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَغَنَاءَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ طَلْحَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ.

٢٤٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٣٣٦- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الثَّغْبَانِ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ حَيْزًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو الثَّغْبَانِ: لَا أَذْرِي

(١) قوله: «مؤخرة» - يضم ميم وكسر خاء وسكون هاء ويضع خاء مشددة مع فتح هاء - الحشية التي يستند إليه المراكب من كور البعير. (جمع البحار)

(٢) قوله: «لو يعلم الماء... الخ» قال في «الكفاية»: واختلف في الموضع الذي يكره فيه مرور منهم من قدره بثلاثة أذرع ومنهم بخمسة ومنهم بأربعين، ومنهم بموضع سجوده، ومنهم بمقدار الصفيين وثلاثة، والأصح إن كان يحال لو صلى صلاة خائض، لا يقع بصره على الماء فلا يكره نحو أن يكون منتهى بصره في قيامه موضع سجوده... الخ.

وقال في «الهداية»: إنما يأتى إذا مر في موضع سجوده والإمام شمس الأئمة سرخسي وشيخ الإسلام وقاضي خان احتاروا ما احتار صاحب «الهداية».

باب ما جاء في ستره المصلي

مذهب الثلاثة أن ستره الإمام ستره من خلفه ونسب إلى مالك بن أنس خلافاً. ومن صلى في الصحراء ينبغي له الستره، ولم يقل أحد بالوجوب من الأربعة، وقال بعض العلماء بالوجوب.

قوله: (مؤخرة الرحل) في هذه اللغة أربعة لغات: مؤخرة بلا تشديد، ومؤخرة بالتشديد، وكسر الخاء أو فتحها، واخرفة. ونقح الفقهاء الحنفية وقالوا: تكون الستره قدر الذراع طويلاً وقدر المسحة غططاً. وذكر ابن دقيق العيد في أحكام الأحكام: أن في المصلي والمار أربعة صور: (إحداها) أن يكون لهما مناص ثم مر المار بين يديه، فالمصلي والمار آثم، وإن لم يكن لأحدهما مناص فلا إثم على أحد، وإن كان لأحدهما مناصاً فالإثم على من له مناص، وإن كان للمصلي مناص من أن لا يصلي ثمة فهو آثم، وإن كان للمار مناص من أن لا يمر ثمة فالإثم عليه. وذكر الحق في الخلية كلام ابن دقيق العيد وسكت لعله رضي به. وهل يجب غرز السترة أم يكفي الوضع؟ أقول: لموضع كاف ما سباني من الصلاة إلى الرحلة. وأما إذا لم يجد السترة فيحط شبه الغلال لما في فتح القدير عن الناصحين خلافاً لما في الهداية، وله حديث متكلم في سنده أخرجه أبو داود وحسنه ابنه أيضاً. وأما إرخاء الثوب أو المديب بين يدي المصلي ليمر الآخر فلعنه بعضهم عن الإثم، ويجوز لأحد أن يجلس الآخر بين يدي المصلي جاعلاً ظهره إلى وجه المصلي ليمر هو. وإن لم يجد السترة ففي مرور المار ثلاثة أقوال: أحدها أن يمر من خارج ما إذا نظر المصلي إلى مسجده يقع عليه نظره اختاره ابن القيم، ويجب الاحتياط في المرور من نقاء وجه المصلي فإن التوعد في المرور بين يدي المصلي عظيم. وفي مشكل الآثار يجوز للطائف المرور بين يدي المصلي لأن الطائف في حكم المصلي، والاحتج بحديث.

وأما نكته السترة فقال ابن القيم: إن السترة تربط الحيال. وأقول: إن حكمها المذكورة في نص الحديث وهي أن المصلي بينه وبين معبوده وصلة ومواجهة فمن مر قطع المواجهة، وإذا أقام السترة صارت المواجهة محدودة.

باب كراهية المرور بين يدي المصلي

ورد التوعد في المرور بين يدي المصلي كثيراً، فإنه أخرج أبو داود: أن رجلاً مر بين يدي النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهو يصلي هو مع أصحابه فمثل رجلاه لدعائه عليه الصلاة والسلام، والحال أن دعاءه عليه الصلاة والسلام على الناس قليل أقل وقد كان دعاء: «اللهم من دعوت على أحد ولم يكن ذلك لأتقاه أجهه في حقه رحمة». نعم وعبد المروزي.

قوله: (قال لا أدري) قال الحافظ: صرح الرمزي في مسند البزار بأربعين حديثاً لتعير، ووجدت رواية فيها ذكر مائة سنة.

قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ شَهْرًا أَوْ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جَهْمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيَّ أَخِيهِ وَلَهُوَ يَصَلِّي».

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ.

٢٤٩- بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا مَقْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنْتُ زَيْدِيفَ الْفَضْلِ عَلَى أَقَانٍ فَجِئْنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ بِصَلَاةٍ بِأَصْحَابِهِ يَمْنَى، قَالَ: فَتَرَلْنَا عَنْهَا، فَوَضَعْنَا الصَّفَّ فَمَرَّتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فَلَمْ تَقْطَعْ صَلَاتَهُمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمُ مِنَ التَّابِعِينَ، قَالُوا: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ. وَبِهِ يَقُولُ شَيْبَانُ وَالشَّافِعِيُّ.

٢٥٠- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ

٣٣٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ وَمُتَّصِرٌ بْنُ زَادَانَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَلَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأْخَرَةٌ» الرَّجُلُ أَوْ كَوَاسِطَةُ الرَّجُلِ قَطَعَ» صَلَاةَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ. فَقُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ وَمِنْ الْأَبْيَضِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتَنِي كَمَا سَأَلْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْحَكَمِ النَّفَرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَيْهِ قَالُوا: يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ. قَالَ أَحْمَدُ: الَّذِي لَا أَشْكُ فِيهِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَفِي نَفْسِي مِنَ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ إِلَّا الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ.

(١) قوله: «كأخرة الرجل» - بالمد - الخسة التي يندب إليها الراكب من كور البعير، ومزجرته - بالهمزة والنسكون - لغز. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «قطع صلاته الكلب الأسود... الخ» أي حضورها وكسبها، وقد يؤدي إلى قطع الصلاة وفيه مبالغة في الاحت على نصب الشرف، ووجه تخصيصها مفوض إلى رأي الشارع - والله أعلم -.

ودرج بعضهم إلى قطعها بهذه الأشياء، وبما رواه أبو داود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يقطع الصلاة شيء» وفيه: حديث القطع منسوخ بهذا الحديث. ذكره ابن مفلح، لكنه موقوف على معرفة التأريج، كما ذكره مثلاً على.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ

واقعة الباب واقعة حجة الوداع، المذكور سابقاً كان حكم الإثم، ولأن حكم قطع الصلاة، وروى الترمذي وغيره انقطاع الصلاة بمرور الكلب الأسود لا الحمار والمرأة، ولا يقطعها شيء عند الثلاثة، واحتلفوا في وجود المرأة في واقعة الباب فرأى البخاري وجودها في واقعة الباب، وزعم البيهقي عدمها في واقعة الباب كما سأذكره في البخاري إن شاء الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ

قوله: (في نفسي شيء) لأن حديث قطع الصلاة بالمرأة والحمار يعارضه حديث يوم عائشة بين يدي النبي - صلى الله عليه وسلم - وحديث ابن عباس. وأما حديث قطعها بمرور الكلب فلا معارض له، ثم لما كان حديث الباب خلاف الأئمة الثلاثة تنول الناس بأن المراد من القطع قطع الخشوع، وأقول: إن المراد من القطع قطع الوضوء التي أحمر الشارع بها الغائب منها، ولأن القطع إما يكون في الفصل وهو الوضوء، وأقول: إن حديث يوم عائشة لا يعارض حديث الباب فإنها كانت لا تمر والحديث في المرور. وأما النكبات فوجه القطع بالكلب الأسود والحمار والمرأة أن في الحديث أن: «الكلب الأسود شيطان»، وفي الحديث: «إذا نهق الحمار يرى الشيطان»، وفي الحديث: «إن النساء حبات الشيطان» فكل من الثلاثة تعلق بالشيطان.

(ف) وفي إسناده تنوير ص (١٨٤): أن الكلب والحمار لا يسبحان الله تعالى، والله أعلم.

٢٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ

٣٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ هِشَامِ هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ مُتَّخِلًا فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ.

وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وسلمة بن الأكوع وأنس وعمر بن أبي أسيد وأبي سعيد وخباب بن أبي ذر وأبي عبيدة وعائشة وأُمُّ هانئ وعقار بن ياسر وطلحة بن علي وعبد الله بن الصامت الأنصاري.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّالِبِينَ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي تَوْبَتَيْنِ.

٢٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ

٣٤٠- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ النَّزَّاءِ بْنِ غَازِبٍ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكُتَيْبَةِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَذَرْنِي فَرْقًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُكَلِّمُنَا قِبْلَةً نَرْضَاهَا». قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. فَوُجَّهَ إِلَى الْكُتَيْبَةِ. وَكَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ. فَصَلَّى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرَ ثُمَّ مَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ هُوَ بِشَهْدِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكُتَيْبَةِ».

قَالَ: فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ

حاصل الباب كما قال الطحاوي أن غرض الشارع أن لا يبقى التوب مهملاً، فإذا كان توسع يتوضح ويسمى بالمخالفة بين الطرفين والاتخاف والاشتغال وإن كان سعيًا فيعتقد على التقادير. ثم صرح الأحناف أن اشتغال المسلم بأي اشتغال باليهود في التوب الواحد مكروه، ولا بأس به في التوبين، كما في أبي داود ص ١١٢ عن وائل بن حجر: أنه عليه الصلاة والسلام كبر ورفع أيديهم في داخل التوب ثم التحف الخ. وقال أحمد بن حنبل: تطلق الصلاة بكشف أحد المشككين إذا كان التوب وسعيًا يحكي ستر أحدهما به، واعلم أن الصلاة في ثلاثة أبواب مستحبة عندنا: الرداء والإزار والعمامة، ولا تكره ولو تزيهها بدون العمامة وإن كان إمامًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ

اشتهر في الكتب بيت المقدس بكسر الأول من باب المجرى. واختلف العلماء في نسخ القبة، قيل: رفع مرتين، وقالوا: إنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي إلى بيت الله في مكة، ثم نسحت القبة وانحرفت إلى بيت المقدس في المدينة ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ثم نسحت، وجعلت القبة بيت الله. وقيل: إن النسخ وقع مرة، وقالوا: إن القبة في مكة بيت المقدس، وكان مأموراً باستقباله وكان يستقبل بيت الله بطوعه. وللطائفة الثانية رواية قوية عن ابن عباس وأنه عليه الصلاة والسلام كان يعمل بعمل أهل الكتاب قبل نزول الشريعة الغراء كما في البخاري. ويدل عليه كثير من الأحاديث. ولكنه يرد على الطائفة الثانية ما في بعض طرق حديث إمامة جبرائيل أنه أمه عليه الصلاة والسلام عند مقام إبراهيم وفي مقام إبراهيم لا يمكن التوجه إلى البيتين وما وجدت أحداً توجه إلى هذا.

قوله: (تقلب وجهك في السماء الخ) كان التوجه عليه الصلاة والسلام إلى السماء لضرورة: فيكون مستثنى من ما في مسلم النهي عن النظر إلى السماء. وأما موضع تحويل القبة فقبل المسجد النبوي، ولكن التحويل أنه مسجد القبتين، والحرف التي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن بيت المقدس إلى بيت الله في الصلاة ويدل موضعه وكذلك الصحاح أيضاً، والسيوطي فيه كلام ذكره في روح المعاني، وقال الحافظ برهان الدين الحلبي الشافعي في شرح له عن البخاري: إن التحويل كان في حالة ركوعه عليه الصلاة والسلام في صلاة.

قوله: (فصلى رجل معه العصر أي في المسجد النبوي بعدما وقع التحويل في الظهر في مسجد القبتين).

قوله: (عنى قوم من الأنصار) في مسجد بني عبد الأشهل، والرجل المذكور كان عباد بن بشر وهو الذي أحرق أهل مسجد قبا أيضاً بتحويل القبة. ثم في كتب السير: أن أول صلاة وقع التحويل فيها صلاة الظهر، ولي الصحيحين أنها صلاة العصر، فقال اخذون في جمعهم: بأن التحويل وقع في وسط صلاة الظهر، وأول صلاة صليت بنماها نحو بيت الله العصر فلا تدافع. ثم اعلم أن في رواية الباب: مر رجل على قوم من الأنصار في صلاة العصر الخ، وفي رواية صلاة الصبح وجمعوا بينهما بأن واقعة العصر واقعة مسجد بني عبد الأشهل، وواقعة الصبح واقعة مسجد قبا.

وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وعُمارة بن أوس وعُمر بن عوف الشَّزَنِيّ وأنس. قال أبو عيسى: حديث البراء حديث حسن صحيح. وقد روى سفيان الثوري عن أبي إسحق.

٣٤١- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانُوا رُكُوعًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٢٥٣ بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ

٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ».

٣٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ: مِثْلَهُ.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة قد روي عنه من غير وجه. وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي معشر من قبل حفظه، واشتمه بجرح مولى بني هاشم. قال محمد: لا أروي عنه شيئاً. وقد روى عنه الناس قال محمد: وحديث عبد الله بن جعفر المخزومي عن عثمان بن محمد الأحنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أقوى وأصح من حديث أبي معشر.

٣٤٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا الثُّغَلِيُّ بْنُ مَنصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». وإنما قيل: عبد الله بن جعفر المخزومي لأنه من ولد المشور بن مخزومة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ، منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس. وقال ابن عمر: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قِبْلَةٌ إذا استقبلت القبلة. وقال ابن المبارك: ما بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ. هذا لأهل المشرق. واختار عبد الله بن المبارك التباساً لأهل مرو.

(١) قوله: «بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ» أي مشرق الشتاء ومغرب الصيف، والظاهر أنها قبله أهل المدينة.

واعلم أن في حديث الباب إشكالاً من حيث الأصول، وهو أن المشهور القاطع لا يتسخ بغير الواحد، وكان أهل مسجد بني عبد الأشهل ومسجد قبا يلعبهم استغياان بيت المقدس بالتواتر وقد تركوه بغير رحل، وقال زين الدين العراقي بحياً: إن خير الواحد في عهده عليه الصلاة والسلام مفيد القطع. والجواب عندي أن خير الواحد قاطع إذا كان مؤيداً بالقرائن، وكثيراً ما يوجد العلم القطعي كما نشاهد في عرفاء، ولذا أقول: إن أحاديث الصحيحين تفيد العلم القاطع، ولكن لا بحث لا يزول بشكك المشكك كما قال أبو عمرو ابن الصلاح وغيره من بعض العلماء إلا شاذها ونادرها مثل حديث ثمن البعير في ليلة البعير وهكذا يفعل من يكون له تجربة في أحوال رواة الأحاديث.

وهنا إشكال آخر وهو أن مذهب الجمهور أن العمل بالناسخ موقوف على تبليغه أحداً من المكلفين، وقال البعض: لا حاجة إلى تبينه أحداً من يكتفي نزوله على الشارع. وفي واقعة الباب عمل أهل مسجد قبا بالنسوخ في صلاة العصر والمغرب والعشاء ومع ذلك لم يؤمروا بالإعادة. والجواب أن الضوابط يعمل بها بعد عهده عليه الصلاة والسلام، وأما في عهده عليه الصلاة والسلام فيقع الشارع كيف ما شاء ويفوض الأمر إليه، ويدل على هذا كثير من الوقائع، ويمكن أن يقال: إن العمل بما ذكر من الضابطة إنما يكون إذا لم يرد صاحب الشريعة بنفسه إرسال رسول إليهم وإذا أراد هذا فيكونون مأمورين إذا بلغهم أمر صاحب الشريعة، وفي واقعة الباب أراد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إخبارهم لما في سنن الدارقطني أنه: أرسل الرجل بنفسه وأمره بإخباره بتحويل القبلة، فأنزل الإشكال.

باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ

اختلفوا في مراد الحديث، ومراده الصحيح أنه لخطاب لأهل المدينة ومن على سمتها. وقال بعض الناس: إن الحديث لأهل الشرق ومعنى الحديث أن بين مشرق الشتاء ومغرب الصيف وبين مغرب الشتاء ومشرق الصيف قِبْلَةٌ. لكن هذا التأويل لا يساعده الحديث وكان حق العبارة على هذا أن ما بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ. وقيل: إن بين المشرق والمغرب قِبْلَةٌ أي إذا جعل المشرق خلفه والمغرب أمامه فيكون في الحديث ذكر قبله أهل الشرق. وهذا أيضاً خلاف الحديث. والصحيح شرحاً ما ذكر كما يدل عليه لفظ ابن عمر.

قوله: (قال ابن المبارك) تأول بعض المتكلمين في الحديث بالمدكور سابقاً أي يكون المشرق خلفه والمغرب أمامه وجعلوه موافقاً لقول ابن المبارك، والحديث على مراده الصحيح ويتأول في قول ابن المبارك بأن المراد من أهل الشرق الذين بالشرق الشمالي.

قوله: (التباساً لأهل مرو) أي الاغراف إلى جانب اليسار، ومرو بلدة ابن المبارك.

تنبيه: واعلم أن الاعتبار في المواجهة يكون للجنب الأبعد من القبلة كما في الخطط والآثار.

٢٥٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي الْغَيْمِ

٣٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدِ السَّمَّانِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَلَمْ نَدْرِ أَيْنَ الْقِبْلَةُ، فَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا عَلَى جَنَابِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِشَادَةٌ بِذَلِكَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثِ السَّمَّانِ، وَأَشْعَثُ بْنُ سَعِيدِ أَبُو الرَّبِيعِ السَّمَّانُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. قَالُوا: إِذَا صَلَّى فِي الْغَيْمِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ اسْتَبَانَ لَهُ بَعْدَ مَا صَلَّى أَنَّهُ صَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ. وَبِهِ يَقُولُ سَفْبَانُ الثَّوْرِيِّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٢٥٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُصَلِّي إِلَيْهِ وَفِيهِ

٣٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا الْمُقَرِّيُّ^(١) قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي الْمَرْزَلَةِ^(٢) وَالْمَجْزَرَةِ^(٣) وَالْمَقْبَرَةِ^(٤) وَالْقَارِعَةِ^(٥) الطَّرِيقِ وَفِي الْخَمَامِ وَمَوَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ.

٣٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْقَزِيزِ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ وَنَحْوَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُزَنَّدٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ إِشَادَةٌ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ. وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي زَيْدِ بْنِ جَبْرِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. وَقَدْ رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ [عَنْ عُمَرَ]^(٦)

(١) قوله: «المقري» هو عبد الله بن يزيد المكي من كبار شيوخ البخاري، كذا في «التفريب»، وهو المراد في هذا الإسناد. (التفريب)

(٢) قوله: «المرزلة» موضع طرح الزبل هي بفتح ميم وتثنية موحدة.

(٣) قوله: «المجزرة» نهي عن الصلاة في المجزرة وهي موضع تنحر فيه الإبل ويذبح فيه البقر والشاء، فكثير فيه النجاسة من دماء الذبائح وأوراثها، وجمعها المجازر.

(٤) قوله: «القارعة الطريق» وسطه، وقيل: أضلاله، الأعطان جمع عطن وهو مترك الإبل حول الماء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي الْغَيْمِ

المسألة صحيحة مسلمة عند الكل والحديث ساقط السند.

قوله: (أينما تولوا فثم وجه الله الخ) في تفسير الآية ثلاثة أوجه: لأنها إما في المصلين في ليلة مظلمة، وإما في حق المنحري للقبلة، وإما في المنفل على الدابة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُصَلِّي إِلَيْهِ وَفِيهِ

قوله: (المقري) وليعلم أن المقري غير المقرئ منسوباً إلى بلدة وهو مضبوطة الحافظ وضبطه في معجم البلدان ورواه آخر مقرئ، وقال الحافظ عبد الغني المقدسي: إن رسم خط اللفظ عند المحدثين بالألف أي المقرئ، فلا يختلط في الألفاظ. ويجب تمييز كل واحد من الآخر لمن يشتغل في الأحاديث فإن بعض المحدثين سحبا حديث: «من كذب علي متعمداً الخ» على من يخطئ في عبارة الحديث، كما قال النعيني في عمدة القاري، وكذلك يصدق الحديث على من يذكر الأحاديث في المواضع رطبها ويابسها ولا يباين، وذكر الشيخ شمس الدين السخاوي: إن سيويه أخذ في علم الحديث عند حماد بن سلمة فلما بلغ علي حديث: «من قاء أو رعف» الخ قرأ رعف مجهولاً، وكان الصحيح معلوماً، قال حماد بن سلمة: قم من عندنا، وأخرجه من درسه فذهب سيويه عند التحليل لتحصيل النحو والعلوم الأدبية ثم لم يرجع إلى تحصيل الحديث، ومات سيويه وهو ابن أربعة وثلاثين سنة.

قوله: (فوق ظهر بيت الله الخ) وذكر الأحناف وجه العلة بأن الصلاة فوق ظهر بيت الله يوجب سوء الأدب، وهذا التعليل يقتصر على بيت الله فقط، وتجوز الصلاة على غيره من المساجد. وحديث الباب تكلم فيه الزمذي. وتكره الصلاة عندنا أيضاً في المواضع المذكورة، ويمكن أن يقال بصحة الحديث لإخراجه ابن السكن في صحيحه، وهو النزم صحة ما أخرجه في صحيحه.

قوله: (عبد الله بن عمر العمري) ضعفه الزمذي تبعاً للبخاري، والبعض حسبوا روايته وهم كثير، وعندني أنه من رواية الحسن، وفي

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلُهُ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهُ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَغَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ضَعْفُهُ يَنْقُضُ أَهْلَ الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ جَفْظِهِ، مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

٢٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ

٣٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا» فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ.

٣٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ أَوْ بِخَوَرِهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَشَيْبَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْجُهَنِيِّ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ وَابْنِ عُثْمَرَ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَيَبْقَى أَخْبَدُ وَإِسْحَقُ. وَحَدِيثُ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْقِعْهُ. وَاسْمُ أَبِي حَصِينٍ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ.

٣٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو النَّجَّاحِ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

(١) قوله: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تَصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ» وذلك للنجاسة فإنها موجودة في المرابض؛ لأن الإبل تزدهم في المنهل، فإذا شربت رغت رؤوسها، ولا يؤمن غارها وتفرقها وتؤذي المصلي، أو تذهب عن صلاة، أو تنجسه برشاش أبوابها، ذكر في «مجمع البحار».

الميزان أنه إذا روى عن نافع فهو ثقة، وكذلك قال ابن معين الذي أشهد الرجال في حق الرجال، وتقوية عبد الله العمري يقيدنا في بحث حديث ذي الدين.

قوله: (من حديث الليث بن سعد الخ) قد أعطى الشوكاني في نيل الأوطار في هذه العبارة، وقبلها وجعل (من) بيانية، والخل أنها ليست ببيانية، وفي نسخة ابن ماجه في سند حديث الباب سهو.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ

المضأن (ميش)، والمعر (بز)، الغنم (گوسپند) أي الغنم أعم منهما.

حديث الباب قوي، ومضمونه مروي في الصحيحين أيضاً. وعلمك الممالك بحديث الباب على طهارة أبواب ما يؤكل لحمه وأزناؤه، وأطلب الشافعي في الحديث، وقال المالك: إن الإبل مع كونه ما يؤكل لحمه ينهي عن الصلاة في أعطانها، فالوجه أنه حيوان شرير بخلاف الغنم، وقال الجمهور: إنكم أخذتم من اللازم من الحديث وليس بصريح ونص لكم. أقول: لا ريب في أن تحملك الممالك قوي، فلا بد من الجواب، فأحب بالوجهين: أحدهما: ما ذكره الشارحون والمحققون، ومأخذه ما أحاب الشافعي في كتاب الأم، وفي ضمن كلام الشافعي أن العرب كانوا يسطحون مرابض الغنم لا أعطان الإبل، وإن الصلاة في ناحية المربض يطلق عليها الصلاة، وأن المرابض كانت تنظف بخلاف الأعطان. والوجه الثاني: ما ذكر ابن حزم أن حكم الصلاة في مرابض الغنم كان ثم نسخ، وكان الحكم حين لم تكن المساحد مبنية. وفي أبي داود حديث أمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بتنظيف المساحد بسند قوي. وعندي قرائن دالة على ما قال ابن حزم، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه ص (٩٠) أن هذه الواقعة قبل أن تبنى المساحد، وعندني هذا الحديث المنحصر احتصر من الحديث اللاحق في ص (٦١): «أنه كان يجب أن يصلي حيث أدركته الصلاة الخ»، فدل على أن الاعتناء كان موضع أدركته الصلاة فيه، وأيضاً كانت أرض المدينة ذات حرار، وكانوا يسطحون مرابض الغنم فكان المربض أولى بأداء الصلاة. وبدل ما في معاني الآثار ص (٢٢٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إذا لم تجدوا إلا مرابض الغنم ومعاض الخ» أن الصلاة في مرابض الغنم عند عدم وجدان أرض غيرها. وفي موطأ محمد ص (١٢٤) عن أبي هريرة: «أحسن مرابض الغنم وأطلب مراحيها وصل في ناحيتها الخ»، فدل على الصلاة في ناحية المربض ورفعها، ولكن الوقف صواب، والله أعلم بالصواب.

٢٥٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِبَةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

٣٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُبَلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: دَبَعَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَجِئْتُهُ وَهُوَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَالشُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزَوْيٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنْ جَابِرٍ.

أَوْ الْقَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا. لَا يَزُونَ بِأَسَا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَهَا.

٢٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ

٣٥٢- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ وَكَانَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ بِالصَّلَاةِ إِلَى الْبَعِيرِ بِأَسَا أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهِ.

٢٥٩- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ

٣٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا^(١) بِالْعِشَاءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْقَمَلُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَقُولَانِ: يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ وَإِنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ، سَمِعَتْ الْجَاوِزَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَبَعًا يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ يَخَافُ فُسَادَهُ. وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَشْبَهُهُ بِالْإِتْبَاعِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَلَّا يَقُومَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَلْبُهُ مُشْغُولٌ بِسَبَبٍ شَيْءٍ. وَقَدْ زَوَّيْتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ أَنَّنَا شَيْءٌ.

٣٥٤- وَزَوَّيْتُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَضِعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ».

قَالَ: وَتَعَشَّى ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ] ^(١) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «فأبدؤوا بالعشاء» قال ميرك نقلاً عن التصحيح: وهذا إذا كان جائعاً ونفسه يتشوق إلى الأكل وفي الوقت سعة، وأما أحسن ما روينا عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لأن يكون أكلى كنه صلاة أحب من أن يكون صلاتي كلها أكلاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِبَةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ

يجوز النافذة على الدابة عند الكحل في خراج البلدة، وقال أبو يوسف يجوزها على الدابة في داخل البلدة أيضاً، ثم قال الشافعية يجب استقبال القبلة ابتداء الصلاة، أي عند التحريمة وعندنا غير واجب بل مستحب. وأما المكتوبة فلا تجوز على الدابة نعم تجوز لسعائف المطلوب ولا تجوز للعلالب.

مسألة: المعجلة ذات القوائم الأربعة كالأرض تجوز الدافلة والمكتوبة عليها، وأما ذات قائمتين فإن كانت مربوطة بالعرس فحكمها حكم الدابة وإن كانت غير مربوطة بها فحكمها حكم الأرض.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ

أي يجعنها ستره، وتاء الراحة ليست تاء التأنيث بل تاء النقل، وكان ابن قتيبة الدينوري لا يجوز إطلاق الدابة على الذكر، فدل على أن التاء تاء التأنيث، ولكن الصواب ما قال الجمهور.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَوْا بِالْعِشَاءِ

قال أبو حنيفة: لأن يكون طعامي كنه صلاة أحب إلي من أن تكون صلاتي كلها طعاماً. وحضور الطعام من أعتاد ترك الجماعة والتفصيل

٢٦٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ النَّعَاسِ

٣٥٥- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكَلَابِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ يَنَعَسُ فَلْنَلُهُ يَذْهَبُ لِيَسْتَغْفِرَ فَيَسُبَّ نَفْسُهُ».

وفي الباب عن أنس وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

٢٦١- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ رَأَى قَوْمًا فَلَا يُصَلُّ بِهِمْ

٣٥٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ الْعَطَّارِ عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْمُصَلِّي عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ وَرَجُلٍ مِنْهُمْ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يَأْتِينَا فِي مُصَلَّاتِنَا بِتَحَدُّثٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ بَوْمًا فَقُلْنَا لَهُ تَقْدَمُ فَقَالَ: لِيَتَقَدَّمَ بِغَضَبِكُمْ. حَتَّى أَخَذَكُمْ لِمَ لَا أَتَقَدَّمُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى قَوْمًا فَلَا يُؤْمِنُهُمْ وَلِيُؤْمِنَهُمْ» رَجُلٌ مِنْهُمْ.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الزَّائِرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أُذِنَ لَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَشَدَّدَ فِي أَنْ لَا يُصَلِّيَ أَخَذَ بِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُصَلِّيَ بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا رَأَوْهُمْ يَقُولُ يُصَلِّيَ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ.

٢٦٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْصُصَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ

٣٥٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبَيْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي حَبِيٍّ

(١) قوله: «وليؤمهم رجل منهم» فإنه أحق من تعيين كونه ممنوع من إمامة مع وجود إمام منهم عملاً بظاهر الحديث، ثم حدثهم بعد الصلاة، فالسبب الاستقلال وإلا فمجرد التأكيد. (المرفعة)

في الفقه وفي مشكل الآثار قيد صلاة المغرب والصائم في متن الحديث فطبق الأمر.

(حكايه) كان علي بن مهزيب يصلي بالجماعة بإدراك التحريم إلى خمسة وعشرين سنة، واعتق أنه يوم موت أمه فغسل في تجهيزها وتكفينها وفاته الجماعة فتأسف عليها فصلى أربعة وعشرين صلاة، فرأى في المنام يقول رجل: صليت النوافل بدل الجماعة لكنت ما أحررت ثواب التحريم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ النَّعَاسِ

النوم ما يتعلق بالنفس، والنعاس ما يتعلق بالرأس، والنسنة ما يتعلق بالعينين.

قوله: (فيسب نفسه) قبل: السب بأن يقرأ غير ما يريد، وقيل: السب حقيقة عدم المروءة بالصلاة، فإنه يضطرب قلبه، ويقول في أية كلمة ألقيت فليسب نفسه. وقال العلماء: إن هذا الحكم في النافلة، وأما الفريضة فيلزم بها تحمل المشقة على النفس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْصُصَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ

الحاقن من أمسك قول والحاقن من أمسك الغالب.

واعلم أن حديث الباب أشكل على العلماء فإنه ينهي عن أن يخص نفسه بالدعاء، والحال أن الأدعية الواردة في الأحاديث داخل الصلاة وخارجها مروية بصيغ المتكلم الواحد إلا شاذاً مثل دعاء الاستسقاء حين جاء رجل والمجي - ضنى الله عليه وسلم - يحطبل وقال: هناك أمال ودعاء العيال... الخ، وإلا دعاء القنوت الذي هو محتار من اللهم إنا نستعينك... الخ، فكيف حكم حديث الباب بأنه لا يخص الإمام نفسه بالدعاء؟ فقال جماعة من المحدثين: إن حديث الباب موضوع متأزراً من هذا الإشكال. وأقول: لا يمكن حكم الوضع على حديث الباب أصلاً. ثم قال متأزراً: إن مراد الحديث أن لا يدعو لنفسه ويدعو على غيره أي لضرر الغير. أقول: إنه لا يعاب بهذا القول، وقيل: إن مصادق حديث الباب الأدعية التي يصحب الشكك مع الغير من أدعية القرآن العظيم ودعاء الاستسقاء وغيرها ويكون المتقدمي شريكاً في ذلك الأدعية لا الأدعية التي يأتي بها مفرداً ونفسه.

وليعلم أن الدعاء المأمور به في زماننا من الدعاء بعد الفريضة رافعين أيديهم على أذنية الكذائية لم تكن الموافقة عليه في عهده عليه الصلاة والسلام. نعم الأدعية بعد الفريضة نابعة كثيراً بلا رفع اليدين وبدون الاجتماع وثوبتها متواترة. وثبت الدعاء مجتمعاً مع رفع اليدين بعد النافلة في واقعيتين أحدهما ما في بيت أم سليم حين صلى النبي - ضنى الله عليه وسلم - المسححة ودعا لأنس. وأما ما في كتاب الاعتصام والسنة للشافعي عن مالك أنه بدعة فمراده أنه لم يستمر هذا العمل في العهد المبكر وليس غرض حكم عدم الخواص عليه. وقال بعض الأصحاب من أهل العصر: إن رفع اليدين لما ثبت في المواضع الأخرى يعزى إلى الدعاء بعد المكتوبة أيضاً واستدل بالعموم. أقول: لا ريب في ثبوت رفع

المؤذنين الجهميين عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «لا يجزئ لأمرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن، فإن نظر فقد دخل، ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم ولا يقوم إلى الصلاة وهو حق»^(١). وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أمامة.

قال أبو عيسى: حديث ثوبان حديث حسن. وقد روي هذا الحديث عن معاوية بن صالح عن الشقر بن يسير عن يزيد بن شريح عن أبي أمامة عن النبي ﷺ. وروي هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤذنين عن ثوبان في هذا أجود إسناده وأشهر.

٢٦٣- باب ما جاء من أم قوماً وهم له كارهون

٣٥٨- حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي حدثنا محمد بن قاسم الأسدي عن الفضل بن دهم عن الحسن قال: سمعت أنس بن مالك قال: «لعمركم رسول الله ﷺ ثلاثة: رجل أم قوماً وهم له كارهون»^(٢)، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب».

وفي الباب عن ابن عباس وطلحة وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة.

قال أبو عيسى: حديث أنس لا يصح لأنه قد روي هذا عن الحسن عن النبي ﷺ مؤسلاً^(٣). قال أبو عيسى: ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ.

وقد كره قوم من أهل العلم أن يؤم الرجل قوماً وهم له كارهون. فإذا كان الإمام غير ظالم، فإنما الإثم على من كرهه. وقال أحمد وإسحق في هذا: إذا كره واحد أو إثنان أو ثلاثة فلا بأس أن يصلّي بهم حتى يكرهه أكثر القوم.

٣٥٩- حدثنا هشام حدثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن عمرو بن الحارث بن المصطلق قال: «كان يقال: أشد الناس عذاباً إثنان: امرأة عصت زوجها وإمام قوم وهم له كارهون».

قال جرير: قال منصور: فسألنا عن الإمام. فقول لنا: إنما عني بهذا الأئمة الظلمة، فأما من أقام الشئ فإنما الإثم على من كرهه.

٣٦٠- حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا علي بن الحسن حدثنا الحسين بن واقد قال حدثنا أبو غالب قال: سمعت أبا أمامة يقول: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تجاور صلاتهم أذانهم: العبد الآبق حتى يزجج وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وأبو غالب اسمه خزوز.

(١) قوله: «حق» هو - بفتح حاد وكسر قاف - من به يول شديد.

(٢) قوله: «كارهون» أي لأمر مذموم في الشرع، وإن كرهوا بخلاف ذلك، فالعيب عليهم، ولا كراهة قوله حتى يرجع أي إلى سيده، وفي معنى العبد أخارية الأئمة، قوله: «زوجه عليها ساخط» إذا كان السخط لسوء خلقها أو سوء أدبها أو فلة طاعتها، أما إذا كان سخط زوجها من غير جرم، فلا إثم عليها، قاله ابن الملك وقال المظهر: هذا إذا كان السخط بسوء خلقها، وإلا فالأمر بالعكس، كما ذكره في «المراقة».

(٣) قوله: «مرسل» قال في «اللمعات»: إن كان السقوط من آخر السند، فإن كان بعد التابعي فالحديث مرسل، وهذا الفعل إرسال، وحكم المرسل التوقف عند جمهور العلماء؛ لأنه لا يدرى أن الساقط ثقة أو لا؛ لأن التابعي قد يروي عن التابعي، وفي التابعين ثقات وغير ثقات، وعند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى: المرسل مقبول، ويقولان: إنما أرسله لكمال الوثوق لأن الكلام في الثقة ولو لم يكن عنده صحيحاً لم يرسله ولم يقل: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم».

اليدن في الأدعية في غير المكتوبة، ولكن الاحتجاج بالعموم إنما يكون فيما لم يرد حكمه الخاص ويمكن فيه ما في الرمزي ص (٥٦): «وتفتح يديك أي ترفعهما إلى ربك مستغلاً بيهوتهما الخ» ولكنه ليس يبال على تمام الهيئة الكذائية، وقال ابن قيم في الزاد: إن هذا بدعة ونوفس. فحاصل الكلام في حديث الباب أن مصداق ما فيه الأدعية الواردة بصيغ المتكلم مع الغير مثل دعاء القنوت وغيره.

قوله: (حتى يستأذن). الخ من نظر إلى بيت رجل بلا إجازة فجرحه أهل البيت أو قلعه فهل يقتصر أو يؤدي أم لا فمذكور في موضعه.

باب ما جاء فيمن أم قوماً وهم له كارهون

حاصل المسألة كما قال الفقهاء: إن باعث الكراهة الشرعية إن كان من جانب الإمام فالإثم عليه، وإن كان من جانب القوم فالإثم عليهم

لا على الإمام.

قوله: (والعبد الآبق). الخ أكثر العنماء أو كلهم على أن المراد عدم رفوع صلاته في حيز مرضاة الله تعالى لا بطلانها.

٢٦٤- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا

٣٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَبُحِشَ^(١) فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قَعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ إِنَّمَا الْإِمَامُ أَوْ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَثُرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَخَّعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا أَجْمَعُونَ^(٢)».

(١) قوله: «فبحش» قال في «القاموس»: الحشح كالمذبح سحج الجلد وقشره من شيء يصيبه أو كالحشح أو دونه أوقفه، وقال في «المجمع البحار»: السحج تراشيدن وبوست باز بردن. (الصرح) فحشش أى انحشش والسحج هو بضم الحيم وكسر الحاء فصححة أى قشر جلده. (٢) قوله: «أجمعون» تأكيد للضمير المرفوع في «اصلوا» أى إذا جلس للتحشيد، فاجلسوا للتحشيد، كذا أوله بعض أئمتنا. ولكن يأباه ظاهر صدر الحديث، فالمعنى إذا جلس الإمام بعذر وافقه المعتذرون، وقبل: منسوخ لصلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته بيوم جلس والناس خلفه قائماً.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا

قال مالك: لو قعد الإمام بعذر والقوم قادر على القيام لا تصح صلاتهم خلفه، وبطلون إماماً آخر إلا أن يكون كلهم مرضى فصلوا قاعدين. وقال أحمد بن حنبل: يجب قعود القوم، ثم قال الحنابلة: إن كان الإمام قائماً في ابتداء الصلاة ولحقه القعود في داخيتها يبقى القوم قائماً. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي ووافقهم البخاري: يجوز اقتداء القائم خلف القاعد ولا يجوز لهم القعود. وقال العلماء: الأقرب إلى ذخيرة الحديث قول أحمد بن حنبل.

قوله: (عن رسول الله . الخ) قالوا: إن واقعة سقوطه عليه الصلاة والسلام من الفرس واقعة السنة الخامسة، وقام النبي - صلى الله عليه وسلم - في واقعة الباب في المطربة وكان يصلي ثمة. ولا يذكر الرواة من كان إمام المسجد النبوي في واقعة الباب، وبدل ما في أبي داود ص (٨٩) وما في مسند أحمد على تعدد الواقعتين في أيام السقوط عن الفرس واقعة صلاته عليه الصلاة والسلام النافلة، وواقعة صلاته عليه الصلاة والسلام المكتوبة وأمره عليه الصلاة والسلام بالقعود في واقعة المكتوبة وكانوا قائمين في واقعة السبحة.

ومسك الحنابلة بحديث الباب على مذهبيهم، وأجاب الأحناف والشوافع بأن حديث الباب منسوخ والناسخ واقعة مرض الموت، وقيل تأويله: إن مراد حديث الباب أن يقعدوا في القعدة إذا قعد الإمام فيها، وقال ابن دقيق العيد: لو كان المراد ما قالوا لكان حق العبارة إذا قعد فاقعدوا يدون ذكر الصلاة وأيضاً مفسر الحديث واقعة النبي - صلى الله عليه وسلم - وأما الجواب الأول فأجاب عنه الحنابلة بأن واقعة مرض الموت ليس بحجة لكم علينا فإن القعود فيه كان طارئاً في خلال الصلاة. ولنا أن نقول: إن ما فصلتم من الفرق بين القعود أولاً والقعود طارئاً هو مزعومكم وليس نص استأرجح دالاً عليه، وكنت أرفع عنكم الجواب بأن واقعة الباب فعل واقعة النافلة، وفي النافلة يجوز القيام والقعود، وإذا كان الأمران حائزين في النافلة فنزغوب القعود لأن فيه تشاكل الإمام والمفتدي، ويؤيده ما في قاضيخان في التزويج أن قيام القوم وقعود الإمام في التزويج غير مرضي، ويطلب القوم إماماً قادراً على القيام عدل على مرغوبة التشاكل، ثم رأيت عن ابن قاسم تلميذ مالك أن واقعة الباب واقعة النافلة. وإن أورد ما في أبي داود ومسند أحمد فأقول: إن المذكور فيه أن صلاته عليه الصلاة والسلام كانت مكتوبة لا أن كانت صلاتهم أيضاً كذا بل فعلهم كانوا منتقلين، ولعلمهم صلوا أولاً في المسجد النبوي فريضة ثم أتوا عنده عليه الصلاة والسلام لعيادته، ومن البدهة أن المسجد النبوي م يكن مهملًا عن الصلاة فيه ولكن هذا المذكور أيضاً احتمال ولا يشفي ما في الصدور. والمسألة طويلة الذيل وعجز الحفاظ واستقر في الأخيرة على أن المفهوم من ذخيرة الحديث استحباب القعود عند قعود الإمام ولا يخرج الوجوب، وذكر وجهه أن عطاءً روى مرسلًا أنه عليه الصلاة والسلام قال بعد الفراغ عن صلاة واقعة مرض الموت: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليت إلا قعوداً الخ» فدل على استحباب القعود. أقول: فيه نظر، فإن قوله عليه الصلاة والسلام هذا بعد صلاة السقوط عن الفرس وقرأته عندي موجودة منها رواية جمع الجوامع لسيبوي. وأما دعوى الحفاظ من استحباب القعود فعندي له وجه آخر وهو أن الالتفات إلى محض ذخيرة الحديث يدل على جواز القيام لهم واكديده القعود فإنه عليه الصلاة والسلام قال في واقعة سقوطه عن الفرس، في واقعة صلاته المكتوبة: «إنكم أحترمتم فعل الفرس بعظمتائهم الخ» أخرجه أبو داود ص (٩٦). وهذا الفعل قيام الرعية وقعود العظم. ثم ذخيرة الأحاديث لا يدل على فرق القيام والقعود في المسحاة والفريضة، وما من شيء يدل على كونهما دخيلتين، فخرج من واقعة سقوطه عن الفرس اكدية القعود وجواز القيام. وأما ادعاء النسخ أي نسخ الواقعة الأولى لسقوطه عن الفرس بالواقعة الثانية له قبيح. ثم أقول: إن الاحتياط لمذهب الجمهور فإن واقعتي السقوط دلتان على اكدية القعود لا وجوبه، والخلاف في جواز الصلاة قاعداً عند الجمهور والبحث طويل الذيل.

قوله: (إذا ركع فاركعوا) اختلف أبو حنيفة وصاحبه قال يفرق المنتدي إمامه في الأفعال، وقال: يتعاقبه. وبقي العمل في زماننا على ما قال صاحبه. واختلف أهل اللغة أن الفاء لداخلة على الجراء نفيد التعقيب أم لا؟ ولو أفادته لكان الخارج من حديث الباب مذهبيهما وإلا فلا. قوله: (إذا قال: سمع الله . الخ) قال الشافعي والصاحبان: يجمع الإمام بين التمجيد والتسبيح وقال أبو حنيفة: يأتي بالتسبيح فقط، وفي رواية شاذة عنه الجمع له، واختار الشاذة الخلوي والطحاوي ومحمد بن فضل الكماري والنسفي كما في عقود الخواصر. وأقول: للمشهورية عن أبي حنيفة المشهور في الأحاديث وللشاذة عنه ما في البخاري عن أبي هريرة جمعه عليه الصلاة والسلام في مكتوبة وهو إمام.

وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وجابر وابن عمر ومعاوية. قال أبو عيسى: حديث أنس أن النبي ﷺ خَرَّ عَنْ فَرَسٍ فَبَجَحَ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُمْ، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا، لَمْ يُصَلِّ مَنْ خَلْفَهُ إِلَّا قِيَامًا، فَإِنْ صَلُّوا قَعُودًا لَمْ يُجْزِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ سَمِيَّانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَإِبْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

٢٦٤ - م - يَابِت مِتْ

٣١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا». وَرَوَى عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ وَأَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي بِالنَّاسِ فَصَلَّى إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّاسُ يَأْتُمُونَ بِأَبِي بَكْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ ﷺ». وَرَوَى عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا». وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ».

٣١٣ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا فِي ثَوْبٍ مَتَوَسِّحًا بِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ ثَابِتٍ وَمَنْ ذَكَرَ فِيهِ عَنْ ثَابِتٍ فَهُوَ أَصَحُّ.

...

(إطلاع) أخرج البخاري أنه عليه الصلاة والسلام سقط عن الفرس، وآل من نساء، وأقام في المشربة، وذكر الحافظ في التفتح المجلد الثاني عن ابن حبان أن سقوطه عليه الصلاة والسلام عن الفرس في السنة الخامسة بعد الهجرة، ثم أطلب في المجلد الثامن أن إبلاءه عليه الصلاة والسلام كان في السنة الثامنة، وظهره يدل على أن مختار الحافظ وفوق سقوطه عليه الصلاة والسلام أيضاً في السنة التاسعة مشياً على ظاهر ما في البخاري، وعندني أن واقعة السقوط في الخامسة كما قال ابن حبان، وواقعة الإبلاء في التاسعة، وإنما جمع التراوي بينهما لإقامة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الواقعتين بالمشربة، ولي في هذه الدعوى فرائض وروايات ومنها في الوفاء للسهودي أنه عليه الصلاة والسلام كان يمضي نهاره تحت شجرة الأراك على بير وبيت في المشربة في أيام الإبلاء، ولو كان الواقعتان في زمان واحد فكيف يذهب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تحت شجرة الأراك، فإنه كان يصلي في المشربة بسبب كلفة لحقته من السقوط عن الفرس ولا يصلي في المسجد النبوي، فلا يتحقق قيامه نهاراً تحت شجرة الأراك في واقعة السقوط.

قوله: (مالك بن أنس الخ) هذه الرواية عن مالك شاذة رواها يزيد بن مسلم، وأما المشهورة عن مالك فهي عدم اقتداء الثقات خلف القاعد خلاف الجمهور.

باب منه أيضاً

تختلف الرواة في كونه عليه الصلاة والسلام إماماً أو مقتدياً، ولو كان مقتدياً لا يصح ثبوت الأحناف والشافعية على الجنبلة، ولكن أكثر المحدثين إلى تعدد الواقعتين، وهو الصواب، وقال مولانا رشيد أحمد رحمه الله تعالى جامعاً بين الحديثين جامعاً للواقعتين متحدة بأنه عليه الصلاة والسلام اقتدى أولاً ثم صار إماماً حين تأخر أبو بكر الصديق، فذكر بعض الرواة أول حاله وبعضهم آخر حاله. وفي بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام أخذ القراءة حيث ترك أبو بكر الصديق ويدل على عدم القراءة خلف الإمام: ولا يصح على مذهب الشافعية. وفي بعض الكتب أن أبا بكر الصديق كان فرغ من الفاتحة وأخذ السورة وبعض مادة أخذ عليه الصلاة والسلام القراءة من حيث ترك الصديق الأكبر مذكورة في رسالتي حاشية الكتاب في فاتحة الكتاب ص (٢٠٦) أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس: «وأخذ رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر». قال وكيع: وكذا السند. الخ، وكذلك أخرج أحمد في مسنده عن ابن عباس ص (٢٣١) ج (١) وفي ص (٣٥٥) ج (١) وفي ص (٣٥٦) ج (١)، ووجدت هذا الحديث في أحد عشر كتاباً.

٢٦٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَاسِيًا

٣٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَجِيحٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ صَلَّى بَنُو الْمُغِيرَةِ بَنُ شُعْبَةَ فَتَنَهَضَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحَ بِهِنَّ الْقَوْمَ وَسَبَّحَ بِهِمْ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَعَلَ بِهِمْ وَمِثْلَ الَّذِي قَعَلَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَسَعْدِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْثَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بِغَضٍ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ابْنِ أَبِي لَيْلَى مِنْ قِبَلِ حَفِظِهِ قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُخْتَلَجُ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ صَدُوقٌ وَلَا أَرَوِي عَنْهُ لَأَنَّهُ لَا يُدْرَى صَحِيحُ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا فَلَا أَرَوِي عَنْهُ شَيْئًا.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَرَوَى شُعْبَانُ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ فَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ. وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ قَدْ ضَمَّنَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَمِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُمَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مَضَى فِي صَلَاتِهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِنْهُمَا مَنْ رَأَى قَبْلَ^(١) التَّسْلِيمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَمَنْ رَأَى قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَحَدِيثُهُ أَصَحُّ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَمِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْثَةَ.

٣٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْمُشْتَمُودِيِّ عَنْ زَيْنَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: صَلَّى بَنُو الْمُغِيرَةِ بَنُ شُعْبَةَ فَلَمَّا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ وَسَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْوِ وَسَلَّم، وَقَالَ مَكَدًا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ الثَّيْبِيِّ ﷺ.

٢٦٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ

٣٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّلَبَانِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْفِ»^(٢).

(١) قوله: «قبل التسليم» وهو مذهب الشافعي، وأما عند الحنفية والثوري موضع السجود بعد السلام فمَشْكَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ مشهور بقصة ذِي الْيَدَيْنِ، قلت: الحديثان متفق عليهما وأيضاً وافقهما أربعة في روايته، فالعمل بالأصح، والأكثر أولى، ثم قال الطيبي: وقال مالك: وهو قول قديم لنشافعي إن كان نقصان قدم، وإن كان لزيادة آخر، وحمى الأحاديث على الصورتين توفيقاً بينهما، قلت: لكن أبو يوسف ألزم مالكاً بقوله: فكيف إذا وقع نقصان وزيادة، وقبل: الخلاف في الأفضل لا في الجواز، كذا في «الترغفة».

(٢) قوله: «الرَضْف» هي الحجارة المحيطة على النار، جمع رَضْفَة. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَاسِيًا

في كتبنا أن الناهض على الركعتين إن كان أقرب إلى القعود بحس ولا يسجد للسجود، وإلا قام وسجد للسجود، وفسروا القرب إلى القعود أن يكون غير مرتفع من الركوع، وإن ظاهر الرواية أن القرب إلى القعود أن لا يكون قائماً مستوياً، ولو استوى فلا يرجع بل يسجد للسجود، ولظاهر الرواية حديث ضعيف أيضاً، فإن احتياجه: إن القعدة الأولى فريضة، ولو تركها تجزئ بسجدة السجود، وهذا عين مرتبة الواجب عند الأحناف ولا فرق إلا في الأكتاف.

قوله: (بحديث ابن أبي ليلى) ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف لأنه لا يدري سقيم، وأما أبوه عبد الرحمن بن أبي ليلى فتقه وثابته.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَقْدَارِ الْقُعُودِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ

قال البعض: إن المراد من الأولين هي الأولى والثالثة ليدل الحديث على نفي جلسة الاستراحة. ومراد الحديث ما ذكره أبو مازن: وعندنا في الزيادة على التشهد في القعدة الأولى في الرقعية أقوال: في قول لزوم السجدة بلفظ اللهم: وفي قول بلفظ اللهم صل على محمد، واختاره فخر الدين الزيلعي، وعندني يحول المسألة إلى رأي من أبطى به ويسجد في مكث بحس فلولاً، واستعمل الحديث في مدونة مالك في القيام بعد التسليم عن الصلاة، أي لا يقعد بل يقوم إلى استطوع كأنه على الرضف ونقله عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والشيخين.

قوله: (كأنه على الرضف) داعية مألوفة الراوي في حديث الباب لا أعلمها مع أبي تبعث كثيراً من الأحاديث، فوالله أعلم.

قَالَ شُعْبَةُ ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدَ شَفْتَيْهِ بِشَيْءٍ فَأَقُولُ حَتَّى يَقُومَ فَيَقُولُ حَتَّى يَقُومَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْتَمِعْ مِنْ أَبِيهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ أَنَّ لَا يُطِيلُ الرَّجُلُ الْقُعُودَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهُّدِ شَيْئاً فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَقَالُوا إِنَّ زَادَ عَلَى التَّشَهُّدِ شَيْئاً فَقَلْبُهُ سَجَدَا الشَّهْوِ. هَكَذَا زَوْيٌّ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ.

٢٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ

٣٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ نَابِلٍ صَاحِبِ الْقَبَاءِ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنْ صُهَيْبٍ

قَالَ: «مَرُوثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدُّهُ إِلَيَّ»^(١) إِشَارَةً وَقَالَ لَا أَهْلُمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبِعِهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ لَبَلٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَهَاشِمَةَ.

٣٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قُلْتُ لَلَبَلِ: كَيْفَ كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ يَزُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يَسْلَمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ صُهَيْبٍ حَسَنٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ يَكْرِ بْنِ عُمرَ وَقَدْ زَوِيَ

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قُلْتُ لَلَبَلِ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يَسْلَمُونَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ بَنِي

عُمَرَ بْنِ عَوْفٍ؟ قَالَ: كَانَ يَزُدُّ إِشَارَةً. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ، لِأَنَّ قِصَّةَ حَدِيثِ صُهَيْبٍ غَيْرُ قِصَّةِ حَدِيثِ لَبَلٍ، وَإِنْ

كَانَ ابْنُ عُمرَ زَوَى عَنْهُمَا فَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعاً.

٢٦٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيْقَ^(٢) لِلنِّسَاءِ

٣٦٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَحْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ

وَالْتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عُمرَ. قَالَ عَلِيٌّ: كُنْتُ إِذَا اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

(١) قوله: «فرد إلى إشارة» في «شرح السنة»: أكثر الفقهاء على أنه لا يرد بلسانه ولو رد بطلت صلاته، ويشير بإصبعه أو يده، وقال ابن حجر: إنه صلى الله عليه وسلم أشار بيده كما صححه الترمذي، وفي «شرح المنية» لو رد السلام بيده أو برأسه، أو طلب منه شيء، فأومأ برأسه أو عينه، وقال: نعم أولاً، لا تفسد بذلك صلاته لكنه يكرهه، قال الخطابي: رد السلام بعد الخروج من الصلاة سنة، وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود بعد الفراغ من الصلاة، وبه قال أحمد وجماعة من التابعين. (المراقبة)

(٢) قوله: «التصفيق» قال في «تاج المصادر»: التصفيق في الحديث مأخوذ من صفق إحدى اليدين على الأخرى لا يبطونها، ولكن يظهر أصابع اليمنى على الراحة من اليد اليسرى. (المراقبة)

باب ما جاء في الإشارة في الصلاة

لا تفسد الصلاة عندنا بالإشارة لرد السلام أو غيره ولكنها مكروهة. وفي بعض كتبنا فساد الصلاة بالمصافحة وعدم فسادها بالإشارة باليد لرد السلام، وقال بعض: لا نكره الإشارة أيضاً واختاره شيخ الإسلام خواهر زاده في مبسوطه. ذكره في فتح القدير. والمفهوم من معاني الآثار ص (٢٦٤) أنه عليه الصلاة والسلام كان يشير لرد السلام، ثم صار منسوخاً مشمولاً بتسخير الكلام، وقول الطحاوي هذا ليس ببعيد لأن الكلام في الصلاة والإشارة كانت جائزة فيها ثم نسخ الكلام فلعنه منسحب عن الإشارة أيضاً، ولما لم نعلم أن الإشارة التي نحن فيها قبل النسخ أو بعده فحمله على النسخ ورد على قرينة اتفاقاً، ثم لو سلمنا الإشارة بعد النسخ فلعل الإشارة كانت لإخبار أني لا أرد السلام لأنني مصلي، فلا تكون الإشارة إشارة لرد السلام، وأبى الطحاوي على هذا برواية ص (٢٦٤) عن جابر، ثم روى عن جابر موقوفاً أنه كان لا يرد السلام في الصلاة بل بعدها مثل المرفوع. ولنا في كراهة الإشارة في الصلاة ما أخرجه أبو داود ص ١٣٦ عن أبي هريرة بسند ضعيف.

(ف): رد السلام بإشارة اليد في خارج الصلاة جائز بشرط أن يكون المسم نائياً، وبشرط أن يرد بلسانه أيضاً.

قوله: (في مسجد بني عمرو بن عوف) أي مسجد قبا.

باب ما جاء أن التسبيح للرجال والتصفيق للنساء

إذا سها الإمام أو عرضت حاجة فليسبح الرجال وتصفيق النسوان. التصفيق وهو ضرب أصبعي اليد اليمنى على ظهر اليسرى لا الضرب بين يظون اليد. ومذهب الثلاثة ما ذكره، وقال مالك: تسبح النسوان أيضاً، وقالوا: مراد الحديث أن التصفيق في خارج الصلاة من عمل النساء يلعن به فليس المذكور في الحديث الحكم الشرعي بل هو في محل الذم.

وَهُوَ يُصَلِّي سَيِّحٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَخْضَدُ وَاشْتَقَى.

٢٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّائِبِ فِي الصَّلَاةِ

٣٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ التَّائِبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَخَذَكُمْ فَلْيَكْظِمُوا مَا اسْتَطَاعَ.»
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَجَدُّ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ التَّائِبَ فِي الصَّلَاةِ.
قَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنِّي لَأَرُدُّ التَّائِبَ بِالتَّخَنُّعِ.

٢٧٠- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ

٣٧١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُوْنُسَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْمُتَمَلِّمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَةَ عَنْ جِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَقَالَ: مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ وَمَنْ صَلَاةً قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَاةً ثَانِيًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ.»
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَالسَّائِبِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
٣٧٢- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ عَنْ جِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْمَرِيضِ فَقَالَ: صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.
حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هُنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ حُسَيْنِ الْمُتَمَلِّمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) قوله: «التَّائِبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ» لأنه يحصل من الغفلة والكسل وكثرة الأكل أو غلبة النوم، قال ابن حجر: التقييد بالصلاة ليس للتخصيص بل لأن القبح فيها أكثر، لأن معنى كونه من الشيطان أن أسياه من الامتلاء والنفل وقسوة القلب هي التي من الشيطان، كما مر، هذا يوجب كونه منه في الصلاة وخارجها. (المرقاة)

قوله: (وهو يصلي سَيِّحٌ...) الخ هذا في النافلة، وفي بعض الطرق وهو يصلي تتحنج فيحمله الأحناف إما على ما هو جائز عندهم وإما أن يقال: إن النسائي أصل هذا اللفظ في خصائصه على وقال بنفرد الراوي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّائِبِ فِي الصَّلَاةِ

إذا سبق المصلي التَّائِبُ فليَكْظِمْ فاه ما استطاع وإلا فيضع ظهره يده اليمنى على فمه.

قوله: (في الصلاة من الشيطان) نسب الشريعة التَّائِبُ إِلَى الشَّيْطَانِ لأنه ينبئ عن الكسل، والعطاس إلى الرحمن لأنه ينبئ عن النشاط، وهذا في خارج الصلاة، وأما في داخل الصلاة فكلاهما من الشيطان، وفي مصنف ابن أبي شيبة أثر بإسناد قوي: «إن الشيطان يضع قارورة البول على أفواه المصلين ليشتابوا.» وقال ابن عابدين: ومن المحربات إن التَّائِبَ إِذَا تَحَيَّلَ أَنْ الْأَنْبِيَاءَ كَانُوا لَا يَتَأَبَّوْنَ بِذِهِ تَأْوِيهِ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ صَلَاةَ الْقَاعِدِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ

في حديث الباب إشكال مشهور وهو تعيين مراد الحديث ومصادقه، لأن مصادقه إما مفترض وإما متفعل فإن كان مفترضاً فلا يجوز القعود بدون عذر ولو تعد بعذر لا يكون ثوابه نصفاً، ولو كان متفعللاً فلا يصدق لفظ من: «صلاة قائماً الخ» فإن السبحة لا تصح نائماً بلا عذر عند أحد إلا الحسن البصري رحمه الله. وبهذا الإشكال قال الخطابي في المعالم: تصح الصلاة نائماً بلا عذر لو صح الحديث وإن لم يقل به أحد من أتباع المذاهب الأربعة. نعم هو وجه عند بعض الشافعية. أقول: لم يصح شيء في جوازها نائماً عن صاحب الشريعة. وأقول في إجابات عن إشكال الحديث: إن مصادق الحديث هو المعذور وأما تنصيف الأجر فهو بالنسبة إلى حال المعذور نفسه لا بالنسبة إلى حال الصحيح؛ فالحاصل أن المعذور الذي تجوز الصلاة له قاعداً أو نائماً والعذر له مبيح، ومع ذلك يقدر الصلاة قائماً أو قاعداً بتحمل الكلفة والمشقة تكون صلاته قاعداً نصف صلاته قائماً وإن أحرز ثواب صلاة الصحيح قائماً فلا إشكال، ويؤيد ما قلت في شرح الحديث ما أخرجه مالك في موطأه ص (٤٨) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه عليه الصلاة والسلام رأى الصحابة مصلين السبحة قعوداً حين مرضوا في المدينة، وقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «صلاة القاعد نصف صلاة القائم.» وفي بعض الروايات أن الصحابة صلوا قياماً بعد قوله عليه الصلاة والسلام. ولعلم أن المعذور على قسمين معذور لا يقدر على القيام ولو بكلفة والثاني هو الذي يقدر عليه بتحمل الكلفة.
قوله: (من صلى نائماً أي مضطجاً) قال الإسماعيلي: إن في الحديث تصحيحاً والصحيح «من صلى بيماء» ورده المحدثون.

قَالَ أَبُو عِيسَى: لَا تَقْلَمُ أَحَدًا زَوَى عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَقَدْ زَوَى أَبُو أَسَانَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ نَحْوَ رِوَايَةِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ النُّطُوعِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ صَلَّى صَلَاةَ النُّطُوعِ قَائِمًا وَجَالِسًا وَمُتَخَطِّجًا وَاجْتَنَفَ أَهْلَ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ التَّرِيضِ إِذَا تَمَّ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى جَنْبِ الْأَيْمَنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَقَالَ شَقِيبَانِ الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ صَلَّى جَالِسًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ قَالَ: هَذَا لِلصَّحِيحِ وَلَيْسَ لَهُ عَذْرٌ قَائِمًا مَنْ كَانَ لَهُ عَذْرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فَصَلَّى جَالِسًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَقَدْ زَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مِثْلَ قَوْلِ شَقِيبَانَ الثَّوْرِيُّ.

٢٧١- بَابُ فِي مَنْ يَنْطُوعُ جَالِسًا

٣٧٣- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ^(١) عَنْ خَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي شَيْئَةٍ^(٢) قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قِيلَ رَقَائِبِهِ ﷺ بِغَامٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي شَيْئَةٍ قَاعِدًا وَيَقْرَأُ بِالشُّورَةِ يَرْتُلُهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلُ مِنْ أَطْوَلٍ^(٣) مِنْهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ خَفْصَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ زَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ جَالِسًا فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ». وَزَوَى عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَاعِدًا فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَاعِدٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ».

قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَالْعَمَلُ عَلَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ كَأَنَّهُمَا رَأْيَا كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحًا مَقْمُولًا بِهِمَا.

(١) قوله: «السهمي» - يفتح سين - منسوب إلى منهم بن عمرو بطن من فريش. (المعنى)

(٢) قوله: «في شئ» في شئته قال في «جمع البحار»: ويقال للذكر وصلاة النافلة: «سبعة أوضاع» وهي من التسبيح كالسحرة من السحير، وعصبت النافلة بها وإن شاركتها الفريضة في معناها؛ لأن التسبيحات في الفرائض والنوافل، فالنافلة شابهت تسبيحاتها في عدم الوجوب، فعنها «اجعلوا صلاتكم سبعة» أي نافلة. (جمع البحار)

(٣) قوله: «وأطول من أطول منها» يعني أن الشورة التي يقرأها النبي صلى الله عليه وسلم تصير أطول من أطول السور بسبب ترتيلها.

قوله: «وقال بعضهم: يصلي مستلقياً» (خ) لا يجوز الاستلقاء عند الشوائع، ويجوز عند الأحناف. وقال الشافعية: ليس الاستلقاء مذكوراً في القرآن. وقال الزيلعي: في النسائي تصريح بالاستلقاء. أقول: لم أجد رواية الاستلقاء في الصغرى لأنها تكون في الكبرى، فإن الزيلعي مثبت في النقل كثير، والاستلقاء عندنا أفضل من الصلاة على الأيمن.

باب ما جاء في الرجل ينطوع جالساً

مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من صلى النطوع جالساً يجوز له الجلوس بأي صورة شاء من التربع وغيره إلا في القعدة فإنه يقعد فيها كهنية القعدة، وأما ما هو عمل أهل العصر من اختيار هيئة القعدة في القيام فهو مذهب زفر رحمه الله. ويجوز بناء القيام على التقعود في صلاة أو ركعة في السجدة عند الشيخين، وقال محمد: لا يجوز أن يشرع قائماً ثم يقعد. وأقول: لا بد من ترجيح الصور الثابتة عنده عليه الصلاة والسلام على غيرها. ولكنه لم يتوجه الأحناف إلى الترجيح، وقد ثبت تطويله عليه الصلاة والسلام القيام في صلاة الليل، كما روي أن حذيفة اقتدى به عليه الصلاة والسلام بالليل وأخذ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سورة البقرة وقال: زعمت لعنهُ يركع على مائة آية حتى أن تجاوز عن المائة، ثم زعمت أن يركع على مائتين حتى أن تجاوز. ثم زعمت أن يحتم السورة حتى أن تجاوز عنها وفرا أربع سور ثم بعض الروايات تدل على قراءته أربع سور في ركعة، وبعضها تدل على قراءته إياها في أربعة ركعات فوالله أعلم. هل يرجح أخذون أو يجمعون والله أعلم. وكذلك ورد لأن مسعود أنه اقتدى به عليه الصلاة والسلام وأبى، لذا كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نهى عن الاقتداء خلفه في النافلة، ومعنى هذا قال بعض: إن الحكيم من يشدد على نفسه ويخفف على غيره، وقال محمد في قصيدة البردة:

ظلمت سنة من أحسب الظلام إلى أن تشكت قدماء الضر من ورم

وقال في الحمزية:

وإذا حلت الهداية قللاً ونشطت في العبادة الأعضاء

٣٧٤- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الثَّوْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِساً قَبْرُأً وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ ثُمَّ صَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ وَهُوَ الْحَذَّاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ: «سَأَلْتُهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ تَطَوُّعِهِ قَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي لَيْلاً طَوِيلًا قَائِمًا وَلَيْلاً طَوِيلًا قَاعِدًا فَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ وَإِذَا قَرَأَ وَهُوَ جَالِسٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ جَالِسٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٧٢- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَأَسْمَعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ

٣٧٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مِرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْمَعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ مَخَافَةَ أَنْ تُفْتَنَ أُمَّهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي مُرَيْزَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٧٣- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْخَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ

٣٧٧- حَدَّثَنَا هَاشِمٌ حَدَّثَنَا قَيْصُ بْنُ حِمَادٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْخَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْرَأَتْ فَصَلَّتْ وَشَيْءٌ مِنْ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ: لَا تَجُوزُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ وَشَيْءٌ مِنْ جَسَدِهَا مَكْشُوفٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ قِيلَ إِنْ كَانَ ظَهَرُ قَدَمَيْهَا مَكْشُوفًا فَصَلَاتُهَا جَائِزَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: إِنِّي لَأَسْمَعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ فَأُخَفِّفُ

قد ثبت تطويله عليه الصلاة والسلام لقراءة وتخفيفه إياها، والتخفيف في حديث الباب، والتطويل لإدراك الجاني في سنن أبي داود ص (١٦) عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه قال: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يطول القراءة في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى... الخ. واختلف العلماء في تطويل الركوع لإدراك الجاني فحوزه الشافعية قياساً على تخفيف القراءة في حديث الباب قياس عكس، وأما الأحناف فعن أبي حنيفة أو محمد على اختلاف النقلين أنه سئل عن من يطيل الركوع لإدراك الجاني، قال: أخاف عليه أمراً عظيماً، وسئل ما الأمر العظيم؟ قال: الكفر. وقال المشايخ: إنه كفران النعمة. وأما أرباب الفتوى فقالوا تجوز الإطالة بشرط أن لا يعرف الإمام الجاني بشخصه وإلا فلا، ولكن ينبغي العمل على ما قال صاحب المذهب فإن النفس أكذب ما تكون إذا حلفت، فكيف إذا ادعت؟ وأما قياس الشافعية فليس مع الفارق، وأيضاً ثبت الإطالة والتخفيف في القراءة لا في الركوع والسجود. ثم قال بعض الأحناف: إن إرادته عليه الصلاة والسلام تطويل القراءة ثم تخفيفها كانت قبل الشروع في الصلاة لا في داخل الصلاة، ولكن ألفاظ الروايات ترد عليه.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْخَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ

الخائض من تصلح للحيض، وفي سنن الحيف، والخائض من في حالة الحيض في الحالة الراهنة كما قال صاحب الكشف، وكذلك في المرضع والمرضعة. ومذهب أبي حنيفة أن الكفين والوجه ليس بعورة لا داخل الصلاة ولا خارجها ويجوز النظر إلى الوجه والكفين للأجنبي أيضاً ثم أفتى أرباب الفتيا بسرهما لفساد الزمان، وأما القدمان فعن الشافعي جواز كشفهما، وعن أبي حنيفة روايتان وعندني يؤخذ بما يوافق الشافعي.

٢٧٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ^(١) السُّدْلِ فِي الصَّلَاةِ

٣٧٨- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ خَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِشْلِ^(٢) بْنِ شَفِيانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السُّدْلِ فِي الصَّلَاةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِقُهُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِشْلِ بْنِ شَفِيانَ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السُّدْلِ فِي الصَّلَاةِ. فَكَرِهَ بَعْضُهُمُ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ وَقَالُوا هَكَذَا تَضَعُ الْيَهُودُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كَرِهَ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا سَدَلَ عَلَى الْقَمِيصِ فَلَا بَأْسَ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ.

٢٧٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ

٣٧٩- حَدَّثَنَا سَمِيعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا شَفِيانُ ابْنُ عَثِيْمَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ»^(٣).

٣٨٠- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُعْقِبٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَافْعَلْ فَمَرَّةً وَاحِدَةً»^(٤). قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٥). وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَحَذِيفَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُعْقِبٍ.

(١) قوله: «كرهية السدل في الصلاة» قال في مجمع البحار: نهى عن السدل في الصلاة، وهو أن يلتحف بشويه ويدخل يديه من داخل، فيركع ويسجد كذلك، وكانت اليهود تفعله، وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب، وقيل: أن يضع وسط الإزار على رأسه، ويرسل طرفيه يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه.

(٢) قوله: «عشل» بكسر أوله وسكون المعجم، وقيل: بفتحين - أبو القرة البصري ضعيف من السادسة.

(٣) قوله: «الرحمة تواجهه» أي تنزل وتقبل عليه فلا يلقي نعاقل تلهى عن شكر تلك النعمة الخطيرة بهذه الفعلية الحقة، أو لا ينبغي فوت تلك النعمة أو الرحمة بمزولة هذه الفعلية والزلة إلا حالة الضرورة. (المراقبة)

(٤) قوله: «واحدة» - بالنصب - أي فافعل مرة واحدة، ويجوز الرفع فيكون التقدير: فحائز مرة واحدة أو فمرة واحدة تكفي أو تجوز، وفي شرح المنية: يكره قسب الحصى إلا أن لا يمكنه الحصى من السجود بأن يختلف ارتفاعه وانخفاضه، فلا يستقر عليه قدر المقروض من الجهة، فيسويه حينئذ مرة أو مرتين لأن فيه روايتين: في رواية يسويه مرة، وفي رواية يسويه مرتين. (المراقبة)

باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة

قال شارح الوقاية اسدل أن يضع الثوب على الرأس ويرخيه على جانبيه. وأقول: إن جزئيات المذهب تدل على العموم من هذا فإنه في فاضل بيان أنه لو لبس الحبة ويده في خارج الكمين يكون سدلاً. وأقول: إن أحسن ما قيل في تعريف السدل ما قال الشاه ولي الله في حجة الله تبارك: وهو أن الشريعة تأمر باختيار اللبسة المختارة في أعدل الأحوال للإنسان وخلافه سدل أو تشهير فهذا خلاصة ما في مسألة السدل، فإنه عليه الصلاة والسلام أمر بإعادة الصلاة من كان صلى وهو مسبل إزاره أخرجه أبو داود ص (٩٣) عن أبي هريرة، ويجوز إطلاق السدل على إسبال الإزار.

مسألة: في شرح المشارق لابن الملك من خقه سدل الثوب في أثناء الصلاة، يرفعها في خلالها وهذا يدل على دفع المكروه اللاحق في داخل الصلاة فيها فإنه جعل ابن عباس عن يمينه في داخل الصلاة، وروائع أخر عن ابن عباس تدل على دفع المكروه اللاحق في حلال الصلاة في خلالها. قوله: (إذا سدل على القميص...) الخ) في كتبنا مثل البحر وغيره: أن اشتغال الصماء مكروه في ثوب واحد وغير مكروه في ثوبين، وقد يطلق لفظ السدل على هذا الاشتغال أيضاً، وهو المراد في هذا القول.

باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة

حديث الباب يدل على تحمل العمل القليل في الصلاة، وأما فساد الصلاة بالعمل الكثير فمن المنسحب عليه، وفي بعض الروايات: «وإن كنت لا بد فاعلاً ففي النافلة الخ»، لأن في النافلة توسعاً ليس في الفريضة، فإنه يجوز الاعتماد بالجدار وغيره في النافلة عند التعب والإعياء لا الفريضة.

قوله: (فإن الرحمة تواجهه الخ) هذه الرحمة الوصلة التي يكون المزار بين يدي المصلي قاطعاً لها.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ النِّفْعَ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ لَا يَدُ فَاعِلًا فَمَرَّةً وَاحِدَةً، كَأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ رُخْصَةً فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٧٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّفْعِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَامِ حَدَّثَنَا مَيْمُونُ أَبُو حَمْرَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى طَلْحَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا يَقَالُ لَهُ: أَفْلَحَ إِذَا سَجَدَ نَفَعَ، فَقَالَ: يَا أَفْلَحُ تَرَبُّ وَجْهَكَ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: كَرِهَ عِبَادَةُ النَّفْعِ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ: إِنْ نَفَعَ ثُمَّ يَنْقُطُ صَلَاتُهُ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: وَبِهِ نَأْخُذُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: مَوْلَى لَنَا يَقَالُ لَهُ: رَبَّاحٌ.

٣٨٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَيْمُونِ أَبِي حَمْرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَقَالَ: غُلَامٌ لَنَا يَقَالُ لَهُ رَبَّاحٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ إِنْشَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ وَمَيْمُونُ أَبُو حَمْرَةَ قَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي النَّفْعِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ نَفَعَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُكَرِّهُ النَّفْعَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ نَفَعَ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٢٧٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَحْشَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِخْتِصَارَ فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِخْتِصَارُ هُوَ أَنْ يَضَعُ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتَيْهِ فِي الصَّلَاةِ. وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا وَيُرَوِّى أَنْ يُبْلِسَ إِذَا مَشَى يَمْشِي مُخْتَصِرًا.

٢٧٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ عَنْ جَمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ

(١) قوله: «ترب وجهك» أى أوصله إلى التراب فإنه أقرب إلى التضرع وأعظم للتوابع، وهو كناية عن عدم النفع لأنه يستلزم علوق التراب بالوجه أى أفضله وهو الوجه، وذلك غاية التواضع. (المرقاة)

(٢) قوله: «كف» الكف إما بمعنى الجمع أو بمعنى المنع. (المجمع)

باب ما جاء في كراهية النفع في الصلاة.

لنا في النفع في الصلاة قولان ذكرهما صاحب البحر: أحدهما: أنه لو كان مسوعاً صوته تصد الصلاة وإلا فلا. والثاني: فساد الصلاة به لو كان مُهَيَّأً ويظهر منه الحروف وإلا فلا. واختار صاحب البحر الثاني. وقال ابن تيمية: لا تفسد الصلاة بالنفع وإن كان مهتجاً. وأما التنصح في الصلاة فمكروه عندنا بل مفسد الصلاة إن لم يكن من عذر كأن صار مضطراً أو مدفوعاً إليه، ولو تنصح من عذر مباح فلا بأس، والعذر كان حصر عن القراءة لاجتماع البقم أو غيره. وفي الصغير شرح المشية: أن التنصح للعذر الصحيح إنما يتحقق في حق الإمام لأن الحصر عن القراءة إنما يتحقق في حقه. قوله: (وأهل الكوفة) هم أبو حنيفة وتبعه.

باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة

في تفسير الاختصار أقوال، قيل: هو الاختصار في القراءة والتخفيف، وقيل: هو القيام أخذاً بالخصرة في يده، وقيل: هو وضع اليد على الخاصرة، والمختار هو الثالث.

قوله: (يمشي مختصراً) حين أخرج من الجنة مذموماً.

باب ما جاء في كراهية كَفِّ الشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ

استنبط من حديث الباب أن الأشعار أيضاً ساجدة فلا يكفها. وقال الشافعي: إن الثياب أيضاً ساجدة ولذا منع عن السجدة على الثوب

[١] وقال الدكتور بشار: «حديث أبي هريرة حديث حسن» وقال: في بعض النسخ حسن صحيح. وما أثبتناه من التحفة وبعض النسخ،

وهو الأصح المنقول عن الترمذي على أن الحديث عندنا صحيح.

عن أبيه عن أبي زافع أنه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد غفص^(١) ضفرتة في ففاه فحلتها فالتفت إليه الحسن مغضباً فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك بكفل الشيطان. وفي الباب عن أم سلمة وعبد الله بن عباس. قال أبو عيسى: حديث أبي زافع حديث حسن. والعمل على هذا عند أهل العلم: كرهوا أن يصلي الرجل وهو معقوف شعرة. وعمران بن موسى هو القرشي المكي وهو أخو أيوب بن موسى.

٢٧٩- باب ما جاء في التخشع في الصلاة

٣٨٥- حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ عَنِ الْقَمِيَاءِ عَنْ زَيْغَةَ بْنِ الْخَارِثِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ نَتْنَى نَتْنَى. تَشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَخْشَعُ وَتَضَرَّعُ، وَتَمْسُكُنْ يَدَيْكَ. يَقُولُ: تَزْفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُسْتَقْبِلًا بَيَظُونَهُمَا وَجْهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ كَذَا وَكَذَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ خِدَاجٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ فَأَخْطَأَ فِي مَوَاضِعَ، فَقَالَ عَنْ أَنَسِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ: وَهُوَ عِمْرَانُ

(١) قوله: «غفص شعرة» ضفرو وقتله، ضفر الشعر مسح به على بعض، والضفر ما تعقد بعضه على بعض كالضفيرة. (ق)

الليثوس للمصلي. وأما وجه نهى الشارع عن كف الشعر فيما لحاقه هيئة الوفاة المنطوية في الصلاة. وإما كون الأشعار ساجدة عند الشريعة. قوله: (وقد غفص ضفرتة) الضفر جمع الأشعار بعضها إلى بعضها. حديث الباب يدل على غفص الحسن ضفرتة ووجه أبو زافع، وفي بعض كتبنا أنه غير مرضي وعسى هذا أشكل ما سيأتي في آخر الكتاب أنه عليه الصلاة والسلام كانت له عقائص. و تصدى العلماء إلى توجيه ما يخالفهم بظاهره مما سيأتي في آخر الكتاب. قوله: (ذلك كفل الشيطان) في الحاشية أن الكفل هو حظ الشيطان ولكنه ليس كذلك فإن الكفل في اللغة هو الثوب المغفوف على بواسطة للهودج كي يأخذه الرديف كما قال:

وراكب خلف الشعر مكثف
بمشي عني آثاره وينتعل

باب ما جاء في التخشع في الصلاة

قال علماء اللغة: إن الخشوع يتعلق بالعين والرأس والصوت والعنى، والخضوع يتعلق بالقلب، وقال خذاق من أبواب اللغة لا تزداد في الألفاظ، والاختار هو هذا القول، وأما الخضوع والخشوع في الصلاة المذكور في حديث الباب لم أجده في عامة كتبنا فكنت مزوداً في ما ذكر إلى أن رأيت استحباب التخشع في الاختيار شرح المختار وهو من معتبرتنا ولا يتوهم أن القرآن يأمر بالخشوع وأوامر القرآن للإحسان، فيجب الخضوع سيما إذا كان من روح الصلاة، لأن الفقيه إنما يتعرض إلى أحوال عامة الناس ويلفت إليها، ومن المعلوم أن التخشع من العامة متعذر، فقال الفقيه بالاستحباب لأجل وجوب الخضوع مستحب، وأما الاختيار في الصلاة فمن شروطها، فإنه إذا سجد أو ركع وهو قائم لا يعتد به. فائدة: في كتب الأحناف أن المصلي ينظر في حال القيام إلى موضع سجوده، وفي الركوع إلى ظهري رجله، وفي السجود إلى أنفه، وفي القعود إلى حجره. وإن سمعت مأخذ هذه المسألة فوجدت في متن البسوط للحوز جاني تلميذ محمد بن الحسن أنه ينظر في حال القيام إلى موضع السجود، وفي كتاب الصلاة لأحمد بن حنبل أن المصلي ينحني رأسه في القيام. ولكن مزود في هذا الكتاب أنه من تصيف أحمد أو لا، فرأيت في فتح الباري أنه من نصائفه. وتأمر الشريعة بالسجود في الصلاة كما هو عادة السلف الصالحين.

وفي حديث الباب مقال وتكثروا فيه، وأخرجه الزيلعي وعزاد إلى النسائي وما وجدته في الصغرى لعله في الكبرى فإن الزيلعي مثبت في النقول أشد ثبت فإن كان أخرجه النسائي في الكبرى لا يحيط بالحديث عن مرة الحسن، وإن لم يكن في منزلة أحاديث الصغرى.

قوله: (الصلاة متى متى) بحث هذه المسألة سيأتي بقدر الضرورة في أبواب التوثر. وقال الزمخشري: إن في «متى» تكراراً معني، ذكره في الفائق، وإما أني متى الثاني لتحقيق التكرار في اللفظ أيضاً.

قوله: (تشهد في كل ركعة) قال ابن المصنف: إن حديث الباب ليس بحجة للصالحين والشافعي على أبي حنيفة في مسألة نوافل الليل لأنه أيضاً يقول بالتشهد، ولا يدل الحديث على التسليم. أقول: المراد في الحديث هو التشهد مع التسليم كما في مسند أحمد.

قوله: (تضع يديك...) الخ أي ترفع يديك، استدلل بعض محدثي الباب على الدعاء بعد المكتوبة بالهيئة المتعارفة في أهل العصر، والحال أنه لا يدل عليه فإنه ليس فيه ذكر أنهم دعوا مجتمعين، فأما رفع اليدين فقط بعد الصلاة ونوافل ثابت كما حررت سابقاً، والكلام بقدر إتمام مر سابقاً.

قوله: (وهو خداج) أطلق لفظ الخداج على ترك المستحب في الصلاة.

بن أبي أنس. وَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ: وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ بْنِ الْعَمِيَاءِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْخَارِثِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه: وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ مُعَمَّدٌ: وَحَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

٢٨٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّشْبِيكِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْقُفَيْرِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ غَامِداً إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَرَوَى شَرِيكَ عَنْ مُعَمَّدٍ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ شَرِيكِ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

٢٨١- بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوْلِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عَدِينَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قِيلَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: طَوْلُ الْقُتُوبِ^(١)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ وَجْهٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٨٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٣٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُصَنِّعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْيَمَعْرِيُّ قَالَ: لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ لَهُ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهِ وَيُدْخِلُنِي اللَّهُ الْجَنَّةَ؟ فَسَكَتَ عَنِّي مَلِكًا^(٢) ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدَ لله سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهَا بِهَا خَطِيئَةٌ».

٣٨٩- قَالَ مَعْدَانُ: فَلَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ هُمَا سَأَلْتُ عَنْهُ ثَوْبَانَ فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسُّجُودِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدَ لله سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهَا بِهَا خَطِيئَةٌ».

(١) قوله: «القُتُوب» يرد معنى طاعته وحشوعه وصلاته ودعاءه وعبادته وقيام وطول قيامه وسكونه، فيصرف كل منها إلى ما يحتمله لفظ الحديث. (المجمع)

(٢) قوله: «ملكاً» قال في «القاموس»: الملقى الهوى من الدهر والساعة الطويلة من النهار، وفي «البحار»: الملقى طائفة من الزمان، وفي حديث جرير: فلبث ملكاً أي وقتاً طويلاً، روى أنه قدر ثلاث ليال.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوْلِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

اختلف أهل المذاهب في فضيلة الصلوات، فقال الشافعية: إن أفضل الصلاة هي المشتملة على تكثير الركوع والسجود، ويقولون: إن أفضلها هي المشتملة على تطويل القيام، وفي رواية للشافعية أن الأفضل تطويل القيام ذكرها النووي في شرح مسلم، وفي رواية للأحناف أن الأفضل تكثير الركوع عن محمد أو عن أبي حنيفة على اختلاف الثقلين وأحد الثقلين في البحر، وصورة الاختلاف أن رجلاً يستغني بأن يقرأ شيئاً وأريد صرفه في النافلة فما لي أفضل الصرفة في تكثير السجود أو في تطويل القيام؟ وتمسك الشافعية بحديث: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد» فالسجدة أعلى أركان الصلاة فيستحب تكثيرها، وتمسك العراقيون بحديث الباب وهو نص في المسألة وأما حديث: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه الخ» فعلى الرأس والعينين ولا تنكره ولا يخالفنا فإنه يدل على أن السجود أفضل أجزاء الصلاة ولا تنكره، وكلامنا في فضيلة صلاة من الصلوات لا في فضيلة جزء من أجزاء الصلاة، فيكون قياس الشافعية في مقابل النص ولا يخالف بين الحديثين فنص الحديث لنا إن شاء الله تعالى في مسألة الباب.

(ف): يأخذ أبو حنيفة بالضابطة الكلية وقول الشارع في الباب، ويعمل الوقائع على المحامل، كما تمسك في استنباط الغلبة واستدبارها عند الحلاء بالحديث القوي، وأخرج محامل الوقائع، وكذلك صرح الخافظ في الفتح، ثم لم يرض به وأقول: إنه أحسن طرق التمسك بالحديث كما هو ظاهر عند أرباب اللياب.

ثم إن قيل: لما كانت السجدة أفضل أجزاء الصلاة ينبغي صرف الوقت فيها أزيد مما في غيرها، نقول: ربما يكون أن يصرف الوقت في المبادي أزيد مما في المرام كما في الحج فإن الغرض زيارة البيت والإحرام من مباديها.

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي فاطمة. قال أبو عيسى: حديث ثوبان وأبي الدرداء في كثرة الركوع والسجود حديث حسن صحيح.

وقد اختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: طول القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود. وقال بعضهم: كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام. وقال أحمد بن حنبل: قد روي عن النبي ﷺ في هذا حديثان، ولم يقض فيه بشيء.

وقال إسحاق: أما بالنهار فكثرة الركوع والسجود، وأما بالليل فطول القيام، إلا أن يكون رجل له جزء بالليل يأتي عليه فكثرة الركوع والسجود في هذا أحب إلي، لأنه يأتي على^(١) جزئه وقد ربح^(٢) كثرة الركوع والسجود. قال أبو عيسى: وإنما قال إسحاق هذا لأنه كذا وصِف صلاة النبي ﷺ بالليل، ووصِف طول القيام. وأما بالنهار فلم توصف من صلاته من طول القيام ما وصِف بالليل.

٢٨٣- باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة

٣٩٠- حدثنا علي بن حنبل أخبرنا إسماعيل بن علف عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ضمضم^(٣) بن جونس عن أبي هريرة قال: وأمر رسول الله ﷺ بقتل الأسودين في الصلاة، الحية والعقرب.

وفي الباب عن ابن عباس وأبي رافع. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وبه يقول أحمد وإسحاق. وكرة بعض أهل العلم قتل الحية^(٤) والعقرب في الصلاة. قال إبراهيم: إن في الصلاة لشغلا والقول الأول أصح.

٢٨٤- باب ما جاء في سجدي السهو قبل السلام

٣٩١- حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الرحمن الأفرج عن عبيد الله بن يحنئة الأشدري خليف بني عبيد

(١) قوله: «على جزء» الجزء النصيب والقطعة من الشيء، والمراد ههنا وظيفة. (التقريب)

(٢) قوله: «قد ربح... الخ» يعني كثرة السجود والركوع كانت أكثر ثوابا له، وأفضل الكلام في هذا المقام ما قيل: إن المراد بقوله: جزء بالليل جزء من القرآن يقوم به بالليل، فحينئذ القيام بقدر الجزء العين لا بد منه، فكثرة الركوع والسجود تكون ربعا - والله تعالى أعلم -.

(٣) قوله: «ضمضم» كرمزم، وأخوس يفتح الجيم وسكون الواو ومهملة، كذا في «المعنى».

(٤) قوله: «قتل الحية والعقرب» قال ابن المثلث: يجوز قتلها بضربة أو ضربتين لا أكثر؛ لأن العمل الكثير يبطل الصلاة - انتهى -.

وفي «شرح المشي»: قالوا أي بعض المشايخ: هذا إذا لم ينجح إلى المشي الكثير كثلث خطوات متواليات، ولا إلى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متواليات، وأم إذا احتاج فمشى وعاد، ففسد صلاته. (المرفأة شرح المشكاة)

باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة

إذا تعرض الحية أو العقرب للمصني فيه أن يقتلها وهو في الصلاة، لم في مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده: أن الصلاة لا تفسد إن قتلها بعمل كثير، نقله في الفتح، وفي قول لنا فساد الصلاة بالعمل الكثير إلا أنه لا يتم بإفساده الصلاة في هذه الصورة لنظرورة، والمختار ما في مبسوط شيخ الإسلام إلا أنه إذا احتاج إلى العمل الكثير جدا تفسد الصلاة.

باب ما جاء في سجدي السهو قبل السلام

حقيقة سجدي السهو عندنا إما أن يقال: السجدتان وتشهد وسلام، وإما أن يقال: سجدتان، لأنه إذا تشهد ثم سلم إلى جانب أو جانين على اختلاف القولين وسجد للسهو فالسجدة في حرمة الصلاة، ولم كانت للسجدة بعض تعلق بالصلاة يبطل التشهد والسلام السابقان فيحتاج إلى التشهد والسلام الثاني ولكنه لا يرفع القعدة لأنها فريضة فالتشهد والسلام لعارض، وحقيقة سجدة السهو عندنا سجدتان وتشهد وسلام وحقيقتها عند الشافعية سجدتان فقط، لا تشهد ولا سلام، وأما السلام الذي بعدها فسلام الصلاة، ثم نقول: إن سجدة السهو بعد السلام في جميع الصور وقالت الشافعية: إنها قبل السلام في جميع الصور وقال الموالئ أن يسجد بعد السلام لو لزم السجدة من زيادة ويسجد قبله لو لزم السجدة من نقصان، وتعبير ائدال في ائدال والقاف في القاف، وقال أحمد بن حنبل يتمشي على ما ثبت، فيما ثبت وثبت عنه عليه الصلاة والسلام السجود في أربع صور: أحدها: أنه قام إلى الخامسة، وثانيها: أنه سلم على الركعتين في الرباعية، وثالثها: أنه ترك القعدة الأولى. ورابعها: أنه ترك آية من القراءة. فقبما سجد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قبل السلام سجد قبله، وفيما سجد فيه بعده يسجد فيه بعده، وأما ما لم يثبت فيه فليسجد قبل السلام كالحجازيين. وقال إسحاق كما قال أحمد إلا أنه وافق العراقيين فيما لم يثبت فيه

الْمُتَّطِلُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَتَسْجُدُهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ».

وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَالشَّائِبَ الْقَارِي كَانَا يَسْجُدَانِ سَجْدَتِي الشُّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ.

قَالَ أَبُو هِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ بُحَيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، يَرَى سُجُودَ الشُّهُوِ كُلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ وَيَقُولُ: هَذَا نَاسِخٌ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَيَذْكُرُ أَنَّ آخِرَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ عَلَى هَذَا.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتِي الشُّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيَّةَ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيَّةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيَّةَ، مَالِكُ أَبِيهِ وَبُحَيَّةُ أُمُّهُ، هَكَذَا أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السَّيْتِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِ مَتَى يَسْجُدُهُمَا الرَّجُلُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ. وَهُوَ قَوْلُ شَقِيانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَزَيْعَةَ وَغَيْرِهِمَا، وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَبَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا كَانَ نَقْصَانًا فَقَبْلَ السَّلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا رَوَيْتُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِ فَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ عَلَى جِهَتِهِ، يَرَى إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيَّةَ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ. وَإِذَا صَلَّى الظُّهْرَ خَفَسًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِذَا سَلَّمَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْمُضَرِّ فَإِنَّهُ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَكُلُّ يُسْتَعْمَلُ عَلَى جِهَتِهِ وَكُلُّ شُهُوٍ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرٌ، فَإِنَّ سَجْدَتِي الشُّهُوِ فِيهِ قَبْلَ السَّلَامِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ نَحْوَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي هَذَا كُلِّهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ شُهُوٍ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرٌ، فَإِنْ كَانَتْ زِيَادَةٌ فِي الصَّلَاةِ يَسْجُدُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ نَقْصَانًا يَسْجُدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ.

من صاحب الشريعة. قال المحدثون الرجحان لقول أحمد. وفي كتب المذاهب الأربعة إن خلاف السجدة قبل السلام وبعده خلاف الأولوية من كتب الأحناف ما في هداية وكذلك في كتب الثلاثة إلا في تحريم القدوري في رواية شاذة عدم جواز السجدة قبل السلام، وأما على تقدير تسليم أن الخلاف في الأولوية، فوجه الرجحان لنا أن فعله عليه الصلاة والسلام مرة قبل السلام ومرة بعده، وأما الحديث القولي فهو لنا أخرجه الضحاوي ص (٢٥٣).

قوله: (فيل أن يسلم...) الخ نأول بعض الأحناف أن السلام هذا هو السلام الذي بعد سجدتي الشهو لا سلام الصلاة التي هي قبلهما. أقول: إن التأويل خلاف مراد الراوي ولا يجري التأويل ولا بد من تسليم الجواز قبل السلام، وتمسك الشافعية بحديث الباب على نفي التشهد والسلام ولنا ما سيأتي من تخرجهما وتمسك الشوافع بعدم الذكر.

قوله: (إن آخر فعل النبي الخ) أقول: قال الشافعي رحمه الله: إن قصة ذي اليمين رحمه الله في السنة السابعة فكيف يقال إن آخر فعله عليه الصلاة والسلام السجدة قبل السلام؟ فإن في تلك الواقعة السجدة بعد السلام والله أعلم، نعم يمكن قول أنه آخر فعله على ما قال الأحناف من أن واقعة ذي اليمين قبل بدر. وأما التسليم قبل السجدة فلنا فيه أقوال قال فخر الإسلام: إنه يسلم تلقاء وجهه أي إلى جانب القبلة، وفي قول: يسلم إلى جانب اليمين، وفي قول: يسلم إلى يمن وشمال لأنه سلام متعارف وهذا قوي، وكتب رجل إلى آخر الإسلام أن رجدة السلام بدعة فكفينا عن عهدة النقل، وقال مالك في سجدة الشهو ثلاث تكبيرات، وله حديث أخرجه أبو داود في سننه ص (١٤٥) في قصة ذي اليمين عن أبي هريرة، قال هشام — يعني ابن حسان —: كثير ثم كثير وسجد الخ، فجعل الأولى منزلة التحريمة، والثانية للانحناء إلى السجود، والثالثة للرفع عن السجدة.

٢٨٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ^(١)

٣٩٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خُمْسًا فَقِيلَ لَهُ: أُرِيدَ فِي الصَّلَاةِ أَمْ نَبِيَّتٌ؟ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ هُمَا بَعْدَ السَّلَامِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٩٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ خُشَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ هُمَا بَعْدَ السَّلَامِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَدْ رَوَاهُ أَبُو بَرٍّ وَغَيْرُهُ وَاجِدٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الظُّهْرَ خُمْسًا فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ وَسَجْدَتَا الشُّهُوِ وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ فِي الرَّابِعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ خُمْسًا وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الرَّابِعَةِ بِقَدَارِ التَّشَهُُّدِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٢٨٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشَهُُّدِ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِ

٣٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِيهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَُّدَ ثُمَّ سَلَّمَ».

(١) قوله: «وَالْكَلَامِ» في أثناء الصلاة كان جائزاً في صدر الإسلام ثم نسخ، كما جاء في حرم مسلم عن زيد بن الأرقم والأنصاري: كما نكلم في الصلاة بكلمة أحدهما صاحبه حتى نزلت ﴿وَقُورَسُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ

قال الشافعي: لا تعدد الصلاة بالكلام ناسياً، والسيان عند عدم تعقيل المصلي أنه في الصلاة، فما قال المدرسون أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن ناسياً ما أذكره مراد الشافعي، ومنشأ عنهم قول الطحاوي، وما ذكره مراد كلام الطحاوي أيضاً، والحال أن مراد الصحابي المضافة مع المضاف في مسألة ولا حق لنا فيه.

قوله: (حسباً الخ) يحتاج الأحناف إلى ادعاء أنه عليه الصلاة والسلام قد عد على الرابعة، فإذا نقول: إن القعدة الثانية فريضة ولو لم يجلس لتحولت الفريضة إلى النافلة، وهذا الادعاء ليس بعيداً فإنه واقعة حال وليس لحكم كني، وأما قول الشافعي من أن نقول بالجفوس على الرابعة بسوق إلى تكرار السهو عنه عليه الصلاة والسلام لأنه على ظن أنها ثالثة ثم عدني أيها تمام الصلاة. نقول: إنه ليس بلازم، فإنه قد يقع مثل ذلك الواقعة في حالة الذهول بدون تكرار السهو. ولو سلمنا فأي صير في هذا بعد تسليم السهو عنه عليه الصلاة والسلام. ونقول: يمكن أن يقال في أنه لا بد من أن وقعت القعدة الثانية على الرابعة والوجه فقهي، وذلك أن متبوية الصلاة أو كونها أربع ركعات لا يكون إلا بالتشهد وهذا من المتواترات فلا بد من تسليم التشهد من الأربعة، ولا يلزم بطلان ذلك المتواتر، وبإدعاء على هذا قال أبو حنيفة: إن ما دون الركعة قابل للإلغاء، فمن لم يقعد على الرابعة تحولت فريضته إلى نافلة وعيه ضم الخامسة والسادسة، وإن قعد على الرابعة ثم قام إلى الخامسة فلي سجد للخامسة لا يعود إلى القعدة لأنه لا يمكن إبطال الركعة ويضم السجود تصبح ركعة، وإن لم يضم الخامسة يعود إلى القعدة فإنه يجوز إلغاء ما دون الركعة ولم يطل ذات التواتر للجفوس على الرابعة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشَهُُّدِ فِي سَجْدَتِي الشُّهُوِ

هذا الباب لعراقيين الثبوت التشهد في سجدتي الشهو قبل السلام أو بعده، وواقعة الباب واقعة ذي اليدين وحديث الباب لنا في التشهد والسلام، وكونهما بعد السلام والحديث قوي. ولما ما أخرجه الطحاوي في معاني الآثار من (٢٥٦) موقوفاً على ابن مسعود، وفيه من (٢٥٢) عن ابن مسعود، مرفوعاً بسند حيل، ثم ليسجد سجدتي الشهو ويتشهد ويسلم الخ. ونفي البخاري رحمه الله التشهد ولكنه لم يأت بما ينفي.

قوله: (صلى بهم...) الخ أي صلاة الظهر أو العصر على اختلاف الرواة.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ هُوَ عَمُّ أَبِي قِلَابَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ اشْتَمُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو وَيُقَالُ أَيْضًا: مُقَابَرَةٌ بَنُ عَمْرِو.

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَهَشِيمٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِطَوِيلِهِ. وَهُوَ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ خُصْبِينَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْمَضَرِّ فَقَامَ رَجُلٌ يَقُولُ لَهُ الْخَرْبَاقُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الشَّهْدِ فِي سَجْدَتِي الشُّهُورِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَشْهَدُ فِيهِمَا وَيُسَلِّمُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ فِيهِمَا تَشْهَدُ وَتُسَلِّمُ وَإِذَا سَجَدْنَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ لَمْ يَشْهَدُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ: إِذَا سَجَدَ سَجْدَتِي الشُّهُورِ قَبْلَ السَّلَامِ لَمْ يَشْهَدُ.

٢٨٧- بَابُ فِيمَنْ يَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ

٣٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَانِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي سَعِيدٍ: أَخَذْنَا يُصَلِّي فَلَا يَذَرِي كَيْفَ صَلَّى. فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَخَذَكُمْ فَلَمْ يَذَرْ كَيْفَ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا شَكَّ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَلْيَجْعَلْهُمَا اِثْنَيْنِ، وَلْيَسْجُدْ فِي ذَلِكَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ».

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ كَيْفَ صَلَّى فَلْيَعِزَّذْ. ٣٩٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيُلْبِسُ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَذَرِي كَيْفَ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُكْحُولٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَصَلِّي لِيَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ شَكَّ بَيْنَ عَلَى الْيَقِينِ أَوْ عَلَى الْأَقْلِ وَيَشْهَدُ عَلَى رَكْعَةٍ فِيهَا وَهُوَ الْقَعْدَةُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ عَرَضَ أَوَّلًا بِسُتْقَبِلِ الصَّلَاةِ وَبَسَاتِنَهَا، وَإِنْ كَثُرَ فَبَيْنَ عَمَى أَكْثَرُ فَبَيْنَ عَمَى أَكْثَرُ رَأْيَهُ وَغَالِبَ ظَنِّهِ وَإِلَّا فَعَلَى الْأَقْلِ. وَيَقَعْدُ عَمَى مَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْقَعْدَةُ الْأَخِيرَةُ، وَأَمَّا قَوْلُ: إِنْ كَانَ الشُّكُّ عَرَضَهُ أَوَّلًا. . . الخ فَمِنْ تَفْسِيرِهِ قَوْلَانِ: قِيلَ: عَرَضَ أَوَّلًا فِي جَمِيعِ عَمْرِهِ وَقَبْلَ عَرَضِ أَوَّلًا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَالْمَخْتَارُ الْأَوَّلُ وَإِلَّا فَتَحْرَى فَلَا يَسْكُنُ فِي وَقْتِ التَّحْرِي، بَلْ يَشْغَلُ فِي الْوُضُوءِ مَعَ التَّحْرِي ثُمَّ إِذَا بَيَّ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ فَهَلْ يَسْجُدُ لِلْسُّهْوِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ ابْنُ أَهْمَامٍ فِي الْفَتْحِ: يَسْجُدُ لِلْسُّهْوِ، وَقَالَ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ: لَا يَسْجُدُ. وَلَعِنَ ابْنُ جَبْرِ كَمَا فِي رَدِّ الْمَخْتَارِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْسَّرَاجِ الْوَهَّاجِ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ تُؤَيِّدُهُ لَكِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَلْزَمَ فِي وَقْتِ التَّحْرِي تَأْخِيرُ قَدْرِ وَكُنْ.

قَوْلُهُ: (فَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ) الخ ذهب جماعة من السلف الصالح إلى ظاهر حديث الباب وهو سجدة السهو بدون البناء على الغالب أو على الأقل، ولم يذهب أحد من الأربعة إلى هذا وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأنه ما كنت يعمل على الشاطئ الذي فيه ذكر البناء على الأقل أو غيره. ثم دليل الشافعية على البناء فقط حديث عبد الرحمن الآتي، وأما أدلتنا فلا يسبغ إذا عرض له الشك أول مرة فوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ كَمْ صَلَّى؟ فَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ» ومضمونه مروي في مصنف ابن أبي شيبة وغيره. وأما دليل البناء على أكبر رآيه فما أخرجه مسلم عن ابن مسعود: «مَنْ سَهَا فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ» وحمله الشافعية على البناء على الأقل، وقالوا: إِنْ التَّحْرَى الْأَخَذَ بِالْأُخْرَى، تَقَرَّرَ: أَنَّهُ لَا يَسَاعِدُهُ النُّعَّةُ أَصْلًا. وَأَمَّا دَلِيلُنَا لِلْبِنَاءِ عَلَى الْأَقْلِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَذَرْ كَيْفَ صَلَّى».

يَذُرُّ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثَنَيْنِ فَلْيَتَنَبَّهْ عَلَى ثَنَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَتَنَبَّهْ عَلَى ثَنَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَذُرْ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَتَنَبَّهْ عَلَى ثَلَاثٍ وَلْيَتَنَبَّهْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

٣٩٩- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ وَهُوَ السَّخْتَيَانِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقَصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَيْنِ أَخْرَجَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَثَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ كَثَّرَ فَرَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَابْنِ عُثْمَرَ وَذِي الْيَدَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «لثنتين على واحدة... الخ» اعلم أن ظاهر هذا الحديث يدل على أنه ينبغي ما يستيقن ولا يعمل بالتحري، وهو مذهب الجمهور، وقول الزمذلي: وعند بعض أهل العلم في صورة الشك بعد الصلاة، وقال أبو حنيفة: بعد إن شك أول مرة أي لم يكن الشك عادة له، ولا تحزى بالظن الغالب ويعمل به، وبعد التحزى إن لم يحصل غلبة الظن في جانب واحد، بنى على الأقل، ويسجد للسهو لأن البناء على الظن الغالب أصل مقرر في الشرع كما في القبلة وغيرها، وقد جاء في «الصحيحين» عن ابن مسعود: أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا شك أحد فليتحز الصواب وليتيم عليه» وفي «جامع الأصول» من حديث النسائي عن ابن مسعود: من أوهم في صلاته فليتحز الصواب ثم يسجد سجدتين وهو جالس، وقال محمد بن «الموطأ»: إن الآثار في باب التحزى كثيرة، وقال: إن لم يفعل كذلك، فالنجاة من السهو والشك متعذر، وفي الإعادة في صورة كثير الشك به حرج عظيم، والحاصل أنه قد ثبت في هذا الباب أحاديث ثلاثة: أحدها: إذا شك أحدكم في الصلاة فليستأنف أو كما قال، وثانيها: من شك في صلاته فليتحز الصواب، وثالثها: هذا الحديث الذي في الكتاب الناطق بالبناء على ما استيقن، فجمع أبو حنيفة رحمه الله بينهما بحمل الأول على عروض الشك أول مرة، والثاني على صورة وقوع التحزى على أحد الجانبين، والثالث على عدم وقوع التحزى عليه، وهذا كمال الجامعة الذي اتبى مذهب أبي حنيفة عليه، فإن قلت: الشك تساوي الطرفين، فغلبة الظن لا تدخل فيها، قلنا: هذا اصطلاح حادث، وفي اللغة والشرع: يقابل اليقين، فيشمل الظن والوهم أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

اختلفوا في الكلام في الصلاة، قال أبو حنيفة: إنه مفسد كيف ما كان عماداً أو ناسياً أو جاهلاً، وقال الشافعي: لا تفسد إن تكلم ناسياً، ونسب إلى مالك والأوزاعي أن قبله لمصلحة الصلاة لا يفسدها، ويرد عليهما ما أخرجه أبو داود ص (٢٧) عن ابن أبي ليلى قال: أحبت الصلاة ثلاثة أحوال الخ، وقال فيه: حدثنا أصحابنا قال وكان رجل إذا جاء يسأل فيحجروا بما سبق من صلاته. ويرد عليهما ما رواه الزمذلي في الصفحة الآتية عن زيد بن أرقم كنا نتكلم خلف رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ، فإنه بظااهره منسحب على كل كلام فإن كلامهم كان لمصلحة الصلاة أي السؤال عن الركعات.

قوله: «أقصررت الصلاة أم؟ الخ» قصرت بصيغة المعلوم والمجهول لأن القصور لازم والقصر متعد وكذلك النقص متعد والنقصان لازم، في موطن مالك كل ذلك لم يكن، قال ذو اليدين: قد كان بعض ذلك... الخ، وتمسك الشافعية بحديث الباب على حواز الكلام ناسياً، ثم في وجه التمسك طريقان، طريق المتوسطين منهم التمسك بإجمال حديث الباب، وأما الخلفاء منهم فتمسكوا بكلامه عليه الصلاة والسلام لأنه عليه الصلاة والسلام كان ناسياً، فإن الصحابة إما أن ينكلموا مثل ما تدل بعض الروايات أخرجه النسائي، وإما أن يشيروا برؤوسهم كما في أبي داود ص (١٤٤) فأومؤوا برؤوسهم أن نعم... وإما لأنه مجازية الرسول، ولا تفسد الصلاة بها عند جماعة، وتمسكوا بما في البحاري عن سعيد بن الملقى: أنه كان يصلي فناداه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فلم يجب، ثم حضر حضرته عليه الصلاة والسلام، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «دعوتك فما أحببتني» قال: كنت أصلي، قال عليه الصلاة والسلام: أما قرأت: «اشجيتوا لله وللمؤمنين إذا دعاكم لما يُخَيِّبُكُمْ» [الأنفال: ٢٤] الآية، سيما ما في كتاب القراءة للبيهقي ومشكل الآثار قوله: «لا أفعل هذا بعد»، أي أجيبك بعد، وفي كلام أحمد بن حنبل أن كلام ذي اليدين في حكم الناسي لأنه تردد في تمام الصلاة، لأنه زعم أن الصلاة إما قصرت وإما نسي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فقال الشافعية: إن واقعة الباب بعد نسخ الكلام في الصلاة، والنسخ في مكة وواقعة الباب واقعة مدنية، ومن المتفق عليه أن الكلام كان جائزاً ثم نسخ، والخلاف في أن المنسوخ الكلام بجميع أنواعه أو ببعض أجزائه، وتمسك الشافعية بأن ابن مسعود رجع من حبشة في مكة وسلم على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو يصلي فلم يرد عليه، ثم قال بعد الفراغ عن الصلاة: «إن الله نهى عن الكلام في

...

...

الصلاة » وتقول: إن نسخ الكلام في المدينة قبل بدر وأثما ما قلتم من قصة ابن مسعود فلابن مسعود هجرتان إلى حبشة، أحدهما حين هاجر وأصحاب آخرون من أذى الكفار، ثم نزلت سورة النجم فسجدت الكفار حين سمعوا آية السجدة فيها، فانتشر أن كافر مكة أسلموا، فبلغ الخبر المهاجرين إلى حبشة عند النحاشي فرجعوا إلى مكة فلما وصلوا قريب مكة سمعوا وعلموا أن الخير كان كاذباً فرجعوا من ثمة إلى حبشة ما دخلوا مكة، وأما ابن مسعود فدخل مكة ثم رجع إلى حبشة بعد إقامة عدة أيام، ثم هاجر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة فرجع ابن مسعود إلى المدينة، ووقعت له واقعة سلامه على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعدم رده في الصلاة في المدينة، وابن مسعود رجع قبل غزوة بدر لأنه ممن شهد بدرأ، وأما واقعتا هجرته إلى النحاشي فمذكورتان في كتب السير مثل سيرة محمد بن إسحاق. وتعمد الشافعية بأن أبي هريرة يروي واقعة ذي اليمين ويقول: صلى بنا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقالوا: أدرك أبو هريرة ذا اليمين، وأسلم أبو هريرة في السنة السابعة، فلا بد من تأخير الواقعة، نقول: إن مراد أبي هريرة صلى بنا رسول الله أنه صلى بعشر المسلمين ولا يجب حضور أبي هريرة في واقعة الباب، ونظيره ههنا ما قال النزال بن سبرة: قال لنا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إنا وإياكم أخ يريد قومه ومعهز قاتلهم لم يروا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ومنها ما روى طاووس: قدم علينا معاذ بن جبل فلم يأخذ شيئاً من الحضرات، فإنه أراد به قدم على ثومتا، فإن طاووساً لم يدرك معاذاً، منها ما روى الحسن: خطبنا عتبة بن غزوان يريد خطبته، بالبصرة ولم يكن حينئذ الحسن في بصره، لأن قومه ببصرة إنما كان قبل صفين بعام كما روي عن أبي رجاء أنه قال: سألت الحسن متى قدمت ببصرة؟ فقال: قبل صفين بعام فأراد به قومه ومعهز. وكذلك أحباب الطحاوي عن رواية أبي هريرة هذه كما قال ابن حبان في رواية زيد بن أرقم، ولكن الطحاوي لم يحب عما في طريق مسلم ص (٢١٥) عن أبي هريرة: بيا أنا أصلي الخ، وقال صاحب البحر لم أجد جواباً شافياً عن هذه، وقال ابن عابدين ما قال، وتعجب من عدم جواب البحر، أقول: إن ابن عابدين غفل عن ما في مسلم فإن الرواية ههنا « أنا أصلي » رواها مسلم ص (٢١٤)، وأما أنا فلم أجد شافياً أيضاً إلا أن يحكم بأنه وهم الراوي فإنه لما رأى بيا نحن صلى رغم كون أبي هريرة في الواقعة، وتعارض ثلث الرواية بما سيأتي عن قريب. أما وجه ألوههم فلعنه وهم من شباه فإنه اختلط عليه حديثان فإنه روى حديث معاوية بن الحكم السلمي كما في مسلم ص (٢٠٣) حديث العطاس، وفيه: « بيا أنا أصلي إذا عطس رجل الخ »، وأخذ هذا اللفظ من هذا الحديث ووضعه بسبب الاختلاف في حديث ذي اليمين عن أبي هريرة في مسلم ص (٢١٤) والله أعلم، وعلمه أم.

وأما الجواب بطريق المعارضة فهو: إن ذا اليمين قتل يوم بدر، وإسلام أبي هريرة في السنة السابعة كما قالوا، منهم محمد بن إسحاق، وكذلك روي عن ابن عمر أخرجه الطحاوي ص (١٦٦): كان إسلام أبي هريرة بعدما قتل ذو اليمين، ورجاله ثقات إلا عبد الله بن عمر العمري وهو متكلم فيه، ولم يأخذ عنه البخاري ونبهه الزمدي وثقته جماعة وانفقوا على صدقه ولكنه في حفظه شيء. وأما ابن معين فمعي لفظ عنه لا بأس به وفي لفظ أنه ضويع، وفي لفظ أنه صدوق وثقة، وفي ميزان الاعتدال أن ابن معين سئل فقال أن عبد الله العمري ثقة في حق نافع، وأقول: إنه من رواية الحسن ولم أجد أحداً أحذه في متون الحديث بل أخذه في أساسيد الحديث، وأما أخوه عبيد الله ثقة اتفاقاً، وكان عبد الله يعمل سائلاً إلى أخيه في حياته ثم بعده أخذ كتاب أخيه وكان يروي منه فأخذ عنه، أقول أنه وجادة ووجادة من لقي صاحب الكتاب مقولة، وأما بعض المختابين فلا يقلونها بدون تحديث أو إخبار أو إحازة، وأما المتأخرون فبقولونها، وأيضاً صحح ابن السكن بعض أحاديث عبد الله العمري، وعندني ثلاثة أحاديث عنه حشيتها بعض المحدثين، وفي فتح الباري في كتاب الحج أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج أن يسأل مسائل الحج عن ابن عمر برواية عبد الله العمري، واستدل الحافظ بهذه الرواية على ثبوت لقاء الزهري ابن عمر فعلى هذا رواية الطحاوي حسنة.

ثم توجه شافعية وقالوا: إن الشهيد في الغزوة ذو الشمالين لا ذو اليمين وذو الشمالين هو عمير بن عبد عمرو من بني خزاعة، وأما ذو اليمين، فهو خرياق بن عمرو من بني سليم، وأما بنقول عديدة دالة على كونهما رجلين، وأما الأحناف فلهم أيضاً نقول عديدة على أنهما رجل واحد، ونقول الطرفين ذكرها مولانا ظهير أحسن في آثار السنن، ومن نقولنا رواية النسائي وموطأ مالك بن أنس يروي الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وذكر فيه ذو الشمالين بدل ذي اليمين، وأخرجه النسائي ص (١٨٣) بطريق وأعلها الشافعية وقالوا: إن ذو الشمالين من وهم الراوي، ونقول: إن الزهري نقل عنه الزيلعي عن ابن حبان أن الحديث منسوخ، وقال ابن عبد البر في التمهيد: إن الزهري متهم في ذكر ذي الشمالين نقله السيوطي في زهر الرقي. ونقول: تابع الزهري عمران بن أبي أنس في موطأ مالك والنسائي والطحاوي ص (٢٥٨) وكذلك روى عكرمة مرسلاً ذو الشمالين أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند قوي وتابعه معمر أخرجه أحمد في مسنده بسند صحيح. ثم قال الأحناف: إن خرياقاً وعميراً واحد وعبد عمرو وعمرو واحد، وأما الخراعي فليكونه من بطن سليم بن مكيان وليس ابن منصور كما قال مولانا ظهير أحسن في آثار السنن، ولقد نظمت في مراد الشافعية :

ذو الشمالين بن عبد عمرو

الذي كان شهيد البدر

ذو اليدين السلمي ذكروا

ثم عريف بن عمرو آخر

ونظمت فيما قال الأحناف :

وابن هذا عمير فمروا

فيل عمرو عبد عمرو واحد

ابن منصور فخذ ما حرروا

من سليم بن مذكاة ولا

وأما شهرته بذى الشمالين وذى اليدين فلأن الصحابة كانوا يدعونه بذى الشمالين وسماه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بذى اليدين فإن في ذى الشمالين تطيراً، ويدل عليه ما في أبي داود أيضاً وكذلك في معاني الآثار ص ٢٥٨ سماه بعض الصحابة وذكر بذى الشمالين فيه من ٢٥٧ برواية أسد لقائل: رحل طويل اليدين سماه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذا اليدين. ونقول أيضاً لنا دليل آخر على عدم إمكان وجود أبي هريرة في واقعة ذى اليدين وهذا يقتضي البسط في أوراقي ولكن لا أذكره تفصيلاً لعيق المقام وجميع أخبارها مذكورة عندي بالروايات، فأذكر الدعوى لمحضة بأن في حديث الصحيحين في حديث ذى اليدين: «ثم أتى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جذعاً في قلة المسجد فاستند إليها» وفي فتح الباري وسند أحمد: «أن الجذع أسطوانة حنطة» وأما هذه الأسطوانة فقد دقت قبل إسلام أبي هريرة ودقت حين وضع المنبر، وأقول: وضع المنبر في السنة الثانية، وعندي روايات كثيرة تبلغ خمسة عشر دالة على وجود المنبر في السنة الثانية والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة، وإسلام أبي هريرة في السنة السابعة اتفاقاً وإن لا يمكن اجتماع أبي هريرة في قصة ذى اليدين التي فيها الحنطة. وقال الحافظ: وضع المنبر في السنة التاسعة بعد احجرة وثقاله روايات كثيرة وقال ابن حبان: وضع في السنة الخامسة. ثم أتت على مراسم وهو النسخ في المدينة، ودليلنا على هذا رواية حديث نسخ من الصحابة الذين هم مدنيون، ولم يثبت بحديث مكة قبل الهجرة منهم ما روى زيد بن أرقم في الترمذي كما سيأتي وفيه فترلت: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» [البقرة: ٢٣٨] وهذه الآية مدنية اتفاقاً، وأقول به ابن حبان: بأن مراد «كنّا نتكلم في الصلاة» الخ أي نحن معشر النسيين، وكذلك روى معاذ بن جبل في أبي داود ص (٧٤) نسخ الكلام وهو أيضاً مدني، ومنهم حار بن عبد الله في أبي داود وهو أيضاً مدني. ثم عس أبو حنيفة ما هو دال على الأحكام بالصائفة العامة، وإخراج النخاع في الوقائع وواقعة ذى اليدين واقعة حال لا عموم لها، ويقول أيضاً: إن واقعة الباب متقدمة فإن الصحابة ما سجدوا بحضرة عليه الصلاة والسلام للفتح، ولم ينكر عابدهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فعلم أمره عليه الصلاة والسلام في واقعة ذهنية إلى بني عمرو بن عوف المصنوع بينهم متأخر عن واقعة الباب، وإلا فكيف لم يسجدوا للفتح عليه الصلاة والسلام؟ وما يميزنا ما أخرجه الطحاوي ص (٢٥٩) أخر عمر بن خطاب رضي الله عنه فإنه وقع له مثل واقعة الباب في عهده فأعاد الصلاة مع كونه شاهداً واقعة ذى اليدين فعلم أنه زاعم بسجدها، ولما أعاد عمر رضي الله عنه لم ينكر عليه أحد من الصحابة والتابعين فعلم أن الجمهور موافقون لنا.

وأما دليلنا فمأخوذه مسلم ص ٢٠٢ عن معاوية بن الحكم، إن صلاتنا هذه لا تصلح بشيء من الكلام، فالحديث عام ولم يعارضه خاص وعلى أن أكثر العلماء موافق لنا كما سيصرح الترمذي نفسه بعد هذا الباب، وطني أن البخاري أيضاً موافق لنا فإنه مع إخراج حديث في مواضع وكون المسألة تختلف أشد الخلاف ثم يوجب عليها، وأنه على الكلام عام فدل صيغة على هذا المذكور، وإن لم ينسب به أحد من الحفاظ.

وبعض الأحناف جعلوا واقعة اليدين مضطربة فيها الأحاديث وما التفت إليه، ولاضطراب من وجوه منها ما في الصحيحين عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام «سلم على ركعتين» وفي حديث عمران بن حصين في مسلم وغيره: «أنه سمع على ثلاث ركعات». ثم في الصحيحين أن الواقعة واقعة الظهر، وفي مسلم أنها واقعة العصر. ثم قال أبو هريرة: مرة صلاة الظهر حراماً، وأخرى صلاة العصر حراماً، وقال نازة على التثنية ثم في موقفه عليه الصلاة والسلام بعد السلام على ركعتين أو ثلاث، ففي الصحيحين عن أبي هريرة: «قام إلى حشة في حجاب الخلة فاتكأ عليها» وفي مسلم عن عمران: أنه دخل الحجرة، ثم في سجدي السهو أنه سجدها أو لم يسجد، وأراد النووي دفع الاضطراب، ولم يرض الحفاظ بتعدد الوقائع وحرم بوحدة الواقعة عن أبي هريرة وعمران كما هو دأب المحدثين.

ثم ههنا يورد على الخفية أورده الطحاوي ثم أجاب بصورة الاعتراض أن الواقعة لم كانت قبل النسخ فكان الكلام حراماً، إذن فكيف سجد للسهو؟ قيل جواباً ذكره الطحاوي بطوله: وحاصله أن لزوم السجدة بسبب غفلت السلام وتأخر الأركان وجوب صحيح وبعد التثنية والتي الحديث لا يستقيم على مذهب أحد، فإنه عليه الصلاة والسلام عمل عملاً كثيراً وذلك مفسد للصلاة عندما وعندهم فإنه عليه الصلاة والسلام دخل الحجرة ثم خرج منها وليس في العمل الكثير تفصيل النسيان أو النعمد، وفي هذا تضيق على الشافعية أزيد ماء، وأيضاً وقعت الإقامة حين أتى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما أخرجه النسائي: أنه أقام بعدما يقف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأجاب عنه البيهقي أن الإقامة معناه التثوي. أقول: في كتاب الطحاوي ص (٢٥٩) تصريح: فأمر بلالاً فأقام الصلاة، وأيضاً عندي مرسل فيه تصريح أن المراد بأقيم قد قامت الصلاة.

اطلاع: في الخصائص الكبرى للسيوطي أن الكلام كان جائزاً في الصلاة لا في الصوم في الأسم السابقة ذكره محمد بن كعب القرظي

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مَا كَانَ، فَإِنَّهُ يَغِيدُ الصَّلَاةَ، وَاعْتَلَوْا بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَرَأَى هَذَا حَدِيثًا صَحِيحًا فَقَالَ بِهِ، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا يَفْصِي وَإِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ رَزَقَهُ اللَّهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَفَرَّقُوا هَؤُلَاءِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنَّسْيَانِ فِي أَكْلِ الصَّائِمِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنْ تَكَلَّمَ الْإِمَامُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَهَا ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْهَا يَتِمُّ صَلَاتُهُ، وَمَنْ تَكَلَّمَ خَلْفَ الْإِمَامِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ بَقِيَّةً مِنَ الصَّلَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا. وَاجْتَنَبَ بِأَنَّ الْفَرَائِضَ كَانَتْ تَزَادُ وَتَنْقُصُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّمَا تَكَلَّمَ ذُو الْبَيِّنَاتِ وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَنَّهَا تَمَّتْ، وَلَيْسَ هَكَذَا الْيَوْمَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى مَعْنَى مَا تَكَلَّمَ ذُو الْبَيِّنَاتِ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ الْيَوْمَ لَا يَزَادُ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُ. قَالَ أَحْمَدُ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ نَحْوَ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي هَذَا الْبَابِ.

٢٨٩. بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

٤٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟» قَالَ: نَعَمْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَشْعُودٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَمْرٍو بْنُ حَرْبٍ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ وَأَوْسُ الثَّقَفِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَغَطَّاءُ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ خَسِرَ صَحِيحٌ وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٩٠. بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ

٤٠١. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الزَّوَاهِرِيِّ عَنْ غَارِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُتُّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ».

مرسلًا

قوله: (ناسيًا) أي ينسى ولا يتفطن كونه في الصلاة.

قوله: (جاهلًا) أي جاهلًا عن المسألة.

قوله: (وقال الشافعي ورفقوا هؤلاء) اعتراضه على اجتهادي ونجيه أيضاً بالاجتهاد والقياس، وهو أن هيئة المصلي مذكرة بخلاف الصوم فإن هيأته ليست بمذكرة كما قال صاحب البحر في الأحياء والنظائر تحت بحث السنين، وعكس لأحد أن يقول: إن الشافعي اجتهد في الحديث وليس في الحديث نص على مذهبه، وهو الكلام ناسياً بأن يصرح بأنه لم يعد الصلاة لأن الكلام كان ناسياً، والله أعلم.

باب ما جاء في الصلاة في النعال

النعل ليس هو مداس زماننا كما حررت سابقاً، والصلاة في النعلين الظاهرين ففي بعض كتبنا جوازه، وفي بعضها استحباب الصلاة في النعلين بخلافه ليهود كما في رد افتقار. وفي بعض كتبنا كراهتها. وأما الصلاة في المداس فإن المداس إذا كان مرتفع مقدمه ويكون واسعاً لا يملأ القدم لا تصح فيه الصلاة وإن لم يكن مرتفع مقدمه أو ملأ القدم تصح الصلاة فيه.

باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر

قال الشافعي: إن القنوت في صلاة الفجر في السنة كلها، ولا قنوت في التور إلا في النصف الثاني من رمضان، ومذهبنا أن القنوت في السنة كلها في التور، وأما إذا نزلت نازلة على المسلمين بمفهوم فتح القدير أن قنوت النازلة نسخت ولا يؤخذ بمفهومه، فإن الطبيعي نقل في شرح الهداية عن الطحاوي أن قنوت النازلة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله، ثم في عامة كتبنا أن قنوت النازلة في الفجر فقط، وفي بعضها أنها في المنصوبات الجهرية، وفي بعضها مثل الغاية شرح الهداية في أنها المنصوبات الخمسة وأنه أعلم أنه من أصل الكتاب أو من سهو الناسخين، وأما كونها قبل الركوع أو بعده فروايات الفقه مختلفة.

وادعى الشوافع أن القنوت في الفجر، ونقول: إنها في النازلة لا في تمام السنة وكذلك يقول بعض الرواة كما في البخاري وأما رفع اليدين

وفي الباب عن عليٍّ وأبي هريرة وابن عباس وحفاب بن أيمناء بن رخصة الغفاري.

قال أبو عيسى: حديث البراء حديث حسن صحيح.

وختلف أهل العلم في القنوت في صلاة العجر، فزأى بعض^(١) أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم القنوت في صلاة العجر.

وهو قول الشافعي، وقال أحمد، وإسحاق: لا يفتن في العجر إلا عند نازلة تنزل بالمسلمين، فإذا نزلت نازلة فلا إمام أن يدعو لجيوش المسلمين.

٢٩١ باب في ترك القنوت

٤٠٢- حدثنا أحمد بن منيع حدثنا يزيد بن هارون عن أبي مالك الأشجعي قال: قلت لأبي: يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب هاهنا بالكوفة، نخو من غنس سين، أكانوا يفتنون؟ قال: أي بني مخذ.

٤٠٣- حدثنا صالح بن عبد الله حدثنا أبو عوانة عن أبي مالك الأشجعي بهذا الإسناد نحوه بمقتناه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

والتعل عليه عند أكثر أهل العلم. وقال شفيان الثوري إن كنت في العجر فحس، وإن لم يفتن فحس واختار أن لا يفتن. ولم ير ابن المبارك القنوت في العجر. قال أبو عيسى: وأبو مالك الأشجعي اسمه سعد بن طارق بن أشيم.

٢٩٢- باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة

٤٠٤- حدثنا قتيبة حدثنا رفاعه بن يحيى بن عبد الله بن رفاعه^(٢) بن رافع الزوقي عن عم أبيه معاوية بن رفاعه عن أبيه قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ فعطست، فقلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً^(٣) فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى. فلما صلى رسول الله ﷺ انصرف، فقال: من المتكلم في الصلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثانية: من المتكلم في الصلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها الثالثة: من المتكلم في الصلاة؟ فقال رفاعه بن رافع بن عفران: أنا يا رسول الله قال: كيف قلت؟ قال: قلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى، فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده

(١) قوله: «بعض أهل العلم» أي ذهب بعض أهل العلم إلى أنه يفتن في الصبح، وبه قال مالك والشافعي، وعندنا منسوخ كما صرح صاحب «النهاية» بمسكناً ما رواه البزار وابن أبي شبة والطحاوي كلهم من حديث شريك القاضي عن أبي حمزة القصاب عن إبراهيم عن علفمة عن عبد الله بن مسعود قال: لم يفتن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح إلا شهراً لم تركه، ولم يفتن قبله ولا بعده، ويرداد اعتقاده، بل يستقل في إثبات مقصدنا ما رواه الخطيب في كتاب القنوت عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتن إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم.

(٢) قوله: «رفاعة بن رافع» بكسر الراء.

(٣) قوله: «مباركاً فيه مباركاً عليه» الضميران للحمد، وقال الطبري: الأول بمعنى الزيادة من الحمد، والثاني من الخارج، ويمكن أن يقال: إن معنى الثاني مباركاً للحمد بناء على الحمد أي لأجله ووجوده - والله أعلم -.

في أثناء قراءة القنوت فروي عن أبي يوسف أنه كان يرفع كرفعهما في الدعاء، وروي الجهر به أيضاً عن أبي يوسف والأمران جازان. قوله: (قال أحمد وإسحاق) هذا مذهب أبي حنيفة.

باب ما جاء في ترك القنوت

أي إذا لم تكن نازلة ولا في النازلة ثابتة اتفاقاً.

قوله: (أي بني حدث) هذا حجة لنا، وقال الشافعي: إن أحدث جهراً وإتيانها في الخمسة وهذا ناوليهم.

باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة

في رواية عن أبي حنيفة: أن المصلي إذا عطس بنفسه فحمد الله لا تفسد الصلاة، ولو شمت غيره تفسد.

يديه، لَقَدْ اسْتَدْرَهَا بِضَعَةٍ^(١) وَتَلَاثُونَ مَلَكًا، أَتَيْهِمْ^(٢) يَضَعُ بِهَا.

وفي الباب عن أنس ووائل بن حجر وعامر بن ربيعة. قال أبو عيسى: حديث رفاعة حديث حسن. وكان هذا الحديث عند بغض أهل العلم أنه في التطوع، لأن غير واحد من التابعين قالوا: إذا عطس الرجل في الصلاة المكتوبة إنما يحمده الله في نفسه، ولم يؤمنوا بأكثر من ذلك.

٢٩٣- باب في نسخ الكلام في الصلاة

٤٠٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَأَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ شَيْلٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: «كُنَّا تَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، يَتَكَلَّمُ الرَّجُلُ مِثْلًا صَاحِبَهُ إِلَى جَنْبِهِ حَتَّى نَزَلَتْ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» فَأَمَرَنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْتَنَا عَنِ الْكَلَامِ.

وفي الباب عن ابن مسعود ومعاوية بن الحكم. قال أبو عيسى: حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح. والتعلل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا تكلم الرجل غامداً في الصلاة أو ناسياً أعاد الصلاة وهو قول الثوري وابن المبارك.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا تَكَلَّمَ غَامِداً فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِياً أَوْ جَاهِلًا أَجْزَأَهُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

٢٩٤- باب ما جاء في الصلاة عند التوبة

٤٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ هُثَيْمَانَ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَشْعَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا خَلَفَ لِي صَدَقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْثِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيُطَهِّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ. ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ».

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس وأبي أمامة ومعاذ وأبي اليسر وأسمه: كَتَبْتُ بْنُ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو

(١) قوله: «بضعة» هو بالكسر وقد يفتح: ما بين الواحد إلى العشرة أو الثلاث إلى التسع، ومنعه الجوهرى مع عشرين وهو خاص بالعشرات إلى تسعين، فلا يقال: بضعة مائة. (جمع البحار)

(٢) قوله: «أتىهم يصعد بها» يحتمل أن يكون حالا، والتقدير: أن قائلين هذه الكلمة فيما بينهم إظهاراً لفضله وترغيباً وحثاً على الإصعاد. (السمات).

وذكر الشيخ ابن القيم إذا قال لنفسه: «يرحمك الله» لا تفسد كقولك: يرحمك الله، ولو حمد العاطس في نفسه، لم يفسد في ظاهر الرواية، وروى عن أبي حنيفة: أن ذلك إذا عطس فحمد في نفسه من غير أن يحرك شفتيه، فإن حركه، فسدت صلاته.

قوله: «بضعة وثلاثون ملكاً» ومع هذا لا يقول أحد بالاستحباب فإن نظر الفقيه ليس في الخصوصيات الجزئية، ولأنه لا بد من التعامل من السنن في ما يقال باستحبابه وما جرى التوارث على هذا، ولعل بعض طرق الحديث يومي إلى عدم انبغاء هذا الفعل فلا يتمنى على ما هو ظاهر الحديث.

باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة

اتفقوا على نسخه والخلاف في تاريخ النسخ.

قوله: (زيد بن أرقم) هو صحابي مدني، ولم يثبت ذهابه إلى مكة قبل الهجرة النبوية ثبت أن نسخ الكلام في المدينة، وتأول بعض الشافعية مثل ابن حبان بأن المراد «بكنا نتكلم» أي معشر المسلمين ويرده اتفاق المفسرين على أن آية: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» [البقرة: ٢٣٨] مدنية، والقنوت هنا بمعنى الطاعة، وفي الإتيان: أن لفظ القنوت في جميع القرآن بمعنى الطاعة وأثبتته بحديث مرفوع.

قوله: (والعمل عليه عند أكثر أي الصحابة وضوان الله عليهم، وهذا خلاف ما قال النووي لأنه إمام الحديث).

باب ما جاء في الصلاة عند التوبة

ورواية الحديث في صلاة التوبة سنده حسن وأما تعيين السور والقيود فلا أصل لها ولعلم أن بين التوبة والاستغفار فرقاً فإن التوبة هو ترك الإثم والعزم على الترك مع التداية على ما فعل، وليس ذلك في الاستغفار وعلى هذا يمكن الاستغفار للغير بخلاف التوبة. قوله: (ثم يقوم فيطهر).

عيسى: حَدِيثٌ عَلَيَّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ الْمُنِيرَةِ وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ فَرَفَعُوهُ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَبَشَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مِشْعَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعاً أَيْضاً.

٢٩٥- بَابُ مَا جَاءَ مِنْ يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ

٤٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا حَرْمَلَةُ^(١) عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْجُهَنِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢). وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ: مَا تَرَكَ الْعَلَامُ بَعْدَ عَشْرِ مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَبْرَةُ هُوَ ابْنُ مَعْبُدٍ الْجُهَنِيُّ وَيُقَالُ هُوَ ابْنُ عَوْسَجَةَ.

٢٩٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ

٤٠٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بِنِ أَنْعَمَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ وَبَشَرَ بْنِ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا^(٣) أَخَذْتَ -يَعْنِي الرَّجُلُ- وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، قَالُوا: إِذَا جَلَسَ مَقْدَارَ التَّشَهُّدِ وَأَخَذْتَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ نَمَتْ صَلَاتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَخَذْتَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهُّدَ أَوْ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا لَمْ يَتَشَهُّدَ وَسَلَّمْ أَجْزَأَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، وَالتَّشَهُّدُ أَهْوَنُ. قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اثْنَتَيْنِ فَنَضَى فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَتَشَهُّدَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِيزَاهِيمَ: إِذَا تَشَهُّدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ أَجْزَأَهُ، وَاجْتَنَبَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُّدَ فَقَالَ «إِذَا فَرَعْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٤) بْنُ زَيْدٍ هُوَ الْإِفْرِيْقِيُّ وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ. مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ

(١) قوله: «حرملة» - يفتح الحاء وسكون الراء وبالهمزة واللام مفتوحين آخره هاء، وسيرة بالسين والراء المهملتين بينهما الموحدة الساكنة.

(٢) قوله: «إذا حدث يعني الرجل... الخ» عمداً عند أبي حنيفة، ومطلقاً عند صاحبيه بناء على أن الخروج من الصلاة بفعله فرض عنده لا عندهما.

(٣) قوله: «عبد الرحمن بن زياده قال في «الشفرى»: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - يفتح أوله وسكون النون وضم المهملة - الإفريقى قاضياً ضعيف، وقيل: جاوز المائة ولم يصح، وكان رجلاً صالحاً.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ

يؤمر الصبي بالصلاة قبل البلوغ للاعتياد كما هو نص حديث الباب إلا أنها غير واجبة عليه، وروى عن أحمد وجوب الصلاة عليه قبل البلوغ بعد عشر سنين، وإني رأيت في كتاب: أن الأبوين مأموران وجوباً بأن يأمر الصبي بالصلاة بعد السنة التاسعة، وأما إذا احتلم الصبي فتجب عليه الصلاة، والبلوغ حقيقة بظهور آثاره وأما حكماً بعد خمسة عشرة سنة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ

من سبقه الحدث بعد التشهد يجب عليه أن يتوضأ ويبيح ويسلم، وإذا أحدث عمداً فعليه إعادة الصلاة، وعمسك الشيخ عبد الحق الدهلوي بحديث الباب على عدم ركنية السلام، وأقول: إنه إدخال المكروه تحريماً في أمر الشارع ولا يقبله أحد.

مسألة: إن طلعت الشمس في صلاة الفجر قبل السلام أو قبل سجود السهو لا يجب الإعادة، ويوافقه فتوى علي رضي الله عنه أخرجها الضحاوي ص (١٦١) عن علي أنه إذا رفع رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته الخ وأظن أنه بعد التشهد، ومعنى قوله: «تمت صلاته» أنه سقط عنه التسليم.

[١] ول نسخة بشار: «حديث حسن» فقط، وقال: وقع في بعض النسخ وعند المنذري حسن صحيح وأثبتنا ما في النسخة والنسخ الأخرى

وَأُخْمِدَ بِنُ حَنْبَلٍ.

٢٩٧- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ

٤٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْعَلَيْسِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ شُمَاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصِلْ» فِي رَحْلِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ وَسَمُرَةَ وَأَبِي الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِيهِ وَهَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو حَيْسَةَ: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُفُودِ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعَةِ فِي الْمَطَرِ وَالطِّينِ. وَيَبْقَى يَقُولُ أُخْمِدَ وَإِشْحَقُ. قَالَ سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: رَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ثُمَّ أَرَى بِالْبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَابْنُ الشَّاذِكُونِيِّ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ. وَأَبُو الْمُنْذِرِ عَنْ أُسَامَةَ اشْمُءَ عَامِرٍ، وَيَقَالُ: زَيْدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ عَمِيرِ الْهَذَلِيِّ.

٢٩٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَاةِ

٤١٠- حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ بِنِ الشَّهِيدِ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَهَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَغْنِيَاءَ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَلَهُمْ أَمْوَالٌ يَعْتَقُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ. قَالَ: فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَقُولُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَالْعَمْدُ لَهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَاللَّهُ أَكْبَرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِنَّكُمْ» تَذَرُكُمْ بِهِ مِنْ سَبَقِكُمْ وَلَا يَسْبِقُكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ كَسْبِ بْنِ عُفَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ هُرَيْرٍ وَأَبِي دَرٍّ. قَالَ أَبُو حَيْسَةَ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ قَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَصَلَّيْنَا لَا يُغْصِبُهُمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» يُسَبِّحُ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُحْمَدُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرُهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَيُسَبِّحُ اللَّهَ

(١) قوله: «فليصل في رحله» قال في «القاموس»: الرحل مركب للبعير كالراحول جمعه أرحال وأرحل مسكنك وما تستصحبه من الأثاث - انتهى -، والمراد بهذا المعنى الأروسط.

(٢) قوله: «فإنكم تذرركم به من سبقكم» أي من أحوال الأموال في الدرجات، ولا يسبقكم من بعدكم لا من أصحاب الأموال ولا من غيرهم، ولا يمتنع أن يفوق الذكر من سهولة الأعمال الشاقة نحو الجهاد وإن ورد أفضل الأعمال أحزها؛ لأن في الإخلاص في الذكر من المشقة سيما الحمد حال الفقر بالصبر به أعظم، كذا في «مجمع البحار».

(٣) قوله: «دبر كل صلاة» قال في «القاموس»: الدبر - بالضم وبضمين - نقبض القبل، ومن كل شيء عقبه ومؤخره.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا كَانَ الْمَطَرُ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ

المطر من أعذار ترك الجماعة، ولكنه يفرض إلى رأي من ابتلي به في إدراك أنه متى يكون عذراً ومتى لا يكون. في حديث مرفوع: «إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال» وقال محمد بن الحسن: إن النعال جمع نعل أي الأرض الصلبة، وهذا المعنى ثابت في اللغة. قوله: (وابن الشاذكوني) كان أحمد بن حنبل غير راض عنه وأمر الناس: لا تأخذوا عنه الحديث، وأيضاً أمرهم: لا تأخذوا عن يحيى بن معين، ووجه جرحه في ابن معين توريقه في مسألة خلق القرآن حين ابتلي به، والمحب من المتأخرين أنهم تأولوا في جرح أحمد في ابن معين، ولم يتأولوا في الجرح في حق إسماعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة حين قيل فيه كما قيل في ابن معين، وقد قال الأنصاري تلميذ زفر: منذ بنيت بصرة ما دخل فيها أحد أذكى من إسماعيل بن حماد، ووجه جرح أحمد فيه أنه كان قاضي بصرة ولم يساعد أحمد حين ابتلي بالبلية بيد المأمون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَاةِ

وردت الأذكار بعد الصلاة، وسيأتي حديث في الترمذي يدل على الذكر بعد التسليم وحسنه الترمذي وأعله النووي في كتاب الأذكار.

قوله: (حسن غريب) حسنة الترمذي وغريبه مع أنه حديث الصحيحين لأن في سننه تحضيفاً وهو من رواية الحسن.

قوله: (في دبر كل صلاة) قال الحافظ ابن تيمية: إن دبر الشيء جزءه، وقال: يكون الدعاء قبل التسليم وبعد الشهادتين، وقاس على أن دبر الحيوان جزءه، أقول: قياسه غير صحيح، فإن دبر الصلاة الذي نحن فيه طرف بخلاف دبر الحيوان فإنه ليس بطرف؛ وغرضه إدخال الأذكار في داخل الصلاة.

وأما ذكر حديث الباب فثبت بأوجه منها: ما في الطرق المشهورة «أن سبحان الله ثلاثة وثلاثين مرة، وكذلك الحمد لله وأكبر، ومائة كلمة التوحيد، أو بالله أكبر أربعة وثلاثين مرة.» ومنها: أن كلا من الثلاثة خمسة وعشرين مرة، وخمسة وعشرين كلمة التهليل لإتمام

عِنْدَ ثَمَامٍ عَشْرًا، وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا وَيَكْبِرُهُ عَشْرًا».

٢٩٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّائِيَةِ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ

٤١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ بْنُ سَوَّارٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ بَغْلَى بْنِ مَرْة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنْتَهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَطِيئٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَمَطَرُوا، الشَّيْءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ، يُومِنُ إِيمَاءً يَجْمَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَقَرَّرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ الْبَلْخِيُّ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَذَا زَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطِينٍ عَلَى دَائِيَّتِهِ. وَالتَّعَمُّلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٠٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الصَّلَاةِ

٤١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ الْمُغْتَبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَضَحَتْ

المائة» . وفي طريق سنده أيضاً قوي: أن كلاً من الثلاثة أحد عشر مرة وأقول: إنه وهم الراوي قطعاً، فإن شيخه لما ذكر: سبحانه الله والحمد لله، والله أكبر، ثلاثة وثلاثين مرة زعم أن كلاً منها أحد عشر مرات، والحال أن كل واحد منها كان ثلاثة وثلاثين مرة كما هو المشهور في طريق كل واحد من الثلاثة عشر مرات ولكنه سنده ضعيف، وأصح ما في الباب أن يكون كل منها ثلاثة وثلاثين مرة، وإجماع المائة بكلمة التوحيد. وليعلم أن الهيئة الاجتماعية يرفع الأيدي المتعارفة في العصر بعد المكتوبة نادرة في زمانه عليه الصلاة والسلام، وثبت بعد النافلة من الاستسقاء وواقعة في بيت أم سليم.

باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر

يجوز النافلة على الدابة: وأما المكتوبة فلا تصح على الدابة إلا للمطلوب، وسعوا في بحاسة كانت على السراج بأن الصلاة تصح معها. ثم يجب استقبال القبلة عند الترجمة عند الشافعية ويستحب عندنا. وأما مسألة العجلة والمركب الدخاني فمرت بتفصيلها.

قوله: (فأذن رسول الله . الخ) قال النووي: يدل الحديث على أنه عليه الصلاة والسلام أذن بنفسه في هذه الواقعة وقال الحافظ: منها النووي فإن في بعض طرق الحديث أمر بلالاً ليؤذن، وقال السيوطي في حاشية الستة: إنه عليه الصلاة والسلام أذن في واقعة أخرى وأتى برواية من طبقات ابن سعد.

قوله: (فتقدم على راحلة) قال أبو يوسف وأبو حنيفة: لا يجوز الاقتداء على الدابة لأن الله تعالى ذكر الجماعة والاصطفاف في صلاة الخوف حين الإمكان بقوله: «وَإِذَا كُنْتَ بِهِمْ فَأَقْبَحْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ» [النساء: ١٠٢] الآية وعند الاستدلال لم يذكر إلا قوله: «فَإِنْ جُنْتُمْ فَرَجُلًا» [البقرة: ٢٣٩] الآية: أي كيف ما تيسر فرادي. وحوز محمد كما في صلاة الخوف في الهداية، وظاهر حديث الباب يؤيده إلا أنهما جواز. إذا كان المقتدي بالإمام على دابة واحدة. وأما جواب الحديث من جانب الشيخين أنه عليه الصلاة والسلام تقدم وصلى منفرداً وأما تقدمه فلكونه أفضل كما هو الدأب من تقدم الأفضل في الموضع والمقام. وفي فتح القدير إذا لزم سجدة التلاوة لم أن يصنعوا هيئة الجماعة في الحقيقة حتى لو ظهر كون الإمام محدثاً لا إعادة على القوم، وأقول أيضاً: ربما يعبر بأنه صلى بهم ولا يكون في اقتداء وإمامة بل الإشراف في الأداء في مواضع منها ما في مصنف ابن أبي شيبة: أنه عليه الصلاة والسلام أذن في واقعة سافر بالصلاة في الرحال فعلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في رحله والصحية في رحالهم، وغير الراوي فيها يصلي بنا وكذلك ما في مسلم ص (١٢٢) في واقعة القول من بيوك حين تم عبد الرحمن بن عوف الناس وكان عبد الرحمن إماماً في تمام الصلاة قطعاً فعبر الراوي في بعض الطرق يصلي بنا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأما حمله على الواقعتين فلا، وكذلك تعبيرات آخر مثل هذا المحمل في مثل هذا الحديث الذي غريب ويختلف فيه لا بأس بمراده أنه عليه الصلاة والسلام كان حاضراً فيهم لا أنه كان إماماً.

وأما إسناد حديث لياب فقيه عمر بن الرماح قيل: ثقة، وقيل: ضعيف. وأما الحديث فضعه البيهقي والعقيلي ووثقه أبو بكر ابن العربي: وأما العقيلي فمن الأقدمين فأكثر الحديثين مضعفون، ومن الذين يشنونه عبد الحق الإشبيلي صاحب كتاب الأحكام وعمره الزمذي.

باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة

قوله: (حتى انتضحت . الخ) الانتضاح كان إلى سنة كما روي عن عائشة في مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يجتهد إلى سنة. . الخ، ويتوهم مما أخرجه أبو داود بسند قوي عن ابن عباس: أن الانتضاح كان إلى اثني عشر سنة يجب أن يتأول فيما روي عن ابن عباس، وفي الصحيحين: نزلت أولاً في خمسة آيات: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ» [العلق: ١] ثم نزلت سورة المدثر، وفي الإنفاق عن ابن عباس بسند قوي نزلت

قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: «اتَّكَلَّفْ» هَذَا وَقَدْ غَفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ: أَفَلَا «أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا».

وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةَ

٤١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ قَبِيصَةَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، قَالَ: فَجَلَسْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرزُقَنِي جَلِيسًا صَالِحًا فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَةٍ شَيْئًا قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكَمَّلُ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرَ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ».

وفي الباب عن تميم الداري.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ رُوِيَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَسَنِ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذَوَيْبٍ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْمَشْهُورُ هُوَ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ. وَرُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

(١) قوله: «اتتكلف» والمعنى أتلتزم نفسك بهذه الكلفة والمشقة التي لا تطاق.

(٢) قوله: «أفلا أكون عبداً شكوراً» أي بنعمة الله عليّ بغفران ذنوبي، ذكره في «المرفأة»، وقال الطيبي: الغاء سبب محذوف أي أتركه فيأمرني وتهتدي لأغفر لي أفلا أكون عبداً شكوراً يعني أن عفران الله إياي سبب لأن أقوم وتهتجد شكراً له، فكيف أتركه، وقيل: معناه ليس عبادتي لله من خوف الذنوب بل لشكر النعم الكبير على من علام الغيوب - تنتهي -.

بعد المداير التوب ثم المزمع ففسخ الاجتهاد، وفي الصلاة حين نزل آخر سورة المزمع وكان أمر بالاجتهاد فيها حين نزل أول المزمع في مكة ما روي عن عائشة في مسلم كما مر، وقال بعضهم: نزل آخرها في المدينة، ووجه ما قاله أن فيها ذكر الركاة وأداء الركاة في المدينة. وأقول: لا ينبغي هذا الوجه إلى أن آخر المزمع مدينة فإنه يمكن أن نزلت آية الركاة في مكة بدون ذكر النصاب ثم أخير النبي - صلى الله عليه وسلم - في المدينة بالنصب، وظني أن أكثر الأحكام نزولها في مكة وإجوازها في المدينة.

قوله: (قد غفر لك ما تقدم الخ) ههنا سؤالان: أحدهما: ما المراد بالذنوب؟ فقيل: إن المراد عولاف الأولى، كما قيل: حسنة الأبرار سيئات المنكرين، وأقول آخر: ثم أعلم اختلطوا في صدور الصغار من الأنبياء، فقال الأشعرية: يجوز صدورهما من الأنبياء بعد النبوة أيضاً، ونقل نفي الدين السبكي: أن الآثار بدنية لا يجوزون صدورهما من الأنبياء. والثاني: أن الأنبياء الآخرين ما أخبروا بغير الذنوب وأخير به النبي - صلى الله عليه وسلم - مع أن جميع الأنبياء معفونون، فأجواب أن الغرض من هذا استعماله عليه الصلاة والسلام لتشفاعة الكبري في المحشر، فلذا أخبره الله تعالى بغفران ما تقدم وما تأخر.

قوله: (أفلا أكون عبداً شكوراً؟) قال الزمخشري: ههنا بتقدير الجملة فإن مقتضى همة الاستفهام صدارة لكلام، ومقتضى الغاء توسط الكلام فتقدر جملة، ويكون التقدير: أترك الصلاة فلا أكون عبداً شكوراً؟ فعلم أن صلاحه عليه الصلاة والسلام شكر الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةَ

في رواية: «أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة» وفي رواية: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة القتل بدون حق» فحمل النعماء الأولى على حقوق الله والثاني على حقوق العباد.

قوله: (فليكمل بها...) الخ) اختلطوا في تكافؤ التوافل التراض، فقيل: لا تكافؤها ولو صلى النافلة مدة العمر، فمراد الحديث على مشربهم أن التوافل تكافئ ما نقص من دواخل الصلاة، لا أصل للصلاة. وقيل: إنها تكافئ الفريضة ثم في حديث: «أن سبع مائة نافلة تكافئ فريضة واحدة»، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ملكت العلماء وهو من كبار الشافعية: إن سياق ما في رواية أخرى أخرجها أبو داود وأن النافلة تكافئ الفريضة فإن فيها ذكر الركاة أيضاً وليس في الركاة دواخل من السنن والمستحبات التي تكافئها التطوع.

أقول: يدل حديث الباب في إثبات مرتبة الواجب القائل بها الأحناف.

٣٠٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ الشُّنَّةِ مَا لَهُ مِنَ الْفَضْلِ

٤١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ زَيْادٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَابَرَ عَلَى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ الشُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعٌ» رَكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ حُمَرَ.

قَالَ أَبُو هَيْسَمٍ: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَتُغَيِّرُهُ بْنُ زَيْادٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

٤١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَيْلَانَ حَدَّثَنَا قُومُلٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْمَسِيرِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَثْبَةَ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ عَثْبَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عَثْبَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

٣٠٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ

٤١٦- حَدَّثَنَا ضَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ

(١) قَوْلُهُ: «ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً...» الخ أراد الصلاة التي تؤدي مع الفرائض في اليوم والليلة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يراظب عليها مؤكدة، وحتى الرواتب مأخوذ من التوب، وهو الدوام والثبوت، يقال: رَبَّ رَتُونًا إِذَا ثَبَتَ وَلَمْ يَتَحَوَّلْ، وَقَدْ جَعَلَ صَاحِبُ «سَفَرِ السَّعَادَةِ» سَنَةَ الْعَصْرِ مِنَ الرُّوَاتِبِ، وَقَالَ صَاحِبُ «الْمُهَذَّبَةِ»: فَسَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُجْوِ مَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الْعَصْرِ، فَلِهَذَا سَمَّاهُ أَيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ» أَيُّ فِي «الْمَبْسُوطَةِ» حَسَنًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَرْبَعَ قَبْلَ الْعِشَاءِ أَيُّ عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلِهَذَا كَانَ مُسْتَحْتَبًا وَالْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَنَا، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ فِي «الْكُفَايَةِ»: ثُمَّ تَرْتِيبُ السَّنَنِ ذَكَرَ الْحُلُولَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقْوَى السَّنَنِ رَكْعَتَا الْفَجْرِ، ثُمَّ سَنَةُ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ الَّتِي بَعْدَ الظُّهْرِ فَإِنَّهَا سَنَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَابْنُ قِبْلَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعَصْرِ، ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَذَكَرَ الْحُلُولَانِ الْأَفْضَلَ أَنْ يُوْدَى كُلُّهُمَا فِي الْبَيْتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجْعَلُ بَعْضُ ذَلِكَ أَحْيَانًا فِي الْبَيْتِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ كُلُّ ذَلِكَ مُوَاءٍ، وَلَا يَخْتَصُّ الْمُضْطَلَّةُ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

(٢) قَوْلُهُ: «أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ» قَدْ جَاءَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ فِي الْكُتُبِ الْبَسِطَةِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْاِتِّفَاقِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَالْأَحَادِيثُ فِي أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ كَثِيرَةٌ، وَجَاءَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ أَيْضًا أَرْبَعٌ وَلَكِنْ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَبِالْجُمْلَةِ وَجْهٌ التَّطْبِيقِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَرْبَعِ وَالْوَارِدَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ إِمَّا بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ أَرْبَعًا، فَرَأَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَكَانَ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ إِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ تَحِيَّةً، فَظَنَّ ابْنُ عُمَرَ أَنَّهَا سَنَةُ الظُّهْرِ، وَإِمَّا بِأَنَّهُ اعْتَقَادَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ سَنَةَ الظُّهْرِ رَكْعَتَانِ، الْأَرْبَعَ صَلَاةٌ أُخْرَى كَانَ يَصَلِّيُهَا فِي وَقْتُ الزَّوَالِ، لِأَنَّهَا تَفْتَحُ عِنْدَهَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ، كَمَا فِي «الْمَعَامَاتِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ الشُّنَّةِ وَمَا لَهُ مِنَ الْفَضْلِ

المراد بالذكر السنن الرواتب، ونسب إلى مالك بن أنس عدم انضباط عدد السنن، وقالت جماعة منهم ابن تيمية وابن قيم: إن السنن القبلية للجمعة ليست بمعنى، وقالوا: لم يصح فيه شيء، وعندنا وعند الشافعية السنن موقفة إلا أننا نقول بثني عشر ركعة، والشافعية بعشرة ركعات والحناف في قبلية الظهر، فإنهم قالوا بركعتين، وقلنا بأربع ركعات، ومن الطرفين كلام، وقالوا: إن الأربع المذكورة سنن في الزوال، وقال الأحناف: إن الركعتين اللتين زعمتم ركعتا التحية، وهكذا اعتدروا، وقال الحافظ ابن جرير الطبري: إن أكثر ستة عليه الصلاة والسلام أربع ركعات والأقل ركعتان ولا ريب في ثبوتهما، ودليل الشافعية حديث، ولنا أيضاً حديث، وحديث الباب لنا، وسياق لنا دليل عن علي قوي غاية القوة، وأقول: قول ابن جرير هو الصواب فإنه لا يمكن إنكار أحدهما، وأما دليل أكثر عمله عليه الصلاة والسلام على الأربع فما في سنن أبي داود ص (١٨٨) بسند قوي، وفي مصنف ابن أبي شيبة أن أكثر الصحابة كانوا لا يدعون أربعاً قبل الظهر، وسيفصح الترمذي عن قريب بأن جمهور الصحابة مع الأحناف.

قَوْلُهُ: (عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ) هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلُ الْأَحْنَفِ، حَسَنُ التَّرْمِذِيِّ وَصَحِّحَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ مِنَ الْفَضْلِ

ركعتان قبل فريضة الفجر أكد التطوعات، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وجوبهما وقال بوجوبهما الحسن البصري كما في فتح الباري، وبعض مسائل الحنفية دالة على الوجوب مثل عدم جوازهما قاعداً، وأما قضاءهما بعد الطلوع بلا فرض فهو الصواب للحنفي كان

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ ضَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ حَدِيثًا.

٣٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْفِيفِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا

٤١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ ثَجَاهِدٍ عَنْ

ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَخُفْصَةَ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ.

وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ إِسْرَائِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا. وَأَبُو أَحْمَدَ

الزُّبَيْرِيُّ ثِقَةٌ حَافِظٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ بُنْدَارًا يَقُولُ: مَا زِلْتُ أَحْسَنَ حِفْظًا مِنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ. وَاسْتَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيَّ.

٣٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ

٤١٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّظْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ

عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ إِلَيَّ حَاجَةٌ كَلَّمَنِي، وَإِلَّا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ الْكَلَامَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ إِلَّا مَا كَانَ

(١) قَوْلُهُ: «خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» أَيْ بِإِغْفَاقِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا جَاءَ فِي فَضِيلَةِ الذِّكْرِ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الذَّهَبِ وَالنَّوْزُقِ أَيْ بِإِغْفَاقِهَا، أَوْ قَالَ: عَلَى رِجْلِهِ مِنْ بَرَى فِي مَنَاحِ الدُّنْيَا خَيْرًا، كَذَا فِي «الْمَلْعَمَاتِ».

(٢) قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَتْ لَهُ إِلَيَّ حَاجَةٌ كَلَّمَنِي» يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّكَلُّمِ بَعْدَ سَنَةِ الْفَجْرِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا أَصْطَجِعُ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ الْكَلَامَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَا لَا يَدُّ مِنْهُ، كَمَا يَشْعُرُ بِهِ

قَوْلُ عَائِشَةَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَلَمْ يَبْطُلِ السَّنَةُ، وَلَمْ يَرْجَبْ لِإِعَادَةِ الْمَلَمِّ إِلَّا أَنْ يَبْعِدَ أَحَدٌ مِنْ جِهَةِ شِدَّةِ كَرَاهَةِ التَّكَلُّمِ فِي هَذَا

الْوَقْتُ احْتِطَاءً وَتَكْمِيلًا.

مُحَمَّدٌ يَقُولُ بِقَضَائِهَا مُنْفَرِدًا بَعْدَ الطُّلُوعِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَعَنْهُمَا أَيْضًا رَوَى لَا بِأَسْرِ بِقَضَائِهَا، وَأَمَّا مَا [] اشتهر من عدم القضاء للسنن عند

الأحناف فالمراد أن قضاءها بعد خروج الوقت ليس بأكد كتناكيده في الوقت كما في العناية، وفي النذر المختار قضاء الفروض فرضي، وقضاء

الواجب واجب وقضاء السنن سنة فلا يمتنع على ظاهر ما زعم.

قوله: (ركعتي الفجر . . الخ) المشهور أن المراد بهما سنن الفجر، وأما اللفظ فصالح لركعتي الفريضة أيضًا.

باب التخفيف في ركعتي الفجر والقراءة فيهما

من عادته عليه الصلاة والسلام تخفيف القراءة في سنن الفجر، وعن ابن عمر: أصغيت إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أربعًا وعشرين

مرة فكان يقرأ فيهما سورتي الإخلاص والكافرون. قال ابن تيمية: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يبدأ صلاة الليل بركعتين خفيفتين،

ويتم بركعتين خفيفتين، وهما ركعتي الفجر، وجعل في ابن ماجة حديث الباب في ركعتي المغرب وأعله المحدثون، وسمى ابن تيمية سورة: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» [الكافرون: ١] وسورة: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١] بسورتي الإخلاص قال في البحر ما روي عنه عليه الصلاة

والسلام من السور مستحبة ويبدأ عليها إلا مرة أو مرتين كيلا يهجر غيره المقتدون.

مسألة: في الفتنة أن ضم السورة في الفرائض واجب، وكذلك في الواجبات، وأما في السنن فسنة، وكذلك في النوافل. وقال مالك بن

أنس: لا يضم السورة في ركعتي الشجر ولنا عليه حجة كثيرة من الأحاديث، وفي الصحاحي تطويل القراءة في ركعتي الفجر عن أبي حنيفة، أقول: لعله لمن فاته حظه بالليل فأتى به في ركعتي الفجر، وليس هذا فعله مستمراً كما يدل قوله: وربما قرأت . . الخ أي قلما قرأت الخ.

باب ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر

في بعض كتبنا: أن يعيد الركعتين لو تكلم بين الركعتين والفريضة، وفي بعضها عدم الإعادة. وكون الكلام غير مرضي والمختار الثاني، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق، ولا وجه للإعادة، وأما جواب حديث الباب على المختار فإن كلاماً لا يقاس على كلامه عليه الصلاة

مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أَوْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣٠٦- بَابُ مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ

٤١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ قَدَامَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ يَسَارِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَحَفْصَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَدَامَةَ بْنِ مُوسَى. وَرَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، كَرَاهُوا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ. وَتَغْنَى هَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يَقُولُ: لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

٣٠٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ

٤٢٠- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْغَفْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُفْقَلَ هَذَا اسْتِحْبَابًا.

٣٠٨- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

٤٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُنَبِّجٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا هَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ

(١) قوله: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ» الْكَلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْأَضْطِجَاعُ بَعْدَ سَنَةِ الْفَجْرِ، وَثَانِيهِمَا الْأَضْطِجَاعُ عَلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الظَّاهِرَةِ إِلَى وَجُوبِ الْأَضْطِجَاعِ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ وَهُوَ الْإِجَابُ، بَلْ جَعَلُوا شَرْطًا لَصِحَّةِ الْفَرْضِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ، بَطُلَتْ صَلَاتُهُ الْفَرِيضَةُ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ وَعَدُوهُ بِدَعْوَةٍ، وَالْقَوْلُ الْمُخْتَارُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ لِلْإِسْرَاحَةِ وَدَفْعِ الثَّقَلِ وَالتَّعَبِ الْحَاصِلِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَحَسَنٌ، وَفَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ هَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ الْأَضْطِجَاعُ عَلَى الشِّقِّ الْأَيْمَنِ، وَهَكَذَا كَانَ عَادَتُهُ الْكَرِيمَةُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، فَقَالَ: الْحِكْمَةُ أَنْ لَا يَسْتَفْرِقَ فِي النَّوْمِ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ الَّذِي هُوَ الْمُضْغَةُ الصُّنُوبَرِيَّةُ مُعَلَّقٌ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ، فَنُوَامُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ لَا يَسْتَقِرُّ مُعَلَّقًا.

وَالسَّلَامُ، وَفِي مَدُونَةِ مَالِكٍ أَيْضًا جَعَلَ الْكَلَامَ غَيْرَ مَرْضِيٍّ وَنَقَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ: لَمْ يَثْبُتْ كَلَامُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ الرَكَعَتَيْنِ وَالْفَرِيضَةِ، وَقَالَ: إِنْ الثَّابِتُ هُوَ الْكَلَامُ بَيْنَ التَّهَجُّدِ وَرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَلَكِنَّهُ يُخَالَفُهُ رَوَايَاتُ الصَّحِيحِينَ إِتْدَالَ عَلَى كَلَامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ الرَكَعَتَيْنِ وَالْفَرِيضَةِ فَلَعَلَّهُ أَعْلَاهَا، وَأَمَّا الْمُخْتَلِفُونَ فَقَالُوا بِثُبُوتِ الْكَلَامِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ

هَكَذَا مَذْهَبُنَا، وَجُوزَ الشَّافِعِيَّةُ التَّوَأْفُلَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَتَكَلَّمُوا فِي ثُبُوتِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَمَّا ابْنُ دَقِيقٍ الْعَيْدِيُّ فَقَالَ: إِنْ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ تَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ الْأَحْنَفِ فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا إِذَا أَدْنَى بَلَالٌ، فَإِنْ بَلَالَ يُوْذَنُ لَيْلٍ، لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ وَبَيْنَهُ نَائِمُكُمْ حَتَّى يُوْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، فَلَدَلْ قَوْلُهُ: (لِيُرْجَعَ قَائِمُكُمْ) أَنَّ أَدْنَى ابْنِ مَكْتُومٍ خَالَتُهُ النَّافِلَةُ وَمَانِعُهَا، وَاسْتِنْبَاطُهُ هَذَا صَحِيحٌ بَلَا رَيْبَ، وَفِي كِتَابِنَا إِذَا صُنِيَ رَكَعَتَيْنِ بَيْنَهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ ثُمَّ بَدَأَ أَنَّهُ صَلَّى فِي وَقْتِ الْفَجْرِ فَهَلْ تَجُوزَانِ عَنْ سَنَتِي الْفَجْرِ أَمْ لَا؟ وَقِيلَ: بِالْإِجْرَاءِ، وَقِيلَ: لَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ

قِيلَ: الْأَضْطِجَاعُ سَنَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ، وَنَقُولُ بِالْإِبَاحَةِ، وَنَوْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَرِيقِ الْعِبَادَةِ، أَوْ لَوْ تَأَسَّى وَاقْتَدَى أَحَدُ عِبَادَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الضُّجْعِ فَلَا يَدَّ مِنْ أَنَّهُ يَحُزُّ النَّوَابَ. وَأَنْكَرَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الضُّجْعَ بَعْدَ سَنَتِي الْفَجْرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَعْدَ التَّهَجُّدِ قَبْلَ الرَكَعَتَيْنِ، وَبُوبَ مَالِكٌ فِي مَوْطَأٍ عَلَى الضُّجْعِ بَعْدَ التَّهَجُّدِ، وَقَدْ ثَبِتَ عَنْهُ إِنْكَارُهُ بَعْدَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ يَبْطُلُونَ صَلَاةَ مَنْ تَرَكَ الْأَضْطِجَاعَ بَعْدَ الرَكَعَتَيْنِ، وَفَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَبِتَ بَلَا رَيْبَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَفِي سَنَدِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ مِنْ رَوَاةِ الْخُسَّانِ بِحَسَبِ الْمُخْتَارِ.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

قَالَ الظَّوَاهِرُ: مَنْ كَانَ يُصَلِّي فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ انْقَطَعَتْ صَلَاتُهُ وَلَيْسَ هَذَا عِنْدَ أَحَدٍ، وَأَمَّا إِذَا أُقِيمَتِ فَلَا بِشَرِّعٍ فِي صَلَاةٍ إِلَّا فِي سَنَتِي الْفَجْرِ

يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ بَيْحَةَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ.

(١) قوله: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» يَفْرَعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَصَلِّي سُنَّةَ الْفَجْرِ إِذَا أُقِيمَ لِفَرْضِهِ، بَلْ يوافقُ الْإِمَامَ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَعِنْدَنَا إِنْ خَشِيَ أَنْ تَفُوتَهُ رَكْعَةٌ، وَتَدْرِكَ الْآخَرَى، يَصَلِّي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ أَمَكُنَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفَضِيلَتَيْنِ، وَإِنْ خَشِيَ فَوْنَهُمَا، دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ لُبَابَ الْجَمَاعَةِ أَعْظَمُ، وَالْوَعْدُ بِالذِّكْرِ أَلْزَمُ.

عِنْدَ الْأَحْثَانِ وَالْمَوْلُكِ، وَمَذْهَبُ الْأَحْثَانِ أَنَّ بَأْيَ بَيْنَهُمَا يَشْرُطُ وَحْدَانِ الرُّكْعَةِ وَأَدَاتُهُمَا خَارِجُ الْمَسْجِدِ، وَأَمَّا الْمَوْلُكُ فَقَالَ مَالِكٌ: يَأْتِي بَيْنَهُمَا خَارِجُ الْمَسْجِدِ بِشَرْطِ رَجَاءِ وَحْدَانِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخِلَافِ وَهُوَ مِنْ مَعْتَرَاتِ الْمَوْلُكِ: أَنَّ يَأْتِي بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ. وَأَمَّا مَشَايِخُ الْأَحْثَانِ وَسَعْوَا مِنْ وَجْهَيْنِ، فَوَسَّعَ الضَّحَاوِيُّ فِي جَوَازِ أَدَاتِهِمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ بِشَرْطِ الْحَاقِلِ بَيْنَ مَوْضِعِ أَدَاتِهِمَا وَصُفُوفِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ تَكُونَ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ وَيُؤَدِّيهِمَا فِي الشَّتْوَى أَوْ عَكْسَهُ، وَقَالَ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ فِي الْخُصَّةِ الَّتِي لَمْ يَطْبَعْ: يَأْتِي بَيْنَهُمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ ضَرُورَةٍ شَدِيدَةٍ. فَالْحَاقِلُ أَنَّ أَدَاتَهُمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ لَيْسَ أَصْلُ مَذْهَبِنَا، وَكَذَلِكَ يَرُدُّ مَذْهَبُنَا غَيْرَنَا أَيْضًا مِثْلَ الْقُسْطَلَانِ، وَلَمْ يَبْتَئِ أَدَاءُ السُّنَنِ مَطْلَقًا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَدَاءَ سُنَّتِي الْقُرْبِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ. ثُمَّ رَكْعَتَا الْفَجْرِ إِمَّا وَاجِبَتَانِ كَمَا رَوَى شَاذًا فَلَا مَحْتَاجَ إِلَى الْجَوَابِ.

أَمَّا حِجَّتُنَا فِي أَدَائِهِمَا بَعْدَ الْإِقَامَةِ فَعَمَلُ الْعِبَادَةِ لِلثَّلَاثَةِ ابْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَعَمَلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ بِأَسَانِيدٍ قَوِيَّةٍ فِي مَصْنُوفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَنَّ تَسْعًا مِنَ السَّلَفِ الثَّانِيَيْنِ كَانُوا يَأْتُونَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِقَامَةِ، وَفِي سِيَمَةِ تَصْرِيحِ الْأَدَاءِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، وَفِي الثَّانِي يَتَوَهَّمُ أَدَائُهُمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَحِوَابِهِ عِنْدِي مَوْجُودٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ فِي الرُّفْعِ وَالتَّوَقُّفِ لِمَنْ وَقَفَهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي سُنَنِهِ فِي مُسْلِمٍ ص (٢) وَلَكِنْ أَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا فَلَعَلَّهُ سَلِمَ رَفَعَهُ، وَوَقَفَهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ فِي مَعَالِي الْأَثَارِ ص (٢١٩)، وَنَقَلَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْأَمِّ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَوَقَفَهُ ابْنُ عُثَيْمٍ فِي مَصْنُوفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَمْعٍ فِي عِلَلِ أَبِي حَاتِمٍ: وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالصُّوَابُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ كَمَا فِي تَلْخِيصِهِ، وَلَكِنَّهُ يَرُدُّ بِطَرِيقٍ إِلَّا أَنَّ دَابَّ الْمُخْتَلِفِينَ أَنَّ حُكْمَهُمَا بِالْوَقْفِ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ جَمِيعُ الْأَسَانِيدِ لَا مِنْ سُنَدٍ وَاحِدٍ، وَوَضَعَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ وَلَعَنَهُ قَائِمٌ مِنَ الْأَخْتِلَافِ رَفْعًا وَوَقْفًا، وَفِي تَذَكُّرَةِ الْمَوْضُوعَاتِ لِمُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ الْقُدْسِيِّ: الصُّوَابُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، وَهُوَ مِنْ حِفَظِ الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّهُ سَالَ إِلَى التَّصَوُّفِ فَأُجِزَ فِيهِ، وَتَكَلَّمَ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ فِي الْوَقْفِ وَالرُّفْعِ وَغَرَضُهُ: بَيِّنَاتُ الرُّفْعِ، وَفِيهِ أَنَّ التَّحْمِيدَ سَأَلَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ هَلْ هُوَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ قَالَ حَمَادٌ: نَعَمْ، وَلَكِنْ حَمَادًا وَقَفَهُ فِي مُسْلِمٍ، وَلَكِنْ مُرَوَّدٌ فِي مَا نَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ فَإِنَّ السَّائِلَ عَنْ حَمَادٍ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، وَالشَّافِعِيُّ مِنْ أَخَصِّ تَلَامِذَةِ ابْنِ عَيْنَةَ وَمَا رَفَعَهُ حَمَادٌ عِنْدَ ابْنِ عَيْنَةَ كَيْفَ لَا يَرْفَعُهُ ابْنُ عَيْنَةَ، وَكَيْفَ لَا يَطْبَعُ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ؟ وَالشَّافِعِيُّ مَعَ كَوْنِ قَوْلِهِ الْحَدِيثُ مَا هُوَ مَخْتَارُ الشَّافِعِيَةِ الْآنَ مُوَافِقٌ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعَهُ مَعَ أَنَّ الرُّفْعَ يَتَّبِعُهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الْقَدِيمُ مُوَافِقٌ لَنَا، وَأَخْرَجَهُ الضَّحَاوِيُّ رَفْعًا وَوَقْفًا وَمَالَ إِلَى الْوَقْفِ، وَبِوَبِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوفِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَصَبَّحَهُ فِي مَوْضِعِ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى الْوَقْفِ، وَأَيْضًا لَمْ يَرْفَعَهُ حَيْثُ أَخْرَجَهُ تَحْتَ الْبَابِ، وَمِنْ رَفَعَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي مُسْنَدِهِ لِمُخَوَّارِزْمِيِّ، وَإِنِّي رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ مُسْنَدِ الْخَوَّارِزْمِيِّ الْمَطْبُوعِ يَدْلِي أَنَّ بَعْضَ الْمُرُوءَةِ يَرَوُونَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِلَّا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ الْح. وَأَمَّا أَنَا فَوَجَدْتُ عَنْهُ نَسْخَ الْمُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَا وَجَدْتُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَصَبَّحَ مُسْلِمٌ دَالٌّ عَلَى الرُّفْعِ وَأَوْرَدَ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَنُّيُّ وَأَبُو دَاوُدَ بِصُورَةِ الرُّفْعِ وَرَفَعَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْفَرَاغَةِ، وَبَعْضُ الرُّوَاةِ يَرَوْنَهُ رَفْعًا وَوَقْفًا مِنْهُمْ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ كَمَا حَرَّرَتْ مَعَ التَّرْوَدِ مَنِي، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَمْعٍ وَقَفَهُ فِي عِلَلِ أَبِي حَاتِمٍ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مِنَ الرَّافِعِينَ أَبُو بَرٍّ وَوَرَقَاءَ. الْح. أَقُولُ: وَقَفَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ آخَرًا كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْأَمِّ وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَابْنُ عَيْنَةَ وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَفِي الْعَمْدَةِ عَنْ صَحِيحِ ابْنِ حَزِيمَةَ فَهِيَ أَنَّ تَفْصِيلًا فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ فَهُوَ فَاصِلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ. قَوْلُهُ: (وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْح) أَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَعَلَّهُ سَهْوٌ النَّاسِخِ، فَإِنِّي لَمْ أَحَدْ الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بَلْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو كَمَا فِي أَفْرَادِ الْأَنْدَالُطِيِّ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ، وَعَنْ ابْنِ سَرْجَسٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَعَنْ أَنَسٍ فِي صَحِيحِ ابْنِ حَزِيمَةَ، ثُمَّ فِي السُّنَنِ التَّكْمِلَةِ لِلْبَيْهَقِيِّ، وَفِيهِ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ إِلَّا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ»، بِسَنَدِ حِجَّاجِ بْنِ نَصْرِ الْفَسَاطِطِيِّ عَنْ عِبَادِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَأَمَّا حِجَّاجُ بْنُ نَصْرِ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، أَخَذَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْجَمْعَةِ، وَوَقَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ: لَمْ أَحْجِدْ عَنْهُ مَنكَرًا. وَأَمَّا عِبَادُ بْنُ كَثِيرٍ فَاثْنَانِ رَمَلِيٌّ وَبَصْرِيٌّ، وَالْأَوَّلُ رَمَّا يَحْسُنُ أَحَادِيثَهُ، وَأَمَّا الثَّانِي فَسَاقِطٌ وَكَانَتْ ظَنَنْتُ أَنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ هُوَ الْأَوَّلُ، وَأَوْفَرْتُ الْقُرْآنَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَشْفِ الْأَحْوَالِ فِي نَقْلِ الرِّجَالِ أَنَّ الْفَسَاطِطِيَّ يَرُوهُ عَنِ الرَّمْلِيِّ وَلَكِنَّهُ لَرَجُلٍ مَنَاحِرَ وَمُجَلٍّ عَلَى كِتَابِ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ أَحْجِدْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ أَصْلًا، وَنَقَلَ عَنْهَا مَوْضُوعَةً، أَقُولُ: لَا يُمْكِنُ قَوْلُ التَّوَضُّعِ بَلْ حُكْمُ الْإِدْرَاجِ وَهُوَ مَرَادُ الْبَيْهَقِيِّ وَفِي كَامِلِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ رَوَى حَدِيثَ الْبَابِ عَنْ عَجِيِّ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَاجِبٍ وَفِيهِ: «وَلَا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ»، وَحَسَنَةُ الْحَافِظِ فِي الْفَتْحِ، وَصَحَّحَهُ السَّيُوطِيُّ فِي التَّوَضُّعِ عَلَى الْبُخَارِيِّ، أَقُولُ: كَيْفَ حَسَنَةُ الْحَافِظِ وَالْحَالُ أَنَّ مِنْ عَادَةِ ابْنِ عَدِيٍّ فِي كَامِلِهِ إِخْرَاجُ مَا يَكُونُ مَنكَرًا عَنِ الرَّاوِيِّ؟ وَيَجِبُ بِنِ نَصْرِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَأَقُولُ: إِنَّ زِيَادَةَ «إِلَّا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ»، وَزِيَادَةَ: «وَلَا رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ» مَدْرَجَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ، ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ مَشَارَ الْمُهَيَّيَّ أَدَاءَ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَفِي هَذِهِ الدَّعْوَى رَاوِيَةٌ أَخْرَجَهَا الْحَبَشِيُّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِيءِ تَقْلًا عَنْ صَحِيحِ ابْنِ حَزِيمَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا قَبْلَ أَنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَرَأَى رَجُلًا يَصَلُّونَ الرُّكْعَتَيْنِ فَقَالَ: أَصْلَاتَانِ مَعًا؟ فَهَبِي

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا رَوَى أَبُو يُوْبَ وَوُزْعَاءُ بْنُ عَمْرٍ وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَحَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَلَمْ يَرْفَعَاهُ. وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ عِنْدَنَا.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَيْسِيُّ الْمُبَشِّرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَنْ لَا يَصَلِّيَ الرَّجُلُ إِلَّا التَّكْوِينَةَ. وَيَبْقَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٠٩- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ تَقَوُّهُ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يَصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ

٤٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو السَّوَّاقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ

أَنْ تَصَلِّيَا فِي الْمَسْجِدِ الْخ. فَيَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحاً عَلَى شَرْطِ ابْنِ خَرِزْمَةِ، فَلَعَلَّ أَنْ يُشَارَ هُوَ أَذَاهُمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَأَخْرَجَهُ فِي مَوْطَأٍ مَالِكٌ ص (٤٤) مَرْمِلاً وَلَيْسَتْ فِيهِ زِيَادَةٌ فَهِيَ أَنْ تَصَلِّيَ ١١. وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِ الْبَزَارِ وَلَيْسَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ أَيْضاً، وَأَمَّا مُؤَيَّدَاتُ مَا فِي صَحِيحِ ابْنِ خَرِزْمَةَ فَأَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ فِي أَفْرَادِهِ حَدِيثَ الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعاً بِمُسْنَدِ يَحْيَى بْنِ ضَحَّاكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَاهِلِيِّ رِيبِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَكَانَ يَرْوِي مِنْ كِتَابِ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ مُطْلَقاً فِي كِتَابِ الْحَجِّ، وَعِنْدِي أَنَّهُ مِنْ رِوَاةِ الْحَسَنِ، وَحَكَمِي: لَمْ يَلِغْ ابْنُ مَعِينٍ إِلَى الشَّامِ وَكَانَ الْبَاهِلِيُّ لَمَّةً فَاهْدَى إِلَى ابْنِ مَعِينٍ النَّقْدَ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالطَّيْبِ وَالْخُلُوفِ فَأَخَذَ ابْنُ مَعِينٍ الْخُلُوفَ وَالطَّيْبَ وَرَدَّ النَّقْدَ، ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مَا تَقُولُ فِي نَجْمِ الْبَاهِلِيِّ؟ قَالَ: اللَّهُ خَدِيَّةٌ طَيِّبَةٌ وَلَكِنَّهُ رَأَى مَا سَمِعَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ شَيْئاً.

وَرَأَى الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ ابْنِ عَمْرِو وَأَمَّا فَتَوَاهُ فِي مَوْطَأٍ مَالِكٌ ص (٤٥) وَمَعَانِي الْأَثَارِ: أَنْ تَصَلِّيَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَكَذَلِكَ رَوَى حَدِيثَ الْبَابِ تَعْضُمُونَهُ ابْنُ عِبَّاسٍ، وَأَفْنَى بِأَدَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي مَعَانِي الْأَثَارِ ثُمَّ نَعْتَرُ بِاعْتِبَارِ الْأَصُولِ هَلْ يَجِدُ فَرْقاً بَيْنَ الدَّخْلِ وَالْخَارِجِ؟ فَأَقُولُ: فِي نَصِّ الْحَدِيثِ فَرْقٌ بَيْنَ الدَّخْلِ وَالْخَارِجِ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ: «إِذَا كُنْتَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَدَّى لِلصَّلَاةِ فَلَا تَخْرُجْ حَتَّى تَصَلِّيَ مَعَهُمْ» الْخ، جَعَلَ مَنَاطَ الْحُكْمِ مِنْ يَكُونُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَمَنْ يَكُونُ خَارِجاً عَنْهُ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ: «إِذَا كَانَ الْمُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ يَدْعُو لَهُ الثَّلَاثَةُ حَتَّى يَخْرُجَ الْخ» فَأَدَارَ الْحُكْمَ عَلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ. وَأَمَّا فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ فَيَكُنُّ مِنْ أَنْ تُعْصَى مِثْلُ كَرَاهَةِ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ وَنَوْمِ الْمُتَكَبِّفِ وَغَيْرِهِمَا.

قَوْلُهُ: (عِيَّاشُ بْنُ عِيَّاسٍ الْخ) هَذَا السَّنَدُ غَيْرُ الْمُسْنَدِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَمَا سَبَقَ مِنَ النُّقَطَاتِ كَانَ سَنَدُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَلَوْ صَحَّ عَنْ عِيَّاشٍ لَيَكُونُ أَقْبَدَ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَلَكِنِّي مُزِدُّ فِي حَدِيثِ عِيَّاشٍ، وَأَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ ص ٢١٨ أَيْضاً مَرْفُوعاً وَرَحَلَهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَتَابِعَاتِ، فَلَا يَكُونُ أَقْبَلُ مِنْ رِوَاةِ الْحَسَنِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ وَفِي سَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ، وَفِي الطُّحَاوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِيهِ، وَابْنُ عِيَّاشٍ صَدُوقٌ وَقَدْ يَلِغُ وَفِي سَنَدِ الْمُسْنَدِ بِدَلِّ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو نَجْمٍ الزَّهْرِيُّ، وَفِي رِجَالِ مُسْنَدِ أَحْمَدَ أَيْضاً أَبُو نَجْمٍ، فَلَا يَتَوَهَّمُ سَهْوُ النَّاسِخِ، وَأَبُو نَجْمٍ مَجْهُولٌ فَصَارَ حَدِيثُ عِيَّاشِ بْنِ عِيَّاسٍ مُزْدَداً فِيهِ، وَبَحَثَ الطُّحَاوِيُّ مُطَبَّأً، وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَرْعُومَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنَاطَ حُكْمِ حَدِيثِ الْبَابِ شُرُوعَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ، وَالْحَالُ أَنَّ إِكْبَارَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِثْلُ هَذَا الْإِنْكَارِ ثَابِتٌ عَلَى مَنْ شَرَعَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَقَبْلَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْفَرِيضَةِ، أَمَّا بَعْدَ الْإِقَامَةِ فَحَدِيثُ الْبَابِ وَأَمَّا قَبْلُهَا فَمَا فِي مَوْطَأٍ مَالِكٌ، وَأَمَّا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْفَرِيضَةِ فَمَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثٍ، فَلَعَلَّ أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ لَيْسَ مَا زَعَمْتُمْ بَلْ شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ عَدَمُ الْفَصْلِ مَكَاناً وَالخَلْطُ مَعَ الصُّفُوفِ، وَأَتَى بِحَدِيثٍ: «لَا تَجْعَلُوا هَذِهِ الصَّلَاةَ كَصَلَاةِ قَبْلِ الظَّهْرِ وَبَعْدَهَا، وَاجْعَلُوا بَيْنَهَا فِصْلًا»، وَسَنَدُ الْحَدِيثِ قَوِيٌّ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضاً فِي مُسْنَدِهِ وَغَيْرِهِ أَيْضاً بِأَلْفَاظٍ أُخْرَى حَوْجَهَا نَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ الشَّقَاقِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَيْسَ هَذَا مَعْنَاهَا، وَفِيهِ حُكْمٌ طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ الْمَطْلُوبُ وَنَفْيُ الضُّدِّ. وَيَرِدُ عَلَى غَتَارِ الطُّحَاوِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ وَمَا زَعَمْتَ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ لَزِمَ عَدَمُ ضَرُورَةِ الْفَصْلِ مَكَاناً بَيْنَ سَنَنِ الظَّهْرِ وَفَرِيضَتِهَا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَلِغْ أَحَدٌ بِهَذَا، نَعَمْ مَسْأَلَةُ كَرَاهَةِ غَالِطَةِ الصُّفُوفِ صَحِيحَةٌ فِي نَفْسِهَا كَمَا فِي مُسْنَدٍ فِي بَابِ الْجَمْعَةِ إِلَّا أَنَّ حَمْلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَبِاجْتِمَاعِ عَمْتِ الطُّحَاوِيِّ صَحِيحٍ وَمَحْمَدُ ظَاهِرٌ، وَمَحْمَدُ عِنْدِي أَنَّ الْفَصْلَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ زَمَاناً أَوْ مَكَاناً، وَلَا يَرُدُّ سَنَ الظَّهْرِ فَإِنَّ عَدَمَ الْفَصْلِ زَمَاناً صَحِيحٌ لَهَا وَجَائِزٌ، وَأَمْرُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِأَدَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْغُرُوبِ فِي الْبَيْتِ لَمَّا فِي سَنَنِ النَّسَائِيِّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ: «عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْ حَدِيثٍ: «لَا تَجْعَلُوا هَذِهِ الصَّلَاةَ كَصَلَاةِ الْخ» الْفَصْلَ زَمَاناً وَمَكَاناً، ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ لِلْإِقَامَةِ أَيْضاً بَعْضَ دَخْلٍ فِي مَنَاطِ النَّهْيِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ تَقَوُّهُ الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ يَصَلِّيهِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ

اشْتَهَرَ فِيمَا بَيْنَ الْمُصَنِّفَيْنِ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ لِلسَّنَنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْحَقُّ أَنَّ لِلسَّنَنِ قَضَاءً وَلَكِنَّهُ أَخْفَى بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ كَمَا فِي الْعَنَافَةِ، وَإِذَا

عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَحَتِ الصَّلَاةَ، فَضَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ ثُمَّ انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَنِي أَصْلَى فَقَالَ: مَهْلًا يَا قَيْسُ! أَصْلَاتَانِ مَعًا؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ وَرَكَعَتِي الْفَجْرِ، قَالَ: فَلَا» (إِذْنٌ).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ لَا نَعْرِقُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعَ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ مِنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَإِنَّمَا يُزَوِّي هَذَا الْحَدِيثُ مُرْسَلًا. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ: لَمْ يَزُورُوا بِأَسَا أَنْ يَصَلِّيَ الرَّجُلُ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَيْسٌ هُوَ جَدُّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. وَيُقَالُ: هُوَ قَيْسُ

(١) قوله: «فلا إذا» وفي رواية: فسكت صلى الله عليه وسلم، قال ابن عبد المالک: هذا يدل على جواز قضاء سنة الصبح بعد فرضه لمن لم يصلها قبله، وبه قال الشافعي، قال علي القاري: سيأتي أن الحديث لم يثبت، فلا يكون حجة على أبي حنيفة رحمه الله، كذا في «المراقبة».

فانت ركعتا الفجر فنقول: لا يقضيهما بعد طلوع الشمس وهو القول القديم للشافعي، وأما حديثه فهو أن يصلي قبل طلوع الشمس، وأما مالك وأحمد فموافقان لأبي حنيفة، وقال محمد بن الحسن: يقضيهما بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهو المختار، فإن أبا حنيفة، وأبا يوسف أيضاً لا ينعان من القضاء بعد طلوع الشمس، وفي النثر المختار قضاء الفرض فرض، وقضاء الواجب واجب وقضاء السن سنة.

قوله: (عن حده) أي حد سعيد، وفي حده اختلاف كثير، قيل: هو إله قيس، وقيل: قيس بن عمرو، وقيل: قيس بن فهيد، وقيل: قيس بن زيد.

قوله: (مهلاً يا قيس الخ) قوله عليه الصلاة والسلام هذا إما قبل شروعه في الركعتين، وإما حال شروعه فبهما، وأما بعد أدائه إياهما، وظني أنه بعد أدائهما لا حال شروعه كما يدل اللغز السليم، ولا قبل شروعه، فإن نص الحديث يدل على أنه قد شرع فبهما، ومهلاً بمعنى الترك والكف، ونعله أراد الذهاب إلى بيته فقال عليه الصلاة والسلام: اكفف، وليس المراد مهلاً أي انقض صلاتك.

قوله: (أصلاتان معاً) هذا الحديث يفيدان في نفى الجمع بين الصلاتين في وقت واحد فإن مدلول اللفظ الإنكار على الجمع بين الصلاتين، وأما كلامه عليه الصلاة والسلام فمن قبيل إلزام المخاطب بما لا يلتزمه، لا أنه عليه الصلاة والسلام زعم أنه يصلي فريضة أخرى، بل زعمه عليه الصلاة والسلام أيضاً أنه يصلي السنة، وإنكاره عليه الصلاة والسلام ثابت مثل هذا في أحاديث، منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: «أصلي الصبح مرتين»، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن سرجس: «بأية صلاتيك اعتددت؟»، ومنها ما في حديث عبد الله بن بحينة قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الصبح أربعاً» وحديث الباب مرسل. ولنا ما روي عن ابن عمر: لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الخ. وقال بعضهم: الحديث متواتر لأنه مروى عن قريب من عشرين صحابياً.

قوله: (فلا إذا...) الخ قال العلامة محي الدين الكفايحي: إن (إذن) التي هي ناصبة المضارع ويقال: إنها من الجروف مغيرة من إذا الشرطية، ويجوز كتابتهما بالنون أي إذن في حديث الباب ورد: «فلا إذا». وفي ابن ماجه: (فسكت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) وفي مصنف ابن أبي شيبة: فلم يأمره ولم ينهه، وفي بعض الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام ضحك، واختلف أهل المذهبين في شرح لفظ الباب: «فلا إذا» فقال الشافعية: معناه فلا بأس إذن، أي يجوز أدائهما بعد الفجر قبل الطلوع. وقال: الأحناف: معناه فلا تصلي مع هذا العذر أيضاً، أي «فلا إذا» للإتيان، وكان يخلج في صدره أن الغاء صحيحة وفصيحة على قول الشافعية، أما على قول الأحناف فلا تكون مربوطه فنظرت هل أجد نظيراً أم لا؟ فوجدت في الآية «أَفَبِعَمَلٍ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تَتَّبِعُونَ» [الطور: ١٥] قال الزمخشري: إنه إنكار وقد دخلت الغاء، ثم تبعته الأمثلة لمثل هذه المحاوره أي استعمال مثل «فلا إذن» للإتيان فوجدت أمثلة، منها ما في مسلم لمجلد الثاني: أن نعمان بن بشير وهب لأمته من الزوجة الثانية حصه ماله فقالت له زوجته: إني لا أرضى ما لم يكن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شاهداً عني حينك فحجاء إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «هل وهبت لغير هذا لأم من البنين أم لا؟ فقال: لا، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «فلا إذن... الخ» فاستعمل اللفظ للإتيان والنهي، ومنها ما في صحيح الصحابة للبخاري استعمال لفظ: «فلا إذن» للإتيان، وأمثلة أخرى، فإذا شرفنا نافذ.

وتمسك الشافعية «بلفظ فسكت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -»، وأقول: لما سبق الإنكار أولاً فكيف ما كان لا يدل على الإباحة والإجازة، وشبهه هذا ما في سنن الترمذي عن عائشة قالت في حجة الوداع: صمت يا رسول الله وأفطرت، وقصرت وأتممت، فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لقد أحسبت يا عائشة، فظاهره يدل على أن الصوم والإتيان حسن في السفر، ولم يثبت في واقعة من وقائعه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والشيخون الإتيان في السفر، واستمر أمره عليه الصلاة والسلام بانقصر في السفر بإقرار المحدثين، وأنكر الحفاظ ابن نعيمه جواز الإتيان في السفر، وعن ابن عمر مرفوعاً في العدة: صلاة السفر ركعتان ومن ترك السنة كفر، وروايات أخر دالة على النهي عن الإتيان في السفر، فليس مراد قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: (أحسنت) إجازة الإتيان بل مراده إغماره عليه الصلاة والسلام عما فعلت عن عدم علم بالمسألة، فكذلك ههنا إغماض عن فعله عن عدم علم، ومن مستدلانا ما سيأتي من الحديث القولي وقوله عليه الصلاة والسلام حين رجع من غزوة تبوك، وكان إمام القوم عبد الرحمن بن عوف أخرجه أبو داود ص (٢٠) باب المسح على الخفين وفيه: «فلما سلم قام النبي

بْنِ عَمْرٍو. وَيُقَالُ: هُوَ قَيْشُ ابْنِ قَهْدٍ. وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْسِيُّ لَمْ يَسْتَعِ مِنْ قَيْسٍ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى قَيْسًا».

٣١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

٤٢٣- حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَصَلَّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو جَبَسٍ: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ فَقَلَهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ شَيْخَانِ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَابْنُ التَّبَارِكِ قَالَ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هَمَّامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ هَذَا إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكَلَابِيُّ. وَالْمَعْرُوفُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ».

٣١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ

٤٢٤- حَدَّثَنَا بُزْدَانٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ.

(١) قوله: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ» وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: لا قضاء لسنة الفجر بعد القوت، لا قبل طلوع الشمس ولا بعدها؛ لأنه يبقى نفلاً مطلقاً؛ لأن السنة ما أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أنه أداها في غير الوقت على الانفراد، وإنما فضاها تبعاً للفرض في ليلة التعريس، والنفل المطلق لا يقتضى بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها، وقال محمد: أحب إلى أن يقضيها إلى وقت الزوال لأنه صلى الله عليه وسلم فضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس، ولهما أن الأصل في السنة أن لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب، والحديث ورد في قضائها تبعاً لفرض، هذا ما ذكره الشيخ في «المساعات»، وأما حديث الباب فلهذه لم يثبت كما يشعر كلام المؤلف أيضاً بضعفه.

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فصل في الركعة التي سبق بها ولم يزد عليها شيئاً انتهى، ورد أبو داود على من قال: من أدرك الإمام في الركعة المفردة عليه سجدة السهو.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعَادَتِهِمَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

ينبغي للحنفي أن يأتي بهما بعد طلوع الشمس قبل الزوال لما مر سابقاً. وحديث الباب قوي صححه الحاكم في المستدرک، ولعل في تلخيص المستدرک إقرار الذهبي بصحة الحديث، وإن تبيحت الحديث واجتمع عندي بعشرين طريقاً وما وجدت فيها ما ذكر الترمذي من المتن خمسة في مسند أحمد، وخمسة في سنن الدارقطني، وثلاثة في السنن الكبرى للبيهقي، واثنان في صحيح ابن حبان، واثنان في مستدرک الحاكم، وواحد في جامع الترمذي واحد في تذكرة الحفاظ للذهبي، وواحد في السنن الكبرى للنسائي. ومدار كلها قتادة إلا أن بعضاً من الرواة يعيرون من الحديث من أدرك من ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فليصل ركعة بعد طلوع الشمس، والمراد من الركعة الصلاة لا الركعة الواحدة؛ ومراد الحديث ليس ما زعم الحافظ من الخوف في هذا الحديث بما مر من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة. وبعض التفصيل مر مني سابقاً، وبالجملة الحديث في حق سني الفجر لا القريضة.

قوله: (إلا عمرو بن عاصم) هو من رجال الصحيحين.

قوله: (والمعروف) غرض المصنف إعلال الحديث، وأقول: لا يمكن إعلال الحديث لما رويت فإن في مسند أحمد عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة، وفي سنن الدارقطني والسنن الكبرى للبيهقي عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة، وفي بعض الكتب عن عذرة بن قيس عن أبي هريرة فلا يمكن إعلال الحديث المروي بثلاث طرق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ

قال ابن حجر الطبري: الأربع والنتان قبل الظهر ثابته، والأكثر عملاً الأربع، أقول: لقد أخذ ابن حجر الكلام والدليل على أكثرية الأربع ما في أبي داود ص (١٧٨) عن عائشة كان يصلي أربعاً قبل الظهر في يمين ثم يخرج فيصلّي بالناس ثم يرجع الخ.

قوله: (عن عاصم بن ضمرة) حسنه المصنف رحمه الله ونقل في هذا الكتاب توثيقه عن البحاري في أبواب الزكاة ص (٧٩) باب زكاة الذهب، فقال: عن عاصم بن ضمرة عن علي وعن الحارث عن علي رضي الله عنه ثم قال: وسكت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال:

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلَى حَدِيثٍ حَسَنٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَانَ قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ فَضْلَ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَلَى حَدِيثِ الْعَارِثِ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: يَخْتَارُونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى، يَزُونُ الْفَضْلَ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَيَبْنِي بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَخْمَدَ.

٣١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ

٤٢٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ» قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ هُرَيْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٣- بَابُ آخَرُ

٤٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَكِّيُّ التَّمُوزِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا لَمْ يُصَلِّ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ صَلَاةً بَعْدَهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ: وَرَوَاهُ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ نَحْوَ هَذَا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرَ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ هَذَا.

٤٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّعْبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غُبَيْشَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا» أَرْبَعًا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ.

(١) قوله: «رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ... الخ» اعلم أن محمد بن الحسن الشيباني ذكر هذا الحديث في «موطئه» ثم قال: هذا تطوع وهو حسن، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعمائة إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد لي فيها عمل، فقال: يا رسول الله! أيفصل بينهن بالسلام؟ فقال: لا، أخرنا بذلك بكر من عامر الجحني عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري - انتهى -.

وقال شارحه على الفاري: أجمع حديث في هذا الباب ما رواه الجماعة إلا البخاري من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثلث عشرة ركعة تطوعاً من غير الفرائض إلا بين الله له بيتاً في الجنة» زاد الترمذي والنسائي: «أربعمائة قبل الظهر ورَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ» - انتهى -.

(٢) قوله: «أو بعدها أربعمائة... الخ» قال الشيخ ابن القيم: اختلف أهل هذا العصر في أنها تعتبر غير ركعتي الراتبة، أو بهما وعلى الثاني، هل تؤدي معها تسليمة واحدة أو لا؟ فقال جماعة: لا لأنه إن نوى عند التحريم السنة، لم يصدق في التسليمة الثانية، والمسحوب لم يصدق في السنة، ووقع عندي أنه إذا صلى أربعمائة بعد الشهر بتسليمة أو تسليمتين وقع عن السنة والتدوير سواء احتسب هو الراتب منها أو لا؟ لأن المفاد بالحديث المذكور أنه إذا وقع بعد الظهر أربعمائة مطلقاً، حصل الوعد المذكور، وذلك صادق مع كون الراتبة منها، وكونها بتسليمة أولاً فيها، وكون الركعتين ليستا بتسليمة على حدة لا يمنع منها وقوعها سنة، وإن كان عدم كونها بتحريم مستغنى يمنع منه على خلاف فيه، كما عرف في مسجود السهر - انتهى -.

كلامهما عندي صحيح. وصحح روايته ابن قطان المغربي في كتاب الوهم والإيهام. وروى الحافظ عن علي بن أبي طالب أنه يرى التطييع، وفيه عن عاصم بن ضمرة وحسنه الحافظ. ثبت تقوية الحافظ رواية عاصم. وأما أهل المذهبين فلهم كلام يقول الشافعية: إن الأربعة هذه سنن الزوال. وقال الأحناف: إن الركعتين تحية المسجد أو تحية الوضوء، ولكن الحق لا يتجاوز كلام ابن جرير الطبري.

بَابُ آخَرُ

من فاتته الأربعة قبل الظهر يأتي بها بعد الفريضة، ثم لا فيه قولان، قيل: يأتي بها قبل الركعتين البعديتين، وقيل: بعدها وهو المختار لوفائه الحديث. قوله: (من صلى قبل الظهر أربعمائة) حديث أم حبيبة يفيدنا في أربع قبل الظهر وصححه الترمذي.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

٤٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الشَّامِيُّ حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَتَبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَخِي أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^[١] مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْقَاسِمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُغَاوَةَ وَهُوَ ثِقَّةٌ شَامِيٌّ، وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي أَمَانَةَ.

٣١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْقَضْرِ

٤٢٩- حَدَّثَنَا يُنْدَاوُزُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَامِرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْقَضْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَقَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيٌّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاخْتَارَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنْ لَا يَفْصِلَ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الْقَضْرِ، وَاخْتِجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ أَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ يَعْنِي التَّشَهُّدَ. وَرَأَى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى. يُخْتَارُ فِي الْقَضْرِ.

٤٣٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنٍّ عَنْ مِهْرَانَ سَمِعَ جَدَّهُ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ إِمْرَأَةً صَلَّتْ قَبْلَ الْقَضْرِ أَرْبَعًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا

٤٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا بَدَلٌ^(١) عَنْ الْمُخَبَّرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَعْدَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ يَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَخْصِي مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يَقْرَأُ فِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَفِي الرُّكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَقُلُ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَاصِمٍ.

٣١٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ

٤٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ زَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَكَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُثْمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «بدل» - بموحدة فمهملة مفتوحين - ابن المختار - يضم ميم وفتح مهملة وشدة موحدة وبراء - كسحند.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي الْبَيْتِ

أداء السنن في البيت سنة وأفضل كما في الهداية، وهذا أصل المذهب، وأما أرباب الغنبا فأنفقوا بأن الأفضل في المسجد لثلاث يلزم التشبه بالروافض، فإنهم لا يأتون بالسنن، ولو تركت في المسجد يتوهم الناظر أن أهل السنة أيضاً يتركون، وأما في زماننا فيمكن الغتوى بأدائها في المسجد فإن الناس متكاملون ولا يأتون بها في البيوت إن فاقهم في المسجد، وأما النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فستة المستمرة أداء السنن في البيت إلا في واقعيتين في ركعتي المغرب، إحداهما: أنه عليه الصلاة والسلام ذهب إلى مسجد بني عبد الأشهل فصلى المغرب ثم صلاهما فيه،

[١] وفي نسخة بشار: «هذا حديث صحيح غريب» وقال: في م حسن صحيح غريب، وما أثبتناه من التحفة وبعض النسخ.

٤٣٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ كَانَ يُصَلِّيُهَا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُمَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ قَالَ وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهَا كَانَتْ يُصَلِّيُ قَبْلَ الْفَجْرِ رَكَعَتَيْنِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٣٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ

٤٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ يُقْبَى مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا^(١) رَكَعَاتٍ لَمْ يَنْتَكِلْهُمُ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِشَوْءٍ عُذِلَ لَهُ بِعِتَادَةِ ثِنْتِي عَشْرَةَ سَنَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَشْرِينَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ.

قَالَ: وَتَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ^(٢) جَدًّا.

٣١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٤٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفْضِلِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُمَيْقٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ^(٣) الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ ثِنْتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ ثِنْتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «ست ركعات» المفهوم أن الركعتين الرابعتين داخلتان في الست، وكذا العشرتين في الحديث الآتي، فإنه شططي، فيصلي المؤمنون بتسليمته وفي الباقي الخيار، قوله: «لم يتكلم فيما بينهما أي في أثناء أدائها»؛ وقال ابن حجر: إذا سلم من كل ركعتين، قوله: «بشوء أي بكلام سيئ، أو بما يوجب سوء»، قوله: «عُدِلَ بِضِعَةِ الْجَهْلِ»، وفي: «بالمعنوم»، (المراقبة)

(٢) قوله: «ضعفه جدًّا» أي تضعيفًا قويًّا، قال ميرك ناقلًا عن التصحيح: «والعجب من يحيى شمس كيف سكت عليه وهو ضعيف بإجماع أهل الحديث، قلت: بنافيه ما تقدم أنه رَوَاهُ ابْنُ حَزْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» مَعَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فُصَائِلِ الْأَعْمَالِ، قَالَ ميرك: وعن محمد بن عمار بن ياسر: «يُصَلِّي بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ»، وقال: رأيت يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات، وقال: من صلى بعد المغرب ست ركعات، غفر له ذنوبه، وإن كانت مثل زبد البحر» حديث غريب رَوَاهُ الطبراني في الثلاثة، (المراقبة)

(٣) قوله: «قبل الظهر ركعتين، هذا متعمد الشافعية فيا ثبوت ركعتين قبل الظهر، وعندنا السنة قبل الظهر أربع، وقد جاء فيها أيضًا أحاديث كثيرة عن عائشة وأم حبيبة وعلي، وهذا قال المؤلف في باب ما جاء في الأربع قبل الظهر، وقال: وعلى هذا العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، وجاء عند الشافعية وأحمد أيضًا أربع، ولكن بتسليمتين، كذا في «اللمعات».

وروى محمد بن نصر المروزي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عباساً أرسله إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فراه يصلي في المسجد بعد المغرب إلى العشاء، أقول هذا معقول فإن قصة ابن عباس مشهورة مروية بطرق تبلغ خمسين أو ستين وليست فيها هذه الزيادة في مسند أحمد: أن عبد الله بن أحمد سأل أباه أن بعض أهل كوفة، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أفني بعدم جواز السنن في المسجد، قال أحمد: صدق، والله أعلم بالصواب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّطَوُّعِ سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ

تسمى هذه الصلاة بصلاة الأوابين في عرف الناس ولم يصح فيها حديث، وحديث الباب أيضاً ضعيف والعمل به مع ضعفه، وصح الحديث في الأربع بعد العشاء، وفي الأربع قبل الظهر والأربع بعدها صحيح، وكذلك في الأربع قبل العصر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

هذه الصلاة من السنن الرواتب عندنا، حديث الباب يفيد الشافعية في الركعتين قبل الظهر، وكذا عن عائشة ما في أبي داود ص ١٧٨.

قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن شقيق عن عائشة حديث حسن صحيح.

٣١٩- باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى

٤٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ

(١) قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى» وفي رواية: صلاة الليل والنهار، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: الأفضل فيهما رابع، وعنهما في الليل مثنى، وفي النهار رابع. (المصنفات)

ومما يوافق مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام، رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» وما في مسند من حديث معاذة: «أنها سألت عائشة كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى؟ قالت: أربع ركعات» الحديث، وما في «الصحيحين» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: «أنه سأل عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ قال: ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوئهن ثم أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوئهن» الحديث، فهذا تفصيل يفيد المُرَدَّ، وإلا فقلت: لماذا، فلا تسأل عن حسنهن وطوئهن، ذكره ابن القيم، ويؤيده ما ورد: أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم والحق أن الأخبار وردت على كلا النحويين، فكل أخذ بما ترجح عنده.

باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى

قال أبو حنيفة: إن الأفضل أربع بتسليم في المثلين، وقال صاحباه بأفضلية الأربع بتسليم في النهار، والمثنى بالليل، وقال الشافعي بأفضلية مثنى مثنى في المثلين، وقال مالك بن أنس لا يجوز أربع بتسليم بالليل، وصورة الاختلاف من أراد أن يصلي أربعاً، وأما لو أراد أن يصلي ركعتين فقط فليس بمورد النزاع.

قوله: (صلاة الليل مثنى مثنى) هذه الجملة مفيدة للقصر، وقال الشافعي: إن القصر قصر الأفضلية، وقال الموانك: قصر الجواز، ولا يصح القصران على منعه أبي حنيفة، وقال تقي الدين بن دقيق العيد: إن القصر ليس بمنحصر في هذين القسمين بل قصر آخر أي قصر أقل ما يصح وما يجوز، وأقول: إن هذا القصر براد به إذا لم تكن فرائض القصرين الأولين من قوله عليه الصلاة والسلام أو قطعه في أكثر الأحيان، ولم ثبت حديث ينص على أربع بالليل بتسليم، وتمسك الأحناف في مذهب أبي حنيفة بحديث عائشة حديث الصحيحين: كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطوئهن الخ. وأقول: إنه ليس بخجة لنا، فإن الحديث منهم ولا يدل على أنها بتسليم واحدة بل هي محمولة عندي على هيئة التوازيح في زماننا أي التسليم على ركعتين ركعتين والتروية على أربع، ومرو عليه أبو عمر في التمهيد، وقال في شرح الحديث مثل ما قلت، وإنما جمعت بين أربع لعدم الوقفة والتروية على ركعتين، ثم وجدت في السنن الكبرى مرفوعاً: يصلي أربعاً فيزوج الخ؛ ويدل على التسليم على ركعتين عن عائشة ما في مسلم ص ٢٥٩ يسلم بين كل ركعتين، وفي النسائي عن أم سلمة: يسلم على كل ركعتين، فلا يكون حجة لنا ناهضة فإن الرواة بعضهم يعيرون المراد بجملاً، وبعضهم يفسحون المراد بذكر التسليم على كل ركعتين، والأولون لا يذكرون التسليم فلا يمكن الاستدلال بالإحسان، فأحصل أني لم أجد ما يدل على مختار أبي حنيفة رحمه الله إلا ما روي عن ابن مسعود مرفوعاً، ولكنه مرفوع حكماً بسند قوي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: من صلى أربعاً بتسليم واحدة بالليل عدل، مثل قيام ليلة لقدر. وإنما قلت: إنه مرفوع حكماً فإن ذكر فضل العمل لا يمكن لأحد بلا إخبار الشارع، وهذا تشتت الكتب لأحد الرواية عن أبي حنيفة مثل الصحيحين، ولكني لم أجد مع التبع الكثير ولو وجدت عنه لرجحت ولو شاذة.

أجاب ابن القيم عن حديث الباب بتأويلين: الأول: أن لفظ مثنى مثنى نافذ للمواحد والثلاثة وأما الأربع فليست بدخلة عنه. والثاني: أن معنى مثنى اثنان اثنان فيكون المجموعة أربع ركعات ولم يقل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أربعاً أربعاً كيلا يرفع القعدة على ركعتين ركعتين. أقول: بخلافه قول الزعزعي أن المراد من مثنى اثنان فقط لا اثنان اثنان، وهذا إذا كان اللفظ مكرراً، وأيضاً يخالف قول الشيخ ما ورد عن ابن عمر راوي الحديث تفسير المرفوع أنه سئل ما مراد مثنى مثنى؟ قال: أن تسلم على كل ركعتين أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٧)، ثم فيما فسر ابن عمر بحث لأنه ثبت عنه موقوفاً: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، أخرجه في معاني الآثار، وعمله بالنهار أربع ركعات بتسليم واحدة، كما في معاني الآثار ص (١٩٨): أن ابن عمر صلى قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام، وسنده صحيح فإن فهذا شيخ الطحاوي ثقة، وعلي بن معبد تلميذ محمد بن الحسن من رواة الصحيحين ورواة الجامع الصغير، وسائر الرواة ثقات، وإن قيل: إنه يدل على أربع قبل الجمعة لا تطوع النهار مطلقاً، قلت: إن في تلك الصفحة عن ابن عمر: أنه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار أربعاً، وسنده قوي فإن رواه رواة الصحيحين إلا فهذا، وروي عن ابن عمر مرفوعاً أيضاً: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى». «لا أنه أنه الطحاوي والدارقطني وابن حبان وجمهور المحدثين، وقالوا: إن لفظ النهار وهم الراوي، وخالفهم البخاري، ويقوي لفظ النهار في خارج الصحيح، ثم أقول بدفع ذلك البحث: إن مراد ما قال ابن عمر هو القعدة على الركعتين لا السلام على ركعتين، وأما قوله لرجل سألت عن تفسير مثنى مثنى في مسلم ص (٢٥٧) فلما راد به أن التسليم أولى وأفضل، والله أعلم وعنه أم.

فَأَوْثِرَ بِوَاحِدَةٍ وَاجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِكَ وَتَرَاهُ.

وفي الباب عن عمرو بن عبسة.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَخْنَدٍ، وَإِسْحَاقَ.

٣٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ

٤٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَشَرَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ حَنْبَلٍ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيُّ عَنْ أَبِي مُرْزُوقَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

وفي الباب عن جابر، وبلال، وأبي أمامة. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي مُرْزُوقَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(١)، وَأَبُو يَشَرَ اسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَخَيْشَةَ.

٣٢١- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ

٤٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَقَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حِسْبَةٍ وَطَوِيلَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حِسْبَةٍ وَطَوِيلَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمَامٌ قَبْلَ أَنْ تُؤْوِزَ؟ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْتِي ^(٢) تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

(١) قوله: «ابن عبيد ثمانان ولا ينام قلبي» هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم، قال الطبري: فيقظة قلبه تمنعه من الخدر، وإنما مع النوم تنبه ليعي الوحي، إذا أوحى إليه في المنام - انتهى -.

فأذن دار المشورة على القعدة عندنا وعلى التسليم عند الشافعية، وعلى هذا يقول الشافعية في الوتر: إن المشورة لما كانت بالتسليم تكون الشفعة في الوتر أيضاً بالتسليم لا بالقعدة، لحديث عام: «صلاة الليل مثنى مثنى» فيكون الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، فإذا كان يكون معنى الواحدة في «أوتر بواحدة» المفردة (أكيلة) عند الشافعية، وأما عند الأصناف فمعناه الواحدة (ابك).

قوله: (أوتر بواحدة) هذا اللفظ لا يدل على الوتر بركعة واحدة فإن لفظ الوتر محمول إلى الخارج وليس المراد الوتر لغة، فإن معناه جعل صلاتك وترًا معهوداً في الشريعة بركعة أي بضم ركعة، لمقدمة إن الأسماء الشرعية كانت في اللغة متعددة مثل القراءة والوتر والمسح وغيرها، فإذا نقلت إلى الشريعة صارت لوازم فإن المراد يكون منها المدلولات الشرعية، فإذا أردنا تعديتها لجعلها متعددة بواسطة البناء فالباء في: «أوتر بواحدة» «واسحوا برؤوسكم» باء التعدية، فإن المسح كان متعدياً في اللغة، فإذا نقلناه إلى المعنى الشرعي صار لازماً أي إمرار اليد المبتلة فعديناه بالباء، ولا يتوهم أن في المعنى الشرعي أيضاً تعدياً، فإنه شبيه ما قبل: أن لا يعلمون، بمعنى: ليس لهم علم لازم، وكذلك فرق بين السميع صيغة الصفة المشبهة اللازم، والسامع صيغة اسم الفاعل المتعدي، ومر مني بعض كلام في هذه المقدمة في القراءة حلف الإمام.

قوله: (واجعل آخر صلاتك وترًا) هذا محمول على الاستحباب عند الجمهور، وفي متوننا من كان يثنى بالانتباه بوتر الوتر إلى آخر الليل.

باب ما جاء في وصف صلاة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالليل

صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل في أصح الروايات بإحدى عشر ركعة، وفي بعض الصحاح ثلاث عشرة ركعة، وقال المحدثون: إن صلاة الليل كانت إحدى عشر ركعة إلا أن الراوي جمع بها ركعتي الفجر. الحديث: صلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالليل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر وقيل إن الركعتين صلاة النحية، وقيل: هي الركعتان الخفيفتان قبل صلاة الليل أو بعدها، وقيل: هما ركعتا النقل جالساً بعد الوتر، وورد في رواية صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل خمس عشرة وسبع عشرة ركعة أيضاً، وتردد فيهما المحدثون.

قوله: (ما كان يزيد في رمضان إلخ) هذه الرواية رواية الصحيحين، وفي الصحاح صلاة تراويحه عليه الصلاة والسلام ثمان ركعات، وفي السنن الكبرى وغيره يسند ضعيف من جانب ابن أبي شيبة فإنه ضعيف اتفاقاً عشرون ركعة، وأما عشرون ركعة الآن إنما هو سنة الخلفاء الراشدين، ويكون مرفوعاً حكماً وإن لم نجد إسناداً قوياً. وفي الآثار خاتمة سأل أبو يوسف أبا حنيفة: هل كان لعمر رضي الله عنه عهد عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين قرر التراويح عشريين ركعة وأعلن بها؟ قال أبو حنيفة: لم يكن عمر مبتدعاً أي لا بد من كون عشريين

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا نَعْمَنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ غَزْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُؤْتِرُ^(١) مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ».

٤٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٢٢- بَابُ مِنْهُ

٤٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٢٣- بَابُ مِنْهُ

٤٤٣- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ سَبْعَ رَكَعَاتٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^[١] مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٤٤٤- وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مَعْمُودُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَكْثَرُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ، وَأَقَلُّ مَا وَصَفَ مِنْ صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ سَبْعَ رَكَعَاتٍ.

٤٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ التَّوَمُّ أَوْ غَلَبَتْهُ هَيْئَةُ صَلَاتِهِ مِنَ النَّهَارِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً».

(١) قوله: «يؤثر منها بواحدة» وكذا ما مر من قوله: فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة، قال ابن القيم: ليس في الحديث دلالة على أن الوتر واحدة بترجمة مستأنفة ليجتاح إلى الاشتغال بجوابه إذ يعمل كلا من ذلك، ومن كونه إذا خشي الصبح، صلى واحدة متصلة فإن يقاوم الصراخ التي ذكرناها وغيرها وكثير تركها بحال الطول مع أن أكثر الصحابة عليه انتهى. ومن الروايات التي ذكرها يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: عمر رضي الله عنه كان ما روى الحاكم، وقال: على شرطهما، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤثر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وكذا روى النسائي عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر، وأخرج الحاكم، قيل للحسن: إن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان يسلم في الركعتين من الوتر فقال: عمر رضي الله عنه كان أفقه منه كانه ينهض في الثانية بالتكبير، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: حدثنا حفص ثنا عمرو عن الحسن قال: اجتمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وقال الطحاوي: حدثنا أبو العوام محمد بن عبد الله بن عبد الجبار المرادي ثنا خالد ثنا عبد الرحمن بن أبي زياد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسمعان بن يسار في شيخة سواهم أهل فقه وصلاح، فكان مما وعيت عنهم أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، هذا كله في «الفتح» لابن القيم.

ركعة مرفوعة. قال المصنف: لم تكن صلاته عليه الصلاة والسلام بالليل أقل من سبع ركعات، أقول: لم تكن أقل من سبع ركعات حديث عائشة أخرجه أبو داود في سننه ص (٢٠٠): كان يؤثر بأربع وثلاث، وست وثلاث وثمان وثلاث، وعشر وثلاث. وقال الحافظ ابن حجر: إن هذا الحديث أصح ما وقفت عليه في عدد الركعات.

قوله: (صلى من النهار ثلث عشرة ركعة) تحسب البعض بهذا على وحدة ركعة الوتر فإن عمله عليه الصلاة والسلام لم يزد على ثلاث

[١] وفي نسخة بشار: «حديث حسن صحيح» وقال: وقع في م حسن صحيح غريب، ولفظه غريب لم يذكرها المزني في التحفة ولا

هي في النسخ المعتمدة.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٤٥ (م) - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْقَتَرِيُّ حَدَّثَنَا عَثَابُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ يَزِيدَ بْنِ جَكِيمٍ قَالَ كَانَ زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى قَاضِي الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يَوْمَ بَنِي قَشِيرٍ، فَقَرَأَ يَوْمًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ «فَإِذَا نَفَرَ»^(١) فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمُ عَشِيرَةٍ خَرَّ مِنَّا وَكُنْتُ فِيمَنْ احْتَمَلَهُ إِلَى دَارِهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَنَسَعْتُ بَنَ هِشَامُ بْنُ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَهِشَامُ بْنُ عَامِرٍ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَزْوِيلِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ

٤٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ

(١) قوله: «نَفَرَ فِي النَّاقُورِ» نَفَخَ فِي الصُّورِ. (المجمع)

عَشْرَةَ رَكَعَةٍ، فَلَمَّا قَضَى اثْنِي عَشْرَةَ رَكَعَةً عَدِمَ أَنْ صَلَّاهُ بِاللَّيْلِ ثَلَاثًا عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَعَلِمَ أَنَّ الْوُتْرَ رَكَعَةٌ. يُقَالُ: ثَبِتَ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِاللَّيْلِ حَمْسَةَ عَشْرِ رَكَعَةً أَيْضًا؛ وَأَيْضًا لَعَلَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَيْسَتْ قَضَاءُ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ بَلْ رَوَاتِهِ النَّهَارِيَّةِ، وَتَوِيدُهُ رَوَايَةُ أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَنِي: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ بِاللَّيْلِ وَثْنِي عَشَرَ رَكَعَةً بِالنَّهَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَزْوِيلِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ

حديث الباب حديث الصحيحين، ومسألة الباب تتعلق بالاعتقادات لا بالتحقيقات، ويكفي الاعتقاد إجمالاً كما في الفقه الأكبر إذا لا يعلم أحد تفصيل المسألة، فينقل: أمنت بالله وأمنت بهذا كما هو المراد عند الله تعالى، والفقه الأكبر من تصنيف أبي مطيع البلخي الحكيم بن عبد الله تلميذ أبي حنيفة، وهو متكلم فيه وعندني أنه صدوق، وفي الميزان: كان ابن المبارك يعظمه ويوقره (ف) اشتهر على الأئمة أن المتأول ليس بكافر، في آخر الحياطي على شرح العقائد وفي بعض تصانيف الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: إن المتأول في ضروريات الدين كافر.

(واعلم) أن في علم الغيب مقامين: أحدهما: مقام المدح، والثاني: مقام ذكر المسألة، وأما في مقام المسألة فتكون القيود والشروط المذكورة، وأما في مقام المدح فلا فإنه مقام المبالغة وليس بكذب، فلا يفرنك ما قال صاحب القصيد البردة:

فإن من جودك الدنيا وضرتها
ومن علومك علم اللوح والقلم

فإنه مقام المدح والمناقب، والخاص أن لا أذكر هنا لا نبذة من الكلام.

واعلم أن الفلاسفة يتكبرون صفات الله تعالى، وأما قولهم: إن صفات الباري عين ذاته فيقالون به الناس ويلزمهم أن صفات الله زائدة على الذات، فإنهم لا يقولون إلا بصفة العلم للباري ويتكبرون سائر الصفات، وعلم الله تعالى حصولي عند أرسطو والفارابي ومن سينا كما هو مصرح في تصانيفهم، وغفل عنه الناس فلا يكون العلم إلا زائداً على الذات، وأما الوجود فهو عين ذات عندهم ويحد به كما قال الأشعري بأنهما متحدان في الحقيقة، ثم الاتحاد على أنواع: الاتحاد في المفهوم وهو أصح، والاتحاد في الحقيقة وهو أوسع من الأول، ثم الاتحاد في الوجود وهو أوسع من الثاني كما قال ابن سينا: إن الحيوان والناطق متحدان في الوجود ومختلفان في الحقيقة، وينكر الفلاسفة الملاعنة الإرادة له تعالى والقنطرة فإنهم يقولون: إن الباري فاعل بالإيجاب والعلّة، ولعل كنه مذهبهم أن الحوادث بالعلّة الأخيرة ومحصله أنها بغير محدث، ولقوله: إنه فاعل بالاختيار وإخلاق، وإنكار القدرة للباري كفر صريح جني بإجماع الأديان السماوية، وأما الكلام والبصر والسمع له تعالى فمختلف بين أهل الفينة فكيف يرحى قبوله من الملاعنة؟ فلم يبق إلا العلم وهو أيضاً حصولي هذا ما نفخ لي من مذهب الملاعنة.

(ف) قال مولانا المرحوم التاتوتوي: إن النزاع بين الصوفية القائلين بعينية الصفات للذات، والمتكلمين القائلين بغيرية الصفات للذات، نزاع لفظي وأخذ كل واحد منهما بموتبة وسكت عن المرتبة الأخرى، فإن منبع كل حصة ذات وأما انتشارها ووفور آثارها فزائد ليس عين ذات ولا غيرها، فإن ضوء الشمس في قرصها وذاتها عين ذات وإذا وقع على الأرض فغير ذات. أقول: قد صرح العارف الجاهلي بنسليم المرتبة عند الصوفية كما قال اتفق القوم على أن الله تعالى كمالين كمال ذاتي وكمال اسمائي.

(ف) في تحرير الشيخ ابن الهمام أن أفعال الباري معللة بالحكم، وأجمع عليه المحدثون والفقهاء، ولا يلزم منه الاستكمال بالغير كما زعم الفلاسفة الملاعنة، فإن الصفات فروع كمال الذات وليست بلاحقة من الخارج مثل ضياء الشمس ذكره في بحث الأمر. وفي تحريره: أن العلّة الثامنة مقدمة على المعلول تقدماً زمنياً لا أن الزمان قد يكون قليلاً فيتوهم عدمه، وهو مختار ابن تيمية حين قال: لا يتصور عدم تقدم الفاعل على فعله، وهو مختار المتكلمين والسبكي في جمع الجوامع.

(واعلم) أن التشابهات مثل تَزْوِيلِ اللَّهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، واستواءه على العرش، فرأى السلف فيها الإيمان على ظاهر ما ورد إسمائه على ظاهره بلا تأويل ونكief، وبغرض أمر الكيفية إلى الله تعالى. وأما ما نسب إلى بعض السلف مثل ابن عباس أنه يعنى معاني المقطعات القرآنية: على تقدير صحته بيان محتملات. ويتوهم من جامع الفصولين وهو من معتبراتنا النهي عن الترجمة اللغوية أيضاً للتشابهات، لكن قريحتي يحكم أن النهي عنه تفسيرها لا ترجمتها تحت الألفاظ من الحقوق واليد والوجه وغيرها. وأما مذهب المتكلمين فهو التأويل في التشابهات موافقاً للشرع، وقال المتكلمون: إن مذهب السلف التفويض وهو أسلم، ومذهبنا أي المتكلمين التأويل بالعقل وفاق الشرع وهو أحكم، ومعتاه أن

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ^(١) اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ مِنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ غُلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي سَمِيدٍ وَرِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ وَخُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَغُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ.

(١) قوله: «ينزل الله تعالى» النزول والمهبوط والهبط والصعود والحركات من صفات الأجسام، والله تعالى متعالٍ عنه، والمراد نزول الرحمة وقربه تعالى من العباد بإتزان الرحمة وإفاضة الأنوار وإجابة الدعوات وإعطاء المسائل ومغفرة الذنوب، وعند أهل التحقيق: النزول صفة الرب تعالى وتقدس يتجلى بها في هذا الوقت يؤمن بها، ويكف عن التكلم وكيفيتها، كما هو حكم سائر الصفات المتشابهات مما ورد في الشرع كالسمع والبصر واليد والاستواء ونحوها، وهذا هو مذهب السلف وهو أسلم، والتأويل طريقة المتأخرين وهو أحكم، وبالجملة هو وقت جعله الله تعالى محل ظهور الأسرار وهبوط الأنوار كما يجده أهل الذوق والعرفان، كذا في «اللمعات».

أصل مذهب أهل السنة التفويض، وأما التأويل فعند الضرورة والمقابلة مع الغير من مخالفي أهل السنة. والمتكلمون إنما احتاجوا إلى التأويلات عند المناظرة مع معاندي الإسلام، فما قال بعض الناس من الألفاظ الركيكة في حقهم فريزون عنها. وأما مذهب المتدعين في التشابهات فالتأويلات المخالفة للشرعية الغراء الموافقة لمعقولهم القاصرة عباداً بالله. ومذهب المشبهة أن الله جسم كالأجسام، ومذاهب أخرى لا أذكرها. وأما تفويض السلف فيحتمل لثنين: أحدهما: تفويض الأمر إلى الله وعدم الإنكار على من تأول كيف ما تأول بسبب إقرارهم بعدم العلم. ثانيهما: تفويض التفصيل والتكليف إلى الله تعالى والإنكار على من تأول برأيه وعقده ومرادهم هو الاحتمال الثاني لا الأول. وأما المتأولون من أهل الحق فثلاث فرق: تأول أرباب اللغة بالاستعارة أو التشبيه، وتأول الصوفية مثلاً في نزول الله بالنحي وهو ظهور الشيء في المرتبة الثانية، وتأول المتكلمون بنزول ملائكة الله أو رحمة الله الخاصة، والمتكلمون طائفتان: الأشعرية هم المنسوبون إلى أبي الحسن الأشعري وتوابعه الشافعية والمالكية، والطائفة الثانية الماتريدية: هم المنسوبون إلى أبي منصور الماتريدي وتوابعه الأحناف، وأبو الحسن وأبو منصور معاصران وأبو منصور أصغر سناً، وأما الحنابلة فلا ينتمون إلى الماتريدي والأشعري.

واعلم أن لفظ الأشاعرة يطلق على جميع من الأشعرين والماتريديين، وأما الأشعرية فقالوا: إن الله تعالى صفات ذاتية أزلية قديمة وهذه سبعة: العلم، والسمع، والبصر، والقدرة، والإرادة، والكلام، والخفاء، وصفات فعلية وهذه حوادث ومخلوقات له تعالى وليس بغائبة بالباري. وأما الماتريدية فقالوا: إن الصفات الذاتية قسيح وقديمة، وأما الصفات الفعلية فقديمة أيضاً، وهي التي تكون صفات الله تعالى مع أضدادها. ولم أجد هذا التعريف في كتب الكلام، نعم موجود في كتاب الإيمان في الدر المختار، ومثال الصفات الفعلية فماتها الإمامة والإحياء والغضب والرضا وغيرها. وأدمج الماتريدية جميع الأنواع تحت جنس واحد وسموها بالتكوين، والبحاري أيضاً قائل بالتكوين، والتكوين صفة ثامنة لله تعالى. وقال الأشاعرة في الصفات القديمة: إن العلاقات حوادث، وقال الطحاوي: إن الله خالق قبل أن يخلق، ورازي قبل أن يرزق، وأقول من جانب الماتريدية: إن شيئاً آخر مما يتعلق بالباري ويسمى بالفعل، وهذه التسمية مبنية وهو مثل النزول إلى سماء الدنيا وغيره من الجزئيات التي تكون متعلقة بالباري، ولا يكون له نوع في الباري قديماً، وهذه الأفعال حوادث ويقول الماتريدية: إنها ليست بقائمة بالباري بل من مخلوقاته، وأما مشرب الحافظ ابن تيمية في الصفات لحوادث أنها قائمة بالباري وحوادث وغير مخلوقة، ويدعي أنه يوافق السلف الصالحين، ويقول: إن الله تعالى يقوم به الحوادث باختياره ولكنه ليس ما لا يخلو من الحوادث بل قد يكون منصفاً بالحوادث وقد لا يكون متصفاً بها، وقال: إن بين الحادث والمخلوق عمومًا وخصوصًا فإن الصفات الحادثة وسائر أشياء العالم حوادث، والصفات ليست بمخلوقة بخلاف سائر أشياء العالم الممكنة، وأما الأشاعرة فيقولون بأن الباري عز اسمه ليس محلل للحوادث وقالوا لا فرق بين الحادث والمخلوق، وأقول: إن اللغة تساعد الحافظ ابن تيمية فإنه إذا كان زيد قائماً يقال: إن القيام متعلق بزيد، وإن زيداً منصف بالقيام، ولا يقال: إنه خالق القيام فكذلك لما كان الله موصوفاً بالنزول فلا بد من قيام النزول به، وتكون الباري عز برهانه منصفاً بالنزول لا خالقاً له، ويعني ما قال ابن تيمية قال البحاري بأن الله منصف بصفات حادثه، إلا أن الشارحين تأولوا في كلامه ومثله روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعمر بن الحسن بسند صحيح في كتاب الأسماء والصفات، حيث قالوا: من قال: إن القرآن مخلوق كالمزج، أي من قال: بأن القرآن ليس صفة الباري وأنه بمنزلة واثق عن ذات الباري، وليسوا بمائلين بأن القرآن قديم أي الكلام اللفظي فالخاصل أنهم قائلون بحدوث الكلام اللفظي لا بخلقه. وصنف ابن تيمية في كون الباري يقوم به الأفعال الاختيارية بجلدٍ كاملاً، ودل ما روينا على رغم أنف من قال بأن أبا حنيفة جهمي عباداً بالله، فإن أبا حنيفة قائل بما قال السلف الصالحون. فالخاصل أن نزول الباري إلى سماء الدنيا نزول حقيقة يحمل على ظاهره ويفوض تفصيله وتكليفه إلى الباري عز برهانه، وهو مذهب الأئمة الأربعة والسلف الصالحين كما نقله الحافظ في فتح الباري عنه. ومذهب الأشاعرة المتكلمون إلى ما ذهبوا ثم يقول: إن قول الأشعرية بأن الصفات الفعلية حوادث، لا دليل لهم عليه فإنها ليست بحادثة، وإن قيل: إن للصفات فعلية التي تحت الأسماء الحسن الباري متعلقاً بالحوادث فتكون حوادث، قلت: إن للقصة والإرادة وغيرهما أيضاً تعلقاً بالحوادث ولا تقولون بحدوثها. ثم المشهور بين المتكلمين أن الإرادة مثلاً قديمة

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهِ كَثِيرَةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جِبِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرَةِ». وَهَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ.

٣٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ

٤٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعُ مَنْ نَاجَيْتُ، قَالَ: أَوْفَعُ قَلِيلًا. وَقَالَ لِمَعْمَرٍ مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي أَوْقِظُ الْوَسْطَانَ وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ. قَالَ: اخْفِضْ قَلِيلًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ هَانِئٍ وَأَنْسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

٤٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَايَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَيْلَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^[١].

٤٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَيْفَ كَانَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كُلُّ^(١) ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَقْعَلُ، رُبَّمَا أَسْرَى بِالْقِرَاءَةِ وَرُبَّمَا جَهَرَ فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^[١].

(١) قوله: «كل ذلك قد كان يفعل» فيجوز كل من الأمرين، واختلغوا في الأفضل خارج الصلاة، ورجح كلا طائفة، والمختار أن ما كان أوفر في المشروع وأبعد عن الرياء نهر الفضل.

والتعلمات بالمتعلقات الحادثة حوادث. وقال الخذاق منهم: إن الإرادة مثلاً والتعلق قديمان والمتعلق حادث كما قال الدوايني في رسالة إثبات الواجب. ولعلم أن العلم يتعلق بالمعلومات بدون واسطة الصور وأنكره الفلاسفة الملاعبة.

(ف) قال المناطقة: إن العلم هي الصورة الحاصلة. وقال ميرزاهد: إن العلم هي الحالة الإدراكية، وقال الثكنسون: إن العلم مبدء الحالة الإدراكية، ونظيره أن يكون بيت مظلم وفيه مشكاة وضعت فيها السراج فانشر ضياء السراج ووضعت حمة تحتها فإذن قال المناطقة: إن العلم هي التمثال وقال ميرزاهد: إن العلم هو ضياء السراج المنتشر، قال أبواب الكلام: إن العلم هو السراج، فنحو الأمر إلى ذوي الأبواب وينظر فيه ويصدق الصادق ويكذب الكاذب، هذا ما نيسر في الآن في ذكر نبذة الكلام، والكلام أضول من هذا والله أعلم، وعلمه أتم. فحاصل الباب أن نؤمن بالمشابهات كما وردت بظاهرها ونفوض التفصيل إلى الله. وورد في النصوص أن الله عبتاً ورحلاً وحقواً وبدأ ووحهاً وغيرها فؤمن بظاهرها.

قوله: (ثلث الليل الأول) في رواية نصف الليل وفي رواية ثلث الليل الأخير، واختار اخذثون الثالثة، وأقول: تعمل الأحاديث والروايات الثلاثة على أصلها بلا ترجيح، ويقال ينزل الله في الأوقات الثلاثة فإنه تعالى وتقدس لا يشغله شأن، والأوقات الثلاثة مباركة لأنها أوقات الفراغ عن غير الله تعالى وتقدس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ بِاللَّيْلِ

الأفضل عندنا في النافلة بالليل الجهر بالقراءة بشرط أن لا يؤدي التأنم أو مصيباً آخر.

قوله: (أسمعت من ناجيت) قال الصوفية: كان أبو بكر الصديق في مرتبة الجمع وكان عمر الفاروق في مرتبة الفرق، فأمرهما النبي - صلى الله عليه وسلم - بمرتبة جمع الجمع.

قوله: (قام النبي - صلى الله عليه وسلم - بآية) وهي قوله تعالى: «إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغَفَّرْتَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفِيرُ الْحَكِيمُ».

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخراً من حديث "قضية عن الميث"، قدمناه اتباعاً لنسخة بشار حفاظاً على أرقام

الحديث.

[٢] وفي نسخة بشار: «هذا حديث حسن غريب» وقال: هكذا وقع في النسخة وبعض النسخ وفي م حسن صحيح غريب، وفي النكت

الطراف، وص، ون، وي صحيح غريب. والحديث صحيح على كل حال إلخ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَإِنَّمَا أَسْنَدُهُ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ خَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَأَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّمَا زَوَّارُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ مُرْسَلًا.

٣٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

٤٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي النَّضْرِ مَرْفُوعًا وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ أَصَحُّ.

٤٥١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَمِيمٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «ولا تتخذوها قبوراً» يحتمل وجهين: الأول أن يكون على ظاهره وهو النهي عن دفن الموتى في البيوت، والثاني أن يكون بياناً وتفسيراً لما سبق أي صلُّوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً بأن يكون فيها كالأموات في القبور بلا ذكر وصلاة. (التفريغ)

[المائدة: ١١٨]. كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَرْتَبَةِ الْإِسْتِغْرَاقِ، وَادْعَيْتُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ وَلَا شَيْئاً غَرِ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَيُشْكَلُ الْأَمْرُ عَلَى الْفَائِلِينَ بِفَرْضِيَةِ الْفَاتِحَةِ أَرِيدَ مِنْهُ عَلَى الْأَخَانِافِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ أَصْلًا عَلَى مَذْهَبِنَا لَا عَلَى مَذْهَبِهِمْ فَيُفِيدُ الْحَدِيثَ فِي وَجُوبِ الْفَاتِحَةِ، وَأَمَّا الَّذِي ادَّعَيْتُ بِدَلِّهِ عَلَيْهِ طَرِيقَ الْحَدِيثِ وَاسْتَوْفَيْتُ طَرِيقَهُ فِي الطُّحَاوِيِّ ص (٢٠٥): كَانَ بِهَا يَقُومُ وَبِهَا يَرْكَعُ وَبِهَا يَسْجُدُ فَدَلَّ هَذَا الطَّرِيقُ أَيْضًا عَلَى دَعْوَائِي.

مسألة: تعيين السور من جانب النفس في الصلاة بسون ورود الشرع به بدعة ويجوز تكرار الآية في النافلة، واعلم أن البدعة ما لا يكون أصله في الأصول الأربعة ويزعم الناظر فيه أنه من أمور الدين، فعلم أن رسوم التكاح ليست بدعة، وإن كانت لغواً فإن الناظر لا يزعمها من أمور الشريعة، بخلاف رسوم النائم فإن الناظر يزعمها من أمور الشرع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

الأفضل أداء السنن والنافلة في البيت كما في الهداية أيضاً.

قوله: (أفضل صلواتكم في بيوتكم إلا المكتوبة) وبهذا قصر أبو جعفر الطحاوي حكم إحراز الثواب في المسجد النبوي والمسجد الحرام والمسجد الأقصى على المكتوبة، فإنه لم يثبت منه عليه الصلاة والسلام أداء السنن في المسجد النبوي.

قوله: (ولا تتخذوها قبوراً) في تفسير هذه القطعة أقوال ذكرها الحفاظ في فتح الباري قيل في هذه الجملة النهي عن دفن الموتى في البيوت فلا يكون لهذه الجملة ربط بما قبلها، وقيل: إنها تدل على كراهة الصلاة في المقابر وقيل مرادها أداء الصلوات في البيوت ولا يعطلها عن ذكر الله. وأذن يدل الحديث على عدم ذكر الله في القبور وبخالفه ما في سنن ابن ماجه بسند قوي: أن مؤمناً إذا وضع في قبره يأتيه ملكان فيجلسانه فينظران الشمس كادت تغرب، فيقولان دعاني لأصلي العصر فإن الشمس كادت تغرب وبخالفه ما في الصحيحين: «أن موسى عليه الصلاة والسلام يصلي في القبر» وبخالفه ما في صحيح مسلم: قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «رَأَيْتُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَبْنِي»، وأما ما قيل من التأويلات في تلبينه فلا أرضى به وبخالفه ما في الترمذي ص ١١٢ ج (٢) في فضائل سورة الملك: أن بعض أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رأى رجلاً في القبر يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فيدل الأحاديث المروية على ذكر الله في القبور وعدم تعطيلها من ذكر الله تعالى، وكذلك روايات أخر تدل على ذكر الله في القبور ذكرها السيوطي في «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» فالجواب أن الأصل في القبور عدم، وفيه مستثنيات كثيرة بحيث نوههم كثرتها أنها الأصل، وأيضاً ذكر الله في القبور من خواص عبادته تعالى لا عامة المؤمنين. والله تعالى أعلم.

أبواب الوتر

٣٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْوُتْرِ

٤٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ^(١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ الزُّوْفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْوَةَ الزُّوْفِيِّ^(٢) عَنْ خَارِجَةَ بْنِ حَدَّافَةَ أَنَّهُ قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ^(٣) بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَيْرِ النَّعْمِ^(٤)، الْوُتْرُ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

- (١) قوله: «عن عبد الله بن راشد الزوفي» -يفتح الزاء وسكون الواو وباء- وليس له ولا لشبهه عبد الله بن أبي مرة الزوفي وشبهه خارجة بن حدافة عند المنصف وأبي داود وابن ماجه إلا هذا لحديث الواحد، وليس لهم رواية في بقية الكتب الستة. (التقرير)
- (٢) قوله: «الزوفي» -يفتح الزاء بعدها واو ثم فاء-. (التقريب)
- (٣) قوله: «أمدكم بصلوة» قال الطيبي: أي زادكم كما في بعض الروايات -انتهى- قال علي القاري: أي زاده، والأصل في المزيد أن يكون من جنس المزيد عليه -انتهى-.
- (٤) قوله: «من حرم النعم» -بضم الحاء وسكون الميم- جمع الأحر، والنعم هنا الإبل، إضافة الصفة إلى الموصوف، وإنما قال ذلك ترغيباً للعرب فيها لأن النعم أعز الأموال عندهم، فكانت كناية عن أنها خير من الدنيا كلها؛ لأنها ذخيرة الآخرة، والتي هي خير وأبقى. (المرفأة)

أبواب الوتر

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْوُتْرِ

واعلم أن بحث الوتر بحث طويل ولقد صنف محمد بن نصر المروزي كتاباً مستقلاً في بحث الوتر وملاؤه بالروايات المرفوعة والآثار والخصه المقريري، وفي الوتر اختلافات كثيرة من أوجه كثيرة. وما أطلب من الأحناف مثل إطناب الإمام أبي جعفر الطحاوي.

وأما المذهب في الوتر فالوتر عند الأحناف ثلاث ركعات بتسليمه وقعدتين، ثم الوتر والتهجد شتان وصلاته الوتر معينة، وصلاته التهجد هي الصلاة بعد النوم فإن التهجد ترك المحجود أي النوم، وبوافقه اللغة وحديث مرفوع عن حجاج بن عمرو أخرجه الحافظ في تلخيص الحبير وحسن إسناده أن التهجد بعد النوم.

وأما الشافعية فليس الفرق عندهم بين الوتر والتهجد إلا أن الوتر أكده، وأن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين فمن أتى بثلاث ركعات فقط بتسليمتين فقد أتى بالوتر على محتارهم وما أتى بالتهجد، ثم حقيقة الوتر عندهم أن الوتر لطلب إيتار ما صلى قبل منهجداً فيكون كأنه من متعلقات التهجد، فلا يمكن لهم قول الوجوب، ثم صرحوا بأن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين ثم يجوزون خمس ركعات ومسح ركعات وتسع ركعات وإحدى عشرة ركعة، وأما ثلاث عشرة ركعة ففي كونها وترأ اختلاف وحزم تقي الدين السبكي بأنه وترأ بلا ريب، وأما الركعة الواحدة ففي كتاب الأزم للشافعي أن الركعة الواحدة أيضاً وتر حيث اعترض على مالك بن أنس بأنه لما قال: إن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين كيف لا يقول بوحدة ركعة الوتر؟ وقال القاضي أبو الطيب الشافعي: بأن الركعة الواحدة مكروهة، وفي الروضة وهو من معتبرات كتب الشافعية أنه يسلم واحدة في وتر رمضان وتسليمتين في غيره، والله أعلم هل يقبله الشافعية أم لا؟ ثم إذا فوتر خمس أو سبع أو تسع إلى غيرها فلا أفضل عندهم الفصل أن يسلم ويقعد على كل ركعتين، ويجوز عندهم الوصل أيضاً بشهد في الأخيرة أو الأخيرتين أي لا يقعد على ركعتين ركعتين وهذا المذكور كان في التهجد، وأما النقل المطلق بالليل فتجوز مائة ركعة بتشهد واحد أيضاً عندهم، فعلم أن الوتر لإيتار ما سبق من صلاة الليل، ولا فرق بين التهجد والوتر عند الشافعية. وفريق من مذهب الشافعية مذهب الحنابلة والمالكي، إلا أن الوصل بتشهد في الأخيرة والأخيرتين فلم أجد تصريحه عن الموالك وإذا بوب الموالك والشافعية فيذكرون أن الوتر ثلث ركعات بتسليمتين ثم يذكرون سائر الصور تحت الجواز، وأما الوتر ركعة عند المالكية ففي موطأ مالك ص (٤٤) أخرج أثر سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بركعة، وقال مالك ليس العلم عليه عندنا ولكن أدق في الوتر ثلاث ركعات، وتأول الموالك في كلامه وقالوا: إن الركعة الواحدة جائزة وأما الكمال فدناه ثلاث، وظني أن كلام مالك يأتي عنه، وفي كتب الموالك أن الركعة الواحدة جائزة في السفر، وفي بعضها أنها مكروهة في السفر، وفروع أخرى لا أذكرها، وأما الأحناف فلا ينادى الوتر عندهم إلا بثلاث ركعات بقعدتين وتسليم، نعم لو اتحدى خلف الشافعي وسلم الشافعي على الركعة الثانية هو مذهبه ثم أتم الوتر صح وتر الحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهبان :

ولو حنفي قام خلف مسلم شفع ولم يتبع وتم فموتر

ثم اعلم أنه لا ماص من أن بعض الرواة يطلقون لفظ الوتر على تمام صلاة الليل ومنهم ابن عمر، وأن بعض الرواية يفصل الوتر عن صلاة الليل، ومنهم عائشة الصديقة في أكثر رواياتها.

قوله: (إن الله أمدكم الخ) تمسك الأحناف بحديث الباب على وجوب الوتر على الجمهور وصاحبي أبي حنيفة قال أبو حنيفة بوجوب الوتر، ووجه التمسك أن الزائد يكون من جنس ما يزداد عليه أي زاد الواجب أي الوتر على الخمسة وتوقيت الوقت أيضاً من أمارات الواجب.

وفي الباب عن أبي هريرة وهب الله بن عمرو وبريدة وأبي بصرة صاحب النبي ﷺ قال أبو عيسى: حديث خارجة بن خذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب. وقد وهم بعض المحذّثين في هذا الحديث فقال: عبد الله بن راشد الرّدقي وهو وهم.

٣٢٨- باب ما جاء أن الوتر ليس بختم

٤٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: الْوُتْرُ

لم قال الخصوم: إن لفظ أمّكم ثابت في سني الفجر أيضاً مع أنها ستان، ونقول: إن في سني الفجر أيضاً وجوباً، وأقول: إن لفظ أمّكم في سني الفجر من وهم الراوي فإنه في حق الوتر، وأدخله الراوي في سني الفجر من وهمه، وكلا الحديثين مرويان عن أبي سعيد الخدري، فيحتمل زيادة احتمال لوهم الراوي، ورواية أبي سعيد في سني الفجر رواها الذهبي في التذكرة في ترجمة البحيري سداً ومتناً وكتب في آخره، وقال: ابن عزيقة لو سافر أحد لتحصيل هذه الرواية لما ضاع سفره، ووثقها الخافظ في البراية، ومع هذا زعمي أنه من وهم الراوي، ولا أقول هذا من مراعاة المذهب وأما الحديث فغيره المصنف وسكت عن تصحيحه ونحسينه، ومثل البخاري عن حديث الباب؟ فقال: لم يثبت سماع بعض عن بعض، وهذا من مذهب البخاري، فإن الأكثر يثبتون بالمعاصرة فقط أيضاً. ثم في المعاصرة والسماع صور: (أحداها: عدم اللقاء وعدم المعاصرة بين الراوي والمروي عنه فالرواية منقطعة عند الكل.

وثانيها: تحقق المعاصرة واللقاء فالرواية مقبولة عند الكل. وثالثها: ثبوت المعاصرة لا السماع فالرواية مقبولة عند الجمهور وغير مقبولة عند البخاري ويقول البخاري، في مثل هذا: لم يثبت سماع فلان عن فلان، ورغم البعض أن هذا التعبير من البخاري يدل على نفي السماع والاحتال أن غرضه يكون بيان عدم علمه بالسماع ولا يدل على نفيه السماع ثم السماع عند البخاري لا يجب أن يكون في الرواية التي تكون تحت البحث بل يكفي السماع في غير تلك الرواية أيضاً، كما رأيت في بعض الكتب أنه سئل البخاري: هل لفلان سماع عن فلان؟ قال: نعم فإنه صرح بالسماع في رواية غير هذه الرواية. وأخرج أبو داود حديث الباب وسكت عن الحكم عليه وصححه ابن السكن، وصحّح ابن السكن لا يكون أقل من أحسن لذاته.

واعلم أن المتقدمين كانوا لا يفرقون بين الحسن والصحيح، والحديث عندهم، صحيح أو ضعيف وليست مرتبة الحسن عندهم، وقال الخافظ ابن تيمية: إن الحسن لذاته والصحيح واحد عند المتقدمين، حتى أن نقل الإجماع على وحدة الحسن لذاته والصحيح. وأقول: إن نقل الإجماع مشكل. وقيل: إن أول من أخرج مرتبة الحسن هو الترمذي، أقول: قد ثبت استعمال الحسن عن البخاري وعن ابن أبي عمير وفي طبقات ابن سعد ومصنف ابن أبي شيبة في حديث الباب: إن الله أمّكم الليلة. وقال ابن سعد: إن خارجة بن خذافة من مسلمي فتح مكة فيكون الإمداد بعد فتح مكة، أي وجوب الوتر بعد فتح مكة فيكون خلاف ما حققنا أن وجوب الوتر قبل وجوب الخمسة، وكذلك البردان واجتد قبل وجوب الخمسة فأجيب عما حققت: إن خارجة لعنه لم يسمع هذا الحديث منه عليه الصلاة والسلام بل من صحابي آخر، وأيضاً الزيادة في هذه الليلة زيادة في الوتر، وكانت صلاة الليل شعبة قبل هذه الليلة فالزيادة في الإتيان، وكذلك قال الخطابي: إن الزيادة زيادة الإتيان ولا يتوهم أن الصلاة صارت بعد الزيادة غير ما كانت قبل فإن الصلوات الرباعية كانت ثنائية ثم صارت أرباعاً، ولا يقول أحد بأن الثانية غير الأولى، وأقول: إن المنسوخ في آخر المزمّل طول القراءة لا أصل الصلاة، وما من نطق يدل على أن المنسوخ أصل الصلاة وقد كانت الصلاة فريضة اتفاقاً قبل، وكذلك قال البخاري: إن المنسوخ بعض صلاة الليل لا كلها ولبي ادعيت أن البخاري قائل بوجوب بعض صلاة الليل ولا أقل من الوتر كما سيظهر من البخاري فإن (من) في ما يكون فيه (ما) و (من) بمعنى في جميع البخاري، وليست ببيان كما زعم وسيأتي الكلام في البخاري، وصرح أبو بكر بن العربي المالكي في عارضة الأحوذى شرح الترمذي بأن البخاري قائل بوجوب الوتر، وقال الخافظ: لو لم يفرج البخاري حديث الوتر، عسى الراحة لعلم أنه قائل بوجوب الوتر وأقول: إنه قائل بوجوب الوتر مع إخراج حديث الوتر على الرحلة فإنه ليس بمقلد للأحناف والشافعية فإنه يمكن أن يقول يجوز أداء الواجب على الراحة كما أن الشافعية يقولون بوجوب صلاة الليل في حقه عليه الصلاة والسلام وأدائه بإياها على الدابة، وسيجيء البحث منا على حديث الوتر على الرحلة.

وأما أدلة وجوب الوتر فكثيرة وأذكر نبذة منها، ومنها: أنه عليه الصلاة والسلام لم يثبت منه ترك الوتر سقراً ولا حضراً ولا من الصحابة ولا التابعين، وعدم تركه كاف الوجوب. وقال مالك بن أنس: من ترك الوتر أحكم عليه بالتعزير وقال الخافظ علم الدين السجواني: إن الوتر فرض عين، وقال: إنه ملحق بالفرائض وصنف فيه كتاباً مستقلاً ذكره في منحة الخائف. وأقول: إن القرآن دليل على الوجوب فإن الناسخ لم يسخ إلا تطويل القراءة، ويقول الشافعية: إن المفروضة في ليلة الإسراء خمس صلوات فكيف يقولون بوجوب الوتر؟ أقول: إن الوتر تابع لصلاة العشاء ووقتهما واحد، والأجوبة من جانب الأحناف كثيرة.

باب ما جاء أن الوتر ليس بختم

تمسك الجمهور بحديث الباب على عدم وجوب الوتر، وأدلة أبي حنيفة المذكورة في تخريج الهداية.

ليس^١ بختم كصلاتكم المكتوبة، ولكن سن رسول الله ﷺ قال: «إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن». وفي الباب عن ابن عمر وابن مسعود وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث عليّ حديث حسن. ٤٥٤- وروى سفيان الثوري وغيره عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عليّ قال: «الوتر ليس بختم كهينة الصلاة المكتوبة، ولكن سنة سنّها رسول الله ﷺ».

حدثنا بذلك بُشارٌ حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان [عن أبي إسحاق]^٢. وهذا أصح من حديث أبي بكر بن عياش. وقد روى منصور بن المغنم عن أبي إسحاق نحو رواية أبي بكر بن عياش. ٣٢٩- باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر ٤٥٥- حدثنا أبو كريب حدثنا زكريا بن أبي زائدة عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن أبي ثوب الأزدّي عن أبي هريرة قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أوتر قبل أن أنام». قال عيسى بن أبي عزة، وكان الشعبي يؤتر أول الليل ثم ينام. وفي الباب عن أبي ذر. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه. وأبو ثوب الأزدّي اسمه: حبيب بن أبي مثيكة.

(١) قوله: «ليس بختم كصلاتكم المكتوبة» قال العيني: لم يقل أحد: إن وجوب الوتر كوجوب الصلاة - انتهى - فحينئذ لا يخالف قول أبي حنيفة هذا الحديث؛ لأن قوله بوجوب الوتر لا يريد به أنه كالصلوات الخمس، قوله: ولكن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ثبت الوتر بسنته صلى الله عليه وسلم، قال القاضي أبو النطيف وأبو حامد: إن العلماء كافة قالت: إنه سنة حتى أبو يوسف وعمره رحمهما الله، وقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله: واجب، هكذا ذكر العيني، ثم ردّ كلامهما وأثبت قول عدة من العلماء بوجوبه، ولو سلم فلا يضر أبا حنيفة خلاف أحد إذا كان استدلاله بالأخبار منها ما في السن إلا الترمذي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الوتر حق واجب على كل مسلم» الحديث.

قال ابن القيم: ورواه ابن حبان وأخاكم وقال: عني شرطهما، ومنها حديث أبي سعيد قال صلى الله عليه وسلم: «من نام عن وتر أو نسيه فبصله إذا أصبح أو ذكره»، وقال أخاكم: صحيح عني شرط الشيخين، ومنها ما رواه أبو داود وقال صلى الله عليه وسلم: «الوتر حق فمن لم يوتر فليس منه» كثره: وهذا الحديث صحيح ولهذا أخرجه أخاكم في «المستدرک» وصححه، وتام البحث في «الفتح» لابن القيم وفي «العمدة» للعيني.

أخرج الضحاوي بأسانيد متعددة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بواحدة» ثم قال: فلو لا الإجماع على خلاف هذا لكان جائزاً أن يقال: من أوتر فصحّ في وتره كما جاء في هذا الخبر؛ فدل الإجماع على بسخ هذا. (المراقبة)

قوله: (كصلاتكم المكتوبة) لا قول: إن الوتر كالمكتوبة فإن منكر الخمسة كافٍ ومنكر الوتر ليس بكافٍ، وكذلك في الخمسة والوتر فرق اعتقاداً.

قوله: (ولكن سن رسول الله الخ) لا يستدل بهذا على سية الوتر لأن السية المصطلحة بين الفقهاء محدث، وأما السية المستعملة في عبارات الشريعة تكون بمعنى الطريقة للسلوك، وربما أخذ لفظ السية في حق العرائض أيضاً وبفائرها كثيرة لا تحصى.

قوله: (فأوتروا يا أهل القرآن...) الخ قال المحشي: إن المراد من أهل القرآن المؤمنون، وهذا غلط بل المراد به حفاظ القرآن فإن الفرق بين الحفاظ وغيرهم لا يظهر إلا في صلاة الليل، فإن في الوتر سوراً مأثورة، ولذلك لم يحتج إلى بيان مراد أهل القرآن بالمؤمنين أن في الحديث أمر أداء الوتر ولو فسر بما هو الصحيح أي الحفاظ ينزّم عدم وجوب الوتر على غيرهم، والحال أن المراد من صلاة الليل وتدل أفعال الأحاديث على أن المراد أهل القرآن، وكذلك فسر الكبار من الحفاظ والأئمة والمحدثين، كما فسر إسحاق رحمه الله في رواية أن رجلاً سأل ابن مسعود عن صلاة الليل؟ فقال: ليست لك بل لأهل القرآن، أي لا يؤدي حق صلاة الليل كاملاً إلا الحفاظ، وفي قيام الليل محمد بن نصر حديث مرفوع: «أن لله أهلين وخواص وهم أهل القرآن».

باب كراهية النوم قبل الوتر

في كتب فقهاء أن من يثق بالانسياء يؤخر الوتر إلى آخر الليل، ومن لا فلا، وكان أبو بكر الصديق يوتر قبل النوم، وكان عمر يوتر بعد

وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ لَا يَتَامَ الرَّجُلُ حَتَّى يُؤْتِرَ.
وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: دَمَنَ حَتَّى مِتُّكُمْ أَنْ لَا يَنْتَقِظَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرَ مِنْ أَوَّلِهِ، وَمَنْ طَمَعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقُومَ مِنْ
آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَإِنْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مُحْضُورَةٌ، وَهِيَ أَفْضَلُ.
حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي شَفِيانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
٣٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ

٤٥٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ عَنْ مُشْرُقٍ: «أَنَّ سَأَلَ
عَائِشَةَ عَنْ وَتْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أُوتِرَ: أَوَّلُهُ وَأَوْسَطُهُ وَآخِرُهُ، فَانْتَهَى وَتْرُهُ حِينَ مَاتَ فِي وَجْهِ الشَّحْرِ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: أَبُو حَصِينٍ اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَأَبِي مُسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي قَتَادَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْوُتْرُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

٣٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعٍ

٤٥٧- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ
ﷺ يُؤْتِرُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعَفَ أُوتِرَ بِسَبْعٍ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ الْوُتْرَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَتِسْعَ، وَخَمْسَ، وَثَلَاثَ، وَوَاحِدَةً.
قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَعْنَى مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ قَالَ: إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ
عَشْرَةَ رُكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ فَتُسَبِّحُ صَلَاةَ اللَّيْلِ إِلَى الْوُتْرِ.
وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ عَائِشَةَ. وَاجْتَنَحَ^(١) بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُوتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ».
قَالَ: «إِنَّمَا عَلَيَّ بِهِ يَتَامَ اللَّيْلِ، يَقُولُ إِنَّمَا قِيَامُ اللَّيْلِ عَلَى أَصْحَابِ الْقُرْآنِ».

(١) قوله: «واجتَنَحَ... الخ» حاصل الاحتجاج أن الإتيان قد يطلق على صلاة الليل باعتبار الجزء الأخير، ووجهه أن الوتر بمعناه ليس محتصاً بأصحاب القرآن وهو ظاهر. (التفريز)

ويجوز أن يكون الوتر بمعناه، والمراد من أهل القرآن المؤمنون، كلنا قيل - والله تعالى أعلم -.

النوم، فبلغ الي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اخذ أبو بكر بالجزم وأخذ عمر بالقوة، وبعض هذا مروي في
مواخاً مائلت ص (٤٣)، وروى أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أوصى لأبي هريرة بالوتر قبل النوم لأنه كان يذاكر الأحاديث.
قوله: (فإن قراءة القرآن في آخر الليل محضورة الخ) أي تحضرها الملائكة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَآخِرِهِ

ثبت وثره عليه الصلاة والسلام في كل جزء من أجزاء الليل واستقر أمره آخرة إلى آخر الليل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعٍ

نقول: إن الوتر ثلاث ركعات وأربع منها صلاة الليل وتردد بعض المحدثين في ثبوت ما صلى بالليل سبع ركعات، وأحق ثبوتها كما

مر مني.

قوله: (بواحدة) نسبة المصنف بركعة الوتر الواحدة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليست بصحيحة ولم يثبت منه عليه الصلاة والسلام
الوتر بركعة منفردة، نعم ثابت عن بعض الصحابة بلا ريب.

قوله: (قال إسحاق) غرض إسحاق أن حقيقة الوتر وإتيان ما قبله لا يتحقق إلا بركعة واحدة، لا أن الوتر ركعة واحدة وقول إسحاق
يدل على إطلاق لفظ الوتر على إمام صلاة الليل.

قوله: (على أصحاب الليل) يدل على أن المراد من أهل القرآن الحفاظ.

٣٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِخَمْسٍ

٤٥٩ (م) ^(١) - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَمِيمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، فَإِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِخَمْسٍ

رواية الباب مشككة تقتضي بعض بسط في المقام.

قوله: (لا يجلس في شيء منهن إلا في آخرهن) تحشى الشاذعية في مثل حديث الباب عن طاهرها أي أنه صلى خمسا أو سبعا أو تسعا بقعدة واحدة، وعينا جوابه، والمشكل من حديث الباب ما في مسلم ص (٢٥٤) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعيد بن هشام أنه أتى عائشة فقالت: أنبئيني عن خلق رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ، وفيه: فقلت: أنبئيني عن قيام رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقالت: أنبئيني عن خلق رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ، قال: قلت يا أم المؤمنين: أنبئيني عن وتر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقالت: كنت تعد له مساوكة وظهره فيبعته الله ما شاء أن يبعته من الليل، فيسبوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمد ويدعو الخ. فظاهر الحديث يدل على أنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان لا يسلم على الركعتين ولا على الأربع ولا على الست ولا على الثمان بل على التسع فقط. وما أجاب الأحناف عن الحديث إلا العيني، وذكر صورة الجواب ولم يذكر مأخذه، وقال: إن عائشة ضمت صلاة الليل بالوتر في الذكر وإنما ست ركعات منها تهجد وثلاث ركعات وتر والمذكور في حال القعدة حال الوتر ولم تذكر حال صلاة الليل في القعدة، والجواب صحيح، وأشار الطحاوي إلى الجواب ومأخذه، وأقول: إن مأخذ الجواب أن حديث الباب أخرجه النسائي سنداً ومثقلاً ص (٢٧٩): «كان لا يسلم في ركعتي الوتر» باب كيف الوتر بثلاث؟ فعلم أن المذكور من الحال هو حال الوتر، وإسناد الحديث غاية القوة، فيضم هذا في رواية مسلم، ورواية النسائي أخرجه محمد بن نصر في قيام الليل وتأول فيه، وقال: إنه مختصر من المطول وليس السلام على الركعتين والأربع والست والثمان بل على التسع فقط. وأقول: أن تأويله ركعتي عاية الركعة فإن ألفاظ الحديث ترد، وألفاظ الحديث أربعة منها ما في النسائي من ص (٢٧٩)، والطحاوي كان لا يسلم في ركعتي الوتر، ومنها ما في مستدرك الحاكم وما في البيهقي وكان لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر. فعلم نصاً أن المذكور حال الوتر فقط، ومنها ما عند الحاكم أيضاً: «كأن يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن» والمراد من القعدة قعدة الفراغ، ومنها ما أخرجه الزيلعي وذكر، وروى الحاكم في مستدركه وهذا لفظه: «وكان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن» ثم بعد ذكر كلام الحاكم قال انتهى كلامه، وأما أنا فوجدت ثلاث نسخ للمستدرك وما وجدت فيها ما أخرجه الزيلعي بلفظ: «لا يسلم» وإنما وجدت فيها: «وكان لا يقعد» وظني الغالب أن لفظ «لا يسلم» لا يد من أن يكون في مستدرك الحاكم، فإن الزيلعي مثبت في النقل مثل ما ليس المحافظ مثبتاً ومن عاداته أنه إذا نقل عبارة أحد بواسطة يذكر الوسطة وإلا فينظر الشغل عنه بعينه ويذكر لفظ المنقول عنه بعينه، وهذا غير هذا لفظه فلا بد من كون اللفظ «لا يسلم» في مستدركه، وأما المحافظ ابن حجر فأخذ في فتح الباري «ولا يقعد إلا في آخرهن» ونقل في الدراية عسى نصب الراجح: «ولا يسلم إلا في آخرهن»، ولفظ خامس لحديث النسائي أخرجه أحمد في مسنده، «وكان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما» وفي سننه رجل متكلم فيه وهو يزيد بن يعفر، وأخرجه محمد الدين بن تيمية حنن تقي الدين ابن تيمية المشهور في الفتوى، وقال بعد ذكر الألفاظ: «وضف أحمد إسناده، وكنت منحرماً في هذا فإن زياد المعاد: أن رجلاً سأل أحمد عن الوتر؟ فقال: ثلاث ركعات بتسليمتين، فقال له: وأما بتسليمة واحدة، قال أحمد: لا بأس، فلو كان أحمد نكلم في الحديث كيف قال: لا بأس؟ ثم بدا لي أن أحمد بن حنبل لم يضعف إلا الإسناد الذي أخرجه، وقد قلت: إن فيه يزيد بن يعفر فإذا لا نمرود ولا شفيو، وفي حديث النسائي ولا يجري تأويل محمد بن نصر أصلاً فدل الحديث دلالة صريحة ونص على نفي السلام على الركعة الثانية من الوتر، فإذا نزل تبادر الأحاديث الدالة على السلام على الثانية مثل حديث: «فأوتر بواحدة» فإن متبادره للشاذعية، ولو لم نجد نصاً أصرح مما في الباب على نفي السلام لمثبتاً على تبادره، ولكننا وجدنا نصاً أصرح منه في نفي السلام، وحديث النسائي يدل على قطع سلسلة التسع ونفي السلام، وكذلك على قطع سلسلة السبع المذكور في مسلم وغيره أيضاً، ولنا حديث آخر عن أبي بن كعب يدل على نفي السلام أخرجه النسائي في الصغرى ص (٢٨٠)، «ولا يسلم إلا في آخرهن»، ويقول بعد التسليم: سبحان الملك القدوس ثلاثاً» فيكون الحديث صحيحاً عند النسائي وصححه زين الدين العراقي فلنا مرفوعان صحيحان في نفي السلام، وأما حديث عائشة حديث الصحيحين: «فلا تسأل عن حسنهن وطولهن الخ» فتبادره أيضاً نفي السلام على الثانية، فإن النسائي يوب على كيف الوتر بثلاث؟ وذكر نخته حديث عائشة: «لا تسأل عن حسنهن وطولهن» وحنيتها «وكان لا يسلم في ركعتي الوتر» فإذا لحمل حديث عائشة المروي في أبي داود كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

[١] قد رقم الدكتور بشار هذا الحديث بهذا الرقم وقال في الغامض ما نصه: «أخطأ مرقم النسخة القديمة فقفر من الرقم (٤٥٧) إلى الرقم

وفي الباب عن أبي أيوب.
قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

...

يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، على نفي السلام على الثانية وهو المتبادر، فتم الجواب عما في مسلم وعن رواية «كان يوتر بسبع لا يجلس إلا في آخرهن».

والآن نعرض إلى روايات ابن عباس فرواياته في بعضها: أنه عليه الصلاة والسلام أوتر بخمس، وفي سنن أبي داود في رواية ابن عباس: ولا يسلم إلا في آخرهن، فيكون حديثه مثل حديث الباب أي يوتر بخمس لا يسلم إلا في آخرهن، فأشكك علينا الأمر فأقول: إن في مسلم ص (٢٦١) عن ابن عباس تصريح أن صلاة الليل ست ركعات وأوتر بثلاث، فلا بد أن تقطع الركعتين من الخمس في رواية ابن عباس ومرو الخافظ على رواية مسلم ص (٢٦١) وأشار إلى تفرد حبيب بن أبي ثابت. أقول والعجب من الخافظ أنه لم ينتفت إلى متابعاته، وأذكر متابعاته: منها ما في الطحاوي ص (١٧٠) ج (١)، ثم أوتر بثلاث عن ابن عباس وسنده قوي غاية القوة إلا أن في سنده سهو الكاتب، فإنه ذكر عن قيس بن سليمان والحال أنه عن عزمة بن سليمان ومتابع آخر في الطحاوي ص (١٧٩) عن أبي إسحاق عن المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس: «أنه أوتر بثلاث». ومتابع آخر في النسائي ص (٢٨٠) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث يقره في الأولى. الخ. فلا شدوذ ولا تفرد ثبت قطع الثلاث من الخمس.

والآن نعرض إلى رواية عن عائشة، قالت: كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن، فقال المدرسون: إن ثلاثاً منها وتر وركعتين منها ركعتا النقل جالساً بعد الوتر. أقول: إن قطع الثلاث في حديث عائشة من الخمس متعين ولكن الركعتين لا أقول: إنهما اللتان يوتي بهما جالساً بعد الوتر، وجواب المدرسين نافذ بلا ريب، فإن الركعتين جالساً بعد الوتر ثابتان في الصحيحين أيضاً ولكن لا أرضى بهذا الجواب، ووجه عدم الرضا هو أن مالكاً ينكر الركعتين جالساً بعد الوتر مع كون ثبوتيهما في الصحيحين، وسئل عنهما أحمد: فقال: لا أصليهما ولو صلاهما أحد لا أنكر عليه. وأما البخاري فأخرج حديثهما ولكنه لم يبوب عليهما، وظني أن وجه عدم تبويبه هو عدم اختياره إياهما، وأما الشافعي وأبو حنيفة فلم يرو عنهما فيهما شيء، وأيضاً حديث عائشة حديث الباب عن عروة بن الزبير، ولم أجد في رواية من روايات عروة الركعتين جالساً، ولذا أنكرهما مالك فإنه أخرج حديث عائشة في موطأه بسند عروة. فعندي أن الركعتين ركعتان قبل الوتر وإنما جمع الراوي بين الوتر وبين الركعتين قبل الوتر لعدم الوقفة الطويلة بينهما من وقفة النوم أو غيرها من وقفة الوضوء أو السواك أو أخرى، وحمل الركعتين على هذا المحتمل عندي أقرب من حملهما على ما حمل المدرسون. وأما قطع الثلاث من الخمس فمتيقن والتزدد في محمل الركعتين وثبت الركعتان قبل الوتر في الخارج كما في الطحاوي عن أبي هريرة أن لا يكون الوتر خالياً عن شيء قبل الوتر فتم الجواب عن حديث الباب.

وأما حديث الباب عن عروة فأعله مالك بن أنس كما نقل في شرح المواهب وأبو عمر في التمهيد، وحديث الباب أخرجه مالك في موطأه ص (٤٢) وليست فيه هذه الزيادة وفي شرح المواهب أن هشاماً روى هذه الزيادة، حين خرج من الحجاز إلى العراق فبلغت الزيادة مالك بن أنس فقال مالك: إن هشاماً حين ذهب إلى العراق سمع منه أنه يروي أشياء مسكرة ولا يتوهم أن إنكار مالك على ذكره ثلاث عشرة ركعة لأن مالكاً رواه بنفسه، فكيف ينكر على هشام؟ وليس باعث الإنكار الركعتان جالساً فإنه لم يروهما فليس باعث الإنكار إلا ذكره «ولم يجس إلا في آخرهن» ولكن أباعمر لم يفصل النقل مثل ما في شرح المواهب.

واعلم أنه قد سها الخافظ في تلخيص الخبر أن حديث عائشة رضي الله عنها «كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن» حديث متفق عليه، والحال أنه حديث مسلم وليس في البخاري أصلاً، ومثل سهو الخافظ سهو صاحب المشكاة وقال: إنه متفق عليه، وفي النسائي رواية جواز أداء الوتر بكاء وليس هذا مذهب أحد من الأربعة، وفي معاني الآثار ص (١٧٢) لفظ: ومن غلب إلى أن يومئ فيومئ، فدل على أن الإيماء إنما هو للمعذور.

وأما من حيث الآثار فنما ما في معاني الآثار ص (١٧٣) عن المسور بن مخرمة قال: دفنا أبا بكر ليلاً فقال عمر: إن لم أوتر فقام وحلفنا وراءه صلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن وسنده صحيح، وفيه ص (١٧٥) عن أبي الزناد قال: أثبت عمر بن عبد العزيز الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاثاً لا يسلم إلا في آخرهن، وفي المستدرک أن هذا وتر عمر أخذ عنه أهل المدينة أي عن عمر بن الخطاب كما في مصنف ابن أبي شيبة. وروى عن ابن عمر ثلاث ركعات بتسليمتين، فقال الحسن البصري: إن أباه عمر كان أعلم منه. وفيه ص (١٧٣) أثر أنس لنا فيه ص (١٧٥) عمل الفقهاء السبعة التابعين ومنهم عروة بن الزبير راوي حديث الباب حديث خمس. ولنا ما في الترمذي ص (٢٢٣) في مناقب أنس حدثنا إبراهيم بن يعقوب نا زيد بن الحباب نا ميمون أبو عبد الله نا ثابت قال: قال لي أنس بن مالك: يا ثابت خذ عني فإنك لن تأخذني عن أحد ثوبق مني إني أخذته عن رسول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأخذته رسول الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن جبريل وأخذته جبريل عن الله عز وجل، ولم يذكر الترمذي متنه وإني وجدت متنه في تاريخ ابن عساکر وهو: أن الوتر ثلاث بسلام واحد، ورجال السند فقات إلا ميمون أبو عبد الله لم أعلم حاله إلا أنه أدرجه ابن حبان في كتاب الثقات، وقال السيوطي في جمع الجوامع: إسناده حسن، وظني أن

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ الْوُتْرَ بِخَمْسٍ، وَقَالُوا: لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ^(١).

حديث: « من كنت مولاه فعلي مولاه » رواه شعبة عن ميمون أبي عبد الله ولا يروي شعبة إلا من الثقات، وصرح الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي أن ابن حبان إذا أدرج أحداً في كتاب الثقات ولم يجرح فيه أحد فهو ثقة فالحديث قوي، واستدل الحافظ بدلائل كثيرة كلها غير مصرحة في إثبات مذهبهم بل مبهمة شاملة فقال في آخرها: سلمنا أن هذه الأدلة غير مثبتة لمراتبنا فأبي جواب عن حديث رواه الضحاوي في معاني الآثار ص (١٦٤): أن ابن عمر كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر ابن عمر: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يفعل ذلك، فهو مرفوع حكماً، وقوله هذا يدل على أنه لم يجد مثل هذا الدليل الصريح، ونقل الحافظ بأن الطحاوي يجب بأن المراد من التسليم تسليم التشهد، أقول: وإن الطحاوي لم يجب بما قال الحافظ، بل ذكر أن التسليم يحتمل أمرين تسليم التشهد وتسليم القطع. ثم حسن الحافظ سنده مع أن في سنده وضين بن عطاء وتكلم فيه البعض. ثم أبي أحجب الحافظ أما أولاً فبأن ابن عمر شبه فعله بعمله عليه الصلاة والسلام ولا يتعين التشبيه في السلام لعله تشبيه في ثلاث ركعات، وأما ثانياً فبأن الحافظ روى نفسه في الفتح المجلد الثاني من مصنف عبد الرزاق بسند قوي صحيح أن مذهب ابن عمر أن المصلي إذا قرأ: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله. الخ، فقد خرج من صلاته وكان يرى ذلك نسخاً نصلاته، فلما رأى ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام سلم في التشهد أي قال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقد خرج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من صلاته على زعم ابن عمر وإن لم يسلم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تسليم القطع. فإذا ذهب استدلال الحافظ الذي زعمه النص ما في الباب، ولم ينهض حجة علينا، فأذن تطرق اجتهاد ابن عمر، ثم مثل ما في الفتح من مصنف عبد الرزاق عن سالم عن ابن عمر موجود في مصنف ابن أبي شيبة عن فافع عن ابن عمر بسند قوي، ثم لي بحديثه فإن مالكا أخرجه في موطأه في باب التشهد أن ابن عمر كان يتشهد في الفعدة الأولى كما تشهد، وأما في الفعدة الثانية فكان يؤخر السلام عليك أيها. الخ عن التشهد فلم يسنح لي التوفيق بين رواية المصنفين ورواية موطأ مالك عن ابن عمر، ولم أجد تفصيل مذهب ابن عمر حتى يظهر الوجه.

ومسك بعض الشافعية على أن الوتر ركعة واحدة بما في مسلم عن ابن عمر وابن عباس: الوتر ركعة في آخر الليل، أقول: كيف يتمسك بما في مسلم؟ فإن مراده أن الإتيان إنما يتحقق بركعة واحدة لا أن صلاة الوتر ركعة واحدة، فإن مذهب ابن عمر موجود في الخارج بأسانيد قوية أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمتين، وأما ابن عباس فروى نفسه المرفوع: « أن الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة » كما مر سابقاً بقدر الضرورة من رواية مسلم وأبي داود، فإذا تمسك الشافعية بحديث (كان يسلم على كل ركعتين، ويوتر بركعة) لا يصح حجة فإنه عام وقد أتينا بالخاص، وأما ما في النسائي ص (٢٥٩) عن مقسم عن أم سمية قالت: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يوتر بخمس وسبع لا يفصل بينهما بكلام وسلام. ويمكن جوابه بالذخيرة ما ذكرت من الكلام في رواية ابن عباس وعائشة، وأيضاً أهل البخاري في التاريخ الصغير لأن مقسماً ليس له سماع عن أم سلمة، ولكني رأيت في طبقات ابن سعد أن مقسم سماعاً عن أم سلمة وعندي لرواية أم سلمة جواب آخر لا أذكره لظوله. وفي النسائي عن أبي أيوب الأنصاري ما يدل على الوتر بواحدة. وجوابه عندي موجود، وعن أبي أيوب الأنصاري في معاني الآثار: أن الوتر ثلاث ركعات وسنده قوي إلا أن فيه محمد بن يزيد الرحي وليس ترجمته في أكثر كتب الرجال ولكني وجدت في معجم البلدان لياقوت ترجمة تحت لفظ رجة وجعله من الثقات، ولقد صنف الحافظ بدر الدين العمري كتاباً في جلدين في رجال الطحاوي وقال الشيخ أكمل الدين صاحب العناية في شرح مشارق الأنوار في تلخيص الصحيحين: إن الواحدة في رواية أبي أيوب منقضية إلى ما قبلها من التسع. والجواب أن حديث أبي أيوب مختلف في رفعه ووقفه كما في النسائي ومعاني الآثار وحسب الأئمة وقفه، وقال الحافظ في تلخيص الخبير: إن البخاري والذهلي والدارقطني وأبا حاتم والبيهقي أعلموه وقالوا: إن الرواية موقوفة على أبي أيوب الأنصاري. ورواية أبي أيوب موجودة في أبي داود أيضاً، وتمسك الحافظ في تلخيص الخبير على واحدة ركعة الوتر حين قال أبو عمرو ابن الصلاح: لم يثبت الوتر ركعة واحدة عنه عليه الصلاة والسلام برواية في سنن الدارقطني وإنحال أن روايته رواية الصحيحين فإن تلك الرواية رواية البخاري، وفي الدارقطني مختصرة من التفصيلة في البخاري. وأما أثر سعد بن أبي وقاص من الوتر بركعة فعاب ابن مسعود على سعد على وتره بركعة كما في معاني الآثار. وفي النسائي ص ٢٥١ عن أبي موسى الأشعري: أنه كان بين مكة والمدينة فصلى العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة أوتر بها يقرأ فيها بمائة آية من النساء، ثم قال: ما ألتوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قدميه وأن أقرأ بما. الخ، في باب القراءة في الوتر وروايته مشككة، وجوابها عندي موجود بتفصيله ولا أذكره فإنه يقتضي بسطاً في الكلام، وأما ما ذكرت من الذخيرة فلا يجدي في جواب روايته.

[١] هناك سقط في الغندية، وأثبت الدكتور بشار هذا عبارة، نصه: «وسألت أبا مصعب المديني عن هذا الحديث: كان النبي ﷺ يوتر بالتسبع والسبع، قلت: كيف يوتر بالتسبع والسبع؟ قال: يصلي مثني مثني، ويسلم، ويوتر بواحدة. انتهى.

٢٣٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِثَلَاثٍ

٤٦١- حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، يَتْلُو فِيهِمْ سُورَةَ الْمُنَافِلِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِثَلَاثٍ "سُورَةَ" أَخْبَرَهُمْ وَقُلَّ هُوَ اللَّهُ أَخَذَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ كَعْبٍ. وَيُزَوَّى أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِي.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ يُوتِرُ الرَّجُلُ بِثَلَاثٍ. قَالَ شَيْفَانُ: إِنَّ "ثَلَاثًا" أَوْتَرَتْ بِخَمْسٍ، وَإِنْ ثَلَاثٌ أَوْتَرَتْ بِثَلَاثٍ، وَإِنْ ثَلَاثٌ أَوْتَرَتْ بِرَكْعَةٍ قَالَ شَيْفَانُ: وَالَّذِي أَسْتَجِبُ: أَنَّ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ رَكْعَاتٍ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٤٦١ (م) - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّلَقَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا يُوتِرُونَ بِخَمْسٍ، وَبِثَلَاثٍ، وَبِرَكْعَةٍ، وَيُوتِرُونَ كُلَّ ذَلِكَ حَسَنًا.

٢٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِرَكْعَةٍ

٤٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: أَطِيلُ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ؟ فَقَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي، وَيُوتِرُ بِرَكْعَةٍ، وَكَانَ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ وَالْأَذَانَ فِي أَذْيِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «ثَلَاثَ سُورٍ آخِرَهُنَّ» (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وجاء في رواية مفسِّراً ويقرأ في الأولى «الْحَاكِمُ التَّكَاثُرُ» والقدر وزلزلت، وفي الثانية العصر والنصر والكوش، وفي الثالثة الكافرون وتبت والإخلاص، كلها في «سنن الهدي»، وفي «شرح الشيخ»: يحتمل إن كان يقرأ في كل من الثلاث يقرأ سورتين ويحتمل بـ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ويحتمل أنه لم يفعل ذلك إلا في الأخيرة، وبما قلنا من تفصيل السور يظهر أن المراد هو الاحتمال الأخير. (اللمعات)

(٢) قوله: «قال شيفان: إن ثلث أوترت» قال علي القاري في «المراقبة»: وأخرج الطحاوي بإسناد متعددة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الوتر حتى فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بثلاث ومن شاء أوتر بواحدة» ثم قال: ولولا الإجماع على خلاف هذا لكان حائزاً أن يقال: من أوتر فمخير في وتره كما جاء في هذا الخبر، فدل الإجماع على نسخ هذا - انتهى -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِثَلَاثٍ

إِسْنَادُ حَدِيثِ الْبَابِ سَقِيمٌ مِنْ جَانِبِ حَارِثِ الْأَعْمُرِ، وَتَبَادُرَ حَدِيثِ الْبَابِ لَنَا، وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ النَّسْعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مَوْصُولَةٌ بِدَلِيلٍ مَا تَقْدِمُ.

قوله: (نسخ سور) وقع تفصيل السور التسعة في بعض الروايات.

قوله: (آخرهن: «قُلْ هُوَ اللَّهُ» أي كانت «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» في الركعة الثالثة من الوتر لا أنها كانت في كل ركعة.

قوله: (قال شيفان) مذهب شيفان مدون في الكتب وهو موافق لأبا حنيفة لا كما نقل المصنف، فالحق أعلم.

قوله: (حسناً الخ) أقول: لم أجد من الصحابة قائلًا بوحدة ركعة الوتر إلا قبلًا ومنهم معاوية، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأما الثلاث بتسليم واحدة فهو مذهب كثير من الصحابة منهم عمر وابن مسعود ومذهب أنس، وأثار أخرى ذكرها الطحاوي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ بِرَكْعَةٍ

لَا يَدُ مِنَ الْقَوْلِ وَتَسْلِيمِ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَائِلُونَ بِوَحْدَةِ رَكْعَةِ الْوُتْرِ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ قَائِلُونَ بِثَلَاثِ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ جَوَابُ الْمَرْفُوعَاتِ لَا الْمَوْقُوفَاتِ وَالْأَثَارِ.

قوله: (والأذان) في أذنه أي والإقامة في أذنه، غرضه السرعة في أداء ركعتي الفجر.

مسألة: هل يجوز ركعة واحدة مطلقاً أم لا؟ ففي البحر أن معاصراً له أي لصاحب البحر أفنى بصحتها مع الكراهة ورد عليه صاحب البحر وقال: إن الركعة الواحدة باطلة عندنا، وهذا هو أصل مذهبنا. وقال النووي في شرح مسلم ص (٢٥٣) تحت قوله - صلى الله عليه وسلم - : «أوتر منها بواحدة»: هذا دليل على أن أقل الوتر ركعة وأن الركعة المفردة صلاة صحيحة وهو مذهبنا ومذهب الجمهور الخ. ورد عليه في طبقات الشافعية تحت ترجمة أبي عمرو ابن الصلاح بأن أحداً منا لم يقل بما قال النووي، وأما الروايات الدالة بنبادها على

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالشَّافِعِيِّ: رَأَى أَنْ يَفْصَلَ الرَّجُلَ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالثَّالِثَةِ، يُؤَيِّرُ بِرُكْعَةٍ. وَبِهِ يَقُولُ هَاجِلُكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٣٥- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ

٤٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ بِسَبْعِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي رُكْعَةٍ رُكْعَةٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّه قَرَأَ فِي الْوُتْرِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ بِالسُّمُودَيْنِ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَالَّذِي^(١) اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَتَدَهَّمُ أَنْ يَقْرَأَ بِسَبْعِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ ذَلِكَ بِسُورَةٍ.

٤٦٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ بِنِ الشَّهِيدِ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَرَّائِيُّ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُؤَيِّرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسَبْعِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ يَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوَّدَيْنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا ابْنُ جُرَيْجٍ صَاحِبُ عَطَاءٍ. وَابْنُ جُرَيْجٍ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنُ جُرَيْجٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ^(٢) فِي الْوُتْرِ

٤٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْزُومٍ عَنْ أَبِي الْحَوَّارِ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوُتْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ».

(١) قوله: «والذي اختاراه أكثر أهل العلم... الخ» وبه قال أصحابنا الحنفية، قال ابن القيم: وذلك لأن أبا حنيفة روى في «مسنده» عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر ثلاث يقرأ في الأولى بِسَبْعِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ يَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّالِثَةِ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

(٢) قوله: «القنوت في الوتر» نقل عن بعض المشايخ، ويروى ذلك عن محمد أنه لا يوقت دعاء في القنوت وفي غيره من مواضع الدعاء كالظروف ونحوه أي فيما لم يثبت فيه التوقيت في الشرع؛ لأن تعيين الدعاء بذهب بركة القلب ولا يكثر من التوقيت لأنه بعد مجرى على اللسان ما يشبه كلام الناس إذا لم يوقت فيفسد الصلاة، فعندنا الموقت في القنوت هو «اللهم إنا نستعينك... الخ» لأن الصحابة اتفقوا عليه ولو اكتفي به جاز، والأولى أن يقرأ بعده «اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ... الخ» كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» نكس توقيت «اللهم إنا نستعينك... الخ» عندنا ليس على الوجوب، بل على الدعاء المشهور، وكذا مفاد كلام ابن القيم حيث قال: ولو قرأ غيره جاز.

الوتر ركعة واحدة فقط فقد مرت سابقاً مع الأجوبة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يَقْرَأُ بِهِ فِي الْوُتْرِ

كونه ثلاث ركعات متعين، وأما التسليم الواحد فهو اختيار وليس بمعين، ورد في بعض الروايات أن يقرأ في الركعة الأولى بِسَبْعِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَفِي الثَّانِيَةِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَفِي الثَّالِثَةِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَالْمُعَوَّدَيْنِ، وَأَمَّا أَحَدُ بْنُ حَبِيلٍ وَبَنٍ مَعِينٍ، وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ أَخْرَجَهَا أَبُو حَنِيفَةَ فِي مَسْنَدِهِ أَيْضاً، وَالصُّورَةُ فِي سُوْرِ الْوُتْرِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا أَنْ يَقْرَأَ فِي «أَتَاهَا كُمْ التَّكَاثُرُ» وَ«الْقَدَرُ» وَ«إِذَا زُلْزِلَتْ»، وَفِي الثَّانِيَةِ: «النَّعْصَرُ» وَ«الْكُوثَرُ» وَ«النَّصْرُ» وَفِي الثَّالِثَةِ: «الْكَافِرُونَ» وَتَبِتَ وَسُورَةُ الْإِحْلَاصِ، وَمِنْهَا أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى: «سَبْعِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَفِي الثَّانِيَةِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَفِي الثَّالِثَةِ: «سُورَةُ الْإِحْلَاصِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ

قال الشافعية: إن القنوت في الوتر في نصف شهر بعد الركوع، ونقول: إن القنوت في السنة كلها قبل الركوع ووافقنا هاجلُكُ بن أنس فإنه يقول: يثبت قبل الركوع، وأما أحمد فرجح القنوت بعد الركوع، ولنا ما روى ابن مسعود.

قوله: «أقرعن في الوتر» هذه الزيادة من تفرد الراوي كما قال الحفاظ في التلخيص ولكن الحديث ليس بأقل من الحسن، وفي البحر: أن الجمع بين دعاء قنوت الأحناف ودعاء قنوت الشافعية مستحب، وأقول: قال بعض من يدعي العمل بالحديث: إن قنوت الأحناف ليس بثابت في الحديث، ولعل هذا المدعي غفل عما في الإتيان بسند قوي: أن قنوتنا كانت سورة الحقد والخلع في مصحف أبي بن كعب، ولهذا نجد في

وَبَارِكْ لِي فِيْمَا أَعْطَيْتَ وَفِيْهِ شَرٌّ مَّا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تُقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ».

وفي الباب عن عليٍّ: قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي^(١) الْخَوَزَاءِ السَّعْدِيِّ وَاشْتَبَهَ رِيبَةُ بْنُ شَيْبَانَ. وَلَا نَعْرِفُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُنُوتِ شَيْئاً أَحْسَنَ مِنْ هَذَا.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ، قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْقُنُوتَ فِي الْوُتْرِ فِي الشَّيْءِ كُلِّهِ، وَاخْتَارَ^(٢) الْقُنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا فِي التَّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَكَانَ يَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

٢٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَنَامُ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ يَنْسَى

٤٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيَصِلْ إِذَا ذَكَرَ، وَإِذَا اسْتَبَقَظَ».

٤٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ فَلْيَصِلْ إِذَا أَصْبَحَ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ السَّجَزِيَّ^(٣) يَقْنُتُ سَلِيمَانَ بْنَ الْأَشْعَثِ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ؟ فَقَالَ: أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ لَا بَأْسَ بِهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَعَفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ، وَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ يَقْنُتُ.

(١) قوله: «رَبَّنَا» - بالنصب - أي يا ربنا، قوله: «وتعاليت» أي ارتفع عظمك وظهر قهرك وفدرك على من في الكونين، وقال ابن الملك: عن مشابهة كل شيء. (المرقاة)

(٢) قوله: «أبي الخوزاء» - يفتح مهملة وسكون واو وبراء ومد - كنية ربيعة بن شيبان، كذا في «المغني».

(٣) قوله: «واختار القنوت قبل الركوع» روى ابن ماجه بسند صحيح عن عن أبي بن كعب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنئ قبل الركوع» - انتهى -.

قال ابن القيم: قال ابن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنئون في الوتر قبل الركوع - انتهى -.

(٤) قوله: «السجزي» - بسين مكسورة وسكون جيم وبراء - نسبة إلى السجر وهو اسم سجستان، وقيل: نسبة إلى سجستان بغير قياس.

بعض كتبنا انتهى عن قراءة القنوت للمحب وصيغه تشابه صيغ القرآن فإن صيغها صيغ المتكلم مع الغير وهو شأن أدعية القرآن.

قوله: (وفي الباب عن عليٍّ) رواية عليٍّ أخرجهما في كتاب الدعوات ص (١٩٦) وقال النسائي: إنه مرسل، أقول: إن المرسل حجة عند الجمهور، وقال ابن جرير الطبري: إن رد المرسل بدعة حدثت بعد مائتين، ولعله عارض عن الشافعي وكان ابن جرير شافعيًا ثم صار يجهل نفسه، وقالت جماعة: إن المرسل أعلى من المتصل ومنهم الحسامي، وقالت جماعة: إن الموصول أعلى من المرسل ومنهم أبو جعفر الطحاوي نقل عبارته السخاوي في شرح الألفية، والحق إلى الجماعة الثانية وأن المرسل حجة بعد الحجة، وقال بعض من يدعي العمل بالحديث: إن رفع اليدين في القنوت مثل رفعهما وقت التحريمة، لا أصل له ولا أثر من التابعين أيضاً. وأثبت رجل حنفي فاضل لرغم أنه ذلك المدعي أثر ابن مسعود وأثر عمر الفاروق الأعظم أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين فما طعنه على الأحاف إلا لجهله:

وكم من غائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم

ولنا في رفع اليدين في القنوت أثر إبراهيم النخعي أيضاً أخرجه الطحاوي، ولي شبهة في أثر عمر الفاروق فإن بعض الروايات يومي إلى أن رفع اليدين كان كرفع اليدين للدعاء لا مثل رفعهما عند التحريمة، وثبت رفع اليدين مثل رفعهما للدعاء عن أبي يوسف في قنوت الوتر ذكر صاحب مراقي الفلاح عن الفرج مولى أبي يوسف وأثنى الطحاوي ص (٣٩١) عن أبي يوسف رفع اليدين في قنوت الوتر مثل رفعهما عند التحريمة فإنه قال: فيجعل ظهر كفيه إلى وجهه الخ، والتفصيل لرفع اليدين في الطحاوي ص (٣٩١)، ورفع اليدين عندنا سنة والتكبير واجب.

باب ما جاء في الرجل يتنام عن الوتر أو ينساه

يقضي الوتر عند أبي حنيفة فإنه واجب، وحديث الباب سقيم من جانب عبد الرحمن بن زيد وسبأني قوي ولكنه مرسل، وفيه عبد الله

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَالُوا: يُؤْتَرُ الرَّجُلُ إِذَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

٣٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوُتْرِ

٤٦٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَتِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوُتْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٦٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَوْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا».

٤٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا بَنُو جَرِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ، فَأَوْتَرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى تَفَرَّدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا وَتَرٌ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ». وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. لَا يَزُونُ الْوُتْرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

٣٣٩- بَابُ مَا جَاءَ لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ

٤٧٠- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَدْرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الَّذِي يُؤْتَرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ يَقُومُ مِنْ آخِرِهِ. فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ نَقَضَ الْوُتْرَ، وَقَالُوا: يُضَيَّفُ إِلَيْهَا رَكْعَةٌ وَيُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ. ثُمَّ يُؤْتَرُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِأَنَّهُ لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ. وَهُوَ الَّذِي

(١) قوله: «بادرُوا الصبح بالوتر» أي أسرعوا بأداء الوتر قبل الصبح، والأمر للوجوب عندنا في «شرح السنة»، قيل: لا وتر بعد الصبح، وهو قول عطاء وبه قال أحمد ومالك، وذهب آخرون إلى أن يقضيه متى كان وهو قول سفیان الثوري وأظهر قول الشافعي ما روى أنه قال: «من نام عن وتر فليصل إن أصبح» ذكره الطبري ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب قضاء الوتر حتى لو كان المصلي صاحب الترتيب، وصلى الصبح قبل الوتر ذكراً لم يصح. (المرقاة)

بن زيد وهو قوي، وحديث آخر موصول أخرجه أبو داود في سننه بسند قوي، وأخرج الدارقطني أيضاً رواية أبي داود وألفاظ الدارقطني أفيد لما في أبي داود، وحسنه زين الدين العراقي، والقضاء أمانة الوجوب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالْوُتْرِ

أخرج ابن عزيمة في صحيحه بسند قوي، أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بعد الصبح قال ابن عزيمة أي بعد الصبح الكاذب لثبوت وتره عليه الصلاة والسلام في الصحيحين قبل الصبح أي الصادق.

في رواية: أن علياً كان بكوفة فاجتمع الناس فشبهه من كان في الركعة الأولى بعد أداء الثانية: ومن كان في الثالثة بعد أداء الرابعة وقال: إن الوتر على ثلاثة أنواع فذكر نوعين وقال: ووتر في هذا الوقت وهذا هو النوع الثالث، وقال الراوي: وذلك حين الصبح أي الصبح الكاذب والله أعلم.

واعلم أن الصبح الكاذب ليس بمقدر بتقدير وقت معين بل قد يزيد وقد ينقص كما صرح الفقهاء واحداً بعد واحد بل ربما لا يكون مبصراً خلاف ما قال أهل الهيئة.

قوله: (لا وتر بعد صلاة الصبح) أي أداء.

بَابُ مَا جَاءَ لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ

بعض السلف ذهبوا إلى نقض الوتر وليس مذهب أحد من الأئمة الأربعة، وهو أن يوتر قبل النوم ثم إذا استيقظ يصلي ركعة ويضمها بما صلى قبل النوم ليشفعه، ثم يوتر آخر الليل عملاً بحديث: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» والقائل بنقض الوتر هو القائل بالوتر ركعة أو ثلاث ركعات بتسليمتين، وحديث الباب لأتباع الأئمة الأربعة، وفي معاني الآثار: أن أصحاب ابن مسعود تعجبوا من نقض ابن عمر الوتر

ذَهَبَ إِلَيْهِ إِسْحَاقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا أَوْتَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ مِنْ آخِرِهِ: أَنَّهُ يُصَلِّي مَا بَدَأَ لَهُ وَلَا يَنْقُضُ وَتَرَهُ وَبَدَعَ وَتَرَهُ عَلَى مَا كَانَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَحْمَدَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَهَذَا أَصَحُّ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَلَّى^(١) بَعْدَ الْوُتْرِ.

٤٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعُودَةَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مُوسَى الْمَرْزَانِيِّ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي^(٢) بَعْدَ الْوُتْرِ رَكَعَتَيْنِ».

وَقَدْ رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ أَبِي أَمَانَةَ وَعَائِشَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

٤٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَمِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي سَفَرٍ فَتَخَلَّفْتُ عَنْهُ فَقَالَ: أَبَرُّ كُنْتُ؟ أَوْتَرْتُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ^(٣) عَلَى رَاحِلَتِهِ».

(١) قوله: «قد صلى بعد الوتر» هذا يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» وغيره من الأحاديث الفعلية، وفي «شرح الطحاوي» قال أحمد: لا أفعلهما ولا أمنع فعلهما، وأنكره مالك، قال النووي: هاتان الركعتان فعملهما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً ليان جواز الصلاة بعد الوتر، ويان جواز النفل حالاً يواظب على ذلك، وأما رد القاضى عياض رواية الركعتين، فليس بصواب؛ لأن أحاديث: «إذا صحت وأمكن الجمع بينهما تعين» ثم قال: ولا يعتبر من يعتقد بسنية هاتين الركعتين، ويدعو إليه بجهالة، وعدم أنسه بالأحاديث الصحيحة.

قال ابن حجر: نعم يستثنى من ذلك المسافر، فقد ذكر ابن حبان في «صحيحه» الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر عاف أن لا يستيقظ للتهجد، ثم روى عن ثوبان: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فقال: إن هذا السفر جهد ونقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن استيقظ وإلا كاتاه له. (المراقبة)

(٢) قوله: «يصلى بعد الوتر ركعتين» وفي رواية: يقرأ فيهما «إذا زلزلت» و«قل يا أيها الكافرون» ورواه أحمد، كذا في «المشكاة».

(٣) قوله: «يوتر على راحلته» وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر: أنه كان يصلى على راحلته، ويوتر بالأرض، ويزعج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل وهو خلاف حديث الباب، فلا يتم الاستدلال بأحد من هذين الحديثين، أما وجه النظر والقياس فيقتضى عدم جوازه على الراحلة، ويان ذلك أن الأصل المنفرد عدم جواز الوتر على الأرض قاعداً مع القدرة على القيام، فالنظر على ذلك أن لا يصلي في السفر على راحلته وهو يطيق النزول، ويجوز أن يتراه صلى الله عليه وسلم على الراحلة يكون قبل أن يغلف أمر الوتر، ثم أحكم من بعده، كذا في «العيني».

قوله: (قد صلى بعد الوتر الخ) غرضه إثبات أن أمر «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» ليس للوجوب بل للاستحباب، ونسب إلى الموالث عدم جواز شيء من الصلاة بعد الوتر.

قوله: (بعد الوتر ركعتين) أي جالساً كما ورد في الأحاديث، وقال النووي: إن السنة أدائها قياماً فإن الجلوس كان لعذر، وأقول: لو ثبتنا فالجلوس إنما هو كان قصداً وهو سنة وإنما ترددت في ثبوتها لأن مالكا أنكرها، وقال أحمد: لا أصيبها، وأما البخاري فأخرج الحديث ولم يوب عنيهما ولم يرد عن أبي حنيفة والشافعي شيء فيهما كما حررت سابقاً. وفي الكبير شرح النية أن الركعتين إنما هما قبل الوتر، وأقول: إنه خلاف صراحة الحديث فإن في الحديث تصريح بعد الوتر، وورد في بعض الروايات أن يقرأ: «إذا زلزلت»، وقل يا أيها الكافرون.

قوله: (ميمون بن موسى المراتي) هذا منسوب إلى امرأة القيس في الأصل بدون ألف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ

يجوز الوتر على الراحلة عند الجمهور لا عند أبي حنيفة، والسنف أيضاً يحتشون وجماعة قليلة قائلة بالوجوب منهم الحسن البصري، والجواب من جانب أبي حنيفة أن ابن عمر من الذين يطلقون لفظ الوتر على تمام صلاة الليل فعمل ابن عمر مراده أن صلاة الليل كانت على الراحلة، وأما الوتر بخصوصه فعلى الأرض ففي الطحاوي ص (٢٤٩) صححه العيني في العمدة بسند صحيح عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي على الراحلة ويوتر على الأرض، وكذلك أخرجه أحمد في مسنده ومرو عليه الحافظ ولم يتكلم بشيء، ثم قال الطحاوي: لعل الوتر على الراحلة كان حين عدم تأكده، ولا يصح هذا الجواب على مشروني ولم أحد ما يدل على منية الوتر في وقت ماء، والجواب عندي أن الوتر كان على الأرض لما روينا، وأما حديث الباب فعلى ما هو صنيع ابن عمر من إطلاق لفظ الوتر على جميع صلاة

وفي الباب عن ابن عباس،

قَالَ أَبُو هِشَامٍ: حَدَّثْتُ ابْنَ عُمَرَ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَخَبَرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَزَادُوا أَنَّ يُؤَيَّرَ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ. وَيَبْدُو يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَخْبَتَهُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُؤَيَّرُ الرَّجُلُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَيَّرَ نَزَلَ فَأَوَيَّرَ عَلَى الْأَرْضِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى

٤٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُلَانٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ عُمِّهِ ثَمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى يَشِي عَشْرَةَ رَكْعَةٍ يَتَنَاهَا اللَّهُ فَمَضَى فِي الْحَجَّةِ مِنْ ذَهَبٍ».

وفي الباب عن أم هانئ، وأبي هريرة، ونعيم بن همار، وأبي ذر، وعائشة، وأبي أمامة، وعنتبة بن عبد السلمى، وابن أبي أوفى، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وابن عباس.

قَالَ أَبُو هِشَامٍ: حَدَّثْتُ أَنَسَ حَدِيثَ غَرِيبٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٤٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «مَا أَخْبَرَنِي» أَخَذَ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أُمُّ هَانِيٍّ، فَإِنَّمَا حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، فَأَغْتَسَلَ فَسَبَّحَ ثَمَانًا وَرَكَعَاتٍ، مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

(١) قوله: «ما أخبرني أحد... إلى قوله: إلا أم هانئ» أي بنت أبي طالب واسمها فاختة، قال ابن بطال: لا صحة في قول ابن أبي ليلى هذا، ويرد عليه ما روى: «أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وأمر بصلاتها» من طرق جملة، هذا ما ذكره العيني في «عمدة القاري شرح البخاري» وأورد حمزة وعشرين طريقاً في ثبوته.

الليل، وإني وجدت في جميع الروايات عن ابن عمر إطلاق لفظ الوتر على جميع صلاة الليل إلا ما في معاني الآثار ص (٢٦٥) عن أبي داود عن ابن مريم عن ابن عمر وابن عباس، وفي قيام الليل لمحمد بن نصر قال ابن عمر: لو اتبعني الناس لصلوا الوتر بسلامين. واعلم أن في مصنف ابن أبي شيبة أن أباه عمر رضي الله عنهما كان يوتر على الأرض.

واعلم أن ما ذكرت من نبذة من الكلام تفيد في جميع روايات الوتر إلا ما في النسائي ص (٣٥١) عن أبي موسى، وما في المستدرک للحاكم أنه عليه الصلاة والسلام: كان يوتر بركعة وكان يتكلم بين الركعة والركعتين، ولقد تفكرت فيه قريباً من أربعة عشر سنة ثم استخرجت جوابه شافياً وذلك الحديث قوي السند إلا أن الحاكم أخذ سنده عن هشام بن سوار، وبين الحاكم وبين هشام ثلاثة وسائط، وقد وجدت قطعة السند بين الحاكم وهشام فالحديث قوي، ولم يتوجه إليه أحد من الشافعية احتجاجاً على التسليم على الركعتين من الوتر، ولم يتوجه أحد من الأحناف إلى جوابه وجوابه عندي محفوظ بالتحقيق والتفصيل ولكني لا أذكره فإنه يقتضي تطريق كثير من الأحاديث، وكذلك جواب رواية النسائي عن أبي موسى الدالة على ركعة واحدة للوتر موجود ولا أذكر مخافة التطويل، فالخلاصة أني لم أجده ما يدل بنصه على إثبات التسليم على الركعتين الأوليين من الوتر ولا ما ينص على وحدة ركعة الوتر. وادعى الخصم أن أكثر عاداته عليه الصلاة والسلام بل استمر أمره على الوتر بركعة واحدة كما نقل في آثار السنن ص (٩) ج (٢) عن الرافعي شرح الوجيز، وفيه قال محمد بن نصر المروزي: لم نجد عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خيراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة الخ، فأنه أعلم كيف يصح قولنا هذا؟ والله أعلم وعلمه أم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الضُّحَى

قال الفقهاء والمحدثون: إن صلاة الضحى وصلاة الإشراف واحدة إن صلى بمجرد ذهاب الوقت المذكور بعد الطلوع فصلاة إشراف ولو تأخر عنه بزمان فصلاة الضحى والعدد من اثنين إلى ثني عشرة ركعة والأفضل الأربع، وأما السيوطي وعليه المتفق فأن صلاة الضحى غير صلاة الإشراف ويفيدهما ما روى علي: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى الإشراف حين كانت الشمس من ههنا مقدار ما يكون ههنا وقت العصر، وصلى الضحى حين كانت الشمس من ههنا مقدار ما يكون ههنا في آخر وقت الظهر. وإسناده يبلغ مرتبة الحسن. وقال ابن تيمية: إنه عليه الصلاة والسلام ما صلى الضحى إلا عند فقوله من السفر أو عند فوت صلاة الليل من عذر، وأما الأحاديث القولية فصحيحة وأما الأحاديث الفعلية فمقطعة عليه الصلاة والسلام نادر.

قوله: (أم هانئ) بنت عم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أخت علي رضي الله عنه لا عنه عليه الصلاة والسلام كما زعم بعض الجهلة.

قوله: (فسبح ثمان ركعات) قال الحفاظ: إن في ابن حزم تصريح السلام على كل ركعتين، أقول: إن في سنن أبي داود أيضاً تصريح

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَأَنَّ أَحْمَدَ رَأَى أَضْعَ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ أَمْ هَانِي. وَاخْتَلَفُوا فِي نُعَيْمٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نُعَيْمُ بْنُ خَمَارٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ابْنُ خَمَارٍ، وَيُقَالُ: بْنُ خَمَارٍ، وَيُقَالُ: بْنُ خَمَامٍ، وَالصَّحِيحُ ابْنُ خَمَارٍ.

وَأَبُو نُعَيْمٍ وَهَمٌ فِيهِ، فَقَالَ: ابْنُ خَمَارٍ، وَأَخْطَأَ فِيهِ ثُمَّ تَرَكَ فَقَالَ: نُعَيْمٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ.

٤٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الشَّصَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو شَهْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي دَرٍّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «ابْنُ آدَمَ ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ»^(١) آخِرُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٢).

٤٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ عَنْ شَدَّادِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ حَافَظَ عَلَى شَفْعَةِ الضُّحَى غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بِمِثْلِ زَيْدِ الْبَحْرِ».

وَزَوَى وَكَبَّعَ وَالتَّضَرُّعُ بْنُ شَمِيلٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَلْفَةِ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ^(٣).

٤٧٧- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ قُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْغُدَرِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى يَقُولَ لَا يَدْعُ، وَيَدْعُهَا حَتَّى يَقُولَ لَا يُصَلِّي».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٤٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الزُّوَالِ

٤٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُثَلَّمٍ عَنْ أَبِي الْوَضَّاحِ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّائِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ فَقَالَ: إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَأَحِبُّ أَنْ تَضَعَهُ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ وَأَبِي أَيُّوبَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّائِبِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَزَوْرِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الزُّوَالِ لَا يُلْغَمُ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ».

(١) قوله: «أكفك آخره» أي أفرغ بالك لعمادتي أول النهار، أفرغ بالك في آخره بقضاء حوائجك. (مجمع البحار)

السلام على كل ركنين، ولقد أبعد الحفاظ النجعة بعيداً حين رواه من ابن خزيمة مع كون الحديث في متن أبي داود ثم قيل: إن هذا الحديث لا يفيد في إثبات الضحى فإن هذه الصلاة صلاة الشكر على فتح مكة إلا أنه اتفق وقت الضحى.

قوله: (أربع ركعات الخ) المشهور أن هذه صلاة الضحى، وقيل: إن الأربع أربع ركعات لصلاة الفجر وسنته.

قوله: (أكفك آخره) أي أكفك النوافل المهمة التي لا تعلم تفصيلها لا الصلاة المكتوبة.

قوله: (عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخ) التعجب من تحسين المصنف حديث الباب، والحال أن في كل ما روى عطية عن أبي سعيد علة شديدة ينحط بها الحديث كل الاضطراب والعلّة المذكورة في أواخر الآلي المصنوعة.

باب ما جاء في الصلاة عند الزوال

هذه الأربع عندنا سنن الظاهر القليلة، وقال الشافعية: إنها صلاة الزوال، ورواية الباب أخرجها المصنف في الشمائل ص (٢١) وفي سننه كلام من جانب عبيدة فإنه ضعيف عند المحدثين، وهو صاحب المناقب الكثيرة منها أن قره يفوح حين دون إلا أن عندنا روايات أخر تدل على عدم التسليم على أربع في النهار، وأما رواية الشمائل فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه، فلا أعلم وجه إخراجها مع ضعف الراوي.

(١) هكذا في الهندية، وفي نسخة بشار: «هذا حديث حسن غريب»، وقال: وقع في نسخة العلامة لمباركفوري «غريب» فقط، والصواب

ما أثبتناه، ونقل رحمه الله عن المنذري في تلخيص السنن أنه نقل عن الزمذلي: «حسن غريب».

(٢) هذه الفقرة المذكورة في الهندية تحت الحديث السابق رقمه: ٤٧٥ وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار.

٣٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ

٤٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنِ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ عَنْ قَائِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُخْسِنِ الْوُضُوءَ ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ، وَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخَلِيمُ الْكَرِيمُ، شَهِدَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَغَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ يَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا قَرَّبْتَهُ، وَلَا حَاجَةً مِنِّي لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. قَائِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَائِدُ هُوَ أَبُو الْوَرَقَاءِ.

٣٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ

٤٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّكْدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: إِذَا هُمْ أَخَذَكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَعِذُّكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآخِرِهِ فَبَسُّهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآخِرِهِ، فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي» بِهِ. قَالَ وَيُسْمِي حَاجَتَهُ^(١).

(١) قوله: «موجبات رحمتك» أي أفعالا تتسبب رحمتك وعزائم مغفرتك أي أسألك أفعالا وعزائم بتعزيم بها مغفرتك. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «أو قال: في عاجل أمرى وآخيره الظاهر أنه يدل من قوله: في ديني... الخ، وقال الجزري: أو في موضعين للتخيير أي أنت مختار إن شئت قلت: عاجل أمرى وآخيره، أو قلت: معاشى وعاقبة أمرى، قال الطيبي: الظاهر أنه شك في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عاقبة أمرى» أو قال: «عاجل أمرى وآخيره» وإليه ذهب القوم حيث قالوا: هي على أربعة أقسام: خير في دينه دون دنياه وهو مقصود الإبدال، وخير في دنياه فقط وهو حظ حقير، وخير في العاجل دون الآجل وبالعكس، وهو أولى، والجمع أفضل، ويحتمل أن يكون الشك في أنه صلى الله عليه وسلم قال: في ديني ومعاشي وعاقبة أمرى، أو قال يدل الألفاظ الثلاثة: في عاجل أمرى وآخيره، وكلمة في المعادة في قوله: في عاجل أمرى وما يؤكد هذا وعاجل الأمر يشتمل الدين والدنيوي، والآجل يشملهما والعاقبة. (المرقاة)

(٣) قوله: «أو قدر لي» -بضم الدال وكسرها- أي اقض به وهب لي، من القدر لا من القدرة.

(٤) قوله: «ثم أرضني به» من الإرضاء أي اجعلني راضيا بذلك الخير الذي طلبت منك وقدرته لي بأن يحصل اليقين والانشراح من غير شك ودغدغة، وهذا هو الأصل المتعار في الباب.

(٥) قوله: «ويسمي حاجته» ظاهره أن يذكره باللسان بعد قوله: هذا الأمر أو يذكرها مكانه، ولعله يكفي أن يتصور الحاجة في هذا الوقت -والله أعلم- هذا كله في «اللمعات شرح المشكاة».

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ

صلاة الحاجة ركعتان بلا تعيين السور، والحديث قوي، والدعاء المذكور في الحديث يأتي به بعد الصلاة، فإن الحاجة عامة من كونها متعلقة بالله أو بالناس، والدعاء الذي يتعلق بالناس مفيد للصلاة عندنا، ووقع في بعض الروايات أنه يذكر الحاجة في الدعاء باللسان.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِخَارَةِ

إذا كان الإنسان مزدوداً في أمر مباح أو واجب غير موقت فيستخير، ولا استخارة في أمر واجب أو حرام، وأما البشارة بالرؤيا فلا وعد لها في الأحاديث في بعض الروايات أن الصحابة كانوا لا يتعلمون مثل القرآن إلا دعاء الاستخارة، وأما حديث الباب فقوي.

قوله: (إذا هم أحدكم) أقول: إن لفظ أهم يستعمل في أمور الشر كما قال أرباب اللغة ولا أعظم وجه استعمال أهم ههنا في أمر الخير، فد قال: أهم بأمر الخير لو أستطيعه.

قوله: (أو قال: في عاجل أمرى) اختلف العلماء في شرح هذه القطعة، وبيان اللفظ المبدل منه والمبدل والألفاظ الخمسة، والمختار أن الأعمرين يدل الثلاثة الأول وقال العلماء بجمع بين الخمسة ويأتي بها.

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأبي أيوب.

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي العوالم وهو شيخ مديني، ثقة. روى عنه شفيان حديثاً. وقد روى عن عبد الرحمن غير واحد من الأئمة.

٣٤٥ باب ما جاء في صلاة التيسع

٤٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيمٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبِيبٍ الْمُكَلِّي حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُثَيْدَةَ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: «يَا عَمُّ أَلَا أُحِبُّوكَ. أَلَا أَتَقَرَّبُكَ؟» قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: يَا عَمُّ، صَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَسْقُرُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَشُورَةِ، فَإِذَا انْقَضَتِ الْقِرَاءَةُ فَقُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ، ثُمَّ ارْكَعْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ، فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ، فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ، وَهِيَ ثَلَاثُ مِائَةٍ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَلَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ مِثْلَ زَمَلٍ^(١) عَالَجَ غَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَهَا فِي يَوْمٍ؟ قَالَ: إِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ أَنْ تَقُولَهَا فِي يَوْمٍ فَقُلْهَا فِي جُمُعَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ أَنْ تَقُولَهَا فِي جُمُعَةٍ فَقُلْهَا فِي شَهْرٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ لَهُ حَتَّى قَالَ: فَقُلْهَا فِي سَنَةٍ^(٢).

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من حديث أبي رافع.

٤٨٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ عَدَّتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي صَلَاتِي، فَقَالَ: كَبِّرِ اللَّهَ عَشْرًا، وَسُبِّحِي اللَّهَ عَشْرًا، وَاحْمَدِيهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلِّ مَا شِئْتَ، يَقُولُ: نَعَمْ نَعَمْ».

وفي الباب عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو والفضل بن عباس وأبي رافع. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن غريب. وقد روى عن النبي ﷺ غير حديث في صلاة التيسع ولا يصح منه كبير شيء. وقد روى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التيسع وذكروا الفضل فيه.

٤٨٢ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو وَهْبٍ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسَبِّحُ فِيهَا؟ قَالَ: يُكَبِّرُ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ثُمَّ يَقُولُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً

(١) قوله: «زمل عالج» وهو ما تراكم عن الرمن، ودخل بعضه في بعض.

باب ما جاء في صلاة التيسع

واعلم أن كل نوع من أنواع الصلاة التي لا أصل لها من الشريعة الغراء، من أحدث تلك الأنواع فقد ابتدع، والحديث في صلاة التيسع مختلف فيه قيل ضعيف، وقيل: إنه حسن، وهو المختار عند جمهور المحدثين، وأدرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، وقال الحافظ ابن حجر في إنبائه على كتاب الأذكار للنووي: إنه قد أساء ابن الجوزي حيث أدرجه في كتاب الموضوعات وكلام الحافظ مضطرب في الحكم على حديث التيسع فإنه قال في التخصيص: إن كل الأسانيد ضعيفة. ثم لصلاة التيسع صفتان أحدهما ما هو مروي في الكتب بالإسناد مرفوعاً، والثانية ما احتارها ابن المبارك، وفي الأولى جلسة الاستراحة بخلاف الثانية، ومختار صاحب الفقيه الثانية تحريراً عن جلسة الاستراحة، أقول: إن شأن هذه الصلوات غير شأن سائر الصلوات فالمختارة الأولى.

قوله: (وسبحان الله الخ) ويجوز ضم ولا حول ولا قوة إلا بالله المعنى العظيم. أقول: إن هذه الأربع متبادرها كونها بتسليم، وكذلك الحديث الذي سألني أنه عليه الصلاة والسلام عزم علياً أربع ركعات لزيادة الحفظ متبادرها الأربع بتسليم واحدة، ولا يقال: إنه مثل قول عائشة: فلا تسأل عن حسنهن وطولهن. وقد أنكروا تبادل الأربع فيه فإنها قول عائشة حين روايتها فعلمه عليه الصلاة والسلام بخلاف حديث الباب، وحديث علي فإنه قوله عليه الصلاة والسلام بخلاف الأول فإنه حكاية فعل كما كان في الواقع، وروي عن ابن عباس تعيين السور أيضاً في صلاة التيسع وهي من «إذا زلزلت» و«العاديات» إلى «الحكم التكاثر» ولكن سندها ليس بذلك القوي، وذكر أحمد في روايته في بعض عباراته، وسلسلة السور أيضاً تدل على الأربعة بسلام واحد.

[١] هكذا في الأحاديث الرقم (٤٨١)، (- ٨٤١ م) (٤٨٢) تقلب وتأخير عسى ما في نسخة المذكور بشار وأبقياها على حالها أتباعاً

لترتيب الأصل.

سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَتَعَوَّدُ، وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَقَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَسُورَةَ، ثُمَّ يَقُولُ عَشْرَ مَرَّاتٍ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَسْجُدُ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ فَيَقُولُهَا عَشْرًا، بِصَلَاةٍ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ عَلَى هَذَا فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ تَسْبِيحَةً فِي كُلِّ رَكَعَةٍ، يَبْدَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِخَمْسِ عَشْرَةِ تَسْبِيحَةٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ ثُمَّ يُسَبِّحُ عَشْرًا، فَإِنْ صَلَّى لَيْلًا قَاحِبٌ إِلَيَّ أَنْ يُسَلِّمَ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ صَلَّى نَهَارًا فَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ.

قَالَ أَبُو وَهَبٍ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: يَبْدَأُ فِي الرُّكُوعِ بِسُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ، وَفِي السُّجُودِ بِسُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَبِّحُ التَّسْبِيحَاتِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ خَدُّثَا وَهَبُ بْنُ زَمْعَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ قَالَ: قُلْتُ لَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: إِنْ سَهَا فِيهَا أَيْسَبَّحُ فِي سَجْدَتِي الشَّهْرَ عَشْرًا عَشْرًا؟ قَالَ: لَا^(١) إِنَّمَا هِيَ ثَلَاثَةٌ تَسْبِيحَةٍ.

٣٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٤٨٣- حَدَّثَنَا تَحْمُودُ بْنُ عِيلَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَسَمَةَ عَنْ مِشْعَرٍ وَالْأَجْلَحِ وَمَالِكِ بْنِ مَعْمُورٍ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُتَيْبِ بْنِ عَجْزَةَ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا^(٢) السَّلَامُ عَلَيْكَ قَدْ عَلِمْنَا، فَكَيْفَ^(٣) الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟

(١) قوله: «قال: لا إنما هي ثلاثمائة تسبيحة» مفهومه أنه إن سها ونقص عددًا من محل معين يأتي به في محل آخر تكملة للعدد المطلوب، وكان عبد الله بن المبارك يستحب قبل القراءة خمس عشرة مرة، ثم بعد القراءة عشراً، والباقي كما في حديث العباس، وينبغي للمتعدد أن يعمل بحديث ابن عباس تارة، ويعمل بحديث ابن المبارك أخرى، وأن يفعلها بعد الزوال قبل الظهر، وأن يقرأ فيها نارة بالزوال والعاديات والفتح والإخلاص، وتارة بالمحكمة والعصر وقبل يا أيها الكافرون والإخلاص، وأن يكون دعاءه بعد التشهد قبل السلام، ثم يسلم ويدعو لحاجته، ففي كل شيء ذكرته، وردت سنة، وفي «الإحياء»: وإن زاد بعد التسبيح: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» فحسن، وقد ورد ذلك في بعض الروايات، كان عبد الله بن عباس يصلّيها عند الزوال يوم الجمعة، واختلف المتقدمون والمتأخرون في تصحيح هذا الحديث، فصتحه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة، قال العسقلاني: هذا حديث حسن، وقد أساء ابن الجوزي يذكره في «الموضوعات». وعن الإمام أحمد أنه يقول بعد صلاة التسبيح قبل السلام: اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك، هذا كله منقطع من «المراقبة» ومما فيها.

(٢) قوله: «هذا السلام عليك قد علمنا» أي في التحيات لله بواسطة لسانك.

(٣) قوله: «فكيف الصلاة عليك» في رواية متنها جيد لما نزلت هذه الآية ﴿إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! هذا السلام عليك قد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وآله محمد» قيل: الآل من حرمت عليه الزكاة كبنّي هاشم وبين المطلب، وقيل: كل تقى آله، ذكره الطبري «كما صيبت عنى إبراهيم» ذكر في وجه تخصيصه من بين الأنبياء عليهم السلام وجوه، أظهرها كونه جد النبي صلى الله عليه وسلم وقد

قوله: (رمل عاجل) مركب إضافي، وعالج اسم موضع ومنه حديث الباب ضعيف.

قوله: (أن أم سليم الخ) ليست هذه صلاة التسبيح وسنده قوي ورجاله ثقات.

قوله: (وفي الباب) أي في باب صلاة التسبيح لا في وفاء حديث أم سليم

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال الشافعي: إن الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فريضة في الصلاة في القعدة الثانية، وقال الطحاوي والخطابي: إن الشافعي رحمه الله متفرد في هذا ومثلك الحافظ بحديث فيه صيغة الأمر، وحملها الجمهور على الاستحباب ووقع في بعض الروايات لفظ «العالين» قبل «حميد حميد» وذكر الوزير ابن هبيرة في الإشراف في مذاهب الأشراف: قال محمد: إن لفظ «في العالين» في الموضع الثاني، وقال الحق ابن أمير الحاج: إني رأيت في بعض كتب الحديث لفظ «في العالين» في الموضعين إلا أني نسبت تعيين ذلك الكتاب.

وهي إشكال عظيم وهو أن الرواة الذين ردوا صيغة الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن كعب بن عجرة كثيرون ولا يمكن التوفيق بينهما، ذكرها الحافظ في الفتح بتمامها وقد كان الغرض رواية ألفاظه عليه الصلاة والسلام فسمي اختلاف الرواة في الصيغة فقد أوقعني هذا الأمر في الإشكال، فإن البحث إنما هو عن المروي فكيف اختلفوا مثل هذا الاختلاف في رواية واحدة؟

قوله: (فكيف الصلاة عليك الخ) ذكر الحافظ في الفتح أن أمر الصلاة عليه عليه الصلاة والسلام صدر في السنة الثانية، ثم ذكر في موضع

قَالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَبِيبٌ مَجِيدٌ وَيَا بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَبِيبٌ مَجِيدٌ».

قَالَ مَحْمُودٌ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَزَادَنِي زَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: وَنَحْنُ نَقُولُ: وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي حَمِيدٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَطَلْحَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدَةَ وَزَيْدَ بْنِ خَارِجَةَ، وَيُفَالُ: ابْنُ جَارِيَّةٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى كُنْيَتُهُ أَبُو عِيْسَى. وَأَبُو لَيْلَى اسْمُهُ: بَسَارٌ.

٣٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٤٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَفْقَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الرُّمَيْثِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَوَّلَى النَّاسِ بِِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَزَوْيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

٤٨٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُفْرِ وَغَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ وَعُمَارِ وَأَبِي طَلْحَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ كَعْبٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزَوْيٌّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: صَلَاةُ الرَّبِّ الرَّحْمَةُ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ.

٤٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْبُلْخِيُّ الْمَصَاحِفِيُّ حَدَّثَنَا النُّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ عَنْ أَبِي قُرَّةِ الْأَسَدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ

أَمْرٍ بِمَحَابَّتِهِ فِي الْأَصُولِ «وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَأُولَادُهُمَا.

فِي هَذَا التَّشْبِيهِ إِشْكَالٌ مَشْهُورٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَقْرَرَّ كَوْنُ الْمَشْتَبِهِ دُونَ الْمَشْتَبِهِ بِهِ، وَالْوَاقِعُ هُنَا عَكْسُهُ، وَأَجِيبُ بِأَجْوِبَةٍ: مِنْهَا أَنْ هَذَا قَبْلُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ أَفْضَلُ، وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ تَوَاضَعًا، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ فِي الْأَصْلِ لَا فِي الْقَدْرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْسَنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ وَمِنْهَا أَنَّ الْكَافَ لِلتَّعْلِيلِ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: وَعَلَى آلِ عِمْدٍ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْمَجْمُوعُ بِالْمَجْمُوعِ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ كَثِيرَةٌ وَهُوَ أَيْضًا مِنْهُمْ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهِ مِنْ بَابِ إِخَاقٍ مَا لَمْ يَشْتَهَرْ بِمَا اشْتَهَرَ، وَمِنْهَا أَنَّ الْمَقْدَمَةَ الْمَذْكُورَةَ مَرْفُوعَةٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّشْبِيهِ بِالْمَثَلِ وَمَا دُونَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِثْلُ نَوْرِهِ كَمِثْلِ نُورِهِ﴾. (شرح المشكاة)

أَمَرَ أَنْ الْأَمْرَ حَسَرَ فِي السَّنَةِ السَّادَةِ، وَنَقِلَهُ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي ذَرٍّ صَاحِبِ النُّسْخَةِ لِبُخَارِي. وَظَنِي أَنَّ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِينَ.

وَاعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فِي مَدَّةِ الْعُمْرِ فَرِيضَةً، وَإِذَا سَمِعَ اسْمَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قِيلَ يَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: بِمُسْتَحَبٍّ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ، وَالثَّانِي قَوْلُ الْكِرْغِيِّ، ثُمَّ إِذَا تَكَرَّرَ سَمَاعُ اسْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقِيلَ: تَتَدَاخَلُ الصَّلَاةُ، وَقِيلَ: لَا، وَمِثْلُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي مَنْ سَمِعَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعْلِيلَةُ وَالتَّقْدِيسُ أَمْ مُسْتَحَبٌّ، ثُمَّ يَتَدَاخَلُ أَمْ لَا؟ وَاعْلَمُ أَنَّ مَا يَذْكُرُ وَيَكْتَبُ لَفْظُ (صَلِّمْ) بِدَلٍّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَغَيْرُ مُرَضِيٍّ وَقَدْ شَنَعَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَيُّ فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا.

قَوْلُهُ: (أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً) اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ التَّهْلِيلَ أَفْضَلُ أَمْ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؟ وَظَنِي

أَنْ مَنْ يَرِيدُ الشُّغَاعَةَ فَلْيَكْثِرِ الصَّلَاةَ وَمَنْ يَرِيدُ الْغُفْرَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَكْثِرِ التَّهْلِيلَ، وَهَكَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ) أَقُولُ: الْمَشْهُورُ هُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ وَلَكِنْ الْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ صَلَّى إِنْ كَانَ كَالْقَصْرِ نَحْوِ هَلَلٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا

اللَّهُ: وَسَبِّحْ أَيُّ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَهُوَ قَصْرٌ مَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ بِسْمَلٍ مِنْ دَحْرَجٍ فَيَكُونُ انْتِهَاءُ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّفْصِيلُ الْمَشْهُورُ

المُسْتَبِيبُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَضَعُهُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ ﷺ. ٤٨٧- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ التَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا يَبِيعُ فِي شَوْقِنَا إِلَّا مَنْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ هُوَ مَوْلَى الْحَرَقَةِ. وَالْعَلَاءُ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْقُوبَ وَالِدُ الْعَلَاءِ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. وَيَعْقُوبُ هُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ قَدْ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَرَوَى عَنْهُ^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

ساقط فإن أحداً إذا قال صلى زيد يكون معناه أنه قال - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أو يكون معناه اللهم صل على محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاستغفر الأمر وانتهى إلى الله تعالى وإن لم يكن كالتقصير بطلب هل هو ينسب إلى العباد والملائكة أم لا؟ ومع هذا ثبت عن بعض السلف التفصيل المذكور المعروف عنى الألسنة أنه إن نسب واستند إلى العبد فمعناه الدعاء، وإن استند إلى الملائكة فمعناه الاستغفار، وإن استند إلى الباري عز وجل فمعناه الرحمة، لقد تم بحث الوتر وما يليه.

[١] هذه العبارة المذكورة في الأصل تحت الحديث السابق رقمه: ٤٨٦ وهو خطأ، والتصحيح من نسخة الدكتور بشار.

أبواب الجمعة^(١)

٣٤٨- بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٤٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٢)، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ وَسَلَمَانَ وَأَبِي ذَرٍّ وَسَعْدِ بْنِ عُבَادَةَ وَأَوْسِ بْنِ أَوْسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٤٩- بَابُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٤٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ

(١) قوله: «أبواب الجمعة» المشهور في الجمعة - ضم الميم وقد تسكن - وقرأ بها الأعمش، وحكى عن الفراء فتح الميم، وعن الزجاج كسرهما أيضاً، وكان هذا اليوم يدعى عروبة - بفتح المهملة وضم الراء وبالناء الموحدة - وتسمية الجمعة قيل: لاجتماع خلق العالم وندمه فيه لأن ابتداءه يوم الأحد وتم في الجمعة، كذا ذكره أبو حذيفة عن ابن عباس، وفي إسناده ضعف، وهذا الخبر يدل على تعيين الأيام وأسماءها قبل خلق السموات والأرض، ولا يخلو تعقل ذلك عن إشكال - والله أعلم -.

وقيل: لأن خلق آدم تم واجتمع فيه، روى هذا القول أحمد وابن عزيمة من حديث سلمان وابن أبي حاتم، وأحمد من حديث أبي هريرة، وهذا أصح الأقوال رواية، وقيل: كان كعب بن لؤي يجمع قومه في هذا اليوم ويذكرهم ويأمرهم بتعظيم حرم الله تعالى، ويغفرهم بخروج نبي آخر الزمان، وقال ابن حزم: تسميته بالجمعة لاجتماع الناس فيه للصلاة، هو اسم إسلامي، وكان اسمه في الجاهلية العروبة لا الجمعة، ذكره في «اللمعات».

(٢) قوله: «فيه خلق آدم» أي جمع حقه وتم، قوله: وفيه أخرج منها، وفضيلة الإخراج من الجنة لكونه سبباً لوجود الأنبياء والأولياء، وتضمنه حكماً وبركات لا تعد ولا تحصى، وكذا موت آدم المذكور في الحديث الآخر لكونه سبباً لوصوله إلى جوار رب العالمين، ولذلك ذكره الخليل في «النعم» بقوله: والذي يميتني ثم يحييني، ورد أن الموت تحفة المؤمنين، أو كذا قيم الساعة سبب لدخول الجنة، وظهور مواعيد الحق للمتقين، ووصول أعداءهم في عذاب الجحيم، والمقصود ببيان اجتماع هذه الأمور العظام في هذا اليوم، كذا في «اللمعات» ولعله وجه تسميته بالجمعة هذا.

وقال ابن الهمام: الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والسنة والإجماع، يكفر جاحدها - انتهى - وكذا في «الدرر» وغيره قالوا: يتكفر جاحدها.

أبواب الجمعة

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

قالوا: إن الجمعة اسم إسلامي، وأما في الجاهلية فكان اسم هذا اليوم عروبة، وفريضة الجمعة عند الأحناف في مكة لكنها لم يكن أدائها في مكة بسبب عدم القدرة، ثم ذهب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة وأقام في قباء أربعة عشر يوماً ولم يجمع فيها لعدم تحقق شرط النصر ثم جمع في المدينة. وفصل مولانا المرحوم انگگوهي المسألة في رسالته، وقال الخصم: إن الجمعة فرضت في المدينة، وقال السيوطي في الإتيان: إن نزول فرضية الجمعة في مكة حين ذكر ضابطة أن الحكم المشروع قد يكون مشروعاً قبل نزول آية كما في الوضوء فإن نزول آية الوضوء إنما هو بعد أن كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يصلي، وقد يكون بعد نزولها، فإن قيل: إن وجه عدم أداء الجمعة في قباء فة الناس؟ نقول: كان الناس ثمة أكثر من أربعين نفساً.

قوله: (أخرجه منها الخ) قيل: إن الغرض ذكر فضل الجمعة وإخراج آدم من الجنة لا يلبق بالفضل فقيل: إن الغرض في الحديث ذكر أمور عظام وقعت يوم الجمعة لا ذكر فضل الجمعة. وقيل: إن الإخراج أيضاً فضل لأن المراد من الإخراج جعله خليفة في الأرض وإنما جاء به في الجنة ليُعرفها ويعرف الخروج منها، وربما يجري على الأنبياء أمر لا يلبق بظواهره شأن الأنبياء ولكنه يكون في الحقيقة أصح فهم، ويسمى هذا في اصطلاح الصوفية تديراً مثل تربية موسى عليه الصلاة والسلام في بيت فرعون فإنه وإن كان غير لائق به ولكنه كان الغرض ثمة بيان قدرة الله وإظهار أن التقدير يسبق التدبير مع سعة البليغ في إبقاء مملكته.

قوله: (ولا تقوم الساعة) ورد في حديث قوي: أن قيام القيامة يكون يوم عاشوراء، عاشر المحرم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ

في الساعة المحمودة حسنة وأربعون قولاً، بعضها مذكورة في فتح الباري وأذكر ههنا اثنين؛ قول الأحناف: أنها بعد العصر إلى غروب

خَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ وَزْدَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّسْبُحُوا» الشَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى هَيُوثِيَةِ الشَّمْسِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْدٍ يُضَعِّفُ، ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ وَيُقَالُ لَهُ: خَتَّادُ بْنُ أَبِي حَمْدٍ، وَيُقَالُ: هُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مُتَكَبِّرُ الْحَدِيثِ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الشَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبِهِ

(١) قوله: «التَّسْبُحُوا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى... الخ» قال السيوطي في «التوشيح»: اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم، هل هذه الساعة باقية أو رفعت، رده السلف، وعلى الأول: هل هي في كل جمعة أو واحدة من كل سنة، وعلى الأول: هل هي وقت من يوم معين أو مبهم، وعلى التعيين: هل هي يستوعب الوقت أو يهيم فيه، وعلى الإيهام ما ابتداء وما انتهاء؟ وعلى كل ذلك: هل يستمر أو ينتقل، وعلى الانتقال: هل يستغرق الوقت أو بعضه، وحاصل الأقوال فيها خمسة وأربعون قولاً بسطتها في «شرح المواعظ».

قال الطبري: أصبح الأحاديث فيه حديث أبي موسى وهو ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن يقضى الصلاة وهو الثابت في مسلم عن أبي موسى، وأشهر الأقوال قول عبد الله بن سلام، زاد ابن حجر وما عدهما إما ضعيف الإسناد أو موقوف، استند قائله إلى اجتهد دون توقف، ثم اختلف السلف في أن أي القولين المذكورين أرجح، فرجع كلا مرجحون، فمن رجع الأول البيهقي وابن العربي والقرطبي، وقال النووي: إنه الصحيح، ورجح الثاني أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وابن عبد البر وغيرهم - انتهى مختصراً -.

الشمس وهو مختار أبي حنيفة وأحمد بن حنبل، والقول الثاني: أنها بعد الزوال من الخطبة إلى الفراغ عن صلاة الجمعة واختاره الشافعية، ورجح الزمكاني الشافعي القول الأول، وقيل بإرداء على الشافعية: أي وقت للدعاء بعد الزوال إلى الفراغ عن الصلاة؟ قالوا: يجوز عندنا الدعاء في سككات الخطبة، وأيضاً يجوز عند الشافعية أي دعاء شاء من كلامه أو كلام الشارع، وفي الدعاء في الصلاة عندنا ضيق فإنها تفسد بدعاء يشبه كلام الناس، ودليل الشافعية رواية أبي موسى في مسلم ودليلنا رواية السنن من النسائي والترمذي، وقال أحمد: إن أكثر ذخيرة الحديث يدل على أنها بعد العصر إلى الغروب، ثم اختلفوا في الحديث، قيل بالتوقيف، وقيل بالترجيح، والأكثر من المرجحون، فرجع الشافعية رواية مسلم عن رواية السنن، ورجح الحنابلة والأحناف رواية السنن وأن مرتبة أحمد أعلى من مرتبة مسلم، وأيضاً أهل أحمد رواية مسلم، ووجه العلة أنه مرسل عن أبي بردة بن أبي موسى، وذكر أبي موسى من الرواة وهم، ثم إذا صار مرسلًا فراجع المسند على المرسل، وبعض المحدثين يوفقون بين الروايتين منهم ابن قيم في الزاد وقال: كلا الوقتان مقبولان، ومنهم الشافعية وفي الله رحمه الله في حجة الله البالغة وهو المختار. وأما وجه الرجحان لنا فهو أنه صح أن خلق آدم بعد العصر كما في الروايات الصحيحة، وأيضاً في التوراة تصريح أنها بعد العصر إلى الغروب، وإن قيل: إن التوراة عرفة فكيف تصح أوجه الرجحان؟ أقول: إن في تحريف التوراة ثلاثة أقوال: قال جماعة: إن التحريف المذكور في الآية تحريف معنوي ولا تحريف لفظاً أصلاً وهو مختار ابن عباس والبخاري والشافعية، ورواية ابن عباس أخرجهما البخاري في آخر صحيحه، وقيل: إن التحريف اللفظي قليل واختاره الحافظ ابن تيمية وهو المختار، وقيل: إن التحريف كثير وكنت أزعج أنه وإن حرف بعض الأشياء لفظاً ولكنه ليس بحيث لو سعى أحد أن يطلب النسخة الصحيحة على بسيط الأرض فلا يجدها بل لو أراد أحد أن يهني نسخة محفوظة يمكن له ذلك، ثم بعد مدة رأيت في بعض رسائل ابن تيمية عين ما كنت أزعج، ثم تمسكت على قلة التحريف بالآيات والأحاديث، ومن الآية: «فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ» [آل عمران: ٩٣] فإنها لو كانت عرفة لما أمر الله نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يقول لهم بإتيان التوراة، ومن الأحاديث حديث الصحيحين: أن يهودياً وضع يده على التوراة على بعض عبارتها فضرب عبد الله بن سلام يده. وأثنى بأحاديث ونقل عبد الله بن سلام من التوراة مثل ما نقلت إن في التوراة أن الساعة المحمودة بعد العصر، وقوله يدل على أن التحريف ليس إلا قليلاً.

وإن قيل: لما كان الساعة المحمودة التي هي فضل يوم الجمعة بعد العصر ينبغي كون صلاة الجمعة أيضاً عند الساعة المحمودة، فلم قدمت؟ قلت: إن التمهيد يكون مقدماً وربما يحيط التمهيد وقتاً أزيد من وقت المقصود مثل الحج، فإن الغرض وقوف عرفة فإذا ابتدء الغرض مما بعد العصر بخلاف التمهيد فإنه يبتدئ مما بعد الزوال وقريب من هذا ما في الإحياء للقراني عن كعب الأحبار: أن فضل الساعة المحمودة لمن أدى صلاة الجمعة بحقوقها، فدل على أن الغرض الساعة، ولم يتكلم العراقي المخرج لما في الإحياء على هذا النقل بشيء وأقول: إن حديثاً يوافقها عبد مسلم يصح قائماً أي مراده أنه يصلي أي يأتي بالجمعة بحقوقها، وكذلك أقول: يشترط فضل الساعة لمن أدى العصر أيضاً بحقوقها فالمراد بـ «يصلي قائماً» أنه يداوم على الصلاة لا أن يكون مصلياً في الحان، ولا يحتاج إلى تأويل أن منتظر الصلاة مصلي بل المراد من الصلاة هي صلاة تقع مقدمة لذلك الوقت أي الساعة المحمودة، ومثل هذا وجدت عن كعب الأحبار في الإحياء، وفي مسلم عن أبي هريرة عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أن بدأ الخلق كان من يوم السبت» ويخالفه ما في القرآن العزيز فإن ظاهر القرآن يدل على أن الخلق امتد إلى ستة أيام وآخرهم خلق آدم وخلق يوم الجمعة فعلم أن بدء الخلق من يوم الأحد، والسبت كان خالياً، فحديث مسلم أعظم جماعة منهم البخاري بأن أبا هريرة سمع هذا القول من كعب الأحبار، ذكره ابن كثير فرفعه الراوي إلى صاحب الشريعة، والمختار أن الخلق ابتدئ به من السبت إلى

يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الْحَدِيثِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ أَنَّهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَتُرْجَى بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ. ٤٩٠- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَبِي بُوَابٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُرْنِجِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدَ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى انْصِرَافِ مِنْهَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبِي دُرٍّ وَسَلْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَأَبِي لُبَابَةَ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٩١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «غَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنْهَا، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَصِلُ فَيَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا أُعْطَاهُ إِيَّاهُ».

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِتِلْكَ السَّاعَةِ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضُنَّنِي بِهَا عَلَيَّ، قَالَ: هِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ قُلْتُ فَكَيْفَ تَكُونُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يَصِلُ، وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مُجْلِساً يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَهُوَ ذَلِكَ».

وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضُنَّنِي بِهَا عَلَيَّ، لَا تَبْخُلَ بِهَا عَلَيَّ، وَالضُّنَيْنُ الْبَخِيلُ وَالظُّنَيْنُ الْمَثْمُومُ.

٣٥٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٤٩٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعُمَرَ وَجَابِرٍ وَالْبَرَاءِ وَعَافِيَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحميس ثم استوى على العرش وبعد ذلك خلق آدم في جمعة أخرى فإن التمسكت بظاهر القرآن أولى.

ثم سأل سائل أن الأيام الستة هذه لأسبوع أو لأسابيع عندها؟ وظاهر القرآن أنها لأسبوع واحد، لكن كان كل يوم مقدار ألف سنة بما تعدون.

قوله: (وفي الباب الخ) أي في باب فضل الساعة المأمودة لا في أنها بعد الزوال أو بعد العصر.

قوله: (كثير من عبد الله) كثير متكلم فيه، فإن أحد أخرجه عنه ثم عند ما كرر النظر فأسقط كل ما أخرجه عنه، وقال: إنه لا يساري درهماً، وقال البعض: إنه كذاب، ولا أعلم كذبه وما حسن روايته إلا الترمذي والبحاري وابن خزيمة.

قوله: (قصة طويلة) مذكورة في المشكاة وموطأ مالك.

قوله: (يصلّي) الحديث صحيح، وفي البخاري: «قائم يصلي» وعندي مراده ما مر أي يداوم على الصلاة، ويكون القيام بمعنى الدوام ومثل آية: ما دمت قائماً [آل عمران: ٧٥]، وفي ابن ماجه رفع هذا التأويل أي مراد «يصلّي» ينتظر الصلاة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ولكنه معلول أعلاه ابن مندة الأصبهاني، وقال: الصواب وقعه.

باب ما جاء في الاغتسال في يوم الجمعة

قال الثلاثة: إن الغسل ستة، ونسب إلى مالك وجوبه، وإنما قلت: نسب لأن الموالث يطلقون لفظ الوجوب على الستة الأكيدة أيضاً، واختلفوا في أن الغسل للجمعة أو للصلاة، والمختار الثاني.

قوله: (فليغتسل) يحمله الموالث على ما نسب إليهم أن الأمر للوجوب، ويحمّله الجمهور على أنه للاستئذان، والموالث ما أخرجه البخاري: «يجب الغسل على كل محتم وبالحق» وقال الجمهور: إن بعض قطععات ذلك الحديث موقوفة على ابن عباس.

٤٩٣- وَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضاً.
 حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُعَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
 وَقَالَ مُعَمَّدٌ: وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَلْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتَ النَّدَاءَ وَمَا رُدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتَ قَالَ: «وَالْوُضُوءُ»^(١) أَيْضاً وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْفُتُلِ.

٤٩٤- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُعَمَّدُ بْنُ أَبِي أَيْبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ تَعَمَّرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ ح
 ٤٩٥- وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ.
 وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ قَالَ «بَيْنَمَا عُمَرُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُعَمَّداً عَنْ هَذَا فَقَالَ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ مُعَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَيْضاً عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٥١- بَابُ فِي فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٤٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَأَبِي حَبَابٍ يَخْتُمُ بْنُ أَبِي حَيْثَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ أَوْسَ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسَلَ وَتَوَضَّأَ^(٢) وَابْتَكَّرَ، وَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةِ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا». قَالَ مُحَمَّدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ وَكِيعٌ: اغْتَسَلَ هُوَ وَغَسَلَ^(٣) امْرَأَتَهُ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: مَنْ غَسَلَ وَغَسَلَ، يَعْنِي غَسَلَ رَأْسَهُ وَغَسَلَ.

(١) قوله: «والوضوء أيضاً» أى تركت فضيلة الغسل أيضاً لأجل الاختصار على الوضوء، قال الشافعي رحمه الله: الرجل الداخل عثمان بن عفان، وقال: لو كان الغسل واجباً رجع عثمان أو لردّه عمر رضى الله عنه، فلما لم يرجع ولم يؤمر به، ويحضر هنا المهاجرون والأنصار، دلّ على أنه ليس بفرض، وهذا قرينة أن المراد بقوله: «غلبغسل» ليس أمر الإيجاب، وكذا المراد من لفظ الواجب أنه كالواجب جمعا بين الأدلة، كذا في الكرماني والعيني.

(٢) قوله: «وبكر وابتكر» بكر أى الصلاة أوّل وقتها، وابتكر أى أدرك أول الخطبة، أو هما معنى كثر للتأكيد، وقيل: بكر تصديق قبل خروجه على ما في الحديث: «باكروا الصدقة فإن البلاء لا يتخطاها». (اللمعات)

(٣) قوله: «غسل امرأته» أى حملها على الغسل بأن يطأها، وهذا تسكين نفسه وغض بصره، يقال: غسل الرجل امرأته - بالتشديد والتخفيف - إذا جامعها، وقيل: بالتشديد معناه اغتسل بعد الجماع، ثم اغتسل للجمعة، فكثّر هذا المعنى، وقيل: غسل بالغ في غسل الأعضاء إيساغاً تليفاً، وقيل: هما معنى كثر للتأكيد، كذا في «المرفأ».

قوله: (إذ دخل رجل) هو عثمان بن عفان، وممك الجمهور بأنه لو كان الغسل واجباً لما تركه عثمان ثم لا يجهله عمر وأجاب الموالك بما وقع في مسلم: أن عثمان اعتاد الغسل كل صبح ففعله اكتفى على ذلك الغسل ولم يجدد.
 قوله: (والوضوء أيضاً) الوضوء مرفوع أو منصوب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

قوله: (غسل) قال وكيع: مراده أنه جامع، وقال ابن المبارك: غسل الرأس، أقول: الصواب ما قال ابن المبارك فإنه يوافقه حديث مرفوع أخرجه أبو داود في سننه ص (٥٠) في رواية أوس.

قوله: (بكر وابتكر) قيل: إن ابتكر تأكيد محض، وقيل: التذكير للذهاب ابتداء اليوم والابتكار وجدان الخطية من ابتداءها، وقد يكون المجرد لغيره وفي الافتعال لنفسه مثل كسب واكتسب وباع وابتاع، ولم يذكر أحد من أرباب التصريف هذه الضائفة، وقال جماعة منهم صاحب القاموس: إن الافتعال لازم ورد عليه أحمد صاحب الجاسوس وقال: إنه يكون متعدياً أيضاً، أقول: لعل المراد من كونه لازماً أنه إذا كان الفعل المجرد متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل يتعدى إلى المفعولين في الافتعال، وإذا كان في المجرد متعدياً إلى مفعولين يتعدى في الافتعال إلى مفعول واحد، فاللزوم إضافي، وفي موطن مالك ما يدل على الإنصات للثاني أيضاً.

قوله: (بكل خطوة) قيل: إن الخطوة ما بين اليمنى واليسرى، وقيل: ما بين قدم إلى تلك فعلية الأولى تكون قدماً واحداً، وعلى الثاني قدمين.

وفي الباب عن أبي بكر وعمران بن حصين وسلمان وأبي ذر وأبي سعيد وابن عمر وأبي أيوب. قال أبو عيسى: حديث أوس بن أوس حديث حسن. وأبو الأشعث الضعائي اسمه شريحيل بن أدة.

٣٥٢- باب في الوضوء يوم الجمعة

٤٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا» وَنَعِمْتُ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وهائشة. قال أبو عيسى: حديث سمرة حديث حسن. وقد رَوَى بعض أصحاب قَتَادَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، اخْتَارُوا الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَأَوْا أَنَّ يُجْزَى الْوُضُوءُ مِنَ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمَرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ عَلَى الْإِخْتِيَارِ لَا عَلَى الْوَجُوبِ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ حَبَّابٍ قَالَ لِعُثْمَانَ: «وَالْوُضُوءُ أَيْضًا». وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ أَمْرَهُ عَلَى الْوَجُوبِ لَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ لَمْ يَتْرَكْ عُثْمَانُ حَتَّى يَرُدَّهُ وَيَقُولَ لَهُ: ارْجِعْ فَاعْتَسِلْ. وَلَمَّا خَفِيَ عَلَى عُثْمَانَ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ فَضْلٌ مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ كَذَلِكَ.

٤٩٨- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَدَنَا وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ تَمَسَّ الْخَصْيَ فَقَدْ لَغَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٥٣- باب ما جاء في التذكير إلى الجمعة

٤٩٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَتَّى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) قوله: «فيها ونعمت» الباء متعلقة بمحذوف أي أخذ بالخصلة الحسنة، ونعمت أي حسنت تلك الخصلة. (التقرير)

(٢) قوله: «ومن تمس الخصي» أي سواه للمسجود غير مرة في الصلاة، وقيل: بطريق اللعب في حال الخطبة فقد لغا، يكتب بالالف والياء أي أنى بصوت لغو مانع عن الاستماع. (المرفقة)

باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة

حديث الباب حجة للجمهور وحسنه الترمذي، ولكن في سماع الحسن عن سمرة ثلاثة أقوال؛ قيل: لم يسمع شيئاً، وقيل: سمع كثير شيء، وقيل: سمع حديث العقيقة، وأما عن سائر الصحابة فمرسل كثير.

قوله: (فيها) أي فيالخصلة الحسنة.

قوله: (حتى يرد) وحديث الصحيحين «أنا لم يرد عليك الحج» بالنصب، قال علماء العربية: إنه لحن، وصنفت الكتب في لحن المحدثين وأجاب المحدثون، عن حديث الصحيحين باستشهاد شعر.

قوله: (إلى الجمعة الحج) أي من صلاة جمعة إلى صلاة جمعة لتكون عشرة أيام مع ثلاثة آخر، ولو أردنا من يوم جمعة إلى يوم جمعة تصير الأيام بزيادة ثلاثة أيام أحد عشر يوماً.

قوله: (من تمس الخصي) عندنا منهي عنه في الخطبة ما ينهي عنه في الصلاة، وأما الشافعي فقلوه القلم مثل قولنا، وفي الجديد جواز الكلام أيضاً ووسع في الأمر.

باب ما جاء في التذكير إلى الجمعة

التذكير عند مالك من بعد الزوال، وقال: إن الساعات الستة تعد بعد الزوال، والجمهور على أن الساعات من ابتداء اليوم والتذكير أيضاً من ابتداء اليوم، وفي بعض الروايات ذكر الساعة السادسة أيضاً كما في النسائي.

﴿ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ^(١) بَدَنَهُ. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَيْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ خَضِرَتْ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الدُّعَاءَ. »

ولم يلبس عن عبد الله بن عمرو وسُمرة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٥٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ

٥٠٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عُثَيْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي^(٢) الْجَعْدِ يَعْنِي الضُّمَرِيَّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ فِيمَا رَعِمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَهَاوَنًا^(٣) بِهَا طَبَعَ^(٤) اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ».

(١) قوله: «قرب بدنة» أي أهداها تقرباً إلى الله تعالى، كذا في «المجمع» قوله: كَيْشًا هو فحل، وإنما وصف بالأقرون لأنه أكمل وأحسن صورة، ولأن القرن ينتفع به، وقوله: دجاجة - بكسر الدال وفتحها - وحكى الضم أيضاً، تقع على الذكر والأنثى، قال الكرماني: فإن قلت: القران إنما هو في النعم لا في الدجاجة والبيضة، قلت: معنى قرب منها تصدق متقرباً إلى الله تعالى بها - انتهى -.

قال النووي: في المسألة خلاف مشهور، مذهب مالك وبعض الشافعية كإمام الحرمين أن أفراد بساعات لحظات لطيفة بعد الزوال لغة، ومذهب الجمهور استحباب التبركع إليها من أول النهار، وقال الأزهري: لغة العرب أن أرواح الذهاب سواء كان أول النهار وآخره، أو في الليل، وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث؛ لأنه لا فضيلة من أتى بعد الزوال؛ لأن التحلف بعد النداء حرام، ولأن ذكر الساعات إنما هو الحث على التبركع إليها، والفرغيب في فضيلة السبق، وانتظارها والاشتغال بالنفل والذكر ونحوه، وهذا لا يحصل بالذهاب بعد الزوال، كذا في الكرماني والعيني.

(٢) قوله: «الجعد» - بفتح الجيم وسكون المهملة - الضمري - بفتح المعجمة وسكون الميم - هكذا في جميع الكتب التي رأيناها من «الجامع» و«المنهاج» و«الكشاف»، منسوب إلى ضمرة بن بكر وقد وقع في بعض نسخ «المشكاة»، الضمري بلفظ التصغير، وصوابه الضمري، كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: «تهاوَنًا» الظاهر أن المراد بالتهاون التكامل وعدم جد في أدائه لا الإهانة والاستخفاف فإنه كفر، والمراد بيان كونه معصية عظيمة. (اللمعات)

(٤) قوله: «طبع الله» أي حتم على قلبه يمنع إيصال الخير إليه، وقيل: كتبه منافقاً. (المرقاة)

قوله: (ثم راح) استدلل بهذا الموالث على أن ابتداء الساعة من بعد الزوال، لأن الروحة الذهاب بعد الظهيرة كما في :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لي ذاك تصير

ونعسكوا أيضاً بحديث: « أن المهجر إلى الجمعة الخ » فإن التهجير الذهاب عند هجرة. وتمسك الجمهور بحديث: « يكروا الخ ». فإن التبركع هو الذهاب عند البكرة ثم تمسك كل واحد بما يوافقه، وتناول ووضع في كلام الخصم.

قوله: (حضرت الملائكة الخ) استنبط العيني منه أنه لا يتكلم في الخطبة، وأقول: إن الكلام إذا قعد الإمام على المنبر قبل الشروع في الخطبة وإذا جلس بين الخطبتين، فقال الربيعي شارح النكت: إنه لا يتكلم أصلاً لا كلام الدين ولا كلام الدنيا، وفي النهاية أنه لا يتكلم، لا بكلام الدين، وفي النهاية أنه يجوز له أن يجيب المؤذن والأقوال الثلاثة المذكورة في حاشية الهداية لولانا عبد الحمي أيضاً.

قوله: (قرب بقرة) نداء البقرة ليست للتأنيث بل نداء الوحيدة، ويطلق على المذكر والمؤنث وكذلك الحال في نداء كل حيوان مثل الدجاجة، واتفق على هذا أئمة اللغة إلا أنه نقل صاحب الكشاف والمدارك عن أبي حنيفة في لفظ النملة، فإنه لما دخل فتادة الكوفة اجتمع عليه الناس قال: سلوني عما شئتم، فكان أبو حنيفة فيهم فقال: إن غلة سليمان مؤنث أو مذكرة؟ فأنجم فتادة، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقول: كيف ذلك؟ قال: قال الله عز وجل: « قالت غلة » ولو كانت ذكراً يقال: قال غلة، فما وجدت من يوافق أبا حنيفة إلا مردداً في كامله وابن السكيت في إصلاح المنطق، ويقول جمهور أرباب اللغة: إن النملة كالشاة والحمامة يقع على الذكر والأنثى، لأنه اسم جنس يقال: غلة ذكر وغلة أنثى، وشاة ذكر وشاة أنثى فلفظها مؤنث، وأما المصداق فمحتمل للمعنيين فلعل التأنيث كان على المنطق وإن كان في الواقع ذكراً أو مؤنثاً، ويمكن أن يقال: إن هذا الاستعمال فصيح، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: « لا يضحى بعوراء ولا عمياء ولا عطفاء » فإنه أتى بصيغ المؤنث وإحالة أن الأضحية ليست بخاصه بالإناث. والله أعلم.

قوله: (كَيْشًا أَقْرَنَ) أي ذا قرن، استدلل بعض الناس بحديث الباب على أضحية الدجاجة أقول لو كان الأمر كذلك لجاز أضحية البيضة أيضاً، فإن في الحديث ذكر البيضة أيضاً في الساعة السادسة.

قوله: (فإذا خرج الإمام) إذا كان الإمام خارج المسجد فخروجه للخطبة يتحقق بوضع قدمه في المسجد، وإن كان في المقصورة فكذلك أيضاً، وإن كان في المسجد فتحقق خروجه للخطبة بقيامه من الصف.

وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وسكرة.

قال أبو عيسى: حديث أبي الجهم حديث حسن. قال: سألت مُحَمَّدًا عن اسم أبي الجهم الضميرى فلم يعرف اسمه. وقال: لا أعرف له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث.

قال أبو عيسى: ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث مُحَمَّد بن عمرو.

٣٥٥- باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة

٥٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُنَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَدْوَيْهِ قَالَا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ ثَوْبَرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ قُبَاءٍ عَنْ أَبِيهِ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَمَرْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْ قُبَاءٍ.

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الجمعة على من آواه» الليل إلى أهله.

وهذا حديث إسناده ضعيف، إنما يروى من حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري. وضعف يخطى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري في الحديث.

واختلف أهل العلم على من تجب عليه الجمعة، فقال بعضهم: تجب الجمعة على من آواه الليل إلى منزله. وقال بعضهم: لا تجب الجمعة إلا على من سمع النداء، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

٥٠٢- سمعت أحمد بن الحسن يقول: كنا عند أحمد بن حنبل فذكروا على من تجب الجمعة، فلم يذكر أحمد فيه عن النبي ﷺ شيئاً. قال أحمد بن الحسن: فقلت لأحمد بن حنبل: فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال أحمد بن حنبل: عن النبي ﷺ؟ قلت: نعم.

حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ حَدَّثَنَا مُعَارِكُ بْنُ عُبَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

(١) قوله: «من آواه الليل إلى أهله»، في «النهاية»: يقال: أويت إلى المنزل وأويت غري وأوته، وفي الحديث من المتعدي قانه على القارى، وفي «الجمعة»: أوى - بالمد والقصر - بمعنى، والمقصود لارم ومعتد أى واحدة على من كان بين وطنه وبين موضع الصلاة مسافة يمكنه الرجوع إلى وطنه قبل الليل - انتهى -.

قال الشيخ ابن المقام: ومن كان من توابع المصر فتحكم أهل المصر في وجوب الجمعة عليه، واختلفوا فيه فعن أبي يوسف رحمه الله: إن كان الموضع يسمع فيه النداء من المصر، فهو من توابع المصر وإلا فلا، وعنه أنها تجب في ثلاثة فراسخ، وقال بعضهم: قدر ميل. وقيل: قدر ميلين، وقيل: ستة أميال، وقيل: إن أمكنه أن يحضر الجمعة، ويبيت بأهله من غير تكلف، تجب عليه الجمعة وإلا فلا، قال في «البدائع»: وهذا حسن - انتهى -.

باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة؟

ههنا مسألتان لا ينبغي الخلط بينهما: أحدهما: بيان عن إقامة صلاة الجمعة، وهو المضر أو القرية الكبيرة عندنا. وثانيهما: بيان من يجب عليه شهود صلاة الجمعة سوى أهل المصر.

والمذكورة في الباب الثانية، ففيها ثمانية أقوال للأحناف، ذكرها الشرنبلاني في رسالته، منها ما نسب إلى أبي يوسف لمريضاً، وهو أنه يجب الجمعة، على من كان على المسافة القُدوية من موضع إقامة الجمعة، والمسافة القُدوية أن يعود الرجل قبل الغروب إلى بيته بعد أداء الجمعة، ومنها ما قيل: إنها لا تجب إلا على سكان موضع إقامة الجمعة، ومنها أنها واجبة على من يسمع الأذان من غير سكان موضع إقامتها، والأرجح هو هذا فإنه مؤيد لفتاوى الصحابة.

قوله: (ثوبر) هو ابن أبي فاختة، وهو متكلم فيه، وحسن له الترمذي في موضع.

قوله: (من قبا) وقبا عنى ثلاثة أميال من المدينة المنورة، ودل الحديث على عدم إقامة الجمعة في القرى.

قوله: (كنا نتأوب) أي نجى جماعة في جمعة، وجماعة أخرى في جمعة أخرى، ويقيدنا في عدم الجمعة في القرى، وفصله مولانا المرحوم في رسالته.

قوله: (الجمعة على من آواه) قيل: معناه أن الجمعة على من كان على المسافة القُدوية. وقيل: معناه أن الجمعة على المقيم لا المسافر، ولا تجب الجمعة على المسافر عندنا، وكذا عند المالكية وعند الشافعية.

قوله: (الحجاج بن نصير) ضعفه بعض المحدثين، ووثقه البعض، ومن الموثقين ابن معين، وفي سند الباب معارك بن عباد ضعيف.

«الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ» فَغَضِبَ عَلَيَّ أَحْمَدُ، وَقَالَ: اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ. وَإِنَّمَا قَتَلَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَمُدَّ هَذَا الْحَدِيثَ شَيْئاً وَضَعْفَهُ لِحَالِ إِسْنَادِهِ.

٣٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ

٥٠٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا قُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ».

٥٠٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا قُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ نَحْوِهِ.

وفي الباب من سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَجِ وَجَابِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ. قَالَ أَبُو حَيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ كَوَقْتُ الظُّهْرِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقَ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ إِذَا صَلَّيْتُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَنَّهَا تَجُوزُ أَيْضاً. وَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ لَمْ يَزِ "عَلَيْهِ إِعَادَةٌ".

٣٥٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى الْمَنِيرِ

٥٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ حُمَزٍ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو حَسَانَ الْعَنْبَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى جِدْعٍ، فَلَمَّا اخْتَذَ الْمَنِيرَ حَتَّى آتَاهُ فَالْتَزَمَهُ فَشَكَّنَ».

وفي الباب عن أَنَسِ وَجَابِرِ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ كَعْبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

(١) قوله: «لَمْ يَزِ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ» اعلم أن هذا وكذا قول البعض الذي ذكر، قيل: يخالف لجمهور العلماء ومنشأ ذلك ما ورد في الأخبار من تأكيد التكرار إلى الجمعة، كذا في «الصحيحين»: «ما كنا نقبل ونتغذى إلا بعد الجمعة، والغداء: هو الطعام الذي يؤكل قبل نصف النهار، فعند الجمهور معناه أنهم يفعلون ما ذكر بعد الجمعة عوضاً عما فاتهم، وليس معناه أنه يقع تغذيتهم ومقيدتهم بعد الجمعة لبُلوغ وقوع الخطبة للصلاة قبل الزوال، قال ابن القيم: أما ما رواه الدارقطني وغيره من حديث عبد الله بن سيدان قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، فكان خطبته قبل الزوال، وذكر عن عمر رضي الله تعالى عنه شوقه، فقد اتفقوا على ضعف ابن سيدان ذكره على القاري - والله أعلم -.

باب ما جاء في وقت الجمعة

لا تصح الجمعة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي قبل الزوال، وتصح عند أحمد، وقال: تصح عند الضحى مثل العبد، فإن الجمعة أيضاً عيد، ولقد أخطأ ابن تيمية في المسألة، وقول أحمد قول ابن الزبير. وقول ابن مسعود، وقال ابن تيمية: يقول الراوي: (كنا نتغذى ونقبل بعد الجمعة)، والغداء يكون قبل الزوال. وينجذب عنه بأن مراده أنا كنا نأكل الطعام الذي كنا نأكله عند الغداء بعد الجمعة، وكذلك القيلولة، وليس ذلك، فجاز أن يعارض بأن في الحديث: أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل عند السحر، فقال بعض أصحابه: هللوا إلى الغداء المبارك، وفي اللغة يكون الغداء بعد طلوع الشمس، فيلزم عليك إجازة أكل الطعام للصائم بعد طلوع الشمس، وإحال أن مراده أنه بدل الغداء. واختار العيني في العمدة أنه لا إيراد في الجمعة، بل الإيراد في الظهر، وقال صاحب البحر: إن في الجمعة أيضاً إيراد. أقول: عادته عليه الصلاة والسلام عدم الإيراد.

باب ما جاء في الخطبة على المنبر

الخطبة على المنبر مسنونة.

قوله: (حسن الجذع الخ) في بعض الروايات القوية أن الجذع انشق، وفي ثلاثة روايات قوية أنه دفن عند وضع المنبر، وعندني روايات تبلغ عشرين تدل على وجود المنبر في السنة الثانية والثالثة والرابعة وهكذا إلى العاشرة، ومفهوم عبارة الحفاظ أن التحلل قلعت عند بناء المسجد النبوي، وجعلت عضادات في جدار القبلة وقال السيد السهمودي: إنها جعلت أعمدة تحت السقف والعمرة للسيد السهمودي في أحوال المدينة، ثم بعض الروايات تدل على أن الجذع كان من أعمدة المسجد النبوي، وبعضها تدل على أنها غيرها، والله أعلم.

وكان الجذع إلى جانب اليسار من المصنئ، أي الخراب؛ ويدل بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام سأل فاختار الآخرة على الدنيا، وفي الروايات أنه دفن في الموضع الذي قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إنه من الجنة، ولعله مصداق اختياره الآخرة والله أعلم، وقال الإسفرائيني الشافعي أنه: عليه الصلاة والسلام دعا الجذع فاتاه وأثاب ذكره القاضي عياض في الشفاء، أقول: إنه وهم قطعاً من الإسفرائيني فإن

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَمُعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ هُوَ بَعْضُ أَبِي عُمرَ بْنِ الْعَلَاءِ.

٣٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ

٥٠٦- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ. قَالَ: مِثْلُ مَا يَقْعُلُونَ الْيَوْمَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ بَعْضَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِجُلُوسٍ.

٣٥٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصْرِ الْخُطْبَةِ

٥٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادُ قَالََا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كُنْتُ أَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً وَخُطْبَتُهُ قَصْداً»^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ صَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَابْنِ أَبِي أَزَى. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمِثْبَرِ

٥٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِثْبَرِ وَكَانُوا يَقْرَأُونَ بِأَنَالِكَ»^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقْرَأَ^(٣) الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ آيَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا خُطِبَ الْإِمَامُ فَلَمْ يَقْرَأْ فِي خُطْبَتِهِ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ أَعَادَ الْخُطْبَةَ.

٣٦١- بَابُ فِي اسْتِقْبَالِ^(٤) الْإِمَامِ إِذَا خُطِبَ

٥٠٩- حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ يَحْيَى الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِثْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا».

(١) قوله: «خطبت» وهذا لا يناق قصرية الخطبة بالنسبة إلى الصلاة، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «قصداً» القصد من الأمور المعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي الأفراد والتفريط.

(٣) قوله: «يقرأ الإمام» وفي «البرهان شرح مواهب الرحمن»: والطهارة لها أي للخطبة والقيام فيها وتلاوة آية من كتاب الله وذكر موعظة تحذير وتبشير ويتقوى الله، والجلسة بين الخطبتين بقدر ثلاث آيات قصار، وقبل: بقدر ما يحسن مقعده المبر، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة عندنا.

(٤) قوله: «استقبال الإمام» قال العلامة إبراهيم الخليلي في «شرح المشيخة»: ويستحب للقوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة، لكن الرسم الآن أنهم يستقبلون القبلة للحرص في تسوية الصفوف لكثرة الزحام.

الوثوب إنما ثبت في الشجرين اللتين دعاها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين أراد قضاء الحاجة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ

الجلوس بين الخطبتين سنة عند أبي حنيفة، وشرطه عن الشافعي، وحررت ههنا الزيادة بالخبر الواحد على القاطع، فإن آية: «فَاسْتَوُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» [الجمعة: ٩] تدل على مطلق الذكر، ودل الحديث على الخطبتين بينهما جلوس.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصْرِ الْخُطْبَةِ

السنة قصر الخطبة وتطويل الصلاة، والقصر متعدد، والقصور لازم، واعلم أن ثمانية أشياء مستحبة عندنا في الخطبة، منها عدم خلوها من آية ماء، ذكرها صاحب البحر، وقال الشافعي: إن الاشتغال على آية من الآيات شرط.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ إِذَا خُطِبَ

السنة في الخطبة التحديق، وأن يستقبلوا الإمام بوجوههم، ولكن الزمان زمان الفساد، لو حذقوا لا يمكن استقامة الصفوف عند الجماعة، فالأولى ترك التحديق، وذكره في نيل الأوطار أيضاً، وفي مهسوط السرخسي أن أبا حنيفة كان يقبل بوجهه إلى الإمام عند الخطبة من موضعه

وفي الباب من ابن حنبل. وحديث منصور لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية. ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذهب الحديث عند أصحابنا.

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون اشتغال الإمام إذا خطب. وهو قول شفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. قال أبو حنيفة: ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء.

٣٦٢- باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب

٥١٠- حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: «بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل فقال النبي ﷺ أصليت؟ قال: لا. قال: فقم^(١) فاركع».

(١) قوله: «قم فاركع» أي فصل، قال النووي: هذا صريح في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين: أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب، يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وإنه يستحب أن يتحوز فيهما ليستمع الخطبة، وحكى أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين، وقال القاضي: قال مالك والليث وأبو حنيفة وجمهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصليهما، وهو مروى عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وحنهم الأمر بالانصات، كذا ذكره العيني، وفي «البرهان» لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تصلوا والإمام يخطب» رواه عبد الحق من حديث علي، ولما في مصنف ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم: أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام - انتهى -

قال العيني: أحاب أصحابنا عن حديث الباب ونحوه بأجوبة: الأول أنه صلى الله عليه وسلم أنصت له حتى فرغ من الصلاة، والدليل عليه ما أخرج ابن أبي شيبة: نا هشيم أنا أبو معشر عن محمد بن قيس: أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أمره أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه، ثم عاد إلى الخطبة، وكذا يؤيده ما روى الدارقطني مسنداً ومرسلًا، وقال: وهذا المرسل هو الصواب، والثاني أن ذلك كان قبل شروعه صلى الله عليه وسلم في الخطبة، وصرحه النسائي في «سننه الكبرى» ويؤيد عليه، والثالث أن ذلك كان منه قبل أن ينسخ الكلام في الصلاة، ثم لما نسخ في الصلاة نسخ أيضاً في الخطبة، لأنها شطر صلاة الجمعة وشرطها، كما صرحه الطحاوي - انتهى مختصراً -

بلا تبديل الموضع.

ولقد يؤيد البخاري على هذه المسألة، فكيف يصح قول المصنف: لم يصح فيه شيء، فإنه وإن لم يأت بالصريح ولكن استنباطه صحيح. وفي الدر المختار أن استماع الخطبة واجب ولو خطبة النكاح.

باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب.

قال أبو حنيفة ومالك: من أتى وخطيب يخطب يجلس كما هو ولا يصلي شيئاً. وقال الشافعي وأحمد: تستحب تحية المسجد. وأما الخلفاء الراشدون والجمهور من الصحابة فمع أبي حنيفة ومالك. كما في النووي شرح مسلم ص (٣٨٧)، وتمسك الشافعي بالمرقوع، وسيأتي أجوبة منا.

قوله: (رجل) هو سليك بن هبة الغطفاني، وأطلب الحفاظ ههنا ورد على حصومه، وأجواب المشهور منا: أن هذا الرجل كان في هيئة بدة، وكان غرضه عليه الصلاة والسلام أن يجمع له المتفرقات من النس، وأنه عليه الصلاة والسلام أمهل خطبته. وأما كونه في هيئة بدة فثبت في حديث الباب والنسائي الصغير ص (٢٠٨) أنه جاء رجل يوم الجمعة والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يخطب بهيئة بدة. الخ. وأما الخفض على الصدقات له فمذكور في النسائي والطحاوي.

وأما إمهال الخطبة ففي سنن الدارقطني أخرجهما رجال ثقات، ثم نُقل عن أحمد أن الصواب إرساله، فيكون من خصوصية سليك. وأما مسألة إمهال الخطبة إنه جائز أم لا فمحمولة إلى الفقه. وقيل: إنه عليه الصلاة والسلام كان لم يشرع في الخطبة وقال العيني: إن النسائي أخرج ما يدل على عدم الشروع، ويؤيد عليه في السنن الكبرى، أقول: إني راجعت فلم أجد، ويمكن التمسك في هذا بما أخرجه مسلم ص (٢٨٢): «رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قاعد على المنبر. الخ، فقوده دل على أنه لم يشرع، وأقول النووي فيه، ويمكن الجمع بين ما في مسلم وما في سنن الدارقطني بأنه عليه الصلاة والسلام كاد أن يشرع، فإنه قد جلس على المنبر، ولما جاء سليك أمهل خطبته، أي لم يشرع فيها، ولا بُد في هذا الجمع. ويمكن أن يجعل الروايتين حوايين. ثم نقول: إن مدعى الخصم أن هذه الصلاة صلاة التحية، والخال أنه يخالفه ما في ابن ماجه ص (٧٩) بسند قوي: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟» قال: لا، قال: «فصل الركعتين، وتجاوز فيها» فدل على أنهما ركعتان قبل الجمعة لا تحية المسجد، أخرجه الزيلعي أيضاً من سنن ابن ماجه، وقال أبو الحجاج المزي الشافعي وابن تيمية: إن في ابن ماجه تصحيحاً، وأصل الرواية «أصليت قبل أن تجلس. الخ»، ثم قال ابن تيمية: إن رواية ابن ماجه أي ناقولوا ليسوا بمحققين ووقع فيه تصحيح كثير. أقول: إن الأوزاعي أو إسحاق بن راهويه يني مذهبه على رواية ابن ماجه، وقال: لو صلى السنن في البيت لا يصلي إذا خطب الإمام، ولو لم يصليهما فليؤدبا في المسجد وإن أخذ الخطيب في الخطبة وأيضاً في جزء القراءة للبخاري: قال جابر: وإن كنت أصلي السنن في البيت أصليهما في

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَرَّ أَنْ يَخْطُبَ، فَقَامَ يُصَلِّي، فَجَاءَ الْخَزْمُ لِيُجْلِسُوهُ فَأَتَى حَتَّى صَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَيْنَاهُ فَقُلْنَا: رَحِمَكَ اللَّهُ إِنَّ كَاذِبًا لَيَقْعُوا بِكَ فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَتْرُكَهُمَا بَعْدَ شَيْءٍ رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَمَّ ذِكْرُ أَنْ رَجُلًا جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي هَيْئَةٍ بَذَّةٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَمَرَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ وَيَأْمُرُ بِهِ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْرِيُّ يَرَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا فِي الْحَدِيثِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

...

المسجد وإن خطب الخطبة، على ما أمر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سليماً. وراوي رواية ابن ماجه هو جابر، فعلم أنه ليس بتصحيف، ولفظ (قيل أن يحيى) صحيح، وإن لم يوافقنا جابر، وقال ابن حجر حين مر عبي رواية ابن ماجه: إن المجيء هو المجيء من موضع المسجد إلى موضع آخر، لا المجيء من البيت. أقول: إنه تأويل محض.

ثم قيل: الركعتين معرفة باللام فلا بد من العهد سابقاً، والمعهود ركعتا التحية، ونقول: إن واحداً من اللفظ ليس فيه حين الاستفهام تعريف الركعتين بالألف واللام، وأما في موضع الأمر - أي في قوله: (فصل الركعتين) - فاللام موجودة، والمعهود قبله الركعتان في قوله: (أصليت ركعتين) فصار معهوداً في كلامه في الموضع الثاني، فدل جميع ما سبق أن هذه واقعة جارية لا عموم لها.

ثم في الطحاوي ص (٢١٤) بسند قوي وابن حبان والنسائي الكبري أن الرجل أتى عنده عليه الصلاة والسلام في ثلاث جمعيات وأمره عليه الصلاة والسلام ثلاث مرار بالركعتين. أقول: إن الثالثة إنما هي من شك الراوي. وفي النسائي الصغير ص (٢٠٨) ذكر الجمعيتين لا الثالثة، وفي صحيح ابن حبان زيادة أنه عليه الصلاة والسلام قال: (فلا تعد لمثل ذلك الخ)، فزعم أنه نهى عن ترك الركعتين وقت الخطبة، وأقول: إنه نهى عن الإبطاء في الجمعة.

وآخر ما تمسك به الشافعية أن في مسلم ص (٢٨٧) قال عليه الصلاة والسلام بعد الواقعة: « فإذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين، وليتحرز فيها » فلم يبق واقعة حال، بل أمر كلي، وتشريع فولي، وأخرج هذا القول النسائي أيضاً، وكذلك البخاري في غير موضعه مع أنه اختار مختار الشافعي.

(ف) قال النووي: لا يمكن التأويل في القول، أقول: إن الحديث القولي لا يمكن فيه الاحتمالات، ويمكن فيه التأويل، وفي الحديث الفعلي عكس ما في القولي.

ثم أقول بحجاً عن تمسك الشافعية: إنه لو كان الفعل والقول مسلسلاً منه فلم أمهل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخطبة، فإذا نحل الفعل شارحاً للقول، أي إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، أي كاد أن يشرع في الخطبة، وفي النسائي ص (٢٢٧) ومسلم ما يدل على ما قلت "والإمام يخطب أو قد خرج" بالشك.

وأما على طريق المحدثين فنصف الدارقطني كتاب التتبع على الصحيحين، وأعل حديث البخاري قريب المائة وفي كل موضع إعلاله على الأسانيد، وفي هذا الموضع إعلاله على المتن، فقال: أن هذا القول الكلبي من إدراج الراوي، ووضع الراوي ضابطة من جانب نفسه، ثم طرّق الدارقطني الأحاديث، وقال: لم يذكره غيره.

وأقول لمن عدم إخراج البخاري الحديث في موضعه يشير إلى أنه مزود فيه، فإني عنمت أن من صنيع البخاري أنه لا يخرج الحديث في الذي فيه ظاهر، ويخرج في الموضع الآخر إذا كان له تردد بذلك الحديث على جهة الظاهر، مثل الاشتراط في الحج عند الإحرام، واختار مذهب أبي حنيفة، ولم يخرج حديث ضياعة بنت زبير في باب الاشتراط، وأخرجه في النكاح، ونقول على طريقتي المعارضة: إن في أربعة وقائع غير هذه الواقعة لم يأمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بنحية المسجد:

منها ما في البخاري وغيره أن رجلاً دخل والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يخطب وقال هلك المال، وجاع العيال، وطلب الاستسقاء، فدعا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مستسقياً ولم يأمره بالركعتين، ثم جاء رجل في الجمعة الثانية، وقال: تهدمت البيوت، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: « اللهم حوالينا لا علينا »، فلم يأمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بنحية المسجد.

ومنها ما في الكتب أن رجلاً كان يخطي رقاب الناس، فقال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (اجلس) ولم يأمره بنحية المسجد.

ومنها أنه كان يخطب وقال للناس: (اجلسوا) فجلس ابن مسعود على الباب، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: « اثني وما أردتلك ».

فقبل من جانب الشافعية: إننا كنا بالاستحباب لا بالوجوب، قلنا: إن في واقعة الباب كانت داعية بخلاف سائر الوقائع، فيكون هذا من

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا يَصْلِي. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٥١١ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا الْغَلَاءُ بْنُ خَالِدِ الْقُرَشِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ الْحَسَنَ الْبُضْرِيَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ. إِنَّمَا فَعَلَ الْحَسَنُ اتِّبَاعًا لِلْحَدِيثِ. وَهُوَ زَوْيٌ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ.

٣٦٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

٥١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْصَبْتُ فَقَدْ لَغَا.

فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَالُوا: إِنْ تَكَلَّمَ غَيْرُهُ فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ إِلَّا^(١) بِالْإِشَارَةِ. وَاخْتَلَفُوا فِي رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاظِمِ. فَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رَدِّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاظِمِ. وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الثَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣٦٤ - بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ التَّخَطُّبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَشْدِيُّ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدَانَ بْنِ فَايِدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ الْجُبَيْنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ

(١) قوله: «إلا بالإشارة» واختلفوا في رد السلام وتشميت العاطس، قال في «اللمعات»: كره تشميت العاطس ورد السلام، وعن أبي يوسف: لا يكره لأيهما فرض، والجواب: أنهما فرضان في كل وقت إلا عند سماع الخطبة لعدم الأذان فيها، وكذا الحمد للعضة وفي رد المكر الإشارة بالعين واليد لا يكره وهو الصحيح.

محسوبة شريك، ولقد يوب النسائي ص (٢٢٧) على حيث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته، وذكر تحته حديث الباب، فأشار إلى أن انتهت بشأنه كان الحث على الصدقة، وأيضاً في النسائي ص (٢٢٧) «إذا جاء أحدكم والإمام قد خرج فليصل ركعتين» قدل على أن الإمام لم يشرع في الخطبة، وفي بعض الروايات «والإمام يخطب أو قد خرج» وعندني (أو) لشك الراوي، وقال الشافعية: إنه للتنويع، والله أعلم بالصواب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْكَلَامِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

قال الأحناف والمالكية وفريق منهم الحنابلة: إنه لا يجوز كلام في الخطبة، وكذلك القول القديم للشافعية، وأما الجديد فيجوز الكلام عند خطبة الخطيب، ونقول: إن الخطبة كالصلاة.

ومسك الشافعية على الجواز بحديث أنه عليه الصلاة والسلام أرسل الصحابة لقتل كعب اليهودي، فرجموا والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يخطب، فسأل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أقلمت الوجوه؟» فقالوا: نعم يا رسول الله، ووافقه أخرى أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب فحاء رجل فسأله عليه الصلاة والسلام وأجابه الرجل.

ونقول: بما في فتح القدير: إن الإمام له أن يتكلم في مهمات الدين ومسائل الدين، مثل بعث السرية، ثم من شأن الخطبة الاستماع، فإن الكلام على أنواع: القراءة، والتلاوة، والمناجاة، والدعاء، والتبليغ، والخطبة، والدرس، ولكل واحد منها شأن على حدة. وظني أن مناط قول الشافعية في الخطبة والقراءة خلف الإمام واحد، والله أعلم.

قوله: «أنصت فقد لغا الخ» فإنه يكفيه التعليم بالإشادة، ومسك بعض الأحناف بمثل هذا العموم على نفي تحية المسجد، أقول: الأولى الأصوب الكلام في الخاص ولا ينبغي الاحتجاج بالعام مقابلة الخاص، فإنه يمكن لأحد أن يمنع علم الفرق بين تعليم المسألة وتحية المسجد. وأما السلام في الخطبة فلا ينبغي، ولو سلم فلا يرد، وكذلك تشميت العاطس منهى عنه في الخطبة، وإذا قرأ الخطيب: «صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [الأحزاب: ٥٦] يقول المستمع: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نفسه، أي بكلام نفسي، هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله، ونقل صاحب البحر أن أبي يوسف كان إذا لم يلقه صوت الخطيب يأخذ في تصحيح الكتاب.

وأما الكلام إذا قعد الإمام على المنبر ولم يشرع فيه، أو جلس بين الخطبتين، فقال شارح الكنز: لا يتكلم بشيء، وقال في النهاية: لا يتكلم بكلام الدنيا، وقال في العناية: إنه يجب الأذان سبب إذ لم يجب الأذان الأول. ولعل المختار قول العناية لما في البخاري أن أمير المؤمنين معاوية جلس على المنبر وأجاب الأذان، وقال: إني رأيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يفعل هكذا في مثل هذا الموضع، والتأويل فيه بعيد.

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ».

وفي الباب عن جابر: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجَهَنِّي حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ جَنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَمُوا أَنْ يَتَخَطَّى الرَّجُلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رِقَابَ النَّاسِ وَتَدْعُوا فِي ذَلِكَ. وَقَدْ نَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ وَصَفَّقَهُ مِنْ قِبَلِ حَفِظِهِ.

٣٦٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

٥١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَالْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقَرَّبِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى» عَنْ الْخَبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو مَرْحُومٍ اشْتَبَهَ: عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْخَبْوَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ. وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ وَغَيْرُهُ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَرَيَانِ بِالْخَبْوَةِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ بَأْسًا.

٣٦٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمَشِيرِ

٥١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ قَالَ سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ زُوَيْنَةَ، وَيُسْرَ بْنَ مَرْوَانَ يَخْطُبُ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ فَقَالَ عُمَارَةُ: فَتَنَعَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ الْقَصِيرَتَيْنِ «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا يَزِيدُ عَلَيَّ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا، وَأَشَارَ هُنَيْنٌ بِالشَّيْبَانَةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ

٥١٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَطَّابُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَأَى» الدُّعَاءَ الثَّلَاثَ

(١) قوله: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ...» إلخ: معمول عند قراءة الخطبة، وأذى الناس أو للسؤال قال في «الدر المختار»: لَا يَأْسُ بِالتَّخَطَّى مَا لَمْ يَأْعُدِ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ وَلَمْ يُوْذِ أَحَدًا إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِلَّا فُرْجَةَ إِمَامِهِ، فَيَتَخَطَّى لِلضَّرُورَةِ، وَيَكْرَهُ التَّخَطَّى لِلسَّوَالِ بِكُلِّ حَالٍ.

(٢) قوله: «اتَّخَذَ جَسْرًا» مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَيْ يَجْعَلُ جَسْرًا عَلَى طَرِيقِ جَهَنَّمَ لِيَتَخَطَّى جَزَاءً وَفَلَاً أَوْ لِلْفَاعِلِ «اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ حَسْرًا يَمْشِي عَلَيْهِ إِلَى جَهَنَّمَ». (مجمع البحار)

(٣) قوله: «نَهَى عَنْ الْخَبْوَةِ» قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: احْتَبَى بِالثُّوبِ اشْتَمَلَ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ ظَهْرِهِ وَسَاقِيهِ بِعِمَامَةٍ وَنَحْوِهَا، وَالْأَسْمُ الْخَبْوَةُ، وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ»: الْإِحْتِبَاءُ هُوَ أَنْ يَضْمَ وَجْهَهُ إِلَى بَطْنِهِ يَتَوَبَّ بِجَمْعِهَا بِهِ مَعَ ظَهْرِهِ يَشُدُّ عَلَيْهَا، وَقَدْ يَكُونُ بِالْيَدَيْنِ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ لِأَنَّهُ رَمَحًا تَحْرُكُ أَوْ تَحْرُكُ الثُّوبُ فَيَتَدَوَّرُ.

(٤) قوله: «زَادَ الدُّعَاءَ الثَّلَاثَ عَلَى الزُّوْرَاءِ» هُوَ يَفْتَحُ الزَّاءُ وَسُكُونُ الْوَاوِ وَفَتْحُ الرَّاءِ بَعْدَهَا مَحْدُودَةٌ، مَوْضِعُ بَسْمِ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مَرْتَفِعًا كَالْمَنَارَةِ، وَقِيلَ: هِيَ حَجَرَةٌ كَبِيرَةٌ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَالدُّعَاءُ الثَّلَاثُ ثَلَاثَ بَاعْتِبَارٍ الشَّرِيعَةِ، لِكَوْنِهِ مُؤَيَّدًا عَلَى الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ وَعَلَى الْإِقَامَةِ لِلصَّلَاةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِحْتِبَاءِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ

مَنَاطُ الْكَرَاهَةِ خَوْفُ النَّوْمِ، وَثَبَتَ الْإِحْتِبَاءُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ص (١٦٥)، وَالْإِحْتِبَاءُ أَنْ يَضَعَ أَلْيَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ الرِّكَتَيْنِ، وَيَشُدُّ الثُّوبَ عَلَى الرِّكَتَيْنِ مَعَ الظَّهْرِ، أَوْ يَشُدُّ الْيَدَيْنِ عَلَى الرِّكَتَيْنِ، وَيَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ بِصِغَرِ إِقْعَاءٍ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُتَحَنِّدَ قَدْ يَتَوَبَّ الْعِلَّةَ فِي جَنْسِ الْحَكْمِ، وَقَدْ يَتَوَبَّ فِي الْجَزَائِدِ، وَيَسْمَى فِي الْأَوَّلِ الْحَكْمَ لِنُظْمَةِ الْعِلَّةِ، وَفِي الثَّانِي الْحَكْمَ لِنُظْمَةِ الْعِلَّةِ، وَمِثَالُ الْأَوَّلِ: قَصْرُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، وَمِثَالُ الثَّانِي: النَّهْيُ عَنِ النَّوْمِ وَاضْعًا لِجَدْيِ رَجُلِهِ عَلَى الْأُخْرَى، فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِيهِ تَوَهَّمُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ النَّوْمُ عَلَى تِلْكَ الْمَهْمَةِ لَارْتِفَاعِ مَنَاطِ النَّهْيِ، أَيْ لِكَوْنِهِ مَأْمُونًا عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْأَيْدِي عَلَى الْمَشِيرِ

يَكْرَهُ رَفْعَ الْأَيْدِي عَلَى الْمَشِيرِ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَثَبَتَ رَفْعُ السَّيَابَةِ وَحَرَكَتُهَا، وَإِنِّي مُزَوَّدٌ فِي أَنَّ حَرَكَتَهَا كَانَتْ لِنُظْمِهِمْ أَوْ لِلدُّعَاءِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ فِي الْإِثْمَافِ، فَإِنَّ رَفْعَ السَّيَابَةِ أَيْضًا قَدْ يَكُونُ لِلدُّعَاءِ كَمَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَذَانِ الْجُمُعَةِ

المشهور أن الأذان في عهده عليه الصلاة والسلام كان واحداً وخارج المسجد عند الشروع في الخطبة، وكذلك في عهد الشيخين، ثم

عَلَى الزُّوَرَاءِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نَزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمِثْبَرِ

٥١٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَلَّمُ^[١] بِالْحَاجَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ الْمِثْبَرِ.

(١) قوله: «يَتَكَلَّمُ بِالْحَاجَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ الْمِثْبَرِ» قال في «اللمعات»: مذهب أبي حنيفة أن من وقت خروج الإمام للخطبة إلى أن يشرع في الصلاة، والصلاة والسلام كلاهما حرام، وإن كان في الصلاة والإمام شرع في الخطبة، قطع الصلاة على رأس ركعتين، وعند صاحبيه: لا بأس بالكلام بعد خروج الإمام قبل الشروع في الخطبة وبعد النزول عن المِثْبَرِ قبل أن يكثر؛ لأن الكراهة إنما هي من جهة الاختلال بالاستماع، ولا استماع في هذين الوقتين.

قرر عثمان أذناً آخر قبل الشروع في الخطبة خارج المسجد على الزُّوَرَاءِ حين كثر المسلمون، والزُّوَرَاءُ قيل: حجر؛ وقيل: سوق؛ وقيل: بناء. وهذا الأذان كان قبل الأذان بين يدي الخطيب بعد الزوال، فانتقل الأذان الذي كان في عهده عليه الصلاة والسلام إلى داخل المسجد، هذا هو الصحيح، وفي فتح الباري ما يدل على أن هذا الأذان شرع في عهده عليه الصلاة والسلام واشتهر في عهد عثمان رضي الله عنه، وفيه ما يدل على أن هذا الأذان من عهد عمر، وبعضها تدل على أن الإضافة هذه من أمراء بني أمية، ولكن هذه كلها ضعاف.

ثم الأذان الثاني وإن حدث في عهد عثمان ولكنه لا يقال بأنه بدعة — عياداً بالله — فإنه من مجتهدات عثمان، وأما وجه الاجتهاد فظاهر على مذهب الشافعي فإنه صرح بجواز تكرار الأذان لصلاة واحدة ولو أربع مرات عند الضرورة، وأما على مذهب الأحناف فيقال أولاً إن التكرار مشروع للضرورة مثل التكرار في الفجر، فإنه كان أحدهما للتسجير، كما صرح محمد في كتاب الحجج بأن الأول كان للتسجير. وأيضاً في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين». الخ وفي شرح هذا الحديث قولان، قيل: إن سنة الخلفاء والطريقة المسلوكة عنهم أيضاً سنة وليس بدعة، وقيل: إن سنة الخلفاء في الواقع سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وإنما ظهرت على أيديهم، ويمكن لنا أن نقول: إن الخلفاء الراشدين يجازون في إجراء المصالح المرسلة، وهذه المرتبة فوق مرتبة الاجتهاد، وتحت مرتبة التشريع، والمصالح المرسلة: الحكم على اعتبار علة لم يثبت اعتبارها من الشارع، وهذا جائز للخلفاء الراشدين لا للمجتهدين، وزعم البعض أن الخلفاء الراشدين ليس لهم إلا ما لمجتهدين، وهذا غير صحيح، وبعض مسائل أبي حنيفة تدل على أن لهم مسأخ إجراء المصالح المرسلة، وعرض عليها بالتواضع: منها ما اعتبر الدرهم السبعي، والحال أنه ليس عنه عليه الصلاة والسلام، وفيه تبديل حكمه عليه الصلاة والسلام ظاهراً وليس ههنا وجه الاجتهاد ظاهراً، وكان الدرهم في عهده عليه الصلاة والسلام درهماً تكون عشرة منها قدر عشرة مثاقيل، ودرهماً تكون عشرة منها قدر ستة مثاقيل، ودرهماً تكون عشرة منها قدر خمسة مثاقيل، ثم اختلف العاملون والمتصدقون في عهد عمر رضي الله عنه، فقال عمر: يجمع عشرة وستة وخمسة فيحصل إحدى وعشرون، ثم يؤخذ منها الثلث أي السبعة، فقدر لدرهم الذي تكون عشرة منها قدر سبعة مثاقيل، فاعتبر أبو حنيفة الدرهم السبعي في الزكاة، وهذا المذكور موجود في كتبنا. ومنها ما في كتبنا أنه لا يزداد الحراج على أرض عراق على ما عين عمر، وإن زادت الغلة، وفي التقصان عند نقصها قولان. ومنها قول أبي حنيفة: إن في الخيل زكاة ولم نزل في عهده عليه الصلاة والسلام، نعم أتى الزيلعي بوافقتين على أن عمر أخذ زكاتها.

وعلى هذا لو فرضنا أن عشرين ركعة الزواجر أخرجها عمر من غير عهد عنه عليه الصلاة والسلام لا يمكن لأحد أن يحكم عليها بالبدعة فإنه لعله عمل بالمصالح المرسلة فلعن عثمان عمل بالمصالح المرسلة في الأذان، وقوله الأمة المحمدية.

وأما كون الأذان الثاني في داخل المسجد أو خارجه فظاهر بكتب الأربعة أن يكون في داخله، أي بين يدي الخطيب، ولكن في سنن أبي داود ص (١٥٥) ما يدل على أنه يكون في خارج المسجد على الباب، ولعله نقل بعد ذلك إلى داخل المسجد، والله أعلم.

قوله: (على الزُّوَرَاءِ) قيل: إن الأذان الأول كان على الزُّوَرَاءِ، والثاني على باب المسجد خارجه، ثم نقل أمراء بني أمية الأذان الثاني إلى داخل المسجد، والله أعلم بهذا النقل صحيح أم لا.

مسألة: ذكر أهل المذهبين من الشافعية والأحناف أن أذان الجوق يحدث جائز، ذكر السيوطي أنه أحدثه أمراء بني أمية، أقول: إني في كونه محدثاً مردد، فإن في موطأ مالك ص (٢٧) حتى يخرج عمر بن الخطاب، فإذا خرج عمر جلس على المنبر، وأذن المؤذن. الخ، فدل على كثرة الأذانات، ورواية مالك أخرجها البخاري أيضاً في آخر صحيحه بسنده مفصلة، ولم يتوجه أحد إلى هذا، والله أعلم، فصار محل تردد وطن.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ نَزُولِ الْإِمَامِ مِنَ الْمِثْبَرِ

يجوز الكلام عند الصحابين حين كون الإمام على المنبر قبل الشروع في الخطبة، وحين جلوسه بين الخطبتين، وحين فراغه من الخطبة

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ ^(١) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ خَازِمٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَهُمْ جَرِيرُ بْنُ خَازِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ رَجُلٌ يَدَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ حَتَّى نَفَسَ بَعْضُ الْقَوْمِ». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا. وَجَرِيرُ بْنُ خَازِمٍ رُبَّمَا يَهُمُّ فِي الشَّيْءِ وَهُوَ صَدُوقٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُمْ جَرِيرُ بْنُ خَازِمٍ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَزُودُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ فَحَدَّثَ حَجَّاجُ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، فَوَهُمُ جَرِيرُ بْنُ خَازِمٍ أَنْ ثَابِتًا حَدَّثَهُمْ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

٥١٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا تَقَامَ الصَّلَاةُ يُكَلِّمُهُ الرَّجُلُ يَقُومُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَمَا زَالَ يُكَلِّمُهُ. وَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَتَمَسَّ مِنْ طُولِ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

٥١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَاتَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي دَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْتَخْلَفَ مِرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَفِي السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: فَأَذَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلِيٌّ يَقْرَأُهُمَا بِالْكُوفَةِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَأَبِي عُثَيْبَةَ الْخَوْلَانِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسَمِّ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

٣٧٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ مُخَوَّلٍ ^(١) عَنْ رَاشِدٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّظِيرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) قوله: «مُخَوَّلٌ» لغتان على وزن محمد أو مخول - بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو بعدها لام - (جامع الأصول)

الثانية، ولا يجوز أبو حنيفة، ثم تحته أقوال ذكرتها أولاً من الزيلعي والنعناية والنهاية، وهذا كله في المقتضى، وأما الإمام فله أن يتكلم في أمور الدين كما في فتح القدير.

ومما حديث الباب أحله البخاري، ووجه الإعلال أنه كان واقعة حال، وغيره الراوي يلتفت بدن على أنه عادة، وحديث الواقعة حديث الصحيحين، ومما احتفظان على الحديث، وقال العيني: قيل: إن هذا الرجل كان رئيس قومه، فدل على أنه لم يطلع على رواية واقعة الباب. كنت رأيت في كتاب ثم نسبته أن هذا الرجل قام وقال: يا رسول الله إن الله قضى حوائجي وفي حاجة لو أبطأت على لعل أنساها. فتكلم به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ثم رأيت هذه الرواية المنسوبة في أدب المفرد للبخاري، فيكون هذا واقعة حال.

وأما الكلام بعد الإقامة، ففي كتبنا أنه لو طال الفصل تعدد الإقامة، ولا يضبطون طول الفصل، فلا يقال: إن حديث الباب مخالف لما. قوله: (فلا تقوموا حتى تروني) غرضه بيان وهم حرير، وليس للحديث تعلق بالباب.

قوله: (حدثنا الحسن بن علي الخلال الخ) في هذا الحديث أيضاً وجه الإعلال موجود فينبغي إعلانه، فإن الراوي ذكر الواقعة بشاكة الضابطة.

باب ما جاء في ما يقرأ به في صلاة الصبح يوم الجمعة

السور الماثورة في الصلوات مستحبة اعتباها عندنا كما في البحر والحلية، ويدعها مرة أو مرتين كيلا يفسد عقائد من خلفه من عدم صحة هذه الصلاة بدون هذه السور.

قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر تنزيل «الشجدة» وهل أتى على الإنسان».

وفي الباب عن سعد وابن مسعود وأبي هريرة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ.

٣٧١- بَابُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا

٥٢١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو^(١) بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ».

وفي الباب عن جابر. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

٥٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ، فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٢٣- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُضِلْ أَرْبَعًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ سَهِيلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ ثَبَاتًا فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) قوله: «عن عمرو بن دينار عن الزهري» هذا من رواية الأكاكير عن الأصاغر لأن عمرو بن دينار أسكن من الزهري، وقد أدرك شيوخنا لم يدركهم الزهري. (التفصيل)

قوله: (تنزيل السجدة) نسب إينا بعض غيرنا أن آية السجدة عندما في السرية مكروهة للإمام كيلا يتوسوس المقتدون عند سجوده للتلاوة. وأما أن لم أحد تصريح هذه الكراهة في كتبنا، والله أعلم.

باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها

السنن قبل الجمعة أربعة عندنا، وعند الشافعي ركعتان. ولما بعد الجمعة فركعتان عند الشافعي، وأربع عند أبي حنيفة، وست ركعات عند صاحبيه، وفي الست ضربان، واختار عندي أن يأتي بالركعتين قبل الأربع لعمل ابن عمر في سنن أبي داود، وقال ابن تيمية: لا ثبوت لسنن قبل الجمعة، فإنه كان يؤذن بعد الزوال في الخار، ثم يأتي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بمجرد سماع الأذان ويأخذ في الخطبة بمجرد دخوله المسجد، ثم يشرع في صلاة الجمعة، وأما الثابت من الصحابة فمطلق نافعة من غير تعيين.

وأما البخاري فيوب على الركعتين قبل الجمعة وما أتى بحديث إلا بحديث سنن قبل الظهر، فقليل: إنه يشير إلى قياس الجمعة على الظهر، وقيل: غرضه أنه لا شيء في هذه المسألة فدل بأنه على النبي، وقال الزيلعي: لا أقل من ركعتين قبل الجمعة، لحديث مالك الغصفي الذي رويته أنا من مس ابن ماجه: (هل صليت ركعتين قبل أن تحيى... الخ).

وفي مشكل الآثار: «من كان مصلياً فليصل أربعاً قبل الجمعة وأربعاً بعدها... الخ» بسند ضعيف، وفي الإتحاف: فهذا المرفوع يدل على أربع قبل الجمعة.

وأما بعد الجمعة فلا شيء حنفية ورواية مسلم ورواية الباب مرفوعة وعمل ابن مسعود، وأما لصاحبيه فعمل ابن عمر في أبي داود ص (١٦٠) ثم رفعه إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعمل علي، ورويت في كتاب حنفي أن أبا جعفر الخنذوقي صلى في مسجد رصافة في بغداد يوم الجمعة ركعتين بعدها ثم أربعاً، فقليل له، فقال: عملت بعمل علي، وفي الروايات القوية أن التابعين من أهل كوفة يقولون: كان ابن مسعود بعثنا أربع ركعات بعد الجمعة، وعلمنا علي ست ركعات بعدها فنكل وجه لا يمكن إنكاره.

قوله: (يصلّي بعد الجمعة ركعتين) في بعض الروايات تصريح في بيته... الخ، فتردد الأمران، هاتان سنن الجمعة أو ركعتان عند دخول البيت لحديث «إذا دخل الرجل في بيته فليصل ركعتين». وقال ابن الجوزي: إن هذا موضوع، وحسنه حلال الدين السيوطي.

وروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ^(١) كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً. وروي عن علي بن أبي طالب: أنه أمر أن يصلي بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً. وذهب شفيان الثوري وابن المبارك إلى قول ابن مسعود. قال إسحاق: إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعاً، وإن صلى في بيته صلى ركعتين. واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته. ولحديث النبي صلى الله عليه وسلم «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً». قال أبو عيسى: وابن عمر هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته. وابن عمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد بعد الجمعة ركعتين، وصلى بعد الركعتين أربعاً. ٥٧٣ (م) - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ صَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعاً.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ صَمْرِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَنْصَلَ لِلْحَدِيثِ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا الدَّرَاهِمَ أَهْوَنَ عِنْدَهُ مِنِّي، إِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ النَّعْرِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ شُعْبَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ أَشْرَ مِنْ الزُّهْرِيِّ. ٣٧٢ بَابُ فِيمَنْ يَدْرِكُ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً

٥٧٤ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ صَلَّى إِلَيْهَا أُخْرَى وَمَنْ أَدْرَكَهُمْ جُلُوساً صَلَّى أَرْبَعاً. وَبِهِ يَقُولُ شُعْبَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً» قال في «اللمعات»: السنة عند أبي حنيفة بعد الجمعة أربع، وعند صاحبيه ست وأربع ثم ثمان، هذا في الصلاة بعد الجمعة، وأما الصلاة قبل الجمعة فتأنيق، وقد أكره بعض المحدثين وذهبوا في الإنكار، وقال صاحب «سمر سعداء»: الذين قالوا بسنة الجمعة قبلها، إنما قالوا بها قياساً على الظهر. وبث الثمس بالقياس غير حائز. نعم أن في «جامع الأصول» عن ثعلبة بن أبي مالك القرضي أنه قال: كانوا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصلون يوم الجمعة قبل الخطبة، وإذا خرج جلس على المنبر، فأذن المؤذن، الحديث، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة: من اغتسل ثم أتى الجمعة فضلى ما قدر له ثم أنصت، وأورد في السنة قبل الجمعة، وأورد السيوطي في «جمع الجوامع»: من كان مصلياً يوم الجمعة فليصل قبلها أربعاً وبعدها أربعاً، وفي «المواهب» أيضاً، وحديث أبي داود عن نافع قال: كان ابن عمر يظل في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، ويقول: كذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

باب ما جاء في من يدرك من الجمعة ركعة

قال أبو حنيفة وأبو يوسف وسفيان: من أدرك تشهد الجمعة فقد أدركها. وقال مالك والشافعي وأحمد ومحمد: من أدرك ركعة منها أدركها، ومن أدرك التشهد بيني عليه ظهر بلا استئناف. وأجاب الشيوخ عن حديث الثيب: أن فيد الركعة الشافعي لأن الركعة كالصلاة، وأما الحكم فحكم مدرك الركعة والتشهد واحد، وثبت الجمهور أيضاً مفهوم الحديث، وحل الأئمة الحديث على المسبوق، كما فعلت فيما مر من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة وتمثلت الشيوخ: «ما أدركته فصلوا وما فاتكم فاتوا».

وأعلم أنهم اختلفوا في أن الجمعة فرض مستقل أو مستقط للظهر، ومعنى هذا أن بداء الظهر على تحريم الجمعة جائزة أم لا؟ ثم من بين الظاهر على تشهد الجمعة فهل ينهر بالقرآن أو يُسبر؟ حجة الفقهاء، وقال ابن تيمية: يجب الإسراع، وقال الفقهاء بأن القاضي يحكي الأداء لأنه منفرد، والشافعي قاض، والقضاء حكاية الأداء، وقال ابن تيمية: إنه منفرد ويجب الإسراع على المنفرد، والله أعلم بالتصواب. والجمهور في مسألة الشافعي في أبواب الجمعة عن أبي هريرة، وفي أبواب المواقيت عن ابن عمر: (من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد أدركها). الخ، وفي رواية ابن عمر عنه: وأما المسألة فاختلف فيها الصحابة رضوان الله عليهم.

٣٧٣- بَابُ فِي الْقَائِلَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي خازِمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي خازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «مَا كُنَّا نَتَعَدَّى فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نُقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ».

وفي الباب عن أنس بن مالك. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧٤- بَابُ فِي مَنْ يَنْتَشِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ يَنْتَحَوِلُ مِنْ مَجْلِسِهِ

٥٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُتْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَعَسَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَنْتَحَوِلْ عَنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُغَاوِيَةَ عَنْ الْحِجَّاجِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ^(١) فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدَا أَصْحَابَهُ فَقَالَ: أَتَخَلَّفُ فَأُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَلَمَّا صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَأَاهُ فَقَالَ لَهُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْدَمَ مَعَ أَصْحَابِكَ؟ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقَهُمْ، فَقَالَ: لَوْ أَنْتَفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَدْرَكْتَ فَضْلَ غَدَوَتِهِمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ التَّيْمِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَحَادِيثَ وَعَدَّهَا شُعْبَةُ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهَا عَدَّهَا شُعْبَةُ. وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ.

وقد اختلف أهل العلم في الشُّفْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلَمْ^(٢) يَرِ بِمَعْضُومٍ بَأْسًا بِأَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الشُّفْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَصْبَحَ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ.

٣٧٦- بَابُ فِي السُّوَالِ وَالطَّيِّبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٥٢٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِينِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْنَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلْيَمْسُ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبٍ أَوْ لَبَنٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طَيِّبٌ».

وفي الباب عن أبي سعيد وشيخ من الأنصار قَالَ:

٥٢٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْنَادٍ نَخْوَةَ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَسَنٌ، وَرِوَايَةُ هُشَيْمٍ أَحْسَنُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِينِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِينِيِّ بَضْعُفٍ فِي الْحَدِيثِ.

(١) قوله: «فِي سَرِيَّةٍ» هِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الْخَيْشِ أَقْصَاهَا أَرْبَعُ مِائَةٍ.

(٢) قوله: «لَمْ» فَلَمْ يَرِ بِمَعْضُومٍ بِأَسْمَاءٍ... الخ. هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ بَعْضِ فَقَهَائِنَا قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنْبِئَةِ»: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكْرَهُ السَّفَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ، وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّفْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

لَوْ أَرَادَ الْمَقِيمُ السَّفَرَ فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ الزَّوَالِ فِيهَا، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ يَلْتَوِي أَدَاءَ الْجُمُعَةِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّوَالِ وَالطَّيِّبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

نَسَبَ إِلَى مَالِكٍ وَجُوبَ الْغُسْلِ كَمَا مَرَّ مِنْهُ أَنْفَاءً.

قوله: (فالماء له طيب) أي الغسل كاف، وهذا من قبيل:

لا كما زعمه رجل غبي

نحية بينهم ضرب وجيع

أبواب العيدين^(١)

٣٧٧- باب في المشي يوم العيدين

٥٣٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «مِنَ الشُّبِّ^(٢) أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئاً قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً وَأَنْ لَا يَرْكَبَ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ.

٣٧٨- باب في صلاة العيدين قبل الخطبة

٥٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُونَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. وَيُقَالُ: إِنْ أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرَّانَ بْنُ الْحَكَمِ.

٣٧٩- باب أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة

٥٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ خَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

(١) قوله: «أبواب العيدين» قيل: سمي العيد عيداً؛ لأنه يعود ويتكرر لأوقاته، وهذا الوجه غام يصدق على الموسم الآخر أيضاً، فزاد بعضهم قبيلاً آخر، وقال: يعود بالسرور والفرح، والفرح والسرور في عيد الفطر لشكر نعمة تمام الصيام، وفي الأضحية تمام نعمة الحج بالوقوف بعرفات الذي هو عمدة أركانه، واجمعة التي هي كل أسبوع شكر لنعمة صلوات الأسبوع، فوضعوا لشكر كل طاعة عيداً حتى يكون شيئاً لمزيدهم بحكم لمن شكرهم لأزيدكم، وأما الركاة فلما لم يكن لأدائها وقت معين، ولم يتفق فيها اجتماع لم يقع لشكر تمامها عيداً مناسباً، كذا قالوا، فإن بعضهم سمي العيد عيداً تفاؤلاً بمعنى برزق البقاء، ويعود في العام اتقابل كما سميت القافضة قافضة في ابتداء خروجها تفاؤلاً لفعولها أي رجوعها شامدة، وصلاة العيدين فرض على مذهب أبي حنيفة كالجمعة، وفي رواية: واجب، وقال: تسميتها بالسنة من جهة ثبوته من دون الكتاب، وعند صاحبيه سنة، وعند الشافعية: نفل، وجعلوه أفضل التوافل، وفي قولهم سنة مؤكدة، وقال مالك: سنة واجبة، ولعل الموحوب هناك بمعنى التأكيد، ويحتمل أن يكون المراد ما ذكر في مذهب أبي حنيفة، وعند أحمد: فرض عين كما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والصحيح عنده أنها فرض كفاية.

(٢) قوله: «من الشُّبِّ» أن يخرج إلى العيد ماشياً، وعليه العمل عند الحنفية: قال في من «الفر المختارة»: ندب يوم الفطر أكله حلواً واستياكته واغتساله وتطيبه، وليس أحسن ثياباً، وأداء فطره، ثم خروجه ماشياً إلى الحياطة، والخروج إليها سنة، وإن وسعهم المسجد الجامع.

أبواب العيدين

باب ما جاء في صلاة العيدين قبل الخطبة

السنة الخطبة بعد العيدين، ونفاها الأمة بالقبول، وخالفها مروان، فإنه كان يهجو في خطبته علياً رضي الله عنه، واستنكره الناس، وكانوا لا يسمعون الخطبة، فقدم الخطبة ليستمعوها، وكانت خطبة الجمعة أيضاً بعدها إلا أنه عليه الصلاة والسلام كان يحط بغير الناس كلهم رعباً منهم أن سمع الخطبة ليس يحتم، ففي اثنا عشر نصاً حوله عليه الصلاة والسلام، فقدمها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما في مراسيل أبي داود، وثبت عن عثمان أيضاً تقدم الخطبة على صلاة العيد ليسرك الناس صلاة العيد.

باب ما جاء أن صلاة العيد بغير أذان وإقامة

هكذا عمل الأمة المحمدية، ولا يقال: إن الأذان والإقامة أمران حسنان، فأبي حرج فيهما، فإنه قد ثبت منه عليه الصلاة والسلام صلاة العيدين تسع سنة، وما ثبتنا عنه، وشبهه من هذا ما روي أن علياً رضي الله عنه أتى المصلي فوجد رجلاً يتطوع فنهاه، فقال الرجل: أعذبت علي صلاتي، فقال علي: إنك تعذب علي خلافتك السنة.

وفي كتب الشافعية: يجوز في صلاة العيد أن ينادى في الأسواق بالصلاة جامعة، وقاسوا على ثبوته في صلاة الكسوف أخرجه مسلم ص (٢٩٦) «بعث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - منادياً بالصلاة جامعة فاجتمعوا... الخ». وليس هذا في كتبنا، وأذن وأقام ابن الزبير،

وفي الباب عن جابر بن عبد الله وابن عباس. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنْ لَا يُؤْذَنَ لصلاة العيدين وَلَا لشيءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ.

٣٨٠- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ

٥٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْجُمُعَةِ بِسَمِّ رَيْكَ الْأَعْلَى. وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ، وَرَوَيْنَا اجْتِمَاعًا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَيَقْرَأُ بِهِمَا.

وفي الباب عن أَبِي وَاقِدٍ وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمُسْنَدُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَأَمَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ فَيُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ، فَيُرَوَّى عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَلَا يُعْرَفُ لِحَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِيهِ. وَخَبِيبُ بْنُ سَالِمٍ هُوَ مَوْلَى الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَرَوَى عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَحَادِيثَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى نَحْوَ رَوَايَةِ هَؤُلَاءِ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ بِقَافٍ، وَاقْتَرَبَتِ الشَّاعَةُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

٥٣٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى؟ قَالَ: «كَانَ يَقْرَأُ بِقَافٍ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ، وَاقْتَرَبَتِ الشَّاعَةُ وَاتَّشَقَّ الْقَمَرُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٣٥- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ: الْحَارِثُ بْنُ غَوْفٍ.

٣٨١- بَابُ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ

٥٣٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ تَحِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَثُرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ».

(١) قوله: «فَيُخْتَلَفُ عَلَيْهِ» أَيِ احْتَلَفَ أَصْحَابُ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَالِاخْتِلَافُ إِذَا هُوَ فِي رِبَاةٍ لَفْظِ أَبِيهِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ سَالِمٍ وَالثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. (التقرير)

وما وافقه الأئمة.

(ف) قَالَ الْحَذَّاءُ: إِنْ الْبِدْعَةُ لَيْسَتْ إِلَّا سَبْعَةً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ

حديث الباب يفيد في مقابلة من يدعي العمل بالحديث، فإنه يقول: إذا اجتمع العيد والجمعة فالجمعة عفو، ومرفوع الباب يرد عليهم، ولا مرفوع هم: نعم لت ما قالوا عن ابن الزبير وبعض التابعين، وأما ما في البخاري عن عثمان أنه صلى العيد ثم قال للناس من أراد أن يذهب فليذهب فليس مراده العفو عن أهل المصرة، بل الإحالة لأهل القرى الذين اجتمعوا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ

قال أئمتنا الثلاثة وسفيان الثوري: إن التكبيرات الزوائد ستة: ثلاثة في الأولى قبل القراءة، وثلاثة في الثانية بعدها، وقال مالك وأحمد والشافعي: الزوائد اثنا عشرة تكبيرة قبل القراءة، سبعة في الأولى، خمسة في الثانية.

مسألة: في كتب الأحناف: إن تكبير الركوع في ثانية العيد واجب بخلاف سائر الصلاة فإنه سنة فيها، ولو ترك التكبير في ثانية العيد تلزم سجدة السهو، ثم قالوا: إن لزمته سجدة السهو لا يسجد له خشافة اختلاط القوم.

وأما الأدلة في مسألة الباب فلهم حديث الباب، وفي سنده كثير من عبد الله، وهو متكلم فيه، وحسنه الترمذي والبخاري وابن عزيمة، وجرحه أحمد بن حنبل، وقال الحافظ أبو الخطاب ابن دحية المغربي: إن أفصح الأحاديث التي أخرجها الترمذي وحسنها رواية كثير بن عبد الله في تكبيرات العيدين، وأما ابن دحية فمتكلم فيه، فقيل: إنه وضاع، ولكني لا أسلمه، نعم إنه رجل غير مهال، وقيل: إن سلطان عصره قال

وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ جَدُّ كَثِيرٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَاسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ الْمُرْتَبِي.

والعملُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَهَكَذَا رَوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى بِالسَّيِّدَةِ نَحْوَ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيَبْقَى قَوْلُ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوِيَ^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ: تَشَعُّ تَكْبِيرَاتٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَخَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، يَبْدَأُ بِالْقِرَاءَةِ ثُمَّ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا مَعَ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ. وَقَدْ رَوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ. وَيَبْقَى قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

٣٨٢- بَابُ لَا صَلَاةَ قَبْلَ الْعِيدَيْنِ وَلَا بَعْدَهُمَا

٥٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ أَبَانًا شُعْبَةً عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا». وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأبي سعيد.

(١) قوله: «وروى عن ابن مسعود» وجاء في بعض الروايات: «أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً، أرباعاً قبل القراءة، ثم يكبر ركعة، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أرباعاً ثم ركعة» رواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علفمة والأسود، وروى أيضاً نحوه عن ابن عباس وأنس والمغيرة بن شعبة، وفي «سنن أبي داود»: أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن يمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الأضحية والمضطر؟ قال أبو موسى: كان يكبر أرباعاً على الجنائز، فقال حذيفة: صدقت، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكثر بالبصرة حيث كنت عليهم والياء، كذا في «شرح الموطأ» لعلي القاري، قال محمد في «الموطأ»: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين، فما أخذت به فهو حسن، وأفضل ذلك ما روى ابن مسعود أنه يكبر في كل عيد تسعاً، خمساً وأرباعاً فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع، ويوالي بين القراءتين ويؤخرها في الأول، ويقدمها في الثانية وهو قول أبي حنيفة انتهى. وروى محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود.

له مختراً بإياه: صنف التخريج على كتاب شهاب القضاعي، فشرحه ابن دحية، ثم قال السلطان: إني فقدته، وصنف كتاباً آخر على الشهاب القضاعي فصنف كتاباً، وكان بين كتابيه تفاوت بعيد وتغالف، فعلم السلطان أنه غير مبال فعزله عن التدريس، وأيضاً لآين دحية كتاب (التنوير في مولد البشير والنذير) لإثبات المولود الذي شاع في هذا العصر وأحدثه صوفي في عهد سلطان إربل سنة (٦٠٠)، ولم يكن له أصل من الشريعة الغراء، ولم يكن التصنيف في هذه البدعة يلقى بشأن الحفاظ والمحدثين.

وللتوافع حديث آخر أخرجه أبو داود ص (١٧١) عن عبد الله بن عمرو بن العاص بسند قوي وصححه البخاري، كما نقل الترمذي في العلل الكبرى: سألت البخاري عن مختاره في تكبيرات العيدين فاختار اثنتي عشرة تكبيرة بناءً على ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص.

وأما أدلتنا: فممنها ما في سنن أبي داود ص (١٧٠) عن أبي موسى الأشعري، وقال: (كان يكبر أربع تكبيرات) وضم بها تكبيرة التحريمة الأولى، وتكبيرة الركوع في الثانية، والحديث قوي مرفوع، وفيه أبو عائشة، وخيل: إنه مجهول الخال، ولكنه خطأ، والحق إنه ثقة، وهو والله محمد بن أبي عائشة موسى بن أبي عائشة. وأتتني ما في الباب لنا ما هو من إجماعات عمر رضي الله عنه رواه إبراهيم النخعي مراسلاً بسند قوي في معاني الآثار ص (٢٨٦)، وبقيدنا: أي الأئمة الأربعة — في تكبيرات الجنائز أيضاً. ولنا حديث آخر قولي قوي ما تمسك به أحد من أصحابنا، وبقيدنا في تكبيرات العيدين والجنائز، أخرجه في معاني الآثار ص (٤٠٠) ج (٢) عن بعض أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ورجال الحديث كلهم معروفون إلا وضين بن عطاء، وثقة الحافظ، فإنه أخرج من الطحاوي رواية تدل على التثنية في الوتر، وفي سننه وضين بن عطاء وثقة الحافظ كما مر في الوتر آخر استدلال الحافظ.

وأما اثنتا عشرة تكبيرة فحائزة عندنا، فإن في النهاية: إن أبا يوسف أتى بها حين أمره هارون الرشيد، ولا ينوهم أنه كان من أولي الأمر، فإنه لو كان غير حائز عنده كيف تبعه وإن كان والي الأمر؟ فلا بد من أن يقال: إنه فائق لجوازها، وأيضاً في الهداية: «لو زاد الإمام التكبيرات على الستة تبعه، إلى اثنتي عشرة تكبيرة»، فدل على الجواز ولقد صرح محمد في موطأه ص (١٤٠) بجوازها، فإنه قال: وما أخذت به فهو حسن.

قوله: (وأحسن شيء في...) الخ ليس أحسن شيء هذا بل ما في أبي داود عن ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قوله: (واسمه عمرو بن عوف...) الخ أي اسم جده.

باب ما جاء لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها

عندنا تكره الصلاة قبل العيدين في البيت والمصل، وفي البحر: لا يصح الإشراف أيضاً من بعثاتها، وأما بعد العيد فيصلي في البيت ما

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ جَدُّ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَيُوقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَقَدْ رَأَى طَائِفَةً
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَقِيلَ لَهَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.
٥٣٨- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَبُو عَمَّارٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ
بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمَ عِيدٍ وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٨٣- بَابُ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ

٥٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَهُوَ ابْنُ زَاذَانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ: «أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ الْأَبْكَارَ^(١) وَالْعَوَاتِقَ^(٢) وَذَوَاتِ^(٣) الْخُدُورِ وَالْحَيْضِ فِي الْعِيدَيْنِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ^(٤) الْمَصْلَى وَيَشْهَدْنَ
دُعَاةَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: فَلْتَعْرِضْهَا^(٥) أَخْتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا».
٥٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ بِنَحْوِهِ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْعِيدَيْنِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَرَوَى عَنْ
ابْنِ الْمُبَارِكِ أَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهُ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ لِلنِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ، فَإِنْ أَبَتْ الْمَرْأَةُ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ فَلْيَأْذَنْ لَهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي
أَطْمَارِهَا وَلَا تَتَزَيَّبُ، فَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَخْرُجَ كَذَلِكَ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ. وَيُرْوَى عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَوْ رَأَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لِمَتَّعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَيُرْوَى عَنْ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ الْيَوْمَ الْخُرُوجَ
لِلنِّسَاءِ إِلَى الْعِيدِ.

(١) قوله: «الأبكار» البكر العذراء، والجميع الأبكار. (القاموس)

(٢) قوله: «العواتق» جمع عاتق هي من بلغت الحلم أو قاربته، فعتقت عن فحرم أبويها باستحقاق الزوج أو الكرملة على أهلها، كما في «المجمع»
أو عتقت عن خدمة أبويها.

(٣) قوله: «ذوات الخدور» جمع خدر بكسر معجمة - نسر أو البيت، والمراد من يقل خروجهن من البيوت.

(٤) قوله: «فيعتزلن» الحيض هذا من باب «أكلون البراغيث» والأمر بالاعتزال، أما لئلا يلزم الاختلاف بين الناس من صلاة بعضهم وترك
صلاة بعضهم، أو لئلا ينتخص الموضع، أو لئلا تؤذى إن حدث أذى منها. (عمدة القاري)

(٥) قوله: «فلتعرضها أختها من جلابيها» - بكسر جيم وسكون لام - فميص أو حمار واسع أي لتعرضها حبائلا لا تحتاج إليه أو لتشاركها فيه إن
كان واسعا، أو هو مبالغة أي يخرجن ولو اثنتان في ثوب واحد.

شاء من الثالثة. رأيت في بعض الآثار أن علياً مر على رجل يصلي بالمصلى فيها، فقال الرجل: أيعذبي الله على الصلاة؟ قال علي: نعم يعذب
الله على خلاف السنة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ

أَصْلُ مَذْهَبِ جَوَارِ خُرُوجِ النِّسَاءِ لِلْعِيدَيْنِ: وَنَهَى أَرْبَابَ الْفَتَوَى، وَفِي مَذْهَبٍ غَيْرِنَا تَضْيِيقُهَا فِي مَذْهَبِنَا، وَأَمَّا مَنْ بَدَّعِيَ انْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ
فَيُطْعَمُ عَلَى الْأَحْثَافِ عَلَى مَنْعِهِمُ النِّسَاءَ مِنَ خُرُوجِهِنَّ إِلَى الْمَصْلَى وَالْمَسَاجِدِ، وَهَذَا مِنْ قِلَّةِ التَّدْبِيرِ، وَنَقَلَ أَصْلَ مَذْهَبِنَا الْعَبَّاسِيِّ مِنْ التَّوَضُّعِ
عَلَى الْبُخَارِيِّ لِلشَّيْخِ سِرَاجِ الدِّينِ ابْنِ الْمَلِّقِ تَلْمِيزَ الْمُغْنِيَّاتِ الْحَنَفِيِّ. أَقُولُ: لَقَدْ أَبْعَدَ الْعَبَّاسِيُّ فِي النِّجَّةِ وَالْحَالِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَذْكُورَةَ فِي الْهَدَايَةِ
ص (١٠٥): وَقَالَا: يَخْرُجْنَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا لِأَنَّهُ لَا فِتْنَةَ لُغْمَةِ الرِّغْبَةِ، فَلَا يَكْرَهُ كَمَا فِي الْعِيدِ، انْتَهَى. وَكَذَلِكَ رَوَى فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْعِيدِ
فِي حَاشِيَةِ الْهَدَايَةِ مِنَ الْمَبْسُوطِ.

قوله: (العواتق) جمع عاتق، وإنما يقال: العاتق، لأنها عتقت عن خدمة الوالدين. (والحيض) والمراد منهن ذوات الطمث، لقربة (ويعتزلن
المصلى)، وأما لفظ الحيض فجمع حائض لا حائضة.

قوله: (يشهدن دعوة المسلمين) لا يستدل بهذا على الدعاء المعروف في زماننا بعد صلاة العبد، فإن المراد بالدعوة الأذكار التي في الخطبة
والمواظع والنصح، فإن الدعوة عامة.

٣٨٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ وَرُجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ

٥٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصُّلْتِ عَنْ قَلْبِجِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ زَجَعَ^(١) فِي غَيْرِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي رَافِعٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَزَوَى أَبُو ثَمِيلَةَ وَيُوشَسُّ بْنُ مُحَمَّدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَلْبِجِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِمَامِ إِذَا خَرَجَ فِي طَرِيقٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي غَيْرِهِ اتِّبَاعًا لِهَذَا الْحَدِيثِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ كَأَنَّهُ أَصَحُّ.

٣٨٥- بَابُ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ

٥٤٢- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزْأِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ ثَوَابٍ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنَسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بُرَيْدَةَ بْنِ خُصَيْبٍ الْأَسْلَمِيِّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لثَوَابٍ بْنِ عُثْبَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَخْرُجَ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ شَيْئًا وَيُسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ عَلَى تَمْرٍ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ.

٥٤٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا قُسَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُفْطِرُ عَلَى ثَمَرَاتٍ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمُصَلَّى. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(١) قوله: «رجع في غيره» لتشبهه له الطريقان أو أهلهم، أو يبتدئ به أهلهم، أو يستغنى فيهما، أو ليتصدق على فقراءهما، أو ليزور قبور أقاربه فيهما، أو لإظهار شعار الإسلام، أو ليغبط المنافقين أو اليهود، أو يرهيبهم بكثرة من معه، أو لتخفيف الزحام، أو لتخدير من كيد الأعداء ونحو ذلك.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الْعِيدِ مِنْ طَرِيقٍ وَرُجُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ

قيل: إنه للتفاوت، أي تنالا يكون فسخ ما فعل أولاً، أو لإظهار الشوكة. وكان الخفاء والسلاطين يظهرون الشوكة يوم العيد ويوم الجمعة، ولا يشبه هذا الرجوع برجوعه فخرى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ

يستحب الإمساك إلى الصلاة يوم الأضحى، وإن لم يمسك فلا كراهة أصلاً، كما ذكره علي القاري في بعض رسائله. ثم ظاهر الحديث أن استحباب الإمساك لكل رجل يضحى أو لا، وهذا الإمساك أسمى بالصوم، لأن الحديث يسمى صوم عترة، والحال أن صوم العاشر مكروه، فالصوم في اليوم العاشر هو الصوم إلى الصلاة. واعلم أن الحكم بالكرهية الترتيبية بترك الأول موقوف على دليل خاص، وقريب من هذا ما في رد المحتار ص (٧٨٤): أن ترك المستحب لا يكون مكروهاً إلا بدليل خاص.

أبواب السفر

٢٨٦- باب التقصير في السفر

٥٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْوَرَّاقُ الْبُغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ

أبواب السفر

باب ما جاء في التقصير في السفر

في هذا الباب مسائل عديدة منها :

أداء لتطوع في السفر: قيل: لا يتطوع المسافر أصلاً، ومنع البعض من أدائها في السفر، منهم ابن تيمية، أقول: قد ثبت أداء الرواتب في السفر عنه عليه الصلاة والسلام أحياناً لكن الأكثر أداء القبلية لا البعيدة، وقيل: إن الثابت منه عليه الصلاة والسلام مطلق النافلة ليلاً ونهاراً، وقيل: ثبت النافلة المطلقة ليلاً لا نهاراً، وأقول: أخرى في هذه المسألة، وفي البحر: عقل محمد بن الحسن أنه كان لا يصلي الرواتب إذا كان في حال السير، وكان يصليها في حال النزول.

ومن مسائل الباب قصر الصلاة: والقصر واجب، والإتمام غير جائز عند أبي حنيفة، وقال: إن القصر قصر الإسقاط، وقال الشافعي: إن الإتمام والقصر جائزان، والقصر قصر الزيادة. وأما جمهور الصحابة والتابعين فموافق لأبي حنيفة، وكذلك قال ابن تيمية وأطلب الكلام وأنى بالروايات، وصح أنه شُيِّلَ أحمد عن الإتمام في السفر، فقال أحمد: أسأل الله العافية عن هذه المسألة. وقال الشافعي: أتم عثمان وعائشة، ونقول بأنهما إنما بالتأويل، ثم أورد الحافظ عن التأويلات من حيث التفقه، لا من حيث الأسانيد، وأجاب عنها العيني وأقول لا احتياج إلى تفوية التأويلات نفعها من العيني فإن إيرادات الحافظ لا يتوجه علينا بل يتوجه على عثمان وعائشة، ولو أحببنا إثبات أنهما تأؤلاً، فنقول: قد صح التأويلات بعضها من أئمتها وبعضها من الروافق، وأما مطلق التأويل فقد أخرج البخاري عن عروة قال: إنما تأولت عائشة كما تأول عثمان، وفي أبي داود ص (٢٧٠) التأويلات من الروافق، كما قال الزهري: إنه أجمع على الإقامة بعد الحج، وقال إبراهيم البخعي: إن عثمان اتخذ وطناً، وقال الزهري أيضاً: إن عثمان اتخذ الأموال بالأنطاف. وكذلك روي أنه صلى مخافة أن يراه الأعراب أنه يقصر فيقصر عن في الحضر أيضاً، كما ثبت بسند صحيح أن أعراباً قال لعثمان: إني كنت رأيته تقصر عاماً ماضياً ففصرت أشنة كلها زعماً مني أن الصلاة ركعتان، وبعض التأويلات المذكورة في الطحاوي ص (٤٤٧)، لكن هذه ليست على جوابه من الإمام حين أنكر عليه الصحابة منهم ابن مسعود، بل هيها ذكر مذهب عثمان حاصله أن القصر لمن كان في حال السير لا في حال النزول، فإنه قال: لا قصر لحاج ولا هائم ولا تاجر، وإنما القصر لمن زاد وحمل المزداد ورجل والرجل الحج، وليس هذا مذهب أحد من الأربعة، وبعض وجوه التأويلات المذكورة في مصنف ابن أبي شيبة والسنن الكبرى للبيهقي، وبعض التأويلات مروية عن إسماعيل، وروي عن عائشة، قالت: لا أقصر في السفر لأني لا أحد مشقة، وأيضاً نقول: إن عائشة إنما أتمت بعد ارتحالها عليه الصلاة والسلام إلى دار البقاء، وأيضاً لما أتم عثمان أنكر عليه الصحابة ومن المنكرين ابن مسعود كما في أبي داود ص (٢٧٠) وفي الروايات أن ابن مسعود استرحع على إتمام عثمان، وفيه: فقيل لابن مسعود: إنك جئت على عثمان ثم صليت خلفه أربعاً؟ فقال: الخلاف شر. . . الخ. فقال الشافعي: إن اقتداء ابن مسعود يادل على أن الإتمام عنده جائز، وإن كان الأولى القصر، فإنه لو لم يكن الإتمام جائزاً ما اقتدى ابن مسعود خلف عثمان، والجواب عن هذا عنى مشربنا أن عثمان لما تأول فصار مجتهداً في مسأله. ومسأله مجتهد فيها، فإذا اقتدى ابن مسعود خلف عثمان في المجتهد فيه، وذلك جائز عندنا. وأجاب شمس الأئمة السرخسي أن عثمان لما تكب عكة ونأهل ثمة فصار مقيماً، فعليه أربع ركعات، وأما ابن مسعود فقال: إن سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان القصر ههنا في منى، ولما أقمت فالأولى لك أن تقتدي خلف من يقصر ويكون الإمام من يقصر، لتكون سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - باقية موروثة، ولا تكون أنت إماماً للناس لأنك مقيم وتصلي أربعاً، ولكنه لما صلى به عثمان وكان مقيماً صلى خلفه ابن مسعود أربعاً، لأن صلته هذه خلف من يزعمه أنه مقيم، فإذا لا ضرر علينا، وجواب شمس الأئمة قوي لطيف. فثبت أن إتمام عثمان عني وإتمام عائشة لم يكن لكون الإمام في السفر جائزاً، بل للتأويلات.

ثم تمسك الشافعية بحديث عائشة رضي الله عنه، أخرجه النسائي ص (٢١٣) والدارقطني بسند قوي، قالت: اعتمدت مع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت: يا رسول الله بأي أنت، فصرت وتمسكت، وأقترت وصبمت، وقال: (أحبست يا عائشة) وما عاب عني. . . الخ. فنزل على جواز الإتمام وإن لم يثبت الإمام عنه عليه الصلاة والسلام وعن الشيخين، وسبب النووي ص (٢٤١) هذه رواية الدارقطني إلى أنها أخرجه مسلم، وإحال أنها ليست في مسلم أصلاً، فأجواب عن الحديث بأنه مر عليه الحافظ وابن تيمية وابن قيم في زاد المعاد ص (١٣٢) وقال: إنه كذب على رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أقول: لا يقال ما قال ابن تيمية، نعم يمكن أن يعمل بالحديث فإن سنده قوي بر حال ثقات، ثم قيل: إن في سنن الدارقطني تصحيحاً، فإنه ذكر في لفظه: وكان يصوم ويفطر ويصوم

قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، لَا يُصَلُّونَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.

وبقصر، والصحيح كان يقصر - أي رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وثم - أي عائشة - وكان يفطر وتصوم - أي عائشة، والله أعلم. وكذلك قال ابن تيمية وابن حجر بأنه تصحيف في الدار فني. وأما الرواية التي مرّت عن عائشة فقال ابن تيمية: إنها كذب، وأعلّها ابن كثير بأنه عليه الصلاة والسلام لم يخرج معتمراً في رمضان إلا في فتح مكة، ولم يعتمر ثمة، والله أعلم. فقال الشافعية: إن لفظ في رمضان فعله سهو من الراوي بأنه عليه الصلاة والسلام خرج في رمضان، ثم ذهب إلى حين، ثم رجع عنها واعتصر في ذي القعدة، وأعلّ الحافظ أيضاً في بلوغ لتمام تلك الرواية، وأشار إلى وجه التعديل في تلخيص الجبر بأن عائشة لو كانت عندها هذا الحديث منه عليه الصلاة والسلام لما احتاجت إلى التأويل عند إتمامها. وفي الصحيحين عند عروة تأولت كما قال عثمان، أقول: لا يصح هذا وجهاً للتعديل، وجواب الحديث على تقدير صحته: إنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله عنها: (أحسنيت)، ولا يدل هذا على إجازة الإتمام بل هذا إغضاض عما فعلت لعدم عمنها بالمسألة، كما قلت في سني العجر: وكما في أبي داود ص (٤٩) قصة رحلين نيمما ووقائع أخر، ويمكن أن يقال: إن إتمام عائشة كان في مكة لا طريق مكة، فإنه عليه الصلاة والسلام لما فتح الله عليه مكة رعمت عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام يقبى أياماً كثيرة في مكة، وأقام النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في مكة خمسة عشر يوماً، أو سبعة عشر، أو ثمانية عشر، أو تسعة عشر يوماً، على اختلاف الروايات، رواية خمسة عشر في أبي داود بسند قوي، وما أراد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الإقامة بمكة، بل كان يريد أن يخرج إلى حين غداً أو بعد غد. فنسب في هذه الأيام الكثيرة ثم خرج إلى حين وبلغ عائشة رضي الله عنها كان يقصر بمكة في هذه الأيام، فقال: قصرت وأتممت، وأنظرت وصمت، فإذا كان صومها وصلاتها صوم المقيم وصلاته، ونحسينه عليه الصلاة والسلام على هذا، وهذا الجواب متحمل قدر شيء على مسائلنا، فالحديث لا يدل على جواز الإتمام في السفر، ووفور ذخيرة الأحاديث، وتعامل السلف برد جواز الإباحة.

ثم تمسك الشافعية بآية: لا جناح عليكم أن تقصروا الحج، فدل لفظ (لا جناح) على أن إتمام الصلاة أيضاً جائز، والقصر ليس ضروري. والمشهور في الجواب أنهم زعموا أن في القصر نقصان الصلاة وإساءة، فقال الله ردّاً لذلك الرعم: لا جناح عليكم... الخ والجواب الصحيح بأن في الآية تفسيرين، قيل: إن القصر المذكور في الآية قصر العدد، والآية نازلة في قصر صلاة المسافر لآية: وَإِذَا ضَرَرْتُمْ - النساء: ١٠١ [الآية، ولزم إشكال على هذا التفسير، وهذا تفسير بعض. وقيل: إن الآية واردة في قصر النصف والخبئة، أي في صلاة الخوف، وهذا القول قول آخرين من ابن جرير وابن كثير وصاحب البدائع من الإحناف وغيرهم، ويؤيدهم آية القرآن، فإن المذكور فيها قصر الخوف، فالآية واردة في قصر الخوف وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة، وأما قيد (وإذا ضريت في الأرض) فبأن أكثر وقائع صلاته عليه الصلاة والسلام صلاة الخوف وقائع السفر، إلا واقعة غزوة الأحزاب في المدينة، فأنقذ السفر مع صلاة الخوف، وأما ورود آية القصر قبل غزوة الأحزاب أو بعدها فمختلف فيه، قال الشافعية: نزولها بعدها، وتركه عليه الصلاة والسلام الصلاة في غزوة الخندق كان لعدم نزول القصر فيها، وبجوزون الصلاة حين المسافرة، ونقول: إن وجه تأخيرها عليه الصلاة والسلام الصوات عدم جواز صلاة حالة المسافرة، وقال المالك: إن وجه التأخير أن الصحابة كانوا قريب أربع عشر مائة رجل، فما فرعوا من لوضوء إلا وغرب الشمس، وهذا لا يجري إلا في تأخير العصر لا في غيره، وتأخير غيرها أيضاً ثابت، فعلى هذا القول لا يمكن للشافعية الاستدلال على قصر العدد، لأن ورود الآية في قصر النصف لا قصر العدد. ثم ههنا صور أربعة: الخوف والسفر، ففيه قصر العدد والنصف. والخوف فقط، وفيه قصر النصف. والسفر فقط، وفيه قصر العدد وعدمهما، فعدمهما.

وإن قيل: يرد على هذا التفسير رواية مسلم ص (٢٤١): «إنه صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبوا صدقته». الخ، فإن قصر الخوف مشروط بشرط أحرف بخلاف السفر، فدل أن الآية في قصر العدد، والجواب ما في ترجمة الموطأ للشاه ولي الله: أن في السفر بلا خوف قصر عدد أيضاً صدقة، ولكنه تشريع مستأنف، وبعبارة شرح الموطأ ص (١٤٩) هذه: استدلال كرده اند بر اتعافي بودن قيد بحديث مسلم عن يعلى بن أمية، فقير ميگوید که: این استدلال مدخول است زیرا که می گویم که معنی جواب آن است که قصر مسافره شرع جدید است و تخفیف از ابتداء از غنائی تعالی. انتهى ملخصاً. فلا تكون الآية أيضاً دليل الشافعية.

أما استدلالات الأصناف وغيرهم بكثرة، ذكرها الطحاوي وأطلب ابن تيمية، ولا أستوعبها، فإن أستوعب الأحوبة مهما أمكن، ولا أستوعب الاحتجاجات، ومنها حديث الصحيحين عن عائشة: «كانت الصلوات ركعتين ركعتين، ثم ريدت فيها بعد الهجرة إلى المدينة، وأقوت صلاة السفر». الخ فدل الحديث على أن قصر المسافر ليس بقصر بل على أصله، فكيف قلتم أيها الشافعية: إن في الآية قصر عدد، فإنه يقتضي أن تكون صلاة المسافر مقصورة لا على ما كانت قبل، وحديث عائشة يدل على أن صلاة المسافر باقية على ما كانت قبل، وإن قيل: إن ظاهر القرآن يدل على القصر فنقول: أولاً: إنه قصر النصف لا قصر العدد، وثانياً: إن أول الآية أي «وإذا ضرتكم» [النساء: ١٠١] في قصر العدد، وباقيها في قصر النصف، فإذا قلتم أيها الشافعية بأن الآية نزلت في قصر العدد، إن حكم القصر بعد الآية ليس بصحيح، ولو قالوا بهذا فعليه إثبات أن المسافر والمقيم كانا يتنجان بعد الهجرة إلى المدينة، ثم أنزل الله قصر صلاة المسافر في الآية بعد الهجرة إلى المدينة في السنة الرابعة. وأما نحن فنقول: بعد تسليم أن الآية في القصر في العدد، وأن المسافر كان يصلي ركعتين بعد الهجرة، ثم نزلت الآية بعد كون

وقال عبد الله: لَوْ كُنْتُ مُصَلِّياً قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لَأَتَمَمْتُهَا.

وفي الباب عن عُمرَ وعليٍّ وابنِ عباسٍ وأنسٍ وعمرانَ بنِ حفصين وعائشة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِقُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ مِثْلَ هَذَا. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ سَرَّاقَةَ عَنْ ابْنِ عُمرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ عِطَّةِ التَّوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي الشَّفْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ فِي الشَّفْرِ. وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ضِدْرَاءُ مِنْ خِلَافَتِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَتِمُّ الصَّلَاةَ فِي الشَّفْرِ. وَالْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: التَّقْصِيرُ رُخْصَةٌ لَهُ فِي الشَّفْرِ، فَإِنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ أَجْزَأُ عَنْهُ.

(١) قوله: «إلا أن الشافعي» قال ابن المنيك: ذهب الشافعي إلى حواز القصر والإتمام في السفر، وعند أبي حنيفة: لا يجوز الإتمام بل بالغ. ذكره عبي، واستدل أبو حنيفة بما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «الصلاة أول ما مضت ركعتان فأقرت صلاة السفر وأتممت صلاة الحضر» قال الزهري: فقلت لعروة: ما مال عائشة تتم؟ قال: تأولت ما تأول عثمان - انتهى -.

قال العيني: حديث عائشة واضح في أن الركعتين للمسافر فرض، فلا يجوز خلافه ولا الزيادة عليه، وعند الثوري بسند صحيح عن عمر بن الخطاب: صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم، وعند ابن حزم صحيح عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة السفر ركعتان من ترك السنة كفر» وعن ابن عباس: «من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين» وهو قول عمر وعفي وابن عباس وابن مسعود وجابر وابن عمر والثوري، أما إمام عثمان رضي الله عنه احتلفوا في تأويله، قيل: إنه رأى القصر والإتمام جائزين، وقيل: لأنه تأمل بحكمة، وقيل: لأن الأعراب حصروا معه، ففعل ذلك فلا يظنوا أن فرض الصلاة ركعتان أبداً أي حصراً وسفراً لكن بغير الإشكال في إتمام عائشة؛ لأنها أحيوت بفرضية الركعتين في حق المسافر، ثم إنها كيف تتم، فلذا سأل الزهري عن عروفة، ما مال عائشة تتم؟ فأجاب بقوله: تأولت ما تأول عثمان، فأجاب ما سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان له حصلاً سائراً، وأما من أقام في أثناء السفر فهو يتم، لأنه في حكم المقيم، والدليل عليه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عبد الله بن عبد الله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية رضي الله تعالى عنه حاجاً، صلى بنا الظهر ركعتين بحكمة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان، فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك، قال: وكان عثمان أتم الصلاة إذا قدم مكة، ثم ردا حرج إلى مي وعروفة، قصر الصلاة، فإذا فرج من الحج، وأقام عني، أتم الصلاة - انتهى -، فهذا التأويل يرتفع الاختلاف بين عمر عائشة رضي الله عنها وفعلها، انتهى كلام العيني متفقاً من المقامات المختلفة.

الحكم مشروغاً، كما في أية الوصوء نزلت بعد العمل بالوضوء بأزيد من عشرين سنة، أو نقول: إن أول الآية - أي قصر العدد - تمهيد لبیان صفة صلاة الخوف، ومن البداية أن المقدمة المسندة تكون معلومة قبل، فإذا إطلاق القصر على صلاة المسافر ليس بخفيفة، بل توسع، فالجواب أن دعواهم أن قصر صلاة المسافر بعد نزول الآية، وكانت قبل إتماماً برده حديث عائشة. ثم أجاب الحافظ في الفتح: بأن مراد حديث عائشة: (وأقرت صلاة السفر...) الخ أي لمن أراد القصر، ثم قال: كانت صلاة المقيم والمسافر أربعاً في المدينة، ثم نزلت الآية لقصر العدد في السنة الرابعة، فيلزم إذن تسميم الشيخين في حكم واحد، أي في صلاة المسافر، ويتخبط العلماء من الشيخين في حكم واحد مهما أمكن، وأيضاً قول الحافظ نافذ في حمل الحديث لكنه يجب أن يكون له أصل بجميع أجزائه، والحال أنه لا مرفوع ولا أثر ولا أصل يدل على أن صلاة المسافر كانت أربعاً في المدينة، ولا تمسك بلفظ القرآن (أن تقصروا...) الخ، فلا يصح به ما ذكرت أولاً أنه بيان حكم سابق، أو تمهيد حكم قصر المصنفة، وتوارد الروايات يدل على أن قول الحافظ مستبعد، فإن في كتاب الضحاوي ص (٢٤٥) عن عمر رضي الله عنه: (صلاة السفر ركعتان تمام ليس بقصر على لسان نبيكم - ضاعى الله غلبه وسلم -...) الخ، فدل على نفي لأربع في حق المسافر، وفيه عن ابن عمر وابن عمرو بن العاص مرفوعاً: (صلاة السفر ركعتان هي تمام...) الخ، وفي سنده جابر الجعفي، وفيه عن عمر لفظ شديد، قال بعد ذكر قصر الصلاة: (من خالف السنة فقد كفر...) الخ وأدلتنا محصورة في موضعها.

قوله: (وأتممتها) أي إنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى، فهذا يدل على أن القصر قاذح في السنن، فجواب هذا القدر ما ذكره النووي في شرح مسلم ص ٢٤٢: فجوابه أن المريضة متحزمة، فهو شرعت تأمة لتحتم إتمامها، وأما التواهل فيلزم حيرة المكلف، فالنقطة أنه أن تكون مشروعة ويخير إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه الخ.

قوله: (صدر من خلافه...) الخ هذا متعلق بعثمان فقط، وم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام أو عن الشيخين إلا القصر، وجواب عمل عثمان وعائشة مر سابقاً.

قوله: (أتم الصلاة أجزء عنه...) الخ أي يقع فرضاً، وعند أبي حنيفة ركعتان نافذة، والمصلي مرتكب الذكراة تحريماً.

٥٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ عَنْ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ فَقَالَ: حَبَّجْتُكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَحَبَّجْتُكَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَرَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ سِتٍّ سِتِّينَ مِنْ خِلَافَتِهِ أَوْ ثَمَانٍ سِتِّينَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الثَّوْكَانِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ الْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ».
هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٥٤٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ لَا يَخَافُ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣٨٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ

٥٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، قَالَ قُلْتُ لِأَنَسٍ: كَيْفَ أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: عَشْرًا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقد رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَقَامَ فِي بَعْضِ أَشْغَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَحَرُّ إِذَا أَقَمْنَا مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَشْرَةٍ صَلَّيْنَا رَكَعَتَيْنِ وَإِنْ زِدْنَا عَلَى ذَلِكَ أَتَمَمْنَا الصَّلَاةَ. وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَقَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَقَامَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَتَمَّ الصَّلَاةَ. وَرُوِيَ عَنْهُ ثِنْتِي عَشْرَةَ. وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَقَامَ أَرْبَعًا صَلَّى أَرْبَعًا.

قوله: (حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم . الخ) في سند حديث الباب علي بن زيد بن جندعان، وهو سيء الحفظ، ولذا لم آخذ حديثه في باب الوضوء بالنبيذ، والحال أن في مسند أحمد رواية لنا للوضوء بالنبيذ بسند علي بن زيد، ومن عاداتنا النقد الشديد في المفيدة لنا وإغماض شيء في غيرها، بخلاف غيرنا، فإن أكثر نقدهم في ما يخالفهم ولقد سلمت الوثيق في كثير من عيد الله، والحال أنه يضرنا في مواضع.
قوله: (الظاهر بالمدينة أربعة الخ) نقول: إن المسافر يصير مسافراً بعد انفصاله من أبنية المصر، بل هذا الحديث دليل لنا في هذه المسألة، ولا يجوز الاستدلال أيضاً بهذا على مذهب أهل الظاهر بخوارز القصر ولو على ثلاثة أميال، فإن ذا الحليفة لم تكن منتهى القصر بل المقصود كان مكة.

قوله: (لا يخاف إلا رب العالمين) يريد أن قيد إن خفتم اتفاقي في حق صلاة المسافر.

قوله: (الشافعي وأحمد وإسحاق الخ) لا يقول أحمد بخوارز الإتمام كما حررت أنه قال: أسأل الله العاقبة من هذه المسألة، وقال ابن نجبة الحنبلي بعدم جواز الإتمام.

باب ما جاء في كم تقصر الصلاة

مسافة القصر عند الشافعي وأحمد ثمانية وأربعون ميلاً، وعندنا مسيرة ثلاثة أيام سير وسط، وفي الهداية عن أبي حنيفة قدر ثلاثة مراحل. الخ، والفرق بين الأول والثاني أن في الأول اعتبار سير المسافر، وفي الثاني اعتبار المسير والمسافة، وأقوال الأحناف في مسافة القصر كثيرة، ذكرها في البحر، والأقوال من ستة عشر فرسخاً إلى اثنين وعشرين فرسخاً، وفي قول ثمانية وأربعون ميلاً، وهو المختار لأنه موافق لأحمد والشافعي.

وأما المبل ففى النووي شرح مسلم ص (٢٤١): إن الميل الهاشمي ستة آلاف ذراع، والنزاع أربعة وعشرون إصباعاً معترضة معتدلة، والأصبع ستة شعيرات معترضة معتدلة.

وأما مدة الإقامة: فعند الشافعي أربعة أيام، وعندنا خمسة عشر يوماً، ومذاهب أخرى، ولا مرفوع لأحد، ولكل واحد آثار، ولنا أثر ابن عمر رضي الله عنه في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن.

قوله: (قال: عشر الخ) أي في حجة الوداع، وأما في فتح مكة فأقام بمكة خمسة عشر يوماً أو سبعة عشر أو تسعة عشر أو ثمانية عشر.

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُ قَتَادَةُ وَغَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ، وَرَوَى عَنْهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ خِلَافَ هَذَا.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ. فَأَمَّا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى تَوَقُّفِ خَمْسِ عَشْرَةَ، وَقَالُوا: إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ أَمَّمُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَمَّمُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعِ أَمَّمُ الصَّلَاةَ. وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَرَأَى أَكْثَرَى الْمَذَاهِبِ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أُجْمِعَ عَلَى إِقَامَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَمَّمُ الصَّلَاةَ. ثُمَّ أُجْمِعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْصُرَ مَا لَمْ يُجْمِعْ إِقَامَةً، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سِتُونَ.

٥٤٩- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «سَافَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا فَصَلَّى تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَحْنُ نَصَلِّي يَمِينًا يَمِينًا وَبَيْنَ تِسْعِ عَشْرَةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فَإِذَا أَقَمْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

٣٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي الشَّفَرِ

٥٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الثَّلَاجِيُّ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ضَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي بَشِيرَةَ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ الرُّكَعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمرَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّلَاجِيِّ بْنِ سَعْدٍ وَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَ أَبِي بَشِيرَةَ الْبَغْدَادِيِّ، وَرَأَاهُ حَسَنًا. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَوَّعُ فِي الشَّفَرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا». وَرَوَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي الشَّفَرِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ يَتَطَوَّعُ الرَّجُلُ فِي الشَّفَرِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَلَمْ يَزِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَصَلِّيَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. وَمَعْنَى مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي الشَّفَرِ قَبْلُ الرُّخْصَةِ، وَمَنْ تَطَوَّعَ فَلَهُ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ كَثِيرٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ التَّطَوُّعَ فِي الشَّفَرِ.

٥٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ عِيَاذٍ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي الشَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ.

٥٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْمَخَارِبِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: -

(١) قَوْلُهُ: «فَذَهَبُوا إِلَى تَوَقُّفِ خَمْسِ عَشْرَةَ» قَالَ مُحَمَّدٌ وَرَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِتَابِ الْأَنْبَاءِ»: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ ثَابِتُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: إِذَا كُنْتَ مُسَافِرًا مَرَّطْتَ نَفْسَكَ عَلَى إِقَامَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ فَاتَّمَّ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَاقْصُرْ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهِ نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي «لَهْدَايَةِ» وَهُوَ مَا نَوَّرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمرَ قَالَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُمَا، فَذَكَرَ حَدِيثَهُمَا - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

قَوْلُهُ: (لأنه روى عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم تأوله الخ) هذا اجتهد ابن عباس، والاجتهاد هذا بعيد لأنه لما أقام النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تسعة عشر يوماً وقصر لا يدس أن بعد هذه الأيام يكون إتماماً، فإنه يمكن أنه لو أقام بعده أيضاً لقصر الصلاة، فلا يصح الاحتجاج بهذا، إلا أنه قواد ابن رشد تقوية شيء في البداية بأن الأصل الإتمام، وأما تقصر فمن عارض السفر، فإذا ثبت القصر إلى هذه الأيام نعم بعد بالأصل أي بالإتمام، وعلى هذه التقوية يمكن أن يقال: إن ابن عمر زعم أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أقام خمسة عشر يوماً بمكة في فتح مكة، فإنه لم يعتبر ثلاثة أيام قبل الفتح، وكانت تلك الأيام مشغولة بالوفعات واسترقاء الفتح، فكان الباقي خمسة عشر يوماً، وهذا إما يكون لو كان هناك فوزه على فعله عليه الصلاة والسلام هذا، والله أعلم، وعليه أم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ فِي الشَّفَرِ

امسألة مرت بتفصيلها كما ينبغي.

قَوْلُهُ: (ابن أبي ليلى الخ) محمد بن أبي ليلى ضعفه البخاري إلا في هذا الحديث، فإنه قال: هو أعجب إلي. ويفيدنا هذا الحديث في مسألة

صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالشَّرِّ. فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرِ أَرْبَعاً وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الشَّرِّ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئاً، وَالْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالشَّرِّ سَوَاءً ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ لَا يُتِمُّصُ فِي حَضَرٍ وَلَا شَرٍّْ، وَمِنْ وَتَرِ النَّهَارِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَا رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدِيثًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ هَذَا.

٣٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

٥٥٣ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ^(١) قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيُهَا جَمِيعاً وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ

(١) قوله: «إذا ارتحل قبل زَيْغِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِهِ» وَهُوَ أَخَّرَ الشَّامِعُ وَلَا يَجْمَعُ عِنْدَهُ فِي سَفَرٍ يَعْنِي أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ مَعَ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا وَالْمَغْرِبَ مَعَ الْعِشَاءِ كَذَلِكَ، وَحَكَى عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي تَقْدِيمِ الْوَقْتِ حَدِيثٌ قَاتِمٌ نَقَلَهُ، فَهَذَا شَهَادَةٌ بِضَعْفِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَغَدَمُ قِيَامِ حُجَّةِ الشَّامِعِ، وَيُطْلَقُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّهُ مِنْ حُجَّةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ نَقْلٌ لَا تَحْمِلُ تَأْوِيلَهُ فِي جَوَازِ جَمْعِي التَّقْدِيمِ وَالْتَأَخُّرِ، كَذَا فِي «الْمَرْفَاقَةِ» وَالْبُخَارِيُّ مَعَ تَبَعِهِ لِأَشْيَاءَ عَلَى الْخَفِيَّةِ لَمْ يوردَ حَدِيثًا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ الْجَمْعِ صَرِيحًا، فَالْقَاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ إِلَى شَرْطِهِ، وَإِلَّا لَمَا تَرَكَهُ، بَلْ مَا أوردَهُ نَقَوَى بِهِ الْخَفِيَّةَ حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ رَأَيْتَ الشَّمْسَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ، صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: سَلِمًا، أَنَّ الْجَمْعَ رَحِصَةٌ، لَكِنْ هَلَلَتْهُ عَلَى الْجَمْعِ الْفُضُولَى حَتَّى لَا يُعَارِضُ خَيْرَ الْوَاحِدِ الْآيَةُ الْقُطْعِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرُوا عَلَى الصَّوَابِ﴾ أَيِ اقْوَمُوا فِي وَقْتِهَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْثُوتًا﴾ وَمَا قَبْلَهَا هِيَ الْعَمَلُ بِالْآيَةِ وَالْخَيْرُ، وَهُوَ يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ظَاهِرُهَا مُتَعَارِضٌ وَمَا قَالُوهُ يُؤدِّي إِلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِالْآيَةِ -انتهى-.

وَيُؤَيِّدُ مَا أَوَّلْنَا مِنَ الْجَمْعِ حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا أُعْجِلَ بِهِ السَّيْرُ، يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حِينَ يَغِيبُ الشَّمْسُ، وَفِي لَفْظٍ خِصَاصٍ عَنْ ابْنِ عَسَرَ: كَانَ إِذَا عَجَلَ السَّيْرَ فِي السَّفَرِ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بَعْدَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ، وَقَدْ وَفَّقَ فِي أَحَادِيثِ الْجَمْعِ شَيْءٌ مِنَ الْأَصْطِرَابِ، فَإِنَّ فِي بَعْضِهَا جَمْعًا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ، وَلَمْ يَقُلْ مِنْهُمَا بَعْدَ الْجَمْعِ كَذَلِكَ أَحَدٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَعْلَمِ، وَفِي الْمَوْضَأِ: قَالَ مُحَمَّدٌ بَلَّغْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَتَبَ فِي الْأَفَاقِ بَيْنَهُمَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَيُخَيِّرُهُمْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الْكِبَارِ، أُنْجِرُونَ بِذَلِكَ انْفِطَاقَ عَنِ الْعِلَاءِ بِنَ الْحَارِثِ عَنْ مَكْحُولٍ -انتهى-، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَذْهَبَهُ هُوَ أَحْوْطُ، فَلَا يَبْنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَهُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الشَّامِعِ إِلَّا عِنْدَ الضِّيقِ وَالشَّدَةِ -والله تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ-.

الوقت، لأن وتر النهار يكون مشاكلاً وتر الليل في ثلاث ركعات بتسليمة واحدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ

لِلْمَذَاهِبِ مَرَّتَ سَابِقًا، وَأَقُولُ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَهُوَ: كُلُّ بَعْضِهَا يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ الْفَعْلِيِّ، وَبَعْضُهَا يَوْمُهُمُ الْجَمْعُ الْوَقْتِي، وَبَعْضُهَا يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ مطلقاً، وَكَانَ الشَّوْكَانِيُّ يَقُولُ بِالْجَمْعِ الْوَقْتِيِّ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ، وَصَفَ رِسَالَةً فِي رَدِّهِ، وَسَمَّاهَا (تَشْيِيفُ السَّمْعِ بِإِبْطَالِ أَكْثَرِ الْجَمْعِ)، وَحَدِيثُ الْبَابِ عَجِيبُ الشَّأْنِ، فَإِنْ رَجَّاهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، وَيَقَالُ: إِنَّهُ أَعْلَى مَا فِي الْبَابِ لِلشَّامِعِ حُجَّةُ الْجَمْعِ وَقْتًا، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنَّ الْحَدِيثَ مُوضَعٌ، لِأَنَّهُ سَأَلَ قُتَيْبَةَ عَمَّنْ كَانَ شَرِيكًا مَعَهُ حِينَ سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثٍ، قَالَ: خَالِدُ الْخُدَّائِيُّ، يَقَالُ: هَذَا الرَّجُلُ الشَّقِي كَانَ كَذَابًا وَضَاعًا، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ الْأَحَادِيثَ الْمَوْضُوعَةَ شَبِيهَ حَصِّ الْمَحْدَثِينَ، وَيَضَعُ ذَلِكَ الْقِرَاطُ فِي كِتَابِ الْخُدَّائِيِّ، وَكَانَ يَرَوِيهَا زَعْمًا عَنْهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَتَبَهَا بِنَفْسِي، وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ حَدِيثَ الْبَابِ فِي أَرْبَعِيهِ، وَأَشَارَ ابْنُ مَوْزِيٍّ أَيْضًا إِلَى إِعْلَالِ الْحَدِيثِ، وَتَعَجَّبَ الْمَحْدَثُونَ أَنْ لَيْسَ مِنْ مَشَاهِيرِ الْفُقَهَاءِ وَحِفَاطَةِ الْحَدِيثِ وَهُوَ فَلَامِدَةٌ يَبْلُغُ مِائَتَيْنِ وَلَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ إِلَّا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ تَقْدِيمًا، وَالْجَمْعُ تَأْخِيرًا، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: مَا صَحَّ شَيْءٌ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ. وَأُجَابَ الْأَحْثَافُ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بَعْدَ فَيُؤَلِّقُ صَحَّتْهُ: أَنَّ الْمُرَادَ هَهُنَا هُوَ الْجَمْعُ فَعْلًا، وَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ يَزَلْ الرَّوَيْ إِلَى الْإِرْتِحَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الزَّوَالِ، وَتَقْسِيمُهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ الْوَقْتِيِّ، جَمْعُ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ. قُلْتُ: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا أُرِيدَ أَنْ يَرْتَحَلَ بَعْدَ الزَّوَالِ كَانَ يَقْعُدُ وَلَا يَسِيرُ إِلَى حَيْثُ يُمْكِنُ فِيهِ الْجَمْعُ فَعْلًا وَبَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَعْلًا، ثُمَّ يَسِيرُ وَيَرْتَحِلُ، وَنُورُكَانَ ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ كَانَ يَسِيرُ حَتَّى يُمْكِنَ الْجَمْعُ فَعْلًا، فَيَنْزِلُ وَيُصَلِّيُ بِالْجَمْعِ فَعْلًا، وَقَائِدَةُ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ بَظَهَرِ عَمَّنْ كَانَ لَهُ وَقُوفٌ بِالْأَسْفَرِ. وَعِنْدِي تَوْجِيهُ آخَرُ حَدِيثِ الْبَابِ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ آخَرٍ مَطْبُوعَةٍ فِي رِسَالَةِ الْقَاسِمِ، ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ يَنَاقِضُ مَا فِي مُسْلِمٍ ص (٢٤٥) عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ رَأَيْتَ الشَّمْسَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ أَخْرَجَ، وَلَا مَنَاصِرَ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: بَانَ الطَّرِيقَيْنِ ثَانِيًا.

قوله: (أبي الطفيل) هذا صحابي صغير، قيل: إنه آخر موتاً من الصحابة، وقيل: آخر موتاً أنس، وقيل: جابر بن عبد الله، وقيل: إن

زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَلُ الْعَصْرِ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَصْلِيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ».

وفي الباب عن عليّ وابن عمر وأنس وعبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وأسامة بن زيد وجابر. قال أبو عيسى: وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ قُتَيْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٥٥٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ سَلِيمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا اللُّثُلُؤِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَعِينُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بِهَذَا. وَحَدِيثٌ مُعَاذٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرُهُ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثٌ مُعَاذٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَجْمَعُ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ». رَوَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَسُقَيْتَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بِقَوْلَانِ: لَا يَأْسُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الشَّرِّ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا.

٥٥٥ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَفْتِيَ^(١) عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ فَجَدَّ بِهِ الشَّيْرُ وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَدَّ بِهِ الشَّيْرُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٠- يَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ^(٢)

٥٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عُمَرَ:

(١) قوله: «استفتيت» أي طلب منه الإعانة على بعض أهله، وذلك أن صفية بنت عبيد روجة ابن عمر وكانت لها حالة الاختصار، فأخبر بذلك وهو خارج المدينة، فجده به السير وعجل في الوصول. (التفسير)

(٢) قوله: «صلاة الاستسقاء» قال أبو يوسف وعمه: السنة أن يصلي الإمام ركعتين بجماعة كهيفة صلاة العبد، وله قال مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة مستنونة في جماعة، فإن صلى بالناس وحداً جاز، إنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ علق به نزول الغيث لا بالصلوة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، ويؤيده ما في سنن سعيد بن منصور بسند جيد إلى الشعبي قال: خرج يوماً عمر رضي الله تعالى عنه يستسقي فتم برد عبي الاستغفار، فقلنا: ما رأيناك استسقيت، فقال: طبت الغيث تحتاج إلى استسقاء الذي يستنزل به المنى، ثم قرأ ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ ثم توبوا إليه. وأجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة بأنه صلى الله عليه وسلم فعلها مرة، وثركها أخرى، وإذا لا يدل على النسبة، وإنما يدل على الجواز، كما في العيني.

الصور التوزيع بحسب التواريخ، أي أحدهم آخر موافق في البلد، وآخر في بلدة أخرى هكذا، والله اعلم.

قوله: (والمعروف عند أهل الحديث الخ) أخرجه مسلم من (٢٤٦).

قوله: (حتى غاب الشفق) لا يمكن الاستدلال بهذا اللفظ كلف استدلال النووي من (٢٤٥) داهلاً عما في أبي داود من (١٧١) بسند قوي: رقى عيوب الشفق نزل صلى المغرب، ثم انظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء الخ. والمعجب من الحفاظ أنه لما رأى بعض الرواة يعبرون بالمدافعة أنه جمع حين ذهب ربع الليل. الخ، فقال بتعدد التوقعين، والحال أن سطحي الخدين واحد، وهو مرض صفية بنت أبي عبيد حين أرسلت إلى ابن عمر بأن في آخر اليوم من الدنيا، وأول اليوم من الآخرة، فأسرع ابن عمر، ولكن الله شاهدها، وعاشت إلى ما بعد ابن عمر رضي الله عنه، وأقول: إن توقعه واحدة قطعاً، ومخرج العمل في اللفظ الذي أشكل على الحفاظ بأن الجمع بين الصلاتين لا يصدق إلا إذا صلى العشاء أيضاً.

(ف) الجمع لوقتي أيضاً مُحْتَمَلٌ فيه عندنا، كما ذكر صاحب البحر في واقعة سفر الحج.

يَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

صلاة الاستسقاء سنة عند الشافعي، والاستسقاء عندهم عنى ثلاثة أقسام ذكرها النووي من (٢٩٢) أحدها: الدعاء بلا صلاة، وثانيها: الدعاء في حطة الجمعة أو في أثر صلاة مفروضة، وهذا أفضل من النوع الأول، وثالثها: وهذا أكملها: أن يكون بصلوة ركعتين وخطبتين يتأهب قبله بصدقة وصوم وتوبة الخ، وأما الأحناف ففي مختصر القنطوري: والصلوة ليست بسنة، وقال في الهداية: لأنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى مرة لا أخرى فلا تكون سنة الخ، أقول لا تكون سنة مؤكدة ولا فمطلق فسنة والامتنع بالامتنع لا يمكن إنكاره لما قال صاحب الهداية:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، خَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا، وَخَوَّلَ^(١) رِذَاءَهُ وَزَفَعَ يَدَيْهِ وَاسْتَسْقَى وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ».

وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس وأبي اللّحيم^(٢)

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَأَسْمُ عَمِّ عِيَادِ بْنِ تَمِيمٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْعَازِنِيُّ.

٥٥٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ عَنْ أَبِي اللَّحْمِ - «أَنَّه رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَحْجَارٍ^(٣) الرِّبِّ يَسْتَسْقِي وَهُوَ مُقْنِعٌ^(٤) بِكَفِّهِ يَدْعُو».

قَالَ أَبُو عِيسَى: كَذَا قَالَ قُتَيْبَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ «عَنْ أَبِي اللَّحْمِ» وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ.

وَعُثْمَانُ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ وَلَهُ صُحْبَةٌ.

٥٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَرْسَلَنِي الْوَلِيدُ

(١) قوله: «خَوَّلَ رِذَاءَهُ» قال أبو حنيفة: الاستسقاء دعاء وسائر الأدعية لا يقلب فيها رداء وما فعله صلى الله عليه وسلم كان تغاولاً أو عرف. صلى الله عليه وسلم بالوحي تعبير الحال عند قلبه الرداء، فلم فعل غيره يتعين أن يكون تغاولاً وهو تحت الاحتمال، فلا يتم به الاستدلال. (شرح الموطأ)

(٢) قوله: «أبي» - بالنسبة - بلفظ اسم الفاعل من الإباء صحابي غفاري يقال: إنه اسمه حنيفة، وقيل: غير ذلك استشهد بغيره، كذا في «التقريب» قيل: اسمه عبد الله كان لا يأكل اللحم مطلقاً أو لحم الأصنام، فلقب بأبي اللحم. (التفريق)

(٣) قوله: «أحجار الزيت» موضع داخل المدينة (القاموس) سميت لسود أحجارها كأنها طلبت بالزيت. (ق)

(٤) قوله: «مقنع بكفيه» أي رافع يديه كما هو رواية.

إِنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى مَرَّةً، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ أَمِيرِ الْحَاجِّ: نَسَبَ الْبَعْضُ إِلَيْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَنَا مَنْفِيَةٌ وَهَذَا غَلَطٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَنَا مُسْتَحَبَّةٌ الْحَجَّ. وَفِي عِبَارَةِ فَتْحِ الْقَدِيرِ ضَمِنَ بَدَلٌ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَائِخِ وَيَتْرَكُ مَا فِي الْفَتْحِ. وَتَمَسَّكَ بَعْضُ الْأَحْثَافِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ عُلِقَ الْاسْتِسْقَاءُ بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، «وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً» [نوح: ١١] آيَةً، وَفِي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ بَسْمٌ جَدِيدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ خَرَجَ عِمرُ يَوْمًا يَسْتَسْقِي فَلَمْ يَرِدْ عَلَى الْاسْتِغْفَارِ وَالِدَعَاءِ، فَقَالُوا: مَا رَبَّنَاكَ اسْتَسْقَيْتَ، فَقَالَ: طَبِيتُ الْغَيْثَ عَمَّادِيحَ السَّمَاءِ الَّذِي يَسْتَنْزِلُ بِهِ الْمَطَرُ، ثُمَّ قَرَأَ: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُؤْنُوا» [هود: ٣] آيَةً.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ حَكَّمَ بَسْمَ الصَّلَاةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلَاظِظِ الْقَسَمِينَ الْآخَرِينَ لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَلَا يَحْظُ الْقَسَمُونَ الْآخَرِينَ فَحَكَّمَ بِاسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ بِعَكْسِ مَا فِي التَّوَرِ وَهَذَا مِنْ مَدَارِكِ الْاجْتِهَادِ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِالْإِسْرَارِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَصَحْبُهُ أَبِي حَنِيفَةَ بِإِخْرَاجِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَتَحْوِيلَ الرِّدَاءِ، وَتَحْوِيلَ الرِّدَاءِ مَذْكُورٌ فِي مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ وَالْمُهَذَّبَةِ.

قوله: (وحول رداءه) ووافق مالك أبا حنيفة في عدم التكريرات وتحويل الرداء حين البدوع على لفظ وتقلب الرداء، والإمام عند اندعاء يستقبل القوم أو القبلة وأما القوم فليستقبل القبلة.

قوله: (رفع يديه) نقل صاحب البحر وغيره من كتب الشافعية إن في دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى السماء، ولم يفكر عليه صاحب البحر، وفي رواية عن مالك: أن الدعاء جاعلاً ظهر يديه إلى الوجه غير صحيح، وأما ما في مسلم ص (٢٩٣): أنه عليه الصلاة والسلام دعا جاعلاً ظهر كفيه إلى الوجه، فنقل النووي ص (٢٩٣): قالت جماعة من أصحابنا وغيرهم: إن التمسك في كل دعاء لرفع البلاء كالمقحط أو غيره أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء، واحتجوا برواية مسلم الخ، أقول: أشرح الطيبي شارح المشكاة في حديث مسلم أن المراد منه الرفع التبعيض بحيث صارت التكف إلى السماء، وعبره الراوي بهذا التعبير لا أن جعل ظهر كفيه إلى السماء. ووقع في بعض الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام لم يرفع يديه إلا في الاستسقاء، وقيل: إن نفيه واردة على الرفع البليغ وهو كذلك في مراسيل أبي داود لا مطلق الرفع لما في الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام رفع حتى يرى بياض إبطيه في الاستسقاء. والله أعلم.

قوله: (أحجار زيت) قيل: إنه عليه الصلاة والسلام استسقى خارج المدينة، وأما أحجار زيت فهي داخل المدينة فاللفظ معلول، وقيل: إن هذه غير واقعة الاستسقاء خارج المدينة، ويسمى هذا الموضع بأحجار زيت لأنها سود مثل أن طلبت بالزيت.

بن عَقَبَةَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلَهُ عَنْ اسْتِسْقَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَثَبْتُهُ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُتَبَذِّلاً^(١) مَتَوَاضِعاً مُتَضَرِّعاً حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا كَانَ^(٢) يُصَلِّي فِي الْعِيدِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ عَنْ أَبِيهِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ مُتَخَلِّعاً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ يُصَلِّي صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ نَحْوَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعاً، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْساً، وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ كَمَا يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

٣٩١- بَابُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ خَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ فَقَرَأَ ثَمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى مِثْلَهَا».

(١) قَوْلُهُ: «مُتَبَذِّلاً» التَّبَذُّلُ تَرْكُ التَّزَيُّنِ، وَالتَّضَرُّعُ التَّذَلُّلُ، وَالتَّوَضُّعُ فِي السُّؤَالِ وَالرَّغْبَةِ.

(٢) قَوْلُهُ: «كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ» ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ اعْتَبَرَ التَّكْبِيرَاتِ الزَّائِدَةَ، وَتَقْدِمَ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ، وَتَأْوِيلُهُ الْجَمْعُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْعِدَّةِ، وَالْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَفِي كَوْنِهَا قَبْلَ الْخُصَّةِ لَا فِي التَّكْبِيرَاتِ. (التَّحْقِيقُ)

قَوْلُهُ: (كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ) قَالَ الشَّافِعِيُّ بِالتَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ مِثْلَ الْعِيدَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَيْضاً التَّكْبِيرَاتِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ رَوَاهُ ابْنُ كَاسٍ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ، وَابْنُ كَاسٍ تَفَقَّهَ وَتَرَجَّهَ لِبَسْتِ بِمَشْهُورَةٍ، وَلَكِنَّهُ يَقَعُ فِي سَلَمَةٍ إِلَى مُحَمَّدٍ لُطُوفًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَرِّقِينَ: إِنَّ الْكُسُوفَ يَتَعَلَّقُ بِالشَّمْسِ، وَالْخُسُوفَ بِالْقَمَرِ، وَقِيلَ: لَا فَرْقَ أَصلاً. الْجَمَاعَةُ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ سِتَّةٌ عِنْدَنَا، وَيُقِيمُ الْجَمَاعَةُ مَقِيمَ الْجَمْعَةِ، وَإِنْ كَانُوا فِي الْقُرَى صَنَوْا وَحَدَّثَاتٍ، وَقَالَ الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ السَّرُوحِيُّ الْخُنْفِي فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبَةِ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَاحِدَةٌ.

ثُمَّ صَلَاةُ الْكُسُوفِ عِنْدَنَا كَسَائِرِ الصَّنَوَاتِ بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ فِي رَكَعَةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِرُكُوعَيْنِ فِي رَكَعَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِمْ بِخَوَازِ ثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعَةٍ فِي رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فَعَلَى سِتَّةِ أَوَاجِهٍ أَحَدُهَا: بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ فِي رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالثَّانِي بِرُكُوعَيْنِ، وَالثَّلَاثُ بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ، وَالرَّابِعُ بِأَرْبَعِ رُكُوعَاتٍ. وَالْخَامِسُ بِخَمْسِ رُكُوعَاتٍ. وَالسَّادِسُ إِنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَأَلَ هَلْ لَمْ يَخْلُتِ الشَّمْسُ؟ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَسَأَلَ وَهَكَذَا. وَأَحَادِيثُ الثَّانِي فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ فِي مُسْنَدِ. وَالرَّابِعُ فِي أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً. وَالْخَامِسُ فِي أَبِي دَاوُدَ (١٦٧) بِسَنَدَيْنِ. وَفِي تَهْذِيبِ الْأَثَارِ لِابْنِ جَرِيرٍ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَالسَّادِسُ فِي أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الرُّكُوعِ الْوَاحِدِ فَسَنَأْتِي وَتَعَرَّضُوا لِإِسْقَاطِهَا وَكُنَّا نَثْبِتُهَا بِفَضْلِهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْمَذْكُورُ كُنْهٌ فِي فِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرْفُوعاً، فَالْمَحْبُوبُ أَنْ كَوْنَ الْوَاقِعَةِ وَاحِدَةً وَتَحْتَهُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ بَلْ قَدْ يَكُونُ الْإِخْتِلَافُ عَلَى رَأْيِ وَاحِدٍ فَإِنَّ التَّرْمِذِيَّ قَالَ: إِنَّ الرُّكُوعَيْنِ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضاً، وَفِي أَبِي دَاوُدَ وَمُسْلِمٍ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ مِنْهُمْ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ حَزِيمَةَ وَالتَّوَوِي، وَأَمَّا الْخَافِظُ فَإِلَى وَاحِدَةِ الْوَاقِعَةِ. أَقُولُ: كَيْفَ يَقَالُ تَعَدُّدُ الْوَاقِعَةِ؟ فَإِنَّ فِي الصِّفَاتِ كُنْهًا خُصَّصَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَرَدِّ مَا زَعَمُوا أَنَّ الْكُسُوفَ عَنْ وَفَاتِ إِبْرَاهِيمَ سَبِيلَ السِّي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَدَلَّ عَلَى ذِكْرِ وَفَاتِ إِبْرَاهِيمَ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ وَالْكَسُوفِ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ عَلَى مَا فِي رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ بِأَسْمَاءَ الْفَرَنْسَاوِي، وَأَمَّا الْخُسُوفُ فَفِي بَعْضِ السِّيَرِ مِثْلَ سِيَرَةِ ابْنِ حِبَّانَ أَنَّهُ انْخَسَفَ سَنَةَ ٦٠ هـ الْقَمَرُ فَصَلَّى السِّي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَيْفَ صَلَّى، صَلَّى بِالنَّاسِ أَوْ مُفْرَداً، وَأَمَّا رِسَالَةُ مُحَمَّدٍ بِأَسْمَاءَ الْفَرَنْسَاوِي وَهُوَ مِنَ الْخُنَافِ فِي الرِّيَاضِيِّ فَمَوْضُوعُهَا بَيَانُ طَرِيقَةِ تَحْوِيلِ الْحِسَابِ الْقَمَرِيِّ إِلَى الشَّمْسِ، وَقَالَ: إِنَّ الْكُسُوفَ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاحِدٌ وَانْخَسَفَ وَفَتْ ثَمَانِيَةَ سَاعَاتٍ وَنِصْفَ سَاعَةٍ عَلَى حِسَابِ عَرْضِ الْمَدِينَةِ فِي السَّاعَةِ الْعَاشِرَةِ وَبَقِيَ الشَّمْسُ مَوْجُوداً قَدْرَ ثَمَانِيَةِ أَصَابِعٍ وَكَانَ وَفَاتِ إِبْرَاهِيمَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَتَحَقَّقَ وَاحِدَةُ الْوَاقِعَةِ.

وَلْيَعْلَمَنَّ أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا عَالِمِينَ بِحِسَابِ الشَّمْسِيِّ وَالْقَمَرِيِّ لِأَيَّامِهِ: «إِنَّمَا الشَّمْسِيُّ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ الْحَالِ» [التَّوْبَةُ: ٣٧] عَلَى مَا فَسَّرَ الزَّحَّاكُ فِي الْكُشَافِ أَنَّ الْمَسِيَّ هُوَ الْعَمَلُ بِالْكَيْسَةِ نَحْوِ جَعْلِ الْعَامِ الْقَمَرِيِّ شَمْسِيًّا، وَاعْتَرَضَ رَجُلٌ مِنْ قَطَّانِ حَيْدَرَأَبَادَ وَقَالَ: إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا غَيْرَ عَالِمِينَ بِالْحِسَابِ الشَّمْسِيِّ، وَفِي عَهْدِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ الْحِسَابُ شَمْسِيًّا، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

وفي الباب عن عليٍّ وعائشة وعبد الله بن عمرو والتَّعَمَّانِ بن بشير والمغيرة بن شعبة وأبي مسعود وأبي بكر بن عمرو وأسامة ابنه أبي بكر وابن عمر وقيصة الهلالي وجابر بن عبد الله وأبي موسى وعبد الرحمن بن سُمرة وأبي بن كعب.

كان خلص من يد فرعون يوم العاشر من ذي الحجة فكيف وضع العرب حملهم موسى عليه الصلاة والسلام يوم العاشر من ذي الحجة شهر الحرام؟ واعتراضه هذا غلط فإن العرب كانوا يعلمون الخصائص، في المجمع الطبراني بسند حسن عن زيد بن ثابت أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دخل مكة ليلة يوم عاشوراء اليهود وعاشوراءهم يكون عاشرة شهرهم المسمى بشيرين. وعاشوراء المسلمين منقولة من عاشوراء اليهود على أن العرب كانوا على الخصائص. وأما محمود باشا فم يتوجه إلى حروف الفهر أنه وقع في عهد عليه الصلاة والسلام أم لا.

وبالخمس الواقعة واحدة والضغاث المروية عديدة والأسانيد قوية، وصف ابن تيمية كتاباً مستقلاً في الكسوف وحاصله إبطال الروايات كلها إلا رواية ركوعين في ركعة وذكر وجه الإبطال مفسده. وقال: إن الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي أغموا الأحاديث إلا أحاديث ركوعين في ركعة، أقول: لعدم أعلوا وصنيع البخاري أيضاً يدل على انتعيل قوله لم يخرج إلا أحاديث ركوعين. وأقول: على الروايات كانت مرفوعة لرفعها الرواة إلى صاحب الشريعة. ولعل مالك بن أنس أيضاً أعدها فإنه لم يخرج في موطنه إلا رواية الركوعين وأعل البيهقي رواية الثلاث والأربع في السنن الكبرى.

ولم أدلتنا على وحدة الركوع فكثرة، منها ما روى ابن مسعود فعلى عليه الصلاة والسلام أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ذكره في العمدة، ومنها ما روى محمود بن حبيب فعلى عليه الصلاة والسلام أخرجه أحمد في مسنده، ومنها ما روى سمرق بن جندب أخرجه أبو داود (١٦٨) بسند قوي وغيره أيضاً أخرجه ومنها ما رواه قبيصة بن حمار الهلالي أخرجه أبو داود (١٧٥)، ومنها ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه أبو داود (١٧٦) والترمذي في مثالبه، والطحاوي. وفي سند أبي داود عطاء بن السائب وهو احتلط في آخر عمره، وأخرج عنه البخاري مرفوعاً مع العير أي مع أبي بشر في الكوفة، وعطاء تابعي، وأجيب بأن حماد بن سلمة وحماد بن زيد أحداً عنه قبل الاعتلاء، والأكثر على أن حماد بن سلمة راوي ما في أبي داود أخذ عنه قبل الاعتلاء: احتاره ابن معين والنسائي والطحاوي. وقيل: إنه أخذ بعد الاعتلاء، والتحقيق أن عطاء دخل بصره مرتين، وأخذ عنه ابن سلمة في المرفوعين وأيضاً رواية أبي داود أخرجه ابن خزيمة أيضاً، فتكون صحيحة على شرطه ونقول أيضاً: إن الرواية أخرجه النسائي عن سفيان عن عطاء وأحمد سفيان عن عطاء قبل الاعتلاء بالثقاق ائمة، ومنها رواية نعيم بن بشير رواها الطحاوي (١٩٥) وابن خزيمة والنسائي وأبو داود. وفي أبي داود: فجعل يصلي ركعتين ركعتين، ويسأل عنها حتى أجبت الخ. وأعل البيهقي هذه الرواية بأن بين أبي قلابة ونعيم واسطة غير المذكورة ههنا، أقول: إن كانت الواسطة قبلاً من عامر وهو ثقة، فلا ريب في جودة الرواية. وتأول فيها الحافظ بأن المراد من الركعتين الركوعان، وسؤاله عليه الصلاة والسلام كان بلا إشارة. أقول: إن التأويل غير نافذ لأن المسجد كان خاصاً وكان الناس مجتمعين، وفي الروايات أن البعض غشي عليه وألقي الماء على رأسه، فقول السزاى بالإشارة في مثل هذه الحالة بعيد، وأيضاً قد أخرج الحافظ عن مصنف عبد الرزاق مرفوعاً عن أبي قلابة وصححه وفيه أنه عليه الصلاة والسلام كان يرسل رجلاً: هل أخطت؟ الخ. وإذا صححه الحافظ فلا بد من قوله سيما إذا كان المرسل مقبولاً عند الجمهور، وأيضاً أخرجه أبو داود عن أبي قلابة عن نعيم بن قيسار متصلاً. ومنها ما رواه عبد الرحمن بن سمرق فصار أدلتنا سبعة.

وأجاب الشافعية عن أدلتنا بأن هؤلاء الرواة نافون واقتصروا الرواية، ولم يذكرها الركوع الثاني وغيرهم مشنون وثبت مقدم على الثاني وأجاب الطحاوي مناصرة أن روايتنا أريد إثباتاً، فلنا نقول ونريد مع كل ركوع سجدة، وتفصيل هذه المناصرة في الطحاوي، وأخرج العيني رواية الركوع الواحد عن عبي عن مسند أحمد ورأيت في مسند أحمد فقيه عن عبي ذكر أربع ركوعات، وفي مسند حسن بن ربيعة إلا أن نسخ عمدة القاري ومسند أحمد مملوءة من الأغلط من الساجين. ولكي رأيت في سائر الكتب فيها أربع ركوعات عن علي.

وأما جواب لأحاديث من جانب الأخشاف فما ذكره المتأولون من التأويلات المعروفة: والجواب ما قال مولانا مد ظله العالی: بأنه عليه الصلاة والسلام ركع ركعتين بلا ريب، وأما قوله فهو للأخشاف والقول مقدم على الفعل، وأد القول فرواه أبو داود عن قبيصة الهلالي، قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد قفله: «فصموا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة». الخ «أي الضجر فيكون التشريع القولي للأخشاف، وإن قيل من جانب الشافعية: إن تشبيه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال مولانا مد ظله العالی: إن هذا عين جعل لتبهي نظرياً ولا يتفقه أحد من العلماء، وقال الظاهرية في شرح حديث قبيصة: إن مراده أنه إن اكشف الشمس بعد الصبح فصلوا ركعتين وإن كان بعد الظهر والعصر فصلوا أربع ركعات، نكه تأويل محض، ويرده ما في رواية البعوي: «فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة» فإذا كان لا قوة عليه الصلاة والسلام، والحديث صريح وصحيح باقرار ائمة فشر تعدد ركوعه عليه الصلاة والسلام في فعله غير واجب عليه ولو سارع فمقبول: إن الركوع الثاني كان ركوعاً عند الآيات والركوع التحشيع والتحشيع فالركوع الثاني ليس ركوعاً صلواتاً، وأما نصائر ركوع الخضوع والآيات فمما في أبي داود والترمذي (٢٢٩) ج (٢) أن ابن عباس سجد عند موت ميمونة رضي الله عنها

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُسِيرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا بِالنَّهَارِ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا كَنَحْوِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَرْوُونَ الْجَهْرَ فِيهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجْهَرُ فِيهَا. وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِلَا الرُّوَايَتَيْنِ. صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

وَهَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ جَائِزٌ عَلَى قَدَرِ الْكُسُوفِ، إِنْ تَطَاوَلَ الْكُسُوفُ فَصَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ فَهُوَ جَائِزٌ. وَيَرَى أَصْحَابُنَا أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ فِي جَمَاعَةٍ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

(١) قوله: «وهذا عند أهل العلم» قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي: ثم عندنا صلاة كسوف الشمس ركعتان بالجماعة كهيفة النافلة في كل ركعة ركوع واحد مع طویل القراءة من غير خطبة، وليس في كسوف القمر جماعة، وإنما يصلي كل واحد بنفسه، وعند الشافعي: يصلي كل منهما بالجماعة وخطبة وركوعين في كل ركعة على الوجه المذكور في حديث ابن عباس، وكذا عند أحمد في المشهور من مذهبه، ويجوز عند أكثر أصحابه فرادى أيضاً وبركوع واحد وبلا خطبة؛ ولنا حديث ابن عمر الناطق بما ذكره والخال أكشف للرجال لقربهم، وكان المرحوم فرادى أيضاً بروايته، كذا في الهداية، والشيخ ابن المقام أورد أحاديث بروايات متعددة صحيحة وحسنة مثبتة لمذهب الحنفية، وتكلم على أحاديث تعدد الركوع فإنهما اضطرب فيه الرواة، فإن منهم من روى ركوعين، ومنهم من روى ثلاثة ركوعات ونحوها، والاضطراب موجب للضعف، فوجب أن يصلى على ما هو المعروف وهو الموافق لروايات الإطلاق، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «فإذا كان ذلك فصلوا» - انتهى - والله تعالى أعلم بالصواب.

فَسئل؟ فقال: قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، بالسجدة عند الآيات، وأي آية عظمى من وفات زوجة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فرفع السجدة عند الآيات إلى صاحب الشريعة، ومنها ما في عامة كتب السير أنه عليه الصلاة والسلام دخل مكة حين أراد فتح مكة فخرجت بنات مكة يرين النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وشوكة عسكره فسجد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على الراحلة حتى واصل ذفته الرجل، وكانت في سجدة الفاظ التضرع والابتهال. ومنها أنه عليه الصلاة والسلام مر بديار همدان فلما مر عليه بير كانت ناقة صالح تنسرب منها أمر أصحابه بالخروج من هذا الوادي مسرعين، ولا يأخذ أحد ماءً من هذا البير، وأسرع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وحسن رأسه مقنعاً، فالتفت رأسه كان ركوعاً عند الآية. ومنها ما في أثر سننه متوسط أن أبا بكر رضي الله عنه رأى ناعشاً، فركع عند رؤيته، فركوعه كان ركوع تضرع وخصوع، فإذا نقول أنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رأى الجنة والنار منعتين في جدار الغيلة كما في الصحيحين، فهذه آية من آيات الله كما تدل عليه خطبته، فيكون الركوع الثاني ركوع آية وتضرع، وإن قيل: إن المذكور في ما نحن فيه ركوع وفي الحديث الدال على السجود عند الآية هو سجود قلت: إن الركوع والسجود لا يخالف بينهما وقد قال أبو حنيفة يجوز الركوع بدل سجود التلاوة في داخل الصلاة وخارجها، وفي مصنف ابن أبي شيبة قالت جماعة من التابعين يجوز أداء سجدة التلاوة في ضمن الركوع، وفي مصنف ابن أبي شيبة أن أبا عبد الرحمن السلمي كان إذا قرأ آية سجدة يسلم الخ، فمراده الركوع والاعتناء كما قال أبو حنيفة فهذا ما ذكر كان تحت المذهب.

وأما الجمع بين الأحاديث فعندي احتمال في جمعها لكن هذا احتمال محض لا يساعده النقل ولا أرغم أنه مراد الراوي، وأما الاحتمال من حيث العربية فلا بعد فيه أصلاً، وهو جعل صلاته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لثمان ركعات بثمان ركوعات وسجودات ولكن هذا ظرافة محضة، والحق أن الروايات التي أعطاها الأئمة معلولة، وأما الجمع بين الروايات الدالة على وحدة الركوع وتثنية الركوع في فعله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فلم أحده بما يساعده النقل والرواية، وأما الاحتمالات العقلية فليست بمعتدرة على اللبيب الأريب.

قوله: (حديث حسن صحيح) أقول: إن حديث الباب معلول تاً، فإنه أخرجه مسلم ص (٢٩٩) وأبو داود ص (١٢٥) سنداً ومناً، وفيهما أربع ركوعات، وههنا ثلاثة ركوعات، وذلك أيضاً معلول على ما مر سابقاً، وفي مسلم ص (٢٩٩) بعد ذكر حديث ابن عباس، وعن علي مثل ذلك الخ، ولم أحصل ما قال مسلم، فإنه ذكر عن علي مثل ما عن ابن عباس مرفوع أم موقوف، وأما ما وجدت في الخارج ففي تهذيب الآثار للطبري أن عائداً صلى الكسوف بكوفة وركع في الأولى خمس ركوعات في الركعة الأولى والثانية ثم قال بعده: لم يصل مثل ما صليت أحد بعده - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والله أعلم، وأما أثر ابن عباس ففي معاني الآثار أنه ركع في الأولى ثلاث ركوعات وفي الثانية ركوعاً واحداً، وأما المرفوعات عن ابن عباس مختلفة فإن الترمذي روى عنه ركوعين في ركعة وفي أبي داود ومسلم أربع ركوعات، فاختلف الرواة على راء واحد عن فعله.

قوله: (في كسوف الشمس والقمر الخ) قال أبو حنيفة ومالك لا جماعة في كسوف القمر وقال الشافعي: إن في كسوف القمر أيضاً

٥٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «خَسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، وَهِيَ دُونَ الْأُولَى ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، وَهُوَ دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَخْتَمَدُ، وَإِسْحَاقُ، يَزِيدُ صَلَاةَ الْكُشُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يقرأ في الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ سِرًّا إِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ وَثَبْتَ قَائِمًا كَمَا هُوَ، وَقَرَأَ أَيْضًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ تَامَتَيْنِ، وَتَقِيمُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ نَحْوَهُ مِمَّا أَقَامَ فِي رُكُوعِهِ، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهُ مِنْ سُورَةِ النَّازِعَاتِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ بِتَكْبِيرٍ وَثَبْتَ قَائِمًا، ثُمَّ قَرَأَ نَحْوَهُ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَهُ مِنْ قِرَائَتِهِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّمْ.

٣٩٢- بَابُ كَيْفِ الْقِرَاءَةِ فِي الْكُشُوفِ

٥٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ الْأَسَدِ بْنِ فَيْسٍ عَنْ ثَقَلْبَةَ بْنِ عُبَادٍ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ:

«صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُشُوفٍ لَا تَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٥٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَدْقَةَ عَنْ شُعْبَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُشُوفِ وَجَهْرًا^(١) بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ شُعْبَانَ بْنِ حُسَيْنٍ نَحْوَهُ. وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ مَالِكٌ وَأَخْتَمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «وجهر بالقراءة...» الخ احتج أبو يوسف وعبد الواحد وإسحاق، وأخبارنا عن حديث سمرة ونحوه بأنه يجوز أنه لم يسمع لبعده عنه صلى الله عليه وسلم، وحمل المالكية وأبو حنيفة والشافعية وجمهور الفقهاء حديث الجهر على كسوف القمر، واحتجوا بحديث سمرة - والله تعالى أعلم بالصواب - كذا ذكره العيني في شرح البخاري.

جماعة، وتمسك بالعموم، ولم يذكر أحد من المحدثين كسوف القمر في عهده - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا في سورة ابن حبان، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْقِرَاءَةِ الْكُشُوفِ

قال أحمد وصاحبا أبي حنيفة: يجهر بالقراءة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: بالإسراء في القراءة، وللقائلين رواية عائشة رضي الله عنها، وللقائلين بالإسراء رواية سمرة، والجواب عن رواية عائشة أن سمرة كان في صف لرجل ولم يسمع، فكيف سمعت عائشة؟ وأجيب بأن عائشة كانت في الحجر كما قال الحافظ في تفتح وما أتى برواية، نعم هو موجود في الخارج، قال مالك: كانوا يقتدون بمن في المسجد من الحجرات، والجواب أن عائشة لم تبين القراءة، بل قالت: إنه قرأ نحواً من البقرة فدعته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جهر كجهره بالقراءة في الظهر والعصر كما في الروايات: (وكان يسمعون الآية أحياناً)، وسمعت لفظه أف أف ورب وإن فيهم الخ، كما في سنن أبي داود ويقط أيضاً: إن في المسجد لنضرائي عن ابن عباس قال: كنت في جنب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولم أسمع قراءته.

قوله: (حدثني حسن صحيح الخ) حسن الترمذي حديث عائشة وفيه شعبان بن حسين وهو ضعيف في حق الزهري، فلهذا أعلم.

[١] وفي نسخة بشار: "حديث حسن صحيح" فقط ليس فيه لفظة "غريب".

٣٩٣- باب ما جاء في صلاة الخوف

٥٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالطَّائِفَةَ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً الْعَدُوِّ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَقَامُوا فِي مَقَامِ أُولَئِكَ، وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً أُخْرَى، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَقَامَ^(١) هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ، وَقَامَ هَؤُلَاءِ فَقَضَوْا رُكْعَتَهُمْ. وفي الباب من جابر، وخديفة، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة، وابن مسعود، وسهل بن أبي خنيفة، وأبي

(١) قوله: «قام هؤلاء... الخ» تفصيله أن الطائفة الثانية ذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الأولى إلى مكانهم وأتموا صلاتهم منفردين وسلموا، وذهبوا إلى وجه العدو، فجاءت الطائفة الثانية وأتموا منفردين وسلموا، وهذا هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ذكره محمد في «كتاب الآثار» وساق إسناد الإمام، ولا يخفى أن ذلك مما لا مجال للرأى فيه، لأنه تغير بالمساق في الصلاة، فالوقوف فيه كالرفوع - انتهى كلام ابن المصام -.

قال محمد رحمه الله تعالى في «كتاب الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في صلاة الخوف قال: إذا صلى الإمام بأصحابه، فلتقم طائفة منهم مع الإمام، وطائفة بإزاء العدو، فيصلّي الإمام بالطائفة الذين معه رُكْعَةً، ثم تنصرف الطائفة الذين صوموا مع الإمام من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم. وتأتي الطائفة الأخرى حتى يصوموا رُكْعَةً وَحِدَةً، ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم، وتأتي الطائفة الأخرى حتى يقضوا الرُكْعَةَ التي بقيت عليهم وَحِدَةً، قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة ثنا عمار عن عبد الرحمن عن ابن عباس مثل ذلك، قال محمد: وبهذا كما نأخذ - انتهى -.

باب ما جاء في صلاة الخوف

نسب إلى أبي يوسف أن صلاة الخوف كانت مقصورة على عهده - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أقول: أجل مراده أن صلاة الخوف بمسألة واحدة مقصورة على عهده، ويجوز تعدد الأئمة والجماعات بعده والله أعلم.

وأما الصفات الثابتة في الأحاديث فقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن الصفات تبلغ أربعة وعشرين، وقال ابن حزم: إنها أربعة عشر وابن حزم منشئت، وقال ابن قيم في الزاد: إن الصفات ستة وأرجع الباقي إلى الستة، وأتى أبو داود بصفات عديدة يمكن حمل بعضها على بعض لا العسر الآخر، وقال أحمد: كل صفة ثابتة حديث صحيح فاحتجنا منه وجوزنا باقيها كما قال علي القاري، وفي مراقي الفلاح وكذلك في المستقصى شرح الفقه النافع وكذلك في تفريد القدوري تصريح الجواز وكذلك في عبارة للكرخي فلا يجمد على ظاهر ما في فتح القدير فإنه يدل على عدم الجواز.

ثم في الصفة المختارة لنا قولان: قول أرباب المتن وقالوا: نخرج الصلاة الأولى قبل الثانية وفي موضع الإمام ويكون الترتيب واجبت بكثرة الإياب والذهاب؛ وقول لأرباب الشروح يفوت فيه الترتيب ويقال بالإياب والذهاب، وأكثر الأحاديث المرفوعة يؤيد ما في الشروح، وأما قول أرباب المتن فنادر في الأحاديث، ويطلب تفصيل الصفة المختارة لأهل اليمن والشرح في كتب الفقه. وأما الشافعية فاختاروا صفة وجؤروا سائرهما، والصفة المختارة لهم وهي أن يصلي الإمام بصف صلاة بطائفة فإذا فرغ من نصف صلاتهم تتم هذه الطائفة صلاتهم ويقوم الإمام ويقرأ وينظر الطائفة الثانية، فإذا جاءت الثانية يصلي بهم النصف الباقي فإذا صلى سلم بنفسه، وتم الطائفة الثانية صلاتهم وفي صحتهم تقليل الحركة وترك الترتيب، فإن الطائفة الأولى سلمت قبل الإمام، وصفة الشافعية وصفة المالكية واحدة إلا أن المالكية يقولون أن ينتظر الإمام جالساً الطائفة الثانية فإذا أتموا صلاتهم سلم بهم الإمام، وقال الشافعية: يسلم الإمام بنفسه.

ثم اختلفوا في الآية، فقال الشافعية: إن الآية موافقة لنا وأطلب منسروهم، وقال الأحناف: إن الآية موافقة لنا، وأطلب الشيخ السيد محمود الأنوسي، وأول أن الآية تحمل الصفتين وليست بصح في أحدهما فإن لفظ الآية: «فَإِذَا سَجَدُوا الخ» [النساء: ١٠٢] تبادره لنا فإنه ما قال الله تعالى فإذا صدوا ليكون تبادره للشافعية، وأما نقطة: «لم يصلوا، فيصلوا معك الخ» الخ تبادره للشافعية فإن ظاهره أتموا صلاتهم.

مسألة: يجوز صلاة الخوف عندنا محض حور العدو، وقال الشافعية: يشترط تحقق الخوف حقيقة.

قوله: (عن سالم عن أبيه) حديث ابن عمر دليل أبي حنيفة وهذا أصح ما في كتاب البخاري أخرجه تحت الآية وفي أول الباب.

قوله: (قام هؤلاء الخ) إن كان المراد من هؤلاء الأول الطائفة الأولى فيكون المذكور في الحديث صفة المتن، وإن كان المراد منه الطائفة الثانية فتكون المذكور في الحديث صفة الشروح وأقول: النادر في الحديث صفة الشروح، ووجه التبادر أن غرض الراوي بيان أنهم لما ركعوا رُكْعَةً مع الإمام فصلوا كيف ما شاء الطائفة الثانية وكيف ما شاء الطائفة الأولى بلا رعاية الإمام، وأيضاً وجه التبادر أن القريب ذكر الطائفة الثانية فتكون الإشارة بهؤلاء الأول إلى الأقرب، وأما صفة المتن فمذكورة في كتاب الآثار لمحمد بن الحسن موقوفاً على ابن عباس وقريب منها ما في سنن أبي داود ص (١٨٤) فعل عبد الرحمن بن سمره.

والعلم أن المشي في صلاة الخوف حائز عندنا ولا يجوز الصلاة ماشياً، وقال الشافعية يجوز الصلاة ماشياً.

عياش الزرقاني، واسمه زيد بن صامت، وأبي بكرة. قال أبو عيسى: وقد ذهب مالك بن أنس في صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبي حنيفة.

وهو قول الشافعي.

قال أحمد: قد روي عن النبي ﷺ صلاة الخوف على أوجه. وما أعلم في هذا الباب إلا حديثاً صحيحاً، وأختار حديث سهل بن أبي حنيفة.

وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم قال: ثبت^١ الروايات عن النبي ﷺ في صلاة الخوف، ورأى أن كل ما روي عن النبي ﷺ في صلاة الخوف فهو جائز وهذا على قدر الخوف.

قال إسحاق: ولنا نختار حديث سهل بن أبي حنيفة على غيره من الروايات. وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه.

٥٦٥- حدثنا محمد بن بشر عن يحيى بن سعيد القطان حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حنيفة أنه قال في صلاة الخوف قال: «يقوم الإمام مستقبل القبلة وتقوم طائفة منهم معه، وطائفة من قبل العدو وجوههم إلى العدو، فيركع بهم ركعة، ويركعون لأنفسهم ركعة. ويسجدون لأنفسهم سجدةً في مكانهم. ثم يذهبون إلى مقام أولئك ويجيء أولئك فيركع بهم ركعة ويسجد بهم سجدةً في ثلثان ولهم واحدة ثم يركعون ركعة ويسجدون سجدةً».

٥٦٦- قال محمد بن بشر: سألت يحيى بن سعيد عن هذا الحديث فحدثني عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح ابن خوات عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي ﷺ بمثل حديث يحيى بن سعيد الأنصاري وقال لي: «أكتبته إلى جني، ولست أحفظ الحديث ولكنه مثل حديث يحيى بن سعيد الأنصاري».

قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح ثم يرفعه يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد، وهكذا رواه أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري موقوفاً، ورفعه شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد.

٥٦٧- وروى مالك بن أنس عن يزيد بن زهمان عن صالح بن خوات عن من صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف فذكر نحوه.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق.

(١) قوله: «ثبت الروايات» قال علي القاري في «المرقاة»: «جمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، وحكى عن لم يأت أنه قال: هي منسوخة، وعن أبي يوسف أنه منقضة برسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ كُنْتُ فِيهِمْ﴾ وأحب بأنه قيد واقعي نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ حُشِرَ فِي صَلَاةٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ثم تفقروا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف، معتد بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، قيل: جاءت في الأخبار ستة عشر نزعاً، وقيل: أقل، وقيل: أكثر، وقد أخذت كل رواية جمع من العلماء وما أحسن قول أحمد رحمه الله تعالى: لا حرج على من صلى لواحدة مما صح منه صلى الله عليه وسلم، قال ابن حجر وأصحها: على أن الخوف لا يغير عدد الركعات انتهى كلام القاري.

(٢) قوله: «أكتبته» مقولة بجي أي قال في شعبة: أكتب هذا الحديث الذي روي لك إلى جني الحديث الذي روي عن يحيى بن سعيد الأنصاري. (التقرير)

قوله: (ذهب مالك بن أنس إلخ) بين قول مالك والشافعي مرق يسير ذكرنا أولاً.
قوله: (وما أعلم في هذا الباب إلا حديثاً صحيحاً إلخ) مراده أن كل صفة ثابتة حديث صحيح لا أنه لا يصح في هذا الباب إلا حديث واحد، فإن هذا المراد يرد قول الترمذي: وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم قال: ثبت إلخ.

قوله: (سهل بن أبي حنيفة إلخ) هذا الحديث دليل الشافعية وحديث عندي مضطرب وما توجه إلى دفعه أحد من المحققين وصورة اضطرابه أن في حديث سهل صفة في مغازي البحاري والترمذي وابن ماجه معارضة لما في مسلم وأبي داود والبيهقي والنسائي والطحاوي، والحديث واحد سنداً ومرموق وليس تعارض العام والخاص ليعملوا بحمل العام على الخاص.

وَرَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً رُكْعَةً فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ رُكْعَتَانِ^(١) وَلَهُمْ رُكْعَةٌ رُكْعَةٌ.

٣٩٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

٥٦٨- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَمْرِو الدَّمَشَقِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النُّجُمِ».

وَقَالَ الْبَابُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمْرِو بْنُ الْعَاصِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَمْرِو الدَّمَشَقِيِّ.

٥٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا الثَّيِّثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ قَالَ سَمِعْتُ مُخْبِرًا يُخْبِرُنِي عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «سَجَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً مِنْهَا الَّتِي فِي النُّجُمِ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ.

(١) قوله: «ركعتان» ذكر الركعة والركعتين لبيان الواقع، فلا ينافي ما ورد من أنه كانت له أربع ركعات، وللقوم ركعتين لاختلاف المقتنين، كذا في «المراقبة».

قوله: (ركعتان ولهم ركعة ركعة الخ) مذهب إسحاق بن راهويه وبعض السلف منهم ابن عباس إن المقتني يصلي نصف صلاة في الخوف، وإن كان الخوف والسفر فيصلي ركعة واحدة لا قبلها شيء، ولا بعدها شيء، وليس هذا مذهب أحد من الفقهاء الأربعة، وقال أتباع الأربعة في حديث الباب: إن المراد أنهم صلوا ركعة مع الإمام وركعة منفردين. ولي شرح آخر في هذا الحديث وهو أن المذكور هنا هو صفة صلاة الخوف عند الشافعية أي صلوا ركعتين في ركعة واحدة للإمام فغير الراوي بركعة واحدة لهم لأن الركعتين له كانتا تحت ركعة واحدة له عليه الصلاة والسلام وفي ضمنها، ومثل هذه الرواية رواية في النسائي ص (٢٢٨) عن ابن عباس فإنه ساق الحديث إلى أن قال: وصلى بهم ركعة ولم يقضوا الخ، وزعم العلماء من عدم القضاء عدم الركعة الثانية وعجز الحفاظ عما في النسائي، وعندني أنها صفة الشافعية كما قلت، ومثل هذه رواية في البخاري والطحطاوي أنه عليه الصلاة والسلام صلى أربع ركعات والصحابة ركعتين ركعتين، ومبرأها عندي ما قلت، أي بقي في حكم الصلاة في طول مدة أربع ركعات من المقتنين، وقال الشافعية: إن فيها: صلى بهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مرتين، فيكون فيها تمسك على جواز أداء المفترض خلف المنفل وعجز الحنفية عن حوائها إلا الطحاوي، وحوائها عندي: أن فيها صفة الشافعية ووقع تعبير الراوي موهاً، هذا والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

اختلف العلماء في سجود القرآن من أوجه، منها إن أبا حنيفة قائل بوجوب سجدة التلاوة، والشافعي يقول بسنتها، والصحابة أيضاً يختلفون في الوجوب والسنية. وحمسك بحديث زيد بن ثابت مرفوعاً وبفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال: إنها لم تكن علينا، وسبحيء الكلام فيه، وما أجاب الأحناف شافياً عن فعل عمر بن الخطاب.

وأما أدلتنا على الوجوب فمنها أن أكثر السجود في القرآن بصيغ الأمر، وحمل توارده الصيغ بالأمر على الاستحباب بعيد، وإن قلت: إن الأمر مشترك بين الوجوب والاستحباب على ما قال أبو منصور الماتريدي فلا يمكن الحمل على الاستحباب إلا بدليل ظاهر كما في «فانتشروا في الأرض» [الجمعة: ١٠]، وقال ابن قيم في كتاب الصلاة: إن دليل الأحناف هذا قوي، ولك دليل آخر أخرجه مسلم في صحيحه: «أن الشيطان يبكي ويقول: سجد ابن آدم فدخل الجنة وما سجدت فدخلت النار الخ». فجعل مدار الجنة والنار السجدة، وقال النووي: إنه لا يمكن الاحتجاج به لأنه قول الشيطان، ونقول: إنه نقله النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وما أنكره، فكيف لا يكون حجة؟ وقال الطحاوي وابن القيم: إن سجدة التلاوة على ثلاثة أنواع بعضها مشتمل على ذكر طاعة المطيعين وبعضها على ذكر نمر المتمردين وبعضها بصيغة الأمر، فإذا كان هذا فيكون الأمر للتحتم.

واختلاف آخر في السجود، قال مالك: إن السجود إحدى عشرة سجدة ولا سجدة في المصل، وقال أحمد: خمس عشرة سجدة وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن السجدة أربع عشرة إلا أنه قال الشافعي: في سورة الحج سجدة وسجدة في ص، نعم ثلث في خارج الصلاة بسجدة، وقال أبو حنيفة: إن في الحج سجدة واحدة وفي ص أيضاً سجدة.

مسألة: ولو تلا آية السجدة في الصلاة فنوى أداها في الركوع تجزئ بشرط أن يركع للصلاة بلا فصل قراءة ثلاث آيات، المختار عندنا عدم اشتراط نية القوم.

واعلم أن ما يكون من توزيع السجدة عندنا إلى الفرض والواجب والسنة في هوامش بعض القرآن غلط.

٣٩٥- بَابُ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ

٥٧١- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ:

«إِذْنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَقَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ يَخْجِدْنَ ذَغَلًا فَقَالَ: فَعَلَ اللَّهُ بِكَ وَفَعَلَ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ لَا تَأْذَنُ؟»

وفي الباب عن أَبِي هُرَيْرَةَ وَرِثَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمُودٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٦- بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٥٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ^(١) بْنِ جَرَّاشٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ الْمُخَارِبِيِّ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا تَبْرُقْ عَنْ يَمِينِكَ^(٢)، وَلَكِنْ خَلْفَكَ أَوْ تِلْقَاءَ شِمَالِكَ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِكَ الْيُسْرَى».

وفي الباب عن أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ طَارِقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَسَمِعْتُ الْجَاوِزَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ يَكْذِبْ رَبِيعُ بْنُ جَرَّاشٍ فِي الْإِسْلَامِ كَذِبَةً^(٣).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: أَثْبَتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ مَنْصُورَ ابْنَ الْمُعْتَمِرِ.

- (١) قوله: «ربيع» - بكر أوله وسكون الموحدة - بن جرّاش - بكر البهيلة وأخو المعجمة -.
(٢) قوله: «فلا تبرق عن يمينك» قد عثر في الأحاديث بأن في اليمين ملكا، فلا ينبغي إلقاء السراق إليه، وأورد عليه أن في اليسار أيضا ملكا، وأجيب بأن منك اليسار كاتب السيئات، فلا تعلق له بالصلاة - والله تعالى أعلم - (التقرير)
(٣) قوله: «كذبة» أي عمدا ولا سهواً إذ لا مناص للصلّاء من الثقات في نفى الكذب عمداً بل المدح في نفية عمداً وخطأً. (التقرير)

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ

ذكرت أولاً أصل مذهب الأحناف، وأما أبواب الفتوى فأفتوا بعدم خروج النساء إلى المساجد.

قوله: (إذئذ الخ) هذا لا يدل على ترغيب النساء إلى الخروجهن إلى المساجد بل في خارج حديث الباب ترغيب النساء إلى أن يصلين في البيت والحدود، وأما ما في حديث الباب فمراده أن المرأة ليس فهم حتى متعهن، وإذا كان الأمر دائراً بين الجماعة بإجماع الشريعة كلاً (الجانبيين) مثل ما قلت في حديث: «لا يؤم أحد في بيته» الخ، ولا يخرج من الأحاديث، وفي مذاهب الأئمة لأربعة توسيع، لا كما راعه بعض مدعي العمل بالحديث، وفي سائر المذاهب تفصيل بما في أصل مذهبي.

قوله: (وتقول: لا بأذن) قيل: إن ولد من عمر هذا واقداً وقيل: بلال، وفي الروايات أن ابن عمر ما تكلم بعد مدة العمر، وأما ولد ابن عمر فلم يقابل الحديث برأيه وقوله، بل كان غرضه صحيحاً، وغيره عبارة لا تسفي. فأخذ على لفظه كما هو مذكور في تكملة البحر للطوري: أن أبا يوسف مدح الدباء، وروى فيه عنه - ضلني الله عليه وسلم - فقال رجل: ليست بمخزنية عندي، فأمر أبو يوسف بقتله فتأبى الرجل، ولم تكن لمة إلا الفرق في التعبير لا في الغرض.

قوله: (ذغلا الدغل) هو الاصطيداء محتفياً خلف المشجرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

واعلم أن في مناط النهي عن البراق تسعة شقوق مستترة من الأحاديث، والراجح عندي أنه احتزام المواجهة الخاصة بين الله والناس وسائر الشقوق راجعة إلى هذا.

قوله: (ولكن خلفك) زيادة خلفك ليست في غير رواية الترمذي.

قوله: (تلقاء شمالك) في بعض الروايات قيد «إذ لم يكن رجل في شمالك» كيلا يقع في بين ذلك الرجل، وإذا جمعت المطلق فلا يخرج الوسعة في البراق في المسجد ولا في الصلاة، وافق الكل أن حكم حديث الباب في من اصطبر، ثم في الحديث خلاف بين القاضي عياض والدروي، قال النووي: إن البراق في المسجد عطيفة، وقال: إن صدر الحديث في من يصلي في المسجد، ونحوه فيمن يصلي في خارجه، ومثلك

٥٧٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا»^(١) دَفَنُهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٩٧- بَابُ فِي السَّجْدَةِ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }

٥٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ }، وَ { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ }.

٥٧٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّائِبِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جُنْدٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَزَوِّجُونَ السُّجُودَ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ }.

٣٩٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي النَّجْمِ

٥٧٥- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبِرَاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَيُّوبَ عَنْ هِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

«سَجَدَ» رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا يَعْنِي النَّجْمَ، وَالْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ.

(١) قوله: «وكفارتها دفنها» أي في تراب المسجد ورماده وحصاته إن كان وإلا فيحكيها. (بجمع السحار)

(٢) قوله: «سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون والمشركون» إنما سجد النبي صلى الله عليه وسلم امتثالاً لأمر الله تعالى بالسجود وشكراً للنعم العظيمة المعدودة في أول السورة، وسجد المؤمنون متابعة له صلى الله عليه وسلم في امتثال الأمر وإتيان الشكر، وسجد المشركون لسباع أسماء أفتهم من اللات والعزى ومناة أو لما ظهر من سطوة سلطان العزة الجبروت وسطوع الأنوار العظيمة والكبرياء من توحيد الله عز وجل وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لم يبق لهم شك ولا اعتياد ولا أثر جحود واستكبار إلا من كان أنشقى القوم وأطفاهم واعتاهم، وهو الذي أخذ كفاً من حصي أو تراب، فرفعه إلى جبهته، وأما ما يروى من أنهم سجدوا لما مدح النبي صلى الله عليه وسلم أصنامهم بقوله: تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن ليرجى، فقد أبطلوه بوجوه لا تحتاج إلى أن تبين، فإن نعمد ذلك كفر صريح، فهو مما لا يمكن أن يصور، وكذا لا يجوز جريانه على لسانه صلى الله عليه وسلم سهواً، فقالوا: إن هذه القصة بهذا الوجه من وضع الزنادقة ولم ينقله أحد من أصحاب الحديث، لا في الصحاح ولا في التصنيفات الحديثة إلا بعض أهل السير والمؤرخون والمروءون بنقل الغرائب والحكايات. (اللمعات)

بالحديث: «البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»، وقال القاضي عياض: إن صدر الحديث وعجزه في من يصلي داخل المسجد إلا أن البراق في حالة الاضطراب جائز في المسجد إلا أن الخطيئة في من يبرق ولا يريد دفنها ولا خطيئة فيمن يريد دفنها، وذهب الحفاظ ابن حجر إلى قول القاضي، وأما أنا فأتوقف في هذا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } وَ { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }

غرض الاعتقاد من هذا الباب الرد على مالك بن أنس فإنه قال لا سجدة في الفصل، وأجاب الموالك عن حديث الباب بأن السجدة في الفصل كانت في مكة، وعند ما هاجر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى المدينة نسخت السجدة، ونطلب منهم الدليل على هذا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي النَّجْمِ

واقعة الباب واقعة مكة، وأرسل ابن عباس الحديث لأنه لم يكن حاضراً في الواقعة، بل لم يكن متولداً على ما يحتج أنه كان ابن ثني عشرة سنة حين وفات النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (المشركون الخ) قال البعض: إن وجه سجدة المشركين أن الشيطان أدخل كلامه في كلامه عليه الصلاة والسلام، وأجرى لفظه على لسانه عليه الصلاة والسلام، واللفظ هذا: تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن ليرجى، يعد ذكر اللات والعزى، وقيل: ما تكلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بهذا اللفظ بل تكلم به الشيطان على فجة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعلى صورة صوته، وقيل وهو التحقيق: إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تكلم بهذا اللفظ بطوعه، وأنه آية من القرآن العزيز نسخ تلاوتها، وأما المشار إليه بتلك الغرائق العلى وإن شفاعتهن ليرجى الملائكة، وهذا القول نعم الصواب فإن التشبيه بالغرائق إنما يليق للملائكة لأنهن ذوات أجنحة ولا يليق تشبيه اللات والعزى

والجن والإنس.

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يزود السجدة في سورة النجم. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: ليس في المفصل سجدة. وهو قول مالك بن أنس. والقول الأول أصح. وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

٣٩٩- باب ما جاء من لم يسجد فيه

٥٧٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النِّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا».

قال أبو عيسى: حديث زيد بن ثابت حديث حسن صحيح.

وتأول بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إننا ترك النبي ﷺ السجود لأن زيد بن ثابت حين قرأ فلم يسجد لم يسجد النبي ﷺ.

وقالوا: السجدة واجبة على من سمعها ولم يركعها. وقالوا: إن سمع الرجل وهو على غير وضوء فإذا توضأ سجد. وهو قول شيبان وأهل الكوفة. وبه يقول إسحاق. وقال بعض أهل العلم إننا السجدة على من أراد أن يسجد فيها والتمس فضلها، وركعها في تركها قالوا: إن أراد ذلك. واحتجوا بالحديث المرفوع، حديث زيد بن ثابت قال «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النِّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ» فَقَالُوا: لَوْ كَانَتْ السَّجْدَةُ واجبة لَمْ يترك النبي ﷺ زيداً حَتَّى كَانَ يَسْجُدُ وَيَسْجُدُ النَّبِيُّ ﷺ. واحتجوا بحديث عمر أنه قرأ سجدة على المنبر فنزل فسجد، ثم قرأها في الجمعة الثانية فنهت الناس للسجود، فقال إنها

(١) قوله: «لم يسجد فيها» ليس فيه دلالة على عدم وجوب السجدة كما عشتك به الشافعي؛ لأن الوجوب هنا ليس على الفور، ويعمل أن قراءة زيد كان في وقت الكراهة، أو على غير طهارة أو كان ذلك لبيان أنه غير واجب على الفور. (اللمعات)

بالغرائق، وأما سجود المشركين على هذا إنما لزعمهم أن الإشارة إلى اللات والعزى، أو يكون تحقق السجدة منهم بالجذبة، كما قال الشافعي رحمه الله، وأتى العيني والخافظ بروايتين صحيحتين مرفوعتين عن القول الثالث الصحيح. وقال الخداج: إن القول الأول من اختراع الزنادقة فإنه يرتفع على ذلك عصمة الأنبياء، وأما إلقاء الأمانة فليس بمنحصر على هذا، ولعل معنى الإنشاء على لسانه أنه كان تكلم موهاً أنه من كلامه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم رواه بعضهم على فهمه في المعنى، وأما القول الثاني فذلك أيضاً بعيد وباطل. أقول على تصويب القول الثالث المؤيد بالروايتين كان أهل مكة مطيعين له عليه الصلاة والسلام وكان صناديد المشركين في الطائف، ثم لما رحلوا إلى مكة أعرف أهل مكة وارتدوا عن دينه عليه الصلاة والسلام، وقد أفضى غير انقياد أهل مكة له عليه الصلاة والسلام إلى الأصحاب الذين هاجروا إلى الحبشة، ويؤيد هذا ما في تاريخ ابن معين ومعاني الآثار ص (١٩٦)، ولكن في سنده ابن طيبة، إلا أنه إذا روى عنه العبادة تكون فيها شيء قوة، وأيضاً رواها ابن طيبة من كتاب المغازي لمحمد بن عبد الرحمن، وإذا روى عن كتاب تكون روايته معتبرة لأن الكلام فيما إذا روى عن حفظه فتكون الرواية قوية.

قوله: (والجن الخ) ذكر العيني اسم بعض الساجدين من الجن، وكان الجن، من نصيبين وبنين، وذكر أبواب الكتب أسماءهم في الصحابة، وأما كلام إن المشركين كانوا على وضوء أولاً فليس هذا محله، ويطلب من موضعه.

باب ما جاء في من لم يسجد فيه

أي في النجم، تمسك المحجازيون بحديث الباب على سنية السجدة فإنها لو كانت واجبة لتركها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأجاب الأحناف بأننا لا نقول بوجوب الأداء، في الفور كما في ظاهر الرواية لنا، وفي الآثار عينية في رواية شاذة عن أبي حنيفة وجوب أداء السجدة بلا تراخ. وأقول: إن ظاهر الرواية قيم لا يخاف فوات السجدة، والشاذة في من يخاف فوات الأداء.

قوله: (وتأول بعض أهل العلم الخ) لا تناول بهذا بل بما ذكرنا من الجواب، وأما هذا فيمكن في عمل النكته بما في فتح القدير: أنه إذا لا أحد أبة السجدة، وسمعتها جماعة يستحب لهم أن يجعوا صورة الإمامة والافتداء ونوسط الإمام، وليست هذه إمامة واقعاء حقيقة حتى لو ظهر فساد وضوء الإمام لا يسري إلى سجدات المقتدين، فهذه نكته تأخيرها عليه الصلاة والسلام أداء السجدة.

قوله: (واحتجوا بحديث عمر الخ) ليس هذا مرفوعاً بل أثر عمر رضي الله عنه، وهذا عشتك المحجازيين. وأما الجواب من جانب الأحناف

لَمْ تَكْتُبْ" عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَشَاءَ فَلَمْ يَسْجُدُوا. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ.

٤٠٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي ص-

٥٧٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي ص. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السَّجْدَةِ.

(١) قوله: «لم تكتب علينا إلا أن نشاء» ظاهره التخيير نكح من قال بوجوب السجدة قال: إن معناه لم تكتب علينا على الفور، ويمكن أن يقال: لعله كان ذلك مذهب عمر رضي الله تعالى عنه ولم يعلم اتفاق من عده من الصحابة سوى من كان معه في المجلس، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» ويوافقه ما ذكره العيني من أنه روى عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر ولا عمل به أحد بعده - انتهى - والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «من عزائم السجود» جمع عزيمة وهي التي أكدت على فعله، قال العيني: لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن ص فيها سجدة تفعل، وإنما الخلاف في أنها من العزائم أم لا، فعند الشافعي ليست من العزائم، وإنما هي سجدة الشكر تستحب في غير الصلاة، وغرم فيها، وبه قطع جمهور الشافعية، وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم وهو قول مالك أيضاً، وعن أحمد كالمذاهبين، والمشهور منهما كقول الشافعي، واحتج الشافعي ومن معه بحديث ابن عباس هذا، وله حديث آخر أخرجه النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص، فقال: سجدها داود عليه السلام توبةً، وسجدها شكرًا، وله حديث أخرجه البخاري ولفظه: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في ص أولئك الذين هدى الله فيهداهم اقتده، قلنا: هذا كله حجة لنا، والعمل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى من العمل بقول ابن عباس، وكونها توبة لا ينافي كونها عزيمة وسجدها توبةً، ونحن نسجدها شكرًا لما أنعم الله على داود عليه السلام بالعفوان والوعد بالزلفى وحسن المآب، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله: ﴿وَحَسَنَ مَا ب﴾ وروى أبو داود من حديث أبي سعيد قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ص، فلما بلغ السجدة، نزل فسجد - انتهى -.

بأنه موقوف ومذهب عمر فلا يفيد، فإنه يحضر جماعة من الصحابة، فيمكن للشافعية قول: إنه قريب إجماع جمهور الصحابة فما أحاب أحد جواباً شافياً، وقال العيني بخلاف المستثنى المتصل، لأنه أصل فيكون المعنى: أنها لم تكتب علينا إلا أن نشاء مكتوبينها، وقال أيضاً: إن المشيئة يتعلق بالثلاوة لا بالسجدة، وقال الحافظ: إنها تتعلق بالسجدة، أقول تأويل العيني فيه أنا إذا قلنا أن المستثنى منه الوجوب، والمستثنى هو التطوع يكون الاستثناء أيضاً متصلاً، وليس حد المتصل والمنفصل ما هو مشهور على الألسنة بل تفصيله مذكور في قطر الندى وشرح الشيخ السيد محمود الآلوسي على المقدمة الأندلسية، وذكر بعضه في روح المعاني في وجوه المأني تحت آية «إِلَّا خَطَأُ الْحَجَّ» [النساء: ٩٢] آية الكفارة فإنه قال: إن الاستثناء متصل بخلاف ما قالوا، وأيضاً يخالف قول العيني لفظ الباب: (فلم يسجد ولم يسجدوا الحج)، فإنه تحقق الثلاوة في واقعة الباب، وأما قول: إنه تأخير السجدة لأن الأداء لا يجب في الفور فيبعد لأنه لا عذر ونكته لترك السجدة الآن بخلاف ما مر من واقعة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فلم أر جواباً شافياً. وللحافظين كلام في شرح البخاري، وأجيب بما تيسر لي بأن مراد عمر أن السجدة مخصوصها لم تكتب بل يكفي الاختناء والركوع أيضاً، ويجوز عندنا أداء سجدة الثلاوة بالركوع قائماً وقاعداً والقيام مستحب والركوع أتم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها، ورواية أدائها في الخارج في ضمن الركوع موجودة في فتاوى الظهيرية عن أبي حنيفة نقلها في الدر المختار، وفي التفسير الكبير أن أبا حنيفة تمسك بآية سجدة ص المذكور فيها لفظ الركوع على إجزاء الركوع بدل سجدة الثلاوة، وتخصيصه بدخل الصلاة غير لازم، وفي مصنف ابن أبي شيبة آثار من بعض الصحابة والتابعين أنهم كانوا يكفون بالتسليم إذا تلاوا آية السجدة، والمراد من التسليم هو الاختناء لا السلام عليكم، وفي مصنف ابن أبي شيبة أن أبا عبد الرحمن السلمي التابعي تلميذ عمر بن الخطاب كان من القراء وتلاوا القرآن وهو سائر فإذا تلا آية السجدة كان ينحني ثمة وهو ماش، ويؤيدنا ما ذكره الحافظ في الفتح أن وجه الاختلاف في ص في السلف أن المذكور فيها لفظ الركوع فدل على أن بعض السلف رأوا الركوع في حكم السجدة، وأجريت هذا المذكور في الخلاف بين الشافعية والحنفية فلم أر أثراً من الآثار يدل على أن أحداً تلا آية السجدة ولم يسجد، ولم ينقد ولم يخفض رأسه ولم ينحن، فالخلاص أن مراد عمر أن السجدة مخصوصها غير مكتوبة علينا.

واعلم أن الحنفية اجتنبوا في شرط وجوب السجدة على السامع قصده الاستماع أو عدمه، والمختار أن القصد ليس بشرط وأيضاً كان وقع من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مثل هذا كما عند أبي داود في ص ولم يكن التزم السجدة فيها بعد ثم التزمها كما عند الحاكم وغيره. (اطلاع) ذكر الشيخ عبد الحق في إحيائية ويوافقه ما ذكره العيني من أنه روى عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر ولا عمل به أحد بعده انتهى.

قوله: (أنه ليس بذلك) بأن في موضعاً مالك ص (٢٣) قال مالك: ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد الحج، وهذا بخلاف ما قال الشيخ عبد الحق ناقلاً عن مالك، فإن مراد مالك نفي وجوب الأداء على المنبر على شاكفة الجماعة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّجْدَةِ فِي ص

قوله: (حدثنا ابن أبي عمر الحج) في بعض النسخ ابن عمر وهذا غلط، والنصحح ابن أبي عمر.

قوله: (وليس من عزائم السجود الحج) تمسك الشافعية بهذا الحديث على نفي السجدة في ص، وبمر الزيلعي على هذا وجمع الطرق كلها،

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَسْجُدَ فِيهَا. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيئَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا تَوْبَةٌ نَبَوِيَّةٌ، وَلَمْ يَرَوْا السُّجُودَ فِيهَا.

٤٠١- بَابُ فِي السُّجُودِ فِي الْحَجِّ

٥٧٨ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ عَنْ مِشْرِحِ بْنِ هَاعَانَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَّلْتَ سُورَةَ الْحَجِّ بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ؟ قَالَ: تَعَمُّ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عُمَرَ أَنََّّهُمَا قَالَا: فَضَّلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بِأَنَّ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَأَى "بَعْضُهُمْ فِيهَا سَجْدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ شَفِيئَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٤٠٢- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

٥٧٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: يَا حَسَنُ أَخْبِرْنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أَصْلِي خَلْفَ شَجَرَةٍ فَسَجَدْتُ فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ دُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ. قَالَ الْحَسَنُ: قَالَ لِي

(١) قَوْلُهُ: «وَرَأَى بَعْضُهُمْ فِيهَا سَجْدَةً» قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْضِعِ» وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ إِلَّا سَجْدَةً وَاحِدَةً: الْأُولَى لَا الثَّانِيَةَ، وَبِهَذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ: ضَمِّيْ أَنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ بِطَرَفَيْهَا كَوْنُهَا ثَلَاثُ أَوَّلَى مِنْ كَوْنِهَا عَشَاءُ، أَقُولُ: كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ نَعَمْ اخْتِصَّ كَمَا نَدُلُّ الطَّرِيقَ مِنْهَا مَا فِي الْبُخَارِيِّ ص (٧٠٩) فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمِنْهَا مَا فِي الْبُخَارِيِّ ص (٤٨٦) ج (٢) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَرَأَيْتُ ابْنِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْجُدُ فِيهَا الْحَجَّ، فَرَجَحَانِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى السُّجُودِ فِي ص، فَغَرَضُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَبَيَانُ حَقِيقَةِ سَجْدَةِ ص أَيْ أَنَّهَا سَجْدَةٌ شُكْرٌ لَنَا، وَسَجْدَةٌ تَوْبَةٌ لِدَاوُدَ، كَمَا فِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ مَرْفُوعًا، وَأَخْرَجَ الطُّحَاوِيُّ أَيْضًا رَوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُلَاحِظُ إِلَيْهَا فَوَافِقُهَا مَقْبُولَةً لَنَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنْ غَرَضُهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ بَلْ يَكْفِي الرُّكُوعَ.

قَوْلُهُ: (وَالشَّافِعِيُّ الْخ) لَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ فِي ص بِالسُّجُودِ فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ، بَلْ يَقُولُ بِاسْتِحْبَابِهَا فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ، فَلَا أَعْلَمُ وَحْدَهُ قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ هَذَا.

بَابُ فِي السُّجُودِ فِي الْحَجِّ

تَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ السَّابِ، وَقَوْلِهِ: إِنْ فِي سُنْدِهِ مِنْ لَهِيْعَةَ، وَأَمَّا مَا فِي أَبِي دَاوُدَ ص (٢٠٦) فَفِيهِ قُوَّةٌ شَيْءٌ مِمَّا فِي الْبَابِ، فَإِنْ مِمَّا: رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ وَتَكُونُ رَوَايَةُ الْعِبَادَةِ عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ أَجَدَلُ لَكِنَّهَا لَا تَبْلُغُ مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ لِدَلَالَةِ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ ص (٢٠٦) سُنْدٌ آخَرٌ وَلَكِنْ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْثُومٍ وَهُوَ مُسْتَوْرٌ الْحَالُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ طَرَفَيْ حَدِيثِ الْبَابِ لَا يَخْلُو مِنْ ضَعْفٍ أَوْ لَيْنٍ، وَلَنَا وَلَهُمْ آثَارٌ لَا مَرْفُوعٌ لِأَحَدٍ، وَلَهُمْ آثَرُ عَمْرٍ، وَلَمَّا أَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَوْ سَلِمْنَا أَنَّ فِي الْحَدِيثِ قُوَّةٌ شَيْءٌ فَقَوْلُهُ: إِنْ سَجْدَةُ الثَّانِيَةِ سَجْدَةٌ صَلَاتِيَّةٌ لَا تَلَاوِيَةَ، فَإِنْ الْمَذْكُورُ مَعَهَا رُكُوعٌ، وَاسْتَفْرَءَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ السُّجُودَ الْمَذْكُورَ بِهَا الرُّكُوعَ سَجْدَةٌ صَلَاةٍ.

قَوْلُهُ: (وَابْنُ عَمْرٍ أَنَّهُ الْخ) رَوَى الطُّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ فِي الْحَجِّ سَجْدَةً وَاحِدَةً. وَأَقُولُ ذَكَرَ شَمْسُ الدِّينِ بْنُ الْجَزَرِيِّ شَيْخَ الْقُرَاءِ فِي رِسَالَتِهِ: «النَّشْرُ فِي قِرَاءَةِ الْعَشْرِ»: أَنَّ جَزْئِيَّةَ التَّسْمِيَةِ لِلْسُّورَةِ وَعَدَمُ جَزْئِيَّتِهَا مَبْنِي عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ، فَإِنَّهَا جُزْءٌ عَلَى قِرَاءَةٍ، وَلَيْسَتْ بِجُزْءٍ عَلَى قِرَاءَةٍ وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى «تَعَمُّتِ عَلَيْهِمْ» وَعَدَمُ الْوَقْفِ مَبْنِي عَلَى اخْتِلَافِ الْقِرَاءَتَيْنِ، وَهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ خُزَيْمَةَ، وَلَقَدْ رَضِيَ بِهِدَا السُّيُوطِيُّ وَالْفُسْطَلَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَأَقُولُ: إِنَّ اخْتِلَافَ فِي السُّجُودِ فِي الْحَجِّ لَعَلَّهُ مَبْنِي عَلَى اخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ وَالْأَسْرَفِ، وَشَبِيهِ هَذَا مَا ذَكَرَ بَعْضُ الْأَخْيَارِ مِثْلَ رَدِّ الْمُخْتَارِ أَنَّ مَوْضِعَ السُّجُودِ فِي «أَنَا يَسْجُدُوا» [التَّمْلِيزُ: ٢٥] يَخْتَلِفُ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي تَشْدِيدِ الْأَوْخَافِ، فَهِيَ قُرْآنٌ مُشَدَّدٌ يَكُونُ مَوْضِعُ السُّجُودِ غَيْرَ مَا يَكُونُ عَلَى قِرَاءَةِ تَخْفِيفِهَا: رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ سَجْدَةَ الشُّكْرِ فَقَطْ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، فَهِيَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ فَوَلَانَ: قِيلَ: نَعَى السُّجُودَ مِنَ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: نَعَى كَمَالَ الشُّكْرِ، وَهَذَا الْقَوْلُ نَسَبُهُ لِحَمُورٍ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ، وَرَوَى أَنَّ مَانِكَأَ يَقُولُ: لَا سَجْدَةَ لِلشُّكْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

عِنْدَنَا لَوْ سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ بِمَسْحِ تَسْبِيحَاتِ الصَّلَاةِ وَلَوْ سَجَدَ خَارِجَهَا بَقَرَأَ مَا هُوَ مَأْثُورٌ.

ابن جزيج: قَالَ لِي جَدُّكَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ سَجْدَةً ثُمَّ سَجَدَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ مِنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ.

وفي الباب عن أبي سعيد: قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
٥٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّادُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ حَاشِيَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي سَجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ: سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٠٣- بَابُ مَا ذَكَرَ فِيمَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ بِالنَّهَارِ

٥٨١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَعُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو صَفْوَانَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَكِّيُّ وَرَوَى عَنْهُ الْحَمِيدِيُّ وَجِبَارُ النَّاسِ.

٤٠٤- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

٥٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَهُوَ أَبُو الْحَارِثِ الْبَصْرِيُّ ثِقَةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ^(١) اللَّهُ رَأْسَهُ وَأَسْلَ جَمَارِهِ».
قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادُ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ: إِنَّمَا قَالَ «أَمَّا يَخْشَى».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ وَهُوَ بَصْرِيُّ ثِقَةٌ يُكْتَبُ أَبُو الْحَارِثِ.

٤٠٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُصَلِّي الْقَرِيبَةَ ثُمَّ يَوْمُ النَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ

٥٨٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُؤْمِمُهُمْ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «يُحَوَّلُ اللَّهُ رَأْسَهُ وَأَسْلَ جَمَارِهِ» قال الأشراف: أن يجعله بليداً وإلا فالنسخ غير جائز في هذه الأمة، قال ابن حجر: يحتمل أن يكون على حقيقته، فيكون ذلك مستحاضاً خاصاً، والمنع المنع العام كما صرح به الأحاديث الصحاح، وأن يكون مجازاً عن البلادة، ويؤيد الأول ما حكى عن بعض المتقدمين أنه رُحِّلَ إلى دمشق لأخذ الحديث عن شيخ مشهور بها، فقرأ عليه حديثه، ولكنه كان يجعل بينه وبينه حجاباً ولم يَرِ وجهه، فلما طالت ملازمته له، ورأى حرصه على الحديث كشف له الست، فرأى وجهه وجه حمار، فقال له: احذر يا بني أن تسبق الإمام، فإن لما مر في الحديث استبعدت وقوعه، فسبقت الإمام فصار وجهي كما ترى - انتهى -.

قوله: (من عبدك داود الخ) في الحديث سجدة داود بلفظ السجدة، وفي القرآن بلفظ الركوع.

قوله: (سجد وجهي لهذا الخ) هذا مستدلنا على أن حقيقة السجدة وضع الجبهة بشرط وضع إحدى الرجلين، فإنه عليه الصلاة والسلام نسب السجدة إلى الوجه فإن حقيقة السجدة تقوم بالوجه.

باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام

هذا مكروه تحرماً عندنا وفي أقوال باقي الأئمة أيضاً ضيق.

قوله: (إنما قال: أما يخشى الخ) غرضه أن قوله عليه الصلاة والسلام هذا إما هو تهديد وتخويف لا إخبار لأن خير الشارح لا بد من وقوعه، وأقول: لعله يكون التحويل في القيامة حقيقة، فإن في القيامة تكون المعاني مصورة.

باب في الذي يصلي القريضة ثم يَوْمُ النَّاسِ بعد ما صلى

هذه مسألة اقتداء المعترض خنف المثلث. وذلك جائز عند الشافعي، وغير جائز عند أبي حنيفة ومالك، وعند أحمد روايان ورجح أبو البركات محمد الدين ابن تيمية في المنتقى ص (٥١) رواية عدم الجواز، وفي عميد أبي عمر أن عدم الجواز مذهب جمهور العلماء والفقهاء.

قوله: (يصلي المغرب الخ) قال البيهقي في معرفة السنن والآثار: إن لفظ المغرب معمول لتصريح العشاء في سائر الروايات، وعبرة البيهقي

والعمل على هذا عند أصحابنا الشافعي وأحمد وإسحاق. قالوا: إذا أم الرجل القوم في المكتوبة وقد كان صلوا قبل ذلك، أن صلاة من أتم به جائزة واحتجوا^(١) بحديث جابر في قصة مغاذ. وهو حديث صحيح، وقد روي من غير وجه عن

(١) قوله: واحتجوا بحديث جابر... إلخ. أجيب بأن الاحتجاج من باب ترك الإتيان من النبي صلى الله عليه وسلم وشرط ذلك. وجاز عدمه، يدل عليه ما رواه الإمام أحمد عن سليمان رجل من بني سلمة أنه سمى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! إن معاذ بن جبل يأتينا بعد ما ننام، وتكون في أعمالنا بالنهار، فينادي بالصلاة، فنخرج عليه فيصلي علينا، فقال له صلى الله عليه وسلم: يا معاذ! لا تكن قائما، إنما أنصلي معي وإما أن تحف على قومك. فشرع لأحد الأكرمين الصلاة معه، ولا يصلي بقومه أو الصلاة بقومه على وجه التخفيف. ولا يصلي. وهذا أنه يمنع من الإمامة إذا صلى معه صلى الله عليه وسلم، ولا يمنع إمامة مطلقا بالاتفاق، فعلم أن منعه من الغرض. كذا ذكر الشيخ ابن القيم (المعتمد).

تشير إلى الاتفاق على الإعتلال، وتأول البعض في لفظ المغرب. ثمسك الشافعية بحديث الباب على حوار الاقتداء المذكور، وقالوا: إن معاذ كان يصلي الفريضة خلفه عليه الصلاة والسلام ويتطوع أي يعبد في بي سلمة وكانت تقع نافلة.

وأجاب الطحاوي عن هذا ثلاثة أوجه: أحدها: أنا لا نسلم أن معاذ كان يصلي الفريضة خلفه عليه الصلاة والسلام والإعادة في بي سلمة فإنما نقول بعكسه أي كان يصلي خلفه عليه الصلاة والسلام صلاة العشاء أي صلاته عليه الصلاة والسلام ولكنه ما كان يريد به إسقاط ما في الذمة والفريضة، بل كان يريد إسقاط ما في الذمة في بي سلمة في صورة من يريد أداء صلاة الإمام خلفه، وما أراد فيها إسقاط الفريضة تكون صلاته نافلة في المثال، وأنا عبرت بهذا التعبير كيلا يتألفنا لفظ الراوي، وأما المشهور على الأئمة من قول: إن معاذ كان يتطوع خلفه عليه الصلاة والسلام من أول الأمر فيحالفه لفظ الراوي ولا يقبله عاقل. وهذا عدلت من التعبير المشهور إلى تعبير الطحاوي، والله در القائل: والحق قد يعتزبه سوء تعبير. فالخلاص أنا قلت بعكس ما قالوا، وأيضاً نقول: إن الناقل هو جابر بن عبد الله، ولم يطلع على ما نوى معاذ، وما أفصح معاذ بيته.

والوجه الثاني: أن تمسككم إنما يصح لو كان فعل معاذ نسخ لبي - صلى الله عليه وسلم - وفرد - صلى الله عليه وسلم -، ونقول: إنه عليه الصلاة والسلام لما بلغه فعل معاذ أنكره كما في معاني الآثار ص (٢٣٨) أن سليمان شكاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - تطويع قراءة معاذ رضي الله عنه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «أفتان أنت يا معاذ؟ إنما أن نصلي معي وأما أن تحف على قومك إلخ»، ورجل الحديث ثقات، أخرجه أحمد في مسنده مرسلًا بسند قوي سنداً وممتناً، ومر الحافظ على هذا الحديث وأجاب عنه بتقدير العبارة بأن المراد إما أن نصلي معي فقط وإما أن تحف على قومك إلخ. ونقول: إن التقدير خلاف الأصل، وأقول: إن قوله عليه الصلاة والسلام: «إما أن نصلي معي» يدل على أن معاذ لم يكن يصلي خلفه عليه الصلاة والسلام الصلاة المعهودة أي بالنية بإسقاط ما في الذمة، ثم رأيت في عبارة أبي البركات محمد الدين بن تيمية قريب ما قلت هذا.

والوجه الثالث للجواب: أن فعل معاذ هذا إنما هو قبل نسخ تكرار الصلاة في وقت واحد. ولعلم أن نسخ التكرار يستلزم منه ثلاث صور لأحاديث أخرى: إحداهما: من صلى مفرداً ثم وجد الجماعة فأراد إحراز ثواب الجماعة لنفسه. وثانيها: أن يصلي بالجماعة ليحصل ثواب الجماعة للمعز بعد أن صلى بنفسه بالجماعة مثل فعل علي وأبي بكر. وثالثها: أنه صلى مفرداً في عهد أئمة الطور ثم ابتلي واضطر إلى إعادة ما صلى.

ثم مر ابن دقيق العيد في عمدة الأحكام على أجوبة الطحاوي ولما مر على الجواب الثالث قال: لم يذكر الطحاوي أن تكرار الصلاة كان جائزاً في حين ما فإنه لم يأت بالسند، ولما مر الحافظ على كلامه بن دقيق العيد قال: إنه لم يطنع على إطلاق الطحاوي فإنه قد أسند قوله وأني بالرواية في صلاة الخوف ص (١٨٢): أن أهل العوالي كانوا يصلون مرتين فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يصلوا صلاة في يوم مرتين، إلخ. لما مر الحافظ عليه ما تكلم في مسنده حرجاً وتعديلاً، أقول: إن رجال السند ثقات ومعروفون إلا خالد بن أيمن المعافري فإنه ليس بمذكور في كتب الرجال، ولكنه لا يضرننا فإن قراءة عمرو بن شعيب تلك الرواية على سعيد بن المسيب وتصديق ابن المسيب الرواية كاف لنا لأن سعيد بن المسيب لا ريب في ثقته، فإن الشافعي يقبل مراسيله، وهو من أفضل التابعين وقيل: الأفضل أؤنس القرني، وقيل: زين العابدين، ثم أقول: إن خالد بن أيمن المعافري هو حميد أم أيمن وابن أيمن، ولي في هذا قرآن، منها أن في مسند أحمد رواية خالد بن عبيد المعافري وعسم من الخارج أن عبيد زوج أم أيمن قبل أن تكحه ربيعة بن حارثة، ويقولون: إن عبيدًا معافري قصمت أن خالدًا في الطحاوي هو عين خالد في مسند أحمد إلا أنه نسب في الطحاوي إلى أبيه أي أيمن، وفي مسند أحمد نسب إلى جده عبيد، فأصل نسب خالد بن أيمن بن عبيد المعافري وقرآن آخر، وهذا كان نزعاً مني لأن خالدًا ليس بموقوف عليه لمستندك بل صدقه سعيد.

ثم عارض الطحاوي الشافعية برواية مرفوعة عن ابن عمر قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين»، وفي بعض الأنفاط: «لا تصلوا صلاة مكتوبة في يوم مرتين» أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما، وتأول الشافعية فيها بأن مراده النهي عن التكرار بلا سبب، ويكون التكرار بالاختيار كما قال الخطابي. أقول: إن صلاة معاذ خلفه عليه الصلاة والسلام كانت أفضل فأبي سبب

جابر. وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْقَوْمُ فِي صَلَاةِ النَّصْرِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ فَاتَّخَذَ بِهِ؟ قَالَ: صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: إِذَا أَتَيْتُمْ قَوْمَ يَمَامَ وَهُوَ يُصَلِّي النَّصْرَ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهَا الظُّهْرُ فَصَلُّوا بِهِمْ وَاقْتَدُوا بِهِ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي فَاسِدَةٌ إِذَا اخْتَلَفَ نِيَّةُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ.

٤٠٦- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ

٥٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِالظُّهَارِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

لإعادته صلاته؟ وإن قيل: كان معاذ أقراهم ولم يكن في بني سلمة قارئاً، فهذا الاحتمال بعيد غاية البعد، فإن فيهم جابراً وغيره، وهل يقول أحد: إنهم كانوا غير قارئين قدر ما نصح به الصلاة؟ وتأول بعضهم بأن مورد النهي إنما من صلى بالجماعة ثم أعادها في الجماعة ثم إذا يذكرون هذه المسألة، فيقول البعض: إن كانت الجماعة الثانية ذات فضيلة يعيدها وإلا فلا، والبعض يرددون في المسألة. ونقول: إن آية جماعة أفضل من جماعة يكون إمامها نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والحق أن دليلنا ناهض ومعارضه الطحاوي قوية، ونقول: إن النهي منسحب على فعل معاذ أيضاً، وفعل معاذ متقدم فإنه قبل غزوة أحد لما أن سليماً لما شكاً إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال معاذ: (إنك مسافق، قال سليم: ستعلم أني منافق أم مخلص لو جاء الله بأمر بيننا، فشهد سليم أحداً واستشهد، وقال معاذ: صدق الرجل، فدل على أن فعل معاذ متقدم، ثم نخرج الجزئيات الثلاثة الواردة المذكورة أولاً من حديث ابن عمر ولكنه منسحب على فعل معاذ كما يدل توبيع أبي داود ص (٨٥) باب: إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أبعد؟ ثم ذكر تحت حديث ابن عمر، وفعل ابن عمر، عن سليمان قال: أثبت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت: ألا نصلي معهم؟ قال قد صليت، إني سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لا تصلوا صلاة في يوم الح، وكذلك توبيع النسائي ص (١٤٥) سقوط الصلاة عن صلى مع الإمام في المسجد جماعة، ثم ذكر تحت حديث ابن عمر.

ثم أورد على جوابنا الأول بأن في سنن الدارقطني والبيهقي ورواية الشافعي زيادة: « هي له تطوع ولهم فريضة الح » في رواية جابر. أقول: نقل أبو البركات ابن تيمية عن أحمد كما في العمدة، وعن ابن الجوزي وابن العربي عن أحمد بن حنبل: أعشى أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة الح، أي لعلها من إدراج الرواي وبعض الحفاظ الآخرين أيضاً أعلنوها، وأقول: إن هذه الزيادة إنما هي من ابن جريح عن ابن دينار، ولا يذكرها غير ابن جريح وتدل عليه فتيا ابن جريح، وأقول أيضاً: في مختصر المزني ومسنند الشافعي قال المزني والأصم صاحب النسخة: إن هذه الزيادة وجدتها عن ابن جريح عن ابن دينار ولم تكن هذه عندي، فدل قوله: إن هذه الزيادة ليست في رواية الشافعي، فكيف يقولون: إنها في رواية الشافعي؟ ثم ننزل، ونقول: إن معنى هذه الزيادة إنها له تطوع أي حصلته حذ تطوع وبطوع نفسه، لا إن كانت صلاته تطوعاً، سيما إذا كان في لفظ الدارقطني « وهي له نافلة » أي مجاناً لا التطوع، وقد يطلق لفظ النافلة على الفريضة كما قلت في أول الكتاب في بحث صلاة أئمة الجور. ثم في جواب آخر كنت استعرجته ثم رأيت بعد مدة في شرح أبي بكر ابن العربي على الترمذي بعين ما قلت، وصورة الجواب: أن معاذاً لم يكن يصلي بالقوم صلاته خلفه عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم في ذلك الوقت بل في يوم آخر ولا لفظ يدل على أنه يصلي بهم صلاته خلفه عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم والوقت إلا ما في البخاري أو غيره: « ويصلي بهم تلك الصلاة الح، ومراده عندي أن التشبيه إنما هو في الإطالة، وكان يتعلم منه عليه الصلاة والسلام تطويل القراءة في يوم ثم يجربه على من يقتديه في يوم آخر، ونظير التشبيه في الإطالة ما مر في الترمذي في خطبة الاستسقاء « ولم يحطب خطبتكم هذه الح أي مطولة، وأما ما في أبي داود ص (١١٥) عن جابر الح، فأخبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليلة الصلاة، وقال مرة العشاء، فصلى معاذ مع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم جاء يوم قومه فقرأ البقرة الح، فمراده أنه تعلم التأخير عنه عليه الصلاة والسلام يوماً ثم أجراه على قومه في يوم آخر. ثم أقول: إن وقائع معاذ متعددة، فإن في البخاري ص (٩٨) رواية تطويل معاذ صلاة الصبح، ومر عليها الحفاظ، وقال: قيل: إنه معاذ، والحق إنه أبي بن كعب، لأن الواقعة واقعة قبا وإمام قبا كان أبي. أقول: إن الرواية التي تمسك بها الحفاظ أنه أبي بن كعب في مسندها عيسى بن جارية وضعفه أكثر الحديثين، وعندني رواية صريحة في أن معاذاً كان إمام قبا أيضاً في وقت ماء، وأقول: إنه لم يثبت في رواية من الروايات أن معاذاً صلى الفجر خلفه عليه الصلاة والسلام ثم أتى بني سلمة أو قبا فإذا لم يثبت فنقول: إنه لا يصلي بهم الصلاة التي صلاها خلفه عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم والوقت، والله أعلم بالصواب.

قوله: (فإن صلاة المقندي ناسدة الح) احتج بعض الأحناف على الفساد برواية: « إنما جعل الإمام ليؤتم به الح أقول: لا يحتج بهذا فإن مراده أن الإمام إمام في أداء الأفعال، ولا دخل فيه للنية، والله أعلم وعلمه أتم.

باب ما جاء من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد

وقال الشافعي: لا تصح الصلاة والسجدة على الثوب الذي لبسه المصلي، وقال أبو حنيفة: تصح الصلاة على الثوب الملبوس له، وظاهر حديث الباب لأبي حنيفة.

وفي الباب من جابر بن عبد الله وابن عباس. وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْفَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

٤٠٧- بَابُ مَا ذَكَرَ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ

٥٨٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَيَّاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ قَعَدَ فِي مُصَلَاةٍ

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو ظَلَّالٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ «مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَاجَّةٍ وَعُمْرَةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَامَّةٌ تَامَّةٌ تَامَّةٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي ظَلَّالٍ فَقَالَ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ. قَالَ

مُحَمَّدٌ: وَاسْمُهُ هِلَالٌ.

٤٠٨- بَابُ مَا ذَكَرَ^(١) فِي الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

٥٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هِنْدٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ

زَيْدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُلَحِظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَا يَلْوِي عُتْقَةً خَلْفَ ظَهْرِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ خَالَفَ وَكَيْفَ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى فِي رَوَايَتِهِ.

٥٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكَيْفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هِنْدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ عِكْرَمَةَ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يُلَحِظُ فِي الصَّلَاةِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وفي الباب من أنس وعائشة.

٥٨٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ أَبُو حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ

بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا بَنِي إِثْرَكَ وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَنِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١).

(١) قوله: «ما ذكر في الالتفات في الصلاة» اعلم أن الالتفات على ثلاثة أقسام: الأول أن ينفت بمؤخر عينه ولا يدير خذه وهو جائز بلا كراهة، وهو الذي نقل عنه صلى الله عليه وسلم، والثاني أن يدير خذه بحيث لم يحول صدره من القبلة، وهو مكروه غير مفسد، والثالث أن يلوي عنقه مع تحويل الصدر وهو حرام مفسد للصلاة.

بَابُ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ

الحديث القوي في مضمون الباب ثابت وصحيح، وأما فعله عليه الصلاة والسلام فنادر، ويستحب للإمام والمصلي تبادل الموضع الذي صلى فيه المكتوبة وفي حق الإمام زيادة تأكيد لما في مسلم ص (٢٨٨) عن معاوية رضي الله عنه: «أمرنا أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نكلم أو نخرج إلى آخره».

قوله: (كان أنس) - صلى الله عليه وسلم - الخ هل هذا الفعل إلا نادر؟ وعمره الراوي بطريق العادة والاستمرار.

قوله: (كأجر حجة وعمره الخ) التشبيه يمكن أن يكون في إلحاق العبادة الصغوية بالكبيرة لا بيان أن هذا المصلي أحرز ثواب حجة وعمره واختار المفسرون الثاني، وأقول: إن حديث الباب يفيد بظاهره أن تقديم الحج على العمرة أيضاً شاكلة للعبادة وإن كان مفرداً لا فارناً أو متمتعاً بخلاف ما قال ابن قيم في الزاد: أن السنة تقدم العمرة على الحج، والله أعلم.

بَابُ مَا ذَكَرَ فِي الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

من اللفظة، أي ثني العنق، ويجوز النظر بالعين عندنا، ويكره ثني العنق، وأما ثني الصدر فمفسد للصلاة، والمذكور في الحديث هو النظر بثنى العنق.

قوله: (فني التطوع الخ) دل الحديث على أن بين تفريضة والتطوع فرقا، وكذلك في اللفظ فإن النافذة حائزة جالسة لا الفريضة.

٥٩٠- حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِثْقَاتِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ هُوَ اخْتِلَاسٌ» يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠٩- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الرَّجُلِ يَدْرِكُ الْإِمَامَ سَاجِدًا كَيْفَ يَصْنَعُ

٥٩١- حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الكوفي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هُبَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ. وَعَنْ عُمَرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ إِلَّا مَا رَوَى مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ وَالْإِمَامُ سَاجِدًا فَلْيَسْجُدْ وَلَا تُجَرِّئْ تِلْكَ الرُّكْعَةَ إِذَا فَاتَتْهُ الرُّكُوعُ مَعَ الْإِمَامِ.

وَاخْتَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَ الْإِمَامِ. وَذَكَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ فَقَالَ لَعَلَّهُ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ تِلْكَ السَّجْدَةِ حَتَّى يُغْفَرُ لَهُ.

٤١٠- بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

٥٩٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا» حَتَّى تَرَوْنِي خَرَجْتُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ غَيْرُ مُحْفُوظٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَنْتَظِرَ النَّاسُ الْإِمَامَ وَهُمْ قِيَامٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَإِنَّمَا يَقُومُونَ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

(١) قوله: «اختلاس» افتتان من الخلس وهو السلب أى استلاب وأخذ بسرعة، وقوله: يختلسه أى يعمل على هذا الفعل أى يختلسه من كمال صلاة العبد، قال المنظرون: من التفت يمينا وشمالا، ولم يحول صدره من القبلة لم يطل صلاته لكن الشيطان يسلب كمال صلاته، وإن حوله بطلت، كذا في «المرفعة».

(٢) قوله: «فلا تقوموا» حتى تروني خرجت: قال الشيخ في «اللمعات»: قال الفقهاء: يقومون عند قوله: حتى على الصلاة، ولعل ذلك عند حضور الإمام يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج عند هذا القول، وقد الظني: فيه دليل على جواز تقديم الإقامة على خروج الإمام، ثم ينتظر خروجه، وفيه تأمل - انتهى كلام الشيخ - وقال على القاري بعد نقل الكلام عن الطيبي: وعله فيما إذا كان هناك علامة على خروجه كفتح باب أو كشف سترة أو سماع نعل.

قوله: (اختلاس الخ) (ربودن) أي تكون الصلاة مقطوعة بعض الأجزاء لما في سنن أبي داود ص (١١٥): أن البعض يرجع بعشر الصلاة، وبعضهم بربعها، وبعضهم بنصفها. وهكذا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَدْرِكُ الْإِمَامَ سَاجِدًا كَيْفَ يَصْنَعُ؟

مَدْرُكُ الرُّكُوعِ مَدْرُكُ الرُّكْعَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنْ مَدْرُكُ الرُّكُوعِ مَدْرُكُ الرُّكْعَةِ بِشَرَطٍ أَنْ يَدْرِكَ الْإِمَامَ قَبْلَ انْحِنَاءِ الْإِمَامِ إِلَى الرُّكُوعِ، وَلَا يَجِبُ إِدْرَاكُ الْقِرَاءَةِ لِمَا فِي مَوْضِعٍ مِثْلِكَ وَبَعْضُ الْكَلَامِ مَرَّ فِي بَابِ الْقِرَاءَةِ خِلْفَ الْإِمَامِ، وَفِيهِ كَلَامٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ فِي مَذْهَبِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلِلْجُمْهُورِ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ: «مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ، وَمَنْ أَدْرَكَ السُّجُودَ لَا تَعْتَدُهَا شَيْئًا» وَنُكَلِّمُ فِيهِ الْبُخَارِيَّ مِنْ قِبَلِ يَحْيَى، وَلِلْجُمْهُورِ أَيْضًا مَا فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي أَطْرَافِ ابْنِ حَجَرٍ نَقَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ مُسَدَّدٍ: «إِنْ مَدْرُكُ الرُّكُوعِ مَدْرُكُ الرُّكْعَةِ لَا مَدْرُكُ السَّجْدَةِ» وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ مَرْفُوعًا، وَخَدِثَ قَوْلِي فَلَا يَضُرُّنَا كَلَامُ الْبُخَارِيِّ فِي حِزِّهِ الْقِرَاءَةِ فِي الْخَدِثِ السَّابِقِ، وَلَنَا إِثَارٌ كَثِيرَةٌ، وَأَحِبُّهَا مَا رَوَى أَنَسُ: أَنَّ الْقُنُوتَ فِي الصُّحُرِ كَانَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَقَدِمَهُ عُثْمَانُ لِيَدْرِكَ النَّاسَ الرُّكُوعَ، كَمَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ الشُّوكَايُ: لَا دَلِيلَ لِلْجُمْهُورِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَالِغٌ فِي بَيْلِ الْأَوْطَارِ ثُمَّ رَجَعَ فِي فَنَائِهِ إِلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ.

٤١١- باب ما ذكر في الثناء على الله والصلوة على النبي ﷺ قبل الدعاء

٥٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ وَرَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كُنْتُ أَصَلِّي وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَدَأْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَوْتُ لِنَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَلْ نِعْمَةً^(١)، سَلْ نِعْمَةً^(٢)».

وفي الباب عن فضالة بن عبيد.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرًا.

٤١٢- باب ما ذكر في تطيب المساجد

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ فَاتَتْ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ^(١) فِي الدُّوَرِ وَأَنْ تُنْظَفَ^(٢) وَتُطَيَّبَ^(٣)».

٥٩٥- حَدَّثَنَا هُثَايَا حَدَّثَنَا عَبْدُ وَكَيْعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

٥٩٦- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ شَقِيانُ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوَرِ يَعْنِي الْقَبَائِلَ.

٤١٣- باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». قَالَ أَبُو عِيْسَى: اِخْتَلَفَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، فَرَفَعَهُ

(١) قوله: «سَلْ نِعْمَةً» بصيغة المجهول، قال المفسرون: جاء إما للسكت كقولهم تعال: ﴿فَحَسْبُكُمْ﴾ وإما ضمير المفسدون منه دلالة سئل والتكرير للتأكيد والتكثير، أو سئل لندبها والآخر، فإنه تعطيها، كذا في «المرفعة».

(٢) قوله: «بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوَرِ» جمع دار، المراد بها هنا الغلات والقبائل، وهذا في غير صورة الضرر فإنه مباح، قاله الشيخ في «اللمعات». وفي «المرفعة»: رأيت ابن حجر ذكر أن المراد به هنا الغلات، وحكمة أمره لأهل كل محلة ببناء مسجد فيها أنه قد يتعذر أو يشق على أهل محلة الذهاب إلى الأخرى، فيحرمون أجر المسجد، ففضل إقامة المساجد، وأمروا بذلك لينتشر لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير مشقة يلحقهم.

(٣) قوله: «وَأَنْ تُنْظَفَ» أي بتراب التراب والعدسات والخراب يطيب بالتراب أو العطر، قاله علي القاري، وفي «اللمعات»: أَنْ يُنْظَفَ، يطيب بالياء التحانية وقد يضطر بإنشاء الفرقانية باعتبار المساجد - انتهى.

باب ما جاء في تطيب المسجد وتنظيفه

لقد ثبت التحميم من عهد غيبة الصلاة والسلام، وفي الروايات ما يدل على تنظيف المسجد أي كتفها، فإن امرأة كانت كانت تطيب المسجد كل يوم فماتت. فلحقها الصحابة في لينتها، فسأل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن حالها؟ فقالوا: ماتت فدعاها، فقال: «لِمَ مَا أَحْرَمَ إِيَّايَ؟» قالوا: استكرهنا إيقاظك، فذهب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - - عني فدها، وكذلك ثبت التنظيف لما في الروايات أن رجلاً يرقى في المسجد فاستكرهه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأمر رجلاً يرقى فمس النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذلك الخلق على الموضع الذي يرقى فيه لرجل، وكذلك ثبت تحميم المسجد في عهد عمر.

قوله: (وفي الدور الخ) الدور نجارة مثل دار بني قريظة ودار بني عبد الدار، والدار في اللغة: ما يقال له: سرائس حانه، ويقال: الدار وبن هدم وبني الآثار، بخلاف البيت كما قيل (شعر):

الدار دار وإن زالت حوائطها والبيت ليس بيتاً بعد تهديم

باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

قد استقصيت المذاهب أولاً، والظاهر من حيث الحديث المذهب صاحبني أي حنيفة. واعلم أن الكلام في هذا طويل لا يمكن إحصاءه ههنا. وحديث «صلاة الليل مثنى مثنى» مرفوعاً فليحتمل أن يكون من ابن عمر تواتر السند، وأما حديث (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) مرفوعاً فإنه محتمل، وذكر ابن تيمية وجه الإعلان: أن في تسمية الحديث «فإذا خشى الصبح يصلي واحدة يقرئه ما قد صلى» فإنه مذكور في

بعضهم ووقفه بعضهم.

وروي عن عبد الله الصمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وهذا الصحيح ما روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال «صلاة الليل مثنى مثنى». وروي الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار. وقد روي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى، وبالنهار أربعاً. وقد اختلف أهل العلم في ذلك، فرأى بعضهم أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وهو قول الشافعي وأحمد. وقال بعضهم: «صلاة الليل مثنى مثنى، ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً مثل الأربع قبل الظهر وغيرها من صلاة التطوع. وهو قول شفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق.

٤١٤- باب كيف كان يتطوع النبي ﷺ بالنهار

٥٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: «سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَطِيقُونَ» ذَلِكَ فَقُلْنَا: مِنْ أَطَاقِ ذَلِكَ مِنَّا. فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الْغَضْرِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا كَهَيْئَتِهَا مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ الظُّهْرِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَيُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْغَضْرِ أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَمَنْ بَعَثَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ».

٥٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وقال إسحاق بن إبراهيم: أحسن شيء روي في تطوع النبي ﷺ بالنهار هذا. وروي عن ابن المبارك أنه كان يضمف هذا الحديث وإنما ضمفناه جندنا، والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي ﷺ إلا من هذا.

(١) قوله: «قال بعضهم: صلاة الليل مثنى ومثنى، ورأوا صلاة التطوع بالنهار أربعاً هذا هو الأفضل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لما روي عبيد الله اعتباراً بالتواضع، وعند أبي حنيفة رحمه الله فيهما أربع أربع لما رونه عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء أربعاً، وكان صلى الله عليه وسلم يواظب على الأربع في الصبح، ولأنه آدم تحريمه، فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة، ذكره صاحب «الهداية» وقامه من سابقاً في باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى.

(٢) قوله: «لا تطيقون ذلك» أي الدوام والمواظبة وعلم وقتها مثله صلى الله عليه وسلم.

(٣) قوله: «إذا كانت الشمس» أي مرتفعة، قوله: «من ههنا أي من المشرق كههنا من ههنا أي المغرب عند العصر صلى رَكَعَتَيْنِ وهي صلاة الإشراف.

الثمة هو حال الليل لا النهار فيكون في الأول أيضاً ذكر حال صلاة الليل فقط، ويمكن لأحد أن يقول: إن المذكور في الأول الأمران وأخذ أحدهما في آخر الحديث، والكلام في إعلال لفظ النهار في المرفوع أطول فلا أذكر إلا نبذة، فأقول: قد أعلمه النسائي في الصغرى، وقال: إنه خطأ، وأعلمه ابن معين فإنه بلغه أن أحمد بن حنبل قال: مثنى مثنى في الليل والنهار على رواية علي الأزدي عن ابن عمر أي رواية الباب، فقال ابن معين: من علي الأزدي البارقي حتى أقبله وأترك ما روي يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر: أن ابن عمر كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعاً أربعاً، وأعلمه — أي حديث «صلاة النهار مثنى مثنى» — أحمد بن حنبل، كما في فتاوى ابن تيمية أن أحمد أعلمه في الآخرة الخ، فلعلمه ما أعلمه أولاً، كما يدل عليه ما ذكرت أن ابن معين بلغه الخ، وكذلك أعلمه الأكترون، وأما البخاري فصحه نقله البيهقي في السنن الكبرى عن ابن الغارسي أنه صححه البخاري، وفي السنن الكبرى عن البخاري قال: روى سعيد بن... أن ابن عمر كان لا يصلي أربعاً بالنهار بتسليمة واحدة، فإذا لعله دار تصحيح حديث ابن عمر على عمله، فأقول: إن عمل ابن عمر رضي الله عنهما قد صح أربعاً بالنهار بأسانيد قوية، منها ما في الترمذي، ومنها ما نقله ابن معين عن يحيى عن نافع عن ابن عمر، ومنها ما في الطحاوي، وأما ما رواه البخاري فليس إلا بسند واحد، فلا يمكن إنكار عمله أربعاً بالنهار، فإنه صححه ابن تيمية أيضاً، فالترجيح في إعلال لفظ النهار في المرفوع للجمهور، ثم روى الزيلعي: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» في التخريج عن أبي هريرة مرفوعاً ورجال السند ثقات، ومر عليه الحفاظ في الدراية وتردد في أنه عن ابن عمر فوهم الراوي في ذكر أبي هريرة أو مروى عن أبي هريرة فصار مزجداً فيه، ثم روى الزيلعي بسند آخر عن عائشة: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» مرفوعاً ولكن في سنده عامر بن خديش، ولم أجد ترجمته، وظني أنه ليس بصحيح، ثم قال الزرقاني: إن في عمل ابن عمر أربعاً بالنهار لا تصريح بالتسليمة الواحدة، بل يمكن أن تكون بتسليمتين، أقول: فكيف التقابل بين مثنى عمله بالليل وأربع عمله بالنهار؟

الوجه عن عاصم بن ضمرة عن عليٍّ، وعاصم بن ضمرة هو ثقة جند بعض أهل الحديث.
قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد القطان: قال شقيقان: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث.

٤١٥- باب في كراهية الصلاة في لحف النساء

٦٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَشْعَثَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي لِحْفٍ نِسَائِهِ».
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد روي في ذلك رخصة عن النبي ﷺ.

٤١٦- باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع

٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سَنَانٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ، فَمَشَى حَتَّى قَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ، وَوَصَفَتْ^(١) الْبَابَ فِي الْقُبْلَةِ».
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

٤١٧- باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة

٦٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: سَأَلَ وَجُلُّ عَبْدَ اللَّهِ عَنْ هَذَا الْحَرْفِ «غَيْرِ آسِنٍ» أَوْ «يَاسِينَ» قَالَ: كُلُّ الْقُرْآنِ قُرَأَتْ غَيْرَ هَذَا؟ قَالَ نَعَمْ، قَالَ: إِنْ قَسَمُوا يَقْرَؤُونَهُ بِتَرْوُتِهِ تَرَ^(٢) الدَّقْلَ، لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، إِنِّي لَأَعْرِفُ السُّورَ التَّنَازِلَ^(٣) الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ^(٤) بَيْنَهُنَّ، فَأَتَرْنَا عِلْقَمَةَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ:

- (١) قوله: «ووصفت الباب في القبلة أي ثبت أن الباب كان في القبلة، قال الأشراف: هذا قطع وهم من يتوهم أن هذا الفعل يستلزم ترك القبلة، قال ابن الملك: مشيه عليه السلام وفتح الباب، ثم رجوعه إلى مصلاه بدل على أن الأفعال الكثيرة إذا تتوالى لا تبطل الصلاة، وإليه ذهب بعضهم - انتهى - وهو ليس بمعتد في المذهب، وقال ابن حجر: وفيه من المرد في الأصول أن وقائع الأحوال الغريبة إذا تطرق إليها، سقط به الاستدلال، وههنا تطرق إليها احتمال أنه مشى غير متوالت على أن في سنده مختلفاً فيه. (المراقبة)
(٢) قوله: «نثر الدقل» أي كما يتساقط الرطب والياس من العذق إذا هز، قوله: «يجاوز تراقيهم» جمع ترقوة وهي العظم بين ثغرة البحر والعاتق وهما ترقوتان من الجانبين أي لا يرفعها الله، ولا يقبلها مكانها لم تتجاوزها. كذا في «الجمع».
(٢) قوله: «التغاير» جمع نظمة وهي مثل والشبه في الأشكال أي المماثلة في المعاني والمواضع والحكم والنقص لا في عدد الآي، وهو المراد بالتغريب. (جمع البحار)
(٤) قوله: «يقرون بينهما» أي يجمع بين سورتين مهيما في ركعة على تأليف ابن مسعود، فإنه جمع القرآن على نسق غير ما جمعه زيد وهي الرحمن والرحيم في ركعة، وفقرت والحاقة في ركعة، والطور والذاريات في ركعة، وإذا وقعت ونون في ركعة، وسأل سائل والنازعات في

وأيضاً في الطحاوي نصريح التسمية الواحدة فلا يصح تأويل الزرقاني فالخاص أن يخرج جميع المذهب أصحابه، وأما حسنة التلويح والشهارة مشى، موقوفاً على ابن عمر فلا ريب في صحته.

باب في كراهية الصلاة في لحف النساء

أي في ثيابهن لأن في ثيابهن احتمال التلوث، فالشريعة الغراء تعتبر الاحتمالات الغالبة بخلاف أرباب الفتوى، وكذلك لا يعتبرها أرباب التلوث كما في مسألة الدخالة المحلاة.

باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع

في البحر الرائق: أن غلق الباب عمل كثير وفتحه عمل قليل، ولا أعلم أي فارق بين الغلق والفتح، وأما المحظورات فيحتاج الشافعية والحنفية إلى أنه عليه الصلاة والسلام ما خطا متوالياً فخطا خطوة أو خطوتين، وإن انفصلت الخطوات فلا تنحصر في خطوتين بل تجوز خطوات منفصلة كما في كتب أهل المذاهب.

باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة

يجوز السورتان في ركعة واحدة بلا كراهة شيء كما في الطحاوي، وأما ما في الكبير شرح المنية ففيه ضيق والعمرة لما قال الطحاوي.
قوله: (السور التنزيل الخ) أي المتساوية في الطول والقصر.

عشرون سورة من المفصل كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَنُ بَيْنَ كُلِّ سورتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤١٨- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الْمَنِيِّ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا يُكْتَبُ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ فِي خُطَاةِ

٦٠٣ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ سَمِعَ ذَكَوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ:

- «إِذَا نَوَّضَ الرَّجُلُ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا يُخْرِجُهُ أَوْ قَالَ: لَا يَنْهِيهِ إِلَّا بِأَنَّهُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ

اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً أَوْ خَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤١٩- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ

٦٠٤ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ عَنْ

عُبَيْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ الْمَغْرِبِ فَقَامَ نَاسٌ يَنْتَقِلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَيْكُمْ

بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ». وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ خُذَيْفَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَمَا زَالَ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى

صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٢٠- بَابُ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ مَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ

٦٠٥ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْرَبِيِّ الصَّبَّاحُ عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ قَبِيصِ

بْنِ عَاصِمٍ

«أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَغْتَسِلَ ثِيَابَهُ.

رَكْعَةٌ، وَوَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ وَعِيسَى فِي رَكْعَةٍ، وَالْمَدْفَرُ وَالْمُرْتَلِّ فِي رَكْعَةٍ، وَهَلْ أَنَّى وَلَا أَقْسَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي رَكْعَةٍ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ وَالْمُرْسَلَاتِ

فِي رَكْعَةٍ، وَالِدُخَانُ وَإِذَا الشَّمْسُ فِي رَكْعَةٍ، كَذَلِكَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ»، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» وَقَالَ: هَذَا تَأْلِيفُ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْمُفْصَلِ الْح) سُوْرَانِ مِنْ عَشْرِينَ سُوْرَةٍ لَيْسَتْ مِنَ الْمُفْصَلِ، وَلَعَنَهُ عَمَلُ الرَّوَايَةِ بِالتَّغْلِيْبِ وَالسُّوْرَةُ الْمَقْرُوءَةُ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

مَذْكُورَةٌ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ.

قَوْلُهُ: (يَقْرَنُ بَيْنَ كُلِّ سُوْرَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ الْح) اسْتَبْطِطَ شَيْخُ الدِّينِ الْكُرْمَانِيُّ أَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةُ نَدَّلَ عَلَى الْوُتْرِ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ

الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَتْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً وَعَشْرَ رَكْعَاتٍ مِنْهَا عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ وَالْحَادِيَةَ عَشْرَ نَكُونُ مَقْرُودَةً، أَقُولُ: قَدْ ثَبَتَ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ

الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً وَلَوْنَهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَيْضًا.

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ فَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ

غَرِبَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ الْبَابِ وَلَمْ يَحْسِنَهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الصَّغَرَى فَلَا يَدَّ مِنْ كَوْنِهِ صَحِيحًا، وَالْأَوَّلَى أَدَاءُ السَّنَنِ فِي الْبَيْتِ كَمَا فِي

الْحَدِيَةِ، وَلَمْ يَصِلْ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَنَنِ الْمَغْرِبِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي وَاقِعَةٍ أَوْ وَاقِعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ.

قَوْلُهُ: (مَا زَالَ يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْح) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَنَطَوَعَ فِي الْمَسْجِدِ، وَعَلَى هَذَا يَدُلُّ مَا

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ص (٢١٩) عَنْ خُذَيْفَةَ وَتَمَثَّى التِّرْمِذِيُّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعِنْدِي رَوَايَةٌ نَدَّلَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ

الْمَغْرِبِ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَمَا يُسَلِّمُ الرَّجُلُ

اِغْتِسَالُهُ هَذَا يَكُونُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَهَذَا الْغُسْلُ وَاجِبٌ إِنْ كَانَ حَنِئًا وَإِلَّا فَمُسْتَحَبٌّ، وَالْحَدِيثُ وَالْفَقْهُ أَيْضًا يَصْرَحُ بِأَنَّهُ يَغْتَسِلُ بَعْدَ

الْإِسْلَامِ.

٤٢١- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنَ النَّسِيَةِ فِي دُخُولِ الْخَلَاءِ

٦٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَتْمٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ سَلَمَانَ حَدَّثَنَا خَلَادُ الصَّفَّارُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّضْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَرٌ مَا بَيْنَ أُعْيُنِ الْجَنِّ وَغُورَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ فِي هَذَا.

٤٢٢- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ سِيَمَاءٍ^(١) هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٦٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُضَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرٌّ^(٢) مِنَ السُّجُودِ مُحَجَّلُونَ مِنَ الْوُضُوءِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشِيرٍ.

٤٢٣- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ التَّيْمُنِ فِي الطُّهُورِ

٦٠٨- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُرُوقٍ عَنْ هَانِئَةَ قَالَتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ^(٣) فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ^(٤) إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي اتِّعَالِهِ إِذَا اتَّعَلَّ».

وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ سُلَيْمٌ بَنُ أَصْوَدَ النَّحَارِيُّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٢٤- بَابُ ذِكْرِ قَدَرٍ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

٦٠٩- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ جَبْرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رِطْلَانٍ مِنْ مَاءٍ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ^(٥) بِالْمَكُوكِ وَيَتَسَلَّلُ بِخَمْسَةِ مَكَائِي^(٦)».

(١) قوله: «سِيَمَاء» - بالمد والقصر - أى علامة مخصوصة.

(٢) قوله: «غُرٌّ» جمع غُرَّةٍ هى بياض الوجه، قوله: «مُحَجَّلُونَ» أى يبيض مواضع الوضوء من اليدين والرجلين من أجل الوضوء وكذا الوجه.

(٣) قوله: «التَّيْمُنُ» الابتداء فى الأفعال باليد اليمنى والجنب الأيمن. (الدر)

(٤) قوله: «تَرْجُلُهُ» التَّرجُلُ التَّرجيل تَرْجِيلُهُ وتَرْجُلُهُ وتَرْجِيلُهُ وتَرْجُلُهُ (بمعنى البحار)

(٥) قوله: «يَتَوَضَّأُ بِالْمَكُوكِ» أراد بالمكوك الماء وقيل: الصَّاع، والأول أشبه والمكوكى جمعه، أصله المكائكك أبداً الياء من التكاف الأخيرة. (المجمع)

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ سِيَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ آثَارِ السُّجُودِ وَالطُّهُورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

قيل: إن الوضوء لم يكن في الأمم السابقة، وقيل: كان ولكن الغرة والتحجيل من خصائص الأمة المرحومة، والمختار القول الثاني، فإن التوضي في الأمم السابقة ثابت بلا ريب بالروايات المستقيمة، ولا يخفى أن الغرة والتحجيل من آثار الوضوء لأنه حلية ظاهرة، فلا يعرفون إلا بما هو الظاهر، فانحصر المعرفة فيه، ولا اختصاص بل الغرض انحصار المعرفة فيه.

قوله: (مُحَجَّلُونَ) من المحال وهو شد القوس رجله ويده من خلاف، ودل الحديث على أن الغرة بسبب السجود، وتدل بعض الروايات أن الغرة أيضاً من الوضوء.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ

قد مر البحث بقدر الضرورة

قوله: «يَتَوَضَّأُ مِنَ الْمَكُوكِ» (الخ) المكوك ليس بمساوي للمد، واتفق المحدثون على أن المراد في حديث الباب من المكوك هو المد بسبب الروايات الأخر.

قوله: (الحديث غريب الخ) الرجال كلهم ثقات إلا أن في حفظ شريك شيئاً، وهو من رواة مسلم، وصحح البخاري روايته في خارج

[١] هناك سقط في المنذية وذكره الدكتور بشار في نسخته، ونصه: وروى عن سفيان عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن

أنس أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويفتسل بالصاع.

٤٢٥- باب ما ذُكِرَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغَلَامِ الرُّضِيعِ

٦١٠- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي خَزْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فِي بَوْلِ الْغَلَامِ الرُّضِيعِ: «يُنَضَّحُ»^(١) بَوْلُ الْغَلَامِ وَيَنْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ. قَالَ قَتَادَةُ: وَهَذَا مَا لَمْ يَنْطَلِقْ، فَإِذَا طَعِمَا غَبِلَا جَمِيعًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

رَفَعَ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، وَوَقَفَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ^(٢).

٤٢٦- باب ما ذُكِرَ فِي الرُّخَصَةِ لِلْجُنُبِ فِي الْأَكْلِ وَالنُّومِ إِذَا تَوَضَّأَ

٦١٣- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا قُبَيْصَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرٍ عَنْ عَمَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٢٧- باب ما ذُكِرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ

٦١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا غَالِبُ أَبُو بَشِيرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ غَالِبٍ الطَّنَائِيَّ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ كَثْبٍ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْيذكُ بِاللَّهِ يَا كَثْبُ بْنُ عُجْرَةَ مِنْ أَمْرٍ أَنْ يَكُونُوا مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ غَشِيَ^(٣) أَبُوَانَهُمْ فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَلَيْسَ^(٤) مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى

(١) قوله: «يُنَضَّحُ» أي يغسل غسلًا خفيفًا والنضح بمعنى الغسل كثير معروف والفارق بين بول الصبي والنضبة أن بولها بسبب استيلاء الرطوبة والبرد على مزاجها يكون أغلظ وأثخن، وليس ذلك أن بوله ليس ينحس بل للتخفيف. (يجمع البحار)

(٢) قوله: «فمن غشى أبوَانَهُمْ» يقال: غشى الشيء إذا لابس هو كناية عن قريتهم ومصاحبتهم، والورود على أبوَانِهِمْ.

(٣) قوله: «فمن غشى» أي ليس على سنتي وطريقتي، وكان سفيان الثوري يكره هذا التأويل، ويحمل على ظاهره ليكون أبلغ في الزجر. (التقرير)

الصحيح في باب إيراد الظهر.

باب ما ذكر في فضل الصلاة

قوله: (فليس مني ولست منه) هو على ظاهره و «من» اشتدالية اتصالية نحو: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وأقول: لعل الخوض الكوثر تمثل السنة المحمدية في المحشر، وفي مسلم: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك الخ»، فيؤيد ما قلت، وقال مولانا محمد قاسم النانوتوي: إن مصداق حديث مسلم الخوارج، وقيل: إن مصداقه هم المرتدون في عهد أبي بكر الصديق، وقال الغزالي: إن الصراط في المحشر تمثل الصراط المستقيم، وأقول: إن الأعمال تمثل في المحشر كما في حديث الباب «المصوم الجنة»، وفي مسند أحمد: أن الرجل يحفظه القرآن في القبر من جانب الرأس، والصوم من جانب اليسار، أقول: إن الجنة تكون في البلد اليسرى، وفيه إن الصدقة تأتي من جانب القدم، والصلاة من جانب اليمين، وكذلك في الأحاديث أن سورة البقرة في المحشر تكون كالظلة على الرأس فذخيرة الأحاديث تدل على ما أديت.

ويستنبط من الأحاديث أن الخوض الكوثر يمد من منبر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى الشام، وفي الحديث الذي «منبري على الخوض» ورواية «في الجنة الخ» شرحه هذا المذكور، وفي الحديث الصحيح: «بين منبري وقري روضة من رياض الجنة» أقوال كثيرة في الشرح، والمختار هنا أن الموجود الآن قطعة من الجنة لا أن هذه القطعة ترفع إلى الجنة.

وإن قيل: إن في الأحاديث يكون الوعيد بالنار على ذنوب والوعد بالجنة على حسنات، مثل حديث الباب وغيره بلا شرط وقيد، وتأول فيه المتأولون بأن المراد بالوعد يكون المستحل أو المصّر على الفعل، فيجب في مثل هذه الأحاديث ذكر القيود والشروط فإنها بظاهرها غير مستقيمة المراد وتأول فيه المتأولون ومرادها على ظواهرها، وأقول: إن الأصل أن المذكور في الأحاديث في عالم التشريع المفردات مثل التذكريات في كتب الطب، وأما في المحشر فيركب المفردات ويؤخذ الحكم الخارج من الاجتماع مثل القرابدين في الطب، فعلى هذا من ذكر خواص شيء واحد في التذكرة فنحذف خاصة ذلك الشيء في موضع من المواضع بسبب مانع لا يقول أحد: إن هذا القائل الذي ذكر خاصة ذلك

[١] قال الدكتور بشار: أضاف العلامة شاكر بعد هذا بابًا من نسخة السندي، ساق فيه طريقتين لحديث جرير بن عبد الله في النسخ عبي

الحفيين احتلا الرقمين (٦١١) و(٦١٢)، وقد تقدم هذا الحديث برقم (٩٤)، وصرح العلامة بأن هذا الباب لم يرد في شيء من النسخ، وهو كذلك، فالصواب حذفه؛ لأن الزمذي لم يذكره في هذا الموضع، ولا أشار إلى ذلك أحد من نقل عنه.

الحوض. ومن غشي أبوانهم أو ثلث يمش ولَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعْتَمِدْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وسيرد على الحوض، يا كعب بن عجرة الصلاة برهان، والصوم جنة خصية، والصدقة تطفي الخطيئة كما تطفي الماء النار، يا كعب بن عجرة إنه لا يربو لحم^(١) نبت من شح^(٢) إلا كانت النار أولى به.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى واستقره جداً.

٦١٥- وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ غَالِبٍ بِهَذَا.

٤٢٨. بَابُ مِنْهُ

٦١٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا حَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ وَأَطِيعُوا إِذَا أَمَرَكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ» قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُمَامَةَ: مَتَى كُمْ سَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ وَأَنَا ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

آخِرُ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ.

(١) قوله: «لا يربو» أي لا يرتفع ولا يزيد بالمال يربو إذا زاد، وكذا المذكور في «المجموع».

(٢) قوله: «من شح» السحت - بالضم - الحرام.

الشيء كاذب فإن تخلف الأثر إنما كان بسبب مانع وذكر الموانع في التذكرة ليس موضوع التذكرة، وكذا المذكور في التشريع ليس إلا حكم المفردات ولا يتعرض إلى الموانع، وأما القرايين فتكون في الحشر فإذا لا يؤول بما تأول المتأولون، بل يعمل على الظاهر.

قوله: (الصلاة برهان الحج) أي حجة فإن الإيمان أمر قلبي مستور لا يمكن الاطلاع عليه إلا بالانقياد الظاهري.

قوله: (الصدقة الحج) في الحديث الصحيح: «أن البلاء تنزل من السماء والصدقة تصعد إلى السماء فتتأخران إلى قيام القيامة».

قوله: (نبت من شح الحج) السحت الخلق، ويطلق في الشريعة على المال الحرام لأنه يحنق الدين.

بَابُ مِنْهُ

قوله: (أطيعوا إذا أمركم الحج) قيل: إن المراد من آية: الحج: «وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» [النساء: ٥٩] العلماء المسلمون، وقال البيضاوي: لا يصح هذا، فإن العلماء ليس لهم حكم مستقل، فإنهم ناقلو أمر الله وأمر الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقال: إن المراد هم حكام المسلمين المسلمين، وفي كتب الشافعية والحنفية: أن الحاكِمَ المسلم إذا أمر بأمر مباح يصير ذلك الأمر واجباً، وقيل: يشترط في هذا أن يكون في الأمر مصلحة، وفي حاشية الأشباه للحموي إذا انتشر مرض الطهارة أو الطاعون فأمر الحاكم رعيته بالصوم صار الصوم عليهم واجباً، وفي أثر عن ابن مسعود أخرجه الحافظ في تلخيص الحبير: أن أولي الأمر في الآية هم العلماء، أقول: لعل مراده أنه ينبغي أن يكون الأمراء عتقاء فلا يخالف هذا ما قال البيضاوي، وأما الرازي فقال في التفسير الكبير وأظن كلامه، وحاصله أن آية: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» [النساء: ٥٩] الآية، أن الآية جزيلة وفيها ذكر الأصول الأربعة كتاب الله والسنة والإجماع والقياس، وأما الإجماع ففي أول الأمر أي أهل الحل والعقد وأما القياس ففي آية: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ» [النساء: ٥٩] فإن هذا قياس، ويجب في القياس أن يكون العلة من الكتاب أو السنة والله أعلم.

أَبْوَابُ الزَّكَاةِ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١- بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَعَ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ

٦١٧- حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو سَعَادَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مَرْزُوقِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ مُبَيْلًا فَقَالَ: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا لِي، لَقُلْتُ أَنْزَلَ فِي شَيْءٍ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هُمْ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُمُ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَخُتْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَمُوتُ رَجُلٌ، فَيَدْعُ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا، لَمْ يُؤْذِ زَكَاتُهَا إِلَّا جَاءَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ^(٢) مَا كَانَتْ وَأَسْمَنُ، تَطْلُوهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَلِحُهُ بِقُرُونِهَا كُلَّمَا نَفَذَتْ أَخْرَاها عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ».

وفي الباب عن أبي هريرة مثله. وعن علي بن أبي طالب قال: «لَمِنَ مَنَاعِ الصَّدَقَةِ، وَقَبِيضَةُ بِنِ هَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو جَبْرِ: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاسْمُ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبُ بْنُ الشَّكَنِ. وَيُقَالُ ابْنُ جُنَادَةَ.

٦١٧ (م)- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَنِيعٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّبَلَمِ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مَرْحَمٍ، قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ^(٣) أَصْحَابُ عَشْرَةِ آلَافٍ».

(١) قوله: «أبواب الزكاة» وهي فرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان. (الدر المختار)

(٢) قوله: «فقلت: ما لي» أي ما حال نفسي أصبت دنيا أو ارتكبت معصية. (التقرير)

(٣) قوله: «أعظم ما كانت وأسمن» أي على أعظم هيئة كانت وأسمن وأنتم ليزداد ثقلًا.

(٤) قوله: «الأكثرون» هذا التفسير من الضحاك لحديث آخر هو قوله صلى الله عليه وسلم: «من قرأ ألف آية كتب من المكثرين المقنطرين» وفسر المكثرين بأصحاب عشرة آلاف درهم، وأورد الترمذي هذا التفسير ههنا لمناسبة ضعيفة. (التقرير)

أبواب الزكاة

في الدر المختار أن وجوب الزكاة في السنة الثانية قبل وجوب صوم رمضان، وقال: إن وجوب رمضان بعد سنة ونصفها بعد الهجرة، وفي السيرة الحلبية قال الشيخ سراج الدين: ما حقق لي من الأحاديث متى وجبت الزكاة، وأقول: إن فرضية الزكاة والصوم والجمعة والعيدين في مكة وأما إخراجها ففي المدينة، فإن نُصِبَ نُصِبَ الزكاة كانت في المدينة، وأقول: إن سورة المزمل نزلت بمكة بشتمها على ما روينا عن عائشة، وما ألح قبيل: وجوبه في السنة السادسة، وقيل: في التاسعة، وليعلم أن الزكاة كانت تطلق على الصدقة في الجاهلية، وأما في الشريعة فزيادة القيود والشروط كذلك في المنقولات الشرعية، فإن المنقولات لا تغل فيها لأن الأسماء الشرعية مستعصية في معانيها للفرقة بزيادة القيود والشروط، ولا يكون بهذا مجازاً وهكذا ذكره فخر الإسلام البيهقي.

باب ما جاء من منع الزكاة من التشديد

قوله: (في ظل الكعبة الخ) في البخاري: x في ناحية المدينة في ظل القصر الخ. وقيل بالتأويل لتجتمع الروايتان، أقول: إما أنه وهم الراوي أو يقال بتعدد الوقائع، كما قال الحافظ في فتح الباري.

قوله: (يبدع إبلًا الخ) المضارع إما مرفوع أو منصوب، وبينهما فرق لا يسهه الوقت.

قوله: (أعظم ما كانت وأسمن الخ) مرجع التفسير ليس ما، لأنه حرف، بل المرجع المصدر المنسلك، وفي الرضي: أن ريداً أفضل رجل معناه أنه أفضل رجل رجل أي كل رجل، ومعنى زيد أفضل الرجلين أنه أفضل رجلين أي مثنى مثنى، ومعنى أنه أفضل الرجل أنه أفضل رجل رجل، أقول: عنيه جمهور النحاة وأرباب المعاني والأصول فإنهم يصرحون بأن الجمع معناه واحد واحد لا المجموع من حيث المجموع.

قوله: (كلما نفدت عليه أخراها عادت عليه أولاهها الخ) وفي صحيح مسلم: x كلما نفدت عليه أولاهها عادت عليه أخراها. فقال أرباب الحديث: إن لراوي قلب في الألفاظ، وقيل: إنه لا قلب ولكن النوب على طريق التدوير، والله أعلم، والحق أنه وهم الراوي وقلب.

قوله: (الأكثرون أصحاب الخ) هذا ليس عنى محله فإن ضحاكاً لم يفسر في لفظ الحديث المرفوع المذكور، بل في موضع آخر.

٢- باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك

٦١٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا صَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ ذُرَّاجٍ عَنْ ابْنِ حُبَيْرَةَ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَدَيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ، فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّهُ ذَكَرَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ وَجَلَّ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟» فَقَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. وَابْنُ حُبَيْرَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُبَيْرَةَ الْبَصْرِيُّ^(١).

٦١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغْبِرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كُنَّا نَسْمَعُ أَنْ يَنْتَبِذَ الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلَ، فَيَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَيَقُولُ نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ أَنَا أَعْرَابِيٌّ فَجَعَلْنَا^(٢) بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذْ رَسُولُكَ أَنَا فَرَعَمَ لَنَا أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ وَبَسَطَ الْأَرْضَ، وَنَصَبَ الْجِبَالَ، أَلَمْ أَرْسَلَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، أَلَمْ أَمُرْكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ أَلَمْ أَمُرْكَ بِهَذَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ أَلَمْ أَمُرْكَ بِهَذَا؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا الْحَجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ أَلَمْ أَمُرْكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَدْعُ مِنْهُنَّ شَيْئًا وَلَا أَجَاوِزُهُنَّ، ثُمَّ وَثَبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ صَدَقَ الْأَعْرَابِيُّ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: فَقَدْ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْمَالِ وَالْعَرْضُ عَلَيْهِ جَائِزٌ مِثْلُ السَّمَاعِ.

(١) قوله: «فجئني بين يدي... الخ» قد ورد في بعض الروايات أن الأعرابي سأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: من رفع السماء وبسط الأرض ونصب الجبال؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله، فقال الأعرابي: فبِالَّذِي إلى آخره. (التفسير)

باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك

الجمهور إلى أنه لا حق في المال بعد أداء الزكاة، وبعض السلف إلى أن حقاً آخر في المال سوى الزكاة، ولكنه غير منضبط وهو موكول إلى رأي المتبلي به وهو المختار، وأما حديث الباب فمراده أنك قضيت ما عليك من الواجب من هذا النوع أو غيره من المحال.

قوله: (نعم الخ) كان الصحابة نهوا عن السؤال بآية: «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ» [المائدة: ١٠١] وروي عن ابن عباس أن أسئلة الصحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربعة عشر، أقول: لا أعظم مراده أو يقال: إن المراد أن المذكور من الأسئلة في القرآن تبلغ العدد المذكور.

قوله: (رجل الخ) اسمه ضمام بن ثعلبة ومثل هذه الواقعة واقعة في حديث الصحيحين، وقال الحافظ بتعدد الواقعتين. قوله: (الخ الخ) تعرضوا إلى كون الخ مذكوراً في حديث الباب فقيل: إنه وهم الراوي لأن ضمام بن ثعلبة أتى في السنة الخامسة ووجوب الخ في السادسة أو التاسعة.

قوله: (دخل الجنة الخ) أقول: إن هذا الرجل ليست المسئلة الرواتب عليه، ولكنه من خصومه لأنه حضر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخذ مشافهة هذا القدر فلا عليه غيره، ولا يجوز ترك السنن لغیره وقيل: إن مراده من «لا أدعهن» لا أجاوزهن في تغيير الصفة مع أداء السنن، أقول: كيف يقال بهذا والحال أن في البخاري نصراً بـ «لا تطوع» الخ، وإن قيل: إن كثيراً من الأحكام ليست بمذكورة في حديث الباب مثل الوضوء أو غيره فكيف يكون لرجل ناهياً بأداء ما ذكر في الحديث؟ أقول: إن كثيراً من الأحكام مذكورة في طرق حديث الباب كما في بعض طرق في مسند أحمد، وأما مسألة الإلم على ترك السنن فلا أذكرها، فإنها صعب المثال، وظني لعل تاركها بغتر ما ثبت من صاحب الشريعة لا يكون أثماً، والله أعلم.

قوله: (قال بعض أهل العلم: إن فقه هذا الحديث الخ) المراد به الحميدي شيخ ليحاري تلميذ الشافعي، لا الحميدي صاحب الجمع بين

وَاحْتَجَّ بِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَقَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

٦٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ عَفَوْتُ^(١) عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرُّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا. وَلَيْسَ لِي فِي تِسْمِينٍ وَمَائَةٍ شَيْءٌ، فَإِذَا بَلَغْتَ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةٌ دِرَاهِمًا».

وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب. قَالَ أَبُو عِيسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ. وَرَوَى شُعْبَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُثَيْمَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُمَا جَمِيعًا.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

٦٢١- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْمُرُوزِيُّ -الْمَعْنَى وَاحِدٌ- قَالُوا:

(١) قوله: «قد عفوت عن صدقة الخيل» قد يشعر هذا الكلام سبق الوجوب، ثم نسحه وليس بصريح في ذلك بل يكفي في ذلك سبق ذنب من إمساك المال عن الإفقار، وسيجيء تأويله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بحيل الغزاة كرفيق الخدمة، كذا في «التمهات».

الصحيحين.

باب ما جاء في زكاة الذهب والورق

الورق بكسر الهمزة: الفضة غير مسبوكة.

قوله: (عن صدقة الخيل والرقيق الخ) قال الشافعي وأحمد ومالك: لا زكاة في الخيل، وقال أبو حنيفة: إن في الخيل أيضاً صدقة إذا كانت محتلفة ذكوراً وإناثاً، وإذا كانت إناثاً على القولين لكل فرس دينار أو بحسب التقويم من كل أربعين درهماً درهم، بشرط النصاب أي مائتي درهم، وأبى الزهلي يوافقتين أخذ بهما عمر زكاة الخيل، ونقول: إن في عهدده عليه الصلاة والسلام كانت الخيل للركوب لا للتجارة والتسائل، ومثلت المحاربون بحديث الباب، وجوابه منا ما ذكرته، ولأي حنيفة استنباط من حديث الصحيحين، وله ظاهر ما في مسلم من (٣١٩): «ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا في رقابها الخ»، ونأول فيه آخرون، وفي فتح البدر أنه لا يجر على أداء زكاة الخيل بل الواجب عليه أداء زكاتها ديانة فيما بينه وبين الله، فالمال عندنا ظاهر وباطن، والظاهر مثل الإبل والغنم والبقر فإنه يزكها ظاهراً وباطناً، وأنساعى أن يجره على أداء زكاة الأموال الظاهرة، بخلاف الباطن، وما التعزير فأمر آخر، وفي كتاب الطحاوي أن عثمان كان يضع زكاة النقيدين إذا أعطى الناس ممن نجح عليهم الزكاة ما له من بيت المال ودل الأمر على أن لتحقيقة حقاً في الأموال الباطنة.

قوله: (من كل أربعين درهماً درهم الخ) اتفقوا على أن أربعين درهماً لا شيء فيها حتى تبلغ مائتين، وأما أربعون فلذكر الحساب، وأما الزائد على مائتين، فلا شيء في الكسور عند أبي حنيفة، ونجى في كسور السوائيم خلاف صاحبيه في المسائلتين، وأبى أرباب الفتوى على قومه. وأما تفصيل الدرهم الشرعي فقد مر في كتاب الطهارة ص (٣٢)، ولقد سها مولانا عبد الحفي في بيان نصاب زكاة الذهب والفضة، والصواب ما ذكر القاضي شاء الله الباني بي رحمه الله: أن الزكاة في الفضة إذا كانت ثنتين وخمسين تولجة ونصفها، ومنشأ سهوه أنه زعم أن الاعتبار ههنا لأجر الأطباء وهي أربعة شعيرات وهي أكبر من أحر الفقهاء، والتفصيل في رسالة الشيخ المحسوب هاشم بن عبد الغفور السندهي. ثم قال الأحناف: إن الدرهم الشرعي سبعون شعيرة، وقال الشافعية: إنه خمسون شعيرة وخمسةاها، وقال ابن المصام: إن المعتبر درهم كل بلدة بشرط أن لا ينقص من درهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قوله: (كلاهما عندي صحيح الخ) لعل الصحة من حيث سماع أبي إسحاق عن عاصم والحارث لا الصحة المصطححة بين الحديثين، فإن الحارث الأعور لم يحسن به وأما عاصم فصحيح البعض بعض رواياته مثل ابن قطان المغربي القدسي في كتاب الوهم والإيهام، وقيل: إن الحارث كذاب، ولكني لا أسلمه فإن أحداً من التابعين لم يوجد كذاباً ولا كاذباً كما صرح الذهبي في خارج الميزان، وقيل: إنه شيعي، وكذلك قيل في حق أبي الطفيل أي يحيان علياً، والله أعلم.

باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم

الغنم والشاء أهم من ذات الوبر، وذات الأشعار والضأن يختص بذات الوبر، والمز بذات الأشعار ذكر أ أو أنثى، وأما بنت المخاض فبنت الناقة ذات سنة واحدة، وكذلك بنت لبون المراد أنثى، فإن الواجب ههنا أنثى ويجوز الذكر عندنا تقويمًا، وأما الجذعة فهي أصل اللثة

خَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْمَوَّامِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عَمَالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ "بِسَيْفِهِ، فَلَمَّا قُبِضَ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، وَعُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، وَكَانَ فِيهِ «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شِئَاءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شِئَاءٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنَتٌ» مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا بَنَتٌ لَبُونٌ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَبَيَّ كُلَّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ، وَفِي الشَّاءِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ شَاةٌ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ.

(١) قوله: «فقرنه بسيفه» أي كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لإرادة أن يخرج به إلى عماله، فلم يخرج به حتى قبض، ففي العبارة تقديم وتأخير. (التفريغ)

(٢) قوله: «بنت مخاض» وهي التي تمت لها سنة وطلعت في الثانية، سميت بذلك لأن أمها تكون حاملاً، وقوله: بنت لبون هي التي صنعت في الثالثة والحقة - بكسر الخاء وتشديد القاف - هي التي طلعت في الرابعة، سميت بذلك لأنها استحضت لركوب، والجذعة - بفتح الجاد - التي طلعت في الخامسة، كذا في «اللمعات».

يقال لشاب قوى من الحيوان والإنسان أو غيرهما، وقال أبو حاتم المجسني: إن الجذعة اسم لموسم يطلع فيه السهيل في أول الليل، وهذا موسم ولادة لبون طبعاً وحبناً، وإن لم تد في حبناً مبيع، كما قال:

إذا سهيل أول الليل طلع فإن اللبون اختى ولحق حده

لم يبق من أسانها غير المبيع

قوله: (إلى مائة وعشرين الخ) انفق أهل المذاهب الأربعة على ما ذكر في حديث الباب إلى مائة وعشرين خلافاً لبعض الأنمة غير الأربعة.

وأما بعد مائة وعشرين فختلفوا؛ فقال أبو حنيفة: إن الحساب إلى مائة وعشرين يبقى على حاله ولو زادت خمس ذود إلى ففيها شاة، ولو زادت عشرة فشاتان، ولو زادت خمس عشرة فثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض فصار المجموع مائة وخمس وأربعون إبلاً ففيها بنت مخاض وحقتان، وإذا صارت خمسين ومائة فثلاث حقائق، ثم تستأنف الفريضة مثل الحساب إلى خمسين قبل مائة وعشرين، فإذا صارت مائتين فأربع حقائق ثم تسأنف وهلم جرّاً، فالخمسنيات مدار عند أبي حنيفة.

وقال الشافعي: إذا زاد الإبل على مائة وعشرين تغير الحساب الأول، ولا شيء في الزائد حتى تبلغ عشرة فعلى هذا إذا كانت مائة وواحد وعشرون إبلاً فعليه ثلاث بنات لبون، فإن في كل أربعين بنت لبون فإذا صارت مائة وثلاثين فبنتا لبون وحقة، وإذا صارت مائة وأربعين فحقتان وبنت لبون وهلم جرّاً، فمدار الحكم الأربعينيات والخمسينيات في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، وقريب من هذا قول أحمد.

وقال مالك إن الزائد على مائة وعشرين لا يغير الحكم السابق حتى تصير مائة وثلاثين فحقة وبنات لبون، ولا فرق بينه وبين الشافعي إلا أن الشافعي يجعل الزائد على مائة وعشرين ولو واحدة مغيراً لحكم السابق بخلاف مالك.

فحديث الباب صادق وأقرب إلى مذهب الحجازيين بل مطرد على مذهبهم، وأما على مذهب مصادق أيضاً لكنه بعد مائة وخمسين ثم بعدها تكون الخمسينيات مدارات الحكم بخلاف الأربعينيات فإنها وإن صدق الحديث أي في كل أربعين بنت لبون لأذا قلنا: إن في ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين بنت لبون لكن الأربعين ليس مدار بل وقع في وسط الحساب فقطعة في كل خمسين حقة صادقة، ولصيفة على مذهبنا مطرداً، وأما قطعة في كل أربعين بنت لبون فصادقة إلا بعد مائة وعشرين وغير لطيفة إذ ليست مداراً، وأما على مذهب الحجازيين فالقطعتان لطيفتان وصادقان مطردان فالحديث لا يخالف لأنه لا يدل بنصه على أربعين وخمسين مداراً، وقريب مما قلنا هنا في الحديث السابق أن في كل أربعين درهماً درهم الخ، فإن المذكور فيه بيان الحساب فإنه لا شيء في أربعين حتى تكون مائتي درهم، ونظير ما قلنا ما في حديث الباب: «فإذا زادت فثلاث شياه إلى ثلاثمائة شاة» الخ أيضاً فإن الحديث ذكر ثلاث مائة شاة والحال أنها ليست مدار بل إذا زادت على مائتين فثلاث شياه إلى تسع وتسعين وثلاثمائة شاة فليس ثلاث مائة شاة إلا أنه وقع في وسط الحساب.

فخاصل أن حديث الباب صادق على مذهبنا بلا ريب باعتبار قطعة، ولطيف باعتبار قطعة أخرى.

فإذن نذكر أدلتنا الصريحة منها ما في معاني الآثار من (٤١٧) ح (٢) بسندين وذكر المتن في أولهما ولكن السند الثاني أعلى من الأول لأن في الأول حصيب بن ناصح وفيه لين، ولكنه من رجال السنن وما يحسن رواياته، وفيه: أن حماد بن سلمة قال لقبيس: اكتب لي كتاب أبي بكر بن عمرو بن عمرو بن حزم، وفيه نُصِبَ الصدقات فإنه عليه الصلاة والسلام كان أرسل عمرو بن حزم جد أبي بكر بن عمرو لأخذ الصدقات وفيه: «في كل خمس ذود شاة الخ» هذا بعد مائة وعشرين. وهذا عين مذهب أبي حنيفة. وأيضاً في هذا الحديث في كل خمسين حقة وليس ذكر أربعين فحديثنا حسن لذاته أو صحيح، وقال الزيلعي في التحريج: إن انطحاوي أخرجه في معاني الآثار ومشكل الآثار (أي

فَإِذَا زَادَتْ فِشَاتَانِ إِلَى مَائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ ثَلَاثُ شِبَاهٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةِ شَاءٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ شَاءٍ فَبَيَّ كُلُّ مِائَةِ شَاءٍ شَاءً، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةَ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرَقُ.....

(١) قوله: «ولا يجمع بين متفرق... الخ» المراد به عندنا الجمع والتفريق في الأملاك لا الأمكنة، فإذا كان النصاب بين شركاء، وصح الخلط بينهم باتحاد المشرح والمرعى والترعى وأحوها، نجب الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى، وفي عدم الوجوب تفريق المجتمع، وعندنا لا نجب، وإلا لوجب على كل واحد فيما دون النصاب، فمن ملك ثمانين شاة ليس للنسائي أن يجعلها نصابين بأن يفرقها في مكانين كأنها لرجلين، فهذا معنى لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع مثلاً بين الأربعين المتفرقة بالملك بأن تكون مشتركة إجماعها نصاباً، وإلّا لكان لكل عشرون، كذا في «فتح القدير».

في الخصة التي هي غير مطبوعة وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده وأبو داود في مراسيله. وتعرض البيهقي إلى الكلام في حديثنا، وقال في معرفة السنن والآثار: إن حماد بن سلمة كان عنده كتاب قيس بن سعد فقدده حماد وكان يروي من ذلك الكتاب عن حذيفة فأروهم في الروايات. أقول: إن هذا الكلام يذكره بعض تحت سياق ثلثين حماد، والبعض تحت سياق مدح حماد، ولا يقال: إن حماداً يروي وكان احتفظ في آخر عمره. نقول: إنه أخرج عنه مسلم في الصحيح وأكثر المحدّثين يصحّحون ويحسّنون رواياته فلا فرق بين تلامذته المتقدمين والمتأخرين. ولا يقال: إنه يروي من النكابة، نقول: إن مثل هذه النكابة معتبرة، فالخاصل أن حديثنا صحيح ولا أقل من الحسن لذاته.

ولما هو موقوف على ابن مسعود أخرجه الطحاوي (ج ٢) ومحمد في كتاب الآثار بسند قوي وأعلى، وهو مذهب سفيان الثوري. ولما مذهب علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، فأقول: إن ما في أبي داود ص (٢٣٦) عن علي مرفوعاً أيضاً حجة لنا فإن ألفاظه صادقة على مذهبه ومحملة لمذهب الشافعية، وأقول: لما علمنا مذهب علي موافقاً لأبي حنيفة نقول: إن مرفوعه أيضاً موافق لنا، وما تمسك به أحد من الأحناف إلا أن فيه: وفي خمس وعشرين خمسة من الغنم، وفي ستة وعشرين بنت مخاض الخ، وأما عندنا ففي خمس وعشرين بنت مخاض، ولا يخالفنا ما فيه فإنما خمسة على أنه بحسب التقويم، وقال سفيان الثوري: هذا غنط وقع من رجال علي وهو أفقه من أن يقول هكذا. وأما رواية أبي داود فصحيحها ابن لقطان في كتاب الوهم والإيهام، وفيها أيضاً ليس ذكر في كل أربعين بنت لبون بل المذكور فيها في كل خمسين حنة. ورغم الشافعية إنها تفيدهم، وإلّا لكانت أنها تفيد الأحناف. ثم أقول في تمسكنا: إن علياً كان عنده كتاب، وقال الحافظ: إن فيه أسنان الإبل. أقول: كيف لم يصحح الحافظ بأن فيه أحكام الزكاة؟ فإنه قد صرح في البخاري في موضع أن فيه أحكام الصدقات أيضاً أحدها ما في ص (٤٣٨): أنها صدقة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ، ولما علمنا مذهب علي من الخارج أنه موافق لأبي حنيفة لا بد من أن يكون المذكور في كتابه أيضاً ما هو مذهبه، فلا أحد أن يقول: إن دليلنا يسوي دليل الحجازيين، فإن دليلنا كأنه حديث البخاري. وأما دليل الشافعية فأخرج البخاري ست مرات بسند واحد ولم يجد أعلى من ذلك السند وفي طريقه أيضاً روى محمد بن عبد الله بن المثنى، عن أبيه وهو ابن المثنى، وقالوا: إن ابن المثنى سبى الحفظ فلا بد تساوى حجتنا وحجتهم. وقال ابن معين: إن كتاب علي من كتاب في حديث الباب، ولكنه لم يصحح بأنه أي كتاب عني، وظلي أنه هو كتاب الصدقات، وفيه أحكام عديدة. وما أخرج مسلم حديثاً في نصب الزكاة.

وأما حديث الباب ففيه سفيان بن حسين وهو لين في الزهري، ثم أقول الحق: إن حديث الباب أقرب بمذهب الحجازيين لأنه عليه الصلاة والسلام قد أجمل بعد مائة وعشرين، ومذهب الحجازيين مستقيم على هذا الحديث بعد مائة وعشرين إلى الأبد، وأما مذهبنا فاستقامته إنما هو بعد خمسين ومائة، وفي أبي داود ص (٢٢٠) في رواية الباب نصريح بمذهب الحجازيين فإنه فصل الراوي بعد مائة وعشرين فإن فيها: «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة، ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة، وإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة الخ». وأقول: إن هذه الزيادة من مدرج الراوي، فإنه لما كانت هذا كتابه عليه الصلاة والسلام فكيف لا يهتم به الترمذي والبخاري ولا يقله بنسائه؟ وأيضاً في سنن الدارقطني روى حديث أبي داود، وقال: وتفسير الكتاب هذا، فذكر هذه الزيادة، فدل على أنه من إدراج الراوي، فلا بد من أن يقال: إنه من إدراج الراوي.

وبعد الشيا والتي أن الحق ما قال ابن جرير الطبري: إن قول العراقيين والحجازيين صحيحان وتؤدي الزكاة عنى التزيين. أقول: تقطع بأن التزيين ثبوتان فإن الزكاة أخذت في عهده عليه الصلاة والسلام، وعهد الخلفاء الأربعة والشيا مما تعامل به السلف ولا يمكن إخفاء قول من القولين فلا مسأغ لأحد إنكار أحدهما، والعجب مما قال بحر العلوم في الأركان الأربعة: إن مثل الزكاة مما عمل به السلف ولا بد فيه من دليل متواتر، وأما دليل العراقيين في الطحاوي فخير واحد فلا يقبل. أقول: أي تواتر أعني من أن يكون به عمل عني في عهد خلافته وابن مسعود وسفيان الثوري وأبو حنيفة فكيف لا يقبل؟

قوله: «ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق الخ» واعلم أن الجمع والتفريق عند الشافعي ومالك وأحمد في الأمكنة، وقالوا: إن في الجمع والتفريق تسعة شروط منها الاتحاد في المرعى والمشرح والمراع والمخلب والمخل وغيرها، والنهي هذا للساعي وهو المستصنف. وبسمون هذا الجمع بخطة الجوار، ومثاله: أن لأحد عشرين شاة وللآخر عشرين شاة فخلط في المكان بخطة الجوار. وقالوا: إن بخطة الجوار مؤثرة في الحكم حتى إنه يكون الواجب في الصورة المذكورة شاة واحدة ثم يرجع من ذهب شأنه على خليطه بحصته، وقال الشافعي: لو كانت أربعون شاة لأربعين رجلاً مشتركة بخطة الجوار نجب الشاة الواحدة. وقال مالك بن أنس: يجب أن يكون كل من الخلطاء مالك قدر النصاب وإلا فلا، ويخرج

بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخَافَةً^(١) الصَّدَقَةَ. وَمَا كَانَ^(٢) مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بِالشُّوْبَةِ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةً وَلَا دَأْتُ عَيْبٍ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ فَسَمِ الشَّاءَ أَثْلَاثًا: ثَلَاثُ خَيْتَارٍ، وَثَلَاثُ أَوْسَاطٍ، وَثَلَاثُ شِرَازٍ، وَأَخَذَ الْمُصَدِّقُ مِنَ الْوَسْطِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الزُّهْرِيُّ الْبَقَرِ.

وفي الباب عن أبي بكر الصديق وبهز بن خكيم عن أبيه عن جده وأبي ذرٍّ وأنس. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ

(١) قوله: «مخافة الصدقة» أي مخافة ثبوت الصدقة فيما لا صدقة أي لا يفعل ذلك التفريق والجمع كيلا يثبت الصدقة فيما لا صدقة فيه واجبة كما لو فرق بين الثمانين حيث يجب ثنتان، والواحد فيها ليس إلا واحدة أو جمع بين العشرين لرجلين يجب واحدة، والواقع أن لا وجوب فيها. (ابن المصنف)

(٢) قوله: «وما كان من خليطين... الخ» قالوا: أراد به إذا كان بين رجلين إحدى وستون مثلاً من الإبل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون، فإن كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما أخذه الساعي من ملكه زكاة شريكه - والله تعالى أعلم - ذكره ابن المصنف.

الأمثلة التي فيها نفع الساعي أو نقصانه أو نفع المصدق أو نقصانه، فالحاصل أنهم يقولون: إن الجمع والتفريق لا يفعل وأما لو جمع أو فرق بشروط مذكورة يكون مؤثراً في الحكم.

وقال الأحناف: إن الجمع والتفريق في حديث الباب لا ينبغي ولا يؤثر وأما لو جمعوا أو فرغوا في الأملاك فيكون الجمع والتفريق مؤثراً، ويسمى الجمع خلطة الشيوع مثل أن وجد رجلان ثمانين شاة من الوصية أو الإرث أو البيع فتجب شتان، والفروع مذكورة في المبسوطات فلما جمع إليهم.

قوله: (مخافة الصدقة الخ) قيل: متعلق بالنفي، وقيل: بالإثبات. والمخافة مخافة الساعي أو المصدق، وقيل: إن النهي متوجه إلى مالك الأموال عند مالك بن أنس، وإلى المصدق عند الشافعي، وقيل إليهما عند الشافعي ولكنه لا تفاوت في جميع المذكور، قال الشيخ ابن المصنف وغيره: إن الجمع والتفريق في هذه القطعة خلطة الشيوع، وإنهم لو خلطوا لكنت الخلطة مؤثرة. وأقول: في هذه الخلطة خلطة الحوار على ما قال الحجازيون ويكون المراد النهي عن خلطة الحوار لأنه أمر لغوي لا يجدي شيئاً ولا يؤثر شيئاً بل ارتكاب أمر عيب، وأما وجه اختياري هذا الشرح أن تعبير الشارع في هذه القطعة غير تعبيره في قطعة وما كان من خليطين الخ، فإن الجمع ههنا الجمع في الأمكنة وفي القطعة الثانية خلطة الشيوع كما يشير إليه اختلاف التعبير، وأما مثال نفع المصدق عند الحجازيين فكما أن لأحد أربعين شاة وللآخر أربعين شاة وكانت متفرقة فجمع المصدقان في المكان بشروط مذكورة وفي هذه الصورة نقصان الساعي، وأما لو كانت مجتمعاً ففرقها الساعي، إلى نصابين، ففي هذه الصورة نفع الساعي ونقصان المالكين.

قوله: (وما كان من خليطين فيتراجعان بالسوية الخ) قال الحجازيون: إن المراد خلطة الحوار بشروط مذكورة فهو كانت ثمانون شاة لرجلين متبصرة فأخذ الساعي شاة واحدة من المخلوطة فلم تذهب إلا شاة أحدهما من جانبها ف يرجع هذا على خليطه بالنصف من قيمة الشاة التي أخذت. ونقول: إن الخلطة خلطة الشيوع، وفي القطعة الأولى خلطة الحوار لاختلاف التعبيرين في القطعتين، ومثال خلطة الشيوع، أن لرجلين ثمانين شاة وليست بمتميزة في الأملاك فيأخذ الساعي شاتين فإن لم يكن تفاوت في قيمتي الشاتين فلا تراجع وإلا فراجع. وكذلك اشترى رجلان إبلاً واشتركا في الأملاك ولا تميز، ولأحدهما خمسة وعشرون سهماً، وللآخر ستة وثلاثون سهماً، وحصل إحدى وستون إبلاً، فجاء الساعي وأخذ بنت مخاض من الأول وبنت لبون من الثاني لأنهما بمنزلة النصابين، فبنت مخاض وبنت لبون المأخوذتان في الصدقة مشتركة بينهما فتجعلان واحداً وستين سهماً ويرجع الأول على الثاني ويأخذ خمسة وعشرين سهماً بنت لبون، ويرجع الثاني على الأول ويأخذ ستة وثلاثين سهماً بنت مخاض، فلهذا تراجع بالسوية، وأما في الصورة المذكورة إذا كانت خلطة الحوار فالجواب أداء الجذعة ثم يرجع الذي أخذ جذعته على خليطه بحصة ذلك الخليط.

وهذه القطعة أي (وما كان من خليطين الخ) لطيفة على مذهبينا بخلاف مذهب الحجازيين فإن في الحديث لفظ (يتراجعان) من باب التفاعل، والتفاعل من الطرفين في زمان واحد صحيح على مذهبينا، وأما على مذهبهم فالتفاعل باعتبار الأزمنة كأن أخذت في هذه السنة جذعة أحد ويرجع هذا على الآخر، وأخذت في السنة الثانية جذعة الآخر فيرجع على الأول، ولتتدبر فإن المقام دقيق، ووافقنا البخاري في أن خلطة الحوار غير مؤثرة وخلطة الشيوع مؤثرة، لكن الحفاظ لم يفسحوا بوقافه، وكذلك وافقنا ابن حزم الظاهري في أن خلطة الحوار غير مؤثرة، وذكر العيني في العمدة عبارته ولكن عبارته لا تفصح حتى أن رأيت في فواعد ابن رشد أنه صرح بوقاف ابن حزم أنها حنيفة، هذا ما حصل لي الآن والبحث أطول. واعلم أن محشي البخاري قد غلط في الفروع فإنه ذكر مثلاً بغير تأمل مآله فرغاً.

قوله: (إذا جاء المصدق) قيل: إن المصدق إن كان من التفعيل فمعناه الأخذ، وإن كان من التثقل فمعناه المعطي، وقيل: لا فرق، وهذا — أي (إذا جاء المصدق) الخ — من قول الزهري لا أنه مرفوع.

قوله: (ولم يذكر الزهري البقر الخ) وذكر أبو داود في مراسيله زكاة البقر.

حديث حسن. والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء. وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم هذا الحديث ولم يرفعوه، وإنما رفعه شفيان بن حسين.

٥- باب ما جاء في زكاة البقر

٦٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ. وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا رَوَى عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ. وَعَبْدُ السَّلَامِ ثِقَةٌ حَافِظٌ. وَرَوَى شَرِيكَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(١). وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

٦٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا شَفِيانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ:

- «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا^(٢) أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ خَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ^(٣) مَعَافِرَةً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَفِيانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَهَذَا أَصَحُّ.

٦٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

(١) قوله: «تبغاء التبيع والتبعية ولد البقر أول سنة، كذا في «الدرر» والمستة من البقر التي استكملت سنتين ودخلت في الثالثة، قال الشيخ ذكر في التبيع المذكور والأثني، وفي الحسن الأثني، ولعله من باب الالكفاء، وعندنا يجوز كلاهما فيهما، كذا في «الهداية».

(٢) قوله: «أو عدله» -فتح العين- المثل في القيمة ومكسرها مثله في الصورة، كذا في «الجامع»، «معافر»: ثياب باليمن.

قوله: (حسن الخ) في حديث الباب أخذت لا أذكرها، منها أن شفيان بن حسين ضعيف في الزهري.

وانفقوا على أن الذكر والأثني جائز دفعه في صدقة الغنم والبقر بخلاف الإبل.

باب ما جاء في زكاة البقر

واعلم أنه في بعض الروايات: عليه الصلاة والسلام أخذ الزكاة على حساب غير حساب الباب من البقر، أخرجه أبو داود في مراسيله، ولكن المشهور المختار عند الفقهاء ما في حديث الباب، ولعل ما في مراسيل أبي داود كان في زمان ماء، وعندي لا يجوز التأويل فيه كهي يوافق المشهور، ولا خلاف في البقر إلى أربعين، وإذا زادت فعند أبي حنيفة في الكسور أيضاً زكاة لا عند صاحبيه.

قوله: (من كل خالم الخ) هذا حكم الجزية، الجزية عندنا على نوعين: جزية توضع على الكفار صلحاء وجزية توضع عليهم بعد استيلائنا عليهم عنوة، ولعل ما في الباب من القسم الأول ولا تحديد في هذا، وأما القسم الثاني فعندنا العمل ما وضع عمر الجزية، أي ثمانية وأربعون درهماً على الغني، وأربعة وعشرون على المتوسط، والني عشر على الفقير، وأما ما في الباب فجزية صلح لأن أهل نجران أتوا إليه عليه الصلاة والسلام للمباهلة فكفوا عنها ثم قبلوا الجزية.

قوله: (دينار الخ) في رواية اثنا عشر درهماً، فنقول: إن الدرهم على نوعين درهم تكون عشرة منها قدر دينار، ودرهم تكون اثنا عشر منها قدر دينار كما ندل مناظرة الشافعي وشيخه محمد بن الحسن.

قوله: (أو عدله معافر الخ) هذا يدل على جواز دفع قيمة ما وجب، ووافقنا البخاري في هذه المسألة وأشار إلى الأدلة، والمعافر ثوب يمني، وقيل: إن معافر اسم قبيلة في اليمن.

[١] هكذا في نسخة بشار، وفي الهندية: «عن عبد الله» وهو خطأ.

٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اخْتِذَا خِيَارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ إِسْحَاقَ الْمَكِّيِّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي مُنَيْبٍ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ ضَلُوكِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَلْيَاكُ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الصَّنَابِجِيِّ

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مُنَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ اسْمُهُ نَافِذٌ.

(١) قوله: «فإن هم... إلخ» من قبل حاتف عامته على شريطة التفسير كقوله تعالى: «لَوْ أَنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَّرَهُ» (التفريق)

(٢) قوله: «فياك وكرائمه أموالهم» أي أتق كرائم أموالهم أي نفاليسها التي يتعلق بها نفس مالكها، جمع كريمة. (تجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اخْتِذَا خِيَارِ مَالِ الصَّدَقَةِ

أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - لساعة أن لا يتعدوا على السُّبُكَةِ، وأمر أرباب الأموال أن لا يتبعوا الساعين من أموالهم، فإن الأمر دائر بين الطرفين كما قلت في إمامة من زار قوماً، وبعث النبي - صلى الله عليه وسلم - معاذاً إلى اليمن في السنة التاسعة ثم اختلف أنه هل يرجع من سفره أم لا؟ والنبي - صلى الله عليه وسلم - ارتحل إلى دار البقاء ومعاذ في اليمن وكان في اليمن خلافان، على أحدهما معاذ بن جبل، وعلى ثانيتهما أبو موسى الأشعري.

قوله: «فإن هم أطاعوك فأعلمهم إلخ» استدلل بعض الأحناف بحديث الباب على أن الكفار ليسوا مخاطبين في الفروع، وأجاب الشافعية بأن المذكور في الحديث الترتيب لأنه يعلم الكافر الإسلام أولاً ثم ما بعده من الفروع، وأقول: إن في المسألة تفصيلاً بعضه في التحرير. واعلم أن الشافعية والأحناف متفقون على أن الكفار مخاطبون بالإيمان والعقوبات أي الحدود والمعاملات، واتفقوا على أن الكافر إذا أسلم لا شيء عليه من قضاء ما مضى من الضلوات في حالة الكفر، والاختلاف في الصوم والصلاة والحج والزكاة في حال الكفر، فقال الشافعية والمالكية: إنهم مخاطبون بها، وقال العراقيون مثلاً: إنهم مخاطبون، ومعنى كونهم مخاطبين أنهم يعذبون في جهنم على ترك ما يخاطبون به. وأما إذا أسلم المرء فقبل: يجب عليه قضاء الضلوات الثلاثة حالة الارتداد، وقيل: لا قضاء عليه. وأقول: إن لأحناف ثلاثة أقوال في كونهم مخاطبين بالفروع: قال العراقيون: إنهم مخاطبون بالفروع اعتقاداً وأداءً أي يعذبون في النار على اعتقادهم بعدم الفرضية وعلى عدم أدائهم، وقال جماعة من مشايخ ما وراء النهر: إنهم مخاطبون اعتقاداً لا أداءً فلا يعذبون في جهنم إلا على عدم اعتقادهم الفرضية، وقال جماعة منهم: إنهم ليسوا بمخاطبين اعتقاداً وأداءً فلا يعذبون عندهم إلا على تركهم الإيمان، والمختار قول العراقيين واختاره صاحب البحر في شرح المنار.

وهناك بحث في كونهم مخاطبين بالمعاملات بأنهم هل هم مخاطبون حلة وحرمة أي باعتبار أحكام العقبى أو صحة وفساداً، أي باعتبار أحكام الدنيا، ومر على هذا الشيخ ابن الهمام في فتح القدير ولم يذكر فاصلاً، فأقول: إنهم مخاطبون حلة وحرمة أفراداً وأما صحة وفساداً فمخاطبون في بعض الجزئيات لا في البعض كما يدل عليه عبارات فقهاءنا كما في الكفر: أنه إذا نكح فلا شهود يقر على نكاحه إذا أسلم، ولو نكح ذات رحم محرمة يقر بينهما. وتدل على ما قلت ما في الهداية ص (٣١٨) ج (١)، وفيه ص (٣٢٤) ج (١) باب نكاح أهل الشرك.

وأما النكاح فهل هم مخاطبون فيه أم لا؟ فتزدد فيه الشيخ ابن الهمام، ولعلمهم مخاطبون مرة لا أخرى أي في بعض الجزئيات لا في بعض الآخر كما يدل عليه ما نقلت من الهداية.

قوله: (وردد على فقرائهم إلخ) استدلل بحديث الباب الشيخ ابن الهمام على أنه لا يجب أداء الزكاة إلى جميع الأصناف. قال الشافعية: يجب أداء الزكاة إلى ثلاثة أفراد من كل صنف من الأصناف، وزعم صاحب شرح الوفاة أن محتج الشافعي بالجمع المذكور في الآية. أقول: إن مدار الخلاف الاختلاف في انتفقه، تفقه الشافعي أن الأصناف مستحقون مال الزكاة، وتفقه أي حبيغة أن الأصناف مصارف لا أنهم مستحقون، وقال الشافعية: لو لم يجد الأصناف في بلاده يجوز أداءه إلى من يجده من الأصناف.

٧- باب ما جاء في صدقة الزرع والشجر والخبوب

٦٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: - إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُونٍ» صدقة، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صدقة، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صدقة.

وفي الباب عن أبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وعبد الله بن عمرو.

٦٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ وَمَالُكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَيْنِي مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صدقة، وَالْأَوْسُقُ سِتُونَ صَاعًا، وَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ ثَلَاثُمِائَةٍ

(١) قوله: «دُونَ» الدود من الإبل ما بين الخمس إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، كذا في «مختصر النهاية»، وفي الدود من الإبل ذكورا كانت أو إناثا، وخمسة دود بالإضافة، وقيل: بالبدل فيؤن.

(٢) قوله: «والعمل على هذا» قال أبو حنيفة: في قليل ما أخرجه الأرض وكثيره العشر، سواء سقى سبخا أو سقته السماء لا الخطب والقصب والحشيش، وقالوا أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغت خمسة أوسق لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» ولأبي حنيفة قوله عليه السلام: «ما أخرجه الأرض فيه العشر من غير فصل» فأؤيل ما رويته زكاة الشجرة: لأنهم كانوا يتابعون بالأوساق، وقيمة الوسق أربعون درهما، كذا في «الهداية».

باب ما جاء في صدقة الزرع والشجر والخبوب

قوله: (خمسة دود الخ) تركيب إضافي أو توصيفي، ودود جماعة الإبل من ثلاثة إلى تسعة، والدود في أصل اللغة ما يدفع الفقر. قوله: (فيما دون خمسة أوسق الخ) قال المحاذيون وصاحبنا أبي حنيفة: لا صدقة فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض. وقال أبو حنيفة: ما أخرجت الأرض فيه العشر قل أو كثر. وتمسك المحاذيون بحديث الباب، وأجاب صاحب الهداية أن في الحديث ذكر بيان زكاة مال التجارة وكان خمسة أوسق ذلك الزمان قدر مائتي درهم. أقول: إن جواب الهداية بخالفه ما رواه الطحاوي ص (٣١٥) ج (١) (ما سقت السماء أو كان سبخا أو بعلا فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق الخ) عن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن جده، وتكلم المحذون في سننه من جانب سليمان بن داود، قيل: إنه ابن أرقم وهو مزوك، وقيل: إنه راو آخر ثم رأيت في كتاب الدييات لأبي بكر بن عاصم الظاهري أنه راو آخر فيكون السند قويا. وأجاب المعين بأن حديث الباب في المتفرقات (جندة)، وجواب المعين نافذ، لأن جمعه عليه الصلاة والسلام المتفرقات في بعض الأحيان ثابت، ولكن الظاهر رواية الطحاوي السابقة بخالفه فإن ظاهرها يدل على أنه عشر. والجواب أنه عمول على العرايا، والعرية تكون في خمسة أوسق، فلما أعطى رجل ما خرج من أرضه بطريق العرية فلا زكاة عليه فيما أعزى لأنه مثل من وهب بجميع ماله أو بعضه أنه لا زكاة عليه فيما وهب، ففصح أنه لا عشر فيما دون خمسة أوسق لأنها عرية. وعمدي قرائن تدل على أن الحديث في العرايا كما سأذكرها. وتمسك الأحناف على مذهب أبي حنيفة بخديث عام رواه مسلم: «فيما أخرجت الأرض العشر» الخ وقالوا: إن «ما» عامة فتعارض العام والخاص فترجح فرجحنا العام، أقول: إن الصحيح الاحتجاج بالرواية الخاصة في مقابلة الخاص فنحتج بما رواه الطحاوي ص (٢١٣) ج (٢) باب العرايا عن جابر بن عبد الله وفي كل عشرة أقاء قنو يوضع في المساجد للمساكين الخ، وما تمسك به أحد منا، والحديث قوي وأخرجه الحفاظ في الفتح عن ابن خزيمة في الموضوعين، ولم يخرج هذه القطعة في الموضوعين، ولا أعلم باعث عدم إخراج هذه القطعة. وأخرجه أبو داود أيضاً في سننه ص (٢٤١) إلا أن في الفاظه نقصاً حتى صار المراد مقلوباً وغلط المحذون في بيان المراد وفيه: أقر من كل جاذ عشرة أوسق من الصر بقو يعلق في المساجد للمساكين الخ باب في حقوق المال، وعمدي يخص ما في أبي داود على ما في الطحاوي لأنه أصرح.

ومسألة الباب بما لا يمكن إعتقاده فإنه قد جرى عليها تعامل السلف فإنه مذهب مجاهد والزهري وإبراهيم النخعي، ونقل الزيلعي أنه مذهب عمر بن عبد العزيز حنيفة الحق والخليفة الرشيد، وكتب إلى رعيته في البلاد أن يؤخذ العشر في كل قليل وكثير، ولم يتقل أن أحداً أنكر على عمر بن عبد العزيز فعلم أنه تلقاه الأمة بالقبول، وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: إن ظاهر القرآن لأبي حنيفة وتدل عليه أربع آيات من «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ الخ» [الأنعام: ١٤١] وغيرها.

وأما تفقه أبي حنيفة فهو أن العشر كالخراج والخراج في القليل والكثير فيكون العشر أيضاً كذلك.

وأما القرائن على أن المذكور في الحديث حكم العرايا ويشير إليها كلام الطحاوي في غير موضعه منها أن في الصحيحين: أن العرايا إنما تصح إلى خمسة أوسق، فالمبتادر أن في حديث الباب أيضاً حكم العرية والمراد أن دون خمسة أوسق يؤدونه ديانة فيما بينه وبين الله ولا يجب رفعه إلى بيت المال فإنه يؤدي إلى المعرى له ثم لما آداه بمجيبه فتأدى زكاته أيضاً، فمراد حديث الباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة أي لا

صاع، وصاع التبييض خمسة أرطاب وثلاث، وصاع أهل الكوفة ثمانية أرطاب. وليس فيما دون خمسة أواق صدقة، والأوقية أربعون درهماً، وخمسة أواق مائتا درهم. وليس فيما دون خمس ذود، يعني ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا بلغت خمسا وعشرين من الإبل ففيها ابنة مخاض، وفيما دون خمس وعشرين من الإبل في كل خمس من الإبل شاة.

٨- باب ما جاء ليس في الخيل والزئبق صدقة

٦٢٨ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَزَالِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا عِيْدِهِ صَدَقَةٌ».

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعلي: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. والعمل عليه عند أهل العلم أنه ليس في الخيل الشائبة صدقة، ولا في الزئبق إذا كانوا للخدمة صدقة، إلا أن يكونوا للتجارة، فإذا كانوا للتجارة ففي أثمانهم الزكاة إذا خال عليها الحول.

٩- باب ما جاء في زكاة الغنل

٦٢٩ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الثَّيَابِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الثَّمِيمِيُّ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَرَقٍ رِقٌّ».

وفي الباب عن أبي هُرَيْرَةَ، وأبي سَيَّارَةَ الثَّمِيمِيِّ، وعبد الله بن عمرو.

(١) قوله: (ليس على المسلم في فرسه) هذا حجة على من لم ير الصدقة على الفرس ومن رأى الصدقة على الخيل، أحاطت عن الحديث أن المراد به فرس العربي، هو النوقل عن زيد بن ثابت. وقيل: إذا كانت خيل سائمة ذكورا وإناثا، وصاحبها باختيار إن شاء أهله من كل فرس دينار، وإن شاء فومها وأعطي من كل مائتين خمسة دراهم، وهذا التحجير متأخر عن عمر رضي الله تعالى عنه، هذا مذهب أبي حنيفة، والأول مذهب أبي يوسف ومحمد، ونظام الحديث في «الفتح» لا في المعاد.

يجب رفعه إلى بيت المال. ورواية دينار في الطحاوي عن (٢١٣) أيضا تشير إلى أنها في العربية، ومنها ما في الطحاوي عن (٢١٥) مرسل من مكحول: جفعوا في الصدقات فإن في المال العربية والوصية الخ سبعة قوي: رواها أبو داود في مراسمه، وفيه من في المال العربية والوصية الخ ورواها أبو عمر في شيبه وفيه من في المال العربية والوصية الخ مراد ما في مراسل أبي داود وفيه أبي عمر: أن القنرات تصبغ من وطن الناس بالأرجل فشيهم ولكن في أن التصحيح الوصية، وأما الوصية والوصية فمن تصحيح الراوي، وإنما أيضا ما في السنن الكبرى للبيهقي أن عمر وأبا بكر رضي الله عنهما كان يأمران سعاتهما أن لا يخرصوا في العربية، وفلان آخر ذكره سلى أن المذكور في حديث الثابت حكم العرب أن رأيت بعد مده في كتاب الأموال لأبي عبيد أن هذا حكم العربية، فالجواب هذا والامتناع لذلك أي في معنى الآثار عن (٢١٣)، وأبو حنيفة إمام غريب الحديث وبروي السنن في غريب الحديث عن محمد بن الحسن الشيباني، وهو معاصر ابن معين وأحمد بن حنبل.

باب ما جاء ليس في الخيل والزئبق صدقة

قال أبو حنيفة: إن في الخيل إذا كانت للتجارة أو للتسامل زكاة، وقال سائر الأئمة: لا زكاة في الخيل وأبي الربيعي لو افترض أحد بينهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه زكاة خيل، وأقول: إن لنا ظاهر ما في مسند عن (٣١٩) «تم لم يسر حق الله في ظهورها ولا في قتلها الخ»، فإن الحق في زكاة الخيل هو حق الزكاة وتناول فيه، والجواب من حديث الثابت أن الخيل - خيل الزكوة - وقد سلم سائر الأئمة أن أفراد من العرب في حديث الباب عبيد الخدمة، فقال أبو حنيفة: لما كان العبد عبد الخدمة يكون خيل أيضا خيل الخدمة وأزكوة فتكون الجمعان القريتان متساويتين.

باب ما جاء في زكاة العسل

قال أبو حنيفة: إن عسل الندي في أرض عربية فيه عشر فن أو أكثر، وحديث الثابت لما نكمت فيه الترمذي، وثنا حديث مرسل حبه ذكره الحافظ الترمذي في التلخيص والتميز بن أحمد، وأما أكثر أهل نعم وأحمد من حمل فضع أي حنيفة بأقرار الترمذي. وأما العسل الذي حصل من النحل والخلال في قنارى قاضي عن أن فيه أيضا عشرة، وهذا في دار الإسلام، وأما في دار الحرب فلا عشر ولا حراج. (ف) وأعلم أن أرضها في هذا العصر - أي أراضي الهند - لا عشر فيها في شيء، لأنها أراضي دار الحرب، وهكذا حصل لي من كتب الفقه وأن مولانا المرحوم الكنجوي أيضا سأل أرضها أراضي دار الحرب. وأما دار الحرب فهي أي يكون فيها فضل الأمور - أي الخصومات - في أيدي الكفار، وليس الاصطلاح أنها هي التي يجمع فيها المسلمون من أداء الفرض من الصوم والصلاة كسارع بعض الناس

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. وَلَا يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرٌ شَيْءٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ فِي الْقَسْرِ شَيْءٌ^(١).

١٠- بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

٦٣١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ الطَّلَحِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ

عُمَرَ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَفَادَ^(٢) مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَرَى بْنِ نَبَاهَانَ.

٦٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ

فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَعُثَيْدُ اللَّهِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ

فِي الْحَدِيثِ، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْتَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْتَلٍ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ سِوَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ - مَالٌ

(١) قوله: «مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا» المراد بالمال المستفاد المال الذي حصل لرجل في أثناء الحول من هبة أو ميراث أو مثله، ولا يكون من نتائج المال الأول، واختلف فيه فقال الشافعي: لا يلحق بالأول، بل يستأنف به مدة حوله، وعند أبي حنيفة: يلحق بالمال الأول في حولان الحول، وأما المستفاد الذي يكون من نتائج الأول، فلا اختلاف فيه، بل اتفقوا على أنه يلحق بالمال الأول في القسمة. (التقرير) ويمكن تأويل حديث الباب أن المراد من استفاد مالا ولم يكن له مال غير هذا بقدر النصاب، فلا زكاة عليه... الخ.

فإنه لا أصل لهذا التعريف، وأما دار يمكن فيها للمسلمين أن يجعلوا فصل الأمور أي الخصومات في أيديهم وقادرون على هذا فهو دار الإسلام ويكون الناس أغنيى عن عدم جمعهم الخصومات في أيديهم مثل مملكة كابل، وذكر مولانا محمد أعلى التهانوي رحمه الله في رسالة له: أن أراضي الهند ليست بعشرية ولا خراجية بل أراضي الخوذة أي أراضي بيت المال والمملكة والله أعلم. وسمعت أن مولانا المرحوم الكنگوهي أفندي بأن الرجل الذي لا يعلم أن أرضه انتقلت إليه من أيدي الكفار والأرض الآن في ملكه فعليه عشر، والله أعلم، وأما الأرض الخراجية فعلى أربعة عشر قسماً، والأرض العشيرية على ثمانية أقسام ذكرها صاحب التلويحية، ولي نظم في تفصيل الأرض الخراجية والعشيرية.

بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

واعلم أن المال المستفاد على ثلاثة أنواع: أحدها: الربح الذي حصل بعد التجارة وضم هذا الاستفاد إلى الأصل اتفاقاً. وثانيها: أن يحصل المال من غير جنس المال الذي عنده. كمن كانت عنده إبل فحصلت له الشياه ولا يضم هذا إلى ما عنده من المال اتفاقاً، ومثل التجارة جنس واحد والثغدان من جنس واحد والنوائم أجناس مختلفة. وثالثها: المال الذي حصل من جنس ما عنده لا من ربح بل بوصية أو توريث أو غيرها هذا يختلف في الضم وعدمه. قال أبو حنيفة ومن تبعه: يضم وقال الخجازيون: لا يضم. ثم للنص عبدنا شروطاً كما في الكثرة: ويضم، المستفاد في أثناء الحول إلى نصاب من جنسه، الخ. وتمسك الخجازيون بحديث الباب، وأقول: لولا أن في سند عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وثانياً إن المذكور في الحديث لا يجب أن يكون من القسم الثالث المصطلح للفقهاء بل مراده هو المستفاد لغة أي المال الحاصل أثناء فإنه لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول.

قوله: (عن نافع عن ابن عمر الخ) سنده قوي غاية القوة إلا أنه موقوف.

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتت في نسخة بشار، ونصه: وصدقة بن عبد الله ليس بخافض، وقد خولف صدقة بن عبد

الله في رواية عبد الحديث عن نافع.

٦٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ، قَالَ: سَأَلَنِي عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

عَنْ صَدَقَةِ الْعَسَلِ، قَالَ: قُتِلَ: مَا عِنْدَنَا عَسَلٌ تَصَدَّقُ مِنْهُ، وَلَكِنْ أَخْبَرَنَا الْغُبَرَةُ بْنُ حَكِيمٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَسَلِ صَدَقَةٌ، قَالَ عَمْرُ: عَدِلَ

مَرْضِيٌّ فَكُتِبَ إِلَى النَّاسِ أَنْ تَوْضَحَ، يَعْنِي عَلَيْهِمْ.

تَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ - لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حَتَّى يَتَحَوَّلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. فَإِنْ اسْتَفَادَ مَالاً قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، فَإِنَّهُ يُزَكَّى الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ مَعَ مَالِهِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ. وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

١١- بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ

٦٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسٍ بْنِ أَبِي ظَلْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْلُحُ قِبْلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ».

٦٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وفي الباب عن سعيد بن زيد، وبخدر حرب بن عبيد الله التقيي. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رَوَى عَنْ قَابُوسٍ ابْنِ أَبِي ظَلْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ التَّصْرِاطِي إِذَا أَسْلَمَ وَضِمَّتْ عَنْهُ جَزِيَّةٌ رَقَبَتِهِ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ عُشُورٌ» إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جَزِيَّةَ الرُّقْبَةِ. وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُفَسِّرُ هَذَا حَيْثُ قَالَ: «إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ».

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ^(١)

٦٣٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمِصْطَلِقِ عَنْ ابْنِ أَخِي زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خَلْيُكُنَّ فَإِنَّكُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٦٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَمَ فِي حَدِيثِهِ، فَقَالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ أَخِي زَيْنَبِ. وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَخِي زَيْنَبِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ» وفي «الموطأ» لعمد قال: أما ما كان من حلي جوهر ولونؤ فليست فيه الزكاة على كل حال، وأما ما كان من حلي ذهب أو فضة ففيه الزكاة إلا أن يكون ذلك لیتیم أو لیتیمه لم يبلغا، فلا يكون في مالهما زكاة، وهو قول أبي حنيفة - انتهى - وكذا إذا كان لغير الیتیم وهو غير بالغ عندنا. (عنى البخاري)

بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزِيَّةٌ

أجمعوا أن الجزية على الذمي لا المسلم، ولو أسلم الذمي وكانت عليه جزية سنين فلا يجب أدائها بل سقطت، وسمعت أن رجلاً صنف كتاباً وموضوعه أن الجزية على الذميين مظلمة م تكن. أقول: لا يجزئ المسسم على هذا القول فإن الجزية ثابتة بالقرآن العظيم حتى يعضوا الجزية [النوبة: ٣٩] الآية ونواتر به تعامل السلف والأحاديث ولا يقول به إلا من لا شئ له من العلم، فإنه إن استنكر الجزية على الذميين لحض النسيبة بالجزية فليس إلا جهالة، فإن المسلمين يؤخذ منهم ما لا يؤخذ من الذميين فإن المسلم يجب عليه الزكاة والعشر أو الخراج وغيرها من الأموال والأفئس.

قوله: (يجي بن أكرم الخ) هذا ثقة حنفى، وكان قاضياً في عهد المأمون.

قوله: (جزية عشور الخ) أصله أن ملوك العرب كانوا يأخذون العشر ثمن نحتهم. ثم استعمل العشور في حق أخذ مظلمة، وفي الحديث رواه صاحب المشكاة: أنه عليه الصلاة والسلام بعن العشار الخ. أي الأخذين من غير حق. وأما في حديث الباب فالمراد به الجزية لا ما أخذ مظلمة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ

لا زكاة في الحلي عند الشافعي ومالك وأحمد، وقال أبو حنيفة: فيها زكاة إذا صيغت من الذهب والفضة وصح اخديشان لمذهب أبي حنيفة، وتعرض الشافعية وتبعهم أن يكتموا في إسنادهما ولا يمكن الكلام فيها.

قوله: (تصدق ولو من...) الخ سياق الحديث مشير إلى أن الصدقة هذه واجبة، ويمكن للشافعية التأويل فيه عمله على المنفردات، وظاهر أحاديث الباب لأبي حنيفة.

عند أهل الحديث، ضَعَفَهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ وَتَرَكَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا

٦٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَبَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ الْعَشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنُّضْجِ نِصْفُ الْعَشْرِ».

وفي الباب عن أنس بن مالك وابن عمر وجابر.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَبُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً. وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَصَحُّ. وَقَدْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ.

٦٤٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْيَمَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ سَنًّا فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ، أَوْ كَانَ عَثْرًا^(١) الْمُشْوَرُ^(٢)، وَفِيمَا سَقَى بِالنُّضْجِ نِصْفُ الْمُشْرِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ

٦٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَاحِ عَنْ صَمْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلَا مِنْ وَلِيٍّ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَزَّ فِيهِ وَلَا يَتَزَكَّهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، لِأَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَمْرِ بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ... فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فَرَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةً، مِنْهُمْ: عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ^(٣) فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةً، وَبِهِ

(١) قوله: «أَوْ كَانَ عَثْرًا» - يفتح العين والمثناة - ذكر في «القاموس»: العثري ما سقته السماء، كذا ذكر التوريشي وبعض الشراح، ولا يخفى أنه يلزم منه التكرار، وعطف الشيء على نفسه، والحق ما ذكره آخرون من أن العثري ما سقى بالعائور، والعائور شبه نهر يخفر في الأرض ليسقى به البقول والتخل والزرع. (اللمعات)

(٢) قوله: «يَتِيمًا» ليس في مال اليتيم زكاة لقوله عليه السلام: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن النسي حتى يحتلم، وعن المحنون حتى يعقل» رواه أبو داود والنسائي وأحكامهم وصححهم، وما روى عن عمر وابنه وعائشة من القول بالوجوب لا يستلزم كونه عن سماع، فحاصله قول صحابي عن اجتهاد عارضه رأى صحابي آخر، قال محمد في «كتاب الآثار»: أنا أبو حنيفة لنا لَيْسَ بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال: ليس في مال اليتيم زكاة. (فتح القدير)

إلى بيت المال. وأما جواب حديث الباب المرسل فما قال صاحب الهداية ص (١٨٤) ح (١): إنه لا يجب رفعها إلى بيت المال. ولنا ما أخرج الزيلعي أن عمر بن عبد العزيز الخليفة العدل الراشد كتب إلى رعيته في البلاد من كانت عنده عشر دستجات فعليه أداء دستجة.

باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها

اتفقوا على أن ما سقت العيون والسماء العشر، وفيما سقى بالنضج نصف العشر ويدخل في النضج ما سقى بالدولاب أو النافذة أو بالدلاء، ثم اختلف في رفع المونة. فقيل: العشر أو نصفه بعد رفع المونة، وقيل: العشر أو نصفه بلا رفع المونة، وإليه ذهب أبو حنيفة. قوله: (عَثْرًا) الخ من العائور بمعنى كاري (حواليان زمين ميل هو)، وقيل: من العثور أي الاطلاع والحاصل أن العثور هي الأشجار التي على شط النهر وتأخذ الماء بأنفسها.

باب ما جاء في زكاة مال اليتيم

المراد من اليتيم الصبي غير الخالم مات والداه أم لا، وقال الشافعي: يزكي ماله. ولا مرفوع لأحد. وللطرفين آثار، لنا أثر ابن مسعود، وهم أثر عائشة الصديقة. وأما حديث الباب فمناقط لأن فيه مني بن الصباح وما حسن أحد رواياته.

قوله: (أن عمر بن الخطاب... الخ) يشير إلى أنه موقوف.

يَقُولُ شَقِيانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. وَشُعَيْبٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَقَالَ: هُوَ عِنْدَنَا وَاهٍ. وَمَنْ ضَعَّفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ مِنْ قِيلِ أَنَّهُ يُعَدُّ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَيُثْبِتُونَهُ، مِنْهُمْ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جُبَارًا وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ^(١)

٦٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارًا، وَالْمَعْدُنُ جُبَارًا، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَغِيَاذَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَعَمْرُو بْنُ عَوْفٍ الْمَزْنِيُّ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: (وفي الرُّكَازِ الْخُمْسُ) هذا هو المقصود من ذكر هذا الحديث ههنا، والمراد بالرُّكَازِ عند الحنفية المعدن، وعند أهل الحجاز دفن أهل الجاهلية، وقد جاء في حديث عبد الله وسعيد المقبري عن أبي هريرة قالوا: يا رسول الله! ما الرُّكَازُ؟ قال: الذهب والفضة الدين خلعهما الله في الأرض يوم حلفها. (اللمعات)

قوله: (هو عندنا واهٍ...) الخ أي الحديث واهٍ، لا أن عبد الله واهٍ، فإن الكلام في سنده وعن أبيه عن جده لا في سائر الأسانيد فإن أسانيده غير هذا مروية في الصحيحين. وقيل: إن عمرًا لم يسمع من جده عبد الله أقول: إن في مستدرك أخاكم في كتاب البيوع لفظ سمعت فثبت سماعه من جده، وقيل: إنه كان يروي من وحادة جده له.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَجَمَاءَ جَرَحُهَا جُبَارًا وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ

قوله: (الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جِبَارًا الخ) هذا معسول به في الجملة عند الأحناف والتفصيل في العفة. وإن انفقت الدابة وأنفقت زرع أحد لا ضمان على مالك البهيمة لئلا كان أو نهارة هذا مذهب أبي حنيفة، وقال الشافعي: إنها إن انفقت في الليل فضمان ما أنفقت على مالك الدابة لأن حفاظة الدواب على مالكها ليلاً، وحفاظة الزرع على مالك الزرع نهارة، وللشافعي في هذا التفصيل حديث مرفوع في خارج الصحاح لكنه لم يعله بعض الأئمة وقالوا: إنه موقوف. ولأبي حنيفة عموم حديث الباب، والعجماء جرحها جِبَارًا الخ. ثم أقول: إن في عامة كتب فقهاء عدم التفصيل في المسألة المذكورة لئلا أو نهارة، وفي الخواص القدسي التفصيل مثل ما في الحديث المذكور. أقول بجمع بين الرويتين بالحمل على اختلاف الأحوال باختلاف تعامل البلاد.

قوله: (والمعدن جِبَارًا الخ) أي من حضر المعدن فهدم عليه قدمه هدر هذا الشرح ما. وقد الشافعية: إن مراده عدم الخمس في المعدن لمخاض المعدن.

قوله: (والبئر جِبَارًا الخ) شرحه كما شرحنا في المعدن جِبَارًا وتفصيل الثروع في الفقه.

قوله: (وفي الرُّكَازِ الْخُمْسُ الخ) مسألة الرُّكَازِ أول المسائل التي اعترض فيها البخاري على أبي حنيفة وذكر بعض الناس في اثنين وعشرين موضعاً، وقال الشافعية: إن مراد البخاري بعض الناس أبو حنيفة في جميع المواضع، وأن مراده في جميع المواضع الرد أقول: إن الزعمين ليسا بصحيحين فإنه قد يذكر بعض الناس ويختار تلك المسألة كما في سورة الرحمن كما يدل عليه سياقه وسياقه وكما يظهر لمن تتبع في صحيحه، وأيضاً قد يعبر بعض الناس ويريد به محمد بن الحسن وقد يريد عيسى بن أبيان فليمد محمد، وكذلك يريد زفر بن وقد يريد الشافعي كما سيظهر في البخاري.

والرُّكَازُ عند الحجازيين دفن الجاهلية فقط وعند العراقيين الرُّكَازُ أعم من المحلوق والمعدن والمعدن والمعدن، إن وجد فيه سمه الكفر ففي حكم الغنيمة وإن كان سمه الإسلام ففي حكم النقطة وأما المعدن ففيه الخمس، وقال الحجازيون: إن الرُّكَازُ هو دينة الجاهلية وفيه الخمس وأما المعدن فعندهم كالمال الخاضع فلا شيء فيه إلا الزكاة ثم في الزكاة فيه روايتان عن الشافعي، في رواية يجب، وفي رواية لا يجب، وأما التفقه فقال أبو حنيفة: إن دفن الجاهلية والمعدن مثل مال الغنيمة لأنها من أجزاء الأرض ففيها الخمس، وقال الشافعي: إن المعدن محلول فيكون كما حصل له مال دفن الجاهلية كالغنيمة فيكون فيه الخمس، ثم قال الشافعية: لو كان الرُّكَازُ أعم لكان حق العبارة في حديث الباب: وفيه الخمس الخ بإرجاع الضمير لأن المعدن حاص من الرُّكَازِ ولا يدخل فيه دفن الجاهلية، وفي كتاب الخراج لأبي يوسف حديث مرفوع أن الرُّكَازُ أعم من المعدن والكفر إلا أن في سنده عبد الله بن سعيد المقبري وهو ينسب إلى الصعيف. وأقول: إن لنا ما رواه أبو داود ص (٢٤١): وما كان في الخراب وفيها وفي الرُّكَازِ الخمس الخ، الخراب ما يكون على قم الأرض والرُّكَازُ مقابله أي بأن يكون في بطن الأرض ودخلها وهو أعم من المحلوق والمعدن، وفي أبي داود في هذه الرواية لفظ في طريق الميتاء الخ، الميتاء مشتق من الإتيان أي الشارع العام، وهذه الرواية تثبتنا في شروط الجمعة من مصر جامع وإسناده

١٧- باب ما جاء في الخرص

٦٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي حُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ نَبَارٍ يَقُولُ: جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي خَثْمَةَ إِلَى مَجْلِسِنَا فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخَذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ^(١)، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ».

وفي الباب عن عائشة وعُتَّابِ بْنِ أَبِي سَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَثْمَةَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْخَرْصِ، وَبِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَثْمَةَ يَقُولُ إِسْحَاقُ وَأَحْمَدُ: وَالْخَرْصُ إِذَا أَدْرَكْتَ الثَّمَارَ مِنَ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ بَعَثَ السُّلْطَانُ خَارِصاً فَخَرَصَ عَلَيْهِمْ. وَالْخَرْصُ أَنْ يَنْظُرَ مَنْ يَبْصُرُ ذَلِكَ فَيَقُولُ: يَخْرُجُ مِنْ هَذَا مِنَ الزَّيْبِ كَذَا وَمِنَ الثَّمَرِ كَذَا وَكَذَا، فَيُحْصِي عَلَيْهِمْ، وَيَنْظُرُ مَبْلَغَ الْعَشْرِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُخْلِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الثَّمَارِ فَيَصْنَعُونَ مَا أَحْبَبُوا، وَإِذَا أَدْرَكْتَ الثَّمَارَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْعَشَرَ. هَكَذَا فَتَرَى بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٦٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو وَمُسْلِمٌ بْنُ عَمْرِو الْحَذَّاءُ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الثَّمَارِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُتَّابِ بْنِ أَبِي سَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مِنْ بَخْرَصٍ^(٢) عَلَيْهِمْ كُرُومُهُمْ وَيَتَمَارَهُمْ.

(١) قوله: «ودعوا الثلث» أي بعد الخرص حتى يطعم جيرانه ومن مر عليه، وهذا إحسان وتوسعة على المالك في الفواكه. (اللمعات)

(٢) قوله: «من يخرص عليهم كرومهم» جمع كرم بمعنى العنب، وما ورد لا تسقوا العنب كرمًا فإن الكرم قلب المؤمن، قال في «القاموس»: ليس الخرص حقيقة انتهى عن تسبته كرمًا، ولكنه رمز إلى أن هذا النوع من غير الأناسي المسمى بالاسم المشتق من الكرم؛ أنتم أحقَاءُ بأن لا تؤخّلوه لهذه التسمية غيرة للمسيح التقي أن يشارك فيما سماه الله تعالى به؛ وحظه بأن جعله صفته فضلاً بأن تسموا بالكرم من ليس بمسلم، فكانه قال: إن تأمّن لكم بأن لا تسموه مثلاً باسم الكرم، ولكن بالجفنة أو الخيلة فافعلوا، فإنما المستحق للاسم المشتق من الكرم المسلم.

قوي، وأدلتنا على كون الركاز أعم مذكورة في موطأ أحمد.

باب ما جاء في الخرص

الخرص التخمين (كُنْ كَرْنَا)، أي يرسل الأمير رجلاً قياساً ومعتمداً عليه ليحصى الزروع والثمار، والخرص منه أن لا يثلف المالك حق نفسه.

واتفق كل من الأئمة الأربعة على عدم الخرص في صورتين: أحدهما: معاملة المزارعة في الأرض والمساقاة في الثمر فلا خرص بين المالك والمزارع ولا بين المالك والمساق. والآخر: فيما يخرص رجلاً معتمداً عليه من جانب بيت المال، وفي هذا خلاف فيما بين المحازين أيضاً كما في فتح الباري. قال الجماعة منهم: إن الخرص تضمين وهو مدار فصل الأمر، ثم قيل: إنه إذا وقع النزاع بين المالك والخارص فيكفي قول الخارص فقط في التضمين والزرور، وقبل: يجب رجلاً نزيه وتضمين. وقالت جماعة منهم إن الخرص إنما هو اعتبار وتعيين لا به الزرور وفصل الأمر. وأكثرهم إلى القول الأول. وأما الأحناف فنسب إلينا بأننا نأفون للخرص وليس هذا حقيقة الأمر، وموهب هذه النسبة عبارة الطحاوي، ولكن جميع عباراته تدل على أن الخرص عندنا أيضاً معتبر ولكنه تعبير فقط وليس مدار الزرور وهو الحق فلا يجب علينا جواب الحديث فإنه صادق على منحنينا إذن، فإنه لا يدل على أن الخرص مدار الزرور، وقد صح الخرص في عهده عليه الصلاة والسلام إلا أن الأحناف ذكروا مسألة الخرص في كتبهم لأنه ليس مدار الزرور وفصل النزاع، وزعم الناطرون أنهم يتفرون. وإذا وقع النزاع بين الخارص والمالك فالعمل عندنا بالبينة على المدعي واليمين على من أنكر.

وأما وقت لزوم الخرص فعند أبي حنيفة إذا صلح الزرع وأمن من العاعة، وعند أبي يوسف وقت الإيواء أي عند الرفع إلى البيت وعند محمد بن الحسن عند انحصار قلو تنف الزرع قبل لزوم وقت العشر فلا شيء فتختلف الفروع على اختلاف وقت لزوم العشر.

قوله: (فدعوا الثلث الخ) في شرح هذه القطعة أقوال:

١- قال الحافظ في فتح الباري: ليس العمل عليه عند الشافعي ومالك. أقول: إن الشافعي قائل بوضع الثلث أو الربع من العشر ولعل الحافظ لم يطلع على هذا.

٢- ونسب إلى أحمد أن عمله على هذا الحديث، وقال: يترك العاشر ثلث العشر أو ربعه على ما مر من حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» أي ترك هذا الثلث أو الربع غير ما مر من عدم الصدقة فيما دون خمسة أوسق.

٣- قال القاضي أبو بكر بن العربي: إن هذا مؤنة الأرض لأن المالكية فانون بوضع مؤنة الأرض من العشر.

وبهذا الإسناد أن النبي ﷺ قال: في زكاة الكروم: «إنها تُخرَص كما يُخرَص الثخلُ ثم تُؤدى زكاته زيباً كما تُؤدى زكاة الثخل تمرًا».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة. وسألت محمد بن الحسن هذا فقال: حديث ابن جريج غير محفوظ. وحديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أصح.

١٨ باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق

٦٤٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ جَبَاضٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ:

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».

قال أبو عيسى: حديث رافع بن خديج حديث حسن. ويزيد بن جباض ضعيف عند بعض أهل الحديث، وحديث محمد بن إسحاق أصح.

١٩- باب في المعتدي في الصدقة

٦٤٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعَهَا».

قال: وفي الباب عن ابن عمر وأُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث غريب من هذا الوجه.

وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان. وهكذا يقول الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك.

قال أبو عيسى: سمعت محمدًا يقول: والضحيج سنان بن سعد. وقوله «المعتدي» في الصدقة كما نعهها يقول: على المعتدي من الإثم كما على المانع إذا منع.

٢٠- باب ما جاء في رضى المضدق

٦٤٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ الْمُضْدَقُ فَلَا يُفَارِقْكُمْ إِلَّا عَنْ رَضَى».

(١) قوله: «المعتدي في الصدقة كما نعهها» الإثماء مجاوزة الحد، فيحتمل أن يكون المراد به المُرْكِي الذي يعتدي بإعطاء الزكاة غير مستحقها أولاً على وجهها أو للعامل، فقال الثوري: إن العامل المعتدي في أخذ الصدقة عن المقدار الواجب هو في الوزر كالذي يمنع عن أداء ما وجب عليه، قاله الشيخ في «اللمعات».

(٢) قوله: «على المعتدي من الإثم كما على المانع إذا منع» لأن العامل إذا اعتدى في أخذ الصدقة بأن أخذ حيار المال أو الزيادة على المقدار الواجب، ونحو ذلك، فإن المالك ربما يؤجرها في السنة الأخرى فيكون في الإثم كالمانع - والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب -

٤ - قوله عليه الصلاة والسلام: «ليان أن يخرص ليس بأمر تخفي ليكون مدار فصل الأمور بل تخمين وتقدير، فروعيت أحوال مالكي الأراضي والبساتين».

٥ - وفي بعض كتب تصفية مسووب إلى الشافعي أن الثلث أو الربع ثلث العشر أو ربيع، وهذا يعود إلى قول ثلث كل ما يخرج من الأرض أو ربيع كما في الجوهر النقي.

٦ - وفي المباح عن أبي يوسف أن مالئ الزرع والبستان يجوز له أن يأكل أو يعطي أحياءه أو عياله من هذا الثلث أو الربع، ويكون العشر من غير هذا الثلث أو الربع، وقال أبو حنيفة: لو تصدق المالك بالثلث أو الربع فلا عشر، وإن أكله أو أعطى أحياءه فعليه العشر فيما أعطى أيضاً. وقال أبو يوسف: الأكل بالمعروف من ثمرة حائز تصاحب العشر من غير أن يكون فيه عشر، وبذلك أفتى أبو جعفر الخليلي بأن مالئ الأرض يجوز له أن يأكل بالمعروف قبل الخرص.

٧ - قالت جماعة: إن مالئ يجوز له أن يعطي الثلث أو الربع الفقراء بتعارفه ومواجهته ولا يجب رفعه إلى بيت المال. والله أعلم. وفي الحديث هو انقول الرابع أي بيان أن يخرص أمر تخفي فلا يدار عليه فصل الأمور والتراعات.

٦٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو عُمَارٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ دَاوُدَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْحَوِهِ.
 قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ. وَقَدْ ضَعُفَ مُجَالِدٌ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ.
 ٢١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ فَتُرَدُّ عَلَى الْفُقَرَاءِ
 ٦٤٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي جَحْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدَّقُ النَّبِيِّ ﷺ فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَجَعَلَهَا» فِي فُقَرَائِنَا. وَكُنْتُ غُلَامًا يَتِيمًا فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلْوَصًا.
 وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي جَحْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.
 ٢٢- بَابُ مَنْ تَجَلَّى لَهُ الزَّكَاةُ

٦٥٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ وَقَالَ عَلِيُّ أَخْبَرَنَا شَرِيكُ الْمَعْنَى وَاحِدٌ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ» أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ.
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ حَبِيبٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(١) قوله: «فجعلها» أي مقسومة في فقرائنا أي فقراء ذلك القوم والبلد، وهذا مستحب إنهم إذا كان غيرهم أحوج منهم وأحق. فيحمل الصدقة من بلد إلى بلد، ومن قوم إلى قوم آخر. (التقرير)
 (٢) قوله: «خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ» هي متقاربة للمعنى، في «القاموس»: حُدْشُهُ يَحْدُشُهُ حِدْشَةً وَاحِدَةً أَوْ كَثْرَةً وَفَشَرَهُ يَفْشَرُهُ وَفَشْرُهُ وَخُوشٌ. وَقَالَ: كَذَخَ وَجْهَهُ خُدُوشٌ وَعَمِلَ بِهِ مَا يَشِينُهُ، قَالَ الشَّيْخُ فِي «اللمعات»: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ جَمْعًا لِكَوْنِ الْمَسْأَلَةِ جَسَدًا، وَأَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا وَهُوَ الظَّاهِرُ، قَالَ التَّوْرِيثِيُّ: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مُتَقَارِبَةٌ الْمَعْنَى، وَكَيْفَا تَعْرِفُ عَنْ أَثَرِ مَا يَظْهَرُ عَلَى الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ مِنْ مَدْلَاةٍ الْجَسَدِ مَا يَفْشَرُ أَوْ يَخْرُجُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَى لِرَاوِي لَفْظُ أَتَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ سَائِرُهَا احتياطًا واستقصاءً في مراعاة التَّفَضُّضِ، وَمَعْنَى أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا، فَتَقُولُ: الْكَذَخَ دُونَ الْخُدُوشِ وَالْخُدُوشَ دُونَ الْخَشَشِ، وَقَالَ لَطِيفِي: فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى أَحْوَالِ السَّائِلِينَ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْإِفْلَالِ وَالنُّوْشِ، وَأَقُولُ: وَيُنَاسِبُ ذَلِكَ ذِكْرُ الْخُدُوشِ فِي التَّوْرِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - انتهى.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ تَجَلَّى لَهُ الزَّكَاةُ

ذكر في البحر: أن المعنى على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون مالك النصاب التام من جنس واحد ويحرم به أحد الزكاة ويجب عليه أداء الزكاة. وثانيها: أن يكون مالك مال غير تام رائد على قدر حاجته ولا يجب عليه أداء الزكاة ويحرم عليه أخذها ويجب عليه الأضحية. وثالثها: أن يحرم عليه المسألة ويجوز له أخذ الزكاة بدون مسألة، وهو الذي مالك قوت يومه وبلده. والأحاديث في تحديد باقي الثالث مضطربة، وكذلك الفقهاء في كثير الأحناف: أنه من يكون مالك قوت يومه وبلده. وفي كتب الشافعية من يكون مالك خمسين درهماً. وقال المغزالي في الإحياء: إن ملك قوت يومه وبلده في حق المتحرد والمفرد، وملك خمسين درهماً في حق صاحب العيال. وأما الأحاديث ففي بعضها: «من له قوت يومه وبلده» وفي بعضها: «من كان ذا مائة سوية» أي يقدر على الكسب، وفي بعضها: «من يملك خمسين درهماً» وأظن الطحاوي في الروايات ويوجب نادراً في المجلد الأول من معاني الآثار ونابياً آخر في المجلد الثاني منه، وحاصل التباين أن الاختلاف باختلاف الأحوال.
 مسألة: من حرم له مسألة فسأل هل يجوز الإعطاء إياه أم لا؟ في الأشباه والنظائر: أن السائل والمعطي أمان، وأما إثم المعطي فلكونه معيياً على انحراف، وفي شرح المشارق للشيخ أكمل الدين أنه لا إثم على المعطي. وأقوى مولانا المرحوم الكنكوي بما في الأشباه والنظائر. ولعله يفضل في المسألة أنه لو علم المعطي أن السائل لا يتخذ كسباً فلا إثم عليه، ولو علم أنه يتخذ كسباً ويعتاد السؤال فهو آثم. وتدل على هذا فروق عديدة في الحظر والإباحة، ولا يجوز أن يرحل أن يركل كسبه لحجم الميتة باختياره كما ذكره ابن وهبان في نظمه:

وما مات لا تطعمه كسباً فإنه حرام حيث يقع متعدي

وفي شرحه لابن الشحنة أنه لو قطع الميتة وألقى القطعات بين يدي كسبه فآثم وإلا فلا، فالحاصل أن الحكم يختلف باختلاف الأحوال، وفي بعض كتبنا أن الأمر بشيء بدون طيب نفس شامور والحال أن الأمر يقدر عليه حرماً كالمسألة.
 قوله: (في وجهه خُدُوشٌ الخ) قيل: إنه شعث الراوي، وقيل: إنه قوله عليه الصلاة والسلام وبعض الألفاظ يدل على شدة وزيادة من

٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ صَاحِبُ شُعْبَةَ: لَوْ غَيْرَ حَكِيمٍ حَدَّثَ بِهَذَا، فَقَالَ لَهُ سَفِيَانُ: وَمَا لِحَكِيمٍ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةَ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ سَفِيَانُ: سَمِعْتُ زُبَيْدًا يُحَدِّثُ بِهَذَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ خَمْسُونَ دِرْهَمًا لَمْ تَحُلْ لَهُ الصَّدَقَةُ. وَلَمْ يَذْهَبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ وَوَسَّعُوا فِي هَذَا وَقَالُوا: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَكْثَرَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ.

٢٣- بَابُ مَا جَاءَ مِنْ لَا تَحُلْ لَهُ الصَّدَقَةُ

٦٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو ذَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رِيحَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ وَبَيْصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تَحُلْ الْمَالَةَ لَغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ». وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَوْلًا مُحْتَاجًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَجْزَأُ عَنِ الْمُتَصَدِّقِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَوَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ.

٦٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ الشُّوَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ وَاقِفٌ بِمِرْقَةٍ أَنَا أَعْرَابِي فَأَخَذَ بِطَرَفِ رِدَائِهِ فَسَأَلَهُ إِيَّاهُ، فَأَعْطَاهُ وَذَهَبَ فَعِنْدَ ذَلِكَ حَرُمْتُ الْمَسْأَلَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحُلُّ لَغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ إِلَّا لِذِي قَمَرٍ مُدْفِعٍ^(١) أَوْ غَرَمٍ^(٢) مُقْطَعٍ. وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ لِيَتْرَى بِهِ مَالَهُ كَانَ خُمُوشًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرُغْفًا يَأْكُلُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْزِرْ».

٦٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٢٤- بَابُ مَنْ تَحُلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ

٦٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بُنَاءٍ، ابْتَاغَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَلَمْ

(١) قوله: «مدفع» أي شديد يقضي إلى الدفع وهو الزاد.

(٢) قوله: «أو غرم» أي حاجة لازمة، قوله: مقطع هو الشديد الشنيع. (يجمع الحار)

الأخر، والاختلاف لعله يكون باختلاف الأحوال.

باب ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم

الغارم عند أبي حنيفة المدين، وعند الشافعي من تحمل غرامة الصلح وطفاء ما بين الرجلين أو القبيحتين، وفي اللغة كلا المعنيين ثابت بل يسمى الغارم بمعنى الدائن أيضاً. ويعلم أن الاختلاف هل هو مقتصر على التفسير أم مؤثر في الحكم أيضاً؟ قال صاحب البدائع: إن الغارم بمعنى من تحمل غرامة متحمل عند أبي حنيفة أيضاً، قول: لعل اختلاف الأحكام يكون باعتبار القول بتعدد من الشافعي، فإنه يقول في حديثه: إن الرجل إذا تحمل غرامة وعنده مال تستعرقه الغرامة فقيه زكاة وقال أبو حنيفة لا زكاة في هذا المال المستغرق.

واعلم أن المصارف من الأصناف المذكورة في القرآن مرجع كلها إلى أمرين أي الفقر والسفر كما ثبت بتحقيق المناط.

قوله: (أصيب أجل الخ) قال مالك بن أنس: من ابتاع النمل فأصيبت وهلك فإن كان الملاك ثلثاً أو أزيد من الثلث فالضمان على

يبلغ ذلك وفاء ذبيته، فقال رسول الله ﷺ لفرمانيه^(١): «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

وفي الباب عن عائشة وجويرية وأنس. قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح.

٢٥- باب ما جاء في كراهية الصدقة للثبي^(٢) وأهل بيته ومواليه

٦٥٦- حَدَّثَنَا بِذَارٌ حَدَّثَنَا حُكَيْمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيُوسُفُ بْنُ سَعِيدِ الطَّبِيعِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِشَيْءٍ سَأَلَ أَصْدَقَهُ هِيَ أَمْ هِدِيَّةٌ؟ فَإِنْ قَالُوا صَدَقَةٌ لَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قَالُوا هِدِيَّةٌ أَكَلَ».

وفي الباب عن سلمان، وأبي هريرة، وأنس، والحسن بن علي، وأبي عسيرة جَدُّ مُعَرِّفِ بْنِ وَاصِلٍ، واسمُهُ: رُشَيْدُ بْنُ مَالِكٍ، وَمَيْمُونُ أَوْ يَهْرَانُ وَابْنُ عَنَاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبِي رَافِعٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُلْفَمَةَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُلْفَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ عَنِ الثَّيْبِيِّ ﷺ. وَجَدَّ بِهِزُ^(٣) بْنُ حَكِيمٍ اسْمُهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ خَيْدَةَ الْقُسَيْرِيُّ.

قال أبو عيسى: حديث بهز بن حكيم حديث حسن غريب.

٦٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَنَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُخَزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي كَيْمَا تَصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ، وَانْطَلَقَ إِلَى الثَّيْبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ».

قَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو رَافِعٍ مَوْلَى الثَّيْبِيِّ ﷺ اسْمُهُ أَسْلَمُ وَابْنُ أَبِي رَافِعٍ هُوَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

٢٦- باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة

٦٥٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الزُّبَاي^(٤) عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ

يُبلِّغُ بِهِ الثَّيْبِيُّ ﷺ قَالَ:

«إِذَا أَفْطَرْنَا أَخَذَكُمْ فَلْيَفِظُوا عَلَى تَمَرٍ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمَرًا فَالْمَاءُ فَإِنَّهُ طَهُورٌ وَقَالَ: الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ صَدَقَةٌ وَصِلَّةٌ».

وفي الباب عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود، وجابر، وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث سلمان بن عامر حديث

(١) قوله: «الفرمان» جمع غريم «ومعنى المدينون والدائن، والمراد ههنا هو الآخر».

(٢) قوله: «بهز» بفتح اللام وحده وسكون الفاء وباءؤه حكيمة بن معاوية بن حيدة بفتح الحاء المهملة وسكون الشين وفتح الدال المهملة (ج)

(٣) قوله: «الزبای» بفتح الزاء - بنت ضليح ميملتين مصفراً.

البائع، وإن كان الهلاك أقل من الثلث فافانك من مال المشتري. وقال أبو حنيفة والشافعي: إن الهلاك من مال المشتري ولا شيء على البائع، وحديث الباب لا. وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس لكم إلا ذلك الخ» أنه من جانب عليه الصلاة والسلام إبقاء على هذا الرجل وقبلة غرمائه، أو مثل قول من يفصل بين المتخاصمين، ويكون ثلثاً بينهما فيما يضع شيئاً عن أحدهما لو أراد التوضيح وبقيته المتخاصمان.

باب كراهية الصدقة للثبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأهل بيته ومواليه

للسألة متفق عليها، وأهل البيت هم آل علي وحارث وجعفر وعقيل والحارث عمه عليه الصلاة والسلام والثلاثة بنو أبي طالب، ثم في كتبنا أن الهاشمي لو سعى أي عمل السعاية فلا يأخذ من الزكاة، ويجوز أخذه من الوقف بلا خلاف. وأما النافقة ففيها اختلاف، قال الزبيدي شارح الكفر: إنها لا تجوز للهاشمي وتبعد ابن الهمام، وأما غيره فيجوزها له. ونقل محمد بن شعاع الطنجي رواية شاذة في حواز أخذ الزكاة للهاشمي لو لم يجد الخمس من بيت المال، ونقده فطحاوي من أمالي أبي يوسف وفي عقد الخيد ألقى الطحاوي من الحنفية وعمر الدين الرازي من الشافعية حواز الزكاة للهاشمي في هذه الصورة، وأما النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فلا تجوز له النافقة أيضاً.

قوله: (إن قالوا هدية أكل الخ) الصدقة ما يكون فيه نية الثواب ابتداءً، وأهديه ما فيه نية الإرضاء وتطبيب خاطر ابتداءً وإن حصل الثواب أيضاً في المال، قال عمر بن عبد العزيز لحليفة العدل والرشد: إن أهديه كانت هدية في عهده عليه الصلاة والسلام وصارت رخصة في زماننا.

باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة

قال أبو حنيفة: لا تنادي الزكاة بدفعها إلى من له قرابة الولاد أو الزوجية. وأما النافقة ففيها أجراء أجر القرابة وأجر الصدقة. وذكر الغزالي

حسن. والزَّيْبَابُ هِيَ أُمُّ الرَّايِحِ ابْنَةُ ضَلَيْعٍ. وَهَكَذَا زَوَى سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ الزَّيْبَابِ عَنْ عُمَا سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَزَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ الزَّيْبَابِ. وَحَدِيثُ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُثَيْبَةَ أَصَحُّ. وَهَكَذَا زَوَى ابْنُ عَوْنٍ وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الزَّيْبَابِ عَنْ سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ

٦٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَدْوَيْهِ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَبَسٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَوْ سَبَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الزَّكَاةِ فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: «وَلَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ» الْآيَةَ.

٦٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطَّافِلِ عَنْ شَرِيكِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَبَسٍ

- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ. وَأَبُو حَمْزَةَ مَبْثُوثٌ الْأَعْوَرُ يُضَعَّفُ. وَزَوَى بَيَّانٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْلَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ.

٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ

٦٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بِسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنَّ كَانَتْ تَمْرَةً تَرَبُّو^(١) فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجِبَلِ كَمَا يُرَبُّو^(٢) أَخَذَكُمْ فَلَوْهَ أَوْ فَصِيلَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَنْسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَحَارِثَةَ وَوَهْبٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَبُرَيْدَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قَوْلُهُ: «إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ» الْمُرَادُ حَسْبُ الْقَبُولِ وَوَقُوعِهَا مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ مَوْقِعَ الرِّضَاءِ، وَذَكَرَ الْيَمِينُ لِتَعْظِيمِ وَالتَّشْرِيفِ، وَكَلَّمَا يَدَى الرَّحْمَنِ يَمِينٍ. (اللمعات)

(٢) قَوْلُهُ: «تَرَبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ رَبَّ الْمَالِ تَرَبُّو زَادَ وَارْتَفَعَ، كَذَا قَالَ السَّيَوِيُّ، قَالَ فِي: «الْمَحْمَدِ»: أَيْ يَعْظُمُ أَجْرُهَا أَوْ حَتَّتْهَا حَتَّى تَنْقَلِ فِي الْمِيزَانِ، وَأُرَادَ بِالْكَفِّ كَفُّ الْمَائِلِ، أَصِيفَ إِلَى الرَّحْمَنِ إِضَافَةً مَلِكٍ.

(٣) قَوْلُهُ: «كَمَا يُرَبُّ أَحَدَكُمْ فَلَوْهَ» - يَفْتَحُ فَاءً وَضَمُّ لَامٍ فَمُعْشَدَةٌ - وَرَوَى بِسَكُونِ لَامٍ وَفَتْحُ فَاءٍ هُوَ الْمُهْرُ الصَّغِيرُ، وَقِيلَ: هُوَ الْعَظِيمُ مِنْ أَوْلَادِ ذَاتِ الْخَلْفِ، قَوْلُهُ: «أَوْ فَصِيلَهُ» وَهُوَ مَا فَضَلَ عَنِ الْبَنِّ فِي أَوْلَادِ الْبَهْرِ. (مَجْمَعُ السَّحَابِ)

أَنَّ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي قُرْبَاةٍ ضَعْفٌ أَمْرٌ وَتَضَاعُفٌ تَضَاعُفُ الْجِهَاتِ، وَسَطُهُ مُمْضَمُونَ دَوَقِي كَمَا هُوَ شَأْنُهُ وَدَائِبُهُ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ

أَقُولُ: إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُطَبَّقٍ هُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ السَّلَفِ مِثْلُ أَبِي دُرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِهِ حَتَّى إِذَا بَعَثَهُ ذُو النُّوَرَيْنِ إِلَى الشَّامِ تَنَازَعَ هُوَ وَمَعَاوِيَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فِيمَا أُطْلِعَ عُثْمَانُ عَلَى هَذَا دَعَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: أُرِيدُ أَنْ أَتَحْيِيَ وَأُفَرِّدَ فِي نَاحِيَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ لِأَعْبَدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَذَهَبَ بِأَمْرَاتِهِ، فَلَمَّا قَرِبَ الْمَوْتُ وَاحْتَضَرَ بَكَتْ أَمْرَاتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: لِمَ تَبْكِينَ؟ قَالَتْ: إِنَّكَ مُحْتَضِرٌ وَمَا عِنْدِي شَيْءٌ أَجْهِّزُكَ بِهِ وَأَكْفِيكَ، قَالَ: تَعَزِّي وَلَا تَكْثِي وَإِذَا مِتَ فَأَحْجِرِي أَحَدًا فَهُوَ يَكْفِيَنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمَّا مَاتَ صَعِدَتْ أَمْرَاتُهُ عَلَى طَلَلٍ فَرَأَتْ فَاقِلَةً فَذَاتَتْ فَحَاوِيَهَا وَكَانَ فِيهِمَا ابْنُ مَسْعُودٍ فَسَأَلَهَا فَأُطْلِعَتْهُ عَلَى حَالِهَا، قَالَ: مَا اسْمُ رُوحِكَ؟ قَالَتْ: أَبُو ذَرٍّ فَرَحَ ابْنُ مَسْعُودٍ عِيَالَهُ وَكَفَّفَتْهُ نَحَا.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَصَحُّ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الصَّحِيحَ وَقَفَهُ. وَأَقُولُ: عِنْدِي ذَخِيرَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ مَرْفُوعَةٌ مِنْهَا رِوَايَةُ ابْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ صَحِيحٌ قَوِيٌّ، وَيُؤَيِّدُ فِي مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الزَّكَاةِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا فَخَطِيَ الْحَجَّ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ شَأْنُ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ

قَوْلُهُ: (بِيَمِينِهِ أَخ) فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ: «كَلَّمَا يَدَى الرَّحْمَنِ يَمِينٍ». أَقُولُ: إِنَّ الْمَقْهُومَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ أَنَّ الصَّدَقَاتِ تَأْخُذُ تَرِيدَ مِنْ حِينَ تَصَدَّقُ الْمُتَصَدِّقُ فِيهِ، وَتَرَبُّو يَوْمًا فَيَوْمًا إِلَى الْقِيَامَةِ لَا أَنَّهَا تَوْضَعُ الْآنَ كَمَا هِيَ وَتَزَادُ فِي الْمَحْشَرِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَفِي الْقُرْآنِ التَّشْبِيهُ بِالسَّيْنَةِ

٦٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: شَعْبَانُ لَتَعْظِيمِ رَمَضَانَ، قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّدَقَةُ فِي رَمَضَانَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَصَدَقَةُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ.

٦٦٣- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ الْبُصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيْسَى الْخَزَّازُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُثَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتَدْفَعُ مِثْنَةَ الشُّوْبِ».

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٦٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِتِسْمِيَةِ فَرِيضَتِهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ مَهْرَةً، حَتَّى إِذَا اللَّقْمَةُ لِتَصِيرَ مِثْلَ أَحَدٍ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ الثَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ» وَتَمْتَحِنُ اللَّهَ الرَّبَّانِي وَيُزَيِّبُ الصَّدَقَاتِ».

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبَّهُ هَذَا مِنَ الرُّوَايَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ وَتُرُودِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالُوا: قَدْ تَثَبَّتِ الرُّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا يُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ. هَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَمْرُهَا^(١) بِلَا كَيْفٍ، وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأُنْكَرَتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ وَقَالُوا: هَذَا تَشْبِيهٌ. وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْيَدَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ فَتَأَوَّلَتِ الْجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ وَفَسَّرُوها عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ أَذْنَ بِيَدِهِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ^(٢) بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ يَدٌ كَيْدٌ أَوْ مِثْلُ يَدٍ، أَوْ سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ، فَإِذَا قَالَ سَمِعَ كَسَمِعَ أَوْ مِثْلُ سَمِعَ فَهَذَا تَشْبِيهُ. وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللَّهُ يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَلَا يَقُولُ كَيْفَ وَلَا يَقُولُ مِثْلُ سَمْعٍ، وَلَا كَسَمْعٍ.

(١) قوله: «أمرؤها بلا كيف» أي أحروا هذه الأحاديث على الأئمة واللوها بلا تفكر فيها ولا تدبر عليها. (التقرير)

(٢) قوله: «قال إسحاق بن إبراهيم» جواب عن قول الجهمية، هذا تشبيه، وحاصل الجواب أن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء، وهذا إما يكون إذا لوحظ صفات العباد، وشبهت صفات الرب بها، وأما إذا نفى التشبيه وجمع بين التنزيه والتشبيه، فلا بأس فيه كما هو مودى القرآن.

وهو يشير إلى ما ادعيت، وأقول: من هذا القليل الحسنة يعجز أمثالها.

قوله: (أمرؤها كما هي الخ) أمرؤها على ظواهرها، وأما تأويل اليد بالقُدرة أو القوة فقال الزمذمي: إنه مذهب الجهمية، ولا يقال: إن اليد واليمين والوجه وغيرها من صفات الباري ويقوض التفصيل إلى الباري فإنه يقتضي أن يكون مثل اليد والوجه زائدة على الذات لأنه صفاته تعالى ليست عين الذات ولا غيرها مفصلة عنها بل زائدة على الذات، ومقتضى لفظ اليد ومثله، أن يعبر بلفظ لا يومي إلى كونها زائدة على الذات فإنه يخرج عن الموضوع، وعبر البخاري بالنعوت ولفته أي بين حليته ومذهب السلف في مثل هذا أن يحمل على ظاهره ويقوض التكيف إلى الله ولا يطلق لفظ الصفة. وفي فتح الباري ص (٣٤٣)، ج (١٣) في بحث الاستواء على العرض عن محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله عين مذهب السلف، وفيه: فإنه وصف الرب بصفة لا شيء الخ أي فإنه وصف الرب بصفة مهيئة عن الانفصال عن الذات، والحال أن الأفعال قائمة به تعالى وليس محلاً للحوادث بلا اختيار منه وبعض تفصيل المسألة مر في باب نزول الله إلى سماء الدنيا.

قوله: (الجهمية الخ) هذه فرقة تنسب إلى جهم بن صفوان الزمذمي، وكان ينكر صفات الرب تبارك وتعالى ويقول: إن الصفات تنافي بساطة الذات وتنزيهاها، وكان جهم في آخر عهد التابعين، ونقل ابن الهمام مناظرة مع إمامنا أبي حنيفة إمام المسلمين، وقال الإمام في الآخر: أخرج عني يا كافر. فالمعجب من النواب صديق حسن أنه قال: إن أبا حنيفة جهمي عبداً بالله، وهذا القول من غاية عناده، ومقابل الجهمية الكرامية، والمشهور بفتح الكاف وتشديد الراء، وقيل بكسر الكاف وتحفيف الراء كما يدل من قال:

فهذا لا يكون تشبيهاً وهو كما قال الله تبارك وتعالى في كتابه: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ الشَّيْخُ الْبَصِيرُ».

٢٩- باب ما جاء في حق الشائل

٦٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَجِيدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ بَجِيدٍ وَكَانَتْ بِمَنْ بَانِعِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْكِينَ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي فَمَا أَجِدُ لَهُ شَيْئاً أُعْطِيهِ إِثَاءً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لَمْ تَجِدِي لَهُ شَيْئاً تُعْطِيهِ إِثَاءً إِلَّا ظُلْماً»^(١) مُحَرِّقاً فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ.

وفي الباب عن عليٍّ وحسين بن عليٍّ وأبي هريرة وأبي أمامة.

قال أبو عيسى: حديث أمِّ بجيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

٣٠- باب ما جاء في إعطاء المولفة قلوبهم

٦٦٦- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَإِنَّهُ لَأَبْغَضُ الْخَلْقِ إِلَيَّ فَمَا زَالَ يُعْطِينِي حَتَّى إِنَّهُ لَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيَّ».

قال أبو عيسى: حديثُ الحسنِ بنِ عليٍّ بهذا أو شبهه.

وفي الباب عن أبي سعيدٍ.

قال أبو عيسى: حديثُ صفوانَ زوّاهُ معمرٌ وغيره عن الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ: «أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحَّ وَأَشْبَهُ، إِنَّمَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ.

وقد اختلف أهل العلم في إعطاء المولفة قلوبهم، فزأى أكثر أهل العلم أن لا يعطوا وقالوا: إِنَّمَا كَانُوا قَوْمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَأَلَّفُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَزُؤْ أَنْ يُعْطُوا الْيَوْمَ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ كَانَ الْيَوْمَ عَلَى مِثْلِ حَالِ هَؤُلَاءِ وَزَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَتَأَلَّفَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَعْطَاهُمْ، جَازَ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣١- باب ما جاء في المتصدق^(٢) يترك صدقته

٦٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنْتُ جَالِياً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ، قَالَ: وَجِبَ أَجْرُكِ، وَرَدَّهَا

(١) قوله: «إِلَّا ظُلْماً» الظلف للبر والغم كاخفاه لفرس والبغ، واخفّ نعيم وفي كونه محرراً مبالغة في غاية ما يعطى من الغلة. (ج)

(٢) قوله: «المتصدق يترك صدقته» يعني إن أعطى المرحل لمرته صدقة، ثم مات المرحل ولم يكن له وارث غير هذا المتصدق، يجوز للمتصدق أن يأخذ صدقته بطريق الميراث، وإن منع في الحديث من العود في صدقته. (التشريح)

اتفقه فقه أبي حنيفة وحده والذين دين محمد بن كرام

والفرق بين الكرامة والطمهية أن الطمهية مثل أهل الباطن والكرامة مثل أهل الظاهر وغير الأمور أو ماسطها.

باب ما جاء في إعطاء المولفة قلوبهم

كانوا أمماً حديثي العهد بالإسلام ولم يكن الإسلام راسخاً في قلوبهم، فكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يعطيهم لتأليف قلوبهم ولم يبق هذا التصرف الآن كما قال الأئمة الأربعة، ثم قيل: إن هذا التصرف انتهى بانتهاء الغلة، وقيل: منسوخ، ونسب الترمذي إلى الشافعي بأنه قائل ببقاء هذا التصرف إلى الآن. وقال الشافعي ولي الله: إن هذا انقضى بانقضاء الغلة. وظاهر حديث الساب أنهم يعطون وهم في حال الكفر، ولكنه منظور فيه فإن المولفة قلوبهم هم الذين أسلموا ولم يرسخ الإسلام في قلوبهم.

باب ما جاء في المتصدق يترك صدقته

يجوز أخذها إذا أتته ورأته عند الأحناف وغيرهم، وفي كتبنا صابغة أن تبدل المالك يوجب تبدل العين ولكن ليست بمصدرة فإنها تنحرف في بعض الجزئيات، كما في الهدية أن يشتري إذا تصرف في بيع البيع الفاسد، فالربح له غير طيب، وأما البائع فيعطى له ربح الثمن، والمساواة هذه مسألة جامع الصغير. وقال الشيخ سعد الدين النديري في حاشية العناية: إن هذا الحديث منحصر في التبدل بتصريف واحد وأما إذا تعدد التصرف، فلا حرج، وفي غصب الهدية ص (٣٥٩): أنه إذا غصب ألف درهم وشري به حارية فباعها بألفين ثم اشترى بألفين حارية فباعها

عَلَيْكَ الْبَيْرَاتُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٌ أَفَأَصُومُ عَنْهَا قَالَ: صُومِي عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيْدَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ يَقَعُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلِ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرَّثَهَا حَلَّتْ لَهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ شَيْءٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فَإِذَا وَرَّثَهَا فَيَجِبُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي مِثْلِهِ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ.

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٦٨- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ رَأَاهُ "تَبَايَحَ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَعُدُّ فِي صَدَقَتِكَ". قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) قوله: «ثم رآه» أى الفرس والفرس يصدق على الذكر والأنثى، كذا في «القاموس».

بثلاثة آلاف درهم فإنه يتصدق بجميع الربيع الخ، فإنه بقي الخبز مع تعدد التصرف فالحاصل أن الضابطة ليست بكليّة، ويمكن لأحد أن يقول: إن هذه الضابطة كلية فيما ليس فيه معاوضة ونسب تصرف عن تصرف.

قوله: (صومي عنها الخ) قال أحمد بن حنبل: يجوز النيابة عن الآخر في صوم النذر لا القريضة حتى قالوا: إنه إذا مات وعليه ستون صوم نذر، فصام عنه ستون رجلاً في يوم أجزأ عنه. وللشافعي قولان: القديم وهو حواز النيابة والجديد وهو عدم حوازه، ورجح النووي القديم. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يصوم الولي عن الولي نيابة. وقال المحدثون: إن الرجحان من حيث الحديث لمذهب أحمد لأن في بعض طرق الحديث نصريح صوم النذر كما في البخاري ص (٢٦٢)، ثم في بعض الطرق لفظ «رجل» وفي بعضها لفظ «أمرأته» كما أشار البخاري فقليل تعدد الواقعة، وقيل: لا، وقال الحنابلة: إن حديث لا يصوم أحد عن أحد في حق القريضة. وتناول الأحناف وجمهور الشافعية في حديث الباب أن مراد «صومي عنها» أطلعني عنها، ولكنه تأويل. وأما المسألة ففي الهداية ص ٢٧٦ أن العبادة على ثلاثة أقسام أحدها البدنية ولا يجوز النيابة فيها، وأما المالية فيجوز النيابة عند العجز والقدر، وأما المركبة من المالية والبدنية فلا تجوز النيابة إلا عند العجز وما تعرض في الهداية إلى الإثابة. وتعرض إليها في البحر في باب الحج عن الغير فقال: إن كل عبادة بدنية تجوز فيها الإثابة أي إيصال الثواب، ثم قيل: يجوز الإثابة في القريضة أيضاً أي يصل الثواب ولا تسقط القريضة عن ذمة من أصابه الثواب، وقيل: إن الإثابة منحصرة في النافعة، ثم قيل: إن الإثابة إنما تكون للميت فقط، وقيل: للميت والحي كليهما، وأقوال أخرى: فيقال في حديث الباب: إنه صوم الإثابة لا النيابة، وإن قيل: إن لفظة «عن» تدل على النيابة قلت: إن «عن» أيضاً قد تكون للإثابة كما في البخاري في صدقة الفطر.

وأما دلينا فما في النسائي عن ابن عباس موقوفاً عليه: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد، وكذلك عن ابن عمر في موطن مالك (٩٤)، وأخرج الطحاوي عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد. وهي رواية حديث الباب المرفوع، وفي العيني شرح البخاري مرفوعاً عن ابن عمر: «من مات وعليه صوم يطعم عنه». ونقل تحسينه عن القرطبي، وأعنه أكثر حفاظ الحديث، وقالوا: الصحيح وقفه، ونقله شمس البخاري ص (٢٦٢) وذكر الحديث وتحسين القرطبي، لا إعلال جمهور الحفاظ وهذا الاختصار غلط. وذكر أيضاً أن النسائي رفعه عن ابن عباس، أقول: وقفه النسائي، ثم ما في عمدة القاري عن ابن عمر فقد أخرجه الترمذي ص (٩٠) أيضاً وصوب الوقف، وفي سنده محمد، وقال الترمذي: إنه محمد بن أبي ليلى وأنه رواه ابن ماجه سنداً ومتناً وفي سنده تصريح محمد بن أبي سيرين فصح الاستد، إلا أنه قال الحفاظ في التلخيص: إن في ابن ماجه وهم ابن ماجه أو شيخه. ثم رأيت في السنن الكبرى في موضعين تصريح ابن أبي ليلى في السند، وظني أن القرطبي لا يحسن بناءً على ما في الترمذي فإنه فيه محمد بن أبي ليلى وما حسنه أحمد إلا الترمذي في موضع واحد في أبواب السفر، ولعل تحسين القرطبي بناءً على ما في ابن ماجه والله أعلم. ولنا أيضاً قراءة ابن عباس في الآية: "وعلى الذين يظفونهم قذية طعام مسكون" [البقرة: ١٨٤]. كان يقول الشافعي: لا يصح الإثابة إلا إثابة الدعاء والصدقة ولا يمكن إيصال ثواب تلاوة القرآن. وأما عندنا فيجوز إيصال ثواب كل شيء من العبادة، ثم أفق الشافعية يجوز إهداء ثواب التلاوة.

باب ما جاء في كراهية العود في الصدقة

أي يتصدق بشيء ثم يشتريه وهو جائز، وأما نهيه عليه الصلاة والسلام عمر فإنما كان ليلاً يخالي الرجل لرعاية عمر رضي الله عنه.

٣٣- باب ما جاء في الصدقة عن الميت

٦٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا زَوْحٌ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ

ابن عباس

- «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي تَوَفَّيْتُ أَفِيضَ لَهَا إِذَا تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنْ لِي مَخْرَفًا فَأَشْهَدُكَ أَنِّي

قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهَا عَنْهَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ، يَقُولُونَ: لَيْسَ شَيْءٌ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَالِدَعَاءُ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِنْ لِي مَخْرَفًا يَعْنِي بُشْنًا.

٣٤- باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها

٦٧٠- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا شَرَحْبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ:

- «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «لَا تُبْفِقُ امْرَأَةً شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنٍ» زَوْجِهَا، قِيلَ

يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْثَالِنَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي مُرَّةٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٦٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ

عَائِشَةَ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لَهَا بِهِ أَجْرٌ وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا

يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ صَاحِبِهِ شَيْئًا لَهُ بِمَا كَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٦٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمِلَانَ حَدَّثَنَا الْمُؤَمَّلُ عَنْ سَقِيَّانَ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيَ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بَطِيخٌ نَفْسٌ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ، فَإِذَا لَهَا مِثْلُ أَجْرِ لَهَا مَا نَوَتْ حَسَنًا وَلِلْخَازِنِ

(١) قوله: «إلا بإذن زوجها». هذا عام للإذن الإجمالي، والتفصيل كما سيأتي بيانه في الصفحة الآتية.

(٢) قوله: «ولا الطعام» المراد من الطعام العتق، وأما الطبخ منه فلا بأس بإفناقه دون الإذن أي الصريح لا سيما إذا احتمل النقص والفساد. (التقرير)

(٣) قوله: «أعطت المرأة من بيت زوجها... الخ» أي أنفقت بإذن زوجها صريحاً أو مضمناً عرفاً، وعلمت رضاه غير مفسدة بأن م نتجاوز

العادة، وروى: «أنفقت من غير أمره» أي غير أمره الصريح، وهذا على عادةهم في الإذن لمن بالإفناق على الفقراء، وقيل: غير مفسدة

بإفناقه في وجه لا يخل، قال النووي: غير مفسدة أي غير متعدية إلى قدر لا يرمى به، والمراد بنفقة المرأة والخازن والعبد النفقة على عيال

ذي المال وعلمانه ومصاحبه وأضيافه وابن السبيل، وكذا صدقتهم المأذون فيها. (مجمع البحار)

باب ما جاء في الصدقة عن ميت

قوله: (إن رجلاً الخ) هو سعد بن عباد.

باب ما جاء في تصدق المرأة من بيت زوجها

إن كانت المرأة مجازة دلالة أو صراحة أو عرفاً فيجوز لها ونحو الثواب، وإلا فلا مل عليها وور.

قوله: (لها به أجر مثل الخ) ليس المراد التشبيه في المساواة في الآخر وإن أجر الخادم كأجر مالكه، وإن ثواب الزوجة كثواب الزوج، هل

المراد أن كل واحد يحوز ثواب عمله كما يدل حديث عائشة في الباب. وأما ما في سنن أبي داود ص (٢٤٤) مرفوعاً عن أبي هريرة: «وإن

أنفقت من غير أمره ففها نصف أجره الخ، ففيه إشكال، فإن المنفي إما أمر صريح وأعم من الأمر صراحة أو دلالة فإن كان الأول فكيف

التنصيف، وإن كان الثاني فكيف الأجر فضلاً عن التنصيف؟ بل يكون عليها وزر في هذه الحالة. وقول: إن المنفي الأمر الصريح وأما التنصيف

فمن أجر عملها معاً، أي ما أجر عملها، وأما التنصيف فبمعنى الخصة وقد ثبت التنصيف بمعنى الخصة كما في:

مثل ذلك.

قَالَ أَبُو حَيْثَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ. وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ لَا يَذْكُرُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مَشْرُوقٍ.

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ^(١)

٦٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(١) قوله: «في صدقة الفطر» قد اختلف فيها في ثلاثة مقامات: الأول في فرضيتها، فنرض عند الشافعي، وواجب عند أبي حنيفة، والثاني في من يجب عليه، فعند فعند الشافعي على كل مسلم، وعند أبي حنيفة على من له نصاب وإن لم يحل عليه الحول، والثالث في قدر الواجب، فعند الشافعي هو الصاع من كل شيء، وعند أبي حنيفة نصف صاع من بر أو زبيب، وصاع من غيرهما، ثم اختلف رابع لا يختص بصدقة الفطر وهو الاختلاف في كمية الصاع، فعند أبي حنيفة ثمانية أرطال وهو العراقي، وعند الشافعي خمسة أرطال وثلاث، وهو المدني. (التفريز)

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «اللمعات شرح المستكفا»، أعلم أنه قد وقع في بعض الأحاديث نصف صاع من تمر، لكن بلفظ مَدَانٍ من قمح، والصاع أربعة أمداد، وقد جاء في بعضها نصف صاع من بر أو صاع منه من اثنين، وفي بعضها صاع مطلقاً، وفي بعضها صاع من طعام، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر أو أقط أو من زبيب، فقبل: المراد بالطعام الحنطة على ما هو المتعارف، وبقرينة مقابلتها بالأشياء المذكورة، وقيل: المراد به الذرة لأنه كان متعارفاً عند أهل الحجاز في ذلك الوقت، وكان غالب أوقاتهم. الواجب عند الأئمة الثلاثة هو الصاع من كل منها، وعندنا وعليه سفيان الثوري وابن المبارك نصف صاع من بر، أو صاع من شعير أو تمر، والذي وقع في الحديث من مطلق الصاع فمحمول على التطوع كما جاء عن علي رضي الله عنه في رواية النسائي أنه قال في نوبة خلافته: إن الواجب نصف صاع من بر، أو صاع من تمر أو شعير، أما إذا وسع الله عليكم جعلوها صاعاً من بر وغيره، وفي لفظ لأبي داود: قلما قدم على رأي رخص الشعير، فقال: قد أوسع الله عليكم، فلو جعلتموها صاعاً من كل شيء، ولا شك أن الصاع الذي قال به علي رضي الله عنه كان تطوعاً، فالمدى وقع في زمان النبوة، كان تطوعاً أيضاً.

وذكر بعض الأئمة أن الواجب في زمن النبوة، كان صاعاً من بر أو تمر أو شعير، فأخذ الناس بعده نصف صاع من بر لكونه معادلاً في القيمة بصاع من تمر أو شعير، والنصاب عندنا هو الأول، وقال في «الهداية»: مذهبنا مذهب جماعة من الصحابة، منهم الخلفاء الراشدون، والزيادة محمول على التطوع، والتمر عند أبي حنيفة في حكم الشعير والزبيب في حكم التمر، وعندهما الزبيب في حكم الشعير، وعليه ظاهر الحديث - انتهى كلام الشيخ -.

وآخر مثله بالذي كنت أصنع

إذا مت كان الناس نصفان شامت

وكذلك في :

فواصل شرب ليلتك بالتهار

إذا نصف من الشبان ولي

فحاصل الحديث أن المرأة تمرز أجر عملها والزوج يجرز أجر عمله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ

في المغرب أن الفطرة بآثاء بهذا المعنى أي صدقة الفطر ليس بثابت في اللغة بل اللغة صدقة الفطر بدون الآثاء، ولما أضاف الشريعة الصدقة إلى الفطر دل على أن الفطر سبب فإن الإضافة من علامات السببية كما في الأصول. ثم وجوب الصدقة عند أبي حنيفة صبح يوم العيد لأن شأن هذا الفطر جديد، وقال الشافعي: غروب الشمس آخر يوم رمضان، وتدار الأحكام على هذا الاختلاف. ووجه مذهب أبي حنيفة أن فطر المغرب شأنه مثل شأن سائر الإفطارات بخلاف فطر صبح يوم العيد.

وينبغي للعطيل أن يذكر في خطبته جواب سؤالات: على من يجب؟ كم يجب؟ عمن يجب؟ متى يجب؟ أما الأول أي على من يجب فعلى مالك النصاب ولو غير تام عندنا، وأما عند الشافعي: فعلى من له فاضل من قوت يوم وليلة. وأما عمن يجب؟ فعن أولاده الصغار والعبيد ولو كانوا كافرين هذا عندنا، ووافقنا البخاري في الصدقة عن العبيد الكافرين لأنه بوب أولاً ص (٢٠٤) على العبيد بقيد المسلم ثم بوب ص (٢٠٥) على العبيد بدون قيد المسلم. وأما كم يجب؟ فالصاع عند أبي حنيفة في بعض الأشياء ونصف صاع في بعض الأشياء، وقال الشافعي: يجب الصاع من كل شيء. وأما مم يجب؟ فبأن يعطي الحنطة أو الشعير أو الأقط أو قيمتها. وأما متى يجب؟ فعند أبي حنيفة بعد صبح يوم العيد، وعند الشافعي بعد غروب ذكاء آخر رمضان.

وأما اختلاف أن النصاب شرط الصدقة عندنا لا عند الشافعي، فتمسك الأحناف بحديث البخاري: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» الخ أي يبقى الغنى بعد الصدقة. أقول: إن التمسك بهذا ليس بظاهر فإنه استدلال بالأعم من الأعم. والمخرج من الأحاديث عدم اشتراط النصاب في لأضحية وصدقة الفطر. أقول: إن غابة مسكة استدلالنا أن يقال: إن الشريعة تسمي صدقة الفطر بالزكاة فإنه روي في خارج

قَالَ: «كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ - إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، فَلَمْ نَزَلْ نَخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ مُغَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ، فَتَكَلَّمْنَا، فَكَانَ فِينَا كَلِمَةٌ بِهَ التَّاسِ: إِنِّي لَأَرَى مُذْنِبِينَ مِنْ سَمَاءِ الشَّامِ تَعْبُدُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، قَالَ: فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَا أَرَاهُ أَخْرِجْهُ كَمَا كُنْتَ أَخْرِجْهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَزُونُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ صَاعٌ إِلَّا مِنَ الْبُرِّ، فَإِنَّهُ يُجْزَى بِصَفِّ صَاعٍ. وَهُوَ قَوْلُ شَيْخَانِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارِكِ. وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَزُونُ بِصَفِّ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

٦٧٤- حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ النَّضْرِيُّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فَيْحَاجٍ مُكَّةَ: أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، مُدًّا مِنْ قَمْحٍ أَوْ سَوَاءً، صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ».

التصحيح المستأنس أن آية «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى الْحَجَّ» [الأعلى: ١٤] في صدقة الفطر «وَذَكَرَ اسْمُ رَبِّهِ فَصَلَّى» [الأعلى: ١٥] في صلاة العيد، وأثر رواية قوية مرسلّة، كما في حديث الباب تلقب الصدقة بالركاة وكذلك في أحاديث أخرى، فإذا نقول: إن الركاة المعروفة زكاة الأموال، وصدقة الفطر زكاة الأبدان. وفي حديث المشكاة: «أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ظَهَرَةُ النَّفْسِ» يدل على أنها زكاة الأبدان. فإذا كانت لصدقة ركاة بشرط النصاب فيها كما في زكاة الأموال. ويشير إلى هذا ما قال أصحابنا: في عبء التجاره ركاة فقط لا صدقة الفطر. وهذا غاية المسكة. ولعامل أن يصح ويصدق بصدقة الفطر من تيسر له. أقول أيضاً: إن ما في فتح الباري يشير إلى ما قلت: إن صدقة الفطر زكاة وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام أمر بصدقة الفطر في المدينة ثم بعده نزل الركاة ولم يثن عنه الصدقة، فمقر الصحابي يشير إلى المعادلة بين الصدقة والركاة، وأما الحفاظ في موضع وقواد في موضع آخر.

قوله: (صاعاً من طعام الحج) قال الشافعية: إن في صدقة الفطر صاعاً من كل شيء، وفي كفاية اليمين مدين من كل شيء. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن في الصدقة صاعاً من بعض الأشياء ونصف صاع من بعض الأشياء مثل الخنطة. وأما الزبيب ففيه روايتان، المشهورة نصف صاع، وفي الشاذة صاع، صحيحهما البيهقي كما في الدر المختار، وأخذها أبو اليسر البزدي، وقال: إنها معمولة بها وقال ابن عابدين: لا يمكن للبيهقي التصحيح فإنه ليست له مرتبة التصحيح. والمختار أن يجمع بين الروايتين أي الاختلاف بحسب الاختلاف في القيمة، وأما باقي الأشياء المذكورة في حديث الباب فليس لنا خلاف وقال الشافعية في حديث الباب: إن المراد من الطعام الخنطة. أقول: قال الثوري شارح موطأ مالك: إن المراد من الطعام الذرة (أو كذا) وكانت الخنطة قليلة في الحجاز، وأيضاً في صحيح البخاري ص (٣٠٤) ما يدل صراحة على خلاف قول الشافعية فإنه قال أبو سعيد: طعاماً شعيراً وشعيراً والزبيب. وأغفل الحفاظ عن هذه الرواية.

وأما أدلتنا بما في معاني الآثار ص (٣٢١)، ج (١) روايات تدل على نصف صاع خنطة رفقاً ورفقاً، وفي بعض الطرق حجاج بن أرطاة وهو منكلم فيه، ومع ذلك حسن الترمذي أحاديث حجاج بن أرطاة في مواضع تزيد على عشرين، ولنا أيضاً ما في معاني الآثار عن الخلفاء الثلاثة من تشبهين وعثمان وذكره عثمان في خطبته على المنبر. وأما المرفوع فلنا ما ذكره صاحب الهداية رواية ثعلبة بن أبي شعير وأخرجها أبو داود بسند حسن. ولنا ما أخرجه الترمذي مرسل سعيد بن المسيب، ومراسيله مقبولة عند الشافعي أيضاً، وأحاله إلى الصحابي ولم أجده في النسخة المتداولة في أيدينا لمعاني الآثار ولا بد من كونه في النسخة، ولعل في نسختنا سقطاً نعم في معاني الآثار ص (٣٢٠) حديث آخر لنا بسند من ربيع الجيري وربيعة المزون، وإذا كان مروياً بسند وسيعاً هو مرسل سعيد بن المسيب ووافقه فيما أسلف يكون مقبولاً بلا ريب.

قوله: (عنى كل مسلم الحج) إن كان المراد منه عمن نجس الزكاة؟ فيحالفنا الحديث وأن المراد على من نجس عليه فلا. أقول: إن المراد على من نجس؟ ولا يخالف قوله: (حراً وعبدان) لأن المذكور في الحديث عمن يلزم والله أعلم.

قوله: (غربت حسن الحج) الرجال ثقات إلا ساء بن نوح العطار وهو أيضاً من رجال مسلم.

قوله: (معدن الناس إلى نصف الحج) لا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان أمر بصاع من خنطة.

قوله: (من المسلمين الحج) قال أبو حنيفة وإسحاق بن راهوية: إن العيد الكافر يتصدق عنه مولاه، وأشار البخاري إلى مذهبه بل إنه اختار مذهبه. وقال البخاريون: لا صدقة إلا عن العبيد المسلمين. وقال ابن دقيق العيد إن زيادة «من المسلمين» تفرد بها مالك. ويشير إليه كلام الترمذي. وقد وجدت منابت عن ستة رجال منهم عمر بن نافع في البخاري، وضحاك بن عثمان في مسلم ذكره البزدي ص (٣١٧) وزاد عليه الحفاظ في المكت على ابن الصلاح، وأما الجواب من جانبنا فنقول: إن قيد «المسلمين» قيد على من نجس لا قيد عمن نجس، نقله الصحابي، والكلام صحيح عربية بلا تكلف، وأيضاً نقول: إن راوي حديث الباب ابن عمر، وفي فتح الباري في غير باب الصدقة: أن بن

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ^(١).

٦٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خُثَّاءُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضِدْقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ: فَقَدَّلَ النَّاسُ إِلَى نَصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الباب عن أبي سعيد، وابن عباس، وجند الحارث بن عبد الرحمن بن ذباب، وثعلبة بن أبي صعير، وعبد الله بن عمرو.

٦٧٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ. وَزَادَ فِيهِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، وَزَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَبْدٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ، لَمْ يُؤَدَّ عَنْهُمْ ضِدْقَةَ الْفِطْرِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقَ.

٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

٦٧٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا الْحَدَّاءُ الْمَدِينِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْقُدُومِ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُخْرَجَ الرَّجُلُ ضِدْقَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْقُدُومِ إِلَى الصَّلَاةِ.

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ

٦٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ حَبِيبَةَ^(٢) بِنْتِ عَدِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ ضِدْقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَجُلَّ^(٣)، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

٦٧٩- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحِجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ

(١) قوله: «حَسَنٌ» بضم الحاء وفتح الحيم وتشديد الياء تحتها نعتان، (الجامع)

(٢) قوله: «قَبْلَ أَنْ تَجُلَّ» أي قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ وَتَهَبَ مِنْ حُلُولِ الْأَحْلِ عَلَيْهِ.

عمر كان يتصدق من عبيده الكفار، هذا والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

يستحب أدائها قبل الصلاة ولو أداها بعد صلاة العيد كان أداءاً لا قضاء، وفي الصحيحين: أن يدد عليه الصلاة والسلام كان أجود من الريح المرسلة في رمضان، فدل على أن الصدقة أفضل في رمضان وكذلك ذي الحجة، وكان السلف أيضاً يركون في رمضان.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ

بصح إذا كان مالك نصاب ثم له شروط وإن جوز التعجيل لأنه إذا ملك النصاب حصل نفس الوجوب. وعلم أن وجوب الأداء ونفس الوجوب شيء واحد عند البعض ولا فرق بينهما وإليه ميلان صاحب البدائع، قال: إنيه ميلان مشايخنا أي ما وراء النهر، وقيل: إن بينهما فرقا.

[١] هناك نص غير موجود في النسخة الأصلية وذكره بشار، وبص: وروى عمر بن هارون هذا الحديث عن ابن جريج، وقال: عن العباس

بن ميناء، عن لبي^(٢)، فذكر بعض هذه الحديث.

٦٧٤ (م) حَدَّثَنَا حَزْرَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ هَذَا الْحَدِيثَ.

حَجَّل^(١) عَنْ حُجْرٍ^(٢) الْمَذُورِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَعَنَ: «إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا زَكَاةَ الْعِبَاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ».

وفي الباب عن ابن عباس.

لا أعرف حديث تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وحديث إسماعيل بن زكريا عن الحجَّاجِ عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ. وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَثِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

قد اختلف أهل العلم في تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مَحَلِّهَا، قرأى طائفة من أهل العلم أَنَّ لَا يَعْجَلُهَا. وبِهِ يَقُولُ شَيْبَانُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنَّ لَا يَعْجَلُهَا وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ عَجَلَهَا قَبْلَ مَحَلِّهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُ. وبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٨ باب ما جاء في النهي عن المألة^(٣)

٦٨٠- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ يَتَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ وَيَسْتَعْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ سَأَلَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ».

وفي الباب عن حكيم بن حزام وأبي سعيد الخُدْرِيِّ والزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَعَطِيَّةُ الشَّعْبِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَمَسْعُودُ بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ وَثَوْبَانُ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ الْحَارِثِ الصُّدَّائِيُّ وَأَنَسُ بْنُ حَبَشٍ وَجُنَادَةُ وَقَبِيصَةُ بْنُ مَخَارِقٍ وَسَمُرَةُ وَابْنُ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ يُسْتَفْرَضُ مِنْ حَدِيثِ يَتَانِ بْنِ قَيْسٍ.

٦٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حُمَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَقَبَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ:

- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَأْلَةَ كَذٌّ يَكْذُ بِهَا^(٤) الرَّجُلُ وَجَهَةٌ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرٍ لَا يَبْدُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «الحكم بن حجل» - بفتح الحيم وسكون المهملة - الأزدي البصري ثقة من السادسة.

(٢) قوله: «عن حجر المدوري» قيل: هو حجة بن عدي وإلا فمجهول من الثالثة. (التقريب)

(٣) قوله: «عن المسألة» اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة، واحتلفوا في أنه حرام أو حلال مع الكراهة بثلاثة شروط: أن لا يبدل نفسه، ولا يلج في السؤال، ولا يؤدي المسؤول، فإن فقد أحد هذه الشروط فحرام بالاتفاق، كذا في «الشمعات» وفي «الدرر المختارة»: ولا يلج أن يسأل شيئاً من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكسب، وبأنهم معطيه إن علم بحاله لإعانتة على المحرم، ولو سأل الكسوة لاستغاله عن الكسب بالجهد أو لطلب العلم حاز لو محتاجاً - انتهى -.

(٤) قوله: «كذ يكذب بها الرجل وجهه» الكذ الإتيان، كذب في عمله إذا استعمل وتعب، وأراد بالوجه ماءه وروقه، كذا في «المجمع» ورد السائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه أي حشوش وكل أثر من خدش أو عض فهو كدح.

قوله: (زكاة العباس الخ) كان عمر رضي الله عنه عامله عليه الصلاة والسلام، فذهب إلى العباس وخالد وابن جميل فسم يعطوه الزكاة فشكا الفاروق الأعظم إليه عليه الصلاة والسلام، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أما خالد فإنكم تضلمونه لأنه تصدق بجميع ماله في بيت المال، وأما العباس فأخذت منه زكاة عامين، وأما ابن جميل فما أعطى إلا أنه تعالى أعطاه الله مالاً، ثم أتى ابن جميل بركاته فما أخذها عليه الصلاة والسلام وما أخذ الشيخان في عهد خلافتهما.

باب ما جاء في النهي عن المسألة.

قوله: (فإن اليد العليا الخ) اختلفوا في تفسير الحديث فقيل: إن العليا المتفقة والسفلى الأحذة، ويؤيده ما في سنن أبي داود ص (٢٠٤) عن ابن عمر، وقال المحدثون: إنه موقوف، وإلى هذا التفسير يشير أكثر الأحاديث. وقيل: إن العليا المتعفة، والسفلى السائلة، ويشير إليه ما في سنن أبي داود ص (٢٣٣) ولكنه ليس في أكثر طرق هذا الحديث، وقيل: إن العليا يد الله والسفلى يد الخلق وموهم هذا التفسير أنه «يد الله هي العليا الخ».

قوله: (الرجل سلطاناً الخ) لأن السلطان عنده حقوق المسلمين في بيت المال كما قال الغزالي في الإحياء. وقيل: إن السؤال من السلطان ليس فيه إذهاب العرض، وإن لم يكن له حق في بيت المال والله أعلم بالصواب.

أبواب الصوم عن رسول الله ﷺ

١- باب ما جاء في فضل شهر رمضان

٦٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَامِ بْنِ كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُفِّدَتِ^(١) الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنَّ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ، وَيُنَادِي مُنَادٍ يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ، وَهُوَ عِتْقَاءُ مِنَ النَّارِ وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ».

وفي الباب عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَلَمَانَ.

٦٨٣- حَدَّثَنَا هِشَامُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَوْلُهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ.

٢- باب ما جاء لا تَتَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصُومٍ

٦٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ

(١) قوله: «صُفِّدَتِ» بالتشديد أو التثخيف - أي شددت بالأغلال وأوتقت ومردة - بفتححات - جمع مارود وهو العاصي في الشديد المتجرد لشئ، والمراد من التثخيف والتفتح والتعيق المذكورة، إما حقائقها لشرف رمضان وفضله على سائر الشهور، وإزالة الرحمة والتوفيق، أو تحمل ذلك على أن الأمر متعلق من مات من صوم رمضان من صاخي أهل الإيمان وعصائهم الذين استحقوا العقوبة، فوصلوا الروح من الجنة وعدم إصابة نفع جهنم، وسمومها عليهم في عالم البرزخ أكثر وأوفر على تقدير الفتح والغلق كذا قيل، وإما كناية عن قلة عواء الشياطين وفعل الخير والكف عن المخالفات وأغرب من قال بتخصيصه بزمان النبوة وإرادة الشياطين المستقرة للسمع، والظاهر انعموم وبعدهم خصوصها في ذلك الزمان بـ رمضان إلا أن يراد الكثرة والغلبة - والله تعالى أعلم - كذا في «اللمعات».

أبواب الصوم

الصوم في اللغة الإمساك عن الأكل كما قال قائل:

حِيلَ صِيَامٍ وَحِيلَ غَيْرِ صَائِمِهِ

وصوم رمضان فُرْصٌ في السنة الثانية بعد الهجرة كما قال في الدر المختار والله أعلم.

وكان صيام البيض وعاشوراء فرضاً، ثم نسخا بقضية لما في أبي داود: أنه عليه الصلاة والسلام أرسل أن من أكل يوم عاشوراء فبقيض يوماً مكانه.

باب ما جاء في فضل شهر رمضان

قال علماء اللغة: إن لفظ شهر لا يضاف إلا إلى رمضان والربيعين، واختلفوا في رجب وجاء في رواية ضعيفة أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى والله تعالى أعلم وفي ربيع الآخر في نساء الآخر اختلاف قيل بكسرهما وقيل بفتحهما وقال قائل:

لَا تَصِفُ شَهْرًا لَلْفِظِ الشَّهْرِ إِلَّا الَّذِي أَوَّلُهُ الرِّجَاءُ فَادِرْ

قوله: (صام شهر رمضان الخ) هذا بدل على التراخي وسيجيء التفصيل في آخر أبواب الصوم.

قوله: (إيماناً واحتساباً الخ) تفصيل الإيمان سيأتي في البخاري، وأما احتساباً فمعناه حسبه لله وأكثر ما يجيء في ما يحشى الدهول عنه.

باب ما جاء لا تَتَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصُومٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ

حديث الباب حديث الصحيحين وفي الهداية أن تقدم رمضان يوم أو يومين بنية رمضان مكروه تحرماً، وأما صوم ثلاثة أيام فصاعداً قبل رمضان فلا بأس فيه وأما القضاء والكفارة فقبل: إنه خلاف الأولى ومكروه تنزيهاً، وأما العمل المطلق قبل رمضان ثلاثة أيام فصاعداً فلا

ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَخَذْتُمْ. صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا».

وفي الباب عن بعض أصحاب النبي ﷺ أخيراً "منصور بن المعتمر عن ربيعة بن جراح عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ بتحو هذا.

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا أَنْ يَتَجَبَّلَ الرَّجُلُ بِصِيَامٍ قَبْلَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ لِمَعْنَى رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يَصُومُ صَوْمًا قَوَافِقَ صِيَامِهِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَهُمْ.

٦٨٥- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ قَبْلَهُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ».

قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ

٦٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ هَمْرِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صِلَةَ بْنِ زُقَرٍّ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَانِي بِشَاءٍ مَصْلِيَّةٍ فَقَالَ: كُلُوا فَتَحَى بَعْضُ الْقَوْمِ فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ^(١) الْيَوْمَ الَّذِي شُكِّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ».

(١) قوله: «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ... الخ» أي لا تستقبلوه بنية رمضان وليس بريح قلبه، فيحصل نشاطه فيه، وقيل: لئلا يختلط النفل بالعرض. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «أخبرنا منصور» ليس المراد أن منصوراً أخبره بلا واسطة، فإن ذلك محال بل المراد بيان ما جاء في الباب بهذه الألفاظ. (التفريع)

(٣) قوله: «من صام اليوم الذي شك فيه... الخ» وهو اليوم المحتمل لأن يكون الأول من رمضان بأن غم بالغيم أو غيره، والمراد الصوم بنية رمضان، والمختار عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأكثر الأئمة أن لا يصوم يوم الشك، وإن صام ليضم بنية النفل، ويستحب ذلك عندنا لمن صام يوماً يعتاد وللخواص، ويفطر غيرهم بعد نصف النهار، وقال الإمام أحمد وجماعة: إذا كان بالساء غيم، فليس صوم الشك، ويجب صوم عن رمضان، وكان ابن عمر وكثير من الصحابة إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً التمسوا الهلال، فإن رآوه أو سمعوا غيره صاموا، وإلا فإن كان المطلع صائفاً بغير علة أصبحوا مفطرين، وإن كان فيه علة، صاموا، حمل الجمهور على صوم النفل. (اللمعات)

كرامة فيه. وقال الدرري في حاشية العناية نكتة ما في الهداية: إن نية رمضان لا تكون إلا في يوم أو يومين وأقول: إن مراد صاحب الهداية ليس ما زعموا أي ينوي الصائم في رمضان قبل أن يدخل رمضان فإن الشريعة لا تعرض إلى هذا الأمر اللغو المفروض، ومراد صاحب الهداية بنية رمضان أن يصوم لرعاية رمضان كما في الرمزي في الباب لمعنى رمضان الخ، فإذا تلام نكتة الدرري وغرض الشريعة بهذا تحديد الحدود، والمكروه تحريماً هو صوم يوم لرعاية رمضان وحال رمضان، وأما صوم الشك فمستحب في بعض الصور فورد على ما زعموا في مراد صاحب الهداية.

قوله: (صوموا لرؤيته الخ) وسيأتي مسألة الرؤية، وعند الثلاثة الاعتبار للرؤية أو ما يقوم مقامها مما سيأتي، وقال أحمد بن حنبل: إن حساب محاسبي منازل القمر معتبر.

قوله: (أخبرنا منصور الخ) قول أخبرنا ليس بصحيح لأن الرمزي لم يلق منصوراً بل يروي عنه معلقاً.

قوله: (لمعنى رمضان الخ) أي رعاية رمضان وحاله، وأما ما في الحاشية لتعظيم رمضان لفظاً، وأما الحديث الذي مر في الزكاة وفيه لفظ لتعظيم رمضان فضعيف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ

يوم الشك يوم الغيم لا يوم الصحو كما قالوا، ونقلوا أن الشافعي وأبا حنيفة ومالكاً كرهوا الصوم يوم الشك. وأحمد بن حنبل يحبه هكذا في عامة الكتب، ثم قال ابن تيمية: إن صوم يوم الشك المنهي عنه في الحديث ليس المراد به يوم الغيم بل يوم الصحو، والشك هو الوسواس والوهم المحض، وقد ثبت صوم يوم الغيم عن بعض السلف منهم ابن عمر رضي الله عنهما. أقول: إن أبا حنيفة موافق لأحمد بن حنبل في استحباب صوم يوم الشك لأن مجموعة مسأله تدل على هذا، وذكر في الهداية أن صوم يوم الشك تصور على أنحاء ستة وقالوا: يستحب الصوم للخواص وينظر العوام لبدء الأمر ولو ظهر بعده رمضان يكون الصوم صوم رمضان ويجب في هذا أن يقطع في نية النافلة، والخواص

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَمَارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ
وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: كَرِهُوا أَنْ يَصُومَ الرَّجُلُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، وَرَأَى
أَكْثَرُهُمْ إِنْ صَامَهُ وَكَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِحْضَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ

٦٨٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَبَّاجٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْضُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْدُمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ» وَهَكَذَا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى
بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَى الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ

٦٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ هِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

هم الذين لا يزدنون. ويجب في نية الصوم الشافطة. فالخلاص أن أبا حنيفة يجب صوم يوم الشك، وأجواب عن حديث الباب ما قال ابن تيمية،
وعندي أن هذا الصوم لرعاية رمضان وليس ينتهي عنه لأن هذا الصوم إنما هو لوجه وجيه، وأما المنهي عنه المذكور في الحديث السابق فهو
الذي كان من غير وجه وكان ساوياً على الاحتمالات الضعيفة، وأما الأدلة فأكثر ابن تيمية بالآثار.

(ف) انية إرادة ومن مقولة الفعل عندهم وهذا مستنبط من عباراتهم وفروعهم كما قالوا: إن الكفار إذا تترسوا بالمسلمين وقت الحرب
فللمجاهدين أن يرموهم بنية الكفار ولا يكفوا أيديهم عن الحرب. وقال الرازي: إن التصديق من مقولة الفعل، وقوله هذا صحيح من وجه
لأنه قال الأشعري: إن التصديق المعبر في الإيمان هو الكلام النفسي وإذا تكلم به صار لفظياً، واللغة تساعد لأن التصديق في اللغة النسبة إلى
الصدق. وأما ما قالوا: إن التصديق في اللغة (باوركرون) فلا أصل له من اللغة.

قوله: (الشافعي وأحمد الخ) نسبته إلى أحمد غير صحيحة.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَى الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارَ لَهُ

واعلم أن الهلال ثبت بالشهادة بالرؤية أو الشهادة على الشهادة أو القضاء أو الإفاضة أي التواتر، وفي متوننا أن هلال
رمضان ثبت بشهادة رجل يوم الغيم، وأما يوم الصحو فلا بد من جماعة يقع بهم علم اليقين، وأما هلال الفطر يوم الغيم فيكفي فيه شهادة
رجلين وفي الصحو يجب جماعة، وقال الشارحون: إذا أتى رجل من مكان عال أو من الصحراء من خارج البلدة فيقبل قوله واحداً يوم الصحو
أيضاً كما في الدر المختار ص (١٥٢)، وصححه المرغيناني والطحاوي، وقال البعض: إن هذا ظاهر الرواية، وأقول: إن هذا إذا كان الرجل
الجائي جاء من حوالي هذه البلدة ولو كان من غير هذه البلدة فتحول المسألة إلى عمرة اختلاف المطالع وعدمها، ولا بد من هذا القيد وإن
لم يذكره أحد.

ثم في هلال الفطر يجب من الشاهد لفظ أشهد أو ما في معناه من سائر الألسنة، لا كما زعمه بعض الجهلة حيث قال يجب لفظ أشهد
العربي بعينه.

ثم إذا رأى أهل بلدة الهلال وانتقلت الرؤية إلى بلدة أخرى بما لها من الشروط كما مر وثبت لهم الهلال بثبوت شرعي ففي عامة كتبنا
أن أهالي هذه البلدة الثانية يجب عليهم اتباع أهل البلدة الأولى ولو كان بين البلدين مسافة شرق وغرب، ويسمى هذا الاتباع بأنه لا عمرة
لاختلاف المطالع وأما في فطر كل يوم وانصلوات الخمسة فيعتبر اختلاف المطالع، وقال الزينبي شارح الكنز: إن عدم عمرة اختلاف المطالع إنما
هو في البلاد النفاذية لا البلاد النائية، وقال كذلك في تجريد القنوري، وقال به الجرجاني. أقول: لا بد من تسليم قول الزيلعي وإلا فيلزم وقوع
العید يوم السابع والعشرين أو الثامن والعشرين أو يوم الحادي والثلاثين أو الثاني والثلاثين فإن هلال بلاد قسطنطينية ربما يتقدم على هلالنا
يومين، فإذا صمنا على هلالنا ثم بلغنا رؤية هلال بلاد قسطنطينية يلزم تقصير العيد، أو يلزم تأخير العيد إذا صام رجل من بلاد قسطنطينية ثم
جاءنا قبل العيد ومسألة هذا الرجل لم أجدها في كتبنا، وظني أنه يحشي على رؤية من يتعبد ذلك الرجل فيهم، وقست هذه المسألة على ما في
كتب الشافعية: من صلى الظهر ثم بلغ في الفور بموضع لم يدخل فيه وقت الظهر إلى الآن أنه يصلي معهم أيضاً والله أعلم وعلمه أتم، وكنت
قطعت بما قال الزيلعي ثم رأيت في قواعد ابن رشد إجماعاً على اعتبار اختلاف المطالع في البلدان النائية، وأما تحديد القرب والنائي فمحمول

«لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُومُوا لِزَوَيْتِهِ وَأَفْطِرُوا لِزَوَيْتِهِ، فَإِنْ خَالَتْ^(١) دُونَهُ غَيَابَةٌ فَأَكْمَلُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا». وفي الباب عن أبي هريرة وأبي بكره وابن عمر: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

٦٨٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا صُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْتُ ثَلَاثِينَ». وفي الباب عن عمر وأبي هريرة، وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر، وأنس وجابر وأم سلمة وأبي بكره أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

٦٩٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَأَقَامَ فِي مَشْرُوعَةٍ^(٢) تِسْعًا وَعِشْرِينَ يَوْمًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ آلَيْتَ^(٣) شَهْرًا، فَقَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ

٦٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي نَوْرٍ عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يَا بِلَالُ أَدْنُ فِي النَّاسِ أَنْ يَصُومُوا غَدًا». ٦٩١ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَحْسَنُ الْجَعْفَرِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ خُرْبٍ نَحْوَهُ.

(١) قوله: «فإن خالت دونه» أي دون أهلال غيابة أي سحابة أو غيره هي تحتين كل ما أظلمت. (جمع البحار)

(٢) قوله: «مشرقة» المشرقة - بضم المراء وفتحها - تفرقة (ج) والغرفة هي البيت المرتفع سواء كان له خوخة أم لا، وأما الخوخة المرتفعة فمس غلط العوام، هكذا في «كتاب مدرسة شاه ولي الله»، وفي «القاموس»: المشرقة التفرقة ولغة، يفهم من هذا أن الغرفة لا يطلق على مطلق القبة - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: «آليت» - بهجزة ممدودة - أي حلفت.

إلى المبتنى به ليس له حد معين وذكر الشافعية في التحديد شيئاً.

قوله: «لا تصوموا قبل رمضان الخ» هذا للفرق بين النافلة والعريضة.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

أي قد يكون وليس المراد نفي كونه ثلاثين. كما قال عبد القاهر رحمه الله: إن تقديم الخبر قد يكون نيبان الجزئية. وما في مسند أحد عن عائشة قالت: لا تقولوا إن الشهر إنما يكون تسعاً وعشرين بل قال عليه الصلاة والسلام: «الشهر يكون تسعاً وعشرين» بلا لفظ إنما، فأشارت عائشة الصديقة رضي الله عنها إلى ما قال عبد القاهر الشافعي رحمه الله. وروى عن ابن مسعود: إنني صمت معه عليه الصلاة والسلام عشرة سنين تسعة منها تسع وعشرون يوماً وعاشرتها ثلاثون، وسند ما روي عنه ضعيف.

قوله: (تلى من نساها الخ) استدل الترمذي بهذا على كون الشهر تسعة وعشرين ووجه الاستدلال ظاهر، واتفق الأئمة الأربعة على أن إبلاؤه عليه الصلاة والسلام كان لغوياً لا شرعياً لأن الإبلاء الشرعي أربعة أشهر. والمخاف شبهة قوية فإنه قال: إنه عليه الصلاة والسلام وإن قل إبلاؤه لغوياً لكن ترك قريب من الروجة بهذا القدر أيضاً غير جائز وما أجاب عنها.

ثم في وجه إبلاؤه عليه الصلاة والسلام روايات في بعضها أن أمهات المؤمنين طلبن الشفقة منه عليه الصلاة والسلام، وفي بعضها قصة العمل كما في الصحيحين، وفي بعضها قصة «مأرية الشبطية» رضي الله عنها كما في سنن النسائي، وهذا الموضع من المواضع التي رجع فيها الحافظ النسائي على الصحيحين كما في شرح نخبة الفكر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ

قد مرّت المسألة تفصيلاً بقدر الحاجة

مسألة: لو شهد رجل بأن رأيت الهلال في النهار لا يعتبر قوله أصلاً سواء شهد قبل نصف النهار أو بعده، ولو قال: رأيت في الليلة الماضية، فإن كان هلال رمضان وكان قبل نصف الشهر فمن لم يأكل بعد الصبح يصوم ومن أكل بفضيه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ. وَرَوَى شَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلًا. وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ سِمَاكِ رَوَوْا عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي الصَّيَّامِ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا يُضَامُّ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ^١ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْإِفْطَارِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ.

٨- بَابُ مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ

٦٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ».

فَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ الشَّيْبِ مَرْسَلًا.

فَالْأَخْمَدُ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُضَانِ» يَقُولُ: لَا يَنْقُضَانِ مَعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ: شَهْرُ رَمَضَانَ وَذُو الْحِجَّةِ، إِنْ نَقَضَ أَحَدُهُمَا تَمَّ الْآخَرُ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَعْنَاهُ لَا يَتَقَصَّانِ، يَقُولُ: وَإِنْ كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ فَهُوَ^(١١) تَمَامٌ غَيْرُ تَقْصَانٍ. وَعَلَى مَذْهَبِ إِسْحَاقَ يَكُونُ

(١) قوله: «و لم يختلف أهل العلم هلال شوال لا يثبت إلا بقول عدلين عند أهل العلم، واختلفوا في هلال رمضان فقيل: يثبت بشهادة الواحد وعنه أبو حنيفة، وقيل: لا بد من عدلين وعنه مالك، ولتقتضي قولان كالمفهومين أظهرهما الأول، ولا فرق عنده بين أن يكون السماء مصحبة أو مفقودة، وقال أبو حنيفة: في المصحو لا بد من مجمع كثير، (الشيخ قدس سره)

(٢) قوله: «فهو تمام» أى فى الحكم وإن نقصا عددًا، قيل: لا ينقصان معًا فى سنة غالبًا، أو لا ينقص ثواب ذى الخجة عن ثواب رخصات لأن فيه مناسك الحج والأصح أنهما وإن نقص عددتهما فحكمهما على الكمال لئلا ينضجروا إذا صاموا تسعة وعشرين، أو انحصروا فى عرفة، فإن قيل: كيف يتصور ذلك فى ذى الخجة، فإن الحج فى العشر الأول، قلت: يتصور بإخلاء هلال ذى القعدة، ويقع فيه الغلط بزيادة يوم أو نقصائه، فيقع عرفة فى الثامن أو العاشر، كذا فى «المحرم».

واعلم أن في بلادنا التي ليست حكرمة الإسلام فيها فالحكم فيها: صوموا بقول ثقة وأطعوا بقول ثقتين، ولا يسمي المني العصر المني على ما هو شأن قضية دار الإسلام من الشهادة وغيرها. وأما جواب حديث الباب من جانب الاختلاف فإنه محمول على من جاء من خارج البلدة أو كان اليوم يوم الغيم.

باب ما جاء أن شهرا عيد لا ينقصان

في بيان شرح حديث الباب أقول: قال أحمد بن حنبل: إن مراده أنه لا يجتمع كون شهر رمضان وشهر ذي الحجة تسعة وعشرين يوماً في كليهما؛ بل إن كان أحدهما تسعة وعشرين يكون الآخر ثلاثين يوماً. وقال الطحاوي: إن قد شاهدت أنه كان رمضان تسعة وعشرين يوماً وكذلك ذو الحجة. وقال إسحاق البخاري: إن شهر العيد لا ينقصان في الآخر وإن كان أحدهما أو كليهما تسعة وعشرين يوماً. أقول: يرد على هذا أن شهر ذي الحجة أيام عبادتها المقررة فيها تنتهي إلى ثلاثة عشر يوماً فكيف يصدق على أن آخر ذي الحجة لا ينقص وإن كان تسعة وعشرين يوماً؟ اللهم إلا أن يقال: إن بعض السنن رحمه الله ذهب إلى أن الأضحية تجوز إلى آخر ذي الحجة. وقال السيوطي: إن الحديث بتعرض إلى الباطن لا إلى الظاهر، وقال: اتفق الحساب على أن الأشهر الواقعة في مرتبة الأونار تكون تسعة وعشرين يوماً، والواقعة في مرتبة الأشفاق تكون ثلاثين يوماً، وإن لم نشاهد القمر بالأعين فالحديث تعرض إلى الواقع لا المشاهد بالأعين. وأظن السيوطي. أقول: كيف يقال بهذا وإخالف أن مراد الحساب أن نقول المذكور بمجرد اصطلاحهم لبناء الكبيسة عليه وليس مرادهم بيان الواقع؟ ثم عثم من الكتب أن ستة أشهر من السنة تكون تسعة وعشرين يوماً، وستة منها تكون ثلاثين يوماً ولا يجب الترتيب إلى أن يكون أحدهما تسعة وعشرين والآخر ثلاثين، وهكذا، بل ستة من المجموعة بكذا وستة بكذا، وأخذت هذا القول من كتب الخبانية كما في الغاية الخبانية :

ثلاثة من الشهور يا فطن

لا يتوالى النقص في أكثر من

هذا الصواب وما سواه أبعده

كذا نوال حبيسة مكحلة

أي يمكن فوالى ثلاثة أشهر تسعة وعشرين يوماً وكذلك يمكن شهر ثلاثين يوماً. وهل يمكن أن يكون مراد الحديث أنهما لا يقصان أحراً؟ وأما صدقه على ذي الحجة فإن في نص الحديث أن عشرة أيام ذي الحجة أفضل من السنة كلها، والحال أن صوم يوم العاشر مكروه

يَنْقُصُ الشَّهْرَانِ مَعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ

٦٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ «أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهْلُ عَلَى حِلَالِ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؟ فَقُلْتُ: رَأَاهُ النَّاسُ فَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنْ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نَكْبَلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ نَزَاهُ، فَقُلْتُ أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ قَالَ: لَا هَكَذَا» أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ.

١٠- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِنْفَازُ

٦٩٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُتَقَدِّمِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ تَمَرًا قَلْبِظَرٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا قَلْبِظَرٌ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ وَمِثْلُ هَذَا غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ. وَهُوَ حَدِيثٌ غَيْرُ مُحْفَوظٍ وَلَا نَعْلَمُ لَهُ أَصْلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُ شُعْبَةَ هَذَا الْحَدِيثَ [عَنْ شُعْبَةَ] عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ حَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ

(١) قوله: «بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ» لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موحدة على الباقيين، واختلفوا هل يلزم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر، والأقوى عند الشافعي يلزم حكم البلد القريب دون البعيد، وعند أبي حنيفة: يلزم مطلقاً. (الشيخ قدس سره)
(٢) قوله: «لَا هَكَذَا أَمَرَهُ... الخ» أراد المؤلف أن معناه أن اختلاف المطالع يقتضي، فلا يلزم من رؤية أهل بلد الصوم على أهل بلد آخر، وهذا قال ابن عباس: لا أتى لا تكفي برؤية معاوية، وهكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا المعنى موافق لمذهب الشافعي. وهذا الحديث ليس بتحكمة في هذا المعنى جواز أن يكون مراد ابن عباس أن لا تكفي برؤية معاوية بتفكرت هذا حتى ثبت لنا بحجة شرعية، وبدون عليه قوله: أنت رأيت ليلة الجمعة، فمفاده أنك إذا لم تزد بنفسك وأحبرت برؤية الناس، فهذا رؤية الناس بهذا النوحه من الأخبار لا تكفي به - والله تعالى أعلم بالصواب -.

نحرمه، فالمراد أن صوم يوم العاشر إما هو إلى الضحى فإن الإمساك إلى الضحى ثابت بالحديث وليس مني إلا التسمية فيقول حديث الباب إن صيام عشرة ذي الحجة ليست إلا تسعة أيام وبعض العاشر لكن بعض العاشر ناقص أيضاً نام أجراً، هذا والله أعلم وعلمه أتم.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدَةٍ رُؤْيَاهُمْ

قد فصلت المسألة في السابق، وقال الشافعية: إن حكم حديث الباب في البلدان النائية لا المتقاربة.

قوله: (ليلة الجمعة الخ) تكون غرة رمضان من يوم الجمعة، وفعل ابن عباس هذا غير وارد علينا على ما ذكره المتن ويرد على ظاهر ما في الشروح، فأجاب الزيلعي شارح الكنز: أن في واقعة الباب لم تثبت الرؤية بشيئ شرعي فإن كريباً لم يشهد برؤيته، ولم يشهد على الشهادة ولم يشهد على القضاء، فإنه نقل صوم معاوية وغيره لا قضاء، أقول: كيف يجاب بهذا والحال أن في مسلم ص (٣٤٨) تفسيره أنه قال رأيت وراه الناس فكانوا شهادة بالرؤية، قيل: إن شهادته بالرؤية شهادة واحد ولعل يومه كان يوم الصحر فلا بد من شهادة جم كثير، والحق في الجواب ما قال مولانا مد ظله العالی: إن في كتبنا أنهم إذا صاموا بشهادة رجل واحد لكون اليوم يوم الغيم أو لأنه أتى من خارج البلدة أو مكان عال فصاموا ثلاثين يوماً فما وجدوا الهلال على ثلاثين يوماً فقبل: يعتبر قول من صاموا بشهادته ويفضرون وإن لم يجدوا الهلال، وقيل: لا يعتبر بقوله بل يصومون أحدًا وثلاثين يوماً، وكلا القولين في كتبنا، ونظر ابن عباس رضي الله عنه إلى هذه المسألة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِنْفَازُ

مطمح نظر الشريعة أن يكون الإفطار على شيء حلال طيب.

عامر. وهكذا رَوَوْا عن شُعْبَةَ عن عاصم عن خَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عن سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شُعْبَةُ. عن الزُّبَابِ. والصَّحِيحُ مَا رَوَى سُلَيْمَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ الزُّبَابِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ. وَابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: عَنْ أُمِّ الرَّازِحِ بِنْتِ صُلَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ. وَالزُّبَابُ هِيَ أُمُّ الرَّازِحِ.

٦٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، ح وَحَدَّثَنَا هَنَّاةُ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ خَفْصَةَ ابْنَةِ سِيرِينَ عَنْ الزُّبَابِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضُّبِّيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَخَذَكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ فَتَمِيرَاتٌ^(١)، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمِيرَاتٌ حَسَا^(٢) حَسَابًا مِنْ مَاءٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١١- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تَفْطِرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمَ تَضْحُونَ

٦٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تَضْحُونَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ وَقَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا: أَنَّ الصَّوْمَ وَالْفِطْرَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَعِظَمِ النَّاسِ.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ

٦٩٨- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ

(١) قوله: «تَمِيرَاتٍ» بالتصغير مجرور ومرفوع، وقد وقع في بعض الروايات ثلاث رطبات وثلاث تمرات. (اللمعات)

(٢) قوله: «حَسَا حَسَابًا» قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي في «اللمعات شرح مختصرة»: «حَسَا أَي شَرِبَ قَلِيلًا، وَفِي «الْقَامُوسِ»: حَسَا الطَّائِرُ إِذَا مَاءَ حَسَوًا، وَلَا تَقُلْ: شَرِبَ زَيْدٌ الْمَرْقَ شَرِبَةً شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَتَحَسَّاهُ وَاحْتَسَاهُ - نَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ .

قوله: (تَمِيرَاتٍ الخ) إذا قطع لمر النخلة قبل أن يعف يسمى رُطْبًا، وبعدما يحف يبعث يدحر يسمى تمرًا يسكون الوسط، وأما ما يكون في رماننا في الأسواق من ثيابسات فليس له اسم في كلام العرب، إلا أنه قريب من البسر لأن البسر في العرب ما قطع وهو أصفر قبل أن يحمر وأما ما في رماننا فيقطع وهو أصفر لكنه يعف على النار فأطلق عليه البسر على ما كان.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ تَصُومُونَ وَأَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تَفْطِرُونَ

لا أعلم وجه تسمية المصنف هذا الباب فإن مسألة اختلاف المطالع مرت سابقاً، ألهم إلا أن يقال: إن الغرض أن اليوم الذي وقع الفطر فيه بحكم الشريعة هو يوم الفطر في الواقع، ولا يجوز نظير الطريق الوسواس والأوهام الباطنة بل يوافق فيه الجمهور، وكذلك الحكم في الأضحية.

قوله: (عظيم الناس الخ) ولما أدار الفقهاء حكم تبوت الحلال على قضاء القاضي، وأما ما يذكر في كتب الفقه من أن القضاء لا يجري إلا في المعاملات ولا يدخل في العبادات فأقول: لا أحده كلية وإنما نجد قضاء القاضي دخيلة في العبادات فإن الجمعة والعيدين والكسوف موكولة إلى الإمام، وأما الصلاة الخمسة فكان نصب الإمام في السلف من حاسب أمير المؤمنين والخليفة، وفي الزكاة أن الإمام أجبر الناس على أن يرفعوا الزكاة إلى بيت المال، وأما في الحج فكان أمير الموسم مستدي الناس، وكذلك الصيام موكول إلى رأي القاضي فإنه إن حكم القاضي بالصوم على رؤية رجل يوم الغيم يجب الصوم، وإن لم يحكم القاضي فلا يكون قوله حجة وكذلك في النذر المختار ص (٧٠) إن من قال: إن صليت فعبدي حر فصلي ولم يقرأ إلا التسمية بدل القراءة لا يحسب الرجل لأن التسمية لا تصح الصلاة بها عندنا، ثم إن لحقه قضاء القاضي الشافعي بصحة صلاة فقد حثت وصحت صلاة الخنفي إجماعاً.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ

ظاهر حديث الباب يدل على أن الإفطار عند إقبال الليل وإدبار النهار بحكم الشريعة وجبها وإن لم يفطر حقيقة، أي ظاهراً، وأنه يكون مرتكب

الخطاب قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرْتُ».

وفي الباب عن ابن أبي أوفى وأبي سعيد: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَمْرِو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣ باب ما جاء في تعجيل الإفطار

٦٩٩- حَدَّثَنَا بَنْدَاوُذٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُصَنَّبٍ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ».

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة وأنس بن مالك: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. اسْتَخْبَرُوا تَعَجِيلَ الْفِطْرِ. وَيَهْ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٧٠٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا».

٧٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو الْمَغِيرَةِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٧٠٢- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْنَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ. رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَخَذَهُمَا يُعَجِّلُ الْفِطْرَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ. وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ. قَالَتْ: أَيُّهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قُلْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَتْ: فَكَذَلِكَ ضَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَالْآخَرُ أَبُو مُوسَى.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو عَطِيَّةٍ اسْمُهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ الْهَمْدَانِيُّ. وَيُقَالُ مَالِكُ بْنُ عَامِرٍ الْهَمْدَانِيُّ وَهُوَ أَصَحُّ.

١٤ باب ما جاء في تأخير السحور

٧٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَتْ: قُلْتُ كَمْ كَانَ قَدْرُ ذَلِكَ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً.

٧٠٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «قَدْرُ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً». وفي الباب عن حذيفة. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيَهْ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: اسْتَخْبَرُوا تَأْخِيرَ السَّحُورِ.

١٥ باب ما جاء في بيان الفجر

٧٠٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مَلَاذِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ التَّعَمَّانِ عَنْ قَبِيصِ بْنِ طَلْحٍ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي

(١) قوله: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ... الخ» وفي روايه ظاهر: أي غائبا فيه إشارة إلى أن قوام الدين وغيبته في مخالفة أعدائه؛ لأن اليهود والنصارى يوحرون. كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «أَحَبُّ عِبَادِي إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» لأن متابعة النبي صلى الله عليه وسلم سبب خيبة الله كما قال الله تعالى: «وَقُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ» وقيل: المراد بهم المستمعون؛ لأن اليهود والنصارى يوحرون الفطر، والآب تظهر: كذا ذكره الشيوخ في «اللمعات».

الفعل النعم إلا أن ابن تيمية حوز الوصول إلى السحر وقال باستحبابه كما سأل. فلا ينسب إلى ظاهر حديث ثباب، فإن حديث الصحيحين: «لَا تَوْحِشُوا وَأَيْبِكُمْ وَاصِلِ يَوَاسِلِ إِلَى السَّحْرِ الخ» بخالفه، ويؤيد ابن تيمية، فيحمل حديث ثباب على من لا يريد الوصول إلى السحر.

باب ما جاء في تأخير السحور

يستحب تأخير السحور وتعجيل الإفطار.

قوله: (خمسون آية) لقد تغير الحفظ في هذا الحديث فإن قدر خمسون آية يمكن في أقل من أربع دقائق، ثم قال: إن هذا الخبر إنما هو من شأن النسوة لا تكن لغروه وهو حقيقة الأمر. ودل الحديث على تغليبها عليه الصلاة والسلام في رمضان وهو عمل قطان ديوبند.

باب ما جاء في بيان الفجر

في فتاوى قاضي خان رواية أن الصائمه يجوز له أن يأكل إلى انتشار الصبح تصادق، وروي عن أبي بكر الصديق أنه أكل حين طلع الفجر.

أبي، طلق بن علي أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُوا واشربُوا بهيذنكم» الشاطع المصعد، وكُلُوا واشربُوا حتى يمترض لكم الأحقر.

وفي الباب عن عدي بن حاتم وأبي ذر وسمرة. قال أبو عيسى: حديث طلق بن علي حديث حسن غريب من هذا الوجه.

والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يحرم على الصائم الأكل والشرب حتى يكون الفجر الأحمر^(١) المعترض. وبه يقول عامة أهل العلم.

٧٠٦- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي هِلَالٍ عَنْ سَوَادَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سُخُورِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَ فِي الْأَفْقِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦- باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم

٧٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْثِيِّ حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ عُمرٍ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْحَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ^(٢) اللَّهُ حَاجَةً بِأَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

(١) قوله: «لا يهيدنكم الشاطع المصعد» أي لا تزعجوا الفجر المستطيل، فتمتنعوا به عن السحور، فإنه الصبح الكاذب، وأصل الجيد الحركة (مجمع البحار)

(٢) قوله: «الفجر الأحمر المعترض» المراد به الصبح الصادق وتقييده بالحسرة، فلعله باعتبار الأغلب والأكثر وإلا ففي أول طلوعه لا يكون حمرة كما لا يخفى.

(٣) قوله: «فليس لله... الخ» هو كناية عن عدم قبول، قال المشايخ رحمهم الله: الصوم ثلاثة: صوم العوام: وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، وصوم الخواص: وهو منع الخواص كلها عن شهواتها ونذاتها المحرمة والمكروهات بل عن الانهماك في المباحات عما يناق كسر النفس وقمعها التي هو المقصود من الصيام، وصوم خواص الخواص: وهو الإمساك عما دون الله وعدم الالتفات إلى غيره، و انشغل بها سواه، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» وقامه في «الإحياء» للقرطبي.

وقال: أغلقوا الباب، وثبت عنه بسند صحيح، وقال الطحاوي: إنه كان ثم نسخ، وكذلك قال انداودي المالكي شارح البحاري. ومن حذيفة أثر أيضاً مثل أثر أبي بكر الصديق رواهما في التفسير المظهر تحت آية: «حَتَّى يَبْيُتْنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ» [البقرة: ١٨٧] أقول: لو تاب على أحد ما في قاضي خان فلا كفارة عليه، نعم بقضي الصوم.

وليعلم أن في بيان الفجر ثلاثة أقوال، القول المهور: جواز الأكل إلى الصبح لأحمر، وتسلك هذا القائل بحديث الباب، والجمهور أن الامتناع من الصبح الصادق الأبيض، ثم قيل: إن التبرير المذكور في الآية أي تبين الصبح الأبيض التبين في عسره وقيل التبين للصائم المكلف، والقولان في البداية لاين رشد مذكوران.

باب ما جاء من التشديد في الغيبة للصائم

ما قال بفساد الصوم بالغيبة إلا الأوزاعي.

قوله: (وحدثنا ابن أبي ذنب الخ) مهنا تحويل ما ذكره الناسخ.

واعلم أن الغيبة ذكرنا أعياها بما يكره، ثم لها أقسام عديدة مذكورة في المخطر والإباحة، وفيه أن الغيبة إن كانت لغرض صحيح كالاطلاع على فعل أحد ليأمن الناس من شره فليست بمعصية. وحديث الباب يدل على اجتماع نهى الشارع والصحة خلاف ما قال ابن تيمية، فإن الأئمة الأربعة فائزون بصحة صوم المعتب، وقد ورد النهي عن الغيبة، وسبأني الكلام في هذا بقدر الضرورة. ثم في العمل الجامع مع الكراهة تحريماً لما قولان، قيل: إن فيه حبس الثواب بتمامه. وقيل: إن فيه شيئاً من الثواب. ذكره في رد المختار من حكم الصوم بعد تعريفه، ومن قوله في الإمامة ويصف الرجال. ولشافعية في هذا القول أربعة أقوال ذكرها في جمع الجوامع.

مسألة: لو اغتاب أحد ثم أكل وأفسد صومه زعماً منه أن الصوم يفسد بالغيبة لحديث الباب فهل عليه كفارة أم لا؟ فقال في الهداية: إنه يكفر، وقال بعدم التكفير في من احتجهم ثم أفسد الصوم بناء على أن الحمامة مفسدة الصوم عند أحمد. وأقول: لا وجه للفرق بينهما، فإن الحديتين صحيحان وذهب إلى الأول الأوزاعي وإلى الثاني أحمد بن حنبل. وقيل بعدم الكفارة فيهما. وقيل بها فيهما ثم أقول: من جانب الهداية في وجه الفرق أن الغيبة معصية يكثر وقوعها ويتعذر الاجتناب عنها فلا ينبغي أن يقال بأنها مفسدة للصوم بخلاف الحمامة. هذا والله أعلم.

وفي الباب عن أنس. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ السُّحُورِ

٧٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السُّحُورِ^(١) بَرَكَةً».

وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس وعمرو بن العاص والبرباط بن سارية وعتبة بن عبد وأبي الدرداء. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَضْلٌ^(٢) مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ الشَّحْرِ».

٧٠٩- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَهْلُ مِصْرَ يَقُولُونَ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ وَهُوَ مُوسَى^(٣) بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبِيعٍ اللَّخْمِيُّ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي الشَّفَرِ

٧١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْعَمِيمِ وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ وَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ فِيمَا قَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْغَصْرِ فَشَرِبَ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ وَصَامَ بَعْضُهُمْ، فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا، فَقَالَ أُولَئِكَ هُمُ الْمَصَافَةُ».

وفي الباب عن كعب بن عاصم وابن عباس وأبي هريرة. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي الشَّفَرِ».

(١) قوله: «في السحور بركة» هو يضم السين مصدر، وبالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والمخفوظ عند المحدثين بالفتح، والأظهر هو الضم؛ لأن الحركة إنما هي في الفعل لا في الطعام، كذا في «اللمعات» و«المجمع».

(٢) قوله: «فضل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة الشحر» هو بالفتح للمرة أي السحور، فارق بينهما لأن الله أباحه لنا وحرمه عليهم. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «موسى بن علي» - بالتصغير - هو من نصرقات أهل العراق، اسمه على يفتح العين وكسر اللام، ويقولون: بالتصغير فرقاً بينه وبين علي بن أبي طالب.

باب ما جاء في فضل السحور

السحور بالفتح اسم الأكل وبالضم مصدر.

قوله: (أهل الكتاب الخ) كان في أهل الكتاب ابتداء شريعتنا الغراء أنه لا يجوز الأكل بعد ما نام كما في سنن أبي داود ص (٧٥).

قوله: (موسى بن علي الخ) بالتصغير وكان الناس يسمونه بعلي مصغراً وكان يغضب موسى على هذا كما في الترمذي أيضاً.

باب ما جاء في كراهية الصوم في الشفر

قال الأئمة الأربعة: إن الأفضل في السفر الصوم ويجوز الإفطار. وقال داود الظاهري: إن صوم رمضان في السفر باطل ويشير بعض الأحاديث إلى ما قال أي أن يكون الأصوب الإفطار، ولكن الأربعة حملوها على حال الجهد والمشقة.

واعلم أن ههنا مسألتين: أحدهما ما قال به أبو حنيفة وهو أنه لا يجوز للمسافر إفطار صوم يوم خروج من بيته. وثانيتهما ما قال به الأكثرون وأبو حنيفة وهو أنه لو نوى الصوم في السفر لا يجوز له الإفطار في ذلك اليوم. وحديث الباب يرد على ما قال أبو حنيفة، وما أجاب أحد من الأحناف عن حديث الباب. فأقول: إن في التائرخانية تصريح أن الغزاة يجوز لهم الإفطار، وكذلك في غير كتاب لنا؛ فإذا نزل قول: إن الإفطار في واقعة الباب جائز لأنهم كانوا غزاة كما تدل الروايات، منها ما في الترمذي ص (٢٠٢) فلما بلغ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من الظهران نادى بلقاء العدو فأمرنا بالإفطار الخ.

واقعة الباب واقعة السنة الثامنة بعد الهجرة، وقال علماء الشيعة: إنها وقعت في سابع عشرة من رمضان. ومستدل داود الظاهري حديث: «ليس من البر الصيام في السفر الخ»، وفي صحيح ابن حبان: «ليس من أمر الصيام في السفر» وأجابوا عن حديثه، ذكروا وحده قوله: أن

واختلف أهل العلم في الصوم في السفر، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن الفطر في السفر أفضل، حتى رأى بعضهم عليه الإعادة إذا صام في السفر. واختار أحمد وإسحاق الفطر في السفر. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إن وجد قوة فصام فحسن، وإن أفطر فحسن، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك. وقال الشافعي: إنما معنى قول النبي ﷺ «ليس من البر الصيام في السفر» وقوله -حين بلغه أن ناساً صاموا- فقال: «أولئك العصاة» فوجه هذا إذا لم يحصل قلة قبول رخصة الله تعالى، فأما من رأى الفطر مباحاً، وصام وقوي على ذلك فهو أعجب إليّ.

١٩- باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر

٧١١ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْرَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَكَانَ يَسْرُدُ الصَّوْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ».

وفي الباب عن أنس بن مالك وأبي سعيد وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وأبي الدرداء وحمره بن عمرو الأسلمي.

قال أبو عيسى: حديث عائشة أن حمرة بن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ، هذا حديث حسن صحيح.

٧١٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضِلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي مُسْلِمَةَ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَمَا يُغَابُ عَلَيَّ الصَّائِمُ صَوْمُهُ وَلَا عَلَيَّ الْمُفْطِرُ فِطْرُهُ».

٧١٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا الْجَزِيرِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ الْجَزِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ فَلَا يَجِدُ الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ وَلَا الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَكَانُوا يَزُورُونَ أَنَّهُ مِنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ، فَحَسَنَ، وَمَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ، فَحَسَنَ».

(١) قوله: «أولئك العصاة» -بالضم- جمع العاصي وذلك لأنهم زعموا الصيام واجبة ولم يعتقدوا رخصة الفطر، كما سيحكي في كلام المؤلف.

(٢) قوله: «يسرد الصوم» أي يرأيه ويتابعه، (السرد) يعني كان ذا قدرة شديدة على الصوم حتى إنه كان يتابع صوم الغفل في السفر.

(٣) قوله: «وكانوا يرون» اتفق جمهور العلماء من أهل الفتوى أن الإفطار والصيام كلاهما جائز، واحتفوا في أن أحدهما أفضل أو هما سواء، فأبو حنيفة ومالك والشافعي والثوري وغيرهم على أن الصوم أفضل إن تضاف له التزكية للذة ويسره بموافقة المسلمين، وعسر القضاء بعد معنى رمضان وعله صلى الله عليه وسلم في الصيام يصلح حجة لهم، وعند أحمد وإسحاق وسعيد بن المسيب والأوزاعي: الإفطار في السفر أفضل مطلقاً، وذهب بعض علماء إلى أن أفضل الأمرين يسرهما، وبعضهم إلى استواءهما، والراء يختار بينهما، (اللمعات).

رجلاً صام في السفر فشق عليه فقام عليه الناس بالضل فرأه النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكروا قصته فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «ليس من الخ»، فاستدلوا جواهم على أن تقديم الجوار والشجر يبعد إحصاء فورد النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحصر، فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام أن الصوم في السفر لا ينحصر في السفر بل قد يكون لعدم الرخصة برخص الله أيضاً، لكن ظاهر الحديث يشير إلى عدم الصوم في السفر وقال ابن سبويه في فتاواه إن الحديث لا يدل على عدم حوزة في السفر لأن معنى السفر لا يوجب عدم الجوار، ولكني لست أحصله فإنه التقى البر فما بقي شيء والله أعلم.

قوله: (قال الشافعي) معنى قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «ليس من الخ» ليس قوله هذا شرح الحديث بل بيان المسألة، وهذا شبيه ما قال محمد بن الحسن في حديث الشيعان بالخيار ما لم يتفرقا الخ «فيه ذكر المسألة لا شرح الحديث. وأما أحاب الجمهور عن حديث «ليس من البر الخ» أنه معمول على حال الجهد والمشقة.

باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر

حديث الباب صريح حجة للجمهور.

قوله: (فلا يجد الفطر على الصائم الخ) مشتق من وجد نجد موحدة العصب، وأما وجد نجد وجوداً فمعناه معروف، وأما وجد نجد وحداً

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٠- باب ما جاء في الرخصة للمخارب في الإفطار

٧١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعْمَرِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ^(١) عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الصَّوْمِ فِي الشَّفْرِ، فَحَدَّثَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ غَزَوَتَيْنِ، يَوْمَ بَدْرٍ وَالْفَتْحِ، فَأَفْطَرْنَا فِيهِمَا.

وفي الباب عن أبي سعيد.

قال أبو عيسى: حديث حمز لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقد روي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ «أنه أمر بالفطر في غزوة غزاهما». وقد روي عن عمر بن الخطاب نحو هذا، أنه رخص في الإفطار عند لقاء العدو، وبه يقول بعض أهل العلم.

٢١- باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للمخبل والمرضع

٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا أَبُو هَلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ عَنْ أَنَسٍ^(٢) بْنِ مَالِكٍ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: «ادْنُ فَكُلْ»، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ: «ادْنُ أَحَدُكَ عَنِ الصَّوْمِ أَوْ الصَّيَامِ: إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ^(٣) شَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَامِلِ أَوْ الْمَرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصَّيَامَ». وَاللَّهُ لَقَدْ قَالََهُمَا النَّبِيُّ ﷺ كِلَيْهِمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا، فَبِمَا لَهْفَ نَفْسِي أَنْ لَا أَكُونَ طَبَعْتُ مِنْ طَعَامِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي الباب عن أبي أُمَيَّة.

قال أبو عيسى: حديث أنس بن مالك الكعبي حديث حسن. ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم.

وقال بعض أهل العلم: الحامل والمرضع يفتطران ويقضيان ويطعمان. وبه يقول سفيان ومالك والثافعي وأحمد. وقال بعضهم: يفتطران ويطعمان ولا قضاء عليهما، وإن شاءتا قضا ولا إطعام عليهما. وبه يقول إسحاق.

٢٢- باب ما جاء في الصوم عن الميت

٧١٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُخْتِكَ دِينَ أَكْتَبْتَ تَقْضِيئَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَحَقُّ اللَّهِ أَحَقُّ^(٤).

(١) قوله: «سَعْمَرُ بْنُ أَبِي حَبِيبَةَ» معمر - سكون ثانية - ابن أبي حبيبة، ويقال: حبيبة - بالتحفانية مصحفاً - العدوي، مولا هم نقة من الخامسة (التقريب)

(٢) قوله: «أنس بن مالك» هو غير أنس بن مالك الأنصاري خدام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) قوله: «وضع عن المسافر شطر الصلاة» والصوم مقيماً عليها لأن قوله صلى الله عليه وسلم: «وضع عن شطر الصلاة» ليعلم منه أن السفر محل التخفيف، ولقول صلى الله عليه وسلم: «كل» (التقرير)

(٤) قوله: «فحق الله أحق» وفي «الصحيحين»: «من مات رعية صوم صام عنه وليه» أورده صاحب «المشكاة» أيضاً، قال الشيخ عبد الحق:

فمعه (يا فخر)، وأما وجد يمد وجداً فمعناه اخرون.

باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للمخبل والمرضع

إن خشيت على ولدها يجوز لها الإفطار ولا فدية عليها بل القضاء. وعند البعض الفدية أيضاً واجبة. واعلم أن المشهور على الأئمة أن آية الفدية تسحت، وأقول إن الفدية ثلثة عند الكل وعندنا ستة مواضع. ولم يقل ينسخها فكيف تكون الفدية دافعة؟ وسألي البحث في هذا الباب: «وعلى الدين يطبقونه فدية الخ».

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ وابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.^[١]
٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ^[٢]. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى غَيْرُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى أَبُو معاويةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطْنِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَلَا عَنْ عَطَاءٍ وَلَا عَنْ مُجَاهِدٍ.

٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَارَةِ

٧١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا غُبَيْرٌ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرٍ فَلْيَطْعُمْ» عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفٌ قَوْلُهُ: «وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَامُ عَنِ الْمَيِّتِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالَا: إِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ نَذْرٌ صِيَامٍ يُصَامُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ رَمَضَانَ أَطْعِمَ عَنْهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَسُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَصُومُ»^[٣] أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ. وَأَشْعَثُ هُوَ ابْنُ سَوَّارٍ. وَمُحَمَّدٌ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذْرَعُهُ الْقِيَاءُ

٧١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُونَ»^[٤] الصَّائِمُ: الْحَبَّامَةُ وَالْقِيَاءُ وَالْإِحْتِلَامُ.

أَحَدُ قَوْمٍ يَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَأُجَازُوا أَنْ يَصُومَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، فَأَوْجِبَ عَلَيْهِ فِضَاءَهَا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَصَحَّحَهُ التَّوْرِيُّ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَخْتَرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصُومُ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، وَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِطْعَامَ الْوَلِيِّ عَنْهُ، فَعِنْدَنَا إِنْ أَوْصَى فَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَوْصَى أَوْ لَمْ يَوْصَ فَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ، وَيُؤْخَذُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَسْأَلُ هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَيَصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، فَيَقُولُ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

(١) قَوْلُهُ: «فَلْيَطْعُمْ عَنْهُ...» الخ. قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمُلْعَمَاتِ»: فَعِنْدَنَا إِنْ أَوْصَى فَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَوْصَى أَوْ لَمْ يَوْصَ فَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ» وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، أَمَا مَا وَرَدَ صَامَ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، فَأَخَذَ بِظَاهِرِهِ قَوْمٌ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَأَوَّلُوا بِأَنَّ الْمُرَادَ إِطْعَامَ الْوَلِيِّ عَنْهُ، كَذَا فِي «الْمُلْعَمَاتِ».

(٣) قَوْلُهُ: «لَا يُفْطِرُونَ الصَّائِمُ...» الخ. وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْمَرْهُومُ مِنْ فَعْلِهِ حَتَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَأُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ اخْتِلَامَ تَفْطِيرِ الصَّائِمِ وَالْمَحْرُومِ حَدِيثٌ «أَفْضَرُ الْحَاجِمِ وَالْمَحْرُومِ» وَعُلَمَاءُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ بِالْغَرَا فِي تَصْحِيحِهِ وَتَأْيِيدِ مَذْهَبِهِمْ، وَبَصَرَتُهُ بِالْمَعْقُولِ وَالْمَقُولِ، وَالْجُمْهُورُ أَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْفِطَارِ التَّعَرُّضُ لَهُ وَالْوُقُوفُ فِيهِ، أَمَا الْحَاجِمُ فَلَوْصُولُ شَيْءٍ إِلَى حُجْرَةِ تَحْصِصِ الْقَارُورَةِ، وَأَمَّا الْمَحْرُومُ فَتَعَرُّضُ الضَّعْفِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْمُلْعَمَاتِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ يَذْرَعُهُ الْقِيَاءُ

ظَاهِرُ الْإِرْوَايَةِ أَنَّ ذَرْعَ الْقِيَاءِ غَيْرُ مُفْسَدٍ وَالْإِسْتِفَاءُ مُفْسَدٌ، ثُمَّ فَصَّلَ الْمُصَنِّفُ فِيهَا وَصَارَتْ لَتْنِي عَشْرَةُ صُورَةٍ لِأَنَّ الْقِيَاءَ وَإِنَّمَا قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ، ثُمَّ إِنَّمَا ذَرْعُهُ أَوْ اسْتِفَاءٌ، ثُمَّ يَضْرِبُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْ أَنَّهُ خَرَجَ أَوْ عَادَ أَوْ أَعَادَهُ فَحَصَلَتْ لَتْنًا عَشْرَةُ صُورَةٍ، وَأَحْكَامُ الْكُلِّ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَسْئُوطَاتِ مِثْلَ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

[١] هَكَذَا فِي النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي نُسْخَةٍ بِشَارَ: حَسَنٌ، وَقَالَ: فِي م: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَمَا أُشْتُاهُ مِنَ التَّحْفَةِ وَبَعْضُ النُّسخِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ

لَمَّا ذَكَرَ لَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْعِلَّةِ عِنْدَهُ.

[٢] هُنَاكَ عِبَارَةٌ سَاقِطَةٌ مِنَ النُّسخَةِ الْهِنْدِيَّةِ وَأُثْبِتْنَاهَا بِشَارَ فِي نُسْخَتِهِ، وَنُصَحْنَا: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: جَرَّدَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ هَذَا الْحَدِيثَ

عَنِ الْأَعْمَشِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُزَسَّلاً. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ السَّجَزِيَّ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. فَقَالَ: أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ لَا بَأْسَ بِهِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ثَقَّةٌ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا أُرَوِّي عَنْهُ شَيْئاً.

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ اسْتِقَاءِ عَمْدٍ

٧٢٠ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَصَّانٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَثَوْبَانَ وَفَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَا يَصَحُّ إِسْنَادُهُ. وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَثَوْبَانَ وَفَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ. وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ صَائِمًا مَطْوَعًا فَقَاءَ فَضَمَفَ فَأَفْطَرَ لِذَلِكَ. هَكَذَا رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفْشَرًا.

وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّائِمِ بِأَكْلِ وَيَشْرَبِ نَاسِيًا

٧٢١- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلَا يَفْطَرُ، فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ رَزَقَهُ اللَّهُ».

٧٢٢ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ عَوْفٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَخَلَّاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِثَلَاثِ أَوْ نَحْوِهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ إِسْحَاقَ الْغَنَوِيَّةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِذَا أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَقَلْبُهُ الْقِضَاءُ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وحديث الباب ساقط من جانب عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو سيء الحفظ، وأما أخوه عبد الله وأما مرسل عبد الله فيبغينا في مسألة عدم إفساد الصوم بالجماعة أيضاً فلفه.

قوله: (أبا داود السجزي الخ) السجزي منسوب إلى سجستان مغرب سيمتان، يقال زابلستان أيضاً، وهو مولد رستم الشجاع المعروف. وغلط في هذا بن حلكان حيث قال: إنها قرية من قرى البصرة، ويقال لبلستان سكر أيضاً، وفي العجم اسمه طبرستان ونسب إلى هذا أبو جعفر الطبري، ويقال: السكري أيضاً، وأما الطبراني فممنسوب إلى ضربة قرية من قرى الشام.

باب ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسياً

قال الثلاثة: إن صوم من أكل وشرب ناسياً ياق، وقال مالك: إن كان صومه صوم الفريضة فيقضيه وإن كان صوم تطوع فلا قضاء قد تم صومه، وفي كتبنا لو أخذ الصائم في الأكل وبراء رجل أنعر ويعلم أنه صائم والأكل صحيح فينبغي للرائي أن لا يخبره بأنك صائم بل يدعه يأكل. ويروى أن رجلاً في عهد الصحابة صام يوماً فدعاه رجل لاطعام فأكل عنده شبع بطنه ناسياً، ثم دعاه آخر فأكل عنده شبع بطنه ناسياً، ثم دعاه آخر فأكل عنده شبع بطنه ناسياً، ثم جاء عند أبي هريرة وذكر قصته، فقال أبو هريرة: إنك رجل ما تعودت الصيام.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا

٧٢٣- حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُطَوِّسِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ وَلَا مَرَضٍ، لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ، وَإِنْ صَامَهُ». قَالَ أَبُو جَبْرٍ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَاسْمُكَ مُتَعَمِّدًا يَقُولُ: أَبُو الْمُطَوِّسِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ الْمُطَوِّسِ وَلَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كِفَارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

٧٢٤- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو عَمَّارٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ وَاللَّفْظُ لَفْظُ أَبِي حَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ عَنْ عُثَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَتَانِي رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْتِقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟ قَالَ: لَا؟ قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مَسْكِينًا؟ قَالَ: لَا؟ قَالَ: اجْلِسْ، فَاجْلِسْ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ

- (١) قوله: «مَنْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلُّهُ» قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمُسَاعَدَاتِ»: هَذَا مِنْ بَابِ التَّشْدِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ وَإِلَّا فَالْكَفَّارَةُ بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ تَجْزِي عَنْهُ. وَبِمَكْنَى أَنْ مَعْنَاهُ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ لَا يَبْلُغُ فِي دَرَجَةِ صَوْمٍ وَاحِدٍ فِي الثَّوَابِ أَوْ فِي الْكَيْفِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْكَفَّارَةُ بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ تَرْفَعُ لَوْجُوبِ عَنِ الذَّمِّ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.
- (٢) قوله: «يَعْرِقُ فِيهِ» الْعَرَقُ وَالْعَرَقَةُ - يَفْتَحُ الرَّاءُ فِيهِمَا - زَنْبِيلٌ مَنْسُوجٌ مِنْ خُوصٍ، وَالْمَكْتَلُ - يَكْسُرُ الْمِيمَ - الزَّنْبِيلُ الْكَبِيرُ، قِيلَ: إِنَّهُ يَسْمَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَالْجَمْعُ مَكْتَلِيلٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا

قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ عَمْدًا يَوْجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ: إِنْ الْكَفَّارَةُ مُقْتَصِرَةٌ عَلَى الْجَمَاعِ عَمْدًا، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنْ الْكَفَّارَةُ فِي الْجَمَاعِ فَقَطْ، وَأَمَّا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ فِي دَارِ الدُّنْيَا وَأَمْرُهُ مَفْعُوزٌ إِلَى دَارِ الْآخِرَةِ، وَتَحْسَبُ بِحَدِيثِ الْبَابِ: «لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلُّهُ» وَحَلَّ الْجَمْعُ حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْزَرْ ثَوَابَ رَمَضَانَ وَخَوَاصَّهُ، وَأَمَّا تَعْنِي الْبُخَارِيُّ فَبِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَيْسَتْ بِعَوَضٍ مِنَ الْجَنَابَةِ لِتَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ وَالْكَفَّارَةِ بَلْ هِيَ عَثَابٌ وَزَجْرٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّمَرُّدَ فِي الْجَمَاعِ أَعْلَى مِنَ التَّمَرُّدِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ. وَقَالَ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ: لَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا بَلْ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا، وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ إِلَى هَذَا.

وَإِنْ قِيلَ: إِنْ تَكُمُ أَتَيْتُمُ الْكَفَّارَةَ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِالْقِيَاسِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي الْخُدُودِ قُلْتُ: أَوَّلًا إِنَّا كُنِينَا الْكَفَّارَةَ فِيهِمَا بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ لَا الْقِيَاسِ وَبَيْنَهُمَا بَيِّنٌ بَعِيدٌ. وَثَانِيًا: إِنْ قَوْلُ أَهْلِ الْأَصُولِ: إِنْ الْقِيَاسُ لَا يَجْرِي فِي الْخُدُودِ وَلَيْسَ مَرَادُهُ مَا زَعَمْتُمْ أَيْ الْخُدُودَ بِمَعْنَى الزَّوْجِ، بَلْ الْخُدُودَ بِمَعْنَى الْخُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ فَاصِلَةً بَيْنَ الْمُتَحَاسِبِينَ كَمَا يَدُلُّ بَعْضُ الْفُرُوحِ، مِنْهَا مَا قَالَ الشَّرْحِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ: إِنْ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ مَفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ وَتَقْسِيرُ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ فِيهِ أَقْوَالٌ خَمْسَةٌ: وَقَالَ: الْأَشْبَهُ أَنَّ يَحْوِلَ الْعَمَلُ الْكَثِيرُ إِلَى رَأْيٍ مِنْ ابْتِلَى بِهِ فَمَا زَعَمَهُ كَثِيرًا كَثِيرٌ وَمَا لَا فَلَا، وَكَذَلِكَ فِي بَيْعِ السَّلَمِ بِأَنْ تَعَيَّنَ مَدَّةُ السَّلَمِ بِالشَّهْرِ أَوْ غَيْرِهِ لَيْسَ بِأَشْبَهَ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، بَلْ الْأَشْبَهُ مَا عَيْنَهُ رَبُّ الْمَالِ وَالْمُشْتَرِي بِالْمُتَاضِي، وَكَذَلِكَ فِي مَدَّةِ تَشْهِيرِ النَّقْطَةِ بِأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ إِلَى رَأْيٍ مِنْ ابْتِلَى بِهِ. فَعَلَى هَذَا أَقُولُ: يُمْكِنُ بَيْعُ السَّلَمِ عَلَى مَدَّةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَبِالْمَحْمَلَةِ الْمُرَادُ مِنَ الْخُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الزَّوْجِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِفَارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ

قوله: (رجل الخ) قيل: إنه أوس بن صامت الذي هو صاحب واقعة الظهر في رمضان في حديث آخر فيكون حديث الباب وذلك الحديث واحداً، وقيل: إن حديث الباب غير ذلك الحديث والواقعتان متعددتان، وفي واقعة الباب هو سلعة بن صخر والله أعلم بالصواب تعدد الواقعتين.

ثم اختلف فقال الثلاثة: إن الخصائص الثلاثة بالترتيب كما في الحديث. وقال مالك: لا ترتيب بل العبد مخير بينهما وتعجب المحدثون من أن مالكا كيف خالف نص حديث الباب؟ أقول: يمكن له أن يقول: إن المذكور في الحديث من الترتيب إنما هو في الذكر لا في الحكم فلا خلاف للنص أصلاً.

قوله: (شهرين متتابعين الخ) في بعض الروايات أنه قال: ما ابتليت بهذا إلا من الصوم فعدل من الصيام إلى الإطعام بعذر شدة الشبق، والحال أن شدة الشبق ليس بعذر للعدول عنه، وعذر عند الشافعية وما أجاب الأحناف، وأقول: إنه من خصوصية هذا الرجل وأخذت هذه الخصوصية مما يرد عليها وعلى الشافعية أن هذا الرجل أطعم الكفارة أهله ولا تتأدى الكفارة بمثل هذا فقيل: إنه لم تتأد الكفارة بل الكفارة عنه

نمر - والفرق المكنى الضخم قال: فتصدق به، فقال: ما بين لانيها^(١) أحد أفقر منّا، قال: فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابهُ، قال: خذْه فأطعمهُ أهلَكَ.

وفي الباب عن ابن حُمَر، وعائشة، وعبد الله بن عمرو.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم في من أفطر في رمضان متعمداً من جماع. وأما من أفطر متعمداً من أكل أو شرب فإن أهل العلم قد اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: عليه القضاء والكفارة، وشيئوا الأكل والشرب بالجماع. وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق. وقال بعضهم: عليه القضاء ولا كفارة عليه، لأنه إنما ذُكر عن النبي ﷺ الكفارة في الجماع، ولم يُذكر عنه في الأكل والشرب، وقالوا: لا يشبه الأكل والشرب بالجماع وهو قول الشافعي وأحمد.

وقال الشافعي: وقول النبي ﷺ للرُّجُل الَّذِي أَفْطَرَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهِ: «خُذْهُ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ» يحتمل هذا معاني، يحتمل أن تكون الكفارة على من قدر عليها، وهذا رجل لم يقدر على الكفارة، فلما أعطاه النبي ﷺ شيئاً وملكه قال الرجل: «ما أحد أفقر إليّ منّا»، فقال النبي ﷺ: «خُذْهُ فَأَطْعِمَهُ» أَهْلَكَ. لأن الكفارة إنما تكون بعد الفضل عن قوته. واختار الشافعي لمن كان على مثل هذا الحال أن يأكله، وتكون الكفارة عليه ديناً فمضى ما ملك يوماً كفراً.

٢٩- باب ما جاء في السواك للصائم

٧٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي، يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ».

وفي الباب عن عائشة.

قال أبو عيسى: حديث عامر بن ربيعة حديث حسن.

والعمل على هذا عند أهل العلم لا يَرَوْنَ بالسواك للصائم بأساً إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السواك للصائم بالموء الرطب وكرهوا له السواك آخر النهار. ولم يَرِ الشافعي بالسواك بأساً أول النهار وآخره. وكره أحمد وإسحاق السواك آخر النهار.

(١) قوله: «بين لانيها» الالة الأرض ذات الحجارة السود الكثيرة وهي الحرق، لانيها المدينة طرناها من جانبها. (ج)

(٢) قوله: «فأطعمه أهلَكَ» يعني بالفعل، وتصدق بعد هذا عند قدرتكَ، وقال ابن المصنف: الظاهر أنه خصوصية له إذ عد الدارقطني في هذا الحديث، فقد كسر الله عليك، قاله على القاري في «شرح الموطأ».

(٣) قوله: «ولم يَرِ الشافعي بالسواك» بأشياء الموجود في كتب الشافعية خلاف ما نسب أبو عيسى إلى الشافعي، بل هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى - والله تعالى أعلم -.

دين ويؤديها إذا تيسر له، وقبل: إن كفارته قد أدت، وهذا من خصوصيته، وهذا قول الشافعي رحمه الله والزهرري نقله الدارقطني وأبو داود ص (٣٣٣)، وزاد الزهرري إنما كان هذا رخصة له خاصة الخ، فإذا أقول: لما ادعيت الخصوصية في مسألة تدعي الخصوصية في مسألة أخرى أيضاً أي عدوله عن الصوم إلى الإضمار لشدة الشيق، وأما ادعاء الخصوصية فليس له ضابطة كلية، بل يكون بالدوق السليم. وكذلك روي أن أبا بردة بن ديار قال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «قسم هذه الأشياء في الناس» فقسمها في الناس وبقي له عتود، فأمر له عليه الصلاة والسلام أن يضحي بها، وهذه الأصحية من خصوصيته، فإن العتود لا تصح الأصحية بها، على أن في بعض الروايات نصريح: أن «ضحي بهذا ولا يجوز لتترك الخ».

باب ما جاء في السواك للصائم

يستحب السواك عندنا في جميع الأحيان قبل الزوال وبعده، ولا حديث يدل على نفي السواك بعد الزوال كما هو مذهب الشافعي، وختارنا اختار البخاري، وأما حديث: «خلف فم الصائم الخ» فلا يدل على النهي عن السواك بل حث على الصيام بذكر فضله.

قوله: (ولم يَرِ الشافعي الخ) هذا خلاف ما في عامة كتب الشافعية فإن فيها كراهية السواك بعد الزوال، ولعل ما في كتب الرمزي رواية عن الشافعي رحمه الله.

٣٠- باب ما جاء في الكحل للصائم

٧٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاتِكَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اسْتَنَكْتُ غَيْثِي أَفَأَكْتَحِلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ».

وفي الباب عن أبي رافع. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ. وَلَا يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ. وَأَبُو عَاتِكَةَ يُضَعَّفُ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ، فَكَرَهُهُ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣١- باب ما جاء في القبلة للصائم

٧٢٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ^(١) فِي شَهْرِ الصَّوْمِ».

وفي الباب عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَحَفْصَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ. فَرَخَّصَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَلَمْ يُرَخَّصُوا لِلشَّابِّ مَخَافَةَ أَنْ لَا يَسْلَمَ لَهُ صَوْمُهُ. وَالتَّيَاشُرَةُ جَنْدُهُمْ أَشَدُّ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْقِبْلَةُ تُنْقِصُ الْأَجْرَ وَلَا تُقَطِّرُ الصَّائِمَ، وَزَادُوا أَنَّ لِلصَّائِمِ إِذَا مَلَكَ نَفْسَهُ أَنْ يَقْبَلَ، وَإِذَا لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ تَوَكُّ الْقِبْلَةَ لَيْسَ لَهُ صَوْمُهُ. وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

٣٢- باب ما جاء في تباشرة الصائم

٧٢٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُنِي وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ^(٢) لِأَرْبِهِ».

(١) قوله: «كَانَ يَقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ» قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ أَخَذْتُ الدَّهْلَوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْلَمَعَاتِ شَرْحَ الْمَشْكَاةِ»: وَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَأْمُنُ بِالْقِبْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ أَجْمَاعَ أَوْ الْإِنْرَالَ، وَيَكْرَهُ إِنْ لَمْ يَأْمَنْ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ لَيْسَتْ بِمَغْطَرَةٍ، وَمُمْكِنٌ أَنْ تَقْضَى إِلَى الْإِنْقِطَارِ فِي الْعَاقِبَةِ، فَفِي حَالَةِ الْأَمْنِ يَعْتَرِ ذَاتُهَا، وَفِي غَيْرِ حَالَةِ الْأَمْنِ يَعْتَرِ عَاقِبَتُهَا؛ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمَوْطَأِ»: وَالْكَفُّ أَفْضَلُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعَمَلَةُ، وَالْمُبَاشَرَةُ فِي حَكْمِ التَّنْفِيلِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَيُرْوَى عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ يَكْرَهُ الْمُبَاشَرَةَ الْفَاحِشَةَ نَغْلَةً خَوْفَ الْفِتْنَةِ فِيهَا، وَفِي «الْمَوْطَأِ» الْقِدْنِيَّةُ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الْقِبْلَةَ لَيْسَتْ بِمَحْرَمَةٍ عَنِ مَنْ لَمْ يَتَحَرَّكِ الشَّهْوَةُ بِهَا، لَكِنْ الْأَوَّلُ تَرْكُهَا، وَأَمَّا مَنْ حَرَّكَتِ الشَّهْوَةُ لَهُ فَفِي حَرَامٍ فِي حَقِّهِ عَلَى الْأَصَحِّ -انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ فِي «الْلَمَعَاتِ» سَوَالَهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالْأَصَوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمُنَابَ-

(٢) قوله: «أَمْلَكَكُمْ لِأَرْبِهِ» أَيْ لِحَاجَتِهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْمُخْتَلِفِينَ يَرَوْنَهُ بِفَتْحِ هَمْزٍ وَرَاءَ مَعْنَى الْحَاجَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ مَعْنَى الْحَاجَةِ، وَيَحْتَمِلُ الْعِصْرَ الذَّكَرَ. قَالَ النُّطَاقِيُّ: أَمْلَكَكُمْ أَيْ كَلَّ يَأْمُنُ الْإِنْرَالَ وَيَأْمُنُ الْوَقَاعَ، وَخَشِيَ التَّفْسِيرَ بِالْعِصْرِ بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ سَنَنِ الْأَدَبِ. (بِمَجْمَعِ الْبَحَارِ)

باب ما جاء في الكحل للصائم

لَا يَأْمُنُ بِالْكَحْلِ لِلصَّائِمِ وَإِنْ ظَهَرَ آثَرُهُ فِي السَّرَقِ، وَمَنْ بَرَّقَ وَفِيهِ آثَرُ الْكَحْلِ ثُمَّ أَعَادَهُ فَسَدَ صَوْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَاعْتَمَدَ أَنَّ الْإِكْتِحَالَ لِقَعْدِ الزَّيْنَةِ يَكْرَهُ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْأَشْيَاءِ وَالنُّظَائِرِ: إِنَّ التَّخَنُّمَ لَزَيْنَةٌ مَكْرُوهَةٌ.

باب ما جاء في القبلة للصائم

يُجُوزُ الْقِبْلَةُ لِمَنْ يَأْمُنُ عَلَى نَفْسِهِ أَجْمَاعَ مِثْلَ الْمَشِيعَةِ، وَتَكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَأْمَنْ مِثْلَ الشَّيْثَانِ. وَأَمَّا الْإِكْتِكَافُ فَلَا يُجُوزُ لِقَبْضِهِ فِي أَحَدٍ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ جَوَازِ الزَّنْكَابِ دَوَاعِي الْوَقَاعِ فِي الصَّوْمِ، وَعَدَمُ حَوَازِهِ فِي الْإِكْتِكَافِ مَذْكَورٌ فِي الْعَنَابَةِ شَرْحَ الْهَدَايَةِ لِلشَّيْخِ أَكْمَلُ الدِّينِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِنْقِطَارَ لَازِمٌ وَالتَّنْفِيزُ مُتَعَدٍّ.

باب ما جاء في مباشرة الصائم

لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ الْمُبَاشَرَةَ الْفَاحِشَةَ بَلِ السَّمْسُ فَقَطْ.

قوله: (وَأَمْلَكَكُمْ لِأَرْبِهِ) (الخ) الْإِرْبُ بِكَسْرِ هَمْزٍ الْعِصْرَ وَجَمْعُهُ أَرَابٌ، وَيَفْتَحَتَيْنِ، مَعْنَى الْحَاجَةِ، وَهَذَا نَسِمٌ حَسَنٌ، وَالْأَشْبَهُ بِالْمُنْتَظِمِ الثَّانِي

٧٢٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَيَتَأَيَّرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لَأَرْبِهِ».

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَيْسَرَةَ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ شَرْحِبِيلٍ. وَمَعْنَى لَأَرْبِهِ بِمَعْنَى لِنَفْسِهِ.

٣٣- بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ

٧٣٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ منصورٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مريمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجْمَعْ^(١) الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

قال أبو عيسى: حَدِيثٌ حَفْصَةَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَوْلَهُ: وَهُوَ أَصَحُّ^(٢): وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصَّيَّامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ، أَوْ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، أَوْ فِي صِيَامٍ نَذَرَ إِذَا لَمْ يَنْوِهِ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَجْزِهِ. وَأَمَّا صِيَامُ التَّطَوُّعِ فَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَنْتَوِيَهُ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ

٧٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ ابْنِ أُمِّ هَانٍ عَنْ أُمِّ هَانٍ قَالَتْ: «كَنتُ قَاعِدَةً عِنْدَ

النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِشَرَابٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ نَأَوَّلَنِي فَشَرِبْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَذْنَيْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَتْ كُنتُ صَائِمَةً فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: أَمِنْ قَضَاءٍ كُنتِ تَقْضِيهِ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَلَا يَصْرُكَ».

وفي الباب عن أبي سعيد وعائشة.

(١) قوله: «مَنْ لَمْ يَجْمَعْ... الخ» من الإجماع بمعنى العزم وإحكام النية، ظاهره أنه لا يصح الصوم بلا نية فرضاً كان كصوم رمضان والكفارة والقضاء والنذر أو نفلاً وهو مذهب مالك رحمه الله تعالى، فيشترط التبييت في كل صوم نظراً إلى عموم الحديث، وبه قال الشافعي وأحمد في غير النفل، والمذهب عندنا أي الحنفية أنه يجوز صوم رمضان والنفل والنذر المعين بنية من نصف النهار الشرعي، وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق أن يبيت النية؛ لأنها غير متعينة، فلا بد من التعيين في الابتداء، والدليل لنا في الفرض ما روى في السنن الأربعة عن ابن عباس قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد عنده الأعرابي برؤية الهلال: «أَلَا مِنْ أَكَلٍ فَلَا يَأْكُلُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيُصُمْ» أما حديث حفصة مع أنه قد اختلف في رفعه فمحمول على نفي الكمال. (اللمعات)

أن معنى الحاجة.

بَابُ مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنَ اللَّيْلِ

هذه المسألة مسألة التبييت، قال الشافعي: يجب التبييت في كل صوم إلا النفل، وجوز فيه أن ينوي بعد الزوال أيضاً مَنْ لَمْ يَأْكُلْ بَعْدَ الصُّبْحِ، ومذهب أبي حنيفة: أنه لا يجب التبييت في رمضان والنفل والنذر المعين لأن رمضان موقت من جانب الشارع، والنذر المعين موقت من جانب العبد، والنفل وقته كل يوم.

وأما حديث الباب فساقط فلا حاجة إلى جوابه أصلاً.

وأما استدلالنا فروى الطحاوي أنه عليه الصلاة والسلام أمر من نادى أهل العوالي نهار عاشوراء أن يصوم من لَمْ يَأْكُلْ مِنَ الصُّبْحِ وَيَمْسِكْ مِنْ أَكَلٍ وَيَقْضِي وَكَانَ صَوْمَ عَاشُورَاءَ فَرَضاً، وَأَضْبَ الطَّحَاوِيُّ بِالرَّوَايَاتِ. وَقَالَ الْخَافِضُ: لَمْ يَبَيَّنْ أَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْقَضَاءِ لِمَنْ أَكَلَ مِنَ الصُّبْحِ فَلَا يَكُونُ فَرَضاً، أَقُولُ: كَيْفَ غَفَلَ الْخَافِضُ؟ وَالْحَالُ أَنَّ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ تَصْرِيحَ الْقَضَاءِ أَيْضاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ

ههنا مسألتان أحدهما جواز إفطار المنتفل وعدمه، وثانيتهما أنه لو أفطر فهل عليه القضاء أم لا؟ وفي مدونة مالك أنه إن أفطر لعذر مسموع فلا قضاء وإلا فيقضي، وقال أبو حنيفة: يلزم بالشروع وإن أفطر يقضي بلا تفصيل، واتفق الأئمة الأربعة على أنه من شرع في الحج يجب عليه إتمامه، فقال أبو حنيفة: كذلك يكون في الصوم والصلاة أيضاً، وقال الشافعي: لا قضاء إن أفطر المنتفل، وفي كتب الحنابلة مثل ما في كتب الشافعية، ولكن في كتاب الصلاة لأحمد بن حنبل تصريح أن المنتفل في الصوم والصلاة يتيمها ويلزمان بالشروع. وأما مسألة الإفطار ففي ظاهر الرواية جواز إفطاره بالعذر والضيافة عذر للضيف والمضيف، وفي الكثر في رواية عن أبي حنيفة يجوز الإفطار بلا عذر أيضاً، وكذا في

[١] هناك سقط في النسخة الهندية وذكره بشار ما نصه: وهكذا أيضاً روي هذا الحديث عن الزهري موقوفاً. ولا نعلم أحداً رفعه إلا

يحيى بن أيوب.

حديث أم هانئ في إسناده مقال.

والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه إلا أن يحب أن يقضيه. وهو قول سفیان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي.

٧٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ سِمَاكَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ: «أَخَذَ بَنِي أُمِّ هَانئٍ حَدَّثَنِي فَلَقِيتُ أَنَا أَفْضَلَهُمْ وَكَانَ اسْمُهُ جَعْدَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ هَانئٍ جَدَّتَهُ فَحَدَّثَنِي عَنْ جَدَّتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَذَمَّ بِشْرَابٍ فَشَرِبَتْ ثُمَّ تَأَوَّلَهَا فَشَرِبَتْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِينٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ».

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ أُمِّ هَانئٍ؟ قَالَ: لَا، أَخْبَرَنِي أَبُو صَالِحٍ وَأَهْلُنَا مِنْ أُمِّ هَانئٍ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكَ، فَقَالَ: عَنْ هَارُونَ بْنِ بَنِي أُمِّ هَانئٍ عَنْ أُمِّ هَانئٍ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ أَحْسَنَ هَكَذَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ «أَمِينٌ نَفْسِهِ» وَحَدَّثَنَا غَيْرُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ فَقَالَ: «أَمِيرٌ نَفْسِهِ أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ» عَلَى الشُّكِّ. وَهَكَذَا رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ شُعْبَةَ «أَمِيرٌ أَوْ أَمِينٌ نَفْسِهِ» عَلَى الشُّكِّ.

٧٣٣- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ حَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ».

٧٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ حَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فَيَقُولُ أَعِنْدَكَ عَدَاءٌ؟ فَأَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ، قَالَتْ: فَأَتَانِي يَوْمًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَدْ أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قُلْتُ: خَيْرٌ، قَالَ: أَمَا إِنِّي أَصْبَحْتُ صَائِمًا، قَالَتْ: ثُمَّ أَكَلْتُ».

قَالَ أَبُو هَبِيسٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ

٧٣٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ^(١) عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

(١) قوله: «أمير نفسه أو أمين نفسه على الشك» وقوله: إن شاء صام وإن شاء أفطر، تأويله أن يفطر نظرًا إلى ما يبدو له من الأمور التي تؤمن عليها كانه يضيف يومًا أو ينزل يقوم وهم يحبون أن يفطر، أو يرى في ترك الإفطار استحسانًا من جانب صاحبه، فله أن يساعده على هون من غير حرج، وهو أمين نفسه راعيًا شرائط الأمانة فيما يتوخاه، وهذا معنى قوله: فلا يضرك، وليس في أحد القولين دليل على أن القضاء غير واجب عليه بعد الالتزام لا سيما قد ورد في الحديث الأمر بقضائه، كما سيحيى بعد، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «ثم أكل» فيه أن إفطار صوم التطوع جائز بلا عذر وعليه الأكثر، وعند أبي حنيفة يجب إتمامه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ وما في الحديث فمحمول على عذر.

(٣) قوله: «برقان» -مجموعة مضمومة فراء ساكنة فقف- (مع)

منقلى الحاكم الشهيد. والجمع بين الروايتين أن الإفطار بلا عذر جائز ولكنه غير مرضي، والمفهوم من الأحاديث جواز بلا عذر.

وأما تفقه أبي حنيفة فهو أن الشروع بمنزلة النذر، والنذر لازم إجماعاً، ولكن الترخية كالنذر القوي في الصلاة لا الصوم. والله أعلم.

قوله: (أمير نفسه الخ) في حديث عائشة في كتاب الطحاوي ص (٣٥٥)، ج (١). ذكر القضاء أيضاً بسند الشافعي، والسند صحيح غاية الصحة، وفيه: «سأصوم يوماً مكان، ذلك» إلا أن في معاني الآثار قال محمد بن إدريس: سمعت هذا الحديث عن سفیان بن عيينة ولم يذكر لفظ «سأصوم مكان ذلك يوماً الخ»، ثم قبل وفاته بسنة لما كررت عليه زاد لفظ «سأصوم يوماً مكان ذلك الخ»، ومر عليه الحفاظ في تلخيص الخبير، وقال: اختلط ابن عيينة قبل وفاته بسنة، وأنكره الذهبي من الأول إلى الآخر، ثم ذكر منشأ قول الحفاظ ورده، ثم أقول: رواه غير الشافعي أيضاً أحدهما في النسائي الكبرى: وثانيها في سنن الدارقطني.

وأما حديث الباب أي «أمير نفسه إن شاء الخ» فلا ينفي القضاء، وقال الزرقاني: أن مراد الحديث أنه أمير نفسه قبل اشروع في الصوم وفي بعض الألفاظ «أمين نفسه» وظهر أنه تصحيف من الناسخين. والله أعلم.

باب ما جاء في إِيْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ

حديث الباب صريح لنا وللموالك، وقال الزمذني: إنه مرسل مائل بن أنس والسند جيد. وأما الحديث السابق عن عائشة ففي معاني

«كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَدَرْتَنِي^(١) إِلَيْهِ حَفْصَةُ وَكَانَتْ ابْنَةُ أَبِيهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ اشْتَهَيْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ، قَالَ: انْصَبَا يَوْمًا آخَرَ مَكَانَهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرُ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَزِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخُفَافِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ مُزْمَلًا. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ عُرْوَةَ، وَهَذَا أَصَحُّ. لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ فَقُلْتُ: أَحَدُكَ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ فِي هَذَا شَيْئًا، وَلَكِنْ سَمِعْتُ فِي خِلَافَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ نَاسٍ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

٧٣٥- (م) - حَدَّثَنَا بِهِذَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنُ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقد ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَرَأَوْا عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا أَقْطَرَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٣٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

٧٣٦- حَدَّثَنَا يُنْدَاؤُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ إِلَّا شَعْبَانَ^(٢) وَرَمَضَانَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي شَهْرِ أَكْثَرِ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا بَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ».

٧٣٧- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ. وَرَوَى سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو. وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَهُوَ جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْقَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يُقَالَ: صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ، وَيُقَالَ: صَامَ فَلَانٌ لَيْلَهُ أَجْمَعُ، وَلَعَلَّهُ تَعَشَّى وَاسْتَقْبَلَ بَعْضَ أَمْرِهِ، كَأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَدْ رَأَى كِلَا الْحَدِيثَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ، يَقُولُ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ الشَّهْرِ.

(١) قوله: «فبدرتني إليه» أي سبقتني إليه صلى الله عليه وسلم في الكلام، من بدرت الشيء بدورًا أسرعته إليه، كذا في «الصحاح».

(٢) قوله: «وكانت ابنة أبيها» تعني عنى حصول أبيها أي كانت حريفة كآبائها.

(٣) قوله: «إلا شعبان ورمضان» قال الشيخ في «اللمعات»: الظاهر أن سبب كثرة صومه صلى الله عليه وسلم في شعبان من أجل فضله بقرب رمضان وتحصيل صفاء الوقت وتنوير القلب المنتهى بصوم رمضان مع كونه صلى الله عليه وسلم قويًا معتدًا بالأَنْوَارِ وَالْأَسْرَارِ، كما يظهر من حديث صوم الرِّصَالِ، ونهى الأمة للشفقة والرحم عليهم على أن بعض المحققين صرحوا بأن النهي إنما هو في حق الضعفاء، ولم يقو على الصيام، ومن هذا ظهر محل حديث أبي هريرة الآتي لنفي عن الصوم بعد انتصاف شعبان الباقي تنابع صومه وأكثرته، وهو أنه نهاهم شفقة عليهم ليتقوا على صيام الغرض، ويأثروا فيه بنشاط، وكان حاله صلى الله عليه وسلم خلاف حال غيره كما قلنا، أو كان النهي منسوخًا، والوجه الأول هو المعتمد المختار - والله تعالى أعلم - انتهى.

الآثار ص (٣٥٥) ج (١) فيه تصريح القضاء عن المزني عن الشافعي ومر الكلام فيه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

حديث الباب يدل على صيامه عليه الصلاة والسلام في شعبان كله، ولكن في بعض الألفاظ الآخر نصريح أكثر شعبان. وأما وجه صيامه عليه الصلاة والسلام فهو قضاء أمهات المؤمنين ما فاتهن من الصيام لعذر الطمث أو غيره. وبغيد الشافعي إفادة شيء في أن تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر لا ينبغي.

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي النُّصْفِ الْبَاقِي مِنْ شَعْبَانَ لِخَالِ رَمَضَانَ

٧٣٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَقِيَ نِصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَكُونُ الرَّجُلُ مُقْطِرًا، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ شَعْبَانَ أَخَذَ فِي الصَّوْمِ لِخَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يُشَبِّهُ قَوْلَهُمْ، وَهَذَا^(١) حَدِيثٌ^(٢) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَخَذَكُمْ». وَقَدْ ذُلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا الْكَرَاهِيَةُ عَلَى مَنْ يَتَعَمَّدُ الصِّيَامَ لِخَالِ رَمَضَانَ.

٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ

٧٣٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاءَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَخَرَجْتُ فَإِذَا هُوَ بِالْبَيْعِ^(٣)، فَقَالَ: أَكُنْتُ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ^(٤) النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كَلْبٍ^(٥)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُضَمِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَجَّاجُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

(١) قوله: «وهذا» أي دليل كراهية الأخذ في الصوم لحال شهر رمضان.

(٢) قوله: «البقي» مقبرة أهل المدينة.

(٣) قوله: «ينزل ليلة النصف من شعبان» هي الليلة الخامسة عشر من شعبان، وتسمى ليلة البراءة، وأما إيقاد الشرج وغيرها من أدوات المنور كما يفعله عوام الهند، فكان مأخوذاً من فعل الهند في الدوالي، ولا أصل له في الحديث.

(٤) قوله: «من عدد شعر غنم كلب» اسم قبيلة مشهورة بكثرة الغنم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي النُّصْفِ الْبَاقِي مِنْ شَعْبَانَ لِخَالِ رَمَضَانَ

أي لعين رمضان ورعاية رمضان. هذا الحديث في حق من يصوم بعد نصف شعبان، وأما فعلة عليه الصلاة والسلام المار فكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يأخذ في الصوم قبل نصف شعبان.

وحديث ثياب قوي أنه أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي كما في التهذيب، وبوب الطحاوي على هذا وحاصل كلامه أن النبي انوار في حديث ثياب نهي إرشاد وشفقة.

قوله: «لا تقدموا شهر رمضان بصيام الخ» أخرج النصف في الأول: «لا تقدموا شهر رمضان بيوم أو يومين» وأتى ههنا بلفظ «صيام»، وأقول: إن لفظ «صيام» مصدر وليس جمع صوم كما صرح أرباب اللغة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ

هذه الليلة ليلة البراءة وصح الروايات في فضل ليلة البراءة، وأما ما ذكر أرباب الكتب من الضعاف والمكرات فلا أصل لها. واختلف في الليلة المباركة المذكورة في القرآن قيل: هي ليلة البراءة، وقيل: ليلة القدر، وتسمى فقال الثاني بأن في القرآن تصريح أنها في رمضان، وليلة البراءة ليست في رمضان وتناول القائل الأول.

قوله: «غنم كلب الخ» كذب فيمنه من قبائل العرب ذو غنم كثيرة. وحديث الباب لم يبلغ الصحة لأن في سنده حجاجاً وهو ابن أرقط، قال العماء: إن أفضل بياني السنة لثاني رمضان، وأفضل نهرها نهر ذي الحجة العشرة، وأفضل الأيام يوم عرفة، وأفضل أيام الأسبوع يوم جمعة، وعند ابن ماجه: أن يوم الجمعة أفضل من يوم الفطر والأضحى.

[١] هكذا في نسخة مشاء. وفي الهندية: «إنما يشبه قوله وهذا حديث» وهو خطأ.

٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْمُحَرَّمِ

٧٤٠- حَدَّثَنَا تَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ^(١) الْمُحَرَّمُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٢).

٧٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الثُّمَيْنِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا إِلَّا رَجُلًا سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ: إِنْ كُنْتَ صَائِمًا بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمْ الْمُحَرَّمِ، فَإِنَّهُ شَهْرُ اللَّهِ، فِيهِ يَوْمٌ تَابَ^(٣) اللَّهُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٧٤٢- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَطَلْقُ بْنُ خَتَّامٍ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زُرَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقُلُ مَا كَانَ يَفْطُرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَصُومَ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ. قَالَ وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَحَدِّهِ

٧٤٣- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ^(٤) يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَجُنَادَةَ الْأَزْدِيِّ وَجُوَيْرِيَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنَدُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ أَنْ يَخْتَصَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ لَا يَصُومُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: «شهر الله المحرم» أي صيام شهر الله المحرم وأضاف الشهر إلى الله تعظيماً. (الطحاوي)

(٢) قوله: «تاب الله فيه على قومه» هم قوم موسى بنو إسرائيل نجّاهم الله من فرعون وأغرقه.

(٣) قوله: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة» قال الشيخ في «اللمعات»: نهى عن صومه لئلا يحصل له ضعف بمنعه عن إقامة وظائف الجمعة وأورادها، وهذا الوجه اختاره النووي -انتهى- وقيل: علة النهي ترك موافقة اليهود في يوم واحد من أيام الأسبوع يعني عظمت اليهود السبت، فلا تعظموا الجمعة خاصة بصيام وقيام، وقيل: غير ذلك -والله تعالى أعلم بالصواب-.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْحَرَمِ

أي يوم عاشوراء وفي نص الحديث أن صوم عاشوراء كفارة السنة.

قوله: (حسن الخ) حسنه الترمذي مع أن فيه نعمان بن سعد وهو مجهول، وعبد الرحمن ابن إسحاق الواسطي وهو ضعيف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

يستحب صوم يوم الجمعة كما في الدر المختار ص (٨٩) إلا أن المحققين ترددوا في الاستحباب، وعندني: إن كان يتوهم فساد الاعتقاد لا بصوم، وإلا ليستحب، وهكذا يجمع في الروايات الفقهية والحديثية. وفي شرح الرقاية باب الحظر والإباحة: أن أبا حنيفة، دعي لطعام فذهب إلى الدعوة ومعه أبو يوسف فلما بلغا المدعى وجد اللهو واللعب ثمة فأكلوا في ناحية من المكان ورجعا ثم بعده، مدعي أبو حنيفة، وجمع أبو حنيفة أن في ذلك المكان لعباً فرجع أبو حنيفة وأبو يوسف من الطريق فسأل أبو يوسف عن أكله الطعام في المكان الأول لا في المكان الثاني

[١] وفي نسخة بشار: حسن صحيح، وقال: في م وبعض النسخ: «حسن» فقط، وما أُنشئ من التحفة، وهو الصحيح.

٤٢- باب ما جاء في صوم يوم السبت

٧٤٤- حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْقَدَةَ حَدَّثَنَا سُبَّانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسَيْرٍ عَنْ أَخِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا» يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا اقْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَخَذَكُمْ إِلَّا لِحَاءٍ عَنِينَةٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمَعْنَى الْكِرَاهِيَةِ فِي هَذَا أَنَّ يَخْتَصُّ الرَّجُلُ يَوْمَ السَّبْتِ بِصِيَامٍ، لِأَنَّ الْيَهُودَ يُعَظِّمُونَ يَوْمَ السَّبْتِ.

٤٣- باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس

٧٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ الْقَلَّاسُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ زَيْبَةَ الْجُرَشِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الْأَتْنِينَ وَالْخَمِيسِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٤٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْأَتْنِينَ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَاءَ وَالْخَمِيسَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

٧٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْأَتْنِينَ وَالْخَمِيسِ فَأَجِبْ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٤٤- باب ما جاء في صوم الأربعاء والخميس

٧٤٨- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَدْوُونَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَلْمَانَ

(١) قوله: «لا تصوموا يوم السبت» المراد بالسبت بالصوم لا الصوم مطلقاً سبق من حديث أبي هريرة، والداعي إليه مخالفة اليهود، وفي معنى المسنى ما وافق سنة مؤكدة كما إذا كان السبت يوم عرفة أو عاشوراء للأحداث الفصاح التي وردت فيها وافق الجمهور على أن هذا النهي ونهي أفراد الجمعة لكرامة تزيه لا تحريم. (الطبي)

(٢) قوله: «لحاء عنية» هو ككساء ممدود أنشر الشجر، والعنية هي الخطة من العنب، وبهاها من نواذر الأسنة، وأريد بالعنية ههنا الخطة أو انفضاضها منها على الاتساع، كما قاله الطبري.

(٣) قوله: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد...» الخ أراد صلى الله عليه وسلم أن يبين سنة صوم جميع أيام الأسبوع، فقدم من شهر السبت والأحد والأثنين، ومن شهر آخر الثلاثاء والأربعاء والخميس، وإنما لم يضم جميع هذه الستة متوالية كي لا يشق على الأمة الاقتداء، ولم يكن في هذا الحديث ذكر يوم الجمعة، وقد ذكر في حديث آخر قبل هذا. (الطبي)

قال أبو حنيفة لأن الآن تغذي الناس مقتضى لهم.

باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس

لم تكن عادته عليه الصلاة والسلام في الصوم مستمرة وأتى السناني بالروايات الكثيرة في صيامه عليه الصلاة والسلام، وإنما وجه صوم يوم الاثنين ففي رواية عن ابن عباس بسند قوي: أنه عليه الصلاة والسلام، ولما يوم الاثنين والرجل إلى دار البقاء يوم الاثنين ودخل المدينة أي قضاء يوم الاثنين، ولأن في يوم الاثنين والخميس ترفع الأعمال إلى الله تعالى، وفي الأحاديث ما يدل على رفع الأعمال كل يوم وكل يوم الاثنين وكل يوم الخميس وكل ليلة التراب وفي الألباء الأخرى، ولعل الفهرس مختلفة كما تكون في الدواوين والتعاقب.

باب ما جاء في صوم يوم الأربعاء والخميس

الأربعاء تكسر الباء ونلفظ الأربعاء في حديث أناب غير مصروف مع دخول لفظ الكسر عليه لأن وجه عدم انصرافه الألف الممدودة وصيرورة غير المصروف منصرفاً بعد إضافة كل إليه في غير ما علة انصرافه الألف الممدودة.

عن عبيد الله المسلم القرشي عن أبيه قال: «سألتُ أو سئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عن صيام الدهر فقال: إِنَّ لَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، ثُمَّ قَالَ صُمْ رَمَضَانَ وَالَّذِي بِيَدِي، وَكُلْ أَرْبَعَاءَ وَخَمِيسٍ، فَإِذَا أَنْتَ قَدْ صُمْتَ الدَّهْرَ وَأَفْطَرْتَ».

وفي الباب عن عائشة: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ هَارُونَ بْنِ سَلَمَانَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ.

٤٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ يَوْمَ عَرَفَةَ

٧٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّبَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ^(١) بْنِ مُعْتَبِدٍ الرِّقَاتِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، إِنِّي أَحْتَسِبُ ^(٢) عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ ^(٣) السَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

وفي الباب عن أبي سعيد: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ صِيَامَ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا بِعَرَفَةَ.

٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ

٧٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْظَرَ بِعَرَفَةَ وَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بَكِينَ فَشَرِبَ».

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وأُمُّ الْفَضْلِ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَقْصُمْهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَقْصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَرَ فَلَمْ يَقْصُمْهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الْإِفْطَارَ بِعَرَفَةَ لِيَتَقَوَّى بِهِ الرَّجُلُ عَلَى الدُّعَاءِ. وَقَدْ صَامَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ^(٤) يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ.

٧٥١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ عَرَفَةَ قَالَ: «حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَقْصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَقْصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَرَ فَلَمْ يَقْصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَقْصُمْهُ، وَأَنَا لَا أَصُومُهُ وَلَا أَمُرُ بِهِ وَلَا أَنْهِي عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو نَجِيحٍ اسْمُهُ يَسَارٌ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٧٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّبَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْتَبِدٍ

(١) قوله: «عبد الله بن معبد الرقاني» - يكسر الراء وتشديد الميم ونون - بصرى ثقة من الثالثة. (التقريب)

(٢) قوله: «أحسب على الله» أي أعد أجره على الله بفضله وكرمه، وضع هذه الجملة موضع «أرجو من الله» مبالغة.

(٣) قوله: «أن يكفر السنة التي بعده» فإن قيل: كيف يكون أن يكفر السنة التي بعده مع أنه ليس لرجل ذنب تلك السنة بعد، قيل: معناه يحفظ الله تعالى أن يذنب أو يعطيه من الرحمة الثواب بقدر ما يكون كفارة السنة الماضية والسنة القابلة إذا جاءت وانفق له فيها ذنوب. (المصابيح)

(٤) قوله: «بعض أهل العلم» قال محمد في «الموطأ»: من شاء صام يوم عرفة، ومن شاء أفطر، إنما صومه تصوع، فإن كان إذا صامه يضعفه ذلك عن الدعاء في ذلك اليوم، فالإفطار أفضل من الصوم - انتهى -.

قوله: (صمت الدهر الخ) أي صوم الدهر تنزيلاً وسيجيء البحث فيه عن قريب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

عاشوراء صفة النيل لا النهار واليوم يكون في النهار، فقالوا: إن الشهر تكون تابعة لاحقة بالليالي السابقة في أحكام الشريعة إلا في أيام الرمي في الحج، ونسب إلى ابن عباس أن يوم عاشوراء اليوم التاسع وأقول: إن هذه النسبة غلط، ثم تأولوا في ما نسبوا إلى ابن عباس بأنه من قبيل إظساء الإيل كما ذكره النووي ص (٣٥٩) في شرح مسلم فإن العرب يسمون اليوم الخامس من أيام الورد ربعا وكذا في باقي الأيام

الرَّمَانِيُّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ»^(١)، إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ.

وفي الباب عن عليٍّ ومُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَهَنْدِ بْنِ أَسْمَاءَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالرَّبِيعِ بْنِ مُعَاوِذَ بْنِ غَفَرَةَ وَعَبِيدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ الْخَزَاعِيِّ عَنْ عَمِّهِ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ذَكَرُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حَثَّ عَلَى صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: لَا تَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ: صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ. إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَبِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٤٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

٧٥٣- حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا افْتَرَضَ رَمَضَانُ، كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ».

وفي الباب عن ابنِ مسعودٍ وقيسٍ بنِ سعدٍ وجابرٍ بنِ سُمْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَمُعَاوِيَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْمَعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. لَا يَزُونُ صِيَامَ عَاشُورَاءَ وَاجِبًا إِلَّا مَنْ رَغِبَ فِي صِيَامِهِ لِمَا ذَكَرَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ.

٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ

٧٥٤- حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ خَاجِبٍ بْنِ عُمَرَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: «انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِذَاءَةً فِي رَمَزٍ قَلْبْتُ: أَخْبَرَنِي عَنْ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ أَصُومُهُ؟ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَاعْدُدْ، ثُمَّ أَصْبِحْ مِنْ يَوْمِ التَّاسِعِ صَائِمًا، قَالَ: قُلْتُ: أَهَكَذَا كَانَ يَصُومُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ».

(١) قوله: «صيام يوم عاشوراء» قال محمد في «الموطأ»: صيام يوم عاشوراء كان واجبا قبل أن يفترض رمضان، ثم نسخه شهر رمضان، فهو تَطَوُّعٌ، مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَضُرَّهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ.

(٢) قوله: «ابن عباس» غرض ابن عباس الأمر بصيام التاسع أيضا لا أن اليوم التاسع هو يوم عاشوراء.

عنى هذه النسبة فيكون التاسع عشراء الحج، وإطعام الإبل والغنم والثني والثالث والرابع والخمس وهكذا، وأقول: لا احتياج إلى هذه التأويلات فإن مراده أن الصيام يوم التاسع أيضا متصفاً مع العاشر لا أن يوم التاسع يوم عاشوراء، وكذلك مروي مرفوعاً وموقوفاً كما في معاني الآثار ص (٣٣٨)، ج (١) عنه عليه الصلاة والسلام: «صوموه وصوموا قبله يوماً وبعده يوماً لا تشبهوا بيهود الحج» وفي سننه محمد بن أبي ليلى، وأما الموقوف على ابن عباس فهذه قوي وفي كتاب الطحاوي أيضاً بعض الروايات صارت موهمة إلى ما نسب إلى ابن عباس، وحاصل الشريعة أن الأفضل صوم عاشوراء وصوم يوم قبله وبعده، ثم الأدون منه صوم عاشوراء مع صوم يوم قبله أو بعده، ثم الأدون صوم يوم عاشوراء فقط. والثلاثة عبادات عظيمة، وأما ما في الدر المختار من كراهة صوم عاشوراء منفرداً تنزيهاً فلا بد من التأويل فيه أي أنها عبادة مفضولة من القسمين الباقيين، ولا يحكم بكراهته فإنه عليه الصلاة والسلام صام مدة عمره صوم عاشوراء منفرداً وعنى أن لو بقي إلى المستقبل صام يوماً معه، وكذلك في كلام ملتقى الأبحر حيث قال: إن الجميع مكروه فإن صاحب البحر قد صرح بأن الترجيع في الأذان ليس بسنة ولا مكروه، وكذلك في عبارة النووي حيث قال: إن نهى عمر وعثمان عن القرآن والتمتع بحمول على الكراهة تنزيهاً فلا يخلص في هذه المذكرات من تأويل أنها عبادات مفضولة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ

قال الطحاوي: إن صوم عاشوراء في بدء الإسلام كان فرضاً ثم نسخ الفرضية وبقي الاستحباب وأثبتته بالروايات، وكذلك قال بعض الشافعية كما في منهاج النووي شرح مسلم ص (٣٥٩) وهذا يفيدنا في مسألة النبييت كما مر آنفاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟

حديث الباب صار موهماً للناس إلى ما نسبوا إلى ابن عباس.

قوله: (قال نعم الحج) أي عني هذا الفعل لأنه صام حقيقة.

واعلم أن في هذا الباب إشكالاً أورده رجل من هذا العصر وحاصله أن صوم عاشوراء فضله إثنا هو لأنه يوم خلص موسى عليه الصلاة والسلام من يد فرعون فيه، فالفضل باعتبار الشريعة الموسوية وكان في اليهود حساب شمسياً فكيف انتقل صوم عاشوراء إلى عاشر المحرم من

٧٥٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ يُونُسَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْعَاشِرَةِ».

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.
وفد اختلف^(١) أهل العلم في يوم عاشوراء، فقال بعضهم: يوم التاسع. وقال بعضهم: يوم العاشر. ورؤي عن ابن عباس أنه قال: «صُومُوا التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ وَخَالَفُوا الْيَهُودَ»^(٢). وبهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق.

٥٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ^(٣) الْعَشْرِ

٧٥٦- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو سَعَادَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ^(٤): «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطًّا».

قال أبو عيسى: هكذا زوى غير واحد عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. ورؤي الثوري وغيره هذا الحديث عن منصور عن إبراهيم، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزْ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ».

(١) قوله: «وفد اختلف أهل العلم» قال الشيخ في «اللمعات»: مراتب صوم الحزم ثلاثة: الأفضل أن تصوم يوم العاشر ويوما قبله ويوما بعده. وقد جاء ذلك في حديث أحمد، ولما جاء أن يصوم التاسع والعاشر، ولما جاء أن يصوم العاشر فقط، وقد جاء في التاسع والعاشر أحاديث، وهذا لم يجعله صوم العاشر والحادى عشر من المراتب، وإن كان مخالفة لليهود في هذا أيضا. وكذا لا يخرج التاسع من السنة.

(٢) قوله: «في صيام العشرة أي عشر ذي الحجة، وإشراء منه هي تسعة» لأن صوم يوم الأصحى حرم، وإنما أطلق لفظ العشرة بناء على التعريب.

(٣) قوله: «قالت: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم... الخ» قال الشيخ في «اللمعات»: وقد ثبت في الأحاديث فضيلة الصوم في هذه الأيام، وفضيلة مطلق العمل فيها، وثبت صومه صلى الله عليه وسلم فيها، وحديث عائشة لا يتفقها؛ لأنها إنما أخبرت عن عدم رؤيتها، فلعلها لم تصنع على غير صيام النبي صلى الله عليه وسلم فيها، أو كان له ما يعينه من مرض أو سفر أو غيرهما، وجاء في «صحيح البخاري»: أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل من هذه الأيام»، وفي «صحيح أبي عروة»: «صحيح ابن حبان» عن حابر رضي الله عنه: «ما من أيام أفضل من عشر ذي الحجة»، ولم يذكر أحد صيام أفضل أيام السنة، فعبرنا إلى هذه الأيام وإن ذكر صوم يوم أفضل من سائر الأيام، فإن يوم عرفة، وإن كان صوم يوم أفضل من الأسبوع، فإن يوم الجمعة، والمختار أن أيام هذه العشرة أفضل ما فيها من يوم عرفة وإلى عشرة رمضان لما فيها من ليلة القدر، وهذا هو القول لفصل - انتهى كلام الشيخ -.

الحساب القمري؛ والجواب أن صوم عاشوراء في اليهود كان عاشر الشهر الأول، من السنة المسمى بشهر الأول فوضعه عليه الصلاة والسلام من قسطنطين الأول من سنة وهو عاشر الحزم. وفي المعجم النجاشي: أنه عليه الصلاة والسلام لما دخل المدينة وجد اليهود صاموا عاشوراء، فقال أي يوم هذا؟ قالوا: عاشوراء، خلص فيه موسى عليه الصلاة والسلام من يد فرعون، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - نحن أحق باتباع موسى عليه الصلاة والسلام، وكان ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - المدة في الربيع الأول، ولا يمكن فيه عاشوراء الحزم، فلهذا كان اتفق على تبرئ الأول يوم دخول من الربيع الأول، ثم لعل أمره بالصوم كان في عاشر الحزم، ثم أقول: إن اليهود كان بعضهم كان يصوم عاشر تشرين، وبعضهم عاشر الحزم، فمن على أنهم عاشون بالحساب الشمسي والقمري، وكذلك رؤيت تدل على علمهم الحساب الشمسي والقمري وعلى علمهم الفرقان العزير: «بما المسمى» زيادة في الكفر الخ على ما فسره المفسرون من الكبيسة، ويخولون الحساب القمري إلى الشمسي، وأيام السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما (٣٥٤)، وأيام السنة الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم (٣٦٥) فيعد ثلاث سنين، تريد الشمسية تسمى القمرية شهر، فكان العرب يقولون بعد التحويل جعل صفر حرماً بناء على أن الكبيسة تقسم ثلاثة عشر شهراً بعد ثلاث سنين، وكان الحزم في الحزم حرماً عليهم، وكذلك في الأربعة الحزم فهذا التحويل هو الشمسي، لا فرض محرم صفر فلا قاعدة وضابطة، هذا والله أعلم وعلمه أكبر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْعَشْرِ

أي عشر ذي الحجة ومر بعض الكلام المتعلق بهذا الباب من حديث عشرة أيام.

قوله: «صائماً في العشر قط الخ» قالوا: إن هذا بيان علم عائشة بأن العشر متفق في توبة غيرها من أعياد المؤمنين والأفصح صومه عليه الصلاة والسلام يوم العشر، وقيل: إن في رواية عائشة نصحيح وأصل ما رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أي ما رآه صائماً غيري، أي غير عائشة، والله أعلم.

وزَوَى أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ الْأَسْوَدِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَى مَنْصُورٍ فِي الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ وَأَوْضَلُ إِسْنَادًا. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَتَابٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ.

٥١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ

٧٥٧- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ الْبَطْنِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُنَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

٧٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ عَنْ تَهَّاسٍ بْنِ قَهْمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَعْدُلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا صِيَامَ سَنَةٍ وَيَوْمٌ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ وَاصِلٍ عَنْ تَهَّاسٍ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مِثْلَ هَذَا. وَقَالَ: قَدْ رَوَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ شَيْءٌ مِنْ هَذَا.

٥٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ

٧٥٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ^(١) عَنْ عُمَرَ بْنِ تَابِتٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ فَذَلِكَ^(٢) صِيَامُ الدَّهْرِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثَوْبَانَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ صِيَامَ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: هُوَ خَسَنٌ مِثْلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَيُرَوَّى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ: وَيَلْحَقُ

(١) قوله: «فذلك صيام الدهر» وذلك لعله لأن الحسنة بعشرة أمثالها، فشهر رمضان قائم مقام عشرة شهور، وستة أيام بمنزلة شهرين - والله تعالى أعلم بالصواب -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ

نَحَرُ النَّاسِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَالُوا: يَجْرَاءُ مَسَئَةُ الْكُحْلِ أَيْ الْجِهَادُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَيَّامِ، أَقُولُ: لَا احتِجَاجَ إِلَى هَذَا التَّكْلِفِ بَلْ يَسْتَفْرَأُ عَمَلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَمَلُ السَّيِّئِ وَمَا وَجَدْنَاهُ إِلَّا الصَّوْمَ وَالتَّكْبِيرَاتِ، وَكَانَ بَعْضُ السَّيِّئِ يَكُونُ أَرْسَالًا غَيْرَ تَكْبِيرَاتٍ الْعِيدِ وَبَعْدَ الْخَمْسِ مِنَ الصَّلَوَاتِ يُقَالُ: إِنَّ الْفَعْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ وَمِنْ الْجِهَادِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ

قَالَ أَبُو يُونُسَ: يَسْتَحَبُّ سِتَّةَ أَيَّامٍ مَتَعَرَفًا وَبِجُوزِ مَتَوَالِيًا أَيْضًا.

قوله: «فذلك صيام الدهر (الح) أي تنزيلاً لضابطة الحسنة بعشر أمثالها فإنه إذا صام رمضان يكون آخر عشرة أشهر وبقي شهران وإذا ضربنا ستة في عشرة حصل ستون يوماً، والصوم المهر أنوار عديده مثل موم ثلاثة أيام بيض من كل شهر، وضابطة الحسنة بعشرة أمثالها من خصوص الأمة المرحومة أهدى به النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في ليلة الإسراء كما رواه مسلم في صحيحه. قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَعْطَيْتُ فِي لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ حَوَائِمَ الْبَقَرَةِ وَالْخَمْسَةَ بَعَثَ أَمْتَالَهَا». وصورة أخرى لصوم الدهر تنزيلاً وهو أن يصوم يوماً في أول

[١] هكذا في نسخة بشار، وفي الهندية: «سعد بن ابن سعد» وهو خطأ.

هذا الصَّيَّامُ بِرَمَضَانَ واختارَ ابنُ المبارك أنَّ يكونَ ستةَ أيَّامٍ من أوَّلِ الشَّهرِ. وقد رُوِيَ عن ابنِ المبارك أنَّه قال: إنَّ صامَ ستةَ أيَّامٍ من شَوالٍ مُتَفَرِّقًا فَهُوَ جَائِزٌ.

قال أبو عيسى: وقد رَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صفوان بن سليمٍ وسعيد بن سعيد هذا الحديثَ عن عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا. وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ وَرْقَاءَ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ. وَسَعْدِيُّ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ جَفَظِهِ.

٥٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

٧٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي الزَّيَّعِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً: «أَنْ لَا أَتَامَ» إِلَّا عَلَى وَتَرٍ. وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَأَنْ أَضَلِّي النَّحْلَ.

٧٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَنبَاءًا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ بُشَامٍ «يُحَدِّثُ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً» أَيَّامٍ فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةً وَخَمْسَ عَشْرَةً».

وفي الباب عن أبي قتادة وعبد الله بن عمرو وقرة بن إياس المزني وعبد الله بن مسعود وأبي عقرت وابن عباس وعائشة وقتادة بن بلخان وعثمان بن أبي العاص وجابر.

قال أبو عيسى: حديث أبي ذرٍّ حديثٌ حسنٌ.

وقد رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّ مِنْ صَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَانَ كَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ.

٧٦٢- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ مِثَالِهَا» الْيَوْمَ بَعْشُرَةُ أَيَّامٍ».

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ. قال أبو عيسى: وقد رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي شَيْمٍ وَأَبِي النَّجَّاحِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ وَقَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «لا أتام إلا على وتر» وفي «الطحاوي»: الإيتار قبل الصوم إذا يستحب من لا ينسى الاستيقاظ في آخر الليل، فإن وثق فاحتمل الفصل - انتهى -.

قال الشيخ: ولعله اكتفى بأبي هريرة تأويل الليل؛ لأنه كان يحفظ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحضر شعركه، وكان يحضي جزء كثير من الليل فيه، وذلك لأصل لأن الاشتغال ما يعمد لأفضل من العادة، وهو المص في الوضعية له بأن يوتر قبل أن ينام - انتهى -.

(٢) قوله: «شام» صبح نحو حذو وتشديد السين المهملة وآخره ميم.

(٣) قوله: «ثلاثة أيام» هي أيام من أيام الدنيا لعدم غروب الشمس فيها.

الشهر ويوماً في وسط الشهر ويوماً في آخر الشهر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

هذا صوم الدهر تقريباً.

قوله: (عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) مثل عهده عليه الصلاة والسلام هذا العهد إلى أي السراء.

قوله: (وأن أضلِّي النحل) في بعض نسخ السانلي بدل الضحى «الركعتين قبل العصر» وقال المحققون: إن «أ» في السانلي غلط، وعبدى بدل نسخة السانلي صحيحة ويراد من قوله: «الضحى» ههنا الركعتان قبل العصر والله أعلم.

[١] قد ذكر بشارة هذا الحديث لرقم ٧٥٩ (م)، وليس موجود في النسخة الهندية، ما نصه: حدثنا هناد، قال: أخبرنا الحسين بن علي الجعفي، عن إسرائيل أبي موسى عن الحسن الصدي. قال: كان إذا ذكر عبده صيام ستة أيام من شوال فيقول: والله لقد رضي الله بصيام هذا الشهر عن السنة كلها.

٧٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ قَالَتْ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: «أَتَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: مَنْ آيَةٍ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ لَا يُبَالِي مِنْ آيَةٍ صَامَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَيَزِيدُ الرَّشَكِيُّ هُوَ يَزِيدُ الْقُسَيْمِيُّ، وَهُوَ يَزِيدُ الْقَاسِمُ وَهُوَ الْقَسَامُ، وَالرَّشَكِيُّ هُوَ الْقَسَامُ فِي لَفْظِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

٥٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ

٧٦٤- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَرَارِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ زَيْنَكُمْ يَقُولُ: كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَثْمَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ^(١) مِنَ النَّارِ، وَلْيُخْلُوفَ فِيمَ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، وَإِنْ جَهِلَ عَلَى أَخِيكُمْ جَاهِلٌ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ».

- (١) قوله: «والصوم لي» إضافة تشريف وتكريم كما في قوله تعالى: ﴿لَنَا اللَّهُ﴾ مع أن العام كله لسيحانه تعالى، وقيل: لم يعبد غيره تعالى بالصوم، وقيل: لأن الصوم بعيد من الرياء لاختلاف غيره من العبادات الظاهرة، وقيل: لأن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب تعالى، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته تعالى، أضافه إليه. (اللمعات)
- (٢) قوله: «جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ» الجُنَّةُ الثَّوْبُ وهو يحتمل أن يراد به أن الصوم يدفع الرجل عن المعاصي؛ لأنه يكسر النفس كما أن الجنة تدفع السهم، وأن يراد به أن الصوم يدفع النار عن الصائم كالجُنَّةِ. (الطليبي)
- (٣) قوله: «إني صائم» يراد به القول باللسان ليندفع عنه خصمه أي إذا قلت: لا يجوز لي أن أحاصمك بالشتيم والتهديد، أو المراد به الكلام بنفسه بأن يتفكر أنه صائم لا يجوز له أن يغضب ويهذي وبسب، قاله الطليبي، وقيل: إن كان قرصاً، فالقول باللسان وإن كان نغلاً فبالقلب ليعبد عن الرياء - والله تعالى أعلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ

حديث الباب حديث الصحيحين وفي شرحه عشرة أقوال ذكرها الحفاظ، قيل: إن الصوم لم يكن في الجاهلية لغیر الله بخلاف السجود والخج والصدقات، وقيل: إن الصوم أمر عديم وباطني لا يمكن الرياء فيه بخلاف غيره من العبادات الظاهرة، وقيل: إن الصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب وهذا من صفات الله تعالى، ونسب إلى ابن عيينة أنه يقول: إن المراد أن كل عبادة تكون كفارة السيئات إلا الصوم ويفيده بعض الروايات ويضربه بعضها، وأما المضر له أخرجه الترمذي ص (٦٤)، ج (٢) عن أبي هريرة قال قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «المفلس من أُمِّي من يأتي يوم القيامة بصيام وصلاة وزكاة الخ» فإن في هذا تصريح أن الصوم يؤخذ في الكفارة، والحديث قوي فإن سنده سند حديث: «إذا انتصف من شعبان فلا صوم إلا عن رمضان الخ» وهذا وإن أعلاه البعض لكن لا من حيث السند.

وأقول: من تصدى إلى شرح حديث الباب يجب عليه أن يلاحظ ما في البخاري من الزيادة على حديث الباب في أبواب التوحيد: «لكل عمل كفارة إلا الصوم؟ فإنه لي وأنا أجزي به الخ» وهذا لفظ البخاري يختلف فيه بين الرواة والكتب ففي أكثر نسخ البخاري: «لكل عمل كفارة إلا الصوم» الخ فيكون المراد من العمل عمل السيئة، وفي بعض النسخ وفي مسند أحمد وفي كتاب الأسماء والصفات للبيهقي: (كل عمل كفارة. الخ) فيكون المراد من العمل عمل الخير، وظني أن الترجيح لما في كتاب الأسماء والصفات ومسند أحمد وهو أفصح من حيث العربية، والمختار عندي في شرح الحديث قول ابن عيينة، وأما ما في الترمذي فمراده أن الصوم يؤخذ في حقوق العباد، ومراد حديث الباب أنه يأخذ في حقوق الله تعالى وإن وضع سائر العبادات لتكون كفارة بخلاف الصوم وإن صار بالآخر مكفراً كما تدل روايات منها: «أن المصبي كمن يكون على شط نهر ويفتسل فيه كل يوم خمس مرات، فهل يبقى من درنه شيء؟ الخ» وفي الوضوء: «من توضأ خرجت الذنوب من عينيه وتحت أشجاره وأظفاره».

قوله: (والصوم حنة من النار الخ) كنت أزعم أنه تكون بشكل الجنة وفانية في يوم القيامة حتى أن رأيت في مسند أحمد: «أن الرجل إذا بوضع في القبر نجى الصلاة من رتبته، والصدقة من تحت رجليه، والقرآن من جانب رأسه، والصوم من جانب يساره.» فعلمت أن مراد حديث الباب هو ما في مسند أحمد.

قوله: (وإن جهل الخ) الجهل قد يكون مقابلاً للحلم أيضاً كما قال الشاعر الحماسي:

ألا لا يحبهن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وكذلك قال في الحماسة:

وبعض الحلم عند الجهل

قوله: (فليقل الخ) أي في نفسه أو باللسان.

وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعد وكعب بن عجرة وسلامة بن قيسر ويشير ابن الخصائصية. واسم بشر رَحْمَ بْنَ مَعْبِدٍ، والخصائصية هي أمه.

قال أبو عيسى: وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه.

٧٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْمَقْدِسِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي خَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الثَّيْبِيِّ قِيلَ: «فِي الْجَنَّةِ بَابٌ يُدْعَى الرَّيَّانُ». يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ، فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ، وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٧٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلصَّائِمِ فَرْخَتَانِ فَرْخَةٌ حِينَ يُفْطِرُ وَفَرْخَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ

٧٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا خَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِبْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ لِمَنْ صَامَ الدَّهْرَ قَالَ: لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»، أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِرْ».

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن الشخير وعمران بن حصين وأبي موسى.

قال أبو عيسى: حديث أبي قتادة حديث حسن.

وقد كره قوم من أهل العلم صيام الدهر، وقالوا: إنما يكون صيام الدهر إذا لم يفطر يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق، فمن أفطر في هذه الأيام فقد خرج من حد الكراهية ولا يكون قد صام الدهر كله. هكذا روي عن مالك بن أنس. وهو قول الشافعي. وقال أحمد وإسحاق نحوه من هذا، وقالوا: لا يجب أن يفطر أياماً غير هذه الخمسة الأيام التي نهى عنها رسول الله ﷺ، يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق.

(١) قوله: «يُدْعَى الرَّيَّانُ» - يفتح الراء ويشد الياء النحانية - بوزن: فعلان من الرقي اسم علم لباب من أبواب الجنة يختص بدخله الصائمون، وقد روي من دخله لم يظمأ أبداً، وكفى بذكر الرقي عن الشيع من حيث إنه يستمر أو لكونه أشق على الصائم. (المنهاج)
(٢) قوله: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ» اختلفاً في توجيه معناه. فقيل: هذا دعاء عليه كراهة لتسببه ورحمته له عن فعله، والظاهر أنه إخبار بعدم إفتقاره ظاهراً، وأما عدم صومه فلمحافظة السنة، وقيل: لأنه يستلزم صوم الأيام المنهية، وهو حرام، وقيل: لأنه يتضرر وربما يقضى إلى إبقاء الصيام إلى التهلكة، وإلى المحذور عن الجهاد والحقوق الأخرى. (المنهاج)

باب ما جاء في صوم الدهر

قال البخاريون: إن صوم الدهر وصوم داود متساويان، وفي كتب الحنفية أن صوم الدهر مكروه تنزيهاً، أقول: إن صوم داود أفضل من صوم الدهر. والكلام في هذا الموضع في الدهر الحقيقي لا الشرعي، وقال مفسر الفتاوى الهندية: إن صوم الدهر وصوم الوصال واحد، هذا غلط فإن صوم الدهر الصوم كل السنة إلا خمسة أيام والإفطار على كل غروب، على الصوم المعروف، وأما صوم الوصال فلا يكون الإفطار فيه ويصدق على صوم يومين بدون فصل الإفطار أيضاً، وباب الحظر والإباحة من تلك الفتاوى مملوءة من الروايات الضعيفة فإن مأخذ كتاب معذلات، المؤتمن للمولوي بدر الدين اللاهوتي وهو رجل غير معتمد عليه.

ثم الوصال على قسمين وصال إلى السحر وصال اليومين، والثاني منهي عنه فإنه ورد به النهي وعذره عليه الصلاة والسلام عن وصائه، وأما الوصال إلى السحر فقال ابن تيمية باستحبابه، وأقول: لا بد من الجوار من جانب الأحناف فإنهم لم يتعرضوا إلى الوصال إلى السحر وقد صح ثبوته في حديث الصحيحين، لا تواصلوا وأهلكم وأصل بواصل إلى السحر الخ.

قوله: (لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ الخ) عدم إفتقاره ظاهراً والكلام في عدم صومه ولا يمكن التمسك بحديث الباب على كراهة صوم الدهر فإن الأحاديث صريحة في جواز صوم الدهر بلا كراهة، وقال قائل: لا صام أي كانه لم يصم لأنه بمنزلة من اعتاد أكل الطعام في وقت واحد، وقيل: إن أول الحديث أي كيف من صام الدهر الخ؟ عدم أي الصوم مع صوم الأيام الخمسة أيضاً ولكنه غير صحيح فإن صوم الأيام المنهية عنه خارج عن حديث الباب ومكروه تحريماً، وفي فتح الباري حديث قوي ورواه ابن حزم: «من صام الدهر صيغت عليه جهنم هكذا قال الراوي: إنه عليه الصلاة والسلام أشار بيده وقبض أصابعه كالجمع».

٥٦- باب ما جاء في سرد الصوم

٧٦٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ صَامَ وَيَفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ. وَمَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا إِلَّا رَمَضَانًا».

وفي الباب عن أنس وابن عباس. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٦٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُفَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى يُرَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَفْطِرَ مِنْهُ، وَيَفْطِرُ حَتَّى يُرَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ مِنْهُ شَيْئًا، فَكَانَتْ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلًيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ مُصَلًيًا»، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ نَائِمًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٧٠- حَدَّثَنَا هُتَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَشَقِيقَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّوْمِ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الشَّاعِرُ الْأَعْمَى، وَاسْمُهُ الشَّائِبُ بْنُ قُرُوحٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَفْضَلُ الصَّيَامِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيَفْطِرَ يَوْمًا. وَيُقَالُ: هَذَا هُوَ أَشَدُّ الصَّيَامِ.

٥٧- باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر ويوم النحر

٧٧١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ

(١) قوله: «إِلَّا رَأَيْتَهُ مُصَلًيًا» ونائما أو صائما ومفطرا، فإن قلت: كيف يمكن هذا؟ قلت: غرضه أنه كان له حالتان يكثر هذه مرة وبالعكس. (مجمع ليحار)

(٢) قوله: «وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى» أي العدو وقت الحرب، فإن قلت: ما مناسبة هذه الجملة بصدر الحديث؟ قلت: المناسبة أن الصوم لموصوف في صدر الحديث أشد الصوم لما فيه من عدم اعتياد النفس بأحد الأمرين: الصوم والفطر، وهي أشد شيء على النفس، وهذا لا ينال إلا لمن كان قوَى القلب قوَى الجسم، وكذا قوله: لَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى لَا يُقَصِّفُ بِهَذَا الْوَصْفِ إِلَّا مَنْ كَانَ قَوِيًّا.

قَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الدَّهْرِ، أَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَاطُنُ فَإِنَا نُوَسِّلُهُ بِالْفَرَضِ أَنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ مَكْرُوهٌ فَلَا يَرُدُّ هَذَا الْوَعْدَ عَلَيْهِ فَإِنَّ شَأْنَ هَذَا الْوَعْدِ شَأْنُ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَقَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ جَهَنَّمَ ضَيِّقَتْ عَنْهُ وَتَعَدَّ عَنْهُ وَلَا تَقْرِبُهُ، وَقَالُوا: إِنَّ «عَسَى» بِمَعْنَى «عَنْ» أَقُولُ: إِنَّ مَرَادَ الْحَدِيثِ بَيَانُ فَضْلِ صَوْمِ الدَّهْرِ قَطْعًا، وَلَا احْتِجَاجٌ إِلَى مَا ارْتَكَبُوا مِنَ النِّحَارِ فِي عَلَى بَلْ تَبْقَى «عَلَى» عَلَى حَالِهَا، وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ عَلَى الْوَعْدِ الْعَظِيمِ وَلَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حَذَافَةٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْقَاتِلِ الثَّانِي مَا فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا عَمَرَ عَلَى جَهَنَّمَ فَتَصَحَّحَ جَهَنَّمَ أَنْ أَسْرَعَ فَإِنَّكَ أَطْفَأْتَ نَارِي الْخ». ثُمَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فِي حَدِيثِ فَتْحِ الْبَارِي وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ صَوْمُ الدَّهْرِ الْحَقِيقِيِّ بَلْ لَعَلَّهُ صَوْمُ دَاوُدَ أَوْ صَوْمُ الدَّهْرِ التَّشْرِيعِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ أَقُولُ: إِنَّ صَوْمَ دَاوُدَ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الدَّهْرِ وَوَعْدُهُ أَعْظَمُ.

ثُمَّ حَدِيثُ الْبَابِ / لَا صِيَامَ وَلَا أَفْطَرَ / يُمْكِنُ فِي ظَاهِرِ الصُّورَةِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ مَرَادَ لَا صِيَامَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لَهُ التَّعَهُدُ عَلَى صَوْمِ الدَّهْرِ وَلَا يَدَاوِمُ عَلَيْهِ فَكَانَ لَا صِيَامَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ أَدْوَمُهَا» وَأَمَّا عَدَمُ التَّعَهُدِ عَلَى صَوْمِ الدَّهْرِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ فِعْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فَإِنَّهُ نَدِمَ عَلَى عَدَمِ احْتِبَارِهِ وَخَصَّتِهِ. وَنَظِيرُ مَا قُلْتُ فِي بَيَانِ ظَاهِرِ الصُّورَةِ مَا فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ جَوَامِعِ الْكُتُبِ: هَ إِنْ هَذَا الدَّيْسُ مَتْنٌ فَأَوْغَلْ فِيهِ بَرْقٌ — أَيْ اصْغَلِ بِالْمُخَصَّصِ — أَيْضًا فَإِنَّ الْمُنْبِتَ لَا أَرْضًا تَطْعَمُ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى الْخ، فَمُضْمُونُ هَذَا وَتَرْكِيهِه مِثْلُ حَدِيثِ الْبَابِ. وَقَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ فِي فَضْلِ صَوْمِ الدَّهْرِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فَإِنْ إِحَالَتْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْيَوْمَ الْبَيْضَ وَسِتَّةَ شَوَّالٍ عَلَى صَوْمِ الدَّهْرِ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ صَوْمِ الدَّهْرِ وَأَنَّهُ عِبَادَةٌ عَظِيمَةٌ. وَأَمَّا سَرْدُ الصَّوْمِ فَهُوَ الصَّوْمُ مُتَوَالِيًا مَعَ الْفِطْرِ عَلَى حِينِهِ أَيْ عَنِ كُلِّ مَغْرَبٍ وَلَا يَجِبُ فِيهِ إِكْمَالُ السَّنَةِ كُلِّهَا، فَسَرْدُ الصَّوْمِ أَعَمُّ مِنْ صَوْمِ الدَّهْرِ.

باب ما جاء في كراهية صوم يوم النحر ويوم الفطر

صِيَامُ الْأَيَّامِ الْخَمْسَةِ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا عِنْدَنَا، وَالْمَكْرُوهُ تَحْرِيمًا قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَامِ أَوْ حَرَامٌ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ. وَقَالَ الْحَازِزِيُّ: إِنَّ صَوْمَ الْخَمْسَةِ حَرَامٌ ثُمَّ إِنَّ شَرْعَ فِيهِ وَأَفْسَدَهُ بَلَا نَذَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ، وَلَوْ أَنَّهُ صَحَّ شَرْعُهُ مَعَ ارْتِكَابِهِ الْمَكْرُوهَ تَحْرِيمًا، وَأَمَّا فِي الثَّوَابِ فَقَوْلَانِ كَمَا مَرَّ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ زُهْرٍ مِنْ شَرْعٍ فِي الصَّنَوَاتِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَاجْتِنَاهَا ابْنُ الْهَيْثَمِ فِي تَحْرِيرِ الْأَصُولِ.

وَلَوْ نَذَرَ النَّصُومَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ صَحَّ نَذَرُهُ وَيَصُومُ فِي الْأَيَّامِ الْأُخْرَى، وَأَمَّا اتِّعَادُ النَّذْرِ فَيَجِبُ التَّلَفُّظُ بِاللِّسَانِ وَلِحَظُّ اللَّهِ عَلَى أَوْ كَعَمَةِ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ، وَفِي جُزْئِيَّةٍ عَنِ السَّرْعَسِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَفْظَ عَمِي فَقَطْ أَيْضًا قَائِمٌ مَقَامَ اللَّهِ عَمِي، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ صَوْمَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ مُتَوَالِيًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الْعَبْدَ صَحَّ نَذَرُهُ وَيَصُومُ يَوْمًا آخَرَ، وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ الْعِيدِ بِالْتَّعْيِينِ فَتَنْزَرُهُ بِاطِّلَ، وَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِتَامِينَ: صِتَامُ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ.
وفي الباب عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغُنَيْمَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَنْسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ.

لو صام نهر عصى.

وكنيت متردداً في وجه الفرق بين شروع الصلاة في الأوقات المكروهة فإنها يجب قضاؤها إلا في رواية عن أبي يوسف وبين شروع الصوم في الأيام الخمسة المكروهة فإنه لا قضاء فيه إن لم ينشأ، وقال البعض: إن في الصوم إذا أمسك ساعة فبعدها تكون الأجزاء منكروية بخلاف الصلاة فإنه ما لم يركع ركعة واحدة لا يقال له إنه مضى، فإذا صلى ركعة واحدة فقد أدى قدراً معتداً به فلا ينبغي إلغاؤه، ولم يكن هذا شافياً حتى رأيت في البدائع عن أبي بكر العياضي وجهين: أحدهما: أن عدم جواز الصوم في الأيام الخمسة متفق عليه لا يشذ عنهم شاذ وأما حواز الصلاة في الأوقات المكروهة فمختلف فيه فإن الشافعي يجوزها فيها إذا كانت ذات سبب. وثانيهما: أن المصلي إذا شرع في الصلاة وكبر فصارت تحرمة بمنزلة النذر بخلاف الصوم فإنه إذا شرع فلم يتلفظ شيء فلم يكن الشروع بمنزلة النذر، وفي النذر حقيقة يلزم أن يصوم والصلاة ويجب الإفساد والقضاء.

وهنا بحث طويل للحافظ ابن نيمية رحمه الله وأطلب إثنائاً، وحاصله أن نهى الشارع عن أمر يقتضي بطلان ذلك الأمر، ولا يمكن اجتماع صحة أمر مع ورود النهي عنه لا عقلاً ولا شرعاً، وأما في كتب أصولنا، ففي كتب الأحناف والشافعية عبارات، منها ما في كتبنا: أن النهي لا ينافي الصحة إلا لدفع، وفي عبارة للشافعية: أن النهي يقتضي البطلان إلا لمانع، ثم في عبارة لنا: أن الأفعال على قسمين حسنة مثل الزنا وشرعية مثل الصلاة وغيرها، والنهي الوارد في الحسنة يدل على البطلان، والنهي الوارد على الشرعية لا ينافي الصحة، والوجه لهذا عديدة وأحسنها أن في الحسنة يكون النهي وارداً على جميع الجزئيات ومنسحباً عليها، وأما في الشرعية فلا يكون منسحباً على جميع الجزئيات بل تكون بعضها خارجة عنه وتكون مشروعة مثل الصلاة والصوم فإنهما مكروهان في الأوقات والأيام المكروهة لا في غيرها فلا يقتضي البطلان، فدار النهي على نظر المجتهد. وأما ما في بعض الكتب أن النهي يقرر المشروعية فمشكك، والصواب أن يقال: إن النهي لا ينافي الصحة، وفي عبارة للشافعية: أن النهي الوارد على العبادات يقتضي البطلان والوارد على المعاملات لا يقتضي البطلان، فإن في المعاملات طرفين دينياً وأخلاقياً وأما في العبادات فليس إلا طرف الآخرة فإذا انتفى الثواب لم يبق شيء، واختاره ابن المصنف في التحرير وقال: إن العبادات منحصنة للثواب، ويتوهم على مختار الشافعية وإن اهتمام ارتفاع باب مكروهات الصلاة التحريم، ولم يتوجه الشيخ إلى دفع هذا الاعتراض في التحرير والفتح ولا شارح التحرير اتفق ابن أمير الحاج، ثم بدا لي أن هذا الباب ليس بمرتفع، فإن الكراهة إذا انسحبت على تمام الصلاة مثل كونها في الوقت المكروه فتكون باطلة، وإذا كانت الكراهة في بعض أجزاء الصلاة التي حضيصة مركبة ممتدة لا تكون الصلاة باطلة. ثم في عبارة لما أن علة النهي فتح الشيء، والفتح إما لعينه أو لغيره والغير إما لازم أو مجاور، وإذا كان العلة قبيحة لعينه فالنهي يدل على البطلان، وإن كان الفتح لغيره فإن كان الغير لازماً فحضر الشيخ ابن المصنف إلى الحرمة وعدمها ولم يتعرض إلى البطلان وعدمه، وإن كان الغير مجاوراً مثل البيع عند السعي إلى الجمعة فلا يقتضي البطلان. وقال الشيخ ابن المصنف في التحرير: إن النهي إن كان لغير المجاور لا يكون النهي إلا مكروهاً شرعاً ولا يثبت به الحرمة وإن كان الدليل قطعياً ثبوته. ولي في هذا نظر فإن صاحب الهداية قال في موضع: أي في الأذان: إن البيع عند أذان الجمعة حرام، وقال في البيع: إنه مكروه غير مأمور، وقد اتفقوا على أن النهي لأمر مجاور أيضاً في مختصر القدوري: أن الرجل الصحيح إن صلى الظهر في بيته ولم يسمع إلى الجمعة أصلاً فإنها مكروهة، وقال الشيخ ابن المصنف إنها حرام ولكنها صحيحة وكذلك في بعض أنه إذا خالف الرجل وكان الشور من جانبه فأخذ المال من زوجته ارتكب الحرام مع صحة الخلع والله أعلم وجهه.

ثم قال ابن نيمية في موضع: إن الشارع يرفع المعاصي بالنهي ويقرها الذين قالوا بالنسبة مع النهي، أقول: إن الأحناف لم يوفروا المعاصي فإنهم حكموا بالكراهة غير مأمور، والمكروه محرماً حرام لما قال عند رحمه الله. وقال ابن نيمية: إما عرفنا بالاستقراء أن النهي الوارد على كل من التصرفات أعم من أن تكون بعض جزئياتها مشروعة أو لا يقتضي البطلان ولا يترتب الحكم عليها. ويرد عليه الصلاة في الأرض المفضية وهي صحيحة مع الكراهة عند الثلاثة، وباطلة عند أحمد، وقال ابن نيمية: إن النهي عن الصلاة في الأرض المفضية إنما هو لتعلق حق الغير بها والصلاة فيها صحيحة، وكذلك قال في تلقى الجلب: إن النهي من جانب الناس وتعلقهم ولو تلقى أحد الجلب صح بيعه. وقال ابن نيمية: بطلان البيع عند الأذان بخلاف الأحناف والشافعية، ثم قال: إن السلف كانوا يحكمون ببطلان شيء متشكك بلفظ النهي مطرداً، ويرد عليه أن ابن عمر طلق أمراته حال الطمث والطلاق صار معتزلاً، والحال أن الطلاق في حالة الطمث منهي عنه، وقال ابن نيمية: إن طلاق باطل وقال في شرح (وأريت إن عجز واستحسنت الخ): أنتغير أحكام الشريعة وإن عجز واستحسنت بل لا يقع الطلاق، وقال الجمهور في شرحه (وأريت إن عجز واستحسنت الخ): أي أنتعطل أحكام الشريعة وإن عجز واستحسنت، أي يقع الطلاق ولا بدفع. أقول: كيف يقول ابن نيمية بأن طلاقه غير معتز والحال أنه عليه الصلاة والسلام أمره برجوعه وفي المسلم نصريح أنها عدت عنه تطبيقاً واحدة، وأغعض عنه ابن نيمية وكذلك يرد

وَالْمَلْعُ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَمَزُو بْنُ يَحْيَى هُوَ ابْنُ عَمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَازِنِيِّ الْمَدِينِيُّ، وَهُوَ نِفْعَةٌ، رَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

٧٧٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي حَبِيدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي يَوْمٍ نَخَرُ بَدْءًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْتَهَى عَنْ صَوْمِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، أَمَّا يَوْمُ الْفِطْرِ فَيُفْطَرُكُمْ مِنْ صَوْمِكُمْ وَعِيدٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا يَوْمُ الْأَضْحَى فَكُلُوا مِنْ لَحْمِ تَشْكِكُمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَبِيدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اسْمُهُ سَعْدٌ، وَيُقَالُ لَهُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١) بْنِ أَزْهَرَ أَيْضًا. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَزْهَرَ هُوَ ابْنُ عَمِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

(١) قوله: «عبد الرحمن بن أزهر» صوابه ابن أختي عبد الرحمن فإنه ابن أزهر بن عوف. (الجامع)

على الخافظ ابن تيمية ما في مسلم ص (٤٧٧) عن أبي الصهباء قال: قال ابن عباس: كان الطلاق على عهد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، قال: فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن الناس قد استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلم لو أمضيناه عليهم، فأَمْضَاهُ عَلَيْهِمُ الْخ، ومذهب أبي حنيفة وأحمد أن جمع ثلاث طلاقات في وقت واحد بدعة، وقال الشافعي: إن البدعة جمعها في الحيض ولا بدعة في الطهر، ولنا ما في القرآن: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» [البقرة: ٢٢٩] أي مرة بعد مرة لا جمعها، وجمهور السلف أيضاً معنا أي مع أبي حنيفة وأحمد بن حنبل، ومع كون الطلاق ثلاثاً في الطلث بدعة تقع الثلاث عند الأربعة والبحاري، وخالف داود الظاهري، وقال: إن الثلاث تقع واحدة فورد على مختار ابن تيمية حديث المسلم هذا وحديث ابن عمر السابق، فترك ابن تيمية في الطلاق ثلاثاً مذهب إمامه أحمد، واختار مذهب داود، وقال الجمهور في حديث المسلم: إنه ليس المراد أن في عهده كانت ثلاث طلاقات ملفوظات تعد واحدة بل المراد أنهم كانوا يكتفون على التطبيق الواحدة منزلة ثلاث طلاقات، وكانوا لا يطلقون طلاق البدعة ثم أخذوا في عهد عمر في طلاق البدعة فأَمْضَاهَا عُمَرُ. وشرح الجمهور الحديث لطيف بلا ريب. وقال ابن تيمية: إن شرح الجمهور تأويل، وقال ابن قيم: لما بلغ التأويل إلى هذه المرتبة فصار تحريفاً ولم يبق تأويلاً. أقول: إن في القرآن نظير حديث مسلم في المحاورة: «أَحْفَلُ الْأَلْهَةِ إِلَهاً رَاحِداً الْخ» [ص: ٥] وليس المراد دمج الآلهة في إله واحد، بل الاكتفاء على إله واحد بدل آلهة، وله نظير من الحديث كما سيأتي في الترمذي: (ومن جعل همومه كلها هماً واحداً هم آخرته كفاه الله هم الدنيا الْخ) فليس المراد دمج المغموم في هم واحد بل أخذ هم واحد بدل المغموم كلها والاكتفاء على هم واحد.

فالخاضع أن الفاروق أجرى الحكم على ثلاث طُلُقات منهية عنها، وقال ابن تيمية: إن حكمه هذا إما هو تعزير، أقول: لم أجد مثال هذا التعزير الذي يغلظ بإضاع الناس عليهم.

ويرد على ابن تيمية ما في الترمذي عن عمران بن حصين: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة اليمين الْخ»، فنهى الشارع عن نذر معصية ثم حكم بكفارته وبني عليه الأحكام وتكلموا في سنده منهم النسائي. أقول: قد أخرج الطحاوي في مشكل الآثار بسند قوي ونقله علاء الدين المارديني، والمسألة عندنا أنه لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين، ويبحث من حلف، وأما النذر بمعصية فلا يوفيه عندنا، قيل: إن هذا الرجل كافر.

ويرد على الخافظ ابن تيمية ما في القرآن أن الظهار منكر وقول زور الْخ، وينزع عليه الحرمة والكفارة لو عاد إلى ما قال فبني القرآن الحكم على الظهار مع ورود النهي عنه، وأجاب ابن تيمية بأن الكفارة والحرمة ليس من قبيل التسيب بل من قبيل الزواجر أي من قبيل تسبب الرجم عن الزنا، أقول: إنه في غاية الخفاء فإن المؤثر في حرمة المسيس قول المظاهر لا الزجر فإن في الهداية: إن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فقرر الشارع أصله وحكمه موقفاً إلى مزيل من الكفارة. الْخ وكذلك وجدت في بعض عبارات الشافعي في الأم فدل على أن الحرمة من الظهار لا من قبيل الزواجر.

وأما دعواه بأن السلف كانوا إذا تمسكوا على بطلان شيء يتمسكون بصيغة النهي، أقول: إن هذا ليس بمطرد بل ربما يتمسكون بصيغة النهي ومع ذلك يقولون بصحة الشيء فلا تقتضي صيغة النهي البطلان، فإن في الشريعة أن نكاح الشغار غير جائز ومع ذلك لو نكحوا النكاح الشغار ثم رفعوا علة القبح أي نفى المهر فقد صح النكاح. ثم نقول إن اجتماع النهي عن شيء مع صحته معقول لغة وعقلاً، فإننا إذا قلنا فرضاً أن يقول الشارع: لا تصوم يوم النحر ولو صمت لعصيت وصح صومك، فإن هذا القول معقول بلا ريب، فالخاضع أنه ليس في المنهي الإثم إذا كان المنهي نهى الكراهة تحريماً أو نهى الحرمة لا نهى إرشاد فلم يثبت إلا أن النهي لا يقتضي البطلان إلا لدفع، وأما الأفعال المحسنة ففيها داع، وينبغي إجراء هذه الضابطة في كثير من المسائل، فإنها أنفع في مواضع، وليتدبر فإن المقام دقيق.

٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ

٧٧٣- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ» عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ.

وفي الباب عن عليٍّ وسعدٍ وأبي هريرة وجابر وتبشنة وبشر بن سخيم وعبد الله بن خذافة، وأنس وخمزة بن عمرو الأسلمي، وكعب بن مالك وعائشة وعمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو. قال أبو عيسى: حديث حَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند أهل العلم بكَرْمُونِ «صِيَامُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ، إِلَّا أَنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ رَخَّصُوا لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ الشَّرِيقِ. وبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قال أبو عيسى: وأهل العراق يقولون: موسى بن عليٍّ بن زباح، وأهل مصر يقولون: موسى بن عليٍّ. وقال: سمعت حَقْبَةَ يَقُولُ: سمعت اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: قال موسى بن عليٍّ: لا أجعل أحدًا في جِلٍّ صَغُرَ اسْمُ أَبِي.

٥٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ

٧٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ النَّيسَابُورِيُّ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ عَنِ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَائِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

- (١) قوله: «وأيام الشَّرِيقِ» أيام الشَّرِيقِ هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يشرقون فيها نجوم الأضراس في الشمس.
(٢) قوله: «بكرهوه» قال محمد في «المواضع»: يعني أن لا يصام أيام الشَّرِيقِ لمصلحة ولا غيرها لما جاءت من النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول أبي حنيفة والعاقة من قبلنا.

بَابُ جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ

حكم صيام أيام الشَّرِيقِ حكم صوم العيدين، وقال مالك وأحمد والشافعي: يجوز الصوم أيام الشَّرِيقِ للمتمتع والقارن الذي لا يجد الهدي وليس هم إلا فتوى عائشة في البخاري، وبوب الطحاوي على هذه المسألة وقال: إنه عليه الصلاة والسلام نادى يوم حجة الوداع في منى: «أَنْ لَا يَصُومَ أَحَدُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ. فإذا كان نداءه عليه الصلاة والسلام في أيام الحج في منى يدعى حوز الصيام أيام الشَّرِيقِ فلا مناص له من أن يأتي بدليل خاص نص له أو استثناءه عليه الصلاة والسلام في نداءه، وإلا فلا وجه لتخصيص هذه الأيام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اخْتِجَامَةِ لِلصَّائِمِ

وقال أحمد وبعض السلف: إن الحجامَةَ مفسدة الصوم خلاف الأئمة الثلاثة، ونسك أحمد بن حنبل بحديث الباب: (أفطر الحاجم والمحجوم) وقال البعض: إن كل ضيق من طرق هذا الحديث لا يخلوا عن اضطراب شيء. وقال البعض: إنه متواتر لأنه مروى عن قريب من اثنين وعشرين صحابياً ذكرهم السيوطي في الجامع الكبير ولكنه لم ينقد الأسانيد، وقال أحمد بن حنبل: صح الحديثان في هذه المسألة وكذلك قال ابن المديني، وذكر أرباب كتب النقل: أن رجلاً سأل ابن معين عن حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» فقال يحيى بن معين: ما من شيء خال عن الاضطراب، فذهب الرجل عند أحمد فذكر عنه قول ابن معين، قال أحمد: إنه بخارفة. وقال الحنابلة: ما من جواب عند الجمهور وتأول المحشون بأن في الحجام توهيم دخول الدم في حلقه، وأما المحجوم فله خطرة الضعف فهدأ على شفا الإفطار وإن لم يفتطراً حقيقة. وأجاب الطحاوي بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر التشريع في قوله هذا بل هذا ورد في واقعة، وهي: أنه عليه الصلاة والسلام مر برجلين حاجم ومحجوم يغتايان رجلاً فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أفطر الحاجم والمحجوم»، فمسا الإفطار اتقية لا الحجامَة، إلا أن رواية الطحاوي ضعيفة لا يمكن الاحتجاج بها.

وعندي حديث الباب معناه أنه قد أفطر أي أدخل النقص في صومه، وإنما يظهر في أحكام الآخرة لا أحكام الدنيا مثل النية، ومن المعلوم أن الشريعة ربما تعرض إلى أحكام الآخرة ونسب عما هو غالب عن أعيننا مثل قطع الصلاة بالكلب والخمار والردة أي قطع الوصية بين الرب وعبيده، وانصلا لا يست بباطلة في أحكام الدنيا.

وادعى البعض نسخ إفطار الصوم بالحجامَة حديث أخرجه النسائي وأعله بعض الحفاظ، وقالوا: إنه موقوف، وفي أبي داود ص (٢٢٠) حديث قوي يقول الراوي: إن كراهية الحجامَة إفتاءً عن أصحابه، وفيه قال أنس بن مالك: ما كنا ندع الحجامَة للصائمين إلا كسرهما

«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(١).

وفي الباب عن سَعْدٍ وَعَلِيٍّ، وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَثُوبَانَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَعَائِشَةَ وَمَعْقِلَ بْنِ يَسَارٍ، وَيُقَالُ: مَعْقِلٌ بْنُ سَيَّانٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي مُوسَى وَبِلَالٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَذُكِرَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَذُكِرَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ثُوبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعاً، حَدِيثُ ثُوبَانَ وَحَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ حَتَّى أَنْ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اخْتَجَمَ بِاللَّيْلِ، مِنْهُمْ: أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ عَمَرَ، وَبِهَذَا يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ فَغَلِيهِ الْقَضَاءُ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ. وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ثَابِتًا، وَلَوْ تَوَقَّى رَجُلٌ الْحِجَامَةَ وَهُوَ صَائِمٌ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ لَمْ أَرِ ذَلِكَ أَنْ يُفْطَرَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا كَانَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ يَبْغِذًا، وَأَمَّا بِمَصْرَ فَمَالَ إِلَى الرُّخْصَةِ، وَلَمْ يَرِ بِالْحِجَامَةِ بَأْسًا، وَاحْتَجَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ فِي خُبَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ مُحْرَمٌ صَائِمٌ.

٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٧٧٥ - حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ هَلَالٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١). هَكَذَا رَوَى وَهَيْبٌ نَحْوَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ

(١) قوله: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ جَمْعٌ مِنَ الْأَتَمَةِ، وَقَالُوا: يَفْطَرُ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ، وَعَنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ مَسْرُوقٌ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ -: يَكْرَهُ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ، وَلَا يَغْسِدُ الصَّوْمُ بِهَا، وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى التَّشْدِيدِ وَأَنَّهُمَا نَفَصَا أَحْرَ صِيَامَهُمَا، أَبْطَلَاهُ بِزُكُوبِ هَذَا الْمَكْرُوهِ، وَقَالُوا الْأَكْثَرُونَ: لَا بَأْسَ بِهَا إِذَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: أَفْطَرَ تَعَرُّضُ الْإِفْطَارِ كَمَا يُقَالُ: مَلَكَ فُلَانٌ إِذَا تَعَرَّضَ لِلْهَلَاكِ - انتهى كلام الطَّبْرِيِّ -.

الجهد انتهى.

وصنف ابن تيمية كتاباً في القياس وموضوعه توفيق المسائل العقلية بالعقل، وممر على مسألة الباب وقال: إن الصوم ينبغي أن يكون على حالة اعتدال وفي الحجامة ليس حالة الاعتدال وإن لم يخرج شيء من المني بالجماح ولم يدخل في بطنه من المفطرات، وقال: كذلك الخنطض وانفساء لا تكون على حالة الاعتدال، وأقول: ليس المدار على ما قال ابن تيمية بل المدار على أن الأسباب لحالة الصوم الطهارة، وكان في حين ما عدم حوار صوم الخنط ثم نسخ كما في البخاري، وفي الحيض والنفاس والحجامة أيضاً بخاسة.

باب ما جاء من الرخصة في ذلك

حديث الباب، ومن مستدلانا ما روي مرسلًا عن عبد الله بن زيد بن أسلم في باب الصائم يدعه القيء.

قوله: (صائم محرم الحج) أجاب الخنابلة عن حديث الباب بوجهين:

الأول: بأنه لم يثبت إحرامه في رمضان، فإن جميع العمرات له كان إحرامها وأفعالها في ذي القعدة إلا عمرة مع الحجة، فإن أفعالها كانت في ذي الحجة فلا يكون الصوم إلا صوم النقل وإفطاره جائز بلا ريب، ولا قضاء عند الخنابلة كما في كتبهم بخلاف ما في كتاب أحمد بن حنبل كتاب الصلاة.

أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٧٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ عَنْ فَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِمٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرَوْا بِالْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا وَهُوَ قَوْلُ شَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ.

٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوِصَالِ فِي الصَّيَامِ.

٧٧٨ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي غَرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُوَاصِلُوا^(١)»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنَّ رَبِّي يَطْعَمُنِي وَيَسْقِيَنِي^(٢)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَبِشْرِ بْنِ الْخُصَّاصِيَّةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدٌ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا الْوِصَالَ فِي الصَّيَامِ. وَزُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ أَنَّهُ كَانَ يُوَاصِلُ الْأَيَّامَ وَلَا يُفْطِرُ.

أما نعرض المحرم الإفطار فلاجل الضعف الذي يحقه من ذلك، فربما أعجزه عن الصوم، وأما الخاجم فلائله لا يأمن أن يصل إلى حلقه شيء من دم المحرم، وقيل: هذا على سبيل الدعاء عليهما كقوليه عليه السلام فيمن صام الدهر: «لا صام ولا أفطر» - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(١) قوله: «لا تواصلوا» الموصلة في الصوم هو أن يصوم يومين أو ثلاثة لا يفطر فيها. (ج)

(٢) قوله: «إن ربي يطعمني ويسقيني» معناه أعانني الله تعالى على الصوم وقوى عليه، فيكون ذلك بمنزلة الطعام والشراب.

وأما الوجه الثاني لجوازه: فأن ابن تيمية وابن قيم جازان: إن أُلغِظ الحديث أربعة: ١ - (احتجم وهو صائم). ٢ - (احتجم وهو محرم). ٣ - (احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم). ٤ - (واحتجم وهو محرم وهو صائم) كما في حديث الباب، والثلاثة الأولى صحيحة غير مضروبة لنا، وأما الرابع فمضروبة لنا وجوازه من سابقاً بلا ريب.

أقول: إننا نرجع إلى آثار السلف فأكثر السلف موافقون لنا، وما ما في النسائي أيضاً الرخصة في الحجامة للصائم مرفوعة أو موقوفة، وذلك دال على النسخ. وأما ما قال الزمذني في الباب السابق: لا أعلم أحداً من المحدثين الخ، فأقول: قد صحح المحدثون حديث الإفطار بالصوم وعدمه. وأما رواية ابن عباس في باب الرخصة في الحجامة ففي بعض طرفها يزيد بن أبي زياد وهو موصوف بسوء اخفظ.

باب كراهية الوصال في الصوم

نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن مواصلة الصوم إلى يومين أو أكثر، ويش عذره بأن «ربي يطعمني ويسقيني» وهذا من خصوصية عليه الصلاة والسلام، وأما الوصال إلى السحر فحائز للأمة لحديث الصحيحين، وقال ابن تيمية باستحبابه.

قوله: (إن ربي يسقيني الخ) وأما طريق الإسقاء والإطعام من الرب تبارك وتعالى فصحاح إلى صاحب التريعة والرب عز برهانه.

قوله: (وروي عن عبد الله الخ) كان عبد الله بن الزبير يواصل إلى سبعة أيام أيضاً وكذلك ثبت مواصلة صوم أيضاً إلى يومين أو ثلاثة أيام، وأعلمهما زعمنا لنهي الحديث عملاً مثل جملة على نهى الإرشاد.

٦٢ - باب ما جاء في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصوم.

٧٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: «أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ زَوْجَا النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فَيَصُومُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ التَّابِعِينَ: إِذَا أَصْبَحَ جُنُبًا يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ^(١).

٦٣ - باب ما جاء في إجابة الصائمين الدعوة.

٧٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّامٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ عَنْ أَبِي يُؤُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ»، يَعْنِي الدَّعَاءَ.

٧٨١ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: فَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٤ - باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها

٧٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدًا^(٢) يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣). وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «والقول الأول أصح» وكذب الله تعالى يدل على ذلك حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ بَشَرُوا هُمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْمَدِينَةَ مَأْسُومِينَ وَأَنْ يُدْعُوا مِنْهَا دَعْوَاهُمْ أَنْ يَقُولُوا رَبِّهِمْ لَنْ مَخْلُوفِينَ﴾. وكذب الله تعالى يدل على ذلك حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ بَشَرُوا هُمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْمَدِينَةَ مَأْسُومِينَ وَأَنْ يُدْعُوا مِنْهَا دَعْوَاهُمْ أَنْ يَقُولُوا رَبِّهِمْ لَنْ مَخْلُوفِينَ﴾. وكذب الله تعالى يدل على ذلك حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ بَشَرُوا هُمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْمَدِينَةَ مَأْسُومِينَ وَأَنْ يُدْعُوا مِنْهَا دَعْوَاهُمْ أَنْ يَقُولُوا رَبِّهِمْ لَنْ مَخْلُوفِينَ﴾.

(٢) قوله: «وزوجها شاهدا» أي مقبلا ولا حار لها الصوم، وهذا في صوم الفطر والواجب التوسع (بجمع البحار).

باب في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصيام

الحكمة لا تنافي الصوم عند الأئمة الأربعة إلا أنا هريرة، وهو أيضاً رجع عنه بعد مدة، وكنت رأيت في بعض كتب كراهة أصبح جنباً ثم سبى ثم عطر بياني أن أصبح عليه الصلاة والسلام وهو جنب ثابت فكيف يحكم بالكراهة؟ فتبعت فوجدت في حاشية ما لا بد منه نقلاً عن جامع الفتاوى: إن الرجل يكره له أن يصبح وهو جنب، وعندى لا بد من التأويل في قول جامع الفتاوى، وأما عامة كتبها ففيها أنه لا مضائق في أن يصبح وهو جنب، واحتج محمد بن الحسن في موهامه على حوزة الغسل بعد الصبح بأنه «خَلَّى بَيْنَكُمْ تُخَيِّطُ الْأَيْضُ» [القرة: ١٨٧] الآية فإنه لا بد من أن يكون الغسل بعد تين الصبح وهذا تمسك بإشارة النص.

باب ما جاء في إجابة الصائمين الدعوة

أي يجب الداعي ثم إن رأى أن المستدعي لا يجد عليه فيجوز له الإمساك، ولا فيمطر فإن الضيافة عذر.

قوله: (المبطل يعني الدعاء الخ) قال أئمة المذاهب الأربعة: أن الصلاة على غير الأنبياء أمانة مكروهة، وأما ما في بعض الأحاديث مثل حديث الصحيحين من إطلاقها على غير الأنبياء فسيأتي حوله في البخاري إن شاء الله تعالى.

[١] هكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حديث حسن» وقال: في رواية: «حسن صحيح» وما أثبتناه من التحفة وص. وهو

حديث صحيح بكل حال.

٦٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ

٧٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبُهَيْ "عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا كُنْتُ أَقْضِي مَا يَكُونُ عَلَيَّ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ حَتَّى تُوَفَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَ هَذَا.

٦٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ

٧٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ لَيْلَى عَنْ مَوْلَاتِهَا "عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ الْمَغَاطِرُ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ» (١).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ عُمَارَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَاةً لَنَا يَقُولُ لَهَا: لَيْلَى تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيَّةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدِمَتْ إِلَيْهِ طَعَامًا فَقَالَ: كُلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الصَّائِمَ تَصَلَّى عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ حَتَّى يَفْرُغُوا، وَرَبُّنَا قَالَ: حَتَّى يَشْبَعُوا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَضَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ.

٧٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لَهُمْ "يَقُولُ لَهَا: لَيْلَى عَنْ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَتَّى يَفْرُغُوا أَوْ يَشْبَعُوا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأُمُّ عُمَارَةَ هِيَ جَدَّةُ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ.

٦٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّيَّامِ دُونَ الصَّلَاةِ

٧٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنَّا نَحِضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّيَّامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا.

وَالْمَعْمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّيَّامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

(١) قوله: «الْبُهَيْ» - بفتح الموحدة وكسر الخاء - ليس نسبة إلى أحد، وإنما هو لقب عبد الله البهي مولى مصعب بن الزبير - (جامع الأصول)

(٢) قوله: «مَوْلَاتِهَا» أي معبها - بالكسر - وهي أم عمارة، ويطلق المولاة على المعتقة - بالفتح - أيضًا.

(٣) قوله: «صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ» أي دعت له الملائكة بما صر مع وجود المرغب.

(٤) قوله: «عَنْ مَوْلَاةٍ لَهَا» المراد منها المعتقة - بالفتح -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمَضَانَ

لو أخر قضاء رمضان إلى أن دخل رمضان الثاني فليس عليه عندنا إلا القضاء، وقال الشافعي: إنه مفرط إذا أخره إلى رمضان الثاني، ثم عن الشافعي روايتان: في رواية أنه يقضي وبفدي، وفي رواية أنه يقضي فقط. وأما القضاء ففي قول لنا أن قضاء كل شيء يجب في الفور وهو قول الحلواني، ويشير إلى هذا ما في الدر المختار ص (٩٩).

قوله: (إسماعيل السدي الخ) هذا راوي ما يفيدنا في القراءة خلف الإمام في معاني الآثار ص (١٢٩)، وما تمسك به وإن حسنه الزمذي وصححه في هذا الموضع فإنهم متكلم فيه. وكذلك لنا رواية مرفوعة مفيدة لنا في مسألة القراءة خلف الإمام في الطحاوي ص (١٢٩)، وفي سندها يحيى بن سلام وهو متكلم فيه فنذا لم نتمسك بها هناك.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ

في حديث الباب أيضاً صلاة على غير الأنبياء.

قوله: (عن جدته أم عمارة الخ) ثم يوجد في كتب الرجال والأنساب فلاهي نسب حبيب بأم عمارة فلا أعلم كيف قال الزمذي هذا القول؟ وكذلك في الطحاوي ص (١٩)، ج (١). عبد الله بن زيد جد حبيب أخ ولم يوجد تعلق عبد الله بن زيد بحبيب بن زيد الأنصاري في الأنساب وكتب الرجال، والله أعلم وعلمه ثم.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَبِيدَةُ^(١) هُوَ ابْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّي الكوفي وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ.

٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ اسْتِشْقَاءِ اللَّصَائِمِ

٧٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ الْوَرَّاقُ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ لَقِيطٍ بْنَ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْوَضُوءِ قَالَ: أَسْبِغِ الْوَضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغْ فِي الْاسْتِشْقَاءِ^(٢) إِلَّا أَنْ تَكُونَ ضَانِئًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الشُّغُوطَ لِلصَّائِمِ، وَرَأَوْا أَنَّ ذَلِكَ يُفْطِرُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَقْوِي قَوْلَهُمْ.

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ

٧٨٩ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ النِّصْرِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ الكوفي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ^(٣) لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَقَدْ رَوَى مُوسَى بْنُ دَاوُدَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْمَدِينِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوًا مِنْ هَذَا. وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا. أَبُو بَكْرٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَأَبُو بَكْرِ الْمَدِينِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اسْمُهُ الْفَضْلُ بْنُ مُبَشَّرٍ وَهُوَ أَوْثَقُ مِنْ هَذَا أَوْ أَقْدَمُ.

٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ^(٤)

٧٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَكَبَّفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ كَعْبٍ وَأَبِي لَيْلَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسِ بْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «عبيدة» أي بالنصغير هو ابن معتب -ميم مضمومة و فتح عين وكسر مشاء فوقية مشددة فموحدة- كذا في «التفريب» و «المعنى».

(٢) قوله: «الاستشقاء» وهو أخذ الماء وجذبه في الأنف.

(٣) قوله: «منكر» منكر ما تفرد به غير الثقة.

(٤) قوله: «ما جاء في الاعتكاف» الاعتكاف: الحبس والنكث والازموم والإقبال على شيء، وفي الشرح: عبارة عن المكث في المسجد والزموم على وجه مخصوص، وهو في الظاهر من مذهب الحنفية سنة مؤكدة لموافيقه صلى الله عليه وسلم حتى توفاه الله تعالى. (اللمعات)

باب ما جاء في كراهية الاستشاق للصائم

غثافة بلوغ الماء الدماغ، ومفسد الصوم عندنا ما يبلغ الدماغ أو الجوف.

واعلم أن دخول الدخان ليس بمفسد وأما إدخاله فمفسد، وكذلك شرب الدخان (فما كونه شرباً)، مفسد ويوجب الكفارة كما في نظم وهابية :

وأفتوا بتحريم الدخان وشره
وبلغوه التكفير لو ظن نافعاً
وشاربه لا شك في الصوم يفسد
كذا دافعاً شهوات بطن فقرر.

والتحجير بالعود مفسد ويلزم الكفارة، وأما شم الرائحة فيفسد.

باب ما جاء في الاعتكاف

الاعتكاف على ثلاثة أقسام : الواجب : وهو اعتكاف النذر، ويجب في النذر التلطف باللسان ويجب تضاعفه بالإفاد.

والثاني : سنة مؤكدة على كفاية فلو أداها واحد من أهل مسجد فتادت وإلا فأنتم الكل، وهذا اعتكاف العشرة الأخيرة من رمضان، ولو لم يتم عشرة بل نقصه من البين ما أتى بالسنة، ولكنه أحرر ثواب ما اعتكف.

والثالث : الناهية وهو غير هذين القسمين، وفيه اختلاف، قال الشيخ ابن القيم: أنه يشترط له الصوم. ثم يتأدى هذا النوع بمكث ساعة

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٩١ حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَبَّفَ صَلَّى الْفَجْرَ^(١) ثُمَّ دَخَلَ فِي مُتَكَبِّفِهِ».

قَالَ أَبُو عِيَسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَزَوَّاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مُرْسَلًا، وَزَوَّاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَسُقْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَكَبَّفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُتَكَبِّفِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَبَّفَ فَلْتَنْعَبْ لَهُ الشَّمْسُ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَتَكَبَّفَ فِيهَا مِنَ الْقَدْرِ، وَقَدْ قَعَدَ فِي مُتَكَبِّفِهِ وَهُوَ قَوْلُ سُقْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٧١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٧٩٢ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

(١) قَوْلُهُ: «صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُتَكَبِّفِهِ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْدَأُ بِالِاعْتِكَافِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَأَمَّا الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يَدْخُلُ قُلُوبُ الْغُرُوبِ مِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ بِدُونِ النَّهَارِ، فَكَانَ لِمَرَدِّهَا إِلَيْهَا، وَأَيْضًا أَوَّلُ مُحْتَمَلَاتِ وَجُودِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي اللَّيْلَةِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ، وَالْعَمْدَةُ فِي الْاعْتِكَافِ إِدْرَاكُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِشَرِيفَةٍ، فَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ الدَّخُولُ فِي لَيْلَةِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ، وَتَأْوَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِالْمُتَكَبِّفِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَخْتَوِيهِ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْعُدُ فِي الْمَسْجِدِ حَجَرَةً تَحْتَهُ قَبْلُ، وَيَسْتَرُّ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ مِنَ الْخِيَمَةِ أَوْ مِنَ الْخَصِيرِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ نَصِيحٌ: إِذَا اعْتَكَفَ، اتَّخَذَ حَجَرَةً مِنْ خَصِيرٍ، فَيَدْعُلُ الْمَسْجِدَ فِي اللَّيْلَةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي وَقْتِ الصُّبْحِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، هَكَذَا قَالَهُ (الْمُسْنَدُ).

أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ يُلْزِمُهُ إِقَامُ صَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى غُرُوبِ ذِكْرِهِ، وَتَمَسَّكَ الشَّيْخُ بِعِبَارَاتٍ عَامَةٍ. وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ: لَا يَشْرَطُ الصَّوْمُ فِي هَذَا النَّوعِ، وَأَنِّي بِعِبَارَةِ صَرِيحَةٍ عَنْ عَمَدِ بْنِ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ جِيحٌ لِمُصَاحِبِ الْبَحْرِ، وَأَمَّا مَا فِي كِتَابِ الدَّارِ قُطَيْبٍ مِنْ أَنَّهُ لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ فَمُخْصَصٌ بِعَمْرِ النَّافِلَةِ، فَإِنَّ عَدَمَ اشْتِرَاطِ الصَّوْمِ فِي التَّافِلَةِ مُؤَيَّدٌ بِالْأَحْوَادِ الْفَقْهِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ الْخ) أَيُّ: فِي مُتَكَبِّفِهِ لِمَا تَخَذَ مِنَ الْخَصِيرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ فَكَانَ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ الْعَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْمُتَكَبِّفُ لَوْ أَرَادَ إِقَامَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مُتَّصِلًا بِغُرُوبِ شَمْسِ الْعَشْرِينَ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِلَّا فَلَا يَتِمُّ الْعَشْرُ فَإِنَّ اللَّيَالِي الْخَاضِعَةَ تَحْتَقُ بِالْأَيَّامِ التَّالِيَةِ بَعْدَهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

وَاعْلَمْ أَنَّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ أَقْوَالَ، وَاجْتِمَاعًا إِلَى أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ قِيلَ: دَائِرَةٌ، وَقِيلَ: مُتَعَبِّةٌ. ثُمَّ أُرْجَاهَا الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ، وَأُرْجَاهَا الْأَوْتَارَ، وَأُرْجَاهَا الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ، أَوْ الثَّلَاثَةَ وَالْعَشْرِينَ، أَوْ الْخَامِسَةَ وَالْعَشْرِينَ، أَوْ السَّابِعَةَ وَالْعَشْرِينَ، وَأُرْجَاهَا السَّابِعَةَ وَالْعَشْرِينَ، وَفِي رِوَايَةٍ مَشْهُورَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا دَائِرَةٌ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، وَلَهُ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الصَّحَاوِيُّ ص (٥٣)، ج (٢) قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَنْ قَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا وَجَدَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ الْخ»، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَوْلُ صَاحِبِهِ: بِهَا فِي رَمَضَانَ كَمَا فِي فَتَاوِي قَاضِي خَانَ، ثُمَّ قِيلَ: دَائِرَةٌ، وَقِيلَ: مُتَعَبِّةٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ عَمْرُ السَّيْفِيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ:

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعينها فادر

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ مَا فِي مَعَانِي الْأَنْبَاءِ ص (٤٩)، ج (٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: هِيَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ الْخ، وَقَالَ الصَّحَاوِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْخ، وَعَلَى الْأَوَّلِ تَكُونُ رَمَضَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ وَالْكُلُّ لِلْإِجْرَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ رَمَضَانُ مُنْصَرَفًا فَإِنَّهُ إِذَا نَكَرَ ضَرْفٌ وَكَانَ الْكُلُّ لِلْإِفْرَادِ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ: إِنِّي رَأَيْتُهَا فِي خَارِجِ رَمَضَانَ مَرَارًا كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا: «أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتَى الْمَسْجِدَ لِيَعِينَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لِلنَّاسِ فَرَأَى رَجُلَيْنِ يَتَنَازَعَانِ فَرَفَعَ عَمَّهُ بِسَبَبِ نِزَاعِهِمَا»، وَأَقُولُ: لَا يَدُلُّ الرِّوَايَاتُ عَلَى أَنَّ الَّذِي رَفَعَ كَانَ عِلْمُ رَمَضَانَ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ عِلْمُ كُلِّ رَمَضَانَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَوْلُهُ: (يُجَاوِرُ الْخ) وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ لُغَةِ الْمَدِينَةِ الْمَجَاوِرَةُ بِمعْنَى الْإِعْتِكَافِ، وَالبَّيْعِ بِمعْنَى الْإِجَارَةِ، وَالتَّعَامُلَةِ بِمعْنَى الْمُسَاقَاةِ، وَالتَّخَايُرَةِ بِمعْنَى الْمُزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ رُبْعَةٌ»، أَقُولُ: مَرَادُهَا أَنَّ عِلْمَهَا الْيَقِينِي مَرْفُوعٌ لَا اللَّيْلَةَ نَفْسَهَا.

وفي الباب عن عُمرَ وأبي بن كعب وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وابن عمر والفلثان بن عاصم وأنس وأبي سعيد وعبد الله بن أنس وأبي بكر بن عائش وابن عباس وبلال وعبادة بن الصامت.

قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح. وقولها يُجَاوِزُ تعني يعتكف. وأكثر الروايات عن النبي ﷺ أنه قال التمشوها في العشر الأواخر في كل وتر. وزوي عن النبي ﷺ في ليلة القدر أنها ليلة إحدى وعشرين. وليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وأربع وعشرين. وقال الشافعي كان هذا عندي، والله أعلم. أن النبي ﷺ كان يجيب على نحو ما يُسأل عنه. يقال له: نلتبسها في ليلة كذا. فيقول: التمشوها في ليلة كذا. قال الشافعي: وأقوى الروايات عندي فيها ليلة إحدى وعشرين.

قال أبو عيسى: وقد روي عن أبي بن كعب أنه كان يحلف أنها ليلة سبع وعشرين ويقول: أخبرنا رسول الله ﷺ بعلامتها فتدذنا وحفظنا وروي عن أبي قلابة أنه قال: ليلة القدر تنقل في العشر الأواخر. أخبرنا بذلك عبد بن حميد حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة بهذا.

٧٩٣ - حدثنا واصل بن عبد الأعلى الكوفي حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر قال: قلت لأبي بن كعب: أتى علمت أبا المنذر أنها ليلة سبع وعشرين؟ قال: بلى. أخبرنا رسول الله ﷺ أنها ليلة، ضيحتها تطلع الشمس ليس لها شعاع. فتدذنا وحفظنا، والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان وأنها ليلة سبع وعشرين. ولكن كره أن يخبركم فتكلموا.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٧٩٤ - حدثنا حميد بن مسعدة حدثنا يزيد بن رزيع حدثنا عيسى بن عبد الرحمن قال: حدثني أبي قال: ذكرت ليلة القدر جند أبي بكر فقال: ما أنا بملتبسها شيء سمعته من رسول الله ﷺ إلا في العشر الأواخر، فإنني سمعته يقول: التمشوها في سبع يمين، أو سبع يمين، أو خمس يمين، أو ثلاث أواخر ليلة. قال: وكان أبو بكر يضي في العشرين من رمضان كصلاته في سائر السنة، فإذا دخل العشر اجتهد.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٧٢ - باب منه

٧٩٥ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن علي: «أن النبي ﷺ كان يوفظ أهله في العشر الأواخر من رمضان».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٧٩٦ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد الرحمن بن زياد عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت:

قوله: (بعلامتها الخ) المذكورة في الحديث اللاحق لكن معرفة قلة أشعة الشمس لا يمكن لكل أحد، وروى السيد محمد بن عبد الله بن أبي موارث العربية رواية ضعفتها وهي: أن من علامة ليلة القدر أن يعذب ويحترق الماء المالح، وأن تسجد الشجرات.

قوله: (تسبع يمين الخ) لو كان الشهر تسعة وعشرين يوماً فلا إشكال فإن المذكورات في حديث الباب تكون لو تكرر فإن تسعة يمين ليلة الحادية والعشرين، وسبع يمين ليلة الثالثة وعشرين وهكذا، وأما لو كان الشهر ثلاثين يوماً فينضم طلب ليلة القدر في الأشفاق منجمه، ولا يقول بانتحاب الأشفاق أحد فذكروا معادير، قيل: يمكن أن يقال: إن المذكور في حديث الباب حكم شهر تسعة وعشرين، وأقول له: إن النكته أن أكثر رمضان في عهده عليه الصلاة والسلام كان تسعة وعشرين يوماً. وقيل: يؤخذ بالشهر تسعة وعشرين، وإن كان ثلاثين فإن كونه ثلاثين غير معلوم يؤخذ بالخبر، وأقول: في لفظ حديث الباب، أنه يؤخذ من تسع يمين جميع الليالي مما بعد تسع بقت أشفاقاً وأوتاراً وكذلك يؤخذ في سبع يمين جميع الليالي أشفاقاً وأوتاراً بعدها، وهكذا فإن مضى نقر الشريعة أن يقبوا عشرة رمضان الأربعة أو تسع يمين أو سبع ليالي أو خمس ليالي، وهكذا، وأيضاً لفظ «يمين» جمع للمؤنث الغائبات لا المفردة الواحدة، ولكن في بعض ألفاظه «تسعة يمين» و«سابعة يمين» وهكذا.

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصُّومِ فِي الشَّتَاءِ

٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْبَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ نَمِيرِ بْنِ غَرِيبٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ

مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ»^(١) الصُّومُ فِي الشَّتَاءِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ. وَعَامِرُ بْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ وَالِدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَامِرِ الْقُرَشِيِّ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ.

٧٤ - بَابُ مَا جَاءَ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ»

٧٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بَكْرِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ سَلَمَةَ

بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ» كَانَ مِنْ أَرَادَ مِنَّا أَنْ يَفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ حَتَّى نَزَلَتْ^(٢) الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَخَّرَتْهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَيَزِيدُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ.

(١) قوله: «الغنيمة الباردة» هي التي نجيء، عفواً من غير أن يصطلي دونها بنار الحرب، ويهاشر حز القتال، وقيل: هي الهبة الطيبة مأخوذة من العيش البارد، والمعنى أن الصائم يحرم الأحرار من غير أن يمسه حز العطش، أو يصيبه لدغة الجوع من طول اليوم. (الطبري)

(٢) قوله: «حتى نزلت الآية التي بعدها أي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾».

بَابُ مَا جَاءَ فِي «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ»

المشهور أن هذه الآية كانت في حق رمضان ثم نسخت، ونسكوا بحديث الباب وهو حديث الصحيحين ولكنه أثر سلمة بن أكوع، وقال بعض المفسرين: إن الآية محكمة، ويقولون بتقدير «لا أي» لا يطيقونه الخ، ولكن لا أقبل تقدير «لا» فإن مثل هذا التقدير لا أصل له ولا ضابطة، وضابطة تقديرها أن يكون مثبثاً ولم تكن فيه طلايع حواش القسم من التأكيد وغيره كما قالوا في: «لله يبقى على الأيام ذو حيد أي لا يبقى». وعندني لا احتياج إلى تقدير «لا» في هذا بل يذكر التثيت أي سياق القسم ويراد به المنفي بصورة الإنكار، وأما منشأ ما قاله أوساط المفسرين من تقدير «لا» فهو قول بعض المفسرين: إن في الطاقة مشقة وكلفة ما يطيقه معتمر، يعني: لا يطنل لفظ الطاقة إلا فيما يكون شافاً فيكون مراد الآية: أن الفدية على من يطيق الصوم لكنه بمشقة وحمل كلفة فما أدركوا كلام ذلك البعض، وقالوا بتقدير: «لا» في الآية، وأما المفسرون الذين يُعتمد عليهم فيقولون: إن الآية على ظاهرها وإنما هي واردة في حق صوم البيض وعاشوراء وكان فيه خيرة بين الفدية والصوم لمن يقدر أيضاً على الصوم ثم نسخ فرضية هذا الصوم وفرض رمضان، وأقول: إن حق المراد هو هذا، أي هذه الآية كانت في البيض وعاشوراء لا في رمضان، وأيضاً لو قلنا: إنها في رمضان يلزم التكرار في الآية وأشكل التكرار على أهل المقالة الأولى، وأيضاً ألفاظ القرآن تشير إلى ما قلت فإن الأيام المعدودات المذكورة في الآية تصدق على الأيام البيض فإن المعدودات تكون بمعنى البيض، ولأن أياماً جمع قلة وغير معروف باللام فلا يصدق على صوم الشهر، وأما حال رمضان في القرآن ففي آية: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ الْخَمْسُ» [البقرة: ١٨٥]، وفي حديث أبي داود ص (٨٢) عن معاذ أهل المقالة الثانية، فإن فيه تصريح أن «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ الخ»: [البقرة: ١٨٤] في الأيام البيض بأن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم صوم عاشوراء فأَنزَلَ اللَّهُ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الضِّيَاطُ الخ» [البقرة: ١٨٣]، ثم أقول: إن حديث سمنة ومعاذ موقوف، ومعاذ أعلم من سلمة لكون الرجوع له على سمنة بن أكوع، وإن قيل: إن حديث سلمة حديث الصحيحين وحديث معاذ حديث السنن، قلت: لا ينبغي الجمود على هذا بعد صحة الحديثين، وأقول أيضاً: إن حديث معاذ أخرجه البخاري أيضاً في كتاب الصيام إلا أن البخاري اختصر في المناسبات أشد الاختصار وما في أبي داود مفصل.

(ف) وأعلم أن نسخ آيات القرآن فغي عرف المتقدمين كان لفظ النسخ يطلق على تخصيص العام وتقييد المطلق وتأويل الظاهر، وأما المتأخرون فقصروا النسخ على ما لا يبقى مشروعاً، فإطلاق النسخ على آيات القرآن في عرف المتقدمين كثير، وأما المتأخرون فقال السيوطي في الإقتان: إن المنسوخ إحدى وعشرون آية، وقلة الشاه ولي الله - رحمه الله - فقال في الفوز الكبير: إن المنسوخ ستة آيات، وقال الشاه ولي الله: إن آية: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ الخ» [البقرة: ١٨٤] في حق صدقة الفطر ولا نسخ.

٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفْرًا

٧٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ سَفْرًا وَقَدْ رُحِّلَتْ^(١) لَهُ رَاجِلَتُهُ، وَلَبَسَ ثِيَابَ السَّفَرِ قَدْ عَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ فَقَالَ: سُنَّةٌ، ثُمَّ رَكِبَ».

٨٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكَدِّرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ، وَهُوَ أَخُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ نَجِيحٍ وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَكَانَ يَحْتَضِرُ بَنِي مَعِينٍ يُضَعِّفُهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ: لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَفْطِرَ فِي بَيْتِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ جِدَارِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْغُرَةِ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

٧٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخَفَةِ الصَّائِمِ

٨٠١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَأْمُونٍ عَنِ الْخَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُخَفُّ الصَّائِمُ الدَّهْنُ وَالْمَجْمَرُ^(٢)».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ، لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ. وَسَعْدٌ يُضَعِّفُ. وَيُقَالُ: عَمِرَ بَنِي مَأْمُونٍ أَيْضًا.

٧٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى مَتَى يَكُونُ

٨٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يَفْطِرُ النَّاسُ وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا قُلْتُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكَدِّرِ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَقُولُ فِي حَدِيثِهِ سَمِعْتُ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٧٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِكَافِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ

٨٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ أَنبَأَنَا خُصَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ^(٣)».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(١) قوله: «وقد رُحِّلَتْ لَهُ رَاجِلَتُهُ» أى وضع الرجل على الراحلة لركوبه في السفر.

(٢) قوله: «المَجْمَرُ» - بكسر الميم - الذى يوضع فيه الجمر للبخور. (الدر)

(٣) قوله: «اعتكف عشرين» اهتمامًا ودلالة على التأكيد لا لأن ما فات من التوافل الموقفة يقضى، قاله الشيخ في «اللمعات»، ووجه المناسبة بالوجه أنه صلى الله عليه وسلم لما قضى الاعتكاف، وكان لم يشرع فيه بعد لحرق النية، فقضاءه بعد الشروع أولى بالثبوت.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفْرًا

قال أبو حنيفة: لا يجوز إفطار صوم يوم خروجه من البيت، وحديث نيات بخالفه، والجواب عنه كما قالوا: إن أنس بن مالك لعنه صام وأفطر في التبريز لا يوم خرج من بيته، والتبريز أن يخرج الناس خارج البلدة قبل السفر يقضي حوائجه من البلدة من يريد السفر، والتبريز عادة العرب معروفة نزل إفطار أنس كان في السفر وفي غير صوم يوم خروجه.

قوله: (سنة الخ) ربما يضيق لصحاحي لفظ السنة على شيء لا يكون مرفوعاً، ثم حديث الباب أخرج أبو حاتم في علله وفيه لفظ: «ليس بسنة» الخ فتعرض ما في الترمذي وما في علله، ولا يمكن دعوى سهو نسخ الكتاب كما يدل عليه كلام صاحب تحصيل علته.

واختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يمتهن على ما نوى، فقال بعض أهل العلم: إذا تقضى اعتكافه وجب عليه القضاء، واحتجوا بالحديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِتِكَافِهِ فَأَعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ أَعْتَكَفَ أَوْ شَيْءٌ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ مَنْطُوعًا فَخَرَجَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَنْ يَقْضِي. إِلَّا أَنْ يُحِبَّ اخْتِيَارًا مِنْهُ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ». وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكُلُّ عَمَلٍ لَكَ أَنْ لَا تَدْخُلَ فِيهِ. فَإِذَا دَخَلْتَ فِيهِ فَخَرَجْتَ مِنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ أَنْ تَقْضِيَ إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٧٩ باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا

٨٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَفَ أَدْنَى إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ. وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»^(١). قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ [عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. هَكَذَا رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ عَنْ اللَّيْثِ.

٨٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدِينِيُّ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَفَ أَدْنَى إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ. وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ»^(١). قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ [عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. هَكَذَا رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ عَنْ اللَّيْثِ.

والعمل على هذا عند أهل العلم إذا اعتكف الرجل أن لا يخرج من اعتكافه إلا لحاجة الإنسان، وأجمعوا على هذا: أنه يخرج لقضاء حاجته للغائط والتبول. ثم اختلف أهل العلم في عيادة المريض وشهود الجمعة والجنائز للمعتكف. فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن يعود المريض ويسمع الجنائز، ويشهد الجمعة، إذا اشترط ذلك. وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك. وقال بعضهم: ليس له أن يفعل شيئاً من هذا، ورأوا للمعتكف إذا كان في مضرب يجمع فيه، أن لا يعتكف إلا في المسجد الجامع لأنهم كرهوا له الخروج من معتكفه إلى الجمعة، ولم يروا له أن يترك الجمعة، فقالوا: لا يعتكف إلا في المسجد الجامع حتى لا يحتاج إلى أن يخرج من معتكفه لغير قضاء حاجة الإنسان، لأن خروجه لغير قضاء حاجة الإنسان قطع عندهم للاعتكاف. وهو قول مالك والشافعي. وقال أحمد: لا يعود المريض ولا يسمع الجنائز على حديث عائشة. وقال إسحاق: إن اشترط ذلك فله أن يسمع الجنائز ويعود المريض.

٨٠ باب ما جاء في قيام شهر رمضان

٨٠٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَشِيِّ عَنْ جُبَيْرِ

(١) قوله: «لا حاجة للإنسان، أي من بول أو غائط، وكذا غسل الجنائز أو جوارب الخروج عن المسجد إذا كان، وكذا الجمعة، وأما عدايل الجمعة فلا تدرى أنه من الحاجة أم لا، ولا بعد في رواية حريجة سوى ما ذكر في شرح الأوراد: أنه يخرج لنفسه قوطاً كان أو غلافاً. (السماعات شرح مشکوفاً)

باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا؟

لا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لحاجة شرعية أو طبيعية، وفي كتبنا أنه إذا أراد الخروج لجمعة فيسئله أنه أن يخرج في وقت يسمع أربع ركعات في جامع المسجد، وأما لو خرج منه فلا يسجد، وأما إذا خرج من المسجد بدون حاجة شرعية أو صعبة فيسجد للاعتكاف، ويروي عن أبي يوسف في هذه الصورة أنه لا يسجد إلا إذا بقي خارج المسجد أكثر اليوم، ويروي عنه أن المعتكف لو استثنى الخروج جنازة أو عيادة مريض يبعد استثناه.

قوله: (أن يعود المريض الخ) لا يجوز لسمع الجنائز وعبادة المريض عدلاً ونحو العبادة إذا وقعت في طريق خرج فيه الحاجة الطبيعية، وأما إذا ذهب للحلاء ولا إليه طريقان طويل وقصير فزدد من عابدين في أنه يمشي في الطريق القصير أو يجوز له التمسك في الطريق.

قوله: (مصر يجمع فيه الخ) يدل على أن المصير شرط لإقامة الجمعة عند بعض السلف.

باب ما جاء في قيام شهر رمضان

أي التواضع، لم يخل أحد من الأئمة الأربعة بأحد من عشرين ركعة في التواضع، وإليه جمهور الصحابة رضي الله عنهم. وقال مالك بن

بن تقي عن أبي ذر قال:

«صُحِبْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ سَبْعٌ مِنَ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا فِي السَّادِسَةِ، وَقَامَ بِنَا فِي الْخَامِسَةِ حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ نَفَقْنَا "بَقِيَّةَ لَيْلِنَا هَذِهِ؟" فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ. ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّهْرِ، وَصَلَّى بِنَا فِي الثَّالِثَةِ وَدَعَا أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ فَقَامَ بِنَا حَتَّى تَخَوَّفْنَا الْفَلَاحَ، قُلْتُ لَهُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السُّحُورُ».

قَالَ أَبُو عِيْنِي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ يُصَلِّي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رَكْعَةً مَعَ الْوُتْرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَهُمْ بِالْمَدِينَةِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَرُ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عِشْرِينَ رَكْعَةً.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَكَذَا أَدْرَكْتُ يَلِدِنَا بِمَكَّةَ، يُصَلُّونَ عِشْرِينَ رَكْعَةً.

(١) قوله: «لو نفقنا بقية ليلتنا» أي زدنا من صلاة النافلة. (الدر)

أُس: بستة وثلاثين ركعة فإن تعامل أهل المدينة أنهم كانوا يركعون أربع ركعات الأفراد في الزويدة، وأما أهل مكة فكانوا يطوفون بالبيت في الزويدات. ثم إن حديث: «يصلّي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن» فيه تصريح أنه حال رمضان، فإن السائل سأل عن حال رمضان وغيره كما عند الثوري ومسلم ص (٦٥٤)، ولا مناص من تسليم أن تراويحه كانت ثمانية ركعات ولم يثبت في رواية من الروايات أنه عليه الصلاة والسلام صلى الزوايد والتجهد على حدة في رمضان بل طول الزوايد، وبين الزوايد والتجهد في عهده عليه الصلاة والسلام لم يكن فرق في الركعات بل في الوقت والصفة أي الزوايد تكون بالجماعة في المسجد بخلاف التجهد، وإن الشروع في الزوايد يكون في أول الليل وفي التجهد في آخر الليل. نعم ثبت عن بعض التابعين الجمع بين الزوايد والتجهد في رمضان.

ثم مأخوذ الأئمة الأربعة من عشرين ركعة هو عمل الفاروق الأعظم، وأما النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فصنع عنه ثمان ركعات، وأما عثرون ركعة فهو عنه بسند ضعيف وعلى ضعفه اتفاق، وأما فعل الفاروق فقد تلقاه الأمة بالقبول. واستقر أمر الزوايد في السنة الثانية في عهد عمر كما في تاريخ الخلفاء وتاريخ ابن الأثير وضبط ابن سعد، وفي طبقات ابن سعد زيادة أنه كتب عمر في بلاد الإسلام: أن يصلوا الزوايد. وقال ابن القيم: إن ثمانية ركعات سنة مؤكدة وثني عشر ركعة مستحبة، وما قال بهذا أحد. أقول: إن سنة الخلفاء الراشدين أيضاً تكون سنة الشريعة لما في الأصول أن السنة سنة الخلفاء وسنته عليه الصلاة والسلام، وقد صح في الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين» فيكون فعل الفاروق الأعظم أيضاً سنة.

ثم قيل: إن شروع الزوايد أول الليل من سنة عمر، وأقول: إنه من سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما يدل حديث الباب وحديث عائشة وجابر وزيد. ثم هل يجب بلوغ عشرين ركعة إلى صاحب الشريعة أم يكفي فعل عمر ولا يطلب رفعه إلى صاحب الشريعة؟ ففي التاتارخانية: سأل أبو يوسف أبا حنيفة: أن إعلان عمر بعشرين ركعة هل كان له عهد منه؟ قال أبو حنيفة ما كان عمر مبتدعاً، أي نعله يكون له عهد فدل على أن عشرين ركعة لا بد من أن يكون لها أصل منه وإن لم يبق إلا الإسناد القوي. وعندني أنه يمكن أن يكون عمر نقص عشرًا إلى عشرين بتخفيف القراءة وتضعيف الركعات.

وليعلم أن الزوايد في عهد عمر تروى بخمس صفات، أربعة منها ثابتة بالأسانيد القوية، منها أنه صلى إحدى عشرة ركعة، ومنها أنه صلى ثلاث عشرة ركعة، ومنها إحدى وعشرين ركعة، ومنها ثلاث وعثرون ركعة، وأما إحدى وأربعون ركعة فسيجيء الكلام فيه، وأما الأولى والثانية والرابعة فمذكورة في موطأ مالك ص (٤٠)، واستقر الأمر على عشرين ركعة. ثم الصفة الأولى ففيها تكون الزوايد ثمان ركعات وثلاث ركعات الوتر، وفي الثانية عشر ركعات تراويد وثلاث ركعات الوتر، وأما الصفة الثالثة فظاهرها بضرنا في مسألة الوتر بأنها تشير إلى أن الوتر ركعة، فأقول: لعل الزوايد فيها كانت ثمان عشرة ركعة ثلثون الوتر عن الفاروق ثلاث ركعات بتسليمه واحدة، ويعود ما فت ما في قيام الليل لمحمد بن نصر: أن معاذ بن夏侯 الفاروق صلى ثمانية عشر شفعا، وزعم الناس أنه صلى ستة وثلاثين ركعة وزعموا أن شفعا خميس، وأقول: إنه حال لا خميس، وأنه صلى ثمانية عشر ركعة شفعا شفعا، وفي البخاري وموطأ مالك: قال عمر: «والتي تنامون عنها خير مما تقومون الخ، وكذلك في موطأ مالك: نعم البدعة هذه الخ. فقال الحفاظ: إن مراد عمر أن الأفضل الزوايد آخر الليل، وأقول: إنه كان يصلي الزوايد أول الليل، نعم لطاها أحيانا إلى آخر الليل حتى خافوا الفلاح، أي السحر، فإذا قول عمر يخالف فعله في الصحيحين. وقال الطيبي شراح المشكاة: إن قول عمر رضي الله عنه عمل به أهل مكة، أي كانوا يصلون الزوايد آخر الليل. وأقول: إن مراد قول عمر إنكم اخترتم النوم آخر الليل ولو كنتم أطلستم الزوايد إلى آخر الليل لكان أولى وأفضل، ويشرعون من أول الليل ولا كلفة في هذا الشرح أصلاً، ولا يتوهم

وَقَالَ أَحْمَدُ: زَوِي فِي هَذَا أَلْوَانٌ لَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: بَلْ نَخْتَارُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ رَكْعَةً عَلَى مَا زَوِي عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَاخْتَارَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ إِذَا كَانَ قَارِئًا.

٨١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ قَطَرَ صَائِمًا

٨٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا». قَالَ أَبُو حَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٢ - بَابُ التَّرْغِيبِ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ

٨٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِعَزِيمَةٍ وَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُقْمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى ذَلِكَ».

وفي الباب عن عائشة. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ زَوِي هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ هُرَيْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أن مراد عمر أن يأتوا بالتهجد أيضاً فإنه لم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام، ولا عن الصحابة جمعهم بين التراويح والتهجد، وأما ما في موطأ مالك: «أن عمر رضي الله عنه كان يصلي التراويح آخر الليل» فمراده أنه إذا لم يصل مع الجماعة أول الليل، ذا والله أعلم. وأما ما في بعض الروايات مثل ما في النسائي: «ثم لم يقم بنا حتى ارتحل الخ» فلا يؤخذ بظاهرها، فإن تراويحه عليه الصلاة والسلام ثبت في عدة رمضان لا في رمضان واحد وهو المفهوم الخارج من الأحاديث.

قوله: (عنى ما روي عن أبي بن كعب الخ) أقول: لا يصح ظاهر عبارة الترمذي هذه أصلاً، اللهم إلا أن يتأول فيه بأنه يذكر مبنى من قال بعشرين ركعة، وأما وجه عدم استقامة قوله فهو أن أبي بن كعب كان إمام الناس في عهد عمر، وكذلك كان إمام النسوان عيم الداري، وكان معاذ بن الحارث أيضاً إمامهم في ما بعد عهد خلافة عمر، وأما إمامته في عهد خلافة فستردة فيها ولم أحد في ذخيرة الحديث رواية لا ضميعة ولا قوية لتدل على صلاة أبي بن كعب إحدى وأربعين ركعة، وما مر حافظ من حفاظ الحديث على كلام الترمذي هذا لنعم ما يقول فيه.

قوله: (مع الإمام الخ) اختلف الحنفية في أن الأفضل التراويح في البيت، أو في المسجد فمتقدمونا إلى أفضلية التراويح في البيت، وقال الطحاوي في معاني الآثار ص (٢٠٦) ج (١): وذلك هو الصحيح الصواب، وكان عمر أيضاً يصلي في البيت كما في موطأ مالك ص (٤٠): «خرجت مع عمر فوجدنا الناس الخ» فدل على أن عمر رضي الله عنه لم يكن شريكاً فيهم، وأتى الطحاوي بآثار السلف على هذا، وثبت أن أكثر حفاظ القرآن من السلف كانوا يصلون التراويح في البيوت. وقال المتأخرون: وبأي كل واحد في المسجد فإن الناس لعلهم يتركون التراويح في هذه الصورة لضعف التدبير، لأنه إذا ابتلي بليتين يختار أهونهما، وكذا ينبغي في هذا الزمان فإن الدنيا تختلف باختلاف الأزمنة.

أبواب الحج عن رسول الله ﷺ

١ - باب ما جاء في حرمة مكة

٨٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْغُبَرِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْقَدَوِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لَعَمْرُؤُا بِنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ يَبْعَثُ الْبَعُوثَ ^(١) إِلَى مَكَّةَ - : «إِيذَنْ لِي أَيْهَا الْأَمِيرُ أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَدَّ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا، وَوَعَاءَ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنًا حِينَ تَكَلَّمْتُ بِهِ: إِنَّهُ حَبَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، وَلَا يَجِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَشْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَدَنَ لِرَسُولِهِ ﷺ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكَ وَإِنَّمَا أَدَنَ لِي فِيهَا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلَيَبْلُغَنَّ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُؤُا بِنِ سَعِيدٍ؟ قَالَ أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ بِذَلِكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا قَارًا بَدَمٍ وَلَا قَارًا بِخَرْبَةٍ ^(٢).

- (١) قوله: «يبعث البعوث» أي يرسل الجيش لقتال عبد الله بن الزبير سنة إحدى وستين، وكان عمرو وصى الله تعالى عنه أمير المدينة من جهة يزيد بن معاوية، فكتب إليه أن يوجه إلى ابن الزبير جيشاً؛ لأنه امتنع عن بيعته، وأقام بمكة. (المجمع)
- (٢) قوله: «ولا قاراً بخربة» - بفتح المعجمة وسكون اراء المهملة بالموحدة - أصلها العيب، والمراد هنا السرقة والجناية، ويضم خاء أي فساد، وأجاب عمرو بكلام ظاهره حق، ولكن أراد به الباطل، فإن ابن الزبير لم يرتكب أمراً يجب عليه فيه شيء، بل هو أولى بالخلافة من يزيد؛ لأنه صحابي يبيع فيه، كذا في «مجمع البحار».

أبواب الحج

الحج في اللغة: فصد الشيء العظيم الفخيم. قيل: إنه فرض في السنة السادسة بعد الفجر، وقيل: في السنة التاسعة، ويرد على أهل المقالة الأولى: أنه عليه الصلاة والسلام لم يحج حين وجب عليه في السادسة، ولهم أن يقولوا: لأنه لا يجب الأداء في الفور.

باب ما جاء في حرم مكة

قال الحجازيون: إن للمدينة حرماً مثل حرم مكة، وأما حكم الجزاء في حرم المدينة؛ فقيل: جزاء صيد مثل جزاء صيد حرم مكة، وقيل: إن الرجل يسلب ثيابه، وقال أبو حنيفة: ليس حرم المدينة مثل حرم مكة. وأما حرم مكة ففيه مسائلتان: أحدهما: قطع شجرة حرم مكة، والضابطة عند أبي حنيفة أن لزوم الجزاء إنما هو بقطع شجرة ثابتة بنفسها لا منبته ولا من جنس المنبته، ولا تكون حافة ولا متكسرة، ولا إذعراً ولا حشيشاً. وثانيتهما: إن الملتحق بالحرم إن حن في ما دون النفس في خارج الحرم والنجا بالحرم فلا يأمنه الحرم لأن الأطراف جارية بمنزلة الأموال فيقتص بخلاف الحدود، كمن سرق ثم نجا بالحرم، وأما الذي قتل لنفسه خارج الحرم ثم لجأ إليه فلا يتعرض له ولا يرزق الماء والطعام ليلجأ إلى الخروج، وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم يقام عليه الحد. وقال الحجازيون: إن القار بدم لا يعيده الحرم. وحديث الباب لأبي حنيفة في هذه المسألة.

قوله: (ساعة من نهار الخ) في مسند أحمد أن تلك الساعة من الصبح إلى العصر.

قوله: (عادتها حرمتها الخ) هذه الحرمة إلى أمد الآباد.

قوله: (عمرو بن سعيد الخ) لا يتمسك بقوله هذا فإنه عامل يزيد وي زيد فاست بلا ريب، وفي شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري: روي عن أحمد بن حنبل أن يزيد كافراً، وكان عمرو بن سعيد جمع العساكر ليكر على ابن الزبير، مدعواً ليزيد على عبد الله ابن الزبير. وفي تذكرة ابن سعيد هذا أن رجلاً اشتره النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من جده وأعتقه، وكان لهذا المعنى حفيد فدعاه عمرو بن سعيد وسأله: مولى من أنت؟ قال: أنا مولى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقام عليه عمرو بسوطه وضربه ثم دعاه بعد مدة، وسأله كما كان سأل، فأجاب بما كان أجاب، فقام عليه بالسوط فإذا كان حال هذا الرجل هذا فكيف يستدل بقوله.

قوله: (أنا أعلم منك الخ) كلامه هذا كاذب لأن أبا شريح يروي خطبته عليه الصلاة والسلام لفظاً لفظاً وأنه صحابي، وكيف يبلغ عمرو بن سعيد مرتبته، فلا يمكن الاحتجاج بقوله.

قوله: (عاصياً الخ) لم يكن عبد الله بن الزبير عاصياً - عياداً بالله - ولا قاراً بدم ولا قاراً بخربة، والمخربة سرقة الإبل ثم استعمل في الجناية مطلقاً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيُرْوَى بِخُرَيْبٍ^(١).

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي شُرَيْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو شُرَيْبٍ الْخَزَاعِيُّ اسْمُهُ: خُوَيْلِدُ بْنُ عَمْرِو الْقُدَوِيُّ الْكُعْبِيُّ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَلَا فَارًا بِخُرَيْبٍ بِعَنِي جُنَايَةً، يَقُولُ مَنْ جُنِيَ جُنَايَةً أَوْ أَصَابَ دَمًا ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْخَدُّ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٨١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ الْخُبَثَ الْخَدِيدَ^(٢) وَالذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ^(٣) ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

وفي الباب عن عُمَرَ وَعَامِرِ بْنِ زَيْبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِشْبٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

٨١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرُقْ وَلَمْ يَفْسُقْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَازِمٍ كُوفِيٌّ وَهُوَ الْأَشْجَعِيُّ، واسمُهُ: سَلَمَانُ مَوْلَى عُرَّةَ الْأَشْجَعِيَّةِ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِ الْحَجِّ

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى زَيْبَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تَبَلَّغَهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحُجَّ فَلَا عَلَيْهِ^(٤) أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنْ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَجْهُولٌ.

(١) قوله: «ويروى بخربة» - بالراء المنقوطة والتخية - فيجوز أن يكون بكسر الحاء وفتحها، فيالكسر: الشيء الذي يستحي منه أو من الحيوان والفضيحة، وبالفتح: الفعلة الواحدة منها، كذا في «المجمع».

(٢) قوله: «كما ينفي الكبر» - بكسر الكاف - كبر الخلد وهو انبسط من الطير، وقيل: رقى يرقع به النار. ولين من العنق الكور. (ج)

(٣) قوله: «الحججة المبرورة» قيل: المراد بها القبول، وقيل: الذي لا يعاظمه شيء من الإثم. ورجحه الشوكلي، وقال القرطبي: الأقوال في تفسيره متغايرة المعنى، وحاصلها أنه الحج الذي وفيت أحكامه على الوجه الأكمل، كذا قاله المبروطي في «المناوي».

(٤) قوله: «فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا» أي لا يتفاوت حال موته يهوديًا أو نصرانيًا، بل هي سواء في كفران النعمة، وهو تشديد، كذا في «المجمع»، وذلك لأن اليهود والنصارى لا يعفونون الحج.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

قال صاحب البحر: إن الحج مكفر السيئات والكبائر أيضًا قلنا، الكبر الزرق، والكور موضع إيقاد الفحم، وقيل: بالعكس، وقيل: لا فرق.

قوله: (الحج المبرور الخ) قالوا: إن الحج المبرور هو المسلم عن الجاهليات.

قوله: (ولم يرق) الخ الكلام الفحش في حضور النساء.

قوله: (حديث حسن الخ) حسن الزماني رحمه الله حديث إبراهيم بن يزيد وهو متكلم فيه عند الأكر، ولذا قيل: إن تحسیر الزماني لخير وأعله بحسن الحديث نظرًا إلى متابعاته وشواهده، وحديث الباب انتهى عن الحسن في الحج، وأحال أن الحسن منه في كل حال، والوجه أن في الحج زيادة تأكيد في النهي عن الفسق، والفسق الفسق وفي الاصطلاح المعاصي.

(ف) لاء في الراحة ليست فاء التأنيث بل لاء النقل، وقال ابن قتيبة إمام اللغة وعرب الحديث: إن الراحة لا يستعمل إلا في الأثني.

والحارثُ يُضَعِّفُ في الحديث.

٤ - باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة

٨١٣ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قَالَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

والعملُ عليه عند أهل العلم: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ. وإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْخَوْزَنِيُّ الْمَكِّيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَلِ حَفِظِهِ.

٥ - باب ما جاء كم فرض الحج

٨١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ وَزْدَانَ كُوفِيٌّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: لَا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْوَةٌ لَكُمْ» وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^١ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَاسْمُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ.

٦ - باب ما جاء كم حج النبي ﷺ

٨١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ: حَجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ وَحِجَّةً بَعْدَ مَا هَاجَرَ، مَعَهَا عُمْرَةٌ، فَسَاقَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ يَدَنَةً.

باب ما جاء كم فرض الحج

اتفقوا على أن الفرض حجة واحدة في العمر.

قوله: (البخري الخ) يفتح الباء وبالطاء المعجمة، وأما البخري فيضم الباء وبالطاء المهملة فشاعر إسلامي مشهور.

قوله: (لو قلت: نعم لوجب الخ) وليعلم أن الفرض والحرم يثبت بالحديث أيضاً كما يدل حديث الباب بل يشان بالقياس أيضاً، وأما التعريف بأنه ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه فهو ما ثبت بالكتاب، وليس هذا تعريف ما ثبت بالحديث أو القياس.

باب ما جاء كم حج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

حجته بعد الهجرة إلى المدينة واحدة، وأما قبل الهجرة وبعد النبوة فواحدة أيضاً وأما قبل النبوة فالحج ثابت بدون تعيين العدد، كما يقول صاحبنا: إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رأيته قبل البعثة قائماً بعرفات حين كنت أطلب ناقة لي ففقدت، ولعل عمه عليه الصلاة والسلام هذا كان عملاً بفطرته، فإنه كانت قريش يحجون كل عام، وكانوا ينفقون عرذقة ولا يخرجون إلى عرفات. وكان سائر العرب يذهب إلى عرفات.

قوله: (معها عمرة الخ) رواية الباب عن جابر تدل صراحة على كونه عليه الصلاة والسلام قارئاً وهذا يفيدنا عن قريب.

قوله: (ثلاثة وستين يدنة الخ) وسر هذا ما ذكروا أن عمره عليه الصلاة والسلام كان ثلاثة وستين سنة، وكان علي رضي الله عنه جاء بسبع وثلاثين إبلاً من اليمن وذبح منها علي رضي الله عنه ثنتين وثلاثين يدنة، وقيل: إن عمره في ذلك الحين كان ثنتين وثلاثين سنة وخمسة

[١] هكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "حديث غريب من هذا الوجه، سمعت محمدًا يقول: أبو البخري لم يدرك عليًا". وقال:

وقع في في م وص ون ويه: "حسن غريب"، والصواب ما أثبتته فإن الحديث أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٢٨/٥٥٩ ونقل عن الزمزمي قوله: "غريب" فقط، وكذلك قال في التحفة، ونقله الزيلعي عن الزمزمي أيضاً، وهو الذي يتفق مع إعلال الحديث بالانقطاع. وأما العبارة التالية وهي: "من هذا الوجه، سمعت محمدًا... الخ" سقطت كلها من المطبوع. وفي الحديث علة أخرى عمر الانقطاع وهي ضعف عبد الأعلى بن عامر النخعي والد علي.

وجاء عليٌّ من اليمنِ بيقينها^(١)، فيها جَمَلٌ لأبي جهلٍ في أنفه بُرَّةٌ^(٢) من فضةٍ فتحرَّفا. فأمرَ رسولُ الله ﷺ من كلِّ بدنةٍ بفضةٍ فطليخت فشرِبَ من مرقِّها^(٣).

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ سفيانَ لا نعرفه إلا من حديثِ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، ورَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي كُتُبِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَلَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ورَأَيْتَهُ لَا يَعُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ مُحْفُوظًا وَقَالَ: إِنَّمَا يَرَوِيهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدٍ مَرْسَلًا.

٨١٥ (م) - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «كَمْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ؟» قَالَ حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ. وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمَرَةٌ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ الْحُدَيْبِيَّةِ وَعُمَرَةٌ مَعَ حُجَّتِهِ وَعُمَرَةٌ الْجِعْرَانَةِ^(٤) إِذْ قَسَمَ غَيْبَةً حُنَيْنٍ.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ أَبُو خَبِيبٍ الْبُضْرِيُّ هُوَ جَلِيلٌ ثَقَّةٌ، وَثَقَّةٌ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ.

٧ باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ

٨١٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ: عُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعُمَرَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ قَابِلٍ، وَعُمَرَةَ الْقَضَاءِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةَ الثَّالِثَةَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، وَالرَّابِعَةَ الَّتِي مَعَ حُجَّتِهِ.

وفي الباب عن أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَابْنِ عُمَرَ.

(١) قوله: «بيقينها» أي يقين البينة التي غيرها صلى الله عليه وسلم بنفسه الشريفة أو على رضى الله عنه من جهابذة وكانت بلغت مائة.

(٢) قوله: «برفة» حلقة تكون في أنف البعير يشد فيها الزمام.

(٣) قوله: «من مرقِّها» مرقى شورا. (الصراح) النكته في شره صلى الله عليه وسلم من مرقِّها دون الأكل من اللحم؛ لأن ما في المرقى من الجسع لما خرج من البضعات كلها. (س)

(٤) قوله: «الجعرانة» موضع قريب مكة، وفي «النفى»: هي بكسر حيم وسكون عين وخفّة راء عند المحققين، وبكسر عين وشدة راء عند أكثرهم.

منها ذبحها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وكان كلُّ إبل تسعى إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليدبح. وهذا من المعجزات. وفي رواية أبي داود أنه ذبح خمسة إبل، وتعرض المحدثون إلى إعلائها، وعندني لا تعل، بل يقال: إنه رضى الله عنه ذبح ثلاثة وستين في مجلس، وخمسة في مجلس آخر فلا تنافي.

قوله: (شرِبَ من مرقِّها الخ) هذا يدلُّ صراحة على أنه كان قاربا لأنه لا يجوز للمهدي أن يأكل من دم الجنابة، ويفيدنا هذا في أن دم الفراق والتمتع دم شكر. ويجوز له أكله لا دم حرم كما قال الشافعي، وقال: إنه لا يجوز له أن يأكل من دم الجمر.

قوله: (أربع عمره الخ) ثلاث عمرات كانت في ذِي الْقَعْدَةِ مع إحرامها وأفعالها، وأما عمرة حجة لوداع فكان إحرامها في ذِي الْقَعْدَةِ وأفعالها في ذِي الْحِجَّةِ.

باب ما جاء كم اعتمر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

خرج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - معتمرا عام الحديبية فأحصر عنها فذبح الهدى لله وحلق وأحلق، ثم قال الأحناف: من أحرم بالعمرة فأحصر بهندي ويدبح ويفضي عاماً مقبلاً، وقال الحجازيون: لا قضاء في العذر السماوي إذا أحصر به. وأما ما مر من الشافعي من أن الحج والعمرة يزوم بالشروع ولو نفذاً فذلك حكمه إذا شرع فيها؛ ثم قال العراقيون: إن عمرة القضاء إنما سميت بعمرة القضاء لأنها قضاء ما حل عنها عاماً ماضياً، وقال الحجازيون: إن التسمية بعمرة القضاء إنما هي لوقوع القضاء أي الصلح فيها، فانقضاء بمعنى انصالحه. ويفيدهم ما في البخاري: أنه عليه الصلاة والسلام فاضاهم، الخ، أي صلحهم.

قوله: (عمرة القضاء الخ) الصحيح عمرة القضاء وكانت في السنة السابعة.

قوله: (الجعرانة الخ) هذه العمرة وقعت بعد الرجوع من حنين في السنة الثامنة، فالتام من العمرات ثلاثة، ولم يخرج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(١) وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٨١٦ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ^(٢) النَّبِيُّ ﷺ

٨١٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَجَّ، أَذَّنَ فِي النَّاسِ فَاجْتَمَعُوا، فَلَمَّا أَتَى الْبَيْدَاءَ أَحْرَمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَالْمَشُورِ بْنِ مَعْرُوفٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «الْبَيْدَاءُ»^(٣) الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاللَّهُ مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، مِنْ عِنْدِ

(١) قوله: «أحرم النبي صلى الله عليه وسلم» الإحرام مصدر أحرم الرجل يحرم إذا أهلك بالحج والعمرة.

(٢) قوله: «البيداء» وهي البرية، والمراد به ههنا موضع مخصوص بين مكة والمدينة، والنسابة اختلفوا في موضع إحرامه صلى الله عليه وسلم وسبب الاختلاف ما رواه أبو داود عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلاكه حين أوجب، فقال: إني لأعلم الناس بذلك إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة، فمن هنالك اختلفوا: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعته، أوجبه في مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ من ركعته، فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه، ثم ركب فلما استقلت به ناقته، أهل وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته بهل، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به ناقته، ثم مضى فلما علا على شرف البيداء، أهل وأدرك ذلك منه أقوام، فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء، ولم الله لقد أوجب في مصلاه، وأهل حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف البيداء، كذا أورده في «التيسير».

وَسَلَّمَ - فِي السَّنَةِ الثَّامِنَةِ، بَنِي جَعْلَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمِيرَ مَوْسِمِ الْحَجِّ.

بَابُ مَا جَاءَ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

واعلم أن حقيقة الإحرام عندنا ليست التنية فقط، بل يجب بها مع ضم القول أو الفعل، وهو أن يسوق الهدي هدي الفزان أو التمتع أو دم الجراء فإذا لحقه صار محرماً، وأما القول فهي التلبية ولا يجب في التلبية ذكر الحج أو العمرة فإذا يجوز للقارن أن يذكر الحج أو العمرة أو كلاهما لا يذكرها في تلبية، وليحفظ هذا التعميم فإنه يفيدنا.

ثم السنة في صيغة التلبية ما هو في الحديث وهو هذا: «لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» ويسن الوقف في هذه المواضع الأربعة. ويكتفي في التلبية كل ذكر مُشْعِرٍ بالتعظيم ولا يتأدى به السنة.

وأما حقيقة الإحرام عند الشافعية فمزددة فيها ومضطربة لا يمكن تحديدها كما أقر به الشيخ عز الدين بن عبد السلام ملك العلماء الشافعي صاحب الشرح على أبي داود في ثلاثين مجلداً.

ثم الحج فرائضه عندنا ثلاثة: وقوف عرفة، والطواف، وهما ركنان، والإحرام وهذا شرط. وأما الواجبات فكثيرة تزيد على عشرين وسائرهما سنن وآداب. وأما عند الشافعية فالقرائض خمسة تلك الثلاثة مع وقوف مزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة، وأقروا بالواجبات في الحج وأنكروها في الصلاة.

قوله: (أحرم بالبيداء الحج) قال العراقيون: يلي بعد ركعتي الطواف في الفور في ذلك الموضع، وقال الحجازيون: يلي عند الركوب، والروايات مختلفة.

حديث الباب للحجازيين، ولنا ما في الباب عن ابن عمر، ولنا ما في أبي داود ص (٢٤٦) قال ابن عباس: أتم الله أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به الناقة وأهل حين أشرف على البيداء الحج. فحديث ابن عباس يفيد زيادة العلم وهو مثبت، فإن بعض الروايات تدل على أنه لبي في مصلاه، وبعضها على أنه لبي حين ركب الناقة، وبعضها على أنه لبي حين جاء على شرف البيداء، فنقول: إنه عليه الصلاة والسلام حين لبي في مصلاه رآه بعض الصحابة، ثم البعض الآخرون حين استقلت الناقة، ثم حين جاء على البيداء، وفي هذا رواه أكثرهم بل جميعهم وقال

الشجرة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ مَتَى أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ

٨١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ خُصَيْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^١ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَجِبُّ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يَحْرِمَ الرَّجُلُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ

٨٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

الواقدي: كَانَ الصَّحَابَةُ قَرِيبَ سَبْعِينَ أَلْفًا. وَالْبِدَاءُ مَوْضِعٌ مَرْتَفِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَدِينَةِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ.

وَفِي سَنَدِ حَدِيثِ الْبَابِ خُصَيْفٌ، وَهُوَ مَتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ مِنْ رِوَاةِ الْحَسَنِ.

قَوْلُهُ: (الشجرة الخ) اسْمٌ بِالْفِعْلِ لَذِي الْخُلُفَةِ عَلَى قَرِيبٍ مِنْ سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَأَمَّا اسْمُهَا الْيَوْمَ فَبَيْرُ عَلِيٍّ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَيَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ هَذَا عَلَيَّ آخِرُ بَدْوِي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ

وَعَلِمَ أَنَّ الْحَجَّ وَالْإِحْرَامَ عَلَى أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ مَذْكُورَةٌ فِي الْفَقْهِ أَحَدُهَا الْعُمْرَةُ فَقَطْ، وَثَانِيهَا الْحَجُّ فَقَطْ، وَثَالِثُهَا الْحَجُّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ بَعْدَهُ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ صَوْرَةُ إِفْرَادِ الْحَجِّ، وَأَمَّا الْقِرَانُ فَهُوَ أَيْضًا أَقْسَامٌ، وَالْقِرَانُ أَنْ يَحْرِمَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِقَاتِ وَهَذَا أَعْلَى، وَلَوْ أَدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ فِي الْقِرَانِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَفَسَمَ آخِرَ الْقِرَانِ وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ الْحَجُّ عَلَى الْعُمْرَةِ، ثُمَّ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ وَإِحْلَالُهَا يَدْخُلَانِ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ وَإِحْلَالِهِ لِلْقَارَنِ اتِّفَاقًا. ثُمَّ قَالَتْ الشَّافِعِيَّةُ بِتَدَاخُلِ الْأَفْعَالِ أَيْضًا، أَيِ تَدَاخُلِ السَّعْيِ وَالطَّوَافِ أَيْضًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الثَّانِيَةُ وَقَالُوا: إِنْ تَعَدَّدَ السَّعْيُ لِلْقَارَنِ بَدْعَةٌ، وَتَعَدَّدَ السَّعْيُ لِلْقَارَنِ وَاجِبٌ عِنْدَنَا. وَكَذَلِكَ الطَّوَافُ وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَحْكُمُوا بِالْبَدْعَةِ عَلَى تَعَدُّدِ الطَّوَافِ.

وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّ عُمْرَةَ الْقَارَنِ تَصِحُّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَمْ لَا؟ وَالْقَوِيُّ الصَّحَّةُ. وَأَمَّا الْمَتَمَتِّعُ فَيَشْرُطُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. ثُمَّ التَّمَتُّعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِسُوقِ الْهَدْيِ أَوْ بغيرِهِ فَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا بِسُوقِ الْهَدْيِ فَلَا يَتَحَلَّلُ فِي الْوَسْطِ بَلْ يَوْمَ النُّحْرِ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا بِغَيْرِ سُوقِ الْهَدْيِ فَيَسْتَحِلُّ بَعْدَ آدَاءِ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ يَهْلُ إِهْلَالُ الْحَجِّ، وَظَاهِرُ الْهَدْيَةِ وَعَامَّةُ كِتَابِنَا أَنَّ التَّحَلُّلَ فِي الْوَسْطِ وَاجِبٌ، وَلَكِنْ فِي مَبْسُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بَحَاوَرُ زَادَهُ أَنَّ التَّحَلُّلَ لَمْ يَلْزَمْ بِسُوقِ الْهَدْيِ حَاطَرٌ لَا وَاجِبٌ. وَأَقْسَامٌ أُخَرَى لِلْحَجِّ.

وَهُنَا مَعْرَكَةُ الْأَرَاءِ وَهُوَ أَنَّ التَّمَتُّعَ وَالْقِرَانَ وَالْإِفْرَادَ كُلُّهَا عِبَادَاتٌ عَلَيْنَا، وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِيَةِ فَالْأَفْضَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقِرَانُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْأَفْضَلُ الْقِرَانُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْإِفْرَادُ.

ثُمَّ هُنَا اخْتِلَافٌ فِي أَنَّ الْإِفْرَادَ الْفَاضِلُ مِنَ الْقِرَانِ هُوَ الْإِفْرَادُ بِاخْتِجَاضِ مُحْضٍ أَوْ الْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ، وَيُسَمَّى هَذَا إِفْرَادًا فِي الْأَصْطِلَاحِ، وَأَمَّا الْإِفْرَادُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي سَفَرَيْنِ فَنَصَّ مُحَمَّدٌ فِي مَوْضِعِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِفْرَادُ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ، فَإِنَّهُ قَالَ: حُجَّةٌ كُوفِيَّةٌ وَعُمْرَةٌ كُوفِيَّةٌ أَفْضَلُ عِنْدَنَا. ثُمَّ لَمَصْنَا كَلَامَ فِي أَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ هُوَ عَتَارُ عَمَدٍ فَقَطْ أَوْ هُوَ قَوْلُ شَيْخِيهِ أَيْضًا.

وَمِمَّنِ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِيَةِ الْإِفْرَادُ فِي حُجَّتِهِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: إِنَّهُ كَانَ مُفْرَدًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا إِلَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَمْنَى التَّمَتُّعُ بِغَيْرِ سُوقِ الْهَدْيِ بِنَا فِي الصَّحِيحِينَ: هُوَ لَوْ اسْتَقْبَلَتْ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لِمَا سَقَتِ الْهَدْيِ. وَأَمَّا أَتْبَاعُ الشَّافِعِيِّ فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ قَارِنًا، مَالًا أَيْ أَفْرَدَ بِالْحَجِّ أَوَّلًا ثُمَّ قَرَنَ لِرُؤْمِ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَصْحَرِ الصُّحُورِ، وَسَيَأْتِي كَلَامُنَا فِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا قَالِ الشَّافِعِيَّةُ: بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ قَارِنًا لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لَهُمْ تَكَرُّرُ سَبَبِ وَفُورِ الرِّوَايَاتِ، وَإِنَّمَا قَالُوا بِالتَّدَاخُلِ أَيِ إِدْخَالِهِ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، وَالحَالُ أَنَّ الرِّوَايَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى قِرَانِهِ أَبْيَنُ عَنْ هَذَا أَشَدَّ إِبَاءً، وَالصَّحْبُ مِنَ الْحَافِظِ أَنَّهُ قَالَ بِإِدْخَالِهِ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ وَقِرَانِهِ فِي الْمَالِ لَا مِنْ بَدَنِ الْإِحْرَامِ، وَأَعْمَضُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ، وَمِثْلُ هَذَا عَنْ مِثْلِ هَذَا الْحَبْلِ بَعِيدٌ.

ثُمَّ لِلشَّافِعِيَّةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ فِي أَنَّ الْإِفْرَادَ الْأَفْضَلُ عَلَى الْقِرَانِ هُوَ الْحَجُّ الْوَاحِدُ أَوْ الْحَجُّ وَبَعْدَهُ الْعُمْرَةُ، وَلَعَلَّهُمْ يَفْضَلُونَ الْقِسْمَ الثَّانِي مِنَ الْإِفْرَادِ.

[١] هَكَذَا فِي النُّسخَةِ الْمَدِينَةِ وَفِي نُسْخَةٍ بِشَارَ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ".

بَيِّنَةُ أَفْرَدِ الْحَجِّ.

ثم حجته مختلفة فيما بين الصحابة فإن بعضهم يقول: إنه كان قارناً، وبعضهم: أنه متمتع، وبعضهم: أنه مفرد، بل اختلف الرواة على صحابي واحد مثل عائشة، فإنها تقول في حديث الباب: إنه أفرد بالحج وفي بعض الروايات عنها تصريح القرآن أنه عليه الصلاة والسلام اعتمر مع حجته، وكذلك اختلف على جابر وغيره، وأسانيد كلها مسحاح وحسان ومنصف الطحاوي في حجته عليه الصلاة والسلام أزيد من ورقة كما في منهاج النووي شرح مسلم ص (٣٨٦) نقلاً عن القاضي عياض، وتكلم في معاني الآثار في عدة أوراق. وذهل الحافظ في إدراك مراده في معاني الآثار فإنه نسب إلى الطحاوي بأنه قائل بإدخاله عليه الصلاة والسلام العمرة على الحج كما تقول الشافعية، وأقول: إن هذه النسبة خلاف الواقع وخلاف تصريح الطحاوي بأنه كان قارناً من أول الأمر، نعم لكلام الطحاوي قطعان الأول في الجمع بين روايات الصحابة في حجته عليه الصلاة والسلام وقال فيه بالإدخال، والمقطعة الثانية في تحقيق إحرامه في الواقع وصرح في هذه الفصحة بأنه كان قارناً من أول الإحرام وبدء الأمر.

ثم قال علماء المذاهب الأربعة منهم الشيخ ابن القمام والحافظ ابن حجر وابن قيم وبعض الموالك: إن التمتع المذكور في آية ﴿فَمَنْ تَشَاءُ بِالْعُمُرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] تمتع لغوي أي تحصيل التمتع وهو أداء الأمرين في سفر واحد، وهذا نعم من التمتع المصطلح والقرآن المصطلح. وقال البعض: إن التمتع الذي نسب بعض الصحابة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الأحاديث أيضاً تمتع لغوي، وفي التفسير المظهر للقاضي ثناء الله الحنفي رحمه الله صاحب كتاب منار الأحكام في الحديث ليبان المذاهب الأربعة، وطريقه في منار الأحكام طريق الحديث وهو من اكبار المحققين، احتار أن الأفضل لتمتع بغير سوق الهدي ثم القرآن ثم التمتع بسوق الهدي ثم الأفراد، وظني أن التمتع المذكور في القرآن لعنه مصطلح الفقهاء، وإليه تشير ألفاظ القرآن ﴿فَمَنْ تَشَاءُ بِالْعُمُرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وأقول في اختلاف روايات الصحابة في حجه أن من قال: إنه كان متمتعاً، فمراده التمتع للغوي كما قال بعض العلماء، وأما إثبات أنه كان قارناً فعلياً، وذخيره كثيرة، منها ما مر عن جابر في أول الأبواب، ومنها ما في آخر البحاري تصريح: أنه عليه الصلاة والسلام اعتمر مع حجته الخ، لا أنه وقع في غير موضع الحج، ومنها ما في تقييد التحقيق لابن عبد الهادي الحنبلي عن ستة عشر رجلاً ثقة قال أنس: إني سمعت بأذنائي تلبية النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه لي بحجة وعمرة وكنت أخذ بلجام ناقته، وفي مسلم (٤٠٥) عن أنس قال: سمعت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يلبي بالحج والعمرة جميعاً، قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر فقال: لي بالحج وحده، فقلت أنساً فحدثني بقول ابن عمر فقال أنس: ما نعدونا إلا صبياناً سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: لبيك عمرة وحجاً، فلا يمكن إنكار قرانه أصلاً.

ثم الأفراد الذي رواه بعض الصحابة لا يجب أولاً جوازه بعد إثبات قرانه عليه الصلاة والسلام ولأن القرآن مثبت والإفراد نافي، والثبت مقدم على النافي، وقد روى الزيلعي قرانه عن اثنين وعشرين صحابياً، والرجل قادر على أزيد منهما. فحجواب الأفراد منا ليس إلا ترع، فنقول قال بعض الأحناف: إنه أفرد بالحج، أي شرع الأفراد: لا أنه كان مفرداً بنفسه. وعندي مراد أنه أفرد بالحج أنه اعتمر وحج بإحرام واحد بدون إحلال في الوسط مثل التمتع بغير سوق الهدي فإنه يحل في الوسط، ولم يحل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مثل ما أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدايا، فاستكثر الصحابة أن يحلوا ويروحوا إلى منى وماذا كرههم تقصر منياً، ووجه استتكاك الصحابة سبأني عن قريب. ويمكن أن يقال في أنه أفرد بالحج وتمتع بالحج وقارن بأن اختلاف الصحابة ليس في إحرامه بل الإحرام كان إحرام القارن وإنما اختلافهم في تلبية النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أي لفظها أنه ذكر لفظ الحج أما الحج والعمرة أو غيرها.

وملأنا ههنا لطيفة، وهو أن لشافعية قالوا في رواية سرافقة بن مالك: «إن العمرة دخلت في الحج» إن مراد به أن أفعال العمرة دخلت في أفعال الحج فينبغي لنا أن نقول في أفرد بالحج الخ: إنه جعل الحج والعمرة مفرداً مفرداً.

وههنا شيء آخر وهو أن ابن الهمام كان يقول: إن المكّي لا يجوز له العمرة في أشهر الحج، أراد الحج من علمه أم لا؟ وهذا خلاف الأحناف فإنهم يقولون: إن من أراد الحج من أهل مكة لا يجوز له العمرة في أشهر الحج، ولا يجوز للأفاقي في خمسة أيام وهي التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، وذكر بحثه في فتح القدير، ودعواه أن زعم عدم حواز العمرة في أشهر الحج لم يكن محض دعم الجاهلية بل كان ملة إبراهيم ثم صار حائزاً في الشريعة الغراء للأفاقي، وأما المكّي فالتنهي في حقه باق فإنه لا يجوز له القرآن والتمتع، ثم في هوامش فتح القدير أنه رجع عن تحقيقه هذا بعد خمسة وثلاثين سنة، ثم هذه الحاشية في كتب هذا العصر في بعض نسخ مفقودة، وفي بعضها في الهوامش كما كانت، وفي بعضها في حواشي الكتاب، ثم تردد ابن الهمام في التمتع والقران المكّي أيهما غير جائزاً فقط أو باطلان أيضاً، وقال ابن عابدين: إن القرآن صحيح ومكروه تحريماً والتمتع باطل: أقول: الصواب إلى ابن عابدين فإن الوجه يساعده، وهو أن الإلزام الصحيح مبطل للتمتع لا للقران، وقال الشافعي: إن المكّي يجوز له القران والتمتع ولكنه لا دم عليه، واختلف الشافعي وأبو حنيفة في تفسير آية: ﴿وَأُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ خُصْرٌ يُفْرِدُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، قال الشافعي: إن المشار إليه بذلك هو الدم، وقال أبو حنيفة: إن المشار إليه القران والتمتع.

وفي الباب عن جابر وابن عمر: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. والعملُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ^(١) الْحَجَّ وَأَفْرَدَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ.

٨٢٠ (م) حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ بِهَذَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنَّ أَفْرَدَ الْحَجَّ فَحَسَنٌ، وَإِنْ قُرُنَتْ فَحَسَنٌ، وَإِنْ تَمَثَّلَتْ فَحَسَنٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مِثْلَهُ. وَقَالَ أَحَبُّ إِلَيْنَا الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقِرَانُ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٨٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْتُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ».

وفي الباب عن عُمرَ وعمرانَ بنِ حصين. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَاخْتَارَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

٨٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوَيْلٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ وَهَمَّا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَقَالَ الضُّحَّاكَ بْنُ قَيْسٍ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ سَعْدٌ: بَشَنِّ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي. فَقَالَ الضُّحَّاكَ: فَإِنَّ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ سَعْدٌ: «قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعَهَا مَعَهُ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٨٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَهُوَ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمرَ عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ

(١) قوله: «أفرد الحج» قال الشافعي: والله المحدث الذهلي في «الموسم شرح الموطأ»: التحقيق في هذه المسألة أن الصحابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوه من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أحرم من ذي الحليفة وطاف أول ما قدم وسعى بين الصفا والمروة، ثم حرج يوم النضوية إلى منى، ثم وقف بعرفات، ثم بات بمزدلفة ووقف بشللعر الحرام، ثم رجع إلى منى ورمى وحر وحلق. ثم طاف طواف الزيارة، ثم رمى الجمار في الأيام الثلاثة، وإنما اختلفوا في التعبير عما فعلوا باحتفالهم وآرائهم، فقال بعضهم: كان ذلك حجتاً مفرداً، وكان الطواف الأول لعمرة كأنهم سموا طواف القدوم والسعي بعده عمرة وإن كان للحج، وقال بعضهم: وكان ذلك قرناً، والقران لا يحتاج إلى طوافين وسعيين، وهذا الاختلاف في الاجتهادات، أما إنه سعى تارة أخرى بعد طواف الزيارة، فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة، بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده - انتهى -.

قوله: (عن عائشة الخ) روت عائشة رضي الله عنها إفراة الحج وفي بعض الروايات عنها أنه عليه الصلاة والسلام أهل بالعمرة والحج. قوله: (وفي الباب عن جابر الخ) روى جابر في حديث الباب أنه أفرد بالحج، وقد روى في باب كم حج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أهل بالعمرة والحج، إلا أن البخاري صوب إرساله ولا بصرفنا، وما حسنة الترمذي مع أن رحاله ثقات، وأما ابن عمر فروى الإفراة ههنا وصرح في مسلم والبخاري أنه عليه الصلاة والسلام كان متمتعاً، وأيضاً روى ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر وعمر وعثمان أفردوا بالحج الخ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

قال أكثر العلماء: إن التمتع المذكور في القرآن تمتع لغوي لا اصطلاحى، وظنى أنه أيضاً اصطلاحى.

قوله: (صعها رسول الله الخ) من قال بأفضلية التمتع استدرك بحديث الباب، وادعى أنه عليه الصلاة والسلام حل في الوسط، وأقول: لا مسكة هذا القائل أصلاً إلا ما في النسائي رواية، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما حلقه في منى، وأيضاً كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد ساق الهدي فكيف يحل في الوسط لما في حديث الباب من التمتع قبل: إنه أجاز التمتع، وقيل: إن المفرد بالتمتع التمتع لغوي.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: هِيَ حَلَالٌ. فَقَالَ الشَّامِيُّ: إِنَّ أَبَاكَ قَدْ نَهَى عَنْهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَمْزَأُ أَبِي يُشْنَعُ أَمْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[١].

٨٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهُ مُعَاوِيَةُ. وَفِي الْبَابِ مِنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانُ وَجَابِرٍ وَسَعْدٍ وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَابْنُ عُمَرَ. قَالَ أَبُو حَيْسَةَ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَاخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ. وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ

(١) قوله: «لقد صنعها» والمعنى أن هذا يكفى في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد. (شرح الموطأ لعلي القاري)

(٢) قوله: «تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال النووي: قال القاضي عياض: هو معمول على التمتع لغوى وهو القرآن آخر، ومعناه أنه أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة، فصار قارئاً في آخر أمره، والقارئ هو المتمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى لأن يفترقه بانقضاء الميقات والإحرام والفعل، ويتبع هذا التأويل ههنا لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك، كما قاله الطيبي.

قوله: (نهي أبي الخ) ثبت نهي عمر وعثمان عن القرآن والتمتع، وتمسك به الشافعية على أفضلية الأفراد، وحمل النووي النهي على انكراهه تنزيهاً، ولعله أراد المفضولية لأن الأقسام الثلاثة للحج عبادات عظمى إجماعاً، ثم أحباب المنفعة عن نهي عمر كما أحباب الطحاوي لكنه لم يبحث عن نهي عثمان، وأما عامة الأخاف فأجابوا عن نهي عمر إجمالاً ويجب التفصيل في أجواب عن نهيهم عن القرآن والتمتع، فأقول: إن مشار النهي عن القرآن ليس ما زعموا بل غرضه أن يسافروا إلى بيت الله مرتين فالأفضل من القرآن الأفراد الذي في سفرين ولا يتألفنا هذا لأنه قد نص محمد في موطئه أن حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندنا.

وأما دليل أن مطمخ نظر عمر رضي الله عنه تعدد السفر فما أخرجه الطحاوي ص (٣٧٥) قال عمر: «افصلوا بين حجكم وعمركم» الخ، وفيه قال عمر: «أتموا الحج والعمرة لله» الخ أي الإتمام أن يكون الحج والعمرة في سفرين. وأقول: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول بأفضلية القرآن فإنه ينسأه كما في معاني الآثار ص (٣٧٥) بسندين عن ابن عباس قال: قال عمر: لو اعتمرت في عام مرتين ثم حججت لجمعتها مع حجتى الخ، وفي السند الأول سليمان بن شعيب وهو الكيسانى وثقة ابن يونس والسمعاني.

وأما نهي عمر رضي الله عنه عن التمتع ففي مسلم: أنه كان لا يرضى الحل في الوسط، فممنشأ النهي عدم الرضاء بالحل في الوسط، وقال الأئمة الثلاثة: إن الحل في الوسط للمفرد الذي لم يسق الهدي كان خاصاً بعهد ولا يجوز لغيره، وقال أحمد: يجوز الحل في الوسط الآن أيضاً، وقال ابن تيمية: إن التحلل في الوسط واجب ويكون جبراً من جانب الشارع من حين يرى بيت الله طاف ونسبه إلى ابن عباس أيضاً.

وأقول: إن منشأ نهي عمر رضي الله عنه عن التمتع هو وجه إنكار الصحابة من الحل في الوسط كما قالوا: نروح إلى منى ومذاكيرنا تقطر منياً، وأحبوا أن يتنابذوا في العبادة أي الإحرام، وزعموا أن أمره عليه الصلاة والسلام بالتحلل إنما هو إبقاء علينا، وزعم الزاعمون كافة أن وجه إنكار الصحابة من الحل في الوسط كان زعم الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أفقر الفقور، ولم أر أحداً عدل عن هذا الوجه، ولكني أقول: إن هذا الوجه لا يلصق فإنه كان الصحابة قد اعتسروا قبل هذه الحجة ثلاث عمرات الحج أي ذي القعدة وما أنكر أحدهم على تلك العمرات فليس باعث استنكاف الصحابة من الإحلال إلا أنهم أحبوا التماسي في حال الإحرام، ولم يرضوا بالحل في الوسط، وقالوا: نذهب إلى منى ومذاكيرنا تقطر منياً.

وأما نهي عثمان فوجهه لم أجده بالروايات إلا ما في مسند أحمد، هذا والله أعلم.

قوله: (ليث الخ) أي ابن أبي سليم وهو راوى حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» في معاني الآثار ص (١٢٨)، وحسن له الترمذي، ومسلم في المقدمة عدة من رواية الحسن، ثم أقول: الحق أنه من رواية الحسن.

قوله: (تمتع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبو بكر وعمر الخ) روى ابن عباس ههنا: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبا بكر وعمر تمتعوا، وروى ابن عمر سابقاً أنهم أفردوا بالحج.

قوله: (معاوية الخ) قد ثبت النهي عن عمر وعثمان أيضاً.

الْحَجَّ ثُمَّ يَقِيمُ حَتَّى يَخُجَّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ وَعَلَيْهِ ذَمٌّ مَا اسْتَبْرَزَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ. وَاسْتَحَبُّ لِلتَّمَتُّعِ إِذَا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ أَنْ يَصُومَ فِي الْعَشْرِ وَيَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ. فَإِنْ لَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. مِنْهُمْ: ابْنُ عُثْمَرَ وَعَائِشَةُ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَخْتَارُونَ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ

٨٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ قَالَ: كَانَ تَلْبِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ» لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْخَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

٨٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّهُ أَهْلٌ فَاَنْطَلَقَ يَهْلُ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْخَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكَانَ يَزِيدُ مِنْ عِنْدِهِ فِي إِثْرِ تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ». وَسَمِعْتُكَ وَالْخَيْرُ فِي بَيْدِكَ لَبَّيْكَ.

- (١) قوله: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ» من النسبة أي إجابتي لك يا رب! من لَبَّ بالمكان وألَبَّ به إذا أقام به، وألَبَّ عليه إذا لم يفارقه، أو أتاحى وقصدى إليك يا رب! عو دارى تلَبَّ دارك أي توجهها كحسب لِبَابِ أى خالص مخلص. (مجمع البحار)
- (٢) قوله: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ» خلاصة معناه: أجبناك إجابة بعد إجابة، وكثره للتأكيد أو أحدهما في الدنيا، والآخر في الآخرة، أو لبَّيك ظاهرًا، أو لبَّيك باطنًا، قوله: وسَمِعْتُكَ أى أساعد طاعتك بعد مساعدتك. (شرح الموطأ)

قوله: (دم سببر الحج) قال الشافعي: إن دم التمتع والقران دم حرم أي حرم ما فاته من إفراد الإحرام فلا يجوز له أن يأكل منه، وقال أبو حنيفة: إنه دم شكر فيحرم له أكله، ونقول: قد لمست أكله عليه الصلاة والسلام.

قوله: (في الحج الحج) يستحب الصرم عندنا يوم السابع والثامن والتاسع من ثم يجد الهدى، ولو تأخر عن التاسع فتحتم الدم. قوله: (إذا رجع الحج) قال أبو حنيفة: إنه كناية من الفراء عن الحج، وقال الشافعي: لا كناية بل يعمل بظاهره. (تتمة) إن لي إشكالاً في آية: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ» فَمَنْ أَهْلُهُ خَاضِعِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْحَجَّ [البقرة: ١٩٦] على ما قال الأحناف من أنها للنهي عن التمتع والقران للمكي بأن مشار النهي إما العمرة في أشهر الحج أي عدم حوزها في أشهر الحج فصار المال ما قال الشيخ ابن الهمام ثم رجع عنه، وذلك بخلاف جميع الأحناف، وبما مشار النهي صم الحج والعمرة في السفر والإحرام فمن على أفضلية الأفراد، وهذا أيضاً يخالفنا في أفضلية القران، والإشكال قوي ولم يذكره أحد من الأحناف.

وأما الجواب فليس بذلك القوي وهو أن مشار النهي غير هذين الأمرين وهو أن المرضي ومطعم النظر تحقيق السمعين فلا إفراد، وإن قيل: إن الإفراد الذي يكون فيه الحج ثم العمرة يجب أن يكون أفضل من القران في سفر لأن في القران أتى المحرم بشيئين أي الحج والعمرة من ميقات واحد، وأما في هذا الإفراد فأتى عمرة أي تعدد الميقات لأنه أحرم للحج من الميقات التي له، وأحرم للعمرة من خارج مكة فإذا تعدد الميقات فبفضل على الذي ميقاته واحد، فثبت: إن المفرد بهذا الإفراد اعتمر بعمرة هي في قدرته ومكنته، وليست بلازمة من جانب الشريعة، وأما القران فالعمرة عليه واجبة لا في مكنته فما يكون لازماً من جانب الشارع يكون أفضل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْبِيَةِ

الوقوف في أربعة مواضع في ألفاظ التلبية مستحب، ومن الجهر بالتلبية لم لا هُرْ. قوله: (لبك الحج) هذا معمول مطلق يجب حذف عامله لصاطعة ذكرها الرضي وذكرناها في ابتداء الكتاب تحت «غفر لك الحج»، وتقدير العبارة هكذا: «لب لك إلباً بعد إلباب، والمبنى لشكرار كما صرح الحنفية، ومثل هذا قال السيوطي في آية: «ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ» [الملك: ٤] أي كرة بعد كرة، وكذلك في آية: «أَلْقَيْنَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ غِيبٍ» [ق: ٢٤] الحج أي ألقى ألقى.

قوله: (الحمد الحج) ذكر في الهداية: قال أبو حنيفة: «أن أحمد» بفتح الهمزة وكنت متحيراً في أن المستحسن ذوقاً هو كسر «إن» كما قال محمد، فاستقرت حتى أن رأيت في الكشف رواية الكسر أيضاً عن أبي حنيفة. (زائدة): ذكر في دلائل الإعجاز أن شاعراً قرأ قصيدته على آخر وكان فيها:

بُكْرًا صَاحِبِي قُلْ اصْغِرْ إِنَّ ذَلِكَ النِّجَاحَ فِي التَّكْبِيرِ

نقال: ينبغي في المصراع الثاني: بكراً والنجاح في التكبير، فقال الشاعر: إنك بليد وحشي.

قوله: (وكان يزيد في التلبية الحج) في النكتة: إن من أراد الزيادة في التلبية يريد في عجزها أي آخرها لا في وسطها، وليكن هذه الضابطية في

وَالرُّغْبَى^(١) إِلَيْكَ وَالْعَمَلَ^(٢). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: فِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَاهِرٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ زَادَ زَائِدٌ فِي التَّلْبِيَةِ شَيْئًا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنَّمَا قُلْنَا لَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ تَعْظِيمِ اللَّهِ فِيهَا لِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ خَفِظَ التَّلْبِيَةَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ زَادَ ابْنُ عُمَرَ فِي تَلْبِيَتِهِ مِنْ قِبَلِهِ: لَيْلِكَ وَالرُّغْبَى إِلَيْكَ وَالْعَمَلَ.
١٤ - يَأْتِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالشَّحْرِ

٨٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَتَّوْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكِدِرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئل: أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْعَجُّ وَالشَّجُّ».

٨٢٨ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُلْبِي إِلَّا لَبَّى مِنْ عَن يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ خَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ» حَتَّى يَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا.

٨٢٨ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عبيدةُ بْنُ حَفْصٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّاسٍ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَاهِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكِدِرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَكِدِرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِيهِ عَمْرٍو هَذَا الْحَدِيثَ. وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الطَّحَّانُ ضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ^(٥) هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكِدِرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْطَأَ فِيهِ ضِرَارُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَنْ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكِدِرِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ أَخْطَأَ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: ذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ ضِرَارِ بْنِ صُرْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ فَقَالَ هُوَ خَطَأٌ، فَقُلْتُ: قَدْ رَوَى غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ أَيْضًا مِثْلَ رِوَايَتِهِ، فَقَالَ: لَا شَيْءَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي قُدَيْكٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَرَأَيْتُهُ^(٦) يَضَعُفُ ضِرَارَ بْنَ صُرْدٍ. وَالْعَجُّ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ

(١) قوله: «الرُّغْبَى» - بالضم مع القصر - والربغاء - بالفتح مع المدة - كالنعمى والنعماء ومعناها الرغبة، كما في «الجامع».

(٢) قوله: «والعمل» عطف على الرغبي، وغيره مخوف يدل عليه المذكور، معناه العمل ينتهي إليك وأنت المقصود في العمل، وفيه معنى قوله: إليك تعبد وإليك تستعين. (الطبي)

(٣) قوله: «العج» رفع الصوت بالتلية وغيرها، والشج سيلان دم الهدى والأضحية.

(٤) قوله: «أو مدر» هو طين مستحجر. (ج)

(٥) قوله: «ضرار بن صرد» هو اسم أبي نعيم وفي «الجامع»: ضرار - بكسر المعجمة وخفة الراء الأولى - ابن صرد - بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالذال المهملة.

كل من الأدعية الماثورة، والأولى الاقتصار على ما هو مأثور، فإن الروح في المسنون، قال الفقهاء: إن المحرم بكسر التلوية مهما أمكن، ويغتمها لحاج عند رمي الجمار، ويغتمها المعتز عند استلام الحجر.

[١] هكذا في النسخة الهندية وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٢] وفي النسخة الهندية: «ورأيت»، وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار.

بالتلبية، والتَّحُّجُّ هُوَ تَحْرُجُ الْبُذْنُ^(١).

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ^(٢)

٨٢٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا شَفِيَاءُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَّادٍ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَتَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ أَوْ بِالتَّلْبِيَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ خَلَّادٍ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَلَّادٍ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَصَحُّ. وَالصَّحِيحُ هُوَ خَلَّادُ بْنُ الشَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ خَلَّادُ بْنُ الشَّائِبِ بْنِ خَلَّادٍ بْنِ شَوَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

٨٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَدَنِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ^(٣) وَاغْتَسَلَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْاِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَاقِفِ^(٤) الْإِحْرَامِ لِأَهْلِ الْأَقَاقِ

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ خَمْرٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ جُدَّالٍ قَالَ: «مَنْ أَيْنَ نَهْلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «نَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ^(٥) مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ^(٦)، وَأَهْلِ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ، وَأَهْلُ

(١) قوله: «تَحْرُجُ الْبُذْنُ» جمع بُذْنَةٌ هُوَ مَا يَهْدَى إِلَى الْبَيْتِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَقِيلَ: مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً. (ج)

(٢) قوله: «رَفَعَ الصَّوْتَ بِالتَّلْبِيَةِ» قَالَ الشَّافِعِيُّ: التَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ، وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَصِحَّةِ الْحَجِّ وَلَا وَاجِبَةً، وَلَوْ تَرَكَهَا لَا دَمَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ فَاتَهُ الْقُبْضَةُ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: هِيَ وَاجِبَةٌ تَجْعَلُ بِالدَّمِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الْإِحْرَامِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَمَنْ تَرَكَهَا لَزِمَهُ دَمٌ، قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: يَنْعَقِدُ الْحَجُّ بِالتَّلْبَةِ بِالْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِانْتِظَامِ التَّلْبَةِ أَوْ سَوَى الْمَهْدَى أَيْ التَّيَّةَ، كَذَا قَالَ الطَّبْرِيُّ.

(٣) قوله: «تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ» أَيْ تَعَرَّى عَنْ ثِيَابِهِ الْمُحِيطَةِ وَالْقَمِيصِ.

(٤) قوله: «مُوَاقِفِ الْإِحْرَامِ» مَوَاقِفُ جَمْعُ مِقَاتٍ وَهُوَ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ لِلْفَعْلِ، فَالْمُرَادُ بِهِ هَهُنَا الْوَقْتُ وَالْمَكَانُ اللَّذَانِ يَحْرُمُ مِنْهُمَا الْحَاجُّ.

(٥) قوله: «نَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» الْإِهْلَالُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبَةِ عِنْدَ الدَّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ، ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ.

(٦) قوله: «مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ» - بِالتَّصْغِيرِ - وَهُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، اِشْتَهَرَ الْآنَ بِ«بَثْرَ عَلِيٍّ»، قَوْلُهُ: وَنَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ أَيْ إِذَا وَرَدُوا مِنْ غَيْرِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

بِمِنْ الْغَسْلِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ لِلتَّطَهِيرِ بَلْ لِلتَّنْظِيفِ، وَفَرَعُوا عَلَى هَذَا أَنَّ الْخَائِضَةَ تَنْسَلُ لِلتَّنْظِيفِ وَلَا تَطْهَرُ بِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَاقِفِ الْإِحْرَامِ لِلْأَقَاقِ

قَالَ الْحَنَفِيُّ: إِنَّ خَمْسَةَ مُوَاقِفٍ مَرْفُوعَاتٌ مَعَ ذَاتِ عَرَقٍ الْعِرَاقِيِّنَ وَهِيَ خَاصَّةٌ، وَكَانَتْ حَمَلَتْ فِي عَهْدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثُمَّ أُعْلِنَ بِهَا عَمْرٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ ابْتِدَاءَهَا مِنْ عَمْرٍ لَا مِنْهُ، وَأَبْعَدُ الْمَوَاقِفِ مِيقَاتُ الْمَدِينَةِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَقْرَبُهَا ذَاتُ عَرَقٍ لِلْعِرَاقِيِّينَ وَهَذِهِ الْمَوَاقِفُ لَمْ يَنْصَرَفْ عَلَيْهَا، وَمَنْ مَرَّ بَيْنَ الْمِيقَاتَيْنِ يَحْرُمُ مِنْ عَمَادَةٍ أَبْعَدَهُمَا، وَلَوْ مَرَّ بِإِحْرَامٍ يَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ الْمُرُورُ بِإِحْرَامٍ مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى مَكَّةَ، وَلَوْ تَحَاوَزَ بِإِحْرَامٍ يَكُونُ جَانِبًا، وَقَالَ عَمَدٌ فِي مَوْطِعِهِ ص (١٩٤): وَقَدْ رَحَصَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنْ يَحْرُمُوا مِنَ الْجَحْفَةِ الْحِجَ، وَهَذَا الْمِيقَاتُ أَقْرَبُ إِلَى مَكَّةَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَتَى مُحَمَّدٌ بِمَرْفُوعٍ عَلَى هَذَا وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ أَجِدْهَا فِي غَيْرِ الْمَوْطِعِ مِنْ كُتُبِ الْأَحْنَفِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ: سَأَلَنِي ابْنُ حَجَرَ الْمَكِّي الشَّافِعِيُّ: مَنْ مَرَّ بَيْنَ الْمِيقَاتَيْنِ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ يَحْرُمُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقْدَرُ بِأَقْرَبِهِمَا وَلَا يَتَحَاوَزُ مِنْ مَسَافَةِ الْمَرْحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ لِأَنَّ أَقْرَبَ الْمَوَاقِفِ ذَاتُ عَرَقٍ عَلَى مَرْحَلَتَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ مَرَّ عَلَى الْمِيقَاتِ مَرِيدًا مَكَّةَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ أَوْ لَا إِلَّا الْخَطَّائِينَ أَوِ الْخَمَاشِينَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَرِيدُ أَحَدَهُمَا.

تَجِدُ^(١) مِنْ قَرْنٍ، قَالَ وَأَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَلَمُ.

وفي الباب عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٨٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ وَكَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيْقَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ لِبَسُهُ

٨٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ

مِنَ الثِّيَابِ فِي الْحَرَمِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسِ الْقَبِيضَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ^(٢) وَلَا الْقَمَانِمَ وَلَا الْخُفَافَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ لَيْسَتْ لَهُ تَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئاً مِنَ الثِّيَابِ مِثْلَ الرَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ وَلَا تَتَنَقَّبِ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَّازِينَ^(٣)».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لِبَسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفَيْنِ لِلْمَحْرَمِ

إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالْتَعْلِينَ

٨٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصُّبَّيِّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ

طريق المدينة، وكذا أهل مصر من المحقة - بضم الميم وسكون المهملة - وهو المسمى بسراويل.

(١) قوله: «وأهل نجد» وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل الشرق من قرن - بفتح القاف فسكون - موضع مشهور عند أهل نجد، كما ذكره علي الفارسي في «شرح الموطأ»، وفي «المجمع»: ويسمى قرن المنازل وقرن الثعالب.

(٢) قوله: «البرانس» جمع برنس - بالضم - وهو فلسوة طويلة أو كل ثوب غطى رأسه منه دراعة كانت أو جبة أو مبطراً. (القاموس)

(٣) قوله: «القفازين» - بضم القاف وتشديد الفاء وفي آخره زاء - شيء تتخذ نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفى المرأة وأصابعها، وزاد بعضهم وله إزار على الساعدين كالذي يليه حامل البازي. (شرح موطأ للقرافي)

وقرن المنازل بسكون الزاء وأخطأ الجمهوري حيث قال: إن قرن المنازل بفتح الزاء.

قوله: (لأهل المشرق العقيق الخ) هذه الميقات عند ذات عرق، وبين ذات عرق وعقيق جبل فاصل، وهذا عقيق غير وادي عقيق على ستة أميال من المدينة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ لِبَسِهِ

مذهب الحنفية أنه لا يجوز لبس الثوب المحيط الذي يماسك على البدن بلا تشد، وأما غير الشوكة في الإزار فحائز، ويجوز ضم القطعتين في الإزار والرداء، ذكره الشيخ رحمه الله السندي في لباب المناسك وكتاب المناسك الكبير.

قوله: (القميص الخ) القميص ما يكون شقه على الصدر، والذراع ما يكون شقه على الكتفين، ذكره في فتح المقدير من التفقه.

قوله: (السراويلات) معرب شلوار، والبرانس جمع برنس الجبة التي يسر به الرأس أيضاً، والسراويل لم يكن في العرب بل جاء من الإيران، أثبت المحدثون اشتراءه عليه الصلاة والسلام لسراويل وما أنبتوا لبسه.

قوله: (الخفين الخ) قطع الخفين واجب عند الثلاثة، وقال أحمد: إنه مستحب وعسك. وما روى ابن عباس في حديث الباب فإن القطع ليس بمذكور فيه، وقال الجمهور: إنه ساكت ثم قال الثلاثة: من وجد السراويل ولا إزار له يجوز له لبسه، وقال أبو حنيفة: لا يجوز إلا بعد فتقه، ولم أحد هذه - مسألة أبي حنيفة - إلا في معاني الآثار، ولعله فاس أبو حنيفة السراويل على الخفين، وظني أن من وجد السراويل الذي لا يمكن الإزار منه بعد فتقه يجوز له لبسه ونلزم اجتنابه.

قوله: (مسه الزعفران الخ) مباح النهي عندنا في الإحرام الرياح أي الطيب، وفي الإحداث اللون.

قوله: (متنقب المرأة الخ) يجوز لها التنقيب الذي لا يمس وجهها، وأما القفازان فيجوزان عندنا مع الكراهة ويحمل حديث الباب على

بن زبید عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المُحْرَمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ الشَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ».

٨٣٤ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو نَحْوَهُ.

وفي الباب عن ابن عمر وجابر. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: قالوا: إذا لم يجد المحرم الإزار ليس الشراويل وإذا لم يجد التعلين لبس الخفين. وهو قول أحمد. وقال بعضهم على حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «إذا لم يجد التعلين فلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». وهو قول شفيان الثوري، والشافعي.

٢٠ - باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة.

٨٣٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْرَابِيًّا قَدْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا».

٨٣٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيَّانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صفوان بن يعلف عن أبيه عن النبي ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قال أبو عيسى: وهذا أصح، وفي الحديث قصة. وهكذا زوى قتادة والحجاج بن أرطاة وغير واحد عن عطاء عن يعلف بن أمية. والصحيح ما زوى عمرو بن دينار وابن جزيج عن عطاء عن صفوان بن يعلف عن أبيه عن النبي ﷺ.

٢١ - باب ما جاء ما يقتل المحرم من الدواب.

٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ قَوَاسِقٌ يَفْتَلَنُ فِي الْحَرَمِ: الْقَارَةُ^(١)، وَالْعَقْرُبُ، وَالْفَرَابُ، وَالْحَذْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

وفي الباب عن ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس.

قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

(١) قوله: «خمس قوايسق» - بتووين الأول وتركه - ومفهوم جنيهن وكثرة ضررهن. (المجمع)

(٢) قوله: «القارة» - المضمرة وتدل نقلاً - ويسمى فيه الأهلية الوحشية، قوله: «العقرب» وهو معروف، والغرب الهندي يأكل الجيف هو الغريب الأبقع، والحذيا - بالنصير - الحداة - بكسر الحاء وقصر الدال - على زنة عنق، والكلب العقور - بفتح العين - أي المجنون أو الذي يعض، قال جمهور العلماء: المراد به كل عديم مفترس غالباً كالسبع والنمر والذئب والفهد ونحوها، وقال ابن هشام: اسم الكلب، فيقول السباع بأسرها، كذا في «شرح الموطأ لعلى القاري».

الكرهة، وأيضاً قطعة « ولا تنقب المرأة » الخ مندرجة من ابن عمر وأشار إليه البخاري.

باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص وجبة

في رواية في الطحاوي أن المحرم إذا أحرم وكان لبس القميص فلا يخرج من بيئته ويخرقه فإنه لو أخرجه من جانب رأسه يستر رأسه ويستر جانباً ثم أعلاه الطحاوي.

قوله: (أعرابي الخ) وهو يعلف بن أمية، ويقال: يعلف بن منبة.

باب ما يقتل المحرم من الدواب

قوله: (خمس قوايسق الخ) بالإضافة أو الرفع مع التووين، وقال ابن دقيق: إن بين التوكيين فرقاً فإن فلت الإضافة تبادر التعليل بالفسق لا تبادر المفهوم، وفي الإضافة تبادر المفهوم ثم في بعض الروايات « ستة » وفي بعضها « سبعة »، والمذكور في حديث الباب ثلاثة أنواع أي حشرات الأرض، وسباع الطيور، والدواب.

وتفح الشافعي المناط، وقال: إن المناط كون الحيوان غير مأكول اللحم فلا شيء في قتل حيوان مما لا يؤكل لحمه، وقال مالك: مناط الحكم كونه سبعاً عادياً، وتفح أبو حنيفة في بعض الأجزاء أي في القارة والعقرب، وحوز قتل كل من حشرات الأرض.

ثم الظاهر أن مناط مالك أرحح من مناط الشافعي فإن الإيداء في هذه المذكرات معروف بخلاف عدم مأكولية اللحم فإنه غير معروف.

٨٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الشَّيْخَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفَأْرَةَ وَالْمَقْرَبَ وَالْخَذَاءَ وَالْغُرَابَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ قَالُوا: الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ الشَّيْخَ الْعَادِيَّ وَالْكَلْبَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ شَيْءٍ عَدَا عَلَى النَّاسِ أَوْ عَلَى ذَوَابِّهِمْ فَلِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ

٨٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ وَقَالُوا: لَا يَحِلُّ شَعْرًا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرْوَةٍ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يَحْتَجِمَ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْزِعَ شَعْرًا.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ

٨٤٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ثَيْبَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ مَعْمَرٍ أَنْ يُنِكَحَ ابْنَتَهُ، فَبَغْتَنِي إِلَى أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَوْسِمِ، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَخَاكَ يُرِيدُ أَنْ يُنِكَحَ ابْنَتَهُ فَأَخْبْتُ أَنْ يُشْهَدَكَ ذَلِكَ. فَقَالَ: لَا أَرَاهُ إِلَّا أَعْرَابِيًّا خَافِيًّا، إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يُنِكَحُ وَلَا يُنِكَحُ، أَوْ كَمَا قَالَ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بِثَلَاثَةِ يَرْفَعُهُ.

(١) قوله: «إلا أعرابيًا» الأعرابي ساكن البادية، وهو موصوف بالخفاء والغلظة لبعده من مجاورة الأكياس ومعاشرته أهل الحضرة. (ح)

في هذه الخمسة، ويؤيد مالكاً رواية العادي الثانية في الباب، ونسب أرباب الأصول إلى صاحب الهداية أنه قاتل بمفهوم العدد، ومنشأ النسبة هذا المقام الذي ذكر فيه خمس فواصل الحج؛ ولعله اعتبره في هذا الموضع لأنه أعده في كل موضع.

(اضلاع) في كتبنا أكثرها لو ابتدأ السبع بالصولة على المحرم فقتله المحرم لا شيء عليه، ولو ابتدأ المحرم بقتل السبع فعليه جزاء ولا بخوار الشاة، والغراب عندنا المراد به الأبقع لصريحه في النسي وأبن ماحه، والغراب في كتبنا أنه عني ثلاثة أقسام: أحدها: الذي يأكل الحبوب فقط وهو حلال اتفاقاً. والثاني: الذي يأكل الخفيف فقط وهو حرام اتفاقاً. والثالث: هو الذي يغلظ بين أكلهما وهو مكروه عند أبي يوسف وحلال عندهما.

قوله: (الكلب العقور الحج) قل ابن القسام: إن مدلول لفظ الحديث ومراده الكلب الوحشي وإن دخل الإنس في حكمه، وقال: إن المحرم منهي عنه عن الصيد والإنس ليس بصيد والنيابار من عظم الكلب الإنسي وإن دخل في حكمه الوحشي، وفي البداية قال أبو يوسف: من قتل الذئب لا شيء عليه، وعندي أنه ليس بشقيق الناط بل يحقه الذئب لأنه أيضاً عقور ويضيه في الصوت والهيئة، وفي الهداية قال زفر: الأسد مثل الكلب، أقور: لم ينقح الناط بل جعله من مصداق الكلب، ومن شواهد أنه عليه الصلاة والسلام دعا على رجل: (بالهم سلط عليه كلباً) فأكفه أسد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ

إن اضطر إلى حلق الشعر عند الحجامة فكفارة وإلا فلا شيء، وفائدة العذر رفع التعصبة؛ وثبت احتجامة عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع كما صرح به الشافعي، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ

قال الثلاثة: نكاح المحرم باطل، وقال أبو حنيفة: نكاحه صحيح والوطي ودواجبه مهيبة عنها، والإنكاح صحيح عندنا وعندهم، وحديث الطرفين صحيح إلا أن حديثاً أعلى سنداً، فإنه أخرجه البخاري واختاره وأخرجه مسلم، وأما حديثهم فأخرجه مسلم لا البخاري، والواقعة واقعة نكاح ميمونة خاتمة ابن عباس ويزيد بن الأصم وحالد بن الوليد.

قوله: (ينكح وينكح الحج) أحدهما مجرد والأخر مزيد وكلاهما معلومان وحملناه على الكراهة، فإن الحجازيين أيضاً قائلون بخوار الإنكاح المذكور في حديث الباب ثم أخرج الطرفين باب المفائيس ولكن كلامنا في النص، ونحسب الحجازيون حديث أبي رافع ويزيد بن الأصم، فنقول: أولاً: إن حديث أبي رافع مختلف في إسناده وانقطاعه، وأما ثانياً: فسيأتي جوابه في الباب اللاحق، وأما حديث يزيد فنقول: إنه مضطرب فإن

وفي الباب عن أبي رافع وميمونة.

قال أبو عيسى: حديث عثمان حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند بعض^(١) أصحاب النبي ﷺ، منهم حمزة بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر. وهو قول بعض فقهاء الثأبيين، فيه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يزوّج أن يتزوّج المحرم وقالوا: إن نكح فنيكاحه باطل.

٨٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ عَنْ زَيْبَةَ بِنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ خَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ خَلَالٌ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولُ فِيمَا بَيْنَهُمَا».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الورّاق عن زيبعة. وروى مالك بن أنس عن زيبعة عن سليمان بن يسار أن النبي ﷺ تزوّج ميمونة وهو خلال ورواه مالك مرسلاً. ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن زيبعة مرسلاً.

قال أبو عيسى: وروى عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت:

«تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ خَلَالٌ». وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ خَلَالٌ.

قال أبو عيسى: ويزيد بن الأصم هو ابن أخت ميمونة.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

٨٤٢ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ خَبِيبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ خُشَّانٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ

(١) قوله: «عند بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» قال محمد: قد جاء في هذا الاختلاف أي في الروايات من الأحبار والآثار، فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه يعني والحكم المعتبر ما عليه الأكثر، وروى عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوّج ميمونة بنت الحارث وهو محرم، فلا نعلم أحداً ينفي أن يكون أعلم بتزوّج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة من ابن عباس وهو ابن أختها، فلا يرى تزوّج المحرم أبداً، ولكن لا يقبل ولا يلزم أي يمتنع عن مقدمات الجماع فضلاً عنه حتى يحل أي يخرج عن حرّامه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (موطأ محمد وشرحه لعلي القاري، والشيخ عبد الحق در ترجمه مشکاة أورده: بدانکه حدیث ابن عباس و حدیث یزید بن الاصب هر دو متعارض آمدند، حدیث ابن عباس ناطق است بآنکه تزویج میمونه در حالت احرام بود و حدیث ابن الاصب دلالت دارد بر آنکه در حالت حل بود و اصحاب ما ترجیح کردند حدیث ابن عباس را بر حدیث ابن اصم زیرا که ابن عباس افضل و اکمل است در حفظ و اتقان وفقه و حدیث وی متفق علیه است مانند آنکه حدیث امیر المؤمنین عثمان رضی الله عنه که دال است بر نهی مؤول است بآنکه مراد آن است که نكاح و انكاح از شان محرم و مناسب بحال او نیست که مشغولست بکار دیگر نه آنکه تحریم است و آنکه حمل کرده اند شافعی حدیث ابن عباس را بر آنکه ظاهر شد امر تزویج وی در احرام بدین اعتبار گفته است تزویج وهو محرم تکلف؟ و معنی است بر آنکه مراد حل اصلیتست که قبل الاحرام بود حالانکه اکثر روایات در آنست که حل عارضی بود که بعد احرام می باشد و برین تفسیر حدیث ابن اصم را نیز حمل می توان کرد که مراد آنست که ظاهر شد امر تزویج و حل آنکه حلال بود - انتهى -.

في بعض الروايات رواية من ميمونة قالت: نكحني رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو خلال، وفي بعضها أنه يقول من جانه فإن كان من جانه فلا يصلح لمعارضة ابن عباس سيما حديث الصحيحين، وإن كان يروي عن ميمونة فسيأتي جوابه في الباب اللاحق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ

حديث الباب للمعاقبي، وتناول فيه الشافعية فقال الرمذي: إنه عليه الصلاة والسلام أرسل أبا رافع إلى ميمونة في مكة للخطبة، ثم نكحها في صرب مكة بالوكلة والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خلال محل قبل الإحرام ثم فشا أمر تزوجه وهو محرم، أقول: يلزم عليه قول أنه عليه الصلاة والسلام تجاوز عن المقات بلا إحرام وهو يريد الحج لأن في الروايات أنه نكح عليه الصلاة والسلام سرف وهو بين مكة وذي الحليفة، فقالوا: إن توقيت المواقيت كان في حجة الوداع وواقعة مكاح ميمونة في السنة السابعة في عمرة القضاء، أقول: إن تصريح الراوي في البحاري ص (٦٠٠) أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قلّد وأشعر وأحرم من ذي الحليفة في عام الحديبية، وهو قبل عام عمرة القضاء بخالفهم، فكيف يقول الشافعية بأن توقيتها في حجة الوداع؟ ثم عارض الأحناف الشافعية بأننا نقول بعكس ما قلتم أي نكح وهو محرم وظهر أمر تزوجه وهو

﴿تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحَرَّمٌ﴾.

وفي الباب عن عائشة: قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ شَيْبَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ.

٨٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

٨٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَطَّارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْنَاءِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحَرَّمٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الشَّعْنَاءِ اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةً، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَظَهَرَ أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرِّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. وَمَاتَتْ مَيْمُونَةُ بِسَرِّ حَيْثُ بَنَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدُفِنَتْ بِسَرِّ.

٨٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا فَرَاوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَبَنَى بِهَا حَلَالًا. وَمَاتَتْ بِسَرِّ وَدَفِنَاهَا فِي الظِّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَزَوَّى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ مُرْسَلًا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُوَ حَلَالٌ.

...

حلال، وقال ابن حبان في توجيحه حديثنا: بأنه عليه الصلاة والسلام نكح وهو حلال أي محل بعد الإحرام وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - داخل الحرم فالحرم بمعنى داخل الحرم مثل أعرق وأشام وأمن أي ذهب إلى العراق والشام واليمن، وقال: إن هذه المحاوره صحيحة وأنى عليه يشاهد من الأشعار :

قتلوا ابن عفان الخليفة عمرًا فدعا فلم أر مثله مخذولًا

وقال: إن عثمان لم يكن في الإحرام بل في حرم المدينة، أقول: لا ينحصر الحرم في هذا المعنى بل بمعنى ذي حرمة ؛ أي قتلوه بغير وجه وسفكوا دمًا ذا حرمة كما في :

قتلوا كسرى بليل عمرًا فلو لم يمنع بالكفن

ويدل على ما قلت ما في تاريخ الخطيب البغدادي أن في مجلس الرشيد اجتمع الكسائي والأصمعي وجرى الكلام في :

قتلوا ابن عفان الخليفة عمرًا...

فقال الكسائي: إنه بمعنى الداخل في حرم مدينة، قال الأصمعي: إنك لا تدري، بل معناه قتلوه وهو ذو دم محفوظ ذي حرمة، وأنى يشعر: قتلوا كسرى بليل عمرًا... الخ.

والأصمعي هو عبد الملك بن قريش من رواة مسلم، وكان حافظ اللغة.

وأقول: إنه ثبت بالروايات أنه نكح ميمونة بسرف، فإذا لا يصدق أنه داخل الحرم، وأيضاً يخالف قول ابن حبان قرأتين أخر منها ما في مسلم ص (٤٥٣) قال يزيد بن الأصم: نكحها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو حلال، وقال ابن عباس: إنه نكحها وهو محرم الخ، فجعل الراوي بين محرم وحلال مقالة ولم يثبت إخلال بمعنى الداخل في الحل، ومنها أن الطحاوي ص (٤٤٢) روى عن عائشة وأبي هريرة: « أنه عليه الصلاة والسلام تزوجها وهو محرم » فكيف اجتمع ابن عباس وأبو هريرة وعائشة على لغة غريبة أي المحرم بمعنى الداخل في الحرم؟ وأما نكاح روايات الطحاوي فويدة، ومنها أن راوياً يقول متعجباً: إن ميمونة زوجت في سرف وبني بها في سرف، وماتت في سرف، وكلامه في صدد التعجب يقتضي أن يكون الوقائع الثلاثة المتفرقة أزمنة اجتمعت في مكان واحد، وأما على ما قال ابن حبان فلا تعجب، وأضرب الطحاوي الكلام في المسألة في مشكل الآثار وقال في تحقيق الواقعة وتعينها: إنه عليه الصلاة والسلام أرسل أبا رافع من المدينة إلى مكة لخطبة ميمونة ثم أحرم نفسه خارجاً إلى مكة، فأحالت ميمونة أمرها إلى عباس وجعلته وكيلاً فلما ولته خرج العباس لاستقباله عليه الصلاة والسلام ونكحها إياه بسرف، وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - محرمًا فأقول: إن رواية ابن عباس أعلى من رواية ابن الأصم إسناداً واعتباراً، لأن مرتبة ابن عباس أعلى من مرتبة يزيد بن الأصم، حتى أن قال بعض الرواة: ما يزيد بن الأصم عند ابن عباس أنه بوال علي عقبه، وأيضاً كان ابن عباس في بيت العباس فيكون أعلم بحال النكاح من أبي رافع وكذلك من ميمونة أيضاً لأنها لما ولت العباس نكاحها فلا تكون مباشرة النكاح بنفسها.

٢٥ - باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم

٨٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو عَنْ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ خِلَالًا وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تُصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ».

وفي الباب عن أبي قتادة وطلحة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ. وَالْمُطَّلِبُ لَا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ. وَالصَّلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِأَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ بَأْسًا إِذَا لَمْ يَصْطَدَّهُ أَوْ يُصَدَّ مِنْ أَجْلِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَقْبَحُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٨٤٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الثَّغْبَانِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِيَعُضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مَخْرَمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَتَاوَلُوهُ سَوَطَةً فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رَمَحَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَ فَشَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ فَأَذْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ»^(١) أَطْعَمَكُمْوَهَا اللَّهُ.

٨٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي حِمَارٍ الْوَحْشِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي الثَّغْبَانِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمٍ شَيْءٍ؟».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «إنما هي طعمَةٌ» بضم فسكون أي طعام أو لقمة أطعمكموها الله أي رزقكموها إذا رحمتها لكم، والحديث رواه أصحاب الكتب الستة، وفيه فستل عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أمسك أحد حمل عبيد أو أشد إليها؟» فتوا: لا، قال: فكلوا، ولما لم يقل صلى الله عليه وسلم: هل اصطاد لأهلكم؟ علم أن الاصطياد لغيره لأجل الحرم بدون أمره، وإشارته بخبر الأكل منه لم يحرم، كما فرره ابن القيم.

باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم

قال بعض السلف: لا يجوز للمحرم أكل الصيد وإن لم يصطد بدلالته وإشارته أو إعادته أو بيته، والأخص منه مذهب العراقيين، أي لا اعتبار بنية من صاده، والشرط أن لا يصاد بدلالته أو إشارته أو إعادته، واختار البخاري مذهب العراقيين، ثم الأخص منه مذهب الحجازيين فلوهم حوزوا أنه أكله إذا لم يكن فيه دلالة وإشارته أو بيته، وعرض هذا الباب بيان خلافاً لذلك السلف.

(ف) قال صاحب البحر: إن إشارة الحرم في الشاهد والدلالة في الغائب، وقال غصن الغلة: إن المستعمل في المعاني الدلالة تمنح الأول وفي الأغنيان الدلالة بكسره.

قوله: (يصد لكم الخ) غصن البحر الحجازيون بهذا، وأجاب العراقيون بوجه منه ما قال صاحب الغاية على الهداية: إن الرواية: «أو يصاد لكم» بالألف و«أو» بمعنى «أو»، وفي بعض النسخ تصحيح «أو يصاد لكم» أقول: إن عامة الطرق حالية عن الألف أي يصاد لكم. وأيضاً إن كان الألف موجوداً فيصد لكم مرفوع من عطف الجملة على الجملة لا منصوب والقرينة رواية الباب بالحزم وغيرها من عامة الطرق، ومنها إن لكم في (يصاد لكم) بمعنى يا عانتكم أو إشارتكم، ولكن التأويل هنا تأويل لا يتفني ما في الصدور، والحق أن يقال: إن مراد الحديث هو ما قاله الحجازيون ولكنه يحمل على الكراهة، ويشد: إن السهم لسد الدرائع كما أنه أحد صيد أبي قتادة للدلالة على الجواز ولم يأخذ صيد صعب من جماعة.

قوله: (أحسن حديث روي الخ) أقول: إن الأحسن إسناداً حديث أبي قتادة حديث الصحيحين، وأخذ الشافعي - رضي الله عنه وسلم - لحم صيد أبي قتادة، وفي رواية في الزيلعي أنه عليه الصلاة والسلام لم يأخذ لحم صيد أبي قتادة وحكم عليها الزيلعي بأنه وهم الراوي قطعاً ووافقة عدم الأخذ واقعة صعب من جماعة.

قوله: (وهو غير محرم الخ) مرور أبي قتادة عن النبيات بلا إجماع وإرد على الأحناف، ونقول: إنه وارد على الشافعية أيضاً، وأما قوله: من أن واقعة أبي قتادة واقعة لم تكن الموافقة إذ ذلك معية فرد عليه ما في البخاري في المواضع إجماعه من ذي الحليفة في عمرة المدينة، وأما الجواز من الأحناف فهو أن محمداً صرح في موضعه أن النبي يجوز له التجاوز من ذي الحليفة بلا إجماع ويحرم من جحفة وليس هذا قول الشافعية، وفي الروايات: أنه عليه الصلاة والسلام أرسل أبا قتادة إلى سيف البحر لتجسس أو لتحصيل الصدقات، وأراد أبو قتادة أن يلحقه عليه الصلاة والسلام في الطريق ورافقه بعض الصحابة فصالح على حمار وحش وهو حلال وكان رفاقه محرمين فأكل بعضهم صيده ولم يأكله

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ

٨٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ الصَّمْبَ بَيْنَ جَنَائِمِهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ بِالْأَبْوَاءِ^(١) أَوْ بِوَدَّانَ فَأَهْدَى لَهُ حِمَارًا وَحْشِيًّا فَرَدَّهُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِنَا رَدُّ عَلَيْكَ وَإِنَّا حُرْمٌ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَرِهُوا أَكْلَ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا وَجَّهَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا إِنَّمَا رَدُّهُ عَلَيْهِ لَمَّا ظَنَّ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَتَرَكَهُ عَلَى التَّنْزِيهِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ أَهْدَى لَهُ لَحْمَ حِمَارٍ وَحْشٍ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمَحْرَمِ

٨٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ خَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَاسْتَقْبَلَنَا رَجُلٌ مِنْ جُرَادٍ^(٢). فَبَجَلْنَا نَصْرِيَّهَ بِأَسْبَاطِنَا وَعَصِيَّتَنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّوهُ فَإِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ

(١) قوله: «بالأبواء أو بودان» شئت فقلوا، والأبواء - بفتح الهمزة ومكون الموحدة بالمد - وودان - بفتح الواو وتشديد الهمزة - مكانان بين مكة والمدينة. (شرح الموطأ للقاري)

(٢) قوله: «رجل من جراد» - بكسر الراء - القطعة منه.

بعضهم، ثم تناولوا النبي ﷺ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن أكلهم فأجاز لهم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وسألهم عن إشارتهم ودلائلهم كما في الروايات، ولم يرد سؤاله عن نيته لهم مع أنه كان ضرورياً محتاجاً إليه عند المحازين، فترك الاستفصال في وقائع الأخوان بزل منزلة عموم انتقال، فواقعة أبي قتادة دليل التعريقين. ولينظر إلى ألقاظ مسلم أيضاً فإن فيه: «أن أبا قتادة لم ير الحمار الوحشي بل رآه أصحابه فجعلوا يضحك بعضهم إلى بعض الخ»، وكان ضحكهم على أنهم يحرمون ولا يجوز لهم الاصطياد فلما رأى أبو قتادة ضحكهم فهم الكلام فصاد الحمار. وفي بعض ألقاظ مسلم: «فجعلوا يضحك بعضهم إلى» وهذا اللفظ يشير إلى حيلهم إياه على صيده وذهاب أبي قتادة لأجلهم، وقال القاضي عياض: إن في لفظ يضحك بعضهم إلى سقطاً والأصل بعضهم إلى بعض، ثم يبحث في ضحكهم هل هو داخل في الإعانة أو خارج منه، فإني لم أجد نصريح أن هذا إعانة أو لا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ

هذا الباب على مذاق بعض السلف فإن لفظ اللحم أعم، وقصة الباب قصة حجة الوداع وحديث الباب يخالف المحازين والعرافين. وأجابوا بأنه محمول على سد الذرائع ومسألة سد الذرائع من أهم مسائل أصول الفقه وما ذكرها الشافعية والأحناف وذكرها الموانك وابن تيمية، وسد الذرائع أن لا يكون الشيء منهيًا عنه في الفريعة إلا أن المكلف ينهي عنه كيلا يكون مودياً إلى ما هو منهي عنه، مثل نهى عمر وابن مسعود من التيمم للجنب كيلا يكون مودياً إلى المهي عنه من التيمم في أدنى البرد.

قوله: (حماراً وحشياً الخ) ظاهر حديث الباب أنه أي به وهو حي، واختاره البخاري ص (٢٤٥) فإذا رده عليه الصلاة والسلام فإنه لا يجوز له ذبح الصيد، ومذبح الحرم عندما ميتة لكن طرق مسلم تدل على أنه أي به عنده عليه الصلاة والسلام مذبوحاً لأن في بعضها ذكر العجز، وفي بعضها ذكر النوك، وفي بعضها ذكر النجم فيكون رده لسد الذرائع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمَحْرَمِ

حائز عند الكل لصح القرآن، وأما قتل الخراف فسد أي حليفة فيه جواز خلافاً للثلاثة، ونجاء عندنا على أربعة أنواع: البينة، وهي عندنا نفرة وثاقفة، وقال الشافعية: إنها نافقة، والدم، والطعام بثلاثة أصوع: والتصدق بما شاء.

وحديث الباب ليس بحاجة علينا لسقوط سنده، ولنا أثر عمر في موطأ مالك ص (١٦٦) قال عمر: أطلعهم قبضة من الطعام، وفيه ص (١٦٦): ثمرة غير من جرادة. وقال المحازيون: إن راوياً يقول في ابن ماجه: إن رأيت ممكاً عطس فخرجت الجرادة من أنفه، لكنه لا يدل على أنها من حلق البحر لأنه لعنه أخذها من الخارج ولم يقل أحد من كتاب حالات الحيوانات بأنها من خلق البحر، ولعل السمعك إن كان بيضه

شَفِيانَ. وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِيهِ شَعْبَةً. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١) لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَصِيدَ الْجَرَادَ فَيَأْكُلَ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ صَدَقَةً إِذَا اصْطَادَهُ أَوْ أَكَلَهُ.

٢٧ م - بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبِيعِ بِصِيْهِهَا الْمَحْرَمِ

٨٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: «قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: الضَّبِيعُ أَصِيدُ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَكُلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: زَوْي جَرِيذُ بْنُ حَازِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ: عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ. وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَصَحُّ: وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَحْرَمِ إِذَا أَصَابَ ضَبْعًا أَنْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ.

٢٨ م - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِغْتِسَالِ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ

٨٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «اِغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ بِفَيْحٍ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ. وَالصَّحِيحُ مَا زَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ يَسْتَحَبُّ الْاِغْتِسَالُ لِلدُّخُولِ مَكَّةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ.

(١) قوله: «أهل العلم» قال محمد: إذا صاد الحلال الصيد فليأكل يأكل المحرم من لحمه إن كان صيد من أحله أو لم يصد من أحله؛ لأن الحلال يصاده وذبحه، وذلك له حلال، فخرج من حائل الصيد فلا يأكل يأكل المحرم منه، وأما الجراد فلا ينبغي للمحرم أن يصيده، فإن فعل كفر، وعمرة خير من جرادة، كذلك قال عمر بن الخطاب، وهذا كنه قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا. (الموضح)

(٢) قوله: «بفَيْحٍ» - يفتح الفاء والخاء المعجمة المشددة - موضع قريب مكة. (جامع الأصول)

داخل الماء يخرج السمك وإن كانت خارجة تخرج الجراد فإذا عاشت في البر صارت برياً، وقالوا: إن سقنقور (ريگ ماهی) يعيش في البر ومن نسل السمك، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبِيعِ بِصِيْهِهَا الْمَحْرَمِ

الضبيع في الفارسية يقال لها (كفتار)، وفي الهندية (بهندار)، والضبيع حلال يؤكل عند الشافعي وذكر أبواب التذكرات أن الضبيع من أحب الحيوانات، ويقال: إنها تحفر حفرة تحت رأس الرجل النائم فإذا وقع الرأس في الحفرة تقطعها، ونقول: إنها من السباع وذات أنياب، وقال الشوكاني: إنها ليست بذات ناب بل لها فك (جيز) أقول: كلامه لا يجدي شيئاً.

ومحمد الشافعي: تحديث الباب لفظ الصيد والصيد يطلق على ما يؤكل لحمه، ولا نسلم هذا فإنه يطلق الصيد على صيد الأسد أبعداً، نعم يرد علينا قول الراوي نعم ورفعته إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فالجواب أطول، وأظن الطحاوي في مشكل الآثار على أوراق في الحصة المطبوعة، ولكن الأغلاط في النسخة المطبوعة كثيرة وحاصل ما ذكر الطحاوي: أنه روي عن يحيى بن سعيد القطان بإسناده أنه من وهم الراوي (وإن أي عمار) في رفعه، فإنه كان يروي عن عمر موقوفاً برهة من الزمان ثم بعده رفعه، وإن سعيد أول من صنف في الجرح والتعديل وهو حنفي مذهباً بتصريح ابن خلكان، وأشار الزمذني إلى أن الحديث موقوف بغيره عن يحيى بن سعيد، وأما فتوى عمر وجابر فأخرجه مالك في موطنه ص (١٦١) ثم في خارج السنة ما يخالفنا في حديث الباب وهو زيادة: «أن في قتل الضبيع شاة» وبصيغة المثنى وبإي مؤرد في أنه صيغة المذكر أو المثنى، ثم أقول: إن المرجح هو الشاة أي تؤكل الشاة والغريبة عليه ما في الزمذني في النجدة الثاني ص (١) عن خزعة بن جزء قال: «سألت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن أكل الضبيع؟ فقال: أو يأكل الضبيع أحد؟»، وسألته عن أكل الذئب؟ فقال: أو يأكل الذئب أحد! الخ» إلا أن سند هذا الحديث ضعيف من جانب عبد الكريم بن أبي أمية، وهو ابن أبي المخارق وهو ضعيف، وأما عبد الكريم بن مالك فثقة، وأخطأ المولوي محمد حسن السبهي في حاشية الهداية حيث قال: إنه عبد الكريم بن مالك وهو ثقة، وإنحال أنه ابن أبي المخارق. وحديث الباب ما أعده الطحاوي عن يحيى بن سعيد رحمه الله، ثم أقول: فتوى عمر ليست في حوار أكلها بل في جزاء قتل

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخُرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا

٨٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا».

وفي الباب عن ابن عمر: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ نَهَارًا

٨٥٤ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْعَصْرِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ نَهَارًا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ

٨٥٥ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي قَزْعَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ قَالَ: «سُئِلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَيْرَفَعُ الرَّجُلُ يَدَيْهِ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ؟ فَقَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْكُنَّا نَفْعَلُهُ»^(١).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: رَفَعَ الْيَدَ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي قَزْعَةَ. وَاسْمُ أَبِي قَزْعَةَ شُوَيْدُ بْنُ حُجْرٍ^(٢).

٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ الطَّوَافِ

٨٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ^(٣) ثُمَّ مَضَى عَلَى يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثًا^(٤) وَمَشَى أَرَبْعًا ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَقَالَ: «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى». فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَالْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصُّفَا أَظَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شُعَائِرِ اللَّهِ».

وفي الباب عن ابن عمر: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «أفكنا نفعله» الهزرة للإنكار، وفي «المشكاة»: فلم تكن نفعله، قال الطيبي: وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي إلى هذا، وقال أحمد وسليمان الثوري: يرفع اليدين من رأى البيت ويدعو - انتهى -.

(٢) قوله: «فاستلم الحجر» هو افتعل من السلام بمعنى التحية، وأهل اليمن يستنون ركن الأسود الخيا أي أن الناس يتحيتون بالسلام، وقيل: من السلام وهي الحجارة جمع سلمة - بكسر اللام - استلم الحجر إذا لمسه أو تناولته، كذا في «مجمع البحار».

(٣) قوله: «فرمل ثلاثاً» من رَمَلَ يَرْمُلُ رَمْلًا وَرَمَلَانًا إِذَا أَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ، وَهَمْزٌ مُتَكْنِيَةٌ، وَهُوَ الَّذِي شَرَعَ فِي عِمْرَةِ الْفَضَاءِ لِبَرَى الْمُشْرِكُونَ فَوَزَّهَهُمْ حَيْثُ فَالَوْ: أَوْهَنْتَهُمْ حَتَّى يَثْرَبَ، كَذَا فِي «الْمَجْمَع».

إِنْبَاهًا، وَأَمَّا مَنُورُ جَابِرٍ فَهِيَ أَلْكَبُهَا كَمَا فِي مَوْطَأِ مَالِكٍ (ص ١٦١)، وَمِنْ أَدْلَتِنَا مَا رَوَاهُ الزُّبَيْعِيُّ عَنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَوَرَّجَدَتْ سَنَدُهُ قَوِيًّا. وَفِيهِ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَائِخِ أَتَى بِعِمْرَةِ النَّضِيعِ بَيْنَ يَدَيْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُسَيْبِ وَرَجَّحَ ابْنُ قَيْمٍ مَسْأَلَةَ الْأَحْنَفِ مِنْ حَرَمَةِ النَّضِيعِ فِي إِعْلَامِ الْمُؤَفِّعِينَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ وَخُرُوجِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا

أَعْلَى مَكَّةَ جَانِبُهَا الشَّرْقِيُّ وَيُسَمَّى: بِكَدَاءَ، وَأَسْفَلُهَا جَانِبُهَا الْغَرْبِيُّ وَيُسَمَّى: بِكَدَى، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِنَّ الْأَدَبَ وَهُوَ اسْتِفَالٌ فِي هَذَا الطَّرِيقِ أَيْ طَرِيقَهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ رَفْعِ الْيَدِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَرْوَاهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَبْغِيهِ، وَهَذَا الرُّفْعُ عِنْدَ مَكْرُوهِهِ، نَقُولُ: مُرَادُهُ أَنَّ يَرْفَعُ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَرْفَعُهُمَا فِي لِمَانِيَةِ مَوَاضِعَ، وَرَفْعُهُمَا عِنْدَ الْأَشْوَاطِ - أَيْ لاسْتِلَامِ الْحَجَرِ - ضَرْوَرِيٌّ فِي الشُّوْطِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، وَفِي سَائِرِ الْأَشْوَاطِ مُسْتَحَبٌّ.

والعمل على هذا عند أهل العلم.

٣٣ - باب ما جاء في الرَّمْل من الحجر إلى الحجر

٨٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رضي الله عنه رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

وفي الباب عن ابن عمر.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والعمل على هذا عند أهل العلم. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا تَرَكَ الرَّمْلَ عَشْدًا فَفَدَأْ أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَرْمَلْ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ، لَمْ يَرْمَلْ فِيهَا بَقِيَّةً. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ رَمْلٌ، وَلَا عَلَى مَنْ أَحْرَمَ مِنْهَا.

٣٤ - باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني

دُونَ مَا سِوَاهُمَا

٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ وَمَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ حُفَيْمٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: كُنَّا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُعَاوِيَةَ لَا يَمُرُّ بِرُكْنٍ إِلَّا اسْتَلَمَهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ» إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا.

وفي الباب عن عمر.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أَنْ لَا يَسْتَلِمَ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

٣٥ - باب ما جاء أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم طَافَ مُضْطَبِعًا^(١)

٨٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا قَبِيضَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الحميدِ عَنْ ابْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم طَافَ بِالْبَيْتِ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَبْدُ الحميدِ

(١) قوله: «لم يكن يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني» كذا جاء عن ابن عمر رواه الشيخان وبه قال الجمهور وهو مذهب أبي حنيفة.
(٢) قوله: «مُضْطَبِعًا» الاضطباع هو أن يأخذ الإزار أو الرداء، فحمله وسطه تحت إبطه الأيمن، ويلقى طرفه على كتفه الأيسر عن جهتي صدره وظهوره، وتسمى بذلك لإبداء الضمير، والضبع - يسكون الباء - وسط العضد، ويقال للإبط: الضبع للمجاورة، قيل: إنما فعل ذلك إظهاراً لتشجيع كالرمل في الطواف. (الطليحي)

باب ما جاء في الرَّمْل من الحجر إلى الحجر

كان ابتداء الرمل أنه عليه الصلاة والسلام لما أتى مكة للحجرة عام القضاء وأراد الطواف خرج الكفار مستكرهين طواف الصحابة، وكانوا ينظرون من أعلى الجبل، وقالوا: أضناهم حتى يثرب. فأمر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أصحابه بالرمل، فكانوا يرمون في ثلاثة جوانب لأنها كانت منظر الكفار، وأما الجانب الرابع فلم يكونوا فيه، وكانت الصحابة يمشون فيه ثم صار حكم الرمل في الجوانب الأربعة، وقال ابن عباس: الرمل ليس بسنة، وإنما كان لغرض إظهار الجلادة والصحة في أعين كفار مكة، وارتفع الغرض خلافاً لجمهور الأمة، ونقول: إن واقعة إظهار الجلادة كانت واقعة عمرة القضاء، وقد رمل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حجة الوداع بعد فتح مكة فعلم أن الرمل سنة، والرمل سنة في كل طواف بعده سعي، وتنفارن عندنا طوافان والرمل مرتين.

باب ما جاء في استلام الحجر الأسود والركن اليماني دون ما سواهما.

استلام الحجر الأسود مستحب عند الكل، وأما استلام الركن اليماني فمروي عن محمد بن الحسن رحمه الله.

قوله: (الركن اليماني الخ) باء اليماني ليست بمتشبهة، بل عوض عن التنوين، وكان في الأصل يمان. وأما وجه تخصيص الاستلام بالحجر الأسود والركن اليماني دون الركن العراقي والشامي فهو أن الأولين باقين على البناء الإبراهيمي بخلاف الآخرين، وكان بيت الله أحترق في زمان فجمع القريش الأموال الطيبة لبناء بيت الله الكعبة فبنوها وأخرجوا الحطيم لأن الأموال الطيبة كانت قليلة، والحطيم على شكل نصف الدائرة، ودوران الحطيم ستة وثلاثون ذراعاً وأبعد الحطيم عن بيت الله ستة أذرع. وقال الشافعية: إن بناء البيت من الجانب المقابل أيضاً ضيق

هُوَ ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ يَمْلَى^(١) عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ يَمْلَى بْنُ أُمَيَّةَ.

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ

٨٦٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي أَقْبَلُكَ وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ. وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ لَمْ أَقْبَلُكَ»^(٢).

وفي الباب عن أبي بكر وابن عمر. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَجِبُونَ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ، اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَ يَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ اسْتَقْبَلَهُ إِذَا حَادَى بِهِ وَكَثُرَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفا قَبْلَ الْمَرْوَةِ

٨٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَأَتَى الْمَقَامَ فَقَرَأَ «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ»^(٥) مُصَلًى. فَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ، ثُمَّ أَتَى الْخَيْجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ قَالَ تَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفا وَقَرَأَ: إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ^(٦).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفا قَبْلَ الْمَرْوَةِ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصَّفا لَمْ يُجْزِهِ، وَيَبْدَأُ بِالصَّفا. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى رَجَعَ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهَا، رَجَعَ فَطَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ

(١) قوله: «لم أقبلك» إذا قال: ذلك لئلا يفر الناس أي بعض قريبي العهد بالإسلام الذين قد تألفوا عبادة الأحجار وتعظيمها رجاء نفعها وحوف الضرر بالتقصير في تعظيمها، فحاف أن يراه بعضهم يقبله فيفتن. (الطبري)

(٢) قوله: «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» هو الحجر الذي فيه أثر قدمه، وقيل: الحرم كله ومصلى أي يدعو عنده، وقيل: موضع صلاة وتعب بأنه لا يصلى فيه بل عنده. (بجمع البحار)

(٣) قوله: «من شعائر الله الشعائر جمع شعيرة، وقيل: هي جمع شعارة - بالكسر - كذا في «المواهب»، وقال الحريري: شعائر أعمال الحج، وكل ما جعل غلما لطاعة الله تعالى، وقال الزجاج: هي جميع متعبدات الله التي أشهرها، الله أي جعلها أعلاما لنا، وهي كل ما كان من موقف أو مسعى أو مذبح. (العيني) قال الطبري: الابتداء بالصفا شرط وعليه الجمهور، وعن بعضهم به احتج من أوجب الترتيب في الوضوء على أنه لو بدأ بالمروة كان ذلك الشوط غير محسوب، وفيه دليل على وجوب الطواف بين الصفا والمروة كما يجب الطواف بالبيت، وقال بعضهم: ليس بواجب بل هو تطوع لقوله تعالى: «فلا جناح عليه أن يطوف بهما» ورفع الجناح يدل على الإباحة، ويجب على تاركه الدم، ورد بأن الآية إنما أنزلت في الأنصار كانوا يرحلون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فقيل: لهم فلا جناح عليه أن يطوف بهما انتهى.

فيه شيء قضيب ولذا جعل بعض سلاطين الشافعية موضعا مرتفعا من الأرض مسميا في أصل جدار الكعبة ليقع الطواف خارجا ويسمى ذلك الموضع المرتفع (شاذروان)، وورد في حديث: «أن الحجر الأسود بمنزلة بمن الله تعالى فيباع به كما يباع على يد الرجل».

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالصَّفا قَبْلَ الْمَرْوَةِ

تفصيل الفروع في الفقه ومن بدأ بالمروة قبل الصفا لا يعتبر الشوط الذي إلى الصفا

[١] وفي النسخة الهندية أي يعنى وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار.

[٢] هناك حديث الرقم (٨٦١) ساقط من النسخة الهندية وذكره بشار والشيخ أحمد شاكر، ونصه: حدثنا قتيبة قال: حدثنا حماد بن زيد، عن الزبير بن عري، أن رجلا سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال: «نار: رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله. فقال الرجل: "أرأيت إن غلبت عليه أرأيت إن زوحت" فقال: ابن عمر: اجعل "أرأيت" باليمن، رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله.

وها هو الزبير بن عري روى عنه حماد بن زيد، والزبير بن عدي كوفي، سمع من أنس بن مالك وغير واحد من أصحاب النبي ﷺ، روى عنه سفيان الثوري وغير واحد من الأئمة.

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وقد روى عنه من غير وجه.

حَتَّى أَنْتَى بِلَادَهُ أَجْرَاءَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ. وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا تَرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُزُّهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ: الطَّوْفُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ وَاجِبٌ لَا يَجُزُّهُ الْخُجُؤُ إِلَّا بِهِ.

٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ

٨٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ لِيَرَى الْمُشْرِكِينَ قُوَّةَهُ».

قَالَ: وَفِي النَّبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٍ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَجِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ، فَإِذَا لَمْ يَسَعْ وَمَشَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ رَأَوْهُ جَائِزًا.

٨٦٤ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ جُمَهَانَ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَمْشِي فِي الْمَسْعَى فَقُلْتُ لَهُ أَتَمْشِي فِي الْمَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ؟ فَقَالَ: لَيْتَ مَسَعْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى، وَلَيْتَ مَسَعْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا.

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّوْفِ رَاكِبًا

٨٦٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ الصَّوَّافُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَغَيْدُ الْوُهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ الْخَدَّاءِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ».

وَفِي النَّبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَأُمِّ سَلَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٍ.

(١) قوله: «أنا شيخ كبير» أراد بهذا بيان العذر في ترك السعي.

(٢) قوله: «في الطَّوْفِ رَاكِبًا» فإن ما نكث وأبو حنيفة: إن طاف رَاكِبًا لعذر أحرأه ولا شيء عليه، وإن كان يهرع عذر فعليه دم، قال أبو حنيفة: وإن كان مكة، أعاد الطَّوْفَ واعتذروا عن ركوب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الناس كثروا عليه ومشوا بحيث إن إبعادهم خرج من البيوت، أو لأنه يشتكي، وروى أبو داود: «قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته الحديث، وفي إسناده يزيد بن أبي رباب وفيه مقال» (المعنى مختصراً).

قوله: (شعتر الله حج) فإن السيوطي: إن المراد بالشعائر العلامات (بإدغام السين)، والسعي بين الصفا والمروة واجب عند أبي حنيفة، وفرض عند الشافعي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ

في رواية البخاري في كتاب الأنبياء وحج السعي بين الصفا والمروة غير ما في هذا الحديث وذلك قصة هاجر، وكانت هاجر تمشي من الصفا إلى قبل الأخصر. وسعى من قبل إلى الليل الثاني الحبيبية إسماعيل عليه الصلاة والسلام عن نظرها ثم تمشي من قبل إلى المروة وجرت سنتها إلى قيام القيامة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّوْفِ رَاكِبًا

تمشي المقابيل للركوب واجب عند أبي حنيفة، ولو ركب وترك الواجب لعذر فلا دم عليه كما أن سنة وإحيات لأدم على تركها بعدد كما في هذا الشعر:

سعي وحلق ومشى عند طوفهما صدر وجمع ورور قبل إسماء

من إحيات ولكن حيث ما تركت، وأما سوى هذه السنة فتوهم عبارات البعض إلى إدم وعبارات بعضهم إلى عدم وجوب الإدم.

قوله: (على راحلته الخ) ركوبه عليه الصلاة والسلام كان لعذر، واعتذر في مسلم أنه ركب ناقة أناس يسأوه، وفي أبي داود: أنه عليه الصلاة والسلام كان يشتكي، إلا أن في إسناده ما في أبي داود يزيد بن أبي زياد المتكلم فيه، وذكر البخاري في الترجمة أنه عليه الصلاة والسلام ركب فرس، وقال شارحون: إن بناء ترجمة البخاري على ما في أبي داود، والله أعلم.

قوله: (انتهى إلى الركن الخ) أي الحجر الأسود، وتسمى الموائك هذا على طهارة أبواب ما يؤكل الجمع وأزباله، فإنها لو لم تكن طاهرة لما أدخل النبي - صلى الله عليه وسلم - ناقته في المسجد الحرام. وقال الحافظ في الفتح: إن ناقة النبي - صلى الله عليه وسلم - ألقها كانت مذبذبة، لكن حجاب الحافظ ليس بذلك القوي، وهناك بحث في نكس الموائك بأن حواشي البيت في عهده كانت مطافاً ولم يكن لمة بناء،

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِباً إِلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.
٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّوَافِ.

٨٦٦ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ خَمْسِينَ مَرَّةً، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَنُوبٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ.

٨٦٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَانُوا يُغَدِّوْنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِيهِ، وَلَهُ أَخٌ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَيْضاً.

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ فِي الطَّوَافِ لِمَنْ يَطُوفُ.

٨٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاظِبٍ، لَا تَمْتُمُوا» أَخْذًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ "سَاعَةِ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ".

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي ذَرٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ أَيْضاً.

(١) قَوْلُهُ: «لَا تَمْتُمُوا أَحَدًا». وَلَعَنَهُمُ كَانُوا يَمْتُمُونَ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الطَّوَافِ أَحْيَانًا، قَالَ الطَّبْرِيُّ: التَّمْتِيدُ بِالطَّوَافِ لَيْسَ بِقَيْدٍ مَانِعٍ، بَلْ قَوْلُهُ: «أَخْذًا طَافَ» مَعْنَى: «أَخْذًا» دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. لِأَنَّهُ كُلُّ مَنْ دَخَلَهُ فَهُوَ يَطُوفُ، بِالْبَيْتِ غَالِبًا فَهُوَ كِتَابَةٌ. (المرقاة)

(٢) قَوْلُهُ: «وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةِ شَاءَ». قَالَ الْمَظْهَرُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ التَّطَوُّعِ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ بِحُكْمِ تَعْرِفِهَا لِبَنَاتِ النَّاسِ مِنْ فَضْلِهَا فِي حَمِيقِ الْأَوْقَاتِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: حَكَمَهَا حُكْمُ سَائِرِ الْبِلَادِ فِي الْكَرَاهَةِ يَعْنِي لَعَنَ الْبِلَادَ وَشَوَّهَا، قَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ: وَلِظَاهَرِ أَنْ أَمْرًا يَقُولُهُ. وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةِ شَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الْغَيْرِ الْمَكْرُوهَةِ تَوْفِيقًا بَيْنَ النَّصُوصِ. (المرقاة)

وَأَمَّا بِنَاءُ الْحَانِطِ وَتَحْدِيدُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَصَحَّ عِنْدَ عُمَرَ، كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ بَنَاتِ الْكَعْبَةِ، فَهِيَ يَكُونُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ حِينَ طَوَافِهِ فَرَقَ فَبَدَنَ سِدْرُ الْبَنَاتِ الْكَعْبَةِ أَنْفَ، وَلَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْفَرَادَ الْعَظِيمَ يَخْرُجُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَاسْمُهُ فَلَا يَدُ مِنْ كَوْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي عَهْدِهِ، فَيَبْحَثُ أَنْ تَعْرِضَ إِذَا كَانَتْ لَا تَحْمِيهِ فِيهَا فَهَلْ تَأْخُذُ أَحْكَامُ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟ فَعَادَ نَظْرُ الْبَنَاتِ فَأَقُولُ: إِنَّهُ يَبْحَثُ فِي أَنْ مَطَافَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ خَارِجَ الْبَيْتِ مُتَصِلًا أَوْ مُفْصَلًا عَنْهَا، وَابْحَثُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ مَرَّ سَابِقًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَطْرَفَةَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ الْحَجَرَةِ سَنَةً، طَوَافُ عِمْرَةِ الْقَضَاءِ، وَطَوَافُ فَتْحِ مَكَّةَ بِهَا عِمْرَةٌ، وَطَوَافُ فِي حِمْرَةٍ الْجَعْرَانَةِ، وَثَلَاثَةُ أَطْرَفَةٍ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ اتِّفَاقًا، وَالاختلافُ فِي النَّظَرِ، فَعَدَدُنَا أَرْبَعًا: طَوَافُ الْعِمْرَةِ، وَثَانِيهَا: طَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَثَالِثُهَا: طَوَافُ الْوُدَاعِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: طَوَافُ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَأَمَّا طَوَافُ الْعِمْرَةِ فَدَخَلَ فِي طَوَافِ الْحَجِّ، وَأَمَّا سِوَى هَذِهِ السَّنَةِ فَأَشَارَ إِلَيْهَا الْبُخَارِيُّ بِمُرْبَعَةٍ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِذَا بَنَى فِي السَّجْدَةِ بِالْمُرْبَعِ فَلَا يَكُونُ مَخْطُورًا.

وَبَنَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمَعْنَى لَبَةِ الْحَدَادِيِّ عَشَرَ وَثَانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ، وَطَافَ الْبَيْتِ فِي هَذِهِ اللَّيَالِي وَلَكِنْ عَدَّدَهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَأَمَّا حَانَ كَوْنِهَا رَكُوبًا وَمَاشِيًا فَقَدْ كَتَبَ السَّيْرُ أَنَّ طَوَافَ عِمْرَةِ الْقَضَاءِ وَطَوَافَ الزِّيَارَةِ كَانَا فِي حَالِ الرُّكُوبِ، وَنَقَلَ الْوَقَادِيُّ أَنَّ طَوَافَ فَتْحِ مَكَّةَ أَيْضًا كَانَ رَاكِبًا وَلَكِنْ الْوَقَادِيُّ مَتَكَنَّهُ فِيهِ، وَيَأْتِي فِي تَصَانِيفِهِ بِالرُّكُوبَةِ وَالْيَابَسَاتِ وَطَوَافِ عِمْرَةِ جَعْرَانَةِ وَطَوَافِ عِمْرَةِ الْحَجِّ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ وَالْوُدَاعِ كَانَتْ مَاشِيًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّوَافِ

قَوْلُهُ: (خَمْسِينَ مَرَّةً الْحَجَّ) أَيُّ طَوَافِ الثَّانِفَةِ لَا الْحَجَّ خَمْسِينَ مَرَّةً، وَقَالُوا: إِنَّ أَعْلَى الْعِبَادَاتِ ثَلَاثَانِي الطَّوَافِ فَيَكْتَرُهُ مِمَّا أُمِرَ، وَأَمَّا فِي الْحَجِّ فَلِلْمَعْرِفَةِ ثَلَاثَةُ أَطْرَفَةٍ، وَلِلْقَارِنِ أَرْبَعَةُ أَطْرَفَةٍ، وَلِلْمَتَمَتِّعِ ثَلَاثَةُ أَطْرَفَةٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ فِي الطَّوَافِ لِمَنْ يَطُوفُ

رَكْعَتَا الطَّوَافِ وَاجْتِنَانُ عِنْدَنَا وَمَعَ هَذَا لَا يَصِحُّ أَدَاؤُهَا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ كَذَا فِي الْخُدَائَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا وَاجِبَانِ لغيرهما لَا يَصِحُّ أَدَاؤُهَا فِي هَذِهِ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ، وَأَمَّا الْوَاجِبُ لِغَيْرِهِ فَمَرُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَصِحُّ صَلَاةُ الطَّوَافِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: (إِنْ حَدَّثَ: «صَلَّى آيَةَ سَاعَةِ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ الْحَجَّ» عَامًا، وَنَقُولُ: إِنَّهُ يَخْصُصُ بِأَحَادِيثٍ تَنْدِلُ عَنْ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَقِيلَ: إِنْ حَدَّثَ الْبَابُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ بَلْ مَرَادُهُ أَنَّ نَبِيَّ حَيْدٍ مُتَدَفِّعٌ لِحَقِّ هُمْ بِأَمْرٍ كَمَا مَرَّ نَظَرُهُ مِنْ حَدِيثٍ: «لَا تَمْتُمُوا بِإِمَاءِ اللَّهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ الْحَجِّ»

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَأْسُ فِي الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَيْضًا لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلَمْ يُصَلِّ. وَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ بِذِي طَوًى فَصَلَّى بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ.

٨٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مُضْعَبٍ قِرَاءَةً عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بِسُورَتِي الْإِخْلَاصِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

٨٧٠ - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَسْتَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ فِي رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

قَالَ أَبُو حَبِشٍ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ.

وَحَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ.

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ غُرَبَاءَ.

٨٧١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أُنَيْسٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَلِيًّا بِأَيِّ شَيْءٍ يُعَيْشُ؟ قَالَ: بِأَرْبَعٍ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَلَا يَطُوفُ^(١) بِالْبَيْتِ غُرَبَاءَ، وَلَا يَجْتَمِعُ^(٢) الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ^(٣)».

(١) قوله: «بذي طوى» - يفتح الطاء ويضم ويكسر ويثقل ويترك - موضع بقرب مكة ينزل فيه أمراء الحجاج، قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف أي بعد صلاة الصبح، سواء طاف في وقت الكراهية أم لا، لأن طواف قبل الصبح مثلاً حتى تطلع الشمس ونبيض، وكذا الحكم فيه بعد صلاة العصر، وهو قول أن حنيفة والعمامة من فقهاءنا، فإن قلت: يجوز النحر بعد الفجر قبل صلاته وبعدها، فلم لا يجوز صلاة الطواف وهما واجبان؟ قلت: الفرق بينهما أن النحر واجب بإيجاب الله تعالى، وصلاة الطواف تجب بفعل الطائف، سواء يكون الطواف واجباً عليه أم لا - فتأمل - فإنه موضع زلل، كذا في «الموطأ» وشرحه لعلي القاري.

(٢) قوله: «لا يطوف بالبيت غريباً» قال الطيبي: وإنما منع طواف الغريب لما كانت الحاحلية عليه، وعن طاوس: كان يطوف أحدهم بالبيت غريباً وإن طاف وعليه ثياب، فانتزعت منه لأنهم قالوا: لا بعد الله في ثياب أذينا فيها، وقيل: نفاؤاً لا نيتراً من الذنوب كما تعتزوا من الثياب - انتهى -.

(٣) قوله: «لا يجتمع المسلمون والمشركون»... الخ قال الطيبي نقلاً عن لمبوى: هو من قوله تعالى: «يؤمنا المشركون نجس فلا يقربوا المسجداً الحرام بعد عامهم هذا» والمراد بالمسجد الحرام حرم الله فلا يمكن مشرك من دخوله، ولو جاء في رسالة أو أمرهم، بل يخرج إليه من يقتضي الأمر المتعلق به، ولو دخل خفية ومات، ينشئ وأخرج من الحرم - انتهى -.

أي لا حق لكم في المسح.

ولنا أثر الفاروق الأعظم أخرجه الطحاوي ص (٣٩٦)، والبحاري ص (٢٢٠) في الترجمة، والنظر في آثارهم وبكس لأحد من الأحناف أن يستدل بما في البخاري ص (٢٢٠): عن أم سلمة كانت مريضة وقت طواف الوداع فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم -: كيف أفعل؟ فقال عليه الصلاة والسلام: ضوفي وراء الناس راكبة، فطافت ولم تصل حتى خرجت الخ؛ ولعل عدم صلاتها كانت بأمره، ولكنني هناك متردد في خروجها أنها خرجت من مكة أو حتى خرجت من المسجد الحرام، وعلى التقدير الثاني لا يكون الحديث المرفوع حجة لنا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ غُرَبَاءَ

سئل العمدة في الحج واجب، وإن قيل: إن سئل العمدة فرض في نفسه فكيف يكون واجباً للحج؟ قلت: لا تنافي بينهما فإنه قد يكون الشيء فرضاً في نفسه وواجباً للغير.

(ف) واعلم أن دلالة ظنية الدليل على الوجوب وقطعية الدليل على القرينة إنما يظهر في دواخل الحقيقة لا في خارج الحقيقة من الأحكام والشروط، فإمام لا يبحثون في الأحكام والشروط ظناً وقطعاً والموانع أيضاً من باب الأحكام والشروط فعلى هذا ما زدنا على نص آية السرفة من عشرة دراهم بأخبار الآحاد فلا إشكال فيه بل عشرة دراهم شرط قطع اليد، وكذلك المهر في النكاح من عشرة دراهم زيادة على نص آية

بَعْدَ غَائِمِهِمْ هَذَا، وَمَنْ كَانَ يَنْتَهِي الشَّيْءَ عَهْدَ فَعَهْدَهُ إِلَى مَدَتِهِ، وَمَنْ لَا مَدَّةَ لَهُ فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ ۱۱.

٨٧٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شَفِيَّانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ نَحْوَهُ وَقَالَا: زَيْدُ بْنُ يَثِيجَ وَهَذَا أَصَحُّ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَشُعْبَةُ وَهُمْ فِيهِ فَقَالَ: زَيْدُ بْنُ أَثِيلَ.

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ.

٨٧٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ الشَّيْءُ ۞ مِنْ عُنْدِي وَهُوَ قَرِيرُ الْمَعِينِ طَلِبُ النَّفْسِ، فَرَجَعَ إِلَيَّ وَهُوَ خَزِيرٌ، فَقُلْتُ لَهُ: لَقَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَزِدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ أَتَعَبْتُ أَمِّي مِنْ بَعْدِي».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ.

٨٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ۞ صَلَّى فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ يُصَلِّ وَلَكِنَّهُ كَثَّرَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ عَثْمَانَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بِلَالٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا يَزُونَ بِالصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ بَأْسًا، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ الثَّالِثَةِ فِي الْكَعْبَةِ، وَكَرِهَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةُ فِي الْكَعْبَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةُ وَالْمَطْلُوعُ فِي

تدل على أن يكون الكعاب بمال، وهذه الزيادة بأخبار الأحاد زيادة الحكم لأن المهر حكم فلا إشكال، وقال صاحب البداية: إن أخرجه من حيث أخرجه الله الحج غير مشهور، وحسنه مبن على مسكة الخاداة، أقول: إنه ليس مشهور بل ليس بمرفوع أيضاً، بل أثر، وقد عرفت بالاستقراء أن الواجبات الداخلية ليست إلا في الحج والصلاة هذا عندنا، وأما عند الشافعية ففي الحج فقط.

باب ما جاء في الصلاة في الكعبة

إنه دخل في الكعبة في فتح مكة وحرب الأصنام، وفي كتب السير أنه كان يشير بإصبعه إلى الأصنام ويقول: «إساء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً» [الإسراء: ٨١] وكانت تسكب الأصنام بأنفسها، ثم عاينت إسرائيل على جدران الكعبة، فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لعلي كرم الله وجهه إن يَلِ الثوب ويحمو النصارى، فقال علي لثني - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ضع قدميك على كتفي واعمها، فقال: إنك لا تستطيع أن تحملني بل ضع قدميك على كتفي، وقال زيد بن ثابت لما نزل قطعة، «غير أولى الضرر» [النساء: ٩٥] وكان فعده على فخذي فخشت أن ترمي فخذي، ولا كانت تحمل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - باقة إلا باقته القصواء، وفي بعض الروايات أنه دخل الكعبة في حجة الوداع لكن البعض الآخر تخالفها كما أشار البخاري إلى اختلاف الرواة، وكانت التوفيق بين الروايتين ممكناً لكن الخدلين لم يتوجهوا إلى التوفيق.

وأما الصلاة في الكعبة فروى بلال أنه عليه الصلاة والسلام صلى في عام فتح مكة، وروى ابن عباس بأنه عليه الصلاة والسلام لم يصل مل كثير وسبح في جوانبه، ورجح المحدثون رواية بلال عن ابن عباس لأنه مثبت ومثبت مقدم كما صرح البخاري في أبواب الزكاة، وكان التوفيق بين روايتهما ممكناً بإحلال على الواقعتين لكن المحدثين لم يتوجهوا إلى التوفيق بل إلى الترجيح، وقال البخاري: إن ابن عباس أيضاً مشى لشيء آخر أي التكررات.

قوله: (المكوبة في الكعبة الخ) لأن في داخل الكعبة تكون بعض أجزاء الكعبة مستقبلية إليها وبعضها مستديرة إليها.

قوله: (وقال الشافعي لا بأس بالحج مذهب الشافعي عدم جوار الصلاة متوجهاً إلى باب الكعبة أو على سقف الكعبة بدون السرة فإن

[١] هكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "حديث حسن صحيح" وقال: في م ومن ود وي: "حسن" فقط، وما أتيته من

تمة الأشراف، وهو الأصوب، فقد نقله السيوطي عن الترمذي في الدر المنثور ٤/١٢٥ وسيعده المصنف في (٣١٩٢) ويقول هناك: "حسن صحيح".

الْكُفَّةِ لِأَنَّ حُكْمَ الثَّاقِلَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ فِي الطَّهَارَةِ وَالْقِبْلَةِ مِثْلًا.

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسْرِ الْكُفَّةِ.

٨٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ لَنَا: حَدَّثَنِي بِمَا كَانَتْ تُقْضَى^(١) إِلَيْكَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ يَعْنِي عَائِشَةَ؟ فَقَالَ: «حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ خَدَيْتُ عَهْدَ^(٢) بِالْجَاهِلِيَّةِ لَهَدَمْتُ الْكُفَّةَ وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ. فَلَمَّا مَلَكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ هَدَمَهَا وَجَعَلَ لَهَا بَابَيْنِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ^(٣).

٨٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ، وَقَالَ: صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَفْصَرُوهُ^(٤) حِينَ بَنَوْا الْكُفَّةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي عَلْقَمَةَ هُوَ عَلْقَمَةُ بْنُ بِلَالٍ.

٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ.

٨٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

- (١) قوله: «حدث عهده» - أي بالإضافة - والحديث ضد القدم، أراد أقرب عهدكم بالكفر والخروج منه إلى الإسلام، وإنه لم يتمكن الدين في قلوبهم فلو هدمت ربما نفروا منه. (المجمع)
(٢) قوله: «في الحجرة» - وهو بالكسر - اسم للحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي، وعلى فتح الحاء: كله من البيت أو ستة أذرع منه أو سبعة أذرع أقال. (جمع البحار)
(٣) قوله: «استفصروه» أي استقصروا على هذا القدر لقصور النفقة.

الكعبة عنده البناء لا الهواء، ولم يفرق بين المكتوبة والثاقلة.

قيل: يأتي الكعبة إبراهيم عليه السلام، وقيل: آدم عليه السلام ورفعت إلى السماء في طوفان نوح عليه السلام حذاء هذا البناء، أقول: ثبت في حديث البخاري أن في حذاء كعبتنا كعبة الملائكة في السماء الرابعة المسمى بالبيت المعمور، ويسجد فيها كل يوم سبعون ألف ملك، وأما بناء الكعبة فقيل: بنيت الكعبة اثنين وعشرين مرة، وقيل: ست مرات، وأما البناء في الحال فبناء حجاج الثقفي مير ثقفي، فإن ابن الزبير كان بناها على ما سمى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين سمع الحديث عن حاله عائشة رضي الله عنها، فهدم حجاج المير بناءه رضي الله تعالى عنه، وحكي أن الرشيد سأل مالك بن أنس أن يبني الكعبة على ما كان بناء ابن الزبير وسمي السبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فما أجاز له مالك لسد الدرائع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ

الحجر بالكسر الحطيم، وغرض المصنف بيان أن الصلاة في الحطيم متوجهاً إلى الكعبة توجب ثواب الصلاة في الكعبة أم لا؟ وقال الفقهاء الأربعة: من صلى مستقبل الحطيم بلا استقبال جزء من البيت صلاته غير صحيحة، فإن استقبال البيت في الصلاة ثابت بالقرآن أي النص القطع، وجزية الحطيم من البيت ثابتة بأخبار الأحاد فلا تصح الصلاة هذه. أقول: إن مرجع هذه المسألة مسألة عدم جواز الزيادة بحجر الواحد، وهذه المسألة مسألة الأحناف، وينكر عليها غيرنا ثم أخذ بها ههنا، ثم قال الفقهاء بالأخذ بما هو أحوط في الصلاة والطواف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ

مقام إبراهيم أصله ما قيل: إنه كان حجر بن إبراهيم عليه السلام الكعبة قائماً عليه، وقالوا: إنه كان يرتفع وينحفض حسب الضرورة عند البناء ثم نادى إبراهيم بعد بناء الكعبة قائماً على ذلك الحجر: يا أيها الذين في أصلاب آبائكم وأرحام أمهاتكم حجروا البيت، فسمع كل من كان حجه مقدراً وأجاب ندائه، وكان أكثر يجي النداء أهل اليمن، كذا ذكره المفسرون.

«نَزَلَ الْحَجَرُ» الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا» يَبْنِي آدَمَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ زُجْءٍ أَبِي يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ مُسَافِعاً^(١) الْحَاجِبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الرُّكْنَ وَالْمَقَامَ يَأْتُونَ تَانٍ مِنَ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ، طَمَسَ اللَّهُ نُورَهُمَا، وَلَوْ لَمْ يَطْمَسْ نُورُهُمَا لَأَضَاءَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفًا، قَوْلُهُ: وَفِيهِ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا، وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٤٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مِنَى وَالْمَقَامِ بِهَا.

٨٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَلَّى بَنَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ.

٨٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِمِنَى الظُّهْرَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَكَمُ مِنْ مِقْسَمٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ^(٢) وَغَدَا وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا عَدَّ شُعْبَةُ.

٥٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَذً مَنِ مَنَاحُ مِنْ سَبَقِ.

٨٨١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ أُمِّهِ مَسِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَبْنِي لَكَ بِنَاءً يُظْلِكَ بِمِنَى قَالَ: لَا. مَنِ^(٣) مَنَاحُ مِنْ سَبَقِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) قوله: «الحجر الأسود» شيخ عبد الحق در ترجمه مشکوٰۃ گفته که در این حدیث احتمال ایمان مراد است اگر کامل ایمان است قبول می کنند آن را بی تردد و بی تامل، و ضعیف ایمان متردد گردد و کافر منکر می شود.

(٢) قوله: «خمساً» یعنی آدم، قال الضحی: لعل هذا الحديث حار بحرى التمثيل والشائعة في تعظيم شأن الحجر، وقطع الخطايا والذنوب - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: «لا مَنِ» قال: لا لأن منى ليس مختص بأحد، إنما هو موضع العبادة من الرمي وذبح الهدى والحلق ونحوها، فهو أخص النساء فيها لكثرت الأبنية ويصير لذلك، وهذا مثل الشوارع مقاعد الأسواق. وعند أبي حنيفة: أرض الحرم موقوفة، فلا يجوز أن يملكها أحد. (الضحی)

قوله: (سودته خطايا الخ) قيل: سودته خطاياهم، وكيف لا تبغضه حسنتهم؟ أقول: إن الاعتراض من الجاهل الضمير والنتيجة للأحسن الأول، وقيل: إنما لم يجد من التاريخ أن الحجر الأسود كان أبيض في حال ما، أقول: إن مبدأ التاريخ من الإسلاميين والتاريخ ليس مختص بآدم عليه السلام. وأيضاً لما أخر الحديث القوي المستند بأنه (سودته خطايا) فما رتبة التاريخ في مقابلة الحديث؟ ومن ينتظر إلى ثبوته بالتاريخ، والحال أن مدار التاريخ على الحكايات بلا أسانيد، وبناء الأحاديث على الأسانيد مع نقدها.

باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها

لفظ منى منصرف أو غير منصرف، بمن الخروج إلى منى يوم النزوة ويصلي ظهر يوم النزوة وعصرها وعشاؤها وصبح التاسع في منى ثم يرحل إلى عرفات

[١] هكذا في نسخة شار وفي الفندية «مسافعا»، وهو خطأ.

[٢] هكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: خمسة أحاديث.

٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى.

٨٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ خَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى، آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرُهُ زَكَمَتَيْنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ خَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَزُيِّدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى زَكَمَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ وَعُثْمَانُ زَكَمَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى لِأَهْلِ مَكَّةَ. فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرُوا الصَّلَاةَ بِمَنْى إِلَّا مَنْ كَانَ بِمَنْى مُسَافِرًا. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرُوا الصَّلَاةَ بِمَنْى. وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.

٥٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالِدَعَاءِ فِيهَا.

٨٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: «أَتَانَا ابْنُ مَرْجٍ الْأَنْصَارِيُّ وَنَحْنُ وَقُوفٌ بِالْمَوْقِفِ مَكَانًا يَبَاجِدُهُ»^(١) عَمْرُو فَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ يَقُولُ: كُونُوا عَلَى^(٢) مَشَاجِرِكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَالشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مَرْجٍ^(٣) حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ. وَابْنُ مَرْجٍ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ مَرْجٍ الْأَنْصَارِيُّ. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْوَاحِدُ.

٨٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصُّنْعَانِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا وَهُمْ الْحُمْسُ، يَقْفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِيبُنُ^(٤) اللَّهُ».

(١) قوله: «يَبَاجِدُهُ» أي يباعده من موقف الإمام يعني يجعله بعيداً لوصفه بإياه بالبعد والمباعدة بمعنى التباعد. (جمع البحار)

(٢) قوله: «على مشاعركم» المشاعر جمع مشعر يريد بها مواضع النسك سميت بذلك لأنها معالم العبادات، وقوله: «فإنكم على إرث من إرث إبراهيم» علة للأمر بالاستغناء والتباعد عن الموقف في مواقعهم القديمة على ذلك بأن موقفهم موقف إبراهيم ورثوه منه، ولم يخطئوا في الوقوف فيه عن سنته، فإن عرفة كره موقف، والواقف بأي جزء منها آت بسنته يتبع طريقته، وإن بعد موقفه عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم، قال الطبري.

(٣) قوله: «مرج» بكسر الميم وسكون الراء ويعدها مرحلة مفتوحة ذكره في «التقريب» في زيد بن مرج، وقال: قيل: اسمه يزيد.

(٤) قوله: «قطيبن الله» في «القاموس»: قطن فطونا أقام - وفلاناً: خدمه فهو قاطن، الجمع قطان وقاطنة وقطين، وفي «الجامع»: قطن بالمكان إذا قام فيه فهو قاطن والجمع قطان وقطين، وقطين الله على حذف المضاف أي سكن بين الله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمَنْى

التقصير عند مالك ليس للسفر بل من النسك، وقال أبو حنيفة: إن القصير للسفر فلا قصر لأهل مكة عند أبي حنيفة خلاف مالك، واختار ابن تيمية قول مالك، وقال: لم يثبت أمره أهل مكة بالإتمام وقد كان أمرهم حين جاء لعمرة القضاء، لكنه ما أتى بما يكون حجة علينا، ونقول: إن عدم الذكر لا يوجب النفي في الواقع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ وَالِدَعَاءِ فِيهَا

وقوف عرفات عندنا أعظم ركن من أركان الحج، حتى لو فات لا يتلافاه شيء إلا القضاء عاماً مقيلاً، والطواف أيضاً ركن لكنه له تلاف لو فات، ووقت وقوف عرفات بعد زوال شمس يوم عرفة إلى صبح يوم النحر، فمن وقف في جزء من أجزاء هذا الوقت أجزأه وإلا فلا، ويخطب الإمام خطبة طوية ويلقي الناس وقتاً فوقتاً أو يدعون بالمأثورات. وعرفات في الحقل والمزدلفة في الحرم، وكان ينبغي لمن تعرض لأسرار الحج أن يبني كلامه على أثر علي رضي الله عنه، وعرفات قريب من وادي نعمان التي فيها نشرت الأرواح لأدم عليه السلام، وتعرض للعماء إلى تعيين موقف النبي - صلى الله عليه وسلم - بعرفات، فأول من عين هو القاضي بدر الدين أبو عبد الله الشبلي الحنفي رحمه الله تلميذ الذهبي.

قوله: (وهم الخمس الخ) التفسير المذكور في الحديث ليس التفسير اللغوي، بل الخمس في اللغة جمع أحسن بمعنى الشجاع.

وَكَانَ مِنْ سِوَاهُمْ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَنَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ، وَعَرَفَاتٍ خَارِجٍ مِنَ الْحَرَمِ، فَأَهْلُ مَكَّةَ كَانُوا يَقْفُونَ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ قَطِيعُ اللَّهِ يَعْنِي سُكَّانُ اللَّهِ، وَمَنْ سِوَى أَهْلِ مَكَّةَ كَانُوا يَقْفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَيْضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ هُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ.

٥٣ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ.

٨٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ ابْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَافِعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: هَذِهِ عَرَفَةُ وَهِيَ الْمَوْقِفُ وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، ثُمَّ أَفَاضَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَجَعَلَ يُبَشِّرُ يَدِيهِ عَلَى هَيْبَتِهِ، وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ بَيْبِنًا وَشِمَالًا، يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ. ثُمَّ أَتَى جَمْعًا فَصَلَّى بِهِمُ الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، أَتَى قَرْحَ^(١) وَوَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: هَذَا قَرْحٌ وَهِيَ الْمَوْقِفُ، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، ثُمَّ أَفَاضَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى وَادِي^(٢) مُحَسَّرٍ، فَفَرَعَ نَاقَتَهُ فَخَبَّتْ حَتَّى جَاوَزَ الْوَادِي، فَوَقَفَ وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ ثُمَّ أَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى الْمَنْحَرَ فَقَالَ: هَذَا الْمَنْحَرُ وَمِنْهُ كُلُّهَا مَنْحَرٌ. وَاسْتَنْتَهَ جَارِيَةً شَابَةً مِنْ خَنَعَمٍ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، أَفَيَجِزِي أَنْ أُحْجَّ عَنْهُ. قَالَ حُجِّي عَنْ أَبِيكَ، قَالَ: وَلَوْ عَنَّا الْفَضْلُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ لَوَيْتَ عَنْكَ ابْنَ عَمَلِكٍ؟ قَالَ زَايْتُ شَابًا وَشَابَةً فَلَمْ أَمْنِ الشَّيْطَانَ عَلَيْهِمَا. فَأَنَاءَ وَجَلَّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَقْضْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْلُقَ قَالَ: اخْلُقْ وَلَا خَرَجَ، أَوْ قَصَّرَ وَلَا خَرَجَ. قَالَ وَجَاءَ آخِرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ،

(١) قوله: «والحمس» - بضم ميم فهيلة وسكون ميم فهيلة - قال في «القاموس»: الحمس الأمانة الصلبة جمع أحمس، ولقب به قريش وكندة وجذيلة ومن تابعهم من الجاهلية لتحمسهم في دينهم أو لالتجاعهم بالحمام وهي الكعبة - انتهى -.

(٢) قوله: «القرح» هو القرع الذي يقف الإمام عنده بالمزدلفة، ومنع من الصرف للعدل والعلمية. (تجمع البحار)

(٣) قوله: «إلى وادي مُحَسَّرٍ» - بضم ميم وكسر سين مشددة - لأن قيل لأصحاب الغيل حسر فيه أي أعبى، كذا في «المجمع» و«الطليعي»، وقال في «الدر المختار»: وهو واد بين منى ومزدلفة فلو وقف به لم يجر على المشهور.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ

العرفات كلها موقف إلا وادي عرنة، والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر، ثم بحث ابن القيم في من قام بعرفة أو محسراً أجزأه أم لا؟ فقال: إنه يجرى مع ارتكاب الكراهة غريباً.

قوله: (على هيئة الحج) في نسخة على هيئة وكلا اللفظين في نسخ الهداية.

قوله: (إلا وادي محسر الحج) حشف فيه أصحاب الغيل، قالوا: إن أبرهة ملك اليمن بنى الكعبة اليمنية في مقابلة بيت الله الكعبة المكية فتفوط رجل من قريش في الكعبة اليمنية فغضب أبرهة وأراد أن يكسر بيت الله ويهدمها، فجاء ونزل بأصحابه في وادي محسر فقتل عليهم أمر الله، ورأيت في مشكل الآثار رواية تدل على أن وجه عدم وقوف أهل الجاهلية بعرفة أنهم كانوا يعتقدون من وقف به يطير به الجنات. قوله: (أحج عنها الحج) هذه المسألة تسمى في الفقه بمسألة المضروب، وفي حديث الباب في بعض الألفاظ: «إن أبي لا يثبت على الراحة». قال أبو حنيفة: من عنده الزاد والراحة ويمكن له الثبات على الراحة ثم عجز وتمادى عجزه فعليه الإحجاج أو الوصية، ثم إن قدر بعد المحر بطل إحجاجه ويحج بنفسه.

قوله: (أحلق فلا حرج الحج) واعلم أن في يوم النحر أربعة تسلك، رمي ونحر وحلق وطواف على ترتيب ما ذكرت، والترتيب في الثلاثة الأول هذا واجب والأسئلة المذكورة في الأحاديث في سوء الترتيب سبعة، وأما الفروع الفقهية فكثيرة.

ثم مذهب الشافعي وصاحبي أبي حنيفة عدم الجزاء في سوء الترتيب وتمسكوا بحديث الباب، وعند أحمد لو أساء الترتيب عمداً فجزاء، وإن كان سهواً فلا جزاء، وعند أبي حنيفة جزاء بلا فرق عمد وسهو، وعند مالك أيضاً جزاء في بعض الجزئيات كما يدل موطأه ص (١٥٨).

ثم الطواف فلا شيء في تقديمه أو تأخيرها فإنه عبادة في كل حال، وأما الثلاثة الباقية فالتنحر لازم على القارن والمنتهن فيكون ترتيبه واجباً في حقهما، وأما المفرد بالتحج فالتنحر ليس بواجب في حقه ولم يبق في حقه وجوب الترتيب إلا في الرمي.

وأما الصور الواردة في الأحاديث في سوء الترتيب فسبعة وليس فيها ذكر أن السائل كان قارناً أو متمتعاً أو مفرداً فلو حملناها على المفرد لا تكون الجنابة فيها عند أبي حنيفة إلا في صورة فإنها لا مناص فيها من الجنابة وجزائها، وإن حملت على المفرد أيضاً لأنها مشتقة على سوء

قَالَ: إِمْرٌ وَلَا خَرْجٌ. قَالَ: ثُمَّ أَتَى الْبَيْتَ قَطَافَ بِهِ ثُمَّ أَتَى زَمْرَمَ فَقَالَ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَوْلَا أَنْ "يُعَلِّبُكُمْ عَلَيْهِ النَّاسُ لَنَزَعْتُ".

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

قَالَ أَبُو جَيْسٍ: حَدِيثٌ عَلِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ مِثْلَ هَذَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَدْ رَأَوْا أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةٍ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ أَنْ شَاءَ جَمَعَ هُوَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِثْلَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ ابْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

٥٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِقَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ.

٨٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو نَعِيمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ. وَزَادَ فِيهِ يَشْرٌ: وَأَقَاضَ مِنْ جَمْعٍ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَأَمَرَهُمْ بِالسَّكِينَةِ. وَزَادَ فِيهِ أَبُو نَعِيمٍ: وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حِصَا الْخَذْفِ^(١)». وَقَالَ: لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا.

(١) قوله: «لَوْلَا أَنْ يُعَلِّبُكُمْ عَلَيْهِ النَّاسُ لَنَزَعْتُ» أَي لَوْلَا خَوْفُ اعْتِقَادِ النَّاسِ ذَلِكَ مِنَ الشَّاسِكِ وَازْدِحَامِهِمْ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَعْبُونَكُمْ وَيَدْفَعُونَكُمْ عَنِ الْإِسْتِسْقَاءِ لِاسْتِسْقَاتِ مَعَكُمْ كَثْرَةَ فَضِيلَتِهِ وَفَضْلَ شَرْبِ زَمْرَمٍ. (بِجَمْعِ الْبَحَارِ)

(٢) قوله: «عَمَلُ حِصَى الْخَذْفِ» - يَفْتَحُ الْحِجَاءَ الْمَعْمُومَةَ وَسُكُونُ الذَّالِ الْمَعْمُومَةَ - هُوَ رَمِيكَ حِصَاةٍ أَوْ نَوَاةٍ تَأْخُذُهَا بَيْنَ إصْبَعَيْكَ.

الترتيب في الحلق فَعَيْنَا حَوَائِجَهُ، فَتَقُولُ: فَدُ بَوَّبِ الطُّحَاوِي ص (٤٢٤) عَلَى الْمَسْأَلَةِ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ الْمَرْفُوعُ: (لَا حَرْجَ)، وَهَنَوَاهُ بِإِهْرَاقِ الدَّمِ وَالْخِزَاءِ فَيَكُونُ مَرَادُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعُ: (لَا حَرْجَ الْخِ)، نَفِي الْحَرْجِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ، أَيِ نَفِي الْإِثْمِ مَعَ وَجوبِ الْخِزَاءِ: وَمَرَّ الْحَافِظُ عَلَى قَتَادَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَعْلَاهُ فِي مَوْضِعٍ، وَسَكَتَ فِي مَوْضِعٍ، وَأَقُولُ: إِنْ فَتَوَاهُ قُوَّةُ التَّسَدُّ بِلَا رَيْبٍ، ثُمَّ أَتَى الطُّحَاوِي بِقِرَائِنِ أَنْ النَّفْيَ فِي (لَا حَرْجَ) نَفْيُ الْإِثْمِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَا كَثُرَ عَلَيْهِ تَسَاؤُلُ النَّاسِ حَتَّى وَقَالَ: «إِنَّمَا الْحَرْجُ فِي تَعَرُّضِ غَرَضِ الْأَخِ الْمُسْلِمِ» كَمَا فِي مَعَانِي الْأَثَارِ (٤٢٤) وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَشَارَ الطُّحَاوِي إِلَى الْجَوَابِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَيْثُ قَالَ: إِنْ التَّرْبِيعَةُ الْغَرَاءُ إِذَا أَجَازَتْ عَمَلَ شَيْءٍ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجْعَلُ ذَلِكَ الْعَمَلَ مُفْسِدًا لِلصَّلَاةِ وَمُضْراً لَهَا بِخِلَافِ الْحَجِّ فَإِنَّ الشَّيْءَ رِمَا يَكُونُ مُجَازاً فِي الْحَجِّ وَمَعَ ذَلِكَ يَكُونُ ذَلِكَ الْعَمَلُ مُضْراً لِلْحَجِّ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا لَا فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ، مِثْلُ أَنْ نَصَّ الْقُرْآنُ أَجَازَ الْحَقْلَ لِعَدَلٍ لِمَحْرَمٍ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ الْخِزَاءَ لِآيَةٍ مِنْ كَانَتْ بِهِ أَذَى الْحَجِّ، وَكَذَلِكَ الْمُحْصَرُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَاماً مَقْبِلاً مَعَ أَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْإِحْرَامِ مُجَازٌ لَهُ. وَكَلَامُ الطُّحَاوِي هَذَا قَوِيٌّ فِي الْجَوَابِ، فَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ لَفْظَ لَا حَرْجَ لَا يَنْعِي الْخِزَاءَ بِلِ الْإِثْمِ، وَأَمَّا نَفْيُ الْإِثْمِ فَلِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ كَانُوا غَيْرَ عَامِلِينَ بِالسَّأَلَةِ كَمَا صَرَّحُوا فِي أَسْئَلَتِهِمْ، وَ (إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ) كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ دُبَيْقٍ الْعَبْدُ فِي شَرْحِ عَمَدَةِ الْأَحْكَامِ.

قوله: (بِجَمْعِ بَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ الْخِ) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ لَجِمَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِعَرَفَةٍ وَجَمَعَ الْعِشَاءَيْنِ بِمَزْدَلِفَةٍ شَرْطاً، أَمَّا جَمْعُ الْعَصْرَيْنِ فَيَشْطُرُّ لَهُ الْإِمَامُ وَالْإِحْرَامُ وَالْعَرَفَاتُ، وَأَمَّا جَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ فَلَهُ الْإِحْرَامُ وَالْمَزْدَلِفَةُ وَلَا يَشْطُرُّ الْإِمَامُ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْعَصْرَيْنِ فَبِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَجَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَرَوَى عَنْ زُهْرٍ لِقَامَتَانِ فِي الْعِشَاءَيْنِ أَيْضاً، وَاخْتَارَهُ الطُّحَاوِي وَابْنُ الْمُعَامِرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا وَجْهُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فَهُوَ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَرَوِي مِثْلَ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيُرَوِي مُوَافِقاً لِلْجُمْهُورِ. وَأَمَّا وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ إِقَامَةِ مَزْدَلِفَةٍ وَإِقَامَتَيْنِ بِعَرَفَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَذَكَرُوا أَنَّ الْعَصْرَ يَقْدَمُ عَنْ وَقْتِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِطْلَاعٍ جَدِيدٍ، وَأَمَّا فِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ: الْأَوَّلَى فَتَأْخِيرُهَا مَعْلُومٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِطْلَاعِ، وَعِنْدِي أَنَّ وَجْهَ الْفَرْقِ هُوَ التَّفَقُّهُ بِأَنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ لِلْعَصْرِ مُسْتَعَارٌ لِلْعَصْرِ لَيْسَ وَقْتُهِ أَصْلًا، وَأَمَّا فِي الْمَغْرِبِ فَلَا اسْتِعَارَةَ بَلْ هَذَا الْوَقْتُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ أَصْلًا فِي هَذَا الْيَوْمِ حَاصِبَةً فَيَكُونُ الْإِقَامَةُ الْوَاحِدَةُ كَافِيَةً، لِأَنَّ الْمَغْرِبَ وَاقِعَةٌ فِي وَقْتِهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. وَهَذَا الْوَجْهُ يُؤَيِّدُهُ مَسَائِلُ أَبِي حَنِيفَةَ: مِنْهَا أَنْ تَقْدَمَ الْعَصْرُ بِعَرَفَةٍ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَتَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعِشَاءِ وَاجِبٌ، وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الْوَقْتِ الْمُسْتَعَارِ يَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَيْهِ إِلَى طُلُوعِ الصُّبْحِ وَلَوْ لَمْ يَعْصِرْهُ وَطُنِعَ الصُّبْحُ عَادَتُ الصَّلَاةِ صَحِيحَةٌ، وَأَمَّا وَجْهُ الْوَجْهِ فَهُوَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْعَصْرِ كَانَ لَصَرْفِ الْوَقْتِ جَمِيعِهِ بَعْدَ أَذَانِهَا فِي اسْتِمَاعِ الْحُظْمَةِ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةٍ، وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ فَلَا دَاعِيَ فِيهِ بَلْ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ: وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فِي تَعَدُّدِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي الْجَمْعِ بِمَزْدَلِفَةٍ فَسُتَةٌ مُتَعَارِضَةٌ حَسَّاحَ ذِكْرُهَا الْعَيْنُ فِي الْعَمْدَةِ وَالْوَقَاعَةِ وَاقِعَةٌ وَاحِدَةٌ.

وفي الباب عن أسامة بن زيد. قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن صحيح.

٥٥ - باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة.

٨٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ صَلَّى بِجَمْعٍ لُجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَعَلَ بِثَلَاثَةِ مِثْلٍ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ.

٨٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: قَالَ يَحْيَى: وَالصَّوَابُ حَدِيثُ سُفْيَانَ.

وفي الباب عن علي وأبي أيوب وعبد الله بن مسعود وجابر وأسامة بن زيد.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَرِوَايَةُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ. وَحَدِيثُ سُفْيَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ: وَرَوَى إِسْرَائِيلُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. أَيْضاً رِوَاةُ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْقَعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ دُونَ جَمْعٍ، فَإِذَا أَتَى جَمْعاً وَهُوَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ سُفْيَانُ: وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ تَعَشَّى وَوَضَعَ ثِيَابَهُ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، يُؤَدِّنُ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَيُقِيمُ، وَيُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ ثُمَّ يَقِيمُ وَيُصَلِّيُ الْعِشَاءَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٥٦ - باب ما جاء من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج.

٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَكْرِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَمْرٍ، أَنَّ نَاساً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِعَرَفَةَ، فَسَأَلُوهُ، فَأَمَرَ مُنَادٍ قَنَادِي: الْحَجَّ عَرَفَةَ^(١). مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ^(٢) فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، أَيَّامٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَزَادَ يَحْيَى: وَأَرْدَفَ رَجُلًا قَنَادِي بِهِ.

٨٩٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَكْرِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَمْرٍ.

(١) قوله: «لا يصلي صلاة المغرب» قال في «الهداية»: ومن صلى المغرب في الطريق، لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه إعادتهما ما لم يطلع الفجر، وقال أبو يوسف رحمه الله: يجزئه وقد أساء، وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات.

(٢) قوله: «الحج عرفة» يعني إدراك الحج على إدراك وقوف عرفة في وقتها، فإن أحر الوقوف بها أحد حتى خرج وقتها، فقد فاته الحج بخلاف سائر الأحكام، فإن بالتأخير فيها لا يقوت الحج.

(٣) قوله: «قبل طلوع الفجر» أي فجر يوم النحر فقد أدرك الحج أي سلم من الفوت، قال عمدة: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة، قال القاري: ولا أعرف خلافاً عن أحد من الأئمة.

باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة

حديث الباب عن ابن عمر حديث أبي حنيفة، وتأول فيه النووي بأن المراد بالإقامة ولكن التأويل غير ظاهر، ويمكن لنا أن نتأول في حديث جابر بأن تعدد الإقامة إنما هو عند الفصل بين المغرب والعشاء بالأكل ونحوه كما هو مذكور في فقهنا من تعدد الإقامتين عند الفصل، كذا في الهداية.

باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج

ظاهر الحديث هذا موافق للشافعي في ركزية الوقوف بمزدلفة لأن نسق الوقوفين في حديث الباب واحد وأما وقوف عرفة فركن اتفاقاً

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَحْوَدُ حَدِيثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَقِفْ بِغِرَابٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَلَا يُجْزَى عَنْهُ إِنْ جَاءَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَبِجَعْلِهَا عُمْرَةً وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ نَحْوَ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ. فَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ أَمُّ النَّسَائِكِ.

٨٩١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُروَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ خَارِثَةَ بْنِ لَامٍ الطَّائِي قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمِرْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طِيٍّ أَكَلْتُكَ رَاحِلَتِي وَأَتَيْتُ نَفْسِي، وَأَلُو مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ. فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى يَدْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِغِرْقَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَتَهُ^(١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

٨٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «بَغْتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَقُلٍ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَسْمَاءَ وَالْفَضْلِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «بَغْتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَقُلٍ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُشَاشٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ» وَهَذَا حَدِيثٌ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ مُشَاشٌ وَزَادَ فِيهِ: عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ. وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ.

٨٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُشْعُودِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ وَقَالَ: لَا تَرْمُوا الْجِمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَزُوا بِأَسَا أَنْ يَتَقَدَّمَ الضَّعْفَةُ مِنَ الْمِرْدَلِفَةِ بَلِيلٍ يَصِيرُونَ إِلَى مَنَى. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ لَا يَرْمُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يَرْمُوا بِبَلِيلٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

(١) قوله: «وقضى تفتته» فافتت ما يفعله المحرم إذ حلَّ كفضَّ الشارب والأطعام وحسب لعنه وقيل: إدهاب الشعث والدرك والتوسخ مضطجاً (والدرك)

فيه تورات العمل به وإن كان شيئاً غير الواحد.

قوله: (من جيلي خيء الخ) وهو مسلمي وأجاء، وطيء على وزن سجد.

قوله: (صلاتنا هذه الخ) أي صلاة الصبح عزداً.

باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل

وقوف مزدلفة واجب، ووقته من الليل إلى طلوع الشمس، وإن قدموا الضعفة إلى منى بالليل حرام، ولا شيء على فوت وقوف مزدلفة بعذر، وأم العذر ووجه تقديم الضعفة إلى منى فهو أن يفرغوا من الرمي قبل الإزدحام لئلا يس، ووقت الرمي بعد طلوع الصبح عند أبي حنيفة إن طلوع النكاح وهذا وقت الإجزاء، وأم وقت السنة بعد طلوع الشمس، ولا يجوز عدداً أن يرمي الضعفة قبل طلوع الصبح، وإن قيل: كان غرض تقديمه لاجتراس من الإزدحام وإذا رموا بعد الصبح يأتي سائر الناس أيضاً، يقول: إنهم يفرغون من الرمي قبل أن يأتي الناس ويردحوا، وقال الشافعي: يجوز الرمي بالليل، ولما ما في الطحاوي من (٤١٤) عن ابن عباس مرفوعاً، والشافعي ما في البحاري عمل صحابة ثم رفعها وقولها: «كما فعل هكذا في عهد رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم»، ولما قول.

٥٨ - بَابُ^[١]

٨٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ ضَحًى وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ لَا يَوْمِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.

٥٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

٨٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْتَظِرُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ثُمَّ يُفِيضُونَ.

٨٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَبَانُ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: «كُنَّا وَفَوْقًا يَجْمَعُ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ الْمَشْرُوكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَشْرَقَ^(١) نَبِيرٌ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَفَاضَ عُمَرُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْجِمَارَ الَّتِي تُرْمَى مِثْلَ حِصَى الْخَذْفِ.

٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حِصَى الْخَذْفِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ عَنْ أُمِّهِ، وَهِيَ أُمُّ جُنْدُبِ الْأَرْدَبِيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاذٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ تَكُونَ الْجِمَارُ الَّتِي تُرْمَى بِهَا مِثْلَ حِصَى الْخَذْفِ^(٢).

٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّمْيِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

٨٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(١) قوله: «أشرق» من: «إشراق»، نبيز - يفتح مثله وكسر موحدة - منادى أى ليطلع عليك الشمس كي تفيض وكانوا لا يفيضون إلا بعد ظهور نور الشمس على الجبال، فعالمهم النبي صلى الله عليه وسلم فأفاض قبل الطلوع وهو جبل عظيم بمزدلفة يسار الداهب إلى منى وتمكة خمسة جبال تسمى بنبيز، كذا في «مجمع البحار».

(٢) قوله: «الخذف» - بالخاء المعجمة - هو رمك حصاة أو نواة تأخذها بين سبائيك وترمي بها، كذا في «الطهيري».

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمْيِ النَّحْرِ ضَحًى

قوله: (حدثنا علي بن خشرم الخ) وقت رمي الجمار فأما رمي يوم النحر أي عاشر ذي الحجة فبعد طلوع الشمس إلى الزوال ويجزي بعد الصبح إلى طلوع اليوم الثاني، وقال الشافعي: يجزي بعد نصف الليل. وأما رمي اليوم الحادي عشر والثاني عشر فظاهر الرواية لنا أن يرمي بعد زوال الشمس إلى طلوع الفجر من اليوم الثاني عشر، أو الثالث عشر، وأما وقت الخواز فس طلوع الفجر، إلى طلوع الفجر. وأما رمي يوم الثالث عشر فمن طلوع الشمس إلى غروبها، والمستنون بعد زوالها إلى غروبها وتفصيل المسائل والفروع يطلب من الفقه.

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "باب ما جاء في رمي يوم النحر ضحى".

٦٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا^(١)

٨٩٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ^(٢) يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَقُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْجِمَارِ^(٣). وَوَجَّهَ الْحَدِيثُ عِنْدَنَا، أَنَّهُ رَكِبَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ لِيَقْتَدِيَ بِهِ فِي فِعْلِهِ، وَكَلاَّ الْحَدِيثَيْنِ مُسْتَعْمَلٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩٠٠ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهِ ذَاهِبًا وَرَاجِعًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَرْكَبُ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَمْشِي فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَكَأَنَّ مَنْ قَالَ هَذَا إِنَّمَا أَرَادَ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فِعْلِهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَكِبَ يَوْمَ النَّحْرِ حَيْثُ ذَهَبَ يَرْمِي الْجِمَارَ وَلَا يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ إِلَّا جَمْرَةَ^(٤) الْعَقَبَةِ.

٦٣ - بَابُ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ.

٩٠١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْمُسْعُودِيُّ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ أَبِي صَخْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «لَمَّا أَتَى عَبْدُ اللَّهِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ اسْتَبْطَنَ^(٥) الْوَادِيَّ وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ وَجَعَلَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى خَاجِيهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مِنْ هَهُنَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ^(٦)».

٩٠١ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُسْعُودِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

(١) قوله: «رمى الجمرة يوم النحر راكباً». قال الطيبي: فيه دلالة على ما قال الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل من راحته أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً ولو رماها ماشياً جاز، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: «جمرة العقبة» وهي أحد منى من الجانب الغربي من جهة مكة، ويقال لها: الجمرة الكبرى، والجمرة الحصىة وهما اسم لجمع الحصى. (العين) وفي «الدر المنثور»: وجاز الرمي كله راكباً، ولكنه في الأولين أي الأولى والوسطى ماشياً أفضل لأنه لا يقف إلا في الأخيرة أي العقبة لأنه ينصرف والراكب أقدر عليه.

(٣) قوله: «استبطن الوادي» أي قصد بطن الوادي ووقف في وسطه، قال محمد في «الموطأ»: أفضل ذلك أن يرمي من بطن الوادي، ومن حينما رمى فهو جازر، وهو قول أبي حنيفة والعمدة - انتهى -.

(٤) قوله: «سورة البقرة» خصها بالذكر لما فيها من أحكام الحج.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا

الرمي الذي بعده رمي الأفضل فيه المشي لأن بعده دعاء، والذي لا رمي بعده فالأفضل فيه الركوب، ذكر في البحر أن أبا يوسف كان مريضاً فأقاه بعض أصحابه عيادة ففتح أبو يوسف عينيه ونظر إليه وسأله كيف الرمي أفضل ماشياً أو راكباً؟ قال راكباً قال: لا، قال: ماشياً، قال: لا، وقال: كل رمي بعده رمي الأفضل فيه المشي، وكل رمي لا رمي بعده فالأفضل فيه الركوب، فقال: خرجت من عنده فما بلغت الباب إلا أدركتني جارية تقول: قد ارتحل الإمام رحمه الله تعالى.

بَابُ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ؟

يرمي الجمرة الأولى والوسطى مستقبل القبلة ويقوم جانب الشرف من الحرمين، وأما في العقبة فيرمي مستقبل الجمرة ويجعل البيت عن يساره، وفي حديث الباب استقبال القبلة عند رمي العقبة، وفي الصحيحين عن ابن مسعود: أن مستقبل الجمرة ويجعل البيت عن يساره خلاف

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «راكباً وماشياً» بزيادة لفظ «ماشياً».

[٢] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية وذكرها بشار، ونصه: «وقد روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يمشي إلى الجمار».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ أَنْ يَرْمِيَهُ الرَّجُلُ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ وَيَكْتَبِرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَرْمِيَهُ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي دَمَى مِنْ حَيْثُ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَطْنِ الْوَادِي.

٩٠٢ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ^(١) دَمِي الْجِمَارِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ جَنْدَ دَمِي الْجِمَارِ.

٩٠٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ بْنِ نَابِلٍ عَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ عَلَى نَاقَتِهِ لَيْسَ ضَرْبٌ^(٢) وَلَا طَرْدٌ وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَإِنَّمَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ هُوَ ثِقَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٦٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ.

٩٠٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامَ الْحَدِيثَةِ الْبَقَرَةِ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَرُونَ الْجَزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ». وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

(١) قوله: «إِنَّمَا جُعِلَ دَمِي الْجِمَارِ» قال محمد: أخبرنا مالك أنا نافع عن ابن عمر أنه كان عند الجمرتين الأولتين يقف وقوفاً طويلاً يكبر الله ويستبجده ولا يقف عند العقبة، وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة.

(٢) قوله: «لَيْسَ ضَرْبٌ وَلَا طَرْدٌ... الخ» يعني نبود زدن ونه راندن يعني مردم را از پیش میرانده باشد چنانچه پیش امرا می کنند «ولا إِلَيْكَ إِلَيْكَ» يعني نبود گفتن یکسو شو و دور شو، کننا في ترجمة الشيخ.

حديث الباب، وكلا الحديثين عن ابن مسعود، فأهل الحافظ حديث الباب وحسنه الترمذي، ولا بد من إعلال حديث الترمذي ولا احتياج إلى التأويل.

باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة

البدنة عندنا تعم البقر والجزور، وقال الشافعي: إنها مختصة بالجزور، ومذهب الأئمة الأربعة اشتراك السبعة في الناقة، وعند إسحاق بن راهويه يجوز اشتراك عشرة في ناقة، وله أيضاً حديث في هذا الباب وأجاب أتباع الأئمة الأربعة بأنها واقعة حال ولا نعلم تفصيلها فليؤخذ بالضابطة العامة، والرواية تدل على أن الواقعة واقعة السفر ولا أضحية على المسافر فيكون الذبح ذبح ترع أو يكون الذبح للأكل أو يقال: إن اشتراك عشرة رجال لعله كان في زمان لم يستقر الأمر على سبعة رجال في الناقة، ومؤ الحافظ على حديث ابن عباس متمسك إسحاق وأشار إلى الإعلال لكنه لم يفصح بالإعلال.

قوله: «نَحَرْنَا الخ» أطلق النحر على ذبح البقرة وليس هذا أصل استعماله، والمستحب في البقرة الذبح وفيما هو طويل عنقه مثل الناقة والبط النحر.

٩٠٥ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَلْبَاءِ بْنِ أَحْمَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ الْأَضْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً وَفِي الْجَزُورِ عَشْرَةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهُوَ حَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ.

٦٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبَدَنِ.

٩٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ الدَّثَوَانِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانٍ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ، وَأَشْعَرَ الْهَدْيَ فِي السَّقِّ الْأَيْمَنِ بِذِي الْخَلِيفَةِ، وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ الْجَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو حَسَّانٍ الْأَعْرَجُ اسْمُهُ: مُسْلِمٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَرَوْنَ الْإِشْعَارَ وَهُوَ قَوْلُ النَّوَوِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. قَالَ: سَمِعْتُ يَوْشَعَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: جِئْتُ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سُنَّةٌ وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا الشَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ مُثَلَّةٌ؟ قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْإِشْعَارُ مُثَلَّةٌ. قَالَ: فَرَأَيْتَ وَكِيعًا غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ: أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ؟ مَا

(١) قوله: «وفي الجزور عشرة» قال المظهر: عمل به إسحاق بن راهويه وقال غيره: إنه منسوخ بما هو من قوله: «بقرة عن سبعة» والجزور عن سبعة انتهى - والأظهر أن يقان: معارض بالرواية الصحيحة، وأما ما ورد في البدعة سبعة أو عشرة فهو شك وغيره حاربه بالسبعة، قاله علي في «المراقبة».

(٢) قوله: «إشعار البدن» الإشعار أن يضرب في صفحة سنامها اليمنى بمخيدة حتى يتلطف بالدم ظاهرًا والتقليد هو تعبي نعل أو جند ليكون علامة إحدى، كما ذكره العيني في «شرح البخاري».

(٣) قوله: «أهل الرأي» لا شك أن أبا حنيفة كره الإشعار، فقليل: كره لأنه متعة، وإنما مع النبي صلى الله عليه وسلم لأن المشركين كانوا لا يمتنعون من تعريضه إلا بهدا، وقيل: إنما كره إشعار أهل زمانه لأنهم كانوا يبالغون فيه، فيحالف منه السراية، وقيل: إنما كره إشارته على التقليد. (التقرير)

قال العيني: قال الطحاوي - انتهى هو أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة - إن أبا حنيفة لم يكره أصل الإشعار ولا كونه سنة، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاكه لسراية الخرج لا سيما في حر الحجاز مع القطع بالستان أو الشفرة، فأراد سد الباب على العامة لأنهم لا يراعون الحذر في ذلك، وأما من وقف على الحد، فقطع الجند دون التحريم فلا يكرهه - انتهى كلام العيني - والله تعالى أعلم بالصواب.

(٤) قوله: «مثلة» بالفتيل حدثت أنه أو أذنه أو مذكوره أو شيئًا من أطرافه، والاسم مثلة. (الذخائر للسيوطي)

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبَدَنِ

«إشعار هو التكتيش بومح في سنام المعبر» وقيل: أن الإشعار سنة. مثلة الإبراهيمية، والإشعار سنة عند الجمهور ونسب إلى أبي حنيفة كراهته، وأنه مثلة.

قوله: (أهل الرأي الخ) لفظ أهل الرأي ليس لتوهمين بل يطبق على الفقهاء، وصحى أبو عمر كتابه الاستذكار لمذهب علماء الأمصار بما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وأصحق ابن تيمية في تصانيفه على الفقهاء إلا أن أول إطلاق هذا اللفظ على أبي حنيفة وأصحابه فإنه أول من دون الفقه، ومحمد بن الحسن أول من أقر الفقه من الحديث بخلاف غيره من مالك وأبي يوسف وغيرهما، فإنهم كانوا يجمعون بين الأحاديث والآثار والفقه، ثم يستعمل لفظ أهل الرأي في كل فقه، ثم إن أعلم الناس بمذهب أبي حنيفة وهو الإمام الطحاوي نقل: إنما كرهه أبو حنيفة فإن أهل عصره كانوا يعدون في الأشعار وينحذرون عن حد السنة.

قوله: (بدعة الخ) لم يصرح وكيع بأن هذا قول أبي حنيفة، وإذا ذكر قوله لم يقله بدعة إلا أنه لم يرض به، وأما غضب وكيع فإنه كان على هذا الرجل حيث عارض السنة بقول إبراهيم صورة كما أمر أبو يوسف بقتل رجل عارض قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم بحركة حيث قال أبو يوسف: إنه صلى الله عليه وسلم - كان يحب النساء، فقال رجل: إني لأحب كما في تكملة الصوري، تقول: إن وكيعًا حنفي كان يفتي بمذهب أبي حنيفة كما في عقود الجواهر ومثله في كتاب الضعفاء لأبي الفتح الأزدي إمام الجرح والتعديل، وكان وكيع شيخ أحمد بن حنبل لتلميذ أبي حنيفة، وفي الميزان للشحراني قال وكيع: لو لم ألق ثلاثة رجال: ابن المبارك وأنا حنيفة والنووي لكنت من عوالم الناس.

أَحَقُّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ ثُمَّ لَا تُخْرَجَ حَتَّى تُنَزَعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا.

٦٧ - بَابُ.

٩٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ التِّيمَانِ عَنْ شَفِيَّانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي الثَّيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اشْتَرَى هَدِيَّةً مِنْ قُدَيْدٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ التِّيمَانِ. وَزُوِيَ عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اشْتَرَى مِنْ قُدَيْدٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا أَصَحُّ.

٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ لِلْمَقِيمِ.

٩٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «فَلَنْتُ^(١) فَلَا تَذْهَبُ هَدِيَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَمْ يُحْرَمْ وَلَمْ يَتْرَكْ شَيْئاً مِنَ النَّيَابِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْمَعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا قَلَّدَ الرَّجُلُ الْهَدْيَ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ النَّيَابِ وَالطَّيْبِ، حَتَّى يُحْرَمْ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَلَّدَ الرَّجُلُ الْهَدْيَ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ مَا وَجِبَ عَلَى الْمُحْرَمِ.

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْعَتَمِ.

٩٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَقْبَلُ فَلَا تَذْهَبُ هَدِيَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهَا عَتَمًا، ثُمَّ لَا يُحْرَمْ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْمَعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الثَّيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِمْ: يَزُونُ تَقْلِيدَ الْعَتَمِ.

٧٠ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا عَطَبَ الْهَدْيَ مَا يُصْنَعُ بِهِ.

٩١٠ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنِي سَلِيمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَاجِيَةَ الْخَزَاعِيِّ قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ^(٢) مِنَ الْهَدْيِ؟ قَالَ: انْعَرَهَا ثُمَّ اغْمِسْ^(٣) نَعْلَهَا فِي دِمَاحِهَا ثُمَّ خُلْ يَبْنَ النَّاسِ».

(١) قوله: «في تقليد الهدى» الهدى ما يهدي إلى الكعبة من النعم لتسحر به، وتقليدها أن يجعل في رقابها شيء كالقلادة من لحاء الشجرة أو الصوف ونحو ذلك ليعلم أنها هدى، قال الطيبي: والقلايد جمع، وهو ما يعلق البدنة ناقة أو بقر، كذا في «المجمع».

(٢) قوله: «فقلت قلايد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يحرمه قال محمد: وبهذا نأخذ وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة، وقد ساق بدنة وقلدها، وهذا يكون محرماً حين يتوجه مع البدنة للقلادة مما أراد من حج أو عمرة، فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء، حل له، وهو قول أبي حنيفة».

(٣) قوله: «عما عطب من الهدى» أي قرب هلاكها حتى يخيف عليها الموت، أو امتنع عليها السير.

(٤) قوله: «لم اغمس نعلها في دميها» وقائدة ذلك إعلام الناس أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء. (شرح الموطأ لعلي الفارسي) قال

فعلهم أن وكيعاً ممن يعتقد في حق أبي حنيفة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ لِلْمَقِيمِ

سوق الهدى لمن يكون مقيماً في بيته لأن يذبح في منى مستحب وقرية، ثم هل يجري عليه أحكام المحرم أم لا؟ فمختلف فيه بعض السلف إلى أنه في حكم المحرم ما لم يذبح هديه، بخلاف الفقهاء الأربعة وابن عباس من ذلك البعض.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْعَتَمِ

تقليد العتم ليس بمذكور في كتبنا نفيًا وإثباتًا، وأما ما في كتبنا من نفي تقليد الغنم فعراذه نفي التقليد بالنعل لا من الخيط، فأقول: لما لم يكن التقليد بالخيط مذكوراً وصح في الحديث فلا بد من جوازه. وفي بعض ألفاظ حديث الباب الوبر الأحمر.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا عَطَبَ الْهَدْيَ مَا يُصْنَعُ بِهِ

العطب الهلاك، قال أبو حنيفة: إن كان الهدى نعلًا فيدبح ويلطخ نعلها بدمها ليعلمه الفقراء ولا يأكلوه ولا يجوز للمهدي أكله، وإن كان

وَيَبْتِهَا فَيَأْكُلُونَهَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ذُوَيْبِ أَبِي قَبِيصَةَ الْخَزَاعِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ نَاجِيَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا فِي هَدْيِ التَّلَوُّعِ إِذَا عَطِبَ: لَا يَأْكُلُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رَفَقَتِهِ وَيُخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالُوا: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا غَرِمَ بِقَدَارِ مَا أَكَلَ مِنْهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أَكَلَ مِنْ هَدْيِ التَّلَوُّعِ شَيْئًا فَقَدْ ضَمِنَ.

٧١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبِدَنَةِ.

٩١١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو حَوَاثَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ لَهُ: ارْكَبْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ. فَقَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ: ارْكَبْهَا "وَيَحْكُ أَوْ وَيَلْكُ".

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي رُكُوبِ الْبِدَنَةِ إِذَا احتَاجَ إِلَى ظَهَرِهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَرْكَبُ مَا لَمْ يَضْطَرْ إِلَىهِ.

٧٢ - بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْخَلْقِ.

٩١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍاءُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ نَحَرَ نُكَّهَ، ثُمَّ نَازَلَ الْعَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَخَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، ثُمَّ نَازَلَهُ شِقَّةَ الْأَيْسَرِ فَخَلَقَهُ فَقَالَ: اقْسِمُ بَيْنَ النَّاسِ».

محمد: بهذا تأخذ كل هدى تلوّع عطب في الطريق صنع كما صنع أي ابن عمرو ثبت عنه عليه السلام وخلي أي وترك بينه وبين الناس أي لفقراء يأكلونه ولا يمحبتنا أي ولا يجوز عندنا أن يأكل أي صاحب الهدى منه ولو تلوّعوا إلا من كان محتاجاً إليه أي مضطراً إليه. واعلم أن هدى التلوّع إذا بلغ الحرم، يجوز لصاحبه وغيره من الأغنياء؛ لأن القرية فيه بالإراقة، إنما يكون في الحرم وفي غيرها التصدق - والله سبحانه أعلم - (الموطأ وشرحه للمقاري).

(١) قوله: «ارْكَبْهَا» فيه دليل على أن من ساق بدنة هدياً، جاز له ركوبها غير مضطراً بها، وله الحمل عليها، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، وذهب قوم إلى أنه لا يركبها إلا أن يضطر إليه لقوله صلى الله عليه وسلم: «ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِثَ إِلَيْهَا» هذا هو قول أبي حنيفة، كذا قال الطيبي، ويمكن أن يكون هذا السائق قد أعبى واضطراً إلى الركوب، ولما راجعه صلى الله عليه وسلم مراراً حتى قال في آخره: ارْكَبْهَا وَيَحْكُ أَوْ وَيَلْكُ - والله تعالى أعلم بالصواب.

الهدى واجباً فعلى المهدي بذله ويفعل بهذا المعطوب ما يشاء ويجوز له أكله. وقال الشافعي: الهدي الذي لا يجوز أكله للمهدي لا يجوز لرفقائه أيضاً، وله حديث الباب وعمله على أنه نهى لسد الذرائع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْبِدَنَةِ

يجوز الركوب عند أبي حنيفة عند الاضطرار، وعند الشافعي عند الحاجة، والاضطرار أشد من الحاجة، ثم الاضطرار والحاجة موكولان إلى رأي من اتلي بهما، وظاهر حديث الباب للشافعي ولكن في مسلم ص (٤٣٦) تصريح: "إذا ألحقت" فيؤيدنا.

بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ فِي الْخَلْقِ

الجمهور إلى أنه يبدأ من اليمين ونسب إلى أبي حنيفة أن يبدأ من اليسار؛ وهذه الرواية عن أبي حنيفة أخذها النووي واعترض على أبي حنيفة وقال: إنه خالف النص، ونقل بعض من يتصدى إلى الطعن في حق أبي حنيفة حكاية؛ وهي أن أبا حنيفة لما ذهب حاجاً ففرع عن ححته وأراد الخلق فاستدبر القبلة، قال الخلق: استقبلها، ثم بدأ أبو حنيفة باليسار، قال الخلق: بدأ باليمين ثم بعد الخلق أخذ أبو حنيفة أن يقوم وما دفن الأشعار، قال الخلق: ادفنها فقال أبو حنيفة: أخذت ثلاثة مسائل من الخلق، أقول: إن هذه الحكاية ثبوتها لا يعلم وبعد فرض تسليمها ندل على جلالة قدره وقبوله الشيء، فمن دونه إذا وقع ذهول، وأقول: قد ثبت الروايتان عن أبي حنيفة الثامن والستين كما في غاية السروجي، وأيضاً يمكن للمحتج أن يبحث أن الثامن المذكور في الحديث بين الخلق أو المخلوق.

قوله: (ابن حسان الخ) حسان إن اشتق من الحسن فمنصرف، وإن اشتق من الحسن فغير منصرف.

قوله: (اقسمه بين الناس الخ) أي نكرك، وهذا يدل على أخذ التبركات، وتبركاته كثيرة منها البردة العباسية هذه البردة أعطى النبي -

٩١٢ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٧٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْتَقْصِيرِ.

٩١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَزَقَ اللَّهُ الْمُخْلَقِينَ، مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمُقَصَّرِينَ»^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أُمِّ الْخَضِصِينَ، وَمَارِبٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي مَرْثَمٍ، وَخُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَخْتَارُونَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَإِنْ قَصَّرَ، يَزُونُ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٧٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْقِ لِلنِّسَاءِ.

٩١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْجَرَّاشِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خِلَاسٍ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا».

٩١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ خِلَاسٍ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ عَلِيٌّ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ غَالِيشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَزُونُ عَلَى الْمَرْأَةِ خَلْقًا، وَيَزُونُ أَنَّ عَلَيْهَا التَّقْصِيرَ.

(١) قوله: «والمقصرون» في الحديث دلالة على أن كلامنا من الخلق والتقصر يجوز، وأن التحقيق أفضل؛ لأنه أبلغ في العبادة وأدنى على صدق الشية في التفضل لتركه الزينة، وكان هذا في حجة الوداع، وقيل: في عمرة الحديبية. (يجمع المحار)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كُتِبَ مِنَ الرَّهْرِ حِينَ قَرَأَ قَصِيدَةَ نَائِتٍ مَعَادٍ فِي حَضْرَتِهِ وَاشْتَرَاهَا الْعَبَّاسِيُّونَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْتَقْصِيرِ

الاختلاف في قدر حتى رأس الغرم مثل الاختلاف في مسحة في فصوص، ونحو ابن المعام في الخلق وقال: ليس بين المسح والخلق جامع يقاس الخلق على المسح وأنه قياس شبه لا قياس علة، والمقبول قياس العلة وأطلب الكلام وهو من نمرود، أقول: زعم الشيخ أن في قدر حتى الرأس قياساً والخلق أنه لا قياس في هذا بل فيها أصل مختلف فيه وهو أنه كم يجب أداء حصة الخلق إذا أمر الشارع بالفعل المتعدي المتعلق بالخلق لصدق قول: إنه امتثل الأمر الشرعي فقال الشافعي: يكفي بعض الخلق، وقال أبو حنيفة: يجب القدر متعدي به أي ربع الخلق، وقال مالك بالاستيعاب. فكانت الاحتمالات ثلاثة، ذهب ذهاب إلى كل واحد منها وما ذكرت أشار إليه ابن رشد في القواعد، وأخذ أبو حنيفة بربع الشيء في مواضع منها ما في المسألة ومنها مسألة بطلان الصلاة بكشف العضو، ومنها نخاسة الثوب، ومنها قطع أذان الأضحية، ومسائل أخر فمدار الاختلاف في مسألة الباب مسألة أصولية لا ما زعم الشيخ ثم اختار مسألة مالك.

قوله: (مرة أو مرتين) (ج) دعا عليه الصلاة والسلام للمخلفين مرتين وللمقصرين مرة ثابت في واقعيتين أحدهما في عام الحديبية وثانيها في حجة الوداع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْقِ لِلنِّسَاءِ

الخلق للنسوان حرام عند كافة العلماء، ولا يجوز لمن عند التحلل إلا التقصير قدر ما ينف حول أكلة، وههنا إشكال قوي لم يتوجه إليه أحد، وهو ما في المسلم ص (١٤٨): إن بعض أرواح النبي ﷺ قصر الأشعار وجعلت مثل النقرة الخ، وما حله النووي والقاضي عياض المازري والقرطبي وأبو عبد الله المالكي الأئمة: وسألت مولانا مد ظله العالی عن حل الإشكال؟ وقال: لعلها قلت الأشعار حالة الشيب، وعندني أن قصر بعض أرواح النبي ﷺ - صلى الله عليه وسلم - إنما كان عند التحلل من الإحرام لا في غيره من الأوقات، وفي هذا الجواب فرائض، وأشكال من حديث مسلم ما أخرجه الزيلعي في التحريج أن ابن عباس ويريد من الأصم لما دعا ميمونة في الغمر وحدها . اهـ

٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، أَوْ تَحَرَّ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ.

٩١٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا شَقِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ فَقَالَ: اذْبَحْ وَلَا خَرَجَ، وَسَأَلَهُ آخَرُ، فَقَالَ: تَحَرَّ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: اذْمُ وَلَا خَرَجَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا قَدَّمَ نُسْكَأَ قَبْلَ نُسْكَأِ، فَقَلْبُهُ ذَمٌّ.

٧٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ^(١) عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزَّيَارَةِ.

٩١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا مَتَّصُورُ بْنُ زَادَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ التَّحَرُّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، يَطِيبُ فِيهِ يَمْسُكُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَرَوْنَ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَذَبَحَ وَخَلَقَ أَوْ قَصَّرَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حُرِّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا النِّسَاءَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ^(٢) أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٧٧ - بَابُ مَا جَاءَ مَنِ يَنْقَطِعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ.

٩١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ

(١) قوله: «الذبح ولا خرج» اعلم أن أفعال يوم النحر أربعة: الرمي والذبح والحلق والطواف، واختلفوا في أن هذا الترتيب سنة أو واجب، فذهب جماعة منهم الإمام أبو حنيفة ومالك إلى الوجوب، وقالوا: المراد بنفي الخرج رفع الإثم للجهل والنسيان، ولكن الدم واجب، وقال الطيب: ويدل على هذا أن ابن عباس رضي الله عنه روى مثل هذا الحديث وأوجب الدم، فلولا أنه فهم ذلك، وعلم أنه المراد لما أمر بخلافه، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة وعليه الحنفية، كما في «الهداية» وقد حل له كل شيء إلا النساء، وقال مالك: إلا الطيب أيضاً لأنه من دواعي الجماع، ولنا قوله عليه السلام: «حل له كل شيء إلا النساء» وهو مقدم على القياس - انتهى - وأيضاً حديث الباب حجة واضحة لنا، واستدل به محمد رحمه الله تعالى في «الموطأ».

(٣) قوله: «وهو قول أهل الكوفة ليس المراد منه الإمام أبو حنيفة؛ لأن قوله: حل له كل شيء إلا النساء فقط كما مر - والله تعالى أعلم بالصواب -».

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ تَحَرَّ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ

تفصيل المسألة مر سابقاً، كلا السؤالين لو حملتهما على المفرد فلا جزاء عند أبي حنيفة أيضاً ولا جناية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ قَبْلَ الزَّيَارَةِ

المحل عندنا اثنان الخلق وطواف الزيارة هذا هو المشهور في عامة كتبنا، وقال صاحب الهداية إن المحل هو الخلق فقط لكن أثره في تحليل النساء موقوف على طواف الزيارة، والوجه يؤيد قول هداية بأن المحل إنما يكون ما كان محظوراً، والطواف ليس محظوراً في الإحرام، وفي فاضل خان رواية شاذة عن أبي حنيفة أن الطيب أيضاً في حكم النساء أي لا يحل إلا بعد طواف الزيارة، أقول: تحمل الرواية الشاذة على الكراهة على وفاق ما في ابن ماجه فإن فيه أيضاً: حلال كل شيء في ما بعد الخلق إلا النساء والطيب، وأقول: لا بد من تسليم الرواية الشاذة أيضاً وإلا فلا جواب عن حديث ابن ماجه، وأيضاً نسب الترمذي لينا هذا القول أي عدم حل الطيب بعد الخلق قبل طواف الزيارة.

بَابُ مَا جَاءَ مَنِ يَنْقَطِعُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ

يقطع الحاج التلبية عند رمي الجمرات العقب، ويقطع المعتمر عند استلام الحجر، فإن العمرة الإحرام وطواف البيت والسمي والمحق. وإن

عَبَّاسٍ قَالَ: «أُرِدْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى، فَلَمْ يَزَلْ يُلْتَبَى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ الْفَضْلِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَاجَّ لَا يَقْطَعُ^(١) التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٧٨ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ.

٩١٩ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ - يَرْقَعُ الْحَدِيثُ: «إِنَّهُ كَانَ يُعْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلِمَ الْحَجَرَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا يَقْطَعُ الْمُتَعَمِّرُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا انْتَهَى إِلَى بُيُوتِ مَكَّةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٧٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوَافٍ^(٢) الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ.

٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يُؤَخَّرَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَزُورَ يَوْمَ الشَّحْرِ، وَوَسَّعَ

(١) قَوْلُهُ: «لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ» قَالَ فِي «الْمُدَايَةِ»: وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حِصَاةٍ لَمَّا رَوَّيَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَرَوَى جَاهِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ أَوَّلِ حِصَاةٍ رَمَى بِهَا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ - انْتَهَى -.

(٢) قَوْلُهُ: «فِي طَوَافٍ الزِّيَارَةِ إِلَى اللَّيْلِ» اعْلَمْ أَنَّ وَقْتُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَيَّامَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَطَفَ الطَّوَافَ عَلَى الذَّبْحِ، قَالَ: فَكَلُوا مِنْهَا ثُمَّ قَالَ: وَلَيَطُوفُوا، فَكَانَ وَفَتْهُمَا وَاحِدًا، أَوَّلَ وَفْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ مَا قَطَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَقْتُ لَوْقُوفٍ يَعْرِفُهُ وَالطَّوَافُ مَرْتَبٌ عَلَيْهِ وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوْفًا كَمَا فِي التَّضَحِّيَةِ، وَيَكْرَهُ تَأْخِيرَهُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّهُ مَوْفَتْ بِهَا، فَإِنْ أَتَرَدَّ عَنْهَا لَرَمَهُ دَمٌ عَدَّ أَوْ حَبِيفَةً رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَذَا فِي «الْمُدَايَةِ».

فِيلٌ فِي مَجْلِ الشَّكَاةِ: إِنَّ التَّلْبِيَةَ شِعَارُ الْحَجِّ فَإِذَا انْقَطَعَتْ حَتْمُ الْحَجِّ فَإِذَا خَتَمَ الْحَجَّ لَا يَكُونُ التَّرْتِيبُ بَعْدَهُ وَاحِدًا أَيْ فِي الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ، خِلَافَ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ يَقُولُ بِوُجُوبِ التَّرْتِيبِ، وَقَالَ صَاحِبَاهُ وَالْجُمْهُورُ بِالنَّسْبَةِ فَتَضِيدُ التَّكْنَةَ الْجُمْهُورُ، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَلَاغٍ يَكُونُ حِجَّةً عَلَى الْأُتَمَّةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ بِاللَّيْلِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ عَاشِرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَوْ أَخْرَجَهُ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَلَا حَنَاءَ وَلَوْ أَخْرَجَهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ فَجَنَابَةٌ.

وَأَمَّا طَوَافُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَفِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ الرُّوَالِ وَصَلَّى الظُّهْرَ بَيْنَ أَوْ مَكَّةَ عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَتَيْنِ. وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ إِلَى اللَّيْلِ فَإِنَّمَا يَسْقُطُ حَدِيثُ الْبَابِ خِلَافَهُ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ، وَإِنَّمَا أَنْ يُوَجَّهَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَخْرَجَهُ إِلَى اللَّيْلِ أَنَّهُ طَافَ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ النَّهَارِ، وَيَبْدُلُ عَلَى هَذَا التَّرْجِيحِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو ذَرْدُودٍ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ. وَأَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ هَذَا الطَّوَافَ لَيْسَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ بَلْ طَوَافُ نَقْلِ، وَصَحَّ طَوَافُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي أَقَامَ بَيْنَ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ إِلَّا أَنَّهُ مُرَّصَهُ وَفَدَّ صَحَّ بِمُسْنَدٍ صَحِيحٍ قَوِيٍّ.

وَعَسَلَتْ الشَّافِعِيَّةُ بِرَوَايَةِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَّى الظُّهْرَ مَكَّةَ وَمَنْى عَلَى صَحَّةِ اقْتِدَاءِ الْمَفْرُوضِ خَلْفَ الْمُتَفَرِّقِ، وَقَالُوا بِاجْتِمَاعِ بَيْنِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَّى بَيْنَ الْحِجِّ وَحَدِيثِ جَاهِرٍ أَنَّهُ صَلَّى بِمَكَّةَ الْحِجَّ، فَكَيْفَ يَكُونُ صَلَاتُهُ بَيْنَ غَدَاةٍ؟ فَقُولُ: إِنَّ الْمُخْتَلِفَيْنِ أَكْثَرُهُمْ إِلَى التَّرْجِيحِ

بَعْضُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرَ وَلَوْ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ بَنِي

٨٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَزُولِ الْأَبْطَحِ

٩٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ»^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي زَائِعٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ نَزُولَ الْأَبْطَحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُورَ ذَلِكَ وَاجِباً إِلَّا مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَتُزَوَّلُ الْأَبْطَحَ لَيْسَ مِنَ التَّشْكِكِ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَّلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٩٢٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَيْسَ التَّحْصِيبُ»^(٢) بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَّلَهُ^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: التَّحْصِيبُ نَزُولُ الْأَبْطَحِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨١ - بَابُ^(١)

٩٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّمَا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَبْطَحَ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ».

(١) قوله: «ينزلون الأبطح» قال بعض العلماء: كان نزوله صلى الله عليه وسلم بالخصب هو الأبطح، شكر الله تعالى على الظهور بعد الإخفاء، وعلى إظهار دين الله تعالى بعد ما أراد المشركون من إخفائه، وإذا تقرر أن نزول المخصب لا تعلق له بالناسك، قيل: يستحب لكل أحد أن ينزل فيه إذا مر به، يحتمل أن يقال باستحبابه للجمع الكثير، ويحتمل أن يقال: باستحبابه مطلقاً، وإظهاراً للعبادة فيه إظهاراً لشكر الله تعالى على رد كيد الكفار وإبطال ما أرادوه - والله أعلم -.

وقال الحافظ ركي الدين عبد العظيم المنذرى: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين: وفيه نظر لأن الترمذى حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النوى استحبابه عن مذهب الشافعى ومالك والجمهور وهذا هو النصاب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبته، فكانت أسماء وعروة بن الزبير لا يخصبان، حكاه ابن عبد البر، كذا في «العين».

(٢) قوله: «ليس التحصيب بشيء» قال الشيخ في «اللمعات»: قال بعضهم وهو قول ابن عمر: إن التحصيب من سنن الحج وتمام مناسكها؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قال: إنا نازلون غداً إن شاء الله تعالى بحيف بين كنانة حيث تقاسموا بيني فريشاً على الكفر، وتعاهدوا على أن لا يخالطوا بيني هاشم وبنى عبد المطلب، ولا يناكحوهم ولا يواصلوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا محمداً إليهم، ففعل النبي صلى الله عليه وسلم أن يظهر شعائر الإسلام في مكان أظهرها شعائر الكفر، ويؤدى شكر نعمة الله وفضله عليه.

(٣) قوله: «هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي «الهداية»: الأصح أن نزوله صلى الله عليه وسلم بالخصب كان قصداً لإراءة المشركين لطف صنع الله تعالى به، فصار سنة كالزمل في الطواف - انتهى ملخصاً -.

فرجحوا حديث جابر على حديث ابن عمر، وأيضاً يمكن أن يقال: إنه عليه الصلاة والسلام صلى على مفتدياً خلف رجل مع أصحابه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَزُولِ الْأَبْطَحِ

الأبطح في اللغة (دامن كره)، وكذلك البطحاء، ثم صار علماً بالعلبة للمخصب، ويقال لها: حيف بين كنانة أيضاً، والتحصيب أي النزول بالخصب مستحب، وقال ابن عباس: لا استحباب من كان نزوله اتفاقاً، وهذا هو الموضع الذي قام فيه بنو هاشم بعدما أخرج فريش آل هاشم من مكة، وقال فريش لأبي طالب: ادفع إلينا ابن أختك محمداً وخذ عنه بدله ومالاً كثيراً، فلم يقبل أبو طالب.

قوله: (قال الشافعى الخ) في كتب الشافعية استحباب التحصيب، وأما ما ذكر الترمذى فعله رواية عن الشافعى رحمه الله، ولا بد منه فإن الترمذى من أثقنا نقله مذهب الشافعى.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٢٣ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ نَحْوَهُ.

٨٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ.

٩٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. وَلَكِ أَجْرٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٩٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا قُرْعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ الْبَاهِلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَقَدْ زُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

٩٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ عَنِ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «حَجَّ بِي

أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا أَدْرَكَ، لَا تُجْزَى عَنْهُ تِلْكَ الْحَجَّةُ عَنْ حَجَّةِ

الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ الْعَمَلُوكَ إِذَا حَجَّ فِي رَقَبَةٍ ثُمَّ أَعْتَقَ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَا يُجْزَى عَنْهُ مَا حَجَّ فِي

حَالِ رَقَبَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٩٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ ثَمِيمٍ عَنْ أَشْعَثِ بْنِ سَوَّارٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ:

«كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النَّسَاءِ، وَنُرمِي عَنِ الصَّيَّانِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُلَبِّي عَنْهَا غَيْرَهَا، بَلْ هِيَ تُلَبِّي، وَيَكْرَهُ لَهَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ.

٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَتِّ.

٩٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

سُلَيْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنُفَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ

فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ، قَالَ: «حُجِّي عَنْهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَبُرَيْدَةَ وَخُصَيْنِ بْنِ عَوْفٍ وَأَبِي زُرَيْنٍ الْعُقَيْلِيِّ وَسُودَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «قال: نعم» وفي «العين» قال شيخنا زين الدين: والصحيح عند أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أنه يحرم عنه الولي الذي يلي ماله

وهو أبوه أو جده أو الوصي أو القَيم من جهة القاضي أو القاضي قالوا: وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن يكون وصية أو قِعة من

جهة القاضي، وأجابوا عن قوله: «ولك أجران»؛ الفراد أن ذلك بسبب حملها له وتحليفها إياه ما يفعله المحرم - انتهى -

وفي «الدر المختار»: فلو أحرَمَ صبي عاقل أو أحرَمَ عنه أبوه، صار محرماً، وينبغي أن يجرده قبله ويلبسه إزار ورداء (المبسوط) وظاهره أن

إحرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه أولى.

باب ما جاء في حج الصبي

حج الصبي والرقيق صحيح عندنا بلا ريب إلا أنه لا يكفي عن حجة الإسلام إذا وجب عليهما الحج، وسها النووي حين نسب عنده

صحة حجها إلى أبي حنيفة، والحال أنه يقول بأنه لا يتوب عن حجة الإسلام كما قال غيره أيضاً، قال الفقهاء: إن الولي يأمر لصبي أن

يتجرد عن ثيابه المحيطة، ويحرم ويلبي عنه الولي ويكفمه من الجنابات.

قوله: (يلبي من النساء الخ) لم يقل أحد بأن يتوبوا عن تلبستن فيتأول في الحديث بأننا نجهز وهن بسرون، ولكن حديث الباب معلول.

باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت

إن عجز الشيخ عن الحج يأمر بالغير يحج عنه، ولو مات يومئذ بالحج عنه، والشرائط المذكورة في الفقه. وأما استطاعة اليدين شرط أم

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً عَنْ سِنَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ عُمَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَقَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَوَى هَذَا فَأَرْسَلَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ.

قال أبو عيسى: وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ حَدِيثٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، يَزِيدُ^(١) أَنَّ نَحِجَّ عَنِ الْمَيْتِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَوْصَى أَنْ يُنَحَّجَّ عَنْهُ حُجَّ عَنْهُ، وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُنَحَّجَّ عَنِ الْحَيِّ إِذَا كَانَ كَبِيرًا، وَبِخَالٍ^(٢) لَا يَقْدُرُ أَنْ يُنَحَّجَّ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

٨٤ - بَابُ مِنْهُ

٩٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ [ح] وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَلَمْ تُنَحَّجَّ، أَفَأَحِجُّ عَنْهَا قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا»^(٢). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٣٠ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ الْمُقْلَبِيِّ أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ وَلَا الظُّعْنَ»^(٣). قَالَ: حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ.

قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْعُمْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ يُمَثِّرُ الرَّجُلُ عَنْ غَيْرِهِ. وَأَبُو رَزِينٍ الْمُقْلَبِيُّ اسْمُهُ لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ.

٨٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ أَمْ لَا؟

٩٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ عَنْ جَابِرٍ:

(١) قوله: «يروون أن ينجح عن الميت». قال الفقيه علاء الدين في «الدر المختار»: حج الفرض يقبل النيابة عند العجز فقط، لكن بشرط دوام العجز إلى الموت؛ لأنه فرض العمر حتى يلزم الإعادة بزوال العذر، وبشروط ثبوت الحج عنه أي عن الأمر. فيقول: أحرمت عن فلان ولتيت عن فلان، ولو نسي أحدهما نوى عن الأمر صريح، وتكفي أية القلب هذا أي لشروط دوام العجز إلى الموت إذا كان العجز كالحبس والمرض يرجى زواله وإن لم يكن كذلك كالعمى والزمانة، سقط الفرض بوجع الغير عنه، فلا إعادة مطلقاً، سواء استمر ذلك العذر به أم لا، ولو أضح وهو صحيح، ثم عجز واستمر لم يعزه لفقد الشرط.

(٢) قوله: «وبخاله» قال محمد رحمه الله تعالى: وبهذا يأخذ لا بأس بالحج عن الميت، وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان أن يحججا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ)

(٣) قوله: «ولا الظعن» - يفتح ظاء وسكون عين وحر كنهها - المراحلة أي لا يفوز عني تسير ولا على الركوب من كبر المسن. (مجمع البحار)

١؟ ثم الشرط هل لنفس الرجوع كما قال أبو حنيفة أو لوجوب الأداء كما قال أصحابه، فعذكرة في الكتب. وأما الحديث فلا بد فيه من جانب أبي حنيفة نسيم أنه كان قادراً على الحج مثل ثبانه على الدابة ثم فقد القدرة.

باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم سنة؟

في عامة كتبنا أنها سنة مؤكدة، وفي الدائع وفي الدر المختار (١٤٣) قول الوجوب أيضاً واختار الشيخ ابن المنهم المسية في الفتح ص

[١] ما بين المَعْكُوفَيْنِ مقاطع من النسخة الهندية، وأثبتناه من نسخة بشار.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث يوسف بن عيسى، فقدمناه اتباعًا للنسخة بشار حفاظًا على أرقام الحديث.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: لَا، وَأَنْ يُعْتَمِرُوا هُوَ أَفْضَلُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: الْعُمْرَةُ^(١) لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَكَانَ يُقَالُ: هُمَا حَجَّانِ، الْحَجُّ الْأَكْبَرُ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْحَجُّ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِي تَرْكِهَا، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطْلُوعٌ، قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ. وَقَدْ بَلَّغْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُوجِبُهَا.

٨٩- بَابُ مِنْهُ

٩٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ حَدَّثَنَا زَيْادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُزَيْدَ بْنِ أَبِي زَيْادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جَعْفَرٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لَا تَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا لَا يُعْتَمِرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ قَالَ: دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. يَعْنِي: لَا تَأْسَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَشْهُرِ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَشْهُرِ الْحَرَمِ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ. هَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

(١) قوله: «العمرة ليست بواجبة» قال الحنفية: العمرة سنة ينسب أن يأتي بها عقيب الفراغ من أفعال الحج، واحتجوا بحديث الباب، كذا في «المعنى».

(٢) قوله: «قال الشافعي: العمرة سنة... الخ» قال العيني: قال شيخنا زين الدين: حكاه الزمردى عن الشافعي رحمه الله تعالى لا يريد به أنها ليست بواجبة بذليل قوله: لا نعلم أحداً رخص في تركها؛ لأن السنة التي يراد بها خلاف الواجب يرخص في تركها قطعاً، والسنة تطلق ويراد بها الطريقة وغير سنة الرسول صلى الله عليه وسلم - انتهى -.

(٥٧٧)، والوجوب اختياره البخاري والأدلة قوية ولكنها منقضة من أن يأتي بها البخاري، وقال أصحابنا الذين قالوا بالسنية: إن الآية لا تدل على الوجوب فإن معنى «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ الْخ» [البقرة: ١٩٦] ليس ما زعم بل تعرض الآية إلى مسألة أن القضاء واجب، لأن العمرة والحج يلزمان بالشروع، أقول: إن مراد الآية الصحيح أنهما الحج والعمرة تامين. واحتج ابن القيم على السنية بحديث الباب وفي سنده حجاج بن أرطاة وهو متكلم فيه، وقال ابن دقيق العيد: لم أجد تصحيحاً للزمدي حديث الباب إلا في نسخة الكروحي لا غيره.

بَابُ مِنْهُ

قوله: (دخلت العمرة في الحج الخ) قال الشافعية: إن أفعال عمرة القارون تدخل في أفعال حجة ولا فرق إلا في النية، وفي أن القارون والمنع يجب عليه الدم بخلاف المفرد. وقال كافة الأحناف: مراد حديث الباب ردّ زعم الجاهلية أي عدم جواز العمرة في أشهر الحج. وأقول: إن مراده ليس ما قال عامة الناس بل مراد الحديث بيان انضمام العمرة بالحج ورضها به من حيث إقراره والمنع.

قوله: (أشهر الحج الخ) قالوا: إن للحج ميفاتين زمنية ومكاني وتقدم الإحرام على الميفات الزمنية مكروه خلاف الميفات المكانية فإن التقديم عليها مستحب عند أبي حنيفة خلاف الجمهور.

ثم تعرض المفسرون إلى أن المذكور في الآية الأشهر بلفظ الجمع، وإحالة أن الميفات الزمنية لا يزيد على شهرين وبعض الثالث، وإن قيل بإطلاق الجمع على ما فوق الواحد نقول: إنه خلاف ما عليه جمهور أهل العربية، وإن قيل بالتحصيص نقول: إن في الآية يلزم أن يكون استثناءً لا تخصيصاً، نعم تصديق الآية على ما قال مالك صدق شيء فإنه قال يجوز الأصحية إلى آخر دي الحجة، ثم في عامة كتبنا أن أيام الحج عشر ليالي ذي الحجة مع الشهرين السابقين، وإن قيل: إن أكثر أفعال الحج يكون في اليوم العاشر من ذي الحجة، فنت: إن مدار الحج على وقوف عرفة وذلك دون صبح الليلة العاشرة.

قوله: (أشهر حرم الحج) كان الحرب في ما قبل الإسلام حراماً في أربعة أشهر وكذلك في بدء الإسلام ثم نسخ الحرم، وقال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم: إن بدء الجهاد من المسلمين الآن أيضاً غير جائز مثل ما كان في ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام غير جائز.

٨٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ فَضْلِ الْعُمْرَةِ

٩٣٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَانَ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ تَكْفَرُ^(١) مَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ

٩٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُثَيْنَةَ عَنْ غَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ غَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعِمِّرَ^(٢) عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٨٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِمْرَانَةِ^(٣)

٩٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُزَاجِمٍ بْنِ أَبِي مُزَاجِمٍ عَنْ عَبْدِ الْقَزِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَرَّشٍ الْكُمَيْي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْجِمْرَانَةِ لَيْلًا مُعْتَمِرًا فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا فَقَضَى عُمْرَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ فَاصْبَحَ بِالْجِمْرَانَةِ كَنَابِتٍ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْغَدِ، خَرَجَ مِنْ بَطْنِ سَرْفٍ حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ، طَرِيقِ جَمْعٍ يَبْطِنُ سَرْفٍ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَفِيتُ عُمْرَتَهُ عَلَى النَّاسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَا نَعْرِفُ لِمُحَرَّشٍ الْكُمَيْي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٩٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ

٩٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: «سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ فِي أَيِّ شَهْرٍ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: فِي رَجَبٍ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ^(٤) مَعَهُ، ثَعْنِي ابْنُ عُمَرَ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ قَطُّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

٩٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَتَّوْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) قوله: «تَكْفَرُ مَا بَيْنَهُمَا» مِنَ الذُّنُوبِ دُونَ الْكِبَايَرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «الْجَمْعَةُ إِلَى الْجَمْعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا» (اليعني).

(٢) قوله: «أَنْ يُعِمِّرَ» - بِضَمِّ الْيَاءِ - مِنَ الْإِعْمَارِ أَيْ أَنْ يَعْمرَهَا، كَذَا فِي «اليعني».

(٣) قوله: «مِنَ الْجِمْرَانَةِ» فِيهَا لُغَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا كَسْرُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمُحْمَلَةُ وَفَتْحُ الرَّاءِ الشَّخْفَةُ، وَالثَّانِيَةُ كَسْرُ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ، وَإِلَى التَّخْفِيفِ ذَهَبَ الْأَعْمَشِيُّ، وَصَوَّرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ مَا بَيْنَ ثِقَاتَيْفٍ وَمَكَّةَ، وَهِيَ إِلَى مَكَّةَ أَقْرَبُ. (اليعني).

(٤) قوله: «إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ» أَيْ حَاضِرٌ مَعَهُ وَقَالَتْ ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي سِتِّهِ إِلَى النَّيَاسِ وَمَنْ تَنَكَّرَ عَائِشَةُ عَلَى قَوْلِهِ: إِحْدَاهُمَا فِي رَجَبٍ. (اليعني).

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ

مَنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ مِنْ مَكَّةَ فَيَخْرُجُ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ إِلَى الْخَلِ لِيَتَحَقَّقَ نَوْعُ سَفَرٍ، وَالْأَفْضَلُ عِنْدَنَا مِنَ التَّنْعِيمِ لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَائِشَةَ أَوْ تَعْتَمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ. وَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ بِالْأَفْضَالِيَةِ مِنَ التَّنْعِيمِ.

بَابُ الْعُمْرَةِ مِنَ الْجِمْرَانَةِ

وَدَخَلَ الْيَبِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَهَذَا مِنْ تَخْصُوصِيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَمَّا عُمْرَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيُتَّبَعُهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَبَنِيهَا بَعْضُهُمْ لَوْ قَرَعَهَا بِالْأَيْدِي.

قَوْلُهُ: «(حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ)» فِي بَعْضِ الْكُتُبِ لَفْظًا: «(حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ)» وَفِي بَعْضِهَا: «(جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ)» وَيَعْلَى «(جَامِعٌ)» تَصْحِيفٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ

قَالَ التَّنْفِزَاوِيُّ: إِنَّ رَجَبَ مَعْدُونٍ مِنَ الرُّجَبِ وَقَالَ: رَأَيْتُ فِي أَصُولِ الْبُيْهَقِيِّ تَفْخِيرَ الْإِسْلَامِ بِقَلْعِهِ لَفْظَ رَجَبٍ نَصَبَ رَجَبٍ بِلَا تَنْوِينٍ حَالِ الْجَمْعِ فَلَمْ يَكُنْ عَلَى عَدَمِ انْتِصَافِهِ.

قَوْلُهُ: «(فِي رَجَبٍ فَقط)» هَذَا رَجَبٌ مُنْصَرَفٌ لِأَنَّهُ نَكَرَ هَهُنَا لِأَنَّهُ فِي حِيزِ الْعُمُومِ.

اعتمر^(١) أربعاً إحداهن في رجب.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب حسن صحيح.

٩١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ

٩٣٨ - حَدَّثَنَا الْعِيَّاشُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمُوزِيُّ^(٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

عَنِ الزَّيَّادِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٩٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ

٩٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ

أُمِّ مَعْقِلٍ عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً»^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَوَهَبِ بْنِ خَنِيشٍ.

قال أبو عيسى: وَيُقَالُ: هَرَمَ بْنُ خَنِيشٍ. قَالَ يَزَادُ وَجَابِرٌ: عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَهَبِ بْنِ خَنِيشٍ، وَقَالَ دَاوُدُ: عَنْ الْأَوْدِيِّ

عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ هَرَمِ بْنِ خَنِيشٍ^(٤): «وَوَهَبٌ أَصَحُّ».

وَحَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ عُمْرَةَ فِي

رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً». قَالَ إِسْحَاقُ: نَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فَقَدْ

قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

٩٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَهْلُ بِالْحَجِّ^(٥) فَيَكْسِرُ أَوْ يَمْرُجُ

٩٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ الصُّوْفِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ

قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُجَّاجُ ابْنُ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسِرَ^(٦) أَوْ عَرَجَ فَقَدْ خَلَّ. وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَا: صَدَقَ.

(١) قوله: «اعتمر أربعاً» وفي «المشكاة» عن أنس قال: «اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي كانت مع حجته عمره من الخديبية في ذي القعدة، وعمره من العام المقبل في ذي القعدة، وعمره من الجمرات حيث قسم غنائم خيبر في ذي القعدة، وعمره مع حجته» متفق عليه - انتهى -.

وفي «المنهاج» قال ابن حبان في «الصححة»: إن عمره الجمرات كانت في شوال، قال المحب الطبري: ولم ينقل ذلك أحد غيره فيما عرفت، والمشهور أنها في ذي القعدة، وأما العمرة التي مع حجته كانت أفعالها في ذي الحجة، وأما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذي القعدة - انتهى مختصراً -.

(٢) قوله: (تعدل حجة) وفي رواية: معنى. (شرح الموطأ)

(٣) قوله: «وَهَبٌ أَصَحُّ» بمعجمة ونون وموحدة ومعجمة - وزن جعفر، الطائفي صحابي نزيل الكوفة. (التقريب)

(٤) قوله: «الَّذِي يَهْلُ بِالْحَجِّ» قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود: أنه جعل الخصر بالوجه كالخصر بالعدو. (الموطأ)

(٥) قوله: «مَنْ كَسِرَ» كسبته شدة بلفظ مجهول يعني بالي أو، «أَوْ عَرَجَ» - بكسر راء - بلفظ معلوم يائلك شدة، «فَقَدْ خَلَّ» - بفتح خاء - يعني بطلت حجته كذا في الحرام برأيه «وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ» ومما استخرج من حديث ابن حبان في حديثهم دلالة على أن حكم الإحصار بغير عدو هم من كان يذهب إلى حنيفته است وتقليد بشرط تكلف است. (الترجمة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَهْلُ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يَكْسِرُ أَوْ يَمْرُجُ

عرج إن كان من باب غلغلة فمعناه (لنگ شدن)، وإن كان من ضرب فمعناه (بتكلف لنگ شدن).

اختلفوا في الإحصار: قال الفريقون: إنه عام من كونه بالعدو أو المرض وانقطاع النفقة، وعند الحجازيين مختص بالعدو. ثم حكم الإحصار

٩٤٠ (م) - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ مِثْلَهُ قَالَ: وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهَكَذَا زَوَّاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَى مُعَمَّرٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ. وَحَجَّاجٌ ثِقَّةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رَوَاةٌ مُعَمَّرٌ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ أَصَحُّ.

٩٤٠ (م ٢) - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٩٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ

٩٤١ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ التَّبَغْذَابِيُّ حَدَّثَنَا عِيَّادُ بْنُ الْمُوَّامِ عَنْ هِلَالِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، أَفَأَشْتَرُ؟ قَالَ نَعَمْ، فَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: قُولِي لِيَلَّيْكَ اللَّهُمَّ لِيَلَّيْكَ لِيَلَّيْكَ مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحِبُّنِي».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَسْمَاءَ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَزُونُ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ وَيَقُولُونَ: إِنْ اشْتَرَطَ فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ^(١) أَوْ عُذْرٌ، فَلَهُ أَنْ يَحُلَّ وَيَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَزِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ وَقَالُوا: إِنْ اشْتَرَطَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيَزُونَهُ كَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

عندنا أن يرسل هدياً ليذبح في الحرم وليس وقت ذبحه موقتاً إلا أنه يوقت من أرسل معه ليحل في ذلك الوقت المقدّر بينهما، ويقضي عاماً مقبلاً، وإن لم يهد فلا يمكن له الخروج وإن كثرت الجنائيات، وحكم الإحصار عند المحاذرين أن يذبح الدم، وأما الإحصار بالمرض أو انقطاع النفقة عندهم فحكمه أنه لا يجوز له التحلل إلا إن كان اشترط عند الإحرام.

ثم اختلف المفسرون الخفية والشافعية أيضاً حتى أن قال بعض الخفية: إن الإحصار في العدو، والإحصار في المرض وعمره، لكنه يرد عليهم لفظ إحصار القرآن مع أن الوقعة وقعة الجلبس بالعدو، ووافقنا البخاري في أن الإحصار عام، وحديث الباب لنا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ

أي يشترط عند الإحرام: اللهم إن عوقبتني عارضة فأحل، وهذا سبيل الإحلال عند المحاذرين، وقال العراقيون: إنه عليه الصلاة والسلام قال لضباعة لتسليمة نفسها، ولا أثر للإشتراط إلا هذا، وضباعة هذه بنت عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أي ضباعة بنت زبير بن عبد المطلب لا ابن الموام.

ووافقنا البخاري فإنه لم يخرج حديث ضباعة في الإشتراط في الحج مع كونه أنصريح فيه، وأخرجه في النكاح وهذه عادته أي عدم إخراج الحديث في باب إذا كان صريحاً فيه، وإخراجه في موضع آخر وما فيه أحد عن هذه العادة، ونظيره أنه أخرج حديث الركعتين بعد الوتر جالساً ولم يوجب الترجمة عليهما، ولم يخرج في أبواب الوتر بل في السنتين قبل الفجر.

ولما قال ابن عمر لا معنى للإشتراط في الحج، وقال العراقيون: إن المحصر المعتصر عليه قضاء، وقال المحاذرون: لا قضاء.

[١] وفي نسخة بشار: "ليلى تجلي".

[٢] وفي النسخة الهندية: "عرض" وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار.

٩٥ - بَابُ مِنْهُ

٩٤٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنِي مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّكَ كَانَ يُنْكَرُ الْأَشْرَاطُ فِي الْحَجِّ وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ^(١) سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضٌ بَعْدَ الْإِقَاضَةِ

٩٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ خَيْمٍ حَاضَتْ فِي أَيَّامٍ مِنْهُ فَقَالَ: أَخَابِسْتُهَا هِيَ، قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا إِذَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ غَائِبٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ، فَإِنَّهَا تُتَفَرَّقُ وَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ. وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٩٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِلَّا الْحَيْضَ، وَرُخِصَ^(٣) لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثٌ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩٧ - بَابُ مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْحَائِضُ مِنَ الْمَنَاسِكِ

٩٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «حِضْتُ فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَا خَلَا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا.

٩٤٥ (م). حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ الْجَزْرِيُّ عَنْ خُصَيْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ النِّقْسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتَحْرُمُ وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ

(١) قوله: «أليس حسبكم سنة نبيكم» أي ليس يكفكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يشترط لأن معنى الحسب الكفاية، أو حسبكم مرفوع؛ لأنه اسم «ليس» وسنة نبيكم كلام إضافي خبر «ليس»، وذهب بعض التابعين ومالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يصح الاشتراط، وحلوا الحديث على أنه قضية عين، وأن ذلك مخصوص بضياعة، كذا في «العين».

(٢) قوله: «قد أقاضته أي طافت طواف الزيارة»، قوله: «فلا إذا» أي قال النبي صلى الله عليه وسلم أي فلا حيس علينا حينئذ، كذا في «العين».

(٣) قوله: «ورخص لهم» أي للنساء اللاتي حضن بعد أن طفن طواف الزيارة أن يركن طواف الوداع. (العين).

باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإقاضة.

أي بعد طواف الزيارة وهو واجب ويسقط بهذا العذر، وأما لو طمئت قبل طواف الزيارة فترخصة تنتظر إلى أن ظهرت وطافت، في فتاوى ابن تيمية أنه سأل رجل عن امرأة طمئت قبل الطواف؟ قال في الجواب: يقال طمئت المرأة: قال أبو حنيفة: إنها تهرق الدم وتحل.

باب ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك

لا تمتنع من الحج إلا الطواف، وأما السعي فمعترب على الطواف ويستحب لها الاغتسال عند الإحرام للنظافة، قال شارح الوقاية: إن النهي عن طواف الحائض بسبب المسجد الحرام، والحق أن الدخيل هو الطواف بأنه يشترط له تطهارة ولا دخل للمسجد الحرام. والحائض إن كانت قارئة فعند الشافعي دخلت أعمال العمرة في الحج فتأتي بالمناسك وتنتظر الطواف، وأما عندنا فترفض العمرة إلى الحج وتقضيها بعده.

وختلف العلماء في حجة عائشة الصديقة رضي الله عنها قلنا: إنها كانت مفردة وقضت العمرة بعد الحج لأنهار فضنها إلى الحج بسبب

حَتَّى تَطْهَرُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٩٨ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ^(١) آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ

٩٤٦ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا الْمُخَارِبِيُّ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّلْمَانِيِّ^(٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: خَرَرْتَ^(٣) مِنْ يَدَيْكَ، سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ تُخْبِرْنَا بِهِ؟

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ مِثْلَ هَذَا. وَقَدْ خُولِفَ الْحَجَّاجُ فِي بَعْضِ هَذَا الْإِسْنَادِ.

٩٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارْنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا

٩٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَطَافَ^(٤) لِهَئِنَّا طَوَافًا وَاحِدًا».

(١) قوله: «مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ» بالبيت: قال مالك: أخرجه نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدرن أحد من الخراج أي من الأفاقي حتى يطوف بالبيت أي طواف الصدر يسمى به طواف الوداع، فإن آخر النسك أي التواجية الطواف بالبيت، والأفضل تأخيرها إلى حين خروجه، ولو قدمه حاز عندنا خلافاً لشافعي، قال محمد: وبهذا يأخذ طواف الصدر وأحب عبي الخراج أي من أهل الآفاق: ومن تركه فعليه دم إلا الحائض والنفساء، فإنها أي كل واحدة منهما تفر ولا تطوف، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإجماعنا من فقهاءنا. (الموسم) وشرحه للقاري.

(٢) قوله: «خررت من يديك» أي سقطت إلى الأرض من سبب يدك أي جنتها، كذا في «المنجم» فإن قلت: كان عمر رضي الله تعالى عنه يرى ذلك برأيه واجتهاده، فلم غضب عليه، قلت: غضبه على أنه كان يسعى له أن يبلغ هذا الحديث عند أداء المناسك لكي يرى الناس ذلك مستتبه، ولم يستند إلى اجتهاد عمر ورأيه. (التقرير)

(٣) قوله: «طاف هماً طوافاً واحداً» أي يوم النحر وعية الشافعي، وعندما يلزم للقارن طوافان: طواف قبل الوقوف بحرفة، وطواف بعده للحج، كذا ذكره ابن الملك، أقول: لا شك أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً كما صححه النووي وغيره، وقد صرح حديث جابر أنه طاف حين قدم مكة وطاف للزيارة بعد الوقوف، فكيف يكون طوافهم واحداً، ولا يخالفونه صلى الله عليه وسلم إلا أن يقال: إن هذا أيضاً من الخصوصيات المتعلقة ببعض الصحابة، أو المعنى أنهم طافوا طوافاً واحداً للحج بعد الرجوع من منى ما تقدم من طواف آخر قبل ذلك، فقله: «واحد» تأكيداً لدفع توهم تعدد الطواف للقارن بعد الوقوف، والحاصل أن القارن يطوف طوافين، وسعى سعيتين، رواه اندرقلبي، وكذا روى عن عني وابن مسعود، ذكره الطحاوي. (المرفقة)

المحيط. وقالت الشافعية: إنها كانت قارنة والعمره التي أوتها بعد الحج كانت لتطبيب الحاضر أي لتفجج العمره مسددة.

بَابُ مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ

اتفقوا على أن طواف الوداع ليس للمعتمر، فما غشي الزمذي في ترجمته هذا الباب: إلا عني ظاهر حديث الباب، والحال أن الحديث ليس بذلك القوي من حججاج بن أرقطاة، وكان الأول له باب ٢ من حج فليكن آخر عهده بالبيت، ولا ذكر العمره. وحديث الباب أخرجه أبو داود ص (٢٨١) يستند غير حججاج بن أرقطاة وليس فيه ذكر العمره أصلاً.

قوله: (خررت من يديك) أي كان عمر يأمر بطواف الوداع للحجاج ولم يكن عنده نص على هذا، فلما سمعه عن هذا الرجل قال له هذا الحق سبب أنه ما كان أخرجه بهذا.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْقَارْنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا

مذهبنا أن القارن يطوف طوافين وسبعين خلاف الشافعية فإنهم قالوا بالندخل، والقارن عندما أربعة أطواف: طواف العمره، وطواف القدوم وهو سنة، وطواف الزيارة وهو فرض، وطواف الوداع وهو واجب، واتفقوا على أن أطوافه عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع كانت ثلاثة وتتابع الروايات على هذا، والخلاف في التخريج، وأول أطوافه عليه الصلاة والسلام يوم دخل مكة لرايع من ذي الحجة، والثاني

وفي الباب عن ابن عمر وعنه عيسى.
قال أبو عيسى: حديث جابر حديث حسن.

...

نعاشر ذي الحجة، والثالث لرابع عشر من ذي الحجة، ولم يثبت طواف نفل بين الرابع والعاشر، ثم ثبت بعد العاشر إلى الرابع عشر عشر برواية قوية عندي.

ثم شرح الشافعية في أطرافه بما يوافقهم في مسألة تداخل أفعال العمرة في الحج، فقالوا: إن الأول طواف القدوم، والثاني طواف واحد عن الحج والعمرة، والثالث طواف الوداع، فمراد حديث الباب أنه طاف طوافاً الذي يجزئ عن النسكين الحج والعمرة.

وأما على مذهبتنا فنقول: إن الأول للعمرة ودخل فيه طواف القدوم، والثاني للزيارة، والثالث للوداع، ولكني ما وجدت أحداً قال بإدراج طواف القدوم في طواف العمرة، إلا أنهم قالوا: إنه لو ترك طواف القدوم لا شيء عليه لأنه ترك سنة، وفي عبارة في معاني الآثار أنه عليه الصلاة والسلام لم يطف طواف القدوم. أقول: إن أحسن ما يجاب عن الحديث الوارد علينا ما ذكره مولانا منذ ظنه تعالى أن المراد أنه عليه الصلاة والسلام طاف لهما طوافاً واحداً أنه طاف للإحلال عن الحج والعمرة واحداً وهكذا المسألة عندنا أي الإحرام والإحلال للفرار واحد عن النسكين، ويشير إلى ما قال مولانا دام ظله العالي حديث ابن عمر الآتي: «حتى نحل منهما الحجة، وفي سننه عبد العزيز بن محمد الدراوردي وهو من رواية مسلم وقال الأكثرون: إنه من رواية معلى بن عمار البخاري. أقول: وفي ص (٧٢٧)، ج (٢) من كتاب التفسير مرفوعاً أخرجه له موصولاً في أبواب الجمعة في موضع واحد فأكتفي على جواب مولانا، ولا أذكر جواب غيره لقلة الجدلوى فيه.

وهنا دقيقة: وهو أن رواية جابر موقوفة فإنه وإن رضي فعله عليه الصلاة والسلام ولكنه يروي ما خرج بنفسه من فعله عليه الصلاة والسلام، وأما ابن عمر فحديثه قول مرفوع فإذا صار حديث جابر موقوفاً، فلنا أيضاً موقوفات، منها ما أخرجه في معاني الآثار ص (٤٠٦) ج (١). بأسانيد قوية عن ابن مسعود وبها محمد وعلي رضي الله عنهم وفيه: القارن بطواف ضوايف ويسعى سبعين، وفي بعض الأسانيد حجاج وهو الأعور لا ابن أرفط، ومر الحافظ على ما في الطحاوي وقال: إن الآثار صالحة للاحتجاج إذا ضم بعضها إلى بعض، وقال: أمثلها ما فيه عبد الرحمن بن أذينة، وأقول: أمثلها ما فيه أبو نصر السلمي، وقال البيهقي: إن أبا نصر مجهول وأخذ الحافظ في اللسان ونقل توثيقه من المعجمي، وأما أنا فوجدته في طبقات ابن سعد وأنه من أصحاب علي فأخلص أن ما فيه أبا نصر أعلى مما فيه ابن أذينة.

واختلفا في تعدد سعيه، وقال الشافعي رضي الله عنه في شرح الموطأ بما حاصله: إن اختلاف الصحابة في طوافه عليه الصلاة والسلام في التشريع وما اختلفوا فيما شاهدوه بأعينهم من أفعاله، وعُدَّ من هذه الأفعال السعي أيضاً، وقال: لم يثبت تعدد سعيه عليه الصلاة والسلام أصلاً لرواية جابر، أقول: لا بد من سعي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه كان قارناً على مختاراً، فأخرج الزيلعي روايتين لتعدد السعي إلا أنهما ضعيفتان وفي سند أحدهما رجل ما حسنه أحد إلا ابن حبان، ثم تصدى ابن الهمام فحسن الرواية ومر القسطلاني على ما في فتح القدير، وقال: إن الاستدلال في مقابلة الصحيحين بما ليس عنهما خارج من الإنصاف، وأما إثبات تعدد السعي فأقول من أتى به هو القاضي ثناء الله رحمه الله في منار الأحكام وذكر بعض كلامه في التفسير المظهر، ونسكت على التعدد بوجه صحيح، وقال: وإن لم يصرح أحد بتعدد السعي ولكنه لازم، وطريق لزومه أن في بعض الروايات ذكر سعيه ركباً وفي بعضها ماشياً كما في مسلم، فيكون السعي اثنان: الأول راجلاً وهو بعد طوافه للقدوم عند الشافعية، وطوافه للقدوم والعمرة عندنا ما طاف طوافاً واحداً راجلاً كما في مسلم ص (٣٩٦)، وأخرجه أبو داود أيضاً في الحديث الطويل عن جابر، وفيه: حتى انصبت قدماء في بطن الوادي حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة الخ، فهذا المذكور شأن المشي راجلاً صراحة، وأما الطواف الثاني ركباً فأخرجه مسلم ص (٤١٣) عن جابر: طاف في حجة الوداع على راحته يستتم الحجر بحجر ليراه الناس الخ، باب جواز الطواف على غير وغيره واستلام الحجر بحجر ونحوه للمراكب، ولكني لا أعلم تاريخ هذا السعي الثاني أنه كان قبل يوم النحر أو بعده؟ والأليق بمسائل الأحناف أن يكون يوم النحر فإن السعي يكون بعد الطواف، وما طاف النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد طوافه للعمرة أو القدوم على خلاف المذهبين إلا هذا الطواف أي يوم النحر، ولما مر ابن حزم على ما في مسلم نأول بتأويلين، وقال بأن المراد حتى انصبت قدماء أنه انصبت قدماء وهو على راحته والنزول والصعود إنما هو نزول الناقة وصعودها، أقول: إن هذا التأويل غير مقبول فإن ألفاظ الحديث وتبديدها بخالفه، وأيضاً: من كان ركباً لا يسعى بين الميادين الأخضرين بل يمشي، وعندنا كثيرة تدل على خلاف، قول ابن حزم منها ما في الدارقطني عن حبيبة بنت أبي تيجان أنه عليه الصلاة والسلام رأته أنه يسعى ويدور بإزاره من شدة السعي حتى رأيت ركبتيه. الخ وإسناده قوي لكنه ليس فيه تصريح أنه واقعة حجة الوداع أو عمرة من العمرات وليست بعمرة الجمرات لأنها وقعت بالليل فلا يكون إلا عمرة القضاء أو حجة الوداع، وظني الموثق بالقرائن أنه واقعة حجة الوداع ولكني لم أجد نصريحه في متن الحديث. وأما التأويل الثاني من ابن حزم في رواية مسلم فقال: إن بعض الأشراف كانت راجلاً وبعضها كانت سعيها ركباً، أقول: برده حديث أخرجه أبو داود ص (٢٦٦): طاف سبعاً على راحته. الخ، باب الطواف الواجب، مصرح فيه أنه طاف سبع أشواط ركباً، وحديث أبي داود عن أبي الطفيل أخرجه مسلم أيضاً إلا أنه ليس فيه ما تمسكت به، ثم فيما في أبي داود كلام في أنها واقعة عمرة القضاء أو الجمرات أو حجة الوداع وليست واقعة عمرة الجمرات فإنه عليه الصلاة والسلام سعى فيها بالليل مضطجعا، وليست واقعة عمرة القضاء فإن الرجال كانوا معه عليه

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: الْقَارِنُ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْمَى سَعْيَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٩٤٨ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ التَّبَزَّادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْرَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَمِيَ وَاحِدًا مِنْهُمَا حَتَّى يَحُلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ^[١].

تَفَرَّدَ بِهِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ وَهُوَ أَصَحُّ.

...

الصلاة والسلام تليلاً قريب أربعة عشر مائة، وفي البخاري كنا نحفظه عليه الصلاة والسلام كيما يصيبه كافر بحجارة، فإذا كيف كثرة الناس ونسأل الصحابة الذي في رواية مسلم وأبي داود، وأما في حجة الوداع فكانوا أربعين ألفاً إلى سبعين ألفاً فعلم أن الواقعة واقعة حجة الوداع، وما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتاً، وفي مسند أحمد أنه قال: ولدت عام أحد، فإذا يكون عمره في عمرة القضاء خمسة سنين، وفي حجة الوداع قريب ثمانية سنين، وما يدل على قصر عمره في عهده عليه الصلاة والسلام ما أخرجه أبو داود ص (٣٥٢) ج (٢)، قال أبو الطفيل: وأنا يومئذ غلام أهل أعظم الجزور. . الخ، باب بر الوالدين، وما يدل على أن ما في أبي داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم ص (٤١١): إني قد رأيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «صغى لي» قال: قلت رأيت عند المروة على ناقة وكثر عليه الناس. . الخ، وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع، لأن كثرة الناس فيها، ومصادق ما في أبي داود وما في مسلم واحد هذا ما وفق لي، والكلام أطول منه.

وأما أدلة الشافعية وحواشيها من جانتنا فأقول: لا أنعرض إلى كل لفظ لفظ، بل أذكر أجوبة يجري كل واحد منها في نوعها من الذي يفرقه في ألفاظ الحديث، فمنها ما أخرجه مسلم في صحيحه ص (٤١٤) عن جابر، لم يطف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولا أصحابه إلا طوافاً واحداً بين الصفا والمروة. . الخ، قال النووي: إنه علينا على وحدة السعي؛ أقول: العجب من النووي أنه تصدى للاستدلال على وحدة السعي للقارن قبل أن يستقيم الحديث على مذهبه؛ فإن التمتع يجب عليه السعيان اتفاقاً إلا في رواية عن أحمد. وقد ثبت أن الصحابة كانوا أكثرهم متمتعين، وفي مسلم منهم مفرد ومنهم منعه ومهم قارن، وقالوا: إن القارن هو النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والخلفاء الأربعة وطلحة والزبير فإذا لا يصدق حديث مسلم إلا على أقل من الحجاج عني شرح النووي، وأقول في شرح حديث مسلم: فقد منح لي قبل ثم وجدت إليه إشارة خفية من الطحاوي، والمراد أن السعي الواحد لنسك واحد كاف وهذا من المتفق عليه، فمراد حديث جابر وما بضاعه أن السعي الواحد لنسك واحد كاف، ومنها ما في البخاري فعل ابن عمر: أنه حج في نية الحجاج المير ودخل ابن عمر مكة وطاف طوافاً واحداً ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول الخ. ومر عليه الحفاظ ولم يأت يشاف فإنه غير مستقيم على مذهبه أيضاً وشرحه على مذهب أبي حنيفة أنه طاف طواف العمرة وأدرج فيه طواف القدوم تلحج لا طواف الزيارة.

وما يرد علينا ما في أبي داود ص (٢٥٦) عن جابر ما يدل على وحدة سعي المتمتعين في حجة الوداع فإن فيه: وطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة. . الخ، باب إفراد الحج، وأخرجه الطحاوي أيضاً ولا يستقيم هذا الحديث إلا على رواية عن أحمد، فنسك ابن قيم على وحدة السعي للتمتع بذلك الحديث أقول: كيف يتمسك بما في أبي داود والحال أنه يخالف صريحاً حديث البخاري ص (٢١٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما ورواية البخاري تفيدنا في أن إشارة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إلى القران والتمتع فإذا إما أن يسقط ما في أبي داود لخلافه حديث البخاري أو يتأول فيه بأن مراد ما في أبي داود أن بعض الصحابة سحوا سعيًا واحداً كلهم.

وما يرد علينا ما أخرجه مسلم ص (٣٨٦) عن عائشة: وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافاً واحداً الخ، وتمسك الشافعية بذلك على الطواف الواحد للقارن، وأما شرحنا في حديث عائشة فمثل شرحنا في حديث الباب عني ما شرح مولانا مد ظله العالی فيجري هذه الأجوبة الأربعة في ما بضاعها في الألفاظ. وأما أدلتنا فكثيرة ذكرت بعضها أولاً من معاني الآثار ص (٤٠٦) ج (١).

[١] وفي نسخة بشار: "هذا حديث حسن غريب" وقال: في م وبعض النسخ: "حسن صحيح غريب"، وما أنشأه من التحفة، وهو

١٠٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنْ يَمُكَّتَ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا

٩٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمِيدٍ سَمِعْتُ الشَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ الْخَضِرِيِّ يُعْنِي مَرْقُوعًا قَالَ: «يَمُكَّتُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قِضَاءِ نُسُكِهِ بِمَكَّةَ ثَلَاثًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْقُوعًا.

١٠١ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

٩٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوَةٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَلًا قَدْ قَدَّأَ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ شَرْقًا، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيَتُونَ، ثَابِتُونَ، عَابِدُونَ، سَائِحُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ. صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَضَرَ عَبْدُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ وَأَنْسَرٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ

٩٥١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ غَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا سَقَطَ عَنْ بَعِيرِهِ فَوَقُضَ، فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَبَسِطِرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَهُلُّ أَوْ يَلْبِي».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا مَاتَ الْمُحْرِمُ^(١)، انْقَطَعَ إِحْرَامُهُ، وَيُصْنَعُ بِهِ مَا يُصْنَعُ بِغَيْرِ الْمُحْرَمِ.

(١) قوله: «وهزم الأحزاب وحده» أى كفى الله تعالى المؤمنين يوم الخندق قتال تلك الأحزاب المجتمععة من قبائل شتى، بأن أرسل عليهم ريثاً وجنوداً لم تروها فهزمهم. (الطبري)

(٢) قوله: «مات المحرم» محمد أخبرنا نافع عن ابن عمر كفى ابنه وافتقه أحمد، وقال أبو حنيفة ومالك: إن حال الموتى كلهم سواء ويسير نحوه والرأس. واحتج الأولون بحديث الباب وهذا الرجل مات في عرفات، وحمله الآخرون على خصوصية هذا الرجل بشاراً، ثم اعترض الآخرون بأن في مسلم: «لا تحمروا رأسه ولا وجهه» وإلخال أنكم فلتهم بجواز سير الوجه عند الحياض، فتمسكت الأولون بما في الهداية أن إحرام الرجل في الرأس وإحرام المرأة في الوجه، ثم اعترض الأولون بوجه آخر وهو أن في حديث الباب الغسل بالسدر فالحال إن المحرم الحي لا يجوز له لغسل بالسدر فلا يكون حكم الحي والميت سواء، بل المذكور في حديث الباب إشارة لهذا الرجل ونحوه.

بَابُ مَا جَاءَ أَنْ يَمُكَّتَ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ ثَلَاثًا

النصير بفتح الهمزة وسكونه الرجوع، والحكم المذكور في حديث الباب كان ثم نسخ، والمراد في حديث الباب من طواف الصدر طواف النوداع

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقُفُولِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

قد اعتنى أرباب منون الشافعية إلى الأذكار الواردة في الصلاة والحج بخلاف الأحناف، فإنهم ما اعتنوا بها، وبزعم الناظر عدم الاعتداد عنهم، وصنف صاحب الهداية في أذكار الحج وسماه عدة الناسك في عدة من الناسك. قال النووي: إن الوقف على ثلاثة موضع في دعاء الباب مستحب أي على وعده، ووجهه، وعنده.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ

حال المحرم الميت عند الشافعي حال المحرم الحي حتى لا يسير رأسه وواقفه أحمد، وقال أبو حنيفة ومالك: إن حال الموتى كلهم سواء ويسير نحوه والرأس. واحتج الأولون بحديث الباب وهذا الرجل مات في عرفات، وحمله الآخرون على خصوصية هذا الرجل بشاراً، ثم اعترض الآخرون بأن في مسلم: «لا تحمروا رأسه ولا وجهه» وإلخال أنكم فلتهم بجواز سير الوجه عند الحياض، فتمسكت الأولون بما في الهداية أن إحرام الرجل في الرأس وإحرام المرأة في الوجه، ثم اعترض الأولون بوجه آخر وهو أن في حديث الباب الغسل بالسدر فالحال إن المحرم الحي لا يجوز له لغسل بالسدر فلا يكون حكم الحي والميت سواء، بل المذكور في حديث الباب إشارة لهذا الرجل ونحوه.

١٠٣ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرَمَ يَشْتَكِي عَيْنَهُ فَيَضْمُدُهَا^(١) بِالصَّبْرِ^(٢)

٩٥٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ اشْتَكَى عَيْنَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَسَأَلَ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، فَقَالَ: اضْمِدْهُمَا بِالصَّبْرِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَذْكُرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اضْمِدْهُمَا بِالصَّبْرِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ بَأْسًا أَنْ يَتَذَوَّى الْمُحْرَمُ بِدَوَائِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِبٌّ.

١٠٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ

٩٥٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَخُمَيْدُ الْأَعْرَجِ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ [وَهُوَ مُحْرَمٌ]^(١) وَهُوَ يُوقِفُهُ تَحْتَ قِدْرٍ، وَالْقَمْلُ^(٢) يَتَهَانَتْ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: أَتَوَذِّيكَ هَوَانِكَ هَذِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: اخْلُقْ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَةِ مَسَاكِينٍ. وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعَاقٍ، أَوْ صُمِّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ انْسِكَ نَسِيكَةً، قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: «أَوْ ادْنِيعَ شَاةً».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا خَلَقَ أَوْ لَبَسَ مِنَ الثِّيَابِ وَمَا لَا يَتَنَبَّهِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَ فِي إِحْرَامِهِ أَوْ تَطَيَّبَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِمِثْلِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا

٩٥٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَبْدِ عَدِيِّ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا».

(١) قوله: «فَيَضْمُدُهَا» - بالتشديد والتخفيف - ضمد الجرح شدة بالضمادة وهي العصاية، والمراد ههنا وضع الدواء على الجرح وغيره وإن لم يشد، كذا قيل. (اللمعات)

(٢) قوله: «بِالصَّبْرِ» ككتف ولا يسكن إلا في ضرورة الشعر عُصَاة شجرة. (القاموس)

(٣) قوله: «وَالْقَمْلُ» - بفتح القاف وسكون الميم - قوله: «يَتَهَانَتْ» أي يتساقط، قوله: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا» - بفتحتين - قوله: «أَصْعَاقٍ» - بمد الهضرة وضم الصاد - جمع صاع، وأصله أصرع، فقلب وأبدل الواو همزة، والهمزة الفاء وجاء في رواية: أصروع على الأصل، وذلك مثل آور في جمع وار، قوله: «النَّسِكَ» - بضم السين - النسيكة الذبيحة، كذا في «اللمعات»، قال محمد رحمه الله تعالى: وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى - قال علي القاري: ولا أعلم خلافا في ذلك - والله سبحانه أعلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا

الرعاة مرعصون في رمي الحمار جمعا في يوم واحد رمي يومين ولا جناية عند مالك وأحمد والشافعي ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله، وقال أبو حنيفة: إن التأخير عن الوقت الذي ذكرنا أولاً يوجب الجزاء والجناية، وأما الجمهور فيجوزون جمع رمي يومين في يوم واحد.

ثم الجمع جمع تقديم وتأخير ولم يذهب أحد من الأئمة إلى جمع التقديم إلا ما توهم إليه رواية مالك وسيأتي شرحها، وأما كتب الموالك ففيها نفي الجمع تقديمًا.

وأما جواب حديث الباب من جانب أبي حنيفة فأقول: إن في كتب الحنفية انتشاراً في البدائع لا يلزم الجزاء بترك واجب ماء، وكذلك نسب صاحب البحر إلى البدائع وهذا مفهوم من البدائع ولم أجد التصريح فيه، وفي بعض الكتب أنه لا جزاء إلا في البعض وهي ست وأحيات جمعها: .

صدر وجمع وزور قيل إمساك

سعي وحلق ومشى عند طوفيهما

من المواضع قد قالوا بالجزاء

من وأحيات ولكن حيثما تركت

ثم قالوا: إن ترك هذه الستة متصوص فلا يكون فيها الجزاء، أقول: فعلى هذا تأخير الرمي أيضاً متصوص فيستثنى، وفي الهداية نصريح أنه لو أخر الرمي إلى الغد بعذر أو مدونه فجناية عند أبي حنيفة وإلى هذا تشير عبارة محمد في موطئه ص (٢٣٣) فإنه ذكر الحديث المرفوع عن

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ. وَزَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ غَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ عَنْ أَبِيهِ. وَرِوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَبْدَعُوا يَوْمًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٩٥٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ ابْنِ غَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَخَّصَ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَجْتَمِعُوا رَمَى يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا. قَالَ مَالِكٌ: ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

١٠٦ - بَابُ

٩٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ مُرْوَانَ الْأَصْفَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ عَلِيًّا قَدَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَيْتِ فَقَالَ: بِمَا أَهَلَّكَ؟ قَالَ: أَهَلَّكَ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَوْلَا أَنْ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحَلَّكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٠٧ - بَابُ

٩٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

(١) قوله: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ أَيُّ فِي تَرْكِهَا، بَعْنَى، قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَرْكَبُوا الْبَيْتُوتَةَ فِي لَيَالِي أَيَّامٍ تُشْتَرِكُ لِأَشْتِعَالِهِمْ بِالرَّمَى يَعْنِي رَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ جَمْعَةَ الْعَبَةِ، ثُمَّ لَمْ يَرْمُوا الْيَوْمَ الْأَوَّلَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ يَرْمُوا فِي الثَّانِي مِنْهَا رَمَى الْفَصَاءِ وَالْأَدَاءِ، وَإِنْ قَدِمُوا رَمَى الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا، فَلَا يَجُوزُهُ الشَّافِعِيُّ وَمِثْلُكَ: لَأَنَّ مَا لَمْ يَجِبْ، لَمْ يَحْزَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ آدَاءُ الْفَرَضِ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ.

عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ ثُمَّ ذَكَرَ مَذْهَبَهُمَا وَمَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ وَسَبَبَ لَزُومِ اخْتِرَافِهِ، وَمَا فَصَّلَ الْعَدْلُ أَوْ يَدُونَهُ فَظَاهِرُ الْمَوْضِعِ تَوْيْدُ قَوْلِي الْهَدْيَةِ. فَلَا يَخْرُجُ الْجَوَابُ شَاءَ عَنِ مَا قَالَ فِي الْبَدَاحِ وَتَلْبِغِ الْآخَرُونَ فَمِمَّا أَحَدٌ أَحَدًا أَجَابَ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ، وَأَمَّا فِي حَاشِيَةِ الْمَوْضِعِ فَقَدْ لُغِيَ عَنْ الشَّيْبَةِ الْعَبِيَّةِ فَلَا يَخْرُجُ مَا نَفَعَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَبِيَّةِ، وَكَلَامِ الْعَبِيَّةِ لَيْسَ تَحْتَ هَذَا الْحَدِيثِ، فَأَقُولُ فِي الْجَوَابِ: إِنْ الرِّعَاءُ مَرَحُصُونَ فِي جَمْعِ رَمَى يَوْمَيْنِ وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الْعَدْلِ، وَأَمَّا مَا يَنْشَأُ مِنْ حَمْدِهِ فِي مَوْضِعِهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَمَرَادُهُ أَنَّ الرِّحْصَةَ لِرِعَاءِهِ لَيْسَتْ شَاءَ عَلَى رَمَى الْإِبِلِ بِهَذَا التَّقْدِيرِ فَقَطُّ بَلْ مَدَارُ الرِّحْصَةِ مِمَّا صَبَّاحَ الْمَالِ، فَالْعَدْلُ هُوَ صَبَّاحُ الْمَالِ لَا رَمَى الْإِبِلِ فَقَطُّ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانُوا كَثِيرًا فَانْعَدُّ يَسِيرَ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بَعْضُهُمْ، وَيَرْمُوا بَعْضُهُمْ، لِيُقَالُ: إِنْ أَخَذْتَ بِرَخْصَةِ الْعَدْلِ فَصَبَّاحَ الْمَالِ لَا يَنْبَغُ رَمَى الْإِبِلِ، أَوْ يُقَالُ: إِنْ التَّأَخَّرَ عَنْهُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الْخَادِي عَشْرَ مَرَّاتٍ إِلَى صُلُوحِ فَجْرِ الثَّانِي عَشْرَ وَيَرْمِي نَهْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِأَنَّهُ وَقْتُ جَوَازِهِ عَلَى مَا رَوَى حَسَنُ بْنُ رِبَادٍ رِوَايَةً عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّرِيعَةُ تَعْتَرِ الْأَيَّامَ الْآلِاحَةَ مَعَ اللَّيَالِي الْمُنَاضِبَةِ إِلَّا فِي أَيَّامِ الرَّمَى.

قوله: (ورواية مالك أصح إلخ) أي الآية، أقول كيف الفرق بين رواية مالك ومن عيينة، وإن قيل: إن في سند مالك بيان أن عبدًا جد أبي البداح لا في سند ابن عيينة، لكن هذا لا يصلح مدار للأصحية، وإن كان التصحيح باعتبار الحسن فسن رواية مالك فيها موهبة إلى خلاف الجمهور ولا موهبة في رواية ابن عيينة، فلا بد أن يكون لتصحيح لرواية ابن عيينة، اللهم إلا أن يقال: إن الأصح من مالك الذي في موضعه الذي في الترمذي ولكنه أيضاً بعيد، فلخلاف أن لم أحد وجهاً شافياً لتصحيح رواية مالك عن رواية ابن عيينة.

قوله: (في الأول منهما إلخ) ظاهر هذا خلاف الشكل فإنه يشترط أن جمع تقديم ولا يقول به أحد فيتأول فيه، ويقال بأن أفراد أن يكون الترك في الأول والأداء في الثاني، لا الرمي في الأول منهما. وفي مسند أحمد عن مالك: وظننت أنه قال في الآخر منهما فصح الحديث معناه، وبني لقطع بصحة ما في المسند.

قوله: (البيتوتة إلخ) أي كان النسبة للبيتوتة في معنى فرخص أنه يستأجر في يومين.

باب ما جاء في يوم الحج الأكبر

قوله: (حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد إلخ) أحرم صلى الله عليه إحراماً مبهماً، ونسب النبوي إلى أبي حنيفة بطلان الإحرام

عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»، فَقَالَ: «يَوْمَ النَّحْرِ».

٩٥٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَفِيئَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ. وَلَمْ يَرْفَعَهُ».

وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَرِوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مُوقُوفٌ، أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ مَرْقُوعًا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ مُوقُوفًا.

١٠٨ - بَابُ^(١)

٩٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ ابْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُزَاجِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّكَ تُزَاجِمُ عَلَى الرُّكْنَيْنِ زِحَامًا، مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُزَاجِمُ عَلَيْهِ فَقَالَ: إِنَّ أَفْعَلَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ مَسْحَهُمَا كَفَّارَةُ الْخَطَايَا. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعًا^(٢)، فَأَحْصَاهُ كَانَ كَمِثْقِ رَقِيعَةٍ. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَا يَضُحُّ قَدَمًا وَلَا يَرْفَعُ أُخْرَى إِلَّا خَطَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً وَكَتَبَتْ لَهُ بِهَا حَسَنَةً».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ ابْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٠٩ - بَابُ^(٢)

٩٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوْفُ خَوْلُ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفًا. وَلَا نَعْرِفُهُ مَرْقُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ. وَالْفِعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْجُدُونَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ فِي الطَّوْفِ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ يَذْكُرُ

(١) قوله: «يوم الحج الأكبر يوم النحر» لما فيه من أكثر أحكام الحج أى من رمى حرة العقبة والحلق والمذبح وضواف الزيارة وغيرها.

(٢) قوله: «سبعًا» - بلا ألف - كذا في أكثر النسخ الموجودة، وفي «المجمع»: طاف أسبوعًا أى سبع مرات، والأسبوع الأيام السبعة وسبوع بلا ألف لغة.

اليهم، وإحال أنه خلاف ما في كتبنا نعم يجب عليه التعيين قبل الشروع في أفعال الحج.

قوله: (الحج الأكبر) (ح) الحج الأكبر في عرف الحديث هو الحج، وإنما الحج الأصغر فالعمرة، لا ما هو متعارف في عامة الناس من أن الحج الأكبر الذي يكون يوم عرفة فيه يوم الجمعة.

باب ما جاء في استلام الركنين

قوله: (حدثنا قتيبة نا جرير (ح) استلام الركن البعاني مستحب عندنا لما صرح محمد رحمه الله.

قوله: (مثل الصلاة (ح) هكذا عند الفقهاء في بعض الأحكام مثل ستر العورة والطهارة، وفي مشكل الآثار: إن المرور بين يدي منبأ يصلي حول الكعبة جائر للطوائف لأن الطواف مثل الصلاة.

قوله: (يطيب غير المفتاح) أي الذي لم تلق فيه الرياحين. وحديث الباب يخالف أبا حنيفة فإنه يقول بعدم جواز الزيت المخالص أيضاً، وأما الوجه فقيل: إن فيه ضياعاً، وقيل: إنه مادة العفريات وأصبتها في العرب فله طيب في نفسه أيضاً، وأصبتها في العرب دهن الزيت، وفي قديم عهد الهند كان دهن المسسم والصدل.

والجواب من الحديث بأنه عليه الصلاة والسلام لعلة آذهن قبل الإحرام وبقي إلى داخل الإحرام، ويجوز للمحرم أن يطيب قبل الإحرام يطيب يبقى جرمه بعد الإحرام أيضاً عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ولا يجوز عند محمد ومالك رحمهم الله.

ويبحث من حيث الحديث فنقول: إن المصنف غرب الحديث والغريب مجتمع مع الحسن والصحيح، ولكن الظاهر من كتاب المصنف أنه إذا غرب حديثاً ولم يحسنه لا يكون الحديث صالحاً التحسين عنده، ومرار الحافظ على حديث الباب فأعله وقال: ليس بمرفوع.

[١] وفي نسخة بشار: "باب ما جاء في استلام الركنين".

[٢] وفي نسخة بشار: "باب ما جاء في الكلام في الطواف".

اللَّهُ تَعَالَى أَوْ مِنَ الْعِلْمِ.

١١٠ - بَابُ ١٠٠

٩٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ ابْنِ خَشِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي الْخَبْرِ «وَاللَّهِ لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يَبْصُرُ بِهِمَا»^(١)، وَلِسَانٌ يَنْطَلِقُ بِهِ، يَشْهَدُ عَلَى مَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقِّهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١١١ - بَابُ ١١١

٩٦٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ فَرْقَدِ الشَّيْخِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْهَنُ^(٢) بِالزَّيْتِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ غَيْرَ الْمُقَشَّتِ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: مُقَشَّتٌ مَطْيَبٌ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَرْقَدِ الشَّيْخِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِحَيْثُ بَنَى سَعِيدٌ فِي فَرْقَدِ الشَّيْخِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ النَّاسُ.

١١٢ - بَابُ ١١٢

٩٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَزِيدَ الْجُمُعِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَرْوَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١١٣ - بَابُ ١١٣

٩٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ بْنِ زُفَيْعٍ قَالَ: «قُلْتُ لِأَنَسٍ، حَدَّثَنِي بِشَيْءٍ عَمَلْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيْنَ صَلَّى الظَّهْرُ يَوْمَ التَّروِيَةِ؟ قَالَ يَيْسَى، قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ صَلَّى الْقَصْرُ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلُ^(٣) كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، يُسْتَفْرَضُ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقِ الْأَزْرَقِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

آخِرُ أَبْوَابِ الْحَجِّ

- (١) قوله: «يُبْصِرُ بِهِمَا» يعرف من استلمه، قوله: «يشهد على من استلمه» كلمة «على» باعتبار تضمين معنى الرقيب والحفيظ، وقوله: «بحق» يتعلق بـ «من استلمه» أي استلمه إيماناً واحتمالاً، ويجوز أن يتعلق بـ «يشهد»، والحديث محمول على ظهره، فإن الله تعالى قادر على إيجاد البصر والنطق في الجسادات، فإن الأجسام متشابهة في الحقيقة فيقبل كل منها ما يقبل الآخر من الأعراض، ويؤثره الذي في قلوبهم زيغ التفلسف، ويقولون: إن ذلك كناية عن تحقيق ثواب المستلم وأن سعيه لا يصيب، والتعب من التباؤن أن يقول: إن الأغلب على الظن أن المراد عدا وإن لم يمنع حمله على الظاهر، ولا عجب فإنه محمول على التفلسف في تفسير القرآن وشرح الأحاديث - تجاوز الله عنه - (اللمعات)
- (١) قوله: «يَذْهَنُ بِالزَّيْتِ» في «الهداية»: المحرم لا يمس طيباً لقوله عليه السلام: «الحاج تشعث الثقل» وكذا لا يذعن لما رويته النهي، قال ابن هشام: والتشعث انتشار الشعر وتغيره بعدم تعالده، فأفاد منع الأذهان - انتهى - أما حديث الباب فلا حاجة إلى تأويله لأنه ضعيف، كما أشار إليه المؤلف.
- (٢) قوله: «أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ» يريد أن ما ذكرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ينسك من الناسك، وجب عليك فعله فافعل ما يفعل أَمْرَاؤُكَ، قاله الطبري.

باب

قوله: (حدثنا أبو كريب الخ) ذكروا من فضائل ماء زمزم أنه إذا دعي بدعوة حين شربه بمكة نستجاب تلك الدعوة، وعليه واقعة ابن حجر حافظ الدنيا وواقعة السيوطي وواقعة ابن الهمام، وأتى ابن الهمام بخديث في فتح القدير ص (٤٩٥) بخديث فضل ماء زمزم، وعبر عن الحافظ بقوله: شيخنا فهل له فائدة منه أم لا؟ والله أعلم.

[١] وفي نسخة الدكتور بشار: «باب ما جاء في الحجر الأسود».

أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرِيضِ

٩٦٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو سَعَادَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا إِلَّا رَقْمَةُ اللَّهِ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَسَدِ بْنِ كُزَيْبٍ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ وَأَبِي مُوسَى.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٦٦- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ نَصَبٍ^(٢) وَلَا حَزَنٍ وَلَا وَصَبٍ^(٣) حَتَّى يَهْمَ^(٤) يَهْمُهُ إِلَّا يَكْفُرَ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْهَمِّ أَنَّهُ يَكُونُ كَفَّارَةً إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

٩٦٧- حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْخَدَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الْمَرْحُومِ عَنْ قُوتَابَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ^(٥)».

(١) قوله: «أبواب الجنائز» الجنائز - بالكسر والفتح - الميت وسريه، وقيل: بالكسر السريز وبالفتح الميت. (الدر الثمر للسيوطي رحمه الله تعالى سبحانه)

(٢) قوله: «من نصب» وقوله: «ولا وصب» - يفتحون فيهما - الأول التعب والألم الذي يصيب البدن عن جراحة وغيرها، والثاني الألم اللازم من السقم الدائم على ما يفهم من «النهاية». (المرفأة)

(٣) قوله: «الهم» والحزن ما يصيب القلب من الألم بفوت محبوب، وقيل: الهم يختص بما هو آتٍ، والحزن بما فات، كذا قاله القاري في «المراقبة».

(٤) قوله: «لم يزل في خرفة الجنة» قال الطيبي: الخرفة - بالضم - اسم ما يحترف من النخيل حتى يدرك، وفي حديث آخر عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع، والمخارف جمع مخرف - بالفتح - وهو المخاطب من النخل يعني أن العائد في ما يحوزه من الثواب كأنه على نخيل الجنة يحرف ثمارها - انتهى كلام الطيبي رحمه الله تعالى - والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

أَبْوَابُ الْجَنَائِزِ

قيل: الجنائز بالفتح ثبوت الميت، وبالكسر الميت، وقيل بالعكس

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الْمَرِيضِ

نقل عن الإمام الشافعي أن المصائب كفارات للسيئات وإن لم يصبر مثل التعزيرات، نعم لو صبر على الشدائد يكون له أجران.

قوله: (فما فوقها الخ) قالوا: الفرقية في التغليل أو التكثير مثل ما قال الحساب: إن الكسر إذا يضرب يقل، والحال أنه خاصة الضرب التكثير، أقول: إن المتبادر الفوقية في التكثير.

قوله: (من نصب الخ) النصب مطلق الألم، والنصب الحمى، ثم استعمل في كل ألم توسعاً، والحزن على ما فات، والهم على ما يستقبل.

باب ما جاء في انهي عن مخي الموت

قال العلماء: إن مخي الموت إن كان لأمر دنيوي فغير جائز، وإن كان لأمر أخروي - أي لمصيبة دينية - فجائز، ثم نه دعاء: أي يقول: اللهم أحيني ما دامت الحياة خيراً لي وأمتني إذا كان الموت خيراً لي. وعث قاضي نساء الله رحمه الله في التفسير المظهري تحت آية: «فَتَمَتُّوا أَلْفُتْ إِنَّ كَثَمَ صَادِقِينَ» [البقرة: ٩٤] وحاصله ما ذكرت.

قوله: (أكنوى في بطنه الخ) قيل: إنه مهوى عنه وخلاف التوكل، ولكنه أجازته الفقهاء إذا كان لا بد له منه، وشيئوب المصنف على الكثر.

وفي الباب عن عليٍّ وأبي موسى والبراء وأبي هريرة وأنس وجابر.

قال أبو عيسى: حديث ثوبان حديث حسن.

وروى أبو غفار وعاصم الأحول هذا الحديث عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أسماء عن ثوبان عن النبي ﷺ [نحوه] (١). قال: سمعتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ فَقَهُوْهُ أَصَحُّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخَابِثُ أَبِي قِلَابَةَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ عِنْدِي عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ.

٩٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثُوبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «قِيلَ مَا خَرَفَةُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: جَنَاهَا».

٩٦٨ (م)- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الظُّبَيْ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثُوبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

٩٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَخَذَ عَلِيٌّ يَدِي فَقَالَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى الْحَسَنِ نَعُوذُ، فَوَجَدْنَا جَدَّهُ أَبَا مُوسَى فَقَالَ عَلِيٌّ: أَغَانِدَا جَنَّتْ بَا أَبَا مُوسَى أَمْ زَائِرَا؟ فَقَالَ: لَا بَلْ عَانِدَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ نَعُوذُ مُسْلِمًا عُذْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ مِنَ الْجَنَّةِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب حسن.

وقد روى عن عليٍّ هذا الحديث من غير وجه، ومنهم من وثقه ولم يرفعه. واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة.

٣- ياب ما جاء في النهي عن التمني للموت

٩٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى خُبَّابٍ (٢) وَقَدْ اِكْتَوَى فِي بَطْنِهِ (٣)، فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَقَيْتَ، لَقَدْ كُنْتُ وَمَا أَجَدُ دَرَمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي نَاحِيَةِ بَيْتِي أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَلَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَوْ نَهَى أَنْ يُتَمَنَّى الْمَوْتُ، لَتَمَنَيْتُ».

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وجابر.

قال أبو عيسى: حديث خُبَّابٍ حديث حسن صحيح.

وقد روى عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يُتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ لِضُرِّ نَزْلِ بِهِ (٣)، وَلِيَقْلَ: اللَّهُمَّ أَجِيبْنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

٩٧١- حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ

(١) قوله: «على خُبَّابٍ» - بفتح المعجمة وشدة الموحدة - ابن الأرت - بشدة الفوقية - قوله: «وقد اِكْتَوَى فِي بَطْنِهِ» قال الطيبي: الكنى علاج معروف في كثير من الأمراض، وقد ورد النهي من الكنى، ف قيل: إن النهي لأنهم كانوا يرون أن الشفاء منه، وأما إذا اعتقد أنه سبب وأن الشاق هو الله فلا بأس، ويجوز أن يكون النهي من قبيل التوكل، وهو درجة أخرى غير الجواد - انتهى - يؤيده خبر لا يستوفون ولا يكتفون وعلى ربهم يتوكلون، كنذا في «المراقبة».

(٢) قوله: «وقد اِكْتَوَى فِي بَطْنِهِ» قال الطيبي: كأنه اضطرَّ إلى تقي الموت، أما من خسر أصابه فاكْتَوَى بسببه أو غنى خاف منه، والظاهر الثاني - انتهى -.

(٣) قوله: «لِضُرِّ نَزْلِ بِهِ» قال الطيبي: فعلى هذا يكره تمنى الموت من خسر أصابه في نفسه أو ماله لأنه في المعنى التبرم عن قضاء الله في أمر يضره في دنياه وينفعه في آخرته، ولا يكره التمني لخوف في دينه من فساد - انتهى -.

النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٤- باب ما جاء في التَّعَوُّذِ لِلْمَرِيضِ

٩٧٢- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصَّوَّافُ البَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ جِبْرَائِيلَ أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اسْتَكْبَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ وَعَيْنٍ خَائِدَةٍ، بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ»^(١) وَاللَّهُ يَشْفِيكَ».

٩٧٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: «دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتُ الثَّنَائِي عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا خَمْرَةَ اسْتَكْبَيْتَ. فَقَالَ أَنَسُ: أَفَلَا أَرْقِيكَ بِرَقِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ رَبِّ النَّاسِ، مُذْهِبِ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا».

وفي الباب عن أنس وعائشة.

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح. قال: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقلت له: رواية عبد الغزير عن أبي سعيد^(٢) أصح أو حديث عبد الغزير عن أنس؟ قال: كلاهما صحيح.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ.

٥- باب ما جاء في الحديث على الوصية

٩٧٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ صَمْرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ أَمْرِي»^(٣) مُسْلِمٌ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

وفي الباب عن ابن أبي أوفى.

(١) قوله: «أَرْقِيكَ» -فتح همزة و كسر القاف- مأخوذ من الرقية، قال في «المجمع»: الرقية المعوذة التي يرقى بها صاحب الفة كالحمى والصرع وغير ذلك -انتهى-.

(٢) قوله: «ما من حق أمرى مسلم» ما معنى ليس، وقوله: «بيت ليلتين» صفة ثانية للمأمرى: يوصى فيه «صفة شيء»، وامتنعتي خبر، قوله: «بيت ليلتين» قيد ليلتين تأكيد، وليس بتحديد يعني لا ينبغي أن ينقض عليه زمان، وإن كان قليلا، لا ووصيته مكتوبة، أقول: وفي تخصيص بيتين تسامح في زيادة الثلاثة أي لا ينبغي أن يبيت ليلة، وقد سماهما في هذا المقدر: فلا ينبغي أن يتجاوز عنه، فيه حث ما على الوصية، ومذهب الجمهور أنها مندوبة، وقال الشافعي: معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن يكون وصيته مكتوبة عنده، وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة هذا الحديث، ولا دلالة لهم فيه على الوجوب، لكن إن كان على الإنسان دين أو ودعة، لزمه الإبقاء بذلك.

باب ما جاء في التعوذ من المرض

الرقية في أصل اللغة (الفسوق) وفي العرف الكائنات غير المشروعة، وأما في حديث الباب فليس المراد هذا.

وأما المسألة فكل رقية لا تكون معانيه معلومة لا تحوز الرقية بها لاحتمال الشر والاستعداد بغير الله، والتي من كلمات مهملة لا تحوز بها الرقية إلا ما ورد في أن صحابيا كان يقرأ على المذيع وأحار له بها النبي - صلى الله عليه وسلم - حين عرضها عليه: بسم الله شجرة قرينة منحة خير فقط.

قوله: (من شر كل نفس الخ) يشير الحديث إلى أن أثر بعض التمويه يسري إلى البعض الآخر، وسبق الكلام فيه.

باب ما جاء في الحث على الوصية

قال داود الظاهري بوجوب كتابة الوصية، وقال سائر الأئمة بالاستعجاب، وثبت عن بعض السلف أنهم كانوا يصنعون وصاياهم تحت رؤوسهم عند المنام.

قوله: (ما حق أمرى مسلم الخ) قيل: إن خبر «ما» «بيت ليلتين الخ»، ومعنى الحديث أنه يحاز في أن يكون غير مكتوبة الوصية عنده إلى يومين لا بعدها. وقيل إن خبر (ما) (إلا وصيته مكتوبة الخ)، وأما ما قبله فصفات لرحل، فعلى هذا معنى الكلام: أن المرء مأمور

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح.

٦- باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع

٩٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ فَقَالَ: أَوْصَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: بِكَمْ؟ قُلْتُ: بِمَالِي كُلِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا تَرَكْتَ لَوْلَدِكَ؟ قَالَ: هُمْ أَغْنِيَاءُ» بِخَيْرٍ، فَقَالَ: أَوْصِ بِالْعَشْرِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ أَتَأَقُّصُهُ^(١) حَتَّى قَالَ: أَوْصِ بِالثَّلَاثِ، وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَتَحَنَّنَ نَسْتَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَالثَّلَاثُ كَبِيرٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال أبو عيسى: حديث سعيد حديث حسن صحيح.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ «كَبِيرٌ» وَبُرُوزُ «كَثِيرٌ».

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ أَنْ يُوصِيَ الرَّجُلُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ، وَيَسْتَجِيبُونَ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الثَّلَاثِ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: كَانُوا يَسْتَجِيبُونَ فِي الْوَصِيَّةِ الْخُمْسَ دُونَ الرَّبْعِ، وَالرَّبْعَ دُونَ الثَّلَاثِ. وَمَنْ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ فَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الثَّلَاثُ.

٧- باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له

٩٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خُلَيْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَرْثَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ^(٢) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(١) قوله: «هم أغنياء بخير» قال صاحب «المجمع» قوله: «بخير» خير بعد حر أو صفة أغنياء - انتهى -.

(٢) قوله: «فما زلت أتأقصه» أي أراجعه في النقصان أي أعدد ما ذكره ناقصاً ولو روى بضاد معجمة لكان من المناقضة، كذا في «المجمع».

ولد قال صلى الله عليه وسلم: «والثلث كبير» روى بموحدة ومثله أي هذا ليس ناقص - والله تعالى أعلم بالصواب -.

وقال شيخنا المكرم مولانا مملوك علي - معنا الله تعالى بطول بقائه -: يحصل أن يكون معنى قوله: «فما زلت أتأقصه» أي لم أزل كنت

أنقص من كل المال شيئاً فشيئاً إلى أن قال صلى الله عليه وسلم: «أوص بالثلث والثلث كبير» ويؤيد هذا المعنى ما في رواية «الصحيحين»

فت: «يا رسول الله! إن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا ابني أفأوصي بمائتي كلفه؟ قال: لا، قلت: فتفني مائتي؟ قال: لا، قلت: فبالشطر؟ قال:

لا، قلت: فالثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير» - والله تعالى أعلم وعلمه أحكم -.

(٣) قوله: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ» أي ذكروا من حضر الموت «لا إله إلا الله» أي الشهادتين، فإن من كان آخر كلامه ذلك، دخل الجنة، وكرهوا

الإكثار لئلا يضره لتضييق حاله، فيكره بقلبه، ولا يحضره إلا أفضل أهله، ولا يحضره حائض ولا جنب ولا بأس بقراءة يس أو غيره عند

رأسه، ولا يبعد حمه على التلقين بعد الدفن، واستحبته أكثر الشافعية، وجاء فيه حديث ليس بقوى. (مجمع البحار)

يكون الوصية عنده ولا مداو على يبلتين، وبين التوكيين فرق ظاهر، والمخافضين ههنا كلام في شرحي البخاري، والمطهي شارح المشكاة كلام آخر لطيف مما قال الحفاظ.

باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع

اتفقوا على عدم حواز الوصية لأزيد من ثلث المال.

قوله: (سعيد بن مالك الخ) أي سعيد بن أبي وقاص، ولروايات مختلفة في بعضها أنه مريض في فتح مكة، وفي بعضها أنه مريض في حجة

الوداع.

قوله: (أتأقصه الخ) في شرحه احتمالات: إما أن يقال: إنه يقول كنت أعدد ما يقول لبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ناقصاً، وإما أن يقال:

إني أوصيت بكل المال فنهاني النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عنه فأخذت أنقصه شيئاً فشيئاً.

باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له عنده

التلقين مستحب للمحتضر يقرأ عنده ولا يؤمر، فإنه في حال السكرات فيحتمل أن يشكلم بكلام خلاف للشرعة، وقال الفقهاء: إن

المستحضر لو تكلم بكلمة الكفر حالة السكرات لا يعمل بها ولا ينكح عليه بالكفر، وتلقين آخر بعد الدفن ذكر صاحب الدر المنختار بكلماته،

وقال صاحب الدر: لا يؤمر به ولا ينهى عنه، وله حديث أخرجه الطبراني في معجمه وأن قيم في كتاب الروح لكن منده ضعيف ولكنه

يصلح للعمل.

قوله: (موتاكم الخ) اتفقوا على أن المراد من الموتى المختصرون، فلا يكون حديث الباب حجة للتلقين بعد الدفن.

وفي الباب عن أبي هريرة وأنم سلمة وعائشة وخابر وسعدى المزيّة وهي امرأة طلحة بن عبيد الله.

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد حديث قريب حسن صحيح.

٩٧٧- حَدَّثَنَا هُثَّاءُ حَدَّثَنَا أَبُو مُنَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا خَضَرْتُمْ التَّيْبُضَ أَوْ الْمَيْتَ فَقُولُوا خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أبا سَلَمَةَ مَاتَ، قَالَ: فَقُولِي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ، وَأَعِزَّنِي مِنْهُ عَقِبِي حَسَنَةً. قَالَتْ: فَقُلْتُ، فَأَعَفَّنِي اللَّهُ مِنْهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قال أبو عيسى: شقيق هو ابن سلمة أبو وائل الأسدي. قال أبو عيسى: حديث أم سلمة حديث حسن صحيح. وقد كان يستحب أن يلقن المريض عند الموت قول: لا إله إلا الله. وقال بعض أهل العلم: إذا قال ذلك مرة فما لم يتكلم بعد ذلك، فلا ينبغي أن يلقن ولا يكثر عليه في هذا. وزوي عن ابن المبارك أنه لما حضرته الوفاة جعل رجل يلقنه لا إله إلا الله. وأكثر عليه، فقال له عبد الله: إذا قلت مرة فأنا على ذلك ما لم أتكلم بكلام. وإنما معنى قول عبد الله إنما أراد ما زوي عن النبي ﷺ من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة.

٨- باب ما جاء في التشديد عند الموت

٩٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَرِجٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالمَوْتِ وَعِنْدَهُ قَدْخَ فِيهِ مَاءٌ، وَهُوَ يَدْخُلُ يَدُهُ فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالنَّمَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْنِنِي عَلَى غَمَرَاتِ المَوْتِ^(١)، وَسَكَرَاتِ المَوْتِ». قال أبو عيسى: هذا حديث قريب.

٩٧٩- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا مَيْسَرَةُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَلِيفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْغَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا أُغِيطَ أَحَدًا^(٢) بِهَوْنٍ مَوْتٍ بَعْدَ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». قال: وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، قلت له: من عبد الرحمن بن الغلاء؟ قال هو ابن الغلاء بن اللجلاج، وإنما أعرفه من هذا الوجه^(٣).

(١) قوله: «اغنى على غمرات الموت» هو مفتحة جمع عمرة سكنون اليم المعنى من الشيء، كذا في «المجمع» وفي «القاموس»: غمرة الشيء شدته ومزاجه جمعه غمرات وغمار - انتهى -.

(٢) قوله: «ما أغيط أحدًا» غطت الرجل أغبطه إذا شتهيت أن يكون لك مثل ما له، والهون الرفق واللين والإضافة فيه إضافة الصفة إلى الموصوف أي ما رأيت شدة وفاته علمت أن ذلك ليس من الشدائد الدالة على سوء عاقبة المتوفى وإن هون الموت وسهولته ليس من المكرمات وإلا لكان صلى الله عليه وسلم أولى الناس به، فلا أكره شدة الموت لأحد، ولا أغبط أحدًا يموت من غير شدة. (الطبري)

باب ما جاء في التشديد عند الموت

الغمرة في اللغة: غمق الماء، والمراد الشدة والسكرات، والمراد بها المصائب والتشديد عند الموت، قال العلماء: إن الشدة عند الموت ليس علامة سوء حالة الميت ولا التخفيف علامة صلاحية حاله، بل يمكن الشدة المصاحبة لرفعة درجته، ويمكن السهولة لغيره ليحترق حرقه في الدنيا ولا يبقى له حظ في الآخرة.

[١] قال يشار: جاء بعد هذا في م الحديث الآتي: ٩٨٠- حدثنا أحمد بن الحسن، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن المنكدر، قال: حدثنا معمر بن إبراهيم عن علقمة، قال: سمعت، عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن نفس المؤمن تخرج رشحًا، ولا أحب موتًا كموت الحمار، قيل: وما موت الحمار؟ قال: موت النجاسة.

وقال: هذا الحديث ليس من سنن الترمذي قطعًا، إذا لم نجد له أصلاً في النسخ المحفوظة ولا المصنوعة، وإنما جاء في ضبعة بولاق، وعليها من عارضة الأهودي.

وأيضًا فإن المزي لم يذكر هذا الحديث في التحفة، ولا استدركه عليه المستدركون كحافظين العراقي وابن حجر.

وأيضًا: فإن ابن حجر لم يذكر هذا الحديث في مجمع الزوائد ٢٣٢٣ وسببه إلى الطبراني، وهو عنده كذلك في الكبير (١٠٠٤٩)، وفي الأوسط (٥٨٩٨)، والله الموفق بالصواب، انتهى.

١٠- بَابُ ١١ [مَا جَاءَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِعَرْقِ الْجَبِينِ]^[١]

٩٨٢- حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرْقِ الْجَبِينِ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا تَعْرِفُ لِقَتَادَةَ سَمَاعًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ.

١١- بَابُ

٩٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْأِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ خَاتِمٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ بِالْمَوْتِ فَقَالَ: كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرْجُو اللَّهَ وَإِنِّي أَخَافُ دُثُوبِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُو، وَأَمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعْيِ

٩٨٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّزَائِيُّ حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ وَهَارُونُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ عَتَبَةَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّاكُمْ وَالنَّعْيِ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ».

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَمُوتُ بِعَرْقِ الْجَبِينِ

حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ أَخ.

قَوْلُهُ: (الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرْقِ الْجَبِينِ) فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ أَقْوَالٌ ٤ قِيلَ: إِنَّ عَرْقَ الْجَبِينِ حَسًا عِنْدَ الْمَوْتِ مِنْ عِلَامَاتِ الْخَيْرِ، وَقِيلَ: لَيْسَ الْعَرْقُ حَسًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الشَّدَةِ فَيُلْزَقُ الشَّدَةُ كَفَارَةً لِلْمِصْنَعَاتِ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا يَخَالِفُ مَا فِي الْمَشْكَاةِ يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِ رُوحِ الْمُؤْمِنِ بِالسَّهْوَةِ فَقَالَ الْعُلَمَاءُ الْمُتَفَانُونَ بِالْإِشْرَاحِ الثَّانِي: إِنَّ الْمُؤْمِنَ تَعَمَّلَ الْفَعْمَرَاتِ قَبْلَ النَّزْعِ وَأَمَّا حَالَةُ النَّزْعِ فَيَخْرُجُ رُوحُهُ سَهْلًا وَالطَّالِحُ لَا يَخْرُجُ رُوحُهُ إِلَّا بِالتَّشْدِيدِ. حَكَى فِي تَذَكُّرَةِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنْ انْطَلَمَ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ أَنْ يَصَابَ، وَكَانَ الْقَرِيشُ يَسَافِرُونَ إِلَى الشَّامِ وَكَانَ ثَمَّةَ ظَالِمٍ، فَقَالُوا: سَمِعْنَا أَنَّهُ مَاتَ بِلَا شُدَّةٍ، قَالَ عَبْدُ الْمَطْلَبِ: أَظُنُّ أَنَّ وَرَاءَ هَذَا الْعَالَمِ عَالَمٌ يَكُونُ فِيهِ انْتِقَامُ الشَّدَائِدِ فَإِنَّ الظَّالِمَ لَا يَتَحَاوَرُ عَنْ حِزْنِهِ ظَلَمَهُ، أَقُولُ: وَلْيَنْظُرْ إِلَى قَوْلِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ الَّذِي فِي زَمَانِ الْفِتْرِ وَقَوْلِهِ مِنْ يَدْعِي أَنَّهُ مِنَ الْعُقَلَاءِ. وَقِيلَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْبَابِ: إِنَّ الْمُرَادَ تَعَمُّلَ الشَّدَةِ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ حِينَ كَسَبَ رِزْقَهُ الْحَلَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي التَّوَارِقِ، ذَكَرَ الْعِزَّالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ نُوْدِيَ فِي الْمَحْشَرِ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا رَجُلٌ أَرْعَمَ أَنَّهُ، عُمَرُ، أَقُولُ: هَذَا مُرَادُ حَدِيثِ «إِنَّ الْمُؤْمِنَ بَيْنَ خَوْفٍ وَرَجَاءٍ»، وَقَالَ الْعِزَّالِيُّ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ حَيًّا فَلْيَكُنْ الْخَوْفُ عَلَيْهِ غَالِبًا، وَإِذَا أَمْسَ عَنْ الْحَيَاةِ فَلْيَكُنِ الرَّجَاءُ غَالِبًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّعْيِ

أَيُّ الْقَبْرِ الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ إِهْقَادِ النَّارِ وَإِقَامَةِ نَاقَةٍ عَلَى قَبْرِهِ وَتَقْيَامِ النَّائِحَاتِ وَغَيْرِهِ.

[١] وَفِي نَسْخَةِ بَشَّارٍ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ "بَابٌ" وَنَحْنُ حَدِيثُ رَقْمِ (٩٨١) وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْمُنْدِيَّةِ، نَصَهُ:

٩- بَابُ

٩٨١- حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيُّ عَنْ قَتَادَةَ بْنِ نَجِيحٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ حَافِظَيْنِ رَفَعَا إِلَى اللَّهِ مَا حَفِظَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، فَيَحْدُثُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ الصَّحِيفَةِ وَفِي آخِرِ الصَّحِيفَةِ خَيْرًا، إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ غُفِرَ لِعَبْدِي مَا بَيْنَ طَرَفِي الصَّحِيفَةِ".

[٢] مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنَ النُّسخَةِ الْمُنْدِيَّةِ، أَكْثَرُهُ مِنْ نَسْخَةِ بَشَّارٍ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَالْتَمَعِي أَذَانًا بِالنَّمِيَّتِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ خَذِيفَةَ.

٩٨٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخَزُومِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي خَمْرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَالْتَمَعِي أَذَانًا بِالنَّمِيَّتِ». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَنِيَسَةَ عَنْ أَبِي خَمْرَةَ. وَأَبُو خَمْرَةَ هُوَ مَيْمُونُ الْأَصَوَرُ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّمِيَّةَ، وَالْتَمَعِي عِنْدَهُمْ أَنْ يَتَنَادَى فِي النَّاسِ بِأَنْ فَلَانًا مَاتَ لِيشْهَدُوا جَنَازَتَهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ وَإِخْوَانَهُ، وَزَوْجِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ.

٩٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ^(١) حَدَّثَنَا خَبِيبُ بْنُ سَلِيمٍ الْقَسْبِيُّ عَنْ بِلَالِ بْنِ يَحْيَى الْقَسْبِيِّ عَنْ خَذِيفَةَ قَالَ: إِذَا مِتَّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَفْسًا، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّمِيَّةِ^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى

٩٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي خَبِيبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ فِي الصَّدْمَةِ الْأُولَى»^(٣).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٩٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُكَّانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ النَّمِيَّةِ

٩٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ^(٤) وَهُوَ مَيْتٌ وَهُوَ يَبْكِي، أَوْ قَالَ: عَيْنَاهُ تَذْرُقَانِ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ قَالُوا: إِنْ أَبَا بَكْرٍ قَتَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَيْتٌ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «خُنَيْسٍ» - بضم المعجمة وفتح النون - مصغراً، كذا في «التقريب».

(٢) قوله: «الصبر في الصدمة الأولى» قال الطبري: إذ هناك سوءة المصيبة، فيثاب على الصبر، وبعدها ينكسه السوءة، ويتلقى المصائب بعد النسيء، فيصبر الصبر طيقاً، فلا يثاب عليها - انتهى - وأما إذا لم يصبر الصبر طيقاً، ثم يذكر المصيبة وصبر وطال العهد فيثاب، ولكن الدرجة الأعلى عند الصدمة الأولى. (المرفقة)

(٣) قوله: «قتل عثمان بن مظعون» قبل من التقبيل، عثمان بن مظعون - بالطاء المعجمة - أخ رضاعى له صلى الله عليه وسلم هاجر المحترق، وشهد بدرًا هو أول من مات من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهراً من الهجرة، ولما دفن، قال: نعم السلف هو لنا ودفن بالبقيع، وكان عابداً مجتهداً من فضلاء الصحابة، كذا في «المرفقة».

قوله: (أذان بالنميت الخ) قال العلماء: إن الاطلاع لمن يحضر الجنازة عرفاً أو شرعاً حائز، وفي الهداية ص (١٦٣) وفي بعض النسخ: لا بأس بالأذان الخ، حمل الشارحون عبارة الهداية على أن الوالي يؤذن ويخبر الناس لينحبوا إلى حوائجهم بعد أداء صلاة الجنازة، وأقول: لعل مراد عبارة الهداية أنه يؤذن الناس لشهود الجنازة، وقال الفقهاء: يجوز أن يخبر أهل الميت بموت الرجل لا ما كان يفعل أهل الجاهلية.

[١] جاء ذكر هذا الحديث أي "حديث أحمد بن منيع" في النسخة الهندية متصلاً بترجمة الباب، مفقداً من حديث "محمد بن حميد الرازي" أخرناه اتباعاً لنسخة بشار، حفاظاً على أرقام الحديث.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ

٩٩٠. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَنُصُورٌ وَهَشَامٌ فَأَخَا خَالِدٌ وَهَشَامٌ فَقَالَا: عَنْ مُحَمَّدٍ وَحَفْصَةَ، وَقَالَ نُصُورٌ: عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تَوَفَّيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا وَثَرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتِ^(١)، وَاغْسِلْنَهَا بِمَاءٍ وَبِدَرٍ وَاجْعَلِي فِي الْأَخِرَةِ كَأَفْوَرًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَأَفُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتِ فَأَذْنِي. فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ^(٢)، فَأَلَقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ. فَقَالَ: أَشْعِرْنَاهَا^(٣) بِهِ.

قَالَ هُشَيْمٌ: وَفِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ وَلَا أُدْرِي وَلَمْ يَشَأْ مِنْهُمْ. قَالَتْ: وَصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. قَالَ هُشَيْمٌ: أَظَنَّهُ قَالَ: فَأَلْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا. قَالَ هُشَيْمٌ: فَحَدَّثَنَا خَالِدٌ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ عَنْ حَفْصَةَ وَمُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَذْنُ بَيَاضَتْهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلِيمٍ.

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: غُسْلُ الْمَيِّتِ كَالغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَيْسَ لِغُسْلِ الْمَيِّتِ عِنْدَنَا حَدٌّ مَوْقُوتٌ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ صِفَةٌ مَعْلُومَةٌ وَلَكِنْ يُطَهَّرُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ قَوْلًا مُجْمَلًا: يُغْسَلُ وَيُتَقَّى؛ وَإِذَا انْقَضَى الْمَيِّتُ بِمَاءِ الْقَرَّاحِ أَوْ مَاءٍ غَيْرِهِ أَجْزَأُ ذَلِكَ مِنْ غُسْلِهِ، وَلَكِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُغْسَلَ ثَلَاثًا فَصَاعِدًا، لَا يُنْقَضُ عَنْ ثَلَاثٍ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، وَإِنْ انْقَضَا فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ مَرَّاتٍ أَجْزَأُ وَلَا يَرَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَعْنَى الْإِنْقَاءِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا وَلَمْ يَوْقُتْ. وَكَذَلِكَ قَالَ الْفُقَهَاءُ وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَعَانِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَتَكُونُ الْغُسُلَاتُ بِمَاءٍ وَبِدَرٍ وَتَكُونُ فِي الْأَخِرَةِ شَيْءٌ مِنَ الْكَأَفُورِ.

(١) قوله: «إِنْ رَأَيْتِ» أَيْ إِنْ احْتَجَجْتَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ لِلإِنْقَاءِ، قَوْلُهُ: «بِمَاءٍ وَبِدَرٍ» مُتَعَلِّقٌ بِ«اغْسِلْنَهَا». قَالَ الْقَاضِي: هَذَا لَا يَنْقُضُ اسْتِعْمَالَ الْبِدَرِ فِي جَمِيعِ الْغُسُلَاتِ، وَالْمُسْتَحَبُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْكِرَةِ الْأُولَى لِلتَّزْيِيلِ الْأَقْدَارِ، وَمَنْعِهِ مِنْ تَسَارُعِ الْفَسَادِ، وَبَدْفَعِ الْهَوَامِّ، قَوْلُهُ: «فَأَذْنِي». بِالْمَدِّ وَكُسْرِ الدَّالِّ وَتَشْدِيدِ النُّونِ الْأُولَى - أَمْرٌ لِحَمَاعَةِ النِّسَاءِ، مِنْ الْإِبْدَانِ وَهُوَ الْإِعْلَامُ.

(٢) قوله: «أَذْنَاهُ» - سَلَمٌ - أَيْ أَعْلَسْنَاهُ.

(٣) قوله: «أَشْعِرْنَاهَا» أَيْ الْمَيِّتَةَ، قَوْلُهُ: «إِذَا» أَيْ إِحْقَوْ، وَالْخَطَابُ لِلْعَامِلَاتِ أَيْ أَحَبَّهُنَّ شَعْرَهَا؛ وَاشْعَارُ الثُّوبِ الَّذِي عَلَى الْجَسَدِ؛ لِأَنَّهُ يَلْمَى شَعْرَهُ، كَلِمَةٌ فِي «الْمَرْقَاةِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ

غَسْلُ الْمَيِّتِ فَرْضٌ كِفَايَةٌ، وَقَالُوا: لَوْ وَجَدَ الْمَيِّتَ فِي الْبَحْرِ يَمْرُكٌ ثَلَاثًا.

اسْمُ أُمِّ عَطِيَّةَ نَسِيبَةٌ.

قَوْلُهُ: (إِحْدَى بَنَاتِ الْخ) نِيلٌ: زَيْبٌ، وَقِيلَ: رَقِيعَةٌ، وَقِيلَ أَمْ كَثُوبٌ، وَالْمَحْذَرُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (إِبْدَانٌ عِيَانَتُهَا الْخ) فِي بَعْضِ الْمَسَخِ: اِبْدَأُ بِصِبْغَةِ الْوَاحِدِ وَهُوَ غُلَظٌ، قَالَ الْمَوَالِكُ: الْعَدَدُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ لَيْسَ بِمَحْسُوبٍ بَلِ الْفَرْضُ التَّنْظِيفُ.

قَوْلُهُ: (بِمَاءٍ وَبِدَرٍ الْخ) هَذَا يَخَالِفُ الشَّافِعِيَةَ فَإِنَّ الْمَاءَ الْمَحْبُوطَ فِيهِ الْبِدَرُ مَظَافٌ عَنْدهُمْ أَيْ مَقْبُودٌ وَلَا يَجُوزُ الْغُسْلُ بِالْمُضَافِ، وَعِنْدَنَا لَا يَصِيرُ لِمَاءٍ بِهَذَا مَقْبُودًا، وَتَأْوِيلُ الشَّافِعِيَةِ فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْغُسْلَةَ لَا تَعَدُّ مِنْ أَعْدَدِ فِي الْغُسْلِ لَكِنْ هَذَا اخْتِلَافٌ تَبَادُرَ الْأَخَافِ.

(حَقْوَهُ) أَيْ إِزَارَهُ.

قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةَ قُرُونٍ الْخ) قَالَ الشَّافِعِيَةُ: يُغْسَلُ أَشْعَارُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَ حَصَصٍ خَلْفَ الظَّهْرِ، وَعِنْدَنَا تَجْعَلُ نَصْفَيْنِ عَلَى الصُّدُورِ. وَلِلْحَافِظِينَ فِي الشَّرْحِ كِتَابًا، قَالَ الْعَبَّاسِيُّ: إِنَّهُ فَعَلَهُنَّ وَمَا مِنْ نَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الرُّفْعِ، وَأَقُولُ: كَمَا أَخْرَجْتَ عِبَارَاتِ الْمُفَقِّهَةِ: إِنْ الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ، نَعَمْ لِإِمْتِنَانِهَا عِنْدَنَا غَيْرَ حَادِثٍ، وَنَنَا فِي انْتِهَائِهِ عَنِ الْإِمْتِنَانِ مَا فِي الْقَدِيمَةِ مِنَ (١٥٢) عَنْ ثَالِثَةِ: «عَلَى مَا نَتَّصِفُ بِمَوَازِينِ الْخ»، وَأَخْرَجَهُ الزَّيْلَعِيُّ مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْحَرَبِيِّ.

قَوْلُهُ: (قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ الْخ) غَرَضُ الشَّافِعِيِّ شَرْحُ قَوْلِ مَالِكٍ، وَلَكِنْ شَرَحَ قَوْلَهُ مَا فِي كِتَابِ الْمَذَكِّيَةِ.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْكِ لِلْمَيِّتِ

٩٩١- حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ وَكَيْعٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ خَلِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَسْكِ؟ فَقَالَ: هُوَ أَطْيَبُ طِبِّكُمْ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَسْكَ لِلْمَيِّتِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْمُسْتَمَرُّ بْنُ الزَّيَّانِ أَيْضاً عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسْتَمَرِّ بْنِ الزَّيَّانِ ثِقَةً، وَخَلِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ثِقَةً.

٩٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ وَشَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ خَلِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ

٩٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَّارِبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَسَلَهُ الْغُسْلُ، وَمِنْ خَمَلِهِ الْوُضُوءُ، يَغِيْبُ الْمَيِّتَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوقُوفاً. وَقَدْ اختلف أهل العلم في الَّذِي يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا غُسِّلَ مَيِّتاً فَعَلِيهِ الْغُسْلُ^(١)، وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: أَسْتَحَبُّ الْغُسْلَ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَلَا أَرَى ذَلِكَ وَاجِباً، وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ غُسِّلَ مَيِّتاً أَرَجُو أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَأَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا بُدَّ مِنَ الْوُضُوءِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَغْتَسَلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ.

١٨- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَكْفَانِ

٩٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمِقْطَلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَتِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ»^(٢)، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفْتُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ.

(١) قوله: «فعليه الغسل» قال الخطابي: لا أعلم من الفقهاء من يوجب الغسل لمن غسل الميت ولا الوضوء من حمله، وأعله أمر أدب، قلت: بل هو مسنون، ذهب بعضهم إلى وجوبه، وأكثرهم ممنوا على إصابة رشاشه من نجاسة رما كانت على بدن الميت، ولا يدرى مكانه، ومن حمله أي مشه فليتوضأ، وفي: «منه» أي على وضوء حمله ليتنهي للصلاة عليه. (جمع البحار)

(٢) قوله: «عليه الوضوء» وفي المتن: «حمد قال سمعته» لا وضوء على من حمل جنازة ولا من حط ميتاً، أو كفه أو غسله، وهو قول أبي حنيفة انتهى.

قال شارحه عبي القاري: فما أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً «من غسل الميت فليتغسل ومن حمله فليتوضأ» محمول على الاحتياط، أو على من لا يكون له طهارة ليكون مستعداً للصلاة، فلا يفوته شيء منها - انتهى - لكن يرد لتوجيه الثاني ما في الباب قال: من غسسه الغسل.

(٣) قوله: «البسوا من ثيابكم البياض» قال ابن القيم وأحبها البياض ولا بأس بورد الكتان للرجال، ويجوز للنساء الحرير والمخضر والمصفر اعتباراً بكفن باللباس في الحياة. (المرفقة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ

غُسِّلَ الْغَاسِسُ مُسْتَحَبٌّ لِلْخَوَاصِّ وَثَابِتٌ بِالْخَدِيثِ، وَتَرَكَ الْغُسْلَ ثَابِتٌ مِنْ بَعْضِ السُّنَنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ صَارَ مَنْسُوحاً، وَفِي بَعْضِ كُتُبِنَا أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ الْغُسْلُ خُرُوجاً عَنِ الْخِلَافِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَكْفَانِ

يَسْتَحَبُّ الثِّيَابُ الْبَيْضُ، وَلَا يَجُوزُ تَكْفِيتهُ بِثَوْبٍ لَا يَجُوزُ لَهُ فِي الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ الْأَلْوَانِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْبَيَاضُ - وَسَلَّمَ - وَأَحَبُّ

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكْفُرَ فِي ثِيَابِهِ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهَا. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيْنَا أَنْ يَكْفُرَ فِيهَا، الْبَيَاضُ، وَيَسْتَحِبُّ حَسَنُ الْكُفْرِ.

١٩- بَابُ [مَنْه] ^(١)

٩٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ» ^(٢). وَفِيهِ عَنْ جَابِرٍ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَرِيبٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَالَ سَلَامٌ بْنُ مَطِيعٍ فِي قَوْلِهِ وَلْيُحْسِنْ أَحَدُكُمْ كَفَنَ أَخِيهِ. قَالَ: هُوَ الصَّفَاءُ، وَلَيْسَ بِالْمَرْفَعِ.

٢٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٣)

٩٩٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ يَمَانِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ».

قَالَ: فَذَكَرُوا لِعَائِشَةَ قَوْلَهُمْ: فِي ثَوْبَيْنِ وَزِدْ جِبرَ ^(٤)، فَقَالَتْ: قَدْ أَتَى بِالْبُرْدِ، وَلَكِنَّهُمْ رَدُّوهُ وَلَمْ يَكْفُونَهُ فِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩٩٧- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِّى عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ حَمْرَةً بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ».

(١) قَوْلُهُ: «فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ» أَيْ لِيَحْتَرِ أَنْظِفَ الثِّيَابَ وَأَتَمَّهَا، وَلَمْ يَرِدْ لَهُ مَا يَفْعُهُ الْمُبْدُونُونَ أَرُءَهُ وَرَبَاءُ لِحَدِيثِ «لَا تَغَالُوا فِي الْكُفْرِ».

(٢) قَوْلُهُ: «زِدْ جِبرَ» كَعَبَةِ، الْحَمْرَةُ مِنَ الْبُرْدِ مَا كَانَ مَوْشًى مَحْطَطًا، يَقَالُ: يَرْدُ حَمْرَةً عَلَى الْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ، كَذَا فِي «الْمَجْمَعِ».

الْفُطَعَاتُ الْقَمِيصُ، وَأَحَبُّ الْأَقْسَامِ الْحَمْرَةُ الْيَمَانِيَّةُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفْنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟

فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا: أَنَّ كَفَنَهُ ثَلَاثُ أَثْوَابٍ، وَهُوَ مَخْتَارُ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْخِلَافُ فِي الْأَوَّلِيَّةِ لَا الْجَوَازِ، وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ: لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ وَقَمِيصٌ أَيْ لَمْ يَكُنِ الْقَمِيصُ وَالْعِمَامَةُ فِي ثَلَاثَةِ ثِيَابٍ بَلْ زَائِدًا عَنْهَا، أَقُولُ: يَجُوزُ الْعِمَامَةُ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَأَقْدَأُ فِي عِمَامَةٍ.

وَأَمَّا ثِيَابُ كَفَنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَالرَّوَايَاتُ فِيهَا مُخْتَلِفَةٌ، وَأَصَحُّ مَا فِي الثِّيَابِ: ثَلَاثُ أَثْوَابٍ أَيْ مِنْ قَرْنِ الرَّأْسِ إِلَى الرِّجْلَيْنِ، وَمَخْتَارُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ خَمْسَةَ ثِيَابٍ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: أَنَّهُ كَفَّنَ فِي سَبْعَةِ ثِيَابٍ، وَفِي سَنَدِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ وَحَسَنُ السَّيُوطِيُّ، وَيَتَأَوَّلُ فِيهَا أَنَّ سَبْعَةَ ثِيَابٍ أُوتِيَتْ لِلْكُفْرِ وَلَكِنَّهُ دَفَنَ فِي ثَلَاثَةٍ مُتَّحِيَةٍ مِنْهَا، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّرْمِذِيِّ وَفِي كِتَابِ النِّسَابِ: أَنَّ قُطَيْبَةَ فَرَشَتْ فِي قَبْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَرَشَهَا شَقْرَانِ مَوْلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَفِي بَعْضِ كُتُبِ السِّيَرِ أَنَّهَا أُخْرِجَتْ كَمَا فِي سِيَرَةِ الْعَرَفِيِّ :

وفُرشَتْ فِي قَبْرِهِ قُطَيْبَةُ قِيلَ: أُخْرِجَتْ وَهَذَا أَثْبَتُ

فَأَقُولُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ كَفَنَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عِمَامَةٌ وَلَا قَمِيصٌ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ الْقَمِيصُ فِي الْكُفْرِ أَذْلُهُ حَصَاةٌ عِنْدَنَا وَمَرْفُوعَاتُ مِنْهَا مَا فِي الطُّحَاوِيِّ ص (٢٩١)، ج (١) بَابُ الشَّهِيدِ: إِنَّ أَعْرَابِيًّا كَفَّنَ حِينَ شَهِدَ وَفِيهَا حِجَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَالرِّوَايَةُ أُخْرِجَهَا النَّسَائِيُّ سَنَدًا وَمُتَّأً فِي الصَّغَرِيِّ. وَمِنْهَا مَا فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُعْطِيَ قَمِيصَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنٍ سَلُولَ الْكُفْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَاسٍ الْمَنَافِقِينَ. وَلَنَا أَدَلَّةٌ أُخْرَى.

ثُمَّ هُنَا نَظَرُ وَهُوَ أَنَّ ظَاهِرَ كِتَابِنَا أَنَّ بِخَاطِ الْقَمِيصِ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ الْقَمِيصَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ خَرِيصٌ وَكِمَامٌ، وَلَكِنْ عَمَلْنَا لَيْسَ الثَّوْبُ الَّذِي عَلَى هَيْئَةِ الْقَمِيصِ يَلَا خَيْطَ وَيَكُونُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ، فَلَوْ كَانَ مُرَادُ مَا فِي كِتَابِنَا مَا هُوَ عَمَلُنَا فَيُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَفَّنَ فِي الثَّوْبِ عَلَى هَيْئَةِ الْقَمِيصِ، وَأَمَّا النَّفْيُ الَّذِي فِي الصَّحِيحِينَ فَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْقَمِيصِ الْمَخِيطِ فَلَا يَخَالِفُنَا حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ، فَإِذَا ذُنِ أَمْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ لَا بِخَاطِ الْقَمِيصِ؛ أُخْرِجَهُ الْإِسْلَامَانُ فِي مَوْطَأَيْهِمَا، وَأَمَّا فِي مَوْطَأِ مَالِكٍ فَفِي ص (٧٨): الْمَيِّتُ

[١] مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ مِنْ نَسْخَةٍ بِشَارَ.

[٢] وَفِي نَسْخَةٍ بِشَارَ: بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي الباب عن عليّ وابن عباس وعبد الله بن مغفل وابن عمر:

قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح.

وقد روي في كفن النبي ﷺ روايات مختلفة، وحديث عائشة أصح الأحاديث التي رويت في كفن النبي ﷺ.

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وقال شفيان الثوري: يكفن الرجل^(١) في ثلاثة أثواب، إن شئت في قميص ولقائتين، وإن شئت في ثلاث لقائف، ويجزئ ثوب واحد إن لم يجدوا ثوبين، والثوبان يجزيان والثلاثة لمن وجدوا أحب إليهم. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: تكفن المرأة في خمسة أثواب.

٢١- باب ما جاء في الطعام^(٢) يصنع لأهل الميت

٩٩٨- حدثنا أحمد بن منيع وعلي بن حجر قالا: حدثنا شفيان بن عيينة عن جعفر بن خالد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال: «لما جاء^(٣) نعي جعفر^(٤)، قال النبي ﷺ: «اصنعوا لأهل جعفر طعاماً، فإنه قد جاءهم ما يشغلهم»^(٥). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه إلى أهل الميت بشيء يشغلهم بالمصيبة. وهو قول الشافعي. وجعفر بن خالد هو ابن سارة، وهو ثقة، روى عنه ابن جريج.

٢٢- باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق الجيوب عند المصيبة

٩٩٩- حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى بن سعيد عن شفيان قال: حدثني زيد الأمامي عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ليس منّا^(٦) من شق الجيوب. وضرب الخدود، ودعا بدعوة الجاهلية».

(١) قوله: «يكفن الرجل» قال محمد: الإزار يجعل لثافة مثل الثوب الآخر تحت إلبا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن يتفص الميت في كفن من توبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. (الموطأ)

(٢) قوله: «في الطعام» قال ابن القيم: ويستحب لخير أهل الميت والأقرباء الأباغد نهية طعامهم بشعهم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم: «اصنعوا لأهل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم» وقال: يكره اتخاذ الضيافة من أهل الميت؛ لأنه شرع في السرور لا في الشور وهو بدعة مستحقة.

(٣) قوله: «لما جاء نعي جعفر» - يفتح نون وسكون العين - الإخبار بموت أحد، والنهي على وزن فعيل بمعنى خبر الموت، وقد جاء بمعنى الناعي أي المخير، ويصح الحمل عليه وعلى الأول، لكن الثاني أظهر. (اللمعات)

(٤) قوله: «نعي جعفر» أي خبر موته بالقتل في غزوة مؤتة، وهي بضم الميم وسكون المعزة والثاني موضع قريب الشام وموقعها مشهورة كانت سنة ثلاث - والله تعالى أعلم -.

(٥) قوله: «ما يشغلهم» شغله كمنعه شغلا وأشغلهم لغة رديئة كذا فيل، وفي «القاموس»: أشغله لغة جيدة أو رديئة، والشغل - بضمين - وبالضم والفتح وبفتحين - ضد الفراغ، كذا في «القاموس» وفي الحديث، وقيل: على أنه يستحب للحيران والأقارب نهية طعام لأهل الميت، كذا في «اللمعات».

(٦) قوله: «ليس منّا» أي من أهل سنتنا. (القسطلاني)

بعض ويلف بالثوب الثالث الخ، مما قال به يس القمي بل قال: بقميص، وفي سند موطأ مالك شهر من يحيى فإنه ذكر عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص، والصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه أخرجه محمد في موطئه ص (١٦٦)، وليس فيه عبد الرحمن بن عمرو، بل عبد الله بن عمرو وعندي أعلى نسخ موطأ مالك نسخة موطأ محمد، وأخرج محمد في موطئه ص (١٦٦) أثر ابن عمرو بن العاص، وفيه أيضاً «بقميص الخ» لا بلبس القميص، وبين التعبيرين فرق ظاهر على حاذق اللغة، وفي مسند موطأ محمد أيضاً شهر الكاتب فإنه كتب عن عبد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والصحيح عن عبيد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن الخ لما في موطأ مالك، والله أعلم.

باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت

يستحب للحيران والأقرباء صنع الطعام لأهل الميت، وفي عامة كتبنا أن ما في زماننا أكل الطعام من بيت أهل الميت فبدعة، وفي فتح القدير رواية أخرجه من مسند أحمد تدل على المنع من أكل الطعام من بيت أهل الميت وسندها قوي.

واقعة الباب واقعة غزوة مؤتة في السنة السابعة بعد الهجرة أمر النبي الله - صلى الله عليه وسلم - زيد بن حارثة وقال: إن قتل جعفر، وإن قتل فعبد الله بن رواحة، وكان الصحابة في غزوة مؤتة ثلاثة آلاف، والكفار أزيد ولما شهد الأمراء الثلاثة أمر الناس خالد بن الوليد ففتح الله على يده.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٣- باب ما جاء في كراهية النوح

١٠٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا قُرَّانُ بْنُ نِشَامٍ، وَمَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الطَّائِبِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَسَدِيِّ قَالَ: «مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: قَرِظَةُ بْنُ كَعْبٍ، فَنِيحَ عَلَيْهِ، فَجَاءَ الْمُفِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: مَا بَالَ النُّوحِ فِي الْإِسْلَامِ، أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ عُذْبٌ مَا نِيحَ عَلَيْهِ».

وفي الباب عن عمر وعلي، وأبي موسى، وقيس بن غاصم، وأبي هريرة، وجنادة بن مالك، وأنس، وأُمّ عطية وسمره وأبي مالك الأشعري.

قال أبو عيسى حديث المفيرة بن شعبة حديث غريب حسن صحيح^(١).

١٠٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَالتَّمَسُّودِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرِيعَ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَنْ يَدْعَهُنَّ النَّاسُ: النِّيَاحَةَ، وَالطُّعْنَ فِي الْأَحْسَابِ، وَالْعُدْوَى»^(٢).

(١) قوله: «والعدوى» اسم من الإعداء وهو أن يصيبه مثل ما لصاحب الداء، ومن أعدى الأول أى من أين صار فيه الجرب. (لنرى النثر)

باب ما جاء في كراهية النوح

أقول: لا بد من استثناء من النهي ويكون جائزاً ولكنه غير منضبط، وأشار إليه البخاري حيث أتى في الترجمة «بما» ومن: تدل على البعضية، وقد ثبت البكاء بالصوت عن بعض السلف، وقد ثبت إغماضه عليه الصلاة والسلام عن البكاء بالصوت فلا مناص من التفسير في المسألة، وينسحب النهي على ما هو مشتمل على الغلو وخارج عن الحد كما كان في الجاهلية حيث أوصى رجل ابنته بالبكاء عليه:

إذا مت فانهيني بما أنا أهله وشقي عليّ الحبيب يا ابنة معبد

وقال الآخر موصياً:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن بك حولاً كاملاً فقد اعتذر

قوله: (من ينح عليه الخ) هنا إشكال بأن حديث الباب يخالف نص القرآن: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [الإسراء: ١٥] الآية، فروي عن عائشة أن قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث إنما هو جنازة يهودية مر عليها والناس يبكون، فقال: إنهم يبكون عليها وهي معذبة؛ أي على كفرها لا بسبب بكائهم، فغلطت عائشة قول ابن عمر، لكن المحدثين لا يقبلون تغليط عائشة فإن بعض الصحابة الآخرين أيضاً يروون مثل رواية ابن عمر، ففي شرح الحديث أقوال كثيرة؛ في فتح الباري وفتح الباري: إنه يعذب على فعله لا بسبب فعلهم، وقال: إنه إذا أوصى بالترحة عليه أو كان يرضى بها أو كان يعزم أنهم سيبكون عليه فلم ينهم فعله وزر فعله وإلا فلا وزر عليه ولا عذاب، وقال ابن حزم الأندلسي وهو أعلى الشروح في حديث الباب: إنهم يبكون على أفعال يزعمونها حسناته والمحال أنها تكون سيئات فيعذب على تلك السيئات، ويقال له: أهلكذا أنت؟ كما يُنكى على أنه كان شجاعاً لا يدع النفس إلا ويقتلها، ويؤيد شرح ابن حزم الحديث اللاحق عن أبي موسى.

قوله: (العدوى الخ) في حديث الباب نفى العدوى، وفي مسلم: «فر من انحذوم الخ» فقال جماعة: إن الحديث ينفي الأسباب الطبيعية لا العادية كما ذكره في شروح النجدة تحت بحث التعارض، أقول: ما مراد الأسباب الطبيعية فإن كان المراد ما قال الفلاسفة الطبيعيين وهو أنهم ينكرون الباري، ويقولون: لا شيء إلا المادة والصورة كما صرح به محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في الملل والنحل، ولا ينكر الفلاسفة الإلهيون الباري، ويؤمن الناظر أن الطبيعيين لا ينكرون الباري فإن الفلاسفة المتأخرين جمعوا الطبيعات والإلهيات في كتاب واحد، ويؤمن أن قائل الطبيعات والإلهيات فرقة واحدة، والحال أن الطبيعيين فرقة غير فرقة الإلهيين، فإن كان المراد من الأسباب الطبيعية هذا فلا يتعرض الشريعة إلى دفعها فإن أحداً من كفار العرب لا ينكر الباري لنص القرآن، وإن كان النفي نفى الطبيعة إن الأشياء ليست بمؤثرة كما قال الأشعري: فتحولت المسألة إلى علم الكلام؛ فأقول: مذهب أبي الحسن الأشعري أن السببية ليست ذاتية، وقال: إن العالم مش أشياء اجتمعت في مكان واحد حسب الاتفاق ولا تسبب بينها فإحراق النار ليس بالتسبب بل بالعادة وخلق الباري، وإن الإحراق مستند إلى الباري بلا واسطة وهكذا في كل شيء، وقال المعتزلة: إن إحراق النار بالتوليد، وقال الفلاسفة: إنه بالإعداد والإعجاب، ففعلوا الباري علة ومجوراً محضاً، وهل هذا إلا كفر صريح؟ وقال المتأيدية وهذا أرجح: إن التسبب بين الأشياء ثابت إلا أنها بخلق الباري لا بالتوليد أو الإعداد، وإن في الأشياء خواص بإذن الله.

[١] وفي نسخة بشار: «حديث حسن صحيح». وقال: في م وص وي: «غريب حسن صحيح»، وما أكتناه من ث وب.

أَجَزْتُ بَعِيرٌ فَأَجَزْتُ مِائَةَ بَعِيرٍ، مَنْ أَجَزْتُ الْبَعِيرَ الْأَوَّلَ؟ وَالْأَنْوَاءُ^(١)، مَطَرْنَا بَنُوهُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ^(٢)». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَصِمْرَانَ بْنِ خُضَيْنٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبُكَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ وَقَالُوا: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَذَهَبُوا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَرَجُّوْا إِنْ كَانَ يَنْتَهَاهُمْ فِي خِيَاتِهِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

١٠٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍاءَ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَيْدُ بْنُ أَبِي أُسَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ بِأَكْبِهِمْ فَيَقُولُ: وَاجْتِلَاءً، وَاسْتِئْذَاءً، أَوْ تَحْوًى ذَلِكَ، إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكَانِ يُلْهِمَانِهِ، أَهَكَذَا كُنْتَ؟». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍاءَ الْمُهَلَّبِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍاءَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ وَهْمٌ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مَاتَ يَهُودِيًّا: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍاءَ، وَقُرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَسْلَمَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَقَالُوا هَذِهِ الْآيَةُ: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» وَهِيَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٠٠٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ غَطَّاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «أَخَذَ النَّبِيُّ

(١) قوله: «وَالْأَنْوَاءُ» هي ثمان وعشرون منزلة وينزل القمر كل ليلة في منزلة، منها كانت العرب تزعم أن مع سقوط الفترة وطلوع ربيعها يكون مطر، فنقول: كذا من ناء بنوء نوء تهض وصلح لأنه إذا سقطت أنماط منها بالمغرب ناء انطالع المشرق، كذا في «مجمع البحار».

(٢) قوله: «يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» اختلف العلماء فيه، فذهب الجمهور إلى أن الوعيد في حق من أوصى بأن يبكي عليه ويناح بعد موته، فعمدت وصيته، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه ونوحتهن؛ لأنه سبه، وأما من أنكر عليه أو ناحوا من غير وصيته فلا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (المزاة).

وقال الحافظ في شرح النخبة: إن الحديث ينفي السببية والعادية والظلمية، وأما ما في مسلم: «فَرَّ مِنَ الْمَحْذُومِ» فمحمول على سد الدرائع، أقول: كيف ينكر الحافظ السببية العادية والظلمية أنها لا ينكرها الأشعري أيضاً، فنقول الحافظ لا مصادق له، فأقول: إن أحسن ما قيل في شرح حديث الباب ما ذكره ابن قيم في كتاب الروح ص (١٩٧) إن المنفي في حديث الباب التعدي وهو ما يكون بناؤه على الأوهام الباطلة مثل أن يقولوا: إن مرض فلان تفلّظ وانتشر إلى فلان، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم ففيه إثبات التسميب وهو أن يكون فيه دخل الأسباب الظاهرة مثل إن جلس وحافظ المحذور أو المحروب، وذكر الأطباء بعض الأمراض متعددة لا ينافي الشريعة، وأما المرض الموروث فغير المتعدي، فالخلاصة أن الشريعة تنفي الأوهام الباطلة لا المحربات، وما فيه دخل الأسباب الظاهرة لعدم الرمان والخلط مع المريض.

قوله: «(وَالْأَنْوَاءُ الخ) يقال له في الحديث: (نجهت) وهي منازل القمر وغيره من الكواكب، وكان أهل الجاهلية يزعمون أن مدار الأحكام النسيوية على دوران الكواكب في تلك المدار.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

بعض السكاء جائز ولكنه غير منضبط، قال أرباب اللغة: إن البكاء محدوداً ما فيه الصوت، والسكاء مقصوراً ما لا صوت فيه، وقد ثبت

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَانَطَلَقَ بِهِ إِلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ^(١)، فَأَخَذَهُ الشَّيْءُ^(٢)، فَوَضَعَهُ فِي حُجْرِهِ فَبَكَى، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ:

أَتَبْكِي؟ أَوْ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ؟ قَالَ: لَا. وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجْزَيْنِ: صَوْتُ عِنْدَ مُصِيبَةٍ، خَمْسٍ وَجُودِهِ، وَشَقُّ جُبُوبٍ، وَرَقَّةُ الشَّيْطَانِ^(٣).

وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤).

١٠٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرَةَ وَأَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَمْدُبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ^(٥) أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتَعْدُبُ فِي قَبْرِهَا^(٦).

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ

١٠٠٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ الشَّيْءَ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ»^(٧).

١٠٠٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ مَنْصُورٍ وَبَكْرِ الْكُوفِيِّ وَزِيَادٍ وَسُفْيَانَ،

(١) قوله: «وإبراهيم فوجده يجود بنفسه» أي يخرجها ويدفعها كما يجود الإنسان بإخراج ماله، قاله العمري.

(٢) قوله: «ورقة شيطان» -يفتح راء وتشديد- صوت مع بكاء فيه توجيع كالقلقلة والقلقة. (مجمع البحار)

(٣) قوله: «ولكنه نسي» ولا يخفى أن اعتراض عائشة برد إذا لم يسمع الحديث إلا في هذا المورد، وقد ثبت بالفاظ مختلفة وبروايات متعددة عنه وعن غيره غير مفيدة بل مطلقة، فدخل هذا الخصوص تحت ذلك العموم، فلا منافاة ولا معارضة، فيكون اعتراضها بحسب اجتهادها، كذا في «المراقبة».

(٤) قوله: «يمشون أمام الجنائز» اختلفوا في المشي أمام الجنائز: فقال أبو حنيفة والأوزاعي: المشي خلفها أحب، وقال الثوري وطائفة: وهما سواء، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل: قدامها أفضل، كذا قال الشمني، وقال: لنا ما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى توضع في القبر فله قيراطان» وروى عبد الرزاق في «مصنفه» عن عمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات إلا خلف الجنائز، وروى هو وابن أبي شبة عن عبد الرحمن بن أبيزى قال: كنت في جنازة وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها وعلى خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الجنائز، وهذان يمشيان أمامها؟ قال علي: لقد علمنا أن فضل المشي خلفها على المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على الفرد، ولكنهما أحبا أن يمشيا على الناس -انتهى-.

ولأن المشي خلف الجنائز أظهر وأدخل في الاتعاط والتفكير، وأقرب إلى المعاونة إذا احتيج إليها، وروى الترمذي وأبو داود عن ابن عمر: أن الجنائز متبوعة ومن تقدمها فكأنه ليس معها، ودليل الثلاثة هذا الحديث المذكور في الكتاب، وقالوا أيضًا: إن القوم شفعاء والشفيع يتقدم في العادة، ومن سوى الأمرين قال: الدلائل متعارضة فيجوز الأمران، وروى في كتب الفقه عن أبي حنيفة أنه قال: لا بأس بالمشي أمام الجنائز وعن يمينه ويساره، هذا ما ذكر الشيخ في «اللمعات شرح المشكاة» -والله تعالى أعلم-.

للمراثي عن السلف كما روي قصيدة حسان بن ثابت وقصيدة أبي بكر على موته عليه الصلاة والسلام ذكرها في السيرة الشامية.

قوله: (إبراهيم الخ) كان هذا الولد من مارية القبطية وكان ابن ثمانية عشر شهراً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ

الأفضل عندنا المشي خلف الجنائز لأنهم مودعوا الجنائز، والأفضل عند الشافعية المشي أمام الجنائز لأنهم شافعوه، والخلاف في الأولوية

[١] وفي نسخة بشار: «هذا حديث حسن».

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في الهندية متصلاً بترجمة الباب، مقدماً من حديث «قتية عن عباد بن عباد المهلي»، أخرناه اتباعاً لنسخة

بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

كُلُّهُمْ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ».

١٠٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَكَذَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَزَيْدُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَرَوَى مُعَمَّرٌ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَقَالَكَ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْخُفَّاطِ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلُ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مُوسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا مُرْسَلٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَرَى ابْنَ جُرَيْجٍ أَخَذَهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُتَّصِرٍ، وَيَكْرِ، وَسَفِيَّانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَوَى عَنْهُ هَمَّامٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ: فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

١٠١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ».

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجَنَازَةِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ

١٠١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى إِمَامِ بَنِي تَيْمٍ اللَّهِ عَنْ أَبِي مَاجِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَشْيِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ فَقَالَ: مَا دُونَ الْخَبَبِ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا عَجَلْتُمُوهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَلَا يُعَدُّ إِلَّا أَهْلُ النَّارِ، الْجَنَازَةُ مَشْرُوعَةٌ وَلَا تَسُجُّ لَيْسَ مِنْهَا مَنْ تَقْدَمُهَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي مَاجِدٍ هَذَا. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ الْحَمِيدِيُّ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: قِيلَ لِيَحْيَى: مَنْ أَبُو مَاجِدٍ هَذَا؟ فَقَالَ: طَائِرٌ طَارَ فَحَدَّثَنَا.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا، وَرَأَوْا أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ. وَيَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ: وَأَبُو مَاجِدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَهُ حَدِيثَانِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَيَحْيَى إِمَامُ بَنِي تَيْمٍ اللَّهِ يَقَعُّ يَكْنَى أَبَا الْحَارِثِ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْجَبَّارُ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْمَجْبَرُ أَيْضًا، وَهُوَ كُوفِيٌّ، رَوَى لَهُ شُعْبَةُ، وَسَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، وَسَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

٢٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّكُوبِ خَلْفَ الْجَنَازَةِ

١٠١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ يَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ زَائِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ

النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ فَرَأَى نَاسًا رُكَبَانًا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْتَحْيُونَ؟»^(١) إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ، وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ! وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ثَوْبَانَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مُوَقُوفًا.

٢٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ

١٠١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاحِ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ^(٢) لَهُ بَسَقَى، وَنَحْنُ حَوْلَهُ وَهُوَ يَتَوَقَّضُ^(٣) بِهِ».
١٠١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ عَنِ الْجَرَّاحِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاحِ مَاشِيًا وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَاجِ بِالْجَنَازَةِ

١٠١٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُلْقِي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَسْرَعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكَ خَيْرًا تَقْدُمُوهَا، وَإِنْ تَكَ^(٤) شَرًّا تَضَعُوهَا عَنْ رِقَابِكُمْ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ حِمْرَةٍ

١٠١٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمْرَةٍ يَوْمَ أُحُدٍ، فَوَقَّفَ عَلَيْهِ، فَرَأَاهُ قَدْ مَثَلَ^(٥) بِهِ»^(٦)، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةَ فِي نَفْسِهَا، لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْعَاقِبَةُ^(٧)»، حَتَّى يُحْشَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بَطُولِهَا. قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِنَمْرَةٍ فَكَفَّنَهَا فِيهَا، فَكَانَتْ إِذَا مَدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ يَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا مَدَّتْ عَلَى رِجْلَيْهِ

(١) قوله: «فقال: ألا تستحيون» يفهم منه كراهة الركوب، وفي بعض الجواشي في قوله: فرأى ناساً ركباً أي قريباً من الجنائز، والحق أنه يجوز الركوب للضرورة بلا كراهة، كذا في «اللمعات» قال القاري في «المراقبة»: حديث ثوبان يدل على أن الملائكة تحضر الجنائز، والظاهر أن ذلك عام مع المسلمين بالرحمة ومع الكفار باللعنة، قال أنس: «مرت جنازة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقام، فقيل: إنها جنازة يهودي، فقال: إنا لئما للملائكة»، رواه النسائي.

(٢) قوله: «وهو على فرس» أي حين انصرف أما وقت الذهاب والمشايعة، فلم يركب بل أي عنه. (اللمعات)

(٣) قوله: «يتوقض» أي يشب ويقارب الخطو. (جمع البحار)

(٤) قوله: «فإن تك خير» أي فإن كان حال ذلك الميت حسناً طيباً فأسرعوا فيه حتى يصل إلى تلك الحالة الطيبة عن قريب. (القاري رحمه الله تعالى)

(٥) قوله: «قد مثل به» مثل بالقتيل جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكره شيئاً من أطرافه، والاسم مثله. (الدرر الشريفة)

(٦) قوله: «حتى تأكله العاقبة» العاقبة كل طالب رزق من إنسان أو بهيمة أو طائر وجميعها العواقب. (الدرر)

قوله: (ابن دحداح الخ) ومن مناقبه أن يتبعاً مات والده، وكان عنده حائط فجاء رجل وادعى الحائط فجاء الصبي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - باكياً وقال: ما عندي سوى هذا البستان فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لئذ لك الرجل: إن وهبت البستان لهذا الصبي فأعذك مثله في الجنة فأبى الرجل الشقي، فقام ابن دحداح واشترى البستان فجاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: أعطيه البستان عسى ذلك الشرط، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : نعم فأعطاه إياها.

باب ما جاء في قتل أحد وذكر حمزة

جبل أحد عن مسافة ثلاثة أميال من المدينة جانب الشرق والشمال، وكان موئى أحد قريب سبعين نفساً، وفي عبارة الشافعي ذكر ثلاثة وسبعين، وفي بعض الكتب ذكر خمسة وسبعين.

قوله: (قد مثل به الخ) كان شق بطنه وأخرج كبده، وصفية أمت حمزة رضي الله عنه.

قوله: (لتركته حتى الخ) يدل الحديث على الترك لأنه عليه الصلاة والسلام تمناه ولم يذهب أحد إلى هذا وهذا إنما هو من خصوصية حمزة.

بِذَا وَاسْتَأْذَنَ قَالَ: فَكَثَرَ الْقَتْلَى وَقُلْتُ يَا أَبَتِي. قَالَ: فَكَفَّنَ الرَّجُلَ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ. ثُمَّ يَدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْهُمْ أَكْثَرَ قَرَأْنَا، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ. قَالَ: فَدَفَنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ^(١).

(١) قوله: «ولم يصل عليهم» قال الشيخ في «المعاني»: ترك الغسل على الشهيد متفق، وأما ترك الصلاة فمختلف فيه، وعندنا يصلّي، والكلام فيه طويل، وقد استوفينا في «شرح سفر السعادة» انتهى.

قوله: (فكفن الرجل والرجلان الخ) لا يجوز جمع رجلين فصاعداً في ثوب واحد لا حائل، وقال الأكثر: لعلمهم القوا بين رجلين ورجلين الإذخر، ومر ابن تيمية على حديث الباب وقال: المراد إن رجلين يدفنان في ثوب واحد يجعله شقين، وشرحه هذا أنصف ولا بعد فيه.

قوله: (يدفنون في قبر واحد الخ) حوز العلماء دفن رجلين فصاعداً في قبر واحد عند الضيق.

قوله: (ولم يصل عليهم الخ) قال الشافعي: لا يصلي على الشهيد، وجاء بعض المتأخرين منهم وقال بعدم جواز الصلاة عليه، وأما غسل الشهيد فلهم فيه وجهان: الغسل، وحرمة الغسل، والمستحب عدم الغسل. وأما الموالاة ففي عامة كتبهم عدم الصلاة، وفي حاشية المدونة رواية ابن القاسم أن ابتداء الحرب إن كان من الكفار وجاء الكفار حاربين عليهما فلا يصلي، وإن كان البداية منا، وذهبنا بمجاهدين عليهم فيصلّي. وقال أحمد: الصلاة مستحبة ويجوز تركها. ومذهب الحنفية إن الصلاة واجبة ليرد حديث الباب حديث الصحيحين علينا. فحوايلنا: أخرج الطحاوي سبيلين أخذ الزيلعي أحدهما والعيني ثانيهما، والزجيج لما قال الزيلعي، قال المحدثون: إن الأوفى بالمحدث مذهب أحمد، وجواب الزيلعي أن شهداء أحد صلى عليهم في الخال، وقال العيني أخذاً بظاهر حديث الصحيحين: إنه لم يصلّ عليهم الآن بل صلى عليهم قبل وفاته بسنة، ومثلك بما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصلّي عليهم صلّاته على الجنائز، قال النووي: إن المراد الدعاء، وقال العيني: إن هذا لا يقبل فإن الراوي يقول صلّاته على الجنائز، ثم قال: لعل تأخير صلّاتهم من خصوصيتهم، أقول: إن الظاهر ما قال النووي، وعندني نظائر على إرادة الدعاء من الصلاة، وأيضاً نقول: ابن خريج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ خرج إلى أحد أو إلى المسجد النبوي، وما تعرض حافظ من الحفاظ إلى بيان مخرجه عليه الصلاة والسلام، وعندني رواية تدل على مخرجه إلى المسجد النبوي أخرجه الطحاوي ص (٢٩٠) أنه صلى عليهم ثم أتى المنبر، ومخرجه هذا وصلّاته كان في مرض موته، ومثل ما في الطحاوي روى مراسلاً ابن جرير الطبري، وأما ما في الطحاوي ففي سنده ابن هبة، ومر الحفاظ على تأويل النووي وما حدّ عنه، وسها النووي حيث أحال الرواية المفيدة له في تفسير الصلاة بالدعاء إلى مسلم، والخال أنه لا لفظ في مسلم.

وأذكر بعض أدلتنا على الصلاة على الشهيد، ويبلغ عددها إلى سبعة، موصولاً ومرسلاً، صحاحاً وحساناً، بعضها أخرجه الطحاوي، وبعضها أخرجه الزيلعي، بعضها أخرزت، منها ما أخرجه الطحاوي ص (٢٦٠) عن عبد الله بن الزبير مرسلاً: صلى عليه وكبر سبع تكبيرات. الخ... ثم أتى بالقتلى ويصفون الخ، وإنما قلت: مرسلاً لأن ولادة ابن الزبير عام الهجرة، ومرسل الصحابي مقبول. ومنها ما في الطحاوي ص (٢٩٠) مرسل أبي مالك الغفاري الثامي بسند قوي، وفي رواية أخرى يزيد بن أبي زياد. ومنها ما أخرجه الزيلعي من مسند أحمد عن الشعبي عن ابن مسعود صلى على حمزة الخ، وفي سنده في الزيلعي حماد بن سلمة، وتبعت نسخ أحمد فلم أجد تصريح ابن سلمة، وليس في النسخة القديمة أيضاً، ولعله جرى على ضابط أن عفان لا يروي إلا عن حماد بن سلمة لا عن حماد بن زيد، وتكلموا في حديث مسند أحمد بأن في سنده عطاء بن السائب وكان اختلط في آخر عمره. أقول: اتفق الجمهور على أن ابن سلمة أخذ عنه قبل الاختلاط وحالف ابن موق الجمهور، والجمع بين قول الجمهور وابن موق مر سابقاً، وأيضاً نقول: إن حديث مسند أحمد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه مدافعان عن عطاء بن السائب وسفيان سمع قبل الاختلاط، وإن قيل: لم يسمع الشعبي عن ابن مسعود يقال: إن الشعبي لا يرسل إلا صحيحاً كما قالوا. ومنها ما في سيرة علاء الدين المغلطي الحنفي أن ابن ماجنون تلميذ مالك سأله رجل: كيف صَلَّى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ قال: كانت تدخل جماعة وتخرج جماعة كما صلى على حمزة سبعين مرة، فقبل له: من أين أخذت هذا؟ قال عن مالك عن نافع عن ابن عمر مكتوب بقلم مالك في صندوق، هذا فالسند أظهر من الشمس. وأما تكرار الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ففي ابن ماجه أيضاً، والتكرار عندنا غير جائز، فتكرار الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من خصوصيته، وهذه رواية ابن ماجنون لم يذكرها أحد. ومنها ما في الطحاوي ص (٢٩١)، والنسائي: أن أعرابياً حديث العهد بالإسلام استشهد فصلي عليه وكفن بحجة عليه الصلاة والسلام، وتناول فيه البيهقي بأنه لعله نرث، أقول: ألفاظ الحديث تأتي عن هذه. ومنها ما في أبي داود ص (٢٤٤) عن أبي سلام عن بعض أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وفيه: فلقه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بتيابه ودمائه وصلى عليه ودفنه الخ، بات في الرجل يموت بسلاحه، وظني الموثق أن هذا الرجل غير ما الطحاوي ص (٢٩١) من أعرابي، ولكن هذا احتجاجنا لإثباتي على قول الشافعية، وإلا فذلك الرجل ليس شهيداً فقهاً على مذهب الأحناف فإنه قتل نفسه، وشهد عند الشافعية. ونا واقعة أخرى في كتاب الجنائز ص (٤٤٢) لأبي داود، ولكن مؤد في أنها واقعة الأعرابي في الطحاوي أو غير تلك الواقعة، وأبو داود اختصر فيه أشد الاختصار. ومنها أن الصلاة على عثمان مختلفة فيها، والراجح أنه صلى عليه. ومنها ما في أبي داود ص (٤٤٧) عن أنس: أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مر بحمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره الخ وسنده قوي، وتعرض البخاري إلى الكلام فيه، وبحث الشافعي فيما احتجنا به في معاني الآثار ص (٢٩٠): أن عشرة يصلّي عليهم، والعاشر حمزة، ثم حيي تسعة أخرى وحمزة مكانه الأول بأن حمزة صلى عليه سبعين صلاة، أخرجه في السنن الكبرى

قال أبو عيسى: حديث أنس حديث حسن غريب^[١] لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه^[٢].

٣٢- باب آخر

١٠١٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ مُسْلِمٍ الْأَعْوَرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودُ الْمَرِيضَ، وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ، وَيَرْكَبُ الْجِمَارَ، وَيَجِيبُ دَعْوَةَ الْعَبْدِ، وَكَانَ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ عَلَى جِمَارٍ مَخْطُومٍ^(١) يَحِيلُ مِنْ لَيْفٍ، عَلَيْهِ إِكَافٌ لَيْفٍ».

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس. ومسلم الأعور يُضَعَّفُ وهو مسلم بن كيسان التلمذاني.

٣٣- باب [ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض]^[٣]

١٠١٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مَا نَسِيتُهُ قَالَ: «مَا قُبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يَدْفَنَ فِيهِ، فَدَفَنُوهُ فِي مَوْضِعٍ فَرَأَيْتُهُ».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب.

وعبد الرحمن بن أبي بكر الشليكي يُضَعَّفُ من قبل جليله. وقد زوي هذا الحديث من غير وجه. وزاه ابن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ.

٣٤- باب آخر

١٠١٩- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَنَسٍ الْمَكِّيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اذْكُرُوا مَخَاسِنَ مَوْتَاكُمْ^(٢)، وَكُفُّوا^(٣) عَنْ مَنَاقِبِهِمْ».

(١) قوله: «مخطوم» الخطم الأنف، والمخطوم الخيل الذي يقاد به البعير. (لدى)

(٢) قوله: «اذكروا مخاسن موتاكم» مخاسن جمع حسن على غير قياس، قوله: موتاكم جمع ميت، فعند ذكر الصالحين يزل الرحمة.

(٣) قوله: «وكفُّوا» أمر للموجب أى امتنعوا عن مساوئهم جمع سوء على خلاف القياس أيضاً، قال حجة الإسلام: غيبة الميت أشد من الحي، وذلك لأن عفو الحي والاستحلال له ممكن ومتوقع في الدنيا بخلاف الميت، ذكره على القاري.

لليهي أيضاً، وكيف تكون سبعين صلاة وكنت رعمت لجواب الشافعي أن المراد من سبعين صلاة سبعين مرة لأن حمزة كان مع كل رجل من سبعين أو أزيد رجلاً، ثم رأيت في تنخيص المسن الكري لشمس الدين الذهبي على رواية سبعين صلاة قال لذهبي: إن أكثر الرواة يذكرسون سبع صلوات وذكر هذا الراوي سبعين صلاة، وقال: نعل المراد بسبعين صلاة سبعين تكبيرة، وسبعين تكبيرة أيضاً غير مستقيم، ثم أقول في محمل حديث الصحيحين: لم يصل عليهم أنه بفسره ما في أبي داود ص (٤٤٧) لم يصل على أحد من الشهداء غيره، أي غير حمزة فالمراد أنه لم يصل على غير حمزة مستقلاً بل كان حمزة موجوداً في كل صلاة وتجويز الصلاة على موتى بمسحة كما في الفقه، وينظم إلى ما في الطحاوي ص (٢٨٧) عن عبد خير، من عمل على كرم الله وجهه أنه كان يكر على أهل بدر ستاً وعلى أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خمساً، الخ فدل على أنه لعله رأى صلاته عليه الصلاة والسلام بهذه التكبيرات على شهداء بدر، ورواية الطحاوي هذه أخرجه البخاري أيضاً إلا أن في الطحاوي زيادة هذا، والله أعلم وعلمه أتم.

[١] وفي نسخة بشار: "حديث أنس حديث غريب" وقال: رفع في م وص ون وس: "حسن غريب" وما أثبتناه من التحفة، وهو الذي نقله الشوكاني من الترمذي في نزل الأوطار ٤٢٤؟.

[٢] وفي نسخة بشار بعد هذا عبارة سقطت عن الأصل، ونصه: النمرة: الكساء المخلوق. وقد خولف أسامة بن زيد في رواية هذا الحديث، فروى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله بن زيد. وروى معمر عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة، عن جابر، ولا تعلم أحدًا ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسامة بن زيد.

وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: حديث الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر، أصح، انتهى.

[٣] ما بين المعرفتين من نسخة بشار.

وفي الباب عن ابن عباس، وابن أبي أوفى، وجابر، وأنس وزيد بن ثابت. قال أبو عيسى: وزيد بن ثابت هو أخو زيد بن ثابت وهو أكبر منه، شهد بدرًا، وزيد لم يشهد بدرًا.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة هذا حديث حسن صحيح.

والمعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يزود التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، وهو قول شفيان الثوري، وقال بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

١٠٢٣- حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعًا، وإنه كبر على جنازة خمسًا، فسألناه عن ذلك، فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها».

قال أبو عيسى: حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: زأوا التكبير على الجنائز خمسًا. وقال أحمد وإسحاق: إذا كبر الإمام على الجنائز خمسًا فإنه يتبع الإمام.

٣٨- باب ما يقول في الصلاة على الميت

١٠٢٤- حدثنا علي بن حجر، حدثنا هقل بن زياد، حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو إبراهيم الأشعري عن أبيه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز، قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهداً وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرونا وأئمتنا».

قال يحيى: وحدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل ذلك وزاد فيه: «اللهم من أحيتنا منا فأحيه على الإسلام»، ومن توفيتنا منا فتوفه على الإيمان».

قال: وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وعائشة وأبي قتادة وجابر وعوف بن مالك.

قال أبو عيسى: حديث والد أبي إبراهيم حديث حسن صحيح.

وزوى هشام الدستوائي وعلي بن المبارك هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلاً. وزوى جكرمة بن عثمان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ. وحديث جكرمة بن عثمان غير محفوظ، وعكرمة ربما بهم في حديث يحيى. وزوى عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن

(١) قوله: «فأحيه على الإسلام» لا يخفى مناسبة لإسلام بالحياة ومناسبة الإيمان بالموت، فإن الإسلام يكون بالأعمال المكلف بها. وذلك لا يكون إلا في الحياة وصحة البدن، والإيمان مداره الاعتقاد، وذلك هو المعتبر عند الموت.

خليفة فصحاوي وراوي حديث هو صحابي هذا. ولنا ما هو تعامل الصحابة حين أجمعوا في عهد عمر كما في معاني الآثار ص (٢٨٦) عن إبراهيم مرسلاً، وفي أوائل عهد أبي عمر أن كل ما أرسل إبراهيم عن عمر أو عن ابن مسعود مقبول إلا اثنين منها.

ثم ههنا مسألة الصلاة على الغائب: فعند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله لا يصلى على الغائب، وعند الشافعي وأحمد رحمهما الله يصلى، ثم للشافعية وجوه قيل: يصلى على من لم يصل عليه، وقيل: من كان في جهة القبلة وأقوال أخرى أيضاً، وقال أبو الحسن عبد الملك بن قطان المغربي - صاحب كتاب الوهم والإيهام -: إن الصلاة على الغائب إنما تجوز على من لم يصل عليه، وأشار إليه أبو داود ص ٤٥٧، ولكن تعامل السلف لم يجر على الصلاة على الغائب وما صح في الحديث إلا واقعتي الصلاة على الغائب، أحدهما واقعة الصلاة على النحاشي، وثانيها واقعة معاوية بن معاوية البجلي أو المري، ومر البعض على هذه الواقعة وقال: إنها قوية السند، وقال البعض: إنها ساقطة ومثله عند ابن كثير في تفسير سورة الإحلاص.

وأحاب الحنفية والمالكية عن واقعة الباب بأن واقعة الباب لا يصح أن يقاس عليها لأن النحاشي مات في الحيشة وما كان لمة أحد ليصلى عليه، وأيضاً كان جنازة النحاشي براها النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أخرج ابن حبان في صحيحه بسند جيد عن عمران بن حصين وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه الخ، وأخرجها الزيلعي أيضاً ويشير إلى خصوصية النبي - صلى الله عليه وسلم - قول محمد بن الحسن في موطنه إنه صلاته كانت نوراً لهم وفي مسلم ص (٣٠٩): «إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم يصلا في عليهم الخ»، وأيضاً يقول: إن كثيراً من المسلمين مات غالباً ولم يصل عليهم النبي - صلى الله عليه وسلم -.

أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَصَحُّ الرُّوَابِيَّاتِ فِي هَذَا حَدِيثٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ اسْمِ أَبِي إِسْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْهُ.

١٠٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ فَفَهِمْتُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَاعْبُدْهُ بِالْبَرِّ كَمَا يُغْتَلُّ الثُّوبُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ.

٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ^(١)

١٠٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ خُبَابٍ حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَثَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ شَرِيكٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ. إِسْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ هُوَ أَبُو شَيْبَةَ الْوَاسِطِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: مِنَ الشُّنَّةِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

١٠٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ سَمْعَانَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ لَهُ: فَقَالَ: إِنَّهُ مِنَ الشُّنَّةِ أَوْ مِنْ تَمَامِ الشُّنَّةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَخْتَارُونَ أَنْ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، إِنَّمَا هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالِدُعَاءُ لِلْمَيِّتِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

(١) قَوْلُهُ: «فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَارِفِ شَرْحَ الْمَشْكُوتِ»: قَالَ عُلَمَاءُنَا: لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ بِنِهَايَةِ الثَّنَاءِ، وَلَمْ يَنْتِ الْقِرَاءَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِي «مَوْطِئِ مَالِكٍ» عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَيُصَلِّيُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا يُصَلِّيُ فِي الشُّهُدِ وَهُوَ الْأُولَى، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ أَحْمَدَ، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَكَانَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفًا، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَعَلَّ قِرَاءَةَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ الْفَاتِحَةَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، كَانَ بِطَرِيقِ الثَّنَاءِ وَالِدُعَاءِ لَا عَلَى وَحْدِ الْقِرَاءَةِ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ: يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ «فَاتِحَةِ الْبَارِ» أَنَّ مَرَادَهُمْ مَشْرُوعِيَّةَ الْقِرَاءَةِ لَا وَجُوبَهَا، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَالْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الْوَاقِعَةِ فِي كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ الضَّرِيفَةُ الْمُسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ، وَهَذَا قَالَ الطَّبْرِيُّ -انتهى-.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

لَا يَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ قَرَأَهَا فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فَرِيضَةٌ، وَفِي رِسَالَةِ الْأَبْيَاعِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِمَاعِ لِلْمُشْرَبِلَالِيِّ فِي اسْتِحْبَابِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْجَنَازَةِ بِنِهَايَةِ الثَّنَاءِ، وَفِي فَتَاوَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ السَّلَفَ كَانَ يَقْرَأُ بِهَا بَعْضُهُمْ لَا بَعْضُهُمْ. وَتَحَسَّنَ بَعْضُ الْأَحْنَفِ حَدِيثَ أَبِي دَاوُدَ: «أَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ الْخَيْرَ»، أَقُولُ: إِنَّ مَرَادَهُ أَنْ يَدْعُوا لَهُ مُخْلِصِينَ لَا أَنْ لَا يَأْتُوا إِلَّا بِالدُّعَاءِ، وَأَقُولُ: الْحَقُّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ مَا قَالَ: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي فَتَاوَاهُ: إِنَّ بَعْضَ السَّلَفِ كَانُوا لَا يَقْرَءُونَ بِهَا.

ثُمَّ تَحَسَّنَ الشَّافِعِيُّ بِعَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ أَخْرَجَهُ التَّيْمَسَانِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ جَهَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْفَاتِحَةِ وَقَالَ: مَا جَهَرَ إِلَّا لِيَسْمَعُوا الْخَيْرَ. أَقُولُ: عِنْدِي رَوَايَةٌ يَحَارِضُ تَحَسُّنَ الشَّافِعِيِّ بِعَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهَا الْخَافِظُ فِي فَتَحِ الْبَارِيِّ وَعَمَرَ بْنِ شَيْبَةَ فِي أَخْبَارِ الْأَنْدَلِيِّ وَمَكَّةَ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ عَنْ أَبِي حَزْرَةَ، قَالَ: قُتِلَ لَابِنُ عَبَّاسٍ: كَيْفَ أَصْلِي فِي الْكُفَّةِ؟ قَالَ: كَمَا نَصَلِي فِي الْجَنَازَةِ تَسْبِيحًا وَتَكْبِيرًا الْخَيْرَ، وَمَا لَيْتَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرْفُوعًا.

وَأَمَّا الدُّعَاءُ فِي الْجَنَازَةِ فَمُخْتَارٌ مَا فِي الْبَابِ وَمُخْتَارُ الشَّافِعِيِّ مَا فِي الصَّحِيحِينَ، وَدَعَاؤُنَا أَيْضًا ثَابِتٌ بِأَسَانِيدٍ قَوِيَّةٍ.

قَوْلُهُ: (مِنْ السَّنَةِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْجَنَازَةِ الْخَيْرَ) يَذْكُرُ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: إِنَّ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ سَنَةٌ يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءَ مَرْفُوعًا، وَرَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ لَفْظِ السَّنَةِ مِنَ الصَّحَابِيِّ وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَذْكُورُ تَحْتَهُ مَرْفُوعًا بَلْ اسْتِثْنَاءٌ وَاجْتِهَادٌ.

٤٠- بَابُ كَيْفِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ

١٠٢٨- حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مَرْثِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَالَ النَّاسُ^(١) عَلَيْهَا، جَزَائِهِمْ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صَفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَبِمَوْنَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. وَزَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَأَدْخَلَ بَيْنَ مَرْثِدٍ وَمَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ رَجُلًا.

وِبَرَوَايَةُ هَؤُلَاءِ أَصَحُّ عِنْدَنَا.

١٠٢٩- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَائِشَةَ -عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَتُصَلَّى عَلَيْهِ أَثْنًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَلْمُؤُوا أَنْ يَكُونُوا مَائَةً، فَيَشْفَعُوا لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ».

وَقَالَ عَلِيُّ فِي حَدِيثِهِ: مَائَةً قَمَا فَوْقَهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ أَوْفَقَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

٤١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا

١٠٣٠- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: «ثَلَاثَ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نَصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ نَقْبِرَ^(٢) فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ، حَتَّى تَمِيلَ، وَحِينَ تَضِيفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَقْرُبَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: يَكْرَهُونَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَوْ أَنَّ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا، يَنْتَهِي الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَكَرِهَ الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهِنَّ الصَّلَاةُ.

(١) قوله: «فَقَالَ النَّاسُ» أي عددهم قليلا، جزأهم -بتشديد الزاء- فرفعهم وجعل النجوم الذين يمكن أن يكونوا صفًا واحدًا ثلاثة صفوف هذا الحديث، كذا في «المرفقة»، وقال: جزأهم ثلاثة أجزاء أي قسمهم ثلاثة أقسام أي شيوخًا وكهولًا وشبابًا وفضلاء وطلبة العلم والعامة، ثم قال: أي استدلالا لفعله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث، قوله: «فقد أوجب» أي الله تعالى على ذاته بمقتضى وعده مغفرة ذنب عبده، هذا كله في «المرفقة».

(٢) قوله: «أَوْ نَقْبِرَ» أي تدفن، واختلفوا في صلاة الجنابة في هذه الأوقات فأحازه الشافعي، قال ابن الملك: المراد به صلاة الجنابة؛ لأن الدفن غير مكروه، وذهب الأكثرون إلى كراهة صلاة الجنابة في هذه الساعات، وذكر ابن حجر أنه يكره الدفن في أوقات كراهة الصلاة ما لم ينحره فيها، وإلا حرم، والمذهب عندنا أن هذه الأوقات الثلاثة يحرم فيها الغرض والنوافل وصلاة الجنابة وسجدة التلاوة إلا إذا حضرت الجنابة، أو تبيت آية السجدة حينئذٍ فإنهما لا يكرهان، لكن الأولى تأخيرهما إلى خروج الأوقات. (المرفقة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا

المسألة مرت بقدر الضرورة، وإذا حضرت الجنابة في عين الأوقات الثلاثة يجوز أدائها فيها لا إن حضرت قبلها والتفقه ظاهر، ثم في الصورة الأولى هل يستحب أدائها في ذلك الوقت أو بعده؟ فيه قولان.

قوله: (نقير فيهن الخ) أشار أبو داود إلى أن وجه الكراهة في هذه الأوقات الصلاة في هذه الأوقات وإلا فالدفن جائز بلا ريب كما قال ابن المبارك.

٤٢- بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ

١٠٣١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَدَمَ بْنِ نَبْتٍ أَرْهَرَ الشَّامَانُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي "حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وَالطِّفْلُ" يُصَلِّي عَلَيْهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى إِسْرَائِيلُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ قَالُوا: يُصَلَّى عَلَى الطِّفْلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ خَلَقَ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٤٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلِ

١٠٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْخَبَرِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الطِّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَرْتُ وَلَا يُورَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اضْطَرَبَ النَّاسُ فِيهِ، قَرَأَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعاً، وَرَوَى أَشْعَثُ بْنُ سُوَّارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفاً. وَكَأَنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَقَالُوا: لَا يُصَلَّى عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

٤٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ^(١)

١٠٣٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ كُحَيْجٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَمْرَةَ عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ

(١) قوله: «والماشي حيث يشاء» قال محمد: المشي أمامها حسن وهو أفضل عند مالك والشافعي وأحمد، والمشي خلفها أفضل وهو قول أبي حنيفة. (الموطأ وشرحه)

(٢) قوله: «والطفل يصلى عليه» قال الشيخ في «اللمعات»: فحدثنا وعند الشافعي هذا مختصراً بأن يستهل وهو أن يكون منه ما يدل على الحياة من حركة عضو أو رفع صوت، واعتبر في ذلك خرج أكثره حتى لو خرج أكثره وهو يتحرك، صلى عليه، وفي الأقل لا انتهى.

(٣) قوله: «في المسجد» قال ابن القيم: وما في مسلم: لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه، فأنكر ذلك عليها، فقالت: والله لقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بيضاء في المسجد، قلنا: أولاً واقعة حال لا عموم لها، فيحوز كون ذلك كان لضرورة كونه معتكفاً، ولو سلم عدمها فإنكارهم وعم الصحة والتابعون دليل على أن الأمر يستقر بعد ذلك على تركه لما روى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة في المسجد، فلا شيء له، وفي رواية: فلا شيء عليه، وفي رواية: فلا أجر له. انتهى كلامه مختصراً- وقال محمد في «الموطأ»: لا يصلى على جنازة في المسجد، كذلك بلغنا عن أبي هريرة وموضع الجنازة بالمدينة خارج من المسجد وهو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على الجنازة فيه - انتهى - قال الشيخ: ثم هي كراهة

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ

قال أبو حنيفة: إن علم علامة حياة الولد فيعسل ويكف ويصلى عليه. وإن لم يعلم حياته فَيُسْقَطُ فيعسل ويدعى بلا صلاة، وأما الطفل الذي أخذ من دار الحرب فمسأته مذكورة في الفقه.

وهما شيء آخر وهو أن الشافعي لا يعتبر عنده إسلام الصبي كما نسب إليه الخافظ ابن حجر، وأما عند أبي حنيفة فإسلامه معتبر وإرداده غير معتبر؛ ومثل ما نسب إلى الشافعي نسب إلى زفر رحمه الله كما في شروح الهندية في باب الجنازة ولا يرد هذا على الأئمة الثلاثة والبحري. ثم رأيت البيهقي ذكر أن إباحة الأحكام بالبلوغ بعد الخندق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ

نكره الصلاة على الجنازة في المسجد عندما وإن كان لميت خارج المسجد، واختار العلامة قاسم بن فطوية الكراهة تحريماً وشيخه ابن أعلام تبرها، وتعلل هذه الكراهة بين التحريمية والتنزيهية وتسمى بالإساءة كما قال صدر الإسلام أبو اليسر. والأفضل عند المحجازيين أيضاً خارج المسجد ويجوز في داخل المسجد بلا كراهة.

ومسك الخجاريون حديث الباب حديث الصحيحين. وأنى مالك ياتر عمر أنه صلى في المسجد كما في موطنه ص (٨٠). وهم أثر أبي بكر الصديق أيضاً.

عائشة قالت: «صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن البيضاء في المسجد».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. قال الشافعي: قال مالك: لا يصلى على الميت في المسجد. وقال الشافعي: يصلى على الميت في المسجد واحتج بهذا الحديث.

٤٥- باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة

١٠٣٤- حدثنا عبد الله بن مئير عن سعيد بن عامر عن همام عن أبي غالب قال: «صليت مع أنس بن مالك على جنازة رجل، فقام جبال رأسه، ثم جاءوا بجنازة امرأة من قریش، فقالوا: يا أبا حمزة صل عليها، فقام جبال وسط الشبر، فقال له الغلاء بن زياد: هكذا رأيت رسول الله ﷺ قام على الجنازة مقامك منها، ومن الرجل مقامك منه؟ قال: نعم، فلما فرغ قال: احفظوا».

وفي الباب عن سمرة. قال أبو عيسى: حديث أنس، حديث حسن. وقد روى غير واحد عن همام مثل هذا، وروى وكيع هذا الحديث عن همام فوهم فيه فقال: عن غالب عن أنس والصحيح عن أبي غالب. وقد روى هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد وغير واحد عن أبي غالب مثل رواية همام. واختلفوا في اسم أبي غالب هذا، فقال بعضهم: اسمه نافع ويقال: رافع. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا. وهو قول أحمد وإسحاق.

١٠٣٥- حدثنا علي بن حجر حدثنا ابن المبارك والفضل بن موسى عن الحسن المعلم عن عبد الله بن يزيد عن سمرة بن جندب: «أن النبي ﷺ صلى على امرأة فقام وسطها».

تحريم أو تنزيه روايتان - انتهى - فالخبر هو الأحوط - والله تعالى أعلم -.

(١) قوله: «قام وسطها» الرواية المشهورة بالتحريك وقد يسكن، والفرق بينهما أن التحريك ما بين الطرفين والساكن أعم، قالوا: المتحرك ساكن، والساكن متحرك، واستدل به الشافعي على أن المستحب أن يقف الإمام عند عجيبة المرأة، ولما ذهب عندنا أن يقوم الإمام حذاء صدر الميت رجلاً كان أو امرأة، ويناسبه رواية وسط، وقال الشيخ ابن القيم: هذا لا ينافي كونه الصدر بل الصدر وسط باعتبار توسط الأعضاء إذ فوقه بدهاء ورأسه، وتحت بطنه وفخذه. (السمعات)

وأما أدلتنا فمنها ما في أبي داود ص (٤٥٥): «من صلى على الجنازة في المسجد فلا شيء له الخ»، وقال الحجازيون: إن في سنده صالح مولى التوأمة واختلط في آخر عمره، نقول: إن أبي ذؤيب أخذ عنه قبل الاختلاط اتفاقاً إلا ما نقل عن رجل، وظني أن هذا النقل أيضاً نعه من سهو الناسخ، وصالح من رواية السنن ومسلم.

ثم تكلموا في متن الحديث، وقال النووي في شرح مسلم (٣١٣): الصحيح من نسخ أبي داود: «ولا شيء عليه» وكذلك صحيح ابن قيم نطق: «فلا شيء عليه» ونقول: نقل تزييعي عن الخطيب صاحب نسخة أبي داود أن الصحيح «فلا شيء له»، أقول: إن الصحيح «لا شيء له» لأن في ابن ماجه ص (١١٠): «فليس له شيء الخ» بسند قوي، وأيضاً ابن أبي ذؤيب راوي حديث أبي داود مذهبه موافق لمذهب أبي حنيفة كما ذكر النووي ص (٣١٣) مذهبه.

ثم أحاط السرحسي عن حديث أبيه بأنه لعنه كان معكفاً أو كان اليوم يوماً مظفراً فواقعة حال لا تعارض الحديث القوي. وأشار محمد في موطنه ص (١٦٩) إلى استدلال آخر وهو أنه عليه الصلاة والسلام أخذ المصلي نصلاً الجنازة في خارج المسجد متصله فدل على كون الجنازة خارج المسجد. ونقل الحافظ اتخاذ عيب الصلاة والسلام المصلي خارج المسجد عن القاضي عياض، ثم قال: إن صح هذا الخ فكلما دل على أن الحافظ لم يعلم هذا، ويمكن لأحد أن يقول: إن البخاري ص (١٧٦) وافق العراقيين فإنه بوب الصلاة على الميت بالمصلي والمسجد، وأخرج حديث الصلاة في المصلي فقط، ولم يخرج حديث الصلاة في المسجد.

قوله: (سهيل بن بيضاء الخ) بيضاء اسم المرأة، وفي مسلم: على النبي بيضاء سهيل وشهيل، وهو وهم، وعاش سهيل إلى مدة بعد وفاته.

باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة

المشهور عندنا أن يقوم حذاء الصدر، وقال الشافعي: يقوم حذاء رأسه وحذاء عجزتها، وللشافعي ما أخرجه الترمذي وأبو داود، وأقول: روي عن أبي حنيفة مثل ما قال الشافعي كما في الهداية ص (١٦١)، ونقل الطحاوي هذه الرواية عن أبي يوسف وتعرض صاحب الهداية إلى حديث أبي داود، أقول: لا احتياج إلى التأويل بعد ثبوت الروايتين عن الإمامين.

قوله: (فقام وسطها الخ) الوسط يسكون الوسط ما بين الطرفين، ويفتح الوسط المنتصف عن المتوسط، ولذا قيل: إن الساكن متحرك

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ نَحْوَهُ.

٤٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

١٠٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بِنِ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَا أَكْثَرَ حِفْظًا لِلْقُرْآنِ؟ فَإِذَا أَشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا، قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، فَقَالَ: أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُفَسِّلُوا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صُمَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنْ جَابِرٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلَّى عَلَى الشَّهِيدِ، وَاحْتَجَّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى خُمْزَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَيَقُولُ إِسْحَاقُ.

٤٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ

١٠٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: «أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَى قَبْرًا مُتَبَيِّدًا فَصَفَّ أَصْحَابَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَخْبَرَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ».

(١) قَوْلُهُ: «تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى الشَّهِيدِ» ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي رُويَةٍ إِلَى أَنَّ الشَّهِيدَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَاحْتَجَّوا بِحَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ وَأَحْمَدُ فِي رُويَةٍ وَإِسْحَاقُ فِي رُويَةٍ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ أَيْضًا، وَاحْتَجَّوا بِحَدِيثِ عَقِيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ» أَخْبَثَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، كَذَا ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَقَالَ: فَبَعَارِضِ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْهُ ثُمَّ يَتَرَخَّصُ بِأَنَّهُ مَثْبُوتٌ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ نَاقِلٌ - انتهى .

(٢) قَوْلُهُ: «فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْغَيْرِ» مَخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا سِوَاءَ صَلَّيَ أَوَّلًا أَوْ لَا، وَالْحَنَفِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَلَّى إِنْ لَمْ يُصَلِّ أَوَّلًا وَإِلَّا فَلَا، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ: مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ انْتِصَافٍ، وَإِنَّمَا كَانَ دَعَاءً وَاسْتِغْفَارًا، أَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خِصَالِ صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مُطْلَقًا مِنْ خِصَالِ صَلَاتِهِ كَمَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا بِصَلَاتِهِ عَلَيْهِمْ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَامَاتِ» وَإِلَيْهِ أَشَارَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَوْطَأِ» حَيْثُ قَالَ: وَلَيْسَ النَّبِيُّ

وَالْمُتَحَرِّكُ سَاكِنًا، وَتَأْوَلُ بَعْضُ الْأَخْتِافِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ

قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْغَيْرِ إِنْ صَلَّيَ عَلَيْهِ قَبْلَ، وَإِنْ دُفِنَ بِهَا صَلَاةٌ يُصَلَّى عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَفْسَخْ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَازَةِ إِنْ صَلَّيَ عَلَيْهِ مَرَّةً، ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ: يَجُوزُ الصَّلَاةُ إِلَى شَهْرٍ لَا بَعْدَهُ لِأَنَّ صَلَاتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْقَبْرِ ثَبَتَتْ إِلَى شَهْرٍ لَا بَعْدَهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: صَحَّ سِتُّ وَقَائِعٍ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ أَوْ أَزِيدُ كَمَا فِي تَرْجِيحِ الْمُوطَأِ لِلزُّرْقَانِيِّ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ مِنَ الْأَخْتِافِ وَالْمَوَالِكِ فَعِدِيدَةٌ، مِنْهَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ خِصُوصِيَّةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَدَلِيلُ الْخِصُوصِيَّةِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ ص (٣٠٩) قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةً مِنَ الظُّلُمَةِ عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ الْحَيِّ»، وَامْرُؤُا الْحَافِظُ عَلَى حَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي مَوْضِعٍ وَنَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَدْرُجَةٌ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَطَرِيقُ الْإِدْرَاجِ أَنَّهَا قِطْعَةٌ حَدِيثٌ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ لَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَخَذَ الرَّوَايَ قِطْعَةَ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَدْرَجَهَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. أَقُولُ: رَأَيْتُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَغِيرَ هَذَا الطَّرِيقِ أَيْضًا زِيَادَةً مَا فِي مُسْلِمٍ فِي مُشْكَلِ الْأَثَرِ فَتَكُونُ الْقِطْعَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا. وَمِنْهَا مَا ذَكَرَ السَّيْهَوِيُّ فِي خِصَالِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي التَّوْذِجِ اللَّيْلِيِّ أَنَّ الْأَخْتِافَ يَقُولُونَ إِنْ حَازَتْهُ مَا لَا تَنَادِي لَا تَسْقُطُ فِي الْمَدِينَةِ مَا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَدَائِهَا، أَقُولُ: لَوْ كَانَ نَسْبَتُهُ إِلَيْنَا صَحِيحَةً فَالْوَجْهُ نُسَاعِدُهُ، فَإِذَا نَقُولُ: إِنْ صَلَاتُهُ كَانَتْ صَلَاةَ الْوَلِيِّ لِأَنَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْأَحَادِيثُ، وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِعَادَةُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَيْضًا فَإِنَّ أَكْثَرَ شُرَاحِ الْمَدَائِدِ إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِعَادَةُ مَقْرُودًا، وَأَمَّا فِي وَاقِعَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَكَانَ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا، فَأَقُولُ: إِنْ فِي مَبْسُوطِ السَّرْحِ خِصِي خِلَافَ شُرُوحِ الْمَدَائِدِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ صَلَواتِ الصَّحَابَةِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكْرَرًا فَقَالَ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ وَلِيَّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ

وفي الباب عن أنس وبريدة وزيد بن ثابت وأبي هريرة وعامر بن زبيعة وأبي قتادة وسهل بن حنيف.
قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

والتعلل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: لا يصلى على القبر، وهو قول مالك بن أنس. وقال ابن المبارك: إذا دفن الميت ولم يصلى عليه صلى على القبر. ورأى ابن المبارك الصلاة على القبر. وقال أحمد وإسحاق: يصلى على القبر إلى شهر. وقالوا: أكثر ما سمعنا عن ابن المسيب أنه النبي ﷺ صلى على قبر أم سعد بن عبادة بعد شهر.

١٠٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أُمَّ سَعِيدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ، صَلَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ.

٤٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ

١٠٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ وَحُمَيْدُ بْنُ مِسْعَدَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ جَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَاكُمْ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ، فَقُومُوا، فَصَلُّوا عَلَيْهِ». قَالَ: فَقَمْنَا فَصَفَفْنَا كَمَا يُصَفُّ عَلَى الْمَيِّتِ، وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ كَمَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ^(١).

وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله وأبي سعيد وحذيفة بن أسيد وجبرير بن عبد الله.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وقد زواه أبو قلابة عن عمه أبي المهلب عن جمران بن حصين. وأبو المهلب، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو ويقال له: معاوية بن عمرو.

٤٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ

١٠٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ قَلَّ قِزَاطُ، وَمَنْ نَبِهَا حَتَّى يُقْضَى ذَنْبُهَا قَلَّ قِزَاطُ، أَخَذَهُمَا أَوْ أَصْغَرَهُمَا بِمِثْلِ أَحَدِهِ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ: صَدَّقَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ فَرَطْنَا^(٢) فِي قَرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ.

قال: وفي الباب عن البراء وعبد الله بن مغفل وعبد الله بن مسعود وأبي سعيد وأبي بن كعب وابن عمر وثوبان. قال أبو

عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وزوي عنه من غير وجه.

٥٠- بَابُ آخِرُ

١٠٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا زَوْحٌ عَنْ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُهَزَّمِ يَقُولُ: صَحِبْتُ أَبَا

صلى الله عليه وسلم في هذا كغيره، ألا ترى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبيشة، فصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة وظهور، فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة - انتهى - ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ شَكَنَ لَهُمْ﴾.

(١) قوله: «وصيبتنا عليه كما يصلى على الميت» والحديث متشكك الشافعي في الصلاة على العائب، ونحن نقول: رفع له سريره حتى رآه بحضرته أو كشف له، فيكون صلاة من خلفه كالصلاة على ميت رآه الإمام بحضرته دون المأمومين، وهذا غير مانع من الاقتداء، وقيل: ذاك مخصوص بالنجاشي، فلا يلحق به غيره، كذا في «اللمعات» وفي «المرفقة»: وعن ابن عباس قال: كشف للنبي صلى الله عليه وسلم سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه.

(٢) قوله: «فرطنا» من التفريط أي قصرنا في قراريط جمع قيراص على قياس أي قصرنا لعدم مواظبة حضور الدفن، فإن ابن عمر كان يصلى وينصرف.

يصل بعده، فلازم قوله أن يكون من الجنائز أن يصلى مع الولي من لم يصل قبل، فلو اعتمدنا على ما يلزم من كلام السرخسي يمكن جواب وافقه عليه الصلاة والسلام، فالجواب أن جميع الوقائع حملناها على خصوصيته عليه الصلاة والسلام.

هَرِيرَةٌ عَشْرَ سِنِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً وَحَمَلَهَا»^(١) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ قَضَى^(٢) مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقِّهَا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَأَبُو الْمُهَرَّمِ، اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ وَضَعْفُهُ شُعْبَةُ.

٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

١٠٤٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غَامِرِ بْنِ زَيْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ [عَنْ نَافِعٍ]^(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ غَامِرِ بْنِ زَيْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ، فَقُومُوا»^(٢) لَهَا حَتَّى تَخْلُقَكُمْ أَوْ تَوَضِعَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَنُهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ غَامِرِ بْنِ زَيْبَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٤٣- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدَنَّ حَتَّى تَوَضِعَ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالَا: مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تَوَضِعَ عَنْ أَعْنَاقِ الرِّجَالِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَقَدَّمُونَ الْجَنَازَةَ وَيَقْعُدُونَ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِمُ الْجَنَازَةُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

٥٢ - بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا

١٠٤٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعْدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَقْدٍ وَهُوَ ابْنُ صَمْرٍو عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ ذَكَرَ الْقِيَامَ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تَوَضِعَ فَقَالَ عَلِيُّ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ»^(١).

(١) قوله: «وحملها ثلاث مرات» قال ابن الملك: يعني يعاون الخاملين في الطريق، ثم يتركها يسير، ثم يحملها في بعض الطريق يفعل كذلك ثلاث مرات. (المراقبة)

(٢) قوله: «فقد قضى ما عليه» أي من جهة المعاونة لا من ذنب وغية وبهتان ونحوها. (المراقبة)

(٣) قوله: «فقوموا لها حتى تخلقكم أو توضع» الشايع على الأمر بالقيام أحد الأمرين: إما ترحيب الميت وتعظيمه وإما تهويل الميت وتعظيمه، والتنبية على أنه يحال ينبغي أن يضطرب من رأى ميتاً استسعاراً منه ورعاً، ولا يثبت على حاله إلا لعدم المبالاة وقلة الاحتفال به، وبشبهه له قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الموت فرح»، وإذا رأيتم الجنازة قوموا. وقوله: «أو توضع» قيل: أراد به وضعها عن الأعناق وبعضه رواية الثوري حتى توضع بالأرض، وقيل: حتى توضع في اللحد، كذا في «الطبي».

(٤) قوله: «ثم قعد» قال الطبري: الحديث يحتمل معنيين: أحدهما أنه كان يقوم للجنازة، ثم يقعد بعد قيامه إذا تجاوزت وتعذت عنه، وثانيهما أنه كان يقوم أياماً، ثم لم يكن يقوم بعد ذلك، وعلى هذا يكون فعله الأخير فريضة وأما على أن الأمر بالولد فيه للندب، ويحتمل أن

باب ما جاء في القيام للجنازة

قال جماعة من العلماء: إن القيام للجنازة كان ثم نسج، وقيل: إن وجه قيامه عليه الصلاة والسلام أن لا تكون جنازة اليهودية مرتفعة من رأسه عليه الصلاة والسلام، وقيل: إن قيامه كان لتعظيم الملائكة، والأقوال هذه مروية عن السلف، وقيل: إن القيام كان عملاً بالثبوت كما في الطحاوي ص (٢٨٣) ج (١) عن علي، وكثير من المسائل كانت على حسب الثبوت ثم نسجت بعد نزول الشريعة الغراء.

قوله: (ثم قعد الخ) قيل: إن المراد القعود في تلك الواقعة لا التشريع العام، وذلك القعود أيضاً بعد مرور تلك الجنازة، والمحذور إلى أن المراد بهم قعد... الخ التشريع العام كما يدل حديث علي في الطحاوي ص (٢٨٣).

وفي الباب عن الحسن بن علي وابن عباس.

قال أبو عيسى: حديث علي حسن صحيح، وفيه رواية أربعة من التابعين بعضهم عن بعض.

والفصل على هذا عند بعض أهل العلم. قال الشافعي: وهذا أصح شيء في هذا الباب. وهذا الحديث ناسخ للحديث الأول إذا رأيتم الجنائز تقوموا وقال أحمد: إن شاء قام وإن شاء لم يقم. واحتج بأن النبي ﷺ قد روي عنه أنه قام ثم قعد، وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم. ومعنى قول علي: قام النبي ﷺ في الجنائز ثم قعد: يقول: كان النبي ﷺ يقوم إذا رأى الجنائز ثم ترك ذلك بعد، فكان لا يقوم إذا رأى الجنائز.

٥٣- باب ما جاء في قول النبي ﷺ (اللحد لنا والشق لغيرنا)

١٠٤٥- حدثنا أبو كريب ونصر بن عبد الرحمن الكوفي ويوسف بن موسى القطان البغدادي قالوا: حدثنا حكام بن سلم عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «اللحد لنا والشق لغيرنا». وفي الباب عن جرير بن عبد الله وعائشة وابن عمر وجابر.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث غريب من هذا الوجه.

٥٤- باب ما جاء ما يقول إذا أدخل الميت قبره

١٠٤٦- حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر حدثنا الحجاج عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ إذا أدخل الميت القبر، قال: وقال أبو خالد: إذا وضع الميت في لحده قال مرة: بسم الله وبالله وعلى وملة رسول الله» وقال مرة: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله ﷺ».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه أيضاً عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ورواه أبو الصديق التاجي عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وقد روي عن أبي الصديق، عن ابن عمر، موقوفاً أيضاً.

٥٥- باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر

١٠٤٧- حدثنا زيد بن أوزم الطائي، حدثنا عثمان بن فرقد، قال: سمعت جعفر بن محمد عن أبيه قال: الذي ألحد قبر رسول الله ﷺ أبو طلحة. والذي ألقى القטיפه^(١) تحت شقرا: مولى لرسول الله ﷺ.

قال جعفر: وأخبرني ابن أبي رافع قال: سمعت شقرا يقول: أنا، والله! طرحت القטיפه تحت رسول الله ﷺ في القبر.

يكون نسخاً للوجوب للاستفاد من ظاهر الأمر - انتهى -.

(١) قوله: «اللحد لنا والشق لغيرنا» أي اللحد هو الذي نؤثره ونختاره، والشق اختيار من قبلنا، وفي ذلك بيان فضيلة اللحد، وليس فيه النهي عن الشق، والدليل عليه حديث عروة إذا لم يكن أبو عبيدة ليصنع مع جلالة قدره في الدين والأمانة، ولم يكن الصحنه رضي الله عنهم ليقولوا دون دفن النبي صلى الله عليه وسلم أيهما جاء أول، عمل عمله، ويمكن أنه صلى الله عليه وسلم عني بضمير الجمع نفسه أي يؤثر في اللحد، وهو إخبار عن الكائن، فيكون معجزة، قاله الطبري.

(٢) قوله: «ألقى القטיפه» هي كساء له حمل، وقال النووي: ألقاها شقرا، وقال: كرهت أن يسميه أحد بعده صلى الله عليه وسلم، وكان صلى الله عليه وسلم يقرضها، وقد نص الشافعي وغيره من الفقهاء على كراهة وضع القטיפه والمخدة ونحوهما تحت الميت في القبر، فقيل: إن ذلك من خواصه صلى الله عليه وسلم - انتهى -.

باب قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «اللحد لنا والشق لغيرنا».

قيل: إن المراد اللحد لنا أي للمسلمين، والشق لغير المسلمين فدل على فضل اللحد، وقيل: اللحد لنا أي أهل المدينة، والشق لأهل مكة فإن أرض مكة ذات رمل فلا يدل على فضل اللحد، وأما المسألة فقال الفقهاء باستحباب اللحد، وفي بعض كتبنا وجه أفضلية اللحد أن اللحد كالحجرة فيه الشرف والعظيم.

مسألة: إذا أخرج القرآن العزيز ولبيت الأوراق يدفن في اللحد، أو يجرى ويلقى رماده في البحر كما ثبت أن ذن النورين أحرق

الصحائف.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ شُقْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْقَدِيدِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ فَرْقِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

١٠٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَمِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يُجْمَلُ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةٌ خَمْرَاءٌ.

قَالَ أَبُو عِيَسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي خَمْرَةَ الْفَصَّابِ، وَاسْمُهُ جَمْرَانُ بْنُ أَبِي عَطَاءٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضَّبْعِيِّ، وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ جَمْرَانَ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُلْقَى تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ شَيْءٌ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي نَوْضِجٍ آخَرَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَذَا أَصَحُّ.

٥٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ

١٠٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي قَابِطٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ: أَمِعْتُكَ عَلَى مَا بَقِيتُ^(١) النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ لَا تَدْعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا نَمَثَلًا إِلَّا طَمَسْتَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، بِكَرْهِهِمْ أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ قَوْقَ الْأَرْضِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَا يَعْرِفُ أَنَّهُ قَبْرٌ، لِكَيْلَا يُوْطَأَ وَلَا يَجْلَسَ عَلَيْهِ.

٥٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا

١٠٥٠- حَدَّثَنَا هُثَّاءُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ يُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ، عَنْ أَبِي مُرَيْدٍ الْقَنْوِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا^(٢) عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ، وَيُسَيْرِ بْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ.

١٠٥٠(م)- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٠٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ يُسْرِ بْنِ

وقال الشيخ العراقي: وفرشت في قومه قطيفة، وقيل: أخرجت وهذا أثبت، وكأنه أشار إلى ما قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: إنها أخرجت قبل إهالة التراب - والله أعلم بالنصواب - كذا قاله علي في «المرفأة شرح المشكاة».

(١) قوله: «على ما بعثني» انتدبة بدل على لتضمن معنى الإمارة والتسلط، وفيه دلالة على أن هذه الأمور الثلاثة من الأمور العظيمة المهمة في الدين، وقوله: «نمثلاً» أي صورة، قوله: «إلا طمسته» أي محوته، وقوله: «قبراً مشرفاً» أي عالياً أي بني عليه حتى صار عالياً لا ما أعلم بالتراب والحجارة والرمل والحصى حتى يتميز من الأرض، وقوله: «إلا سويته» قيل: المراد تسطيحه لا تسويته بالأرض جهماً بين الأخبار، كذا في «شرح الشيخ».

قال ابن المصنف: الحديث محمول على ما كانوا يفعلونه من تعلية القبور بالبناء، وليس مراداً ذلك من تسويم القبر، بل قدر ما يبدو من الأرض وتميز عنها - والله أعلم - انتهى.

قيل: السنة أن يرفع القبر شيراً، وقد روى ابن حبان أن قومه صلى الله عليه وسلم كذلك، قاله الشيخ في «اللمعات».

(٢) قوله: «لا تجلسوا على القبور» لأن فيه استخفافاً ولا نصراً إليها لأن فيه تعظيماً يليقاً، كذا في «اللمعات»، قال ابن المصنف في «فتح القدير»

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ

قال الشافعية: الأفضل التربع والتسطيح، وقلت: الأفضل التسويم، وذكر ابن المصنف أن يرفع القبر قدر شبر واحد، وظاهر حديث الباب أن لا يرفع القبر أصلاً، ولكن قد وجدت حديثاً لما قال ابن المصنف أي رفعه قدر شبر واحد.

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ

يكره الوطئ أي المشي على القبر، واختار الطحاوي الكراهة، واختار الشيخ الكمال الكراهة تنزيهاً.

والجلوس على القبر، قيل: معناه قضاء الحاجة من البول والغائط على القبر، وقيل: الجلوس المعروف، وهذا أيضاً مكروه، وثبت بسند صحيح عن علي الانتكاء على القبر لا الجنوس، وبين الجلوس والانتكاء فرق ظاهر.

عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْفَعِ، عَنْ أَبِي مُرَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، وَلَيْسَ فِيهِ «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ» وَهَذَا الصَّحِيحُ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَزَادَ فِيهِ «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ» وَإِنَّمَا هُوَ يُسَرِّبُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ وَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْفَعِ، هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ «عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ» وَيُسَرِّبُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَائِلَةَ ابْنِ الْأَسْفَعِ.

٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَحْصِيصِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا

١٠٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَيْبَعَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُحْصَصَ الْقُبُورُ وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبَنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُطَوَّأَ».
قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ، وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي تَطْيِينِ الْقُبُورِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُطَيَّنَ الْقَبْرُ.

٥٩- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْقَبَائِرَ

١٠٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ أَبِي كُدَيْبَةَ^(١)، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظِيَّانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ^(٢) بِوَجْهِهِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ! يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآخِرِ».

- في آخر فصل الدفن: ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل أولى، ويكره كنسها لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس إلا زيارتها والنداء عدها قائماً كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع، ويقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين... الخ، كذا نقله القاري كلام ابن القيم هذا في «المرفقة» في باب دفن الميت في حديث أبي مرثد الغنوي.
- (١) قوله: «أَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ» انتهى عنه لما فيه من الزينة والتكليف، وجوز الحسن البصري التطيين، وإن «الخانية»: تطيين القبور لا بأس به خلافاً لما قاله الكرخي.
- (٢) قوله: «وَأَنْ يُبَنَى عَلَيْهَا» أي اسم الله والقرآن واسم الرسول لئلا يمتنعن أو يقول عليه حيوان. (السمعات)
- (٣) قوله: «وَأَنْ يُبَنَى عَلَيْهَا» يحتمل وجهين: أحدهما البناء على القبر بإحجاره ما يجرى مجراها، والآخر أن يضرب عليه حياءً أو نحوه وكلاهما منهي عنه لانعدام الفائدة فيه، ولأنه من صنع أهل الجاهلية، قاله الطليحي.
- (٤) قوله: «أَبُو كُدَيْبَةَ» -بضم كاف- وفتح دال فمشتاة تحت فنون- كذا في «المنهاج».
- (٥) قوله: «فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ» أي أهل القبور بوجهه، فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون وجهه لوجه الميت، وأن يستمر كذلك في النداء أيضاً، وعليه عمل عائلة المسلمين. (المرفقة)
- (٦) قوله: «هَآأَنَافُ سَلَفُنَا» سلف الإنسان من يتقدمه بالموت من آباءه ونحو قرائنه، ونحن بالآخر -بفتحيتين- وفي نسخة بكسر الحزنة وسكون المثناة يعني تابعون لكم من وراءكم لاحقون بكم. (المرفقة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَحْصِيصِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا

لا يجوز التحصيص عند أحد ولا البناء، وأما ما ذكر الشيخ الدهلوي في المدارج حوازه عن بعض مشايخنا أبي محمد بن سعدة فينبغي أن تراجع عبارة ابن سلمة مشافهة.

وأما الكتابة فتجد كتائب على قبور السلف فلا أعلم أنها مندرجة تحت نهى الحديث أم لا؟ وقال الحاكم صاحب المستدرک: إنما نجد الكتب على القبور شرقاً وغرباً والحديث ينهى عن الكتابة، والله أعلم، وفي طبقات المالكية: أن الشيخ ناصر الدين بن المنير كتب على قبر ابن حبيب شعريين، فالخاص أن لا تدخل في هذا، والحديث عام.

قوله: (تطيين القبور الخ) أي رش الماء على تراب القبر، وهذا حائر كما في كتبنا أيضاً.

بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْقَبَائِرَ

ثبت الأدعية في الأحاديث الصحاح، وفي فتح القدير عن أبي حنيفة أن الزائر يستقبل القبر وليستدير القبلة ويتناسل شيئاً لواء الميت سهلاً.

قوله: (السلام عليكم الخ) ظهر حديث الباب وغيره من أكثر من الأحاديث يدل على صحاح الموتى، واشتهر على السنة الناس أن الموتى ليس لهم صحاح عند أبي حنيفة، وصنف ملا علي الفاري رسالة وذكر فيها أن المشهور ليس له أصل من الأئمة أصلاً، بل أخذ هذا من مسألة في باب الإيمان أنه إذا حلف أنه لا يتكلم مع فلان فمات الرجل فتكلم معه على قبره ميتاً لا بحث، أقول: إن وجه عدم البحث أن مبنى الإيمان

وفي الباب عن بريدة وعائشة. حديث ابن عباس حديث حسن غريب. وأبو كندينة اسمه يحيى بن المهلب. وأبو ظبيان اسمه حصين بن جندب.

٦٠- باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور

١٠٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَنَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الثَّيْلِيُّ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ عُلْفَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أَذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فزُورُوهَا»، فَإِنَّهَا تَذَكُّرُ الْآخِرَةِ.

وفي الباب عن أبي سعيد وابن مسعود وأنس وأبي هريرة وأم سلمة. قال أبو عيسى: حديث بريدة حديث حسن صحيح.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرُونَ بِزِيَارَةِ الْقُبُورِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٦٠- باب ما جاء في الزيارة للقبور للنساء^(١)

١٠٥٥- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: قُوفِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِالْحَبَشِيِّ، قَالَ: فَخُصِلَ إِلَى مَكَّةَ فَدَفِنَ فِيهَا، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَائِشَةً، أَتَتْ قَبْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ:

رَكْنَا كُنْدَانِي^(٢) جَذْبَةً خَبَّةً ❦ مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ: لَنْ يَتَصَدَّعَا

(١) قوله: «فزوروها». قال الطيبي: زيارة القبر مأخوذ فيها لمرحان وعليه عامة أهل العلم، وأما النساء فقد روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور، فرأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص زيارة القبور، فصارا رخصاً، عشت الرخصة لمن فيه - انتهى -.

قال النووي: وأجمعوا على أن زيارتها سنة شريفة، وهل يكره للنساء وجهك قطع الأكثرون بالكرهية، ومبهم من قال: لا يكره، كذا في «إرفاقه».

(٢) قوله: «كندمانى حذبة» هما مالك وعقيل كانا أصدقاء وجلسه مدة أربعين، وحديثه اسم مالك من العراق، وقوله: حذبة أى مدة طويلة.

على تعريف، وأهل التعريف لا يعلمون أن الموتى تسمع، والحقيق أن أبا حنيفة لا يكره جميع الأموات وإن عالج ابن آدم، وقال: إن الموتى لا تسمع، وإن ذهيرة أحدث يدل على سمع الموتى، وقال الشيخ: إن الموتى لا تسمع ويستثنى منه سمع فرح النعال والسلام عليك، أقول: لو قلنا سمع الموتى لا إشكال فإنه ثبت بقدر مشترك نؤمن في الحديث ولا نتعرض إلى التخصيصات المتكففة، وسبب إذا لم يرد الإنكار عن أئمتنا الثلاثة، وأما الآيات المستوية إلى عدم السمع فيها محامل حسنة، قال التفازي في شرح المقاصد: إن علم الميت في جميع عليه ولكنه لا حركة له، أقول: إن نقل إجماع التفازي في حيز الخفاء وأما نفي الحركة ففي فتاوى ابن حجر العسقلاني، ولم يطع أن حركة الروح وإيابه ودهابه ثابت في الشريعة، وذكر بعض التفصيل السبوي في رسالته.

ما جاء في زيارة القبور للنساء

في زيارة السموات رواه ابنان عن أبي حنيفة الجواز وعدمه. أقول: وجه الجواز أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاز زيارة قبور لم رجال والنساء تبع الرجال، ووجه الثانية: أن الإجازة المذكورة في الحديث لرجال، وتردد ابن عاصم في تعدد الرواية عن أبي حنيفة، أقول: يعمل على اختلاف الأحوال.

قوله: (بالحبشي الخ) يضم الحاء وتشديد الياء المتتاة السخانية، والحديث يدل على جواز نقل الميت من موضع إلى موضع، في عامة كتبنا عدم جواز النقل، وفي البحر أن الجواز في المسافة القريبة لا البعيدة، والنقل ثابت عن المسنف أيضاً، ورفع اليد عن الدعاء على القبر حائز كما في جزء رفع اليد للمحاري وصحيح مسلم: «نه عليه الصلاة والسلام دخل جنة البقيع ودعا رافعاً بده... وأما قراءة القرآن على المقابر فروي كراهتها مع الجواز عن محمد بن الحسن.

قوله: (ومن يتصدع...) الخ) هذا ألف الشبهة، وأما الإشباع والألف إذا كانت للإشباع فالضمير إلى المصدر المفهوم كما في:

قد حبل بين القبر والنور

[١] هذا الباب أي "باب ما جاء في الزيارة للقبور للنساء" مع حديث كان مؤخرًا في المسححة الهندية من الباب الثاني، فدماه انبعاثاً لندوة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا * لَطُولُ اجْتِمَاعٍ، لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دُقْتُ إِلَّا حَيْثُ بَيْتٌ. وَلَوْ شَهِدْتُكَ "مَا زُرْتُكَ".

٦١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُزَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ

١٠٥٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَعَ زَوَارِبُ الْقُبُورِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحُشَّانَ بْنِ قَابِثٍ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ. فَلَمَّا رَخَّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كُرِّهَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ، لِغَلَّةِ صَبْرِهِنَّ وَكَثْرَةِ جَزَعِهِنَّ.

٦٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ

١٠٥٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُزَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الشَّوَّازِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنِ الْحِجَّاجِ بْنِ

أَرْطَاةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلاً، فَأَسْرَجَ لَهُ سِرَاجًا. فَأَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ "الْقَبِيلَةِ" وَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ! إِنْ كُنْتَ لَأَوَاهَا تِلَاءَةً لِلْقُرْآنِ، وَكَثِيرٌ عَلَيْهِ أَرْبَعَاءُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَبَنِي قَابِثٍ. وَهُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ قَابِثٍ، أَكْبَرُ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا. وَقَالَ: يُدْخَلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مِنْ قَبْلِ الْقَبِيلَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَلُّ سَلًّا.

وَرُخَّصَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ.

٦٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّسَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠٥٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَجَيْتُ؛ ثُمَّ قَالَ: أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَكَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٥٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَهَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَّازِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّبَلِيِّ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَمَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا

قوله: لَمَ يَتَصَدَّعَا أَيُّ لَمَ يَتَفَرَّقَا، قوله: فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا أَيُّ بِالْمَوْتِ، قوله: لَطُولُ اجْتِمَاعٍ اللَّامُ مَعْنَى بَعْدَ، وَقِيلَ: مَعْنَى مَعَ، قَوْلُهُ: لَمْ تَبْتَ مِنْ الْبَيْتَةِ أَيُّ لَمْ تَجْمَعِي فِي لَيْلَةٍ مَعَا، كَذَا فِي «النَّسَائِ» وَغَيْرِهِ.

(١) قَوْلُهُ: «لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَعَ زَوَارِبُ الْقُبُورِ - انْتَهَى - وَبَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ عَالِشَةَ كَيْفَ زَارَتْ مَعَ النَّبِيِّ وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَشْهَدْ وَقْتُ مَوْتِهِ وَدَفْنِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ مَحْمُولٌ عَلَى تَكْرُرِ الزِّيَارَةِ؛ لِأَنَّهُ صَغِيرَةٌ مَبَالُغَةٌ، وَلِذَا قَالَتْ: «لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ» لِأَنَّ التَّكْرَارَ يُضِيءُ عَنِ الْإِكْتَارِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢) قَوْلُهُ: «مِنْ قَبْلِ الْقَبِيلَةِ» لِأَنَّ جَانِبَ الْقَبِيلَةِ مُعْظَمُ، فَيَسْتَحِبُّ الْإِدْخَالَ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ الْخَفِيَّةُ، وَمَا وَرَدَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ لَعَلَّه لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي حَجَرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةٌ فِي ذَلِكَ الْجَانِبِ لِأَنَّ قَبْرَهُ يَلْصِقُ بِالْجِدَارِ، كَذَا يَفْهَمُ مِنْ «الْمَعَارِفِ».

وَقَالَ السَّيْرَاقِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ (سَبِيحُهُ): إِنْ مَعَا فِي اللَّفْظِ تَمَعْنِيَتِ جَاءَ فِي الْقَوْمِ مَعَا أَيُّ يَجْتَمِعُونَ أَوْ أَجْمَعُونَ.

وَيَسْتَحِبُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ الْمُلْحَقَةِ بِبَلَدَةِ الزَّائِرِ، وَقَالَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ

يَجُوزُ الدَّفْنُ بِاللَّيْلِ وَأَصْلُ الطَّبْحَاوِيِّ فِي الرِّوَايَاتِ، وَأَمَّا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَيْلًا يَشْكُلُ الدَّفْنَ عَلَى النَّاسِ وَهَذَا بَعْدَ صَحَّةِ رَوَايَةِ النَّبِيِّ.

قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقَبِيلَةِ الْخ) يَدْفَنُ عِنْدَنَا مِنْ قَبْلِ الْقَبِيلَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُسَلُّ الْمَيِّتَ مِنْ جَانِبِ رِجْلِ الْقَبْرِ إِلَى رَأْسِهِ. وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ، وَتَحْسَنُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ سَلُّ، وَاعْتَدَرَ الْأَحْنَفُ أَنَّ فِي جَانِبِ الْجِدَارِ الْقَبِيلَةَ كَانَ ضَيْقُ الْمَكَانِ، فَكَانَ لَا يُمْكِنُ فِيهِ الْأَخَذُ مِنْ جَانِبِ الْقَبِيلَةِ.

عَلَيْهَا خَيْرٌ فَقَالَ عُمَرُ: وَجِبَتْ. فَقُلْتُ لِعُمَرَ: وَمَا وَجِبَتْ؟ قَالَ: أَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ^(١) يَشْهَدُ لَهُ ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». قَالَ ثَلَاثًا؟ قَالَ: وَاثْنَانِ. قَالَ: وَلَمْ نَسْأَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَاحِدِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ الدُّبَلِيُّ اشْمَعُ: طَالَمَ بَنُو عَمْرِو بْنِ شَفِيانَ.

٦٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا

١٠٦٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَتَمُتَهُ النَّارُ، إِلَّا نَجَلَهُ الْقَسَمُ^(٢)».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَمُعَاذٍ، وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ وَأُمِّ سُلَيْمٍ وَجَابِرِ وَأَنْسِ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي ثَعْلَبَةَ الْأَشْجَعِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَفَرَّةَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْمُرَزِيِّ. وَأَبُو ثَعْلَبَةَ لَهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ وَاحِدٌ. هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْخُفِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٦١- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ خُوْشَبٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَمَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَدَّمَ ثَلَاثَةً^(٣) لَمْ يَبْلُغُوا الْجَنَّةَ، كَانُوا لَهُ حِصْنًا خَصِيْنَا».

قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدَّمْتُ اثْنَيْنِ. قَالَ: وَاثْنَيْنِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ كَعْبُ بْنُ سَيِّدِ الْقُرَاءِ: قَدَّمْتُ وَاحِدًا؟ قَالَ وَوَاحِدًا. وَلَكِنْ إِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ الصَّدَمَةِ الْأُولَى.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

١٠٦٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَيْهِ بْنِ بَارِقٍ الْخَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي أَبَا أُمِّي سِمَاكَ بْنَ الْوَلِيدِ الْخَنْفِيَّ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَرَطَانٌ^(٤) مِنْ أُمَّتِي أَدْخَلَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا الْجَنَّةَ». فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: فَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «وَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ، يَا مَوْفِقَةُ» قَالَتْ: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرَطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ قَاتَا فَرَطٌ أُمَّتِي. لَنْ يُصَابُوا بِمِثْلِي^(٥).

(١) قوله: «ما من مسلم يشهد له ثلاثة إلا وجبت له الجنة» حاصل المعنى أن ثلثتهم عليه بالخير يدل على أن أفعاله كانت خيرة، فوجبت له الجنة، وذلك لأن المؤمنين شهداء بعضهم على بعض، كذا قال العيني وغيره.

(٢) قوله: «إلا نجاة القسم» قيل: أراد به وإن منكم إلا وأردوا يقال: ضربه تحذيرا وضربه تعزيرا، إذ لم يبالغ في ضربه هذا، مثل في القين الممرط الفلة أي لا تشبه النار إلا مسة بسيرة مثل نخلة قسم الخائف، كذا في «المجمع».

(٣) قوله: «من قدم ثلاثة» الظاهر أن معناه من قدم ثلاثة من الولد، وصبر عند فقدهم، واحتسب ثوابهم عند ربهم، أو أثاروا بالتقدم لأهـ التأخر أي من تأخر موته عن موت ثلاثة من أولاده المتقدمين عنده، قوله: لم يبلغوا الجنة أي المذهب أو البلوغ، والظاهر أن هذا قيد الكمال؛ لأن العالب أن يكون القلب عليهم أرقا، وتصبر عنهم أشق. (المراقبة)

(٤) قوله: «من كان له فرطان» الفرط - بالتحريك - من يتقدم القافلة فيهنّ لهم ما يحتاجون إليه، والمرط هنا الولد الذي مات قبله، فإنه يتقدم ويهتدي لوالديه منزلا في الجنة، قوله: أدخله الله أي مع التاجين أولا بالصبر عليهما أو بالشفاعة منهما. (المراقبة)

(٥) قوله: «لن يصابوا بمثلي» أي: تغل مصيبي لهم، فإن مصيبي أشدّ عليهم من سائر المصائب، وأكبر أنا فرطهم. (المراقبة)

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا

ثبت الموعد على موت ولد وولدين وثلاثة.

قوله: (إلا نجاة القسم الخ) والقسم ما في الآية «وإن منكم إلا وإنجتها» كان على ذلك حثا مقصدا «[مريم: ٧١]».

قوله: (لم يبلغوا الجنة الخ) إن قيل: إن زيادة الخوف والوجع على موت الكبير، قلنا: إن الغرض التشجيع والشفاعة تكون من المعصومين الذين لم يخلعوا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(١) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ بَارِقٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُرَابِطِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ بَارِقٍ، فَذَكَرَ بِنَحْوِهِ. وَسَمَّاكَ بْنُ الْوَلِيدِ الْخَنْفِيُّ. هُوَ أَبُو وَصَلٍ الْخَنْفِيُّ.

٦٥ بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ مِنْ هُمْ

١٠٦٣- حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ. عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهَدَاءُ خَمْسٌ: الْمَطْعُونُ^(٢) وَالْمَبْطُونُ^(٣) وَالْغَرِيقُ^(٤) وَصَاحِبُ الْقَدَمِ^(٥) وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَخَالِدِ بْنِ عَرْفَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ وَأَبِي مُوسَى وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٦٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا أَبُو سَيَّانٍ الشَّيْبَانِيُّ^(٦) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْمِيِّ، قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ لَخَالِدِ بْنِ عَرْفَةَ- أَوْ خَالِدَ لِسُلَيْمَانَ-: «أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ لَمْ يَمُتْ فِي قَبْرِهِ»؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: نَعَمْ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

٦٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ^(٧)

١٠٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الطَّاعُونَ فَقَالَ: «بَقِيَّةُ رَجَزٍ^(٨) أَوْ عَذَابٍ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا، وَإِذَا

(١) قوله: «المطعون» أي الذي ضربته الطاعون ومات به، والمبطنون أي الذي مات بمرض البطن كالاستسقاء ونحوه كالإسهال، وقيل: من مات بوجع البطن، والغريق الذي يموت من غرق، وظاهر أنه مفقود من ركب البحر ركوباً غير محرم، وصاحب القدم -بفتح الدال- ما يهدم به من جانب البئر فيسقط فيه، قال ابن الملك: أي الذي يموت تحت القدم وهو بالتحريك البناء المهذوم، كذا في «المرفأة».

(٢) قوله: «من الطاعون» وهو قروح تخرج مع لُحِب في الآباط والأصابع وسائر البدن يسود ما حوّلها، أو هو المرض العام والوباء.

(٣) قوله: «بقية رجز» -بكسر راه- أي عذاب، وقوله: على طائفة من بني إسرائيل هم الذين أمرهم الله تعالى أن يدخلوا الباب مستجداً

قوله: (من الأئمة الخ) كان المتقدمون من أي حنيفة وأحمد ومالك والشافعي وابن المديني وابن معين وعبد الرزاق والبخاري وغيرهم لا يروون ولا يأخذون من الضعفاء، ولا يروون المنكرات والمزوات أصلاً، وجاء المتأخرون وخلصوا وأحالوا، على النقد مثل الدارقطني والبيهقي وغيرهما.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ مِنْ هُمْ

الشَّهِيدُ دُنْيَوِيٌّ وَأُخْرَوِيٌّ، وَفِي الْفَقْهِ خَاصٌ أَيْ الدُّنْيَوِيٌّ، وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَعَامٌ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ سَبْعَةُ شُهَدَاءَ، وَزَادَ التَّيْسِيُّ وَأَبُلُجٌ إِلَى أَرْبَعِينَ، وَزَادَ الْأَجْمَعِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي بَعْضِ رِسَالَتِهِ وَأَبُلُجٌ إِلَى خَمْسِينَ. وَالطَّاعُونَ عَلَى أَقْسَامٍ أَشَدَّهَا مَا يَكُونُ بِخَرَجٍ صَفَرٍ وَهَذَا مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَلَوْ بَدَأَ غَيْرُ الطَّاعُونَ، وَأَمَّا الْمَبْطُونُ فَقِيلَ: مَنْ بِهِ اسْتِطْلَاقُ الْبُطْنِ، وَقِيلَ: الْحَامِلَةُ، وَقِيلَ: مَنْ اجْتَلَى فِي ذَاتِ الْجَنْبِ.

وَمَنْ قِيلَ: إِنَّ فِي أَبِي دَنُودٍ اسْتِعَاذَةُ مِنَ الْمَوْتِ مُفَاجِئَةً، وَالْحَالُ أَنَّ لِحَدِيثِ بَنِي بَانَ الْمَوْتَ فَجَاءَتْ شَهَادَةُ، قُلْنَا: إِنَّ الشَّرِيعَةَ تَأْمُرُ بِالِاسْتِعَاذَةِ كَمَا لَا يَفُوتُ الرَّحْلَ لِلْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ، وَأَمَّا لَوْ اجْتَلَى وَمَاتَ بِمَوْتٍ فَجَاءَتْ نِيكَونُ شَهِيداً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ

فِي الْعَمْرِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَسَائِلِ الشَّيْئِ قَبِيلُ الْفَرَاتِيِّ: الْخُرُوجُ عَنِ الْمَدِينَةِ الْمَطْعُونَةِ حَاضِرٌ وَلَكِنْ الْحَدِيثُ يَنْهَى، وَالتَّهْيِ شَمْعُونَ. عَلَى مَوْضِعِ فُسَادٍ

[١] وفي نسخة بشار: "هذا حديث غريب" وقال: في م: "حسن غريب" وفي ب: "حسن صحيح غريب" وكله خطأ، وما أثبتناه من النسخة (وإن أضاف محققها لفظة "حسن" من كسبه)، وبعضه ما نقله التبريزي في مشكاة المصابيح عن الترمذي (١٧٣٥). وهذا هو الموافق فإن الحديث ضعيف لضعف عبد ربه بن بارق الخنفي.

[٢] وفي نسخة بشار: "أبو سفيان الشيباني".

[٣] وفي نسخة بشار: عامر بن سعد.

وَقَعَ بِأَرْضٍ وَلَسْتُ بِهَا فَلَا تَهَيَّطُوا" عَلَيْهَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدٍ وَخَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَصَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٧- بَابُ مَا جَاءَ قِيَمَنَ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ "أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ

١٠٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِقْدَامٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ الْعَجَلِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٦٧- حَدَّثَنَا خُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنَّا يَكْرَهُ الْمَوْتَ. قَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ. وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا بُشِّرَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ وَجَنَّتْهُ، وَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا بُشِّرَ بِعَذَابٍ مِنَ اللَّهِ وَسَخَطِهِ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ وَكَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٨- بَابُ مَا جَاءَ قِيَمَنَ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ

١٠٦٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ وَشُرَيْكٌ عَنْ سِمَاكِ بْنِ خُرَيْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَخْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فَخَانَنُوا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَنَادَيْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَحْمًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ قِيلَ: أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الطَّاغُوتَ، فَمَاتَ مِنْهُمْ فِي سَاعَةِ أَرْبَعَةِ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، فِي الْحَدِيثِ: نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ السَّلَاةِ فَإِنَّهُ نَهَى عَنْ إِقْدَامِ عَلَى حَطَرٍ. وَإِقْبَاعِ الْفَسْ فِي مَعْرِضِ التَّهْلُكَةِ، وَعَنِ الْفِرَارِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ فَرَارٌ مِنَ الْقَدَرِ وَهُوَ لَا يَفْعُهُ، قَالَهُ الطَّبْرِيُّ فِي مَوْسَعِيهِ الْمَشْكُورِ.

(١) قَوْلُهُ: «فَلَا تَهَيَّطُوا عَلَيْهِ» الْهَيَّطُ هُنَا مَعْنَى الْفُتُورُ، وَغَدَاةُ الْعَرَبِ أَنْ يَسْتَوُوا بِالْصُعُودِ، وَالْقُدُومُ بِالْهَيَّطِ.

(٢) قَوْلُهُ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ...» أَرَادَ بِاللِّقَاءِ الْمَصِيرَ إِلَى الْمَرَاتِ الْأَخْرَجَةِ، وَطَلَبَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ بِهِ الْمَوْتُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّا يَكْرَهُهُ، فَصَنَعَ تَرَكَ الدُّنْيَا وَكَبِضَهَا، أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، وَمَنْ تَرَاهَا وَرَكْنَ إِلَيْهَا، كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِالْمَوْتِ، وَقُوَّةُ: «وَأَوْتَمَّتْ دُونَ لِقَاءِ اللَّهِ بَيْنَ أَنْ تَمُوتَ غَيْرَ الْمَقَامِ، وَلَكِنَّهُ مَعْرِضٌ دُونَ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، فَيَحِبُّ أَنْ يَصِيرَ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ مَشَاقِقَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْغَوَاثِ بِاللِّقَاءِ، يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّا لَنُكْرَهُ الْمَوْتَ» يُوْهِمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ لِقَاءِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ الْمَوْتَ لَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لِقَاءُ اللَّهِ غَيْرُ الْمَوْتِ بِدَلِيلِ قُوَّةِ: «وَالْمَوْتُ، قَبْلَ لِقَاءِ اللَّهِ، فَلَمَّا كَانَ الْمَوْتُ وَسِيلَةً إِلَى لِقَاءِ اللَّهِ، غَيَّرَ عَنْهُ بَلْقَاءَ اللَّهِ» (الطَّبْرِيُّ بِعِبَارَتِهِ).

الِإِعْتِقَادِ وَزَعَمَ الْعَنُوتِ. وَغَرَضُ الْحَدِيثِ الرِّضَا بِمَا نَفَسَى اللَّهُ وَبَجَوَ الْخُرُوجَ وَالْمَدْحُولَ لِحَوَائِجِ مُنَحَّرٍ.

وَفِي ابْنِ خَلَوْنٍ لَفْظٌ صَارَ مُشْكَلًا عَلَى الشَّارِحِينَ وَهُوَ هَذَا: «وَلَا تَجْرَحْكُمْ إِلَّا قَرَارًا مِنْهُ وَخُجْرًا فَقَانُوا» ظَاهِرُهُ يَدْعُو عَلَى جَوَازِ الْفِرَارِ، أَقُولُ: إِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ الْفِرَارَ الْمَقْدُورَ لَا لِتَحَقُّقِ رَمَثٍ هَذَا يَعْبُرُهُ سَبِيْبِيَّةٌ بِالْوَقْعِ وَغَيْرِ الْوَقْعِ، وَأَقُولُ: مَعْنَاهُ لَا يَجْرَحُوا عَلَى هَذَا الْحَالِ وَاحْتَفَلُوا فِي إِتْرَابِ (قَرَارًا مِنْهُ).

بَابُ مَا جَاءَ قِيَمَنَ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ

أَقُولُ: إِنَّ مَرَادَ الْحَدِيثِ كَانَ ظَاهِرًا أَيْ التَّعَمُّيمَ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ وَقَرَبِ الْوَفَاةِ وَإِنَّمَا أَشْكَلُهُ سَوَالُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَوَائِجِ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ حَاسِسٌ بِحَالَةِ الْوَفَاةِ، أَقُولُ: إِنَّ مَرَادَ الْحَدِيثِ الْأَنَّ أَيْضًا مَا هُوَ ظَاهِرٌ مُتَبَادِرٌ، أَمَّا حَوَائِجُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى تَقْيِي النِّحَابِ بِمَا لَا يَتَرَقَّبُ أَوْ أَسْتَوْبَ حَكِيمٍ، أَوْ الْقَوْلُ بِمُحِبِّ الْعَلَّةِ أَوْ الْمَحَارَاةِ مَعَ الْخَصْمِ.

بَابُ مَا جَاءَ قِيَمَنَ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ

قَالَ الْمُفَقِّهَاءُ: يَعْصِي عَلَى كُلِّ مَنْ يَدْعِي الْإِسْلَامَ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا فَاجِرًا إِلَّا عَلَى فَنَسٍ نَفْسِهِ وَقَاتِلِ أَيْوَهُ عَمْدِ أَيْ حَنِيفَةٍ، وَرَوَى عَنْ أَبِي

وَقَدْ اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَنْ صَلَّيَ إِلَى الْقَبْلَةِ، وَعَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ عَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ، وَيُصَلِّي عَلَيْهِ غَيْرُ الْإِمَامِ.

٦٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَدْيُونِ^[١]

١٠٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ يَحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَإِنَّ عَلَيْهِ ذَنْبًا. قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُوَ عَلِيٌّ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِالْوَفَاءِ؟» فَقَالَ: بِالْوَفَاءِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْنَعِ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنِي الثَّلِيثُ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَقُولُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّيَ عَلَيْهِ. وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَفَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَتَرَكَ ذَنْبًا، فَعَلَيْ قَضَاؤِهِ. وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفَدَ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ الثَّلِيثِ بْنِ سَعْدٍ.

٧٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

١٠٧١- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ - أَوْ قَالَ أَخَذَكُمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ

(١) قَوْلُهُ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَعَلَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْتَنَعَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ الَّذِي لَمْ يَدْعِ وَفَاءً تَحْذِيرًا عَنِ الدِّينِ، وَرَحْمَةً عَنِ الْمَاطِلَةِ، وَالتَّفْصِيرُ فِي الْأَدَاءِ وَكَرَاهَةُ أَنْ يُوَقَّفَ دَعَاؤُهُ عَنِ الْإِجَابَةِ سَبَبٌ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقِ النَّاسِ وَمَظَالِمِهِمْ، وَفِي الْحَدِيثِ دَنِيلٌ عَلَى جِوَارِ الضَّمَانِ عَنِ الْمَيِّتِ، سِوَاهُ تَرَكَ وَفَاءً أَوْ لَمْ يَذْكُرْ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَصْغَحُ الضَّمَانُ عَنْ مَيِّتٍ لَمْ يَخْلَفْ وَفَاءً - انْتَهَى -.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمَعَائِنِ»: وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ضَمَانًا بَلْ وَعَدَهُ بِأَنْ أَتَى دِينَهُ، وَلَمَّا عَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَ وَعْدَهُ صَلَّيَ لِارْتِفَاعِ الْمَانِعِ - انْتَهَى -.

يُوسُفَ لَا يَصَلِّي عَلَى الْبَاغِيِّ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ

يُصَلِّي عَلَى الْمَدْيُونِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَأَمَّا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَكَانَ لَا يَصَلِّي إِلَّا إِذَا تَكَفَّلَ رَجُلٌ دِينَهُ.

وَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صِحَّةِ الْكَفَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، أَقُولُ: لَا اسْتِدْلَالَ فِي هَذَا فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ الدِّيَانَةِ، وَمَسْأَلَتُنَا مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ وَالْإِعْمَالِ، نَعَمْ لَوْ أُنْكَرَ التَّكْفِيلُ فَرَضًا وَالْزَمُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَتَكْفَلَهُ لَكَانَ حَاجَتِهِمْ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

عَذَابُ الْقَبْرِ ثَبَتَ مُتَوَاتِرًا، مُتَوَاتَرُ الْقَدْرِ الْمُشْرَكَ، وَقَالَ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةُ قَاطِبَةً، وَمُنْكَرُ التَّوَاتُرِ هَذَا لَا رَيْبَ فِي تَبْذِيرِهِ، وَمُنْكَرُ التَّوَاتُرِ بِالْقَدْرِ الْمُشْرَكَ كَافِرٌ إِنْ كَانَ التَّوَاتُرُ بِدِهْيَا، وَفَاسَقٌ مُبْتَدِعٌ إِنْ كَانَ نَظْرِيًّا، وَلَسَبَ إِلَى الْمَعْتَرِجَةِ أَنَّهُمْ يَنْكُرُونَ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَعْتَرِجَةَ الْحَسَنَاءَ عَدِمَ إِكْفَارَهُمْ، وَإِذَا كَانُوا أَنْكَرُوا عَذَابَ الْقَبْرِ فَكَيْفَ يَكُونُوا أَهْلَ الْقَبْلَةِ؟ أَقُولُ: يُقَالُ أَوَّلًا: لَعَلَّ التَّوَاتُرَ مَظْهَرِي، وَثَانِيًا: أَنَّهُ لَمْ يَنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا ضَرَارَ بَنِ عَمْرٍو وَبَشَرَ الْمَرْيَسِيِّ، وَإِنِّي فِي هَذَا أَيْضًا مُزْدَدٌ مَا لَمْ يَرِ عِبَارَتُهُمَا.

أَوْزَقَانٍ^(١)، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا^(٢): الْمُنْكَرُ وَالْآخِرُ التَّكْبِيرُ. فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ^(٣)؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَخُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ. ثُمَّ يَنْوَرُ لَهُ فِيهِ. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: ثُمَّ فَيَقُولُ: أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي فَأَخْبِرْهُمْ؟ فَيَقُولَانِ: ثُمَّ كَتُومَةُ الثَّرُوسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ.

«وَإِنْ كَانَ مُتَأَفِّقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لَا أَدْرِي. فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلْأَرْضِ: التَّيْمِي عَلَيْهِ. فَتَكْتَلِمُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعَهُ^(٤)، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ وَزَوْا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٠٧٢- حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ غُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ. ثُمَّ يُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ^(٥)» حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧١- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَى مُضَابًا^(٦)

١٠٧٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا وَاهِبُ بْنُ مُخَمَّدٍ عَنْ سَوْقَةَ عَنْ إِبرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ عَزَى مُضَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

(١) قوله: «أَوْزَقَانٍ» أراد سوء منظرهما وزرقة أعينهما، والزرقة أبيض اللون إلى الغرب؛ لأنها لون أعماءهم الروم، ويحتمل إرادة فتح المنظر ومضاعة الصورة وتحميد الظل وتقلب البصر كثافة عن شدة الغضب. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ - يَضَعُ الْكَافَ - وَالْآخِرُ: التَّكْبِيرُ» وكلاهما ضد المعروف، ومثابه لأن الميث لم يعرفهما، وذكر بعض الفقهاء أن اسم الذين يسألان المذهب منكر وتكبير، ورد اسم الذين يسألان المذهب مبشر وبشير، كما في «فتح الباري».

(٣) قوله: «فِي هَذَا الرَّجُلِ» غير بذلك امتحانًا للآل لا يتلقى تعظيمه عن عبادة القائل، قيل: يكشف للميت حتى يرى النبي صلى الله عليه وسلم وهي مشرى عظيمة نسوس إن صح ذلك، ولا يعلم حديثًا صحيحًا مرويًا في ذلك، والقائل إنما استند لمجرد أن الإشارة لا تكون إلا محاصرة، لكن يحتمل أن تكون إشارة ما في الذهن، فيكون محارًا، فإنه الغسطلان.

(٤) قوله: «فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعُهُ» الاختلاف إفعال شيء في شيء أي يفرق كل جانب من القبر إلى الخاب الآخرة فيضكه ويعصره. (المجمع)

(٥) قوله: «هَذَا مَقْعَدُكَ» أي هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث إلى مثله من الجنة أو النار. (الطبي)

(٦) قوله: «مَنْ عَزَى مُضَابًا» من التعزية قال الشيخ: لعزاء النصارى، والتعزية حمله عليه - انتهى - بأن تقول: أعظم الله أحرك، فيسبل عليه لمصيبة.

ثم لأهل السنة قولان، قيل: إن أعذاب لروح فقط، وابن: للروح والجسد والمشهور الثاني، تعذابه أكثر شأرحي تعذابه وهم المخدرون، وإن صار أبدن دوة ذرة في الدنيا فإن الشعور لكل شيء عند جمهور الأمة، وتنفرد ابن حزم الأندلسي وقال: لا شعور إلا للثقلين، وقال الصوفية: العذاب نبدن مثالي، وقال الفلاسفة: لا شعور للطينية، وقال صاحب الشمس السابعة: لكل طبيعة شعور. وأما الروح فمرد حقيقته في أول الكتاب أنه جسم لطيف ذو أعضاء عند أهل السنة إلا من شد وتنفرد مثل العراقي، ونسب إلى رغب الأصهباني والقاضي أبي زيد الدبوسي.

قوله: (يقال لأحدهما المنكر الخ) قيل: إن المنكرين الذين يأتیان المؤمن بشير ومبشر، والله أعلم.

قوله: (هذا الرجل الخ) قيل: إنه عليه الصلاة والسلام بشهده الميت، وقيل: يشار إلى المعهود، وأقول: يكفي العهد فقط ولا دليل على المشاهدة.

قوله: (يفسخ له الخ) إن كان فساحة النظر فلا بعد فيه وإنما شاهدناه في هذا العام بالآلات، وإن كان الفسحة في المكان فيفوض الحقيقة إلى الشاري عز اسمه تعالى.

قوله: (متأفقا الخ) في البخاري شد تراوي بين الكافر والمتفق، وقالت جماعة: إن السؤال في القبر إنما يكون من المسلمين لا الكافر.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سودة بهذا الإسناد مثله موقوفاً، ولم يرفعه، ويُقال: أكثر ما أُتلف به علي بن عاصم، بهذا الحديث، نقلوا عليه.

٧٢- باب ما جاء فيمن يمتوت يوم الجمعة

١٠٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ رُبَيْعَةَ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَّاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده يمتثل، رُبَيْعَةُ بْنُ سَيْفٍ، إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَا نَعْرِفُ لِرُبَيْعَةَ بْنِ سَيْفٍ سماعاً من عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

٧٣- باب ما جاء في تعجيل الجنائز

١٠٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ! ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ^(١)، وَالْجَنَازَةُ إِذَا خَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كُفُورًا».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وما أرى إسناده يمتثل.

٧٤- باب آخر في فضل الثعزية

١٠٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُؤَدَّبُ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أُمُّ الْأَسْوَدِ عَنْ مِثْنَةَ^(٢) ابنة عبيد بن أبي برة، عَنْ جَدِّهَا أَبِي بَرَّةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَزَى ثُكُلِي^(٣)، كَسَى بُرْدًا فِي الْجَنَّةِ».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي.

٧٥- باب ما جاء في رفع اليدين على الجنائز

١٠٧٧- حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْلَى الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِي قُرَّةٍ يَزِيدَ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، وَوَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الثَّيَرَى.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ يَرْفَعُ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، وَهُوَ

(١) قوله: «إِذَا آتَتْ» - عند الممطرة - أي حضرت وأتى وقتها كحادث وأتم حتى لا زوج لها.

(٢) قوله: «مِثْنَةَ» - مسكون الثوب بعدها ثنائية - ابنة عُثَيْدِ بْنِ أَبِي بَرَّةٍ لَا يَعْرِفُ حَاضِرًا (التعريب).

(٣) قوله: «مَنْ عَزَى ثُكُلِي» - يفتح المثناة - أي مات ولدها. (اللمعات شرح المشكاة).

الحاكم، وقيل: يسأل الكافر المحض ومذعي الإسلام.

باب ما جاء فيمن يموت يوم الجمعة

ما صح الحديث في فضل موت يوم الجمعة، ونحو صحيح بالقرآن لكان الفصل من عدم السؤال من مات يوم الجمعة لا من مات قبل وأخر دفنه إلى يوم الجمعة.

باب ما جاء في رفع اليدين عند الجنائز

من قال يرفع اليدين في الصلاة المكتوبة قال بالرفع في الجنائز، ومن لم يقل به فيها، لم يقل به فيها، وذهب مشايخنا بالتحية إلى ما قال الشافعي، والخلاف في الأفضلية وليس المرفوع لأحد.

قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارِكِ أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: لَا يَقْبِضُ بِتَمِيمِهِ عَلَى شِمَالِهِ. وَزَايَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ يَقْبِضَ بِتَمِيمِهِ عَلَى شِمَالِهِ كَمَا يُفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: يَقْبِضُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

٧٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ^(١) بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ

١٠٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ».

١٠٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْأَوَّلِ.

(آخِرُ كِتَابِ الْجَنَائِزِ)

(١) قوله: «معلقة بدينه» أي لا يظهر منصوصه من دعوى إجابة أو في زمرة عباد الله الصالحين، ويؤيد المعنى الثاني الحديث الآتي يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة، هذا قاله الطبري في «شرح المشكاة»، والمراد من الحديث ما أورده صاحب «المشكاة» بعد، وهو حديث البراء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صاحب الدين ما سرور بدينه يشكو إلى ربه الوحدة يوم القيامة» رواه في «شرح السنة».

بَابُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ».

في كتب النفس أن عباساً رأى في المنام عمر الفاروق بعد وفاته بسنة فقال عباس: ما ألتفتني قبل السنة، قد عمر: كنت مشغولاً في محاسبة الرب، لي وفرغت عنها الآن، وكنت كدت أن أترجل وأزل قدمي لكن الله فضل عني تحت سحابة. اللهم اغفر لمكاتب ولعائير المسلمين. آمين.

أَبْوَابُ النِّكَاحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

[١- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّزْوِيجِ وَالْحِثِّ عَلَيْهِ^(١)

١٠٨٠- حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَالِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْخِيَاءُ، وَالْتِمَاطُ، وَالشَّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ، وَتُوبَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَجَابِرٍ، وَعُكَّافٍ. حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٠٨١ (م)- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جِدَازٍ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَالِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ خَفْصٍ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُثَيْمٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ أَبِي الشَّعَالِ.

وَحَدِيثُ خَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ وَعَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ أَصَحُّ.

١٠٨١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمَارَةَ بْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابٌ لَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ. فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ^(٢) عَلَيْكُمْ بِالنَّيِّبَةِ^(٣)، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْضَنُ لِلْفَرْجِ. فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ. فَإِنَّ الصُّومَ لَهُ وَجَاءٌ^(٤)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠٨١ (م)- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعِيمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمَارَةَ، نَحْوَهُ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ

(١) قوله: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» فائدة ذكره هو الإشارة إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات، وذلك لأن قبل زمان الترمذى وحيث كانت العادة أنهم كانوا يخلطون الأحاديث والآثار كما يفصح عنه موطأ مالك ومغازى موسى بن عفيف وغيرهما من تصانيف تلك الطبقة، ثم جاء البخارى والترمذى وأقرنهما فحيزوا الأحاديث المرفوعة من الآثار -والله تعالى أعلم-.

(٢) قوله: «يا معشر الشباب» المعشر الجماعة والشباب على وزن سحاب جمع شاب، ولا يجمع فاعل على فعال غيره، كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: «عليكم بالنبيبة» بالمدة يعني النكاح والتزوج وهو من لأنه يتبوا من أهله كما يتبوا من منزله؟ كذا في المجمع.

(٤) قوله: «وجاءه النكاح» أن ترض أنيتا النحل رضا شديدا يذهب شهوة الجماع، وحى، فهو موجهة، والصوم وجاء أى يقطع النكاح كما يقطعها الرجاء. (الدرر المنتيرة)

أبواب النكاح

النكاح في اللغة قيل: الوطى وقيل: العقد يستعمل في النعة في المعين، وأصله الضم. والنكاح عند أبي حنيفة عبادة، وقال الخنفي: إن النكاح الوطى والعقد مجاز، وقال الشافعية بالعكس، أقول: إن الخذاق يغللون المحار كما قال ابن نيمية: إن المحار لم يكن في المتقدمين، وقال ابن نيمية: إن منشأ قول المتأخرين أن المتقدمين يذكرون للفظ معنى ثم يذكرون بعده أنه يتجوز به في كذا وكذا ومراد التجوز ثمة التوسع في الاستعمال لا استعمال اللفظ في غير الموضوع له.

وذكر ابن نيمية أنهم اختلفوا في أفضل العبادات بعد أداء الفرائض والسنن: فقال أبو حنيفة ومالك: إن الأفضل التبحر في العلوم الدينية، وقال الشافعي: الأفضل صلاة النعل، وقال أحمد: الأفضل الجهاد، وقال الصوفية: قول الشافعي أقرب إلى الولاية، وقول ما روي عن أبي حنيفة أفضلية النكاح أقرب إلى النبوة، وأفتى الشيخ نور الدين الطرابلسي في الزهراء شرح مواهب الرحمن أن النكاح في زماننا ليس بأفضل بل الأولى التجرد.

قوله: (بالباء الح) أي القوة البدنية على الجماع، وقيل: إن أريد بالباء القوة فلا يستقيم، وإن لم يستطع الباءة فصوم فإنه إن لم يقدر على الجماع فأى حاجة إلى الصوم؟ والحل أن المراد القوة على النكاح مع متعلقاته من نفقة الزوجة والمكان وغيرها.

عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ هَذَا. وَزَوَى أَبُو مُتَاوِيَةَ وَالْمُخَارِبِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ^(٢).

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ التَّبْتُلِ^(٣)

١٠٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامِ الرَّفَاعِيُّ وَزَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ^(٤)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبْتُلِ^(٥).

وَزَادَ زَيْدُ بْنُ أَحْزَمَ فِي حَدِيثِهِ وَقَرَأَ قَتَادَةُ: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا^(٦) رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَزَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَيُقَالُ: كَيْلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

١٠٨٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا^(٧)». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣- بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ فَرُوجُوهُ.

١٠٨٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ ابْنِ وَثِيئَةَ النَّصْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خُطِبَ إِلَيْكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَرُوجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا^(٨)» تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفِتْنَةُ عَرِيضٍ^(٩).

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي خَاتِمِ الْمُرْنِيِّ وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَدْ خُوِّلَفَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَشْبَهُ، وَلَمْ يَمُدَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْحَمِيدِ مُحَقِّقًا.

١٠٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ هُرَيْرَةَ^(١٠)، عَنْ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدِ ابْنَيْ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي خَاتِمِ الْمُرْنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً

(١) قوله: «التبطل» هو الانقطاع عن النساء وأمرأة يقول أي منقطعة عن الرجال لا شهوة لها فيهم، سميت مريم وفاطمة رضي الله تعالى عنهما بهما لانقطاعهما عن نساء زمانهما فضلا أو ديناً أو عن الدنيا إلى الله تعالى. (جمع البحار)

(٢) قوله: «ولقد أرسلنا» الآية يعني أن النكاح من سنة المرسلين السابقين، فلا ينبغي تركها أصلاً.

(٣) قوله: «لاختصمنا» أي بالفتن في التبتل حتى كدنا اختصمنا، أو كان ذلك ظناً منهم حواراً للاختصاص إذ ذاك، والاختصاص حوار في المأكول من الحيوان في صغره. (اللمعات)

(٤) قوله: «إلا تفعلوه تكن فتنة» أي إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه وتزوجوا في محرم الحسب والجمال تكن فتنة ومفسد لأنهما جاثان ليهما، وقيل: إن نظرتم إلى صاحب مال وجاه يبقى أكثر النساء والرجال بلا زواج، فيكثر الزنا ويلحق العار والفقر بالأولياء، فيقع الفتن ويهيج الفتنة، وفيه حجة لما لك على الجمهور، فإنه يرعى الكفاية في الدين فقط. (جمع البحار)

[١] وفي النسخة الهندية علقمة بن عبد الله وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار.

[٢] في نسخة بشار بعده عبارة سافطة من الهندية، نصه: «كلاماً صحيحاً».

[٣] جاء ذكر هذا الحديث في الهندية مؤخراً من حديث «الحسن بن علي الخلال»، فاعتدنا اتباعاً لنسخة بشار حفظاً على أرقام الحديث.

[٤] وفي نسخة بشار: «عبد الله بن هرمز» وقال: في م وب وص: «عبد الله بن مسلم بن هرمز» وهو خطأ. إنه عليه المزي إلخ.

فِي الْأَرْضِ وَفَسَادَهُ.

قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟

قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو حَاتِمٍ الْمَرْزُوقِيُّ لَهُ صَحِيحٌ وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَنْكِحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ^(١)

١٠٨٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ^(٢) عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَمَلِكُ بَذَاتِ الدِّينِ، تَرَبُّتٌ يَدَاكِهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي سَعِيدٍ.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

١٠٨٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزُوقِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ^(٣) بَيْنَكُمْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُثَلَّمَةَ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي حَنِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَزِ مِنْهَا مَحْرَمًا. وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمْ، قَالَ: أَحْرَى أَنْ تَدُومَ الْمُؤَدَّةُ بَيْنَكُمْ.

٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ

١٠٨٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَلَجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجُمَحِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَصِلْ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْخِلَالِ الدَّفِّ^(٤) وَالصُّوْتِ».

(١) قوله: «تُنْكَحُ... الخ» أى على ما هو الغالب المتعارف، قوله: «تَرَبُّتٌ يَدَاكِهِ» أصل معناه الدعاء بالعدل والمال، ويراد في العرف الإتيان والتعجب والحث على الأمر. (اللمعات)

(٢) قوله: «أَنْ يُؤَدِمَ» أى لا يكون بينكما حبة واتفاق من آدم يادم وآدم يؤدم - بالمد - أى ألف ورفق، وضمير «فإنه» لمصدر «انظر» أو للشأن، وقوله: «بَيْنَكُمْ» نائب فاعله. (جمع البحار)

(٣) قوله: «الدَّفُّ» والصوت: قيل: المراد بالصوت الذكر والشهر بين الناس، ونقل عن «شرح السنة» أن بعض الناس يذهب به إلى السماع يعني سماع الدعاء المتعارف بين الناس الآن، وهذا خطأ - انتهى -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

قالوا: يجوز النظر إلى المخطوبة كيلا ينجر الأمر إلى الفساد، وقالوا: إنه يخلص النية عند ابتداء النظر ثم يفوض الأمر إلى الله.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ

ويستحب الإعلان عند الفقهاء، أقول: لعل مذهب مالك أن الشاهدين لا يجب استماعهما في مجلس واحد ووقت واحد بخلاف سائر الأئمة.

قوله: (الدَّفُّ الخ) الدف ما يكون مجلداً من جانب واحد، وصرح الفقهاء بعدم جواز الدف ذي جلاجل، أقول: ندل المسائل على التوسيع وجواز ما يقال له: الدبل، وجواز منقارة والطليل فإنه لا ذوق ولا حظ في هذه الأشياء، وقد جوزوا ضرب الدف للتسخير، وأما طيل الغزة فجائز، وكلها عند السرور ويوم العيد وفي أكثر الكتب القصر على الدف، ولم أجد التوسيع إلا في تكملة فتح القدير لقاضي زاده الرومي فإنه أشار إلى التوسيع، وفي الحديث الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام كان جلس يوماً وصغيرتان تضربان الدف فلم يمنعهما فإذا جاء عمر ذهبتا فقال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَفْرُجُ مِنْ عَمْرِى» وأشكى هذا على العلماء من سماعه ثم جمعه من الشيطان؟ فأقول: إنه وإن كان أمراً مباحاً لكن المباح قد ينجر فيصير صغيرة عند الإصرار، وأيضاً كان دفتنه عليه الصلاة والسلام حين ضربهما مستكرهة، وأما صغيرة المباح صغيرة

[١] وفي نسخة بشار: «بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَالرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوَّذٍ. وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَأَبُو بَلِجٍ، اسْمُهُ: يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ. وَيُقَالُ: ابْنُ سَلِيمٍ أَيْضًا.
وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ.

١٠٨٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلَثُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَعِيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَعِيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ الَّذِي يَرْوِي عَنْ ابْنِ تَجِيحٍ التَّفْسِيرَ هُوَ ثِقَةٌ.

١٠٩٠- حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوَّذٍ قَالَتْ:
«جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيَّ غَدَاةً نِيِي^(١)، فَجَلَسَ عَلَيَّ فَرَأَيْتُ كَمَجْلِسِكَ مَنِي^(٢)، وَجُوبِرِيَاتٌ لَنَا يَضْرِبْنَ بِذُفُوفِهِنَّ
وَيَتَذَبْنَ^(٣) مَنْ قُتِلَ مِنْ أَهْلَائِي يَوْمَ يَدْرُ إِلَى أَنْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي. فَقَالَ لَهَا: «أَشْكُنِي^(٤)» عَنْ هَذِهِ، وَقَوْلِي
الَّتِي كُنْتُ تَقُولِينَ قَبْلَهَا.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ [مَا يُقَالُ] "لِلْمُتَزَوِّجِ"

١٠٩١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ
إِذَا رَفَأَ^(١) الْإِنْسَانَ، إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

أقول: إذا ثبت إباحة شرب الذفوف فكيف لا يباح سماع الغناء، وقد ثبت إباحة ذلك في الأعياد والأعراس، كذا في «اللمعات».

(١) قوله: «نِيِي» في «بلفظ المجهول، والمشهور بنى عليها، يقال: بنى على زوجته بمعنى زفها وهو الأصل في البناء، ثم هو كناية عن الزفاف وإن لم يكن» (اللمعات).

(٢) قوله: «كمجلسك مني» هذا قول الربيع لمن نروى له الحديث. (اللمعات).

(٣) قوله: «ويتذبن» - يضم الذال - من التذبة، والتذبة ذكر الموتى بفضائلهم وبما سبهم.

(٤) قوله: «أشكُنِي» قالوا: إنما منعهم عن ذلك كراهة أن يسجد إليه صلى الله عليه وسلم علم الغيب مطلقاً، ولا يعلم الغيب إلا الله، ولأنه استهجن ذكره في أثناء الفهر واللعب يعني وإن كان شرب الذفوف والتغنى في مثل هذا الموضع مباحاً في الجملة، ولكنه كره لما ذكر - والله تعالى أعلم - كذا في «اللمعات».

(٥) قوله: «رفأ» - بالشدائد - شرط حواه قال... الخ والتزفية الدعاء للمتزوج من الرفاء - بكسر الراء ممدوداً - بمعنى الائتنام، وكانوا في المخاضية يقولون: بالرفاء واليبين، فنهى عنه لما فيه من كراهة البناء، كذا في «اللمعات».

بالإصرار فدكره الغزالي في باب التوبة والاستغفار.

قوله: (في المساجد الخ) في كتبنا أن النكاح يوم الجمعة بعد العصر في المسجد مستحب.

قوله: (فجلس على فراشي الخ) قال القاضي عياض: إنه لا حجاب عنه لأحد، ونقول: يجوز النظر إلى الوجه والكفين فلا ضير عليهما، نعم الأحوط المحاب وهذا أصل المذهب.

قوله: (وفينا نبي يعلم ما في غد الخ) اعتقاد أهل السنة والجماعة أن علمه اطلاعي، وأنه أعلم الأولين والآخرين، وقال بعض الجهلة: إن علم الباري وعنه متساويان، والفرق أن علمه عرضي وعلم الباري دائي، أقول: هذا ادعاء باطل محض فإن علمه متناه، وعلم الباري غير متناه فلا نسبة بين المتناهي وغير المتناهي.

خَدِيتُ أَبِي هُرَيْرَةَ خَدِيتُ حَسَنَ صَحِيحٍ.

٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ

١٠٩٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُزَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَسْتَحِبُّ فِيهَا النِّكَاحُ

١٠٩٣- حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ^[١] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ [عَنْ عُرْوَةَ] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنِي بِي^[٢] فِي شَوَّالٍ»، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ يُبْنَى بَيْنَاهُمَا فِي شَوَّالٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[٣]، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيَّةِ

١٠٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صَفْرَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَزُهَيْرِ بْنِ عُثْمَانَ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَزْنُ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ: وَزْنُ ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمٍ وَثُلُثٍ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ وَزْنُ خَمْسَةِ ذَرَاهِمٍ وَثُلُثٍ.

١٠٩٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ ذَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ^[٤] ثَوْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ بِسَوِيْقٍ وَتَمْرٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^[٥].

(١) قوله: «وبني بي» والمشهور بين عنيها، وقد يعني بالباء، وفي الحديث استحباب التزويج والدخول في شوال لما كان أهل الجاهلية عليه لما في سبب شوال من الإضاءة والدفع. (اللمعات)

(٢) قوله: «أولم ولو بشاة» ظاهر هذه العبارة أنه للقلعة أي ولو بشيء قليل كالشاة، وقد يعني مثل هذه العبارة بيان التكثير والتباعد، كما في قوله: «ولو بالنصير» قليل، وهو المراد ههنا لأن تكون الشاة قليلة لم يعرف في ذلك الزمان، ولو أريد التقليل لم يبعد، والأكثر على أن الوليمة سنة أي لمن أضافها لا على المنتم، كذا في «اللمعات».

وفي المعجم الطبراني أنه من كن يعين :

وأهدي لها كبشاً تسجن في المريد وزوجت في السدي وتعلم ما في غد.

باب ما جاء في الوليمة

قيل: إن الوليمة دعوة النكاح فقط، وقيل: إنه عام، ونحو الوليمة إلى ثلاثة أيام، والضيافة على أنواع تسعة: منها الوفرة والوكورة والطعام الذي يصنع على ختم تعبير المكائن، والطعام وقت القبول عن السفر، والضيافة التي تكون يوم الإيجاب والقبول في النكاح، وليس إجابة الدعوة مؤكدة، وفي بعض كتب الشافعية الوجوب، وإليه تشير عبارة الهداية.

قوله: (وزن نواف الخ) يصح المهر عند الشافعي بكل قليل وكثير من المال وما يتألفه تحمله على المهر المعجل وأما للوجل فعينه، أقول: هذا الخمس يصبح بعد إثبات مذهب عشرة ذراهم وسباني الكلام فيه، وقال ابن حزم: يصح النكاح على حبة شعيرة أيضاً.

[١] كذا في الأصل، وفي نسخة الشيخ أحمد شاكر، والدكتور بشار: «حدثنا محمد بن بشار» مكان «حدثنا بNDAR».

[٢] «عن عروة» سقط من الأصل، وموجود في نسخة الدكتور بشار والشيخ أحمد شاكر.

[٣] وفي نسخة الدكتور بشار: «حسن صحيح غريب» وقال: إضافة من لتحفة.

[٤] وفي نسخة الدكتور بشار: «عن أبيه» وقال: في ج: «أبيه»، وهو خطأ، وهو بكر بن وائل.

١٠٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، عَنْ شَفِيَّانَ، نَحْوَ هَذَا. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ وَائِلٍ عَنْ ابْنِهِ نَوْفٍ.

وَكَانَ شَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. فَزَيْدًا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ وَائِلٍ عَنْ ابْنِهِ، وَزَيْدًا ذَكَرَهُ.

١٠٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ الشَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ^(١)، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي شَتَّةٌ^(٢)، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ شَمَقَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ^(٣) سَمِعَ اللَّهَ بِهِ».

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِبِ.

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَفْصَةَ قَالَ: قَالَ وَكَيْعٌ: زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مَعَ شَرَفِهِ، يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِبْجَازِ الدَّاعِي

١٠٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ تَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِثْنَا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ».

وَلِيَّ الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالتَّوْبَاءِ وَأَنَسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيئُ إِلَى الْوَلِيَّةِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ

١٠٩٩- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيبٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ إِلَى غُلَامٍ لَهُ لَحَامٌ^(١)، فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَاماً يَكْفِي خَمْسَةً، فَأَتَيْتُ رَأَيْتُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُوعَ. فَصَنَعَ طَعَاماً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاهُ وَجَلَسَ أَعْلَى مَعَهُ. فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَتَبَعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حِينَ دُعُوا، فَلَمَّا انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَابِ، قَالَ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ: «إِنَّهُ أَتَبَعَنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دَعَوْتَنَا، فَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ دَخَلَ». قَالَ فَقَدْ أَذْنَتْ لَهُ، فَلْيَدْخُلْ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَلِيَّ الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْوِيجِ الْأَبْكَارِ^(٢)

١١٠٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خُفَّاءُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتُ يَا جَابِرُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» فَقُلْتُ: لَا. بَلْ ثَيِّبًا، فَقَالَ: هَلَا جَارِيَةٌ^(٣) تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ سَعَةً. فَجِئْتُ بِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَ. فَدَعَا لِي. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَكَعْبِ بْنِ حُجْرَةَ.

(١) قوله: «طعام أول يوم حق» قال الطبري: وذلك على ما مر من أنه يستحب للمرأة إذا أحدث الله به نعمته أن يحدث له شكراً.

(٢) قوله: «وطعام اليوم الثالث شتة» لأنه ربما يحجر به ما عسى أن يصدر عنه تقصير وتخلّف عنه بعض الأصناف، فإن السنة مكتمة للواجب له، وليس طعام اليوم الثالث إلا رياء وشبهة - انتهى -.

(٣) قوله: «ومن سمع» بلفظ الماضي المعلوم مشدد أي شهر نفسه بكرم أو غيره فحراً ورياءً، سمع الله به أي شهده الله يوم القيامة بين أهل العرصات بأنه مرء كذاب أو في الدنيا بذلك، ويفضحه بين الناس. (اللمعات)

(٤) قوله: «لحام» بصيغة المبالغة بائع النجم، والفاظ المحرفة واقعة بصيغة المبالغة بناءً على كثرة عملهم ومزاوتهم.

(٥) قوله: «الأبكار» جمع بكرة وهي الغدراء.

(٦) قوله: «هلا جارية» أي بكراً أي هلا تزوّجت بكراً تلاعبها وتلاعبك كناية عن الألفة التامة والمحبة الكاملة، فإن الثيب قد يكون متعلقة الخاطر بالزوج الأول عند عدم وجود الثاني كما تريد. (اللمعات)

صنف عالم مجلداً كاملاً وموضوعه إثبات حرمة الذهاب بلا دعوة أي التطفل.

خَدِثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

١١٠١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُمَرَةُ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَأَنَسٍ.

(١) قوله: «لا نكاح إلا بولي» هذا الحديث حجة للشافعي رحمه الله تعالى وكذا حديث عائشة رضي الله تعالى عنها الآتي، وحجتنا حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه: «الأنكح أحق بنفسها من وليها» وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ فأسند النكاح إليها، فعلم أنه يجوز بعبارتها، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَزْوَاجَكُمْ﴾ فأضاف النكاح إلى النساء ونهى عن منعهن منه، وظاهره أن المرأة يصح أن تنكح نفسها، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَعِثْنَا فِي الْأَرْضِ مُرْسَلًا﴾ فإذا بعثنا في الأرض مرسلًا فلا جناح عليكم فيما فعلتم في أنفسهن بالمعروف ﴿فَأَبَاحَ سَبْعَ مَثَلٍ فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْوَلِيِّ﴾، ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم لما خطب أم سلمة قالت: ليس أحد من أوليائي حاضرًا، قال: ليس أحد من أوليائك حاضرًا وغائبًا إلا ويرضائي، وقال لابنها عمر بن أبي سلمة وكان صغيرًا: فم فزوج رسول

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

مذهب الشافعي وأحمد ومالك أن النكاح لا يصح بعبارات النساء وإن أظهر الولي رضاه مرة بل يجب عبارة الرجال، وقال أبو حنيفة: يصح النكاح بعبارة النسوان أيضًا، وقد يصح النكاح بدون إذن الولي أيضًا، وقال صاحباه: لا يجب عبارة النسوان ويجب إذن الولي وينونه باطل.

وتسلك الحجازيون بحديث الباب: «لا نكاح إلا بولي»، أقول: لا يصح التمسك بهذا ولا تعلق له بمرادهم أيضًا، وإنما أخذوا المسألة من عرف الناس وتعرضوا إلى إنباتها بالمرفوعات ولا تعلق لحديث أبي موسى وحديث عائشة بمراد الحجازيين أصلاً كما سيظهر عن قريب. وأقول: أولاً إن حديث الباب مختلف في الوصل والإرسال، ورجح الطحاوي الثاني، ولكن المحدثين أقروا بأن الحديث حجة إسناداً، وحديث أبي موسى رواه أبو حنيفة أيضاً كما في مسنده وفي مستدرک الحاكم، فعمم أن الحديث بلغ أبا حنيفة ولا يتفوه بأنه لعله لم يبلغه الحديث. فأنعرض إلى من الحديث فأقول: إنه لا يدل على ما ادعاه الحجازيون أصلاً، بل يدل على أنه لا بد من إذن الولي، وهذا مذهب أبي يوسف ومحمد، ويدل صراحة على أن الغرض في حديث الباب إذن الولي حديث عائشة الآتي: «إنما امرأة تنكح بغير إذن وليها المحرم»، وتعرض الأحناف إلى جواب حديث عائشة وأبي موسى فقال الشيخ ابن القيم بقول الموجب بأننا نقول: إنه لا نكاح إلا بولي، لكن الولي أعم من أن يكون غير المولية كما في الصغيرة، أو يكون نفس المولية كما في الكبيرة، أقول: ألفاظ الحديث يدل على أن المولية غير الولي، وقيل: إن كون إذن الولي لا بد منه صادق عندنا أيضاً، فإن إذن الولي واجب في بعض الصور ومستحب في بعض الصور، وما من صورة إلا ويستحب فيها إذن الولي، وقيل: إن النفي نفي كمال، وإني لا أقول بنفي الكمال في اللفظ بل في مصادق اللفظ، أي تنزيل الناقص منزلة المعلوم.

فإذا ثبت أن الحديث يدل على إذن الولي فينظر الفقيه إن أذن الولي هل يكون إذنه حق الولي ولا حق له وإذنه إنما هو نظر إليها، فزعم الشافعية ومن تبعهم أن استئذان الولي لكونه حقاً له، وقلنا: إنه نظراً للمولية لتحصيل الثقة والكفاءة والمهر كما في موطأ محمد ص (٢٤٩)، فأما أبو حنيفة فقال: إذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالتكاح جائز الخ، وجعل محمد أثر الفاروق لأعظم حجة أبي حنيفة، ثم إن قيل: إن تخصيص الحديث العام بالرأي وفصره على غرض خاص ابتداءً غير جائز. قلت: أولاً: إن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه جلياً كما قال ابن دقيق العيد في أحكام الأحكام، ولذا تجد أكثر أحاديث الأخلاق تخصص بالرأي، والوجه أن الوجه فيها يكون جلياً، وأقول ثانياً: إن التخصيص ليس بالرأي بل بالنص كما سأذكر مستدلنا الذي تدل على التخصيص، ثم يمكن لأحد أن يدعي أن الغرض لا يجب أن يتعين في ما قلتم، لم لا يجوز أن يكون الغرض غيره، أقول: يؤتى البيان على ذلك الغرض.

وعندي بحملان آخران لحديث «لا نكاح إلا بولي الخ»، أذكر أحدهما في آخر الباب.

وتسلك أصحابنا على المذهب بحديث سيأتي «المرء يستأذن الخ» وسأذكر الاستدلال به.

ويرد على الحجازيين حديث الباب، فإنه يدل على أن الضروري إذنه، وفيه: قلها المهر بما استحل الخ، فإن تفريع المهر يدل على أن النكاح صحيح، فقالوا: إن المهر لشبهة النكاح، أقول: إثبات الحكم بالشبهة بقيدنا في مسألة أخرى وهي أن من نكح بغيره فلا حد عليه من الجلد أو الرجم، وإن كان هذا أشد من الرنا فإنه فيه شبهة النكاح.

١١٠٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا فَبَكَحَهَا بَاطِلٌ، فَبَكَحَهَا بَاطِلٌ، فَبَكَحَهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَلَ مِنْ فَرْجِهَا. فَإِنْ اسْتَجْزَوْا»، فَالسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

هذا حديث حسن. وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن أثوب وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج. نحو هذا. وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف. رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ. ورواه أسباط بن محمد وزيد بن

الله صلى الله عليه وسلم، فتزوج بعمر بن قيس الله عليه وسلم. وإذا أمر بها بالتزوج على وجه الملاعة به فله نقل أهل العلم بالشرع أنه كان صغيراً، فليس ابن ستم. وبالإجماع لا يصح ولاية مثل ذلك، ولهذا قالت: ليس أحد من أوليائى حاضراً. وتكلم على حديث أبي موسى: لا نكاح إلا بولي. بأن محمد بن الحسن روى عن أحمد أنه سئل عن النكاح بعمر ولي. أثبت فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: ليس ثبت في شيء عدى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم هو محمول على نكاح الكفار. ويقار بموجب فإن نكاح امرأة العاقلة نكاح نفسها بولي، والنكاح بغيره من إثم هو نكاح المحترقة والمعتقة ولا ولاية لهم على أنفسهم، ونكاحهم على حديث عائشة بأنه رواية سليمان بن موسى وقد ضعفه البخاري، وقال السائي: في حديثه شيء. وقال أحمد: في رواه أن طائفة حديث لا نكاح إلا بولي ليس بالقوي، وقال في رواية لمروزي: ما أراه مستحباً لأن عائشة فعلت خلافاً، قيل له: علمه يذهب إليه، قال: أكثر الناس عنه. ثم ابن جريج نقل عن الزهري أنه أفكر الحديث، هذا كله في «المعتمد».

(١) قوله: «فإن استجروا» أي إذا تاركو. وحفظوا، كان الأمر مقفوضاً إلى السلطان، وكلامه كالمعتمد.

وأما ما في حديث عائشة مبكاحها باطل، فقيل: إنه على شرف البطلان وإن الباطل بمعنى ما لا فائدة فيه. «وإذا ما حدثت هذا باطلاً» [العمدة: ١٩٦] ألا كل شيء ما خلا الله باطلاً، وبحل طلال (بكار)، أو قال: إن هذا الحديث فيما تروى عنه، فهو أقل أو في غير كنفها لأنها لو تروى عنه في الكفاية وشمام تصديق فاعترض حسن، فإذا تروى عنه في غير كنفها أو بغير أقل ففي ظاهر الرواية لما أن النكاح صحيح لكنه يجوز الأولياء مدخ نكاحها برفع القضية إلى القاضي، وفي رواية عن حسن بن زياد أن هذا النكاح باطل من الراس وأقبح بها المتأخرون، وأقبح بها المرحلي، فإذا لا حسن عليها في لفظ باطل، وأيضاً لفظ «إن استجروا» فسلطان ولي من لا ولي له أخو الجدة في أن إذن الولي ليس نكوح، إلا أنه حقه بل نظراً للمولية وقول أيضاً: إن الزهري راوي حديث عائشة ومذهب الزهري موافق لمذهب أبي حنيفة.

وأما أدلتها، فمنها ما في الطحاوي ص (٥) ج (٢٦) أن عائشة أنكرت حفصة بنت أبيها وكان أبو حفصة عند الرحمن بالشاء وما كانت عائشة وليها، وقال البخاريون: إن عائشة لم تنكح بعمر، بل هيأت الأمر من الرضا وغيره ثم حوالت أمر الإتيان والقبول إلى الرجال كما في الطحاوي ص (٦) ج (٢)، قال الطحاوي: إن هذا لا يفيد أنه هو الولد الرضا، بل لا يكون أولياءه وكلامنا في الأولياء. ومن أفتنا على أن تعرض إذن الولي لإرضائه ولا يجب عبارته ما أخرجه في معنى الآثار ص (٧) ج (٢) أنه عند الصلاة والسلام أراد أن ينكح أم سلمة فقال: ها، قالت: ليس أحد من أوليائي حاضر، قال: ليس أحد من أولئك حاضر ولا عائشة ولا برصديقي الخ، عدل على أن لعارة من الأولياء ليس ضروري من يكفي، فثبت في جواب هذه الرواية: إن النكاح عمر من أبي سلمة وكان ولياً وعمره أربعين من ثلاث سنين، وقيل: إن عمر هذا كان عمر الفاروق وكان وكيلهما والوكالة جائزة عند الشافعية أيضاً، وفي: ما نكح عمر بل نكح سمية أحمده لا نكح، أقول: كيف ما قبل الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام قال علي أن تعرض رضاء الولي، وما يدل على عدم ضرورة العدة ما في مؤلفاً ما ص (٣٦) وكان أهلها عائلاً الخ، وقد قال في عقب الصلاة والسلام: قد حلت فأنكحي من شئت الخ، والحديث مرفوع ويعود هذا النبي - صلى الله عليه وسلم - النكاح بدون حضور الأولياء. وما فسك أحد من الأصحاب بهذا الحديث، والله أعلم بوجه عدم تمسكهم بهذا.

ولما أدلة أخرى معقدة في موضعها، فذكر أحد اعممين الدين وعده فأنجب: إن حديث: «لا نكاح إلا بولي» صادق على مذهب أبي حنيفة، وإما إن نكحت في غير كنفها أو تنكح في كنفها وتنكح في كنفها، وإن نكحت في كنفها وتنكح في كنفها، فإنها بولي أو بغير بولي على أن يأذنها ويأمره الله بغيره بالاذن حديث علي السابق، والأمر إذا وجدت هذا كنفها الخ، والآية «فلا تغفلوه» أن ينكح أولئك الخ [البقرة: ٢٣٦]، فإذا كان الولي فيها وصدى أنه نكاح باطل وفي وإن كان الإذن لاحقاً ولا ضرر في هذا فإننا نعم الإذن، وإن لم يأذنها فقد خالف أمر الشارع، فالسلطان ولي من لا ولي له، فحاصل الحديث أمر رضاء الولي واستبدانه. هذا ما حصل في من لمحل شخصاً، ثم يعلم أن الخارج من الأحاديث أخرجه، وهي أن يكون النكاح باطل بولي وإن العدة لمولية عند تنازع الولي والمولية، وأن الولاية إذا تعارضوا فالولاية للسلطان ولا خلاف لأبي حنيفة في أحدها، وأيضاً اعتبار المولية وترجيحها عند النزاع يقر حديث إلى مذهبنا.

قوله: (فليها المهر الخ) هذه كلام للطحاوي في متن الآثار وقع ضمناً في باب أمر وكلامه ذلك أنطى فليراجع إليه.

خُتَابٌ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ^[١]، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَوْي أَبُو عُبَيْدَةَ الْخَدَّادُ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ نَحْوُهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَقَدْ زَوِيَ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَوْي شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ».

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، وَلَا يَصُحُّ. وَرَوَاهُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» عِنْدِي أَصَحُّ. لِأَنَّهُ سَمِعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظَ وَأَثَبَ مِنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ رَوَاةَ هَؤُلَاءِ عِنْدِي أَشْبَهُ وَأَصَحُّ، لِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيُّ سَمِعَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَنَّنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يُسْأَلُ أَبَا إِسْحَاقَ: أَسَمِعْتَ أَبَا بَرْدَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَذُلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَإِسْرَائِيلُ هُوَ ثَبَتَ فِي أَبِي إِسْحَاقَ. سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلَّا لَمَّا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ.

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» حَدِيثٌ خَسِرَ. وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَزَوِيَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مِثْلَهُ.

وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِبَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ فَأَنْكَرَهُ. فَضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا. وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْخَرَفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: وَسَمَاعُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ لَيْسَ بِذَلِكَ. إِنَّمَا صَحَّحَ كِتَابَهُ عَلَى كِتَابِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي زُوَادٍ مَا سَمِعَ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَضَعَّفَ يَحْيَى رَوَاةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُمْ.

وَهَكَذَا زَوِيَ عَنْ بَعْضِ فَهْهَاءِ الثَّابِعِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ. مِنْهُمْ سَعْدُ بْنُ الشَّيْبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَشُرَيْحُ وَإِبْرَاهِيمُ التَّخَمِيُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ. وَبِهَذَا يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَقَالَكَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّامِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

قوله: (عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة الخ) سقطت العبارة في أكثر النسخ، الصحيح عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة الخ.

قوله: (فأنكره الزهري الخ) وضعف الترمذي إنكار الزهري، أقول: روى بشر بن مفصل عن ابن جريج كما روى ابن عتبة فلا يكون إنكار الزهري بلا أصل.

قوله: (والعمل على هذا الخ) أي مزود في قول الترمذي هذا، فإذا من مذهبه إثبات أن النكاح لا بد فيه من عارة الرجل، ولا بد من عليه مثل حديث أبي موسى وعائشة، فإذا أنكرت إلى طواهر الأحاديث مذهب الصاحبين.

[١] وفي نسخة بشار: "عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة".

١١٠٣- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ السَّمْعَانِيُّ البَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا» اللَّائِي يَنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ».

قَالَ يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ: رَفَعَ عَبْدُ الْأَعْلَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّنْسِيهِ، وَأَوْقَفَهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

١١٠٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدٍ، نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَهَذَا أَصَحُّ.

هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا، وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَوْقُوفًا، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ (لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بَيْتَهُ). وَهَكَذَا رَوَى عُزَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَزْرَةَ، نَحْوَ هَذَا، مَوْقُوفًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ يَمْذُجُهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِشَهَادَةٍ، لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا مِنْ مَضَى بَيْنَهُمْ، إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا أَشْهَدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا أَشْهَدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، أَنَّهُ جَائِزٌ، إِذَا أَعْلَنُوا ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِيمَا خَكِيَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ

١١٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهَادَةَ فِي الصَّلَاةِ وَالشَّهَادَةَ فِي الْخَاجَةِ. قَالَ: «الشَّهَادَةُ فِي الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ اللَّهُ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. وَالشَّهَادَةُ فِي الْخَاجَةِ: إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ: وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ.

(١) قَوْلُهُ: «الْبَغَايَا» جَمْعُ غِيَةٍ وَهِيَ الرِّبَايَةُ مِنَ الْغَفَاءِ، مَالِكُشْرٍ، قَوْلًا وَفِيهِ أَنَّ النِّكَاحَ لَا شَهَادَةَ فَاسِدٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأَلَمَةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَعِنْدَهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي مَذْهَبِنَا رَوَايَةٌ فِي نِكَاحِ الْخُفْيَةِ وَهِيَ رَوَايَةُ قَتَادَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَذْهَبِ مِنْ وَجْهِ الشَّاهِدَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَاحِدٌ، وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، كَمَا فِي «الْمُعْتَمَدَاتِ»، وَفِي «الْمُعْتَمَدَاتِ» أَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي النِّكَاحِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهَادَةٍ» وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ فِي شَرْطِ إِعْلَانِ دُونِ الشَّهَادَةِ، وَلَا يَدُ مِنْ عَتَبِ الْخُفْيَةِ فَيُجْزِئُهَا لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا شَهَادَةَ لَهُ نَعْدَمُ الْوَلَايَةِ، وَلَا يَدُ مِنْ عَتَبِ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ بِدُونِهِمَا، وَلَا يَدُ مِنْ عَتَبِ الْإِسْلَامِ فِي أَنْكِحَةِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا بِشَرْطٍ وَصَفِ الْمَكُورَةِ حَتَّى يَتَعَقَّدَ بِخُصُوصِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَفِيهِ خِلَافٌ لِلشَّافِعِيِّ، وَلَا بِشَرْطِ الْعِدَّةِ حَتَّى يَتَعَقَّدَ بِخُصُوصِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ خِلَافٍ لِلشَّافِعِيِّ، لَهُ أَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْكُرَامَةِ، وَالصَّادِقُ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَلَمَّا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ، فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَحْرَمْ وَلَا يَدُ عَلَى نَفْسِهِ لِإِسْلَامِهِ لَا يَحْرَمُ عَلَى غَيْرِهِ لِأَنَّهُ مِنْ جِسْمِهِ - نَتَهَى - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَبِهِ أَمْرٌ جَمْعٌ وَالْمَذَابُ.

(٢) قَوْلُهُ: «وَالشَّهَادَةُ فِي الْخَاجَةِ أَيُّ فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ»، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْخُطْبَةُ سَنَةٌ فِي أَوَّلِ الْعُقُودِ كَثِيرًا مِثْلَ التَّبَيُّعِ وَالنِّكَاحِ وَغَيْرِهِمَا، وَاجْتِاحُهُ إِشَارَةٌ بِشَيْءٍ، وَقَوْلُهُ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، إِنَّ عَقْدَةَ مَنْ اتَّقَى، وَإِنَّمَا سَمَى حَمْدَ اللَّهِ شَهَادَةً، لِأَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ شَهَادَةُ ثَبُوتِ الْكَمَالَاتِ الدَّائِيَةِ وَالْفَعْلِيَةِ لَهُ تَعَالَى، كَمَا هِيَ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ مَذْكُورَةٌ فِيهِ، وَالتَّحْمِيدُ وَالِاسْتِعَانَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ نَوَاطِلُهَا وَتَحْمِيدُ لَذِكْرُهَا تَرْكَهَا وَتَبْيُهَا، كَمَا

بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ

البَيِّنَةُ شَرْطٌ عِنْدَنَا لِصِحَّةِ الْعَقْدِ لَا غَضْزٍ فِيهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ

خُطْبَةُ النِّكَاحِ عِنْدَنَا مُسْتَحَدَّةٌ وَقَالَ فِي الْعَدِّ الْمُخْتَارِ: إِنْ اسْتَمَاعَ كُلُّ خُصْمَةٍ وَاحِدٍ، فَقَوْلُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي حَبْرِ الْخُفْيَةِ فَإِنْ فِي اسْتِمَاعِ خُصْمَةِ الْغَدِيدِ تَوْسَعًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْتَحَبُّ الْخُطْبَةُ فِي الْعَدَاءِ كُلِّ أَمْرٍ ذِي مَالٍ.

قَالَ عُبَيْدُ بْنُ قُسَيْبٍ: فَصَرَّهَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ». «اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا». «اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا». الآية.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَالِمٍ.

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ جَمَعَهُمَا فَقَالَ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ وَأَبِي عُيَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ النَّكَاحَ جَانِزٌ بِغَيْرِ حُطْبَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْلٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ حُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِمَارِ الْبِكْرِ وَالْتِيَابِ

١١٠٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْتِيَابَ» حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحِ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، وَإِذْنُهَا الصُّمُوتُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَالْعِرْسِ بْنِ عُمَيْرَةَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ التِّيَابَ لَا تَزُوجُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَأْمَرَ، فَكُرِهَتْ ذَلِكَ، فَالْنَّكَاحُ مَفْسُوخٌ عِنْدَ غَاةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْنَاءِ إِذَا زَوَّجَهُنَّ الْآبَاءُ، فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ الْأَبَ إِذَا

قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَمَعَاتِ شَرْحَ الْمَشْكَاهِ.

(١) قَوْلُهُ: «تَسَاءَلُونَ بِهِ» أَيْ يَسْأَلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، فَيَقُولُ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ، قَوْلُهُ: «وَالْأَرْحَامَ» بِالتَّصْبِيبِ عَطْفٌ عَلَى عَمَلِ أَجَارٍ وَالْمَحْرُورِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَسْرٍ، أَوْ عَلَى اللَّهِ أَيْ اتَّقُوا اللَّهَ وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ فَصَلُّوْهَا وَلَا تَقْصَعُوْهَا، وَفَرَأَ حَمْرَةً بِالْجَمْرِ عَطْفٌ عَلَى الْقَصْمِ الْمَحْرُورِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَلِأَنَّهُ كِبَعُضُ الْكَمَةِ، قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَفِيهِ أَنْ فَرَادَةَ حَمْرَةٍ لَبَّيْتُ بِالتَّوَاتُرِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ فِيهَا بِقِيَاسِ وَاهٍ كَبَيْتِ الْعَمَكِيِّتِ.

(٢) قَوْلُهُ: «كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ» - بِالتَّأْدِيلِ الْمَحْمُومَةِ - أَيْ لَيْتَ لَهَا الْجَذَامُ لَعَلَّهُ الشَّهْوَةُ، وَقِيلَ: الْمَقْطُوعَةُ لَا فَائِدَةَ فِيهَا. (الْمَمَعَاتِ)

(٣) قَوْلُهُ: «لَا تُنْكَحِ التِّيَابَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحِ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» الِاسْتِمَارُ طَلَبُ الْأَمْرِ وَالِاسْتِئْذَانُ الْإِعْلَامُ، وَقِيلَ: صَبَّ الْإِذْنُ؛ أَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِذْنُهَا الصُّمُوتُ» وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزُوجَ مَوْلِيَّتَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ وَمَرَاجَعَةٍ وَوُقُوفٍ وَاطِّلَاعٍ عَلَى أَنَّهَا رَاضِيَةٌ بِفَرِيحٍ إِذْنٍ أَوْ سَكَوتٍ مِنَ الْبِكْرِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنْ حَالِهَا أَنْ لَا تَظْهَرَ إِزْدَادَ النِّكَاحِ حَيَاءً. (الطَّبِيبِ)

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِمَارِ الْبِكْرِ وَالْتِيَابِ

المذكور في حديث الباب الولاية، وولاية الإخبار عندما دائرة على الصغر، وعند الشافعي على البكارة، وليس المراد بولاية الإخبار أن يبيحها، جبراً وضراً بل المراد صحة الإنكاح ونفاذه بدون أمرها، وإذن تخرج مواد أربعة، ثنتان منها منطقة عليها، وثنتان مختصة فيها.

وأما حديث الباب فقال الحجازيون: إن الحديث يدل على البكر والتيب ولم يتعرض إلى الصغر والبكر. وقالوا: إن بين الاستئذان والاستمرار فرقا، وقالوا: إن الاستمرار من التيب واجب، والاستئذان من البكر مستحب، واخذت في المذهب محمول على الكبر، ونقول: إن في الحديثين حكماً وجوباً، والحديث في الكبر لأن الصغرة لا اعتبار بإدائها فتكون مستندة عقلاً.

ثم ليس ولاية الإخبار عندنا على الكبر بكرة كانت أو ثيباً إلا أن البكر يكفي صمونها، والتيب يجب التلطف منها بعين ما في حديث الباب من الاستمرار والاستئذان، وأقول: الأقرب إلى الحديث مذهب أبي حنيفة ووافقه كثير من أئمة الحديث بأن مدار ولاية على الصغر لا البكر، ووافق الشيع نفي الدين السبكي الشافعي وله اختيارات خلاف الشافعية تزيد على مائة مسألة. وأقول: إن حديث الباب يدل على رجحان حق المولية عند التعارض، فتشكك بعض الأحناف بهذا الحديث له وجه.

وفي الباب: عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعيد وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي خديجة الأسلمي.
حديث عامر بن زبيمة حديث حسن صحيح.

واختلف أهل العلم في المهر، فقال بعضهم: المهر على ما تراضوا عليه، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال مالك بن أنس: لا يكون المهر أقل من ربيع دينار. وقال بعض أهل الكوفة: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم.

١١١٤- حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا إسحاق بن عيسى وعبد الله بن نافع، قالوا: حدثنا مالك بن أنس عن أبي خازم بن دينار عن سهل بن سعيد الساعدي: «أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت: إنني وهبت نفسي لك، فقامت طويلاً فقال رجل: يا رسول الله، وزوجيتها إن لم يكن لك بها حاجة. فقال: هل عندك من شيء تُصدّقها؟ فقال: ما عندي إلا إزار. فقال رسول الله ﷺ: إزارك إن أعطيتها جلت لك فالتمس شيئاً. فقال: ما أجد. قال التمس ولو خاتماً من خديده. قال: فالتمس فلم يجد شيئاً. فقال رسول الله ﷺ: هل معك من القرآن شيء؟ قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا، وسورة كذا. فقال رسول الله ﷺ: وزوجكها بما معك» من القرآن. هذا حديث حسن صحيح.

وقد ذهب الشافعي إلى هذا الحديث، فقال: إن لم يكن له شيء يُصدّقها، فتزوجها على سورة من القرآن، فالتكاح

(١) قوله: «وقال بعض أهل الكوفة، وفي «السمعات» قال أصحابنا: مثل هذا محمول على المعقل، فإن إعادة عندهم تعجيل مهر قبل الدخول، فلا دليل فيه على أن المهر لا يقدر به بل يجوز، أي شيء كان وإن قل لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا مهر أقل من عشرة دراهم» كذا في «الهداية» رواه حارث وعبد الله بن عمر، كذا في شرحه - انتهى -.

(٢) قوله: «بما معك» ظاهره أن الماء للمنفقة كما هو مذهب الأئمة، وقالت الحنفية: الواجب فيه مهر المثل كما في صورة عدم التسمية،

حرم بصح النكاح متى حية شعيرة أيضاً وهو نصاب المهرقة عند.

ودليل الشافعية حديث نصحيحين، وأما دليل الحنفية فأكثرنا يفتح حديث الدارقطني: «لا مهر أقل من عشرة دراهم» أقول: إن في جميع حواشي حجاج بن أرطاة وهو متكلم فيه، وإن لا أقسم به وإن حسن الترمذي روايته بل صحح أيضاً في بعض المواضع. وأقول: إن الصحيح تمسكاً بما أخرجه في فتح القدير ص (٤١٧) باب الأكلفاء بسند ليس فيه حجاج، وأخذ الشيخ عنه من شرح النسبة للبيهقي وما وجد فيه السند، قال: فحاشي بعض أصحابي بسنده من الحفاظ شهاب الدين أبي الفضل بن حجر المصنف في وحده الحفاظ فإذا صح استدلالنا بسؤال في الأحاديث التي فيها المهر أقل من عشرة وخمسة على المهر المعجل وأما الباقي من حل، وهذا الحديث من ما زاد الشيخ على تخريج الزواهي.

هنا ثم بحث أصولي بأن زيادة عشرة دراهم في حكم النكاح زيادة بالمهر الواحد على نص القرآن وذلك غير جائز، فيقال: به ليس زيادة الركن والشروط بل زيادة الحكم ولكن نحن إن الزيادة على القاطع غير الواحد في مرتبة الظن حاشي لا في مرتبة القطع نعم من أن يكون شرطاً أو حكماً ولا بد من هذا وإن لم يذكره أرباب الأصول فهذا لا يرد، واشتراط عشرة دراهم في سرقه النصاب فيه ثبت بالخبر الواحد ولا يرد اشتراط بعض في إقامة الجمعة وكذلك اشتراط سم العورة في الحج وكذلك مسائل أخر، وأما إذا صار خبر الواحد قطعاً فيجوز به زيادة الركن أيضاً أي في مرتبة القطع ويكون قطعاً إذا كان مجموعاً بالقرآن.

قوله: (وهو نسبي الخ) قال الشافعي: لا يصح النكاح إلا بمظنين النكاح والتزويج، وأما عند أي حنيفة فيصح بكل لفظ يدل على التمسك المؤبد، وقال الشافعية: إن صححة النكاح بلفظ المدة مخصوص به عليه الصلاة والسلام الآية - خاتمة لك - [الأحزاب: ٥٠] وقال الأحناف: إن الخصوصية في النكاح بلا مهر، وأما تزويجه عليه الصلاة والسلام فإنه فيما أن يقال: إنه حبر وكمل تلك المرأة أو يقال: إنه عليه الصلاة والسلام وفي المؤمنين والمؤمنات الآية: «التي يؤتى بالمؤمنين من أنفسهم الخ» [الأحزاب: ٦]، ولكن ولايته محتملة لكون في بعض الأمور لا في البعض الآخر.

واعلم أن للمهر في اللغة تسعة أسماء.

قوله: (إلا إزاري الخ) في بعض الروايات أنه قال: يكون بيني وبينها، فرب الطحاوي في مشكل الآثار على التمهيد حديث أن يكون الإزاري بيني وبينها، والتمهيد أن يكون الشيء مشتركاً بين الشخصين يستعمله كل واحد نوبة بنوبة.

قوله: (ولو حائفاً من حديث الخ) في كتب الأحناف أن حاتم الحديد نزل رجال حرام، وأما للنساء ففي الغوهر أنه مكروه للنساء أيضاً كما في رد المحتار، وفيه لا بأس بأن يتخذ حاتم حديد قد لوي عليه فضة. اهـ، والله أعلم، وفي الحديث: انتهى عن حاتم الحديد.

قوله: (وما معك من القرآن الخ) المشهور من مذهب مالك ورواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة أن تعليم القرآن لا يصلح مهراً. وقال

جَانِزٌ، وَيُعَلِّمُهَا سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: النِّكَاحُ جَانِزٌ، وَيَجْعَلُ لَهَا صَدَاقَ بَيْتِلِهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١١١٤ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيانُ بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «أَلَا لَا تَغَالُوا» صَدَقَةَ النِّسَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا، أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ، لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً.

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَأَبُو الْعَجْفَاءِ الشُّلَمِيُّ، اسْمُهُ: هَزْمٌ. وَالْأَوْقِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَثِنْتَا عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً هُوَ أَرْبَعُمِائَةٍ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا.

٢٢ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ الْأَمَةُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا.

١١١٥ - حَدَّثَنَا قُسَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبِيدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ صَفِيَّةَ.

وَقَالُوا: لَمَّا لَيْسَتْ لِلْمَقَانِةِ مِنَ السَّبِيحَةِ، وَالْمَعْنَى زَوْجَتُهَا مِلْكٌ سَبَبَ مَا مَعَهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَبَكَتُ ذَلِكَ سَبَبَ الْاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا لَا أَنَّهُ مَهْرٌ. (السمعات)

(١) قوله: «أَلَا لَا تَغَالُوا» غَلَا غَلَاً فَهُوَ عَالٍ صَدْرُ خُصٍّ، وَالْمُرَادُ لَا تَكْتَرُوا صَدَقَةَ نِسَاءِ - بِصَمِّ الدَّلَالِ - بِمَعْنَى الصَّدَاقِ، قَوْلُهُ: فَإِنَّهَا الضَّمِيرُ لِمَا قَالَهُ، قَوْلُهُ: لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً - بِفَتْحِ الْمِيمِ وَوَجْهِ الْمُرَادِ - بِمَعْنَى الْكَرَمِ، وَأَمَّا رَوَى مِنَ نِكَاحٍ أَمْ حَبِيبَةٍ أَرْبَعَةَ أَلْفٍ دِرْهَمًا، فَكَانَ مِنْ قِبَلِ الشَّخْصِ مَنْ مَالَهُ إِكْرَامُهَا لَنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ وَرَدَتْ لِمَرْكَةٍ قَالَتْ: حِينَ قَالَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: كَيْفَ ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَلِّكُمْ أَنْتُمْ مِنْ عُمَرَ، فَكَانَ هَذَا تَوَاصُلًا مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا فَلِكَلَامٍ كَانَ فِي الْأَفْضَلِ وَالْأَوَّلِ لَا فِي أَسْفَلِ خِلَافٍ، فَلَا يَرُدُّ مَا قَالَتْ، وَمَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ مَالَةً فِي عَدَمِ الْأَخَذِ. (السمعات)

(٢) قوله: «وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا» هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا وَهَبَتْ لَهُ صَدَاقَهَا، أَوْ هُوَ مِنْ حَوَائِصِ صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَقَالَ: هَذَا وَهَبَتْ لَهُ نَفْسَهَا، فَإِنَّهُ نِكَاحٌ بِلَا مَهْرٍ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْفَتَى، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ حَوَائِصِ، وَعِنْدَ حَمَاقَةِ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْعَتَقُ مَهْرًا. (السمعات)

الشافعي: يصلح سمهر. وقال في النهر: إن لنا من ما افتوا بجواز الأجرة على القرآن يجوز أن يكون يصلح للمهر أيضاً.
وأما الجواز عن حديث الباب عن حاتم الجمهوري فيقال: إن هذا كان نصف العزم عندهم عند النكاح ولم يكن مهرأ فغير عن حاصل الجواب بأن الله ليس به لا لسيبته، ومن هذا ما في الترمذي من (١١٣) ج (٢) في فضائل القرآن عن أنس، فلا يكون تأويلاً بل شرحاً. وفي الزواجر شرح الموطأ أن هذا من خصوصية هذا الرجل للحديث، ولا يكون لأحد بعدك مهر. (١) وخالفه ابن سبويه عن منصور، أقول: أشرح له السكن في معرفة الصحابة، وضعفه السيوطي في المحصنات الكرى.
قوله: (ثني عشرة أوقية الخ) في الكسب ذكر أنس أيضاً، وهو نصف الأوقية أي عشرون درهماً، وكان مهر أم حبيبة أربعة آلاف درهم وروجها النجاشي النبي - صلى الله عليه وسلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ الْأَمَةَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا

سَبَبٌ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَنْبَلٍ فِي عَزْوَةِ خَيْرٍ وَاسْمُهَا الشَّيْ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الخ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِنْ أَعْتَقَ لَا يَصْلَحُ صَدَاقًا، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَفِي كِتَابِنَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَصْلَحُ مَهْرًا، وَجَوَابُ الْمَشْهُورِ عَنْ حَدِيثِ لُثْبَانَ أَنَّ الشَّيْ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَعْتَقَهَا بِحَالٍ وَتَزَوَّجَهَا بِإِذْنِ بِلَا مَهْرٍ، وَمِنْ يَكُنِ الْعَتَقُ صَدَاقًا فَعَبْرَ الرَّوَايَةِ عِنْدَ الْوَاقِعَةِ هَذَا التَّعْيِيرُ. وَفِي كِتَابِنَا أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ أَمَةً عَمَى أَنْ تَزَوَّجَهَا فَلَمْ يَوْفَ فَعَبْرَ صَدَاقِهَا، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ الْقَدَّاحِ: إِنْ أَعْتَقَ هَذَا مِثْلَ حَدِيثِ (لَدُنْهِ) رَأَى مِنْ لَا رَأْيَ لَهُ) وَأَقُولُ مِثْلَهُ:

وَجَبَلٍ قَدْ وَهَبَتْ هُمُ يَحْمِلُ تَحْبَةً بَيْنَهُمْ ضَرَبَ وَجَعٍ

ومثله آية: «وَلْيَجْعَلُوا رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْفِلُون» | الواقعة: ٥٢ | وتطوّر آخر، وقد أتى الضحاوي بنظر لطيف، وهو أن أبا طاححة خطب أم سليم فقالت: «نكح عمتي إن نسيت»، ولم يكن في ذلك الوقت مشرفاً بالإسلام فلا يقول أحد بأمر الإسلام كان صدقاً. ثم ظاهر حديث الباب أنه لم يحدد والنكاح أيضاً بل كان العتق بمنزلة النكاح، ولكن سائر الأحاديث يدل على تحديد النكاح، منها حديث الباب الآتي، ولم يذهب أحد إلى أن العتق يكون بمنزلة النكاح بلا تحديد للنكاح.

حديث أنس حديث حسن صحيح.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَجْعَلَ جَنْفَهَا صَدَاقَهَا، حَتَّى يَجْعَلَ لَهَا مَهْرًا سِوَى الْعَتَقِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٢٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ

١١١٦- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُتَهَرٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ بَرْزَيْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ: عَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ جَنَدُهُ جَارِيَةً وَصَبِيَّةً فَأَذَبَهَا فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، يَشْتَبِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَرَجُلٌ آمَنَ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ ثُمَّ جَاءَهُ الْكِتَابُ الْآخَرُ، فَأَمَنَ بِهِ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

١١١٦ (م)- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ابْنُ حَيٍّ - عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

حديث أبي موسى حديث حسن صحيح.

وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، اسْمُهُ: غَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ. وَقَدْ زَوَى شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ. هَذَا الْحَدِيثُ.

٢٤- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْتِنَاهَا، أَمْ لَا؟

١١١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا رَجُلٌ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْتِنَاهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْتِنَاهَا، وَإِنَّمَا رَجُلٌ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ امْرَأَتِهَا».

قَالَ أَبُو عَمِيرَةَ هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصُحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَإِنَّمَا زَوَّاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَالثَّنَائِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ. وَالثَّنَائِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لَهْيَعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، حَلٌّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْتِنَاهَا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْإِبْنَةَ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ امْرَأَتِهَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَسْهَاتِ نِسَاءَكُمْ» وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ^(١).

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

(١) قوله: «وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وعليه الخفيفة أيضا كما قال في «إعدادية»: لا يحل للرجل أن يتزوج بأم امرأته التي دخل باستنها أو لم يدخل لقوله تعالى: «وَأَسْهَاتِ نِسَاءَكُمْ» من غير قيد بالدخول، ولا بابت امرأته التي دخل بها بثبوت قيد الدخول بالنكاح - انتهى - والله تعالى أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ

قوله: (أجرين الخ) أي أجران علي معلون، ولا يقال: إن الأجرين علي فعيلين لا ندرة فيه، لأن الصور المذكورة في الحديث فيها خفاء فذكرها وذلك كالأجرين له - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الصلاة فاعداً، لا أنه كان يوعك كما يوعك رجلاً من مد.

قوله: (رجل آمن بالكتاب الأول...) الخ) ههنا إشكال، وأذكر جوابه في البحاري، وصورة الإشكال أن حكم الأجرين حكم تفران، واتفقوا على أن الآية نزلت في عبد الله بن السلام وكان يهودياً ولم يؤمن بعيسى، وقال العمماء: أن يهودياً إذا آمن بموسى ولم يؤمن بعيسى ثم آمن بمحمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه له أجر واحد.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يَطْلُقُهَا

قال الجمهور: إن بين نكاح الأم والبنت فرقا يشترط الدخول في أحدهما لا في آخرهما، وقال بعض السلف منهم علي: إن الدخول مشروط في الأم والبنت، ومبنى الخلاف تفسير الآية: «من نساءكم اللاتي دخلتم بهن الخ» [النساء: ٢٣] قيد الأم والبنت أو قيد إحداهما.

١١١٨- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَضُورٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ^(١) الْقُرْظِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبِتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَدِيَةِ الثَّوْبِ فَقَالَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسْبَةَ وَتَذُوقِي عُسْبَةَ لَتَلِكِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَالزُّبَيْرِ أَوْ الْمُصَيَّبِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ:

وَالْمَحْلُ عَلَى هَذَا جَدُّ عَائِشَةَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجْتُ زَوْجًا غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَّهُ لَا تَحِلُّ^(٢) لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ [جَامِعَهَا]^(٣) الزَّوْجُ الْآخِرُ.

٢٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحْلِ وَالْمَحْلَلِ لَهُ

١١١٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زُبَيْدٍ الْأَيَامِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَغَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَنْ الْمَحْلُ وَالْمَحْلَلُ لَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقَيْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْنَسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ. وَهَكَذَا زَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ غَامِرٍ عَنِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَغَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِالْقَائِمِ. لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعُفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَزَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ غَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ. وَهَذَا قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ. وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْخَارِثِ

(١) قوله: «جاءت امرأة رفاعه نسيبتها بامرأة رفاعه باعتبار ما كان أو لاشتهارها بها» وقوله: «بِتَ طَلَاقِي» أي حرم البتة، ولم يبق من الثلاث شيئاً، والزبير على وزن أمير، الزبير كله بضم الزاء إلا عبد الرحمن بن الزبير. هذا فإنه بفتحها، قوله: «هدية الثوب» - والمهدب - بضم هاء وسكون الدال - حمل الثوب واحدها بالهاء، كذا في «القاموس» شبهت ذكره بها في الإرخاء وعدم الإسثار، والعُسْبَةُ نضغ حسل وقد يؤت، ولذا قيل في تصغيره: عُسْبَةٌ - بانثاء - وقيل: التاء فيها على زينة اللدة كناية عن لذة الجماع؛ وفيه أنه لا بد من إصابة الزوج الثاني في التحليل، ويكفي فيه تغيب الحشفة، ولا يشترط الإنزال، وهذا حديث مشهور وقع عنه الإجماع، ولا خلاف فيه لا ما نقل عن ابن المسيب حيث قال: يكفي فيه النكاح أخذاً بظاهر قوله تعالى: «فَلَا تَحِلُّ لَهُ» من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﷻ وقالوا: المراد به الوطء على ما هو أصل معنى النكاح، وتحققه في أصول الفقه، كذا في «المعاني».

(٢) قوله: «لا تحل» قال محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى: وبهذا يأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فنهائنا لأن الثاني لم يجامعها، فلا تحل أن ترجع إلى الأول. (الموطأ)

(٣) قوله: «لمن المحلل والمحلل له» الأول بلفظ اسم فاعل، هو الرجل الذي تزوجت به لتحليل. والثاني بلفظ المفعول، هو الزوج الأول الذي وقع التحليل لأجله، وإنما نعت الأول لأنه نكح على قصد الفراق، والنكاح شرع للقيام، وصار كالتيسر المستعار على ما وقع في الحديث، ولعن الثاني لأنه صار سبباً في هذا النكاح، والمراد بظهور حساستهما: لأن الطبع السليم ينفر عن فعلهما لا حفيظة اللعن، وقيل: المنكروه استراظ الزوج بالتحليل في القول لا في النية، بل قد قيل: إنه مأخوذ بالنية لفقد الإصلاح. كذا في «المعاني».

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ

لا يجوز هذه المرأة تزوجها الأول إلا بعد دخول الزوج الثاني، وهذا مذهب الأمة المرحومة إلا سعيد بن المسيب كما نسب إليه، واختلف في أن الزوج الثاني يهدهم ما دون الثلاث أم لا، قال محمد: لا يهدهم، خلافاً لشيخه، والصحابه أيضاً مختلفون في هذا. قوله: (عبد الرحمن بن زبير الخ) يفتح الزاء المعجمة، وسوى هذا في تمام ذخيرة الحديث الزبير بضم الأول.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحْلِ وَالْمَحْلَلِ لَهُ

صنف ابن تيمية حديثاً كاملاً في مسألة الباب وغرضه أن النكاح بنية التحليل وبشرط التحليل باطل، ولا تحل للأول ولا تزني عليه أحكام النكاح.

وههنا دقيقة ذكرها صاحب الدر أيضاً أن بين التعليق بالشرط والتفبيد به فرقاً، فإن امرأة إذا نكحت، وقالت: نكحت إن كنت عالماً فهذا تعليق بالشرط، وإن قالت: نكحتك على أن تكون عالماً، وهذا تفبيد بالشرط، وفي الصورة الأولى إن لم يكن عالماً لا يصح النكاح، وفي

عَنْ عَلِيٍّ.

١١٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَيْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: وَلَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحِلَّ وَالْمُحِلَّ لَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ، اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثُرَوَانَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جُنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَسَمِعْتُ الْبَخَارَوْدَ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ يَهْدَى، وَقَالَ: يَتَّبِعِي أَنْ يَرْمِيَ بِهَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ. قَالَ وَكِيعٌ: وَقَالَ سُفْيَانُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ لِتَحْلِلَهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُمَسِكَهَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُمَسِكَهَا حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

٢٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ

١١٢١- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ»، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرِهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثٌ عَلَى حَدِيثٍ حَسَنٍ صَحِيحٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جُنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتَعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَمَرَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتَعَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ

(١) قوله: «نهى عن متعة النساء» وهو النكاح إلى أجل معين، والصحيح المختار أن نكاح المتعة كانت حلالاً قبل خير، فحرمت فيه ثم أبيحت عام فتح مكة، ثم حرمت بعد ثلاثة أيام غزياً مرةً، كذا قال الطيبي وبسطه النووي.

قال القاضي عياض: أجمعوا على أن من نكح مطلقاً بيته أنه لا يملك معها إلا مدةً، فنكاحه صحيح، وليس بنكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ينكح الرجل المرأة إلى مدة، فإذا انقضت، بانت منه، واختلف أصحاب مالك، هل يجد الواطن في نكاح المتعة. (الطيبي)

الصورة الثانية يصح النكاح، والمشهور عندنا أن الشرط معصية وإثم؛ والنكاح صحيح، وإن لم يشترط في اللفظ فإن كان الرجل معروفاً بهذا الفعل فمكروه محرماً كما في فتح القدير، وفي بعض كتبنا أنه إذا لم يشترط في اللفظ فالجحل له ثواب لأنه نفع أخيه المسلم، وفي رواية عن محمد أنه إذا اشترط يصح النكاح ولا تحل للأول، وفي رواية عن أبي يوسف أن النكاح أيضاً باطل، أقول: يعمل حديث الباب على الاشتراط عند أبي حنيفة بالفقه، ولأبي حنيفة ما أفتى عمر رضي الله عنه بسند له له جيد، ولعله في الكثر من (١٧٠) ج (٥) وفتاوى الحفاظ ابن تيمية من (٢٠٠) أن رجلاً نكح امرأةً للتحليل فقال له عمر: لا تفارق امرأتك وإن طلقته فأعزرك، فدل هذا على صحة النكاح للتحليل، ولابن تيمية بحث في أن النهي يقتضي البطلان، وحرر الكلام من بقدر الضرورة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ

ذكر ابن المهام بين النكاح الموقت ونكاح المتعة فرقاً بأن في المتعة يكون لفظ التمتع ولا يكون بحضور الشاهدين ولا بتعيين مدة بخلاف الموقت، وأما في الموقت فالنكاح باطل والنكاح مؤبد، ونسب صاحب الهداية جواز المتعة إلى مالك بن أنس، وينكره المالكية صراحة، وأجمعوا على أن نكاح المتعة حرام.

ثم أكثر العلماء إلى أن المتعة كانت جائزة ثم نسخت، وأجمعوا على حرمة وعدم جوازه في آخر عهد التابعين، وأما لو وطئ امرأةً بنكاح المتعة فهل عليه حد أم لا؟ فقول: لا حد لأنها كانت مختلفة في صحتها في عهد الصحابة كما نسب إلى ابن عباس أنه يقول بجواز المتعة، وكذلك نسب إلى ابن مسعود، فقول في حق ابن عباس كلمات منكورة كما قال علي: إنك رجل تاله الخ، وذكر الحازمي في كتاب الناسخ والنسخ قول لابن عباس: قد اضطرب الناس بفتورك، وأنشدوا عليه أشعاراً منها:

قد قلت للشيخ لما طال صحبة

يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس

أو هل لك في رخصة الأطراف آنسة

تكون مثوى لك حتى مصدر الناس

فقال ابن عباس: سبحان الله ما قلت إلا أنه كالخنزير والمبينة، أي جوازها عند شدة الشبق والاضطرار، ولكن الجواز عند الاضطرار أيضاً مذهب ابن عباس لا غيره، فإنه يمكن له دفع الشهوة بالصوم وغيره، ثم قال حذاق المحدثين: إن في فتح مكة كانت جائزة إلى ثلاثة أيام ثم

وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١١٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُقَيْبَةَ أَخُو قَبِيصَةَ بْنِ عُقَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثْمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ الْمَتْعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يُقَدِّمُ الْبِلْدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدَرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يَتِيمٌ فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ، وَتَصْلُحُ لَهُ شَيْئُهُ^(١)، حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ «إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ سَوَاهُمَا فَهُوَ حَرَامٌ.

٢٨ بَابُ مَا جَاءَ مِنَ النَّبِيِّ عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ

١١٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَّازِ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ وَهُوَ الطَّوِيلُ قَالَ: حَدَّثَ الْحَسَنُ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا حِلَّ^(٢) وَلَا حَنْبٌ وَلَا شُغَارٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ نَهْبَةً فَلَيْسَ بِمُتَاهِرٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَزَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

١١٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْقَوْلُ عَلَى هَذَا جَنْدٌ غَامِثٌ أَهْلُ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ نِكَاحَ الشُّغَارِ. وَالشُّغَارُ أَنْ يَزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَزَوَّجَهُ الْأَخَرُ ابْنَتَهُ، أَوْ أُخْتَهُ، وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: نِكَاحُ الشُّغَارِ مَقْشُوعٌ. وَلَا يَحِلُّ وَإِنْ جُمِلَ لَهُمَا صَدَاقًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَزَوَّي عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِفَاحٍ قَالَ: يُتَزَوَّنَ عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَيُجْتَمَلُ لَهُمَا صَدَاقُ الْمَثَلِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

(١) قوله: «وَتَصْلُحُ لَهُ شَيْئُهُ» قال الشيخ في «المجمعات»: هكذا يوجد هذا اللفظ في هذه النسخ: شَيْئُهُ - بفتح الميم وضمه التحتية - ولا يدري صريح المراد به إلا أن يحصل من الشَّوَارِ، يقال: شَوِيَ اللحم شيئاً فاشتوى، فيكون الشيء بمعنى المشوى، والمراد طعامه وما كونه، وانظروا أن مخفف ميموز أى تصلح أشياء وأمواله. وهكذا في النسخة من حديث الترمذي مصححة قديمة خط العرب.

(٢) قوله: «لا حِلَّ» هو في الزكاة أن يقدم المصدق على أهل الزكاة فينزل موضعاً، ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها، وهو في السياق أن يبيع رجلاً فرسه فيزجره ويحلب عنقه، قوله: «ولا حَنْبٌ» - بالتحريك - هو في السياق أن يحلب فرساً إلى فرسه الذي يساق عليه، فإذا فر الزكوب، تحول إلى المحتوب، وفي الزكاة أن يترى العامل بأقصى مواضع الصدقة، ثم يأمر أن يحلب إليه أى تحضر، وقيل: أن يحلب رب الأموال أمواله أى يبعده عن مواضعه حتى يحتاج العامل إليه، كذا في «المجموع».

(٣) قوله: «نهى عن الشُّغَارِ» قال محمد: وبهذا تأخذ لا يكون المصدق نكاح امرأة، فإذا تزوجها على أن يكون صداقها أن يزوجه انتبه، فالتكاح جائز، وما صداق مثلها عن نساءها، لا وكس ولا شطط وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا. (الموطأ)

نسخت، وأما الموسعون فقالوا بجوازها في فتح مكة وخيبر وغزوة تبوك وحجة الوداع، ويشير إلى هذا بعض ألفاظ الروايات وأقول: إن مدار جوازها في خيبر مبني على رواية الباب، وقال الخليلون: إن النهي عن لحم الحمر كان في خيبر، وأما النهي عن المتعة المشي على أنها كانت ثم نسخ فواقعة فتح مكة وخلط الراوي بينهما بوجه، وقال ابن القيم: كيف تكون جائزة في فتح خيبر مع أن النساء كلهن كن يهوديات وما كانت إحداهن مسلمة. وأما رواية جوازها في غزوة تبوك فغير قوية، وأما في حجة الوداع فالمتعة فيها ليست متعة النكاح بل التمتع المقابل للقران والافراد.

وأما ما فتردد في جواز المتعة في زمان ما في الإسلام، وأما ما في فتح مكة فكان نكاحاً بمعبر قليل بنية أن يؤبد النكاح وهذا جائز الآن أيضاً، ومستندي في هذا حديث ابن عباس اللاحق.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ النَّبِيِّ عَنْ نِكَاحِ الشُّغَارِ

قال أبو حنيفة: إن النكاح صحيح ويلزم مهر المثل، وقال بعض الأئمة: إن النكاح باطل، واسنفت أيضاً مختلفون.

قوله: «لا حِلَّ وَلَا حَنْبٌ» هذا اللفظان قد يستعملان في الزهراء، وقد يستعملان في الزكاة أيضاً، وأما المذكور في حديث الباب فعندي أن يضم ما في الزكاة كما يشير حديث أبي داود ص (٢٢٥) بسند قوي: «لا حِلَّ وَلَا حَنْبٌ، وَلَا تَأْخُذُ الصَّدَقَاتُ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ، وَيُشِيرُ شَرُّ الْحِمَاسِيِّ أَيْضاً إِلَى أَنَّ الْجَلْبَ وَالْحَنْبَ يَكُونَانِ فِي الزَّكَاةِ.

٢٩- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا

١١٢٥- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ عَنْ أَبِي خَرِيزٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَزْوُجِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا».

١١٢٥ (م)- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ خُشَّانٍ عَنْ ابْنِ سَبْرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وفى الباب عن عليٍّ وابنِ عمر وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وأبي أمامة وجابر وعائشة وأبي موسى وسُمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ.

١١٢٦- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ حَدَّثَنَا غَامِرٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ الْعَمَّةِ عَلَى ابْنَةِ أُخِيهَا، أَوْ الْمَرْأَةِ عَلَى خَالَاتِهَا، أَوْ الْخَالَةِ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، وَلَا تُنْكَحَ الصَّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى»، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى».

حديث ابن عباس وأبي هريرة حديث حسن صحيح.
والعمل على هذا عند عامة أهل العلم. لا نعلم بينهم اختلافاً. أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها. فإن نكح امرأة على عمتها أو خالتها أو العمة على بنت أخيها، فنكاح الأخرى بينهما مفشوخ. وبه يقول عامة أهل العلم.
قال أبو عيسى: أدرك الشَّعْبِيُّ أبا هريرة وزوى عنه. وسألتُ مُحمَّدًا عن هذا، فقال: صحيح.
قال أبو عيسى: وزوى الشَّعْبِيُّ عن رجل عن أبي هريرة.

٣٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ

١١٢٧- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُرَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ» أَنْ يُوَفَّى بِهَا، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ

- (١) قوله: «نهى أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها» أي لا يجمع بين المرأة وعمتها وإن غلبت كأخت الخد، ولا بين المرأة وخالتها وإن غلبت كأخت أم الأم، ومطابق العمة والخالة عليهما إحداهما أو بالحد أو بالأشهر أو - فذكر - والتخصيص بالعمة والخالة وقع اتفاقاً لوقوع السؤال عليهما فإن الأخنتين حكمهما كذلك أو لأيهما مذكوران في بعض النسخ وهو قوله: «يجمعوا بين الأخنتين» كذا في «السنن».
- (٢) قوله: «ولا تنكح الصغرى على الكبرى» الخ بيان أن تأكيد ما قلناه، والمراد بالصغرى بنت أخت المرأة، والكبرى عمها على ما هو الغالب في إعادة، أو أراد الصغرى بنسب المرأة، والمعمات.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا خَالَاتِهَا

هذه المسألة مد أحسن عليها وفتح أبو حنيفة في مناهج: «أن يجمع بين المرأة وعمتها وإن غلبت كأخت الخد، ولا بين المرأة وخالتها وإن غلبت كأخت أم الأم، ومطابق العمة والخالة عليهما إحداهما أو بالحد أو بالأشهر أو - فذكر - والتخصيص بالعمة والخالة وقع اتفاقاً لوقوع السؤال عليهما فإن الأخنتين حكمهما كذلك أو لأيهما مذكوران في بعض النسخ وهو قوله: «يجمعوا بين الأخنتين» كذا في «السنن».

(٢) قوله: «ولا تنكح الصغرى على الكبرى» الخ بيان أن تأكيد ما قلناه، والمراد بالصغرى بنت أخت المرأة، والكبرى عمها على ما هو الغالب في إعادة، أو أراد الصغرى بنسب المرأة، والمعمات.

قوله: «ولا تنكح الصغرى على الكبرى» الخ هذا بيان الجملة السابقة، وفي رواية أبي داود ص (٢٨٣) إشكال فإن فيها: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين العمتين والخالتين» الخ، وتكشف التدرج والخشوع فيها فأخرجوا صورة العمتين والخالتين، وظني أن الخاتبة لا تعرض إلى البوار وإثنا وجه الحديث أن فيه تعيياً والمراد الخالة وبنت الخالة والعمة وبنت العمة ولا بعد في هذا أصلاً. وهذا مثل أن يقال: إن غلاماً وفلاناً ابنا خاتمة، والقياس ابنا خاتمة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ

الشروط التي لا ياتي النكاح جائرة ويؤى دينه، ولا تترم قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله.
حكايه: حكى أن أعرابياً دخل على القاضي شريح ولعله كان ضعيف البصر فقال: الأعرابي: أليس أنت؟ قال القاضي: بينك وبين الحداد،

الْفُرُوجُ.

١١٢٧ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى شُعْبَةُ بْنُ الْمَثْنَى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً، وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ بَصْرِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ شَرْطِهَا، كَأَنَّهُ زَايَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَهَا وَإِنْ كَانَتْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا، وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ شَفِيئَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِسَلَمٍ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ

١١٢٨ - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ نَعْتَمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ^(١) مِنْهُنَّ أَرْبَعًا. هَكَذَا رَوَاهُ نَعْتَمٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعْبَةُ بْنُ أَبِي خَمْرَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ، أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَبِيلِ طَلْحٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لِمَ تَرَجَعْتَ نِسَاءَكَ، أَوْ لِمَ رَجَعْتَ نِسَاءَكَ، كَمَا رَجَعْتَ قَبْلُ أَبِي

(١) قوله: «إِنْ أَحَقَّ بِالشَّرْطِ أَنْ يَتَخَيَّرَ» تفادير الباء متعلق بـ «أَحَقَّ» وما استعملتم به الفروج خبر «إِنْ»، والمراد به المهر، وقيل: جميع ما يشترط الرجل ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً، وقيل: جميع ما تستحقه المرأة تحقضى الزوجية، فإن الزوج التزمها بالتعقد، فكانه شرط فيه. (اللمعات)

(٢) قوله: «أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» قال محمد رحمه الله في «موضعه»: «وهذا تأخذ، يختار منهن أربعا يجهز شاء ويفارق ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربع الأول جازم، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي انتهى وفي «المشكاة» أمسك أربعا، وفارق سائرهن، قال الشيخ في «اللمعات» شرح المشكاة: فيه أن أنكحة الكفار مسبوحة إذا أسلموا ولا يؤمرون بإعادة النكاح إلا إذا كان في نكاحهم من لا يجوز نكاحها، وإن أسلم أحد الزوجين لا يفرق كارتداده كما هو مذهب الحنفية، المهم إلا أن يفرض الإسلام ههنا معاً في آن واحدة من غير تقدم وتأخر، وهو بعيد، أو يرد بالإمسك النكاح - انتهى - والله تعالى أعلم.

قال: أسمع مني؟ قال: للاستماع جلست، قال: تزوجت امرأة قال: بالرفاء والبنين، قال: بشرط أن لا يخرجها من البلد، قال: واشترط أمك، قال: أريد أن أخرج بها، قال: بسم الله، قال: على من قضيت؟ قال: على ابن أمك، قال: بشهادة من؟ قال: بشهادة ابن أخت خالتك، وكان القاضي يجيبه ولا يفهمه الأعرجي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِسَلَمٍ وَعِنْدَهُ عَشْرَةُ نِسْوَةٍ

مذهب الشافعي وأحمد ومالك وشهد رحمهم الله أن الرجل يختار أيهن شاء، وقال أبو يوسف رحمه الله وأبو حنيفة: إنه يختار أولاهن نكاحاً.

تمسك الجمهور بحديث الباب: وأجاب الشيخان بما أجاب الطحاوي ص (١٤٩) وحاصله أن الكفار مخاطبون بالفروج مثل النكاح، وأما المسألة التي ذكر الشيخان تكون في الأنكحة التي تنعقد بعد ورود النهي عن نزاد عمى مثني وثلاث ورباع، وأما الأنكحة التي قبل ورود الشريعة بهذه المسألة فكانت صحيحة فإذا أسلم فأنكحته صحيحة ويختار أيهن شاء، فالخاصل أن الخلاف في الأنكحة التي بعد ورود النهي، وأما ما مضى قبل ورود الشريعة فلا تبدل فيها، وأما نظير عدم التبديل فيما كان في الجاهلية فما أخرجه أبو داود ص (٣٠٩) باب الادعاء بولد الزنا ليس له مما قسم من الثرات الخ، وشرح حديث أبي داود ولم أجد لطيفاً إلا في فتاوى ابن تيمية ضمناً، وحديث أبي داود فوي أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسند أقوى مما في أبي داود ففيه كثير من الأحكام لعلها تبين مائة، وأخرجه أحمد رحمه الله في مسنده، وفيه قال أحمد: كنا عند عبد الرزاق لتحصيل العلم وكان الماء منه على مسافة ثلاثة أميال فكنا نأتي بالماء كل يوم من تلك المسافة، وأما جواب حديث: «من أسلم ونحوه أعتان» فعلى متوال جواب الطحاوي في حديث الباب، أي اختيار أوليهما فيمن تزوج بعد نزول شريعة: «وَأَنْ تَحْتَمِلُوا بَيْنَ الْأَخْطَيْنِ الخ» [النساء: ٢٣] ولا يجب علينا جواب حديث: «من أسلم ونحوه أعتان» لأنه ضعيف من قبل ابن طيبة، وإنما اكتفيت على الأجرة وأما الأدلة فمذكورة في موضعها.

قوله: (قال محمد رحمه الله الخ) غرض البخاري بيان أن الراوي أوهم وضم متن حديث بسند حديث آخر، ومضى على هذا عبد الملك

رُغَالٌ^(١)

وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ

١١٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْفَةَ عَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجَيْشَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ قَيَّزُوزَ الدَّيْلَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَيْتُ

النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحِيَّ أُخْتَانِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْتَرِ أُبَيَّهُمَا شِئْتَ^(٢)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَبُو وَهَبٍ الْجَيْشَانِيُّ، اسْمُهُ الدَّيْلَمِيُّ بْنُ هَوْشَعٍ.

٣٣- بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ

١١٣١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ خَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ زَيْبَةَ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ

نَسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ زَوْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ^(٣) وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَدًا غَيْرَهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ زَوْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونُ لِلرَّجُلِ، إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ، أَنْ يَطَّاهَا حَتَّى تَضَعُ.

(١) قوله: «أبي رغال» - بكسر الراء وحمزة عين معجمة - وهو جاهلي من بقايا قنود، وقيل: كان عملاً لمصاح النبي صلى الله عليه وسلم، فأرسله إلى قوم من قنود، وأجل لهم المهرام، وقيل: كان دليل الحسنة حين حازوا خدم الكعبة، قيل: إنه أول من أخذ العشر بضره به المنى في الظلم والظنوم، وهو الذي يرحم الخناج قومه إلى الآن، قال جرير: إذا مات الفرزدق فرحموه كما ترمون نمر أبي رغال، وفي «القاموس»: أبو رغال ككتاب في «سبب أبي داود» و«دلائل النبوة» وغيرهما عن ابن عمر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه إلى الطائف، فمررنا بقمر، فقال: هذا قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف، وكان من قنود، وكان بهذا الحرم يدفع عنه، فلما خرج منه: أصابت النجمة ابنه أصابت قومه بهذا المكاب، فدفن فيه» الحديث - انتهى -.

(٢) قوله: «اختر أبتكما شئت» سواء كانت المختارة من تزوجها أولاً أو آخرها، وعليه الأنسة الثلاثة، وقال أبو حنيفة: إن تزوجها متعاقبين، لا يختار إلا الأولى لعدم صحة الأخرى. (اللبسات)

(٣) قوله: «من كان يؤمن بالله» قال الطيبي: واتفق أهل العلم على تحريم الوطء، على المافات في زمان الاستبراء، واحتلفوا في المباشرة سوى الوطء، فذهب قوم إلى تحريمها وهو كالوطء، وهو قول الشافعي. رحمه الله تعالى.

بن قصان المغربي في كتاب الوعد والإلجام واستوفى الكلام واستقر رأيه على صحة الحديثين، أي وافعة رجل في عهده عليه الصلاة والسلام ووافعة رجل في عهد عمر، وأنهى بالمتابعات ونشره حتى قال: إن صاحب الوافعة في عهده عليه الصلاة والسلام وصاحب الوافعة في عهد عمر واحد، وإن التفتي هو غيلان بن سلمة، وقال: إن غيلان أراد في عهد عمر أن يطلق نسوة ويسئل ويتجرد فنهاه عمر، وأما قصة أبي رغال لمعروفة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ

فإن أبو حنيفة: يجب استبراء الأمة المستزادة كبراً أو ثيباً، وقال الشافعي رحمه الله في الاستبراء في البكر، ويذكر في كتب أصول الشافعية أن خلف الحكم عن العلة مثل السفر لقصر الصلاة فغير جائز، ويجوز تخلف الحكم من الحكمة مثل المشقة في السفر، وبكمي وجود الحكمة في نوع الحكم فقط، ثم قالوا: إن النوع المنصبط لا ينجو من الحكمة، ويجوز حلل النوع المنصبط من الحكمة، فإذا حكمت الاستبراء عندنا - مفقودة في البكر، وأقول: قال في فتاوى قاضيان: إن البكر يمكن علوقها بوصول الماء إلى الرحم بلا دخول رجل، فإذا لم يفقد حكمه الاستبراء في البكر أيضاً.

(إطلاع ضروري) في سند ثياب اللاحق عثمان النبي وذكر الخطيب البغدادي في بعض تصانيفه الألفاظ المشكرة في حق أبي حنيفة، وذكر أن أبا حنيفة ذكر مسألة عند رجل فقال الرجل: إن النبي يقول هكذا، قال أبو حنيفة: ينبغي أن ينبغي. أقول: هذا القول لا يمكن من أدنى المسلمين، وكيف يقول بهذا من هو إمام المسلمين من الأمة المحمدية؟! والحقي أن هذا ليس النبي بل هو عثمان النبي ووقع التصحيف من

[١] ذكر بشار بعد هذا حديثاً رقم (١١٣٠) ليس موجود في النسخة الهندية، ونصه: - ١١٣٠ - حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا أبي قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني عن الضحاك بن قنوز الديلمي عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله أسلمت وتحيي أختان. قال: اختر أبتكما شئت.

وفي الباب عن ابن عباس وأبي الدرداء والبرقياء وأبي سعيد.

٣٤- باب ما جاء [في الرجل] "يسبي الأمة ولها زوج، هل يجعل له وطئها

١١٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَابًا يَوْمَ أُوطَاسٍ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَزَلَّتْ: «وَالْمُحَصَّنَاتُ» مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَمَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَأَبُو الْخَلِيلِ، اسْمُهُ: ضَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ.

وَرَوَى هَمَّامٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ضَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ الثَّيِّبِيِّ ﷺ.

١١٣٢ (م)- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ.

٣٥- باب ما جاء في كراهية مهر البغي

١١٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ» وَمَهْرِ الْبَغِيِّ «وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ».

وفي الباب عن زافع بن خديج وأبي حنيفة وأبي هريرة وابن عباس. وحديث أبي مسعود حديث حسن صحيح.

(١) قوله: «والمحصنات من النساء... الخ» أي حرمت عليكم نكاح ذوات الأزواج من النساء ووطئهن إلا ما ملكت أيمانكم. (م)

(٢) قوله: «عن ثمن الكلب» وهو محمول عندنا على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روي أنه فُضي في كلب قتل رجل بأربعين درهماً، وقضى في كسب ما فيه بكسب، ذكره ابن المنك، كذا في «المراقبة».

(٣) قوله: «مهر البغي» أي أجرة الزنا يعني سمى مهراً مجازاً وهو بفتح موحدة وكسر معجمة وشدة ياء فاعيل أو فعول، وقوله: «حلول الكاهن»

الكتاب فأخذ الخطيب ونقله عن أبي حنيفة بدون أن يتدبر في حقيقة الحال، فجاء الخوارزمي ورد على الخطيب البغدادي ثم جاء ملك حنفي الملك المعظم فتصدى إلى جواب الخطيب وصف السهم المصيب في كبد الخطيب، وهذا السلطان كان يعمل بما روي عن أبي حنيفة فقط، وأخرج جميع مسائل أبي حنيفة وأفرزها في كتاب كان يداوم عليه في مسائل الفقه، وأما في الحديث فكان أمر بشيوع مستند أحمد على أبواب الفقه وكان يداومه وترجمته المذكورة في تاريخ ابن خلكان.

باب ما جاء في كراهية مهر البغي

حرام عند الكل، ذكر أخي يوسف جيبني في حاشية شرح الرقاية أن أجرة الزانية في الإجارة الفاسدة طيبة لها، واعترض رجل من غير المقلدين وقال: إن أبا حنيفة يجعل أجرة البغي طيبة وهذا خلاف نص الحديث وإجماع الأمة، وأجاب مولانا الفرجوم الكنگوهمي أن صورة المسألة أن يستأجر رجل امرأة لعمل ما من الطحن (چکئی پیستا) أو الخبز أو غيرها واشترط معهما أنه يزني بها فإذا أجرة عملها طيبة ألا يرى إلى أنهم يذكرونها في باب الإجارة الفاسدة.

واعلم أن جيبني بمعنى مولانا، وفي اللسان الرومي يكون التعت متأخراً ومعنى أخي (صوفي) في الرومية.

قوله: (لمن الكلب الخ) قال الشافعي: إن الكلب نجس عين ويرد عليه جواز اقتنائه لزراع أو للصيد، ونجس العين الذي تكون المستنبتات من الشعر والعظم وغيرها منه نجسة، واشتهر عندنا أنه نجس اللحم لا العين، وفي قاضيهان رواية عن أبي حنيفة في كونه نجس العين قد صححها أرباب المعلولات والنيسوطات، ثم في الهداية: حواز بيع الكلب المعلم وغيره، وقال السرخسي شيخ صاحب الهداية جواز البيع منحصر في المعلم، أقول: ثبت استثناء الكتب المعلم في الأحاديث أخرج النسائي ص (٧٠١) عن جابر: «إلا كلب صيد الخ»، وأنكره السنائي وقال: إنه منكر، والرجال ثقات والله أعلم، وقال العيني: أخرج أحمد في مسنده: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن من الكلب إلا كلباً معنساً». ويمكن جواب عموم حديث آيات دراية أيضاً بأن المراد أن لا يجعل الكلب مملوكاً بل يترك مباح الأصل، فلا تنافي بين الحديث والجزئيات المحاذرة، ومثل هذا ما قال الخطابي في شرح أبي داود في باب الهرة إن النهي عن جعل الهرة مملوكاً، ولنا أيضاً ما في الطحاوي أن رجلاً قتل كلب رجل فأخذ عثمان ضمانه وأعطى مالك الكلب.

قوله: (وحلول الكاهن الخ) ويندرج في الكاهن الرمال والمطار وعالم السحوم وغيرهم.

٣٦- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ

١١٣٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَثِقِيَّةٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ ثِقِيَّةٌ: يُلَاحِظُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ أَحْمَدُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِنَّمَا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَّتُ بِهِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» هَذَا عِنْدَنَا إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَّتُ بِهِ وَزَكَتْ إِلَيْهِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ، فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ رِضَاهَا أَوْ زَكَاةَ إِلَيْهِ، فَلَا يَأْسُ أَنْ يَخْطُبَهَا. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، حَيْثُ جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ: أَنَّ أَبَا جَهْمٍ بَنَ حَدِيفَةَ، وَمُغَاوِيَةَ بَنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطَبَاهَا فَقَالَ: «أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَرَجُلٌ لَا يَرْفَعُ غِصَاءً عَنِ النِّسَاءِ، وَأَمَّا مُغَاوِيَةُ فَضَمْلُوكُ» لَا مَالَ لَهُ، وَلَكِنْ أَنْكَحِي أُسَامَةَ^(١). فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّ فَاطِمَةَ لَمْ تُخْبِرْهُ بِرِضَاهَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَوْ أَخْبَرَتْهُ، لَمْ يَتَّخِذْ عَلَيْهَا بَغِيرَ الَّذِي ذَكَرَتْ.

١١٣٥- حَدَّثَنَا تَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَيْبَانًا شَعْبَةً قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو يَكْرُبُ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَحَدَّثَتْ: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَلَمْ يَحْمِلْ لَهَا شَكْنًا وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: وَوَضَعَ لِي عَشْرَةَ أَقْفُزٍ عِنْدَ ابْنِ عَمِّ لَهُ: خَمْسَةً شَعِيرًا وَخَمْسَةً بُرًّا. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. قَالَتْ: فَقَالَ «صَدَقَ» فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ. ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ بَيْتُ أُمِّ شَرِيكِ بَيْتٌ يَغْشَاهُ^(٢) الْمُهَاجِرُونَ، وَلَكِنْ احْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ. فَتَنَى أَنْ تَلْقِي تِيَابَتَكَ^(٣) فَلَا يَرَاكِ. فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَجَاءَ أَحَدٌ يَخْطُبُكَ فَأَتِينِي». فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي، خَاطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُغَاوِيَةُ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «أَمَا مُغَاوِيَةُ فَرَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ. وَأَمَا أَبُو جَهْمٍ

-هو يضم ما يعطاه من الأجرة والرشوة، والكاهن هو من يتعاطى الخير عن كوائف ما يستقبل ويدعى معرفة الأسرار، وقد كان في العرب كهنة، وفي حكم الكاهن المنكح والعزاف، وإيائهم حرام بإجماع المسلمين، كذا في «مجمع البحار».

(١) قوله: «ولا يخطب على خطبة أخيه» هو أن يخطب الرجل المرأة ويخفها على صداق، وتراضيا ولم يبق إلا العقد، ولا يمنع قبل ذلك خطب خطبة - بالكسر - والاسم أيضا بالكسر، فأما بالضم فمن القول والكلام، (مجمع البحار)

(٢) قوله: «ضمم الصاد واللام» هو فقير لا مال له. (المجمع) فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، وأبو جهم هذا هو المذكور في حديث «الأنحائية» غير أبي جهم المذكور في التيمم وفي المرور بين يدي النضلي. (الطبي)

(٣) قوله: «أنكحي أسامة» أشار صلى الله عليه وسلم بنكاح أسامة لما علم من دينه وفضله، فنصحنا بذلك وكرهه أولا لكونه مولى أسود جذا، ثم كثر صلى الله عليه وسلم على للحث على أزواجه لما علم من مصحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: اغتبت، كذا في «الطبي».

(٤) قوله: «يعشاه المهاجرون» فإنها كانت امرأة كريمة صالحة غاضلة يزورها الناس ونضيفهم، وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث على جواز نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف نظره إليها، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه حرام كما دل عليه نص القرآن وحديث أم سلمة أنعميائون أنما.

(٥) قوله: «أن تلقى تيابك» خير في معنى الأمر أي ضمت تيابك ولا تلبسى ثياب الزينة في حالة العدة، ويحتمل أن يكون معناه أنك تكونين في بيته بلا تكلف تضعين ثيابك وتجردين؛ لأنه ليس هناك من تخافين من نظره.

اعلم أن هذا الحديث من فاطمة يدل على أنه لا نفقة ولا سكنى لمعدّة الثلاث، أما نفي النفقة فصريح، وأما نفي السكنى فإنها إنما تكون في بيتها لا في بيت الناس، وإلى هذا ذهب الإمام أحمد وهو مذهب ابن عباس، وقال مالك والشافعي وآخرون: لها السكنى لقوله تعالى: «أسكنوهن من حيث سكنتم» ولا نفقة هذا الحديث، وقال أبو حنيفة وآخرون: وهو قول عمر: «لها السكنى والنفقة» وقد قال عمر:

فَرَجُلٌ شَدِيدٌ عَلَى النَّاسِ. قَالَتْ فَخَطْبَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَتَزَوَّجَنِي، فَبَارَكَ اللَّهُ لِي فِي أَسَامَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١). وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَزَادَ فِيهِ: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْكِحِي أَسَامَةَ».

١١٣٥ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بِهَذَا.

٣٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

١١٣٦ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَعَزِلُ، فَرَعَيْتُ الْيَهُودَ اللَّهُ الْمَوْءُودَةُ الصُّغْرَى^(٢). فَقَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ هُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ.

١١٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي هُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ غَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَعَزِلُ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، فِي الْعَزْلِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ، وَلَا تُسْتَأْمَرُ الْأَمَةُ.

٣٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ

١١٣٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟».

وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ: وَلَمْ يَقُلْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ. قَالَا فِي حَدِيثِهِمَا: «فَبِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَقَدْ كَرِهَ الْعَزْلَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ

لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا يَقُولُ امْرَأَةٌ، كَذَا فِي «اللمعات» مع تغيير يسير.

(١) قوله: «المَوْءُودَةُ الصُّغْرَى» والمَوْءُودَةُ هِيَ الَّتِي دَفِنَتْ حَيَّةً، وَكَانَ عَادَةُ سُورَةِ الْعَرَبِ أَنْ يَدْفِنُوا بَنَاتِهِمْ إِذَا وَلَدَتْ تَحْوِزًا عَنْ لِحَاقِ الْعَارِ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: إِنَّ الْعَزْلَ أَيْضًا قَرِيبٌ مِنَ الْوَادِ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ لِنَفْسٍ وَلَوْ بَعِيدًا، عَنْ الْوُجُودِ، فَأَجَابَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ هَذَا لَيْسَ بِسَبَبٍ قَطْعٍ لِلْفَنَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْوَلَدَ، لَمْ يَمْنَعْ اللَّهُ الْعَزْلَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا الْوَلَدُ يَلْقَى بِقَطْرَةٍ صَغِيرَةٍ يَنْحَدِرُ مِنَ الذِّكْرِ فِي الرَّحِمِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَنْحَدِرَ قَطْرَةٌ مِنْهُ عِنْدَ الْإِخْرَاجِ، فَيَلْقَى الْوَلَدَ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْوَادِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ قَطْعِ الْفَنَاءِ وَالْإِهْلَاكِ. (م)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

وهو أن يَطَأَ امْرَأَتَهُ وَيَخْرُجَ الْمَعْصُومُ عِنْدَ الْإِنْزَالِ وَيَنْزِلُ خَارِجَ الْمَرْجِ.

قال الفقهاء: لا يجوز العزل في الحرّة إلا بإذنها، ولا في الأمة بغير إذن وليها، هذا كله قضاء، وأما ديانة فلم يرض به الشريعة وتدل الأحاديث على الكراهة، ما يدل حديث الباب على عدم الكراهة، فإن جوابه عليه الصلاة والسلام هذا لردّ زعم اليهود وردّ كليتهم وإن كان لغوهم في ما نحن فيه بعض الجمع، وهذا شبيه حديث الرجلين الذين لم يدخلا في صلاة الصبح خلفه عليه الصلاة والسلام، وحديث أن طفلاً من أطفال المسلمين مات فقالت عائشة: طوبى لهذا عصافور من عصافير الجنة، فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ما أدراك؟ وإنكاره كان على تسارع عائشة وإلا فأطفال المسلمين في الجنة إجماعاً، وفي الحديث أنه قال رجل: أعتزل يا رسول الله؟ فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ تَعَزَّلُ أَمْ لَا؟» ثُمَّ جَاءَ الرَّجُلُ بَعْدَ مَدَّةٍ وَقَالَ: كُنْتُ اعْتَزَلْتُ وَحَبِلْتُ امْرَأَتِي فَقَالَ: «قَدْ كُنْتُ قُلْتُ: إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ» فَاخْرَاجُ مِنَ الْأَحَادِيثِ قَبْحُ الْعَزْلِ، مِنْهَا حَدِيثُ الْبَابِ الْلاحق.

أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

٣٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ

١١٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ يَحْيَى بْنُ خُلَيْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْخَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: الشُّنَّةُ، إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

خَدِثْتُ أَنَسَ بْنَ خَدِيجٍ حَسَنُ صَحِيحٍ، وَقَدْ زَعَمَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ بَعْضُهُمْ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنَدٌ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً بَكْرًا عَلَى امْرَأَتِهِ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْغَدَلِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا.

٤٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ^(١)

١١٤٠- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِيٍّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ! هَذِهِ قِسْمَتِي^(٢) فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

خَدِثْتُ عَائِشَةَ هَكَذَا، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ». وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، مُرْسَلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ خَدِثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: لَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ، إِنَّمَا يَعْني بِهِ الْحُبَّ وَالْمَوَدَّةَ. كَذَا قَسَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا هَمَّامُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ^(٣)، فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةٌ سَاقِطَةٌ، وَإِنَّمَا أَسْنَدُ هَذَا الْحَدِيثِ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ. وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: وَلَا نَعْرِفُ هَذَا

(١) قوله: «بين الضرائر» الضرة يقال: لكل من النسوة عند رجل واحد، فهذه صرة تلك وتلك صرة هذه. (س)

(٢) قوله: «هذه قسمتي» قال الشيخ في «اللمعات»: أي القسم ورعاية الاعتدال في البيوت، والفراد بهما لا أملك الحجة والجماع - انتهى - قال الطيبي: أراد به الحب وميل القلب، قال: وفيه دليل على أن القسم كان فرضاً على الرسول صلى الله عليه وسلم كما عني غيره حتى كان صلى الله عليه وسلم يراعي التسوية بينهما في مرضه مع ما يلحظه من المشقة على ما روت عائشة الحديث، وذهب بعضهم إلى أن القسم بينهما لم يكن واجباً عليه، واحتج بما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يظوف على نساءه في ليلة واحدة، وقال بعضهم: وكان هذا قبل أن يسأل القسم، ويحتمل أن يكون بإذنه - انتهى -.

قال الشيخ: والمذهب عند الحنفية أنه لم يكن القسم واجباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: ﴿فَتَرْجِي مِنْ نِسَاءِ...﴾ (الحج) ورعاية ذلك كان تفضلاً لا وجوباً - والله أعلم -.

(٣) قوله: «امرتان» الظاهر أن الحكم غير مقصور على امرأتين بل هو اختصار على الأدن، فإنه لو كانت ثلاث أو أربع، كان السقوط عني

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ

يقيم عند البكر الجديدة سبعة أيام، وعند الثيب الجديدة ثلاثة أيام، ثم هذه الأيام تكون زائدة على القسمة بين القديمتين والجديديتين عند الحجازيين، وعندنا تكون هذه الأيام معدومات في أيام القسمة أي يقيم بعده عند القديمتين أيضاً سبعة أو ثلاثة، وقال مولانا عبد الحلي في شرح موطن عمدة: إن الحديث للحجازيين، ويرد على أبي حنيفة، أقول: ما من لفظ دال على أن هذه الأيام تكون فاضلة على أيام القسمة ليكون الحديث يرد على أبي حنيفة، وأبى الطحاوي (ج ١٦)، ج (٢)، برواية يدل على أن هذه الأيام لا تكون فاضلة ومنعضة للمجددة ووجه الاستدلال أن أم سلمة تزوجها النبي - صلى الله عليه وسلم - وأقام عندها ثلاثة أيام فاستزادت فقال: لو سبعت لك لأقوم عند غيرك أيضاً سبعة أيام فتسبيعه عنه الصلاة والسلام من أيضاً يدل على أن هذه الأيام ليست تمنعضة للمجددة، وتناولوا فيه بأنها إذا استزادت بطل حقها الأول أيضاً، لكن هذا تأويل، وحديث الطحاوي قوي رواه ثلاث طرق قوية.

الْحَدِيثُ مَرْقُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَئَانٍ.

٤١ بَابُ مَا جَاءَ فِي الزَّوْجِينَ الْمُشْرِكِينَ يَسْلِمُ أَحَدُهُمَا

١١٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ. هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ جُنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَسْلَمَتْ^(١) قَبْلَ زَوْجِهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ أَنَّ زَوْجَهَا أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١١٤٣ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، بَعْدَ سِتٍّ سَبْعِينَ، بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ. وَلَمْ يَحْدُثْ نِكَاحًا». هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ يَأْسُ، وَلَكِنْ لَا نَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ قِبَلِ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

١١٤٤ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ سَمَاءَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ زَوْجَلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا كَانَتْ أَسْلَمَتْ مَعِيَ، فَرَدَّهَا عَلَيْهِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٢).

سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حُمَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، هَذَا الْحَدِيثُ. وَحَدِيثُ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ.

حسبها - والله أعلم - . (اللمعات)

(١) قوله: «إذا أسلمت» قال محمد رحمه الله تعالى في «الموطأ»: إذا أسلمت امرأة وزوجها كافر في دار الإسلام، لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، فإن أبى أن يسلم، فرق بينهما. وكانت فرقتها تطليقة بآئنة، وهو قول أبي حنيفة وإمامهم انتهى - انتهى - .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الزَّوْجِينَ الْمُشْرِكِينَ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا

قال أبو حنيفة: إذا أسلم أحدهما يعرض الإسلام على الآخر فإن أسلم فيها إلا ففرق، ومثل هذا روى الطحاوي عن عمر الخاروق وهذا إذا كانا في دار الإسلام، وأما في دار الحرب فإذا أسلمت تنتظر ثلاث حيض ثم تبين، وقال البعض: تبين في الحال ولكنها تعدد، وقال البخاريون: إن أسلم قبل مضي العدة فالزوجة لها، وإن أسلم بعد العدة فلا، واختصر الزمدي في بيان مذهبه اختصاراً محلاً.

قوله: (نكاح جديد الخ) كانت ناته عليه الصلاة والسلام على الفطرة ونحو الكفار إلا فاضمة، وكانت زينب تحت أبي العاص، وأما حديث نكاح جديد فتقول: أولاً بأن في سند الحديث حجاج بن أرطاة، وثانياً بأن أبا العاص كان بحكمة وتبائن الدارين سبب الفرفة.

قوله: (بعد ست سنين الخ) هذا الحديث يخالف الحديث السابق في تجديد النكاح، وللحنفي أن يقول: إنه ما عرض الإسلام على أبي العاص، ووقع في بعض الروايات: ردت عليه بعد سنتين، وعلى التقديرين يتسكن الأمر على لتنافعية، فإن الظاهر انقضاء العدة في هذه المدة، وأقول: إن الروايتين صحيحتان، والواقعة أن أبا العاص جاء أسيراً في غزوة بدر، فأرسلت زينب قلاتها للقدية فمما رآها النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم عرفها وبكى وسالت دموعه، فقال: لو شئتم تركتم أبا العاص مجاناً فمكروه مجاناً فواعده النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يرسل زينب إلى المدينة، فأمر في العهد فأرسل زينب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم جاء أبو العاص أسيراً بعد بدر سنتين فزعمت زينب أنه سيفتل فجهات والنبي - صلى الله عليه وسلم - بصني فقات: أنا أنت رسول الله وأمنت أنا العاص، فقال: «دعة المسلمين يسعى بها أدناهم». ثم ذهب بعد هذا وجاء بعد سنتين مسلماً. فحصل ست سنين على ما بعد المحرة وأربع سنين بعد بدر وسين بعد أسراً ثانياً، فإذا ادعاء الشافعية عدم انقضاء عدتها في هذه المدة بعيد جداً، ويقول: إنه لم يعرض عليه الإسلام، وذكر في الطحاوي ص (١٥٠) ج (٣) عن أبي توبة عن محمد بن الحسن ما حاصله أن نهي النكاح بين المسلمين والكافرين نزل في السنة السادسة كما يدل حديث البخاري أن نزل النبي في السنة السادسة أي عام الحديبية حين طلق عمر زوجته، فإذا لا احتياج إلى احتمال أنه عرض عليه الإسلام ثم لا، وقيل: إن نزل

[١] وفي نسخة «هذا حديث حسن» وقال: في موطأ وصري: «صحيح» وما أثبتناه من نسخة.

وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ. فَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَالْقَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غَمْرٍ وَبْنِ شُعَيْبٍ.

٤٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ لَهَا.

١١٤٥- حَدَّثَنَا نَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْخُبَابِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سَبَلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا. وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، وَلَا وَكْسٌ^(١) وَلَا شَطَطٌ. وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَيَّانٍ الْأَشْجَمِيُّ فَقَالَ: فَصَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ، امْرَأَةً مَيِّتًا، مِثْلَ مَا قَضَيْتَ. فَفَرَّحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. وَفِي الْبَابِ عَنِ الْجِرَاحِ.

١١٤٥ (م)- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، نَحْوَهُ. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الثَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الثَّبِيِّ ﷺ: مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَيَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَمْرٍو: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا حَتَّى مَاتَ، قَالُوا: لَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَا صَدَاقٌ لَهَا. وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ: وَلَوْ ثَبِتَ حَدِيثُ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ لَكُنَّا لِحُجَّةٍ فِيمَا رَوَى عَنِ الثَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ بِمَصْرَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَقَالَ بِحَدِيثِ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ.

(١) قوله: «لا وكس» - يفتح الواو وسكون الكاف - انفصال والشفيع، والشفيع: منحنى الجور والظلم، ومعقل: يفتح الميم وكسر الفاف - ويروع - بكسر الهمزة وسكون الواو - وروى يفتح الراء، وقيل: الفتح أصح، وقيل: بالكسر عند أهل الحديث، وبالفتح عند أهل اللغة، واشق - بكسر الهمزة - قوله: «سألى من الأشجعين» وقوله: «فرح بها أى بهذه الفتى» أو بهذه الشرافة ابن مسعود روى أنه قال: ما فرحت بعد إسلامي مثل فرحي بموافقة رأيي بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومذهب على وجماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم في هذه المسألة أنه لا مهر لها بعدة الدخول، وللشافعي فيه قولان: أحدهما كقول علي، والآخر كقول ابن مسعود، ومذهبنا مذهب ابن مسعود. (اللمعات)

الآية في مكة ولكن قول هذا القائل يخالف ما في البخاري.

ثم قال الشافعي: إن المؤثر في التفرقة هو النسبي، وقال أبو حنيفة: إن المؤثر هو تباين النصارين كما في الفداية ص (٣٢٠) وظاهر آية «إِنَّمَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النساء: ٢٤] أنه، فإن الآية تشير إلى أن المؤثر الملك وذلك يكون بالنسبي من دار الحرب. والله أعلم.

أبواب الرضاع^(١)

١- بَابُ مَا جَاءَ يُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ

١١٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرُّضَاعِ» مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ.

وفي الباب عن عائشة، وابن عباس، وأم حبيبة.

هذا حديث صحيح.

١١٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ^١ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا نَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْوَلَادَةِ».

هذا حديث حسن صحيح، وحديث علي حديث صحيح. والتمثل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. لا تعلمهم في ذلك اختلافاً.

(١) قوله: «أبواب الرضاع» هو لغة بفتح وكسر: معن اللين من الثدي، وتروخا: معن من ثدي آدمية ولو بكراً أو ثيباً أو أنثى، وألحق بالخص الزوج والسعوط في وقت مخصوص وهو حولان ونصف عند أبي حنيفة، وحولان فقط عند صاحبيه وهو الأصح. (الفتح) وبه يفن كما في تصحيح القدوري عن «العبود» لكن في «الموهبة»: أنه في الحولين ونصف ولو بعد انقضاء حرم، وعليه الفتوى، هذا ما قاله في «الدر المختار».

(٢) قوله: «حرم من الرضاع».. الخ قال الشيخ: رضع كشبع وضرب رضعاً يحرك رضاعاً ورضاعاً، ويكسران، ثم إنه يخص من عموم قوله عليه السلام: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة» صور كأم أخت وأخت أمة وامرأة أمة وامرأة أمة، وتفصيل ذلك مذكور في كتب الفقه - والله أعلم -.

أبواب الرضاع

بَابُ مَا جَاءَ يُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ

هكذا المسألة عندنا إلا في بعض مستثنيات ذكرها الأكثرون إحدى وعشرين صورة، وجعلها صاحب البحر أربعة وعشرين صورة، ثم قال: لا اختصار في هذا بل يجب ضابطه، ثم قالوا: إن هذا استثناء ليس بالعقل بل ليس التحقيق والاستثناء في الواقع بل صورة، فإن المعنى المحرم مفقود في هذه المستثنيات وذكر صاحب الدرر في جمع الصور السبعة شعريين:

كأم نافلة أو جدة الولد

يفارق النسب الإرضاع في صور

وأم حال وعمة ابن اعتماد

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ

أقول: بقيم شعر آخر لتكميل السبع وهو مني:

فخذهما في تمام السبع واقتصد

وأم أخت ابن أم أو بنت عمة

ويعلم أن الحرمات تسعة، منها حرمة النسب، فالحرمات بالنسب في القرآن سبع، وفصرها صدر الشريعة في النقابة على أربع، وهي الأصول والفروع، وفروع الأصل القريب أي الأب والأم؛ وصلبيات الأصل البعيد، ومنها حرمة المصاهرة، وهي في أربعة فون أصول الواطن وفروعه تحرم على الموضوعة نفسها، وأصول الموطوعة وفروعها على الواطن نفسه.

وهنا إشكال من الشيخ ابن القيم وهو أن الشريعة تحيل الرضاع على النسب لا على المصاهرة، فإذا لا يحرم بالرضاع ما هو نظره حرام بالمصهر، فإذا يرد أن زوجة الأب رضاعاً حرام على الولد وزوجة الابن رضاعاً حرام على الأب إجماعاً، والحال أن الحرمة في زوجة الأب أو الابن ليس بسب المصهر، وما أجاب الشيخ عن الاعتراض، وأقول: لا إشكال فإن الحرمة في زوجة الابن أو الأب نسباً ليست من جهة المصهر فقط بل النسب أيضاً دخیل فيها كما يدل لفظ الأب والابن، ومنشأ الإشكال ذكر الفقهاء الصورتين المذكورتين في باب المصاهرة لا النسب فالإشكال منحل.

٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَخْلِ

١١٤٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ غُمِّي^(١) مِنَ الرُّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلِيًّا، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمَلُكَ». قَالَتْ: إِنَّمَا أَرْضَعْتُهَا الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرَضِّعْنِي الرَّجُلَ. قَالَ: «فَإِنَّهُ عَمَلُكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا لَبْنَ الْفَخْلِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا حَدِيثٍ عَائِشَةُ. وَقَدْ رُخِّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي لَبَنِ الْفَخْلِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١١٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيَتَانِ، أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا. أَيْجَلُ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا. لِلْفَقَاحِ وَاجِدٌ.

وهذا تفسير لب الفخل وهذا الأصل في هذا الباب. وهو قول أحمد وإسحاق.

٣- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانِ

١١٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصُّنْعَاتِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانِ»^(٢). وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالزُّبَيْرِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانِ».

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ ابْنُ دِينَارٍ عَنْ الزُّبَيْرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

(١) قوله: «جاء غمي من الرضاعة» هذا لا يخلو عن إشكال، فإن الظاهر أن العم من الرضاعة أخو الأب منه بأن لم أبيها أرضعته أو أمته أرضعت إياها، ويظهر من قوها: إما أرضعني المرأة أن الرجل أبوه من الرضاعة، قال القاضي: سماء عما لأنه منزلة أبيها، ثم اختلفوا في اسم هذا الرجل الذي هو أبو عائشة أو عتها رضاعاً، فقيل: اسمه أفلح وكنيته أبو قيس. هذا ما ذكره الشيخ في «اللمعات».

(٢) قوله: «لا تحرم المصّة والمصتان» قال الشيخ: ظاهر مفهوم هذا الحديث أن الثلاث محرمة. وإليه ذهب بعض العلماء، وقيل: خمس رضعات، وقيل: عشر رضعات، وعندنا وعند أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم قيل الرضاعة وكثيره يحرم، ويحصل الحرمة برضعة واحدة، وهو الظاهر من إطلاق قوله تعالى: «وَلَوْلَمْ تَكُنْ مِنَ الْإِنثَى أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخْوَانَكُمْ مِنَ الرضاعة» - انتهى كلام الشيخ في «اللمعات».

بَابُ مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَخْلِ

قال بعض السلف: إن الرجل الذي لبن المرأة منه لأخيه ليس أب الرضيع فلا تكون الحرمة من جانب الأم خلافاً للفقهاء الأربعة فإن لبن الفحل عندهم معتبر.

وفي حديث كُتِبَ إشكال بضم حديث آخر وهو أن في الروايات أن رجلاً دخل بيت حفصة فشكت عائشة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن رجلاً أحببياً دخل على حفصة فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إنه عمها رضاعاً» فإذا إن كان شكوى عائشة مقدمة على واقعة الباب فالسؤال في واقعة الباب على غير محله فإنها علمت المسألة من قبل، وإن كانت الشكوى متأخرة فشكواها على غير محلها لأنها عامة المسألة، وحل الإشكال أن للعم رضاعاً ثلاث صور فعلمت صورة لا أخرى.

قوله: «كرهوا لبن الفحل إلخ» أي أثبتوا به الحرمة.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانِ

المنصة فعل الرضيع والإملاحة فعل المرضع، قال أبو حنيفة ومالك: ثبت الحرمة بلبن وصل إلى الجوف قل أو كثر. وفي بعض كتب المالكية

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية وأثبتها الشيخ بشار، ما نصه: وسألت محمداً عن هذا فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة، وحديث محمد بن دينار. وزاد فيه عن الزبير، وإنما هو هشام بن عروة عن أبيه، عن الزبير.

والمثل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. قالت عائشة: أنزل في القرآن «عشر رضعات معلومات»^(١). فشيخ من ذلك خمس، وصار إلى خمس رضعات معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

١١٥٠ (م) - حدثنا بذلك إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة بهذا. وبهذا كانت عائشة تفتي وبعض أزواج النبي ﷺ. وهو قول الشافعي وإسحاق. وقال أحمد بحديث النبي ﷺ: «لا تحرم المصّة والمصتان» وقال: إن ذهب ذاهب إلى قول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوي، وجب عنه أن يقول فيه شيئاً^(٢).

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يحرم قليل الرضاع وكثيره إذا وصل إلى الجوف. وهو قول شفيان الثوري، ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك وكثير وأهل الكوفة.

٤ باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

١١٥١ - حدثنا علي بن حنبل حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن عبد الله بن أبي مليكة قال: حدثني عبيد الله بن أبي مريم، عن عتبة بن الحارث قال: سمعته من عتبة ولكنني لحديث عبيد أحفظ، قال: تزوجت امرأة فجاءتنا امرأة سوداء، فقالت: إني قد أرضعتكما، فأتيت النبي ﷺ فقلت: تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت: إني قد أرضعتكما وهي كاذبة، قال: فأعرض عني، قال: فأتيت من قبل وجهه، فقلت: إنها كاذبة، قال: «وكيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما، دعهما عنك»^(٣).

حديث عتبة بن الحارث حديث حسن صحيح.

وقد روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن عتبة بن الحارث. ولم يذكر في فيه: عن عبيد بن أبي مريم،

(١) قوله: «عشر رضعات معلومات» أي معلوم وجودها يقيناً، فنسخ من ذلك خمسة، وللجمهور أن يقولوا: ثم نسخت الخمس بإطلاق الآية المذكورة، وقوله: فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك، لكنه بشكل أنه ليس في القرآن لا عشر ولا خمس ولم كان الخمس إلى وفاته صلى الله عليه وسلم، فكيف تركت بعده والقرآن محفوظ من الزيادة والنقصان من قبل الناس، وجوابه أن المراد أنه كان يقرأها من لم يبلغه النسخ - والله أعلم - هكذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «وجب عنه أن يقول فيه شيئاً» يعني فامرديست از وی ازینکه قائم کند ذاهب دران مذهب چیزی از دلیل و حجت یعنی احتیاج بدلیل دیگر ندارد. (الترجمة)

(٣) قوله: «دعهما عنك» وفي «المشكاة»: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف وقد قيل أي كيف نباشرها ونفرضي إليها، وقد قيل: وأخبر بأنك وروحك ارتضعا من ثدي واحد وإن لم يثبت ذلك بالبيضة، فالنورع والاحتياط في الاحتساب عن ذلك، هذا ما عليه الجمهور إلى أن الرضاع لا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، ونقل عن مالك: أنه يثبت بشهادة امرأتين، وقيل: بشهادة أربع، وعند أحمد: يثبت بشهادة المرضعة، ومعنى الحديث عنده عدم الجواز، وظاهر الحديث ما قال الجمهور - والله تعالى أعلم - (اللمعات)

أن هذا مذهب جمهور السلف، وقال ابن تيمية في فتاواه مثل ما نقل هذا البعض، وقال أحمد: لا تحرم المصّة والمصتان بل ثلاث مصات فظاهر حديث الباب له، وقال الشافعي رحمه الله: ثبوت الحرمة إنما هو بخمس مصات وفي بعض كتب الشافعية: أن المحرم خمس رضعات مشيعات في خمسة أوقات جائعات.

ومثل الشافعي رحمه الله بالحديث الآتي في الباب ولنا ظاهر القرآن، ونقول: نسخ أولاً عشر مصات ثم سائرهما تدريجاً، ثم قال الأحناف: إن ظاهر حديث عائشة أن حكم خمس رضعات من القرآن ولا يحددها في المصاحف، فقال الشافعية: لعلها نسخت تلاوتها سيما إذا روي عن عائشة قالت: كان هذا الحكم في مصحفي فأكلته الشاة. وقال الأحناف: إن الآية ليست بمتواترة وكان حكمها أولاً ثم نسخ وصار ثلاث مصات ثم نسخت هذه أيضاً، وقال ابن جرير الطبري الحنفي معاصر ابن جرير الطبري صاحب التفسير: إن استدلال الشوافع أكلته الشاة.

قوله: (وجب عنه الخ) إن كان صيغة الماضي فتكون مقولة الترمذي، وإن كان مصدر فمقولة أحمد، وهذا أفصح عندي، ومن هذا الملفظ عن أحمد في ابن مانجه أيضاً، ويمكن لأحد أن يقول: إن ميلان البخاري إلى الجمهور فإنه وضع التراجع على الرضاع ولم يخرج حديث الشافعي وأحمد.

باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

شهادة الرضاع عندك كشهادة المال أي رجلان أو رجل وامرأتان، وأما شهادة امرأة فالعبارات فيها منتشرة ومفهوم ما في باب المحرمات

وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: ذَعْبُهَا عَنْكَ.

وَالْقَتْلُ عَلَى هَذَا جَنْدُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ أَجَازُوا شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ، وَتَوْخَعُ بَيِّنَتُهَا. وَيَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ اسْتَقْضَاهُ عَلَى الطَّائِفِ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مَعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ فِي الْحُكْمِ، وَيُنَاقِضُهَا فِي التَّوَرَعِ.

٥- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ

١١٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو حَوَاتَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ هُرُوةَ عَنْ فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أم سلمة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ^(١) فِي التَّدْيِ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْقَتْلُ عَلَى هَذَا جَنْدُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْحَوْلَيْنِ وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئاً. وَفاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي امرأة هشام بن هُرُوةَ.

٦- بَابُ مَا يَذْهَبُ مَدَّةُ الرِّضَاعِ

١١٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ هُرُوةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبَّاجِ بْنِ حَبَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يَذْهَبُ مَدَّةُ الرِّضَاعِ؟» فَقَالَ هُرُوةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

(١) قوله: «إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ» أى شَقَّ أَمْعَاءُ الصَّبِيِّ، وَوَفَّعَ فِيهِ مَوْفِقَ الْغِذَاءِ كَمَا يَشُقُّ الطَّعَامُ إِذَا نَزَلَ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَنْوَاعِ الرِّضَاعِ وَقَوْلُهُ: «فِي التَّدْيِ» أى كَثَرَتْ فِيهِ كَمَا يَكُونُ الْمَاءُ فِي الْإِنَاءِ لَا يَشْطُرُ فِي ثُبُوتِ حَرَمَةِ الرِّضَاعِ أَنْ يَكُونَ الْارْتِضَاعُ مِنَ التَّدْيِ، وَلَقَدْ لَمْ يَقُلْ: مِنَ التَّدْيِ، وَقَوْلُهُ: «وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْفِطَامِ» أى قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْفِطَامُ بِالْكَسْرِ مِنَ قَطْعِ الصَّبِيِّ فَصْلَهُ مِنَ الرِّضَاعِ. (اللمعات)

(٢) قوله: «مَدَّةُ الرِّضَاعِ» الِذَامُ وَالْمَدَّةُ - بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ - الْحَقُّ وَالْحَرَمَةُ الَّتِي يَذْمُ مَضِيعُهَا عَنْ أَبِي زَيْدٍ، الْمَدَّةُ - بِالْكَسْرِ - الْذِمَامُ، وَالْفَتْحُ الدِّمُّ، وَالْمَرَادُ بِمَدَّةِ الرِّضَاعِ الْحَقُّ اللَّازِمُ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ أَوْ حَقُّ ذَاتِ الرِّضَاعِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ الْمَعْنَى أَيْ شَيْءٌ يَسْقُطُ عَنِ حَقِّ الْإِرْضَاعِ

والرضاع في قاضي حان أنها تقبل قبل النكاح لا بعدها، وأما شهادة امرأة واحدة كما في حديث الباب فحمله ابن المصنف على التورع، وإني وجدت في حاشية البحر للمصنف أن شهادتها تقبل ديانة لا قضاء.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ الْحَوْلَيْنِ

مدة الرضاعة عند الشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله وصاحبي أبي حنيفة سبتان، وعند أبي حنيفة سبتان ونصفها، وعند مالك الزائد على الحولين وأقل من ثلاثين شهراً، ويحول هذا إلى من ابتلي به وأكثر المصنفين قصرُوا في هذه المسألة، قال صاحب الهداية: متمسكاً «وَحَتْلُهُ وَفَضَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الأحفاف: ١٥] وكان مفتضى الآية أن يكون الحمل أيضاً سبتين ونصفها إلا أن عائشة قالت: إن الحمل لا يزيد على سبتين. أقول: هل يقبل أحد هذا القول؟ فإنه كيف نسخ أثر عائشة نص القرآن؟ ورد ابن المصنف ما قال صاحب الهداية ثم اختار من ذهب الصحابين، أقول: الوجه ليس ما قال صاحب الهداية بل الوجه ما ذكره الزمخشري في الكشاف والنسفي في المدارك أن الحمل الحمل على الأيدي لا الحمل في البطن، وقال الجمهور: إن المذكور في آية: «وَحَتْلُهُ وَفَضَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الأحفاف: ١٥] مدة الحمل في البطن والفظام فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر، أقول: كيف يحمل نص القرآن على الأشد الأندري؟ والحال أن عادة الشريعة أخذ الحكم الكلي أو الأكثر لا الأندر، وإن قيل: إن أقل مدة الحمل عند أبي حنيفة أيضاً كذلك. قلت: لا ضمير فيه فإنه لا يحمل الآية على الأشد، وأما آية: «وَحَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ» [البقرة: ٢٣٣] فليست بصدد بيان مدة الفطام والمذكور فيها أن المرأة إذا طلقت فاستأجرها الزوج للرضاع فيحوز لها أخذ الأجرة إلى الحولين لا بعدها والمذكور في هذا الركوع جميعه حكم الأجرة وغيرها لمراجع أحكام القرآن لأبي بكر الرازي فإنه وجه المنع.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَذْهَبُ مَدَّةُ الرِّضَاعِ

بكسر الدال الحق

قوله: (غرة عبد الخ) قال التفنيزاني: إن الغرة بياض جبهة الفرس قدر الدرهم، والمراد ههنا العبد، والغرة من أسماء العبيد كما يقال في

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

هَكَذَا زَوَّاهُ بَحْنَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَحَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَخَدِثَ ابْنُ عُيَيْنَةَ غَيْرَ مَحْفُوظٍ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى هُوَلَاءُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ يَكْنَى أبا السَّنْدَرِ. وَقَدْ أَدْرَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^[١].

وَقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ (مَا يَذْهَبُ عَنِّي مَذْمَةُ الرِّضَاعِ) يَقُولُ: إِنَّمَا يَعْنِي ذِمَامَ الرِّضَاعَةِ وَحَقَّهَا. يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيَ الْمُرْضِعَةُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، فَقَدْ قُضِيَ ذِمَامُهَا.

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ^(١) فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِداءَهُ فَقَعَدْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ: هَذِهِ كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ.

٧- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَمَةِ تُمْتَقٌ وَلَهَا زَوْجٌ

١١٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ النُّعْمِيدِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ^(١) عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرْهَا.

١١٥٥- حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. خَدِثَ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

هَكَذَا رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا. وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَيْتُ

حَتَّى أَكُونَ بِأَدَاءِهِ مُؤَدِّيًا حَتَّى الْمُرْضِعَةُ بِكَمَالِهِ، وَكَانَ الْعَرَبُ يَسْتَحْيُونَ أَنْ يَرْضَحُوا لِلظَّهْرِ عِنْدَ فَصَالِ الصَّبِيِّ شَيْءَ سِوَى الْأَجْرَةِ وَهُوَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: «غَزَوَ الْغَزَا الْمَمْلُوكُ» وَلَمَّا كَانَتْ الظَّهْرُ أَعْدَمَتْ لَهُ نَفْسَهَا، جَعَلَ جِزَاءَ حَقِّهَا مِنْ جَنْسِ فَعْلِهَا بِأَنْ تَعْطَى مَمْلُوكًا يَتَدَبَّرُهَا. (الطَّبِيبُ)

(١) قَوْلُهُ: «أَقْبَلَتْ امْرَأَةٌ» هِيَ حَلِيمَةُ مَرْضُوعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَوْلُهُ: «فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِداءَهُ» قَالَ الطَّبِيبُ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَحْبِ رِعَايَةِ الْحَقُوقِ الْقَدِيمَةِ وَلِزُومِ إِكْرَامِ مَنْ لَهُ صَحْبَةٌ قَدِيمَةٌ وَحَقُوقٌ سَابِقَةٌ.

(٢) قَوْلُهُ: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ» - بِرَائِينَ مَهْلِكِينَ - عَلَى وَزْنِ كَرِيمَةِ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا اشْتَرَاهَا مِنْ يَهُودٍ وَأَعْتَقَهَا، قَوْلُهُ: «وَلَوْ كَانَ» أَيْ زَوْجُهَا حُرًّا لَمْ يُخَيَّرْهَا، هَذَا مَذْهَبُ الْأَمَّةِ الثَّلَاثَةِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْأَمَةِ خِيَارٌ بَعْدَ الْحَقِّ، وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا لَعِنْدَهُ الْخِيَارُ لِلَاِمْتِنَاعِ عَنْ زِيَادَةِ الْمَالِكِ، فَإِنَّ الْحُرَّةَ يَمْلِكُ الزَّوْجُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، وَعِنْدَ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَعِنْدَهُمَا الْعَلَّةُ دَفْعُ الْعَارِ بِكَوْنِهَا فَرَاشًا لِلْعَبْدِ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْحَدِيثِ أَعْنَى قَوْلِهِ: «لَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرْهَا»، لَمْ يَنْبَغِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ هُوَ قَوْلُ الرَّائِي بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . (الْمَمْلُوكَاتُ)

العابرية يك شاخ گوسپند ويك راس قلبه گگار (وهكذا) : ووقع في الصحيحين: قال أبو بكر: والله لأقاتلهم ولو منعوني عقلاً، ف قيل: إن ذكر العقال مبالغة وقيل: إن موالك المواشي كانوا يعطون مواشي أصدقائهم مع عقالهم، وقيل: العقال ركابة العروض، وقيل: العقال زكاة الخول، أقول: يمكن أن يكون العقال اسم الحيوانات مثل الغرة للعبد، وثبت المعنى في اللغة.

قوله: (هذه كانت أرضعت الخ) اسمها حليلة السعدية والواقعة أنه عليه الصلاة والسلام أقام بخين حين فرغ من غزوة حين لبأته مسليمن ويرد إليهم أموالهم فحاوروا وجاءت حليلة السعدية أيضاً فبسط النبي - صلى الله عليه وسلم - لها رداءه، واختلف أهل معرفة الصحابة في سلامها والأرجح الغالب أنها أسلمت.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَمَةِ تَعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ

قال المحاذرون: لو عتقت فلها الخيار ولو عتق فلا خيار، وقال أبو حنيفة: إن لها خياراً في الصورتين، والواقعة واقعة منيت وبريرة، فقال راو: إنه كان عبداً يوم عتقت، وقال راو آخر: إنه كان حراً يوم عتقت، والرواة كبار أجله، وقال بعض الحنفية: إن المراد أنه كان عبداً ثم عتق فاجتمع الروايتان، وللحافظين فيها كلام، فقال ابن حجر: إن قطعة: كان زوجها حراً الخ منقطعة وقول الأسود. أقول: إن في حديث الباب

[١] روى نسخة بشار بعد هذا "وابن عمر"، وهو ساقط من المندية.

زَوْجَ بَرِيرَةَ، وَكَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ: حَبِيبٌ.

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالُوا: إِذَا كَانَتْ الْأُمَّةُ تَحْتَ الْحُرِّ فَأُعْتِقَتْ، فَلَا خِيَارَ لَهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَتْ وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَرَوَى حَبِيبٌ وَاجِدٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَى أَبُو عَوَانَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ. قَالَ الْأَسْوَدُ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ يَمُتُّهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١١٥٦- حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَقَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لِنِسْيِ الْمَغِيرَةِ، يَوْمَ أَمْتَقَتْ بَرِيرَةَ وَاللَّهُ لَكَأَنِّي بِهِ فِي طَرُقِ الْمَدِينَةِ وَتَوَاجِبِهَا، وَإِنْ دُمُوعُهُ لَسَبِيلَ عَلَى لِحْيَتِهِ، يَبْرُضُهَا لَشَخَاتِزَهُ، فَلَمْ تَفْعَلْ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَهْرَانَ، وَيُكْنَى أَبَا النَّضْرِ.

٨- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ

١١٥٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

لِقَطٍ قَالَتْ: ... الْحُ صِبْغَةُ الْمَوْتِ، وَتَقُولُ أَيْضًا: إِنَّ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ تَصْرِيحٌ قَوْلُ عَائِشَةَ كَمَا رَوَى، قَالَ عُلُقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ سَمِعْنَا عَائِشَةَ تَقُولُ: كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا حِينَ عَتَقَتْ، صَحَّحَ إِسْنَادُهُ أَخْرَجَهُ أَبُو بَشِيرٍ الدُّوَلَابِيُّ فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى، وَفِي سَنَدِهِ أَبُو مَعْشَرٍ وَهُوَ زِيَادُ بْنُ كَلْبٍ، وَقَالَ الْعَبْدِيُّ: إِنَّهُ لَا يَحْتَاطُ إِلَّا بِقَوْلِ وَلَوْ كَانَ عَبْدًا لَمْ يَخْرِجْهَا الْحُ، وَذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍو كَمَا هُوَ مَصْرُوحٌ فِي النَّسَائِيِّ، وَكَذَلِكَ قَالَ الطُّحَاوِيُّ. وَأَمَّا تَفَقُّهُ التَّخْيِيرِ فَذَكَرَهُ فِي الْفُتُوحِ بِمَا رَدَّهُ ابْنُ قَيْمٍ شَدِيدًا وَأَقُولُ: وَالرَّجَحُ مَا ذَكَرَهُ الطُّحَاوِيُّ مِنْ أَنَّ الْأُمَّةَ كَانَتْ قَبْلَ عَتَقِهَا عَلَيْهَا وَلَايَةُ الْإِجْبَارِ، وَأَمَّا إِذَا اعْتَقَتْ فَلَا يَدَّ مِنْ أَنَّ تَكُونَ مَخْتَارَةً فَتَرْفَعُ وَلَايَةُ الْإِجْبَارِ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّهُ عَبْدٌ أَسْوَدُ الْحُ فَلَا يَدَّلُ عَلَى كَوْنِهِ عَبْدًا فِي الْحَالِ بَلْ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، وَلِي بَحْثٌ فِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ أَبِيهِ فِي السَّنَةِ الثَّامِنَةِ وَأَنَّهَا عَتَقَتْ فِيهَا وَكَانَتْ تَخْدُمُ عَائِشَةَ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَأَلَهَا عَنْ شَأْنِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ الْإِفْلَاقِ، وَأَقُولُ: إِنْ كَوْنَهُ عَبْدًا أَوْ كَوْنَهُ حُرًّا لَا يَضُرُّنَا أَصْلًا فَإِنَّا نَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْحَالَيْنِ حُرٌّ وَعَبْدٌ.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَدِيثَ يُوَافِقُ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ جَمَعَ عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرَّاشَ عِنْدَنَا ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: الْقَوِيُّ: وَهُوَ فَرَّاشُ الْمَذْكُورَةِ فَإِنْ تَقَيَّ وَلَدَهَا لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِاللِّعَانِ، وَالتَّوَسُّطُ: وَهُوَ فَرَّاشُ أُمِّ الْوَلَدِ كَانَ أَوْ قَبْلَ الْوَلَدِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِالنِّسْبِ وَيُثْبِتُ النِّسْبَ بِالسَّكُوتِ، وَالضَّعِيفُ: وَهُوَ فَرَّاشُ أُمِّهِ حِينَ وَلَدَتْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَإِنَّهُ لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِالدَّعْوَةِ وَالْإِقْرَارِ، وَنَاءٌ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَنَّا: إِنْ رَجُلًا شَرَفِيًّا تَزَوَّجَ امْرَأَةً غَرِيبَةً فَأَمَّتْ بِالْوَلَدِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَا يَتَصَوَّرُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَالْوَلَدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْفَرَّاشِ أَيْ لِلزَّوْجِ الْمَشْرِقِيِّ، وَاسْتَبَعْدَهُ الثَّوْرِيُّ، وَقَالَ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ جَمَعَ عَلَى مَحْضِ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمَّا زَعَمَ ابْنُ الْمُسَامِ أَنَّهُ مُسْتَبَعَدٌ تَعَرَّضَ إِلَى التَّقْيِيدِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَعَلَّهُ اسْتَحْدَمَ أَوْ كَانَتْ لَهُ كَرَامَةٌ، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ فِي بَابِ ثُبُوتِ النِّسْبِ (قَبْلُ): إِنَّ كُلَّ مَحْزُورَةٍ تَصَحُّحُ كَرَامَةِ لِلْوَلِيِّ، وَقَبْلُ: إِنَّ الْكَلِيَّةَ غَيْرَ صَحِيحَةٍ وَالْحَقُّ أَنَّ بَعْضَ الْمُعْجَزَاتِ تَكُونُ مَخْتَصَةً بِالْأَنْبِيَاءِ وَلَا تَصْلُحُ كَرَامَةً لِلْوَلِيِّ، أَقُولُ: الْأَرْجَحُ هُوَ الثَّانِي وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَسَازِ أَيْ الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ صَاحِبِ الْوَلَايَةِ، أَقُولُ: إِنْ مِنْ اسْتَبَعْدَ مَسْأَلَةُ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَدْ غَفَلَ عَنْ بَابِ مُسْتَقِلِّ فِي الْفَقْهِ وَهُوَ بَابُ اللَّعَانِ، فَقَوْلُ: إِنْ وَلَدَتْ الْمَغْرِبِيَّةُ وَلَمْ يَنْفِ الْمَشْرِقِيُّ وَلَدَهُ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْفِيَ الْوَلَدَ، وَإِذَا عَلِمَ الزَّوْجُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَطْقَتِي فَعَلَيْهِ أَنْ يَلَاعِنَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْ نَطْقَتِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَلَاعِنَ وَجُوبًا عَلَيْهِ دِيَانَةٌ، نَعَمْ لَا حَقَّ لِلْقَاضِي فِي الْاسْتِفْهَارِ قَبْلَ رَفْعِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ، وَمَسْأَلَةٌ وَجُوبِ اللَّعَانِ ذَكَرَهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ص (٢٦٧)، الْإِقْرَارُ بِالْوَلَدِ الَّذِي لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَالسَّكُوتِ الْحُ فَإِذَا نَزَّاعَهُ عَنِ اللَّعَانِ يَوْجِبُ لِحُوقِ الْوَلَدِ بِأَبِيهِ وَثُبُوتِ نِسْبِهِ مِنْهُ شَرْعًا، وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي رَدِّ الْمُخْتَارِ أَنَّ الْمَوْلَى إِذَا عَلِمَ أَنَّ وَلَدَ أُمِّهِ مِنْ نَطْقَتِهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ السَّكُوتُ وَالْامْتِنَاعُ عَنِ الدَّعْوَةِ وَالْإِقْرَارِ دِيَانَةً، وَأَمَّا قَضَاءُ فَلَا يَثْبِتُ النِّسْبَ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ وَالْدَّعْوَةِ، فَصَارَ حَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكُفُّ عَنِ اللَّعَانِ دِيَانَةً وَإِذَا لَمْ يَلَاعِنَ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْفِيَ وَلَدَهُ. وَالْعَجَبُ مِنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِمِثْلِ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى لَمْ، وَهِيَ أَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرْجِمُ بِالْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ أَوْ الْحَبْلِ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ تَكَاكُهَا وَمَذْهَبُ

«الولد للفراش»^(١) وللأب الحجر».

وفي الباب عن عَمْرٍو، وَعُثْمَانُ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَعَمْرٍو بْنُ خَارِجَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وقد رواه الزُّهْرِيُّ عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرَى الْمَرْأَةَ فَتُعْجِبُهُ

١١٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ وَهُوَ الدُّسْتَوَانِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَفَضَى حَاجَتَهُ وَخَرَجَ، وَقَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ، أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ فَلْيَاثِ أَهْلَكَ، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا».

وفي الباب عن ابن مسعود.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وهشام بن أبي عبد الله هو: صاحب الدُّسْتَوَانِ هو هشام بن سنان^(٢).

١٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

١١٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُعْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُ أَمِراً أَخَذْتُ أَنْ يُسَجَّدَ لِأَحَدٍ، لِأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»^(٣).

وفي الباب حسن معاذ بن جبل، وسراقصة بن مالك بن جعشم^(٤) وعائشة وابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى وطلح بن علي، وأم سلمة، وأنس وابن عمر.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١١٦٠- حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا مَلَارِمُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ، عَنْ أَبِيهِ طَلْحِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْتَأْتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الثُّورِ»^(٥).

هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١١٦١- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُسَاوِدِ الْجَمْعِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ».

(١) قوله: «الولد للفراش» أي مالكة وهو الزوج والمولى لأنهما يقرضانهما، وللعاهر الحجر، والعاهر الزاني عن غير عهز وعهوزا إذا أتى المرأة ليلاً لنفحور، ثم غلب على الزنا مطلقاً يعني لاحظ الزاني في الولد، وإنما هو اصحاب أم الولد وهو زوجها أو مولاهما كقوله الآخر: له الزاب أي لا شيء له، وقيل: هو الرحم وضعف بأنه ليس كل زانٍ مرجوماً، ولأنه لا يلزم من الرحم نفى الولد، فالحنى له الحية لا النسب. (مجمع البحار)

(٢) قوله: «سنان» -فتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة- بوزن خضر. (الجامع)

(٣) قوله: «لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» مبالغة وبيان لكسال وجوب طاعة الزوج عليها. (التمعات)

(٤) جعشم: -ضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة- كذا في «التقريب».

(٥) قوله: «وإن كانت على الثور» أي وإن كانت مشغولة بشغل ضروري، وربما يضيع به المال كالخير للزوج لأنه إذا دعاها في هذه الحالة، فقد رضى بإتلاف مال نفسه، كذا قالوا. (التمعات)

الأحناف والشافعية أن الرحم لا يكون إلا بالبينة أو بالإقرار لا بالحيل، ثم قال الشافعية: إن المرأة إذا حبست ولا نعم بكاحها بأحد فكيف نرجم؟ فإنها عليها نكحت خفية، وهل يجب عليها استفسار أنها نكحت أم لا قبل رفع القضية إليها بالإقرار أو البينة؟ فإذا لم يبين في مسألة أي حيفة استبعاد هي.

قوله: (وللعاهر الحجر الخ) العاهر الزاني، والخجر قيل: الرحم، وقيل: المراد الدالة والحية.

هذا حديث حسن غريب.

١١- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى رَوْحِهَا

١١٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»^(١)، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِبَسَائِهِمْ.

وفي الباب عن عائشة وابن عباس. حديث أبي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١١٦٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْقَدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ شَهِدَ خِجَةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثَى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ وَوَعَّظَ، فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةً فَقَالَ: «أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»^(٢)، فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ شَيْءٌ غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرَحٍ^(٣)، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقٌّ، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُؤْطَلْنَ فَرْشَكُمْ^(٤) مِنْ تَكَرُّهُنَّ وَلَا يَأْذُنَ فِي بَيْتِكُمْ لِمَنْ تَكَرَّهُوْنَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحِيسُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ».

هذا حديث حسن صحيح. ومعنى قوله: (عَوَانٌ عِنْدَكُمْ) يعني أسرى في أيديكم.

١٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ

١١٦٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عِيسَى بْنِ جِطَّانٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْحٍ قَالَ: «أَتَى أَعْرَابِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ مَا يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ، تَتَكُونُ مِنْهُ الرُّؤْيِيَةُ، وَتَكُونُ فِي الْمَاءِ قَلَّةٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فُتَا أَحَدُكُمْ^(١) فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْبَارِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْبِبُ مِنَ الْحَقِّ».

وفي الباب عَنْ عُمَرَ، وَخُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حديث ابنِ طَلْحٍ^(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْحٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْحٍ بْنِ عَلِيٍّ الشُّجْعِيِّ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) قوله: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» يعني حسن خلقه واللفظ بالأهل من أسباب كمال الإيمان. (اللمعات)

(٢) قوله: «استَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» الاستبصاء قبول الوصية أي أوصيكم بهنَّ خَيْرًا فاقبلوا وصيتي فيهنَّ، كذا في «تكملة البحار».

(٣) قوله: «غَيْرَ مَبْرَحٍ» -بكسر- راء مشددة- أي غير شاق. (تكملة البحار)

(٤) قوله: «وَلَا يَأْذُنَ فَرْشَكُمْ» أي لا يأذن لأحد من الرجال أن يتحدث إليهنَّ، وكان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب لا يرون ذلك عيبًا، ولا يعدونه ريبة إلى أن نزلت آية الحجاب، وليس المراد بوطء الفرائض نفس الزنا، فإن ذلك محرم على الوجود كليًا، فلا معنى لاشتماله الكراهة، والمختار منعه عن إذن أحد في الدخول والجلوس في المنازل سواء كان محرماً أو امرأة إلا برضا الزوج، كذا في «اللطيف» و«المجمع» و«النهاية».

(٥) قوله: «إِذَا فُتَا أَحَدُكُمْ» الفُتَاء -بضم- الغاء والمد- ربح من الدر يخرج بلا صوت، وقوله: «فِي أَعْبَارِهِنَّ» جمع عجز بفتح العين وضم الخيم عسى المشهور مؤخر الشيء، والمراد الدر، ووجه المناسبة بين الجمعيتين أنه لما ذكر الفُتَاء الذي يخرج من الدر، ويزيل الضهارة ولتقرب إلى الله، ذكر ما هو أغلظ منه في رفع الضهارة زجراً وتشديداً، قاله الشيخ في «اللمعات»: قال الطيبي: إن الله تعالى إذ لم يجوز للمعبود المؤمن هذا الفُسْخ من لُحْنَات، ومنعه من التقرب إليها بسببها، فما ظنك بتلك العظيمة الشنعاء، ومن لمه جعل أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين معزضاً بين المفسر، وهو قوله تعالى: «نِسَاءَكُمْ حَرِّثَ لَكُمْ» والمفسر وهو قوله: «فَاتَوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ

أي الإيلاج في الدبر وهو حرام بإجماع الأمة لا يشذ عنهم شاذ، وحوزه الزواجر الملاعبة. وقالوا: إن هذا الفعل ليس في الحيوانات أيضاً إلا في الحمار والكنب والله أعلم. وهذا معصية شديدة تخرب البلاد وتدعها بلافق، فإنه نسب إلى ابن عمر حوار الإديار في السواحل وهذه نسبة

وَرَوَى وَكَيْعٌ هَذَا الْحَدِيثَ.

١١٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ الصَّلَاحِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فُتِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْيَانِهِنَّ». وَعَلِيٌّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْحٍ.

١١٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عِثْمَانَ عَنْ مَعْرُومَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبُرَةِ». هَذَا حَدِيثٌ خَشَنٌ غَرِيبٌ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي نَحْوِهِ مِنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْتَةِ

١١٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ ابْنَةِ سَعْدٍ، وَكَانَتْ خَادِمَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الزَّانِغَةِ^١ فِي الزَّيْتَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا، كَمَثَلِ ظُلْمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا نُورَ لَهَا».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُثَيْدَةَ، وَمُوسَى بْنُ عُثَيْدَةَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ثَعْلَبَةُ وَالثَّوْرِيُّ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْدَةَ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ.

١٤ باب ما جاء في الغيرة

١١٦٨ حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ خَبِيبٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ».

وفي الباب عن عائشة، وعبد الله بن عمر، حديث أبي هريرة حديث حسن غريب. وقد روي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عن أسماء ابنة أبي بكر، عن النبي ﷺ، هذا الحديث وكلا الحديثين صحيح.

والحجاج الصواف، هو الحجاج بن أبي عثمان، وأبو عثمان إسمه؛ ميسرة. وحجاج يكنى أبا الصلت، وثقه يحيى ابن سعيد القطان.

خَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَعْزِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ بِحْيَى بْنَ شُعَيْبٍ الْقَطَّانَ عَنْ حُجَّاجِ الصَّوَّافِ فَقَالَ: هُوَ قَطْرٌ كَيْسٌ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَتُخَذِّهَا

١١٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ. عَنْ أَبِي صَالِحٍ. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزَوُّجُهَا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا، يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَتَهَا أَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ زَوْجُهَا.

(١) قوله: «الرافعة المسترجعة بربطها»؛ والرافعة التي ترفل في توبها أي نجحت، والرفل فزيل (من)

(٢) قوله: «وغيره الله أن يأتي النور... الخ» قال في «مجمع البحار»: وعبرته أن يأتي أى غضبه ثابت لأن يأتي عنده، والعبارة كراهة للمشاركة في المحبوب، والله لا يرضى به، فلذا منه من الشرك والتفاحش.

(٣) **قوله:** «ثلاثة» قال الطحاوي: انقضت الآثار التي فيها مدة الثلاث كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم التسمر ثلاثة أيام على المرأة، واختلف فيما دونه الثلاث، فنظرنا في ذلك، فوجدنا أن حديث ما دون الثلاث لم يخل من أن يكون متقدماً على خبر الثلاث أو متأخراً، فإن كان متقدماً، فيكون خبر الثلاث المتأخراً ناسخاً له، وإلا لما كان ذكره الثلاث معني، وإن كان متأخراً فيه يمكن أن يقال: إنه ناسخ

ما تدع البلاد بلائق، وقد ذكر الإمام الفخري أيضاً في هذه المسألة حيث روي عن نافع عن ابن عمر وذكره (وإنها في...) ولم يذكر مذخول (في) أقول: إن هذه النسبة إليه محض افتراء عليه، ومنشأ الخلط أنه يجوز أن يأتي الزوج من جانب المذير والحال أن غرضه أن يكون الإيلاج في الفيل لا في المذير، وقد صرح ابن عمر حلاف ما نسب إليه كما رواه الطحاوي ص (٢٤)، ح (٢) باب وظي النساء في أدباهن الشخص هذه قال ابن عمر: وما التحميم؟ فذكرت الذرة فقال ابن عمر: وهل يفعل من المسلمين... الخ.

باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها

وعلّم أن الحديث في السفر غير سفر الحج وأما العلماء فيأخذون مسألة سفر الحج تحت هذه الأحاديث، وكذلك الطحاوي وغيره فعل

أوابئها أو ذو محرم منها».

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر: هذا حديث حسن صحيح.
 وذوي عن النبي ﷺ أنه قال: لا تسافر امرأة مسيرة يوم وليلة، إلا مع ذي محرم.
 والقمل على هذا عند أهل العلم، يكرهون للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم، واختلف أهل العلم في المرأة إذا كانت
 موبسة، ولم يكن لها محرم، هل تخرج؟
 قال بعض أهل العلم: لا يجب عليها الحج، لأن المحرم من السبيل، لقول الله عز وجل «من استطاع إليه سبيلاً» فقالوا:
 إذا لم يكن لها محرم فلم تستطع إليه سبيلاً. وهو قول شفيان الثوري وأهل الكوفة.
 وقال بعض أهل العلم: إذا كان الطريق آمناً، فإنها تخرج مع الناس في الحج. وهو قول مالك بن أنس والشافعي.
 ١١٧٠ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْغَلَّالُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمَرَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تسافر المرأة مسيرة يوم وليلة، إلا ومعها ذو محرم».
 هذا حديث حسن صحيح.

١٦- باب ما جاء في كراهية الدخول على المنفيات

١١٧١ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
 «إِيَّاكُمْ وَالْدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَرَأَيْتَ الْحَمَوُ؟ قَالَ: «الْحَمَوُ» الموت.
 وفي الباب عن عمر، وجابر، وعمر بن العاص. حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ حديث حسن صحيح. وإنما معنى كراهية الدخول
 على النساء، على نحو ما روي عن النبي ﷺ قال: «لا يخلون رجل بامرأة، إلا كان ثالثهما الشيطان». ومعنى قوله: (الحمو)،
 يقال: الحمو أخو الزوج. كأنه كره له أن يخلو بها.

١٧- باب

١١٧٢- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عيسى بْنُ يُونُسَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تليحوا
 على المنفيات»، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ^(١)، قُلْنَا: وَمِنْكَ؟ قَالَ: وَمِنِّْي، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ.

لخير الثلاث بل يكون مثباً لحرمة زائدة، فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها.

- (١) قوله: «الحمو» - يسكون الميم - وجاء إما كعصا وهو كأي وحام كأي، وهو اسم لأقارب المرأة من جانب الزوج، والمراد ههنا غير
 آباءه وأبنائه إلا أن يعمل على لبالة، وقوله: «الحمو الموت» هذا كلمة يقولها العرب للتشبيه والخشدة والفظاعة، فيقال: الأسد الموت،
 والسلطان النار، والمراد تقدير المرأة منهم كما يحذر من الموت؛ لأن الخوف من الأقارب أكثر، والغنة منهم أوقع لتمكنهم من الوصول
 والخلوة من غير تكبر. (اللمعات)
 (٢) قوله: «لا تلحوا على المنفيات» جمع مغيبة - ضم الميم وكسر المعجمة وسكون التحتية - ونحصر المنفيات بالذكر لشدة اشتياقهن
 إلى الوقاع وارتفاع المانع. (اللمعات)
 (٣) قوله: «فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم» يحتمل الحقيقة بأن جعل له قدرة على الجري في باطن الإنسان، ويحتمل الاستعارة
 لكثرة وسوسته، كذا في «المجمع»، والمقصود تمكنه من إغواء الإنسان تمكناً تاماً.

مثل هذا أي ذكر سفر الحج تحت هذه الأحاديث، ثم ورد في الأحاديث: «لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام»، وفي بعض الروايات سفر يوم،
 وفي بعض الروايات سفر يوم وليلة وغيرها من الألفاظ، ومذهب أبي حنيفة أن سفر الحج إن كان ثلاثة أيام فلا تسافر إلا ومعها محرم، وإذا
 كان أقل من ثلاثة أيام فيجوز لها السفر، فيقال: إن الأحاديث ترد على أبي حنيفة، أقول: لا ترد على أبي حنيفة، فإن الأحاديث ليست بواردة
 في سفر الحج بل في غيره من الأسفار، والمحقق فيها أن يدار الأمر على الفتنة وعدمها وبحول الأمر إلى رأي من ابتلي به ولا يكون فيه تحديد
 الأيام، وهذا ما تحقق لي من المذهب وإن لم يصرح به أحد.

باب

قال الغزالي: إن الشيطان يدخل في بدن الإنسان ويسري فيه، وقال ابن حزم الأندلسي: إنه يلقي الوسوس على الإنسان من الخارج فلا
 سراية، أقول: إن القرآن يؤيد ما قال ابن حزم الأندلسي كما في آية: «يَنخِطُّ الشَّيْطَانُ بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ»، وأما في حديث

فَأَسْلَمَ^(١).

هذا حديث غريب من هذا الوجه.

وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَهُمْ فِي مُجَالِيدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ خَفِظِهِ. وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ خَشْرَمٍ يَقُولُ: قَالَ شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ
قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمْتُ): يَعْنِي فَأَسْلَمَ أَنَا مِنْهُ.

قَالَ شُعْبَانُ: فَالشَّيْطَانُ لَا يَسْلَمُ^(٢).

«لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُتَعَيِّبِ»، وَالْمُتَعَيِّبُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي يَكُونُ زَوْجُهَا غَائِبًا. وَالْمُتَعَيِّبَاتُ جَمَاعَةُ الْمُتَعَيِّبَةِ.

١٨- بَابُ

١١٧٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُورِقٍ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ غَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ»^(٣).

هذا حديث حسن صحيح غريب.

١٩- بَابُ

١١٧٤- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَزَافَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ شُعْبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةٍ
الْخَضْرَمِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ،
فَإِنَّمَا هُوَ بَعْدُكَ دَخِيلٌ، يُوْشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا».

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وَزَوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّ أَصْلَحَ، وَلَهُ عَنْ أَهْلِ الْجِجَارِ
وَأَهْلِ الْعِرَاقِ فَنَّاكِيْرُ.

(١) قوله: «فَأَسْلَمَ» قَالَ لُحْيِي فِي «جَامِعِ الزَّمَدِيِّ»: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: فَأَسْلَمَ بِالضَّمِّ أَيْ أَسْمَهُ أَنْ مَنَهُ وَالشَّيْطَانُ لَا يَسْمُو، وَفِي «جَامِعِ الْبَاهِغِيِّ»
قَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَسْمَهُ بِالْفَتْحِ أَيْ اسْتَسَمَ، وَدَعَبَ الْخَطَّابِيُّ إِلَى الْأَوَّلِ وَالْقَاضِي عِيَّاشُ الشَّعْرِيُّ إِلَى الثَّانِي، وَهَذَا رِوَايَتَانِ مَشْهُورَتَانِ.

(٢) قوله: «فَالشَّيْطَانُ لَا يَسْلَمُ» قَالَ فِي «تَلْحِصَمٍ»: هَذَا ضَعِيفٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَلَا يَبْعُدُ تَخْصِيصُهُ لِمَنْ فَضَّلَهُ بِإِسْلَامِ قَرِينِهِ.

(٣) قوله: «اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ» أَيْ بَاطَلَ رَأْيَهَا، وَبَطَلَ نَظَرَ إِلَيْهَا لِيَعْرِفَهَا أَوْ يَعْرِى فِيهَا لِأَنَّهَا حَائِلُ الشَّيْطَانِ، وَفِي إِذَا خَرَجَتْ وَرَدَهَا أَهْلُ
الْبَيْتِ بَارِزَةً مِنْ حَيْثُهَا اسْتَشْرَفُوهَا مَا بَدَتْ الشَّيْطَانُ فِي نَمُوسِهِ مِنَ الشَّرِّ وَالْبَرِّ، فَأَضْيَفَ إِلَى الشَّيْطَانِ لِمُسَبِّبِهِ، (تَلْحِصَمٌ).

الباب في هذا مثل :

كحري معين الماء في نصب الأس

وقد كنت أجري في حناهي مرّة

وعلم أن البحر والشيطان من نوع واحد وتأثيرهما في الإنسان بطريق واحد.

قوله: (فَأَسْلَمَ) فِي رِوَايَةِ «أَسْلَمَ» أَقُولُ: يُمْكِنُ أَنْ يُسْمَعَ الشَّيْطَانُ وَأَنْ تُرْتَبَ الشَّهْوَةُ فِي الْمَذَكِ، وَقَدْ لَبِظْتُ فِي وَبَرَّازِي: إِنَّ هَذِهِ
وَمَارُوتَ مَا كَذَبَ مِنْكَ عَلَى هَذَا غَثِيلِ النَّفْسِ وَالْبَدَنِ أَقُولُ: إِنَّ قِصَّةَ هَذِهِ وَمَارُوتَ مَرْوِيَّةَ حَدِيثٍ، قَالَ الْخَافِضُ: إِنَّهُ يَبْسُ بِلا أَصْلَ، فَأَقُولُ:
لَا يَنْفَعُ إِلَى غَيْرِهِ.

أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الشُّتَّةِ

١١٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا^(١).

قَالَ: قُلْتُ: فَيَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: قَمَةً^(٢)، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ^(٣)؟

١١٧٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَرْءٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا».

خَدِثُ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَكَذَلِكَ خَدِثُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْعَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ طَلَاقَ الشُّتَّةِ،

(١) قوله: «فأمره أن يراجعها» وفي رواية أوردها صاحب «المشكاة» عن الشيخين: «فتعيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الشيخ الحدّث في «شرح المشكاة»: فيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض، وفي قوله: «فليراجعها» دليل على وقوع الطلاق مع كونه حراماً وعلى استحباب الرجعة.

(٢) قوله: «قمة» يعني كُفَّ نفسك عن هذا السؤال لأنه ليس يحتاج إلى البيان، بل تلك التطليقة محسوبة البينة إلا أن الرجعة لازمة. (س)
(٣) قوله: «أرأيت إن عجز واستحقق» أي عجز بالنطق من الرجعة إذ ذهب عقله عنها، لم يكن ذلك محلاً بالطلقة واستحقق أي تكلف

أبواب الطلاق واللعان

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الشُّتَّةِ

الطلاق على ثلاثة أقسام: الأحسن: أن يطلق في الطهر الذي لم يجامع فيه واحدة ولا راجع، وطلاق السنة ثلاث طلاقات في ثلاث أظهار، وطلاق البدعة، ثم هذا عندنا إما من حيث العدد وإما من حيث الوقت، أما من حيث العدد فثلاث طلاقات في طهر واحد، وأما من حيث الوقت فالطلاق في الحيض، وأما عند الشافعية فلا بدعة من حيث العدد، وعندنا لا طلاق بدعة من حيث الوقت في حق الحامل فإنها لا تحيض، ووقوع طلاق البدعة عند الفقهاء الأربعة والبخاري محقق بخلاف ابن تيمية.
أما تمسك الأحناف والحنابلة على أن البدعة من حيث العدد أيضاً في الآية: «الطلاق مرتان إلخ» [البقرة: ٢٢٩] أي مرة بعد مرة، أي تفرقاً.

وأما إذا طلق ثلاث طلاقات فلا تقع عند داود الظاهري وابن تيمية، وكذلك نسب إلى ابن عباس إلا طلقة واحدة، وقال: إن الطلاق المهي عنه لا يترتب عليه الأحكام، وعندي في خلافه نصوص كثيرة، وقال: إن رجلاً إذا وكل رجلاً بأن ينكح فأنكح الوكيل نكاحاً ناسداً لا ينفذ النكاح في حق الموكل، وكذلك وكل الله تعالى عباده بالطلاق فلا ينفذ الطلاق المهي عنه عنده تعالى. أقول: لو التفت ابن تيمية إلى كلام الظحاوي لم يقل ما قال.

قوله: (أن يراجعها إلخ) لنا في الرجوع قولان؛ قيل: واجب، وقيل: مستحب، ورجع صاحب الهداية الأول.

قوله: (قمة، أرأيت إلخ) قال ابن تيمية: إن طلاقه باطل، والشرح عنده: أرأيت أن الأحكام تتبدل إن عجز واستحقق بل لا تقع الطلقة. أقول: إن في مه (ما) استفهامية، والهاء بدل الألف، وقد صرح ابن حبيب بأن الألف قد تتبدل بالهاء، والشرح عند الجمهور: فما تقول، أتعطل أحكام الشريعة؟ أقول: كيف ينكر ابن تيمية وقوع الطلاق والحال أن في كثير من طرق مسلم ص (٤٧٦) نصريح الطلقة الواحدة، والغناء الداخلة على (مه) تلغو على شرح ابن تيمية لا شرح الجمهور، وبدل بعض طرق الحديث على أن ما استفهامية كما في مسلم (٤٧٦): فما بمعنى؟ إلخ.

وأما المراجعة ففي بعض الروايات أنه يطلق في الطهر اللاحق وفي بعض الروايات أن يطلق في الطهر الذي بعد الطهر اللاحق، ولنا أيضاً قولان مثل الروايتين، وأبدي حكمته ابن رشد في قواعده.

قوله: (ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً إلخ) الحامل لا تحيض عندنا، وقال الشافعية: تحيض، وتمسكوا بخديث الباب أي التقابل بين الطاهر والحامل، ونقول: (إنه لا تمسك لكم فيه، ونقول: إن الطاهر على قسمين حامل، وحائل، وإني سألت من أهل التحريم هل تحيض أم لا؟ فقالوا: قد تحيض ومثل هذا التأيد لأهل الطب، روي عن ابن عباس في مسند الدارمي: أن الحامل إذا حاضت تزيد الأيام على وضع حملها قدر ما

أَنْ يُطْلَقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ طَاهِرَةٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلشَّيْءِ أَيْضًا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَكُونُ ثَلَاثًا لِلشَّيْءِ، إِلَّا أَنْ يُطْلَقَهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً^(١). وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ. وَقَالُوا فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ: يُطْلَقُهَا مَتَى شَاءَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُطْلَقُهَا عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ

١١٧٧ حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَارِثٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْزَيْدٍ بَيْنَ رُكَاةَيْهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَيْتَةَ. فَقَالَ: «مَا أَرَدْتَ بِهَا؟» قُلْتُ: «وَاحِدَةً». قَالَ: «وَاللَّهِ، أَقُلْتُ: وَاللَّهِ! قَالَ: «فَهُوَ مَا أَرَدْتَ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْمَوْجِزِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي طَلَاقِ الْبَيْتَةِ. فَزَوَّيٌّ عَنْ هَمَزٍ بِنِ الْعَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَةَ وَاحِدَةً.

وَزَوَّيٌّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فِيهِ بَيْتَةُ الرَّجُلِ، إِنْ تَوَيَّ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ تَوَيَّ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ. وَإِنْ تَوَيَّ ثَلَاثًا ثُمَّ تَوَيَّ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (فِي الْبَيْتَةِ): إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَبَيَّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ تَوَيَّ وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، بِمِلْكِ الرَّجَعَةِ، وَإِنْ تَوَيَّ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ. وَإِنْ تَوَيَّ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ.

اخْتِصَ بِمَا فَعَلَ مِنَ الطَّلَاقِ لِلْحَائِضِ، قَالَ الثَّوْرِيُّ: هُوَ اسْتِفْهَامُ إِنْكَارِ أَيْ نَعَمْ يَحْتَسِبُ طَلَاقُهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ احْتِسَابُهُ لِعَمَرِهِ، وَقَاتِلُهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو طَاهِرٍ الْفَتَوَى فِي «مَجْمَعِ الْبَحَارِ» - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

حَاضَتْ، فَأَقُولُ: إِنَّهَا تَحِيضُ لَكِنِ الْأَحْكَامُ لَمْ تَقْرُدْ لَهَا لِأَنَّ بِنَاءَ الْأَحْكَامِ عَلَى الْأَغْلَبِ، وَحِيضُ الْحَامِلِ أُنْذِرُ. وَحِجَّتُنَا عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ هِيَ مَسْأَلَةُ اسْتِرَاءِ الْأَمَةِ لِلشَّرَاءِ، فَإِنَّهَا لَوْ حَاضَتْ حَالَةَ الْحَمْلِ أَيْضًا فَأَيَّ جَدْوَى فِي الْاسْتِرَاءِ؟ فَلَعَلَّ الدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ الْحَامِلَ دَمَ لِمَرَضٍ خَفِيَ.

قَوْلُهُ: (أَحْمَدُ الْح) أَقُولُ لَيْسَ مَذْهَبُ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَذْهَبًا.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ الطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ الْبَائِنَةُ بِدْعَةٍ أَمْ لَا؟ فَقِيلَ: بِدْعَةٌ لِأَنَّهَا فَاضِلَةٌ عَنِ الْحَاضَةِ، وَقِيلَ: لَيْسَتْ بِبِدْعَةٍ، وَالْقَوْلَانِ مَذْكُورَانِ فِي الْمَبْسُوطَاتِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ وَإِنْ كَانَ طَلَاقًا بَائِنًا لَكِنَّهُ لَيْسَ بِبِدْعَةٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حِكَايَةَ طَلَاقِهِ بِلَفْظِ (الْبَيْتَةِ) أَوْ حِكَايَةَ الطَّلَاقِ ثَلَاثًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُّ نِيَّةُ الْوَاحِدَةِ الْبَائِنَةِ وَالثَّلَاثُ فِي الْبَيْتَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ أَيْضًا.

وَأَمَّا الْوَاقِعَةُ فَفِي أَكْثَرِ الطَّرِيقِ أَنَّهُ طَلَّقَ بِلَفْظِ الْبَيْتَةِ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ طَلَّقَ ثَلَاثًا كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ ص (٢٩٨)، وَص (٣٠٦) بَابُ نَسَخِ الْمَرَاجَعَةِ بَعْدَ التَّطْلِيقَاتِ الثَّلَاثِ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَرَجَّحَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّهُ طَلَّقَ بِالْبَيْتَةِ، أَقُولُ: إِنْ كَانَ طَلَّقَ ثَلَاثًا فَأَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَرَاجَعَةِ فَيَحْمِلُ عَلَى حِزْبِيَّةٍ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ص (١٣٩) أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّكْيِيدَ لَا التَّأْمِيسَ بِصَدَقِ دِيَانَةٍ، وَكَانَ سَوَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَعَلَّمَهُ أَنَّهُ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ أَوْ الثَّلَاثَ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ طَلَّقَ بِالْبَيْتَةِ فَيَشْكُلُ الْأَمْرُ عَلَى الْمُخْتَصِي، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنْ الْكُتَابَاتُ يَوَاقِنُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهَا رَوَاجِعُ، فَأَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَرَاجَعَةِ عِنْدَنَا مُشْكَلٌ فَتَحْمِلُ الْمَرَاجَعَةُ عَلَى الْمَرَاجَعَةِ حَسًّا أَيْ بِشُكَاخٍ حَدِيدٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الدِّيَانَةِ بَقِيَ بِهَا الْمَفْهُومُ، وَمَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ بِحُكْمِهَا الْقَاضِي، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَفْهُومِ الْحُكْمُ بِمَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ وَلَا لِلْقَاضِي الْحُكْمُ بِمَسْأَلَةِ الدِّيَانَةِ، ثُمَّ الْإِفْتَاءُ الَّذِي جَرَى فِي زَمَانِنَا فَإِنَّهُمْ يَفْتَوُونَ كَأَنَّهُمْ قَضَاءُ غَيْرِ جَائِزٍ لَمْ يَنْفِ الْمَفْهُومُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِمَسْأَلَةِ الدِّيَانَةِ وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِمَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ بِعَكْسِ حَالِ الْقَاضِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَتْوَى وَالْقَضَاءِ قَدْ يَكُونُ فَرْقُ الْخِلَالِ وَالْحَرَامِ وَقَدْ يَكُونُ فَرْقُ الْإِحْتِيَاظِ، وَأَمَّا مَا قُلْتُ مِنْ وَجُوبِ الْحُكْمِ بِالْفَتْوَى وَالدِّيَانَةِ عَلَى الْمَفْهُومِ فَيُؤَخَّرُ مِنْ عِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا مَا فِي الْكُتُبِ: قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ وَلَدْتُ غُلَامًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، وَإِنْ وَلَدْتُ جَارِيَةً فَطَالِقٌ بَشْتَيْنِ، فَأَنْتِ بِيَهُمَا وَمُ يَدْرُ الْأَوَّلُ، تَقَعُ وَاحِدَةً قَضَاءً وَثَلَاثِينَ دِيَانَةً، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْفَتْوَى بَشْتَيْنِ لَيْسَ بِحُكْمٍ اسْتِحْبَابٍ وَالْإِحْتِيَاظُ بِلِ حُكْمٍ وَاجِبٍ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّ الْإِقَالَةَ فِي الْفَرْقِ الْفَعْلِيَّ وَاجِبَةً دِيَانَةً لَا مَحْضَ اسْتِحْبَابٍ.

[١] كَذَا فِي نَسَخَةٍ بِشَارٍ بِتَكَرُّارِ الْفِعْلَةِ «وَاحِدَةً» وَأَمَّا فِي الْأَصْلِ فَلَفْظَةُ «وَاحِدَةً» مَرَّةً فَقَطْ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ)

١١٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَضْرٍ عَنْ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ: هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ أَحَدًا قَالَ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ) إِنَّهَا ثَلَاثٌ إِلَّا الْحَسَنَ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا الْحَسَنَ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ غَفِرًا^(١) إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرِ مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ. عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ».

قَالَ أَيُّوبُ: فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ، فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: نَسِيتُ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(٢) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا يَمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِذَا، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفٌ. وَلَمْ يَعْرِفْ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ نَضْرٍ حَافِظًا، صَاحِبَ حَدِيثٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ)، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ: هِيَ وَاحِدَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: الْقَضَاءُ^(٣) مَا قَضَتْ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا جَعَلَ أَمْرًا بَيْنَهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَأَنْكَرَ الرُّوْحَ وَقَالَ: لَمْ أَجْعَلْ أَمْرًا بَيْنَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، أَسْتَحْلِفُ الرُّوْحَ وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ نَبِيِّهِ. وَذَهَبَ سُفْيَانُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ، وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَقَالَ: الْقَضَاءُ مَا

(١) قوله: «اللهم غفرًا» أصله المغفرة من الله تعالى لأنه جعل سماع هذا القول مخصوصًا بالحس يعني أنه سمع من قَتَادَةَ أيضًا مثله. (س) ويحتمل أنه كان سماعه من الحسن على الحزم واليقين، فذا قاله حزمًا بل حصصًا وليس كان سماعه من قَتَادَةَ بهذه المرتبة، فذكره بعد طلب المغفرة من الله تعالى بسبب أن يكون فيه شيء من السهو والغلطة - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: «القضاء» قال محمد رحمه الله تعالى: الصلاق عندنا على ما نوى الرُّوْحُ، فإن نوى واحدةً موحدةً بآلة، وهو حاطب من الخطباء، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة، وقال عثمان بن عفان وعمر بن أبي طالب رضي الله عنهما: القضاء ما قضت - انتهى كلامه في «الموطأ» - أي الحكم ما نوت من رجعية أو ثالثة واحدة أو ثلاث؛ لأن الأمر مفروض إليها. (على القارى)

وهنا بحث وهو أنه إذا رفع الأمر إلى القاضي فحكم القاضي بمسألة القضاء فهل هذا الرجل بعد القضاء أن يعمل بالفتوى بخبرته أم لا؟ وظهر أن لا يجوز له العمل بالفتوى بعد القضاء في هذه الجزئية، وهذا يجري في كثير من المسائل منها إذا ذهب شيئًا ثم عاد إليه بقضاء القاضي والخال أن العودة في أكلة مكروه محرماً ديانة فهل يرفع القضاء هذه الكراهة أم لا؟ وكذلك إذا حكم القاضي بكون المغصوب للمغاصب فهل يكون له هذا الشيء حرماً أو حلالاً؟ هل أن قضى القاضى؟ وكذلك مسائل أخرى، وأما ما ذكرت من قلبي أنه لا يبقى الحيرة في الديانة فشيبه ما يقال: إن قضاء القاضي نافذ ظاهرًا وباطنًا، ووجدت حريية عن محمد توبده وهي أن رجلاً شافعيًا مثلاً طلق امرأته الحنفية مثلاً بلفظ الكتابة فريد الرجل الرجوع ولا ترضى به فرفع القضاء إلى القاضي، فإذا حكم القاضي بحكم لا يمكن لأحدهما الخلاف في هذه الجزئية أصلاً ولا لأحد أن يحكم بخلاف حكم هذا القاضي شرقاً وغرباً، وفي الفسادية أن القضاء بمجتهد فيه صار في حكم المجمع عليه في هذه الجزئية، ولا يمكن لأحد أن يفسحه، ثم كل مسألة من مسائل الشافعية مثلاً مجتهدة فيها عندنا إلا بعض المسائل لا تزيد على عند الأصابع، ولكن يظهر من الكتب كون هذه المسائل المستندة بمجتهدة فيها أيضاً، فتكون كل مسألة من المذاهب الأربعة مجتهدة فيها، ثم قضاء القاضي المشهور أنه في المعاملات لا في العبادات، أقول: قد يكون في العبادات، أيضاً كما ذكرت أولاً.

وأما دليل أن فرق القضاء والديانة كان في السلف أيضاً مما أخرجه الطحاوي ص (٢٥٠) ج (٢) عن أبي يوسف عن عطاء عن شريح استفتى رجل شريعاً فقال شريح: إنما أقضي لا أمشي الخ، ثم يرد ههنا أنه كان قاضياً لا مفتياً فكيف أجاز له الرجوع حين طلق ثلاثاً؟ أقول: إنه قاضٍ ومفتٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمْرِكَ بَيْنَكَ

قال الفقهاء: إن لفظ «أمرِكَ بَيْنَكَ» اختاري نفسك، وأنت ضائق إن شئت «أفادته التوكيد لا التطبيق وإنما تقع الطلاق بعد اختيار المرأة الصلاق، وذكرها في الكتابات يروى أنها من الكتابات وأنها أفادته التوكيد. واختلف أبو حنيفة والشافعي في إرادة التبيين في هذه الألفاظ. قوله: «فالقول قوله الخ» وأعلم أنهم إذا ذكروا القول قول فلان يرد باليعين في كل موضع.

[١] وفي نسخة بشار: «هذا حديث لا نعرفه الخ» وقال: وقع في م وب وي: «هذا حديث غريب» ولفظة «غريب» لم ترد في النسخ الخطية ولا في النسخة، وقد ذكر العبارة كما أثناسا محمد الدين ابن تيمية في المصنف، كما في نيل الأوطار ٦/٢٢٨.

فَقَضْتُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَمَّا إِسْحَاقُ فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

١١٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَّرَنَا. أَفَكَانَ طَلَاقًا؟

١١٧٩ (م) - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الصُّخْرِ، عَنْ سُرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْخِيَارِ، فَرُوي عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا، فَوَاجِدَةٌ بَائِنَةٌ. وَرُوي عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا أَيْضًا: وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجُلُ الرُّجْعَةَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ. وَرُوي عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا فَوَاجِدَةٌ بَائِنَةٌ. وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاجِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجُلُ الرُّجْعَةَ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ نَافِثٍ: إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاجِدَةٌ، وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَتَلَاقٌ. وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ يَمْلِكُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُطَلِّقَةِ ثَلَاثًا لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةَ

١١٨٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: «طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا سُكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةَ».

قَالَ مُغِيرَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَا نَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ ^(١) وَشَنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ بِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا نَدْرِي أَحْفِظْتُ أَمْ نَسِيتُ. فَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ.

(١) قوله: «أفكان طلاقاً» الممثلة للإنكار أي لم يكن طلاقاً، وغرضها أن يحض الاختيار لا يكون طلاقاً حتى ينصم باختيار المرأة المتفارقة، وفي «الموطأ» لمحمد رحمه الله تعالى: أخرنا مالك أخرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا ملك امرأته أمرها، فلم تفارقه وفرت عنده، فليس ذلك طلاق، قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اختارت زوجها، فليس بطلاق، وإن اختارت نفسها فهو على ما نوى الزوج، وإن نوى ثلاثاً فتلأث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - انتهى -

(٢) قوله: «لا ندع كتاب الله» وهو قوله تعالى: ﴿وَأَسْكُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكْنْتُمْ مِنْ رُجُومِكُمْ﴾ (س) وهو مذهب أبي حنيفة كما يجرى بيانه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

مذهبنا أنه يشترط لفظ النفس في كلام المرأة، واختياراً بالتاء، وقال علي: إذا حررها فتقع طلاقاً واحدة إذا لم تختار. وليس هذا مذهب أحد من الأئمة الأربعة، وواقعة الباب واقعة أنه أتى إل شهر ثم خبر عن فاختور بإياه عيب الصلاة والسلام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُطَلِّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى

هذه مسألة المبتونة الحامل، قال أبو حنيفة لها النفقة والسكنى، وقال أحمد: لا نفقة ولا سكنى كما في ظاهر حديث الباب، وقال الشافعي ومالك: لها السكنى لا النفقة.

طرق حديث الباب كثيراً، وتعبير المسألة أن المبتونة الحامل تستحق النفقة والسكنى أم لا؟ ونسكك بعض الأحاف بقول عمر على عدم الزيادة على القاطع بالخبر الواحد، أقول: إنه ليس بشافع فيه.

قوله: (فاطمة بنت قيس الخ) فاضمة هذه ورواية حديث حساسة غير التي في أبواب المستحاضة وتلك فاطمة بنت أبي حبيش ويسمى بقيس أيضاً.

قوله: (كتاب الله الخ) نقلوا أن أحمد بن حنبل كان يضحك ويقول: أين في كتاب الله، وغرضه أن هذا من اجتهاد عمر، وأما سنة نبيكم فأخذ الأحاف بالعص والفتوى، إن عند عمر نصاً صريحاً منه وليس هذا محض اجتهاده فيكون إحالة إلى حديث مرفوع، وقال الدارقطني: إن لفظ سنة نبينا الخ وهم الراوي، أقول: إن هذا اللفظ مروي في طرق مسلم صريحة فلا يمكن الإنكار، وتأول بعض الحنابلة بأن عمر لا نص عنده بل هذا اجتهاده، أقول: قد روى عمر أنفاظه عليه الصلاة والسلام المرفوعة كما أخرجه في معاني الآثار ص (٢٩) ح (٢) بسند لا ينحط عن الحسن، قال عمر: سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «ها النفقة والسكنى الخ»، وفيه حصيب ابن ناصح ولعله من رواية الحسن، وفي سنده حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وقالوا: لم يخرج عنه البخاري، أقول: إنه أخرج عنه لكنه في نسخة غير متداولة بيننا، ومر عليه بعض الحفاظ أيضاً، ومر الحفاظ على ما في الطحاوي في الفتح وقال: لم يسمع إبراهيم عن عمر، وقال ابن قيم: إن أشهد أنه

١١٨٠ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ وَإِسْمَاعِيلُ وَمُجَالِدٌ. قَالَ هُشَيْمٌ: وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ. فَخَاصَمْتُهُ فِي السُّكْنَى وَالتَّقَةِ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا الشَّيْءَ سَكْنَى وَلَا تَقَةً.

وفي حديث داود قالت: وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم.

هذا حديث حسن صحيح^١، وهو قول بعض أهل العلم، منهم الحسن البصري وعطاء بن أبي زباج والشعبي. وبه يقول أحمد وإسحاق. وقالوا: ليس للمطلقة سكنى ولا تقة، إذا لم يسلك زوجها الرجعة. وقال بعض أهل العلم من أصحاب

...

لم يقل به رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أقول: كبر مثل هذا التحاسر بعد حسن السند؟ وأما ما قال الحافظ من الانقطاع فقد مر أن الشعبي لا يرسل إلا صحيحاً كما في أوائل التمهيد.

ولهم ما في مسلم نقول فاطمة بنت قيس: إن نفى السكنى والتقعة موجود في القرآن، وإن في القرآن قيداً بالحسن فالخامل لا يكون لها التقعة والسكنى، وأيضاً في القرآن «لَعَلَّ اللَّهُ يَخْذُلَ بَعْدَ ذَلِكَ شَرًّا» [الطلاق: ١] قالت: إن الأمر هو الرجعة فلا يكون التقعة للميتة، نقول: إن الآيات عامة في سياقها وإن كان الأمر هو الرجعة فلا عيباً إلا ببيان النكته في القيد، وأجاب الطحاوي عن غمسك فاطمة. وأما ما قلت: إن سياق الآية عام وإن كان العجز خاصاً فله نظائر في القرآن العظيم أيضاً، أقول: من جانب الأحناف ما بدا لي فأراجع إلى قياس حلي وهو أنه ثبت بالأحاديث وتلقاه الأمة بالقبول أن المتوفى عنها زوجها لا يجوز لها الخروج من بيت العدة، وأقول: كذلك حال المطلقة بلا فرق شيء، فيكون للمطلقة السكنى، ثم قال أبو حنيفة: إذا كانت لها السكنى تكون التقعة أيضاً فلتسأله قوية والقياس حلي لا يمكن العدول عنها أصلاً. ومذهبنا في المتوفى عنها زوجها أن تعدد في بيت العدة ولا سكنى لها ولا تقعة ولها إرث فتكون كراية البيت التي اعتدت فيها عليها ولا يجوز لها الخروج منها، وذكر الطحاوي ص (٤٠) الاستنباطات من الآيات منها الآية: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ أَخ» [الطلاق: ١] وبه اختلاف المفسرين أنها للمطلقة الرجعية أو الباتنة، ووافق البخاري ص (٨٠٣) أبو حنيفة والشافعي وما وافق أحمد.

وحديث الباب لما كان بخلاف الشافعية أيضاً فقالوا: إن نزاع فاطمة كان في التقعة لا في السكنى، أقول: إن في بعض الأحاديث الصحاح ذكر نزاعها في السكنى أيضاً، منها ما في حديث الباب، أقول: إن خروجها من بيت العدة كان لمعاذير مروية في الأحاديث كما في مسلم أنها كانت تغيب اللسان على أحماتها فكان لها السكنى، ولكنها خرجت من بيت العدة لمعاذير.

وأما نفى التقعة في حديث الباب فلا بد من القيد في الحديث عندما، فقال الطحاوي بالإلزام على الشافعية أنها خرجت من بيت العدة لكونها طوبلة اللسان على أحماتها، فإذا خرجت تكن ناشرة ولا تقعة للناشرة، وفيه نظر، فإنها خرجت بإجازته عليه الصلاة والسلام فلا بد من عذر آخر من نفى التقعة، وقد مر العذر عن نفى السكنى، وذكر الشافعية أيضاً معاذير نفى السكنى لأنهم يقولون بنفي التقعة لا السكنى، فأقول بحية عن نفى التقعة: إن النفي نفى الزائد الذي كانت تطالبها فإن أصل التقعة قد أعطيت كما في الروايات وأصحها أنها أعطاه زوجها عشرة أصوع كما مر في الترمذي، وفي بعض الروايات أنه أعطاها أزيد من عشرة أصوع كما في الطحاوي، فكان المراد لا تقعة أي الفضل على ما كان أعطاه، وكنت جعلت قرينة أخرى على أنها كاسية تطلب أزيد مما أعطيت وكانت أعطيت أصل التقعة، وهي ما أخرجه الطحاوي ص (٣٨) ج (٢) عن أبي عمرو قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «ليست لك تقعة ولكن مناع بالمعروف الخ»، أي بالقدر المعروف، لكني رأيت في مشكل الآثار أن الطحاوي حمل مناع بالمعروف على منعة الباب للمطلقة فإنه حره تحت باب منعة النساء فلما حمله الطحاوي على هذا أترك هذه القرينة وأتمسك بالروايات الدالة أنها أعطيت التقعة، ثم أقول: إن الروايات في موت روح فاطمة وحياته مختلفة، فإن مسلماً أخرج في صحيحه في حديث حساسة ص (٤٠٤) ج (٢): إن زوجي أشهد وعطيتني أبو معاوية. ومر عليه الحافظ واحتار أنه لم يمت بل طلقها وهو حي، ولو كان زوجها مات فلا تقعة لها ولا سكنى عندنا أيضاً، ولكن الحافظ أعله وقال: إنه وهم الراوي، فإنه عاش إلى عهد عمر، فإن عمر حين عزل خالد بن الوليد وحطب فقام هذا الرجل وكلم في عزله حالداً، وبخالفه كلام الحافظ في كنى التقريب حين حزم بأنه مات، فإذا لا سكنى ولا تقعة لها عندنا، وإن الخطيب السائل عمر رجل آخر بهذا الاسم ولكن عماء معرفة الصحابة والبخاري في تاريخه قالوا: إنه عاش إلى عهد عمر فصار حال هذا الرجل مردداً فيه، وأما إذا قيل: إنه طلق ثم مات فأقول: لم أجد في كتبنا مسألة هذه المرأة، هل تكون لها السكنى والتقعة أم لا؟ وفي النظم: ويسقط بالتطبيق والموت والقضاء عدنها المعلوم لا يتقرر.

وأما اسم هذا الرجل ففيه اختلاف قيل: إنه أبو عمرو بن حفص بن مغيرة وهذا مختار المحدثين، وفي باب الروايات أنه أبو حفص بن مغيرة، وفي بعضها حفص بن أبي عمرو بن مغيرة.

ولنا ما أخرجه دارقطني في سننه ص (٤٣٢) ج (٢) عن جابر مرفوعاً وسند رجاله ثقات وفيه: «المطلقة ثلاثاً لها التقعة والسكنى» وفي

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن» فقط. وقال: هكذا وقع في التحفة، وفي م وب وص وي: «حسن صحيح».

النَّبِيُّ ﷺ، مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا، لَهَا الشُّكْنَى وَالتَّقَفُّ. وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَهَا الشُّكْنَى وَلَا تَقَفُّ لَهَا. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا الشُّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا تَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَخْرُجُوا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَّةٍ». قَالُوا: هُوَ الْبِذَاءُ، أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا، وَاعْتَلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ الشُّكْنَى، لِمَا كَانَتْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَا تَقَفُّ لَهَا، لِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِصَّةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ^(١) قَبْلَ النِّكَاحِ

١١٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْرُ لَابِنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عَمَلٌ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَّاقٌ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَمُعَاذٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ بْنُ الْقُسَيْبِ وَالْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَشُرَيْحُ بْنُ جَابِرٍ وَزَيْدٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ النَّبِيِّينَ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي (الْمَنْصُوبَةِ)^(٢): «إِنَّهَا تَطْلُقُ». وَقَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا وَقَّتْ نَزَلَ. وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ

(١) قوله: «لا طلاق» قال الشيخ: وقد حوز أبو حنيفة والزهرى تعليقه بالنكاح عمروا ما يقول: كل امرأة نكحتها فهي طالق أو حضوراً بأن يقول لامرأة معينة: إذا نكحتك فأنت طالق، فيقع الطلاق عند النكاح، والجمهور على خلافه - انتهى كلامه في «المنهاج» - وعند الحنفية: إذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها، رجعتاً كان أو لا، وحديث فاطمة «ردّه عمر رضى الله تعالى عنه» كما مر، وكما روى مسلم في «صحيحه» قال عمر: لا تترك كتاب الله تعالى أو سنة نبينا صلى الله عليه وسلم يقول امرأة لا بدري لعننها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: «لَا تَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ» - انتهى - وأيضاً ردت قول فاطمة عائشة رضى الله تعالى عنهما، فقالت: «ما لعاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث، رواه مسلم، وفي «المدينة»: وردها أيضاً زيد بن ثابت وأسلمة بن زيد وجابر وعائشة رضى الله عنهم - انتهى ومر بيانه -.

(٢) قوله: «في المنصوبة» أي زنى كذا سببت كرده شد بقيله يا شهري كه گفت مردی، اگر نكاح كنم فلان زن را كه از قبيله فلان با در فلان شهر است او طالق است، عبد الله بن مسعود گفت كه طلاق واقع می شود یعنی بعد تزوج و همین است مذهب حنفیه.

سِنْدَهُ قُوَّةَ إِلَّا أَبُو فَلَانَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ ابْنُ مَاجَهٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ آمِنٌ بِمَا مَرُونِ أَخَذَتْ عَنْهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرُّوَيْيَ عَنْهُ عِنْدَ الدَّرَافِعِيِّ أَخَذَ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْبَحَارِيُّ فَلَمْ يَخْرُجْ حَدِيثَ: «لَا تَقَفُّ وَلَا سَكْنَى» وَمَا أَخْرَجَ مَا يَخْلُفُهُ مِنْ فَتَوَى عَائِشَةَ وَعَمْرٍو وَبَعْضِ النَّبِيِّينَ، وَالْإِنْصَافُ أَنَّهُ وَافِقُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ لَا أَبَا حَنِيفَةَ.

قوله: (ثَلَاثًا) (بِخ) لنا وللحاشية أن نحمل الثلاث على تفرقة، سيما إذا كان في مسلم تصريح الثلاث تفرقة، والمسألة مختلفة فيها في السلف أيضاً، هذا والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

مذهب أبي حنيفة أنه إذا أضاف الطلاق إلى المالك أو إلى سببه يقع الطلاق بعد المالك وتحقق الشرط، وخالفوا سائر الأئمة إلا أن مالكا فصل بأنّه إن كان قبل فصل أبي حنيفة، وإن أطلق مثل إن قال: إن دحيت الدار فكل امرأة أتزوجها حالي، فلا أثر مثل الشافعي، والمسلم أيضاً مختلفون، وأطلب الحفاظ، ولعل أكثر السلف إلى الحجازيين، وأتى الحفاظ بأثر عليها ما أخرج أن وليد بن عبد الملك كتب الاستفتاء إلى البلاد فأجاب العلماء بعدم الطلاق.

ولنا أيضاً آثار كما ذكر مالك في موطنه ص (٢١٤) أسامي بعض الصحابة والتابعين، ولنا فتوى عمر أخرجها الحفاظ في المنع أن الظهار المعلق يقع بعد النكاح، وتكلم الحفاظ في سنده من قبل عبد الله العمري، أقول: قد أخرج مالك في موطنه ص (٢٠٣) عن القاسم بن محمد عن عمر وكان نفى عمر في الظهار المضاف وأجربناه إلى الطلاق أيضاً، فكيف أغمض الحفاظ عن هذا الأكثر القوي؟

قوله: (لا طلاق فيما لا يملك الخ) قال صاحب الهداية بالقول بالموجب، والمراد بالقول بالموجب هو «مصطلح الأصوليين لا مصطلح أهل المعاني، وهذا هو شرح الزهري كما في التخريج.

قوله: (في المنصوبة الخ) الأصح المنسوبة بالسبب أي التقيد بالبدنة أو القبيلة أو غيرها لا الإطلاق.

امراً بينهما أو وقتاً أو قال: إن تزوجت من كورة كذا، فإنه إن تزوج فإنها تطلق. وأما ابن المبارك فشده في هذا الباب وقال: إن فعل، لا أقول هي حرام. وذكر عن عبد الله بن المبارك: أنه سئل عن رجل خلف بالطلاق أن لا يتزوج ثم بدا له أن يتزوج، هل له رخصة أن يأخذ بقول الفقهاء الذين رخصوا في هذا؟ فقال ابن المبارك: إن كان يرى هذا القول حقاً من قبل أن يمتلي بهذه النشأة، فله أن يأخذ بقولهم، فأما من لم يرض بهذا، فلما ابتلي أحب أن يأخذ بقولهم، فلا أرى له ذلك. وقال أحمد: إن تزوج^(١) لا أمرة أن يفارق امرأته. وقال إسحاق: أنا أجيز في المتصوية، لحديث ابن مسعود، وإن تزوجها لا أقول تحرم عليه امرأته، ومنع إسحاق في غير المتصوية.

٧ - باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان^(٢)

١١٨٢ - حدثنا محمد بن يحيى التيسابوري، حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج، قال: حدثنا مظاهر بن أسلم، قال: حدثني القاسم عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها خيشتان». قال محمد بن يحيى: وحدثنا أبو عاصم، حدثنا مظاهر بهذا. وفي الباب عن عبد الله بن عمر، حديث عائشة حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

٨ - باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته

١١٨٣ - حدثنا قتيبة، حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن زائدة، عن أوفى، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تجاوز الله لأمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تكلمن^(٣) به، أو تعملن به».

(١) قوله: «طلاق الأمة تطليقتان... الخ الحديث، قال أبو حنيفة: إن الطلاق والعدة باعتبار المرأة، وقال الشافعي: بتعلقان بالرجل. (اللمعات)

(٢) قوله: «ما لم تكلمن به أي في الأقوال أو تعمل في الأفعال. (اللمعات)

قوله: (قال ابن المبارك: إن كان يرى الخ) هذا القول يخالف ما قال ابن عابدين: يجوز أن يعمل بمذهبين في واقعيتين متضادتين، وأقول: إن هذا لا نظير له من أقوال السلف، وقد قلت:

ولا نجبر شيء، والنقيض	وليس رجوعه عما قضاه
ولا يرجي خلاف من مضى	وكانوا يسألون من ارتضوه
فلسلة على عرض عريض	ومن أفتي بمسألة لغمر

وهذه المسألة حليلة الذيل لا يسع ذكرها المقام وبعض تفصيلها مر أولاً.

باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان

اختلف في أن الاعتبار في الطلاق والعدة للرجال أو النساء، قال أبو حنيفة رحمه الله بالنسبة، وفي كتب الشافعية أن العبرة للرجال، وحديث الباب «عدتها خيشتان الخ» يفيدنا في أن المراد من الأقراء الحيضات لا الأطهار.

باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته

قوله: (ما حدثت به نفسها الخ) نفسها فاعل أو مفعول، ورجح الطحاوي النصب في مشكل الآثار.

وفي حديث الباب إشكال وهو أن ظاهر حديث الباب أن معاصي القلب لا إثم عليها ما لم يعمل بها أو تكلم حتى أن الكفر أيضاً من أمور القلب، والحال أن الأمة المحمدية اتفقت على أن البغض والحسد والكفر من أعلى المعاصي، وتفرده البعض بأن معاصي القلب لا إثم عليها إلا إذا عمل أو تكلم، أقول: إن هذا القول لا يحتاج إلى أن يبطل فإن شريعتنا والشرائع السماوية اتفقت على ترتب العقاب على معاصي القلب، وقال رجل: إن مراتب ما في النفس خمسة، الهاجس والمخاطر وحديث النفس والهوى والعزم وغيرها، والهوى معتبر في الطاعة لا المعصية، ولا إثم على أربعة منها وإنما الإثم على العزم، وفريق من هذا كلام الغزالي، أقول: إن مدلول الحديث أن كل ما قبل العمل والكلام حديث النفس،

[١] هناك عبارة مكررة في النسخة الهندية لا توجد في نسخة بشار ولا في نسخة الشيخ أحمد شاكر، تبدأ من «هل له رخصة» إلى: «قال

أحمد: إن تزوج»، ووقع التكرار بسبب زيغ بصر الناسخ.

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ، لَمْ يَكُنْ شَيْئاً حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ

١١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَوْدَكٍ^(١) الْمَدِينِيِّ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ مَاهَكَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ»: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ.

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَن أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، هُوَ ابْنُ خَبِيبِ ابْنِ أَوْدَكٍ وَابْنُ مَاهَكَ، هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

١١٨٥ - حَدَّثَنَا تَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوُذٍ بْنِ عَفْرَاءَ: أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ. وَأَمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيَسَى: حَدِيثُ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوُذٍ الصَّحِيحُ؛ أَنَّهَا أَمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ.

١١٨٥ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ غَسْوَدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً تَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ.

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ غَرِيبٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ حَيْضَةٌ. قَالَ إِسْحَاقُ: وَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا، فَهُوَ مَذْهَبٌ قَوِيٌّ.

(١) قوله: «ثلاث جد من جد وهزل من جد» الجدة أن يتلفظ باللفظ قصداً إلى إرادة معناه الحقيقي أو المجازي، والهزل ضد، فمن طلق أو نكح أو راجع وقال: كنت فيه لاعتاً أو هازلاً وما قصدت معانيها، لم يعتبر قوله، ويقع الطلاق ويعقد النكاح، وينبت الرجعة، وكذا الحكم في جميع العقود كالبيع والهبة وغيرهما من التصرفات، وإنما خص هذه الثلاثة لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به. (اللمعات)

فاجوبة الإشكال عديدة، أقول: إن المراد التصميم كناية وإنه لا يتم ما لم يصمم، والكناية ليس بمجاز لما حررت أولاً. وأقول: إنه إذا صمم إرادة المعصية ثم منع لعارض عن تلك المعصية فهل عليه إثم أم لا؟ أقول: إنه مأخوذ وعليه إثم. وأما إذا امتنع عن المعصية بقدرته وخبرته بعد تصميم لإرادة فلا وزر عليه، هل هو مأجور؟ كما في مسلم ص ٧٨: «وإن تركها أكتبوها له حسنة وإنما تركها من غير إثم الخ»، وأما ما فيه «فإنما أغفر له ما لم يعملها» الخ فلا يرد علي، فإنه ليس بعام في ما يكون بعمل اختياري واضطراري بل ما يكون تركه بخيرته.

باب ما جاء في الجِدِّ والهزل في الطلاق

الجِدُّ أن يتلفظ بلفظ يريد إيقاع حكمه، والهزل أن يتلفظ بلفظ لا يريد إيقاع حكمه. وعندنا عدة أشياء يكون الجِدُّ والهزل فيه سواء مثل الطلاق والعتاق واليمين والنكاح وغيرها. وشقيح المناط أن كل تصرف يمين فيه الجِدُّ والهزل سواء، والفرد من اليمين التزام التصرف بيمينه وصرح الشيخ في فتح القدير أن الهزل بكلمة الكفر كفر. أقول: إن الكفر، ليس بمقتضى الكلمة بل بسبب ارتكابه الهزل بكلمة الكفر والهزل بكلمة الكفر، حرام وكفر.

باب ما جاء في الخُلْعِ

في رواية عن الشافعي الفسخ، والمشهور عنه أنه طلاق وهو مذهب أبي حنيفة، وفي الحديث: «أن عدة الخلع حيضة» وليس هذا مذهب أحد إلا رواية عن أحمد، وأخطب ابن تيمية وقال: إن الطمط الواحد حكم مخصوص وخلافه خلاف انصر، ومر عليه المحافظان، وقال بعض المدرسين في جواب حديث الباب: إن في الحديث حيضة وهذا اسم جنس يطلق على القليل والكثير، ومراده أن يكون العدة بالمحيض لا بالأشهر فلا يدل على وحدة الحيضة، أقول: إنه تأويل سيما إذا كان في النسائي تصريح الواحدة أيضاً، أقول: إن حق الجواب أن تعدد حيضة واحدة في بيت العدة فيدل الحديث على أن خرجت من بيت العدة، لا يدل على نقصان العدة، وأما وجه هذا الجمل فما أخرجه

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ

١١٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُرَاجِمُ بْنُ دَوَادٍ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ، عَنْ أَبِي إِبْرَيْسَ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُخْتَلَعَاتُ»^(١) هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ.
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.
وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَعْتَ مِنْ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ^(٢)، لَمْ تَرْخِ^(٣) وَائِثَةَ الْجَنَّةِ».
١١٨٧ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا وَائِثَةُ الْجَنَّةِ».
وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ. وَزَوَّاهُ بَعْضُهُمْ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ

١١٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمِّهِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلْعِ»^(٤)، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيْمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَزَكَّتْهَا اسْتَفْتَنْتَ بِهَا عَلَى عَوَجٍ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ وَعَائِشَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَثْوَهُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ

١١٨٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ خَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ أَحْبَبُّهَا، وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَبِي أَنْ أَطْلُقَهَا فَأَيَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو! طَلِّقْ امْرَأَتَكَ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ.

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخِيهَا

١١٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يُلْقِي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخِيهَا»^(٥)، لِنَكْفِي مَا فِي إِنْثَائِهَا»^(٦).

(١) قوله: "المختلعات" أي الطالبات للخلع والطلاق من غير عذر، كذا في "المجمع"، قوله: "من المنافقات" فيه تشديد وتعليق لأن ظاهر الارتجاع والاختلاط يقتضي أن لا يظن العداوة والخلاف، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "من غير بأس" أي تسأل الطلاق في غير حال شدة وضرورة تدعوها تلجئها أي المفارقة. (اللمعات)

(٣) قوله: "لم ترخ وائثة" وكذا قوله الآتي فحرام عليها رائحة الجنة أي ممنوع عنها أي لا تجد أول ما يحدها المحسنون لا أنها لا تجد لها أصلاً، وهذا من المبالغة في التهديد، ونظير ذلك كثير، كذا في "الضي".

(٤) قوله: "إن المرأة كالضلع" - بكسر وبفتح ويفتحين - عظم الجنب وهو معوج يعني أن النساء في خلقهن اعوجاج في الأصل، فلا يستطيع أحد أن يغيرهن عما جبلت عليه، قوله: "إن ذهب ثلثيها" أي شرعت أن تجعل الضلع مستقيمة أدى إلى كسرها أي طلاقها، فلا يمكن الانتفاع بها إلا بالتزك على اعوجاجها وتحسين الخلق معها، ولكن ذلك مشروط بأن يكون في ذلك إثم وشر. (اللمعات)

(٥) قوله: "لا تسأل المرأة طلاق أخيها" المراد نهى المحطبة عن أن تسأل المرأة الحاطب طلاق التي في نكاحها أو المرأة تسأل زوجها طلاق ضررتها، والمراد الأخت في الدين. (اللمعات)

(٦) قوله: "لنكفي ما في إنثائها" من كفاة القدر إذا كفيته لنفرغ ما فيها، كفتت الإناء وأكفاته إذا كفيته، وهذا تمثيل لإمالة الضرورة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها. (مجمع البحار)

النسائي ص (٥٥٢) باب عدة المطلقة عن محمد بن عبد الرحمن أن الربيع بنت عقراء الخ، وفي الروايات أن زوجها ضربها وكسر ذراعها فهذا عذر خروجها، والحديث صحيح صححه الذهبي سنداً ومتناً وقال: رجاله ثقات، وفي سنده حمدون وهو غير مشهور لكن الذهبي وثقه. ولما واقعة خلع هذا الرجل أن الربيع بنت عقراء كانت جميلة وكان ثابت بن قيس بن غنم زوجها قصير القدر فرائه يوماً في جماعة

وفي الباب عن أم سلمة. حديث أبي هريرة. حديث حسن صحيح.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ

١١٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ جُكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ طَلَاكِ جَائِزٍ، إِلَّا طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ، وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ ضَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جُنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ طَلَاكِ الْمَعْتُوهِ "الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ لَا يَحُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتُوماً، يُفِيقُ الْأَخْيَانَ، فَيُطَلَّقُ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ.

١٦ - بَابُ

١١٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَمْلَى بْنُ شَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ، وَالرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يَطْلُقَهَا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا "وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ. وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامِرَاتِهِ: «وَاللَّهِ لَا أَطْلُقُكَ فَتَبَيِّنْ مِنِّي، وَلَا أَوِيكَ أَبَدًا. قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَطْلُقُكَ، فَكُلَّمَا هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقَضِيَ، رَاجَعْتُكَ، فَذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا، فَسَكَنْتُ عَائِشَةَ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ:

«الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبِلًا، مَنْ كَانَ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ.

١١٩٢ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ (عَنْ عَائِشَةَ). وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَمْلَى بْنِ شَيْبٍ.

- (١) قوله: "طلاق المعتوه" قال الطيبي: اختلفوا في طلاق السكمان، فذهب بعضهم إلى أن طلاقه لا يقع لأنه لا عقل له كالجنون وهو قول عثمان وابن عباس رضي الله عنهما وآخرون إلى أن طلاقه واقع لأنه عاقل لم يزل عنه به إخطاب، ولا يتم دليل أنه يؤمر بقضاء الصلح، ويأثم بإخراجها عن وقتها، وبه قال على رضي الله عنه، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي، وظاهر مذهب الشافعي وأبي حنيفة.
- (٢) قوله: "وهي امرأتها إذا ارتجعها وهي في العدة..." الخ أي كان له الرجعة ما دامت في العدة وإن طلقها مائة مرة.

رجال طوال وهو قصير، فلما دخل عليها يزفت عسى وجهه فبلغ الأمر إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال لها، فقالت: إني لا كلام لي في دينه وأمره، ولكنني لا أرضى بالكفر في الإسلام، فأمره النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالخلع، فخلع فخرجها من بيت العدة كان لعدتها وأيضاً أقول: إن في سنن الدارقطني أمرها أن تعتد حيضة ونصفها الخ، وليس هذا مذهب أحد فذل على أن المراد أن غيبض بقدر ما أمرها في بيت العدة ثم تلحق بأهلها.

وبنا دليل على أن الخلع طلاق أخرجه النسائي في صفراء ص (٥٤٨) باب الخلع «أقبل الحقيقة وطلقها تطليقة الخ» أخرجه البخاري أيضاً.

باب ما جاء في طلاق المعتوه

المعتوه مغلوب العقل. قوله: (تسريح بإحسان الخ) التفسير المشهور أنه تركها بلا رجعة، والمشهور أن الخلع طلاق، وفي رواية عن الشافعي أن الخلع فسح لأن الخلع عنده لو كان طلاقاً يكون الطلاق الثالث في قول الله عز وجل: لا جناح عليكم فيما افتردت به فيكون قوله تعالى: «وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ الْخ» [البقرة: ٢٣] طلاقاً فقال الحنفية: إن الخلع داخل في قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]، ثم بينه أن الطلاق إما على ما أو بغير ما بين أولاً صلاحاً بلا مال، ثم بين الطلاق على ما يقول: «لا جناح الخ»، هذا ما قال المفسرون.

أقول: برز على المفسرين ما أخرجه أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام قال: أو تسريح بإحسان طلاق ثالث حين سأل رجل يا رسول الله في قوله عز وجل: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]، طلاقان فأين الثالثة؟ قال: «تسريح بإحسان». أقول: قوله تعالى: «وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ» [البقرة: ٢٣] إنه إعادة اسم ما استوفى عنه ليجري الحكم عليه كما قال أرباب المعاني، وإن لم يعتد بالرواية فالقول الذي اختاره المفسرون صحيح أيضاً، وإنما قلت: إن لم يعتد بالرواية لأن الرواية لا تصير حسنة إلا باللهم، ورعاية سياق القرآن وسياقه أولى من رعية أمثالها.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ

١١٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي الشَّائِبِ "بْنِ بَعْكُكٍ قَالَ: وَضَعْتُ سَبْعَةً بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَلَمَّا تَمَلَّتْ" تَشَوَّفَتْ لِلنِّكَاحِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهَا ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "إِنْ تَقَعْلَ فَقَدْ حَلَّ أَجْلُهَا".

١١٩٣ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ.

وفي الباب عن أُمِّ سَلَمَةَ، حَدِيثُ أَبِي الشَّائِبِ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْرِفُ لِلْأَسْوَدِ شَيْئًا عَنْ أَبِي الشَّائِبِ، وَنَسَبْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا الشَّائِبِ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، إِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ حَلَّ التَّزْوِيجُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ شَيْبَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: نَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلِينَ^(١)، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١١٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَذَكَّرُوا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، الْحَامِلُ تَضَعُ عِنْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلِينَ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: بَلْ نَحْلِلُ حِينَ تَضَعُ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي، يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: قَدْ وَضَعْتُ سَبْعَةَ الْأَسْلِمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِنِسْبَةٍ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ:

(١) قَوْلُهُ: "أَيُّ الشَّائِلِ" - يَفْتَحُ الْمَهْلَةَ وَخَفَةَ النُّوْبِ وَكَسَرَ الْمَوْحِدَةَ وَالْإِلَامَ - وَبَعْدَ ذَلِكَ يَفْتَحُ الْمَوْحِدَةَ وَسُكُونُ الْعَيْنِ وَيَفْتَحُ الْكَافَ الْأَوَّلَ، (ج، المني)

(٢) قَوْلُهُ: "فَمَا تَمَلَّتْ" أَيِ طَهَّرَتْ مِنَ النِّفَاسِ، تَشَوَّفَتْ لِلنِّكَاحِ أَيِ تَرَبَّتْ لِلنِّكَاحِ، تَشَوَّفُ الشَّيْءَ أَيِ طَلَعَ بَصَرَهُ إِلَيْهِ.

(٣) قَوْلُهُ: "نَعْتَدُ حَلَّ أَجْلِهَا" لِأَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ وَضَعُ الْحَمْلِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي "الْمَلْعَاتِ": وَهَذَا مَذْهَبُنَا لِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ وَنَاسِخٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ وَلَدَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَنْ شَاءَ بِأَهْلَتِهِ، وَإِنْ سَوَّرَ النِّسَاءَ الْفَصْرَى وَهِيَ سُورَةُ النِّسَاءِ الْفَصْرَى وَهِيَ سُورَةُ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتِ النِّسَاءَ ﴿فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾ آيَةُ بَعْدَ سُورَةِ النِّسَاءِ الطُّوْلِ وَهِيَ سُورَةُ بَقَرَةَ الَّتِي فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ آيَةُ - انتهى مختصراً -.

(٤) قَوْلُهُ: "نَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلِينَ" أَيِ إِنْ كَانَ وَضَعُ الْحَمْلِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَعِدَّتُهَا وَضَعُ الْحَمْلِ: وَإِنْ كَانَ وَضَعَهُ قَبْلَهَا فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَبَيَّاهُ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ عَامٌّ فِي الْحَامِلِ وَغَيْرِهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَغَيْرِهَا، فَيُعَارِضَانِ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا نَعْتَدُ بِأَعْدِ الْأَجَلِينَ، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِنْدَنَا عِدَّتُهَا بِوَضْعِ حَمْلِهَا، وَهِيَ مَذْهَبُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ:

بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

زَيْنَبُ هَذِهِ لَيْسَتْ بِأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ بَلْ وَبِئَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا الْخ) دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْإِحْدَادَ عَلَى مَاتٍ مِنَ الْأَقْرَابِ جَائِزٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ فِي النُّوَادِرِ بِحُجُزِ الْإِحْدَادِ عَلَى بَعْضِ الْأَقْرَابِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَا يَدُّ مِنْ اعْتِدَادِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِلَّا فَلَا جَوَابَ عَنِ الْحَدِيثِ، وَفِي الْقَصَصِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ كَلَامٌ طَوِيلٌ وَأَمَّا فِي قِصَّةِ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ فَاشْكَاكَ ذِكْرُ الْخَافِظِ فِي الْفَتْحِ بِأَنَّ إِخْوَتَهَا كَانُوا ثَلَاثَةً، مَاتَ أَحَدُهُمْ نَفْسَانِيًّا بِجَبَشَةٍ، وَثَلَاثِي مَاتَ صَحَابِيًّا قَبْلَ نِكَاحِهَا بِالنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَثَلَاثُ عَشَرَ يَوْمًا بَعْدَهَا وَعِنْدِي فِي دَفْعِ الْاضْطِرَابِ كَلَامٌ.

قَوْلُهُ: (وَأَفْنَكُهَا الْخ) بِحُجُزِ الْإِحْدَادِ لِلْعَدْرِ عِنْدَنَا وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ عَنِ حَالٍ لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ النِّسْرُورَةِ، وَالْإِحْدَادُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ غَيْرِنَا وَاجِبٌ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَفِي الْمَطْلُفَةِ لِلْبَيُوتَةِ اخْتِلَافٌ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ عِنْدَنَا وَلَا شَيْءَ فِي مَذْهَبِنَا فِيهِ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا إِلَّا أَنَّهُ فِي مَعَانِي الْأَقْرَابِ، وَمَرَّ ابْنُ الْهَيْثَمِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِحْدَادِ وَقَالَ: إِنَّ الْإِحْدَادَ لَيْسَ بِزِيَادَةٍ عَلَى الْقَاطِعِ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا تَكُونُ لَوْ قَدْ بَدَأَ الْعِدَّةَ إِذَا لَمْ تَحْدُ، نَعَمْ تَكُونُ مَرْتَبَةً الْكِرَاهَةِ تَحْرِيمًا. أَقُولُ: وَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ الزِّيَادَةِ بِحُجُزِ الْوَاحِدِ عَلَى الْقَاطِعِ فِي مَرْتَبَةِ الظَّنِّ كَمَا قُلْتُ أَوَّلًا.

١١٩٥ - قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهُا، أَبُو سَفْيَانَ بْنُ خَزْبٍ، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ خَلْقٌ "أَوْ غَيْرُهُ، فَدَعَنْتُ بِهِ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتُ بِعَازِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١١٩٦ - قَالَتْ زَيْنَبُ: فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهُا، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي فِي الطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١١٩٧ - قَالَتْ زَيْنَبُ: وَسَمِعْتُ أُمِّي، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اسْتَكْتَحَتْ عَيْشَهَا، أَفَتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ.

وفي الباب عَنْ قُزَيْمَةَ ابْنَةِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ أُخْتِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَخَفْصَةَ بِنْتِ صَمْرَةَ حَدِيثُ زَيْنَبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، تَقْفِي فِي هَدْيِهَا الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَظَاهِيرِ بِوَأَقِعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

١١٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَمْرٍو بْنِ غَطَّاءَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بِنْتِ صَخْرٍ الْبِضَاطِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَظَاهِيرِ بِوَأَقِعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا وَأَقَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.

١١٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حَزْزَنٍ، حَدَّثَنَا الْقُضْلِيُّ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، قَدْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ قَوْعٌ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي قَوْعَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ. فَقَالَ: «مَا خَلَقَكَ عَلَى ذَلِكَ، يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ خُلُخَالَهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ. قَالَ: «فَلَا تَقْرَبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وقال قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ﴾ متأخر وناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾ وهو المراد من قول ابن مسعود: من شاء ناهله... أنه كما مر، كذا في "اللمعات".

(١) قوله: "صَفْرَةٌ خَلْقٌ" هو بفتح حاء ضب مركب من الزعفران وغيره وتعلب عليه الصفرة. (المجمع)

(٢) قوله: "وقد كانت إحداكن... الخ" نقل الطبري عن "شرح السنة" قبل: كانت عدة المتوفى عنها زوجها في الأبداء حولاً كاملاً، ثم نسخ بأربعة أشهر وعشراً، وكان في الجاهلية أمور أخر كما أشار إليه بقوله: ترمى بالبعرة - يفتح باء وسكون عين - روث البعير، قالوا: كانت المرأة إذ توفى عنها زوجها، دحنت بيتاً ضيقاً ونهست شعر ثيابها، ولا تلبس طيباً ولا شيفاً فيه زينة حتى تمضي عيها سنة، ثم يأتى بناتة، فتمسح بها ثيابها وتخرج عن البيت، فتعطي بعة، فترمي بها، وتخرج بذلك عن العدة. (اللمعات)

وقد أشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى أن ما شرع في الإسلام من العدة أيسر مما كانت عليه الجاهلية.

باب ما جاء في المظاهر بواقِع قبل أن يكفر

اختلفوا في أن هذا الرجل والذي مر حديثه أولاً في الصوم واحد أو اثنان وأن هذا غير ذلك؛ وأما اتحاد سطحي الحديثين فلأن الحكم واحد. احتفظوا في مراد أية: «ثُمَّ يَتَوَدَّدُونَ لَهَا فَيَأْتِيَانَهَا» [المجادلة: ٣] وأثنى الإمام دارود الظاهري بشيء عجيب فإنه قال: العود قولي، وهو أن يقول مرة ثانية: أنت علي كظهر أمي، وقال اتباع الأربعة: إن العود لما قال يكون بمعنى نقض قول السابق، أو المراد أن يعود إلى الحل الذي قبل المظاهر. وفي هذه المسألة مناظرة بين الظاهري ومحمد بن داود الظاهري مذكورة في الكتب.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ^(١)

١٢٠١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ الْأَنْصَارِيَّ، أَحَدَ بَنِي بَيَاضَةَ، جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ امِّهِ^(٢) حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا مَضَى نِصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْتِقْ رَقَبَةً» قَالَ: لَا أَجِدُهَا. قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «أَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا» قَالَ: لَا أَجِدُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقُرَّةَ بْنِ عَمْرٍو: «أَعْطِهِ ذَلِكَ الْمَرْقُ- وَهُوَ يَكْتَلُ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا- إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. يُقَالُ: سَلَمَانُ بْنُ صَخْرٍ، وَيُقَالُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِبْلَاءِ^(٣)

١٢٠١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُسْلِمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: آتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، وَحَرَمٌ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَنَسٍ.

(١) قوله: "الظهار" مصدر ظاهر من امرأته إذا قال لها: أنت عني كظهر أمي أو كظنها أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر أختي أو عتي، فإذا قال: هذا يصير به مظاهراً بلا نية، فيحرم وطؤها عليه ودواعيه حتى يكفر، فإن وطئ قبله نأب واستغفر وكفر لظهار فقط، وقيل: عليه أخرى ولا يعود إلى وطؤها ثانياً قبل الكفارة، كذا في "الدر المختار" أي لقوله صلى الله عليه وسلم: لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله.

(٢) قوله: «جعل امرأته عليه كظهر أمي» وجاء مفسراً في رواية أبي داود ص: ??? ج: عن سلمة بن صخر البياضي قال: كنت امرأة أصيب من نساء ما لا يصيب غيرة، فلما دخل شهر رمضان، خفت أن أصيب من امرأتي شيئاً يتابع في حتى أصبح، فظاهرت منها حتى يسلخ شهر رمضان، فبينما هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء، فسمعت أن تردت عليها الحديث، والتابع التهاوت في الشهر والنجاح فيه.

(٣) قوله: "الإبلاء" مصدر آلى يولي ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبَيُّسَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ أي يحضون على ترك قربان أزواجهم أربعة أشهر فصاعداً بالله وبتعلق ما يشق عليهم. (شرح الموطأ)

بَابُ مَا جَاءَ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ

قوله: (خمسة عشر صاعاً الخ) هذا لا يكفي في أداء الكفارة عندنا، وفي الروايات ألفاظ كثيرة، منها ما في كتاب الطحاوي أنه لو عكبتين في كل منهما خمسة عشر صاعاً، قال العلماء: لا بد في الظهار من التشبيه وإذا قال: أنت أمي لا يكون ظهاراً بل لغواً، أقول: لا بد من أن يكون طلاقاً بانناً عند النية وقد روي عن أبي يوسف كما في العدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِبْلَاءِ

من الآلية الخلف وفي اصطلاح الفقهاء: هو حلف على ترك قربان المرأة أربعة أشهر فصاعداً، وإن حلف بترك القربان بأقل من أربعة أشهر، يكون يمناً ولا تبين المرأة إن بؤ، وقال أبو حنيفة وبعض السلف منهم زيد بن ثابت وابن مسعود: إن المرأة تبين بعد مضي أربعة أشهر بلا تفريق القاضي، وقال الحارثيون وجمهور السلف: لا تبين إلا بحكم القاضي وفي اللعان عكس هذا.
وأما وجه التفرقة بين الإبلاء واللعان عندنا فهو ما ذكره أن اللعان لما كان من أوله إلى آخره بمحضرة القاضي يكون التفريق أيضاً من القاضي، وأما الإبلاء فهذا وعنده ليس عند القاضي فلا يكون التفريق من القاضي.
وامتنع ابن قيم عشرة استنابات من القرآن على مذهب المحازيين، وفي كتاب الأسماء والكنى للنبولاني أثر صحابي موافقاً للمحازيين رواه بسند أبي حنيفة.

وأما وجه إبلاؤه ففي الصحيحين: أنه عليه الصلاة والسلام أكل العسل من عند زيتب فقالت بعض أزواجه: إن في فيك والحة مغافير. وفي سنن النسائي قصة مارية القبطية وأنه حرمها على نفسه لإرضاء حفصة، وفي رواية صحيحة أن أزواجه طلبن البغفة، ورجع الحافظ في النسخة ما في النسائي على ما في الصحيحين.

وههنا مسألة أخرى وهي أن الشافعي ومالك بن أنس يقولان: إن تحريم الطعام وتحريم النباش ليس له حكم بل هذا التحريم لغو، وقال

حديث مسلمة بن علقمة عن داود، رواه علي بن مسهر وغيره عن داود، عن الشعبي، أن النبي ﷺ، مرسلاً، وليس فيه (عن مسروق عن عائشة) وهذا أصح من حديث مسلمة بن علقمة. والإيلاء أن يحلف الرجل أن لا يقرب امرأته أربعة أشهر فأكثر. واختلف أهل العلم فيه إذا مضت أربعة أشهر. فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا مضت أربعة أشهر يوقف، فإما أن يفيء، وإما أن يطلق. وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم^(١) من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآئته. وهو قول الثوري وأهل الكوفة.

٢٢ - باب ما جاء في اللعان^(٢)

١٢٠٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَنْ الْمُتَلَاعِنِينَ فِي إِمَارَةِ مُصَاصٍ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَتَفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ فَمَا ذَرَيْتُ مَا أَقُولُ. فَقُمْتُ مَكَانِي إِلَى مَنَزِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعْتُ كَلَامِي فَقَالَ: ابْنَ جُبَيْرٍ! أَدْخُلْ، مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا حَاجَةً.

قال: فدخلت، فإذا هو مفترش يردعة رجل له. فقلت: يا أبا عبد الرحمن المتلاحنين، أتفرق بينهما؟ فقال: سبحان الله! نعم. إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان، أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! رأيت لو أن أخذنا زناى امرأته على فاحشة.

(١) قوله: "وقال بعض" قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت: إنهم قالوا: إذا زنى الرجل من امرأته، فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء فقد بانت بتطليقة بآئته وهو مخاطب من الخطاب، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة، وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية ﴿الذين يؤولون من نساءهم ترضى أربعة أشهر فإن غافوا فإن الله غفور رحيم﴾ ﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾ قال: انقضى الجماع في الأربعة لأشهر وعزبة الطلاق انقضاء الأربعة، فإذا مضت، بانت بتطليقة، ولا يوقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعلم بنفسه القرآن من غيره وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة. (الموطأ)

(٢) قوله: "اللعان" من اللع وهو الطرد والبعد، وحتى به لكونه سبب البعد بينهما، ونوجود لفظ اللعن في الخامسة تسمية الكل باسم الجزء، وسببه قذف الرجل امرأته قذفاً يوجب الحد في الأجانب، ولها شرط مشروحة في كتب الفقه. (شرح الموطأ لعلي القاري رحمه الله)

أبو حنيفة: إن هذا التحريم بين وله أيضاً أحكام، ونسك بأن في القرآن سمي الله تعالى تحريم الحلال بمينا، وقال النووي: إن البين ليس تحريم الحلال بل كان النبي - صلى الله عليه وسلم - تلفظ بلفظ والله ونقول أن لفظ (والله) وإن كان في القصة والواقعة لكن ذكره ليس في القرآن وسمى القرآن «البين» ما هو مذكور فيه. وفوى ابن قيم قول الأحناف في زاد المعاد، وقال: إن تحريم الحلال بين وهذه رواية عن أحمد بن حنبل.

وهنا إشكال للحافظ، وهو إن ترك القربان وإن كان أقل من أربعة أشهر إثم ومنهي عنه فكيف ارتكبه؟ وما أجاب الحافظ، وقد أشار في فتح القدير إلى جوابه.

قوله: (البين كفارة الخ) إن قيل: إنه يز من إيلاته فكيف الكفارة؟ قلت: إنها كفارة التحريم الذي هو بين. ولي هنا كلام مستنبط من القرآن، وهو في مقابلة ابن تيمية بأنه تعالى يقول: الخ «لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» [التحريم: ١] ثم فرع الكفارة عليه ففرع الله الأحكام على تحريم الحلال الذي هو غير جائز وهو أن الظهار وتحريم الحلال من واحد ف تكون الكفارة فيهما، ويذكر في عامة كتبنا أن الكفارة بعد الحنث ولكن لا أجد أن الرجل إذا حرم الشيء الحلال على نفسه فهل يصير حراماً أم لا؟ فما وجدت في كتبنا مع التبع الكثير إلا ما نقل ابن قيم من الخنفة أن يحرم الشيء ثم يحل عند العزم بالحنث.

باب ما جاء في اللعان

حقيقة اللعان عندنا الشهادات المؤكدة بالآيمان، وقال الشافعية: إن حقيقته الأيمان المؤكدة بالشهادات، فشرط العراقيون كون الزوجين أحراراً للشهادة، ولم يشترط الحجازيون.

قوله: (بأنه إن لم الخ) قال الرضي: الفتنى فتح «إن» إلا أنه بعد الشهادة وهي بمعنى الحلف ويكون بعد الخلف الكسر، وغرض اللعان أشد إليه حديث الباب: «إن سكت نسكت على أمر عظيم».

وأما اللعان فالتمييز فيه عندنا من القاضي خلاف الحجازيين، وذكرت نفهنا في الباب السابق من قواعد ابن رشد. ومن أحكام اللعان أن تكون المرأة محصنة بعده، ومذهب أبي حنيفة أنه إذا لاعن بالزنا نكون المرأة بعد اللعان محصنة حتى لو أن هذا الزوج الذي بانت عنه أو الأجنبي إن قذفها بعد عده، وأما لو لاعن على نفي الولد فلا تكون محصنة بعد اللعان لأن هنا شبهة بسبب الولد فلا حد على القاذف، وما ذكرنا من هذه التفرقة بخلافه ما أخرجه أبو داود ص (٣٠٧) وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا ترمى ولا يرمى ولدها، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد الخ، لعل المراد به التعزير وما توجه إليه.

قوله: (فلان بن فلان الخ) قيل: غور المعجاني، وقيل: هلال بن أمية.

كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمْتَ، تَكَلَّمْتَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ، سَكَتَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بِمَدِّ ذَلِكَ، أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ أَهْلَيْتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَاتِ الَّتِي فِي سُورَةِ النُّورِ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ» حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ، فَدَعَا الرَّجُلَ فَنَلَّاهُ مِنْ عَلَيْهِ، وَوَعظُهُ، وَذَكَرُهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَمُورٌ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ. فَقَالَ: لَا، وَالَّذِي يَمْتَنُّكَ بِالْحَقِّ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَشَى بِالْمَرْأَةِ فَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَمُورٌ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: لَا، وَالَّذِي يَمْتَنُّكَ بِالْحَقِّ! مَا صَدَّقَ، قَالَ: فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنْ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ نَشَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا^(١).

وفي الباب عن سهل بن سعد، وابن عباس، وحذيفة وابن مسعود.

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، والقمل على هذا الحديث عند أهل العلم.

١٢٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَاعَنَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ، وَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأَمِّ^(٢). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

- (١) قوله: "ثم فرق بينهما" فيه تنبيه على أن الفرقة بينهما لا تكون إلا بتفريق الحاكم، وقال زفر: تقع الفرقة بنفس نلاعنها وهو المشهور من مذهب مالك، والمرئى عن أحمد وابن عباس، وقال الشافعي: تقع الفرقة لللعان الرجل وحده. (شرح الموطأ)
- (٢) قوله: "والحق الولد بالأم" قال حماد: وبهذا تأخذ إذا نفى الرجل ولد امرأته ولاعن، فرق بينهما، ولزم الولد أمه وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا حينئذ. (الموطأ)

في كتب الحنفية أن اللعان في حقه قائم مقام حد القذف وفي حقه مقام حد الزنا.

قوله: (فالحق إلخ) حديث الباب بخالفنا فإننا نقول: إنه إذا لاعن نفى الولد قبل الولادة صح اللعان ولا ينفي الولد ويكون نسبته منه لأن لا يعمم بالقطع أنها حامية لأنها نعلمها نكح بطنها لمرض لحقتها، وهذا الإشكال عني تقدير إن لاعن رجل حالة حبلها، وتقصيل مذهبا أنه إن أراد نفى الولد وقطع نسبه منه فعليه أن يلاعن بعد الولادة متصلاً، ولو تأخر زماناً أو لاعن قبل الولادة لا يقطع النسب. وأجاب صاحب الهداية عن حديث الباب بأنه عليه الصلاة والسلام لعنه علم كونه حاملها بالوحي، أقول: لعنه أراد دعاه - حتى الله عليه وسلم - بقوله: «اللهم ابنه» وبوب الطحاوي على هذا وعندي جواب طويل.

مسألة: في كتب الحنفية أن قضاء القاضي بشهادة الزور من الشاهدين في العقود والفسوخ لا الأملاك المرسلة إذا كان اخل قابلاً للإنشاء نافذاً ظاهراً وابطالاً مشروط أن لا يكون القاضي أحد الرشوة، فيحل في هذه الصورة للمرأة فيما بينها وبين الله أن تمكن الرجل منها، وقد قرر الطحاوي هذه المسألة، وفي فتح القدير أن إثم الكذب ووزره مستند على الكذب والشاهدين في الآخرة.

وأكرر التماس على أبي حنيفة هذه المسألة ومنهم البخاري، أقول: لا وجه للإلتزام على هذا وله نظائر من السلف، وصنف العلامة قاسم بن فضالوعا في هذه المسألة كتاباً مستقلاً، ومن مبلغات محمد في الأصل ذكره في رد المختار عن علي رضي الله عنه ما قال أبو حنيفة: فإن رجلاً ادعى عند علي أن هذه زوجته وشهد الشاهدان عليها فقضى أمير المؤمنين فقاتلت بعد التكاثر: إني أعلم أن هذا الرجل كاذب فقطب به فألكحني به يا أمير المؤمنين كيلاً بأنم في وقاعه علي. فقال علي: شاهدك زوجك. وكذا عن الشعبي في المبسوط، فقال أبو حنيفة في هذه الصورة: إن قضاء القاضي نكاح ولذا قال بعض المشايخ بأن شهود الشاهدين وقت القضاء واجب بخلاف سائر الأقضية وهذا خلاف أكثر المشايخ، والقاضي له ولاية على المؤمنين والمؤمنات من وجه حتى قال الشافعي: يفرق القاضي بين الزوجين بسبب الأعداء الخمسة في المروجة أو الأعداء في الزوج فيكون كذلك له ولاية الضم فيما بينهما وتدل مسائل التفريق أن القضاء ثبت من وجه وليس مظهراً محصاً كما ذكره في رد المختار من تعريفه عن بعضهم، وكذلك جعلوه مشناً في المسائل المحتج بها أو أثبتوا الحكم اقتضاه، وفي الرجوع عن الشهادة لم يفسخوا الحكم، وراجع الفتح ص (٣٠٢)، (١٢) ولكن في القياس على النعان تردد لأن النعان انتقل فيه إلى حكم آخر وهو التفريق من ولاية الحاكم بخلاف القضاء بشهادة الزور فإنه قضاء بعين ما شهدوا به وليس انتقلاً.

ثم إن جعله حلالاً للمفصلي عليه أبدأ دون المقتضي له والمعاملة واحدة في الإشكال، وقال الطحاوي ص (٢٢٧)، ج (٢): إن أحد الزوجين كاذب قطعاً ولا يمكن تعيين كذب أحدهما، فيحكم القاضي بحكم ثالث وهو التفريق، ثم قال الطحاوي: لا باطل للعقود والفسوخ بل الظاهر فقط وليراجع إلى الطحاوي. أقول: ثبت محكي عنه للأملاك المرسلة، وأما العقود والفسوخ فليس هذا محكي عنه حتى أن قال الشافعية: إن العقود والفسوخ إنشائيات خفية، وأما عدنا فإنها إخبارات ونشأت العقد بمقتضاء النص، ورأيت في الهداية في أول أبواب البيوع ما يرمي إلى أنه اختار مذهب أصولي الشافعية، ثم رأيت أنه احتار بعض مشايخنا ثم رأيت في المبسوط من ص (١٨٠) صرح بكونه إنشاءً دفعاً للزنا كما

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١٢٠٤ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ ابْنِ عَجْرَةَ: أَنَّ الْفَرِيعَةَ^(١) بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبِدٍ لَهُ أَبْقُوا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرْفِ الْقُدُومِ^(٢) لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُرْجَعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مِسْكَنًا يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةً. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَتْ: فَانصَرَفْتُ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ، أَوْ فِي التَّسْجِدِ، نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَمَرَ بِي فَتَوَدَّعْتُ لَهُ، فَقَالَ: «كَيْفَ قَلْبُ؟» قَالَتْ: فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، قَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يُلَاحِظَ الْكِتَابُ أَجَلَكَ». قَالَتْ: فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَتَمًا، أُرْسِلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَتْبَعَهُ وَقَضَى بِهِ.

١٢٠٤ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخَيْنِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَمْ يَرَوْا^(٣) لِلْمُعْتَدَةِ أَنْ تُنْقَلَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

وَهُوَ قَوْلُ شَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخَيْنِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَدَ حَيْثُ شَاءَتْ وَإِنْ لَمْ تَعْتَدْ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

(١) قوله: "الفرعية" فرعية - بضم الفاء وفتح الراء وسكون التحتية والعين المهملة - صحابية.

(٢) قوله: "القدوم" مشدد وعقّف موضع على ستة أميال من المدينة. (الدر، مجمع البحار)

(٣) قوله: "لم يروا" وفي "الموطأ" أحمد: أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا تبنت المبتوتة ولا المتوفى عنها زوجها إلا في بيتها، قال محمد: وبهذا نأخذ، أما المتوفى عنها فإنها تخرج أي حيث لا نفقة لها في حوائجها ولا تبنت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة فلا تخرج ليلاً ونهاراً ما دامت في عدتها، وهو قول أبي حنيفة والماتية من فقهاءنا.

صرحوا بمثله فيما إذا وطئ جارية ابنته، وادعى الولد، وهو في نكاح الرقيق من رد المختار، وكذا فيما إذا اشترى المضارب أمة فولدت فادعاه بحمل عبي أنه تزوجها ثم اشترىها حبلى منه، وكون الفعل واحداً كما إذا أقر بالزنا وأنكرته الأمة، أخر لا حد فيه على المقرر.

بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا؟

لا نفقة ولا سكنى عندنا، وتعد في بيت العدة ولا تخرج منه إلا بعذر مبيع، ويجوز الخروج نهراً فلاكتساب، ويجوز لها الانتقال من بيت العدة بالمعاذير كما في الدر المختار، وأما المطلقة فلا يجوز لها الخروج فلاكتساب لأن نفقتها على زوجها.

قوله: (للمرأة أن تعتد حيث شاءت الخ) هذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما والله أعلم.

أبواب البيوع عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الشُّبُهَاتِ

١٢٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَجَالِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مَنِ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالَ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ، فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ فَقَدْ سَلِمَ، وَمَنْ وَقَعَ شَيْئاً مِنْهَا، يُوشِكُ أَنْ يَوَاقَعَ الْحَرَامَ. كَمَا أَنَّ مَنْ يَرْغَى حَوْلَ الْحِمَى^(١)، يُوشِكُ أَنْ يَوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مُلْكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ».

١٢٠٥ (م) حَدَّثَنَا هُنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرِّبَا

١٢٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ،

(١) قوله: "من يرعى حول الحمى..." الخ هو المرعى الذي حماه الإمام ومنع من أن يرعى فيه شبه المحارم بالحمى في كونها واجب الاجتناب

أبواب البيوع

البيع على عدة أقسام، بيع الصرف ما يكون فيه التقديان، وبيع السلم، وبيع مطلق، وبيع المفاضة ما يكون فيه العروض من الطرفين، ذكر في البحر قال رجل محمد: ما صنعت في التصوف؟ قال محمد بن الحسن: صنعت في البيوع؛ كان غرضه أن التصوف هو العلم بالخل والحرمة.

باب ما جاء في ترك الشبهات

أحدث حزيل، وشرحه خارج عن قدرتنا وكان الأولى فيه الشرح من أئمة الاجتهاد، وأعلى ما قيل في هذا ما قال ابن دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام الشيخ عبد الغني المقدسي وذلك ليس بمحضر لي ولا أذكر إلا حل الألفاظ، فأقول: إنه إما في المقلد أو في المجتهد ولكنه ليس في المقلد فإن المجتهد قد فصل له الأحكام ولم يدع حكماً إلا حكم بالحل أو الحرمة فلا مشتباه في حقه، نعم المقلد يكون جاهلاً عن نوافع لا المسائل، فقالوا: إن جاهل عن المسألة ليس بعذر والجاهل عن الواقعة عذر على الاضطرار، ويذكر في آخر كتب الأصول أن جاهل عن ضروريات الناس ليس بعذر وجاهل عن المسائل الاجتهادية عذر إطلاقاً، فعلى هذا يرد دعيه من الاعتراضات، أقول: إن الحكم المذكور إنما هو في دار الآخرة لا دار الدنيا.

وللحديث رجوع إلى مسألة أصولية أيضاً وهي أن الحق في موضع الاجتهاد لا في ضروريات الدين واحد دائر أو متعدد، ونسب إلى الأئمة الأربعة وحدة الحق وأنه دائر غير معلوم، واشتهر هذا في المتسفين، والرواية الغير المشهورة عنهم تعدد الحق، وقيل: إن هذا مذهب صاحبي أبي حنيفة، وعن الأشعري روايتان ورجح البعض غير المشهورة، ويقول أهل الأصول في تمهيد المسألة: هل لكل واقعة حكم واحد أو مناسبة أم لا؟ والمشهور أنه واحد ووجد بعضهم لا البعض الآخر، ومن وحده فهو مصيب ومن أخطأ فهو مخطئ، ولأقول أجزان وبالأحرر أجز واحد ونسب إلى النصابين قول إن في كل واقعة مناسبة حكم أي شيء مناسب بحيث لو جاء الحكم فجاء مثل هذا، وقال جماعة: لا يجب في كل واقعة بل ما منح للمصنف فهو حكم، وفي هذه المسألة أشياء كثيرة والمسألة طويلة ولا يجوز لأحد أن يترك تحقيقه في مسألة وينتج الرخص ويقع في التناقض كما ذكره الزملي في مسألة التسمية في الرخص والطلاق المضاف.

قوله: (مشتبهات إلخ) في بعض الألفاظ من التفاعل، وفي بعضها من الافعال، وفي بعضها من التثنية، ومقتضى الأول كونها غير معومة المراد مثل مشتبهات الثراء، ومقتضى الثاني عدم علم الحكم، ومقتضى الثالث الإشارة إلى قياس الفقهاء، ولتنظيم في الحديث إما ثنائي أو ثلاثي وإشارة بعض الألفاظ إلى الثنائي، وإشارة بعضها إلى الثلاثي، وأما حكم فمن تركها إلخ فلما أنه حكم أو تخليص الرقبة، أقول: إن كان الحديث في المجتهد فالمشتبهات تعارض الأدلة، قال قائل: إن المشتبهات إباحات، فإنه إذا أصر على المباح يقع في المكروه، وإذا أصر على المكروه صار حراماً. ونقلوا أن المتنوع من نجس من الإباحات أيضاً.

قوله: (الحمى إلخ) هل اتخاذ الحمى حائل للملك أم لا؟ فهذه المسألة ليست في فقه الخنفيه نخباً وإثباتاً، وتعرض إليه الشافعية وحوزوا الحمى للملك مواشي الزكاة أو الجهاد أي مواشي بيت المال، وثبت اتخاذ الحمى عن عمر فإنه اتخذ الرملة حتى وكان فيها أربعون ألفاً من الفرس.

باب ما جاء في أكل الربا

قيل أكل الربا المباشر لمعاملة الربا وإن لم يأكل. وعندني الأكل والموكل على ظاهرهما وإن لم يباشرا في الكسب، وفي بعض الروايات لعنة على تسعة رجال.

قال: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ.

وفي الباب عن هَمْرٍ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ. حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكَذِبِ وَالزُّورِ وَنَحْوِهِ

١٢٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الشُّعْمَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكَبَائِرِ - قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَهَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ^(١)، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ».

وفي الباب عن أَبِي بَكْرَةَ، وَأَيُّوبَ بْنِ حُرَيْمٍ، وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ أَنَسٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَارِ وَتَسْعِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ

١٢٠٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نُسَمِّي السَّمَاةَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ إِنَّ الشَّيْطَانَ وَالْإِثْمَ يَحْضُرَانِ الْبَيْعَ^(٢)، فَشُوبُوا بِمَعَكُمْ بِالصَّدَقَةِ،
وفي الباب عن التَّيْمِ بْنِ أَبِي عَازِبٍ وَرِفَاعَةَ.

حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ تَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَهَيْزَرٌ وَاحِدٌ عَنْ أَبِي
وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ. وَلَا نَعْرِفُ لِقَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا.

١٢٠٨ (م) - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَزْوَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ
بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٣).

١٢٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ^(٤)، مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ».

١٢٠٩ (م) - حَدَّثَنَا شُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٥) لَا نَعْرِفُهُ

عن الوقوع فيه، فلا ينبغي أن يرعى حوله مخافة الوقوع فيه فلذلك ينبغي أن لا يقرب من المعاصي بالوقوع في الشبهات، فإنه إذا وقع
فيها يوشك أن يقع في الحرام كما أنه بالرعى حول الحمى والقرب منه، يخاف أن يقع في الحمى، هذا الحديث أحد الأحاديث التي عليها
مدار الإسلام. (اللمعات)

(١) قوله: "وعقوق الوالدين" من عَقَّ والده إذا آذاه وعصاه من العَقَّ الشَّقَّ، قوله: قول الزور هو تحمين الشيء ووصفه بخلاف صفته، فإله
في "المصنع".

(٢) قوله: "إن الشيطان والإثم يحضران البيع" أي من اللغو والحلف كما في هر رواية: يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه
أمر من الشوب بمعنى الخلط أي تصدقوا شيئاً ليكون كفارة لذلك، فإن اللغو والحلف يوجبان سحق الرب، والصديقة تطمئن غضبه
انتهى -

(٣) قوله: "التاجر الصدوق الأمين" أي من تحوز الصدق والأمانة كان في زمرة الأبرار من النبيين والصديقين، ومن تولى خلافهما، كان
في قرن الفجار من الفسقة والمعاصين. (الطبي)

باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه

في تفسير الكبار أقوال كثيرة ذكرها الحفاظ، وأما عدد الكبار ففي الصحاح يبلغ إلى سبعة أو ثمانية إذا ضمت الحسان فيزيد، وروي
عن ابن عباس أنها تبلغ إلى مبعائة، وصنف ابن حجر المكي في الكبار رسالة، وكذلك صنف صاحب البحر.

باب ما جاء في التجار وتسمية النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إياهم

دل الحديث على جواز الدلالة والسمرة، وفي كتبنا أن الدلال يجوز له أن يأخذ الأجرة من المشتري أو البائع أو من كليهما، إن كان
المعرف كذلك، واحتلف في المفاضلة بين التجارة والزراعة، وختارنا أن التجارة أفضل.

قوله: (قيس بن أبي غزوة الخ) سها الحفاظ في اسم هذا الصحابي في لسان الميزان، وزعم أنه حمزة بن أبي قيس وأنه ليس بصحابي.

[١] قال بشار: قوله: «حسن» لم يرد في بعض النسخ، لكنه ثابت عن المؤلف.

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح» وقال: في م: «صحيح» فقط، وما أثبتناه من ت وص، وهو الصواب.

إلا من هذا الوجه، من حديث الثوري عن أبي حمزة. وأبو حمزة عبد الله بن جابر، وهو شيخ بصري.

١٢١٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى، فَرَأَى النَّاسَ يَتْبَاعُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ، قَاسَتْجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّ التَّجَارَ يُعْتَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ»^(١).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُقَالُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ أَيْضًا.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى سِلْعَتِهِ كَاذِبًا

١٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، أَنَبَانَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ ابْنَ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحَزْزِ^(٢): «عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا. قَالَ: الْمَنَانُ، وَالْمَنْفَقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَمَلَةَ، وَجَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَمَعْقِلِ بْنِ بَسَّارٍ. حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّبْكِيرِ^(٣) بِالتَّجَارَةِ

١٢١٢ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خَدِيدٍ، عَنْ صَخْرِ الْغَامِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ يَارَبُّكَ لَا تُمْنِي فِي بُكُورِهَا». قَالَ: وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً^(٤) أَوْ جَيْشًا، يَبْعَثُهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً، يَبْعَثُهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَاتَّزَى وَكَثُرَ مَالُهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَبُرَيْدَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ. حَدِيثُ صَخْرِ الْغَامِدِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلَا نَعْرِفُ لَصَخْرِ الْغَامِدِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، هَذَا الْحَدِيثَ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشُّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ

١٢١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، حَدَّثَنَا جُكْرَمَةُ عَنْ عَائِشَةَ،

(١) قوله: «إِنَّ التَّجَارَ يُعْتَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ» قال الطيبي: لما كان من أيدي التجار التدليس في المعاملات والتهالك على ترويح السعة بما تبشر لهم من الأرباح الكاذبة ونحوها حكم عليهم بالفجور، واستثنى منهم «مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَّقَ» من اتقى الله وبارى في بيعته وصدق في حديثه - انتهى -.

(٢) قوله: «خُرَشَةُ» - بفتح الخاء والشين معجمة - ابن الحز - بضم المهملة - (التقريب)

(٣) قوله: «وَالْمَنْفَقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ» أي المرحى إزاره بل ثوبه مطلقا تكبرا واختيالا، كذا في «اللمعات»، قوله: «الْمَنَانُ» يؤول على وجهين: أحدهما من المنه التي هي الاعتناء بالصنعة وهي إن وقعت في الصدقة، أبطلت الأجر، وقيل: من المن وهو النقص يريد النقص والخيانة ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُنْ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ والمنفق - بالنقص -.

(٤) قوله: «التَّبْكِيرُ» الفتح أول الوقت لا قبله، كذا في «المجمع» والمراد هنا قول النهار.

(٥) قوله: «سَرِيَّةٌ» وهي طائفة من جيش أفضاها لربحها.

بَابُ مَا جَاءَ لِمَنْ حَلَفَ عَلَى سِلْعَتِهِ كَاذِبًا

المشاكل قبل: من وحب وأتبعه منه وإحسانه، وقيل: من ينقص الكيل والوزن، وهذا أصح.

قوله: (مسبل الإزار الخ) قال الشافعية: من أسبل بدون التبخر ليس له وعيد وزعموا قيد خيلاء احترازا. وأما الأحناف فيذكرون المسألة بلا قيد وزعموا القيد واقعيا، فإذا لا يتبدل الحكم وإن اختاره الصلحاء.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشُّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ

يجوز البيع بثمن مؤجل أو معجل، والبيع المعجل أن يفع البيع على معين، ويلزم أداء ما وقع عليه العقد خاصة ولا يجوز أداء مثله بدله، ويكون مشرا إلى شيء لا أن يكون حاضرا في المجلس مشاهدا بل يكون أداء ذلك المعلن متى طوّل وإن قبضه بعد سنين، والبيع المؤجل

قَالَتْ: كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَانِ قَطْرِيَّانِ^(١) غَلِيظَانِ، فَكَانَ إِذَا فَعَدَّ فَعَرَقَ، فَقَالَ عَلَيْهِ: فَقَدِمَ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ لِفُلَانِ الْيَهُودِيِّ. فَقُلْتُ: لَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسِرَةِ. فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا يُرِيدُ، إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِثَالِي، أَوْ بِدَرَاهِمِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبَ، قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُمْ ثُمَّ وَأَذَاهُمْ لِلْأُمَّةِ».

وفي الباب عن ابن عباس، وأنس، وأسماء ابنة يزيد. حديث عائشة حديث حسن صحيح غريب^(٢). وقد زواه شعبة أيضاً عن عمارة بن أبي حفصة. سمعت محمد بن فراس البصري يقول: سمعت أبا داود الطيالسي يقول: سئل شعبة يوماً عن هذا الحديث فقال: لست أخذتكم حتى تقوموا إلى حرمي بن عمارة، فتقبلوا رأسه. قال: وخزمت في القوم.

١٢١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي عَمَرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تُوَفِّي النَّبِيُّ ﷺ وَذَرَعُهُ مَرُوءَةُ بَعْشَرِينَ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَخَذَهُ لِأَهْلِيهِ».

هذا حديث حسن صحيح.

١٢١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نُصِبَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَبَزٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَبْعَةِ^(٣)، وَلَقَدْ رُجِنَ لَهُ دِرْعٌ مَعَ يَهُودِيٍّ بَعْشَرِينَ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِيهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ: مَا أَمْسَى جِدًّا أَلِ مُحَمَّدٍ صَاعٌ تَمْرٍ وَلَا صَاعٌ خُبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ يَوْمَئِذٍ لِنِجَ نِسْوَةٍ».

هذا حديث حسن صحيح.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ

١٢١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ لَيْثٍ صَاحِبُ الْكَرَائِسِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: قَالَ لِي الْقَدَاءُ ابْنُ خَالِدٍ بْنُ هُوْدَةَ: أَلَا أَقْرَنُكَ كِتَاباً كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ قُلْتُ: بَلَى. فَأَخْرَجَ لِي كِتَاباً: هَذَا مَا اشْتَرَى الْقَدَاءُ بْنُ خَالِدٍ ابْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، لَا دَاءَ^(٤) وَلَا غَائِلَةَ وَلَا جَبْهَةَ، يَبِيعُ الْمُسْلِمَ الْمُسْلِمَ.

(١) قوله: "قطريين" قطري - بكسر القاف - ضرب من البرد، وفيه حرمة وله أعلام وفيه بعض خشونة. (النهاية)

(٢) قوله: "إِهَالَةٌ سَبْعَةِ" في "القاموس": الإِهَالَةُ الشحم أو ما أذيب منه أو الزيت، وكل ما اتدم به، وفي الحديث الآخر يدعى أي خبز الشعير والإِهَالَةُ، فيحب هو كل شيء من الأدهان مما يؤتدم به، وقيل: ما أذيب من لآلية والشحم، وقيل: الدسم الجامد، كذا في "مجمع البحار" والسبعة - بفتح السين المهملة وكسر النون - المتغير الريح، في "القاموس": السخج بحركة التغير والسناجة الريح المنتشرة، كذا في "اللمعات".

(٣) قوله: "لا داء" الداء المرض والعيب والموجب للخيار، والغائلة أن يكون مسروقاً، فإذا ظهر، استحققه مالك غلٍ مال مشتربه الذي أداه

ما هو خلافه وليتدبر هذا فإنه قد يغفل عنه، وأما القبض بالبراجم فليس عند أبي حنيفة إلا في بيع الصرف فإنه يجب القبض في المحبس ورأس المال في السلم ولكن فيه توسع أنه يجوز القبض بالبراجم ما لم يتفرقا أبدأً وإن تفرقا بحسباً، فيحوز عند أبي حنيفة بيع الحنطة بالحنطة بحسب التعيين وإن لم يقبض، واشتراط الشافعي القبض في الحنطة بالحنطة وغيرها من الربوية.

قوله: (قطريين) القطري هو الأبيض ذو جداول حمراء.

قوله: (ما أمسى) أي محمد - صلى الله عليه وسلم - (إخ) روي أن أهل بخران أتوه عليه الصلاة والسلام للمباهلة فخرج النبي - صلى الله عليه وسلم - وسيدة النساء والحسين فأبى أهل بخران من المباينة ورضوا بالجزية، فأرسل النبي - صلى الله عليه وسلم - أبا عبيدة لأخذ الجزية فأبى عائة ألف درهم فوهبها النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقسم على الناس حتى لم يبق إلى الإشراف عنده درهم.

قوله: (سبعة) (إخ) في مشكل الآثار إذا سبخ وأنتم الجامد يحرم بخلاف ما منع مثل الدهن والحناء والإِهَالَةُ، وحديث الباب دليل له.

باب ما جاء في كتابة الشروط

ليس المراد هو المتعارف فيما بيننا بل كتابة المحاصر، والسجلات ومثلها ويسمى كتابتها شروطاً، وأساليب كتبها المذكورة في الغنية (عالمگیری)، والمطحاوي في هذا كتاب وكان شروطياً. ظاهر حديث الباب أنه عليه الصلاة والسلام كان بائعاً، وظاهر حديث البخاري أن

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حديث حسن صحيح» وقال: في ص وب وي: «حديث صحيح غريب»، وفي م: «حسن

غريب صحيح» وما أثبتناه من النسخة.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَادِ بْنِ لَيْثٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ

١٢١٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّلَقَانِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ: «إِنَّكُمْ قَدْ وَلَيْتُمْ أَمْزِينَ^(١)، هَلَكْتُ فِيهِ الْأُمَمُ الشَّالِقَةُ قَبْلَكُمْ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مُوقُوفاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ

١٢١٨ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ شَمِيطٍ عَنْ عَجَلَانَ، حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ جِلْسًا وَقَدْحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجِلْسَ وَالْقَدْحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدِرْهَمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟» فَأَغْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا بِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجَلَانَ. وَعَبْدُ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ، هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَمْ يَرَوْا تَأْسِياً بِبَيْعِ مَنْ يَزِيدُ فِي الْغَنَائِمِ وَالْمَوَارِيثِ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَمِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنْ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجَلَانَ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدَبِّرِ

١٢١٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُقَيْبَةَ عَنْ صَمْرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ذَبَرَ خُلَامًا لَهُ، فَمَاتَ وَلَمْ يَتْرَكْ مَالاً غَيْرَهُ، فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَرَاهُ^(٢) تَعِيمُ بْنُ النَّخَّامِ، قَالَ جَابِرٌ: عَبْدًا قِبْطِيًّا مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ، فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

فِي ثَمَنِهِ أَيْ أَثْلَفَهُ وَأَهْلَكَهُ، وَلَا حَبِثَ أَرَادَ بِهَا الْحَرَامَ كَمَا يَعْبُرُ عَنِ الْحَلَالِ بِالضَّيْبِ، أَرَادَ أَنَّهُ عِيدٌ رَقِيقٌ لَا أَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ لَا يَحِلُّ سَبِيحُهُمْ كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ، كَذَا فِي "مَجْمَعِ الْبَحَارِ".

(١) قَوْلُهُ: "قَدْ وَلَيْتُمْ أَمْزِينَ" أَيْ جَعَلْتُمْ حِكْمًا فِي أَمْرَيْنِ أَيْ الْوِزْنَ وَالْكَيْلَ. (مَجْمَعُ الْبَحَارِ)

(٢) قَوْلُهُ: "فَاشْتَرَاهُ تَعِيمُ" - بِالتَّصْغِيرِ - ابْنُ نَحَّاسٍ - بَقِيَ الْوَنُ وَتَشْدِيدُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - دَلَّ الْحَدِيثَ عَلَى حَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ، وَإِنَّهُ ذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَالْحَدِيثُ بَانَ الْمُرَادُ بِالْمُدَبِّرِ فِيهِ الْمُدَبِّرُ الْمُقْتَدِرُ، بَانَ قَالَ: إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضٍ أَوْ مِنْ شَهْرٍ هَذَا، فَأَنْتَ حُرٌّ، وَهَذَا الْمُدَبِّرُ لَا يَتَّقَى خِلَافَ الْمَظْلُوقِ بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى، هَذَا مَا فِي "الْمُعْتَمَدَاتِ شَرْحُ الْمَشْكَاةِ".

النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ مُشْتَرِيًا وَالْعِدَاءُ بَائِعًا، وَالْأَوْفَى بِالْمُرَادِ وَالْإِقْفَازُ عِنْدِي أَنَّهُ كَانَ بَائِعًا فَإِنَّ الْكِتَابَةَ تَكُونُ مِنَ الْبَائِعِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ

أَي (بِلَاغٍ) وَلَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ أَنَّهُ اتَّفَقَ مِنْ بَيْعٍ إِلَى بَيْعٍ.

قَوْلُهُ: (الْحَلْسُ إلخ) لَيْسَ مَعْنَاهُ (ثَمَنٌ) بَلْ أَصْلُ اللَّغَةِ مَا نَسَجَ بِالْأَحْجَالِ الْمَقْتُولَةِ مِنْ أَشْعَارِ الْمَعْرِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدَبِّرِ

الْمُدَبِّرُ مَطْلُوقٌ وَمُقَيَّدٌ، الْمَطْلُوقُ مَنْ قَالَ لَهُ مَوْلَاةٌ: أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دَهْرٍ مَوْتِي، وَالْمُقَيَّدُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ مَاتَ فِي هَذَا الْمَرَضِ أَوْ مَاتَ مِنْ هَذَا السَّفَرِ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَطْلُوقِ وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُقَيَّدِ قَبْلَ تَحْقِيقِ الشَّرْطِ، وَقَالَ الْحَاجَاوِيُّ: يَجُوزُ بَيْعُ الْمَطْلُوقِ وَكُلُّ تَصَرُّفٍ فِيهِ قَبْلَ مَوْتِ الْمُدَبِّرِ، وَالزُّقُ صَعْفٌ شَرْعِيٌّ يَعْطَلُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ، فَالْفَرْقَةُ بَاعْتِبَارُ الْمُسْلِمِينَ جَمْعُهُمْ، وَالْمَلِكُ بَاعْتِبَارُ الْمَالِكِ حَاصَّةً، وَمُقَابِلُ الرِّقَةِ الْعَقْدُ، وَالْمُنَجَّرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَلِكُ لَا الْعَقْدُ وَالْقَنْ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اسْتِحْقَاقُ الْخُرْقَةِ، فَلَا يَكُونُ الْمُدَبِّرُ وَالْمُكَاتِبُ وَأُمُّ وَلَدٍ قَتْلًا، قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ بَاعَ الْمُدَبِّرُ الْمَطْلُوقَ غَيْرَ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، وَلَكِنِّي وَجَدْتُ رَوَايَةً أَوْ قَوْلًا لِكُلِّ مَا يَذْكُرُونَهُ تَحْتَ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ فِيهِ لِكُونِهِ مُجْتَهِدًا فِيهِ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْأُمِّ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ بَاعَ الْمُدَبِّرَ الْمَطْلُوقَ وَلَيْسَ لَهُ لِقَاءُ أَبِي يُونُسَ.

قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَنْصَارِ إلخ) اسْمُ الْمَوْلَى أَوْ مَذْكُورٌ وَاسْمُ الْعَبْدِ يَعْقُوبُ.

قَوْلُهُ: (مَاتَ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَاتَ الْمَوْلَى، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِكُلِّ مَذْهَبٍ، وَأَمَّا حَمَلُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا فِي مُسْلِمٍ ص (٣٢٢) تَصْرِيحٌ

«عَنْ دِهْرِ إلخ»، وَقِيلَ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَبِعْهُ بَلْ أَجَارَهُ وَقَدْ كُنْتُ الْبَيْعَ مَعْنَى الْإِجَارَةِ فِي لُغَةِ الْمَدِينَةِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الْعَمِينِيُّ لِي

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَزُوا بِأَسَا بَيْعِ الْمَذْبَرِ وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ بَيْعَ الْمَذْبَرِ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ
وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلَقِّي الْبَيْعِ

١٢٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ النَّبَارِكِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى
عَنْ تَلَقِّي الْبَيْعِ^(١). وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَمِيدٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.
١٢٢١ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الرَّقِّيُّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَلَقَّى الْجَلْبُ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتَاغَهُ، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ، إِذَا
وَرَدَ الشُّوقُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
تَلَقِّي الْبَيْعِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا.

(١) قوله: "نهى عن تلقي البيوع" أى المبيعات وأصحابها، وقوله: نهى أن يتلقى الجلب أى المجلوب الذى جاء من بلدة التجارة، وفي رواية: نهى عن تلقي الركبان، والحاصل أن مستقبل الخضرى البدوى قبل وصوله إلى البلدة يخبره بكساد ما معه كذباً ليشتري منه سلعة بالوكس، وأقل من ثمن المثل، كذا في "المجمع" - والله تعالى أعلم بالصواب -.

غير هذا الموضع أن البيوع في لغة المدينة بمعنى الإجارة، والمجازرة بمعنى الاعتكاف، والمخايرة بمعنى المزاولة ثابت في لغات المدينة. أقول: إن هذا الجواب نافذ ويؤيده ما في سنن الدارقطني مراسلاً عن محمد الباقر أنه عليه الصلاة والسلام كان يوجر المديريين. ويؤيده ما أخرجه الزيلعي في نصب الراية ص (٦٢) ج (٢)، أخرج من مصنف عبد الرزاق عن زياد الأعرج عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: أنه أعتق عبده عند الموت قال: يستسعى العبد في قيمته. الخ، ثم أخرج عن علي مثله الخ، ولكن الزيلعي لم يصرح بأن الواقعة واقعة الباب أو غيرها وعندني قطع أنها واقعة الباب، ولي في هذا قرأتان أخر. وقال مولانا فليس سره: إنه عليه الصلاة والسلام ردّ تدييره وهذا مخصوص به لا يجوز الرد لغيره، أقول: يؤيد قول مولانا أن اسخاري وضع على حديث الباب ترجمة يبيع المديري وترجمة الحجر فأشار إلى أن واقعة الباب كان فيها الحجر ورد التدبير، أقول: لا يمكن استخراج الترجمتين من الحديث كما فعل البعاري بل لا يمكن إلا أحدهما، وأقول: إن لقول مولانا فليس سره نظائر، منها ما في أبي داود: أن عبداً شكاً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن مولاي بضربني وإذني شديداً فدعى النبي -صلى الله عليه وسلم- مولاه فلم يأب فاعتقه النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال العبد: من لي حامياً إن أخذني مولاي؟ قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: الله ورسوله. ومنها ما في الطحاوي ج (٢) حديث سرق أنه أمر رجلاً أن يبعه، والحال أن سرق كان حرّاً، فهذا مخصوص به، وأصل قصته أن سرق اشترى الإبل من أعراي، فقال للأعراي: جئ معي أعطيتك الثمن، فجاءه معه الأعراي، فدخل سرق في بيته وأخرج من طرف آخر، فذهب الأعراي بعد الانتظار الشديد فلقبه بعد مدة وجاء به إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وقص حاله، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بعه في السوق»، فأخذ الأعراي يبيعه فاتفق أمره بمشتر، فقال الأعراي للمشتر: ما تفعل به؟ قال المشتر: أعتقه الله، فقال الأعراي: فأنا أعتق به فزكته الأعراي وأعتقه، وحديث سرق ذكره أرباب معرفة الصحابة أيضاً. ومنها ما أخرجه أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام أعتق أمة جاز عليها مولاه، فهذه الروايات مختصة به.

ثم ليعلم أن حديث الباب يدل على أن المولى مات، وأعنه الشافعي والمحقق والزيلعي، فإن في سائر الطرق تصريح أنه كان حياً كما في مسنم ص (٢٢٢) ج (١) عن جابر، أقول: يمكن توجيه لفظ مات أيضاً بأن يقال: إن الضمائر راجعة إلى العبد، وذكر الراوي موته مقدماً فإن في حديث الباب تصريح أنه مات العام الأول، فقدم الراوي ذكر موته بعد الواقعة. هذا والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلَقِّي الْبَيْعِ

قال أبو حنيفة: إن كراهية تلقي الجنب ليس في جميع الأحوال بل في بعضها، وإنما قصرها على بعض الأحوال فإن الوجه أحلى، وأما في صورة الكراهة فيبعض صحيح ويكون مرتكب المكروه محرماً، ثم إن غرر المتلقي قولاً فبإتباع الفسخ قضاء، وإن غرر فعلاً فبإتباع الفسخ والإقامة ديانة، وأما الاعتزاز ففيه اختلاف عبارات.

الجلب: اسم جمع للجناب.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِإِبَادٍ^(١)

١٢٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَقَالَ قُتَيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِإِبَادِهِ».

وفي الباب عَنْ طَلْحَةَ، وَأَنْسٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَكِيمِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، وَعُمَرُو بْنُ عَفْوٍ الْمُرَنِّي جَدُّ كَثِيرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَزُجَلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٢٣ - حَدَّثَنَا نُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِإِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وحديثُ جَابِرٍ فِي هَذَا، هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِإِبَادٍ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرٌ لِإِبَادٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِإِبَادٍ، وَإِنْ بَاعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ.

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُخَافَةِ^(٢) وَالْمُرَابَةِ

١٢٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَةِ وَالْمُرَابَةِ.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْمُخَافَةُ: بَيْعُ الزُّورِ بِالْجَنَظَةِ، وَالْمُرَابَةُ: بَيْعُ الشَّعْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالشَّعْرِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا بَيْعَ الْمُخَافَةِ وَالْمُرَابَةِ.

١٢٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ، سَأَلَ سَعْدًا عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالشُّلْبِ. فَقَالَ: أَتَيْهَمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْبَيْضَاءُ، فَتَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. وَقَالَ سَعْدٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنِ اشْتِرَاءِ الشَّعْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ:

(١) قوله: "لا يبيع الحاضر لآباده" قال الطيبي: نهى عن بيع الحاضر لآباده وهو أن يأخذ المملوك من المملوك ما حله إلى قبلد لبيعه بسعر اليوم حتى يبيع له على التدريج بشئ أرفع؛ والعمدة فيه تقويت الريح، وتضييق الرزق على الناس، فعسى هذا لو كان المتاع كاسدًا في البلد إما لكثرة أو لسدور الحاجة إليه، لم يحرم ذلك لعقد المعنى، فإن الحكم التخصيص كما يعدّ بعموم نعمة يختص بمحصولها - انتهى -.

(٢) قوله: "عن المخافة" معاملة من الحقل وهو الزور إذا تشعب قبل أن تغط سرقه، وقيل: الأرض التي تزرع وتسقى القراح، والمخافة ههنا هي اكتراء الأرض بالحنطة. وقيل: المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والرابع وخومها، وقيل: بيع الطعام في سببه، وقيل: بيع الزور قبل إبراكه، وإنما نهى عنها لأنها من التكيل، ولا يجوز فيه إذا كان من جنس واحد إلا مالا غل وبقا بينه، وهذا مجهول لا يدري أيهما أكثر؛ وفيه السببه. كما في "الجمع" وهذا الوجه يوجد في الماربة، فلذا نهى عنها.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِإِبَادٍ

صورتُه أن يريد المادي البيع فقال الحاضر لا يبيع الآن وضعه عندني ووكلني، سبيعه في حالة العلاء، وأما بيع حاضر لآباده بأن يكون المادي مشترياً وقال الحاضر: سأشتريه لك حالة الرخص فذلك جائز له، ويؤخذ من قوله: دعوا الناس يرزق الله بعضهم بعضاً، إنه لا يراعي الضرر فلاجل في الإيهام والاستتار، وإنما يراعي الشخص المتعين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُخَافَةِ وَالْمُرَابَةِ

المخافة بيع الحنطة بالزور، والمُرابة من الزين بتقديم الزاء معجمة وبعدها باء موحدة: التدفع، وهو بيع الثمار على رؤوس الأشجار بالثمر محدود. وقيل: المخافة المزارعة فيكون الحديث حجة لأبي حنيفة للنهي عن المزارعة.

قوله: (والسلب الخ) يقال له في الهندية (يعمري حو)، ولا تكون ذات أشعار ويجوز بيع الحنطة بالسلب متفاضلاً لأنهما نوعان إلا عند مالك لأنهما نوع واحد كما قال سعد.

قوله: (اشترى الثمر بالرطب الخ) قالوا: إن الثمر هو المجذوذ، والرطب ما دام على الأشجار، أقول: يطلق الرطب ما دام لم يصنع فلا دعار وإن قطع، ولم يجوز الشافعي ومالك وأحمد وصاحبنا أبي حنيفة بيع الثمر بالرطب وجوزوه أبو حنيفة، وحديث الباب بخلافه فأجاب

لَمَنْ خَوْلَهُ: «أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَتَنَى عَنْ ذَلِكَ.

١٢٢٥ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ أَبِي عَتَّاشٍ قَالَ: سَأَلْنَا سَعْدًا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِنَا.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا

١٢٢٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَتِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّغْلِ حَتَّى يَزْهَوْ.

١٢٢٧ - وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّشْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاقَةُ، نَهَى الْبَايَعِ وَالْمُشْتَرِي.

وفي البابِ عَنْ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: كَرَهُوا بَيْعَ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

١٢٢٨ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَقَّانُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ خُوَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْبَيْبِ حَتَّى يَسْوَدَ، وَعَنْ بَيْعِ الْخَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا تَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

(١) قوله: "حتى يزهو" أي تممر ونصفر، والزهو هو حسن المنظر ورهي وأزهي بمعنى، والمراد تمامها وكماها وسلامتها عن الآفات، وهذه الألوام علامة لذلك كما أشار إلى ذلك بقوله: يأمن العامة. (اللمعات)

الصحاوي ص (١٩٩) ج (٢) عن سعد بن أبي وقاص، وفيه قيد إلى أجل المخرج، فيكون المنهي عنه البيع نسيئة، وحديث الطحاوي أخرجه أبو داود أيضاً.

ثم هنا أسئلة وأجوبة؛ قبل: إذا كان البيع نسيئة تحت النهي فأَيُّ فائدة في سؤاله «أيتقص الرطب؟» أي، فإن غلة عدم الجواز هو النسيئة، قال الفاضل بهاء الدين المرحلي صاحب الحاشية على التلويح: بأن سؤاله كان ترعاً أي زائداً على الضرورة، والوجه النسيئة ثم ترع، أي: أي فائدة في هذا البيع إذا تنقص الرطب؟ ثم لي شبهة أخرى وهي أن نقصان الرطب بعد اليس بديهي يعلمه كل واحد فما وجه سؤاله عليه الصلاة والسلام عن أمر بديهي؟ وقول إنه استقهم تقريره لا يشفي ما في الصدور، ونحل المراد ينقص بعدما جف أي هل حال ذلك الرطب أن ينقص؟ فسأل عن حال الجزئي ولم يسأل عن القاعدة.

ذكر شراح الهداية أن أبا حنيفة دخل بغداد فوقع مناظرته بالعلماء في مسائل، منها مسألة بيع التمر بالرطب فقال: جائز، فروى أحدهم عنده حديث الباب، فقال أبو حنيفة: إن زيدا أبا العياش مجهول، ثم قال: إن التمر والرطب جنس واحد أو جنسان، فإن كانا جنسين فيجوز التفصيل أيضاً وإن كانا من جنس واحد فيجوز التساوي، فقال ابن حزم: إن أبا العياش معروف عند أهل الصناعة وإن لم يعرفه أبو حنيفة فإنه أخرج عنه ماثلك في موطنه، أقول: إن قول هذا من أبي حنيفة إنما كان بلاغة، ولا يتوهم أنه قابل للنقض بالقياس، فإنه لا ينعلم العامي أيضاً فضلاً عن إمام المسلمين والمجاهدين، وغرضه أنه محمول على البيع نسيئة.

باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها

بدو الصلاح عندنا الأيمن من العاهات، وعند الشافعية ظهور الخلاوة، وذكر الشيخ في الفتح أن المسألة على ست صور لأنه إما وقع البيع بشرط القطع أو بشرط الإبقاء أو بالإطلاق، ثم في الخالين إما قبل بدو الصلاح أو بعده، فقال الشافعي: يجوز البيع بعد بدو الصلاح في الصور الثلاثة لا قبله، فاعتبر البدو وعدمه فقالوا: أخذنا الحديث مفهوماً ومنطوقاً، ومذهبنا أن البيع بشرط القطع جائز في الخالين، وبشرط الإبقاء غير جائز فيهما، وفي الإطلاق جائز في الخالين، لكنه يفرغ الأشجار عند طلب البائع فليس الفرق عندنا قبل البدو وبعده، والحال أن في كثير من الأحاديث قيد قبل البدو.

وجوابنا عن الحديث بوجهين ذكرهما الطحاوي؛ أحدهما أن البيع المذكور في الحديث بيع السهم لا المطلق ويجب فيه بدو الصلاح عندنا أي يكون المعقود عليه في السهم موجوداً من حال انعقد إلى وقت الأداء في الأسواق. ووجوده في الأسواق إنما يكون بعد الأمن من العاهات، وأما دليل التقييد بالسلم فما في الصحيحين وغيرهما: أنه عليه الصلاة والسلام لما دخل أندية وجد الناس يسلمون إلى سنة وستون فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «فليسلم أحدكم إلى أجل معلوم في كبل معلوم في عدد معلوم، في وزن معلوم.» فدل على أن بدو الصلاح في السلم شرط فتحمل الأحاديث الساكنة على الناطقة. والجواب الثاني تسليم أن البيع بيع مطلق لكنه بشرط القطع.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ

١٢٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ».

وفي الباب عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَمِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ بِنَاجِ النَّجَاجِ، وَهُوَ يَبِيعُ مَضُوحَ جَنْدِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مِنْ بَيْعِ الْقَرْزِ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَنَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا أَصَحُّ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْقَرْزِ

١٢٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْقَرْزِ» وَبَيْعِ الْخَصَاةِ.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَمِيدٍ وَأَنَسٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ جَنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ كَرِهُوا بَيْعَ الْقَرْزِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِنْ بَيْعِ الْقَرْزِ بَيْعُ السَّنَنِ فِي الْمَاءِ، وَبَيْعُ الْقَبْدِ الْأَبْقَى، وَبَيْعُ الطَّيْرِ

(١) قوله: "بيع حبل الحبله" - يفتح الحاء والياء فيهما - قيل: الحبله جمع حامل كظالم وظلمة، واختلفوا في المراد بالنهي، فقال جماعة: هو البيع بشئ من مؤجل أى أن تلد الناقة وولد ولدها، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم لأنه الراوى وهو ابن عمر قد فسر بهذا، وقال آخرون: هو بيع ولد وند الناقة في الحال، وهذا يفسر أهل اللغة وبه قال أحمد وإسحاق، وهذا أقرب إلى اللغة. (الطبي مختصر)

(٢) قوله: "حبل الحبله" قال في "المشارك" يفتح اء والياء فيها، ويرى في الأول بسكون الاء أيضاً، والفتح أين واضح فيهما كان من بيع الجاهلية، فسر ابن عمر في الحديث أنه البيع إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج نتاجها، قاله الشيخ، وفي "المجمع" قيل: أراد البيع إلى أجل تنتج فيه حمل في بطن أمه.

(٣) قوله: "بيع القرز" قال الطبي: النهي عن بيع القرز أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع المعلوم والمجهول، وما لا يقدر على التسليم وما لم يتم ملك البائع عليه، وأشبه ذلك مما ينزوم منه القرز من غير حاجة، وبيع الملازمة و المناذرة والخصاة وعسب الفضل وأشبهها من البيوع التي جاء فيها نصوص داخلية في القرز، ولكن أفردت بالذكر لكونها من البيوعات

وأما النهي قبل البدو فنهى شفقة، وأخرج الطحاوي على هذا حديث زيد بن ثابت أخرجه البخاري أيضاً.

ثم أقول: إن حديث النهي محمول على ما كان بالإطلاق لا شرط القطع، فإن الأصوب حمل الحديث على ما هو أكثر، وأما شرط القطع فتأدر، وأيضاً عامة الأحاديث خالية عن ذكر أنه كان البيع على شرط الإبقاء أو فلا بد من أن يكون البيع بالإطلاق بلا شرط القطع والإبقاء، وذلك جائز عند أبي حنيفة قبل البدو وبعده، وأما النهي من البيع قبل البدو فنهى إرشاد كما تشير إليه ذخيرة الحديث، أو يقال: إنه لا يجوز قبل البدو على ما قال في قاضيهان من عامة مشايخنا بأنهم يقولون: لا يجوز قبل بدو الصلاح إذا لم يكن فيه جدوى، فلا يتصل على عموم الهداية.

هذا ما حصل مني.

وأجاب أكثر الأحناف بأن المفهوم عندنا غير معتبر أقول: إنه معتبر لكنه لا يصير دليلاً شرعياً بل تخرج الثنكات.

وأما البيع مطلقاً فذكر في الهداية جوازه واعترض ابن عابدين بأن المعروف بالعرف كالمشروط بالشرط فلا يصح البيع مطلقاً، وكنت مزوداً في هذا حتى أن وجدت في فتاوى ابن تيمية عن أبي حنيفة والثوري أنهما أجازا البيع مطلقاً إذا أجاز البائع التوك على الأشجار، فإذا لما وجدت عن أبي حنيفة فلا أبالي. فالخاص إذا لم يشترط الإبقاء في صلب العقد يصح البيع وإن كان معروفاً بالعرف، هذا ما حصل لي، والله أعلم وعلمه أتم.

باب ما جاء في بيع حبل الحبله

قيل: أن يكون حبل الحبله مبيعاً، وقيل يكون أجل أداء الثمن.

باب ما جاء في كراهية بيع القرز

في النقصه أن القرز القولي يجب فيه الفسخ قضاءً، أو الفعلي يجب فيه الفسخ ديانةً، كما في الفتح في الإقالة، وأما الاعتزاز فلا اعتبار فيه، وأما تفسير بيع الخصاة فمعروف أي يكون فيه إلقاء الخصاة لتعين المبيع أو لقطع الخيار، وكذلك المناذرة. قوله: (بيع السمسك الخ) السمسك إذا كان سهل الأخذ فالبيع جائز وإلا فلا.

في السماء، ونحو ذلك من البيوع. ومعنى بيع الخصاء: أن يقول البائع للمشتري: إذا بُذِثَ إليك بالخصاء، فَقَدْ وَجِبَ البيع فيما بيني وبينك. وهو شبه بيع الثابتة، وكان هذا من بيوع أهل الجاهلية.

١٨ - باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة

١٢٣١ - حَدَّثَنَا هُثَايَا، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ».

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ قَسَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، أَنْ يَقُولَ: أَبَيْعُكَ هَذَا الثَّوبَ بِثَقَدٍ بِمِثْلِهِ، وَبِثَمَنَيْنِ بِمِثْرَيْنِ، وَلَا يَفَارِقُهُ عَلَى أَحَدٍ الْبَيْعَيْنِ، فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ الْعَقْدَةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِنْ مَعْنَى مَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، أَنْ يَقُولَ: أَبَيْعُكَ دَارِي هَذِهِ بِكَذَا عَلَى أَنْ نَبِيْعَتِي غُلَامَكَ بِكَذَا، فَإِذَا وَجِبَ لِي غُلَامُكَ، وَجِبَتْ لَكَ دَارِي، وَهَذَا تَفَارُقٌ عَنِ بَيْعٍ بِغَيْرِ ثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَلَا يَدْرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَتُهُ.

١٩ - باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك

١٢٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهُكٍ، عَنْ خَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «فَلَنْتُ: يَا نَبِيَّ الرَّجُلَ فَيَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَبْتَاعُ لَهُ مِنَ الشَّوْقِ ثُمَّ أَبِيعُهُ؟» قَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

١٢٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهُكٍ، عَنْ خَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ، قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

١٢٣٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا هَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، حَتَّى ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ»، وَلَا شَرْطَانٌ^(١) فِي بَيْعٍ،

الجاهلية المشهورة، وأجمعوا على جواز غرر حقير كالحبة المدحشوة بالقطن، ولو بيع حشوها بالقرادة لم يجز، وأجمعوا أيضاً على جواز بحارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وعنى جواز دعوى الخصاص بالأجرة مع اختلاف الناس في صب الماء، وفي قدر مكنهم، وعنى جواز الشرب من السقاء بالنعوض مع جهالة قدر المشروب، واختلاف عادة الشاربين وتحريره أن مدار البطلان بسبب الغرر بغير حاجة، وإن دعت حاجة إلى ارتكابه، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بحشفة أو كان الغرر حقيراً، حاز البيوع - انتهى كلام الطيبي مع اختصار -

(١) قوله: «أن أبيع ما ليس عني» كالاتي أو ما لم يقض أو مال الغرم ويستثنى منه السدم بالشرائط المعتبرة فيه، وكذا بيع مال الغير جائز موقوفاً عند الأئمة الثلاثة سوى الشافعي، فإنه لا يجوز، كذا في «اللمعات».

(٢) قوله: «لا يحل سلف وبيع» والمراد بالسلف ههنا القرض أي لا يحل أن يقرضه قرضاً، ويبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته؛ لأن كل قرض جزئاً فلهو حرام. (اللمعات)

(٣) قوله: «ولا شرطان» قال الشيخ في «اللمعات»: التقييد بشرطين وقع اتفاقاً وعادةً، وبالشرط الواحد أيضاً لا يجوز؛ لأنه قد ورد النهي

باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة

نقل صاحب المشكاة عن الخطابي تفسير بيعتين في بيعة مثل ما ذكر الزمذني عن الشافعي وهو المختار وهو تفسير أبي حنيفة في كتاب الآثار.

باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده

لا يجعل بيع المسلم معارض حديث الباب فإنه باب مستقل ولا يعارض باب باباً.

قوله: (بيع السلف الخ) ليس المراد من السلف المسلم بل المراد الدين.

قوله: (شرطان الخ) قال أحمد: مراده أن الشرط القاسد إذا كان واحداً متحملاً أي شرط كان ولا يتحمل شرطان فاسدان، وقال الثلاثة: المراد أن الشرطين أي ملائماً وغير ملائماً غير متحملان والواحد متحمل أي الشرط الثلاث.

ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك.

وهذا حديث حسن صحيح.

قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: ما معنى: نهى عن سلف وبيع؟ قال: أن يكون يقرضه قرضاً ثم يبايعه بيعاً يزداد عليه، ويحتمل أن يكون يسلف إليه في شيء فيقول: إن لم يتهأ عندك فهو بيع عليك. قال إسحاق: كما قال. قلت لأحمد: وعن بيع ما لم تضمن؟ قال: لا يكون عندي إلا في الطعام يعني ما لم يقبض. قال إسحاق: كما قال، في كل ما يكال أو يوزن. قال أحمد: وإذا قال: أبيعك هذا الثوب وعلي خياطته وقصارته، فهذا من نحو شرطين في بيع، وإذا قال: أبيعك، وعلي خياطته فلا بأس به، أو قال أبيعك وعلي قصارته، فلا بأس به. إنما هذا شرط واحد. قال إسحاق: كما قال.

حديث حكيم بن حزام حديث حسن. وقد روي عن غيره، وروى أيوب الشخيثاني وأبو بشر عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام. وروى هذا الحديث عوف وهشام بن حسان، عن ابن سيرين عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ. وهذا حديث مرسل. إنما رواه ابن سيرين عن أيوب الشخيثاني، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام هكذا.

١٢٣٥ - حدثنا الحسن بن علي الخلال وعبد بن عبد الله وغير واحد. قالوا: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن يزيد بن إبراهيم، عن ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم قال: نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي.

وروى وكيع هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين، عن أيوب، عن حكيم بن حزام، ولم يذكر فيه: عن يوسف بن ماهك.

ورواية عبد الصمد أصح.

وقد روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عصفه، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ. والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يبيع الرجل ما ليس عنده.

٢٠ - باب ما جاء في كراهية بيع الولاء^(١) وهبته

١٢٣٦ - حدثنا محمد بن بشر، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان وشعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر

عن بيع وشرط - انتهى - قال في "المجمع": لا فرق عند الأكثر في البيع بشرط أو شرطين، وفرق أحمد بظاهر هذا الحديث - انتهى - كما ذكره المؤلف أيضاً.

(١) قوله: "الولاء" - يفتح الواو والمد - لغة: المغاراة والمناصرة، وشرعاً: عبارة عن عصوبة متراخية عن عصوبة النسب يرث منها المعتقد، وإلى أمر النكاح والصلاة عليه، وقد ورد: "الولاء لمن أعتق" رواه أحمد. (شرح الموطأ)

قوله: (ولا ربح ما لم يضمن الخ) معنى الضمان أن المبيع لو هلك يهلك من مال كان المبيع في ضمانه، ويحل له ربحه، وتفرع على هذا مسائل؛ منها أن المشتري إذا اشترى عبداً ثم أحاره ثم أطلع على العيب فرد به خيار عيب فهل حل له الربايع التي كسبها العبد المشتري أم لا؟ فإن كان في ضمانه تحمل له المنافع وإلا فلا. وأما زوائد المغصوب أي الأعيان ومنافع أي الأعمال لا يجوز للمعاصب.

قوله: (قال إسحاق كما الخ) أي قال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد.

سألة: التصرف في البيع قبل القبض عند الشيخين جائز إذا كان المبيع عقداً لا في المنقولات، وعند أحمد لا يجوز في شيء، وقال الثلاثة أي الحجازيون يجوز التصرف في كل شيء إلا الطعام، والله أعلم.

باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته

الولاء عندنا ولاء العتاقة وولاء الموالات، وعند الشافعية ولاء العتاقة فقط، ولا تنتقل الولاء بالبيع أو الهبة أو المعاوضة، وأما ولاء الموالات إن جاء رجل من دار الحرب وأسلم على يد رجل وقال له: إن مت فمالي لك وإن جيت فعتيقت العقل. وقال السرخسي: لا يجب أن يجيء من دار الحرب بل يشترط أن لا يعرف أقاربه وورثته.

وحكم الموالات أنه ما لم يأخذ الأرض يجوز الفسخ وإذا أخذ فلا.

ولنا على ولاء الموالات حديث نعيم الداري، أقول: إن ولاء الموالات كان دائماً في المتقدمين وكثيراً ما يسب الرجل إلى المولى بالموالات، مثل البخاري يقال له: الجعفي، وليس بمعنى صلباً بل ولاء فدل على أن ولاء الموالات لها حق وثبوت من السلف، وحتى الولاء ليس يقابل

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ^(١)، وَهُوَ وَهْمٌ، وَهَمٌّ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْخَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ نَسِيتُهُ

١٢٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْخَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ نَسِيتُهُ»^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ، هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، فِي بَيْعِ الْخَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ نَسِيتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ سُبَيَّانِ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْخَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ نَسِيتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ.

١٢٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَزْرِيثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ، وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْوَانُ: اِثْنَانِ بَوَاجِدٍ، لَا يَصْلُحُ نَسِيتُهُ، وَلَا بِأَمْسٍ بِهِ يَدُ ابْنَيْدٍ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

- (١) قوله: "نهى عن بيع الولاء وعن هيبته" ذهب الجمهور من العلماء من النسب والخلف على عدم جوزه لأنه حمة كحمة النسب، وأجازوه بعضهم، قال النووي في "شرح صحيح مسلم": "وبعلمهم لم يبلغهم الحديث - والله تعالى أعلم -". (المعدات)
قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يجوز بيع الولاء ولا هيبته وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ)
(٢) قوله: "نهى عن بيع الخيوان بالخيوان نسيته" قال محمد: بلعا عن نبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الخيوان بالخيوان نسيته، فهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى عليهم.

تتبع والانتقال.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ حُرِّ الْوَلَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ فُلَيْسَ بِمُخَالَفِ حَدِيثِ الْبَابِ فَإِنَّمَا بُنِيَتْ بِالْحَدِيثِ لَكِنْ الْحَدِيثُ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ وَلَكِنَّهُ بَابٌ مُسْتَقِلٌّ فَلَا يَخَالَفُ بَابَ بَانًا.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يُسَمَّى بِالسَّسْلِ بِالْأَلْفَةِ فَإِنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنِ الْأَلْفَةِ بِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، ثُمَّ قِيلَ: رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ.

وَنَقَدْ صَفَّ السَّيُوطِيُّ رِسَالَةً مُسْتَقِلَّةً فِي السَّسْلِ بِالْأَلْفَةِ.

وَقَالَ الْأَحْنَفُ: لَمْ يَرَوْهُ أَبُو حَنِيفَةَ بَلْ أَخَذَ عَنْهُ حَالُ الْمَذْكُورَةِ، وَأَمَّا مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَحَمَلَهُ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَخْذِهِ حَالُ الْمَذْكُورَةِ، قَوْلُ: لَا تَقْبِضُ فِي رَايَةِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ لِيَتَأَوَّلَ فِيهِ، وَعِنْدِي أَنَّهُمَا رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَعِنْدِي ثَلَاثُ أَحَادِيثَ رَوَاهَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ الْمُغَلَطَاتِي الْخَنَفِيُّ: رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ مَالِكٍ بِلَا رَيْبٍ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْخَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ نَسِيتُهُ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَجَهْلُورُ النَّصْحَابَةِ: إِنَّ بَيْعَ الْخَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ نَسِيتُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَيْوَانُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الرُّبُوبَةِ، وَقَالَ الْحَاجَرِيُّونَ: إِنَّهُ جَائِزٌ وَانْتَهَى عَنْهُ مَا يَكُونُ النَّسَاءُ فِيهِ مِنَ الضَّرْفَيْنِ. وَحَدِيثُ الْبَابِ لَا فِي حَنِيفَةَ حَسَنُ السَّنَدِ، وَنَصَدَى الْخَافِظُ إِلَى الْإِعْلَانِ وَنَكْتُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَا يَبْثُ عِنْدَ مَا فِي الذِّمَّةِ إِلَّا مَا يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْمَكِيلَاتِ أَوْ الْمُوزَنَاتِ أَوْ الْمُرُوعَاتِ أَوْ انْعِدُودَاتِ الْمُتَضَرِّعَةِ، وَيَصِحُّ الْمُسْلَمُ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ، لَا مَا قَالَ بَعْضُ مَنْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْعِلْمِ: أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَصِحُّ عِنْدَنَا إِلَّا فِي الرُّبُوبَةِ، قَالَ مَوْلَانَا الْمَرْحُومُ: إِنَّ الْحَدِيثَ لَا فِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا مَا قَالَ الْحَاجَرِيُّونَ مِنْ أَنَّهُ نَهَى عَنْ مَا فِيهِ النَّسَاءُ مِنَ الضَّرْفَيْنِ فَيَصِيرُ مَالُ حَدِيثِ الْبَابِ مُصَدِّقٌ حَدِيثِ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ بَيْعِ الْكَفَالِيِّ بِالْكَفَالِيِّ»، فَكَيْفَ يَحْمِلُ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ الْمُتَضَارِّينِ مَضْمُونًا عَلَى الْآخَرِ؟ فَإِنَّهُ إِذْنٌ يَخْرُجُ الْحَدِيثُ عَنْ مَدْلُولِهِ.

٢٢ - باب ما جاء في شراء العبد بالعبد

١٢٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَا يَشْمُرُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يَرِيدُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِعْنِيهِ»، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ^(١)، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ، حَتَّى يَسْأَلَهُ «أَعْبَدُ هُوَ»؟

وفي الباب عن أنس. حديث جابر حديث حسن صحيح. والقمل على هذا عند أهل العلم، أنه لا بأس بعبد بعدين. يبدأ بيد، واختلفوا فيه إذا كان نسيتا.

٢٣ - باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وكراهية التفاضل فيه

١٢٤٠ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالشَّمْرُ بِالشَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَى، يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ^(٢)، يَدَأُ يَدٌ، وَيَبْعُوا الْبُرَّ بِالشَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَأُ يَدٌ، وَيَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالشَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَأُ يَدٌ».

وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة، وإبلاب. حديث عبادة حديث حسن صحيح. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الإسناد، قال: «يَبْعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَأُ يَدٌ».

وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد، عن أبي قلابَةَ، عن أبي الْأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ،

(١) قوله: "فاشتراه بعدين أسودين" ومن هذا حكم أهل العلم بجواز بيع الحيوانين بحيوان نفقة، سواء كان الجنس واحداً أو مختلفاً، وأما نسيئة فمنعه جماعة من الصحابة، وهو قول عطاء وأصحاب أبي حنيفة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وقال الشافعي: النهي فيما إذا كان النسيئة من الطرفين، ويجوز فيما إذا كانت النسيئة من أحد الطرفين لما روى عن عبد الله بن عمرو: "أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً، فنقدت الإبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة" رواه أبو داود، وقال التوريشي: في إسناده مقال، أو إنه كان قبل تحريم الربا ففسخ بعد، كذا في "المهمات".

(٢) قوله: "مثلاً بمثل" أي في التقدير، وهذا الحديث هو الأصل في باب الربا، فإنه صلى الله عليه وسلم ذكر الأشياء الستة، وترك ما سواها على القياس، فقامس المنتهدون واستنبطوا العلة خلافاً للظاهرية، فإنهم لا يجوزون الربا فيما سواها، فعندنا القدر والجنس، وكذا في القول الأشهر عن أحمد، وعند الشافعي: الطعم والنسيئة، وعند مالك: الطعم والأدحار، وقد عرف تفصيل تلك المسائل المتفرعة عليه في كتب الفقه، وقوله: فقد أرى أي أتى بالربا، كذا في "المهمات".

(٣) قوله: "يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ" أي متساوياً أو متفاضلاً، وقوله: "يَدَأُ يَدٌ" احتراز عن النسيئة، فإنه لا يجوز وإن اختلف الجنس. (المهمات).

باب ما جاء في شراء العبد بالعبد

لا اختلاف في بيع عبد بعدين يَدَأُ يَدٌ بل الخلاف في النسيئة.

وهما إشكالان أحدهما أن العبد المهاجر ظاهره أنه أسلم لأنه بايع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سبهما عند الأحناف، فإننا نقول: إنه إذا هاجر إلينا صار حراً، فإذا كان أسلم صار حراً فكيف اشتراه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟ والإشكال الثاني أن العبد الأسودين إن كانا مسلمين فلا يجوز دفعهما إلى دار الحرب. فلم يتعرض أحدنا إلى الجواب، فيدعي العبدان أنهما كانا كافرين ويدعي في العبد أنه لعله كان عبد قبيلة حليفة، بينه عليه الصلاة والسلام وبينها كان عهد. وفي كتبنا إذا أسلم العبد أو الأمة وهما منك كافر غنفاً، ودليل مسألتنا أنه عليه الصلاة والسلام قال عند محاصرة هوازن: من نزل فهو حر ففترلوا منهم نفع بن حارث أبو بكر الطائفي، وجعله النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حراً من غير إعتاق، ويقال: مولى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مجازاً. وأما دليلنا على أن العبد المهاجر إلينا قد عتق أثر أخرجه البخاري في الجزء الثاني من النكاح.

باب ما جاء في أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وكراهية التفاضل فيه

قوله: (يَدَأُ يَدٌ) قال أبو حنيفة: إن التقدير يجب القبض بالراحم فيهما وأما سائر الأشياء الربوية فيكفي التعيين فيها، وأما ما في حديث الباب من لفظ يَدَأُ يَدٌ فمراده التعيين لما في مسلم: (عينا يعين)، وأما التقدير فلا تعيين فيهما إلا بالقبض بالراحم في المجلس، وأما قبض رأس المال في السلم فأيضاً ضروري عندنا لكنه لا يجب في مجلس العقد بل قبل تفرق الأبدان.

قَالَ خَالِدٌ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: يَبْعُوا الْبَرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ أَنْ يُبَاعَ الْبَرُّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا بِمِثْلٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ، يَدًا بِيَدِهِ». وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُبَاعَ الْحِنَظَةُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، [حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ] ^(١)، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ هَاتَانِ، يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، لَا يُشَفُّ بَعْضُهُ ^(٢) عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُ غَايَةً بِنَاجِيَةٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَشَامِ بْنِ عَامِرٍ، وَالْبَرَاءِ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَقُضَالَةَ بْنِ حَبِيدٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَابْنَ عُمَرَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَبِلَالٍ. حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُبَاعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مُتَفَاضِلًا، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مُتَفَاضِلًا، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا الرُّبَا فِي الشُّبُهَةِ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حِينَ حَدَّثَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الصَّرْفِ اخْتِلَافٌ.

١٢٤٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَيْعُ الْإِبِلَ بِالنَّقِيعِ ^(٣)، فَأَبِيعَ بِالذَّنَانِيرِ، فَأَخَذْتُ مَكَانَهَا الْوَرِقَ، وَأَبِيعَ بِالْوَرِقِ فَأَخَذْتُ مَكَانَهَا الذَّنَانِيرَ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدْتُهُ خَارِجًا مِنْ بَيْتِ حَقِصَةَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ بِالْقِيمَةِ» ^(٤).

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي

(١) قوله: "لَا يُشَفُّ بَعْضُهُ" بلفظ المجهول من باب الإفعال من الشف - بالكسر - الزيادة ونحوه، بمعنى التقصان أيضًا الأول يتعدى بـ "على" لثان بـ "عن".

(٢) قوله: "بالبيع" المراد به بيع الغرفد فإنهم كانوا يبيعون السوق فيه قبل أن يتخذ مقبرة، وروى النقيع - بالنون - وهو موضع قريب المدينة يستق في الماء أي يجتمع، كذا في "النهاية"، كذا ذكره الشيخ في "اللمعات".

(٣) قوله: "لَا بَأْسَ بِالْقِيمَةِ" أي لا بأس أن تأخذ بدل الذنانيير الدراهم وبالعكس بشرط التقابض في المنحس، كذا في "اللمعات".

قوله: (قول مالك بن الخ) لعل قوله في السلت باحصة لا في الخطئة بالخطئة، فإنه كيف يقول خلاف الحديث الصريح؟

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الصَّرْفِ

ما يكون فيه الثمن والمبيع التقدان ويجب القبض من الطرفين بإجماع الأمة، ونسب إلى ابن عباس أنه كان يقول يجوز المتفاضل في التروية، وتملك بحديث البخاري: «لَا زِبَا إِلَّا فِي النِّسْبَةِ»، وقال الجمهور: إن معناه لا زبوا الذي يجرب البلاد أي أشد الربا إلا في النسبة فإن الربا متفاضلاً نادر أندرا، ثم روي أن ابن عباس رجع عن مختاره حين بلغه إجماع الأمة واستغفر الله تعالى.

واعلم أن العبرة في بيع الصرف للوزن لا للضرب، فلا يؤخذ غير المضروب بما هو أقل منه مضروباً.

قوله: (فأبيع بالذنانيير...) الخ أي التصرف في الثمن قبل القبض، وهذا جائز عندنا، وأما التصرف في المبيع قبل القبض ففي غير المنقول جائز عند المشيخين لا عنده، ولكن التميز بين المبيع والثمن متعذر سيما في الصرف وبيع المقايضة، وإن قد جمعت جزئيات من كتب الفقه ونظمته، ومنها هذين الشعرين مرابحة:

مدحول ياء وكذا مبيعاً

تصرف المثلي صاِحَ فَنَّا

هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفًا، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَنْتَضِيَ الذَّهَبُ مِنَ الْوَرِقِ^(١)، وَالْوَرِقُ مِنَ الذَّهَبِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ.

١٢٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْخَدَثَانِ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نَعِطُكَ وَرَقَكَ. فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا، وَاللَّهِ لَنُعْطِيَنَّ وَرَقَهُ أَوْ لَنَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»، وَالرِّبَاُ بِالرِّبَاِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشُّعَيْرُ بِالشُّعَيْرِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ رِبَاٌ إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ)، يَقُولُ: يَدَأُ يَبْدَأُ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ النَّخْلِ بَعْدَ النَّأْيِ، وَالْعَبْدُ وَلَهُ مَالٌ

١٢٤٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ^(٢) فَتَمَرَّتْهَا لِبَائِعِهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ^(٣) فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. هَكَذَا زُيِّنَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» وَزُيِّنَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ

- (١) قوله: "الورق" - بكسر الراء ويسكن وبكسر واو مع مكون - والرقعة - بكسر راء وحققة قاف - الدرهم المضروب، (مجمع البحار)
(٢) قوله: "إلا هاء وهاء" صوت بمعنى أخذ يعني كل واحد من متولّي عقد الصرف، يقول لصاحبه: حد ميثاقنا قبل التفريق عن المحبس، فهو حال بتقدير القول، تقديره: إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء أي إلا حال التقايض. (اللمعات)
(٣) قوله: "بعد أن تؤبر" - بتشديد النون - يستعمل بالتخفيف كثيراً من نصر وضرب، والتأثير إصلاح النخل وتلقيحها، وذلك بأن يوضع شيء من طلع فحلها في صنع الأنثى، وهو في هذا الحديث كناية عن ظهور ثمرتها لكونه لازماً له غالباً، فهو أبْرَثَ ولم يظهر بعد ثمرتها، لا يكون تخكم كما ذكر، وهو كون الثمرة للبائع غير تابع للأصل، وهو ظاهر، ثم هذا الحكم يختلف فيه بين العساء، فقيل: الثمرة يبيع الأصل بكل حال، وقيل: لا يبيع، وقيل: يبيع قبل الظهور والصلاح، ولا يبيع بعده، وقال الطيبي: الأول مذهب أبي حنيفة، وهذا الخلاف في غير صورة الاشتراط، وأما الاشتراط فيدخل بالاتفاق. (اللمعات)
(٤) قوله: "ومن ابتاع عبداً وله مال" إضافة المال إلى العبد ليس بطريق التمليك؛ لأن العبد وماله ملك المولى، قال: وفي الحديث دليل على أن ابتاع النبي عليه لم يدخل في البيع إلا أن يشترطها لأنه مال في الجملة.

وهو في النقد بيع فاعسى كغير مدخول ولا معين

وذكر الفقهاء أن الثمن مدخول لثبته ولكن هذه الصابغة لا تعدي ولزومها من العوام متعدي، وأما الصابغة التي نظمها في الأشعار فأخذتها من مراحة رد المختار وغيرها.

قوله: (الورق بالذهب ربواً الخ) نطق ربواً بالالف والواو في الكتابة، وبالتنوين على ثبته في القراءة، وأما وجه كتابة الورق فلا في مثل الزكاة، والربا، والصلاة، لغة: ضلوة، وزكوة، وربواً، بالواو المسكنة المجهولة في عرف النحويين قراءة.

قوله: (هاء الخ) اسم فعل بمعنى حد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ النَّخْلِ بَعْدَ النَّأْيِ وَالْعَبْدُ وَلَهُ مَالٌ

قال الشافعي: إن الثمرة قبل التأبير تشتري وبعدة للبائع فعمل بالمفهوم واشطوطق، وقال أبو حنيفة: إن الثمرة تباع في الخلق إلا إذا صرح المشتري بأنها ني، وأجاب أكثر الأحناف بأن المفهوم عندنا غير معتبر ولكن هذا الجواب لا يعلق بالفتن، وأما قول إنها إذا كانت للمائع بعد التأبير، يمكن له قبل التأبير بالأولى فلاخذ أن يمتنع بأن المائع عمل في الثمرة إذا كان البيع بعد التأبير، وأما في صورة البيع قبل التأبير فلم يعمل بشيء، وتصدى العيني إلى المعارضة. أقول: إن معارضة الخاص بالعام لا يقبله الذوق السليم، والتصحيح في الجواب من جانب أبي حنيفة ما ذكر الطيبي وأبو عمر في التمهيد بأن التأبير كناية عن ظهور الثمرة، فمفهومه أن يكون الثمرة قبل الظهور للمشتري أي في عام البيع وبعد هذا العام فلا يذهب الوهم إلى نزاع، وهكذا مذهب أبي حنيفة فصار الحديث لطيفاً على مذهب أيضاً.

بشترط المبتاع».

وَرَوَى عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَاغَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعَ، هَكَذَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعِ الْخَدِيثَيْنِ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا. وَرَوَى عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ جَدَّ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَصَحُّ.

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ^(١) مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

١٢٤٥ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا».

قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا ابْتَاعَ بَيْعًا وَهُوَ قَاعِدٌ، قَامَ لِيَجِبَ لَهُ [الْبَيْعُ]^(٢).

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَيُسْنَا، بَوْرِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا، مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "البيعان بالخيار" هما البائع والمشتري، يقال لكل واحد منهما: بيع وبائع، قوله: "ما لم يتفرقا" ذهب معظم الأئمة من الصحابة والتابعين إلى التفرق بالأبدان، وقال أبو حنيفة ومالك وغيرهما: إذا تعاقدوا صح وإن لم يتفرقا، وظاهر الحديث بشهد للأول، فإن رواه ابن عمر كان إذا أراد أن يتم البيع، قام بحشي خطوات، فإنه في "المجموع".

بَابُ مَا جَاءَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

قال مالك وأبو حنيفة: ليس خيار المجلس إذا انعقد البيع، قال الشافعي وأحمد بخيار المجلس.

قوله: (ما لم يتفرقا أو يختارا الخ) أو إما عاطفة، أو بمعنى إلا أن، أو إلى أن، فإذا كانت عاطفة يعطف على يتفرقا تحت النفي، وإذا كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن يكون استثناء أو غاية.

وفي مختار تفاسير أحدها ما قال الشافعية أن يقول البيعتان: اختر احذر قبل ختم المجلس لحتم الخيار فلا يمتد الخيار إلى آخر المجلس، وثانيها خيار بشرط، وخيار الشرط عندنا أيضاً معتبر، وهذا إلى ثلاثة أيام عند أبي حنيفة ولا تحديد عند الصحابين.

وأما قول: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) فقال الشافعي وأحمد: إنه خيار المجلس وأما شرح أبي يوسف فهو أن التفرق هو تفرق الأبدان كما قال الشافعي وأحمد، والغرض من الحديث أن المجلس جامع للتفرقات فيضم القبول بالإيجاب ويكون المراد أن المشتري له أن يقبل أو لا يقبل، ولنبائع قبل قبول أن يرجع عن إيجابه فلا اختيار هو هذا ذكره الطحاوي.

وشرح محمد كما في موطئه ص (٣٤٠) قال: ما لم يتفرقا من منطلق البيع، ثم في شرح قول محمد أقوال:

أحدها: إن للتفرق أقوالاً هو الفراغ عن الإيجاب والقبول، فإذا لا خيار وإن كان المجلس باقياً، وهذا أحسن فإنه يكون من حيث اللفظ، والأعلى تفرق الأبدان ومن حيث الحكم مراداً به تفرق الأقوال، أي تفرق الأبدان كناية عن تفرق الأقوال أي الفراغ عن الإيجاب والقبول، والوجه أن في الفراغ عن الإيجاب والقبول تمكن تفرق الأبدان.

والشرح الثاني لقول محمد شرح ابن المصنف، والأرجح في شرح قول الهداية ما قال ملا إله داذ الجرنهوري.

وقال الشافعية: إن شرحنا راجح على شرح محمد فإن التفرق من الفعل يكون في الأبدان والافتراق من الافتعال يكون في الأقوال، أقول: إن في شرح أبي يوسف وأحمد شرحي محمد تفرق الأبدان وأيضاً باقي التفرق في الأقوال كما في أحد لفظي حديث: «ستفرق أمتي إلى بضع وسبعين فرقة» فإن في لفظ منه من الافتعال وفي لفظ من الفعل وليس فيه إلا تفرق الأقوال، وفي القرآن العزيز: "إلا أن يتفرقا" في تفرق الأقوال. والأحسن شرح أبي يوسف وهو اللطف، وقال فاضل حنفى: إن شرح هو بعين ما قال الشافعية، ويكون الخيار حياراً مستحباً لا واجباً، واختاره مولانا قسمر سرده، أقول: يؤيده ما في ابن ماجه والبخاري لفظاً، أو يقول احذر ثلاثاً، وحمله الشافعية أيضاً على الاستحباب.

وفي الباب عن أبي برة وعبد الله بن عمرو، وسمرة، وأبي هريرة، وابن عباس^(١) حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، والقفل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقالوا: الفرقة بالأبدان لا بالكلام. وقد قال بعض أهل العلم: معنى قول النبي ﷺ: «ما لم يتفرقا» يعني الفرقة بالكلام^(٢)، والقول الأول أصح، لأن ابن عمر هو روى عن رسول الله ﷺ، وهو أعلم بمعنى ما روى، وروى عنه أنه كان إذا أراد أن يوجب البيع، مشى ليحب له. وهكذا روى عن أبي برة الأسلمي: أن رجلين اختصما إليه في فرس بعد ما تبايعا، وكانوا في سبيته، فقال: لا أراكما افتراقا، وقال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

وقد ذهب بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم، إلى أن الفرقة بالكلام^(٣)، وهو قول الثوري. وهكذا روى عن مالك بن أنس، وروى عن ابن المبارك أنه قال: كيف أرد هذا؟ والحديث فيه عن النبي ﷺ صحيح، فقوى هذا المذهب.

ومعنى قول النبي ﷺ: «لأبيع الخيار» معناه: أن يخير البائع المشتري، بعد إيجاب البيع، فإذا خيره فاختار البيع، فليس له خيار بعد ذلك في فسخ البيع، وإن لم يتفرقا، هكذا فسر الشافعي وغيره. ومما يقوى قول من يقول: (الفرقة بالأبدان لا بالكلام) حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ.

١٢٤٧ - حدثنا بذلك قتيبة، حدثنا الليث بن سعد، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، إلا أن تكون صفقة خيار، فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله»^(٤).

- (١) قوله: «الفرقة بالكلام» قال محمد بن الحسن الشيباني: وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطلق البيع، إذا قال البائع: قد بعنت فلان برجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، وإذا قال المشتري: قد اشتريت بكذا، وكذا، فله أن يرجع عن قوله: اشتريت ما لم يقل البائع: قد بعنت، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (لموطأ)
- (٢) قوله: «الفرقة بالكلام» قال النووي: في معنى الحديث ثلاثة أقوال: أصحها أن المراد الخيار بعد تمام العقد قبل مضى مائة المجلس، وتغيره ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختار إعطاء البيع، فيلزم البيع بنفس الخيار، ولا يدوم إلى المفارقة، والثاني أن معناه إلا يباع شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها، فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة، بل تبقى حتى تنقضي المدة المشروطة، والثالث أن معناه إلا يباع شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، ذكره السيوطي. (شرح الموطأ للقرافي)
- (٣) قوله: «خشية أن يستقبله» يחדش فيه أن الإقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع، فكيف يستقيم المعنى، بل يحتمل أن ابن عمر يرى حق الإقالة إلى تمام المجلس على وجه الاستصحاب لما روى من أن نادمًا قاله الله من نار جهنم - والله تعالى أعلم -.

فإن التثبت عندهم ليس بضروري، وقول ذلك الفاضل ليس بمخالف لمسائل الأحناف فإن في بقالة اهداية استحباب الإقالة في كل وقت إن ندم أحدهما وقال بعض الشافعية إن ابن عمر روى المرفوع ورفع هو موافق لما ذهبنا، وأما شرح ذلك الفاضل فقله الحافظ ولم يرض به ولكنه لم يرد أيضا، أقول: إن مذهب الشافعية أن العبرة لما روي لا بما رأى فكيف يستدل عندهم بفعل ابن عمر؟ وأيضا أقول: إن فعل ابن عمر ترك الواحد عندهم المستحب عندنا فإن مذهبهم أن لا يقوه من المجلس خشية أن يستقبله، وهذا الحق لازم عندنا، هذا الحق مستحب، فإذا الأقرب هو قولنا أو فوضم.

حكى أنه وقع المناظرة في المسألة بين مالك وابن أبي ذئب فقيه المدينة، فقال مالك بن أنس: حديث الباب ليس عليه عملنا فعارضه ابن أبي ذئب، فقال مالك: أخرج عني، فقال ناقل القصة: إن مالكا لم يحسد على ذلك ذكره المؤلف في كتبهم، وبعد التبايع والتي الأنطط شرح أبي يوسف.

قوله: (لا أراكما تفرقا) مع غسست الشافعية بهذا، وأصل قصتهما ما ذكر الطحاوي بأنهم كانا في السفينة فتبايعا أول الليل ثم عند الفجر أراد أحدهما انفسخ، فإذا ادعاء منهما لم يتحركا عن مجلسهما ادعاء بعيد.

وذكر البيهقي في السنن الكبرى أن ابن عينة بلغ كوفة وروى حديث الباب فبلغ الخبر أما حنيفة، فقال أبو حنيفة: ليس بشيء، أو ثبت إذا كان في السفينة، فقال رجل: إن الله يسأل أبا حنيفة. أقول: ما أراد أبو حنيفة معارضة الحديث بقياسه والعياذ بالله، بل مراده أن شرح الحديث مثل ما قال أبو يوسف أو غيره.

قوله: (ولا يحل له أن يفارق الخ) قال الشافعية: إن هذا يفيدنا، وقال الحنفية: إن لفظ خشية أن يستقبله يفيدنا فإن لإقالة لا يكون إلا

هذا حديث حسن. ومعنى هذا: أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقبله، ولو كانت الفرقة بالكلام، ولم يكن له خيار بعد البيع، لم يكن لهذا الحديث معنى، حيث قال: (ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله).

٢٧ - باب

١٢٤٨ - حدثنا نضر بن علي، حدثنا أبو أحمد، حدثنا يحيى بن أيوب قال: سمعت أبا زرعة بن عمرو يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يفرقن عن بيع إلا عن تراضٍ».

هذا حديث غريب

١٢٤٩ - حدثنا عمرو بن حفص الشيباني، حدثنا ابن وهب عن ابن جريج، عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ خير أعراباً بعد البيع. وهذا حديث غريب.

٢٨ - باب ما جاء فيمن يخذع في البيع

١٢٥٠ - حدثنا يوسف بن حماد البصري حدثنا عبد الأعلى بن غيد الأعلى عن سعيد، عن قتادة، عن أنس أن رجلاً كان في عقده ضعف، وكان يبيع، وأن أهله أتوا النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله أحجز عليه، فدعاه رسول الله ﷺ فنهاه. فقال: يا رسول الله إني لا أصبر عن البيع. فقال: «إذا بايعت قُلْ هاء وهاء ولا خلابة»^(١). وفي الباب عن ابن عمر. حديث أنس حديث حسن صحيح غريب. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم. وقالوا: الحجز على الرجل الحر في البيع والشراء، إذا كان ضعيف العقل. وهو قول أحمد وإسحاق. ولم يَرِ بعضهم أن يحجز على الحر البالغ.

(١) قوله: «ولا خلابة» قال محمد: ترى أن هذا كان كذلك الرجل خاصة، قال النووي: واختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأنه لا خيار بين غيره، وعليه أبو حنيفة والشافعي، وقيل: للمقبول الخيار هذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة. (المروضا وشرحه لفقاري)

بعد صحة العقد، وطلب الإقالة من سين الاستعمال يدل على أن المشتري أو البائع ليس يستند في المستقبل لا بد من أن يقول لشالعه: أفلي يصدق الاستقالة في هذا وإن كان المصحح باختياره، وأيضاً قوله: (ولا يحل له أن يفارقه اه)؛ ليس تفسيراً لما قبله بل جملة مستقلة. ولينهم أن الإقالة عندنا أيضاً مستحبة عند ندم أحدهما. ومسألة أخرى لنا وهي أن الرجل إذا باع أو اشترى ثم لقي الآخر بعد مدة طويلة فقال له: أنت بالخيار ففي هذا يكون حيدراً قبل تنقير الأبدان ومفتقراً على المجلس ولكن هذه المسألة بعد العقد وأما إذا قال هذا القول في صلب العقد يصير مفسداً للبيع، وإذا قال بعد الفراغ فهي مختلفة بين صاحب البحر وابن العماد ولكن ظاهر الحديث عن الخيار من جانب الشارع وفيما ذكرت التحجير من جانب المكلف.

قوله: (خير أعراباً...) الخ تمسك به الحجازيون، أتوا تفصيل الحديث: إنه عليه الصلاة والسلام اشترى الإبل ثم قال له عليك أن تدبر في صفقتك، إن أردت استرجع، ثم بلغ الأعرابي بعد مدة طويلة عنده عليه الصلاة والسلام فقال: هل عرفني يا رسول الله؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نعم. فأقول: إن قوله عليه الصلاة والسلام كان من مرونة ومصدق حلقة العظم لا أنه حق شرعي.

باب ما جاء فيمن يخذع في البيع

اسم هذا الرجل حيان بن منقذ، قال أبو حنيفة: لا يحجز إلا على ثلاثة، وعند صاحبه على خمسة وهو قول الصحاحين.

قوله: (فنهاه الخ) أي نهى عن البيع لا أنه خجره، وأعم أن الحجز بقا يكون من الأقوال لا في الأفعال.

قوله: (لا خلابة الخ) قيل: إنه ليس عليه حكم شرعي بل كان يقول عند البيع لأن الناس كانوا متدينين، وقيل: إنه مدار الحكم الشرعي ويكون لهذا الرجل خاصة أن يرد البيع إن لم يرض، وهذا مختار الشافعي وأشار إليه محمد في موطنه. وفي مستدرك الحاكم زيادة: «لا خلابة» وفي الخيار ثلاثة أيام الخ فإذا كان يكون هذا خيار الشرط.

فائدة: أخرج مسلم حديث حيان بن منقذ وفيه أن في لسانه كانت لكمة، فدل على أن المدار على المقاصد وإن كانت الأنفاظ فاصرة تصور شيء.

٢٩ - باب ما جاء في المصرة

١٢٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ خَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مَصْرَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا خَلَبَهَا، إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مِنْهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ»
وفي الباب عن أَنَسٍ وَزَجَلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مَصْرَةً» فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مِنْهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ، مُعْنَى لَا سَمْرَاءَ لَا يَوْمَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَاشْتِاقٌ.

٣٠ - باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع

١٢٥٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ذَكْرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَاغَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ.

(١) قوله: «مَنْ اشْتَرَى مَصْرَةً» المصربة هو حرس النبل في ضروع الإبل ولغته لصاع كذلك، ويعني بهما المشتري، والمصرة هي ثني تعمل بها ذلك وهي الخفلة.

(٢) قوله: «وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ» غشك به أحمد على جوار بيع الدابة باشتراط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز إذا كانت المصرفة قريبة، وكذلك كان في قصة جابر. وهذا أبو حنيفة، والشافعي: لا يجوز مطلقاً للحديث الوارد في النهي عن بيع وشرط، والجواب عن حديث جابر: أنه لم يكن لشرط في صلب العقد كما في رواية، قال جابر: بعث من النبي صلى الله عليه وسلم وأقرني ظهره إلى المدينة.

باب ما جاء في المصرة

قال الشافعي وأحمد ومالك وأبو يوسف: إن في المصرة يجوز رد الشبع وصاع تمر، بل النبل، وعن أبي يوسف روايتان تحت وفاقه إيهام بأنه إما أن يرد المبيع وقبضه المثلن وإما أن يردّه وصاع تمر، إحدى الروايتين في شرح أبي داود ومعالم السنن للخطابي، وثبتتهما في شرح مختصر الطحاوي للإسبيحي، وقال أبو حنيفة: لا يجوز الرد، وأقول من أحب الطحاوي معارض الحديث وأني تحدث الخراج بالضماد وسننه قوي، أقول: إن هذا الجواب ليس بذلك القوي فإن في مسألة غير العيب ثمانية أقسام، فإد الزيادة إما متولدة من المبيع أو غير متولدة، ثم إما منفصلة أو متصلة، وكأها إما دل القبض أو بعده، وأما مصداق حديث: «الخراج بالضماد» عندما فهي الزيادة غير المتولدة، وأما ما نحن فيه فالزيادة منفصلة متولدة فلا يحدي في الجواب. وأتبع المتأخرون الطحاوي وأما الزيادة المتولدة المتصلة أو عكس هذه الصورة فلا يرد البيع فلهما، وفيما نحن فيه من الصورة الأولى، فأقول: إن المذكور في عامة كتبنا هو حكم القضاء، وأما مسألة فالرد واجب فيحمل الحديث على الديانة والحكم يكون وجوباً، وأما حكم الرد ديانة فمذكور في الوجيز والتهذيب والحاوي القدسي، وجمعت هذا المنظوم في البيتين:

زيادة المنفصل التولد أو عكسه متعيب لم يرد

ثم في التهذيب والوجيز والحاوي الجواز بالتراضي يَحْتَمِلُ فِصَالُ الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ حَكْمُ قَضَاءٍ أَوْ دِيَانَةٍ، وَالْفَرْقُ فِي الدِّيَانَةِ وَالْقَضَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَيْضاً، فَإِنَّ فِي الْقَبْحِيحِينَ أَنَّ زَوْجَةَ أَبِي سَفْيَانَ اسْتَعَانَتْ عِنْدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَعْطِيهِ انْتِفَاقٌ وَأَنَّهُ رَحَنٌ شَحِيحٌ، فَأَمَرَهُ لَيْسَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ قَدَرٌ تَقْتَنِيهَا وَتَقْفَ الْعَيْلَ، فَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَةِ: مُرَّرْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوَرَّى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ حَكْمُ الْقَضَاءِ.

وَأَبُو وَجْهِ مَا أَدْعَيْتَ مِنْ وَجوب الرد ديانة فما في الفتح أن الفسخ في الغرر الفعني واجب، وحمل مولانا الحديث على الاستحباب على أن الإقالة مستحبة إذا ندم أحدهما.

وأما ما ذكر صاحب المنار وغيره من أن حديث المصرة يرويه أبو هريرة وهو غير فقيه، ورواية الذي ليس بفقيه غير معتبر إذا كانت خلاف المقياس، والمقياس يقتضي الفرق بين المثلن القليل والكثير، وليس الدقة أو الشاة أو المثرة وغيرها من الأقبيسة، فأقول: إن مثل هذا قيل الإسقاط من الكتب فإنه لا يقول به عالم وأيضاً هذه الصابغة لم ترو عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد، ولكنها منسوبة إلى عيسى بن أبيان، وذلك صنف كتاب في بيع المصرة فذكر فيه كلاماً وزعمه الناس صابغة فلا يقبل نسبتها إلى عيسى بن أبيان أيضاً.

حكى أنه وقع مناظرة بين حنفي وشافعي في مسجد رحبافة في بغداد في مسألة المصرة، فقال الحنفي: لم يكن أبو هريرة قائل الاحتياط ولم يكن فقيهاً إذ سقطت عليه حجة سوداء، فكان الحنفي يعدو لا تدعه الحجة، فقبل له: استغفر من قولك، فاستغفر فزكته الحجة، والله أعلم.

باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة

لشرط المفسد غير متحمل عند الثلاثة ومتحمل عند أحمد، وإذا كان واحداً وفي الهداية أن الشرط الذي فيه يقع أحد المعتاقدين أو المبيع

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[١]

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ يَزُونَ الشَّرْطَ جَائِزاً فِي الْبَيْعِ، إِذَا كَانَ شَرْطاً وَاحِداً. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يَتِمُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطٌ.

٣١ - بَابُ الْإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ

١٢٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ زُكْرِيَّا، عَنْ هَابِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الظَّهْرُ يُرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَيْتِنِ الدَّرُّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ^(١) وَيَشْرَبُ، نَفَقَتُهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^[٢]، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَابِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ

وَالْإِفْقَارُ لُغَةً إِعَارَةً لظَهْرِ الْمَرْكُوبِ. (اللمعات)

(١) قوله: "وعلى الذي يركب" أى سواء كان راهناً أو مرهوناً، وهذا الحديث يدل على أن للمرتهن أن ينتفع بالرهن ويتفق عليه، والجمهور على خلافه، وقالوا: هذا الحديث منسوخ بحديث "لا يعلق المرتهن الرهن من صاحبه الذى رهنه وعليه عزمه" رواه الشافعى، كذا في "اللمعات".

وهو من أهل الاستحقاق غير جائز.

ووافقة الباب واقعة ليلة البعير وأكثرهم إلى أنها في غزوة ذات الرقاع، وفي السير أنها في السنة الرابعة أو الخامسة. واختلفت الروايات في قيمة البعير ذكرها البخاري ولا يمكن التوفيق بينهما، وتحمل على اختلاف الأوقات، فإن تكرار البيع في الطريق ثابت، وأجاب الطحاوي بأن الشرط لم يكن في صلب العقد بل بعده، أقول: إن في المسألة تفصيلاً بأن الشرط إن كان في مجلس العقد فيلحق الشرط بالعقد، وإن كان بعده فلا، فإذا نحل شرطه أو استدعاه كان بعد العقد، أقول: يفصل في المسألة بأنه إن كان المراد إلحاق الشرط بالعقد يكون فاسداً وإلا فلا، وإن كان الشرط في صلب العقد فإنه كالتواضع، لا كالشروط، ذكر في جامع الفصولين أنه إذا اشترى حمل خطب واشترط نقله إلى بيته صح البيع ويجب عليه نقله، فإنه كالوعد، وأداء الوعد في المعاملات واجب، أقول: إن في المسألة زيادة تفصيل، فإن في رواية أن الشرط يلحق بالعقد، وفي رواية أنه لا يلحق، وفي قول إنه إن كان قبل تبدل المجلس فيلحق وإلا فلا يلحق. وفي الهداية جواز الاشتراط بشروط متعارفة أقول: إن الحديث لم يخالفنا إذا فصلنا المسائل بهذا التفصيل، وأقول أيضاً: إن غرضه عليه الصلاة والسلام لم يكن البيع حقيقة بل صورة وإيصال النفع إلى جابر كما تبدل القصة أنه أعطاه الثمن وزاد فيه ورد عليه الإبل، فإذا لم تكن بيعاً واقعياً يتحمل فيه بعض التحمل.

حكى أنه اجتمع أبو حنيفة وابن شبرمة وابن أبي ليلى الكوفيون في حج مكة فحاء رجل فسأل أبا حنيفة عن مسألة الباب فقال: إن الشرط والبيع باطل، ثم بلغ إلى ابن شبرمة فسأله فقال: إن الشرط والبيع صحيحان ثم بلغ إلى ابن أبي ليلى فقال ابن أبي ليلى البيع صحيح والشرط باطل، ثم عاد الرجل على أبي حنيفة فقص ما قالوا، فقال: لا أعلم ما زعمنا فروى حديث أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نهى عن بيع وشرط، ثم عاد على ابن شبرمة فقال ما قال، فروى ابن شبرمة حديث الباب، ثم عاد على ابن أبي ليلى فقال ما قال فقال: لا أعلم ما زعمنا فروى حديث بريرة، أقول: إن المطابق بالسؤال هو جواب أبي حنيفة وأما ابن أبي ليلى فعمل بالقبس، وأما ابن شبرمة فالكلام في استدلاله مرئياً، ولم يكن سؤال الرجل إلا عن بيع وشرط، وما ورد فيه إلا حديث: نهى عن بيع وشرط.

باب ما جاء في الانتفاع بالرهن

قال الثلاثة لا يجوز الانتفاع بالمرهون، وقال أحمد: يجوز الانتفاع، وقال أبو حنيفة: إن منافع المرهون وزوالها مرهونة، وأما آجرة حفظه وبينه فما كان له دخل في إبقاء المرهون فهو على الرهن وأما غيره من الذي ليس بدخيل في بقائه فعلى المرتهن، ويجوز الانتفاع عندنا إذا أحاز الرهن ولا تكون الإحازة أو الانتفاع مشروطاً أو معروفاً.

قوله: (وعلى الذي يركب الخ) قد أطلب الحفاظ ابن نحية الكلام أن من عاسن الشريعة الغراء إحازة الانتفاع من المرهون، وأجاب بعض المحققين بأن المراد من الذي يركب أو يشرب هو الرهن، أقول: كيف يجري هذا وقد صرح الراوي بالمرتهن في بعض الروايات؟ أقول: يمكن

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح غريب»، وقال: إضافة من التحفة وبعض النسخ، وهو الصحيح لقول

المصنف بعده: «لا نعرفه مرفوعاً...».

وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: ليس له أن ينتفع من الزهن بشيء.

٣٢ - باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخزُر

١٢٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ خُنَيْسِ الصُّنْعَانِيِّ، عَنْ فَصَالَةَ بْنِ عَبْدِ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَزُرٌ، فَقَصَّصْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُبَاعَ حَتَّى تُفْصَلَ».

١٢٥٥ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَمْ يَزُوا أَنْ يُبَاعَ الشَّيْءُ مُخْلًى، أَوْ مِنْطَقَةً مُفَضَّضَةً، أَوْ مِثْلُ هَذَا، بِدَرَاهِمَ حَتَّى يَمُزَّ وَيُفْصَلَ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

٣٣ - باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك

١٢٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيْرَةَ، فَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرَيْهَا»^(١)، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الثَّمَنُ، أَوْ لِمَنْ وَلِيَ الثَّمَنَةَ.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ حَدِيثٌ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ مَنْصُورُ ابْنُ الْمُثَنِّمِ يُكْنَى أَبُو عَثَابٍ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْفَطَّارُ الْبُصْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: إِذَا حَدَّثْتُ عَنْ مَنْصُورٍ فَقَدْ مَلَأْتُ يَدَكَ مِنَ الْخَيْرِ لَا تَرْدُ غَيْرَهُ، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: مَا أَجَدُّ فِي إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِّيِّ وَمُجَاهِدٍ، أَتَيْتُ مِنْ مَنْصُورٍ. وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: مَنْصُورٌ أَتَيْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ.

٣٤ - باب

١٢٥٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثَايْشٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ

(١) قوله: "اشترى بها..." الخ قد يترجم أن هذا موصوفين بالخداع والتفرير، فكيف أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأعله بذلك، والجواب أنه كان جهلاً باطلاً منهم، فلا اعتذار بذلك، وأنشكرك من ذلك ما ورد في بعض الروايات: خديها واشترطوا الولاء لهم، فإن الولاء لمن عتق، والجواب باشتراطهم لهم تسليم قوطم الماهل بإرضاء العنان دون إثمته لهم، كذا في "اللمعات".

لما كان يجب أن هذا إن لم يكن مشروفاً أو معروفاً، ويمكن أن يقال: إن الموهون ليس هو مصطلح الفقهاء بل المراد المشيخة، وقد ثبت في الخموس الراهن معنى المانع، وينظر إلى ما في النطحاوي ص (٢٥٣)، ج (٢) وما في حديث أبي داود من الزكاة قريب من حديث أبي هريرة، ويراجع إلى ما في تحرير التريبعي فإنه يجدي شيئاً آخر.

باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخزُر

قال الثلاثة: لا يجوز هذا البيع إلا عند تفصيل الذهب من القلادة، وقال أبو حنيفة: يجوز البيع بلا فصل أيضاً إذا علمنا أن اليد أزيد مما في القلادة فإنه يصير المذهب مقابل الذهب، والزائد بدل القلادة، وأما شرط الزيادة فلذلك يلزم الربا، وقال النووي: إن أبا حنيفة خالف النص، أقول: لا ينبغي مثل هذه الأقاويل، فإنه إذا أدار الحكم على الوجه الذي هو أحلى فأبي بعد وأي خلاف من النص.

باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك

من المجمع عليه أن اتفاق حق الولاء غير جائز، وأما جر الولاء فبأن آخر، ولا يجوز بيع المكاتب عند أبي حنيفة، وأما في واقعة الباب فلعلي عجزت ويجوز البيع عند التمهيز عن أداء بدل الكتابة.

باب

في حديث الباب حجة لنا على الشافعي على جواز بيع الفضولي، ولنا في صحة نكاح الفضولي حديث: «إن جارية جاءت إلى النبي

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ يَشْتَرِي لَهُ أَصْحَبَةَ بَدِينَارٍ، فَاشْتَرَى أَصْحَبَةَ فَأَرْبَعَ فِيهَا دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالْأَصْحَبَةِ وَالْدِينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ضَحَّ بِالشَّاةِ^(١)»، وَتَصَدَّقَ بِالْدِينَارِ.

حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ جَزَامٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمِ بْنِ جَزَامٍ.
١٢٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْبٍ عَنْ أَبِي لَيْبِدٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: دَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا لِأَشْتَرِي لَهُ شَاةً، فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ، فَبِعْتُ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجِئْتُ بِالشَّاةِ وَالْدِينَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ مَا كَانَتْ مِنْ أَمْرِهِ، فَقَالَ لَهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفَقَةِ يَمِينِكَ».

فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى كُنَاسَةِ^(٢) الْكُوفَةِ، فَيَرْتَجِ الرِّيحَ الْعَظِيمَ، فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَالًا.
١٢٥٨ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْبٍ عَنْ أَبِي لَيْبِدٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالُوا بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَلَمْ يَأْخُذْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. وَأَبُو لَيْبِدٍ إِسْمُهُ: لِمَارَّةٌ.

٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَكَاتِبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدَّى

١٢٥٩ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَكِيمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ^(٣) الْمَكَاتِبَ خَدًا أَوْ مِيرَاثًا، وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُؤَدَّى الْمَكَاتِبُ بِحَصَّةٍ مَا أَذَى، دِيَّةً حُرًّا، وَمَا بَقِيَ، دِيَّةً عَبْدًا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهَكَذَا زَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ حَكِيمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) قوله: "ضحَّ بالشاة" في الحديث دليل على أن بيع مال الغير بلا إذنه موقوف على إجازته، فلما أجاز، صحح كما هو مذهب الحنفية، وحجة على من لم يجوز.

(٢) قوله: "كناسة" موضع في الكوفة، وفي رواية للبحاري، فكان لو اشترى نرابة لربح فيه، قال الشيخ: هذا مبالغة في ربحه، أو محمول على حقيقته، فإن بعض أنواع الثواب يباع ويشترى.

(٣) قوله: "إذا أصاب" أي وجد المكاتب خدًا أي ديةً وميراثًا ورث بلفظ الماضي المعلوم من الإثبات أو المجهول من التورث بحساب عتق، صحح بلفظ المجهول، والظاهر أن يكون بلفظ المعلوم، وقوله: يؤدى بلفظ المجهول بتحفيف الدال من ودى بدى دية بمعنى يعطى الدية، وقوله: دية حرّ مفعول ثانٍ، ويحتمل أن يكون معنى يؤدى المكاتب بمعنى يؤخذ دية، وقوله: دية حرّ مفعول مطلق، وقوله: ما بقي دية عبد، تقديره: ويؤدى بحصة ما بقي دية عبد صوره بأنه إذا أدى المكاتب نصف النجوم مثلاً، ثم قتل، فالقاتل يدفع نصف دية الحر أي ورثته، ونصف قيمة إلى مولاه، كذا في "اللمعات".

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقالت: إن أبي زوجني ولم يستأمرني فحيرها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقالت: إني راضية بنكاح أبي، وإنما أردت أن لنساء امرأة. فإذا هذه الجارية إما تيب فيلزم إنكاحها بدون استئمارها وذلك غير جائز عندهم، وإما بكر فلزم أن لا يكون ولاية الإخبار عليها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَكَاتِبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدَّى

أشكل الحديث على العلماء فإنه يدل على تجزئ هذه الأشياء، ولا يقول به أحد.

قوله: (أصاب خدًا الخ) أي يكون العبد جانيًا، لا كما قال المحشي فإنه غلط.

قوله: (أو ميراثًا الخ) أي حصل له الميراث. دل الحديث على أن العبد عتق بحصة ما أدى، وليس هذا مذهب أحد، بل قالوا: إن العبد عبد ما دام عليه درهم.

قوله: (يؤدى المكاتب الخ) مثال وادى من الدية وليس بمهموز، ويكون العبد في هذه الصورة مجنيًا عليه، وحديث الباب قوي، وأما حديث عمرو بن شعيب فضيف من قبل يحيى بن أنيسة وهو سيء الحفظ، وأما الحديث الأول فقوي ووارد، وما أحاب أحد عنه وإنما أتى بالاستدلالات.

ولي ههنا شيء أذكره وسيفيد للحواب إن شاء الله تعالى، وهو أن بحساب ما عتق الخ وإن كان ظاهره العتق بقدر ما أدى ولكن المراد أنه حر من زمان أداء بدل الكتابة، وهذا المعنى محتمل في اللغة، وأما جملة يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد، فلا تدل على

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَزَوَى خَالِدَ الْخَدَاءِ عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ غُلَيْبٍ، قَوْلَهُ. وَالْفَعْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ، مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ. وَهُوَ قَوْلُ شَقِيانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٢٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى بَائَةِ أَوْقِيَّةٍ^(١)، فَأَذَاهَا إِلَّا عَشْرَةَ^(٢) أَوْاقٍ- أَوْ قَالَ عَشْرَةَ ذَرَاهِمٍ-، ثُمَّ عَجَزَ، فَهُوَ زَفِيقٌ».

وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالْفَعْلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ. وَقَدْ رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاطٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ.

١٢٦١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا شَقِيانُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ ثَبَّانَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ مَكَاتِبِ إِحْدَاكُمُ مَا يُؤَدِّي، فَلْتُخْتَبِ مِنْهُ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الثَّوْرِيِّ. وَقَالُوا: لَا يُغْتَنَى الْمَكَاتِبُ. وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي، حَتَّى يُؤَدِّي.

(١) قوله: "على بائة أوقية" الأوقية اسم لأربعة دراهم، كما في "القاموس".

(٢) قوله: "عشرة" -بالهاء- والصحيح بدلتها وهو الموجود في أكثر النسخ.

(٣) قوله: "فلتختب منه" إذا لا يحل نظره إليها، هو محمول على الثورع كما أشار إليه المؤلف لأن المكاتب عبد ما بقي عليه دراهم، ويمكن أن يكون معناه: فلستعد وتنهأ للاحتجاب، إشارة إلى قرب زمانه.

أنه عتق بعضه بل فيها تشبيه بدية حر وعبد، والمراد أنه إذا جنى على المكاتب فعلى الخبي أرض وأرضه يكون قيمته، ثم في تقويم الأرض يعتبر شائبة الحرية والعندية، وهذا يظهر مما أذكر مسألة -فصله-، ففي كتبنا أن المذمومة قيمته ثلثا قيمة الفقه كمت في الهداية نقضاً لأن أحد المنافع الثلاثة، وفي الفقه المنافع الثلاثة أي البيع والاستخدام والوصفي موجودة، ثم يدكرون في الحنابل أن دية العبد قيمته، ويدكرون العبد ههنا بلا تفصيل الفقه أو المكاتب، والمروي عن أبي حنيفة أن دية العبد قيمته، وإذا زادت قيمته على دية الحر تنقص منها عشر دراهم. ودية الأمة قيمتها وإن زادت على خمسة آلاف تنقص منها خمسة دراهم. روي عن أبي يوسف أن دية العبد قيمته ما بلغت وقدوتنا في المسألة من مسعود، ثم يدكرون في التنزيل أن قيمة المكاتب نصف قيمة الفقه، وقيل: ثلثها فنقصت قيمته من قيمة الفقه فإذا أودى يودى بالنظر إلى حجاب الحرية والعندية لأنه قريب الحرية، فإذا نقصت قيمته فتكون الدية أيضاً ناقصة، وعلم تشبيه دية بدية حر وعبد تشبيهين وليس فيه الحكم بحرية قدر ما أدى فلا يخالف الحديث ما ذهب إليه الأربعة، ويكون دية حر وعبد الخ متسوية مثل: له صراح صراح النكثي، وإنما شرح الحملين منفردين، وقطعت في نظم الحديث فإن الحملين حديثان مستقلان لما في السلي ص (٧٢٢)، فتدل حديث النسائي على تعدد أحاديث، وأما دليل ما ذكرت في الجملة الأولى وحملتها على الزمان فإن ابن عباس راوي حديث الساب يعني موافق الفقهاء الأربعة كما أخرجه الطحاوي ص (٦٤) ج (٢) فإنه قال بعد رواية المرفوع: ويقام على المكاتب حد الميتوك الخ.

قوله: (فلتختب الخ) ظاهر حديث أنه إذا احتج عنه بدل الكتابة صار حراً قبل أدائه وليس مذهب أحد، يقال: إنه على الثورع. وهما مسألة أخرى مختلفة فيها، قال الشافعي: إن المولات لا يختجن عن عبيدهن وقال أبو حنيفة: إن بينهن وبينهم حجاب، وظاهر حديث الباب يفيد الشافعي، فحمل الاختلاف الحديث على زيادة الاحتجاب، وذكر الطحاوي في مشكل الآثار حمل الحديث لطبقاً وهو أن الاحتجاب في الصورة التي اجتمع عنده بدل الكتابة، ولا يؤديه تعناً كيلاً تقطع العلاقات التي بينه وبين مولاه فأمر الشارع بالاحتجاب قبل أداء بدل الكتابة لسد الفراغ، ومثل هذا ثبت أن أم سلمة إذا كان لها عبد فكاتبه فأدى بعض النجم (قسط) ثم أتى بالشافي لأداء، وكانت أم سلمة في المودج فاحتجبت، فقال: ماذا تعنين؟ قالت: هكذا حكم الشريعة فيك وأراد أن لا يؤدي، فقالت: أم لا ونكس حكم الشريعة قد حري، وقال الشعبي: إن معنى فلتختب أن نهياً للاحتجاب.

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ

١٢٦٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الْغَرِيُّ أَفْلَسٌ، وَوَجَدَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ عِنْدَهُ بِغَيْرِهَا، فَهُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ».

وفي الباب عن سَمُرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ.

حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هُوَ أَشْوَى الْعَرْمَاءِ^(١). وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ لِلْمُسْلِمِ، أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الذَّمِّيِّ الْخَمْرَ يَبِيعُهَا لَهُ.

١٢٦٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَازِمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِنَتَبِعَ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ، سَأَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَقُلْتُ: إِنَّهُ لَيَتَبِعُ فَقَالَ: «أَهْرِيقُوهُ»^(٢).

وفي الباب عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

حديثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَعَمَ هَذَا. وَقَالَ بِهِذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَكَرِهُوا أَنْ تُتَّخَذَ الْخَمْرُ خَلًّا، وَإِنَّمَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِهِ خَمْرٌ حَتَّى يَصِيرَ خَلًّا. وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي خَلِّ الْخَمْرِ، إِذَا وَجَدَ قَدْ صَارَ خَلًّا.

٣٨ - بَابُ

١٢٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيمٍ، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ عَثَامٍ، عَنْ شَرِيكَ، وَقَيْسٍ عَنْ أَبِي حُضَيْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ اتَّخَذَكَ، وَلَا تَعْرِضْ مِنْ خَائِنِكَ»^(٣).

(١) قوله: "هو أشوى العرماء" أي لا يفرّد أحدهم دون الآخر، وهو قول أبي حنيفة والحديث محمول على أن كان ساعة رهناً عنده، كما يفيد إضافة السلعة إليه - والله أعلم -.

(٢) قوله: "أهريقوه" يقول: أراقه وإفراقه أي أحرأه من إناءه إلى صبره لأنه مال غير متقوم يحرم به الانتفاع.

(٣) قوله: "ولا تعرض من خائنك" أي لا تقابل خيانه أو لا تقابله بمزاء عيانه وإن كان قصاصاً حسناً بل قابله بأنني هي أحسن. (المجموع)

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ

قال أبو حنيفة: إن البائع قل قصص البيع يجوز له أن يمس المبيع، وأما بعد القبض فهو وسائر العرماء سواسية، وقال المحلويون: يجوز له أن يأخذ شيه إذا كان على حاله بدون تصرف فيه، ونقول: إن في العارية والمقصور حتى أخذ الرجل شيه، وحديث الباب الصحيح طاهره للحجازيين، وأما بحمل الحديث عندنا فقال الأحناف: إنه محمول على المقصور والعواري والأمانات، أقول: كيف يجري هذا الجواب والمحال أن في مسلم تصريح البيع؟ فأقول: إن حكم حديث الباب محمول على الديانة لا القضاء أي يعطي المدينون الدين شيه إذا كان موجوداً عنده بعينه لتعلق حق له به كما ذكرنا في فوس عاد إلى دار الحرب ثم أصابه المسلمون ما حتى اذالك الأصلي بعدما قسمه الغنائم، كما في مسلم والترمذي: إن رجلاً من بني إسرائيل كان يأمر غلامه أن يتجاوزوا ويغلبوا الناس إذا أعسروا فتحلوز الله عنه هذه الحسنة، وإذا قصته الشريعة عينا ولم تذكره يكون ذلك الحكم في شريعتنا أيضاً، فلا بد من حمل الحديث على الديانة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الذَّمِّيِّ الْخَمْرَ، لِيَبِيعَهَا لَهُ

المسألة التي في الترجمة صحيحة عندنا، والمسألة ليست في حديث الباب بل مستنبطة من الحديث، وفي الهداية مسألة أخرى أنه إذا وكل المسلم الذمّي ليشترى له الخمر ويبيع له فاشترى الخمر بشت الشراء في حق الموكل هذا عند أبي حنيفة خلاف صاحبه، وحديث الباب لا يضره وله فتوى عمر رضي الله عنه قيعا إذا أمر الذمّي على العاشر بالخمر، ذكروها في شروح البخاري.

بَابُ [إِذَا الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ اتَّخَذَكَ]

قوله: (حدثنا أبو كريب).

هذه المسألة مسألة الظفر، والصورة إن كان لأحد حتى على الآخر فظفر المستحق على حقه فعند الشافعي يجوز له أخذ ذلك الشيء وإن

هذا حديث حسن غريب. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقالوا: إذا كان للرجل على آخر شيء فذهب به، فوقع له عنده شيء، فليس له أن يحبس عنه بقدر ما ذهب له عليه. ورخص فيه بعض أهل العلم من التاميين. وهو قول الثوري، وقال: إن كان له عليه ذراهم، فوقع له عنده دينار، فليس له أن يحبس بمكان ذراهم، إلا أن يقع عنده له ذراهم، فله جنيته أن يحبس من ذراهم بقدر ما له عليه.

٣٩ - باب ما جاء أن الغارية مؤداة

١٢٦٥ - حَدَّثَنَا هُثَاةٌ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ شُرَيْبِ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: «عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ: «الْغَارِيَّةُ» مُؤَادَّةٌ، وَالرَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالَّذِينَ مَقْصِيٌّ». وفي الباب عن سمرة، وصفوان بن أمية، وأنس. حديث أبي أمامة حديث حسن.

وقد روي عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ أيضاً، من غير هذا الوجه.

١٢٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَ».

قَالَ قَتَادَةُ: ثُمَّ لَيْسَ الْحَسَنُ فَقَالَ: هُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، يَعْنِي الْغَارِيَّةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا، وقالوا: يضمّن صاحب الغارية، وهو قول الشافعي، وأحمد. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: ليس على صاحب الغارية ضمان إلا أن يخالف، وهو قول الثوري وأهل الكوفة، وبه يقول إسحاق.

٤٠ - باب ما جاء في الإحتكار^(٢)

١٢٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَضْلَةَ^(٣)، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ» فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: يَا

(١) قوله: «الغارية» - بالتخفيف والتشديد - مؤداة أي واجب على المستعير أدائها، وإبصارها إلى المبيع، فوائده: والرعي غارم أي انكفيل غارم أي ضامن والغرم والغرامة والرعي والرغامة - بالفتح - ما يترجم أدائه. (اللمعات)

(٢) قوله: «الاحتكار» الحكم في الأصل الظلم وإساءة المعاشرة، وفي الترخص: احتباس الأوقات لانتظار الغلاء به بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء ليحلو إما أن جاء به من قرية أو اشتراه في وقت الترخص، وأقصد وباعه في وقت الغلاء، فليس باحتكار، وكذا لا يحرم الاحتكار في غير الأوقات. (اللمعات)

كان بسرقة ومن أي جنس كان، وقال أبو حنيفة: إنه إذا وجد جنس حقه يجوز له وإلا فلا، وانتقدان عنده في هذه المسألة جنس واحد، وأقول: أرباب فتاواي قال الشافعي.

باب أن الغارية مؤداة

قال الشافعي وغيره من المجازيين: إن في الغارية ضمناً هلكت أو استهلكها. وقال أبو حنيفة: التضامن في الاستهلاك. ولا يرد الحديث علينا أصلاً، فإن الغارية مؤداة أي إذا كانت موجودة: قال الشافعي: إن في الغارية إتاحة المنفعة، وقال أبو حنيفة: إن فيها تمكناً. قوله: (قال قاتدة ثم نسي الخ) رعب الراوي أن بين القولين تعارضاً، أقول: لا تعارض بل يفسر أحدهما الآخر.

باب ما جاء في الاحتكار

من الحكمة منع والمراد، حبس الشيء عن بيعه ليناع في الجذب غالباً، والمهي عنه هو حبس قوت الإنسان. وروي عن أبي يوسف في قوت الحيوان أيضاً، وأما إذا ادخر الغلة خارجة من أرضه وحجسه عن البيع فذلك جائز، وفي كل باب مستثنيات.

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن» فقط، وقال: في م: «حسن صحيح» وما أثنائه من ت وص وي. وإما قال ذلك لاعتقاده، بأن الحسن سمع من سمرة كل ما رواه عنه، وليس الأمر كذلك عندنا، فإنه لم يسمع كل ما روى عنه، كما يسه غير مرة.

[٢] وفي النسخة الهندية: «فضلة» وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بشار: وقال بشار: في م: «الفضلة»، بحرف.

أَبَا نُحَيْلًا إِنَّكَ تَحْتَكِرُ. قَالَ: وَمَتَمَّرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَكِرُ. وَإِنَّمَا زَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَكِرُ الزُّيْتِ وَالْحَنْطَةَ وَنَحْوَ هَذَا.

وفي الباب عن عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَابْنِ عُفْرٍ.

حديثٌ مَعْمَرٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا احْتِكَازَ الطَّعَامِ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِحْتِكَازِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ بِالْإِحْتِكَازِ فِي الْقُطْنِ وَالسَّخِيانِ^(١) وَنَحْوِهِ.

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُخَفَّلَاتِ

١٢٦٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سَمَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الشُّوقَ^(٢)، وَلَا تُحَفِّلُوا، وَلَا يَنْفَقَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ»^(٣).

وفي الباب عن ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا بَيْعَ الْمُخَفَّلَةِ، وَهِيَ الْمَصْرُوءَةُ، لَا يَخْلُيْهَا صَاحِبُهَا أَيَّامًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لِيَجْتَمَعَ اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا، فَيَقْتَرَّ بِهَا الْمُشْتَرِي، وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ وَالْفَرَرِ.

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ

١٢٦٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعَشِيِّ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لِيُقْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

فَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: فِي. وَاللَّهُ! لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَخَذَنِي، فَقَدَّمَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَاكَ بَيْتَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا. فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «إِحْلِفْ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا يَحْلَفُ فَيَذْهَبَ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٤): «إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

وفي الباب عن واثِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ. وَصِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ. حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ^(٥)

١٢٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ عَنْ ابْنِ عُجْلَانَ، عَنْ غَوْثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

(١) قوله: «والسَّخِيانَ» في «القاموس»: السَّخِيانُ يَفْتَحُ جِلْدَ الْمَاعِزِ إِذَا دَبَّحَ. معرب.

(٢) قوله: «لَا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ» وهو في معنى لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ وَمَرَّ بَيَانِهِ فِي صَفْحَةِ ???.

(٣) قوله: «لَا يَنْفَقَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ» أَيْ لَا يَفْضِدُ أَنْ يَنْفَقَ سِلْعَتُهُ عَلَى جِهَةِ التَّحْشِشِ، فَإِنَّهُ يَزِيدُهُ فِيهِمَا يَرْغِبُ السَّامِعُ، وَيَسْتَبِيبُ لِمُشْرَاةِ أَيْ بَأْسٍ يَزِيدُ فِي النَّفْسِ لَا لِرَغْبَةٍ، بَلْ لِيَخْدَعُ غَيْرَهُ، كَذَا فِي «مَجْمَعِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ».

(٤) قوله: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» فَائِدَةُ نَزُولِ الْآيَةِ فِي حَقِّ الْيَهُودِيِّ أَنَّ الْيَهُودَ أَيْضًا كَانُوا يَعْرِفُونَ أَمْثَالَ هَذَا التَّوْعِيدِ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ، فَعَسَى أَنْ يَنْذَكَّرُوا بِهِ مَا رُودٌ فِي شَرَاتِعِهِمْ، وَيَجْتَنِبُوا عَنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

(٥) قوله: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ» بِكسر التَّحْتِيةِ وَنَشْدِيدِهَا - بِمَعْنَى الْمُتَبَايِعِينَ أَيْ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي فِئْرِ الثَّمَنِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الشَّرَاطِطِ، فَهَذِهِ الشَّافِعِيُّ أَنْ يَخْتَلِفَ الْبَائِعُ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ بِكَذَا بَلْ بِكَذَا، ثُمَّ الْمُشْتَرِي يَخْتَارُ، إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِمَا خَلَفَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ، وَإِنْ شَاءَ خَلَفَ أَنَّهُ مَا اشْتَرَاهُ إِلَّا بِكَذَا، فَإِذَا تَخَالَفَا، فَإِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ فَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ، فَسُخِّ الْقَاضِي الْعَقْدَ بَيْنَهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ الْمُبِيعُ بَائِغًا أَوْ لَا، وَمِنْهُمْ مَنْ هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْلَافِهِ، وَعِنْدَنَا إِنْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي الثَّمَنِ، وَكَانَ الْمُبِيعُ بَائِغًا، فَتَحَالَفَانِ لِمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ، وَلَا بَيْتَةٌ لِأَحَدِهِمَا، فَتَحَالَفَا وَتَرَادَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْعِي وَبِنِكَرٍ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيْتَةٌ فَذَلِكَ، وَإِنْ أَقَامَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ، كَانَتْ الْبَيْتَةُ الثَّمَنِ لِلزِّيَادَةِ أَوَّلَى، وَلَوْ كَادَ الْإِخْتِلَافُ فِي الثَّمَنِ وَالْمُبِيعُ جَمِيعًا، فَبَيْتَةُ الْبَائِعِ أَوَّلَى.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَإِلَّا فَتَحَالَفَا وَتَرَادَا، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ تَعَرَّضَ لِلتَّحَالَفِ وَالتَّرَادِ عِنْدَ كَوْنِ الْمُبِيعِ قَائِمًا، وَالْحَدِيثُ عِنْدَنَا أَيْضًا مَحْمُولٌ عَلَيْهِ.

اختلف البيعان، فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار.

هذا حديث مرسل، عَزَّوَجَلَّ بنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَدْرِكْ ابْنَ مَسْعُودٍ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضاً. وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضاً. قَالَ ابْنُ مَتَّوْرٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِذَا اختلفَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ تَكُنْ يَتَنَّهُ؟ قَالَ: الْقَوْلُ مَا قَالَ رَبُّ السَّلْعَةِ، أَوْ يَتَرَادَانِ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ. وَكُلُّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ. وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ بَعْضِ الثَّابِعِينَ، مِنْهُمْ شَرِيحٌ.

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

١٢٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ إِبْنِ أَبِي حَبْدٍ الْمَزْنِيِّ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَبُهَيْسَةَ، عَنْ أَبِيهَا، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ إِبْنِ أَبِي حَبْدٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ كَرَّهُوا بَيْعَ الْمَاءِ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيْعِ الْمَاءِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

١٢٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِي الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْتَنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ، يُسْتَمْتَعُ بِهِ الْكَلَاءُ»^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ عَسْبِ الْفَحْلِ

١٢٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَأَبُو عَمَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ^(٤).

فِي الثَّمَنِ، وَبَيِّنَةُ الْمُسَوَى أَوَّلَى فِي الْمَبِيعِ؛ نَظَرًا إِلَى زِيَادَةِ الْإِنْبَاتِ، وَلَا يَخَافُ عِنْدَنَا فِي الْأَجَلِ وَشَرَطُ الْخِيَارِ وَقَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ، كَذَا فِي "الْمُهْدَاةِ". (اللمعات)

(١) قَوْلُهُ: "عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ" أَيْ إِذَا كَانَ لَهُ مَاءٌ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ وَالنَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، لَمْ يَجَزْ لَهُ أَنْ يَبْتَاعَهُ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْكَلَاءِ إِلَّا أَنْ يَحْمِيَ الْوَالِي. (اللمعات)

(٢) قَوْلُهُ: "لَا يُمْتَنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُسْتَمْتَعَ بِهِ الْكَلَاءُ" مَعْنَاهُ مَنْ كَانَ لَهُ بئرٌ فِي مَوَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ، لَا يُمْتَنَعُ مَاشِيَةٌ غَيْرُهُ أَنْ يَرِدَ فَضْلُ مَاءِهِ الَّذِي رَادَ عَلَى مَا احتاج إليه مَاشِيَتُهُ لِيُسْتَمْتَعَ بِذَلِكَ عَنْ فَضْلِ الْكَلَاءِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَنَعَهُمْ عَنْ فَضْلِ مَاءِهِ لَا مَاءَ بِهَا سِوَاهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُمُ الرِّعْيُ بِهَا، فَيَصِيرُ الْكَلَاءُ مَنُوعًا يُمْتَنَعُ الْمَاءُ، وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ هَذَا النِّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّزْيِيهِ، وَبَيَّنَّا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ يَمْلِكُ أَمَّ لَا، الْأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ، قَالَه الطَّبْرِيُّ.

(٣) قَوْلُهُ: "عَسْبُ الْفَحْلِ" - فَنَحْضُ الْعَيْنِ وَسُكُونُ السَّمِينِ - وَهُوَ كِرَاءٌ ضَرَابُهُ، وَقَالَ فِي "الْقَامُوسِ": الْعَسْبُ ضَرْبُ الْفَحْلِ أَوْ مَائِهِ أَوْ نَسْلِهِ وَالْوَلَدُ وَإِعْطَاءُ الْكِرَاءِ عَلَى الضَّرْبِ وَالْفَعْلُ كَضَرْبِ الْفَحْلِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَرْسًا أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا، وَأَحَدُ الْكِرَاءِ عَلَيْهِ سَهْيٌ عَنْهُ، وَأَمَّا

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

الماء ثلاثة أقسام : أحدها : الماء الذي لا صنع فيه لأحد كالنهر الجاري ويجوز فيه لكل واحد أن ينصب الرحى. والثاني : أن تحفر جماعة نهراً صغيراً فيحوز منه سقي الثنواب ولا يجوز سقي الأرض ونصب الرحى. والثالث : الماء المحرز في الأواني ويجوز منه الشرب ، ويجوز أخذه بالقتال أيضاً عند الاضطرار ، وفيه أثر عمر فإنه قال حين ذكروا القصة : أفلا وضعتم فيهم السيف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ عَسْبِ الْفَحْلِ

واعلم أن حديث الباب حديث أئسر قوي وجزيل، يفيد في أن الألفاظ دخيلة في اصطلاح الحكم خلاف ما قال ابن تيمية : إن العمرة للمقاصد لا للألفاظ ، وفي هذا أدلة منها الآية الدالة على أن المتوفى عنها زوجها لا تحطب تصريحا ، ويجوز الكناية فانغرض واحد والاختلاف في التفسير.

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، وذكره بشار، ونصها: "وأبو المنهال اسمه عبد الرحمن بن مطعم، كوفي، وهو الذي روى عنه حبيب بن أبي ثابت، وأبو المنهال شيار بن سلامة، بصري، صاحب أبي برزة الأسلمي".

وفي الباب عن أبي هريرة، وأتس، وأبي سعيد. حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وقد رخص قوم في قبول الكرامة على ذلك.

١٢٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمِيدِ الرُّوَاسِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ، فَتَهَاةٌ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَتُكْرَمُ، فَرُخِّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ.

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام بن عروة.

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ

١٢٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَارِظٍ، عَنْ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ النِّبْيِ خَبِيثٌ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ».

وفي الباب عن عمر، وابن مسعود، وجابر، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر. حديث رافع حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: كرهوا ثمن الكلب. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقد رخص بعض أهل العلم في ثمن كلب الصيد^(١).

١٢٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح. وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْرُومِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ النِّبْيِ وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ^(٢).

هذا حديث حسن صحيح.

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسَبِ الْحَجَّامِ

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُصَةَ أَخِي بَنِي حَارِثَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ

الإعارة فندوب إليها، وذهب إلى تحريمه أكثر الصحابة والفقهاء، ورخص جماعة لحوف انقطاع السبل، كذا في "اللمعات".

(١) قوله: "وخلوان الكاهن" - بضم الحاء المهمل - قال الطيبي: هو ما يعطاه على كهانة، يقال: حبوته خلواناً إذا أعطيته، قال الهروي: أصله من خلوة شبه المعطى بالشيء، وخلو من حيث إنه بأعذفه سهلاً بلا كلفة ومشقة، والكاهن هو الذي يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعى معرفة الأسرار، كذا قاله الطيبي.

باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب

قال صاحب المنهاية: يجوز بيع الكلب وإن لم يكن معلماً، وقال شيخه السرخسي: إن جواز البيع منحصر على الكلب المعلم، والمراجع ما قال السرخسي.

ووقع استثناء الكلب المعلم في الأحاديث، منها ما في مسند أحمد بسند قوي، ومنها ما في النسائي ص (١٩٥)، ج (٢)، باب الرخصة في بيع كلب الصيد فإن فيه تصريحاً لا يجوز بيع الكلب إلا ببيع كلب صيد، وأعله البعض، وقيل: إن الحديث ثابت بأسانيده قوية، وصورة الإعلال بأن «إلا كلب صيد» ليست قطعة هذا الحديث بل حديث نهي إقتناء الكلب، ولنا ما في الطحاوي أن عثمان ذا النورين أوجب على رجل قتل كلب رجل قيمته وافرقة.

وأما حديث الباب وما يضاهيه فيمكن فيه أن يقال بعين ما قال الخطابي: إن حديث النهي عن بيع امرأة إنما معناه أن لا تجعل المرأة ممنوعة بل تمهل مناجاة، ومذهب الشافعية أن بيع المرأة جائز، وفي الدر المختار باب البيع: المكره: أن يبيع الفردة للهو واللعب غير جائز.

باب ما جاء في كسب الحجام

أجرة الحجامة غير مرضية، وتصير في ملك الحجام، ولو بملك الحجام، ولو بملك فيه حيث وهذا يكون خلاف المروعة، ومثله: «إن الله يحب أعالي الأمور ويكره سفاسفها»، وإن قيل: إن الحجامة من ضروريات الدنيا، فلم جعلت أجزائها غير مرضية؟ قلت: أجاب الغزالي

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث "قُتَيْبَةُ"، قدمناه اتباعًا لنسخة بشار حفاظًا على أرقام الحديث.

في إجازة الحجام قتها عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال: «اعلمه ناصحك»^(١)، وأطعمه رقيقك.

وفي الباب عن رافع بن خديج وأبي جحيفة، وجابر، والشائب.

حديث مخصصة حديث حسن. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وقال أحمد: إن سألني حجام نهينته، وأخذ بهذا

الحديث.

٤٨ - باب ما جاء من الرخصة في كسب الحجام

١٢٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَبَّلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ أَنَسٌ:

إِخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَجَمَهُ أَبُو طَيْيَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاحِبَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ^(٢) فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ. وَقَالَ: «إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، أَوْ «إِنْ مِنْ أَمَثَلِ ذَوَالِكُمْ الْحِجَامَةُ».

وفي الباب عن علي، وابن عباس، وابن عمر.

حديث أنس حديث حسن صحيح. وقد رخص بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في كسب الحجام.

وهو قول الشافعي.

٤٩ - باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسئور

١٢٧٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَعَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَعْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ

قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ^(٣) وَالسَّئُورِ^(٤).

هذا حديث في إسناده اضطراب. وقد روي هذا الحديث عن الأعمش، عن بغض أصحابه، عن جابر، واضطربوا على

الأعمش في رواية هذا الحديث. وقد كره قوم من أهل العلم ثمن الهر، ورخص فيه بعضهم. وهو قول أحمد، وإسحاق.

وروى ابن فضال، عن الأعمش، عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، من غير الوجه.

١٢٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ الصُّنْعَانِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَثَمَنِهِ.

هذا حديث غريب. وعمر بن زيد، لا نعرف كبير أخيه روى عنه، غير عبد الرزاق.

(١) قوله: "أعلمه ناصحك" الناصح الحمل الذي يستقى به الماء، والنهي للتزير للاجتناب عن وفي الاكتساب وللحث على مكارم الأخلاق ومعالى الأمور، ولو كان حراماً، لم يفرق بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للمسيء أن يطعم عبده ما لا يحل، كذا في "شرح المشكاة" للطبري.

(٢) قوله: "وكلم أهله" أى سادته فإنه كان مملوكاً لبيبي بياضة، والمراد بمرجه الوظيفة التي ضرب عليه سيده كل يوم، وفي الحديث دليل على حل كسب الحجامه، وأخذ الأجرة عليه، كذا في "الممتع".

(٣) قوله: "عن ثمن الكلب" قال القاري: وهو محمول عندنا على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روى أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكيتين، ذكره ابن الملك - انتهى -

(٤) قوله: "والسئور" هذا محمول على ما لا ينفع أو على أنه نهى لتزيره لكي يعتاد الناس هبة وإعارة، والسماحة كما هو الغالب، فإن كان نافعا رباعه، صبح البيع، فكان ثمنه حلالاً، هذا مذهب الجمهور إلا ما حكى عن أبي هريرة رضى الله عنه وجماعة من التابعين، واحتجوا بالحديث. (الطبري)

عن هذا في كتاب الضرورة من الإحياء.

قوله: (رقيقك إلخ) دل الحديث على أن للحلال أيضاً مراتب، ولا يخالفه ما في كتبنا من أن ما لا يجوز للإنسان لا يؤكل دوابه ،

وفي نظم ابن عريان:

وما مات لا نطعمه كذباً فإنه حرام خبيث نفعه متعذر

وقال ابن الشحنة : إن هذا فيمنه بقطع لحم الميتة ويؤكل كلبه ، وأما إذا مر عند ميتة بكلية فوقع الكلب عليه فلا وزر عليه، وقول ابن

الشحنة هذا ينظر فيه.

٥٠ - باب

١٢٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ خَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ.

هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو الْمُهَزَّمِ إِسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ سَفْبَانَ. وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ. وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ هَذَا. وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ أَيْضًا.

٥١ - باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات

١٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ عُبيد الله بن زحر، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ»^(١) وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ، وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ، وَلَمْ تَكُنَّ حَرَامًا، فِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ فِيهِ الْآيَةُ «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوًا يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ بِمِثْلِ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ، وَضَعْفُهُ، وَهُوَ شَامِيٌّ.

٥٢ - باب ما جاء في كراهية أن يفترق بين الأخوين أو بين الوالدة ولديها في البيع

١٢٨٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي حُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَلَدَيْهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٢).

١٢٨٤ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ خَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِثْمُونِ ابْنِ أَبِي شَيْبٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبَيْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «رُدَّاهُ، رُدَّاهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، التَّفْرِيقَ بَيْنَ السَّبْيِ فِي الْبَيْعِ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُؤَلَّدَاتِ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَلَدَيْهَا فِي الْبَيْعِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ اسْتَأْذَنْتُهَا فِي ذَلِكَ، فَرُضِيَتْ.

٥٣ - باب ما جاء فيمن يشتري القيد ويستعمله^(٣) ثم يجهده عبيدا

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَأَبُو عَامِرٍ الْقَعْدِيُّ^(٤)، عَنْ إِبْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ مَخْلَدِ

(١) قوله: "لا تبيعوا القينات" جمع قنية - بفتح القاف وسكون الياء - وهي الأمة المغتنية، أو أعتق، والمراد في الحديث المغنيات خاصة، ثم النهى عن بيعها وشراءها ليس صريحا في كون البيع قاسدا لجواز أن يكون لكونه إعانة وتوسلا إلى محرم وهو السبب لحرمة لمنهن كما في بيع العصور من التباذ أعني الذي يعمل الخمر، وهو الحديث إضافة من قيل خاتم فضته، ولفظه عام يشمل الغناء وغيرها، لكنه نزلت في الغناء، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "يستعمله" استعمل غلامى أى أخذ حاصله ومنفعته ومعيشته، ومنه أتبعته غلاما فاستعملته، ثم ظهرت على عيب، (بجمع البحار)

(٣) قوله: "القفدي" بعين وقاف مفتوحين ودال مهملة. (الغنى)

باب ما جاء فيمن يشترى عبدا فيستعمله ثم يجهده عبيدا

قال الأحناف : إن حديث الخراج بالضممان محمول على الزيادة المنفصلة غير المؤلدة فإذن لا يعارض حديث الباب حديث المعفرا كما قال الطحاوي في المعارضة ، والواقعة ليست بمذكورة في طريق الباب ولكنها مذكورة في سائر الطرق وهي أن رجلا اشترى عبدا فاستعمله ثم رده بعيب فرفع القضية إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : «الخراج بالضممان».

ابن خُفاف^(١)، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان.

هذا حديث حسن^(٢). وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه.

والعمل على هذا عند أهل العلم.

١٢٨٦ - حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف، حدثنا عمر بن علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان.

وهذا حديث صحيح غريب^(٣) من حديث هشام بن عروة. واستفوت محمد بن إسماعيل هذا الحديث، من حديث عمر بن علي^(٤).

وقد روى مسلم بن خالد الزنجي هذا الحديث عن هشام بن عروة. ورواه جرير عن هشام أيضاً. وحديث جرير، يقال: تدليس^(٥)، دلّس فيه جرير، لم يسمعه من هشام بن عروة.

وتفسير الخراج بالضمان، هو الرجل الذي يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيباً فيؤدّه على البائع، فالغلة للمشتري، لأن العبد لو هلك، هلك من مال المشتري^(٦). ونحو هذا من القائل: يكون فيه الخراج بالضمان.

٥٤ - باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها

١٢٨٧ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من دخل خاططاً فلاناً كل ولا يتخذ خبثاً»^(٧).

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعبد بن شريحيل، ورافع بن عمرو وعمر بن مولى أبي اللّحم وأبي هريرة. حديث ابن عمر حديث غريب، لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم. وقد رخص فيه بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل الثمار، وكبره بعضهم إلا بالثمن.

١٢٨٨ - حدثنا أبو عثمان الحسين بن حريث الخزاعي، حدثنا الفضل بن موسى، عن صالح بن أبي جبيرة، عن أبيه، عن رافع بن عمرو، قال: كنت أرمي نخل الأنصار، فأخذوني فذهبوا بي إلى النبي ﷺ. فقال: «يا رافع! لم ترمي نخلهم؟» قال: قلت: يا رسول الله! الجوع. قال: «لا ترم. وكل ما وقع، أشبعك الله وأزواله».

هذا حديث حسن غريب صحيح^(٨).

١٢٨٩ - حدثنا قتيبة، حدثنا الليث عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ سئل عن الثمر

(١) قوله: "خفاف" - بضم المعجمة وفانين - الأولى حميدة كخفاف - والله أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: "يقال: تدليس" التدليس هو أن يروي الراوى من كتبه أو عاصره ما لم يسمعه من على سبيل يوهم أنه سمعه منه.

(٣) قوله: "هلك من مال المشتري" أى لم يكن له على البائع شيء أى الخراج مستحق بسبب الضمان. (مجمع البحار)

(٤) قوله: "ولا يتخذ خبثاً" الخبث معطف الإزار وصرف الثوب أى لا تأخذ من ثوبه حل بعضهم هذه الأحاديث على المحاجة والضرورة لأن لا تقوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم، كذا في "الصبى".

باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها

قال العلماء: إن هذا الحديث وحديث: حلب اللبن للمار بها، دائر على عرف الناس، فما كان وقبلاً وعريزاً عند المالك لا يجوز أكده بلا إحالة.

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "حسن صحيح".

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: "حسن غريب"، وقال: في م: "حسن صحيح غريب"، وفي ي: "صحيح غريب".

وم ألباه من ت.

[٣] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية وأثبتها بشار، ونصها: "قلت: تراه تدليساً؟ قال: لا".

[٤] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث "قتيبة"، فقدمناه اتفاقاً للنسخة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

المعلو" فقال: «من أصاب منه من ذي حاجة، غير مشجذ خبث، فلا شيء عليه». هذا حديث حسن.

٥٥ - باب ما جاء في النهي عن الثنيا

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ الْبُغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَزَافِ أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَةِ» وَالْمُخَابَرَةِ وَالْثَنِيَا، «إِلَّا أَنْ نَقْلَمَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ.

٥٦ - باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه

١٢٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُثْمَرَ.

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَاهِيَةُ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُسْتَرِي. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَنْ ابْتِاعَ شَيْئًا مِمَّا لَا يَكَالُ وَلَا يوزَنُ، مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ، أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ. وَإِنَّمَا التَّشْدِيدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الطَّعَامِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَابْتِغَاءُ.

(١) قوله: "عن انس المعلق" فعل المراد به ما يعنى منه للحفاف قل ان جعل في الجرب ونحوه فاجهم أولا يعتقدونها ليحصل نوع من الحفاف، ولا ينسجسها رضاء، ويحتمل ان يكون المراد المعلق بالشجر قل ان يقطع، فأبيع لمن به حاجة ولو لم يبلغ حد المخصصة أن يصيب منها على قدر حاجته غير أن يرفعه ويذخر. (اللمعات)

(٢) قوله: "نهى المحاقلة والمرابة" مر بها بعد في صفحة ٥٣٦، أما المخابرة فهي كراء الأرض بالثلث أو الربع، كما هو في رواية مسلم، قل الشيخ في "اللمعات": قيل: إن أصل المخابرة من جابر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرها في أحدى أمته على النصيب من محصولها، ثم تنازعوا فيها، عن ذلك، ثم أجاز بعد ذلك، كذا في "تفسير" انتهى.

(٣) قوله: "والتثنيا" - بالضم - على وزن التثنيا اسم من الاستثناء، وهي في البيع أن يستثنى شيئاً مجهولاً، كذا في "اللمعات".

(٤) قوله: "إلا أن نقلم" قال محمد في "الموطأ": لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره، ويستثنى بعضه، لكن لا مطلقاً، بل إذا استثنى شيئاً من جملة "ربما" أو "مهما" أو "سداً" - انتهى - والله تعالى أعلم.

باب ما جاء في النهي عن الثنيا

الثنيا لاستثناء، قال العلماء: إن استثناء الأشجار من الأشجار المبيحة جائز، وأما استثناء بعض الثمار فيما أن يستثنى الأبطال المعلومة أو المجهولة، فإن كانت معلومة أو استثناء الجزء الشائع مثل النصف أو الربع ففيه كرواها، وإن كانت مجهولة فالبيع غير حائر، وأما في استثناء الأبطال المعلومة فاختار صاحب الهداية ص (١٤) عدم الحوار، والذكر المختار الحوار، وختاره الطحاوي فإنه يؤيد الحديث الصحيح وقد اختاره محمد في موطئه.

قوله: (المخابرة الخ) قيل: المخابرة فيكون الحديث دليل على حبيسة للنهي عن المزابرة، وقيل: المخابرة هو عمله عليه الصلاة والسلام بأهل حبر، ولكن الأرجح هو القول الأول.

باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه

قل المجازيون: لا يجوز بيع الطعام قبل القبض، والطعام عندهم من الأشياء الربوية، وقال الشيخان: لا يجوز التصرف قبل القبض في المبيع إلا التقاط، وقال محمد: لا يجوز التصرف في بيع ما قبل القبض، وأما القبض في الطعام عند أبي حنيفة فيكون محض التخلي، وأما تعريف التخلي فتعذر ومحصله ما ذكره لاصنف أن يرفع البائع ملكه عن المبيع بحيث يسكن المستري من القبض ولا يحق القبض بالرجوع، وأما ما في الأجسام للناطق من أن يقول قد حبيت فغير ضروري. وقال كشافعي: إن القبض بالنقل.

وأما الحديث فيه ذكر الطعام فقح فيه الشحاح الماء وقررو المناط أن يكون الشيء منقولاً، وقصر المجازيون الحكم على الطعام، وقال محمد وإس عباس: إن قيد الصعام اتفاقي والحكم حكم كل مبيع. ومما ألفاظ الحديث فتلافة: (حتى يستوفيه) (حتى ينقله) (يقبضه) فزعم المشافعية أن الأصل (حتى ينقله) والآخران بحال عليه، وقال الأحناف: إن الكل موزن القبض أو كتابة عن القبض.

٥٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ

١٢٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ^(١) بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ بَعْضٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسُمُرَةَ.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَسْوِمُ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ».

وَمَعْنَى الْبَيْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، هُوَ السَّوْمُ.

٥٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ

١٢٩٣ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ

أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ^(٢) فِي حِجْرِي. قَالَ: «أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَاتَّكِبِ الدَّنَانِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَغَابِشَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ مَسْوُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَنَسٍ.

حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ، وَرَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّاذِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ. وَهَذَا

أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

[٥٩ - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَتَّخِذَ الْخَمْرُ خَلًّا^(٣)]

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنِ الشَّاذِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «يَتَّخِذُ الْخَمْرُ خَلًّا^(٤)» قَالَ: «لَا».

(١) قوله: "لا يبيع" بلفظ نهى الغائب، وكذا لا يخطب، أو يلعط الخمر فيهما معني النهي، والمراد بالبيع المبالغة أعم من البيع والشراء، وهذا إذا تراضى المتعاقدان على مبلغ ثمن في المساومة، فأما إذا لم يركن أحدهما إلى الأخرى، فلا بأس به وهو محمول في نهى التكاح أيضاً، كذا في "الهداية".

(٢) قوله: "اشتريت خمرًا لأيتام" صفة "خمرًا" أي اشتريتها للتخليل، كذا في الحاشية، ويحتمل أن يتعلق بـ "اشتريت" أي اشتريتها لأجلهم، ويكون هذا قبل التحريم، ثم سأل عن حكمها بعد التحريم، هل أبقه أو أهرقه؟ (اللمعات)

(٣) قوله: "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الخمر خلًا قال: لا" هذا دليل الأئمة الثلاثة، وعند أبي حنيفة يجوز التخليل، قال في "المرقاة": أما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم: "لا" عند من يجوز تخليل الخمر إن القوم كانت نفوسهم ألفة بالخمر وكل مألوف

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ

إن كان الخمر مبيعاً فالتمس إن كان نقداً فالبيع باطل، وإن كان عروضاً فالبيع فاسد وإن كان الخمر ثمناً فالبيع فاسد، وقال أبو حنيفة: إن التخليل والتخليل جائز، وقال الشافعي: لا يجوز التخليل، وتفصيل مذهبه أن التخليل جائز والتخليل إن كان بلا إلقاء شيء ففيه قولان، وإن كان بإلقاء شيء ففيه جائز.

وحديث أنس يخالفنا في التخليل، وفي الحديث كلام، فإن حديث الباب يدل على أنه اشترى الخمر حين نزول الآية، والحديث السابق المار يدل على أنه كان الخمر عنده موجوداً قبل نزول الآية، وأجاب الزيلعي شارح الكنز من حديث الباب: «يتخذ الخمر خلًا؟ الخ أن معناه أنجعل الخمر بدل الخمر للإدام وتأكله؟ أقول: إن هذا الجواب لا يعلق بالقلب.

ومسك الأحناف بحديث، وذلك مروى سنيدين ضعيفهما الزيلعي في التخريج، وتأول فيه البيهقي بأن حل الخمر في نفسه الحجاز العنب، أقول: ينسلك بما أخرجه الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام جاز التخليل ورحاله ثقات إلا مغيرة من زياد وضعفه الدارقطني، أقول: إنه من رجال السنن، وأما في خارج الصعري للنسائي فقال مرة: إنه متروك، وقال مرة: إنه حسن، وأكثر أرباب المخرج والتعديل لهم فيه قولان وعن أحمد أيضاً قولان، فإذا أقول: إنه حسن بحسب الضابطة فيمكن تحسين الحديث وإن كان الكلام في خصوص هذا الحديث فلا أعلمه. ولنا ما في كامل ابن عدي عن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام قال: «يظهر الخمر بالتخليل كما يظهر الجلود بالدباغة» ولا أعلم حال سند حديث كامل إلا أنه من عادته إخراج الحديث في كامله ما لا يكون حسناً ولا صحيحاً بل ما يكون فيه الوهم.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ شَيْبٍ بْنِ يَثْرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ: عَاصِمَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَأَكَلَ ثَمَرَهَا وَالْمَشْرِي لَهَا وَالْمَشْتَرَاةَ لَهَا.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَقَدْ رَوَى نَعْوَهُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْقُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي احْتِلَابِ الْمَوَاشِي بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَرْبَابِ

١٢٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَدِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(١)، وَأَبِي سَعِيدٍ.

حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى قِذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيَبْقَى أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: سَمِعَ الْحُسَيْنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ ضَعِيفَةٍ سَمُرَةَ.

٦١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

١٢٩٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ؟ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَأَجْمَلُوهُ»^(٢) ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

نَهَى إِلَى النَّفْسِ فَدَعَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ دَوَائِلِ الشَّيْطَانِ فِيهَا، فَتَهَاكُمُ عَنْ أَفْرَاقِهِمْ، نَهَى تَرْبِيَهُ كَيْ لَا يَتَحَفَّضُوا التَّحْلِيلَ وَسَبِيَةَ إِيَّيْهَا، وَأَمَّا بَعْدَ طَوْلِ عَهْدِ التَّحْرِيمِ، فَلَا يَحْشَى هَذِهِ الدَّوَائِلَ، وَيُؤَيِّدُهُ خَيْرٌ "نَعَمْ الْإِدَامُ الْخَلُّ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَ"خَيْرٌ حَتَمُكُمْ حَلَّ حَرَمِكُمْ" رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا -انتهى-.

(١) قَوْلُهُ: "فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ" أَكْثَرُهُمْ حَلُولُهُ عَلَى حَالَةِ الْاضْطِرَارِّ، وَقَالُوا: يَشْرَبُ بِغَيْرِ اضْطِرَّارٍ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا يَقَاطِمُ النَّصُوصَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي تَحْرِيمِ مَالِ الْمُسْلِمِ، كَذَا فِي "الطَّبِيعِ" أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، فَالْمَلِكُ الَّذِي كَانَ فِي أَهْلِهِ عَادَةُ الْإِذْنِ الْإِجْمَالِي، يَجُوزُ هُنَاكَ أَكْلُ الثَّمَرَةِ وَحَبْسُ الْمَلِكِ بِغَيْرِ الْأَكْلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالنَّصَابِ.

(٢) قَوْلُهُ: "فَأَجْمَلُوهُ" أَيْ أَذَابُوهُ وَاحْتَلَاوْهُ بِذَلِكَ فِي تَحْلِيلِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّحْمَ الْمَدَابَ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّحْمِ فِي حُرُوفِ الْعَرَبِ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ الْوَدَكُ، وَفِي الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَشْثَالِ هَذِهِ الْخَيْلِ -فاحفظه- (س)

وَأَمَّا وَجُودُ الْخَمْرِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَضَبٌ، أَوْ كَافِرٌ وَعِنْدَهُ خَمْرٌ فَأَسْلَمَ. وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْخَمْرِ بِغَيْرِ جَائِزٍ عِنْدَنَا، وَفِي الْفَرْقِ الْمُخْتَارِ مِنَ مِلْكَتِي الْأَنْبَرِ: إِنْ الْبُظُرُ إِلَى الْخَمْرِ عَلَى سَبِيلِ التَّهْلِيهِ حَرَامٌ، وَفِي الدَّرِ الْمَخْتَارِ إِذَا أَتَى أَحَدٌ خَمْرَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَلَا ضَمَانَ، وَفِي كِتَابِنَا أَنْ نَقُلَ دَانَ الْخَمْرِ إِلَى التَّحْلِ غَيْرِ جَائِزٍ. وَيجوزُ نَقْلُ دَانَ الْخَمْرِ إِلَى الْخَمْرِ.

قَوْلُهُ: (فَأَحْلَاهَا إلخ) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ الْأَجْرَةَ عَلَى نَقْلِ الْخَمْرِ وَحَمْلِهَا طَبِيعَةً خِلَافَ صَاحِبِهَا، وَأَشَارَ فِي الْهَدَايَةِ ص (٦٢٣) إِلَى الْجَوَابِ مِنْ حَاتِبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقْرُوءِ بِالْقَصْدِ إلخ، أَيْ قَصْدُ الشَّرْبِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ يُشِيرُ إِلَى بَطْلَانِ بَيْعِ ثَمَنِ الْعَيْنِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: شَحْمُ الْمَيْتَةِ يَحْسُ وَلَا يَنْتَفَعُ بِهِ أَصْلًا، وَأَمَّا النِّسَمُ الَّذِي سَقَطَتْ الْفَارَةُ فِيهِ، رَمَانَتْ تَحْسُ لِلْجَاوِرَةِ النَّحْسِ وَلَيْسَ يَحْسُ عَيْنٌ، يَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا أَخْبَرَ الْمَشْرِي بِأَنَّهُ سَقَطَتْ الْفَارَةُ فِيهِ، وَيجوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ الْإِسْتِصْبَاحُ وَطَلَى السِّفْنِ بِشَحْمِ الْمَيْتَةِ جَائِزٌ.

قَوْلُهُ: (الْأَصْنَامُ إلخ) مَنْ كَسَرَ الصُّنَمَ فَإِنْ كَانَ كَسَرَهُ بِإِجَازَةِ الْإِمَامِ فَطَبِيعَةً قِيَمَةٌ مَا أَخَذَ مِنْهُ لَا قِيَمَةُ الْوَسْمِ، وَإِنْ كَانَ كَسَرَهُ بِإِجَازَةِ

وفي الباب عن عمر وابن عباس. حديث جابر حديث حسن صحيح. والغسل على هذا عند أهل العلم.

٦٢ باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة

١٢٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَجْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَضِيَّ اللَّهِ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ»^(١)، الْعَائِدُ فِي مِثْنِهِ كَالْكَلْبِ يَمُودُ فِي قَيْئِهِ».

وفي الباب عن ابن عمر. عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِأَخِي أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

١٢٩٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوَسًا يُخَذِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْغَسْلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِذِي رَجَمٍ مَحْرُومٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ، وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِغَيْرِ ذِي رَجَمٍ مَحْرُومٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، مَا لَمْ يُثَبِّتْ فِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِلُّ لِأَخِي أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ. وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِأَخِي أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

٦٣ باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك

١٣٠٠ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا^(٢) أَنْ يَبْفُوهَا بِمِثْلِ خُرُصِهَا.

(١) قوله: "ليس لنا مثل السوء" أي لا ينبغي لأهل متنا ملككمين بالإيمان أن يوصفوا بما يسوء في العاقبة، ويحط به منزلتهم وأي وصف أحسن من وصف يسألونهم أحسن الحيوان وهو الكلاب. (م)

(٢) قوله: "قد أذن لأهل العرايا... إلخ" واختلف فيه أنه لا ينهي عن المراقبة وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، حصص منها العرية وهو أن لا تؤكل له من ذوى الحاجة يدرك الرطب، ولا تقطع بيده بشرى به الرطب ليعاينه، ولا تؤكل له بطعمهم، ويكون قد فضل له من قوته ثمر، فيشتري من صاحب النخل ثمرة غنمه بخُرُصِها من الثمر، فرخص له فيها دون خمسة أوسق، وهو فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا قصده أو بمعنى فاعلة من عرى يعرى إذا خلع ثوبه، كأنه عريت من الثوب، أو لأنها جردت السحلة عن ثمرها أو من ملكه، وقيل:

الإمام فلا شيء أصلاً.

واعلم أن المختار لم يكن جلالاً في شريعة ما خلا ما قال في أول بور الأنوار، فإن في التوراة كان فيه حرمة كل ذي طفر فاختلف علماء الإنجيل في دخول المختار في ذي طفر، ولم يكن نصريح جوازاً وحلته في شريعة ما.

باب ما جاء في كراهية الرجوع عن الهبة

قال الشافعية بظاهر ما في حسي حديث الباب، وفي مشون الحنفية أن الرجوع عن الهبة حائل عند فقدان الموانع المسعة وهي ما ذكرها السعفي في منظومته:

يُجِبُّ الرُّجُوعُ عَنِ الْهَبَةِ بِأَصْحَابِ حُرُوفٍ دَمْعُ حَرْقَةٍ

ثم يذكر في الكتب أن الرجوع عن الهبة لا يجوز إلا براضى الطرفين كما في الأكثر. وفي الدر المختار أن الرجوع مكروه تحريماً أو نهيماً وإن فقدت الموانع، وهذا حكم الديانة، فأقول: إن حديث الباب معمول على الديانة لا القضاء والرجوع ديانة مكروه تحريماً وتيسكوا بحديث ابن ماجة: «الوهاب أحق ناهية ما لم يثبت منها إلخ».

قوله: (إلا فيما يعطي الوالد إلخ) قال أبو حنيفة: إن الوالد لا يرجع عن هبته لولده، وأما حديث الباب فمخاوبه أن في مال الولد حقاً للوالد أيضاً، فإذا أخذ شيء ولده الميس يرجوع عن الهبة في الواقع والحقيقة.

باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك

البحث طويل الذيل ولا أذكر إلا نذرة من الكلام. العرايا جمع العرية، وهي من علم أو نصر، الأول لازم، والثاني متعذر. ونفاسم العرية عديدة ذكرها في فتح الباري.

قال الشافعية: العرايا الأشجار التي أعطى صاحب البستان لأكل الرطب التي على رؤوس الأشجار خرساً بدل الثمر المحدود، فإن الرطب إذا كان عنده لمر محذور وينتهي قلبه أن يأكل الرطب في زمان التحليل فذهب عند صاحب البستان ليشترى الرطب بدل الثمر فيجوز

وفي الباب عن أبي هريرة، وجابر.

حديث زيد بن ثابت هكذا روى محمد بن إسحاق هذا الحديث. وروى أبو ثوب وعبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزانية.

١٣٠٠ (م) وبهذا الإسناد عن ابن عمر عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، أنه رخص في الغزاي فيما دون خمسة أوسق. وهذا أصح من حديث محمد بن إسحاق.

١٣٠١ - حدثنا أبو كريب، حدثنا زيد بن حباب عن مالك، عن داود بن حصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أَرَخَصَ في بيع الغزاي فيما دون خمسة أوسق، أو كذا.

١٣٠١ (م) - حدثنا قتيبة عن مالك، عن داود بن حصين نحوه. وروى هذا الحديث عن مالك: أن النبي ﷺ أَرَخَصَ في بيع الغزاي في خمسة أوسق، أو فيما دون خمسة أوسق.

١٣٠٢ - حدثنا قتيبة، حدثنا حماد بن زيد عن أبي ثوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أَرَخَصَ في بيع الغزاي بغيرها.

وهذا حديث حسن صحيح. وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند بعض أهل العلم، منهم: الشافعي، وأحمد وإسحاق. وقالوا: إن الغزاي مستثناة من جملة نهى النبي ﷺ، إذ نهى عن المحاقلة والمزانية. واحتجوا بحديث زيد بن ثابت وحديث أبي هريرة، وقالوا: له أن يشتري ما دون خمسة أوسق. ومنهى هذا عند بعض أهل العلم: أن النبي ﷺ أراد التوسعة عليهم في هذا، لأنهم شكوا إليه وقالوا: لا نجد ما نشترى من الثمر إلا بالشر، فرخص لهم فيما دون خمسة أوسق أن يشتروها، فيأكلوها رطباً.

[٦٤ - باب منه]

١٣٠٣ - حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، حدثنا بشير بن يسار مولى بني حارثة: أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزانية، الثمر بالشر، إلا لأصحاب الغزاي. فإنه

أن يكون للرجل خلوات في حائط غيره بهية له أو ملكه من الأصل، فيأتي صاحب الحائط بأهله، فيسكن بين النخيل، فيدخل عليهم ذلك الرجل، فيحدثون في أنفسهم، ويتأذون ويصرون بدعونه عليهم، فرخص لصاحب الحائط أن يأتيه مقدار حرص خلواته بشر عوضاً عما له في ذلك.

ونقل عن مالك هو أن يعرض أي يجره الرجل خلا من خلواته لآخر ويعطيها له، ثم يتأذى الواهب بدخول الموهوب له عليه، فرخص للواهب أن يشترها منه، وقال أبو حنيفة: وهو أن يهب الرجل خلا لأحد، ثم يشتري عليه تركد الموهوب له إلى بستانه، كرد أن يرجع في هبة فيدفع إليه بدخا ثم، وهو صورة بيع، ونحو، تفسير قول أبي حنيفة تأني في صفحة ٥٧٠ أيضاً.

وقال الشافعي وأحمد: معناه بيع الرطب على التحل بالشر على الأرض، وذكر عن سفيان الثوري أن مالك بن أنس كان يذهب للمساكين، فلا يستطيعون أن ينظروا حذاهما، فرخص له أن يبيعوها بما شأوا من الثمر، هذا كله ملقط من "اللمعات" و"مجمع البحار" - والله

له ذلك البيع إلى خمسة أوسق لهذا الاشتناء، فيكون هذا اشتناء عن المزانية أي يجرم بيع الثمار على رؤوس الأشجار بغير مجذوذ إلا في خمسة أوسق، ثم قال الشافعي: بشرط الكيل في الثمر والخير في الرطب، فالعرايا هي الأشجار التي أقرض له صاحب البستان ليأكله، ثم قال الشافعي: إنه يجوز له أن يزيد من خمسة أوسق ولو ألف. ومن في صفقات كل صفقة لا يزيد على خمسة أوسق.

ومالك في العربية تفسيران أحدهما ما في موطنه، والثاني ما في كتاب الطحاوي وما ذكره الطحاوي: هو تفسير أبي حنيفة، فأحد تفسيره أن الرجل لخل كثيراً في البستان ولرجل آخر عدة نخل في ذلك البستان، فذهب صاحب النخل الكثيرة بعيانه في البستان كما هو دأب العرب فطره يباب ذي النخل القليلة وذهابه في البستان فقال لذي النخل القليلة: خذ عني ثمراً بدل رطبك على غيلتك، فهذا البيع جائز لذي النخل الكثيرة ولا يجوز لغير هذين الرحين، فالعرايا هي الأشجار القليلة وفي هذا أيضاً يكون اشتناء من المزانية. والتفسير الثاني للعربية عن مالك بن أنس أن يهب رجل صاحب البستان زعانة أو عارية بعض النخل ثم ضربه زيات الموهوب له وذهابه في البستان فيعطي انوهب له الثمر المجذوذ بدل الرطب على رؤوس الأشجار، وجمعه من لدخول في البستان. وهذا هو تفسير أبي حنيفة أقطاً بلفظ، ولا خلاف في التعرّيج

قَدْ أَذِنَ لَهُمْ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بَغْرَضِهَا، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

٦٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّجْشِ

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقَالَ قُتَيْبَةُ: يَبْلُغُ بِهِ الشَّيْءُ ﷺ» - قَالَ: «لَا تَتَاخَشَوْا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأَنَسٍ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جُنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا النَّجْشَ^(١)، وَالنَّجْشُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ

تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -.

(١) قوله: "النجش" قال الشيخ أبو طاهر رحمه الله تعالى في "مجمع البحار": النجش في البيع هو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها، أو يزيد في الثمن ولا يريد شرائها ليوقع غيره فيها، وأصله تنمير الوحش من مكان إلى مكان، ومنه لا تتاجشوا من التفاعل لأن التجار يتعارضون، فيفعل هذا لصاحبه على أن يكافئه بمثله - انتهى -.

بأن معاوضة التمر والرطب عند مالك بيع فإنه إذا كان وهبه الرطب ثبت ملك الموهوب له فإذا باعه بدل التمر يكون بيعاً. وقال أبو حنيفة: إنه إذا وحب بعض ثمر النخيل لم يثبت ملكه في ثمر النخيل بالنخلة فإن ملك التمر لا يثبت إلا بقبض، ولا يثبت القبض إلا بالنخلة في صورة الهبة بخلاف بيع النخيل فإنه يثبت الملك فيه بالنخلة فقط، ففي هبة النخيل وبيع النخيل في ثبوت الملك فرق فإن الملك يثبت في البيع بالنخلة لا في الهبة. ثم إذا أعطى مالك البستان التمر بدل الرطب على رؤوس الأشجار فلا يكون بيعاً بل استرداد هبة وبه هبة مستأنفة، وقال مالك: إنه بيع فليس الاختلاف إلا في التخييج، ومثل ما قال أبو حنيفة ومالك في تفسير العرية قال أحمد أيضاً.

وههنا تفسير آخر عن أبي عبيد، وهو أن العرية هي الأوسق التي تخرج من مال الزكاة لأن يعطي من يشاء ولا يحملها إلى بيت المال وهي مصداق حديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» أي لا يعملها إلى بيت المال بل ينصدق بها على من يشاء بتعارفه. هذه التفسير التي يحتاج إلى ذكرها، وهذه التفسير كلها مروية عن الصحابة بالأسانيد القوية بلا ريب.

ثم برد على تفسير أخفية أنكم فسرتموها بالهبة، والخال أن في جميع طرق الأحاديث إما إطلاق البيع على العرية أو استثناء العرية من البيع، والأحاديث تبلغ إلى عدد من الطرق ثم هي على خمسة أنواع، وتحت كل نوع أفراد فإن في بعضها استثناء العرية من المزاينة، وفي بعضها عن أشياء أخرى، وفي بعضها إطلاق البيع على العرية، فإذا برد على الأحناف أن إطلاق البيع واستثناءها من البيع يخالف التفسير بالهبة، فقال الأحناف بأن في العرية صورة بيع، لا حقيقة بيع وتحشي الأحاديث على إطلاق البيع فإنها بيع مجازاً كما في الهدية ص (٤٩) ج (٢) وهو بيع مجازاً لأنه لم يملكه الخ، أقول: قد ثبت تفسير أبي حنيفة من الصحابة بلا ريب، والعرية في اللغة الهبة كما صرح في الشعر:

وَلَيْسَتْ بِسَهَاءٍ وَلَا رَحِيَةٍ وَلَكِنْ عَرَاهَا فِي السَّنَنِ الْجَوَارِحِ

ذكره في معاني الآثار ص (١١٣) ج (٢) أيضاً، وقد نص علماء اللغة أن الهبة على أنواع العرية والمنحبة وغيرهما فلا ريب في كون تفسيرنا موافقاً للغة.

ثم أقول من جانب الشافعية: إن عند أهل اللغة العرية هي الأشجار التي توهب للغير لأكله، ثم توسع وأطلق على كل شجرة متخبة لأن يأكل ثمارها بنفسه أو يعطي غيره فإذا قرب تفسير الشافعية إلى اللغة.

وأقول في الجواب من الأحناف من الحديث الدال على البيع بعد ثبوت تفسيرنا من اللغة: إن بيع العرية صورته أن يقول: اشتريت خمسة أوسق من ثمار هذه الشجرة بدل هذا التمر، ويكون المبيع خمسة أوسق، وأما إذا قال: اشتريت ثمار هذه الشجرة التي هي خمسة أوسق بدل هذه التمر ويكون المبيع ثمار الشجرة ثم البائع لا يضمن أن تخرج قدر خمسة أوسق أم لا، فهذه صورة أخرى، فالصورة الأولى جائزة وهي صورة العرية عندنا، والصورة الثانية غير جائزة عند أبي حنيفة إلا أن في الصورة الأولى تخرص الخمسة الأوسق على الأشجار في الحال وإنما يكون البيع بالكيل فإنه كلما جناها يكيلها فالكيل يكون بعد الجني لا في الحال والبيع لا يكون بالخرص بل بالكيل فصدق لفظ البيع حقيقة وكون الرطب على رؤوس الأشجار وبدل التمر وبصورة الخرص في الحال وإن كان البيع بالكيل فإذا صار مذهبتنا عين ظاهر الأحاديث، هذا ما حصل لي في توفيق المذهب بالحديث.

وأما وجه خمسة أوسق فإما أن يقال: إن البيع يكون بالكيل والكيل لم يكن في الرطب حالة الرطب بل المعروف بالكيل في التمر فإذا اختار بنفسه الكيل الذي غير معروف يقتصر على ما يقتضي به الحاجة، وحاجة الأكثرين يقتضي خمسة أوسق وهذا أوسط الأحوال، وإما أن يقال يحمل خمسة أوسق على ما حملت حديث: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) فيقتصر الحكم على خمسة أوسق بحكم الشرع لا بالعادة.

قوله: (يمثل حرصها إلخ) قال الشافعية: إن الباء باء البدلية، والمنحروص الرطب، والمثل هو التمر المحفود. وأما من جانب الحنفية فأقول: إن الباء باء التصوير أي يبيع بصورة الخرص هذا، والله أعلم. والبحث أطول.

الَّذِي يَبْخَرُ الشَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِ الشَّلْعَةِ فَيَسْتَأْمُ بِأَكْثَرِ مِمَّا تَسَوَّى، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يَحْضَرُ الْمُشْتَرِي، يَرِيدُ أَنْ يَغْتَرَّ الْمُشْتَرِي بِهِ، وَلَيْسَ مِنْ زَايِهِ الشَّرَاءُ، إِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَتَخَذَعَ الْمُشْتَرِي بِمَا يَسْتَأْمُ. وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْغَدِيدَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ تَجَشَّ رَجُلٌ، فَالْتَّاجَشُّ أَتَمُّ فِيمَا يَضَعُ، وَالْبَيْعُ جَائِزٌ، لِأَنَّ الْبَايْعَ خَيْرُ الْتَّاجِشِّ.

٦٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّجْحَانِ فِي الْوُزْنِ

١٣٠٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمُخْرِقَةُ الْعَبْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ، فَجَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا بِسُرَاوِيلٍ، وَعِنْدِي وَزْنٌ يَزُونُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْوَزَانِ: «وَزْنٌ وَأَرْجِعْ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثُ سُؤَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الرُّجْحَانَ فِي الْوُزْنِ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي صَفْوَانَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٦٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْطَارِ الْمُغْسِرِ وَالرَّفْقِ بِهِ

١٣٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ أَنْظَرَ مُغْسِرًا»^(١) أَوْ وَضَعَ لَهُ، أَظْلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي التَّيْسِ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَحَدِيقَةَ، وَأَبِي مُسْعُودٍ، وَعُبَادَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٣٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَفِيْقٍ، عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَوِيبٌ رَجُلٌ مِثْرُ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا، فَكَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ الْمُغْسِرِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: تَخَرُّ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ ظَلَمَ

١٣٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ»^(٢) ظَلَمَ، وَإِذَا أَتَيْعَ أَخَذَكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَبْتَغِ.

وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَالْثَّرِيدِ.

(١) قوله: «من أنظر مغسرا» أى أمهله أو وضع له يعنى أبراه من الدين، قوله: «أظله» أى وقاه الله من حرّ يوم القيامة، أو أفعدده تحت عرشه، كذا فى «اللمعات».

(٢) قوله: «مطل الغني» المطل التسويف بالعدة والدين كالمماطنة، وأتبع بلفظ المحبوس بإسكان التاء، والمراد أخيل من الخوالة و«فلينبتغ»

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّجْحَانِ فِي الْوُزْنِ

زيادته عليه الصلاة والسلام إما هبة وإما زيادة فى الثمن، فإن كانت زيادة فى الثمن فيلحق بالثمن لما فى الهداية، وإن كانت هبة فلا يقال:

[١] قال بشار: بأن بعد هذا فى المطبوع:

١٣٠٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَوِّى، قَالَ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ +، قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ، وَإِذَا أَحْلَتِ عَلَى مِثْرٍ فَاتَّبَعَهُ، وَلَا تَبِعَ يَبْتَغِي فِي بَيْعِهِ». وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنْ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ لِأُمُورٍ إِنْ غَمَّ ذَكَرَ الدُّكْتُورُ بَشَّارٌ وَجْهَهَا أَرْبَعَةً تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِغَضَبِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَالْإِمَامِ الْمُزَوِّى وَابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ حَجَرٍ الْمِشْقِي. وَرَاحِعٌ لِلتَّفْصِيلِ جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ ٢: ٥٧٧ بِتَحْقِيقِ بَشَّارٍ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. ومعناه: أنه إذا أُجِّلَ أحدكم على مئلي فليبيع. وقال بعض أهل العلم: إذا أُجِّلَ الرجل على مئلي فاحتاله فقد برئ المَجِيل وليس له أن يرجع على المَجِيل. وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: إذا توى مال هذا يانفلاس التحال عليه، فله أن يرجع على الأول. واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا: ليس على مال مسلم توى. وقال إسحاق: معنى هذا الحديث: ليس على مال مسلم توى، هذا إذا أُجِّلَ الرجل على آخر، وهو يرى أنه مئلي، فإذا هو مُعَدَّم، فليس على مال مسلم توى.

٦٩ - باب ما جاء في المنابذة واللامسة

١٣١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِبْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَةِ.

وفي الباب عن أبي سعيد وابن عمر.

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. ومعنى هذا الحديث أن يقول: إذا تَبَذَّتْ إِلَيْكَ الشَّيْءُ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ. وَالْمَلَامَةُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا لَمَسَتْ الشَّيْءُ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى بَيْنَهُ شَيْئًا، مِثْلَ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنْ بَيْعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. فَتُحْتَمَلُ عَنْ ذَلِكَ.

٧٠ - باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر

١٣١١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْعِيْثَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّقُونَ فِي التَّمْرِ فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى.

حديث ابن عباس حديث حسن صحيح. والغمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أجازوا

بلفظ المعلوم مخففة، وقد يشدد إلى قليقل حوالته، وعلیء بالهمزة - على وزن كرم، وقد يقال: بالياء مشددة كغنى، والأمر للندب، وقيل: لموجوب. (اللمعات)

(١) قوله: "في السلف" وهو السلم، وهو في عرف الفقهاء: عبارة عن بيع الشيء على أن يكون ديناً على البائع بالشرائط المعتادة شرعاً، وقد ثبت في كتب الفقه كذا في "اللمعات"، قال محمد رحمه الله تعالى: هذا عندنا لا بأس؛ وهو السلم - بفتحين - أي وهو المستقبي بيع السلم، وهو في اللغة: السلف، وفي الشرع: بيع عاجل بأجل يسلم الرجل في طعام أي معلوم قسره وجنسه كثير وشعر إلى أجل معلوم، وأقله شهر، وهو الأصح وعليه الفتوى بكييل معلوم من صنف معلوم أي نوع ووصف كحبيد، ولا حرج في أن يشترط ذلك من زرع معلوم أو نخل معلوم أي لاحتمال فسادهما بالعاهة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، ويدل عليه الكتاب لما روى الحاكم في "المستدرک" عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال: أشهد أن السلف المصنوع إلى أجل مستقبي قد أحله الله في الكتاب وأذن فيه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾. (لموطأ أحمد وشرحه للقاري)

إنها هبة مشاع، فإن الفضة لم تكن مضروبة بل كانت مكسورة فلا شوب فمن أي باب كانت زيادته عليه الصلاة والسلام يعتبر فيه شروط ذلك الباب.

قيل: إن أول من أخرج الضرب هو عبد الملك كما قال الشافعية، أو عمر الفاروق رضي الله عنه كما قال الأحناف، وهذا الضرب هو في الإسلام، وأما ضرب الكفار فكان في عهده عليه الصلاة والسلام أيضاً.

باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر

السلف السهم، في السلم عند أبي حنيفة سبع شروط، ولا يصح عندنا إلا في المكيلات والموزونات والمزروعات والمعدودات المتقاربة، فإنه لا يصح إلا فيما ثبت في الذمة، ولا يكون بيع صحيحاً إلا ما يكون المنيع فيه موجوداً إلا بيع السلم، ويلحقه فصل الاستصناع كما يذكرونه لاحق السلم، وفي متوننا: إن السلم لا يكون في أقل من شهر، وقال النسخسي: إن العرة لما وقع عليه العقد ولا يجب تعيين شه. والسلم في الحيوان غير صحيح عندنا.

قوله: (إلى أجل معلوم) قال الشافعي: إن أجل يجب اتعيين، وإن سلم المسلم فيه في المجلس فلا يجب تعيين الأجل، وعندنا يجب تعيين الأجل، وشرح جميع الجمل في حديث الباب على شاكلة ونسق واحد على ما قال أبو حنيفة خلاف الشافعية.

الشَّلَفُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّيَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يُعْرَفُ حَدُّهُ وَصِفَتُهُ. وَاخْتَلَفُوا فِي السَّلَمِ فِي الْخَيْوَانِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ السَّلَمَ فِي الْخَيْوَانِ جَائِزًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَكَسَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمُ السَّلَمَ فِي الْخَيْوَانِ. وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٧١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَرْضِ الْمُشْتَرِكِ يُرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيْبِهِ

١٣١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُزَيْمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ شُبَيْكَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي حَائِطٍ، فَلَا يَبِيعُ نَصِيْبَهُ»^(١) مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَمْرُضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ. هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: سُلَيْمَانُ بْنُ شُبَيْكَةَ، يَقَالُ: إِنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بِسَاعَةٍ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ شُبَيْكَةَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. فَلَمَّا سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: وَإِنَّمَا يُحَدِّثُ قَتَادَةُ عَنْ صَحِيْفَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ شُبَيْكَةَ، وَكَانَ لَهُ كِتَابٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ شُبَيْكَةَ: دَهَبُوا بِصَحِيْفَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ بَصْرٍ فَأَخَذَهَا، أَوْ قَالَ: فَرَوَاهَا، فَذَهَبُوا بِهَا إِلَى قَتَادَةَ فَرَوَاهَا، فَأَتَوْنِي بِهَا فَلَمْ أَرَوْهَا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ.

٧٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخَايَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ

١٣١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الرُّزَيْنِ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ^(٢) وَالْمُخَايَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَابِ^(٣). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٣ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي التَّعْمِيرِ]^(٤)

١٣١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ يَمَانٍ، حَدَّثَنَا حَفَّاذُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، وَثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: عَلَا السُّعْرُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَعُرَ لَنَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي

- (١) قوله: "فلا يبيع نصيبه... الخ" هو محمول على التدب وكراهة بيعه قبل إعلانه، ولو أعلم الشريك بالبيع، فأذن به، فباع ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والنوري وطائفة من أهل الحديث: ليس له أن يأخذ، وعن أحمد: روايتان كالنهيين - والله تعالى أعلم - كذا في "الطلي".
- (٢) قوله: "نهى عن المحاقلة والمزابنة" مر بيانهما في صفحة ٥٣٦، قوله: "والمخايرة" سبق ذكرها أيضًا في صفحة ٥٦١، أما قوله: "والمعاومة" فهي بيع ثمر النخيل أو الشجر ستين فصاعدًا، وهي مقاعة من العام بمعنى السنة. (الطلي).
- (٣) قوله: "ورخص في العرب" جمع عربية، وفي تفسيرها أقوال لا يسعها المقام، فهي عند الحنفية أن يهب الرجل ثمرة نخله من بستانه، ثم

باب ما جاء في المخايرة والمعاومة

المخايرة المزارعة، والمزارعة على النفعين جائزة اتفاقاً، وأما المزارعة بجزء معين فغير جائزة اتفاقاً، وأما بجزء مشاع فمختلفة فيها، قال أبو حنيفة بعدم الجواز، وقال مالك وأحمد وصاحبنا أبي حنيفة بالجواز، وقال الشافعي: إن كانت المزارعة بتبعية المساقاة فجائزة وإلا فلا: والمساقاة تكون في النخيل وهي جائزة عند الشافعي لا عند أبي حنيفة. وأما أرباب فنون أهل المشعين فأفتوا بالجواز خلاف الإمام. وأما الأسناد في الجواز وعدمه صحاح وحمل المجوزون النهي على الشفعة، وطرق الطحاوي بالروايات واختار مذهب الأصحاب. وأما أرباب التصنيف فيذكرون في أول الباب أن المزارعة عند أبي حنيفة باطلة خلاف صاحبيه ثم بعده يذكرون خلاف الفروع بينهم، وأقول: إذا فقد باب المزارعة عند أبي حنيفة فكيف يذكر الخلاف في الفروع؟ فقال شراح الهداية: إن ذكر أبي حنيفة الفروع بناءً على فرض صحة المزارعة، أقول: إن هذا لا يجدي بل مثله يجري في كل باب ثم رأيت في الخازني القدسي قال: إن أبا حنيفة إنما كرهها ولم ينهاها أشد انتهى الخ، فالعلل الإشكال، ومراده أن أبا حنيفة لم يقل ببطلان المزارعة بل كرهها.

ذكر بعض الشافعية أن البذر إن كان من رب الأرض فمزارعة وإلا فمحاربه، ولم أجد هذا الفرق في غير كتبهم.

قوله: (سعر لنا الخ) روي عن أبي يوسف أن الغلو والمظلمة إذا انتهى يعين الإمام السعر بنفسه ويدخل في ترخيص الأشياء.

لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفُشِّ فِي الْبَيْعِ

١٣١٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ مَا هَذَا؟» قَالَ: أَصَابَتَهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ غَشَّ قَلْبًا مِثْلَ هَذَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُتَمَرَ، وَأَبِي الْخَمْرَاءِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ بُرْدَةَ، وَأَبِي بَرْدَةَ بْنِ نُبَارٍ، وَحَذِيفَةَ بْنِ الِیْمَانِ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرِهُوا الْفُشَّ، وَقَالُوا: الْفُشُّ حَرَامٌ.

٧٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ

١٣١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «سَيْتًا فَأَعْطَى سَيْتًا خَيْرًا مِنْ سَيْتِهِ» وَقَالَ: «خَيَارُكُمْ أَحَابِسُكُمْ قَضَاءً».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَشُعْبَانُ، عَنْ سَلَمَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَمْ يَرَوْا بِاسْتِقْرَاضِ الشَّيْءِ يَأْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ.

١٣١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَأَغْلَظَ لَهُ»، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لَصَاحِبَ الْحَقِّ مَقَالَاهُ». وَقَالَ: «اشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ فَطَلَبُوهُ، فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سَيْتًا أَفْضَلَ مِنْ سَيْتِهِ، فَقَالَ: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

١٣١٧ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ. نَحْوُهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

صَحِيحٌ.

يشقُّ على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم لكون أهله في البستان، ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة، فيعطيه مكان ذلك عمراً محدوداً بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه، فلا يكون عملاً للوعد، وهذا جائز؛ لأن الموهوب لم يصر ملكاً للموهوب له مادام متصلاً بملك الموهب، فما يعطيه من التمر لا يكون عوضاً عنه، بل هبة متبدلاً، وإنما سُمِّيَ ذلك يفاً مجازاً؛ لأنه في الصورة عوض يعطيه للتحرز عن الخلف. (النهاية شرح الهداية وسبق بحثه في صفحة ٥٦٤)

(١) قوله: «مَنْ غَشَّ قَلْبًا مِثْلَ هَذَا» الفش ضد النصح وهو الشرب الكدر أي ليس من أخلاقنا ولا على سنتنا. (مجمع البحار)
(٢) قوله: «استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الشيخ في «اللمعات»: في الحديث دليل على جواز استقراض الحيوان، وعند أبي حنيفة: لا يجوز، وقالوا: هذا الحديث منسوخ - انتهى -.

(٣) قوله: «فَأَغْلَظَ لَهُ» أي عطف به أي شدد في طلب دينه من غير كلام يقتضي الكفر، أو كان هو كافراً، قوله: فهم أصحابه أي فصدوه ليوذوه باللسان أو باليد. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفُشِّ فِي الْبَيْعِ

ذكر في الفتح أن البيع دا غرر فولي يجب فسحه قضاءً، وإذا غرر فعلي يجب فسحه ديانةً، وكل بيع مكروه تحريماً يجب فسحه ديانةً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ

قال أبو حنيفة: لا يجوز الغرض إلا في الشئ أي المكمل أو الموزون، وقال الشافعي: يجوز استقراض الحيوان كالسليم ويعين كل تعيين كيلاً يقع النزاع بعد.

وللشافعي حديث الباب، ولنا ما مر من التشريع العام (نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً)، وحديث الباب واقعة حال، وإن قيل: إن حديث المار في البيع لا الغرض، أقول: إن مناطهما واحد، وبحمل واقعة الباب عندي أنه اشترى البعير بثمن مؤجل ثم أعطى إبلًا بدل دالثن فغتر الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة تكون في عصرنا كثيرة.

١٣١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا وَزُّوحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا^(١)، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ. فَقُلْتُ: لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَبِيرًا وَبَاعِيًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ. فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧٦ - باب [ما جاء في منع البيع والشراء والقضاء]^(٢)

١٣١٩ - أَخْبَرَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَنْعَ الْبَيْعِ، مَنْعَ الشُّرَاءِ، مَنْعَ الْقَضَاءِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ زَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٣٢٠ - حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُشَكِّبِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ، سَهْلًا إِذَا اشْتَرَى، سَهْلًا إِذَا اقْتَضَى». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٣).

٧٧ - باب النهي عن البيع في المسجد

١٣٢١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ حُصَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ. وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَشْتَدُ فِيهِ ضَالَّةٌ^(٤) فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَالتَّمَلُّ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا الْبَيْعَ وَالشُّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ زَعَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي الْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ.

(١) قوله: "بكرًا" - بفتح الباء وسكون الكاف - الشاب من الإبل، قوله: خيارًا أي مختارًا، وبيعًا - بالتحفيف - أي الإبل الذي أنفَى رباعيةً وهي السن الذي بين الثانية والأنياب والأعراب كأعراب القاضي، وفي الحديث دليل على أن رد الأجر في الدين في مكارم الأخلاق، وليست من الأموال الربوية، وأيضًا لم يكن مشروطًا في صلب العقد. (اللمعات)

(٢) قوله: "من يشتد فيه ضالة" هو من الشد: رفع الصوت، قوله: لا رد الله عليك، قاله زجرًا عن طلبه في المسجد. (المجمع)

قوله: (استسلف إلخ) أي اشترى بشئ من محل، ومثل هذا ما في الصحيحين: «أنه عليه الصلاة والسلام استسلف الطعام ووهن درعه»، ولم تكن الدرع لمنأ بل رهنًا بذل الثمن.

باب النهي عن البيع في المسجد

يجوز للمعتكف بلا إحصاء سلعة، وقال ابن وهبان في منظومته: إن اعتياد المرور بمسجد فسق والتعليم للأطفال فيه غير جائز، وقال الشارح: هذا إذا كان يعلم على الأجرة وإلا فلا:

وفسق معتاد المرور بمجمع ومن علم الأطفال فيه ويوزر

[١] ما بين المعرفتين من نسخة بشار، وقال بشار: سقطت ترجمة الباب من المخطويع.

[٢] وفي نسخة بشار: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ

١ - باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْحِبٍ أَنَّهُ عُمَيْرُ بْنُ أَبِي حَكْرَةَ: إِذْ هَبَ فَاقْضَى بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: أَوْتَعَانِي^(١) يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: فَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ، فَبِالْحَرِيِّ^(٢) أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا، فَمَا أَرْجُو بَعْدَ ذَلِكَ؟»

وفي الحديث قصة.

وفي الباب عن أبي هريرة. حديث ابن عمر حديث غريب. وليس إسناده عندي بشئ، وعبد الملك روى عنه المعتبر هذا، هو عبد الملك بن أبي جميلة.

١٣٢٢ (م) [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَرَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الْحَقِّ قَتَلَهُ ذَلِكَ فَذَلِكَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حَقُّوهُ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ].^(٣)

١٣٢٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُجِبَ عَلَيْهِ، يُنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ»^(٤).

١٣٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَمَّادٍ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى النَّعْلَبِيِّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ مَرْدَاسٍ الْفَزَارِيِّ عَنْ خَبِثَةَ وَهُوَ الْبَضْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَغَى الْقَضَاءَ، وَسَأَلَ فِيهِ شَفْعَاءَ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُخْرِجَ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ».

هذا حديث حسن غريب، وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى.

١٣٢٥ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ»^(٥). هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقد زوي أيضًا من غير هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

٢ - باب ما جاء في القاضي يصب ويخطئ

١٣٢٦ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ

(١) قوله: "أو تعافني" بالواو بعد الهمزة، والمعطوف عليه محذوف أي أرحم وتعافني. (اللمعات)

(٢) قوله: "فبالحرى" الرواية المشهورة - بكسر الراء وتشديد الياء - بلفظ الصفة على وزن فاعيل بمعنى الخلق والجدير، فالباء والدة وهو مبتدأ ما بعده خبره، والكفاف هو الذي لا يفضل عن الشيء، ويكون مقدار الحاجة إليه، وهو نصب على الحال. وقيل: أراد به مكفونًا عن شئها. (اللمعات)

(٣) قوله: "يُسَدِّدُهُ" أي يعينه ويحمله على الصواب. (اللمعات)

(٤) قوله: "فقد ذبح بغير سكين" معناه التحذير من طلب القضاء، والذبح مجاز عن هلاك دينه لا هلاك بدنه، أو مبالغة، فإن الذبح بالسكين راحة وخلاص من الألم وبغيره تعذيب، فضرب به المثل ليكون أشد في التوقي منه، فإن الذبح بالسكين عناء ساعة، والآخر عناء عمر،

أبواب الأحكام

لا نجد كتاب الأحكام في كتب الفقه بل نجد في كتب الحديث، وبذكر نخته مسائل مثل مسائل القضاء في الفقه

باب ما جاء في القاضي يصب ويخطئ

قال الشافعي رحمه الله في عقد الحيد: إن حديث الباب في حق القاضي لا في حق المعني أو المحتج، والقاضي الحاكم يحتاج إلى

[١] سقط هذا الحديث من النسخة الهندية أبشاه من نسخة بشار.

ابن مُحَمَّد بن عمرو بن حَزْم، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ».

وفي الباب عَنْ عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر.

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي كَيْفَ يَقْضِي؟

١٣٢٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ عَنْ مُعَاذٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَكَتَ مُعَاذًا إِلَى الْبَيْتِ فَقَالَ: «كَيْفَ يَقْضِي؟» فَقَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: «فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: أَجْتَهَدُ رَأْيِي^(١)، قَالَ: «وَالْعَمَدُ الَّتِي فِي وَفْقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

١٣٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو، ابْنِ أَخِي لِلْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ جَنْصِ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِتَحْوِهِ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ. وَأَبُو عَوْنٍ الضَّقْفِيُّ، إِسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ الْعَادِلِ

١٣٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الشَّيْخِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ عَنْ لُطَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ، وَأَبْغَضُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ».

وفي الباب عَصِيْبُ بْنُ أَبِي أَوْفَى.

حديثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

كذا في "المجمع".

(١) قوله: "وإذا حكم فأخطأ فله أجر واحد" إما يؤجر المخطئ على اجتهداده في طلب الحق لأن اجتهداده عبادة، ولا يؤجر على الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط، وهذا في من كان حاميًا لآلة الاجتهاد عارفاً بالأصول عالماً وجوه القياس، فأما من لم يكن حلالاً للاجتهد، فهو متكلف، ولا يعذر باخطأ، بل يخاف عليه الوزر، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: "القضاء ثلاثة وأحدهم في الجنة واثنان في النار" الحديث، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: "أجتهد رأيي" الاجتهاد أخذ النفس بهذا الطاقة، وتعمل المشقة فيه دليل على شرعية القياس، كما تقرّر في أصول الفقه.

(٣) قوله: "إن أحب الناس... إلخ" لا بد من تخصيص الأنبياء عليهم السلام وبعدهم إن أريد بالإمام العادل من أجمع بين الكمالات العلمية والعملية إلى الغاية القصوى، ومع ذلك عدل بين خلق الله ومبائستهم كالخلفاء الراشدين، فلا شبهة أنه أفضل ممن عداه، والظاهر أنه لبيان فضيلة العدل، وأن العادل أفضل ممن عداه من هذه الحبيبة - والله تعالى أعلم - (اللمعات).

معرفة المسائل والنوافع أيضاً بخلاف المفتي.

قوله: (أجران إلخ) في مسند في رواية بسند ضعيف أن للمصيب عشرة حسنات.

باب ما جاء كيف يقضي القاضي؟

حديث الباب يفيد في القياس وأخذ أرباب الأصول وتكلم فيه المحدثون لأن الراوي عن معاذ مبهم، أقول: إن الراوي عنه جماعة من أصحاب معاذ، وأصحاب معاذ ثقات فلا ضمير وأخذت قوي، وقال البيهقي: إن الحديث وإن هو منقطع لكنه مروى عن أصحاب معاذ فيكون حجة وأخذ أرباب القياس حديث الباب. أقول: إن الاجتهاد الذي أعم من القياس الذي قسم الكتاب والسنة والإجماع لا ينكره داود الظاهري ولا يقال: إن داود الظاهري منكر القياس وليس بمجتهد، وإن أشار إليه في الهداية لمكن الحق أنه مجتهد، والاجتهاد يشتمل على تقييد المطلق وتخصيص العام وتفسير المحمل وتقديم النص على الظاهر ومثل هذه الأبحاث، هذا والله أعلم، وراجع تحريج الهداية من أحاديث الاجتهاد من القضاء.

[١] وفي النسخة الهندية: "الذي وفق رسول الله لما يحب ويرضى".

١٣٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرِ الْمَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ، وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي لَا يَقْضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ كِلَانَهُمَا

١٣٣١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ خَرْبٍ، عَنْ خُنَيْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تُقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ، فَسَوْفَ تُدْرِي كَيْفَ يَقْضِي» قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرَّجَّةِ

١٣٣٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ لِمُعَاوِيَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ» دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ، إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكِنَتِهِ. فَيَجْعَلُ مُعَاوِيَةَ رَجُلًا عَلَى خَوَانِجِ النَّاسِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ.

حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ الْجَهَنِيُّ، يُكْنَى أَبَا مَرْثَمٍ.

١٣٣٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْثَمٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ أَبِي مَرْثَمٍ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ

١٣٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كَتَبَ أَبِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ، أَنْ لَا تُحْكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانٌ. فَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ» بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو بَكْرَةَ إِسْمَعِيلُ تَفَعَّلَ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْأَمْرِ

١٣٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شَيْبَةَ^(١)، عَنْ فَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَغَيْتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا مِيرْتُ، أُرْسِلَ فِي أَلْرِي، فَرَدَدْتُ، فَقَالَ: «أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَا تُصَيِّتُ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُوفٌ، وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غُلٌّ لِيَهْذَا دَعْوَتُكَ، فَاغْضُ لِيَمْلِكُ».

(١) قوله: "بغلل بانه" أى منع أرباب الخوانج أن يدخلوا عليه ويعرضوا حوائجهم، والحاجة والخلة والمسكنة متقاربة المعنى كمردها تأكيداً، قوله: "أغلق الله أبواب السماء..." الخ أى أضده ومنعه عما يطلب ويسأله ويخيب دعوته، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "لا يحكم الحاكم" وهو أعم من أن يكون قاضياً أو غيره، قوله: "وهو غضبان" لأنه يمنع من التمكن من الاجتهاد وانتفت فيه، وكذلك حكم كل ما تغير من الأحوال كالجوع والعطش والمرض وأمثال ذلك. (اللمعات)

(٣) قوله: "المغيرة بن شبل" -مجمعة وموحدة مصغراً- وهو أبو الطفيل البجلي، قاله في "اللعن"، وفي "التفريب": المغيرة بن شبل -بكر المجعة وسكون الموحدة- ويقال: بالتصغير البجلي الأحمسي أبو الطفيل الكوفي ثقة من الراية.

بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ

لأن القضاء ينبغي أن يكون حالة الاعتدال، ولتت فضاؤه عليه الصلاة والسلام حالة الغضب لكنه لا يقاس عليه سائر أداس أمته.

بَابُ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْأَمْرِ

قال أرباب الحنفية: إن القاضي لا يجيب دعوة رجل إلا أن يكون من متعلقه أو كان يدعو قبل نصبه على منصب القضاء.

والهدية على أربعة أقسام، وبحث ابن عاتدين في جواز دعوة لغيره وعدم جواره.

وفي الباب عن غدي بن عبيدة، وبريدة والمستور بن شداد، وأبي حميد، وابن عمر، حديث معاوية، حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي.

٩ - باب ما جاء في الراشي والمرثشي في الحكم

١٣٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمَرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، وابن خديزة^(١)، وأم سلمة. حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد روي هذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو، وروى عن أبي سلمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ولا يصح. وسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. ١٣٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئبٍ، عَنْ خَالِهِ^(٢) الْحَارِثِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمَرْتَشِيَّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠ - باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة

١٣٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى كُرَاعٍ^(٣) لَقَبَلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ». وفي الباب عن علي، وعائشة، والمغيرة بن شعبه، وسلمان، ومعاوية بن خديزة، وعبد الرحمن بن علقمة. حديث أنس حديث حسن صحيح.

١١ - باب ما جاء في التشديد على من يقضي له شيء ليس له أن يأخذه

١٣٣٩ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ

(١) قوله: "الراشي" وهو المعطي، والمرثشي وهو الآخذ، وإنما يتحققهما العمدة إذا استويا في النقص والإرادة، فرش المعطي لئلا يه باطلا، ويمنع به إلى خلفه، فأما إذا أعطى جنواً من به إلى حق، أو يدفع به عن نفسه مضره، فإنه غير داخل في هذا النوع، هذا ما قاله الطيبي في "الشمعات" هذا يعني أن يكون في غير القضاة والولاة، لأن السعي في حماية الحق إلى مستحقه، ودفع الظلم عن المظلوم واجب عليهم، فلا يجوز لهم الآخذ عنه وأيضاً قيل: إذا كان عمل يستأجر عليه بمقدار هذه الأجرة، فيأخذها لا يجرم، وأما كلمة "أو" عمل قيل لا يؤخذ عليه هذه الأجرة، فهو حرام.

(٢) قوله: "واس حديثه" كذا في أكثر النسخ، قال في "أسد الغابة" عن أبي نعيم وابن مندو: إنه الصواب، قال: وقيل: أبو حذيفة انتهى المعنى، وفي بعضها: ومن حيدة وفي بعضها: أي حديد.

(٣) قوله: "إلى كُرَاعٍ" هو مستند المساق من الغد والبق. (يجمع كُرَاع)

باب ما جاء في الراشي والمرثشي

الرشوة في اللغة إلقاء المدح في غير، وقال فقهاؤنا: يجوز إعطاء الرشوة إذا كان مضموماً، وإن كان ظاهراً أو كان له غرض فاسد فلا يجوز. والمرثشي المعطي، والمرثشي الآخذ، ووقع في بعض كتب اللغة حديث: «لعن الله الراشي والمرثشي والمرثش الخ»، والمرثش الوكيل بين الراشي والمرثشي، وأحاديث أرباب اللغة لا تكون بلا أصل، وذكر العسكري إمام اللغة في كتاب الأمدان قريب ألف حديث ليست بلا أصل.

باب ما جاء في التشديد على من يقضي له شيء ليس له أن يأخذه

قوله: «إن حديث الباب يرد على الحنفية حين قالوا: إن القضاء نافذ ظاهراً وباطناً»، وأنكره البخاري في كتاب الخيل أشد الإنكار، قول: «ليست المسألة أن ينكر ذلك الإنكار فإن عنوان المسألة هنا قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والفسوخ لا في الأملاك المرسنة إذا»

أَمْ سَلَمَةً عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، وَلَقَدْ يَتَضَكَّمُ أَنْ يَكُونَ الْحَرُّ بِحُجَّتِهِ^(١) مِنْ بَعْضٍ، فَإِنْ قَضَيْتُ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذُ بِهِ شَيْئًا». وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ. حديثُ أُمِّ سَلَمَةَ، حَدِيثٌ خَيْرٌ صَحِيحٌ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْبَيِّنَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

١٣٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَايِلَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ^(٢) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي^(٣)، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي. وفي يدي، لَيْسَ لَهَا فِيهَا حَقٌّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا خَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. قَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ». قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ

- (١) قوله: "وإنما أنا بشر" يعني إن تركت على ما جبلت عليه من القضايا بالبشرية، ولم أؤيد بالوحي، طرأ عليّ منها ما يطرأ على سائر البشر. (اللمعات)
- (٢) قوله: "الحن بحكته" أي السن وأفصح وأبين كلاماً وأقدر على الحججة، ويقال: الحن كعرج أي فطن، والحن قد يطلق على الخطأ في الكلام وعدم التصريح بالتقصود وعلى الضرب في الصوت، وعلى معنى الفتنة، وهو المراد هنا. (اللمعات)
- (٣) قوله: "من كندة" بكسر الكاف - أبو حنّ الذي من اليمن، وحضرموت أيضاً بلدة من اليمن.
- (٤) قوله: "غلبني على أرض لي" أي غصبها مني فهزأ. (الطلي)

كَانَ الْحِلُّ قَابِلٌ لِلْإِنْشَاءِ، وَلَا يَأْخُذُ الْقَاضِي الرُّشُوقَ، نَافِذٌ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ وَغِيُودٌ أُخْرَى أَيْضاً، وَأَمَّا الْأَمْلَاقُ الْمُرْسَلَةُ فَهِيَ أَنْ يَدْعِيَ أَنْ هَذَا الشَّيْءُ لِي وَلَا يَذْكُرُ سَبَبَ مَلَكَةٍ فَإِنَّهُ قَضَاءٌ ظَاهِرٌ لَا بَاطِنَ، وَأَمَّا وَجْهٌ عَدَمُ نَفَازِهِ بَاطِنٌ فَذَكَرَ صَاحِبُ الْهُدَايَةِ أَنَّ الشَّيْءَ يَتَمَلَّكُ بِأَسْبَابٍ عَدِيدَةٍ فَإِذَا قَضِيَ فَالْقَضَاءُ يَكُونُ بِدَلِّ السَّبَبِ، وَلَا وَجْهَ تَرْجِيحٍ بَعْضُ الْأَسْبَابِ عَلَى بَعْضٍ فَيَكُونُ تَرْجِيحاً بَلَا مَرَجَحٍ، وَالْوَجْهُ إِلَى أَنَّ الْعُقُودَ وَالْفُسُوحَ فِي يَدِ الْقَاضِي وَقُدْرَتِهِ بِخِلَافِ الْأَمْلَاقِ الْمُرْسَلَةِ، فَعَمِلَى مَا ذَكَرْنَا : إِنَّهُ إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَشَهِدَ شَاهِدَانِ فَحُكِمَ الْقَاضِي بِنِكَاحِهِ حَلٌّ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَزَعَمَ خُصُومُنَا أَنَّا أَخْبَرْنَا هَذَا الْإِرْتِكَابَ بَلَا نَكِيرٍ، وَالْحَالُ أَنَّ هَذَا الزَّعْمَ فَاسِدٌ وَعَلَى الْمُدَّعِيِ وَالشَّاهِدَيْنِ زُرُّ الْأَخْرَةِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ فِي الْفَتْحِ، وَخِلَافُ الْعَرَفِيِّينَ وَالْمُحَاوِرِينَ فِي أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ وَالْمَرْأَةُ مَنْكُوحَةٌ أَمْ لَا؟ فَقَالَ الْمُحَاوِرُونَ : إِنَّهَا تَقُومُ عِنْدَهُ وَلَا تَمُكُّ مِنْ نَفْسِهَا، وَقُلْنَا : إِنَّهَا تَمُكُّ مِنْ نَفْسِهَا، ثُمَّ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَّا : إِنَّ الْقَضَاءَ بِمَنْزِلَةِ النِّكَاحِ حَتَّى قَالُوا : إِنَّهُ يَجِبُ عِنْدَ هَذَا الْقَضَاءِ شَاهِدَانِ مِثْلُ مَا يَكُونُ الشَّاهِدَانِ فِي النِّكَاحِ، وَقِيلَ : لَا يَجِبُ الشَّاهِدَانِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَيْسَ بِنِكَاحٍ صَرِيحٍ بَلِ النِّكَاحُ فِي طَبْعِهِ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ قَائِمٌ بِمَقَامِ النِّكَاحِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا فَإِنَّهُ فِي مَنْ هُوَ لُحْنٌ بِحِجَّتِهِ، وَلَا نَقُولُ بِأَنَّ الْقَضَاءَ نَافِذٌ بِمَحْضِ ذَلِكَ اللَّحْنِ بَلِ يَجِبُ الشَّاهِدَانِ وَغَيْرُهُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَنَقُولُ أَيْضاً : إِنَّ الْحَدِيثَ فِي الْأَمْلَاقِ الْمُرْسَلَةِ فَإِنَّهُ فِي الْمِيرَاثِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ص (١٤٨) ج (٦)، وَقَدْ بَدَّوْا بِالْبَالِ أَنَّهُ مَعَ الْحِلِّ بَاطِنٌ مِنَ النَّارِ لَا فِي الْكُذْبِ ابْتِدَاءً فَقَطْ بَلِ مُسْتَمراً، وَنَظَرِيهِ مَا ذَكَرَهُ فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ فِي نِكَاحِ الرَّفِيقِ هِيَا وَطْنِ جَارِيَةٍ أَنَّهُ وَادَّعَى الْوَلَدَ. وَالْأَسْهَلُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ قُطِعَ لَهُ مِنَ النَّارِ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ فَهُوَ فِي نَفْسِ الدَّفْعِ لَا بَعْدَهُ فَالسَّبَبُ تَحَقُّقُ ابْتِدَاءً وَالْإِتِّصَافُ مُسْتَمراً كَمَا قَالَ يَحْيَى أَرْبَابُ الْفَنُونِ. إِنَّ التَّحَقُّقَ مَرَّةً يَكْفِي لِلصَّدَقِ بِإِطْلَاقِ الْعَامِّ مُسْتَمراً أَوْ أَنَّهُ حُكِمَ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ وَبَعَثَهُ قَالُوا فِي حَدِيثِ عُمَارَ : « نَقَلَهُ الْفَتَى الْبَاغِيَّةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْخَبَةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ ».

وَأَمَّا حِجَّتُنَا فَذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ حِينَ تَوَبَّ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَأَتَى بِشَيْءٍ لَطِيفٍ مِنْ بَابِ التَّفَقُّهِ وَيَذْكُرُ أَرْبَابَ تَصْنِيفِنَا وَاقِعَةً عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ أَنَّهُ ادَّعَى عِنْدَهُ رَجُلٌ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَشَهِدَ شَاهِدَ الزُّورِ فَحُكِمَ عَلَيْهِ بِالنِّكَاحِ، فَقَامَتِ الْمَرْأَةُ فَقَالَتْ : وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، فَأَنْكَحْنِي بِهِ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ كَيْلَا يَأْتِمَ. فَقَالَ عَلَى : شَاهِدُكَ زَوْجَاكَ الْحَ، ذَكَرَهُ عَمَدٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَا يَذْكُرُونَ سَنَةَ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ وَلَمْ أَجِدِ السَّنَدَ وَظَنِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ بَلَا أَصْلَ، وَرَأَى الْحَافِظُ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ وَلَمْ يَرِدْهُ زِيَادَةُ الرَّدِّ وَلَمْ يَقْبَلْهُ أَيْضاً، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِبَلَا أَصْلَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْبَيِّنَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

قال أبو حنيفة : إن فصل الأمور بطريقتين : البينة على المدعي أو البمين من المنكر ، ولا ثالث ، وقال الشافعية بالثالث أي الشاهد الواحد والبمين من المدعي. وحديث الباب لنا أي البينة على المدعي والبمين على من أنكر ولا ثالث ، وسبأتي حديث للحجازيين ولحل البخاري وافقاً فإنه لم يخرج حديث الحجازيين.

يُخْلَفُ لَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أُذِيرَ: «لَنْ خَلَفَ عَلَيَّ مَالِكٌ»^(١) لِتَأْكُلَهُ ظُلُمًا، لِيُثْقِلَ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُفْرَضٌ»^(٢).

وفي الباب عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ قَبَسٍ.

حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثُ خَسَنٍ صَحِيحٌ.

١٣٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَغَيْرُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْظُمِيُّ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ خَفْظِهِ، ضَعْفُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ.

١٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ غُسْنِ الْبَغْدَادِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ غَمْرٍ الْجُمَحِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي ثَلَيْثَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

١٣ باب ما جاء في اليمين مع الشاهد

١٣٤٣ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ.

قَالَ زَيْعَةُ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لَسْعَدٍ بْنُ عُيَادَةَ قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ سَعْدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»^(٤).

(١) قوله: "وهو عنه معرض" قال الطيبي: هو مجاز عن الاستهانة به واستحط عليه والإبعاد عن رحمته نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَكْتُمُهُمُ اللَّهُ﴾. ينظر إليهم يوم القيامة.

(٢) قوله: "قضى أن اليمين على المدعى عليه" لم يذكر في هذه الرواية طلب البيينة كالمه ثابت مقرر في الشرع، فإنه قال: البينة على المدعى، وإن لم تكن بيينة، فاليمين على المدعى عليه.

(٣) قوله: "قضى باليمين مع الشاهد" أي كان للمدعى شاهد واحد، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يخلف حتى ما يدعيه بدلا عن الشاهد.

قوله: (عن ابن عباس الخ) حديث ابن عباس: «ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر الخ». أخرجه النووي في أربعين وصححه، وابن حبان صححه في صحيحه، ورواه البيهقي في المسند الكبرى وسنده صحيح، وأخرج البخاري قطعة منه في تفسير سورة القدر، لكن معرفة المدعي والمدعى عليه متعذرة لا يدركها كل واحد، وأذا صرح الفقهاء في جميع المراتب بأن المدعي فلا والمدعى عليه فلا.

باب ما جاء في اليمين مع الشاهد

حديث الباب حديث المحاذرين وحجة سنننا، وأحباب الخرافة بوجوبها، منها أن الحديث لا يدل على أن اليمين كاذبة على المدعي بل يمكن مراد أن يقال: إن الشاهد على المدعي واليمين للمنكر. ومنها أن المراد أن فصل الخصومات في عهده عليه الصلاة والسلام كان يسير إما بالبينة أو باليمين، والشاهد اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا يدل على الشاهد الواحد. وإلى الجمهور: إن اسم الجنس لا يكون في استنفذت لكن البخاري قال بأنه قد يكون مشتق أيضا اسم جنس كما قال تحت آية: «وَيَوْمَ نَعُصُ الظَّالِمِينَ» [الفرقان: ٢٧] الآية، فدل الحديث على أن يكون فصل الأمر بالبينة لكن البينة عام من أن يكون رجلين أو رجلاً وامرأتين أو امرأة واحدة أو رجل واحد أو أربعة شهداء لكن هذا الوجه للحجوب يرد سائر طرق الحديث. وحديث الباب أخرجه مسلم في صحيحه، ونقل الخفيف ابن أبي عمير الحاج لإدلال ابن معين حديث المحاذرين بجميع طرقه نكح الجمهور إلى تصحيح الحديث، فأقول: وليخطر إلى أصل الواقعة، فأقول: إنه كان صلحا لا فصل الأمر بالقضاء لما أخرجه أبو داود ص (٥٠٨) أنه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد واحد الخ، وفيه: «أدعوا فافتحهم أنصاف المثل الخ» فدل على أنه مضاعفة فإنه لو كان قضاء بشاهد واحد ويمين فكيف، يكون التصديق فليس إلا صنفاً، وعنده الراوي بالقضاء بشاهد ويمين فإذن لا حاجة إلى الجواب، والمسألة محتسنة فيها في السلف.

قيل: إن أول من قضى بشاهد ويمين معاوية، ولكنه قال ياق: قضى جندب بن يمين وشاهد، وسنده قوي رواه أبو يوسف، في مسنده، تأليف ابن عروبة الحراني تلميذ أبي جعفر الطحاوي وهو في كثر العمل، ورأيت في تنبيه أبي عمر أنه روى مدعياً ثم رد عليه أشد الرد.

وفي الباب عن علي، وجابر، وابن عباس، وسفيان.

حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، حديث حسن قريب.

١٣٤٤ - حدثنا محمد بن بشر، ومحمد بن أبان، قالا: حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

١٣٤٥ - حدثنا علي بن حجر، حدثنا إسماعيل بن جعفر، حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد قال: وقضى بها علي فيكم. وهذا أصح. وهكذا زوى شفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ترسلًا. وروى عبد العزيز بن أبي سلمة، ويحيى بن سليم هذا الحديث عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: رأوا أن اليمين مع الشاهد الواحد جائزة في الخصومة والأموال. وهو قول مالك بن أنس، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقالوا: لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا في الخصومة والأموال، ولم يرض بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد.

١٤ - باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه

١٣٤٦ - حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أبي ثوب، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من أعنت نصيبًا، أو قال: شقيقًا، أو قال: شركًا له في عبيد، فكان له من المال ما يطلع كفته بثمنه العبد». فهو عتيق، وإلا فقد

الأحرار. وقد قال الأئمة الثلاثة رحمهم الله تعالى، وقال أبو حنيفة: لا يجوز أحكم بالشاهد واليمين، بل لا بد من شاهد من غيرهما تعالى. وهم استشهدوا بشهادتين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين، جرح واحد، أو قال: قال: لا يشهد، سوى من مكمل ولا يجوز سماع الكتاب من الواحد، وأيضًا إمام في السنة واليمين لا يكتفي بجميع التثبت في جانب المدعى، وجميع الأيمان في جانب المدعى، قال الثوريين: وجه حديث سند من لا يرضى القضاء باليمين، ولشاهد واحد أنه قضى بيمين المدعى عليه بعد أن أقام المدعى شاهدًا وحده، وعجز عن إتمام حجة.

(١) قوله: "شرك" بالنصب والتشديد أراد - وصورة المعسكري تعينها من أصل الجوهري، وقيل: أراد ذلك في نصيب صاحبه من مكمل نصيبه، أو الإكتمال به. (الطبري)

وإن كان هذا لا يمكن، فإنه يخل من محمد بن الحسن أنه حرم الواحد، خلافاً لكتاب الله تعالى، ثم ما جاء في أن يأتى بغير الزيادة بغير الواحد، على الظاهر ثم قال من شهد أنه إذا قضى قاضى مشاهد، وعين يجوز لقاض آخر أن يصدقه، ثم غضب أبو عمر وقال: ليس مذهبا عنده فيه أيضا، أو قال: قول ابن محمد إنه خلاف الكتاب، فإن الكتاب قد تعرض إلى هذه المسألة في موضعين وليس فيها ذكر لطريق الثالث للعقل. وأما ما نقل عن محمد أن لقاضى الثاني جواز له أن يصدقه، فأقول: إن ههنا دقيقة وهي أنه قد يكون القضاء يختلف فيه وقد تكون المسألة مختلفة فيها وإن لم يفرق القضاء مسألة مختلفة فيها، فمما يثبت خمسة عينا، وأما إذا كان المختلف فيه قضاء فإذا لم يفرق قاض لا يصير محمد عليه، وإلا إذا لم يفرق قاضى من يصدقه بيمينه عليه، فأقول محمد في القضاء لا في المسألة فلا وجه للقصة.

باب ما جاء في العبد يكون بين رجلين فيعتق أحدهما نصيبه

أي إذا كان العبد مشتركاً بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه، فقال أبو يوسف ومحمد: إن العبد حر، ثم إن كان أعتق موصرا فيصير قيمة نصيب شركه وإن كان موصرا فيعتق العبد. وقال الشافعي: إن أعتق إن كان موصرا فيصير شركه ولا يتجزئ العتق، وإن كان موصرا فيعتق العتق ولا يقول بالاستسعاء، بل يقول: استخذه من العبيد التي يؤمأ ويؤمأ يوما إلى الأبد. وقال أبو حنيفة: إن كان أعتق موصرا يؤمأ فيعتق العتق وإن كان موصرا يؤمأ فيعتق أو استسعاء أو مطلق، وأعتق يتجزئ عنه أي حصة في كل حال ولا يتجزئ عند حبيبه في حال، وقال الشافعي: يتجزئ في بعض الأحيان لا في البعض الآخر، وقال الثوري: إن وحق الأحاديث الشافعي، أقول: كيف وقد أجد الشافعي حديث نصيبان وأما حديث الاستسعاء مع صاحبه والإصناف من حيث الحديث ما قال الطحاوي من أنه اختار مذهب الشافعيين، وأقول: إن مذهب أبي حنيفة قوي نفعها فإن الإصناف لأمر النصيب والاستسعاء المذكورين في الأحاديث، ووالى البخاري رحمه الله أنا حنيفة من الأول إلى الآخر.

قوله: (فهو عتيق الخ) قال أبو حنيفة: معناه أنه لا يصرى رقيقاً وإن لم يعتق كله في الحال.

عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»^(١).

قال أبو ثوب: وَرَبَّمَا قَالَ نَافِعٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِعَنِي فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ. حَدِيثُ ابْنِ عُثْمَرَ حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

١٣٤٧ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْخَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيئًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْعَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَهُوَ عَتَقٌ مِنْ عَالِهِ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيئًا، أَوْ قَالَ: شَقِيصًا فِي مَمْلُوكٍ، فَخَلَّاصَهُ فِي عَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، قَوْمٌ قِيَمَةُ عَدْلٍ ثُمَّ يُسْتَنْصَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ، غَيْرَ مُشَقَّوقٍ عَلَيْهِ».

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو

١٣٤٨ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، نَحْوَهُ. وَقَالَ: شَقِيصًا. هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَمْرَ الشَّعَايَةِ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الشَّعَايَةِ؛ فَزَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الشَّعَايَةَ فِي هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ شَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيئَهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، غَرِمَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ وَعَتَقَ الْعَبْدَ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ مَا عَتَقَ، وَلَا يُسْتَنْصَى. وَقَالُوا: بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُمَرَى

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْخَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) قوله: "وإلا فقد عتق منه..." إلخ أي وإن لم يكن له ما يبلغ ثمنه، فقد عتق منه أي من العبد ما عتق من نصيب المعتق، هذا الحديث بظاهره يدل على أن المعتق إن كان موسراً، ضمن للشريك وإن كان معسراً، لا يستسعى العبد، بل عتق ما عتق ورقاً ما رق. ومذهب أبي حنيفة إن كان موسراً ضمن، أو استسعى الشريك لعبد أو لعتن، وإن كان معسراً لا يضم، لكن الشريك إما أن يستسعى أو يعتق، والولاء لهذا لأن الإعتاق بمنزلة، وقالوا أي صاحبه: ضمانه عتياً؛ والسعاية فقراً والولاء للمعتق لعدم تجزئ الإعتاق عندهما، ومعنى الاستسعاء أن العبد يكفل للاكتساب حتى يحصل قيمته للشريك، وقيل: هو أن يجده الشريك بقدر ما له فيه من الملك، كذا في

قوله: (عتق منه ما عتق إلخ) قال أبو حنيفة: معناه أن هذا إعتاق المعتق الأول وأما الباقي فاعتق في المال بعد الضمان أو الإعتاق أو الاستسعاء، وقال بعض الشافعية في الاستسعاء بأن المراد به أن يخدم مولاه يوماً ويترك يوماً، ويبقى على هذا إلى الأبد، قول: إن هذا يخالفه قوم قيمة عدل إلخ.

وأذكر مستدللات أبي حنيفة: ١٠٠ها أثر عمر أخرج الطحاوي من (٦٣) ج (٢) سننه قوي فيه: فقال عمر: أعتقوا أنفسكم وإذا بلغ عبد الرحمن فون رغب فيما رغبتم وإلا فضمنكم إلخ، ولأبي حنيفة حديثان صحيحان أحدهما في مصنف عبد الرزاق، والثاني في مسند أحمد ورجاله ثقات، وصحح حافظ من الحفاظ أحدهما.

واعلم أن ما يذكر في كتبنا أن العتق عند أبي حنيفة متجزئ فيه مساعمة، والحق أن يقال: إن إزالة الملك متجزئة فإن إزالة الملك بمنزلة السبب للعتن، وكذلك الملك سبب الرقية فإن العتن هو قبول شهادته وكونه أهل الرقاية وغيرهما، ولا يكون هذا إلا بعد إزالة الملك كله، فين الرق والملك فرق وكذلك في عندهما، ولذا قال النسفي في التكملة: إن الولد يتبع أمه في الملك والرق إلخ فإنه عطف الرق على الملك فيكونان مفرقين، وعلى هذا يقال: إن العبد مملوك زيد ورقيق في حق كل أناسي الدنيا، وكذلك إزالة الملك، حتى المولى، والعتق في حق كل رجل، هذا والله أعلم.

قوله: (مالك بن أنس والشافعي إلخ) المذكور في كتب الشافعية ما ذكرت لا ما نقله الإمام المصنف رحمه الله تعالى.

باب ما جاء في العُمَرَى

هي إعطاء الدار وبذل المعطى: السُّمْنُ، والمعطى له: السُّمْنُ، ثم عند الثلاثة تكون الدار للسُّمْنِ له ولعقبه إذا قال: لك

العمري جائزة^(١) لأهلها، أو ميراث لأهلها.

وفي الباب عن زيد بن ثابت، وجابر، وأبي هريرة، وعائشة، وابن الزبير، ومعاوية.

١٣٥١ حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا زَجَلِ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَفَيْهِ، فَإِنَّمَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ التَّوَارِثُ.

هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري، مثل رواية مالك، وروى بعضهم عن الزهري، ولم يذكر فيه: «ولففيه».

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: قالوا: إذا قال: هي لك، حياتك ولعقبك، فإنها لمن أعمرها، لا ترجع إلى الأول، وإذا لم يقل: «لعقبك»، فهي راجعة إلى الأول إذا مات المتمر، وهو قول مالك بن أنس، والشافعي، وروى من غير وجه عن النبي ﷺ قال: «العمري جائزة لأهلها»، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا: إذا مات المتمر فهو لورثته، وإن لم يجعل لعقبه، وهو قول شيبان الثوري، وأحمد، وإسحاق.

١٦ - باب ما جاء في الرقبي

١٣٥١ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «العمري جائزة لأهلها، والرقبي جائزة لأهلها».

هذا حديث حسن، وقد رواه بعضهم عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن الرقبي جائزة مثل العمري. وهو قول أحمد، وإسحاق، وفرق بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم بين العمري والرقبي: فأجازوا العمري ولم يجيزوا الرقبي، وتفسير الرقبي أن يقول: هذا الشيء لك ما عشت، فإن ميت قبلي فهي راجعة إلي، وقال أحمد وإسحاق: الرقبي مثل العمري، وهي لمن أعطيتها، ولا ترجع إلى الأول.

للسمات.

(١) قوله: «العمري جائزة» تضم العين على وزن حيلي من: أعمرك الشئ، أي: جعلتها عمرك، والعمري اسم منه فيضم معناه: جعلت سكنها لك مدة عمرك، والعمري على مدة أو مدة أعمرك، أن يقول: أعمرك هذه الدار، فإذا مت فهي لورثتك أو لعقبك، ولا خلاف فيه لأحمد أنه يكون مدة تسمى له، ويخرج من ملكت المعبر، له رقبته ويكون بعده لورثته، وإن لم يكن له ورثة فليس المال، وثانيها: أنه يقول مطلقاً بأن أعمرتك لك ثم جعلتها لك عمرك، فجمهور على أن حكمه حكم الأول، ويكون بعده لورثته وهو منهياً وقول الشافعي في الأصح، وعند بعض العلماء لا يكون لورثته ويعود بعده إلى المعبر، وثالثها: أن يقول جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إلي أو إلى ورثتي، فهذا ليس صحيح، وحكمها حكم الأول عدده لأنه شرط فاسد، وأخيه لا نطق بالشرط العام، بل بشرط مطلق، وكذلك الحكم في أمدح قول الشافعي.

(٢) قوله: «الرقبي جائزة» قال القاري في شرح الموطأ: الرقبي حكمها حكم العمري عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف، وقال مالك: ولو حبسه وعسدت الرقبي باطلة، وهي أن يقول شخص لأخيه: أرقبتك هذه الدار، وهي لك رقبتي، أو هي لك حياتك على أن مت فليست فهي لك، وإن مت قبلي فهي لي، إذا سميت بذلك لأن كل واحد يرق، موت صاحبه.

ومالك، وإذا لم يصرح بهذا فكانت أوصافاً، وإذا اشترط العدم تبعه المشرط، وقال الموالك: إنه ليس بهبة وعقبك من غارية وألفاظ الأحاديث تؤيد الثلاثة.

وأما الرقبي فقال أبو حنيفة ومحمد: إنه غارية وليس بتسليك، وقال أبو يوسف: إنه هبة وعلا: إنه من الارتقاء الانتظار، وقال: إنه من الورثة، وأما الأحاديث الواردة فيها، فيجوز مثل ما في الباب الثلاث: الرقبي جائزة لأهلها آخر، وكذلك ما في ابن ماجة، ويقال من جازها: إن الدار على يعرف وتعمل عرف أهل كوفة وعرف عهده عليه الصلاة والسلام متبدل.

١٧ - بَابُ مَا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ

١٣٥٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ غَوْفٍ الْهَزَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صَلَاحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَشَرَوْطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ خَشْبًا

١٣٥٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ، فَلَا يَمْتَنِعُهُ».

فَلَمَّا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ، طَاطَرُوا زُرُوقُهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَأَيْكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاقُوا لِأَرْمِئِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَزُيِّعَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالُوا: لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ جَارُهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ النِّبْيَ عَلَى مَا يُصَدِّقُهُ صَاحِبُهُ

١٣٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَاحِمْدُ بْنُ مُنِيعٍ الْمُعْتَنَى وَاحِدٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُسَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

(١) قوله: "فلا يمتنع" اختلصوا فيه هل هو للندب أم للإيجاب وفيه قولان للشافعي ولأصحاب مالك أصحهما الندب وبه قال أبو حنيفة، والثاني الإيجاب وبه قال أحمد وأصحاب الحديث، وهو الظاهر من قول أبي هريرة: مالي أراكم عنها معرضين إلخ. وذلك لأنهم نوقفوا عن العمل به. ومعنى قوله: لأرمن بين أكتافكم، أي ألقى بها وأصرحها وأوجعكم بالتفريع بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه، وأجاب الأولون بأن أعراضهم إنما كان لأنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب، ولو كان وجبا لما أضيقوا على "لأعراض (طبي)".

بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الصَّلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ

يجوز الصلح عندما في الإقرار والتسكوت والإنكار، وقال الشافعية: لا يجوز إلا في الأول.

قوله: (كثير بن عبد الله الخ) صحح المصنف هنا حديثه وحسنه في باب تكبيرات العبد لله، وقال أحمد: إنه لا يساوي درهما ولكنه متحمل عند البخاري وابن خزيمة وضعفه الجمهور.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ خَشْبَةً

يجوز له ديانة ولا عبر قضاء.

قوله: (أن يعرض خشبة إلخ) قال النووي في شرح المسند: إن في عامة الطريق حصة، بالثناء المصحة، وفي مشكل الآثار المطحاني خشبة بهاء الضمير، وأجده النووي عن القاضي عياض فإنه ليس عنده مشكل الآثار.

قوله: (لأرمن بها إلخ) مرجع الضمير إما كلمة أو خشبة.

حكى في تذكرة أبي حنيفة أن رجلاً كانت له حائط فأراد كوة فيها فسأل أبا حنيفة عن نقرته فأجاز له ومنعه جاره، وجاء ابن أبي ليلى فدمع له الكوة، وجاء الرجل الأول عند أبي حنيفة وأخبره بما قال ابن أبي ليلى، فقال له أبو حنيفة: اهدم جدارك، فلما أراد ذلك ذهب الجار عند ابن أبي ليلى وأخبره بما قال أبو حنيفة، فقال ابن أبي ليلى: ما أفعل فإنه جداره يفعل به ما شاء.

قوله: (وبه قال الشافعي إلخ) لعل قول الشافعي ديانة، وقول مالك قضاء فلا خلاف.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَا يُصَدِّقُهُ صَاحِبُهُ

أي العبرة في نية الخلف للحالف والمستحلف، وفي كتبنا أن الخالف إن كان خائفاً فالعبرة بنية المستحلف، وإن كان مطمئناً فالعبرة بنية الخالف، والمذكور في الخلف في حكمة القضاء الذي عليه مدار فصل الأمر ولا الذي يكون فيما بينهم ولا يدور عليه فصل الأمور.

حكى أن حجاجاً أمير الأمة أرسل رجلاً إلى واحد من السلف ليأتي به عنده، فأتى الرجل باب سفيان ونادى وكان سفيان في بيته فبدل بحسه الذي كان فيه وقال ولأمتي: قولي: إنه ليس ههنا (في الموضع الذي جلس فيه أولاً). وكذلك يذكر قصة الشافعي بين يدي القامرون في مسألة حقوق القراء.

هزيرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى مَا يُصَدَّقُ بِهِ صَاحِبُكَ»^(١).

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هُثَيْم عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ أَخُو سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمُتَخَلِّفُ ظَالِمًا، فَالْيَمِينُ لِلَّهِ الْخَالِفِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَخَلِّفُ مَظْلُومًا، فَالْيَمِينُ لِلَّذِي اسْتَخْلَفَ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ، كَيْفَ يُجْعَلُ؟

١٣٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْمَثْنَى بْنِ سَعِيدٍ الصُّبَيْعِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْشٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ»^(٢).

١٣٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمَثْنَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ كَثْبٍ الْقُدَوِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ».

وهذا أصح من حديث وكيع.

وفي الباب عن ابن عباس.

حديث بَشِيرِ بْنِ كَثْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْشٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْيِيرِ الْعِلَامِ بَيْنَ أَبْوَيْهِ إِذَا افْتَرَقَا

١٣٥٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ الثَّقَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^(٣).

وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَحَدَّثَ عَبْدُ الْخَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ.

حديث أبي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مَيْمُونَةَ اسْمُهُ: سَلِيمٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: يُخَيَّرُ الْعِلَامُ بَيْنَ أَبْوَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا الْمُنَازَعَةُ فِي الْوَلَدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَا: مَا كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا فَلَا أَمَّ أَحَقَّ، فَإِذَا بَلَغَ الْعِلَامُ سَبْعَ سِنِينَ خَيَّرَ بَيْنَ أَبْوَيْهِ. وَهَلَالُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ هُوَ هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَسَافَةَ، وَهُوَ مُذَنَّبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَقَلْبِجٌ بْنُ سُلَيْمَانَ.

(١) قوله: "على ما يصدقك به" أي المعتبر في تصديق اليمين به صاحك الذي يستحقك، وما قصده، ولا يحتمل فيها تورية الخالف ونفيه، وهذا إذا كان المستخلف صاحب حق يغطي بالتورية كما في صورة استخلاف القاضي أو نائبه المدعى عنه، وإن لم يكن كذلك هناك مستهدف فلا بأس بالتورية لا سيما إذا كان فيه نفع لأحد.

(٢) قوله: "اجعلوا الطريق سبعة أذرع"، أي نسخة سبع، وكلاهما صحيح لأن الدراع بذكر ويؤنث، يعني إذا كان طريق بين أرضين لقوم أو أمراء عمارتهم، فإن تعفوا على شيء فذلك، وإن اختلفا في قدره جعل سبعة أذرع، هذا مراد الحديث، أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكة وهو أكثر من سبعة أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه (المنعات).

(٣) قوله: "خير غلاماً... الخ" لعل هذا النصي كان مع سن التمييز فخير، وليس من باب الخصانة، وفي الخصانة لا يخير النصي وهو المذهب عندما خلافاً للشافعي. (المنعات)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَيْفَ يُجْعَلُ؟

فمن الأحكام: إن طول الطريق وعرضه، كفضول الباب وعرضه، المراد بهذا الطول هو الارتفاع، والمراد بالارتفاع أنه لا يجوز لأحد أن يكسب غرفة في جدار ارتفاع، ولا يخالفنا حديث الباب، وقال الطحاوي في مسكن الآثار: إن الحديث في الطريق الجديد، وأما القديم فيترك على ما عليه سابقاً، وأشار البخاري إلى هذا ولا خلاف في الحديث ومسالكه زائدة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْيِيرِ الْعِلَامِ بَيْنَ أَبْوَيْهِ إِذَا افْتَرَقَا

أي إذا طلق امرأته ووافقه بوجه آخر فمنه من حق الولد؟ ومذهبنا أنه يكون في حضنة الأم إن لم تنكح، ومدة الخصانة في الأملاء سبع سنين وفي الجارية سبع سنين، وأما أصل مذهبنا فعدة الخصانة إلى التيسير حتى يأكل نفسه ويستنحي بنفسه كما قرره الحنفية رحمه الله،

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ

١٣٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمَارَةَ بْنِ عُفَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»^(١).

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عَمَارَةَ بْنِ عُفَيْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَكَثُرَتْهُمْ قَالُوا: عَنْ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدٌ يَقْضِي أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: قَالُوا: إِنَّ يَدَ الْوَالِدِ مَبْسُوطَةٌ فِي مَالِ وَلَدِهِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءَ، مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ الْكَاسِرِ

١٣٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْخَفَرِيُّ^(٢) عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَهْدَتْ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [إِلَى النَّبِيِّ ﷺ]^(٣) طَعَامًا فِي قَضْعَةٍ، فَضَرَبَتْ عَائِشَةُ الْقَضْعَةَ بِيَدِهَا، فَأَلْقَتْ مَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ قَضْعَةً فَضَاعَتْ فَضَمِنَهَا لَهُمْ.

وهذا حديثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَإِنَّمَا أَرَادَ -عِنْدِي- سُؤَيْدُ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ. وَحَدِيثُ الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ.

(١) قوله: «وإن أولادكم من كسبكم» وفي رواية: «إن أولادكم من أطيب كسبكم» كما في «المشكاة»، قال الشيخ في «اللمعات»: من أطيب كسبكم، من الطيب بمعنى الحلال أي أولادكم من أطيب ما وجد بكم وتوسطكم كأنه جمعه رزقاً حلالاً حصل بكسبه، والمقصود أن ما اكتسبه أولادكم حلال لكم أو اكتسب أولادكم من أطيب كسبكم، وفيه دليل على وجوب أي عند الحاجة نفقة الوالد على ولده -انتهى-.

(٢) قوله: «الخفري» -بفتح المهملة والفاء- نسبة إلى موضع في الكوفة.

وقال الحنابلة: إن الغلام وإخارية يتخيران في الاختيار فيلحق بمن شاء، وحديث الباب يخالفنا سيما إذا كانت الواقعة واقعة مسلم وكافر فإنه لا يتخير له في المسلم والكافر، والواقعة في أبي داود وابن ماجه: أن أحد الزوجين كان مسلماً والآخر كافراً فحرم النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأنحرف تولد إلى الكافر فدعا النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يلتحق بالمسلم فحق به، وهذه واقعة خاصة به لأنه عليه الصلاة والسلام مستحباب الدعوات ولعل غرضه من التحجير حساً رفع حجة الكافر فلا يتوهم الكافر أنه عليه الصلاة والسلام راعى للمسلم.

باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده

الحديث معمول به وتفصيل أنه يأخذ من ماله المغول، لا من غير المغول، أو أنه يأخذ جنس النفقة بلا إذن القاضي وما ليس من جنسها بإذن القاضي بطلب من النفقة، وفي بعض طرق حديث الباب قيد النفقة لعمه في الجامع الكبير للسيوطي لكنه لعله موقوف على عمر رهنبي الله عنه.

باب ما جاء فِيمَنْ يُكْسِرُ لَهُ الشَّيْءَ، مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ الْكَاسِرِ؟

قال الطحاوي في المشكل: إن الإناء من ذوات القيم لا من المنليات، فكيف يكون الإناء بإناء؟ أقول: إن بعض الأواني يكون مثلياً بل في زماننا أكثر الأواني مثلية، وكذلك بعض الثياب كما نقل في الهداية عن الغنائي أن الكرباس مثلي، ويمكن أن يقال: إنه ليس بمفصل الأمر على الضوابط بل هو صلح كما وقع مصالحته عليه الصلاة والسلام في واقعة أخرجهما في أبي داود ص (٥٠٩) وفيه: فقام نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال للرجل: «رد على هذا زريبة أمته التي أخذت منها» فقال يا نبي الله إنها خرجت من يدي قال: «فاختلع نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سيف الرجل وأعطانيه» وقال للرجل: «أذهب فزده أصعباً إلخ»، فإن هذا صلح لا قضاء.

٢٤ - باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة

١٣٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَذِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَلَمْ يَقْبَلْنِي، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ^(١) وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَقَبِلَنِي.

قَالَ نَافِعٌ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ يَتَلَعَّ الْخَمْسَ عَشْرَةَ.

١٣٦١(م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ أَنَّ هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. وَذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِ، قَالَ: حَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الذَّرِيَّةِ وَالْمُقَاتَلَةِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا جَنْدُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ؛ يَزُونُ أَنَّ الْعَلَامَ إِذَا اشْتَكَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ، وَإِنْ اخْتَلَمَ قَبْلَ خَمْسِ عَشْرَةَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّجَالِ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: الْبُلُوغُ ثَلَاثَةُ مَنَازِلَ: بُلُوغُ خَمْسِ عَشْرَةَ، أَوْ الْاِخْتِلَامُ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ سِنَّهُ وَلَا اِحْتِلَامَهُ فَالْإِتْبَاتُ - بِمَعْنَى الْعَانَةِ -.

٢٥ - باب ما جاء فيمن تزوج امرأة أبيه

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ بَيَّارٍ وَمَعَهُ لُؤَاءُ فَقُلْتُ: ابْنَ ثُرَيْدٍ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى زَجَلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ بَرَأْسُهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ قُرَّةَ.

حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْبَرَاءِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَى عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْبَرَاءِ، عَنْ خَالِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦ - باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء

١٣٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوزَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ

(١) قوله: "في جيش" يعني غزوة أحد، قوله: "نعرضت عليه من قابل في جيش" يعني غزوة الخندق وهو غزوة الأحزاب.

(٢) قوله: "أسفل من الآخر" المراد به الأبعد بأن تكون أرض أحدهما قريبة من الماء، وأرض الآخر بعيدة.

باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة

البلوغ حقيقي وحكمي، وظهور العانة ليس علامة البلوغ، والروايات في الفقه في البلوغ الحكمي مختلفة، والعمل اختلاف الروايات بحسب اختلاف الأحوال.

قوله: (بين الذرية والمقاتلة الخ) الذرية أولاد المجاهدين، ول يحفظ هنا قصة علي وعمر من الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

باب فيمن تزوج امرأة أبيه

أي حلية الأب كان هذا الكناح في الجاهلية، وجعل أبو حبيصة النكاح شبهة دارمة للمحد خلاف غيره، وكذلك فعل في الكناح بالمحارم، وقال: إنه ليس بزنا فلا يحد، وإن كان أشد من الزنا مثل اللواط. والمسألة طويلة الدليل متعلقة بالنصوص والفقهيات. وأما حديث الباب فلا يرد على أبي حنيفة فإنه قتل؛ والقول ليس بمحد فإن الحد الجلد أو الرجم، وأيضاً قال الطحاوي: إن الذي يقيم الحد لا يعطي لؤاء، وهذا الرجل قد أعطاه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لؤاء في يده كقتل أهل الجاهلية.

باب ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء

قيل: إن الرجل القاتل بأن كان ابن عمك متافق، أقول: إن لفظ الأنصار لفظ المدح ولا يطلق إلا على المخلصين، وقيل: إنه أطلق عليه توسعاً، أقول: أطلق عليه لفظ البدرى، في البخاري؛ وللبدرين وعد عظيم، وقيل: إنه حضر البدر لا أنه مسلم مخلص، وقيل: إن قوله هذا وإن كان يوجب الإكفار فإنه نسبة الجور إلى حتم المسلمين لكنه عنه سبب لعصب، وجرى هذا اللفظ على لسانه، أقول: ليس

خَاضِمَ الرُّبَيْزِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ^(١) الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ. فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّحَ الْمَاءَ يَمْزُ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاجْتَضَعُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِسْقِ يَا رَبِيزُ! ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ: فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «يَا رَبِيزُ! إِسْقِ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ^(٢)» فَقَالَ الرُّبَيْزُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ نَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي ذَلِكَ. «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ خَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» الْآيَةُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَرَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَنْزَلَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْزِ، عَنِ الرُّبَيْزِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْزِ. وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنِ اللَّيْثِ. وَيُؤْتَسَّرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْزِ، نَحْوُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَغْتَنِقُ مَمَالِيكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ

١٣٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَنَقَ سِتَّةً أَعْبَدَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، قَالَ: ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَاهُمْ^(٣) ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. وَالتَّعَمُّلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَكَوْنُ تَوَلَّى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ: يَزُونُ الْقَرْعَةَ فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ. وَأَمَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَزُوا الْقَرْعَةَ؛ وَقَالُوا: يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ ثُلُثٌ، وَيُسْتَسْنَى فِي ثُلَاثِيهِ. وَأَبُو الْمُهَلَّبِ

(١) قوله: "في شراج الحرة" السراج بكسر الشين المعجمة جمع شرحة مسيل ماء من الحرة إلى السهل، والحرة - بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء - أرض ذات حجارة، قوله: إن كان يفتح اصرة أى لأن كان، وهذا القول من الرجل بما لكونه منافقاً وجعله من الأنصار لكونه من قبيلتهم، وقد كان فيهم من يتصف بالتفاق كابن أبي ربيعة، وأما الرقة عند الغضب، وأما القول بكونه يهودياً فعبد غاية البعد، وأما عدم قتله إما لتأنيبه لصبره على أذى المناقبين حتى لا يحدث أن محمداً يقتل أصحابه، كذا في "الشمعات".

(٢) قوله: "إلى الجذر" يفتح الجيم وسكون الدال هو ههنا الشاة وهو ما يرفع حول المزرعة كالحدار، وقيل: هو لغة في الحدار، وروى الجذر بالنصب جمع حدار، وروى بالذال، والرجل هو حاضب، وقيل: غيره، ومن نسبته إلى التفاق فهو مجزئ إذ لا يطلق الأنصاري على من اتهم به، كذا في "لمجمع" - والله تعالى أعلم - قال الشيخ في "الشمعات": الجذر - بفتح الجيم وسكون الدال - الخاطف أى حتى يبلغ فناء جميع الأرض وتندروه بأن يسبق كعب الإنسان - انتهى .

(٣) قوله: "فجزاهم" من التجزئة أى قسمه، قوله: "فقال له قولاً شديداً" كراهة بضعفه وتعليقاً له لعن العبيد كلهم ولا مال له سواهم، وعدم رعاية حبيب النورثة، وهذا أعاده من الثلث شفقة على التماسي، ودلّ الحديث على أن الإعتاق في مرض الموت ينفذ من الثلث لتعق حتى النورثة مثله، وكذا التبرع كالماله ونحوها. (الشمعات)

هذا اللفظ موحى لتكفير فإنه من المحاورات ومراده أنك فعلته يا رسول الله تحت حد الجواز لكنه سبب رعاية القريب ، ومثل هذه التكمينات تختلف باختلاف الأحوال. وأما غضبه فقد غصب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على معاذ حين إلحان الغزاة ، وغضب على صحابي آخر كما في البخاري ص (١٩) باب الغضب في الموعظة. وأما قول البخاري عز اسمه : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ » [النساء : ٥٥] الآية فتشقي المخاطب بما لا يرقب مثل قوله في حق نبي : « فَظُنُّنْ أَنَّ لَكَ تَخَذِيرٌ عَلَيْهِ » [الأنبياء : ٨٧] الآية.

وأما الحكم المذكور في حديث الباب فالحكم الأصلي هو الثاني في قوله : « يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع » ، وحديث الباب يخالف ما في عامة كتبنا من أن يسقي أولاً ثم الأعلى فالأعلى ، ثم يجب أحد منا حديث الباب ، وأقول : إن في غاية البيان على المدية لتسريح قوام الدين عن محمد بن الحسن أن ما في كتبنا في ما لم نتعارف فندعم الأعلى ، وإذا تعارف فوافق ما في الحديث ، وإلى هذا وجدت إشارات الكتب منها ما في موطأ محمد ص (٥٨) قال محمد : وبه نأخذ لأنه كذلك لصلح بينهم الخ ، وفيه : لكل قوم ما اصطاحوا عليه الخ ، فدل على أن العبرة لعرف الناس فإنهم يمشون على عرفهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَغْتَنِقُ مَمَالِيكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ

قال الثلاثة أن يفرع الإمام في مثل هذه الصورة ، وقال أبو حنيفة : لا حكم للقرعة ، فإنه قال : إن القرعة ليست مدار الحكم الشرعي بل تطيب خاطر.

إِسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَمْرٍو [وَهُوَ غَيْرُ أَبِي قَلَابَةَ] ^(١)، وَيُقَالُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو. [وَأَبُو قَلَابَةَ الْجَزَمِيُّ إِسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ زَيْدٍ] ^(٢)

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ ^(٣) مَحْرَمٌ

١٣٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمُعِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٌ ^(٤) فَهُوَ حُرٌّ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِقُهُ مُشْتَدًّا، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَقَدْ رَوَى بِقُصْصِهِمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو، شَيْئًا مِنْ هَذَا.

١٣٦٥ (م) - حَدَّثَنَا عُثَيْبُ بْنُ مَكْرَمٍ ^(٥) الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ ^(٦)، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَغَاصِمِ الْأَخْوَلِ عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ». وَلَا نَقْلُهُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَاصِمَ الْأَخْوَلِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، غَيْرَ مُحْتَمِدٍ بِنَبَرٍ. وَالْقَتْلُ عَلَى هَذَا عِتْدٌ بِقُصْصِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ صَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ».

(١) قوله: "ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ" وفي رواية: عتق عليه، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى في تعميم العتق لأولى الأرحام المحرمة كلهم. (اللمعات)

(٢) قوله: "عقبة بن مكرم" بضم مضمومة وسكون كاف وفتح راء. (المغني)

(٣) قوله: "البرسان" بضم موحدة وسكون راء وإهمال سين وبعد الألف نون. (المغني)

وقال الطحاوي: إن القرعة كانت ثم نسخت. وواقعة الباب لعلها حين ثبوت القرعة. أقول: إن قول الطحاوي مؤيد بالروايات منها ما في مسند أحمد: أنه عليه الصلاة والسلام أرسل علياً رضي الله عنه إلى اليمن عاملاً أنه عمل بالقرعة. في واقعة أن رجلاً حضروا زبية أي حباله الأسد فسمط فيها رجل وأخذ رجلاً آخر عند سقوطه والآخر ثالثاً فاحتفظوا في الدية فأفرغ علي فبلغ الفصل إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فكان بضحك على فصل علي.

وأما دليل النسخ فهو أن علياً عرضته واقعة في عهده فلم يعمل فيها بالقرعة والواقعة ذكرها الطحاوي في باب أم الولد فلا عبرة للقرعة. وأما صورة الباب فالعبد كلهم معتق البعض عند أبي حنيفة فيعتق ثلث كل واحد ويستسعى في ثلثه، ويحمل الحديث عند أبي حنيفة أن الراوي ذكر الحساب الحاصل فإن حصص العبيد ثمان عشرة وعتقت ست منها وبقيت ثمانية عشرة في الرقبة، فالتست مثل عيدين، وثمانية عشر مثل أربعة أعبد، فذكر الراوي حاصل الحساب ولا بعد في هذا. وأما مراد فأفرغ بينهم الخ فأقول: إن القرعة لم تكن على الحرية والرقبة بل للنهائز في العمل والاستخدام، فإن في الاستخدام صوراً مثل أن يقول لثالث الوارث: اخدموني من ستة أيام أربعة أيام واجعلوا يومين في أمركم للاستسقاء، أو يقول: اخدموني أربعة أشهر من ستة أشهر ويقول: اخدموني أربع واستسعى عيدين منكم، ومثل هذه الأمور، فالقرعة في هذه الأمور، لكن ما قلت غير متبادر، وأما وجه تسميتها بخلاف التبادر وهو أن ألفاظ الحديث مضطربة، فإن في بعض الطرق أنه اعتق واحداً، وفي بعضها أنه اعتق ستة، وفي بعضها أنه دبر عبيده، فالحديث مضطرب.

وأما أدلة أبي حنيفة على تحريم عتق العتق، فمما حديث مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه الزيلعي وذكرته في بيع المدير، ومنها ما في فتح الباري: أن رجلاً دبر فمات فاستسعى العبد في الثلاثين، ومنها ما في لسان الميزان ووثقه الحافظ: أن رجلاً أعتق بعض عبده فقال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «عتقت في عتقتك وترق في رقك»، ومنها ما في مسند أحمد عن سعيد بن عاص رحمه الله: أن صحابياً أعتق بعض عبده، وفي سننه راو مبهم لا أعلمه وثقه عبد الرزاق في مسنده والكل مرفوعات وقوية.

بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٌ

قال أبو حنيفة: من ملك ذَا رَجَمٍ مَحْرَمٍ عتق عليه، وقال الشافعي من كان ذَا قَرَابَةِ الْوَلَاءِ عتق عليه أصلاً وفرعاً.

قوله: (محرم الخ) قال علماء اللغة: إن الجرَّ جرُّ الجوار. ورجال حديث الباب ثقات، ولا أعلم وجه كلف المصنف لسانه عن التحسين أو التصحيح؟ والحديث حجة لنا.

[١] ما بين المعرفتين من نسخة بشار ساقط من النسخة الهندية.

[٢] ما بين المعرفتين من نسخة بشار.

[٣] من نسخة بشار.

رَوَاهُ ضَمْرَةُ بْنُ زَيْبَعَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَلَا يَتَأْتِي ضَمْرَةُ بْنُ زَيْبَعَةَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ. وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأً عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بغيرِ إِذْنِهِمْ

١٣٦٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بغيرِ إِذْنِهِمْ، قَلَّيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ»، وَلَهُ نَفَقَتُهُ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُفَيْةُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّحْلِ وَالْتِسْوِيَةِ بَيْنَ الْوُلَدِ

١٣٦٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَاسْمَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُخْزُومِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدًا قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الثُّمَامِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِ عَنِ الثُّمَامِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ نَحْلٌ^(٢) ابْنًا لَهُ غُلَامًا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يُشْهَدُهُ فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدَكَ قَدْ نَحَلْتَهُ بِثَلَاثَةِ مِائَةِ دِينَارٍ»، قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارُدَّهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الثُّمَامِ بْنِ بَشِيرٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَجِبُونَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْوُلَدِ، خَشِيَ قَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَوَّى بَيْنَ وَلَدِهِ خَشَى فِي الْقَبْلَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَوَّى بَيْنَ وَلَدِهِ فِي النَّحْلِ.

(١) قوله: "وله نفقته" أي أجره عمله، قاله الشيخ في "اللمعات"، قال الصبيحي: قوله: وله نفقته أي ما حصل من الزرع يكون لصاحب الأرض، وليس لصاحب البذر (لا بد منه؛ وبهذا قال أحمد، وأما غيره فقال: ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر وعليه أجره أجرة الأرض من يوم عصبها إلى يوم التفريق - انتهى).

(٢) قوله: "نحل ابنه" النحل العطية والهبة ابتداء من غير عوض، والاستحقاق فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة، فلا يفضل بعضهم على بعض، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، فلو وهب بعضهم دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه، وليس بحرام، وأهبة صحيحة، قال أحمد وإسحاق والثوري وغيرهم: هو حرام، واحتجوا بما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: "لا أشهد على حور" ويقولون: واعتلوا في أولادكم، واحتج الأولاد بما جاء في رواية: فأشهد على هذا غيري ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا، ويقولون: فأرجعه ولو لم يكن نافلاً لما احتاج إلى الرجوع، وأما معنى الحور فليس فيه أنه حرام؛ لأنه هو الملبس عن الاستواء والاعتدال، وكل ما نخرج عن الاعتدال، فهو حور سواء كان حراماً أو مكروهاً، كنذا في "الطبي".

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بغيرِ إِذْنِهِمْ

قال أبو حنيفة: إن الزرع تبع البذر فإذا زرع في أرض مفضوعة فالعاصب له الخارج بملك حيث وعليه كراء الأرض، والغصب هذا في معناه الدعوي فإن الغصب انشعري لا يكون إلا في المنقول إلا في النقول عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد بن الحسن، وحديث الباب للحجازيين وبخالفنا، وأما الطحاوي فروى دليلنا ولم يذكر يحمل حديث الباب، أقول: الحمل لطيف بعد ذكر تفصيل المسألة، والمسألة المذكورة في الهداية وهي أنه إذا عصب أرض رجل فالخارج بمسكه الغاصب بملك حيث، وإذا أعطى مالك الأرض كراء الأرض من هذا الخارج فهو له طيب، فإن الخس كان لتعلقه وأما الخارج فليس أجرة الأرض فله مملوك بملك طيب، فتعرض الحديث إلى الحق والحرمة.

قوله: (وليس له من الزرع الخ) أي لا يطيب له ديانة وأما قضاء فمملوك بملك حيث يجب تصدقه ويطيب بقدر ما أنفق.

قوله: (وله نفقته الخ) أي يطيب له قدر ما أنفق.

وأما دليل أبي حنيفة فما أخرجه الطحاوي ص (٢٦٤)، ج (٢): فجعل الزرع لصاحب البذر وجعل لصاحب الأرض أجراً معلوماً الخ بسند جيد أرسله بمجاهد، ومراسيله ثعلب عند الجمهور.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّحْلِ وَالْتِسْوِيَةِ بَيْنَ الْوُلَدِ

قال بعض المحدثين: إنه إذا فضل بعض ولده على البعض الآخر فلا يفضل فالرواية باطلة خلافاً لكثير الفقهاء، فإن الهبة عندهم صحيحة مع الكرامة تحريماً، وقال الأحناف: يجوز التزجيح عند الفضل والرجحان، ولا يقال: إن الحديث سبخالفنا فإن الوجه جلي.

والعقبة، الذَّكْرُ والأنثى سواء، وهو قولُ شفيان الثوري. وقال بعضهم: النسوة بين الولد، أن يعطى الذَّكْرُ مثلَ حظِّ الأنثيين، مثلَ قسمة الميراث، وهو قولُ أحمد وإسحاق.

٣١ - باب ما جاء في الشُّفْعَةِ

١٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُبَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنِ الشَّرِيدِ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَأَنَسٍ.

حَدِيثُ سَمُرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ. وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَدِيثُ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ. وَلَا نَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِيْسَى بْنِ يُونُسَ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ حَدِيثُ حَسَنٌ. وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُنْزَرَةَ عَنْ عَمْرِو ابْنِ الشَّرِيدِ. عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: كَلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ.

٣٢ - باب ما جاء في الشُّفْعَةِ لِلغَائِبِ

١٣٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ»، يَنْتَظِرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرَفَهُمَا وَاحِدًا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ. عَنْ جَابِرٍ. وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وعَبْدُ الْمَلِكِ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرَ شُعْبَةَ، مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ شَفِيانِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ مِيزَانٌ، يَعْنِي فِي الْعِلْمِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَإِذَا قَدِمَ فَلَهُ الشُّفْعَةُ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ.

(١) قوله: "الجار أحق بشفعته" هذا الحديث دليل على حقيقة حيث كُتبت الشفعة للجار، وعند الأئمة الثلاثة لا يثبت الشفعة للجار، بل أتتوا لتفريبك فقط، ومنتمسكتم الحديث الآتي في باب بعد هذا، وأجابوا عن حديث الباب، المفرد بالجار الشريك. والله تعالى أعلم بالصواب.

(٢) قوله: "هذا حديث حسن غريب" وفي "الشمعات" قال بعض المحققين: إنه صحيح، ومن تكلم فيه، تكلم بلا صحة - انتهى -.

قوله: (الذكر والأنثى الخ) قال أبو يوسف: إن النسوة هو الذكر مثل حظ الأنثيين.

باب ما جاء في الشُّفْعَةِ

الشفعة عند أبي حنيفة إنما في نفس المبيع أو في حق المبيع أو في حق الجوار، وحالف المحجرون في الثالث - والبخاري وافقنا فإنه أخرج حديث العراقيين ولا يمكن إدراجه في الشفعة لو كان ما تأول حصصنا، ولنا حديث صريح نعم حديث يوهج إلى خلافنا، وسأذكر محمله ومبراهه. وتأول الشافعية في حديثنا أن المفرد المير والاحسان لاحق للشفعة، وقال بعضهم: إن المفرد من الجار الشريك في نفس المبيع لكن التأويلين تأويلان، ولنا: (جار الدار أحق بالدار).

باب ما جاء في الشُّفْعَةِ لِلغَائِبِ

للغائب حق الشفعة وعليه ثلاث صليات: طلب المواتية، وطلب الإشهاد، وطلب الخصومة.

قوله: (تكلم شعبة الخ) مر ابن قطان في كتاب الوهم والإيهام على كلام شعبة فقال ما كان شعبة فقيهاً بل حافظ الحديث ثم ذكر منشأ كلام شعبة ورد.

٣٣ - بَابُ إِذَا حُدِّثَ الْحُدُودُ وَقَعَتِ الشَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ

١٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ» وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُرْسَلًا، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. وَيَقُولُ بَعْضُ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ، بِمِثْلِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَرُودُ الشُّفْعَةُ إِلَّا لِلْخَلِيطِ، وَلَا يَرُودُ لِلْجَارِ شُفْعَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلِيطًا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: الشُّفْعَةُ لِلْجَارِ. وَاحْتَجُّوا بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْذَّارِ». وَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ». وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

٣٤ - بَابُ [مَا جَاءَ أَنَّ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ]

١٣٧١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ جَيْسٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي حَنْزَلَةَ الشُّكْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّرِيكَ شَفِيعٌ، وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ». هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ بِمِثْلِ هَذَا، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَنْزَلَةَ الشُّكْرِيِّ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. وَهَذَا أَصَحُّ.

١٣٧١ (م ١) - حَدَّثَنَا هِشَامُ حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرُبٍ عَنْ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. وَلَيْسَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، بِمِثْلِ هَذَا. لَيْسَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَنْزَلَةَ، وَأَبُو حَنْزَلَةَ ثِقَةٌ، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ مِنْ غَيْرِ أَبِي حَنْزَلَةَ.

(١) قوله: "إذا وقعت الحدود وصُرِفَتِ الطُّرُقُ" أي خلصت وحولت فلا شفعة لعدم بقاء الشراكة، هذا الحديث يدل على أن لا شفعة للجار، وهو متمسك الأئمة كما ذكرناه، كما في "اللمعات": لا يخفى أنه معارض بما مرّ وبما روى محمد في "موطئه": أخبرنا عبد الله ابن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجار أحق بسقبة" - انتهى - قال القاري: رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأنعض من ذلك ما أخرجه النسائي وابن ماجه عن عمرو بن الشريد عن أبيه: أن رجلا قال: يا رسول الله! أَرْضِي لِي فِيهَا لِأَحَدٍ شَرِكٌ وَلَا قِسْمَ إِلَّا الْجَوَارِ، قَالَ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ أَيْ عَا قَرَبَ مِنَ الدَّارِ، وَيُرْوَدُ الْحَدِيثُ بِأَن مَعْنَاهُ أَنْ لَا شُفْعَةَ بِسَبَبِ الْقِسْمَةِ دَفْعًا لِنَوَاقِظِهِمْ أَنْ الْقِسْمَةَ يَثْبِتُ بِهَا الشُّفْعَةُ كَالْبَيْعِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّمْلِكِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ لِلْآخَرِ - انتهى كلام القاري مع تغيير يسير - والله تعالى أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حُدِّثَ الْحُدُودُ وَقَعَتِ الشَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ

حديث الباب يوهم إلى نفي شفعة الجوار، أقول أولاً: إن نفي حق الجوار مفهوم حديث الباب. ولنا حديث صريح فنتطالب بالنكتة، وجواب حديث الباب ما قال المحشون مذكور في الحاشية، والجواب عندي أن الفرق بين الحديث والفقهاء ليس إلا في التلقب بأن الحديث يسمى الشفيع في حق الجوار بالجار وسماه الفقهاء بالشفيع، ولا ينفي حديث الباب حكم شفعة الجوار، ودليلنا في حق الجوار ما أخرجه البخاري في صحيحه ص (٢٠٠).

قوله: (فلا شفعة الخ) أي ما يسمى بالشفعة وهو القسمان الأولان للشفعة، بل حق الجوار.

قوله: (عمر وعثمان) في هذا نظر دائر فإن في البخاري إعطاء حق الجوار في قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه فإنه لم يكن ثمة إلا شفعة الجوار وكان ذلك في عهد عمر رضي الله عنه والظن الغالب أن يكون بإجازة عمر رضي الله عنه.

قوله: (في كل شيء الخ) لا شفعة في المنقولات عند الأربعة خلافاً لبعض العلماء، فلا بد من التخصيص أو التأويل في لفظة «كل» والحديث أيضاً ساقط السند.

١٣٧١ (م ٢) - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ بْنِ رَجِّعٍ، عَنْ إِبْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا تَكُونُ الشُّفْعَةُ فِي الدُّوْرِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَلَمْ يَرَوْا الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٣٥ - يَابْ مَا جَاءَ فِي اللَّفْظَةِ^(١) وَضَالَةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

١٣٧٢ - حَدَّثَنَا^(٢) قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِّيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّفْظَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، ثُمَّ اغْرِفْ وَكَاءَهَا^(٣) وَوَعَاَهَا^(٤) وَغَفَّاصَهَا^(٥)»، ثُمَّ اسْتَشْفَقَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَذَاهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: «حَذَّاهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ^(٦) أَوْ لِلذَّبِّ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتَتْ وَجْنَتَاهُ، أَوْ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟»^(٧) نَتَبَّهَا جَذَاؤَهَا وَسِقَاؤَهَا حَتَّى تَلْقَى رَبُّهَا.

وَحَدِيثُ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

١٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْهَنْفِيُّ حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِّيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّفْظَةِ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، فَإِنْ اعْتَرَفْتُ، فَأَذَاهَا، وَإِلَّا فَاغْرِفْ وَغَفَّاصَهَا وَوَعَاَهَا وَغَدَّاهَا، ثُمَّ كُلَّهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا^(٨) فَأَذَاهَا».

(١) قوله: "اللفظة" - بضم اللام وفتح الفاف - المال الملقوط، ويقال فيه: لقاطله - بضم اللام - وهي في الاصطلاح: المال الضائع عن ربه يلتقط غيره، كذا في "شرح الشيخ".

(٢) قوله: "ووكاءها" الوكاء - بكسر الواو - الحيط الذي تشد به الصرة والكبس والقرية وغيرها. (اللمعات)

(٣) قوله: "ووعاها" الوعاء الظرف الذي يكون فيه النفقة من جلد أو عرقة أو غير ذلك، والمراد هنا ما يكون فيه اللفظة.

(٤) قوله: "وغفاصها" الغفاص ككتاب، الوعاء الذي فيه النفقة من جلد أو عرقة، كذا في "القاموس".

(٥) قوله: "فإنما هي لك أو لأخيك" أي إن أخذتها وعرفتها ولم تجد صاحبها، كان لك أن تملكها، وقوله: أو لأخيك أي صاحبها، قوله: أو للذنب أي لم يحصل من هذه الصور شيء، والمقصود التنبيه على التقاطها تحزراً عن الضياع.

(٦) قوله: "مالك ولها معها حذاها وسقاها" إشارة إلى ترك التقاط الإبل وعدم احتياجها إليه، فإنها تعيش بدون راع، والحذاء - بالمد - النعل، والسقاء - بالكسر - القرية، والمراد هنا مطنها وكروشها، فإن فيها رطوبة يكمن أياها كثيرة من الشرب، فإن الإبل قد يتحطل من الظلم ما لا يتحطل سواه من البهائم، أراد أنها تقوى على المشي وقطع الأرض، وعلى فصد المياه ورودها، ورعى الشجر والامتناع عن السباع المفترسة، كذا في "اللمعات شرح المشكاة".

(٧) قوله: "فإن جاء صاحبها" فهو المقصود وإلا تصدق بها ثم بعد ذلك إن جاء صاحبها، فهو بالخيار إن شاء، احتار ثواب الصدقة، وإن شاء، ضمن الملقط.

باب ما جاء في اللفظة وضالة الإبل والغنم

أصل اللفظة أن اللفظة في غير الحيوانات، وفي المبسوط عن محمد أن مدة التعريف وفسر المال محولان إلى رأي من ابتلي به، وقال السرخسي: إنه أقرب إلى مذهب أبي حنيفة، وهكذا قال السرخسي في تفسير العمل الكثير في الصلاة. والوجه أن القياس لا يجري في الحدود وزعموا أن المراد بالحدود الزواجر، أقول: إن المراد بالحد هو ما يقع بين شعبين متجانسين ومختلفين حكماً لما قد صرح السرخسي في مواضع أن أبا حنيفة لا يحدد ولا يوقت بالرأي، فدل على أن الحد معناه ما ذكرت.

قوله: (فادفعها الخ) لا يجب الدفع فضاء بلا بينة وأما ديانة فورها.

قوله: (فضالة الإبل الخ) تمسك الشافعية بهذا على عدم التقاط الإبل، ومذهبنا أن يلتقط الإبل، وأما عهد السلف وكان عهد الأمانة بخلاف زماننا فإنه زمان الجناية فيلتقط فالاختلاف باختلاف الأعصار.

قوله: (وإن جاء صاحبها فأداه الخ) قال الكرابيسي: إنه إذا عرف إلى المدة ثم استمتع بها فحاه المالك فلا شيء على الملقط، ويرد عليه حديث الباب وباب البخاري موافق الكرابيسي لعله وافقه والله أعلم.

[١] من هنا إلى آخر الباب تقديم وتأخير في أصل النسخة الهندية، والوثيب المثلث موافق طبع الدكتور بشار والشيخ أحمد شاكر رحمهما الله تعالى فليلاحظ.

وفي الباب عن أبي بن كعب، وعبد الله بن عمر، والجارود بن السملي، وعياض بن حماد، وجريز بن عبد الله. حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قال أحمد بن حنبل: أصح شيء في هذا الباب هذا الحديث. وقد روي عنه من غير وجه، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم رخصوا في اللقطة إذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها؛ أن يتنفع بها. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: يعرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها. وهو قول شفيان الثوري وعبد الله بن المبارك، وهو قول أهل الكوفة، لم يروا لصاحب اللقطة أن يتنفع بها إذا كان غنياً. وقال الشافعي: يتنفع بها وإن كان غنياً، لأن أبي بن كعب أصاب على عهد رسول الله ﷺ ضرة فيها مائة دينار، فأمره النبي ﷺ أن يعرفها ثم يتنفع بها. وكان أبي كثير المال، من مياسير أصحاب النبي ﷺ، فأمره النبي ﷺ أن يعرفها، فلم يجد من يعرفها، فأمره النبي ﷺ أن يأكلها، فلو كانت اللقطة لم تجل إلا لغير تجل له الصدقة، لم تجل لعلي بن أبي طالب، لأن علي بن أبي طالب أصاب ديناراً على عهد رسول الله ﷺ فعرفه فلم يجد من يعرفه، فأمره النبي ﷺ بأكله، وكاذ علي لا تجل له الصدقة.

وقد رخص بعض أهل العلم، إذا كانت اللقطة نسيئة، أن يتنفع بها ولا يعرفها. وقال بعضهم: إذا كان دون دينار يعرفها قدر جشعة، وهو قول إسحاق بن إبراهيم.

١٣٧٤... حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا يزيد بن هارون وعبد الله بن نمير، عن شفيان، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، قال: خرجت مع زيد بن ضوحان وسلمان بن ربيعة، فوجدت سوطاً، قال ابن نمير في حديثه: فالتقطت سوطاً فأخذته، فإلا دعه، فقلت: لا أدعه، فأكله السباع، لأخذته فلاستمنع به، فقدمت على أبي بن كعب، فسألته عن ذلك، وحدثته الحديث. فقال: أحسنت. وحدثت على عهد رسول الله ﷺ ضرة فيها مائة دينار، قال: فأتيته بها، فقال لي: «عرفها خولاً»، فعرفتها خولاً فما أحد من يعرفها، ثم أتيتها بها، فقال: «عرفها خولاً آخر»، فعرفتها خولاً آخر. فقال: «عرفها خولاً»، فعرفتها خولاً ثم أتيتها بها، فقال: «عرفها خولاً آخر»، وقال: «أخص عبدتها، ووعاءها، ووكاءها، إذا جاء طائفتها فأخبرك ببذنها ووعائها ووكائها فادفعها إليه. وإلا فاستمتع بها».

هذا حديث حسن صحيح

٣٦ باب ما جاء في الوقف

١٣٧٥... حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن عوف، عن نافع، عن ابن عمر، قال: أصاب عمر أرضاً بخير فقال: يا رسول الله! أصبت^(١) مالا بخير، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه. فما تأمرني؟ قال: «إن شئت

(١) قوله: «أصبت مالا بخير» قال الطبري: أصبها مع - بفتح الهمزة والعين المعجمة - وفي «القاموس»: مع بالفتح مان بالمدينة كان نعم رضي الله عنه وفقه، وهذا يدل على أن الشيخ اسم مال بالمدينة لا بخير - والله أعلم - (المعجم)

قوله: (وكان علي رضي الله عنه لا تجل له الصدقة الخ) الواقعة المذكورة في سنن أبي داود، وعرض الترمذي أنه انتفاع به لا تصدق، ونقول: إنه صدقة باقاة وهي جائزة لأهل البيت عند أكثرنا وإن تردد فيه فخر الدين الترمذي وابن المصنف، ولذا قلنا بجواز النقطة على الفروع والأصول فالقول الزكاة والتصدق بالنقطة.

قوله: (فاستمتع الخ) قلنا: إنه إن كان فقيراً يستمتع بها وإلا فلا، وقال الشافعي: إنه يستمتع بها وإن كان غنياً، وقالوا: إن أبي بن كعب كان من المياسير. وقال في الهدية ص (٥٩٣) ج (١) والنفق أي كان يباذل الإمام وهو جائز الخ، وأيضاً قال: إن الغني يتبدل وفقاً فوقاً ولا شيء يدل على كونه من المياسير حالة الاستمتاع بها، وأما ما قال: إنه كان استمناعه بالإذن فقال في العناية: إن الاستمناع بها للغي بجهل فيه فإذا حكم به القاضي صار مجمعا عليه، أقول: هذا ليس مراد الهدية أنه مذهبا وإلا فكيف يصح جواباً وليس مراده أنه مذهب غيرنا.

باب ما جاء في الوقف

قال الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد: إن الوقف حبس الشيء على ملك الله تعالى والمشهور أن لنا حليفة يقول: إن الوقف حبس الشيء

حَبَسَتْ أَصْلَهَا" وَتَصَدَّقَتْ بِهَا. فَتَصَدَّقَ بِهَا عَمْرٌ، أَنَّهَا لَا يَبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوَهَّبُ وَلَا يُورَثُ، تَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَىٰ
وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضُّعْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَّيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا، غَيْرَ
مُتَمَوِّلٍ" فِيهِ. قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، فَقَالَ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَخَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ آخَرُ أَنَّهُ قَرَأَهَا فِي قِطْعَةِ أَيِّمٍ أُخْمَرُ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَأَنَا قَرَأْتُهَا عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، فَكَانَ فِيهِ: غَيْرُ مُتَأَثِّلٍ مَالًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. لَا تَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا فِي إِجَارَةِ وَقْفِ الْأَرْضِيْنَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
١٣٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجَرَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُقُومِ أَنَّ جُزْأَهَا جِبَارٌ

١٣٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«الْعُقُومَةُ جُزْأُهَا جِبَارٌ، وَالْبَثْرُ جِبَارٌ، وَالْمَغْدِنُ جِبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُصْمُ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعُثْرَةَ بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.
حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
١٣٧٧ (م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَعْوَةٌ.

(١) قوله: "حبست" صحیح فی النسخ بالتشديد، وفي "مجمع البحار" عن الكرماني: حبست بالنشيد، وأحبست أي وقفت وحبسته بالحقة
أي منحه وصيقت عليه، وحكى الخففة أي في الوقف يريد أن يقف أصل الملك، ويبيع الثمر لمن أوقفها عليه. (اللمعات)
(٢) قوله: "غير متموّل" حال أو مفعول به لا "يطعم"، وقوله: غير متأثّل أي غير جامع.
(٣) قوله: "العقومة" يفتح العين ممدودة - أي البهيمية، سميت عقومة لأنها لا تتكلم، وقوله: جرحها - بضم الجيم ويفتحها - فبالفتح
مصدر، وبالضم الاسم، وجار - بضم الجيم وتخفيف الباء - أي هدر لا طلب فيه، وإنما كان جباراً إذا لم يكن لها سائق ولا قائد وإلا
فالسائق والقائد يضمّتان، كذا في "اللمعات".

على ملك الواقف والتصدق بالمنافع حتى قيل: إن الوقف عنده لا شيء، فإن التصدق بالمنافع يتحقق بلا وقف أيضاً، وما أوجد الوقف شيئاً
آخر، وكذلك قال السرخسي أيضاً، وقالوا: إن الوقف عنده باطل، أقول: إن في الخاوي القدسي أن الوقف عنده نذر بالتصدق بالمنافع
والرجوع عنه مكروه تحريماً، ويكون على ملك الواقف إلا في صور أربعة، أي وقف المسجد أو علقه بموته أو خرج مخرج الوصية أو قضى
بخرجه عن الملك قاض، ففي هذه الأربعة لا يمكن الرجوع أصلاً، أقول: لا حاجة إلى ذكر الصورة الرابعة فإن هذا الحكم في كل مسألة،
وقال ابن القيم: إن أوقاف الصحابة باقية إلى الآن، أقول: إذا كان الرجوع مكروهاً تحريماً فكيف الرجوع عنهم؟ واختار الشيخ والطحاوي
قول الصحابين، وذكر الطحاوي حجة أبي حنيفة في معاني الآثار ص (٢٥٠) ج (٢) وقف عمر وهذا الوقف أول الأوقاف في الإسلام،
وتعقب الخافض على اختيار الطحاوي مذهب الجمهور ثم بيّنه تمسك أبي حنيفة وتصدى الخافض إلى التأويل في حجتنا، فقال: إن عمر
لم يقف بل شاور معه، أقول: إن في الأحاديث تصريح أنه وقف في الحال وكتب كتاباً بعض ألفاظه في النسائي، منها ما في الترمذي وفي
بعض معتبراته ونسبت نعيه لعله شرح صدر الشهيد على الجامع الصغير أن أبا يوسف رجع عن مذهب أبي حنيفة حين رجع من المدينة ورأى
أوقاف الصحابة.

قوله: (حبست أصلها الخ) ظاهره لأي حنيفة.

قوله: (أو يطعم صديقاً الخ) هذا لفظ كتاب عمر، والوقف يكون في غير المنقول، وروي عن محمد بن الحسن وقف المنقول، إذا كان
متعارفاً مثل سرير الميت، وصنف محمد بن عبد الله المثني الأنصاري حفيد أنس كتاباً في الوقف موافق أبي حنيفة، وهو من أحصى تلامذة
زفر، وأخذ منه مصنفون ويعبرونه بالأنصاري.

قوله: (لا يباع الخ) أي لا يجوز لا أنه لا ينفذ.

خَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ خَدَّثَنَا مَعْنُ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: وَتَقْسِمُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ (الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جِبَارٌ)، يَقُولُ: هَذِهِ لَا دِيَةَ فِيهِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (الْعَجَمَاءُ جُرْحُهَا جِبَارٌ) فَسَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: الْعَجَمَاءُ الدَّابَّةُ الْمُتَفَلِّتَةُ مِنْ صَاحِبِهَا، فَمَا أَصَابَتْ فِي انْقِلَابِهَا فَلَا غَرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا. (وَالْمَعْدُونُ جِبَارٌ) يَقُولُ: إِذَا احْتَفَزَ الرَّجُلُ مَعْدِنًا فَوَقَعَ فِيهِ إِنْسَانٌ فَلَا غَرْمَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْبَيْتُ إِذَا احْتَفَزَهَا الرَّجُلُ لِلنَّسِيلِ، فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ فَلَا غَرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا. (وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ)، قَالُوا: رِكَازٌ مَا وَجَدَ مِنْ دَقْنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ وَجَدَ رِكَازًا أَذَى مِنْهُ الْخُمْسُ إِلَى السُّلْطَانِ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَهُ.

٣٨ - بَابُ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ

١٣٧٨ - خَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ خَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، خَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً» فَهِيَ لَهُ. وَلَيْسَ لِمَرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ. هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٣٧٩ - خَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، خَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالُوا: «لَهُ أَنْ يُخَيَّيَ الْأَرْضَ الْمَوَاتَ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخَيَّيَهَا إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعُمَرُو بْنِ عَوْفٍ الْمُرَزْنِيُّ جَدُّ كَثِيرٍ وَسَمُرَةَ.

خَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْوَلِيدِ الطَّبَالِسِيَّ عَنْ قَوْلِهِ: (وَلَيْسَ لِمَرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ) فَقَالَ: الْمَرْقُ الظَّالِمُ: الْغَاصِبُ الَّذِي يَأْخُذُ مَا لَيْسَ لَهُ. قُلْتُ: هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَغْرِسُ فِي أَرْضِ غَيْرِهِ؟ قَالَ: هُوَ ذَاكَ.

(١) قوله: "وكذلك" قال الشيخ: من حرم شراً في أرضه أو في الأرض لمساخه، وسقط فيه رجل ممات، فلا قود ولا دية على الخافر، كما في "اللمعات".

(٢) قوله: "أرضاً ميتة" أي موصوفة بالموات فهي له أي تلك الأرض ما كان له، مسلماً كان أو دميماً، أذن له الإمام أو لم يأذن، وبه قال الجمهور، وقال أبو حنيفة: لو أحياء بغير إذن الإمام، لا يملكه كما سيحى في الصفحة الآتية، وليس تعرق ظالم بإضافة عرق وتنويه، وظالم نعت أي صاحبه، ذكره السيوطي، وفي "المغرب" أي لذى عرق ظالم وهو الذي يغرس في الأرض غرساً على وجه الاختصاص. (شرح لموطأ لعلي القاري)

(٣) قوله: "قَالُوا لَهُ: أَنْ يُخَيَّيَ الْأَرْضَ" قال محمد في "الموطأ": من أحيى أرضاً ميتةً أي عديمات، بإذن الإمام أو بغير إذنه، فهي له، أما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يُعْمَلَهَا له الإمام، قال: ويبغى للإمام إذا أحياءها أن يجعلها له وإن لم يفعل، لا تكن له - انتهى - قال الشارح: عني القاري: لما روى الطبراني من حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس للمراء إلا ما طابت نفس إمامه به" ولأن ما يتعلق به حق جماعة المسلمين، لا يختص به واحد دون واحد، فلا يأت الإمام، ثم من ححر أرضاً أي وضع حجرًا أو شيئاً للإعلام بأنه قصد إحياءها، ولم يعمرها ثلاث سنين، دفعها الإمام إلى غيره (نقلاً - انتهى).

بَابُ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ

ويندرج عسناً إذن الإمام لا عند الحجارين، ونقول: إن الأراضي تحت تصرف الإمام فمن أخذ بظاهر الحديث لم يشترط الإذن ومن ضم الحديث والتعفة اشترط الإذن.

قوله: (وليس لعرق ظالم الخ) قيل: التركيب إضافي، وقيل: توصيفي، وهو غرس الشجرة في أرض الغير بلا إذنه، وأصل مذهبنا أن يفلح مالك الأرض الأشجار فل قيمة الأرض من الأشجار أو أكثر، ونظر أرباب الفتوى إلى قلة القيمة وكثرتها وإذا رضي صاحب الشجرة بالقيمة يقوم مفلوحة لا مفروسة، ولكن في طبقات السابعة مناظرة لشافعي وشمس في المسألة وذلك تدل على التفصيل في المسألة.

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَطَانِ

١٣٨٠ - قُلْتُ لِقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَارِبِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ شَرَاهِيلَ، عَنْ سَمِيِّ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ سَمِيرٍ، عَنْ أَبِيضَ بْنِ خَمَالٍ أَنَّهُ وَقَدَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَقَطَعَهُ "الْمِلْحَ، فَقَطَعَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْبَدَنَ. قَالَ: فَاتَّزَعَهُ مِنْهُ. قَالَ: وَسَأَلَهُ "عَمَّا يُحْمَى مِنَ الْأَرَاكِ؟ قَالَ: مَا لَمْ تَتْلُهُ خِفَافُ الْإِبِلِ، فَأَقْرَبَ بِهِ قُتَيْبَةُ، وَقَالَ: نَعَمْ.

١٣٨٠ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَارِبِيُّ، نَحْوَهُ. [الْمَارِبِ: نَاجِيَةٌ الْبَيْتِ] (١).

وفي الباب عَنْ وائِلٍ وَأَسْمَاءِ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ.
حَدِيثُ أَبِيضَ بْنِ خَمَالٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ (٢). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْقَطَانِ: يَزُونَ جَائِزاً أَنْ يَقْطَعَ الْإِمَامُ لِمَنْ رَأَى ذَلِكَ.
١٣٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّلَبِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَمَاكِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِخَضِرْمُوتَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدَّثَنَا النَّضَرُ عَنْ شُعْبَةَ، وَزَادَ فِيهِ: وَبَنَتْ مَعَهُ مُعَاوِيَةَ لِيُقْطِعَهَا إِيَّاهُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْفَرَسِ

١٣٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتْرُسُ غَرَساً، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعاً، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ، أَوْ طَيْرٌ، أَوْ بَيْهِيمَةٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ».
وفي الباب عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، وَأُمِّ مَيْمُونَةَ، وَجَابِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.
حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "استقطنه الملح" أي سأله أن يقطعه إياه، قوله: فقطعه له أي فأسعفه إلى منسسه، قوله: إنما قطعت له الماء البدن - بالكسر والتشديد - ما له مادة لا يقطع كالعين، قوله: فاتزعه منه لأنه ﷺ قطعه خطاً بأنه معدن يحصل منه القطع بعمل وكذا، ثم لما تبين أنه مثل البدن رجع من الإعطاء، فعلم منه أن الإقطاع إنما يجوز إذا كانت باطنة لا ينال منها شيء إلا يتعب ومونة، وفيه أن الحاكم إذا حكم، ثم ظهر أن الحق في خلافه، رجع عنه، كذا في "اللمعات".
(٢) قوله: "وسأله" أي سأله أبيض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما يحمي من بلفظ الجهول، والمراد بإحياء الإحياء لا الحي؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يقتص، وقوله: ما لم تله خفاف الإبل، أراد به البعيد من المرعى، ففيه دليل على أن الإحياء لا يجوز بقرب البلد لاحتياج أهله إلى مرعى مواشيهم، كذا في "اللمعات".

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَطَانِ

جمع قطيعة وتفسيرها في عرف المتأخرين هو العفو الدائم عن الخراج (جاگور)، ويقال لها في التركية: (سيرغان) وروضع البحاري ترجمة على القطان ولم يفسرها الشارحون أيضاً ولعله أراد أن يأذن الإمام بإحياء أرض الموت، وذكر أبو يوسف أيضاً لفظ القطيعة في كتاب الخراج ولم يفسرها واستعملها في الدر المختار ولعله أراد بها المقاطعة (تمهيكه)، وأما العفو الدائم عن الخراج فقيل: إنه جائز، وقيل: لا يجوز، واتفقوا على عدم جواز عفو العشر. وأما إقطاع المدين فعندنا غير جائز، والمقطوع له غير ظالم في ما أخذ، وإنما نظم في منعه غيره عن الأخذ.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] وفي نسخة بشار: «حديث غريب» فقط.

٤١ - باب ما ذكر في المزارعة

١٣٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْمَرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُتْمَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

وفي الباب عن أنس وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر. هذا حديث حسن صحيح.

والقمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم؛ لم يروا بالمزارعة بأساً على التثنية والثلث والرابع. واختار بعضهم أن يكون البذر من رب الأرض. وهو قول أحمد وإسحاق. وكرة بعض أهل العلم المزارعة بالثلث والرابع. ولم يروا بمساقاة^(١) التحيل بالثلث والرابع بأساً. وهو قول مالك بن أنس والشافعي. ولم يرو بعضهم أن يصح شيء من المزارعة، إلا أن يستأجر الأرض بالذهب والفضة.

٤٢ - باب [في المزارعة]^(٢)

١٣٨٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُبَّاسٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَاقِعًا إِذَا كَانَتْ لِأَعْدَانَا أَرْضٌ أَنْ يُعْطِيَهَا بَعْضُ خَرَاجِهَا أَوْ بِدَرَاهِمٍ. وَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ لِأَعْدَانِكُمْ أَرْضٌ فَلْيَمْنَحُهَا»^(٣) أَخَاهُ أَوْ لِيُزْرِعَهَا.

١٣٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عُثْمَرَ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُحَرِّمِ الْمَزَارَعَةَ وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يُزْفَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الباب عن زيد بن ثابت.

حديث رافع فيه اضطراب. يروى هذا الحديث عن رافع بن خديج، عن عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَيُزَوَّى عَنْهُ عَنْ ظَهْرِ بْنِ رَافِعٍ، وَهُوَ أَخَذَ عُمَيْرَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ عَلَى رِوَايَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ.

- (١) قوله: "مساقاة" المساقاة أن يدفع الرجل أشجاره إلى غيره ليعمل فيه ويصلحها بالسقي والزينة على سهم معين كنصف أو ثلث، والمزارعة عقد على الأرض بعض الحراج كذلك، والمساقاة تكون في الأشجار، والمزارعة في الأراضي، وحكهما واحد، وهما فاسدان عند أبي حنيفة، وعند صاحبيه والآخرين من الأئمة حائز، وقيل: لا نرى أحداً من أهل العلم منع عنهما إلا أبا حنيفة، وقيل: زفر معه، وقال في "الهداية": الفتوى عن قولهما، والدليل للأئمة ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع، ولأبي حنيفة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم نهي عن المخاربة وهي المزارعة، كذا في "اللمعات".
- (٢) قوله: "فليمنحها" أي فليعطها أخاه على وجه العارية للمزارعة ليحصل له ثواب، أو ليزرعها بنفسه ليحصل له النفع.

باب ما ذكر في المزارعة

قد مر ذكرها بالأقسام الثلاثة، قيل: إن المعاملة في لغة المدينة بمعنى المساقاة، وحديث الباب وارد على أبي حنيفة والشافعي، وأجاب الشافعي بأن هذه المزارعة تبع المساقاة، واعترض القنطري بأن أكثر أراضي خيبر كانت مكشوفة، وما كانت الأشجار حاوية على جميع الأراضي، وأما جواب أبي حنيفة فأجاب صاحب الهداية بأنه خراج المقاسمة لا المزارعة وهو تقسيم ما خرج من الأرض، وأخذ المرغيناني عن شيخه السرخسي، وقيل: إن جميع الهداية مأخوذ من مبسوط السرخسي، وكنت أتوهم أن جواب الهداية متافض لكلامه في موضع آخر فإنه ذكر في السر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فتح خيبر عنوة وقسمها بين الغنائم، فإذا تكون الأراضي في ملك الغنائم ومزارعة، وقال في جواب حديث الباب: إنه خراج بالمقاسمة فتكون أراضي خيبر على ملك يهود الكفار فتدفع بين كلاميه، وما نوجه إلى دفعه شارح من الشراح، ثم رأيت في مبسوط السرخسي فأطلب الكلام على أوراق تزيد على ثلاثين ورقة. وكلامه يفيد دفع التدافع، وأجاب خواهر زاده في مبسوطه نقله العيني في العمدة، وذلك أيضاً مستبعد جداً.

بسم الله الرحمن الرحيم
أبواب الدييات عن رسول الله ﷺ

١ باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل

١٣٨٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكَسْبِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ جَنْشَفٍ^(١) بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَةِ الْخَطَا عَشْرِينَ ابْتَةً مَخَاضٍ^(٢)، وَعَشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُورًا، وَعَشْرِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ جَذَعَةً وَعَشْرِينَ حَقَّةً.

١٣٨٦(م) - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ نَعْوَهُ.

وفي الباب عن عبيد الله بن عمرو. حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

وقد روي عن عبيد الله موقوفاً. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا. وهو قول أحمد وإسحاق. وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية. وأما أن دية الخطأ على العاقلة. فرأى بعضهم أن العاقلة قرابة الرجل من قبل أبيه. وهو قول مالك والشافعي. وقال بعضهم: إنما الدية على الرجال دون النساء والصبيان من العصبية، ويحمل كل رجل منهم ربع دينار. وقد قال بعضهم: إلى نصف دينار. فإن ثبت الدية. ولأن النظر إلى أقرب القبائل منهم فالزموا ذلك.

١٣٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا^(٣) دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَمْتُولِ فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً^(٤) وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً وَمَا صَلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ».

وذلك لتشديد العقول. حديث عبيد الله بن عمرو حديث حسن قريب.

(١) قوله: "جشف" بكسر الحاء ومكون الشين المعجمة وبالفاء. (اللمعات)

(٢) قوله: "ابنة مخاض" وهي التي تطلع في السنة الثانية من الإبل. قوله: بني مخاض ذكورا بالنصب، وهو ظاهر، ويروي بالجر على الخوار، وعلى التقديرين هو تأكيد لابن مخاض، فدية الخطأ خمس، وهذا بالاتفاق إلا أن الشافعي يفتي بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض، وهذا الحديث حجة عليه.

(٣) قوله: "حقة" - بكسر الهمزة وتشديد القاف - وهي الدخلة في الرابعة. قوله: ثلاثون حدة - بفتح الحيم والذال المعجمة - الدخلة في الخامسة، وأربعون خلفة - بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء - الحامل من النوق. (اللمعات)

أبواب الدييات

باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل

اتفقوا على أن الدية مائة إبل والاختلاف في أنها أرباعاً أو أثلاثاً، والدية معطرة ومحفلة، ولا يظهر المغلظة والشدة إلا في الإبل لا في الدراهم، ولما روى ابن مسعود موقوفة عليه بسند صحيح. والقتل على أقسام عديدة مذكورة في الفقه، وضحى أن في الأحاديث صوراً فاحشاً صورة واختاروا صورة، وحديث الباب لنا، وقال المصنوع: إن جشف من مائت مجهور، وقلنا: إنه ليس بمجهول فيكون الحديث حجة. قوله: (قرابة الرجل الخ) مذهبت أن في العرب عيرة النسب فإن الأنساب فيهم محفوفة، وفي النعم على أهل الديوان، والتفصيل في الفقه.

قوله: (إن شاؤوا قتلوا وإن شاؤوا الخ) هذا بخلافنا، فإننا نقول بعدم التحجير بخلاف الشافعية فنضيف في هذا قيداً.

قوله: (ثلاثون الخ) هذا حجة الشافعي ونعملة على أنه بحسب النجوم، والحق أنه أيضاً صورة ثابتة، ونسلك الترجيح فقهاً.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ

١٣٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَةَ "اِثْنِي عَشَرَ أَلْفًا".

١٣٨٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وفي حديث ابن عُيَيْنَةَ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الدِّيَةَ عَشْرَةَ أَلْفًا. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا اعْرِفُ الدِّيَةَ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ وَهِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَوْضِئَةِ

١٣٩٠ - حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مُسْعِدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِئِ خَمْسٌ» "خَمْسٌ".

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ؛ أَنَّ فِي الْمَوْضِئَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ

١٣٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ يَزِيدَ الثَّخَوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ» "وَالرَّجُلَيْنِ سِوَاهُ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ".

وفي الباب عَنْ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٣٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سِوَاهُ يَعْْنِي الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ».

(١) قوله: "جعل الدية اثني عشر ألفاً" وبه أخذ الشافعي، وعند أبي حنيفة: الدية من الإبل مائة، ومن العين ألف دينار، ومن الوري عشرة آلاف درهم؛ لما روى عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم؛ كذا في "المعاني".

(٢) قوله: "في المواضع خمس خمس" أي في كل واحد من الموضعات خمس من الإبل، قال في "المجمع البحار": الموضعة التي تبدي وضح العظم أي يابضه، وجمعه المواضع، والتي فيها خمس من الإبل ما كان في الرأس والوجه، فأما في غيرها فحكومة عدل.

(٣) قوله: "أصابع اليدين والرجلين سواء" لغوات المنفعة المختصة بكل واحدة منهما لغوات أصابعها. (المعاني)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ

قال الشافعي: اثنا عشر ألف درهم، وقلنا بعشرة آلاف درهم، وقال أحمد للشافعي: إن اثنا عشر من وزن السنة يكون عشرة آلاف من وزن السبعة، والمختار تسليم ثبوت الصورتين ثم مصلك الترجيح فقهاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ

هكذا مذهبنا ومذهب غيرنا في نقل صحيح أن عمر كان يعني أن دية الإبهامة أقل من دية سائر الأصابع فإن الإبهامة مفصصين وفي سائرهما ثلاثة مفصلات حتى رأيت في كتاب عمرو بن حزم أن في كل إصبع صغيرة وكبيرة عشرة من الإبل.

واعلم أن دية أعضاء الإنسان قد تزيد على دية الكل كان ودي أولاً في الأصابع ثم في الرجلين ثم في اليدين، وروي صحيحاً أن عمر رضي الله عنه أخذ ثلاث ديات سواء لرجل جرح ثم بقي حياً.

هذا حديث حسن صحيح.

٥ - باب ما جاء في العقوب

١٣٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو الشَّفَرِ قَالَ: ذُقْ رَجُلٌ مِنْ فَرِيشِ بْنِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَاسْتَفْذَى^(١) عَلَيْهِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لِمُعَاوِيَةَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا ذُقَ سِنِّي، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: إِنَّا سَتَرْنَاكَ، وَالْخِ الْأَخَرُ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَأَبْرَمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: شَأْنُكَ بِصَاحِبِكَ. وَأَبُو الدَّرْدَاءِ جَالِسٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَضَدَّقُ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً وَخَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةً». فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ أَذْنًا بِي وَوَعَاةً قَلْبِي. قَالَ: فَإِنِّي أَذْرُهَا لَهُ. قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَا جَزْمَ لَا أَخْبِلَكَ، فَأَمَرَ لَهُ بِمَالِهِ.

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ولا أعرف لأبي الشَّفَرِ سماعاً من أبي الدَّرْدَاءِ. وأبو الشَّفَرِ اسمه: سَعِيدُ ابْنِ أَحْمَدَ. وَيُقَالُ: ابْنُ يُحْمَدَ^(٢) الثَّوْرِيُّ.

٦ - باب ما جاء في من رَضِخَ^(٣) رَأْسَهُ بِصَخْرَةٍ

١٣٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: خَرَجْتُ جَارِيَةً عَلَيْهَا أَوْصَاحٌ^(٤)، فَأَخَذَهَا يَهُودِيٌّ فَرَضِخَ رَأْسَهَا وَأَخَذَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْخُبْيِ قَالَ: فَأَذْرَكْتُ وَبِهَا رَمَقٌ فَأَنِّي [بِهَا]^(٥) "النَّبِيُّ ﷺ" فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَكَ أَفْلَانٌ؟»^(٦) فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: لَا. قَالَ: «أَفْلَانٌ». حَتَّى سَمِعْتُ الْيَهُودِيَّ، فَقَالَتْ بِرَأْسِهَا: نَعَمْ. قَالَ: فَأَجَذُ فَأَعْتَرَفَ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضِخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

هذا حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وهو قول أحمد وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِالْمَنِيِّ.

٧ - باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن

١٣٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَخْيَى بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى

(١) قوله: "فاستفذى عليه معاوية" أي استغاث معاوية على قريش، وفي "القاموس": استغاث استعان واستعصره.

(٢) قوله: "ابن يحمّد الثوري" يسمون النخعية وكثير الميم. (ت) وفي "المعنى" سعد بن محمد عند الثوري يفتح ميم.

(٣) قوله: "رَضِخَ رأسه" الرَضِخُ تشدح والرضخ أيضاً الدق والكسر. (الجمع)

(٤) قوله: "أوصاح" هي نوع من الخبي من لفضة، سميت بها لئيبها. (الجمع)

(٥) قوله: "أفلاان" فائدة السؤال عن المقتول أن يعرف القتلى مقتالاً، فإن أقرئت وإلا فليس عليه شيء بدون الحجة، وعليه الجمهور. وروى عن مالك أنه أثبت القصص بمجرد قول المقتول.

باب ما جاء فيمن رَضِخَ رَأْسَهُ بِصَخْرَةٍ

هنا مسائلان : الأولى اليهودي رَضِخَ الرَّأْسَ بِصَخْرَةٍ فيكون فيه شبهة العمد عند أبي حنيفة فلا قصاص عنده ، وإن النصاص في العمد وهو القتل بالأحد لا بالثقل ، ولكنه عند صاحبه. وثانيتهما : أن في الحديث مماثلة ولا مماثلة عندنا وحواش الأول أن اليهودي قطع الطريق أيضاً فيكون من قطع الطريق وغتص الطريق كيف ما فعل ، ثم في متوننا أن فصع الطريق في المصير في الشهر ليس بقطع الطريق ، لكن في المسودات أنه أيضاً قطع الطريق ، فعجوب الظنحوي نافذ لا ريب. ويمكن حمل الحديث على السياسة وباب السياسة موجود عند الكل إلا أنه وسج عندنا ، ومسد عندنا من نسخة في السياسة وذكر فيها مسائل كثيرة ، وصنف ابن تيمية أيضاً وحده بالسياسة المرفوعة وعرضه في ذلك الكتاب الرد على من يقول : إن مسائل الإسلام لا تكتفي بنظام العام ، وأخذ فيه من جانب الشريعة لا من جانب مذهب من المذهب ، ثم طعن أن باب التعرير غير باب السياسة ، والله أعلم.

وحواش الثاني أيضاً الحمل على السياسة والمماثلة عند الشافعية في كل شيء إلا عمل لوط والإحراق.

حكى أن أبا العلاء إمام اللغة سأل أبا حنيفة عن قتل حجر كبير عظيم هل يكون قتلًا مشبهة العمد؟ قال أبو حنيفة : ولو ضرب بأبى قبيس (اسم جبل) ، فأعرض بعض الجهلة بأن أبا حنيفة عالم عن معرفة اللغة حيث قرأ أبو قبيس بالألف بعد دخول التاء الجارة عليه .

ابن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: «لَرَوَّالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». (١٣٩٥م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ.

وفي الباب عن سعد وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وعقبة بن عامر وبريدة. حديث عبد الله بن عمرو هكذا زواه ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء، فلم يرفعه. وهكذا زوى سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء موقوفاً. وهذا أصح من الحديث المرفوع.

٨ - بَابُ الْحُكْمِ فِي الدَّمَاءِ

١٣٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ^(١) بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدَّمَاءِ».

حديث عبد الله حديث حسن صحيح. وهكذا زوى غير واحد عن الأعمش مرفوعاً، وزوى بعضهم عن الأعمش ولم يرفعه.

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدَّمَاءِ^(٢)».

١٣٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدَّمَاءِ».

١٣٩٨ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْبٍ^(٣)، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ^(٤) وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْتَبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [وَأَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ الْكُوفِيُّ]^(٥).

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَةً يُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا؟

١٣٩٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا الثَّوَالِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

(١) قوله: "إن أول ما يحكم بين العباد في الدماء" هذا معظم أمر الدماء، وليس هذا الحديث مخالفاً لقوله: "إن أول ما يحاسب به العبد صلاته" لأد ذلك في حق الله، وهذا فيما بين العباد، كذا قاله الطيبي.

(٢) قوله: "لو أن أهل السماء" أي لو ثبت اشتراكهم في دم مؤمن أي في بركة دمه، فوجه: "لأكتبهم الله" المشهور أن أكتب لازم، وكتب منعاً على عكس المتعارف من استعمال الأفعال، سواء كان ذلك لأجل كون أكتب مضارع كتب، أو كون همزة أكتب لازمة لضرورة أو الدخول بمعنى صار ذا كتب، أو دخل في الكتب، فعلى هذا كان الظاهر لكتبهم مكان لأكتبهم، ولكن لو ثبت أن هذا لفظ انتهى صلى الله عليه وسلم أو أخذ من رواية الثوري بعريتهم لكان حجة على الثابتين بذلك، فحرم الثوري حتى بأن الصواب كتبهم الله، ولعل ما في الحديث سهو من بعض الرواة ليس كما ينبغي - والله أعلم - . (اللمعات)

أقول: إن هذا الاعتراض من قلة المعرفة وكثرة الجهل، وحقيقة الأمر أن في لغة «صليحة» من لغات العرب أن إعراب الأسماء السنة بالألف في الأحوال الثلاثة:

بن أباه وأبأ أباه قد بلغا في الحد منهاها

[١] كذا في نسخة بشار، وفي الهندية «الحسن بن حرب» وهو خطأ. والصواب ما أثبتناه من نسخة بشار.

[٢] هذا الحديث موجود في النسخة الهندية ونسخة الشيخ أحمد شاكر، وساقط من نسخة بشار.

[٣] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار وهو ساقط من الهندية.

جَدُّهُ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِذُ الْأَبَ^(١) مِنْ ابْنِهِ وَلَا يَقْبِذُ الْإِبْنَ مِنْ أَبِيهِ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَاقَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ، رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ، وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَالْمَثَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْأَبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يَقْتُلُ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَهُ لَا يُحَدِّثُ.

١٤٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقَاذُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

١٤٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ^(٢) عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقَامُ الْخُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يَقْتُلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الضَّكِّيُّ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَخَذِي ثَلَاثَ

١٤٠٢ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَخَذِي ثَلَاثَ^(٣) الثُّبَّتِ^(٤) الزَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ^(٥) لِلْجَمَاعَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَغَابِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهِدَةً

١٤٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَهُ دَمَهُ اللَّهِ وَدَمُهُ رَسُولُهُ فَقَدْ أَخْفَرَ بِدَمِهِ اللَّهَ فَلَا يَزُحُ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحُهَا لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ^(٦) خَرِيفًا».

(١) قوله: "يقبذ الأب من ابنه" أي يأخذ قصاصه منه، والفقود القصاص، ولا يقبذ الابن من أبيه، قالوا: الحكمة فيه أن الوالد سبب وجود الولد، ولا يجوز أن يكون هو سبباً لعدمه، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "الثبت الزائي" المراد به الشخص خصص أحد أوصافه بالذكر، وهو الوطء بتكاح صحيح المتضمن له الثيب، وباقى الأوصاف ظاهر، (اللمعات)

(٣) قوله: "المفارق للجمعة" أي بالارتداد، وقيل: يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو خلاف إجماع، كذا نقل الطيبي عن النووي، (اللمعات)

(٤) قوله: "مسيرة سبعين" وفي رواية: مائة عام، وفي "الموطأ": خمس مائة عام، وفي "الفرهوس": ألف عام، وذلك بحسب اختلاف

باب ما جاء لا يجل دم امرأ مسلم إلا بإحدى ثلاث

بعض الكلام في حديث الباب مـ ولكن الكلام فيه أقول من حيث إدخال ما في الفقه من جوار قتل غير ما في حديث الباب، من قطاع الطريق ومن تارك الصلاة عند غيرنا مثل الشافعية والحنابلة. لكن القتل عند الحنابلة ارتداداً، وفي كتاب لنا أن يقتل تارك الصلاة، وفي عامة كتبنا أنه يضرب حتى يسيل الدم من بدنه، فليل في وجهه يخفق مثل هذين بما في الحديث بأنهم داخلون تحت منعت أي المفارق للجماعة، وقيل بإدخالهم تحت المنع أيضاً أي التارك لدينه، وورد في المعجم لتطريحي: «من ترك الصلاة فقد كفر جهاراً إلخ»، وهو متمسك بالحنابلة، وبمسك النووي بحديث فيه المقاتلة على قتل تارك الصلاة، والحال أن بين القتال والقتل بونا بعيداً حتى أن القتال قد يكون على ترك السنة أيضاً.

وفي الباب عن أبي بكر. حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

١٢ - باب

١٤٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي يَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعْدٍ عَنْ هِكْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى الْعَامِرَيْنِ بِدِيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ لُهُمَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو سَعْدٍ الْبَقَالُ إِشْمُ: سَعِيدُ بْنُ الْمُرْزُبَانِ.

١٣ - باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو

١٤٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ^(١) إِمَّا أَنْ يَغْفُو وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ».

وفي الباب عن وائل بن حجر وأنس وأبي شريح خويلد بن عمرو.

١٤٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَنْعِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ نَكَّةَ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسَ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْفِكُنَّ فِيهَا دَمًا وَلَا يَنْفَضِدَنَّ فِيهَا شَجَرًا، فَإِنْ تَرَخَّصَ مَتْرَخَصٌ فَقَالَ: أَجَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَّاهَا وَلَمْ يُحَلِّهَا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ إِنَّكُمْ تَغْشَرُ خِرَازِعَةً^(٢) فَتَقْتُلُ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذَا بِلِ وَابْنِي غَافِلَةً فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَأْخُذُوا بِالْمَقْلِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ شَيْبَانٌ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِمِثْلِ هَذَا. وَرَوَى عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُزَاعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَغْفُو أَوْ يَأْخُذَ بِالذِّبَّةِ». ذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٤٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُتِلَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَفَعَ الْقَاتِلُ إِلَى وَلِيِّهِ، فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أُرَدْتُ قَتْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ

درجات العقول، وليس عدم وجدان الرائحة كناية عن عدم دخول الجنة، بل عدم وجدانها أول ما يجدها الصالحون.

(١) قوله: "بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ" ظاهره أن الاختيار لأولياء المقتول إن شأوا انقتصوا، وإن شأوا أخذوا الدية، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة ومالك: لا يثبت الدية إلا برضى القاتل، وهو أحد قولي الشافعي؛ لأن موجب القتل عمدًا هو القصاص بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصَ فِي الْقَتْلِ﴾ إلا أنه نعمد بوصف النعمد لقوله صلى الله عليه وسلم: "النعمد فود" أي موجهه، فإيجاب المال زيادة، فلا يكون للولي أخذ الدية إلا برضى القاتل، والمسألة تختلف فيها بين الصحابة ومن بعدهم، ويمكن حمل الحديث على ذلك أيضًا - فافهم - . (اللمعات)

(٢) قوله: "ثم إنكم معشر خِرَازِعَةٌ..." الخ بيان ذلك أن خِرَازِعَةً قد كانوا يقتلوا في تلك الأيام رجلاً بحكمة فضيل لهم في الجاهلية، فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم دية لإطفاء نار الفتنة بين القبيلتين. (اللمعات)

باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو

قال الحارثيون: إن في الدية والقصاص تحييراً، وفلنا: إن التحيير بعد رضاء ولاية القتل والصلح، وليس في حديث الباب ما يرد علينا فإن المذكور فيه التحيير بين القصاص والعفو لا بين الدية والقصاص.

قوله: (قتل رجل في عهد الخ) أصل القصة ما في مسلم أن رحلين خرجا محتطين فتنازعا فضربا أحدهما بفأسه على رأس الآخر فيكون عند أبي حنيفة القتل بالسلاح ولا عرة فيه للإرادة وعدمها فيقال من جانيه: لعله ضربه بحشبة لا بالمحدد، والله أعلم، أو يقال: إن حكمه عليه الصلاة والسلام هذا حكم الديانة لا حكم القصاص.

إِنْ كَانَ قَوْلُهُ^[١] صَادِقًا فَقَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ. فَخَلَاةُ الرَّجُلِ، وَكَأَنَّهُ مَكْتُوفًا^[٢] يَشْنَعُ، قَالَ: فَخَرَجَ يَجْرُؤُ بِشْنَعِهِ فَكَانَ يُسَمَّى ذَا الشَّعَةِ^[٣].

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْيَشْعَةُ خَبْلٌ^[٤].

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ

١٤٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْفَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَغَتْ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا فَقَالَ: «أَعِزُّوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَهْزُوا وَلَا تَغْلُوا^[١] وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تُعْتَلُوا وَلَا تُقْتَلُوا وَلِيدَاهُ. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَسُمُرَةَ وَالْمُعِيرَةَ وَيَعْلَى بْنِ مَرْثَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ.

حَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَرَّهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُثَلَّةَ.

١٤٠٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ^[٢]، وَلْيَجِدْ أَخَذَكُمْ شَفَرَتَهُ وَلْيَبْرِخْ ذَبِيحَتَهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَشْعَثِ اسْمُهُ: شُرَحْبِيلُ بْنُ أَدَةَ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ

١٤١٠ - حَدَّثَنَا^[٣] عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكَنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بِعُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ. فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: أَتُعْطِي مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا ضَاغَ فَاسْتَهْلُ^[٤] فَيَبْتُلُ^[٥] ذَلِكَ يُطْلُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ هَذَا لَيَقُولُ^[٦] بِقَوْلِ الشَّاعِرِ، بَلَى فِيهِ عُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

(١) قوله: "مكتوفًا نسمة" أي شدت يده من خلف نسمة، والنسمة سحر مضفور.

(٢) قوله: "ولا تغلوا" الغلول وهو الخيانة في لغتية، قوله: "ولا تغدروا" من الغدر وهو نقص العهد، قوله: "لا تعتلوا" قال في "المد": مثلت بالقتيل جندعت أمه أو أذنه أو مداكره أو شتى من أظرفه، والاسم المثلة.

(٣) قوله: "فاحسنوا الذبحة" يستحب أن لا يحد السكين بخضرة الذبحة، وأن لا يذبح واحدة بخضرة الأخرى، ولا يجرها إلى مذبحها. (الطبري)

(٤) قوله: "فاستهل" من الاستهلال، قال في "المجمع": استهلال الشيء تصويبه عند ولادته.

(٥) قوله: "فبطل ذلك يطل" بلفظ المجهول، يقال: طل دمه إذا هدر، وقد يروى بطل من البطلان.

(٦) قوله: "إن هذا ليقول بقول الشاعر" أكرر عليه قوله الباطل في مقابلة الشارع بالتكليف بالكلام المسحح ليستحيل به قلوب أهل البطالة، وليس المسحح مذمومًا على الإطلاق لوقوعه في القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما المذموم منه ما يتكلف به، ويكون الغرض منه ترويع الباطل، كذا في "المصنفات" مع فرق يسير في الألفاظ ونحوه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ

أي قتل الأعضاء صبراً. وفي النسائي قال صحابي: ما سمعت خطبة من خطبته بعد نزول الآية إلا وحث فيها على الصدقة ونهى عن المثلة، وروى بسند صحيح، قال ابن سيرين: إن حديث العربيين قبل النهي عن المثلة.

[١] ما بين المعرفتين من نسخة بشار.

[٢] من نسخة بشار.

[٣] جاء ذكر هذا الحديث مؤخرًا من حديث الحسن بن علي الخلال في النسخة المهدية، قدمناه تبعاً لنسخة بشار، وحفظنا على

وفي الباب عن حميد بن مالك بن النابغة [والمغيرة بن شعبة]^(١).

١٤١١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَسْوُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نُسُيْجَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا ضَرْبَتَيْنِ فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فَتَسَطَّطَ فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا^(٢) فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أَمَةً وَجَمَلَهُ عَلَى عَصِيَةِ الْمَرْأَةِ.

قَالَ الْحَسَنُ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَسْوُورٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ [نَحْوَهُ]^(٣). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْمَمْلُوعُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ خَنَسِمَاءَةٌ دَرَاهِمٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ قَرْسٌ أَوْ بَقْلٌ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

١٤١٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ عِنْدَكُمْ سَوْدَاءٌ فِي بَيْضَاءٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ^(٤) وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عَلِمْتُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ وَجَلًّا فِي الْقُرْآنِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: فِيهَا الْقَتْلُ، وَفِكَارُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْمَمْلُوعُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: قَالُوا: لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ

(١) قوله: "فألقت جنينها" الجنين الولد ما دام في بطن أمه، قوله: "غُرَّة" أصنها بياض في جبهة الفرس، ويطلق على العبد والأمة، وقيل: بشرط البياض، وليس بشرط عند الفقهاء، وإنما المراد منه عندهم ما يبلغ قيمته عشر الدية، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "والذي فلَقَ الحبة" أي شقَّه فأخرج منه النبات وفلق الحب خالقه أو شاقَّه بإخراج الورك منه، قوله: وبَرَأَ النسمة أي خلقها والنسمة بجىء بمعنى الإنسان، وبمعنى النفس، وكل دابة ذى روح، قوله: إلا فهما أي ليس عندنا إلا فهما، والمراد منه ما يستنبط به المعاني

بَابُ مَا جَاءَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

قال المحاذبون: لا يقتل مسلم بكافر أي كافر كاذب، وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بدل الذمي، وفي الحربي المعاهد دية، وفي المستأمن رويتهان وذكر الحافظ في فتح الباري أن رجلاً قال لزرع رحمه الله: إن الحد عندكم يتدرى بالشبهة وآية شبهة أعلى من شبهة كفره، فقال زرع رحمه الله: كن شاهداً على أن رجعت مما قال أبو حنيفة.

قوله: (لا يقتل مسلم بكافر) قال الشافعية أن لا يقتل مسلم بكافر ولكن قتل الذمي وذو عهد حرام، وإن قتل فلا قصاص بل الدية، وقالوا: إن معنى القطعة الثانية أي «ولا ذو عهد في عهده» غير مصداق الأولى، وقال الطحاوي: إن مرادها أن لا يقتل ذو عهد في عهده بدل كافر فصار حاصل الحديث لا يقتل مسلم بحري أقول: يشتمى على معنى ما قاله الشافعية أي «لا يقتل ذو عهد في عهده» وأما لو تصدى أحد إلى قتل ذي عهد فيقتص منه فإن المعاهد محقون الدم إجماعاً فيكون حكمه حكم سائر الدماء، وحصل أن لا يقتل مسلم بدل حربي، وقال العيني في العمدة: إن حديث: «لا يقتل مسلم بكافر» ليس متعرضاً إلى ما نحن فيه بل غرضه عليه الصلاة والسلام بهذا وضع دماء الجاهلية أي لا يقتل بعد الإسلام بدل ما كان دم الجاهلية، ولقوله شواهد أيضاً، منها أنه خطب في حجة الوداع كما في مسلم، وقال فيها: «ألا وإن دماء الجاهلية موضوعة تحت قدمي إلح» ثم في حديث مسلم كلام فإن فيه ذكر حجة الوداع: وفي سائر الطرق ذكر أنه عليه الصلاة والسلام خطب في فتح مكة والرححان إلى أنه خطب في فتح مكة بتعدد الخطبة فإذا صار شرح الجملة الأولى لطيفاً أنطق، لكن الجملة الثانية «ولا ذو عهد في عهده» وصارت ركيزة وعلى شرح الطحاوي يكون المراد بالكافر الحربي ونطالب وجه التخصيص بالحربي.

وفي شيء آخر لا ركة فيه ولا تخصيص وهو أن يقال: إن الذمي في حكم المسلم فإن حقن دمه مستفاد من حقن دماء المسلمين فصار شرح «لا يقتل مسلم بكافر» أي لا يقتل مسلم وذمي بدل كافر، وليس ذلك إلا الحربي، ثم أقول: إن مستدلنا ما أخرجه الطحاوي ص (١١٢) ج (٢) بسند قوي: أن عمر أمر بأن يقتص من مسلم بكافر ثم أمر أن لا يقتص بل يودى. وزعم الشافعية أن عمر رجع عن القول الأول، وقال الطحاوي: إن الرجوع بعيد وحقيقة الأمر أنه أمر أولاً بالمسألة ثم صاغ بالدية، ونقل علاء الدين المارديني أنه عليه الصلاة

[١] ما بين المعكوفين من نسخة الدكتور بشار.

[٢] من نسخة الدكتور بشار.

بالمجاهد. والقول الأول أصح.

١٧ - [باب ما جاء في دية الكفار]^{١٧}

١٤١٣ - حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ غُمَيْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ».

١٤١٣(م) - وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال: «دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن».

حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن. واختلف أهل العلم في دية اليهودي والنصراني؛ فذهب بعض أهل العلم إلى ما روي عن النبي ﷺ. وقال غمير بن عبد العزيز: دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم. وبهذا يقول أحمد بن حنبل. وروى عن غمير بن الخطاب أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية النجوسي ثمانية. وبهذا يقول مالك والشافعي وإسحاق.

وقال بعض أهل العلم: دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم. وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة.

١٨ - باب ما جاء في الرجل يقتل عبده

١٤١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ» قَتَلْنَاهُ؛ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ.

هذا حديث حسن غريب. وقد ذهب بعض أهل العلم من التابعين منهم إبراهيم النخعي إلى هذا. وقال بعض أهل العلم: منهم الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح: ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا في ما دون النفس. وهو قول أحمد وإسحاق. وقال بعضهم: إذا قتل عبده لا يقتل به، وإذا قتل عبد غيره "قتل به". وهو قول سفيان الثوري.

وبدرك به الإشارات والعلوم الحفية والأسرار الباطنة التي يظهر للعلماء الراسخين في العلم، قوله: وما في الصحيفة وهي صحيفة كتب فيها بعض الأحكام ليس في القرآن منها العقل يعني أحكام الديانات وفكك الأسير - بفتح الفاء - ويجوز كسرهما اسم من فك الأسير أخلصه، وفكك الرهن ما يفك وأن لا يقتل مسلم بكافر، سواء كان ذمياً أو حريباً، وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو مذهب الأئمة الثلاثة، وعند بعض العلماء: يقتل المسلم بالذمي، وإليه ذهب كثير من الأئمة وهو مذهب الحنفية، وقيل: كان في الصحيفة من الأحكام غير ما ذكر، لكنه لم يذكر هنا لأنه لم يكن مقصوداً، كذا في "اللمعات".

(١) قوله: "من قتل عبده قتلناه" اعلم أن الأئمة على أن السيد لا يقتل بعبده؛ لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص، وقالوا: هذا الحديث وارد على المزجر والزروع ليرتدعوا، وقيل: الحديث وارد في عبد أعتقه، فسقى عبده باعتباره ما كان، وقيل: منسوخ بقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ كذا قال النخعي. (اللمعات)

(٢) قوله: "وإذا قتل عبد غيره" قال الشيخ في "اللمعات": اختلف فيه وعندنا أن يقتل الحر بالعبد، وعند مالك والشافعي وأحمد: لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ ولأن مبيح القصاص على المساواة وهي متفية بين المالك والمملوك، ولنا أن القصاص يعتمد المساواة في العصمة وهي بالذمي أو بالدار، ويستويان فيهما، والنص تخصيص بالذكر، فلا ينفي ما عداه، كذا في "الهداية".

والسلام قتل مسلماً بكافر ولكن لم أجد تفصيل تلك الواقعة، ولعله يجدي فيها ما أخرجه أبو داود ص (٢٧٤) باب القسامة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أنه قتل بالقسامة رجلاً من بني نضر بن الحنظلة» ، إلا أن في سنده وليد بن مسلم المدائني ولأن فيه ذكر القسامة أيضاً فلم أجد تفصيل ما رواه المارديني في كتب السير أيضاً ، ولنا مرسل أخر أخرجه الطحاوي ص (١١١) ج (٢) لكن في سنده عبد الرحمن البيهقي وهو متكلم فيه ومع ذلك من رجال السنن ، وفيه ذلك المرسل سند آخر ، وسيأتي بعض التفصيل في البخاري .

وأما دية الذمي فعندنا دية المسلم كاملة ، وعند الشافعية نصفها والأكثر من الطرفين ، وليت دية الذمي نصف دية المسلم وكلها وكلتها، ولعل الاختلاف اختلاف الصور وودي الذمي بصور في عهده ، وأصل الناقصة على معاذير وحمل الكاملة على معاذير الشك من حمل الناقصة على معاذير ، وفي تحرير الرابي أن دية الذمي في عهد الخلفاء الأربعة كانت دية المسلم وسنده قوي : وإنما قلت في عهد معاوية .

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ [أَهْلًا] تَرْتُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا

١٤١٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ عُمَارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا تَرْتُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا حَتَّى أَخْبَرَهُ الضُّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ الْكَلَابِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ وَرَثَ امْرَأَةٍ أَشْتَمَ الصَّبَابِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِصَاصِ

١٤١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّازَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَضَّ^(١) يَدَ رَجُلٍ فَتَزَعُ يَدَهُ فَوَقَعَتْ ثِيَابُهُ^(٢) فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعِضُّ أَخَذَكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ^(٣)» لَا دِيَةَ لَكَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ». وَفِي الْبَابِ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، وَسَلَمَةَ بْنِ أُمَيَّةَ وَهُمَا أَخَوَانِ. وَحَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَبْسِ وَالتَّهْمَةِ

١٤١٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ بَهْزِ بْنِ خَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. حَدِيثُ بَهْزِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بَهْزِ ابْنِ خَكِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَتَمَّ مِنْ هَذَا وَأَطْوَلَ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١٤١٨ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، وَخَاتِمُ بْنُ سَيَّاهِ الْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ^(٤) دُونَ مَالِهِ فَهُوَ^(٥) شَهِيدٌ».

(١) قوله: "عضَّ يد رجل" العض أخذ الشيء بالسِّنِّ، في "لصراح": عضَّ كزبد من شئخ يشنع وضرب يضرب.

(٢) قوله: "وقعت ثيابه" أى سقطت والثبة واحدة التناها وهى الأستان المتقدمة اثنان فوق واثنان تحت.

(٣) قوله: "كما يعضُّ الفحل" الفحل الذكر من كل حيوان، ويراد ذكر الإبل كثيرًا، وهو المراد ههنا، وكذا حكم من اضطرَّ إلى الدفع كانهرة تدفع عن نفسها من قصد الفجور بها مثلا، لكن ينبغى أن يرفق في الدفع إلا من قصد القتل كمن شهر سيفًا أو عصا ليلا في مصر، أو نهارًا في طريق في غير مصر، فقتله المشهور عليه عمدا، فلا شيء عليه، كذا في "الهداية". (المنعمات)

(٤) قوله: "من قتل دون ماله" أى عند الدفع عن ماله، وكذا دون أهله. (المنعمات)

(٥) قوله: "شاهد" فعيل إما بمعنى مفعول أى بشهد وبمحضره الملائكة بالنور والكرامة، أو بمعنى فاعل أى يشاهد ما أعد له من النعم، أو

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَبْسِ فِي التَّهْمَةِ

الحديث عندنا معمول به، وفي لسان الأحكام لابن شحنة: من خرج من بيت حال وفيه مقتول وسيف الخارج متطوع بالدم يقتض صاحب السيف الذي خرج، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

في لسان المختار: من تعدى على محارم رجل يجوز به قتله وإن لم يجد البينة فيقتص في أحكام الدنيا، ولا حرج عليه في أحكام الآخرة.

[١] من نسخة بشار.

[٢] جاء في نسخة بشار بعد هذا:

وراد حاتم بن سيّاه المروزي في هذا الحديث: قال معمر: بلغني عن الزهري ولم أسمع منه زاد في الحديث «من قتل دون ماله فهو شهيد». وهكذا روى شعيب بن أبي حمزة هذا الحديث، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ. وروى سفيان بن عيينة عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله، عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه سفيان عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وفي الباب عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يُقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ وَلَوْ دَرَاهِمِينَ.

١٤٢٠ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ سُفْيَانُ، وَأَتَنِي عَلَيْهِ خَيْرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَاتِلْ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٤٢٠ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

١٤٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَتَّارٍ بْنِ بَاسِرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ نَحْوَ هَذَا. وَيَعْقُوبُ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَسَامَةِ^(١)

١٤٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، قَالَ يَحْيَى: وَحَبِيبُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَبِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْبَرَ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَاكَ ثُمَّ أَنَّ مُحَبِّصَةَ وَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا قَدْ قُتِلَ، أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ

ليحضر عند ربه، هذا إذا كان من الشهود والمشاهدة، ويحتمل أن يكون من الشهادة أي مشهود له بالفضل والكرامة، ويشهد لنفسه بذلك بالصدق والإخلاص، أو يشهد على الأمم يوم القيامة.

(١) قوله: "القسامة" اسم بمعنى القسم، وقيل: مصدر يقال: قسم يقسم قسامة إذا حلف. وقد يطلق على الجماعة الذين يقسمون، وفي الشرع: عبارة عن إيمان تقسم بها أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم، أو يقسم بها أهل المحلة المتهمون على نفي الفتن عنهم على اختلاف بين الأئمة، فعندنا يقسم أهل الحية بنتحيرهم الولي، يخفون: "يا لله ما قتلنا وما علمنا قاتله" للحديث المشهور: "البينة على المدعى واليمين على من أنكر" وعند الشافعي وكذا عند أحمد: إن كان بينهم عداوة ولوث بأن يغلب الظن على أنهم قتلوه، يحلف الأولياء، فإن أثروا، يحلف المتهمون وإن لم يكن عداوة ولوث، فلا يمين على الأولياء، ولا يحلف في القسامة قصاص، وإن كان الدعوى القتل عمدًا، بل الواجب فيه الدية عمدًا كان الدعوى أو خطأ، وقال مالك: يقضى بالتقوى إن كان الدعوى في العمد، وهو القول القسم

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَسَامَةِ

من وجد قتيلًا في موضع ولا يدري قاتله، فقال مالك بن أنس: إن كان لولاة القتل لوث فينتخبون الذين عليهم لوث ويحلف ويقسم خمسون رجلًا من ولادة القتل إن فلانًا قاتل قتلنا فإن أفسموا يقضى المدعى عليه. وقال الشافعي: لا قصاص في صورة بل يقسم خمسون رجلًا من المدعى فإن أفسموا فيؤدى، وإلا فالقسم على ولادة القاتل فإن أفسموا بأنه لم يقتل فلا دية ولا قصاص. وقال أبو حنيفة: لا قسم على المدعى وإنما القسم على المتكبرين أي خمسون رجلًا من المنتخبين مما حول موضع القتل يخلفون بالله ما علمنا قاتله وما قتلناه، وقائمة القسم درء القصاص وإن علموا بالقتال أعلموا. ومذهب عمر الفاروق وموافق لمذهب أبي حنيفة وسأل سائل عمر عن القسم قال: إنه يرفع القصاص، ويمكن لأحد أن يقول: إن البخاري موافق لنا فإنه أخرج قسامة أبي طائب في الجاهلية وقسامته موافق قسامتنا، ولعله يشير البخاري إلى أن تلك القسامة باقية على ما كانت في الجاهلية، والواقعة في عهده عليه الصلاة والسلام واحدة والخلاف في تحريمها.

لِلرَّحْمَنِ بِنِ سَهْلٍ. وَكَانَ أَصْفَرُ الْقَوْمِ، دَهَبَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ لِتَشْكَلُمْ قَبْلَ صَاحِبِهِ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبِيرٌ لِلْكَبِيرِ». فَصَمَتَ وَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مِنْهُمَا فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ اللَّهُ بِنِ سَهْلٍ فَقَالَ لَهُمْ: «اتَّخِلِفُونِ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ؟» قَالُوا: كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ فَتَرْتَكُمُ؟ «يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟» قَالُوا: وَكَيْفَ تَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

١٤٢٢ (م) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلٍ ابْنِ أَبِي خَثِمَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَسَامَةِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ فَقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الْقَوْدَ بِالْقَسَامَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الْقَسَامَةَ لَا تُوجِبُ الْقَوْدَ وَإِنَّمَا تُوجِبُ الدِّيَةَ.

لِلشَّافِعِيِّ، وَنَحْنُ مَسَائِلُ الْبَابِ فِي كِتَابِ الْفَقْعِ. (اللمعات)

(١) قوله: «كَبِيرٌ لِلْكَبِيرِ» أمر من التكبير، والكبير - بصم فسكون - أكبر القوم أي عظم من هو أكبر منك أي قَدَمُهُ فِي التَّكَلُّمِ، وَفِي رَوَايَةِ الْكَبَرِ الْكَبِيرُ عَلَى الْإِعْرَافِ، وَتَقْدِيرُ «قَدَمُ الْكَبَرِ» وَالثَّانِي تَأْكِيدُ، وَهِيَ إِشْكَالَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَيْفَ أَمَرَ بِتَقْدِيمِ الْأَكْبَرِ مَعَ أَنَّ الدَّعَى كَانَ هُوَ الْأَصْفَرُ أَعْنَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ كَيْفَ عَرَضَتْ الْيَمِينَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَتَوَارَتْ هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَاصَةً، أَحَبُّ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ كَانَ سَمَاعُ صَوْرَةِ الْقَضِيَّةِ، فَإِذَا أُرِيدَ حَقِيقَةُ الدَّعْوَى، تَكَلَّمَ الْمَدْعَى وَبِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَكُلَّ حَاطِصَةٍ وَهُوَ الْأَكْبَرُ، وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ أُرِيدَ لَفْظُ الْجَمْعِ لِعَدَمِ الْإِتِّسَافِ. (اللمعات)

(٢) قوله: «فَتَرْتَكُمُ» من الإبراء، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: فَتَرْتَكُمُ مِنْ التَّهْرِيقِ أَيْ يَرْفَعُونَ مِنْكُمْ الظَّنَّ وَالتَّهْمَةَ مِنْهُمْ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ إِذَا حَلَفُوا، ارْتَفَعَتْ الدِّيَةُ عَنْهُمْ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَنَّ الْيَمِينَ عَهْدَةٌ فِي ابْتِشَاعِ مَرِيَّةٍ لِمَدْعَى عَلَيْهِ لَا مَلْزَمَةَ كَمَا فِي سَائِرِ الدَّعَاوَى، وَعِنْدَنَا يَجِبُ الدِّيَةُ مَعَ وَجُودِ إِيمَانِهِمْ، لِأَنَّ الشَّيْءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الدِّيَةِ وَالْقَسَامَةِ فِي حَدِيثِ سَهْلٍ وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْجٍ، كَمَا فِي «أَهْدِيَّة» قَوْلُهُ الشَّيْخُ فِي «اللمعات»، وَذَكَرَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمَوْطَأِ» وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: الْقَسَامَةُ تَرْجَحُ الْعَقْلَ، وَلَا تَشْطِطُ الدِّمَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، فَبِهَذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعَامَّةُ مِنْ فَقَهَائِهِ.

قوله: (كَبَرُ الْكَبَرِ الخ) كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمَنْ مَعَهُ بَنُو أَعْمَامٍ، وَالْمَدْعَى إِذَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَمَّا مُوَازُهُ عَنِ الْكَبَرِ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مِمَّنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَلْ تَفْسِيرُ الْقَعْبَةِ وَمَعْرِفَتُهَا: وَنُقُولُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: إِنْ غَرَضُهُ مِنْ اسْتِحْلَافِ الْمَدْعِينَ هُوَ لَيْسَ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ وَضَابِطُهَا بَلْ غَرَضُهُ اسْتِفْسَارُ مَا فِي ضَمِيرِهِمْ لِيُنْكَلُوا عَنِ الْحَيْفِ، وَنَا: قَالُوا: كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ وَنُظِرَ اسْتِفْسَارُ مَا فِي الْقَلْبِ مَا فِي الصَّحِيحِينَ: قَالَتْ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: نَزَّوَجَ أَحَبُّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَتُرِيدِينَ؟» فَمُرَادُهُ اسْتِفْسَارُ مَا فِي قَلْبِهَا، فَقَالَتْ: أُرِيدُ أَنْ تَكُونَ أَحَبُّي شَرِيكِي فِي الْخَيْرِ. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا، فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ جَمْعَ أَحَبَّتَيْنِ» وَنُقُولُ أَيْضًا: إِنْ رَاوِيًا قَالَ بَعْدَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ: لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَيْضًا فِي أَبِي دَاوُدَ ص (٦٢٢) بَابُ تَرْكِ الْقَوْدِ بِالْقَسَامَةِ، قَالَ: إِنْ سَهَّلَا - وَاللَّهُ - أَوْهَمَ، الْحَدِيثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ فصار الحديث معنولاً.

قوله: (أَعْطَى عَقْلَهُ الخ) فِي الْبُخَارِيِّ: وَهِيَ يَوْمُئِذٍ صَلَاحٌ، أَيْ كَانَ مَعَهُمْ عَهْدٌ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي السِّيَرَةِ: إِنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ، وَفِي بَعْضِ الصُّوَرِ عِنْدَنَا الدِّيَةُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَأَدْنَتْ فِي مَسْأَلَةِ الْبَابِ مُحْصَاةً فِي مَوْضِعِهَا كَمَا فِي التَّخْرِيجِ، وَذَكَرَهَا الشَّيْخُ علاء الدين المازدبيني أَيْضًا.

أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ

١ باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد

١٤٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطْعِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَتَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتُبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ».

وفي الباب عن عائشة، حديث عليّ حديث حسن غريب من هذا الوجه. وقد روي من غير وجه عن عليّ، وذكر بعضُهم: «وعن الغلام حَتَّى يُخْلَمَ». ولا نعرف للحسين بسامعاً من عليّ بن أبي طالب.

وقد روي هذا الحديث عن عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، عن عليّ، عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث. وزواه عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن عليّ موقوفاً ولم يرفعه. والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، وإن كان الحسن في زمان عليّ وقد أدركه ولكن لا نعرف له بسامعاً منهم^(١) وأبو ظبيان، إسمه: حصين بن جندب.

٢ باب ما جاء في ذرء الحدود

١٤٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ وَأَبُو غَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيْعَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشْقِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْرَأُوا الْخُدُودَ»^(٢) عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِنَّمَاءَ أَنْ يَخْطِي فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِي فِي الْعُقُوبَةِ.

١٤٢٤ (م) حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رِيْعَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

وفي الباب عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد ابن زياد الدمشقي عن الزُّهري عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وزواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه. ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح. وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك. وي زيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث، وي زيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم.

٣ باب ما جاء في الستر على المسلم

١٤٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ سِتْرَةً اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

(١) قوله: «أَذْرَأُوا الْخُدُودَ» أي أذهبوها قبل أن يعصى إلى الإمام، فإن الإمام إذا سلك سبيل الخطأ في السمع الذي صدر منكم خير من أن يسلك سبيل الخطأ في العقوبة بأن يعاقب خطأً وعدمه تشخيص القضية، فإذا وصلت إليه، وحسب عليه الإيقاع، فعلى هذا مصححون مضمون خبره: «أَذْرَأُوا الْخُدُودَ» والمعطيات بعد الألف، وقد حسن على ذرء الإمام الحدود بقوله: «أَذْرَأُوا الْخُدُودَ» أي أذهبوها، فبذلك، فبذلك أو غيرت وأحدها، فأخطأ الإمام من قبل وضع الظاهر موضع الفصح - ص ١٠٢ - (المسعود)

أبواب الحدود

باب ما جاء في الستر على المسلم

في كتب الحنفية من روى رجلاً يروي بغير محرم، الرابي لا يرفع الأمر، بل يحاكمه، بل يستر عليه إلا إذا علم أنه يفتاد.

وفي الباب عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبِي هُرَيْرَةُ هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَى أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

١٤٢٥ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عُيَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ»، وَمَنْ كَانَ فِي خَاجَةٍ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي خَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كَرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّلَاثِينَ فِي الْحَدِّ

١٤٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ ابْنِ مَالِكٍ: «أَخُو مَا يَلْعَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «مَا يَلْعَنُكَ عَنِّي؟» قَالَ: «يَلْعَنُنِي أَنْتَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ أَلِ فُلَانٍ». قَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ.

وفي الباب عن الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَرِّهِ الْحَدِّ عَنِ الْمَعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ

١٤٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنَ الشَّيْءِ الْآخِرِ. فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنَ الشَّيْءِ الْآخِرِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّاغَةِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ فَرَجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا وَجَدَ

(١) قوله: "ألا يسلمه" أسند فلان إذا الفاء في الهكدة أي أهلكه، ولم يحدد من عدوه وهو عدو في كل من أسلم إلى شيء، ولكنه نسب في الإنقاء في الهكدة. (جميع البحار)

(٢) قوله: "أخو ما يلعي عنك... الخ" قد نظي: فإن قلت: كيف الترميز بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة وغيره، فإن هذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان عازفاً يوماً ما، فاستنطقه ليفتر به ليقب عليه الحد، وحديث أبي هريرة أي الأسى بعده يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عازفاً به، فجاء ماعز، فذكر، وأعرض عنه مراراً، فذلت لسناعته مقامات وأساليب، فمن مقام يقتضي الإجازة، فقتضوا على كلمات معنودة، ومن مقام يقتضي الإطبات، فيطعنون فيه كل الإطبات، فابن عباس سلك طريق الاعتصام، فأخذ من أول القصة وأخبرها إذ كان قصده بيان رجم الزاني المحض بعد إقراره وعده سلك طريق الإطبات في بيان مسائل مهمة للأمة، وذلك أنه لا يبعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه حديث ماعز، فأحضره بين يديه، فاستنطقه لينكر ما نسب إليه لدرء الحد، فلما أقر،

باب ما جاء في الثلاثين في الحد

يستحب للإمام أن يلحق الماعز، ولا تقين فيمن قام عليه البينة. ونبت تنقيح عليه الصلاة والسلام رجلاً.

قوله: (أربع شهادات الخ) هذا حجة لأن حبيبة في الاعتذار أربع مرات في أمكنة، وقال أبو يوسف: يكفي الإقرار مرتين، وقال المحاربون: يكفي مرة واحدة، وفي أبي داود وغيره: أنه أقر مرة فأعرض عنه النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم أقر فأعرض، ثم أقر فأعرض، ثم أقر فمسلح المحاربون ببعض انبهسات التي ليس فيها ذكر أربع شهادات وتحمل الساكت على الناطق.

باب ما جاء في ذرِّه الحد عن المعترف إذا رجع

يجوز الرجوع في عبادة الاعتذار، لا في حالة إقامة البينة عليه، وهكذا عندنا وعند غيره.

مَسَّ الْحِجَارَةَ، فَرَّ يَشْتَدُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لُحْيٌ جَمَلٌ فَضَرَبَهُ بِهِ وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَرَّ جِئِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةَ وَمَسَّ التَّوْبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَا تَرَكَتُمُوهُ»^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. فَذَرَوْيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَذَرَوْيَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

١٤٢٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَدْيَنَ قَاعَتْهُ بِالزُّنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ اعْتَرَفَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «أَخْصَصْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ فِي الْمَضَلَى. فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ فَأَدْرَكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا، وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْقَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمُعْتَرِفَ بِالزُّنَا إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّةً أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَخِجْتَةُ مِنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنِي زَنَى بِامْرَأَةٍ هَذَا. . . الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدُ يَا أَتَيْسُ إِلَى امْرَأَتِكَ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»، وَلَمْ يَقُلْ: فَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

أَعْرَضَ عَنْهُ مَرَّاتًا بَعْدَ مَا حَادَهُ مِنْ قِبَلِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ بِإِقْرَارِ بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِيَرْجِعَ مَا أَقَرَّ، فَمَا لَمْ يَجِدْ فِيهِ ذَلِكَ، قَالَ: "أَنَّهُ حَيٌّ... الخ" - انتهى كلام الطيبي مختصراً مع تغيير يسير - والله تعالى أعلم.

(١) قوله: "هَلَا تَرَكَتُمُوهُ" قال على القاري في "المرة": قال ابن الهيثم: فإذا هرب في الرجم، فإن كان مقرراً بترك ولا ينزع، وإن كان مشهوراً عليه، أتبع ورجم حتى يموت؛ لأن هربه رجوع ظاهر، ورجوعه بعمل في إقراره لا في رجوع الشهود - انتهى - والله تعالى أعلم.

قوله: (مر برجل الخ) قيل: إنه أبو بكر الصديق، وقيل غيره.

قوله: (هَلَا تَرَكَتُمُوهُ الخ) قال المواليت: إذا فرَّ المُعْتَرِفُ بِالزُّنَا في أثناء إقامة الحد عليه فيسأل إن كان مراهراً لأم بعد، وإن كان رجوعاً بترك ويستقط الحد والاستفسار لازم. وقال الشافعية: إذا هرب فلا يسقط الحد إلا إذا رجع صراحة، وفي كتبنا: أنه إذا فرَّ فعلاً أو قولاً سقط الحد. وأعترض على المواليت بأنهم إذا سألوا استفساراً فيلزم إبداءة على الصحابة رضوان الله عليهم، فاعتذر المواليت بمعاذير. والحديث وارد على الكل ولكن أكثر أنفاط الحديث أقرب إلى قول المواليت، ومنها لفظ الباب: «هَلَا تَرَكَتُمُوهُ» وفي أبي داود ص (٢٥٩) * هَلَا تَرَكَتُمُوهُ لَا تَلَسْتَ إِلَيْهِ، وَفِيهِ لَعْلُهُ * يَتَوَبُّ فَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَيْهِ الخ، وأقول لا بد من التفصيل في المسألة هذه، ولا بد من أن يقال: إنه إن فرَّ من الألف الغوري فلا يسقط الحد، ثم رأيت في البدائع قال: فرَّ ولم يرجع، ويقال إن ما عرَّفَ فرَّ من الألف كما في الصحيحين: * فلما وجد من حجارة فرَّ إلخ، وفي أبي داود أنه قام بعد فرار يسير.

قوله: (لم يصل عليه الخ) الروايات في الصلاة عليه مختلفة، وقيل في الجمع بأنه عليه الصلاة والسلام لم يصل وأمر غيره بالصلاة عليه ثم دعا له بعد عدة أيام، وصلى على الغامدية وامرأة أخرى ثوبتهما كما في أبي داود، وسيأتي في الترمذي.

قوله: (أخصت الخ) الإحصان له شروط عدداً في الزنا وحد القذف، واستخراج هذه الشروط عندما متعذر، ويتوب عليه في التبسط؛ ولعل الخفية أحدوا بجميع إطلاق المحصن في القرآن فإن إحصانات كثيرة منها: الحرائر، ومنها المنكوحات، ومنها المتسمات ومنها المعفائف، وظني أن المذكور والمسؤول في الحديث الإحصان بمعنى النكاح، فإن هذا ركن ركنين من أركان الإحصان.

(ملاحظة) قد يذكر في كتبنا أن المحصن حر عاقل بالغ مسلم، نكح بنكاح صحيح ودخل بها وبكونان محصنين، وزعم بعض أرباب التصنيف أيضاً أن الإحصان هو إحصان الزاني والمزنية، والحال أن المراد بهما الزوجان، فإن الزاني إذا كان محصناً برجم، والمزنية إذا كانت غير محصنة تحلل، فاستنصر ولا تخلط ولا تغلط.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَشْفَعَ فِي الْحُدُودِ

١٤٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ^(١) ^(٢) فَأَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَخْرُومَةَ النَّبِيِّ سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّشَفَعُ»^(٣) فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ^(٤) لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا».

وفي الباب عَنْ مُسْنَدِ بْنِ الْمُجَنَّا، وَيُقَالُ: ابْنُ الْأَعَجَمِ، وَابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّجْمِ

١٤٣١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجِمَ أَبُو بَكْرٍ، وَرَجِمْتُ، وَلَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَرِيدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُتِبَتْهُ فِي الْمُضْخَفِ، فَإِنِّي قَدْ خَشِيتُ أَنْ يَجِيءَ أَقْوَامٌ فَلَا يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَكْفُرُونَ بِهِ^(١).

وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ، حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرُويَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عُمَرَ.

١٤٣٢ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُنْصُورٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَعَبَّزٌ وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ^(٢) مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، وَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، فَرَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجِمْنَا بَعْدَهُ، وَإِنِّي خَائِفٌ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ

(١) قوله: "أَهَمَّهُمْ" أي أَهْلَمَهُمْ وَأَضْرَبَهُمْ والمرأة المخرومية هي فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد وست أختي آل سلمة، وقوله: "بَعَثَ" رسول الله صلى الله عليه وسلم "بكسر الحاء أي عبّويه صلى الله عليه وسلم. (الاموات)

(٢) قوله: "اتَّشَفَعُ" قال النطيطي: وقد أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام لهذا الحديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل البلوغ فقد أجاز فيها أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيها صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصي التي يجب فيها التعزير فيجوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء سعت الإمام أو لا؛ لأنها أمور بل هي مستحبة، إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى - انتهى -.

(٣) قوله: "وَأِنَّمَا اللَّهُ" هذا عطف "إِنَّمَا اللَّهُ" وأمن جمع يمين، وأمسله أمن الله قسمي.

(٤) قوله: "إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ" قال النطيطي: إنما جعل قوله: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ... الخ مقدمة للكلام رفعا للربة ودفعاً للنهمة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَشْفَعَ فِي الْحُدُودِ

يجوز الشفاعة قبل رفع القضية إلى القاضي لا بعده، هذا في الحدود، وأما في التعازير فتجوز في الحالين.

قوله: (سَرَقَتْ الخ) في أكثر الطرق أنها جحدت العواري التي عندها، ولقد أطلب الحفاظ، وأقول: إن كان جحد العواري فلا قطع، وإنها لعلها سرفت وجحدت العواري.

قوله: (لَقَطَعْتُ يَدَهَا الخ) قالوا: يستحب بعد هذا كلمة: أَعَاذَ اللَّهُ عَنْهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الرَّجْمِ

قيل: إن الخواص أنكروا الرجم، لكن في قراءة ابن مسعود كان الرجم فإن في مصحفه: «التيب والثيب إذا زنا فارجموها» نكالا من الله ضكون الفراء مشهورة، لكن الإمام أي مصحف عثمان خال عن حكم الرجم، وحكم الرجم موجهود في التوراة أيضا.

[١] كذا في نسخة بشار والشيخ أحمد شاكر. وفي النسخة الهندية: «أَهَمَّهُمْ» بصيغة التأنيث.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في الهندية مؤخرًا من حديث «مسلم» بن شبيب» قدمناه اتباعًا لنسخة بشار وحفاظًا على أرقام

وَمَنْ قِيلَ قَائِلٌ: لَا تَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضْلُوا بِتَرْكِهِ فَرِيضَةُ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ^(١) عَلَى مَنْ رَأَى إِذَا أَخْصَنَ، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَنْدَلٌ أَوْ الْأَعْتَرَفُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ

١٢٣٣ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَثَيْبِلَ: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ قِيَامَ إِلَيْهِ أَخَذَهُمَا فَقَالَ: اأَنْتُذِرَا اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ خَصْمُكُمْ، وَكَانَ أَقْفَعُ مِنْهُ: أَجَلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ^(٢) وَالَّذَنْ لِي فَأَتَكَلَّمُ؛ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَأَى بِأَمْرَاتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَقَدِّبْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ لَقِيتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَعَمُوا أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قُضِيَتْ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، مِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ».

(١) قوله: "ألا وإن الرجم حق" وفي رواية: الرجم في كتاب الله حق، وفي رواية ابن ماجة: وقد فرئت بها "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة" كذا في "الطبي".

(٢) قوله: "اقض بيننا بكتاب الله" قال الشيخ في "اللمعات": هذا مبني على أنه كان في كتاب الله آية الرجم، ثم نسخت تلاوته، فصح القول: بأنه كتاب الله، وقيل: المراد بكتاب الله هنا حكمه، وقوله: "إن ابني كان عسيفاً على هذا" أي أجيراً، وقوله: "وتغريب عام" التغريب داخل في الحد عند بعض العلماء، وعندنا هو سياسة وتعزير مفرض إلى رأى الإمام ومصلحته. وأليس اسم رجل هو سيد قوم المرأة هو بلفظ التصغير أليس بن الضحاك الأسلمي - انتهى -.

قوله: (الاعتراف الخ) قال به الموالك، ولا ترجم عندنا إلا بالبينية أو الاعتراف ولا عبرة للحبل، وهو مذهب الشافعية، وقال النووي: إذا حبلت ولا بدري نكاحها فكيف ترجم؟ لعلها نكحت وهل يجب علينا تحقيق أسرار المخلوق؟ أقول: يجب الجواب عن قول عمر فإنه قال به، محضر من الصحابة، فقال الحافظ: إن عمر كان يقول بالرجم بالحبل في بعض الصور لا في كلها، وفاق الموالك، وأقول: يمكن أن يقال: إن أمر الحبل لا يبقى كذلك بل يسلخ إلى الاعتراف أو البينة فإن العادة أنهم لا يدعونها مهمل بل يرفعون أمرها، فيما أن تدعي نكاح السر أو تعترف أو بقاء البينة عليها. ولا مرفوع يدل على الرجم بالحبل وظني أن حقيقة الحال أن مراد عمر أن لا يبقى أحد في دار الإسلام غير متمسب ومهمل النسب، بخلاف أبي حنيفة والشافعي فإن جماعة من فطان دار الإسلام تبقى غير متمسبين إلى أحد، فإننا نقول: إن الأمة إذا ولدت أولاً ولم يَدْعَ مولاهم فيبقى ولدانها بلا نسب، وأما عند الشافعية فمثل من أتى بها حبل لا يحسم نكاحها فإن أولادها تكون بلا نسب، وأما المذكور منا فحكم القضاء، وأما باعتبار الديانة فلا يبقى بلا نسب لما ذكرت أولاً من وجوب الدعوة ديانة إذا علم أن نطفة أمته منه. وظني أن نهى عمر عن بيع أم الولد أيضاً من فروع هذه المسألة، فإن السلف كانوا مختلفين في بيع أم الولد ثم منع عمر، وأخذ به أرباب المذاهب الأربعة.

قوله: (ولولا أي الخ) وهنا إشكال وهو أن حكم الرجم إما من القرآن أو ليس منه، فإن كان حكم القرآن فلا يجوز لعمر ترك كتابته، وإن لم يكن منه فلا يجوز له كتابته، وفي فتح الباري بسند قوي عن عمر رضي الله عنه: كتبها في آخر القرآن.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ

الثيب المنكوحه.

قوله: (لما قضيت الخ) لما عني إلا.

قوله: (المائة شاة الخ) بالجر عند الكوفيين.

قوله: (وتغريب عام الخ) حل الحنفية التغريب على السياسة، ولنا على هذا ما رواه الطحاوي أن عمر غزب رجلاً ننحى بأهل الشام فقال عمر: لا أغزب بعد ولو كان حداً، كيف كف عنه عمر؟ ولنا ما في البخاري: بإقامة حد وتغريب الخ ودل العطف على أنه ليس بحد، ولا تغريب للأرقاء والنسوان عند الحنفية، ونقول: إن في مسلم وفي الزمذني في الصفحة الآتية الجمع بين الجلد والرجم وليس ذلك مذهب أحد، فقبل بالحمل على النسخ أو بالسياسة، وكذلك نقول ههنا.

قوله: (خادم الخ) قال شارح: إن المائة شاة والخادم أعطي زوج المرنبة.

وَأَعِدُّ يَا أُنَيْسٌ^(١) عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهَا فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمُهَا.

١٤٣٣ (م ١) - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

١٤٣٣ (م ٢) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ بِمَعْنَاهُ.

وفي الباب عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، وَهَزَالٌ، وَبُرَيْدَةُ، وَسَلَمَةُ بْنُ مَحْمُودٍ، وَأَبِي يَزِيدَ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَهَكَذَا رَوَى مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا زَنَّتِ الْأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا، فَإِنْ زَنَّتْ فِي الرَّابِعَةِ فَيُغَوِّهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَيْلٍ قَالُوا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَّاهُ رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَيْلٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَهُمْ، وَهُمْ فِيهِ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أَدْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثِهِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى الزُّبَيْدِيُّ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَنَّتِ الْأَمَةُ»، وَالزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ شَيْلٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَنَّتِ الْأَمَةُ، وَهَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَشَيْلُ بْنُ خَالِدٍ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ، إِنَّمَا رَوَى شَيْلٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا الصَّحِيحُ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَرَوَاهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: شَيْلُ بْنُ خَالِدٍ وَهُوَ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ شَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا: شَيْلُ بْنُ خَالِدٍ.

١٤٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ ثَعْلَبٍ بْنِ رَازَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَطَّانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي^(٢) فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَيْلٍ الْكُتْبَ بِالْكُتْبِ جِلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ الرُّجْمُ، وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جِلْدُ مِائَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي بَرْزَخٍ

(١) قوله: "واعد يا أنيس" قال النووي: هذا محمول على إعلامها بأن أبا العيسف قد ذبحها بآبائه فنعفوها بأن لها عنده رَحْمَةٌ. القذف، هل هي طالبة به أم تعفو عنه، أو تعرف بالزنا، فإن اعترفت فلا يحد القاذف، وعليها الرجم، لأنها كانت محصنة، ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بحث لطلب إقامة حد الزنا، ونحوه، وهذا غير مراد لأن حد الزنا لا يتحقق ولا ينقر، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلحق به الرجوع، كذا في "الطلي".

(٢) قوله: "خذوا عني" وفي رواية كما في "المشكاة": "خذوا عني خذوا عني" مرتين، كثر للتأكيد الخفاء؛ لأنه تعالى أحكم أولاً ﴿وَاللَّاتِي بَاتِنِ الْفَاحِشَةِ...﴾ (نح) بالإمسك في البيوت، وحسن فيها حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً، والمراد بالسبيل الحد، فأعبر صلى الله عليه وسلم أنه تعالى قد جعل فيهن سبيلاً، وشرع الحد البكر بالبكر جلد مائة، والتيب بالتيب، والفراد به المخصن جلد

قوله: (واعد يا أنيس الخ) قيل: لا تعتيش على الحاكم في الحدود، فكيف أرسله النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ فأجاب النووي بأن في الواقعة كان السؤال بسبب حد القذف فإنه من حقوق العباد، ولم يكن التفتيش عن حد الزنا الذي من حقوق الله، ولا يقال: إن أحدها إذا أقر بالزنا وأتكره الآخر فلا حد على المقر. وفي كتبنا أن الإمام يسأل الزاني عن زنت وأين زنت وما الزنا؟ وههنا كيف ما دعا النبي - صلى الله عليه وسلم - المزنية وانتظر سواها؟ فإن نقول: إن هذا إنما يرد لو كانت حاضرة وإذا كانت غائبة يقام عليه الحد، وكذا لو أقر بالزنا عن لا يعرفها وما لو أطلق وقال: زنت.

قوله: (فإن زنت في الرابعة فبيعوها الخ) إن قيل: لا يجوز له أن يرفع الكل عن نفسه ووضعه على رأس أخيه المسلم، فلنا: إنه ليس بوضعه على معين فإن المشتري يجوز له أن يبيعها ثم هكذا.

كُتِبَ وَعَبَّدَ اللَّهُ بَنَ مَسْمُودٍ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ: النَّبِيُّ يُجْلَدُ وَتُرْجَمُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ: أَيْزُكَ وَغَيْرُهُمْ: أَلَيْسَ عَلَيْهِ الرُّجْمُ وَلَا يُجْلَدُ. وَقَدْ زُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلُ هَذَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالرُّجْمِ وَلَمْ يَقُمْ أَنْ يُجْلَدَ قَبْلَ أَنْ يُرْجَمَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

٩ - بَابُ [تَرْجُصُ الرُّجْمِ بِالْعَمَلِ حَتَّى تَضَعَ]

١٤٣٥ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ اعْتَرَفَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالزَّنا، وَقَالَتْ: أَنَا حَبْلِي، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَيْثًا فَقَالَ: «أَحْبَبَ إِلَيَّهَا إِذَا وَضَعْتَ حَمْلَهَا فَأَخْبِرَنِي». ففعل. فَأَمَرَ بِهَا فَشُدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ثُمَّ أَمَرَ بِرُجْمِهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجَمْتَهَا ثُمَّ نَصَلْتَهَا عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: «لَقَدْ ثَابَتْ ثَوْبَةٌ لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَاءَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ». وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١٤٣٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤٣٧ - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكَ، عَنْ سَمَاطِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَالْبَزَّازِ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَغَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^١. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا: إِذَا اخْتَصَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ وَتَرَاثَمُوا إِلَى حُكْمِ

ماتة والرجم، وفيه الجمع بين الجلد والرجم. وقد أخذ أصحابنا لظاهره، وبعض الصحابة والتابعين والجمهور على أن الجلد مسح فليس واجب عليه الرجم حديث ماعز وغيره، ثم إنه لم يذكر حكم النبي مع الكفر بظهوره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ

دليل المسألة طویل وذاخرتها كثيرة، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يرمي أهل الكتاب. وقال الشافعي: يرمي أهل الكتاب، ووافقه أحمد، وقال مالك رحمه الله: لا أحد على الحربي أصلاً، ثم قال أبو مالك: إن كل قضية الدمي إذا وقعت إلى الحاكم فهو محرم بين أن يحكم بالشرعية الغراء أو يعرض عنه، وعملك بالآية، وقال الثلاثة: لا تغير بل يحكم بما في الشريعة الغراء، وادعينا نسخ ما في الآية. ثم ظاهر حديث الباب للشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى، وأجاب الطحاوي واعترض عليه الحافظ، أقول: إن في جواب الطحاوي مختصراً فإنه قال: إن حكم الرجم كان نكاح التوراة وذكر احتمالات مراد الطحاوي، منها: أنهم جمعوا النبي - صلى الله عليه وسلم - حكماً، فإذا لم يحكم بما في شريعتهم، نعم يبحث أنه هل له أن يحكم بشرعية حقة غير كتابه أم لا؟ ومنها: أن الإسلام لم يكن شرط الإحصان في التوراة بل كان الرجم على المحسن وغيره، ويقال على هذا: إن اشتراط الإسلام في الإحصان في شريعتنا ما مأخذه؟ وبطل ما أثبتت التسمية بين المحسن وغيره في التوراة، وقال الحافظ: لا تسمية بين المحسن وغيره في التوراة فإن في أبي داود ص (٢٦٣) ج (٢): أنه سأل عن إحصانها وعدمه، أقول: إن الإحصان في أبي داود ص (٢٦٣) بمعنى التزوج لا بمعنى الإسلام، لما قلت أولاً، إن الإحصان

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية لأنها من نسخة بشار وفي نسخة الهندية: «باب منه».

[٢] وفي النسخة الهندية: «حديث جابر بن سمرة حديث حسن غريب من حديث جابر بن سمرة، فحذفنا عن هذه العبارة جزء آخر أي «من حديث جابر بن سمرة» لأنه لا معنى له. وأيضاً ليس موجود في نسخة بشار والنسخ أحمد شاكر».

المُسْلِمِينَ، حَكَمُوا بَيْنَهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَبَاحَتُكُمُ الْمُسْلِمِينَ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ بَغْضُهُمْ: لَا يُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِي الزَّنا، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ.

١١ باب ما جاء في النِّفْيِ^(١)

١٤٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ^(٢) قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَعَزَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَعَزَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَعَزَّبَ^(٣).

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ، وَعَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثُ غُرَيْبٍ. رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ فَرَفَعُوهُ، وَزَوَى بَغْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَعَزَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَعَزَّبَ.

١٤٣٨ (م) حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو سَمِيدٍ الْأَشْجَعُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَدْرِيسَ، وَهَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ أَدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ نَحْوُ هَذَا، وَهَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَعَزَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَعَزَّبَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّفْيُ. رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبِي بَنْ كَثَبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْمُودٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَغَيْرُهُمْ. وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُتَارِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١) قوله: "النفي" التفرغ جلا وطن كردن.

(٢) قوله: "يحيى بن أكثم" قال الشيخ أبو الطاهر في "المغني": أكثم بن الجون - بفتح هـزة ومثناة - وكذا بصرة بن أكثم ويحيى بن أكثم - انتهى - وليس في "المغني" أكثم بالنسبة أحد، وفي "القاموس": في "ك ت م" الأَكْثَمُ بن الجون صحابي ويحيى بن أكثم القاضي العلامة - انتهى - وفي "التغريب": يحيى بن أكثم أبو محمد القاضي من العشرة - انتهى -.

(٣) قوله: "عزب" قال الشيخ في "اللمعات": التغريب داخل في الحد عند بعض العلماء، وعندنا هو سياسة وتعزير مفوض إلى رأي الإمام ومصلحته - انتهى - والدليل لنا قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ شارحاً إلى بيان حكم الزنا ما هو، فكان المذكور تمام حكمه، وإلا كان تعزيراً إذ يفهم أنه تمام الحكم، وليس تمامه في الواقع، فكان مع الشروع في البيان أنشد من ترك الباب؛ لأنه يوقع في الجهل المركب،

المذكور في الأحاديث بمعنى التزوج، ومن تلك الاحتمالات أنه عليه الصلاة والسلام ألزم ما يعملونه من شريعتهم وإلزامه عليه الصلاة والسلام إياهم بما يلتزمونه ليس بعيد. وأما دليل اشتراط الإسلام في لإحصان بما في الهداية بسند عبد الباقي بن قانع الخنفي بينه وبين أبي داود واسطة واحدة رواه عن ابن عمرو، وفي الجوهر النقي من باب من يلاع من الأزواج، وعن ابن عمر: من أشرك بالله فهو غير محصن الخ، ورجال السند ثقات أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، واختلف في رفعه ووقعه وظني الغالب أنه مرفوع، ونأول الشافعية بأنه في حد القذف لا في الزنا.

واختلف في وقت واقعة الباب، ففي أكثر الروايات أنها في المدينة وفي بعضها أنها واقعة في خيبر، وفي أسباب النزول للسيوطي أنها واقعة في القدس، ورود في الروايات: أن اليهود تشاوروا وتناحوا أن نذهب إلى هذا النبي ونبتليه فإن حكم بالرحم كما في التوراة فهو نبي وإلا فليس نبي.

وأدعي أن آية الجند بعد هذه الواقعة وكذلك آية الرحم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما» ولي في هذه الدعوى ذخيرة كثيرة، ونال الحافظ: إن واقعة الباب في السنة الثامنة، وما أتى بما يشفي، وتحسك بأن ابن عباس شهد الواقعة وهجرته إلى المدينة المنورة في السنة الثامنة مع أبيه عباس، أقول: إن ابن عباس راوي الحديث وما من لفظ يدل على أنه شهد الواقعة، وكذلك تحسك الحافظ بأن عبد الله بن حارث بن جزء راوي الواقعة، وأتى المدينة في السنة الثامنة مع أبيه، أقول: لم أحد في كتاب من الكتب حارث بن جزء اسم صحابي من الصحابة، ولم يذكر الحافظ أيضاً صحابياً في الإصباة باسم حارث بن جزء، وقد سلمت أن عبد الله بن حارث أبي المدينة في السنة الثامنة لكن ما من رواية تدل على شهود الواقعة إلا ما أتى بسند ضعيف ما أخرجه الطبراني، أقول: إنه وهم الراوي فإن [من] أتى المدينة مع أبيه عبد الله بن عباس كما في مسند لا عبد الله بن حارث.

١٢ - باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها

١٤٣٩ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ، وَلَا تَشْرِكُوا، وَلَا تَزْنُوا سِرّاً عَلَيْهِمُ الْآيَةُ- فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْزُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^(١)، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنَّ

وذلك في البسيط، كذا قاله ابن هشام وبسط في حاشية "الهداية" من أراد الأطلاق فلينظر فيه.

(١) قوله: "فهو كفارة له" أي يكفر إثم ذلك، ولم يعاقب به في الآخرة، وهذا حاصل بغير انشرك، وأخذ أكثر العلماء من هذا أن الحدود كفارات، وتناقبه غير لا أدري الحدود كفارات ثم لا؟ أحابوا عنه بأنه قبل هذا أخذت؛ لأنه فيه نفي العلم، وفي هذا إثباته، والمعنى لا

ثم أقول: إن في سيرة محمد بن إسحاق بسند صحيح أن اليهود امتحنوه عليه الصلاة والسلام حين دخل المدينة وعُدَّ الأشياء المستحقة فيها وعُدَّ منها واقعة الباب أيضاً.

وذكر القسطلاني أن الواقعة واقعة السنة الرابعة ولا مأخذ عنده، وعندى روايات دالة على تقدم الواقعة منها أن في واقعة الباب: «كان ثلاثة من اليهود وقد قُبوا في قرب أحد منهم كعب بن أشرف».

أقول: كان للحافظ أن يستدل بما في تفسير ابن جرير عن أبي هريرة ما يدل على أنه شهد الواقعة ولكنه لم يأخذه، أقول: إن في أبي داود ص (٢٦٣)، ج (٢) عن أبي هريرة يخالف ما في تفسير ابن جرير فيكون ما في تفسير [ابن جرير] وهم الراوي فلا تكون القصة إلا قبل حكم الآية، وليحفظ ههنا أنه كان يؤمر بالحكم بالثورة ما في آية: «يُحْكَمْ بِهَا النَّبِيُّونَ [الح]» [المائدة: ٤٤]، وفي أبي داود أنه عليه الصلاة والسلام أيضاً داخل فيه، وفي الأحاديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يحب العمل بما في التوراة قبل نزول الشريعة العراء لما في البخاري ص (٥٠٣): كان يحب العمل بالكتاب ما لم ينزل فيه حكم الله الخ، وقال حافظ من الحفاظ: إن ابتداء خلاف أهل الكتاب كان بعد فتح مكة ولا أعلم مأخذه.

وذكر ابن العربي المالكي في أحكام القرآن أن ما في الواقعة إجماع على اليهود بما في كتابهم، أقول: إن مدلول الآيات والأحاديث أن اليهود معانين على تركهم ما في التوراة كما يعاقبون على ترك الإيمان بمحمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ولما على مسألة الباب في باب المكاتب في الزيلعي أن محمد بن أبي بكر الصديق كان عاملاً على مصر في عهد علي وكتب إلى علي أن مسلماً وفي بدمية، فقال علي رضي الله عنه: حول الذميمة إلى الذميين وأرحم المسلم، فدل على عدم رجم الذميمة.

وأعلم أن في أبي داود ص (٦١٠) عن أبي هريرة ما يدل على قبول شهادة الكافر، ولا يجوز ذلك عند الشافعي، وحاشا عندما في بعض النصوص.

باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها

في كتب أصولها أن الحدود زواجر، وعند الشافعية سواثر وكفارات، ولم أجد عن أئمتنا ومشتايخنا أن الحدود زواجر فقط لا كفارات، لكن احقق أن الحدود كفارات بعض الكفارة وعلى هذا عندي نقول، فإن في حنايات الحج من منقطع الصاوي وهو من المعصيات: أنه إذا جن وقدنى فمغفرة إلا إذا أصر بحيث يجني ويكفر، ويجني ويكفر ومثله في التفسير تفسير الشيخ نجم الدين عمر النسفي معاصر الزخشري وهو غير أبي المراكات النسفي صاحب الكنز، وكذلك في الهداية ص (٢٠١) كتاب الصيام نقل عن الشافعي وقال: غلب أن التوبة ليست بمكفرة لجنابات الخ، أي حدود أيضاً دخيلة في المغفرة، وإليه يشير كلام الطحاوي ص (٣٢٢)، وروحت في تعزيز البدائع نصريح أن الحدود كفارات بعض الكفارة، وللحافظين كلام في شرحي البخاري: وأما الأحاديث فهي الصحيحة: «أن الحدود كفارات»، وفي مستدرک الحاكم عن أبي هريرة قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لا أدري أن الحدود كفارات أم لا» ولست أدري باعتراف الحفاظ، وأبو هريرة متأخر عن عبادة فالعبرة له، وقال الخلف: إن حديث عبادة متأخر عن حديث أبي هريرة. وقال: إن عند عبادة حديثين أحدهما في ليلة الغضبة والثاني في وقت نزول سورة المستحقة، وللحافظين ههنا كلام ضويل وقال العيني: إن الحديث واحد، أي في ليلة بيعة العقبة، وله قرآن أعلاها أن في مثل حديث الباب لفظ: أنه عليه الصلاة والسلام كان مع رده من أسحابه ولا يطلق الرهط على ما فوق الأربعين، وأما في وقت نزول سورة المستحقة فكان كثير من الصحابة والصحابيات، ثم لما ما أخرجه الطحاوي ص (٢٨٦) ج (٢) عن محمد بن ثوبان، ثم قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «تب إلى الله الخ»، فدل على أن قطع اليدين فقط لم تكن كفارة كل كفارة.

قوله: (كفارة له الخ) الثنين أيضاً مفيد لنا في المسألة ولا يدريه إلا من كانت له حداقة في علم المعاني، قال التفتازاني في المطول:

شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

وفي الباب عن علي، وجبرير بن عبد الله، وخزيم بن ثابت.

حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح. وقال الشافعي: لم أسمع في هذا الباب أن الحد يكون كفارة لأهل ذنبا أحسن من هذا الحديث. قال الشافعي: وأجب لمن أصاب ذنبا فسئره الله عليه أن يشتري نفسه ويثوب فيما بينه وبين ربه. وكذلك روي عن أبي بكر وعمر أنهما أمرا رجلا أن يشتري على نفسه.

١٣ - باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام

١٤٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زُنْتُ أُمَّةٌ أَخَذْتُمْ فَلْيَجْلِدُوا ثَلَاثًا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ عَادَتْ فَلْيَبْرُكُوا^(١)» وَلَوْ بَحَلَّ مِنْ شَعْرَةٍ^(٢).

وفي الباب عن زيد بن خالد وشبل، عن عبد الله بن مالك الأوموي. حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. وقد روي عنه من غير وجه. والمنقول على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: رأوا أن يقيم الرجل الحد على منلوكة دون السلطان، وهو قول أحمد وإسحاق. وقال بعضهم: يذفع إلى السلطان، ولا يقيم الحد هو بنفسه. والقول الأول أصح.

١٤٤١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ^(١)، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، وَإِنْ أُمَّةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثَةٌ عَهْدٍ يَتَقَاسُ فَنَحْشِيْتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، أَوْ قَالَ: تَمُوتُ. فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

يعاقب عليه في الآخرة، بل على عدم التوبة منه إذ مات قبلها؛ لأن تركها ذنب آخر غير ما وقع عليه العقاب لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يُبَدِّهِمْ أَفَإِنَّهُمْ كَانُوا إِتْرَافًا﴾ (المزاة)

(١) قوله: "أقِيمُوا" فإنها معناها تستعف عند المشتري بكونها وترويحها. (اللمعات)

(٢) قوله: "أقِيمُوا الحدود على أرقائكم" قال الطيبي: فيه دليل على وجوب حد الزنا على الإمام والعبيد، وإن السيد يقيم الحد عليهما، وهذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة في طائفة: ليس له ذلك - انتهى - وفي "اللمعات": واحتجوا بحملوا قوله: فليجلد على التسبيب.

إن تنوين الخبر لا فائدة فيه، أقول: ربما تكون فيه فوائد وسيمما إذا وقع تحت له فخرج من أن يكون وصفاً إلى أن يكون ذاتاً، وكما في البخاري أيضاً: «إيمان بالله ورسوله إلخ»، أي شيء إيمان بالله ورسوله.

باب ما جاء في إقامة الحدود على الإمام

قال العراقيون: لا يقيم الحد إلا الحاكم، وقال الحجازيون: يجوز للمولى أن يقيم الحد.

ومراد حديث الباب عندنا أن لا يغني المولى الحد، وليس المراد أن يقيم الحد نفسه، وإذا أثار ثلاثة من التابعين أخرجهما الزيني: أن الجماعة والفتى وإقامة الحد للإمام السلطان، وهذه الآثار تفيدنا في مسألة الجماعة، ولذا أثار صحابي أيضاً بسند قوي: «أن إقامة الحد حق الإمام»، رواه الصحابي في أحكام القرآن، وقال الطحاوي لا نعلم خلاف هذا عن الصحابة، وقال ابن حزم: إن إقامة الحد من الصحابة على أرقائهم ثابت منها ما أخرجه مالك في موطنه.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الخديعة مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي الخلال»، فدماه اتباعًا لنسخة بنسار وحفاظًا على أرقام

١٤ - باب ما جاء في حد السكران

١٤٤٢ - حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ وَكَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ زَيْدِ الْعُمَيْ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ الْحَدَّ بِتَعْلِينَ أَرْبَعِينَ، قَالَ مِسْعَرٌ: أَظَنَّهُ فِي الْخَمْرِ.

وفي الباب عَنْ عَلِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالسَّائِبِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعُثْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو الصَّدِّيقِ النَّاجِيُّ، إِسْمُهُ: بُكَيْرُ بْنُ عَمْرٍو.

١٤٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَنَبَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَضَرَبَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ "نَحْوِ الْأَرْبَعِينَ"، وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: كَأَخَفِ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنَّ حَدَّ السَّكَرَانِ ثَمَانُونَ.

١٥ - باب ما جاء من شرب الخمر فأجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه

١٤٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجْلَدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالشَّرِيدِ، وَشُرَحْبِيلَ بْنِ أَوْسٍ، وَجَرِيرٍ، وَأَبِي الرُّمَيْدِ الْبُلُؤِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ

- (١) قوله: "بجریدتین" الجریدة هي غصن الشجلة حرد عنه نصوص.
- (٢) قوله: "استشار الناس" وفي "الفتاوى" عن ثور بن زيد النديني قال: إن عمر استشار في حد الخمر، فقال له علي: "أرى أن تجده ثمانين جلدة، فإنه إذا شرب سكرًا، وإذا سكر هذى، وإذا هذى أقرى، فجلد عمر في حد الخمر ثمانين" رواه مالك.
- (٣) قوله: "فإن عاد في الرابعة فاقتلوه" قالوا: هذا وارد على سبيل التهديد دون الأمر بالقتل، أو أفراد بالقتل الشديد، وقيل: كان ذلك في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يخل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث" وهذا بعيد لأنه لم يكن في ابتداء الإسلام حد معين بالجسد، فكسيف بالقتل، وقوله: ولم يقتله فعمم من هذا أن قوله: فاقتلوه كان سبيل التهديد، أو ثبت لهذا أن ذلك كان منسوخًا، وإثبات السسخ لهذا أحسن من إثباته بالحديث المذكور، فإنه موقوف على العلم بالتاريخ، وذلك

باب ما جاء في حد السكران

قال الشافعي: إن حد الخمر أربعون جلدًا، وقال أبو حنيفة: إن الحد ثمانون جلدة، وكلامهم يشير إلى نفي ثمانين في عهده عليه الصلاة والسلام، أقول: إن حد الخمر في عهده عليه الصلاة والسلام كان بصور عديدة وما كان مقررًا وموقنًا وإنما وقته عمر، وأقول: إن التوقيت في مثل هذا جائز لعموم كما وقت في الصاع، والمسألة طويلة متعقبة بالاجتهاد وأشار في القناعة ص (٢٢٩) باب المعاقلة إنه جائز لعمر، فإنه قال: وليس ذلك سخطًا بل تقرير معين لأن العقل كان على أهل الخ، أقول: إن إبقاء الشافعية إلى نفي ثمانين في عهده غير صحيح وكيف وذلك ثابت برواية البخاري والطحطاوي ص (٨٨)؟ والحجب على إسماعيل الخافض عن هذه الرواية، والحال أن حد ثمانين مصرح في البخاري ص (٢٢٢) في مناقب عثمان: فأمر أن يجلد فجلده ثمانين الخ، وفيه قال علي: وكل سنة وهذا أحب إلي الخ، قد لفظ السنة على رفع ثمانين، وقال: هذا أحب إلي، وزعم الشافعية أن إشارة هذا إلى أربعين أقول: الإشارة إلى ثمانين وإنما وقف على علي أربعين وقد صح جلده ثمانين في تلك الواقعة فلا ريب لما ذكرت من البخاري والطحطاوي، وقال بعض الشافعية: إن أربعين حد وأربعين سياسة، ومز البيهقي على بعض روايات ثمانين، وتأول فيه بأن الجلد كان دا فرعين وجلد أربعين وعده الرازي ثمانين، أقول: يلزم على هذا التأويل أن يقال في حديث الباب: إنه جلد عشرين وعده الرازي أربعين، فإختصاص أن نفي ثمانين في عهده عليه الصلاة والسلام غير صحيح.

باب ما جاء: «من شرب الخمر فأجلدوه وإن عاد في الرابعة فاقتلوه»

الحديث صحيح، وقالوا: ليس عليه عمل أحد من الأربعة، وقال السبوعي في قوت المغتدي: إلى أقول به وإن لم يعمل به أحد من

هَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ أَيْضاً، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَمُعَمَّرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدَّثَ أَبِي صَالِحٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نَسِيَ بَعْدُ. هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ. وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُوَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، قَالَ: فَرَفَعَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ رُخْصَةً.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا تَقْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ. وَمِمَّا يَقْوَى هَذَا مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْجِبَ كَثِيرَةً، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَهَدِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالنِّيبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ».

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ يَفْطَعُ السَّارِقُ

١٤٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَاهُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْطَعُ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ بْنُ عَبْرٍ وَجْهٌ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْقُوعًا. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ مُوقُوفًا.

١٤٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مِجَنٍّ قِيمَتَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ^(١).

غير معصوم. (اللمعات)

(١) قوله: "في مِجَنٍّ قِيمَتَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ" قال الثَّوْرِيُّ شَيْئًا: وَحُلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى مِنَ الْعُلَمَاءِ قَطْعَ يَدِ السَّارِقِ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَنَّ التَّقْوِيمَ لَعَلَّه كَانَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ رَأْيًا وَاجْتِهَادًا عَلَى مَا تَبَيَّنَ لَهُ لَأَنَّا وَجَدْنَا الْقَوَى فِي قِيَمَةِ الْمِجَنِّ مَخْتَلِفًا عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ قِيَمَتَهُ كَانَتْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ أُمِّ أُمِّ الْيَمَنِ، وَلِذَا وَجَدَ هَذَا الْاِخْتِلَافَ، وَكَانَ الْأَخْذُ بِحَدِيثِ مَنْ رَوَى أَنَّ قِيَمَةَ الْمِجَنِّ الْمَقْطُوعِ فِيهِ كَانَتْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ دَاخِلًا فِيْمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَالْأَخْذُ بِمَا دُونَهُ خَارِجًا عَنِ الْإِجْمَاعِ، رَأَوْا الْأَخْذَ بِالْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ (اللمعات) لِأَنَّهُ وَرَدَ: "أَدْرَأُوا الْخُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

الْأَمَّةُ، أَقُولُ الْحَدِيثَ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَنَا أَيْ الْأَحْنَافُ وَنَحْمَلُهُ عَلَى التَّعْزِيرِ، وَيَجُوزُ الْقَتْلُ عِنْدَنَا تَعْزِيرًا كَمَا يَجُوزُ قَتْلُ الْمُبْتَدِعِ تَعْزِيرًا، ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ النَّاوِي فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسِّيُوطِيِّ: أَنَّ السِّيُوطِيَّ ادَّعَى الْاجْتِهَادَ فَكَتَبُوا إِلَيْهِ تِسْعَةَ مَسَائِلَ مِنْ مَسَائِلِ الشَّافِعِيَّةِ يَسْأَلُونَهُ عَنْ تَرْجِيحِهَا وَمَوَاضِعِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ، فَقَالَ السِّيُوطِيُّ: لَا أَفْضَرُ عَلَى هَذَا، ثُمَّ قَالَ النَّاوِي: وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدْعِي الْاجْتِهَادَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَرْجِيحِ مَسَائِلِ مَذْكُورَةٍ وَبَيَانِ مَوَاضِعِهَا.

وَحَكَمِي فِي الطَّبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيَّ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ تَصْنِيفًا وَيَخْرُجَ عَنْ تَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ: إِي سَمِعْتَ إِذْ أَرَدْتَ فَاَعْلَمْ أَنَّكَ لَسْتَ أَهْلُ الْاجْتِهَادِ فَلَا تَخْرُجْ عَنْ تَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ فَتَرْكُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ مَا أَرَادَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ يَفْطَعُ يَدَ السَّارِقِ؟

الْمَذَاهِبُ فِي مَسْأَلَةِ الْيَدِ تِسْعَ عَشْرِينَ، قَالَ ابْنُ حَرَمٍ: يَفْطَعُ فِي سُرْقَةِ حَبَّةٍ شَعِيرَةٍ أَيْضًا، وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَفْطَعُ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَفْطَعُ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: لَا يَفْطَعُ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَأَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ حَدِيثُ الْحِجَازِيِّينَ فَإِنَّهُ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ، وَتَكَلَّمَ الطَّحَاوِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَتَى بِالِاسْتِدْلالاتِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَحْمِلَ حَدِيثِ الْحِجَازِيِّينَ وَتَكَلَّمَ الْحَافِظُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ: إِنْ حَدِيثُ الْعَرَفِيِّينَ لَا يَحَالِفُنَا فَإِنَّهُ لَا يَنْفِي الْقَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ أَتَى بِرَوَايَةِ دَالَّةٍ عَلَى نَفْيِ الْقَطْعِ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ مَاجَةَ وَالتَّحَاوِيُّ وَضَعَفَهَا الْحَافِظُ، أَقُولُ: مَحْمِلُ حَدِيثِ الْحِجَازِيِّينَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السِّيَاسَةِ لَكِنِّي لَمْ أَسُدِّ فِي كِتَابِنَا الْقَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سِيَاسَةً إِلَّا أَنْ لِنَقْطَعُ سِيَاسَةً نَظَائِرَ، مِنْهَا مَا فِي أَمْرِ الْمُخْتَارِ ص (٢١٥) أَنَّ الْقَطْعَ ثَلَاثًا جَائِزٌ سِيَاسَةً، وَقَدْ ثَبَتَ فِي كِتَابِنَا الْقَتْلَ سِيَاسَةً وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْقَطْعِ أَيْضًا وَإِنَّهُ كَانَ هُنَاكَ صُورٌ وَانْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَنْسُوخِ

وفي الباب عَنْ سَعْدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ [وَأَمَّا ابْنُ] ^١.

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ قَطَعَ فِي خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ أَنَّهُمَا قَطَعَا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمَا قَالَا: تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ فَقَهَاءِ الثَّانِيَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَوَّلَا الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. وَهُوَ حَدِيثٌ مَرْسَلٌ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْقَاسِمُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ شُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ قَالُوا: لَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَغْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ

١٤٤٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُخَبَّرٍ قَالَ: سَأَلْتُ فَصَالَهَ بَنَ عَبِيدٍ عَنْ تَغْلِيْقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ أَمِنْ السُّتَةِ هُوَ؟ قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِّمَتْ فِي عُنُقِهِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيِّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُخَبَّرٍ هُوَ: أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخَبَّرٍ شَامِيٍّ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمُتَّهَبِ

١٤٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى خَائِنٍ ^(١) وَلَا مُتَّهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ.

(١) قوله: "ليس على خائنٍ" الخيانة الأحمدة مما في يده على وجه الأمانة، في "القاموس": الخون أن يؤمن الإنسان، فلا يصح، خانه خونا وخيانة وخائنة وخائنة وهو خائن، قوله: "ولا متَّهَبٌ" النهب الغنيمة، والأخذ غني وجبة العلانية والقهر، فأما إن حمل على معنى الغارة فلا أن ذلك ليس بسرقة لعدم الحقيقة، وإن حمل على الغنيمة فلا أن له فيه حَقٌّ، قوله: "ولا مختلسٌ" الاختلاس أخذ الشيء من ظاهره سرعته، ويقال بالفارسية: ربودن. وإنما لم يقطع من الخيانة لقصور في الحرر، وفي الاختلاس لعدم الحقيقة، كذا في "اللمعات".

والخون وهذا المحمل أعلى المحامل عندي.

وقال الأحناف: إن قيمة المجرم مختلفة فيها، في بعض الروايات عشرة دراهم، وفي بعضها ثلاثة دراهم، وفي بعضها اختلاف آخر، فيؤخذ بالأحوط فإن الحدود تندرء بالشبهات.

وأما أدلتنا من الحديث مما روى الطحاوي من حديثين، وقال الحافظ: إنهما مضطربان وفي سندهما محمد بن إسحاق وهو قد يروي عن ابن عباس وقد يروي عن ابن عمرو بن العاص، أقول: أخرجهما أبو داود والنسائي ص (٧٤٠) عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص أقول: إن عند محمد بن إسحاق حديثين وهما حسنان لذاتهما، ووثق البخاري محمد بن إسحاق وهو من رجال مسلم، ولنا حديث ثالث أخرجه النسائي ص (٧٤٠) عن عطاء عن أيمن بن سند قوي، وفيه بحث طويل، فإن أيمن اختلف في أنه صحابي أو تابعي، والحديث على الأول منقطع وعلى الثاني مرسل، وقال النسائي: ما أحسب أن له صحة إلخ، فيكون مرسلًا وإذا كان صحابيًا فليس لعطاء نقاء أيمن، لأن أيمن استشهد في غزوة حنين، وقال الطحاوي في أحكام القرآن: إن أيمن صحابي وعاش إلى ما بعد عهده عليه الصلاة والسلام والحديث متصل لكنه لم يذكر مأخذه، وقال محمد بن إسحاق في سيرته: إنه شهد غزوة حنين واستشهد، وذكر في كتاب الأم لشافعي أنه سأل محمد بن الحسن دليل عشرة دارهم؟ فروى محمد حديث أيمن، فقال لشافعي: إنه منقطع فإنه شهد غزوة حنين قبل ولادة محمد، وقال شريك بن عبد الله في الضحاوي: إن أيمن صحابي، وقال الحافظ: إن كثيرًا ساء الحفظ، أقول: إن أبا أيمن عُثَيْدٌ، وفي بعض الروايات تصريح أنه ابن لم أيمن، وفي الضحاوي ص (٩٣) ج (٢) حديثه والنسائي عن أيمن الحبشي، والحال أن أبا أيمن الصحابي اسمه عُثَيْدٌ وهو يمني، ويذكر

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْمَنْعَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ رَوَى مُفِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ. وَمُفِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ بَصْرِيُّ أَخُو عَبْدِ الْغَزِيرِ الْقَسْبَلِيِّ، كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ لَا قُطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ

١٤٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قُطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ».

هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ.

وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا يُقَطَّعَ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ

١٤٥٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْفَةَ عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْبَانَ بْنِ يَمَانَ عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ أَرْطَاةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ ابْنِ لَهَيْفَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ هَذَا، وَقَالَ: بُشَيْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ أَيْضًا. وَالْمَنْعَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ: الْأَوْزَاعِيُّ؛ لَا يَزُونَ أَنْ يُقَامَ الْحَدُّ فِي الْغَزْوِ بِخَطَرَةِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يُلْحَقَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْعَدُوِّ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ وَرَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَقَامَ الْحَدُّ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ، كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ

١٤٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ثَوْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ

(١) قوله: "لا قطع في ثمر" اشعر بحركة الرطب ما دام على رأس النخلة، فإذا قطع فهو الرطب، فإذا كثرت - بالكاف والنون والزاء - فهو الثمر، قوله: "ولا كثرة" هو - بفتحين - تخمار النخل وهو شحمه الذي في وسطه، ويؤكل وهو شيء، له أبيض لين يخرج من رأس النخل، وقيل: الطلع أول ما يبدو، ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث، فلم يوجب القطع في سرقة شيء من ثفواكه الرطبة، سواء كانت محرمة أو غير محرمة، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة والخنزير، وأوجب الآخرين القطع في جميعها إذا كانت محرمة وهو قول مالك والشافعي، ونأول الشافعي الحديث على الثمار المتعلقة غير المحرمة، كذا في "الطلي".

(٢) قوله: "كذلك قال الأوزاعي" قال في "المعاني": وقال الأوزاعي: لا يقطع أمير العسكر حتى يقفل من الدرب، فإذا قفل قطع، وقيل:

في كتب معرفة الصحابة أيضاً أمي الحبشي ويذكر أمي بن غنيد الحبشي أيضاً، ولا يوتنون موت الحبشي والله أعلم، وأقول: إن المذكور في الصحاح هو ابن أمي، والحبشة قبيلة من قبائل اليمن، هذا فاعلم، والله أعلم. ولما قتل عمر لكنه ثبت عنه القطع في أقل من عشرة دراهم أيضاً، وفتوى عمر أخرجه الربيعي بسند قوي، وروى عن ابن مسعود أيضاً القطع في خمسة دراهم كما في النسائي ص (٧٣٩). أقول: إن حقيقة الأمر أن الاعتماد على قيمة المعن ولعل قيمته أولاً كانت أقل من عشرة دراهم ثم غلت وصارت عشرة دراهم في آخر عهده عليه الصلاة والسلام في أن العبرة بقيمة الأولى أو الأخيرة والعمل بالأخيرة ليس بنسخ، وشبهه هذا ما في ديوان أبي داود ص (٢٧٩) أن الدية كانت أربع مائة درهم ثم غلت إلى مئتين مئتين درهم، ثم خطب عمر وأمر الدية عشرة آلاف درهم، وتعد وجدت إلى ما قلت بإشارت كتبنا كما في الهداية ص (٥١٦)، ج (١): وأقل ما نفل في تقديره ثلاثة دراهم الخ، وهذا ما سيج لي من جانب مخفية وهو قوي إن شاء الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ

قال أبو حنيفة: لا حد على هذا الرجل وجعله شبهة دافعة للحد، والشبهة عنده على ثلاثة أقسام: وشبهة في العقد، وشبهة في الحمل، وشبهة الاشتباه.

قال: رُفِعَ إِلَى الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَا تُضَيِّقُ فِيهَا بِقُضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْتَ كَانَتْ أَخْلَتْهَا لَهُ لِأَجْلِدَتَهُ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ أَخْلَتْهَا لَهُ رَجَعَتْهُ.

١٤٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ نَحْوَهُ [وَيُرْوَى عَنْ ثَنَادِهِ أَنَّهُ قَالَ: كُتِبَ بِهِ إِلَى حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ].^(١)

وفي الباب عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُخَبَّرِ نَحْوَهُ. حَدِيثُ الثُّعْمَانِ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ^(٢). سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ ثَنَادُهُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ. إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ^(٣). وَأَبُو الْبَشَرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَبْضًا، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ. فَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ. وَلَكِنْ يُعْرَضُ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ، وَاشْتَأَى إِلَى مَا رَوَى الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتَكْرَهَتْ^(٤) عَلَى الزَّانَا

١٤٥٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقْمِيُّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَ عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ عَنْ حُجْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا الْحَدَّ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَتْهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: عَبْدُ الْجُبَّارِ

المراد لا يتطوع بسرقة مال الغزو أي الغيبة قبل القسمة إذ له حق فيها - انتهى -.

(١) قوله: "في إسناده اضطراب" قال الخطابي: هذا الحديث ليس بمتصل، وليس العمل عليه، قاله السيوطي في حاشية أبي داود.

(٢) قوله: "عرفطة" بضم ميملة وسكون راء وضم فاء وإعطاء طاء. (الغنى)

(٣) قوله: "استكرهت" قال محمد في "الموطأ"، إذا استكرهت المرأة، فلا حدَّ عليها، وعنى من استكرهها الحد، فإذا وجب عليه الحد، بطل الصداق، ولا يجب الحد والصداق، فإن درئ عنه الحد، وجب عليه الصداق، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعمامة من نقهائنا.

قوله: (أخْلَتْهَا لَهُ الْخ) أي أُنْحِثَ لَهُ الْوَفَاقُ بِلَا هِةٍ أَوْ تَكَاحٍ أَوْ تَحِيَّةٍ، وهذا حرام باتفاق الفقهاء بخلاف الروافض الملاحقة.

وحديث الباب معمول عندنا على التعزير، ثم في متوننا أن التعزير لا يزداد على الحد والحد أربعون سوطاً، وفي الخواص القدسي وغيره عن أبي يوسف أن التعزير يجوز إلى خمسة وسبعين، وفي مشكل الآثار ومعاني الآثار: يعرَّضُ بالعمامة بفتح الهمزة ولا تقييد إلى حدٍّ. أقول: الأرجح هو هذا فإن فتاوى عمر ووفائعه تؤيده ورواهما الشاهد وفي الله رحمه الله في إزالة الحفاء، منها أن عمر رضي الله عنه كتب إليه أن فلاناً يسأله دقائق القرآن تعتاضاً فقال عمر: أو سلوه إني، فأرسل إليه، فضرب عمر في رأسه حتى انفجرت الدم من رأسه وحبسه، ثم جيء به فضربه في اليوم الثاني ثم حبسه، ثم جيء به يوماً ثالثاً فأراد عمر الضرب فقال ذلك الرجل: لم تعذبني يا أمير المؤمنين إذ عشت فاقبطني، فقال عمر: أخرج من رأسك ما كان؟ قال: نعم حرج، فذركه فما اعترض على القرآن.

وروي أن علياً رضي الله عنه ضرب شارب الخمر مائة وعشرين سوطاً. فالخاضل أي أقول بما في معاني الآثار ص ٧٣ ج (٢): إن قال قائل: أي يجوز التعزير بمائة قبل له: نعم عزز رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الخ، وأحل ما في المتن عسى أنه لسد ذرائع أبواب المظنمة من سلاطين الجور.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ اسْتَكْرَهَتْ عَلَى الزَّانَا

قوله: ولم يذكر أنه جعل لها مهراً الخ، فإن الحد والمهر لا يجتمعان.

ابن زائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر. والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم؛ أن ليس على المستكره^(١) حد.

١٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ إِسْرَائِيلَ حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ الْكِنْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَتَلَقَّاهَا رَجُلٌ فَتَحَلَّلَهَا^(٢) فَقَضَى حَاجَتَهَا بِهَا فَصَاحَتْ فَانْطَلَقَتْ، وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، وَمَرَّتْ بِبَعْضَايَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فَانْطَلَقُوا فَاخَذُوا الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَّتْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا فَاتَّوَعَّا، فَقَالَتْ: نَعَمْ هُوَ هَذَا، فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ لِيَرْجَمَ^(٣) قَامَ صَاحِبُهَا الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا، فَقَالَ لَهَا: «إِذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ». وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: «ارْجُمُوهُ» وَقَالَ: «لَقَدْ نَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقُبِلَ مِنْهُمْ».

هذا حديث حسن غريب صحيح، وعَلْقَمَةُ بْنُ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلِ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقَعُ عَلَى الْبَيْهَمَةِ

١٤٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الشَّوَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ حَكِيمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَيْهَمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَيْهَمَةَ^(٤)». فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَيْهَمَةِ؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُشْتَقَّ بِهَا، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ. هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ حَكِيمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي زَرِينٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بَيْهَمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

١٤٥٥ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللَّوْطِيِّ

١٤٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الشَّوَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ حَكِيمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

-والله أعلم- انتهى.

- (١) قوله: "فتحللها" أي نعتاشها وصار كالجمل عليها، كناية عن الوطء كما يكتفى عنه بالغشيان. (اللمعات شرح المشكاة)
- (٢) قوله: "فلما أمر به ليرجم" لا يخفى أنه بظاهره مشكل إذ لا يستقيم الأمر بالرحم من غير إقرار ولا بينة، وقول المرأة لا يصلح بينة، بل هي التي تستحق أن تحدد حد القذف، فلعل المراد فلما قارب أن يأمر به، وذلك قاله الراوي نظرًا إلى ظاهر الأمر حيث إنهم أحضروه في المحكم عند الإمام، والإمام اشتغل بالفتيش عن حاله -والله تعالى أعلم-.
- (٣) قوله: "فاقتلوه وقاتلوا البهيمة" قيل: إنما أمر بقتلها لئلا يتولد منها حيوان على صورة إنسان أو إنسان على صورة حيوان، وذهب الأئمة الأربعة إلى من أتى بهيمة يعزر ولا يقتل، واخديث محمود على الرجز والتشديد.

قوله: (فأمر به ليرجم) أي تصدى إلى الأمر لا أنه أمر، فإنه كيف يقام الحد قبل الاعتراف والبينة؟ فإنه ليس من مذهب أحد. واعلم أن لحم البهيمة المزنية ليس بحرام.

باب ما جاء في حد اللوطي

قال المحجازيون: إن اللواطة مثل الزنا جلدًا ورجماً، وقال العراقيون: لا حد عليه وإن كان أشد من الزنا فإنه ليس يزنا ويعزر الإمام بما

[١] وفي نسخة بشار: المستكرهه وهو أظهر.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلُ قَوْمٍ لَوْطٍ فَأَثَلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَزَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو فَقَالَ: مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمٍ لَوْطٍ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْقَتْلَ، وَذَكَرَ فِيهِ مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى بِهِيمَةً، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ غَيْرَ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ الْمُعَمَّرِيِّ، وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ جَفْظِهِ، وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي [حَدِّ] اللُّوطِيِّ^(١)؛ فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُخْصِنْ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرُهُمْ قَالُوا: حَدُّ اللُّوطِيِّ حَدُّ الزَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٤٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمٍ لَوْطٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ جَابِرٍ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْتَدِّ

١٤٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضُّبِّيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ عَلِيًّا خَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدَّوْا

(١) قَوْلُهُ: "وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي اللُّوطِيِّ" قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَيْثَمِ: مَنْ أَتَى امْرَأَةً أَوْ أُحْبَبَةً فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ أَوْ دِيرَهَا، أَوْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمٍ لَوْطٍ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَكِنْ يَمُرُّ وَيَسْجُنُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَتَوَبَّ، وَنُوَ اعْتَادَ اللُّوَاطَةَ، فَتَلَهُ الْإِمَامُ مُحَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحَصَّنٍ سِيَاسَةً، وَقَالَا: هُوَ كَالزَّانَا، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَفِيدُ اعْتِرَافَهُمَا بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَفْسِ الزَّانَا، بَلْ حُكِمَ حُكْمُ الزَّانَا، فَيَحْدُّ جَلْدًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْصَنَ، وَرَحِمًا إِنْ أَحْصَنَ، وَأَبَى حَنِيفَةُ أَنَّهُ لَيْسَ بِزَّانٍ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ، فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ حَدٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصُّبْحَانَةَ اخْتَلَفُوا فِي مَوْجِبِهِ، فَضَمُّهُ مِنْ أَوْجِبَ فِيهِ التَّحْرِيقُ بِالنَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَهْنَمُ عَلَيْهِ الْخِنَارُ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَكَسَهُ مِنْ مَكَانٍ مَرْتَفِعٍ مَعَ اتِّبَاعِ الْخِنَارَةِ، فَلَوْ كَانَ زَانًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَخْتَلَفُوا، بَلْ كَانُوا يَتَّفِقُونَ عَلَى إِنْجَابِ حَدِّ الزَّانَا عَلَيْهِ، فَاخْتَلَفُوا فِي مَوْجِبِهِ وَهُمْ أَهْلُ الْمَسَانِ، أَوَّلُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَسْمُومٍ لَفْظُ الزَّانَا نَفْعٌ وَلَا مَعْنَاهُ، أَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فَلَوْ سَمِعَ حَمَلٌ عَلَى قَتْلِ سِيَاسَةٍ وَمَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّرَدُّدِ، وَالْقَالَ لَمْ يَخْرُ أَنْ يَقْدَمَ بِهِ عَلَى الْقَتْلِ مُسْتَمِرًّا عَنِ أَنَّهُ حَدٌّ.

بَدَأَ بِهِ مِنَ الْإِحْرَاقِ أَوْ هَدْمِ الْخَائِطِ عَلَيْهِ، وَكَانَ مَا عِنْدَهُ فِي الْفِرَاقِ مِنْ تَدْمِيرِ قَوْمٍ لَوْطٍ. وَحَدِيثُ الْبَابِ لَنَا فَإِنَّهُ قَتْلٌ، وَالْقَتْلُ لَيْسَ حَدٌّ، فَإِنْ لُحِدَ الْجُلْدُ أَوْ الرَّجْمُ وَحَدِيثُ الْبَابِ قَوِيٌّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِطَرِيقٍ غَيْرِ طَرِيقِ الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (أَهْلُ الْكُوفَةِ الْحِ) لَيْسَ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، بَلْ الْمَذْهَبُ مَا ذَكَرْتُ وَتِلْكَ الْإِحْرَاقُ وَاهْتِدَمَ وَغَيْرُهُمَا عَنِ الصُّبْحَانَةِ، وَإِحْرَاقُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَجَالًا، وَسِيَاقُ مَسْأَلَةِ الْإِحْرَاقِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرْتَدِّ

لَنَا مِنْ ارْتِدَائِهِ عِيَاذًا بِاللَّهِ بِكَشْفِ شُبُهَتِهِ وَيَعْرِضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ وَخِيسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَجَعَ فِيهَا وَإِلَّا فَيُقْتَلُ، وَأَمَّا الْمَرْءُ فَتُحْيَسُ عِنْدَنَا وَتُقْتَلُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ حَدِيثَانِ عَامَانِ مَعَارِضَانِ فَيُقَاسَمُ فِي الْأَصُولِ، نَعَمْ أَخْرَجَ الْخَائِظُ حَدِيثًا قَوِيًّا صَرِيحًا خَاصًّا فِي قَتْلِ الْمُرْتَدِّ، وَمَا أَحْبَبَهُ أَحَدٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَلَكِنْ يَقْتَضِي جَوَابًا شَافِيًّا عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (حَوْقُ قَوْمًا الْخِ) وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا سَرَابَةَ الْأَلُوْهِةِ فِي عَلِيِّ عِيَاذًا بِاللَّهِ وَكَانَ رَأْسُهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَأٍ رَأْسُ الرُّوَافِضِ، وَزَعَمَ أَكْثَرُ الشَّارِحِينَ أَنَّهُ أَحْرَقَهُمْ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، لَكِنْ فِي تَهْنِئَةِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ أَحْرَقَهُمْ بَعْدَ قَتْلِهِمْ وَرَوَى عَنْهُ رَوَاةٌ.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْإِحْرَاقِ فَمَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْجَوَازِ رَوَاةُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ

عن الإسلام^(١)، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لقتلتهم بقول رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» ولم أكن لأحرقهم لأن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، فبلغ ذلك علياً فقال: صدق ابن عباس. هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم في المثلث.

واختلفوا في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام؛ فقالت طائفة من أهل العلم: تقتل، وهو قول الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق. وقالت طائفة منهم: تحبس ولا تقتل، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل الكوفة.

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِيهِمْ شَهْرُ السَّلَاحِ

١٤٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو الشَّائِبِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وسلمة بن الأكوع. حديث أبي موسى حديث حسن صحيح.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي خُذِ الشَّاجِرَ

١٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذِ الشَّاجِرَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ».

هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل جفظه. وإسماعيل بن مسلم الغديقي البصري، قال وكيع: هو ثقة وبزري عن الحسن أيضاً. والصحيح عن جندب موقوف. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وهو قول مالك بن أنس. وقال الشافعي: إنما يقتل الشاجر إذا كان يتمل من سحره ما يتلغ الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم يزل عليه قتلاً.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَالِ مَا يُصْنَعُ بِهِ

١٤٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَفْوٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ضَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) قوله: «ارتدوا عن الإسلام» قيل: هم قوم من لسيانية أصحاب عبد الله بن ساء، أظهر لإسلام اتعاه لثقتهم وتضليلهم للأمة، ودعوا أن علياً هو الرب، فأحدهم رضي الله عنه واستتابهم، فلم يتوبوا فحرقهم حرقاً، وأشعل النار، ثم أمر بأن يرمى بهم فيها، وكان ذلك احتشاداً منه ورأياً ومصحة في ذرهم، وازجر سائر المفسدين من أبناء حسبه، يدل على ذلك أنه لما بلغه قول ابن عباس قال: صدق ابن عباس - والله أعلم - (المعاني).

(٢) قوله: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» أي حمل على المسلمين لإسلامهم، فيسبهم، وإن لم يحمله له، فقد احتشاه به. وقيل: معناه ليس بمثلنا، وقيل: ليس متحلفاً بأحلافنا ولا عاملاً بسنننا. (جمع البحار).

(٣) قوله: «خسرة بالسيف» يروى بالناء وبالهاء وعنده عن القتل إلى هذا كفي لا يتجاوز منه إلى أمر آخر. (جمع البحار).

فلاناً وفلاناً - برجلين من فريضة - فأحرقوهما بالنار، ثم قال الخ، وأصل الواقعة أنه لما خلعوا بها العاص وأخذ منه الوعد بأنه يرسل زبيب إلى المدينة فأرسل - صلى الله عليه وسلم - زيد بن حارثة لقتل حبار بن أسود كان أدى زبيب، فأرسل النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه في أثره ليحرقوه ثم منع عن الإحراق - وزعم بعض أنه عليه الصلاة والسلام طلع على الخطأ في حكم الإحراق، فقول: لا داعي إلى هذا بل هذا إيهام في دار الدنيا ومساهمة ليؤخذ في الآخرة أشد الأشد، ولا يدل على منع الإحراق، وثبت الإحراق عن الصحابة أيضاً، وفي الدر المختار ص (٣٣٤): جوار إحراق اللوثي، وروى عن أحمد بن حنبل جوار إحراق الحيوانات المؤذية من الفحل والمزبدية وغيرها. وبه أخذ عنه عنه المد منه.

عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ قَالَ صَالِحٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى مُسْلِمَةَ وَمَعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَوَجَدَ رَجُلًا قَدْ غُلًّا، فَحَدَّثْتُ سَالِمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَأَمَرَ بِهِ فَأَحْرِقَ مَتَاعَهُ، فَوَجَدَ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَقَالَ سَالِمٌ: بَعْ هَذَا وَتَصَدَّقْ بِكَفَّتِهِ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^(١) لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ وَهُوَ أَبُو وَافِدٍ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ مُتَكَبِّرُ الْحَدِيثِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّعَالِ وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِخَرْقِ مَتَاعِهِ. وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقُولُ لِلْأَخْرِ يَا مُخَنَّتُ

١٤٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْخُضَيْمِ عَنْ جُكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِيَّ^(٢) فَأَضْرِبُوهُ عَشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: يَا مُخَنَّتُ فَأَضْرِبُوهُ عَشْرِينَ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَأَقْتُلُوهُ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، رَوَاهُ الْبَزَّازُ بْنُ عَازِبٍ، وَقُرَّةُ بْنُ إِبْنَسٍ الْمَرْزُبِيُّ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا، قَالُوا: مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ وَهُوَ يَتْلُمُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ تَزَوَّجَ أُمَّهُ قُتِلَ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ قُتِلَ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْزِيرِ

١٤٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ يَكْثَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ

(١) قوله: "غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ" أي سرق من مال الغنيمة، والغلول الخيانة في المعجم، قوله: فأحرقوا مَتَاعَهُ أي غير ما غُلِّ فيه لأنه حتى الغائبين، قال المانعون: كان ذلك في أول الأمر، ثم نسخ أو تغليظ وتشديد، وحمله أحمد على ظاهره - والله أعلم -.

(٢) قوله: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ" قال الطَّبْطَبِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى ظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْهُمْ الْحَسَنُ قَالَ: يَحْرَقُ مَتَاعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَبِيبًا أَوْ مُصْحَفًا، وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرَقُ رَحْلُهُ، لَكِنَّهُ يَعْزَرُ عَلَى سُوءِ حَبِيبِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى الزَّحْرِ وَالْوَعِيدِ دُونَ الْإِيجَابِ - انتهى -.

(٣) قوله: "يَا يَهُودِيَّ" قال الطَّبْطَبِيُّ: فِيهِ تَوْرَةٌ وَإِبْهَامٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْكَفَرُ وَالذَّلَّةُ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ مِثْلَ فِي الذَّلَّةِ وَالصَّغَارِ، وَالْحَمَلُ عَلَى الثَّانِي أَرْجَحُ لِلدَّرَةِ فِي الْخُدُودِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

(٤) قوله: "فَأَقْتُلُوهُ" حكاه أحمد رضي الله عنه بظاهره، وقال غيره: هَذَا زَجْرٌ، وَحُكْمُهُ حَكْمُ سَائِرِ الزَّنَا. (الطَّبْطَبِيُّ)

قوله: (فأحرق مَتَاعَهُ الخ) يدل حديث الباب على إحراق المال تعزيراً، وفي عامة كتبنا نفي التعزير بالمال وأنه منسوخ، ووجدت في الحاوي القدسي جواز التعزير بالمال عن أبي يوسف.

باب ما جاء في التعزير

حديث الباب حديث الصحيحين وغيره المصنف لأن طريقه غريب، وقالوا: إن حديث الباب صحيح، وليس عليه عمل أحد من الفقهاء فإن التعزير عند الكل رائد عن عشرة جلدات، وفتاوى الصحابة تحالف المرفوع، والمرفوع أيضاً صحيح، وقال ابن دقيق العيد: بلغنا من

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرَّةَ بْنِ نَبَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ»^(١) إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ بُكَيْرٍ فَأُخْطِئَ فِيهِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرَّةَ بْنِ نَبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّعْزِيرِ، وَأَخْسَنَ شَيْءٌ يَرَوَى فِي التَّعْزِيرِ هَذَا الْحَدِيثُ.

(١) قوله: "لا يُجْلَدُ فوق عشر جلدات" قال الطيبي: قال أصحابنا: هذا الحديث منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضوان الله عليهم - جاوزوا عشرة أسواط، وقال أصحاب مالك: إنه كان مختصاً بزمن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف، وقال جمهور أصحابنا: لا يبلغ تعزير كل إنسان، أو في الحدود كالشرب، فلا يبلغ تعزير العبد عشرين، ولا يعزَّر الحرُّ أربعين - انتهى - وعند أبي حنيفة ومحمد: أربعين سوطاً، وذكر مشايخنا أن أدناه عصى ما يراه الإمام، كذا في "الهداية".

بعض حفاظ العصر أنه يقول: إن المراد بالحدود ليست حدود الفقه بل حدود القرآن، أي مناهي الشرع فمراد الحديث أن لا يعزَّر عصى أشياء خفيفة صغيرة أزيد من عشر جلسات، أقول: إن المراد بهذا اليعض هو ابن تيمية، أقول: يمكن أن يكون مراد حديث الباب سد مظالم الجائرين أي المنع عن التعزير على أمور محقرة، والله أعلم.

أبواب الصيد

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل

١٤٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ^(١) حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ. وَالْحُجَّاجُ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ عَائِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخَضَنِيَّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِنَتْ كَلْبُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَكَ عَلَيْهِ^(٢) فَكُلْ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ، قَالَ: «وَأِنْ قَتَلَ»، قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ زَمِي، قَالَ: «مَا زِدَتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ^(٣) فَكُلْ». قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ نَمُرُّ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آيَتِهِمْ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَأَغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ^(٤) ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا».

وفي الباب عَنْ عَدِيِّ بْنِ خَاتِمٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَائِدَةُ اللَّهِ هُوَ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ.

١٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا شَقِيانٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ هَمَامٍ عَنْ الْخَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ خَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُرْسِلُ كِلَابًا لَنَا مُغْلَمَةٌ^(٥) قَالَ: «كُلْ مَا أَمْسَكَكَ عَلَيْهِ^(٦)»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ قَتَلَ، قَالَ: «وَأِنْ قَتَلَ مَا لَمْ يَشْرِكْهَا بِكِلَابٍ مِنْ غَيْرِهَا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَزْمِي بِالْمِعْرَاضِ، قَالَ: «مَا خَرَقَ^(٧) فَكُلْ. وَمَا

(١) قوله: "فأمسكك عليك" هذه بشروط إذا قتله الكلب، أما إذا لم يقتله بل أخذته الكلب، وأكل منه شيئاً، فوجد حياً ودككى فهو جائز أكله.

(٢) قوله: "ما زادت عليك قوسك" يعني ما صدت بسهمك فكُلْ.

(٣) قوله: "فإن لم تجدوا غيرها فأغسلوها بالماء" قال الطيب: إنما يعني عن الأكل منها لأهمه يضحون فيها الخنزير، ويشربون فيها الخمر - شرب - ويشهد عليه ما ذكره أبو داود مقلداً، قال: إذا تجاوز أهل الكتاب وهم يضحون في قدرهم الخنزير، ويشربون في آنيةهم الخمر الحديث، فعلم من هذا أن الذين يستعملون الحمامات في آنيةهم كالكثير آنية وشارب الخمر، فلا يجوز استعمال ظروفهم بدون الغسل، ولا أكل الطعام المطبوخ في آنيةهم والله تعالى أعلم بالصواب.

(٤) قوله: "مغسمة" قال القاري في "شرح الموطأ": المغمسة هو أن يوجد فيها ثلاثة أشياء: إذا شرب استشرب، وإذا ربح أربح، وإذا أخذ نصب، "مست" ولم يأكل، فإذا فعل ذلك مرزاً، وأقفلها ثلاثة كان مغسماً يجعل بعد ذلك فتيها، وكذا قاله الطيب.

(٥) قوله: "خرق" الخرق - ناءه والماء المتعصبين - معناه نقذ، كذا في "الطيب".

أبواب الصيد

باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل

تفصيل الكتب العلمية والداري المعلوم المذكور في الفقه، والمختار عندنا أن يحرج الكلب ولا يخلق، فإذا خلق فقد حرم الصيد، وأما صيد شئ من محرم عند ثلاثة بلا تركه فإن فيه الشك لا الجحد - وقد اختلف مالك بن أنس.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في نسخة الحديث مؤخرًا من حديث «محمود بن غيلان» و«محمد بن يحيى»، قدمناه أتياناً لنسخة شارح وحفاظاً على أرقام الحديث.

أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلُ».

١٤٦٥ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَمِثْلُ عَنِ الْمُعْرَاضِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمُجُوسِيِّ

١٤٦٦ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْخَجَّاجِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشُّكْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نُهِنَا عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمُجُوسِيِّ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُرْخَضُونَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمُجُوسِيِّ. وَالْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَرَّةَ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ نَافِعِ الْمَكِّيِّ.

٣ - بَابُ فِي صَيْدِ الْبَرَاةِ

١٤٦٧ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَّادٌ وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَارِزِيِّ، فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَرُونَ بِصَيْدِ الْبَرَاةِ وَالصُّقُورِ بَأْسًا، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْبَرَاةُ هُوَ الطَّيْرُ الَّذِي يُصَادُّ بِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ "الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ فَشَرَّ الْكِلَابِ وَالطَّيْرِ الَّذِي يُصَادُّ بِهِ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَيْدِ الْبَارِزِيِّ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا تَعْلِيمُهُ إِجَابَتُهُ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ. وَالْفُقَهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا: يَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ.

٤ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ

١٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْمِي الصَّيْدَ فَاجِدْ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْمِي، قَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبْعٍ فَكُلْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "الجوارح" قال الفارسي في "شرح الموطأ": والمراد من الجوارح هي الكلاب عند الضحاك والسدي وعند جماعة العلماء هي النكوايب من سباع البهائم كالقهد والعمر والكنب، ومن سباع الطير كالباري والعقاب والصقر ونحوها مما يقبل التعليم، والمعلم هو أن يوجد فيها ثلاثة أشياء: إذا أثلثت استنشقت، وإذا زحرت الزحرت، وإذا أخذت أمسكت ولم تأكل، فإذا وجد ذلك منها مراراً، أقلها ثلاث مرات، كانت معلمة يحل قبيلها إذا جرحت بإرسال صاحبها - انتهى -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ

في المسألة فيود سبعة عندما ما استقصاها إلا الزيلعي شارح الكثر: منها: أنه لا يجلس عن طلبه.

قوله: (إن سَهْمَكَ قَتَلَهُ) أي: في هذا عندنا تفصيل فإذا رماه فوقع على الأرض فذهب ثم وقع فسات لا يحل، وإذا رماه فوقع على الأرض ولم يذهب ومات فحلل.

وفي الباب عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الشُّشَيْي.

٥ - باب في من يرعى الصيد فيجده ميتاً في الماء

١٤٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمُ الْأَخْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ فَقَالَ: «إِذَا وَصَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَهْمَكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - [باب ما جاء في الكلاب يأكل من الصيد]^(١)

١٤٧٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُجَالِيدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ [الْمُعْلَمُ]^(٢) وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ كِلَابَنَا كِلَابٌ أُخْرَى؟^(٣) قَالَ: «إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: كَرِهَ لَهُ أَكْلُهُ^(٤). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ أَنْ لَا يَأْكُلَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّبِيحَةِ: إِذَا قُطِعَ الْخَلْقُومُ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ قَمَاتٌ فِيهِ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَدْ اختلف أهل العلم في الكلب إذا أكل من الصيد، فقال أكثر أهل العلم: إذا أكل الكلب مته فلا يأكل. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مَتْنَهُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مَتْنَهُ.

٧ - باب ما جاء في صَيْدِ الْمِعْرَاضِ^(٥)

١٤٧١ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْنَسٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا وَكْرَبُ بْنُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَمَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيئُهُ»^(٦).

(١) قوله: "كلاب أخرى" في "أبرهان": لو شاركه كلب لا يحل صيده لما في كتب السنة من قول عدى بن ابن خاتم: "إن أرسل كلبين فأحد معه كلباً آخر لا أفرى أيهما أخذ، فقال صلى الله عليه وسلم: لا تأكل، وإنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر" - انتهى -.

(٢) قوله: "المعلم" - بكسر الميم - خشية ثقيلة أو عصا في طرفها حديدة، وقد يكون بغير حديدة، هذا هو الصحيح في تفسيره. وقال المروزي: هو سهم لا ريش فيه ولا فصل. وقيل: سهم طويل له أربع فدد وفاق، فإذا رمى به، اعترض، وقيل: هو عود رقيق الطرفين غليظ الوسط، إذا رمى به، ذهب مستويًا.

(٣) قوله: "وما أصبت بعرضه" قال في "أبرهان": إن قتله المعراض بعرضه أو البندقة، أو وقع في ماء، أو سطح، أو جبل، فزاد منه إلى الأرض، قمات، حرم في هؤلاء الصور كلها، أما المعراض فلما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: "وإن أصابه بعرضه فقتل فلا تأكل".

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية أثبتناها من نسخة بشار.

[٢] لفظة "المعلم" ساقطة من النسخة الهندية، أثبتناها من نسخة بشار.

[٣] وكذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «كره له أكله».

١٤٧١ (م) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ زُكْرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ خَاتِمٍ عَنْ الشَّيْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٨ - بَابُ فِي الذَّبْحِ بِالنَّزْوَةِ

١٤٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا غَيْثُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْثَبًا أَوْ اثْنَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِنَزْوَةٍ فَتَغَلَّقَهَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا.

وفي الباب عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ وَزَائِعٍ وَعِدِّي بْنِ خَاتِمٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنْ يَذْكُرَ بِنَزْوَةٍ ^(١) وَلَمْ يَزُوا بِأَكْلِ الْأَرْثَبِ بَأْسًا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ أَكْلَ الْأَرْثَبِ. وَاتَّخَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ. وَرَوَى عَاصِمُ الْأَخْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ.

وَرَوَى جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَيُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّعْبِيُّ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

ما كان وقد كان، واللبقة مثل المعراض لأنها تدق وتكسر ولا تخرج، وأما وقوعه في الماء، فعما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: "إلا أن تعده قد وقع في ماء" وأما الفرغ فبقوله تعالى: "فلولم يفرده والمركبة والمنطحة".

(١) قوله: "أن يذكي بمزوة" وفي "المزها"؛ ويصح بكل ما أنهر الدم كمندية ومزوة. وهو حجر حاد. وبهجة - كسر اللام - فسر القصد. ل في سنن أبي داود والسنن عن عبد بن خاتم قلت: "يا رسول الله! أرئت أحدا يمسي صيدا وليس معه سكين أيدع بامره وشقة أعصابا قال: أنهر الدم بما شئت وأذكر اسم الله تعالى".

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَضْيُورَةِ

١٤٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْإِزْبَعِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُصَيَّرُ بِالنِّبْلِ^(١).

وفي الباب عَنْ عَرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنَسِ بْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَاهِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَخَدِثَ أَبِي الدُّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٤٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ وَهَبِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ الْعَرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ عَنْ أَبِيهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ الشَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَعَنْ لُحُومِ الْخُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْمُجْتَمَةِ، وَعَنِ الْخَلِيسَةِ، وَأَنْ نُوْطَأَ الْخَبَالِي^(٢) خَشْيَ يَطْغُرَ مَا فِي بَطُونِهِنَّ. قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى سَمَوُ الْقَطْمِيِّ -: سَمِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْمُجْتَمَةِ؟ فَقَالَ: أَنْ يَنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ فَيَرْمَى، وَسَمِلَ عَنِ الْخَلِيسَةِ؟ فَقَالَ: اللَّذْبُ أَوْ السَّعْجُ^(٣) يُدْرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ بِهِ فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَذْكُوبَهَا.

١٤٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوْحُ غَرَضًا^(٤).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ فِي ذِكَاةِ الْجَنَيْنِ^(٥)

١٤٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُجَالِيدٍ، (ح) وَحَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ

(١) قوله: "التي تُصَيَّرُ بالنِّبْلِ" أي تنصب وترمى حتى تقتل وتسمى المضيرة.

(٢) قوله: "وَأَنْ نُوْطَأَ الْخَبَالِي" أي إذا حصلت جارية لرجل من السبي، لا يجوز له أن يجامعها حتى تضع حملها، إذا كانت حاملاً، وحتى تحيض ويتقطع دمها إن لم تكن حاملاً.

(٣) قوله: "فَقَالَ: اللَّذْبُ أَوْ السَّعْجُ" فيه تقدم وتأخير أي الخليسة هي التي تؤخذ من الذئب أو السبع، فتموت في يده قبل أن يذكيها من خيلت الشيء واختلته إذا سلبته وهي فعلية بمعنى مفعولة، ولا بد فيه من تقدير محذوف أي يأخذ المختلة منه، والمضمر في "فتموت" و"يذكيها" راجع إليها، قاله الطليبي.

(٤) قوله: "غَرَضًا" الغرض الخدف، قال في "الجمع": ومنه لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً أي ترمون إليه كالمعرض من غو الخلود - انتهى -.

(٥) قوله: "ذِكَاةُ الْجَنَيْنِ" الذكاة بالذال المعجمة - الذبح ومنه قوله تعالى: ﴿لَا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ والجنين هو الولد ما دام في بطن أمه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكَاةِ الْجَنَيْنِ

قال الثلاثة وأبو يوسف ومحمد: إن الجنين خلال بلا ذكاته فإنه تبع أمه، وقال أبو حنيفة: إن حرج حياً فيجب تذكيتُه وإن خرج ميتاً فحرام، والمشهور ذكاة الجنين ذكاة أمه بالرفع، وقيل من السفينة: إنه بالنصب فيظهر صحته على مذهب أبي حنيفة، وقيل على تقدير الرفع: إنه تشبيهه ببيع مثل ما قال:

وعياض عيناها وحيدش حيدها ولكن عظم اسباق مشر دقيق

ولقد نكلم علماء الطرفين في حديث الباب، وقال أبو الفتح ابن الجوزي: إن المراد إن كان اتحاد الذكاة لكان حق العبارة: ذكاة الأم ذكاة الجنين، وفي موطأ مالك ص (١٨٦) أثر ابن عمر يشمل لتأييد العرفين وفيه: ذكاة ما في بطنها ذكاة أمها إذا تم خلقه ونبت شعره. وإذا خرج من بطن أمه دبح الخ. فهذا يصحح أن يكون لهم أو لنا، وإن قيل: إن كان مراد الحديث ما قال أبو حنيفة فأنى قائله في ذكره؟ قلت: هذا القول نحو، فإنه إذا لم يبين الشارع الأحكام فمن يبين؟ وأيضاً بعض الفضائع ينصر عنه فتصدي الشارع إلى بيان حكمه.

عَنْ مُجَالِيدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذُكَاةُ الْجَنِينِ»^(١) ذُكَاةُ أُمِّهِ.

وفي الباب عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ زُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَأَبُو الْوَدَّاعِ إِشْمَةُ جَبْرِ بْنِ نُوفٍ.

١١ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ

١٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْمِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

١٤٧٧ (م) - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ إِشْمَةُ عَائِدَةُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

١٤٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَرِ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ

جَابِرٍ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ - الْحُمْرَ الْإِنْسِيَّةَ، وَالْحُومَ الْبَغَالِيَّ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِزِّ بْنِ سَارِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

١٤٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ

١٤٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ زُجَّاءَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ

زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: فَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجْتَوُونَ^(٢) أَسِنَّةَ الْإِبِلِ، وَيَقْطَعُونَ الْبَابَ الْعَمَمَ، فَقَالَ: مَا يَقْطَعُ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ.

١٤٨٠ (م) - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَنْغُوبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغَرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ إِشْمَةُ

الْحَارِثِ بْنِ عَوْفٍ.

(١) قوله: "ذُكَاةُ الْجَنِينِ" قال في "المجمع": الذُكَاةُ الذَّبْحُ والْحَرُّ، وبروي هذا بالرفع على أنه غير الأول فحيث لا يحتاج إلى ذبح مستأنف، وبالنصب بتقدير يذكي تذكية مثل ذُكَاةُ أُمِّهِ، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً، قيل: لم يرو عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه يحتاج إلى ذبح مستأنف غير ما روي عن أبي حنيفة - انتهى - لكن في "الموطأ" يروي عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يكون ذُكَاةُ نَفْسٍ ذُكَاةً نَفْسِينَ، قال القاري: أي لا حقيقة ولا حكمة.

(٢) قوله: "يَجْتَوُونَ" أي يقطعون أسنمة الإبل جمع سنام - بالفتح - كرهان. (النصراح)

باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت

ذكر في الهداية تفصيلاً دقيقاً في المسألة، وقال: إن مقتضى الحديث أن الميان فرع والبيان عنه أصل، فإذا صلح الأصل قديماً للأصلية

١٣ - بَابُ فِي الذَّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ^(١)

١٤٨١ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ خُثَيْبِ بْنِ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ . حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتُ فِي فَيْحِهَا لَأَجَزْتُ عَنْكَ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: هَذَا فِي الضَّرُورَةِ.

وفي الباب عَنْ زَائِعِ بْنِ خَدِيجٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ خَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَاتَّخَفُوا فِي اسْمِ أَبِي الْعَشْرَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِسْمُهُ أَسَامَةُ بْنُ قَهْطَمٍ^(٢)، وَيُقَالُ: يَسَارُ بْنُ بَزْزٍ. وَيُقَالُ: ابْنُ بَلَزٍ، وَيُقَالُ: إِسْمُهُ عَطَارِدُ [نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ]^(٣).

١٤ - بَابُ فِي قَتْلِ الْوَزْغِ^(٤)

١٤٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ وَزْغَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى^(٥) كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالثَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً».

وفي الباب عَنْ ابْنِ مُسْعُودٍ وَسَعْدِ بْنِ وَغَائِشَةَ وَأَمِّ شَرِيكِ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "اللَّبَّةُ" يفتح لام موحدة مشددة - الحزمة التي فوق الصدر منحر الإبل، ومنه حديث: "أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللَّبَّة" - الحزمة للاستفهام، و"ما" نافية، سأل أن الذكاة منحصرة بهما دائماً، فأجاب إلا في الضرورة، كذا في "المجمع" يعني وقت الضرورة جائز في غير هذا الموضع أيضاً حتى لو طعنت في فخذها لأجزاء، وهذا كما يقع الحيوان في البئر وأحو ذلك، ولا يمكن إخراجها أو انقشعت دابة، ولا يمكن أخذها أو جرح صيدها حين الاصطدام، وذكر اسم الله.

(٢) قوله: "أَسَامَةُ بْنُ قَهْطَمٍ" في "القاموس": القهطم كزبرج اللبم ذو الصليب علم.

(٣) قوله: "قتل الوزغ" الوزغ جمع وزغة - بيئته حرث - وهي التي يقال لها: سام أبرص وجمعها أوراغ ووزغان، كذا في "المجمع" - الوزغ - يفتح واو وزاء ومعجمة - دابة لها قوائم تعدو في أصول الخشيش، قيل: إنها تأخذ ضرع الناقة فتشرب لبنها.

(٤) قوله: "من قتل وزغة بالضربة الأولى... إلخ" قال النووي: سبب تكثير الثواب في قتله أول ضربة، ثم ما يليها الحث على المبادرة بقتله والاعتناء به والحرص عليه، فإنه لو فاتته ربما انقشعت، وفاتت ثلته، والمقصود انتهاز الفرصة بالظفر على قتله، كذا في "الطبي" و"المجمع".

فالمجان حرام، وإذا كان القطع نصفين فهما حلالان وفي المسألة تعصيل العروغ، وأشار صاحب الهداية إلى حديث آخر: «وما أبين من الحي فهو ميت إلخ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ

الحلق الحلقوم، واللبة (هسلى يعني جتر گردن).

قوله: (لو طعنت في فخذها إلخ) هذه ذكاة اضطرارية، وأما لاختيارية فتجب أن تكون في الحلقوم واللبة. وإذا نأس الوحشي مذكاته اختيارية وإذا توحش الإنسي فذكائه اضطرارية، مثل: إن سقط الحيوان في البئر وقرب الموت أو تعلقت الدجاجة على شجرة وكادت الموت.

١٥ - باب في قتل الحيات

١٤٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ . وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ»^(١) وَالْأَبْرُ فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ النَّصْرَ^(٢) وَيَسْقِطَانِ الْحَبْلَ^(٣).

وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأبي هريرة وسهل بن سعد. وهذا حديث حسن صحيح.
وقد روي عن ابن عمر عن أبي لُبَابَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى بِغَدِّ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ جَنَانِ الْيَتِيمِ وَهِيَ الْعَوَامِرُ^(٤). وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَيْضًا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ ، [قَتْلُ]^(٥) الْخَيْةِ الَّتِي تَكُونُ دَقِيقَةً كَأَنَّهَا فِصَّةٌ وَلَا تَلْتَوِي فِي مَشْيِهَا.

١٤٨٤ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَبِيتُكُمْ عُمَارًا فَخَرَّجُوا عَلَيْهِمْ»^(٦) ثَلَاثًا. فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بِغَدِّ ذَلِكَ بِمَنْهَرٍ شَيْءٍ فَأَقْتُلُوهُ.

هَكَذَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي الثَّانِيٍّ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

١٤٨٤(م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ صَيْفِيٍّ نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكٍ.

١٤٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْخَيْةُ فِي الْمَشْكَنِ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكَ بِعَهْدِ نُوْحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِينَا ، فَإِنْ عَادَتْ فَأَقْتُلُوَهَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ إِلَّا مِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

١٦ - باب ما جاء في قتل الكلاب

١٤٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ وَيُونُسُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ:

(١) قوله: "ذَا الطُّفَيْتَيْنِ" انطفئة خوصة المقل في الأصل، وجمعها طفئ شبه الحنطون الذين على ظهر الخية بخصوصين من خوص المقل، قوله: والأبر قيل: هو الذي يشبه المقطوع الذنب لقصر ذنبه، وهو من أعبت ما يكون من الحيات. (الطبي)

(٢) قوله: "يلتمسان النصر" أي يحطفانه بمجرد نظرها إليه بخاصية جعلها الله تعالى في بصرها إذا وقع على بصر الإنسان، قال العلماء: وفي الحيات نوع تستمى الناظر إذا وقع نظره على عين إنسان مات من ساعة، كذا في "الطبي".

(٣) قوله: "وهي العوامر" أي الحيات التي تكون في البيوت، واحداثها عامرة، وقيل: سميت عوامر لطول عمرها. (الطبي)

(٤) قوله: "فخرجوا عليهم" أي يقول لها: أنت في حرج أي ضيق إن عدت إلينا، فلا تلوذ بنا أن نضيق عليك بالانتيم والطرود والقتل. (الطبي)

باب ما جاء في قتل الحيات

ورد في الأحاديث تحريم العوامر ، وقال بعض : إن التحريم منسوخ.

أقول : قد يضر العوامر كما تدل قصة أحي فخر الإسلام ذكرها في شرح الجامع الصغير ، وقصة الشاه أهل الله الدهلوي رحمه الله فتحرج ، وفي أبي داود : وقال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أنا بريء ممن يخاف من الشر الخ» وزعمه بعض نسخاً.

قوله: (ذا الطفتين الخ) قيل : ذا نقطتين على الرأس ، وقيل : ذا خطين من الرأس إلى الذنب وبلغني من بعض وهو عندي ثقة إلى رأيت حية ذات قرنين.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ»^(١) لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا كُلِّهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهِيمٍ.

وفي الباب عن ابن عمر وعاصم بن خنيس وأبي ذؤيب وأبي أيوب. وحديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح. ويروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان، والكلب الأسود البهيم الذي لا يكون فيه شيء من التبايض. وقد كره بعض أهل العلم صيد الكلب الأسود البهيم.

١٧ - باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره

١٤٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ قَائِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا أَوْ اخْتَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِضَارٍّ^(٢) وَلَا كَلْبٌ مَاشِيَةٌ^(٣) نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»^(٤).

وفي الباب عن عبد الله بن مغفل وأبي هريرة وسفيان بن أبي رهم. وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح. وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «أو كلب زرع».

١٤٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ^(٥). قَالَ: قِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ، فَقَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَهُ زَرْعٌ^(٦).

هذا حديث حسن صحيح.

١٤٨٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيِّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ قَالَ: إِنِّي لَمِثْنٌ يَرْقِعُ أَغْصَانُ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَيْهِيمٍ»^(٧)، وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ حَرْبٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ.

هذا حديث حسن^(٨).

(١) قوله: «أمة من الأمم» معنى هذا الكلام أنه صلى الله عليه وسلم كره إبقاء أمة من الأمم وإهدم بئس من الخلق لأنه ما من خلق الله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة، يقول: إذا كان الأمر على هذا ولا سبيل إلى قتلهم كنههم فاقتلوا شرارهم وهي الأسود البهيم، وأبقوا ما سواها لتستعملوا بهم في الحراسة، (الطبي).

(٢) قوله: «ليس بضر» أي الضاري من الكلاب ما فجح بالصيد، يقال: ضرى الكلب بالصيد ضراوة أي تعود، واخترخوا في سبب نقصان الأجر بانتفاء الكلب، فيقول: لا تمنع الملائكة من دخول بيته، وقيل: لما يبحق المذنبين من الأذى من ترديع الكلب لهم، وقيل: إن ذلك عقوبة لهم لاتخاذهم ما نهى عن اتخاذه وعصيانهم في ذلك، قيل: لما ينشئ به من ولوعه في الألوان عند غفلة صاحبه، (الطبي).

(٣) قوله: «قيراطان» قيراط: نيم دانگ ودانگ شش حصه درهم ومراد اینجا مقدار معلوم است عند الله. (الترجمة).

(٤) قوله: «كلب ماشية» يعني سگی که برای نگهداری مواشی نگاه دارد.

(٥) قوله: «إن أبا هريرة له زرع» يعني حفظ الحديث لأنه يحتاج إليه.

(٦) قوله: «فاقتلوا منها كل أسود بهيم» قال النووي: أجمعوا على قتل العقور، واختلفوا فيما لا ضرر فيه، قال إمام الحرمين: أمر النبي صلى

باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره

قوله: (ليس بضر الخ) من الضري بالقتل، والكلب المذمار اقتناؤه مستثنى عن حديث الباب، والاختلاف في دخول ملائكة الرحمة.

قوله: (إن أبا هريرة له زرع الخ) هذه ظرافة وبيان حال لا اطلع على أبي هريرة.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي» و«إسحاق بن منصور» قدمناه تناخًا لنسخة بشار وحفاظًا على أرقام الحديث.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَبِيرٍ وَجْهٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٤٩٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرٌ وَاحِدٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ثَعْمَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زُرْعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ»^(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ زَعَمَ فِي إِمْتَاكِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ.

١٤٩٠ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ بِهِذَا.

١٨ - بَابُ فِي الذَّكَاةِ بِالْقَصْبِ وَغَيْرِهِ

١٤٩١ - حَدَّثَنَا هُنَّادُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدَاً وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلًا أَوْ ظَفَرًا وَمَا حَدَّثَكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَا السِّنُّ فَعَظُمُ»^(٢). وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ.

١٤٩١ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَبَّادَةَ عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَعَبَّادَةُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَافِعٍ. وَالْمَعْلُ عَلَى هَذَا جَنَدُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَزُونَ أَنْ يُذَكَّمِي بِيْسٍ وَلَا بِعَظُمٍ.

١٩ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي الْبَيْمْرِ وَالْبَثْرِ وَالنَّمَمِ إِذَا نَذَرَ

فَصَارَ وَخَشِيئًا يُرْمَى بِهِمْ أَمْ لَا؟]^(٣)

١٤٩٢ - حَدَّثَنَا هُنَّادُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ لَا يَقْتُلُهَا كُلَّهَا، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، ثُمَّ اسْتَفْتَى الشَّرْعُ عَلَى النَّهْيِ مِنْ قَتْلِ جَمِيعِ الْكِلَابِ الَّتِي لَا ضَرَرَ لَهَا حَتَّى الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ. (الطَّبِيُّ)

(١) قوله: "كل يوم قيراط" فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث والحديث السابق حيث ذكر هنا قيراط، وهناك قيراطان، قال النووي في جوابه: إنه يحتمل أن يكونا في نوعين من الكلاب، أحدهما أشدُّ أذى من الآخر، أو يختلف باختلاف المواضع، فيكون قيراطان في المدينة خاصة لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدن أو القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمانين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التغليظ، والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجزاء عمله. (الطَّبِيُّ)

(٢) قوله: "أما السن فعظم" قال النووي: قال أصحابنا: فهنا أن العظام لا يحل الذبح بها لتعليل النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: أما السن فعظم، وبه قال الشافعي وأصحابنا وجهور العلماء، وقال أبو حنيفة: لا يجوز بالسن والعظم المتصلين، ويجوز بالمتصلين، وعن مالك

بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ بِالْقَصْبِ وَغَيْرِهِ

يجب الذبح بما هو أحد، ويستحب السهل في الذبح كبدلاً يأنم الحيوان.

قوله: (لم يكن سن الخ) قال أبو حنيفة: يجوز الذبح بالسن المقنوع بخلاف الشافعي وحديث الباب له، ويمكن لأي حنيفة تخصيص الحديث بالوجه الفقهي، وأقول أيضاً: إن قوله: السن عظم الخ إن كان المراد أن المناط كونه عظماً فقط فلا نسله مناطاً، وإن كان المراد أن النهي لكونه غير صالح للذبح، فأقول: إن أبا حنيفة أيضاً يفصل في المسألة بأنه إن صلح للذبح بحيث يكون ذا حدٍّ ومقلوعاً فالذبح به جائز وإلا فلا، فلا يرد عليه الحديث المرفوع هذا. والله أعلم وعلمه أتم.

جَدُّهُ رَافِعٌ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَذَّرَ بَعْضُ مَنْ إِبْلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَجَبَّهَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ النَّهَائِمِ أَوَابِدَ» كَأَوَابِدِ الْوُحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَأَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا».

١٤٩٢ (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عُبَايَةَ عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ.

روايات، أشهرها جوارده بالعظيم دون السن كيف كان. (الطبري)

(١) قوله: "أوابد" جمع أبدة وهي التي تئذت أي توحشت، فيه دليل على أن الحيوان الإنساني إذا توحش ونفر، فلم يقدر على قطع مذاقه يصير جميع مذاقه كاللذيع. (الطبري)

أبواب الأضاحي عن رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَضْحِيَّةِ^(١)

١٤٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِفِيُّ عَنْ أَبِي الثَّمَثِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ^(٢) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ^(٣) يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ، إِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَطَبِّبُوا بِهَا نَفْسًا».

وفي الباب عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُصَيْنٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو الثَّمَثِيِّ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ، وَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ. وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَضْحِيَّةِ: «لِصَاحِبِهَا بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ». وَيُرْوَى «بِقُرُونِهَا».

٢ - بَابُ فِي الْأَضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ^(٤)

١٤٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قُتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَثَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا».

وفي الباب عن عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي بَكْرَةَ. وَهَذَا

(١) قوله: "الأضحية" - يضم همزة وكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها - وجمعه أضاحي - بتشديد الياء وتخفيفها - (اللمعات)

(٢) قوله: "ما عمل آدمي من عمل" من زائدة لتأكيد الاستعراق أي عملاً يوم النحر، بالنصب على الظرفية أحب بالنصب صفة عمل، وقيل: بالرفع، وتقديره: وهو أحب، قوله: من إهراق الدم أي صبه، قوله: "إنه" التفسير راجع إلى ما دل عليه إهراق الدم، قوله: "بقرونها" جمع القرن، وأشعارها جمع شعر، وأظلافها جمع ظلف، والتأنيث في الضمائر باعتبار الجنس، قوله: وإن الدم ليقع من الله أي من رضاه، قوله: بمكان أي موضع قبول، قوله: قبل أن يقع بالأرض أي يقبله تعالى عند قصد الذبح قبل أن يقع دمه على الأرض، قوله: فطبيبوا بها أي بالأضحية نفساً خيراً عن النسبة، قال ابن الملك: الفاء جواب شرط مقدّر أي إذا علمتم أنه تعالى يقبله ويجزيكم بها ثواباً كثيراً، فلتكن أنفسكم بالأضحية طيبة غير كارهة لها. (المرفأة)

(٣) قوله: "بكبشين" الكبش الفحل إذا أثنى، أو إذا خرجت رباعيته، وفيه إشارة إلى أن الذكر أفضل من الأنثى، فإن لحمه طيب، قوله: أملحين من الملهة وهي بياض يخالطه السواد، وعنيه أكثر أمل اللغة، وقيل: بياضه أكثر من سواده، أقربين أي طويل القرنين أو عظيمهما. (المرفأة)

أبواب الأضاحي

باب ما جاء في الأضحية بكبشين

أضحية الكبش عندنا أولى.

قوله: (أملحين الخ) الأملح مختلط السواد والبياض وهذا المعنى في هذا الموضع، وتختلف معانيه بحسب اختلاف المواضع مثل لفظ الأشهل.

قوله: (أحدهما عن النبي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الخ) الأضحية عن الميت إثابة جائزة ولا تنوب إلا بالوصية، وإذا أوصى فيلزم وإلا

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣ - [باب ما جاء في الأضحية عن النبي^(١)]

١٤٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنَيْدٍ الْمُخَارِبِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ حَنْشٍ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَحَدَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرَ عَنْ نَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: أَمَرَنِي بِهِ - يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - فَلَا أَدْعُهُ أَبَدًا.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضْحِيَ عَنِ النَّبِيِّ، وَلَمْ يَرْتَضَهُمْ أَنْ يُضْحِيَ عَنْهُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُتَصَدَّقَ عَنْهُ وَلَا يُضْحِيَ، وَإِنْ ضَحَّى فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا شَيْئًا وَيَتَصَدَّقُ بِهَا كُلِّهَا^(٢)!

٤ - [باب ما يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَضَاحِيِّ]

١٤٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَجِئِلَ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ^(٣) وَيَتَمَشَّى فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

٥ - [باب ما لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ]

١٤٩٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَفَعَهُ قَالَ: «لَا يُضْحَى بِالْمَرْجَاءِ يَبِّئُ ظِلْمُهَا^(٤) وَلَا بِالْمُزَاءِ يَبِّئُ عَوْرُهَا وَلَا بِالْمَرِيضَةِ يَبِّئُ مَرَضُهَا وَلَا بِالْمَجْفَاءِ الَّتِي لَا تُنْقَى».

١٤٩٧(م) - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمِثْلِهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُثَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ عَنِ الْبَرَاءِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) قوله: "يأكل في سواد... الخ" كناية عن سواد الفم، وعن سواد الفؤاد وعن سواد العين.

(٢) قوله: "بئ ظلمها" - يسكرون اللام ويفتح - وهو أن يجمعها المشي، قوله: عوراء - يفتحون - أي عماها في عين، وبالأولى في العينين، قوله: والمجفأ أي المهزولة، قوله: لا تنقى من الإنقاء، قال الثوري شق: وهي المهزولة التي لا تنقى لعظامها يعني لا مع فاء من المجفأ. (المرفأة)

حكمها حكم أضحية الحمي، قال ابن وهبان في منظومه:

وعن ميت بالأمر الزم تصدقا
ولا فكل منها وهذا المحذور.

[باب ما لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ]

قوله: (التي لا تنقى الخ) النقية المخ، إذا ذهب بعض العضو فالعبرة عندنا للثلث أو الربع أو النصف، والمختار لعله النصف، ويطلب التفصيل في الفقه.

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية أثبتناها من نسخة بشار.

[٢] جاء في نسخة بشار بعد هذه العبارة: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ شَرِيكَ. فُلْتُ لَهُ: أَبُو الْحَسَنِ مَا اسْمُهُ؟ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. قَالَ مُسْلِمٌ: اسْمُهُ حَسَنٌ.

٦ - باب ما يكره من الأصاحي

١٤٩٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ الثُّعْمَانِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ^(١)، وَأَنْ لَا تَضْحَى بِمُقَابِلَةٍ وَلَا مُدَابِرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ^(٢) وَلَا خَرْقَاءَ».

١٤٩٨ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ الثُّعْمَانِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ الشَّيْبِيِّ ﷺ بِثَلَاثٍ، وَزَادَ: قَالَ: الْمُقَابِلَةُ مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنَيْهَا، وَالْمُدَابِرَةُ مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِ الْأَذَنِ، وَالشَّرْقَاءُ الْمَشْقُوقَةُ، وَالْخَرْقَاءُ الْمَثْقُوبَةُ.

هَذَا حَدِيثٌ خَسِرَ صَحِيحٌ. وَشُرَيْحُ بْنُ الثُّعْمَانِ الصَّائِدِيُّ كُوفِيٌّ، وَشُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي يُكْنَى أَبَا أُمَيَّةَ. وَشُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ كُوفِيٌّ، وَهَانِيٌّ لَهُ صُحْبَةٌ، وَكُلُّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ فِي غَضَرٍ وَاحِدٍ.

٧ - باب في الجذع^(٣) من الضَّانِّ فِي الْأَصَاحِي

١٤٩٩ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَيْنَسٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ زَائِدٍ عَنْ كَثَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي كِبَاشٍ قَالَ: جَلَيْتُ غَنَمًا جَذَعًا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ عَلَيَّ فَلَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نِعَمٌ أَوْ نَعَمَتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ قَالَ: فَاتَّهَبْتُ النَّاسَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا وَجَابِرٍ وَعُقْبَةَ بْنِ غَابِرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوَقُوفًا، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ يُعْجَرُ فِي الْأُضْحِيَّةِ.

١٥٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسُمُهَا فِي أَصْحَابِهِ ضَحَايَا فَبَيَّ عَتُودٌ أَوْ جَذْيٌ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَحَّ بِهِ أَنْتَ». قَالَ وَكِيعٌ: الْجَذَعُ يَكُونُ ابْنِ سَبْعَةٍ أَوْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ.

(١) قوله: "أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ" أي نأملهما حتى لا يكون فيهما نقصان مع عن جواز التضحية بها، والمقابلة - بفتح الباء - وهو ما

يقطع من قبل أذنها أي مقدمها شيء، والمدايرة أيضًا بفتح الداء وهي التي قطع من دبر أذنها، (اللمعات)

(٢) قوله: "وَلَا شَرْقَاءَ" أي مشقوقة الأذن صوتًا، من الشرق وهو الشق، والخرقاء مشقوقة الأذن ثقبًا مستديرًا، وقيل: لشرقة ما قطع أذنها طولًا، والخرقاء ما قطع أذنها عرضًا، (المراقبة)

(٣) قوله: "الجزع" قال الشيخ في "اللمعات": في "الهداية": الجزع من الضأن في مذبح الفقهاء ما تم عليه ستة أشهر، وقال: وذكر الزعفران أنه ما تم عليه سبعة أشهر، وقال: إنما يجوز إذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنيات يشبهه على الناظر من بعد.

باب ما يكره من الأصاحي

قوله: (مقابلة ولا مدابرة الخ) قيل: المقابلة التي قطع الطرف العالي من أذنها، والمدايرة التي قطع الطرف السافل وتغير آخر أيضًا.

باب ما جاء في الجزع من الضأن في الأصاحي

تصح عندنا الشئ وهو ابن حول من العمر، وابن حوتين من البقر، وابن خمس من البعير، وابن فوق سنة أشهر من الضأن بشرط أن يشبه ابن سنة، وأما قيد الآية في الضأن ابن سنة فقيد اتفاقنا ذكره بعض المستفيين، وما إرادة ابن فوق سنة أشهر بالجزع فاختلاف البيعة، ونقول: يؤيدنا تورث المنفرد.

قوله: (فبقي عتوداً وجذدي الخ) العتود ابن أربعة أشهر، والجذدي ابن سنة، ودلت الروايات أن هذا من خصوصية الرجل.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: «قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّحَابَا فَبَقِيَتْ جَذَعَةٌ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «دَخَعَ بِهَا أَنْتَ».

١٥٠٠ (م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُرَيْدُ بْنُ هَارُونَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّثَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ بَقْعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَدْرِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٨ - بَابُ فِي الْأَشْتِرَالِ فِي الْأَصْحِيَّةِ

١٥٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ^(١) الْخُسَيْنِيُّ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ جَلْبَاءِ بْنِ أَخْمَرَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَخَضِرَ الْأَصْحَى. فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقْرَةِ سَبْعَةً^(٢) وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَشَدِّ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَأَبِي أَيُّوبَ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى.

١٥٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ الْبِدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَخْنَدُ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: يُجْزَى أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ. وَاسْتَحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٩ [بَابُ الصَّحِيَّةِ بِنُضْبَاءِ الْقَرْنِ وَالْأَذْنِ]^(٣)

١٥٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ حُجَّةِ بْنِ عَبْدِ عَالِيٍّ قَالَ: «الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، قُلْتُ: فَإِذَا وَلَدَتْ؟ قَالَ: أَذْنُهَا وَلَدَهَا مَعَهَا، قُلْتُ: فَالْمَرْجَاءُ، قَالَ: إِذَا بَلَغَتْ الْمَنَسِكَ^(٤). قُلْتُ: فَمَكْشُورَةُ الْقَرْنِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ، أَمْرُنَا أَوْ أَمْرُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ.

١٥٠٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جُرَيْجٍ بْنِ كَلْبٍ الْهَمْدِيُّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

(١) قوله: "فاشتركتنا في بقرة سبعة" بالنصب على تقدير: أعني بياناً لضمير الجمع، قال الطبري: وقيل: نصب على الحال؛ وقيل: مرفوع بدلاً من ضمير "اشتركتنا" وهي البعير عشرة؛ قال الخطيب: عمل به إسحاق بن راهويه، وقال غيره: إنه مرسوم لما هو من قوله: البقرة عن سبعة، والجزور عن سبعة، والأظهر أن يقال: معارض بالرواية الصحيحة، وأما ما ورد في البدنة سبعة أو عشرة فهو شكٌ وغيره حارم بالسبعة. (المزاد)

(٢) قوله: "إذا بلغت المنسك" وفي "أفندية": ولا يضحى بالعمياء والعوراء والمرجاء التي لا تمشي إلى المنسك، ولا تجزئ مقطوعة الأذن والذنب لقوله عليه السلام: "استشرفوا العين والأذن" ويجوز أن يضحى بالجماء وهي التي لا قرن لها لأن القرن لا يمتنع به مقصود، وكذا مكشورة القرن - انتهى مختصراً -.

[١] وفي النسخة الهندية: «والخمين بن حرب» بزيادة الواو العطف وهو خطأ.

[٢] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية تبشاه من نسخة بشار.

ﷺ أَنْ يَضْحَى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ^(١). قَالَ فَتَادَهُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِسْعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ فَقَالَ: الْأَعْضَبُ مَا بَلَغَ الْبُصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجَزَّى عَنْ أَهْلِ بَيْتِ

١٥٠٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَقِيقِيُّ حَدَّثَنَا الضَّخَّانُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ: كَيْفَ كَانَتِ الضَّحَابَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَضْحَى بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعِمُونَ حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ^(٢) فَصَارَتْ كَمَا تَرَى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مَدِينِيٌّ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَتَبِشٍ فَقَالَ: «هَذَا عَنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أَتَيْتِ».

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا تُجَزَّى الشَّاةُ إِلَّا عَنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١١ - بَابُ [الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ سَنَةٌ]^(٣)

١٥٠٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمرَ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَقْبَلُ؟ ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ^(٤) وَلَكِنَّهَا سَنَةٌ مِنْ سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) قوله: "بأعضب القرن والأذن" أي مكسور القرن ومقطوع الأذن، قاله ابن الملك، فيكون من باب علفنها تبتاً وماء بارداً، وقيل: مقطوع القرن والأذن، والعضب القطع، وفي "المهذب": أنه يجوز الجساء التي لا قرن لها أو كان مكسوراً، أو ذهب غلاف قرنها، فيكون النهي تزيئها، وفي "الفتاوى": العضب في القرن داخل الانكسار، ويقال للانكسار في الخارج: التقصم، قال ابن الأثيري: وقد يكون في الأذن إلا أنه في القرن أكثر. (المراقبة)

(٢) قوله: "حتى تباهي الناس" أي تفاخروا وتكاثروا، فصارت أي التضحية كما ترى أي مفخرة، قال محمد: كان الرجل يكون محتاجاً أي إلى اللحم، أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية، فيذبح الشاة الواحدة يضحي بها عن نفسه، فيأكل هو ويطعم أهله أي فهذا تأويل الحديث، فأما شاة واحدة تذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية أي بطريق الوجوب، فهذه لا تجزئ ولا تجوز شاة إلا عن الواحد، وهو قول أبي حنيفة ولعمارة من فقهاءنا. (الموطأ وشرحه)

(٣) قوله: "ليست بواجبة" قال الشيخ في "المعاملات": اختلفوا أن الأضحية واجبة أو سنة، فذهب أبو حنيفة وصاحبه وزفر والحسن أنها واجبة على كل حر مسلم مقيم موسر، وعبد الشافعي وفي رواية عن أبي يوسف سنة مؤكدة وهو المشهور المختار في مذهب أحمد، وفي رواية عنه: أنه واجب على الغني، وسنة على الفقير، وفي "رسالة ابن أبي زيد" في مذهب مالك: أنه سنة واجبة على من استطاعها، ودليل الوجوب ما روى الترمذي وأبو داود والسنائي عن عثمة بن مسلم قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات، فسمعته يقول: يا أيها الناس! على كل أهل بيت في كل عام أضحية، وهذا صيغة الوجوب، وقال صلى الله عليه وسلم: "من وجد سعة ولم يضح فلا يفرق مسجدنا أو مصلانا" ومثل هذا الوعيد لا يليق إلا بترك الواجب، كذا في "الهداية" - انتهى -.

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجَزَّى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

قال مالك: تنوب أضحية واحدة عن أهل بيت واحد وإن كان أهل بيت خمسين نسماً، وفي مذهب الشافعي تفصيل، وقلنا: لا تجزئ شاة إلا عن واحد، وتتمسك مالك بحديث الباب، ونقول: إن المراد الاشتراك في اللحم لا الاشتراك في أداء الأضحية، وهذا شاذ في عرفنا أيضاً، وتجوز في بقرة سبع أنفس ويجب نصوص النية للقرينة لا اعتماد التبة، فيحوز أن ينوي رجل الأضحية وآخر العقيقة.

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ.

١٥٠٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَهَنَادٌ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ خُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سَبْعِينَ يَضْحِي» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٢ - بَابُ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

١٥٠٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ نَحَرَ فَقَالَ: لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ قَالَ: فَقَامَ خَالِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا يَوْمٌ اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ» وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأَطْعِمَ أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي أَوْ جِيزَانِي، قَالَ: فَأَعِذْ ذَنْبَكَ بَآخِرَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَنِّدِي عَنَاقُ لَيْلٍ هِيَ خَيْرٌ مِنِّ شَأْنِي لَحْمٍ أَفَادِبُحُهَا؟ قَالَ: تَعَمُّ وَهُوَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تُجِزِي جَذْعَةً بَعْدَكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَجُنْدُبٍ وَأَنَسٍ وَعَوْنَمِرَ بْنِ أَشْفَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنْ لَا يَضْحِيَ بِالْبِضْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ.

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي الذَّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُجِزِي الْجَذْعُ مِنَ الْمَعْرِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُجِزِي الْجَذْعُ مِنْ ضَائِنٍ.

١٣ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

١٥٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمٍ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ النُّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ.

١٤ - بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثِ

١٥١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الشَّيْلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَتَبْتُ نَهْيَكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيْتَسِيحَ دُوَ الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ وَأَطِيعُوا وَأَذْخِرُوا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَنُبَيْشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ وَأَنَسٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ بَرِيْدَةَ حَدِيثٌ

(١) قوله: "اللحم فيه مكروه" يعني بسبب كثرة اللحم وكثرة النظر إليه يشتنع الطبع وينفر، وفي أول اليوم لا يكثر اللحم، فلهذا إن عجلت... الخ. (مولانا)

(٢) قوله: "وأطعموا وأذخروا" قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالأضاح بعد ثلاث والتزود، وقد رخص ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كان نهى عنه، فنقله الآخر ناسخ للأول، فلا بأس بالأضاح والتزود من ذلك، وهو قول آل حنيفة والعمامة.

باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة

يضحي من عليه الجمعة بعد الصلاة، ومن لا الجمعة عليه بعد صبح يوم العيد.

قوله: (هذا يوم اللحم فيه مكروه الخ) قيل: إن المعنى أن سवाल اللحم مكروه، وقال النووي: إن اللحم يفتح الوسط بمعنى الحرم، أي حرم اللحم مكروه.

حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

١٥١١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قُلْتُ لَأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ قُلٌ مَنْ كَانَ يُضْحِي مِنَ النَّاسِ فَأَخْبَ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضْحِي فَلَمَّا كُنَّا نَزْوَغُ الْكِرَاعَ^(١) فَتَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

١٥ - بَابٌ فِي الْفَرْعِ وَالْعَيْتَةِ

١٥١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِلَّانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعٌ^(٢) وَلَا عَيْتَةٌ^(٣)». وَالْفَرْعُ: أَوَّلُ الْبِتَاجِ كَانَ يُنْتَجِ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ تَيْبَةَ وَبُخْتِيفِ بْنِ سَلِيمٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَيْتَةُ: ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ يُعْظَمُونَ شَهْرَ رَجَبٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحُرْمِ، وَأَشْهُرُ الْحُرْمِ: رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمِ، وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، كَذَلِكَ زَوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

١٦ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ^(٤)

١٥١٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ: «أَنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَسَأَلُوهَا عَنِ الْعَقِيقَةِ فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ وَأُمِّ كُوْزٍ وَبُرَيْدَةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَسَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

من فقهاءنا.

(١) قوله: "الكراع" هو مستند الساق من الغنم والبقر. (المصحح)

(٢) قوله: "لا فرع" أي في الإسلام وهو بفتحين: أول ولد تتجته الساقة، قيل: كان أحدهم إذا نَحَتْ إليه مائة قدم بكرة فنحرها وهو الفرع، وفي "شرح السنة": كانوا يذبحونه لأهلهم في الجاهلية وقد كان المسلمون يفعلونه في بدء الإسلام كالأضحية في الإسلام أي لله تعالى ثم نسخ، ونهى عنه للتشبه، قوله: ولا عترة وهي شاة تذبح في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية، والمسلمون في صدر الإسلام، كذا في "أثرقة"، وفي "اللمعات": قال التوريشي: العترة كثير من العلماء لم يرها (أي حاتم) ومنهم من لم ير بها بأشأ، وقد كان ابن سيرين يذبح العترة في شهر رجب، وذلك لأنهم رأوا النبي ﷺ مخصوصاً بصنيع الجاهلية، فأما المسلم الذي يذبحه لله تعالى، فهو في سعة من أمره انتهى .

(٣) قوله: "باب ما جاء في العقيقة" العقيقة هي الذبيحة عن المولود يوم سابعه اتفاقاً، هي سنة عند مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: هي مباحة، وقيل: إنها مستحبة، وعن أحمد روايتان، أشهرهما أنها سنة، والثانية أنها واجبة، واختارها بعض أصحابه، ثم عند مالك: الغلام والجارية سواء في ذبح شاة واحدة، ولا يمس رأس المولود بدم العقيقة اتفاقاً، وقال الحسن: يطفى رأسه بدمها، وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا يكسر عظام العقيقة، بل يطبخ أجزاءها تغايراً بسلامة عظام المولود. (شرح الموطأ)

باب ما جاء في العقيقة

نسب إلى أبي حنيفة أنه لا يقول بالعقيقة، والموهوم إليه عبارة محمد في موطئه، وأحق أن مذهبا استحبها لسابع بعد يوم الولادة أو للرابع عشر أو الحادي وعشرين، ويسمى في ذلك اليوم، وراجع التامخ والمسخو لنخامس فقد ذكر عبارة عن محمد رحمه الله.

قوله: (مكافئتان الخ) المراد إما النسائي في السن، وإما يلوغهما إلى سن الأضحية، وعملنا بما في الحديث من الغلام والجارية، وصدقة الفضة قدر أشعار رأس الولد.

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَخُفْضَةُ مِنْ ابْنَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ.

١٥١٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ^(١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يُزَيْدٍ عَنْ سَبْعٍ بَنِي ثَابِتٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ بَنِي سَبْعٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ كُوزٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ وَاحِدَةٌ، لَا يَصْرُكُكُمْ ذَكَرَانَا كُنْ أَمْ إِنَانَا». هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٥١٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ خُفْضَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الزُّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ النَّخَعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَمَعَ الْغَلَامُ عَقِيقَةً فَأَهْرَيْمُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى». ١٥١٥ (م) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ عَنْ خُفْضَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الزُّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلَهُ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٧ - بَابُ الْأَذَانِ فِي أَذَنِ الْمَوْلُودِ

١٥١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ^(٢) فِي أَذَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ جِئْنِ وَلَدْتَهُ فَأَطْمَنَهُ بِالضَّلَاةِ. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٣).

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ. وَزَوْي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ. عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ. وَزَوْي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَبْضَا أَنَّهُ عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ^(٤). وَفَدَّ ذَهَبٌ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

١٨ - بَابُ

١٥١٧ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغْبِيزَةِ عَنْ عَفِيرِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ

(١) قوله: "أَذَّنَ" من سنن است نرد ولادت از جهت در آوردن کلمه الله ودين اسلام در اذن آئین او بدینا ونحوه بعض نادان کرد زیرا که شیطان می گویرد نرد تشبیه اذن، وبقول کرده شده است از بعضی سلف (مراد عمر بن عبد العزيز است) که اذن گوید در گوش راست واقامت در گوش چپ.

(٢) قوله: "عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ" شیخ عبد الحق در ترجمه منسوخه گفته ازین حدیث معلوم شد که عقیقه بیك گم سفند هم می باشد واما داود از اس عباس آورده که عقیقه گوید رسول خدا از حسن و حسن بیك بیك کبش و سالی از ابن عباس آورده دو دو کبش و صاحب "سفر المسعودات" گفته که حدیث شاة واحدة صحیح است وایک حدیث عن الغلام شاتان اقوی واصح است زیرا که جماعة از صحابه آن را روایت کرده اند.

بَابُ الْأَذَانِ فِي أَذَنِ الْمَوْلُودِ

يستحب الأذان في الأيمن والإقامة في الأيسر ، وفي عمل اليوم والليمة لأم النبي : أن الأذان يدفع مرض أم الصبيان عن الولد ، وقال المشد عبد العزير : إن الأذان أذان الصلاة ، والصلاة صلاة الجنائزة بعد الموت .

[١] الترتيب في الروايات الثلاثة من هذا باب آخر الباب كما في النسخة الهندية. أما النسخة الحقيقية فالروايات الثلاثة من هذا باب آخر الباب موضوعه في الأذان الثاني. ووجه ترتيب النسخة الهندية مناسبة الأحاديث بترجمة الباب كما انعتا في ترفيع الأحاديث لتتبع الحقيقة حفاظا على أرقام الحديث ، فعزل تسلسل الأرقام هكذا: ١٥١٣، ١٥١٦، ١٥١٥، ١٥١٥، ١٥١٥ (م)، ١٥١٤.

[٢] كما في النسخة الهندية وفي نسخة فشار: وحسن صحيح.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الْأَصْحِيَةِ الْكَبْشُ»^(١)، وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحَلَّةُ»^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعُفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

١٩ - بَابُ

١٥١٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو زَيْلَةَ عَنْ مِخْنَفِ بْنِ سَلِيمٍ قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِغَرْفَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَصْحِيَّةٌ وَغَنِيَّةٌ، هَلْ تَذَرُونَ مَا الْغَنِيَّةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجِيَّةَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ.

٢٠ - بَابُ [الْعَقِيَّةِ بِشَاةٍ]^(١)

١٥١٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطَيْمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةٍ وَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، إِخْلِفِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِرِيَّةٍ شَعْرَةٍ فِضَّةً» فَوَزَنَتْهُ فَكَانَ وَزَنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ. أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ لَمْ يَذْكُرْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ.

٢١ - بَابُ

١٥٢٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدِ السَّمَّانِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِكَتَشِينَ فَذَبَحَهُمَا».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١).

٢٢ - [بَابُ]^(٢)

١٥٢١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَمْقُوتُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنِ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَصْحِيَّ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مِثْبَرِهِ فَأَتَانِي بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي»^(٣).

(١) قوله: "الكبش" - يفتح وسكون - الفحل من الغنم الذي يذبح، (السمعات) نطق شاخ زدن.

(٢) قوله: "خير الكفن الحلة" أي الإزار والرداء فوق القميص وهو كفن السنة أو بدونه وهو كفن الكفافة، كذا في "المرفقة"، قال في "السمعات": الحلة إزار ورداء من برد اليمن، ولا يطلق إلا على الثوبين، والمقصود - والله أعلم - أنه لا ينبغي الاتصاف على الثوب الواحد، والثوبان خير منه، وإن أريد السنة والكمال، فثلاث على ما عليه الجمهور، ويحتمل أن يكون المراد أنه ينبغي أن يكون من برود اليمن، وروى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في حلة يمانية وقميص - انتهى مختصراً -.

(٣) قوله: "وعمن لم يضح من أمتي" قال على القاري: وفيه رائحة من الوجوب، فيكون محسوساً بمن كان وجب عليه الأضحية، ولم يضح إما لجهالة أو نسيان أو غفلة أو فحسان أضحية، وهذا كله رحمة لأمته المرحومة على عاداته المعلومه - انتهى -.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٣] لفظة «باب» ساقطة من النسخة الهندية، أثبتناها من نسخة بشار.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَالْمَطْلَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ يَقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ.

٢٣ - بَابُ [مِنْ الْعَقِيقَةِ]^[١]

١٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُشْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغُلَامُ مَرْتَهَنٌ»^[٢] بِعَقِيقَتِهِ، يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُسَمَّى، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ.

١٥٢٢ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَسْتَحْبُّونَ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ الْعَقِيقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ يَوْمَ السَّابِعِ فَيَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ عَنَّا يَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَالُوا: لَا يُجْزَى فِي الْعَقِيقَةِ مِنَ الشَّاءِ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأَضْحَةِ.

٢٤ - بَابُ [تَرْكِ أَخْذِ الشَّعْرِ]^[٣]

١٥٢٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمْرِو أَوْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى هِلَالًا فِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يَصْحِيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^[٤].

(١) قوله: «الغلام مرتهن» - بضم ميم وفتح هاء - بمعنى مرهون أي لا يتم الانتفاع به دون فكّه بالعقيقة أو سلامته ونشوه على النعت الخمرود رهيبة بها أي العقيقة لازمة له لا يد منها، فشبه في لزوم بالرهن في يد المرتهن، وأجود ما قيل فيه قول أحمد: يريد إذا لم يعق عنه، فمات طفلاً لم يشمع في والديه، دليل معناه مرهون بأذى شعره لقوله: فلم يطوا عنه الأذى وهو ما علق به من دم الرحم، هذا ما في «مجمع البحار» مع تقديم وتأخير، قال الطيبي: لا ريب أن أحمد بن حنبل ما ذهب إلى هذا القول الأبعد ما تلقى من الصحابة والتابعين على أنه إمام من الأئمة الكبار، يجب أن يتلقى كلامه بالقول - انتهى -.

شيخ عبد الحق در ترجمه گفته و بعضی مرتهن بفتح می خوانند و این خلاف استعمال لغت است و زنجشیری در اساس در باب مجاز گفته که گفته می شود فلان رهن بكذا و رهن و مرتهن به معنی ماحوذ است در بدل و اینجا باین معنی واقع است، کذا ذکره الطيبي.

باب من العقيقة

قوله: (الغلام المرتهن بعقيقته الخ) في شرح هذه الجملة أقوال، والأرجح ما قال أحمد: بأن الولد إذا مات ولم يعق عنه فلا يشفع في الوالدين، ولفظ المرتهن على صيغة المجهول، ولا يرغم أنه لازم سيما إذا كان بعده باء كما قال امرء القيس:

عميد القلب مرتهنأ بذكر الله والطرب

قوله: (يجزى في العقيقة الخ) أي الأجزاء المستحب، ولم يقل أحد بوجوبها.

باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى

قوله: (حدثنا أحمد الخ) للعلماء في الحديث كلام وحسن الترمذي، ومسألة حديث الباب مستحبة والغرض التشاكل بالحجاج، وأما حديث عائشة فلا يعارض ما ذكرت لأنه عليه الصلاة والسلام بعث المهدي في غير ذي الحجة وما ذكر ما في ذي الحجة.

[١] لفظة «باب» ساقطة من النسخة الهندية، وأثبتناها من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

[٣] وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

وَالصَّحِيحُ هُوَ عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ نَحْوُ هَذَا. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

وَالِى هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ "مِنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَمَّقُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ مِنْهُ الْمُخْرَمُ.

(١) قوله: "لا بأس أن يأخذ من شعره" قال على القارى في "المرفعة شرح المشكاة": المستحب لمن قصد أن يضحي عند مالك والشافعي أن لا يخلق شعره، ولم يقلع ظفره حتى يضحي، وإن فعل، كان مكروها، وقال أبو حنيفة: هو مباح ولا يكره ولا يستحب، وقال أحمد: تحريمه، كذا في "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة" - انتهى -.

أبواب النذور^(١) والأيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية^(٢)

١٥٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَبِينُ».

وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين.
وهذا حديث لا يصح، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سَلَمَةَ. وسمعتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَتِيْقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالدَّيْتُ هُوَ هَذَا.

١٥٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيْقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَبِينُ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) قوله: "أبواب النذور" النذور جمع نذر، يقال: يفتح النور وضمتها وسكون الذال فيها، وهو إيجاب الإنسان على نفسه والتمتعه من طاعة، يكون الواجب من جنسها، والأيمان جمع يمين، قال في "النذر المختار": اليمين لغة القوة، وشرعاً: عبارة عن عقد قوى به عزم الخالف على الفعل أو الترك.

(٢) قوله: "لا نذر في معصية" كمن نذر بذيبح ولده، وكذلك نذر صوم يوم النحر، وهو لا يصح عند الشافعي؛ لأنه حرام، وعندنا يصح النذر، ويقضي يوماً آخر؛ لأن صوم يوم النحر مشروع بأصله غير مشروع بوصفه وهو الإعراض عن ضيافة الله، فالنذر به نذر بالطاعة، ووصف المعصية متصل بذاته فعلاً لا باحتمال ذكرها، وتحقيقه في أصول الفقه، وقد جاء عن أصحابنا أنه يلزم بنذر ذبيح الولد ذبيح الشاة، ثم لا كفارة في النذر عند الشافعية، وعندنا اليمين من موجبات النذر ولو أزمه؛ لأن النذر إيجاب المباح، وهو يستلزم تحريم الحلال وتحريم الحلال يمين بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنهَا النَّيَّ لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ كذا في "اللمعات"، قال محمد في "الموطأ": لا نذر نذراً في معصية، فليطع الله وليكفر عن يمينه، وهو قول أبي حنيفة - انتهى -.

أبواب النذور والأيمان

العلماء يجمعون بين النذر واليمين في بعض الأحيان وهو مفهوم من الحديث.

باب ما جاء لا نذر في معصية

النذر عندنا مشروط بشروط خمسة، منها: أن يكون القرية مقصودة، ومنها أنه عمل اللسان لا القلب فقط، وصيغته صيغة الشرط والجزاء، أو لله علي، ويفهم من مبسوط السرخسي: أن لفظ علي فقط أيضاً يكفي للنذر، ومنها أن يكون شيء من جنسه واجباً.
أقول: إن أصل مذهبنا أنه لو نذر بمعصية فلا وفاء ولا كفارة، ونقل الشيخ في الفتح عن الطحاوي إذا قال: لله علي أن أفعل فلاناً فعليه كفارة ولا يوتي، وإني مررد في أنه مذهب الطحاوي فقط: أو مذهب أئمتنا الثلاثة أيضاً ولعلهم ليس إلا مذهبه. وما في موطأ محمد ص (٢٢٧) قال محمد: وبه نأخذ، (من نذر نذراً في معصية ولم يسم فليطع الله وليكفر عن يمينه)، وبه قال أبو حنيفة الخ، ينظر فيه

وغيرهم: لا نذر في مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ بَيْنَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَاجْتِذَا بِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ.
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ وَلَا كَفَّارَةٍ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

٢ - [بَاب مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ]^(١)

١٥٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ هُنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَقْصِبْهُ».
١٥٢٦ (م) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُتَيْبٍ عَنْ حَبِيبِ اللَّهِ بْنِ هَمْرٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ هُنَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، قَالُوا: لَا يَعْصِيَ اللَّهَ وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ بَيْنَيْنِ إِذَا كَانَ النَّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ.

وكذا ما في الطحاوي والفتح والموطأ. وفي كتبنا: من نذر أن يذبح أنه فعله شاة فهذا تحرير المذهب.
وأما الحديث فحمله الأحناف على الظاهر على ما حررت في المذهب، وحمله الشافعي ومالك على نذر اللجاج، وهو ما يكون على شاكلة الشرط والجزاء بأن قال: إن كلمت فلاناً فعلي كذا ففي هذا يجب الحث عندهم وبكفر، وأما النذر الذي يكون على شاكلة التحيز بأن قال: لا أكلم أي فلا كفارة ولا رفاء.

وأما حديث الباب فرجاله ثقات إلا أنه قال الترمذي: إن بين الزهري وأبي سلمة راويين يحيى بن أبي كثير وسليمان بن أرقم فأسقط الحديث أكثر المحدثين، وقال النسائي: إن مدار الحديث على سليمان بن أرقم وهو مزكوك وهو في أكثر الطرق، وفي طريق عمران بن حصين قال الزهري: أخرنا أبو سعدة فلا يكون راوٍ سافطاً ولا أدري أن هذا الطريق صحيح أو مخلول. وقال النووي: إن الحديث ضعيف اتفاقاً، وقال الحافظ في التلخيص: صححه الطحاوي وابن السكن فلا يصح قول النووي، أقول: لا أعلم مأخذ نقل الحافظ تصحيح الحديث عن الطحاوي فإنه ضعفه في المشكل، نعم أعاد المسألة المذكورة في الحديث وأثنى الطحاوي في المشكل على مسأله بحديث عائشة برجال ثقات، ووافقه في تصحيح السند عبد الحق الإشبيلي في كتاب الأحكام وابن فطان في كتاب الوهم والإيهام وقال ابن قطان: إن قطعة (وكفارته كفارة اليمين) مدرجة أو مرفوعة فلا أدريها، وجاء الطحاوي بما أخرجه أحمد في مسنده عن سمرة بن جندب، وعمران بن حصين أن عبد رجل فرّ ونذر الرجل إن وجدت أقطع يده، فسأل عمران وكان عنده سمرة فأمر أن يكفر ولا يقطع اليد فعلم أن في الحديث قوة شيء، ومثله عمل بعض الصحابة، وبه قال أحمد بن حنبل، وكلام ابن تيمية يفيد أن أحمد أسقط الحديث، والله أعلم أسقطه أحمد أم لا؟ وأخرج الطحاوي ص (٧٤) ج (٢) عن عتبة بن عامر بسند صحيح: نذرت امرأة أن تمشي إلى كعبة حافية كاشفة رأسها فقال عليه الصلاة والسلام: «تسر رأسها وتركب وتكفر». وزعم الطحاوي أن الكفارة كفارة يمين، أقول: إن الكفارة بدل الجزاء، وفي حديث صحيح: نذر رجل أن يصوم ويجلس في حر الشمس، وقال عليه الصلاة والسلام: «إنه يصوم ولا يجلس في الحر» وليس فيه ذكر الكفارة. وقال ابن تيمية من نذر نذراً حسناً فهو محرم بين الكفارة والوفاء، ثم أقول: إن المذكور يدل على خلاف ما قال ابن تيمية في مسألة أن النهي يدل على بطلان حكم النهي عنه، وكذلك يخالفه ما روي عن ابن عباس أخرجه محمد في موطئه ص (٣٢٧) قال ابن عباس: أرايت أن الله تعالى قال: «وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ» [المجادلة: ٣] ثم جعل فيهم الكفارة الخ، وأقول يرد عليه أن الشارع ربما يغضب على أمر

[١] سقطت هذه الترجمة من النسخة الهندية أثبتناها من نسخة بشار.

٣ - بَابُ لَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

١٥٢٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ»^(١).
وفي الباب عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤ - بَابُ فِي كَفَّارَةِ التَّذَرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

١٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَدَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي كُثَيْبُ بْنُ عُلْفَةَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ التَّذَرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ»^(٢) كَفَّارَةُ يَمِينٍ^(٣).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٥ - بَابُ فِيمَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ^(٤) وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَعَيْتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَبِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْتَكْفَرْ عَنْ يَمِينِكَ».
وفي الباب عَنْ عَدِيِّ بْنِ خَاتِمٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَأَبِي مُوسَى.
حَدِيثٌ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ فِي الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَثِّ

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ

- (١) قوله: "ليس على العبد تذر فيما لا يملك" صورته: أن يقول: إن شفى الله مريضى فالعبد الضالق حراً، وليس في ملكه، وإن دخل بعد ذلك في ملكه، لم يبرمه الوفاء بذره بخلاف ما إذا علق. علق عبد نفسه، فإنه يعتق عندنا بعد التملك. (السمعات)
(٢) قوله: "لم يسم" أى لم يعين بأن قال: إن حصل مطلوبى، فعلى تذر ولم يعين صوماً أو مالا.
(٣) قوله: "كفارة يمين" كذا روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: من تذر بذراً لم يسقه فكفارته كفارة يمين. (الطبري)
(٤) عن مسألة" أى بعد سؤال وطلب قوله: "وكلت إليها، فإن في" "الجمع"، وروى و"كلت إليها أى أسلمت إليها، ولم يكن معه إعانة أى الإمارة شافى لا يخرج عن عهدتها إلا الأفراد من الرجال، فلا تسألها عن تصرف نفس، فإنك إن سألتها تركت معها، فلا بيعت الله عليها، وإن أوتيت من غير مسألة أعادت الله عليها، كذا قاله الطبري.

ولا يطل بمحض غرضه حكم ذلك الأمر، وله تظافر منها وصال الصوم، ومنها أن رجلاً اعتق ستة عبيده ثم مات فعصى عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم قال بعد الصلاة: "لو دريت أنه اعتقهم لما صليت عليه"، وكذلك أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع بفسخ الإحرام، وتأخروا في الفسخ ولم يطل إحرامهم بمحض غرضه عليه الصلاة والسلام بل بفسخهم، وكذلك أمر في المدينة بالحقن وما حقنوا وغضب فلم يطل إحرامهم بمحض الغضب بل بالحقن، وأمثال أخرى أيضاً، هذا فاعلموا وادروا.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

مخلاف في التذر مثل الخلاف في الطلاق قبل النكاح.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحَثِّ

التكفير قبل الحث حائر عند الشافعية لا عندنا، وجواب حديث ثياب أن في حديث الترمذي عكس ما في الصحيحين فؤد فيهما: الحث ثم الكفارة.

خَلَفَ عَلَى بَيْمِنٍ فَرَأَى خَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ بَيْمِنِهِ وَلْيَفْعَلْ^(١)».

وفي الباب عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنَّ الْكَفَّارَةَ قَبْلَ الْجَنَّةِ تُجْزَى، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُكْفَرُ إِلَّا بَعْدَ الْجَنَّةِ، قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنْ كَفَرَ بَعْدَ الْجَنَّةِ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ الْجَنَّةِ أَجْزَأُ.

٧ - بَابُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْبَيْمِنِ

١٥٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى بَيْمِنٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا جَنَّةَ عَلَيْهِ^(٢)».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

حديثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا. وَهَكَذَا رَوَى سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا. وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: كَانَ أَيُّوبُ أَحْبَبَنَا يَرْفَعُهُ وَأَحْبَبَنَا لَا يَرْفَعُهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا بِالْبَيْمِنِ فَلَا جَنَّةَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٥٣٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَجُنَّ».

سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، اِخْتَصَرَهُ مِنْ حَدِيثِ مُعَمَّرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا طُوفُونَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلَدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا، فَطَافَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ تَلِدْ امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً يَضِفُ غُلَامًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَانَ كَمَا قَالَ».

هَكَذَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ وَقَالَ: سَبْعِينَ امْرَأَةً.

(١) قوله: "فليكفر عن بيمينه وليفعل" ذهب الأئمة الثلاثة إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث إلا أن الشافعي خصصه بالمالي منهما، والاستدلال لهم على ذلك بهذا الحديث لا يتم؛ لأن الواو لمطلق الجمع، ولا يدل على الترتيب، فهذا لا يدل على قدم الكفارة على الحنث كما أن الرواية التي سبقت، فأت الذي هو خبر، وكفر عن بيمينك لا يدل على بالأمر بالحنث قبل التكفير، والحق أن الأحاديث خالية عن الدلالة على التقديم والتأخير، وتجويزهم التقديم بدليل آخر، وهو القياس على تقديم الزكاة على الحول، وتحقيقه في أصول الفقه، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "فلا جنة عليه" قال محمد: وبهذا نأخذ إذا قال: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وصلها بيمينه، فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة.

باب ما جاء في الاستثناء في البيمين

تفصيل الاتصال والانفصال في الامتناء مذكور في الأصول والفقه، وفي التخريج عن ابن عباس جواز الاستثناء منفصلاً أيضاً. وفي المسألة حكاية محمد بن إسحاق وأبي حنيفة في حضرة الخليفة.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى بَائِتِهِ امْرَأَةً ».

٨ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ^(١)

١٥٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ: وَأَبِي وَأَبِي، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»^(٢). فَقَالَ عُمَرُ: قَوْلَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَاكِرًا وَلَا أَثَرًا^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَقُتَيْبَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ: وَلَا أَثَرًا، يَقُولُ: لَا أَثَرَهُ عَنْ غَيْرِي. يَقُولُ: لَمْ أَذْكُرْهُ عَنْ غَيْرِي.

١٥٣٤ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ وَهُوَ فِي رَكْعَةٍ، وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، لِيَتَحْلِفَ حَسَالِفُ بِاللَّهِ أَوْ لِيَسْكُتُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ [مَا جَاءَ أَنْ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ]^(١)

١٥٣٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَجُلًا

(١) قوله: "كراهية الحلف بغير الله" لأنه تعظيم لا ينطبق لغيره تعالى والله سبحانه أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تبييناً على شرفه. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآباءكم" وقد حكم بعض الفقهاء بكثر من حلف بالآب لعل ذلك إذا اعتقد تعظيم الآباء مشركاً في ذلك بتعظيم الله سبحانه، وإلا فالحرمة والكراهة باقية، وهو حكم يخلف بغير أسماء الله وصفاته كأنها ما كان، وأما أقسام الله سبحانه ببعض مخلوقاته تبييناً على شرفه، فخرج عن المبحث، فإنه لا يقسم من الله شيء، فإن معنى القبح عندنا هو كون الفعل متعلقاً بالنهي، وهو من صفات العباد. (اللمعات)

(٣) قوله: "ذاكراً ولا أثراً" أي ما حلفت به ذاكراً أي قائلاً من قبل نفسي، ولا أثراً أي ما قلنا عن غيري، وهو بعد فاعل من الأثر، كذا في "مجمع البحار".

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ

قوله: (ذاكراً أو أثراً الخ) قيل: معناه عامداً وناقلاً، وقيل: عامداً وناسياً.

واعلم أن بعض الروايات والوقائع تخالف حكم حديث الباب، منها ما في الصحيحين في قصة أعرابي قال عليه الصلاة والسلام: أفلح وأبيه إن صدق الخ فيه حنفة بغير الله، فقبل فيه أصبه: أفلح والله إن صدق فصحب للشبه الخطي وصار أفلح وأبيه، وهذا أمر مستبعد، وقيل: بتقدير المضاعف أي: أفلح ورب أبيه وهذا أيضاً غير مقبول، وقيل: إن الحديث في ما كان فيه تعظيم لنفسه به، وأما ما في الصحيحين فيه صورة القسم لا حيفة القسم بل فيه تأكيد وهذا أصوب. ومنها ما في حديث الإفك لعمرى الخ، وهكذا في خطبة اندر المختار، وكذلك في خطبة المنقول، فقال حسن جلبي محشيه: إن هذا قسم صورة وتأكيد حقيقة وليس بقسم حقيقة، وكلامه هذا صواب. ومنها ما في أوائل البخاري في قصة أضياف أبي بكر الصديق: وفره عيني الخ. فالجواب في الكل واحد أي صورة القسم والتأكيد لا حقيقة قسم، وكذلك كل ما في القرآن ليس بقسم حقيقة بل تأكيد وشهادة على المضمون الذي، ومثل هذا قال ابن قيم في كتابه أقسام القرآن. وأما ما في حديث الباب: «فقد كفر» فسيأتي تفصيله في انتداء البخاري.

يَقُولُ: لَا وَالْكَعْبَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: لَا تُحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَتَفْسِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ قَوْلَهُ: فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ عَلَى التَّغْلِيظِ، وَالْخَبَرَةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ: وَأَبِي وَأُمِّي، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ يُحْلِفُوا بِآبَائِهِمْ». وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى»، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وَهَذَا مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرِّبَاءُ شِرْكٌ».

وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا» الْآيَةَ قَالَ: لَا يُرَائِي.

١٠ - بَابُ فِيمَنْ يُحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

١٥٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ الْبُصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ عَنْ حَمْرَانَ الْقَطَّانِ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَذَرْتُ امْرَأَةً أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَفِيٌّ عَنْ مَشْيِهَا، مَرُومًا فَلْتَرْكَبْ»^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ [مِنْ هَذَا الْوَجْهِ]^[١].

(١) قوله: "قال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله" يحتمل أن يكون معناه أنه سبق لسانه فلينداركه بكلمة التوحيد؛ لأن صورة الكفر وإلا فإن كان على قصد التعظيم، فهو كفر وارْتِدَادٌ، ويجب العود عنه بالدخول في الإسلام، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "فلتركب" هذا محمول على النعز والاصطرار، قال الطيبي: ويتعلق بتركه القدية، واختلف في الواجب، فقال على رضي الله عنه: نخب بدنة لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: "ولتهدي بدنة" وقال بعضهم: يجب دم شاة، وهدوا الأمر بالبدنة على الاستحباب، وهو قول مالك، وأظهر قول الشافعي، وقيل: لا يجب فيه شيء، وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى على وجه الاستحباب دون الوجوب - انتهى - قال محمد: قد جاء ويهدى هدياً وأقله شاة تكون مكان المشي، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا - انتهى مختصراً -.

قوله: (واللات والعزى الخ) أي تبادر به لسانه، قد أخطأ النووي في نقل مذهب أبي حنيفة خطأ مفسداً، فإنه نقل من قال: واللات والعزى انعقد الخلف عند الخنفة، والحال أن المذكور في كتاب أن من قال وحلف بهذا فقد كفر، ومنشأ غلط النووي ما في كتبنا أن قول: إن فعلت كذا فيهردي حلف، والحال أن هذا من وإلا آخر فإن فيه ليس تعظيم اليهودية بل يزعمها قبيحاً وسب الاحتراس، ثم إن فعل الفعل في هذه الصورة فإن زعم أنه يكفر بالفعل فكافر وإن لم يزعم فلا كفر، وإني أتعجب على العمي أنه نقل عبارة النووي وما ردها، ونقل في عبارة العمدة مفعلاً وسقطاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

من نذر المشي إلى بيت الله فهذه قرية ونذر فإن ركب فعليه الهدي. وأما الأحاديث ففي بعضها ذكر الهدي، وفي بعضها ذكر صيام ثلاثة أيام، وفي بعضها ذكرهما، وقال الطحاوي: لعلها، نذرت وحلفت. أقول: إن الواجب الهدي وأما صيام ثلاثة أيام فبدل الهدي لا كفارة اليمين. ويؤيد الطحاوي ما في أبي داود عن ابن عباس ذكر اليمين أيضاً، وعندي أنه من اجتهاد ابن عباس لأنه عليه الصلاة والسلام لم يسأل عن اليمين أصلاً فإنه ليس ذكره في الروايات.

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ يُهَادِي بَيْنَ اثْنَيْ عَشَرَ قَفَالًا: «مَا يَأَلُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَمُوتَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ تَغْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ»، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

١٥٣٧ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ كَرَّ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَالتَّمَلُّ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالُوا: إِذَا نَذَرْتَ الْمَرْأَةُ أَنْ تَمُوتَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ شَاءَ. ١١ بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ النَّذْرِ

١٥٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُبَيْدُ الْغَزِيرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْذَرُوا^(١)، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يَغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُشْتَخَرُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمرَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالتَّمَلُّ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: كَرِهُوا النَّذْرَ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَى الْكَرَاهَةِ فِي النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ وَالْمُعَصِيَةِ، فَإِنَّ نَذْرَ الرَّجُلِ بِالطَّاعَةِ قُوَى بِهِ فَلَهُ فِيهِ أَجْرٌ وَيُكْرَهُ لَهُ النَّذْرُ.

١٢ - بَابُ فِي وَقَاءِ النَّذْرِ

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُصُورٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: «أَوْقِفْ بِتَذْرِكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ. وَحَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ قَالُوا: إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ طَاعَةً فَلْيَنْفِ بِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: لَا أَعْتَكِفَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا. وَاسْتَحْجُوا بِحَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَمْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

(١) قوله: "لا تذكروا" - يضم الذال وكسرهما - من ضربت ونضرت، والنهي عن النذر على اعتقاد أنه يرد عن القدر شيئاً، ولما كان عادة الناس إنهم يندرون بحلب المنافع ودفع المضار، وذلك فعل الجلاء، نهوا عن ذلك، وأما غير البخیل فيعطى باعتباره بلا واسطة النذر، ففي النهي عن النذر لهذا الغرض ترغيب على النذر، لكن على جهة الإخلاص، قاله الشيخ في "اللمعات شرح المشكاة".

باب في كراهية النذور

النذر المنعق غير مرضي وإن كان النذر قربة ولو نذر نذر، وأما النذر المنعق فحسن ومرضي.

باب ما جاء في وقاء النذر

قال الحنفية: من حلف في حالة الكفر ثم أسلم لا يجب وقاء ذلك النذر، وقال الشافعية بوجوب الوفاء، وتسكوا بحديث الباب، ونقول: الكلام في الوجوب، ولا نفى الاستحباب ولا نفى على وجوبه.

قوله: (لا اعتكاف إلا بالصوم) قال الشافعية: لا يجب الصوم في الاعتكاف، وتسكوا بحديث الباب بأن فيه اعتكاف الليالي ولا صوم في الليالي، أقول: لا يجب الصوم على من حلف صاحب البحر في اعتكاف النفل ويقال من حلف الشيخ ابن القيم: إن في رواية البخاري لفظ اليوم أيضاً في حديث الباب.

١٣ - بَابُ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

١٥٤٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَثِيرًا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلِفُ بِهَذِهِ الْيَمِينِ «لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ»^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٤ - بَابُ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً

١٥٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ^(٢) مِثْلَهُ بِكُلِّ عِضْوٍ مِنْهُ عِضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى يُغْنِيَكَ فَرَجُهُ بِفَرَجِهِ».

وفي الباب عَنْ عَائِشَةَ وَصُرِّو بْنِ عَبْسَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسَدِ وَأَبِي أَسَامَةَ وَكُثَيْبُ بْنُ مَرْثَةَ وَهَقِيمَةُ بْنُ عَامِرٍ. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَابْنُ الْهَادِ إِسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ وَهُوَ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١٥ - بَابُ فِي الرَّجُلِ يُلْطِمُ خَادِمَهُ

١٥٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حُصَيْنِ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مَقْرَنِ الْمُرَنِّيِّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَتِيعَ إِخْوَةٍ مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةً، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا^(٣).

وفي الباب عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَطَمَهَا عَلَى وَجْهِهَا.

١٦ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ]^(٤)

١٥٤٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ

(١) قوله: "وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ" بيان لما يخلف به ولا نفى للكلام السابق، كما في قولهم: لا والله. (اللمعات)

(٢) قوله: "أَعْتَقَ اللَّهُ" من باب المشاكلة، والمراد أنجاه الله، وقوله: بكل عضو منه أى من المعتق - بالفتح - قوله: "حتى يعتق فرجه بفرجه" قيل: هو المبالغة لأنه محل الرثا هو من أفضى الكيافر، وقيل: ذكر لتحقير النسبة إلى سائر الأعضاء، ويعلم من هذا أن الأفضل أن يكون العبد خصيًا أو مجنونًا، هذا ما في "اللمعات"، وسمعت الشيخ عبد الله السراج المكي أنه يقول: ومن ثم قال بعضهم: إن المناسب أن يعتق للرجل ذكراً وللمرأة أنثى - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: "أَنْ نُعْتِقَهَا" فيه حث على الرقي بالمعاليك، وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس بواجب، وإنما هو مندوب كفارة ذنبه فيه، وإزالة إثم ظلمه. (الطليبي)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْخَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

المبادر من حديث الباب الخلف باليهودية والتصرانية، لا بأنه إن فعل كذا فهو يهودي كما قال المصنف.

أَبِي قِلَابَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِمَلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذًا وَكَذًا. فَفَعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ أَتَى عَظِيمًا وَلَا كُفَّارَةً عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ دَعَى أَبُو عُبَيْدٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ: عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكُفَّارَةُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَاحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٧ - بَابُ

١٥٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زُحْرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّعِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْبَحْصِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنْ أَخْبَى نَذَرْتُ أَنْ تَمُوتَ إِلَى الْيَتَبِ خَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَضَعُ بِضَاقِ أَخِيكَ قَبِيلًا. فَتَرْكِبُ» وَلِتُخْتِمَ وَلِتُصَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

١٨ - بَابُ

١٥٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى. فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَمَنْ قَالَ: نَعَالَ أَقَامِرَكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْمُغِيرَةِ هُوَ الْخَوْلَانِيُّ الْجَمْعِيُّ وَاسْمُهُ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْخَبَّاجِ.

١٩ - بَابُ قَضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ

١٥٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ

(١) قوله: "من حلف بملة غير الإسلام" نحو إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني، أو مري، من الإسلام أو من النبي أو من القرآن، فوله: كاذبًا بأن كان قد فعله إن كان الحلف على الماضي، أم لا يفعل إن كان في المستقبل. وقوله: فيها كما قل ظاهر الحديث: إنه يصير كافرًا، إما بمجرد الحلف أو بعد الخش، كذا قال الطيبي. فذهب كثير من الأئمة أنه يجب فيه الكفارة عند الخش. وهو المذهب عندنا؛ لأنه لما سق الكفر بذلك الفعل، فقد حرم الفعل، وتحريم الحلال يمين، وكذا عند أحمد في أشهر الروايتين، وقال مالك وإشاعة وغيرهما من أهل المدينة: إنه ليس بيمين ولا كفارة فيه؛ لأن ذلك ليس باسمه الله ولا صفة، فلا بد من في لأيمان المشروعة، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "من كان حائضًا فلا يحلف إلا بالله" ولم يعرض في الحديث الكفارة، بل قل: فهو كما قال. (السمعات)

(٢) قوله: "فتركب" في "الموطأ" محمد رحمه الله عن علي بن أبي طالب أنه قال: من نذر أن يخرج ماشيًا ثم عجز فتركب، وليحج وليبصر بدنة أي وهو لأفضل وأتله شاء، فهذا تأخذ وهم قول أبي حنيفة - انتهى مختصرًا.

(٣) قوله: "فليقل: لا إله إلا الله" فيه دليل على أنه لا كفارة على من حلف بغير الإسلام بل بأثم به، ويلزمه التوبة لأنه صلى الله عليه وسلم

قوله: (كاذبًا الخ) أي لا بالعقيدة ، ومذهبنا أن من حلف إن فعل كذا فهو يهودي ؛ فإن زعم أنه يتهود بالفعل فهو كافر ولا فلا ، وهذا إذا أتى بذلك الفعل .

قوله: (فهو كما قال الخ) يقول حكيم بكفارة إلى الفقهاء .

قوله: (نعال أقامرك فيتصدق الخ) زعم الأكثر أن مراده أن الناس بهذا القول أتم فيتصدق ، وقال الطحاوي في مشكل الآثار : إن المراد أنه لا يتصدق نعال القمار ، فعلى هذا التصديق نال القمار لا كفارة إلاثم والمعصية .

إِسْتَفْتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِقْضِيهِ عَنْهَا»^(١).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ

١٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَهُوَ أَخُو شَقِيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرِئٌ مُسْلِمٌ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فَكَاكُهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلَّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا امْرِئٌ مُسْلِمٌ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فَكَاكُهُ مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلَّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَاكُهَا مِنَ النَّارِ، يُجْزِي كُلَّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهَا». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢).

جعل عقوبته في دينه، ولم يوجب في ماله شيئاً، وإنما أمره بكلمة التوحيد؛ لأن اليمين إذا يكون بالمعبود، فإذا حلف باللات والعزى، فقد ضامى الكفار في ذلك، فأمره أن يتداركه بكلمة التوحيد، وقوله: من قال: تعال أقامرك فليتصدق نكفارتة انتصدق بقدر ما جعله عطفاً أو بما يشير مما يطلق عليه اسم الصدقة، وإنما قرن الفعار بذكر الأصنام تأشيباً بالتنزيل في قوله: ﴿وَإِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية، كذا في "الطلي".

(١) قوله: "اقضيه عنها" قال القاضي عياض: اختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقبل: كان نذراً مطبقاً، وقبل: كان حسوفاً، وقيل: عتقاً، وقيل: صدقةً، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قضية أم سعد، والأظهر أنه كان نذراً في المال، أو نذراً مبهماً، ومذهب الجمهور أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت، إذا كان غير مالى، وإذا كان مالياً ككفارة أو نذر أو زكاة، ولم يخلف تركه لا يلزمه، لكن يستحب له ذلك، وقال أهل الظاهر: يلزمه لهذا الحديث، وعند الجمهور الحديث معمول على التبرع، كذا في "الطلي".

...

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية ذكرها بشار، ونلفظه: «وفي الحديث ما يدل على أن عتق الذكور للرجال أفضل من عتق الإناث لقول رسول الله ﷺ: من أعتق امراً مسلماً كان فكأكه من النار، يجزى كل عضو منه عضواً منه». الحديث صحيح في طرفه.

أَبْوَابُ السَّيْرِ^(١)

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ

١٥٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ غَطَّاءَ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ أَبِي الْيَحْيَى: أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ أَمِيرُهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ حَاصِرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا تَنْهَدُ إِلَيْهِمْ^(٢)؟ قَالَ: دَعُونِي أَدْعُوهُمْ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوهُمْ، فَأَتَاهُمْ سَلْمَانُ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيٌّ، تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُعْطِي مُؤَنِي، فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا^(٣)، وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا دِينَكُمْ تَزَكَّنَاكُمْ عَلَيْهِ وَأَعْطَوْنَا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، قَالَ: وَرَظَنَ إِلَيْهِمْ^(٤) بِالْفَارِسِيَّةِ وَأَنْتُمْ غَيْرُ مَخْمُودِينَ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ نَابِذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِالَّذِي يُعْطَى الْجَزْيَةَ وَلَكِنَّا نَقَاتِلُكُمْ فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَا تَنْهَدُ إِلَيْهِمْ قَالَ: لَا، قَالَ: فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: انْهَدُوا إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَهَدَّانَا إِلَيْهِمْ فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ.

وفي الباب عَنْ بُرَيْدَةَ وَالثُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَخَدِيعُ بْنُ سَلْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ غَطَّاءَ بْنِ الشَّائِبِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَبُو الْيَحْيَى لَمْ يَذْرِكْ سَلْمَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْرِكْ عَلِيًّا، وَسَلْمَانُ مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ إِلَى هَذَا: وَرَأَوْا أَنَّهُ يَدْعَوْنَ قَبْلَ الْقِتَالِ^(٥)، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِنْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ فِي الدَّعْوَةِ فَحَسَنٌ يَكُونُ ذَلِكَ أَهْيَبَ.

(١) قوله: "أبواب السير" - بكسر ففتح - جمع سيرة بمعنى طريقة، وأصلها حالة السير لا أنها عليت في لسان أهل الشرع على المعاري. (شرح الموطأ)

(٢) قوله: "تنهد إليهم" إذا رجع إليه يقينه، وفي "القاموس": المأهدة المأهضة في الحرب

(٣) قوله: "مثل الذي علينا" من أحكام المسلمين من الحدود وغيرها.

(٤) قوله: "رظن إليهم" أي تكلم في اللغة لفارسية.

(٥) قوله: "يدعوا قبل القتال" قال في "الدر المنثور" وغيره من كتب الفقه: فإن حاصروهم ودعوناهم إلى الإسلام، فإن أسلموا فيها، وإلا إلى الجزية، فإن قبلوا ذلك، فبهم ما لنا من الإصناف، وبغيرهم ما علينا من الانتصاف، ولا نحل لنا أن نقاتل من لم تبلغه الدعوة إلى الإسلام، وتدعو ندباً من بلغته إلا إذا تضمن ذلك ضرراً فلا وإلا قبلوا الجزية نستعين بالله، وغاربتهم بصفت المحانب وحرفهم وعرفهم وفتح أصحارهم وإفساد رعيهم لا إذا غلب على الفض طغرتنا.

أَبْوَابُ السَّيْرِ

يذكر في أبواب السير ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام في الجهاد والعزوات، وله من مستغل صنف في الكتب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّعْوَةِ قَبْلَ الْقِتَالِ

قال الطحاوي: إن كانت أمارات أن الدعوة قد بلغتهم فإبلاغها قبل القتال مستحب، وإلا فواجب، والتفصيل يطلب من كتب الفقه.

قوله: (فلكم مثل الذي لنا إلخ) هذا الحديث يصلح للدين في أن يقتض من أسلم لدمي.

قوله: (سلمان الفارسي إلخ) من أبناء ملوك الفارس، اتفقوا على أن عمر سلمان لم يكن أقل من مائتين وخمسين، وقبل: عمره أريد من ذلك، وقد أدرك وصي عيسى عليه الصلاة والسلام كذا في صحيح البخاري.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا دَعْوَةَ الْيَوْمِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا أَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُدْعَى . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُقَاتِلُ الْعَدُوَّ حَتَّى يُدْعُوا إِلَّا أَنْ يَتَّخِلُوا عَنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ .

٢ - بَابُ

١٥٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَدَنِيُّ الْمَكِّيُّ وَبُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ هُوَ ابْنُ أَبِي عَصْرٍ حَدَّثَنَا شَقِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نُوْفَلٍ بْنِ مُسَاجِقٍ عَنِ ابْنِ عِصَامِ الْمُرَبِّيِّ عَنْ أَبِيهِ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا أَوْ سَرِيَّةً يَقُولُ لَهُمْ : «إِذَا زَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَدَّنًا^(١) فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا» . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٣ - بَابُ فِي الْبَيَاتِ^(٢) وَالْفَارَاتِ

١٥٥٠ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرِ أَتَاهَا لَيْلًا ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَوْمًا بِلَيْلٍ لَمْ يَغْرِ عَلَيْهِمْ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ يَهُودُ بَمَسَاجِدِهِمْ^(٣) وَمَكَاتِلِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَآلُهُ وَآلُ مُحَمَّدٍ الْخَبِيثِينَ^(٤) . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْبَرَ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَنَاءً صَبَاحَ الْمُنْدَرِئِينَ» .

١٥٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَزْزَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِتَرْصِيهِمْ ثَلَاثًا . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُحِّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْفَارَةِ بِاللَّيْلِ وَأَنْ يَبْكُوا ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَبْكِيَ الْمُنْدَرُ لَيْلًا ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : وَآلُ مُحَمَّدٍ الْخَبِيثِينَ بِغَيْبِ بَيْتِ الْجَيْشِ .

٤ - بَابُ فِي التَّخْرِيبِ وَالتَّخْرِيبِ

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَّقَ نَخْلَ بَيْتِي النَّضِيرِ وَقَسَطَعَ ، وَهِيَ الْبُيُوتَةُ^(٥) ، فَأَنزَلَ اللَّهُ «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ^(٦) أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ» . وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَلَمْ يَزُوا بِأَسَا بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَتَخْرِيبِ الْحُصُونِ ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ . وَهُوَ

(١) قوله: "أو سمعتم مؤدَّنًا" لأن الأذان من شعائر الإسلام، ومن ثم قدس العلماء؛ لم أن أهل بلدة اجتمعوا على ترك الأذان، كان للسلطان أن يقاتلهم.

(٢) قوله: "في البيات" وهو التقيت كالسلام والتسليم بمعنى شبكون كردن.

(٣) قوله: "بمساجدهم" جمع مسجدة وهي المحرفة من الحسيد والميه وأداة لأنه من السحر انكشف لما يكشف به الطين عن وجه الأرض، (الطين).

(٤) قوله: "الخبثين" الخبيث وإنما سمي لأنه يخلص إلى مبيحة وميسرة، وقلب ومقدمة ومضافة، كذا في "الجمع".

(٥) قوله: "البيوتة" بضم الباء الموحدة - موضع غل لنى النضر، كذا في "الطين".

(٦) قوله: "ما قطعتم من لينة" قال الطين: وفيه جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال الجمهور. وقبل: لا يجوز - انتهى -.

قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَنَهَى أَبُو بَكْرٍ الصُّدَيْقُ أَنْ يَقْطَعَ شَجَرًا مُثْمِرًا أَوْ يَخْرُبَ غَابِرًا، وَعَمِلَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِالشُّخْرِيقِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ وَالشُّعَارِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: وَقَدْ تَكُونُ فِي مَوَاضِعَ لَا يَجِدُونَ مِنْهُ بَدْءًا، فَأَمَّا بِالْتَّبَتِ فَلَا تُحَرِّقُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: الشُّخْرِيقُ سِنَّةٌ إِذَا كَانَ أَنْكَى فِيهِمْ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَنِيمَةِ

١٥٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْمُخَارِبِيُّ حَدَّثَنَا أَشْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ سَيَّارٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ أَوْ قَالَ: أَمَّنِّي عَلَى الْأُمَمِ وَأَخْلَ لَنَا الْغَنَائِمَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ. حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَسَيَّارٌ هَذَا يُقَالُ لَهُ: سَيَّارٌ مَوْلَى بَنِي مُعَاوِيَةَ، وَرَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَجِيرٍ وَعَبْدُ وَاحِدٍ.

١٥٥٣ (م) - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَتَصَرُّتُ بِالرُّعْبِ، وَأَجَلْتُ لِي الْغَنَائِمَ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُزِيلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي الشُّيُونُ». هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ

١٥٥٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الضُّبِّيُّ وَحَنِيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرٍ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ

(١) قوله: "فضلتُ" بلفظ المجهول، يستفاد من خبر صلى الله عليه وسلم بمعضائل كثيرة لا تعد ولا تحصى ذكر في كل موضع ما تنفق ذكره، ولم يقصد الحصر، قوله: جوامع الكلم أي كلام يشتمل بإيجاز على كثير من المعاني كقوله: إنما الأعمال بالنيات، وقوله: إخراج بالضم، وقوله: لغنم مع الغرم، قوله: تصررت بالرعب أي تصرق الله بالقاء خوف في قلوب أعدائي، لا يقال: قد وقع الرعب من الملوك أيضًا لأن المراد النصر بالرعب لا الرعب نفسه. (المعجمات)

باب ما جاء في الغنيمة

الغنيمة ما حصل بإيعاف الخيل، والنهي غيره، كما قال السرخسي في المسروط، وانفقوا على أن في لغنمة حملاً ولا خمس في الشيء إلا عند الشافعي.

واختلف في صح مكة وخيبر أنه فتح صلحاً أو غنوة وحله وتأويله من متعدد، كما أن تأويل قول السرخسي: إن حصل بإيعاف خيل والركاب فغنيمة وإلا ففيه الخ لم أدركه، وقد قال العلماء: إن فتح بني نصر غنوة، وفي الروايات أنهم حاصروهم أياماً، وفي القرآن إطلاق الفتي عليه.

قوله: (ست الخ) في بعض الروايات أشياء أخرى ذكرها لحافظ في فتح الباري في التيسير.

قوله: (جوامع الكلم الخ) قد صنعت فيه الكتب، وبظاهرها: إبينة على المدعي واليمين على من أنكروا ومنه.

قوله: (طهوراً الخ) هذا إن كان صيغة مبالغة الطاهر فلا يصلح بمعنى المطهر نعم إذا كان بمعنى الآلة فيصلح له.

باب في سهم الخيل

قال أبو حنيفة: للفارس سهمان: وللراجل سهم، وقال الثلاثة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: للفارس ثلاثة أسهم، سهمان للفارس وللراجل سهم.

عَنِ ابْنِ عُثْمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ لِلْفَرَسِ^(١) بِسَهْمَيْنِ وَلِلزَّجَلِ^(٢) بِسَهْمٍ ١٥٥٤ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَحْضَرٍ نَحْوَهُ.

وفي الباب عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ. وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ عُثْمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالنَّمْلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ قَوْلُ شَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ قَالُوا: لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِلزَّجَلِ سَهْمٌ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّرَايَا

١٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ الْبُصْرِيُّ وَأَبُو عَمَّارٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ^(٣)، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعَانِيَّةٌ، وَخَيْرُ الْجُنُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ^(٤)». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُسْتَدُّهُ كَثِيرٌ أَحَدٌ غَيْرُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ^(٥) عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. وَقَدْ رَوَاهُ جَبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

(١) قوله: "للفرس سهمين" قال في "الهداية": للفارس سهمان، وللزجاجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: للفارس ثلاثة أسهم وهو قول الشافعي رحمه الله؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم نفارس ثلاثة أسهم وللزجاجل سهمًا" ولأبي حنيفة ما روى ابن عباس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفارس سهمين وللزجاجل سهمًا" فتعارض فعلا فارجع إلى قوله: وقد قال عليه السلام: "للفارس سهمان وللزجاجل سهم" كيف وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين، وإذا تعارضت روايتاه، ترجح رواية غيره - انتهى مختصراً وعمدته في "فتح القدير" -.

(٢) قوله: "خير الصحابة أربعة" قال أبو حامد: المسافر لا يخلو عن رجل يحتاج إلى حفظه وعن حاجة يحتاج إلى التردد فيها، ولو كان ثلاثة لكان التردد واحداً، فيبقى بلا رفيق، فلا يخلو عن خطر وضيق قلب لقصد الأليس: ولو تردد اثنان لكان الحافظ وحده يعني الرفقاء إذا كانوا أربعة حرم من أن يكونوا ثلاثة لأنهم إذا كانوا ثلاثة، ومرض أحدهم وأراد أن يعمل أحد رفيقه وصلى نفسه لم يكن هناك من يشهد بإمضائه إلا واحد، فلا يكفي ولو كانوا أربعة كفى شهادة اثنين، ذكره الطيبي.

(٣) قوله: "ولا يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة" أي لو صاروا مغلوبين لم يكن للقلّة بل لأمر آخر سواها، وإنما لم يكونوا قليلين وإن كان الأعداء ثمانية لا تعد ولا تحصى؛ لأن كل واحد من هذه الأتلات جيش فوفل بالبيعة أو بالميسرة، أو القتب فيكفيها، ومن ذلك قول الصحابة يوم حنين، وكانوا اثني عشر ألفاً لن تغلب اليوم من قلة، وإنما غلبوا عن إعجاب منهم، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَحْزَنُ إِذْ أَعْيَبَكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ﴾ كذا في "الطيبي".

(٤) قوله: "هذا الحديث عن الزهري" اعلم أن أكثر النسخ الدهلوية يوجد فيها من هذا المقام إلى الباب تقديم وتأخير، وحلظ في العبارة،

وحديث الباب لهم، وقال في الهداية: إن الفرس، بمعنى الفارس، وأقول: إن روايات ابن عمر بطريق أخرجهما الزيلعي، وفي بعض طرق الفرس، وفي بعضها الفارس، ولا يحري تأويله إلا في الثاني ورجال الطرق ثقات له، أقول: يحمل الحديث على الظاهر، ويقال: إنه ينقل لأسهم والتنقيط ثابت عند الكل. ثم عند أبي حنيفة التنقيط من رأس البيعة قبل النقل إلى دار الإسلام، ومن الخمس بعد النقل ومن خمس الخمس عند الشافعي، وأما عند أحمد رحمه الله فمن الأحماس الأربعة، ولا ينقل من الخمس الله.

وقال أبو حنيفة: (ي) لا أفضل البيعة على الإنسان، وقال بعض الخصوم: إنه قياس في مقابلة النص، وقيل: إن القياس أيضاً ليس بقياس، وقال الحافظ في الفتح: لا شبهة في أن القياس أحسن لكثرة خلاف النص، أقول: إن أعلى النصوص لنا ما أخرجه أبو داود ص (

٨ - بَابُ مَنْ يُعْطَى الْغَنِيمَةُ

١٥٥٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ أَنَّ نَجْدَةَ الْخَوَزَرِيَّ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ إِلَيْكَ قَسَائِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَكَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيُدَاوِينَ الْمَرْضَى وَيُخَذِّلْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ بِسَهْمٍ.

وفي الباب عَنْ أَنَسٍ وَأُمِّ عَطِيَّةَ.

وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُسَهَّمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأُسَهَّمُ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْبَرٍ، وَأُسَهَّمَتْ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَوْلُودٍ وَلِذِي أَرْضٍ الْحَرْبِ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأُسَهَّمُ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ بِخَيْبَرٍ، وَآخِذٌ بِذَلِكَ الْمُتَسَلِّمُونَ بَعْدَهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَيُخَذِّلْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، يَقُولُ: يُرْضَخُ لَهُنَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُعْطَيْنَ شَيْئًا.

٩ - بَابُ هَلْ يُسَهَّمُ لِلْمَمْلُوكِ^(١)

١٥٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو مَوْلَى أَبِي اللَّحَمِ قَالَ: شَهِدْتُ خَيْبَرَ مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَلِمَةٌ^(٢) أَنِّي مَمْلُوكٌ^(٣) قَالَ: فَأَمَرَ بِي^(٤) فَقُلْتُ^(٥) السَّيْفُ فَإِذَا أَنَا أُجْرُهُ فَأَمَرَ لِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرَيْئٍ^(٦) الْمَتَاعِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ وَقَبْتُ كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ، فَأَمَرَنِي بِطَرَحِ بَعْضِهَا وَحَبْسِ بَعْضِهَا.

وفي الباب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُسَهَّمُ لِلْمَمْلُوكِ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

والأحسن ما في هذه النسخة الجيدة - والله تعالى أعلم - فإنه مطابق بنسخة صحيحة من العرب، وكذا يطابقه بعض النسخ الدهلوية أيضاً.

(١) قوله: "يسهم للممك" قال في "المهذبة": ولا يسهم للمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يراه الإمام؛ لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للنساء والعبيد، وكان يرضخ لهم، ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل لخدمة الولي، فصار كالناجر وهو إذا قاتل يرضخ له؛ لأنه دخل للتحركة لا للقتال، والمرأة ترضخ لها إذا كانت تدأوى المرحى، وتقوم على المرضى - انتهى -.

(٢) قوله: "كلمة" عطف على قوله: فكلموا في أي كلموا في حق وشأن أولاً بما هو مدح لي، ثم أتبعوه بقولهم: إن مملوك. (الطلي)

(٣) قوله: "فقلدت" أي أمرني بأن أحمل السلاح وأكون مع المحامدين لا تنعم المحاربة، فإذا أنا أجره أي أجز السيف على الأرض من قصر تامن نصغر ستي. (المجمع)

(٤) قوله: "من خريئ" هو بالضم: أثاث البيت وأسطاطه، وإنما رخصه لهذا؛ لأنه كان مملوكاً. (الطلي)

(٣٢٥)، ج (٢) فقسمها رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على ثمانية عشر سهماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلاثمائة فارس، فالجساب لا يستقيم إلا على إعطاء الراجل سهماً وإعطاء الفارس سهمين، ولكن الروايات مختلفة في جيش خيبر، ويمكن التوفيق بأن بعض الرواة عند جميع من كان، وعد بعضهم الممتنئين بلا تعداد عددهم.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذَّمِّ يَتَزَوَّنَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ

هَلْ يُسْهِمُ لَهُمْ؟

١٥٥٨ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِنَارٍ^(١) الْأَسْلَمِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرِ^(٢) لَحِقَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَذْكُرُ مَنَّهُ جُرْأَةً وَتَجَدَّةً. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: لَا، قَالَ: ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكَ». وفي الحديثِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: لَا يُسْهِمُ^(٣) لِأَهْلِ الذَّمِّ وَإِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ الْقُدُورَ.

وَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يُسْهِمُ لَهُمْ إِذَا شَهِدُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

وَيُرْوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهِمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتَلُوا مَعَهُ.

١٥٥٨ (م) حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ قَابِطٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا.

١٥٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا بَرِيدٌ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ^(٥) عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَفْرِجٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ خَيْرٍ فَأَسْهِمَ لَنَا مَعَ الَّذِينَ افْتَتَحُوهَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَنْ لَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ^(٦) قَبْلَ أَنْ يُسْهِمَ لِلْخَيْلِ أَسْهِمَ لَهُ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِتِّفَاعِ بِأَيَّةِ الْمُشْرِكِينَ

١٥٦٠ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَحْزَمٍ الطَّائِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ، قَالَ: «أَتَقُوهَا غَسْلًا وَطَبْخًا فَيَنْهَى عَنْ كُلِّ شَيْءٍ ذِي

(١) قوله: "بحرة الوبر" - يفتح فسكون - فيكون ناحية من أراض المدينة (العرض الجانب). (مجمع البحار)

(٢) قوله: "لا يسهم" قال في "الهداية": ولا يسهم للملوك ولا امرأة ولا ذمي، ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام لما روى أنه عليه السلام كان لا يسهم للنساء والنصبان والعبيد، وكان يرضخ لهم، ولا استعان عليه السلام باليهود على اليهود لم يعطهم شيئاً من الغنمة يعني لم يسهم لهم - انتهى -.

(٣) قوله: "ويروى عن الزهري... الخ" قال ابن المصنف: وهو منقطع، وفي سنده ضعف مع أن يحيى بن القطان كان لا يرى مراسيل الزهري وتنادى شيئاً، ويقول: هي بمنزلة الريح، ولا شك أن هذه لا تقاوم أحاديث المنع في القوة، فكيف تعارضها.

(٤) قوله: "من لحق بالمسلمين... الخ" قال في "الهداية": وهذا لحقهم المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنمة إلى دار الإسلام شاركهم فيها، قال ابن المصنف: أما إسهامه لأبي موسى الأشعري فقال ابن حبان: إنما أعطاه من خمس الخمس ليستميل قلوبهم لا من الغنمة وهو حسن، ألا ترى أنه لم يعط غيرهم ممن لم يشهدوها.

[١] وفي النسخة الهندية «دينار»، وفي نسخة بشار: «نبار» وقال: في م: «دينار»، محرف.

[٢] وفي النسخة الهندية «عبد الله بن بردة» بإسقاط لفظة «أبي» وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار.

ناب.

وَقَدْ رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، رَوَاهُ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، وَأَبُو قِلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَشْنَاءَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ.

١٥٦٠ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَنْ حَبِيبَةَ بْنِ شَرِيحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَائِدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيَّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ نَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ، قَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَاتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْلَوْهَا وَكُلُّوا فِيهَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢ - بَابُ فِي الثَّقَلِ

١٥٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُثَقِّلُ فِي الْبِدَاةِ الرَّبْعَ^(١) وَفِي الْقُقُولِ الثَّلَاثَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَمُقَنَّ بْنِ يَزِيدَ وَابْنِ عُفَيْرٍ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ. وَحَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٥٦١ (م) - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الرِّزَّادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَثَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ الَّذِي رَأَىٰ فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الرِّزَّادِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الثَّقَلِ مِنَ الْخُمْسِ فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَمْ يَثَقِّلْنِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَقَلَ فِي مَغَازِيهِ كُلِّهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ ثَقَلَ فِي بَعْضِهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَىٰ وَجْهِ الْإِجْتِهَادِ مِنَ الْإِنْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْمَغْنَمِ وَآخِرِهِ.

قَالَ ابْنُ مَنصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَقَلَ إِذَا فَضَلَ بِالرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ^(٢)، وَإِذَا قَفَلَ بِالثَّلَاثِ بَعْدَ الْخُمْسِ، فَقَالَ: يُخْرِجُ الْخُمْسَ ثُمَّ يُثَقِّلُ بِمَا بَقِيَ وَلَا يُجَاوِزُ هَذَا. وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَىٰ مَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: الثَّقَلُ مِنَ الْخُمْسِ. قَالَ إِسْحَاقُ: كَمَا قَالَ.

(١) قوله: "يُثَقِّلُ فِي الْبِدَاةِ الرَّبْعَ" الثقل اسم لزيادة يخص به الإمام بعض الجيش على ما يعانده من الشفقة ليزيد سعيه واقتحامه خطر، والنسيل: إعطاء الثقل وكان صلى الله عليه وسلم يعمل الربيع أي في البداية وهي ابتداء سفر الغزو، وكان إذا نهضت سرية من حملة الجيش، واجتهدوا إلى العدو وأوقفوا الطائفة منهم، فما غنموا كان يعطهم منها الربيع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، وكان يعمل الثلث في الرحلة وهي فصول الجيش من الغزو، فإذا قصوا ورجعت طائفة منهم، فأوقفوا بالعدو مرة ثانية كان يعطهم مما غنموا الثلث؛ لأن نهوضهم بعد الثقل أشق، والخطر فيه أعظم، وحكى عن مالك: أنه كان يكره التغبيل. (الطبري).

(٢) قوله: "بَعْدَ الْخُمْسِ" هذا يدل على أنه يعطى من الأكلخس الأربعة التي هي للغنائم، وإليه ذهب أحمد وإسحاق، قال سعيد بن المسيب والشافعي وأبو عبيد: إنما يعطى الثقل من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم. (الطبري).

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فَيَمُوتُ قَتْلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ^(١)

١٥٦٢ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ عَلَيْهِ يَتَّةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ». وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ. ١٥٦٢ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَنَسٍ وَسُمُرَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو مُحَمَّدٍ هُوَ نَافِعٌ مُوَلَّى أَبِي قَتَادَةَ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢): لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ السَّلْبِ الْخُمْسَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: النَّفْلُ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ: مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ. وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا كَثِيرًا فَرَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْخُمْسَ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

١٤ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَانِيَةِ حَتَّى تُقَسَمَ

١٥٦٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَهْضَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٣) عَنْ شِرَاءِ الثَّمَانِيَةِ حَتَّى تُقَسَمَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الثَّبَاتِي مِنَ الشَّبَابَا

١٥٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الثَّيْسَابُورِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ عَنْ وَهَبِ بْنِ خَالِدٍ^(٤) قَالَ حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ عُرْبَاضِ بْنِ سَارِبَةَ أَنَّ أَبَاهَا أَخْبَرَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَنْ تُوطَأَ الشَّبَابَا حَتَّى يَنْصَرَفَ مَا فِي بَطُونِهِنَّ.

(١) قوله: "فله سلبه" السلب - يفتح اللام - ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه، وكذا ما على مركبه من السرج والآلة، قال في "الهداية": لا بأس بأن ينفل الإمام في حالة القتال، ويخرض به على القتال، فيقول: من قتل قتيلاً فله سلبه، أو يقول للسرية: وقد جعلت لكم الربع بعد الخمس أي بعد ما رفع الخمس.

(٢) قوله: "وقال بعض أهل العلم" ذهب الشافعي إلى أن النفل للغير من خمس الخمس سهم النبي صلى الله عليه وسلم ومن تمتسكاته قول ابن المسيب: النفل من الخمس، وذهب أحمد وإسحاق إلى أن النفل من الأحاس الأربعة، وأجيب عن قول ابن المسيب: أن تنفل النبي صلى الله عليه وسلم كتنفل سفيه يوم بدر كان من الخمس كما يدل عليه حديث ابن عباس: لا أفضاله لغیره، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام. (حاضرة الشاه ولي الله رحمه الله)

(٣) قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن شراء الثمانية" المقصود بالنهي عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسم، وعند من يرى الملك قبل القسم المقصود له الجهل بعين المبيع و صفته إذا كان في الغنم أحناس مختلفة يعني لو باع أحد من المجاهدين نصيبه من الغنم، لا يجوز لأن نصيبه مجهول، ولأنه ملك ضعيف يسقط بالأعراض والملك المستقر لا تسقط بالأعراض، كذا في "الطهي".

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ

السلب ما على الرجل من الثياب والسلاح لا الفرس، وحديث الباب عند أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في النفل، وعند أحمد والشافعي رحمهما الله تشريع كلي، فالخلاف في الغرض. وقوله: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» في غزوة حنين.

وفي الباب عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ قَابِطٍ. وَخَدِثَ عَزْبَانُ حَدِيثَ غَرِيبٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنَ الشَّيْءِ. وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُؤْطَأُ
حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَأَمَّا الْخَزَائِرُ فَقَدْ مَضَتْ السَّنَةُ فِيْهِنَّ بِأَنْ أَمْرُنَ بِالْعِدَّةِ. كُلُّ هَذَا حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ
قَالَ: حَدَّثَنَا جَبَسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَعَامِ الْمُسْرِكِينَ

١٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّبَالِيُّ عَنْ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي بِسَاحِكِ بْنِ خَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْصَةَ
بِنَ هَلْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى فَقَالَ: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ» فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ ضَارَعَتْ فِيهِ
النَّصْرَانِيَّةُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٦٥ (م ١) - قَالَ مُحَمَّدُ: وَقَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ سَاحِكِ عَنْ قَيْصَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
١٥٦٥ (م ٢) - قَالَ مُحَمَّدُ: وَقَالَ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَاحِكِ عَنْ مُرِّي بْنِ قَطْرِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي طَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ.

١٧ - بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الشَّيْءِ

١٥٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي حُجَيْيٌّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبَلِيِّ
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ:
كَرَهُوا التَّفْرِيقَ بَيْنَ الشَّيْءِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَبَيْنَ الْوَالِدِ وَبَيْنَ الْإِخْوَةِ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ

١٥٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي الشَّعْرِ وَاسْمُهُ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ
الْحَفَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ جِبْرَائِيلَ هَبَطَ عَلَيَّ، فَقَالَ لِي: خَيْرُهُمْ - يَعْنِي أَصْحَابَكَ - فِي أَسَارَى بَذَرِ الْقَتْلِ أَوْ الْفِدَاءِ عَلَى أَنْ

(١) قوله: «لَا يَتَخَلَّجَنَّ» أي لا يحرّك فيه شيء من الشك، ويروى بالخاء أي المهمل، وأصل الاختلاج الحركة والاضطراب، قوله: ضارعت أي شابهت النصرانية والريانية في تضييقهم وتشديدهم، وكيف وأنت على الحنيفية السهلة، كذا في «مجمع البحار».
(٢) قوله: «مَنْ فَرَّقَ» أي ببيع أو هبة أو غوه لا بحق مستحق كدفع أحدهما بالحنابة والرد بالعيب، كذا في «الهداية»، وقوله: بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا قَالُوا: تَحْصِيصُ الذِّكْرِ بِهَا لَوْفُورِ شَفَقَةِ الْأُمِّ، أَوْ لَوْفُورِ الْقَضِيَةِ فِيهَا، وَأَخْفَوْا بِهَا حُكْمَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا كَرَاهَةُ تَفْرِيقِ صَغِيرٍ عَنْ ذِي رَحِمٍ عَرْمٍ، وَالتَّقْيِيدُ بِالصَّغِيرِ بِحُجْرَةِ الْكَبِيرِ وَحَدِّ الْكَبِيرِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَبْلُغَ سَبْعَ سِنِينَ أَوْ ثَمَانِيًا، وَعِنْدَنَا أَنْ يَحْتَلِمَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَإِنْ كَرِهَ وَاحْتَلِمَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْفِدَاءِ

قوله: (عن عبدة عن علي الخ) عبدة بفتح الأول عنى فعلة.

قوله: (خيرهم يعني أصحابك الخ) ههنا إشكال وهو أن أسارى بدر قد شُورز في حقهم فقال عمر: يقتلون ويقتل كل قريب فريسه،

يُقْتَلُ مِنْهُمْ قَابِلًا مِثْلَهُمْ، قَالُوا: الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مِنَّا^(١).

وفي الباب عن ابن مشغود وأنس وأبي بريدة وجبير بن مطعم.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

وَرَوَى أَبُو أَسَافَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَرَوَى ابْنُ غَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا.

وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ إِسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ.

١٥٦٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

فَدَى وَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعُمَرُ بْنُ قِلَابَةَ هُوَ أَبُو الْمُهَلَّبِ وَاسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، وَيُقَالُ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو. وَأَبُو قِلَابَةَ إِسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ

بْنُ زَيْدٍ الْجَزَمِيُّ.

وَالْمَقْلُ عَلَى هَذَا جَنْدٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمُرَّ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَسَارَى

وَيُقْتَلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيَفْدَى مَنْ شَاءَ. وَاخْتَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَتْلَ عَلَى الْفِدَاءِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: بَلَّغْنِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَبِمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ» نَسَخَهَا «فَاتَّقِلُّوهُمْ حَيْثُ

تَقِفْتُمُوهُمْ».

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَخِي إِذَا أُسِرَ الْأَسِيرُ يُقْتَلُ أَوْ

(١) قوله: "يقتل منا" إنما اختاروا ذلك رغبة منهم في أسارى بدر، وفي تبليهم درجة الشهادة في السنة الفارقة بقتل الكفار بإيهم ورقة منهم عليهم بقرابته بينهم، وهذا الحديث مشكل جدًا لمخالفة ما يدل عليه ظاهر التنزيل، ولما صح من الأحاديث في أمر أسارى بدر أن أخذ الفداء كان رأيًا أراده فعمتوا عليه، ولو كان هناك تخيير نوحى صمدوى لم يتوجه المعاتبه عليهم، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَشِئْنَ فِي الْأَرْضِ﴾.

أقول -وبالله التوفيق-: لا مسافة بين الحديث والآية، وذلك أن التخيير في الحديث وارد على سبيل الاختيار والامتناع، والله أن يمتنع عباده بى شاء، امتنع الله تعالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ كُنْتُمْ تُرَدُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبُّكُمْ فَتَعَالَى أُمْتَعَكَ﴾ الآية، وامتنع الناس بتعليم السحر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ﴾ الآية، ولعل الله تعالى امتنع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين القتل والفداء، وأنزل جبرئيل عليه السلام بذلك، هل هم يختارون ما فيه رضى الله تعالى من قتل أعداءه أم يؤثرون لأعراض العاحلة من قبول الفدية، فلما اختاروا الثاني عوتبوا بقوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ...﴾ الآية. (الطبي مختصرًا)

وقال أبو بكر الصديق (الفداء) واعتاده النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم نزل العتاب كما في الروايات، قال عليه الصلاة والسلام: كان العتاب على رأس هذه الشجرة لو لم يكن عمر. فإذا كان الله تعالى قد حذر فكيف العتاب؟ والجواب باللهم إن العتاب لعله على اختيار الشئ المرجوح.

قوله: (فدى رجلين مسلمين إلخ) الأسارى عندنا تقتل أو تسترق، وفي الفداء بالفس أو المال تردد، وعندى أنهما جائزان كما روي عن محمد بن الحسن، وفي الدر المختار ص (٢١٩) وحرم منهم، أقول: إن أكثر أرباب التصنيف إل نسخ المثل بالآية: «وَاتَّقِلُّوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ» [البقرة: ١٩١] وفي السير الكبير محمد بن الحسن: أن المثل جائز بشرط أن يرى الإمام مصلحة، والتمسك بحديث عامة وحديث آخر.

قوله: (مرسلاً إلخ) إذا كان مرسلاً فذكر علي ليس في موضعه كما وجد في النسخ.

قوله: (يقتل من شاء ويغدي من شاء إلخ) أقول: الأصوب بغدي من شاء من المفاعلة.

يُقَادَى أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: إِنْ قَدَرُوا أَنْ يَفَادُوا فَلَيْسَ بِهِ نَاسٌ، وَإِنْ قُتِلَ فَمَا أَغْلَمَ بِهِ نَاسًا، قَالَ إِشْحَاقُ: الْإِثْمَانُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا فَاطْمَعُ بِهِ الْكَثِيرُ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^(١).

وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَرَبَاحٍ^(٢)، وَيُقَالُ: رَبَاحُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ سَرِيعٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالصُّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: كَرِهُوا قَتْلَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.

وَرَخِصَصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيِّنَاتِ وَقَتْلَ النِّسَاءِ فِيهِمْ وَالْوِلْدَانِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَرَخِصَا فِي الْبَيِّنَاتِ.

١٥٧٠ - حَدَّثَنَا نُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الصُّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ خِيلْنَا أَوْطَأْتُ مِنْ نِسَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَأَوْلَادِهِمْ، قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ»^(٣).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ

١٥٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَقُلَانًا - لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ - فَأَخْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: جِئْنَا أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُخْرِقُوا فَلَانًا وَقُلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا تَعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهَ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخُمْزَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْأَسْلَمِيِّ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بَيْنَ سُلَيْمَانَ

(١) قوله: "ونهى عن قتل النساء والصبيان" قال أحمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يقتل في شيء من المغازي صبي ولا امرأة ولا شيخ فإن إلا أن تقاتل المرأة فتقتل. (الموطأ لمحمد)

(٢) قوله: "هم من آبائهم" قال النووي: اختلف العلماء في من مات من أطفال المشركين، فمنهم من يقول: هم تبع لأبائهم في النار، ومنهم من توقف فيهم، والثالث وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون أنهم من أهل الجنة، واستدل بأشياء: منها: حديث إبراهيم الخليل عليه السلام حين رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحوله أولاد الناس: "قالوا: يا رسول الله! وأولاد المشركين؟ قال: وأولاد المشركين" رواه البخاري في "صحيحه".

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ولا يتوجه على المبرود انتكاف حتى يبلغ، فيلزم الحجة، وهذا معنى عليه. أقول: والعلم عند الله الحق الشرف ما ورد في "مسند أحمد بن حنبل" عن علي في حديث حديجة في أولادها، هذا كله ما في "الطبي".

بن يسار وبين أبي هريرة رجلاً في هذا الحديث. ورؤي غير واحد مثل رواية الليث، وحديث الليث بن سعد أشبه وأصح.

٢١ - باب ما جاء في الغلول

١٥٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ بِرِيءٍ مِنَ الْكِبْرِ وَالْغُلُولِ وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وفي الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني.

١٥٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ وَهُوَ بِرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ^(١): الْكَبْرِ وَالْغُلُولِ^(٢) وَالَّذِينَ دَخَلَ الْجَنَّةَ» هَكَذَا قَالَ سَعِيدٌ الْكَنْزِيُّ وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ الْكَبِيرُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَعْدَانَ. وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ.

١٥٧٤ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سِمَاكُ أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فُلَانًا قَدِ اسْتَشْهَدَ، قَالَ: «كَلَّا» قَدْ زَانَتْهُ فِي الثَّارِ بِغَبَاءٍ^(٣) قَدْ غَلَّهَا، قَالَ: «قُمْ يَا عُمَرُ فَتَادِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، ثَلَاثًا».

هذا حديث حسن صحيح غريب.

٢٢ - باب ما جاء في خروج النساء في الحرب

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلَالٍ الصُّوْفِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْمِيُّ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ يَسْقِينَ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى.

وفي الباب عن الرُّبَيْعِ بْنِ مَعُوذٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٣ - باب ما جاء في قبول هدايا المشركين

١٥٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ ثَوْبَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ كَسْرَى أَهْدَى لَهُ فَقَبِلَ وَأَنَّ الْمَلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ فَقَبِلَ مِنْهُمْ.

وفي الباب عن جابر. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَثَوْبَرٌ هُوَ ابْنُ أَبِي فَاخْشَنَةَ، اشْتَهَرَ سَعِيدُ بْنُ عِلَاقَةَ، وَثَوْبَرٌ يُكْنَى:

(١) قوله: «من ثلث: الكبر... الخ» الكثر لغة: المال المدفون تحت الأرض، فإذا أخرج منه الواجب، لم يبق كثرًا شرعًا، وإن كان مكنوزًا لغةً، ويشهد عليه ما ورد كل ما أدت زكاته، فليس يكنز، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية، وقيل: الآية منسوخة، وقيل: حاص بأهل الكتاب، كذا في «الجمع».

(٢) قوله: «الغلول» الخيانة من المغنم، والمراد من الدين حقوق العباد.

(٣) قوله: «بغباء» الباء كساء كالغباغة. (لقاموس) الباء والغباغة ضرب من أكسية، والجمع عباءات، فانه الطيب.

باب ما جاء في قبول هدايا المشركين

قوله: (إن كسرى أهدى له الخ) أقول: لم أجد من أهدى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وقبل هديته، فإنه يحرق كتابه عليه الصلاة والسلام حين كتب إليه، وأرسل أحشابه إلى المدينة يأتوا بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، فعندي أنه وهم الراوي قطعاً، وهبت مصداق قول الشافعي: أهد فلان طريق الحرة الخ، أي (كاهكشاك) كان بقوها الشافعي فيمن يغلط.

أبَا جَهْمٍ.

٢٤ - [بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ هَذَا الشَّرِكِينَ]^(١)

١٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ جَمْرَانَ الْقَطَّانِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ^(٢) عَنْ عِيَّاضِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ أَمَّادَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً أَوْ نَاقَةً^(٣)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسَلَسْتُ؟» فَقَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَنِّي نَهَيْتُ^(٤) عَنْ زَيْدِ الشَّرِكِينَ».

قَالَ أَبُو عِيَّاسٍ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أَنِّي نَهَيْتُ عَنْ زَيْدِ الشَّرِكِينَ» بَعْنِي هَذَايَاهُمْ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ مِنَ الشَّرِكِينَ هَذَايَاهُمْ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْكَرَاهِيَةَ، وَاسْتَحْتَلَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا بَعْدَ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُمْ ثُمَّ نَهَى عَنْ هَذَايَاهُمْ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ

١٥٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاةً أَمَرَ فُسْرُ بِهِ فَخَرَّ سَاجِدًا^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ رَأَوْا سَجْدَةَ الشُّكْرِ^(٢).

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ

١٥٧٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ زُبَايْحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذَ بِالْقَوْمِ^(٣)» يَعْنِي تُجِيزُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

(١) قوله: "الليخير" - بكسر اللين وشد الحاء المعجمتين وسكون التنية فراء - كذا في "المعنى".

(٢) قوله: "فإن نهيت عن زيد المشركين" هو - يسكون الباء - الرصد والعطاء، قيل: لعله منسوخ لأنه قبل هدية غير واحد من المشركين، قيل: ردة ليغظه فيحمله على الإسلام أو لأن للهدية موضعاً من القلب لا يجوز أن يعيل بقلبه إلى مشرك، ومن قبله منهم، فأهل كتاب لا مشرك. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "لتأخذ للقوم" يعني تجير، يقال: أجرت فلاناً على فلان أعشيته منه ومنعته، وإنما فسره به لإيهامه، فإن مفعول قوله: "لتأخذ" محذوف أي الأمان والبال عليه قرآن الأحوال. (الطحاوي)

بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ

روى مشايخنا عن أبي حنيفة أن سجدة الشكر ليست بشيء، ومثله روى عن مالك، ثم في شرح قول أبي حنيفة قيل: إنه مكروه، وقيل: ليس بشكر كامل، والكمال في الركعتين، واختاره ابن عابدين والحموي محشي الأشياء، وهو المختار لصحة الأحاديث، وقال في الدر المختار: سجدة الشكر مستحبة وبه يفتي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ

لكل مسلم حتى في أمان الكافر ويصير الكافر مأموناً، نعم لو رأى الإمام عدم المصلحة فله نيهه ويعذر من آمن، ولا يجوز تعرضه قبل

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتناها من نسخة بشار.

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «هدية له - أو ناقة -».

[٣] وفي نسخة بشار: «فخر لله ساجداً».

[٤] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتنا بشار، ولفظها: «وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة مقارب الحديث».

وفي الباب عن أم هانئ، وهذا حديث حسن غريب^(١).

١٥٧٩ (م) - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أَجَزْتُ رَجُلَيْنِ مِنَ اخْتَفَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ آمَنَّا مِنْ آمَنَتِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢). وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَجَازُوا أَمَانَ الْمَرْأَةِ^(٣) وَالْعَبْدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، أَجَازَا أَمَانَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ. وَأَبُو مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ، وَاسْمُهُ: يَزِيدُ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دُمَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أُعْطِيَ الْأَمَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ جَائِزٌ عَلَى كُلِّهِمْ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَدْرِ

١٥٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَنبَاءًا شُعْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْفَيْضِ قَالَ: سَمِعْتُ سَلِيمَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ أَهْلِ الرَّؤْمِ عَهْدٌ، وَكَانَ يَسِيرُ فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ أَعَارَ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا رَجَلَ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَفَاءٌ لَا غَدْرَ^(٤)، وَإِذَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ، فَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَحُلُّنْ عَهْدَهُ وَلَا يَشُدُّهُ حَتَّى يَمُضِيَ أَمْدُهُ أَوْ يَنْبُذَ إِلَيْهِمْ سِوَاءَهُ». قَالَ: فَرَجَعَ مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١٥٨١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي ضَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وفي الباب عن عليٍّ وعبد الله بن مسعود وأبي سعيد الخدري وأنس. وهذا حديث حسن صحيح^(٥).

(١) قوله: "أمان المرأة والعبد" قال في "الهندية": وإذا آمن رجل أو امرأة حرًا أو كافرًا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة، صبح أمانهم ولم يكن لأحد من المسلمين قتلهم، والأصل فيه قوله عليه "السلام": "المسلمون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم" - انتهى - والله أعلم بالصواب.

(٢) قوله: "وفاء لا غدر" فيه اختصار وحذف لصيق المقام أي ليكن منكم وفاء لا غدر يعني بعيد من أهل الله وأمة محمد صلوات الله عليه

التبذ بسوء.

قوله: (دمة المسلمين.. الخ) يعني بعض أرباب الفتوى أن الناس انصرفوا نحو نصارى العصر فغدر ونقض العهد ونكسوا بحديث الباب، أقول: إنه قياس علماء العصر فإن الحديث في صورة المخاربة وإن لا أتكلم إلا في أن المسألة ليست في كتب الفقهاء نفيًا ولا إثباتًا،

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتتها بشار، ولفظها: «وسألت محمدًا فقال: هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة وهو مقارب الحديث».

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «صحيح» فقط.

[٣] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتتها بشار، ولفظها: «وسألت محمدًا عن حديث سويد عن أبي إسحاق عن عمارة بن عمير عن عبي عن النبي ﷺ قال: «لكل غادر لواء» فقال: لا أعرف هذا الحديث مرفوعًا».

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّزْوِيلِ عَلَى الْحَكَمِ

١٥٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: زَمِيَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَطَعُوا أَكْحَلَهُ، أَوْ أَبْجَلَهُ، فَحَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّارِ فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ فَتَرَكَهُ فَتَرَفَهُ الدَّمُ. فَحَسَمَهُ أُخْرَى فَانْتَفَخَتْ يَدُهُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تُفَرِّعَ عَيْنِي مِنْ بَيْنِ قُرَيْظَةٍ، فَاسْتَمْسَكَ عِرْقَهُ فَمَا قَطَرَ قَطْرَةً حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَحَكَمَ أَنْ يُقْتَلَ رِجَالُهُمْ وَتُسْتَحْيَى نِسَاؤُهُمْ يَسْتَعِينُ بِهِمُ الْمُتَسَلِّمُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَبْتَ حَكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ». وَكَانُوا أَرْبَعِيَانَةً، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَتْلِهِمْ انْتَفَخَ عِرْقُهُ فَمَاتَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَغَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْبُوا شُرَحَّهُمْ». وَالشُّرُحُ الْعِلْمَانُ الَّذِينَ لَمْ يُتَّبِعُوا^(١). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَزَوَاهُ حُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ قَتَادَةَ نَحْوَهُ.

١٥٨٤ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ غَطِيَّةَ الْقُرَظِيِّ قَالَ: عَرَضْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتُ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ خُلِّي سَبِيلُهُ، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يَتَّبِعْ خُلِّي سَبِيلِي^(٢). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ يَزُونُ الْإِنْبَاءَ بَلْوَعًا إِنْ لَمْ يُعْرِفْ إِخْتِلَامَهُ وَلَا سَبْطَهُ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِلْفِ

١٥٨٥ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَتْعَدَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رَزِيحٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ عَنْ غَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حُطَّتِيهِ: «أَوْقُوا بِحِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ»^(٣) فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ - يَعْنِي الْإِسْلَامَ - إِلَّا شِدَّةً، وَلَا تَحْدِثُوا^(٤) حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ.

ارتكاب التعدي، ولا استعداد صدر الحيلة بشبهة: الله أكبر، وإنما كره عمرو بن عبسة ذلك لأنه إذا هادنهم إلى مدد، وهو مقبض في وطنه، فقد صارت مدة ميسرة بعد انقضاء الضرورة كالشروط مع المدة في أن لا يعزوه فيها، فإذا سار إليهم في أيام خدعة كان إيقاعه قبل الوقت الذي كانوا يتوقعون، فعند ذلك عمرو عذرًا، فوله: أو يبتد إليهم على سواء أي بعينهم أنه يريد أن يعزوه وأن الصديق الذي كان بينهم قد ارتفع، فيكون الفريقان في علم ذلك على السواء. (الطبري)

(١) قوله: "لم يتتبعوا" من الإساءة أي لم يتتبعوا شعر عائلتهم أي لم يسفحوا، فالإنبياء جعل علامة تسريح.

(٢) قوله: "أوقوا بحلف الجاهلية" أصل الحلف المعاودة على التعاضد والمساعد والإلتفات لما كان في الجاهلية على الفتن والقتال من الفساد، فذلك الذي ورد انتهى عنه في الإسلام بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا حلف في الإسلام" وما كان منه في الجاهلية على نصرته انقلبه وصلة الأرحام، فذلك الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم: "أي حلف كان في الجاهلية، لا يزده الإسلام إلا شدة". (الطبري)

(٣) قوله: "ولا تحدثوا حلفًا" أي في الإسلام، والتكفير فيه يتضمن وجهين: أحدهما أن يكون للحبس أي لا تحدثوا حلفًا معًا، والآخر أن يكون لتبوع، قال المظهر: يعني إن كنتم حلفتم في الجاهلية بأن يعين بعضكم بعضًا وبرت بعضكم من بعض، فإذا أسلمتم فاقبلوا به، ولكن لا تحدثوا حلفًا في الإسلام بأن يرت بعضكم من بعض. (الطبري)

وفي الباب عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ.
وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣١ - بَابُ فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ

١٥٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِبَجْرَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَلَى مَنَافِرَ فَبَاءَنَا بِكِتَابِ عُمَرَ: أَنْظِرْ مَجُوسَ مَنْ قَبْلَكَ فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ^(١)، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ بَجَالَةَ: أَنَّ عُمَرَ كَانَ لَا يَأْخُذُ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ.
وفي الحديث كلامٌ من هذا.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ مَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

١٥٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْثَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَمُرُّ^(٣) بِقَوْمٍ فَلَا هُمْ يَضَيِّقُونَا، وَلَا هُمْ يُؤَدُّونَ مَا لَنَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقِّ وَلَا نَحْنُ نَأْخُذُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ

(١) قوله: "مُعَذِّمُهم الجزية" قال محمد: السنة أن يؤخذ الجزية من المجوس من غير أن تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم، وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم. (الموطأ)

(٢) قوله: "إِنَّا نَمُرُّ بِقَوْمٍ..." الخ قد بين المصنف في تأويل الحديث نوجهاً حسناً، وقال معي السنة: وقد يكون مرورهم على جماعة من أهل الذمة، وقد شرط الإمام عليهم ضيافة من يترى بهم، فإن لم يفعلوا أخذوا منهم حقهم كرهاً، فأما إذا لم يكن شرط عليهم والنازل غير

باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوسي

قال الشافعي: إن الجزية على الكتاني ومثله المجوسي فإنه كان ذا كتاب قد فقد، وقال أبو حنيفة: إن في مشركي العرب والمتردين سبغاً أو إسلاماً والجزية على المعجم، وعسك الطحاوي في مشكل الآثار حديث: قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأي طالب: «لو قلتم كلمة يطعكم بها العرب وتؤدي الجزية المعجم إلخ»، قلنا: إن قيد الكتاني والمجوسي قيد اتفاقي، وإن قيل: إن تردد عمر يفيد الشافعية قلت إن تردد عمر بسبب أنه زعم المجوسي من أهل الكتاب وفقد ولكنه لما رأى أن المجوسي يناكحون بمحارمهم زعم أنهم تركوا كتابهم فأراد أن يردهم إلى كتابهم فوجه التردد هنا لا في أخذ الجزية وأراد أن لا يقضى بالجزية من ينكح محارمه لا يعاهد معهم، والله أعلم.

باب ما يحل من أموال أهل الذمة

قال العلماء: إن يحمل حديث الباب أنه عليه الصلاة والسلام عاهد بالذميين أن يطعموا إذا أتاهم المسلمون، وهذا مفهوم من كتيبه عليه

[١] قَالَ يَشَارُ فِي نَسَخَتِهِ: جَاءَ بَعْدَ هَذَا فِي مِ الْحَدِيثِ الْآتِي:

(١٥٨٨) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي كَيْشَةَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ بَحْرَيْنَ، وَأَخَذَهَا عُمَرُ بْنُ فَارَسَ، وَأَخَذَهَا عُثْمَانُ بْنُ الْفَرَسِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: هُوَ مَالِكٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وهذا الحديث ليس من أحاديث الترمذي لأمر:

١ - أن المزني لم يذكره في تحفة الأشراف، ولا استدركه عليه الحفاظان: العراقي وابن حجر.

٢ - أن المزني لما ترجم للحسين بن أبي كيشة في تهذيب الكمال وذكر روايته عن عبد الرحمن بن مهدي لم يرقم عليه برقم الترمذي.

٣ - أن الهيثمي ذكره في «مجمع الزوائد»، وانظر المسند الجامع ٢٦/٣ حديث (٣٩٧٦)

أَبُوا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا فَعُذُوا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَيْضًا.

وَأَمَّا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ فِي الْعُرُو فَيَمْزُونَ بِقَوْمٍ وَلَا يَجِدُونَ مِنَ الطَّعَامِ مَا يَشْتَرُونَ بِالشَّمَنِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَبَوْا أَنْ يَنْتَمُوا إِلَّا أَنْ تَأْخُذُوا كَرْهًا فَعُذُوا».

هَكَذَا رَوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ مُفَسِّرًا. وَقَدْ رَوَى عَنْ هَمَزِ بْنِ الْحُطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِنَحْوِ هَذَا.

٣٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهِجْرَةِ

١٥٩٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الصَّبِيُّ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١) حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ الْمُغْتَمِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢) وَلَكِنْ جِهَادٌ وَتَيْتٌ. وَإِذَا اسْتَشْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِشٍ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنصُورِ بْنِ الْمُغْتَمِرِ نَحْوَ هَذَا.

٣٤ - بَذَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ

١٥٩١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَمَوِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»^(٣). قَالَ جَابِرٌ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا نَقْرَ وَلَمْ يُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْعَمِ وَابْنِ عَمْرٍو وَعَبَادَةَ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ يُونُسَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو سَلَمَةَ.

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَنْعَمِ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخُدَيْبِيَّةِ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

مضطرب، فلا يجوز أخذ ما لا يغير بغير حثية نفس منه، كد في "امفاتيح".

(١) قوله: "ولا هجرة بعد الفتح" أي لا هجرة من مكة بعد الفتح فخرية؛ لأنها صارت دار الإسلام ولا فضيلة. قوله: "ولكن جهاد وتيت" أي لكن لكم طريق إلى تحصيل مغانم في معنى الهجرة بالجهاد وتية الخير في كل شيء، وبقيت الهجرة من دار حرب واحدة إلى يوم القيامة. قوله: "إذا استشفرتكم" الاستعصار الاستنصار أي إذا دعاكم الاستعصار إلى العزو، فاذهبوا. (المجمع)

(٢) قوله: "تحت الشجرة" أي تحت سجرة سمرق في الحديبية بآيعة النبي صلى الله عليه وسلم ببيعة الرضوان. (جمع أسجار)

المصلاة والسلام التي أخرجهما للربيعي في آخر التخریج.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهِجْرَةِ

الهجرة إلى دار الإسلام من دار الحرب مختلفة في المتأخرين، وليس المسألة في كتب الأحناف نعم تعرض ههنا الشافعية، وقال أنساه عند العزيز في بعض رسائله باستحياب الهجرة وهو المنحصر، وقال بعض العلماء بالموجب، وتدل الأمادي والآيات على الاستحب؛ منها ما أخرجه الترمذي ص (١٩٥) عن بريدة لما فيه أنهم: «بكم تون كأمرات المسلمين يجري عليهم الج، وقاوا: كانت واجبة على أهل مكة، وقد تجب في بعض لأحوال».

[١] وفي النسخة الهندية: «زياد عن عبد الله» وهو خطأ. والتصحيح من نسخة بغداد.

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فَيَقُولُ لَنَا: «فِيْمَا اسْتَطَعْتُمْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥٩٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَمْ نُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفَرَّ»^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَمَعْنَى كَلَامِ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ. قَدْ بَايَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لَا نَرَاكَ بَيْنَ يَدَيْكَ مَا لَمْ تُقَاتِلْ وَبَايَعَهُ آخَرُونَ فَقَالُوا: لَا نَفَرَّ.

٣٥ - بَابُ فِي تَكْبِ الثَّيْبَةِ

١٥٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ»^(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ بَايَعَ إِنَّمَاءً، فَإِنْ أَغْطَاهُ^(٣) وَفَالَهُ، وَإِنْ لَمْ يَغْطِطْهُ لَمْ يَفِ لَهُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤).

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَبْدِ

١٥٩٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ فُبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَشْعُرُ الشَّيْءُ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ. فَجَاءَ سَيِّدُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بِعْنِيهِ فَأَشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، وَلَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَشَأَلَ أَعْبَدَهُ هُوَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ

١٥٩٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ سَمِعَ أُمَيْمَةَ بِنْتُ رُفَيْمَةَ تَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ فَقَالَ لَنَا: «فِي مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْحَمَ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعْنَا قَالَ سُفْيَانُ:

(١) قوله: "على أن لا نفرَّ" ولم يبايعه على الموت، وفي الرواية الآتية عن سلمة على الموت، حاصل مرويتين واحد، وهو عدم الفرار، قال النووي: قوله: يبايعناه على الموت أي على أن لا نفر حتى نطهر عدونا أو نقتل، لا أن الموت مقصود بقصد انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، كما في "مجمع البحار".

(٢) قوله: "لا يكلمهم الله" أي تكلمهم نعت المحرم وبإظهار الفرضي بل بكلام مسجود، ومن: أراد الإعراض عنهم ولا يطر نظر راحة ونعاف، ولا يزكّيهم أي لا يطهرهم من دنس ذنوبهم أو لا يقبّلهم. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "فإن أغطاه..." الخ" حاصله أن غرضه من البيعة جزئياً، فإن أعطى رضى، وإن لم يعط مسجود، وترك المصنف، ذكره الأئمة من الثلاثة للاختصار كما ثبت في رواية غيره أحدهما رجل على فضل ماء ما بقلا شمع من ابن السبي، وقائيهما رجل بايع رجلاً تسعة بأحرف الكلاب، كما في "مسند أحمد".

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ

يجوز بيعه النسيان بأحد الرداء وهو ثلاث، ولا يجوز المصافحة أصلاً ولم يعت.

تَعْنِي صَافِحَنَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَوْلِي لِمَاةٍ امْرَأَةٍ^(١) كَقَوْلِي لَأَحْزَاءٍ وَاحِدَةٍ».

وفي الباب عَنْ غَابِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ.

وهذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ. وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ نَحْوَهُ.

٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَذْرِ

١٥٩٨ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الزَّهَّاءِ قَالَ: «كُنَّا تَخْدُثُ أَنَّ أَصْحَابَ بَذْرِ يَوْمَ كَعْبَةَ أَصْحَابِ طَالُوتَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ^(٢)».

وفي الباب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ

١٥٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَمَرَكُمُ أَنْ تُوَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ». وفي الحديث قصة.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٥٩٩(م) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّهْنِئَةِ

١٦٠٠ - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ زَافِعٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَقَدَّمَ سَرْعَانِ النَّاسِ فَتَجَعَّلُوا مِنَ الْعَنَائِمِ فَاطْبَعُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أُخْرَى النَّاسِ فَمَرُّ بِالْقُدُورِ فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِفَتْ^(٤)، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمْ فَعَدَلَ بَعْثًا بِعَشْرِ شِئَاءٍ».

وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبَّادَةَ عَنْ جَدِّهِ زَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ.

١٦٠٠(م) - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ. وَهَذَا أَصَحُّ. وَعَبَّادَةُ بْنُ رِفَاعَةَ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ

زَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

وفي الباب عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ وَأَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَأَبِي الدُّرْدَاءِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَجَابِرُ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ.

١٦٠١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ انْتَهَبَ^(٥) فَلَيْسَ مِنَّا».

(١) قوله: "قولي لماة امرأة كقول لامرأة واحدة" أجاب بوجهين: أحدهما أن القول بكفى عن المصافحة، والثاني أن لا يشترط لكل واحدة، (جمع البحار)

(٢) قوله: "أى جمرة" - بجيم والراء - اسم نصر بن عمار الضبي.

(٣) قوله: "فأكففت" أى قلبت وأريق ما فيها لأهلهم ذبحوا العنم قبل القسمة. (جمع البحار)

(٤) قوله: "من انتهب" أى أخذ مال العنيمة قبل القسمة، قوله: فليس منا أى ليس من أهل طريقتنا وسيرتنا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

٤١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ

١٦٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَأُوا^(١) الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُ^(٢) إِلَى أَضْيَقِهِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَأَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣).

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى». قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ تَعْظِيمًا لَهُمْ، وَإِنَّمَا أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ بِتَذَلُّلِهِمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَتْرُكُ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْظِيمًا لَهُمْ^(٤).
١٦٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدَهُمْ فَأَتَمَّا يَقُولُ السَّلَامَ عَلَيْكَ فَقُلْ^(٥): «عَلَيْكَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْقِيَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ

١٦٠٤ - حَدَّثَنَا هُنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُغَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمَ فَأَعْتَصَمَ نَاسٌ^(٦) بِالسُّجُودِ فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِنُصْفِ الْقَتْلِ وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ»^(٧) مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَقِيُمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ^(٨) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَاهِي

(١) قوله: "لا تبدؤوا" قال النووي: قال بعض أصحابنا: يكره ابتداءهم بالسalam ولا يحرم، وهذا ضعيف؛ لأن النهي للتحريم، فالصواب تحريم ابتداءهم، وحكى الفاضل عياض عن جماعة أنه يجوز ابتداءهم للضرورة والحاجة، وهو قول النخعي وعلقمة، وأما المبتدع فاختار أنه لا يبدأ بالسalam إلا لعذر وخوف ومفسدة، قاله الطحاوي.

(٢) قوله: "فاضطروه... الخ" أي لا يترك في صلب الطريق بل يضطروا إلى أضيقه، ولكن التضييق بحيث لا يقع في دمهضة ونحوها. (الطحاوي)

(٣) قوله: "فقل" قال الطحاوي: اتفقوا على تركه على أهل الكتاب إذ أسلموا لكن لا يقال لهم: وعليكم السلام بل يقال: عليكم أو وعليكم فقط، وقد جاءت الأحاديث التي ذكرها مسلم: عليكم وعليكم بإثبات الروايات: "وعليكم" بإثباتها، وعلى هذا ففي معناها وجهان: أحدهما أنه على ظاهره، فقالوا: عليكم الموت، قال: وعليكم أيضًا أي نحن وأنتم فيه سواء، كلنا نموت، والثاني أن الروايات هنا للاستئناف لا للعطف والتشريك، وتقديره: عليكم ما تستحقونه من المذمة قال الخطابي: حذف الواو هو الصواب؛ لأنه حصار كلامهم بعينه مردودًا عليهم خاصة، وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة، قال النووي: والصواب أن إثبات الواو وحذفها جافزان كما صرح به الروايات، وإثباتها أجود، ولا مفسدة فيه لأن السام الموت وهو علينا وعليهم، فلا ضرر فيه - انتهى -.

(٤) قوله: "فاعتصم ناس بالسجود" أي ناس من المسلمين الساكنين في الكفار سجدوا باعتماد أن جيش الإسلام يتركونا عن القتل حيث يرونا ساجدين؛ لأن الصلاة علامة الإيمان.

(٥) قوله: "أنا بريء... الخ" أي يجب على المسلم أن يتباعد عن منزل مشرك، ولا يتزل بموضع إذا وفدت نازه كفار مشرك، بل يتزل مع المسلمين في دارهم؛ لأنه لا عهد للمشركين، ولا أمان وحشهم على الضمير، قوله: لا تراهي، أصله لا تراهي تتفاعل من الرواية، أو معناه لا يتسم المسلم بسمة الشرك أي لا ينشئه في عهده وشكله، وبرأته صلى الله عليه وسلم برائة من دمه أو مولاته، وإنما عهده نصف عهده

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة يشار: «صحيح» فقط. وقال: في م وي: حسن صحيح وما أثبتناه من التحفة.

[٢] هذه العبارة أي من «ومعنى هذا الحديث» إلى «تعظيمًا لهم» ساقطة من نسخة يشار.

نَارَاهُمَا».

١٦٠٥ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ جَرِيرٍ. وَهَذَا أَصَحُّ.

وفي الباب عَنْ سَمُرَةَ. وَانْتَهَزَ أَصْحَابُ إِسْمَاعِيلَ قَالُوا: عَنْ (إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ جَرِيرٍ.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ عَنْ جَرِيرٍ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الصَّحِيحُ حَدِيثُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ.

وَرَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَاكِنُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَجَامِعُوهُمْ، فَمَنْ سَاكَنَهُمْ أَوْ جَامَعَهُمْ فَهُوَ بِمِثْلِهِمْ».

٤٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ^(١)

١٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَئِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٢).

١٦٠٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ

جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ ﷺ

١٦٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ: مَنْ يَرْتَدُّ؟ قَالَ: أَهْلِي وَوَلَدِي. قَالَتْ: فَمَا لِي لَا أَرْتُ أَبِي؟ فَقَالَ أَبُو

لأنهم أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفار، فكانوا كمن هلك بجنابة نفسه وحناية غيره، فيسقط حصاة جنابته. (مجمع البحار)
(١) قوله: "من جزيرة العرب" قال الطبري: الجزيرة اسم صقع من الأرض وهو ما بين حضرات أبي موسى الأشعري إلى أقصى اليمن إلى الطول، وما بين رمل بشرين إلى منقطع السماوة في العرض، وقبل: هو من أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً، ومن جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً، قال الأزهري: سميت جزيرة لأن بحر فارس و بحر السودان أحاط بجانبيها، وأحاط بالجناب الشمالي دجلة وفرات.

باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

الكافر لا يقم في جزيرة العرب ، نعم يجوز المرور ، واختلف في أن الحكم لجميع جزيرة العرب أو لبعضها ، وأشار إلى الأول الطحاوي في مشكل الآثار واختصر محمد في موضعه ص (٢٧٢) .

باب ما جاء في تركة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

كان حائط فداك بين مدينة وحير.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث «الحسن بن علي الخلال» قدمناه اتباعًا لنسخة بشار وحفاظًا على أرقام الحديث.

بكر: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُورَثُ»^(١). وَلَكِنْ أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ، وَأَنْفَقَ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْفِقُ عَلَيْهِ.

وفي الباب عَنْ عُمَرَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ وَعَائِشَةَ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، إِنَّمَا أَشْنَدَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَا أَغْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنِ ابْنِ عَطَاءٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

١٦٠٩ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ جَاءَتْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ تَسْأَلُ مِيزَانَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي لَا أُوْرَثُ»، فَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَكَلَمُكُمَا أَبَدًا، فَمَاتَتْ وَلَا تَكَلَّمَهُمَا.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى: مَعْنَى لَا أَكَلَمُكُمَا، تَعْنِي فِي هَذَا الْمِيزَانِ أَبَدًا، أَتَيْنَا صَادِقَانِ^(٢).

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦١٠ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّاقِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَدَخَلَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، ثُمَّ جَاءَ عَلِيُّ وَالْعَبَّاسُ بَخِصِمَانِ، فَقَالَ عُمَرُ لَهُمْ: انْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ انْتَلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا نُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُكَ أَنْتَ وَهَذَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَطْلُبُ أَنَّ مِيزَانَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَتَطْلُبُ هَذَا مِيزَانِ امْرَأَتِهِ مِنْ ابْنِهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً» وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ. وفي الحديثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

٤٥ - بَابُ مَا جَاءَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ:

«إِنَّ هَذِهِ لَا تُغْرَى بَعْدَ الْيَوْمِ»^(٣)

١٦١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكٍ

(١) قوله: "لا نورث" - يفتح راء ويصح الكسر - وحكمته أنهم كالآباء للأمة فمالهم لكنهم أو لئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوراثتهم ونزاع على وعباس قبل علمهما بالحديث وبعده رجعا واعتقدا أنه محقق يدلل أن عليا لم يغير الأمر حين استخلف، فإن قلت: فكيف نازعا عمر؟ فت: طالبا في التصرف بعد أن يكونا متصرفين بالشركة، وكره عمر القسمة حينئذ من دعوى الملك. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "إن هذه لا تغرى بعد اليوم" يعني مكة أي لا تعود دار كفر يغرى عليها ولا يغزوها الكفار أبدا إذ انقسموا قد غزوها مرات

قوله: (لا نورث الخ معروف أو مجهول الخ) قال الروافض الملاعة: إن الشيعان ظلموا عيادا بالله: والحال أن عليا وعثمان أيضا تمشيا على ما فعله الشيعان.

ابن بَرْصَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَقُولُ: «لَا تُغْرَى هَذِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وفي الباب عن ابن عَبَّاسٍ وَشَلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ وَطُطَيْعٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ حَدِيثٌ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثَيْهِ.

٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ النَّبِيُّ يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْقِتَالُ

١٦١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ قَالَ: غَزَوْتُ

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتَلَ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ قَاتَلَ حَتَّى الْمَغْرِبِ، ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْمَغْرِبُ ثُمَّ يُقَاتِلُ، وَكَانَ يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ: تَهْبِجُ رِيَاحُ النَّظَرِ وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِجَبُوشِهِمْ فِي صَلَوَاتِهِمْ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ بِإِسْنَادٍ أَوْصَلَ مِنْ هَذَا، وَقَتَادَةُ لَمْ يُدْرِكِ الثُّعْمَانُ بْنُ مِقْرَنٍ، مَاتَ الثُّعْمَانُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

١٦١٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ وَالْحُجَّاجُ بْنُ مِثَالٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا

أَبُو حِنَرَةَ الْجَوْنِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ مَقْبِلِ بْنِ بَشَّارٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ الثُّعْمَانُ بْنُ مِقْرَنٍ إِلَى الْهَزْمِزَانِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ، فَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ مِقْرَنٍ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهْبِجُ الرِّيَّاحُ^(١) وَيَنْزِلَ النَّظَرُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ.

٤٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْرَةِ^(٢)

١٦١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ عِيْسَى بْنِ عَاصِمٍ

غزوها زمن يزيد بن معاوية بعد دفعة الحرة وزمن عيد الملك بن مروان مع الحجاج وبعده على أن من غزاها من المسلمين لم يقصدوها، ولا البيت، وإنما قصدوا ابن الزبير مع تعظيم أمر مكة، وإن جرى عليه ما جرى من رميه بالنار في المنجنيق والحرفة، وهو روى لا تغز على النهي لم يجمع إلى التأويل. (مجمع البحار)

(١) قوله: "وتهب" في "القاموس": الحب والهبوب ثوران الريح كالغيب ، المهبوب: ياد ورزیدن. (الصراح)

(٢) قوله: "الطيّرة" - بكسر طاء وفتح ياء وقد تسكن - التشاؤم بشيء، وهو مصدر تطير طيرة كتحير خيرة، ولم نحى من المصدر، هكذا غيرها. (المجمع)

حكى أن رافضياً ذهب عند السفاح الخليفة العباسي ، وقال : إني مظلوم فأجري ، قال الخليفة : من ظلمك؟ قال : أبو بكر وعمر في تركة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فسأل الخليفة عند من القديك؟ قال : عند عثمان قال : ثم عند من؟ قال : عند علي ، وهكذا ، قال الخليفة : فأي خصوصية أبي بكر وعمر ، فسكت الرافضي الملعون ، فأمر الخليفة بقطع رأسه فقطع.

وقد تكلم شراح البخاري في حديث الباب ، وقال السيد السهمودي : إن نواع فاطمة لم يكن في تحصيل التركة وتملكها بل في توثي الوقف ، وفي كتب الفقه أن الأولى يتولي الوقف أولاد الواقف ، وقول السهمودي اللطف.

باب ما جاء في الطَّيْرَةِ

نهى الشريعة عن الطَّيْرَةِ لا القاتل ، وليس بمؤثرين في الأمور ، بل التفاؤل يورث ظن الخير في الله ، وفي الحديث : « أنا عند ظن عدي بي إلخ »، ولبت تفاؤله عليه الصلاة والسلام بالأسماء ، وروي عن عائشة رواء الحافظ في التلخيص بسند أئمة النجاة وهم ثقات وهو مسلسل

عَنْ زُرٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّيْرَةُ مِنَ الشُّرُكِ وَمَا مِنَّا^(١) [إِلَّا]^(٢) وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ».

قَالَ أَبُو عِيْنٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَذْهَبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» قَالَ سَلِيمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعْدِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَخَابِسِ التَّمِيمِيِّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، وَرَوَى شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثِ.

١٦١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى^(٣) وَلَا طَيْرَةٌ وَأَجِبُ الْقَالَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْقَالَ؟ قَالَ: الْكَلِمَةُ الطَّيْبَةُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ حُمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَنْ يَسْمَعَ: يَا زَائِدُ، يَا تَجِيحُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٤٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِتَالِ

١٦١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَرْبُودَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ^(٣) بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَقَالَ: «اغْرَوْا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تُمْطَلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيَدًا، فَإِذَا

(١) قوله: "وما منا" أي وما منا إلا يعزوه الطيرة وتسبق إلى قلبه الكراهة، قيل: إنه من قول ابن مسعود: كانوا يعتقدون أن الشيطان يحب لهم نفعًا، أو يدفع ضررًا إذا أعملوا بموجبه، فكانهم اشركوه، ومعنى يذهبه بالتوكل أنه إذا خطر له عارض الشيطان، فتوكل على الله وسلم إليه، ولم يعمل به غير له. (بمعجم البحار)

(٢) قوله: "لا عذوى" العذوى ههنا مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، وذلك على ما يذهب إليه المشطية في علل سبع الجذام والجرب والجذري والحصنة والنخر والزمد والأمراض الروماتية، وقد اختلف العلماء في التأويل فمنهم من يقول: إن المراد منه نفي ذلك، وإبطاله على ما يدل ظاهر الحديث والفرافن المنسوفة على العذوى، وهم الأكثرون، ومنهم من يرى أنه لم يرو إبطالها، فقد قال صلى الله عليه وسلم: "فر من الجذوم كما تفر من الأسد" وقال: "لا يوردن ذو عاعة على مصح" وإنما أراد بذلك نفي ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة، فإنهم كانوا يرون أن العلل المعدية مؤثرة لا محالة، فأعلمهم بقوله: أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشية إن شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن. (الطبي)

(٣) قوله: "في خاصة نفسه" متعلق بـ "تقوى الله" وهو بأوصى، وهو منصوب على انتزاع الحافض وهو من باب العطف على عاملين مختلفين كأنه قيل: أوصى بتقوى الله في خاصة نفسه، وأوصى بغير فيمن معه من المسلمين، وقوله: بسم الله وفي سبيل الله متعلقان لا غرور، ويجوز أن يكون الثاني ظرفًا له، والأول حالا، وقوله: قاتلوا جملة موصحة لا غرور، قوله: لا تغلوا... الخ كالاستطراد وقع بين الكلامين اهتمامًا به، كذا في "الطبي".

بالنحاة قالت: كان النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم - يقرأ هذا الشعر أحيانًا:

نغافل بما تهوى يكن فلعلما يقال الشيء كان إلا تحققا

وقال الحافظ في بعض تصانيفه: إن قطعة حديث الباب «وما منا إلخ» مندرجة من الروي.

واعلم أنه نسب إنشاد الشعرين إلى أبي حنيفة ونسب إليه قصيدة أيضًا، ولكن عبارة هذه القصيدة ركيكة ولم تذكر هذه النسبة بالسند فلا أصل لها، وكان إنشاعني في أعلى ذروة الشعر، ولم أجد عن مالك إنشاد شعر ونسب إلى البخاري أيضًا إنشاد بعض الأشعار.

لَقِيتَ غَدُوكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَوْ خِلَالٍ، أَيْتُهَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُمْ مَا يَلْمَهُمَا جَرِيرَيْنِ وَعَلَيْهِمَا مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، وَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَنْحَوِلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ مَا يَجْرِي عَلَى الْأَغْرَابِ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا خَاصَرْتَ حِصْنَ فَأَرَادَوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَاجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخَفِّرُوا^(١) ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا خَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادَوكَ أَنْ تُنْزِلُوهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنْزِلُوهُمْ وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ^(٢) عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا، أَوْ تَخْوُذُ^(٣).

وفي الباب عن الثُّمَّانِ بْنِ مُقَرَّبٍ، وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦١٧ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ، وَزَادَ فِيهِ: «فَإِنْ أَبَوْا فَخُذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ».

هَكَذَا زَوَّاهُ وَكَيْفَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ، وَزَوَّى غَيْرُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَذَكَرَ فِيهِ أَمْرُ الْجِزْيَةِ.

١٦١٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْتَبِرُ إِلَّا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَإِلَّا أَغَارَ، وَاسْتَمَعَ ذَاتَ يَوْمٍ فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: «عَلَى الْفُطْرَةِ»، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ».

١٦١٨ (م) - قَالَ الْحَسَنُ: وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ^(١) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "تخبروا" - بضم تاء - من الإخبار وهو بغض العبد، أي لا نجعل له ذمة الله، فإنه قد ينقصها من لا يعرف حقها، كذا في "الطحاوي" و"المجمع".

(٢) قوله: "وكن أنزلهم" فإنك ربما تخطئ في حكم الله أو لا تقى به ما أم به. (المجمع)

أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ

١٦١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَتَعَدَّلُ الْجِهَادُ؟ قَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَسْتَطِيعُونَ فَرَدُّوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا تَسْتَطِيعُونَهُ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ» فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَثَلُ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الَّذِي لَا يَقْتَرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَفِي الْبَابِ عَنِ الشَّافِعِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُبَيْشٍ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ مَالِكٍ النَّهْرِيَّةِ وَأَتَسِ بْنِ مَالِكٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ وَجْهٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْجٍ حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ شَلَيْمَانَ حَدَّثَنِي مَرْزُوقُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَتَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَغْنِي يَقُولُ اللَّهُ -: «الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِي مَوْعِدٌ عَلَيَّ صَمَانٌ»^(١) إِنْ قَبَضَتْهُ أَوْزَقَتْهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ رَجَعَتْهُ رَجَعَتْهُ بِأَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ.

قَالَ هَذَا صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا^(٢)

١٦٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَارِيصَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّ عُمَرَو بْنَ مَالِكٍ الْجَنْشِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَهَ بْنَ عُثَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ^(٣) يُخْتِمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُنْتَمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ فِيَنَهُ الْقَبْرُ». وَتَسَمَّيْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَجَابِرٍ. حَدِيثُ فَضَالَهَ بْنِ عُثَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ

(١) قوله: "مثل المجاهد في سبيل الله" قال الطبري: فإن قلت: فيم شبهت حال المجاهد بحال الصائم القائم، قلت: في نيل الثواب الجزيل بكل حركة وسكون في كل حين وأوان؛ لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة من ساعاته أثناء الليل وأطراف النهار من صيامه وصلاته.

قال الشيخ في "اللمعات": يعني أن المجاهد وإن كان يفتر بعض أوقاته بالنوم والأكل وغير ذلك، لكنه في حكم من لا يفتر عن العبادة قطعاً.

(٢) قوله: "من مات مرابطاً" الرباط على جهاد العدو وارتباط الخيل في الثغر والقام فيه. (الجميع)

(٣) قوله: "كل ميت يختم على عمله..." الخ معناه أن الرجل إذا مات، لا يزداد في ثواب ما عمل، ولا ينقص منه شيء إلا الغازي، فإن ثواب مرابطته ينمو ويتضاعف. (مراجعة المفاتيح)

أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

لعله أراد بالصوم «في سبيل الله» الصوم في الجهاد، وكلام البخاري أيضاً يشير إلى ما أراد الرمذي، والوجه أن لفظ «في سبيل الله»، في عرف الشريعة يستعمل في الجهاد، واختلف أئمتنا في تفسير سبيل الله ولو لم يخرج الحديث تحت هذه الأبواب يزعم أن المراد به

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ زُحِرَ حَرَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا. أَخَذَهُمَا يَقُولُ: سَبْعِينَ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: أَرْبَعِينَ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. زَائِدُ الْأَسْوَدِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوَابِلِ الْأَسَدِيِّ الْمَدِينِيِّ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعُقَبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَأَبِي أُمَامَةَ.

١٦٢٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، (ح) وَحَدَّثَنَا مَعْمُودُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ الرَّزْقِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَصُومُ عَبْدٌ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ النَّارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٢٤ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ خَنْدَقًا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النَّقْعَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيمٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفَرِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمِيلَةَ عَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَقَرَّ نَقْعَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَتْ لَهُ سَبْعُمِائَةِ ضِعْفٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ الْحَارِثِ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمِ الطَّائِي؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «خِدْمَةُ عَبْدٍ» فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ظِلُّ فُسْطَاطٍ أَوْ طَرُوقَةٌ فَخُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

رَقْدُ زَوِيٍّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثُ مُرْسَلًا، وَخُوْلَفَ زَيْدٌ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ. وَزَوَى الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٢٧ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسْطَاطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَتَبَعَةُ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ طَرُوقَةٌ فَخُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(١) قوله: "مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. زُحِرَ حَرَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا" أي نَحَاهُ عَنْ مَكَانِهِ وَبَاعَدَهُ مِنْهَا مَسَافَةً تَقْطَعُ فِي سَبْعِينَ سَاعَةً - انتهى - (المجمع)

(٢) قوله: "مَنْ أَتَقَرَّ نَقْعَةً... الخ" قال الشيخ في "اللمعات": "لَعْنٌ مَصْدَعَةٌ الْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْمُرَادُ مِنَ الْجِهَادِ يَبْلُغُ إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ الْبَتَّةُ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْهُ - والله أعلم -.

(٣) قوله: "خِدْمَةُ عَبْدٍ" وفي الرواية الأتية: عَمَلُهُ حَادِمٌ، الْمُنْعَةُ فِي الْأَصْلِ مَعْنَى الْعَطِيَّةِ وَالْهَبَةِ مَطْلَقًا، وَغُيِبَ فِي كُنْيَاكَ الْمُنْعَةُ بِلَا عَرَضٍ دُونَ الرِّقَةِ، قَوْلُهُ: أَوْ ظِلُّ فُسْطَاطٍ، الْمُرَادُ بِهِ اسْتَظْلَالُ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْحَيَمَةِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ مَسْحَةُ فُسْطَاطٍ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ الظِّلَّ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، قَوْلُهُ: أَوْ طَرُوقَةٌ فَخُلٍ، وَالْمُرَادُ بِطَرُوقَةِ الْفَحْلِ الْبَاقِيَةِ الَّتِي يَطْرُقُهَا الْفَحْلُ أَيْ بَلَّغَتْ أَنْ يَطْرُقَ، فَهِيَ فَعُولَةٌ مَعْنَى مَقْعُولَةٌ. (اللمعات مختصرًا)

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ.

٦ - بَابُ [فَضْلِ] ^[١] مَنْ جَهَرَ غَارِيًا

١٦٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ دُرُوسٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَرَ غَارِيًا^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَرَا، وَمَنْ خَلَفَ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَرَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

١٦٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَرَ غَارِيًا^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَرَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^[٣].

١٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ^[٤].

١٦٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا حَزْبٌ بْنُ شَدَّادٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَرَ غَارِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَرَا».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^[٥].

٧ - بَابُ [فَضْلِ] ^[٦] مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَثَارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: لَحِقْنِي عَتَابَةٌ بِنُ رِفَاعَةَ بْنِ زَانِعٍ وَأَنَا نَاشٍ إِلَى الْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَيْبُرْ فَإِنَّ خُطَاكَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ».

(١) قوله: "من جهر غارياً" جهزه هيناً له أسباب سفره، وجهار اليث والعروس والمسافر بالكسر والفتح - ما يحتاجون إليه، وبالفتح: ما على الراحلة، قوله: فقد غرا أي صار شريكاً له في ثواب الغزو، وقوله: من خلف غارياً في أهله أي صار خلفاً له، وقام مقامه في إصلاح حالهم ورعاية أمرهم. (اللمعات)

(٢) قوله: "من جهر غارياً" تجهيز الغارز تحسبه وإعداد ما يحتاج إليه في غزوه، قوله: أو خلفه في أهله أي أقام بعده فيهم وأقام عنه ما كان يفعل، كذا في "المجمع".

(٣) قوله: "من اغتبرت قدماه" في سبيل الله فهما حرام على النار، لا غرور في سبيل الله كناية عن السعي إلى الجهاد، وفيه مبالغة بأنه إذا كان لا غرور دافعاً لمس النار، فكيف نفس الجهاد؟ والمراد بسبيل الله السعي إلى الجهاد، وهو المتعارف في الشرع، وقد يراد به السعي إلى الحج والرزق الخلال، كذا قاله الشيخ في "اللمعات شرح المشكاة".

[١] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

[٢] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٣] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث: محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي، فقدمناه اتباعاً لنسخة بشار وحفاظاً على أرقام الحديث.

[٤] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح».

[٥] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(١) وَأَبُو عَبْسٍ اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَرَجُلٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْزُومٍ - وَهُوَ رَجُلٌ شَامِيٌّ - رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ ابْنُ مَسْلَمٍ وَيَحْيَى بْنُ خَمْرَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ. وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْزُومٍ كُوفِيٌّ، أَبَوْهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْمُهُ: مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ^(٢).

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْقَبْرِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٣ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُسْتَعْوِدِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُلْجُ النَّارَ رَجُلٌ يَكُنِي مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ»^(٣) حَتَّى يَعُودَ النَّبِيُّ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعَ غَبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدَحَاخٌ جَهَنَّمِ^(٤).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ مَدَنِيٌّ^(٥).

٩ - بَابُ مَا جَاءَ [فِي فَضْلِ] مَنْ شَابَ شَيْئَةً^(٦) فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٤ - حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ أَنَّ شُرَحْبِيلَ ابْنَ السَّمُطِ قَالَ: يَا كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحْذَرُوا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٧).

وَفِي الْبَابِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَبِيدٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. هَكَذَا زَوَّاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَتَّصِرٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَأَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا. وَيُقَالُ: كَعْبُ بْنُ مُرَّةَ، وَيُقَالُ: مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ، وَالْمَشْرُوفُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مُرَّةُ بْنُ كَعْبِ الْبَهْزِيِّ. قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثُ.

١٦٣٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَتَّصِرٍ حَدَّثَنَا خَيْوَةُ بْنُ شَرِيحٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ بَجِيرٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَقْدَانَ عَنْ كَثِيرِ ابْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٨).

(١) قوله: "يَكُنِي مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ" كناية عن العالم العابد المجاهد مع نفسه، قاله الطبري، وقوله: حتى يعود النور في الضرع تعليق بالرجال كانوا يعان: [وحتى يبع الحمل في سم الحياض]، قوله: لا يجتمع غبار... الخ كناية عن عدم دخول المجاهد في جهنم - والله تعالى أعلم -.

(٢) قوله: "مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ" أصل المراد بقوله: في الإسلام في سبيل الله كما يشهد عليه رواية عمرو بن عتبة الآتي بعد، وبه يتم المصافحة للمزحمة - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٣) قوله: "مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ" قال المصنف: الرواية الثانية وهي "مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ" أنسب بهذا المقام، ومعناه من مارس المجاهدة حتى يشيب طاقه من شعره، فله ما لا يوصف من الثواب، لأن عليه تخصيص ذكر النور والتكثير فيه، ومن روى في الإسلام أراد بالعلم الحاضر، وحتى الجهاد إسلامًا لأنه عموده ودرؤة مسنده.

...

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: حسن صحيح.

[٢] هناك عبارة ملاحظة من النسخة الهندية، أنها بشار، ولفظها: «يزيد بن أبي مريم سمع من أنس بن مالك، وروى عن يزيد بن أبي مريم أبو إسحاق الهمداني، وعطاء بن السائب، ويونس بن أبي إسحاق وشعبة أحاديث».

[٣] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «مولى أبي طلحة مدني».

[٤] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَخَبْرُهُ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْجَنَصِيِّ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ [فِي فَضْلِ] ^(١) مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي تَوَاصِيهَا الْخَيْرُ» ^(٢) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَهِيَ لِرَجُلٍ سِتْرٌ ^(٣) وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ فَالَّذِي يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُعِدُّهَا لَهُ هِيَ لَهُ أَجْرٌ لَا يَنْتَبِ فِي بَطُونِهَا شَيْءٌ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرًا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّمِيِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا بَرْزَةُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ يَخْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَالرَّامِي بِهِ وَالْمِيدُ بِهِ» ^(٤) قَالَ: «أُؤْمُوا وَارْكَبُوا» ^(٥)، وَلَأنْ تَوْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، كُلُّ مَا يُلْهَوُ بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمِيَهُ ^(٦) بِقَوْسٍ وَتَأْيِيدَهُ فَرَسُهُ» ^(٧) وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْخَقَّةِ.

١٦٣٧ (م) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا بَرْزَةُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّثَنَوَانِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ وَعُمَيْرِ بْنِ عَبْسَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(١) قوله: "في تَوَاصِيهَا الْخَيْرُ" وجاء في رواية تفسيره الأجر أو العنيفة، قال الشيخ: التواصي جمع ناصية وهو قصاص الشعر بريد خواتمها، وكذا قال الطيبي: كنى بالناصية عن جميع دات الفرس، يقال: فلان سارك الناصية أي الذات، قوله: معقود أي ملازم لها، فيه التزعيب في اتحاد الخيل للجهاد، وإن الجهاد لا ينقطع أبدًا - والله تعالى أعلم بالصواب -.

(٢) قوله: "وهي لرجل ستر" أما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها له ستر، كما في رواية مسلم، وفي "اللمعات" قوله: لم ينس حق الله شامل للوجوب والمندوب، وقوله: في ظهورها ولا رقابها، فهي له ستر كما رواية مسلم، وفي "اللمعات" قوله: لم ينس حق الله شامل للوجوب والمندوب، قوله: في ظهرها بأن يركبها في الحاجات والطاعات ويركبها المحتاجين، ولا في رقابها بأن يؤدي حقها من الزكاة - انتهى - وأما التي هي له وزر فرجل ربطها فخرا ونواة على الإسلام، فهي له وزر، قال الشيخ: أي ربطها رياء حتى يقول الناس: هو شجاع مجاهد، فإن الرياء إما يكون فيما هو عبادة.

(٣) قوله: "الميد به" أي الذي يقوم عند الرمي، فيناله سهما بعد سهم، ويرد عليه النبل من الهدف، يقال: أمده بمده فهو عمد. (النهاية)

(٤) قوله: "أؤموا واركبوا" قال الشيخ: أراد بالركوب الطعن بالرمح، فيكون معنى قوله: وإن ترموا أحب إلي من أن تركبوا، أن الرمي بالسهم أحب من الفتح بالرمح، كذا ذكره الطيبي، واستشهد بقول الشاعر - انتهى -.

(٥) قوله: "وتأيد به فرسه" أي تعليمه إياه الركض والجولان على نية الغزو، وفيه تشبيه على أنه ينبغي أن يكون النية في ركض الفرس وإنجائه هو تأييده وتعليمه لا مجرد اللهو، كذا في "اللمعات".

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

في بعض طرق حديث الباب أنه له أجر وإن لم ينو التعجيل، وفي مسلم زيادة: "و لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها إلخ" في حديث الباب، وهي تبيدنا في ركعة الخيل، وقد أتى بها الزيلعي.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] وفي نسخة الهندية: «رمية» والمثبت من نسخة بشار.

هذا حديث حسن صحيح^(١)

١٦٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُثَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ السُّلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ عَدْلُ مُحَرَّرٍ».

هذا حديث حسن صحيح. وأبو نجيح هو عمرو بن عبسة السُّلَمِيُّ. وعبد الله بن الأَزْرَقِ هو عبد الله بن زيد.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَرَسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ زُرَيْقٍ أَبُو شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي زَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَيْنَانِ لَا تَمُتُهُمَا النَّارُ، عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وفي الباب عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ رِيحَانَةَ.

حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن زريق.

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ

١٦٤٠ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكْفِّرُ كُلَّ خَطِيئَةٍ، فَقَالَ جِبْرَائِيلُ: «إِلَّا الدِّينَ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الدِّينَ».

وفي الباب عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ وَخَابِرٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَابْنِ قَتَادَةَ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: أَرَى أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَسْرُهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا إِلَّا الشَّهِيدُ»^(٢).

١٦٤١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شَقِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَرْوَاحَ الشَّهَدَاءِ فِي طَيْرٍ حُضِرَ^(٣) تَغْلُقُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ، أَوْ شَجَرِ الْجَنَّةِ».

هذا حديث حسن صحيح.

١٦٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَامِرِ الْمُقْبِلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: شَهِيدٌ،

(١) قوله: «إلا الدين» قال النووي شئنا أن نذكر بالدين هنا ما ينفع بذكره من حقوق المسلمين - انتهى - فيكون حاصله أن الجهاد في سبيل الله يكفر كل شيء إلا حقوق الناس، كذا في «أوهام».

(٢) قوله: «إن أرواح الشهداء في طير حُضِرَ» قيل: يُدَاعَى في أحرف تلك الضمير كوضع الدرر في الصادي تكريراً وتشبيهاً، وإدخالها في الجنة بهذه الصورة، لا معلقة بهذه الألفاظ، وسأرة فيها تدبيراً لأرواح في الأبدان الدورية، كذا في «السمعات».

بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ

قوله: (في طير حُضِرَ) قيل: إن حديث الباب يدل على التناسخ، وأما ما نذكره من حُضِرَ فهو تناسخ، وهو تدوير الأرواح الخارج من جسم في جسم، وأما ما نحن فيه من الحديث فالمراد به أن أرواح المؤمنين في صر حُضِرَ كأنظروف فيها مثل نداء في الآخرة، أقول: لا يحتاج إلى هذه التوجيهات بل يستفاد الأحاديث، وفي موطن مالك من (٨٤) عن كعب بن مالك: «إني سمعت أنس بن مالك يقول في شعر الجنة حتى يرجعه الله في جسده يوم القيامة الخ» فدل على أن الأرواح مثل طير حُضِرَ في المعنى وسرعة السير والظهور لا أنها في طير حُضِرَ، فيكون الحاصل تشبيه الأرواح بالظهور، ووجه التشبيه ما ذكرنا.

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن» فقط.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث «عن أبي عمر» و«محمد بن بشار» قدمناه سابقًا لنسخة بشار حفاظًا على أرقام الحديث.

وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ^(١)، وَعَبْدٌ أَحْسَنُ عِبَادَةِ اللَّهِ وَتَصَحَّحَ لِمَوَالِيهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦٤٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدُ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى».

هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(٢).

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ اللَّهِ

١٦٤٤ - حَدَّثَنَا ثَنِيَّةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ فَصَالَهَ بْنَ عَبِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشَّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ^(٣) حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا^(٤)، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى وَقَعَتْ قَلَنْشَوْنُهُ، فَلَا أَذْرِي قَلَنْشَوْنَ عُمَرَ أَرَادَ أَمْ قَلَنْشَوْنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَيِّدُ الْإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكٍ طَلَحَ مِنَ الْجَبْنِ. أَنَاءَ سَهْمٍ غَرِبَ فَقَتَلَهُ فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ مَيِّتًا لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَشْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ فَذَاكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ».

(١) قوله: "عفيف، متعفف" اعفة عما لا يحل والتعفف عن الحرام والسوا عن الناس. (الجميع)

(٢) قوله: "فصدق الله" أي في وعده الأجر الجزيل والثواب العظيم للشهداء، وقال الضبي: معناه أن الله وصف المجاهدين بكونهم صابرين محسنين، وأخبرهم بذلك فصدقوه هذا الرجل بعله وشجاعته في هذا الوصف والإخبار، وهذا أوجه لأنه على المعنى الأول يكون كالمؤكد بمعنى الإيمان، ولأنه مشترك بين الأقسام كلها مع أنه لم يذكره في القسم الثاني، فالتصديق إما يكون بالشجاعة والفسر والاحتساب، فحاصل التفسير أن المجاهد إما أن يكون متقيًا شجاعًا وهو القسم الأول، أو متقيًا غير شجاع وهو القسم الثاني، أو يكون شجاعًا غير متقي، وإما أن يكون أعماله مخلوطة بالنفاق والسبي غير مسرف، أو يكون فاسقًا مسرفًا، ففي الأقسام يحصل تصديق الله دون الثاني. (اللمعات)

(٣) قوله: "هكذا" إشارة إلى ما رفع رأسه لإراءة الحاضرين صورة الرفع، وقوله: كما ضرب بلفظ المجهول، والاضح شجر عظام من شجر العضاء له شوك، وهذا كناية عن اشتداد شجرة من الفزع والخوف وارتعاد أعضائه، وقوله: أنه شهد عرب أي لا بدري رامي - والله

واعلم أن أرواح بعض المؤمنين غير الشهداء أيضاً صير حضر في الجنة. وفي حديث ضعيف السند أن الظير احتضر زورور (ميناء).
قوله: (عفيف متعفف الخ) واعلم أن الأخلاق تكون جبيلة وصبعية ويدل عليهصوص الشريعة كما في حديث وقد عبد القيس حين أتوا النبي - صلى الله عليه وسلم -.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشَّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ

غرض المصنف رحمه الله ظاهر.

قوله: (فصدق الله الخ) من المجرّد لا المزيد، ومعناه (راست گفت)، وكذلك الكذب، والمجرّد قد يكون متعدية، مثل كذب فلان فلاناً.

قوله: (سهم غرب الخ) تركيب إضافي أو توصيفي وبينهما فرق، فإن معنى أحدهما سهم رامي غير معلوم، ومعنى الآخر سهم جهته غير معلومة.

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية أثبتتها بشار، ولفظها: «قال ابن أبي عمير: قال سفیان بن عیینة: كان عمرو بن دينار أنس عن الزهري».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ أَبِي
أَبِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَشْيَاحٍ مِنْ حَوْلَانِ^(١)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي يَزِيدَ، وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ دِينَارٍ: لَيْسَ
بِهِ بَأْسٌ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الْبَحْرِ

١٦٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ
عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَزَامٍ بِنْتُ مَلْحَانَ فَنُطِئُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَزَامٍ تَحْتَ
عِبَادَةِ ابْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ وَخَسَنَتْ ثَقْلِي رَأْسَهُ^(٢)» فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَبَقَ وَهُوَ
يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّيْ عَرَضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَزْكِيُونَ نَبِيَّ هَذَا
الْبَحْرِ^(٣) مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرَةِ أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرَةِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَذَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ
رَأْسَهُ فَتَنَامَ ثُمَّ اسْتَبَقَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَاذَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَاسٌ مِنْ أُمَّيْ عَرَضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي
سَبِيلِ اللَّهِ لَحَوْ مَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: أَتَيْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ، فَرَكِبْتَ أُمَّ
حَزَامَ الْبَحْرِ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَضَرَعْتَ عَلَى دَائِبَتِهَا حِينَ خَرَجْتَ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتَ^(٤).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأُمُّ حَزَامٍ بِنْتُ مَلْحَانَ هِيَ أُخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ وَهِيَ خَالَاتُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ.

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ مِنْ يُقَاتِلُ رِبَاءً وَلِلدُّنْيَا

١٦٤٦ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيبٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ
يُقَاتِلُ شَجَاعَةً^(١) وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً وَيُقَاتِلُ رِبَاءً فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْمَلِيَّةُ فَهُوَ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ

تعالى أعني: (الشمعات)

(١) قوله: "ثَقْلِي رَأْسَهُ" يفتح ثوبية وسكون فاء أي تفتش وتفتل من رأسه. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "نَبِيَّ هَذَا الْبَحْرِ" أي وسفنه ومعظمه، قوله: ملوك على الأسر إيدان بأنهم يرتكبون هذا الأمر العظيم مع وفور نشاطهم وشكوتهم
من شأهم، وقيل: هو صفة لهم لعدة حالهم وكثرة عددهم.

(٣) قوله: "شَجَاعَةً" أي ليدكر بين الناس ويوصف بالشجاعة، قوله: "حِمِيَّة" الحمية اللغة من الشيء لم تحافظه على الحرم، كذا في
"المجمع" قوله: رباء أي يرى الناس منزلته في سبيل الله، قوله: لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ قال الصفي: كلمة الله عبارة عن دين الحق، لأن الله
تعالى دعا إليه وأمر الناس بالاعتصام به، وكلمة "هي" فصل، والخبر انعماء، وأفاد الاختصاص أي لم يقاتل لغرض من الأغراض إلا لإظهار
الدين والله أعلم انتهى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوَةِ الْبَحْرِ

البحر ما يكون ماؤه مالحاً هذا أصل اللغة

قوله: (ثَقْلِي رَأْسَهُ) كانت أم حزام تحت أم أنس وهي من محارمه عليه الصلاة والسلام.

قوله: (رَكِبْتَ أُمَّ حَزَامَ الْبَحْرِ) في عهد عثمان بن عفان وكان معاوية عامه

[١] وفي نسخة خندية: «حولاني» وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار.

ابن وقاص الثبيتي عن حمزة بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ^(١)، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَسُقْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَلَا نَعْرُفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ^(٢).

١٧ - بَابُ فِي [فَضْلِ] الْغَدَاةِ وَالزَّوْاجِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

١٦٤٨ - حَدَّثَنَا^(٣) قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْمُطَافُ بْنُ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي خَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّمَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَدَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَمَوْضِعٌ سَوِطٌ^(٤) فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي خَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحُجَّاجِ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «غَدَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [وَأَبُو خَازِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ هُوَ أَبُو خَازِمِ الرَّاهِدِيُّ وَهُوَ مَذَنِبِيٌّ وَاسْمُهُ: سَلَمَةُ بْنُ دِيثَارٍ^(٥) وَأَبُو خَازِمٍ [هَذَا] الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُوَ [أَبُو خَازِمِ الْأَشْجَعِيُّ]^(٦) الْكُوفِيُّ، اسْمُهُ: سَلَمَانٌ هُوَ مَوْلَى عُرَّةَ الْأَشْجَعِيِّ.

١٦٥٠ - حَدَّثَنَا عُثَيْدُ بْنُ أَشْبَاطَ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِشَعْبٍ^(٧) فَبِهِ عَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ غَدَبَةٌ فَأَعْجَبَتْهُ لَطِيفُهَا فَقَالَ: لَوْ اعْتَزَلْتُ

(١) قوله: "فمن كانت هجرته... إلخ" معناه من قصد بهجرته وجه الله، ورفع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حطه ولا نصيب له في الآخرة، وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين: أحدهما أن سبب هذا الحديث ما روى أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة، يقال لها: أم قيس، والثاني أنه للتنبيه على زيادة التحذير من ذلك وهو من باب الخاص بعد العام تنبيهاً على مرتكبه. (الطليبي)

(٢) قوله: "موضع سوط" يحص السوط لأن من شأن الراكب إذا أراد النزول في منزل أن يلقي سوطه قبل أن ينزل معلماً بذلك المكان فلا يسيفه إليه أحد. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "شعب" الشعب بالكسر - الطريق في الجبل ومسبل الماء في بطن الجبل، أو ما انفرج بين الجبلين، كذا في "القاموس"، ولعل المعنى الأحمر أنسب بالمقام وأظهر، وقوله: فيه عينية تصغير، قوله: غدبة - بالرفع - صفة عينية، وقد يجر على الجوار، قوله: لو اعتزلت

[١] هناك عبارة سافطة من النسخة الهندية: ألبنها بشار ولفظها: قال عبد الرحمن بن مهدي: ينبغي أن نضع هذا الحديث في كل باب.

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٣] ذكرت في النسخة الهندية هنا رواية علي بن حجر مقدماً من أحاديث قتيبة وأبي سعيد وعبيد بن أسباط وأعرناه اتباعاً للنسخة

بشار وحفاظاً على أرقام الحديث.

[٤] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٥] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٦] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

النَّاسِ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشَّعْبِ وَلَنْ أَقْعَلَ حَتَّى أَشْأَدَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ، اغْرَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَى نَاقَةَ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَدُوَّةٌ» فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَلَقَابٌ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ أَوْ مَوْضِعٌ يَدُهُ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى الْأَرْضِ لِأَصْدَاءَ مَا بَيْنَهُمَا وَلَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا وَلَنَصِيفُهَا عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ

١٦٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ غَطَّاءَ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ رَجُلٌ مِثْلِكَ يَمَانٍ قَرِيبٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَنْتَوَى؟ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي غَنِيْمَةٍ يُؤَدِّي لَهُ حَقُّ اللَّهِ فِيهَا، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يَسْأَلُ بِاللَّهِ» وَلَا يَعْطِي بِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ، وَيُزَوِّدُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ سَأَلَ الشَّهَادَةَ

١٦٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَشْكِرٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ

سَمْعَتَى أَوْ الْمُسَرِّطَ، وَالْحِزَاءَ مَحْدُوفًا، قَوْلُهُ: «لَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» قِيلَ: يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا مَغْفِرَةَ إِلَّا عِزَّالًا وَالْعِدَادَةَ فِي الشَّعْبِ، وَجَوَابُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟» أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ صَحَابِيًّا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُرُورُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَتَرَكَ الْوَاجِبَ بِإِنْطِلَافٍ مَعْصِيَةٍ، وَمَكَانَ أَنْ يَحْمِلَ الْمَغْفِرَةَ عَلَى الْكَمَالَةِ مِنْهَا دَحُولَ الْجَنَّةِ مَعَ السَّائِقِينَ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الصَّحَّةِ عَلَى الْأَعْتَرَانِ حُصُوصًا صَحَّةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَعَمْ قَدْ يُفَضَّلُ الْأَعْتَرَالُ بَعْدَ زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْفَقْرِ، (الْمُدْعَاتُ)

(١) قَوْلُهُ: «لَعَدُوَّةٌ» غَدُوءٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ لِمَرَّةٍ مِنَ الْعَدَا وَهُوَ سِيرَ أَوْ السَّيَارَ تَقْبِضُ الرُّوْحَ مِنْ غَدَا يَغْدُو، قَوْلُهُ: خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا أَيُّ مِنْ إِتْقَانِهَا فِيهَا أَوْ مِثْلُهَا أَوْ مِنْ نَفْسِهَا وَمِثْلُهَا لِأَنَّهُ زَائِلٌ لَا يَبْقَى، وَهِيَ عِدَّةٌ عَنْ وَقْتٍ وَسَاعَةٍ مُطْلَقًا لَا مُتَبَدِّلًا مَالَعُدُوَّةٌ وَالرُّوْحُ، (مَجْمَعُ الْبَحَارِ)

(٢) قَوْلُهُ: «لَوْ نَقَبْتُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ» الْقَوَاسِمُ هِيَ الْقَوَاسِمُ أَيْ مَوْضِعُ قَسْرِهَا، كَذَا فِي «الْمَجْمَعِ».

(٣) قَوْلُهُ: «وَأَصْدَاءُهَا» يَفْتَحُ بَوْنٌ وَكَسْرُ حَادٍ هُوَ الْحِمَارُ، وَقِيلَ: هُوَ الْفَحْجَرُ، (مَجْمَعُ الْبَحَارِ) الْمَعْرُوفُ كَثِيرٌ ثَوْبٌ يَنْجُرُ بِهِ، (الْقَامُوسُ) أَيْ يَنْقُرُ بِهِ وَالْحِمَارُ ثَوْبٌ يَعْطِي بِهِ الرَّأْسَ.

(٤) قَوْلُهُ: «يَسْأَلُ بِاللَّهِ وَلَا يَعْطِي» هَذَا يَحْتَمِلُ تَوْحِيدًا أَحَدَهُمَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: يَسْأَلُ بِلَفْظِ الْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: يَعْطِي عَلَى مَعْنَى مَعْنَى أَيْ يَسْأَلُ النَّاسَ مِنْ يَسْأَلُ مِنْهُ حَاجَةً أَنْ يَقُولَ: أَنْعِظِي اللَّهُ وَهُوَ يَقْدِرُ وَلَا يَعْطِي شَيْئًا، بَلْ يَرُدُّ حَاجَتَهُ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «يَسْأَلُ» عَلَى سَاءِ الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ: لَا يَعْطِي عَلَى سَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْ يَقُولُ: أَنْعِظِي لِقَوْلِ اللَّهِ وَلَا يَعْطِي، قَدْ فِي «الْمَجْمَعِ»: هَذَا مُسْكَكٌ إِلَّا أَنَّ يَتَّهِمُ السَّائِلَ بِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ.

ابن أبي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْتَبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلٍ بْنِ حَنْتَبٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْحٍ وَهُوَ إِسْكَنْدَرَانِيٌّ. وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^(١).

١٦٥٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ يُخَايِمٍ الشَّكْسَكِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ الشَّهِيدِ»^(٢). هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَجَاهِدِ وَالْمَكَاتِبِ وَالنَّائِجِ وَعَوْنِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ

١٦٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عُثْلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ حَقَّ عَلَى اللَّهِ^(٣) عَوْنُهُمُ: الْمَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٤)، وَالْمَكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّائِجُ الَّذِي يُرِيدُ الْعُقَافَ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٥)

١٦٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ النَّوْءُ لَوْنِ الدِّمِّ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٥٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ^(٦) عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَالِكِ بْنِ يُخَايِمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَوَاقٍ نَاقَةٍ^(٧) وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ جَرَحَ

(١) قوله: «ثلاثة حق على الله» أي بفضله، قال الضبي: إما أن يراد هذه الصيغة إيماناً بأن هذه الأمور الشاقة التي تقدر على الإنسان وتقصم ظهره لولا أن الله تعالى يعينه عليها لا يقوم بها - انتهى .

(٢) قوله: «لمجاهد في سبيل الله» أي بما يشر له الجهاد من الأسباب والآلات ويعين المكاتب بإبصال مال يؤدي منه بدل الكتابة، ويعين الناجح... الخ بما يجعله شهيداً، كذا في «اللمعات».

(٣) قوله: «فواق» هو ما بين الخطين لأنها تحلب، ثم تترك سبعة ترضع الفصيل لثدر، ثم تحلب، وفي «المفاتيح»: وهو يحتمل ما بين الغداة إلى المساء أو ما بين أن يحلب في ظرف فامتلاً ثم تحلب في ظرف آخر، أو ما بين جر الضرع إلى جر مرة أخرى وهو أتيق بالترغيب في الجهاد. (مجمع البحار)

...

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخر من حديث أحمد بن منيع، قدمناه اثباتاً لنسخة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

[٢] كذا في الأصل، وفي نسخة بشار: «أجر الشهادة».

[٣] جاء ذكر هذه الترجمة والحديث الذي يليها في الأصل بعد حديث أحمد بن منيع الرقم ١٦٥٦، قدمناها اثباتاً لنسخة بشار حفاظاً على أرقام الحديث.

[٤] وفي النسخة الهندية: «روح بن عبادة بن جريح» وهو خطأ، والتصحيح من نسخة بشار.

جرحاً في سبيل الله أو نكح نكبة^(١) فإنها تجيء يوم القيامة كأعز ما كانت، لونها الرغفران وريحها كالمِسْك^(٢).
[هذا حديث صحيح].

٢٢ - باب أي الأعمال أفضل

١٦٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلَ وَأَيَّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ». قِيلَ: ثُمَّ أَيُّ شَيْءٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُمْ حَجٌّ مُتَوَرِّقٌ»^(٣).

هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٣ - باب [ما ذكر أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف]

١٦٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(٤)، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: رَأَيْتُ الْهَيْئَةَ^(٥) أَنْتَ^(٦) سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: اقْرَأُوا عَلَيْكُمْ السَّلَامَ وَكَسَرَ خَنْ سَيْفِهِ فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ.

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان، وأبو عمران^(٧) الجوني اسمه: عبد المليك بن خبيب، وأبو بكر بن أبي موسى، قال أحمد بن حنبل: هو اسمه.

٢٤ - باب ما جاء أي الناس أفضل

١٦٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي الرَّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّ النَّاسِ أَفْضَلَ؟ قَالَ: «رَجُلٌ يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ»^(٨) مِنَ الشُّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ وَيَذْهَبُ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِ»^(٩).

(١) قوله: "نكح" بفتح نون، مخففة نكية، النكحة في الأصل ما يصب الإنسان من الخواص، في "العموس": النكحة بالفتح المصيبة، ويستعمل فيما يصب الأصبع من الخرجة من حجارة وأحجار (السمعات).

(٢) قوله: "حج متورق" الحج المبرور أي الذي لا يخالط شيء من الإثم، وقال: الشافعي (١).

(٣) قوله: "تحت ظلال السيوف" هو كناية عن دؤب من الصواب في الجهاد، حتى يعلو السيف ويصير ظله عليه. (المجمع).

(٤) قوله: "رأيت الهيئة" أشرت إلى الحق، وقوله: "اقرأ عليكم السلام" توديع، وحسن سبيل عمده. (السمعات).

(٥) قوله: "شعب" بالكسر، الطريق في الحبل ومسبب الماء في بطن أرض أو ما انفجرت بين الجبلين. (القاموس).

[١] ما بين المعكوفين سقط من نسخة المدينة، ونسخت من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

[٣] كذا في نسخة أمية بدون همزة الاستفهام، وفي نسخة بشار: "الشيء" مع همزة الاستفهام.

[٤] كذا في نسخة بشار وهو الصحيح، وفي نسخة المدينة: "أي عمرو بن عطاء" عن جعفر بن سليمان، وهو خطأ.

[٥] كذا في نسخة بشار، وفي الأصل: "من شره".

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٥ - بَابُ [فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ]^(١)

١٦٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَشْرُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا غَيْرَ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، يَقُولُ: خَيُّ أَقْتَلِ عَشْرَ مَرَّاتٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِمَّا يَرَى مِمَّا أُعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْكَرَامَةِ»^(٢).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.
١٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ ابْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ^(٣)، وَيُرَى مُقَدَّمَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرْعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، يَأْتُوهُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ، اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ، وَيُسَلِّعُ^(٤) فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

٢٦ - [بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمُرَاطِ]^(٥)

١٦٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي خازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٦) خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْغَدْرَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا»^(٧).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٦٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّدِ قَالَ: مَرَّ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ بِشَرْحِبِلَ بْنِ السَّمْطِ وَهُوَ فِي مَرَابِطٍ لَهُ وَقَدْ شَقَّ عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ يَا ابْنَ السَّمْطِ بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

- (١) قوله: "في أول دفعة" الدفعة - بالفتح - المرة من الدفع وبالضم: الدفعة من المطر، والرواية في الحديث بوجهين، وبالضم أظهر أي يعفر للشهيد في أول صبة من دمه، وقوله: يرى لفظ المجهول، والضمر فيه للشهيد و"مقدم" منصوب على أنه مفعول ثانٍ أي يرى مكانه في الجنة، قوله: يجار أي يجمع، وقوله: يأمن الفرع الأكبر وهو النفخة الأولى، قوله: تاج الوقار أي تاج هو سبب العزة والعضة، والخور نساء أهل الجنة، جمع حوراء وهي لشديدة بياض العين الشديدة سوادها، والعين جمع عيناء وهي الواسعة العين. (اللمعات)
- (٢) قوله: "يسلّع" - بفتح الفاء المشددة على بناء المجهول - أي تقبل شفاعته في سبعين.
- (٣) قوله: "رباط يوم في سبيل الله" قيل: هذا في حق من فرض عليه المراقبة نصب الإمام، فلا يلبس هذا على أفضليته من المعركة ومن انتظار الصلاة، قاله الشيخ في "اللمعات" وكذا في "المجمع".

...

[١] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث والذي يليه في النسخة الهندية بعد حديث «عبد الله بن عبد الرحمن» فدمجناها اتباعاً للنسخة بشار وحفظاً على أرقام الحديث.

[٣] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية أثبتناها من نسخة بشار.

[٤] من الحديث هكذا في النسخة الهندية، وأما في نسخة بشار فنقطه: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها، وموضع سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو لغدوة خير من الدنيا وما فيها».

بَلَى، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ، وَزَيْمًا قَالَ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ^(٢) وَقِيَامِهِ، وَمَنْ مَاتَ فِيهِ وَتَبَيَّ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَتَمَيَّ لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَافِعٍ عَنْ سُرَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ^(٣) لَقِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ^(٤) عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَافِعٍ. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَافِعٍ قَدْ ضَعَفَهُ يَقْضَى أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هُوَ يَقَعُ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ سَلْمَانَ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ الْقَارِسِيَّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَخْحُولٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمُطِ عَنْ سَلْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ^(٥).

١٦٦٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ وَهُوَ ابْنُ مَقْبَدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَخَذْتُكُمْ مَوْتًا لِيُخْتَارَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ مَا يَدَا لَهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفٍ يَوْمٍ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: أَبُو صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ اسْمُهُ: تَوْكَانُ^(٦).

١٦٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ النَّبْسَانُورِيُّ وَعَبْدُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ جِنْدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ عَنِ الْقَفْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مِنْ مَسِّ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنْ مَسِّ الْقَرْصَةِ»^(٧).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ.

(١) قوله: «رِبَاطُ يَوْمٍ... إلخ» الرِبَاطُ فِي الْأَصْلِ: الْإِقَامَةُ عَلَى جِهَادِ الْعَدُوِّ بِالْحَرْبِ وَالرِّبَاطُ الْخَيْلُ وَإِعْدَادُهَا، وَالرِّبَاطَةُ أَنْ يَرْتَبِطَ الْفَرَسَانِ خِيُولُهُمَا فِي نَعْرٍ كُلٍّ مِنْهُمَا مَعْدًا نَصَاحِيهِ، وَسَمَّى الْمَقَامَ فِي الثَّغُورِ رِبَاطًا، وَيَكُونُ الرِّبَاطُ مَصْدَرًا رَافِعًا أَوْ لَا رَمَتْ. (الطَّبْطَبِيُّ)

(٢) قوله: «وَرَمًا قَالَ: خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ» قَالَ فِي «الْمَجْمَعِ»: وَرَوَى حَبْرٌ مِنْ أَلْفٍ يَوْمٍ قِيَامًا سِوَاهُ - انتهى -.

(٣) قوله: «مَنْ جِهَادٍ» صِفَةُ لَأَثَرٍ وَفَسْرُوهُ بِمُحَارَبَةٍ وَتَعَبٍ أَوْ بَدَلٍ مَالٍ أَوْ تَهْنِئَةٍ أَسْبَابِ الْجِهَادِ، قَوْلُهُ: فِيهِ ثَلَاثَةٌ - بَعْضُ الثَّلَاثَةِ وَسُكُونُ اللَّامِ - فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى فَرَحَةِ الْكُسُورِ وَالْمُهْدُومِ، وَالمُرَادُ هَهُنَا التَّقْصِيبُ فِي دِينِهِ، وَنَقَلَ الطَّبْطَبِيُّ أَنَّهُ يَعْنِي جِهَادَ لَعْنَتِهِ وَالنَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ. (اللمعات)

(٤) قوله: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَثَرٍ مِنْ جِهَادٍ» - يَفْتَحُ الْقَافَ - الْمَرَّةَ مِنَ الْقَرْصِ وَهُوَ أَحَدُ لَحْمِ إِنْسَانٍ بِإِصْبَعِكَ حَتَّى تَقْلَعَهُ وَلَسَعِ الدَّرَاغِيَّةَ، كَذَا فِي «الْقَامُوسِ»، قَالَ الطَّبْطَبِيُّ: وَذَلِكَ فِي شَهِيدٍ يَتَلَذَّذُ بِمُحَبَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ طَبِيعَتُهُ نَفْسَهُ، أَقُولُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ أَلَمَ الْقَتْلِ لِلشَّهِيدِ بِالنِّقَاسِ إِلَى لَذَاتِهِ الَّتِي يَجِدُ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَيْسَ إِلَّا بِمُتَوَلِّةٍ أَلَمَ الْقَرْصَةِ لِيُطَبَّ نَفْسًا بِذَلِكَ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ شَهِيدٍ يَكُونُ قِتَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. (اللمعات)

[١] وفي النسخة الهندية: «حَدِيثٌ مُسْلِمٌ» وَهُوَ خَطَأٌ.

[٢] لفظة «نَحْوَهُ» سَائِقَةٌ مِنْ نَسْخَةٍ يَشَارُ.

[٣] كَذَا فِي النسخة الهندية، وَفِي مَسْحَةِ بَشَّارٍ: «بِرَكَاتٍ» بِالْبَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٦٩ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي
أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةٌ دُمُوعٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَقَطْرَةٌ دَمٍ تُهْرَاقُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْأَثَرَانِ: فَاتَّرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١)، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ^(٢)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

- (١) قوله: "فاتَّر في سبيل الله" كالجراحة وجرها، فإنه في "اللمعات"، قال الطيبي: الأثر - بفتحين - ما بقي من الشيء فلا عليه، والمراد بالأثرين آثار عظمى الماشى في سبيل الله والساعي في فريضة من فرائضه، أو ما يبقى على المجاهد من أثر الجراحات، وعلى الساعي الشعب في أداء القرض والقيام بها، والكثرة فيها من علامة ما أصابه فيها كاحتراق الجبهة من حرّ الرمضاء التي يسجد عليها وانقطار الأقدام من برد الماء الذي يتوضأ به. (الطيبي)
- (٢) قوله: "وأثر في فريضة من فرائض الله" كبقاء بلل الوضوء، وسيماء الوضوء في السجود وخلوف النعم في الصوم أو اغترار قدميه في الحج، ونحو ذلك. (اللمعات)

أَبْوَابُ الْجِهَادِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١ - بَابُ فِي أَهْلِ الْمَذَرِ فِي الْقَمُودِ^(١)

١٦٧٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا الْمُغْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُونِي بِالْكَتِفِ أَوْ اللَّوْحِ»، فَكَتَبَ «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» وَهَمَزُوا بِنُ أَمْ مَكْتُومٌ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَقَالَ: هَلْ لِي رُخْصَةٌ؟ فَتَزَلْتُ «غَيْرُ أُولَى الضَّرَبِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَاهِرٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَقَدْ زَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ خَرَجَ إِلَى الْغَزْوِ وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ

١٦٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَفْيَانَ وَشُعْبَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَمْرُو قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: أَلَيْكَ وَالْبَدَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الشَّاعِرُ الْأَعْمَى الْمَكِّيُّ، وَاسْمُهُ: الشَّائِبُ بْنُ قُرُوحٍ.

٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَبْتَغِي سَرِيَّةً وَحْدَهُ^(٣)

١٦٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فِي قَوْلِهِ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَدَّاقَةَ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ السَّهْمِيِّ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَرِيَّةٍ؛ أَخْبَرَنِيهِ يَحْيَى بْنُ نَسِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

(١) قوله: "ففيهما فجاهد" فيهما متعلق بالأمر قدم للاختصاص، والفاء الأولى إجراء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط أي إذا كان الأمر كما قلت، فاحتضن المجاهدة في خدمة الوالدين نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو صُورًا﴾ وهذا إذا كان الجهاد تطوعاً، وهكذا حكم الحج وسائر العبادات فإن كان الجهاد فرضاً متعيناً، فلا حاجة إلى إِدْنِهَا، وإن منعها عاصها وخرج، كما قاله الطحاوي.

(٢) قوله: "يبتغي سرية وحده" لا يناسب هذه الترجمة حديث الباب؛ لأن عبد الله جعل أميراً، وله قصة مذكورة في الأصول من أنه قال لرجال السرية: أحرقوا أنفسكم إن كنتم تطيعون أول الأمر، قالوا: لعل المراد باليبتغي وحده يبتغي السرية وحده، وجعله أميراً عليها - والله أعلم - كما بلغني عن شيخنا.

أَبْوَابُ الْجِهَادِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِأَهْلِ الْمَذَرِ فِي الْقَمُودِ

قال العلماء: إن مراد القرآن صحيح، والآية كاملة بلا ذكر «غَيْرُ أُولَى الضَّرَبِ» [النساء: ٩٥] أيضاً فإن في القرآن القاعدون لا المقعدون، والقاعد بعدل مقعد لا قاعد.

[١] الترجمة كما في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «باب ما جاء في الرخصة لأهل العذر في القمود».

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَخَدَّهُ

١٦٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ مِنَ الْوَحْدَةِ مَا سَارَ رَاكِبٌ بَلِيلًا» يَعْنِي: وَخَدَّهُ.

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا ثَعْلَبٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَزْمَةَ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ^(١) وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ وَالثَلَاثَةُ رَكْبٌ».

حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ. وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. [قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ ثِقَّةٌ صَدُوقٌ، وَعَاصِمُ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ لَا أُرَوِّي عَنْهُ شَيْئًا]^(٢) وَخَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَسَنٌ.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكَذِبِ وَالْخَدِيعَةِ فِي الْحَرْبِ

١٦٧٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَنُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ»^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ نَافِثٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ وَكُثَيْبَ بْنِ مَالِكٍ وَأَنَسَ بْنَ مَالِكٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ غَزَا

١٦٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّيْلَانَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، فَقِيلَ لَهُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ. فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سِتْعَ

(١) قوله: "الراكب شيطان" يعني معنى الواحد مفرداً مهياً به، وكذلك معنى الاثنين، ومن ارتكب مهياً فقد أطاع الشيطان، ومن أطاعه فكأنه هوى، قال في "شرح السنة": معنى الحديث عندي ما روى عن سعيد بن المسيب مرسلًا: "الشيطان بهم الواحدية وبالاثنين فإذا كانوا ثلاثة لم بهم بهم" كذلك قاله الطبري.

(٢) قوله: "الحرب خدعة" يروى بفتح خاء وضمها مع سكون دال وضم خاء مع فتح دال، فالأول معناه أن الحرب ينقض أمرها بخدعة واحدة من الخداع أي أن المقاتل إذا خدع مرةً واحدةً، لم يكن لها إقالة وهو أفصح الروايات. (جمع السحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكَذِبِ

لا يجوز الكذب إلا في مستحبات، وهي أيضاً ليست بكلمات بل نورية، والمستحبات عند أربعة ذكرها ابن وهبان في نظمه:

وتصلح حارز الكذب أو دفع ظالم وأهل ترضى أو فساق ليظفروا

وتؤيدنا بعض الأحاديث المتوسطة في استثناء الأربعة، ولقد قرأ المغازي رحمه الله إلى رفع "تقبح من الكذب بل حسنة بحسن ما فيه"، وتبيحه بفتح ما فيه.

قوله: (الحرب خدعة إلخ) هذا خبر لا تشريع، وقيل: إنه تشريع أي يجوز التدبيرات العملية في الحرب، وأفصح الروايات خدعة بفتحين مبالغة اسم فاعل، ومراده قيل: إنه خدعة لا يدري لمن تكون عاقبته

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزَوَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَمْ غَزَا

الغزوة في اصطلاح المحدثين ما كان فيه النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، والسرية ما لا يكون فيه، والغزوات سبع وعشرون، وانسرابا سيمونا.

عَشْرَةً، قُلْتُ: وَإِثْنَهُنَّ كَانَ أَوَّلُ؟ قَالَ: ذَاتُ الْعَشِيرَةِ أَوْ الْعَشِيرَاتِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالشَّيْبَةِ^(١) عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: عَثَانُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْدِرُ لَيْلًا.
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ سَمِعَ مِنْ عِكْرِمَةَ وَجِئْتُ زَأْبَتَهُ كَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ ضَعَفَهُ يَعْقَدُ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: يَغْنِي النَّبِيَّ ﷺ يَدْعُو عَلَى الْأَعْرَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ^(٢) سَرِيعَ الْحِسَابِ، أَهْلِسْ رِمَ الْأَعْرَابِ^(٣) وَزَلِّزْ لَهُمْ^(٤)». وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَثْوِيَةِ

١٦٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَاهِعٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَمَّارٍ، هُوَ الدَّهْنِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلِبَاسُهُ أَيْضُ.
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ شَرِيكَ، وَقَالَ: [حَدَّثَنَا] غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.
قَالَ مُحَمَّدٌ: وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا، وَالَّذِي بَطَّنَ مِنْ بَجَلَّةٍ، وَعَمَّارُ الدَّهْنِيُّ هُوَ: عَمَّارُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الدَّهْنِيُّ، وَيَكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةَ وَهُوَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(١) قوله: "الشمعة" يقال: عثات الجليس عثاءً، وساءهم تعباً وتعياً، وقد يترك الممرء، فيقال: عثيتهم تعباً أي ورتبتهم في مواضعهم ومبانيهم (النهاية).

(٢) قوله: "اللهم منزل الكتاب" نعل تخصيص هذا الموصف بهذا المقام ينويح إلى معنى الاستعانة في قوله تعالى: ﴿الْبَاطِلُ يُظَاهِرُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولم يخبره الله تعالى أن أرسل عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها، كما ورد في سورة الأعراف. (الشمعات).

(٣) قوله: "أهزم الأعراب" فهمهم الله تعالى بأن أرسل عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها، كما ورد في سورة الأعراف. (الشمعات).

(٤) قوله: "وزلزلهم" الزلزلة في الأصل: الحركة العظيمة والإزعاج الشديد، ومنه زلزلة الأرض وهو ههنا كناية عن التخويف والتحذير أي جعل أمرهم مضطرباً متزعزلاً. (الطبري).

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «ذات العشير أو العشيرة».

[٢] وفي نسخة بشار: «اللهم اهزمهم وزلزلهم».

[٣] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

١٠ - بَابُ فِي الرِّايَاتِ^(١)

١٦٨٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَسْأَلُهُ عَنْ رَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرْبَعَةً مِنْ نَمِيرَةٍ^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَارِثِ بْنِ حِشَّانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ. وَأَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَى عَنْهُ أَيُّضًا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى.

١٦٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، هُوَ السَّالِحَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ لِأَحِقِّ بْنِ حُمَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَتْ رَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَوْدَاءَ وَلَوَاطُؤُهُ أَيْضًا».
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّعَارِ^(٣)

١٦٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الثَّهَلِيِّ بْنِ أَبِي^(٤) صَفْرَةَ عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ يَتَّكُمُ الْعَدُوُّ فَقُولُوا: حِمٌّ لَا يَنْصُرُونَ»^(٥).
وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْخَرِ. وَهَكَذَا رَوَى عَنْهُمْ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ مِثْلَ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ. وَرَوَى عَنْهُ عَنِ الثَّهَلِيِّ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

١٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٦٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَاعٍ الْبَغْدَادِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ قَالَ: صَنَعْتُ سَيْفِي عَلَى سَيْفِ سَمُرَةَ، وَزَعَمَ سَمُرَةُ أَنَّهُ صَنَعَ سَيْفَهُ عَلَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ حَنْفِيًّا^(٦).
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فِي عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ الْكَاتِبِ وَضَعْفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

١٣ - بَابُ فِي الْفِطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٨٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ فَرْعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مَرَّ الظُّهْرَانِ^(٧) فَأَذَنَّا بِلِقَاءِ الْعَدُوِّ، فَأَمَرْنَا بِالْفِطْرِ

(١) قوله: "في الرايات" الراية علم الجيش يسمى أم الحرب وهو فوق النواة.

(٢) قوله: "مرمرة" بفتح نون وكسر ميم - بركة من صوف أو غيره محططة، وقيل: اكساء. (المجمع)

(٣) قوله: "في الشعار" الشعار في الأصل: العلامة التي ينصب ليعرف الرجل بها ومقتنه.

(٤) قوله: "حم لا ينصرون" معناه بفضل السورة المفتحة بحم ومنزلتها من الله لا ينصرون، وقيل: إن الحواميم السبع سور لها شأن. (الطبي)

(٥) قوله: "حنفيًا" أي على هيئة سيف بن حنيفة قبيلة مسببة لأن صانعه منهم، أو ممن يعمل كعملهم.

(٦) قوله: "مر الظهران" - بفتح الميم والطاء - موضع قريب من مكة. (الطبي)

فَأَقْطَرْنَا أَجْمَعُونَ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

[وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ^(٢)]

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَجِ

١٦٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ أَنَّنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: رَكِبَ

النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: مُتَدَوِّبٌ^(٣)، فَقَالَ: مَا كَانَ مِنْ فَرَجٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ الْعَاصِ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَأَبُو دَاوُدَ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ

أَنَسٍ قَالَ: كَانَ فَرَجٌ^(٤) بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَفَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَنَا يُقَالُ لَهُ: مُتَدَوِّبٌ. فَقَالَ: «مَا زَأَيْنَا مِنْ فَرَجٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»^(٥).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٨٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ،

وَأَشَجَعَ النَّاسِ، قَالَ: وَلَقَدْ فَرَجَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْلَةَ سَمِعُوا صَوْتًا، قَالَ: فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَرَسٍ لَأَبِي طَلْحَةَ عُزِيٍّ^(٦) وَهُوَ مُتَقَلَّدٌ سَيْفَهُ، فَقَالَ: «لَمْ تُرَاعُوا»^(٧) لَمْ تُرَاعُوا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَجَدْنَاهُ بِحْرًا» يَعْنِي الْفَرَسَ^(٨).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ

١٦٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا شَفِيَاءُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ النَّبَوَاءِ بْنِ غَزَّابٍ، قَالَ

لَهُ رَجُلٌ: أَفَرَزْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا أَبَا عُمَارَةَ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ^(٩) مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ وَلَّى سِرْعَانُ النَّاسِ تَلَفْتُهُمْ فَوَازِدَ بِالْبُتَيْلِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْلَتِهِ وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اخَذَ بِلِحَامِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

(١) قوله: "يُقَالُ لَهُ: مُتَدَوِّبٌ" المتدوب أى المصلوب، من "تدب" ترهق الذى يجعل فى السباق، وقيل لتدب فى حشمه وهو أثر خروج.

(٢) قوله: "فَرَجٌ بِالْمَدِينَةِ" فى "المنجم": الفرج الحرف ومنه فرج أهل المدينة بلا فركب هرت لأى صلحة أى استعدوا، يقال: فرجت إلى فافزعنى أى استعنت إليه فأغاثنى.

(٣) قوله: "وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا" أى واسع الخرى كالبحر لا ينفذ بحره كما لا ينفذ ماءه، (مجمع البحار).

(٤) قوله: "عُزِيٍّ" ضد مهجة ومكون راء- وقيل: بكسر راء وتشديد ياء، (مجمع).

(٥) قوله: "لَمْ تُرَاعُوا" أى ترأعوا بمعنى انتهى أى لا تفرحوا، أى لا فرح فاستكروا، (المنجم).

(٦) قوله: "وَاللَّهِ" أى للكلام السابق أى لا يعذر التوكل والفوز ما لا يمكن وفى الإمام - والله أعلم -.

[١] كذا فى نسخة بشار. وفى النسخة الهندية: «أجمعين».

[٢] ما بين المتكوفين من نسخة بشار.

[٣] جاء ذكر هذا الحديث فى النسخة الهندية فى الباب الثانى مؤخرًا من حديث «محمد بن بشار ومحمد بن عمر بن عيسى» قدمناه آنفًا. نسخة بشار وحفاظ عن أرفق الحديث.

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ»، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ شَقْبَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ طَاهِرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ الْحَنْثِ وَإِنَّ الْفَتَنَيْنِ لَمَوْلَانِ وَمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ رَجُلٌ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٦٩٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ خَجِيرٍ عَنْ هُودٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ جَدِّهِ مَرْثِدَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى مِثْقَلِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْفِضَّةِ، فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةَ السَّيْفِ، فِضَّةً.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ. هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَجَدْتُ هُودَ اسْمَهُ مَرْثِدَةُ الْبَصْرِيُّ.

١٦٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَكَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا زَوْي عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ زَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

الْحُسَيْنِ، قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

١٦٩٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ

١٦٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الرُّبَيْعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْعِ عَنِ الرُّبَيْعِ بْنِ الْعَوَّامِ قَالَ: «كَانَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَانِ يَوْمَ أُحُدٍ، فَتَهَضَّ إِلَى الصُّخْرَةِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَأَقْعَدَ طَلْحَةَ نَحْتَهُ فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى امْتَوَى عَلَى الصُّخْرَةِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَوْجِبَ طَلْحَةُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْحَاقَ.

١٦٩٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَغْفَرِ

١٦٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى

رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ، فَنُقِلَ لَهُ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَمَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُفَّةِ، قَالَ: اقْتُلُوهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. لَا نَعْرِفُ كَبِيرَ أَحَدٍ رَوَاهُ غَيْرُ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

١٦٩٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَنَاصِ

١٦٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ خَجِيرٍ عَنْ هُودٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ جَدِّهِ مَرْثِدَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى مِثْقَلِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْفِضَّةِ، فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةَ السَّيْفِ، فِضَّةً.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا زَوْي عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ زَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

الْحُسَيْنِ، قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

١٦٩٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَنَاصِ

١٦٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ خَجِيرٍ عَنْ هُودٍ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ جَدِّهِ مَرْثِدَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى مِثْقَلِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ الْفِضَّةِ، فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةَ السَّيْفِ، فِضَّةً.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَكَذَا زَوْي عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. وَقَدْ زَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ

١٦٩٤ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ حَصْبَيْنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَيْرُ مَعْقُودٌ^(١) فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْأَجْزُ وَالْمَعْنَمُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ سَعِيدٍ وَجَرِيرٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَأَسْمَاءَ بَثْثَ بَزِيدَ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَجَابِرٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعُرْوَةُ هُوَ ابْنُ أَبِي الْخَلَدِ الْبَارِقِيُّ، وَيُقَالُ: عُرْوَةُ بْنُ الْخَلَدِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْجِهَادَ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٢٠ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ

١٦٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمْنُ الْخَيْلِ^(٢) فِي الشُّقْرِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ.

١٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِجَاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ^(٣) الْأَقْرَحُ الْأَرْثَمُ ثُمَّ الْأَقْرَحُ الْمُحْجَلُ طَلَقَ الْيَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكُنَيْتٌ^(٤) عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ».

١٦٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

٢١ - بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ

١٦٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ حَدَّثَنَا سَلَمٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ الشُّكَالَ^(٥) فِي الْخَيْلِ.

(١) قوله: "الخمر معقود في نواصي الخيل" أي بها يحصل الجهاد الذي فيه غير ادباب والأجرة كما يتنه بقوله: الأجر والمعنى، كذا في "اللمعات".

(٢) قوله: "يمن الخيل في الشقر" الشقرة (ما سلتة سواده) في الخيل الخمرة الصافية يحمر معها العرف والذنب، فإذ اسود فهو الكُنَيْتُ. (الصحيح)

(٣) قوله: "الأدهم" الأسود، والأقرح هو الذي في جهته فرح - بالضم - هو باض يسير في وجه الفرس دون العزة. (مجمع البحار)

(٤) قوله: "فكُنَيْتٌ" وهو الفرس الذي بين السواد والخمرة، وقيل: الذي ذنبه وعرفه أسودان. والنافي الآخر. (الجامع)

(٥) قوله: "كره الشكالك" هو أن يكون ثلاث قوائم منه محجلة، واحدة مطلقاً تشبيهاً بشكل به الخيل، فإنه يكون في ثلاث

بَابُ مَا جَاءَ بِسُتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ

نَحْبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا لَيْسَ بِالتَّشْرِيعِ بَلْ بِالتَّجَرِبَةِ

قَوْلُهُ: (فِي الشُّقْرِ إلخ) الْأَشْقَرُ الَّذِي يَكُونُ أَشْعَارُ ذَنْبِهِ وَرَقَّتْ وَنَوْنٌ بَدَنُهُ أَحْمَرٌ، وَتُحْجَلُ طَلَقَ الْيَمِينِ مَا يَكُونُ إِحْدَى قَوَائِمِهِ مُخَالَفَةً لِلنَّوْنِ لِلْأُخْرَى.

بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ

مَادَارُهُ أَيْضًا عَلَى التَّجَرِبَةِ لَا أَنَّهُ تَشْرِيعٌ وَاحِدٌ.

قَوْلُهُ: (الشُّكَالُ إلخ) فِي تَفْسِيرِهِ اخْتِلَافُ الْأَفْوَالِ، وَالْأَصُوبُ: الَّذِي يَكُونُ إِحْدَى رَحْلَيْهِ وَبَدَنُهُ مِنْ خِلَافِ بِلَوْنٍ وَاحِدٍ وَالْأَحْمَرُ——رِيَان

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ. وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ اسْمُهُ هَرَمٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُقَاعِ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ التَّحِمِيُّ: إِذَا حَدَّثْتَنِي فَحَدِّثْنِي عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، فَإِنَّهُ حَدَّثَنِي مَرَّةً بِحَدِيثٍ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسِتِّينَ فَمَا حَرَّمَ مَعَهُ حَرْفًا.

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ [وَالسَّبْقِ]

١٦٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوْسُفَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجْرَى الْمُضْمَرَّ^(١) مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْحَفَيَاءِ إِلَى ثِيْبَةِ الْوَدَاعِ، وَيَبْتَنُهُمَا سِتَّةَ أَهْيَالٍ، وَمَا لَمْ يُضْمَرْ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ ثِيْبَةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَشْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَيَبْتَنُهُمَا مِثْلٌ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى، فَأَوْتَبَ بِي فَرَسِي جِدَارًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.

١٧٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ نَافِعٍ بْنِ أَبِي نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَبْقَ»^(٢) إِلَّا فِي تَضَلُّ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَابِرٍ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْزَى الْخُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ

١٧٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَالِمٍ أَبُو جَهْضَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا مَأْمُورًا مَا اخْتَصَنَّا دُونَ النَّاسِ شَيْئًا إِلَّا بِثَلَاثَةٍ: أَمْرًا أَنْ تُسَبِّحَ

قوائم غالبًا، وقيل: هو أن يكون الواحدة محتلاً والمثلاث مطلقة، وقيل: أن يكون إحدى يديه وإحدى رجليه من خلاف محتلتين. (بجمع البحار)

(١) قوله: "أجرى المضمر" الإضمار والتضمير أن تغلل علفها بعد السمن مددة، وتخلل فيه لتعرق وتنفخ عرقها فيحف لحمها ويقوى على الجرى.

(٢) قوله: "لا سبق... إلخ" السبق - يفتح باء - ما يجعل من المال رهناً على المسابقة وبالسكون: مصدر سبق، وصفتح "الفتح" والمعنى لا يخل أحد المال بالمسابقة إلا في هذه الثلاثة وهي الإبل والحيل والسهام، وقد ألحق بها الفقهاء ما كان معناها، قال الطيبي، ويدخل في معناها البغال والحمير والقيط. (بجمع البحار)

بلون عميره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ وَالْمَسَابِقَةِ

ويطلق على المال المقرر في مسابقة الخيل، والمسألة أن المال لو كان من جانب فحائز وإلا فلا، وأما إذا كان من الجانبين فلهوازه صورة أن يدخل الثالث المحلل ويقول: إن سبقت فأخذ منكما وإلا فلا أعطي وبشرط في المحلل أن يحتل فرسه أن يسبق، ودليل التحليل ما أخرجه أبو داود، وجه جواز الشرط من الجانبين عند دخول المحلل المذكور في الزيلعي شرح الكنز، ولقد تعرض إليه ابن نعيم أيضاً وذكر فروعه في بعض تصانيفه.

قوله: (لا سبق إلا في الخيل إلخ) السبق بسكون الوسط مصدر بمعنى الرهان، وأما ففتح فهو المال المقرر، ويدل حديث الباب على قصر الشرط على ما ذكر في حديث الباب لكن الفقهاء ألقوا به أشياء أخرى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْزَى الْخُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ

نزى الحمار على الفرس غير مرضي، وقال الطحاوي: إن انتهى نهى إرشاد وشفقة كيلا يكون تقليل آلة الجهاد، فإن الفرس يعمل ما لا يعمل البغل، فأحصل أن تحصيل البغال ليس غير جائز.

الْوَضُوءَ، وَأَنْ لَا تَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا تُتْرَى جَمَارًا عَلَى فَرْسٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى سَمِيعُ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ هَذَا، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَهُمْ فِيهِ الثَّوْرِيُّ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاسْتِفْتَاكِ بِصَعَالِيكَ^(١) الْمُسْلِمِينَ

١٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْطَاءَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ أَبِي الدُّدَاوِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ابْعُوثِي^(٢) فِي ضِعْفَانِكُمْ فَإِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ بِضِعْفَانِكُمْ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ^(٣)] الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ

١٧٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبِ الْمَلَائِكَةَ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "بصعاليك المسلمين" في "شرح السنة": أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستفتح بصعاليك المهاجرين، والصعاليك كعصفور: الفصير تصعلك تعقير، والاستفتاح الاستنصار والافتتاح، وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي يستنصرون على المشركين، ويقولون: اللهم انصرنا بنبي آخر الزمان، فكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اللهم انصرنا بنفسي المهاجرين، ويمكن أن يكون معنى الافتتاح أي كان يفتح بهم في الإسحار، كذا في الخواشي، والوجه هو الأول، كذا في "السمعات".

(٢) قوله: "ابْعُوثِي في ضِعْفَانِكُمْ" أي اطلوبوني فيهم فإن معهم صورة في بعض الأوقات نعظم منزلتهم، وهو يهي عن مخالطة الأخيلاء وهو ينقطع همزة ووصلها، (مجمع البحار).

(٣) قوله: "لا تصحب الملائكة رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ" هو الخُذْلُج الذي تعلق على الدواب. قيل: إنما كرهه لأنه يدل على أصحابه

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاسْتِفْتَاكِ بِصَعَالِيكَ الْمُسْلِمِينَ

الصعاليك الغرباء، ويختل هذا الحديث بحديث محمد بن الحسن بن علي التوسل بالصالحين المعارف في زماننا، وصنف ابن تيمية كتاباً في عدم جواز التوسل بالصالحين المعارف في زمان أي الدعاء بمثل أن يقول: اللهم اقبل دعائي بحق فلان وتوسله، والحال أن ذلك لم يأت إليه ولم يستدخ منه دعاء وإنما هو توسل لسمائي فقط، ولكن المشوكاتي رسالة في الجواز، ولقد أتى ابن تيمية بقول العلماء من المذاهب الأربعة ونقل من الحنفية عن تجميد القدوري ما في التماس حانية معربة إلى المشتق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وكرهه قوله بحق أبيائكم ورسلك وأوليائكم، ويظهر في مراده.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ

اعلم أن مدلول الحديث جواز المعارف وحوارها بعض الصوفية مثل جلال الدين الدواني، ولعلب أن الحفاظ من حزم أيضاً جوازها، وأسقط جميع الأحاديث الدالة على عدم الجواز، وكان في صحيح البخاري قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "يكون في أمي من يحون معارف والحريز وقال ابن حزم: إن في البخاري تعليقاً والسند معتمد، والحال أن الخدين أوصلوه وأثبتوا السماع.

واعلم أن المعارف ما يضرب بالهم، والإلهامي ما يضرب بالأيدي، وذهب جمهور الأئمة وأهل المذاهب الأربعة إلى التحريم واستشوا

٢٦ - بَابُ مَنْ يَسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ

١٧٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا الْأَخْوَصُ بْنُ جَوَّابٍ أَبُو الْجَوَّابِ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الزَّيَّادِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ جَيْشَيْنِ وَأَمَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى الْآخَرِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ الْقِتَالُ فَعَلِيٌّ» قَالَ: فَانْتَحَى عَلِيٌّ جِصًّا فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً فَكَتَبَ مِنْهَا خَالِدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَخْبِي بِهِ فَقِيدَمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ الْكِتَابَ فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ ثُمَّ قَالَ: «مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ قُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ. وَإِنَّمَا أَنَا وَرَسُولٌ فَسَكَتَ».

وفي الباب عن ابن عمر: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْأَخْوَصِ بْنِ جَوَّابٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «يَخْبِي بِهِ» يَخْفِيهِ النَّعِيمَةُ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ

١٧٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِلَّا كَلَّكُمْ رَاعٍ»^(١) وَكَلَّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَلَا يُؤَيِّرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ بَيْتٍ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُ، وَالْمُبْدِئُ رَاعٍ عَلَى مَالِ غَيْرِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، إِلَّا فَكَلَّكُمْ رَاعٍ وَكَلَّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي موسى: حَدَّثْتُ ابْنَ عُمَرَ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٍ. وَحَدَّثْتُ أَبِي مُوسَى غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ.

ورواه إبراهيم بن بشار الرقادي عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بريدة عن أبي بريدة عن أبي موسى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٠٥ (م) - أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ مُحَمَّدٌ^(٢) عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَوْسَلًا وَمَذَا أَصَحُّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ».

سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَوْسَلًا.

نصوته، وكان صلى الله عليه وسلم يحب أن لا يعين العدو به حتى يأتيهم فجأة، وقيل: غير ذلك. (النهاية)

(١) قوله: "كَلَّكُمْ رَاعٍ..." إلخ أي حافظ مؤمن، والرعية كل من شمله حفظ الراعي ونظيره ولا أقل من كونه راعياً على أعضائه وحوارجه، وقوله: مسؤل عن رعيته أي عما يحب رعيته أي مؤمن عي من يليه من رعية، المحفوظة فعيلة بمعنى مفعولة.

الطبيب لتسحير أو التوليمة أو لغرض صحيح آخر.

ثم سند حديث الباب عنى شرط مسلم، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي من مقروئات البخاري ص (٧٦)، وفي موضع في تفسير سورة الجمعة هو راو مستقل بلا قرآن، وقال الحافظ: إن في تفسير سورة الجمعة هو عبد العزيز بن محمد بن موسى الدراوردي، أقول: إنه إما من سهر القلم أو من نسخ الكاتب، وأحاديث أخرى تدل على عدم الجواز وهي مسحاح، وما في تذكرات المشايخ العجشية مثل اقتباس أنوار من أن بعض المتقدمين من الصوفية ارتكبوا السرود، وأقول: إن السرود لفظ فارسي ولا يصدق على ضرب المعازف بل على سماع الأشعار فقط. ويجب أن يعلم أن الصوفية المتقدمين لم يثبت عنهم سماع المعازف.

بَابُ مَا جَاءَ فِي يَسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ

قوله: (فأخذ منه جارية إلخ) لعله أخذه بإذن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وقال الضحاوي: إن الإمام إذا أجاز القسمة للعامل يجوز له القسمة لمة.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ

١٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْعِزَّازِ بْنِ حَرْثٍ عَنْ أُمِّ الْخَضِصِينَ الْأَحْمَسِيَّةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَبْجَةِ الْوَدَاعِ وَعَلَيْهِ بُرْدَةٌ قَدْ التَفَعَّ^(١) بِهِ مِنْ ثَعْتٍ إِنْطِغَ، قَالَتْ: وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى غَضَلَةِ عَصْدِهِ تَوْتِجُ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبِشِيٌّ مُجَدَّعٌ^(٢) فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا مَا أَقَامَ لَكُمْ كِتَابَ اللَّهِ».

وفي الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِزْبَانِ بْنِ سَارِيَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ وَجْهٌ عَنْ أُمِّ خَضِصِينَ.

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ

١٧٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُيَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ»^(٣) عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ^(٤) مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةَ^(٥).
وفي الباب عَنْ عَلِيٍّ وَعِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ وَالْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْفَارِسِيِّ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ] التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ

وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوُجْهِ

١٧٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ^(٦).

(١) قوله: "قد التفع" أى اشتغل.

(٢) قوله: "وإن أمر عليكم عبد حبشي مجدع" أى مقطوع الأعضاء، والشديد للسكر، فإن قيل: شرطه الإسلام والحرية والعربية وسلامة الأعضاء، قلت: نعم لو انعقد بأهل العقد والخل، أما من استولى بالغلبة تحرم مخالفته وتنفذ أحكامه ولو عبداً أو فاسقاً مسلماً، وأيضاً ليس في الحديث أنه يكون إماماً بل يفرض إليه الإمام أمر من الأمور، قاله في "مجمع البحار".

(٣) قوله: "السمع والطاعة" مبتدأ خبره محذوف أى واجب. (السمعات)

(٤) قوله: "فيمأ أحب وكره" أى فيما يوافق طبعه أو مخالفته. (السمعات)

(٥) قوله: "فلا سمع ولا طاعة" أى للإمام أو لأحد كالأولاد وغيرهما في معصية، كذا في "السمعات".

(٦) قوله: "نهى عن التحريش بين البهائم" هو الإغراء ونهيها على بعض كما يفعل بين الجمال والكتايش والذئبوك وغيرها. (مجمع البحار)

باب ما جاء في طاعة الإمام

قد مر أن الإمام إذا أمر بشيء مباح يصير ذلك واجباً، وإذا نهى عنه صار حراماً، وراجع فيه شرح الجامع الصغير للعزيزي.

قوله: (عبد حبشي إلخ) قيل: إن الإمامة مشروطة بأن يكون الإمام حرّاً وقرشياً، وأوجب بأنه يصلح أن يصير العبد عاملاً، وأما شرط كون الإمام قرشياً فعلى أبي حنيفة وإمام الحرمين الشافعي خلاف ونقله نور الدين الطرابلسي عن أبي حنيفة كما في القول المختار، والشهورة عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك شرط القرشي، وقد ينقل الإجماع أيضاً.

باب ما جاء في كراهية التحريش بين البهائم

والضرب والوسم في الوجه

أبى في وجوه الحيوانات وثبت الوسم على الفخذ عن عمر الفاروق وكان في قلبه الوقف لله، وفي الفتاوى الجزائرية وقعت عبارة عجبة

١٧٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّخْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَيُقَالُ: هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ قُطَيْبَةَ. وَرَوَى شَرِيكَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي يَحْيَى^(١). وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ طَلْحَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعُكْرَاشِ بْنِ ذُوَيْبٍ.

٣١ - [بَابٌ]^(٣)

١٧١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا زَوْحٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ^(٤) وَالضَّرْبِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٢ - بَابٌ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَمَتَى يُفْرَضُ لَهُ

١٧١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ بْنَ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَلَمْ يَقْبَلْنِي، ثُمَّ عَرَضْتُ عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَقَبِلَنِي^(٥).

قَالَ نَافِعٌ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: هَذَا [حَدٌّ] مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ بَلَغَ الْخَمْسَ عَشْرَةَ.

١٧١١ (م) - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ بْنَ عُمَرَ بَعَثَهُ إِلَى أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الدُّرُوتِ وَالْمَقَاتِلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ.

حَدِيثُ إِسْحَاقَ بْنِ يُونُسَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

٣٣ - بَابٌ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُشْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ دَرَجَاتٌ

١٧١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبْكَرْتُ عَنْ خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآتَتْ صَابِرٌ مُعْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُذْبِرٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبْكَرْتُ عَنْ خَطَايَايَ؟ فَقَالَ

(١) قوله: "نهى عن الوسم في الوجه" بمهمله على الصحيح، وقيل: بمهمله ومعجمة، وهو أثر كنية.

(٢) قوله: "فقبلني" فعلم منه أن النبي إذا بلغ خمس عشرة سنة، دخل في رمرة المقاتلة، وكان من البالغين وإلا من الذرية. (السناعات)

وهي هذه: ويحاص ضرب الدية بغير وجهها لا بوجهها إلا بوجهها.

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتتها الدكتور بشار، ونلفظها: «١٧٠٩ (م) - حدث بذلك أبو كُرَيْبٍ عن يحيى بن آدم عن

شريك».

[٢] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتها الدكتور بشار، ونلفظها: «ورواه ابن فضال عن نُسَيْبٍ عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً.

وأبو يحيى هو: الفاتك الكوفي، اسمه: زاذان».

[٣] لفظة: «باب»، ساقطة من النسخة الهندية. أثبتناها من نسخة بشار.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُخْتَصِبٌ^(١) مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ إِلَّا الدِّينَ، فَإِنَّ جَبْرَائِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ.

وفي الباب عَنْ أَنَسٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ نَحْوَ هَذَا عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ الشُّهَدَاءِ

١٧١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ مَرْوَانَ اللَّبْصَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي الدُّهْمَاءِ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: «شَكَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخِرَاحَاتِ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: «اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَحْسِنُوا» وَأَذَقُنَا^(١) الْإِثْنِينَ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَقَدَّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا، فَمَاتَ أَبِي فَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيَّ رَجُلَيْنِ. وفي الباب عَنْ خُبَّابٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى سَفْيَانُ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَامِرٍ، وَأَبُو الدُّهْمَاءِ اسْمُهُ قُرْقَةُ بْنُ بَهْيسٍ^(٢).

٣٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشُورَةِ

١٧١٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُفَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ رَجِيءٌ بِالْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟» وَذَكَرَ قِصَّةَ طَوَيْلَةَ. وفي الباب عَنْ عُقْمَرٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

(١) قوله: "أنت صابر مختصب مقبل غير مدبر" قال النووي: غير مدبر: حذر من يقبل في وقت، ويدبر في وقت، والمختصب هو المخلص لله تعالى، وإن قاتل عصبية أو لأحد غيبة، ونحو ذلك، فليس له الثواب، وقوله: إلا الدين استثناء منقطع، ويجوز أن يكون متصلاً أي الدين الذي لا ينوي أدائه، أراد بالدين هنا ما يتعلق بدينه من حقوق المسلمين إذ ليس الدين أحق بالوعيد، والمطالبة عنه من الجاهل والغاصب والخائن والسارق - انتهى كلامه -.

فإن قلت: كيف قال ﷺ: كيف قلت: وقد أحاطه بسوائه عذاب، وأجاب بذلك الجواب، قلت: ليسأل ثانياً لم يجبه بذلك الجواب ويعتق به إلا الذي استمرراً بعد إعلام جبرئيل عليه السلام إياه صلوات الله عليه، (الطبي).

(٢) قوله: "وأحسنوا" أي جئوا العمل في نسوية حضرة وتنظيفه من التراب والقدرة ونحوهما، وفي "شرح الشيخ رحمه الله"، وقوله: أحسنوا أي إلى الميت بالشفقة في الرفق في غسله وتكفيه وحمله وإنزاله في القبر (السمعات).

(٣) قوله: "وأذقونا الإثني والثلاثة" هذا في حالة الضرورة، وأما في حالة الاختيار فيحرم جمع اثنين في قبر واحد، كذا في "شرح الشيخ"،

باب ما جاء في المشورة

أصل معنى المشورة أخذ العمل، والعرض هو الرجوع إلى القلب.

قوله: (قصة طويلة إلخ) والقصة أنه قال عمر رضي الله عنه أن يقتل الأسارى، وكان رأي النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر الصديق رضي الله عنه الشفاعة، فتمسنى النبي - صلى الله عليه وسلم - على رأيه ورأي الصديق الأكبر فعاب الله، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : إكان عذاب الله على رأس هذه الشجرة ولو نزل لم ينح إلا عمره.

قوله: (وهذا حديث حسن إلخ) حسن الحديث مع أنه منقطع، وقد اشترط المصنف في كتاب العلل في الحديث الحسن الاتصال فعلم أنه لم يعتبره هنا، بل تمسنى على حسنه بالتابعات والشواهد.

وَيَزُودُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مَشُورَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ لَا تُفَادَى جَيْفَةُ الْأَسِيرِ

١٧١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْحَكَمِ عَنْ يَسْمَعِيلَ بْنِ عُبَّاسٍ: أَنَّ الْمَشْرِكِينَ أَزَادُوا أَنْ يَمْتَرُوا جَيْفَةَ رَجُلٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَأَمَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيَهُمْ. هَذَا حَدِيثٌ قَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ. وَرَوَاهُ الْعَجَّاجُ بْنُ أَوْطَاةٍ أَيْضًا عَنْ الْحَكَمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: أَبُو أَبِي لَيْلَى لَا يَخْتَلِجُ بِحَدِيثِهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَبُو أَبِي لَيْلَى صَدُوقٌ وَلَكِنْ لَا يُعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ. وَلَا أُرْوِي عَنْهُ شَيْئًا. وَأَبُو أَبِي لَيْلَى هُوَ صَدُوقٌ فَتَيِّدُ وَرُبَّمَا يَهُمُ فِي الْإِسَادِ. حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: فَقَهَاؤُنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ.

٣٧ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي الْفَرَارِ مِنَ الرُّخْبِ]

١٧١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَخَاصَ النَّاسَ خِيَصَةً^(١) فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَاخْتَبَأْنَا بِهَا وَقُلْنَا: هَلَكْنَا، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ الْفَرَارُونَ، قَالَ: «بَلِ أَنْتُمْ الْكَفَّارُونَ»^(٢) وَأَنَا فَتَكُفُّمُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: فَخَاصَ النَّاسَ خِيَصَةً: بَعَثَنِي أَنَّهُمْ فَرُّوا مِنَ الْقِتَالِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: بَلِ أَنْتُمْ الْكَفَّارُونَ، وَالْكَفَّارُ الَّذِي يَفِرُّ إِلَى إِمَامِهِ لِيُخَصِّرَهُ لَيْسَ يُرِيدُ الْفَرَارَ مِنَ الرُّخْبِ.

٣٨ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الْقَتِيلِ فِي مَقْبَلِهِ]

١٧١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِبْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ تَيْبَةَ الصَّنَعِيَّيَّةَ يَحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ جَاءَتْ عَمَّتِي بِأَبِي لَيْثَةَ فِي مَقَابِرِنَا فَتَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدُفِنَا.

قَالَ الشَّيْخُ فِي "الْمَعْنَى": وَيَدُلُّ عَلَى الضَّرُورَةِ صَدْرُ الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ: سَكَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَجْرَاهَاتِ يَوْمَ أُحُدٍ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ -

(١) قَوْلُهُ: "فَخَاصَ النَّاسَ خِيَصَةً" أَيِ فَعَالُوا مِلَّةً، مِنَ الْخِيَصِ وَهُوَ الْمِيلُ، وَإِنْ أَرَادَ بِالنَّاسِ أَعْدَاءَهُمْ، فَالْمُرَادُ بِهَا الْحِمْلَةُ أَيْ حَمَلُوا عَلَيْهَا حِمْلَةً، وَحَالُوا حَوْلَهَا فَانْهَزَمُوا عَنْهُمْ، وَأَتَيْنَا الْمَدِينَةَ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ بِالسَّرِيَّةِ، فَمَعْنَاهَا الْفَرَارُ وَالرَّجْعَةُ أَيْ مَالُوا عَنِ الْعَدُوِّ مُلْتَجِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْشُرُونَ عَنْهَا مِحْضًا﴾. (الطَّلَبِيُّ)

(٢) قَوْلُهُ: "بَلِ أَنْتُمْ الْكَفَّارُونَ" أَيِ الْكَافِرُونَ إِلَى الْحَرْبِ وَالْعُطَافُونَ نَحْوَهَا، قَوْلُهُ: وَأَنَا فَتَكُفُّمُ: الْفَتَى الْفُرْقَةُ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، فِي الْأَصْلِ الْعُطَافَةُ الَّتِي تَقِيمُ وَرَاءَ الْجَيْشِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ خَوْفٌ أَوْ هَزِيمَةٌ انْتَحَلُوا إِلَيْهِ، فَطَعَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: "أَنَا فَتَكُفُّمُ" إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْ مَتَحَنَّنَ إِلَى فِتْنَةٍ﴾ فَهَذَا بِذَلِكَ عَدُوَّهُمْ فِي الْفَرَارِ أَيْ تَحْتَرِمُ إِلَى فَلَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ، قَالَ الطَّلَبِيُّ.

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُفَادَى جَيْفَةُ الْأَسِيرِ

قَوْلُهُ: (أَبُو أَبِي لَيْلَى) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى وَالِدُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى وَلَدُ، وَالْوَلَدُ فَتَيِّدُ وَشَيْءُ الْخَفِظَةِ، وَأَبُوهُ مِنْ رَجَالِ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِي حَلِيلِ الْقَدَرِ.

وَفِي رِوَايَةٍ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ: أَنَّ مُسْلِمًا إِنْ أُعْطِيَ كَافِرًا حَنْزِيرًا أَوْ خَرَأً فِي دَارِ الْحَرْبِ فَخَسَمَهُ طَبِيبٌ لِلْمَسْتَمَةِ، وَتَجَوَّزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الزَّيْبُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَلَهُ عَمَلٌ فِي الْحَدِيثِ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ وَذَكَرَ التَّفَقُّهُ أَيْضًا. وَأَقُولُ: إِنَّ الشَّيْخَ ابْنَ الْهَيْثَمِ تَرَكَ شَيْئًا وَهُوَ أَنَّ الْحَيْثَ عِنْدَنَا حَيْثُ الْكَسْبِ وَحَيْثُ السَّيْبِ وَحَيْثُ الْغَوْضِ، وَحَيْثُ السَّيْبِ مِثْلُ: السَّرْفَةِ وَالنَّهْبَةِ وَالْعَصَبِ، وَلَا يَجُوزُ سَرَفَةُ مَالٍ حَرْبِي وَلَا نَهْبُهُ وَلَا عَصَبُهُ، قَوْلُهُ:

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية أثبتناها من نسخة بشار.

[٢] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية أثبتناها من نسخة بشار.

الْقَتْلَى إِلَى مَضَاجِعِهَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [وَتَبَيَّنَ نَفَقَةٌ]^(١)

٣٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَلَاثِي الثَّغَابِ إِذَا قَدِمَ

١٧١٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنِ الشَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَبُوكَ^(٢) خَرَجَ النَّاسُ يَتَلَقَّوْنَهُ إِلَى ثِيَابِي الْوَدَاعِ. قَالَ الشَّائِبُ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ وَأَنَا غُلَامٌ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّغَابِ

١٧١٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يُوجِبِ الْمُسْلِمُونَ^(٣) عَلَيْهِ يَغْتَبِلُ وَلَا رِكَابَ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ نَفَقَةَ أَهْلِهِ سِتَّةَ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.^(٤)

(١) قوله: "من تبوك" وهي أرض بين الشام والمدينة، والمسيرة بينها وبين المدينة نصف شهر، ووقع غزوتها في سنة تسع من الهجرة وهي آخر غزواته ﷺ. (اللمعات)

(٢) قوله: "مما لم يوجب المسلمون" الإيجاب سرعة السير وأوجف دأبته حثتها على السر، قوله: في الكراع هو اسم لجماعة الخيل أى يجعله في الخيل المربوط في الغزو، كذا في "مجمع البحار".

وإن كان مباحاً لكنه يكون مباحاً في الحرب لا بلا حرب، ولإباحة شروط مذكورة في الفقه، والناس عنه غافلون. وأما حيث العوض فمثل: الخمر والخنزير في دار الإسلام وإن كان يراضى الطرفين فإن الشريعة تسمح بالعقد بطريق النية، وأما إذا أخذ المسلم ثمنها في دار الحرب فلا حيث في السب ولا في العوض فإن الشريعة ليست بنانية في دار الحرب تفسخ العقد، والحيث إنما هو في الكسب فإن تعاطى الخمر والخنزير وتداوله في الأيدي حرام، وغرضي أن الفقهاء يذكرون المسائل المتعلقة بباب في ذلك الباب ولا يذكرون شروطها وقيودها فمة بل في موضع آخر، ويجب التنبيه على هذا، ويأخذ السفهاء مسألة بلا قيود وشروط ويعرضون علينا، فاعرضوا بما في الفتح فمعضين عما يذكر في كتبنا من حرمة تعاطي الميتة والخنزير والخمر: قال ابن وهبان في منطلوته:

وما مات لا تظعمه كثيراً فإنه حرام حيث نفعه متمذر

باب ما جاء في الفقه

الغنيمة ما حصلت بركض الخيل والركاب وما حصل بدونه فهو في.

ولي ههنا إشكال وهو أن نص القرآن يدل على أن أموال بني النضير لم تحصل بإيجاب الخيل فيكون فينا، والحال أن المسلمين حاصروا بني نضير أياماً فيكون فيه إيجاب دخول، كما في كتب السير فتعارض الأمر، وإن قيل: ما وقع الحرب بل صالح بنو النضير فلأنهم قالوا: إن الأموال المنقولة لنا وغير المنقولة لكم، فيكون فينا لأن آخره الصلح، قلت: لا يشفي هذا ما في الصدور فإن الصلح في الآخر يكون في الغزوات كلها ولا يكون العبرة لذلك الصلح فالإشكال على حاله.

واختلف الشافعية والحنفية في فتح مكة قلنا: إن فتحها كان غلبة وعنوة، وقالوا: إن فتحها كان صلحاً، وأدلتنا قوية حتى أن عجز الشافعية عن الجواب، ولعل الشافعي قال: إن آخر أمر فتح مكة وقوع الصلح وإن لم يكن في أوله، والله أعلم.

[١] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

[٢] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتها الدكتور بشار، ولفظها: وروى سفيان بن عيينة هذا الحديث عن معمر عن

ابن شهاب.

أبواب اللباس

عن رسول الله ﷺ

١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرِّجَالِ

١٧٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ لِبَاسَ الْحَرِيرِ» وَالذَّهَبَ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأَجَلَ لَنَاثِمِهِمْ.

وفي الباب عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعُقَيْبَةَ بْنِ غَامِرٍ وَأَمِّ هَانِئٍ وَأَنَسٍ وَحَدِيفَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَجَابِرَ وَأَبِي زَيْنَةَ وَأَبِي عُمَرَ وَالْبَرَاءَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ خَطَبَ بِالْجَانِبَةِ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ أَوْ أَرْبَعٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [الرَّخِصَةِ] فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ

١٧٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَا الْقَمَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قَمَصِ الْحَرِيرِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "حرم لبس الحرير والذهب" قال في "الترهات": وليس مخالفه لمكرهه في الحرب عندنا أي عند أبي حنيفة لأنه لا فصل فيما رويناه، والضرورة يدفع بالحنوط وهو الذي حمله حرير وسداه غير ذلك، وأباحه كاشفاه في ومالك لما في "كامل" بين عدى عن الحكم بن عمرو كان من أصحاب النبي ﷺ قال: رخص رسول الله ﷺ في لباس الحرير عند القتال، ولكن أعتد عبد الحق بعيسى من رويته، وقال: إنه ضعيف عندهم، بل مزوّد.

أبواب اللباس

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرِّجَالِ

قال الحنفية: إن استعمال أناسي الذهب غير جائز للرجال والنساء، ويجوز الحرير للرجال قدر أربع أصابع، وأربعة لأصابع النساء وليس الثوب الذي لحته وسداه حرير حرام، والذي لحته غير حرير حائل والعكس غير جائز، ولو كان الحرير مطروراً هكذاك التفصيل. الطراز المنحرف، والمنسوج (كثبته) إن كان مفرقا ومتمراً رائداً على أربعة أصابع فلا يجوز، وإن كان غير مفرق فيحول إلى رأي من يراه بعيداً فإنه لم وجد مفرقاً لا يجوز، ولا فيجوز، والتعلل المتركض إن كان مفرقاً فلا يجوز، وإلا فيجوز.

قوله: (خطب بالجانبية إلخ) أعلم أن قضية سمر في الحامية طويلة وتوجد قطعانها في كتب الحديث ولا توجد مجمعها في الكتب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّخَصَةِ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ

قال أبو حنيفة: يجوز في الحرب ما كان سداه شبيهاً ولحته حريراً في الحرب لا في غيره، ويجوز العكس في الحرب وغيره، ولا يجوز في الحرب الحرير الخالص.

قوله: (فرخص لمع إلخ) في بعض الروايات أنهما كانا مبتليين في الحكمة (خاروش)، وهذا الحديث نظير التناوي بالأبوال.

بَاب ٣

١٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ قَالَ: قَدِمَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ: حَيٌّ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: فَبَكَى وَقَالَ: إِنَّكَ لَشَيْتَانٌ بِسَعْدٍ وَإِنَّ سَعْدًا كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ وَأَطْوَلَ، وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جُبَّةً مِنْ دِيْبَاجٍ مَنُشُوجٍ فِيهَا الذَّهَبُ فَلَبِسَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعِدَ الْمِيزَةَ فَقَامَ أَوْ قَعَدَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْمِسُونَهَا فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا كَالْيَوْمِ ثَوْبًا قَطُّ فَقَالَ: «أَتَمَجِّحُونَ مِنْ هَذَا؟ لَمَّا دَلِيلُ سَعْدٍ^(١) فِي الْجُبَّةِ خَيْرٌ مِنَّا نَرَوْنَهُ».

وفي الباب عن أسماء بنت أبي بكر. هذا حديث حسن صحيح.

٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّوْبِ الْأَخْمَرِ لِلرِّجَالِ.

١٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لَبَّةٍ فِي حُلَّةٍ خُمْرَاءَ^(٢) أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَصْرُبُ مَنَكَبَيْهِ بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنَكَبَيْنِ لَمْ يَكُنْ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ.

وفي الباب عن جابر بن سمرة وأبي رزمة وأبي جحيفة. هذا حديث حسن صحيح.

٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُعْضَفِ لِلرِّجَالِ.

١٧٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ^(٣) وَالْمُعْضَفِ.

وفي الباب عن أنس وعبد الله بن عمرو. حديث عليٍّ حديث حسن صحيح.

٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْقَزَاءِ.

١٧٢٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْقَرَارِيُّ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّيْثِ وَالْجَبْنِ وَالْقَزَاءِ، فَقَالَ: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِنَّا عَنِّي عَنْهُ».

وفي الباب عن المغيرة.

هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وروى سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ قَوْلَهُ: وَكَانَ الْحَدِيثُ الْمَوْقُوفُ أَصَحَّ^(٤).

(١) قوله: "لمناديل سعد" جمع منديل، أشار به إلى عظم رتبته، والمنديل بكسر ميـم - ما يحمل في اليد لغرض الاستهانة أي أو في ثياب سعد بن معاذ الأوسى خير من هذه الجبة. (المجمع)

(٢) قوله: "في حلة خمراء" هما يردان بمائتان منسوجتان مخطوط حر مع سود. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "القسي" وهو ثياب من كتان مخلوط بحبر، نسبت إلى قرية قس - بفتح قاف وبكسر ها - وقيل: أصله قرى - ثراء نسبة إلى القر صرب من الإبريسم؛ فأبدلت سيناً. (مجمع البحار)

قوله: (حدثنا أبو عمار إلخ) في هذا الحديث شيان أحدهما أن مرسل الثوب ليس بسعد بن رجل آخر، اللهم إلا أن يقرأ بعث مجهولاً، والثانيما أنه عليه الصلاة والسلام لم يلبسه أصلاً.

[١] هناك عبارة ساقطة من النسخة الهندية أثبتتها الدكتور بشار، ولقطها: «وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه محفوظاً، روى سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ مَوْقُوفاً، قال البخاري: وسيف بن هارون مقارب الحديث، وسيف بن محمد عن عاصم ذاهب الحديث.

٧ - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت

١٧٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: ثَابِتٌ شَاءَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِيهَا: «أَلَا تَرَعُنَّ جِلْدَهَا ثُمَّ دَبِغْتُمُوهُ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ».

وفي الباب عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْبَحْبَحِيِّ^(١) وَمَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثَ حَسَنٍ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَرَوْهُ هَذَا. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ. وَرَوَى عَنْهُ عَنْ سَوْدَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُصَحِّحُ^(٢) حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ. وَقَالَ: اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونُ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَيْمُونَةَ. وَلِلْمَعْلُومِ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

١٧٢٨ - حَدَّثَنَا عُثَيْبٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَطْلَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ» فَقَدْ طَهَّرَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَالُوا فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ فَقَدْ طَهَّرَتْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ» فَقَدْ طَهَّرَهُ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنَازِيرَ. وَكَرِهَ بَقِضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ بِجُلُودِ السَّبَاعِ. وَشَدَّدُوا فِي لَيْسَ بِهَا وَالصَّلَاةُ فِيهَا. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ» فَقَدْ طَهَّرَهُ إِنَّمَا بَقِيَ بِهِ جِلْدٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. هَكَذَا فَسَوَّاهُ النَّظَرُ بَيْنَ شَيْئٍ. وَقَالَ: إِنَّمَا يَقَالُ: إِهَابٌ لِيَجْلُدَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. وَكَرِهَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْحَمِيدِيُّ الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ.

١٧٢٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْطٍ عَنِ الْأَعْمَشِ وَالشَّيْبَانِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: أَخَانَا كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَلْتَمِصُوا مِنَ الْمَيْتَةِ إِهَابًا وَلَا

(١) قوله: «البحبشي» - يصحح اسم وفتح حاء مهملة وشدة ياء مكية بفتح ياء - والمحدثون يفتحون الياء (المعنى).

(٢) قوله: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ فَقَدْ صَحَّ» يتناول كل جلد يحصل الدباغة لا ما لا يحصله. فلا يظهر جلد الميتة والقنبرة به، قال ابن القيم، قال محمد رحمه الله في «الموطأ»: «وهنا نأخذ إذا دُبِغَ إِهَابُ الْمَيْتَةِ، فَقَدْ طَهَّرَ وَهُوَ ذَكَاتُهُ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِغَاغِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَلَاءِ مِنْ أَهْلِهَا، نَحْنُ اخْتَلَفْنَا مَالِكٌ وَمَنْ تَبِعَهُ».

(٣) قوله: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ فَقَدْ طَهَّرَ» قال في «الهداية»: «وهو بعمومه حجة على مالك رحمه الله تعالى في حيد الميتة، ولا يعارض بالنهي الواردة عن الانتفاع من البقرة بإهاب لأنه اسم لغير المدبوغ، ثم ما يتبع الثمن والفساد، فهو دباغ وإن كان تسميئاً أو تزييناً؛ لأن المقصود غرض به، فلا معنى لاشتراط غيره» انتهى.

قال ابن القيم: «والإلقاء في الريح كالشمس، وفيه حديث أخرجه المداقضي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت

في كتب الشافعية أن الجلد يطهر بالدباغة، وذكر في التعليقات الشافعية مناظرة الشافعي وأحمد، وتدل المناظرة على عدم الطهارة بالدباغة عند الشافعي، وأحمد رحمه الله وقال أبو حنيفة: كل إهاب إذا دبغ فقد طهر إلا حنئ الأدمي والخنزير، خلافت مالك رحمه الله وأما الاختلاف في الكلب فقد مر في البحاري.

قوله: (البصير بن شميل زوج) إصلاق الإهاب على كل شيء، كان قبل الدباغة مشهور عن أبي شميل، وما ذكر المصنف والله أعلم مأخذه، وفي الحديث نواع حوس والحديث ليس بأقل من الحسن.

عَصَبٌ^(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَيَرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَشْيَاحٍ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ. وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ. سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ لِمَا ذَكَرَ فِيهِ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ. وَكَانَ يَقُولُ: كَانَ هَذَا آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمَا اضْطَرُّوا فِيهِ إِسْنَادِهِ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَشْيَاحٍ مِنْ جُهَيْنَةَ.

٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ

١٧٣٠ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ كُلُّهُمْ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(٢).

وَفِي الْبَابِ عَنْ خُذَيْفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَعَائِشَةَ وَهَيْبِ بْنِ مَعْقِلٍ. حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي [جَرِّ] الذُّبُولِ لِلنِّسَاءِ

١٧٣١ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذُبُولِهِنَّ؟ قَالَ: «يُزَخِّينَ شِبْرًا». فَقَالَتْ: إِذَا تَنَكَّشَفَ أَفْذَاهُنَّ، قَالَ: «فَيُرَخِّبُهُ ذِرَاعًا لَا يَرَدُّنَ عَلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي الْحَدِيثِ رُخْصَةٌ لِلنِّسَاءِ فِي جَرِّ الْإِزَارِ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَسْفَلَ لَهْنٍ.

١٧٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أُمِّ الْحَسَنِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّرَ لِفَاطِمَةَ شِبْرًا مِنْ بَطَاقِهَا.

استمتعوا بجلود الميتة إذا هي ديفت نرايا كان أو رمادا أو ملحا أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه، وفيه معروف بن حسان مجهول - انتهى -.

(١) قوله: "ولا عصب" - بنحوين. قال في "شرح مواهب الرحمن": وعصب الميتة نجس في الصحيح من الرواية؛ لأن فيه حياة بدليل تأله بالقض، وقيل: ظاهر لأنه عظم غير متصل، قال الثوري شق: إن هذا الحديث ناسخ للأخبار الواردة في الدباغ لما في طريقه: "أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته بشهر" لأنه لا يقدوم تلك الأحاديث صحة واشتهاراً، ثم ابن حكيم لم يلق النبي ﷺ، وإنما حدث عن حكاية حال، ولو لم نلحظه أن تحمل على نهى الانتفاع قبل الدباغ. (المرفقة)

(٢) قوله: "من جر ثوبه خيلاء" - بالنظم: الكبر والعجب، قال النووي: وأجمعوا على جواز آخر للنساء. (المجمع)

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جَرِّ الْإِزَارِ

في كتب الخفية النهي عن جر الإزار بلا تقييد، وفي كتب الشافعية أن النهي عن جر الإزار خيلاء، وقال الحنفية: إن قيد خيلاء واقعي، وقال الشافعية: إنه احترازي ويجوز جر الإزار للنساء.

وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ

١٧٣٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي بُرَّةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِنَا عَائِشَةُ كِسَاءً مَلْبَدًا^(١) وَإِذَا رَأَى غَلِيظًا فَقَالَتْ: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ زَائِنٍ مَشْعُودٍ. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٣٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ عَنْ حَمِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءً صُوفٍ وَجَبَّةً صُوفٍ، وَكُمَةً^(٢) صُوفٍ، وَسُرَاوِيلُ صُوفٍ، وَكَانَتْ نَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ جَمَارٍ مَيْتٍ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمِيدِ الْأَعْرَجِ، [وَحَمِيدٌ] هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الْأَعْرَجُ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ، وَحَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَعْرَجُ الْمَكِّيُّ صَاحِبُ مُجَاهِدِ ثَقَّةٍ. وَالْكُمَةُ الْقَلَنْسُوَّةُ الصُّغِيرَةُ.

١١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السُّودَاءِ

١٧٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْثٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرُكَّانَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٢ - [بَابُ سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكُتَيْبَيْنِ]^(٤)

١٧٣٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ عَبْدِ الْقَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

(١) قوله: "كساء ملبدًا" أي مرقعًا يعني جادري رقعها برهم دوخته مانند بده شده که یعنی قدست و "إزارًا غليظًا" أي ازاری درشت آن بر از جهت رقع برهم زدگی بود یا بجهت صفاقت و درشتی جامه وی. (ترجمة الشيخ)

(٢) قوله: "وَكُمَةً" الکتمة ضم کاف وشدّة میم القلنسوة. (م)

(٣) قوله: "عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ" شیخ عبدالحق در ترجمه مشکوٰۃ گفته: بدانکه پوشیدن عمامه سنت است و احادیث بسیار در فضل آن دارد شده و آمده است که دو رکعت عمامه بهر است از هفتاد رکعت بی عمامه: و بدانکه گذاشتن عذبه بر عمامه را افضل است ولیکن دائمی نیست آنحضرت گاهی عمامه را عذبه فرو گذاشتن و گاهی بی عذبه پوشیدی و گاهی تحت العنق زدی و گاهی میخلانید بک طرف دستار را در دستار و میگذاشت طرف دیگر را و عذبه آنحضرت اکثر پس پشت بودی و احیاناً بر جانب دست راست و گاهی دو عذبه بودی این دو کشف، و گذاشتن عذبه در جانب دست چپ بدعت است؛ کذا قیل، و اقل مقدار عذبه چهار انگشت است و اکثر یکدست و تطویل آن متجاوز از نصف ظهر بدعت است و داخل سبال و اسراف منوع و اگر بطریق تکبر و حیاء باشد حرام و الا مکروه مخالف سنت است - انتهى -

باب ما جاء في لبس الصوف

حديث الباب أنكره المصنف ، وسد آخر في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني.

باب ما جاء في العمامة السوداء

كانت عمامته عليه الصلاة والسلام في أكثر الأحيان ثلاثة أدرع شريعة : وفي الصلوات الخمس سبعة أدرع وفي التجمع والأعياد اثنا عشر دراعاً ، وفي بعض الروايات : أنه عليه الصلاة والسلام أتم رجلاً وسدله عذتين ، وقال ابن نعيم : إن سدل عذبه عليه الصلاة والسلام

[١] من نسخة بشار.

[٢] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، ألبتتها من نسخة بشار.

بن عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اِغْتَسَمَ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ.
قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْدِلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ: وَرَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُ عَلِيٍّ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ.

١٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ

١٧٣٧- حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ وَالْبُخَيْرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ
الْزُهْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُحَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ،
وَعَنْ لِبَاسِ الْقَسِيِّ، وَعَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنْ لِبَاسِ الْمُعْصِفِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٣٨- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ خَمَادٍ الْمَنْعِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ حَدَّثَنَا حَقِصُ اللَّيْثِيِّ
قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ حُضَيْنٍ أَنَّهُ حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمُعَاوِيَةَ. حَدِيثُ عِمْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو التَّيَّاحِ اسْمُهُ: يَزِيدُ
ابْنُ حَمِيدٍ.

١٤- بَابُ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفِضَّةِ

١٧٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ
النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَرَقٍ وَكَانَ فَضَةً. حَبِشْتًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَيَزِيدَةَ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

١٥- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنْ قَصِّ الْخَاتَمِ

١٧٤٠- حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا حَقِصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُثَيْدِ الطَّنَائِسِيِّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ
أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ فَضَةً مِثَّةً.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

(١) قوله: "عن لباس القسي" هي ثياب من كتان مخلوط بحمر يوثق بها من معصر نسيبت إلى قرية على ساحل البحر، يقال لها: القس - بفتح
القاف - وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل القسي القرى منسوب إلى القر وهو ضرب من الإبريسم، فأندك من الزاء سيناء، وقيل:
هو منسوب إلى القس وهو الصفيح لياضه، (الطبري)

(٢) قوله: "وكان فضة حبشياً" ولـ الرواية الآتية كان خاتم رسول الله ﷺ من فضة فضة منه يحمل أن يكونا اثنين فلا إشكال، ويحتمل أن
يكون واحداً، والمراد من كونه حبشياً أن يكون على هيئة أهل الحبشة، أو يكون صانعه حبشياً والله أعلم بالصواب.

ثابت في ليلة رأى فيها رؤيا حين وضع الله تعالى يده على كتفيه عليه الصلاة والسلام، وتعالى له ما بين السموات والأرض، وسيجيء هذا
الحديث.

باب ما جاء في خاتم الفضة

يجوز خاتم الفضة للرجال بقدر معروف في الفقه.

قوله: (وكان فضة حبشياً إلخ) قيل: إنه كان من عقيق حبشة، وقيل: إنه كان من الفضة على صنع الحبشة، وما قلت: إن خاتم الفضة
حائز بشرط أن لا يزيد على مثقال فمذكور في الدر المختار وغيره، وله حديث أخرجه الترمذي ص (٢١٠) ج (٢).

١٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لِبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ

١٧٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُعَارِبِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فَتَخْتُمُ بِهِ فِي يَمِينِهِ ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ اتَّخَذْتُ هَذَا الْخَاتَمَ فِي يَمِينِي» ثُمَّ تَبَدَّه وَتَبَدَّدَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهُ تَخْتُمُ فِي يَمِينِهِ.

١٧٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَتَخْتُمُ^(١) فِي يَمِينِهِ وَلَا إِخَالَه إِلَّا قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخْتُمُ فِي يَمِينِهِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

١٧٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ الْخَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَتَخْتُمَانِ^(٣) فِي يَسَارِمَا.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

١٧٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي زَافِعٍ يَتَخْتُمُ فِي يَمِينِهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ يَتَخْتُمُ فِي يَمِينِهِ وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخْتُمُ فِي يَمِينِهِ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ.

١٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ

١٧٤٥ - [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ

(١) قوله: "يتختم به" قال النووي: قد أجمعوا على حوازه في اليسار، واحتلوا في أيهما الفضل، والصحيح في مذهبا أن اليمين أفضل لأنها زينة واليمين أشرف وأحق الزينة والإكرام. (الطلي)

(٢) قوله: "تخت في يمينه" وفي "الدر المختار": ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى، وقيل: اليمين إلا أنه من شعار الروافض، فيحب التحيز عنها. (الفهستان وغيره) قلت: ولعله كان وبان فبصر.

(٣) قوله: "يتختمان في يسارهما" قال الصبي: لا تعارض بينهما لجواز أنه فعل الأمرين، فكان يتختم في اليمين تارة، وفي اليسرى أخرى حسب ما تقوى، وليس في شيء منهما ما يدل صريحاً على المتداومة والإصرار على واحد منهما - انتهى -

بَابُ مَا جَاءَ فِي لِبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ

لبس الخاتم في اليمين واليسار ثابت منه عليه الصلاة والسلام والخلاف في الأولوية.

قوله: (قال محمد: إلخ) البخاري صحيح حديث محمد بن إسحاق في هذا الموضع وأما تحسبه ففي مواضع، ولكنه لم يروعه في صحيحه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ

قوله: (ثلاثة أسطر إلخ) قيل: صورة السطور هذه: محمد رسول الله وقيل هذه: الله رسول الله والله أعلم.

[١] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن» فقط.

[٢] ما بين المعكوفتين ساقط من النسخة الهندية ومذكورة في نسخة الدكتور بشار أثبتناه منها. رواية الحسن بن علي الخلال رقمها:

١٧٤٥ - وكذلك رواية إسحاق بن منصور الأبي رقمها: ١٧٤٦ مذكورتان في النسخة المحققة في الباب السابق، وذكرنا في النسخة الهندية

في باب نقش الخاتم. رجعتنا النسخة الهندية في وضع الأحاديث لما نسبتها بالترجمة واتبعتنا في الترتيب النسخة المحققة حفاظاً على أرقام الحديث

فصار تسلسل الأرقام هكذا: ١٧٤٤، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٥، ١٧٤٦.

بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ^(١)، وَرَسُولٌ سَطْرٌ، وَاللَّهُ سَطْرٌ.

١٧٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَعَبْدُ وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ وَرَسُولٌ سَطْرٌ وَاللَّهُ سَطْرٌ. وَلَمْ يَقُلْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ. حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٧٤٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ فَتَقَشَّ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ: «لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ»^(٢).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تَنْقُشُوا عَلَيْهِ» نَهَى أَنْ يُنْقَشَ أَحَدٌ عَلَى خَاتَمِهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ.

١٧٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ غَابِرٍ وَالْحَجَّاجُ بْنُ مِثْقَالٍ قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ

١٧٤٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا زَوْحٌ عَنْ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى^(٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ وَنَهَى أَنْ يُصَنَعَ ذَلِكَ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ طَلْحَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَابْنِ أَبِي ثَيْبٍ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٥٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْبَةَ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى ابْنِ طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ يَمُودُهُ فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حَنْظَلٍ قَالَ: فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا يَنْزِعُ نَمَطًا^(٤) تَحْتَهُ. فَقَالَ لَهُ سَهْلٌ: لَمْ تَنْزِعْهُ، قَالَ: لِأَنَّ فِيهَا نِصَافَيْنِ، وَقَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَدْ عَلِمْتَ قَالَ سَهْلٌ: أَوْ لَمْ يَقُلْ: إِلَّا^(٥) مَا كَانَ رَفْعًا فِي نَوْبٍ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطِيبَ لِنَفْسِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: "محمد سطر... إلخ" قال عصام في "شرح الشمايل": الظاهر أن محمدًا سطره الأول، ورسولًا سطره الثاني، والله سطره الثالث، من حكمه بأن الله كان سطره الأول ورسول الله سطره الثاني ومحمد سطره الثالث لئلا يكون محمد على نطق الله، فقد حكم بخلاف ما حكم به التنزيل حيث أثبت فيه محمد رسول الله بهذا الترتيب، وأيضًا رعاية تقديم الله في خاتم ليس أفضل من رعاية الصفحة، وأيضًا يجعله المتكلم مقدمًا في التلظُّظ والاجتناب في الكتابة ليس أهم من الاحتباب عن التقديم في التلظُّظ - انتهى -.

(٢) قوله: "لا تنقشوا عليه" وسبب النهي أنه ﷺ إنما نقش على خاتمه هذا القول ليحكم كنهه إلى الملوك، فلم نقش غيره منه لدخلت المفسدة وحصل الخلل. (الطبي).

(٣) قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن الصورة في البيت" لما ورد في "الصحاحين": أن البيت الذي فيه الصورة لا يدخمه الملائكة.

(٤) قوله: "نمطًا" وهو ضرب من البسط له حمل رفيع، قوله: لم تنزع أي لأى شيء تدفعه، قوله: وقال فيه النبي ﷺ: ما قد علمت أي من قوله: إن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه تماثيل أو صورة. (شرح الموطأ).

(٥) قوله: "إلا ما كان رفعة في نوب" قال محمد رحمه الله تعالى: بهذا نأخذ ما كان فيه من تصاوير من بساط يبسط وفرش يفرش أو وسادة، فلا بأس بذلك، إنما يكره من ذلك في السر وما ينصب نصبًا، وهو قول أي حيفة والعامة من فقهاءنا.

قوله: «لا تنقشوا عليه (إلخ)» لأنه كان لحرف الالباس في عهده عليه الصلاة والسلام، وأما الآن فلا مهي، وفي فتح القدير أن التعويد لو كان مشتملاً على القرآن وغيره ويكون مستوراً ففي الذهاب به في الخلاء بعض توسيع، وحديث الباب يصلح لأن يعرض دليلاً له.

١٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصُورَيْنِ

١٧٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ سُورَةَ عَذْبَةِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَعُ فِيهَا، يَقْبَلِ الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ فِيهَا، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثٍ قَوْمٍ يَقُولُونَ مِنْهُ ضَبٌّ فِي أَذُنِهِ الْآنُكَ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي جَحِيفَةَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَضَابِ

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيَّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَتَّبِعُوا بِالْيَهُودِ».

وَفِي الْبَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنَسٍ وَأَبِي رَمْثَةَ وَالْجَهْدَمِ وَأَبِي الطَّفِيلِ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأَبِي جَحِيفَةَ وَابْنِ عُمَرَ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٥٣ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَجْلَحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْزَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحْسَنْتَ مَا غَيَّرَ بِهِ الشَّيْبَ الْجَنَاءَ وَالْكُتْمَ^(٢)».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيُّ^(٣) اسْمُهُ: ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَفْيَانَ.

٢١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَةِ^(٤) وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ

١٧٥٤ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُبْعَةً^(٥) لَيْسَ

(١) قوله: "الآنك" هو: ع. وضم نون: الرصاص المذاب. (بجمع البحار)

(٢) قوله: "والكتم" وهو نبت يعمل مع الوسمة ويصطبغ به الشعر أسود، وقيل: هو الوسمة وهي بالضم ورق نبت يعمل منه النيل. (بجمع البحار)

(٣) قوله: "الديلي" - بكسر الميم وسكون النحبة - ويقال: الدؤلي - بضم الدال بعدها همزة مفتوحة - . (التقريب)

(٤) قوله: "الجمّة" الشعر إلى المنكب، والوفرة إلى شحمة الأذن، والجمّة هي التي أُلئت بالمنكبين. (الطلي)

(٥) قوله: "رُبْعَةً" - بسكون موحدة ويفتح - أي لا فصر ولا طويل أثت تأويل النفس. (المجمع) فقوله: ليس بالطويل ولا بالقصر كالتأكيد والتفسير لما سبق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَضَابِ

الخضاب في اللغة اللون ولا يجب أن يكون سواداً ، وفي الحديث النهي الشديد عن الخضاب الأسود الذي لا يميز به بين الشيخ والشاب ، وأما اختلاط الحناء والكتم فحائز ، وزعم الناس أن الكتم الوسمة المنحلة من النيل ، وهكذا قال الهشبي ، والحق أن الكتم مخلب من اليسر وتشدّد الأخرية لا السواد ، والوسمة إذا لم تكن أسود أشد السواد ويتميز بين الشيخ والشاب فحائزة ، كما في موطأ محمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ

قوله: (رُبْعَةً إلخ) - (بانه قد) ومع هذا صرح علماء السمر أنه كان إذا مشى بين الرجال يرى أطول منهم معجزة.

بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ حَسَنَ الْجِسْمِ أَسْمَرَ اللَّوْنُ^(١)، وَكَانَ شَعْرُهُ لَيْسَ بِخَفِيدٍ^(٢) وَلَا سَبِطٌ إِذَا مَشَى يَتَكَفَّأ^(٣).

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَالتَّزَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَجَابِرٍ وَأُمِّ هَانِئٍ.
حَدَّثَنَا أَنَسٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(٤) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ حَمِيدٍ.

١٧٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبْنَاءِ وَاحِدٍ، وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجَمَةِ^(٥) وَدُونَ الْوُفْرَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبْنَاءِ وَاحِدٍ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ هَذَا الْخَرَفَ «وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الْجَمَةِ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ وَهُوَ بَقَّةٌ خَافِظٌ^(٦).

٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا عَجًا

١٧٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا عَجًا».

١٧٥٦ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

٢٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِكْتِحَالِ

١٧٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَادِ بْنِ مَثُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ

(١) قوله: "أسمر اللون" وروى أبيض مشرباً حمرة، والجمع أن ما يبرز إلى الشمس كان أسمر وما نوارب به الثياب كان أبيض. (بجمع البحار)

(٢) قوله: "ليس بجعد ولا سبط" السبط من الشعر المنبسط المرسل والجعد ضده أي كان شعره وسطاً بينهما، كذا في "المجمع".

(٣) قوله: "نوق الجمّة" الجمّة شعر الرأض، سقط على التكتين، والوفرة شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن، والنّمة هو شعر الرأس دون الجمّة لأنها أُلّت بالتكتين، وهذا ما في "المجمع"، ومعنى قوله: فوق الجمّة دون الوفرة أنه أطول من الوفرة، وأقصر من الجمّة.

قوله: (أسمر اللون إلخ) هو الأحمر المائل إلى البياض، والفرق بين آدم وأسمر أن آدم مائل إلى الحمرة، والأسمر إلى البياض.

قوله: (ليس بجعد إلخ) الجعد ضد المرسل، والسبط المرسل، وأشعاره عليه الصلاة والسلام كانت متوسطة، وقال صاحب النخبة في وصف أشعاره عليه الصلاة والسلام:

موى بي بود نه جعد قطب خبر امور آمده مر وسط
رنگ نبی سرخ و سپید آمده جای یکی ضد ودو قید آمده

قوله: (يتكفأ إلخ) التكفؤ على قسمين؛ تكفؤ المحتال والتكفؤ الحسن بحيث لا يتعمد في المشي، وتكفؤه عليه الصلاة والسلام كان حساً كما في الشرائع لفظ يتقلع.

قوله: (فوق الجمّة إلخ) أي فوق موضع الجمّة ودون موضع الوفرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِكْتِحَالِ

الكحل على قسمين أبيض وأسود وكلاهما جائزان، والإلمد الأسود، ويقول أرباب اللغة تعبير (سرمه اصفهان) وليس هذا نوعاً خاصاً

[١] كذا في نسخة بشار وفي النسخة الهندية: حسن غريب صحيح من هذا الوجه.

[٢] هناك عبارة سافطة من النسخة الهندية أثبتها الدكتور بشار ولقطها: كان مالت بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه.

ﷺ قَالَ: «اُكْتَحَلُوا بِالْإِيمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ». وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةَ فَيَ فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةَ فِي هَذِهِ.

١٧٥٧ (م) - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عُبَادِ بْنِ مَثُورٍ نَحْوَهُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَادِ بْنِ مَثُورٍ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اعْلَيْكُمْ بِالْإِيمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ».

٢٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ^(١)

وَالِاخْتِيَاءِ بِالتُّوبِ الْوَاحِدِ

١٧٥٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ لِبْسَتَيْنِ: الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ بِتُوبِهِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرِ وَأَبِي أُمَامَةَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٥ - بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَاصَلَةِ الشَّعْرِ

١٧٥٩ - حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ^(٢) وَالْمُسْتَوْصِلَةَ^(٣) وَالْوَاشِمَةَ^(٤) وَالْمُسْتَوْشِمَةَ^(٥)».

قَالَ نَافِعٌ: الْوَشْمُ فِي اللَّثَةِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَمُقَلِّ بْنِ يَسَارٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاوِيَةَ.

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رُكُوبِ الْمَنَابِرِ

١٧٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ

(١) قوله: "عن استمالة الصماء" هو أن يرد الكساء من قبل يديه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيعطبها جميعاً كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع، ويقول الفقهاء: هو أن يتعطى بتوب واحد ليس عليه غيره فيرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على مكبيه، فتكشف عورته، ويكرهه على الأول لئلا يعرض له حاجة من دفع بعض الموام وغيره، فيتعذر عليه أو يعثر ويحرم على الناس أن تكشف بعض عورته وإلا يكره، كذا في "المجمع".

(٢) قوله: "لعن الله الواصلة" أي التي تصل شعرها بشعر آخر، والمستوصلة التي تأمر من يفعل بها ذلك، قال النووي: المستوصلة الطالبة وهي الموصلة، والواصل بشعر الأدمى حرام، وبغيره يجوز بإذن الزوج، ومعه مالك وكثيرون مطلقاً، (المجمع).

(٣) قوله: "لعن الله الواشمة والمستوشمة" الوشمة أن تغرز الجند بإبرة، ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثره أو يحفر، والمستوشمة من يفعل بها ذلك وهو حرام، لأنه تغيير مخلقة ويتخسر موضعه. (مجمع البحار).

مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ الْمَيَّاتِ^(١).
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ. حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ نَحْوَهُ،
وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

٢٧ - بَابُ مَا جَاءَ فِي فِرَاشِ النَّبِيِّ ﷺ

١٧٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُشْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّمَا كَانَ فِرَاشُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ أَدَمًا حَشَوَهُ لِبَنَفٍ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ وَجَابِرٍ.

٢٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ

١٧٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ^(٢) وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ^(٣) عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ
خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ تَقَرَّدَ بِهِ وَهُوَ مَرْوُوزِيٌّ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا
الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ
ابْنَ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَصَحُّ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ فِيهِ: أَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ أُمِّهِ.
١٧٦٣ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ.
١٧٦٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ.
١٧٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافُ الْبَصْرِيُّ أَنبَأَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ
بُذَيْلِ الْمُغَفَّلِيِّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ الشَّكَنِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَتْ: كَانَ كُمْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى
الرَّشْعِ.
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٤).

(١) قوله: "رُكُوبِ الْمَيَّاتِ" الميَّات جمع ميتره هي وطاء يرك على الرجل والسرير تحت الراكب، والنهي منعوا بأن يكون من الحرير، وقيل: من جلود، والنهي للإسراف أو للحمرة لحديث: "نهى عن مبشرة الأرجوان - والله أعلم -".
(٢) قوله: "أبو ثُمَيْلَةَ" - مصم موقية - مصمرا كتبه يحيى بن واضح الأنصاري مولاها، كذا في "التقريب".
(٣) قوله: "زيد بن حباب" - تهمة مصمومة وخفة موحدة أولى. (المعنى)

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ

كان أحب القطع عنده عليه الصلاة والسلام القميص وأحب الألوان البياض.

قوله: (أشعث بنت زيد بن السكن إلخ) في مسلم في حديث زيد بن السكن وهو وهم.

[١] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا عن حديث "علي بن نصر"، قدمناه ابتغاءًا للنسخة بشار حفظًا على أرقام

١٧٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمَنَامِيهِ. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَإِنَّمَا رَفَعَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ.

٢٩ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا

١٧٦٧ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ^(١) ثَوْبًا سَمَاءَ بِاسْمِهِ^(٢) عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ^(٣)»، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ.

١٧٦٧ (م) - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُرَبِّيُّ عَنِ الْجَرِيرِيِّ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي لَبْسِ الْجُبَّةِ [وَالْخُفَّيْنِ]^(٤)

١٧٦٨ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَيْنَسٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صُرُوقَ بْنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ جُبَّةً رُومِيَّةً^(٥) ضَبَقَ الْكُمَيْنِ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ: أَهْدَى دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّيْنِ فَلَبَسَهُمَا. وَقَالَ إِسْرَائِيلُ: عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَامِرٍ: وَجِبَّةٌ فَلَبَسَهُمَا^(٦) حَتَّى تَخْرُقَا، لَا يَذَرِي النَّبِيُّ ﷺ أَذْكِيَّ هُمَا أَمْ لَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَبُو إِسْحَاقَ الَّذِي رَوَى هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، وَاسْمُهُ: سُلَيْمَانُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ.

٣١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي شُدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ

١٧٧٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرَيْدِ وَأَبُو سَعْدٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١) قوله: "استجد" صيره حديثاً، المراد إذا لبس ثوباً جديداً.

(٢) قوله: "سماء باسمه" بأن يقال: عمامة أو قميصاً أو رداءً أي هذه العمامة اللهم لك الحمد كما كسوتنيها، والضمير راجع إلى المستحى، ويعمل أن يسميه عند قوله: اللهم لك كما كسوتني هذه العمامة، والأول أوجه لدلالة العطف بـ "ثم" (الطبري).

(٣) قوله: "خير ما صنع له" من الشكر بالجوارح والقلب، والحمد على مولاه باللسان، وأعوذ بك من الكفران. (الطبري).

(٤) قوله: "جبة رومية" ودر بعضى روايات جبة شامية أو صوف ضيقة الكمين تشكك أمتيتها كه جون وضو كند دست از آستین برآورد، وكذا جاء في الحديث در قاموس گفته الجبة ثوب معروف وكمران گفته ثوب مخصوص اما قاضى عياض گفته جبه جامه كه قطع كرده ودوخته شده باشد وابن بظاهر شامل فيها وپراهن است. (ترجمه تشكوة).

باب ما جاء شد الأسنان بالذهب

في كتبنا شد السن بالفضة جائز، وأما بالذهب ففيه اختلاف العبارات، وصرح الطحاوي بالجواز وهو كاف، ويخرج من كلامه أن

[١] لفظة «الحفرين» ساقطة من النسخة الهندية، أثبتناها من نسخة بشار.

[٢] كذا في نسخة بشار. وفي النسخة الهندية: "فلبسها" بضمير التانيث.

بن طَرْفَةَ عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْمَدَ قَالَ: أَصِيبَ أَتْنِي يَوْمَ الْكَلَابِ^(١) فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَاتَّخَذْتُ أَتْنًا مِنْ وَرْقٍ^(٢) فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَتْنًا مِنْ ذَهَبٍ.

١٧٧٠ (م ١) - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَذْرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ نَحْوَهُ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ. وَقَدْ رَوَى سَلَمٌ بْنُ زَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْفَةَ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: سَلَمٌ بْنُ زَرْبٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَزَرْبٌ أَصَحُّ. وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ شَدُّوا أَتْنَهُمْ بِالذَّهَبِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَهُمْ.

٣٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ

١٧٧٠ (م ٢) - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَنْ أَبِي عَزْوَبةٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ^(٣) أَنْ تَقْتَرَشَ. ١٧٧٠ (م ٣) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ^(٤)

وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَزْوَبةٍ.

١٧٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَزِيدَ الرُّمَيْثِيِّ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. وَهَذَا أَصَحُّ.

٣٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي نَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ

١٧٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: كَيْفَ كَانَ نَعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَهُمَا قَيْلَانِ^(٥).

(١) قوله: "يوم الكلاب" - بالضم والتخفيف - اسم ماء وكان به يوم معروف من أيام العرب. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "من ورق" - بكسر الواو - لفظة وقد تسكن، وعن الأصمعي اتَّخَذَهُ مِنْ وَرْقٍ - بفتح الواو - والذي يكتب فيه لأن لفظة لا يسن لكن أحر بعض أهل الحيرة أن الذهب لا يليه الثرى، ولا يصدنه الندى، ولا ينقصه الأرض. ولا تاكله النار، فأما لفظة فإنها تلي وتصدئ وتنبوها السواد. (مجمع البحار)

(٣) قوله: "نهى عن جلود السباع" قال الخطابي: قد يكون ما فيه من القرينة والخيلاء، أو لأنه رأى العجم، أو لأنه غير مدبوغ، أو لأنه إلى يراد بشعره، والشعر لا يقبل الدباغ، كما في "سورة الصعود حاشية أبي داود"، وسمعت أستاذي يقول: إن موارثها نوحب العرونة والله أعلم.

(٤) قوله: "لهما قَيْلَانِ" هو بكسر قاف: ستر بين الواسطي وتاليها أي كان لكل نعل زمامان. (المجمع)

المحاور مذهب الأئمة الثلاثة والله أعلم

قوله: (يوم الكلاب) (ج) في غاية البيان شرح الهداية للأمر الكاتب الإشتاق: أن كلاب بضم الكاف، وقال: إنه اسم الماء، ووجه أمره عليه الصلاة والسلام أن تفضى ندى بسرعة بخلاف الذهب.

قوله: (وقال ابن مهدي مسلم بن زريق) وليس هذا مختص بهذا الحديث، بل كان يقرأ في كل حديث مسلم بن زريق بالنون كما استفيد من بعض الكتب.

[١] بعد هذا حديث حديث ساقط من النسخة الهندية وذكره الدكتور بشار ونقطة: ١٧٧٠ (م ٤) - حدثنا محمد بن بشار قال: حدث معاذ بن هشام قال: حدثني أبي عن قتادة عن أبي المنيح أنه كره جلود السباع.

[٢] جاء ذكر هذا الحديث في النسخة الهندية مؤخرًا من حديث «إسحاق بن منصور»: فدسناه تبعًا لنسخة بشار حفظًا على أرقام الحديث

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٧٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ نَعْلَاهُ لُهُمَا قَبْلَانِ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٤ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

١٧٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ (ح) وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لِيُعْلَمَهُمَا»^[١] جَمِيعًا أَوْ لِيُخَفِّيهَا جَمِيعًا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

٣٥ - [بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ]^[٢]

١٧٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ تَيْهَانَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ. وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَالْحَارِثُ بْنُ تَيْهَانَ لَيْسَ عَنْهُمْ بِالْحَافِظِ، وَلَا نَعْرِفُ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَصْلًا.

١٧٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السَّمْعَانِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُثَيْدٍ اللَّهُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ وَلَا حَدِيثُ مَعْمَرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخَصَةِ [فِي الْمَشْيِ]^[٣]

فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ

١٧٧٧ - حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلَوِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا هُرَيْرٌ وَهُوَ ابْنُ سَفْيَانَ الْبَجَلِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ ﷺ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

١٧٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُثَيْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا مَلَسَتْ

(١) قوله: "لِيُعْلَمَهُمَا" أي ليعلم من نعل واحد أو حافيهما لأنه قد يشق المشي بنعل واحد، ولأنه تشويه ومخالفة للوقار، وسبب ليعتار إذا المتعلة تصير أرفع من الأخرى، وما روى أنه مشى في نعل واحد إن صح فتأخره اتفق في دأره بسبب، أو ليعلم أن المشي للتزويه، أو مختص بمسافة يلحق التعب لا في قليل كالمشي إلى مسجد قريب، (جميع البحار)

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتناها من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفتين من نسخة بشار.

بِثَلٍّ وَاحِدَةٍ. وَهَذَا أَصَحُّ. هَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبِيدَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ تَوْفُوقًا، وَهَذَا أَصَحُّ.

٣٧ - بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ رَجُلٍ يَبْدَأُ إِذَا انْتَعَلَ

١٧٧٩ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكُ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، فَلْيَكُنِ الْيَمِينُ أَوَّلَهُمَا^(١) ثُمَّ انْتَعَلْ وَآخِرُهُمَا نَزْعُهُ».

هَذَا حَدِيثٌ خَسَنٌ صَحِيحٌ.

٣٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ

١٧٨٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ وَأَبُو يَحْيَى الْحِثَّانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَرَدْتَ اللَّحَاقَ بِي فَلْيَكْفِكَ مِنَ الدُّنْيَا كَرَادِ الرَّاحِبِ، وَإِيَّاكَ وَمَجَالِسَةَ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا تَسْتَخْلِفْنِي^(٢) ثَوْبًا حَتَّى تَرْفَعِيهِ».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: صَالِحُ بْنُ حَسَّانَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ، وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ ثَقَّةٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «إِيَّاكَ وَمَجَالِسَةَ الْأَغْنِيَاءِ» هُوَ تَحْوُّ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ فَضْلٍ عَلَيْهِ فِي الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ بِمَنْ هُوَ فَضَّلَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لَا يَزْدَرِي^(٣) نِعْمَةَ اللَّهِ».

وَيَزُودِي عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ قَالَ: صَحِبْتُ الْأَغْنِيَاءَ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَكْثَرَ هَمًّا مِنِّي، أَرَى ذَابَّةَ خَيْرًا مِنْ ذَابَّتِي وَثَوْبًا خَيْرًا مِنْ ثَوْبِي، وَصَحِبْتُ الْفُقَرَاءَ فَاسْتَرْحْتُ.

٣٩ - بَابُ [دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ]^(٤)

١٧٨١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ^(٥) وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ^(٦).

(١) قوله: "فليكن اليمين أولهما تعمل" بلفظ التثنية على بناء المفعول، تعمل خير كان، وأول متعلق بـ "تعمل" أو هو مبتدأ وتعمل خبره، والخمسة خير كان. (مجمع البحار)

(٢) قوله: "لا تستخلفني ثوبًا حتى ترفعيه" استخلف تعبط استخذه أي لا تعده خلقًا حتى ترفعيه أي لا تتركه حتى ترفعيه ونسبه مدَّة، قال أنس: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يومئذ أمير المؤمنين وقد رقع بين كتفيه برقاع ثلاث ليد بعصها فوق بعض، وقيل: حطب عمر رضي الله عنه وهو خليفة وعليه إزار فيه اثنتا عشرة رقعة، كذا في "الطلي" و"الجمع".

(٣) قوله: "لا يزدرى" الازدراء الاحتقار والانتقاص والتعيب، افتعل من زربت عليه زراة إذا عيب عليه. (المجمع)

(٤) قوله: "أربع غدائر" هي الثواب جمع غديرة. (مجمع البحار)

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيعِ الثَّوْبِ

الترقيع سنة، وفي الإحياء للغزالي أن في ثوب عمر كانت بضع عشرة رقعة.

بَابُ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ - مَكَّةَ

قوله: (حدثنا ابن أبي عمر إلخ) الغدائر من المغادرة وهو الترك والإرسال، والصفائر جمع ضفيرة من الضفر الغنل (تافن) ، وقيل :

[١] ما بين المتكوفين من نسخة بشار.

[٢] كذا في نسخة بشار، وفي النسخة الهندية: «يعني مكة».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٧٨١ (م) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَلَهُ أَرْبَعُ ضَفَائِرَ^(١).
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ مَكِّيٌّ. وَأَبُو نَجِيحٍ اسْمُهُ: بَشَّارٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لِمُجَاهِدٍ سِوَا مَا عَنِ أُمِّ هَانِيٍّ.

٤٠ - بَابُ [كَيْفَ كَانَ كِنَافُ الصَّحَابَةِ]^(٢)

١٧٨٢ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَرَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا كَبْشَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: كَانَتْ كِنَافُ^(٣) أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْحَاءً.
هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشَّارٍ بَصْرِيُّ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. ضَعْفُهُ يَخْبِي عَنْ سَعِيدٍ وَغَيْرِهِ. بَطْحٌ يَغْنِي وَاسِعَةً.

٤١ - بَابُ [فِي تَبَلُّغِ الْإِزَارِ]^(٤)

١٧٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نُذَيْرٍ عَنْ حَدِيثِهِ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِغَضَلَةٍ سَابِقِي أَوْ سَاقِيهِ، وَقَالَ: «هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ، فَإِنْ آيَتْ فَاسْقُلْ، فَإِنْ آيَتْ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكُفَّيْنِ».
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.
٤٢ - بَابُ [الْعَمَامُ عَلَى الْقَلَانِسِ]^(٥)

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْبَعَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زُكَّانَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ زُكَّانَةَ صَارَعَ الشَّيْءَ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ زُكَّانَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ فَرَّقَ مَا بَيْنَنَا^(٦) وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ

(١) قوله: "ضفائر" وهي الذوائب المصفورة، ضمير التمر أى أدخل بعضه في بعض، كذا في "المنجم".

(٢) قوله: "كانت كيناف أصحاب رسول الله ﷺ بطحاء" هي بكسر كاف، جمع كمة كفياب وقبة وهي القلنسوة المدورة ويطحاء بطحاء باء وسكون طاء - جمع أبطح أى كانت مسرطة لازقة برؤوسهم غير مرتفعة عنها، وقيل: جمع كم أى كانت واسعة عريضة، (جمع النحر).

(٣) قوله: "ففرق ما بينا وبين المشركين العمام على القلانس" أى الفارق بيننا (إنا نعمم على القلانس وهم يكتفون بالعمائم). (الطبري) ويحتمل عكس ذلك بل رجحه القاري في "المرفأة" والأول الشيخ عبد الحق - والله أعلم -.

بشرط في الضميمة أن تكون الأشعار ثلاث حصص، وقيل: إن كون الضميمة عريضة أيضاً شرط. وفي الحديث إشكال وهو أن عادته عليه الصلاة والسلام في الأشعار الحمة واللمعة والوفرة، ولم يثبت الضميمة وأما ثلاث حصص فاعل الراوي رأى تحت عمامته عليه الصلاة والسلام، وكانت ثلاثة بسبب العمامة في فتح مكة، ومر الحافظ على هذه الرواية ولم يقل بشيء، وفي الفتاوى الهندية في باب الخطر والإباحة أن الضفائر ليرحل مكرهه وأما الإرسال فلم أجد كراهة.

باب العمام على القلانس

قوله: (حدثنا قتيبة إلخ) لغرض ظاهر، وقالوا: إن زكّانة هذا كان مضارعاً ذا قوة شديدة. وصارعه النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاث مرات لإظهار المعجزة فأسلم زكّانة.

[١] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

[٢] ما بين المعكوفين من نسخة بشار.

[٣] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أثبتناها من نسخة بشار.

الْقَمَائِمَ عَلَى الْقَلَابِسِ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا نَعْرِفُ أَبَا الْحَسَنِ الْعَشَقْلَانِيَّ وَلَا ابْنَ رُكَاةَ.

٤٣ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْحَدِيثِ]

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ خُبَابٍ وَأَبُو تَمِيمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ»، ثُمَّ أَتَاهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جَلِيَّةَ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، قَالَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ اتَّخَذَهُ؟ قَالَ: «مِنْ وَرَقٍ وَلَا تَيْمَمُهُ وَمُقَالَا».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ يُكْنَى أَبَا طَيْبَةَ وَهُوَ مَرْوَرِيٌّ.

٤٤ - بَابُ [كَرَاهِيَةِ التَّخْتُمِ فِي أَصْبَغَيْنِ]

١٧٨٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَسِيِّ وَالْمَيْتَرَةِ^(١) الْخُمْرَاءِ. وَأَنَّ الْبَسَّ خَاتَمِي فِي هَذِهِ وَفِي هَذِهِ. وَأَشَارَ إِلَى الشَّيْبَانِيَّةِ وَالْوُسْطَى. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَابْنُ أَبِي مُوسَى هُوَ أَبُو بُرَيْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى وَاسْمُهُ: عَامِرٌ.

٤٥ - بَابُ [مَا جَاءَ فِي أَحَبِّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ]

١٧٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ فَتَاةٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهَا الْجَبِرَةُ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ^(٢).

(١) قوله: "خاتم من ذهب" فإن عمده رحمه الله: وبهذا نأخذ، لا ينبغي سرجن أن يتختم بذهب، ولا حديد، ولا صُفْر. (المروص: محمد رحمه الله)

(٢) قوله: "عن القسبي" بفتح السين وقد يكسر. وهو القزى أو هي ثياب من كذان مخمومة وبخبر نسبت إلى قرية قس - بفتح قاف - وقيل: بكسرهما، كذا في "المجمع".

(٣) قوله: "الميترة الخمراء" أي وضاء محشوة برك على رجل العير حوت المراكب، وأصله لوموم وبمع زائدة، وقيل: أعشيتة السراج وسميعة متعفة بالخبر، وقيل: من تجلود والنهي للإسراف.

انتهى التصنيف والتنضيد للمجلد الأول من جامع الإمام المحدث المرمزي رحمه الله تعالى
مع حاشيته لنسهاربوري وشرحه لتكشميري واشتبهات عليه
وبينه المجلد الثاني إن شاء الله تعالى
وذلك يوم الجمعة بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٩ هـ

[١] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أئتمناها من نسخة بشار.

[٢] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أئتمناها من نسخة بشار.

[٣] هذه الترجمة ساقطة من النسخة الهندية، أئتمناها من نسخة بشار.

[٤] كذا في النسخة الهندية، وفي نسخة بشار: «حسن صحيح» بدون ذكر التعريب.

فهرس الأبواب لجامع الترمذي المجلد الأول

- مقدمة المحتني به (٥)
- وجه إصدار هذه الطبعة ونهج عملنا فيها (٥)
- ترجمة الإمام الترمذي (٨)
- ترجمة المحدث أحمد علي (١٢)
- ترجمة إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري (١٣)
- الكلام حول العرف الشذي (١٥)
- تقرير الترمذي لشيخ الهند رحمه الله (١٧)
- رسالة في فن أصول الحديث (٩٨)
- مقدمة الكتاب ١
- أبواب الطهارات عن رسول الله ﷺ ٤
- باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ٤
- باب ما جاء في فضل الطهور ٦
- باب ما جاء [أن] [أو] فتأخر الصلاة الطهور ٨
- باب ما يقول إذا دخل الخلاء ١١
- باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ١٢
- باب في النهي عن استيقان القبلة بغائط أو بول ١٣
- باب ما جاء من الرخصة في ذلك ١٥
- باب النهي عن البول قائماً ١٦
- باب ما جاء من الرخصة في ذلك ١٧
- باب في الاستنجاء عند الحاجة ١٨
- باب كراهية الاستنجاء بالمعین ١٨
- باب الاستنجاء بالحجارة ١٩
- باب في الاستنجاء بالحجرين ١٩
- باب كراهية ما يستنجى به ٢٠
- باب الاستنجاء بالماء ٢١
- باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة ٢١
- أخذ في المذهب ٢١
- باب ما جاء في كراهية البول في المعتسل ٢٢
- باب ما جاء في السواك ٢٢
- باب ما جاء إذا استيقظ أخذكم من منابه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ٢٤
- باب في التشبث عند الوضوء ٢٤
- باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق ٢٦
- باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد ٢٧
- باب في تحليل اللحية ٢٨
- باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره ٢٨
- باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس ٢٩
- باب ما جاء أن مسح الرأس مرة ٢٩
- باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً ٣٠
- باب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ٣٠
- باب ما جاء أن الأذنين من الرأس ٣٠
- باب في تحليل الأصابع ٣١
- باب ما جاء: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» ٣١
- باب ما جاء في الوضوء مرة مرة ٣٢
- باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين ٣٢
- باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ٣٢
- باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ٣٣
- باب فيمن نوى نفض وضوءه مرتين ونفضه ثلاثاً ٣٣
- باب في وضوء النبي ﷺ كيف كان؟ ٣٣
- باب في التضع بقدر الوضوء ٣٤

- باب في إشتاع الوضوء ٣٤
- باب المبدأ بل بعد الوضوء ٣٥
- باب ما يقال بعد الوضوء ٣٦
- باب الوضوء بالماء ٣٦
- باب كراهية إشتاف في الوضوء بالماء ٣٧
- باب الوضوء بكل صلاة ٣٧
- باب ما جاء أنه يغسل الفضلوات بوضوء واحد ٣٨
- باب في وضوء الرجل والمرأة من إنا واجد ٣٩
- باب كراهية فصل ظهور المرأة ٣٩
- باب الرخصة في ذلك ٤٠
- باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ٤٠
- باب منه آخر ٤١
- باب كراهية البول في الماء الزاكد ٤٢
- باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور ٤٤
- باب التشديد في البول ٤٥
- باب ما جاء في مسح بول العلام قبل أن يطعم ٤٥
- باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه ٤٦
- باب ما جاء في الوضوء من الريح ٤٧
- باب الوضوء من النوم ٤٨
- باب الوضوء مما غبرت الناز ٤٩
- باب في ترك الوضوء مما غبرت الناز ٤٩
- باب الوضوء من لحوم الإبل ٥٠
- باب الوضوء من مثل الذكر ٥١
- باب ترك الوضوء من مثل الذكر ٥٢
- باب ترك الوضوء من القبل ٥٢
- باب الوضوء من القيء والرجاف ٥٣
- باب الوضوء بالثبد ٥٤
- باب المضمضة من اللبن ٥٥
- باب في كراهية رد السلام غير متوضي ٥٥
- باب ما جاء في سؤر الكلب ٥٦
- باب ما جاء في سؤر الهريرة ٥٧
- باب المسح على الخفين ٥٧
- باب المسح على الخفين للمسافر والعقيم ٥٨
- باب في المسح على الخفين: أعلاه وأسفله ٥٩
- باب في المسح على الخفين: ظاهرهما ٦٠
- باب في المسح على الخفزين ٦٠
- باب ما جاء في المسح على الجوربين والعللين ٦٠
- باب ما جاء في الغسل من الجنابة ٦٢
- باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل ٦٢
- باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ٦٣
- باب في الوضوء بعد الغسل ٦٣
- باب ما جاء: إذا التقى المختان وجب الغسل ٦٣
- باب ما جاء أن الماء من الماء ٦٤
- باب فيمن يشقظ ويرى نكلاً ولا يذكر اختلافاً ٦٤
- باب ما جاء في المني والمذي ٦٥
- باب في المني يصيب الثوب ٦٦
- باب في المني يصيب الثوب ٦٦
- باب غسل المني من ثوب ٦٦
- باب في الخب ينائم قبل أن يغتسل ٦٧
- باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينائم ٦٧
- باب ما جاء في مضافحة الجنب ٦٨
- باب ما جاء في المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل ٦٨
- باب ما في الرجل يشد في المرأة بعد الغسل ٦٨
- باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ٦٩
- باب في المستحاضة ٦٩
- باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ٧٠
- باب في المستحاضة: أنها تجمع بين الصلاتين ٧١
- باب ما جاء في المستحاضة: أنها تغتسل عند كل صلاة ٧٣
- باب ما جاء في الخائض: أنها لا تغتسل الصلاة ٧٣

- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُبِّ وَالْخَائِضِ «أَتَهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ» ٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْخَائِضِ ٧٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاطِنِ الْجَنبِ وَالْخَائِضِ وَشَوْرَهَا ٧٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْحَدِّ جُنُودًا ٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِتْيَانِ الْخَائِضِ ٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ ٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ ذِمِّ الْخَائِضِ مِنَ الثَّوْبِ ٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَيْفِ تَفَكُّكِ الثَّغْمَاءِ ٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ وَاحِدًا ٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ نَوَاصًا ٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ وَرَجَدَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْخَلَاءِ ٧٨
- فَلْيَسْتَأْذِنْ بِالْخَلَاءِ ٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ نَمَاطٍ ٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّيَمُّمِ ٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ٨١
- مَا لَمْ يَكُنْ جُثِيًّا ٨١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّهَوُّلِ بِصِيْبِ الْأَرْضِ ٨١
- أَبْوَابُ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٨٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَافِقِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٨٢
- بَابُ مَنَّهُ ٨٤
- بَابُ مَنَّهُ ٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيصِ بِالْفَجْرِ ٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ ٨٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ ٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ ٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ ٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ ٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ٩١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ٩١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الثُّومِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالشَّمْرِ بَعْدَهَا ٩١
- بَابُ مَا جَاءَ مِنْ لُرْخَصَةٍ فِي الشَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ٩٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ ٩٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهْرِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ ٩٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ ٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ عَنِ الصَّلَاةِ ٩٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ ٩٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَقَوُّتُهُ الصَّلَاةَ بِأَيْبِهِنَّ يَتَذَكَّرُ ٩٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوَسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ ٩٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ تَفَجُّرِهِ ٩٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ٩٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ١٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ ذَكَرَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ١٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ١٠٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَدْيِ الْأَذَانِ ١٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ ١٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ ١٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى ١٠٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْشُلِ فِي الْأَذَانِ ١٠٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْإِصْبَعِ فِي الْأُذُنِ عِنْدَ الْأَذَانِ ١٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ ١٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَدَّى قَهْوًا يَقِيْمُ ١٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ ١٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ ١٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِالنُّبَيِّ ١٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ التَّخْرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ ١١٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي الشَّمْرِ ١١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ ١١١

- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ خَاصِمٌ وَالْمُؤَدُّنَ مُؤْتَمَرٌ ١١٢
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّى الْمُؤَدُّنَ ١١٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَدُّنَ عَلَى الْأَذَانِ آخِرًا ١١٣
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَدَّى الْمُؤَدُّنَ مِنَ الدُّعَاءِ ١١٣
- بَابُ مَنَّهُ أَيْضًا ١١٤
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَزِيدُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ١١٤
- بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ ١١٤
- بَابُ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ١١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ ١١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ سَمِعَ الدُّعَاءَ فَلَا يَجِيبُ ١١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَخَلَدَهُ ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ ١١٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مُسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ مَرَّةً ١١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ ١١٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصُّلُوفِ الْأَوَّلِ ١٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّعُوفِ ١٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ لِيَتَنَبَّهَ مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ ١٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصُّفِّ بَيْنَ الشَّوَارِي ١٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصُّفِّ وَخَلْفَهُ ١٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ ١٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ ١٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ ١٢٤
- بَابُ مَنْ أَخْلَقَ بِالْإِمَامَةِ ١٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُمِّمَ أَخَذَكُمْ الدَّسَ فَلْيُخَفَّفْ ١٢٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا ١٢٦
- بَابُ فِي نَسْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ ١٢٧
- بَابُ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ١٢٧
- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ١٢٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٢٩
- بَابُ مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١٢٩
- بَابُ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٣٠
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِغَانِيَةِ الْكِتَابِ ١٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ ١٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ ١٣٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّكُوتَيْنِ ١٣٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّعَالِ فِي الصَّلَاةِ ١٣٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٣٥
- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ ١٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ١٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخَافِي بِذِيهِ عَنْ جَنَّتِهِ فِي الرُّكُوعِ ١٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٣٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّهْيِ عَنِ الْفِرَاقَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٤٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٤١
- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ١٤١
- بَابُ مَنَّهُ آخِرُ ١٤٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ ١٤٢
- بَابُ آخِرُ مَنَّهُ ١٤٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى الْحِثَّةِ وَالْأَنْفِ ١٤٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ يَضَعُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ ١٤٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّجُودِ عَلَى سِتْعَةِ أَعْضَاءٍ ١٤٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَافِي فِي السُّجُودِ ١٤٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الِاعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ١٤٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَنَضْبِ الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ ١٤٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّلْبِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ ١٤٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُنَادِيَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ١٤٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِقْعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ١٤٦
- بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْإِقْعَاءِ ١٤٧
- بَابُ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ١٤٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الِاعْتِمَادِ فِي السُّجُودِ ١٤٨

- بَابُ كَيْفَ التَّهَوُّصِ مِنَ السُّجُودِ ١٤٨
- بَابُ مِتَّةٍ أَيْضاً ١٤٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْهِيدِ ١٤٩
- بَابُ مِتَّةٍ أَيْضاً ١٥٠
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي التَّشْهِيدَ ١٥٠
- بَابُ كَيْفَ الْجُلُوسِ فِي التَّشْهِيدِ ١٥٠
- بَابُ مِتَّةٍ أَيْضاً ١٥٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ ١٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ١٥٢
- بَابُ مِتَّةٍ أَيْضاً ١٥٢
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ حَذْفَ السَّلَامِ سُنَّةٌ ١٥٣
- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ ١٥٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الانْتِصَافِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ١٥٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ ١٥٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ١٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ١٥٨
- بَابُ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ ١٥٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ ١٦٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ ١٦٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ ١٦٤
- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ ١٦٩
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا دَخَلَ أَخَذَكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَتَوَكَّعْ رُكْعَتَيْنِ ١٦٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ ١٧٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ بَيْتَابِ الْمَسْجِدِ ١٧٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِداً ١٧١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّؤْمِ فِي الْمَسْجِدِ ١٧٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَإِنْسَادِ الصَّائِغَةِ
وَالشُّغْرِ فِي الْمَسْجِدِ ١٧٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ١٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ قُبَاً ١٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ ١٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ ١٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُعُودِ فِي الْمَسْجِدِ وَالتَّيَّزُّرِ الصَّلَاةِ
مِنَ الْفَضْلِ ١٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخُشْرَةِ ١٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْخَجِيرِ ١٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْبُسْطِ ١٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجَيْطَانِ ١٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي ١٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الْعُرُودِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ١٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ١٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ
وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ ١٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّرِبِ الْوَاحِدِ ١٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِدَاءِ الْقِبْلَةِ ١٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ ١٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي بِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي الْغَيْمِ ١٨١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ مَا يُصَلِّي إِلَيْهِ وَفِيهِ ١٨١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَيْمِ وَأَعْصَانِ الْإِثْلِ ١٨٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ١٨٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ ١٨٣
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا خَضِرَ الْغَشَاءُ وَأَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ
فَاتَذَرُوا بِالْعِشَاءِ ١٨٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ جَنْدَ السُّعَاسِ ١٨٤
- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ رَأَى قَوْماً فَلَا يُصَلِّ بِهِمْ ١٨٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ أَنْ يُخْصِلَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ بِالْإِدْعَاءِ ١٨٤
- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كَاهِنُونَ ١٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِداً فَصَلُّوا قَعُوداً ١٨٦
- بَابُ مِتَّةٍ ١٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ يَنْهَضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ نَاسِياً ١٨٨

- باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأولىين ١٨٨
- باب ما جاء في الإشارة في الصلاة ١٨٩
- باب ما جاء أن التسييح للرجال والتصفيق للنساء ١٨٩
- باب ما جاء في كراهية التناوب في الصلاة ١٩٠
- باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصب من صلاة القائم ١٩٠
- باب في من يتطوع جالساً ١٩١
- باب ما جاء أن النبي ﷺ قال: إني لأسمع تكاء الصبي في الصلاة فأخفف ١٩٢
- باب ما جاء لا تقبل صلاة الخائض إلا بحمار ١٩٢
- باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة ١٩٣
- باب ما جاء في كراهية مسح الخصى في الصلاة ١٩٣
- باب ما جاء في كراهية التفع في الصلاة ١٩٤
- باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة ١٩٤
- باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة ١٩٤
- باب ما جاء في التخشع في الصلاة ١٩٥
- باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة ١٩٦
- باب ما جاء في طول القيام في الصلاة ١٩٦
- باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود ١٩٦
- باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة ١٩٧
- باب ما جاء في سجدة الشهور قبل السلام ١٩٧
- باب ما جاء في سجدة الشهور بعد السلام والكلام ١٩٩
- باب ما جاء في التشهد في سجدة الشهور ١٩٩
- باب فيمن يسك في الزيادة والمقصان ٢٠٠
- باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر ٢٠١
- باب ما جاء في الصلاة في العال ٢٠٤
- باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر ٢٠٤
- باب في ترك القنوت ٢٠٥
- باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة ٢٠٥
- باب في نسخ الكلام في الصلاة ٢٠٦
- باب ما جاء في الصلاة عند الثوبة ٢٠٦
- باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ٢٠٧
- باب ما جاء في الرجل يتحدث بعد التشهد ٢٠٧
- باب ما جاء إذا كان المنظر للصلاة في الرجال ٢٠٨
- باب ما جاء في التسيح في أدبار الصلاة ٢٠٨
- باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمنطر ٢٠٩
- باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة ٢٠٩
- باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة ٢١٠
- باب ما جاء في من صلى في يوم وليلة بشئ عشرة ركعة من السنة ماله من الفضل ٢١١
- باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل ٢١١
- باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر والقراءة فيهما ٢١٢
- باب ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر ٢١٢
- باب ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين ٢١٣
- باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ٢١٣
- باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ٢١٣
- باب ما جاء فيمن ثبوت الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الصبح ٢١٥
- باب ما جاء في إعادتهما بعد طلوع الشمس ٢١٧
- باب ما جاء في الأربع قبل الظهر ٢١٧
- باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر ٢١٨
- باب آخر ٢١٨
- باب ما جاء في الأربع قبل العصر ٢١٩
- باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب والقراءة فيهما ٢١٩
- باب ما جاء أنه يصليهما في البيت ٢١٩
- باب ما جاء في فضل التطوع بين ركعات بعد المغرب ٢٢٠
- باب ما جاء في الركعتين بعد العشاء ٢٢٠
- باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى ٢٢١
- باب ما جاء في فضل صلاة الليل ٢٢٢
- باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل ٢٢٢

باب منه..... ٢٢٣	باب في الشاعة التي تُرْجى في يوم الجمعة..... ٢٤٧
باب منه..... ٢٢٣	باب ما جاء في الاعتسار يوم الجمعة..... ٢٤٩
باب ما جاء في نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة..... ٢٢٤	باب في فضل العسل يوم الجمعة..... ٢٥٠
باب ما جاء في قراءة الليل..... ٢٢٦	باب ما جاء في التذكير إلى الجمعة..... ٢٥١
باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت..... ٢٢٧	باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر..... ٢٥٢
أبواب الوتر..... ٢٢٨	باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة..... ٢٥٣
باب ما جاء في فضل الوتر..... ٢٢٨	باب ما جاء في وقت الجمعة..... ٢٥٤
باب ما جاء أن الوتر ليس بختم..... ٢٢٩	باب ما جاء في الخطبة على المنبر..... ٢٥٤
باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر..... ٢٣٠	باب ما جاء في الجنوس بين الخطبتين..... ٢٥٥
باب ما جاء في الوتر من أول الليل وآخره..... ٢٣١	باب ما جاء في قصر الخطبة..... ٢٥٥
باب ما جاء في الوتر يستحب..... ٢٣١	باب ما جاء في القراءة على المنبر..... ٢٥٥
باب ما جاء في الوتر بخمس..... ٢٣٢	باب في استقبال الإمام إذا خطب..... ٢٥٥
باب ما جاء في الوتر بثلاث..... ٢٣٥	باب في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب..... ٢٥٦
باب ما جاء في الوتر بركعة..... ٢٣٥	باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب..... ٢٥٨
باب ما جاء ما يقرأ في الوتر..... ٢٣٦	باب في كراهية التخطي يوم الجمعة..... ٢٥٨
باب ما جاء في القنوت في الوتر..... ٢٣٦	باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب..... ٢٥٩
باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينسى..... ٢٣٧	باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر..... ٢٥٩
باب ما جاء في مذاكرة الصبح بالوتر..... ٢٣٨	باب ما جاء في أذان الجمعة..... ٢٥٩
باب ما جاء لا وتران في ليلة..... ٢٣٨	باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر..... ٢٦٠
باب ما جاء في الوتر على الرجل..... ٢٣٩	باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة..... ٢٦١
باب ما جاء في صلاة الصبح..... ٢٤٠	باب ما جاء في ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة..... ٢٦١
باب ما جاء في الصلاة عند الزوال..... ٢٤١	باب في الصلاة قبل الجمعة وبعدها..... ٢٦٢
باب ما جاء في صلاة الحاجة..... ٢٤٢	باب فيمن يترك من الجمعة ركعة..... ٢٦٣
باب ما جاء في صلاة الاستخارة..... ٢٤٢	باب في القائلة يوم الجمعة..... ٢٦٤
باب ما جاء في صلاة المسيح..... ٢٤٣	باب في من يغسل يوم الجمعة أنه يتخول من مجنبه..... ٢٦٤
باب ما جاء في صلاة على النبي ﷺ..... ٢٤٤	باب ما جاء في الشفر يوم الجمعة..... ٢٦٤
باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ..... ٢٤٥	باب في السواك وانطيط يوم الجمعة..... ٢٦٤
أبواب الجمعة..... ٢٤٧	أبواب العيدين..... ٢٦٥
باب فضل يوم الجمعة..... ٢٤٧	باب في المشي يوم العيدين..... ٢٦٥

- باب في صلاة العيدين قبل الخطبة ٢٦٥
- باب أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة ٢٦٥
- باب القراءة في العيدين ٢٦٦
- باب في التكبير في العيدين ٢٦٦
- باب لا صلاة قبل العيدين ولا بعدهما ٢٦٧
- باب في خروج النساء في العيدين ٢٦٨
- باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد في طريقه
ورجوعه من طريق آخر ٢٦٩
- باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ٢٦٩
- أبواب الشفر ٢٧٠
- باب التقصير في الشفر ٢٧٠
- باب ما جاء في كم تقصر الصلاة ٢٧٣
- باب ما جاء في التطوع في الشفر ٢٧٤
- باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ٢٧٥
- باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ٢٧٦
- باب في صلاة الكسوف ٢٧٨
- باب كيف القراءة في الكسوف ٢٨١
- باب ما جاء في صلاة الخوف ٢٨٢
- باب ما جاء في سجود القرآن ٢٨٤
- باب في خروج النساء إلى المساجد ٢٨٥
- باب في كراهية البزاق في المسجد ٢٨٥
- باب في السجدة في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ٢٨٦
- باب ما جاء في السجدة في التجم ٢٨٦
- باب ما جاء من لم يشجذ فيه ٢٨٧
- باب ما جاء في السجدة في ص ٢٨٨
- باب في السجدة في الحج ٢٨٩
- باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن ٢٨٩
- باب ما ذكر فيمن فاتته جزئته من الليل فقضاها بالنهار ٢٩٠
- باب ما جاء من التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام ٢٩٠
- باب ما جاء في الذي يضل في التريضة ٢٩٠
- ثم يؤم الناس بعد ذلك ٢٩٠
- باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب
في الحر والبرد ٢٩٢
- باب ما ذكر مما يستحب من الجلوس في المسجد
بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ٢٩٣
- باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة ٢٩٣
- باب ما ذكر في الرجل يترك الإمام ساجداً كيف يصنع ٢٩٤
- باب كراهية أن ينظر الناس الإمام وهم قيام
عند افتتاح الصلاة ٢٩٤
- باب ما ذكر في الثناء على الله والصلاة
على النبي ﷺ قبل الدعاء ٢٩٥
- باب ما ذكر في تطيب المساجد ٢٩٥
- باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٢٩٥
- باب كيف كان يتطوع النبي ﷺ بالنهار ٢٩٦
- باب في كراهية الصلاة في لحف النساء ٢٩٧
- باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع ٢٩٧
- باب ما ذكر في قراءة سورتين في ركعة ٢٩٧
- باب ما ذكر في فضل المشي إلى المسجد وما يكتب له
من الأجر في خطاه ٢٩٨
- باب ما ذكر في الصلاة بعد المغرب أنه في البيت أفضل ٢٩٨
- باب في الاعتسال عند ما يسلم الرجل ٢٩٨
- باب ما ذكر من التسمية في دخول الخلا ٢٩٩
- باب ما ذكر من سقاء هذه الأمة من آثار السجود
والطهور يوم القيامة ٢٩٩
- باب ما يستحب من التيمن في الطهور ٢٩٩
- باب ذكر قدر ما يجرئ من الماء في الوضوء ٢٩٩
- باب ما ذكر في نضح نول الغلام الرضيع ٣٠٠
- باب ما ذكر في الرخصة للمخضب في الأكل والثوم

- إِذَا تَوَضَّأَ ٣٠٠
- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ ٣٠٠
- بَابُ مَنَ ٣٠١
- أَبْوَابُ الزَّكَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٠٢
- بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ مِنَ التَّشْدِيدِ ٣٠٢
- بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أُدْبِتِ الزَّكَاةُ فَقَدْ قُضِيَتْ مَا عَلَيْهِ ٣٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالزُّرْقِ ٣٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ٣٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ ٣٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَخْذِ خِيَارِ الْمَالِ فِي الصَّدَقَةِ ٣٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الزُّرْعِ وَالشَّعْرِ وَالْخُبُوبِ ٣١٠
- بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالزُّبَيْدِ صَدَقَةٌ ٣١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْغَنِيِّ ٣١١
- بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ٣١٢
- بَابُ مَا جَاءَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَزَاءٌ ٣١٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحُلِيِّ ٣١٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْخَضِرَاتِ ٣١٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ فِيمَا يُسْقَى بِالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا ٣١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ ٣١٥
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَقَمَاءَ جَرَحُهَا جُبَارٌ وَفِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ ٣١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَرَصِ ٣١٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ ٣١٨
- بَابُ فِي الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ ٣١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي رِضَى الْمُصْطَدِّقِ ٣١٨
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ ٣١٩
- فَتَرَدُّ عَلَى الْفُقَرَاءِ ٣١٩
- بَابُ مَنْ تَجَلَّى لَهُ الزَّكَاةُ ٣١٩
- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ٣٢٠
- بَابُ مَنْ تَحَلَّى لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ ٣٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ٣٢١
- وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَوَالِدِهِ ٣٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي نَفَرَةٍ ٣٢١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ ٣٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ ٣٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ ٣٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤْتَفَقِ قُلُوبُهُمْ ٣٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَصَدِّقِ يَرِثُ صَدَقَتَهُ ٣٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ ٣٢٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيْتِ ٣٢٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَفَقُّعِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا ٣٢٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ ٣٢٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ٣٢٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ٣٢٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ٣٣٠
- أَبْوَابُ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ٣٣١
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تَتَقَدَّمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ ٣٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْكَلْبِ ٣٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِحْضَاءِ هِلَالِ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ ٣٣٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الصَّوْمَ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ وَالْإِفْطَارُ لَهُ ٣٣٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ ثِيَمًا وَعِشْرِينَ ٣٣٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ ٣٣٤
- بَابُ مَا جَاءَ شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُضَانِ ٣٣٥
- بَابُ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلٍ يَلِدُ رُؤْيَاهُمْ ٣٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ ٣٣٦
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْفِطْرَ يَوْمَ تَفْطَرُونَ وَالْأَصْحَى يَوْمَ تُصْحَوْنَ ٣٣٧

- باب ما جاء في كراهية صوم يوم الجمعة وحذره..... ٣٥٢
- باب ما جاء في صوم يوم السبت..... ٣٥٣
- باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس..... ٣٥٣
- باب ما جاء في صوم الأربعاء والخميس..... ٣٥٣
- باب ما جاء في فضل الصوم يوم عرفة..... ٣٥٤
- باب ما جاء في كراهية صوم يوم عرفة بعرفة..... ٣٥٤
- باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء..... ٣٥٤
- باب ما جاء في الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء..... ٣٥٥
- باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو..... ٣٥٥
- باب ما جاء في صيام العشر..... ٣٥٦
- باب ما جاء في العمل في أيام العشر..... ٣٥٧
- باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال..... ٣٥٧
- باب ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر..... ٣٥٨
- باب ما جاء في فضل الصوم..... ٣٥٩
- باب ما جاء في صوم الظهر..... ٣٦٠
- باب ما جاء في سرد الصوم..... ٣٦١
- باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر ويوم النحر..... ٣٦١
- باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق..... ٣٦٤
- باب ما جاء في كراهية الجحاجة للصائم..... ٣٦٤
- باب ما جاء من الرخصة في ذلك..... ٣٦٥
- باب ما جاء في كراهية الوصال في الصيام..... ٣٦٦
- باب ما جاء في الحث يدركه الفجر وهو يريد الصوم..... ٣٦٧
- باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة..... ٣٦٧
- باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها..... ٣٦٧
- باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان..... ٣٦٨
- باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده..... ٣٦٨
- باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة..... ٣٦٨
- باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم..... ٣٦٩
- باب ما جاء فيمن نزل يقوم فلا يصوم إلا بإذنه..... ٣٦٩
- باب ما جاء في الاعتكاف..... ٣٦٩
- باب ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفطر الصائم..... ٣٣٧
- باب ما جاء في تعجيل الإفطار..... ٣٣٨
- باب ما جاء في تأخير السحور..... ٣٣٨
- باب ما جاء في نيل الفجر..... ٣٣٨
- باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم..... ٣٣٩
- باب ما جاء في فضل السحور..... ٣٤٠
- باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر..... ٣٤٠
- باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر..... ٣٤١
- باب ما جاء في الرخصة للمخارب في الإفطار..... ٣٤٢
- باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للمخلى والمرضع..... ٣٤٢
- باب ما جاء في الصوم عن الميت..... ٣٤٢
- باب ما جاء في الكفارة..... ٣٤٣
- باب ما جاء في الصائم يذره القيء..... ٣٤٣
- باب ما جاء في من استقاء عمداً..... ٣٤٤
- باب ما جاء في الصائم يأكل ويشرب ناسياً..... ٣٤٤
- باب ما جاء في الإفطار متعمداً..... ٣٤٥
- باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان..... ٣٤٥
- باب ما جاء في الشواك للصائم..... ٣٤٦
- باب ما جاء في الكحل للصائم..... ٣٤٧
- باب ما جاء في القبلة للصائم..... ٣٤٧
- باب ما جاء في مباشرة الصائم..... ٣٤٧
- باب ما جاء لا صيام لمن لم يعم من الليل..... ٣٤٨
- باب ما جاء في إفطار الصائم المعتطوع..... ٣٤٨
- باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه..... ٣٤٩
- باب ما جاء في وصال شعبان بـ رمضان..... ٣٥٠
- باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان ليخال رمضان..... ٣٥١
- باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان..... ٣٥١
- باب ما جاء في صوم المحرم..... ٣٥٢
- باب ما جاء في صوم يوم الجمعة..... ٣٥٢

- باب ما جاء في ليلة القدر ٣٧٠
- باب جنه ٣٧١
- باب ما جاء في الصوم في الشتاء ٣٧٢
- باب ما جاء ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ ٣٧٢
- باب ما جاء في من أكل ثم خرج يريد سفرًا ٣٧٣
- باب ما جاء في تحفة الضائم ٣٧٣
- باب ما جاء في الفطر والأضحية متى يكون ٣٧٣
- باب ما جاء في الاعتكاف إذا خرج منه ٣٧٣
- باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا ٣٧٤
- باب ما جاء في قيام شهر رمضان ٣٧٤
- باب ما جاء في فضل من فطر ضائعًا ٣٧٦
- باب الترغيب في قيام شهر رمضان ٣٧٦
- وما جاء فيه من الفضل ٣٧٦
- أبواب الحج عن رسول الله ﷺ ٣٧٧
- باب ما جاء في حرمة مكة ٣٧٧
- باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ٣٧٨
- باب ما جاء من التغليب في ترك الحج ٣٧٨
- باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة ٣٧٩
- باب ما جاء كم فرض الحج ٣٧٩
- باب ما جاء كم حج النبي ﷺ ٣٧٩
- باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ ٣٨٠
- باب ما جاء في أي موضع أحرم النبي ﷺ ٣٨١
- باب ما جاء متى أحرم النبي ﷺ ٣٨٢
- باب ما جاء في إفراز الحج ٣٨٢
- باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة ٣٨٤
- باب ما جاء في التمتع ٣٨٤
- باب ما جاء في التلبية ٣٨٦
- باب ما جاء في فضل التلبية والنحر ٣٨٧
- باب ما جاء في فضل التلبية والنحر ٣٨٨
- باب ما جاء في الاعتسار عند الإحرام ٣٨٨
- باب ما جاء في موافقت الإحرام لأهل الآفاق ٣٨٨
- باب ما جاء في ما لا يجوز للمحرم لبسه ٣٨٩
- باب ما جاء في لبس الشراويل والخفين للمحرم ٣٨٩
- إذا لم يجد الإزار والتعلين ٣٨٩
- باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة ٣٩٠
- باب ما جاء في الحجامة للمحرم ٣٩١
- باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم ٣٩١
- باب ما جاء في الرخصة في ذلك ٣٩٢
- باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم ٣٩٤
- باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للمحرم ٣٩٦
- باب ما جاء في صيد البحر للمحرم ٣٩٥
- باب ما جاء في الضئيع يصبئها المحرم ٣٩٦
- باب ما جاء في الاعتسار لدخول مكة ٣٩٦
- باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة من أعلامها ٣٩٧
- وخروجه من أسفلها ٣٩٧
- باب ما جاء في دخول النبي ﷺ مكة نهارًا ٣٩٧
- باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت ٣٩٧
- باب ما جاء كيف الطواف ٣٩٧
- باب ما جاء في الرمل من الحجر إلى الحجر ٣٩٨
- باب ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني ٣٩٨
- دون ما سواه ٣٩٨
- باب ما جاء أن النبي ﷺ طاف مضطبعًا ٣٩٨
- باب ما جاء في تمثيل الحجر ٣٩٩
- باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة ٣٩٩
- باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ٤٠٠
- باب ما جاء في الطواف زاكيا ٤٠٠
- باب ما جاء في فضل الطواف ٤٠١
- باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الضحى ٤٠١
- في الطواف لمن يطوف ٤٠١

- بَاب مَا جَاءَ مَا يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الطَّوَافِ ٤٠٢
- بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الطَّوَافِ عَرِيَانًا ٤٠٢
- بَاب مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ ٤٠٣
- بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ ٤٠٣
- بَاب مَا جَاءَ فِي كَسْرِ الْكَعْبَةِ ٤٠٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْحَجَرِ ٤٠٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ٤٠٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مِنًى وَتَمَقُّمِ بِهَا ٤٠٥
- بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مِنًى مَنَاحٌ مِنْ سَبَقِ ٤٠٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ بِمِنًى ٤٠٦
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُقُوفِ بِغُرَفَاتٍ وَالتَّدْعَاءِ فِيهَا ٤٠٦
- بَاب مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ٤٠٧
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ ٤٠٨
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلِفَةِ ٤٠٩
- بَاب مَا جَاءَ مَنْ أَدْرَكَ الْإِقَامَ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحُجَّ ٤٠٩
- بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ ٤١٠
- بَابٌ ٤١١
- بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِفَاضَةَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ٤١١
- بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْحِجَارَ الَّتِي تُرْمَى بِمِثْلِ حِصْيِ الْحَذَفِ ٤١١
- بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّمِيِّ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ٤١١
- بَاب مَا جَاءَ فِي رَمِي الْجِمَارِ زَكَا ٤١٢
- بَابَ كَيْفَ تُرْمَى الْجِمَارُ ٤١٢
- بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ طَرْدِ النَّاسِ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ ٤١٣
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَشْتِرَاكِ فِي الْبِدْنَةِ وَالْبَقَرَةِ ٤١٣
- بَاب مَا جَاءَ فِي إِشْعَارِ الْبُذْنِ ٤١٤
- بَابٌ ٤١٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ لِلْمُتَعِمِّمِ ٤١٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي تَقْلِيدِ الْعَتَمِ ٤١٥
- بَاب مَا جَاءَ إِذَا عَطَلَتِ الْهَدْيُ مَا يُصْنَعُ بِهِ ٤١٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي زُكُوبِ الْبِدْنَةِ ٤١٦
- بَاب مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يُبْدَأُ فِي الْخَلْقِ ٤١٦
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ٤١٧
- بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخَلْقِ لِنِسَاءٍ ٤١٧
- بَاب مَا جَاءَ فِي مَنْ خَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، أَوْ نَحَرَ ٤١٨
- قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ ٤١٨
- بَاب مَا جَاءَ فِي الطُّبِّ عِنْدَ الْإِحْلَاقِ قَبْلَ الزِّيَارَةِ ٤١٨
- بَاب مَا جَاءَ مَنْى يَقَطَعُ الثَّيْبَةَ فِي الْحَجِّ ٤١٨
- بَاب مَا جَاءَ مَنْى يَقَطَعُ الثَّيْبَةَ فِي الْعُمْرَةِ ٤١٩
- بَاب مَا جَاءَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ إِلَى النَّبْلِ ٤١٩
- بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْوِيلِ الْأَبْطَحِ ٤٢٠
- بَابٌ ٤٢٠
- بَاب مَا جَاءَ فِي حِجِّ الضُّبِيِّ ٤٢١
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَجِّ عَنْ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْعَيْبِ ٤٢١
- بَابُ مِنْهُ ٤٢٢
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْاجِبُهُ هِيَ أَمْ لَا؟ ٤٢٢
- بَابُ مِنْهُ ٤٢٣
- بَاب مَا جَاءَ فِي ذِكْرِ فَضْلِ الْعُمْرَةِ ٤٢٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ التَّنَجِيمِ ٤٢٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْعُمْرَةِ مِنَ الْجَعْرِانَةِ ٤٢٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَجَبٍ ٤٢٤
- بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ ذِي الْقَعْدَةِ ٤٢٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي عُمْرَةِ رَمَضَانَ ٤٢٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَهْلُ بِالْحَجِّ ذِي كَسْرٍ أَوْ يُعْرَجُ ٤٢٥
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِزَاجِ فِي الْحُجِّ ٤٢٦
- بَابُ مِنْهُ ٤٢٧
- بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ ٤٢٧
- بَاب مَا جَاءَ مَا تَقْضِي الْخَائِضُ مِنَ الْعَتَابِكِ ٤٢٧
- بَاب مَا جَاءَ مَنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ ٤٢٨
- بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّقَارَ يُطَوَّفُ طَوَافًا وَاحِدًا ٤٢٨
- بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَكَّةَ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصُّدْرِ ثَلَاثًا ٤٣١

- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقَوْلِ مِنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرَمَ يَشْتَكِي غَيْبَهُ فَيَضْمُدُهَا بِالصَّبْرِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلزَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا ٤٣٢
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ٤٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ ٤٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ خُمْرَةٍ ٤٥١
- بَابُ آخِرُ ٤٥٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قُبُصٌ] ٤٥٣
- بَابُ آخِرُ ٤٥٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُوسِ قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ ٤٥٤
- بَابُ فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا احْتَسِبَ ٤٥٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٥٤
- بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ٤٥٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٤٥٦
- بَابُ كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ ٤٥٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا ٤٥٧
- بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ ٤٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ ٤٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْقَوْلِ مِنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَمُوتُ فِي إِحْرَامِهِ ٤٣١
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمُحْرَمَ يَشْتَكِي غَيْبَهُ فَيَضْمُدُهَا بِالصَّبْرِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْرَمِ يَحْلِقُ رَأْسَهُ فِي إِحْرَامِهِ مَا عَلَيْهِ ٤٣٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ لِلزَّعَاةِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا ٤٣٢
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٣
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٤
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ ٤٣٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ٤٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ ٤٥١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ وَذِكْرِ خُمْرَةٍ ٤٥١
- بَابُ آخِرُ ٤٥٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قُبُصٌ] ٤٥٣
- بَابُ آخِرُ ٤٥٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُنُوسِ قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ ٤٥٤
- بَابُ فَضْلِ الْمُصِيبَةِ إِذَا احْتَسِبَ ٤٥٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٥٤
- بَابُ مَا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ٤٥٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٤٥٦
- بَابُ كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالشَّفَاعَةُ لَهُ ٤٥٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا ٤٥٧
- بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ ٤٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ حَتَّى يَسْتَهْلَ ٤٥٨

- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ ٤٥٨
- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ٤٥٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ ٤٦٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ ٤٦٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الشَّجَاشِي ٤٦١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٦١
- بَابُ آخَرُ ٤٦١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ ٤٦٢
- بَابُ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ لَهَا ٤٦٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ لِسِي ﷺ: (الْمَحْدُ لَنَا وَالشُّقُ لغيرنا) ٤٦٣
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَيِّتُ قَبْرَهُ ٤٦٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّرْبِ الْوَاحِدِ يُفْقَى نَحْتُ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ ٤٦٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ ٤٦٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْوُطْءِ عَلَى الْقَبْرِ ٤٦٤
- وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا ٤٦٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِيعِ الْقُبُورِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا ٤٦٥
- بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ ٤٦٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ ٤٦٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الزِّيَارَةِ لِلْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ٤٦٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ ٤٦٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ ٤٦٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ ٤٦٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابٍ مَنْ قَدَّمَ وَلَدًا ٤٦٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّهَدَاءِ مَنْ هُمْ ٤٦٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونَ ٤٦٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ لِقَاءَهُ ٤٧٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ٤٧٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَدْيُونِ ٤٧١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ ٤٧١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي أَجْرِ مَنْ عَزَى مُضَابَا ٤٧٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٤٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْجَنَازَةِ ٤٧٣
- بَابُ آخَرُ فِي فَضْلِ التَّعْزِيَةِ ٤٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٤٧٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ ٤٧٤
- أَبْوَابُ النِّكَاحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٧٥
- [بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّرْوِيجِ وَالْحَتِّ عَلَيْهِ] ٤٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَهْيِ عَنْ الشُّبْلِ ٤٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ تَرَضَّوْنَ دَيْنَهُ فَرُوجُوهُ ٤٧٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَنْكِحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ٤٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوتَةِ ٤٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ ٤٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ [مَا يَقَالُ] لِلْمُتَزَوِّجِ ٤٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ ٤٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ ٤٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيْعَةِ ٤٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْبَائِهِ الدَّاعِي ٤٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيءُ إِلَى الْوَلِيْعَةِ بِغَيْرِ دَعْوَةٍ ٤٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْوِيجِ الْأَبْكَارِ ٤٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ ٤٨١
- بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيْتَةٍ ٤٨٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي خَطْبَةِ النِّكَاحِ ٤٨٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِثْنَاءِ الْبِكْرِ وَالْتَّيِّبِ ٤٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ التَّيْبَعَةِ عَلَى التَّرْوِيجِ ٤٨٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّينِ يُزَوِّجَانِ ٤٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ٤٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مَهْجُورِ النِّسَاءِ ٤٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّجَالِ يَعْتَقُ الْأَمَةُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ٤٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ ٤٩٠

- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَطْلُقُ امْرَأَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ رُجْعِهَا أَحْرُ
فَيَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا..... ٤٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحِلِّ وَالْمَحْضِلِ لَهُ..... ٤٩١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ..... ٤٩٢
- بَابُ مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الشُّفَارِ..... ٤٩٣
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَشْتِهَا وَلَا عَلَى خَالَئِهَا..... ٤٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ..... ٤٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسْلِمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ..... ٤٩٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسْلِمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ..... ٤٩٦
- بَابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْخَارِجِيَّةَ وَهِيَ خَائِلٌ..... ٤٩٦
- بَابُ مَا جَاءَ [فِي الرَّجُلِ] يَسِي الْأُمَةَ وَلَهَا زَوْجٌ، هَلْ
يَحِلُّ لَهُ وَطْئُهَا..... ٤٩٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ..... ٤٩٧
- بَابُ مَا جَاءَ أَنْ لَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خَطْبَةِ أُخِيهِ..... ٤٩٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَزْلِ..... ٤٩٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الْغَزْلِ..... ٤٩٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالنَّثِيبِ..... ٥٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ..... ٥٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا..... ٥٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتَ عَنْهَا
قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ لَهَا..... ٥٠٢
- أَبْوَابُ الرِّضَاعِ..... ٥٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ..... ٥٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ..... ٥٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَضَّةُ وَلَا الْمَضْتَانِ..... ٥٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ..... ٥٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحْرَمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ
دُونَ الْخَوْلَيْنِ..... ٥٠٦
- بَابُ مَا يُذْهِبُ مَدْمَةُ الرِّضَاعِ..... ٥٠٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأُمَةِ تُعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ..... ٥٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لَوْلَدَ لِلْفَرَّاشِ..... ٥٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَزِي الْمَرْأَةَ فَتُعْجِبُهُ..... ٥٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ..... ٥٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا..... ٥١٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ إِيْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ..... ٥١٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ..... ٥١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَيْزَةِ..... ٥١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ وَخِذْهَا..... ٥١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُغَيَّبَاتِ..... ٥١٢
- بَابُ..... ٥١٢
- بَابُ..... ٥١٣
- بَابُ..... ٥١٣
- أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللُّعَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٥١٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ السَّنَةِ..... ٥١٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الثَّنَةَ..... ٥١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي (أَمْرِكَ بَيْنَكَ)..... ٥١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ..... ٥١٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصْلَقَةِ ثَلَاثًا لَا سَكَنَ لَهَا وَلَا تَقَفَ..... ٥١٧
- بَابُ مَا جَاءَ لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ..... ٥١٩
- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَاقَ الْأُمَةِ تَطْلِيقَانِ..... ٥٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ..... ٥٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجِدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ..... ٥٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّحْلِيلِ..... ٥٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ..... ٥٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي مُدَارَاةِ النِّسَاءِ..... ٥٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْأَلُهُ أَثْوَةً أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ..... ٥٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُسَالِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا..... ٥٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمُعْتَوَةِ..... ٥٢٣

- باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٥٤١
- باب ما جاء في شراء العبد بالعبد ٥٤٢
- باب ما جاء أن الجنطة بالجنطة مثلاً بعتل وكراهية التفاضل فيه ٥٤٢
- باب ما جاء في الصرف ٥٤٣
- باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأخير، والعبد ونه مأل ٥٤٤
- باب ما جاء البيعان بالبحار ما لم يتفرقا ٥٤٥
- باب ٥٤٧
- باب ما جاء فيمن يخذع في البيع ٥٤٧
- باب ما جاء في المضاربة ٥٤٨
- باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع ٥٤٨
- باب الانتفاع بالزهر ٥٤٩
- باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخز ٥٥٠
- باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك ٥٥٠
- باب ٥٥٠
- باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى ٥٥١
- باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه ٥٥٣
- باب ما جاء في التهي للمسلم، أن يدفع إلى الذمي الخمز يبيعها له ٥٥٣
- باب ٥٥٣
- باب ما جاء أن الغارية مؤداة ٥٥٤
- باب ما جاء في الإحتكار ٥٥٤
- باب ما جاء في بيع المخفلات ٥٥٥
- باب ما جاء في التيمين الفاجزة يفتطع بها ما للمسلم ٥٥٥
- باب ما جاء إذا اختلف البيعان ٥٥٥
- باب ما جاء في بيع فضل الماء ٥٥٦
- باب ما جاء في كراهية غصب الفحل ٥٥٦
- باب ما جاء في ثمن الكلب ٥٥٧
- باب ما جاء في كسب الحجام ٥٥٧
- باب ما جاء من الرخصة في كسب الحجام ٥٥٨
- باب ٥٢٣
- باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تصع ٥٢٤
- باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها ٥٢٤
- باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر ٥٢٥
- باب ما جاء في كفارة الطهار ٥٢٦
- باب ما جاء في الإيلاء ٥٢٦
- باب ما جاء في اللعان ٥٢٧
- باب ما جاء أين تعد المتوفى عنها زوجها ٥٢٩
- أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ ٥٣٠
- باب ما جاء في ترك الشبهات ٥٣٠
- باب ما جاء في أكلي الزبا ٥٣٠
- باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه ٥٣١
- باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم ٥٣١
- باب ما جاء فيمن خف على سبغته كاذباً ٥٣٢
- باب ما جاء في التكبير بالتجارة ٥٣٢
- باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ٥٣٢
- باب ما جاء في كتابة الشروط ٥٣٣
- باب ما جاء في المكيال والميزان ٥٣٤
- باب ما جاء في بيع من يزيد ٥٣٤
- باب ما جاء في بيع المدبر ٥٣٤
- باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع ٥٣٥
- باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد ٥٣٦
- باب ما جاء في التهي عن المخافلة والمزانية ٥٣٦
- باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة قبل أن يذو صلاحها ٥٣٧
- باب ما جاء في التهي عن بيع خبل الخيلة ٥٣٨
- باب ما جاء في كراهية بيع الغرر ٥٣٨
- باب ما جاء في التهي عن بيعين في بيعه ٥٣٩
- باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ٥٣٩
- باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته ٥٤٠

- باب ما جاء في كراهية نكح الكلب والسُّور ٥٥٩
- باب ٥٥٩
- باب ما جاء في كراهية بيع الثعلبيات ٥٥٩
- باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين ٥٥٩
- أو بين الوائدة وولدها في البيع ٥٥٩
- باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً .. ٥٥٩
- باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للماز بها ٥٦٠
- باب ما جاء في النهي عن الثنا ٥٦١
- باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه ٥٦١
- باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه ٥٦٢
- باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ٥٦٢
- [باب النهي أن يتخذ الخمر خلا] ٥٦٢
- باب ما جاء في احتلاب الخواني بغير إذن الأرباب ٥٦٣
- باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام ٥٦٣
- باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة ٥٦٤
- باب ما جاء في اغترابا والرخصة في ذلك ٥٦٥
- [باب منه] ٥٦٥
- باب ما جاء في كراهية الشخص ٥٦٦
- باب ما جاء في الإرجحان في الورث ٥٦٧
- باب ما جاء في إظهار المغير والزق به ٥٦٧
- باب ما جاء في مطلق الغني ظلم ٥٦٧
- باب ما جاء في المناذرة واللامسة ٥٦٨
- باب ما جاء في السلف في الطعام والشعر ٥٦٨
- باب ما جاء في أرض المشتري يريد بغضهم بيع نصيبه .. ٥٦٩
- باب ما جاء في المخالصة والمعارفة ٥٦٩
- باب [ما جاء في التشهير] ٥٦٩
- باب ما جاء في كراهية الغش في البيع ٥٧٠
- باب ما جاء في استعراض البعير أو الشيء من الخيران ٥٧٠
- باب [ما جاء في سماع البيع والشراء والقضاء] ٥٧١
- باب النهي عن البيع في المسجد ٥٧١
- أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ ٥٧٢
- باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي ٥٧٢
- باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ ٥٧٢
- باب ما جاء في القاضي كيف يقضي؟ ٥٧٣
- باب ما جاء في الإمام العادل ٥٧٣
- باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين ٥٧٤
- حتى يسمع كلامهما ٥٧٤
- باب ما جاء في إمام الزعينة ٥٧٤
- باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان ٦٧٤
- باب ما جاء في هذا الأمرام ٥٧٤
- باب ما جاء في الرائي والفرشي في الحكم ٥٧٥
- باب ما جاء في قبول الهدية واجابة الدعوة ٥٧٥
- باب ما جاء في التشديد على من يقضي له بشيء ليس ٥٧٥
- له أن يأخذه ٥٧٥
- باب ما جاء في أن البيعة على المدعي واليمين على ٥٧٦
- المدعى عليه ٥٧٦
- باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ٥٧٧
- باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق ٥٧٨
- أحدهما نصيبه ٥٧٨
- باب ما جاء في الغمزي ٥٧٩
- باب ما جاء في الرقبي ٥٨٠
- باب ما ذكر عن النبي ﷺ في الصلح بين الناس ٥٨١
- باب ما جاء في الرجل يصنع على خاطب جاره حسباً ٥٨١
- باب ما جاء أن اليمين على ما يصدق صاحبها ٥٨١
- باب ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه، كم يجعل؟ ٥٨٢
- باب ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه إذا افتزقا ٥٨٢
- باب ما جاء أن الولد يأخذ من مال ولده ٥٨٣
- باب ما جاء فيمن بكسر له الشيء، ما يحكم له من ٥٨٣
- مال الكاسر ٥٨٣

- باب ما جاء في خذ بلوغ الزوجين والمرأة ٥٨٤
- باب ما جاء فيمن تزوج امرأة أبيه ٥٨٤
- باب ما جاء في الزوجين يكره أن أحدهما أسفل من الآخر في الغناء ٥٨٤
- باب ما جاء فيمن يتعقب مماليكته عند موته، وليس له مال غيرهم ٥٨٥
- باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم ٥٨٦
- باب ما جاء من زرع في أرض قوم بغى أذنتهم ٥٨٧
- باب ما جاء في الشغل والنسوة بين الولد ٥٨٧
- باب ما جاء في الشفعة ٥٨٨
- باب ما جاء في الشفعة للغائب ٥٨٨
- باب إذا خذت الخدود ووقعت الشهام فلا شفعة ٥٨٩
- باب ما جاء أن التمر يتشقق ٥٨٩
- باب ما جاء في النقطة وضالة الإبل والغنم ٥٩٠
- باب ما جاء في النوقف ٥٩١
- باب ما جاء في العجماء أن يحرقها حيا ٥٩٢
- باب ما ذكر في إحياء أرض الموت ٥٩٣
- باب ما جاء في القطائع ٥٩٤
- باب ما جاء في فضل الغرس ٥٩٤
- باب ما ذكر في المزارعة ٥٩٥
- باب [في المزارعة] ٥٩٥
- أبواب الديارات عن رسول الله ﷺ ٥٩٦
- باب ما جاء في الدنيا كم هي من الإبل ٥٩٦
- باب ما جاء في الدنيا كم هي من الدواب ٥٩٧
- باب ما جاء في الموضحة ٥٩٧
- باب ما جاء في دية الأصابع ٥٩٧
- باب ما جاء في العفو ٥٩٨
- باب ما جاء في من رضح رأسه بضخمة ٥٩٨
- باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن ٥٩٨
- باب الحكم في اندماء ٥٩٩
- باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يتأذى منه أم لا ٥٩٩
- باب ما جاء لا يجل ذم امرئ مسلم إلا بأخذى ثلاث ٦٠٠
- باب ما جاء فيمن نكّل نساء عاهدة ٦٠٠
- باب ٦٠١
- باب ما جاء في حكم ولّي القتل في القصاص والعفو ٦٠١
- باب ما جاء في النهي عن القنلة ٦٠٢
- باب ما جاء في دية الجنين ٦٠٢
- باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ٦٠٣
- باب ما جاء في دية الكفار ٦٠٤
- باب ما جاء في الرجل يقتل عبده ٦٠٤
- باب ما جاء في المرأة [أهل] أثرت من دية زوجها ٦٠٥
- باب ما جاء في القصاص ٦٠٥
- باب ما جاء في الحبس والتهمة ٦٠٥
- باب ما جاء من قتل دون ماله فهو شهيد ٦٠٥
- باب ما جاء في القسامة ٦٠٦
- أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ ٦٠٨
- باب ما جاء فيمن لا يجهت عليه الحد ٦٠٨
- باب ما جاء في ذرة الحدود ٦٠٨
- باب ما جاء في المشرك من المسلمين ٦٠٨
- باب ما جاء في الثلثين في الحد ٦٠٩
- باب ما جاء في ذرة الحد عن المعتزب إذا رجع ٦٠٩
- باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود ٦١١
- باب ما جاء في تحقيق الرجم ٦١١
- باب ما جاء في الرجم على الثيب ٦١٢
- باب [ترخص الرجم بالخنبل حتى تضع] ٦١٤
- باب ما جاء في رجم أهل الكتاب ٦١٤
- باب ما جاء في النفي ٦١٥
- باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها ٦١٦

- باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام ٦١٧
- باب ما جاء في حد السكران ٦١٨
- باب ما جاء من شرب الخمر فأجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه ٦١٨
- باب ما جاء في كم يقطع السارق ٦١٩
- باب ما جاء في تغليب يد السارق ٦٢٠
- باب ما جاء في الخائن والمختلس والمشتبه ٦٢٠
- باب ما جاء لا تقطع في ثمر ولا كثر ٦٢١
- باب ما جاء أن لا يقطع الأيدي في الغزو ٦٢١
- باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته ٦٢١
- باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا ٦٢٢
- باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة ٦٢٣
- باب ما جاء في حد اللوطي ٦٢٣
- باب ما جاء في المزد ٦٢٤
- باب ما جاء فيمن شهز السلاح ٦٢٥
- باب ما جاء في حد الساجر ٦٢٥
- باب ما جاء في الغال ما يصنع به ٦٢٥
- باب ما جاء فيمن يقول للأخر يا مخث ٦٢٦
- باب ما جاء في التعزير ٦٢٦
- أبواب الصيد عن رسول الله ﷺ ٦٢٨
- باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ٦٢٨
- باب ما جاء في صيد كلب المجوسي ٦٢٩
- باب في صيد البزاة ٦٢٩
- باب في الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه ٦٢٩
- باب في من يرمي الصيد فيجده ميتاً في الماء ٦٣٠
- [باب ما جاء في الكلاب يأكل من الصيد] ٦٣٠
- باب ما جاء في صيد المغراض ٦٣٠
- باب في الذبح بالمرؤة ٦٣١
- باب ما جاء في كراهية أكل المتشؤة ٦٣٢
- باب في ذكاة الخنثين ٦٣٢
- باب في كراهية كل ذي ناب وذي مخلب ٦٣٣
- باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت ٦٣٣
- باب في الذكاة في الحلق واللبة ٦٣٤
- باب في قتل الوزغ ٦٣٤
- باب في قتل الحيات ٦٣٥
- باب ما جاء في قتل الكلاب ٦٣٥
- باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره ٦٣٦
- باب في الذكاة بالقضب وغيره ٦٣٧
- باب [ما جاء في البيعر والبئر والغنم إذا نذ فصار وحشيًا يرمى بسهم أم لا؟] ٦٣٧
- أبواب الأصاحي عن رسول الله ﷺ ٦٣٩
- باب ما جاء في فضل الأضحية ٦٣٩
- باب في الأضحية بكنتين ٦٣٩
- [باب ما جاء في الأضحية عن النبي] ٦٤٠
- باب ما يستحب من الأصاحي ٦٤٠
- باب ما لا يجوز من الأصاحي ٦٤٠
- باب ما يكره من الأصاحي ٦٤١
- باب في الجذع من الضأن في الأصاحي ٦٤١
- باب في الإشراف في الأضحية ٦٤٢
- [باب الضحية بغضباء القرن والأذن] ٦٤٣
- باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل بيت ٦٤٣
- باب [الدليل على أن الأضحية سنة] ٦٤٣
- باب في الذبح بغد الصلاة ٦٤٤
- باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام ٦٤٤
- باب في الرخصة في أكلها بغد ثلاث ٦٤٤
- باب في الفرع والغيرة ٦٤٥
- باب ما جاء في العقيقة ٦٤٥
- باب الأذن في أذن المؤنود ٦٤٦

- بَاب ٦٤٦ أَبْوَابُ التَّوْبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٤٦
- بَاب ٦٤٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعْوَةِ قَتْلُ الْقَتْلِ ٦٤٦
- بَاب ٦٤٧ بَابُ ٦٤٦
- بَابُ ٦٤٧ بَابُ فِي النَّيَابِ وَالْعَارَاتِ ٦٤٦
- بَابُ ٦٤٧ بَابُ فِي التَّخْرِيقِ وَالتَّخْرِيبِ ٦٤٦
- بَاب ٦٤٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَنِيمَةِ ٦٤٦
- بَاب ٦٤٨ بَابُ فِي سَهْمِ الْخَيْلِ ٦٤٦
- بَاب ٦٤٩ بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرَايَا ٦٤٦
- بَاب ٦٥٠ بَابُ مَنْ يُعْطَى الْفَقْرَ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٠ بَابُ مَنْ يُسْهِمُ لِلْعَبْدِ ٦٤٦
- بَاب ٦٥١ بَابُ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الدَّمَةِ يُغْرَوْنَ مَعَ الْمُتَمَلِّقِينَ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٢ بَابُ مَنْ يُسْهِمُ لَهُمْ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٣ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَيَّةِ الْمُشْرِكِينَ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٢ بَابُ فِي التَّقْلِيلِ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٢ بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَتَهُ سَهْمُهُ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٣ بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُغْتَسَمَ ٦٤٦
- بَاب ٦٥٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ وَطْءِ الْمُحْتَالَى مِنَ الشَّيْءَانَا ٦٤٦
- بَاب ٦٥٤ بَابُ مَا جَاءَ فِي صَعَامِ الْمُشْرِكِينَ ٦٤٨
- بَاب ٦٥٥ بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الشَّيْءِ ٦٤٨
- بَاب ٦٥٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْأَسَارَى وَالْقِدَاءِ ٦٤٨
- بَاب ٦٥٦ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ٦٧٠
- بَاب ٦٥٧ بَابُ ٦٧٠
- بَاب ٦٥٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُلُولِ ٦٧١
- بَاب ٦٥٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ ٦٧١
- بَاب ٦٥٧ بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ هَذَانَا الْمُشْرِكِينَ ٦٧١
- بَاب ٦٥٨ [بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ هَذَانَا الْمُشْرِكِينَ] ٦٧٢
- بَاب ٦٥٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي سَجْدَةِ الشُّكْرِ ٦٧٢
- بَاب ٦٥٨ بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنْفَانِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ ٦٧٢
- بَاب ٦٥٩ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَدْرِ ٦٧٣
- بَاب ٦٥٩ بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ لِكُلِّ عَادِلٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٧٣

- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْوِيلِ عَلَى الْحُكْمِ ٦٧٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَنْفِ ٦٧٤
- بَابُ فِي أَخَذِ الْجَزِيَّةِ مِنَ الْمَجْرُوسِ ٦٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يَجُلُ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الدِّمَةِ ٦٧٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ ٦٧٦
- بَدَأْتُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ ٦٧٦
- بَابُ فِي نَكَبِ الْبَيْعَةِ ٦٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ الْعَتِيدِ ٦٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعَةِ النِّسَاءِ ٦٧٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ أَصْحَابِ بَذْرِ ٦٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُمْسِ ٦٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الثَّهْنَةِ ٦٧٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْيِيمِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ٦٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَطْهَرِ الْمُسْلِمِينَ ٦٧٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي اخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ٦٧٩
- مِنْ حَزْرَةِ الْعَرَبِ ٦٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكَةِ النَّبِيِّ ﷺ ٦٨٠
- بَابُ مَا جَاءَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فُتِحَ مَكَّةُ: «إِنْ هَذِهِ لَا تُعْرَى ٦٨١
- بَعْدَ الْيَوْمِ» ٦٨١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّاعَةِ الَّتِي يُشْفَحُ فِيهَا الْقِتَالُ ٦٨٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّيْزَةِ ٦٨٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقِتَالِ ٦٨٣
- أَبْوَابُ فَصَائِلِ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٨٥
- بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ ٦٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا ٦٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّوْمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّغْفَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخِدْمَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [أَفْضَلِ] مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا ٦٨٧
- بَابُ [أَفْضَلِ] مَنْ اغْتَرِبَتْ فِدَعُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَيْئَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ [مَنْ] ارْتَبَطَ فَرْسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ لِرُمِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٨٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخُرُوسِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ ٦٩٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ اللَّهِ ٦٩١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوِ الشَّخْرِ ٦٩٢
- بَابُ مَا جَاءَ مَنْ يُغَاتِلُ رَبَاءَ وَلِلدُّنْيَا ٦٩٢
- بَابُ فِي [أَفْضَلِ] الْقُدُّو وَالزُّوْجِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٩٣
- بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ ٦٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فَيَمُنُّ سَأَلَ الشَّهَادَةَ ٦٩٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجَاهِدِ وَالْمُكَاتِبِ وَالنَّاسِكِ ٦٩٤
- وَعَوْنِ اللَّهِ [إِيَّاكُمْ] ٦٩٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٩٥
- بَابُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ٦٩٦
- بَابُ [مَا ذَكَرَ] أَنْ أَثْوَابَ الْجَنَّةِ تُحْتَفِلُ بِحِلَالِ الشُّيُوفِ ٦٩٦
- بَابُ مَا جَاءَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ٦٩٦
- بَابُ [فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ] ٦٩٧
- [بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْمُرَابِطِ] ٦٩٧
- أَثْوَابُ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠٠
- بَابُ فِي أَهْلِ الْقُدْرِ فِي الْقُدُودِ ٧٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فَيَمُنُّ خَرَجَ إِلَى الْعَزْوِ وَتَرَكَ أَثْوَابَهُ ٧٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَغَتَّى سَرِيَّةً وَخَدَهُ ٧٠٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُسَافِرَ الرَّجُلُ وَخَدَهُ ٧٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الْكَذِبِ ٧٠١
- وَالْخَدْبَةِ فِي الْحَرْبِ ٧٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَزْوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا غَزَا ٧٠١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّفِّ وَالتَّغْيَةِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٢

- بَابُ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَتُونَةِ ٧٠٣
- بَابُ فِي الرِّايَاتِ ٧٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّعَارِ ٧٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ سَيِّفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠٣
- بَابُ فِي الْفِطْرِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرُوجِ عِنْدَ الْفَرَجِ ٧٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ ٧٠٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا ٧٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّرْعِ ٧٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِغْفَرِ ٧٠٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ ٧٠٦
- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْخَيْلِ ٧٠٦
- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ ٧٠٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّهَانِ [وَالسَّقِي] ٧٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يُنْزَى الْخُمْرُ عَلَى الْخَيْلِ ٧٠٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ بِضَعَالِيكَ الْمُتَسَلِّمِينَ ٧٠٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ] الْأَجْرَاسِ عَلَى الْخَيْلِ ٧٠٨
- بَابُ مَنْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى الْحَرْبِ ٧٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِمَامِ ٧٠٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي طَاعَةِ الْإِمَامِ ٧١٠
- بَابُ مَا جَاءَ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَقْصِدَةِ الْخَائِنِ ٧١٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [كَرَاهِيَةِ] الشُّخْرِيشِ بَيْنَ يَدَيْهِ ٧١٠
- وَالْفُزْبِ وَالرَّوْشِمِ فِي الرُّجْعِ ٧١٠
- [بَابُ] ٧١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَمَتَى يُفْرَضُ لَهُ ٧١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِيَمَنْ يُسْتَشْهَدُ وَعَلَيْهِ ذَنْبٌ ٧١١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَنْبِ الشُّهْدَاءِ ٧١٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْوُورَةِ ٧١٢
- بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقَادَى جَنَافَةُ الْأَمِيرِ ٧١٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي الْقَوَارِ مِنَ الرُّخْفِ] ٧١٣
- بَابُ [مَا جَاءَ فِي ذَنْبِ الْقَتِيلِ فِي مَقْتَلِهِ] ٧١٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي تَلْقَى الْغَائِبِ إِذَا قَدِمَ ٧١٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَيْءِ ٧١٤
- أَبْوَابُ اللَّبَاسِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُرِيرِ وَالذُّهَبِ لِلرُّجَالِ ٧١٥
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [الرُّخْصَةِ] فِي لُبْسِ الْخُرِيرِ فِي الْحَرْبِ ٧١٥
- بَابُ ٧١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمُعْصَرِ لِلرُّجَالِ ٧١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْقِرَاءِ ٧١٦
- بَابُ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْحَيَّةِ إِذَا دُبِعَتْ ٧١٧
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ جُرِّ الْأَزَارِ ٧١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي [جُرِّ أَذْيُولِ السَّمَاءِ] ٧١٨
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الصُّوفِ ٧١٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ ٧١٩
- [بَابُ سَدْلِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ] ٧١٩
- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذُّهَبِ ٧٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الْفُضَّةِ ٧٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنْ فَصِّ الْخَاتَمِ ٧٢٠
- بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ٧٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي نَقْشِ الْخَاتَمِ ٧٢١
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الصُّورَةِ ٧٢٢
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصُورَيْنِ ٧٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِصَابِ ٧٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمَةِ وَاتِّخَاذِ الشَّعْرِ ٧٢٣
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّرَجْلِ إِلَّا غَبَا ٧٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِكْتِحَالِ ٧٢٤
- بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِحْمَالِ الصُّمَاءِ وَالْإِحْتِنَاءِ ٧٢٥
- بِالنُّوْبِ الْوَاجِبِ ٧٢٥

- باب ما جاء في مواصلة الشعر ٧٢٥
- باب ما جاء في وكوب العنابر ٧٢٥
- باب ما جاء في فرائش النبي ﷺ ٧٢٦
- باب ما جاء في القمص ٧٢٦
- باب ما يقول إذا لبس ثوباً جديداً ٧٢٧
- باب ما جاء في لبس الحبة والخفين ٧٢٧
- باب ما جاء في شد الأشتان بالذهب ٧٢٧
- باب ما جاء في المنهي عن خلوة السباع ٧٢٨
- باب ما جاء في نعل النبي ﷺ ٧٢٨
- باب ما جاء في كراهية المشي في النعل الواحدة ٧٢٩
- (باب ما جاء في كراهية أن يتعل الرجل وهو قائم) ٧٢٩
- باب ما جاء في الرخصة (في المشي في النعل الواحدة) ٧٢٩
- باب ما جاء في رجل يندأ إذا اتعل ٧٣٠
- باب ما جاء في ترفع الثوب ٧٣٠
- باب دخول الشيء من مكانه ٧٣٠
- باب كيف كان كفام الصحابة ٧٣١
- باب في مبلغ الإزار ٧٣١
- باب العمام على الفلايس ٧٣١
- باب ما جاء في خاتم الحديد ٧٣٢
- باب كراهية التخم في أصبعين ٧٣٢
- باب ما جاء في أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ ٧٣٢

المعلومات المهمة للمجلد الأول

حديث نمبر	صفحه نمبر
تقرير ترمذى مكمل	١٠٤ صفحات
١- ابواب الطهارة	١ إلى ١٤٨
٢- ابواب الصلاة	١٤٩ إلى ٤٨٧
٣- ابواب الجمعة	٤٨٨ إلى ٥٢٩
٤- ابواب العيدين	٥٣٠ إلى ٥٤٣
٥- ابواب السفر	٥٤٤ إلى ٦١٦
٦- ابواب الزكوة	٦١٧ إلى ٦٨١
٧- ابواب الصوم	٦٨٢ إلى ٨٠٨
٨- ابواب الحج	٨٠٩ إلى ٩٦٤
٩- ابواب الحنائر	٩٦٥ إلى ١٠٧٩
١٠- ابواب النكاح	١٠٨٠ إلى ١١٤٥
١١- ابواب الرضاع	١١٤٦ إلى ١١٧٤
١٢- ابواب الطلاق	١١٧٥ إلى ١٢٠٤
١٣- ابواب البيوع	١٢٠٥ إلى ١٣٢١
١٤- ابواب الاحكام	١٣٢٢ إلى ١٣٨٥
١٥- ابواب الديات	١٣٨٦ إلى ١٤٢٢
١٦- ابواب الحدود	١٤٢٣ إلى ١٤٦٣
١٧- ابواب الصيد	١٤٦٤ إلى ١٤٩٢
١٨- ابواب الأضاحى	١٤٩٣ إلى ١٥٢٣
١٩- ابواب النذور والأيمان	١٥٢٤ إلى ١٥٤٧
٢٠- ابواب السير	١٥٤٨ إلى ١٦١٨
٢١- ابواب فضائل الجهاد	١٦١٩ إلى ١٦٦٩
٢٢- ابواب الجهاد	١٦٧٠ إلى ١٧١٩
٢٣- ابواب اللباس	١٧٢٠ إلى ١٧٨٧
٤ إلى ٨١	
٨٢ إلى ٢٤٦	
٢٤٧ إلى ٢٦٤	
٢٦٥ إلى ٢٦٩	
٢٧٠ إلى ٣٠١	
٣٠٢ إلى ٣٣٠	
٣٣١ إلى ٣٧٦	
٣٧٧ إلى ٤٣٥	
٤٣٦ إلى ٤٧٤	
٤٧٥ إلى ٥٠٢	
٥٠٣ إلى ٥١٣	
٥١٤ إلى ٥٢٩	
٥٣٠ إلى ٥٧١	
٥٧٢ إلى ٥٩٥	
٥٩٦ إلى ٦٠٧	
٦٠٨ إلى ٦٢٧	
٦٢٨ إلى ٦٣٨	
٦٣٩ إلى ٦٤٩	
٦٥٠ إلى ٦٥٩	
٦٦٠ إلى ٦٨٤	
٦٨٥ إلى ٦٩٩	
٧٠٠ إلى ٧١٤	
٧١٥ إلى ٧٣٢	

عرض ناشر

الحمد لله وكفى، والصلوة والسلام على خير الورى، وخاتم الأنبياء محمد المصطفى
وعلى آله واصحابه النجباء، ومن تبعهم من أئمة المحدثين والفقهاء

أما بعد.....

الحمد لله، اللہ سبحانہ و تعالیٰ نے اپنے خاص فضل و کرم سے جامع ترمذی کی جدید طرز پر طباعت کی توفیق اس ناچیز کو عطا فرمائی پھر اس سلسلے میں مستند علماء اور بزرگان دین نے بھی میری ہمت افزائی فرما کر مدد فرمائی۔ میں ان سب حضرات کا ممنون و احسان مند ہوں۔ صحاح ستہ کا ارادہ مکہ مکرمہ میں بزرگوں کی خواہش پر ہوا تھا اور آج اللہ سبحانہ و تعالیٰ کی خاص فضل و مہربانی، کرم نوازی اور مدد سے جامع ترمذی شریف پایہ تکمیل کو پہنچی۔ دعا فرمائیں اللہ سبحانہ و تعالیٰ راضی ہوں اور یہ پوری امت محمدیہ کے لئے تاقیامت ہدایت اور رہنمائی کا ذریعہ بنے۔ آمین

میں ان بزرگوں، مہربانوں، مولانا نعیم اشرف عثمانی صاحب، انقادری پریس، اساتذہ کرام جامعۃ الرشید اور دیگر مہربان حضرات کا تہہ دل سے شکر گزار و ممنون ہوں کہ ان سب حضرات نے صدق دل سے تعاون فرما کر اس کام کو تکمیل کے مراحل تک پہنچایا۔ الحمد لله میری ذاتی دلی دعا ہے کہ اللہ سبحانہ و تعالیٰ ان سب حضرات کو اور ان حضرات کو جنہوں نے اس سلسلے میں مدد فرمائی بلکہ جن حضرات نے اشارہ سے بھی مدد فرمائی ان سب کو بھی ثواب جزیل عطا فرمائے۔ آپ سب حضرات بھی دعا فرمائیں کہ اللہ سبحانہ و تعالیٰ راضی ہوں اور میرے والدین اور آباء و اجداد کو جنت الفردوس میں جگہ عطا فرمائیں۔ آمین آخر میں یہ بھی عرض کرتا چلوں کہ چونکہ مکمل صحاح ستہ کا ارادہ کیا تھا لہذا اس سلسلہ میں جامع ترمذی شریف پیش خدمت ہے اور سنن ابی داؤد کی کمپوزنگ جاری ہے، الحمد لله۔

پھر عرض ہے کہ دعا فرمائیں اللہ سبحانہ و تعالیٰ صحاح ستہ مکمل مجھ سے میری زندگی میں نئی کمپوزنگ کروا کے شائع کر دائیں اور میری اولاد در اولاد تاقیامت اس سلسلہ کو جاری رکھے۔ آمین۔ اس سلسلہ میں اپنے نواسے مولوی احمد افغان سلمہ کا بھی شکر گزار ہوں کہ اس نے میری نہ صرف مدد کی ہے بلکہ مجھ بندہ ناچیز کی بہت رہنمائی بھی کی ہے۔

جامع ترمذی شریف کی کمپوزنگ، پرنٹنگ عمدہ کاغذ میں پیش کرنے کی صدق دل سے کوشش کی گئی ہے اگر کوئی غلطی یا کوتاہی ہو تو اللہ سبحانہ و تعالیٰ اپنے فضل و کرم سے معاف فرمائیں۔ تارمین کو اگر کوئی غلطی نظر آئے تو ہمیں ضرور مطلع فرمائیں ہم نہایت مشکور ہوں گے۔

والسلام

بندہ ناچیز الطاف حسین برخورداریہ و اولادہ

مؤدبانہ التماس ہے کہ آپ دعائے
مغفرت اور ایصالِ ثواب کے لئے تمام مسلمین
و مسلمات خصوصاً حاجی اللہ بخش برخوردار یہ،
محترمہ خدیجہ بیگم، محترمہ عمر بانو اور حاجی ناصر
گلزار مرحومین کو بھی ایصالِ ثواب اور مغفرت
کے لئے یاد فرمائیں۔ جزاک اللہ کثیراً کثیراً
اللہ سبحانہ و تعالیٰ مرحومین کو جنت الفردوس
میں جگہ عطا فرمائیں۔ آمین
میں آپ کا بہت مشکور و ممنون ہوں گا۔

طالب دعا

الطاف حسین برخوردار یہ